

هـ
 الجزء الثاني من ردة المختار على الدون
 المختار على متن تنوير الابصار
 العلامة ابن عابدين
 قدسنا الله
 تعلق به
 امين

جلد سوم
 هذا الكتاب من المختار يتبع بانوارهم
 رحمة المبارك تشبه البحر مرفق
 مولوي محمد عبد الحليم خريديش
 داخل كمانه سرکار کریم

« فهرست الجزء الثاني من حاشية العلامة ابن عابدين على الدر المختار »

صفحة	صفحة
باب نفويض الطلاق ٤٧٥	٢ كتاب الزكاة
باب الامر بالبد ٤٨١	١٥ باب السائمة
فصل في المشيئة ٤٨٥	١٦ باب نصاب الابل
باب التعليق ٤٩٢	١٨ باب زكاة البقر
باب طلاق المريض ٥٢٠	١٨ باب زكاة الفس
باب الرجعة ٥٢٩	٢٨ باب زكاة المال
باب الالباء ٥٤٤	٣٧ باب العاشر
باب الخلع ٥٥٦	٤٣ باب الركاز
باب القهار ٥٧٣	٤٨ باب العشر
باب الكفارة ٥٧٨	٥٨ باب المصرف
باب اللعان ٥٨٥	٧١ باب صدقة الفطر
باب العين وغيره ٥٩٢	٧٩ كتاب الصوم
باب العدة ٥٩٨	٩٧ باب ما يفد الصوم وما لا يفده
فصل في الحداد ٦١٦	١٥٠ فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم
فصل في ثبوت النسب ٦٢٣	١٢٨ باب الاعتكاف
باب الحصانة ٦٣٣	١٣٨ كتاب الحج
باب النفقة ٦٤٣	١٥٦ باب الاحرام وصفة المفرد بالحج
	١٩٠ باب القران
	١٩٤ باب التمتع
	١٩٩ باب الجنائيات
	٢٣٢ باب الاحصار
	٢٣٥ باب الحج عن الغير
	٢٤٩ باب الهدى
	٢٥٨ كتاب النكاح
	٢٧٦ فصل المحرمات
	٢٩٥ باب الولي
	٣١٧ باب النكاح في النكاح
	٣٢٩ باب المهر
	٣٧٠ باب نكاح الرقيق
	٣٨٥ باب نكاح الكافر
	٣٩٧ باب القسم
	٤٠٢ باب الرضاع
	٤١٤ كتاب الطلاق
	٤٢٩ باب الصريح
	٤٥٤ باب طلاق غير المدخول بها
	٤٦٢ باب الكفائات

الحمد لله
 الجزء الثاني من رد المحتار على الدرر
 المختار على متن تنوير الابصار
 للعلامة ابن عابدين
 قدسنا الله
 تعالى به
 امين

جلد دوم
 هذا الكتاب رد المحتار بتأليف
 ريسان المباركة شمس المجر
 مولوی محمد عبد الحلیم خرید شمس
 داخل کتابخانه سرکار کردید

رد المحتار من الدر المختار

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الزكاة)

• (كتاب الزكاة) •

تربها بالصلاة في اثنين وعشرين موضعاً في التزويل دليل على كمال الاتصال بينهما وفرض في السنة الثانية قبل فرض رمضان ولا تجب على الانبياء اجاباً (هي لغة الطهارة والتمام وشرعاً) (عليك)

قوله الرزائل هكذا يحطه بالزاي وصوابه الرذائل بالذال المجهية جمع رذيلة ضد الفضيلة كقاف القاموس ولا وجود لها في رزل في القاموس ولا في المصباح

مصححه

اتخذ في نوان العشر وغيره لانه داخل فيه فقلبا أو تبعاً فهتافي (قوله قربها) بمسقة المصدر مبتدأ وقوله دليل الخ خبر ط وحاصله أن القياس ذكر المصوم عقب الصلاة كما فصل قاضي خان لانه بدق محض مثلاً الآن اكتمهم قد موا الزكاة عليه إقداء بكتاب الله تعالى فوح ولاها أفضل العبادات بعد الصلاة فهتافي قلت وهو موافق لما في التصريح وشرحه أوائل الفصل الثاني من الباب الأول من أن تربها في الأشرع بعد الإيمان هكذا الصلاة ثم الزكاة ثم الصيام ثم الحج ثم العمرة والجهاد والاعتكاف وتقام الكلام عليه هناك (قوله في اثنين وعشرين موضعاً) كذا عزاه في البحر إلى المتأخرين الزاوية وتعه في البحر والمتح قال ح وصوابه اثنين وثلاثين كما عده شيخنا السيد رحمه الله تعالى (قوله قبل فرض رمضان) هذا مما يصح تقديمها على الصوم ط (قوله ولا زكاة على الانبياء) لأن الزكاة طهرة لمن عباده أن يتدنس والانبياء مبرزين منه وأما قوله تعالى وأما قوله تعالى وأما في الصلاة والزكاة ما دمت حياً فالمراد بها زكاة النفس من الرزائل التي لا تنطبق على صفات الانبياء عليهم الصلاة والسلام أو أوصافاً بتبليغ الزكاة وليس المراد زكاة الفطر لأن مقتضى جعل عدم الزكاة من خصوصياتهم أنه لا فرق بين زكاة المال والبدن كذا أعاده الشيرازي (قوله الطهارة) هذا انب محافى بعض النسخ من إبداءه بالتحافة (قوله والتمام) أي الزيادة وإتمامها ما أنشأه الله تعالى من الزكاة القيمة إذا ورثها والمصون قال في نفسه إذا مدحها والثناء الجليل يقال زكى الشاهد إذا أتى عليه بجر وكلها وتوجد في المعنى التبرع لأنها تطهر مؤديها من الذنوب ومن حفة البخل والمال بانفاق بعضه ولهذا كان المدفوع مستقراً لم يقرم على آل البيت سخ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وقفه بالخلق وما انفق من شيء فهو محتضه ويرى في الصدقات وبها تحصل البركة لا ينقص مال من صدقة ويعدح بها الدافع ويؤتى عليه بالجليل والذين هم للزكاة فاعلون عدلهم من ترك (قوله وشراعتك الخ) أي أنها اسم للمعنى المصدرية توصفها بالوجوب الذي هو من صفات الأفعال ولأن موضوع علم الفقه فعل المكلف ونقل التمهتافي أنها شرع التدبر الذي يفرجه إلى السقير ثم قال وفي الكرمانى أنها في القدر مجازاً شرعاً فأنها إتياء ذلك القدر وعليه المحققون كافي الخبرات وهو القابل

لعشر في الاشارة قال الرعشي وان الامر اه وقوله صلى آ و الزكاة تظاهرها القدر الواجب ويحصل
 تأويل الاشارة خارج القفل من العلم الى الوسيو كافي اقوا الصلاة (فيه) هذا التعريف لا يدخل فيه
 زكاة السواك لانه بأخذها العامل ولو جاز ان يوجد القفل من المترك الآن يقال ان السلطان اوله علة جزئية
 للوكل منه في صرفها مصارفها وعليكها أو من الفقر امتثال (قوله خرج الاباحة) فلا تكتفي فيها وما
 الكفاية فخرج عند القفل لأن الشرط في التمكن وهو صدق بالتكليف وان صدق بالاباحة أيضا فخرج
 بقوله برسمال الخ فاقهم (قوله الا اذا دفع الماعطوم) لأنه يدفع اليه بنية الزكاة بملكه فصبها كذا
 من ملكه بخلاف ما اذا اطعمه ولا يقتضي أنه يشترط كونه فقيرا ولا حاجة الى اشتراط فقره أيه ايصالا
 الكلام في التيمم ولا حاجة فانهم (قوله كالجوكاء) أي كايجهز له لو كسبه ح (قوله بشرط ان يعقل
 القبط) فنفى الدفع والكسوة كسها ح وقصره في القبط وغيره الذي لا يربى ولا يجمع عنه فان لم يكن
 حاله كالفقير عنه أو به أو وصيه أو من يعوله قريبا أو أجنبيا أو ملقطة مع كافي البصر والتبر وعبر القبط لأن
 التكليف في التبرعات لا يصلح الا به فور من مفهومه فذلك ما يتبداه أولا كاشار اليه في الجبر تأمل (قوله
 الا اذا حكم عليه بتقسيم) أي نفقة الايتام والاهل افراد الغصير لان مرجعه في كلامه مفرد أي الا اذا
 كان التيمم عن تلمذه فنفقه وقضى عليه بها في الاية فخرج به عن الزكاة لانه استثنى من المستحق الذي هو ايتام
 وهذا اذا كان يحسب المزدني اليه من النفقة اما اذا احتسبه من الزكاة فيخرج به كافي الجبر عن الوالوجة
 ومثله في التاخر فكان على الشارع أن يقول واحتسبه منها كأي غاده ح قلت والقاهر
 انه اذا احتسبه من الزكاة انتسب عنه النفقة المفروضة لاكتفاء التيمم بها لمصلحة حواجه من أن نفقة
 الاقارب يجب باعتبار الحاجة ولا تسقط بعضي المدة ولو بعد التماس الوقوع الاستثناء عامضي وهنا كذلك
 فتأمل (قوله خلافا للثاني) أي أبي يوسف فعنده يصح وصاية البرارية فنفى عليه نفقة ذريته المحرم
 فكسها واطعمه بنوي الزكاة مع عند الثاني اه زائد في الخاتمة وقال محمد يجوز في الكسوة ولا يجوز في
 الاطعام وقول أبي يوسف في الاطعام خلاف ظاهر الرواية اه قلت هذا اذا كان على طريق الاباحة
 دون التكليف كايجهز به لنف الاطعام ولما قال في التاخر فانه عسما اذا كان يقول شيئا ويحصل ما يكسوه
 ويطعمه من زكاة ماله في الكسوة لا شك في الجواز وجود الركن وهو التكليف واما الاطعام فبأنه اليه
 يده يجوز أيضا لاختلاف ما يأكله بل يدفع اليه (قوله فلا تكتفي الخ) عراف البر الى الكسوف
 الكبير وقال قطب والمال كايصرح به أهل الاصول ما يتناول ويخرج للحاجة وهو خاص بالايمان فخرج به فذلك
 المنافع اه (قوله عنه) أي الجزاء والمال وقول الشارع وهو ربيع عشر نصاب صالح لهم تكن ربيع العشر
 ممن والنصاب معين أيضا فاقهم (قوله وهو ربيع عشر نصاب) أي وما يقوم مقامه من صدقات السوائم
 كأي شأله في البصر ط (قوله خرج التاخر الخ) لانها غير معينة أما النافذة تظاهرها واما المنفعة فظاهر
 وان كانت مقدرة بالصالح من نحو ثمر أو ثعب ونسفه من نحو بر أو زبيب فليست معينة من المال ولو جازها
 في المنفعة وذلك لو كان المال لا تسقط كأي سائي في بلبها بخلاف الزكاة ولا تغيب من البر وقصره وان لم يكن
 عند منتهى أي أمارع العشر في الزكاة فلا يجب الا على من عنده ثمة أعشار غيره والحاصل أن الفرق بينهما
 بالتحسين والتقدير هذا ما ظهر في فاقهم (قوله من علم الخ) متعلق بملك واحتراز يصح ما ذكره من الكسوة
 والنفق والمال من مولاه والمراد عند العلم بحالهم كأي سائي في المصرف ح قال في البصر ولم يشترط الجزية
 لأن الدفع الى الغير المثل جاز كأي سائي في بيان المصرف (قوله ولو متوهها) في المقرب المعنوي التناقص
 السفل وقيل المدحوش من غير مدحوش اه وقته التفضيل الملائ في السبي كأي التاخر فبأنه في عانة
 مكتوب الاحول أن حكمه كالسبي والعقل في كل الاحكام واستثنى الدوسي العداوات تغيب عليه
 احتسابا وردة أو البصر بأنه نوع جنون فمغيب الوجوب وفي أصول السبي أنه لا يكف بأدائها كالسبي
 العاقل الا انه ان زال عنه توجهه عليه الخطاب بالاداء جلا وبقضاء ما مضى يلاصق فقد صرح بأنه يقتضي
 القتل دون الكثير وان لم يكن مخالفا فليقل حكمه كالتام والمغني عليه دون السبي اذ بلغ وهو أقرب الى
 التصديق كذا في شرح المغني الهندي - اسماعيل مفسا (قوله أي معتقه) بفتح التاء الضمير لها حتى

خرج الاباحة فلما علم شيئا
 نأوا الزكاة لا يجهز الا اذا
 دفع اليه الماعطوم كالجوكاء بشرط
 أن يعقل القطن الا انه لم يكتف به
 بنفقه (برسمال) فخرج المنفعة
 فلما سكن فقرا داره سنة نأوا
 لا يجهز (عنه الشارع) وهو ربيع
 عشر نصاب حوى - خرج الماظة
 والقطرة (من مسلم فقير) ولو
 متوهها (غيرها حتى ولا مولاد)
 أي معتقه

قوله خلافا للثاني هكذا بضمه
 ولا وجود له في نسخ الشارع
 التي يدعى ليعبر اه محصيه

معلق
 في أحكام المعنوي

(قوله وهذا) أى ما عرّف به المصنف (قوله أى اليهود) إشارة إلى ما أجاب به فى النهر عن اعتراض
الدور على الكثرة بأن قوله غلبت المال يتناول الصدقة النافذة تزداد قوله عنه الشارع كاقبل للمصنف لاختراجه
وما قبل الجواب أن أى فى المال لليهود وما عينه الشارع (قوله مع قطع) متعلق بقليل وقوله من كل وجه
لأنه بالضعف اليهم لم يتطع المنفعة عن المثل أى المزدكى من كل وجه (قوله لله تعالى) متعلق بقليل أى لا قبل
استئصال امرته تعالى (قوله بيان لاشتراط التنية) فأنه شرط بالاجماع فى مقاصد العبادات كلها بجر (قوله
عقل وبلوغ) فلا يجب على مجنون وصبي لأنها عبادة محضة وليس لمجانين بها وإيجاب الفساق والغرامات
لكونها من حقوق العباد والعشر وصدقة الفطر لأن فيها معنى المؤنة ولا خلاف أنه فى الجنون الأصلية يعتبر
استداء الحول من وقت إفاقته كوقت بلوغه أما العارضي فإن استوعب كل الحول فكذلك فى ظاهر الرواية
وهو قول مجدود وباب عن التانى وهو الأصح وإن لم يستوعبه لفسا عن التانى أنه يعتبر فى وجوبها إفاقته أكثر
الحول نهر ولم يذكر المعنوية هنا والظاهر أن فيه هذا التفصيل وأنه لا يجب عليه فى حال الغيبة لما علمت من أن
حكمه كالصبي العاقل فلا يلزمه لأنها عبادة محضة كما علمت إذا لم يستوعب الحول لأن الجنون يلوغ معه
فالمعنى بالأولى وأما فى القهستاني من قوله فوجب على المعنوية والغيبى عليه ولو استوعب حولا كافى فاضى خان
أه فنه أتى راجعاً نحسين من فاضى خان فلم أره ذكر حكم المعنوية وإنما ذكر حكم الجنون والغيبى
ولو وجد فيه ذلك فهو مشكل فتأمل (قوله وأسلام) فلا زكاة على كافر لعدم خطابه بالفروع سواء كان
أصلياً أو مرتدّاً أو أسلم المرتد لا يخاطب بنى من العبادات أيام مدته ثم كاشراً للوجوب بشرط لبقاء الزكاة عندنا
حتى لو ارتد بعد وجوبها سقطت كافى الموت بجر عن المراج (قوله وحزنية) فلا يجب على عبده ولو كانت
أوستى لأن العبد لملك له والمكاتب ونحوه ملك لأن ملكه ليس تاماً نهر (قوله والعلمية) أى
بالاقتراض ح وأما غير كره المصنف لانه شرط لكل عبادة وقد قال أنه ذكر الشروط العشرة هنا كالإسلام
والتكليف غيبى ذكره أيضاً بجر (قوله ولو سحاح الخ) فلا أسلم الحربى ثم وسكت سنين وليسوا من ولا علمه
بالشرع لا يجب عليه زكاتها فلا يخاطب بأدائها إلا فى الخارج إذا دارت خلافاً لغيره بدائع (قوله ملك
نصاب) فلا زكاة على سوانم الوقت والخل المسببة لعدم الملك وأيضاً حرزه العتد بدارهم لأنهم ملوكوه
بالأحرار عندنا خلافاً للشافعي بدائع ولأعيان دون النصاب ثم أعلم أن هذا جعله فى الكثرة شرطاً واعترضه
فى الدور بأنه سبب وأجاب عنه فى الجريان أنه أطلق على السبب اسم الشرط لا اشتراكه فى أن كل ما يضاف إليه
الوجود لا على وجه التأثير يخرج العلة وتحت السبب عن الشرط بأضافة الوجوب إليه أيضاً دون الشرط
كما عرفت فى الأصول أه أقول ولا حاجة إلى ذلك فقد ذكر فى البدائع من الشروط الملك المطلق قال وهو
الملك يداه وقبة وقال إن السبب هو المال لأنها وجبت شكر النعمة المال وقد انصاف إليه بقوله زكاة
المال والأضافة فى مثله السببية كملادة الظهر وصوم الشهر ورج البيت أه وعليه فكل النصاب يجب
شرط كافى عبارة الكثرة يكون من إضافة المصدر إلى المفعول وحيث جعل سبباً كافى عبارة المصنف يكون
من إضافة الصفة إلى الموصوف أى النصاب المملوك وبه علم أنه لا يصر تفسير عبارة الكثرة بهذا خلافاً لما فهم
فى البرهان لا يحتاج إلى الجواب بما عرفت عن الصبر وأنه لا يصر تفسير عبارة المصنف بمفسرناه عبارة الكثرة فافهم
(قوله نصاب) هو ما نصبه الشارع علامة على وجوب الزكاة من المتأدى المبنية فى الأبواب الأتية وهذا شرط
فى غير زكاة الزرع والثمار إذا لا يشترط فيها نصاب ولا حولان حول كإساقى فى باب العشر (قوله نسبة للول)
أى الحول القصرى لا التمسى كإساقى متاقبل زكاة المال (قوله لحولته عليه) أى لأن حولان الحول
على النصاب شرط لكونه سبباً وهذا على التمسى وسعى الحول حولان لا الحولان تقول له أولاً أنه يقول من
فضل إلى فضل من فضله الأربع (قوله خرج مال المكاتب) أى خرج بالتصديده لأن المراد بالتام المملوك
رقبة وإذا ملك المكاتب ليس تاماً لوجود المناسق ولأنه دارتمه وبين المولى فإن أتى مال الكتابة سلمه وإن عجز
سلم للمولى فكما لا يجب على المولى فيه شئ فكذلك المكاتب كافى الشرب لانه قلت وخرج أيضاً نحو المال المقفود
والساقط فى بحر ومذهب لا يمتنع عليه ومدفون فى بئر فلا زكاة عليه إذا عاد إليه كإساقى لأنه وإن كان مملوكاً

وهذا معنى قول الكثر
غلبت المال أى اليهود
شرعاً مع قطع المنفعة عن الملك
من كل وجه) فلا يدفع لاصله
وفرعه (قوله تعالى) بيان لاشتراط
التنية (وشرط اقتراضها عقل
وبلوغ وأسلام وحزنية) والمعلمية
ولو حكم ككونه فى دارنا (وسببه)
أى بسبب اقتراضها (ملك نصاب
حول) نسبة للحول لانه عليه
(تام) بالرفع صفة ملك خرج
مال المكاتب

مطل
الفرق بين السبب والشرط والعلة

رقة لئلا يذهب عليه كما أفاده في البدائع ونحوه أيضا كافي الصبر المشتري التصاريح قبل القبض والآن
 المحذرة (قوله أوّل الخ) حاصلة أنه لا حاجة إلى قوله تام وقوله نظر لأنه في صدق تعريف سبب الوجوب
 ولا بد في التعريف من كونه جامعاً لما فلو أطلق المالك عن قيد التمام لورد عليه ملك المكاتب وذكره في
 في بيان الشرط لا يخرج تعريف السبب عن كونه ناقصاً فحينئذ لا يقسم ذكره تأمل (قوله على أن الخ) زاد وترقى
 في بيان الامتناع عن قيد التمام أي ولو فرض أن مال المكاتب لم يخرج بشرط الجز أو قصد إخراج أو إخراج
 غيره مما قد يخرج بأطلاق المالك لأنصرافه إلى الكامل والمالك الكامل هو التام فلا حاجة إلى التصريح به لكن
 لا يخفى أن هذه غاية يعتد بها عند عدم التصريح بالتقصيد فلا اعتراض والعرض فإن المطلق كثيراً ما يرد منه
 إطلاقه بل هو الأصل فيه كافي كتب الأصول فالصريح بالقيده حيث يرد لا إطلاقاً حسن ولا سيما في مقام
 التفهيم وتعليم الأحكام الشرعية وقصد الاحتراز به عن غيره ولذا ذكر في الترتيب المبني على الاختصار كالفرق
 والمقتضى وغيرهما (قوله ودخل) أي في ملك النصاب المذكور فتح (قوله مأملاً بسبب خيائ الخ) أي على قول
 الإمام لأن خطأ دراهمه بدراهم غيره عند استئلا ما عسى قوله ما خلا نفعاً فلا يثبت المالك لأفرع النفعان
 فلا يورث عنه لأنه مال مشترك وانما يورث حصته المبتدئ منه فتح وفي التفهيم في ولا ذكر في المصوب والمألول
 شراء فاسداً والمراد بالمصوب عالم يحمله بغيره لعدم الملك وأما المألول شراء فاسداً فهو مشكل لأنه قبل
 قبضه غير مألول بعده مألول ملكاً تاماً وإن كان مستحق التصحيف تأمل وقيد بما إذا كان له غيره الخ لأنه إذا لم يكن له
 غيره يكون مشغول بالدين المصوب منه فلا تنزع كونه مأملاً بغيره والمراد بالغير ما يجب فيه الزكاة
 لما في السراج لا يصرف الدين ملك آخر لأنه فيه التشديد بالانضمام غير لازم وسأقي تمام الكلام على مسألة
 القصب في باب زكاة الغنم (قوله فارغ عن دين) بالترصيف نصاب وأطلقه فقيل الدين العارض كما يذكره
 الشارح ويأتي بيانه وهذا إذا كان الدين في ذمت قبل وجوب الزكاة فلو قلته بعده لم تقط الزكاة كانت في
 ذمته فلا يسقطها ما لم ين من الدين بعد شيوعها جوهرة (قوله له مطالب من جهة العباد) أي طلباً وأقسام
 جهتهم (قوله سواء كان) أي الدين (قوله زكاة) فلو كان له نصاب حال عليه ولو كان له غيره ما
 لا زكاة عليه في المول الثاني وكذا لو استهلك النصاب بعد الحول ثم استفاد ما أتى بحول عليه الحول لا زكاة
 في الاستفادة لا اشتغال خسة منه دين المستهلك أما لو هلك ترك الاستفادة لم يفرط زكاة الأول بالهلاك بحر
 والمطالب هنا السلطان تقدر الآن الطلب له في زكاة السوائم وكذا في غيرها لكن لما كثرت الأموال في زمن
 عثمان رتب الله عنه وعلم أن في تشعبها ضرراً بأصحابها رأى المصلحة في تفويض الأداء إليهم باجاء العصابة بضر
 زكاة الأموال كالوكالة من الإمام ولم يطل حقه من الأخذ ولا قال أصحابنا لو علم من أهل بلد أنهم لا يؤدّون
 زكاة الأموال الباطنة فإنه يطالبهم والأفلاخ فالتفتة الاجاع بدائع (تنبيه) ما وقع في صدر الشريعة من أن دين
 الزكاة لا يمنع سبوحاً به عليه ابن كمال وغيره (قوله ونجراج) في البدائع وقالوا دين الخراج يمنع وجوب الزكاة
 لأنه يطالب به وكذلك إذا سار العشر في الأمة بأن اتف الطعام العشري صاحبها فما وجوب العشر فلا يمنع
 لأنه متعلق بالطعام وهوليس من مال التجارة بحر (قوله أول ولد) معطوف على قوله الله تعالى (قوله
 ولو كفاية) مبالغة في دين العبد قال في المحط لو استقرض ألفاً ففكّل عنه عشرة ولكل ألف في دينه وسال
 الحول فلا ذكر على واحد منهم لشدة دين الكفاية لأنه أن يأخذ من أهم شاء بحر قال في الترتيب لالة
 وهذا الفرع ظاهر على القول بأن الكفاية ضم ذمة إلى دين أيا على الصحيح من أنها في المطالبة فقط
 فنه تأمل أي قلت لأشك أيضاً على القول بأنها في المطالبة يكون لرب المال أخذ الدين من الكفيل وحبه
 إذا امتنع فكون الكفيل محتاجاً إلى ما في يده لتفاته ذلك الدين وإن لم يكن في ذمته دفعا للملازمة أو الجبس
 عنه وقد علوا سقوط الزكاة بالدين بان المدون محتاج إلى هذا المال ساحة أملة لأن قضاء الدين من
 الموانع الأملة والمال المحتاج إليه ساحة أملة لا يكون مال الزكاة تأمل (قوله أو مؤجلاً الخ) عزاء
 في المراج إلى شرح الطحاوي وقال وعن أبي حنيفة لا يمنع وقال الصدوق الشهيد لا يروا بيقه ولكل من
 المنع وعدمه وجه زاد التفهيم في الجواهر والصحيح أنه غير مانع (قوله ونفقة) بالتبعب عطف على
 كفاية بتدبير منافع فيما يدين كفاية ودين نفقة ط (قوله زكاة بغيره أو زكاة) أي قضاء الغاضى بها

أقول أنه خرج بالشرط لا الجزية
 على أن المطلق يشرف
 الكامل ودخل مأملاً بسبب
 خيائ كمصوب خلطه إذا كان له
 غيره منفصل عنه وفي دينه (فارغ
 عن دينه مطالب من جهة العباد)
 سواء كان له زكاة ونجراج أو للعبد
 ولو كفاية أو مؤجلاً ولو صدقة
 زوجته المؤجل للفرق ونفقة
 زكته بقضاء أو بغيره

بجلاف دين نذو وكتفاوة
وع لعمد الطالب ولا يمنع الدين
وجوب مشر وخراج وكفاوة
(د) فارغ (عن حاجته الاصلية)
لان المشغول بها كالمعدوم
وفسه ابن ملك بما يدفع عنه
الهلاك تحقيقا ككتاباه
أوتقديرا كديته

مطلب
في ذكر كاته عن المبيع وفاء

قوله لانهم مأمونة الارض الخ هكذا
يحمله ولا وجود لذلك في نسخ
الناسخ التي يدي اه محصيه

أوترا ضحيا على قدر معين لانه بدون ذلك تسقط بمعنى "القدرة" وتمتصير شيئا حدها لكن في نفقة الزوجة
مطلقا أما في نفقة الخاواب فلا تصير بنا الا اذا كانت المقدرة قصيرة دون شهر واستمدان القريب النفقة باذن
القاضي كإساقى أن شاء الله تعالى في بابها (قوله بجلاف دين نذو) كما إذا كان له ما تادهم ونذر أن يصدق
بما عتق منها فإذا زال الحول عليها تلزمه زكاتها ويصط التذريقدر درهمين ونصف لانه أصح بجبهه الزكاة
فيصل التذريقه وتصدق باقي المائة ولو صدق بكاملها للتذريق وقع عن الزكاة درهمان ونصف تبينه تحسين
الله تعالى فلا يطله تبينه ولو تذر مائة مطلقه صدقة في جماعة منها للتذريق درهمان ونصف لانه أصح
بجملها للتذريق في المراج عن الجامع (قوله وكفاوة) أي بأولها ح وكذا لا يمنع دين صدقة الفطر
وهدى التمتع والاضحية بجر (تمة) قالوا نحن المبيع وفاء ان بقي حولا فز كانه على البايع لانه ملكه وقال
بعض المشايخ على المشتري لانه بعده ما لا موضوعا عند البايع فيزأ خذ باعنده بدائع وذلك في الفدية
أن كان عليه المظالم المذكورين قال وليس هذا بجواب الزكاة على شخصين في حال واحد لان الدرهم
لاثنين في الصدوق والسخو وهكذا ذكر غير الدين البرزوي هذه المسألة أيضا في شرح الجامع اه ومثله
في الزاين قلت ينبغي رومها على المشتري فقط على القول الذي عليه العمل الآن من أن يبيع الوفا منزل منزلة
الرحن وعليه فيكون الفتن ديسا على البايع تأمل (قوله ولا يمنع الدين وجوب مشر وخراج) رفع الدين
ونصب وجوب والكلام الآن في موانع الزكاة لكن لما كان كل من العشر والخراج زكاة لاروع والتجار
قد توههم أن الدين يمنع وجوبهما به على دفعه وذكر الكفاوة استطراد فافهم (قوله لانهم مأمونة الارض
التامة) حتى يجب في الارض الموقوفة وأرض المكاتب بدائع (قوله وكفاوة) أي أن الدين لا يمنع وجوب
التكفير بالمال على الأصح بجر عن الكشف الكبير قلت لكن قال صاحب الصرى شرحه على المنار
والاشياء والتظان انه محتمل في التقرير منع وجوبها بالمال مع الدين كزكاة اه وبوافقه ما سبق في ذكر كاته الغنم
من قصة أمير بلغ (قوله وفارغ عن حاجته الاصلية) أشار الى انه معطوف على قوله عن دين (قوله
وفسه ابن ملك) أي غير المشغول بالحاجة الاصلية والاولى فسهها وذلك حيث قال وهي ما دفع الهلاك
عن الانسان تحقيقا كالتفدية ودور السكنى وآلات الحرب والقيام المحتاج اليها دفع الحر أو البرد أو تتدبرا
كالدن فان المديون محتاج الى قضاءه بما في يده من النصاب دفعه عن نفسه الجبس الذي هو كالهلاك وكالات
الحرفة وأثاث المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لاهلها فان الجهل عندهم كالهلاك فإذا كان له درهم
مستحقه تصريفها الى تلك الحوائج صارت كالمعدومة كأن الماء المستحق يصرفه الى العشر كان كالمعدوم
وجاز عنده التسم اه وظاهر قوله فإذا كان له درهم الخ أن المراد من قوله وفارغ عن حاجته الاصلية ما كان
نقصا من التقدير أو أحدهما فارغا عن الصرف الى تلك الحوائج لكن كلام الهداية مشعر بأن المراد به نفس
الحوائج فانه قال وليس في دور السكنى وشباب البدن وأثاث المنازل ودواب الركوب وعبد الخدمة وسلاح
الاستعمال زكاة لانها مشغولة بحاجته الاصلية وليست بنامية أيضا اه وبه يشعر كلام المصنف الا في
أيضا أشار كلام الهداية الى انه لا يضر كونها غير نامية أيضا إذا لامع من خروجها مرتين خارج الدين
ثانيا بقوله فارغ عن حوائجه الاصلية وخسه بالذكر كما قال التهستاني لما فيه من التوصل قلت على أنه
لا يضر بل بالقد الاخر على السابق الاخص فان الحوائج الاصلية أعم من الدين والثاني أعينها لانه يخرج به
كتب العلم لغير أهلها وليس من الحوائج الاصلية لكن قد يقال المتون موضوعة للاختصاص فاقادته اخراج
الحوائج مرتين نعم تظهر الفائدة في ذكر التقدير على ما تقرر ابن ملك من أن المراد بالاول النصاب من أحد
التقدين المستحق الصرف اليها فيكون التقدير بالتمام احترازا عن أعينها والتقدير بالحوائج الاصلية احترازا
عن استعمالها فإذا كان معه درهم أمسكها بغير صرفها الى حاجته الاصلية لا تجب الزكاة فيها إذا زال الحول
وهي عند ذلك اعترضه في الضر بقوله ويحالفه ما في المراج في فضل زكاة الفطر والعروض اه قلت أن كاته تجب
في التقدير كغيرها أمسكها لتمامه أو للنفقة وكذا في البدائع في بحث الفيا التقدير اه فلو أتق في النهر
والشر بلبلة وشرح المقدسي وسمر حبه الشراخ أيضا ونحوه قوله في السراج سواء أمسك التجارة
أو غيرها وكذا قوله في التنازلية خوى التجارة أو لا لكن حيث كان ما قاله ابن ملك مواقتا لظاهر عبارات

المون كما قلت وقال ح انه الحق فالاولى التوفيق يجعل ما في البدائع وغيرها على ما اذا امكس لينفق منه كل ما يحتاجه فقال الحول وقد بقي معه منه فصاب فانه يترك ذلك الباقي وان كان قصده الاضاق منه أيضا في المستقبل لعدم احتضاق صرفه الى حوائج الاصلية وقت حوالان الحول بخلاف ما اذا حال الحول وهو مستحق الصرف اليها لكن يحتاج الى الفرق بين هذا وبين ما حال الحول عليه وهو يحتاج منه الى أداء دين كقارة أو ذر أو ج فانه يحتاج اليه أيضا لبراءة ذمته وكذا ما ساقى في الحج من أنه لو كان له مال ويحتاج العروبة يلزمه الحج به اذا خرج أهل بلدته قبل أن يتزوج وكذا الوصكان يحتاجه لشراء دار أو عبيد فلنأخذ واقفا علم (قوله) تام ولو تقديرا) البناء في اللغة بالزيادة والقصر بالهضم خطأ يقال بنى المال بنى ثما وبنو نحو وأمناء الله تعالى كذا في المغرب وفي الشرع هو نوعان حقيقى "وتقديرى" فالحقيقى "الزيادة بالتوالد والتناسل والتجارات والتقديرى يمكنه من الزيادة بكون المال في يده أو بذاته بحر (قوله الاستثناء) أى طلب النقيض (قوله) فلا زكاة على مكاتب أى ولا على سده كفى الشرب لئلا يهمل عن الجوهره فلو قال فلا زكاة في كسب مكاتب لكان أولى ح (قوله لعدم الملك التام) أى لعدم البدق الحق السيد وعدم ملك الرقبة في حق المكاتب ثم اندرج المال للمولى بالتجهيز أو للمكاتب بأداء بدل الكتابة لا يركى عن السنين الماضية بل يستأنف حولا جديدا اه ح وكان الاولى بالشارح تأخير التعليق الى آخر المسائل الثلاث التى ذكرها فانه علمنا أيضا ان التقود فيها ما عدم البدق وعدم ملك الرقبة وقدمه أن المراد بالملك التام للمولوك رقة ويذا (قوله) ولا في كسب مأذون) أى عليه ولا على سيده مادام في يده أما اذا أخذه السيد فانه يركى للمعنى من السنين على الصحيح وقيل يلزم الاداء قبل الاخذ وهذا اذا لم يكن على المأذون دين مستغرق فان كان لا يلزم السيد الاداء لمعنى لا قبل الاخذ لانه كذا في البصر وصكان على الشارح أن يقول ولا في كسب مأذون قبل قبضه كما قال في المشتري نصارى بل ربما يتوهم من كلامه أن قوله بعد قبضه المذكور في مسألة الارض طرف لسانه المأذون أيضا ح (قوله) ولا في مروهون) أى لا على المرتب لعدم ملك الرقبة ولا على الرهن لعدم الديوار استردة الرهن لا يركى عن السنين الماضية وهو معنى قول الشارح بعد قبضه وبدل عليه قول البصر من موانع الوجوب الرهن ح وظاهره ولو كان الرهن أزيد من الدين ط قلت لكن أرفع شيخ مشايخنا السامعنى الضمير في قول الشارح بعد قبضه الى المرتب كما رأيت بخطه في هامش نسخة ومؤيد ما ن عبارة البصر هكذا من موانع الوجوب الرهن اذا صكان في يد المرتب لعدم ملك البدق وليس فيها ما يدل على أنه لا يركى بعد الاسترداد لكن قال في الخزانة السائمة اذا غصبها ومتمتها عن المالك وهو مقرر ثم رد هاعليه لازك على المالك فيما معنى وكذا الورهنا بألف ومائة ألف فقال الحول على المالك في يد المرتب يركى الرهن ما عساه من المال الألف الدين ولا زكاة في غير الرهن لانها كانت مضمونة بالدين فرق بين الدرهم المضمونة والسائمة فانه يركى الدرهم اذا قبضها دون السائمة ولو القاص بمقرا اه وظاهره انه لا فرق في الرهن بين السائمة والدرهم فلنأخذ (قوله قبل قبضه) أما بعده فيركى حمامى كافه في البصر من عبارة المحط فراجعه لكى في الخزانة رجله سائمة اشتراها رجل السائمة ولم يقبضها حتى حال الحول ثم قبضها لازك على المشتري فيما معنى لانها كانت مضمونة على البائع بالنش اه ومقتضى التعليق عدم الفرق بين ما تشرها السائمة أو للتجارة فتأخذ (قوله ومدون للعبد) الاولى ومدون بدين يطالب به العبد لئلا يدين الزكاة وانما خرج الله تعالى مع أنه يمنع لان مطالبها من جهة العباد كما مر (قوله بقدر دينه) متعلق بقوله فلا زكاة (قوله وعروض الدين) أى المستغرق في أثمان الحول ومثل المتضر للكتاب ولم يمت آخر الحول وأما الحادث بعد الحول فلا يعتبر اتفاقا ط (قوله ورجحه في البصر) وجارته وعند أبي يوسف لا يمنع بغيره فتنهاته وتقدم قول محمد بن جهمه وهو كذلك كالايجنى فائدة الخلاف فتلهم فيما اذا أبرأ فعند محمد يستأنف حولا جديدا العند أبي يوسف كالمحط اه أقول ان كان مجرد التقديم يقتضى الرجوع عند قدم في الجوهره قول أبي يوسف وأما فى الجمع الى أنه قول أبي حنيفة أيضا وأخرى شرهه دليلهما عن دليل محمد فاقضى ترجيح قولهما لأن الدليل المتأخر يتغلب الجواب عن المتقدم بل ما عازا الى محمد عازا على البدائع وغيرها الى ذكر وفي البصر في آراء بن زكاة المال عن الجبتي الذين في خلال الحول لا يبطع حكم

(نام ولو تقديرا) بالقدرة على

الاستثناء ولو يثبت به فمخرج

على سببه بقوله (فلا زكاة

على مكاتب) لعدم الملك التام ولا

في كسب مأذون ولا في مروهون

بعد قبضه ولا فيما اشتراه لصارة

قبل قبضه (ومدون للعبد بقدر

دينه) فيركى الرائد ان بلغ نصبا

وعروض الدين كالهلال عند محمد

ورجحه في البصر

الحول وان كان مستغنياً وقال زفر شطع اه وجرمه الشارح هناك قبيل قول المصنف وفيه العرض
نظم الى الفتن فقد ظهر لك ما في ترجيح الجرف تدبر فم ماق البصر اوجه لان الذين مانع من ابداء الحول فيفتح
من ضامه لا في لان البقاء اسهل تأمل ولعل القول بعدم المنع مبيح على ما اذا كان النصاب يتقضى آخر الحول
ايضاً بان ملك ما بين الدين من غير النصاب تأمل (قوله ولو لم ينصب الخ) كأن يكون عنده وادهم ودانير
وعروض التجارة وسواهم يصرف الدين الى الادهم والدينانير ثم الى العروض ثم الى السواثم كما في العرض
(قوله ولو اوجنا) أي ولو كانت السواثم التي عنده اجناساً بأن كان له أربعون من الفم وثلاثون من البقر
وخمس من الابل صرف الدين الى الفم أو الابل دون البقر لان التسبيع فوق الشاة يجرم خال هكذا اطلقوا وقدمه
في البسوط بأن يحضر الساعي والا فان خيار رب المال ان اشأ صرف الدين الى السائمة وأدى الرسكات من
الادهم وان شاء عكس لانها في حقه سواء اه (قوله خير) لان الواجب في كل منها شاة واحدة قال
في الصروق قبل يصرف الى الفم تصب الزكاة في الابل في العام الضال اه أي لانه اذا دفع من الفم واحدة
يبقى تسعة وثلاثون لا يجب في كل ثياب في الضال (تمة) بئى ما اذا كان له مليون مال الزكاة وغيره من عبدة الخدم
وثياب البذة ودور السكنى تصرف الدين أولاً الى مال الزكاة لا الى غيره ولومن جنس الدين خلافاً لفرحي
لو تزوج على خادم بغيره عنه و ما تادهم وخادم صرف دين المهر الى المائتين دون الخادم عنده لان غير مال
الزكاة ينطبق للجواز ومال الرسكاة فاضل عنها فكان الصرف اليه ايسر وانظر باب الاموال ولهذا
لا يصرف الى ثياب البذة وقوته ولومن جنس الدين خال يحد في الاصل أ رأيت لو تصدق عليه لم يكن موضعاً
للمسدة ومعناه ان مال الرسكاة مشغول بالدين فالتصديق بالعدم وملك الدار والخادم لا يجرم عليه أخذ
الصدقة فكان فقيراً ولا زكاة على الفقير وأما إذا لم يكن له مال زكاة يصرف الدين الى عروض البذة ثم الى العقار
لان الملك مما يتحدد في العروض ساقعة أعاد مال العقار فضلاً عما غالباً بدائع أقول ولقد اهرأ ن قوله يصرف
الدين الى عروض البذة الخ كلام استطردى مفروض فيما اذا أراد القاضي بيع ماله عليه في قلعة ديه
كأمر حوايه في اطر لا في سأة الزكاة اذا فرض انه ليس له مال زكاة فأي شيء يركبه ولو كان له مال زكاة فقد
صرح قبله بأن الدين يصرف الى مال الزكاة دون غيره وعليه فلو استقرض مائتي درهم وحال عليها الحول عنده
وليس له الاثني عشر البذة ونحوها ما ليس مال زكاة لا زكاة عليه ولو كانت الثياب في يدين لان الدين
الذي عليه يصرف الى الادهم التي عنده دون الثياب وقد صرح في السراج ايضاً بأنه لا يصرف الدين للملأ آخر
لا زكاة فيه وفي الزبلي ايضاً ولا يتحقق الفنى بالمال المستقرض مالم يقض (قوله المحتاج اليها الخ)
انما قيد بان ملك ذلك لانه أراد بيان الحوائج الاصلية كما تقدمت عنه أما كلام المصنف هنا فلا حاجة الى
تقيده بذلك وكان الشارح أراد أن قوله ولا في ثياب البدن مختزقوه عن حاجته الاصلية لتقدمه فقد بذل
وجعل غير المحتاج اليها من مختزرات القصد الذي بعده وهو قوله نام ولو تقدرا امر اعادة ترتيب القيود تأمل
(قوله وأما المثل الخ) مختزقوه نام ولو تقدرا وقوله ونحوها أي ككتاب البدن الغير المحتاج اليها
وكالحوائج والعقارات (قوله وان لم تكن لاهلها) أشار الى أن تقييد الهدايا بقوله لاهلها غير معتبر
الفهم هناك قد يقال أراد ارجاعها بقوله وعن حاجته الاصلية وجعل التي لغير لاهلها خارجة بقوله نام
كما تقدمت في ثياب البذة والمراد بـاهلها من يحتاج اليها للتدريس وحفظ وتصحيح كما يعمى عن الفنى (قوله)
غير ان لاهل الخ) استدرا على التصحيح المأخوذ من قوله وان لم تكن لاهلها أي أن الكتب لا زكاة فيها
على الاهل وغيرهم أي على كائنه لكونها غير نامة واغما الفرق بين الاهل وغيرهم في جواز أخذ الزكاة والمنع
عنه فمن كان من اهلها اذا كان محتاجاً اليها للتدريس والحفظ والتصحيح فانه لا يخرج بها عن التفرقة أخذ
الزكاة ان كانت فقراً أو وحيداً أو فقيراً ولم يفضل عن حاجته نسخ تساوى نصاً فكان يكون عنده
من كل نصف نصفان وقيل ثلاث لان التسخير يحتاج اليها التصحيح كل من الاخرى والمشار الاول أي كون
الرائد على الواحدة قاضياً عن الحاجة وأما غير لاهل فانهم يصرمون بالكتب من أخذ الزكاة تعلق الحرمان
بذلك قدر نصاب غير محتاج اليه وان لم يكن ناماً وأما كتب الطب والنحو والصوم مختصة في المنع مطلقاً وقص
في الخلاصة على أن كتب الادب والمصنف الواحد كتب القصة لكن اضطرر بكلامه في كتب الادب فصرح

ولو تصب صرف الدين لا يبرها
فصاً ولو اوجنا صرف لاهلها
رسكاة فان استويا كان بعين
شاة وخمس ابل خير (ولا في ثياب
البدن) المحتاج اليها دفع الحز
والبردين ملك (وأما المثل
ودور السكنى ونحوها) وكذا
الكتب وان لم تكن لاهلها اذا لم
تتول التجارة غير ان الاهل لم يأخذ
الزكاة وان ساوت نصبا

في باب صدقة التطر بأنها كالتصبر والطب والصوم والذي يقتضيه النظر أن نحتقن الصور ونضيق على
 المتطهرين لا يتصبر من السلب وكذا من أصول الفقه والكلام غير المتطهر بالآراء بل مقصور على تحقيق الحق
 من مذهب أهل السنة إلا أن لا يوجد غير المتطهر لأن هذين الحوائج الأصلية أخاده في فتح القبر قلت والذي
 يقتضيه النظر أيضا أنه إن أريد بالأدب الطرافة كما في القاموس وذلك كتب الشعر والعروض والتاريخ
 وبخصوصه نعم الأخذ وإن أريد به آداب النفس كما في القرب وهو المسمى بعلوم الأخلاق كالاحياء للزاني ونحوه فهو
 كالفقه لا يمنع وإن كتب الطب لطبيب يحتاج إلى مطالعة تصاور اجتهاد لا يمنع لأنها من الحوائج الأصلية
 كالآلات المتفرقة وإن أهل إذا سكن غير يحتاج إليها فهو كغير الآله كما يعلم علمت وكذا حافظ قرآنه
 مصنف لأصحابه لأن المناط هو الحاجة (قوله) أو تزيد على نعتين) صوابه على نسخة لأن المتأخر هو كون
 الزائد على نسخة واحدة فاضلا عن الحاجة كما تقدمناه عن الفقه ومنه في النهر (قوله) وكذلك لأن المتفرقة
 أي سواء كانت عمالات أو غير ذلك من الاتفاقات كالقدم والمرد أو تسبيل لكن هذا منه ما لا يليق أثره
 كملون ورحمن لفسال ومنه ما يليق كصفر وعزرا لصباغ ودهن ونصن دباغ فلا زكاة في الأولين لأن
 ما يأخذ من الأجرة بمقابل العمل وفي الأخير الزكاة إذا حال عليه الحول لأن المأخوذ بمقابل العين كما في الفقه
 قال ولقوارير العطارين ولحم الخيل وغير المشتراة للصغار ومقاودها وجلالها إن كان من فرض المشتري
 بيعها فيها الزكاة والأضلا (قوله) كالعصفر) الأولى كالعصفر كما في بعض النسخ لأنه السلب لقوله
 فذبح الجلد (قوله) وإن حال الحول) أي لم يجرها للتجارة بل استعمله لغيره (قوله) شباغة) أي يجره
 القاشي على بيعها لغيره الذين وإن أبيعها عليه (قوله) ولا في مال مفقود الخ) شروع في مسألة مال
 الضار كما يأتي (قوله) بعدها) أي بعد نعتين (قوله) فلا ينة تعب لماسي) أي تعب الزكاة بعد قبضه
 من الغاصب لماسي من السنين قال ح ويبنى أن يجري هنا ما يأتي معصا عن محمد من أنه لا زكاة فيه
 لأن السنة قد تلبس له أه قال ط والقاهر على القول بالوجوب أن حكمه حكم الدين القوي أه أي
 قبضه عند قبض أربعين درهما (قوله) فلا يقب) لعدم تحقق الاسامة ط (قوله) غير معارفه) أي
 عند الأجاب فلو عند معارفه قبض الزكاة تغربطه بالنسيان في غير محله بحر (قوله) في حزن كداره أو دار
 غيره بحر وقيل إذا سكنت الدار غلبت عليها حكم الصراة أو ما قيل من البرجندى (قوله) واختف
 في المدفون الخ) فقبل بالوجوب لاسكان الوصول وقيل لا لأنها غير حرز بحر (قوله) ولا ينة عليه) هذا
 على أحد القولين المحبين كما يأتي (قوله) ثم صارت) أي اليئنة (قوله) بعدها) أي السنين (قوله)
 وليده الخ) أي بعد عدم الوجوب في الجود عند عدم اليئنة بما إذا حلقت عند القاشي خلف أم قبله
 فقبض لاحتاح لكونه وهذا غلط في غير الأول لا يفتقر عن أي وصف ثم لا يفتقر إلى على التصحيح إلا من عدم
 الوجوب ولو مع اليئنة يقتضي أن لا يقب قبل التلف بالأولى كما أخاده ط عن أبي السعود (قوله) وما
 أخذ من مصادرة) المصادرة بأن يأخذ المال والتلف أخذ المال مباشرة على وجه القهر فلا يتركز هذا
 مع قوله ومفصوب لآيئته عليه أخاده ح (قوله) ثم وصل إليه) أي المال في جميع هذه الصور (قوله)
 لعدم الفتح) حله بقوة ولا في مال مفقود الخ أخاده أه من محترقات قوة نام ولو تضرر إلا أنه غير ممكن من
 الزيادة لعدم كونه في يده أو ذنابه (قوله) حديث علي) كذا عزاه في الهداية إلى علي وليس بصرف وإنما
 ذكره سبط ابن الجوزي في آثار الأصفاء عن عثمان وابن عمر كذا في شرح النفاة للتلاقي القلري (قوله)
 لا زكاة في مال الضمار) الضمار مال الضاد المجهمة وزن جار حال في الصر وهو في اللغة الغائب الذي لا يرى فإذا
 رجع فليس بضمار ولو لم الضمار وهو التقب والأضمار ومنه ما يفتقر في قوله شبا (قوله) لم ي) فقبل بمعنى
 فاعل هو الفتح ط وفي الحديث عن النبي عن محمد بن علي بن أبي طالب وهو مقرب له أنه لا يبيع وقد طالبه
 يباب الخليفة فنهض بسطه فلا زكاة فيه ولوحرب غيره وهو يضر على طلبه وألحقه بذلك فليحذر الزكاة
 وإن لم يتدبر على ذلك فلا زكاة عليه أه (قوله) أو يعل مصر) الأصوب اسقاط على كل عطف على من يفت
 لغير أيضا لا محالة لأنه لو كان غير مرفوعه والمساءلة المتقدمة والاضطرار عند الضرر فلا زكاة فيه (قوله)
 أي محكوم بما خلاه) أخاد أن قوله مغلط مشددا للإم وقيد به لأنه يحمل التلافي لأن الحكم به لا يجمع عند

الآن تكون غير مرفوعة وحديث ونفسر
 أو تزيد على نعتين منها هو المتأخر
 وكذلك آلات المتفرقة لا ما يليق
 أثره كالعصفر لا ينع الجذفيه
 الزكاة بخلاف ما يليق كصابون
 بساوي نصبا وإن حال الحول
 وفي الأشياء القش لا يكون شبا
 يكتبه الحاج إليها في دين العباد
 قباعه (ولا في مال مفقود)
 وجده بعد نعتين (وما على بحر)
 استخرج به بعدها (ومفصوب)
 لا ينة عليه) فلا ينة تعب
 لماسي في غيب السائمة فلا
 تعب وإن كان الغاصب مقرا كما في
 الخانية (ومدفون بزيئ مائة)
 ثم ذكره وكذا الودعة عند غير
 معارفه بخلاف المدفون في حزن
 واختلف في المدفون في كرم
 وأرض مملوك (ودين) كان بعده
 المديون سنين) ولا ينة له عليه (ثم)
 صارت به بأن (أقر بعدها عند قوم)
 وقده في مصرف الخانية بما إذا
 حلف عليه عند انقاضي أم قبله
 فقبض لماسي (وما أخذ من مصادرة)
 أي ظلم (ثم وصل إليه بعد نعتين)
 لعدم الفتح والأصل فيه حديث
 على لا زكاة في مال الضمار وهو
 ما لا يمكن الاتفاقات مع بقاء الملك
 ولو كان الدين على مقرض (أو)
 على (مصر أو مصل) أي
 محكوم بما خلاه

(أو) على (أحد عليه مئة) ومن
محمد لا زكاة وهو الصحيح ذكره ابن
ملك وغيره لأن المئنة قد لا تقبل
(أو عليه قاض) يعني أن المتعبد
عدم القضاء بغير القاضى (قوله)
الى ملكه (لم زكاة ماضى)
ومنفسل الدين في زكاة المال
(وسبب لزوم أدائها فوجه
الخطاب) يعنى قوله تعالى أو
الزكاة (وشرطه) أى شرط
اقتراض أدائها (حولان الحول)
وهو في ملكه (وقية المال
كادوامه والديانته) لتعينهما
للتجارة بأصل المئنة فزكاة الزكاة
كيفما أسكنها ولو لم تنتفع (أو
الزكاة) بقيدها الآتى (أولية
التجارة) فى العروض أمام غيرها
ولا بد من مقاديرها العقد التجارية
كإيجار أو دالة بأن يشتري عنها
بعض التجارة أو يؤجر داره التى
للتجارة بعض فمصر للتجارة بلانية
صريحاً واستثنوا من اشتراط المئنة
ما يشتريه المتأجر فإنه يكون
للتجارة مطلقاً لأنه لا يملك بماله
غيرها ولا تصير المئنة التجارة فيما
خرج من أرضه العشرية
أو الخارجية أو المستأجرة
أو المستعارة

أى حنفية فكان وجوده كعدمه فهو معسر ومزحكه ولو لم يملكه القاضى وجبت الزكاة بالاختصاص
كأى العناية وغيرها لأن المال ظاهره (قوله) ومن محمد لا زكاة أى وإن كان له مئنة بغير (قوله)
(وهو الصحيح) صفة في المئنة كإثباته وصحة في المئنة أيضاً وعزاه الى السرخسى بغير وفى باب
المصرف من الثمن عند الترائد يفتى أن يقول عليه غلت وتغل الباقى تنصع الوجوب عن السكافى خال
وهو المقتضى والمال غير الاسلام اهـ ولذا جزم به فى الهداية والغرر والمقتضى تنصع المصنف والمباصل أن
فيه اختلاف التصحيح وبأن يمتنع فى باب المصرف (قوله) لأن المئنة (الح) ولأن القاضى لا يصعد
وقد لا يظفر بالمقصود بين يديه لما نصحتون أى الدين فى حكم الهالك بغير (قوله) سبب (أى) كتاب
القضاء ط (قوله) عدم القضاء أى عدم صحة قضاء القاضى اعتماداً على غلة فلو لم يجزى به
لم يصح ولا يجب أن يزكى لماضى (قوله) فوصل الى ملكه (قوله) من ذلك ما فى المئنة أى على معسر
فاشتري منه بالقد يثابراً ثم وهب منه الدين فمئنة زكاة لأنه صار قاضياً بالدينار اهـ ومنه
ما فى الوالدية وهب دينه من رجل وكله بقبضه فوجب فيه الزكاة ثم قبضه الموهوبه فلا زكاة على الواهب
لأن القاضى وكل غشه بالتبضع أو لا وأقول أيضاً الوصول الى ملكه غير قلة له أو أمدونه أو مرسى له
الزكاة لأنه استعمله كذا كره عند خصل الدين فيلزم باب العاشر وصافى الكلام فيه (قوله) ومنفسل الدين
أى الى قوى ووسط وضعف والاخيراً زكاه لماضى أصلاً وفى الآتين تفصيل بيان فيه إشارة الى أن ما هنا
ليس على الخلاف (قوله) وسبب (الح) هذا هو السبب الحقيقى وما تقدم من قوله وسببه ملك تصاب (الح) هو السبب
الظاهرى كالزوال للظهور ط (قوله) وجه الخطاب أى الخطاب المتوجه الى المكلفين بالأمر بإدائه ط (قوله)
وشرطه (الح) ما تقدم فى قول المصنف وشرط اقتراضه ما قبل الشرط قرب المال وما شرطه فى نفس المال
المزكى ط (قوله) وهو فى ملكه) أى والحال أن تصاب الى ملكه التام كإيجار والشرط تمام التصاب
فى طرفي الحول كإساقى وتقدم أن الحول لا يشترط فى زكاة الزرع والثمار (قوله) ولو لم تنتفع) تقدم
الكلام من ذلك فلا تغفل (قوله) بقيدها الآتى) هو الاكتفاء بالزكاة فى كثر السنة لقصد الدر والتسل
وأنت الضمير إشارة الى المراد بالسوم الأمانة لا بد منه من بينها لأن السنة أصل للزكاة والشرط
كالحل والركوب لا تقتصر هذه الأمانة مالم يفسد الأصل كإساقى البصر (قوله) كإساقى) أى فى آخر
هذا السبب وبأن يمانه (قوله) أو يؤجر داره (الح) قال فى البحر لكن ذكر فى الدائع الاختلاف فى بدل
منافع عين معقولة للتجارة فى كتاب زكاة الأصل أنه للتجارة بلانية وفى الجامع ما يدل على التوقف على المئنة
وصحح مشايخ طبع رواه الجامع لأن العين وإن كانت للتجارة لكن قد يصيد منافعها المتفعة فتؤجر الدابة
لتنفق عليها والدار للمعاملة فلا تصير لتجارة مع التردد بالبلانية اهـ وقد بقوله التى التجارة أدل كانت للسكنى
مثلاً لا يصير بدلهما للتجارة بدون المئنة فإذا نوى بيعه ويكون من قسم الصريح (قوله) واستثنوا (الح) ذكر
فى التبر أنه يفتى بجهل من المئنة دالة فلا حاجة الى الاستثناء (قوله) مطلقاً) أى وإن لم يجرها أو نوى
الشراء المنتفع حتى لو اشترى عبداً بجمال المضاربة ثم اشترى لهم كسوة وطعاماً بالمنتفعة كان الكل للتجارة وتبقى
الزكاة فى الكل بدائع (قوله) لأنه لا يملك بجماله غيرها) أى بجمال الصورة غير الصورة بخلاف المالك إذا
اشترى لهم طعاماً أو شيئاً بالمنتفعة لا يكون للتجارة لأنه يملك الشراء لغير التجارة بدائع (قوله) ولا تصير المئنة للتجارة
(الح) لأنها لا تصير الا عند عقد التجارة فلا تصير فيما ملكه بغير عقد كإساقى وهوى كإساقى ومنه الخراج
من أرضه لأن المالك يفتى فيه بالثبات ولا اختاره فيه ولا خال فى العهر وخرج أى بقيد القدم ما إذا دخل من
أرضه حطة تلحق فيها تصاباً ونوى أن يسكنها ويصيرها مأوى لا تصيب فيها الزكاة كإساقى المرات
وكذا لو اشترى بذر للتجارة وزرعها فى أرض عشر استأجرها كان فيها العشر لا غير كما لو اشترى أرض خراج
أو عشر للتجارة لم يكن عليه زكاة الصورة إنما عليه من الأرض من العشر أو الخراج (قوله) أو المستأجرة
أو المستعارة) يعنى وكانت الأرض عشرة فإن العشر على المستعارة أيضاً وعلى المتأجر على قوله ما
الماخوذة به وأما إذا كانت خارجيتين فإن الخراج على رب الأرض فإذا نوى المستعارة أو المتأجر فى الخراج
منهما للتجارة يصح لعدم اجتماع الحقيقين أفاده ح قلت بتعين فرض المألة فيما إذا اشترى بذر للتجارة

ولو تصدق الخ) أي الوكيل يدفع الزكاة إذا أسكت دواهم الموكل ودفع من المبلغ جمع مدلهما في دواهم الموكل
 صم بخلاف ما إذا انتقصا أو لأعلى فسم مثلاً ثم دفع من ماله فهو متبرع وعلى هذا التفصيل الوكيل بالانفاق
 أو خضاً الدين أو التبرع كما سأل في الزكاة وقوله أشير إلى أنه لا يشترط الدفع من عين مال
 الزكاة ولو أقره غيره بالدفع عنه جائز كذا متناه لكن اختلف فيما إذا دفع من مال آخر حيث قال في الصبر ونظامه
 التفتة ترجيح الإبراء استدلالاً بقرولهم سلم له خرفوك ذنباً تباعها من ذي ظلم سلم صرفتها من زكاة ماله
 (فرع) للوكيل دفع الزكاة إن يوكل غيره بل إن جهر من الثانية وسيأتي مستأنف الوكالة (قوله بغير مال وجب)
 في نسخة لعزل اللام وهي أحسن ليوافق المعطوف عليه (قوله ولا يخرج عن العهد بالزحل) بلوضات
 لا تسقط عنه الزكاة ولو مات كانت ميراثاً عنه بخلاف ما إذا ضاعت في يد الساعي لا بد منه كد الفقهاء جهر
 من المخط (قوله أو تصدق بكلمه) بأرفع عطفاً على قوله بنية أو غاديه سقوط الزكاة ولو نوى خلا أو لم يوافق
 لأن الواجب برزمنه وانما تشترط التصدق المراسم فلما أتى الكل زالت المراجعة جهر (قوله إلا إذا نوى
 الخ) في التعبد بالتصدق إيماء إلى هذا الاستثناء كما في التبر (قوله فيصم) أي جأوى (قوله لا تسقط
 حصة) أي لا تسقط زكاة ما تصدق به فبصر زكاة الباقي (قوله خلا فالثالث) أشير بذلك
 تماثلت الملقى إلى اعتماد قول أبي يوسف وفيه انقضاء قاضي خان وقد أثر في الهداية مع دله وعادته تأخير
 الاختار عنه على عكس عادة قاضي خان وصاحب الملقى فأنهم (قوله وأطلقه) أي أطلق التصديق (قوله
 حتى الخ) ختم على شموله الدين ح وقد انفرد بقوله لو كان غنياً فوجبه بعد الحلول فجه رويان
 أحسهما الفضل جهر من المخط أي ضمان زكاة ما وجبه لأنه استهلكه بعد الوجوب (قوله صم وسقط
 عنه) أي صم الإبراء وسقط عنه زكاة ما وجبه لأنه استهلكه بعد الوجوب (قوله صم وسقط
 الباقي ولو نوى به الإبراء من الباقي جهر (قوله وإعلم الخ) المراد بالدين ما كان ثباتاً في الذمة من مال الزكاة
 وبالعين ما كان قاضياً في ملكه من نقود وعروض والقصة رابعة لأن الزكاة إما أن تكون ديناً أو عيناً والمال
 للمزكي كذلك لكن الدين إما أن يسقط بالزكاة أو يبقى سقياً القبض بعدها فبصر بغيره فيعوز الإبراء في ثلاثة
 الأولى أداء الدين عن دين سقط بها كما تمل من إبراء القرضين كل النصاب الثانية أداء العين من العين كقصد
 حاضر عن نقد أو عرض حاضر الثالثة أداء العين من الدين كقصد حاضر عن نصاب دين في قورين لا يجوز
 الأولى أداء الدين من العين كقصد ما في ذمة مدونه زكاة له الحاضر بخلاف ما إذا أقر فقراً بقبض دين له
 آخر عن زكاة عين عنه فإنه يجوز لأنه عند قبض القرض بصر عيناً فكان عيناً عن عين الثانية أداء دين من دين
 سبق قبض كاتقصد من الصبر وهو مال أو إبراء القرض عن بعض النصاب أو إبراء الدين أو إبراء التقيد بالسقوط وقوله
 بصر عيناً بالقبض فبصر مؤدباً الدين من العين أه وهذا أطلق الشارع الدين أو إبراء التقيد بالسقوط وقوله
 بعده سبق قبض (قوله وحله للجواز) أي فيما إذا كان له دين في مصر وأراد أن يبيع زكاة من
 عين عنده أو من دين له على آخر سبق قبض (قوله أنه يعطى مدونه الخ) قال في الأشباه وهو أفضل من غيره
 أي لأنه يصبر وسيلة للبراءة من الدين (قوله لكونه نظير جنس حه) نقل العلامة البرقي أن شرح
 الأشباه ما أن الإبراء بالدين يبرئ من الدين وحده لا يبرئ من الدين (قوله فإن بائنه الخ) والحيلة إذا خاف ذلك ما في
 الأشباه وهو أن يوكل الدين خدام الدين قبض الزكاة ثم يتسامونه في قبض الوكيل صار ملكاً للموكل
 ولا يملك المال الوكيل إلا في غيبة الدين لا احتلالاً من يراه من مسكالة تقسمونه حال القبض قبل الدفع
 أه وفيها وإن كان قد ائتمن في الدين يخاف أن يشاركه في المقبوض فالحيلة أن تصدق الدائن بالدين
 وجب الدين بقبضه الدائن فلا مشاركة (قوله فهو حه) أي التقدير يكتف والظاهر أنه أن يخاف أمره
 لأنه مقتضى صحة التقيد كإسقاط في باب الصرف بحثاً (قوله فيكون التواب لهما) أي ثواب الزكاة للمزكي
 وثواب التكنين للفقير وقد يقال إن ثواب التكنين يثبت للمزكي أيضاً لأن المال على الغير كساقط وإن اختلف
 الثواب كما وكذا ط قلت ونخرج السبوطي في الجامع الصغير لثبوت الصدقة على ذي مائة فكان للفقير
 الإجماع على البرئ من غير أن يتصر من أبرجشاً (قوله وكذا) الإشارة إلى الحيلة (قوله وقوله
 الخ) هو ما اقتضت من الأشباه (قوله واقتراضها عري) قال في البدائع وعطائه ما يحتاج إلى في وقت

(أو) مقابلة (بجزل)
 ما وجب كله أو بعضه ولا يخرج
 عن العهد بالزحل بل بالإبراء
 للفقراء (أو تصدق بكلمه) إلا إذا
 نوى نذراً أو واجباً أو تبرعاً
 ويصير الزكاة ولو تصدق
 بغيره لا تسقط حصة عند الثاني
 خلا فالثالث وأطلقه فم العين
 والدين حتى ولو أقر الصغير من
 النصاب صم وسقط عنه ما علم
 ثم أداء الدين من الدين والعين
 من العين وعن الدين يجوز أداء
 الدين من العين وعن دين سبق قبض
 لا يجوز وسيلة للجواز أن يعطى
 مدونه التقير زكاة ثم يأخذها
 من دينه ولو امتنع المدين من دينه
 وأخذها لكونه نظير جنس حه
 فإن ما منه ومنه للقاضي وحله
 التكنين بها التصديق على قدره
 يكتف فيكون التواب لهما وكذا
 في تعبير المسجد ونظامه في جيل
 الأشباه (واقتراضها عري)
 إلى على الفرائض

أدى يكون مؤذنا للواجب وتبين ذلك الوقت للوجوب وإذا لم يؤد إلى آخر عمره يتحقق عليه الوجوب حتى لو لم يؤد حتى مات يأتى واستدل الجصاص له بمن عليه الزكاة إذا هلك نصيبه بعد تمام الحول والتكسب من الإدامة لا يضمن ولو كانت على الفور يضمن كن آخر صوم شهر رمضان عن وقته فان هلك القضاء (قوله) وصححه الباقر وغيره) نقل نصيبه في التتارخانية أيضا (قوله) أى واجب على الفور) هذا ساقط من بعض النسخ وفيه ركة لأنه يؤلى قولنا إقتراضها واجب على الفور مع أنها فرضة محكمة بالدلائل النقطية وقد يقال إن قوله إقتراضها على تقدير مضاف أى إقتراض أدائها وهو من إضافة الصفة إلى موصوفها فيصير المعنى أدائها المفترض واجب على الفور أى أن أصل الإداء فرض وكونه على الفور واجب وهذا ما حققه في فتح القدير من أن الحصار في الأصول أن مطلق الأمر لا يقتضى الفور ولا التراخي بل يجزى الطلب فيجوز للمكلف كل منهما لكن الأمر هنا مع قرينة الفور الخ ما يأتى (قوله) فأتى تأخيرها الخ) ظاهره إلا أن بآثاره ولولل كיום أو يومين لأنهم فسروا الفور بأول أوقات الامكان وقد يقال المراد أن لا يؤخر إلى العام الضاليل لما في البدائع عن المتقي بالنون أن المؤد حتى مضى حولان فقد أساءوا ثم أقتاتل (قوله) وهي) أى القرينة أى الأمر بالصراف (قوله) وهي) مجمله) كذا عبارة الفتح أى حاجة التقدير بمجمله أى ماله (قوله) ويقامه في الفتح) حيث قال بعد ما تم فتكون الزكاة فرضة وفوريتها واجبة فيلزم تأخيرها من غير ضرورة إلا ما كصرح به الكرخي ولساكن التمهيد في المتقي وهو عن ما ذكره الامام أبو جعفر عن أبي حنيفة أنه يكره فان ركعة الصرم هي الحمل عند اطلاق اسمها وقد ثبت عن أئمتنا الثلاثة وجوب فوريتها وما نقله ابن خباص عنهم من أنها على التراخي فهو بالنظر إلى دليل الإقراض أى دليل الإقراض لا وجوبها وهو لا يثبت وجود دليل الإيجاب وعلى هذا قولهم إذا شاكله زكى أو لا يجب عليه أن يزكى لأن وقتها العمر فالتك حيث شاكلت في الصلاة في الوقت اه مضى (قوله) أى الفتح أيضا إذا أخر حتى مرض يؤدى فزال من الزكاة ولو لم يكن عنده مال فأراد أن يستقرض لاداء الزكاة كان أكبر آية أنه يقدر على قضاءه فلا فضل الاستقرض عن والا فلا فلا خصومة صاحب الدين أشد اه (قوله) أى عبد) خصه بالذكريتساب قوله شوى خدمته وأشار بقوله مثلا إلى أن العبد غير قديل لكن الأولى أن يقول بعده فنوى استعماله ليمثل مثل التوب والداية ولا بد من تخصيصه بما يقع فيه أنه التصارة ليعرج مالواشترى أرضا خراجية أو عشرة دنانير فيها فاتها لا يجب فيها زكاة التجارة كإياها وتب عليه في الفتح (قوله) فنوى بعد ذلك خدمته) أى وأن لا يلقى التجارة لمافي الخلية عبد التجارة إذا أراد أن يستخدمه من حين فاستخدمه فهو للتجارة على حاله إلا أن شوى أن يفرجه من التصارة ويحمله للخدمة اه (قوله) ماله يبعه) أى أو يؤجره كإفالي التبر وغيره وبذلك من قسم الدين الوسط فمعتبر بما مضى أو يعتبر بالحول بعد قبضه على الخلاف في بيان أقسام الديون (قوله) يجنس ماله الزكاة) فلو دفعه لأمر أنه في مهرها أو دفعه بصلح عن قود أو دفعته نخل زوجة الزكاة لأن هذه الأشياء لم تكن جنس ماله الزكاة ط (قوله) والفرق) أى بين التصارة حيث لا تحقق الائتلاف وبين عدنها بأن نواه للخدمة حيث تحقق بجزء الدنية ط (قوله) فيتم بها) لأن التروك كلها يكتفى فيها بالدنية ط وتظهر ذلك القيم والصائم والكافر والعوفقة والسائمة حيث لا يكون مسافرا ولا مضطرا ولا مسالما ولا سائمة ولا عوفقة بجزء الدنية وتثبت اضدادها بجزء الدنية زيلي) لكن صرح في النهاية والفتح بأن العوفقة لا تصير سائمة بجزء الدنية بخلاف العكس ووفق في الجبرمجل الأول على ما ذكرنا في الثاني أن تكون السائمة عوفقة وهي باقية في الأولى إذا لم ينزل العمل وهو إخراجها من الرعي لئلا يلفظ وجب المال على ما ذكرنا في الثاني بعد إخراجها منه (قوله) كل الخ الخ) لأن الشرط في التجارة مقارنتها بعقدها وهو كسب المال بالمال بعقد شراء أو إجارة أو استقراض حيث لا مانع على ما يأتى في الشرح مع بيان الاختلاف ثم إن التصارة قد تكون صريحا وقد تكون دلالة فالقول ما ذكرنا والثاني ما تقدم في الشرح عند قول المصنف أوتية التجارة (قوله) لا ماوراه) قال في التبر ويطبق بالآثار ما دخله من حبوب أرضه فنوى اسمها التجارة فلا يجب لوعاها بعد حلول اه (قوله) أى ناولا) قال في التبر يعني نوى وقت البيع مثلا أن يكون بدله التجارة ولا تنكح النية السابقة كما هو ظاهر ما في العمر اه (قوله) فحبب الزكاة) أى إذا مال الحول على البدل ط (قوله) نواه أو لا) أى نوى الصوم أولا لأنها كانت

وصحبه الباقر وغيره (وقيل
فوري) أى واجب على الفور
(وعليه الفتوى) كذا

في شرح الوهبانية (في تأم
تأخيرها) بلا حذر (وترد

شهادته) لأن الأمر بالصراف إلى
الخدمة مع قرينة الفور وهي أنه

لرفع حاجته وهي مجمله في يجب
على الفور لم يحصل المقصود من

الإيجاب على وجه القيام وقامه
في الفتح (لا يلقى لتجارة ما) أى

عبد مثلا (أشار لها فتوى) بعد
ذلك (خدمته ثم) ما نواه للخدمة

(لا يصير لتجارة) وإن نواه لها مالم
يتم (يجنس ماله الزكاة والفرق

بين التجارة على فلان ثم بجزء الدنية
بخلاف الأول فانه ترك العمل

فيتم بها (وما اشتراها) أى
لتجارة (كان لها) لمقتضى الدنية

لعقد التجارة (لا ماوراه) وإن نواه لها
لعدم العقد إلا إذا تصرف فيه

أى ناولا يجب الزكاة لا إقتران
النية بالعمل (الذهب والفضة)

والسائمة لمافي الخلية ولوروث
سائمة زكاة وكذا بعد حلول نواه

أولا

ساعة قبضت على ما كنت وان لم ينو خاتية (قوله) وما ملكه يصنعه (الخ) أي ما سكاك من قضا على
قوله وليس مبادلة مال بمال كهدء العقود ادأوى عند العقد كونه القسارة لا يسير لها على الاصع لان القسامة
والصدقة والوصية ليست بمبادلة أصلاً والمهر وبذل الخلع والصلح عن دم العمد مبادلة مال بشئ مال
كأفي البدائع قال في فتح القدير والمأصل أن نية القسارة فيما يشتره نصح بالاجماع وعبارته لا بالاجماع وفيها عليك
بشول عقد بمأذ كخلاف اهـ (قوله) أو نكاح أو خلع أي لو تزوجها على عبد مثلاً فموت كونه القسامة
أو خالعه عليه فتوى كذلك (قوله) أو صلح عن قود أي اذا نوى عند عقد الصلح عند العقد القسامة لا بد من
لو سكاك عبد القسامة فقتله بعد عدا فصول من التماس على القاتل لم يكن القاتل القسامة لانه بدل عن
القتاص لا من القتل اهـ (قوله) كان المدفوع للقسامة أي ببلانية ح وذلك لانه بدل عن القتل
وقد كان القتل للقسامة فكذلك ابد فمكان مبادلة مال بمال ومنه فيما يظهر لو اختار سدا للجاني الفداء يرضى
لما اقتضوا لا يشافيه ما يأتي من الاشياء فانهم (قوله) فانه يكون لها) لان حكم البدل حكم الاصل خاتية
وسايت تمام الكلام على استبدال مال القسامة في باب زكاة الفتم (قوله) كما تشر أي في شرح قوله
أونية القسامة ح (قوله) والاصح انه لا يكون لها) لان القسامة كسب المال بدل هومال والقبول
اكتساب بفقر بدل أصلاً فلم تكن النية مقفارة على القسامة بدائع (قوله) وفي أول الاشياء انه يتأيد
للاصح ط (قوله) والجواهر) كالتعليل والساقوت والزردة وأمثالها ددر عن النكاح (قوله) وان
سأوت الفها في نسخة ألوقا (قوله) ما عدا الجواهر) هذا علم بالغة على الذهب والفضة ط وقوله
والسواثم انصب عطف على الجهرين وما عدا ما ذكر كالجواهر والعقارات والمواشي العلوفة والعبد والسياب
والاصح ونحو ذلك من العروض (قوله) المؤذى الى الثاني) هذا وصف في معنى الله أي لا زكاة فيها نواه
القسامة من نحو ارض عشرية وأخر اربعة ثلثا يؤذى الى تكرار الزكاة لان العشر أو الخارج زكاة أيضاً
والثاني بكسر الشاء المثلثة وقع الثوب في آخره ألف منصورة وهو أخذ الصدقة مرتين في علم كافي القاموس
ومنه كافي المغرب قوله على الله عليه وسلم لا شيء في الصدقة (قوله) وشرط مقارنتها بالجزء عطف على شرط الأول
ومن المقارنة ما رويها نأيا لها تم تصرف فيه نأيا أو أصلاً لان المتبرع نية المقارنة لتصرف في ما يبيع مثلاً كما
فكون بدله الذي نوى به القسامة مقادراً لعند الشراء فانهم (قوله) أو واجبة) كان أجروا دفع بعروض
نأيا بها القسامة ولو سكاك الدار للقسامة يصير بدلها القسامة بلانية لوجود القسامة دلالة كما تشر وفي بعض
قدمناه (قوله) أو استعراض) لان الغرض يقبل معاوضة المال بالمال في العاقبة وهذا قول بعض
المشايع واليه أشار في الجامع أن من كان له ما تادوهم له مالاً فغيرها فاستعرض من رجل قبل حوالة
الحول خمسة اقتره لغير القسامة ولم يستهلك الاقتره حتى حال الحول لان زكاة طهه وبصرف الدين الى مال
الركادة دون الجس الذي ليس بمال الزكاة فقوله لغير القسامة دليل انه لو استعرض للقسامة يسير لها وقال بعضهم
لا نوى لان القرض اعانة فهو تبرع لا لقسامة بدائع وعلى الأول متى في البر والتهروا ونعم وتبعهم الشارح
لكن ذكر في الذخيرة عن شرح الجامع لشيوخ الاسلام أن الاصع الثاني وأن بعض قول محمد في الجامع لغير
القسامة انها سكاك عند القرض لغير القسامة وقادته أنها اذا ردت عليه عادت لغير القسامة وأنها لو كانت
عنده للقسامة فتردت عليه عادت للقسامة اهـ والظاهر أن الثاني سمي على قول أبي يوسف ان المستعرض
لا يملك ما استعرضه الا بالتصرف وعندهما عليك بالقبض حتى لو سكاك فأنما في يد ما عمن من القرض يصح
عنده لا عند هما ولو ابع من أجنبي يصح انفاقاً كما سأتى في قهر في باب ان شاء الله تعالى وعلى قولهما فالوجه
للأول تأمل لا يبال بشكل الأول بأن المستعرض صار مدوناً بغير ما استعرضه والمدين لا زكاة عليه بقدر
دينه فما قادته خمسة نية القسامة فيه لا ما قبل فأنما ضم تحتها الى النصاب الذي معه للمساواة من أن قيمة
عروض القسامة تقسم الى التقدين فإذا كان له ما تادوهم فقط واستعرض خمسة اقتره القسامة فيحتاجه دواهم
مثلاً كان مدوناً بغيرها وبقي ففصل بآية تارة يكرهه بخلاف ما اذا لم تكن القسامة فانه لا زكاة عليه فلهذا لا يدرين
بصرف الى مال الزكاة بدون غيره كما تشر فينقص نصاب الدرهم الذي معه فلا يكرهه ولا يركب الاقتره
فانهم (قوله) ولو نوى الخ) مختز قوله وشرط مقارنتها للعقد القسامة ح (قوله) كالنوى الخ) خرج

(و ما ملكه يصنعه سكهة

أوقصة أو نكاح أو صلح أو صلح

عن قود) قبض القود لان العمد

للقسامة اذ قتله عبد خطأ ودفع به كان

المدفوع للقسامة خاتية وكذا كل ما

قويض به مال القسامة فانه يكون

لهما بلانية كما تشر (ونأيا لها كان

لهما عند الثاني والاصح) انه لا

يكون لها بغير من البدائع وفي

أول الاشياء ولو عادت النية

ما ليس بدل مال بمال لا يصح على

الصحيح (لان سكاك الثاني

والجواهر) وان سأوت ألقا انفاقاً

(الآن تكون للقسامة) والاصل

أن ما عدا الجهرين والسواثم انما

يركن نية القسامة بشرط عدم

المانع المؤذى الى الثاني وشرط

مقارنتها للعقد القسامة وهو كسب

المال بالمال بقصد شراء أو اجارة

أو استعراض ولو نوى القسامة بعد

العقد أو اشترى شيئاً للقسامة بوا

انه ان وجد بها عدا لا زكاة عليه

كالنوى القسامة فيخرج من

ارضه

بشترط عقد التجارة وهذا ملحق بالمرات كما مر عن التهر فلا يصح تعليله باجماع الحقن كما تقدمناه فافهم
(قوله كما مر) قبل قوله بشرط صحة أدائها **ح** **(قوله وكالوشري الخ)** مخبره بقرينة عدم المنافع الخ
(قوله وزرعها) قد لا يشترط تعلق العشر بالخروج بخلاف الخارج الا اذا كان خارج مقاسمة لا مطلقا
ومفهومه انه اذا لم يزرعها تجب زكاة البضاعة فيها لعدم وجوب العشر فلم يوجد المنافع اما انما ارجح
قالنا مع موجود وهو الثاني وان عطلت **(قوله لقيام المنافع)** وهو الثاني ومضاد التعليل انه لو زرع البذر في
أرض المملوك تجب فيه الزكاة وبخلافه ما في البصر حيث قال في باب زكاة المال لو اشترى بذرا للتجارة وزرعه
فانه لا يزكك نفسه وانما فيه العشر لان بذره في الأرض أبطل كونه للتجارة فكان ذلك كونه الخدمة
في عبد التجارة بل أولى ولو لم يزرعه تجب اه فان مفاده سقوط الزكاة عن البذر بالرأى مطلقا فافاده ط
(نفسه) ما ذكره الشارح من عدم وجوب الزكاة في الأرض المشرية للتجارة وانما فيها العشر أو الخراج لما عني
المدكور قال في البدائع هو الرأى المشهور عن اصحابنا وعن محمد انه تجب الزكاة أيضا لان زكاة التجارة تجب
في الأرض والعشر يجب في الخارج وهما مختلفان فلا يتبع الحقان في مال واحد وجه ظاهر الرأى ان يجب
الوجوب في الكل واحدا لانه يضاف اليه اقل عشر الأرض وخارجها وزكاتها والكل حق تعالى وحقوقه
تعالى المتعلقة بالاموال النامية لا يجب فيها حقان منها بسبب مال واحد كزكاة السائمة مع التجارة اه فانهم

• (باب السائمة) •

كما مر كالوشري أرضا
خارجة نأوى التجارة أو عشرية
وزرعها أو بذرا للتجارة وزرعها
لا يكون للتجارة لقيام المنافع
(باب السائمة) الرأى وشرعا

(المكتبة بالرأى المباح) ذكره
الشيخ (في كمال الصام لتصد
الدر والنسل) ذكره الزيلعي وزاد
في المحيط (والزيادة والسمن) لم
الذكر فقط لكن في البدائع
لوا سائمة فلا زكاة فيها

بالإضافة أو التزوين على انه مبتدأ وخبره فولان حقيقة وما بعده لسان حكمه ولذا الرشد ومضاهي
صدقة السائمة قال في التهر وبدا محمد في تفصيل أموال الزكاة بالسائمة اقتداء بكتبه عليه الصلاة والسلام
وكانت كذلك لانها إلى العرب وكان جل أموالهم السائمة والابل أنفعا عندهم فبدأ بها **(قوله هي الرأى)**
أي لغة شال سامت الماشية رعت وأسامها رجا اسامة كذا في المغرب حيث بذلك لانها السائمة الأرض أي
تعلوها ومنه تصرفه يسعون وفي ضاء الخواص السائمة المال الرأى نهر **(قوله وشرعا المكتبة بالرأى الخ)**
أطلقها فعمل المولود من اهلى "وحتى" لكن بعد كون الام اهله كالنول من شاة وتلى وبخرو حتى
وأعلى فغلب الزكاة بها ويكمل بها النصاب عندنا خلافا للشافعي بدائع **(قوله بالرأى)** بفتح الراء مصدر
وبكسرهما الكلا نفسه والمناسب الاقل اذ لو حل الكلا الباقى البيت لا تكون سائمة بجر حال في التهر وأقول
الكسر هو المتداول على اللسان ولا يلزم عليه أن تكون سائمة لوجهها الاول اطلق الكلا على المتفصل
ولفائل منه بل ظاهر قول المغرب الكلا هو كل ما رعته الدواب من الرب واليابس ضد اختصاصه بما قائم
في معدته ولم تكن به سائمة لانه ملكه بالخوز قد ترجمه اه فلت لكن في القاموس الكلا تجبل العشب رطبه
وباسه فلم يشده بالرأى **(قوله ذكر الشيخ)** أي ذكر التقيد بالمباح قال في البصر والتهر ولا بد منه لان
الكلا يشمل غير المباح ولا تكون سائمة لكن قال المقدسي وفيه نظر قلت لعل وجهه منع شجره لغیر المباح لحديث
أحمد الملسون شريعا في ثلاث في الماء والكلا والتا فهو مباح ولو في أرض مملوكه كما سألني في فصل
الشرب ان شاء الله تعالى **(قوله ذكره الزيلعي)** أي ذكر قوله لتصد الدر والنسل شعاع صاحب النهاية
(قوله والسمن) عطف تقصير ط **(قوله لعم الذكور)** لان الدر والنسل لا ينفرد بها ط **(قوله نطق)**
أي الذكور الحضة وليس المراد اهيم الذكور ولا يم غيرها اه ح وحاصله انه قد لا ذكور لابل
(قوله لكن في البدائع الخ) استدرا على ما في المحيط من اعتبار السمن والجواب أن مراد المحيط أن السمن
للاجل السهل لغرض آخر مثل أن لا تحوت في الشتاء من البرد فلا تنافض بين كلاي البدائع والمحيط اه ح
أوبصل على اختلاف الرواية أو المشايخ ط وبجرم الرحى أقول عبارة البدائع هكذا نصاب السائمة صفات
منها كونه معقة الا لاسامة للدر والنسل لما ذكرنا أن مال الزكاة هو المال النسي والى المال النسي في الحيوان
بالاسامة اذ به يحصل النسل فزاد المال فان أسمت للصل والركوب أو السمن فلا زكاة فيها اه فقد أخذ أن
الزكاة منوطه بالاسامة لاجل التوأي الزيادة فشبيل الاسامة لاجل السمن لانه زيادة فيها من تربيته على ذلك
بإخراج ما اذا أسمت للصل والركوب أو السمن يعلم منه انه لم يرد بالسمن والاكلا كلاما مستافض لان السمن
زيادة لا يتوهم أحد أن ذلك مبني على رواية أخرى لانه في مدد كلام واحد قنع أن المراد بالسمن الكلا أي

إذا اسماها لاجل أن يأكل لحماها أو أضافه فهو كالوإسماء العمل والركوب إذا لم يسم خصا. الاسماء للزيادة
والنقص إذا ظهر في ثم رأيت في المراجعات أنه غنم للقبارة نوى أن تكون لهم فخرج كل يوم شاة أو سائمة
فواها للصوفة فغنى لهم والحولة عند محمد اه وقته ونشر مرتب والله تعالى أعلم (قوله كالوإسماء
العمل والركوب) لأنها تصير ككتاب البدن وعبد الخدمة (قوله ولهم تركوا ذلك) أي ترك أصحاب المتون
من تعريف السائمة ما زاده المصنف بها للزبلي والمحط تصير بهم أي نصريح التاركين لذلك بالخكمين
أي يحكم ما نوى به الصبارة من العروض الثلاثة للبروات وبحكم المسامة للعمل والركوب وهو وجوب
زكاة الصبارة في الأول وعدمه في الثاني فلا رد على تعريفهم بأنها المكتفية بأرضي في أكثر العام أنه
تعريف بالاعتماد فاده في البحر وحاصله أن القيدن المذكورين في الزبلي والمحط لموظنان في التعريف
المذكور بقرينة التصريح المزبور فلا يكون تعريفها بالاعتماد على أن التعريف بالاعتماد لا يصح على رأي
المأثرين من علم الميزان والأقلية المتقدمين وأهل الفقه على جوازها وبه يدفع قول التهران هذا غير دفع
إذا التعريف بالاعتماد لا يصح ولا يقع فيه ذلك الخكمين بعده اه تأمل (قوله للثقل في الموجب) بكسر الجيم
وهو كونه سائمة فانه شرط لكونها سائمة للوجوب قال في فتح القدير القلق اليسير لا يزول به اسم السرم
المستأنم الحكم وإذا كان مقابله كثر ما بالنسبة كان هو يسيرا والتعريف بالنسبة إلى التعريف كثيرا
ولانه يقع الثقل في ثبوت سبب الإيجاب فافهم (قوله محتلفان قدر أو سببا) لأن القدر قد مال الصبارة ربع
العشرون والوإسماء ما ياتي به والبعض فيها هو المال النسي لكن بشرطية الصبارة في الأول ونية الاسامة
للدور والثلث في الثاني فالأختلاف في الحقيقة في القدر والنسبة لكن لما كانت النسبة لآتم الإشرطها
جعل من الاختلاف في السبب فافهم (قوله فلا واشترى) تفرع على البطان (قوله كالوإسماء السائمة)
قد جهلنا عروض الصبارة إذا استبدلت لا ينقطع الحول قلت وشل العروض الدرهم والذئاب عندنا
خلقا للثاني فلا زكاة على الصربي في قياس قوله كافي الدائع (قوله في وسط الحول) يكون
السرم وهو أخذ له اسم بزمهم بين طرق التي يختلف تحركها فانه اسم بزمه تساوى بعده عن طرفي التي
فيكون جرمين من الحول وليس يرد اه ح (قوله أو قبله) أي قبل الحول على تقدير مضاف أي
قبل انتهائه يوم والمراد به مطلق الزمان ولو سائمة وهو من عطف الخاص على العام فانه قد يكون باو كافي
الحديث ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يترجوها فأنه مع أنه داخل في الوسط التنبه
على بطلان الحول بالبيع وان مضى معظمه ودفع وهما المراد بالوسط الجزء المعين فافهم (قوله ولا نقد
عنده) أما لو كان عنده نقد نصابا فانه يضم إليه مركبه معه بلا استقبال حول وكان الأولى أن يقول
ولا نصاب عنده بل يشمل ما إذا باعها بيمينها أو بغيره في الجوهرة ولو باع الماشية قبل الحول بدهام أو بأشية
ضم الثمن إلى جنبه بالاجماع أي يضم الدرهم إلى الدرهم والماشية إلى الماشية (قوله المسبة) أي
المجولة لتغازي عليها في سبيل الله تعالى وقت أو وصية وهذا التفسير عند الامام أحمد عندهما فلا شئ
في التل مطلقا بزيادة (قوله ولا في المواشي العمى) تنقل في الظهيرة في العمى وبين وبينه وعندهما
تجب كمالو كان فيها عى غير وجرم في الصربي الباب الاتي بالوجوب فيها والذي يظهر أنه ان تحقق فيها السرم
وجست والا فلا بدليل التعليق والله أعلم

• (باب) •

بالتونين ميتة أحد ذخير أو بالعكر وصاب ميتة وأخص غيره والذي في المنع نصاب الأبل بغير باب ط
(قوله نصاب الأبل) أطلقه فمثل الذكور والناث ولو أوجه وحاشا به أن كانت الآم آملية وشمل الصغار
بشرط أن لا تكون كلها كذلك المسرح به فالصغار تبع للذكور وشمل الاعي والمرضى والاربع لكن
لا يؤخذ في الصدقة وشمل السمان والجهاف لكن يجب شاة بتدريج الجاه وبأنه في البحر (قوله مؤتة)
قال في ذيل المغرب كل جمع مؤنث الاسامع واللوا والواثون فين يعلم بقول جاه الرجال والنساء وجات الرجال
والنساء أو أجمعاً بالجمع مؤتة نحو الأبل والذود والنخل والغنم والوحش والعرب والجم وكذا كل ما يفرق بينه
وبين واحد مائتا أو أيا القبح كعروخل وروى وروى به حتى وبنت اه فافهم (قوله بفتح الباء) كقولهم

كالوإسماء العمل والركوب
ولو للصبارة فيها زكاة الصبارة
ولهم تركوا ذلك تصريحا
بالخكمين (فلو عطفها نصه
لا تكون سائمة) فلا زكاة فيها للثقل
في الموجب (ويطل حول
زكاة التجارة بجملة السوم) لأن
زكاة السوم وركاة التجارة
مختلفان قدر أو سببا فلا يثنى حول
أحدهما على الآخر (فلا واشترى
أيا) أي تصبارة (ثم دلهما سائمة

اعتبر) أقبل (الحول من وقت الجعل)
للسوم كالوإسماء السائمة في وسط
الحول أو قبله يوم يمينها أو بغير
جنبها أو بقدر ولا نقد عنده
أو بعروض ونوى بها الصبارة فانه
يستقل حول آخر جوهرة ونوى
ليس في سواها الوقت والنسب
المسبة زكاة لعدم المال ولا في
المواشي العمى ولا مقطوعة
القوائم لأنها ليست سائمة

(باب نصاب الأبل)

بفتح الباء ونسك مؤتة
لا واحد لهما من فتلها والنسبة إليها
أي بفتح الباء

حيث به لا يتناول على أخذها

(خمس فيوخذ من كل خمس) منها
(الحس وعشرين بنت) جمع
بفتح و هو ما له شأن منسوب إلى
بفتح نصر لأنه أول من جمع بين
العري والحي فلو لم يسمها ولد
فهي بجنا (أو عرابية) وما
بين الصابين فهو (وفا) أي
الخمس وعشرين (بب محاسن
وهي التي طعنت في) السنة
(التالية) حيث به لا أنها غالباً
تكون مخاضاً أي حاملها بأخرى
(وفي ص وتلاين) إلى خمس
وأربعين (بفت لبون وهي التي
طعنت في الثالثة) لأن أمها تكون
ذات لبن لأخرى غالباً (وفي ست
وأربعين إلى ستين) (حقه) بالكسر
(وهي التي طعنت في الرابعة) (وحق
وكوبها) (وفي إحدى وسين) إلى
خمس وسبعين (جذعة) بفتح الذال
المجعة (وهي التي طعنت في الخامسة)
لأنها تجذع أي تطلع أسنان اللبن (وفي
ست وسبعين إلى تسعين) (بشباون
وفي إحدى وتسعين حقان إلى مائة
وعشرين) كذا كتب رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي
الله عنه (ثم تستألف القرينة)
عندها (فيؤخذ في كل خمس شاة)
مع الحقين (ثم في كل مائة وخمس
وأربعين بنت محاسن وحسان ثم
في مائة وخمسين ثلاث
حقاق ثم تستألف القرينة)
بعد المائة والخمسين (ففي كل
خمس شاة) مع الثلاث حقاق
(ثم في كل خمس وعشرين بنت
محاسن مع الحقاق) (ثم في
تلاتين بنت لبون) معهن (ثم في
مائة وست وثمانين أربع حقاق
إلى مائتين ثم تستألف القرينة)
بعد المائتين (أبداً كاستألف
في الخمسين التي بعد المائة والخمسين)

في النسبة إلى سلة أي يكسر اللام على البفتح لتوالي الكسرات مع الباء بحر (قوله لا يتناول على أخذها)
فيه إشارة إلى أن بينهما اشتقاقاً كزهر واشترى والكلمتين في أكثر الحروف مع التناصب في المعنى كما هنا
فإن الابل موزون بال أجوف ح (قوله بنت) بالجر بدل من قوله إلى خمس وعشرين والاولى نصه على
التيير ط وهو كذلك في بعض النسخ (قوله بنت نصر) بضم اليا وسكون الخاء المجهدة وفتح التاء المثناة
فوق والتون والصاد المهملة المستدرة في آخره واء علم مركب تركب مزج على ملك ح وفي القاموس
بفتح نصر بالتشديد أمه لوخت ومعناه ابن نصر كقمت صم وكان وجد عند الصم ولم يعرف أب فكتب إليه
خزب القدس اه (قوله أو عراب) جمع عربي لها ثم وللأناسي عرب فخرقوا بينه ما في الجمع بحر (قوله
شاة) ذكرها كان أو شاة بحر وفي الشربلاية عن الجوهره قال انخذلي لا يجوز في الركعات إلا التي
من الفم فصاعدا وهو ما أتى عليه حول ولا يؤخذ الجذع وهو الذي أتى عليه سنة أشهر وإن كان يجوز في
الاجنية اه (قوله عضو) مصدر بمعنى اسم المفعول أي عفا الشارع عنه فلم يوجب فيه شيئاً ط (قوله
بنت محاسن) فيها به لا لا يجوز دفع المذكور فيها إلا طريق القيمة كما يأتي والواجب في المأخوذ أوسط كاستسبه
في باب الفم (قوله حيث به الخ) قال في المغرب بنحت الحامل مخاضاً ومخاضاً أخذها وبع الولادة ومنه
فأما به انخفاض إلى جذع الفم. والمحاسن أيضاً التوق الحوامل الواحدة خليفة وقال لولها إذا استكمل
سنة ودخل في الثانية إن محاسن لا تنسلط بالمحاسن من التوق اه ومثله في القاموس فافهم (قوله
غالباً) لأنها قد تحصل وأشار إلى أن المراد بنت محاسن وكذا بنت لبون السن لأن تكون أمها مخاضاً ولبونا
فهو يخرج بخروج العادة لا يخرج الشرط كما في البحر عن الزبلي في فصل محرمات النكاح وهذا مع ما مر عن
الغريب يدل على أن هذا معنى لقوى أيضاً لا شرعي قطعاً كما فهمه في الصرم عبارة الزبلي المذكورة فافهم
(قوله وهي التي طعنت في الثالثة) أي لو بر من يبركوم فلا يخالف ما في القمهاتي من أنها التي أتى عليها
ستان فأاده ط (قوله لاخرى) أي لبنت أخرى ط (قوله وحق ركوبها) بيان لعله التسمية كما في القاموس
(قوله كذا كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم) كتب مبتدأ مضاف وكذا خبره وأبي بكر عطف على المضاف
إليه ح وفي عاقلة النسخ التي أبي بكر أي الواسطة التي بفتح عن رواية الزهري أنه صلى الله عليه وسلم
قد كتب الصدقة ولم يخرجها إلى عمله حتى توفي فأخرجها أبو بكر من بعده فعلم بها حتى قبض ثم أخرجها
بحر فعمل بها الخ قلت وأما ذكر الشارح هذه الجمل هنا لم يؤخرها إلى آخر الكلام لوقوع الخلاف لاختلاف
الروايات فيما بعد المائة والخمسين كما أشار إليه بقوله الآتي عندها ما دامدونها فلا خلاف فيه إلا ما ورد عن علي
أنه قال في خمس وعشرين من الابل خمس شاة وعطامه في الزبلي (قوله عندنا) وقال الشافعي وأحد
أدواته على مائة وعشرين واحدة فيها ثلاث بنات لبون إلى مائة وثلاثين ففيها حقة وثلاثون ثم في كل
أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وعن مالك قولان أحدهما كذبتنا والآخر كذبت الشافعي إسماعيل
(قوله ثم في كل مائة وخمس وأربعين) الأصوب إسقاط كل ليوافق ما في المنع والدور وغيرهما ولا يماجه
أنه ان ~~تستألف~~ هذا العدد من ثمن تكرير هذا الواجب من ثمن تكرير ثلاثين وليس ذلك بمراد الأصوب
أيضا للعطف بالواو بدل ثمن هذا ليس استئنافاً آخر بل هو من جملة الاستئناف الذي قبله (قوله بنت
محاسن وحسان) فالحقتان في المائة والعشرين بنت محاسن في الخمسة والعشرين الزائدة عليها (قوله
ثم في كل مائة وخمسين) الأصوب إسقاط كل مائة وخمسة بتم لا بالواو لأن مقتضى الاستئناف فيما بعد
المائة والعشرين أن يجب في ست وثلاثين بعدها بنت لبون مع الحقين لكن ليس في هذا الاستئناف بنت لبون
مضلاً بالاستئناف الذي بعده (قوله ثم في كل خمس وعشرين) أي بعد المائة والخمسين والأصوب
أيضا إسقاط كل والعطف فيه وفيما بعده بالواو بدل ثمن لمصر (قوله أربع حقاق) منها ثلاث وجبت في المائة
والخمسين والرابعة وجبت في الست والأربعين الزائدة عليها والى هنا انتهى حكم الاستئناف الثاني فلا يجب
فيه جذعة (قوله إلى مائتين) وهو في المائتين بالخيار أن شاة من كل خمسين حقة أو خمس
بنات لبون من كل أربعين بنت لبون كما في المحط والمسطوط والخامسة إسماعيل (قوله كاستألف
في الخمسين التي بعد المائة والخمسين) فيها احترازاً عن الاستئناف الأول يعني الذي بعد المائة والعشرين

أولس فيه إيجاب بنت لبون كانه مناه ولا إيجاب أربع حقائق لعدم فصاحها لانه لما زاد خمس وعشرون على المائة والعشرين صار كل النصاب مائة وخمسة وأربعين فهو نصاب بنت النخاض مع الحقتين فلما زاد عليها خمس وصار مائة وخمسين وجب ثلاث حقائق درد (قوله حتى يجب في كل خمسين حقة) كذا في صدر الشريعة والدرد والمراد في كل مئتين وأربعين إلى الخمسين كاعربه في التقاية قال في العرفا زاد على المائتين خمس شيافضها ستع الأربعة حقائق ثبات لبون وفي عشرين ثمان معها وفي خمس عشرة ثلاث شيافضها وفي عشرين أربع معها فإذا بلغت مائتين وخمسا وعشرين فضايات نخاض معها الست وثلاثين فثبت لبون معها الست وأربعين ومائتين فضايات خمس حقائق إلى مائتين وخمسين ثم تساقف كذلك ففي مائتين وست وتسعين ست حقائق إلى ثلثمائة وهكذا اهـ (قوله ثلاث) نفت لثقبه أى القبة الكائنة للثلاث

ح (قوله فان المالك مخير) لعدم فضل الاثنية فيما على المذكورة ط

• (باب زكاة البقر) •

قدمت على الغنم قربها من الأبل في الخضامة حتى تحملها اسم الدقة بجر (قوله كالنور الخ) هو ذك البقر قاموس أى كاسي التور نور لانه يشير إلى الأرض أى يحرثها قال في القرب وأما زكاة الأرض فهو لها زرعوها وسبت البقرة المنعة لانها تترك الأرض اهـ (قوله والنا للوحدة) أى للثلاث فثبت في المذكور الاتي كافي البقر (قوله والجاموس) هو نوع من البقر كافي المغرب فهو مثل البقر في الزكاة والاخصه والربا وبشكل به نصاب البقر ونوعه كاذن أغلبها وعند الاستواء يؤخذ أعلى الأذن وأدى الأعلى نهر وعلى هذا الحكم البنت والعراب والضأن والحز ابن ملك (قوله بخلاف عكسه) أى المتولد من أعلى ووحشة لان المعتبر الامة (قوله ووحشي) بالجر مطعنا على عكسه (قوله فانه لا يصب في النصاب) لانه مطبق بخلاف الجنس كالحمار والوحشي وان آف فبما ينال يطبق بالا على حتى في حلال الاكل بجر (قوله ثلاثون) ذكر كوراك كانتا وأما كوراك الجواميس كافي البرجندى اسماعيل (قوله سائة) نفت للثلاثون فهو مرفوع ويصور النصب على التخيير ح فلو عوفة فلا زكاة فيها الا اذا كانت للتجارة فلا يعتبر فيها العدد بل القيمة (قوله غير مشتركة) فلو مشتركة لاتزك كنهان نصيب كل منها من النصاب وان حصت الخطة فته كاساقية بانه في باب زكاة المال (قوله ونهايتي) نص على الذكر لثلاثتهم واختصاصه بالاتي كافي الأبل (قوله كانه) قديم لبون في قول غيره ووطن في الثانية لانه اذا اعت الستم لم يطنه في الثانية ولا خلافة أفاده الشيخ اسماعيل (قوله من) بضم الميم وكسر السين مأخوذ من الاسنان وهو طلوع السن في هذه السنة لا الكبر فاستأنى عن ابن الأثير ط (قوله بجمابه) أى لا يكون عفو ابل يجب المستن في الواحدة الزائدة ربع عشر سنة وفي الثنتين نصف عشر سنة درد (قوله بجر من النايح) عزاء في العرا إلى الإسيابي وتصيح القدوري وليس فيه ذكر النايح وفي التبر وهي أعدل كافي المصنف في جوامع الفتا اختار قوله لها وفي النايح والاسيابي وعليه الفتوى اهـ (قوله ثم في كل ثلاثين الخ) فيغير الواجب بكل عشرة ففي سبعين تبع ومسته وفي ثمانين مستأنى وفي تسعين ثلاث أئمة وفي مائة تسع مائة ومسته فقل ما ذكره مدار الحساب على الثلاثين والاربعين ط عن التهستاني (قوله الا اذا دخلت) أى التبعات والمستأنى بان مكان العدد يصح أن يعطى فيه من هذه أو هذه ط (قوله وهكذا) أى المصنف على هذا المتوال في مائتين وأربعين ثمانية أئمة أو ست مئتين

• (باب زكاة الغنم) •

الغنم يحركه الشاة لا واحد لها من نسلها الواحدة شاة أو مائة مؤنث للبسن يقع على الذكر كوراك ثلاثون قاموس وفيه الشاة الواحدة من الغنم لذكر والاتي وتكون من الفحلان والمزول والباء والبقر والنعام وجر الوحش والمرأة بجمابه شاة وشيأ وشيأ الخ (قوله مستثنى من الغنمية) أى فيها اشتقاق أكبر كافر في الأبل فافهم وذكر الضعيفان كانت الغنم مؤنثة كالمثل لأن المراد بها الفتنة (قوله لانه الخ) علم مقدمة على معلولها وقوله آفة الذئاع أى الذئع في نفسها ولا ينافي وجود آفة لها غير آفة كفرنبا ط (قوله شاة أو مزنا) بسكون الميم زوال العين وتضمها بجمع شائق كذا في القاموس والكشاف وهو مذهب الاخش والخميص

حتى يجب في كل خمسين حقة ولا تجزى ذكر كوراك الأبل لا المقتبة للثلاث بخلاف البقر والغنم فان المالك مخير

(باب زكاة البقر)

من البقر بالسكون وهو الشقسي به لانه يشق الأرض كالنور لانه يشير الأرض ومفرده بقرة والنا هو سدة (نصاب البقر والجاموس) ولولم تولد من وحش وأهلية بخلاف عكسه ووحشي بقر وغنم وغيرها فانه لا يصب في النصاب (ثلاثون سائة) غير مشتركة (ونهايتي) لانه يبيع أشه (دوسنة) كاملة (أوتبعة) أشه (وفي أربعين سنين) دوسنة أو ستة وخمسة (زاد) على الأربعين (بجمابه) في ظاهر الرواية عن الإمام ومعه لاثني خماساد (الستين فبها نصف) على ثلاثين وهو قولهما والثلاثة وعليه الفتوى بجر عن النايح وتصيح القدوري (ثم في كل ثلاثين يبيع وفي كل أربعين سنة) الا اذا دخلت كائة وعشرين فيغير بين أربع أئمة وثلاث مئتين وهكذا

(باب زكاة الغنم)

مشتق من الغنمية لانه ليس لها آفة الذئاع فكانت غنمية لكل طالب (نصاب الغنم شاة أو مزنا)

مذهب سيبويه أن كلامه عام - فم يقع على القتل والكثير والذكري والأنثى والضان ما كان من ذوات
 الحروف والخز من ذوات الشعر فاستأفى ط (قوله فانهما سواه) لأن النص ورد باسم الشاة والفتى وهو
 شامل لهما غير (قوله في تكميل النصاب) فإذا نقص نصاب الضان وحده من المزمع بكماله أو بالعكس
 وجبت فيه السكناء وكذا لو كان المزمع نصاباً تاماً فوجب فيه (قوله والاخصه) أى تجزئ منهما إلا أنهما
 يجوز بالبدع وأما أخذه في الزكاة فبما خلاصه (قوله والرا) فلا يجوز بيع لحم الضان بلم المزمع
 متفاحلاً ح (قوله لا في أداء الواجب) لأن التصلب إذا كان ضاناً يؤخذ الواجب من الضان ولو مزمعاً
 غير المزمع ولو من غير الغناب ولو سوا من أيها شاء جوهرة أى فضلى أدنى الأعلى أو أعلى الأدنى كما قد مرنا
 في الباب السابق (قوله والاعمى) فان من حلق لا يأكل لحم الضان لا يحنث بأكل لحم المزمع للعرف ح
 أى فان الضان غير المزمع في العرف (قوله وما بينهما عفو) أى ما بين كل نصاب ونصاب فوفقه عفو لا شئ
 فيه زائد لما زاد على أربعين شاة مثلاً إلى المائة والعشرين لا شئ فيه إذا اعتد المالك فلو مشترك بين ثلاثة أن لا تأكل
 فعل كل شاة قال في الجبر ولو كانت لرجل فليس للسائى أن يفرقها ويبيعها أربعين أربعين فخذ ثلاث شاة لانه
 باتحاد المالك صار الكل نصاباً ولو كان بين رجلين أربعين شاة لا يجب على واحد منهما الزكاة وليس للسائى
 أن يجمعها ويبيعها فصار الكل نصاباً لأن ملك كل واحد منهما فاصره عن النصاب اه (قوله وهو
 ما تحت له سنة) أى ودخل في الثانية كافي الهداية وسائر كتب الفقه والمذكور في الصحاح والمغرب وغيرهما من
 كتب اللغة انه من الغنم ما دخل في السنة الثالثة كذا في البرجندى ولذا قال الزيلعي هذا على تفسير
 الفقهاء وعند أهل اللغة ما طعن في الثالثة اصحاب (قوله لا الجذع) بالتركيب فاموس (قوله وهو
 ما في عليه اكثرها) كذا في الهداية والسكافي والذوق ولما شاة أشهر وقبل سبعة ذر الاصلع انه عند
 الفقهاء ثمانية أشهر قال في الصروهو الظاهر (قوله على الظاهر) رابع الى قوله لا الجذع فان عدم
 اجزائه هو ظاهر الرواية صريح في الصرح (قوله من الضان) فبما خلاصه لأن المزمع لا يؤخذ فيه
 الا التثنية بجر من الخائصة (قوله ذكر الكلال) واقتضى التثنية لجزء من الجبر وغيره بظاهر الرواية
 وفي الاختيار انه الصحيح (قوله والجذع من القراخ) وأما الجذع من المزمع فقال في البرلم أنه عند الفقهاء
 وانما اقتضى من الأثرى انه ثمانية سنة اه قلت لكن لا يصح أن يكون مراد الفقهاء لانه بهذا المعنى
 شئ عندهم كما قد تم في كلام الشارح فالظاهر أنه لا فرق عندهم في الجذع بين الغنم والمزمع (قوله ولا شئ
 في خيل سائمة) في المغرب ان خيل اسم جمع للعراب والبرادين ذكورهما وانثاهما اه وقيد بالسائمة لانها محل
 الخلاف أما التي توى بها التجارة فتجب فيها زكاة البصرة اتفاقاً كما يأتي (قوله عندهما) لما في الكتب
 الستة من قوله عليه الصلاة والسلام ليس على المسلم في عبده وفرسه صدقة زاد مسلم الاصدقة الفطر وقال
 الامامان كانت سائمة للذر والنسل ذكوره وانثاهما محل عليها الحلول وجب فيها الزكاة غير أنها ان كانت من
 أفراس العرب خير بين أن يدفع عن كل واحدة ديناراً وبين أن يوقمها ويعطى عن كل مائتي درهم خمسة
 دراهم وان كانت من أفراس غيرهم فقومها لا غير وان كانت ذكورة أو أنثى فمروان أشهرهما عدم الوجوب
 كذا في المحيط وفي القم الرابع في المذكور عدمه وفي الأناث الوجوب وأجمعوا أنها لو كانت للحمل والركوب
 أو علفه فلا شئ فيها وأن الامام لا يأخذها جبراً غير (قوله وعليه الفتوى) قال الخطاوى هذا أحب
 القوانين الشارحة للفتاوى أو يزيد في الاسرار وفي الناصح وعليه الفتوى وفي الجواهر والفتوى على قولهما
 وفي السكافي هو المختار للفتوى وشبهه على يلى والبرادى في تحصيل الصلاة وفي الخائصة قالوا الفتوى على قولهما
 تصحيح العلامة قاسم قلت وبه بزم في الكثيرين رج قول الامام في الفتى وأجاب عن دليلهم المارح حال الهداية
 بأن المراد فيه فرس الغنم وحقق ذلك بما لا من دله واستدل للامام بالادلة التواضعية ولذا قال في تليده العلامة
 قاسم وفي الفتوة العتيق قوله ورجحه الامام السرخسى في المبسوط والفتاوى في التصديق وأجاب عما عساه
 يوجد على دليله وصاحب البدائع وصاحب الهداية وهو هذا القول أقوى بجهة على ما شهد به الجبريد والمبسوط
 وشرح شيتا اه (قوله الاصح) وقبل ثلاث وقبل خمس فاستأفى (قوله ليست للتجارة) أى هذه
 الثلاثة (قوله فلا كلام) أى لا كلام يتعلق بنى زكاة البصرة موجود اه ح (قوله ولا في عوامل)

فانهما سوا في تكميل النصاب
 والاخصه والرا لا في أداء
 الواجب والاعمى أو يهون وثباتها
 شاة ثم الذكور والاناث (وقى)
 ما في واحد وعشرين شاة
 وفي ما بين وواحدة ثلاث شاة
 وفي أربعين أربع شاة وما بينهما
 عفو (م) بعد بلوغها أربعين شاة
 (في كل ما في شاة) الى غير نهاية
 (ويؤخذ في زكاتها) أى القم
 (التي من الضان والمزمع) وهو
 ما تحت له سنة لا الجذع الا بالفتوى
 (وهو ما في عليه اكثرها) على
 الظاهر وعنه جواز الجذع من
 الضان وهو قولهما والدليل بوجه
 ذكره الكلال والقم من البقر
 ابن سبتين ومن الأبل ابن خمس
 والجذع من البقر ابن سنة ومن
 الأبل ابن أربع (ولا شئ في خيل)
 سائمة عندهما وعليه الفتوى
 شاة وغيرها ثم عند الامام هر لها
 نصاب بمقدار الأصح القدم ان
 بالتقدير (و) لا في (بزال وسر)
 سائمة اجماعاً (ليست للتجارة)
 فلولها فلا كلام لانها من العروض
 (م) لا في (عوامل)

أى إلى أعدت للعمل كإثارة الأرض بالحراثة والسقي ونحوه زاد في الدرر الحوامل وهي التي أعدت للعمل
 الانتقال وكان المصنف نظر إلى أن المواعيل تنهلها **(قوله وعلوفة)** بالفتح ما يعقب من الزمن وغيرها الواحد
 والجمع سواء مغرب قال في الحر وقد مناع القنية أنه لو كان له ابل عوازل يعمل بها في السنة أربعة أشهر
 وسهما في الباقي فبني أن لا تنجب فيها زكاة **١١ (قوله ما لم تكن العلوفة لتبصرة)** قديما علوفة لأن المواعيل
 لا تكون للتبصرة وإن واهلها كما في الشهر أى لأنها مشغولة بالحاجة الأصلية **(قوله وسمل وفضل وبحول)**
 في الشهر الجبل ولد الشافعي السنة الأولى والفضل ولد النافعة قبل أن يصير ابن مخاض وبحول والفضل ولد البقرة حين
 نضجه أنه في شهر كما في المغرب **(قوله وصورته الخ)** أى إذا كان له سواها كما كان له سواها كما كان له سواها
 ستة أشهر مثلا فولدت أو ولدانها ماتت وتم الحلول على الصغار لا تنجب الزكاة فيها عندهما وعند الشافعي
 واحدة منها والمراد من النصاب خمس وعشرون ابلا وثلاثون بقرا أو أربعون غنما وأما مدون خمس وعشرين
 ابلا فلا شيء فيها اتفاقا لأن الثاني واجب واحدة منها ولا يتصور فساد هذه المقدار ونحوه في الاختيار وفي
 التمهني عن القصة الصحيح قولهما **(قوله الاتعالكبير)** قال في التهر والخلاف الذى المذكور اتفاقا قديما
 إذا لم يكن فيها كبرقان كان كالأصاكن لمع تسعة وثلاثين حلا من ذلك في الإبل والبقرة كانت الصغار
 تسعة للكبير وجوب اجبا كذا في الدراية **١٢ (قوله ويجب ذلك الواحد ولو ناقصا فلو جسد ابلا من الوسط)**
 كذا في بعض النسخ وفي بعضها ويجب ذلك الواحد ما لم يكن جيدا فيمن الوسط وهذه النسخة أحسن
(قوله وهلاكه بقطعه) أى لو هلك الكبير بعد الحلول بطل الواجب عندهما وعند الشافعي يجب
 في الباقي تسعة وثلاثون جزأ من أربعين جزأ من جمل نهر ولو هلك الجملان وبقي الكبير يؤخذ من
 أربعين جزأ من ثمانية بدائع **(قوله ولو تعدد الواجب الخ)** بيانه إذا كان له مسننان ومائة تسعة عشر حلا
 فإنه يجب مسننان في قولهم مالهو **١٣ (قوله تسعة مائة وعشرون حلا)** وجبت مسنة واحدة عندهما
 وقال الشافعي مسنة وجب على هذا لو كان له تسعة وخمسون بحولا وتبيع نهر من غاية البليان **(قوله)**
ولافي غنو) هذا قولهما وهو أن الواجب في النصاب لافي الصغور وقال محمد ورفق الواجب على الكل وأثر
 الخلاف يظهر فيمن ملك تسع من الإبل فهلك بعد الحلول منها أربعة لم يقطعه شيء على الأول ويقطع على الثاني
 أربعة أسابيع شاة وكذا لو كان له مائة وعشرون شاة ففعل منها ثمانون يقطع على الثاني ثلثا شاة منها
 ونحوه في الزبلي **(قوله وخصاه بالسواثم)** أى خص الصالحان الصغور جهادون النقود لأن ما زاد على
 ما تقي درهمه لا يصفوه عندهما بل يجب فيما زاد خصاه أى ما عندنى في حقيقته فإن زاد عليها غنوما لم يبلغ
 أربعين درهمه فخصاه درهم آخر كما سألني **(قوله ولافي هالك الخ)** أى لا تنجب الزكاة في نصاب هالك بعد
 الوجوب أى بعد معنى الحلول بل يقطع وإن طلبها الساعي منه فاتع حتى هلك النصاب على الصحيح وفي
 الفتحة أنه لا شيء بالنسخة لأن المالك رأى في اختياره عمل الإداة بين العين والقيمة والرأى يستدعي زمانا **(قوله)**
ونسخ الساعي) عطف على وجوبها **ح (قوله لتعقها بالعين)** لأن الواجب برز من النصاب يقطع جهلا
 محله كدفع العبد بالجنابة يقطع جهلا **هـ (قوله وإن هلك بعضه)** أى بعض النصاب يقطع حظه
 أى حظ الهالك أى سقط من الواجب فيه بقدر ما هلك منه **(قوله ويصرف الهالك إلى العفو الخ)** أقول أى
 لو كان عنده ثلاث نصاب مثلا ونبي زائد عما يبلغ نصابا رباعا فهلك بعض ذلك يصرف الهالك إلى العفو
 أو لأن كان الهالك بقدر الضوابط الواجب عليه في الثلاث نصاب بتمامه وإن زاد يصرف الهالك إلى نصاب
 يليه أى إلى النصاب الثالث ويركز عن النصابين فإن زاد الهالك على النصاب الثالث يصرف الزائد إلى
 النصاب الساعي وهكذا إلى أن تنتهي إلى الأول ومقتضى ما مر أنه إذا انتقص النصاب يقطع عنه حظه ويركز
 عن الباقي بقدره تأمل ثم إن هذا أقول الإمام مرضي الله عنه وعند أبي يوسف يصرف الهالك بعد العفو الأول
 إلى النصاب سائعا وعند محمد إلى العفو والنصاب لما مر من تلق الزكاة يساها عنده قال في المتن وشرحه الشارح
 فلو هلك بعد الحلول أربعين من ثمانين شاة تنجب شاة كاملة عندهما وعند محمد تسعة شاة ولو هلك تسعة عشر من
 أربعين يبرأ تنجب بنت مخاض لما مر أن الإمام يصرف الهالك إلى العفو ثم إلى نصاب يليه ثم ونحوه عند أبي يوسف
 تسعة وعشرون جزأ من ستة وثلاثين جزأ من بنت مخاض لما مر أنه يصرف الهالك بعد العفو الأول إلى النصاب

وعلوفة) ما لم تكن العلوفة
 لتبصرة (و) لافي (جمل)
 بقتن ولد الشاة (وضيل)
 ولد النافعة (وبحول)
 ولد البقرة وصورته أن عوت كل
 الكروية الحلول على أولادها
 الصغار (الاتعالكبير) ولو واحد
 ويجب ذلك الواحد ولو ناقصا فلو
 جيدا يلزم الوسط وهلاكه بقطعه
 ولو تعدد الواجب وجب الكبار
 فقط ولا يكمل من الصغار خلافا
 لثاني (و) لافي (عذوهو ما بين
 النصب) في كل الأموال وخصاه
 بالسواثم (و) لافي (هالك) بعد
 وجوبها ومنع الساعي في الأصم
 لتعقها بالعين لا بالذمة وإن هلك
 بعضه سقط حظه ويصرف الهالك
 إلى العفو أولا ثم إلى نصاب يليه
 ثم ونحوه

قوله من بنت مخاض سواها من
 بنت لبون كذا في هامش نسخة
 المؤلف ١١

وعند محمد حذف ثلثون منها لما مر أنه يعلق الزكاة بالنصاب والعفو اه وفي الجواهر الزاوية
 من أي يوسف كقول الامام (قوله بخلاف المستهلك) أي يفعل رب المال مثلا ط (قوله بعد المحلول)
 ما قبله لو استهلك قبل تمام المحلول فلا زكاة عليه لعدم الشرط وإذا اضطرر له دفع الوجوب كان استبدال
 نصاب الساعته بالتر أو أخرجه عن ملكه ثم أدخله فيه قال أبو يوسف لا يكره لأنه استناع عن الوجوب
 لا بطلان حتى القبر وفي المصنف اه الأصح وقال محمد يكره واختاره الشيخ جليل الدين الضرير لأنه دفعه بشرط
 بالقتل أو بطلان سهمه ما لا وكذا الخلاف في حله دفع الشفعة قبل وجوبها وقبل القرض في الشفعة على قول
 أبي يوسف وفي الزكاة على قول محمد وهذا تفصيل حسن شرح درر العارفت وعلى هذا التفصيل متى الصف
 في كتاب الشفعة وعزاء الشاوح هناك إلى الموهرة وأقره وقال ومثل الزكاة الحج وآية الصدقة (قوله
 لوجود التعدي) على قوله بخلاف المستهلك فانه يعني تحب فيه الزكاة (قوله وسه الخ) أي من الاستهلاك
 المقهور من المستهلك قال في التبر وهو أحد قولين والقول الآخر أنه لا يضمن لأنه لو فصل ذلك في الوديعة
 لا يضمن فكذلك هنا والذي يقع في نفس ترجيح الأول ثم رأيت في البدائع جزمه وبهذا غدير اه قلت ومن
 الاستهلاك ما لو أبرأ مدونه المور بخلاف المور على مسألتين في باب العاشر (قوله والتوري) بالتصر
 أي الهلاك مستبد أخبره هلك (قوله بعد القرض والاعارة) الأصوب الاحتراز قال في الفتح واقرض
 النصاب الدرهم بعد المحلول ليس باستهلاك فتوزي المال على المستقرض لا تحب أي الزكاة ومتدا عارة ثوب
 القارة اه والتوري هنا أن يجسد لينة عليه أو يعوض المستقرض لآخر تركه (قوله واستبدال) بالز عطف
 على القرض اه ح لأنه المعنى لو استبدال مال التجارة بمال التجارة ثم هلك البديل لا تحب الزكاة لأنه ليس
 باستهلاك ففي هذا لا يصح كونه مرفوعا عطفه على التوري لاستلزامه أن يكون نفس الاستبدال هلاك وليس
 كذلك فتمام البديل مقام الأصل وما عجز إلى التبر من أنه هلاك لم أر فيه بل المصريح فيه وفي غيره أنه هلك
 باستهلاك ولا يبرأ منه أن يكون هلاك قال في البدائع وإذا حال المحلول على مال التجارة فخرج عنه ملك
 بالدرهم أو الدنانير ويعرض للتجارة بمثل قيمته لا يضمن الزكاة لأنه ما ألتف الواجب بل ينظر من محل إلى مثله
 إذا لم يبق مال التجارة هو المعنى وهو المبالغة لا الصورة فكان الأول فاعلم معنى فيسب الواجب بقاءه وبسقط
 بهلاكه وما إذا ما عجز ما يبرأ بسره فكذلك لأنه مما لا يمكن التبر عنه فكان عفو وان حالي بمالتيها من الناس
 فيه ضمن قدر زكاة لها بقاء زكاة ما بقي فتقول إلى العين فتبقى بقاءه وتسقط هلاكه اه والاستبدال قبل
 المحلول كذلك ففي البدائع أيضا لو استبدال مال التجارة بمال التجارة وهي العروض قبل تمام المحلول لا يطل
 حكم المحلول سواء استبدلها بمثلها أو بغيره بخلاف ما يتعلق بوجوب زكاتها بمعنى المال وهو المبالغة والقيمة
 وهو ما يوق وكذا الدرهم أو الدنانير إذا أعياها بمثلها أو بغيره كدراهم بدرهم أو دنانير وقال الشافعي يقطع
 حكم المحلول فعلى قياس قوله لا تحب الزكاة في مال البسارفة كما إذا باع السائمة بالسائمة ولما ما قلنا أن الوجوب
 في الدرهم تعلق بالمعنى لا بالعين والمعنى قائم بعد الاستبدال فلا يطل حكم المحلول بخلاف الاستبدال السائمة
 بالسائمة فان الحكم فيها يتعلق بالعين فيسقط المحلول المتعدد على الأول وبسألت الثاني حولا اه فافهم
 (قوله هلاك) كذا في بعض النسخ وفي بعضها بعد هلاكه (قوله وبغير مال التجارة) متعلق بمبتدا
 محذوف على ذلك المذكور أي واستبدال مال التجارة بغير مال التجارة استهلاك يضمن زكاة قال في التبر
 وقيد في الفتح بما إذا تفرق في البديل عدم التجارة عند الاستبدال أما إذا لم يتفرق البديل للتجارة اه قلت أي
 وإذا وقع البديل للتجارة فلا يكون الاستبدال استهلاكا لا يضمن زكاة لئلا يطل حكم المحلول
 ولا يقطع حكم المحلول لو كان الاستبدال قبل تمامه بل يتحول الوجوب إلى البديل فيبقى بقاءه وبسقط هلاكه
 كما قلناه مصر يصح أن البدائع فاقبل من أنه لا تحب زكاة البديل بهذا الاستبدال بل يعتبره حول جديد
 خطا مصر فافهم (تسبه) مثل قوله وبغير مال التجارة ما لو استبدله بعوض ليس بمال الزكاة بأن ترجع عليه
 لمرأة أو صالح بعين دم الصد أو اختلف به المرأة أو بعوض هو مال لكنه ليس مال الزكاة بأن ما عبيد
 الخدمه أو مباح البذل أو استأجر به عينا فيضمن الزكاة في ذلك كله لأنه استهلاك وكذا لو باع مال التجارة
 بالسوائم على أن يتركها سائمة لا اختلاف الواجب فكان استهلاكا كونهما في البدائع (تج) حكم القنود

(بخلاف المستهلك) بعد
 المحلول لوجود التعدي ومنه ما لو
 جبهه عن العلف أو الماشي
 هلك فيضمن بدائع والتوري
 بعد القرض والاعارة واستبدال
 مال التجارة بمال التجارة
 وبغير مال التجارة

مثل مال الصبغة في القميص رجله ألف سال حولها فاشترى بها عبد الصبغة ثياباً وأعرض الصبغة فهلك
 بطلت عنه زكاة ألف ولو كان العبد للخدمة لم تنقطع بوجهه وتماحيه فيه (قوله والساعة بالساعة)
 الأولى اسماؤه بالساعة ليشعل استبد الهياض ساعة قال في فتح القدر واستبدال الساعة استبدالاً مطلقاً
 سواء استبدلها بساعة من جنسها أو من غير أوبصر ساعة دراهم وأعرض لتعلق الزكاة بالعين أو بالأوقات
 وقد تنبأ فاذ أحكمت ساعة البدل يجب أن يكون لا يمتحن أن هذا إذا استبدل بها بعد الحول أما إذا استبدلها
 فلا تخفى لا يجب الزكاة في البدل إلا بحول جديد أو يكون قد باعها بأحد النقيضين اهـ أي لا يمتحن بدله
 فيها إلى ما عداه من الدراهم ويركبه مع بلا استقبال حول جديد وكذا لو باعها ساعة وعنده ساعة فانه يعرضها

بها كما قد ناه في فصل الساعة عن البهورة (قوله ويجاز دفع القبة) أي ولو لمع وجود المتصوص عليه
 معراج طوأت ثلاث شاة حمان عن أربع وسط أو بعض بنت لون عن بنت مخاض جاز وعامة في القميص ثم إن
 هذا مقيد بغير الخلق فلا تغتبر القبة في نصاب كلب أو زني فاذ أذى أو أربعة مكابيل أو دراهم جديعة عن خمسة
 رديئة أو زوني لا يجوز عند علي ثلثة التلثة الاعن أربعة وعليه كلب أو دراهم آخر خلافاً لغيره وهذا إذا أذى
 من جنسه والآخر لا يغتبر القبة أيضاً فالتقوم الجوده في المال الربوي عند التقابل بخلاف جنسه ثم إن المعتبر
 عند محمد الأصح للفقير من القدر والقبة وعندهما القدر فاذ أذى خمسة القفزة رديئة عن خمسة جديعة يجوز عنده
 حتى يوتى تمام قيمة الواجب وبإزاء عندهما وهذا إذا كان المال جديداً وأدى من جنسه رديئاً أو أذى من
 خلاف جنسه فالقبة معتبرة أيضاً وإذا أذى خمسة جديعة عن خمسة رديئة جاز اتفاقاً على اختلاف الصريح
 وتماحه في شرح ديوان الجار وشرح المجمع (قوله في زكاة الخ) قد بالذكور كرات لأنه لا يجوز دفع القبة
 في الخضاب والهدايا والعتق لأن معنى القربة اراقة الدم وفي العتق في الرق وذلك لا يقوم بحر عن غاية البيان
 ثم قال ولا يمتحن أنه مقيد سناً أيام التمر أما بعد فاجوز دفع القبة كما عرف في الأصح اهـ (قوله وخراج)
 ذكره في الشربلية جملتها لكن نقله الشيخ إسماعيل عن الخلاصة (قوله ونذر) فكان نذران يصدق بهذا
 المبدأ متصدق بقدره دراهم أو بهذا القدر متصدق بجهته جاز عنده كذا في فتح القدر وفيه لو نذران يصدق بشتين
 أو بعتق جديدين وسطين فهاهنا شاة أو عتق جديداً يصدق بشتين وسطين أو بعتق جديدين وسطين وسطين
 والقمر بوقته اراقتين ويحرم برين فلا يخرج عن العهدة بواحد بخلاف النذر بالصدق بشتين وسطين
 فتصدق بشتاة بقدرها جاز لأن المقصود اغناء القفزة تحصل القربة وهو يحصل بالقبة ولو نذران يصدق بقتير
 دخل متصدق بضعه جديداً يساوي تمامه لا يجوز له لأن الجوده لا قيمة لها هنا الربوية والمقابلة بالجنس بخلاف

جنس آخر لو تصدق بنصف قفزته يساويه جاز اهـ (قوله وكفان) بالتونين وغيرها لاعتناقهمه ولم يذكر
 هذا الاستثناء في الهدايا والكفون والبيع والكافي ذكره في غاية البيان كما قد ناه مطلقاً عن القربة فيه
 اختلاف الملك وتي الرق وذلك لا يقوم شربلية قلت ونسب استثناء الكسوة أيضاً لما في البصر من القميص
 بخلاف ما لو كان كسوة بأن أدى أو يصدق فوبن لم يجوز الاعن توب واحد لأن المتصوص عليه في الكفارة
 مطلق التوب لا عند الوسط فكان الأعلى وغيره دخلاً تحت النص اهـ (قوله وهو الأصح) أي كون
 المتصرف في السواغر يوم الأداة إجماعاً هو الأصح فانه ذكر في البدائع أنه قيل إن المعتبر عند فقهاء يوم الوجوب
 وقيل يوم الأداة اهـ وفي الخطب يعتبر يوم الأداة بالإجماع وهو الأصح اهـ فهو تصحيح للقول الثاني الموافق
 لقولهما وعليه باعتبار يوم الأداة لا يكون متفقاً عليه عنده وعندهما (قوله ويقوم في البلد الذي المال فيه)
 فلو بيع عبد التجارة في بلد آخر يقوم في البلد الذي فيه العبد بحر (قوله في أقرب الامواله) أي إلى
 المسكن وذكر الخصم باعتبار الموضوع وعبرة القميص إلى ذلك الموضوع قال في الصر في الباب الآتي وهذا أولى
 مما في التبيين من أنه إذا كان في المسكن يقوم في المصر الذي يصير إليه (قوله والمصدق) يتضمن
 الصاد وكسر المال المستدفع هو الساعي أخذ الصدقة وأما المالك فالمشهور فيه تشديدها وكسر المال
 وتيل بنصف الصاد شربلية عن العناية (قوله لا يأخذ إلا الوسط) أي من السن الذي وجب فله وجوب
 بنت لون لا يأخذ شيئاً من لبن ولا يديها بل يأخذ الوسط فله على الله عليه وسلم لحد في جنسه إلى العن
 المال وكراهم أموالهم رواد بالجملة ولأن في أخذ الوسط قلنا القسراً ورُب المال متلا على القاري وفي

والساعة بالساعة استبدالاً (وجاز
 دفع القبة في زكاة وعشر وخراج
 وضرة ونذر وكفارة غير الاعتناق)
 وتعتبر القبة يوم الوجوب وقال
 يوم الأداة وفي السواغر يوم الأداة
 إجماعاً وهو الأصح ويقوم في البلد
 الذي المال فيه ولو في مفاضة فتق
 أقرب الامواله فتح (والمصدق)
 لا (بأخذ) إلا (الوسط) وهو أعلى
 الأدنى وادى الأعلى

الدقل محرراً أرى القراموس
 اهـ منه

الحناية ولا تؤخذ الرأيا ولا الكلية والماسخ ونحوه لا يها من الكرائم اه والرباض الزا المشددة
وتشديد البام مقصورة وهي التي تزي ولها مغرب وفي البدائع قال محمد الرباضي التي تزي قوله اه والاكلي
التي تبين للاكل والماسخ هي التي يطنها وله ومن الناس من طعن فيه وزعم ان الرباضي المراد به والاكلي
المأكولة وطعن مرده عليه وكان عليه تقليد محمد اه هو امام في اللغة ايضا واجب التقليد فيها كآبي
صيد والاصح والتليل والكسافي والقزوا وغيرهم وقد قلده ابو عبيد مع جلالة قدره واحتج بقوله وكذا
ابو العباس وكان نعل يقول محمد عندنا من اقربان سيبويه فكان قوله بجه في اللغة اه وقمعه فيها (قوله)
ولو له جدي اشد في الظهير به فخلل غربي وقد قل قال الامام يؤخذ من كل فخذ سبعة اشتر وقال
محمد يؤخذ من الوسط اذا كانت اصنافا ثلاثة جدي ووسط وري اه وهذا يقتضي ان اخذ الوسط اغناهو
فيا اذا اشغل المال على جدي ووسط وري اه وعلى مسنن منها اما لو كان المال كله جديا كاربين
شاة ا كولة تخب شاة من الكرائم لثلاثة وسط عند الامام خلافا لمحمد كما لا يخفى بحر وفي الهن المراج
وان لم يكن فيها وسط يعتبر اصلها لكون الواجب بقدره (قوله) كذا نقله الشافعية وعلوهما ان الحاصل
حيوانا كافي شرح ابن حجر (قوله) فليراجع لا يقال تقدم انه لا يؤخذ الماسخ لان المراد ما اذا
كان التصاب كله كذلك ولا يقال مر حواياه لا كرامة في العوازل والموازل لان المراد بها الحقة للسيل على
ظهرها والمراد منها ما فيها وبها ولذلك ان كان التصاب كله كذلك فما المانع من اخذها وان كانت حيوانين
كالواكيت كلها ا كولة فانها تؤخذ مع كونها من الكرائم انتهى عن اخذها وقول البراءة ان تخب شاة
من الكرائم يعل الحاصل فتأمل (قوله) قاله القاضي كذا في الصبر ودرر الجار وغيرهما لكن ظاهر
ما في الصبر من المراج انه اتفاق بالسنن الى اداء القيمة قال واذا اقيمة مع وجود المنصوص عليه يار
عندنا اه فتأمل (قوله) من ذات منق اشار بتقدير المضاف تبعاتها الى ان المراد بالسنن معناها الحقيقي
واحدة والاسنان لكن قال في المقرب السنن هي المعروفة ثم سمى بها صاحبها كالتب للسنن من النوق
ثم استعملت لتفسيره ككاتب الخاص وابن اللبون اه زاد في الدرر وذلك انما يكون في الدواب دون
الانسان لانها تعرف بالسنن اه اي يجب ذلك لان عمرها يعرف بالسنن بخلاف الادعي ومقتضاه انه
يجاز في القيمة من اطلاق اسم البعض على الكل كرامة على المولود فلا حاجة الى تقدير مضاف الا ان يريد
الاشارة الى تجويز كونه من مجاز الخلف فتأمل (قوله) الادعي اي وصفا ولسنا وكذا قوله او الاعلى
(قوله) مع الفضل اي ما يزيد من قيمة الواجب على المدفوع (قوله) لانه دفع بالقيمة اي لا يبيع حتى شافي
المبر (قوله) ورده الفضل اي استردده ولم يقدره عندنا يابني لانه يحتمل بحسب الاوقات فلا وردها
وقدره الشافعي شاتين او عشرين زدها كما يسطه في العناية وغيرها اسماعيل (قوله) بلاجير كذا
في الهداية بوزن الكمال والرباعي وفي النهرين الصبري انه الصبري وقل الخبر السامي ذكره محمد في الاصل
وسرى عليه القدوري واختاره الاسيماي وقل المالك في الصورتين وهو ظاهر التمسك بوزن الدرر
والمستق وصحبه في الاختيار وذكر في النهاية والمراج انه الصواب ومثني عليه في الصبر وعزا الى المسوط
واتصرف في التبر الاول فلذا ابرمه في الشارع (قوله) جاز اي بخلاف المثل كافتقاره موصفا (قوله)
والمستفاد البن والتا زائدان اي المال المقلد ط (قوله) ولو بهية او اورت ادخله في الهاد بشر
او ميراث او وصية وما كان حاصل من الاصل كالا ولاد والريح كما في التبر (قوله) الى التصاب قدبه
لانه لو كان التصاب انصافا وكل بالمستفاد فان الحلول ينقده عليه عند الكمال بخلاف ما لو لم يكن بعض التصاب
في انصاف الحلول فاستفاد ما يكمله فانه يستفاد من قبل الحلول ولو يوم ضمه وذكر التمسك وكذا لو وجب له اتم
للمستفاد حولا منذ ملكه فان وجدته شيئا قبل الحلول ولو يوم ضمه وذكر التمسك وكذا لو وجب له اتم
فاستفاد منها في الحلول ثم رجع الواجب بقضا استفاد حولا للفاضة وشمل كلامه طو كن التصاب جريا
فاستفاد منه قائم انتم اجبا غير انه لو تم حوله الى الدين فغضد الامام لا يلزمه الاداء من المستفاد ما لم يقض
اربعين زدها فلو مات الدينون فملا سقط عنه كالمستفاد وعندهما يجب اه من البر والبر (قوله)
من جنسه سباني ان احد التقدين يضم الى الاخر وان عروض البارة تضم الى التقدين للبنية باعتبار

مطلب

محمد امام في اللغة واجب التقليد

فهي من اقربان سيبويه

قوله ابو العباس الظاهر انه

المبرد اه منه

قوله كذا نقله الشافعية وقوله

فليراجع هكذا في نسخة المؤلف

بنطه ولم يزل ذلك في نسخة الشارع

التي كتب عليها والا فلا وجوده

في نسخ الشرح التي بيدي اه

مصححه

ولو له جدي اشد (وان لم يجد)

المصدق وكذا ان وجد قاله القاضي

(حاجب من) ذات (سن دفع)

(المالك) (الادعي مع الفضل) جريا

على السامي لانه دفع بالقيمة (او دفع)

(الادعي ورده الفضل) بلا جبر لانه

شراف فيشترط فيه الرضى هو الصبر

سراج (او دفع) القيمة ولو دفع

ثلاث شياه سمان عن اربع وسط

جاز (والمستفاد) ولو بهية

او اورت (وسط الحلول) يضم الى

انصاب من جنسه فيزكيه بحلول

الاصل

فمنها واحترق من المستقدم خلاف جنبه كالابل مع الشاة فلا تنضم بحر (قوله ولولا أدى الخ) هذا بمنزلة الاستثناء محال لقوله كانه قال يضم المستفاد الى جنبه ما لم يمنع منه مانع وهو التي التي بقوله عليه الصلاة والسلام لا شيء في الصدقة (قوله لا تنضم) أي الى سائمة عنده من جنس السائمة التي اشتراها بذلك التقدرا الذي لا يرى كيم اعند تمام حول السائمة الاصلة عند الامام للمانع المذكور وعندهما يضم وكذا الخلاف لرباع السائمة المزكاة بقدر بخلاف ما لو أدى عشر طعام أو أرض أو صدقة فطر بعد شراعه حيث تنضم أمثالهنا باجاء الفرق للامام أن غن السائمة بدل مال الزكاة ولابد حكم المبدل منه فلو ضم لا أدى الى الشيء وكذا الوجه في السائمة علوفة بعد ما زكاهما باعها أو جعل عبد التجارة المؤدى زكاه للخدمة ثم باعه ضم فلو وجه من مال الزكاة فصار كالآخر وعقابه في البحر (قوله كفى سائمة من كاة) أي وكافرع المذكور فلو ضم لورث سائمة من جنس السائمة تنضم الى آخرهما أيضا (قوله ضمت) أي الالف المودودة الى آخرهما أي قرب الالفين الأولين حولت الى في الصرا لهما استوى باقى على الضم ورجع أحدهما باعتبار القرب لانه انفع لفقراءه (قوله وبيع كل الخ) قال في البحر ولو كان المستفاد ربة أو دابة أو شيء كان أو بعد حولاته ترجع باعتبار التفرع والتوله لانه تبع وحكم البيع لا يقطع عن الاصل (قوله اخذ البغاة) الاخذ بغير قيدا احترازا حتى لو لم يأخذوا منه ذلك سبب وهو عندهم لم يؤخذ منه شيء أيضا كالقبي في البحر والشر بئلية عن الزبلي والبغاة قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام الحق بأن ظهر وأخذوا ذلك نهر وبظهر أن أهل الحرب وغلبوا على بلد من بلادنا كذلك لتعلمهم أصل المسألة بأن الامام لم يجهدهم والبيعة بالحماية وفي البحر وغيره لو أسلم الحربي في دار الحرب وأقام فيها مسكين ثم خرج اليها لم يأخذ منه الامام الزكاة لعدم الحماية ونقضه بأدائها ان كان عالما بوجوبها والافلاز كاتلفت لأن الخطاب لم يلقه وهو شرط الوجوب اه وسأقي مشا في باب العاشر أنه لو مر على عشر انوار ج فسقطه ثم مر على عاشر أهل العدل أخذ منه ثانيا أي تصدع بمرورهم (قوله وانخراج) أي خراج الارض كأي غاية البان والظاهر أن خراج الرؤس كذلك مخرج قلت ما استظهره صرح به في المخرج (قوله الا في ذكره) أي في باب المصروف (قوله ضلهم الخ) أي ديانة كأي في بعض النسخ قال في الهداية وأقربا بان يصدعوا دون الخراج اه لكن هذا أيضا أخذ البغاة لتعلمهم بأن البغاة لا يأخذون بطريق الصدقة بل بطريق الاستقلال فلا يصرفونه الى مصارفها اه أما السلطان الجائر فله ولاية أخذ ما هو به يبقى كانه قريسا من أي جعفر ذكر في المخرج عن كثير من مشايخ نيل انه سكا البغاة لانه لا يصرفه الى مصارفه وفي الهداية انه الاحوط (قوله اعادته غير الخراج) موافق لما قلناه عن الهداية قال في الشر بئلية وعليه اقتصر في السكا في ذكر الزبلي ما يفيد ضعفه حيث قال وقيل لا تنضم باعادة الخراج (قوله لانهم مصارفه) على المحذوف تقديره أما انخراج فلا يقرب باعادته لانهم مصارفه اذ أهل البني يقتلون أهل الحرب وانخراج حق المناقشة شرح الملق ط (قوله واختلف في الاموال الباطنة) هي التقود وعروض التجارة اذ لم يربها على العاشر لانها لاخراج تلقى بالانوال الظاهرة كأي في بابها والاموال الظاهرة هي التي يأخذ زكاتها الامام وهي السوائم وما فيه العشر وانخراج وما يرب على العاشر ويضم من كلام الشارح انه لا خلاف في الاموال الظاهرة مع أنها خالفا أيضا قال في التبيين والولوية السلطان الجائر اذا أخذ الصدقات قبل ان توى بأدائها له الصدقة عليه لا يؤمر بالاداء لانها لا تفرق حقيقة ومنهم من قال الاحوط أن يبقى بالاداء ثانيا كالمولى لو لم يتول لعدم الاختيار الصحيح واذا لم يؤمر به من قال يؤمر بالاداء ثانيا وقال أبو جعفر فلا يكون السلطان له ولاية لاخذ فقط عن ارباب الصدقة فان لم يضعها موضعها لا يطل أخذها به يبقى وهذا في صدقات الاموال الظاهرة أما لو أخذ منه السلطان أموالا مصادرة ونوى أدائها كانه فعل قول الشارح المتأخرين يجوز والصحيح انه لا يجوز به يبقى لانه ليس للسلطان ولاية أخذ الزكاة من الاموال الباطنة اه أقول بسنن واذا لم يكن له ولاية أخذها لم يصح دفعه اليه وان نوى دفعه اليه بالصدق عليه لا لعدم الاختيار الصحيح بخلاف الاموال الظاهرة لانه لما كان له ولاية أخذ زكاتها لم يضر انعدام الاختيار ولا تغيره سواء نوى التصديق عليه أولا هذا وفي مختارات التوازل السلطان الجائر اذا أخذ الخراج يجوز ولو أخذ الصدقات أو البيعات أو أخذ مالا مصادرة ان نوى

ولولا أدى زكاة تنقدد اشترى به سائمة لا تنضم ولوله نصا بان محال يضم أحدهما كمن سائمة من كاة وألف درهم وورث ألفا ضمت الى آخرهما حول ادخ كل يضم الى أصله (اخذ البغاة) والسلطين الجائرة (زكاة) الاموال الظاهرة ك(السوائم) والعشر وانخراج لاعادة على أربابها ان صرف المأخوذ (في تحله) الا في ذكره (والا) يصرف فيه (تعليم) فيها بينهم وبين اهل (اعادة غير الخراج) لانهم مصارفه واختلف في الاموال الباطنة في الولوية وشرع الوجاهية التي به عدم الاجراء

مطلب
فما لو صدر السلطان وجلا فتوى بذلك اداء الزكاة اليه

الصدقة عند الدفع قبل يجوز أيضا وبه يفتى وهكذا إذا دفع إلى كل جار نسبة الصدقة لأنهم
بمعاليهم من التبعات صاروا اقترافا والاحوط الإعادة اهـ وهذا موافق لما صححه في المبسوط وتسمه
في الفتح فقد اختلف التصحيح والاتصاف في الأموال الباطنة إذا قوى التصديق بها على الجار وعلت ما هو
الاحوط قلت وتدل ذلك ما يأخذه المكاس لأنه وإن كان في الأصل هو العائش الذي نفعه الإمام لكن اليوم
لا ينسب لأخذ الصدقات بل لسلب أموال الناس ظلمًا بدون جارية فلا تقط الزكاة بأخذه كما شرح به
في البرازية فإذا قوى التصديق عليه كان على الخلاف المذكور (قوله لأنهم بمعاليهم الخ) على تفرقه قبله
الاصح الصحة وقوله بمعاليهم متعلق بقوله فقراء (قوله حتى الفتح) بالبناء للمجهول والمتعلق بذلك مجاز
سلسلة وأمر بل هو موسى بن عيسى بن همام وإلى آخره أسان سأل عن كفارة عينه فأقام بذلك فجعل يسكن
ويقول حسنة أنهم يقولون في ما عطل من التبعات فوق مالك من المال فكفارتك كفارة عين من لا يملك شيئاً
قال في الفتح وعن هذا الواو مسمى ثلث ماله لفقراء يدفع إلى السلطان الجار يسقط ذكره عائش خان في الجامع
الصغير وعلى هذا افتكرهم في يحيى بن يحيى ثم لما مال حث أفتى بعض ملوك المقاربة في كفارة عليه بالصوم
غير لازم طوأن يكون للاعتبار المذكور لأنكون الصوم اشتق عليه من الاعتاق وكون ما أخذه خطه بماله
بجئت لا يمكن تجزئه فليكن عند الإمام غير مضر لا يشغال ذهنه بثلثه والمديون يقدروا في يده فقرا اهـ لمصالحات
وأقام ابن سلسلة مسمى على ما صححه في التقرير من أن الذين لا ينعى التكفير بالمال ما عطل ما صححه في الكشف
الكبير يجرى عليه الشارع فيما زعم الجهر والهر فلا (قوله لم تقع زكاة) في بعض النسخ لم تضع
زكاة وعزا هذا في العمالي الخطأ ثم قال وقد عتصر الكرخي إذا أخذها الإمام كرها فوزه ما هو موضعها
أبرأ لأنه لا ولاية أخذ الصدقات مقام أخذ مقام دفع المالك وفي الفتنة فيه أشكال لأن التبعة فيه شرط ولم
يوجد منه اهـ قلت قول الكرخي مقام أخذ الخ يصلح للواب تأمل ثم قال في الجهر والفتي به التفصيل
أن كان في الأموال الظاهرة يسقط القرض لأن السلطان أو نائبه ولاية أخذها وإن يضعها موضعها لا يحل
أخذها وإن كان في الباطنة فلا (قوله وفي الجنبين) في بعض النسخ لكن بدل الوارو هو استدلال على
ما في المبسوط وقد أجمعنا أن اتصافاً في الجنبين وقدينية عدم مخالفة بينهما يحصل ما في الجنبين على ما إذا
دفع إلى السلطان مال المكس أو المصادرة ونوي به كونه زكاة لنصرته السلطان في مصارفه ولم يرد ذلك
التصديق به على السلطان ويؤيد هذا الحل قوله لأنه ليس له ولاية أخذ الزكاة من الأموال الباطنة فلا تأتي ذلك
قول المبسوط الأصح أن ما يأخذه غلبة زماناً من الجبايات والمصادرات يسقط عن أرباب الأموال إذا ووا
عند الدفع التصديق عليهم لأنهم بمعاليهم من التبعات فقرا مغيثاً تأمل (قوله بماله) متعلق بخلطه وأما خلطه
بمضروب آخر فلا زكاة فيه كما يذكره في قوله كمالو كان الكل خبيثاً (قوله لأن الخلط استهلاك) أي
بمزقته من حيث أن حق الغير متعلق بالذمة لا بالأعيان ط (قوله عند أبي حنيفة) أُماعلى قوله ما خلا زكاة
وحسبته فلا يثبت المال له فزع الضمان ولا يورث عنه لأنه مال مشترك وانما يورث عنه حصته الممتصة فتح
(قوله وهذا الخ) الإشارة إلى وجوب الزكاة الذي قضيه قوله قضى الزكاة فيه (قوله متفصل
عنه) الذي في التهر من الحواشي محل ما ذكره ما إذا كان له مال غير ما استهلك بالخلط فضل عنه فلا يصحط
الدين بماله اهـ أي يفضل عنه بمال غير نصابا (قوله كمالو كان الكل خبيثاً) في الفتنة لو كان الخبيث نصاباً
لا يلزم الزكاة لأن الكل واجب التصديق عليه فلا يشد إيجاب التصديق ببعضه اهـ ومتوفى البرازية (قوله)
كأن التهر) أي أول كتاب الزكاة عند قول الكثرة ملك نصاب سوى ومتوفى في الشرع بلالية وذكره في شرح
الرواية بحثاً وفي الفصل العاشر من التبرعات ثمانية عن قتادى الحقة من ملك أموالاً غير مالية أو غصب أموالاً
وخلطها بملكها بالخلط وصبر ضامناً وإن يكن له سواها نصاب فلا زكاة عليها وإن بلغت نصاباً لأنه مديون
ومال المديون لا ينقد سبباً وجوب الزكاة عندنا اهـ فأعاد بقوله وإن يكن له سواها نصاب الخ أن وجوب
الزكاة مقيد بما إذا كان له نصاب سواها وبه يندفع ما استشكله في العمر من أنه وإن ملكه بالخلط فهو مشغول
بالدين فينبغي أن لا يجب الزكاة اهـ لكن لا يخفى أن الزكاة حثتاً انما يجب لها زاد عليها لا أنفها لا يقال يمكن أن
يكون له مال سواها مما لا زكاة فيه كدور السكنى ومباب البذلة على ما عالج مقدار ما عليه أو يزيد فجب الزكاة فيها

وفي المبسوط الأصح الصحة
إذا قوى الدفع لثلاثة زماناً
الصدقة عليهم لأنهم بمعاليهم من
التبعات فقرا مسمى أفتى أمير بلخ
بالصيام لكفارة عن عينه
ولو أخذها الساعي جبراً لم تقع
زكاة لكونها بلا اختيار ولكن
يجبر باليس لسؤي نفسه لأن
الاستكراه لا ينافي الاختيار
وفي الجنبين المتفق بسقوطها
في الأموال الظاهرة لا الباطنة
(ولو خلط السلطان المال المنسوب
بملكه ملكه قضى الزكاة فيه
ويورث عنه) لأن الخلط استهلاك
إذا لم يكن تجزئه عند أبي حنيفة
وقوله أرفق أذ قلنا يخلو مال عن
غصب وهذا إذا كان له مال غير
ما استهلك بخلطه منفصل عنه
يؤدى عنه ولا فلا زكاة كمالو كان
الكل خبيثاً كما في التهر عن
الحواشي السعدية

من غير أن يكون له نصاب آخر سواها لا نقول أنه لما خلطها ملكها وصار مثلها شافى ذمته لا يعتبها وقدمنا
 أن الدين يصرف أولاً إلى مال الزكاة دون غيره حتى لو تزوج على خادم بغير عينه وله ما تاورهم وخادم صرف
 دين المهر إلى المائتين دون الخادم أي فلو حال الحل على المائتين لا زكاة عليه لاستغناها بالدين مع وجود
 ما يفي به من جنسه وهو الخادم وهنا كذلك ما لم يملك نصاباً إذا قدم ظهر الثمرة فبالأحرار المصوب منهم
 كما تعلق في البحر المنبثق بالتميز المبهة وقال وهو قد حسن يجب حفظه اهـ أو أوصالح غراماً على عقار مثلاً
 فيجب ما غصبه المانع الدين فوجب زكاته وقد يجب عن الإشكال كما فاده شفتاً بأن المراد ما إذا لم يعلم
 أصحاب المال المصوب لأن الدين انما يمنع وجوبها قلت لكن قد مناعا في القنية والبرازية أن ما وجب الصدقة بركة لا يبعد التصديق
 لا يفي في مطالب فلا يمنع وجوبها قلت لكن قد مناعا في القنية والبرازية أن ما وجب الصدقة بركة لا يبعد التصديق
 به في المطالب المصوب على أصحابه أو ورثتهم وجب ردّه عليهم والواجب التصديق به وأضاف قد من أن
 الأمراء انقراضاً بما علم من التبعات ولا شك أن غالب غراماتهم مجهولون وتقدم أيضاً أن الموصى به للفقراء
 لو دفعه إلى السلطان المستألف فغواز أخذ الزكاة لفقراء يتألف وجوبها عليه وإن جاز أخذها مع وجوبها
 عليه لعله أخرى كعدم وصوله إلى ماله كالمسكين الذي لا بد من مؤجل تأمل (قوله) وفي شرح الوهابية الخ
 فيه دفع لما صيّر يورده على قول المتن فوجب الزكاة فيه من أنه مال حيث فكفر بركي منه لكن علة الوهابية الخ
 زكاته إذا استبرأ من صاحبه أو صالح عنه فزول عنه نعم لو أخرج زكاة المال الحلال من مال حرام ذكر
 في الوهابية أنه يجزئ عند البعض ونقل القولين في القنية وقال في البرازية لوني في المال التليث الذي
 وجبت صدقته أن يقع عن الزكاة وقع عنها اهـ أي نوى في الذي وجب التصديق به ليلو أربابه وفيه تنقيح
 لقول الظهيرية رجل دفع إلى فقير من المال الحرام شيئاً روجبه الثواب بكفر ولو علم الاقتير بذلك فعاله وأقر
 المعطى كغيره جاعاً وتلقه في الوهابية وفي شرحها ينبغي أن يكون كذلك لو كان المؤمن أجنبياً غير المعطى
 والقباض وكثير من الناس عنه غافلون ومن الجهال فيه واقصوه اهـ قلت المدعى إلى التفريق بينه بل مثله
 فيما يظهر لوني من الحرام بعينه مسجد أو نحو مما روجبه التقرب لأن العلة وجباة الثواب فيما قبله العساق
 ولا يكون ذلك إلا باعتداله (قوله) إذا صدق بالحرمان القطعي أي مع وجباة الثواب الناتج عن استحلاله
 كما تفاقم (قوله) لا يكفر) اقتصر على نفي الكفر لأن التصرف به قبل آدمه لا يخلل وإن ملكه بانطباع
 كما علمته وفي حاشية الجوى عن الذخيرة مثل الفقه أوجب غفراناً كتب ما له من أمر السلطان وجميع
 المال من أخذ القرامات الحرمات وغر ذلك محل محال لمن عرف ذلك أن يأكل من طعامه قال احب إلى
 أن لا يأكل منه وبه سكا أن يأكله إن كان ذلك الطعام لم يكن في يد المظلم غصباً أو رشوة اهـ أي إن لم يكن
 عين الغصب أو الرشوة لأنه لم يملكه فهو نفس الحرام فلا يخلل له ولا يغيره وذكر في البرازية هنا أن من لا يخلل له
 أخذ الصدقة فلا يخلل له أن لا يأخذ جائزة السلطان ثم قال وكان العلامة بخلافه أن يأكل من طعامهم
 ويأخذ جزاءهم فقيل له فيه فقال تقديم الطعام يكون إباحة والمباح له يتلقه على ملك الجميع فيكون أكلاً طعام
 النظام والمجازة فليكن تصرف في ملك نفسه اهـ قلت ولعله مبنى على القول بأن الحرام لا يعتد به إلى ذمتين
 وسبأ في تحقيق خلافة في البيع الفاسد والمحرور والإباحة (قوله) لأنه ليس بهرام بعينه الخ) يؤهم أنه قبل
 انطباع حرام لعينه مع أن المصرح به في كتب الأصول أن مال الفقير حرام لقبحه لاعتنه بخلاف لم المنة
 وإن كانت حرمة قطعة الآن يجب بأن المراد ليس هو نفس الحرام لأنه ملكه بانطباع وانما الحرام
 التصرف فيه قبل أداءه وفيه في البرازية قبل كتاب الرسالة ما يأخذ من المال ظلماً ويحمله بما له وبما له
 متعلقاً بغيره بملكه وتقطع حتى الأول فلا يكون أشد عندنا من ما يحضرنه لإباحة الاتباع قبل أداء
 البدل في البيع من المذهب اهـ لكن في شرح العدة أنه لا يفسد استحلال المعصية كقراذيل كونها معصية
 بدليل قطعي وعلى هذا فتنزع ما ذكر في الفتاوى من أنه إذا اعتقد الحرام حلالاً فإن كان حرمة لعينه وقد ثبت
 بدليل قطعي فكفر ولا فلا بان تكون حرمة لغيره أو ثبت بدليل قطعي وبعضهم لا يفرق بين الحرام لعينه ولغيره
 وقال من استحل سراماً قد علم في دين النبي عليه الصلاة والسلام تحريره كسكاح الحارم فكفراً اهـ قال شارحه
 الحق ابن القرس وهو الواقف وفائدة الخلاف تظهر في أكل مال الغير ظلماً فإنه يكفر مستطاعه على أحد القولين

وفي شرح الوهابية عن البرازية انما
 يكفر إذا صدق بالحرمان القطعي أما
 إذا أخذ من انسان مائة ومن آخر
 مائة وخلطهما ثم صدق لا يكفر
 لأنه ليس بهرام بعينه بالتلف
 لاستغلاكه بانطباع

مطلب
 في التصديق من المال الحرام

مطلب
 استحلال المعصية القطعية كغير

اه وحاصله أن شرط الكفر على القول الأول شيان قلعة الدليل وكونه حراما لعنه وعلى الثاني بشرط الشرط الأول فقط وعلمت ترجمته وما في البرازية تنسيق عليه (قوله ولو جعل ذونصاب) قد يكون ذونصاب لأنه لو ملك أقل منه فجعل خمسة عن مائتين ثم تم الحول على مائتين لا يجوز وفيه شرطان آخران أن لا يقطع النصاب في أثناء الحول ولو جعل خمسة من مائتين ثم حلت ما في يده الأدرها ثم استقامت الحول على مائتين جاز ما جعل بخلاف ما هو في الكحل وأن يكون النصاب كاملا في آخر الحول فلو جعل شاتين وأربعين وحال الحول وعنده ثمانية وثلاثون فإن كان دفعها للشر وقت فلا وإن كانت فاقعة في يد الساعي فالحال كما في الخلاصة وقوعها زكاة وقامه في التبر والبصر (قوله لسنين) بأن كان له ثمانية درهم دفع منها مائة درهم عن المائتين عشر من سنة وقوله أو تصب صورته أن يدفع المائة المذكورة عن المائتين وعن تسعة عشر نصبا استحدثت لحدثته في ذلك العام صح وان حدثت في عام آخر فلا بد لها من زكاة على حدة كما صرح به في البصر لكن المائة التي عليها تقع زكاة عن المائتين عشر من سنة ويكون من المائة الأولى فقد قال في التبر وعلى هذا تنزع ما في الحاشية لو كان له خمس من الأبل الحوامل فجعل شاتين عنها وعما في بطونها ثم تصب شاتين الحول أحراراً وإن جعل عاملاً في السنة الثانية لا يجوز اه وذلك لأنه لا يمكن جعل عاملاً في السنة الثانية لو وجد المجهل عنه في سنة التجهيل فلا يجوز عاوى التجهيل عنه وهذا أراد لائق الجواز مطلقاً لأنه يقع على ملكه في الحول الثاني فيكون من المائة الأولى لأن التصديق في الجنس الواحد لدفعه في الوالدية لو كان عنده أربع مائة درهم فأدى زكاة خمائنه طائفاً كما كذلك كان له أن يجب الزيادة للسنة الثانية لأنه يمكن أن يجعل الزيادة تهيلاً اه وقيد في البصر يكون الجنس محلاً لأنه لو كان له خمس من الأبل وأربعون من الغنم فجعل شاتين أحد المتينين ثم حلت لا يكون عن الآخر ولو كان له عشرين فيجعل عن العين فهلك قبل الحول جاز عن الدين ولو بعد فلا والأدرها والذئبة عرض التجارة جنس واحد اه (قوله لوجود السبب) أي سبب الوجوب وهو ملك النصاب النسيجي فيجوز التجهيل لسنة أو أكثر كما إذا كفر بعد الجرح وكذا تصب لأن النصاب الأول هو الأصل في السبيبة والذئبة تابع له قال في البصر ولا يفتل أن لا يفتل عدم التجهيل للاختلاف فيه عند العلماء ولم أره موقولا (قوله وكذا لو جعل) التشبيه راجع إلى المسألة الأولى وهي التجهيل لسنة أو سنين لأنه إذا ملك نصاباً أو خرج زكاة في أن يحول الحول كان ذلك تهيلاً بعد وجود السبب لكونه أداً قبل وقت وجوبه وهنا كذلك لأن وقت أدا العشر وقت الأدرها فإذا الذي قبله يكون تهيلاً لأن وقت الأدا بعد وجود السبب وهو الأرض التسعة بالخارج حقه ولا يصح إرجاعه إلى المسألة الثانية لأن صورته أن يؤدى زكاة تصب مستحدثه في عامه زائدة على ما في ملكه وقت الأدا والمراذنه أدا عشر ما خرج في ملكه وقت الأدا قبل وقته لا عشر ما سيحدث له بعد انطرواج وقوله بعد انطرواج قبل الأدرال دليل على ما قلنا وليس في البصر ما يفسد خلاف ذلك فضلاً عن التصريح به فافهم (قوله بعد انطرواج) أي خروج الزرع أو الفرة (قوله قبل الأدرال) أي أدا الزرع أو الفرة الذي هو وقت أدا العشر لكن ذكر في البصر في باب العشر أن وقته وقت خروج الزرع وظهور الفرة عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف وقت الأدرال وعند محمد عند الثقبه والبداد اه وعليه فتحقق التجهيل على قولهما على قول الإمام نرايت ابن الهمام به على ذلك هناك (قوله) واختلف فيه قبل النبات وخروج الفرة) الاخصر أن يقول واختلف فيه قبل انطرواج أي خروج النبات والفرة وإذا كان التجهيل قبل الزرع وقبل الفرس لا يجوز اتفاقاً لأنه قبل وجود السبب كما لو جعل زكاة المال قبل ملك النصاب (قوله ولا يظهر الجواز) في تسعة عدم الجواز وهي الصور قال في التبر والاعلم أنه لا يجوز في الزرع قبل النبات وكذا قبل طلوع الفرة في ظاهر الرواية اه (قوله وكذا لو جعل خراج رأسه) هذا التشبيه أيضاً راجع إلى المسألة الأولى قال ح فان من جعل خراج رأسه لسنين صح كما سيأتي في باب الجزية وذلك لوجود السبب وهو رأسه وكذا لو جعل خراج أرضه من سنين جاز كما ذكره القسطنطيني في باب العشر وانخرج وعلمه وجود السبب وهو الأرض التسعة لكن يجب حمل كلامه على الموقوف عليه بالقدرة على النماء فتكون مبيدة الأرض التسعة بالمكان النماء لا بصفتها العشر وخراج التسعة تأتيل (قوله وقامه في التبر) حيث قال ولو نذر صوم يوم معين فجعله جاز عند الثاني خلافاً لمحمد

(ولو جعل ذونصاب) زكاته (لسنين)

أو تصب صح لوجود السبب

وكذا لو جعل عشر زرعه أو غنمه

بعد انطرواج قبل الأدرال

واختلف فيه قبل النبات وخروج

الفرة ولا يظهر الجواز وكذا

لو جعل خراج رأسه وقامه في التبر

وعلى هذا الخلاف الصلاة والاعتكاف ولو تدرج سنة كذا فاقى به قبلها يازعدهما خلافا لمحمد كذا
 في السراج اه ح (قوله قبل تمام الحول) أى أو قبل ملك التصب التي جعل زكاتها في المائة الثانية
 كما يؤخذ من التعليق (قوله لأن المعبر كونه مصرفا وقت الصرف اليه) فصح الأداء اليه ولا ينقض هذه
 العوارض بغير (قوله ولو غرس الخ) هذه مائة استطردها وبطلها العشر واخراج ط (قوله
 تمام يتم) أى يثمر ويهريق بعض السطح (قوله كان عليه خراج الزرع) لأن غرسه الكرم تعطيل
 الأرض ومن عطل أرض الخراج يجب عليه خراجها وقد كانت مائة خراج الزرع فيؤدى خراجها حتى يثمر الكرم
 فعليه خراج الكرم ويوقف عنه خراج الزرع لوجود خلقه فخراج الزرع صاع ودروهم في كل حرب فيؤدى اليه
 أن يثمر الكرم فيؤدى عشرة دراهم رجى (قوله ولا شيء في مال صبي) تغلي (قوله أى في مال الزكاة بخلاف
 الخارج في أرضه العشرية من الزرع والخارج منه نصف العشر كما يجب العشر في أرض الصبي المسلم كما يأتي
 في باب (قوله لبن تغلب) الأولى حذف بن فإن النسبة لتغلب وهو أبو القسيلة كما في المنع ط وقد يقال
 لا مانع من النسبة إلى القسيلة المنسوبة إليها (قوله قوم الخ) قال في القتيب نون تغلب عرب نصارى هم عمر
 رضى الله عنه أن يشرب عليهم الجزية فأبوا وقالوا نحن عرب لا تؤدى الجيعة ولكن خدمنا ما يأخذ
 بعصمكم من بعض يصون الصدقة فقال عمر لا هذا من فرض المسلمين فصاروا فدمت بهذا الاسم لأبام الجزية
 فضل وتراضى هو وهم أن يشف عليهم الصدقة وفي بعض طرقه هي جزية يجرها ما شتم اه (قوله ماعلى
 الرجل منهم) وهو نصف العشر ح (قوله ويؤخذ الوسط) مكرم قوله فيما تقدم والمصدق يأخذ الوسط
 ح (قوله الآن يجيز الورثة) أى إذا أوصى بها وزادت على الثلث لا يؤخذ الزائد الآن يجيز الورثة (فرع)
 لو زادت على الثلث وأراد أن يؤدى في مرضه يؤدى بأسرها من ورثته وإن لم يكن عنده مال استقرض من آخر
 وأدى الزكاة إن كان أكبر ربه أنه قد رعى قضاءه فإن استبدل بغيره حتى مات فهو معذور وكذا في عتارات
 التنازل وغيرها ونظر قوله من أن الورثة أن علوا بذلك كان لهم أخذ الزكاة قضاء وإن ما قبله المورث
 جازية لأنه لا يكون مضطرا إلى أداء الفرض كما قبله في شرح الكافي قالوا وهو الصحيح قال في شرح الوهانية
 ويمكن التوفيق بين القوايين بالقضاء والدية أى يجعل القول باعتبارها من الثلث المقابل للصحيح على أنه
 في القضاء والأول على الدية وهو مذهبنا (قوله وسبب الفرع في الغني) عبارة مع التنازل وأجل
 سنة قرية بالأهله على المذهب وهو نفاة وأربع وخمسون يوم وقيل ثمانية وأيام وهى أزيد بأحد
 عشر يوما اه ثم إن هذا التماثل يظهر إذا كان الثلث في أشداء الأهله فلو ملك في أثناء الشهر قبل يعتبر بالأيام
 وقيل يكمل الأول من الأخير ويعتبر ما بينهما بالأهله فلو ملك في العدة ط (قوله لا وقتها الصبر) قال
 في الصبر عن الوفاة فرق بين هذا وبين ما إذا اشك في الصلاة بعد ذهاب الوقت أصلا أم لا والفرق أن العمر
 كله وقت لا داء الزكاة فصار هذا بمنزلة شك وقع في أداء الصلاة وقتها ولو كان كذلك يعد اه قال في الصبر
 ووقت سادته هي أن من شك هل أدى جميع ما عليه من الزكاة أم لا بأن كان يؤدى متزقا ولا يشطه بل يزمه
 أعادها ومقتضى ما ذكرنا لزوم إعادة حيث لم يقبل على ظنه دفع مدين لأنه ثابت في ذمته فيخرج
 عن العهدة ما شك اه قلت وسأله أنه يتصر في مقدار المزدكى كما لو شك في عدد الزكوات فاختلط على خلقه
 أنه إذا سقط عنه وأدى الباقي وان لم يقبل على خلقه ندى الكلى والله تعالى أعلم

• (باب زكاة المال) •

(قوله أل نفسه للمعهود الخ) جواب عما يقال إن المال اسم لما يتناول فتناول الواسم أيضا قال في البحر
 وهذا الجواب استغنى عما قيل في المال في عرفنا يتبادر إلى التقدير العروض اه أقول الجواب الأول ذكره
 الزيلعي وتوجه في الدرر والثاني ذكره في القتيب وتوجه في الصبر ويظهر لي أنه أحسن لأن سائر الأذهان إلى المعهود
 في العرف أقرب من تبادره إلى المذكور في الحديث تأمل (قوله غير مقتدره) أى ربع العشر (قوله
 عثرون منقلا) بخلاف ذلك لا زكاة فيه ولو كان قصدا ليس له دخل بين الوزن لأنه ثابت في ذمته فيخرج
 فلا يحكم بكماله مع الشك بغيره عن البدائع والمثقال لغة ما يوزن به قليل كان أو كثيرا وعرفا ما يأتي ط (قوله
 كل عشر دراهم وزن سبعة مثاقيل) أعلم أن الدرهم كانت في عهد عمر رضى الله عنه مختلفة ثلثه عشرة

(وان) وصيلة (أبصر الفقير قبل
 تمام الحول أومات أو أدت

• ذلك لأن المعبر كونه مصرفا
 وقت الصرف اليه) لا بعده ولو
 غرس في أرض الخراج كما في مال
 يثمر الكرم كان عليه خراج الزرع
 بجميع التنازل (ولا شيء في مال
 صبي تغلي) بفتح اللام وتكسر
 نسبة لبن تغلب بكسر هاء قوم
 من نصارى العرب (وعلى المرأة

ما على الرجل منهم) لأن الصلح
 وقع منهم كذلك (ويؤخذ
 في زكاة الساعة (الوسط) لا الهرم
 ولا الكرام (ولا تؤخذ من تركه

بغير وصية) لقد شرطها وهو
 النية (وان أوصى بها اعتبر من
 الثلث) الآن يجيز الورثة
 (وحولها) أى الزكاة (قرئ)

بجر من القنية (لا تسمى) وسبب
 الفرق في الغني (شك أنه أدى
 الزكاة أولا يؤدى) لأن وقتها
 العمر أشباه

(باب زكاة المال)

أل نفسه للمعهود في حديث
 هاو أربع عشر أموالكم فإن
 المراد غير الساعة لأن زكاتها
 غير مقتدره (نصاب الذهب

عشرون مثقالا والفضة مائتا
 درهم كل عشرة دراهم وزن
 سبعة مثاقيل)

دراهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فأخذ عمر رضى الله تعالى عنه من كل نوع مثقالا لظاهر المصومة في الاخذوا العطاء فثلاث عشرة ثلاثة وثلاث وثلاث عشرة اثنتان وثلاث
 النجسة درهم وثلثان فالجموع سبعة وان شئت فجمع المجموع فكانت احدى وعشرين فثلاث المجموع سبعة
 ولذا كانت الدراهم العشرون سبعة وهذا يجري في كل شيء حتى في الكاة ونصاب السرة والمهر وتقدر
 الديات ط عن الخ لکن قوله تعالى لا يورثك الله وورث الله فثلاث النجسة درهم وثلثان مواج متقال وثلثان (قوله والديان)
 أي الذي هو المتقال كما في الزبلي وغيره قال في الفتح والظاهر أن المتقال اسم للمقدار المقدر به والديان اسم
 للمقدرة بقصد ذهنيته اه وحاصله أن الديان واسم للقطعة من الذهب المضروبة بالمقدرة بالمتقال فأخذها
 من حيث الوزن (قوله والدراهم أربعة عشر قراطا) فتكون المائتان اثني قراطا وبمعاينة قراط واعلم
 أن هذا هو الدرهم الشرعي والدراهم المتعارف ستة عشر قراطا ووزن الريال الفرعي بالدراهم المتعارف ثمانية
 دراهم وقراطا والدراهم الشريعة عشرة دراهم وخمس قراطا وذلك مائة وخمسة وأربعون قراطا فليكون
 النصاب من الريال تسعة عشر ريالا وثلاثة دراهم وثلاثة قراطا اه ط مع بعض زيادة وتخصيم غلط وقع
 في عبارة فافهم ومقتضاه أن الدرهم المتعارف أكبر من الشرعي وبصرح الامام السروجي في القامع بقوله
 درهم ممر أربع وستون حبة وهو أكبر من درهم الزكاة فالنصاب منه مائة وخمسون وحبان اه لكن نظريه
 صاحب الفتح بأنه أصغر لأن الدرهم الزكاة سبعون شعيرة ودرهم مصر لا يزيد على أربعة وستين شعيرة
 لأن ربه مقتدر أربع خراب وبأنه هو أكبر من أربع خبات وسط اه قلت والظاهر أن كلام السروجي جبي حبل
 وتقدر القيراط بأربع حبات كما هو المعروف الآن فإذا كان الدرهم الشرعي أربعة عشر قراطا فيكون ستة
 وخمسين حبة فتكون الدرهم العرفي أكبر منه لكن المعترف قراطا الدرهم الشرعي خمس حبات بخلاف قراط
 الدرهم العرفي قال بعض المشركين الدرهم الآن المعروف عكة وللمدينة وأرض ابلان هو الحبي في عرفنا القطة
 بالشفا والظاهر أن وزن حبة وهو ستة عشر خروبة أو أربع شعيرات أو أربع خبات لأنها اختيرة الشعيرة
 المتوسطة مع القصبة المتوسطة فوجدناها مائة وستين والقيراط في عرفنا الآن هو الخروبة فيكون الدرهم
 العرفي أربع مائة وستين شعيرة وهو نقص عن الشرعي بست شعيرات والمتقال المعروف الآن أربع وعشرين
 خروبة فهو ستة وتسعون شعيرة فنقص عن الشرعي بأربع شعيرات قالنا اثنتان من الدراهم الشرعية ما ناقشه
 وثانية عشر قطة وثلاثة أرباع قطة وزكاتها خمسة دراهم عرفة وشبعة خراب وبوصف خروبة والعشرون
 حقتا الشعيرة أحد وعشرون متقالا عرفة الأربعة خراب وبزكاتها اثنا عشر خروبة ونصف خروبة اه
 وما ذكر من أن المتقال العرفي ست وتسعون شعيرة متوافق لما نقله النارج في شرح الملتقي عن شرح الترتيب من
 أنه بمصر الآن درهم ونصف ذكر الرجب عن السيد محمد أمد محقق المدينة المتوارة وقيل أنه عدة دنانير
 قديمة منها ما هو مضروب في خلافة بن أمية ومنها في خلافة بن العباس مائة وفي خلافة عبد الملك بن
 مروان مائة وفي خلافة الرشيد مائة ومنها مائة وفي خلافة المأمون ودنانير أخر متقدمة
 ومتأخرة وكلها متساوية الوزن كل دينار درهم وربع بدراهم المدينة المتوارة كل درهم منها ستة عشر قراطا
 والقيراط أربع حبات حنطة اه قلت وهذا موافق لما ذكره الشارح من كون الريال الشرعي عشرين
 قيراطا لکن يخالفه من حيث اقتضاه أن القيراط أربع حبات والمتقال ثمانون حبة والمذ كورفي كيب
 الشافعية والشافعية أن درهم الزكاة ستة دنانير والذائق ثمان حبات شعيرة ونجاسة فالدرهم بخسون حبة
 ونجاسة والمتقال اثنتان وسبعون شعيرة مصدقة لم تقصر وقطع من طرفها مادي وطال وهو لا يتغير باهله
 ولا اسلاما حتى نقص منه ثلاثة أعشار فكان درهما حتى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالا اه
 قلت وعليه فالدرهم اثنا عشر قراطا كل قيراط نصف دنانير أربع حبات وخمس حبة والمتقال سبعة عشر قراطا
 وحبان وذلك لأن ثلاثة أسباع الدرهم على تقديرهم أحد وعشرون حبة وثلاثة أضعاف حبة فإذا زيد ذلك
 على الدرهم وهو بخسون حبة ونجاسة بلغ اثنين وسبعين حبة وقد ذكر في سبب الانحراف أقوالا كثيرة في تحديد
 القيراط والدرهم بناء على اختلاف الاصطلاحات والمقصور تحديد الدرهم الشرعي وقد بحث مقاييسه
 من الاضطراب والمشهور عندنا ما ذكره الشارح ثم اعلم أن الدراهم والدنانير المتعامل بها في هذا الزمان أنواع

والديان وشعيرات قيراطا والدراهم
 أربعة عشر قراطا والقيراط
 خمس شعيرات فتكون الدرهم
 الشرعي سبعين شعيرة والمتقال
 مائة شعيرة فهو درهم وثلاث
 أسباع درهم

كبيرة مختلفة الوزن والقيمة وتعامل بها الناس عدداً بـدون معرفة وزنها ويخرجون زكاتها بعد اتيان
 لصير ضبطها بالوزن ولا يحالي كان لا يدون قانها بقدرها بالانقل وزناً بلغت قداداً وان قدراً على الآخر
 بلغت دونه فيخرجون عن كل أربعين قرشاً منقرشا وعن كل مائتين خمسة وهكذا مع كل الواجب فيها بالوزن
 كما مر وبأى قبني أن يكون ما يخرج من جنس القروش الثقيلة أو الذهب الثقيل حتى لا يتنص ما يخرج
 بالعدد عن ربع العشر فترأى منه يقين بخلاف ما إذا أخرج من الخفيف فقط أو منه ومن الثقيل قاناً قد لا يبلغ
 ربع عشر ماله إذا كان جميع ماله من جنس الخفيف وغالب أصحاب الاموال عن هذا غفلون فليتبين
 (قوله) وقيل بقي في كل بلد بوزنهم) يرمي به في اللوالبية وعزاه في الخلاصة الى ابن الفضل وهو أخذ
 السرخسي واختاره في المجتبى وجمع التوازن والمعون والمعراج والخانية والفتح وقال بعده الا أن قول بقى
 أن عبيد بن ابي اذ كانت لا تنص عن أقل وزن كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وهي ما تكون العشرة
 وزن خمسة اه يخرج مضافاً في التبرع من السراج الآن كون الدرهم أربعة عشر قراطاً عليه الخلف
 والجمهور والكثير وطابق كتب المتقدمين والتأخرين (قوله) وسحقه الخ الذي سحقه هناك لا يتعلق
 بالزكاة بل بالقدر فإذا أطلق اسم الدرهم في العقد انصرف الى المتعارف وكذلك إذا أطلقه الواقف ح
 (قوله) والمعتبر وزنها ادا م أي من حيث الاداء يعني باعتبار أن يكون المؤدى قدراً الواجب وزناً ادا م
 والناسي وقال زفر تعتبر القيمة واعتبر محمد الاضع للقرأ ملاً أدى عن خمسة جيدة خمسة زرواً فقامت أربعة جيدة
 جاز عندهما وكره وقال محمد وزفر لا يجوز حتى يردى الفضل ولو أربعة جيدة قيمتها خمسة ودية لم يجوز الا عند زفر
 ولو كان له اربع فضة وزنه مائتان وقيمتها ثلثمائة ان أدى خمسة من عينه فلا كلام أو من غيره جاز عنده خلافاً
 ل محمد وزفر الا أن يردى الفضل وأجمعوا له لو أدى من خلاف جنسه اعتبرت القيمة حتى لو أدى من الذهب
 ما تابع قيمته خمسة دراهم من غير الاداء لم يجوز في قوله ما تقوم الجوده عند المقابلة بخلاف الجنس فان أدى القيمة
 وقعت من القدر المتفق كذا في المعراج نهر (قوله) وجوباً أي من حيث الواجب يعني بتصرف الواجب
 أن يبلغ وزنها مضافاً نهر حتى لو كان له اربع فضة وزنه عشرة مثاقيل أو مائة درهم وقيمتها لصاغت
 عشرون أو مائتان لم يجب فيه شيء اجاعاً فهمتاني (قوله) لا قيمتهما) نفي لقول زفر باعتبار القيمة في الاداء
 وهذا ان لم يؤخذ من خلاف الجنس والاعتبرت القيمة اجاعاً كما قلت وكل على الشارع أن يزيد ولا الاضع فلا يقول
 محمد رحمه الله اه ح (قوله) مضروب كل منهما) أي ما جعل دراهم يتعامل بها أو زناً ط (قوله) ومعمولة
 أي ما يعمل من نحو حلية سيف أو منطقة أو جام أو سرح أو الكواكب في المصاحف والآواني وغيرها إذا كانت
 تخلص بالادابة يجر (قوله) ولو تبرأ) التبرأ الذهب والنفضة قبل أن يصاغاً يجر عن ضياء الحلووم ولذا قال ح
 لا يصح الاتيان به هنا لأنه لا يصدق عليه المضروب ولا المعمول بل كان عليه أن يقول بعد قوله مطلقاً وتبرأ
 بخلاف عبارة الكتبخني قال يجب في مائتي درهم وعشرين ديناراً ربع العشر ولو تبرأ فانه داخل فيما قبله
 (قوله) أو حلياً) بضم الحاء وكسر هاء وتشديد الباء جمع يعني قطع الحاء واسكان اللام ما تنحلي به المرأة من
 ذهب أو فضة نهر قلت ولا يتعين ضبط المتن بصفة الجمع فانه يحتمل الفرد بل هو الانسب بقول الشارع سبحانه
 الاستعمال حيث ذكر التخيير الآن يقال انه عائد الى المذكور من المعمول والحي (قوله) أولاً) كنتم
 الذهب للرجال والاواني مطلقاً ومن فضة (قوله) ولو انجمل) أي التزبن بما في البيوت من غير استعمال
 ط (قوله) والنفضة) فنه مضافاً لقول ابن الملك اذا كانت متفولة يجوز انجبه فلا زكاتها كما تقدمناه
 في أول كتاب الزكاة قارعه اه ح (قوله) وهو هنا ما ليس يقد كذا فسر في الغرب ونفله في البحر عن
 ضياء الحلووم وفي الدرر العرض يسكن الرامتع لا يدخله كيل والوزن ولا يكون حيواناً ولا اعضاراً
 في الصحاح وما يقصدها انتفاع الدنيا ويتناول جميع الاموال ولا وجه هنا لجعله مقابلاً للذهب والنفضة اه
 أي مقصود الرأفة من ادائها لتناول جميع الاموال مع أن التقدين غير داخلين فيه هنا بقرينة المقابلة فيعين
 ارادة ساكن الرأفة لكن على ما في الصحاح يخرج عنه الدواب والمكبلات والموزونات مع انها من عروض
 التجارة ادواها فيها فلذا قال الشارع هو هنا ما ليس يقد أي أن المناسب للمراد هنا الاقتصار على تصديره بذلك
 ليدخل فيه ما ذكر (قوله) وما عدم حصة التبة الخ) جواب عما ورد له ايلى من أن الارض انحرابية

وقيل بقي في كل بلد
 بوزنهم وسحقه في مستقرات
 البورع والمعتبر وزنها ادا م
 وجوباً لا قيمتهما (واللازم)
 مبدأ (في مضروب كل منهما)
 (ومعمولة ولو تبرأ أو حلياً مطلقاً)
 صباح الاستعمال أولاً ولو
 لتجمل والنفضة لانها مضافاً إلى ما
 في كسرها كيف كان (وفي)
 (عرض تجارة قيمته نصاب الجلة)
 حصة عرض وهو هنا ما ليس يقد
 وأما عدم حصة التبة في نحو
 الارض انحرابية في مقام المانع
 كما قدمنا

لا يجب فيها الزكاة وان نوى عند شرائها البصارة مع انها من العروض والجواب ما تقدم قيل باب السائمة من قوله والاصل أن ما عدا الحظير والسوائم انما يركب بنية البصارة بشرط عدم المانع المؤدى الى التسخي (قوله لأن الأرض الخ) رد على ما في الدرر حيث أجاب عما أورده الزيلعي بأن الأرض ليست من العرض بناء على ما تقدم عن الصحاح قال في الجهر وهو مردود لما علمت من أن الصواب تفسيره هنا بجائليس بقدره وقد أورد الزيلعي أيضا ما إذا اشترى أرض عشر ورزعهما واشترى بدرا للبصرة وزرعه فانه يجب فيه العشر ولا يجب فيه الزكاة لانهما لا يجتمعان اهـ ويجب اعنه بخبر ذكره الشارح من قيام المانع وأجاب في الدرر وتبعه في الجهر بأن عدم وجوب الزكاة في البذرا إنما يحدث بعد الزراعة وذلك لا يصح لأن يجوز دية الخدمة إذا استغل وجوب الزكاة في العبد المشتري للبصارة كما مر فلا ينسقط التصرف الاقوى من النية الأولى اهـ (قوله من ذهب أورو) بيان لقوله نصاب وأشار بأولى انه غير ان شاء فمقوماها بالقصة وان شاء ما ذهب لأن الفئتين في تقدير قيم الاشياء جميعا سواء يمر لكن التغيير ليس على اختلافه كما يأتي (قوله فافاد) خريص على تغيير الورق بالقصة المضروبة ط (قوله بالمسكوك) بالنسبة المهمة أي المنسوب على السكوك وهي حديد متفوشة يضرب عليها الدراهم خاموس ووجه الاعادة ظاهر من الورق أما الذهب فلا كما لا يخفى الآن قال لما يقتن بالخضروب من القصة كان المراد به المنسوب اهـ ح (قوله علا بالعرف) فان العرف التقويم بالمسكوك يمر وهو على لقوله أفاد (قوله مقوما بأحدهما) تكرار مع قوله من ذهب أورو لأن أوجهها الضريبة وعلى الضريبة إذا استمرافضا أما إذا اختلفا فمقوما بالفتح اهـ ح وقدم الشارح عند قوله ويجزى دفع القصة انها تعتبر يوم التوجوب وقالوا بما في البرع النقص معين ما يلغ نصابا دون ما لا يلغ فان بلغ بكل منهما وأحدهما إذا كان يبلغ بنصاب ما في البرع النقص معين ما يلغ نصابا دون ما لا يلغ فان بلغ بكل منهما وأحدهما أروج تعين التقويم بالأروج (قوله ولو بلغ بأحدهما نصابا وخشا الخ) بيانه ما في التهر عن السراج لو كان يجب لوقومها الدراهم بلغت مائتين وأربعين والدان ثمانية وعشرين قوماها بالدراهم ولو جوبسته فيها بخلاف الدان فانه يجب فيها نصف دينار وقصة غشة ولو بلغت بالدان ثمانية وعشرين وبالدراهم مائة وستة وثلاثين قوماها بالدان اهـ وفي الهداية كل دينار عشرة دراهم في الشرع قال في الفتح أي يقوم في الشرع بعشرة كذا كان في الانتهاء (قوله وفي كل خمس بجاه) أي ما زاد على النصاب غشواي أن يبلغ خمس نصاب ثم كل ما زاد على الخمس غشواي أن يبلغ خمسا آخر (قوله وقال ما زاد بجاه) يظهر أثر الخلاف فيما لو كان له مائة وستة دراهم مضى عليها عا ما قال الامام بزمه عشرة وقال غشة لانه وجب عليه في العام الأول غشة وعن فقي السالم من الذين في الثاني نصاب الاثمن وعنده لازكاة في الكور فقي النصاب في الثاني كلاما وفيها إذا كان له ألف حال عليها ثلاثة أحوال كان عليه في الثاني أربعة وعشرون وفي الثالث ثلاثة وعشرون وعنده وقال يجب مع الاربعة والعشرين ثلاثة أثمان درهم ومع الثلاثة والعشرين نصف درهم وعن درهم ولا خلاف انه يجب في الاول غشة وعشرون كذا في السراج نهر أقوله قوله وعن درهم كذا وجدته أيضا في السراج وصوابه وعن خمس درهم كما لا يخفى على الحاسب (تيسر) يظهر أثر الخلاف أيضا فيما ذكره في الجهر والتهر من الخط من أنه لا تقسم إحدى الزادتين الى الاخرى أي الزيادة على نصاب القصة لانضم الى الزيادة على نصاب الذهب لثم أربعين أو أربعة مثاقيل عند الامام لانه لا زكاة في الكور وعنده فمقوما فتمت لوجوبها في الكور اهـ موضعا لكن توقف الحق في فائدة انضم عندها بعد قوله ما وجوب الزكاة في الكور وعن هذا أمة أعلم نقل بعض محقق الكتاب عن شيخه محمد ابن مرغين أن السروجي نقل عن الخطب اختلاف بالفسك وأن ما في البر والهر غلط اهـ قلت وقد رجعت الخطب فقرأته مثل ما نقله السروجي وسرح به في البدائع أيضا (قوله وهي مسألة الكور) أي التي يقال فيها لازكاة في الكور عنده ما لم يبلغ الخمس اخذ من حديث لا تأخذ من الكور شيئا حيث كسروا باعتبار ما يجب فيها (قوله وغالب القصة الخ) لأن الدراهم لا تخلو عن قليل غش لانها لا تستطيع الا به جعلت الغلبة فاصلة نهر ومثلها الذهب ط (قوله قصة وذبح) لقب وتسمي مرتب أي قبض زكاتها لازكاة العروض وان أعدها للبصارة كما فاد في التهر (قوله وبشرط فيه النية) أي تغيير قيمته ان نوى فيه البصارة نهر

الا اذا كان يتخلص منه ما يلغ نصبا أو أقل وعنده ما يمت به أو كانت أغمارا متحدة وبلغت نصبا من ادنى فقد يجب زكاهه فجب والا فلا (واستحق في الفس) (المساوي والمختار لزوما احتياطاً) خاتمة ولذا الاستباح الاوزان أو ما أذهب المختلط بضمة فان غلب الذهب فذهب والا فان بلغ الذهب أو الفضة نصابه وجبت

قوله واذا تأملت الخ وجهه أن قول الزبلي فان نواه التجارة تستبرئ منه أي غلبة ما غلب فيه الفس سواء تخلص منه نصاب أو لا وقوله والا فان كانت فضته تخلص وجبت فيها الزكاة أي وجبت في الفضة التي تخلص منه دون باقيه من الفس تأمل اه

منه

وتقدم قيل باب الساقطة شروطية التجارة (قوله الا اذا الخ) استثناء من اشتراط التمة (قوله وعنده ما يمت به) أي من عروض تجارة أو أحد التقدير وهو مرتبط بقوله أو أقل ط (قوله وبلغت) أي بالقيمة كالجبر (قوله من ادنى الخ) فسر الادنى في البدائع بالتالي فجب عليه الفضة قلت وبني نصبرها بالمساوي على ما اختاره المحققين من وجوبها فيه كأي ذكره قريبا (قوله فجب) أي فيما غلب غشه الاذوى فيه التجارة أوله ولو لم يكن يتخلص منه ما يلغ نصبا أو لم يحصل ولكن كان أغمارا راجعة وبلغت فضته نصبا وقوله ولا تلازمي وان لم يوجد شي من ذلك فلا يجب الزكاة وحاصله أن ما يتخلص منه نصاب أو كان غمارا راجعا يجب زكاهه سواء نوى التجارة أو لا ولاه اذا كان يتخلص منه نصاب يجب زكاة الخالص كما صرح به في الجوهر وعن التقدير لا يحتاج إلى نية التجارة كافي الشئ وغيره وكذا ما كان غمارا راجعا فبني اشتراط التمة للمساوي ذلك هذا ما يعطيه كلام الشارح ومثله في الجوهر والتميز لكن في الزبلي أن انقلب غشه ان نواه التجارة تستبرئ منه مطلقا والا فان كانت فضة تخلص يجب فيها الزكاة ان بلغت نصبا وحدها أو بالتمسك إلى غيرها اه ومفاده اعتبار القيمة فيما نواه التجارة وان تخلص منه ما يلغ نصبا وظهوره في عدم المناقاة لانه اذا كان يتخلص منه ما يلغ نصبا يجب زكاة ذلك الخالص وحده كما مر عن الجوهر الاذوى التجارة فجب الزكاة فيه كله باعتبار التمة وإذا تأملت كلام الزبلي تراء كالصرح فيما ذكرته فافهم (فرع) في التبريلة الفلوس ان كانت أغمارا راجعة أو سلك التجارة يجب الزكاة في قيمتها والا فلا اه (قوله والمختار لزوما) أي الزكاة ولو لم يكن غيرية التجارة وقيل لا يجب نهر قال في التبريلة عن البرهان والاظهر عدم الوجوب لعدم الغلبة المشروطة للوجوب وقيل يجب درهما ونصف نظر إلى وجهي الوجوب وعدمه اه وظاهر الدرر اختيار الأول لعدم الغلبة والغلبة قال العلامة نوح وهو اختاري لأن الاحتياط في العبادات واجب كما صرح به في كثير من المسائل منها ما إذا استوى الدم والبراق يقتص الوضوء احتياطاً اه تأمل (قوله ولذا) أي لا احتياط وفي نسخة وكذا بالكاف وبها عرفت في الحر والمخ وقوله لا تساع الاوزان أي لتزعم الزبلي اه ط (قوله وأما الذهب الخ) مخبر بقوله وغالب الفضة الخ فان ذلك مفروض فيما اذا كان المختلط غشا ط (قوله فان غلب الذهب الخ) اعلم أن الذهب اذا خلط بالفضة فأما أن يكون غالباً أو مغلوباً أو مساوياً وعلى كل ما انما يلغ كل منهما نصبا أو الذهب فقط أو الفضة فقط أو لا فهي اثنا عشرة صورة منها صورتان عقليتان فقط وهما أن تبلغ الفضة وحدها نصبا والذهب غاب عليها أو مساوياً لها والشرة خارجية اذا عرفت هذا فتصور فان غلب الذهب فذهب فيه أربع صور بلوغ كل منهما نصابه وعدمه وبلوغ الذهب فقط وبلوغ الفضة فقط لكن الرابعة متعنة كاعتل لأنه متى غلب الذهب على الفضة البالغة نصبا لم يزم بلوغه نصبا بل نصابا بين حكم الثلاثة الباقية بقوله فذهب أما الأولى والثالثة فظاهر لأن الذهب فيها يلغ بانفراده نصبا فكانت الفضة تتعاليه سواء بلغت نصبا أو لا كما في الأولى أو لا كافي الثالثة فتزكي زكاهه وكذلك الثانية لأن الذهب متى غلب كان هو المختبر لانه أعز وأعلى كما يأتي فإذا يلغ مجموعهما نصبا زكي زكاههما الذهب وقوله والا أي وان لم يلب الذهب بأن غلبت الفضة أو تساوى به تخاتمة صور بلوغ كل منهما نصابه وعدمه وبلوغ الذهب فقط أو الفضة فقط مع غلبة الفضة أو التساوي لكن بلوغ الفضة فقط مع التساوي متعنة كاعتل في سبعة وتقدمه بلوغ الذهب أو الفضة نصابه مخبر بصورتين منها وهما ما إذا يلغ كل منهما نصابه مع غلبة الفضة أو التساوي وسند ترك حكمهما في خمس صورتين في التساوي وثلاثة في غلبة الفضة وقوله فان بلغ الذهب أي بلغ نصبا وحده أو مع الفضة عند غلبة الفضة أو التساوي فهذه أربع صور وقوله أو الفضة أي أو بلغت الفضة وحدها نصبا عند غلبها على الذهب فهذه الخامسة وقوله وجبت أي زكاة البالغ النصاب فان بلغه الذهب وجبت زكاة الذهب في العود الرابع المذكور لأنه لما يلغ النصاب وجب اعتبار لانه أعز وأعلى وتقدم الفضة تتعاليه ولو بلغت نصبا معه وان كان البالغ هو الفضة الغالبة عليه فإنه وجبت زكاة الفضة ترجيحاً لها بلوغ النصاب يجعل كل فضة لكن على تفصيل فيه سند ذكره وقد علم حكم ما ذكرناه في تقرير كلام الشارح في الصور الثلاث الأولى والخمس الاخر من عبارة الشئ وعبارة الزبلي أما عبارة الشئ فهي قوله ولو سلك الذهب مع الفضة فان بلغ الذهب نصبا زكي الجميع زكاة الذهب سواء كان غالباً أو مغلوباً أو اعز وان لم يلغ الذهب نصابه فان بلغت الفضة

نصابها من كل المجموع زكاة الفضة اه وأما عبارة الزبلي فهي قوله والذهب مخلوط بالفضة ان بلغ الذهب نصاب الذهب وجبت فيه زكاة الذهب وان بلغت الفضة نصاب الفضة وجبت فيه زكاة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبية وأما اذا كانت مغلوكة فهو كذهب لانه أعز وأغلى قيمة اه وكل من هاتين العبارتين مؤذاهما واحد وماترنا في كلام الشارح من أحكام الصور السبع يؤخذ منهما السبع سواء كان غالباً أو مغلوباً بل بلغ ما اذا بلغت الفضة نصابها أولاً بدليل قوله بعده وان لم يبلغ الذهب نصابه فان بلغت الفضة الخ قاله لم يعتبر زكاة ذهباً اه زكاة الفضة الا اذا لم يبلغ الذهب نصابه فافاد ان قوله قبله فان بلغ الذهب نصابه الخ انه يجعل الكل ذهباً ان بلغ الذهب نصابه سواء بلغت الفضة أيضاً أولاً وكذا قول الزبلي وان بلغت الفضة الخ أى ولم يبلغ الذهب نصابه بدليل المقابلة فانه اعتبر ألا الكل ذهباً حيث بلغ الذهب نصابه وأطلقه مثل ما اذا بلغت الفضة أيضاً نصاباً ولا يضر لانه لا يعتبر الكل فضة الا اذا لم يبلغ الذهب نصابه فان بلغ الكل ذهباً فذكر زكاة الذهب لانه أعز وأغلى قيمة وكذا لو غلب الذهب وبلغ يضم الفضة اليه نصاباً كما علم من قوله وأما اذا كانت مغلوكة فهو كذهب الخ وهذا ما عبر عنه الشارح بقوله فان غلب الذهب فذهب ودخل في قول الشئى سواء كان غالباً أو مغلوباً بحكم المساواة الاولى وهو مفهوم أيضاً من الحلاق الزبلي قوله ان بلغ الذهب نصاب الذهب الخ فقد ظهر أنه لا يخالف بين العبارتين ولا بينهما وبين عبارة الشارح لكن قول الزبلي وهذا اذا كانت الفضة غالبية لا حاجة اليه لأن الفضة اذا بلغت وحدها نصاباً لا أن تكون غالبية على الذهب الذي لم يبلغ نصاباً ولا يذكره الشئى توصيلاً أن الزبلي ذكره ليعين عليه قوله وأما اذا كانت مغلوكة هذا ما علم في تقرير هذا المثل واقفه اعرف فافهم (تنبيه) قال في التتارخانية واذا كانت الفضة غالبية والذهب مغلوباً مثل ان يكون الثلثان فضة أو أكثر لا يجعل كله فضة لأن الذهب أكثر قيمة فلا يجوز جعله تبعاً لما هو دونه بخلاف ما اذا كان الذهب غالباً اه ومضاد أن ما مر من أنه اذا بلغت الفضة نصاباً لم يبلغ الذهب نصابه فجب زكاة الفضة مضمناً بما اذا يكن الذهب الذي خالجهما أكثر قيمة منها والا كان الكل ذهباً وهذا التفسير للموعود يذكره وفي عبارة الزبلي المارة إشارة اليه ويؤخذ منه حكم المصوتين الباقيين من السبع وهما ما اذا لم يبلغ كل منهما نصاباً مع غلبة الفضة أو التساوى وفي هذا فمكن دخولهما في قول الشارح فان غلب الذهب فذهب بان يراد غلبته على ما معه من الفضة وزناً وقيمة لكن قال في المحط والبدائع الذائبة الغالب عليها الذهب كالموعود في حكمها حكم الذهب والغالب عليها الفضة كالهرمية والمروية ان كانت غنائراً نجياً والتمارة تعتبر قيمتها ولا يعتبر قدر ما فيها من الذهب والفضة وزناً لأن كل واحد منهما مخلص بالاذابة اه وهذا كالصریح في أن الذائبة المسكوكة المخلوطة بالفضة حكمها حكم الفضة المخلوطة بالنفس فاذا كان الذهب فيها غالباً كانت ذهباً كالفضة الغالبة على النفس واذا كانت الفضة غالبية عليها كانت كالفضة المغلوكة بالنفس فتقوم فان بلغت قيمتها نصاباً كان ما كان كانت غنائراً نجية أو نوى فيها التصاروة والا اعتبر بما فيها وزناً فان بلغ ما فيها نصاباً أو كان عنده ما تم به نصاباً زكاهوا والا فلا يعلم أن ما ذكره الشارح تعالى بل في "والشئى" في غير الذائبة المسكوكة والمسكوكة التي ليست للتمارة ولا غنائراً نجية وهو قول آخر فليأتنا لواقفه تعالى أعلم (قوله) وشروط كمال النصاب الخ أى ولو حكم بالمال في الجور والهرلو كان نعم للتمارة تساوى نصاباً كانت قبل الحول دفع جلودها وتم الحول عليها كان عليه الزكاة ان بلغت نصاباً ولو تقهر عصره الذي للتمارة قبل الحول ثم صار خلا وتم الحول عليه وهو كذلك لأن زكاة عليه لأن النصاب في الأول باق لبقاء الجلود تقومه بخلافه في الثاني وروى ابن مسعدة أنه عليه الزكاة في الثاني أيضاً (قوله) لا تضاد أى انقضاء السبب أى تصفته بثلث النصاب ط (قوله) للوجوب أى لتحق الوجوب عليه ط (قوله) فلا يزال كله أى في أثناء الحول بطل الحول حتى لو استغاد فيه غيره استأنف له حولا جديداً وتقدم حكمه حلاكه بعد تمام الحول في زكاة الغنم قال في التبر ومنه أى من الهلاك الموجب للسمعة علوة لان زوال الوصف كزوال العين (قوله) وأما الدين الخ قدم الشارح عند قول المصنف فلا زكاة على مكاتب ومديون للمد بقدرويه أن عروض الدين كالهلال عند محمد ووجه في البحر اه وقد سئل اهناك ترجع ما هنا فراجعوه والخلاف في الدين المستغرق للنصاب كما هو صريح ما في الجوهرة فلا يمكن التوفيق بحمل ما في البحر على غير ما استغرق فانهم (قوله) وفيه العرض الخ

(وشرط كمال النصاب)

ولو ساعته (في طرق الحول)

في الإبداء لا تضاد وفي الالتقاء

لوجوب (فلا يضر نقصانه بينهما)

فلا يزال كله بطل الحول وأما الدين

فلا يقطع ولو مستغرقاً (وفي)

العرض للتمارة (تضم إلى التمتين)

لأن الكل للتمارة

تقدم قريبا تقويم العرض اذا بلغ ثلثا ما احتاج في بيان ما اذا لم يبلغ وعنده من الثمن ما يمتد به التصاب وفي التبر
قال الزاهد في حقه أن يقوم أحد التقدين ويضعه إلى قيمة العرض عند الامام وقال لا يقوم التقدين بل العروض
وبينهما وقاضيه تظهر فمن له حصة لتجارة فقيتها مائة درهم وله خمسة دنانير فقيتها مائة فحب الزكاة عنده خلافا لها
(قوله وضاع) رابع للثمن وقوله وسجل رابع العروض والمعنى ان الله تعالى خلق الثمن ووضعها للتجارة
والعبد يعمل العرض بالتجارة ٨١ ح أي لانه لا يكون للتجارة الا اذا نوى به العبد التجارة بخلاف التقويم
(قوله وضاع الخ) أي عند الاحتجاج ما عند انفراد أحدهما فلا تعتبر القيمة اجماعا بدائع لأن المتبرعونه
اداءه وجوبا كما مر وفي البدائع أيضا أن ما ذكر من وجوب الضم إذا لم يكن كل واحد منهما نصيبا بأن كان اقل
فلو كان كل منهما نصيبا تأتينا بزيادة لا يجب الضم بل ينبغي أن يؤدى من كل واحد كانه فلو ضم حتى يؤدى
كله من الذهب او الفضة فلا بأس به عندنا ولكن يجب أن يكون التقويم بما هو أشفع للفقراء وواجبا لا يؤدى
من كل منهما ربع عشرة (قوله وعكس) وهو ضم الفضة الى الذهب وكذا يصح العكس في قوله وقيمة
العرض تنضم الى الثمن عند الامام كما مر عن الزاهد وصريحه في المحط أيضا ولو أطلق قوله بجامع الثمن
لصح رجوع الضم في عكسه الى المذكور من الحديث ويمكن ارجاعه اليه ولا ينصرف بيان العلة في أحدهما
(قوله قيمة) أي من جهة القيمة فمن مائة درهم وخمسة مثاقيل فقيتها مائة عليه زكاتها خلافا لها ولوله
اربعة فضة وزنه مائة وقيته بصاغت مائة من الذهب لان اعتبار القيمة لا يلودد للصنعة في أموال الربا
لا قيمة لها عند انفرادها ولا عند المقابلة فيجسها ثم لا فرق بين ضم الأقل الى الأكثر كما مر وعكسه كما لو كان له
مائة وثمانون درهما وخمسة دنانير لا تساوي خمسين درهما فيجب على الصبي عند وضوع الأكرالى الأقل لأن
المائة والخمسين بخمسة عشر دنانيرا وهذا دليل على انه لا اعتبار بتكامل الأجزاء عنده وتمايزها من أحد التقدين
الى الآخر فطعن على القول بأن الضم الأكرالى الى الأقل ما في البدائع أنه روى عن الامام أنه قال اذا كان
لرجل خمسة وتسعون درهما وشارب دواي خمسة دراهم له فحب الزكاة وذلك بأن تقوم الفضة بالذهب كل
خمسة مثاقيل دينار (قوله وقال بالأجزاء) فان كان من هذا ثلاثة أرباع نصيب ومن الآخر ربع ضم
أو النصف من كل واحد من أحدهما والثلث من الآخر فيخرج من كل جزء بحسبه حتى ان في صورة
الشاح يخرج من كل نصف ربع عشرة كما ذكره صاحب الصر (قوله وخمسة عندهما) تبع فيه صاحب
التهر وقيمة ثلثه اذا اعتبر عندهما الضم بالأجزاء فيجب في كل نصف ربع عشرة كما مر عن البرزوقي أما المحط
وحسنه فيخرج من عشرة الدنانير التي فقيتها مائة وأربعون ربع دينار منها فتمت ثلاثة دراهم ونصف فإذا أراد
دفع قيمته يكون الواجب ستة دراهم عندهما أيضا لخال ان اعتبار الضم بالأجزاء أي بالوزن عندهما مبنى
على انه لا اعتبار لليودد لعدم تقويمها شرعا فلا تعتبر القيمة بل الوزن والقياس في الشرع بشرة دراهم كما قد مناه
وزيادة قيمته هنا لليودد فلا تعتبر لا تقول ان عدم اعتبار لليودد انما هو عند المقابلة بالنسب أما عند المقابلة
بجلافة فتعتبر انضماما كما قد مناه عند قوله والمعترونهما قتاتل (قوله فافهم) اشار به الى رد ما قاله صاحب
الكتاب من انه عند تكامل الأجزاء كما لو كان له مائة درهم وعشرة دنانير فقيتها مائة من مائة درهم لا تعتبر
القيمة عنده فلان ان يجب الزكاة فيها لتكامل الأجزاء لا باعتبار القيمة وليس كما قلنا بل لا يجب باعتبار القيمة من
جهة كل من التقدين لأن جهة أحدهما عينها فانه لم يتم باعتبار قيمة الذهب بالفضة يتم باعتبار قيمة الفضة
بالذهب والمائة درهم في المسألة تقوم بشرة دنانير فحب فيها الزكاة لهذا التقويم ط وتقام به في الصر
وفتح القدير (قوله في ضاب مشترك) المراد أن يكون بلوغه التصاب بسبب الاشتراك وضم أحد المائتين
الى الآخر بحيث لا يبلغ مال كل منهما بانفراذه نصيبا (قوله وان صحت الخلطة فيه) أي في التصاب
المذكور أو شاربه ذلك الى خلافه سدا الامام الشافعي فانها يجب عنده اذا صحت الخلطة وصحتها عنده بالشرط
المتبعة الآية ولا أقدها الشارح بقوله بانضمام الخ فأقاده أنه اذا لم يوجد هذه الشرط لا يجب عليه بما لا يلي
وجهاها أسبابا مع أنها شروط اطلاق الاسم السبب على الشرط كما أطلق بالعكس وقد مناه وجه أول الباب
عند قوله ملك نصيب فافهم (قوله أو من يشفع) قاله من لا لافعة كل منهما لجوب الزكاة والواو
لوجود الاختلاف في أول السنة والصادقة الاختلاط والميم لا تصادح السرح بأن يكون ذهبا إلى

وضعا وسجلا (و) يضم (الذهب الى الفضة) وعكس بجامع الثمن (قيمة) وقال بالأجزاء قوله مائة درهم وعشرة دنانير فقيتها مائة وأربعون فحب منه عنده وخمسة عندهما فافهم (ولا يجب) الزكاة عندها (في تصاب) مشترك (من صاعته) ومال تجارة (وان صحت الخلطة فيه) بانضمام أسباب الاسماء التسعة التي يجمعها أو ص من يشفع ويأبه في شروح الجمع

المرى من مكان واحد والنون لاتحاد الاءاء الذي يحل فيه والباء لاتحاد الراء والسين المحبة لاتحاد
 للمشرع أى موضع الشرب والفاء لاتحاد الفحل والعين لاتحاد المرى وهذه شروط المطلقة فى الساقطة وأما
 شروطها فى مال التجارة فخذ كورفى كتب الشافعية منها أن لا تجزأ ذلك كلن والحارس ومكان الحفظ كخزانة
 (قوله) وان تعدد التصاب أى بحيث يبلغ قبل الغنى مال ككل واحد باقراده نصافاه يجب احتذ على
 كل منهما زكاة كفتنايه فإذا أخذ السامى زكاة التصابين من المالكين فإن تساووا فلا يرجع لأحدهما
 على الآخر كالن كاشان شاة لكل منهما أربعون وأخذ السامى منهما شاتين والآخر ابعاصا كعبا باني
 يائه وهذا مقابل قوله فى تصاب (قوله) ويساؤه فى الحاموى) منه فأنى خان بآتم بمافى الحاموى
 حيث قال صورة أنه يكون لهما مائة وثلاث وعشرون شاة لأحدهما الثلثان وللآخر الثلث
 فالواجب شاتان يأخذ من كل منهما شاة فربح صاحب الثلثين بالثلثين من الشاة التى دفعها صاحب
 الثلث وربيع صاحب الثلث بالثلث من شاة دفعها صاحب الثلثين فيقام ثلثه فى مقام ثلث من الثلثين
 المطالب بهما ويرقى ثلث شاة فطالب به صاحب ثلث المال اه ط ويظهر أن التراجع من الجانبين فالتفاعل
 على باه فانهم (قوله) فإن بلغ الخ كمال كانت ثمانون شاة بين رجلين ثلاثا فخذ المسدق منها شاة
 زكاة صاحب الثلثين فطصاب الثلث أن يرجع عليه بقية الثلث لأنه لا زكاة عليه يحيط (قوله) ولو بينه الخ
 فى القينس ثمانون شاة بين أربعين رجلا رجل واحد من كل شاة نصفها والنصف الآخر الباقي ليس على
 صاحب الأربعين مدة عند أى حنيفة وهو قول محمد ولو كانت بين رجلين يجب على كل واحد منهما شاة لأنه
 مما يقسم هذه الحلة وفى الأولى لا يقسم اه أى لأن شاة منه ومن شاة شركه فيها لا تقسم
 الاختلافه باختلاف حصة الثمانين فحين (قوله) عند الامام وعندهما الدين كلهما أو تجب زكاتها
 ويؤدى حتى قبض شاة غللا أو كثيرا الدين الكسبة والعناية والدية فى رواية بحر (قوله) إذا تم تصاب
 الضعيف تم يعود الدين المفهوم من الدين والمراد أن بلغ تصاب نفسه أو بما عنده مما يجهل به التصاب (قوله)
 وحال الحول أى ولو قبل قبضة فى القوى والتوسط بعده فى الضعيف ط (قوله) عند أى أربعين درهما
 قال فى المحيط لأن الزكاة تجب فى الكسور من التصاب الثانى عنده ما يبلغ أربعين للرجح فكذلك لا يجب
 الاداء ما يبلغ أربعين للرجح وذكر فى المتن وجعل ثلثه درهم دين حال عليها ثلاثة أحوال قبض مائتين
 فتمد أى حنيفة ركنى السنة الأولى خسة وثلثا وثلاثة أربعة أو خمسة مائة وستين ولائى عليه فى الفضل
 لأنه دون الأربعين اه (قوله) كترض) قلت الظاهر أن منه مال المرصد المشهور فى دارنا لأنه إذا انقضى
 المستأجر ادا الوقت على عمارتها الضرورية بأمر القاضى للضرورة الداعية اليه يكون بمنزلة استقراض
 المتولى من المستأجر فإذا قبض ذلك كله أو أربعين درهما منه ولو باقتطاع ذلك من أجرة الدار تجب زكاة
 لما مضى من الستين والناس عنه غافلون (قوله) فكما قبض أربعين درهما يلزمه درهم) هو معنى قول
 الشيخ والجزم ويترأخى الاداء إلى أن قبض أربعين درهما فقياد درهم وكذا فقياد زكاة قبضه اه أى فقياد
 على الأربعين من أربعين ثمانية وثلاثة إلى أن يبلغ مائتين فقبضها خمسة دراهم ولذا عبر الشارح بقوله فكما الخ
 وليس المراد ما زاد على الأربعين من درهم أو أكثر كما هو عبارة بعض المحققين حيث زاد بعد عبارة
 الشارح ونحوها زاد قبضه لأنه لو هم أن المراد مطلق الزيادة فى الكسور وهو خلاف مذهب الامام كما علمته
 مما تقتضيه أفعالهم فأنهم (قوله) أى من بدل مال لغير تجارة) أشار إلى أن الضعيف فى قول المستأجر
 عائدا إلى بدل وفى لغيرها إلى التجارة توسل بدل التجارة لترض (قوله) كمن ساعة) جعلها من الدين المتوسط
 لتعاضد البصر واتبر لغيرهم به مما هو بدل مالس التجارة وجعلها من ملك فى شرح المجمع من القوى
 ونسبه فى شرح درر الأصار وهو مناسب لما فى غاية البيان حيث جعل الدين الذى هو بدل عن مال قمين
 أمانا يكون ذلك المال لو بى فيه تجب زكاة أولا يكون كذلك اه فبدل القسم الأول هو الدين القوى
 ويدخل فيه غن الساعته لأنها لو بقيت فيه تجب زكاة كما هو كذلك أنه فى المحيط الدين القوى مما عليه بدلا عن
 مال الزكاة تأمل (قوله) بجوارحه الأصلية) فبده اعتبارا بجواهر الأخرى بالعاقبة أن لا يكون عنده سوى
 ما هو مشغول بجوارحه والاخ ليس التجارة يدخل فيه ما لا يحتاج اليه كما أفاده بما يصد (قوله) وأملك

وان تعدد التصاب قبيل اجتماعهما
 ويتراجمان بالخصر ويساؤه
 فى الحاموى فان بلغ نصيب أحدهما
 نصيبا زكاة دون الآخر ولو بينه
 وبين ثمانين رجلا ثمانون شاة
 لائى عليه لأنه مما لا يقسم خلافا
 للشافى سراج (د) اعلم أن الدين
 عند الامام ثلاثة قوتى ومتوسط
 وضعف (فجب) زكاتها إذا تم
 تصابا وسال الحول لكن لا فورا
 بل عند قبض أربعين درهما من
 الدين القوى كترض وبدل
 مال تجارة فكما قبض أربعين
 درهما يلزمه درهم (د) عند
 قبض مائتين من لغيرها أى من
 بدل مال لغير تجارة وهو المتوسط
 كمن ساعة وعبد خدمة وشوهم
 ما هو مشغول بجوارحه الأصلية
 كطعام وشراب وأملك

حطب
 فى وجوب الزكاة فى دين المرصد

قبل هذا من تسمية التي باسم
بعض أسواقه ولا حاجة اليه بل
العشر علم لما أخذ العاشر
مطلقاً كره سعي أي علم جنس

(هو مسلم) بهذا علم حمة
قوله اليهود على الاعمال (غير
هاتحي) لمخفيه من شبهة الزكاة

(فادعى على الحاية من اللصوص
والقتاع لأن الحياية بالحاية

(نصب الامام على الطريق)
للمساكين خرج السائق فانه
الذي يسعي في القبائل لما أخذ
صدقة الموائى في اماسكتها

(لما أخذ الصدقات) تقليباً للعبادة
على غيرها (من الصبار) بوزن
شجار (الماديين باموالهم)
الظاهرة والباطنة (عليه)

مطلب
لي يجوز ائذا الكافر في ولاية

قوله لاني عليهم الاعادة لتخرج
كأمرنا مننا والذي مررنا أخذ
البينة زكاة السوائم والعشر
وانتراج لاعادة على اربابها ان
صرف في محله والافضل اعادة
غير الخراج اه وهو يزاد في
فراق قول وهو الصواب وله هنا
ما قدم من قلم سیدی المؤلف ويدل
عليه كاشفه عليه عند قول
المصنف انما البغاة الخ اه محمد
علاء الدين ابن المؤلف

ألفه بالزكاة اساعا للمبوط وغيره لأن بعض ما يؤخذ زكاة وليس مستعاضاً عنه أخره مما اقتضى وقدمه على
الزكاة لمخفيه من معنى العبادة مأخوذة من عشر المقيم عشرهم مشراً بالتميم فيها إذا أخذت عشر
أموالهم شهر (قوله ذكره سعي) أي في حاشية العناية حيث قال المأخوذة من مبيع العشر لا العشر
الآن قال المأخوذة من العشر وأراد به ما يؤخذ من باب ذكر الكل وأراد به جزء أو قال العشر صار علماً لما أخذ
العاشر سواء كان المأخوذة من العشر أو من غيره وأراد به ما يؤخذ من باب ذكر الكل وأراد به جزء أو قال العشر صار علماً لما أخذ
بعض أسواقه كالباقي اه وقصره لاشواش تعالته بالعلم الحسني اذ لا شأن له ليس علم شخص والأقرب
كونه اسم جنس شرعي اذ لا دليل على علمه لأن العلماء المأروا والعرب فرقت بين السامة وأسد الموضوع من الحاية
الحوان المتفرس بأمرهم أحكام الاعلام على الأول من موضوع الصرف وجواز مجي الحال منه وعدم
دخول له على حكمه وعلى الأول بالحيلة الجنسية دون الثاني وقررنا فيها بقدر المستحضر عند الوضع
وعدمه كما بين في محله وليس هنا ما يقتضي عليه العشر حتى يعدل عن تنكيره الأصلي على أن ادعاء التصرف
والقول في العشر ليس بأولى من ادعاءه في العاشر بل التبادر من قول المتن وغيره هو من نصه الامام لما أخذ
الصدقات من التجار ان العاشر اسم لذلك فكل شرعاً به اذ لو كان التصرف وقع في العشر لكان حقه بيان
معنى العشر التناول اليه لا بيان العاشر أو بين كلامهما فقول هو من نصه الامام لما أخذ العشر التناول
لر به ونصه وايضاً فلتعارف اطلاق العاشر على من يأخذ العشر وغيره دون اطلاق العشر على نفسه ووجه
قتائل وأجاب في النهاية وتعمق الفتح والبرهان لما كان يأخذ العشر أو نفسه وجهه من عاشر الدوران اسم
العشر في متعلق أخذه وهذا مؤيد لما قلناه اه (قوله هو مسلم) فلا يصح أن يكون عبدا لعدم
الولاية ولا يصح أن يكون كافراً لأنه لا يبي على المسلم بالولاية يجر عن الغاية المراد بالولاية قوله تعالى ولا يجعل
الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً (قوله بهذا الخ) أي بشرط الاعلام للامة المذكورة زاد في العشر
ولا شك في حرمة ذلك أيضاً اه أي لأن في ذلك تقطعه وقدموا على حرمة تقطعه من قال في الترتيب لالة
واورد من ذمه أي العاشر فمفهوم على من يظلم كرمائنا وعلى من يظلم كرمائنا وعلى من يظلم كرمائنا وعلى من يظلم كرمائنا
والكثرة اه قلت وذكر في شرح السير الكبير ان عمر كتب الى سعد بن أبي وقاص ولا تتخذ أحد من المشركين
كسابعي المسلمين فانهم يأخذون الرشوة في دينهم ولا رشوة في دين الله تعالى قال به تأخذون الولى ممنوع
من أن يفتن كاتبا من غير المسلمين لقوله تعالى لا تتخذوا بطانة من دونكم اه (قوله لمخفيه من شبهة ان كان)
أي وهو من جهة المصارف فمطلب كفايته منه فليعلم له ولذا هو لك ما جبه لاني كاصرح به ان بلي فكان
فيه شبه الاجرة وشبه الصدقة ثم اعلم أن هذا الشرط اعني كونه غير هاتحي عزاء في العبر الى القاية ولم أر من
ذكره غيره وهو محتاج لما ذكره في النهاية وغيره في باب المصرف من انه اذا استعمل الهاتحي على الصدقة
لا يبي له الاخذ منها ولو عمل ووزق من غيرها فلا بأس به اه ومراده بلا يفتي لا يجل كما يجره الزياي هشام
وهذا كالمرجع في جواز نصبه عاملاً فيصيل ما هنا على انه شرط لأخذه من الصدقة ويدل عليه تعليل
حاسب القاية بقوله لمخفيه من شبهة ان كان فانه مفادها يجوز كونه هاتحيها لاجل له الامام شأنه في
المال أو كان متبرعاً أو كان لا يأخذ شيئاً مما يأخذ من المسلمين وسند كوفي باب المصرف تمامه (قوله لأن
الحياية بالحاية) أي حياية الامام هذا المأخوذة بسبب حاجته للاموال ولذا الوظن انما هو على مصر أو قرية
وأخذوا منهم الصدقات لاني عليهم الاعادة لتخرج كما مر (قوله للسافرين) أي طريق السفر لاجل
الحياية ولذا قال في الترتيب لالة اشار بقوله لما منونان الموصى الى قد لا يمتد ذكره في المبوط وهو ان
يأمن به التجار من اللصوص ويصحبهم منهم (قوله خرج السامي) في الصرعين البدائع والمصدق بتعريف
الصادق وتشديد الدال اسم جنس لهما (قوله تقليباً الخ) دفع لما يظن ان ما يأخذ من الكافر ليس بصدقة
(قوله الظاهرة والباطنة) فان مال الزكاة نعان ظاهر وهو الموائى وما يجره التاجر على العاشر وباطن
وهو الذنب والفتنة وأموال الصبارة في واضحه بغيره وانما هذا ظاهره وسما بالباطنة باعتبار ما كان قبل المرور
الماديين باموالهم والافضل ما مره على العاشر فهو من نوع الظاهر وسما بالباطنة باعتبار ما كان قبل المرور
أما الباطنة التي في يده أو أخيرها العاشر فلا يأخذ منها كفايصرح به في الصرعين وسما في ثنا أيضاً وأشار بهذا

التصميم إلى ردائي العناية وغيره من أن المراد هنا الأموال الماطنة لأن الظاهرة وهي السواحل لا يحتاج
 العاشر في المال من صاحب المال عليه فانه يأخذ عشرها وان لم يزد صاحب المال عليه اه فانه كافى التبر
 سبق على عدم التفرقة بين العاشر والسوى وقد حلت التفرقة بينهما بما مر وهي مذكورة في البدائع (قوله
 وما ورد من ذم العاشر الخ) من ذلك ما رواه الطبراني انه قال تعالى يدنو من خلقه أي برجته وجوده وفصله
 فقصر بين شاة الألبق يجرها وأعواد ما رواه أبو داود وابن خزيمة في صحيحه والحاكم عن عتبة بن عامر رضى
 الله تعالى عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يدخل صاحب مكس الجنة قال يزيد بن هارون
 يعني العاشر وقال القوي يرد صاحب المكس الذي يأخذ من التبر اذا مر عليه مكسا باسم العشر أى
 الزكاة قال الحافظ المتذرى أما الآن فانهم يأخذونه مكسا باسم العشر ومكسا آخر ليس له اسم بل شيء
 يأخذونه حراما وصحبا وبما يكونه في بطونهم ناراجتهم فيه داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد
 كذا في الروايات لا ينجر ثم قال واعلم أن بعض فقة التجار يظن أن ما يؤخذ من المكس يجب عنه اذنوى به
 الزكاة وهذا ظن باطل لا مستند له في مذهب الشافعي لأن الامام لا ينسب المكس لمن قبض الزكاة بل لاخذ
 عتورات مال وجده قل أو كثر وجبت فيه الزكاة أولا اه وتماه هناك قلت انه اليوم صار المكس
 جاطع الامام يسمى بدفعه اليه ويصير يأخذ ما يأخذ لنفسه ظنا وعدوانا يأخذ ذلك ولو من التجار عليه
 أو على مكس آخر في الصام أو اشد من اعتقده ولو كان لا يجب عليه الزكاة فعلم أيضا انه لا يجب من
 الزكاة عندنا لانه ليس هو العاشر الذي ينسب الامام على الطريق لياخذ الصدقات من المداين وقد مر أيضا
 انه لا بد من شرط أن يأمن به التجار من اللصوص ويحبهم منهم وهذا يقعد على أبواب البلدة ويؤذى التجار
 أكثر من اللصوص وقطاع الطريق وبما أخذ منهم قهرا ولذا قال في النزاهة اذا نوى أن يكون المكس زكاة
 فالصحيح أنه لا يقع عن الزكاة كذا قال الامام السرخسي اه وأشار بالصحيح الى القول بأنه اذا نوى عند
 الدفع التصدق على المكس جاز لانه يغير بماله من التبعات وقد مر الكلام عليه (قوله فمن انكر تمام
 الحول الخ) أى على ما فيه وعلى ما في شبهه فلو كان في شبهه مال آخر فحاله الحول وما مر به لم يحل عليه
 الحول وانما الجنس فان العاشر لا يلتفت اليه لوجوب الضم في متحد الجنس المانع جهر (قوله أو قال
 لم أو التصارة) أو قال ليس هذا المال بل هو دعة أو بضاعة أو مضاربة أو أبا حنيفة أو مكاتب أو عبد
 مأذون زبلي وكذا قال ليس في هذا المال صدقة فانه صدق مع مجته كافى المسبوط وان لم ينسب التبر
 جهر (قوله أو على دين) أى دين لم يطلب من جهة العباد لانه المانع من وجوب التصاب كما مر قال في الجهر
 وقد مر أن منه دين الزكاة (قوله لأن ما يأخذ زكاة) أى لا فرق في ذلك بين كون الدين محطاً
 أو مقصلاً للتصايب والمراد ما يأخذ منه أما ما يأخذ من الذمى والحرى فمطعم حكم الزكاة هنا وان كان
 جزية ويصرف في مصارفها كما يأتي (قوله وهو الحق) أى ما ذكر من تسميم الدين بقوله محط أو مقصص
 لأن المقص للتصايب مانع من الوجوب فلا فرق كافى المراج جهر وهو دعة على ما في التباينة وغاية البيان
 من التقييد بالخط والظاهر أنهما أراداه الاستراضا لا يفضل عنه تصايب لانه المقص أيضا فلا شافى اطلاق
 الكثرة كاطلاق المصنف ولا ماصرح به في المراج من عدم الفرق وما في التبر لانه من أن المتطوق لا يعارضه
 المفهوم فيه نظر لما حلت من التصريح في المراج بخلاف هذا المتطوق ومن تأويله بما ذكرنا قد مر (قوله
 محقق) غلام يدر هل هناك عاشر أم لا لم يصدق كافى المراج لأن الأصل عدمه نهر والمراد بالعاشر هنا
 عاشر أهل العدل فلم ير على عاشر الخواارج عشرنا كلساقي (قوله أو قال آذيت أو الفقرة في المصنف)
 لأن الاداء كن موقضا اليه فيه جهر (قوله لا بعدنا نخرج) أى لو قال آذيت زكاتها بعد ما أخرجهما
 من المدينة لا يصدق لانها بالخراج التصايب الأموال الظاهرة فكان لاخذها الى الامام زباني وفي شرح
 الجامع لقاضي خان وانما ثبت ولاية المطالبة للامام بعد الاخراج الى الخزانة اذا لم يكن أدى نفسه فاذا ادعى
 ذلك فقد انكر ثبوت حق المطالبة فكان القول قوله مع اليقين اه (قوله لما يأتي) أى قريبا في قوله بعد
 اخراجها (قوله وحقق) القاص أن لا يمين عليه لانها عبادة ولا يمين فيها وجه الاحتسان انه منكره مكذب
 وهو العاشر فهو مدعى عليه معنى لو أقر به لزمه فيجب لرياء التكلول بخلاف ما في العبادات لانه لا تكذب به

مطلب

ما ورد في ذم العاشر

وما ورد من ذم العاشر محمول على

الاخذ ظنا (فمن انكر تمام الحول

أو قال) لم أو التصارة أو (على

دين) محط أو مقصص التصايب

لأن ما يأخذ زكاة معراج وهو

الحق جهر ولذا أطلقه المصنف

(أو) قال آذيت الى عاشر آخر

وكان عاشر آخر محقق (أو) قال

(آذيت الى الفقرة في المصنف)

لا بعدنا نخرج لما يأتي (وحقق

مطلب

لاخذ الزكاة دفع الى العاشر

في زمانها

صدق في الكل بلا اخراج برادة
في الاصح لاستنباط الخطأ حتى
لو أتى بها على خلاف اسم ذلك
العاشر وسبق صدق وعدت
هدما ولو ظهر كذبه بعد سنين
أخذت منه (الاف السوائم)
والاموال الباطنة بعد اخراجها
من البلد (لأنها بلا اخراج التصق
بالاموال الظاهرة فكان الاخذ
فنيا للامام فيكون هو الزكاة
والاول تغلب تظا وبأخذها
منه بقوله لتقول عمل لا تنبشوا على
الناس متاعهم لكنه يهفوه اذا
انهم (وكل ماصدق فيه مسلم)
مماز (صدق فيه ذي) لأن لهم
ما اتوا (الاف قوله أذيت أوالى فخير)
لعدم ولاية ذلك (لا) يصدق
(حري) فشي (الاف أم ولده

نهر (قوله في الكل) أي في انكار غرام الحلول وما ذكره (قوله في الاصح) كذا في الكافي وهو ظاهر
الرواية كافي البائع وشرط ان ارجعها رواية الاصل واختلف في اشتراط العين معها كافي المراج (قوله
لاستنباط الخطأ) لأن الخطأ يشبه الخط وقد روي قد لا يأخذ البراءة غفلة منه وقد قيل بعد الاخذ فلا يمكن أن
يجعل حكمه كحكمه بقوله مع عنه كافي (قوله وعدت عدما) قد يقال انه دليل كذبه وهو قوله ما لو اخرج
الراعي وغفلة في غلة لا تسع الدعوى وان جاز تركه الآن يقال انها عبادة بخلاف حقوق العباد الكرامة
وتعامه في النهر (قوله أخذت منه) لأن حق الاخذ ثابت فلا يسطع بالعين الكاذبة بحر وهذا في غير
الحري أمافيه فيسأل انه اذا دخل دار الحرب ثم خرج لا يؤخذ منه لماضي اه ح (قوله الا في السوائم
الح) استثناء من تصديقه في قوله أذيت الى الفقراء أي فلا يصدق في قوله أذيت كتبتها بنفسى الى الفقراء
في المصر لأن حق الاخذ للسلطان فلا يملك ابطاله بخلاف الاموال الباطنة بحر قلت ومقتضا انه لو ادعى
الاداء الى الساعي يصدق (قوله والاموال الباطنة) أي والا في الاموال الباطنة وقوله بعد ارجاعها
أي اخراج الاموال الباطنة متعلق بأذيت المقدار المدلول عليه بالاستثناء والمعنى لو ادعى انه أذيت زكاة
الاموال الباطنة بنفسه بعد ارجاعها من البلد لا يصدق ولا يصح نفعه بالاموال الباطنة تعلقا بنحوها كما هو
ظاهر ولا مضى على انه صفة احوال لا يامه انه لا يصدق بعد ارجاعها سواء قال أذيت قبل الاخراج أو بعده
مع انه بعد صرفه بها على العاشر لو قال أذيت الى الفقراء الى مصر يصدق كماز في المتن فافهم (قوله فكان
الاخذ فيها للامام) كافي الاموال الظاهرة وهي السوائم (قوله والاول تغلب تظا) هو الصريح وقيل
الثاني سياسة وهذا لا ينافي انضاخ الاول ووقع الثاني سياسة بأذيت تأقل كذا في النسخ ولو لم يأخذ منه
ثانيا لعله بأذيت في براءة ذمته اختلاف المشايخ وفي جامع أبي اليسر لو أجاز اعطاء مغلأ بأس به لانه لو أذنت له
في الدفع جاز وكذا اذا جاز دفعه نهر (قوله وبأخذها منه بشو) أي بأخذها من العاشر الصدقة بقوله قال في
البحر في البسوط اذا أخبر التاجر العاشر أن متاعه مري أو هري أو تيمه العاشر فيه وشبهه رده عليه حقه
وأخذ منه الصدقة على قوله لانه ليس له ولاية الاشرار به وقد قيل عن عمره حال لعله ولا تنفخوا على الناس
متاعهم اه (قوله لا تنبشوا) النسر ابراز المستور وكشف الشيء من الشيء فاموس وبابه نسر كذا في جامع
اللقمة ح والذي قدمناه عن البحر لا تنفخوا بالفاء وهو قوي بيمينه (قوله وكل ماصدق في بعض النسخ
وكل مال والمناسب هو الاول لأن ما غروا فاعطى على المال ولذا ينهيه بقوله مماز أي من انكار الحلول وما بعده
(قوله لا لهم مالنا) أي فرائى في حقه تلك الشرائط من الحلول والنصاب والقرع من الدين وكونه للقبارة
فان قيل اذا اخفوا للمسلمين وجب أن يؤخذ منهم ربع العشر كالمسلمين قلنا المأخوذ مناز كالحقيقة والمأخوذ
منهم كالبز بة حتى يصرف الى مصارفه الا زكاة لانها ظاهرة وليسوا من أهلها وتعامه في الكفاية (قوله لعدم
ولا تذلل) فان ما يؤخذ منه جزية وفيها لا يصدق اذا قال أذيتا لأن فقراء أهل الذمة ليسوا بمصر فالها
وليس له ولاية التصرف الى مستحقها وهو مصالح المسلمين رباني وفي البحر انه ليس بجزية بل في حكمه الصرفه
في مصارفها حتى لا تسقط جزية رأسه تلك السنة كما يصح عليه الاستيعاب اه قلت صرح في شرح درر البحار
بأنه جزية حقيقة والظاهر انه أراد انها جزية في ماله كما يصح خراج أرضه جزية وعليه فالبز بة أنواع جزية مال
وجز بة أرض وجز بة رأس ولا يبرز من أخذ بعضها سقط باقيها كما لا يخفى الا في بن تغلب لان المأخوذ في مالهم
هو جزية رؤسهم ولذا قال في البحر اذا أخذ العاشر ما عليهم سقطت عنهم الجزية لأن عمر صالحهم من الجزية على
الصدقة المضاعفة (قوله لا يصدق حري) أي لا يلتفت الى قوله ولو ثبت صدقة سنة عادلة افادته الكمال
ط (قوله في شي) بيان للمستثنى منه المحذوف ط عن الجوى أي في شي مماز لعدم الفائدة في تصديقه
لانه لو قال لم يتم الحلول في الاخذ منه لاعتبر الحلول لأن اعتبارها لتمام الجباية ليحصل التمام وحماية الحري
نتم بالايمان من النبي وان قال على دين لماعلة في داره لا يطالب به في دارنا وان قال المال بضاعة فلا حزمة
لصاحبها ولا امان وان قال ليس للتجارة كذبه الظاهر وان قال أذيتا انا كذبه اعتقاده وتعامه في العناية
(قوله الا في ام ولد له الخ) فانه يصدق في دعواه أن الجارية التي معه أم ولده لأن اقراره بنسب من فيه صحيح
فكذلك بأموية الولد نهر وعصارة الجامع الصغير والهداية الا في الجوارى يقول هن أمتها أولادى

وفي البصر فلو أقر بغير عبده لا يصدق لأن التدبير في دار الحرب لا يصح (قوله لغلام) أي ليس ثابت السب من غيره ولم يكن به على قياس ما ذكرنا في ثبوت السب ط (قوله هذا ولدي) ظفر قال أخى لا يصدق لأنه اقتراب نسبه على الأب وثبوت يوقوف على تصديق الأب فيؤخذ عشره كذا ظهر لي ولم أر صريحاً في ما رأيت في شرح السرا الكبير لم يترقب فيقال هؤلاء أحرار لم يشر لأنه ان كان صادقاتهم أحرار ولا يصدق صراوا أحراراً وبوله (قوله لقد المالة) على التساوي في رأس الأخذ على رأس الحربي والذي خرجا عن الجزية الرضى أقول منه بطل حرمة ما يتبعه العمال اليوم من الأخذ على رأس الحربي والذي خرجا عن الجزية حتى يمكن من زيادة بيت المقدس (قوله وعشر) بالتصديق أي أخذ عشره (قوله لأنه أقر بالعتق) لأن قوله هذا ولدي لا كرمته سنا مجازاً عن هو عز عند أي حنيفة (قوله فلا يصدق في حق غيره) أي في إبطال حق العاشر وهو أخذ العشر لبقاء المالة في حقه حكما (قوله لتلا بؤذى إلى استئصال المال) على الاستثناء أي لأنه لم يصدق في ذلك لزم أنه كمار على عاشر أخذ منه العشر فيؤذى إلى استئصال ماله أي أخذه من أصله (قوله جزم بمن لا خسرو) كذا في بعض نسخ البصر زيادة قوله في شرح الدروري نسخة أخرى من لا يضيغ في شرح الدروري وهي الصواب فإن عبارة متلا خسرو كمارة الكثرة لا تية والعبارة التي ذكرها السراخ للإمام محمد بن محمد بن حمود الضاري الشيرازي بلا شئ في كاهه المسمى غرراً لأن كثره حرد البصر للإمام محمد بن يوسف القنوي (قوله والغاية) يعني غاية البيان للتأني والافتقار إلى السروي وهي شرح الهداية أيضاً (قوله ورجحه في التبر) أي بقوله لأن كلام أهل المذهب أحق بالمذهب أي لا لأنه هو مقتضى حصر صاحب الكثرة بقوله لا الحربي الأفي أم ولده وكذا عبارة الدروري والجامع الصغير فخر المذهب الإمام محمد وعادة الهداية كما تقدمت فالمراد بأهل المذهب الساقول لكلام صاحب المذهب وأما السروي ومن تبعه كالصبي والزيلى وشرح درر البصر فقد ذكر ذلك بطريق البحث كما يشر به لفظ ينبغي فافهم ثم قد يقال إن ما ذكره السروي وغيره يعلم حكمه بما ذكره غيرهم أيضاً وهو ما ساقى من أنه إذا أخذ من الحربي منزلة لا يؤخذ منه ما يبالغ في ذلك قال الزليلى فإنه لو يصدق فيه يؤذى إلى استئصال المال وهو لا يجوز على ما يبالغ في ذلك قال الحارثي والكثير وغيرهما إضافي صريح فيه أضافه إلى المذهبين وسكت عن الإشراف اعتماداً على ما صرحوا به بعد قولهم من غير فلم يكن كلام السروي ومن تبعه مخالفاً للمذهب بل هو متحقق على ما هو عادة الشراح من تقيد المطلق ببيان المجل وأطوار الخفي ونحو ذلك وأما ما ذكره في العناية وغاية البيان فهو يرى على ظاهر عبارة الهداية فإن كان صريحه منقولاً عن صاحب المذهب فلا كلام ولا فالتحقق خلافه فافهم والله تعالى أعلم (قوله وأخذنا الخ) بالبناء للجهول كما يدل عليه آخر العبارة ط وأما أخذ من المسلم زكاة من غيره بية يصر في مصادقها ولكن تراعى فيه شروط الزكاة من الحلول ونحوه كما تقدمت (قوله بذلك) أي بهذه الأقسام الثلاثة أمر عرساته ط (قوله لأن مادونه عضو) أضاف المسلم والذي يظهر وأما في الحرب فلعلم احتسابه إلى الجاهلية لقتله نهر (قوله وبشرط جهلنا الخ) هذا خاص بالحربي فقط بشرط جهلنا ما أخذ وأما أي أهل الحرب كما هو ظاهر نفيس في عطفه على ما بين الثلاثة إجماعاً أصلاً فانهم (قوله قدراً أخذوا سناً) قال البرجندى ظاهر العبارة يدل على أن الأخذ معلوم وأما أخذ جهول وبغهم من ذلك أنه لو لم يكن أصل الأخذ معلوماً لا يؤخذ منه شيء اه قال الشيخ اسماعيل لكن المفهوم من أناطة صاحب الفتح وغيره عدم الأخذ منهم بحرفة عدم الأخذ مناهة يؤخذ منهم عند عدم العلم بأصل الأخذ فليتأني اه وهو الظاهر كما يظهر قريبا (قوله مجازاة) أي الأخذ بكمية خاصة بطريق المجازاة لأصل الأخذ فإنه حق مساو بطل منهم فالأصل أن دخوله في الجاهلية واجب حق الأخذ منهم ثم إن عرف كمية ما يأخذون من الأخذ فثبت حق الأخذ الجاهلية وقد عرفت اعتبار المجازاة فقد رصف ما يؤخذ من الذي لأنه ما يأخذون في القصر لأنه قد ثبت حق الأخذ الجاهلية وقد عرفت اعتبار المجازاة فقد رصف ما يؤخذ من الذي لأنه أوجب إلى الجاهلية منه ونعمامة الفتح غلت وبطل من قوله لأنه قد ثبت الحق أنه لو لم يعلم أصل الأخذ من شيء اه يؤخذ منهم العشر لصيق بيه ولأن أخذ غيره إنما هو بطريق المجازاة ومع عدم العلم أصلاً لا مجازاة ولأن عدم الأخذ منهم أصل عند العلم بعدم أخذ شيء إنما هو ليستزوا عليه ولأننا حق بالمكافئ وبما في الحقيقة يعني

حطبه

ما يؤخذ من التصاريح لزارية بيت المقدس حرام

وقوله لغلام يؤخذ مثله لهذا

ولدي لقد المالة فإن لم يؤخذ

عق عليه وعشر لأنه أقر بالعتق

فلا يصدق في حق غيره (و) الأفي

قوله أدبت إلى عاشر أروقة

عاشر آخر لتلا بؤذى إلى

استئصال المال جزم بمن لا خسرو

وذكره الإيلي تعالى السروي

بلفظ ينبغي كذا اقتضا المصنف عن

البصر لكن جزم في العناية والغاية

بعدم تصديقه ورجحه في التبر

(وأخذنا من غيره عشر ومن الذي)

سواء كان تغلباً أو لم يكن كافي

البرجندى عن الظهيرية (ضعفه

ومن الحربي عشر) بذلك أمر

عز (بشرط كون المال) لكل

واحد (تصالياً) لأن مادونه عضو

(و) بشرط (جهلنا) قدود

(ما أخذوا سناً فإن علم أخذته)

مجازاة إلا إذا أخذوا الكل

(فلا تأخذ) بل تتركه ما يملكه

مأمنه ابتداء للإمام

العناية بأن القيمة لم تأخذ حكم العين في الاعطاء لانه موضع ازالة وتبعد قلت وحاصله الفرق بين اخذها ودفعها وفيه نظر فان في دفعها الذي يتكلمه والمسلم منى عن تلكها وتلكها (قوله في منى) الصغير يرجع الى من مر على العاشر مسلأ أو نسا أو حريا كما صرح به الشارح في قوله مسلأ ح (قوله ولا من مال بضاعة) هي لغة القطعة من المال واصطلاحا ما يدفعه المالك لانسان يسع فيه ويغير ليكون الربح كله للمالك ولا يشرى له حاصل يجرع من الغرب ولغيره المصنف بالامانة كصدور التبعة لاغتناء حاصله (قوله الا ان تكون لحري) الاولى تأخير هذا الاستثناء عن المضاربة قول الزلي وان اذى بضاعة أو غيرها قلل حصة صاحبها ولا مان وانما الامان الذي فيه اه و يظهر من هذا ان المال لحري وذو الدر في اياها فشرى باعتبار الامان الذي الدوان لم يجهه المالك باعتبار كونه في بلد الحرب والظاهر ان ذلك لو كان مسلأ والمالك حري لا يعتبر لانه لا مان للمالك ولا ذى البد ولو كان بالعكس فكذلك فيما يظهر لان ذى البد غير مالك وما فيه مال مسلم لا يتصلح لامان فليست (قوله بحاله ورقيقه) انما يقيد لانه على الخلاف بين الامام وصاحبه ضده لا يملك مولاه ما فيه من كسبه وعندهما ملك كماله رقيقه بل لا خلاف فلم ينفذ عنه عبد من سواه المأذون عنده وعندهما عند كسب أي في كتاب المأذون قاذر على العاشر والحال هذه لا يؤخذ منه من كسبه كان معه مولاه أولا أما اذا كان مولاه معه فلا تعد مال المولى عنده وللشغل بالدين عندهما كافي البصر وأما اذا لم يكن معه فظاهر اه ح مع تفسيرنا فهم (قوله أومأذون غير مدون) أومديون بغير محبط بل هو أولى أقاده ح (قوله ليس معه مولاه) أمالو كان معه لم يكن عليه دين أو عليه دين لم يحبط بكسبه عشر الفاضل من الدين اذا بلغ نصيبا كافي المراج والمحصل كاقال ط ان المأذون ما ان يكون مدونا بمحبط أو بغير محبط أو غير مدون أصلا في كل آسان يكون معه مولاه أو لا في الاول لاني عليه مطلقا وكذا في الاخيرين ان لم يكن معه مولاه وان كان عشر حبثي بعد وفاء الدين نصيب (قوله على الصبيغ في الثلاثة) كذا في البصر وقال في المراج وكذا في الاسلام في جامع بعد ذكر المضارب والمستضع والعبد لا يؤخذ من هؤلاء جميعا هو الصبيغ لانه المالك اه ويحقر في الزلي لكنه ذكر أن لا ان أبا حنيفة كان يقول بعشر المضاربة وكسب المأذون ثم روج فيها على الصبيغ لعدم الملك وظاهره انه لا خلاف في البضاعة (قوله لعدم ملكهم) أي الثلاثة وهم المضارب والمستضع والعبد قال في المراج وفي الايضاح يشترط للاخذ حضور المالك والمالك جميعا فلو مات بل مال لا يأخذ ولو مات بل مال لم يأخذ أيضا (قوله ولا من عبد) هذه مسألة المأذون المتقدم رحتي (قوله ومكاتب) لانه لا ملك له تام اذ يجوز ان يهزقه فيكون ما يده للمولى ط (قوله بخلاف مالو غلبوا على بلد) تحتمل المسألة في باب زكاة الغنم والظاهر ان مثله ما واضطر الى المروء عليهم فلو راجع (قوله مرنصا برباط) أي عماليين حولا قال في الشربلية صورة المسألة ان يشتري نصيبا قرب معنى الخول عليه شأن هذه الخضر اوان القصار فتم عليه الخول فتمت له لا يأخذ الا كذا لكن بأمر المالك بأدائها بنفسه وقال لا يأخذ من جنسه لانه لو خسرته تحت جابه الامام كذا في البرهان وقال الكال في تعليل قول الامام لا يؤخذ منها لانها تصدق بالاستعانة وليس عند العامل قراء في البر لا يدفع لهم فاذا اقيمت ليعدهم فسدت ففوت المصروف لو كان عنده أو أخذ بصرف الى حالته كان ذلك اه (قوله تبرعنا) ليس في عبارة التبرع ما يشترط به بحث انه اذ مذكور في كلام الكال كما علمت وليس في عبارة الكال أيضا ما يبرهنا بل على أن ما ذكره الكال مذكور في شرح المنظومة مع زيادة أنه لو رضى أن يعطيه القيمة اخذها وفي العناية من باب العشر اذا مر بنظر اوراق على العاشر وأراد العاشر أن يأخذ من عينا الاجل انظر اعتدابه المالك عن دفع القيمة لا يأخذ وانما قلنا الاجل انظر اعتدابه لانه لو أخذ من عينا يصر في حالته جاز وانما قلنا عند اياه المالك عن دفع القيمة لانه اذا اعطى القيمة لا كلام في جواز اخذه اه ومثله في النهاية قافهم والله اعلم

(باب الزكاة)

(قوله الحقوا الخ) جواب سؤال تقديره كان حق هذا الباب أن يذكر في الصلاة المأخوذه ليس زكاة وانما يصر في مصارف القيمة كافي البر ح وقدمه على العشر لان العشر مؤنة فيها معنى القرية والارزاقية محضة ط (قوله من الزكاة) أي مأخوذه لاستحقاق أسماء الاعيان بجملة ط (قوله بمعنى المركز)

(و) لا يؤخذ بضامن (مال في حقه)

مطلقا (و) لان مال (بضاعة) الا أن تكون لحري ولا من مال مضاربة الا أن يرجع المضارب فيعشر نصيبه ان بلغ نصيبا (و) لان

(كسب مأذون مدون) دين

(محبط) بحاله ورقيقته (أو)

مأذون غير مدون (ليس)

معه مولاه على الصبيغ في الثلاثة لعدم ملكهم ولذا لا يؤخذ العشر

من الوصي اذا قال هذا مال الميت

ولا من عبد ومكاتب (مرعى)

عاشر الخواريج ففسروه مرعى

عاشر أهل العدل أخذ منه ثانيا

لتقصيره بمروره بهم بخلاف مالو

غلبوا على بلد (فرع) مرنصا ب

رباط القصاره كبطيخ وضوء

لا يعشره عند الامام الا اذا كان

عند العاشر فقرا فنيا أخذ ليدفع

لهم مهر بختا

(باب الركان)

المحقوة بالزكاة كمن الوظايت

المالية (هو) لغة من الزكاة

الاثبات بمعنى الموقوف

خبر بعد خبر الضير أي هو مشتق من الركز هو بمعنى الركوز وليس نصا للآيات كما لا يخفى ح تلف وصقل
 كونه حال من الركز يعني أنه مأخوذ من الركز راد به اسم المفعول وهذا أولى بنامي أن الركاز اسم جامد
 لا مصدر (قوله وشرا الخ) ظاهره أنه ليس معنى لغويا وفي المنع عن القرب هو المحدث أو المستعمل لأن
 كلامهما ركوز في الأرض وإن اختلف الركز اه وظاهره أنه حقيقة فيها مشتركة لا اشتراكا لفظيا وليس
 خاصا بالدين اه قال في التروعي هذا فيكون متواطأ وهذا هو الملامم المستقر لدرجة المصنف ولا يجوز أن يكون
 حقيقة في المعدن بخلاف في الكثر لا متنازع الجميع بينهما يلزم واحد والباب معقول دلحا اه ط (قوله فلذا)
 أي لأجل عموم ط (قوله من معدن) يفتح الميم وكسر الهمزة والفتحة اسماء على التثنية من التثنية
 وهو الأمانة وأصل المعدن المكان بقية الاستقرار فيه ثم اشتهر في نفس الأجر المستقرة التي ركبها الله
 تعالى في الأرض يوم خلق الأرض حتى صار الانتقال من اللفظ إلى الابداء بلا قرينة فتح (قوله خلق)
 بكسر الخاء وفتحها نسبة إلى الخلقة أو الخلق ح (قوله وكثر) من كثر المال كثر من باب ضرب جمه
 تسمية بالمصدر كما في القرب (قوله لانه الذي يتخص) يعني أن الكثر في الأصل اسم للثبوت في الأرض
 بفعل انسان كما في الفتح وغيره والانسان يشعل المؤمن أيضا لكن خصه الشارح بالكافر لأن كثره الذي
 ولو توافقوا اه لمافي التروعي وغيره انه يم ماذا كان الواحد سزا أو لا ينافي ألا ذكر أو لا مسلما أولا
 (قوله نند) أي ذهب أو فضة بجر (قوله وشو حديد) أي حديد وغیره وهو من عطف الصام على
 الخصاص ح (قوله وهو) أي شو الحديد كل جامد ينطبع أي يلين بالتر (قوله ومنه الزيت) بالياء
 وقد تميز ومنهم من يحد من بكسر الموحدة بعد الهمزة كذا في الفتح وهو ظاهر في أنها إذا لم تميز فقت ثم هذا قول
 الامام أشرا وقول محمد وسكان أولا يقول لاشي عليه وبه قال أكثر الأئمة بمنزلة القيروان تنطق في المياه
 ولا خص فيها ولها ما لا يستخرج بالعلاج من عنبه ويطبخ مع غيره فمكان كالفضة نهر أي فان الفضة لا تنطق
 بالمعظم الطاهر فتح قال في الترو والخلاف في الصاب في معدنه أما الموجود في خزائن الكناز فخصه انفس انتفاع
 (قوله نخرج المانع) أي بالتقيد بجماد وقوله وغيره ينطبع أي بالتقيد ينطبع فخلص شيء من هذين
 التقنين وبه يظهر أن المعدن كما في القهستاني وغيره ثلاثة أقسام ينطبع كالذهب والفضة والرماس والخصاص
 والحديد وما من كماله والمز والقيروان والنفط وما ليس شيئا منها كالزئ والفضة والذهب والفضة والرماس والخصاص
 كما في المسوط والفضة وغيره مما لكن الميز في خصه بالطين والظاهر أنه في الأصل اسم لمركب كل شيء اه
 (قوله كنف) بكسر التثنية وقد فتح قاموس وهو دهن يملأ الماء كما يحد كره الشارح في باب العشر ح
 (قوله وقار) القار والقيروان والزفت شيء يعلل به السفن ح (قوله كما ذن الاجبار) كالبلص والنورة
 والجواهر كالنواقيت والقيروان والزرذخلا شيء بجر (قوله في ارض خراجية أو عشرية) متعلق
 بوجوده وسبب في بيانها في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى قال ح واسلم أن الأرض
 على أربعة أقسام مساحة ومملوكة لجميع المسلمين ومملوكة لمعين ووقف فالأول لا يكون عشر ولا خراجا وكذا
 الثاني كراضي مصر القرا الموقوفة فاتها وان كانت خراجية في الأصل الا انها آلت إلى بيت المال لموت المالك
 عن غيره وارتد كراضي به صاحب مصر في القصة المرسومة في الاراضي المصرية في الثالث والرابع اما عشرية
 أو خراجية من أن الخمس في المساحة لبيت المال والباقي للأجداد أو ما الثاني وهو المملوكة لغير معين فله حكمه
 والذي يظهر لي أن الشكل لبيت المال أما انهم ظاهره وأما الباقي فوجود المالك وهو جميع المسلمين فيه فأخذ
 وكذا به وهو السلطان وأما الثالث وهو المملوكة لمعين فالحس فيه لبيت المال والباقي للمالك وأما الرابع وهو
 الوقف فالحس فيه لبيت المال أيضا كاتله الحوي من البرجندى ولم يعلم من عبارته حكمه بانه والذي يظهر لي
 أنه للواجد كما في الأول لعدم المالك فليز اه تلف وفيه بحث من وجوه أما أو لا فقول أن المباح لا يكون
 عشر ولا خراجا فيه فظهر المصريح به في الخاتمة والطلاقة وغيرها من أن أرض الجبل الذي لا يصل إليه
 الماء عشرية وأما ما ناها في قوله الثالث والرابع اما عشرية أو خراجية فيه فظهر فقد ذكر الشارح في باب العشر
 والخراج أن الأرض المشتركة من بيت المال إذا وقفها مشتركا أو لم وقفها فلا عشر فيها ولا خراج لكن فيه كلام

وشرا (مال) م ركوز تحت
 ارض) أعز (من) كون ركوز
 الخالق أو المخلوق فلذا قال
 (معدن خلق) خلقه الله تعالى
 (و) من (كثر) أي مال (مدفون)
 دفنه الكفار ولانه الذي يتخص (وجد
 مسلم أو زمني) ولو توافقوا اه
 (معدن نندو) نحو (حديد) وهو كل
 جامد ينطبع بالنار ومنه الزيت
 نخرج المانع كنف وقار وغير
 المتطبع كعادن الاجبار (في أرض
 خراجية أو عشرية)

تذكره في الباب الآتي وأما بالتأجيل الموقوفه كالمباحة في كون الباقي عن الجنس الواحد فله نظر أيضا
لأن الوقت هو جسب العين على ملك الواقف عند الامام أو على حكم ملك الله تعالى عندهما والتصدق بالمنفعة
وليس المحدث منصفة بل هو من أجزاء الارض التي كانت ملكا للواقف ثم جسيها فهو بمنزلة نقص الوقف
وقد مر حوايا بان النقص يصرف الى عمارة الوقف واحتياج الاحتفال للاحتياج ولا يصرف بين المستحقين
لأن شتمهم في المنافع لا في العين فاذا لم يكن فيه حق للمستحقين فكيف يمكن له الاجتناب إلا ان يدعى الفرق بين
المحدث والنقص فليست أمرا واحدا بل هي في الجنس في المالك كمن غنق الماشي عليه المصنف من أنه
لا شيء في الارض المملوكة كما يأتي (تنبه) قال في فتح القدر بقدر انجارية والعشرة في لغير الحد فانه لا شيء
فيها لكن ورد عليه الارض التي لا وظيفة فيها كالغاية اذ يقتضي انه لا شيء في المأخوذ منها وليس كذلك
فالصواب أن لا يجعل ذلك لقصد الاحتراز بل للتخصيص على أن وظيفة المأخوذة لا تتم الاخذ بما وجد فيها
اه وأجاب في التبر بما يشترط اليه الشارح وهو أنه يصح جعل الاحتراز عن الدار ويصح حكم الغاية بالاولى لانه
اذا وجب في الارض مع الوظيفة فلا ينبغي ان يغلب عليها اولى اه وأقول يمكن الجواب بأن المراد بالعشرة
والانجارية ما تكون وظيفة العشر وانظر الى سواء كانت يبدأ أحد أو لا تقتطع الحيازت بغيرها بل دليل ما يقتضيه
عن النهاية من أن أرض الجبل عشرة فيكون المراد الاحتراز بها عن دار الحرب ويدل عليه أنه في متددور
الصارير بعدن غير الحرب فصل أن المراد معدن أرضنا ولهذا قال القسستاني يقدوقه في أرض خراج
أو عشر الاخرى في أرضنا سواء كانت جبلا أو سهلا أو ماء أو ملكا أو احتزبه عن داره وأرضه وأرض الحرب
ثم رأيت عين ما قلته في شرح الشيخ اجماعا على حيث قال ويحصل أن يكون احترازا عما وجد في دار الحرب
فان أرضها ليست أرض خراج أو عشر والمراد بأرض الخراج أعم من أن تكون مملوكة لأحد أو لا
صالحة للزراعة أولا فيدخل في الغارز وأرض المواث فانها اذا جعلت صالحة للزراعة كانت عشرة
أو خراج اه قلت وعلى هذا فيدخل في الانجارية والعشرة في جميع أقسام الارض المأخوذة فان في معدنها
الجنس لكن يصير ح المصنف خراج الموجود في داره أو أرضه فانه لا شيء فيه فافهم (قوله خرج الدار
للافتاز الخ) إشارة الى ما قلته من أن نفع الثمر وعلى ما ترونه لا حاجة الى دعوى الاولوية ولا الى التعرض
لاخراج الدار لأن المصنف سببه على انجاريها على أنه كان عليه حيث تعرض للدار أن تعرض للارض فانها
وان كانت مملوكة تكون خراجية أو عشرية مع أنه لا شيء في معدنها كما يأتي إلا أن يقال ترك لأن فيها روايتين
تأمل (قوله خمس) سبق للصهيول من خمس القوم اذا أخذ خمس أموالهم من باب طلب بحر عن المغرب
(قوله مخففا) لأن التشديد غير مديد اذ لا معنى لكونه يجعله خمسة أخماس فقط غير أي لأن المراد أخذ الجنس
من المعدن لا مجرد جعله أخماسا (قوله لحدث الخ) أي قوله عليه الصلاة والسلام الجاهل جبار والمترجبار
والمعدن جبار وفي الركاذا الجنس أخرجه الستة كذا في الفقه وقال في بيان دلالة على المطلوب ان الركاذا
المعدن والكنز على ما حققته فكان انجاريها فمسا ولا يتوهم عدم ارادة المعدن بسبب حفظه عليه بعد اقله انه
جبار أي هو دلا شيء نفسه لتناقض فان الحكم المعلن بالعدن ليس هو المعلن به في ضمن الركاذا لفتق باللب
والايجاب اذ المراد به أن اهلا كالأهل لا بل لا يبر الحافرة غير مضمون لانه لا شيء فيه نفسه والا لا يجب في
أصوله وهو خلاف التقف عليه فاحاصله أنه آتيت للمعدن بنصومه سكا فقص على خصوص اسمه ثم آتيت به سكا
آخره غير غير بالاسم الذي يسميها لثبتهما اه ملخصا وتقدم في التبر أيضا فافهم (قوله وباقه لما لكها
الخ) كذا في الملقى والوقاية والتقاية والدرر والاصلاح ولما يذكره في الهداية وشروها ولا في الكنز
وشروها ولا في درر البصائر والمواهب والاختيار والجامع الصغير وهذا هو الظاهر فان من ذكر هذه العبارة
قال بعد ما وفي أرضه روايتان أي في وجوب الجنس فهذا يدل على أن المراد بانجارية والعشرة غير المملوكة
وأغرب من ذلك أن المصنف اقتصر على رواية عدم الوجوب وقال ولا شيء فيه ان وجد في داره وأرضه فافهم
أول كلامه آخره فان أرضه لا يخرج عن كونها عشرة أو خراجية كما يأتي وقد جزم أولا بوجوب الجنس فيها
والحاصل أن معدن الارض المملوكة جميعه لما لا سواء كان هو أو احد أو غيره وهذا رواية الاصل الاثنية
وفي رواية الجامع يجب فيه الجنس وباقه لما لكها مطلقا فله ولا شيء في أرضه يتأني قوله وباقه لما لكها

خرج الدار لا الغارزة لخولها بالاولى
(خمس) مخففا أي اخذ خمسة لحدث
وفي الركاذا الجنس وهو يوم المعدن كما مر
(وباقه لما لكها ان ملكك)

قال الامام أبو يوسف في كتابه
المسي بالخراج حدثني عبد الله بن
سعيد بن أبي سعيد القهيري قال
كان أحسن الجاهلية اذا عطف
الرجل في قلب جهلوا القلب
عقله واذا قلته دابة يجلوها
عقلها واذا قلته معدن جعلوه عقله
فمثل رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن ذلك فقال الجاهل جبار
والمعدن جبار والمترجبار وفي
الركاذا الجنس فليس مال الركاذا
يا رسول الله فقال الذهب والنقصة
الذي خلقه الله تعالى في الارض
يوم خلقت اه منه

فلذا قال الرقي "أن صدق كلامه مبني على إحدى الروايتين وأخره على الأخرى قلت وقد كرهوه القسطنطيني
ورأيت في حاشية السيد محمد في العود أن الصواب جل الملوكة هنا على الملوكة لتغير الواجب فلا يبقى
حايبه لأن المراد الأرض الملوكة الواجب اهـ قلت يؤيد هذا تعبير المصنف كصاحب الكنز بأرضه فانه
يشد أن المراد أرض الواجب لكن يافقه أن صاحب البدائع لم يعبر بانفرادية والعشرة بل قال ابتداء فان
وجدته في دار الاسلام في أرض غير ملوكة يجب فيه الجنس وان وجدته في دار الاسلام في أرض ملوكة أو دار
أو منزل أو حانوت فلا خلاف في أن أربعة الأشخاص لصاحب الملك وحده هو أو غيره لأن المحدث من زايح
الأرض لأنه من أجزائها وإذا ملكها المخطئة بقليل الامام ملكها جميعاً أجزائها لا فرق بين الملوكة
شراؤها أو غيرها أو غيرها فان قوله هو أو غيره يرجع إلى الواجب فكل من الخلاف في وجوب الجنس والافتراق على أن
الباقى للمالك انما هو في الملوكة الواجب أو غيره ولا وجه لوجوب الجنس إذا كان الواجب غير المالك
وعنده إذا كان هو المالك لا تصدق الله فيها وهي كون المالك ملكها جميعاً أجزائها ووقع التعبير بقوله هو
أو غيره في عبارة البراءة وسند كوفي وجه الروايتين ما هو كالصريح في عدم الفرق والله تعالى اعلم
(قوله والأكيل ومضارة) جعل ذلك مما صدقات الأرض العشرة وانما راجع يصح على جوابنا السابق
بأنه أراد ما ماتكون وظفتها العشرة وانما إذا استعملت فافهم (قوله والمحدث) قد صدقنا
الملك فانه يخص ولو في أرض ملوكة لا حاد وفي داره لأنه ليس من أجزائها كافي البدائع وبأن (قوله)
في داره وحاقته أي عند أبي حنيفة خلافاً لما ملق (قوله في رواية الأصل) راجع لقوله وأرضه
قال في غاية البيان وفي الأرض الملوكة روايتان عن أبي حنيفة فعلى رواية الأصل لا فرق بين الأرض والمدار
حيث لا شيء فيها لأن الأرض لما انتقلت إليه انتقلت جميعاً أجزائها والمحدث من تراب الأرض فله فيها
الجنس لما ملكه كالقنفعة إذا باعها الامام من انسان سقط عنها حتى سارت الناس لأنه ملكها بدل قبلها قال
الجناس وعلى رواية الجامع الصغير بينهما فرق ووجه أن المدار لا مؤنة فيها أصلاً فلم يخص فصار لكل
الواحد بخلاف الأرض فان فيها مؤنة انما راجع والعشر فخص اهـ (قوله واختارها في المتن) أي حيث
اقتصر عليها كالمصنف وأراد بذلك بيان أنها الاربع لكن في الهداية قال عن أبي حنيفة روايتان ثم ذكر
وجه الفرق بين الأرض والمدار على رواية الجامع الصغير ولم يذكر وجه رواية الأصل ورجعنا هذا باختار
رواية الجامع وفي حاشية العلامة نوح أن القياس يقتضي ترجيحها لآخرين الأول أن رواية الجامع الصغير
تقدم على غيرها عند المناقشة الثاني أنها موافقة لقول صاحبين والاختلاف يقتضي عليه في الرواية الأولى
والحاصل أن الامام فرق في وجوب الجنس بين المحدث والكنز وبين الحضارة والمدار وبين الأرض المساحة
والملوكة وهما يفرق بين ذلك في الوجوب (قوله رمز) بالضميات وتشديد الراء بالفتح المصيبة آخره
الزبرجد كافي القاموس (قوله وفروذج) معرب وفروذج جوده اللزق المساقى المور لم يرض في يد قبيل
وتعامة في اسماعيل (قوله ونحوها) أي من التجارات التي لا تسطيع (قوله أي في معادنها) أي
الموجودة فيها بأصل الخلقة فأبيل غريق (قوله ولو وجدت) معترضة وقوله في معادنها وقوله دفن حال يعني
مدفون واختار دفن الجاهلية عن دفن الاسلام وقوله أي كذا أشاره إلى أن حكمه ما يأتي في المتن
(قوله لكونه غنمة) فانه كان في أيدي الكفار وسونه أيدينا بجر (قوله كيف كان) أي سواء كان
من جنس الأرض أو لا بعد أن كان لا مستقوما بجر ويستثنى منه كذا البر كافي (قوله ان كان طبع)
أما المنازع وما لا ينسب من الاجارة فلا يخص كآمر (قوله هو مطر الربيع) أي أصله منه قال القسطنطيني
هو جوهري معني مختلفه الله تعالى من مطر الربيع الواقع في الصدف الذي قيل انه حيوان من جنس الحن يخلق
الله تعالى للزواج كافي الكرماني (قوله حشيش الخ) قال الشيخ داود الاطفاكي في تذكرة الصغ
انه صنون بقر البرق تصدق دهنه فإذا غارت على وجهه الما جدت فلقها الصرع على الساحل اهـ (قوله)
ولو ذهبها ولو صلبة وقوله كان كذا نصت لقوله هذا أي ولو كان ما يخرج من البرد هبما كنوا يصنع العباد
في قعر البرق فانه لا شيء فيه وكله الواجب وانما هو أن هذا مخصوص فيمالس عليه علامة الاسلام ولم أره

والأكيل ومضارة (فلو وجد
والمحدث (لا شيء) فيه (ان وجدته في
داره) وحاقته (وأرضه) في رواية
الأصل واختارها في الكنز (ولا
شيء في أقرت وزمزم وفروذج)
ونحوها (وجدت في جبل) أي
في معادنها (ولو) وجدته
(دفن الجاهلية) أي كذا (الجنس)
لكونه غنمة والحاصل أن الكنز
يخص كيف كان والمحدث ان كان
يطبع (ولا في) (الزواج) هو مطر
الربيع (وعن) حشيش يطبع
في الصرع ونحو دابة (وكذا جميع
ما يخرج من البحر من حلية)
ولو ذهبها كان كذا في قعر البحر

فتأملت **(قوله)** لانه لم يرد عليه الفهر الخ) حاصله ان يحمل الجنس القنينة والخنينة ما كانت تلاصق بكثرة ثم نصير
 للمسلمين يحكم القهرو القنينة وباطن الصرا لم يرد عليه قهر أحد فذكر بكن عنة فاشي خان **(قوله)** سمع الاسلام
 بالكسر وهي في الامل أن الكسر والمواد بها العلامة وذلك ككتابة كلمة الشهادة وتقتضى آخر معروف للمسلمين
(قوله) فقد أغرعه أي من السلاح والالآت وما مات النازل والنصوص والقوانين بجر **(قوله)** فلفظة
 لأن مال المسلمين لا ينفذ بدفع **(قوله)** سيجي حكمها) وهو أنه ينادى عليها في أبواب المساجد والاسواق
 الى أن ينفذ عدم الطلب ثم يصر فيها لنفسه ان فقيرا والا فلا فقير آخر بشرط الضمان ح **(قوله)** سمع
 الكفر) كقشر من أواسم مثل من ملوكهم المعروفين بجر **(قوله)** خمس) أي سواء كان في أرضه
 أو أرض غيره وأرض مساحبة كفاية قال قاضي خان وهذا بخلاف لأن الكفر ليس من أجزاء الله اذ لا يمكن
 احباب الجنس فيه بخلاف المحدث **(قوله)** أول الفتح) ظرف للمالك أي الفتنة وهو من خصه الامام بذلك
 الأرض حين فتح البلد **(قوله)** على الوجة) قال في التوفيق لم يصرقوا أي الورثة قال الأوجه هو لا يلقى
 مالك للأرض أو ورثته وقال أبو اليسر بوضع في بيت المال قال في الفتح وهذا أوجه فليست له أول وذلك
 لما في الصرم أن الكفر يندفع في الأرض فليست له الأول ملك ما فيها ولا يخرج ما فيها عن ملكه يعيها
 كالمكة في جو فهادرة **(قوله)** وهذا ان ملك أرضه) الإشارة الى قوله وباقية المالك وهذا قوله
 وظاهر الهداية وغيره هاتر وجهه لكن في السراج وقال أبو يوسف الباقي لولا جحد كافي أرض غير ملوكه وعلمه
 القوي اه قلت وهو حسن في زماننا لعدم انتظام بيت المال بل قال ط ان الظاهر أن يقال أي على قولنا
 ان لولا جحد صرفه حيث شئ الى نفسه ان كان فقيرا كما قالوا في بيت المتفق انها تقدم عليه ولورضا ويدل عليه
 ما في الصرم من البسوط ومن أصاب ركنا وسعة أن يحدق بخصه على المسكين وإذا اطعم الامام على ذلك
 أمضى له ما صنع لأن الجنس حق الفقراء وقد أسلفه الى مستحقه وهو في امسية الركز فغير محتاج الى الحماية فهو
 كركاة الاموال الباطنة اه **(بنية)** في الصرم المراج ان يحمل الخلاف ما اذا اربعة ملك الأرض فان
 ادعى أنه ملكه فاقول له اتفاقا **(قوله)** ولا خلاف جحد) أي وان لم تكن ملوكه ككسب المال والمنازعة فهو كالمدن
 يجب خصه وباقية الواجد مطلقا بجر **(قوله)** لانهم من أهل الفتنة) لأن الامام يرضع لهم دمي **(قوله)**
 في القانوز) فلو في أرض ملوكه فالباقى في الفتنة على ما مر من الظلال أفاده اسماعيل **(قوله)** فهو الواجد
 ظاهره أنه لا شيء عليه لا لآخره ولا ظاهره فاعدا في آخر وأتم المظهر واستخرج الركز
 أما لو اشترى كافى طلب ذلك فسد ركز باب الشركة الفاسدة أنها لا تصح في احتشاش واصطاد واستقاء وسائر
 مباحات كاجتناء ثمار من جبال وطلب معدن من كثرة طبع آخر من طين مباح لتضييق الوكفة والتوسيع
 في أخذ المباح لا يصح وما حله أحد مما حله معاهدة فاحفظ ما نصفت ان لم يعلم ما لكل وما حله أحدهما
 بأعانة صاحبه له ولصاحبه أكبر مشبه بالغا ما بلغ عند محمد وعند أبي يوسف لا يجاوز به نصف من ذلك اه
(قوله) فهو للمستأجر) سيذكر المصنف في باب الاجارة الفاسدة استأجره لبعده أو يحتجب
 فان وذلك وقتا جازوا الا لا اذا من الجلب وهو ملوكه اه وكسب ط هنا على قوله والا لأن المطلب
 للمسلم قلت ومقتضاه ان الركا هنا للعلم أيضا اذا لم يبق له الا انفسه الاستيفار في تجزئ التوكيل
 وعلت أن التوكيل في أخذ المباح لا يصح بخلاف ما اذا حله أحدهما بأعانة أو كما مر فان لم يكن أجر منه
 لانه عمل غير متبرع هذا ما ظهر في فتاؤه **(قوله)** ذكره زكريا زلي) ومثله الهداية **(قوله)** لانه القالب
 لأن الكفار هم الذين يصرصون على جميع الدنيا واختارها ط **(قوله)** وقيل كالفتنة) عبارة الهداية وقيل يجعل
 اسلاميا في زماننا لتقدم العهد اه أي الظاهر أنه لم يبق شيء من آثار الجاهلية ويجب القامع الظاهر مالم
 يقتض خلافه والحق مع هذا الظاهر لدفنهم الى اليوم ويوجد ديارنا مرة بعد أخرى كذا في فتح القدير رأى
 واذا علم أن دفنهم باق الى اليوم حتى ذلك الظاهر قلت بئ أن كثيرا من التقوى عليها سلامة أهل الحرب
 يتعامل بها المسلمون والظاهر أنها من قسم المشبهة الا اذا علم أنهم من ضرب الجاهلية الذين كانوا قبل فتح
 البلدة تأمل ثم رأيت في شرح النفاة لتلا على القاتري قال وأما مع اختلاف دواهم القامع ودواهم المسلمين
 كالنفس المستعمل في زماننا فلا ينبغي أن يكون خلاف في كونه اسلاميا اه **(قوله)** معدنا كان أو كذا

قوله الى أن ينفذ الخ قال في الكفاية
 وذلك يختلف بقية المال وكرمه
 حتى قالوا في عشرة دراهم
 فصاعدا بغير فاحولا وبسبب ادونها
 الى الثلاثة شهر او فسادون الثلاثة
 الى الدرهم جعة وقيادونه يوما
 وفي فلس ونحوه بتقرينة وبسرة
 ثم ينصفه في كسب فقير اه منه
 لانه لم يرد عليه القهرو بكن غنية
 (وم عليه سمع الاسلام من

الكنوز)

تقدأ وغیره (نقطة) سيجي

حكمها (وما عليه سمع

الكفر خمس وباقية للمالك أقل

الفتح) أو لوارثه لو جبال أو غلبت

المال على الاوجه وهذا ان

ملك أرضه أو لا فالواجد ولو

دنيا قاصفها ان لا لهم من

أهل الفتنة (خلاصه) مستأمن

فانه يسترد منه ما أخذ (الا اذا

عمل) في المفاوض (بأن الامام

على شرطه المشرط) ولو عمل

رجلان في طلب الكاذب فهو

لواجد وان كانا جبرين فهو

للمستأجر (وان خلاصه) أي

العلامة (أو أشبه الضرب فهو

جاهلي على) ظاهر (المذهب)

ذكره زكريا زلي لانه القالب

كالفتنة ولا يجنس وكان معدنا

كان أو كذا (وجد في) صحراء

دوا الحرب) بل كله الواجد

وتقيد القديري بالتركز كون الخلاف فيه فان شيخ الاسلام اوجب فيه النسخ فسلح حكم المعلن بالاولى لعدم
 الخلاف فيه كافي بالبر من المراج (قوله لانه كالتلصص) قال في الهداية فهو لانه أي مافي صرحا بهم
 ليس فيد أحد على المنصوص فلا يصدق ولا يثبت لانه بمنزلة متلصص (قوله ولذا الاشارة لما فهمه
 قوله لانه كالتلصص من انه لا يمتنع الا اذا كان بالقهر والغلبة كما صرح به بعده بقوله فكيف يكون غنية (قوله
 وان وجد الخ) حاصله انه ان وجد في أرضهم الفرض المملوك فالكمل للواجد بل لا فرق بين المستأمن وغيره
 وهذا ما زاد مالو وجد في المملوك فان كان غير مستأمن فالكمل له ايضا والاوجب رد المالك (قوله أي
 الركن) يوم الكفر والمعلن ومافي البرجندى من تقيد بالتركز كانه مبنى على ما مر من القديري تأتى
 (قوله لكن لا يطيب المشتري) بخلاف ماذا المشتري رجل شيا شراء فاعدا ثراعه فانه يطيب للمشتري
 الثاني لا متناع الفسخ حيث ح عن البر فليأتى (قوله ولا يمتنع) الا اذا كانوا جماعة ذوى منعة
 فكيف يكون غنية كاتقدم ويأتي (قوله للمز) أي من انه كالتلصص كافي الدرر غاية البيان (قوله
 ومافي النقاية) أي للسق صدر التربعة وكذا في الوفاية بلغة تاج التربعة وعناية الوفاية وان وجد كان
 متاعهم في أرض منها لم تملك خمس اه قال في الدرر انه غير صحيح لما صرح به شرائع الهداية وغيره
 ان النسخ انما يجب فيما يكون في معنى الغنية وهو غيبا كان في ذهل الحرب ووقع في يد المسلمين بالبيع
 النخل والمذكور في الوفاية ليس كذلك لان المستأمن كالتلصص والارض من دار الحرب لم تقع في ايدي
 المسلمين فانه لو ان يقطع لفظ وجد عما قبله ويقرأ على البناء المفعول وبذلك لفظ منها وتضاف الارض الى
 المسلمين اه وأجاب في الشرى ليلية بأن وجد مبنى للمفعول ونائب قاعده محذوف أي ذوى منعة
 للمستأمن والتقيد بقوله لم تملك بطر منه المملوك بالاولى اه (قوله الا ان يجعل الخ) هذا المصلح
 في عبارة النقاية لانه ليس فيما لفظه منها أي من دار الحرب بخلاف عبارة الوفاية الاجماع عن الشرى ليلية
 والحاصل ان المسألة في عبارة الوفاية مفروضة فعلا اذا كان المتاع في أرض غير مملوكة من دار الحرب والواجد
 ذوى منعة غيب النسخ وفي عبارة النقاية فغيبا اذا كانت الارض من دار الاسلام والواجد رجل منا ولا يصح
 أن يكون قاعل وجد المستأمن لأن مستأمنهم لا يستحق شيئا الا بشرط كتمانهم والمسلم لا يكون مستأنا
 في دار الاسلام ثم ان هذه المسألة على العبارتين قد علمت مما مر وقائمة ذكرها ما أشار اليه الشارح أولا
 وصرح به في العناية وغيرها وهو أن وجوب النسخ لا يتفاوت بين أن يكون الزكوات من التقدير أو غيرها
 كالتاع وهو كافي العقوبة ما يتمتع به في النسخ من الرصاص والنحاس وغيرها (قوله لنفسه) أي
 ان كان محتاجا لثقتنه الارضية الا ان كان دون المائتين اه اما اذا بلغ مائتين فلا يجوز له تناول النسخ
 بصر من البدائع قلت لكن فيه أنه قد يبلغ مائتين فأكثر ولا يفتيه كديون مما يتأتى مثلا فالاولى الاقتصاد
 على الحاجة وفي كافي الحاكم ومن أصاب ركازا وبعه أن تصدق بجمعه على المالكين فاذا اطلع الامام
 على ذلك اضحى له ما صنع وان كان محتاجا الى جميع ذلك وبعه أن يحبس نفسه وان تصدق بالنسخ على أهل
 الحاجة من آباءه وأولاده يار ذلك وليس هذا بمنزلة عشر الخراج من الارض اه

• (باب العشر) •

هو واحد الاجزاء العشرة والمراد به هنا ما نسب اليه لتسليم التربة نصف العشر وضعه جوى وذكره في الزكاة
 لانه منها قال في الفتح قبل ان تحبته زكاة على قولها لا اشتراطهما النصب والبقاء بخلاف قوله وليس بشي
 اذا لا شك انه زكاة حتى يصرف صارفها واختلافهم في اثبات بعض شروط لبعض انواع الزكاة ونفعها لا يخرجها
 عن كونه زكاة اه واستظهر في التبرقول العناية ان تحبته زكاة بمجاز وأيد الشيخ اسماصيل الاول بأنه يجب
 فيما لا يؤخذ منه سواء ولا يجامع الزكاة وتحبته في الحديث صدقة واختلافهم في وجوبه على الفور
 أو التراخي كافي الزكاة اه والكلام هنا في عشرة مواضع يطلمها في العشر (قوله يجب العشر) ثبت ذلك
 بالكتاب والسنة والاجماع والمقول أي يفرض لقوله تعالى وآواحقه يوم حساده فان عاقبة المضرب على
 أنه العشر ارضه وهو يحمل ينه قوله صلى الله عليه وسلم ما سقت النساء فقه العشر وما سقى بغير أو دالية
 ففيه نصف العشر واليوم ظرف للقول لا للايتاء فلا يرد أنه لو كان المراد ذلك فزكاة الحبوب لا تقع في يوم الحصاد

ولو مستأنا لانه كالتلصص
 (و) لانه (لو دخله جماعة ذوى منعة
 ونظر وابتنى من كنوزهم)
 ومعدنهم (نسخ) لكونه غنية
 (وان وجد) أي الركن
 (مستأمن في أرض مملوكة)
 لبعضهم (ردته الى مالكه) يخرجا
 عن القدر (فان) يردته (اخرجه
 منها ملكه ملكا حبيبا) فصيله
 التصديق به لخواصه ص لقيام
 ملكه لكن لا يطيب للمشتري
 (ولو وجد) أي الركن (غيره)
 أي غير مستأمن (ففيه) أي في
 أرض مملوكة لهم حل في (فلا يرد
 ولا يمتنع) لما مر بالفرق بين
 متاع وغيره ومافي النقاية من أن
 ركاز متاع أرض لم تملك يمتنع
 سهوا الا ان يجعل على متاعهم
 الموجود في أرضنا (فرع) الواجد
 صرف النسخ لنفسه وأصله
 وفرعه وأجنى بشرط فقره
 • (باب العشر) •

• (باب العشر) •

بل بعد التقية والكسل لظهور مقدار حاصل انه عند أي حنيقة يجب العشر في الخضر او ان يخرج حنيقا يوم
 الحصاد أي القطع بذائع ملغيا (قوله في على) يفر تنوين فان قوله وان قل معترض بين المضاف والمضاف
 اليه ولا حاجة اليه فان قوله بلا شرط نصاب مقن عنه كناية عليه بقوله رابع لكل ح وصرح بالصل
 اشارة الى خلاف ما كان والشافعي حيث لا يس فيه شيء لانه متولد من حيوان فاشبه بالاربع ودينا
 ميسوط في الفتح (قوله ارض غير الخراج) اشار الى ان المانع من وجوبه يكون الارض خراجية
 لانه لا يجمع العشر والخراج فتعمل العشرية وماليت بعشرية ولا خراجية كالجبل والمنازل ولكن قدما
 عن النخبة وغيرها ان الجبل عشري وقدما أيضا ان المراد انه لو استعمل فهو عشري هذا وقد اختلفوا في
 الارض الخراجية بالخراج الموظف لانه المراد عند الاطلاق قال فلو وجد في ارض خراج المقاسة قصبه مثل
 مافي التمر الموجود فيها اه لكن الكلام هنا في وجوب العشر وهو غير واجب في الخراجية مطلقا كما افاده
 الرحي واستفد ان الخراج قسمان خراج مقاسة وهو ما وضعه الامام على ارض قصها ومن على اهلها هاجن
 نصف الخراج أو ثلثه أو ربعه وخراج وعلقة مثل الذي وقفه عمرو بنى الله تعالى عنه على ارض السواد لكل
 جرب يبلغه الماصعار أو شمع كاساني تنصبة في الجهاد ايشاء الله تعالى وبأي مائة نصف أحكامها
 (قوله في ثمة جبل) يدخل فيه القطر لان التراسم لشي متفرع من أصل يصلح للاكل واللباس كما في الكرماني
 وفي القاموس انه اسم لجل النضر والمشهور ما في الفردانية انه اسم لكل ما يستعمل من احوال النضر ويجب
 العشر ولو كان النضر غير ملحوظ لم يعالجه أحد يخرج ثمة شجرة في دار رجل ولو يستان في داره لانه شاع لدار
 كذا في الخانية ط عن القهستاني (قوله ان جاء الامام) الضمير عائد الى المذكور وهو الصل والخمرة
 والظاهر ان المراد الحليمة من أهل الحرب والبيعة وقطاع الطريق لان كل أحد فان ثمر الجبل مباح لا يجوز
 منع المسلمين عنه وقال أبو يوسف لا شيء فيها يوجد في الجبل لان الارض ليست ملكه وله شأن الموقوف
 ملكها الا وقد حصل ا ج (قوله لانه مال مقصود) أي مقصود للامام بالخطبة أي المقصود
 بالاخذ قلدا تشترط حياته حتى يجب فيه العشر لان الجباة ما لجباية فهو له لا لشرط الجباية أو من جنس
 ما يقصده استغلال الارض حتى يوجب عليه (قوله أي مطر) حتى بذلك عجزا من تسعة النثر
 باسم ما يجلبه أو يوصل منه غير (قوله وسبح) بالعين والهاء المهملة بينهما مائة تسعة قال في المغرب
 ساح الماسح جابر على وجه الارض ومنه ما سبق مسحا يعني ماء الانهار والادوية اه (قوله بلا شرط
 نصاب وبقاء) فيجب فسادون النصاب بشرط أن يبلغ صاعا أو قبل نصفه وفي الخضراوات التي لا تبقي وهذا قول
 الامام وهو الصحيح كما في القصة وقال لا يجب الاضحية ثمة باقية حول بشرط أن يبلغ خمسة أو سبعة ان كان
 مما يؤسق والوسق ستون صاعا كل صاع أربعة أمنا أو الخنثي يبلغ قيمة نصاب من ادى الموسوق عند الشائ
 واعتبر السات خمسة امثال مما يقدر به نوعه في القطر خمسة احوال وفي الصل افراف وفي السكر أمنا ونعمله
 في النهر (قوله وحولان حول) حتى لو أنجرت الارض مرارا وجب في كل مرة لاطلاق التصوص عن
 قسما حول ولان العشر في الخراج حقيقة في كونه يكرر وكذا خراج المقاسة لانه في الخراج
 فأنما خراج الوطقة فلا يجب في السنة الا مرة لانه ليس في الخراج بل في الفقة بذائع (قوله لان فيه
 معنى المؤنة) أي في العشر معنى مؤنة الارض أي أجرت تلبس بعبادة محضة ط (قوله اخذ جبرا)
 ويصط عن صاحب الارض كما لو أدى بنفسه الا انه اذا أتى بنفسه ثياب نواب العبادة وانما اخذ الامام
 يكون له ثوابه هب ماله في وجه الله تعالى بذائع (قوله وفي ارض صغير ويجنون مكاتب) من مدخول
 العلة فلا يشترط في وجوبه العقل والبلوغ والخزينة (قوله ووقف) افاد ان ملك الارض ليس بشرط وجوب
 العشر وانما الشرط ملك الخراج لانه يجب في الخراج لا في الارض فكان ملكها وعدمه سواء بذائع قلت
 هذا ظاهر فيما ائزرها أهل الوقت اما اذا زرعها غيرهم بالاجرة فيعبر فيه بالخلاف الا في الارض
 المستأجرة في حكم ذلك اراضي مصر والشام السلطانية فاعني في الاصل كانت خراجية اما الآن فلا بد صرح
 في فتح القدر في ارض مصر بأن ما اخذ الآن منها أجر لا خراج خال الا ترى انها ليست ملكه للزراع كانه
 لموت المالكين بلا وارث فصار لبيت المال اه وكذا اراضي الشام كما في جهاد شرح التلح في كونها

(في عسل) وان قل

(أرض غير الخراج) ولو غير

عشرية يجبل ومغارة بخلاف

الخراجية لتلايق العشر

والخراج (د) كذا (يجب) العشر

(في ثمة جبل أو مغارة ان جاء

الامام) لانه مال مقصود لان

لهيحه لانه كالصيد (د) يجب

(في سق سما) أي مطر (وسج)

كهر (بلا شرط نصاب) راجع

للكل (د) بلا شرط (بشاء)

وحولان حول لانه في معنى

المؤنة ولذا كان للامام اخذ جبرا

ويؤخذ من التركة ويجب مع

الدين وفي ارض صغير ويجنون

ومكاتب وما ذون ووقف

مطلب

مهم في حكم اراضي مصر والشام

السلطانية

وتسعينه ز كانه جاز (الاقي)
 ما لا يقصده استغلال الارض
 (فهو حطب وقصب) فارسي
 (وحشيش) وتبين وصف
 وسبع وقطران وخطي واشنان
 وشبر قطن واذغيان وزر
 بطيخ وقناه وأدوية ككية وشونيز
 حتى لو اشغل أرضه بما يجب العشر
 (و) يجب (نصفه في مسي)
 عرب أي دلو كبير ودالية أي
 دولا ب

كماها صارت لبيت المال بحث سند ذكره في باب العشر والخراج ان شاء الله تعالى وبحث صارت لبيت المال
 حتى عثر الخراج لعدم من يجب عليه وحل على زراعها عشر أم لا يستحكم عليه في هذا الباب ثم اعلم انه
 اذا باعها الامام بشرطه لا يجب على المشتري خراج لانه بعد اخذ العين لبيت المال لا يمكن أن تكون المنفعة كلها له
 أو بعضها ولا أن المسلم لا يجوز وضع الخراج عليه ابتداء ما يجزىها ولا أن الساقط لا يعود كذا قال ابن نجيم
 في القصة المرحمة وقال أيضا انه لا يجب فيها العشر أيضا قال لا في أم لا رخصا في ذلك قلت وفيه نظر لما عرفت
 الشرط ملك الخراج لانه يجب فيه لا في الأرض حتى وجب في الخراج من أرض الصغير والمجنون والملكاتب
 والوقف ولا أن مبيه الأرض النامية بالخارج يتحققا ولا يترتب من سقوط الخراج المتعلق بالأرض سقوط العشر
 المتعلق بالخارج والفقن المأخوذ لبيت المال هو بدل الأرض لا بدل الخراج على انه قد شازع في سقوط الخراج
 حيث كانت من أرض الخراج أو سقطت بمائة دليل أن الغزالي الذي اختطه له الامام دار الاشئ عليه فيها فاذا
 جعلها بيتا أو قسما حيا ما له شر فعليه العشر أو عدا الخراج فعليه الخراج كما يأتي فان وضع الخراج عليه ابتداء
 بالترامه فيزول ما يترتب من سقوطه حين صارت لبيت المال لعدم من يجب عليه أن لا يجب حين وجد الترام
 المشتري بقية ما اشتراه بماه الخراج لأن ذلك بسبب حادث كمن أجبره أو رجل مئة ثم انقضت المدة فان أجبرها
 تسقط لعدم من يجب عليه فاذا أجبرها لا ترجب الاجرة تاليا وعلى فرض سقوط الخراج لا يسقط العشر فان
 الأرض المقتدة للاستغلال لا تخلو من إحدى الوثيقتين لما ذكرنا من مسألة الدار وبحث تحقق السبب والشرط
 مع قيام ما قد متناه من ثبوته بالكتاب والسنة والاجماع وهو دليل الوجوب الشامل للأرض المشتراة المذكورة
 ومع إطلاق قول القصة بما يجب العشر في مسي سواء وسبق ونصفه في مسي غرب ودالية فلا حاجة إلى نقل في
 خصوص ذلك حيث يتحقق ما ذكرناه بل القول بعدم الوجوب يحتاج إلى نقل صريح وسأني تمام الكلام على
 ذلك في باب العشر والخراج من كتاب المهادن شاء الله تعالى (قوله مجاز) تقدم الكلام فيه (قوله
 الامام لا يقصد الخ) أشار إلى أن ما قصده عليه المصنف كالنحو وغيره ليس المراد به ذاته بل لكونه من جنس ما لا
 يقصده استغلال الأرض غالبا وأن المداد على القصد حتى لو قصده ذلك وجب العشر كما صرح به بعده
 (قوله وقصب) هو كل نبات يكون ساقه أو نابج وكعوبا والكعوب العقد والابوس عابدين الكعوبين وأختر
 بالفارسي عن قصب الكرو وقصب الذبذبة وهو قصب السبل فقه ما العشر كما في الجوهرة في الخراج حسب
 الفصل يجب العشر في حله دون خشبه شربلا لينة (قوله وتبين) بالباء الموحدة طال في النسخ غير أنه لو قصده
 قبل انصاف الدار الحب وجب العشر فيه لانه صار هو المقصود وعن محمد في التين اذا ليس العشر (قوله وسف)
 ضنع السن والعين المهمتين ورق جريد النخل الذي يتخذ منه الزنبيل والمرامح وقد يقال الجريد نفسه والواحد
 سبعة مقرب (قوله وقطران) بفتح القاف أو كسرهما مع تكون الطاء المهملة وبفتح القاف وكسر الطاء عصارة
 الارز ونحوه والارز بفتح الهمزة وتضم شبر والصنوبر وبالفتح شبر الارز ثاموس (قوله وخطي)
 بنت طيب الرمح يخرج بالعراق ط (قوله واشنان) بضم الهمزة وكسر ها ثاموس (قوله وشبر قطن)
 أما القطن نفسه فقه العشر كما مر ط (قوله واذغيان) عطف على ثمان فلا يجب في شبره ويجب في الخراج
 منه ط (قوله وزر بطيخ وقناه) أي كل حب لا يبيع للزراعة كبر البطيخ والفتا الكعوب غير مقصودة
 في نفسها يخرج أي لانه لا يقصد زراعة الحب لذاته بل لما يخرج منه وهو الخضراوات وفيها العشر كما مر قال
 في الدائع الخضراوات كالبقول والبطاط والنبات والصل والثوم ونحوها اه وفي البروج يجب في العففر
 والكان وزر لانه كل واحد منها مقصود فيه (قوله وأدوية) في الخشابة ولا يجب العشر فيها كان من الادوية
 كالنوز والهللي وفي الكندراهم (قوله ككية) بضم الحاء وشونيز بنم الشين الحبة السوداء خاموس (قوله
 حتى لو اشغل أرضه بما يجب العشر) فلا يستثنى أرضه بقوائم الخلف وما أشبهه أو بالفتح وبألف الخشيش وكان
 يقطع ذلك ويبيع كان فيه العشر غاية البان ومثله في الدائع وغيرها قال في الشربلا لينة وسبع ما يقصده ليس
 بقدر ولذا أطلقته فاضى ثمان اه قال الشيخ استاميل ومثل الخلف المحور بالمهملتين والاصح صاف في بلادنا
 اه والخلف ككتاب وشنديه لمن صنف من المصنفات وليس به خاموس (قوله غرب) بفتح الهمزة وسكون
 الراء (قوله ودالية) بالذال المهملة (قوله أي دولا ب) في المغرب والدولا بفتح الدال المقصود التي تدبرها

الدابة والتاوعة ما يديره الماء والدابة جذع طويل يركب تركيب مدافق الارض وفي رأسه مقرفة كبيرة يستقي بها الماء وفي القاموس الدابة المتحورن والتاوعة وهي تخد من خوص يشق في رأس جذع طويل والمتحورن الدولاب يستقي عليه اه (قوله لكثرة المؤنة) على توجوب نصف العشر فيبذكر (قوله وقواعدنا لانابه) كذا نقله الباقي في شرح الملقى من شبه الهنسي لان الطل في العدل من العشر اثنى نصفه في فسق غرب ودالبه هي زيادة الكلفة كما قلت وهي موجودة في شراء الماء ولعلهم لم يدركوا ذلك لان المقدع عندنا أن شراء الشراب لا يصح وقبل ان تصار فوه صرح وحل يقال عدم شرائه وجوب عدم اعتباره أم لا تأمل ثم لو كان محمرا باناهه على فلو اشترى ما بالمقرب أو في حوض ينبغي أن يقال نصف العشر لان كلفه ربحا يتزايد على السقي بقرب أو دالبه (قوله اعتبر الفالب) أي كذا السنة كما مر في السائمة والمعلوفة زيلي أي اذا اشتماها في بعض السنة وعطفها في بعضها يصير الاكثر (قوله ولو استويا نصفه) كذا في القهستاني من الاختيار لانه وقع الشك في الزيادة على اضعف فلا يجب الزيادة بالشك (قوله وقيل ثلاثة ارباعه) قال في القاية قال بالائمة الثلاثة فيزج نصف كل واحد من الوظيفتين ولا يضمنه خلافا اه أي لا نصفه متى سمع ونصفه متى غرب يجب نصف العشر ونصف نصفه وروى ابن بلقي الاقل قياسا على السائمة اذا عطفها نصف الحول فانه ترددين الوجوب وعدمه فلا يجب بالشك قال في البقوية وفيه كلام وهو أن الفرق بينهما ظاهر لان في الاصل أي القيس عليه سبب الوجوب ليس ثابت بقيتنا وهما شبه ثابت بقيتنا والشك في نقصان الواجب وزيادة باعتبار كثرة المؤنة وقلنا باعتبار انهما شبه الثقليل وشبه الكثير فقلنا اه قلت فيه نظرا لان يجب الوجوب في السائمة موجود أيضا وهو ملك نصاها وانما الشك في الاسامة وهو شرط الوجوب لاسبابه كما مر أول كتاب ان كانوا ايضا وقع الشك في شرط وجوب الزيادة على التمتع مع تحقق سبب أصل الوجوب وهو الارض النامية بالخارج تحققا فقدر (قوله بلارفع مؤن) أي يجب العشر في الاقل ونصفه في الثاني بلارفع أجرة العمال ووقفه البئر وركى الانهار واجرة الحياطة ونحو ذلك دور قال في التقي يعني لا يقال بعدم وجوب العشر في قدر انما خرج الذي يجاهله المؤنة بل يجب العشر في الكل لانه عليه الصلاة والسلام حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة ولو رقت المؤنة كان الواجب واحدا وهو العشر دائما في الباقي لانه لم ينزل الى نصفه الا للمؤنة والباقي يصدر عن المؤنة لا من مؤنة فكلان الواجب دائما للعشر لكن الواجب قد تفاوت شرعا فقلنا أنه لم يصبر بشرع عدمه عشر بعض انما خرج وهو القدر المساوي للمؤنة أصلا اه وعلمه فيه (قوله وبلاخراج البذراخ) قيل هذا زاده صاحب الدرر على ما في المستبررات وفيه نظر اه وجوابه أنه داخل في قولهم ونحو ذلك الذي نفق من الدرر وفي التبر ونما قول الكتبولات رفع المؤن أنه لا فرق بين كون المؤنة من عين انما خرج او قال الصيرفي وظهر أنها اذا كانت جرأ من الطعام أن تجعل كلها للوجوب العشر في الباقي لانه لا يقدر أن يتولى ذلك بنفسه فهو مضطر الى اخراجه لكن ظاهر كلامهم الاطلاق اه (قوله لتصريحهم بالعشر) أي ونصفه وضعه ط (قوله ويجب نصفه) أي نصف العشر وهو النيس نيز لان بقى ثلث قوم من العرب نصارى تصارعهم رضي الله عنه معهم على أن يأخذ منهم نصف ما يؤخذون كما قد ساء قيل بابز كذا المال قال ط ولم يفسدوا بين سككون الارض مسقة بقرب أو سمع ومقتضى الصلح الواقع أن يؤخذ منهم نصف المأخوذ مناسطقا اه قلت يورده قول الامام قاضي عن في شرحه على الجامع الصغير في تقليل المسألة لان ما يؤخذ من المسلم يؤخذ من التغلبي نصفه (قوله وان كان طفلا أو أتي) بيان للاطلاق لان العشر يؤخذ من أي طفلنا وناسا فافهموا نصفه من اراضي أطفالهم وناسهم اه فوج قال ح وسواء كانت الارض للتغلي أو مسلمة أو موروثة أو تملأ الايدي من تغلي الى تغلي (قوله أراسم) أي التغلبي وفي ملكه أرض نصفه فأنما تبقى وتطبخا عندهما فوجد في يوسف تعود الى عشر واحد والاول الذي الى التسديف وهو الكفر اه ح ومنه يقال فيما اذا اشتماها من مسلم اه (قوله أو انما عها من مسلم) أي اذا اشترى التغلبي أرضا شرعية من مسلم تصير نصفه عندا وعند حبيبي عشرة لان الوظيفة لا تتغير بتغير المالك اه ح (قوله أودى) أي اذا اشترى الذي أرضا نصفه من التغلبي في نصفه اتفاقا ح (نبه) تحبب من الترابه لذكره في على الفالب والافضل ما فيه

لكثرة المؤنة وفي كتب الشافعية
أو سقاء بماء اشتراه وقواعدنا
لانابه ولو سقي حيا وبالة اعتبر
الفالب ولو استويا نصفه وقيل ثلاثة
أرباعه (بلارفع مؤن) أي كلف
(الزرع) وبلاخراج البذر
لتصريحهم بالعشر في كل الخارج
(و) يجب (نصفه في أرض
شرعية تغلبي مطلقا وان)
كان طفلا أو أتي أو (أسلم
أو انما عها من مسلم أو انما عها
منه مسلم أو ذي) لان التضييف
كل خارج

اشتمال المال فكذلك في الحكم اسماعيل عن البرجندی (قوله فلا يتبدل) هذا في الخراج مطلقا انما قاله
 وفي التضعيف كذلك الا عند أبي يوسف فيما اذا اشترى المسلم أو أسلم فانها تقود عشرة في نقد اذا أدى
 كافتها ح (قوله) وأخذ الخراج الخ) حاصل هذه المسائل كان في البصر أن الارض مائة عشرة
 أو خراجية أو تضعيفية والمشترون مسلم ودني وتقلي في المسلم اذا اشترى العشرية أو الخراجية بقت على حالها
 أو التضعيفية فكذلك عندهما وقال أبو يوسف ترجع الى عشر واحد اذا اشترى الخراجية بقت
 خراجية أو التضعيفية فهي تضعيفية أو العشرية من مسلم وضوعف عليه العشر عندهما خلافا لمحمد وانما اشترى
 دني غير تقلي خراجية أو تضعيفية بقت على حالها أو عشرة صارت خراجية ان استقرت في ملكه عنده اه
 ط (قوله من دني) أي عندهما أما عند محمد فتبقى عشرية لأن الوظيفة لا تتغير عنده بغير المالك كافتها
 ح (قوله غير تقلي) فبده لان العشرية تضعيف عليه عندهما خلافا لمحمد ط (قوله وقضاهنه) أي
 قده لان الخراج لا يجب الا بالتمسك من الزراعة وذلك بالقبض بجر (قوله الثاني) علم لقوله وأخذ
 الخراج يعني انما وجب الخراج للعشر لان في العشر معنى العبادة والتكرير فانها ح (قوله لتقول الصفقة
 اله) أي الى التضعيف فكأنه اشترى من المسلم بجر وغيره واعترض بأنه لو كان كذلك لما رجع الشفع
 بالبيع على المشتري اذا قضاهنه وأوجب بأل الرجوع عليه لوجود القبض منه فكأن الوكيل بالبيع
 حتى لو كان قبضها من البائع رجع عليه لاعتلى المشتري اسماعيل واستشكله أيضا تغير الرمي بأنهم
 صرحوا بأن لا اخذ بالشفعة شرعا من المشتري لو لا اخذ بعد القبض والاخرى البائع والكلام خاب بعد القبض
 فهو شرع من الذي قال ويمكن الجواب بما في التبايع عن روادرة كاة المبسوط لو اشترى كافر عشرية فقتله
 الخراج في قول الامام ولكن هذا بعدما قطع عن المسلم عنها من كل وجه حتى لو استحقها مسلم أو أخذها
 مسلم بالشفعة كانت عشرية على حالها ولو وضع عليها الخراج لانه لم يتقطع عن المسلم عنها اه (قوله أوردت
 عليه) معطوف على أخذها أي اذا اشترى الذي من مسلم شراء فاسدا أوردت عليه لنقد البيع فهي
 عشرية على حالها قال في العرلة بالردة والبيع جعل البيع كأن لم يكن لان حق المسلم هو البائع لم يتقطع هذا
 البيع لكونه مستحق الرد (قوله أوجبنا شرط) أي للبائع كافتها دني فاني خان في شرح المجمع وقال لأن
 شراء البائع يمنع زوال ملكه (قوله أوردت) لانه فسخ فصار البيع كأن لم يكن كما مر (قوله مطلقا) أي
 جوازا كان بضعا أو لافيه ودخل ظاهر عبارة الدرر حيث علق قوله الا في بضعا بقوله ورت (قوله لافالة)
 أي لان الرد بغير رضا مال فالة وهي فسخ في حق المتعاقدين بيع جاسدي في حق غيرها وهو مستحق الخراج فصار
 شراء المسلم من الذي بعدما صارت خراجية فتبقى على حالها كافي الفسخ قال في البصر واستفد من وضع
 المسألة أن للذي أن يرد ما يجب قديم ولا يكون وجوب الخراج عليها عباحا لانه يقع بالفسخ بالقضاء فلا
 يمنع الرد (قوله جعلت سنانا) هو أرض يحيط عليها حافة وفيها أشخاص متفرقة كذا في الخراج قد
 يجعلها سنانا لانه لو لم يجعلها سنانا ونفخل تغل أكراد لا تثنى فيها بجر وكذلك ثريستان الدار لانه
 تابع لها كافي فاني خان فستاني (قوله مطلقا) أي سواء سقاها بما العشر أو الخراج لانه أهل الخراج
 لا للعشر بجر (قوله بمائه) أي ما الخراج وهو ما أنجزه فخرنا الجهم وكذا اسيصون وجييون ودجلة
 والفرات خلافا لمحمد وما العشر هو ما السماء والبر والطين والبحر الذي لا يدخل تحت ولاية أحد كذا
 في الملقى وشرحه والحاصل أن ما الخراج ما كان الكفرة يد عليه ثم حوياه قهرا او ماله مشري لعدم ثبوت
 اليد عليه فلم يكن غنمه وأورد أن هذا ظاهر في ما الصار والامطار أما الآبار واليون فهي خراجية لانه غنمة
 حيث حوثرها قهرا منهم فأجاب القتي بأنه لا يثبت ذلك في كل عين وبئر فان أكثر ما كان من حفر الكفرة قد
 ذكر وماتره الا أن ما معلوم المحدث بعد الاسلام أو مجهول الحال فيجب الحكم فيه بأنه املاحي اضافة
 للعبادة الى أقرب وقته الممكن اه (قوله رضاه) جواب عما استشكله القتي من أن فيه وجوب الخراج
 على المسلم ابتداء حتى قبل في غاية البيان أن الامام الرضي ذكر في كتاب الجامع أن عليه العشر بكل حال لانه
 أحق بالعشر من الخراج وهو الاظهر اه وجوابه أن المنوع وضع الخراج ابتداء جبرا أما اختياره فيبوز
 وقد اختاره هنا حيث سقاها بما الخراج فهو كذا أي أرضا صالحة لأن الامام وسقاها بما الخراج لانه يجب

فلا يتبدل (وأخذ الخراج

من دني) غير تقلي (اشترى

أرضا) عشرية من مسلم

وقضاهنه الثاني (وأخذ

العشر من مسلم أخذ هات من

الذي) (شفعة) لتقول الصفقة

اله) (أوردت عليه لنقد البيع)

أو يوجب شرط أو ردية مطلقا

أو عيب بضعا ولو بغيره بقت

خراجية لانه افالة لافسخ (وأخذ

خراج من دار جعلت سنانا)

أو من ردة (ان) كانت (الذي)

مطلقا (المسلم) وقد سقاها بما نه

لرضاه

(و) أخذ (عشر) سقاهما

المسلم (بما) أو بهما لأنه أتي به

ولاشئ (في) دار (مقبرة) ولو

لشيء (و) لافي (عين قبر) أي زفت

(ونظ) دهن يطول له (مطلقا)

أي في أرض عشر أو خراج

(و) لكن (في حريمها) الصالح

للزراعة من أرض الخراج خراج

لأنها تتعلق الخراج بالتمكين من

الزراعة وأما العشر فيجب

في حريمها العشرى أن زرعه

والألا تملقه بالخارج (ويؤخذ)

العشر عند الإمام (عند ظهور

الثمرة) ويوصلها برهان وشروط

في الثمر أن يفسادها (ولا يصلح

لصاحب أرض) خراجية (أكل

غلتها قبل أداء خراجها) ولا يأكل

من طعام العشر حتى يؤذى

العشر وأن أكل ضمن عشرة يجمع

الفتاوى وإلاما حبس الخراج

لخراج

قوله جهشاً لم أره معني الجهش

طير أراج له منه

عليه الخراج بحر وأجاب في الفتى بأن المسلم إذا سقى بالماء الخراج سقى بالماء بوظيفته إلى الأرض وليس فيه
وضع الخراج عليه إذ أنه بل هو انتقال ما بوظيفته الخراج إليه بوظيفته كالواشترى أرضاً خراجية اه وأما
للزيلي (تنبيه) مقتضى تعليقهم المحكي بماله أنه لا اعتبار بكونها في أرض عشر أو خارج وهو خلاف
ما سقى عليه في الخراج ومنه لو سقى أرضاً ما تألفا من المعتبر بالماء دون الأرض على خلافه سبحانه فخر به
أن شاء الله تعالى في باب العشر والخراج من كتاب المهاد (قوله بما) أي ماء العشر وقوله أو بهما أي بماء
العشر والخراج قال ط ظاهره ولو كان ماء الخراج أكثر (قوله لأنه أتي به) أي لأن العشر أنسب بحال
المسلم لأنه من معنى العبادة (قوله ولا شئ في دار) لأن عمر رضى الله تعالى عنه جعل المساكن عفاً وعليه
اجماع الصحابة ولا نهى لاستثنى وجوب الخراج باعتبارها وعلى هذا المقابر زيلي وظاهره لعل أنه لا فرق
بين القديمة والحديثة فكيف صرحوا بأن أرض الخراج لو عطلها صاحبها عليه الخراج وفي النهاية اشترى
أرض خراج ليعملها داراً أو في بناءها كان عليه خراج الأرض كالوعطها اه وذكره في الذخيرة ثم قال
وفي فتاوى أبي الثابت إذا جعل أرضه الخراجية مقبرة أو مسكناً للملوك أو مسكناً للفقراء سقط الخراج اه ويمكن بناء
الثاني على أن فيه منفعة عامة فليأخذ (قوله ولو لشيء) دخل المسلم بالاولى وعبر في الهداية بالجموس
لأنه أبعد من الذي عن الإسلام لمرة من حكمه وذبحه طوعاً بالشرح به لكان أولى (قوله ولا في عين
قبر) لأنه ليس من إزالة الأرض وإنما هو عين قنطرة كمين الماء فلا عشر فيها ولا خراج بحر (قوله ونظ)
بالفتح والكسر وهو أفصح بحر وكذا الخ الخ كافي التكايف والنهاية اسماعيل (قوله في حريمها) حريم الدار
ما يضاف إليها من حقوقها وصرفها خاموس (قوله ولا في) أي لافي نفس العين وقال بعض المشايخ
يجب فيها وهو ظاهر الكثر كافي البحر (قوله تتعلق الخراج بالتمكين) على نقوله العالج لها وهذا لا يظهر
في الخراج الموقوف وأما خراج المساجد حكمه كالعشر ط (قوله لعلته بالخارج) فلا يكتفى لوجوبه
التمكين من الزراعة ط (قوله ويؤخذ العشر الخ) قال في الجوهرة واختلفوا في وقت العشر في الغار
والزريع فقال أبو حنيفة وزفر جب عند ظهور الثمرة والأمن عليها من القصادوان لم يسخن الحصاد إذا بلغت
حداً تنقطع بها وقال أبو يوسف عند استئصال الحصاد وقال محمد أصارت في الجرين وقائه فيها
إذا أكل منه بعد ما صار جديشاً وأطعم غيره منه بالمعروف فإنه يضمن عشر ما أكل وأطعم غيره أي حنيفة وزفر
وقال أبو يوسف ومحمد لا يضمن ويحبس به في تكميل الاوسق ولا يثبت به في الوجوب يعني إذا بلغ المأكل
مع الباقي خمسة أوسق وجب العشر في الباقي لا غير وأن أكل منها بعد ما بلغت الحصاد قبل أن تصد ضمن عند
أبي حنيفة وأبي يوسف وضمن عند محمد وأن أكل بعد ما صارت في الجرين ضمن اجزاء ما تبق بقصر منعه
بعد حصاده أو سرق وجب العشر في الباقي لا غير اه والكلام في العشر ومنه فيما يظهر خراج المساجد
لأنه جزء من الخراج أو الخراج الوظيفية فهو الزكاة لافي الخراج فلا يثبت حكمه بالأك وعدمه
تأمل (قوله ولا يصلح لصاحب أرض خراجية) قبل المراجعة خراج المساجد فقط لأن خراج الوظيفية
يجب في الزكاة لا يعلق بالفضل وقبل أن خراج الوظيفية ذلك لأن الإمام من حبس الخراج للخراج حتى يأخذ
إبطال حكمه كذا في الذخيرة فافهم قال ط وفي الواقعات عن الرزابة لا يصلح الأكل من الفضل
قبل أداء الخراج وكذا قبل أداء العشر إذا أكل المالك عازماً على أداء العشر اه وهو تشديد حسن ومنه
يعل أخذ الفريضة من الزرع قبل أداء ما عليه فلا يجوز (قوله ولا بأكل الخ) لو قال أو عشره بعد بقوله
خراجية لاستغنى عن هذه الجملة فإنه في كل من العشر وخراج المساجد لا يصلح الأكل ولو أكل ضمن اه ح
وفي شرح الملقى من المعشرات إذا أكل غلاتها بالمعروف لاشئ عليه فالنقص به تأخذ ط (قوله الخراج)
أي الموقوف للنبوة في الزكاة فيستعين على أخذ ما سلك الخراج بخلاف خراج المساجد فإنه ثابت في المال
كالعشر وإذا أكل العشر يؤخذ بهراً كاتقدم أول البلب للمنفعة من معنى الزكاة فخراج المساجد أولى ح
زيادة فالت في البدائع أن الواجب في الخراج بحر من الخراج لأنه عشر الخارج أو نصف عشره وذلك جزء
الأنه واجب من حيث أنه مال لا من حيث أنه جزء عندنا حتى يجوز أداءه اه والمتبادر منه أن المراد
خراج المساجد فإذا أكله أو أكله لا يكون للإمام الاخذ من عين الخراج جبراً فيجب تصميم الخراج

في عبارة السراج (قوله ومن منع انخراج سنين الخ) ذكر المسألة المصنف في كتاب الجهاد في باب الجزية
 أيضا فقال ويسقط انخراج بالتداخل وقيل لا وقال الشارح هناك وقيل لا يسقط كالشعرين في ترجيح الأول
 لأن انخراج حقبة بخلاف العشر بحر قال المصنف أي في المنع من أداء الجزية لمصاحب المذهب فكان هو
 المذهب اه ماذكر الشارح هناك أقول هذا موافق لما ذكره صاحب الخاتمة في هذا الباب ومنه في الذخيرة
 وأما ما ذكره في كتاب الجهاد من الخاتمة في باب خراج الأرض فنفسه هكذا قال اجتمع انخراج قبل وقوف
 سنين عند أي خيفة يؤخذ خراج هذه السنة ولا يؤخذ خراج السنة الأولى ويسقط ذلك عنه كما قال
 في الجزية ومنهم من قال لا يسقط انخراج بالاجماع بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يعجز يؤخذ
 بالخراج عند الكل اه أقول يرم بالقول الثاني في المقتضى في باب الجزية والظاهر أن قول الخاتمة وهذا اذا
 عجز الخ وقت بين القولين وبطل الخلاف لتقليد الجمل الأول على ما اذا عجز عن الزراعة والتساقط على ما اذا لم
 يعجز اذا يعني أن انخراج لا يجب الا بالتمكن من الزراعة كما هو منصوص عليه في بابها فلا يصح ارجاع اسم
 الإشارة إلى القول الثاني فقط بل هو راجع إلى القولين وقتها بينهما كما قلنا فظهر أن ما عازه الشارح
 هنا إلى الخاتمة محمول على حالة العجز دليل عبارة الخاتمة الثانية هذا ما يطهره والله تعالى اعلم وسأني تمام
 تحقيق ذلك في باب الجزية وأن المقصد عدم السقوط (قوله والأول ظاهر الرواية) أقول قال في الذخيرة
 ولا يسقط العشر يموت من عليه في ظاهر الرواية وروى ابن المبارك عن أبي خنيفة أنه يسقط ثم قال بعد وقتين
 ويسقط خراج الأرض يموت من عليه اذا كان خراج وظيفته في ظاهر الرواية وروى ابن المبارك أنه لا يسقط فوقع
 الفرق بين انخراج والعشر على الروايتين اه ويظهر من تنقيح السقوط بخراج الوظيفه أن خراج المقاصة
 لا يسقط كالشعر في ظاهر الرواية فاذمهم (قوله وجب انخراج) أي الموقوف ما يخرج المقاصة فلا يجب
 كما سيذكر المصنف في باب العشر وانخراج أي تلحقه بالخراج كما قلنا اه (قوله ويسقطان) أي العشر
 وخراج المقاصة لتعلقهما بعين الخراج أما الموقوف فان ذلك انخراج قبل الحصاد يسقط وبعده لا ح من
 الهندية عن السراج والخاتمة وفي البرازية هلاك الخراج بعد الحصاد لا يسقط وقيل يسقط لو اقية لا تدفع
 كالقروى والحرث وأكمل الجراد والحرث والبراد ما اذا اكته المدة فلا لا يمكن الحفظ عنها غالبا هذا اذا
 اكمل أما اذا لم ياكمل البعض ان مقدار قهذين ودرهمين وجب قهز ودرهم وان أقل يجب نصفه وانما يفتق اذا لم
 يق من عليه ما يمكن فيه من زراعة تنا اه أي من زراعة أي شيء كان قسا أو شعرا أو غيرها (قوله)
 وانخراج على القاصب قال في الخاتمة أرض خراجها وظيفه اقتصها غاصب باحدا ولا ينسب للمالك
 ان لم يزرعها القاصب فلا خراج على أحد وان زرعها القاصب ولم تقتصها الزراعة فالخراج على القاصب
 وان كان القاصب محترقا بالقبض أو كان للمالك ينة ولم تقتصها الزراعة فالخراج على رب الأرض اه قلت وفي
 الذخيرة قال بعض المشايخ على المالك وقال بعضهم على القاصب على كل حال اه ثم قال في الخاتمة وان
 تقتصها الزراعة عند أبي خنيفة على رب الأرض قلل نقصان أو كثر مكانه أجزه من القاصب نعمان
 النقصان وعند محمد على القاصب فان زاد النقصان على الخراج يدفع الفضل إلى المالك وان غصب عشرة
 فزرعها ان لم تقتصها الزراعة فلا عشر على المالك وان تقتصها فالعشر على المالك مكانه أجزه ما بالنقصان اه
 قال ح وظاهر أن حكم ذات خراج المقاصة كالعشرية (قوله في بيع الوفاء) هو المسمى ببيع الطاعة وهو
 الشروط فيه رجوع المبيع للبائع متى رد الفتن على المشتري وسأني مع الأحوال فيه أن الرجوع قبيل كتاب
 الكفالة أنشاء الله تعالى (قوله على البائع ان يفي في يده) أما اذا قبضه المشتري وزرع فيه أو خذ الفلحة
 فالخراج عليه لأنه في الحقيقة ومن ضمير الزراعة غاصبا اذ ليس للمرتن الانتفاع بالهن فيكون كمنه القاصب
 على السواء ويكون في وجوبه على البائع أو المشتري خلاف المذ كرو في القصب كذا في الذخيرة وفي البرازية بعد
 التفاضل ان لم تقتصها فالعشر على المشتري وان تقتصها على البائع انخراج والعشر لانه غنة الزرع
 والمرتن لا يملك الزراعة فأشبه القصب ولا يتفاوت ما اذا كان الخراج أقل أو أكثر كافي الاجارة اه (قوله)
 ولو باع الزرع الخ) اظاهر أن حكم خراج المقاصة كالعشر كالمعجم بجماعتهم ثم هذا اذا باع الزرع وحده وبطل
 ملاذ باعهم وتركه المشتري باذن البائع حتى أدرك فخذ هما عشرة على المشتري وعند أبي يوسف عشرة حقبة

ومن منع انخراج سنين لا يؤخذ
 لما مضى عند أبي خنيفة خاتمة
 (و فيها) من عليه عشر أو خراج
 اذا مات أخذ من تركته
 وفي رواية لا) لا يسقط بل موت
 والأول ظاهر الرواية (فروع)
 تمكن ولم يزرع وجب انخراج
 دون العشر ويسقطان جهلك
 الخارج وانخراج على القاصب
 ان زرعها وكان باحدا ولا ينسب
 لربها وانخراج في بيع الوفاء على
 البائع ان يفي في يده ولو باع الزرع
 ان قبل ادراكه فالعشر على المشتري
 ولو بعده فعلى البائع

الفصل على البايع والباقي على المشتري كافي القنع وبقي مالو بايع الارض مع الزرع اودونه قال في البرازية باع
 الارض وطلها العشرة ان بقي مدة يمكن المشتري فيها من الزراعة فالخراج عليه والاصل البايع والقنوع على
 تقدير المدة ثلاثة اشهر هذا الرباع خارجة ولو فيها زرع لم ينعى المشتري بكل حال وقال أبو الثناتان بها
 بزرع القنوع به وبلغ ولم ينعى مدة يمكن المشتري من الزرع فالخراج على البايع ولو بايع من آخر المشتري من آخر
 واخرى مضي وقت القنوع لا يجب الخراج على أحد اهـ ملغصا أي بان ينعى فبعد أحد من المشتري مدة
 يمكن فيها من الزراعة قبل دخول السنة الثانية (قوله والعشر على المؤجر) أي لو أجر الارض العشرية
 فالعشر عليه من الاجرة كافي التارخانية وعندهما على المستأجر قال في فتح القدر لهما أن العشر منوط
 بالخارج وهو المستأجر وله أنها كانت في الزراعة تستغنى بالاجرة فكانت الاجرة مقصودة كالتمرة فكان
 البناء معي مع ملكه فكان أولى بالايحاب عليه اهـ (قوله كراج مؤلف) فانه على المؤجر انما
 تسقطه يمكن الزراعة لا بمصلحة الخارج وأما خراج المقاسمة وهو كون الواجب جزءا شائعا من الخارج
 كثلث وسدس ونحوهما على الخلاف كذا في شرح درر البصائر وكذا الخراج المؤلف على المهر ذخيرة
 أي انما باع ما على المهر ففي المسموع كافي (تنبيه) قال في الخاتبة وان استأجر أو استأجر أرضا فاصل
 الزراعة ففرض فيها كرا أو رطابا فالخراج على المستأجر والمشتري في قول أبي حنيفة وبموجبها صارت
 كرا فخر اجها على من جعلها كرا اهـ قال الرمي مفاذه اشترط كونه ملك الاجتباب بحيث لا يصلح ما بين
 الاجر والقرعة فان صلح فالخراج على المالك اهـ والحاصل أنه يجب الخراج على المؤجر والمهر ان بقيت
 الارض صالحة للزراعة والاصل والمستأجر والمشتري (قوله كستعير مسلم) وأوجه زفر على المهر
 لانه لما قام المستعير مشاه لزمه كالزجر فالحاصل هو الذي هو فالخراج معي بخلاف المهر وقيد
 بالمسألة لانه لو استعيرها ذي فاعشر على المهر انما تسقطه حتى القراء بالاجرة من المكاف كذا في شرح
 درر البصائر أي لكونه ليس أهلا للعشر لكن في البدائع لو استعيرها كافر فعندهما العشر عليه وعن الامام
 روايتان في رواية كذا في رواية على المالك اهـ تأمل (قوله وفي الحاموي) أي القديسي ح
 (قوله) وبقولهم لما أخذ قلت لكن أفتي يقول الامام جماعة من المتأخرين كالخبر الرمي في فتاواه وكذا
 تمجد الشارح الشيخ اسماعيل الحائلي مفتي دمشق وقال حتى تضد الاجارة بشرط خراجها أو عشرها على
 المستأجر كافي الاشياء وكذا احمد أفندي الصادي وقال في فتاواه قلت عبارة الحاموي القديسي لانما راض
 عبارة غيره فان قاضي خان من أهل الترجيع فان من عادته تقديم الظاهر والاشهر وقد قدم قول الامام فكان
 هو المعتقد وأفتي به غير واحد منهم زكروا أفندي شيخ الاسلام وعطاء الله أفندي شيخ الاسلام وقد اقتصر
 عليه في الاسعاف والخصاف اهـ قلت لكن في زماننا جماعة الاوقاف من القرى والمزارع رضى المستأجر
 بضم شرائها وموتها بستانها يدون أجر المثل بحيث لا تفي الاجرة ولا تضعها بالعشر أو خراج المقاسمة
 فلا ينعى العدول عن الاتفاق بقوله ما في ذلك لانهم في زماننا يقدرون اجرة التل بناء على أن الاجرة سالبة لجهة
 الوقت ولا شيء عليه من عشر غيره أمالوا اعتبر دفع العشر من جهة الوقت وأن المستأجر ليس عليه سوى الاجرة
 فان اجرة التل تزيد أضعافا كثيرة لا ياتي فان امكن أخذ الاجرة كاملة ينعى يقول الامام والا فقولهم
 لما يلزم عليه من الضرر والوضع الذي لا يقول به أحد والله تعالى أعلم (تنبيه) في التارخانية السلطان اذا
 دفع أراضي لمالك لها وهي التي تسمى الاراضي المملكية الى قوم ليعطوا الخراج بازو طريق الجواز أو حديثين
 اما قاضيهم مقام المالك في الزراعة واعطاء الخراج أو الاجارة بقدر الخراج ويكون المأخوذ منهم خراجا حق
 الامام لم يرد في حقهم اهـ ومن هذا القبيل الاراضي المصرية والنشامية كما قد ساء وبؤس من هذا انه لا عشر
 على المزارعين في بلادنا اذا كانت أراضيهم غير مملوكة لهم لان ما أخذ منهم نائب السلطان وهو السبيعي
 أو التجاري ان كان عشر اخلاص عليهم غيره وان كان خراجا من كذا كذا لانه لا يجمع مع العشر وان كان اجرة
 فكذلك على قول الامام ان لا عشر على المستأجر أو ما على قولهم قالها غير أنه كذلك لم يخلت من أن
 المأخوذ ليس اجرة من كل وجه لانه مزاج في حق الامام تأمل (قوله وفي المزارعة الخ) قال في النهر
 ولودفع الارض العشرية من اربعة ان البذر من قبل العامل فعلى رب الارض في قياس قوله لفسادها وقال

والعشر على المؤجر كراج مؤلف
 وقال على المستأجر كستعير مسلم
 وفي الحاموي ويقول لهما نأخذ وفي
 المزارعة ان كان البذر من رب
 الارض فعليه ولو من العامل
 فعليه بالخصه

مطلب
 هل يجب العشر على المزارع في
 الاراضي السلطانية

في الزرع لاحتياجه وقد اشترى القسوى على العدة وان من قبل رب الارض كان عليه اجماعا اهـ وشك في الخاتمة
والفتح والخامس ان العشر عند الامام على رب الارض مطلقا وعندهما كذلك لو البذر منه ولومن العامل
فعلهم ما به ظهر ان ما ذكره الشارح هو قولهما القصر عليه لما علمت من ان القسوى على قولهما بقصة المزاريق
فأفهم لكن ما ذكر من التفصيل بمخالفة ما في الصراحي والجبتي والمراج والمراج والحقائق والقطر بدوغيرها
من ان العشر على رب الارض عنده وعليها عندهما من غير ذكر هذا التفصيل وهو الظاهر لما في البدائع
من ان المزروعة جائزة عندهما والعشر يجب في الخارج والنجارح بينهما فبب العشر عليها اهـ وفي شرح
دور الجوارح جميع النجارج على رب الارض عنده لان المزروعة فائدة عنده فالنجارح له اما حقيقة او تقديرها
لان البذران كان من قبله بجميع النجارج وللزراع أجر مثل عمله وان كان من قبل المزارع فالنجارح له ورب
الارض أجر مثل أرضه الذي هو بقية النجارج الا ان عشر حصته في عين النجارج وعشر حصته المزارع في ذمة
رب الارض وفائدة ذلك سقوط بالهلال اذ انيط بالعين وعنده اذ انيط بالذمة وأوجبوا معها اجد العشر
عليها بالمرس لامة النجارج لما حقه اهـ فكان ينبغي للشارح متابعة ما في اكرالكب ثم اعلم
ان هذا كل في العشر اما النجارج فعلى رب الارض اجماعا كما في البدائع (قوله ومن لحظ) أي نصيب
في بيت المال في أي بيت من البيوت الاربعة الاتية مع بيان مسقطها في الظلم قلت وهذا المسألة ذكرها
المصنف متناقسا سأل شئ أثر الكتاب وقطعها ابن وهبان في منظومه وقال ابن الصنع في شرحها ومن
له الحظ هم القضاء والاعمال والحكام والمقاتلة وذرايعهم والقدر الذي يجوز لهم أخذه كفايتهم قال المصنف
وكذلك طالب العلم والرواغة الذي يفت الناس بالحق والذي يعلم اهـ قلت لكن هؤلاء هم من
بيوت المال وهو بيت النجارج والجزية كما يأتي في قريبا وظاهر كلامه ان لا حدهم الاخذ من أي شئ موجوده
وان لم يكن من مال البيت المذهب وهو خلاف الظاهر من كلامهم والالتفات في فائدة لحظ البيوت الاربعة قسم
يأتي له للامام ان يستقرض من أحد البيوت ليصرفه لآخر ثمرة ما استقرض فانه يقتضي جواز الدفع
من بيت آخر للضرورة ففي مسائلنا ان كان يمكنه الوصول الى حقه ليس له الاخذ من غير بيته الذي يستحق
هو منه والا كما في زماننا بضرورة الاول يجوز أخذه الامن يشه زم ان لا يثق حتى لا يدفع في زماننا لعدم
افراز كل بيت على حدة بل يخلطون المال كله ولو لم يأخذوا فخر به لا يمكنه الوصول الى شئ فليأتل (قوله
بما هو موجه له) أي بشئ يتوجه لبيت المال أي يستحق له والذي في شرح الوهبانية عن القسوة عن الامام
الوري من لحظ في بيت المال فخر بعمال وجه لبيت المال فله ان يأخذ منه ديانة وللإمام الخلف في المنع والاعطاء
في الحصر أي في القضاء اهـ قلت أي له الخيار في اعطاء ذلك للواجد اذا علم به ليعطيه حقه من غيره وان
ليس له الخلف في منع حقه من بيت المال مطلقا كما لا يخفى (قوله وللمودع الخ) قال في شرح الوهبانية
وفي البرازية قال الامام الحطواني اذا كان عنده ودعية فمات المودع بلا وارث له أن يصر في الدعية الى نفسه
في زماننا هذا لان له اعطاه البيت المال لضع لا يملك ليصرفون مصارفه فاذا كان من أهل صرفه الى نفسه
وان لم يكن من المصارف صرفه الى المصروف اهـ وقوله وان لم يكن من المصارف يؤيد ما قلناه انما كانت
اطلق المصارف ولم يشدها بمصارف هذا المال فتعمل مصارف البيوت الاربعة تأمل (قوله دفع الثانية
والثالثة عن نفسه أو الى الخ) الثانية ما يتوبه من جهة السلطان من حق وأباطل وأوغره كما في القسوة عن البزدوى
والمراد دفع ما كانت بغير حق ولذا عطف الظلم تفسيره ووقعنا عن شمس الائمة السرخسي توجه على جملة جارية
بغير حق فليضمهم دفعها عن نفسه اذا لم يحصل حقه على الباقي والافاق الاول أن لا يدفعها عن نفسه ثم نقل
صاحب القسوة عن شعبة يدعي أن فيه اشكالا لان اعطاء امانة للظالم على ظله فان ذكر التواب في زماننا
بغير حق الظلم فمن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فذلك خبره اهـ ملخصا وعليه من ابن وهبان في منظومه
وأجاب ابن الصنع بان الاشكال مدفوع بمخافة من أنواع الظلم على الضعيف العاجز بواحدة دفعه عن نفسه
اهـ قلت فظهر فان ما صرم أخذه صرم اعطاء وكافي الاشياء أي بالضرورة فاذا كان الظالم لا يملك من أخذه
المال على كل حال لا يكون العاجز عن الدفع عن نفسه انما بالاعطاء بخلاف القادر فانه مطلقا ما يحرم
أخذه يكون معينا على الظلم باختياره تأمل (قوله حصته) مقول تحمل وبقية ما على أي باقية بجماعته

ومن لحظ في بيت المال
وظفر بما هو موجه له أخذ
ديانة والمودع صرف ودعية
مات وبعلا وارث لنفسه أو غيره
من المصارف دفع الثانية والظلم
عن نفسه أولى الا اذا حصل
حسته بغير حق

(قوله وتصع الكفالة) أي بالنسبة سواء كانت بحق كزكري التبر المتمركك للعائنة وأجرة الحارس للصحة
 السعي بدار مصر الخضر وما وظف للإمام ليعز به الجيوش وهذا الأسارى بأن احتاج إلى ذلك ولم يكن في جث
 المال شيء فوظف على الناس ذلك والكفالة به جائزة اتفاقاً وكانت بغير حق بكماليات زماناً فانها في المطالبة
 كالدون بل فوقها حتى لو أخذت من الأكارفلة الرجوع على مالك الأرض وعليه الفتوى وقده نسي الأمة
 بما إذا صر به طامناً فمكرها في الأمر لم يعتبر أمره بالرجوع ذكره الشارح وصاحب التبر في الكفالة ط خلت
 ومعنى صحة الكفالة بالنسبة التي بغير حق أن التكفل إذا كفل غيره بها بأمره كان له الرجوع على بما أخذه
 النظام منه لا يعمى أنه ثبت النظام حق المطالبة على التكفل فلا رد ما قبل أن القلم يجب اعداده فكيف تصع
 الكفالة به كاستحققه في محل أن شاء الله تعالى (قوله ويؤمن من قام توزعها بالعدل) أي بالمعادلة كما عبر
 في القصة أي بأن يجعل كل واحد قدر اطاقه لأنه لو ترك توزعها إلى النظام ربما يجعل بعضها لا يطبق فيصير
 ظالم على ظالم في قيام العارف توزعها بالعدل لتقليل الظلم فلذا يوزع وهذا اليوم كالكسب من الآخر بل هر
 اند (قوله وهذا يعرف الخ) المشار إليه غير مذكور في كلامه وأصله في القصة حيث قال وقال أبو جعفر
 البجلي ما يضر به السلطان على الرعية مصلحة لهم يصير دناءا وجبا وحساً مستحقاً كطرح وجعل ما يحتاجه وكل
 ما يضر به الإمام عليهم للصحة لهم فالجواب مذكور في آخره الخ من لفظة الطريق والقصص ونسب
 الدروب وأواب السلك وهذا يعرف ولا يعرف خوف القصة ثم قال فعل هذا ما يؤخذ في خوارزم من العائنة
 لأصلاح سنة الجيوش وأل بعض ونحوه من مصالح العائنة دين واجب لا يجوز الامتناع عنه وليس نظام
 ولكن بعد هذا الجواب للعمل به وكف الإنسان عن السلطان وسعته فيه لا لتعسر حق لا يتيسر أو في الإرادة
 على القدر المستحق اه قلت ونسب قيد ذلك بما إذا لم يوجد في بيت المال ما يكفي لذلك المصا في الجهاد
 من أنه يكره الجعل أن وجد في (قوله يجوز ترك الخراج للمالك الخ) سبأ في في الجهاد متنا وشرعاً حاضره
 ترك السلطان أن يبايه الخراج لرب الأرض أو وجهه ولو بشفعة جاز عند الثاني وحل له لمصر فأما التصرف به
 به ينسب وما في الحار من ترجيح حله لغير المصروف خلاف المشهور ولو ترك العشر لا يجوز ما وجب جرحه
 بنفسه لفقراء سراج خلافاً لما في قاعدة تصرف الإمام منوط بالمصلحة من الأشياء لا يجوز أن تقتنه اه
 قلت والذي في الأشياء هي الزاوية إذا ترك العشر على جاز غنياً كان أو فقيراً لكن أن كان المدرولة فقيراً
 فلا ندع على السلطان وإن كان غنياً ضمن السلطان العشر لفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة اه
 قلت وما في الأشياء ذكرتم له في الذخيرة من شيخ الإسلام بقوله لو غنياً كان له جازة من السلطان ويضع مثله من
 بيت الخراج لبيت الصدقة ولو فقيراً كان صدقة عليه فيجوز كالأخذ منه ثم صرفه إليه ولذا قالوا بأن السلطان
 إذا أخذ الزكاة ضمن صاحب المال فاقترع قبل صرفها لفقراء كان له أن يصرفها إليه كاصرفها إلى غيره
 (قوله وتعلمه ابن النخنة) هو محمد والشارح المتفاوتة عبد البر والنظام من بحر الوافر (قوله بيوت
 المال أربعة) سبأ في أن تصفصل الجزية عن الزبلي أن على الإمام أن يجعل لكل نوع بيتاً يخصه ولأن
 يستقرض من أحداه لمصرفه لا لآخر ويعلق بقدر الحاجة والفق والفضل فان قصر كان انعقاد على عليه
 حياً اه وقال التبري لاني في رسالته ذكروا أنه يجب عليه أن يجعل لكل نوع بيتاً يخصه ولا يخلط بينه
 بعض وانه إذا احتاج إلى مصرف خزانة وليس فيها ما يفي به يستقرض من خزانة غيرها ثم أداها إلى
 استقرض من غير المال برزالي المستقرض منها الآن يكون المصروف من الصدقات وأخص الغنائم على أمد
 الخراج ودرهم قراءاته لا يرتد شيئاً لاستحقاقهم الصدقات بالقر وكذا في غيره إذا صرفه إلى المستحق اه (قوله
 لكل مصارف) أي لكل بيت محلات يصرف إليها (قوله فأولها الغنائم الخ) أي أول الأربعة بيت
 أموال الغنائم فهو على حذف مضافين وكذا يقال فيما بعده ط ويهي هذا بيت مال الخس أي خس الغنائم
 والمعادن والركاز كافي التشاركية فقوله الركاز في نسخة ركاز متوناً من صف العام يحذف حرف العطف
 (قوله وبعد هذا التصديق) مبتدأ وخبره والاولى وبعده بالتذكير أي بعد الاقل الآن يقال أن أولها
 كسب الثأمن من الخلفاء أو أعاد الضم على الغنائم وما عطف على الانهاض الأول أي ثانياً بيت
 أموال التصديق أي زكاة السوائم وعشور الأراضي وما أخذه العاشر من تجار المسلمين المازين عليه يأتي

وتصع الكفالة بها ويؤمن
 من قام توزعها بالعدل وإن كان
 الأخذ باطلا وهذا يعرف ولا يعرف
 كغالب الماداة الظلم يجوز ترك
 الخراج للمالك لا العشر وسببه
 تمامه مع بيان بيت للمالك
 ومصارفها في الجهاد وتعلمها
 ابن النخنة فقال
 بيت المال أربعة لكل
 مصارف يتبها العالون
 فأولها الغنائم والركوز
 ركاز بعدها التصديقون

مطلب
 في بيان بيت المال ومصارفها

البدائع (قوله وثالثها الخ) قال في البدائع الثالث خراج الاراضي وسيرة الرأس وما وصل عليه بنو نجران من الحلال ونحو قلب من الصدقة المضاعفة وما أخذ الصائرون تجاراً أهل الذمة والمستأمنين من أهل الحرب
 ١٥ زاد الشربلاني في رسالته عن الزيلعي "وهديّة أهل الحرب وما أخذ منهم بفقر قتال وما وصلوا عليه لترك القتال قبل نزول العسكر بساحتهم فتوقه عشو والمراذبه ما يأخذها العاشر من أهل الذمة والمستأمنين فقط بقرينة ذكره من الخراج لانه في حكمه أو هو خراج حقيقة كبقية مناه في باب خلاف ما يأخذها مستأمنه زكاة حقيقة أدخل في قوله المستحقون كما ترافعهم وقوله وهدية أهل الذمة لان عمر رضي الله تعالى عنه أسلحاهم من أرض العرب كما في القاموس أي آخرجهم منها ثم صار يستعمل حقيقة عريفية في الجزية التي جلبها العاشر من أي جلبها أعمال الامام وكان الناطم أدخل فيها ما يؤخذ من بني نجران ونحو قلب وما أخذ من أهل الحرب من هدية أو صلح لانه في معنى جزية رؤسهم (قوله الضوائع) جمع ضائعة أي اللطائف وقوله مثل ما لا الخ أي مثل تركه لا وارت لها أصلاً أولها وارت لا يرت عليه كساحد الزوجين والاظهر جعله معطوفاً على الضوائع بسقط الحافظ لان من هذا النوع ما نقله الشربلاني "ديته مقول لا وله لكن الدية من جلد تركه المقول ولذا قضى منها دونه كما صرحوا به تأمل (قوله تصرف الأولين الخ) نقل حركة الهبة في اللام لتروية الوزن أي بيت انفس وبت المدفوعات والنص في الاول قوله تعالى وأعطوا أن ما عمنه الآية وسأقي بيانه في الجهاد ان شاء الله تعالى وفي الثاني قوله تعالى انما الصدقات للثلاثة الا الا يتوفا في بيانه قريباً (قوله وثالثها حواء مقاتلون) الذي في الهداية وعانة الكتب المحترمة انه يصرف في مصالحنا كذات الثغور وبناء القنابر والجيور وكفاية العلماء والقضاة والعامل ووزق المقاتلة وذود اربهم ١٥ أي ذراري الجيعة كما يأتي في الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله ورابعها تصرف جهات الخ) موافق لما عاهد النصارى في شرح الفزوية عن الزيدون من أنه يصرف الى المرضى والزنى والقطب وعبارة القنابر والرباطات والثغور والمساجد وما أشبه ذلك ١٥ ولكنه مخالف لما في الهداية والزيلعي أفاده الشربلاني أي فان الذي في الهداية وعانة الكتب أن الذي يصرف في مصالح المسلمين هو الثالث كما مر وأما الرابع فصرفه المشهور هو القطب والفقير والفقراء الذين لا أولياء لهم فيعلم على من نفقتهم وأدوتهم وكفنتهم وعقل بنياتهم كما في الزيلعي وغيره وحاصله أن مصرفه الصائرون الفقراء فلوز كراتنا من الرابع مكان الثالث ثم قال وثالثها حواء عاجزون ورابعها تصرف الخ لوافق ما في عانة الكتب (قوله تساوى) فصل ما مضى والنفع منصوب على التمييز ككتب النفس أي تساوى الملون فيها من جهة النفع ١٥ ح والله تعالى أعلم

• (باب المصروف) •

(قوله أي مصرف الزكاة والعشر) يشبه الى وجه مناسسته هنا والمراد العشر ما ينسب اليه كما ترافعهم العشر ونصفه المأخوذ من أرض المسلم وربعه المأخوذ منه اذا مر على العاشر أفاده ح وهو مصرف أيضاً الصدقة الفطر والكفارة والتذر وغير ذلك من المدفوعات الواجبة كما في التهتافي (قوله وأما من المحدث) بيان لوجه اقتصاره على الزكاة والعشر وأنه لا يتأخذ كرمه مع ما وان ذكره في العناية والمراج والاولى كما قال ح وأما من الزكاة ليشمل الكثرة لانه كالعدن في المصروف (قوله هو فقير) قدمه تحاشياً لانه لا يفتقر شرط في جميع الاصناف الاعمال والمكاتب وابن السبيل ط (قوله أدنى شيء) المراد بالشيء النصاب الناهي وبأدنى مادته فأفضل التفضيل ليس على ما يكافئ اشارته الشارح والاعلان بقول من لا يملك نصيباً ما لا يدخل فيه ما ذكره الشارح وقد يقال ان المراد التمييز بين الفقة والمساكين لرد ما قبل انهما صنفوا واحداً بينهما وبين الفقى للعلم بتحقيق عدم الفقى فيها أي عدم ملك النصاب الناهي فذكر أن المسكين من لا شيء له أصل والفقير من يملك شيئاً وان قل فاقصاره على الأدنى لانه غاية ما يحصل به التمييز والحاصل أن المراد هنا الفقير المقابل للمساكين لا الفقير (قوله أي دون نصاب) أي نام فاضل عن الذين فاقوه دوناً فهو مصرف كما يأتي (قوله مستغرق في الحاجة) كدار السكن وعبد الخدمة وثياب البذلة وآلات الحرفة وكتب العلم للمحتاج اليها تدريساً أو حفظاً ونصباً كما مر أول الزكاة والحاصل أن النصاب قسماً موجباً لكونه الناهي الخالي عن الدين وغير موجب لها وهو غير فان كان مستغرقاً بالحاجة

وثالثها خراج مع عتور

وجالبة إليها العاشر

هو بجمع الضوائع مثل مالا

يكون له اناس وارثون

تصرف الاولين اني شخص

وثالثها حواء مقاتلون

ورابعها تصرف جهات

تساوى النفع فيها الملون

• (باب المصروف) •

أي مصرف الزكاة والعشر وأما

شخص المحدث فصرفه كالقتانم

(هو فقير وهو من له أدنى شيء)

أي دون نصاب أو قد نصاب

غير نام مستغرق في الحاجة

لما لكة باح أخذها والآخره وأوجب غيرها من صدقة الفطر والاضحية ونفقة القريب المحرم كما في البر وغيره
 (قوله من لا شيء) فيحتاج إلى المسألة لقوله وما يورى بدنه ويحل له ذلك بخلاف الأول ويحل مصرف الزكاة
 لمن لا تحل له المسألة بعد كونه فقرا فخرج (قوله على المذهب) من أنه أسوأ حالا من التقير ويحل على العكس
 والأول أصح بجر وهو قول عامة السلف اجماعا بل وأهم بالعدل أنهم اصنفان وهو قول الامام وقال
 الثاني صنف واحد أو اختلاف يظهر فيما إذا أوصى بثلاث ما له ليد والفقراء والمساكين أو وقف كذلك كان
 زيد الثالث وكل صنف ثلث عنده وقال الثاني زيد النصف ولهما النصف وعامة في التبر (قوله لقوله تعالى
 أو مسكيناً ذميراً) أي ألحق جلده بالتراب محققا خفة جعلها لئلا يراه لعدم ما يورى به أو ألحق بطنه من
 الجوع وعام الاستدلال به موقوف على أن الصفة كائنه والاكثر خلافه فيحصل عليه وعامة في الفتح
 (قوله وآية السفينة لترحم) جواب عما استدلل به القائل بأن السفينة أسوأ حالا من المسكين حيث أثبت
 للمساكين سفينة والجواب أنه قبل لهم مساكين زجوا أوجب أيضا بأنهم تمكن لهم بل هم أجرامها
 أو عارية لهم فتح أي فالإمام في كانت المسكين للاختصاص بالملك (قوله بيم الساعي) هو من يسعى
 في القبائل يجمع صدقة السواجم والعاشرين نصب الامام على الطرق لأخذ العشر ونحوه من المارة (قوله
 لأنه فرغ نفسه) أي فهو يستحق عمالة الأتري أن أصحاب الأموال لو جلاوا الزكاة إلى الامام لاستحق
 شيئا ولو هلك ما جمعه من الزكاة لم يستحق شيئا كالفارب إذا هلك مال المتدبر إلا أن فيه شبهة الصدقة
 بدليل سقوط الزكاة عن أرباب الأموال فلا يحل للعامل الهامشي تنزيها لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم
 عن شبهة الوسخ ويحل الفتي لأنه لا يورى الهامشي في استحقاق الكرامة فلا تعتبر الشبهة في حق زبلي على
 أن منع العامل الهامشي من الأخذ صريح في السنة كما بسطه في الفتح قال في التبر والتهاب استعمل
 الهامشي على الصدقة فأجرى منه تارزق لا ينبغي له أخذه ولو حل ورزق من غيره فلا بأس به قال في البر وهذا
 بضد صحة قوليه وأن أخذه منها مكروه لأحرامه والمراد كراهة التحريم لقولهم لا يحل للمساكين ما رزق من
 شرائط الساعي أن لا يكون حائضا بعارضه وهذا الذي ينبغي أن يقول عليه اه ما في التبر أقول الظاهر أن
 الإشارة في قوله وهذا إلى ما ذكرهنا من صحة قوليه ووجهه أن ما ذكره هنا صريح في عدم حل الأخذ
 مجامعه من الصدقة لأن من غيره فلا دليل يستدل على عدم صحة قوليه عاملا إذا رزق من غيره وقتنا أن اشتراط
 أن لا يكون حائضا ظاهري البرصين الفاية ولم أره لغيره على أنه في الغاية على ذلك بقوله لما فيه من شبهة الزكاة
 كما عللوا به هنا فمن أن ذلك شرط لحل الأخذ من الصدقة لألحقة التولية فلا يعارض ما هنا كما قدمناه هناك
 واقعة تعالى أعلم (قوله فيحتاج إلى الكفاية) لكن لا يراد على نصف ما فيه كفاية ولا يستحق لو هلك ما جمعه
 لأن ما يستحقه منه أجرة عماله من وجه كأمز قال في المعراج لأن عماله في معنى الأجرة ولا يتعلق بالحل الذي
 عمل فيه فإذا هلك سقطت حقه كالفارب اه قلت وهذا محقق بالقرع على قوله لأنه فرغ نفسه اه العمل
 فانه يقد أن ما يأخذ ليس صدقة من كل وجه بل في مقابلته عمله لئلا ياتي ما رزق من أن لا يشبهين فافهم (قوله
 ما نسب الواحات) ذكر المصنف أنه رأه بخطه معناه بالها قلت ويراه في جامع التتاروي ونصه وفي البسوط
 لا يجوز دفع الزكاة إلى من يملك نصا بالآتي طالب العلم والتجاري ومنقطع الحج لقوله عليه الصلاة والسلام
 يجوز دفع الزكاة لطالب العلم وان كان له نفقة أربعين سنة اه (قوله من أن طالب العلم) أي الشرعي
 (قوله إذا فرغ نفسه) أي من الاكتساب قال ط المراد أنه لا يتعلق به بعد ذلك فخصو البطالات المعلومة
 وما يجلبه التشاؤم من مذاهب الموم لا شيء التفرغ بل هو سعي في أسباب التوصل (قوله
 واستفادته) لعل الواو يعني أو المائة انظر ط (قوله ليجزئه) على الجواز لاخذ ط (قوله والحاجة
 داعية إلى) الزوال والصال والحق أن الإنسان يحتاج إلى أشياء لا غنى عنها ليجزئه لئلا يجرئه قبول الزكاة
 مع عدم اكتسابه أثنى ما عنده ومكتسبا فينتفع عن الاستفادة فخص الذين لعدم من يحصل
 وهذا الفرع مختص بالاطلاق لهم الحرمة في الفتي ولم يعمده أحد ط قلت وهو كذلك والأوجه تقديمه بالفتي
 ويكون طلب العلم من خص الجواز مؤلفه من الزكاة وغيرها وان كان قادرا على الكسب أذنبه لا يحل له
 السؤال كإسبا في مذهب الشافعية والحاجة أن القدرة على الكسب تنفع الفقر فلا يحل له الأخذ

(ومسكين من لا شيء)

على المذهب لقوله تعالى

أو مسكيناً ذميراً وآية السفينة

لترحم (وعامل) بيم الساعي

والعاشر (فيعطى) ولو غنيا

لا هاتحالة فرغ نفسه لهذا

العمل فيحتاج إلى الكفاية وإغنى

لا يمنع من تناولها عند الحاجة

كأن السيل بجر عن البدائع

وهذا التعليل بقوى مانسب

لواقعات من أن طالب العلم

يجوز له أخذ الزكاة ولو غنيا

إذا فرغ نفسه لأفاده العلم

واستفادته ليجزئه عن الكسب

والحاجة داعية إلى ما لا بد منه

كذا ذكره المصنف (بشرحه)

فصلا عن السؤال الا اذا اشتغل عنه بالعلم الشرعي (قوله ما يكفه وأعوامه) بيان لقوله بقدر عمله وقدمنا
 أنه يصلح ما يملك المال والا يملك حاله ولا يصلح من بيت المال شئاً كافي الجبر وفي البرزانية أخذ حاله
 قبل الوضوب أو القاضي رزقه قبل المدة بائناً لا يفضل عدم التحجيل لاحتمال أن لا ينسحب الى المدة اه قال
 في المهر ولم ير مالاً للمالك في يده وقد جعل حاله والتظاهر أنه لا يسترد (قوله بالوسط) فصرم أن ينسحب
 شبهة في المأكل والمنسحب لانه اسراف محض وعلى الامام أن يعتزم برضى بالوسط بجر (قوله لكن الخ)
 أي لو استقرت كتابته الزكاة لا يراد على التسليم لان التصيف عين الانصاف بجر (قوله ومكاتب)
 هذا هو المعنى بقوله تعالى وفي الرقاب قول أكثر أهل العلم وهو المروى عن الحسن البصري أنه أطلقه فتم
 مكاتب الفتي أيضاً وقده الحدادي بالكبير أما الصغير فلا يجوز فيه فطر اذ صرحوا بأن المكاتب يملك المدفوع
 اليه وهذا باطلاً في يومه الصغير أيضاً بجر قلت قد يجب بأن مراد الحدادي بالصغير من لا يعتقل لان كتابته
 استقلالاً غير صحيحة أولانه لا يصح قبضه تأتيل ثم قال في التبر وعنى هذا فالمدول فيه وفيما بعده عن الملام الى
 في الدلالة على أن الاستحقاق للبيعة لا للرقبة ولا يذان بأنهم أوسع في استحقاق التمتع عليهم من غيرهم
 لا لانهم لا يملكون شئاً كائناً الا أن يراد لا يملكونه ملكاً مستقراً وهل يجوز للمكاتب صرف المدفوع اليه
 في غير ذلك الوجه أم أرادهم اه والظهر في لهم لا تمتنا وأصل التوقف لصاحب الجبر فانه نقل عن الطبري من
 الشافعية ما يثبت أن المكاتب ومن بعده ليس لهم صرف المال في غير البيعة التي أخذوا لاجلها لانهم لا يملكونه
 ثم قال وفي البدائع انما جاز دفع الزكاة الى المكاتب لانه تملك وهو ظاهر في أن الملك يقع للمكاتب بقبضة
 الاربعة بالطريق الاولى لكن بقي هل لهم على هذا الصرف الى غير البيعة اه قال الخليل الرازي الذي يقضيه
 نظر الشافعية الجواز اه قلت بوجه جزم العلامة القدسي في شرح تلم الكثر (فرع) ذكر الرازي في كتاب
 المكاتب عند فقهه ولو اشترى أباه أو ابنته كتب عليه أن للمكاتب كسباً وليس له ملك حقيقة لوجود ما ساقفه
 وهو الرق ولهاذا لو اشترى زوجته لا يفسد نكاحه ويجوز دفع الزكاة اليه ولو وجد كذا اه كذا في شرح
 الكثر العلامة ابن السني شيخ صاحب الصلح قلت وهو صريح في جواز دفع الزكاة اليه وان ملك نصيباً
 زائداً على بدل الكتابة وسند كرم الفهستاني ما يفسده (قوله لغير هاشمي) لانه اذا لم يجز دفعه للمعتق
 الهاشمي الذي صار حراً اذ رغبة كتابته الذي بقي لملوكه رغبة بالاولى وفي البصر عن الخط وقد قالوا انه لا يجوز
 للمكاتب هاشمي لان الملك يقع للمولى من وجهه والنسبة ملحقه بالحققة في حقهم اه أي ان المكاتب وان
 صار حراً اذ احتج بملك ما يدفع اليه لكنه يملوك رغبة فقبضة وشبهة وقوع الملك لمولاه الهاشمي والنسبة صغيرة
 في حقها لكرامته بخلاف الفتي كما مر في العامل فلذا اقبل بقوله في حقهم أي حتى في هاشم وأنت خير بان ما ذكر
 من التعليل مسوق في كلام الجهر لعدم الجواز للمكاتب الهاشمي لانهم تصرف المكاتب في المسألة التي توقف
 في حكمها أثر لا بل لا يفسد التعليل المذكور ذلك أصلاً فافهم (قوله حل لمولاه) لانه انتقل اليه بملك حادث
 بعده ما ملكه المكاتب لانه حر يد وتبدل الملك بتبدل العين وفي الحديث الصبر هو لها صدقة ولنا هدية
 (قوله كفضه استغنى) أي وفضل معه شئ مما أخذته الفقرة لان المعتبر في كونه صرفاً هو وقت الدفع
 وهكذا يقال في ابن السبيل (قوله وسكت عن المؤلفة فلوهم) كانوا ثلاثة أقسام قسم كسار وكان عليه
 الصلاة والسلام يعطهم لينأيتهم على الاسلام وقسم كان يعطهم ليدفع شرهم وقسم أسلوا فمهم ضعف
 في الاسلام فكانت آياتهم لينبؤوا وكان ذلك كسارهم وعائناً بالنص فلا حاجة الى الجواب عما يشال كيف
 يجوز صرفها الى الكفار بأنه كان من جهاد الفسقاء في ذلك الوقت أو من الجهاد لانه نارة باللسان ونارة
 بالاحسان فأداه في الفتح (قوله لسقوطهم) أي في خلافة الصديق لما منهم عررضي الله تعالى عنهما
 وانفقد عليه اجماع الصحابة ثم على القول بأنه لا اجماع الا عن سستند يجب عليهم دليل فأداه من ذلك قبل وفاته
 على الله عليه وسلم أو تفيد اجماعهم بصفاته أو كونه حكماً في انتهاه وعقد اتفاق انتهاؤها بعد وفاته
 وعنامه في الفتح لكن لا يجب علنا من دليل الاجماع كما هو مقرر في محله (قوله اما زوال العلم)
 هي اعزاز الدين فهو من قبيل انتهاه الحكم لانتهاه علمه الفاتية التي كان لاجلها المدفع فان العلم كان للاعزاز
 وتعاز الله الاسلام وأغنى عنهم بجر لكن يجزى التعليل بكونه معللاً بانه انتت لا يصح دليل على نفي الحكم

ما يكفه وأعوامه بالوسط
 لكن لا يزداد على نصف
 ما قبضه (ومكاتب) لغير هاشمي ولو
 بجر حل لمولاه ولو غنياً كغيره استغنى
 وابن سبيل وصل لاله وسكت
 عن المؤلفة فلوهم لسقوطهم
 اما زوال العلم

الحال لأن الحكم لا يحتاج في بقاءه إلى بقاء عمله لاستغناؤه في البقاء عنها لما علم في الرق والاضطباع والرميل
 فلا بد من دليل يدل على أن هذا الحكم مما شرع مقبداً بجاؤه بقائماً لكن لا يلزم استغنائه في محل الإجماع
 فحكمه بغيره الدليل وإن لم يظهر لنا على أن الآية التي ذكرها عمر تصلح لذلك وهي قوله تعالى وقل الحق من ربكم
 من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وقمناه في الفتح (قوله) أودع بقرته صلى الله عليه وسلم الخ أي هو
 مستند الإجماع فالسيرة في حياته صلى الله عليه وسلم بالحديث المذكور الذي سمعته أهل الإجماع من النبي
 صلى الله عليه وسلم فكان صلواتاً بالنسبة إليهم فسمع نسخة للكتاب وجعل في العزم مستند الإجماع الآية
 التي ذكرها عمر رضي الله تعالى عنه وأعماله يجعل الإجماع ناسخاً لآله خلاف الصحيح لأن النسخ لا يكون إلا في
 حياته صلى الله عليه وسلم والإجماع لا يكون إلا بعده كما وضعه المصنف في المنح (قوله) وردّها في فقراتهم
 في نسخة على فقراتهم ولفظ الحديث على ما في الفتح من رواية أصحاب الكتب الستة المتساقية قولاً عاماً كآب
 قادمهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأن رسول الله فإن هم أطاعوا ذلك فأعلمهم أن الله اقترض عليهم خمس
 صلوات كل يوم وبلغه فإن هم أطاعوا ذلك فأعلمهم أن الله اقترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد
 على فقراتهم الخ اه وأما للفظ الذي ذكره السراج في البداية في حاشية نوح عن الحافظ ابن حجر أنه لم يره
 في شيء من المسانيد اه وخبر فقراتهم المسلمين فلا تدفع إلى من كان من المؤلف كافر أو غنياً وتدفع إلى من كان
 منهم مسكيناً ما وصف الفقهاء لاكونه من المؤلف فالسيرة للجمهور وأخصر من الجهة تأمل (قوله) ومدون
 هو المراد بالقدار في الآية وقد ذكر في الفتح ما يقتضي أنه يطلق على رب الدين أيضاً فإنه قال والقادر من
 لزمه أن أوله دين على الناس لا يقدر على أخذه وليس عنده ضابط وقوله نظر لما قال القتيبي القادر من عليه
 الدين ولا يجد وفاء أو أما ما في الصباح من أن القريم قد يطلق على رب الدين نفس عماله الكلام فيه لأن الكلام
 في القادر لا يخص لأبي القريم وأما ما زاد في الفتح فأنما جاز الدفع إليه لأنه فقير به لأن السبيل كما علم به
 في المحيط لأنه عام وأما قول الزبلي والقادر من لزمه دين ولا يكلف نصيباً فاضلاً عن دينه أو كان له مال على
 الناس ولا يمكنه أخذه اه نفس فيه إطلاق القادر على رب الدين كما لا يخفى لأن قوله أو كان له مال معطوف
 على قوله ولا يكلف نصيباً فافهم وقوله اه أنهم هنا غني عن ربهم (قوله) لا يكلف نصيباً قيد لأن الفقر شرط
 في الأصناف كلها إلا العاقل وابن السبيل إذا كان له في وطنه مال يتزك به الفقير بغيره ونقل ط عن الجوزي
 أنه يشترط أن لا يكون هاتماً (قوله) أو في منه للفقير أي أولى من الدفع للفقير القادر المدون لم يرد أنه احتاج
 (قوله) وهو منقطع الغزاة أي الذين همزوا عن حقوقهم بمشيت الإسلام لفقيرهم بهلاك النفقة أو الإداة
 أو غيرهما فعقل لهم الصدقة وإن كانوا كاسين إذا الكسب بقصدهم عن الجهاد فمتاف (قوله) وقيل
 الحاج أي منقطع الحاج قال في المغرب الحاج يعني ألباح كالسائر يعني السمار في قوله تعالى ساحر
 تهبون وهذا أقول بمحدواً لا قول أبي يوسف اختاره المصنف تعالى ذكره قال في التهر وفيه البيان أنه
 الظاهر وفي الاستيعاب أنه الصحيح (قوله) وقيل طلبة العلم كذا في الظهيرية والمريضا في واستبعده
 السروي بأن الآية زات وليس هناك قوم يقال لهم طلبة علم قال في الشربلية واستبعاد جميعه لأن طلب
 العلم ليس الاستعداد الاستكام هو بل يبلغ طالب دينه من لازم حصة النبي صلى الله عليه وسلم تلقى الاستكام
 عنه صكاً أصحاب الحق فالنفس بطاب العلم وجه خصوصاً وقد قال في البدائع في سبيل الله جميع
 القرب فبدخله من كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخيرات إذا كان محتاجاً اه (قوله) وثمة الاختلاف
 الخ يشير إلى أن هذا الاختلاف إنما هو في تفسير المراد بالآية لا في الحكم ولذا قال في التهر وانطلق لفظي
 لا تتصل على أن الأصناف كلهم سوى العمال يعطون بشرط الفقر فقطع الحاج أي وكذا ما ذكره بعد يعطى
 امتناعاً عن هذا قال في السراج وغيره قائدة الخلاف تظهر في الوصية يعني ونحوها كالأوقاف والتذرع على ماز
 اه أي تظهر فيها الوفاة الموصى ونحوه في سبيل الله وفي البر من النهاية فقلت منقطع الغزاة والمج أن لم يكن
 في وطنه مال فهو فقير والأقوال السبيل فكيف تكون الأقسام سبعة قلت هو فقير إلا أنه زاد عليه بالانقطاع
 في عبادة الله تعالى فكان مغفراً المطلق الخالي عن هذا القيد (قوله) وابن السبيل هو المسافر في
 لزومه الطريق زبلي (قوله) من له مال لا معة أي سواء كان حراً أو غريباً أو في وطنه أو في بلد غيره

أودع بقرته صلى الله عليه وسلم الخ
 آخر الأمر هذا من أغنيائهم وردّها
 في فقراتهم (ومدون لا يكلف
 نصيباً فاضلاً عن دينه) وفي
 الظهيرية الدفع للمدون أولى
 منه للفقير (وفي سبيل الله وهو
 منقطع الغزاة) وقيل الحاج وقيل
 طلبة العلم وفسر في البدائع
 بجميع القرب وثمره الاختلاف
 في نحو الأوقاف (وابن السبيل
 وهو) كل (من له مال لا معة)

على أخذها كافي التبرع النفاية لكن الزيلعي جعل الثاني ملحقاً به حيث قال وألحق به كل من هو غائب عن
 ماله وإن كان في بلد له الحاجة هي المعيرة وقد وجدت لأنه فقير يدا وإن كان غنياً طاهراً اهـ ويتبع في الدرر
 والفتح وهو ظاهر كلام الشارع وقال في الفتح أيضاً ولا يصل له أي لابن السبيل أن يأخذ أكثر من حاجته
 والاولى له أن يستقرض ان قدر ولا يلزمه ذلك بل هو انجزه عن الاداء ولا يلزمه التمسك بما مضى في يده عند
 قدرته على ماله كالفقير اذا استغنى والمكاتب اذا عجز وعندهما من مال الزكاة لا يلزمهما التصديق اهـ قلت
 وهذا بخلاف الفقير فإنه يجب له أن يأخذ أكثر من حاجته وبهذا فارق ابن السبيل كما افاده في الذمرة (قوله
 ومنه ماله لو كان ماله موجلاً) أي اذا احتاج الى النفقة يجوز له أخذ الزكاة قدر كفاية الى حلول الاجل نهر
 من الخلية (قوله أو على غائب) أي ولو كان حاله عدم تمكنه من أخذه ط (قوله أو معسر)
 فيجوز له الأخذ في أصح الاقوال لأنه بمنزلة ابن السبيل ولو موسراً معترفاً لا يجوز كافي الخلية وفي الفتح دفع
 الى خفية لها مخرجين على زوجها يبلغ نسباً وهو موسر بحيث لو طلبت إعطاه لا يجوز ان يسكن لا يسلي
 لو طلبت جناز قال في البصر المراد من المهر ما تعرف بقبضه والا فهو دين مؤجل لا يتنع وهذا مقيد لمعصوم
 مافي الخلية ويكون عدم إعطائه بمنزلة إعساره ويقرب منه وبين سائر الديون بأن رفع الزوج القاشي
 بما لا ينسب للمرأة بخلاف غيره لكن في الرأية ان موسراً والمجمل قدر التصاب لا يجوز عندهما وبقي
 احتياطاً وعند الامام يجوز مطلقاً اهـ قال في السراج والخلاف مني "على أن المهر في الذمة ليس تصاب عنده
 وعندهما تصاب اهـ نهر قلت ولعل وجه الاول كون دين المهر ديناً شاخصاً لأنه ليس بدل مال ولهذا لا يجب
 زكاته حتى يقضى ويحول عليه حول جديد فهو قبل القبض لم يشق نقداً في حق الوجوب فكذلك في حق
 جواز الاخذ لكن يلزم من هذا عدم الفرق بين مجده ومؤجله فانتقل (قوله ولوله سنة في الأصح) نقل
 في النهر عن الخلية أنه لو كان جاحداً ولدان بينة عادية لا يصلح له أخذ الزكاة وكذا ان لم تكن البينة عادية
 مالم يحقه القاشي ثم قال ولم يجعل في الأصل المدين المجرد تصاباً ولم يفصل بين ما إذا كان بينة عادية ولا
 قال الرسخي والجميع جواب الكتاب أي الأصل ان ليس كل قاض يعدل ولا كل بينة تقبل والفقير بين
 يدى القاشي ذل وكل أحد لا يختار ذلك وينبغي أن يقول على هذا كافي عقد الفرائد اهـ قلت وقدمنا الاول
 الزكاة بخلاف التصحيح به ومال الحق في هذا قال بل في زماننا يقر المدينون بدينهم وعلاوة لا يقدر الدائن
 على تحصيله منه فهو بمنزلة العدم (قوله لا أن البنسية) أي الدافع على الجنس أي الحقيقة قال ح
 وهذا تعليل لجواز الاقتصاري فرد من كل منصف من الاصناف المسببة وأما جواز الاقتصاري على بعض
 الاصناف فعملته أن المراد بالآية بيان الاصناف التي يجوز الدفع اليها لا تصان الدفع لهم بحر اهـ وبما
 الاستدلال على ذلك مبسوط في الفتح وغيره (قوله غلبك) فلا يكتفي فيها الاطعام الا بطريق القليل
 ولو أطعمه عنده نأوا الزكاة لا تكتفي ط وفي القليل اشارة الى أنه لا يصرف الى المجنون وصي فقير مراهق
 اذا قبض لهما من يجوز قبضه كالاب والوصي وغيرهما يصرف الى مراهق يعقل الاخذ كافي المخط
 قهتافي وتقدم تمام الكلام على ذلك أول الزكاة (قوله كاتر) أي في أول كتاب الزكاة ط (قوله نحو
 مسدد) كناية عن السهولة واصلاح الطرقات وكرى الانهار والحق والجهااد وكل ما لا تغلب فيه زيلعي
 (قوله ولا الى كفن ميت) لعدم صحة القليل منه ألا ترى انه لو اقترسه سبيع كان الكفن المشترع
 لا للورثة نهر (قوله وقضاء دينه) لأن قضاء دين الحي لا يقتضي القليل من المدين بدليل انهما لو صادقا
 أي الدائن والمدين أن لا دين عليه يسترد الدافع وليس للمدين أن يأخذه زيلعي أي وقضاء دين الميت
 بالاولى وغايته رد الدافع مادفعه في سلفة التصديق لا ظهره أن لا دين للدائن فتدبير ما لا حق به لأنه
 قبضه من ذمة مدونه وقوله وليس للمدين أن يأخذه أي لأنه لم يملكه أيضاً وقده في العسر بما اذا كان الدفع
 بغير امر المدين فلو بأمره فهو غلبك من المدين فيرجع عليه لاعتى الدائن اهـ أي لأن من قضى دين غيره
 بأمره أن يرجع عليه بلا شرط الرجوع في الصحيح فيكون غلبك من المدين على سبيل القرض ثم هذا اذا لم يشو
 بالدفع الزكاة على المدين والا فلا رجوع على أحد كما ذكره قريافاهم (قوله فيجوز لو بأمره) أي يجوز
 عن الزكاة على أنه غلبك منه والدائن قبضه بحكم النيابة عنه ثم يبرأ قبضاً لنفسه فغ (قوله فاطلاق الكتاب)

ومنه ماله لو كان ماله موجلاً أو على
 غائب أو معسر أو جاحداً ولو له بينة
 في الأصح (يصرف) المترك (الى
 كلامه) أو الى (بعضهم) ولو واحداً
 من أي منصف كان لا أن ال
 الجنسية تطل الجمعية وشرط
 الشافعي ثلاثة من كل منصف
 وبشرط أن يكون الصرف
 (تليكا) لا بأجرة كاتر (لا) يصرف
 (الى بناء) نحو (مسدد) لا الى
 (كفن ميت) وقضاء دينه (أما دين
 الحي) الفقير فيجوز لو بأمره ولو
 اذن خات فاطلاق الكتاب

يعني الهداية أو القدوري حيث الملقدين الميت من التقديلا امر وأصل البحث لان الهمام في شرح الهداية حيث قال وفي الغاية عن الخط والمقد لوقضى جهادين حتى أوسيت بأمره جازواها راحة في انقضاء لكن ظاهر إطلاق الكتاب يفسد عدم الجواز في الميت مطلقا وهو ظاهر الانطلاق أيضا حيث قال لوقضى دين حتى أوسيت بغير إذن الحى لا يجوز زفقه الحى وأطلق الميت اه قوله وهو الوجه لانه لا بد من كونه متلكا وهو لا يقع عند أمره بل عند أداء الامور وقضى التائب وحسنه لم يكن المديون أمالو كان بأمره فينبغي أن يرجع على المديون ادغاية السابقة محمول على ما اذا كان الوفاة بغير أمر المديون أمالو كان بأمره فينبغي أن يرجع على المديون ادغاية الامر اه ملك فقرا على ظن انه مديون وظهور عدمه لا يؤثر عدم التملك بعد وقوه لله تعالى كذا في التبر وهو مخلص من كلام انفق لكن قوله فينبغي أن يرجع على المديون ليس في عبارة الفتح وهو سبق قل لانه هذا فيما اذا لم يرد الدفع الزكاة كما قدمناه والكلام الآن فيما اذا اؤاها دليل التعليق وحسنه لا يرجع على أحد لوقوه زكاة نعم فينبغي أن يرجع به المديون على دأته لانه الدائن قبضه نيابة عنه ثم لنفسه وقد بين بالتصادق عدم صحة قبضه لنفسه في على ملك المديون ثم رأيت العلامة المقدسى اعتراضا ما به في الفتح بأن الدفع وقع نيابة عن المديون لوقاه منه وما اذا لم يكن دين لم يستبعد ذلك التركيب الضمى اعتراضا ما به في الفتح ضرورة للدين ولان فلا قبض فلا قبض فلا قبض اه قلت وفيه نظر لان أمره بالدفع الى دأته لم يطل بظهور عدم الدين كالمو أمره بالدفع الى اجنبى فيكون وكلا ما قبض قصد الاثنتا تأمل قوله بسنن أى يقتضيه عدم اشتراكه كماله أو يقتضيه عليه بأن اشترى بها أماله مثلا قوله لعدم التملك عليه البيعس قوله وهو الركن أى ركن الزكاة بالمعنى المصدرى لانها كماله بتملك المال من فقير مسلم الخ ونسبته ركنه تعالى الهداية وغيره ظاهر بخلاف ما في الدرر من نسبه شرطا قوله وقدما أى قبل قوله واقترافها عمرى قوله أن الحديث أى في الدفع الى هذه الاشياء مع صحة الزكاة قوله ثم بأمره الخ ويكون نواب الزكاة وللقرع نواب هذه القرب بحر وفي التعبير بمشارة الى انه لو أمره أو لا يجوز لانه يكون وكلا عنه في ذلك وفيه نظر لان المتعبدية الدافع ولذا جازت وان سماها قرضا وهدية في الاصم كما قدمناه فانهم قوله والظاهر ثم الميت لصاحب التبر وقال لانه مقتضى صحة التملك قال الرضى والظاهر انه لا شبهة فيه لانه ملكه اياه عن زكاته له وشرط عليه شرطا فاعاد او الهبة والصدقة لا يفسدان بالشرط القاسد قوله والى من بينهما ولاد أى بينه وبين المدفوع اليه لان منافع الاملاك بينهم متصلة فلا ينطق التملك على الكمال هداية والولاد بالكرس مصدر بولدت المرأة وولاد وولاد مغرب أى أصله وان علاصا بوجه واحد وجدته من قبلهما وفرعه وان سفل بنخ الفاس من باب طلب والنسب خطأ لانه من السفالة وهى النسابة مغرب كا ولاد الاولاد وشمل الاولاد بالسكاح والسفاح فلا يدفع الى ولد من الزنى والى من نكاه بكسافى وكذا كل صدقة واجبة كالقطرة والندور والكفارات اما المطر فغيره بل هو أولى كإفى البدائع وكذا يجوز خمس المعادن لانه حسب نفسه اذ لم تقنه الاربعة الانجاس كإفى الصر عن الاصمبى وقد لا يجوز له بقية الاقارب كالاخوة والاعمام والاشوال الفقراء بل هم أولى لانه صلة وصدقة وفي الظاهر بغيره فى الصدقات بالاقارب ثم الموالى ثم الجيران ولودفع زكاته الى من نفسه واجبة عليه من الاقارب سائر اذ لم يحسبها من النفقة بحر وقدماه موصفا أول اذ كذا ويجوز دفعها للزوجة أبيه وابنه وزوج ابنته تارخانية وفي الفتية اختلف في المرض اذ دفع زكاته الى أخيه وهو وارثه قبل بيع وقيل لا لكن أوصى بالمعج ليس الوصى أن يدفعه الى قريب الميت أو وصية وقيل للزوجة الرقابعتها اه وظاهر كلامهم يشهد لاول نهر وكذا استظهره في الصر قلت ويظهر لى الاخير وهو انه يقع زكاة فيما بينه وبين الله تعالى وللزوجة ان علواه الرذ باعتبار أنها في حكم الوصية الوارث ويشهد له ما قدمناه قبل باب زكاة المال عن المختارات وغيرها من انها لو زادت على الثلث وأراد أن يؤدتها في مرضه يؤدتها من الزكاة وقمنا أن ظاهر قولهم سر أن الزكاة ولو علوا بذلك علم أخذنا زاد على الثلث وقد يفرق بين المسألين بأن المرض هناك مضطرا إلى أداء الزكاة على الثلث للفروع عن عهدتها بخلاف أدائه الى وارثه تأمل (فرع) بكرة أن يحتمل في صرف الزكاة الى والده المصرين بأن تمتدق بها على فقير ثم صرفها التقدير اليها كإفى الفتية قال في شرح الوهبانية وهى شهيرة مذكورة في غالب الكتب

يُشَدُّ عَدَمُ الْجَوَازِ وَهُوَ الْوَجْهُ نَهْرٌ
(و) لَالِ (عَنْ مَا) أَيْ قَدْ (يَعْنِي)
لَعَدَمِ التَّمْلِكِ وَهُوَ الرُّكْنُ وَقَدْ مَنَّا
أَنَّ الْحَلِيلَةَ أَنْ يَصْدُقَ عَلَى الْقَتِيرِ
ثُمَّ بِأَمْرِهِ بِفَعْلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَهَلْ
لَهُ أَنْ يَصَالِفَ أَمْرَهُ لَمْ يَرَهُ وَالظَّاهِرُ
نَهْمٌ (و) لَالِ (مِنْ يَهْمَا وَلَادِ)

قوله والى من بينه الخ هكذا
بجمله ولعله سقط من قوله كلمة
لأن تأمل اه معصم

(قوله ولو لمع كالتقير) قد راجعت كثيرا فلم أومن ذكر ذلك وهو مشكل فان الملك يقع للمولى التقير ثم رأيت
 رسقي قال حكاه الشلبي في حاشية التبيين قبل فقال وقيل في الولد الرقيق والزوجة كذلك اه أي لا يدفع
 لهم الزكاة اه ثم رأيت عبارة الشلبي يعنيها في المراجع وهو يقتضي التعبير قبل ضعفه لما قلنا واقده أعلم (قوله
 ولو لمع) أي في العدة ولو ثلاث نهر عن معراج الدوابية (قوله ولا يملوك المزكي) وكذلك المملوك
 من يثقه ويثقه قرابة ولأدأ وزوجة لما قال في الجرد النسخ ان الدفع لمالك لمع كالتقير لا يثقه شر بلائ
 (قوله ولو لمع كالتقير) لعدم التقليل في العبد والمدر ولا يثقه في كسبه مكاتبه حذا زليخا واعترض
 الشربلا في جعله المملوك شاملا للمكاتب بأنهم صر حوا بأنه لو قال كل مملوك يثقه لا يتناول المكاتب لانه ليس
 بمملوك مطلقا لانه مال يد اقلت وقد يجاب بأنه لم يثقه هناك لشبهة انصراف المطلق الى الكامل فلم يعنى لانه
 الشبهة تصلح للدفع لا للاتبات ولا مقتضى هنا مراعاة هذه الشبهة (قوله اعنى المزكي بعضه) اعلم ان حكم
 معنى البعض عند الامام أن العبد ان كان كله للمعتق عتق بغير ما عتق وله استيعاؤه في قبة الباقي وأقصره
 وان كان مشتركا فان كان للمعتق موصرا فقتل مكره استيعاؤه العبد في قبة حسنة وتعيين المعتبر بوجع مما يمن
 على العبد أو يعنى بقية وان كان موصرا استنى العبد لاشعر وعندها ان عتق بعض عبده عتق كله ولا يسي
 وان عتق بعض المشترك فليس للآخر الا الاختيار مع المساواة العارية مع الاصل ولا يرجع المعتبر على العبد
 وسأني تمام الاحكام في باب (قوله معسر) حال من الاب وليس بشرا حتى (قوله لا يدفعه) ذكره لعل له
 والافقي عنه قول المصنف ولا الى عبده ط (قوله لانه مكاتبه أو مكاتبه) لانه على تقدير أن يكون كله
 أو يكون يثقه وبين ابنه وكان موصرا واختار الابن تعيينه بوجع الاب على العبد مما يمن فهو مكاتبه وان كان
 موصرا أو كان موصرا واختار الابن الاستيعاؤه فهو مكاتبه يثقه ومكاتب الابن لا يجوز دفع الزكاة اليه
 كما لا يجوز دفعها الى الابن فافهم وبعثنا ظهرا ظهر ان قوله معسر ليس بشرا حتى استرازي كالتقير ولعل فأنه
 رجوع شق التعليل الى المسألتين على سبيل القبول والشر المرب ثم انه سماه مكاتبه لانه يشبهه في السمية وان
 خالفه من بعض الوجوه كعدم الرد الى الرق (قوله وأما المشترك الخ) قال في الجرد لو كان بين اثنين
 اثنين فاعتق أحدهما حصته وهو معسر واختار الساكت الاستيعاؤه فلم يعنى الدفع لانه مكاتب
 لانه لمع وليس للساكت الدفع لانه مكاتبه وان كان للمعتق موصرا واختار الساكت تعيينه فلا يثقه
 العبد لانه اجنبي عنه وليس للمعتق الدفع اذا اختار بعد تعيينه استيعاؤه اه (قوله لانه اما مكاتب
 نفسه) أي فحيث اذا كان المزكي هو الساكت المتعسر وكان للمعتق موصرا أو كان المزكي هو للمعتق الموصر
 واستنى العبد بعد أن خذه الساكت وقوله أو غيره أي فحيث اذا كان المزكي هو للمعتق في الصورة الاولى
 أو الساكت في الثانية كما علم مما ذكرناه آنفا عن الجرد في المسألتين الايتين لا يجوز الدفع اليه لانه مكاتب
 نفسه كما علم من قوله ولا يملوك المزكي ولو مكاتب في الاخرتين يجوز لانه مكاتب غيره كما علم من قول المتن سابقا
 ومكاتب وقوله لانه الخ تعليل لقوله فحكمه علم بما مر وهو ظاهر فافهم قال في التهر فان قلت كيف يصور دفع
 الزكاة من المعسر قلت يصور بأن يكون زكاة مال مسلمة قبل الاعتاق ويكون وقت الاعتاق فقيرا (قوله
 مطلقا) أي سواء كان للمعتق موصرا أو معسرا أو العبد كله أو مشترك بينه وبين ابنه أو اجنبي (قوله لانه
 كله) أي غير مديون وهو فيما اذا كان كل العبد للمعتق أو بعضه وهو موصر وضعت الساكت (قوله أو
 مديون) أي فيما اذا كان للمعتق معسر فان العبد يسي للساكت وهو حر (قوله فافهم) أشار به الى انه
 حر والرداد على وجه لا ردعه ما أوردته في الدرر على عبارة الهداية وان تكلف شرائها الى تأويلها كما علم
 بمراجعة ذلك (قوله ولا الى غنى) استثنى منه التهنيتان المكاتب وابن السبيل والعمل ومقتضاه
 جواز الدفع الى المكاتب وان حصل فاما اذا على بدل الصكابة وقد مناهوه عن شرح ابن الشلبي وأما
 دفعها الى اللطاف فتقدم الكلام على أول الزكاة وكذا الراجح ريل لتقدير زكاة من جماعة (قوله فارغ عن
 حاجته) قال في البدائع قدرا للحاجة هو ما ذكره الكرخ في مختصره فقال لا بأس أن يعلني من الزكاة من
 مسكن وما يثاقبه في منزله وسادهم وفقر وسلاح ومياد البدن وكسب العلم ان كان من أهل فان فضل
 عن ذلك تبلغ قيمته مائتي درهم مرم عليه أخذ الصدقة لما روى عن الحسن البصري قال كانوا يعنى العصابة

ولو لمع كالتقير (أو بينهما زوجة)
 ولو لمع به فالا يدفع هي زوجة
 (د) لا يملوك المزكي ولو لمع
 أو مدبرا (د) لا ي (عبد)
 اعنى المزكي بعضه سواء كان
 كله أو بينه وبين ابنه فاعتق الاب
 صفه معسر لا يدفع لانه مكاتبه
 أو مكاتب ابنه وأما المشترك بينه
 وبين اجنبي فحكمه علم محمدا
 لانه اما مكاتب نفسه أو غيره
 وقالا يجوز مطلقا لانه حر كله
 أو غير مديون فافهم (د) لا ي
 (غنى) عا قد رفساب فارغ
 من حاجته الاصلية من أي مال
 كل

مفلا
 في المطاوعة الاصلية

يعطون من الزكاة ثلث عشرة آلاف درهم من السلاح والفرس والهدايا والخدم وهذا كله من الاشياء من
الحوائج اللازمة التي لا بد للانسان منها وقد كثر في الفتاوى فمن له حوائج ودور للخدمة لكن عليها لا تكتبه ولصاحبه
المعتبر يوصل له أخذ الصدقة عند محمد وعند أبي يوسف لا يحل **وكذا** الوكره لا تكتبه غلته ولو غنمه
طعام للقول بساوى ما تقي درهم فان كان كفاية شهر يحل أو كفاية سنة قبل لا يحل وقيل يحل لانه مستحق
الصرف الى الكفاية فليطعم بالعدم وقد اذخر عليه الصلاة والسلام للنساء موقوف سنة ولوله كسوة الشتاء وهو
لا يحتاج اليها الصنف يحل ذكر هذه الجمل في الفتاوى اه وظاهر طهارة القول الثاني في مسألة الطعام
اعتمده وفي التارخانية عن التذويب انه الصحيح وفيما عن الصغرى له دار يسكنها لكن تزيد على حاجته
بان لا يسكن الكل يحل له أخذ الصدقة في الصحيح وفيما مثل محمد عن له أرض رزعا أو حافوت يستغلها أو دار
غلتها ثلاثة آلاف ولا تكن لتنفقة ونفقة عيال سنة يحل له أخذ الزكاة وان كانت قيمتها تبلغ الوفا وعليه
الفتوى وعنده ما لا يحل اه مضافت وسئل عن المرأة هل تصرف غنمة الجاهل الذي تزف به الى بيت
زوجها والذي يظهر مما مر أن ما كان من أمات التزويج وثياب البدن وأواني الاستعمال مما لا بد لئلا يفتنه
فهي من الحياجة الاصلية وما زاد على ذلك من الخي والاولاد والادعة التي يقصد بها الزينة اذا بلغ نصابا
تصرفه غنية ثم رأيت في التارخانية في باب صدقة الفطر سئل الحسن بن علي عن نهار جواهر ولا يلبسها
في الاحباد وتزني بهما الزوج وليست لتجارة هل عليها صدقة الفطر قال نعم اذا بلغت نصابا وسئل عنها
عمر الحافظ فقال لا يجب عليها اه وحاصله ثبوت الخلاف في أن الخي غير التقدين من الحوائج الاصلية
والله تعالى أعلم **قوله** كاجر به في البصر حيث قال ودخل تحت النصاب انتهى انهم من الابل
فان ملكها أو نصابا من السوائم من أي مال **ممكن** لا يجوز دفع الزكاة له سواء كان يساوى ما تقي درهم أو لا
وقد صرح به شراح الهداية عند قوله من أي مال كان اه **قوله** ما تقي الوهابية أي أي آخرها عند ذكر
الافكار **قوله** لكن اعتمد في الترتيب لالة الخ حيث قال وما وقع في البصر خلاف هذا فهو وهم فليتبته له
وقد ذكر خلافه في الفناز الاشياء والنظار فقد ناقض نفسه ولم أر أحدا من شراح الهداية يصرح بما ادعى بل
هيارهم قصد خلافه غير أنه قال في العناية ولا يجوز دفع الزكاة الى من ملك نصابا سواء كان من التقود أو السوائم
أو العروض اه فأوضح ما في البصر وهو مدفوع لأن قول العناية سواء كان الخ مفيد تقدر النصاب بالقيمة
سواء كان من العروض أو السوائم لما أن العروض ليس نصابا الا ما يبلغ قيمته ما تقي درهم وقد صرح بأن المعتبر
مقدار النصاب في التمين وغيره واستدل في الكفاية بقوله صلى الله عليه وسلم من سأل وله ما يشته فقد
سأل التمس الحاقا قبل وما الذي يقبضه قال ما شادهم وأعد لها اه فقد شغل الحديث اعتبارا بالنفقة
بالقيمة لا بالاطلاع وقد قضى على اعتبار قيمة السوائم في عدة كتب من غير خلاف في الاشياء والسراري والوهابية
وشريحها والظاهر الاشرقية وفي الموهرة قال الميرغاني اذا كان له خمس من الابل قيمتها أقل من ما تقي درهم
تحل له الزكاة وتجب عليه وهذا يظهر أن المعتبر نصاب التقدم من أي مال كان يبلغ نصابا من جنسه أو ما يبلغ اه
ما تقي من الميرغاني اه ما في الترتيب لالة لمخلصا ووفق ط بأنه روى عن محمد وإبراهيم في النصاب المخرم
للمسكاة هل المعتبر فيه القيمة أو الوزن ففي المخط عنه الاول وفي الطهري عنه الثاني وتظهر الفروقة في
سبعة عشر دارا قيمتها ثمانية دراهم مثلا فيصرم أخذ الزكاة على الاول لانه الثاني والظاهر أن اعتبار الوزن
في الموزون لثأمة فيه أما المعداد كالمسافة فمعتبر فيها الرواية الثانية وعليها يجعل ما في البصر
وعلى رواية المخط من اعتبار القيمة يجعل ما في الترتيب لالة وغيره ما به يدفع الثاني بل كانهم اه أقول
وفيه نظر فان قوله أما المعداد كالمسافة فمعتبر فيها المعداد هو مسلم في حق وجوب الزكاة ما في حق حرمة
أخذها فهو محل النزاع فقد يقال اذا **ممكن** اختلاف الرواية في الموزون يكون المعداد معتبرا بالقيمة
بلا اختلاف كما اعتبر التهمة انما في العروض وقد عرفت أن ما ذكره في البصر لم يصرح به شراح الهداية وإنما
صرحوا بما مر من العناية وقد عرفت تأويله مع تصريح الميرغاني بما يزيل الشبهة من أصلها فلم يحصل الثاني
بين كلامه حتى يتم التوفيق البعيد وانما حصل الثاني بين ما فهمه في البصر وبين ما صرح به وغيره والواجب
الرجوع الى ما صرحوا به حتى يرى تصريح آخر منهم بخلافه يحصل به الثاني فحينئذ يطلب منه التوفيق
فانهم **قوله** أي الفتي استبره عن جملة الفقير فيجوز دفعها اليه كافي منه الفتي ط **قوله** ولو مدبرا

مطلب
في جهاز المرأة هل تصير به غنية

كنه نصابا ما تقي الفتاوى ما تقي
درهم كما جزم به في البصر
والهر وأقره المصنف فاكلاويه
يظهر ضعف ما في الوهابية
وشرحها من انقله الزكاة
وتزومه الزكاة اه لكن اعتمد
في الترتيب لالة ما في الوهابية
وحرر وجزم بأن ما في البصر وهم
(د) لاني (ملوكه) أي الفتي
ولو مدبرا

منه أم الولد كافي البصر (قوله أو زمنا الخ) أي ولا يجزئ ما ينفعه كافي الذخيرة (قوله على المذهب) أي
 حيث أطلق فيه السيد وهذا راسخ إلى قوله أو زمنا خال في الذخيرة وروى عن أبي يوسف جواز الدفع إليه
 اه خال في التتبع وفي قوله لا يتفق وقوع الملك لولا بهذا العارض وهو المانع وغاية ما فيه وجوب كفايته
 على السيد وتأنيده بتركه واستتباب الصدقة النافذة عليه وقد يجب بآه عند غيبة مولاه الفتي وعدم قدرته
 على الكسب لا يترفع عن حال ابن السبل اه خال في البصر وقد يقال إن الملك هنا يقع للمولى وليس يصرف
 وأما ابن السبل يصرف فالأولى الإطلاق كما هو المذهب اه قلت مراد صاحب الفتح الحاقه بابن السبل
 في جواز الدفع إليه للجزع قيام المانع كالحق بمن له مال لا يقدر عليه كما هو فإذا جاز دفعه مع تحقق غيابه
 ففي السيد العاين من كل وجه أولى لكن قد ينشأ عن صحة الحاقه بأن الزكاة لا بد فيها من الطلق والسيد
 لا يملك وإن ملك في ابن السبل ونحو موقعه للمالك في عمل الجيز بخلاف الدفع وفي السيد وقع في غير محل البصر
 لأن الملك يقع للمولى لأن يذبح وقوعه لغيره هذا أحياء المعجزة حيث لم يجزئ عن (قوله غير المكاتب)
 أي مكاتب الفتي (قوله بمسقط) أي يدين بمسقط أي مستغرق في زينة وملاقي يده (قوله فيصور) جوب
 لشرط مقداره أي أما المكاتب والمأذون المذكورين فزاد في الزكاة اليه أما المكاتب فتقدم وأما المأذون
 فتقدم ملك المولى إكناه في هذه الحالة عند الإمام خلافا لما كافي البصر (قوله ولا يخلطه) أي الفتي
 قصصه إلى البالغ ولو ذكر أخصيا فحسنتي فأخاذا أن المأذون لا يخلطه غير البالغ ذكر كان أو أنى في عيال أبيه
 أولا على الأصح كما أنه بعد غيبته نهر (قوله بخلاف ولده الكبير) أي البالغ كملت ولو زنا قبل فرض
 نفقة اجابا بعده عند محمد خلافا لما في بعض هذه الأبيات والأخبار وفي بيت الفتي ذات الزوج خلاف والأصح
 الجواز وهو قولهما ورواية عن الثاني نهر (قوله وطفل الفتي) أي ولو لم يكن له أب يمرر عن الفتي
 (قوله لا يتلقا المانع) على الجميع والمانع أن الطفل بعد غيبته أبيه بخلاف الكبير فإنه لا يعد غيبته
 أبيه ولا الأب يفتي ابنه ولا الزوجة يفتي زوجها ولا الطفل يفتي أمه ح عن البصر (قوله وفي هاشم الخ)
 أعلم أن بعد مناف وهو الأب الرابع للبي صلى الله تعالى عليه وسلم أعقب أربعة وهم هاشم والمطلب وطل
 وعبد شمس ثم هاشم أعقب أربعة انتزع نسل الكل إلا عبد المطلب فإنه أعقب اثني عشر نصرف الزكاة
 إلى أولاد كل إذا كانوا أسلبن فقراء الأولاد عباس وحارث وأولاد أبي طالب من علي وصغيره وعقيل
 فحسنتي وبه علم أن إطلاق بني هاشم بمال أبيه لا يخلو إلا تحريم عليهم كملهم على بعضهم وإدخال في الخواشي
 السعدية أن آل أبي لهب ينسبون أيضا إلى هاشم وتحت لهم الصدقة اه وأجاب في البصر قوله وأقول
 خال في النافع بعد ذلك بن بني هاشم المأمون أبطل النص قرأته يعني به قوله صلى الله عليه وسلم لا قرابة بيني
 وبين آل أبي لهب فإنه أثر طيننا لا يفرق وهذا امر صحيح في انتفاع نسبته عن هاشم وبه ظهر في اقتصار المنصف
 على بني هاشم كفاية فإن من أسلم من أولاد أبي لهب غريدا خيل لعدم قرابته وهذا أحسن جدا لم أر من تخاضه
 شذبه اه (قوله ولهب) في بعض النسخ بنو أبي لهب وهي أصوب (قوله قصر لهم) هذا ما مر عليه
 جمهور الشافعية خلافا لما في غاية البيان كما في الصروا نهر (قوله لبني المطلب) أي لمن أسلم منهم
 وهو أخو هاشم كاسر (قوله إطلاق المانع الخ) يعني سوا ذلك كل الزمان وسوا في ذلك دفع بعضهم بعض
 ودفع غيرهم لهم وروى أبو عصمة عن الإمام أنه يجوز الدفع إلى بني هاشم في زمانه لأن عضوا وهو حسن انفس
 لم يصل إليهم لا لاهمال الناس أمر القنات وإصالتها إلى مستحقها وأذا لم يصل إليهم الغرض عادوا إلى الموت
 كذا في البصر وقال في التبر وجوز أبو يوسف دفع بعضهم إلى بعض وهو رواية عن الإمام وقول العيني
 والهاشمي يجوز أنه يدفع زكاته إلى هاشم من قبله عند أبيه خيفة خلافا لأبي يوسف موابه لا يجوز
 ولا يصح حله على اختيار الرواية السابقة عن الإمام لم تأمل اه ووجهه أنه لو اختار تلك الرواية ما صح قوله
 خلافا لأبي يوسف لما علمت من أنه موافق لها في اختيار الشافعية بعض أهل اه ح (قوله فأرأواهم أدنى)
 أي ما نزل من غل في التبر يقع لمولاه بخلاف العتيق ظن في التبر قد يجد المولى لأن مولى الفتي يجوز الدفع إليه
 (قوله حديث مولى القوم منهم) روى أبو داود والترمذي والشافعية يلقون مولى القوم من أنفسهم
 وأما لخل فالصدقة قال الترمذي حسن صحيح وكذا أصح الحاكم فتح وهذا في حق حل الصدقة وسرمتها
 لا في جميع الوجوه أن ترى أنه ليس يكف ملهم وأن مولى المسلم إذا سكن كافرا أو خدمه لم يلزم مولى

أوزمنا ليس في عيال مولاه أو كان
 مولاه فأب على المذهب لأن
 المانع وقوع الملك لولا (غير
 المكاتب) والمأذون المدون
 بمسقط فيصور (و) إلى (طفله)
 بخلاف ولده الكبير وأيه
 حرام أنه الفتي وطفل الفتي
 فيصور لا يتلقا المانع (و) لا في
 (في هاشم) المأمون أبطل النص
 قرأته وهم بنو لهب فتصل
 بن أسلم منهم كما فصل
 لبني المطلب ثم ظهر المذهب
 إطلاق المانع وقول العيني
 والهاشمي يجوز أنه يدفع زكاته لئله
 موابه لا يجوز نهر (و) لا في
 (مواهبهم) أي عتاقهم فأرأواهم
 أهل مدينت مولى القوم منهم

قوله فصل لهم هكذا اضطه ولعلها
 نسخة والافلاقي في نسخ الشارح
 فصل لمن أسلم منهم وهو امر
 بالمراد اه معصية

وهل كانت تحمل لسان الانبياء

خلاف واعتقد في التبرر حلها

لا يراهم الله (وجازت التطوعات

من الصدقات) غلة (الوقوف

لهم) أي لئلا يهتكم سواء جاهد

الواقف أولا على ما هو الحق كما

حققه في الفقه لكن في السراج

وغيره ان سماهم جازوا لالا قلت

وجعله محض الاشياء محمل

القولين ثم نقل عن صاحب البصر

عن الموسط وهل تحمل الصدقة

لسان الانبياء قبل ثم وهذه

خصوصية لتبني على الله عليه

وسلم وقيل لا بل تحمل قرايتهم

فهي خصوصية لقراءة نبينا

اكراما وانها انقضت على

الله عليه وسلم فليحفظ (و) لا

تدفع الى (ذم) لحديث معاذ

(وجاز) دفع (غيره) وهو غير

العشر) والمراج (اليه) أي

الذي ولو وجبا ككندر

وكفارة وفطرة خلافا للثاني

وقوله يبقى حاوي القدسي وأما

الحري ولو مستاننا فجميع

الصدقات لا تجوز له انفاقا بجر

عن الغاية وغيرها لكن بزم

الزيلي جواز التطوع له (دفع

بضم) لمن ينظره مصرفا

وقوله غير العشرة كذا في الجمل

واو الذي في نسخ السراج وغير

العشرة واو المالك واحد تأمل

اه محصيه

المنفلي لا تؤخذ منه المضاعفة بل الجزية شهر قلت سابق في باب الكفاة في النكاح أن معقن الوضع ليس
بكف المصلحة الشرف (قوله لسان الانبياء) أي لما فهم (قوله واعتقد في التبرر الخ) هو اعتقادنا في
القولين لا في قولهما عن الموسط وسواهما من مكين عن الجوى عن شرح البخاري لا بل يقال اتفق
الفقهاء على أن أرواحهم على الله عليه وسلم لا يدخلون في الذين تمت عليهم الصدقة ثم قال الجوى وفي الفقه
عن عائشة رضي الله عنها أنها لم يجدنا في لسان الصدقة قال هذا يدل على تحريمها عليهن اه تأمل (قوله
وجازت التطوعات الخ) قديم المصنف جبة الواجب كالتذوق والعشر والصدقات وبراء الصدق الآخر
الركاظة يجوز مصرفه لهم كما في التبرع عن السراج (قوله كما حققه في الفقه) أقول نقل في البصر عن عدة
كتب أن النقل جاز لهم اجتماعا وذكر أنه المذهب وأنه لا فرق بين التطوع والوقف كما في المحط وكافي النسبي
وأن الزيلي أثبت الخلاف على وجه يشعر بهمة التطوع عليهم وقواء في الفقه من جهة الدليل اه قلت
وذكر في الفقه أن الحق إجراء الوقف يجري التنازل لأن الوقف متبرع ووجوب الدفع على التنازل لوجوب
اتباعه بشرط الوقف لا يصح به واجبا على الوقف فحاشا أن كلام الشارح فان مقدمه أن كلام الفقه في الوقف فطوله ولم يجل لهم لكن وقع
عليهم كالتنازل به يظهر ما في كلام الشارح فان مقدمه أن كلام الفقه في الوقف فطوله ولم يجل لهم لكن وقع
في نسخة كتاب علي ح زيادة وقيل لا لمصلحة قبل قوله على ما هو الحق وبها يصح الكلام وسقطت هذه الزيادة
وما بهدائي بعض النسخ التي قوله ولا تدفع الى الذي (قوله لكر في السراج وغيره) عزاء في البصري
شرح الطحاوي وغيره (قوله وجعله محض الاشياء) أي الشيخ صالح القرني ابن المصنف وكذا
البيروني شارح الاشياء والضمير الى ما في السراج وغيره ط (قوله محمل التوابع) أي محمل القول بالموافق
على ما لا سماهم وبعدمه على ما إذا لم يسمهم كما إذا وقف على الفقراء ولعل وجهه أنه حينئذ يكون صدقة
من كل وجه فلا يجوز الدفع الى فقراهم بخلاف ما إذا سماهم لأنه يكون تبرعا عاصلة لاصدقة فهو كالموقوف
على جماعة اغنياء ثم على الفقراء ويؤيده ما في خزائن الفتن لو قال مالي لأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم
وهي بمصون جازت له هذه وظيفة وليست بصدقة ويصرف الى أولاد فاطمة رضي الله عنها اه (قوله ثم نقل
عن صاحب البصر الخ) هذا موجود في بعض النسخ والاصوب اسقاطه لكثره بقوله المار وهل كانت
تحمل الخ (قوله لحديث معاذ) أي المار عند قوله ومكاتب اذا خلاف أن الصغير في اغنيائهم
يرجع للسلب فكذا في فقرائهم مراج (قوله غير العشر) فانه محقق بالركاظة والاعراض كذا في الأربع وأما
الخارج فليس من الصدقات التي الكلام فيها مصرفه صالح للمسلمين كما مر ولذا يستثنى في الكثر والهداية
الا لركاظة (قوله خلافا للثاني) حيث قال ان دفع سائر الصدقات الواجبة اليه لا يجوز اعتبارها بالركاظة
وصرح في الهداية وغيره ما بان هذا رواية عن الثاني وظاهره أن قوله المشهور كقولهما (قوله وبقوله
بقي) الذي في حاشية الخليلي عن الحاوي وقوله نأخذت لكن كلام الهداية وغيره ما يفيد
رجوع قولهما وعليه التوق (قوله وأما الحري) محتمل الذي (قوله عن الغاية) أي غاية البيان
وقوله وغيره أي النهاية فافهم (قوله لكن بزم الزيلي جواز التطوع) أي المستأن كما
نقدمه عبارة التبرع ثم ان هذا لم أره في الزيلي وكذا قال أبو العود وغيره مع أنه مخالف لدعوى الاضاق لكن
رأيت في المحيط من كتاب المكسب ذكر محمد في السير الكبير لا بأس للمسلم أن يعطي كافرا حرياً أو ذنباً
وأن يقبل الهدية منه لحرب مروى أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث نخبته في دار إلى مكة حين فطروا أو أمر
بدفعه إلى أبي سفيان بن حرب ومفوض ابن عمر ليعز فأعلى فقراء أهل مكة ولأن ماله لرحم محمود
في كل دين والاهدائي الفقيه من مكاتب الاضاق الخ وسند كرم الله الله الترخي الآن الاقل يستعمل في الغاملات
(قوله دفع بضم) أي اجتهد ودولة الطلب والاشغال ويرادفه الترخي الآن الاقل يستعمل في الغاملات
والثاني في العبادات وعرفا طلب الشيء مقابل التبرع عند عدم الوقوف على حقيقته شهر (قوله بل ينظره
مصرفا) أما التبرع في دفع بل ينظره غير مصرف أو شئ ولا يتبرع بل يبرح حتى يظهر أنه مصرف فيعبر به في الصبح
خلافا لمن عدمه وقامه في التبرع وأما أن المدفوع اليه لو كان جالساً في صف الفقراء يصنع منهم
أو كان عليه زعم أو سأل فأعطاه كانت هذه الاسباب بمنزلة التبرع كذا في الموسط حتى لو ظهر غناه لم يعد

أرحامه ثم جيرانه ثم أهل سكنته ثم أهل بلده كما في التعمية اه قلت وتعلم ذلك المقدسي في شرحه (قوله أو من دار الحرب الخ) لأن فقهاء المسلمين الذين في دار الإسلام أفضل من فقهاء دار الحرب بحر قلت ينبغي استثناءه إساءة المسلمين إذا صكك في دفعهما إمامة على ذلك راقبهم من الأسر تأتلى (قوله وفي المراجع الخ) تمام عبارته وكذا على المدون المحتاج (قوله أفضل) أي من الجاهل الصغير فهماني (قوله خلاصة) عبارتها كما في الصرايح أن ينقل زكاة ماله المجدية تقبل الحول لغيره غير أحوج ومدون (قوله ولا يجوز صرفها لاهل البدع) عبارة البرازية ولا يجوز صرفها لاهل البدع زانية الخ فالمراد هنا بالبدع المكشوفة تأتلى (قوله كالكزامة بالفتح والتشديد وقيل بالضم والفتح والاول الصبح المشهور فرفقه من الشبهة نسبت إلى عبد الله محمد ابن كزامة وهو الذي نص على أن عبادة على العرش استقرارا وأطلق اسم الجوهر عليه تعالى الله عما يقول المبطلون علوا كبيرا (قوله وكذا الشبهة في الصفات) هم الذين يجوزون قيام الحوادث به تعالى فيصنعون بعض صفاته كصفاته الحوادث ط (قوله لان مقوت المعرفة الخ) المبادر متناوبه وعبرة البرازية وغيره أي غير الكزامة من الشبهة في الصفات أئله كذا في العلم منهم في الصفات واختار أنه لا يجوز الصرف اليهم أيضا لان مقوت المعرفة من جهة الصفة ملحق بمقوت المعرفة من جهة الذات (قوله كالا يجوز دفع زكاة الخ) مثل الزكاة كل صدقة واجبة الاخرى الزكاة ط عن حاشية الاشياء لا بالبعود (قوله وكذا الذي نفاه) كقوله أم الولد اذا خاف كذا في الجبر ومثله المنع بالحق كباقي في باب وهل مثله ولقد نفاه إذا صك عنه أوفاء فلراجع ح (قوله احتسبا) علم قوله لا يجوز (قوله الا اذا كان الولد الخ) علمه في العادة بأن النسب ثبت من النكاح وقد ذكر في الصربية جابت ولد من الزنى ثبت النسب من الزوج لان الزاني في الصحيح فلو دفع صاحب الفرائض زكاته إلى هذا الولد يجوز ولودفع الزاني لا يجوز عندنا خلافا للشافعي اه قد صدر ج بصدم جواز دفع إلى ولده من الزنى وان كان لها زوج معروف رضى عن الجوى وهذا مخالف لما ذكره المصنف وتصور المسألة بآراء مع العلم بأنها ذات زوج ليجزى ما إذا لم يعلم ذلك لكون الولد جديده شبه لآزني وفي الحال في الجوى خرج ولد المنع بالحق بالزوجها اذا تزوجت ثم لم تنجب الأول حسا فان علم قول الامام المرجوع عنه الاول لا لولده ومع هذا يجوز دفع زكاة اليهم وشهادتهم كذا في المراجع اه لعدم الفرعية ظاهرا وعليه فينبغي أن لا يجوز ذلك للثاني لوجود الفرعية حقيقة وان ثبت النسب منه لكن المتقول في الولو الخ جواز ذلك لعلى قول الامام وروى رجوعه وعليه الفتوى وعليه فلا قول الدفع اليهم دون الثاني اه (قوله والكل) أي كل النوع المذكور من قوله ولا يجوز دفعه لاهل البدع الخ هنا (قوله ولا يحمل أن يسأل الخ) قد بسأله لان الاخذ بدونه لا يجوز بحر وقد بسأله شيا من القوت لان سؤال ما هو محتاج اليه غير القوت كنوب شرب لالة وإذا كان له دار يسكنها ولا يقدر على الكسب قال طهرا الدين لا يحمل له السؤال اذا كان يكسبه مادونها مراج ثم نقل ما يدل على الجواز وقال هو أوسع وبه ينبغي (قوله كالصغير المكسب) لانه قادر بصحته وكسبه على قوت اليوم بحر (قوله وبأنه مطيع الخ) قال الاكمل في شرح الماشوق وأما الدفع إلى مثل هذا السائل غالبا يصح حكمه في القياس لانهم به لانه اعانة على الحرام لكنه يجعل حجة وبالله التقي أولن لا يكون محتاجا اليه لا يكون آتما اه أي لان الصدقة على التقى حبة كما أن البهية تقبض صدقة لكن فيه أن المراد بالتقى من يملك نصا أما التقى فبقت يومه فلا تكون الصدقة عليه حبة بل صدقة خافزته وقبض فيه أفاده في التبر وقال في البصر لكن يصح دفع التقى المذكور بأن الدفع ليس اعانة على المحرم لان المحرم في الابتداء ناهي بالسؤال وهو معتقد على الدفع ولا يكون الدفع اعانة الا لو كان الاخذ هو المحرم فخطا قلت اه قال المقدسي في شرحه وأنت خير بان التماس أن مرادهم أن الدفع إلى مثل هذا يدعو إلى السؤال على الوجه المذكور وبالبربر عما يتوب عن مثل ذلك فقلت اه (قوله للكسوة) ومثله البربر السكن ومرتبة البيت الضرورية لا ما يترى به يتأخر يظهر (قوله وألا اشتغاله عن الكسب بالجهاد) أشار إلى أنه السؤال وإن كان قويا بالكسب كما صرح به في الجبر عن غاية البيان (قوله وأطلب العلم) ذكره في الجبر بجنا بقوله ونبني أن يلحق به أي بالتأخر طالب العلم لا اشتغاله عن الكسب بالعلم ولهذا قالوا انفقته على أبيه وان كان

* (فروع) *

يُشَدُّ بِدَفْعِ مَا يَنْقِبُهُ يَوْمَهُ مِنَ
السُّؤَالِ وَاعْتِبَارِهِ مِنْ حَاجَةِ
وَعِيَالٍ وَالتَّعَرُّفِ فِي الرِّسْكَاتِ
فَقَرَأَ مَكَانَ الْمَالِ فِي الْوَصِيَّةِ
مَكَانَ الْمَوْصِي وَفِي الظَّاهِرَةِ مَكَانَ
الْمَوْصِي عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْأَصَحُّ
لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْهُمُ ثَلَاثُ مَرَّاتٍ • دَفَعَ
الزَّكَاةَ إِلَى صَيِّانٍ أَعْلَاهُ بِرِسْمِ
عَبْدٍ أَوْ إِلَى مُبَشَّرٍ أَوْ مَهْدِيٍّ
الْبَاكُورَةِ بِإِزَاةٍ إِذَا نَصَرَ عَلَى
التَّعْوِضِ وَلَوْ دَفَعَهَا لِأَخْتِهِ وَلَهَا
عَلَى زَوْجِهَا مَهْرٌ يُلْقِي نَسَابًا وَهُوَ
مَنْ مَقَرَّ وَلَوْ طَلَبَتْ لِيَتَجَسَّعَ مِنْ
الْأَدَاءِ لَا يَبْزُوزُ إِلَّا بِزَوْلِ دَفْعِهَا
مِنَ الْعَمَلِ فَلْيُفَسِّحْهُ أَنْ كَانَ يَحْتَاجُ إِلَى
لَهُ لَوْ مَطْعَمٌ مِنَ الْأَلَاةِ وَلَوْ وَضَعَهَا
عَلَى كَفِّهِ فَاتَّسَبَّحَ الشُّعْرَاءُ بِإِزَاةٍ
وَلَوْ سَطَعَ مَالٌ فَرَفَعَهُ فَيُفَرِّقُ بِهِ
بِإِزَاةٍ أَنْ يَعْرِفَهُ

بِحَسْبِ مَكْتَسَبِكُمْ أَلَوْ كَانَ زَمَنًا (قوله واعتبارها الخ) أشار إلى أنه ليس المراد دفع ما ينقبه في ذلك
اليوم من سؤال القوت فقط بل عن سؤال جميع ما يحتاجه فيه نفسه وعمله وأصل العبارة للتبرع بل لا يثبت
قال قوله ويدفع ما ينقبه عن سؤال يوم ظاهره تعلّق الاعتناء بسؤال القوت والأوجه أن يشار إلى ما ينقبه
المال في كل قمر من عمال وحاجة أخرى كدهن ونوب وكراة ومغزل وغير ذلك كافي الفهم اهـ ونحوه فيها فافهم
(قوله والمعتبر في الزكاة قراء مكان المال) أي لا مكان الزكاة حتى لو سكن حوق بلد وماله في آخره فزق
في موضع المال ابن كمال أي في جميع الروايات بحر وعلاهما أنه لو فرّق في مكانه نفسه بكرة كافي حسالة نظها
إلى مكان آخر بقى فحاشي لم أره وهو أنه لو كان له مال مع مضارب مثلاً في بلدة وحال عليه الحول هناك ثم جاء
المضارب بالمال إلى بلدة قوب المال وكان لم يخرج زكاة فهل يخرجها إلى قراء بلدة أو إلى قراء البلد التي كان
فيها المال فليراجع (قوله وفي الوصية مكان الموصي) أقول كذا في الجوهرة عن الفتاوى لكن ذكر في جوابها
شرح الوجهين عن الخلاف أوصى بأن يصدق بثلاث ماله في قراء بلغ الفضل أن يسرف إليهم وإن أعطى
غيرهم بخلافه أقول أي يوسف وبقي وقال محمد لا يجوز اهـ (قوله مكان الموصي) أي لا مكان الرأس
الذي يؤذى عنه (قوله وهو الأصح) بل شرح في النهاية والعناية بأنه ظاهر الرواية كافي التبرع بليلة وهو
المذهب كافي الصريحين أن أولى بما في الفتوى من تعيين قولها باعتبار مكان الموصي منه قال الرقي وقال
في المنع في آخر باب صدقة الفطر الأفضل أن يؤذى عن عبده وأولاده وحشته حيث هم عند أي يوسف وعليه
الفتوى وعند محمد حيث هو اهـ تأمل قلت لكن في التنازعية يؤذى عنهم حيث هو وعليه الفتوى وهو قول
محمد ومثله قول أي حنفية وهو الصحيح (قوله إلى صيان أطاربه) أي الصقلا والأفلايصع بالادباض إلى
ولي الصغير (قوله برسم عبد) أي عادة عبد ح (قوله أومهدي الباكورة) هي الفترة التي تدرك الأولا
قادموس وقيدته في التنازعية بالتي لا تساوي شيئاً ومفهومها أنها لو هاجمة لم يصح عن الزكاة لأن المهدى
لا يدفعها إلا للعوض فلا يجوز أخذها إلا بدفع ما يرثيه به المهدى والزكاة عليه يصح عن الزكاة ثم أثبت ط
ذكر مثله وزاد الآن نزل المهدى منزلة الواهب اهـ أكل أنه لم يقصد بها أخذ العوض وإنما جعلها وسيلة
لصدقة فهو مستبرع بما يدفع ولذا الإبقاء ما أخذ عوضاً عنها بل صدقة ليتمكن الاختذال بعه شيئاً لا يرثي
بتركها بل لا يصلح له أخذها والذي يظهر أنه لو نوى بمادفعه الزكاة حث نية ولا يثنى فحتمه مشغولة بقدر
قيمتها أو كثر إذا كان لها قيمة لأن المهدى وصل إلى غرضه من الهدية سواء كان ما أخذ زكاة أو حدة نافلة
ويكون حينئذ راجعاً إلى الهدية فلي تأمل (قوله إذا نذر على التعويض) يعني أن يكون من ماله
القول بأنه إذا سمي الزكاة قرخالاً نصع وتقدم أن المعتد خلافه وعليه فحتمى أنه إذا نذرها أصبحت وإن نص على
التعويض الآن يقال إذا نذر على التعويض يصير عقد معاوضة والمطوط إليه في العقود هو الاتفاق بدون
النسبة المجردة والصدقة تسمى قرخالاً عما زامه ورأى القرآن العظيم فيصير الملاحقة عليها بخلاف لفظ العوض
إذا عمل النسبة المجردة مع اللفظ الغير الصالح لها ولذا انفصل بعضهم فقال أن أول القرض الزكاة جازواً ولا فلا تأمل
(قوله ولودفعها لأخته الخ) قلنا الكلام عليها عند قوله وابن السبيل (قوله والألا) أي إلى المدفوع
يكون بمنزلة العوض ط وفيه أن المدفوع إلى المهدى الباكورة كذلك فينبغي اعتبار الرتبة وتظهر ما روي في أول
كتاب الزكاة فيها ودفع إلى من قفني عليه بنفسه من أنه لا يجوز عن الرسكة أن أحسنه من النفقة
وإن أحسنه من الزكاة يجزىه وقيل لا كفاية في التنازعية لكن فيها أيضاً قال محمد إذا هلك الوديعة في يد المودع
وأتى إلى صاحبها نعتها ونوى عن زكاة ماله قال أن أدى لدفع المصنوعة لا تجزى عن الزكاة اهـ فتأمل
وقد هما من صدقة الفطر لودفعها إلى الطالب الذي يوقفهم في الحر يجوز لأن ذلك غير واجب عليه وقد فعل
مشايخنا الأحوط والابن عبد الله أن يقدمه أو لا ما يصحكون هدية ثم يدفع إليه الخنفعة (قوله جاز)
ويكون تلكا لهم والنسبة شائعة عند العزل وكذا إذا لم يتوهم بعد انتهاءه وهو قائم في يد المقر كما تقدم ظهره
قلت وبقي تعديدهما إذا كان الاتهاب رخصه لاشتراط اختيار المده في الأموال الباطنة كالمر في حسنة
البيعة ويدل عليه المسألة الأخيرة (قوله إن كان يعرفه) أي يعرف شخصه لتلا يكون تلكا مجهولاً لأنه
إذا لم يعرفه بأن جاز إلى موضع المال فلم يجده وأخبره أحد بآنه وضعه فقبر لا يعرفه ورثى المالك بذلك لم يصح

لأنه يكون باحة والشرط في الزكاة التملك تأمل (قوله والمال قائم) لأنه لو رضى بذلك بعدما استهلك
 القصر المال لم تصح منه كاي (خاتمة) اعلم أن الصدقة تخص بفاضل عن كفايته وكفايته يومه وان تصدق
 بما ينقص مؤنة من يومه أو من اراد التصديق بماله كله وهو يعلم من نفسه حسن التوكل والصبر عن المسألة
 فله ذلك والا فلا يجوز تركه لمن لا يصبر على الصبر أن يخص نفقة نفسه عن الكتابة الثلاثة كذا في شرح دور
 الصالح وفي التتارخانية من الحط الاضل لمن يتصدق ثلاثين بنوى لجميع المؤمنين والمؤمنات لأنها تصل اليهم
 ولا ينقص من أجره شيء اهـ واقه تعالى أعلم

والمال قائم خلاصة

• (باب صدقة الفطر) •

من اضافة الحكم لشرطه والفطر
 لفظ اسلامي والفطرة مولد بل
 قيل لمن وأمر بها في السنة التي
 فرض فيها رمضان قبل الزكاة
 وكان عليه السلام يتطبل قبل
 الفطر يومين يأمر بانراجها
 ذكره الشيخ

• (باب صدقة الفطر) •

وجه مناسبتها بالزكاة أن كلاهما من الوظائف المالية وأوردتها في المبسوط بعد الصوم باعتبار ترتيب
 الوجود وأوردتها في التفتيح هنا رعاية لحباب الصدقة ووجه لأن المقصود من الكلام المضاف لا المضاف اليه
 خصوصاً إذا كان المضاف له شرطاً وسهلاً أن تقدم على العشر لأنه مؤنة فيها معنى العبادة وهذه العكس
 الآله ثبت بالكتاب وهي خبرنا وادعاهم من أنواع الزكاة والمراد بالفطر يومه لا الفطر القوي لأنه يكون
 في كل ليلة من رمضان وحب صدقة وهي العطية التي يراد بها المتوبة من الله تعالى لأنها تظهر صدق الرجل
 كالصدق يظهر صدق الرجل في المرأة معراج (قوله من اضافة الحكم لشرطه) المراد بالحكم
 وجوب الصدقة لأنه الحكم الشرعي فتكون على حذف مضاف والمراد بالوجوب وجوب الاداء له الذي
 شرطه الفطر لنفس الوجوب الذي مناطه وجود السب وهو الرأس ح وفي العبر والاضافة فيعلم من اضافة
 الشيء إلى شرطه وهو مجاز لأن الحقيقة اضافة الحكم إلى سببه وهو الرأس اهـ أي لأنها على الأول لادنى
 مناسبة مثل كوكب انظر فاه وعلى الثاني بمعنى الام الاختصاصية (قوله والفطر لفظ اسلامي) اصطلح
 عليه الفقهاء كعاد من الفطرة بمعنى الخلقة كذا في الصريح تعالى بل في الظاهر أن مراده أن المضاف
 اليه الصدقة الذي هو اسم اليوم المخصوص لفظ شرعي أي الخلقة على ذلك اليوم بخصوصه اصطلاح شرعي
 إذ يشك أن الفطر الذي هو اسم اليوم المخصوص لفظ شرعي مستعمل قبل الشرع وأمر اداء لفظ الفطرة بالتاء بقرينة
 التعليل في التبرع شرح الوقاية أن لفظ الفطرة الواقع في كلام الفقهاء وغيرهم مودع في عذب بعضهم من لحن
 العاقبة اهـ أي أن الفطرة المراد بها الصدقة غير لغوية لأنها تأت بهذا المعنى وأما ما في القلموس من أن
 الفطرة بالهمزة كصدقة الفطر والخلقة فاهضه بعض المحققين بأن الأول غير صحيح لأن ذلك المخرج
 لم يصلح إلا من الشارع وقد عمن غلط القاموس ما يقع كثيراً فيه من خلط الحقائق الشرعية باللفظ اهـ
 لكن في المغرب وأما قوله في التمهيد الفطر نصف صاع من برفعتها صدقة الفطر وقد جاءت في عبارات الشافعي
 وغيره وهي صحيحة من طريق الفتوان لم أجدها فيما عدى من الأصول اهـ وفي تقرير التزوي هي اسم
 مولد ولها من الفطرة التي هي الخلقة قال أبو محمد الأبري معناها زكاة الخلقة ككأنها زكاة البدن اهـ
 وفي المصباح وقوله من يجب الفطرة الأصل يجب زكاة الفطرة وهي البدن بخلاف المضاف وأقيم المضاف اليه
 مقامه واستغنى به في الاستعمال لفهم المعنى اهـ ومضى عليه التمسك به ولهذا نقل بعضهم أنها تسمى
 صدقة الرأس وزكاة البدن والحاصل أن لفظ الفطرة تأت بالفتحة ومعناها الخلقة وانما الكلام
 في الاطلاق مراداً من المخرج فإن أطلق عليه بدون تقدير فهو اصطلاح شرعي مولد وأما مع تقدير المضاف فالمراد
 به المعنى القوي ولعل هذا وجه الصحة الذي أراد صاحب المغرب وأما لفظ الفطر بدون تأه فلا كلام في أنه
 معنى لغوي وهذا تعلم ما في كلام الشارع تعالى فافهم (قوله وأمرها) أي بانراجها وفي حاشية فوح
 والحاصل أن فرض صيام رمضان في شعبان بعدما حوّلت القبلة إلى الكعبة وأمر النبي صلى الله عليه وسلم
 بزكاة الفطر قبل العيد يومين وذلك قبل أن تفرض زكاة الأموال هذا هو الصريح ولهذا نقل أنها مستوخدة
 بالزكاة وإن كان الصريح خلافه اهـ (قوله وصكان عليه السلام الخ) أخرجه عبد الرزاق بسند
 صحيح عن عبد الله بن فضالة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل يوم الفطر يوم أو يومين فقال أدوا
 صاعاً من بزر أو فحينئذ أوصا عاصم بن عمرو شعير بن كل من أوصى وعبد مرفراً أو كبير فمخ طه وبعد انقضى
 ما مجسه صاحب الصريح شافعي باب صلاة العيد من أنه ينبغي أن يقدم أحكام صدقة الفطر خطبة قبل يوم

العبد لجل أن تمكنوا من إخراجها قبل الذهاب إلى المصلى (قوله وحديث فرض الخ) جواب عما
استدل به الشافعي رحمه الله على فرضيتها من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم فرض
ركعة الفطر من رمضان على الناس ما عاين غير أو صاعين شعيرة على كل حر وعبد ذكر أو أنثى من المسلمين فتح
(قوله معناه فقد راجح) أي فانه أحد معاني الفرض قوله تعالى فنصف ما فرضتم ويقال فرض الشافعي النصفة
وهذا الجواب ذكر في البدائع وأجاب في الفتح بأن التاب ظني بقيد الوجوب وأنه لا خلاف في المعنى لانه
الاعتراض الذي يشبهه الشافعية ليس على وجه يكفر جاحده فهو معنى الوجوب عندنا غاية الأمر أن الفرض
في اصطلاحهم أعز من الواجب في عرفنا فقلناه على أحد حيزه والاحتجاج على الوجوب لا يدل على أن المراد
بالفرض ما هو عرفنا أي ما يكفر جاحده لانه إذا قلنا انقل الاحتجاج فواتر ليكون قطعا وكان من ضروريات
الدين كالنفس لا إذا كان غلبا وقد صرحوا بأن منكر وجوبه لا يكفر فكان المسبق الوجوب بالمعنى العرفي عندنا
أه ملخصا قلت وقد يجب أن يقول الصحابة فرض راد به المعنى المصطلح عندنا للقطع به بالنسبة إلى من جمعه
من النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره ما يصل إليه بطريق قطعي فيكون مثله هذا قالوا إن الواجب
لم يكن في عصره صلى الله عليه وسلم كما أؤخذنا في حواشي شرح المنار (قوله وهو الصحيح) هو ما عليه أتون
بقوله وصح لوقد أمأخر (قوله مطلق) أي عن الوقت فقبح في مطلق الوقت وانما يتعين بعينه فضلا
أو أثر العرفي أي وقت أدى كان مؤذنا لأفانها في سائر الواجبات الموسعة غير أن المستحب قبل الخروج
إلى المصلى لقوله عليه الصلاة والسلام أغنوه عن المسألة في هذا اليوم بدائع (قوله كأمز) عند قول
المتن وإقراضها غير الخ (قوله جاز) في الموهبة إذا مات من عليه زكاة أو فطرة أو كفارة أو غير
لم تؤخذ من تركه عندنا لأن شريح ورثته بذلك وهم من أهل التبرع ولم يجبروا عليه وإن أوصى فتخذ
من الثلث أه (قوله وقبل مضيقا) مقابل الصميم وهو قول الحسن بن زياد أن وقت أدائها يوم الفطر
من أوله إلى آخره فإذا لم يؤدّها حتى مضى اليوم سقطت كالأضحية بدائع ومثله في شرح الهداية وغيرها
وراجح التحقيق ابن الهمام في التصرير بأنها من قبيل الضحية بالوقت المطلق لقوله عليه الصلاة والسلام أغنوه
في هذا اليوم عن المسألة بعده فضاء رتبته الصلاة بأن تخير في جمعه لئلا يفتنه قال في شرحه على المنار أنه
تجيب لما قبله الصحيح أه قلت والظاهر أن هذا قول ثالث خارج عن المذهب لأن وقوعه قضاء عني ومهما
غير أن قول بشروطها وبقدرة العلامة المقدسي بأنهم كانوا يجهلون في زمنه صلى الله عليه وسلم وأنه كان يذنه
وعليه صلى الله عليه وسلم كما قاله ابن الهمام نفسه فدل ذلك على عدم التقيد باليوم إذ لو تقيده لم يصح قبله
كافي الصلاة وصوم رمضان والأضحية أه وما قيل في الجواب أنه تعجيل بعد وجود السبب فيصور تعجيل
الزكاة بعد ذلك التصاب فهو مؤكدا لا اعتراض لانه على جواز التعجيل وعلى عدم التوقف إذ لو كان
موقتا لم يجز تعجيله قبل وقته وإن وجد سببه لأن الوقت شرطه كما لا يجوز تعجيل الحج قبل وقته وإن وجد سببه
وهو البتة على أن قياس تعجيل الفطرة على الزكاة لا يصح لأن حكم الأصل يختلف للقياس كما سنده
عن الفتح فافهم والآخر في حديث أغنوه بحول على الاستحباب كما يشرب إليه ما قد تمنعنا عن البدائع وصرح
في الظهور بعدم تراخيه الترخي كما كافي انتهى ومما في لقوله صلى الله عليه وسلم من إذا هاق قبل الصلاة
فهي زكاة مقبولة ومن إذا هاق بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات رواء أبو داود وغيره أي نقصان فواجبها
فصارت كفارة من الصدقات كما في الفتح وأما إذا بضأن هذا لا يدل على قول الحسن بن زياد بسقوطها
لأن اعتبار ظاهره يؤدّي إلى سقوطها بعد الصلاة وإن كان الأداء في باقي اليوم وليس هذا قوله فهو مصروف
عنه عند ما لا يقول بسقوطها بمعنى اليوم لا بمعنى الصلاة كأمز (قوله فيعده يكون قضاء) قد علمت
أن المراد بالتخيير حق قول الحسن بسقوطها بمعنى اليوم كما أشار إليه في الهداية وصرح به شراحه وأغفرهم
وأن هذا قول ثالث لم أر من قال به سوى ابن الهمام وعلت ما فيه في هذا التفرع قلر (قوله على كل حر
مسلم) فلا تخير على رقيق لعدم تحقق التملك منه ولا على كافر لانه قربة والكافر ساقط غير ولا تخير
على الكافر ولو لم يمسلم أو لم يمسلم حيز (قوله ولو صغيرا ونونا) في بعض النسخ أو يجنونا بالعطف باو
وفي بعضها باوا وهذا لو كان له مال عال في البدائع أو ما العقل والبالغ فليس من شرائط الوجوب

(تجب) وحديث فرض رسول
الله عليه السلام ركعة الفطر معناه
نذر للاجتماع على أن منكرها لا يكفر
(ومعاني العمر) عند أصحابنا
وهو الصحيح يجوز عن البدائع
مصللا بأن الأمر بأدائها مطلق
كأنه كافي قول كأمز ولو مات
فإذا هاق واره جاز (وقيل مضيقا
في يوم الفطر عينا) فيعده يكون
قضاء واختاره السكاك في تحريره
وروجه في تنوير البصائر (على كل)
حر (مسلم) ولو صغيرا يجنونا

في قول أي حنفية وأبي يوسف حتى تجب على الصبي والمجنون إذا كان لهما مال ويخرجها الولي من مالهما ونقال محمد وزلا تجب فبنتها الأب والوصي ولو أذاها من مالهما اهـ وكما تجب فطرهما تجب فطرة رفقهما من مالهما كما في الهندية والعرصن الطهيرة (قوله حتى لم يخرجها ولهما) أي من مالهما في البدن أم الصبي الثاني إذا لم يخرج ولله عنه فعل أصل أي حنفية وأبي يوسف أنه يلزمه الأداء لأنه يقدر عليه بعد البلوغ اهـ قلت فلو كانا فقيرين لم تجب عليهما بل على من يمنهما كما يأتي والظاهر أنه لم يلزمها نعمها من ماله لا يلزمها الأداء بعد البلوغ والافتقار لعدم الوجوب عليهما (قوله بعد البلوغ) أي وبعد الافتقار في المجنون ح (قوله وإن لم يتم) يقال مجزئ وفي غير كذا في الاستقاطبي فهو مجزئ بمحض الماء أو الواو ط (قوله كاجر) أي في قوله وفي تلك قدر نصاب وقد منيابه نته (قوله تحرم الصدقة) أي الواجبة أما النافذة فأنما يحرم عليه سؤالها وإذا كان النصاب المذكور مستغرقا بما جازته فلا تحرم عليه الصدقة ولا يجب به ما بعدها (قوله كاجر) أي في قوله أيضا وفي (قوله ونفقة المحارم) أي الفقراء العاجزين عن الكسب والأولاد إذا كن فقرا وقد بهم لأخراج الإيرون الفقير فإن اختار أن يدخلهما في نفقته إذا كان كسوبا (قوله هي ما يجب بمجرد التمكن من الفعل) اعترض بأن هذا تعريف الواجب المشروط بالقدرة الممكنة بكسر الكاف المشددة وعزه في التوضيح بأدنى ما يتكفي به المأمورين أداء ما زعمه من غير سرج غالباً فسر هاب سلامة الأسباب والألا ت قيد بقوله في غير سرج غالباً لانهم جعلوا منها الزاد والراحلة في الحج فانها من الألات التي هي وسائط في حصول المطلوب مع أنه يتمكن من الحج بدونها لكن يخرج عظيم في القلب كما في التلويح وكذا النصاب الغير النامي في الفطرة فإنه يمكن من إخراجها بدونها لكن يخرج في القلب قال في التلويح وهذه القدرة شرط لأداء كل واجب فسدلان الله تعالى لأن القدرة التي يتبع الكف بدونها هي ما يكون عند مباشرة الفعل فاشترط سلامة الأسباب والألا ت قبل الفعل يكون فسدلانه تعالى (قوله فلا يشترط بقاؤها) أي بقاء هذه القدرة وهي النصاب هنا حتى لو كانت بعد غفر يوم التمر لا تسقط الفطرة وكذا أهلا المال في الحج كما يأتي (قوله لأنها شرط محض) أي ليس فيه معنى العلة المؤثرة بخلاف القدرة الميسرة كما يأتي (قوله ميسرة) بضم الميم وكسر السين المشددة (قوله هي ما يجب الحج) فيه ما تقدم من الاعتراض وهي كافي التلويح ما يجب يسر الأداء على العبد بعد ما تب الامتكان بالقدرة الممكنة فهي كرامة من الله تعالى في الدرجة الثانية من القدرة الممكنة ولهذا شرطت في أكثر الواجبات المالية التي أداؤها أشق على النفس عند العسالة وذلك كالنفاق في الزكاة فإن الأداء يمكن بدونه إلا أنه بصيرته يسر حيث لا ينقص أصل المال وأنما يفوت بعض الغناء ثم القدرة الممكنة لما كانت شرطاً يتمكن من الفعل واحد أنه كانت شرطاً محضاً ليس فيه معنى العلة فلا يشترط بقاؤها بقاء الواجب إذا البقاء غير الوجود وشرط الوجود لا يلزم أن يكون شرطاً لبقاء كالتعهد في النكاح شرط للإنفاذ دون البقاء بخلاف الميسرة فانها شرط فيه معنى العلة لأنها غيرت صفة الواجب من العسر إلى اليسر إذ جاز أن يجب بمجرد القدرة الممكنة لكن بصفة العسر فأثرت فيه القدرة الميسرة وأوجبه بصفة اليسر فيشرط دوامها نظر إلى معنى العلة لأن هذه العلة محالاً لا يمكن بقاء الحكم بدونها إذ لا يتصور اليسر دون القدرة الميسرة والواجب لا يتيقرون بغيره الميسر لأنه لم يشرع إلا تلك الصفة فلهاذا اشترط بقاء القدرة الميسرة دون الممكنة مع أن ظاهر النظر يقتضي أن يكون العسر بالعكس إذا الفعل لا يتصور بدون الامكان ويتصور بدون اليسر اهـ (قوله فغيره الحج) أي باعتبار أنه كان يجوز أن يجب بصفة العسر أي بمجرد القدرة الممكنة كما مر فلا وجب بالقدرة الميسرة فكانه تغفر من العسر إلى اليسر (قوله لأنها شرط في معنى العلة) أي والحكم يدور مع علة وجودها وعمدا ط (قوله ثم فزع علة) أي على ما ذكر من القدرتين (قوله فلا تسقط الفطرة) لأنها لم تجب بالميسرة بل بالممكنة كما مر (قوله وكذا الحج) لأن شرطه وهو الزاد والراحلة قدرة ممكنة إذا الميسر لا تحصل إلا بركب أو عاون وخدم وليست شرطاً بالاجماع (قوله كما لا يطل النكاح) أي أشار إلى ما تقدم من التلويح من أن الممكنة شرط للابتداء للالتحاق كالنكاح في النكاح فلا يطل الواجب بزوالها بخلاف الميسرة (قوله بخلاف الزكاة) فانها تسقط بهلاك المال بعد الحول يعني سواء تمكن من الأداء

حتى لو لم يخرجها ولها ما يجب
الأداء بعد البلوغ (ذي نصاب
فاضل عن حاجته الأصلية) كدشه
وحواش عياله (وإن لم يتم) كما
مر (وبه) أي بهذا النصاب
(بحرم الصدقة) كما مر ويجب
الامسبة ونفقة المحارم على
الراحم (وأنما لا يشترط التلوان
وجودها بقدرته ممكنة) هي
ما يجب بمجرد التمكن من الفعل
فلا يشترط بقاؤها بقاء الواجب
لأنها شرط محض (لا) بقدرته
(ميسرة) هي ما يجب بعد التمكن
بصفة اليسر فقصره من العسر
إلى اليسر فشرط بقاؤها لأنها
شرط في معنى العلة وقد سرناه
فبما علقناه على المناسم فزع
عليه (فلا تسقط) الفطرة وكذا
الحج (هلاك المال بعد الوجوب)
كما لا يطل النكاح بموت
الشهود (بخلاف الزكاة)

أولاً لأن الشرع على الوجوب بشدة ميسرة والمعلق بشدة ميسرة لا يقي بدونها ط عن الجوى والقصد
 الميسرة ضاهى وصفها لا التصاب وقد يهلك لأنها لا تسقط بالاستهلاك وإن انتفت القدرة الميسرة
 لذاتها بتقدير إزجاره عن التعدي ونظراً للفقراء كإيفاء التلويح **(قوله وانخراج)** أى خراج المصاحفة فهو
 كاعتزاله لا شرطه الأرض التسمية تتحقق باختلاف الخراج الموقوف فانه يجب بجزءه لا يمكن من الزراعة
 ولا يهلك يهلك الخراج لوجوبه في الذمة لا في الخارج بخلافها كما ترى سيأتي به **(قوله لا يشترط بناء)**
 الميسرة وهي وصف البناء وهذا له ثلاثة **(قوله من نفسه الخ)** بيان للسبب والاصل فيه وأمه
 ولا شك أنه يوهى وبلى عليه فيطعن به ما هو في معناه عن يوهى وبلى عليه ونعامة في النهر **(قوله وان لم يسم لعدز)**
 الظاهر أنه قيد به بناء على ما هو حال المسلم من عدم تركه الصوم لا يصدر كالتقدم عليه في باب قضاء
 القوات حيث لم يقل المروءات طناً بالمسلم خيراً لجنس حب الفطرة وإن اضطرر عايد الوجود السبب
 وهو الرأس الذي يوهى وبلى عليه ولو لم يسم كالمسلم الصغير والعبد الكافر ثم رأيت في البدائع ما يشترط
 حيث قال وكذا وجود الصوم في شهر رمضان ليس بشرط الوجوب الفطرة حتى أن من أفطر ككبر أو مرض
 أو مرض يلزمه صدقة الفطر لأن الأمر بأدائها مطلق عن هذا الشرط اه فافهم **(قوله وظله)** احتريزه
 عن الجنين فإنه لا يسعى طفلاً كذا في البرخسدى إذا المظلل هو المولى حين يسقط من بطن أمه إلى أن يحتمل
 وجارية طفل وظله كذا في المغرب اسماعيل فافهم وأشار إلى أن الأم لا يجب عليها صدقة أولادها
 الصغار كما في منية الملقى **(قوله النقرة)** قيد به لأن النقرة يجب صدقة فطره في ماله على ما مر لعدم وجوب
 نفقته نهر **(قوله والكبير الجنون)** أى الصغير أما النقرة ففي ماله عندها كما مر وفي التراتبية عن المحيط
 أن المعتوه والجنون بمنزلة الصغير سواء كان الجنون أصلياً أو بلغ مجنوناً وأما عارضه أو ظاهره من الذم اه
(قوله ولو تدهد الأتاه) كالأودى وجلان لتسلطاً أو تدهد مشترك بينهما **(قوله ضل على فطرة)** أى كاملة
 عند أبي يوسف لأن البتة ثابتة من كل منسما كذا وثبت السبب لا يجرى وكذا الوفاة أحد هاتين
 ولذا الباقى هما وقال محمد عليهما صدقة واحدة لأن الولية لهما والمؤنة فكذا الصدقة لأنها قابلة
 لتجزئ كالزونة ولو كان أحد هما معسر أفل الموصرة فنانة عندها فغ **(قوله ولو تزوج طفلة)** أى
 الصغيرة أو صدقة الغنية في ماله ما تزوجت أو لاح **(قوله الصالحة لخدمة الزوج)** كذا في التبرع عن القصة
 وفيه عن الخلاصة الصغيرة لو سلت زوجها لا يجب فطره على أبيها لعدم المؤنة اه فأذا تفيد المسألة بقدرين
 صلاحيتها للخدمة وتسلطها للزوج ولذا قال الشارح في باب النفقة فيجب نفقتها على الزوج وكذا صغيرة تصلح
 للخدمة أو لا يستأنس أن أمسكه في بيته عند الشافى واختاره في القصة اه وهو صحيح بأنها لو تصلح لذاته
 لا يجب نفقتها على الزوج وظاهره ولو أمسكه في بيته فصب على أبيها فافهم **(قوله فلا فطرة)** أما عليها
 فلفظها وأما على زوجها فلما سأل في قوله لا عن زوجته وأما على أبيها فلا لأنه لا يوجبها وإن ولي عليها ح
(قوله لا اختاره في الاختار) هذا رواية الحسن وهو خلاف ظاهر الرواية من أن الحد كالأب
 الذى سأل سأل أن الكتاب منهاهذه واختاره أيضاً في دفع القدر لتعقوب وجود السبب وهو الرأس الذى
 يوهى وبلى عليه ولا يوهى له من أن الولية غير ناشئة لا تتأهلها الممن الأب فكانت كولاية الوصى
 بأنه غير مدون لا الوصى لا يوهى من ماله بخلاف الحد الذى يمكن للصغير مال فانه يوهى من ماله كالأب وفازعه
 في العبر عارضة عليه المقدس وصاحب النهر فلهذا الاختار للشارح رواية الحسن قلت لكن في الثانية ليس على الحد
 أن يردى الصدقة عن أولاد ابنه المصراة لأن الأب حبا بنفاق الروايات وكذا الوكان الأب مبتاع في ظاهر الرواية
 اه فلم أن رواية الحسن فيما إذا كان الأب يتألف من مقتضى كلام البدائع أن الخلاف في المسألة ثم تعلل
 القبح لا يظهر إلا في المسألة فاقبل **(قوله وعبد ندمته)** احتراز عن عبد التجارة فانه لا يجب كذا يردى
 إلى الشئ زبلى أى تدهد الوجوب المالى في مال واحد وفي النهاية عبد التجارة لا يساوى نصاً وليس له مال
 الز كالأب يجب صدقة فطر العبد وإن لم يرد إلى الشئ لا سبب وجوب الز كفاة فهو موجود والمعتوب سبب
 الحكم لا الحكم اه بحر **(قوله ولو مدوناً)** أى يدين مستغرق بدائع **(قوله أو مستأجر)** أى أجره
 للغير **(قوله إذا كان عنده)** أى الزاهاه وفامالدين أى وفضل بعد الدين نصاب كإيفاء الهدية والمراد

والعشر وانخراج لا يشترط بناء
 الميسرة (عن نفسه) متعلق
 يجب وان لم يسم لعدز (وظله
 أنفق) والكبير الجنون
 ولو تدهد الأتاه فعلى كل فطرة
 ولو تزوج طفلة الصالحة لخدمة
 الزوج فلا فطرة والحد كالأب
 عند ندمته أو فقره كاختاره
 في الاختار (وعبد ندمته)
 ولو مدوناً أو مستأجر أو موهونا
 إذا كان عنده وفامالدين

نصاب غير العبد لانه من حوائج الاصله حيث كان للخدمة شربلاية واذا لم يكن كذلك لا يلزم أحد فطرته لان المرءن احق به حتى اذا هلك بدينه وانفق بين المدون والمهون حيث لا يشترط في المدون أن يكون

عند المولى وقام له أن الدين على العبد وفي المهون على السدح عن الزبلي (قوله كالعبد العارية والوديعة) فان صدقته على المالك (قوله والمانح) أي عدا أو سخط لأن ملك المالك اغتر بول ما دفع الى

النجي عليه مضور على الحال لانه خائفة (قوله وقول الزبلي) راجع الى قوله وأما الموصى بخدمته وعبارته الى (قوله والعبد الموصى بخدمته لانه لا يجب غارته اه ط (قوله سبق قل) يمكن حل كلامه

على نفي الوجوب عن الانسان الموصى بخدمته العبد فلا ينافي الوجوب على مالك الرقبة ثم رأيت ط ذكره وقال وحده الشبيحة على الزبلي على ما اذا مات العبد الموصى ولم يقبل الموصى له ولم ير اه تأمل (قوله

ولو كان عبده كافرا) المراد بالعبد ما يعمل المبدد ذكر اوراق وآثار الولد لخدمة استيلاء الكافرة ولو غير

كافة لان عدم حمل وطء المحرمية لا يستلزم عدم خدمة استيلاء كالكلامه المشتركة فطرا راجع افاده ح

(قوله وهو رأس يونه) أي مؤونة واجبة كماله مطلقه فخرج بالاول مؤونة الاجنبى لوجه الله تعالى وبالثاني العبد المشترك وبالثالث الزوجة فانها ضرورية لاجل انتظام مصالح النكاح ولهذا لا يجب عليه

غير الواجب شيئا والادوية كافي الى (قوله وح) (قوله وبلى عليه) أي ولاية مال لان النكاح لا يرد ابن

الم اذا كان زوجا ولا ينسب ولا ياتح كاح اه ح (قوله لاهن زوجته) لتصور المؤونة والولاية اذ لا يلى

عليها غير حقوق الزوجة ولا يجب عليه أن يمونها في غير الواجب كالدواة نهر (قوله وولده

الكبير العاقل) أي ولونه نافي عنه لانه عدم الولاية بوجوه واحترافا معاقل عن المعنوية والجنون

لحكمه كالصغير ولونه عارضا في ظاهر الرواية كما مر خلافا لما عن محمد في العارض بعد البلوغ أنه

كالكبير اه اقل زمان الولاية بالبلوغ وأشار الى أنها لا يجب أيضا على الابن عن أبيه ولو في عياله الا اذا كان

فقيرا بجنونه كما في البر والهر وعبرته في الجوهره بتبديل وعزاه في الخيانة الى الشافعي لكن حكى

في جامع الصغائر الاجماع على الوجوب مع الوجود الولاية والمؤونة جميعا اه وهو ظاهر (قوله ولو أدى

عنها) أي عن الزوجة والولد الكبير وقال في الصرون ظاهر الطهيرة أنه لو أدى عن عياله بغير امره جاز

مطلقا بغير تعبد بالزوجة والولد اه (قوله اجزا استحضانا) وعلمه الفتوى خاصة وأفاد بقوله للادن

عادة الى وجود النية حكوا لا يقتصر صريح في البدائع بأن القطر لا يتأذى بدون النية تأمل (قوله لو أدى

في عياله) انظر هل المراد من تلزمه نفقة أو أم ظهر ما مر عن الصراحي وهو مفاد التعليل أيضا تأمل

(قوله وعبد الابق) لعدم الولاية الضائعة ط (قوله والمأثور) لخروجه عن يده ونصرته فأشبهه

المكاتب بغير قلت ولو كان قتله أهمل الحرب ويخرج عن ملكه بخلاف المبدد وآثم الولد (قوله

ان لم تكن ينة) مقضى التعيم الذي مر في الركعة ان لا يجب ولو كانت عليه ينة لا ليس كل فاض

يعدل ولا يلة ينة قبل ط (قوله لا بعد عودهم) راجع الى الابق كافي النهر والمخ والى المقصود أيضا كما

في البحر قال ح والظاهر أن المأثور كذلك ولذا قدره الشارح معطيا حكمه فيه قلت هذا اذا لم يكن له

الحرب (قوله فيجب للماضى) أي من السنن فمستأنى قال الرضى ولم يوجبوا الركعة للماضى

في مال الضار كما تقدم فليتنظر الفرق (قوله لان ما في يده لمولاه) اذ لا مله حقيقة لانه عديم ما في

عليه درهم والعبد مملوك فلا يكون مالكا بدائع (قوله وعبد مشتركه) لتصور الولاية والمؤونة في حق

كل واحد من الشريكين وهذا قول الامام والاعلى كل واحد ما يخصه من الرأس دون الاشخاص كما

في الهداية فلو كانوا أربعة أعبد يجب على كل واحد عن اثنين ولو ثلاثة يجب عن اثنين دون الثالث وفي الخط

ذكر أبي يوسف مع أبي حنيفة وهو الأصح كما في المساقطين والمخ في المعنى هذا في عبيد الخدمة ولا يجب

في عبيد التجارة انما افاه اسمعيل أي لتلا جميع الخصال في مال واحد (قوله ووجد الوقت) أي وقت

الوجوب وهو ما وقع بغير يوم القطر (قوله يجب في قول) أي ضعف كافي بعض التسع لخالفته لعدم

المطابق الثمن والشروح رضى قلت وهذا الفرع نظه في شرح الجميع وشرح درر الصالحين المساقطين ووجه

ضعفه هو الولاية بديل أن أحدهما لا يملك تزويجه وقصور المؤونة أيضا فان نفقت عليها وسأيت في كتاب

نصاب غير العبد لانه من حوائج الاصله حيث كان للخدمة شربلاية واذا لم يكن كذلك لا يلزم أحد فطرته

لان المرءن احق به حتى اذا هلك بدينه وانفق بين المدون والمهون حيث لا يشترط في المدون أن يكون

عند المولى وقام له أن الدين على العبد وفي المهون على السدح عن الزبلي (قوله كالعبد العارية والوديعة)

فان صدقته على المالك (قوله والمانح) أي عدا أو سخط لأن ملك المالك اغتر بول ما دفع الى

النجي عليه مضور على الحال لانه خائفة (قوله وقول الزبلي) راجع الى قوله وأما الموصى بخدمته وعبارته الى

(قوله والعبد الموصى بخدمته لانه لا يجب غارته اه ط (قوله سبق قل) يمكن حل كلامه

على نفي الوجوب عن الانسان الموصى بخدمته العبد فلا ينافي الوجوب على مالك الرقبة ثم رأيت ط ذكره

وقال وحده الشبيحة على الزبلي على ما اذا مات العبد الموصى ولم يقبل الموصى له ولم ير اه تأمل (قوله

ولو كان عبده كافرا) المراد بالعبد ما يعمل المبدد ذكر اوراق وآثار الولد لخدمة استيلاء الكافرة ولو غير

كافة لان عدم حمل وطء المحرمية لا يستلزم عدم خدمة استيلاء كالكلامه المشتركة فطرا راجع افاده ح

(قوله وهو رأس يونه) أي مؤونة واجبة كماله مطلقه فخرج بالاول مؤونة الاجنبى لوجه الله تعالى

وبالثاني العبد المشترك وبالثالث الزوجة فانها ضرورية لاجل انتظام مصالح النكاح ولهذا لا يجب عليه

غير الواجب شيئا والادوية كافي الى (قوله وح) (قوله وبلى عليه) أي ولاية مال لان النكاح لا يرد ابن

الم اذا كان زوجا ولا ينسب ولا ياتح كاح اه ح (قوله لاهن زوجته) لتصور المؤونة والولاية اذ لا يلى

عليها غير حقوق الزوجة ولا يجب عليه أن يمونها في غير الواجب كالدواة نهر (قوله وولده

الكبير العاقل) أي ولونه نافي عنه لانه عدم الولاية بوجوه واحترافا معاقل عن المعنوية والجنون

لحكمه كالصغير ولونه عارضا في ظاهر الرواية كما مر خلافا لما عن محمد في العارض بعد البلوغ أنه

كالكبير اه اقل زمان الولاية بالبلوغ وأشار الى أنها لا يجب أيضا على الابن عن أبيه ولو في عياله الا اذا كان

فقيرا بجنونه كما في البر والهر وعبرته في الجوهره بتبديل وعزاه في الخيانة الى الشافعي لكن حكى

في جامع الصغائر الاجماع على الوجوب مع الوجود الولاية والمؤونة جميعا اه وهو ظاهر (قوله ولو أدى

عنها) أي عن الزوجة والولد الكبير وقال في الصرون ظاهر الطهيرة أنه لو أدى عن عياله بغير امره جاز

مطلقا بغير تعبد بالزوجة والولد اه (قوله اجزا استحضانا) وعلمه الفتوى خاصة وأفاد بقوله للادن

عادة الى وجود النية حكوا لا يقتصر صريح في البدائع بأن القطر لا يتأذى بدون النية تأمل (قوله لو أدى

في عياله) انظر هل المراد من تلزمه نفقة أو أم ظهر ما مر عن الصراحي وهو مفاد التعليل أيضا تأمل

(قوله وعبد الابق) لعدم الولاية الضائعة ط (قوله والمأثور) لخروجه عن يده ونصرته فأشبهه

المكاتب بغير قلت ولو كان قتله أهمل الحرب ويخرج عن ملكه بخلاف المبدد وآثم الولد (قوله

ان لم تكن ينة) مقضى التعيم الذي مر في الركعة ان لا يجب ولو كانت عليه ينة لا ليس كل فاض

يعدل ولا يلة ينة قبل ط (قوله لا بعد عودهم) راجع الى الابق كافي النهر والمخ والى المقصود أيضا كما

في البحر قال ح والظاهر أن المأثور كذلك ولذا قدره الشارح معطيا حكمه فيه قلت هذا اذا لم يكن له

الحرب (قوله فيجب للماضى) أي من السنن فمستأنى قال الرضى ولم يوجبوا الركعة للماضى

في مال الضار كما تقدم فليتنظر الفرق (قوله لان ما في يده لمولاه) اذ لا مله حقيقة لانه عديم ما في

عليه درهم والعبد مملوك فلا يكون مالكا بدائع (قوله وعبد مشتركه) لتصور الولاية والمؤونة في حق

كل واحد من الشريكين وهذا قول الامام والاعلى كل واحد ما يخصه من الرأس دون الاشخاص كما

في الهداية فلو كانوا أربعة أعبد يجب على كل واحد عن اثنين ولو ثلاثة يجب عن اثنين دون الثالث وفي الخط

ذكر أبي يوسف مع أبي حنيفة وهو الأصح كما في المساقطين والمخ في المعنى هذا في عبيد الخدمة ولا يجب

في عبيد التجارة انما افاه اسمعيل أي لتلا جميع الخصال في مال واحد (قوله ووجد الوقت) أي وقت

الوجوب وهو ما وقع بغير يوم القطر (قوله يجب في قول) أي ضعف كافي بعض التسع لخالفته لعدم

المطابق الثمن والشروح رضى قلت وهذا الفرع نظه في شرح الجميع وشرح درر الصالحين المساقطين ووجه

ضعفه هو الولاية بديل أن أحدهما لا يملك تزويجه وقصور المؤونة أيضا فان نفقت عليها وسأيت في كتاب

(وقوف الوجوب لو) كان الملول مسجاً بخيار فاذمّر يوم اسطر والخيار باق تازم على من يصيره (نصف صاع) فاعمل يجب (من برأ ودقيقه أو سويقه أو زبيب) وجعله كالزهر ورواية عن الامام وصحبهما البهسي وغيره وفي الحفاظ والشربلية عن البرهان وبه يفتى (أوصع غراً وشعير) ولورد شاوماي نص عليه كدرة وخيزر فيه القيمة (وهو) أي الصاع

قوله الاثن يحمل الخ أي بأن يراد بالوجوب الثبوت أو يراد بالاولى الاربع بطريق الوجوب اه منه

حظ

في شعير الصاع والمذ والمثل والنظر

القيمة أو اتفاقاً على أن نفقة كل عبد على الذي يخدمه جازاً مستحسناً بخلاف الكسوة اه أي المساحة في الطعام عادة دون الكسوة (قوله وقوف الخ) لان المثل والاولا موقوفان فكذلك ما يمتنع عليهما جبر (قوله بخيار) أي البائع أو المشتري أو له ما لان الملك متزلزل فان لم يكن خيار وقضه بعد يوم النظر وجبت على المشتري وان مات قبل القبض لم يجب على أودان ورّد قبض القبض بخيار عبء أو يؤدّي في البيع وان يصعد على المشتري خاتمة وتماه في الجبر (قوله فاذمّر يوم النظر) أو رد عليه أو مضيه ليس بلازم بل وجوده بالخيار وقت طلوع القمر كاف على ما بين في الصكوك فلو قال في العاية هذا من قبيل اطلاق الكل وارادة البعض وما قيل هذا لا يراد على من قال من برأ على من قال مضى كالرد لا المضى يقتضي الانقضاء بخلاف المروفة في نظر لما في القاموس من رأي جاز وذهب (قوله على من يصيره) أي يستقر ملكه لينحل السامع اذا كان الخيار له واختار الفسخ لان ملكه لم يزل (قوله أو دقيقه أو سويقه) الاولى أن يراد فيهما القدر والقيمة احتياطاً وان نص على الدقيق في بعض الاخبار هداية لان في استناده سليمان بن أرقم وهو متروك الحديث فوجب الاحتياط بأن يعطى نصف صاع دقيق برأ أو صاع دقيق شعير برأ وان نصف صاع برأ وصاع لاقل من نصف يساوي نصف صاع برأ أو أقل من صاع يساوي صاع شعير أو نصف لا يساوي نصف صاع برأ أو صاع لا يساوي صاع شعير فتح وقوله فوجب الاحتياط بخلاف لتعريف الهداية والصكافي بالاولى الاثن يحمل الاثر تأمل (قوله وجعله كالزهر) أي في أنه يجب صاع منه (قوله وهو رواية) أي عن أبي حنيفة كافي في بعض السبع (قوله وصحبهما البهسي) أي في شرحه على التقي والمراد أنه سكت تصديهما والافه وليس من اصحاب التجميع فان في البحر وصحبهما أبو اليسر ورجحوا المحقق في فتح القدير من جهة الدليل وفي شرح الثقاته والاولى أن يراد في الزيب القدر والقيمة اه أي بأن يكون نصف الصاع منه يساوي قيمة نصف صاع برأ حتى اذا لم يصح من حيث القدر يصح من حيث قيمة البرأ لكن فيه ان الصاع من الزيب منصوب عليه في الحديث الصغير فلا تعتبر فيه القيمة كما يأتي تأمل (قوله أو شعير) ودقيقه وسويقه مثله نهر (قوله ولورد شاوماي) قال في البحر وأطلق نصف الصاع والصاع ولم يقبده بالبدل لانه لو أدى نصف صاع ردى جاز وان أدى عننا أو به عبء أو أدى الحصان وان أدى قيمة الروى أو أدى الفضل كذا في القهويه اه ونقل بعض المحققين من حاشية الزيلعي عن كتابه الشعي لو كانت الخطة مخلوطة بالشعير فلا قلبه لكثير فعليه صاع ولو بالعكس فنصف صاع (قوله وما لم ينص عليه الخ) قال في البدائع ولا يجوز أداء المنصوص عليه بضعة عن بعض باعتبار القيمة سواء كان الذي أدى عنه من جنسه أو من خلاف جنسه بعد أن كان من المنصوص عليه فكذلك لا يجوز اخراج الخطة عن الخطة باعتبار القيمة بأن أدى نصف صاع من خبطة جديدة عن صاع من خبطة وسط لا يجوز اخراج غير الخطة عن الخطة باعتبار القيمة بأن أدى نصف صاع غير تلخ قيمة قيمة نصف صاع من خبطة بل يقع من نفسه وعليه تكميل الباقي لان القيمة انما تعتبر في غير المنصوص عليه اه (تنبيه) يجوز عند تكميل جنس من جنس آخر من المنصوص عليه في الجبر عن النظم لو أدى نصف صاع شعير ونصف صاع غر أو نصف صاع غر وما واد من الخطة أو نصف صاع شعير وربع صاع خبطة جاز خلافاً لاشافعي (قوله وخيزر) عدم جواز دفعه الا باعتبار القيمة هو الصحيح لعدم ورود النص به فكان كالدرة وغيرهما من الجواب التي يرد بها نص وكالاطع جبر (قوله وهو أي الصاع الخ) اعلان الصاع أربعة أمداد والمذرتان والطل نصف من المذ بالدرهم مائتان وستون درهما وبالاستار أربعون والاستار بكسر الهمزة بالدرهم ستة ونصف والمثاقيل أربعة ونصف كذا في شرح درر البحار فالذو المائتين سواكل منها ربع صاع وطلان بالعرقي والطل مائة وثلاثون درهما وفي الزبي والفتح اخفف في الصاع فقال الطرفان ثمانية أطل بالعرقي وقال الساني خمسة أطلان وثلاث قيل لا خلاف لان الساني قد مرطل المديسة لانه ثلاثون استاراً والعراقي عشرون وإذا ما بلغت ثمانية بالعراقي خمسة وثلاث بالمدني وجمعتهم سواء وهذا هو الاشبه لان محمد المذ كذا في خلاف أبي يوسف ولو كانت كدرة لانه أعرف بمذهبه اه وتماه في التقي ثم اعلم أن الدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطاً والتعارف الاثنتي عشرة قيراطاً كان الصاع ثلثاً وأربعين درهما شرعياً يكون الدرهم التعارف تسعاً وعشرة وقد صرح الشارح في شرحه على

على المذهب) القتيبي جوهر ويهر
عن الظهري وهذا في السعة أما
في الشدة فغنى العين أفضل
كلا يعني (بطول على الفطر)
متعلق يجب (في مائة قبل) أي
الفجر (أول بعدة) أو لم لا يجب
عليه ويستحب إخراج ما قبل
الخروج إلى المصلى بعد طلوع فجر
الفجر (علا بأمه) وفعله عليه الصلاة
والسلام (ومض أدواها) إذا قدمه
على يوم الفطر (أو آخره) اعتبارا
بإزاحة والسبب موجود أذهو
المراس (بشرط دخول رمضان
في الأول) أي مائة التقديم
هو الصحيح وبه ينقضي جوهر ويهر
عن الظهري لكن عامة المتن
والشروع على صحة التقديم مطلقا
وصحبه غير واحد ووجهه في النهر
ونقل عن الرواية لجهة أنه ظاهر
الرواية قلت فكان هو المذهب
(وجاز ذكر كل شخص فطرته إلى)
مسكين أو (مسكين على)
معليه الأصح كثرة به جزم
في الوالدية والغاية والبدائع
والمحيط وتعمم الزيلعي في الظاهر
من غير ذكر خلاف وصحبه في
البرهان فكان هو (المذهب)
كتفريق الزكاة الأمر في حديث
أغزوهم للندب فيقد الأولوية
ولذا قال في الظهري لا يصح
التأخير أي غير ما (ما جاز دفع
صدقة جماعة إلى مسكين واحد
بلا خلاف) يعتد به (خلقت)
أمره أو أمره جاز بها ما فطرته
(جنهه) يحنطها بفطرته (أو من الزوج
ودفعته إلى فقير جاز عنها) (لأنه)

غير الخطة مشلا من ثياب ويحويها بخلاف دفع العروص وعلى هذا فالمراد بالدرهم ما ينيل الذنائب تأتلف
(قوله على المذهب القتيبي) مقابلة ما في الضمائر أن من دفع الخطة أفضل في الأحوال كلها سواء كانت
أمام شدة أو لأن في هذا موافقة السنة وعلمه القوي منع فدا مختلف الاتفاق ط (قوله وهذا) أي كون
دفع القيمة أفضل (قوله كالاختي) وهو أنه بحث مع أنه عزاء في التنازلية أي بمعدن سلة وقال
في الثبر وهو حسن (قوله بطول الفجر) أي الفجر الثاني وعند الشافعي بفروج الشمس من آخر يوم من
رمضان بدائع (قوله متعلق يجب) أي المنصكورد أول الباب (قوله لا يجب عليه) لأنه وقت
الوجوب ليس بآهل نهر وكذا الواقع قبله أو يسر بعدة كافي الهندية (قوله علا بأمه) وفعله عليه الصلاة
والسلام) رواد الحاكم من حديث ابن عمر كايضه في الفتح (قوله وأخره) فقدمنا الكلام عليه أول
الباب (قوله اعتبارا بالزكاة) أي قياسا عليها واعترضه في الفتح بأن حكم الأصل على خلاف القياس
فلا قياس عليه لأن التقديم وإن كان بعد السبب هو قبل الوجوب وأجاب في الجواب بأن كذا يخصص أنه
لا يشارك لأنه قياس اه وفيه نظر والاولى الاستدلال بمحدث الضاري وكذا يخصص قبل الفطر يوم أو يومين
قال في الفتح وهذا محال يعني على النبي صلى الله عليه وسلم لا ية من كونه باذن سابق فان لا سقط قبل
الوجوب محال لا يقبل فلم يكونوا يقدمون عليه إلا بغير اه (قوله فكان هو المذهب) نقل في الجبر
اختلاف التصحيح ثم قال لكن تأيد التقيد بدخول الشهر بأن القوي عليه فليكن العمل عليه وشاقه في النهر
بشوله واتبع الهداية أولى قال في الشريعة قلت وبعضه أن العمل بمعايله الشروع والمتون وقد ذكر
مثل تصحيح الهداية في الكافي والتميين وشروح الهداية وفي البرهان وابن كمال باشا وفي البرازية الصم جواز
التجديد لسنتين ورواه الحسن عن الإمام اه وكذا في المحيط اه قلت وحيث كان في المائة قولان فصحتان
تختار المقتضى بالعمل بأما إذا كان لاحدهما مرجح ككونه ظاهر الرواية أو منى عليه أصحاب المتن
أو الشروع أو أكثر المشايخ كايضه أول الكتاب وقد اجتمعت هذه المرحات هنا لقول بالاطلاق فلا يعدل
عنه فافهم (قوله إلى المسكين) يعني منه ما بعده لفهمه بالاول ط (قوله فكان هو المذهب) كذا قال
في الجبر داعي ظاهر ما في الزيلعي هنا الفتح من أن المذهب المنع وأن القائل بالجواز انما هو الكرخي اه
وكذا رده العلامة فوج بأن الأمر بالعكس فإن المانع جمع بينه وبين الجوزين من غير اعتناء على ماعله الجنب
الكثير (قوله الأمر في حديث أغزوهم) هو ما أخرجه الله رطقي وابن عدي والحاكفي علوم الحديث
عن ابن عمر بلطف أغزوهم عن الطوف في هذا اليوم فوج وهذا جواب عما يقال إن الأغناء لا يحصل
الإدفعها له فيجب علا بأمه والجواب أن الأمر للندب واللام بجزء التقديم والتأخير وقد مر الدليل على
جوازه ما أول الباب وذلك في سنة على أن الأمر للندب بخلافه لا يكرهه جبال تنزهوا يتصل من هذا
الجواب أن الدفع إلى متعدد ذكره تنزهها كراهة التأخير لأن يفرق بينهما أمر الناس عن اليوم
لم يحصل الأغناء أصلا بخلاف ما لو تفرقوا لحصول الأغناء بالجموع كما عليه الكرخي فلم يكن مخالفا للأمر
الندب لأنه أمر للمجموع لا للأفراد بشرطه أن إذا الصال لا يستغنى بفطره شخص واحد ولا يؤمر ذلك الواحد
بأغناؤه تأتلف وما في الجبر من أن التصديق أنه بالتأخير يكون فاضلا لا مؤذنا ثم الحديث سبع فيه صاحب
الفتح وقد تمنا أول الباب ترجيح خلافه فافهم (قوله يعتد به) تصحيح لتقي المصنف الاختلاف في العمل
بأن المراد في خلاف خاص لأنه قد صرح في مواهب الرحمن بالخلاف في المسائلين بشوله ويجوز أخذ واحد من
جمع ودفع واحدة لجمع على الصحيح فيهما اه قلت ولعل محل الخلاف هنا ما إذا دخل الجماعة صدقاتهم
ودفعوها لواحد أو لأكثر من واحد أو دفعها لواحد فبعد جريان الخلاف في الجواز وعده من فليأتمل (قوله)
أمرها زوجها) أفاد أن أدت عنه بدون أنه لم يجره ط عن أبي السعود (قوله بفطره الزوج)
أما لو أنه لا تملكه بالملط فيؤثر عنه ط (قوله لآئنه) لأنه أمرها بالدفع من ماله وقد ملكه بالملط بدون
أنه فكانت متبرعة ولمها ضمن حنطه قلت وبنق قتيده بما إذا لم يجر الزوج ما قبل أو لم يوجد دولة
الأذن في الفصل التاسع من زكاة التنازلية دفع رجلان رجل دراهم تعتق بها عن زكاتها فطلعت
ثم دفعها من الأذن وأجاز المالك أن يؤبد دولة لأن بالملط كاجرت العامة بالذن من أدبها

الحنطة مخلط عن الفلات وكذا اللسان نين اذا خلط حنطة الناس الا في موضع يكون مأذونا بالخلط عرفا ١٥
مخلصا (قوله لم امر) أي قيل باب زكاة المال **(قوله فيموزان أجاز الزوج)** أي يجوز عنه أيضا ولا
 حاجة الى التقيد بالاجاز بعد قوله أولا أمر هازوجها الآن يقال أنه إشارة الى الجواز وان لم يوجد الأمر
 ابتداء لكن لا بد في جواز الاجاز من كون الحنطة خافعة في يد الفقير في التشارعية سئل الباقي عن صدق
 بطعام الفقير عن صدقة الفطر قال وقت على ابيزة المال تعتبر شرائها من قيام العين ونحوه فان لم يجز نين
 ١٥ وفيها من الفصل التاسع أيضا عن شرح الطاوي صدق جملة من رجل بلا أمر هازوجها من نفسه وان اجاز
 الزجل ولو جمال الرجل فان اجازها المال قائم جازعه ولو هالكها جازع المتطوع **(قوله ولو بالعكس)** بأن
 أمره بأدخْلِها خلط حنطتها بحنطته ط **(قوله ومقصي مامر)** أي من قوله ولو أذى عنها بلاذن
 أجزأ استسكانا لا ذن عادة فانه يدل على جواز أدائه عنها من ماله واذ اخلط حنطتها بحنطته في مائتنا
 صارت ملكه فيجوز عنه ومنها ما في التشارعية وغيبها رجل له أولاد وأمره أن يخلط حنطتها لاجل كل
 واحد منهم حتى يعلى صدقة الفطر ثم يرجع ووضع الى الفقير فينتهم بجوز عنهم ١٥ قلت لكن قد يقال ان دفعها
 الحنطة اليه من ماله اقرينة على انها أرادت أداء الفطرة من ماله التنازل فنية الصدقة وذلك شافي لانها عادة
 بالدفع من ماله فبني عدم الجواز حيث أرادت ذلك **(تنبيه)** ما تفتنا عن التشارعية دليل على جواز الجمع
 وأنه لا يراه إفراز كل فطرة عن غيره عند الدفع ولكن ليعلم أن الإفراز لا يشترط أم لا بل يكفه دفع مائتي
 مثلاجه واحدة عن أربعة ويكون قوله كالحنطة الخ. بيان الواقع لم أره وبني الثاني لحصول التصود
 ومثله يقال فصار أو أدفع فحة الحنطة عنه وعن عباده والاحوط إفرازها واحدة حتى يرى قل صريح
 في المسألة والله أعلم **(قوله ولا يبع الخ)** في الحديث الصحيح انه جعل أباه مرة على صدقة الطرف فكان
 يقبل من جامه صدقة من غير أن يذهب اليهم رضى قلت فالمراد أنه لا يبع عملا كعمل الزكاة يذهب الى
 القائل بنفسه فلا ينافي ما في الحديث تأتلى **(قوله في المصارف)** أي المذكورة في آية الصدقات الا العامل
 الفني فيبطلهم ولا يصح الى من ينهبها ولا ذر زوجية ولا ذر غنى أو هاشمي ونحوه من مزر في باب الصرف
 وقد مضى بيان الاصل في التصديق عليه **(قوله وفي كل حال)** ليس المراد تعميم الاحوال مطلقا من كل وجه فان
 لكل شروطا ليست الاخرى لا يشترط في الزكاة حلول المصالح والتمسك بالبلوغ وليس شي من ذلك
 شرطا بل المراد في أحوال الدفع الى المصارف من الشروط والنية والشرائط التملك فلا تصح الامانة
 كالي البدائع هذا ما ظهر لي تأتلى **(فرع)** قد ناقش في المصارف عن التشارعية لودفع الفطرة الى الطال الذي
 يوقطهم وقت السهر جازا لأن الاحوط والابعد عن النسبة أن يقدم اليه فمرسات هدية ثم يسلط الحنطة ١٥
(قوله لا في جواز الدفع الى الدي) في الخانية جاز ويكره وعند الشافعي واحد الروايتين عن أبي يوسف
 لا يجوز تشارعية وقدم عن الحاموي أن الفتوى على قول أبي يوسف ومز الكلام فيه **(تنبيه)** ينبغي استثناء
 العامل كائنا أختلاها بالست من حالته **(قوله وعدم)** كل من السائلين أما الاول في باب المصارف
 وأما الثانية في هذا الباب ح **(قوله وان كنت فخطبته)** أي على الدافع باعتبار التزامه بذلك تنزع وجعله
 اباهما من جهة عباده والانتفاء على زوجها وله الهيا يعبه بها وقد يقال انها على السحب كالأصل ملكه
 فإذا كان له الهيا يعبه ما صارت كأنها واجبة في ماله ويحتمل ارجاع الضمير الى العبد ووجه البالغة انها إذا كانت
 فقة عليه وهو ملك السيد ومعايتهم عدم الجواز فاهم **(قوله واجبات الاسلام سبعة)** عز صاحب
 الجوهرة الى الامام الخبزي وقد تقرر في الأصول أن العدد لا مفهوم له أو يقال ان واجبات خبر مقدم
 وسبعة مبتدأ مؤخر والمعنى ان هذه السبعة من واجبات الاسلام ولعل لها خصوصية اشتركت فيها من بين
 سائر واجبات فلا يرد ما في ط من انه ان أراد المظهر من فقر مسلم لانه صلاة العبد والجماعة وغيرها
 وان أراد مطلق واجبة في الصلاة والحج وغيرها واجبات لا تصحى ومراعاة الواجب ما بين الواجب ديانة
 كخدمة المرأة أو زوجها والقرض المعلى كالتورعة المصرفة منها بناء على القول بوجودها وسبب اختلاف
 التصحيح فيه والله تعالى أعلم

«بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصوم»

لم امر أن الاخلط عند الامام
 استسكانا يقطع حق صاحبه
 وعندهما لا يقطع فيموزان اجاز
 الزوج ظهره ولو بالعكس قال في
 التهر لم أره ومقتضى مامر جواز
 عنها بلا اجازتها (ولا
 بحث الامام على صدقة الفطر
 ساعيا) لانه عليه السلام لم يصفه
 بدائع (وصدقة الفطر كالزكاة في
 المصارف) وفي كل حال (الا في)
 جواز (الدفع الى الذي) وعدم
 سقوطها بسلامة المال وقدمت
 (لودفع صدقة فطره الى زوجة
 عبده) وان كانت فتفتا عليه
 عدة الفتوى الشهيد (خاتمة)
 واجبات الاسلام سبعة الفطرة
 ونفقة ذي رحم وتروا خمسة
 وعشرة وخدمة أهله والمرأة
 زوجها حدائق
 (كتاب الصوم)

تيل لوقال الصيام لكان أول
لحق الظهيرة لوقال الله على
صومه يوم لوقال صيام لزمه
ثلاثة أيام كافي قوله تعالى قدرة
من صيام وتعب بان الصوم له
أفواع على أن ال بطل معنى الجمع
والاصد انه لا يكره قول رمضان
وغرض يبدد صرف القبلة الى
الصفة لعشر في شعبان بعد
الهيمنة بنصف (هو) لغة
امساك مطلقا شرعا (امساك)
من المقطرات) الآية حقيقة
أو حكا (كن أكل ناسيا فانه
عسك حكا (في وقت مخصوص)
وهو اليوم (من نخض مخصوص)
مسلم كائن في دارنا

لبعضهم
احد ادى عشرين شهر جادى
في كلام اليهود لطن قبيح
ذكروا الشهر وهو مع رمضان
والربعين غير انهم يصحوا
وتعدوا في حذف واووا
ثلاثون والعكس حكم صحيح
قال ذوالنا الحق ابن هشام
جادموا صوب حيث فصيح
له منه

قال في الإيضاح اعلم ان الصوم من أعظم أركان الدين وأدق نوابغ الشرع المتين به قهر النفس الامارة بالسوء
وانه مركب من أعالي القلب ومن المنع عن المسكر والمثارب والناكح عاتية يومه وهو أجل الخصال غير أنه
اشق التكليف على النفوس فاقتضت الحكمة الإلهية أن يدعى التكليف بالاخف وهو الصلاة فترسا
للتكليف وبإضافة لم يبق الواسط وهو الزكاة وثبت بالاشتر وهو الصوم واليه وقعت الإشارة في مقام المدح
والترتيب والناشئين والناشعات والمصدقين والمصدقات والمصائين والمصائبات وفي ذكر مقام المدح
الاسلام واقام الهالة وإتيان الزكاة وصوم شهر رمضان فاقتدت أمثلة الشرعة في مصنفاتهم بذلك اه كذا
في شرح ابن السبكي (قوله قبل) قاله صاحب الصريح (قوله لما في الظهيرة الخ) وجه الاستبعاد
أن هذا الفرع يدل على أن الصيام جمع أقفه ثلاثة أيام في الآية فان فدية العيدين صوم ثلاثة أيام فكان التعبير به
أولى له لانه على التقدير فان الترجمة لأنواع الصيام الثلاثة أعني الفرض والواجب والنفل (قوله وتعب
الخ) المتعب صاحب الضرر وحاصل كلام الشارع أن الصوم اسم جنس له أفواع وهي الثلاثة المذكورة بحيث
يعر عنه بالصوم أو الصيام مراد منه أفواعه المترجمة له لثلاثة أيام فأصغر فقال في الغريب يقال صام صوما
وصياما فهو صائم وهم صوم وصام اه فأعاد أن مدلول كل من الصوم والصيام واحد ولا دلالة في واحد
منهما على التعدد ولذا قال القاضي في تفسيره قوله تعالى فدية من صيام انه بان جنس الفدية وأما قدرها
ففيه عليه الصلاة والسلام في حديث كعب اه نعم بأن في الصيام جعله صام كما عتبه لكن لا تضع ارادته هنا
ولا في الآية كما لا يخفى ولولم أن الصيام جمع لأفراد الصوم فلا أولوية في العدول اليه لأن ال الجنسية بطل
معنى الجمعية فيسألوا التعيين بالصوم وبالصيام هذا فقر بركام الشارع على وفق ما في التفرقة فهم وعلى هذا
فيشكل ما مر عن الظهيرة وان دل في النهار لعل وجهه انه أريد بلفظ صيام في لسان الشارع ثلاثة أيام فكذا
في النذر يخرج من العهدة بخلاف صوم اه يعني أن لفظ صيام وان لم يكن جعلا لكانه لما أطلق في آية الفدية
مراد به ثلاثة أيام كما بين إجماله الحديث فيراد في كلام الناذر كذلك احتسابا فتأمل (قوله والاصح الخ) قال
بعضهم الصحيح ما رواه بخد عن عبيد بن جراح انه لم يجهك خلافه انه كره أن يتبأله صام رمضان وذهب رمضان لانه
اسم من اسمائه تعالى وعائنه المشايخ انه لا يكره لجنه في الاحاديث الصحيحة كقوله صلى الله عليه وسلم من صام
رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وعمر في رمضان تعدل حجة ولم يثبت في المشاهير كونه من اسمائه
تعالى ولثبت فهو من الاسماء المشتركة كالخبر كذا في الدراية واعلم انهم اطلقوا على الشهر في ثلاثة اشهر
هو مجموع الحضانة والمنصف اليه شهر رمضان وبيع الاثر ولا تتخذ في شهرها من قبيل حذف بعض
الكلمة انهم جوزوه لانهم أجروا مثل هذا العلم بحري الحضانة والمنصف اليه حيث اعرابوا الجزين
كذا في شرح الكشاف للسعد نهر ومقتضاه أن رجلا ليس منها خلافا للصلاح الحمدني وتبعه من قال
ولا تنف شهر القضا شهر * الا الذي أوله الرافد

ولا ازا بعضهم قوله
واستثنى من ذار جافتنه لانه فيما رواه جامع
(قوله امساك مطلقا) اي عن طعام أو كلام وغايره انه حقيقة لقوة في الجميع وهو ما يفيد عبارة الصحاح
وفي المغرب هو امساك الانسان عن الاكل والشرب ومن يجازيه صام القرس اذا لم يتعب وقول النابغة
خيل صيام وخيل غير صائمة شهر (قوله عن المقطرات الآية) أشار بالآية الى أن الله العبد وأن
المراد الاشياء الملعونة الملعونة في باب فسادات الصوم فلا توقف مفرقتا على معرفة فلا دور فاتهم (قوله
فاته بمسك حكا) حكم الشارع بعدم اعتبار ذلك الاكل مثلا (قوله وهو اليوم) أي اليوم الشرعي
من طلوع الفجر الى الغروب وهل المراد أول زمان المانع أو انتشار النوى فيه خلاف كالمخلاف في الصلاة
والأول أحوط والثاني أوسع كما دل الملوفا في كافي المسقط والمراد بالقروب زمان غيبوبة جرم الشمس بحيث
تظهر الظل في جهة الشرق قال صلى الله عليه وسلم اذا أقبل الليل من ههنا فقد أظطر لها أمي اذا وجدت
الظلة حساني جهة المشرق فقد ظهر وقت الفطر أو صار منظر في الحكم لأن الليل ليس ظرفا للصوم وانما
أدى صورة الظل رغبا في تعجيل الفطر كما في فتح الباري فهماني (قوله مسلم الخ) بيان للنخص
المخصوص (قوله كائن في دارنا الخ) أنت خير بان الكلام في بيان حقيقة الصوم شرعا أي ما يمكن أن يتحقق به

ولا يعني أن الصوم الذي هو الامساك عن المفطرات نهاراً يثبت تحققه من المسلم الخالي عن حضيض وفاس سواء كان في دار الاسلام أو دار الحرب علم بالوجوب أو لا على أن الكلام في تعريف الصوم فرضاً وغيره والعلم بالوجوب أو العكس في دار الاسلام اغما هو شرط وجوب رمضان كالمثل والبلوغ لا شرط للصحة فالمسبب للاقتصار على قوله طاهر الخ ثم رأيت الرشيّ ذكر خصوصاً قوله (قوله أو علم بالوجوب) أي أو كان في غير دارنا علم بالوجوب فالكون في دار الاسلام موجب للصوم وإن لم يعلم بوجوده أو لا يعذر بالجهل في دار الاسلام بخلاف من أسلف في دار الحرب ولم يعلم به فإنه لا يجب عليه ما لم يعلم فإذا علم ليس عليه قضاء ما مضى إذ التكليف بدون العلم للعذر بالجهل وإنما يحصل له العلم الموجب ما أخبر رجلين أو رجل واحد أو اثنين مستورين أو واحد عدل وعندهما لا تشترط العدالة ولا البلوغ والحزمية كافية إمامد الفتح (قوله طاهر عن حضيض أو نفاس) أي خال عنهما والافاطة عن حدثهما غير شرط (قوله اليهودية) هي هيئة النضض المذكور في الصوم وفيها الآية (قوله وأما البلوغ والافاقة الخ) جواب عما يقال لم تقيد الشخص المضمون بالبلوغ والافاقة من الجنون أو النعاس أو النوم بيان الجواب أن الكلام في تعريف الصوم الشرعي وذلك تركه وهو الامساك المذكور وكذا تعاقب النوم بيان الجواب أن الكلام في تعريف الصوم الشرعي والنفسان والنية كافي بالاعتدال ولا يذكرك في النقص الاسلام لا غناء النية عنه إذا تصح بدونه وليس البلوغ والافاقة من شروط الصحة أحسن بدونهما كاذكره من ههنا من شروط وجوب رمضان وهي أربعة ثالثها الاسلام ورأى العلم بالوجوب أو الكون في دارنا فالحمل لتقصيدهما على أن الكلام في تعريف مطلق الصوم لا خصوص صوم رمضان كما مر في الميزان كشرط وجوب أدائه وهي ثلاثة الصحة والافاقة والنظر من حضيض ونفاس (قوله وحكمه) أي الأخرى أما حكمه الديني فهو سقوط الواجب إن كان صوماً لازماً بغير (قوله ولومنيابغته) كصوم الأيام الخمسة إذا لم يلق بمجاور وهو الاعراض من ضياعاته تعالى وهو يفيد أن صومها أو أيا كالصلاة في الأرض المقصود ذكره في التبرير وإذا تعذر الصبر قوله أنه لأقرب في صوم الأيام المنهية فكلام الشارح بحث لصاحب التبرير ط قلت صرح في التلويح بأن الخلاف بيننا وبين الشافعي في أن النهي يقتضي الصحة عندنا بمعنى استحقاق التواب وسقوط القضاء وموافقة أمر الشارع قتل من الطرفة العينة ما حمله أن الصوم في هذه الأيام تركها للمفطرات الثلاث واعراض عن الضائفة فمن حيث الأول يكون عبادة مصححة ومن حيث الثاني يكون منها السكن الأول بمنزلة الأصل والثاني بمنزلة التابع فبقي مشروعاً بأمره غير مشروع وضعه اه لكن بحث بحسبه التفرق في إرادة استحقاق التواب بل المراد ما سواه والصحة لا تقتضي التواب كالوضوء بلائحة والصلاة مع الرياء اه قلت ويؤيده وجوب المفطر بعد الشروع وتصريحهم بأنه معصية (قوله ويلقو التمين) من هذا يؤخذ أنه لا يردصم الوثنين واتهم من كل أسبوع يصوم غيرهما عنهما ط قلت وهذا في غير المعلق لم يأت في قبل الاعتكاف من قوله والنذر غير المعلق لا يقتضي زمان ومكان ودفعه وفقر بخلاف المعلق فإنه لا يجوز تفصيله قبل وجود الشرط اه أي لأن المعلق على شرط لا يفتقد مبدأ الحال وسأيت تمام الكلام على هذه المسألة هناك (قوله والكفارات) أي سبب صومها الحث والقتل أي قتل النفس خطأ وقتل الصيد محرماً والأولى قول الفتح وسبب صوم الكفار أن أسبابهم الحث والقتل اه لأن منها الغرم على الوفاق في الظهار والافطار في خطر رمضان والمعلق في سلق الهرم لقدر (قوله على المختار) اختاره الرشيّ بغير (قوله وغيره) كالامام الدوري وأبي السر بغير (قوله الذي يمكن إنشاء الصوم فيه) وهو ما كان من طلوع القمر الصادق إلى قبل الفضة الكبرى أما الليل والخصومة وما بعدها فلا يمكن إنشاء الصوم فيها والموجود في الليل يجوز ثلثه لإنشاء الصوم ط لكن صرح في الصبر بأن السبب هو الجزاء الذي لا يجزأ من كل يوم فيبى مقدار نأياه اه وهذا يقتضي أنه الجزاء الأول من كل يوم كما صرح به غيره أيضاً وصرح به في فضل العوارض عند قول الكزول يلبس مبي أو أسلم كافر الخ ودفع ما أورده ابن الهمام من أنه يلزم مقارنة القلب بالوجوب أو تقدم الوجوب على السبب بأنه يجوز مقارنة له للضرورة كالوشرع في الصلاة في أول زمن من الوقت فإنه يسقط اشتراط تقدم السبب على الوجوب السبب للضرورة كالصبر في الكشف الكبير ونعم الكلام

أو علم بالوجوب طاهر عن حضيض؟
أو نفاس (مع النية) المعهودة وأما
البلوغ والافاقة فليس من شرط
الصحة لصحة صوم النبي ومن جن
أو اغنى عليه بعد النية وإنما لم
يصح صومهما في اليوم الثاني
لعدم النية وحكمه يُل التواب
ولومنيابغته كافي الصلاة في أرض
مغصوبة (وسبب صوم) المندود
النذر ولذا لو عين شهرها وصام
شهر أقبله منه أجزأه لوجود السبب
ويلقو التمين والكفارات
الحث والقتل ول رمضان شهد
جزء من الشهر من ليل أو نهار
على المختار وكافي في التباينة واختار
نظر الاسلام وغيره أنه الجزاء الذي
يمكن إنشاء الصوم فيه من كل يوم

هناك فتأمل (قوله حتى لو أفاق المجنون في ليلة) أي من أول الشهر أو وسطه ثم بين قبل أن يصبح ومضى الشهر وهو مجنون بحر وقوله أو في آخر أيامه بعد الزوال كذا وقع في البحر وغيره والأحسن قول الإمداد أو بعد الزوال من يوم منه ومثله في شرح الصبر وفي نور الإيضاح ولا يلزمه قضاء ما فات ليلة أو نهارا بعد فوات وقت النية في الصبح قلت ولعل التقيد بالبحر يوم منه مبني على أن المراد الألفاظ التي لم يعقبها مجنون فأنها إذا سكنت في وسطه لاشت في يوم القضاء والمراد بما بعد الزوال ما بعد نصف النهار الشرعي أي ما بعد الفصحة الكبرى كما مر آنفاً وهو مبني على قول القدوري كما يأتي في شرحه فافهم (تنبه) فربح هذه المسألة على ما ذكره من الاختلاف في السبب بخلافه ما في الهداية حيث جمع بين القولين بأنه لا منافاة فتصوره من منتهى سبب لعله ثم كل يوم سبب وجوب أداءه غاية الأمر أنه تكرر سبب وجوب صوم اليوم باعتبار خصوصه ودخوله في ضمن غيره كافي الفتح ويؤيد ما قلناه قول ابن نجيم في شرح المنار ولم يذكر لهذا الخلاف غمرة في الفروع اه تأمل (قوله كافي المجتبي) ونزه ولو أفاق أول ليلة من رمضان ثم أصبح مجنونا واستوسع كل الشهر اختفى عنه بخاري فيه والفتوى على أنه لا يلزمه القضاء لأن الليلة لا يصام فيها وكذا أن أفاق في ليلة من وسطه أو في آخر يوم من رمضان بعد الزوال وقبل الزوال يلزمه اه (قوله وصحبه غيره واحد) كصاحب النهاية والظهرية بحر وقاضى خان والعناية شربلية ومثني عليه الإيضاح في وجوب صوم يوم واحد الضريح من غير حكاية خلاف شرح الصبر ومثني عليه في نور الإيضاح قلت وكذا نقل تصحيحه في الذخيرة لكن نقل أيضا تصحيح لزوم القضاء ومثني عليه في الفتح فائلا لا فرق بين أفاقه وقت النية أو بعده وفي شرح الكافي للهيتمي أنه ظاهر الرواية قلت ومثله في شرح الصبر عن الكشف وعزاه إلى البدان إلى أصحابنا ولم يصرح غيره وكذلك في السراج وجرم به الزيلعي وهو ظاهر القدوري والكثير الهداية حيث أطلقوا لزوم القضاء بأفافة بعض الشهر وكذا في الجامع الصغير قال وإن أفاق شيئا منه قضاء وعبر في المتن بأفافة ساعة وفي المراجح لو كان مضيقاً في أول ليلة منه ثم بين وأصبح مجنونا إلى آخر الشهر قضاء كله بالإتفاق غير يوم تلك الليلة ثم نقل عبارة الغني الملة والحاصل أنهم يقولون صححان وأن المتقدم الثاني لكونه ظاهر الرواية والمتون (قوله وهو أقسام ثمانية) فرض معين وغير معين واجب كذلك ونقل مسنوناً أو سبب ومكره وتزانيا أو غيرهما (قوله معين) أي له وقت خاص (قوله لكنه) أي صوم الكفارات (قوله تبعاً لابن الكمال) حيث قال في إيضاح الإصلاح وصوم التذورات الكفارة واجب لم ينعقد الإجماع على فرضية واحد منهما بل على وجوبه أي شوته عللاً لا عللاً ولهذا لا يكفي جاحده اه وحاصله أنه وإن ثبت لزوم كل منهما عللاً بالاعتقاد والإجماع لكن لا يثبت لزومهما عللاً بحيث يكفي جاحده فرضيتهما كاهو شأن الفروض القطعية ثم رمضان ونحوه وعلى هذا فكان المناسب ذكر الكفارات في قسم الواجب كإفعل ابن الكمال لأنه لا يفرض العمل الذي هو على قسمي الواجب ما يفوت الجواز فرضية كالزور واليس منه (قوله كالنذر المعين) أي بوقت خاص كذا صوم يوم الخميس مثلاً وغير المعين كذا صوم يوم مثلاً ومن الواجب صوم التطوع بعد الشروع فيه وصوم قضاءه عند الأضداد وصوم الاعتكاف (قوله وأما قوله تعالى الخ) أي أن مفتحي ثبوت الأمر به في الآية القطعية كونه فرضاً والجواب أنه خص منها التذورات بالمعصية بالإجماع فصارت مظنة الدلالة فتقصد الوجوب فيه بحث لما حب العناية مذ كورع جوابه في البحر (قوله فأنه لا الأكل) فيه أن الأكل يترك العناية بالوجوب لأن يكون وقع في غير هذا الموضع والذي في البحر وغيره أن فأنه الكمال فقله سبق قول الشارح لنشأة المظن فإقاده ح وكلام الكمال في الفتح حاصله أن الفرض مستفاد من الإجماع على لزوم الامتناع من الآية تنصصها كما قلت (قوله لكن تعبه سعد الخ) أي في حاشية العناية فأنه نقل عبارة الفتح ثم اعترضه بأنه ليس على ما سبق لما في أوائل كتاب السمع المحيط البرهاني والذخيرة الفرق بين الفرض والواجب ظاهر نظرنا حتى أن الصلاة المنذورة لا تؤذي بعد صلاة العصر وتفتي الفرائض بعد صلاة العصر اه وحاصله أن ما ذكره صريح في أن التذورات واجب لا فرض (قوله يعني عللاً) هذا صلح بما لا يفرضه الخصمان فإن المستدل على فرضيته بالآية أراد أنه فرض على كافر محدد في الدرد لا على لائق ولذا اعترض في الفتح الاستدلال بالآية بأنها لا تقيد الفرضية لما مر من قصده ما وعدل عنه كعذر

حتى لو أفاق المجنون في ليلة أو في آخر أيامه بعد الزوال لا قضاء عليه وعليه الفتوى كما في المجتبي والفتوى من الدرية وصحبه غير واحد وهو الحق كافي للغاية (وهو) أقسام ثمانية (فرض) وهو نوعان معين (كصوم رمضان) وأداء (فرض معين كصومه) قضاء (وصوم الكفارات) لكنه فرض عللاً لا اعتقاداً ولهذا لا يكفي جاحده قاله الهيتمي تبعاً لابن الكمال (وواجب) وهو نوعان معين (كالنذر المعين) وغير معين كالنذر المطلق وأما قوله تعالى ولو فؤادهم قد غشاهم فليقرن فليقرن قطعاً (ومثل) فأنه الأكل وغيره واعتقده الشربلية لكن تعبه سعدى بالفرق بأن المنذورة لا تؤذي بعد صلاة العصر بخلاف الثالثة (وهو فرض على الأظهر) كالنكاحات يعني عللاً لأن مطلق الإجماع لا يفيد الفرض القطعي

السرعة الى الاستدلال بالاجماع (قوله كاسبه خسرو) أي في الدرر حيث أجاب عن قول صدر
 الشريعة ان المندوب فرض لأن زومه ثابت بالاجماع فكانت قطعي الثبوت بأن المراد ان فرضه هنا الفرض
 الاعتقادي الذي يكفر جاحده كاتدل عليه عبارة الهداية والفرضية بهذا المعنى لا يتبطل بطلان الاجماع بل
 بالاجماع على الفرضية المتقول بالتواتر كافي صوم رمضان ولما ثبت في المندوب بطلان الاجماع على فرضية
 بالتواتر بقى في مرتبة الوجوب فان الاجماع المتقول بطريق الثمرة أو بالأحادية الوجوب دون الفرضية
 بهذا المعنى اه قلت وظاهر كلامه وجود الاجماع على فرضية المندوب لكن لما لم ينقل متواتر بل بطريق
 الثمرة أو بالأحادية فاداد الوجوب والظاهر ما مر عن ابن الكمال من أن الاجماع على ثبوته عللا عللا والحاصل أن
 العلماء أجمعوا على لزوم الكفارات والمندوبات الشرعية ولا يلزم من ذلك الفرضية القطعية اللازمة منها ا كفارة
 الجناح لها (تنبيه) في شرح الشيخ اسما عيل عن ذخيرة العقبى اعلم انه قد اضطرب كلام المؤلفين في كل من
 المندوب والكفارات فخاص صاحب الهداية والوقاية فرض وصدر الشريعة واجب والابن - الأول واجب والثاني
 فرض وابن ملك بالنكس ووجبه كل ظاهر الا الأخير (قوله وتخل) أراد به المعنى اللغوي وهو الزيادة لا
 الشرعي وهو زيادة عبادة شرعية لنا لعلنا لاه أدخل فيه المكروه بشبهه وقد شال ان المراد المعنى الشرعي
 لما تقدمت منه من أن الصوم في الايام المكروهة من حيث نفسه عبادة مستحسنة ومن حيث تقنيته الاعراض
 عن الضافة يكون منها بغير مشروعا بأحله دون وقفه تأمل (قوله يوم السنة) قدمنا في بحث سنن الوضوء
 تحقيق الفرق بين السنة والمندوب وأن السنة ما واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم أو خلفاؤه من بعده
 وهي شعبان سنة الهدى وتر كها وجوب الاسامة والكرامة كالجاعة والاذان وسنة الزوائد كسنة النبي
 صلى الله عليه وسلم في لباسه وقامه وقعوده ولا وجبت كرها وظاهرا أن صوم عاشورا من القسم
 الثاني بل جاء في الخاتمة مستحبا فقال ويسحب أن يصوم يوم عاشورا بصوم يوم قبله أو يوم بعده ليكون
 محتالاً لاهل الكتاب وهو في البدائع بل مقتضى ما ورد من أن صومه كفارة للسنة الماضية وصوم
 عرفة كفارة للماضية والمستحبة كون صوم عرفة أكدمته والازم كون المسحب افضل من السنة وهو
 خلاف الاصل تأمل (قوله والمندوب) بالنسب عطف على السنة ولم يذ كر المسحب لعدم الفرق بينه وبين
 المندوب عند الاصوليين وهو ما لم يوجب عليه صلى الله عليه وسلم وان لم يفعله بعد ما رغب اليه كافي التصريح
 وعند الفقهاء المسحب ما فعله صلى الله عليه وسلم مرة وترك أخرى المندوب ما فعله مرة أو مرتين فعليا أو سوا
 وعكس في المحيط وقرول الاصوليين أولى لشموله ما رغب فيه ولم يفعله كاذكره في البصر من كآب الشهادة لكنه
 فرق بينهما فافضل ينبغي أن يكون كل صوم رغب فيه الشارع على الله عليه وسلم بخصوصه مستحبا وما سواه
 مما لم يثبت كراهته يكون مندوبا لا نفلا لأن الشارع قد رغب في مطلق الصوم فترتب على فعله الثواب بخلاف
 الفعلية القابلة للتدنية فان ظاهره يقتضي عدم الثواب فيه والافهم مندوب كالأخفى اه قلت وهذا
 وارد على ما في الفتح حيث جعل النفل مقابلا للمندوب والمكروه (قوله كآيام البيض) أي أيام الليالي
 البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر حيث بذلك تسكامل ضوء الهلال وشدة البياض فيها
 امداد وفيه تماثلت وفي غيره المندوب صوم ثلاثة من كل شهر فربب كونها البيض (قوله ويوم الجمعة
 ولو منفردا) صريح في النهي وكذا في البصر فقال ان صومه بانفراده مستحب عند العامة كاللنين والخمس وكه
 الكل بعضهم اه ومثله في المحيط معلل بأن لهذه الايام فضيلة ولم يكن في صومها تشبه بغير أهل الفضلة
 تخاف الاشياء وتسعى في نور الابيضاح من كراهة افرادها بصوم قول البعض وفي الخاتمة ولا بأس بصوم يوم الجمعة
 عند أبي حنيفة ونجد لمدى عن ابن عباس انه كان يصومه ولا يطر اه وظاهر الاستنباط هاديا لأن المراد
 بلا بأس الاستحباب وفي التبيين قال أبو يوسف جاء حديث في كراهته الآن يصوم قبله ويصوم بعده فكان
 الاحتياط أن يضم اليه يوما آخر اه قال ط قلت ثبت بالنسبة طلبه والتي عنه والاخر منها التي كما أوضحه
 شراح الجامع الصغير انه فيه وظافت فعله اذا صام ضعف عن فعلها (قوله لم يضعفه) ضعفه أي ان كان
 لا يضعفه عن الوقوف بعرفات ولا يخل بالبعوات محيط فلا وضعفه كره (قوله والمكروه) بالنسب عطف
 على السنة أو بالرفع على الايداء وشبهه قوله مكروهين وحديث لا يحتاج الى التكلف المارة وجها ادخاله

كاسبه خسرو وتخل كغيرهما
 يوم السنة كصوم عاشورا مع
 التاسع والمندوب كآيام البيض
 من كل شهر ويوم الجمعة ولو منفردا
 وعرفة ولو طاح لم يضعفه والمكروه
 تحريما

قوله وعاشوراء هكذا ينظمه والنبي
في الشارح كعاشوراء بكاف
التثنية وهو الموافق بما قبله اه
مصححه

تسعة العدين وتنزيها
كعاشوراء وحده وسبب وحده
وتعريزوهم بجان ان تعمد وصوم
دهر وصوم صمت ووصال وان
أفطر الايام الخمسة وهذا عند أبي
يوسف كافي الخط فهي خمسة
عشر وأنواع ثلاثة عشر سبعة
متتابعة رمضان وكفاية طهار
وقتل وعين واظفار رمضان ونذر
معين واعتكاف واجب وستة
يخير فيها نفل وقضاء رمضان
وصوم شقة وفدية حلل وبراء
صيد ونذر طلق اذا تقرر هذا

في النفل على أن صوم العدين مكروه فحرموا لو كان الصوم واجبا (قوله بالعدين) أي وأيام التشريق شهر
(قوله وعاشوراء وحده) أي فردا عن التاسع أو عن الحادى عشر امتداد لانه تشبه باليود عطف (قوله
وسبب وحده) لتشبهه باليود بجر وهذه اللفظ تفيد كراهة التعريم لأن يقال انما تشبه بقصد التشبه كما تظن
ط قلت وفي بعض النسخ واحد بل قوله وحده صرح في التتارخانية فقال ويكره صوم النوروز والمهرجان
اذا تعمد ولم يوافق يوما كان يصومه قبل ذلك وهكذا قبل في يوم السبت والا حده أي يكره تعمد صومه
الا اذا وافق يوما كان يصومه قبل كالوكان يصوم يوما ويضطر يوما أو كان يصوم أول الشهر مثلا فوافق يوما من
هذه الايام وأفاد قوله وحده انه لو صام معه يوما آخر فلا كراهة لان الكراهة في تخصصه بالصوم لتشبهه وهل اذا
صام السبت مع الاحد تزول الكراهة محال تردد لانه قد يقال ان كل يوم منهما معظم عند طائفة من أهل الكتاب
على صوم كل واحد منهما تشبه بطائفة منهم وقد يقال ان صومه معا ليس فيه تشبه لانه لم تتفق طائفة منهم
في تعظيمهما معا وبظهر في الثاني دليل انه لو صام الاحد مع الاثنين تزول الكراهة لانه لم يعظم احدهما هذين
اليومين معا وان غفلت النصارى الاحد وكذا الصوم مع عاشوراء وما قبله أو بعد مع أن اليهود تعظمه
وبظهر من هذا أنه لو صام عاشوراء يوم الاحد أو الجمعة لا يكره صوم السبت معه وكذا لو كان قبله أو بعده يوم
المهرجان أو النوروز لم تعمد صومه بخصومه والله تعالى أعلم (قوله ونوروز) يخفف التون وسكون الباء ونور
الرامع نوروز ومعناه اليوم الجديد فتوعني الجديد وروز بمعنى اليوم والمراد منه يوم محفل فيه التمس بوج
الحل والمهرجان معرب بمهركان والمراد منه أول حلول الشمس في الميزان وهذان اليومان عيدان للفرس
اه ح (قوله ان تعمد) كذا في الخط ثم قال واختار أنه ان كان يصوم قبله فالأفضل له أن يصوم والا
فالأفضل أن لا يصوم لانه يشبه تعظيم هذا اليوم وانه حرام (قوله وصوم صمت) وهو وان لا يتكلم فيه لانه
تشبه بالجوس فانهم يضعون هكذا محيط قال في الامداد فطيه أن يتكلم بغير وبجاجة دعت اليه (قوله
ووصال) فسرته أبو يوسف ومحمد يصوم يومين لا يضر بينهما بجر وفسره في الخلية بأن يصوم السنة ولا يضر
في الايام المتباعدة وفي الخلاصة اذا افطر في الايام المتباعدة اختار أنه لا بأس به (قوله وان افطر الايام الخمسة)
أي العدين وأيام التشريق (قوله وهذا عند أبي يوسف) ظاهره أن صاحبه يقول ان بخلافه وظاهر البدائع
أن المختار من غير أهل المذهب فانه قال وقال بعض الفقهاء من صام سائر الدهر وأفطر يوم النور والاضحى
وأيام التشريق لا يدخل تحت نهي الوصال ورد عليه أبو يوسف فقال وليس هذا عندى كما قال هذا قد صام
الدهر وكأنه أشار الى أن النبي عن صوم الدهر ليس لصوم هذه الايام بل لما يضاعفه عن القرائض
والواجبات والكسب الذي لا بد منه اه (قوله فهي خمسة عشر) تنزيه على قوله يوم السنة والندوب
والمكروه أي فصار حله ما دخل في قوله وقتل خمسة عشر يجعل العدين اثنين وجعل يوم الاحد منها على ما في
كثير من النسخ فانهم لم يكن في عليه من المكروه فحرموا أيام التشريق وصوم يوم السبت على ما في نفسه ومن
المكروه أيضا صوم المرأة والعبد والاجر بلا إذن الزوج والمولى والمستأجر وسائر بيانه في قول المن
ولو نوى مسافر الفطر ومن المندوب صوم الاثنين والخميس وصوم داود عليه السلام والسنة التي لا بد على
ما يأتي قبل الاعتكاف (قوله وانواعه) أي أنواع الصيام اللازمة (قوله سبعة متتابعة) عهدها في البحر
سبعة أيضا لكن اسقط صوم الاعتكاف وذكر بده صوم اليمين المعين كأن يقول والله لا صوم يوما
مثلا وكان الشارح أدخل تحت النذر المعين جميع الصيام فولا ثم قال في البحر ويلحق به النذر المطلق اذا ذكر
فيه التتابع أو نواه ذكر أنه اذا افطر يوما فليجب فيه التتابع لا يلزمه الاستقبال ان كان التتابع مأمورا به
لاجل الوقت وهو رمضان والنذر المعين واليمين بصوم معين وان كان مأمورا به لاجل الفعل وهو الصوم يلزمه
الاستقبال كالسنة الباقية قلت ومن الأقل ما زاده الشارح وهو صوم الاعتكاف تأقل (قوله وستة
يخير فيها) كذا عهدها في البصرة أيضا لكن اسقط النفل لان الكلام في أنواع الصيام اللازمة ورد كرده
صوم اليمين المطلق مثل والله لا صوم شهر او كان الشارح أدخل تحت النذر المطلق فليحرم ما من (قوله وصوم
منعة) أي وقران الذم بجماديه لم يها فانه يصوم ثلاثا قبل الحج وسبعها اذا رجع ط (قوله وفدية حلل
وبراء صيد) أي اذا اختار الصيام فيهما ط (قوله ونذر مطلق) أي عن التقيد بشهر كذا وعن ذكر

التتابع أو تبعه (قوله فمع ادا صوم رمضان الخ) قبل اداءه لأن قضاء رمضان وقضاء النذر المعين أو النفل الذي لا يفسد بشرط فيه التبعين والتعين كما يأتي في قول المصنف والشروط في الخ (قوله) والتذرع المعين فهو في حكم رمضان تعين الوقت فيها (قوله) والنفل المراد به ما عدا القرض والواجب أعم من أن يكون سنة أو مندوبا أو مكروها بحر وغير (قوله بنية) قال في الاختيار البنية شرط في الصوم وهي أن يعلم بقلبه أنه يصوم ولا يتخلو مسلم عن هذا في البالي شهر رمضان وليست البنية بالسان شرطا ولا خلاف في أول وقتها وهو غروب الشمس واختلقوا في آخره كما يأتي اه وسأقي بيان ما يعلوها وفي الجرعين الطهيرة أن التصرنه (قوله) فلا تصعب قبل القروب) فلو نوى قبل أن تغيب الشمس أن يكون صائما أخذ ثمنام أو اوعى عليه أو غفل حتى زالت الشمس من الغد لم يجز وإن نوى بعد غروب الشمس بياز ثانية وفيها وإن نوى مع طلوع الشهر بياز لأن الواجب قران البنية بالصوم لا تنفذهما (قوله إلى النضوة الكبرى) المراد بها نصف النهار الشرعي والنهار الشرعي من أسطوانة الضوء في أفق المشرق إلى غروب الشمس والقابض غير داخله في الغيا كما أشار إليه المصنف بقوله لا عندها اه ح وعدل عن تغيير القديري والمجم وغيرهما الزوال لضعه لأن الزوال نصف النهار من طلوع الشمس ووقت الصوم من طلوع الفجر كما في الجرعين المبسوط قال في الهداية وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصح لأنه لا بد من وجود البنية في كثر النهار ونصفه من وقت طلوع الفجر إلى وقت النضوة الكبرى لأن وقت الزوال فتشترط البنية قبله التحقق في الأكثر اه وفي شرح الشيخ السماعيل ومن صرح بأنه الاصح في العناية والوقاية وعزاه إلى الحط إلى الشرعي وهو الصحيح كما في الكفاي والتبيين اه وتظهر ثمة الاختلاف فيما إذا نوى عند قرب الزوال كما في التتارخانية عن الحط وبه ظهر أن قول الجرو والظاهر أن الاختلاف في العبارة لا في الحكم غير طاهر (تبيينه) قد علم أن النهار الشرعي من طلوع الفجر إلى الغروب وأعلم أن كل قطر نصف نهاره قبل زواله بنصف حصه فجاءه في كل الباقي الزوال اه كثر من هذا النصف مع الاختلاف البنية في مصر والشام قبل الزوال بنحو خمس عشرة درجة وجود البنية في أكثر النهار لأن نصف حصه الفجر لا تزيد على ثلاث عشرة درجة في مصر وأربع عشرة ونصف في الشام فإذا كان الباقي إلى الزوال أكثر من نصف هذه الحصة ولو بنصف درجة مع الصوم كذا حذره شيخنا شيخنا السامحاني رحمه الله تعالى (تبيينه) قال في السراج وإذا نوى الصوم من النهار شؤى أنه صائم من أوله حتى لو نوى قبل الزوال أنه صائم من حين نوى لأن أوله لا يصير صائما (قوله) ويطلق البنية أي من غير تشديد وصف القرض إلى أو الواجب أو السنة لأن رمضان معار لم يشر فيه صوم آخر فكان منه لنا للقرض والتعين لا يحتاج إلى التعين والتذرع المعين معتبرا بإيجاب الله تعالى فيصاب كل يملك البنية امداد (قوله) فال بدل عن المضاف إليه) كذا في بعض النسخ قال ط فلا يقال إن مطلق البنية يصدق بنية أي عبادة كانت كما هو همه البعض فاعترض (قوله لعدم المزاحم) إشارة إلى ما ذكرناه من الامداد (قوله) ويخطأ في وصف كذا وقع في عباراتهم أصولا وقرعاً من رمضان يصعب الخطأ في الوصف فذهب جماعة من المشايخ إلى أن البنية النفل فيه معصورة في يوم الشك بأن شرع بهذه البنية ثم ظهر أنه من رمضان ليكون هذا القول معنوا ولا يجتهد عليه الكثر كذا في التقرير وفي النهاية ما يردده وهو أن لما غلبت النفل لم تنصف في الاعراض والحاصل أنه لا لازمة بين بنية النفل واعتقاد عدم القرصة أو نطقه الا إذا انتم اليها اعتقاد النطفة فكيف أو نطقا فبني عليه الكثر بحر ملخصا بهذا ظهر أن المراد بالنطق بالوصف وصف رمضان بنية نفل أو واجب آخر خطأ لأنه يعد من المسلم أن يتعمده وليس المراد بنية الواجب فقط فتقول المصنف تعال الدرو بنية نفل ويخطأ في وصف فيه نظر فانه كان عليه الاقتصاد على الثاني أو بأدله الواجب آخر لأن فائدة التعبير بالنطق في الوصف التساعد عن تعمدية النفل وبعد التصريح بقوله وبنية نفل لم تنف فائدة للتعبير بالنطق في الوصف وإن أريد به الواجب كإفساره الشارح هذا ما ظنطه ولم أر من يبه عليه (قوله فتنا) أي دون النفل والتذرع المعين فلا يصحان بنية واجب آخر بل يقع عما نوى كإيا ط (قوله) بضم النشارع أي في قوله عليه الصلاة والسلام إذا أنشغل شعاعا فلا صوم الا رمضان بخلاف النذر فاما جعل بولاية الناذر وله ابطال صلاحه ما له ط من المنع (قوله) الا إذا وقعت البنية أي بنية النفل أو الواجب الآخر في رمضان فهو استثناء من قوله وبنية نفل ويخطأ

(مجمع) أداء (صوم رمضان)

والتذرع المعين والنفل بنية من

الليل) فلا تصعب قبل الغروب ولا

عنده (إلى النضوة الكبرى لا)

بعدها ولا (عندها) اعتبارا لا كثر

اليوم (ويطلق البنية) أي بنية

الصوم قال بدل عن المضاف إليه

(وبنية نفل) لعدم المزاحم (ويخطأ

في وصف) كنية واجب آخر في

أداء رمضان) فخطأه بنية بضم

الشارع (الا) إذا وقعت البنية من

مريض أو سافر

في وصف (قوله حيث يحتاج) أي المريض أو المسافر وأورد التفتيمر للعطف بالواو إلى لاجد الشئين أو التفتيمر للصوم ويؤيد عود التفتيمر عليه في قوله تعنه وفي يقع (قوله لعدم تعينه في حقهما) لأنه لما سقط عنهما وجوب الاداء صار رمضان في حق الاداء كسعيان (قوله من نفل أو واجب) أي ما لو أطلقنا الآية كان عن رمضان على جميع الروايات ح عن الامداد (قوله على ماعله الا كتحجر) أقول الذي في الجهر نسبة ذلك إلى الاكثر في حق المريض وهو أحد ثلاثة أقوال كما يأتي أما في حق المسافر فان نوى وجبا آخر يقع عنه عند الامام وان نوى النفل أو أطلق عنه روايتان أحدهما وقوعه عن رمضان لان فاعلة النفل التراب وهو فرض الوقت أكثر وقال وينبغي وقوعه من المريض عن رمضان في النفل على الصحيح كالمسافر ١١ وحاصله أن المريض والمسافر لو نوا وجبا آخر وقع عنه ولو نوا خلا أو أطلقا فن رمضان ثم في السراج صحيح رواية وقوعه عن النفل فيهما وعليه يمتنع كلام المصنف والمدر (قوله للصحيح وقوع الكل عن رمضان الخ) المراد بالكل هو ما إذا نوى المريض النفل أو أطلق أو نوى وجبا آخر وما إذا نوى المسافر كذلك إذا نوى وجبا آخر فإنه يقع عنه لاعتن رمضان لأن المسافر له أن لا يصوم فله أن يصرفه إلى واجب آخر لأن الرخصة متعلقة بظنة الجهر وهو السفر وذلك موجود بخلاف المريض فإنها متعلقة بحقيقة الجهر فإذا صام تين أنه غير عاجز واستشكله صدر الشريعة في التوضيح بأن المرض هو المرض الذي يزداد بالصوم لا المرض الذي لا يشد به على الصوم فلا نسلم أنه إذا صام ظهر فوات شرط الرخصة قال في التلويح وجوابه أن الكلام في المريض الذي لا يطبق الصوم متعلق الرخصة بحقيقة الجهر وأما الذي يخالف فيه ازدياد المرض فهو كالمسافر بخلاف على ما يشعر به كلام شمس الأئمة في المبسوط من أن قول الصكرخي بعدم الفرق بين المسافر والمريض سهواً وموقول بالمريض الذي يطبق الصوم وكان منه ازدياد المرض ١١ (نبه) تنص من كلام الجبر أن في المريض ثلاثة أقوال أحدها في الأشياء المذكورة واختاره غير الاسلام وشمس الأئمة وجع وصححه في الجمع فأنيسا ما مر في المتن أنه يقع عماوى واختاره في الهداية وأكثرا المشايخ وقبل أنه ظاهر الرواية وينبغي وقوعه عن رمضان في النفل كالمسافر كما مر ثالثها التفصيل بين أن يضمر الصوم فتتعلق الرخصة بخلاف الزيادة فيصير كالمسافر يقع عماوى وبين أن لا يضمر الصوم فكساد الهمضم فتتعلق الرخصة بحقيقة فيقع عن فرض الوقت واختاره في الكنف والعصر ١١ وهذا القول هو ما مر عن التلويح وجعله في شرح الضرر يحمل القولين وقال في تحقيق يحصل به التوفيق يحصل ما اختاره غير الاسلام وغيره على من لا يضمر الصوم وحمل ما اختاره في الهداية على من يضمره وتغيب الاصل في التقرر هذا القول بأن من لا يضمر الصوم لا يرضى له الفطر لأنه صحيح وليس الكلام فيه قلت وأجبت عنه فيما علته على الصريح ما حمله أن الصوم تارة يزداد به المرض مع القدرة عليه كرض العين مثلا وتارة لا يضمره كمرض يفسد الهمضم فإن الصوم لا يضمره بل ينفعه فالأول متعلق الرخصة فيه بخلاف الزيادة والثاني بحقيقة الجهر بأن يصل إلى حالة لا يمكنه معها الصوم فإذا صام ظهر عدم عجزه فقع عن رمضان وان نوى غيره لأنه إذا قدر عليه مع كونه لا يضمره لا يشول عاقل بأنه يرضى له الفطر هذا ما ظهر في القدم أعلم (قوله والتذاكر العين الخ) تصريح بما فهم من قوله في رمضان فقط (قوله نية واجب آخر) كضوء رمضان والكفارة أما لو نوى النفل فإنه يقع عن التذاكر العين سراج ثم نقل عن الكرخي أن محمد تعالى يقع عن النفل وأيا يوسف عن التذ (قوله يقع عن واجب نواف مطلقا) أي مواء كان صحيحاً أو مريضاً متعباً أو مسافراً وإذا وقع عماوى وجب عليه قضاء المنذور في الأصح كافي البصر عن الطهيرية (قوله ولو لم يهتد) زاد لفظه ولو لم يدخل غير الجاهل لكن الأولى اسقاطها لأن العالم المتقدم ينافي قوله ويخطأ في وصف ط وأفاد أن الصوم واقع في رمضان ولم يهتد كمر ما إذا جهل شهر رمضان كالأسرى دار الحرب فتزى وصام عنه شهرا ويأمن في الصبر وفيه أيضا لو صام بالتزى سنين كثيرة ثم تين أنه صام في كل سنة قبل شهر رمضان فهل يجوز صومه في الثانية عن الأولى وفي الثالثة عن الثانية وهكذا قبل يجوز وفي لا وصح في المحيط أنه أن نوى صوم رمضان مبهما يجوز عن القضاء وان نوى عن السنة الثانية مضرا لا يجوز ١١ (قوله فلا صوم الا عن رمضان) أي لا يتحقق فيه صوم غيره ومحله فحين تعين عليه فلا يرد المسافر إذا نوى وجبا آخر ط

تعني يحتاج إلى التعيين لعدم تعينه في حقهما فلا يقع عن رمضان (بل يقع عماوى) من نفل أو واجب (على ماعله الا أكثر) جهر وهو الأصح سراج وقيل بأنه ظاهر الرواية فلذا اختاره المصنف تبعاً للدرر لكن في أوائل الاشياء الصحيح وقوع الكل عن رمضان سوى مسافر نوى وجبا آخر واختاره ابن الصكال وفي التبريلانية عن البرهان أنه الأصح (والتذاكر العين) لا يصح نسبة واجب آخر بل يقع عن واجب نواف مطلقاً فحين تعين الشارع والعبد ولو صام مقيم عن غير رمضان ولو (لم يهتد) أي بمرضاة (فهو عنه) لا عماوى بل يهتد إذا جامع رمضان فلا صوم الا عن رمضان

(قوله عن العادة) أي عادة الامساك بالجمعة أو لعذر ط (قوله وقال زفر ومالك تنكيتية واحدة) أي عن الشهر كله وروى عن زفر أن المقبر لا يحتاج إلى النسبة ولو مسافر لم يميز حتى ينوي من الليل وعند عدلنا الثلاثة لا يجوز الأنية جديدة لكل يوم من الليل أو قبل الزوال مقبلاً ومسافراً (قوله قلنا الخ) أي في جواب قسامة الصوم على الصلاة أن صوم كل يوم عبادة بنفسه دليل أن فساد البعض لاوجب فساد الكل بخلاف الصلاة (قوله والشرط للباقي من الصيام) أي من أنواعه أي الباقي منها بعد الثلاثة المتقدمة في المتن وهو قضاء رمضان والتذكار المطلق وقضاء التذكار المعين والتفيل بعد إفساده والكتفارات المسبوع وألحق بها من جزاء الصيد والحق والمقعة نهر وقوله السبع هو باب الأربع وهي كفارة الفهار والقتل والعين والأظفار (قوله للغير) أي لأول بر من منه ط (قوله ولو سحكا الخ) جعل في البحر القرآن في حكم التبيت وأنت خير بأن الأنسب ما سلكه الشارع من العكس إذا قرآن هو الأصل وفي التبيت قرآن حكاي في النهر (قوله وهو) الضمير راجع إلى القرآن الحكيم ح (قوله تبيت النسبة) فلو نوى تلك الصامات نهراً كان قطعاً وانما هو سبب ولا قضاء ولا ظاهراً والتبيت في الأصل كل فعل در بلسا ط عن التمسك (قوله للضرورة) عليه ثلاث كفاه بالقرآن الحكيم إذا تيمزى وقت الغير بما يشق والمرج مدفوع ه ح (قوله وتعينها) هو بالنظر إلى عجز المتن مقطوف على تبيت والنظر إلى عبارة الشرع مقطوف على قرآن كالأبني والمراد تعيينها تعيين المتوحيها فهو مصدر مضاف إلى فاعله المجازي (قوله لعدم تعين الوقت) أي لهذه الصامات بخلاف أداء رمضان والتذكار المعين فإن الوقت فيه مامتن وكذا التفيل لأن جميع الأيام سوى شهر رمضان وقته (قوله والشرط فيها الخ) أي في التنية المعينة لا مطلقاً لأن ما لا يشترط له التعيين بكنهه أن يعلم قبله أنه يصوم فلا منافاة بين ما هنا وما يقتضيه من الاختيار وقاد ح أن العلم لازم لتنية التي هي نوع من الإرادة أذا لا يمكن إرادته إلا بعد العلم به (قوله والسنة) أي سنة الشايع لا التي صلى الله عليه وسلم لعدم ورود التحق بها عنه ح (قوله أن تلفظ بها) فيقول نويت أصوم عدة أو هذا اليوم نوى نهراً فقه عز وجل من فرض رمضان سراج (قوله ولا تظن بأشيتة) أي استحساناً وهو الصحيح لأنها ليست في معنى حقيقة الاستثناء بل للاستعانة وطلب التوفيق حتى لو أراد حقيقة الاستثناء لا يصير صاماً كما في التثنية (قوله بأن يعزم على الفطر) فلو عزم عليه ثم أصبح وأمسك ولم ينو الصوم لا يصير صاماً تارة ثانية (قوله ونسبة الصائم الفطر لغيره) أي يثبت ذلك نهراً أو هدأه تصریح بمفهوم قوله بأن يعزم لبسلاً وفي التثنية نوى القضاء ظاً أصبح حله قطعاً لا يصح (قوله لأن الجهل الخ) جواب عما في الفقه من قوله قبل هذا أي لزوم القضاء إذا علم أن صومه عن القضاء لم ينع نيته من النهار ما إذا لم يعلم فلا يلزم بالشروع كالظنون قال في البحر رتبة في النهر الذي يظهر ترجيح الإطلاق فإن الجهل بالإحكام في دار الإسلام ليس بمعتبر خصوصاً أن عدم جواز القضاء يثبت نهراً متفق عليه فيما يظهر فليس كالظنون ه ح وما يقتضيه من التمسك (قوله فلم يكن كالظنون) أي الظنون أن يثبت أن عليه قضاء يوم مشرع فيه بشرطه ثم بين أن لا صوم عليه فانه لا يلزمه اتعانه لأنه شرع فيه سقطاً لا مقترماً وهو معذور بالتأخير فلا قضاء فيه قورا لا قضاء عليه وإن كان الأفضل إتمامه بخلاف ما لو منعه فيه بعد علمه فانه يصير ملتزماً فلا يجوز قطعه فلو قطعه لزمه قضاء وأما من نوى القضاء بعد الفجر فإن ما نواه عليه لكانه جعل لزوم التبيت فلم يعذر وصح شرعه فلو قطعه لزمه قضاءه رجحى (قوله ولا يصام يوم الشك) هو استواء طرق الأدلة من التثنية والأبواب يجر (قوله هو يوم الثلاثاء من شعبان) الأولى قول نور الدين إنيصاح هو ما إلى التاسع والعشرين من شعبان أي لأنه لا يصلح كونه يوم الثلاثاء لا احتمال كونه أول شهر رمضان ويمكن أن يكون المراد أنه يوم الثلاثاء من ابتدأ شعبان في ابتدائية لأجضية تأمل (تنبيه) في الفرض وغيره لوقوع الشك في أن اليوم يوم عرفة أو يوم النحر الأفضل فيه الصوم فافهم (قوله وإن لم يكن علة الخ) قال في شرحه على المتن وبه ادفع كلام التمسك في غيره اه أي حديثه بما إذا غم هلال شعبان فلم يعلم أنه الثلاثاء من شعبان أو الحادى والثلاثون أو غم هلال رمضان فلم يعلم أنه الأول منه أو الثلاثاء من شعبان

(ويحتاج صوم كل يوم من رمضان إلى نية) ولو صح ما قبلها تميزاً للعبادة عن العادة وقال زفر ومالك تنكيتية واحدة كالصلاة قلنا فساد البعض لاوجب فساد الكل بخلاف الصلاة (والشرط للباقي من الصيام قرآن التنية للغير ولو سحكا وهو تبيت النسبة) للضرورة (وتعينها) لعدم تعين الوقت والشرط فيها أن يعلم قبله أي صوم يصومه قال الحدادي والسنة أن تلفظ بها ولا تظن بالمشيئة بل بالرجوع عنها بأن يعزم للإلحاح النظرية الصائم الفطر لغوئية الصوم في الصلاة صحيحة ولا تقصدها باللفظ ولو نوى القضاء نهراً أو صاماً فلا يقضيه لو أقسده لأن الجهل في دار غير معتبر فلم يكن كالظنون يجر (ولا يصام يوم الشك) هو يوم الثلاثاء من شعبان وإن لم يكن علة

مجدد
في صوم يوم الشك

أوراء واحد أو فاسقان فردت شهادتهم فلو كانت السماء معصية ولم ير أحد قليس يوم شك اه ومثله
 في المراج عن المجتبى زيادة ولا يجوز صومه ابتداء لافرضوا لاقتلا ولا هم متى على القول باعتبار اختلاف
 المطالع كما أفاده كلام الشارح هنا (قوله بعدم اعتبار اختلاف المطالع) سقط من **السنن** لسنن
 اعتبار ما لا يثبت من تقديره لانه لا كلام في اختلاف المطالع وانما الكلام في اعتباره وعدمه كما يأتي بانه (قوله
 بنواز الخ) أي فليزم البلدة التي لم ير فيها الهلال (قوله ولا يصام أصلاً) أي ابتداء لافرضوا لاقتلا
 كما قد شاع من تعاضل المجتبى لانه لا احتياط في صومه للقواص بخلاف يوم الشك نعم لو وافق صوماً بعداده
 فالأفضل صومه كما أفاده في المجتبى بقوله ابتداء فافهم (قوله الاقتلا) في نسخة متطوعة (قوله ويكره
 غيره) أي من فرض أو واجب بنية معينة أو مترددة وكذا إطلاق السنة دون المطلق شامل للمقادير كما
 في المراج (قوله لو اجب آخر) كذا وكونه قضاء سراج (قوله كره تنزيهاً) سنن كروجه
 (قوله كره تحريماً) لنسبه بأهل الكتاب لانهم زادوا في صومهم وعليه حل حديث النبي عن التقدم بصوم
 يوم أو يومين بجر (قوله ويقع عنه) أي عن الواجب بقل يسكون متطوعاً هداية (قوله ان لم تظهر
 رضائته) في السراج اذا صامه بنية واجب آخر لا يسقط عنه بلوازان يكون من رمضان فلا يكون قضاء
 بالثب اه فافاده أنه لم يظهر الحال لا يكتفي عماوى فكان على المصنف أن يقول كماله في الهداية
 ان ظهر أنه من شعبان أبرأ عماوى في الاعم وان ظهر أنه من رمضان يجوز بلوجوده أصل النية اه (قوله
 فته) أي عن رمضان (قوله لو متعباً) قبل قوله كره متعباً وقوله فته قال في السراج ولو كان
 مسافراً فتوى فيه واجباً آخر لم يكره لان أداء رمضان غير واجب عليه فليشبهه صومه الزيادة ويقع عماوى
 وان بان أنه من رمضان وعندهما بكرة تلتهم ويجزى عن رمضان ان بان أنه من رمضان (قوله ان وافق صوماً
 بعثاده) كالوصكان عاده أن يصوم يوم الخميس أو الاثنين فوافق ذلك يوم الشك سراج وهل ثبت العادة
 بكرة كافي الحضي تردد فيه بعض الشافعية قلت الظاهر نعم اذا قل ذلك مرة وعزم على فعل مثله بعد ما فوافق
 يوم الشك لان الاعتباد به بالكرار لانه من العود مرة بعد أخرى والعزم المذكور يحصل العود حكماً
 أمادونه فلا تأمل (قوله حديث الخ) هو ما في الكتب الستة عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين الا رجب كان يصوم صوماً فيه والمراد به غير
 التطوع حتى لا يزاد على صوم رمضان كما زاد أهل الكتاب على صومهم فوقيته وبين ما أخرجه الشيخان عن
 عمار بن ياسر رضى الله تعالى عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل هل يمت من سر رشتان قال لا
 قال اذا غلظت قميصه وما مكانه سر والشهر شيع الدين المهمله وكسرها آخره كذا قال أبو عبد وجهو وأهل
 اللغة لا ستر القميصه أي اختفاه وربما كان ليلة أو ليلتين كذا أفاده نوح في حاشية الدرر واستدل أحد
 بحدث السر على وجوب صوم يوم الشك وهو عندنا محمول على الاستصحاب لانه معارض بحدث التقدم
 فوقيته بالادلة ما أمكن كما وصفه في الفتح هذا وقد صرح في الهداية ونسروها وغيرهما بان النبي صلى
 هو استقدم على رمضان بصوم رمضان ووجه تخصيصه بيوم أو يومين ان صومه من رمضان انما يكون غداً بعد
 يومه النقصان في شهر أو شهرين فيصوم يوماً أو يومين عن رمضان على ظن أن ذلك احتياطاً كما أفاده في الاعداد
 والسعدية وقال في الفتح وعليه فلا يكره صوم واجب آخر في يوم الشك قال وهو ظاهر كلام الصنفه حيث قال
 وقد قام الدليل على أن الصوم فيه عن واجب آخر وعن التطوع مطلقاً لا يكره فثبت أن المصكر وما قلنا به في
 صوم رمضان وهو غير بعيد عن كلام الشارحين والكافي وغيرهم حيث كروا أن المراد من حديث التقدم
 هو التقدم بصوم رمضان فالوازم مقتضاه أن لا يكره واجب آخر أصلاً وانما كره الصورة التي في حديث العيصان
 الا في وتصح هذا الكلام أن يكون معناه يترك صومه عن واجب آخر فوراً عما لا يبعد وجوب كون
 المراد من النبي عن التقدم صوم رمضان كيف وجب حديث المصيان منع غيره مع أنه يجب أن يعمل على
 ما حل عليه حديث التقدم اذ لا يترك فيها اه ما في الفتح مطلقاً وفي الشارح ثمانية تصح عدم الكراهة أي
 التعريفة فلا يأتى أن التورع تركه تنزيهاً في المحط كذا ينبغي أن لا يكره بنية واجب آخر لانه وصف
 نوع كراهة احتياطاً فلا يؤثر في نقصان الثواب كماله في الأرض المصوبة اه (قوله فلا أصله)

أي على القول بعدم اعتبار اختلاف
 المطالع بلواز تحقيق الزبوة في بقعة
 اخرى وأما على مقابله قليس بشك
 ولا يصام أصلاً شرح الجمع للعقب
 من الزايدة (الاقتلا) ويكره
 غيره (ولو صامه لو اجب آخر
 كره) تنزيهاً ولو جزم أن يكون عن
 رمضان كره تحريماً (ويقع عنه
 في الاصح ان لم يظهر رمضان
 والا) بان ظهر (فته) لو متعباً
 (والفضل فيه أحب) أي أفضل
 انشاقاً (ان وافق صوماً بعثاده)
 أو صام من آخر شعبان ثلاثة فأكثر
 لا أقل لحديث لا تقدموا رمضان
 بصوم يوم أو يومين وأما حديث
 من صوم يوم الشك فتدعى
 آية القاسم فلا أصله

كذا قال از بلي ثم قال وروى موقوفاً على عمار بن ياسر وهو في مثله كالرفوع اه قلت وينبغي جملتي
 الاصلية على الرفع كما جمل بعضهم قول النووي في حديث حماد بن عمار انه لا أصل له على أن المراد الأصل
 لرفعها ولا يفتقد وروى موقوفاً على حماد بن عمار وهو في عبيدة وكذا هذا وأورد البزارى معطوفه وقال صلة عن عمار
 من عام الخ قال في الفتح وأخرجه أصحاب السنن الاربعة وغيرهم وصححه الترمذى عن مسلم بن زفر قال كان
 عند عمار في اليوم الذي يسلك فيه فأقشاة مشية فتبني بعض القوم فقال عمار من عام هذا اليوم فقد
 صلى أبا التمام قال في الفتح وحكاية فهم من الرجل المتقي أنه قد صوم عنه رمضان فلم يبارح من عامه
 وهذا يبعد على السماع من النبي صلى الله عليه وسلم والله سبحانه أعلم **(قوله ولا يصوم الخواص)**
 أي وان لموافق صوماً يعتاده ولا صام من آخر شعبان ثلاثة فأكثر انتخب صومه للخواص قال في الفتح وقده
 في التحفة بكونه على وجه لا يعلم العوام ذلك كلابعد واصومه فظنه الجهال زيادة على رمضان ويدل عليه
 قصة أبي يوسف المذكورة في الامداد وغيره حاصلها أن أسد بن عمرو سأله هل أنت مفطر فقال له في ذاته
 أنصافاً وفي قوله يصوم الخواص إشارة الى أنهم يصومون صائمين لا يتقون بخلاف العوام لكن في الظهيرة
 الاضلال أن يلزم غير أكل ولا شرب ما لم يتقارب اتساف النهار فان تقارب ساعة المشايخ على أنه ينبغي
 للقضاء والمفتين أن يصوموا انظر أعلاه ويستوفوا له خاصة بالاضطرار وهذا يبعد أن التلوم
 أفضل في حق السكك كافي التبرك في الهداية والمط وغلانية وغيرها أن المختار أن يصوم المتقي بنفسه
 أخذاً بالاحتياط وبسقي الصلوة بالتلوم الى وقت الزوال ثم بالاضطرار والتلوم الانتظار كافي المغرب **(قوله)**
بعد الزوال في العزيمة عن خط بعض العلماء في حاشي الهداية انما يقبل بعد الضحوة الكبرى مع أنه
 يخشاه سابقاً لان الاحتياط هنا التوسعة **(قوله فنيا التهمة التي)** أي حديث لاقتدائه ما رمضان
 كذا في شرحه على المتقي فهو على قوله ولا يضر غيرهم **(قوله والنسبة الخ)** بيان لكيفية **(قوله)**
فحكمة من أي في قوله والصوم أحب وان في صوماً يعتاده **(قوله ولا يضر باله الخ)** معطوف على
 قوله بنوى وهو تفسير لقوله على سبيل الجزم والامران لا يرد في النسبة بين كونه ضلالاً كان من شعبان
 وفرضاً أن كان من رمضان بل يميز بنسبة فلا يضر ولا يضره مطلقاً احتمال كونه من رمضان بسببه
 بناءً على أنه يصوم احتياطاً لذلك الاحتمال قال في غاية البيان وانما فرق بين المتقي والعامة لان المتقي يعلم
 أن الزيادة على رمضان لا يجوز فلذا يصوم احتياطاً احترازاً عن وقوع القطر في رمضان بخلاف العامة فانه
 قد يقع في وجههم الزيادة فلذا كان ظاهرهم أفضل بعد التلوم **(قوله ذكره أخزاده)** أي في حاشيته
 على صدر الشريعة وذكره أيضاً المحقق في فتح القدير وكذا في المراج وغيره **(قوله وليس بصائم الخ)**
 تكميل لاقسام المسألة المذكورة في الهداية وهي خمسة تقدم منها ثلاثة وهي الجزم بنسبة النفل أو بنية واجب
 أو بنية رمضان وعلت أحكامها والاربع الاضباع في أصل النية والخامس الاضباع في وصفها قال في المغرب
 التبصير في النسبة هو التردد فيها وان لا يتبين في ضيق الامر اذ هو فيه وقصر أصله من التبصير **(قوله لعدم)**
الجزم في العزم فقد فات ركن النسبة لكن هذا اذا لم يزد النسبة قبل نصب النهار فان جدها عازماً على الصوم
 جاز كما رأيت بخط بعض العلماء على حاشي الهداية وهو ظاهر **(قوله كما أنه الخ)** تخيير تلك المسألة
 بهذه وصورة الهداية فصار كذا ذاتي الخ **(قوله غداً)** بالنسبة المحجمة والبال المملة معدوداً **(قوله)**
مع الكراهة أي التزنية لان كراهة الصريح لا تثبت الا اذا جزم أنه من رمضان كما أفاده الشارح سابقاً ط
(قوله وبصير صائماً) أي يلزمه بنية الصوم وان رد في وصفه بين فرض وواجب آخر وأقرض وظن **(قوله)**
لتردد الخ) على الكراهة في المسألة على طريق القصد والتشر المربى في الأولى التردد بين مكروهين
 وهما الفرض والواجب وفي الثانية بين مكروه وغيره وهما الفرض والنفل **(قوله فنه)** أي في نفع
 رمضان لوجود أصل النية وهو كافي في رمضان لعدم لزوم التحسين فيه بخلاف الواجب الا سراً كما **(قوله)**
 غير معصون بالقضاء ينسب شرعي الحالة أي لا يلزمه قضاء ولو أفند **(قوله لعدم النفل صداً)** لانه
 فاعده لا يقطع من وجه وهو نية الفرض صار كالظنون جميعاً أنه شرع فيه سقط لا مقترناً كما **(قوله)**
أكل التلوم أي التلوم الى نصف النهار في يوم الشك **(قوله كاله بعدها)** فلو ظهرت رمضان

والاصومه الخواص وينظر غيرهم
 بعد الزوال) به ينبغي نصاً لنية
 التي (وكل من علم كيفية صوم
 الشك فهو من الخواص والا فنه
 العوام والنسبة) المتبعة هنا (أن
 ينوى التطوع) على سبيل الجزم
 (من لا يعتاد صوم ذلك اليوم)
 أم لا يعتاد فحكمه من ولا يضر
 بانه أنه ان كان من رمضان فنه
 ذكره أخزاده (وليس بصائم لو)
 رد في أصل النية بأن (نوى
 أن يصوم غداً ان كان من رمضان
 والا فلا) أصوم لعدم الجزم
 (كما) أنه ليس بصائم (لنوى
 أنه ان لم يعتد غداً فهو صائم
 والا فنه وصير صائماً مع الكراهة
 لو رد في وصفها بأن (نوى
 أن كان من رمضان فنه والا
 فنه واجب آخر وكذا) بكرة
 (وقال أم صائم ان كان من
 رمضان والا فنه نفل) للتردد
 بين مكروهين أو مكروه وغير
 مكروه (فان ظهر رمضان فنه
 فنه والا فنه فنه) أي
 الواجب النفل (غير معصون
 بالقضاء) لعدم النفل قصد
 أصل التلوم ناسياً قبل النية
 كما به بعدها

ونوى الصوم بعد الاكل جازلان كل الناس لا يضطروهم وقيل لا يجوز كمالى القنة وبه جزم في السراج
والشرب لئلا يسيأ في تمام الكلام عليه في أول الباب الاق (قوله رأى مكلف) أى مسلم بالغ عاقل
ولو غافا كما في البصر عن الظهيرة فلا يجب عليه لو ساء أو جفونا وشغل ما لو كان الرأى اما مافلا يأمر
الناس بالصوم ولا يضطروا رآه وحده وصوم هو كافي الامداد وأغاد الخ ليرى أنه لو كان واجبا وحدث
شبهته لم يعدم تكامل الجمع العظيم فالحكم فبهم كذلك (قوله بدليل شرعى) هو ما قلناه أو غلظه نهر
وفي التمهيد ان يفسقه لو اجماعا متفقاً أو تزده لو كانت مصححة (قوله صام) أى صوماً شرعياً
المحدث أطلق شرعاً وبذلك عليه ما بعده وفيه إشارة الى رد قول القصة أى جعفران معناه في هلال النضر
لا يأكل ولا يشرب ولكنه يفتى أن يفسده لأنه يوم عده عنده وأنى رد قول بعض مشايخنا أنه ينظر
فيه سراً كافي الجرواله أثار الشارح بقوله مطلقاً أى في هلال رمضان والنظر (تنبيه) لو صام رآه في هلال
رمضان وأكل العدة لم يضطر الامع الامام لقوله عليه الصلاة والسلام صومكم يوم تصومون وفطركم
يوم تطفرون رواه الترمذى وغيره والناس لم يضطروا في مثل هذا اليوم فوجب أن لا يضطر نهر (قوله
وجوباً وقيل نداء) قال في البدائع المحققون قالوا الرواية في وجوب الصوم عليه وانما الرواية أنه يصوم وهو
محمول على القرب احتياطاً اهـ قال في التفتية يجب عليه الصوم وفي المبسوط عليه صوم ذلك اليوم وهو
نظام استدلالهم في هلال رمضان بقوله تعالى فن شهدتمكم الشهر فليصمه وفي العبد بالاحتياط نهر وما
في البدائع مختصاً بما في أكثر المتأخرين من التصريح بالوجوب نوح قلت وأظواهر المراد بالوجوب
المسطر لا الفرض لان كونه من رمضان ليس قطعاً ولا إصاح القول بنسب صومه وسقطت الكفارة بظنه
ولو كان قطعاً لزم الناس صومه على أن الحسن وأبن سريين وعطاء قالوا الصوم الامع الامام كما تفضل في البصر
فأفهم (قوله قضى فقط) أى بلا كفارة (قوله لشبهة الرد) عليه ما تفضلنا به فقه من عدم لزوم الكفارة
أى ان القاضي لما رد قوله بدليل شرعى أورد شبهة وهذه الكفارة تندرج بالشبهة هداية ولا يخفى أن هذه
عليه ليقطع الكفارة في هلال رمضان أما في هلال النضر فلو كونه يوم عده عنده كافي الشهر وغيره وكأنه
ترك لظهوره (قوله قبل الرد لشهادته) وكذا القول به عند الامام وصام ثم أفطر كما في السراج (قوله
لان قماره الخ) يرى أن عمر رضى الله عنه أمر الذي قال رأيت الهلال أن يسبح حاجبه بالماء ثم قال لا ين
الهلال فقال شقته فقال شعرة قامت بين حاجبيه فحسبها هلالاً سراج قال ح وهذا انما يصلح لتعلل
لعدم الكفارة في هلال رمضان أما في هلال شوال فأنما لا يجب لأنه يوم عده عنده على نسق ما تقدم (قوله وأما
بعد قوله) أى في هلال رمضان ط (قوله في الاسم) لأنه يوم صوم الناس فلو كان عدلاً يثبت أن لا يكون
في وجوب الكفارة خلاف لان وجه فيها كونه من لا يجوز القضاء بشهادته وهو منتف بجر عن التفتية وقوله
من لا يجوز أى لا يحل لان القضاء بشهادة الفاسق صحيح وان أم القاضي (قوله وقيل الخ) هذا أولى
من قول الصكيزي ثبت رمضان لما في البصر من أن الصوم لا يترقب على الثبوت وليس يلزم من رؤيته ثبوته
لان محبته لا يدخل تحت الحكم وفي المهور لو شهد عند الحائضكم رجل ظاهر العدالة وصحبه رجل وجب
عليه الصوم لأنه قد وجد الخبر الصحيح قلت وأما قوله فيما ساقى وطريق الثالث رمضان الخ فالمراد إثباته
شتملاً لاجل أن ثبت ما علق عليه من الوكالة لا يلزم فيه الدعوى والحكم والمثني دخوله تحت الحكم قصداً وكم
من شيء ثبت شتملاً لأحد كافي سيع الشرب والطريق قلبي إثباته لاجل صومه كما وهم (قوله لأنه خلاف شهادة)
قال في الهداية لأنه أمر ديني فأشبهه رواية الاخبار (قوله خبر عدل) العدة المملكة تعمل على ملازمة
التقوى والمروءة والشرط أن أذناه هو زلة الكبار والاصرار على الصغار وما يحل بالمرء وتوابعه أن يكون مسلماً
عاقلاً بالغاً بجر (قوله على ما صححه البرزاني) وكذا صححه في المعراج والتبصير وقال في الفتح وهو رواية
الحسن وبه أخذ الحنفى ومضى عليه في نور الابصار وأقول انه ظاهر الرواية أيضاً فقد قال الحاكم الشهيد
في الصكيزي الذي هو صحيح كلام محمد في كسبه التي هي ظاهر الرواية مانعه وتقبل شهادة المسلم بالسلطة عدلاً
كان الشاهد أو غير عدل اهـ والمراد بغير العدل المستور كما ساقى قريباً (قوله لا فاسق اتفاقاً) لان
قوله في الديانات غير مقبول أى في التي تبصر تلقى من العدل كرواية الاخبار بخلاف بطلان الماء

وهو الصحيح شرح وبهانية (رأى)
مكلف (هلال رمضان أو العطر
وردة قوله) بدليل شرعى (صام)
مطلقاً وجوباً وقيل نداء (فان
أفطر قضى فقط) فيها مشبهة
الردة (واختلف) الشارح
لعدم الرواية عن المتأخرين
(فيعاد افطر قبل الرد) لشهادته
(والراجح عدم وجوب الكفارة)
وبحسبه غير واحد لان ما رآه بمثل
أن يكون خيالاً لا هلالاً وما بعده
قوله قضى الكفارة ولو
فاسقاً في الاسم (وقيل بلاد هو)
ولا (لقد اشهد) وبلا حكم
ومجلس قضاء لأنه خبر لا شهادة
(صوم مع غيره) (قسيم) وغبار
(حبر عدل) أو مستور على
ما صححه البرزاني على خلاف
ظاهر الرواية لا فاسق اتفاقاً

و بحاسته ونحوه حيث يترى في خبره فيه أذ قد لا يقدر على تلقيها من جهة العدل وقول الطحاوي أو غير
 عدل يحمل على المستور كما هو رواية الحسن لأن المراد بالعدل من ثبت عدالة لا يثبت في المستور ما
 مع عين القس فلا غالب به عندنا وعليه فتفرع ما لو شهدوا في آخر رمضان برؤية هلاله قبل صومهم يوم أن كانوا
 في المشرق تترصصهم الحسبة وإن كانوا من خارج قبلت من الفتح لمنصا (قوله وهل أن يشهد الخ)
 قال الحافظ يلزم العدل ولو أمة أو مختارة أن يشهد في نفسه كيلا يصوموا فطر ينهي من فرض الصن
 وأما القاسق أن علم الخ كميل الخ قول الطحاوي وقيل قوله يجب عليه وأما المستور فبوجه الروايتين
 معراج قلت وقوله أن علم الخ مبني على ظاهر قول الطحاوي من قبول ظاهر القس فإذا كان اعتقاد
 القاضي ذلك يجب أن يشهد وقول الشارح وهل يشهد عدم الوجوب بناء على عدم علمه باعتقاد القاضي
 كما هو مفاد التعليق بقوله أن القاضي وبما قبله تأمل (قوله على المذهب) خلافا لإمام الفضلي حيث
 قال إنما يقبل الواحد العدل إذا فر وقال رأته خارج البلد في الصرا أو يقول رأته في البلد من بين خلل
 الحساب أما بدون هذا التفسير فلا يقبل كذا في الظهيرية بجر (قوله وتقبل شهادة واحد على آخر)
 بخلاف الشهادة على الشهادة في صائر الأحكام حيث لا تقبل ما يشهد على شهادة كل رجل رجلان أو رجل
 وأمرأتان ح (قوله كبعدوا) أي كاتقبل شهادة عبد أو أتي (قوله ولو على مثلها) أفاد بهذا
 التصحيح قبول شهادة شهادتها على شهادته من أودكر وهو يجب لمصاحب النهر وقال ولم أنه (قوله ويجب
 على الجارية المختارة) أي التي لا تضل الرجال وكذا يجب على الحر أن يخرج بلا إذن زوجها وكذا أغبر
 المختارة والمزوجة بالولي قال ط والظاهر أن محل ذلك عند قضاة ثبت الرؤية عليها والأخلا (قوله
 في ليلتها) أي ليلة الرؤية (قوله مع العدة) أي من غيم وغيرها ودخان (قوله نصاب الشهادة) أي على
 الأموال وهو رجلان أو رجل وأمرأتان (قوله لتعلق نفع العبد) عليه لاشتراط ما ذكر في الشهادة على هلال
 الفطر بخلاف هلال الصوم لأن الصوم أمر ديني بشرط فيه ذلك أما الفطر فهو نفع دنيوي للعباد فاشبه سائر
 حقوقهم فيشترط فيه ما يشترط فيها (قوله لكن لا يشترط الدعوى الخ) قال في الحق عن الغناصة
 وأما الدعوى فينبغي أن لا يشترط كما في عتق الأمة وطلاق الحرة عند الكل وعتق العبد قولهما وأما على
 قبس قوله فينبغي أن لا يشترط الدعوى في الهالين اه أي قبس قول الإمام باشتراط الدعوى في عتق العبد
 اشتراطها أيضا في الهالين لكن جزم في الخلية بعدم اشتراطها في هلال رمضان ثم ذكر هذا البت وفيه نظر
 لأن اشتراط الدعوى عند في عتق العبد لا نه حق بعبد خلافا للأمة فإن فيه مع حق العبد حتى أقره تعالى وهو
 صيانة فرجها والظن وإن كان فيه حق عبد لكن فيه حق الله تعالى لحرمه صومه ووجوب صلاة العبد فهو يعتق
 الأمة أشبه فلا يشترط فيه الدعوى وإن جزم به الشارح مع الفقيه أفاده الحق (قوله وطلاق الحرة)
 مفهومان أن الزوجة الرقعة يشترط فيها الدعوى والذي في جامع الفصولين الإطلاق لكونه هنا يشترط
 حضور الزوج والسيد في العتق ط (قوله يلد) أي أقر به قال في السراج ولو تزود واحد برؤية
 في غيره ليس فيها ولا يأت مصر بالشهد وهو ثقة تصومون بقوله اه قلت والظاهر أنه يلزم أهل القري الصوم
 بجماع المدافع وأرو به القضاة بل من المصلحة أنه علامة ظاهرة تقيد غلبة الظن وغلبة الظن حجة موجبة للعمل
 كما صرحوا واحتمال كون ذلك لتفسير رمضان بعد ما يفعل مثل ذلك عادة في ليلة الشك لا يثبت رمضان
 (قوله لا ح فيها) أي لا فاضي ولا والى (قوله كما في الفتح) (قوله صاموا يشترط) أي أقرضا القرون
 المصنف في شرحه وعليهم أن يسوموا بقره إذا كان عدلا ط (قوله وأفطروا الخ) عبارة غيره لا بأس
 أن يطرأوا والظاهر أن المراد به الوجوب أيضا والتعبير بنقي البأس لا ممتنة الحزمة كما في نقي الجناح في قوله
 تعالى فلا جناح عليكم أن تنصروا من الصلاة ومنه كثرة في كلامهم فاتهم (قوله مع العدة) قيد لقوله صاموا
 وأفطروا (قوله لتشرورة) أي ضرورة عدم وجودها كيشهده عنده (قوله بين نصب شاهد) أي يحمله شهادته
 أفاده ح لكن عبارة الجوهرة بين أن نصب من يشهده عنده الخ والظاهر أن المعنى أن الحما كينصب رجلا
 ناسبا عنه ليشهده عند ذلك النائب كما قالوا فيما لو وقع للمساكم خصومة مع آخر نصب ناسبا لها كاعتاده
 إذا أصبح حكمه لنفسه ويدل على ذلك أنه وقع في بعض النسخ نائب بدل شاهد (قوله بخلاف العبد)

وهل أن يشهد مع علمه بنفسه

قال البرازي نعم لأن القاضي

ربما قبله (ولو كان العدل

قضا أو أتي أو عهده في ذنوب تاب)

بين كيفية الرؤية أو لأعلى

المذهب وتقبل شهادة واحد على

آخر كبعدوا وتي ولو على

مثلها ويجب على الجارية المختارة

أن تخرج في ليلتها بلا إذن مولاها

وتشهد كما في الحافظة

(وشرط للقطر مع العدة والعدالة

نصاب الشهادة ولظن أشهد)

وعدم الحذف فذ ف تعلق نفع

العبد لكن (لا) تشترط

(الدعوى) كما لا تشترط

في عتق الأمة وطلاق الحرة

(ولو كانوا يلد لأحاكمهم بها

صاموا يقول شة وأفطروا وبأخبار

عدلين مع العدة (للضرورة)

ولراء الحاكم وحده خير

في الصوم بين نصب شاهد وبين

أمرهم بالصوم بخلاف العبد

كما في الجوهرة

قوله فلا جناح عليكم الخ هكذا

بضه والتلاوة فليس عليكم جناح

الخ اه معصية

مطالع
لا عبرة بقول الموقنين في الصوم

مطالع
ما قاله السبكي من الاعتماد على
قول الحساب مردود

ولا عبرة بقول الموقنين ولو عدوا
على المذهب قال في الوهبانية
وقول اولى التوقيت ليس بموجب
وقيل نعم والبعض ان كان يكثر

(د) قبل (بلا) جمع عظيم يقع
(الم) الشرعي وهو غلبة الفلق
(ج) خبرهم وهو مفوض الى رأى
الامام من غير تقدير بعدد على
المذهب وعن الامام انه يمكن
بشاهد من واختاره في البحر

أى هلال العيد اذا لا يحصى فيه الواحد (قوله ولا عبرة بقول الموقنين) أى في وجوب الصوم على الناس
بل في المراج لا يعتبر قولهم بالاجماع ولا يجوز التمسك أن يعدل بحساب نفسه وفي الخبر فلا يلزم بقول الموقنين
انه أى الهلال يكون في السماء ليلة كذا وان كانوا عدولاً في الصحيح كما في الاضاح ولامام السبكي الشافعي
تألف ما فيه الى اعتماد قولهم لأن الحساب قطعي اهـ ومثله في شرح الوهبانية قلت ما قاله السبكي
ردة متأخرو أهل مذهبه ومنهم ابن حجر والرملي في شرح المنهاج وفي فتاوى الشهاب الرملي الكبير الشافعي
سئل عن قول السبكي لو شهدت بنية رؤية الهلال ليلة الثلاثاء من الشهر وقال الحساب بهدم
امكان الرؤية تلك الليلة على قول أهل الحساب لان الحساب قطعي والشهادة ظنية وأحال في ذلك فهل يعدل
بما قاله أم لا وفيما اذا روى الهلال نهراً قبل طلوع الشمس يوم التاسع والعشرين من الشهر وشهدت بنية رؤية
هلال رمضان ليلة الثلاثاء من شعبان فهل تقبل الشهادة أم لا لان الهلال اذا كان الشهر كاملاً بقيب
لبتين أو ناقصاً بقيب ليلة أو غاب الهلال ليلة الثالثة قبل دخول وقت العشاء لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي
العشاء سقوط القمر الثالثة هل يعمل بالشهادة أم لا أجاب بأن المصالح به في المسائل الثلاث ما شهدت به
الليلة لان الشهادة تنزهها الشارع منزلة القسم وما قاله السبكي مردود ردة عليه جماعة من المتأخرين وليس
في العمل بالنية مخالفة لصلاته صلى الله عليه وسلم وجوبه ما قلناه أن الشارع لم يعدل الحساب بل أضاف بالكتابة
بقوله نحن أئمة لا نكتب ولا نكتب ولا نكتب ولا نكتب ولا نكتب ولا نكتب ولا نكتب ولا نكتب ولا نكتب ولا نكتب
عليه في الصلاة انتهى والاحتجالات التي ذكرها السبكي بقوله ولان الشاهد قد يشك عليه الخ لا أثر
لها شرعاً لان كان وجودها في غير هاتين الشهادات اهـ (قوله وقبل ثم الخ) هوهم أنه قيل بانه موجب
لعمل وليس كذلك بل بخلاف في جواز الاعتماد عليهم وقد سكن في القصة الاقوال الثلاثة فنقل أولاً عن القاضي
عبد الجبار وصاحب جمع العلوم أنه لا بأس بالاعتماد على قولهم ونقل عن ابن مقاتل أنه كان يسألهم ويعتد على
قولهم اذا اتفق عليه جماعة منهم ثم نقل عن شرح السرخسي أنه بعدد وعن نعيم الأئمة الحلواني أن الشرط
في وجوب الصوم والافطار الرؤية ولا يؤخذ فيه بقولهم ثم نقل عن محمد الأئمة التبرجاني أنه اتفق اصحاب أبي حنيفة
الانادروا الشافعي أنه لا اعتماد على قولهم (قوله وقبل بلا علة) أى أن شرط القبول عند عدم علة في السماء
لهلال الصوم والافطار وغيرها كما في الامداد وسياً في تمام الكلام عليه اخبار جمع عظيم فلا يقبل خبر الواحد
لان التردد من بين الخلق التفرير بالرؤية مع توجههم طالبين لما فوجوه هو اليه مع فرض عدم المنافع وسلامة
الابصار وان تفاوتت في الحجة فظاهر في غلظه بحر قال ح ولا يشترط فيهم الاسلام فلا يشترط فيهم الصلاة والسلامة
في امداد الفتح والاحكام ولا دعوى كافي القهستاني اهـ قلت ما عراه الى الامداد لم أره فيه وفي عدم
اشتراط الاسلام فظروا أنه ليس المراد هنا بالجمع العظيم ما يبلغ مبلغ التواتر الموجب للعلم القطعي حتى لا يشترط
له ذلك بل ما يوجب غلبة الفلق كما يأتي في عدم اشتراط الاسلام له لا بد من نقل صريح (قوله يقع العلم
الشرعي) أى المصلحة عليه في الاصول فينبغي غالب الفلق والا فالعلم في حق التوحيد ايضاً شرعي ولا عبرة بالفلق
هناك ح (قوله وهو غلبة الفلق) لانه العلم الموجب للعمل لا العلم بمعنى اليقين نص عليه في المنافع وغاية
البيان ابن كمال ومثله في البحر عن الفتح وكذا في المراج وقال القهستاني فلا يشترط خبر اثنين الناقصين من
التواتر كما أشير اليه في الخبرات لكن كلام الشرح مشر اليه اهـ ومراد شرح صدر الشريعة فانه قال
الجمع العظيم جمع يقع العلم بضرهم ويحكم العقل بعدم فواتهم على الكذب اهـ وتعه في الدرر وردة ابن كمال
سبكت ذكر في منواته اخطأ صدور الشريعة سبكت زعم المتبره هنا العلم بمعنى اليقين (قوله وهو مفوض
الخ) قال في السراج لم يقدر لهذا الجمع تقدر في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف خسمون رجلاً كاتبة سامة وقيل
استكثر أهل الحجة وقبل من كل مسجد واحد أو اثنان وقال خنف بن أيوب خسمانة بل غلب والصحيح من هذا
كله أنه مفوض الى رأى الامام ان وقع في قلبه صحة ما شهد به واه وكثرت الشهود أمر بالصوم اهـ وكذا صححه
في المواهب وتعه الشربلاني وفي البحر عن الفتح والحق ما روى عن محمد وأبي يوسف أيضاً أن العبرة بجلى الخبير
وفأمر من كل جانب اهـ وفي الترهات موافق لما صححه في السراج تأتلى (قوله واختاره في العصر) حيث
قال وبقِيَ العمل على هذه الرواية في زماننا لان الناس تكلمت عن زراى الالهة فأتى قولهم مع وجوههم

طالبين لمواجهه هواله فكان التفرّد بظاهر في القلط ثم أيّد ذلك بأن ظاهر الروا الجلية والظهيرية يدل على أن
 ظاهر الرواية هو اشتراط الحد لا الجمع العظيم والعديد يصدق باثنين اه وأقرّه في التفرّد والمنع ونأزعه بحسنه
 الرمي بأن ظاهر المذهب اشتراط الجمع العظيم فيتعين العمل به لقلية التقسّي والافتراء على الشّرع اقول أنت
 خبرنا من كثرهم من الاحكام تغيرت لتغير الأزمان ولو اشتراط في زماننا الجمع العظيم زم لأن لصوم الناس
 لا يبعد لقلتين أو ثلاثا لم هو مشاهد من تكامل الناس بل ككثرهم ما داموا بهم يشقون من يثرب بالشّعر
 وفؤونه وحسنه فليس في شهادة الاثنين تفرّد من بين الجمع الصغير حتى يظهر غلط الشاهد فاحتج على ظاهر الرواية
 قتيبن الاثنا عشر رواية الاخرى (قوله وصح في الاغتصاب الخ) هو اسم كتاب واعتمد في الفتاوى الصغرى
 أيضا وهو قول الطحاوي وأما رواية الامام محمد في كتاب الاستحصان من الاصل لكن في الخلاصة ظاهر
 الرواية أنه لا فرق بين المصروع خارجة معراج وغيره قلت لكن قال في النهاية عند قوله ومن رأى حلال رمضان
 وحده صام الخ وفي المبسوط وانما رآه الامام شهادته اذا كانت الجاه معصية وهو من أهل المص
 غا ما اذا كانت معصية أو جاسم خارج المص أو كان في موضع مرتفع فانه يقبل عندنا اه فقوله عندنا يدل
 على أنه قول أقنعة الثلاثة وقد جزم به في المحط وعبّر عن مقابلة قبل ثم قال وجه ظاهر الرواية أن الزّوية تختلف
 باختلاف صفو الهواء وكثرة وباختلاف انبساط المكان وارتضاعه فان هواء المصراع أصنى من هواء المص
 وقد يرى الهلال من أعلى الاماكن العالية من الأسفل فلا يكون تفرّد بالرّؤية خلاف الظاهر بل على موافقة
 الظاهر اه فنه الصريح بأنه ظاهر الرواية وهو كذلك لان المبسوط من كتب ظاهر الرواية أيضا فقد ثبت أن
 كلام الروايتين ظاهر الرواية ثم رأيت أيضا في كافي المحاكم الذي هو جمع كلام محمد في كتبه ظاهر الرواية
 ونصه ويقبل شهادة المسلم والمسلمة عدلا كان الشاهد أو غير عدل بعد أن يشهد أنه رأى خارج المصراع أنه رآه
 في المص وفي المصراع تقع العائنة من التساوي في رؤيته وإن كان ذلك في مصر ولا على في السماء لم يقبل في ذلك
 الا لاجتماع اه ويظهر لي أنه لا منافاة بينهما لان رواية اشتراط الجمع العظيم التي عليها أصحاب المتون مجمعة على
 ما اذا كان الشاهد من المص في غير مكان مرتفع فتكون الرواية الثانية مقيدة لاطلاق الرواية الاولى
 بدليل أن الرواية الاولى على ما فيها رآه الشاهد بأن التفرّد بظاهر في القلط وعلى ما في الرواية الثانية لم يوجد
 الرّؤية في المحط فلا يكون تفرّد بالرّؤية خلاف الظاهر الخ وعلى هذا نحائي في الخلاصة وقدره هاهنا اه
 لا فرق بين المصروع خارجة مني على ما هو المتبادر ومن اطلاق الرواية الاولى واقفة تصلح اعل (قوله أن يدهي)
 بالينا المجهول أو المعلوم وقاعه ضمير المدهي المفهوم من فصله أي بأن يدهي مدهي متدعى على شخص حاضر بأن فلانا
 الغائب له طلق كذا من الدين وقد قال في اذا دخل رمضان فأتت وكيلي قبض هذا الدين ومثل ذلك
 ما لو أدهي على آخر دين له عليه مؤجل الى دخول رمضان فبقي الدين وشكر الدخول (قوله فبقي) أي
 الحاضر بالدين والوصافة واستكملته انظر الى الرمي بأن هذا انفرادي الغائب قبض المدهي منه فلا يتخذ
 وأقول لا اشكال لان الدينون تقضى بأما لها فقد أقرّ بثبوت حق التقضى له في ملك نفسه بخلاف ما لو كانت
 الدهوى بين كوديمة لان اقراره بها انفراد بثبوت حق القبض للوكيل في ملك الموكل فلا يصح وبخلاف
 ما لو أقر بالوكالة وبعد الدين فانه لا يصح خصما باقراره حتى يقيم الوكيل البينة على وكلته ككافي في شرح أدب
 القضاء للصفاء (قوله فبقي عليه) أي بثبوت حق القبض (قوله وثبت دخول الشهر ضمنا) لانه
 من ضروريات صحة الحكم قبض الدين فقد ثبت في ضمن اثبات حق العبد لا تصد او لهذا قال في العبر عن
 الخلاصة بعد ما ذكره الشارح هنا لان اثبات محي رمضان لا يدخل تحت الحكم حتى لو أخبر رجل عدل
 القاضي محي رمضان قبل وأمر الناس بالصوم حتى في يوم القيمة ولا يشترط لفظ الشهادة وشروط القضاء
 أما في العبد فيشترط لفظ الشهادة وهو يدخل تحت الحكم لانه من حقوق العباد اقلت والمحال أن
 رمضان يجب صومه بلا يثبت بل يجوز للاخبار لانه من البيانات ولا يلزم من وجوب صومه ثبوته ككافي
 وحسنه فانه ثابتا على الطريق المذكور وعدم تفرّد على الجمع العظيم لو كانت الجاه معصية لان الشهادة
 هنا على حلول الوكالة بدخول الشهر لا على رؤية الهلال ولا شك أن حلول الوكالة يكفي في إثباته عدينا لانها
 يجوز حتى عدينا ولا تثبت الا بيبوت الدخول واذا ثبت دخوله ضمنا وجب صومه وقيل ما سكره فبالتواتر

وصح في الاغتصاب الواحد
 ان جاء من خارج البلد أو كان
 على مكان مرتفع واختاره يظهر
 الدين قالوا طريق اثبات رمضان
 والعبد أن يدهي وكافة معقنة
 بدخوله قبض دين على الحاضر
 فبقي بالدين والوصافة ويكر
 الدخول فشهد الشهود بروية
 الهلال فبقي عليه وبثبت
 دخول الشهر ضمنا لعدم دخوله
 تحت الحكم

القطر هنا محل وقاق وانما الخلاف فيما اذا لم يشر ولم ير الهلال فندهم ما لا يصل القطر وعند محمد يصل كما قاله
 خمس الاثمة الخلواني وحزبه الشربلاني في الامداد قال في غاية البيان وجه قول محمد وهو الاصح أن القطر
 ما ثبت بقول الواحد ابتداء بل بناء وتعاقدكم من شيء ثبت فخرنا ولا يثبت قصد اوصل عنه محمد فقال ثبت القطر
 بحكم القاضي لا بقول الواحد يعني لما حكم في هلال رمضان بقول الواحد ثبت القطر بناء على ذلك بعد تمام
 الثلاثين قال خمس الاثمة في شرح الكافي وهو نظير شهادة القابلة على القسب فانها تقبل غم يفتي ذلك الى
 استحقاق الميراث والبراث لا يثبت شهادة القابلة ابتداء ١٥ (قوله وفي الزبلي الخ) نقله لسان فائدة تعلم
 من كلام المخترع وهي ترجيح عدم حمل القطر ان لم يثبت في قول لظهور غلط الشاهد لان الاشبه من الفاظ الترجيح
 لكنه مخالف لما علمته من نصيب غاية البيان لقول محمد بالحل ثم حل في الامداد ما في غاية البيان على قول محمد
 بالحل اذا غم شوال بناء على تحقق الخلاف الذي نقله المصنف وقد علمت عدمه وحينئذ خاف في غاية البيان في غير
 محله لانه ترجيح لما هو متفق عليه تأمل (قوله والاضى كالنظر) أي ذوا لجة كشوال فلا يثبت الغيب الا برجلين
 أو رجل وامرأتين وفي العصور لا بد من زيادة العدد على ما قد علمته وفي التوادع ان الامام انه كرمضان وصحبه
 في الصفة والاول نظام المذهب وصحبه في الهداية ومشرعها واليمين فاختلف التصحيح وتأيد الاول بأنه
 المذهب بجر (قوله وروية الاشهر التسعة) فلا يقبل فيها الشهادتان برجلين أو رجل وامرأتين عدول أو أحرار
 غير محددين كأي سائر الأحكام بجر عن شرح مختصر الطحاوي للامام الاسياني وذكر في الامداد أنها
 في العصور كرمضان والقطر أي فلا يثبت من الجمع العظيم ولم يعز لحد لكن قال الخليل الرمي الطاهر أنه في الالة
 التسعة لا فرق بين الغيب والعصور في قبول الرجلين للشهادة الموجبة لاشتراط الجمع الكثير وهي وجه الكل
 طالعين ويؤيده قوله كما في سائر الأحكام فالوشد في العصور بهلال شعبان وثبت بشروط الثبوت الشرعي يثبت
 رمضان بعد ثلاثين يوما من شعبان وان كان رمضان في العصور لا يثبت خبرهما لان ثبوته حينئذ نسبي ويغتر
 في الضمات ما لا يفتقر في التصديقات ١٥ (قوله وروية بالثأرية الاثمة مطلقا) أي سواء روي قبل
 الزوال أو بعده ووقع على المذهب أي الذي هو قول أبي حنيفة ومحمد قال في البدائع فكون ذلك اليوم
 من رمضان عندهما وقال أبو يوسف كان بعد الزوال فكذلك وان كان قبله فهو لليلة الماضية
 ويكون اليوم من رمضان وعلى هذا الخلاف هلال شوال فعندهما يكون المستقبل مطلقا ويكون
 اليوم من رمضان وعنده لوقبل الزوال فكون الماضية ويكون اليوم من القطر لانه لا يرى قبل الزوال
 عادة الا أن يكون للثلاثين في هلال رمضان كون اليوم من رمضان وفي هلال شوال فكونه يوم النظر
 والاصل عندهما أنه لا تعتبر رؤيته نهارا وانما العبرة لرؤيته بعد غروب الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا
 لرؤيته وأغلروا لرؤيته أمر بالصوم والقطر بعد الرؤية فغيبا قاله أبو يوسف مخالفة للنص ١٥ فخصا وفي الفتح
 أوجب الحديث سبق الرؤية على الصوم والقطر والمفهوم التبادر منه الرؤية عند غروب الشمس لا يرى عند الحصة
 والتابعين ومن بعدهم بخلاف ما قبل الزوال من الثلاثين والمتأخر قولهما ١٥ قلت والحاصل اذا روي الهلال
 يوم الجمعة لتلا قبل الزوال فعند أبي يوسف هو لليلة الماضية يعني أنه يعتبران الهلال قد وجد في الاثنية لجمعة
 فغاب ثم ظهر نهارا فظهره في النهار في حكم ظهوره في ليلة ثانية من ابتداء الشهر لانه لو لم يكن قبل ليلة لم يكن
 رؤيته نهارا لانه لا يرى قبل الزوال الا أن يكون للثلاثين فلا منافاة بين كونه لليلة الماضية وكونه للثلاثين لان النهار
 حار بغيره ليلة ثانية واذا كان لليلة الماضية يكون يوم الجمعة المذكور أول الشهر فيجب صومه ان كان رمضان
 ويجب ظهره ان كان شوالا وأما عندهما فلا يكون للماضية مقابلة هو للمستقبل وليس كونه للمستقبل ثابتا
 برؤيته نهارا لانه لا عبرة عندهما برؤيته نهارا وانما ثبت ما كان العبرة لان الخلاف على ما شرح به في البدائع
 والفتح انما هو في رؤيته يوم السبت وهو يوم الثلاثاء من شعبان أو من رمضان فاذا كان يوم الجمعة المذكور يوم
 الثلاثاء من الشهر وروى فيه الهلال نهارا فعند أبي يوسف ذلك اليوم أول الشهر وعندهما لا عبرة بهذه الرؤية
 ويكون أول الشهر يوم السبت سواء وجدت هذه الرؤية أولا لان الشهر لا يزيد على الثلاثين فلم يقد هذه الرؤية
 شيئا وحينئذ فقولهم هو لليلة المستقبل عندهما بيان الواقع ونصريح بخالفه القول بأنه للماضية فلا منافاة
 حينئذ بين قولهم هو للمستقبل عندهما وقولهم لا عبرة برؤيته نهارا عندهما وانما كان الخلاف في رؤيته يوم
 السبت وهو يوم الثلاثاء لان رؤيته يوم التاسع والعشرين لم يقل أحديهما انه للماضية لتلايته لم يكن النهر

وفي الزبلي الاشبه ان غم حل
 والا لا (و) هلال (الاضى) وروية
 الاشهر التسعة (كالقطر) على
 المذهب وروية بالثأرية والاثمة
 مطلقا على المذهب ذكره أحد ذوي

مطلب
 في رؤية الهلال نهارا

ثمانية وعشرين يأنص عليه بعض المحققين ويثمل قولهم لاعبة برؤيته نهارة ما اذا روى يوم التسعة والعشرين قبل الشمس ثم روى ليلة الثلاثاءين بعد الغروب وشهدت منه شرعية بذلك فان الحكم يحكم برؤيته ليلا كما هو من الحديث ولا يخفى ان قول المحققين انه لا يمكن رؤيته صباحا ثم مساء في يوم واحد كما قد سناه في فتاوى النفس الرطبة الشافعي وكذا الوثبت برؤيته للاشم زعم زاعم انه والله صبيحان القاضي لا يثبت في كلامه كتب وقد صرح آئمة المذهب الاربعة بأن الصحيح انه لا عبرة برؤية الهلال نهارة وانما العبرة برؤيته ليلا والله لاعبة بقول المحققين ومن عجائب الدهر ما وقع في زماننا من بعض بعد المائتين والالف وهو انه ثبت رمضان تلك السنة ليلة الاثنين الثالثة تسع وعشرين من شعبان بشهادة جماعة رآه من منارة جامع دمشق وكانت السماء ممتعة فأنبت القاضي الشهر بشهادتهم بعد الدعوى الشرعية فزعم بعض الشافعية أن هذا الاثبات مخالف للعقل وانه غير صحيح لانه اخبره بعض الناس بأنه رأى الهلال نهارة الاثنين المذكورة ثم تصادم مع جماعة من أهل مذهبه على قضي هذا الحكم فلم يقصدوا وأوقعوا التشكيك في قلوب العوام ثم صاموا يوم عيد الناس وعدا في اليوم الثاني حتى خطأهم بعض علمائهم وأظهر لهم القول الصحيح من مذهبه فاعتذر بعضهم بأنهم فعلوا كذلك مراعاة لذهب الحنفية وأن الحنفية لم يعضوا مذهبهم ولا يفتي أن هذا العذر لا يقع من الذنب فان فيه الاقرار على آئمة الدين لترويج الخطأ الصحيح فند ذلك بادر الى كتابة رسالة حافلة سميتها تنبيه القائل والوسنان على أحكام هلال رمضان جئت فيها نصوص المذهب الاربعة الدالة على أن الخطأ الصحيح هو الذي ارتكبهوا وأن الحق الصحيح هو الذي اجتنبوه **(قوله واختلاف المطالع)** جمع طالع بكسر اللام موضع الطالع جبر عن نسبنا الخيلوم **(قوله ورؤيته نهارة الخ)** مرفوع عطافا على اختلاف ومعنى عدم اعتبارها انه لا يثبت بها حكم من وجوب صوم أو فطر فلذا قال في الخبانية فلا يصام ولا يخطر وأعادوه وان علم مما قبله ليقدر أن قوله ليلة الجمعة لم يثبت بهذه الرؤية بل ثبت ضرورة كمال العدة كآثر زناه فافهم **(قوله على ظاهر المذهب)** اعلم أن نفس اختلاف المطالع لا نزاع فيه بمعنى أنه قد يكون بين البلدين بعد بحيث يبلغ الهلال ليلة كذا في إحدى البلدين دون الأخرى وكذا يطالع النفس لان انفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار حتى اذا زالت الشمس في المشرق لا يزال في المغرب وكذا طالع القمر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فقلت طالع جفر لقوم وطالع شمس لآخرين وغروب لبعض ونصف ليل فغيرهم كفي الريلي وقد راعى البعد الذي يختلف فيه المطالع مسيرة شهر فأكبر على ما في القهستاني عن الجواهر اعتبار اربعة علمان عليه السلام فانه قد استقل كل عقد ورواح من اقليم الى اقليم وفيها شهر اه ولا يخفى ما في هذا الاستدلال وفي شرح المتاجر الريلي وقديته التاج التبريزي على أن اختلاف المطالع لا يمكن في أهل من أربعة وعشرين فرسخا أو فتي به الواو الاوجه انها تعددية كما فتي به أيضا اه فليصنف وانما الخلاف في اعتبار اختلاف المطالع بمعنى أنه له يجب على كل قوم اعتبار طالعهم ولا يلزم احدا العمل بمطلع غيره ام لا يعتبر اختلافه بل يجب العمل بالابست رؤية حتى لو روى في المشرق ليلة الجمعة وفي المغرب ليلة السبت وجب على أهل المغرب العمل بما رآه أهل المشرق لافضل بالاول واعتقده الزيلي وصاحب القضي وهو الصحيح عند الشافعية لان كل قوم محاطون بماعندهم كافي أوقات الصلاة وبيده في الدبر مما بمن عدم وجوب القضاء والوتر في فاقده وقتها وظاهر الرواية الثاني وهو المقتد عندنا وعند المالكية والحنابلة تعلق الخطاب عامًا بمطلق الرؤية في حديث صوموا لرؤيته بخلاف أوقات السلاوات ونظام تقريره في زماننا المذكورة (تنبيه) يفهم من كلامهم في كتاب الحزم أن اختلاف المطالع فيه معتقدا بآرائهم من غير أن يظهر أنه روى في بلدة أخرى قبلهم يوم وهل يقال كذلك في حق الاضحية لغرض الحاج لمرأه وانما هاتر من لان اختلاف المطالع انما لم يعتبر في الصوم لتعلقه بمطلق الرؤية وهذا بخلاف الاضحية قالنا ظاهر أنها كافات الصلوات يلزم كل قوم العمل بماعندهم فغزى الاضحية في اليوم الثالث عشر وان كان على رؤيا غيرهم هو الرابع عشر والله أعلم **(قوله فيمن)** فاعل ضمير يعود الى ثبوت الهلال أي هلال الصوم والظهور وأهل المشرق مفعول ح او يلزمهم باليمن الزايم مني للجهول وأهل المشرق نائب الفاعل وبرؤية متعلق يسلم **(قوله بطريق موجب)** كأن يضمن لثان الشهادة أو شهدا على حكم القاضي أو يستفيض ائمة بخلاف ما إذا اخبر أن أهل بلدة

مطلع في خلاف المطالع

(واختلاف المطالع) ورؤيته نهارة قبل الزوال وبعد (غير معتبر على ظاهر المذهب) وعليه أكثر المتأخرين وعليه الفتوى جبر عن الاختلاف (فيمن) أهل المشرق برؤية أهل المغرب اذا ثبت عندهم رؤية أو لئلك بطريق موجب

• قوله الثالث عشر صوابه الثاني عشر وقوله هو الرابع عشر صوابه الثالث عشر لان اليوم الثالث عشر من ذي الحجة هو اليوم الرابع من عبد الاضي والاخية في ذلك اليوم لا يصح عندنا ولعل جناب سدي الوالد المؤلف أراد أن يكتب في اليوم الثالث فهاقله فكتب الثالث عشر تامل حظه أضر الوري محمد علا الدين ابن الزرق عني عنهما امين

كذا رواه لأنه حكاية ح (قوله كبر) أي عند قوله شهد (قوله بكبره) ظاهره ولو قصد دلالة من لم يره وظاهره أنه الكراهة تنزيه ط والله أعلم

• (باب ما يفيد الصوم وما يفيد) •

المفسد هنا قيمان ماوجب القضاء فقط أوعى الكفر أو غير المفسد قيمان أيضا ماياح فعله أو بكبره (قوله الفساد والبطلان في العبادات سيان) أما في المعاملات فإن لم يقرب أثر المعاملة عليها فهو البطلان وإن تريب فإن كان مطلب القضاء شرعا فهو الفساد والأهوا الحصة ح عن البصري أنه لو باع مئة فإن أثر المعاملة ما هو المثلث غير تريب عليها ولو باع مئة بشرط فاسد وسله ملكة المشتري فاسدا وهو واجب التفاسح ولو بدون شرط ملكه حصصا (قوله إذا أكل) شرط جوابه قوله لا في يفطر كما سنبه عليه الشارح (قوله ناسيا) أي لصومه لأنه إذا كرر الأكل والشرب والجماع معراج (قوله في الفرض) ولو قضاء أو كفارة (قوله قبل النية أو بعدها) قدم الشارح هذه المسألة عن شرح الوهبانية قبل قوله رأى مكلف هلال رمضان الخ ومترجم في التمام فقال الوهبانية وشرعها لكونه في معنى الصائم إذا ظهرت رمضان في اليوم بعدما أكل ناسيا ثم نوى فية ورنه النسيان أي نسيان تلزمه لأجل الصوم بخلاف المتفعل فإنه لو أكل قبل النية لا يسيئ ناسيا وكذا في صوم القضاء والكفارة ثم يتصور النسيان في أداء رمضان والمنذور المدين (قوله على الصحيح) متعل بخوله قبل النية وقد نقل تصحيحه أيضا في التازنانية عن العناية وقيل إذا ظهرت رمضان فيه لم يجز فيه وبه جزم في السراج وتبعه في الشربلية وقطلم ابن وهبان القولين مع حكاية الصحيح الأول وأتم في البحر والترمذي أن هو المعتمد فافهم (قوله إلا أن يذكر في يترك) أي إذا أكل ناسيا فقد كرهنا أن بالصوم ولم يذكر فأكلم قد صوم في الصحيح خلافا لبعضهم نظرية لأن خبر الواحد في الديانات مقبول فكان يجب أن يلتفت إلى تأمل الحال لوجود المذكر بجر قلت لكن لا كفاية عليه وهو المختار كما في التازنانية عن النصاب وقد نسبوا هذه المسألة إلى أبي يوسف ونسب إليه القهستاني فساد الصوم بالنسيان مطلوبا لم يرد فيه وسأقي ما ربه (قوله ويذكره) أي زما كما في الواو الواحدة تذكره ثم يحرم بجر وقوله لو قويا أي له قوة على انتمام الصوم بلا ضعف وإذا كان ينعف بالصوم ولو أكل يتدوى على سائر الطاعات يسهل أن لا يضره فتح وبعبارة غيره الأولى أن لا يضره وتفسير الزبلي بالنصاب والشح جرى على القالب ثم هذا التفصيل جرى عليه غير واحد وفي السراج عن الواقعات اغترار أنه يذكره مطلقا غير قال ح عن شيخه ومثل أكل الناسي النوم عن صلاة لأن كلناهما معصية في نفسه كما صرحوا أنه يكبره السهر إذا خاف فوت الصلح لكن الناسي أو النائم غير قادر فقط إلا من عندهما النسيان وجب على من علم حالها أن يذكر النسيان عذرا في حقوق العباد أي من حيث تريب الحكم على فعله فلا كل مرحلة اه (قوله ولو ليس) أي النسيان عذرا في حقوق العباد أي من حيث تريب الحكم على فعله فلا كل الواجبة ناسيا خشيها أمانا من حيث المواخذة في الآخرة فهو عذر سقط لأنه كما في حقوقه تعالى وأمانا من حيث الحكم في قوته تعالى فإن كان في موضع مذكروا لا يراه إليه كما كل المصلي لم يبق لتقصيره فإن حالة المصلي مذكورة وطول الوقت الداعي إلى الأكل غير موجود بخلاف سلامة في القعدة الأولى وأكل الصائم فإنه ساقط لوجود الداعي وهو كون القعدة على السلام وطول الوقت الداعي إلى الطعام مع عدم المذكر وبخلاف ترك الزايع التسمية فإن حالة الزايع منقضية لا مذكورة مع عدم الداعي فسقط أيضا من البحر مع زيادة (قوله استحسانا) وفي القياس يفسد أي بدخول الذباب لوصول الخطر إلى جوفه وإن كان لا يتعدى به كالتراب والحصى هداية (قوله لعدم إمكان التعززه) فأشبه الغبار والذباب لدخوله ما من الات إذا أمكن التمسك في الفم وهذا يفيد أنه إذا وجد بد من تعاطي ما يدخل غباره فحقه أنه قد فعل شره بل لا بد (قوله ومفاده) أي مفاد قوله دخل أي نفسه بلا منع منه (قوله أنه لو أدخل حلقة الدخان) أي بأي صورة كان إلا إذا حل حتى لو تضرر ضرورا أو ما في نفسه واشتبه ذلك الصوم أظفر لساكن التعززه عنه وهذا ما يفتل عنه كثير من الناس ولا يتوهم أنه كتم - الورد وما منه والمسلك لوضوح الفرق بين هو تطيب برائح المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل إلى جوفه ففعله امداد وبه علم كما شرب الدخان وقطعه

كما رواه الزبلي - الاشبه أنه يعتبر لكن قال الكل لا الأخذ بظاهر الرواية أحوط (رفع) إذا رأوا الهلال بكبر أن يشيروا إليه لأنه من عمل المجاهدة كما في السراج وكراهة البرازية • (باب ما يفيد الصوم وما يفيد) •

الفساد والبطلان في العبادات سيان (إذا أكل الصائم أو شرب أو جامع) حال كونه ناسيا في الفرض والنفل قبل النية أو بعدها على الصحيح بجر عن القنينة إلا أن يذكر في يترك ويذكره لو قويا ولا وليس عذرا في حقوق العباد (أو دخل حلقة غبارا أو ذبابا أو دخان) ولو ذكرا استحسانا لعدم إمكان التعززه عنه ومفاده أنه لو أدخل حلقة الدخان أظفر لساكن التعززه عنه فليتبناه كما بدله الشرع بل لا

مطلب يكبره السهر إذا خاف فوت الصلح

الشرنابل في شرحه على الوهابية بقوله

ويعني من بيع الدخان وشربه • وشابه في الصوم لاشك فيضطر
وبلغته التكفير لو قلنا ما قلنا • كذا اذا شفهوا بطن فمضروا

(قوله) وان وجد طعمه في حلقه) أي طعم الكحل أو الدهن كان في السراج وكذلك الورد في فوجد لونه في الاصبع
يجر حال في التبر لأن الموجود في حلقه اثر داخل من المسام الذي هو خلل ابدن والمطر افا هو الداخل من
المناخل لالتقاء على أن من اغتسل في ماء فوجد ردي ما طعمه أنه لا يضطر وانما ~~حكمة~~ الامام الخو
في الماء والتلف بالنوب المايول المانيه من انظار الفتي في اقامة العبادة لانه مطر اه وسأني أن كلا
من الكحل والدهن غير مكره ~~وهكذا~~ الخامة الا اذا كانت تفسده عن الصوم (قوله أو يضكر)
عطف على قوله ينظر (قوله أو يقي بل في فيه بعد المضمضة) جعل في الفتح والبدانغ شبه دخول الدخان
والغبار ودهن فضاء أن الطعم فيه عدم ~~السكران~~ التمرز عنه وبني اشتراط الصق بعد سح الماء لاختلاط
الماء بالصاق فلا يخرج بغير دالج ثم لا يشترط المبالغة في الصق لأن الباقي بعده بمجرد بل ورطوبه
لا يمكن التمرز عنه وعلى ما قلنا نسق أن يجعل قوله في البرازية اذ انقي بعد المضمضة ماء فالتع بالزائق
لم يضطر لعدم الاحتراز فاشتمل (قوله كطعم ادوية) أي لودق دواء فوجد طعمه في حلقه يطبق وتغيره
وفي القهستاني طعم الادوية ورشح المطر اذا وجد في حلقه لم يضطر في المحيط (قوله ومصر اهليلج) أي
بأن مضغها فدخل الصفاق طعمه ولا يدخل من عنها في جوفه لا يفسد صومه في التازانية وغيره وفي
المغرب الهليلج معروف عن الليث وكذلك في اقصان وعن أبي عبد الله الهليلجة بكسر الهمزة الاخيرة ولا تقبل
هليلجة ~~وهكذا~~ قال الفراء اه (قوله وان كان يفعل) اختاره في البداية والتبيين وصححه في المحيط وفي
الوهابية أنه المختار وفضل في الخاتمة بأنه ان دخل لا يفسد وان أدخله يفسد في الصحيح لأنه وصل الى الجوف
بقوله فلا يضر فيه صلاح البدن ومنه في البرازية واستظهر في دفع والبرهان شرب ليلية ملحاً والمسايل
الانصاف على القطر بسبب الدهن وعلى عدمه بدخول الماء واختلاف التصحيح في ادخاله فوج (قوله
كالوحد اذ الخ) جعله شبهة لما في البرازية أنه لا يفسد بالادجاع والظاهر أن المراد ادجاع أهل المذهب
لأنه عند الشافعية مفسد (قوله لأنه سمع بقوله) عبادة الصبر لأنه قليل لا يمكن الاحتراز عنه فجعل بمنزلة
الريق (قوله كما سيبي) أي قيل قوله ~~وهكذا~~ ذوقه وبأي تفاصيل المسألة هناك (قوله يعني
ولم يصل الى جوفه) ظاهر إطلاق المتر أنه لا يضطر وان كان الدم غالباً على الريق وصححه في الوجيز في السراج
وقال ووجهه أنه لا يمكن الاحتراز عنه عادة فصار بمنزلة ما يبرأ سانه وما يقي من اثر المضمضة كذا في ايضاح
الصيرفي اه ولما كان هذا القول خلاف ما عليه الاكثرون التفتل حاول الشارح تبعاً للمصنف في شرحه
بجمل كلام المتزعي ما اذا لم يصل الى جوفه لثلاثاً الف ماعليه الاكثرات ومن هذا يلزم حكم من قطع شربه
في رمضان ودخل الدم الى جوفه في التبرار ولو انما يجب عليه القضاء الآن شرق بغيره امكن ان يخرجه فيكون
كله الذي عاد بنفسه فراجع (قوله واستحسنه المصنف) أي بما تشرع الوهابية حيث حال فيه
وفي البرازية قد عدم التساوي في صورة غلبة الصاق بما اذا يجد طعمه وهو حسن اه (قوله وهو ما عليه
الاكثر) أي ما ذكر من التفتل بين ما اذا غلب الدم أو تساوا وأغلب الصاق هو ما عليه الاكثر المشايخ
في التبر (قوله وسيبي) أي ما استحسنه المصنف حيث يقول كل مثل مسحة من خارج يضر الا اذا مضغ
بحسب ثلاث في فيه الآن يجد الطعم في حلقه اه ولا يخفى ما في كلامه من تشتت الضمائر كما علمت
(قوله وان بقي في جوفه) أي بقي رجه وهذا ما صححه جماعة منهم فاقى خان في شرحه على الجامع
الفيضي حيث قال وان بقي في جوفه لم يذكر في الكتب واختلافه قال بعضهم يفسد كالأدوية
خشبة قد بره وغلبها وقال بعضهم لا يفسد وهو الصحيح لأنه لم يوجد منه التفتل ولم يدخل اليه ما فيه صلاحه
اه وحاصله أن الافساد منوط بما اذا صكان بفعله أو فيه صلاح بدنه ويشترط ايضاً استقراره
داخل الخوف ففسد بالخشبة اذا غلبها الوجود التفتل مع الاستقرار وان لم يفسد بالعدم الاستقرار
ويفسد ايضاً في الوارد مكرهاً أو انما كاسياً لأنه لا فيه صلاحه (قوله كالأدوية جبراً أي انشاء غيره

(أراد أن أو اكمل أو احجم)
وان وجد طعمه في حلقه (أو قيل)
ولم ينزل (أو احتمل أو أنزل يضطر)
ولو ان فرجه اسراراً (أو يضكر)
وان طال جمع (أو يقي بل في فيه)
بعد المضمضة والتلع مع الريق
كطعم ادوية ومصر اهليلج
بجلاف فهو مكر (أو دخل)
اه اذنه وان كان يفعل
على اختار كالحلوك اذنه يعود
ثم أخرجه وعليه درن ثم أدخله
ولو اسراراً (أو تبلغ ما بين اسنانه
وهو دون الحصة) لأنه سمع بقوله
ولو قد رها أنظر كما سيبي (أو خرج)
الاه من بين اسنانه ودخل حلقه)
بقي ولم يصل الى جوفه أما اذا
وصل أن غلب الدم أو تساوا
صحة والاه اذا وجد طعمه
برازية واستحسنه المصنف وهو
ما عليه الاكثرو سيبي (أو طمن
برق فوصل الى جوفه) وان بقي
في جوفه كالأدوية يجبر في الخاتمة
أو دلتهم من الجانب الآخر
ولو في النصل في جوفه فسد

فلا يبدل كونه بغيره فله وليس فيه صلاحه بخلاف ما لوداوى الجائفة كما سبق (قوله ولو لم يكن التصلي في جوفه خد) هذا على أحد القولين إذ لا فرق بين فصل السهم وفصل الرمح فقد صرح في فتح القدير بأن الخلاف بينهما وبأن عدم الانطراح محتمل جماعة اه وقد جزم الزيلعي بالصحيح فيما وبه علم ما في كلام الشارح حيث جرى أوله على الصحيح وثانيه على مقابلة فافهم (قوله وان غيبه) أي غيب الطرف أو العود بحيث لم يبق منه شيء في الخارج (قوله وكذا الوائع خشبية) أي عودا من خشب ان غاب في حلقه فأنظر والا لا (قوله مفاده) أي مفاد ما ذكرنا وشرحا وهو ان ما دخل في الجوف ان غاب فيه فسد وهو المراد بالاستقرار وان لم يغيب بل بقي طرف منه في الخارج أو كان متصلا بشيء خارج لا يفسد لعدم استقراره (قوله أي دبره أو فرجها) أشار إلى أن تذكير النقرة العائد إلى النقطة لكونها في معنى الدبر ونحوه وإلى أن قال على أدخل ضمير عائد على الشخص الصائم الصادق بالذكري والانسائي (قوله ولو مبتلة فسد) لبقائهم من البلية في الداخل وهذا لو أدخل الاصبع إلى موضع الحقنة كما يعلم بمعاينة حال ط وعمله إذا كان ذاكرا للصوم والاختلاف في كافي الهندية عن الزاهد اه وفي الفتح خرج سره فقله فان قام قبل أن يخشفه فسد صومه والاختلاف الذي يعلق بالوصول إلى الفساد قد مر المحققة اه أي قد مر ما يصل إليه الرأس المحققة التي هي آلة الاحتقان وعلى الأقل فالمراد بالموضع الذي ينصب منه الدواء إلى المعاء (قوله عند ذكره) بالنص وبكسر بمعنى التذكر كما مر (قوله وكذا عند طلوع الفجر) أي وكذا لا يفطر لو جامع عمدا قبل الفجر ونزع في الحال عند طلوعه (قوله ولو مكث) أي في مسألة التذكر مسألة الطلوع (قوله حتى أمي) هذا غرض شرط في الافساد وانما ذكره لبيان حكم الكفارة امداد (قوله وان حرل نفسه قضى وكفر) أي إذا أمي كما هو فرض المسألة وقد علمت أن تنقيدها بالامتناع لاجل الكفارة لكن جرم هنا وجوب الكفارة مع أنه في الفتح وغيره حكى قولين بدون ترجيح لاحدهما وقد اعترضه ح بأن وجوبها بخلاف لمسألتها من أنه إذا أكل أو جامع ناسيا فكل عمدا لا كفارة عليه بل المذهب لشبهة خلاف ما لا يقول بفساد الصوم إذا أكل أو جامع ناسيا اه قلت ووجه الخلاف أنه إذا لم يجز الكفارة في الأكل عمدا بعد الجماع ناسيا يلزم منه أن لا يجز بالاولى فيما إذا جامع ناسيا فذكر مكث وحرل نفسه لأن الفساد بالضرر بانما هو لكون التصريح بمنزلة اندام الجماع والجماع كالأكل وإذا أكل أو جامع عمدا بعد جماعه ناسيا لا يجز الكفارة فكذلك لا يجز إذا حرل نفسه فالاولى لكن هذا الاختلاف مسألة الطلوع نعم يؤيد عدم الوجوب فيها أيضا إطلاق ما في البدائع حيث قال هذا أي عدم الفساد اذا نزع بعد التذكر أو بعد طلوع الفجر ما إذا لم يتزوج وفي فعله القضاء ولا كفارة عليه في ظاهر الرواية وتروى عن أبي يوسف وجوب الكفارة في الطلوع قط لأن أشد الجماع كان عمدا وهو واحد أشد وانتهى والجماع العمدي وجب وفي التذكر لا كفارة ووجه الظاهر أن الفسادة المتعجب بفساد الصوم وذلك بعد وجوده وبشأن في الجماع يمنع وجود الصوم فاستحل افساده فلا كفارة اه فهذا يدل على أن عدم وجوبها في التذكر متفق عليه لأن أشد ما لم يكن عمدا وهو فصل واحد دخل فيه الشبهة ولأن فيه شبهة خلاف ما لا يكمل وانما الخلاف في الطلوع وما وجه به ظاهر الرواية يدل على عدم الفرق بين تحرل فيه شبهة وعدمه هذا وفي نقل الهندية عبارة البدائع سقط فافهم (قوله كالزنج ثم أوبل) أي في المسائل لما في الخلاصة ولو نزع من نذر كرم عاد تجز الكفارة وكذا في مسألة الصحيح اه لكن في مسألة التذكر ينبغي عدم الكفارة لما علمت من شبهة خلاف ما لا ولعل ما هنا مبني على القول الآخر بعدم اعتبار هذه الشبهة تأمل (قوله وبعد ولا) أي لاستقذارها وهذا هو الأصح كما في شرح الوهبانية تأمل الحط وقعه عن الظهيري أن قبل أن ترد ذكره ويعدم ما لاوعن ابن الفضل ان كانت لثمة نفسه كسر والا فلا اه قلت والتعليل الأصح بالاستقذار يدل على تنقيدها بأن ترد فيجتمع القول اثني لقولهم ان لثمة الحاترة يجز بها ثم يأكملها عادة ولا يضافه لكن هذا مبني على أن الغذاء الموجب لكفارة ما يميل إليه الطبع وتختص به شهوة البطن لا ما يعود نفسه إلى صلاح البدن والشارح فيما سبق إلى اعتماد الثاني وسيأتي الكلام فيه وذكر

(أو أدخل عودا) ونحوه (في)

مقعده وطرفه خارج وان غيبه

فسد وكذا الوائع خشبية أو خطا

ولوفيه لثمة مربوطة الآن

ينفصل منها شيء ومفاده أن

استقرار الداخل في الجوف شرط

للفساد بدائع (أو أدخل اصبعه

البابية فيه) أي دبره أو فرجها

ولو مبتلة فسد ولو أدخلت نقطة

ان غابت فسد وان بقي طرفها في

فرجها الخارج لا ولو بالترقي

الاستقصاء حتى يبلغ موضع الحقنة

فسد وهذا لما يكون ولو كان

فيوت داء عظما (أو نزع الجماع)

حال كونه (ناسيا في الحال عند

ذكره) وكذا عند طلوع الفجر وان

امني بعد التزنج لأنه لا تلاصق

ولو مكث حتى أمي ولم يتزك

قضى قط وان حرل نفسه قضى

وكفر كالزنج ثم أوبل (أوردى

القيمة من فيه) عمد ذكره أو طلوع

الفجر ولو ألتهمه ان قبل آخرها

كفر وبعد ولا

عنه القضاء والكفارة لأنه لا يكون الا بتسار الالة وذلك أمانة الاختيار ثم رجع وقال لا كفارة عليه وهو قوله لهما لان فساد الصوم يقتضي بالبلاغ وهو مكروه فيه مع انه ليس كل من اتسرت آتية يجامع اه اى مثل الصغر والنسأ (قوله اوناغا) هو في حكم المكروه كافي القبح وسيأتي ما لوجوبه ناعمة او بمجنونة (قوله واما حديث الج) هو قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وهذا جواب عن استدلال الشافعي على أنه لا يضطر لو كان مخطئا وسكره لان التقدير رفع حكم الخطأ لان نفس الخطأ لم يرفع والحكم نوعان ديني وهو القضاء وأخروي وهو الاثم وهاولام فبتنا لهما والجواب انه حيث قدر الحكم تصحيح الكلام كان ذلك مقتضى القبح وهو لا عموم له والا ثم مراد من الحكم بالاجماع فلا تصح ارادة الاخر واما لم يفسد الصوم الناس مع أن القياس أيضا الفساد لو حصل الخطر الى الجوف لقوله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه وتقام تفرقه في المطولات (قوله جائزة) أى عقل كافي شرح التعرير (قوله فأكل عمدا) وكذا الوجامع عمدا كافي نوال البضاح فالمراد بالاكل الاضطرار (قوله للشبهة) علة لكل قال في الضر وانما يقب الكفارة باضطرار عمدا بعدا كاه أو شبهة أو جاعه ناسا لانه ظن في موضع الاشتباه بالنظر وهو الاكل عمدا لان الاكل مضاد للصوم ماها أو عمدا فانما ورث شبهة وكذا فيه شبهة اختلاف العلماء فان مالكا يقول بفساد صوم من أكل ناسيا وأطلقه فعمل ما لو علم انه لم يضطر بأن يلقه الحديث أو القضي وألا وهو قول أبي حنيفة وهو الصحيح وكذلك في الزرع التي وتعلم انه يضطر فأفطر فلا كفارة عليه لوجود شبهة الاشتباه بالنظر فان التي والاشك والصحيح مشايران لأن محرمهما من القهر وكذا الواحتم لتشابه في قضاء الشهوة وان علم أن ذلك لا يضطر فله الكفارة لانه لم يوجد شبهة الاشتباه ولا شبهة الاختلاف اه (قوله الا في مسألة المتن) وهي ما لو أكل كل ركع الوجامع أو شرب لان علة عدم الكفارة خلاف مالك وخلافه في الاكل والشرب والجماع كافي الزيلعي والهادي وغيرهما ح (قوله مطلقا) أى علم عدم نظره ولا (قوله خلافا لهما) فتدبر عليه الكفارة اذا علم بعدم نظره في مسألة التي قلت وهذا يرتد ما نقله ح عن التبيين أول الباب من أن من أفطر ناسيا يفسد صومه أو لو فسد لم تنزه الكفارة اذا أكل بعده عمدا أو لم يركع كذا غيره وكذا يرتد ما نقله عن البدائع عند قوله وان تركه ثم تناولن أى يوسف ما تقدم من أنه لو تركه فليتركه فسد صومه وكان هذا منشا الزعم فانهم (قوله فسد الظن) أى في قول المتن فظن انه افطر انما هو ليان محل الاتفاق على عدم لزوم الكفارة لا للاتفاق على العلم (قوله أو احتقن أو استعط) كلاهما بالبناء للفاعل من حق المريض داواة بالحفنة واحتقن بالضم غير جائز وانما الصواب حقن أو عوج بالحفنة والسعوط الدواء الذي صب في الانف وأعطه اياه ولا يقال استعط منبنا للفعول معراج وعدم وجوب الكفارة في ذلك هو الاصح لانها موجب الاضطرار ضرورة ومعنى والموردة بالاتفاق في الكافي وهي منعمدة والتنع المجز عنها يوجب القضاء فقط امداد (قوله أو أخطر) في المغرب فطر الماسح بقطره أو فطره مثله فطر أو أخطر لفة اه وعلى هذه اللفظة يخرج كلامهما هنا وحشد فصح بناؤه فاعل وهو الاولى لتنفق الاضمار وتنظم الضمائر في سلك واحد ويصح بناؤه للمفعول ونائب الفاعل قوله في ذاته نهر وتبين الاولى في عبارة المصنف على الاصح لذكره المفعول الصريح وهو قوله هنا منصوبا (قوله ردها) قيد لانه لا خلاف في فساد الصوم به ولاه منى أو لاعلى أن المالم لا يفسد وان كان يفسد منه الكلام عليه (قوله أو ادواى جاتفة أو آتة) الجاتفة الطعنة التي بلغت الجوف أو نفذته والآتة من آتة بالصا آتاما من باب طلب اذا ضربت أم رأسه وهي الحطاة التي تجتمع الدماغ وقيل لها آتة أى بالمقومة على معنى ذات أم كعشة وأضاهة ولله من رودة وجعها وأتم وما مومات مغرب (قوله فوصل الدوا حقيقة) أشار الى أن ما وقع في ظاهر الرواية من تعبد الاضداد بالدواء الرطب مبنى على العادة من انه يصل والا فالتعبد حقيقة الوصول حتى وصل وصول اليابس أفسد أو عدم وصول الطرى لم يفسد واما الخلاف اذا لم يصل فبتنا فسد الطرى حكما بالوصول نظرا الى العادة ونضاه كذا افاده في القبح قلت ولم يفسدوا الاحتقان والاستسقاء والاقطار بالوصول الى الجوف فلهو ردها والافلا بتمنه حتى لو بقي السعوط في الانف ولم يصل الى الرأس لا يضطر ويمكن أن يكون الدوا راجعا الى الشكل تامل (قوله الى جوفه ودماغه) لفونشر

أوناغا واما حديث رفع الخطأ فالمراد رفع الاثم وفي التعرير المؤاخذه بالخطأ جائزة عندنا خلافا للمعتزلة (أما كل) أو جامع (ناسيا) أو احتلم أو أنزل ينظر أو ذمعه النسي (ظن انه أخطر فأكل عمدا) للشبهة ولو علم عدم فطره لم يشبه الكفارة الا في مسألة المتن فلا كفارة مطلقا على المذهب لشبهة خلاف مالك خلافا لهما كافي الجميع ونشره فسد الظن انما هو ليان الاتفاق (أو احتقن أو استعط) في انفسه شيئا (أو أخطر في ذاته) ردها أو ادواى جاتفة أو آتة فوصل الدوا حقيقة الى جوفه ودماغه

مرتب قال في الصبر والتحقيق أن بين جوف الرأس وجوف المعدة منفذاً أصلاً فواصل إلى جوف الرأس
 يصل إلى جوف البطن اه ط (قوله أو ابتلع حصة الخ) أي فبيب القضاء لوجود صورة الضرر
 ولا كفاية لعدم وجود معناه وهو يصل ما فيه تنفع البدن إلى الجوف سواء كان مما يغذى به أو يستدوى
 فقصر الخنافة فانتفت الكفارة وقامه في التبر وسبأ في الخلاف في معنى التغذى (قوله أو يستقدر)
 الاستدراج إلى العاقبة فأكهما واحد ولذا اقتصر في النظم على المستقدر ط ومنه أكمل التهمة بعد
 إخراجها على ما هو الأصح كما مر (قوله فني) الفناء زائدة والجوارح ومعلق قوله ويجوز التكبير
 مبتدأ خبره بالجملة بعده والجملة خبر المبتدأ الذي هو مستقدر وجاز الابتداء به مع أنه منكرة لقصد التعميم ويجوز
 مرادف للخي أي لا يجب فيه كفارة ط (قوله مع الامسالك) قيد للبيان المسألة التي بعده (قوله)
 لشبهة خلاف زفر) فان الصوم عنه يتأذى من الصحيح المقيم بحد الامسالك ولو بلانية حتى لو أضرمت بعدا
 لزمه الكفارة عنده كما شرح به في البدائع وأما عندنا فلا يذم من النية لأن الواجب الامسالك بجملة اله ادة
 ولا إعادة بدون نية فلو أكل بدونهما لا يكون صائماً ويزم القضاء دون الكفارة أما لزوم القضاء فلم يعمد تحقيق
 الصوم لفقد شرطه وأما عدم الكفارة فلا نه عند زفر صائم لم يوجد منه ما ينظر فقط عنه الكفارة لشبهة
 الخلاف وإن كان عندنا يبيح مفسر شرعاً والاولى التعليل بعدم تحقق الصوم لأن الكفارة إنما يجب على من
 أفد صومه والصوم هنا عدم وفاد المعدم - متصل وإنما يحسن التعليل بالشبهة بعد تحقق الأصل
 كافي المسألة لا تيميل إلى الأولى عدم التعرض للكفارة أصلاً ولذا اقتصر في المتن غيره على بيان وجوب القضاء
 كالإغناء والجنون الغير المتمتع بها وقد استشكل بعض شراح الهداية بوجوب القضاء هنا بأن المعنى عليه
 لا يقتضي اليوم الذي حدث الانحما في ليلته لوجود النية منه ظاهراً فلا يضمن التقيدها بأن يكون مريضاً
 أو مسافراً لا يترتب شيئاً أو تمتك اعتاد الأكل في رمضان فلم يكن حاله دليلاً على عزية الصوم وردته في الفتح
 بأنه تكلف مستثنى عنه لأن الكلام عند عدم النية ابتداءً بالامسالك وجوب التمسك ولا شذاه أدري بحاله
 بخلاف من أعجبه فان الانحما قد وجب لسانه حال نفسه بعد الإفاقة فبني الأمر فيه على الظاهر من حاله
 وهو وجود النية (قوله قبل الزوال) هذا عند أبي حنيفة وعندهما كذلك أن كل بعد الزوال وإن كان قبل
 الزوال يجب الكفارة لأنه فوت إمكان التصليل فصار كفأص الفاصب بحر أي لأنه قبل الزوال كان يمكنه
 إنشاء النية وقد فوته بالأك بخلاف ما بعد الزوال والاول ظاهر الرواية كافي البدائع ثم المراد بالزوال نصف
 النهار الشرقي - وهو النصف الكبري وأهو على القول الضعيف من اعتبار الزوال كما مر - يانه (قوله لشبهة
 خلاف الشافعي) فان الصوم لا يصح عنه بنية النهار كما لا يصح بطلق النية اه ح وهذا تامل لوجوب القضاء
 دون الكسارة إذ أن كل بعد النية أمالوا كل قبلها فالكلام فيه ماعلته في المسألة الماترة (قوله ومفاده الخ)
 نقله في البحر الظاهري بلفظ فبني أن لا تزمه الكسارة لكامل الشبهة ومثل ما ذكرنا في نية مخالفة فيما
 يظهر ط (قوله مطر أدب) فيفسد في الصحيح ولو بشرطه وقيل لا يفسد في المطر وفسد في الثلج وقبل بالعكس برأيه
 (قوله نفسه) أي بأن سبق إلى حلقة بذاته ولم يتلعه بصنعه امداد (قوله والقطرين) مطوف على
 القبار أي وبخلاف نحو القطرين فأكثر مما لا يجد ملوحته في جميع فقه (قوله فان وجد الملوحة
 في جميع فقه الخ) بهذا دفع في النهر ما يمتنه في الفتح من أن القطرة يجمد ملوحته فالاولى الاعتبار بوجود
 الملوحة لصح المس إذا ضرورية في أكثر من ذلك ولذا اعتبر في الخاتمة الوصول إلى الحلق ووجه الدفع ما قاله
 في التبر من أن كلام الخلاف طاهر في تعلق القطر على وجدان الملوحة في جميع النعم ولا شك أن القطرة
 والقطرين ليسا كذلك وعليه يعمل ما في الخاتمة اه وفي الامداد عن خط القدسي أن القطرة لقلتها
 لا يجمد معها في الحلق فلا تلاحس قبل الوصول وبهذا فك ما في الواقيات لصدور العهد إذا دخل الدموع
 في فم الصائم أن كان قليلاً نحو القطرة أو القطرين لا يفسد صومه لأن التعرّض عنه غير ممكن وإن كان كثيراً
 حتى وجد ملوحته في جميع فقه وابتلعه فدم صومه وكذا الجواب في عرق الوجه اه ملصقاً وبالتعليل
 بعدم إمكان التعرّض بظهر الفرق بين الدمع والمطر كما أشار إليه الشارح قد برئ في التعبير بالقطرة إشارة إلى أن
 المراد الدمع النازل من ظاهر العين أما الواصل إلى الحلق من المساق فالتأخر أنه مثل الرين فلا يضر وإن وجد

(أو ابتلع حصة) ونحوها

لأنما كلّه الانسان أو يصفه

أو يستقدره وتعلمه ابن الشحنة

فقال

ومستقدره غرضاً كقول مثلنا

فني أكله التكفير يلقى ويجبر

(أو يترى رمضان كاه صوماً)

ولا يضراً) مع الامسالك لشبهة

خلاف زفر (أو أصبح غيرنا والصوم

فأكل عدداً) ولو بعد النية قبل

الزوال لشبهة خلاف الشافعي

ومفاده أن الصوم يطلق النية

كذلك (أو دخل حقه مطر

أدب) نفسه لا مكان التعرّض عنه

بنتم فقه بخلاف نحو القبار

والقطرين من دمعه أو عرقه

وأما في الأكثر فان وجد الملوحة

في جميع فقه واجتمع شيء كثير وابتلعه

أفطر والا خلاصة

طعمه في جميعه تاتل (قوله أو وطئ امرأة الخ) انما لم يقب الكفارة فيه وفيما بعده لأن العمل لا بد أن يكون مشتمل على الكمال بحر (قوله أو صغرة لا تشتهي) حكم في الفتنة خلافاً لجوب الكفارة بوطئها وقيل لا ليجب الابجاع وهو الوجه كما في التهر قال الرمي وقالوا في الفصل ان الصبي همق أمكن وطئها من غير انشاء فهي من يجامع مثلها والا فلا (قوله أو قبل) قد يكونه قبلها لان الوقت به وجدته لذة الانزال ولم تزل فلا بد صومها عند أي وصف خلافاً لعمد وكذا في وجوب الفصل بحر عن المراج (قوله ولو قبله فاشعة) ففي غير الفاشعة مع الانزال لا ليجب الكفارة بالاولى (قوله بأن يدغدغ) لعل المراد به بعض الشفة ونحوها أو تشييل الفرج وفي القاموس المدغغة حركة وانفعال في نحو الايط والضع والاضح (قوله أو لمس) أي لمس آدمياً لمسه أو لمس فرج حية فأنزل لا يفسد صومه وقدمنا أنه بالاخلاق وفي البصر عن المراج ولو مستزوجها فأنزل لم يفسد صومه وقيل ان تكلفه فسد ١١ قال الرمي ينبغي ترجيح هذا لأنه أدى في سبب الانزال تاتل (قوله ولو جائل لا يمنع الحرارة) قضى ما بعد لوجه عدم الحائل المذكور وأولى بالحكم وهو وجوب القضاء لكن لا تظهر الاولوية بالنظر إلى عدم الكفارة مع أن الكلام فيها لوجب القضاء دون الكفارة وقد الحائل يكونه لا يمنع الحرارة لما في البصر لومها وراء الشباب فأمي فان وجد حرارة جلد فاسد والا فلا (قوله بكته) أو بكف امرأته سراج (قوله أو بجانسة فاشعة) هي ما تكون بفاس الفرجين والظاهر أنه غير قيد هنا لأن الانزال مع المسر مطلقاً بدون حائل يمنع الحران بموجب للاضداد كاعلته وانما يظهر تنقيدها بالقاشعة لا لجل كراهتها كما يأتي بنفسه تاتل (قوله ولو بين المراتين) وكذا المبوب مع المرأة رمي (قوله كاتر) أي سدد قوله أو جامع فينادون الفرج ولم ينزل الخ (قوله أو أفسد) أي ولو بأكل أو جماع (قوله غير صوم رمضان) مثله لموصوف محذوف دل عليه المقام أي صوما غير صوم رمضان فلا يخل ما لو أفسد صلاة أو جماعاً وبعبارة الكثر صوم غير رمضان وهي أولى فاخذه ح (قوله أدا) حال من صوم وقيد به لأخذه في الكفارة بأفساد قضاء رمضان لانتفي القضاء أيضاً فافساده (قوله لا اختصاصاً) أي الكفارة وهو علة التقيد بالغيرية وبالاداء وقوله جهنم رمضان أي بضرر صوم شهر رمضان فلا يجب بأفساده أي بأفساد صوم غيره لأن الاضطرار في رمضان الخ في الجنابة فلا يلحق به غيره ولو روده فانه على خلاف التقاس (قوله أو وطئت الخ) هذا بالنظر إلى أن ما لو طئ فضله القضاء والكفارة إذ لا فرق بين وطئه عاقلة وغيرها كما في الاشياء وغيرها (قوله بأن أصبحت صائمة فغنت) جواب عن سؤال حاصله أن الجنون ينافي الصوم فلا يصح تصوير هذا الزرع وحاصل الجواب أن الجنون لا ينافي الصوم انما ينافي شرطه أي النية وهي قد وجدت في هذه الصورة ط قال ح ومنه ما اذا نوت فغنت بالليل لجلسها نهاراً كما في التهر وكذا لو نوت نهاراً قبل الضوء الكبرى فغنت بجامعها ١١ (قوله أو تسهر الخ) أي يجب عليه القضاء دون الكفارة لأن الجنابة فاصرة وهي جنابة هدم التمس لا جنابة الاضطرار لأنه لم يفسده ولهذا صر حوا بعد الامتناع عليه كما لو طئ القتل الخطأ الا أنه فيه والمراد ان القتل وسر حوا بان فيه انتم تركت العزيمة والمبالغة في التمس حاة الرمي بحر عن الفتنة قلن لكن الظاهر عدم الانتم هنا أصلاً بدليل عدم وجوب الكفارة هنا ووجوبها في القتل الخطأ لوجود الاثم فيهما لا منكره لاثم (قوله أي الوقت الخ) إطلاق اليوم على مطلق الوقت الشامل لليل بجمازته هو مثل أو صبح يوم يأتي العدو والذاع إلى به هنا قوله أو تسهر (قوله ليل) ليس بشدة لولون الطلوع وأكل مع ذلك ثم نيت صفة غنة فضله القضاء ولا كفارة لانه بنى الامر على الاصل فلم يكمل الجنابة فلولا غنة ليل أو نهاراً لكان أولى وليس له أن يأكل لأن غلبة الفتن كالنعتن بحر وأجاب في التهر بأنه قد بالدليل لطلون قوله أو تسهر اه قلت مراد البصر أنه غير قديم حيث الحكم والتسهر وان كان الاكل في التسهر لكن ينبغي به باعتبار احتمال وقوعه فيه والالزام لأن البصر التعبيري ولو طئ بقاء الليل لأن فرض المسألة وقوعه بعد الطلوع ولا كل بعد الطلوع لا يسمى صوماً ولا لا اعتباراً بالذكور لم يصح قوله أو تسهر فتدبر (قوله تسهر) أي صرب كباقي بعض التسهر (قوله ولو بكنت) أي لا ساقطاً الكفارة الشك في الاول أي في التسهر لأن الاصل بقاء الليل فلا يجزى بالشك اعداد فكان على المتن أن يعبرها بالشك كما قال في نور الايضاح أو تسهر أو جامع شاك في طالع التهر وهو

(أو وطئ امرأة مبنة)
أو صغرة لا تشتهي تسهر
(أو جمعة أو نكحاً أو وطئاً أو قبل)
ولو قبله فاشعة بأن يدغدغ
أو بصب شفتيها (أو لمس) ولو جائل
لا يمنع الحرارة أو انشقى بكته
أو بجانسة فاشعة ولو بين المراتين
(فأنزل) قبله لكل حق ولو لم ينزل
لم يفسد كاتر (أو أفسد غير صوم
رمضان أدا) لا اختصاصاً به بك
رمضان (أو وطئت نائمة أو مجنونة)
بأن أصبحت صائمة فغنت (أو تسهر)
أو أفسد بطن (اليوم) أي الوقت
الذي أكل فيه (البلاد) الحال أن
(الغير طالع والتسهر لم تغرب)
قد تسهر ويكني الشك في الاول
دون الثاني

طالع ثم يقول أولئك القروب قال في التبر ولا يصح أن يراد بالثمن هنا ما يمين الشك كما زعم في الجبر لعدم محته
في الشك الثاني فإنه لا يمكن فيه الشك فالصواب إبقاء القول على بابه غاية الأمر أن يكون الثمن سالكاً من
الشك ولا يشترط اهـ ح أقول في وجوب الكفارة مع الشك في القروب اختلاف المشايخ كما نقله في الجبر
عن شرح المناسقي ونقل أيضاً عن البدائع تصحيح عدم الوجوب فيها إذا غلب على رأيه عدم القروب لأن
احتمال القروب قائم فكان شبهة والكفارة لا تخيب مع النسبة اهـ ولا يخفى أن هذا يقتضي تصحيح القول
بعدم الوجوب عند الشك في القروب بالأولى ولكن ذكر في الفتح أن مختار القسبة أي جعفر زويم الكفارة عند
الشك لأن الثابت حال غلبة الظن بالقروب شبهة الإباحة لا حقيقتها في حال الشك دون ذلك وهو شبهة الشبهة
وهي لا تنسقط الصواب ثم قال في الفتح هذا إذا لم يبين الحال فإن ظهر أنه أكل قبل القروب فعليه الكفارة
ولا أعلم غيره خلافاً اهـ ولا يخفى أن كلامنا في الثاني وجه تأييد ما في التبر من شبهة الشبهة إذا لم تعتبر عند الشك في
القروب بلزم عدم اعتباره عند غلبة الظن بعدمه بالأولى وبه يصف ما في البدائع من تصحيح عدم الوجوب
ولذا جزم الربيعي بلزوم القضاء والكفارة وكذا في التبرية (قوله) علماً بالاصل فيما) أي في الأول والثاني فإن
الاصل في الأول بقاء الليل فلا يجب الكفارة وفي الثاني بقاء النهار فتجب على إحدى الروايتين كما علمت
(قوله) ولولم يبين الحال) أي في الأول بقاء الليل أو شك في قصره وهذا مقابل قوله والحال أن القبر طالع فإن
المراد به التبين حتى لو غلب على ظنه أنه أكل بعد طلوع القمر لقضاء عليه في شهر الروايات جبر فهذا داخل
في عدم التبين (قوله) لم يقض) أي في مسألة الظن أو الشك في بقاء الليل لأن الأصل بقاءه فلا يخرج بالشك
جبر وأما مسألة الظن أو الشك في القروب مع التبين أو عدمه فنذكرها (قوله) في ظاهر الرواية) فإنه
ذكره الزيلعي وصاحب الجبر بلا حكاية خلاف وهذا هو مسمى اليقين من مسألة ذكرها الزيلعي وهي ما إذا غلب
على ظنه طلوع القمر فأكل لم يبين شي فإنه لا يخفى عليه في ظاهر الرواية وقبل يقضي احتياطاً أنه اهـ ح (قوله)
تتفرع إلى ستة وثلاثين) هذا على ما في التبر قال لأنه ما أن يغلب على ظنه أو يظن أو يشك وكل من الثلاثة إما
أن يكون في وجود الميع أو قيام المحرم فهي ستة وكل منها على ثلاثة إما أن يبين صحة ما يدعي أو يطلعه أولاً
ولا وكل من الثلاثة عشر إما أن يكون في ابتداء الصوم أو في انتهائه فثلاثة وستة وثلاثون اهـ وفيه نظر لأنه يفرق
في التقسيم الأول بين الظن وغلبته ولا فائدة له لا تصادفها حكما وإن اختلفا فهو ما كان مجرد ترجيح أحد طرفي
الحكم عند الفصل هو أصل الظن فإن زاد ذلك الترجيح حتى قرب من اليقين سمي غلبة الظن وكبر الرأى فلهذا
جعلنا في الصر أربعة وعشرين ورد عليها أنه لا وجه لحمل الشك تارة في وجود الميع وتارة في وجود المحرم لأن
الشك في أحدهما شك في الآخر لاستواء الطرفين في الشك بخلاف الظن فإنه انغماس بقله بالميع تارة وبالمحرّم
أخرى لأن له نسبة مخصوصة إلى أحد الطرفين فإذا انقلب الظن بوجود الليل لا يكون متعلقاً بوجود النهار
وبالعكس فالظن في التقسيم أن يقال إما أن يظن بوجود الميع أو بوجود المحرم أو يشك وكل من الثلاثة إما
أن يكون في ابتداء الصوم أو انتهائه وفي كل من الستة إما أن يبين بوجود الميع أو بوجود المحرم أو يبين
فهي ثمانية عشر تسعة في ابتداء الصوم وتسعة في انتهائه ويشهد لذلك أن الزيلعي لم يذكر غير ثمانية عشر وذكر
أحكامها وهي أنه ان تصبر على ظن بقاء الليل فإن يبين شي فلا يخفى عليه وإن يبين شي فطلوع القمر
فعليه القضاء فقط وشك الشك في الطلوع وإن تصبر على ظن طلوع القمر فإن ين الطلوع فعليه القضاء فقط
وإن لم يبين شي فلا يخفى عليه في ظاهر الرواية وقبل يقضي قضاء وإن يبين بقاء الليل فلا يخفى عليه فهذه تسعة
في الابتداء وإن ظن غروب الشمس فإن يبين عدمه فعليه القضاء فقط وإن يبين القروب أو لم يبين شي فلا يخفى
عليه وإن شك فإنه لم يبين شي فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان وإن يبين عدمه فعليه القضاء والكفارة
وإن يبين القروب فلا يخفى عليه وإن ظن عدمه فإن يبين شي فعليه القضاء والكفارة وإن يبين
القروب فلا يخفى عليه وهذه تسعة في الانتهاء والحاصل أنه لا يجب شي في عشر صور ويجب القضاء فقط في أربع
والقضاء والكفارة في أربع أفاده ح (قوله) في الصور كلها) أي المذكورة تحت قوله وإن اطرأ خطأ الخ
لا ضرر للترجيح (قوله) قض) أي بدون كفارة (قوله) كالوجه الخ) أي فلا كفارة لعدم الجناية لأنه
اعتمد على شهادة الألبان ط (قوله) لأن شهادة النبي لا تضر الألبان) لأن الألبان لا يثبت لالنبي
فتقبل شهادة الألبان لا الثاني جبر أهم لأن الثبوت معه زيادة علم وإذا لفت النافية بقيت اللبنة فتوجب الظن

علماً بالاصل فيما يبين
الحال لم يقض في ظاهر الرواية
والسنة تتفرع إلى ستة وثلاثين
محله المطولات (قضى) في
الصور كلها (قضى) كالوجه الخ
على القروب وآخران على عدمه
فأنظر يظهر عدمه ولو كان ذلك
في طلوع القمر قضى وكفر لأن
شهادة النبي لا تضر الألبان
الألبان

مطلب
في جواز الاضطرار بالتحري

واعلم أن كل ما يتق
فيه الكفاية بحله ما إذا لم يقع
منه ذلك مرة بعد أخرى لأجل
قصد المحصة فإن فعله وجبت
زجره بذلك حتى أعيه الأضرار
وعليه الفتوى فنية وهذا حسن
نهر (والاخير ان يمكن بقية
يومهما وجوباً على الأصح) لأن
الضطر قبيح وترك القبيح شرعا
واجب (كسافر أقام وحاض
ونفاه طهرنا ويحتمون أفاق
وحريض صبح) ومضطر ولو مكرها
أو خطأ (وصي) بلغ وكان أسلم
وكهيم يقضون ما فاتهم (الا
الاخيرين) وان أضر المصدم
أهليته ما في الجزء الأول من اليوم

وبه اندفع ما أورد أن تضارهما بوجوب الشك وإذا شك في الغروب ثم ظهر عدمه تجب الكفارة كما مر لكن قال
في الفتوح وفي النفس منه شيء يظهر بادي تأمل قلت ولعل وجهه أن شهادة النبي الخاتم تعقل في الحق لأن الأصل
العدم قلند شياً زائداً بخلاف المشتبه لكن هنا التسامح يوجب شبهة فبني أن تقسمها الكفارة وفي البرازية
ولو شهد واحد على الطلوع وآثر أن على عدمه لا كفارة اه تأمل (تمة) في تفسير المصنف قديمه القلن
الإشارة إلى جواز التصبر والاضطرار بالتحري وقيل لا يتحري في الاضطرار إلى أنه يتصرف بقول عدل وكذا انصرف
الطويل واختلف في الدين وأما الاضطرار فلا يجوز بقول الواحد بل بالمتق وظاهر الجواب أنه لا بأس به إذا كان
عدلاً صدقه كما في الزاهد وأما لو أضر أهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلاثاء ظناً أنه يوم العيد وهو
لغيره لم يكفر وأما كافي النية فمستأنى قلت ومقتضى قوله لا بأس بالضر بقول عدل صدقه أنه لا يجوز إذا لم
يصدق ولا بقول المستور مطلقاً وبالأولى صماع الطبل أو المدفع الحادث في زماناً لا احتمال كونه لغیره ولا
الضابط كون الضارب غير عدل فلا بد حثث من التحري فيجوز لأن ظاهر مذهب أصحابنا جواز الاضطرار بالتحري
كما قلله المراجع عن شخص الأمة السرخسي لأن التحري يفيد غلبة القلن وهي كالكفن كما تقدم فلم ينص
لأجل أنه القطر لما في السراج وغيره ولو شك في الغروب لأجل أنه القطر لأن الأصل قضاء النهار اه وفي البصر
عن البرازية ولا يضطر لما يغلب على ظنه الغروب وان أذن المؤذن اه وقد يقال إن المدفع في زماناً يفيد
غلبة القلن وإن كان ضاربه فاسقاً لأن العادة أن الوقت يذهب إلى دار الحكم آخر النهار وقيل وقت ضربه
وبعنه أيشأ للوزير وغيره وإذا ضربه يكون ذلك برغبة الوزير وأعوامه للوقت المعين فيجب على القلن بهذه
القرائن عدم الخطأ وعدم قصد الفساد والارتماء في الناس وإيجاب قضاء الشهر بتمامه عليهم فإن غالبهم يضر
بمجرد سماع المدفع من غير تحري ولا غلبة ظن والله تعالى أعلم (قوله مرة بعد أخرى الخ) ظاهره أنه بالزعة
الثانية تجب عليه الكفارة ولو حصل فاصل بأيام أو أنه إذا لم يقصد المحصة وهي الاضطرار تجب ط (قوله
والاخير ان) أي من تصراً أو أضر بظن الوقت لئلا الخ وقد عدى المصنف بذلك صاحب الدرر ولا وجه
لتخصيص كما أشار إليه الشارح فيما يأتي (قوله على الأصح) وقيل يجب فتح وجعوا على أنه لا يجب على
الحائض والنفساء والمرضى والمسافر وعلى روزه من أضر خطأ أو عداً أي يوم الشك ثم تنبأ أنه رمضان
ذكره قاضي خان شربلانية (قوله لأن القطر) أي تناول صورة المطر والافلاصوم فأسدقه وأشار إلى
قاس من الشكل الأول ذكر فيه مقدمتنا القياس وطوب فيه النتيجة وقرر به هكذا الضطر قبيح شرعا
وكل قبيح شرعاً ترك واجب فالضطر ترك واجب فافهم (قوله كسافر أقام) أي به نصف النهار أو قبله
الكل أما قللهما فيجب عليه الصوم وإن كان نوى الضطر كما تنافي الفصل الآتي والأصل في هذه المسائل
أن كل من صار في آخر النهار بصفة لو كان في أول النهار عليها لزمه الصوم فله الامساك كافي للخلاصة
والنهاية والعناية لكنه غير جامع إذ لا يدخل فيه من أكل في رمضان عدلاً لأن الضرورة لتناول ولو لا شناع
ما يليه ولا يتحقق التقاد بها فيه نهر أي لأنه لم يتصدق له حالة بعد فطره لم يكن عليها قبله وكذلك لا يدخل فيه من
أصبح يوم الشك مضطراً أو تنصر على ظن الليل أو أضر كذلك ولذا ذكر في البدائع الأصل المذكور ثم قال
وكذا كل من وجب عليه الصوم لوجود سبب الوجوب والأهلية ثم تعذر عليه المعنى بأن أضر متعدياً
أو أصبح يوم الشك مضطراً ثم تنبأ أنه من رمضان أو تنصر على ظن أن الغير لم يطعم ثم تبين طلوعه فانه يجب عليه
الامساك تنبأ اه قد جعل لوجوب الامساك أملياً تنزع عليهما القروع وقد حاول في الفتوح تصحيح
الأصل الأول فأبدل صارت تنق لكنه أتى بالامتناع فلم يمه له ما أراد كما أفاده في البصر والنهر (قوله
طهرنا) أي بعد الغير وأمع فتح (قوله ويحتمون أفاق) أي بعد الأكل أو بعد فوات وقت النية والأفاد
نوى صومهم كما يأتي في الظاهر وجوبه عليه كالمسافر (قوله ومضطر) عبره إشارة إلى أنه لا فرق بين مضطر
ومضطرواً لوجه لتناول المصنف والاخير ان يمكن كما مر أفاده ح (قوله وإن أضرنا) أخذ من قول
الجرسوا أضرنا في ذلك اليوم أو صاماً لكن لا يخفى أن صوم الكافر لا يصح لتقديره وهو النية الوجوب
بالإسلام فالرغم صومه بعد إسلامه إذا أسلم في وقت النية (قوله لعدم أهليتهما) أي لأصل الوجوب
بخلاف الحائض فأنها أهل له وانعاسق عنها وجوب الأداء فلذا وجب عليها القضاء ومنها المسافر والمرضى

والمجنون (قوله وهو السب في الصوم) أي السب لصوم كل يوم وهذا على خلاف ما اختاره السرخسي ومشي عليه المصنف أول الكتاب من أنه شهود برزمن الشهر من ليل أو نهار وقيد بالصوم لأن السب في الصلاة الجزم المتصل بالاداء ولهذا لو بلغ أو أسلم في أثناء الوقت وجبت عليه لوجود الأهلية عند السب وهي معدومة في أول برزمن اليوم فلهذا لم يجب صومه خلافاً لفرق وأورد في الفتح أنه لو كان السب فيه هو الجزء الأول لم أن لا يجب الامساك عنه لأنه لا بد أن يتقدم السب على الوجوب والازم سبق الوجوب على السب وأجاب في البصر بأن اشتراط التقدم هنا مسقط للضرورة ونظام تحقيقه فيه وقد مناشأه أول الكتاب (قوله لكن لو نوي الخ) أي الاختيار وهو استدلاله على ما فهم من أمساكهما وهو أنه لا يصح صومهما فأداه لا يصح عن القرض في ظاهر الرواية خلافاً لابي يوسف ويصح فلالو نوي قبل الزوال حتى لو أفدها وجب قضاءه وجه ظاهر الرواية ما في الهداية من أن الصوم لا ينعزى وجوباً وأهلية الوجوب معدومة في أوله اهـ ثم محبة التفل خصها في الصرع الظهري بالعمى بخلاف الكافر لأنه ليس أهل للتطوع والعمى أهل له وذكر في الفتح أن أكثر المشايخ على هذا الفرق ومنه في النهاية فالحاقول البعض (قوله قبل الزوال) المراد به قبل نصف النهار وهذه العبارة وقعت في أغلب الكتب في كثير من المواضع تسامحاً أو على القول الضعيف (قوله صاع عن القرض) لأن المجنون الغير المستوعب بجزء المرض لا يمنع الوجوب شرئلية وكل من المسافر والمرضى أهل للوجوب في أول الوقت وإن قطع عنهم ما وجب الاداء بخلاف من بلغ أو أسلم كاقدمناه (قوله ولو نوى الحائض والنفساء) أي قبل قضاها والظاهر تأنيده (قوله لم يصح أصلاً) أي لا فرضاً ولا تسلياً شرئلية (قوله للمنافي الخ) أي فإن كلام الحوض والنفساء منافع لصحة الصوم مطلقاً لأن عندنا شرط أصحته وهو الصوم عبادة واحدة لا ينعزى فإذا وجد المنافي في أوله تحقق حكمه في باقه وانما صاع التفل لم يبلغ إلى أمسن أسلم على قول بعض المشايخ لأن الصباغ منافع أصلاً للصوم والكفر وإن كان منافياً لكن يمكن رفعه بخلاف الحوض والنفساء هذا ما ظهر في وعلى قول أكثر المشايخ لا يحتاج إلى الفرق (قوله ويؤمر الصبي) أي يأمره وليه أو وصيه والظاهر منه الوجوب وكذا ينهي عن المنكرات لألف انبوي ويزك الشتر ط (قوله إذا أطاعه) يقال أطاعه وطاعته طوعاً أو إكراهاً والاسم الطاعة كقوله القاموس قال ط وقدر يسرع والمشهد في صيان زماننا عدم اطاعتهم الصوم في هذا السن اهـ قلت يختلف ذلك باختلاف الجسم واختلاف الوقت صفاتاً واثباتاً والظاهر أنه يؤمر بقدر الاطاعة إذا لم ينعى جميع الشهر (قوله وينبش) أي يبذل لا بجسنة ولا بماز أو الثلاث كاقبل به في الصلاة وفي أحكام الاستروشي العمى إذا أفده صومه لا ينعى لأنه بلغه في ذلك المشقة بخلاف الصلاة فإنه يؤمر بالأعادة لأنه لا بلغه مشقة (قوله وإن جامع الخ) شروع في القسم الثالث وهو ما وجب القضاء والكفارة ووجوبها مقيد بما يأتي من كونه عداً لا مكرهاً ولم يطرأ مسج للظفر كضرم من يغفر صومها إذا نوى ليل (قوله المكلف) خرج العمى والمجنون لعدم خطابهما (قوله آدميا) خرج الجنى أي البوسود والظاهر وجوب القضاء بالانزال والأفلا كما لا يجب الفسل بدونه (قوله مشتهى) أي على الكمال فلا كفارة بجماع جمعة أو ميسرة ولو أنزل يمر بل ولا قضاء ما لم ينزل كما مر وفي الصفة خلاف وقيل لا يجب الكفارة إلا بالجماع وقد سألته الأوجه (قوله في رمضان) أي إنهارا وفيه إشارة إلى أنه لو طلع القمر وهو موقع فزعه لم يكفر كالوجامع ناسياً وعن أبي يوسف إن بقي بعد الطلوع كفرون بقي بعد الذكر لا وعليه القضاء تهتافي وقد مناه مفسلاً (قوله أداه) يعني عنه قوبة في رمضان لأن المراد به الشهر وكأه أداه الصوم ليشمل القضاء ويحتاج إلى إراحته تأتلى (قوله لماسم) أي من أن الكفارة إنما وجبت له تلك حرمة شهر رمضان فلا يجب ما فاد قضاؤه ولا بافاد صوم غيره (قوله أوجومع) يشمل ما لو جامعها زوجها الصغيرة كما هو مقتضى إطلاقهم ولتصريحهم بوجوب الفسل على أدائه إفاذه الربى وفي التهتافي الرجل بجماع المشتهى بكثرة أو ناسياً والمجنون وفي الصورتين اختلاف المشايخ كما في الترمذي اهـ (قوله وتوارت الحشفة) أي غابت وهذا من حقيقة الجماع لأنه لا يكون إلا بذلك ط (قوله في أحد السيلين) أي القبل أو البر وهو الضعيف في البر والختار أنه بالاتفاق ولو ألبية لتكامل الجنابة لقضاء الشهوة بمر (قوله أنزل أولاً) فإن الانزال شيع وقضاء الشهوة ينعى بدونه وقد وجب به

وهو السب في الصوم لكن لو نوى قبل الزوال كان تفلاً نفعي بالافساد كما في الشرئلية عن الثانية ولو نوى المسافر والمجنون والمرضى قبل الزوال صاع عن القرض ولو نوى الحائض والنفساء لم يصح أصلاً للمنافي أول الوقت وهو لا ينعزى ويؤمر العمى بالصوم إذا أطاعه وينبش عليه ابن عمر كالصلاة في الأصم (وإن جامع) المكلف آدمياً مشتهى (في رمضان أداه) لماسم (أوجومع) وتوارت الحشفة (في أحد السيلين) أنزل أولاً (أو أكل أو شرب غذاء) بكسر الفين وبلذال المجتنبين والمسته

المحذره هو عقوبه بحصة فالكفارة التي فيها معنى العبادة أولى بجر (قوله ما يتغذى به) أي ما من شأنه ذلك كالخطة والخبز والقمح وانما عدا الماء منه وهو لا يفقد ولو لم يسلط له من الغداء قمه ستاني (قوله وما نقله الشيرازي) حيث قال في حاشيته اختلفوا في معنى التغذي قال بعضهم أن يحمل الطبع الى أكله ويتغذى شهوة البطن به وقال بعضهم هو ما يعود نفعه الى صلاح البدن وفائدته فيما إذا سخر لقمعة ثم خرجها ثم ألتها فلي الثاني بغيره لعل الأول وبالعكس في الحاشية لأنه لا فاعل للبطن وربما تنقص عنه ويحمل اليها الطبع وتتغذى بها شهوة البطن اه ملخصا وقال في التهر أنه بعيد عن التحقيق إذ تغذيه يكون فوله اه ودوا مشوا والذي ذكره المحققون أن معنى التطروصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف أعظم من كونه غذاء ودوا يقابل القول الأول هذا هو المناسب في تحقيق محل الخلاف اه أقول وحاصله أن الخلاف في معنى التطر لا التغذي لكن ما نقله عن المحققين لا يلزم منه عدم وقوع الخلاف في معنى التغذي ولكن التحقيق أنه لا خلاف فيه ولا في معنى التطر لانهم ذكره صكروا أن الكفارة لا يجب الا بالطر ضرورة ومعنى في الاكل الضرورة هو الاستلاع والمعنى كونه مما يسلط به البدن من غذاء ودوا فلا يجب في الاستلاع نحو الحاجة لوجود الصورة فقط ولا في نحو الاحتقان لوجود المعنى فقط كإفاله في الهداية وغيره أو ذكر في البدائع أنها يجب بإسالم ما يقصد به التغذي أو التداوي الى جوفه من اللحم بخلاف غيره فلا يجب في الاستلاع الجوزة أو اللوزة الصعبة اليابسة لوجود الاكل صورة لا معنى لأنه لا يعتاد أكله ضار كالحصاة والتراب ولا في أكل عجين أو دقيق لأنه لا يقصده به التغذي والتداوي ولو أكل ورق خبز كان مما يؤكل عادة وجبت والاوجب القضاء فقط وكذا الخبز البراذ من ختم اتلعه وكذا براذ غيره لأنه مما يحاف منه ولو براذ حبيبه أو صديقه وجبت كما ذكره الحلواني لأنه لا يباعه ولو أخرج لقمعة ثم أعادها قال أبو المثلث الاستيعاب أنه لا كفارة لأنها صارت بحال بعاف منها اه ملخصا وبظهر من ذلك أن مرادهم بما يتغذى به ما يكون فيه صلاح البدن بأن كان مما يؤكل عادة على قصد التغذي أو التداوي أو التلذذ فالعجين والدقيق وإن كان فيه صلاح البدن والغذاء لكنه لا يقصد لذلك واللحمة المخرجة كذلك لأنها لا يباعها فخرجت عن الصلاة حكمها قالوا فيماليو ذرعه التي وعاد بنفسه لا يطر لأنه ليس مما يتغذى به عادة لبعافه بخلاف ريق الحبيب لأنه يتلذذ به كما قاله في أو آخر الكفاية رحمه الله عليه في صلاح البدن ومنه الحاشية المسكرة يؤيد ما قلنا أيضا ما في المحيط حيث ذكر أن الأصل في الكفارة تبعه حتى أطر بما يتغذى به لأنها لم يجرعوا إنما احتاج الى الزجر عما يؤكل عادة بخلاف غيره لان الامتناع عنه ثابت بطبيعة كشره بالجر يجب فيه الحسد لأنه محتاج الى الزجر بخلاف شرب البول والدم ثم كل مما يؤكل عادة مقصودا أو تسعاه لغيره فهو مما يتغذى به وأما غيره هل ينحل بما يتغذى به وإن كان في نفسه مغذيا والدوا ملحق بما يتغذى به لما فيه من صلاح البدن ثم ذكر الفروع الى أن قال في اللقمة وإن أخرجها ثم أعادها فلا كفارة وهو الأصح لأنها صارت بحال بعد تغذيه بعاف منها فدخل القصور في معنى الغداء اه ملخصا ولكن يشكل على ذلك وجوب الكفارة بأكلم اللحم التي ولو من مئة الا اذا أتت ودونها لم أر من ذكر فيه خلافا مع أنه أعظم عاقبة من اللقمة المخرجة اللهم الا أن يقال اللحم في ذاته مما يقصد به التغذي وصلاح البدن بخلاف اللقمة المذكورة والعجين بخلاف ما إذا قد لا يوذى البدن فلا يحصل به صلاحه هذا ما ظهر لي في تحرير هذا المجل والحمد لله تعالى أعلم (قوله عمدا) خرج الخنق والصكر بجر قلت وكذا الثاني لان المراد تعمد الاضرار والتسبب وإن تعمد استعمال القطر لم يتعمد الاضرار (قوله راجع للكل) أي كل ما ذكر من إجماع والاكل والشرب (قوله أي فعل الخ) أشار الى أن الحكم ليس فاصرا على الجملة ط واختاره بما لو فعل ما ينظر به كماله أو كل أو جامع فاصلا أو حتم أو أنزل بنظر ذرعه التي مقلن أنه أضرها من كل خلاف كفارة للشبهة كما مر (قوله بلا أنزال) أمالو أنزل فلا كفارة عليه بأكله بعد الله أو أكل وهو مضر ط (قوله أو ادخال اصبع) أي يبايعة كما تقدم ح فلو مبته فلا كفارة لأكله بعد تحقيق الاضرار بالبله ط (قوله وضو ذلك) كما كله بعد قبله بشهوة أو مضاجعة مباشرة فاحتة بلا أنزال امداد (قوله في الصور كلها) أي المذكورة في قوله وإن جامع الخ (قوله وكثر) ترك بيان وقت وجوب القضاء والكفارة أشعارا بأنه على التراخي كما قال محمد وقال أبو يوسف أنه على الفور وعن أبي حنيفة

ما يتغذى به (أو دوا) ما يداوى به والضابط وصول ما فيه صلاح بدنه لحوفه ومنه ريق حبيبه فيكثر لوجود معنى صلاح البدن فيه دواية وغيره وما نقله الشيرازي من الحسد ادعى دونه في التهر (عمدا) راجع للكل (أو أوجهم) أي فعل ما لا ينظر القطر به قصد وكل وليس وجامع جملة بلا أنزال أو ادخال اصبع في دبر ونحو ذلك (قطن فطره) فأكل عمد اقضى في الصور كلها (وكثر)

روايتان حكماني التمرناشي وقبول بين رمضان وقال الكرخي والاول صحيح وكذا لا يكره نقله كما
 في الزاهد في وانما حكم القضاء انشعاراً بأنه ينبغي أن يقدمه على الكفارة ويستحب المتتابع كافي الهداية
 قسماني (قوله لانه الخ) عليه قوله أو احتيم الخ (قوله حتى الخ) تبريع على مفهوم قوله لانه لنس
 في غير محل أو فلو كان الخ في محله فلا كفارة حتى لو أتاه الخ ط (قوله يعقد على قوله) كسبلي يرى
 الجامة مضطرة امداد قال في الصرلان العاني يجب عليه تقليد العالم اذا كان يعقد على فتواه ثم قال وقد علم
 من هذا أن مذهب العاني أقوى مقفه من غيره فيذهب ولهذا قال في الفتح الحكم في حق العاني أقوى
 مقفه وفي النهاية وبشرط أن يكون المقتى ممن يؤخذ منه الفتوة ويعقد على فتواه في البلدة وحيداً نصير
 فتواه شبهة ولا معتبر بغيره اه وبه يظهر أن يعقد مبنى للجهول فلا يكتفى اعتماد المستقى وحده فافهم
 (قوله أو سمع حديثاً) كقول صلى الله عليه وسلم أظفر الحاجم والمحجوم وهذا عند محمد لأن قول الرسول
 صلى الله عليه وسلم أقوى من قول المقتى فأولى أن يورث شبهة وعن أبي يوسف خلافه لأن على العاني الاقتداء
 بالفتوة لعدم الاهتداء في حقه الى معرفة الاحاديث زيلعي (قوله ولم يعلم تأويله) أمان علم تأويله
 ثم أكل يجب الكفارة لاختلاف الشبهة وقول الاوزاعي انه يضر لا يورث شبهة فخالفته القياس مع فرض علم
 الاكمل كون الحديث مؤثراً تأويله أنه منسوخ أو أن المذنب قال فيها صلى الله عليه وسلم ذلك كأنها غائبان
 وعلمه في الفتح وعلى الثاني فالمراد بذهب التواب كصافي (قوله ولم يثبت الاثر) عطف على خطأ
 المقتى أي وان لم يثبت الاثر اه والمراد غير حديث الحاجم والمحجوم فانه ثابت صحيح وأما احاديث فطر
 المغتاب فكلها مدخولة كافي الفتح وفيه من البدائع ولولس أو قبل امرأة يشهوه أو أوصاحها ولم ينزل فظن
 أنه أظفر فأكل عدا كان عليه الكفارة الا اذا تأول حديثاً أو استقى فتها فآظفر فلا كفارة عليه وان أخطأ
 الفقيه ولم يثبت الحديث لأن ظاهر الفتوى والحديث يعتبر شبهة اه (قوله الا في الادهان) استثناء
 من قوله لم يكره يعني أنه ان اذهن ثم أكل كفر لانه متعمد ولم يستند الى دليل شرعي لانه لا يعتد بفتوى
 الفقيه أو تأويله الحديث هنا لان هذا مما لا يشبهه على من له شبهة من الفتوة فله الكمال عن البدائع لكن يخالفه
 صافي الخاتمة من أن الذي كصل أو دهن نفسه أو شارب ثم أكل متعمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلاً
 فافقه لم يظفر اه قال في الامداد فلي هذا يكون قولنا الا اذا أتاه فتوة شاملة لاسئلة دهن الشارب
 وهو كآثر مرجع لعدم الاستثناء فالاولى للشارح تركه قلت لكن ما نذكره عن الخاتمة وغيره في الفقيه
 يؤيد ما في البدائع (قوله وكذا الغيبة) لان الفطر بها يخالف القياس والحديث وهو قوله صلى الله عليه
 وسلم ثلاث تنظر الصائم مؤثراً بالاجماع بذهب التواب بخلاف حديث الخامة فان بعض العلماء أخذ بظواهره
 مثل الاوزاعي وأجد امداد ولم يعتد بخلاف الظاهرية في الغيبة لانه حدث بعد ما مضى الصلح على تأويله
 بما قلنا فنع وفي الخاتمة قال بعضهم هذا والجامة سواء وعامة المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل حال
 لان العلماء أجمعوا على ترك العمل بظواهر الحديث وقالوا أراد به تواب الآخرة وليس في هذا قول معتبر فهذا
 ظن ما استند الى دليل فلا يورث شبهة اه ونحوه في السراج وكذا في الفتح عن البدائع ومن يرب في الهداية أيضاً
 ونسرحها قال الكرخي واذا بعد الحديث والفتوى شبهة في الغيبة فبعد دهن الشارب أولى اه قلت وهذا
 سوى بينهما في الفتح من البدائع وكذا في المراج عن الميسوط (قوله للشبهة) قد علم أن ما خالف الاجماع
 لا يورث شبهة والمعلم على ما عليه الاكثر والله تعالى أعلم (قوله ككفارة الظاهر) مرتبط بقوله
 وكفر أي مثلها في الترتيب ففتى أو لا فان لم يجد صام شهرين متتابعين فان لم يستطع أطعم ستين مسكياً
 حديث الاعراب المعروف في الكتب الستة فلو أظفر ولو لعذر استأنف الاعتذار الحاضر وكفارة القتل
 يشترط في صومها المتتابع أيضاً وهكذا كل كفارة شرع فيها الفتوى نهر وتعلم فروع المسألة في الجهر وفيه أيضاً
 ولا فرق في وجوب الكفارة بين الذكركم والاختيار والحز والعبد والسلطان وغيره ولهذا صرح في البرازية
 بالوجوب على الجارية فيما لو أخبرت سيدها بعدم طواعي الفرج عالة بطاوعه فجامعها مع الزوج عليه
 وبأنه اذا زنت السلطان وهو موسر عالة الحلال وأبى عليه تبعه لاحد يفتي باعتاق الرقة وقال أبو نصر محمد
 ابن سلام يفتي بصيام شهرين لان المقصود من الكفارة الاثر تبارك وبسبل عليه افطار شهر واعتاق رقبة فلا يحصل

لانه ظن في غير محله حتى لو أتاه مفت
 يعقد على قوله أو سمع حديثاً لم يعلم
 تأويله لم يكره للشبهة وان أخطأ
 المقتى ولم يثبت الاثر الا في الادهان
 وكذا الغيبة عند العامة زيلعي
 لكن جعلها في المقتى كالطامة
 ورجحه في الصرلانية (ككفارة
 الظاهر) التابعة للكاتب وأما
 هذه قبالة السمت

مثلاً
 في الكفارة

الزبر اه (قوله ومن ثم) أي من أجل ثبوت كنفاره الظهار بالكتاب وثبوت كفارة الاضطرار بالنسبة
 شيها الثانية لكونها أدنى حالا لاولى لقوتها بنيتها بالكتاب ط ومقتضاه الاكفارة بانكارها دون الاولى
 يؤيده أنه في الفتح ذكر أن سعيد بن جبيرة ذهب الى أنها منسوخة (نسخه) في التشبيه اشارة الى أنه لا يلزم
 كونها مثلها من وجه فان المسيس في أنها يقطع التتابع في كفارة الظهار مطلقا عدا أو نسبيا لا
 أو تبارا لاية بخلاف كفارة الصوم والقتل فإنه لا يقطع فيها الا الاضطرار بعدد أو بغير عدد فاقبل فقد زلت
 بعض اقدام في هذا المقام ردلى ونحوه في القهستاني وأراد بغير العذر ما سوى المرض والحاصل أنه
 لا يقطع التتابع هنا لوجه لئلا عدا أو تبارا نسبيا بخلاف كفارة الظهار (قوله ان نوى لئلا) أي نية
 معينة لما تم من خلاف الشافعي فيها فكان شبهة لسقوط الكفارة (قوله ولم يكن مكرها) أي ولو على
 الجاع كما مزو لو كانت هي المكره لزوجهما عليه وعليه الفتوى كافي الظاهر به خلافا لما في الاختار
 من وجوهها عليها الاكرامتها كافي بعض نسخ الجبر (قوله ولم يطرا) أي بعد اغتاراه عدا متما ناوبا
 للاتباع الكفارة لولا السقط (قوله مسقط) أي جاور لا يمنع فيه ولا في سببه رضى (قوله كرض) أي
 أي سبب للافطار (قوله والمعتذر به) أي بعد ذلك لا فصل عدا ولا في قول عدم سقوطها لانها
 كانت لازمة والخلاف في سقوطها وقيد بالشرع مكرها لا ذوة فرط فعبا بعد ما أفطر انقضت الروايات على عدم
 سقوطها أما لو أفطر بعد ما فطر لم يجب نهر أي وأن حرم عليه لو فطر بعد الفجر كافي (قوله وفي المعتاد)
 عطف على قوله فمما هو عام فعول فيه خبره نائب النازل عائد على الموصوف أي النقص المعتاد رضى
 بغير توين فعول به منصوب بشبهة مقدرة على ألف التأنيث المنصورة وحسنا معطوف عليه أي واختلف
 في النقص الذي اعتاد حتى وحسنا والواو بمعنى أو وفي بعض النسخ وحسنا فعول أمره فروع أو مجرور لكن
 الجزع غير جائز لان اضافة الوصف المفرد الى معموله الجزع من آل لا يجوز وأما الرفع فعل اسناد المعتاد الى
 الجى والحيف أي الذي اعتاد حتى وحسنا والواو بمعنى أو وفي بعض النسخ وحسنا فعول أمره فروع أو مجرور لكن
 معتاد وقول مفعول (قوله لو أفطر) أي كل من المعتاد والتحقق (قوله والمعتذر بسقوطها) كذا صححه
 في البرازية فاشي خان في شرح الجامع الصغير في المعتاد حتى وحسنا وشبهه بن فطر على ظن القرب ثم ظهر
 عدمه عليه منى الشرنبلالي وهو مخالف لما في الجرح حيث قال وإذا أفطر على ظن أنه يوم حبسها
 فلم يخص الاظهر وجوب الكفارة كما لو أفطر على ظن أنه يوم مرضه اه وكنت فيما علقته عليه جعل
 الثانية مشها بها لانها بالاجاع بخلاف مسألة الحبس فان فيها اختلاف المشايخ والصحيح الوجوب كائن
 على ذلك في التارخانية اه ولذا جزم بالوجوب في المسألتين في السراج والنقص والحاصل اختلاف التعصيم
 فيها ولم أر من ذكر خلافا في سقوطها عن يمين قتال عدو والفرق كما في جامع التصويلين أن القتال
 يحتاج الى تقديم الاضطرار ليقترى بخلاف المرض (قوله ولم يكفر لاول) أما لو كفر فقبله أخرى في ظاهر
 الرواية للعلم بأن الجرم يحصل بالاولى جبر (قوله وعليه الاعتماد) نقله في الصريح الاسرار ونقل قبله
 عن الجوهره لوجامع في رمضان فعله كفارتان وان لم يكفر لاولى في ظاهر الرواية وهو الصحيح اه قلت فقد
 اختلف الترجيح كما ترى ويتقوى الثاني بأنه ظاهر الرواية (قوله ان الفطر) ان شرطه ح (قوله
 والا) أي وان كان الفطر المتكرر في يومين بجماع لا تدخل الكفارة وان لم يكفر لاول لعظم الجناية ولذا
 أوجب الشافعي الكفارة به دون الاكل والشرب (قوله ونعمه في شرح الوهبانية) قال في الوهبانية
 ولو أكل الانسان عدا او شره • ولا عذره قبل بالقتل يؤمر

ومن ثم شبهوها بما تم اغما يكفر
 ان نوى لئلا ولم يكن مكرها
 ولم يطرا نسقط كرض وحسنا
 واختلف فيما لو مرض بغير
 نفسه أو سوفره مكرها
 والمعتذر لوجه وفي المعتاد
 حتى وحسنا والمحقق قتال عدو
 لو أفطر ولم يحصل العذر والمعتذر
 سقوطها ولو تكرر فطره ولم يكفر
 لاول يكفه واحدة ولو
 في رمضان عندهم وعليه
 الاعتقاد برأيه ويجوز غيرها
 واختار بعضهم للفتوى ان الفطر
 بغير الجاع تدخل والا ولو
 أكل عدا شهرة بلا عذر قبل
 ونعمه في شرح الوهبانية (وان
 ذرعه القى • شرح) ولم بعد
 (لا يفطر مطلقا) ملا أولا فان
 عاد بلا صفة (و) لو (هو مل)
 القيم مع ذكر الصوم

المذكور فافهم وأطلق في ملء القم فتمهل ما لو كان منقرا فاق موضع واحد بحيث لو جمع ملا القم كما
 في السراج (قوله لا يشد) أي عند مجده وهو الصحيح لعدم وجود الصنع ولعدم وجود صورة الفطر وهو
 الاشلاع وكذا معناه لأنه لا يتخذ به بل النفس تصافه بحر (قوله وان أعاده) أي أعاد ما قام الذي هو
 ملء القم (قوله) أو قدر حصة منه فأكثر أشار إلى أنه لا فرق بين إعادة كله أو بعضه إذا كان أصله ملء القم
 قال الحدادي في السراج مبني الخلاف أن أبو يوسف يعتبر بملء القم ومجده يعتبر بالصنع ثم ملء القم بحكم
 الخارج وما دونه ليس بخارج لأنه يمكن ضبطه وقائده تظهر في أربع مسائل أحدها إذا كان أقل من ملء
 القم وعاد أو شيء منه قدر الحصة لم ينظر إجماعا ما عند أبي يوسف فإنه ليس بخارج لأنه أقل من الملء وعند محمد
 لا يصنع في الإدخال والثانية أن كان ملء القم وأعاد أو شيئا منه قدر الحصة فصاعدا فطر إجماعا لأنه خارج
 أدخله خوفه ولو جرد الصنع والثالثة إذا كان أقل من ملء القم وأعاد أو شيئا منه فطر عند محمد للصنع
 لا عند أبي يوسف لعدم الملء والرابعة إذا كان ملء القم وعاد بنفسه أو شيء منه كالخمس فصاعدا فطر عند
 أبي يوسف لوجود الملء لا عند محمد لعدم الصنع وهو الصحيح اهـ فمسألة الإعادة وهما الثانية والثالثة
 أولاها إجماعية وهي التي ذكرها المصنف بقوله وان أعاده الخ والآخرى خلافية وهي التي ذكرها
 المصنف بقوله والا لا ولا فرق بينهما في إعادة الكل أو البعض فافهم (قوله ان ملا القم) قد لا يفطره
 إجماعا بالإعادة لكنه أو قدر حصة منه (قوله والا لا) أي وان لم يملأ القم وأعاد كله أو بعضه
 لا يشد صومه عند أبي يوسف ولا ينافي ما قدمه من أنه لو أعاد قدر حصة منه فطر إجماعا لأن الفقيه إذا كان
 التي ملء القم لأنه صار في حكم الخارج لأن القم لا يضبط عليه وما كان في حكم الخارج لا فرق بين إعادة
 كله أو بعضه يصنع بخلاف ما دونه لأنه في حكم الداخل فلا يشد إلا إذا أعاد ولو قدر الحصة منه يصنع
 وبه علم أن كلام الشارح صواب لا خطأ فيه بوجه من الوجوه فافهم (قوله هو المختار) وفي الثانية
 هو الصحيح وبصححه كثير من العلماء روى (قوله أي شذرا لصومه) أشار به إلى الرذعة على صاحب غاية
 البيان حيث قال أن ذكر العمد مع الاستقناء كيدناه لا يكون الأمع العمد وحاصل الرذ أن المراد
 بالعمد تذكرا للصوم لا تعمد الفتي فخرج لما إذا فعل ذلك ناسيا فإنه لا يفطر أفاده في العسر وحاصله
 أن ذكر العمد ليس بقيد الفطر بكونه ذا كراهية والصوم والاستقناء لا يشد ذلك بل يشد تعمد القم (قوله مطلقا)
 أي سواء عاد أو أعاده أو لا ولا ح قال في الفتح ولا ينافي فيه تفرع العود والإعادة لأنه فطر بمجرد ذلك
 قبلهما (قوله وان أقل لا) أي أن لم يعد ولم يعده بدليل قوله فان عاد بنفسه الخ ح (قوله وهو الصحيح)
 قال في الفتح صحه في شرح الصنعة لا لزبلي وهو قول أبي يوسف (قوله لم ينظر) أي عند أبي يوسف
 لعدم الخروج فلا يتحقق الدخول فتح أي لا مادون ملء القم ليس في حكم الخارج كما مر (قوله نفسه)
 رواه ابنان) أي عن أبي يوسف وعند محمد لا ينافي التفرع لما مر (تنبيه) لو استسقاء مرار في مجلس ملء القم
 فطر لأن كان في مجلس أو غدوة ثم نصف النهار ثم عشة كذا في الخزانة وتقدم في الطهارة أن محمد يعتبر
 اتحاد السبب لا المجلس لكن لا ينافي هذا على قوله هنا خلافا لما في البصر لأنه ينظر عنده بمادون ملء القم
 خفي الخزانة على قول أبي يوسف أفاده في النهر (قوله وهذا كله) أي التفصيل المتقدم ط (قوله
 أومرة) باليسر والتشديد وهي الصفراء أحد الطباع الأربع كما مر في الطهارة (قوله أومر) الطاهر
 أن المراد به الجماد والآخر الفرق بينه وبين الخارج من الإنسان إذا بلغه حيث ينظر ولو غلب على البزاق
 أو سواه أو وجد طعمه كما مر في الباب (قوله فان كان بلغا) أي صاعدا من الجوف أما إذا نازلا
 من الرأس فلا خلاف في عدم إفساد الصوم كما لا خلاف في عدم تقضيه الطهارة كذا في الشربة ليلية
 ومقتضى إطلاقه أنه لا يتقص سواء كان ملء القم أو دونه وسواء عاد أو أعاده أو لا والله أعلم بحصة هذا
 الإطلاق وبصحته قياسه على الطهارة فليراجع ح (قوله مطلقا) أي سواء قام أو استسقاء وسواء كان ملء
 القم أو دونه وسواء عاد أو أعاده أو لا وفي هذا الإطلاق أيضا تأمل ح (قوله خلافا للثاني) فإنه قال
 أن استسقاء ملء القم فسد ح (قوله واستحسنه الكمال) حيث قال وقول أبي يوسف هنا أحسن
 وقوله ما بعدم التقض به أحسن لأن الفطر انما يبط بمداخل أو بالتي عمدان غير نظر إلى طهارة ونجاسة

لا يشد خلافا للثاني (وان أعاده)

أو قدر حصة منه فأكثر حادي

(افطر إجماعا) ولا كفارة

(ان ملا القم والا لا) هو المختار

(وان استسقاء) أي طلب القم

(عامدا) أي شذرا لصومه

(ان كان ملء القم فسد بالاجماع)

مطلقا (وان أقل لا) عند الثاني

وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية

كتول محمد أنه يشد كافي الفتح

عن الكافي (فان عاد بنفسه لم يفطر

وان أعاده نفسه روايان) أحصهما

لا يشد يحيط (وهذا كله) في قتي

طعام أو ما أومرة) أودم (فان

كان بلغا فغير مفسد) مطلقا خلافا

لثاني واستحسنه الكمال وغيره

فلا فرق بين البغ وغيره بخلاف نقض الطهارة اه وأقره في البحر والنهر والثرى ببلابة وهو مراد الشارح بقوله وغيره فانهم لما أقره وقد استحسنوه وقول ابن الهمام لان النظر انحاط بجايه دخل أو باني عمدا الخ يؤيد النظر الذي تقدمناه في اطلاق الثرى ببلابة واطلاق الشارح فليأتنا بل بعد الاضافة لتقبل الهداية (قوله ان مثل حصة) هذا ما اختاره الصدر الشهيد واختاره الدبوسي تقديره بما يمكن أن يتعلمه من غير استعانة بربق واستحسنه الكمال لان المانع من الاضطرار ما ليسهل الاحتراز عنه وذلك فيما يجري بنفسه مع الرين لا فيما يتبعه من ادخاله اه (قوله لان النفس تعانه) فهو كالقصة المنجزة وقمتمنا عن الكمال أن التعنى بتقديره بكونه عن يعاف ذلك (قوله الا اذا مضى الخ) لانها تتلقى بأسنانه فلا يصل الى جوفه شيء وبصره بما يعرقه معراج (قوله كما مر) أي عند قوله أو خرج دم بين أسنانه (قوله وهو) أي وجود الطعم في الحلق (قوله في كل قليل) في بعض السمع في كل شيء والاولى أولى وهي الموافقة لعبارة الكمال (قوله وذكر الخ) الظاهر أن الكراهة في هذه الاشياء تنزيهة رمل (قوله فانه العيني) ويتبعه في النهر وقال وجهه ان يلبي تحيد في الثاني فقط والاولى اه (قوله ككون زوجها الخ) بيان للعذر في الاول قال في النهر ومن العذر في الثاني أن لا يجد من يمنع لمسيها من حاض أو نساء أو غيرها ممن لا يصوم ولم يتجديطها (قوله ووفق في النهر) عبارته وبني جمل الاول أي القول بالكراهة على ما لا يوجد بعد أو الثاني على ما لا يوجد في النهر وقد خشي الفقيه اه فتقدير الكراهة بأن يجد بعدا من شره أي سواء خاف الفقيه أو لا فقول الشارح ولم يحجب غيبنا عنها قلنا في النهر وقوله والا لا وأن لم يجد بعدا وخاف غيبنا لا يكره موافق للنهر فافهم وفيه فهمه أنه اذا لم يجد بعدا ولم يحجب غيبنا يكره وهو ظاهر (قوله وهذا) أي الحكم بكرهه الذوق أو المانع بلا عذر (قوله لا التفل) لانه يساح فيه النظر بلعذر انضافا وبلا عذر في رواية الحسن والثاني فالذوق أولى بعدم الكراهة لانه ليس بافطار بل يحتمل أن يصير بقاءه وغيره (قوله وفيه كلام) أي صاحب البحر وحاصله أن الكلام على ظاهر الرواية من عدم حمل النظر عند عدم العذر فإن كان قرضه للظفر بكره ما على تلك الرواية قبله وسأيت أنها شاذة اه وأجاب في النهر بأنه يمكن أن يقال انما لم يكره في التفل وكره في الفرض اظهارا لتفاوت الرتبين اه وأجاب الرمي: أضابانه انما يكره في الفرض لقوته فيجب حفظه وعدم تعريضه للفساد فكرهه فيه ما يحجب منه الافضاء اليه ولم يكره في التفل وان لم يحل حقيقته الفطرية لانه في أصله محض تطاوع والمطوع امر نفسه ابتداء فلهذا لم يكرهه عن الفرض بعدم كراهة فعله ربما أفنى الى الضمير غير غلبة ظن فيه قال وهذا أولى بحال في النهر لان هذا يطول العمل المذكورة لهم فتأمل اه (قوله وكره مضغ علك) نص عليه مع دخوله في قوله وكره ذوق شيء ومضغه بلا عذر لان العذر فيه لا يتحقق فذكر مطاوعا بلا عذر احتكاما رمل قلت ولان العادة مضغه خصوصاً للنساء لانه سوا كهن كما يأتي فكان مظنة عدم الكراهة في الصيام توهم أن ذلك عذر (قوله أيضا الخ) قدمه ذلك لان الاسود وغيره المضغ وغيره المضم يصل منه شيء الى الجوف وأطلق محمد المسألة وجعلها الكمال تعالما تخرين على ذلك قال القطع بأنه مطلق بعدم الوصول فان كان مما يصل عادة حكم بالنسالة لانه كالمتنق (قوله وكره للمنظرين) لان الدليل على التشبه بالنساء يقتضي الكراهة في محققه خالصا عن المعارض فتح وظاهره أنها تعريضة (قوله الا في الخلوة بعذر) كذا في المعراج عن البردوي والنجوي (قوله وقيل ياح) هو قول غير الاسلام حيث قال وفي كلام محمد اشارة الى أنه لا يكره لغير الصائم ولكن يسحب الرجال تركه الا لعذر مثل أن يكون في نفسه بخر اه (قوله لانه سوا كهن) لان يمينين مضغ فلا يتحمل السؤال فيجوز على التمسك والسنن منه فتح (قوله وكره قبله الخ) جزم في السراج بأن القبلة الفاضحة بأن يمنع ففتها تكرر على الإطلاق أي سواء آمن أو لا قال في النهر والمعاينة على التفصيل في المشهور وكذا المباشرة الفاضحة في ظاهر الرواية وعن محمد كراهتها مطلقا وهو رواية الحسن قبل وهو الصحيح اه واختاره الكراهة في الفتق وحرزهما في الواجب بل لا ذكر خلاف وهي ان يعاقبها وهما معتبرتان ويمس فرجه فرجها بل قال في الذخيرة هذا منكره ولا خلاف لانه يقتضي الى الجماع غالباً اه وبه علم أن رواية محمد بيان لكون ما في ظاهر الرواية من كراهة المباشرة ليس على إطلاقه بل هو مجمل على غير الفاضحة

ملا
بما يكره للصائم

(ولو أكل لحما بين أسنانه)
ان (مثل حصة) فأكثر
عنى فقط وفي أقل منها لا يفطر
(الا اذا أخرجه) من فقه (فأكد)
ولا كفارة لان النفس تعافه
(أو كل مثل حصة) من خارج
(يفطر) ويكره في الأصح (الا اذا)
مضغ بحيث ثلاث في فقه (الا
أن يجد الطعم في حلقه) كما مر
واستحسنه الكمال قائلا وهو
الأصل في كل قليل مضغه (وكره)
له (ذوق شيء) كذا (مضغه)
بلا عذر قد فهمنا فانه العيني
ككون زوجها أو سبها
سبي الخلق فذاقت في كراهة
الذوق عند الشرأقولان ووفق
في النهر بأنه ان وجد بعدا ولم يحجب
غيبنا، والا لا وهذا في الفرض
لا التفل كذا قالوا وفيه كلام
طرفة النظر فيه بلا عذر على
المذهب يقتضي الكراهة (وكره
(مضغ علك) أيضا محضوغ
مثلث والافطر وكره للمنظرين
الا في الخلوة بعذر وقبل يساح
وسحب للنساء لانه سوا كهن فتح
(وكره قبله) ومن ومعاينة

ولهذا قال في الهداية والمباشرة مثل التقبيل في ظاهر الرواية وعن محمد أنه حكره المباشرة الفاحشة اه
 وبه يظهر أن ما مر من التهنين ابراء الخلاف في الفاحشة ليس بما ينبغي ثم رأيت في انتشار غاية عن المحيط
 التصريح بما ذكرته من التوفيق بين الروايتين وأنه لا فرق بينهما والله الحمد (قوله ان لم يأمن) (قوله ان لم يأمن) (قوله ان لم يأمن)
 أي الا تزال أو الجماع امداد (قوله وان آمن لا بأس) ظاهره أن الاولى عدسها لكن قال في الفتح
 وفي الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام كان يقبل ويباشر وهو صائم وروى أبو داود بإسناد جيد عن أبي هريرة
 أنه عليه الصلاة والسلام سأله رجل عن المباشرة للصائم فخص له وأما أخرجه فإذا الذي رخص له شيخ
 والذي نهى شاب اه (قوله لا دهن شارب وكل) فتح القاء مصدرين وبضمهم الحسين وعلى الثاني
 قال في لا يكره استعمالهما لأن الرواية هو الأول وتماه في النهود كوفي الامداد أول الباب أنه يؤخذ
 من هذا أنه لا يكره للصائم شرب رائحة المسك والورد ونحوه مما لا يكون جوهرًا متصلاً كاللحان فانهم
 قالوا لا يكره الا كمال بجال وهو شامل للمطبخ وغيره ولم يخصه بنوع عنه وكذا دهن الشارب اه (قوله
 اذا لم يقصد الزينة) اعلم أنه لا تلازم بين قصد الجمال وقصد الزينة فالقصد الأول لدفع الشين وإقامة ما به
 الوقاء وظاهر النعمة شكر الاخر وهو أثر أدب النفس وشهائتها والثاني أثر ضعفها وقاؤها بانفسها ووردت
 السنة ولم يكن القصد الزينة ثم بعد ذلك ان حصلت زينة فقد حطفت في ضمن قصد مطلوب فلا ينزاد ان لم يكن
 مقصداً له فتح ولهذا قال في اللؤلؤية ليس الشيايب الجيلة مباح اذا كان لا يكره لان التكبر حرام
 وتفسيره أن يكون معها كما كان قبلها اه بحر (قوله أو تطويل اللحية) أي بالدهن (قوله وصرح
 في النهاية الخ) حيث قال وما وراء ذلك يجب قطعاً هكذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يأخذ
 من اللحية من طولها عرضها أو رداءً أو عيسى يعنى الترمذي هكذا عن جماعة اه ومثل في المراج قد نقله عنها
 في الفتح وأقره قال في الترويعت من بعض أعراف المأذونين في جامع اه ومثل في المراج قد نقله عنها
 قال الشيخ اجماعاً ولكن خلاف الظاهر واستعماله في منتهى يجب (قوله الآن يعمل الوجوب على
 الثبوت) يؤيد أن ما استدلل به صاحب النهاية لا يدل على الوجوب لما صرح به في البحر وغيره أن كان
 بفضل التقضي التكرار والدوام ولذا حذف الزايع لفظ يجب وقال وما زاد يقص وفي شرح الشيخ اجماعاً
 لا بأس بأن يقص على لحته فاذا زاد على تقصه شئ جزء كافى المنية وهو سنة كما في المبني وفي اجتهدي
 والياييع وغيره ما لا بأس بأخذ أطراف اللحية اذا طالت ولا يتف الشيب الا على وجه التزيم لا بالالاخذ من
 حاجب موشر وجهه ما لم يتسه فعل الخشن ولا يخلط شعر حلقه وعن أبي يوسف لا بأس به اه (قوله وما
 الاخذ منها الخ) بهذا وفق في الفتح بين ما مر وبين ما في الصحيحين عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم احضوا
 الشوارب واعفوا اللحية قال لا نهى عن ابن عمر راوى هذا الحديث أنه كان يأخذ الفاضل عن القبة
 فان لم يعمل على الشح كما هو أصلاً في عمل الراوى على خلاف مرويه مع أنه روى عن غير الراوى وعن
 النبي صلى الله عليه وسلم يحمل الاقتصار على اعتنائها عن أن يأخذ غالبها أو كلها كما هو فعل في محوس الاعاجم
 من خلق طاهم ويؤيد ما في مسلم عن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم جروا الشوارب واعفوا اللحية خالوا
 المحوس في هذه الجملة واقعة موقع التعليل وأما الاخذ منها وهي دون ذلك كما ينفع بعض الغاربة ومحنة
 الرجال فبهم أحد اه ملخصاً قوله وحديث التوسعة الخ وهو من وسع على عباده يوم عاشوراء وسع الله
 عليه السنة كلها قال جابر بن عبد الله عن عمار بن زلفط وحديث الاكحال هو ما رواه البيهقي وضعفه
 من اكحال بالآخر يوم عاشوراء لم يرمداً أبو داود وابن الجوزي في الموضوعات من اكحال يوم عاشوراء لم يرمداً
 عنه تلك السنة فتح قلت ومناسبة ذكر هذا إذا أن صاحب الهداية استدلل على عدم كراهة الاكحال
 للصائم بأنه عليه الصلاة والسلام قد ثبت به يوم عاشوراء موال الصوم فيه قال في النهروية عنه ابن العزبان
 لم يصح عنه صلى الله عليه وسلم في يوم عاشوراء غير صوم وإنما الزايف لما استدعوا إقامة المأثم وانطهار الخزن
 يوم عاشوراء تكون الحسين قبل فيه ابتداء وجهه أهل السنة اظهروا السرور واتخاذ الحبوب والاطعمة
 والاكحال ورووا أحاديث موضوعة في الاكحال وفي التوسعة فيه على العيال اه وهو مردود بأن
 أحاديث الاكحال فيه ضعيفة لأموضوعة كيف وقد تنزهها في الفتح ثم قال فهذه عدة طرق ان لم يصح بواحد

مطلب

في الفرق بين قصد الجمال وقصد
الزينة

ومباشرة فاحشة (ان لم يأمن)

المقدون آمن لا بأس (لا يكره)

(دهن شارب و) لا (كل)

اذا لم يقصد الزينة أو تطويل

اللحية اذا كانت بقدر المسنون

وهو التقصير وصرح في النهاية

بوجوب قطع ما زاد على القبة

بالضم "وه قضاة الام بتركة

الآن يعمل الوجوب على الثبوت

وما الاخذ منها وهي دون ذلك

كما ينفع بعض الغاربة

ومحنة الرجال فبهم أحد أو أخذ

كلها فعمل يهود الهند ومحوس

الاعاجم فتح وحديث التوسعة

على العيال يوم عاشوراء صحيح

مطلب

في الاخذ من اللحية

مطلب

في حديث التوسعة على العيال

والاكحال يوم عاشوراء

منها فاجمع بحججه بعد الطرق وأما حديث التوسعة فرواه الثقات وقد أقرده ابن القرافي في جزء من ترجمته فيه
 اه مافي النهر وهو مأخوذ من الحواشي السعدية لكنه زاد عليها ما ذكره في أحاديث الاكتمال وما ذكره من الفتح
 وفيه نظر فانه في الفتح ذكر أحاديث الاكتمال للصائم من طرق متعددة بعضها مقيد بشاورا وهو
 ما قد تقدم عنه وبعضها مطلق فإدراك الاحتجاج بجميعه موع أحاديث الاكتمال للصائم ولا يلزم منه الاحتجاج
 بحديث الاكتمال يوم عاشوراء كفي وقد جزم بوضعه الحافظ الضاوي في المقاصد المستنيرة وتبعه غيره
 منهم مثل علي القاري في كتاب الموضوعات وقيل السبوطي في الدرر المستنيرة عن الحاكم أنه منسك
 وقال الجرح في كشف الخفاء ومنزل الالباس قال الحاكم أيضا الاكتمال يوم عاشوراء لم يرد عن النبي
 صلى الله عليه وسلم فيه أثر وهو دعة ثم حديث التوسعة ثابت صحيح كما قاله الحافظ السبوطي في الدرر
 (قوله) كما ذكره ابن عبد العزيز الذي في النهر والحواشي السعدية ابن العزق وت وهو صاحب الكتب على
 مشكلات الهداية كما ذكره في السعدية في غر هذا المجل (قوله ولا سواك) بل ليس للصائم غيره
 سرح به في النهاية لعموم قوله صلى الله عليه وسلم ولأن أشق على امتي لأمرهم بالسواك عند كل وضوء وعند كل
 صلاة وتساؤه للظهور والعصر والمغرب وقد تقدم أحكامه في الطهارة بحر (قوله ولو غسبا) أي بعد الزوال
 (قوله على المذهب) وكذا الثاني المبال بالمالصافه من ادخاله فيه من غير ضرورة ورواها ليس بأقوى
 من المضمضة أما ازبط الاخضر فلا بأس به اتفاقا كما ذكر في الخلاصة نهر (قوله وكذا لا تكره جماعة) أي
 الجماعة التي لا تضعف عن الصوم ويخفى له أن يترها إلى وقت الغروب والتصدق كالجماعة وذكر في الخلاصة
 أن شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه إلى القطر كما في التارخانية امداد وقال قبله وكذا فصل ما ظن
 أنه ينضمه عن الصوم كالنصد والجماعة والعمل الشاق لما فيه من تعريسه للأفاد اه قلت ويحتمل به طاعة
 المكث في الجامع في الصنف كما هو ظاهر (قوله ومضمضة أو استنشاق) أي لغرض أو اغتسال
 نور الايضاح (قوله للتبرد) راجع لقوله وتصدق وما بعده (قوله وبه يفتي) لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 صب على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو من الحر رواد أبو داود وكان ابن عمر رضي الله عنهما يميل الثوب
 ويلفه عليه وهو صائم لأن هذه الأشياء بها عون على العبادة ودفع الخير الطبيعي وكراهها أو حنيفة
 لما فيها من اظهار الخسر في العبادة كما في البرهان امداد (قوله ويستحب الصور) لما رواه
 الجماعة إلا أبا داود عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصوروا فان في الصور بركة قبل المراد
 بالبركة حصول التقوى على صوم الفرد أو زيادة الثواب وقوله في النهاية أنه على حذف مضاف أي في كل
 الصور مبنى على ضبطه بالنتم جمع بحر والاعرف في الرواية الفتح وهو اسم لما سكر في الصور وهو
 السدس الاخير من الليل كالوضوء الفتح ما يتوضأ به وقيل تعين الضم لأن البركة وتوكل الثواب إنما يحصل بالفعل
 لا بنفس المأكول فتح ملخصا قال في الصور لم أر صريحا في كلامهم أنه يحصل السنة لما مرده وظاهر
 الحديث يقفه وهو ما رواه أحد الصور بركة فلا تدعو له ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء فان الله
 وملائكته يصلون على المتصمين (قوله وتأخيره) لأن معنى الاستعانة فيه أبلغ بدائع ومحل الاحتساب
 ما إذا لم يشك في بقاء الليل فان شك كره الاكل في الصائم كافي البديع أيضا (قوله وتجهل النظر) أي الا
 في يوم غيم ولا يضر ما لم يظلم على ظنه غروب الشمس وأن أذن المؤذن بجرع الزاوية وفيه عن شرح الجامع
 لقاضي خان التجهيل المستحب قبل اشتغال الصوم (تنبيه) قال في الفص ومن كان على مكان من رفع كناية
 اسكندرية ولا يضر ما لم تقرب الشمس عنده ولاهل البادية القطران غربت عندهم قبله وكذا العبرة في الطلوع
 في حق صلاة الصبح أو الصور (قوله لحديث الخ) كذا وأورد الحديث في الهداية قال في الفتح وهو على
 هذا الوجه الله أعلم به والذي في جميع الطرقات ثلاث من أخلاق المرسلين تجهيل الافطار وتأخير الصور ووضع
 العين على الشمال في الصلاة اه واستشكل بأنه كفي يكون من أخلاق المرسلين ولم يكن في ملتهم حل في كل
 الصور واجب بمنع اه لم يكن في ملتهم وإن لم تله ولو سلم فلا يلزم اجتماع الحاصل الثلاث فيهم اه من المعراج
 ملخصا (قوله لا يجوز الخ) هراء في الجرائد القنينة وقال في التارخانية وفي الفتاوى سئل عن رجل أحد
 عن المتفرق إذا كان يعلم أنه لو اشتغل بجرعته بقطعة من صبيح القطر وهو محتاج للنقطة هل يحل له الاكل

وأحاديث الاكتمال فيه ضعيفة
 لاموضوعه كما زعم ابن عبد العزيز
 (د) لا (سواء ولو غسبا) أو رطباً
 بالماء على المذهب وكراهه الشافعي
 بعد الزوال وكذا لا تكره جماعة
 وتلف ثوب مبتل ومضمضة
 أو استنشاق أو اغتسال للتبرد
 عند الثاني وبه يفتي شرب ليلية
 عن البرهان ويستحب الصور
 وتأخيرها وتجهيل القطر لحديث
 ثلاث من أخلاق المرسلين تجهيل
 الافطار وتأخير الصور والسواء
 ه (فروع) لا يجوز أن يسهل
 على يصل به إلى الضعف فيزلف
 التبار ويستريح الباقي فان قال لا
 يكتفي كذب بأفصر أيام الشتاء

قبل أن يمرض تمنع من ذلك أشد المنع وهكذا حكمه عن استأذ الوري وفيه أسأت أبا حامد عن خباز يصف
 في آخر النهار له أن يعمل هذا العمل قال لا ولكن يجتنبه النهار ويستريح في الباقي فان قال لا يكتسه
 كذب بأبام النساء فانها أقصر غايته فله فيها به يوم اه ملخصا وقال الرمي وفي جامع التتاري
 ولو ضعف عن الصوم لاستغفاله بما عيشه فله أن يفطر ويصوم لكل يوم نصف صاع اه أي أن يذبله عدته من أيام
 أخر يحكيه الصوم فيها والواجب عليه القضاء وعلى هذا الحصاد إذا لم يتدبر عليه مع الصوم وعلى الزرع
 بالتأخير لا شئ في جواز الفطر والقضاء وكذا الخبز وقوله كذب الخ فيه نظر فان طول النهار وقصره لا دخل له
 في الكفاية فتدبر صفة في قوله لا يكتسب فيفرض اليه جلاله على الصلاح تأمل اه كلام الرمي أي
 لأن الحاجة تختلف صفا وشئا وعلا ورخصا وقلة حال وضدها ولكن ما نقله عن جماعة التتاري صورته
 في نور الابصار وغيره عن نذر صوم الإديوي بدء إطلاق قوله يفطر ويصوم وكلاهما في صوم رمضان والذي ينبغي
 في مسألة المحترق حيث كان الظاهر أن ما مر من تنقته المشايخ لا من منقول المذهب اه يقال إذا كان
 عنده ما يكتسه وعياله لا يحيل له الفطر لأنه يحرم عليه السؤال من الناس فانظر أولى والأخلة العمل بقدر
 ما يكتسه ولو آذاه في الفطر يحل له إذا لم يمكنه العمل في غيره كماله لا يؤذيه في الفطر وكذا لو خاف هلاكا زرع
 أو سرقته أو يجهل من يعمل له بأجرة المثل وهو بقدر عياله لأن له قطع الصلاة لأقل من ذلك لكن لو كان آخر نفسه
 في العمل مدة معلومة لحام محتان فالظاهر أن له الفطر وإن كان عنده ما يكتسه أو الممرض المستأجر يسخ
 الاجارة كعافي التثارة فإنه يجب عليها الارضاع بالعقد ويحل لها الإفطار إذا خافت في الولد فيكون خوفه
 على نفسه أولى تأمل هذا ما ظهر والله تعالى أعلم (قوله فان أجهد الحر الخ) قال في الوهبانية

فان أجهد الحر نفسه بالعمل حق
 مرض فأفطر في كفارة قولان
 قنية وفي البرازية لو صام بغير
 الصيام صام وصلى فأعدها جباين
 العبادتين (فصل في العوارض)
 المصيبة لعدم الصوم وقد ذكر الحنف
 منها خمسة وبني الأكرام وخوف
 هلاكا أو نقصان عقل

«(فصل في العوارض)»

يجع عارض والمراد به هنا ما يحدث للإنسان مما يبيح له عدم الصوم كما يشير إليه كلام الشارح (قوله
 المصيبة لعدم الصوم) عدل عن قول البدائع المسقط للصوم لما أورده عليه في التهم أنه لا يشمل السرقة فإنه
 لا يبيح الفطر وإنما يبيح عدم الشرع في الصوم وكذا إباحة الفطر لعروض الكسوف في الصوم فيه ما لا ينبغي
 (قوله خمسة) هي السر والجبل والارضاع والمرض والكبر وهي تسع قطعتا بقولي

وعوارض الصوم التي قد يتعذر • للمرض فيها الفطر تسع تسطر
 محل وارضاع واحكامه • مرض جهاد جوعه عطش كبر

(قوله وبني الأكرام) ذكر في كتاب الأكرام أنه لو أكره على أكل مئة أودم وألم خنزير أو شرب خمر غير
 ملين كس أو شرب أو قسديل يحل وإن علمي قتل أو قطع عضو أو ضرب مبرح حل فان صبر فقتل أو تم
 وإن أكره على الكفر بعلمي رخص له إظهاره وقلبه مطمئن بالإيمان ويؤجر لو صبر ومنه سائر حقوقه تعالى
 كفساد الصوم وصلاة وقتل صيد حرم أو في أحرار وكل ما ثبت فرضه بالكتاب اه وأنما لم يصرف في الأول
 لأن تلك الأشياء مستنناة عن الحرمة في حال الضرورة والاستثناء عن الحرمة حل بخلاف إجراء تلك الكسفر
 فان حرمة لم ترفع وأما رخص فيه لسقوط الإثم فقط ولهذا نقل هنا في الضر عن البدائع الفرق بين ما إذا كان
 المكسر على الفطر مريضا ومسافرا وبين ما إذا كان محصيا مقيا بأنه لو استأنح حتى قتل أو تم في الأول
 دون الثاني (قوله وخوف هلاك الخ) كالأمانة إذا ضعف عن العمل وخشيت هلاك الصوم وكذا الذي
 ذهب به متوكل السلطان إلى الصيام في الأيام الحارة والعمل حيث إذا خشي الهلاك أو نقصان العقل

وفي الخلاصة الغاي إذا استكان يعلم يقينا أنه يشاغل العذر في رمضان ويضاف الضعف إلى أن ينظر أكثر
 نهر (قوله ولعنة جنية) عطف على عطش المتعلق بشوقه وخوفه هلال ح أي أنه شرب دواء ينقعه
 (قوله المسافر) خبر عن قوله لا في القدر وأشار بالإيماء إلى أنه مخبر ولكن الصوم أفضل لمن لم يضرمه
 كما ساقى (قوله سفر اشريا) أي مقدرا في الشرع لقصر الصلاة ونحوه وهو ثلاثة أيام وإليها
 وليس المراد كون السفر مشروعا بأصله ووصفه بقرينة ما بعده (قوله ولو بمصصة) لأن القبح المتجاوز
 لا يعدم المشروعية كما تقدمه السارح في صلاته المسافر ط (قوله أو حامل) هي المرأة التي في بطنها حمل
 بفتح الحاء أي ولدها والحالة التي على ظهرها أو رأسها حمل بكسر الحاء نهر (قوله أو مريض) هي التي
 شأنها الارضاع وان لم يشأه والمرضة هي التي في حال الارضاع ولقمة ثديها الحلي نهر عن الكشف
 (قوله أو أم) أنت أو ظنرا أما الظن فلأن الارضاع واجب عليها بالعقد أو بالآثم فلو جوبه ديانة مطلقا
 وقضا ما إذا كان الاب معصرا أو كان الولد لارضع من غيرها وهذا يدفع ما في الذخيرة من أن المراد بالمرضع
 العذر لا الآثم لأن الاب يستأجر غيرها بحر ونحوه في الفقه وقدرة أن يلبى أيضا ما في الذخيرة بقول القدوري
 وغيره إذا خاف على نفسه أو ولده أو له المستأجر وما قبله ولدها من الرضاع زد في الهر بأنه
 انما يحرم لو أن رضعت والحكم أعين ذلك فانها بمجرد العقد لو خافت عليه جازاها القدر اه وأخاد أو السعد
 أنه يحل لها الاطوار ولو كان العقد في رمضان كما في البرجندى خلافا لما في صدر الشريعة من تعذيب
 حله بما إذا صدر العقد قبل رمضان اه (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية ط (قوله بقلية الظن) يأتي
 بيانه قريبا (قوله أو ولدها) امتداد منه كما عرفت أنه المراد بالمرضع الآثم ولدها حاشية والارضاع
 واجب عليها ديانة كما في الفقه أي عند عدم تعينها والارجح قضا أيضا كما عرفت فكون شوقه للظن
 بطريق الأولى فلو جوبه عليها بأصل العقد (قوله وقده الهنسي الخ) هذا مبني على ما مر عن الذخيرة
 لأن حاصله أن المراد بالمرضع الظن لو جوبه عليها وأصلها الآثم إذا تعبت بأن لم يأخذ غيرها أو كان الأب
 معصرا لأنه حثيث واجب عليها وقد عرفت أن ظاهر الرواية خلافه وأنه يجب عليها ديانة وإن لم تتعين تأمل
 (قوله خاف الزادة) أو أبعده البر أو فساد عضو بحر أو وجع العين أو جرح أو صدمة أو شيء ومثله
 ما إذا كان يمرض المرضي فحسبني ط أي بأن يعولهم ويلزم من صومه ضياعهم ولا كهم لضعفه عن القيام
 بهم إذا صام (قوله وصحيف خاف المرض) أي بقلية الظن كما في تخافي شرح الجمع من أنه لا ينظر
 بموجب على أن المراد بالخوف مجرد الوهم كما في الشرع والشرع بلالة (قوله وخادمة) في الفقه مبني عن
 الخرافة ما نصه ان الحر ان لم يملك أو العبد أو الذاب لسهل التبر أو كره إذا اشتد الحر وخاف الهلاك فله
 الاضطرار كحره أو أمة ضعفت لطبع أو غلب الثوب اه ط (قوله بقلية الظن) تنازعه خاف الذي في المتن
 وخاف وخفت الثبات في الشرع ط (قوله بأمانة) أي علامة (قوله أو بقرية) ولو كانت من غير
 المريض عند اتحاد المرض ط عن أبي السعد (قوله حاذق) أي لمعرفة نائمة في الطب فلا يجوز تقليد
 من له أدنى معرفة ط (قوله مسلم) أما الكافر فلا يعتمد على قوله لا احتمال أن غرضه افساد العبادة
 كتمل شرع في الصلاة بالتيقن فوعده ما عطاها ما فاته لا يقطع الصلاة لما هنا بحر (قوله مستور) وقيل
 عدلته شرط وجزم به الزيلعي وتظاهر ما في البحر والهرضعة ط قلت وإذا أخذ بقول طبيب ليس فيه هذه
 الشروط وأظهر ما في الفهرارم الكفاية كما لو أنظر بدون أمانة ولا تجربة لعدم غلبة الظن والناس عنه
 غافلون (قوله وأخاد في الحر) أخذ من تعليل المسألة السابقة باحتيال أن يكون غرض الكافر افساد
 العبادة وبعبارة الحر وفيه إشارة إلى أن المريض يجوز له أن يستطب بالكافر فيما عدا ابطال العبادة ط
 (قوله فاني) أي تكفي يتطب بهم وهو استفهام بمعنى التي قال ح أي ذلك شيئا بما تعمله من الدر
 المشور العلامة السبوطي من قوله صلى الله عليه وسلم ما خلا كافر يعلم الأعمز على قتله (قوله للأمة أن
 تمتنع) أي لا يجب عليها امتثال أمره في ذلك كما لو ضاق وقت الصلاة فتقدم طاعة الله تعالى ومقتضى
 ذلك أنها لو أطاعته حتى أضررت لزمها الكفاية وفيه ما ذكره الشارح من التعذر وقد سمي غفوة قبل الفصل
 (قوله الا لشر) استثنان من عموم العذر فان السرا لا يوجب الضرر يوم العذر (قوله كما سيجي) أي في قول

ولو يعطش أو جوع شديد ولعنة
 حية (المسافر) سفر اشريا ولو
 جمصة (أو حامل أو مريض)
 أما كانت أو ظنرا على الظاهر
 (خاف بقلية الظن) على نفسها
 أو ولدها (وقده الهنسي) تعا
 لا ين الحلال بما إذا تعينت للارضاع
 (أو مريض خاف الزيادة) لمرضه
 وصحيف خاف المرض وخادمة حثيث
 الضعف بقلية الظن بأمانة أو تجربة
 أو أخبار طبيب حاذق مسلم مستور
 وأخاد في الحر تعالى لغيره
 الطبيب بالكافر فهم ليس
 فيه ابطال عبادة قلت وفيه
 كمال لأن عندهم دفع المسلم
 كفر فاني يتطب بهم وفي البحر عن
 الظهيرية بلامه أن تمتنع من امتثال
 أمر المولى إذا كان يجهزها
 عن إقامة الفرائض لأنها مضافة
 على أصل الحرية في الفرائض
 (الظن) يوم العذر الا لشر
 كما سيجي.

التقريب على مقبى اتمام يوم منه سافر فيه ح (قوله وقضوا) أى من تقدم حتى الحامل والمرضع وغلب
 الذكور وقافى بضمهم ط (قوله بلا فدية) أشار الى خلاف الامام الشافعى رحمه الله تعالى حيث قال
 بوجوب القضاء والقسمة لكل يوم متخلفة كإفاد البدائع (قوله وبلا ولا) بكسر الواو أى موالاته معنى
 المتابعة لا إطلاق قوله تعالى فعدة من أيام أخر ولا خلاف في وجوب التتابع في أداء رمضان كالأخلاف
 في ذنب التتابع فيما لم يشترط فيه وعامة في النهر (قوله لانه) أى قضاء الصوم المجهوم من قضا وهذا
 على ما فهم من قوله وبلا ولا من عدم وجوب الفور (قوله جازا لتطرق قبله) ولو كان الوجوب على الفور
 لكره لانه يكون تأخيرها للواجب عن وقته المضمين بجر (قوله بخلاف قضاء الصلاة) أى فانه على الفور
 لقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها لان جزء الشرط لا يتأخر عنه
 أو السجود وظاهره بذكره التحلل بالصلاة على الفوات ولم أره نهر قلت قد ساقى قضا القوات
 كراثة الا في الرواتب والرعائى فليراجع ط (قوله قدم الاداء على القضاء) أى ينبغي لذلك والا فلو قدم
 القضاء وقع عن الاداء كما نهر قلت بل الظاهر الوجوب لما سأل الصوم من انه لو نوى النقل أو وجبا آخر
 يحضى عليه الكسر تأمل (قوله لما سأل) أى من انه على التراخي (قوله خلا قال الشافعى) حيث أوجب مع
 القضاء لكل يوم اطعام مسكين ح (قوله لا افضل تفضل) لاقتضائه أن الاضطراره خبره عنه انه مباح
 وفيه انه ورد ان الله تعالى يجب أن تؤخر رخصه كما يجب أن تؤخر عزائمهم ومحبة الله تعالى ترجع
 الى الاثابة فبعد أن رخصه الاضطرار فيها ثواب لكن العزيمة أكثر ثوابا ويمكن حل الحديث على من أبت نفسه
 الرخصة ط (قوله ان لم يضرمه) أى بما ليس فيه خوف هلاك ولا وجب الضطر بجر (قوله فان شق
 عليه الخ) أشار الى أن المراد بالضرر مطلق المشقة لا خصوص ضرر البدن (قوله ادأ على رفته) اسم
 جنس يشمل الواحد والا كدروى بعض النسخ رفته فاذا كان رفته أو عاتتهم مفطر من النصفة مشتركة
 فان الضطر أفضل كما في الخلاصة وغيرها (قوله لموافقة الجماعة) لانهم يشق عليهم قسمة حصته
 من النصفة أو عدم موافقتها لهم (قوله فان ماوا الخ) ظاهر في رجوعه الى جميع ما تقدم حتى الحامل
 والمرضع وقسمة صنيع غيره من التون اختصاص هذا الحكم بالريض والمسافر وقال في الجرمول أرسن
 صرح بان الحامل والمرضع كذلك لكن يتساووا في البدائع من شرائط القضاء القدرة على القضاء
 فعلى هذا اذا زال الخوف أياما لمها بقدره بل ولا خصوصه فان كل من افطر لعذر ومات قبل زواله لا يلزمه
 شيء فدخل المكره والاقسام الثمانية اه ملخصا من الرضى (قوله أى في ذلك العذر) على تقدير مضاف أى
 في مئته (قوله لعدم ادراكهم الخ) أى فلم يلزمهم القضاء ووجوب الوصية فرع لزوم القضاء وانما يجب
 الوصية اذا كان له مال كما في شرح المتق ط (قوله بقدر ادراكهم الخ) ينبغي أن يستثنى الايام
 المنبهة لمساقى أن أداء الواجب لا يجوز فيها أيام السفر والمرض لانه لو صام فيها أياما المنبهة
 فيها على القضاء شرعا بل هو أعجز فيها من أيام السفر والمرض لانه لو صام فيها أياما المنبهة
 لم يجزه رضى (قوله فوجوبها عليه بالاولى) ردنا في القهستاني من أن التقيد بالعذر بقيد عدم
 الاجراء لكن ذكر بعده أن في سياحة المستصفي دلالة على الاجراء قلت وجه الاولوية أنه اذا افطر
 لعذر وقد وجب عليه الوصية ولم يتركها لم يوجبها لعدم العذر الأولى فافهم قال الرضى ولا يشترط
 له ادراك الزمان بقضى شبه لانه كان يمكنه الاداء وقد فوته بدون عذر (قوله وقدى عنه ولله) لم يسئل عنهم
 ولهم وان كان ظاهر السباق إشارة الى أن المراد بقوله فان ما فوات موت أحدهم أو أيا كان لا موتهم جملة
 (قوله لزوما) أى فداء لا زما فهو مفصول مطلق أى يلزم الولى القضاء عنهم من الثلث اذا أوصى والا فلا يلزم
 بل يجوز قال في السراج وعلى هذا ان كانت لا يلزم الوارث انما جبا عنه الا اذا أوصى الا أن يسرع الوارث
 باخراجها (قوله الذى يصرف في ماله) أشابه الى أن المراد بالولى ما يسئل الوصى كما في البحر
 (قوله قدرا) أى التثنية بالضرورة من حيث القدرة لا يشترط التملك هنا بل تكفى الاباحة بخلاف القدرة
 وكذا هي مثل الضرر من حيث الجنس وجواز أداء القسمة وقال القهستاني والطلاق كلامه يدل على أنه
 لو دفع الى فقير جلة جازوا بشرط تعدد الاداء لكن لو دفع اليه أقل من نصف صاع لم يعتد به وبه بقى اه

(وقضوا) لزوما ما قدره وبلا فدية

(و) بلا (ولا) لانه على التراخي ولذا

جاز التطوع قبله بخلاف قضاء الصلاة

(و) لوجوب رمضان الثاني (قدم الاداء)

على القضاء (ولا فدية لما تزل خلافا

لشافعى (ومشرب لمسافر الصوم)

لا يذون تصوموا وان لم يضرمه

لا افضل تفضل (ان لم يضرمه)

فان شق عليه أو على رفته فالتطر

أفضل لموافقة الجماعة (فان ماوا

فيه) أى في ذلك العذر (فلا يجب)

عليهم (الوصية بالقدية) لعدم

ادراكهم عدة من أيام أخر

(ولو ماوا بعد زوال العذر وجبت)

الوصية بقدر ادراكهم عدة من

أيام أخر وأما من افطر عدا فوجبا

عليه بالاولى (وقدى) لزوما

(عنه) أى عن الميت (وليه)

الذى يصرف في ماله (كالطرفة)

قدرا

أى خلاف النظر على قول كمامز (قوله بعد قدرته) أى الميت وقوله مصدراً معطوف على قدرته والظرف متعلق بقوله وفدى والمضى أنه انما يلزمه الفداء اذا مات بعد قدرته على القضاء وقوله بالموت (قوله فلو فاته الخ) فترى على قوله بقدر ادراكهم أى على قوله بعد قدرته عليه فانه بشرى الى انه انما يمدى عما أدركه وقته دون ما لم يدركه وأشار به الى رد قول الطحاوى ان هذا قول محمد وعندهما يقب الوصية والفداء عن جوع الشهر بالقدرة على يوم فان الخلاف في التذرع فقط كما باقى سببه آخر الباب ما هنا فلا خلاف في أن الوجوب بقدر القدرة فقط كما به عليه في الهداية وغيرها (قوله من الثلث) أى ثلث ماله بعد تجهيزه وإيضاحه بوجوب العباد فلو زادت الغدبة على الثلث لا يجب الزائد الا باجازه الوارث (قوله وهذا) أى اخرجاه من الثلث فقط لوله وارث لم يرش بالزائد (قوله والا) أى بان لم يكن له وارث فخرج من الكل أى لو بلغت كل المال فخرج من الكل لان منع الزيادة ملحق الوارث بحيث لا وارث فلا منع كالوكان وأجازوكذا لو كان له وارث من لا يرده عليه كاحد الزوجين فتشدد الزيادة على الثلث بعد أخذ الوارث فرضه كما سبقت بيانه آخر الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله جاز) ان اردى بالجواز انه صدقة واقعة ومعه ما عن وان اردى مقوط واجب الا بصاع من الميت مع موته مصرنا على التتميم فلا وجه له والاخبار الواردة فيه مؤيدة لا يحصل عن المجتبى اقول لا مانع من كون المراد به سقوط المطالبة عن الميت بالصوم في الاسترخاء وان بقي عليه غير المتأخير كالموت كان عليه دين بعد موته حتى مات فأوفاه عنه وصية أو غيره ويؤيده تعليق الجواز بالمشية كما تقرر وكذا اقول المصنف كلفه وان صام أو صلى عنه فان معناه لا يجوز قضاءه عما على الميت والا فلا وجه له ثواب الصوم والصلاة يجوز كما ذكره فسلم أن قوله جاز أى عما على الميت لتسكن المقالة (قوله ان شاء الله) قبل المشية لا ترجع للجواز بل لتقبل كسائر العبادات وليس كذلك فقد جزم بمحدره الله في فدية الشيخ العسكرو على بالمشية فمن الحق به كن أظن بعدد أو غيره حتى صار قابلاً وكذا من مات وعليه قضاء رمضان وقد أظن بعدد الا أنه لم يقط في القضاء وانما علق لأن النص لم يرد بهذا كما قاله الانصافى وكذا علق في فدية الصلاة ذلك قال في الفتح والصلاة كالصوم باستحسان المشايخ ووجهه أن المأثملة قد ثبتت شرعاً بين الصوم والطعام والمأثملة بين الصلاة والصوم ثابتة ومثل التي جازان أن يكون مثلاً ذلك الشيء وعلى تقدير ذلك يجب الطعام وعلى تقدير عدمها لا يجب فالاحتياط في الإيجاب فان كان الواقع ثبوت المأثملة حمل المتصور الذي هو السقوط والا كان يزعم انما يصلح ما يجب بالثبات ولذا قال محمد بن يحيى بنزله ان شاء الله تعالى من غير جزم كما قال في تبرع الوارث بالطعام بخلاف ايصانه به عن الصوم فانه جزم بالاجزاء اه (قوله ويكون الثواب للولى اختياراً) أقول الذي رأيته في الاختصار هكذا وان لم يوص لا يجب على الورثة الطعام لانها عبادة فلا تؤدى الا بأمره وان فعلوا ذلك جاز ويكون له ثواب اه ولا شبهة في أن الضمير في له الميت وهذا هو الظاهر لأن الوصى انما تصدق عن الميت لا عن نفسه فيكون الثواب للميت لما صرح به في الهداية من أن الانسان أن يجعل ثواب عمله لغیره صلاة أو صوماً أو صدقة أو غيره كما سبقت في باب الحج عن الغير وقد منا الكلام على ذلك في الجنازة قبل باب التصدق ذكره بالمرآة ثم ذكرنا هنالك أنه لا تصدق عن غيره لا يخص من أمره نبي (قوله لحديث النساء الخ) هو موقوف على ابن عباس وأما ما في الصحيحين عن ابن عباس أيضاً أنه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انى ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيها عنها فقال لو كان على أمك الدين كنت قاضية عنها قال ثم قال فدين الله حق فهو مندوخ لان تقوى الراوى على خلاف مرويه بنزلة روايته للشيخ وقال ماثل ولم أسمع عن أحد من الصحابة ولا من التابعين بالمدعية أن أحد منهم أمر أحد يصوم عن أحد ولا يصلى عن أحد وهذا مما يؤيد الشيخ وأنه الامر الذي استقر الشرح عليه وتعممه في الفتح وشرح النجاة للشافعى (قوله بكفارة يمين أو قتل الخ) كذا في الزيلعي والرد والبرهان والتمهيد قال في الترتيب لآلية أقول لا يصح تبرع الوارث في كفارة القتل بشئ لأن الواجب فيها استداء عتق رقبة مؤمنة ولا يصح اعتاق الوارث عنه كما ذكره والصوم فيها بدل عن الاعتاق لا تصح فيه الغدبة كما سبقت وليس في كفارة القتل الطعام ولا كسوة فجعلها مشاركة لكفارة اليمين فيما سواه اه ومثله في العزيمة وأجاب العلامة الاقصرى كاقوله أو السعود

(بصدقته عليه) أى على قضاء الصوم (وفوته) أى فوت القضاء بالموت فلو فاته عشرة أيام فتدبر على خمسة فداها فقط (بوصيته من الثلث) متعلق بقضى وهذا لوله وارث والا فكل الكل قهراً (وان) لم يوص (وتبرع) ولله به جاز ان شاء الله ويكون الثواب للولى اختياراً (وان صام أو صلى عنه) الولي (الا) لحديث النساء لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلى أحد عن أحد ولكن يطعم عنه ولله (وكذا) يجوز (لو تبرع عنه) ولله (بكفارة يمين أو قتل) بالطعام أو كسوة (بغير اعتاق)

في حاشية مسكين بان مرادهم بالقتل قتل الصيد لا قتل النفس لانه ليس فيه اطعام اه قلت وورد عليه ايضا
 ان الصوم في قتل الصيد ليس اصلا بل هو يدل لان الواجب فيه ان يشتري بقتله هدي يذبح في الحرم او يطعام
 يتصدق به على كل فقير نصف صاع او يصوم عن كل نصف صاع يوما فانهم قلت وقد يفرق بين القدي في الحاشية
 وبعد الموت بدليل ما في الكافي النسق على عصر كفارة عين او قتل وعجز عن الصوم في فحش القدي فيتمتع
 بعجز عن الدم والصوم لان الصوم هنا يدل ولا يدل للبدل فان مات واوصى بالتكفير صم من ثلثه وصح التبرع
 في الكسوة والاطعام لان الاعتاق بلا ايصاء الزام الولاء على الميت ولا الزام في الكسوة والاطعام اه
 فقوله فان مات واوصى بالتكفير صح ظاهر في التبرع المذكور وهو ينقص ما سبق من انه لا تصح القدي عن
 صوم هو يدل عن غيره ثم ان قوله واوصى بالتكفير شامل لكفارة العين والقتل لجهة الوصية بالاعتاق
 بخلاف التبرع به ولذا قيد جهة التبرع بالكسوة والاطعام وصرح بعدم جهة الاعتاق فيه وهذا غير
 ظاهرة على ان المراد التبرع بكفارة العين فقط لان كفارة القتل ليس فيها كسوة ولا اطعام فخلص
 من كلام الكافي ان العاجز عن صوم هو يدل عن غيره كما في كفارة العين والقتل لوفدي عن نفسه في حياته
 بان كان شيئا فانيا لا يصح في الكفارة ولو اوصى بالقدي يصح فيها ولو تبرع عنه ولبه لا يصح في كفارة
 القتل لان الواجب فيها العتق ولا يصح التبرع به ويصح في كفارة العين لكن في الكسوة والاطعام دون
 الاعتاق لما قلنا هكذا ينبغي ان يفهم هذا القام فاعتبه فقد زلت فيه اقدام الانهام (قوله لما فيه الخ) أي
 لان الولاء لجهة كلمة السب على ان ذلك ليس فصلا محضا لان المولى يصير عاقلة عتيقه وكذا اعصابه بعد موته
 ولا يراد ما مر من الهداية من ان الانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره وهو شامل للعتق لان المراد هنا عتاقه على
 وجه التبايع عن الميت بدلا عن قيامه بخلاف ما لو اعتق عبده وجعل ثوابه للميت فان الاعتاق يقع عن نفسه
 أسالة ويكون الولاء له وانما جعل الثواب للميت وبخلاف التبرع عنه بالكسوة والاطعام فانهم يصح بطريق
 النيابة لعدم الزام (قوله كما مر الخ) تنقد ههنا لبيان ما اذا لم يكن الميت مال او كان الثلث لا يني بمعامله
 مع مان كيفة فعلها (قوله على المذهب) وما روى عن محمد بن مقاتل اذ لم ان يطم عنه لصاوات كل
 يوم نصف صاع كصومه رجع عنه وقال كل صلاة فرض كصوم يوم وهو الصعي سراج (قوله وكذا الفطرة)
 أي فطرة الشهر بجملة كفدية صوم يوم وفيه ان هذا علم من قوله أولا كالفطرة ويمكن عود التشبه الى مسألة
 التبرع وقال ح قوله وكذا الفطرة أي يخرجها الولي بوصيته (قوله يطم عنه) أي من الثلث ولو مان
 اوصى والاجواز اذ كان افعال فمابعد وفي القهستاني ان الرخصة والتلج والكفارة من الوارث تجزئه
 بلا خلاف اه أي لو ولدون وصيته كما هو المتبادر من كلامه اما لكافة فقد قلناه قبله عن السراج واما التلج
 فنحضي ما سبق في كتاب الحج عن الفقه انه يقع عن الفاعل وللمت الثواب فقط واما الكفارة فقد مرت متنا
 (قوله والمالية) الاولى اومالية وكذا قوله والمركب الاولى اومركبة (قوله والشيخ الثاني) أي الذي ثبت
 قوته او اشرف على الفناء ولذا عرفتوه بأنه الذي كل يوم ينقص الى أن يموت نهر ومنه ما في القهستاني عن
 الكرماني المرض اذا تحقق البأس من الصحة ففعله القدي لكل يوم من المرض اه وكذا ما في الجروند
 صوم الابد فغضب عن الصوم لاشتغاله بالمرض له أن يطم ويفطر لانه استغنى أنه لا يتدر على القضاء (قوله)
 العاجز عن الصوم) أي عجزا مستترا كما يأتي اموال يقد رعيه لشدة الخلة كان له أن يفطر ويضحي في الشدة
 فغ (قوله ويفدي وجوبا) لان عذره ليس بعرضي للزوال حتى يصير الى القضاء فوجب القدي نهر ثم
 عبارة الكثر وهو يفدي اشارة الى انه ليس على غيره القدا لان فحش المرض والسفر في عرفة الزوال فيجب
 القضاء وعند العجز الماوت تجب الوصية بالقدي (قوله ولو في أول الشهر) أي يخرج بين دفعها في أوله
 أو آخره كما في الصرم (قوله ولا تعد قدي) أي بخلاف نحو كفارة العين للخص فيها على التمدد فلما على هنا
 مسكنا صاعا من يومين جازل لكن في الصرم القية ان عن أبي يوسف فيه روايتين وعند أبي حنيفة لا يجزئه
 كافي كفارة العين وعن أبي يوسف لو على نصف صاع من بر عن يوم واحد لمساكين يجوز قال الحسن وب
 ناخذ اه ومثله في القهستاني (قوله لوموسرا) قد لقوله بشي وجوبا (قوله والا فاستغفر الله)
 هذا ذكره في الفقه والبحر عقيب مسألة تدر الا اذا اشتغل عن الصوم بالمعصية فالظاهر انه راجع الهادون

لما فيه من الزام الولاء للميت

بلا رضاء (وقدي كل صلاة ولو

وا) كما مر في قضاء الفوائت

(كصوم يوم) على المذهب وكذا

الفطرة والاعتكاف الواجب

يطم عنه لكل يوم كالفطرة

ولو الجبة والحاصل أن ما كان

عبادة بدنية فان الوصي يطم

عنه بعد موته عن كل واجب

كالفطرة والمالية كالكافة يخرج

عنه القدر الواجب والمركب كالحج

يخرج عنه رجلا من مال الميت بجر

(والشيخ الثاني العاجز عن الصوم

الفطر ويفدي وجوبا ولو في أول

الشهر ولا تعد دفعه كالفطرة

لوموسرا والا فاستغفر الله

ما قبلها من مسألة الشيخ الثاني لأنه لا تقصير منه بوجه بخلاف التأخر لأنه باستغفاله بالمعصية عن الصوم
 رجحنا له منه فوج تصيروا كان اشتغالها واجبا لمصلحة من ترجح خط نفسه فبأنه (قوله هذا) أي
 وجوب القدية على الشيخ الثاني ونحوه (قوله أصلا بنفسه) كرمضان وقضاؤه والتذكير بمرتين نذر صوم
 الزيد وكذا لو نذر صوما مع ما قبله بصلح حتى صار قايما جازت له القدية بجر (قوله حتى لو نذر الصوم الخ)
 تبرع على مفهوم قوله أصلا بنفسه وقد يكفارة العين والقتل احترازا عن كفارة الطهارة والافطار اذا عجز عن
 الاعتاق لا عاصره وعن الصوم لكبره فله أن يطعم ستين مكيلا لا هذا صاير لا عن الصيام بالنص والاطعام
 في كفارة العين ليس يدل عن الصيام بل الصيام يدل عنه سراج وفي الصرع الخالية وغاية البيان وكذا لو حلق
 رأسه وهو يحرم عن أذى ولم يجد تسكيدا بوجه ولثلاثة أصع خطية بنزقها على ستة مأكنين وهو فان
 لا يستطيع الصيام فأطعم عن الصيام لم يميز لانه يدل (قوله لم يميز القدية) أي في حال حسابه بخلاف ما لو
 اوصى بها كما تقرر به (قوله ولو كان) أي العاجز عن الصوم وهذا تبرع على مفهوم قوله ونحوه
 بأدائه (قوله لم يجب الاصل) عبرته الشرع بقوله قبل لم يجب لأن الثاني يخالف غيره في التخصف
 لافي التخلط وكذا في الصبر أن الأولى بالزوم به لاستفادة من قولهم ان المسافر اذا لم يدرك عدة ثلاثي عليه
 اذا مات ولعلها ليست صريحة في كلام أهل المذهب بل يجوز ما بها اه (قوله متى قدر) أي الثاني الذي
 أنظر وقد (قوله شرط انطفاة) أي في الصوم أي كون القدية خلفا عنه قال في الجواهر انما قيد بالصوم
 ليخرج التميم اذا قدر على الماء لا تبطل الصلاة المؤداة بالتميم لأن خلفية التميم مشروطة بمجرى العجز عن الماء
 لا بشدد واهمه وكذا خلفية الأشهر عن الاقراء في الاعتقاد مشروطة بانقطاع الدم مع سبب الناس لا بشرط
 دوامه حتى لا تبطل النكحة الماضية بعد الدماء على ما قد تمناه في الميض (قوله المشهور ندم) فان ما ورد
 بلفظ الاطعام جاز فيه الاباحة والتبليغ بخلاف ما يظن الاداء والائتاء فانه التبليغ كافي للمعيرات وغيره
 فبأنه (قوله ولا قضاء) رد عليه ما لو نوى صوم القضاء نهرا فاته بصبره فلا وإن افطر بزمه القضاء
 كما اذا نوى الصوم ابتداء وقدم جوابه قبل قول المتز ولا يصام يوم الشك فأنهم (قوله بتحسين) نص
 عبارة اذا دخل الرجل في الصوم على ظن أنه عليه ثم تبين أنه ليس عليه فليطعم ولو كان معنى عليه ساعة
 ثم افطر فطعمه القضاء لأنه لما مضى عليه ساعة صار كما نوى في هذه الساعة فاذا كان قبل الزوال صار شارعا
 في صوم التطوع فبب عليه اه والظاهر أن خبر معنى الصائم ونحوه عليه الصوم وأن ساعة منصوب على
 الظرفية أي اذا نذر كرومضى هو على صومه ساعة بأن لم يتناول منطرا ولا عزم على الفطر صار كأنه نوى الصوم
 فصر شارعا اذا كان ذلك في وقت النية ولو كان ساعة بالرفع على الظاهر مع أن عزمه على الفطر ينافي كونه في معنى
 انه لو مضت الساعة بصبر شارعا وان عزم وقت التذرع على الظاهر مع أن عزمه على الفطر ينافي كونه في معنى
 النواوي للصوم وان كان لا ينافي الصوم لأن الصائم اذا نوى الفطر لا يضره ترك الكلام في جعله شارعا في صوم
 مبتدأ الا في ابتائه على صومه السابق ولذا اشترط كون ذلك في وقت النية هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم
 فأنهم (قوله أي يجب انما) تفسير لقوله لم وقوله أداء ط (قوله ولو يبروض حضن) أي لا فرق
 في وجوب القضاء بين ما اذا أفسد قصد ولا خلاف فيه أو لا قصد في أصح الروايتين كافي النهاية وهذا يعبر
 على ما في الفتح من نقله عدم الخلاف فيه (قوله وجب القضاء) أي في غير الأيام الخمسة الآتية وهذا راجع الى
 قوله قضاء ط (قوله فلا يلزم) أي لا أداء ولا قضاء اذا أفسد (قوله فيصير تكاليفي) فلا يجب صلاته بل
 يجب اطاعه ووجوب القضاء ينبى على وجوب الصلاة فيجب قضاء كما يجب أداء بخلاف ما اذا نذر صيام هذه
 الأيام فاته بزمه وينقضه في غير حاله لم يصبر نفس التذمر تكاليفي وانما التزم طاعة الله تعالى والمعصية
 بالفعل فكانت من ضرورات المباشرة لأن من ضرورات اتجاها المباشرة من مع زيادة ط (قوله ما الصلاة)
 جواب عن سؤال حاصله انه ينبغي أن لا تقب الصلاة بالشروع في الاوقات المكروهة كاللا يجب الصوم في هذه
 الأيام وحاصل الجواب أن ما لا نسلم هذا القياس فانه لا يكون مباشر للمعصية بمجرد الشروع فيها بل أن يبعد
 بدليل من حلفه لا يصح فانه لا يحنث ما لم يسجد بخلاف الصوم في تلك الأيام فبما شر للمعصية بمجرد الشروع فيها
 من وفيه انهم عقدوا شارعا فيها بمجرد الارحام حتى لو أفسد حينئذ وجب قضاءه فقد تحققت بمجرد الشروع

هذا اذا كان الصوم أصلا بنفسه
 وخطوب بأدائه حتى لو نذر
 الصوم لكفارة عين أو قتل ثم عجز
 لم يميز القدية لأن الصوم هنا يدل
 عن غيره ولو كان مسافرا فمات
 قبل الإقامة لم يجب الاصل وما متى
 قدر قضى لأن استقرار العجز شرط
 الخلفية وهل تصح في الاباحة
 في القدية قولان المشهور ندم
 واعقده الكمال (ولم نقل شرع
 فيه قضاء) كما تقرر في الصلاة فلو شرع
 غنا فافطراى فورا فلا قضاء أو ما لو
 مضى ساعة لزمه القضاء لانه
 بضمها صار كأنه نوى المنى عليه
 في هذه الساعة بتحسين ومجتي
 (أداء او قضاء) أي يجب انما
 فان قصد ولو يبروض حضن في
 الأصح وجب القضاء (الأي
 العبدن وأيام التشریق) فلا يلزم
 لصبروه صائما بنفس الشروع
 فيصير تكاليفي أما الصلاة
 فلا يكون مصليا ما لم يسجد بدليل
 مسألة العين

وأما مسألة العين فهي مبنية على العرف ط قلت صحة الشروع لاستلزام تحقق الحقة المركبة من عدة أشياء
فقد صرحوا بأن المركب قد يكون جزؤه كالكل في الاسم كالماء وقد لا يكون كالحقوان والصوم من القسم
الأول لأنه من مركب من أسماء كانت متفقة الحقة كل منها صوم بخلاف الصلاة فإن أبعادها من القيام
والركوع والسجود والقعود لا تنجي صلاته لم تجتمع وذلك بأن يسجد لها ثم انعد قبل ذلك طاعة محضة
وما بعده جهتان ونعمان تقر بهذا الحمل يطلب من التلويح في أول فصل النهي وأما بناء مسألة العين على
العرف فصباح إلى اثبات العرف في ذلك (قوله وهي الصحيحة) وهي ظاهر الرواية كما في المنع وغيرها
فلا يحسن أن يعبر عنها برواية بالتسكير لبعثها لها وكان حق العبارة أن يقول الأولى رواية يفتقر وظاهر
الرواية ثم يفتقر غيره بلطف التسكير كما يشهد قول الكتندر للمقطع النظر بغير عنق رواية فأعاد أن ظاهر الرواية
غيرها رضى (قوله واختارها الكمال) وقال إن الادللة تضافت عليها وهي أوجه (قوله وتاج الشريعة) هو
بجذ صدر الشريعة وقوله وصدرها أي صدر الشريعة معطوف عليه وقوله في الرواية بشرحها القلب وتشرع
لأن الرواية لتسابع الشريعة واختصر هاجد الشريعة وسماه فتاوى الرواية ثم شرحها فالرواية لحد لاه فافهم
والشرح وإن كان للفتاوى لكن لما كانت مختصرة من الرواية مع شرحها لتمام إن الشارح قد تابع في هذه
العبارة صاحب البروقد وأورد عليه أن مناسبه إلى الرواية وتشرعها لم يوجد فيها ما كان الذي في الرواية ولا ينظر
بلا عذر في رواية وقال في شرحها أي إذا شرع في صوم الطوع لا يجوز له الإفطار بلا عذر لأنه إبطال العمل وفي
رواية أخرى يجوز لأن القضاء مطلق اه قلت وقد يجب أن قوله في رواية يفهم أن معظم الروايات على خلافها
وأنها رواية شاذة وأن مختاره خلافها لا شعار هذا اللفظ بما ذكرنا ولو كانت هي مختاره لم يجرها ولم يقل
في رواية وتولم تجمع صدر الشريعة في الفتاوى على ذلك أيضا وقد تكرر كلامه في الشرح ولم يتحقق شيء علم أن اختارها
أيضا (قوله والضائقة عند) بيان لبعض ما دخل في قوله ولا ينظر الشارع في نقل بلا روافد اقتبسه
بالنقل إنما ليست بعذر في الفرض والواجب (قوله للضيق والمضيق) كذا في البحر عن شرح الرواية
ونقله عنه التمسكت أي أضاع قال لكن لم يوجد رواية المضيق قلت لكن يجرم بها في الدرر أيضا وبه يدلها قصة
سلطان الفارسي رضي الله عنه والضيق في الأصل معدوم فضعفه أضفه ضيقا وضائقة والمضيق ينم المبرم
أضاف غيره أو ضيقها وأصله مضوق (قوله إن كان صاحبها) أي صاحب الضائقة وكذا إذا كان
المضيق لا يرعى إلا بأكله معه وبأي تقديم الطعام إليه وسدته رضى (قوله هو الصحيح من المذهب)
وقد هي عذر قبل الزوال لا بعده وقبل عذران وثق من نفسه بالقضاء دفعا للادى عن أخيه السلم والأفلا قال
شمس الأئمة الحلواني وهو أحسن ما قيل في هذا الباب وفي مسألة العين يجب أن يكون الجواب على هذا
التفصيل اه جرح قلت ونحن نقيد القول الصحيح بهذا الاختراذ لاشك أنه إذا لم ينم من نفسه بالقضاء يكون
منع نفسه عن الوقوع في الأثم أولى من مراعاة جانب صاحبه وأفاد الشارح بقوله لا في هذا إذا كان قبل الزوال
التمسك الصحيح بالقول الآخر أيضا به حمل الجميع بين الأقوال الثلاثة تأمل (قوله ولوحظ) بأن قال
أمراته طالق أن لا تنظر كذا في السراج وكذا قوله على الطلاق تنظر فانه في معنى تعاقب الطلاق كإسبا في
بانه في محله إن شاء الله تعالى (قوله أخطر) أي المحلوف عليه ندبها لتأذي أخيه المسلم (قوله ولا يجهنم)
أفاد أنه لو لم ينظر يصح الخلف ولا يبر مجيرد قوله أخطر ما بين حلقه بالتعلق كإمر أو بخوفه والله
تفتقر إن وأما صرحوا به من التفصيل والفرق بين ما بينك وما لا بينك فذلك فيما إذا قال لا تركه يفعل كذا
فلا يحلف لا يترك فلا نيل دخل هذه الدار فإن لم تكن الدار منك الخلف يبر بتمتعها ولو لم تكنك أي متصرفا
فيها فلا يبر منعه بالله والعين فهو على العلم حتى لو لم يعلم بالبحث مطلقا وأما قوله إن دخل دارى فهو على
الدخول علم ولا تركه ألا كذا الأقوال إن تركه صحت أمر حتى تدخل دارى أو دار فلان فهو على العلم فإن علم
وتركها حث والأفلا ولو قال إن دخلت فهو على الدخول كما يظهر ذلك من راجع أيمان الصر وغيره من وقع
في كلام الشارح في أو آخر كتاب الإيمان عبادة موهمة خلاف ماصرحوا به كإسبا في تحريره هناك إن شاء
الله تعالى فافهم (قوله برزاية) عبارتها أن فلا أخطر وإن قضاء لا والاعتقاد أنه بفطرهما ولا يحسن اه
وقد نقلها في التبرع أيضا بهذه اللفظ فافهم (قوله وفي التبرع الذخيرة الخ) أمول ذكر في الذخيرة مسألة

(ولا ينظر) الشارع في نقل (بلا عذر)
في رواية) وهي الصحيحة في أخرى
يحل بشرط أن يكون من يته القضاء
واختارها الكمال وتاج الشريعة
وصدرها في الرواية وشرحها
(والضائقة عند) للتضييق
والمضيق إن كان صاحبها من
لا يرضى بمجرده حضوره وبأي
بتركه (الافطار) ففطر (والألا)
هو الصحيح من المذهب ظهري
(ولوحظ) ورجل على الصائم
(بطلاق أمراته) إن لم يفطر أخطر
(ولو) كان صائما (قضاء) ولا
يحسنه (على المعقد) برزاية وفي
التبرع الذخيرة وغيرهما هذا
إذا كان

الضيق وسأله الخلف وما فيها من الأحوال ثم قال وهذا كله إذا كان الاضطراب قبل الزوال الخ وبه عليه أنه
 جاز على الأقوال كلها لا قول مختلف لها تأيد ما قلناه من حصول الجمع فافهم (قوله قبل الزوال) فذكرنا
 أن هذه العبارة واقعة في أكثر الكتب والمراد بها ما قبل نصف النهار أو على أحد القولين فافهم (قوله إلى
 العصر لا بعده) هذه الغاية عزها في النهار السراج ولعل وجهها أن قرب وقت الاضطراب يقع ضرر
 الاضطراب وظاهر قوله لا بعده أن الغاية دالة لكنه في السراج لم يقل لا بعده (قوله ولو صامنا غرضه قضاء
 رمضان) أي ما هو فذكره فطره لأن حكمه رمضان كافي الظهيرة وظاهر اقتضائه أنه لا يصح كونه الفطر
 في صوم الكفارة والتذرية والضائفة وهو رواية عن أبي يوسف لكنه لم يستثن قضاء رمضان حال التقصير
 عند قول المتن ويضطر في النفل بعد الضائفة في الكلام إشارة إلى أنه في غير النفل لا يضطر كافي الحيط وعن أبي
 يوسف أنه في صوم القضاء والكفارة والتذرية فطر اه فانت تراه لم يستثن قضاء رمضان والظاهر من
 المصنف أنه جرى على رواية أبي يوسف فكان ينبغي له أن لا يستثنى قضاء رمضان جوى على الإتيان بصرف
 ط (قوله ولا تصوم المرأة نكاح الخ) أي يكره المأثرت كما في السراج والظاهر أنها الاضطراب بعد الشروع
 رفعا للمعصية فهو عذوبه تظهر مناسبة هذه المسائل هنا تأمل وأطلق النفل فتعل ما صله نفل لكن وجب
 بعارض ولذا قال في الصرع المقتبة لزوج أن يمنع زوجته عن كل ما كان الإيجاب من جهتها كالنفل
 والتذرية واليمين دون ما كان من جهته تعالى كقضاء رمضان وكذا العبد إذا اضطراب من أمره أنه لا يتعصم من
 كفارة الظهار بالصوم لتعلق حق المرأة به اه (قوله لا اعتد عدم الضرر به) بأن كان مريضا أو مسافرا
 أو محرما يجب أو عجزه فليس له منعها من صوم تطوع ولها أن تصوم وإن نهاها لأنه إغمايحها الاستعفاء عنه
 من الوطء أو ما في هذه الحالة فصوصها لا يضره فلا معنى للتعصص سراج وأطلق في الظهيرة الممنع واستظهره
 في الخبر بأن الصوم يبرأها وإن لم يكن الزوج يراها إلا أن قال في النهار وعندي أن إحالة الحق على الضرر
 وعدمه على عدمه أولى لقطع بأن صوم يوم لا يبرأها حتى إلا منه من وقتها وذلك اضطراره قال حتى بأن كان
 مريضا أو مسافرا يجوز اه (قوله ولو فطره الخ) أفاد أن ذلك كإمتر وكذا في الصديق والبرص الخائفة
 وإن أحرم المرأة تطوعا على بالجم بلاذن الزوج له أن يهلها وكذا في المسلمات (قوله لا أوجب البتة
 أي الصرى أو الكبرى ومنه هو أنه لا تقتضي في الرجعي ولو فصل هنا كإفصل في الحداد من كون الرجعة
 مرجوعة أو لا وكان حسنا ط (قوله وما في حكمه) كالأمة والمدر والمدرعة وأم الولد بدائع (قوله لا يجوز
 أي يكره) قال في الخائفة إذا كان المولى غائبا ولا ضرورة في ذلك اه أي فهو كالرأة لكن في الحيط وغيره
 وإن لم يضره لأن منافعه لهم مملوكة للمولى بخلاف المرأة فإن منافعها مملوكة للزوج وإعماله حق الاستمتاع بها
 اه واستظهره في البرلان العبد لم يبق على أصل الجزية في العبادات إلا في القراض وأما في التواضع فلا اه
 ولم يذكر الإجماع وفي السراج إن كان صومه يضر بالمستاجر ينقص الخدمة فليس له أن يصوم تطوعا إلا بإذنه
 والأفضل لا يحسنه في المنفعة فإذا لم تستص لم يكن له منعته وأما بنت الرجل وأمه وأخته فتعذر عن بلاذنه لأنه
 لاحق له في منافعه اه قلت وينبغي أن أحد الوالدين إذا نهى الولد عن الصوم خوفا فاعلم من المرض
 أن يكون الأفضل ما أحسنه إذا عذر من مسألة الخلف عليه بالاضطرار تأمل (قوله أولم يشو) أشار إلى أن قول
 المصنف كغيره نوى الفطر غير قيد وإنما هو إشارة إلى أنه لو لم ينو الفطر وقت النية قبل الأكل فالحكم كذلك
 بالاولى لأنه إذا منع مع نية المنافي فع عدمها أولى كافي الخبر ولا نية الاضطراب عتبة بها كإفادته بقوله إلا
 ولو نوى المسام الفطر الخ (قوله قبل الزوال) أي نصف النهار وقبل الأكل (قوله مع) لا السفر
 لا ياتي أهله الوجوب ولا صحة الشروع بحر (قوله مطلقا) أي سواء كان نفلا أو نذرًا معصاة أو أداء رمضان
 ح وبه علم أن محل ذلك في صوم لا يشترط فيه التيب فلو نوى ما يشترط فيه التيب وقع نفلا كما تقدم ما يفيد
 ط وإن أريد بقوله مع صحة الصوم لا يشترط فيه عتاقه فالمراد بالاطلاق ما يشمل الجميع (قوله ويجب عليه
 الصوم) أي إنشأه حيث صرحت به بأن كان وقت النية ولم يوجد ما ينافيه والأوجب عليه الإمساك
 كحاشي طهرن ومجنون أفاد كإمتر (قوله لا يجب على مقيم الخ) لما تقدمناه أول الفصل أن السفر لا يمنع
 الفطر وإنما يصح عدم الشروع في الصوم فلو سافر بعد التبر لا يميل الفطر قال في البر وكذا لو سافر

قبل الزوال أما بعده فلا الإحد
 أي به إلى العصر لا بعده وفي الإتيان
 دعاه أحد أخوانه لا يكره فطره
 لو صامنا غرضه قضاء رمضان
 ولا تصوم المرأة نفلا إلا بإذن
 الزوج لا اعتد عدم الضرر به ولو
 فطرها وجب القضاء بأنه أو بعد
 الدينونة ولو صام العبد وما في
 حكمه بلاذن المولى لم يجز وإن
 فطره حتى بأنه أو بعد العتق ولو
 نوى مسافر الفطر أولم ينو
 فقام فدى الصوم في وقتها
 قبل الزوال (مع) مطلقا ويجب
 عليه الصوم (لو) كان
 في رمضان لزوال المرض
 كما يجب على مقيم إتمام صوم
 يوم منه أي رمضان (سافر فيه)
 أي في ذلك اليوم (و) يمكن
 لا كفارة عليه لو فطر

الصوم بلا أو أصبح من غير أن يقض عزمه قبل التبر ثم أصبح صائماً لا يصل قطره في ذلك اليوم ولو أنظر
 لا كفارة عليه اه قلت وكذا لا كفارة عليه بالاولى لو نوى ثم اراد قطره لا يغرق قد (قوله فيما) أي
 في مسالة المسافر إذا أتمام ومسالة التيمم إذا سافر كافي الكافي التسي وصرح في الاختيار بلزوم الكفارة
 في الثانية قال ابن النجاشي في شرح الصكز ونبى التعويل على ما في الكافي أي من عدمه فيها ما قلت بل
 عزائم الشرب لا إلى الهداية والعناية والفتح أيضا (قوله للشبهة في آوله وآخر) أي في آوله الوقت
 في المسألة الاولى وآخر في الثانية فهو لقب ونشر مرتب (قوله فانه يكفر) أي قياساً لا به متى عند الاكل
 حيث فرض غيره بالعود إلى منزله وبالقصاص أنا ضد اه خاتمة فتراه هذه على المسائل التي تقدم فيها القصاص
 على الاستسكان جوى وقدر أنه لو أكل القيم ثم سافر أو سافر ثم سافر مكره لا تنقض الكفارة والظاهر أنه لو أكل
 بعدما جاوز بيت مصر ثم رجع فأكل لا كفارة عليه وإن عزم على عدم السفر أصلاً بدأ كلاً لأن كلاً
 وقع في موضع الترخس ثم يجب عليه الإساءة في البدائع من صلاة المسافر لو أحدث في صلاته فليجبد
 المامفونى أن يدخل مصر وهو قريب صارت تمام ساعته وإن لم يدخل فلو وجد ما قبل دخوله صلى أيضاً
 لأنه بالنية صار متعباً اه قلت وسواء أنه لو أضرعت النية قبل الدخول بكسر أيضاً تأمل (نبه)
 المسافر إذا نوى الإقامة في مصر أو في البلد ثم سافر في هذه المدة كما يجب له قصر الصلاة ثلاث
 عنه ولم يصر بها أو غارأت في البدائم وغيرها ولو أرا المسافر دخول مصر أو مصر آخر نوى فيه الإقامة
 بكراهة أن ينظر في ذلك اليوم وإن كان مسافراً في آوله لأنه لا يجتمع الحزم للظن وهو الإقامة والمبني والمترخص
 وهو السفر في يوم واحد فكان الترجيح للصوم احتياطاً وإن كان كبيراً به أنه لا يتفق دخوله المصر حتى يقب
 الشمس فلا بأس بالنظر فيه اه فتستدعيه الإقامة بينهم أنه بدو نياح العطر في يوم دخوله ولو كان أقل
 النهار لعدم الحزم وهو الإقامة الشريعة وكذا في اليوم الثاني مثلاً والحاصل أن مقتضى القواعد الجواز ما
 يوجد تقتل صريح بخلافه تأمل (قوله كافر) أي قبل قوله ولا يصام يوم الشك الطواع (قوله قال
 وفيه خلاف الشافعي) ضمير قال لا ين الشبهة واستشكل بأن الكلام ناسياً لا يفسد الصلاة عند الشافعي
 فكيف يفسدها بمجرد الإقامة الكلام قلت فرق بين الكلام ناسياً وبينه عدم التمسك (قوله لتدرة امتداده)
 ثم رأيت ط أجاب بما ذكرته من الفرق ثم قال والمتمسك منه عدم التمسك (قوله لتدرة امتداده)
 لأن شأ الحاشية عند امتداده طوبى بلاه أكل ولا شرب نادراً ولا حرج في التواد كما في الزبلي (قوله
 فلا يقضيه) لأن الظاهر من حاله أن نوى الصوم بلا جلا على الأكل ولو حدث له ذلك نهاراً أمكن جله
 كذلك بالاولى حتى لو كان متمسكاً بعتاد الأكل في رمضان أو مسافراً قضى الكل كما قالوا ونبى أن
 يقدر بمسافر يشتر الصوم أو ما من لا يشتر فلا يقضى ذلك اليوم جلا لمره على الصلاح لما مر أن صومه أفضل
 وقول بعضهم أن قد صدوم الغنى إلى من المسافر ليس بظاهر ممنوع فيما إذا كان لا يشتره شهر قلت هذا
 المتعطر ظاهر خصوصاً ما في كان يضرب في سفر قبل حدوث الأغنام ثم هو ظاهر فمن يكسوم قبله وكان عات
 في أفساده تأمل (قوله الاذاع لم الخ) قال النجاشي وهذا إذا لم يذكره نوى أولاً أما إذا علم نوى فلا شك
 في الصحة وأعلم أنه لم يتو فلا شك في عدمها وكلامه ظاهر في أن فرض المسألة في رمضان فلا يحدث ذلك
 في شعبان قضى الشهر أي لا يشبان لا يصح فيه نية رمضان (قوله وفي الجنون) متعلق بقضى الآتى ط
 (قوله لجمع ما يمكنه إنشاء الصوم فيه) وهو ما بين طلوع القمر إلى نصف النهار من كل يوم فالإقامة بعد هذا
 الوقت إلى قبل طلوع القمر ولومن كل يوم لا تعتبر ط أي لأنها وإن كانت وقت النية لكن إنشاء الصوم بالقول
 لا يصح في الليل ولا بعد نصف النهار ثم هذا خلاف إطلاق المصنف الاستيعاب فانه يقضى أنه لو أخاف ساعة منه
 ولو ليلاً وبعد نصف النهار أنه يقضى والأفلا وقد سأل أهل كآب الصوم غير بالخلاف في ذلك وأنها قولان
 معصمان وأن المعتقد الثاني لكونه ظاهر الرواية والاثون (قوله على ما مر) أي عند قوله فوجب صوم رمضان
 شهوداً من الشهر (قوله لا يقضى مطلقاً) أي سواء كان الجنون أصلياً أو عارضاً بعد البلوغ قيل هذا
 ظاهر الرواية وعن محمد أنه فرق بينهما لأنه إذا بلغ مجنوناً لم يوجب الصيام فاقدم الخطاب بخلاف ما إذا بلغ عاقل
 مجنوناً وهذا مختار بعض المتأخرين هداية قال في العناية منهم أنه يوجد أنه الجرباني والامام الرستغاني والراشد

مطلب

يقدم هذا القياس على الاستسكان

(فيما) للشبهة في آوله وآخره إذا

دخل مصر لشيء نسيه فأنظر

فانه يكفر (ولو نوى الصائم القطر

لم يكن مضطراً) متركاً (لو نوى

التكلم في صلاته ولم يشك) شرح

الوجهية قال وفيه خلاف

الشافعي (وقضى أيام أغمائه

ولو) كان الانحاء (مستغفراً

للشهر) لتدرة امتداده (سوى يوم

حدث الانحاء فيه أو في ليلته) فلا

يقضيه إلا إذا علم أنه لم ينو (وفي

الجنون ان لم يتو) الشهر

(قضى) ما ممتنى (وان استوعب)

جميع ما يمكنه إنشاء الصوم فيه

على ما مر (لا) يقضى مطلقاً للرجح

المنار اه وفي التبرئة عن البرهان عن الموقوف ليس على الجنون الاصل قضاء ما مضى في الاصح اه
 أى ما مضى من الايام قبل افاقته (تبينه) لا يخفى انه اذا استوعب الجنون التبرئة لا يقتضى بخلاف مطلقا
 والافيه اختلاف المذكور فقوله مطلقا تعاليد في غيره وكان عليه أن يذكره عقب قوله ان لم يستوعب
 قضى ما مضى ليكون اشارة الى الخلاف المذكور فتنبه (قوله ولو تدرأه) شروع فيما وجبه العبد على
 نفسه بعدد كراما أوجه الله تعالى عليه قال في شرح الملقى والتذرع للسان وشرا حخته ان لا يكون معصية
 كسرب الخمر والواجب عليه في الحال كما نذر وصوما وصلا وتبينا عليه ولا في المال كصوم وصلاة صبيان
 عليه وان يكون من جنسه واجب عليه مقصود ولا مدخل فيه لقضاء الثاني اه وسأى ان شاء الله تعالى
 تمام الكلام على ذلك مع بقية أبحاث التذرع في كتاب الايمان (قوله أو صوم هذه السنة) أشاره الى انه
 لا فرق بين أن يذكر المني عنه صريحا كصوم الصرم مثلا أو تضا كصوم غد فاذا هو يوم الصرم أو هذه السنة
 أو سنة متتابعة أو أبدا كما في ح عن التفتاني (قوله مع مطلقا) أى سواء صرح بذلك المني عنه
 أو لا كما في الجرم وهو ما قد سئل عن التفتاني وسواء قصد ما تنقلبه أولا ولهذا قال في الوالي الجمة رجل أراد
 أن يشول الله في صوم يوم غفرى على لسانه صوم شهر كان عليه صوم شهر بحر اه ح وكذا لو أراد أن يشول
 كلاما غفرى على لسانه التذرع له لأن هزل التذرع كتحذير كطلقات فغ (قوله على المختار) وروى الثاني
 عن الامام عدم العصة بوجه قال زفر وروى الحسن منه أنه ان عين لم يصح وان قال غدا فوافق يوم الصرم صريحا
 على ما لو نذر يوم جبه صاحب له يصح فلو قال غدا فوافق يوم جبه صاحب وقدر جوابان ظاهر (الرواية
 انه لا فرق بين أن يصرح بذلك المني عنه أو لا ولا تنافي بين العصة لظهور أثره في وجوب القضاء والحكمة
 للأعراض عن الضافة نهر (قوله بان نفس الشروع معصية) لانه يصح صراحا بان نفس الشروع وكافة من اتقربه
 فبب تركه كلكونه معصية فلا يجب قضاءه وأما نفس التذرع فهو طاعة (قوله فصح) الاولى فانه لا هذا
 الفرق بين لزومه بالتذرع وعدمه ولزومه بالشروع وأما نفس العصة ففي ثابته فيها ولو اذ الوصله فيها إجراء ولو لم يصح
 لم يجزه آفاده الرضى (قوله وجوبا) وقوله في النهاية الأفضل القطر سائل بحر (قوله فتصاحب
 المعصية) أى الجسورة وهي الأعراض عن اجابة دعواه الله تعالى ط (قوله وتدرأها الخ) روى مسلم
 من حديث زياد بن جبه قال جاء رجل الى ابن عمر فقال اني نذرت أن أموم وما فوافق يوم أى أنظر فقال
 ابن عمر أمر الله بقاء التذرع روى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صام هذا اليوم والمعنى انه يمكن قضاءه
 فيخرج به عن عهده الأمر والى شرح الوفاية للشارى (قوله يخرج عن العهدة) لانه اذا ما التزم بحر
 (قوله وهذا) أى قضاء الايام المتبقة في صورة نذر صوم السنة المعينة ط (قوله فلو بعدها) بان وقع
 التذرع له الرابع عشر من ذي الحجة متلافا فاهم (قوله باقى السنة) وهو تمام ذى الحجة (قوله على ما هو
 الصواب) وهو الذى حققه فى الفتح فان صاحب الغاية لما قال يلزمه ما بقى قال الزيلعى هذا هو لانه هذه
 السنة عبارة عن اثني عشر شهرا من وقت التذرع الى وقت التذرع ورتبه فى الفتح بأنه هو السهول لان المسألة كما في
 الغاية متقولة فى الخلاصة والخاصة فى هذه السنة وهذا لأن كل سنة عربية معصية عبارة عن مدة
 معصية فاذا قال هذه فانه قصد الاشارة الى التي حوتها الحقيقة كلامه انه نذر المدة الماضية والمستقبله فلفظ
 حق الماضي كما يلفظ قوله صلى الله عليه وسلم أس كذا الى التبرح (قوله وكذا الحكم) الاشارة الى ما فى المتن
 من حكم السنة المعينة (قوله فينظرها) أى الايام المتبقة قال ح وان صام ما خرج عن العهدة لانه اذا ما
 كالتزمتها (قوله لكنه يضيها متتابعة) أى موصولة بالترالسة من غير فاصل تحققتا التتابع بقدر
 الامكان ح عن البراء وأشار الى أنه لا يجب عليه قضاء شهر عن رمضان كما لا يجب فى المعينة لانه لما أدركه
 لم يصح نذره اذ هو متخفى عليه بايجاب الله تعالى فلم يدر على صرفه الى غيره بخلاف ما اذا أوجبه ومات قبل
 أن يذكره حيث يجب عليه أن يوصى بأطعام شهره لما لم يذكره صام ما يجب شهر فنه سراج (قوله
 وبعد لو أنظر يوما) أى بعد الايام التي صامها قبل اليوم الذى أنظر فيه ح أى ولو كان آخر الايام ط
 (قوله بخلاف المعينة) أى فانه لا يجب عليه قضاء الايام المتبقة فيها متتابعة لان التتابع فيها ضرورة تعيين
 الوقت ح وقد أنظر يوما منها لا يلزمه القضاء ط (قوله ولو لم يشترط) أى فى التمسك (قوله يبنى

مطل.
 فى الكلام على النذر

(ولو نذر صوم الايام المتبقة أو)
 صوم هذه السنة مع مقتضى
 المختار وقرى بين التذرع والشروع
 فيها بأن نفس الشروع معصية
 ونفس التذرع طاعة فصح (و) لكنه
 (انظر) الايام المتبقة (وجوبا)
 قضاء ما عن المعصية (وقضاها)
 اسقاطا لا واجب (وان صامها نهر)
 عن العهدة مع الطرمة وهذا
 اذا نذر قبل الايام المتبقة فلو بعدها
 لم يقض شيئا وانما يلزمه ما بقى
 السنة على ما هو الواجب وكذا
 الحكم لو نذر السنة أو شرط
 التتابع فيفطر ولكنه يضيها ناه
 متتابعة وبعد لو أنظر يوما
 بخلاف المعينة ولو لم يشترط
 التتابع يقتضى خمسة وتلاتين

في أول طهرها فلو صامت في أثناءه غاضت استقبل ولو كان حبسها أقل من شهر تقضى أيام حبسها متصلة
 (قوله ثلاثين كلفه في غير الوقت) لأنه وإن كان لا يتعين بالتعيين كما يأتي الآن وقوعه بعد وقته يكون قضاء
 ولا يشترط له تثبيت النية كما زعموا والأداء خير من القضاء ثم قيد بقوله كلفه أنما يظهر كما قال ط فإذا أظفر
 اليوم الأخير من الشهر أوالأو أظفر العاشر منه مثلا فلا بد أن لا يستقبل الصوم من الحادي عشر وأتم شهرا
 لم يرقع بعضه في الوقت وبعضه خارجه (قوله ولو لمعينا) أي لو أحده من الأربعة الآية تفسير المعين
 لا يخص بواحد منها بالاولى كالوثر التصديق بدهم منصرف وأطلق (قوله فلو نذر راح) مثال التعيين
 في الكل على الشر المربط ط (قوله تخالف) أي في بعضها أو كلها بأن تصدق في غير يوم الجمعة بعد آخر
 بدهم آخر على شخص آخر أو ناجز لأن الداخل تحت النذر ما هو قربة وهو أصل التصديق دون التعيين فمثل
 التعيين ورمته القربة كافي الدروري المبرج ولو نذر صوم غد فأخذه إلى ما بعد الغد جاز ويصح أن لا يكون مسأ
 كن نذر أن تصدق بدهم الساعة فتصدق بعد ساعة اه (تنبيه) ذكره العلامة ابن نجيم في رسالته في النذر
 بالصدقة أنه ذكر في النهاية أنه لو عين التصديق بدهم فهلك سقط النذر قال وهذا يدل على أن قولهم ولو ألتصبا
 تعين الدار والدرهم ليس على إطلاقه فمثال الا في هذه فأنما ألتصبا مطلقا لكان الواجب في ذمة فأنما ذلك
 المعين لم يرد الواجب وكذا قولهم ألتصبا تعين الفضة ليس على إطلاقه لمافي الدائع لو قال لله علي أن أطم
 هذا المسكن شأما شاء ولم يعينه فلا بد أن يعطيه لأدنى شيء لأنه إذا لم يعين المنذور صار تعين الفضة مقصودا
 فلا يجوز أن يعطيه غيره اه هذا وفي الجوى عن العمادية لو أمر رجلا وقال تصدق بهذا المال على مسكين
 أهل الكوفة فتصدق على مسكين أهل البصرة لم يجوز وكان ضايفا للمتي لو أوصى لسقرا أهل الكوفة
 بكذا فعلى الوصي قراءة أهل البصرة جازع أنه يوفى وقال محمد بن عيسى الوصي اه قلت ووجهه أن
 الوكيل يعين بمسألة الا مروان الوصي هل هو بمنزلة الأصل أو لو كدل تأمل (قوله وكذا لو عمل قبله)
 هذا داخل تحت قوله تخالف (قوله دسم) أي خلافا لحمد وزفر غير أن محمد لا يجيز التجهيل مطلقا زفر
 إذا كان الزمان المجهل فيه أقل فضله كافي الفتح (فرع) نذر صوم رجب فسام قبله تسعة وعشرين يوما وجاء
 رجب كذلك فبني أن لا يجب القضاء وهو الاسم كافي السراج أو ما لبس ثلاثين يقضى يوما (قوله أو صلاة)
 بالنون يوم منسوب على الظرفية ح ولو أضافه زمه مثل صلاة اليوم غير أنه يتم المغرب والوتر أربعين
 وقد تضمنت ط (قوله لأنه يجزى بعد وجوب السبب) أي فيجوز كما يجوز في الزكاة خلافا لحمد وزفر فتح
 (قوله فليقر التعيين) بناء على لزوم المنذور بما هو قربة فقط فتح وقد مر أنه من الدرر أي لأن التعيين ليس
 قربة. تصدق حتى يلزم النذر (قوله بخلاف النذر المعلق) أي سواء علقه على شرط يريده مثل أن يقدم
 غائب أو شئ مرضى أو لا يريده مثل أن زمت فقله على صك الكن إذا وجد الشرط في الأول وجب أن يوفى
 بنذره في الثاني بخلافه وبين كفارة عين على المذهب لأنه نذر بظاهره عين بمعناه كحاشي في الإمان أن شاء الله
 تعالى (قوله فأنه لا يجوز تعجيله الخ) لأن المعلق على شرط لا يعتد بسيما الحال بل عند وجود شرطه كالنذر
 في الأصول فلو جاز تعجيله لزم وقوعه قبل وجود سببه فلا يصح ويظهر من هذا أن المعلق يعين فيه الزمان بالنظر
 إلى التجهيل أما ما أخرجه مبيح لاقتصاد السبب قبله وكذا يظهر منه أنه لا يعين فيه المكان والدرهم والفقر لأن
 التعليق إنما اثر في آخر السببية فقط فاستنع التجهيل أما المكان والدرهم والفقر فهي باقية على الأصل من
 عدم التعيين لعدم تأثر التعليق في شيء منها فكذا اقتصر كفره في بيان وجه المخالفة بين المعلق وغيره على قوله
 فأنه لا يجوز تعجيله فأفاد أنه لا يجوز تبديل المكان والدرهم والفقر كافي غير المعلق وكان له ظهور ما قرره
 لم يضاعف له وهذا مما لا شبهة فيه لمن وقع على التوجه فافهم (قوله ولو بجمعه) أو ما وصاه فبأن قرى
 (قوله على الصبح) هو قولهما أو قال محمد لزمه الوصية بقدر ما فاته كافي قضاء ومضان وأوضح في السراج
 حيث قال إذا نذر شهر غير معين ثم أقام بعد النذر يوما أو أكثر بقدر على الصام فليصم ففندها يلزمه الإيصاء
 بالأطعام لجميع الشهر ووجهه على طريقة الحالك أن ما أدركه صالح لصوم كل يوم من أيام النذر فإذا لم يصم
 جعل كالشاذ على الكل فوجب الإيصاء كالوثن شهرا صحما ولو يصم على طريقة الفتاوى النذر لم يفي في الذمة
 الساعة ولا يشترط المكان الأداء وغيره فالتخلاف فيما إذا صام ما أدركه في الأول لا يجب عليه الإيصاء بالباقي

ثلاثين كلفه في غير الوقت (والنذر)
 من اعتكاف أوجع أو صلاة أو صيام
 أو غيرها (غير المعلق) ولو لمعينا
 لا يخص بزمان ومكان ودرهم
 (فقط) فلو نذر التصديق يوم الجمعة
 بكذا أو درهم على فلان تخالف
 جازو كذا لو عمل قبله فلو عين شهرا
 فلا اعتكاف أو الصوم فمثل قبله
 عنه صم وكذا لو نذر أن يصح سنة
 كذا في سنة قبلها صم أو صلاة
 يوم كذا ففصلها قبله لأنه تعجل
 بعد وجوب السبب وهو النذر
 فليقر التعيين شريطة فلا يفتن
 (بخلاف) النذر المعلق فأنه
 لا يجوز تعجيله قبل وجود الشرط
 كحاشي في الإمان (ولو قال
 مرضى لله علي أن أصوم شهرا
 فأت قبل أن يصح لاشئ عليه وإن
 صم) ولو (وما) ولم يصم (زمه
 الوصية بجمعه) على الصحيح

وعلى الثاني يجب وكذا فيما اذا تدرى سلا ومات في الليلة لا يجب على الاول لعدم الادراك ويجب على الثاني
 الايصا بالكل اه ملخصا واقتصر في البدائع وغيره على طريقة الحاكم ثم اعلم ان هذا كله في النذر المطلق
 اما المعين ففي السراج ايشا ولو اوجب على نفسه صوم رجب ثم اقام يوما أو كثر موات لم يصح في الكرخ
 ان مات قبل رجب لاني عليه وهو قول محمد خاصة لان المعين لا يكون سباقا لوقته وعندهما على طريقة
 الحاكم بوجهي بقدر ما قدر لان النذر سبب ملازم في الحال الا انه لا بد من التمكن وعلى طريقة الفتاوى بوجهي
 بالكل لان النذر ملازم بلا شرط لان الزوم اذا لم يظهر في حق الاداء يظهر في خلقه وهو الطعام واما ان صام
 ما أدركه او مات غيب النذر فعلى الاول لا يجب الايصا بشئ وعلى الثاني يجب الايصا بالباقي ولو دخل رجب
 وهو مريض ثم صح بعده يوما مثلا لم يصح ثم مات فعليه الايصا بالكل اما على الثاني فظاهر وكذا على الاول
 لان يخرج الزوم الشهر المعين وصحته بعده يوما مثلا وجب عليه صوم شهر مطلق فاذا لم يصح فيه وجب الايصا
 بالكل كما في النذر المطلق اذا بقي يوما أو كثر وقد روي الصوم ولم يصح اه ملخصا (قوله ومات قبل تمام
 الشهر) أي لم يصح في ذلك وعبارة غيره ومات بعد يوم في ما اذا صام ما أدركه فعل يلزم الوصية بالباقي أم لا
 ينبغي ان يكون على الطريقين المذكورتين في المريض وسرح بالزوم في بعض نسخ البحر لكن نسخ البحر
 في هذا محل مضطرب ويحذف فقره بقا فاحشافاهم (قوله بخلاف القضاء) أي فيما اذا مات رمضان
 بعد ثم أدرك بعض العدة لم يصح له زنة الايصا بقدر ما قلة اتفقا على الصحيح خلافا لما زعم الطحاوي ان
 الخلاف في هذا المسألة ح (قوله بخلاف القضاء) جواب عن قياس محمد النذري القضاء وبأنه ان
 النذير ملازم في الحال كما مر اما القضاء فان حبه ادراك العدة ولم يوجد فلا تجب الوصية الا بقدر ما أدرك
 واعتبر بان القضاء يجب على ما يجب به الاداء عند المحققين وبسبب الاداء شهد التمسك فكذا القضاء ويجب
 بما فيه ضحاه فاقطع التمه (قوله بل ان صام حنت) لان المضارع التمسك لا يكون جواب القسم الا مع ذكر
 بانون فاذا لم يوجد وجب تقدير الثاني اه ح لكن سيد كفي الايمان عن العلامة القدسي ان هذا قبل تغير
 اللغة اما ان قاله والام لا يشرقون بين اثباته والثاني الوجود لا يعد منها فهو كاصطلاح لغة القروس وغيرها
 في الايمان (قوله رمضان) أي بوجهي او فصل درر (قوله أو صوم) عطف على صوم رجب ح
 (قوله وكذا) أي فدى (قوله كما مر) أي في الشيخ الثاني من أنه يعلم كالنطرة (قوله أو الزوال) يعني
 نصف النهار كما مرارا (قوله فتى عند الثاني) قلت كذا في الفتح لكن في السراج ولو قال الله على صوم
 اليوم الذي يقدم فلان فيه أو أدركه في يوم قد أكمل فيه لم يلزمه صومه ويلزمه صوم كل يوم فيما يستقبل
 لان الناذر عند وجود الشرط يصير كالصائم بالحواب فصير كانه قال الله على صوم هذا اليوم وهذا كل فيه
 فلا يلزمه قضاءه وقال زفر عليه قضاؤه اه ويخبر في البحر بالحكاية خلاف وهو مخالف لما هنا واما قوله
 ويلزمه صوم كل يوم الخ فهو من قوله أبدأ (قوله خلافا لثالث) قال في البر ولو قدم بعد الزوال قال محمد
 لاني عليه ولا رواية فيه عن غيره قال السرخسي والظاهر التسوية بينهما أي بين التقدم وبعد الاكل
 والتقدم بعد الزوال قال شارح جري في الفرع الثاني على ذلك الاستظهار ط (قوله خلافا لثالثا) لاني
 ان نذره وقع على رمضان ومن نذر رمضان فلا شيء عليه ح أي لا شيء عليه اذا ذكره كما قد سئل عن السراج
 (قوله كذا فقط) أقول لوجهه وما قبل في وجهه لانه صلح عن رمضان لان ميمنه لا وجهه ايضا لان النية
 في فعل المحلوف عليه غير شرط لماصر حوايه من أن فعله مكرها أو ناصبا سواء اختلف في صومه وقد وجد ثم
 ظهور أن في عبارة الشارع اختصارا لمقتضى ما في الشر وأصل المسألة ما في الفتوى وغيره لو قال الله على أن صوم
 اليوم الذي يقدم فيه فلان شكرا له تعالى وأراد به التمسك فلان في يوم رمضان كان عليه كفارة يمين ولا قضاء
 عليه لانه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر ولو قدم قبل أن ينوي فتوى به الشكر لاعتبر رمضان بالنية
 فأجزأه عن رمضان ولا قضاء عليه اه وبه يضحى بنية كلامه فاهم (قوله لزمه كاملا) ويستحبه متى شاء
 بالبعد لا هلا ولا بالشهر المعين هلائي كذا في اعتكاف فتح القدير ح (قوله فثبت) أي بنية الشهر الذي
 هو فيه لانه ذكره معزفا فنصرف الى المعهود بالخبر فان نوى شهرا فعلى ما نوى لانه محتمل كلامه من
 التجسس وتقدم الكلام في ذلك (قوله هو الا ان ينوي اليوم) اذا كان لزوم الاسبوع يكون فيما اذا نوى أيام

الصحيح اذا نذر ذلك ومات

قبل تمام الشهر لزمه الوصية

بالجميع بالايجاع كما في الخبازية

بخلاف القضاء فان سببه ادراك

العدة (فروع) قال والله أو صوم

لا صوم عليه بل ان صام حنت

كاسمعي في الايمان نذر صوم

رجب فدخل وهو مريض أظفر

وقضى رمضان أو صوم الابد

فضعف لاستغاله بالعيشة أظفر

وكذا كما مر أو يوم يقدم فلان تقدم

بعد الاكل أو الزوال أو حبه

فتى عند الثاني خلافا لثالث

ولو قدم في رمضان لا قضاء اتفقا

ولو عني به العين كذا فقط اذا اذا

قدم قبل نية قضاءه بر بالنية

ووقع عن رمضان ولو نذر شهرا

لزمه كاملا أو الشهر بنية أو بجنة

فلا اسبوع الا ان ينوي اليوم

جعة أولم نوسباً لأن الجمعة بذك ووراد به يوم الجمعة وأيام الجمعة لكن الأيام أغلب فانصرف المطلق اليه
فخصس قال ح وبنينا له لوعرف الجمعة أن يترجمه بقيةها على قياس السنة والشهر فان مبدأها الأحد
وأخرها السبت فلما راجع اه ظف في الصبر ولو قال صوم أيام الجمعة فعليه صوم سبعة أيام اه فتأمل
(قوله بخلاف الأول) أي فان السبت يتكبر فيه فأريد المتكبر في العدد المذكور صكته قال السبت
الكائن في ثمانية أيام وهو سبتان قال في المنع ولا يخفى أن هذا إذا لم تكن ليلة أما إذا وجدت ليلة ما نوى اه
ط (قوله تنزيهاً لهم) كأن يقول يا سيدي فلان إن ردعتني أو عوفى مرضي أو قضيت حاجتي فلك من
الذهب أو الفضة أو من الطعام أو النصح أو الزيت كذا يمر (قوله باطل وحرام) لوجوه منها أن التذلل مخلوق
والنذر المخلوق لا يجوز لانه عبادة والعبد لا تكون مخلوق ومنها أن المنذورة ميت والميت لا يملك ومنها أنه
لأن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله تعالى واعتقاده ذلك كفر بالله اه لأن قال بالله اني نذرت لك
ان شئت مربي أي أوردت غائباً أو قضيت حاجتي أي اطعم الفقراء الذين باب السبعة نفيسة أو الأمام
الشافعي أو الأمام الميث أو اشتري حصراً لمساخدمهم أو زينا أو قودها أو دراهمهم بل يقوم بشايرها أي غير ذلك
بما يكون فيه نفع للفقراء والنذر لله عز وجل وذو الرتبة انما هو محل لتصرف النذر لتخصه القاطنين برباطه
أو مسجده فيجوز هذا الاعتبار ولا يجوز أن يصرف ذلك لغني ولا لشرع منصب أو ذي نسب أو علم مالم يكن
فقيراً لم يثبت في الشرع جواز الصرف للأغنياء للاجتماع على حرمة النذر للمخلوق ولا يتعد ولا تستغل
الدمية ولا نه حرام بل صحت ولا يجوز لخدام الشيخ أخذه إلا أن يصرفه من حرمه النذر للمخلوق ولا يتعد ولا تستغل
فأخذه على سبيل الصدقة المبتدأ أو أخذه أو يساكره مالم يقصد النذر للتقرب إلى الله تعالى وصرفه إلى
الفتراء ومطعم النظر عن نذر الشيخ يمر ملخصاً عن شرح العلامة قاسم (قوله مالم يقصد والخال) أي بأن
تكون صيغة النذر لله تعالى للتقرب إليه ويكون ذو الشيخ مراد به فقراً أو كافر ولا يخفى أنه لا يصرف إلى
غيرهم كأمير ما شاء ولا بد أن يكون المنذور مباحاً يصح النذر كالصدقة بالدرهم ونحوها مالم يذمر في التيقاد
فقد بل فوق نزع الشيخ أو في المنارة كما يفعل الناس من نذر الزيت لسيدي عبد القادر وبوق في المنارة
جهة المشرق فهو باطل وأقيم منه النذر بقراءة المولد في المنار مع احتشاله على الفناء واللب وإيحاب ثواب
ذلك إلى حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله ولا سيما في هذا الأعمار) ولا سيما في مولد السيد احمد
البدوي نهر (قوله ولقد قال الخ) ذكر ذلك في الثاني من النهر ولا يخفى على ذوي الأنفهام ان مراد الأمام
هذا الكلام انما هو ذم العوام والتباعد عن نسبهم إليه بأي وجه يرام ولو باسقاط الولاية للثبات
الانبرام وذلك بسبب جهلهم العام وتغيرهم لفسادهم من الاحكام وتنزيرهم بما هو باطل وحرام
فهم كالانعام يتعبدونهم بالاعلام ويتبرون من شأنهم الفلهم كالهم ذم الانبياء الكرام حيث
يتبرون من الأباة والارحام بمخالفتهم الملك العلام قافهم ما ذكرناه والسلام

(باب الاعتكاف)

(قوله وجه المناسبة والتأخير) أي وجه مناسبة الاعتكاف للصوم حيث ذكره وجه تأخير عنه
أن الصوم شرط في بعض أنواع الاعتكاف وهو الواجب والشرط يتقدم في المشروط وأن الاعتكاف يطلب
مؤكداً في العشر الاخير من رمضان فيصم الصوم به فتناسب حكم كتاب الصوم بذلك (قوله هو لغة
اللبث) أي المكث في أي موضع كان وحسب النفس فيه قال في الصبر هو لغة انتقال من مكث اذا دام من باب
طلب وعكته حبه ومنه والهدى معكوق فاسم به هذا النوع من العبادة لانه إقامة في المسجد مع شرائط
مغرب وفي النهاية مصدر المتعدي المكث ومنه الاعتكاف في المسجد والارام التكوف ومنه يكفون على
أصنامهم (قوله ذكر) قد به وان تحقق اعتكاف المرأة في المسجد ملاتاً تعريف الاعتكاف المطلوب
لأن اعتكاف المرأة فيه مكروه كما يأتي بل ظاهر ما في غاية البيان أن ظاهر الارام عدم حصة لكن صرح
في غاية البيان بأنه صحيح بلا خلاف كما في الصبر وقد يقال قد به نظراً إلى شرطه مسجد الجماعة فانه شرط
لاعتكاف الرجل فقط والأول أولى لقوله بعده وأمرأة في مسجد بيتها تأمل (قوله ولو لم يجز) غالباً بل

مطلب

في النذر الذي يقع للاموات من
أكثر العوام من سبع أوزيت
أو نحوه

ولو نذر يوم السبت صوم ثمانية أيام
صام سبتر ولو قال سبعة فبعة
أثبت والفرق أن السبت لا يتكرر
في السبعة فعمل على العدد
بخلاف الأول واعلم أن النذر
الذي يقع للاموات من أكثر
العوام وما يؤخذ من الدراهم
والنصح والزيت ونحوها إلى
ضرائح الأولياء الكرام
تقرباً إليهم فهو بالاجماع باطل
وحرام مالم يقصد وامرؤها لفقراء
الانام وقد اشبه الناس بذلك
ولاحقاً هذه الأعمار وقد بيته
العلامة قاسم في شرح درر البحار
ولقد قال الامام محمد وكان
العوام عبيد لاعتقهم وأسقطت
ولاى وذلك لانهم لا يعتدون
فأكثر لهم يعرفون

(باب الاعتكاف)

وجه المناسبة والتأخير
الصوم في بعضه والطلب الأكث
في العشر الاخير (هو) لغة اللبث
وشرعاً (البث) بفتح الهم وتسم
المكث (ذكر) ولو لم يجز

بشرط كافي للصبر عن البدائع وشمل العبد فيه مع اعتكافه باذن المولى ولونذره فلامولى منعه وبقيته بعد التقى
وكذا المرأة **تكن** ليس منعه ما بعد الاذن بخلاف العبد لانه ليس من أهل المثل وأما المكتسب فليس المولى
منعه ولو تعلقوا وعلمه في الصبر **(قوله أدبت فيه الجنس أولا)** صرح بهذا الإطلاق في العناية وتذكروا في التبر
وعزاه الشيخ إسماعيل إلى القبض والبراز به وخرأته الفتاوى والخلاصة وغيرها وبشهم أيضا وان لم يصرح به من
تعبه القول الثاني هنا جالبه دافهم **(قوله وصحبه بعضهم)** نقل خصصه في الصبر عن ابن الهمام
(قوله وصحبه السروجي) وهو اختيار الطائوي قال انذر الرمي وهو أيسر خصوصا في زماننا ينبغي
أن يقول عليه والله تعالى أعلم **(قوله وأما الجامع)** لما كان المسجد يشمل الخاص كسجد المحل والعام وهو
الجامع **ص** أموى دمشق مثلا أخرجه من عموم تعال الكافي وغيره لعدم الخلاف فيه **(قوله مطلقا)** أى
وان لم يسلوا فيه الصلوات كما ح عن الصبر في الخلاصة وغيرها وان لم يكن نية جماعة **(تنبيه)** هذا كله
لأن الصلوة قال في الترويق وأما أفضل الاعتكاف في المسجد الحرام ثم في مسجده صلى الله عليه وسلم
ثم في المسجد الأقصى ثم في الجامع قبل اذا كان يعلى فيه بجماعة فان لم يكن في مسجده أفضل للتأجيل إلى
المروج ثم ما كان أهله أكثر اه **(قوله في مسجد بيتها)** وهو المدة لملايتها الذي يندب لها لكل أحد
اتخذها مكافئ البرازية نهر ومقتضاه يندب للرجل أيضا أن يخص موضعاً من بيته لصلاته بالناسله أما
الفرقة والاعتكاف فهو في المسجد كما ينبغي قال في السراج وليس زوجها أن يطلها إذا نزل لانه لا نه ملكها
منافها فان منعه ما بعد الاذن لا يصح منعه ولا ينبغي لها الاعتكاف بلاذنه وأما الامه فان أذن لها كرهه
الرجوع لانه ينف ويخرجها ولا ينها لا غلظ منافقها **(قوله ويكره في المسجد)** أى تزنيها كما هو ظاهر النهاية
نهر وصرح في البدائع بأنه خلاف الأفضل **(قوله كما إذا لم يكن فيه مسجد)** أى مسجد بيت وشيئاً انه
لواعدته للصلاة عند اذنه الاعتكاف أن يصح **(قوله وهل يصح الخ)** البتة لصاحب الترح **(قوله)**
والفأهرا لانه على تقدير ائتمته يصح في المسجد كرهه وعلى تقدير كونه لا يصح في البيت
يوجه قلت لكن صر هو أبان ما زدين الواجب البدعة يأتي به احتياطاً وما زدين البدعة
يتركه الآن قال المراد بالبدعة المكروهة يخرجها وجه السك ذلك ولا سيما اذا كان الاعتكاف مندوراً **(قوله)**
قالته هو الركن فيه ان هذا حقيقته اللغوية أما حقيقته الشرعية ففي البيت المخصوص أى في المسجد تأتلى
(قوله من مسلم عاقل) لأن النية لا يصح بدون الاسلام والعقل فهما شرطان لها وه يستغنى عن جعلهما
شرطين للاعتكاف المشروط بالنية كما أفاده في الصبر **(قوله طاهر من جنابة الخ)** جعل في البدائع الطهارة
من هذه الثلاثة شرطاً للاعتكاف قال في الترويق ينبغي أن يكون اشتراط الطهارة من الحيض والنفس فيه على
رواية اشتراط الصوم في نفل أماعلى عدمه فينبغي أن يكون من شرائط الحل فقط كالطهارة من الجنابة ولم أر من
تعرض لهذا اه والحاصل أن الطهارة من الثلاثة شرط للسك ومن الأولين شرط للصلاة أيضاً في المنذور وكذا
في النفل على رواية اشتراط الصوم فيه بخلاف الجنابة لصحة الصوم معها وبحت فيه الرضى بمصاحبه جوابه
من أن قصد الأصل من شرعية الاعتكاف استلزام الصلاة بالجماعة والحائض والنفساء ليسا بأهل للصلاة أى
فلا يصح اعتكافهما بخلاف الحبب **ص** كنه الطهارة والصلاة اه وبإزائه أن الحبب لو لم يظهر وصل
لا يصح منه وبإزائه أيضاً أن يكون من شروط صحت الصلاة بالجماعة ولم يقل به أحد تأتلى **(قوله شرطان)** خبر
المتدور وهو الركن وما عطف عليه **(قوله طهارة)** فلا يكتفى لإيجابه النية من غير شمس النية **(قوله)**
وبالشروع نقله في الصبر عن البدائع ثم قال ولا ينبغي أنه مفرغ على ضعفه واشتراط زمن الشروع وأماعلى
المذهب من أن أقل النفل ساعة فلا اه وسأفى قرأاً يصح جوابه **(قوله وبالتعلق)** عطف على قوله
بالنذر وهذا خبره على أنه أراد بالنذر النذر المطلق كما قيد به في البدائع فلا يرد أن صورة التعلق
نذراً أيضاً وأن مقتضى العطف خلافه نعم الظاهر أن يقول واجب بالنذر مخيراً أو معقلاً كما عرفت في الصبر
والامداد فافهم **(قوله أى سنة كفايه)** فليدبرها إقامة التراويح بالجماعة فإذا قام بها البعض سقط
الطلب عن الباقيين فليأتموا بالمواظبة على الترتيل بلا عذر ولو كان سنة عين لا يؤثر السنة المركبة
اعتماداً ثم ترك الواجب كما مر في سائر كتاب الطهارة **(قوله لا تقرأها الخ)** جواب عما أورد على

(في مسجد جماعة) هو له امام
ومؤذن أدبت فيه الجنس أولاً وعن
الامام اشتراط أداء الجنس فيه وصحبه
بعضهم وقال لا يصح في كل مسجد
وصحبه السروجي وأما الجامع
فخص فيه مطلقاً اتفاقاً (أو ثبت
امرأة في مسجد بيتها) ويكره
في المسجد ولا يصح في غير موضع
صلاته من بيتها كما إذا لم يكن فيه
مسجد ولا يخرج من بيتها إذا
اعتكفت فيه وهل يصح من
الغنى في بيته أم أراه والظاهر لا
لاحتقال **ص** كونه (نية)
قالته هو الركن والكون
في المسجد والنية من مسلم عاقل
طاهر من جنابة وحيض ونفس
شرطان (وهو) ثلاثة أقسام
(واجب بالنذر) طهارة والصوم
وبالتعلق ذكره ابن الكمال (وسنة)
موسم في الشهر الآخر من
رمضان) أى سنة كفايه
الرهان وغيره لا تقرأها بعد
الانكار على من لم يفعله من
العبادة (وستحب في غيره من
الزمنة)

قوله في الهداية والجميع انه سنة مؤكدة لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأطب عليه في العشر الاواخر من رمضان والمواظبة دليل السنة اه من أن المواظبة بلا تزلزل دليل الوجوب والوجوب كافي الصاية أنه عليه الصلاة والسلام لم يترك على من تركه ولو كان واجبا لا تترك اه وحاصله أن المواظبة انما تصد الوجوب اذا اقتربت بالاحتياط على التارك (قوله هو بمعنى غير المؤكدة) مقتضاة أنه بمعنى سنة أيضا ويدل عليه أنه وقع في كلام الهداية في باب الوتر اطلاق السنة على المسحوب (قوله وهو شرط لصحة الأول) أي التذرع حتى لو قال الله على أن اعتكف شهرا بغير صوم ففعله أن يعتكف وصوم بغير عن الظهيرة (قوله على المذهب) راجع لقوله فقط وهو رواية الأصل ومقابل رواية الحسن أنه شرط للتطوع أيضا وهو مبنى على اختلاف الرواية في أن التطوع مقدر يوم أولا ففي رواية الأصل غير مقدر فلم يكن الصوم شرطا له وعلى رواية مقدره يوم وهي رواية الحسن أيضا يكون الصوم شرطا له كما في البدائع وغيرها قلت ومقتضى ذلك أن الصوم شرطا أيضا في الاعتكاف المسنون لأنه مقدر بالشرع الاخير حتى لو اعتكفه بلا صوم لم يرض أو سفر ينبغي أن لا يصح عنه بل يكون نفلا فلا تحصل به اقامة سنة الكفاية وتؤيده قول الكثر من ثبت في مسجد بصوم ونية فانه لا يمكن جله على المذو ولتصريح به بالسنة ولا على التطوع لقوله بعده وأقله فلا ساعة فتعين جله على المسنون سنة مؤكدة فبدل على اشتراط الصوم فيه وقوله في البصر لا يمكن جله عليه لتصرح بهم بأن الصوم انما هو شرط في المذو فقط دون غيره فلهذا نظر لانهم انما سرحوا بكونه شرطا في المذو وغير شرط في التطوع وسكتوا عن بيان حكم المسنون لظهور أنه لا يكون الا بالصوم عادة ولهذا قسم في متن الدرر الا اعتكاف الى الاقسام الثلاثة المنذور والمسنون والتطوع ثم قال والصوم شرط لصحة الأول لا الثالث ولم يصرح في الثاني لما قلنا ولو كان مرادهم بالتطوع ما ينسب للمسنون لكان عليه أن يقول شرط لصحة الأول فقط كما قال المصنف فعبارة صاحب الدرر أحسن من عبارة المصنف لما علمته هذا ما ظهر (قوله وان نوى معها اليوم) أما لو راع اعتكاف اليوم ونوى الليلة مع زماء كافي البصر (قوله والفرق لا يفتي) وهو أنه في الأولى لما جعل اليوم تعبلا لليلة وقد بطلت ذرته في التسبوع وهو الليلة بطل في التابع وهو اليوم وفي الثانية أطلق الليلة وأراد اليوم مجازا صراحا لم يفتي حيث استعمل المقصد وهو الليلة في مطلق الزمن ثم استعمل هذا المطلق في المذو وهو اليوم فكان اليوم مقصودا اه ح قلت لكن هذا الفرع مشكل فان الجازم هو اطلاق النهار على مطلق الزمان دون اطلاق الليل ولو ساغ اطلاق المذكور بعبارة الاطلاق والتضييد أو غيرهما لساغ اطلاق السماء على الارض والأرض على شيء طويل غير الانسان مع أن المصرح به في كتب الأصول عدمه وأيضا صرحوا بأنه اذا نوى بالعتق الطلاق سبب لأن العتق وضع لازالة ملك الرقة والطلاق لازالة ملك التمتع والأولى سبب الثانية فصع المجاز يختلف ما لو نوى بالطلاق العتق فانه لا يصح ما أنه يمكن فيه ادعاء الاطلاق والتضييد فليأتل (قوله لا يدخل الليل بها) ولا يشترط تتبع ما يشترط للأصل بجر (قوله لا يجزئ للعبادة للشرط قصد) أي لا يشترط ابتعاذه مقصودا الاجل الاعتكاف المشروط كما لا يشترط ابتعاذه للعبادة قصد الاجل الصلاة بل اذا حضرت الصلاة وكان متوشعا قبلها لغبرها للتردد فكيف لها (قوله فلونذر اعتكاف شهر رمضان) الظاهر أن مثل هذا نذر صوم شهر معين ثم نذر اعتكاف ذلك الشهر أو نذر صوم الايد ثم نذر اعتكافا فليأتل وراجع اه ح قلت ووجه التأتل ما ذكره وان أن الصوم المقصود للاعتكاف انما سقط في رمضان لشرف الوقت كما يأتي بقرره والشرف غير موجود في الصوم المنذور (قوله ولكن قالوا الخ) قال في القح ومن التفرعات أنه لو أصبح ما عظم تطوعا أو غيرناو للصوم ثم قال الله على أن اعتكف هذا اليوم لا يصح وان كان في وقت تضع منه نية الصوم لعدم استيعاب النهار وعند أبي يوسف أنه أعتكف النهار فان كان قبل نصف النهار لم يفسد قضاء اه وقد ظهر أن على عدم النية عدم استيعاب الاعتكاف للنهار لا مذهب جعل التطوع واجبا وانه لا محل للاستدراك المتبادر لمن على هي مسألة مستقلة لا تعلق لها بما في المتن اه ح قلت ما علم به الشارح على به في التارخانية والتجسس والولوية والحق والمخارج وشرح دور البحار فيكون ذلك على أخرى لعدم صحة النذر وبه يصح الاستدراك على قوله الشرط وجوده لا يجزئ للعبادة فان الشرط هنا هو الصوم موجود مع أنه لا يصح النذر بالاعتكاف والحاصل أنه لا يصح لعدم استيعاب النهار بالاعتكاف وعدم استيعابه بالصوم الواجب

هو بمعنى غير المؤكدة (وشرط الصوم) صحة (الأول) انما قاله (فقط) على المذهب (فلونذر اعتكاف ليلة بل يصح) وان نوى معها اليوم لعدم محبتها للصوم أو ما لو نوى بها اليوم مع والفرق لا يفتي (بجواب) حالو قال في نذره (للاوصاء) رافقه يصح (ان لم يكن الليل محلا للصوم لانه يدخل الليل بها) (واعلم أن الشرط في الصوم مراعاة (وجوده لا لاجزائه) للشرط قصد (فلونذر اعتكاف شهر رمضان لم يفسد قضاء) رمضان (عن صوم الاعتكاف) لكن قالوا لو صام تطوعا ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم لم يصح لانقاذ من أوله تطوعا فقد نذر بجعله واجبا

وبه علم أن الشرط صوم واجب بنذرا لاعتكاف أو بغيره رمضان ويمكن دفع الاستدراك بهذا فافهم (قوله)
 قضى شهر اغيرة) أي متتابعاً لأنه التزم الاعتكاف في شهر بعينه وقد فانه فضه متتابعاً كما إذا وجب
 اعتكاف وجب ولم يعتكف فيه بدائع (قوله سوى قضاء رمضان الأول) أما قضاء رمضان الأول فانه
 ان قضاء متتابعاً واعتكاف فيه جائز لان الصوم الذي وجب فيه الاعتكاف باق فيقتضيه بصوم شهر متتابعاً
 بدائع أي لان القضاء خفف عن الأداء فأعطى حكمه أشار إليه الشارح (قوله ويحققه في الأصول)
 وهو ان النذر كان موجباً للصوم المتصور ولكن سقط لشرف الوقت وإلزاماً بعتكاف في الوقت صار ذلك التذرع
 بمنزلة نذر مطاق عن الوقت فعاد شرطه الى الكمال بأن وجب الاعتكاف بصوم مقصور دللوا بالمانع
 وهو رمضان فان قلت على هذا كل شيء أن لا يأتى ذلك الاعتكاف في صوم قضاء ذلك الشهر كالنذر مطلقاً
 قلت العلة الاتصال بصوم الشهر مطلقاً وهو موجود فان قلت الشرط راعى وجوده ولا يجب كونه مقصوداً
 كالنوعاً للتبديع فهو زيه الصلاة ورمضان الثاني على هذه الصفة قلت حدوث صفة الكمال منع الشرط
 عن مقتضاه فلا بد أن يكون مقصوداً ح عن شرح المنار لا ينك (تنبيه) في البدائع لو أوجب اعتكاف
 شهر بعينه فاعتكف شهر قبله أجزأ عند أبي يوسف لا عند محمد وهو على الاختلاف في النذر بصوم شهر معين
 فسام قبله اه أي سامي أن النذر غير المقتضى بزمان ولا مكان كما مر بخلاف المطلق وقدمنا
 أن الخلاف في صحة التقديم والتأخير والظاهر أنه لم يرد أن يعتكف رمضان أو شهر معين غيره فيصح
 اعتكافه قبله ويصدق في القضاء وغيره سوى رمضان آخر غير أنه قد قيل في غير رمضان الأول أو ثمانية لا بدله
 من صوم مقصور كما هو مرخ التوليس في كلامهم ما يدل على أنه لا يصح في غيرهما مطلقاً وانما فيه
 الفرق فيما بين غيرهما بأنه لو فعله فيها ما عفى عن صوم مقصور للاعتكاف بسبب شرف الوقت وخلفه
 وفي غيرهما لا بد من صوم مقصود وهذا طاهر لا خفا فيه فافهم (قوله ثم قطعه) الأولى ثم تركه ولكن جعله
 قطعاً نظراً الى رواية الحسن بتقديره يوم (قوله لانه لا يشترط الصوم) الأولى التحليل بأنه غير مقدر
 مدة لمعانيه مما حرر أن الاختلاف في اشتراط الصوم وعدمه معنى على الاختلاف في تقديره يوم وعدمه
 وكلامه بقوله العكس تأمل (قوله وما لبعض المختبرات) كالدائع ووجه ان كمال كانه الشارح
 عنه فيما مر (قوله منزع على الضيف) أي على رواية الحسن أنه مقدر يوم أقول لكن بعد ما صرح
 صاحب البدائع بلامه بالشروع ذكر رواية الحسن ووجهها وهو أن الشروع في التطوع موجب للأتمام
 على أصل أصحابنا صيانة للمؤدى على البطان ثم ذكر رواية الأمل أنه غير مقدر يوم وأجاب عن وجه
 رواية الحسن بقوله وقوله الشروع فيه موجب مسلم لكن بتقدير ما اتصل به الأداء ولما خرج بما وجب الأذلل
 التقدير فلا يلزمه أن كثر من ذلك اه فعلم أن قول البدائع أن لانه يلزم بالشروع مراده ب لزوم ما اتصل به الأداء
 لا لزوم يوم فهو فرع على رواية الأصل التي هي ظاهر الرواية فافهم (قوله وحرم الخ) لانه إبطال القيادة
 وهو حرام لبقوله تعالى ولا تحلوا أعمالكم بدائع (قوله أما التسل) أي الشامل للسنة المزمدة ح
 قلت قد مضى ما يفيد اشتراط الصوم فيها بناء على أنها مقدر بزمان العشر الاخره فإد التقدير أيضاً للزوم بالشروع
 تأمل ثم رأيت الحق ابن الهمام حال ومقتضى النظر لورشع في المسنون أعني العشر الاخره حيث أنه أقدمه
 أن يجب قضاءه فخرج على قول أبي يوسف في شغل الصلاة أو بأمر بها لأصل قوله ما اه أي
 يلزمه قضاء العشر كله لو أقدم بعضه كما يلزمه قضاء أربع لورشع في فصل ثم أفسد الثلث الأول
 عند أبي يوسف لكن صحح في الخلاصة أنه لا يقتضي الأربعين كقولهما ثم اختار في شرح النية قضاء الأربع
 اتفاقاً في الرأفة كالاربع قبل الظهر والجمعة وهو اختيار الفضل ووجهه في النصاب وتقدم بقامة في التوافق
 وظاهر الرواية خلافه وعلى كل فظهر من بحث ابن الهمام لزوم الاعتكاف المسنون بالشروع وأن يوم قضاء
 جمعه أو باقية مخرج على قول أبي يوسف أما على قول غيره فضضى اليوم الذي أقدمه لاستقلال كل يوم بنفسه
 وانما قلنا أي إجماع بناء على أن الشروع يلزم كالنذر وهو لوزن العشر يلزمه كله متتابعاً لعلوا أقدمه بعضه قضى
 باقيه على ما مر في نذر صوم شهر معين والظاهر أن الوجه يقتضي لزوم كل يوم شرع فيه عنده ما بناء على لزوم
 صومه بخلاف الباقي لأن كل يوم بمنزلة شفع من التافلة الرابعة وإن كان المسنون هو اعتكاف العشر تمامه

(وان لم يعتكف) رمضان المعين

(قضى شهر) غيره (بصوم مقصور)

لهود شرطه الى الكمال الأصلي

فلم يجز في رمضان آخر ولا في

واجب سوى قضاء رمضان

الأول لانه خلف عنه ويحققه

في الأصول في بحث الامر (وأقوله)

تلا ساعة) من ليل أو نهاره عند

محمد وهو ظاهر الرواية عن الامام

لبناء التفل على المساجد وفيه

والساعة في عرف الصنفين

من الزمان لاجزء من أربعة وعشرين

كما يقوله المصنفون كذا في

غرر الافة كار وغيره (فالورشع

في فصله ثم قطعه لا يلزمه قضاءه)

لانه لا يشترط الصوم (عليه

الظاهر) من المذهب وما في بعض

المختبرات أنه يلزم بالشروع منزع

على الضيف فانه الضيف وغيره

(وحرم عليه) أي على الاعتكاف

اعتكافاً واجباً لانه التسل فله

الشرع

تأمل (قوله لانه منه) اسم فاعل من انتهى اه ح أي حتم للنفل (قوله كاتم) أي من قول المصنف
 وأنه نفل لاجتماعه (قوله انلروج) أي من معتكفه ولو لم يجد البيت في حق المرأة ط خلوت به منه ولو لم
 يتباطل اعتكافها ولو اجابوا انتهى لو تنسل بجر (قوله الاشارة الى الانسان الخ) ولا يمكن بعد فراغه
 من الطهور ولا يلزمه أن يأتي بحديقه القريب واختلف فيما لو كان له بيتان فأى البعيد منه باقى فسد
 وتبلا ولا ينبغي أن يخرج على أن قولنا ما لورث بيت الخلاء المسجد القريب وأى بيته شهر ولا يعد الفرق بين
 الخلافه وهذه لان الانسان قد لا يألف غيره حتى أى فإذا كان لا يألف غيره بان لا يتيسر له الاقبيته
 فلا يعد الجواز بخلاف وليس كالمسكن بعد حماما لو خرج له ما من ذهب لعمادة مريض أو صلاة جنازة
 من غير أن يكون خرج ذلك فعدا فانه جائز كما في الصرعن البدائع (قوله طبعه) حال أو خير لكان
 محذوفه أى سواء كانت طبعية أو شرعية وفصران الشلبي الطبعية بما لا بد منها وما لا يقتضى في المسجد
 (قوله وغسل) عدمه من الطبعية بحال الاختيار والتبر وغيرهما وهو موافق لما علمته من تفسيرها وعن هذا
 اعترض بعض الشراح تفسير الكثرة بالبول والغائط بأن الأولى تفسيرها بالطهارة ومقتضاها لدخول
 الاستبراء والوضوء والنفل لمشاركتهاهما في الاحتياج وعدم الجواز في المسجد اه فافهم (قوله
 ولا يمكنه الخ) فلو أمكنه من غير أن يلوث المسجد فلا بأس به بدائع أى بان كان فيه بركة ماء أو موضع معد
 للعبادة أو اغتسل في اناه بحيث لا يصبب المسجد الماء المستعمل قال في البدائع فان كان بحيث ثلاث بالماء
 المستعمل يمنع منه لان تنظيف المسجد واجب اه والتقيد بعدم الامكان يفيد أنه لو أمكن خلائج خرج أنه
 يفسد وهل يجرى فيه الخلاف المار فمما لو كان له بيتان فأى البعيد منها محل نظر لانه لا يفسد انلروج وفرق
 بينه وبين ما قبله دليل ما من أنه بعده الذهاب لعمادة مريض لكن قول البدائع لا بأس به ربما يفيد الجواز
 قتأمل (قوله أو شرعية) عطف على طبعية وثلاثة أو من المتن والواو وبالجمعة من الشرح اه ح (قوله
 وعيد) أفادحة الذرية بالاعتكاف في الأيام الخمسة النية وفيه الاختلاف السابق في نذر صومها لان الصوم
 من لوازم الاعتكاف الواجب فعلى رواية محمد بن ابي امامة يصح لكن يشال له اقضى في وقت آخر ويكثر العيب
 ان أرادوا ان اعتكف فيها صاع وأساءه وعلى رواية أبي يوسف عنه لا يصح بغيره كالتنذر بالصوم فيها بدائع (قوله
 لو مؤثرا) هذا قول ضعيف الصعي انه لا فرق بين المؤذن وغيره كما في الجبر والامداد ح (قوله وباب
 المنارة خارج المسجد) أما إذا كان داخله فكذلك بالاولى قال في الصروع والمأذنة ان كان بابها في المسجد
 لا يفسد ولا فكذلك في ظاهر الرواية اه ولو قال النارج وأذن ولو غر مؤذن وباب المنارة خارج المسجد لكان
 أولى ح قلت بل ظاهر البدائع أن الأذان أيضا غير شرط فانه قال ولو صعد المنارة لم يفسد بخلاف وان كان
 بابها خارج المسجد لانه يجمع فيه من كل ما يجمع فيه من البول ونحوه فأشبهه زاوية من زوايا المسجد اه
 لكن ينبغي فيها أن كان بابها خارج المسجد أن يدمجها اذا خرج للاذان لان المنارة وان كانت من المسجد
 لكن خروجها الى بابها للاذان خروج منه بلا عذر وهذا لا يكون كلام الشارح مفترقا على الضعيف
 ويكون قوله وباب المنارة الخ بجملة حاله معتبرة بالمشهور فافهم (قوله منع منها) أى ومع الطبعية كما
 في البدائع ولم يذكر العلم به لان السنة تكون قبل خروج الخطيب ولم يتركح المسجد أيضا مع ذكرهم لها هنا
 لانه ضعيف أذكر حوايا انه اذا شرع في القرية حين دخل المسجد أقرأه من تحية المسجد أيضا مع ذكرهم لها هنا
 خلا حاجة الى قصة غيرها وكذا الوترع في السنة كذا في الدرر تعالفت لكن نقل النجار الملى عن خط العلامة
 المقدسي أنه لا تشرع صلاة التحية بالاستقلال أفضل من الأيمان بها في ضمن القرية ولا يفتي أن من يستكف
 ولا يلزم باب التكرير انما هو ما وجب له من يد التفضل والتكرير اه فافهم (قوله على الخلاف) أى
 أربعا عنه ومن استأذنها بدائع قال في الصروع قد ظهر بهذا أن الاربع التي تصلى بعد الجمعة نية آخر ظهر
 عليه لا أمل لها في المذهب لتهمتها على أنه لا يصلى الا السنة العبدية ولأن من اختارها من المتأخرين
 من المذهب الجواز فلا ينبغي اقتصارها في زمانها لانهم نظروا فيها الى التكامل عن الجمعة وطقن أنها غير فرض
 وأن التهم كافي عنها واعتقاد ذلك كثر اه ملخصا قلت وفي هذا الطهور وخفا لان الاصل عدمه تعدد الجمعة

لانه منه لا يبطل كاتم (النروج)

الاشارة الى الانسان طبعية كبول
 وغائط وغسل أو احتلم ولا
 يمكنه الاعتكاف في المسجد كذا
 في النهر (أو) شرعية كميدواذان
 لومؤذنا وباب المنارة خارج
 المسجد (الجمعة وقت الزوال
 ومن بعده منه) أى معتكفه
 (خرج في وقت يدركها) معصتها
 يحكم في ذلك رأيه ويستثنى بعدها
 أربعا أو شأ على الخلاف

قوله وقد هكذا ينطه والذى
 في نسخ النارج كميدوهو الانب
 يشوه ألا كبول اه معصية

وليس في كل البلاد فكلين اقتصارهم على بيان السنة منبأ على ذلك ولا في المعتكف لا يلزم أن يأتي بها في مسجد
 بلجة بل يأتي بها في معتكفه وكون الصبح جوازاً لتعدد يأتيها في استحباب تلك الأربع خروجا من الخلاف
 النوى الواقع في مذهبها ومذهب الغير وقد سئل في باب الجمعة التصريح عن التبر وغيره بأنه لا شك في استحبابها
 وكون الأولى أن لا يفتي بها في زمانها المذكور لا يلزم منه عدم الاتيان بها من لا يفتي منه ذلك كما مر
 هناك بسبب وطعن القدسي وغيره فتذكر ما لمراجعة فافهم (قوله ولو كنت أكثر) كبره ولله أكرم
 اعتكافه فيه سراج (قوله لا عمل له) أي مسجد الجمعة محل الاعتكاف وفيه إشارة إلى الفرق بين هذا
 وبين ما خرج ليل أو غائط ودخل منزله ومكث فيه حيث يفسد كأمرو في البدائع ومارى عنه على الله عليه
 وسلم من الرخصة في عيادة المريض وصلاة الجنازة فقد قال أبو يوسف ذلك محمول على الاعتكاف المتلوع
 ويجوز حل الرخصة على ما خرج لوجه مباح كحاجة الإنسان أو الجمعة وعاد مريضاً أو صلى على جنازة من غير
 أن يخرج ذلك فساداً وذلك جائز أنه بعد الخروج لوجه مباح اغتاضت المكث في غير مسجد لغير عيادة
 (قوله بخلافه ما التزم) أي من الاعتكاف في المسجد الأول لأنه لما اعتكف في الاعتكاف فيه فكانه عنه لذلك
 فكبره فتقوله مع إمكان الاحتكام فيه بدائع قلت ولعله لم يعين بناء على أنه لا يفتي في الزمان والمكان في التذرع
 كأمرو ومصد جواز الخروج منه بلا عذر لا تعينه بل لأن الخروج مضاد لحقيقة الاعتكاف الذي هو البتة
 والاقام (تمة) لم يذكر جواز الخروج لجماعه وقد منعان التبر والفتح ما يشهد وبأن في كلامه ما يشهد
 أيضا وفي الصريح البدائع لو أخرج مجمع أو عسرة فأقام في اعتكافه إلى فراغه منه فإن خاف فوت الحج يجمع
 غير يستقبل الاعتكاف لأن الحج أهم وأغنى يستقبله لأن هذا الخروج وإن وجب شرعا فاعلم واجب بعينه
 وعنده لم يكن معلوم الوقوع فلا يصح مستثنى في الاعتكاف اهـ (قوله فيفضيه) أي لو أوجب التذرع
 أو ما التزم على قطع قبل تمام اليوم فلا في رواه الحسن كأمرو ويتقضى التذرع مع الصوم غير أنه لو كان
 شهرا فمما يقتضي قد مر فساد ولا الاستقبال لأنه زعم متتابعاً ولا فرق بين فساده بضعه بلا عذر كالجماع مثلاً
 إلا مرة أو بعد كبره لوجه مرض أو بغيره منه أصلاً كبعض وجنون وانعاش من قبل أو ما ذكره إذا كان
 بين وقتة المعين فإن كانت بعضه قضاء لا غير ولا يجب الاستقبال أو كلفه قضى الكل متتابعاً فإن كان مكمراً إذا كان
 حتى مات أو صلى لكل يوم طعام مسكين وإن قدر على البعض فكذلك إن كان يصحاق والتذرع والأفان مع
 يوم اضطر الاختلاف المانع في الصوم والأفان عليه بدائع ملخصاً (قوله إلا إذا أقدمه بالردة) لأنها تسقط
 ما وجب عليه قبلها بما يجب الله تعالى أو بعباده والتذرع من إيجابه اهـ أي وليس سبه بأقرب لأنه التذرع
 وقد قال في الفتح أن نفس التذرع بالقرب بقر به في حال بالردة كسائر القرب اهـ وإذا بطل سبه لم يجب قضاءه
 بخلاف الحج والصلاة الوقتية لبقاء سببها (قوله فالواو هو الاستحسان) لأن في التقليل ضرورة
 كذا في الهداية بدون لفظة قالوا المشعة بالخلاف والصف ولكنة أفجس إلى ما حقه الكمال (قوله
 ويبحث فيه الكمال) حيث قال قوله وهو استحسان يقتضي ترجمه لأنه ليس من المواضع المحدودة التي ربح
 فيها القياس على الاستحسان ثم منع كونه استصحاباً بالضرورة بأن الضرورة التي نشاط بها التعطف هي
 الضرورة اللازمة أو الغالبة الوقوع مع انهما أي الأما من يميزان انطرو في ضرورة أصلان فرض المسألة
 في خروجه أقل من نصف يوم لحاجة أو لا بل للعب وأما لا أشك في أن من خرج من المسجد إلى السوق للعب
 واللهو والتماري ما قبل نصف النهار ثم قال بالرسول الله أنه ما اعتكف حال ما يبعد عن المعتكف اهـ ملخصاً
 وقد طال في تحقيق ذلك كما هو دأبه في التحقيق رحمه الله تعالى وبه علم أنه لم يسلم كونه استحساناً
 حتى يكون مخرج فيه القياس على الاستحسان كما أقاده الرضى فافهم (قوله وهو مأمور) أي من
 الحاشية الطيبة والشرعية (قوله والالكن السنان إلى الحج) لأنه عذر ثبت شرعاً باعتبار العصة
 مع في بعض الاحتكام فتح أي كصافي أو كل الصائم ناساً وصحة الوقتية عند سنان الفاتنة (قوله
 كاحققة الكمال) حيث قال والذي في الخلية والاملاصة أنه لو خرج ناساً أو مكرهاً أو بول نخبه القريم
 ساعة أو مرض فسد عنده وعلل في الخلية المرض بأنه لا يقبل وقوعه فلم يصح مستثنى عن الإصباح فأقاد
 القصاد في الكل وعلى هذا يفسد لو أعاد مرض أو شهد وجنازة وانقضت عليه الآلة لا يأنم كأي المرض

ولو كنت أكثر لم يفسد لانه محل له
 وكذا تنزهها لما التزم به بلا
 ضرورة (فلخرج) ولو ناسياً
 (ساعة) زمانية لا عملية كأمرو
 (بلا عذر فسد) ففضله إذا
 أقدمه بالردة واعتبراً كثر التبر
 قالوا وهو الاستحسان وبه
 فيه الكمال (و) أن خرج (بعد)
 بغلب وقوعه وهو مأمور لا غير
 (لا) يفسد وأما لا يقبل كاضواء
 غريق وانهدم مسجد فمستط
 لا لئلا يطلان والالكن السنان
 أولى بعدم القصاد كاحققة الكمال

قوله لو أعاد مرضه يفسد هكذا يفسد
 ولعل صوابه لو أعاد مرضه
 اهـ معجم

بل يجب كافي الجمعة ولا يفسد بها إلا ما معلوم وقوعها فكانت مستثناة وهي هذا إذا خرج لانتقاد غريق
أو حريق أو وجهاد غير مفسد ولا يأتو كذا إذا أتهم المسجد ونص عليه في الخائفة وغيرها وكذا تفرق
أهلها وانقطاع الجماعة عن الكافي فقال وأما قول أبي حنيفة فاعتكافه فاسد إذا خرج
ساعة لغير غائط أو بول أو جمعة ١٥ ملخصاً (قوله خلافاً لموافقة أبي حنيفة) حيث جعل الخروج لعبادة
المرض والجنازة وصلاتها وانجاء الغريق والمريض والجهاد إذا كان التفرغ عاماً وأداء الشهادة فاسد
بخلاف خروجهم إلى مسجد آخر بانتهاء المسجد أو تفرق أهل المصعد صلوات الخس فيه وإخراج ظالم صكرها
وخوفه على نفسه أو ماله من المكابرين ومضى في نور الإيضاح على هذا التفصيل لأعلى ما بقي عن القمى فافهم
(قوله لكن في النهر) حيث قال صرح في البدائع وغيرها بأن عدم الفساد في الانهدام والإكراه استصحب
لأنه مضطر إليه لما أنه بعد الانهدام خرج من أن يكون معتكفاً لأنه لا يصلح بالجماعة الصلوات الخمس
وهذا أيضاً لعدم الفساد بتفرق أهلها وفي الشريعة لا ينعقد على الاستصباح في ذلك في المحيط والمبني
والجوهرية قلت وكذا في اجتبي السراج والتاريخية وبهذا سقط ما ذكره أبو السعود بمعنى مسكين من أن
ما في البدائع وغيرها قول الصالحين وأن الزهبي ومسكين والشريعة لا ينعقد خطو أحد القلوب إلا في
وأطال فيه بما لا يجدي إذ لو كان قول الصالحين خامساً للاستصباح في بعض الأعداء دون بعض وهم
يقولان بعدم الفساد بالخروج أقل من نصف النهار بلا عذر أصلاً أو أيضاً لو كان ذلك قولهما التقدير واحد لم يمتنع
صرح في البدائع في مسائل الانهدام والإكراه بأنه لا يفسد إذا دخل مسجد آخر من ساعته استصحب
من ساعته صريح في أنه في قول الامام والمأصل أن مذهب الامام الفساد بالخروج للابول أو غائط أو
كأثر التمر فيه عن كافي الحاكم وعليه ما مر عن الخائفة والخلصة والنفق وأن بعض المشايخ استصحب
عدمه في بعض المسائل وكأنه في الخائفة لم يره هذا الاستصباح وجهاً لأن انهدام المسجد لا يخرج من بين
معتكفاً ينعقد على القول بأن إقامة الخمس فيه بالجماعة غير شرط كما مر في الباب ولأن الخروج لغرض
وتيسار إذا كان مقصداً مع أنه من قبل من له الحق سبحانه وتعالى فيكون لا كراهة في خروج من قبل
منفسد بالاولى ولعل الحق في الهام نظر إلى هذا فتابع القول في كافي الحاكم الذي هو تفتيح كتب علماء
الرواية وفي الخائفة وغيرها وتبعه صاحب البحر واعتقد مع صاحب البرهان حيث اقتصر على خمسة مواهب
الرحمن وتبعهم المصنف أيضاً وكذا العلامة القدسي في شرحه وان خالفه فيه الشريعة فلا فقه (قوله
وفي التاتارية) ومنه في القمى (قوله لو شرطه) فإما إلى عدم الاكتفاء بالنية أبو السعود (قوله
جائزاً) قلت بشرائه قوله في الهداية وغيرها عند قوله ولا يخرج إلا الحاجة الإنسان لأنه معلوم وقوعها
فلا بد من الخروج فيصير مستثنى ١٥ والماض أن ما قبل وقوعه يصير مستثنى حكواً أن بشرطه وما فلا إلا
إذا شرطه (قوله ونحو المعتكف بكل الخ) أي في المسجد والباعد داخله على المتصور عليه بمعنى أن المعتكف
مقصور على الأكل ونحوه في المسجد لا يخل له في غيره ولو كان داخله على المتصور كما هو التبادر عليه
أن التكاثر والجمعة غير مقصورين عليه لعدم كراهة التفرغ في المسجد وأعلم أنه لا يسكر ما لا يكل ونحوه
في الاعتكاف الواجب فكذلك في التطوع كافي كراهة جامع الضاوي ونصه بذكر النوم والاكل في المسجد
لغير المعتكف وإذا أراد ذلك ينبغي أن يرى الاعتكاف فدخل فيه كراهة تعالى قد مر ما في أو يسي ثم قيل
ما شاء ١٥ (قوله فلا يتنزه) أي وإن لم يحضر السلطة واختاره فاضضان ورجحه الزهبي لأنه منقطع إلى
الله تعالى فلا ينبغي له أن يشتغل بأمور الدنيا بغير (قوله ورجعة) مطوف على أكل لا يسيح أو لا يسيح
العقد بطلها (قوله لعدم الضرورة) أي إلى الخروج حيث جازت في المصعد وفي الظهيرة وقبل يخرج بعد
الغروب لا كالترب ١٥ وبني حله على ما إذا لم يجد من يأتي به فيجوز أن يكون من الحوائج الضرورية
كما بول بغير (قوله أحضار سبع فيه) لأن المصعد محرم عن حقوق العباد وفيه شغل بها وذلك لتعليمهم أن
المبيع لو لم يشغل البسطة لا يكره أحضاره كدراهم بيرة أو كالب ونحوه بغير لكن مقتضى التعليق الأول
الكرهية وإن لم يشغل نهر قلت التعليق واحد ومنها أنه محرم عن شغل بحق العباد وقولهم وفيه شغل بها
تتبع التعليق ولذا في المراجع شغل فكريه شغل بها فافهم وفي البرهان فأد الحلاله أن أحضار ما يشتره ليا كاه

خلافاً لموافقة أبي حنيفة وغيره
لكن في التبر وغيره جعل عدم
الفساد لأمره وبطلان جاعته
واخراجها استصباحاً وفي
التاريخية عن الجملة لو شرط وقت
النذر أن يخرج لعبادة مرض
وصلاة جنازة وحضور مجلس علم
جاء ذلك فليفتأ (وخص) المعتكف
(بالكل وشرب ونوم وعقد احتاج
إليه) لنفسه أو عباده فلو تصابرة
بكره (كسبح ونكاح ورجعة)
فلخرج لإجلها فسد لعدم
الضرورة (ذكره) أي غير ما لا ينها
محل إطلاقهم بغير (أحضار سبع
فيه) كما ذكره فيه مباينة
غير المعتكف

مكروه وبغى عدم الكراهة كالاحتجى اه أى لان احضاره ضرورى لاجل الأكل ولانه لا شغل به لانه يسر
وقال أبو السعود نقل الجوى عن البرجدى أن احضار الثمن والمبيع الذى لا يشغل المصعد حرام اه (قوله
مطلقا) أى سواء احتاج اليه لنفسه أو لغيره أو كان للتجارة أو حضرة أو لا كما يعلم مما قبله ومن الزبلى والبحر
(قوله للهي) هو ما رواه أصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن الشراء والمبيع فى المسجد وأن يشد فيه ضالة أو يشد فيه شعر ونهى عن التعلق قبل الصلاة يوم الجمعة
فتح (قوله وكذا أكله) أى غير المعتكف (قوله لكن الخ) استدراك على ما فى الاشياء وعبارته
ابن الكمال عن جامع الاسمين أن المعتكف أن شام فى المسجد مطلقا كان أو غير مستطعيا أو متعكفا
وجلاء إلى القبلة أو إلى غيرها فالمعتكف أى اه ونقله أيضا فى المراجع وبه يعلم فغير الإطلاق قال ط لكن
قوله وجلاء إلى القبلة غير مسلم لما هو عليه من الكراهة اه ومما ذكره فى الشارح ترجيع هذا الاستدراك
والظاهر أن مثل النوم الأكل والشرب أو المبيت فى المسجد ولو لم يمت فيه لان تعلقه واجب كما مر لكن قال فى متن
الوقاية بياكل أى المعتكف ويشرب ويصوم ويشتري فيه لا غيره قال من لا يخل فى شرحه أى لا يفعل
غير المعتكف شيئا من هذه الأمور فى المسجد اه ومنه فى القمصانى ثم نقل ما مر عن الجنبى (قوله وصحت)
بمدل عن السكوت للفرق بينهما وذلك أن السكوت ضم الشفتين فإن طال سعى صحت نهر وانما كرهه لانه ليس
بشرعيا بل قلعه الصلاة والسلام لا يمت بعد استحلام ولا بصحاح يوم إلى الليل رواه أبو داود وأحمد
وحسنه فى أى حره رضى الله تعالى عنه الذى صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم الوصال وعن صوم
الجنبى فتح (قوله ويجب) لم يقل يقتضى لبس الألبان الواجب فان الكلام قد يكون حراما كالغلبة مثلا
أو كرهه كاشد شعرقم وكذا كرتوب سبعة فالصمت عن الأكل فرض وعن الثانى واجب فانهم (قوله
الكل الجنبى) فيه التفرغ فى الإيحاب إلا أن يقال انه من معنى ط عن الجوى أى أن كرهه بمعنى لا يفعل
كما قبل فى قوله تعالى وبأى الله الألبان يوم نوره وقوله وانها لكبيرة الألبان الخاشعين لانه بمعنى لا يريد ومعنى
لا تسهل كذا كره ابن هشام فى آخر الملقى ويحتمل كون الألبان غير كافى لو كان فيها آلهة لا الله لقد تنا
ولم يدخل عليها حرف الجزل فخطأها لم يبعد هالنا على صورة الحرفية الأولى جعل الحرام متعلقا بمعدوف
والاستثناء من تكلم المذكور والمعنى كره تكلم الاستكباب غير غف فى المتعلق الخاص للقرينة فيكون الاستثناء
من كلام تام موجب تأمل (قوله ومنه المباح الخ) أى مما لا يمت فيه وهذا ما استظهره فى التهرأخذنا
من العناية وبه رد على ما فى الصرم أن الأولى تفسير الخبير بما فيه ثواب فكره للمعتكف التكلم بالمباح بخلاف
غيره أى غير المعتكف اه بأنه لا شغل فى عدم استغنائها عن المباح عند الحاجة اليه فكيف يكرهه مطلقا
اه والمراد ما يحتاج اليه من أمر الدنيا إذا لم يقصده القرية والافقه ثواب (قوله وهو) أى المباح عند
عدم الاحتياج اليه ط (قوله انه مكروه) اه إذا جاز له كما قد فى الطهيرة ذكر فى الصرم قبيل الوز
وفى المراجع عن شرح الارشاد لا بأس فى الحديث فى المسجد إذا كان قاطعا ما أن يقصد المسجد لحدث فيه
فلا اه وظاهر الوعيد أن الكراهة فيه تحريمية (قوله فى فريج) أى قبل أودير (قوله ولو كان
طوطوخ خارج المسجد) عمنه تعالى دلالة الإشارة إلى رد ما فى النية وغيره من أن المعتكف إنما يكون فى المسجد
فلا يتبناه الوطء ثم قال وأولوه بأنه جاز له الخروج للضرورة الإنسانية ففقد ذلك يحرم عليه الوطء وذكر
فى شرح التاويلات أنهم كانوا يخرجون ويصومون حاجتهم فى الجماع ثم يقتلون فيرجعون إلى معتكفهم فدل
قوله تعالى ولا تشارفون وأنتم عاكفون فى المساجد اه قال الشيخ إجماعا عليه وفيه نظر لا مكان الوطء
فى المسجد وإن كان فيه حرمة من جهة أخرى وهى حلول الجنب فيه على أنه يحتمل أن تكون الزوجة معتكفة
فى مسجد يتفاتها بآتيها بنية زوجها فيبطل اعتكافها اه (قوله فى الأصم) قال فى الشرنبلالية ولم يصد
الشافعى بالوطء تاسا وهو رواية ابن جماعة عن أصحابنا اعتبارا به بالصوم كذا فى البرهان اه (قوله لأن)
حاله مذكورة تغلظ للاصم بيان الفرق بينه وبين الصوم بأن المعتكف حالة مذكورة فلا يقتصر نسائه كما حرم
والصلى بخلاف الصائم (قوله وبطل بزال الخ) لانه بالازال صار معنى الجماع نهر (قوله لم يبطل)
لعدم معنى الجماع ولأنه يفسد الصوم (قوله وان حرم السك) أى كل ما ذكر من دواعى الوطء إلا بلام

مطلقا للهي وكذا أكله ونومه الا
لغيره يشاء وقد قد متنا ذيل
الوتر لكن قال ابن كمال لا يكره
الاكل والشرب والنوم فيه مطلقا
ونحوه فى الجنبى (و) يكره تحريما
(صحت) ان اعتقده قرية والا لا
لحديث من صحت شيئا ويجب أى
الصمت كافى فزالا كره من شر
لحديث وحده امر أنكم فقم
أو صحت فسلم (وتكلم الجنبى)
وهو ما لا يمت فيه ومنه المباح عند
الحاجة اليه لا عند عدمها وهو
محل ما فى الفتح أى مكروه فى المسجد
بأكل الحسنة كإتاء كل النار
الطلب كما حقه فى التهر
(كفره) قرآن وحديث وعلم
وتدريس فى سائر الرسول عليه
السلام وقصص الأنبياء عليهم
السلام وحكايات الصالحين وكآية
أمور الدين (وبطل بوط فى فريج)
أزل أم لا (ولو) كان طوطوخ خارج
المسجد (للا) أو تمرا عامدا
(أو ناسيا) فى الأصم لان حاله
مذكورة (و) بطل (بزال قبلة)
أولس) أو تفيد ولم يزل لم يبطل
وان حرم السك لعدم المرجح

من عدم البطلان بها حلها لعدم المخرج قال في شرح المجمع فان قلت لم تقصر الدوامي في الصوم وحالة
 الحيض كحرم الوطء قلت لا الصوم والحيض يكثر ويؤدبهما فلو حرم الدوامي فيما لو وقع في المخرج
 وذلك مذبذوغ شرعا **(قوله ولا يأكل ناسيا الخ)** والاصل أن ما كان من محظورات الاعتكاف وهو ما منع
 منه لاجل الاعتكاف لا لاجل الصوم لا يختلف فيه العد والسهو والتهازل والسبيل كالجماع والغرور من
 المصدوم ما كان من محظورات الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم يختلف فيه العد والسهو والسبيل والتهازل
 كالأكل والشرب بدائع **(قوله وردته)** وأدبطل بها لم يجب قضاءه كتأخير **(قوله ان داما ما ياما)**
 المراد بالأيام أن يقوته صوم بسبب عدم سكك النية ح ويقتضيه في الانعفاء كالجنون ط **(قوله)**
سنة عبارة البدائع وغيره حسن والمراد بالمعلقة فتضي في الأول بالاولى **(قوله استحصانا)** والقياس
 لا يقتضي كافي صوم رمضان وجه الاستحسان أن سقوط القضاء في صوم رمضان انما كان لدفع المخرج لان
 الجنون اذا طاع قل ما زور فيتركز عليه صوم رمضان فيخرج في قضاؤه وهذا المعنى لا يتحقق في الاعتكاف
 فتح **(قوله وزنه الليالي)** أي اعتكافها في الأيام **(قوله لسانه)** فلا يكتفي بجزئية القلب فتح وقد
 مر **(قوله اعتكاف أيام)** كشمه مثلا **(قوله ولاده)** حال من الليالي والاصل أنه متى دخل الليل
 والتهازل في اعتكافه فانه يلزمه متابعا ولا يجوز له فتر في صوم رمضان واعتكاف شهر غيره عين زنة
 اعتكاف شهر أي شهر كان متابعا في الليل والتهازل بخلاف ما اذا قدر صوم شهر ولم يترك التتابع في
 فوائده يتعين ان شاء فتر لان الاعتكاف عبادة دائمة ومتابعا على الاتصال لانه ليل واحدة والليالي فائدت
 بخلاف الصوم ونعاه في البدائع **(قوله ككسه)** وهو ذر اعتكاف الليالي فتنزله الأيام ط **(قوله)**
 بلطف الجمع كلاتين وما أولد وكذا ثلاثة أيام فانه في حكم الجمع ولذا ينبع في الجمع رجال ثلاثة وان أرد
 بالعدد من العدة ودين يكون التبريز في المثال الأول في حكم الجمع لوقوعه مجتمعا وبينما الذات الجمع أعني التسلسل
 فافهم **(قوله وكذا التنية)** فانها في حكم الجمع فليزعه اعتكاف يومين بليته ما وهذا عندنا وقال
 يوسف لا تدخل الليالي الأولى بدائع وأفاد أن المفرد تدخل فيه الليالي كصاياتي **(قوله تناول الاثر)**
 أي بصكم العرف والعادة تقول كاعند فلان ثلاثة أيام وترد ثلاثة أيام وما يارها من الليالي وقال تعالى
 ثلاث ليل سويتا وثلاثة أيام الارض تضع في موضع باسم الليالي وفي موضع باسم الأيام والتسعة واحدة فإراد
 من كل واحد منهما ما هو يارها صاحبه حتى ان في الموضوع الذي لم تكن الأيام فيه على عدد الليالي افرد كل واحد
 منهما بالذکر كقوله سبع ليل أو ثمانية أيام حسوما كافي البدائع **(قوله فلونوي الخ)** لما ذكر لزوم
 الليالي مع الايام ولم يتبدل ذلك بينهما وأعد منها علم أنه لا فرق ثم فتح على ما لوني أحدها خاصة حيث كان
 في الكلام السابق إشارة إلى مخالفة حكمه فيصير التفرع فافهم **(قوله التهازل)** أي جنبه وفي بعض
 النسخ التبر بصغة الجمع وقيل لا يجمع كالعذاب والسراب ككافي القاموس **(قوله صحت نيته)** فليزعه
 الأيام بغير ليل ولا خيارا لتفرع لان التبرية تعلقت بالأيام وهي متفرقة فلا يلزمه التتابع الا بالشرط كافي الصوم
 ويدخل السبيل في يوم قبل طلوع التبر ويخرج بدعرب الشمس بدائع **(قوله لنته الحسنة)** أي الاطالة
 أما العرفية فتقبل الليالي كصكا قدسناه وإذا كان لفظ حقيقة لقوله بدعربة عرفة يصرف عند الإطلاق
 عند أهل العرف إلى العرفة كما صوا عليه فلذا احتاج إلى التنية إذا اراد به الحقيقة القولية وبه اندفع ما أورد
 من أن الحقيقة لا تحتاج إلى قرينة وتنية وأفاد في البدائع أن العرف ينبغي استعمال القولية به فيصحت
 نيته اه فكان العرف مشتركا والظاهر أن الاكراه استعمال خلاف القولية فلذا انصرف إليه عند
 الإطلاق واحتاج القولية إلى التنية **(قوله لا)** أي لا تصح نيته لانه نوى ما لا يحتمل كلامه بجر
 والحاصل انه اما أن يأتي بلفظ المفرد والتمني أو بالجمع وكل من الثلاثة اما أن يكون اليوم أو الليالي وكل من
 السنة اما أن ينوي الحقيقة أو المجاز أو نوى ما ولم تكن نيته في أربعة وعشرين وعلت ككافي المتني
 والجمع بع أقسامها بين المفرد فلون ذر اعتكاف يوم ولزعه فقط فوأم لم ينو وان نوى الليالي معه لزما ولون ذر
 اعتكاف ليله لم يصح ما لم ينو بها اليوم كما مر وعلمه في الضر **(قوله اعتكاف شهر)** أي بأن أي بلفظة
 شورا ما لولا قال ثلاثين وهو مافهم **(قوله لماسم)** أي أول الباب من قوله لعدم مجليتها ح أي فان الباق

ولا يطل بارتال بغيره ولا يسكر
 لولا ولا يأكل ناسيا ليلته انهم
 بخلاف أكله هذا وردته وكذا
 انما هو وجوبه ان داما ما يافان
 دام جنونه سنة قضاء استحصانا
(وزنه الليالي يندره) بلسانه
(اعتكاف أيام ولاده) أي متابعا
 وان لم يشترط التتابع ككسه
 لان ذكر أحد العددين بلطف الجمع
 وكذا التنية تناول الاثر
(فلونوي في ذكر الأيام والتهازل)
 خاصة **(صحت نيته)** لنته الحقيقة
(وان نوى بها) أي بالأيام
(الليالي لا) بل يلزمه كلاهما
(كالمورد واعتكاف شهر ونوى التبر)
 خاصة **(ونوى عكسه)** أي الليالي
 خاصة فانه لا تصح نيته لان الشهر
 اسلفه ويشمل الأيام والليالي
 فلا يدخل مادونه الا أن يستثنى
 الليالي فيقتصر بالتبر ولو استثنى
 الأيام صح ولا نفي عليه لما مر

هذا آخر تصحيح التقدير محمد قطرة
 البدوي من هذا الجزء

واعلم أن الليالي تابعة للإيام
 ليلة عرفة وليالي الصر تبع للنهر
 الماضية وقتها بالناس كما في أفضة
 الولوجية ذلوله القدر دائرة
 في رمضان أتفاخا لا أنها تتقدم
 وتأخر خلاها ما وغر فيهن قال
 بعد ليلة منه أت سر أوات
 طالق ليلة القدر فعه لا يقع
 حتى يبلغ شهر رمضان الاتي بطواز
 كونها في الأول في الأولى وفي الاتي
 في الأخيرة وقال يبلغ اذامضي
 مثل تلك الليلة في الاتي ولا خلاف
 أنه لو قال قبل دخول رمضان
 وقع بمضيه قال في المحط والقنوي
 على قول الامام لم يقده يكون
 الحالف فيها يعرف الاختلاف
 والافهي ليلة السابع والعشرين
 والله اعلم

مطل
 في ليلة القدر

بعد استثناء الامام هو الليالي المجردة فلا يصح الاعتكاف المذكور فيه المناقاة بشرطه وهو اذوم (قوله)
 واعلم أن الليالي تابعة للإيام أي كل ليلة تتبع اليوم الذي بعدها لا ترى أنه يصلي التراويح في أول ليلة
 من رمضان دون أول ليلة من شوال فخطي هذا اذا ذكر المتني أو المجموع عتبه دخل المصح قبل الغروب
 ويخرج بعد الغروب من أتروم نذره كما صرح به في الخبسة وصرح بأنه اذا قال أياما يبدأ بها التهاير فدخل
 المسجد قبل طلوع الفجر اه فعلى هذا لا يدخل السيل في ذرا لا يام الا اذا ذكره عددا معينا جبر (قوله)
 (الليلة عرفة الخ) عبارة الجبر عن المحط الاتي الخ فأنها في حكم الايام الماضية فله عرفة تابعة ليوم التوبة
 وليلة الصر تابعة ليوم عرفة اه ونقل قبله عن أفضة الولوجية الليلة في كل وقت تبع لها باقي الايام
 الاضحية تتبع لها رمضان وقتها بالناس اه قلت وفي جح الولوجية أيضا الليلة في باب التماسك تبع لها الرازي
 يتقدم ولهذا الوقت بعرفة ليلة الصر قبل الطلوع أ براه اه والحاصل أن ليلة عرفة تابعة لما قبلها في الحكم
 متى صم الوقت فيها وكذا ليلة الصر والتي تليها والتي بعدها حتى صم الصر في الليالي وجزا الزمى فيها والمراد
 أن الافصال التي تفعل في التبراس غير أذوم وقوف اه ونحو ذلك من أفعال التماسك يقع فعلها في الليلة التي تلي
 ذلك النهار وقتها بالناس وبسبب ذلك اطلق على تلك الليلة أنها تتبع ليوم الذي قبلها أي تسع في الحكم
 لاحقة والا فكل ليلة تسع ليوم الذي بعدها ولذا يقال ليلة الصر ليلة التي يليها يوم الصر ولو كانت اليوم
 الذي قبلها لصارت أمها ليلة عرفة ولا يسوغ ذلك لا لغة ولا شرعا وحينئذ فلا يصح ما قيل أن اليوم الثالث
 من أيام الصر لا ليلة ولوليام التوبة لثان لأن أريد من حيث الحكم والازم أنه لو نذر اعتكاف يوم التوبة
 ويوم عرفة يجب عليه اعتكاف اليومين وثلاث ليال والظاهر أنه لا يقول به أحد فافهم (قوله دائرة
 في رمضان اتفاقا) أي دائرة معه يعني أنها توجد كلها وجد في محضة عند الامام صاحبها لكتبتها
 عندهما في ليلة معينة منه وعنده لا تتعين وبشبه الى ما قلنا في تفسير الدوران ما في الصر عن الكافي ليلة القدر
 في رمضان دائرة لكتبتها يتقدم وتأخر وعندهما يكون في رمضان ولا يتقدم وتأخر اه فافهم (قوله)
 بطواز كونها في الأول أي في رمضان الأول في الأولى أي في الليلة الأولى وفي رمضان الاتي في الليلة
 الاخرة منه فاذا سلم رمضان الأول لا يقع لاحتمال الأول واذا لم يبلغ الاتي لا يقع أيضا لاحتمال الثاني
 فاذا أضغ الاتي تحقق وجودها في أحد هاتين يتبع (قوله اذامضي الخ) يعني اذا كانت هي الليلة
 الأولى فتدورق بأول ليلة من الصابل وان كانت الثانية أو الثالثة الخ فتدورق في الماضي فيتحقق عندها
 وجودها قطعاً بأول ليلة من القابل رضى (قوله لكتبتها فيه الخ) أي قيد صاحب المحط الاقتضاء
 بقول الامام بكون الحالف فيها أي عالما باختلاف العلى فيها والافلو كان عاتفا في ليلة السابع والعشرين
 لأن العوام يجهلون ليلة القدر فيصرف حلقه الى ما تعارف عندهم كما هو أحد الأقوال فيها وله أدلة كثيرة من
 الاحاديث واجاب عنها الامام بأن ذلك كان في ذلك العام (تمة) ما ذكره عن الامام هو قول له ذكر في الصر
 عن الخبسة أن المشهور عن الامام انها تدور في السنة كما هاتكون في رمضان وقد تكون في غيره اه
 قلت وبؤيده ما ذكره سلطان العارفين سدى محي الدين بن عربي في فتوحاته المكتبة بوجهه واختلف
 الناس في ليلة القدر أعني في زمانها فذهب من قال هي في السنة كلها تدور وبه أقول فرائد يات في شعبان
 وفي شهر ربيع وسبع في شهر رمضان وأكثرا ما ياتي في شهر رمضان وفي العشر الاخر منه ويأتيها تارة في العشر
 الوسط من رمضان في غير ليلة وتروفي الوتر منها فانا على يقين من انها تدور في السنة في وتر وسبع من الشهر
 اه وفيها العلماء أقوال آخر بثلث سنة وأربعين (خاتمة) قال في معراج الدراية اعلم أن ليلة القدر ليلة فاضلة
 يستحب طاعتها وهي أفضل ليالي السنة وكل عمل خير فيها يعدل ألف عمل في غيرها وعن ابن المسيب من شهد
 العشاء ليلة القدر فقد أخذ فضيلة منها وعن الشافعي العشاء والصبح وبراها من المؤمنين من شاء الله تعالى
 وعن المهلب من الملكة لا تمكن رؤيتها على الحقيقة وهو غلط وينبغي لمن يراها أن يكتبها ويرويها عوا الله تعالى
 بالاخلاص اه اللهم اننا نسألك الاخلاص في القول والعمل وحسن الختام عند استاءه الاجل والاعون
 على الاعمال باذا الجلال والاكرام الحمد لله الذي بعثه تم الصالحات وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
 وصحبه وسلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحج)

لمساكن من كامن المال والبدن وكان واجبا في العمر مرة ومؤخر في حديث بن الإسلام على شئ آخر
 وختم به العبادات أي الخالص والافصول التكاثر والعناق والوقف يكون عبادة عند النية لكنه لم يشرع قصد
 التعبد فقط ولذا أصبح بلاية بخلاف أركان الإسلام الأربعة فانها لا تكون الاعبادات لاشتراط النية فيها هذا
 ما ظهر في وأورد في التره على قولهم مركب انه عبادة بنية محضة والمال انما هو شرط في وجوده لانه جزء
 مفهوم اه وفيه أن كونه عبادة مركبة عما اقتضت عليه كلهم اصولا وفروعا حتى أوجبوا الحج عن الميت
 وان فات عمل البدن لبقا الجزء الآخر وهو المال كما سيجي تقريره وليس قوله ما مركب ثمر فانه
 لسان ما هيته حتى يقال أن المال شرط فيه لاجزء مفهومه بل المراد بيان أن التعبد لا يتوصل اليه غالبا
 إلا بأعمال البدن واتفاق المال لاجل الصلاة والصوم وان كاتلا بذلها من مال كتوب يستعززه
 وطعام يقيم به فان ذلك ليس لاجلها بمعنى أنه لو لاها لم يفعلها ولذا لم يجعل المال من شروطها وجعل
 من شروطها وأيضافا للمال فيها ما يبرر مشقة في اتفاده بخلاف المال في حج الاتفاق فانه كثير فاقاب
 أن يكون مقصودا في العبادة ولذا أوجب دفعه الى السائب عند الجزاء ثم في الافعال والموجب الحج
 على الفقير القادر على الشيء ووجبت الصلاة والصوم على العاجز عن السائر والصور هذا ما ظهر في فافهم
 قوله بفتح الحاء وكسرهما) مما قرئ في السبع وقيل الاول الاسم والنسابة المصدر ط عن الخ وفهم
 قوله كما ملته بعضهم) هو الزيل تعالى لا تطلق كسر من كب الملقبة ونقل في التقي قصد به بل المقام
 عن ابن السكت وكذا أقدمه السيد الشريف في تعريفاته وكذا في الاختيار (قوله وشرعا زيارة الحج)
 اعلم أنهم عزفوه بأية قصد البيت لادامرك من أركان الدين قصد معنى القبة واعترضهم في الفتح بأن أركانه
 الطواف والوقوف والوجود للمشخص بالأجزاء الشخصية وما هيته الكلية منزعة منها وتعريفه بالقصد
 لاجل الأعمال مخرج لها عن المفهوم التي الآن يكون تعريفها عاما غير حقيقي فهو تعريف يفهم الاسم
 عرفا لكن فيه أن المتبادر من الاسم عند الإطلاق هو الاعمال المخصوصة لا نشر القصد مخرج لها عن المفهوم
 مع أنه فاسد في نفسه فانه لا يخلج الحج النفل والتعريف انما هو للتعريف بالصلوات والصوم وغيرها
 لا تعريف فقط ولانه حشد أيضا لفظ سائر أسماء العبادات فانها أسماء للأفعال كالصلاة والتقاصم والقراءة الحج
 والصوم للاسماء الحج والزكاة لاداء المال فليكن الحج أيضا عبارة عن الأفعال الكائنة عند البيت وغيره
 كمرقة اه لمصلحة فعل الشارح عن تفسير الزيل في الزيادة بالقصد الى تفسيرها بالطواف والوقوف تعاليج
 ليكون اسما للأفعال كسائر أسماء العبادات ولما ورد عليه أنه يكون قوله بفعل مخصوص حشا اذا مراد به
 كما قالوا هو الطواف والوقوف فخلص عنه تفسيره بأن يكون محرم الحج قيل ولا يعني ما فيه لانه يلزم
 عليه ادخال الشرط أي الاحرام في التعريف فلأنيق الزيادة على معناها القوي وهو الذهاب وقصر المسار
 المخصوص بالطواف والوقوف لكن أولى اه وفيه أن الزيادة أيضا ليست ما هيته الحقيقية فيودما
 في تعريفه بالقصد على أن الاحرام وان كان شرطاً لاداءه فهو في حكم الركن انتهاء كما سيجري به الشارح ولولم
 فذكر الشرط لا يخل بالتعريف بل لا يقدسه لانه لا يتحقق المعنى الشرعي بدونه كمن صلى بطلاهة ولذا ذكروا
 النية في تعريف الزكاة والصوم فافهم والتحقيق أن تفسيره بالقصد لا يخرج عن نظاره من أسماء العبادات لان
 المراد بالقصد هنا الاحرام وهو عمل القلب واللسان بالنية والتلبية أو ما يقوم مقام التلبية من تعبد البدنة
 مع السوق كما سيجي فيكون عمل الجوارح أيضا ولا ن قوله بفعل مخصوص بالنية للباب في المراد به الطواف
 والوقوف فهو قصد متين بهذه الأفعال لا مجرد قصد فليخرج عن كونه فعلا مخصوصا كسائر أسماء العبادات
 ثم قرأوا في الحج وسائر أسماء العبادات حيث جعلوا القصد فيه أملا والفعل تعاكسا وقيل لانه الشائع
 في المعاني اصطلاحية المنقولة عن المعاني اللغوية أن تكون أخص من اللغوية لامية لانيها والمكان الحج لغة
 هو مطلق القصد الى معظم خصوصاً يكون قصد الى معظم معين بأفعال معينة ولوجعل املا للأفعال المعينة أصالة
 البين المعنى اللغوي المنقول عنه بخلاف نحو الصوم فانه في اللغة مطلق الاصالة فخصوه بكونه أمسا كعن
 المنظرانية من الليل وكذا الزكاة في اللغة الطهارة وتركية الشيء تطهيره وتركية المال المعادة كاشرة غلظت

(كتاب الحج)

(هو) يفتح الحاء وكسر الملقبة
 القصد الى معظم لا مطلق القصد
 فكما ملته بعضهم وشرعا
 (زيارة) أي طواف ووقوف
 (مكان مخصوص) أي الكعبة
 وعرفية (في زمن مخصوص)
 في الطواف من غير التبر الى آخر
 المعروف بالوقوف من زوال الشمس
 عرفة فقير التبر

جزءه فانه طاعة له لقوله تعالى تظهرهم وتركبهم بها فهي تظهرهم بخصوص بفعل مخصوص وهو التلبك قلها
 جعل التصد أصلا في تعريف الحج شرعا دون غيره وان كان القصد شرطاً في الكل وكذا جعل أصلاً في تعريف
 التيمم فانه في اللغة مطلق التصديق فوه شرعاً بأنه قصد الصعد الطاهر على وجه مخصوص وهو الضربان
 فهو قصد مقرب بفعل فلم يخرج عن كونه اسماً لفعل العبد وهذا معنى قول الزبلي جعل الحج اسماً للتصدي خاص
 مع زيادة وصف كالتيار اسم للمطلق قصد ثم جعل في الشرع اسماً للتصدي خاص بزيادة وصف اه هذا ما نظره
 في تحقيق هذا المثل (قوله سابقاً) أي على الوقوف والطواف أما كونه من المقات فواجب ط (قوله
 لصدر) اما لان الآية نزلت بعد فوات الوقت أو لظوف من المشركون على أهل المدينة أو خوفه على نفسه
 صلى الله عليه وسلم أو كره مخالطة المشركين في نسكهم اذ كان لهم عهد في ذلك الوقت زبلي وقدم الأول
 لما في حاشيته للشيخ عن الهدي لابن القيم أن الصحيح أن الحج فرض في أوخر سنة تقع وإن آية فرضه هي قوله
 تعالى وثقه على الناس حج البيت وهي نزلت عام الوفود وأخر سنة تقع وأنه صلى الله عليه وسلم لم يوتر الحج
 بعد فرضه عاماً واحداً وهذا هو الأصل في حديثه وحاله صلى الله عليه وسلم وليس يدين أدنى تقدم فرض الحج سنة
 ست أو سبع أو ثمان أو تسع دليل واحد غاية ما خرج به من قال سنة ست أن فينازل قوله تعالى وأتوا الحج
 والعمرة لله وهذا ليس فيه ابتداء فرض الحج وانما فيه الامر باتمامه اذا شرع فيه فإين هذا من وجوب
 ابتدائه اه (قوله مع علم الخ) جواب آخر غير متوقف على وجود العذر ومصلته أن وجوبه على القبول
 للاحتياط فان في تأخير تعذر بضائفات وهو منتف في حقه صلى الله عليه وسلم لانه كان يعلم بصلاته
 الى أن يعلم الناس مناسكهم تكملاً للتبليغ لقوله تعالى لقد صدق الله رسوله الرؤيا آية فهذا أثر في التعليل
 ولذا جعل الأول نابعاً له فهو كقولنا كرم زيد الله له حسن البلاء مع انه أولك (قوله لان سببه البيت)
 بدليل الاضافة في قوله تعالى وثقه على الناس حج البيت فان الاصل اضافة الاحكام الى أسبابها كما تقتض
 في الاصول ولا يكثر الواجب اذ لم يكثر سببه وحديث مسلم بايجاب الناس قد فرض عليكم الحج فخير افضال
 رجل اكل عام بارسل الله فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ظننت لوحي من
 ولما استعظم قال في التبر والاية وان كنت كافية في الاستدلال على نفي التكرار لان الامر لا يمتثل الا أن
 اثبات النفي يقتضي النفي أولى (قوله وقديح) أي الحج وهذا عطف على قوله فرض (قوله كاذبا جاوز
 المقات بلا احرام) أي فانه يجب عليه ان يعود الى المقات وبلي منه وكذا يجب عليه قبل الجاوزة
 قال في الهداية ثم الاتفاق اذا انتهى الى المقات على قصد دخول مكة عليه أن يحرم قصد الحج أو العرة عندنا
 أو لم يقصد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجوز أحد المقات الا حرم ما ولو لتجارة ولا وجوب الاحرام لتعظيم هذه
 البقعة الشريفة فسئلت في التاجر والمخمر وغيرهما اه قال ح فصل من هذا أن الحج والعمرة لا يكونان
 تفلاً من الاتفاق وانما يكونان تفلاً من البسائني والحرى اه قلت وفيه نظر فان حرمة تجاوزه بدون احرام
 لا تدل على أن الاحرام لا يكون الا واجبا من الاتفاق لان الواجب كونه متلباً بالاحرام وقت الجاوزة لا يجوز
 سوا كان الاحرام محجج فنقل او غيره لان الاحرام شرط لحل الجاوزة والشرط لا يلزم تحصيله مقصوداً كما
 في الاعتكاف وقدره ايضاً ان الجانب لا يحل له دخول المصعد حتى يقتل فاذا اغتسل السنة الجمعة مثلاً
 ثم دخل جازع أنه اغتوى الغسل المسنون وانما يجب اذا أراد الدخول ولم يقتل لغيره وهذا اذا أراد
 مجاوزة المقات وكان قاصداً للتسك وأحرم نكاح فرض أو منذوراً ونفل كفاء لحصول المتعود
 في تعظيم البقعة فان لم يكن قاصداً لذلك بأن قصد الدخول لتجارة مثلاً فحينئذ يكون احرامه واجبا ونظيره تحية
 المصعد تندرج في أي صلاة صلاها فان لم يصل فلا بد في تحصيل السنة من صلاتها على الخصوص هذا
 ما ظهر في وعن هذا والله تعالى أعلم فرض الشارح تعالى التمر والنهر تمور بالوجوب بما اذا جاوز المقات
 بلا احرام فانه يجب عليه العود الى المقات وبلي منه ويكون احرامه حينئذ واجبا اذا كان لاجل الجاوزة
 أو المأوى فليها ينسك فرض أو نذراً ونفل فهو على ماوى من فرض أو غيره ولا يجب عليه احرام خاص لاجل
 الجاوزة وحينئذ فلا رافق في عبادة فافهم (قوله كاسيحي) أي قتل فصل الاحرام وكذا قيل فصل
 الاسرار (قوله فان اختار الحج اتصف بالوجوب) فيكون من قيل الواجب الخير أي وان اختار العمرة

(بفعل مخصوص) بأن يكون
 محرماً بنية الحج سابقاً كاسيحي
 لم يقل لادرن من أركان الدين
 ليمحج النفل (فرض) سنة تسع
 وأما آخره عليه الصلاة والسلام
 لعشر اهذ رمع عليه قيامه لا يكمل
 التبليغ (مرة) لان سببه البيت
 وهو واحد والزيادة تطفوع وقد
 يجب ككما اذا جاوز المقات
 بلا احرام فانه كاسيحي يجب عليه
 أحد التسيكين فان اختار الحج
 اتصف بالوجوب

مجلس
فإن حج بحال حرام

اتفتت بالوجوب وانحازت لعدم اقتضا المقام اياه اه (قوله كالخج بحال حرام) كذا في الجرد الاول
التبديل بالخج وباء وسعة قد يقال ان الحج نفسه الذي هو زياره مكان مخصوص الخ ليس حراما بل الحرام
هو انفاق المال الحرام ولا تلازم بينهما كما أن الصلاة في الارض المصوبة تقع فرضا وانما الحرام شغل المكان
المصوب لامن حيث ككون الفعل صلاة لان الفرض لا يمكن اتصافه بالحرمه وهناك ذلك فان الحج في نفسه
مأمور به وانما يحرم من حيث الانفاق وكأنه أطلق عليه الحرمه لان المال دخل خلافه فان الحج عبادة مركبة
من عمل البدن والمال كما قد مضى ولذا قال في الجرد ويهدف في تحصل نفقة حلال فانه لا يقبل بالنفقة
الحرام كما ورد في الحديث مع أنه يسقط الفرض عنه معها ولاتنافي بين سقوطه وعدم قبوله فلا شاب لعدم
القبول ولا يعاقب عتباب تأخر الخج اه أي لان عدم الترتيب على العصة وهي الايمان بالشرائط والارتكان
والقبول المترتب عليه التواب يتن على أشياء كمال المال والاخلاص كالموصلى مرايا أو صام واعتاب
فان الفعل صحيح لكنه بلا تواب واقف على اعلم (قوله عن يجب استئذانه) كأحد أوجه المحتاج الى
خدمته والابداد والحداد كالابوين عند قد مضى كذا الفرم لم يولد لماله لا يقضي به والكفل والبالاذن
فيكره خروجه بلا ذنهم كافي الفتح وظاهره أن الكراهة تحرر عية وذاذا الشارع بالوجوب وزاد في الصبر
عن السير وكذا ان كرهت خروجه زوجته ومن عليه نفقته اه والظاهر أن هذا اذا لم يكن له ما يدفعه للنفقة
في شبهة قال في الجرد وهذا كله في حج الفرض أما حج النفل فضاء الدين أولى مطلقا كاسترح به في المقتط
(قوله حتى ينهي) وان كان الطريق مخفقا لا يخرج وان التي يجر عن التوازل (قوله على الفور)
هو ان يان في أول ثورات الامكان ويشاهد قول محمد بن علي التراخي وليس معناه تعين التأخير بل يعنى عدم
لزوم الفور (قوله وأصح الروايتين) لا يبلغ عطفه على الثاني فهو خبر مبتدأ أحد ذوف أو قوله عند الثاني خبر
مبتدأ أحد ذوف أي هذا عند الثاني وقوله وأصح عطفه فافهم (قوله ومات واحد) عطف على الامام فيفسد
اختلاف الرواية عنهما ايضا وعبارته شح در الحصار ففسد أي مات واحد وهو أصح الروايات عن أبي حنيفة
ومالك وأحمد فافهم (قوله أي سبنا الله) ذكر في الجرد بمشأوا أي بسنن سنو لانه قد يجري مجرى حين
وهو عند قوم طرد (قوله بالا لاسرار) أي لكن بالاسرار فهو استثناء منقطع لعدم دخول الاسرار تحت
المرحح ثم لا يخفى ان لا يلزم من عدم الفسق عدم الامانة فانه يأثم ولو مرة وفي شرح المسار لا يلزم من عدم التقرير
للاكمل أن حدة الاسرار ان تكثر ومنه تكثر وابشر هذه المباعدة به اشعارا بتركاب الكبيرة بذلك اه
ومستفاد انه غير معتد بعد بل مفقوض الى الرأي والعرف والظاهر أنه بمنزلة لا يكون اسرارا ولذا قال أي
سبنا ففعله في شرح المتن فيفسد ورتشهاده بالتأخير عن العام الاول بلا عذر غير محرم لان مقتضاه حصوله
بجز واحدة ففصل عن المرتين فافهم (قوله ووجه الخ) أي وجه كون التأخير صغيرا ان الضرورة واجبة لانها
ظنية لظنية دللها وهو الاحتياط لان في تأخير معرة اله الفتوات وهو غير قطعي فيكون التأخير مكروها
يخرج بحال احراما لان الحرمه لا تثبت الا بقطعي كذا ما لها وهو القرينة وما ذكره يفتي على ما قاله صاحب
العرف رسالته المؤتمنة في بيان العاصي ان كل ما كره عندنا من غير مخالفه من الصفات لكنه عذبا من الصفات
ما هو ثابت بقطعي كوطي الظاهر منها قبل التكملة والبيع عند اذان الجمعة تأمل (قوله كان اداء) أي
ويستقط عنه الام انما قال في الجرد قبل المراء ثم فويت الحج لان التأخير قلت لا يخفى ما فيه بل الظاهر
ان الصواب اتم التأخير اذ بعد الاداء لا تنوب وفي الفتح وبأنه بالتأخير عن أول سن الامكان فلو حج بعده
ارتفع الام اه وفي التهني في قيام عند الشيخين بالتأخير الى غيره بلا عذر الا اذا أتى ولو في آخر عمره
فما هو راقم للاثم بالاختلاف (قوله وان أم بموته قبله) أي بالاجتماع كصافي الزبني أماعلى قولهما
فتظاهروا معلى قول محمد فانه وان لم يأثم بالتأخير عنه لكن بشرط الاداء قبل الموت فاذ مات قبله ظهر أنه
أتم قبل من السنة الاولى وقبل من الاخيرة من سنة رأى في نفسه النعف وقبل بأثم في الجملة غير محرم كوم
يجمع بين عمله الى الله تعالى كصافي الفتح (قوله وسعه ان يستقرض الخ) أي جازة ذلك وقيل يلزم
الاستقراض كصافي لباب التماسك قال ملا علي القاري في شرحه عليه وهو رواية عن أبي يوسف
ومعنه ظهر ذواته تحمل حقوق الله تعالى اخف من ثقل حقوق العباد اه قلت وهذا يرد على

وقد يصف بالحرمه كالخج بحال
حرام وبالكره كخج بلا ذن
عن يجب استئذانه وفي التوازل
لو كان ابن حنيفة غلاب منعه
حتى يلحق (على الفور) في العام
الاول عند الثاني وأصح الروايتين
عن الامام ومات واحد فيفسد
ورتشهاده بتأخير ما سبنا
لان تأخير صغيرة وباتركا به مرة
لا يفسد الا بالاسرار يجر ووجهه
أن القوية ظنية لان دليل
الاحتياط ظني ولذا أجعوا أنه
لو تراخي كان اداء وان أتم بموته
قبله وقالوا لم يجمع حتى أتف
ماله وسعه أن يستقرض
ويجوز ولو غير قادر على وقائه ويرى
أن لا يؤاخذ الله به شيء لو تأوبا
وفله اذا قدر كقيد في التهنية

القول الأول أيضا أن كان المراد بقوله ولو غير قادر على وقائه أن يعلم أنه ليس له جهة وفاء أصلا أم لا يعلم أنه غير قادر في الحال وغلب على ظنه أنه لو اجتهد قدره على الوفاء فلا مرد ، والظاهر أن هذا هو المراد أخذًا بمأزكه في التلخيص ، لأنه يضاف إلى كونه حديث قال إن لم يكن عنده مال وأراد أن يستقرض لاداء الزكاة فإن كان في أكبر رأيه أنه إذا اجتهد بقضائه قدره كان الأفضل أن يستقرض فإن استقرض وأدى ولم يقدر على قضائه حتى مات برضى أن يقضى الله تبارك وتعالى دينه في الآخرة وإن كان أكبر رأيه أنه لو استقرض لا يقدر على قضائه كان الأفضل لعدمه اهـ ، وإذا كان هذا في الركضة المتعلقة بها حق القرض ففي الحج أولى (قوله على مسلم الخ) شروع في بيان شروط الحج وجعلها في الباب أربعة أنواع ، الأول شروط الوجوب وهي التي إذا وجدت بشامها وجب الحج والأفلاهي سبعة ، الإسلام والعلم بالوجوب لمن في دار الحرب والبلوغ والعقل والحرية والاستطاعة والوقت أي القدرة في أشهر الحج أو في وقت خروج أهل بلده على ما يأتي ، والنوع الثاني شروط الاداء وهي التي إن وجدت بشامها مع شروط الوجوب وجب أداءه بنفسه وإن فقد بعضها مع تحقق شروط الوجوب فلا يجب الاداء بل عليه الإيجار أو الإيساء عند الموت وهي خمسة سلامة البدن وأمن الطريق وعدم الجنس والحرم أو الزوج للمرأة وعدم العتق لها ، النوع الثالث شرائط صحة الاداء وهي تسعة الإسلام والأحرام والزمان والمكان والتقيز والعقل ومباشرة الأفعال البعذر وعدم الجاه والاداء من عام الاحرام ، النوع الرابع شرائط وقوع الحج عن القرض وهي تسعة أيضا الإسلام وقضاء الوالي الموت والعقل والحرية والبلوغ والاداء بنفسه إن قدر وعدم عينة النفل وعدم الافساد وعدم التنية عن القرض (قوله على مسلم) فلو ملك الكافر ما به الاستطاعة ثم أسلم بعدما اقتضى لا يجب عليه شيء ، تلك الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسلم لم يجز حتى اقتصر حيث يتقرر وجوبه بدنا في ذمته ففج وهو ظاهر على القول بالقورية لا التراضي ، نهر قلت وفيه نظر لأن على القول بالتراضي يتحقق الوجوب من أول سني الامكان ولكنه ينضم في أدائه أنه أوبعده كافي الصلاة يجب بأول الوقت موسعا والازمان أن لا يتحقق الوجوب الا قبل الموت وأن لا يجب الاجماع على من كان محججا من مرض أو عجز وأن لا يأثم المقرض بالأتاخير إذا مات قبل الاداء وكل ذلك خلاف الاجماع قدبر (قوله وقد سقتنا ما الخ) حاصل ما ذكره هناك من تكلفه باعتقاد أهل تلكه مذهب المهرقدين غير محتاط بها ، أداه واعتقدا والاضار بين محتاط باعتقاد اقط والعراقيين محتاط بهما اقتضاها عليهما قال وهو المختار كما حره ابن نجيم لأن ظاهر النصوص يشهد لهم بخلافه تأويل ولم يقل عن أبي حنيفة واحكامه شيء يرجع اليه اهـ ، ولا يمتني أن قوله في حق الاداء يفهم أنه محتاط بها اعتقاد اقط كما هو مذهب الحضاريين وهو ما صححه صاحب المناولكن ليس في كلام الشارح ان ما هنا هو ما اعتقده هناك وما قبل ما هنا خلاف المذهب فيه نظرا لما علت من أنه لا نص عن أصحاب المذهب فافهم (قوله حر) فلا يجب على عبد مديرا كان أو موكبا أو مبعضا أو مأذونا به ولو بمكة أو كانت أم ولد لعدم اهليته ملك الزاد والراحلة ولذا ما يجب على عبد أهل مكة بخلاف اشتراط الزاد والراحلة في حق الصغير فإنه لا يسير الا لاهلية فوجب على فقرا مكة وبهذا التقرير ظهر الفرق بين وجوب الصلاة والصوم على العبد دون الحج ، نهر وهو وجود الاهلية فيهما لانه والمراد اهلية الوجوب والا فالعبد أهل للاداء فيقع له فلا كما ساقى (قوله مكلف) أي بالغ عاقل فلا يجب على مجني ولا مجنون وفي المعنوية خلاف في الأصول فذهب فقرا الاسلام الى انه يوضع انتطاب عنه كالصبي فلا يجب عليه شيء من العبادات وذهب الفقوسى الى انه محتاط بها احتياطاً مجزى وقد منا الكلام على المعنوية في أول الكافر اربعة (تنبيه) ذكر في البدائع انه لا يجوز أداء الحج من مجنون وصبي لا يعقل كالا يجب عليهما اهـ ونقل غيره صحة مجعهما ووقف في شرح الباب بالفرق بين من له بعض ادراك وغيره قلت وفيه نظر بل الوثوق يجعل الأول على أدائها بنفسها والثاني على فعل الولى ففي الولو اهلية وغيرها الصبي يصح به أبوه وكذلك المجنون لأن اصرامه عنهما وهما عاجزان كلهما مهما بنفسهما اهـ وساقى تمامه (قوله أما لا يكون في دارنا) سواء علم بالقضية أم لا نشأ على الاسلام فيها أم لا بجر وقوله أو بأخبار عدل الخ هذا إن أسلم في دار الحرب فلا يجب عليه قبل العلم بالوجوب شيء لو أدى قبله ذكره التطبي في مناسكه بجثانه لا يجوز به من القرض وتوزع بان العلم ليس من شروط وقوع الحج عن القرض كما علم مما مر وبأن الحج يصح

(على مسلم) لأن الكافر غير
مخاطب بفروع الإيمان في حق
الاداء وقد سقتنا فيما علقناه
على المنار (حر مكلف) عالم
بفرضه ما لا يمكن به أن اؤاما
بأخبار عدل

يطلق التبعة بالاعتناء بالقرض بخلاف الصلاة وبأنه يصح عن نشأ دارنا وان لم يعلم بالقرض كاعتنائه (قوله
 اوستورين) أفاد أن الشرط أحد شرطى الشهادة العدد والعدالة كما في النهر (قوله صحيح البدن) أى
 سالم عن الآفات المانعة عن القيام بما لا بد منه في السفر فلا يجب على مقعد وفلوج وشيخ كبير لا يثبت
 على الرحلة بنفسه وأصحى وان وجد قائداً ومحبوس وشاخص من سلطان لا يأنفهم ولا بالتبعية في ظاهر المذهب
 عن الامام وهو رواية عنهم وظاهر الرواية عنهما وجوب الاجماع عليهم ويجزئهم ان دام العجز وان زال اعادوا
 بأنفسهم والمحال انه من شرائط الوجوب عنده ومن شرائط وجوب الاداء عنده ما وتيرة الخلاف تظهر
 في وجوب الاجحاج والابصاء كاذكرنا وهو مقيد بما اذا لم يقدر على الحج وهو صحيح فان قدر ثم عجز قبل
 الخروج الى الحج تتردد شأني ذمته فليزمه الاجحاج فلو خرج ومات في الطريق لم يجب الابصاء لانه لم يؤخر بعد
 الاجحاج ولو تكلفوا الحج بأنفسهم سقط عنهم وظاهر التبعة اختصار قولهما وكذا الاستيعاب وقواه في التبع
 ومضى على أن الحصة من شرائط وجوب الاداء اهـ من العجز والنهر وسكن في الباب اختلاف التصحيح وفي
 شرحه أنه مشى على الأول في النهاية وقال في البحر العميق انه المذهب الصحيح وان الثاني محصيه فاضى خان
 في شرح الجامع واختاره كثير من المسايخ ومنهم ابن الهمام (قوله بصير) فيه اختلاف المرام كاعتنائه
 (قوله غير محبوس) هذا من شروط الاداء كما هو الظاهر أنه لو كان جسه لشمه حقاً فادعى أدائه لا يسقط
 عنه وجوب الاداء (تنبيه) ذكر في شرح الباب عن نفس الاسلام ان السلطان ومن يجهله من الامراء
 ملحق بالمحبوس فيجب الحج في ماله الخ لاني عن حقوق الصادق وتعممه فيه ولا يفتي ان هذا ان دام عجزه الى الموت
 والا فبغير عليه الحج بنفسه بعد زوال عذره وهو مقيد أيضاً بما اذا كان قادراً على الحج ثم عجز والافلا يلازمه
 الاجحاج في اختلاف المذكور اتفقاً (قوله يمنع منه) أى من الحج أى الخروج اليه ط (قوله ذى
 زادوراحله) أفاد انه لا يجب الايثاث الادومل اجرة الرحلة فلا يجب بالاباحة او العارية ككفا في البحر
 وسبيل اليه (قوله محصية) فلا يكتفى لو قدر على رحلته مشتركة بزكباع غيره بل بصلاته شرح الباب
 (قوله وهو المسمى بالقتب) ينتم الميراسم مشغول أى ذو القتب وهو كافي في التماسوس الاكف الصغير حول
 السنام ح ذ ك ز شير الرحلة باعتبار كونهما ركوباً (قوله والا) أى ان لم يقدر على ركوب القتب (قوله
 على الخمار) هي شبه اليهودج قاموس أى على شئ منها بشرط أن يحمله معادلاً كما صرح به الشافعية وما في البحر
 من أنه يمكنه أن يضع في الشئ الا تراسمته ردة الخبر الملى وفي شرح الاباب اما ركوب زاملة أى مقب
 أو بشئ يحمل وأما الحقة فمن مبتدعات الترفهة فليس لها عبرة اهـ والظاهر أن المراد بالحقة تحت المعروف في
 زماننا المحمول بين جليلين أو بظن لكن اعترضه الشيخ عبد الله العفيف في شرح منكره بأنه منابذ للقرى وروى
 أنه يصير في كل ما يلحق بحالة عادة عرفاً لا يقدر الاعلها اعتبر في حقه بلا ريب وان قدراً يحمل أو القتب
 فلا يذروا لو كان شريفاً أو ذواته اهـ (قوله لا كاف) مرشط بقوله وراحلة لا يشترط فتنسب لاجلها
 ان غير الا كاف يشترط له القتب فلا يناسب قوله للمكي يستطيع المشى والمحال أن الزاد لا بد منه ولولكي
 كما صرح به غيره واحد كصاحب النبايع والسراج وما في النهاية والنهاية من أن المكي يلازم الحج ولو فقيراً
 لازادته لتفرقه ان الهمام الآن براد ما اذا كان يمكنه الاكتساب في الطريق وأما الرحلة فنسب للاقاف
 دون المكي القادر على المشى وقيل شرط مطلقاً لأن ما بين مكة وعرفات اربع فراسخ ولا يقدر كل احد على
 مشيها كما في الخط وصح صاحب الباب في منكره الكبير الأول ونظر فيه شارحه القاري بأن القادر نادر ومضى
 الاحكام على القالب وحده المكي عندئذ كان داخل المواقيت الى الحرم كما ذكره الكرماني وهو بعيد جداً
 بل الظاهر ما في السراج وغيره انه من يشنه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام وفي البحر الاخر واشترط الرحلة في حق
 من يشنه وبين مكة ثلاثة أيام فصاعداً أما ما دونه فلا اذا كان قادراً على المشى وتعممه في شرح الباب (تنبيه)
 في القاب القدر الاكافي اذا وصل الى مقام فهو كالمكي قال شارحه أى حدث لا يشترط في حقه الا الزاد
 والراحلة ان لم يكن عاجزاً عن المشى وتبني أن يكون القنى الاكافي كذا في ادعاء عدم الركوب بعد وصوله
 الى أحد المواقيت بالتقيد بالنقل لظهوره عن المركب وليد أنه يعين عليه أن لا ينوي ظلاله زعم انه
 لا يجب عليه لقهره لانه ما كان واجباً هو افاق فلما صار كالمكي وجب عليه قلوفاً ظلاله الحج ما ليا اهـ

أوستورين (صحيح) البدن (بصير)
 غير محبوس وخاف من سلطان يمنع
 منه (ذى زاد) يصح به بدنه فالمتبادر
 لهم وقصوداً ما قدر على خروجه
 لا يبعد قادراً (وراحله) محصية به
 وهو المسمى بالقتب ان قدر والا
 فتنسب القدر على الخمار
 فلا فاق بالزاد والراحلة للمكي
 يستطيع المشى

مخلصا وتكلمه ما سئذ كره في باب الحج عن الفهر من أن المأمور بالحج اذا وصل الى مكة لرسه ان يمكث للحج
 الفرض عن نفسه لكونه صار قادرا على ما فيه كاستعماله ان شاء الله تعالى (قوله ليشبهه بالي الى الجمعة) اي
 في عدم اشتراط الراحة فيه (قوله وفاد) أي حدث عبر الراحة وهي من الابل خاصة وهو الموافق للهداية
 وشروحه وما في كتب اللغة من أنها المركب من الابل ذكر ككان أو أي وما في التهافت من تفسيرها
 بأنها ما يحمل ويحمل ما يحتاجه من طعام وغيره وأنها في الأصل البعير القوي على الاسفار والاحمال اه
 لا يخالف ذلك لأن غير البعير لا يحمل الانسان مع ما يحتاجه في المسافة البعيدة وقد صرح في المجتبى عن
 شرح الصباغ بأنه لو لم يكن حكرى صار فهو عاجز عن النخفة اه والذي ينبغي ما قاله الامام الاذرى
 من المشاققة من اعتبار القدرة على البقل والجاريين بينه وبين مكة مراحل يسيرة دون البعيدة لأن غير
 الابل لا يقوى عليها حال السندى في منسكه الكبير وهو تفصيل حسن جدا ولم أر في كلام أصحابنا ما يخالفه
 بل ينبغي أن يكون هذا التفصيل مرادهم اه فافهم (قوله وانحصر حوايل الكراهة) أي التزمية
 كما استظهره صاحب الجريد بل افضله مقابلة اه (قوله به ينق) لعل وجهه أن فيه زيادة النخفة
 وهي مقصودة في الحج وإذا اشترط في الحج عن القبر ان يحج راكبا إذا تمت النخفة حتى لو حج ماشيا ولو ماره
 ضمن كما صرح به في الباب لكن سألني آخر كتاب الحج ان من نذر حجا ماشيا وجب عليه المشي في الاسرع
 وعليه التمكن وعليه في الهداية وغيرها بأنه التزم القربة بصفة الكمال لقوله صلى الله عليه وسلم من حج ماشيا
 كتب الله له بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم قبل وما حسنات الحرم قال كل حسنة سبع مائة ولأنه أشق
 على البدن فكان افضل ونماه في شرح الجامع الخافى وقال في النخبة فان قيل كره أو حثيفة الحج ماشيا
 فكيف يكون صفة كمال قلنا انما كرهه اذا كان مدة سوء الخلق ككان يكون صاعنا مع المشي أولا يقطعه
 والا فلا شك أن المشي أفضل في نفسه لانه أقرب الى التواضع والتذلل ثم ذكرنا حديث الماروغره قلت وأما
 مسألة الحج عن القبر فعمل وجهها أن الميت لما جاز عن احدي المشقتين وهي مشقة البدن ولم يقدر الاعلى
 الاخرى وهي مشقة المال صارت كإنها هي المقصودة فلمن الاتيان بها كاملة ولذا وجب الاجتاج من منزل
 الحرم والاتفاق من ماله ولم يجز تبرع غيره عنه لعدم حصول مقصوده فليست (قوله واقتب أفضل من
 الحارة) لانه صلى الله عليه وسلم حج كذلك ولانه لم يعد من الرأى والسمعة وأخف على الحيوان (قوله وفي
 اجارة الخلاصة الحج) قال الخليل الرأى نقله في الخلاصة عن القساري المقرى ولعمري هذا الجفاف على الجار
 وانصاف في حق الجمل فتأمل وذكر في الجوهره أن المنة عشرة وعشرون أوقية والاقوة سبعة مشاقيل وهي
 عشرة دراهم والمائتان وأربعون مناهي الوسن وهي قطار دمشق تقريبا (قوله وظاهره ان البقل كالحمار)
 كذا في التهر وكأنه أراد الحمار القوي المعتدل الانقال في الاسفار انه كاليفل والافاكثر الجهد دون البغال
 ككثر فافهم (قوله ولو وجب الابل لانه الحج) وكذا عكسه بحيث لا يجب قبوله مع الابل لأن أحدهما على
 الآخر بل حكم الاجنبى بالاولى ومراده افادة أن القدرة على الزاد والراحة لا يثبتها من الملائد دون الابل
 والعارية كما قد سئله (قوله وهذا) أي المذكوور وهو القدرة على الزاد والراحة (قوله خلافا
 للاصولين) حيث قالوا انها من شروط وجوب الاداء ونماه في البصر وفيما علقه عليه (قوله كأمز
 في الزكاة) أي من بان مالا يثبت منه من الخواصج الاصلية كفرسه وسلاحه وجماله وعبيد خدمه وآلات حرفته
 وأثامه وقضاة يوجهه وأصدقته ولمؤجته كافي الباب وغيره والمراد قضاء دين العباد ولا آقال في الباب أيضا
 وان وجد مالا وعليه حج وكذا يصح به قبل الآن يكون المال من جنس ما يجب فيه الزكاة فصرف البها اه
 (تنبيه) ليس من الخواصج الاصلية ما جرت به العادة الحديثة برسم الهدية للأقارب والاصحاب فلا يعذر
 بترك الحج لجزءه عن ذلك كاتبه عليه العبادي في منسكه وأقره الشيخ اسماعيل وعزاه بعضهم إلى منسكه الحق
 ابن أمير حاج وعزاه السيد أبو السعود إلى مناسك الكرماني (قوله ومنه المسكن) أي الذي يمكنه هو
 أو من يجب عليه مسكنه بخلاف الفاضل عنه من مسكن أو عبد أو متاع أو كتب شرعية أو أكلة كعمرية أما
 نحو الذهب والفضة وما لها من الكتب الرياضية فتثبت بها الاستطاعة وان احتاج اليها كما في شرح الباب عن
 التارخانية (قوله فانه لا يلزمه بيع الزائد) لانه لا يمتري في الحاجة قدر مالا يثبت منه ولو كان عنده طعام سنة

يشبهه بالي البيعة وفاداه لوقد
 على غير الراحة من بقل أو حمار
 لم يجب قال في البحر ولم أر صريحا
 وانحصر حوايل الكراهة وفي
 السراجة الحج راكبا أفضل منه
 ماشيا به ينق واقتب أفضل من
 الحارة وفي اجارة الخلاصة حل
 الجمل مائتان وأربعون مناهي الجار
 مائة وخمسون فظاهره أن البقل
 كالحمار ولو وجب الابل لانه مالا
 يحج به لم يجب قبوله لأن شرائط
 الوجوب لا يجب تحصيلها وهذا
 منها ما يتناقض الفقهاء خلافا
 للاصولين (فضلا عن مالا يثبت منه)
 كما مر في الزكاة ومنه المسكن ومنه
 ولو كبراء بكنه الاستثناء
 ببعضه والحج بالفاضل فانه لا يلزمه
 بيع الزائد منه هو الأفضل

وعليه عدم لزوم بيع الكل
والاكتفاء بسكنى الاجارة بالاولى
وكذا لو كان عنده مال واشترى به
مسكنا وخادما لا يبيع بعده ما يكتفى للبح
لا يلزمه خلاصة وحزق التبرأة
يشترط بقاء رأس مال حرقة
لن احتاجت لذلك والا لا وفي
الاشياء معه ألف وخاف العزوبة
ان كان قبل خروج أهل بلده
التزوج ولو وقته زسه الحج
(و) فضلا عن (شفقة عالة) عن
تلمذه نفقته لتقدم حق العبد
(ال) حين (عوده) وقبل بعده
يوم وقيل بشر (مع أسن
الطريق) بقبلة السلامة ولو
بالشوة على ما حققه الكمال

مط.

في قوله يذم حق العبد على
حق الشرع

ولو استلزم بيع الزائد ان كان فيه وما كان في الباب وشرحه (قوله والاكتفاء) بأنجز صفعا على
بيع (قوله لا يلزمه) تسع في عزو ذلك الى الخلاصة ما في الصبر والبر الذي رأيت في الخلاصة هكذا وان لم يكن له
مسكن ولا شيء من ذلك وعنده دراهم تبلغ به الحج وتبلغ عن مسكن وخادم وطعام وقوت وجب عليه الحج
وان جعلها في غيره أم ١٥ لكن هذا اذا كان وقت خروج أهل بلده ما كسر ح به في الباب اما قبل فسترى به
ما شاء لا قبل اليوسوب كما في مسألة التزوج الاضية وعليه يحصل كلام الشارع بقدر (قوله يشترط بقاء رأس
مال حرقة) كاجزوه ههنا ومزارع كما في الخلاصة ورأس المال يختلف باختلاف الناس بجر قلت
والمزاد ما يمكنه الاكتساب به قدر كفايته وكفاية عياله لا يستلزم لانه لا نهاية له (قوله وفي الاشياء)
المسألة منقولة عن أبي حنيفة في تقديم الحج على التزوج والتفصيل المذكور ذكره صاحب الهداية في التبيين
وذكرها في الهداية مطلقة واستشهد بها على أن الحج على الفور وعنده ومقتضاه تقديم الحج على التزوج
وان كان واجبا عند التوقان وهو صريح ما في العناية مع انه حدث عن الجواب في الاحلية ولذا اعتبر ابن كمال
باشا في شرحه على الهداية بانه حال التوقان مقدم على الحج اتفاقا لان في تركه أمرين ترك الفرض والوقوع
في الزنا وجواب أبي حنيفة في غير ذلك التوقان ١٥ أي في غير حال تحقق الزنا لانه لو تحققته فرض التزوج
أما لو خافه فالترجح واجب لا فرض فقدم الحج الفرض عليه فافهم (قوله) فضلا عن نفقة عالة) هذا
داخل تحت ما لا يلزمه فهو من عطف الخاص على العام اهتمما بانه شهر والنفقة تشمل الطعام والكسوة
وانسحب في يعتبر في نفقته ونفقة عياله الوسط من غير تمييز ولا تقتصر بجر أي الوسط من حال العمود ولذا
اعتبه بقوله من غيره ذر الخ لا ما بين نفقة الفتي والنفقة فلا يرد ما في الصبر من أن اعتبار الوسط في نفقة الزوجة
خلاف النقي به واستوى على اعتبارها كما ياتي في شأنه الله تعالى ١٥ لأن المراد بالوسط هنا المعنى
الثاني والمراد هنا الاول فافهم (قوله لتقدم حق العبد) أي على حق الشرع لانها وانما بحق الشرع بل حاجة
العبد وعدم حاجة الشرع الا ترى انه اذا اجتمع الحدود وفيها حق العبد يذم بحق العبد لانها ما من
شيء الا والله تعالى فيه حق فلو قدم حق الشرع عند الاحتياج بطل حقوق العباد كذا في شرح الجامع الصغير
لقاضي خان وأما قوله عليه الصلاة والسلام فدين الله أحق فافهم أنه أحق من جهة التعظيم لا من جهة التقديم
ولذا قلنا لا يستلزم ليج الا اذا قدر على الوفاء كما مر وكذا اذا قطع الصلاة وتأخيرها غلوفه على نفسه أو ماله
أو أرض غيره أو ماله كنوف الفسالة على الولد والغلوف من تركه أي وخوف الراعي من الذئب وأما ذلك
كافشار الضئيف (قوله الى حين عوده) متعلق بقوله فضلا أو بما لا بد منه لانه يعني ما يحتاجه أو بنفقة
أي فلا يشترط بقاء نفقة ما بعد عوده وهذا ظاهر الرواية (قوله مع أمن الطريق) أي وقت خروج أهل
بلده وان كان مخفا في غيره بجر وقد منعنا في الباب انه من شروط وجوب الاداء وفي شرحه انه الاصل
وربما في الفتح وروى عن الامام انه شرط وجوب فصل الاول يجب الوصية به اذا مات قبل أمن الطريق اما
بعده فغيب اتفاقا بجر (قوله بقبلة السلامة) كذا اختاره النسخة أو الالذ وعليه الاعتقاد واختلف
في سقوطه اذا لم يكن يذم ركوب البحر فقبل يسقط وقال الكرماني ان كان الفسالة فيه السلامة من موضع
جرت العباد تركه بوجوبه والا فلا وهو الاصح بجر قال في الفتح والذي يظهر أنه يعتبر مع غلبة السلامة عدم
غلبة الخوف حتى لو غلب وقوع التلب والقبلة من المحاربين مرارا أو سمعوا أن طائفة تعترض الطريق ولها
شوكه والناس يستخفون انفسهم عنهم لا يجب وما تقي به الرازي من سقوطه عن أهل بغداد وقول الاسكاف
في سنة ست وثلاثين وسبعمائة لا أقول انه فرض في زماننا وقول الطنجي ليس على أهل خراسان منذ كذا كذا
سنة عا كما كان وقت غلبة التلب والخوف في الطريق ثم زال والله المنة (قوله على ما حققه الكمال) حيث
قال وقول الضار لا أرى الحج فرضا منذ عشرين سنة من حين خرجت القرامطة لانه لا يتصور اليه الا بارشائهم
تصحيح الطاعة بسبب المعصية فيه فلا نزل هذا المكان من شأنهم انما شأنهم استحلال قتل الانفس وأخذ
الاموال وكانوا يظنون على أماكن يترصدون فيها للحجاج وقد جمعوا عليهم مرة في مكة فتنازلوا خفافا الحرم وقد
مثل الكرخ عن لا يبيح خوفانهم قتال ما سلمت البادية من الكافات أي لا تخلو عنها القلعة الماء وهيجان السجوم
وهذا الجواب منه رحمه الله تعالى ومجمله انه رأى ان الغالب اندفاع شرهم عن الحاج وتقديره فالانتم في مثل على

الآن خذ على ما عرف من تقسيم الشريعة في كتاب القضاء اه ملخصا واعترضه ابن كمال باشا في شرحه على الهداية بان ما ذكر في القضايا ليس على الخلاف بل في ما اذا كان المعنى مضطرا بان لزومه الاعطاء ضرورة عن نفسه او ماله اما اذا كان بالاتزام منه في الاعطاء ايضا بآثاره وما نحن فيه من هذا القبيل اه واقره في النهر ويجاب السيد ابو السعود بأنه هاتما مضطرا لاسقاط القرض عن نفسه قلت ويؤيده ما يأتي عن القسبة والجني فان المكس وانما غنما رشوة وتقل ح من البصر ان الرشوة في مثل هذا بقرعة ولم ارفعه فليراجع (قوله) ان تقل بعض الجاني أي في كل علم اوفى غالب الاعوام وسيتكذلك تكون السلامة غالبه اه ح قلت فيقولان غلبة السلامة ليس المراد بها لكل احد بل للمصروع وهي لا تنفي الا بقل الاكثر والكثير اما تلتل للمصروع ليهض قليل من جمع كثره ما اذا كان بقرعه بنفسه وخروجه من بينهم فالسلامة فيه غالبه نعم اذا كان القتل بمسابقة القصاص مع الجاني فهو عذر اذا غلب الخوف للمصروع عن القتل من أنه يشترط عدم غلبة الخوف الخ على الخلفه جعت أيضا جواب الكرخي في شأن القرامطة المستعملين قتل الجاني وأيضا فان ما يحصل من الموت بقلة الماء وهما من السوم استمر بما يحصل بالقتل بأضعاف كثيرة فلو كان عذرا لم أن لا يجب الجاني الا على القريب من مكة في اوقات خاصة مع أن الله تعالى اوجبه على أهل الآفاق من كل فج عبق مع العلم بان سفره لا يعتد به كما يكون في غيره من المسافرين موت وقتل وسرقة فاقهم (قوله من المكس والخفارة) المكس ما يأخذه العشار والخفارة ما يأخذه الشريف وهو المعروف مثله ما يأخذه الاعراب في زماننا من الصراطين العيين من جهة السلطان نصره الله تعالى في شرحه هم (قوله والمفقد لا) وعليه الفتوى شرح الباب عن المنهاج (قوله وعليه) أي على كون المفقد عدم كونه عذرا فيقتبس الخ ح (قوله كافي مناسك الطرابلسي) وعمران في شرح الباب الى الكرماني (قوله ومع زوج أو محرم) هذا وقوله ومع عدم عدة عليها شرطان مختصان بالمرأة فلذا قال لارءا وما قبلهما من الشروط مشتركة والمهر من لا يجوز له سنا كتبها على التأيد بقراءة أو رضاع أو صهره كافي للنفقة وأدخل في الظاهرية بنت موطونه من الزناحت يكون محرما لها وقوله دليل على موتها بالوطي الحرام وعاشت بحرمه المصاهرة كذا في الخاتمة غير لكن قال في شرح القباب ذكر غوام الغين شارح الهداية انه اذا كان محرما بالزنا فلا تسافر معه عند بعضهم واليه ذهب القدوري وبه نأخذ اه وهو الاصول في الدين والابعد عن التهمة اه (قوله ولو بعدا) راجع لكل من الزوج والمهر وقوله أو ذنبا أو برضا مع خص المحرم كالإيجي ح لكن نقل السيد أبو السعود عن فنفات البرازية لانسافر بأخي ارضا عن زماننا اه أي لقللة الفساد قلت ويؤيد كراهة انطوائتها كالمصرة الشابة فنبني استثناء الصورة الشابة هنا ايضا لان السفر كالتلوة (قوله كافي التبرعنا) حيث قال ونسبي أن يشترط في الزوج ما يشترط في المحرم وقد اشترط في المحرم العقل والبلوغ اه لكن كان على الشارح أن يؤخره عن قوله عاقل وهذا البحث نقله القهستاني عن شرح المحاموي ح (قوله والمراهق كيانا) اعتراض بين التعوت ح (قوله غير مجبوس) محض المحرم اذ لا يزوج في زوج الحاشية أن يكون مجبوسا ح (قوله ولا فاسق) يم الزوج والمحرّم ح وقوله في شرح الباب بكونه ما جانا لايالي (قوله لعدم حفظهما) لان المجبوس يمتنع عليها منه لا اعتقاده حل تكاح محرمة ولا فاسق الذي لا حرمته كذلك ولو زواجوا ترك المصنف تقييد المحرم بكونه مأمونا لا انما ذكره عنه فاقهم (قوله مع وجوب النفقة الخ) أي يشترط أن تكون قادر على نفقتها ونفقة (قوله للمهرها) قيد لا لأنه لو خرج معها زوجها فلا نفقة له على بل لها عليه النفقة وان لم يخرج معها فذلك مندب في يوسف وقال محمد لا نفقة لها لانها مائة نفقة نفسها عليها سراج (قوله لانه مجبوس عليها) أي حبس نفسه لاجلها من حبس نفسه لغيره فنفتته عليه (قوله لامرأة) متعلق بمحذوف صفة زوج أو محرم أو متعلق بفرض (قوله حرة) مستند لان الكلاله من يجب عليه الحج وتقدم شرائط الحرة فيه لكن اشار به الى أن ما استند من المقام من عدم جواز السفر للمرأة الا بزوج أو محرم خاص بالمرأة فبيد زالة المكاتب والمدرّبة وآتم الولد السفر بدونه كافي السراج لكن في شرح الباب والفتوى على انه يكره في زماننا (قوله ولو مجبوزا) أي لاطلاق التصوص بمر حال الشاهر لكل سائطة في الخلق لافقة ه وكل كاسدية وما لها ساق

وسمي آخر الكتاب ان قتل بعض الجاني عذر وهل ما يؤخذ في الطريق من المكس والخفارة عذر قولان والمقتدل كافي القسبة والمجس وعليه فيقتب في الفاضل عما لا بد منه القدرة على المكس ونحوه كافي مناسك الطرابلسي (و) مع زوج أو محرم ولو بعدا أو ذنبا أو برضا ع (بالغ) قبلهما كافي التبرعنا عاقل والمراهق كيانا جوهره (غير مجبوس ولا فاسق) لعدم حفظهما (مع) وجوب النفقة (حرمها) عليها لانه مجبوس عليها (لامرأة) حرة ولو مجبوزا

(قوله في سفر) هو ثلاثة أيام والى الصباح لها الخروج الى مادونه مساجدة بقصر محرم بحر وروى عن أحمد حنيفة وأبي يوسف كراهة خروجها وحدها مسجدة يوم واحد ويبنى أن يكون القنوى عليه لفساد الزمان شرح الباب ويؤيده حديث العيصين لا يبعث لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسجدة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها وفي لفظ المسلم مسجدة ليلة وفي لفظ يوم لكن قال في الفتح ثم إذا كان المذهب الأول طمس الزوج منهما إذا كان مكانا فيها وبين مكة أقل من ثلاثة أيام (قوله قولان) هما مبان على أن وجود الزوج أو المحرم شرط وجوبها بشرط وجوب أداء والذي اختاره في الفتح أنه مع الحصة وأن الطريق شرط وجوب والاداء فيجب الأصالة أن منع المرض أو خوف الطريق أو لم يوجد زوج ولا محرم ويجب عليه التزوج عند فقد الزوج وعلى الأول لا يجب شيء من ذلك كافي البحر وفي التهر وجميع الأول في البدائع ورجح الثاني في النهاية بحال القاضي ثان واختاره في الفتح اه قلت لكن يزعم في الباب بأنه لا يجب عليها التزوج مع أنه منى على جعل المحرم أو الزوج شرط أداء ورجح هذا في الجوهره وابن امير حاج في المناسك كما قاله المصنف في منعه قال ووجهه أنه لا يحصل غرضها بالتزوج لأن الزوج له أن يمنع من الخروج معها بعد أن عكها ولا تقتدر على الخلاص منه وربما لا يوافقها فتعسر ومنه بخلاف المحرم فإنه ان وافقها انقضت عليه وان امتنع أمسكت فنفقت وأزكت الحج اه فافهم (قوله وليس بعدها محرم لها) أي ولو يجوز أو خصيا لأنه لا يحرم نكاحها عليه على التأييد بل مادام جاورها (قوله وليس زوجها معها) أي إذا كان مكانا معها محرم والأفضل منعها كما يمنعها من غير جهة الاسلام ولو واجبة بصنعها كالنذرة والتي أحرمت بها نفسها وتقبلت منها مسجدة فلا تقضيها إلا بآذنه وكذا دخلت مكة بعد مجاوزة المسقات غير محرمة لأن حق الزوج لا تقتدر على منعه بفسطها بل بإيجاب ائتمت على جهة الاسلام رضى وإذا منعها زوجها فيما يليك تصير محصورة كما سأل في بابها ان شاء الله تعالى (قوله مع الصكره) أي التعريمية لله في حديث العيصين لا تسافر امرأة ثلاثا إلا معها محرم زاد مسلم في رواية أو زوج ط (قوله ومع عدم عدة الخ) أي فلا يجب عليها الخ إذا وجدت كافي شرح الجهم والباب قال شارحه وهو مترتب بأنه شرط الوجوب ذكر ابن امير حاج أنه شرط الأداء وهو الظاهر (قوله اية عدة كانت) أي سواء كانت عدة وفاة أو طلاق بائن أو جسي ح (قوله المنع من سفرها) أما الواحدة في السفر فأن كان الطلاق رجعي لا يفرقها إلا بإقرارها أو بآذانها فإن كان إلى كل من بلدها وسكة أو أقل من مدة السفر فتحررت أو إلى أحدهما سفردون الآخر تبت أن تستأجر أو كل منهما سفردان كانت في مصر فرت فيه إلى أن تنقضي عدها ولا تخرج وإن وجدت محرما خلافا لهما وإن كانت في قرية أو مفازة لأن من على نفسه ما قلها أن تنقضي إلى موضع آمن ولا تخرج منه حتى تنقضي عدها وإن وجدت محرما عنده خلافا لهما كذا في فتح القدير (قوله وقت) ظرف متعلق بمحذوف خبره اية أي ثالثة وقت خروج أهل بلادها وقل أشهر الحج لبعده المسافة ط (قوله وكذا سائر شرائط) أي يتصور وجودها في ذلك الوقت (تمة) ذكر صاحب الباب في منعه الكبير أن من الشرائط إمكان السبر وهو أن يتي وقت يمكنه الذهاب فيه إلى الحج على السبر المتأخر أن لا يقطع كل يوم أو في بعض الأيام أكثر من مرحلة لا يجب الحج اه وذكر شارح الباب أن منها أن يتكمن من أداء المكتوبات في أوفاها قال الكرماني لأنه لا يلبس بالحكمة لا يجب فرض على وجه يفوت به فرض آخر اه وتماه هناك (قوله فلا حرم مني الخ) تخريج على اشتراط اللوغ والحزبة (قوله أو أحرم عنه أهوه) المراد من كان أقرب إليه بالنسب فلو اجتمع والده وأخ محرم والده كافي الخاتمة والظاهر أنه شرط الأولوية لباب وشرحه (قوله ويبنى الخ) قال في الباب وشرحه ويبنى لوليه أن يجنبه من محظورات الاحرام كلبس الخط والطيب وان ارتكبا الصبي لا تنقض عليها (قوله وظاهره) أي ظاهر قول الميسوط أو أحرم عنه أهوه إعادة الصغير إلى الصبي العاقل لكن تأخذه مع قول الباب وكل ما قدر للصبي عليه بنفسه لا يجوز فيه النيابة اه وكذا ما في جامع الاستروشن عن المشيخة قال محمد في الأصل والصبي الذي ينجبه أهوه يضي المناسك ويرى الجوار وأنه على وجهين الأول إذا كان صيدا لا يقتل الأداء بنفسه وفي هذا الوجه إذا أحرم عنه أهوه جازون كان يقتل الأداء بنفسه يضي المناسك كماها يسهل مثل ما يفعله البالغ اه فهو كالصريع في أن أحرم عنه أهوه يصح إذا كان لا يقتل

(في سفر) وهي يلزمها التزوج قولان وليس بعدها محرم لها وليس زوجها معها من جهة الاسلام ولو جرت بلا محرم جاز مع الصكره (و) مع (عدم عدة على مطلقا) أي عدة كانت ابن ملك (والعبرة ولو جرت) أي الدقة المانعة من سفرها (وقت خروج أهل بلدها) وكذا سائر الشروط بحر فلو أحرم صبي عاقل أو أحرم عنه أهوه صار محرما ويبنى أن يجزده قبله وبليسه أزارا ورواه ميسوط وظاهره أن أحرامه عنه عدة صحيح مع عدمه أولى (فصل) أو بعد عتق

(قوله قبل الوقوف) وكذا بعده الأولى وهو راجع لقوله بلغ وعنى (قوله لا تعقده نقلا) وكان القياس أن يصح فرض الوقوف في حجة الاسلام سال وقوفه لأن الاحرام شرط كان المصطفى إذا ظهر ثم بلغ فانه يصح أداء فرضه تلك الظاهرة لأن الاحرام له شبهة بالركن لا تشافه على النية فثبت بعده لم يصح حاله شرع في صلاة ثم بلغ بالنسبة فان جدد احرامها وقبى بها القرض يقع عنه والا فلا شرح الباب (قوله فلا يجد الخ) بأن يرجع إلى مفقات من المواقف ويحدد التلبية بالبحر كما في شرح الملتقى قلت والقاهران الرجوع ليس بلازم لأن انشاء الاحرام من التيقن واجب فقط كإبائى ط (قوله قبل وقوفه بعرفة) قيل عبارة المصنف ولو أحرم المصطفى أو الجنبون أو الكافر ثم بلغ أو أفاق وقت الحج فان جددوا الاحرام يجزئهم عن حجة الاسلام اه ومقتضاها أن المراد بما قبل الوقوف قبل فوت وقته كما عرفت من ملاحى القسارى في شرحه على الوقاية والباب لكن قيل القاضى عندى شرحه على الباب عن شيخه العلامة الشيخ حسن الجبلى المكي أن المراد به الكسوة بعرفة حتى لو وقف بها بعد الزوال لخطأ فبلغ ليس له التعبد وإن بقي وقت الوقوف وأيد الشرح بحديثه الله العفيف في شرح منعه بقوله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد تمت حجه وقال وقد وقع الاختلاف في هذه المسألة لا زمانا بينهم من أفتى بحصة تعقيد الاحرام بعد انشاء الوقوف ومنهم من أفتى بعدهما ولم يفرق بينهما اه لمصاحبة قلت وظاهر قول المصنف تعالى للرد قبل وقوفه أن المراد حصة الوقوف لا وقت فهو مؤيد لكلام الجبلى (قوله لم يجز) أى من حجة الاسلام (قوله لا تعقده) أى احرام التعبد فلا زما فلا يمكنه الخروج منه بجر ط (قوله بخلاف المصطفى) لأن احرامه غير لازم لعدم أهلية التزوم عليه ولذا ألوا أحمره وتحلل لادم عليه ولا جازأ عليه لا تركاب المغلور أن فتح (قوله والكناف) أى لو أحرمت فاسلم فجدد الاحرام بحجة الاسلام أحرأ لعدم انعقاد احرامه الاول لعدم الاطحة ط عن الدائع (قوله والجنبون) أى لو أحرمت عنه وله ثم أفاق فجدد الاحرام قبل الوقوف أجزأ عن حجة الاسلام شرح الباب وفي الذخيرة قال في الاصل وكل جواب عرفة في المصطفى يحرم عنه الاب فهو الجواب في الجنبون اه وفي اللؤلؤة قبل الاحصار وكذا المصطفى يصح به أبوه وكذا الجنبون يقضى المتأخر ويرى الجار لأن احرام الاب عنها وما عجز ان كساراهما بينهما اه وفي شرح المقدسى عن الصراعى لا يحل على جنبون مسلم ولا يصح عنه اذا حج بنفسه ولكن يحرم عنه وله اه فهذه التقول صريحة في أن الجنبون يحرم عنه وله كالصبي وبه ادفع ما في الصرم قوله كيف يصور احرام الجنبون بنفسه وكونه وله أحرمت عنه يحتاج إلى نقل صريح يفيد أنه كالصبي اه (قوله فرضه) عبرة ليشمل الشرط والركن ط (قوله الاحرام) هو التلبية والتلبية أو ما يقوم مقامها أى مقام التلبية من الذكر أو تقليد البدن مع السوق لباب وشرحه (قوله وهو شرط انشاء) حتى مع تقديمه على أشهر الحج وإن ذكره كإسائى ح (قوله حتى لم يجز الخ) تقرير على شبهة بالركن يعنى أن فاقته الحج لا يجوز له استدامة الاحرام بل عليه الصل بعرفة والقضاء من قابل كإبائى ولو كان شرطاً لمحالها جازأت الاستدامة اه ويتفرع عنه أيضا ما في شرح الباب من أنه لو أحرمت ثم أوتت والعبادة تعالى بطل احرامه والافارقة لا تطل الشرط المقتضى كالمهارة للصلاة اه وكذا ما فقت منه من اشرط التلبية فيه والشرط المحض لا يحتاج إلى نية وكذا ما مر من عدم سقوط القرض عن صبي أو عبد أحرمت فبلغ أو عتق ما لم يحقده المصطفى (قوله ليقضى من قابل) أى بهذا الاحرام السابق المستدام ط (قوله في أوامه) وهو من زوال يوم عرفة إلى قبل طلوع فجر الضحى ط (قوله ومعظم طواف الزبارة) وهو أربعة أشواط وابقه واجب كإبائى ط (قوله وما ركنا) بشكل عليه ما قالوا ان الأمور بالحج اذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزبارة فانه يكون بمنزلة اختلاف ما اذا رجع قبله فانه لا يوجد للحج الا وجود ركنته ولم يوجد أفينبى أن لا يجزى الا حرم سوا مات الأمور أو رجع بجر قال العلامة المقدسى يمكن الجواب بأن الموت من قبل من له الحق وقد أفى بوجهه وقد ورد الحج عرفة بخلاف من رجع اه وأما الحاج عن نفسه فستذكر عن الباب انه اذا أوصى بانجام الحج يجب بدنة تأمل (تمة) بقى من فرائض الحج نية الطواف والترتيب بين الفرائض الاحرام ثم الوقوف ثم الطواف وأداء كل فرض في وقته فالوقوف من زوال عرفة إلى فجر الضحى والطواف بعده إلى آخر الصبر ومكانه أى من أرض عرفات للوقوف

قبل الوقوف (مضى) **شكل**
على احرامه (لم يسقط فرضهما)
لا تعقده نقلا (فلا يجد)
المصطفى الاحرام قبل وقوفه
بعرفة ونوى حجة الاسلام أحرأه
ولو فعل العبد (المعقذ ذلك)
التعبد المذكور (لم يجز)
لا تعقده لازما بخلاف المصطفى
والكناف والجنبون (و) الحج
(فرضه) ثلاثة (الاحرام) وهو
شرط انشاء وله حكم الركن
انتهاء حتى لم يجز لثالث الحج
استدامته ليقضى به من قابل
(والوقوف بعرفة) في أوامه
يجب به لأن آدم وحواة تعارفا
فيا (و) معظم (طواف الزبارة)
وهو ما ركنا

مطلب
في فرض الحج وواجباته

ونفس المسجد للطواف وألحق جهارا الجماع قبل الوقوف باب وشرحه (قوله وواجبه) اسم جنس
 مضاف فيم وصياني حكم الواجب (قوله ينف وعشرون) أي اثنين وعشرون هنا مجازا والشارح
 أربعة وعشرون أن اعتبار الأخير هو المخلو ثلاثة وأوصلا في الباب إلى خمسة وثلاثين فزاد أحد عشر
 أخرى الوقوف بغيره من الليل ومناجاة الإمام في الأضحية أي بأن لا يخرج من أرض مكة إلا بعد
 شروع الإمام في الأضحية وتأخيرا للغرب والعشاء إلى المزدلفة والتمسك بما زاد على الأكثر في طواف الزيارة
 قبل ويؤتيه من الليل فيها وعدم تأخيرها كل يوم إلى ثمانية وري القارن والمتمتع قبل الذبح والهدى عليه
 وذبحه ما قبل الحلق وفي أيام الفريضة وطواف القدوم اه قلت لكن واجبات الحج في الحقيقة خمسة الأول
 المذكورة في المتن والتمتع أما الباقي فهي واجباته واسطة لانها واجبات الطواف ونحوه (قوله وتوقف
 سبع) بفتح فسكون أي الوقوف فيه ولو ساعة بعد الفجر كما في شرح الباب (قوله سمعت ذلك) أي جميع
 وبزونة فقد بشايرها إلى ما فرقت الواحد كقوله تعالى عوان بين ذلك فافهم (قوله لكل من حج) أي أخافيا
 أو غيره قلنا أو تمتعا أو مفردا وهو راجع لجميع ما قبله وانما ذكر ثلاثا وهو يرجع قوله لا تأخروا إلى الجيع
 والافكت من الواجبات إلا أنه لكل من حج (قوله وضواف الصدر) بضمين بمعنى الرجوع ومنه قوله
 تعالى ومن ثم يصدر الناس اشتباها له يسمى طواف الواجبات بغير الواو وتكسر لو ادعته البيت شرح الباب
 فنقول الشارح أي أنواع على حذف مضاف أي طواف الواجبات غير تفسير بطواف الصدر لا تفسير للصدر
 إلا باعتبار أن زعم لأن أنواع بمعنى أتيتك لازم للصدر بمعنى الرجوع تأمل (قوله لا فاق) اعترض النووي
 في التذيق على الفقهاء في ذلك بأن لا فاق التواضع واحد أفق بضمين وباسكان أيضا والنسبة إليه أفق لأن
 الجميع أن الذي به فاقته إلى واحد وأجاب في كشف الكشاف بأنه محيد لأنه أريد به الخارج أي خارج
 المواقف فكان غيرة الأضحية وقامه في شرح ابن كمال والقسماني (قوله غير الحائض) لأن الحائض
 يسقط عنها كسائر (قوله والخلق وألتصير) أي أحدهما والخلق أفضل للرجل وفيه ان هذا شرط
 للرجوع من الأحرار والشرط لا يكون إلا فرضا وأجاب في شرح الباب بأن وجوبه من حيث إيقاعه في الوقت
 المشروع وهو ما يصدر إلى الحج وبعد السعي في العمرة قلت وفيه ان هذا واجب أحرم سعيه فلا يحسن
 الجواب بأنه لا يلزم من توقف الخروج من الأحرار عليه أن يكون فرضا قطعيا فقد يكون واجبا كوقوف
 الخروج الواجب من الصلاة على واجب السلام تأمل ثم رأيت في الفتح قال ان الحلق عند التاقف غير واجب
 وهو عندنا واجب لأن التصل الواجب لا يكون إلا به ثم قال بعد كلام غير أن هذا التأويل غلط فثبت به
 الوجوب لا القطع (قوله من المقات) يشمل المرمي لمكي ونحوه كمنسج لم يسق الهدى ط والتقيده
 لا احتراز ما بعده والافق هو قبل بل هو أفضل بشرطه كما في شرح الباب (قوله إلى الغروب) لم يقل من
 الزوال لأن ابتداء من الزوال غير واجب وانما الواجب أن يمد بعد تحققه مطلقا إلى الغروب كما أفاده في شرح
 الباب (قوله ان وقفنهارا) أما إذا وقف ليلا فلا واجب فيه حتى لو وقف ساعة لا يلزم شيء كما في شرح
 الباب ثم يكون تاركًا لواجب الوقوف نهارا إلى الغروب (قوله على الأشبه) ذكر في المطلب الفائق شرح
 الكثران الأصح أنه شرط لكن ظاهر الرواية أنه سنة يكره تركها عليه عائنة المشايخ وصحة في الباب وذكر
 ابن الهمام أنه لو قيل أنه واجب لا بعدد الموانع بل من غير ترك مدة دليل الوجوب اه وبه صرح في المنهاج
 عن الوجيز وهو الأشبه والاعل فثبت أن يكون عليه المقول اه من شرح الباب (قوله والتسليم فيه)
 وهو أخذ الطاقص من عين نفسه وجعله البيت عن يساره الباب (قوله في الاسم) صرح به الجمهور وقيل
 أنه سنة وقيل فرض شرح الباب (قوله والمشي فيه الخ) قلوه تركه بلا عذر أعاده أو خلع دم لا نسي
 واجب عندنا على هذا نص المشايخ وهو كلام محمد وما في الثانية من أنه أفضل تساهل أو يحول على الثالثة
 لا يقال بل ينبغي في الثالثة أن يجب صدقة لأنه إذا شرع فيه وجب فرض البيت لأن الفرض أن شرعه
 لم يكن بصفة المشي والشرع انما يوجب ما شرع فيه كذا في الفتح (قوله لزم ماشيا) قال صاحب الباب
 في منعه الكبير ثم إن طافه زسفا أعاده كذا في الأصل وذكر التاشي في شرح مختصر الطحاوي أنه يميز به
 لأنه أذى ما أوجب على نفسه وقامه في شرح الباب (قوله تحسية أفضل) أشار إلى أن الزحف يميز به

(وواجبه) ينف وعشرون
 (وقوف سبع) وهو المزدلفة
 سمعت ذلك لأن آدم اجتمع
 بهما وأزاد في اليأس أي دما
 (والسعي) وعد الأضحية ثلاثة
 هو ركن (ير الصفا) سعي به لأنه
 جلس عليه آدم صفوة الله
 (والعمرة) لأنه جلس عليها امرأة
 وهي حواء ولذا أنت (وروي
 الجمار) لكل من حج (وطواف
 الصدر) أي الواجبات (ولا فاق)
 غير الحائض والخلق والتقصير
 وإنشاء الأحرار من المقات
 ومدة الوقوف بغيره إلى الغروب
 ان وقفنهارا والبداء بالطواف
 من الجبل الأسود على الأشبه
 لموافقته عليه عليه الصلاة والسلام
 وقيل فرض وقيل سنة والتسليم
 فيه أي في الطواف في الاسم
 (والمشي فيه لمن ليس له عذر)
 يميز به ولأنه لو طافه زسفا لم يميز به
 ماشيا ولو شرع متفلا زسفا لم يميز به
 انه نسي

ولادم عليه لكن يحتاج الى الفرق بين وجوبه بالتدريج على رواية الاصل ولعله ان الاجاب
 بالتقول اتمى منه بالفعل فيجب بالقول كمالا ثلاثا يكون تدراجا فيه كما لو تدركت كافا بدون صوم زمره به
 ويلغو وصفه بالانقضاء والواجب بالتدريج هو ما شرع فيه وخالف ما يجب عليه غيره والواجب
 بفعله موجب تأمل (قوله من النجاسة الحكيمة) أي الحدث الاكبر والاصغر وان اختلفا في الاثم والكفارة
 (قوله على المذهب) وهو الصحيح وقال ابن صباغ انه ساء شرح الباب لقاري (قوله من ثوب) الاولى
 ثوب أو ثوب ط (قوله ومكان طواف) لم يخل في شرح الباب التصريح بالقول بوجوبه وانما قال
 واما طهارة المكان فذكر العز ابن جماعة عن صاحب الغاية انه لو كان في مكان طوافه نجاسة لاطل طوافه
 وهذا يفيد في الشرط والقرينة واحتمال ثبوت الوجوب والسنة اه (قوله والاكثر على انه) أي هذا
 النوع من الطهارة في الثوب والبدن سنة مؤكدة شرح الباب بل قال في الفتح وما في بعض الكتب من ان
 نجاسة الثوب كله يجب الدم لأصله في الرواية اه والبدائع انه سنة فلو طاف وعلى ثوبه نجاسة أكتر
 من الدرهم لا يلزمه شيء بل يكره لادخال النجاسة المصعد اه (قوله وسنة العورة فيه) أي في الطواف
 وقائدة عنه وواجبا هاتم انه فرض مطلقا لزوم الدم به كأي من سنن الخطبة في الجمعة بحيث أنه لا يلزم تركه
 فسادها ولا الفاسدة سائر الفرض لعدم الاثر كها مرة هذا ما ظهري وقدمناه في الجمعة (قوله فاكتر)
 أي من الرغ غلظا على ما ينبغي ويجوز المتفرق لباب (قوله كما في الصلاة) أي كما هو القدر المانع في الصلاة
 (قوله يجب الدم) أي ان لم يعمد والاسقط وهذا في الطواف الواجب والالتجيب الصدقة (قوله في الاسم)
 متبادلة ما قاله الكرماني انه يعتد به لكنه يكره ترك السنة وتجب عادة ذلك الشوط لتكون البداية على وجه
 السنة ومشي في الباب على انه شرط لعصا السي فعمد الاعتداد بالشروط الاوّل يتدرج عليه وعلى القول
 بالوجوب لان المبدأ بعد الماعتد ابدى روم اعادته اول واولم الجزاء على تقدير عدمها وانما الفرق من حيث انه اذا
 لم يبعد الشروط الاوّل يلزمه الجزاء اترك السي على القول بالشرطية لانه لا صحة للشرط بدون شرطه ولعله
 الشروط الاوّل على القول بالوجوب الذي هو العدل اختار من حيث الدليل كما في شرح الباب وقد يقال
 انه اذا لم يعتد بالاول حصل البداية بالصفا بالتالي فقد وجد الشرط ولا يتصور تركه وانما يكون تاركا لآخر
 الاشواط الا اذا أعاد الاوّل وكون ذلك شرطاً لباقي الوجوب اذا يلزم من كون الشيء شرطاً لآخر توقف
 عليه محتمل ان يكون ذلك الشيء فرضا كما تقدم في الحلق خلافا لما فهمه في شرح الباب هنا وفي الحلق ولو
 كل فرض لازم فرضية السي أو فرضية غيره ووجوب باقيه مع انه كله واجب يجبر به ومن حيث تعيين القول
 بالوجوب اذا لا تارة تظهر على القول بالشرطية كما نص عليه في المسألة الكبيرة وان استغفرت الفاري في شرح
 الباب وانتهى على ما أعلم بالصواب (قوله كأمز) أي في الطواف (قوله قيل ثم) ضعفه هنا وان حرم به
 في شرعه على الملق لا يجرم بخلافه صاحب الباب فقال ولا يقتصر أي هذه الصلاة زمان ولا يمكن أي اعتبار
 الجواز والعصاة ولا تفوت أي بالجلوت ولو تركها لم يجبر به أي انه لا يجب عليه الايام بالكفارة وذكر
 شارحه ان المسألة خلافية ففي البصر العين لا يجب الدم في الجوهره والبرزخ اذ يجب وفي بعض المناسك
 الاكثر على انه لا يجب وبه قال الشافعية وقد يلزم (قوله والترتيب الاقربا به الخ) أي في باب الجنائز
 حيث قال هناك يجب في يوم التراب أربعة أشياء الرمي ثم الذبح لغير المرد ثم الحلق ثم الطواف لكن لشيء على
 من طاف قبل الرمي والحلق ثم يكره لباب كالأشياء على المرد الا اذا حلق قبل الرمي لا ذبحه لا يجب اه وبه
 علم انه كان ينبغي للمصنف هنا تقديم الذبح على الحلق في الذكر لوافق ما يضمن الترتيب في نفس الامر وان
 الطواف لا يلزم تقديمه على الذبح أيضا لانه اذا لم يتقدمه على الرمي المتقدم على الذبح لم يتقدمه على الذبح
 بالاول كما قاله ح والحاصل ان الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة ولذا لم يذكره هنا وانما يجب ترتيب
 الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق لكن المرد لا يذبح مع غيره فبقية الترتيب بين الرمي والحلق (قوله في يوم)
 تقدم في الاحتكاك ان البالي تبع الايام في المناسك (قوله ورا العظيم) لان بعضهم من البيت كما يأتي به
 (قوله وكون السي بعد طواف مستحب) وهو ان يكون أربعة أشواط فأكثر سواء طافه ماضيا
 أو عودا أو وجبا واعادة الطواف بعد السي فيما اذا ضل محمدا أو وجبا لغير النقصان لا لا تصابح الاول ح

(والطهارة فيه) من النجاسة
 الحكيمة على المذهب
 قيل والحقيقة من ثوب وبدن
 ومكان طواف والاكثر على انه
 سنة مؤكدة كما في شرح لباب
 المناسك (وسنة العورة) فيه
 وبكشف ريع العضو فأكثر
 كما في الصلاة يجب الدم (وبدانة
 السي بين الصفا والمروة من
 الصفا) ولو بد بالمروة لا يعتد
 بالشروط الاوّل في الاسم (والشي
 فيه) في السي (لمن ليس بعدر)
 كأمز (وذبح الشاة للثقلين
 والمتخير وصلاة وكعتين لكل
 اسبوع) من أي طواف كان فلو
 تركها عليه دم قيل نعم
 فومسي به (والترتيب الاقربا
 بين الرمي والحلق والذبح
 يوم النحر) وأما الترتيب بين
 الطواف وبين الرمي والحلق فسنة
 فلو طاف قبل الرمي والحلق لشيء
 عليه ويكره لباب رسيه أن المفرد
 لا يذبح عليه ويستحب (وقيل
 طواف الاقضية) أي الزيارة
 (في) يوم من أيام النحر ومن
 الواجبات كون الطواف وراه
 العظيم وكون السي بعد طواف
 مستحب

عن العزم إن سكروا هذا أو جبالا إلى ما في الباب من هذه شرائطه التي كانت سائما (قوله بالمكان) أي الحرم ولو في غير وقت والزمان أي أيام النحر وهذا في الحاج وأما المستتر فلا يرتفعه الزمان فكما سبق في الجنابات (قوله وترك المظنور) قال في شرح الباب فيه أن الاجتناب عن الحرامات فرض وأما الواجب هو الاجتناب عن المكروهات الصريحة كاحتقار ابن الهمام لأن فصل المظنورات وترك الواجبات لما اشتركت في لزوم الجزاء المحتجب بها في هذا الموضع (قوله كالخارج بعد الوقوف الخ) تمثيل للمظنورات وقيد بما يجب الوقوف لانه قبله مفيد والمراد هنا عن المفسد تأمل (قوله والضابط الخ) لما يستوف الواجبات كماله من هذه في الباب ذكر هذا الضابط ليفيد بعكس التفتيش حكم الواجب لكنها تنعكس عكسا مستقلا لا لقربا فقال بعض ما هو واجب يجب بتركه لا لأكمل ما هو واجب لأن ركعتي الطواف لا يجب بتركهما الدم وكذا ترك الواجب بعد ركعتي ما سجد كره في أول الجنابات لكن في الأول خلاف تقدم في القول وجوب الدم فيه مع تعيد الترك بلا عذر يصح العكس كما (قوله وغيرها الخ) فيه أنه لم يستوف الواجبات وإن كان مراده أن غير الفرائض والواجبات سنن وآداب فغير مفيد (قوله كأن يوسع في التفتيش الخ) أما إذا كان في شيء لم يتركها لأنها تأتي كطواف القدوم لا لأما في الأشياء من أطراف الأسود على أحد الأقوال والطلب الثلاث والخروج يوم التروية وغيرها مما علم (قوله وعلى صون لسانه) أي عن الباطن والمكروهات تنزيها والانهو واجب (قوله وليستأذن أو يدخل الخ) أي إذا لم يكن محتاجا إليه والافكره وكذا يجب بتركه بلا عذر دائر وكيفية الظاهر أنها تخرج من إطلاق قسم الكراهة ويدل عليه قوة قياسه في تمثيله للمكروه كالجب بلا عذر مما يجب استئذنه فلا يفتى عنه ذلك من السنن والآداب (قوله بفتح التفتيش وتنكسر) أي مع سكروا العين وحكي القمع مع كسر العين (قوله وتفتح) عزاء الشيخ اسمعيل في تحرير الامام التورق وقال خلافا لما في شرح الشيخ من أنه لم يسمع الا لكسر (قوله وعند الشافعي ليس منها النحر) هو رواية عن أبي يوسف أيضا كافي النحر وغيره وظاهر المتن يوافقه لأنه ذكر العدد فكان المراد لغيره لكن إذا حذف التمييز جاز التذكيه فيكون المعنى عشرة أيام أفاده ح عن القسستاني وقيل إن العشر اسم لهذه الأيام العشرة فليس المراد به اسم العدد حتى يعترفه التذكيه مع المؤنث والعكس تأمل (قوله ذوا طعة كله) مبتدأ وعذوه الخبر تقديره مناح (قوله عملا بالآية) أي قوله تعالى الحج أشهر مطومات (قوله فقامس الحج الخ) الأضحية بآية أي اسم وجوه والأضحية صفة جمع حقيقة وهذا أحد جوابين للتحريش حاصله أنه يجوز في إطلاق صيغة الجمع على ما فوق الواحد لعلاقة معنى الاجتماع والتعدد ثانيهما أن التفتيش في جبل بعض الشهر شهره فالأشهر على الحقيقة وعرض الأول بأن فيه أترابا من الشهر عن الإرادة فتروجه عن الشهرين وأجيب بأنه داخل فيما فوق الواحد وهذا كله على تقدير الحج وذو شهر ما على تقدير الحج في الشهر فلا ساحة إلى التفتيش لأن الطريقة لا تقتضي الاستعاب لكن ين الراد الحديث الوارد في تفسير الآية بأنه ما يشاؤون وذو القعدة وعشر ذي الحجة (قوله وفائدة التأقيت الخ) جواب عن اشكال تقريره أن التوقيت به ان اعتبر القوان أي أن أفعال الحج لو أحرقت عن هذا الوقت بقوت الحج لقوته يتأخر الوقوف عن طلوع فجر العاشر يلزم أن لا يصح الطواف الركن بعده وان خص القوان بقوت معظم أركانه وهو الوقوف يلزم أن لا يكون العاشر منها كاهو رواية عن أبي يوسف وإن اعتبر التوقيت المذكور لاداء الأركان في الجبل يلزم أن لا يكون باقي التروية ناله منها لجواز الطواف فيها وأجاب الساجد تعالاه وغيره بما يفيد اختيار الأخير وذلك بأن فائدة أن شيئا من أفعال الحج لا يجوز أن يفعلها حتى لو قام المتع أو أقالن ثلاثة أيام قبل أشهر الحج لا يجوز وكذا السعي عقب طواف القدوم لا يقع عن سعي الحج إليها حتى لو ضعه في رمضان لم يجوز ولو اشتبه عليهم يوم عرفة فوضوا فإذا حرم النحر جاز وقوعه في زمانه ولو ظهر أنه الحادي عشر لم يجوز كافي الباب وغيره قال القسستاني ولا ينافيه إجماع الأحرار قبلها ولا إجماع المري والمحق وطواف الزيارة وغيره هذا لأن ذلك محرم فيه اه قلت فيه نظرا لن طواف الزيارة يجوز وفيه بعد عشر ذي الحجة كماله وإن كان في آية أفضل فالتاسع الجواب عن الاشكال بأن فائدة التوقيت ابتداء عدم جواز الأفعال قبله وانتهاء الفوات بقوت معظم أركانه وهو الوقوف ولا يلزم خروج اليوم العاشر لعله من

ووثبت الحلق بالمكان والزمان وترك المظنور كالجنب بعد الوقوف وليس الضبط ونقطة الرأس والوجه والضابط أن كل ما يجب بتركه دم فهو واجب صريح به في المتن ويستفيض في الجنابات (غيره هاتين وآداب) كأن يوسع في التفتيش ويحافظ على الطهارة وعلى صون لسانه ويستأذن أو يدخله وكيفية ووضع المسجد ركعتين ومعارفه ويستعملهم ويقتل دعاءهم هم ويصدق بئس عند خروجه ويخرج يوم النحر فقه خرج طه السلام في حجة الوداع أو الاثنين أو الجمعة بعد التوبة والاختارة أي في أنه هل يشترى أو يكرى وهل يباقر بر أو يجر أو هل يرافق فلا أو لا لأن الاستشارة في الواجب والمكروه لا يحمل لها أو غما في التهر (وأشهر مشاؤون التفتيش) يقع التفتيش وتنكسر (وعشر ذي الحجة) بكسر الحاء وتفتح وعند الشافعي ليس منها يوم النحر وعند مالك ذوا طعة كله عملا بالآية قلنا اسم الجمع يشترط فيه ما وراء الواحد وفائدة التأقيت أو فصل شيئا من أفعال الحج خارجها لا يجوز به

جواز فيه عند الاشتباه بخلاف الحادي عشر هذا ما ظهر في فافهم (قوله وإنه يكره الأحرار الخ) عطف على قوله أنه لو فعل وهو ظاهر في أنه أراد ما فعل الحج غير الأحرار فلا ينافي أجزاء الأحرار مع الكراهة فتدبره لا يجزيه واقع في محذور فافهم ثم في كون الكراهة فائدة التوقيت خفاء ولعل وجهه كون الأحرار شيئا بالركن تأمل (قوله قبلها) أفاده أنه لو أحرم فيها حجج ولو لعالم غايل لا يكره ولا يقال في المخيرة لا يكره الأحرار ما لم يجز يوم النحر ويكره قبل أشهر الخ قال في التبر وفي أن يكون مكروها حيث لم يأمن على نفسه وإن كان في أشهر الحج (قوله) شبه الركن) عطف قوله يكره أي ولو كان ركنا حقيقة لم يصح قبلها فإذا كان شيئا بركه قبلها شبهه وغيره من عدم الصلة بجر (قوله كماز) أي عند قوله فرضه الأحرار (قوله والمطافها) أي الكراهة يفيد التصريح وبه قيد ما القهستاني ونقل عن الصفة الإجماع على الكراهة وبه صرح في البصرين غير تفصيل بين خوف الوقوع في محذور أو لا قال ومن فصل كصاحب التفهيم بقاسا على المشتات المكاني فقد اختلف لكن نقل القهستاني أن بعض الأصحاب التفصيل ثم قال وفي النظم عنه أنه يكره الاعتدالي يوسف (قوله والعمره في العمر مة سنة مؤ كدة) أي إذا أتت حارة فقد أتم السنة غير مقيد بوقت غير ما ثبت التي عنناه إلا انتهى رمضان أفضل هذا إذا أفردناها فلا ينافي أن القرآن أفضل لأن ذلك أمر يرجع إلى الحج لا العمره فالخامس أن من أراد الاتيان بالعمره على وجه أفضل فيه فبأن يقرن معه حرة فلا يكره الاكثار منها خلا لما لا يثبت بحسب على ما عليه الجمهور وقد قيل سبع أسابيع من الاطوفة كعمرة شرح الباب (قوله وصح في الجوهره وجوبها) قال في البحر واختاره في البدائع وقال أنه مذهب أصحابنا ومنهم من أطلق اسم السنة وهذا الثاني الوجوب اه والظاهر من الرواية السنة فان محمد انصهر على أن العمره تطوق اه وما إلى ذلك في الفتح وقال بعد سوق الأدلة تعارض مقتضيات الوجوب والتفلا بوقت ويجز عمرة عليه الصلاة وأصحابها والتأبين وذلك وجوب السنة قطنا (قوله قلنا المأمور الخ) جواب عن سؤال مقدور وأوردته في غاية البيان دليلا على الوجوب ثم أجاب عنه بما ذكره الشارع من هذا معنى على أن المراد بالانعام تنبيه ذاتها أي تنبيه أفعالها ما إذا اراد به كمال الوصف وعليه ما نقله في البصرين أن العصاية فسرت الانعام بأن يحرم بها من ديرة أهلها ومن الأماكن القاصية فلا حاجة إلى الجواب لا لتناق في أن الانعام بهذا المعنى غير واجب فالأحرار فيه التندب اجابا فلا يثبت على وجوب العمره فافهم (قوله وحلق أو تقصير) لم يذكره المصنف لأنه محلي بغير منتهى بجر (قوله) وغيره ما واجب أراد بالفرض المذكورات هنا وذلك أقل أشواط الطواف والسعي والحلق أو التقصير والأظهار سن وعمرات من غير المذ كور هنا فافهم وشار بقوله هو المختار أي ما في الصفة حيث جعل السعي ركنا كالطواف قال في شرح الباب وهو غير مشهور في المذهب (قوله وبفعل فيها كفضل الحاج) قال في الباب وأحكام أحرارها كالأحرار الحج من جميع الوجوه وكذا حكم فرانضها وواجبا وسنها وعمرات ما وبفسدها ومكرها وتا واحصارها وجوبها أي بين عمرتين وانضافت أي إلى غيرها في التنية ورفضها حكمها في الحج وهي لا تختلف إلا في أمر منها أنها ليست بضرر وانها لا وقت لها معين ولا تفتور وليس فيها وقوف بكرة ولا سرقة ولا ردي فيها ولا جمع أي بين صلاتين ولا خطبة ولا طواف قدوم ولا صدور ولا تجب بدنة بأفادها ولا بطوافها جنيبا أي بل شاة وإن ساقها إلى الحل لجميع الناس بخلاف الحج فان فسقه للسعي الحرام اه (قوله وبازت) أي صحت (قوله وتذبت في رمضان) أي إذا أفردها كماز عن الفتح ثم التندب باعتبار الزمان لانها باعتبار ذاتها سنة مؤ كدة أو واجبة كماز أي انها فيه أفضل منها في غيره واستدل في الفتح بما عن ابن عباس عمرة في رمضان تعدل حجة في طريقه وسلم تفتني حجة أو حجة معي قال وكان السبب رحنا الله تعالى بهم بسوئنا الحج الأصغر وقد اعتمر صلى الله عليه وسلم أربع عمرات كلهن بعد الهجرة في ذى القعدة على ما هو الحق وتماه فيه (تنبيه) نقل بعضهم عن المتأخر في رسالته المسألة الأدب في رجب ان يكون العمره في رجب سنة بأن فعلها عليه الصلاة والسلام أو أمر بها لم يثبت فهو روي أن ابن الزبير لما فرغ من تعبد دينه الكعبة قبيل سبعة وعشرين من رجب فخر بالذوق فتراب من وأمر أهل مكة أن يعفروا ويستندسوا كراه الله تعالى على ذلك ولاشك أن فعل العصاية حجة ومارة المسجلون حسن فهو عند الله حسن فهذا وجه تخصيص أهل مكة العمره بشهر رجب اه ملخصا (قوله تحريما) صرح به في الفتح

ملح

احكام العمرة

(و) أنه (يكره الأحرار له

قبلها) وإن آمن على نفسه من

الخطور وشبهه بالركن كماز

وإطلاقها يفيد التصريح (والعمره)

في العمر مة سنة مؤ كدة) على

المذهب وصح في الجوهره

وجوبها قلنا المأمور به في الآية

الانعام وذلك بعد الشرع وبه

قول (وهي أحرار وطواف

وسعي) وحلق أو تقصير فالأحرار

شرط ومعظم الطواف ركن

وغيرها واجب هو المختار

وبفعل فيها كفضل الحاج (وبازت

في كل السنة) وتذبت في رمضان

(وكرهت) تحريما

لأن قيسا عرفا وهو الجبل وهي قرية قد خربت الآن وعرق هو الجبل المشرف على العقيق والعقيق وادبسيل
 ماؤى إلى غوري تامة قاله الأزهري اه ولهذا قال في الباب والاضل أن يصرم من العقيق وهو قبل ذات
 عرق بمرحلة أو مرحلتين **(قوله على مرحلتين)** وقيل ثلاث وجمع بأن الأول تنظر إلى المراحل العريضة
 والشاق إلى الشريفة **(قوله وجنفة)** بضم الجيم وسكون الحاء المهملة سميت بذلك لأن السيل نزل بها وجنفت
 أهلها أي استأصلهم وأسمها في الأصل مهمة لكن قيل إنها قد ذهبت أعلامها ولم يبق من الاسم خفية لا يكاد
 يعرفها إلا سكان بعض البوادي فلذا والله تعالى أعلم اختار للناس الأحرار احتياطاً من المكان المسمى
 براض وبعضهم يجعله بالغين لأنه قبل الخففة تخفف مرحلة أو قريب من ذلك بحجر وقال القطبي ولقد سألت
 جماعة عن له خيرة من عربنا عنها فأروني أكتة بعد ما رحلتا من رابع إلى مكة على جهة اليمن على مقدار ميل
 من رابع تقريرا **(قوله وقرن)** بفتح القاف وسكون الراء جبل طلع على عرفات لا خلاف في خطه بهذا
 بين رواة الحديث واللغة والنقح وأصحاب الأخبار وغيرهم نهر عن تعذيب الأسماء واللغات **(قوله وفتح)**
 الرامطة الخ قال في القاموس وغط الجوهري في تحريكه في نسبة أويس القرن إلى له لا منسوب إلى
 قرن بن رومان بن ناجية بن مراد أحد أجداده **(قوله وابل)** بفتح المنة الصفة واللايين وأسكان الميم ويقال
 لها التراب الهمة وهما الأصل والياء تنسب لها **(قوله جبل)** أي من جبال تامة مشهور في زماننا السعدية
 قاله بعض شراح المسالك قال في الصور هذه المواقف ماعد أذات عرق ثالثة في العصعين وذات عرق في عصم
 مدوسن أي داود **(قوله والعراق)** أي أهل البصرة والكوفة وهم أهل العراق وكذا سائر أهل المشرق
 وقوله والشامي مثله المصري والمصري من طريق تولد الباب وشرحه **(قوله الفيرالمار بن المدينة)** يعني
 أن كون ذات عرق للعراق **(وجنفة للشامي)** إذا كانا في مزارع بلديشة أو مزارعها فقامت بمساقها أي
 ذا الخليفة وهذا بيان للافضل لأنه لا يجب عليها الأحرار من ذي الخليفة كذلك كما يأتي في تحريره فافهم
(قوله بشرية ما يأتي) أي في قوله وكذا أهل اليمن وغما أهلها ح **(قوله والصدى)** أي نجد الدين
 ونجد الطيار ونجد تامة لباب **(قوله والفتى)** أي باقي أهل اليمن وتامة لباب **(قوله ويجمعها الخ)**
 جمعها أيضا الشيخ أبو القاه في الدر المنثور بقوله

مواقف آفاق يمن وجنفة • عراق وشام والمدينة فاعلم

يلزم قرون ذات عرق وجنفة • حطمة سقات النبي المكرم

(قوله وكذا هي) أي هذه المواقف الخفة **(قوله قاله النووي الشافعي وغيره)** سقطت هذه الجمل
 من بعض النسخ وهو الحق لأن هذه المسألة مصرح بها في كتب المذهب متواترة وشرها لمعنى لتلقاها عن
 النووي رحمه الله تعالى ح وأجيب بأنه يشر إلى أنها اتفاقية **(قوله قالوا)** أي علمنا أنها الخففة **(قوله)**
 ولو لم يثبتين كذلك يترى في الخففة ثم بالخطبة فأحرارهم من الأبعد أفضل أي الأبعد عن مكة وهو
 ذو الخففة لكن ذكر في شرح الباب عن ابن أبي عمير أن الأفضل تأخير الأحرار من فوقين فيما بأن أفضل
 الأول لما فيه من الخروج عن اختلافه بسرعة المسارعة إلى الطاعة والثاني لما فيه من الأمن من فلة الوقوع
 في المخطورات فساد الزمان بكثرة العصبان فلا يثافي ماء ولا مافي البدائع من قوله من جاوز سقنا بلا أحرار
 إلى آخره جاز لأن المسحب أن يصرم من الأول كذا روى عن أبي حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة
 إذا مروا بهم فاجازوا بها إلى الخففة فلا بأس بذلك وأحب إلى أن يصرم من ذي الخففة لأنهم لما وصلوا إلى
 المقاطع الأولى لم يصبهم مخاطرة حرمت فذكره لم يتر حكاها اه وذكره القندوري في شرحه الآن في قول
 الإمام في غير أهل المدينة إشارة إلى أن المدني ليس كذلك ويجمع بين الروايتين عن الإمام وجوب الدم وعدمه
 يحصل رواية الوجوب على المدني وعدمه على غيره اه قلت لكن نقل في الفتوح أن المدني إذا جاوز إلى
 الخففة فأحرارهم فلا بأس به والأفضل أن يصرم من ذي الخففة ونقل قوله عن الحاكم الذي جمع
 كلام محمد في كتب ظاهر الرواية من جاوز وقته غيرهم ثم أتى وقتا آخر فأحرارهم أجزأه ولو كان أحرار من
 وقت كان أحب إليه اه قاله قنديل صريح والثاني ظاهر في المنق أنه لا شيء عليه فحمل أن قول الإمام المار
 في غير أهل المدينة اتفاق لا احترازي وأنه لا فرق في ظاهر الرواية بين المدني وغيره وأما قول الهداية وقائمة

على مرحلتين من مكة (وجنفة)

على ثلاث مراحل بقرب رابع

(قرن) على مرحلتين وفتح

الراء خطأ ونسبة أويس إليه

خطأ آخر (ويلد) جبل على

مرحلتين أيضا (المدني والعراق

والشامي) الفيرالمار بالمدينة

بشرية ما يأتي (والصدى والين)

قب ونشر مررب ويجمعها قوله

عراق والين بالم

وذي الخففة يصرم المدني

لشام بجنفة ان مررت بها

ولا هل نجد قرن فاستبين

(وكذا هي لمن مزاها من غير

أهلها) كالشامي يرميقات أهل

المدينة فهو سقانه قاله النووي

الشافعي وغيره وقالوا لوم

يحياتين فأحرارهم من الأبعد

أفضل

التأقت أي بالمواقف الخمسة المنع عن تأخير الاحرام عنها لانه يجوز التقديم بالايجاف فاعترضه في القبح بأنه يلزم عليه أنه لا يجوز تأخير المذني الاحرام عن ذي الحليفة والمسطور وخلافه ثم روي عن الامام أن عليه دما لكن انقضا فنه هو الاول قال في النهر والجواب أن المنع من التأخير بمقتضى المقات الأخير وقام عليه (قوله على المذهب) مقابرة رواية وجوب الدم (قوله وبعبارة الباب سقط عنه الدم) مقتضاها وجوبه بالمجازة ثم سقطه بالا حرام من الأخير وهو محتاق بالمسطور كما علمته وانقضا أنه مبنى على الرواية الثانية (قوله ولو لم يجرها الخ) كذا في الفتاوى ومضاده أن وجوب الاحرام بالهكذا انما يصير عند عدم المرور على المواقف أما لو مر عليها فلا يجوز له مجاوزة آخر ما مر عليه منها وان كان يحاذي بعده مقابرة آخر وذلك أجاب صاحب البحر عما ورد عليه العلامة ابن حجر الهيتمي الشافعي حين اجتماعه في مكة من أنه ينبغي على مدعاة أن لا يلزم الثاني والمصري الاحرام من رابع بل من خليف لحاذية لا آخر المواقف وهو قرن المنازل وأجابه بجواب آخر وهو أن مرادهم انخاذ المواقف وبهذا المار بين بقية لان يمتنع منه بعض جبال لكن نزعهم في النهر بأنه لا فرق بين القرية والبلدة (قوله يصرى) أي غلب على ظنه مكان انخاذة وأحرم منه ان لم يجد عالما يسأله (قوله اذا دعى أحدنا) في بعض النسخ اذا سأل أحدنا (قوله) وأبعدنا) أي عن مكة (قوله فان لم يكن الخ) كذا في الفتاوى لكن الاصوب قول الباب فان لم يعلم انخاذة لما قال شارحه أنه لا يتصور عدم انخاذة اه أي لان المواقف ثم جهات مكة كلها فلا بد من مجازة أحدنا (قوله فعلى مرحلتين) أي من مكة فنه وجهه أن المرحلتين أوسط المسافات والا فلا حسيط الزيادة مقدس (قوله وحرم الخ) فعليه العود الى مقبالت منها وان لم يكن مقبالة لجسم منه والافضل عدم كعبا ساق يانه في الحنات (قوله كلها) زاده لاجل دفع ما ورد على عبارة الهداية كقوله مناه أنفا (قوله لا ياتي قاتق) أي من الخلق به كالطريق والحي اذا جريا الى المقات كعبا ياتي فتيقده بالا قاتق لا يحترق اعمالا يضاي مكانها فلا يحرم كعبا ياتي (قوله يعني الحرم) أي التي تحيط به قريبا لا خصوص مكة وانما يقيد بالان القلب قصد دخولها (قوله غير الخ) كبرس الزوية والقرعة أو النجاة فتح (قوله أما لو قصد موضوعا من الحل الخ) أي مابين المقات والحرم والمعتبر القصد عند المجاوزة لا عند الخروج من مكة كعبا ياتي في الجنات أي قد أولا كعبا اذا قصد بيع أو شراء أو أنه اذا فرغ منه يدخل مكة ثانيا اذ لو كان قصده أن يولي دخول مكة ومن ضروره أن يمر في الحل فلا يصل له (قوله فله دخول مكة بلا حرام) أي ما لم يردنسا كعبا ياتي قريبا (قوله وهو الحيلة الخ) أي القصد المذ كوهو الحيلة ان أراد دخول مكة بلا حرام لكن لانه الحيلة اذا كان قصده ما وضع من الحل قصدا أولا كعبا قاتق زاول يرد التسك عند دخول مكة كعبا ياتي قريبا وسأني تمام الكلام على ذلك في أو آخر الجنات ان شاء الله تعالى (قوله أما لو بالحل لفضلته) ذكره في البحر بمقتضى قوله ونفى أن لا يجوز هذه الحيلة للآمور بالحل لانه جسد لم يكن سفره للحرم ولا هو موجهة آفة اذا دخل مكة بغير حرام صارت حجة مكة فكان مخالفا وهذه المسألة بكثر وقوعها فمن يوافي في البحر الخ وهو آمور بالحل ويكون ذلك في وسط السنة فهل له أن يقصد البندر المعروف بمكة ليدخل مكة بغير حرام حتى لا يطلو الاحرام عليه لو أحرم بالحل فان الآمور بالحل ليس له أن يحرم بالعبارة اه أي لانه اذا اعتزم أحرم بالحرم من مكة يصير مخالفا في قوله كما في التارخانية عن المحيط وهل مخالفت لكونه جعل سفره لغير الحج المأمورة أو لكونه لم يجعل حجة آفاقة وعلى الثاني لو اعتزم أو فعل الحيلة بأن قصد البندر ثم دخل مكة ثم خرج الحج الى المقات فأحرم منه لم يكن مخالفا لان حجة صارت آفاقة أما على الاول فهو مخالفا ويحتمل أن المخالفة لكل من العدين كما يفهمه أول عبارة البحر المذكورة فتصحيح المخالفة باله الاول لكن ذكر العلامة القاري في بعض رسائله مسألة اضطرب فيها فقهاها معصره وهي أن الآ قاتق الحجاج عن الغير اذا جاوز المقات بلا حرام الحج ثم عاد الى المقات وأحرم هل يصح عن الأمر قبل لا وقبل ثم ومال هو الى الثاني قال وأفتى به الشيخ قطب الدين وشيخناستان الرومي في منسكه والشيخ على المقدسي قلت وهذا يشهد جواز الحيلة المذكورة اذا عاد الى المقات وأحرم والجواب عن قوله لا أن سفره لم يكن للحج أنه اذا قصد البندر وعند المجاوزة ليقع به أياما لبيع أو شراء مثلا

ولو أخره الى الثاني لاشي عليه
هل المذهب وبعبارة اثبات سقط
منه الدم ولو لم يجرها تحرى وأحرم
انخاذة أحدنا وبعبارة
أفضل فان لم يكن بحيث
يحاذي فعل مرحلتين (وحرم
تأخير الاحرام عنها كلها لمن)
أي لا قاتق (فقد دخل مكة)
يعني الحرم (ولو لم حاجة) غير
الحج أما لو قصد موضوعا من الحل
الكنص وجدة حل له مجاوزة
بلا حرام فاذا حصل به التق
بأهله فله دخول مكة بلا حرام
وهو الحيلة لمزيد ذلك الآمور
بالحل لمخالفة

ثم يدخل مكة لم يخرج عن أن يكون مفرد للبحر كما لو قدم مكانا آخر في طريقه ثم انقلبه عنه وافته تعالى أعلم
فانهم وأما الحرم بالبحر من المقات وأقام مكة حراما فلا يحتاج إلى هذه الحيلة لكن يذكره بتقديم الاحرام
على أشهر الحج أي يحرم كما قدمناه قبل احكام العمرة (قوله بل هو الأفضل) قد مضى تأخير العصابة
الاتمام بالاحرام من دورة أهله من الاماكن القاصية فأن في فتح التقدير وانما كان التقديم على المواقيت أفضل
لأنه أكثر تغليظا وأوفر مشقة والاجر على قدر المشقة ولذا كانوا يستحبون الاحرام بهما من الاماكن
القاصية روي عن ابن عمر أنه احرم من بيت المقدس وعمران بن الحصين من البصرة وعن ابي عباس أنه
احرم من الشام وابن مسعود من القادسية وقال عليه الصلاة والسلام من أهل من المسجد الأقصى بعمرة
أو حجة غفر الله له ما تقدم من ذنبه روي اجدوا وأبو داود بنحوه اه (قوله ان في أشهر الحج) أمّا قبلها فذكره
وان آمن على نفسه الوقوع في المحظورات لتسببه الاحرام بالركن كما مضى (قوله وأمن على نفسه)
والأخلاق الاحرام من المقات أفضل بل تأخيرها إلى آخر المواقيت على ما اختاره ابن أمير حاج كما قدمناه (قوله)
وحل لاهل داخلها) شروع في الصنف الثاني من المواقيت والمراد بالاهل اهل غير الخارج فيشمل من فيها
نفسها ومن بعدها فأنه لا فرق بينهما في المنصوص من الرواية لا يشرح به في الفتا والبحر وغيرهما وشي أن يراد
داخل جميعها الخارج من كان بين ميثاقين كان منزله بين ذى الحليفة والحيفة لأنه بالنظر إلى الحيفة خارج المقات
فلا يصلح له دخول الحرم بلا حرام تأتلف (قوله يعني لكل الخ) أشار إلى أن المراد بالاهل ما يشمل من
تقدمهم من غيرهم كما أفاده قبله بقوله أما لو قدموا موضع من الحل الخ (قوله لاهل غير محرم) حال من أهل
ولم يجمعهم نظرا إلى لفت أهل فانه مفرد وان كان معناه جمعا (قوله ما لم يرد نسكا) ما لم يراد به وجب
عليه الاحرام قبل دخوله أرض الحرم فيتحقق كل الحل إلى الحرم فتح وعنه أقوال القليل من منكره
ومما يجب انتقاده لسان حجة بالبحر وأهل حجة بالمهمل وأهل الاودية تأخير من مكة فانهم غالبا يأتون مكة
في سادس أو سابع ذي الحجة بلا احرام ويحرمون للحج من مكة فليعلم دم لمجاورة المقات بلا احرام لكن بعد
توجههم إلى عرفة ينبغي سقوطه عنهم بوصولهم إلى أول الحل ليس لأن يقال ان هذا لا يعدو إلى المقات
أهدم قدمهم للعود لتألف ما لهم بالمجاورة بل بقصدوا التوجه إلى عرفة اه وقال الثاني مجده عند شرح
منكره والظاهر السقوط لأن العود إلى المقات مع التمسك مسقطا لهم للمجاورة وان لم يقصد حصول المقصود
وهو التنظيم (قوله للرجع) عمله لتوفه وحل الخ (قوله كالأجوازها الخ) يشمل عود الهاء إلى مكة
فمن كان الكتاب التفتيل لأن المكى اذا خرج إلى الحل الذي في داخل المقات التحق بأهله كما مضى
أفتضبط أن لا يجاوز ميثاق الا فاقى وأفوه كالا فاقى لا يجعل له دخوله بلا احرام كما ذكره في البحر
ويحفل عودها إلى المواقيت فكاف للتفتيل المعنى في قوله ما لم يرد نسكا فان من أراد من أهل الحل لا يدخل
مكة بلا احرام ونظيره المكى اذا خرج منها وجاوز المواقيت لا يجعل له العود بلا احرام لكن احرامه من المقات
بجلاف من يرد التمسك فانه من الحل كما مضى (قوله فهذا) الإشارة إلى أهل داخلها بالمعنى الذي
ذكرناه فالحرم حدى حقه كالمقات لا فاقى فلا يدخل الحرم من قصد التمسك الا بمجرم (قوله يعني الخ)
أشار إلى ما في العصر من قوله والمراد بالمكى من كان داخل الحرم سواء كان بمكة أولا وسواء كان من أهلها
أولا لا فيشيل الا فاقى المفرد بالبصرة والتمتع والحلال من أهل الحل اذا دخل الحرم لحاجة كافي الباب
(قوله ليحقق نوع سفر) لأن أداء الحج في عرفة وهي في الحل فيكون احرام المكى بالبحر من الحرم ليحقق
نوع سفر بهذا المكان وأداء العمرة في الحرم فيكون احرامه بها من الحل ليحقق نوع من السفر شرح الفتاوى
للقارى فلو عكس فأحرم للحج من الحل وللعمر من الحرم لزمه دم اذا عاد لمسا إلى المقات المشروع له
كما في الباب وغيره (قوله والتعمير من الحل) هو موضع قريب من مكة عند مسجد عائشة وهو أقرب
موضع من الحل ط أى الاحرام منه للعمرة أفضل من الاحرام لها من البجعة وغيرهما من الحل عندنا
وان كان صلى الله عليه وسلم أحرم منها لأمه عليه الصلاة والسلام عبد الرحمن بأن يذهب باخته عائشة إلى
التعمير لعمرته والدليل التوفى مقدم عندنا على القتل وعند الشافعى بالعكس (قوله وتعلم حدود الحرم
ابن الملقن) هو من علمه الشافعية ونقل عن شرح المذهب للتووى أن ناظم الايات المذكرة التناهي

(لا يحرم) (التقديم) (للاحرام)

(عليها) بل هو الأفضل ان في أشهر

الحج وأمن على نفسه (وحل لاهل

داخلها) يعني لكل من وجد

في داخل المواقيت (دخول

مكة غير محرم) ما لم يرد نسكا

للمرج كالأجوازها حطابا ومكة

فهذا (ميثاقه الحل) الذى

بين المواقيت والحرم (و) المقات

(لأن مكة) يعنى من داخل

الحرم (البحر والحرم وللعمره الحل)

ليحقق نوع سفر والتعمير أفضل

وتعلم حدود الحرم ابن الملقن

فقال

أبو الفضل النوري أن على الحرم علامات منصوبة في جميع جوانبه نصبا إبراهيم الخليل عليه السلام وكان جبريل يرمي مواضعها ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتجديدها ثم عزم عثمان ثم معاوية وهي إلى الآن ثمانية في جميع جوانبه الأيمن جهة بجهة البحر أمانة قانها ليس فيها أصاب اه ملصقا (قوله وسبعة أميال الخ) لقوله ومن بين سبع عراق وماتق لاستوفى واستغنى عن البيت الثالث المذكور في البروهو ومن بين سبع يتغير منها. وقد كفل فاشكر لربك احسانه. افاده ح عن الترمذلية (قوله بجرانه) بكسر العين وتشديد الراء والافصح اسكان العين وتحصيف الراء وتغامه في ط

• (باب الاحرام) •

مسألة ذكره بعد كرامواقف التي لا يجوز للانسان أن يجاوزها الا حرم ما واخذه وهو لغة مصدر احرم اذا دخل في حرمة لا تنتهك وربيل حرام أي محرم كذا في الصالح وشرعا الدخول في حرمت مخصوصة أي الترامها غيراته لا يتحقق شرعا الا بالنسبة مع الذكر أو انصوصة كذا في النسخ فمما شرطان في تحققه لاجزا ما حصة كالوجه في الحرم حيث عرفة بنية التملك من الحج والعرفة مع الذكر أو انصوصة نهر والمراد بالذكر انثى ونحوها وانصوصة ما يقوم مقامها من سوق الهدى أو تقبل البدن فلا بد من التلبية أو ما يقوم مقامها لغوى ولم يلب أو بالعكس لا يصح بحر ما وهل يصح بما بالنسبة والثانية أو بأحدهما بشرط الاثر المتقدم ذكره الحسام الشهيد ثمانية لكن عند التلبية كأي بشرع في الصلاة بالنسبة لكن بشرط التكبير لانه لا يكبر كما في شرح الباب ولا بشرط انحصار زمان ولا مكان ولا هيئة ولا لالة فلا يحرّم الا بالخط أو بحجاءه المعقد الأول صحى وفي الثاني فاسد كما في اتياب (قوله وصفة المقر بالبحر) أي والوصف التي يفعلها الحاج المقر بعد تحقق دخوله فيه بالاحرام فهو عطف غار فافهم وقدم الكلام في المقر على اتيان الحرم والمتع لانه بمنزلة المقر من المركب (قوله انكسك) أي العبادة ثم غلب على عبادة الحج أو العرة (قوله ككثيرة الافتتاح) المراد بالذكر انكسك عن الدعاء لان لفظ التكبير واجب لا بشرط (قوله فالصلوات الخ) زاد في التفرع قوله وتحلل تأتكد الشبهة وتحلل الصلاة والسلام ونحوه وتحلل الحج باطن والطواف على ما سأل (قوله ثم الحج أقوى) أي من الصلاة ولم يشل أفضل لما قد سأل أن كتاب الزكاة عن التمر وشرحه من أن الأفضل الصلاة ثم الزكاة ثم الصيام ثم الحج ثم العرة والجهاد والاعتكاف (قوله ومن جهين الخ) الأولى تقديم الثاني على الأول كما فعل في الصبر (قوله ولو غنونا) بيان للأعلاق فلا حرم بالحج على ظن أنه عليه ظهر خلافه وجب المنى فيه والقضاء ان أبطله بخلاف المتنون في الصلاة فإنه لا قضاء لو أفقده بغير واختلاف في وجوب قضائه على المحصر والاصح الوجوب أيضا كما سئل كوفي به (قوله لا يخرج عنه الخ) بخلاف الصلاة فإنه يخرج عنها بكل ما ينشأ منها وانه يحرم عليه المنى في قاسدها وأما الحج فيجب المنى في قاسده بجماع فبطل الزوق كعدمه (قوله الا يعمل) استثناء من مقدار والاصل لا يخرج عنه في حاله من الأحوال يعمل من الأعمال الا بعمل الخ وقوله في القوات والااحرام استثناء من حالة المقدرة فالاستثناء الأول من أهم الظروف والثاني من أهم الأحوال فافهم (قوله فعمل العرة) أي يتصل عنه بعد مرة ففوات الوقت وعمله الحج من قابل (قوله فذبح الهدى) أي يتصل عنه بعد ذبح هدى في الحرم (قوله وغله أحب) لأنه سنة مؤكدة والوضوء يقوم مقامه في إقامة السنة المسحكة لا الفضلة أي لأفضلة السنة المؤكدة لباب وشرحه لكن في التمهات في عن الاختيار والخط انهم ما سئل (قوله وهو) أي الفصل كما هو التبادر وصرح بسلام غيروا واحد (قوله فبب) أي بطلب استحباب وهذا يؤيد ما في التمهات في أن يفرض بين الحائض والنساء وغيرهما أو يكون المراد بيبس لأن المسنون محبوب للشارع تأمل (قوله في حق حائض ونفساء) أي قبل انقطاع دمها بشرية التفرع من أذهب الانتطاع بكون طهارة ونظافة والمراد من التفرع بيان صورة لا توجد فيها الطهارة لعل أنه لم يشرع لاجلها فقط (قوله ووصي) صرح به في النسخ وغيره لكن الصي ان كان عاقلا يكون غله طهارة لا لسه المراد بها طهارة تالجبانية بل طهارة الصلاة فان غسل الجمعة والعدين الطهارة والنظافة معا كما في النهر

والعلم اتصدي من أرض طيبة
• ثلاثة أميال اذا مرت انتنه
• وسبعة أميال عراق وطيق
• وبعة عشر ثم نبع بجرانه
• (فصل في الاحرام) •
المقر بالبحر (ومن شأن الاحرام)
وهو شرط صحة التملك ككبيرة
الاقتراح فالصلاة والحج لهما
تصريح وتحليل بخلاف الصوم
والزكاة ثم الحج أقوى من وجهين
الأول أنه يقضى مطلقا ولو غنونا
بخلاف الصلاة الثانية أنه اذا أتت
الاحرام بجمع أو مرة لا يخرج عنه
الا بعمل ما حرم به وان أفقده الا في
أشوات فيعمل العرة والااحرام
فذبح الهدى (ومن شأن وغله أحب
وهو للنظافة) لا للطهارة (فبب)
بجماع مهمل (في حق حائض
ونفساء) ووصي

جمع أنه يستغفر الجنب ويحذف فخطف الصبي على الحاض وهم أن غسله لا يكون للاتلظة فتعين
أن يراد به غير المعلق هناك كون ذكره إشارة لقول النهر واعلم أنه ينبغي أن يشدب القفل أيضاً
لمن أهل عنه فيقه أو أبوه لمصرفه لقولهم إن الاحرام قائم بالمغنى عليه والمخبر لا بمن أتى به لوانه مع احرامه
عن نفسه وقد استترت به لكل مجرم اه فافهم (قوله ليس بشروع) جزم به غيرة جد كالزلي والبصر
والنهر والفقير وفيه رد على ما في مناسك العمادي من أن هجر عنهما يسمي الآن يحمل على ما إذا أراد صلاة
الاحرام (قوله بخلاف الجمعة والعبد) قال في البصر يعني أن القفل فيها للطهارة لا للتنظيف ولهذا يشترع
التيمم لها عند الجنب (قوله لكن سوى) أي في عدم مشروعية التيمم (قوله وجهه في النهر) حيث
قال أنه الضيق وكذا اعترض في البصر على الزلي بأن التيمم لم يشترع له مع أنه الجنب إذا كان طاهراً
عن الجنابة ونحوها والصلوات فيه لأنه ما وثق ومغير لكن جعل طهارة ضرورة أداء الصلاة ولا ضرورة
فيها ولهذا سوى المصنف في الكفاية بين الاحرام وبين الجمعة والعدين اه (قوله وشروط الخ) بلقاء
المجهول أي لأنه انما يشترع للاحرام حق لو اعتقل فأحدث ثم احرم فتوضأ ثم غسل فله كذا في البناء معزاً
إلى جوامع الفقه نهر (قوله وكذا يستحب الخ) أي قبل القفل كافي القهستاني والباب والسراج
وفي الزلي عتب القفل تأمل والاالة شاملة لقص الاظفار والشارب وحلق العانة أو تشتهأ أو استعمال
النورة وكذا اتف الايط والعانة الشعر القريب من فرج الرجل والمرأة ومثلهما شعر الدبر بل هو أولى بالازالة
لثلايق به شيء من الخارج عند الاستنجاء باعجز (قوله وحلق رأسه ان اعتاده) كذا في البصر والنهر
وغيرهما خلافاً لما في شرح الباب حيث جعله من فعل العانة (قوله ولا مانع) الخ والصال (قوله
وليس ازار) بالإضافة وفي بعض النسخ ازارا بالتصديق أن ليس فعل ماض ثم هذا في حق الرجل (قوله
من السرة إلى الركبة) بيان تقصير الازار والغاية داخلة لأن الركبة من العورة (قوله على ظهره
بيان تقصير الرداء قال في البصر والرداء على الظهر والكتفين والصدر (قوله فان زتره الخ) وكذا
لو شدة بجبل ونحوه لشبهه حينئذ بالخط من جهة أنه لا يحتاج إلى حفظه بخلاف شدة الجلبان في وسطه لأنه يشد
تحت الازار عادة فأقاده في الصدر أي فلم يكن التقصير منه حفظ الازار وإن شدة فوقه (قوله ويستحب
أن يخله الخ) هذا يعني اضطباعاً وهو خلافه لقول الجبر والرداء على الظهر والكتفين والصدر وما هنا
عزاء القهستاني من عزاء في شرح الباب للبرجندى عن النخلة ثم قال وهو موهم أن الاضطباع يستحب
من أول أحوال الاحرام وعطه العموم وليس كذلك فان محله المستنون قبل الطواف إلى اتهامه لا غير اه
قال بعض الحنثين وفي شرح المرشد على مناسك الكبراه الاصح وأنه السنة وتلقه في المناسك الكبير
للندي عن الغاية ومناسك الطرابلسي والفقه وقال أن أكثر كتب المذهب ناطقة بأن الاضطباع
يسن في الطواف لا قبله في الاحرام وعليه تدل الاحاديث وبه قال الشافعي اه وكذا اقل القهستاني
عن عبد المناسك صاحب الهداية عن عدمه أولى (قوله جديدين) أشار بتدعيمه إلى أفضلته وكونه أيضاً
أفضل من غيره وفي عدمه غسل العتيق ترك المسحوب بحر (قوله ككفن الكفاية) التشبيه
في العدد والصفة ط (قوله وهذا) أي ليس الازار والرداء على هذه الصفة بيان للسنة والافسار
العورة كاف فيعوز في ثوب واحد أو كثر من ثوبين وفي أسودين أو قطع ثوب بخطه أي السجدة مرقعة
والاضل أن لا يكون فيها شياطة لباب بل لو لم يتردد عن الخط أصلاً منع أحرامه كما قد تمتداه في الباب
أيضا وان لم يرد له ولو لم يرد أن يضي عليه يوم وليسه والاخذة صكاً بما في الجنبات (قوله وطيب
بدنه) أي استحباباً عند الاحرام زلي ولو جابتي منه كالمسك والنفالسة هو المشهور نهر (قوله
أن كان عنده) فأقاده لو لم يكن عنده لا يطلبه كافي الغاية وأنه من سنن الزواله لا الهدي كافي السراج نهر
(قوله بما جابتي عنه) والفرق بين التوب والبدن أنه اعتبر في البدن تابها والمصل بالتوب منفصل عن
وأيضاً المقصود من استنائه وهو حصول الارتضاع حالاً المنع منه حاصل بما في البدن فاختفى عن غيره
في التوب نهر (قوله ندبا) وفي الغاية ما سئنه نهر وبه جزم في الجبر والسراج (قوله بمد ذلك)
أي بعد اللبس والتطيب بحر (قوله يعني ركعتين) يشير إلى أن الأولى التعبير بها كما فصل

(والتيمم عند الجنب) عن الماء
(ليس بشروع) لأنه ملوث بخلاف
جمعة وعبد ذكر الزلي وغيره
لكن سوى في الكافي بينهما وبين
الاحرام وجهه في النهر وشروط
لتبيل السنة أن يحرم وهو على
طهارته (وكذا يستحب) لمزيد
الاحرام ازالة تقصره وشاربه
وعاته وحلق رأسه ان اعتاده
والافسار حه و (جماع زوجته
أو جارتها لومع ولا مانع منه)
كفيض (وليس ازار) من السرة
لركبة (ورداء) على ظهره
ويستحب أن يخله تحت يمينه
وليشه على كتفه الايسر فان زتره
أو تخله أو عتده أساء ولادم عليه
(جديدين) أو غسلين طاهرين
أيضاً ككفن الكفاية وهذا
بيان السنة والافسار العورة
كاف (وطيب بدنه) ان كان
عنده لا ثوب بما جابتي عنه هو
الاصح (وصلى) ندبا بعد ذلك
(شفا) يعني ركعتين في غير
وقت مكروه

في الكبريات الشغف يحمل الاربع (قوله وتجزئه المكتوبة) كذا في الزيلي والقسم والبر والنور والمساوية وغيرها وشبهها بصفة المسجد وفي شرح الباب أنه قياس مع الفارق لأن صلاة الاحرام سنة مستقلة صلاة الاستخارة وغيرها مما لا تنوب الفضة منها بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فإنه ليس له صلاة على حدة كما حقه في فتاوى اللجنة فتأدى في ضمن غيرها أيضا اهـ وقيل بعضهم مرة عليه الشيخ خفيف الدين الرشدي (قوله بسلامه مطابقا لجماعة) أي قلبه يعني ان دعاءه يطلب التسبيح والتقبل لا بد أن يكون مقربا بصديق التوجه الى الله تعالى لأن الدعاء بمجود اللسان عن قلب غافل لا يقيد وليس هذا بنية للرجح كانه كره قريبا فافهم (قوله لمشقة الخ) لأن آدام في أزمنة متفرقة وأمكنة متباعدة فلا يعبرى عن المشقة غالباً فيقال الله تعالى التسبيح له المسركل عبر زيلي (قوله لقول ابراهيم واسماعيل عليه السلام) تعليل لقوله تعالى مني لانهم لما طلبوا ذلك في بناء البيت تائب عليه في قصد الحج اليه فان العبادة في المساجد عمارتها فافهم (قوله وكذا المعرف) لوجود المشقة في العمرة وان كانت أدنى من مشقة الحج (قوله والقارن يقول اللهم اني اريد الحج والعمرة الخ) قال ح وتزلة المتع لأنه يفرد الاحرام بالحج ويفرده بالعمرة فهو داخل فيها قبله (قوله وقيل) عزاء في التفتة والفتنة الى محمد كعما في النهر (قوله وما في الهداية أولى) كذا في النهر قال الرجعي ولكن ما أعظم المسئلة وما أصعب آدمائها صلي وجهها وما حري طلب تسبیرها من الله تعالى فلهذا سمع الزيلي تعالفاً من الأئمة (قوله ناو باها الحج) قال في التهرئة ايما الى أنها غير حاصله بقوله اللهم اني اريد الحج الخ لأن النية أمر آخروا بالآثار وهو العزم على الشيء كما قال البرازي وقد أقصع عن ذلك ما قاله الراغب ان دعوى الانسان للفعل على مراتب السالم في الخاطر ثم الفكر ثم الإرادة ثم البهمة ثم العزم ولولا طيابة نية الحج وأحرمت به لبطل الحج كان حسن الجيع القلب واللسان كذا في الزيلي قال في القنع وعلى قبيل مائة منافي شروط الصلاة اغلبيح اذ لم يتجمع عزيمته لا إذا اجتمعت ولم تفعل أن أحدا من الرواة لتلك صلى الله عليه وسلم روى أنه سمع يقول نية العمرة والحج ولهذا قال مشايخنا ان ذلك باللسان حسن لطابق القلب اهـ قال في الجبر فاحاصل أن اللفظ باللسان بالنية بدعة مطلقا في جميع العبادات اهـ لكن اعترضه الرجعي بما في صحيح البخاري عن انس رضي الله تعالى عنه معهم يسر تخونهم ما جاعوا عنه ثم أهل بيعة وعمره وأهل الناس بهما الى غير ذلك مما هو مصرح بالنطق بما يشهد معنى النية ولم يقل أحدان النية تعين بلفظ مخصوص لا وجوب ولا نداف ككيف يقال انها لم توجد في كلام أحد من الرواة فتأمل اهـ قلت قد يجاب بأن المراد نفي التصريح بلفظ نية الحج وان ماورد من الاهدال المذكور هو ما في ضمن الدعاء بالتيسير والتقبل وقد عدل أن هذا البرينة وانما النية في وقت التلبية كما أشار اليه المصنف كقوله بقوله ناو باها وهو ما يذ كره في التلبية في الباب وشرحه ويستحب أن يذ كره في اهلاله أي في رفع صوته بالتلبية ما حرم به من حج أو عمرة فتقول لبك بجمعة ومشله في البدائع تأمل (قوله بيان للاكمل) راجع الى قوله تنوي به الحج كافي الجبر (قوله بطلق النية من اضافة الهمزة للموصوف) أي بالنية المطلقة عن التقيد بالحج بأن نوى التمسك من غير تعين حج أو عمرة ثم ان عن قبل الطواف فيها أو الاصر في العمرة كآباق في قال في الباب وتعين التمسك ليس بشرط تصححهما وما حرم به الغير ثم قال في موضع آخر ولو أحرمت بما حرم به غيره فهو مبهم فانه بجمعة أو عمرة وقد شارحه بما إذا لم يصح بما حرم به غيره اهـ وكذا لو أطلق نية الحج صرف القرض وباق مقامه قريبا قبل قوله ولو أشرها (قوله ولو تلبسه) لان ذكر ما حرم به من الحج أو العمرة باللسان ليس بشرط ما كافي الصلاة زيلي (قوله يذ كره بتصدبه التعظيم) أي ولو استوبا بالله تعالى المصير شرح السلب وفي الخاتمة ولو قال اللهم لم يرد قال الامام ابن الفضل هو على الاختلاف الذي ذكرنا في الشروع في الصلاة والحاصل أن اقتراح النية بخصوص التلبية ليس بشرط بل هو السنة وانما الشرط اقتراحها بأي ذكر كان واذ الي فلا بد أن تكون باللسان قال في الباب فلا ذكرها بقلبه لم يعتد به والآخر سنة يترجمه تحريك لسانه وقيل لا بل يستحب اهـ وما لم يشرحه الى الثاني لان الاصح أنه لا يترجمه التحريك في العمرة للملة فهذا أولى لأن الحج أوسع ولأن الفرائض فرض قطعي متفق عليه بخلاف التلبية (قوله ولو بالقارسية)

وتجزئه المكتوبة وقال
المفسر بالحج بسلامه مطابعا
لفنائه اللهم اني اريد الحج
قيرمدى لشفقة وطول مدته
(وتقبله مني) لقول ابراهيم
واسماعيل ربنا تقبل منا وكذا
المعروف والقارن بخلاف الصلاة
لان مدتها بجمعة كذا
في الهداية وقيل يقول كذا
في الصلاة وعنه الزيلي في
كل عبادة وما في الهداية أولى
(ثم لم يدر صلاته ناو باها)
بالتلبية (الحج) بيان للاكمل
والافهم الحج بطلق النية ولو
قبله لكن بشرط مقارنتها بذكر
بصدقه التعظيم كسبح وتعالى
ولو بالقارسية

أى أو غيرها كالتريكة والهندية كما فى الباب وأشار الى أن العربية أفضل كما فى النجانية (قوله وان أحسن العربية والتلبية) أى بخلاف الصلاة لأن باب الحج أوسع حتى عام غير المذكور مقامه كتقليد البدن ح عن الشريفة وقه أن الشروع فى الصلاة يتحقق بالصارسية ولوم القدوة على العربية وقدمه الشارح هناك وبه على ما وقع للشريفة من غيره من الاستنباط حيث جعلوا الشروع كالقراءة ط (قوله وهى لبك اللهم لبك) أى اقتضيات إقامة بعد أخرى وأجبت ذلك إجابة بعد أخرى وجه اللهم معنى بالتمتع مرة بين المؤخر والمؤخر كد الشارح الباب فالتسعة لأفادته التكرار كما فى فارجع البصر كمن زين أى كرات كثيرة وتكرار اللفظ لتوسيع ذلك ووجد فى بعض النسخ بعد اللهم لبك لبك مرتين وهو الموافق لما فى الكثر والهداية والجوهرة والباب وغيرهما فتكون أعادته ثانياً لثبته التأكيد قال بعض المحققين وقد استحسن الشافعية الوقف على لبك الثالثة ولم أره لا يمتنع فارجعه اه قلت مقتضى ما فى النسخ أن الوقف على الثانية فإنه تكلم على قوله لبك اللهم لبك ثم قال لبك لا شريك لك استئناف فان مضاده أن الاستئناف بقوله لبك الثالثة لا يوقف له لا شريك لك وهو مضاد ما فى شرح الباب أيضاً (قوله بكسر الهمزة وتفتح) والاول أفضل قال فى المحيط لأنه عليه الصلاة والسلام فعله وردة فى الآية بأنه لم يعرف نعم علل كرههم الاضحية بأنه استئناف للتبعية لئلا يفتقد الفتح فإنه قليل للتبعية أى لبك لا اله الا الله والحمد لله والثناء والثناء وتعليل الآية أيضاً ومنه ما إذا أتى منه باعتبار صفة واعتراض بأن التكسير يجوز أن يكون الفعل ناقصاً أيضاً ومنه ما إذا أتى منه باعتبار صفة واعتراض بأن التكسير يجوز العلم أن الفعل ناقص واجب بأنه وان جازفه كل منهما إلا أنه يحمل هنا على الاستئناف لا لولونه بخلاف الفتح إذ ليس فيه معنى التعليل وحكى الشارح عن الامام الفتح وعن محمد والكسائى والقزوينى أن الكسر إلا أن المذهب كقول الكشاف أن اختيار الامام الكسر والشافعية الفتح وهو الذى يعطيه ظاهر كلامهم نهر (قوله بالفتح) الاصوب بالنصب لأنه عرب لا مسمى وبعبارة التبر بالنصب على المشهور ويجوز الرفع الخ (قوله أو مبتدأ) وخبره وكذا وعده خبراً محذوف لإدلاله ما بعده عليه والاولى جعل لك خبراً وخبر المبتدأ محذوف كما تزدوا الوجهين فى قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن الآية فافهم (قوله والمث) بالنصب ويجوز الرفع وعلى ككل فالتبر محذوف واستحسن الوقف عليه لتأثيره من ما بعده خبره شرح الباب ونقل بعضهم أنه محبب عند الائمة الاربعه (تنبيه) فى الباب وشرحه ويستحب أن يرفع صوته بالتلبية ثم يحضه ويصل على التبر صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بما شاء ومن المأثور اللهم انى أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار وفيه أيضاً وتكرارها سنة فى المجلس الاول وكذا فى غيره وعند فقهاء الحالات مستحب مؤكداً ولا كتماناً مطلقاً مندوباً ومستحب أن يكررها كلما شرع فيها ثلاثاً على الاول لا يقطعها بكلام (قوله وزد فيها) ولا تسحب الزيادة من غير المأثور كما فى لعمري خلافاً لما فى التبر فافهم ثم فى شرح الباب ما وقع مأثوراً يستحب أن يقول لبك وسعديك والمخبرك سيدك والربيعا الله الخلق لبك بحجة حق تعبد اور قال لبك ان العيش عيش الآخرة وليس مرورياً لحازرنا وحسن (قوله أى عليها) فالتبر بمعنى على كما أفاده الزيلعى قال فى التبر لهن الزيادة أغما تكون بعد الايمان بها لافى خلاصها كما فى السراج اه خامس من لبك وسعديك الخ ونقله فى التبر عن ابن جرير يأتي بعد التلبية لافى اثباتها فافهم (قوله تعري بما قولهم) انهامة شرط تسع فيه التبر مخفاً للصبر ولا يمتنع ما فيه فإنه ان أراد أن الشرط خصوص الصفة المارة فبأن ظاهر المذهب كما فى الفتح أنه يصير محرماً بل شأوت تسع وقد مر وان أرادها مطلق الذكر فلا يندم عليه وهو كراخه نقص هذه الصيغة تعري بما قاله ما فى البصر من أن خصوص التلبية سنة فإذا ذكرها أصلاً أو تكرر كلمة التلبية ثلاثاً نقص عنها التكثير الاول وان قول الكفا فى التبر لا يجوز فيه فظهر ظاهره وقول من قال انها شرط امره اذكر قصد به التكثير لا خصوصها اه (قوله والزيادة سنة) أى تكرارها كما تعبر عن الباب وأما الزيادة على الصيغة المارة فنقد مر أنها مندوبة وهو معنى ما فى الكفا وغيره أنها مستحبة فافهم (قوله ويترك الرفع الصوت بها) أى بالتلبية ومقتضاه أن الرفع سنة وبه صرح فى التبر عن المحيط وهو خلاف

وان أحسن العربية والتلبية على

المذهب (وهى لبك اللهم لبك

لا شريك لك لبك ان الحمد) بكسر

الهمزة وتفتح (والنصحة ك)

بالفتح أو مبتدأ وخبر (والمالك

لا شريك لك وزد) ندبا (فيها)

أى عليها لافى خلاصها (ولا تنقص)

منها فإنه مكرره أى تعري بما قولهم

انهامة شرط والزائدة سنة

ويكون مبتدأ خبرها ويترك الرفع

الصوت بها

مطلب
فيما يصير به محرما

(وإذ ألبى نأويا) سكا (أوساق الهدى
أوقلد) أي ربط قلادة على عنق
(بدنه تغل أوجرام صيد) قلده
في الحرم أو في أحرام سابق (ونحوه)
بكتابه ونذرومعة وتران (ونحوه)
معها) والحال أنه (يريد الحج)
وهل الصرمه كذلك ينبغي نعم
(أوبصير ثم توجه وخطها) قبل
المقات فلو بعده لزمه الأحرام
بالتلبية من المقات (أوبصير
لمعة) أو لقران ومكان
التقلد والتوجه (في أشهره)
والألم يصير محرما حتى يخطها
(ووجه بنية الأحرام وإن يخطها)
استحسانا (فقد أحرم) لأن
الاجابة كما تكون بكل ذكر
تعملي تكون بكل فعل مختص
بالأحرام ثم حصه الأحرام

ما ختمه وصرح به في الصراحتين من أنه مستحب لكن ذكر في العرف غير هذا الموضع أن الإساءة
دون الكراهة فلا يلزم من قول الشارح تبع الصلح أنه يكون ميتا بتركه أن يكون سنة مؤكدة تأمل
(قوله وإذ ألبى نأويا) قيل الأولى أن يقول وأذ ألبى نأويا فإنه يصير شرعا بالتلبية بشرط النية
والواقع عكسه اه على ما هو قول المسلم الشهيد كما مر أول الباب والجواب كما في التبع تبعا
للزعلي أن هذه العبارة لا يستغاد منها إلا أنه يصير محرما عند التلبية والتلبية ما إن الأحرام جهما أو بأحدهما
بشرط أن لا يتفرقا فلا يباركان على حد سواء كاذ كره في التهر فافهم (قوله نكا) أي مبيعا كح أو مرة
أو مبيعا للمز وبأن أيضا أن حصه الأحرام لا تتوقف على نية التمسك على نية تعيينه وليس المراد أنها لا تتوقف
على نية نكاح أصلا فافهم (قوله أوساق الهدى الخ) بيان لما يقوم مقام التلبية من الأفعال
كما يأتي لكن لو حذف هذا واقتصر على قوله أو قلده بدنه الخ كافي في الكفر لكان أخسرها وأظهر
لأن الهدى يشمل الضم بخلاف البدنة فإنها تخص الأبل والبقر وإذا قلدها لم يكن محرما وإن ساقها كاصرح
به في الجرم وسابق وإذا اعترض في شرح السلب على قوله ويقوم تقلد الهدى مقام التلبية بأن حصه
أن يصير بالبدنة بدل الهدى وحاصل المسألة كما في شرح السلب أن لاقامة البدنة مقام التلبية شرطا
فيها التلبية ومنها سوق البدنة والتوجه معها أو الأدر والبولق أن يصحبها ولم يتوجه معها إلا في بدنة
المعة والقران أو قلدها بعده ولم يسق أو ساق ولم يتوجه معها أو الأدر والبولق أن يصحبها ولم يتوجه معها إلا في بدنة
لغير المعة والقران أن يصير محرما حتى يخطها فإذا أدركها وساقها صار محرما (قوله أي ربط الخ) وكيفيته
أن يفتل خطها من صوف أو شعر ويربط به نمل أو عروضة من أده وهي السفرة من جلد أو لحاء شجرة أي قشرها
أو نحو ذلك مما يكون علامة على أنه هدى للتلبيز من أحد له ولتلا بصل منه غنى إذا عبط وذبح
(قوله أوفى أحرام سابق) فبده لأن هذا الأحرام لا يمت شرعوه فيه الإبهذا التقليد ط (قوله ونحوه)
أي تصويره أو الصيدين الدماء الواجبة (قوله بكتابه) أي في السنة الماضية در (قوله وتوجه
معها) أي ساقها حال الكرماني ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله أكبر
لا إله إلا الله وأقده أكبر وقده الحمد شرح السلب (قوله يريد الحج) إذا لم يمع ذلك من التلبية على الصواب
كما صرح به الأصحاب شرح السلب (قوله ينبغي نعم) الصلح للشرع لا في عبارة شرح السلب
نأويا الأحرام بأحد السنين أما أن يسوقها ويتوجه معها وأما أن يصحبها ويتوجه معها وهذا الشرط
أن التمتع والقران فلا بشرط فيما التوجه معها ولا لحاقها كما أفاده بتوجه بعده أو بعينها لمعة الخ
فافهم (قوله ولحقها) اقتصر على ذكر السوق لأنه شرط بالاتفاق وأما السوق بعده فتتوقفه في الجامع
الصغير لم يشترط ولحقها في الأصل فقال يسوقه ويتوجه معه حال نحر الإسلام ذلك أمر اضافي وإنما
الشرط أن يلقه وفي الكافي قال نعم الأصل السرخسي في المبسوط اختلف الصحابة في هذا المسألة فهم من
يقول إذا قلدها صار محرما ومنهم من يقول إذا توجه في أثرها صار محرما ومنهم من يقول إذا أدركها فأنها
صار محرما فأخذنا بالتبيين من ذلك وقتنا إذا أدركها وساقها صار محرما لاتفاق الصحابة على ذلك شرح
السلب (قوله لزمه الأحرام بالتلبية الخ) لأنه حين وصل إلى المقات لم يكن محرما بالتقليد لعدم لحاق الهدى
ولا يجوز له المجاوزة بدون الأحرام فزعم الأحرام بالتلبية رضى (قوله أو قران) صرح به زيادة الإيضاح
والاقتول المصنف لمعة يشمل التبع العرفي والقران كما وضع في البصر (قوله والتوجه) أشار به إلى أن الأولى
للمصنف تأخير قوله في أشهره عن قوله وتوجه بنية الأحرام ط (قوله في أشهره الخ) لأن تقليد الهدى في غير
أشهر الحج لا يعتد به لأنه فعل من أفعال المعة وأفعال المعة قبل أشهر الحج لا يعتد بها فيكون تعلقه بنية هدى
القطع ما لم يدركه أو يسرمعه لا يصير محرما كما في شرح الجامع الصغير لقاضي خان زعلي (قوله
والألم يصير الخ) أي بأن لم يوجد البعث والتوجه في الأشهر أو وجد التوجه دون البعث وقوله حتى يخطها
أي قبل المقات ط (قوله وتوجه بنية الأحرام) أفاد أن هذه الأشياء انما قامت مقام الذكرون
النساء ط (قوله فقد أحرم) جواب قوله وإذ ألبى نأويا الخ (قوله يخص بالأحرام) احتز به

علاوة غيرها وأوجبها إلى آخر ما يأتي **(قوله لا تتوف على نية نكاح)** أي معين قال في البصر وإذا أبهم
 الإحرام بأن لم يعين ما حرم به جاز عليه التحسين قبل أن يشرع في الأفعال فإن لم يعين وخاف شوطا كان للعمرة
 وكذا إذا أحصر قبل الأفعال فقتل يدم تعين للعمرة فيجب قضاءها لاختصاصه **بوجه** وكذا إذا جامع فأفسد وجب
 المضي في عمرة **(قوله صرف للعمرة)** أما الحج فلا يصرف إليه إلا إذا عيّن قبل أن يشرع في الأفعال كافي
 البصر لكن في الباب وشرحه لو وقف بعرفة قبل الخلواف تعين إحرامه للصحة ولو لم يقصد الحج في وقوفه **(قوله)**
ولو أطلق نية الحج بأن نوى الحج ولم يعين قرضا ولا نفلا **(قوله ولو عيّن نفلا فقتل)** **وكذا** الزوني الحج
 عن الغيرة أو التذكار عما نوى أو لم يجمع الفرض كذا ذكره غيره واحد وهو الصحيح المقيد المتقول الصريح
 عن أبي حنيفة وأبي يوسف من أنه لا يتأذى الفرض بنية النفل وروى عن الثاني وهو مذهب الشافعي وقوعه
 عن حجة الإسلام **وكأنه** قاسه على الصيام لكن الفرق أن رمضان معارصوم الفرض بخلاف وقت الحج
 فإنه موع إلى آخر العروة وظهر وقت الصلاة شرح الباب فتم وقت الحج له شبه بالمعاري باعتبار عدم حجب
 فيه فلا ينادى بطلان النية بخلاف فرض الظهر مثلا فإن وقته ظرف من كل وجه **(قوله يجر سنماها)**
 الباء للتصوير وهو مذكور عند الامام لأن كل أحد لا يصح فليقل الحيوان به تعذيب ط وأشار
 المصنف إلى أن الأشعار خاص بالابل **(قوله وضع الحلق)** أي على ظهرها وهو بالضم والفخ مائتة
 الفرس لصان به خاموس **(قوله لا تمتد وقران)** وكذا الوهامة إلى شهر الحج رضى **(قوله كما رز)**
 أي طوقا كالقوى الذي رز وهو كونه قبل الميتات وهذا محترز قوله ولحقها ط **(قوله أو قلداة)** محترز
 قوله يذ ط **(قوله لعدم اختصاصه بالنكاح)** لأن النكاح قد يكون للداواة والحل فذبح الحزو والبرد والاذى
 ولأنه إذا لم يكن بين يديه هدى يوقه عند اتوجه لم يوجد الاحتراز لئلا يذبحه ما يقتضيه الشاة ليس
 بتعارف ولا سنة رضى **(قوله بلا مهلة)** يشير إلى أن الأصوب أن يقول فينبق بالفاء كما في القدوري
 والكنزة وفي التهرواعلم أنه يؤخذ من كلامه ما قاله بعضهم في قوله صلى الله عليه وسلم من حج فحرفرت
 ولم يبق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه إن ذلك من إسداء الإحرام لأنه لا يسيح ما يقبله اه **(قوله أي)**
 الجماع) هو قول الجمهور شرح الباب لقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم يجر **(قوله)**
 أو ذكره بمحضرة النساء) هو قول ابن عباس وقيل ذكره ودواعيه مطلقا قبل وهو الأصح شرح الباب
 وظهر صريح غيره واحد ترجع ما عن ابن عباس نهر قلت والظاهر قبول النساء للحلائل لأنه من دواعي
 الجماع تأملت **(قوله أي انخروج الإشارة إلى أن الفسوق مصدر لا جع فسق كعلم وعلوم كما شرع به تفسيره)**
 بالمعاصي واختاره لما نسبته للرفث والجدال ولأن المعنى عنه مطلق الفسق مفردا أو جمعا أفاده في النهر
(قوله والجدال) أي الخصومة مع الرفقاء والتدعيم والمكاريين يجر وما عن الأعرشي أن تمام الحج ضرب
 الجبال فقتل في تأويله أنه مدمر مضاف لتساعده لكن في شرح النقاية ورد أن الصدوق رضى الله عنه ضرب
 جباله لتقصير في الطريق اه قلت وسنذكره بآلة الجدل بل لتأديمه وإرشاده إلى مراعاة الحفظ والعمل
 الواجب عليه حيث لم يبرز بالكل ولا بذلك يصح كونهم من عام الحج لكونه أمرا يجرى ونها عن **مكرر**
 تأملت **(قوله فانه)** أي ما ذكر من الثلاثة وفيه إشارة إلى وجه التخصيص عليها كما حال لاية كلبس
 الحرير فانه حرام مطلقا في الصلاة أشنع **(قوله وقتل مبد البر)** أي مصلده الذل أو يذبه المصدرو
 الاصطدام الماصع اسناد القتل إليه يجر وغيره للقتل دون الفخ لاستعماله في الحرم غالباً وهذا **كذلك**
 حتى لو ذك كان ميتة **(قوله لا الأبر)** ولو غيراً **كقول** قوله تعالى أحل لكم صد البر الأبر **قوله**
 والدلالة) بالكسرة في المحسوسات وبالفتح في المعقولات وهو الصميم رضى **(قوله في الثنائب)** أفاده
 ويؤيده في الحاضر الفرق بين الإشارة والدلالة قلت والفرق أيضاً أن الأولى باليد ونحوها والثانية باللسان
 ونحوه كالذهب إليه **(قوله إذا لم يعله الحرم)** كذا في التهر والبراد المبدل والأصوب التحسين
 قال في السراج ثم الدلالة إنما تصل إذا اتصل بها القبض وأن لا يكون المدلول عالمًا بمكان المبدل وأن يصدق
 في دلالة وتبينه في أن ما إذا **كذلك** به ولو لم يجمع أثر حتى ذك آخر وصدة وتبع أثر فقتله لا جبراً على
 الدال اه **(تمت)** في حكم الدلالة إلا اعلم عليه كذا تركمين ومنافرة مرسوماً وكذا تفسيره وكسريه

مطلب
 فيما يحرم بالأحرام وما لا يحرم

مطلب
 من حج ولم يرفث الخ أي من وقت
 الأحرام

لا توقف على نية فلك لانه لو أبهم
 الأحرام حتى طاف شوطا واحدا
 صرف للعمرة ولو أطلق نية الحج
 صرف للفرض ولو عيّن نفلا فقتل
 وإن لم يكن بجمع الفرض شر بلاية
 من الفخ **(ولو أشرعها)** يجر
 سنماها الأبر **(أو جعلها)**
 بوضع الحلق **(أو بعثها لائتمه)**
 وقران **(ولم يلحقها)** كما مر
(أو قلداة لا) يكون محرما لعدم
 اختصاصه بالنكاح **(وبعد)**

أي الأحرام بلامه **(يقى الرث)**
 أي الجماع أو ذكره بمحضرة النساء
(والفسوق) أي انخروج عن
 طاعة الله **(والجدال)** فانه
 من الحرم أشنع **(وقتل مبد)**
(البر) لا البر **(والإشارة إليه)**
 في الحاضر **(والدلالة عليه)**
 في الفاسق ويجعل محرما إذا لم
 يعلم الحرم أمّا إذا علم فلا يصح

وصكروا فواته وحناحه وحبه وشراؤه وكله وقيل القملة تورس أو دقها القشرة والامر بقتلها
والاشارة اليها ان تلتها المشارة اليه والقاء ثوبه في الشمس وغسله ليهلاكها **لباب** (قوله وان لم يقصده)
قبل عليه التلبس معمول لقوله يتي ولا معنى لامر غير التماسد بالانتفاء فيجاب بان المراد غير قاصد للتلبس
بل قاصد للتداوى ومع ذلك يكون محظورا عليه فعله انتفاؤه رجعتي (قوله وصكروا فيه) أى فقط
فلذا شئ عليه يكافى الخلية وهذا يشير الى أن المراد بالتلبس استعماله في التوب والبدن وقالوا لو ليس ازارا
مبذرا لاشئ عليه لانه ليس بمستعمل لحزم من الطبيب وانما حصل مجزرا للاحقة ومن ثم قال في الخلية لو دخل
ميتا بعد خريفه واتصل بثوبه شئ منه لم يكن عليه شئ **نهر** (قوله وقلم النهر) أى قطعه ولو واحد بنفسه
أو غيره بأخره أو قلم غفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا يغترف بأشبه ط عن القهستانى (قوله كك
أو بعضه) لكن في نقطة كل الوجه أو الرأس يوما أو ليلة دم والربع منهما كالكل وفي الاقل من يوم
أو من الربع صدقة كفى للباب وأخطه فعمل المرأة لما في الجرح عن غابة البان من انها لا تقطع وجهها باجاء
اه أو وانما تستر وجهها عن الايتاب بحد الساتر لا يمس الوجه كما سأتى آخر هذا **لباب**
وأما ما في شرح الهداية لابن السكيت من انها لها ستر بلفظة وخمار وانما هي عنه ستره شئ متصل
على قدره كالنقاب والبرقع فهو بحيث يجب أن وصل غريب بخلاف ما سمعته من الاجماع ولما في البر وغيره
في آخر هذا **لباب** ثم رأيت بخط بعض العلماء في حاشي ذلك الترح أن هذا مما انفرد به المؤلف والمحقق
عن علماء سنا خلفه وهو وجوب عدم مجامعة شئ لوجهها اه ثم رأيت في ذلك تقصلا من مثل القطنى
ففهم (قوله نعم في الخلية الخ) استدرا العمل قوله أو بعضه لانه يوم من هذا المحذور ومع أنه عده
في اللباس من مباحات الاحرام وأما كلمة لا بأس فيها لتدل على استتارها دعاء ومنه قوله لا في قريبا
كره والافلا بأس به ففهم (قوله والرأس) أى رأس الرجل أما المرأة ففسره كما سأتى (قوله
بخلاف التلبس) يعنى اذا مات شعرها بحيث يغطي رأسه ووجهه بطلان احرامه مجزئ لقوله صلى الله عليه وسلم
اذا مات ابن آدم اتضع عمله الا من ثلاث والاحرام على فهو مستقطع وبهذا لا يبنى المأمور بالرجوع على احرام الميت
انتفاء قاما لا الاعراب الذى وقصته فامتنه فقال صلى الله عليه وسلم لا تتحروا رأسه ولو وجهه فانه يثبت
يوم القيامة لمساخه وعرضه من من ذلك ما أخبرنا النبي صلى الله عليه وسلم ببقاء احرامه وهو موقوف في غيره
فقلنا بانقطاعه ما لموت أفاده في البر وغيره وبه يحصل الجمع بين الحديثين ويؤيده ان قوله فانه يثبت الخ
واقعة حال ولا عوم لها استتار في الاصول فلا يدل على أن غير الاعراب من ذلك (قوله وبشبه
البدن) بانظر عطا على الميت أى وبخلاف ستر بقية البدن سوى الرأس والوجه فانه لا ينعى عليه لو عصبه
ويكره ان كان بغير عذر **لباب** وفي شرحه وبغنى استثناء الكفين لانه من لبس القفازين اه قلت وكذا
القدمين بما فوق معصدا شرعا لانه من لبس الجواربين مما يأتى الا أن يكون مراده بالستر النقطة
بما لا يكون لبسا فستر المدين أو الرجلين بالتقاربين أو بطورين ليس قتائل (قوله ما لم يمتد يوما أو ليلة
الخ) الواو بمعنى أو لا لبس المعتاد يوما أو ليلة موجب لدم بغير المتعاد كذلك موجب للصدقة ط قلت
لكن لنظر من أسأخذ الشارح ما ذكره فان الذى رأيت في نسخة كتب أنه لو غطى رأسه بغير ما ذكره كالعدل
وتحمله بانه شئ فقد أطلقوا عدم التزامه وقد عده ذلك في اللباس من مباحات الاحرام نعم في المهر عن الخلية
لو حل الحصر على رأسه شيئا يليه الناس دون لا بأس وان كان لا يليه الناس كالأجانة ونحوها فلا
ويكره تعصيب رأسه ولو فصل ذلك يوما أو ليلة كان عليه صدقة اه والظاهر أن الاشارة للتعصيب وكان
الشارح أرجعها للعمل أيضا تنازل (قوله وقالوا الخ) نص عليه في اللباس وغيره وكذا نص على أنه يكره
كعب وجهه على رسادة بخلاف شقه قال شارحه وكذا وضع رأسه علم فانه وان لم يمتد نقطة بعض
وجهه أو رأسه الا أنه الهيئة المستحبة في النوم بخلاف كعب الوجه اه (قوله كره) ظاهره إطلاقه
أنها تحريمية ط (قوله بالنعاسي) يصكسر الخاء ثب نهر والمراد الفصل بعماء مزج فيه كما
في القهستانى (قوله لا نه طبيب الخ) أشار الى الخلاف في علة وجوب انتفاءه فالجواب بمقتضى عليه
وانما الخلاف في علة وفي موجهة فبقية عند الامام لانه راحة طيبة وان لم تكن ذكية وموجبه دم

(والنظير) وان لم يقصده ويكره
شبه (وقلم النهر وسرا الوجه) كله
أو بعضه ككفه وذقنه ثم
في الخلية لا بأس بوضع يده على
أفقه (والرأس) بخلاف الميت
وبقية البدن ولو حصل على رأسه
شيئا كان نقطة لاجل عدل
وطابق ما يمتد يوما أو ليلة تنازعه
صدقة وقالوا لو دخل تحت ستر
الكمة فأصاب رأسه أو وجهه
كره والافلا بأس به (وغسل رأسه
وطبته بضم طي) لانه طبيب
أو يشل الهوام

وعندهما لا يقتل الهوام ويلين الشعر وموجبه صدقة ومنشأ الخلاف الاشتباه فيه ولذا قال بعضهم
 لا خلاف في خلعي العرق لأن له راحة طيبة أفادته في النهر (قوله بخلاف صابون) في جنائث الفخ
 لو غسل بالصابون والمرض لا يروا يده وقالوا لا شيء له لا يس طيب ولا يقتل اه مقتضى التعليل عدم
 وجوب الدم والصدقة انفاقاً ولذا قال في القلهمية وأجمعوا أنه لا شيء عليه اه ومثله في الجر وكذلك
 في القهستاني عن شرح الطحاوي فافهم (قوله ودلول) يفتح الدال قبل هـ وبأرض الخجاز معروف
 كالاشنان غيره أنه أسود والاشنان أبيض ربط البدن وزيل الحكمة والجرب (قوله وأشنان) قيل هو سمن
 الهمزة وكسرها كالقصاصوس وليس حراً أيضاً (قوله وسدر) هو ورق التين ح (قوله وهو مشكل)
 فإن السدر كان طعمه يقتل الهوام ويلين الشعر فكان ينبغي وجوب الصدقة عندهما كالقصاصوس والصابون
 والاشنان فيما ذكره أيضاً حتى زاد غيره أن الصابون طيب رائحة قلت وفيه نظر فقد علت الاتفاق على أن لا شيء
 فيه من دم ولا صدقة لأنه ليس طيب ولا يقتل فافهم (قوله وحلق رأسه) وكذا رأس غيره ولو حلا لالاب
 (قوله وإزالة الشعر بده) أي بقية بده كالتاراب والاب والعانة والرقبة والحاجب كالقصاصوس قال في العبر والمراد
 إزالة الشعر كشمها كان حلقاً وقصاً وتفاوتوا في إزالتها من أي مكان كان من الرأس والبدن مباشرة أو تمكينا
 (قوله أي كل معمول الخ) أشار به إلى أن المراد المنع عن لبس الخيط وانما يخص المذكورات لأنه كرها
 في الحديث وفي الخبر عن مسالك ابن أمير الحاج الجاهلي أن صاحباً له لبس كل شيء معمول على قدر البدن أو بعبارة
 بحيث يحيط به جباصة أو تلبس ببعضه بعض أو غيرها ويحسك عليه بنفس لبس مثله المال كعب اه قلت
 يخرج ما خيط بعضه بعض لا بحيث يحيط بالبدن مثل المروعة فلا بأس بلبس كائنه مناه وأفاد قوله أو بعضه حرمة
 لبس التفازين في بدى الرجل وبه صرح السدي في منسكه الكبير وشبهه القنارى في شرح اللباب وأما المرأة
 فتندلبس بأعدهم كالقصاصوس والبقاع وغيره مما علقناه على الصر (قوله كزردية) هي الدرع الحديد. كآفهم من
 القصاصوس وفيه البرنس بالضم قلت وطوله أو كل ثوب رأسه منه أي كاذي يلبسه المغاربة بتر من الرأس
 إلى القدم (قوله وقباج) بالذال المنفرد من امام ط (قوله ولولم يدخل الخ) في اللباب من المكروهات
 القباء والقباج والعباء ونحوها على منكب من غير ادخال يديه فيه وفيه من فصل الجنائيات ولولم يأت القباء
 على منكب يديه وزرعه وما غطيه من دامن لم يدخل يديه فيه كيه وكذلك زرعه ولكن ادخل يديه فيه كيه ولو اتقاء
 ولم يزره ولم يدخل يديه فيه كيه فلا شيء عليه سوى الكراهة اه وفي شرحه ان ادخال إحدى اليدين في الكعب
 كاللدين فقوله جاز المراد به نفي الجزاء ما علت من كراهته ويؤيده قوله عندنا أي عندنا انتمسك بالسلطة خلافاً لغيره
 حيث قال عليه كذا في شرح اللباب واعترض على اللباب حيث ذكره في مسابحات الاحرام بعد ما ذكره
 في مكروهاته وقال فالصواب أن يقول والقباء القباء ونحوه على نفسه وهو ضطيع كذا ذكر في الكبير اه
 والحاصل ان المنوع عنه لبس الخيط اللباس المعتاد ولعل وجه كراهة القباء ونحو القباء والعباء على الكعبين أنه
 كثيراً ما لبس كذلك تأمل (قوله وعمامة) بالكسرة وقاسوه ما لبس في الرأس كالعرقعة والتاج والطرش
 ونحو ذلك (قوله وخفين) أي للرجال فان المرأة تلبس الخيط والخفين كالقاضي خان قهستاني (قوله
 الآن لا يجنب الخ) أفادته لوجودهما لا يقطعهما فيمن اتلاف المال بغیر حاجة أفادته في الجرموا على
 إلى الامام من وجوب القدية إذا قطعهما مع وجود التعلين خلاف المذهب الذي شرح اللباب (قوله
 قطعهما) أعالق بهما قبل القطع وما قطعته دم وفي أقل صدقة لباب (قوله اسفل من الكعبين) الذي
 في الحديث ولقطعهما حتى يكونا اسفل من الكعبين وهو أفصح مما عان ابن كمال والمراد قطعهما بحيث يصير
 الكعبان وما فوقهما من السابق مكشوفاً لا قطع موضع الكعبين فقط كالاجتنق والتعل هو الداس بكسر الميم
 وهو ما يلبسه أهل الحرمين بماله شرائك (قوله عند مقتضى الترتيب) وهو الفصل الذي في وسط القدم كذا
 روى هشام عن محمد بخلافه في الوضوء فإنه الغنام لتساق أي الرتم ولم يكن في الحديث احدهما لكن لما كان
 الكعب يطلق عليهما حمل على الأول احتياطاً لأن الاحوط فيما لم يكن أكثر كشفاً بجر (قوله فيجوز الخ)
 تفرع على ما فهم مما قبله وهو جواز لبس ما لا يغطي الكعب الذي في وسط القدم والسر موزة قبل هو المسح
 بالبايوج وذكر ح ان الظاهر أنه التي يقال لها الصرمة قلت الاظهر الأول لأنه الصرمة المروعة الآن هي

بخلاف صابون ودلول وأشنان

انفاقاً زادي الجوهره وسدر

وهو مشكل (وقبها) أي العبة

(وحلق رأسه) إزالة (شعر بده)

الاشعر الثابت في العين فلا شيء

فيه عندنا (وليس قبص وسراويل)

أي كل معمول على قدر بدن

أو بعضه كزردية وبرنس (وقباج)

ولولم يدخل يديه فيه كيه جاز عندنا

الا ان زرعه أو يحمله ويجوز أن

يرتدى بقميص وجبة ويلتص به

في نوم وغيره اتفاقاً (وعمامة)

وتقلسو (وخفين الآن لا يجنب

تعلين فقطعهما اسفل من

الكعبين) عند مقتضى الترتيب

ليس الزموزة لا الجوزين

التي تشد في الرجل من القرب وتستره والظاهر أنه لا يجوز ستره فيجب إذا البهتان لا يشدها من القرب وإذا كان وجهها أوجه البياض طولاً بحيث يستر الكعب الذي في وسط القدم يقطع الزائد السائر ويحشو في داخله خرقة بحيث تمتد دخول القدم كلها ولا يسيل وجهه إلى الكعب وقد فعلت ذلك في وقت الاحرام احترازاً عن قطع وجه البياض لما فيه من الاتلاف (قوله ونوب) بالجر عفاصل قص وفي بعض النسخ ونوباً بالغ عفاصل على قص وأطلقه فمثل الخط وغيره لكن ليس الخط الملبس بتعدده القدم على الرجل كما في اللباب (قوله بجماله طيب) أي وأتمه طيبة (قوله وهو الكركم) فيه ظرني المصاح الكركم الزعفران وفيه أيضاً والورس يثبت يكون بالجر يتخذ منه الغمرة للوجه وفي التهايعن القانون الورس شي آخر فاني يشبهه حب الزعفران وهو يجلوب من العين (قوله في الاسم) وقبل بحيث لا يتناثر وهو غير صحيح لأن العبرة للطيب لا للتناثر لا ترى أنه لو كان نوب مصبوغاً لاحت حاجة طيبة ولا يتناثر منه شي فإن المحرم يمنع من في المستحق بجر (قوله لا يثق الاستحمام الخ) شروع في جبايات الاحرام وفي شرح اللباب ويذهب أن لا يثر في الوضوء ما كان بل يقصد النظافة أو دفع الغبار والحرارة (قوله لم يلبس البقيع الخ) ذكر النووي أنه ضعف جداً قال ابن جبر في شرح الشامل موضوع بانفاق الخفاة ولم يعرف العلم يلاذهم الابعدهم على أهله وسلم (قوله والاستئذان الخ) أي قصد الاستئذان بطلب من شعر أو مدر ومجل يفتح الملبس الأول وكسر الثانية أو عكسه (قوله كاسر) أي في شرح قوله وستر الوجه والرأس (قوله وشده حيمان) هوئي بشه نكته السراويل يشد على الوسط وتوضع فيه الدراهم شئ وفي القاموس هو النكة والمنطقة وكسر لشفة يشد في الوسط اه ولا فرق بين كون الشفة له أو لغيره كما في شرح اللباب ولا يبرئ شدة فوق الأزار أو تحته لأنه لم يقصد به حفظ الأزار بخلاف ما إذا شد أزاره بجل مثلاً كما قد مناه (قوله ومنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء ونسي بالفاصلة كركا في البقيع (قوله وسف) أي وشده سف أي شدته في وسطه (قوله وسلاح) تعميم بعد تقصيص وهو ما يتناول فلا بد من خلع الذراع لا يلبس (قوله ونقمتها وكحال) عطف على ما قبله فعبر التقدير ولا يثق شئنا وكحال ولا معنى له إلا أن يراد بالشد الاستعمال من باب ذكر المقدور أو إرادة المطلق بخلافه من سلا ولفظها وكحال الملبس من هذا ج ويمكن تأويله أيضاً بالجر على الجوار أو بالرفع على الإبداء ومخبره محذوف أي كذلك (قوله لعدم التقطية واللبس) الأول راجع لاستئذان باللبس والمحل والثاني لما بعده (قوله فله صدقة) المراد بها عند الحاجة لهم نصف صاع بجر (قوله ولو كثيراً) أي ثلاثاً فاعلم بقرينة المقابلة واستظهر في شرح اللباب فالمراد المكترة في الفصل لا في نفس الطيب الخاط فلا يلزم الدم بجزء واحدة وإن كان الطيب كثيراً في الكحل كما حذره في التعم من الجنائز (قوله وفصدا) أي وإن لم تعصب البدانة منه من أن تعصب غير الوجه والرأس إنما يكره ولو بغير عذر (قوله وبجامة) أي بلا زلة شعر رباب ولا فضله كما يسأى (قوله يتعد شئ) أي كثرة وكثرة خبز (قوله وفي اثلاث) أي من الشعر والتعل وأما الأكثر فسا في الجنائز (قوله ولو نفلا) كذا في البدائع ونصب الطساوي بالمكروبات دون التوافل والقوائت فأمرها بغير التكثير في أيام التشريق والتصميم أولى فتح وهو النصيب للعقد الموافق لظاهر الرواية شرح اللباب (قوله أو علا شرفاً) أي صعد مكاناً مرتفعاً (قوله جمع ركب) أي اسم جمع وهم أصحاب الأبل في السفر ولا يطلق على ما دون العشرة بجر (قوله دخل في السفر) هو الدس الأخير من الليل (قوله كالتكبير في الصلاة) فكان التكبير في الصلاة يؤخره عند الانتقال من حال إلى حال كذلك التلبية ح ولا يقال في اللباب ويحبب أكثرها فاعلموا قاعداً ركباً وازلا واقفاً وسار الطاهر أو محدثاً من جنبا وأصافاً وعند تقدير الاحوال والأزمان وعند استقبال الدل والتها ووعند كل ركوب ونزول وإذا استنق من النوم أو استعطف وأحله وقال أيضاً وسحب تكرارها في كل مرة ثلاثاً على الولا ولا يقطعها بكلام ولوردة السلام في خلالها جاز وبكره لغيره أن يسلم عليه وإذا كانوا جماعة لا يثنى أحد على تلبية الآخر بل كل إنسان يلي نفسه ويلي في مسجد مكة ومعوق وعرفات لا في الطواف ومعوق العمرة (قوله وأضامونها) إلا أن يكون في مصر أو امرأة لباب زاد شارحه أو في المسجد ثلاثين شئ على المصلين والمطافئين (قوله استئذاناً) فإن تركه كان مباحاً ولا شئ

(ونوب مع جماله طيب) كورس وهو الكركم وعصفر وهو زهر القرمط

(الابعده زواله) بحيث لا يفرح

(في الأصح لا) يثق (الاستحمام)

لحديث النبي أنه عليه الصلاة

والسلام دخل الحمام في الخفة

(والاستئذان لا) يستعمل ليجب

رأسه أو وجهه فلما أصاب أحدهما

كرك كاسر (وشده حيمان) بكسر الهاء

(في وسطه ومنطقة وسيف وسلاح

ومعتر) زيلي لعدم التقطية

واللبس (وا كحال بغير طيب)

فلما كحل بجملة مرة أو مرتين

فله صدقة ولو كثيراً فله

دم سراجية (و لا يثق) خشنا

وفصدا وبجامة وقاع نرسه وجبر

كسر و لا رأسه وبدنه) لكن

برفوا أن خاف سقوط شعره أو قلته

فان في الواحدة يتصدق بشئ

وفي الثلاث كف من طعام غرر

اذ كثر (وأكثر) المحرم (التلبية)

نوبا (مق على) ولو نفلا (أو علا

شرفاً أو هبط وأدباً أو في ركباً)

جمع ركب أو جماعة وكذا لوق

بعضهم بعضاً (أو أوجر) دخل

في السفر الذلبي في الاحرام

كانت كغير في الصلاة (رافعا)

استئذاناً (صوته بها)

عليه فتح وقبل استعجاباً والمعتمد الأول شرح الباب (قوله بلا جهد) يخف الجهد وبإدخال أي تعب النفس بغاية رفع الصوت كلاتيضر رولا تثنى بين هذا وبين ما به أفضل المصالح والنج أي أفضل أفراد المصالح ج يستل على هذا الأفضل أفعاله إذا الطواف والوقوف أفضل منهما والعج رفع الصوت بالتلبية والنج اسالة الدم بالاراقة لأن الإنسان قد يكون يجهري الصوت طبعاً فيحصل الرفع العالي مع عدم تعب به نهر (قوله كما يشفعه العوام) تخيل السقني وهو الجهد لا التقيح (قوله وإذا دخل مكة) المسجود فيها ثم أرا كما في النخلة من باب العلى ليكون مستقلاً في دخوله باب البيت تعظيماً وإذا خرج من السفلى (قوله نهاراً) قد لدخول مكة كما عتلت لكن لما كان دخول المسجد عقب دخول مكة مع كونه قبلة أيضاً (قوله عليه) هو قد لدخول مكة أيضاً قال في الباب ويكون في دخوله ملياداً أعالي أن يصل باب السلام فبداً بالمسجد (قوله لدخولها) أي مكة بدليل تأنيث الضمير وبعبارة الجهرض في ذلك ح (قوله فيجب) بالما الموهلة ح (قوله ودعاه الله أكبر من الكعبة) كذا في غاية البيان والاولى من كل مساواة بحر وكان الشارح رجع الأول لانتفاء المقام كما كان الشارع في شيء إذا سمي الله تعالى بإلخا التبرك باسمه تعالى فيما شرع فيه (قوله وهل) عبارة الفتح كبر وهل ثلاثاً وعبارته من الشاكي كبر ثلاثاً وهل ثلاثاً (قوله لتسليع نوع شرك) أي شومهم بالاجل من العبادة لثبت حال في البحر ولم يذكر في المتن الدعاء عند مشاهدة البيت وهي غفلة عما لا يغفل عنه فانه عند ما استجاب ومحمد رجا الله تعالى لم يبق في الأصل لمشاهدة الحج شيئاً من الدعوات لأن التوقفت يذهب بالركة وان ترك لما تقول منها نحن كذا في الهداية وفي التفتيح من أهم الأدعية طلب الجنة بلا حساب والهداية التي صلى الله عليه وسلم منها من أهم الأذكار كما ذكرها الحلبي في مناسكها اه (تنبه) قال في الباب ولا يرفع يده عند رؤية البيت وقبل يرفع قال القاري في شرحه أي لا يرفع ولو حال دعاه لأنه لم يذكر في المشاهير من كتب أصحابنا بل قال السروجي المذهب تركه وصرح الحمادى بأنه يكره عند امتنا الثلاثة (قوله ثم ابتدأ بالطواف) فإن كان حلالاً لطواف التنية أو جهر بالمرح طواف القدوم هذا إذا دخل قبل الصر فإن دخل فيه أغنى طواف القرض عن التنية أو بالعمرة طوافها ولا طواف قدوم لها كذا في الفتح نهر وأما إذا طافه أنه لا يكره الطواف في الأوقات التي تتركها فيه الصلاة كما صرح به في الفتح قال الامام لا يصح ركعتيه فيها بل يصح إحدى أن يدخل الماكراة فيه (قوله لأنه تنية البيت) أي لمن أراد الطواف بخلاف من لم يرد أو أراد أن يجلس في الصلاة حتى يصلي ركعتين تحية المسجد الآن البيت الوقت مكره والصلاة شرح الباب للقاري وفي شرحه على التناهي فإن لم يكن محرماً طواف تحية قولهم تحية هذا المسجد الطواف وليس معناه أن من لم يطاف لا يصح تحية المسجد كما فهمه بعض العوام اه قلت لكن قولهم تحية هذا المسجد الطواف فيبدأ أنه لو صلى ولم يطاف لا يحصل التنية الآن ينص بترك الطواف بلا عذر نعم العذر يحصل التنية بالصلاة ثم رأيت في شرح الباب أيضاً ما يدل على ذلك حيث قال في موضع آخر أن تحية هذا المسجد بتقصوه هو الطواف إلا إذا كان له مانع فيه تحية المسجد أن يكون وقت كراة اه (قوله ما لم يصف الخ) أي فيقدم كل ذلك على الطواف أي طواف التنية وغيرها لباب وشرحه ثم يطوف بحر وهذا فيبدأ أن هذه الصلوات لا تحصل بها التنية مع أنها تفصل في بقية المساجد وليس ذلك إلا لأن تحية هي الطواف دون الصلاة بخلاف باقي المساجد ولهذا قال بعض العلماء إن الفرق من وجوب أحد معاً أن الصلاة جنس فتب بعضها من باب بعض وليس الطواف من جنسها والثاني أن صلاة القرض في المسجد تحية المسجد والطواف تحية البيت لأنه المسجد (قوله فوت المكتوبة) ينبئ أن يكون المراد فوت وقتها المستحب لأنه يشبهه بالترتيب على أحد القولين المحتمين فبالاولى ما هنا تأمل وزاد في شرح الباب فوت المنازة وزاد في البر والهر ما إذا دخل في وقت منع الناس من الطواف أو كان عليه فائتة مكتوبة اه وذكر الأضيبي في الباب وقيد شراره بما إذا كان صاحب ترتيب قلت والظاهر أن المراد بالفائتة التي فوتها عدا ووجب قضاءها وأما رواه والاقدم في الطواف عليها لا يضر إلا إذا فوات المكتوبة الوقتة إذا قدم عليها الطواف وقضاء الفائتة وحسنه فذكر المكتوبة الوقتة يفي عن ذكر الفائتة فافهم (قوله فاستقبل الجراح) أشار بالقائه أنه يزي الطواف قبل الاستقبال للمسجد كره من أنه يجتمع بدنه على جميع الجرح

في حديث أفضل الحج العج والنج

مطلد
في دخول مكة

بلا جهد كما يشفعه العوام (وإذا دخل مكة بدأ بالمسجد) الحرام بعد ما أمن على امتنعه داخل من باب السلام نهاراً بدأ بمساجد تواضعاً خشعاً ملاحظاً جلالة البقعة ويسن الفضل لدخولها وهو التناقفة فيجب لها قض وفناء (وحيث شاهد البيت كبر) ثلاثاً ودعاه الله أكبر من الكعبة (وهل) لتسليع نوع شرك (ثم) ابتدأ بالطواف لأنه تحية البيت ما لم يحذف فوت المكتوبة أو جاعها أو الورأ وسنة رتبة (فاستقبل الجرح كبراً مهلاً)

وله قال في الباب ثم مضى مستقبل البيت يجانب الحجر الأسود مما إلى اليمين بحيث يصير جميع الحجر
عن يمينه ويكون منكبه اليمين عند طرف الحجر فينوي الطواف وهذه الكيفية مستحبة والنية فرض ثم يمشي
مارا إلى يمينه حتى يحدى الحجر فقبض بحبله ويستقبله ويسلم ويكبر ويصعد ويصلي ويدعو اهـ قال شارحه
أى يقول بسم الله والله أكبر لله الحمد والصلاة والسلام على رسول الله اللهم اجعلنا من أوفياء عبيدك
واسأل الله تعالى ينيل محمد صلى الله عليه وسلم (قوله رافعيه) أى عند التكبير لأعدائنا فانه يدعو للباب
وقال شارحه اقتضارى في موضع آخر بعد كلام والحاصل أن رفع الدين في غير حالة الاستقبال مكروه وأما
الاستدعاء من غيره فهو حرام أو مكروه بخلاف ما أوتى بهما على الأقوال عندنا من أن الاستدعاء بالخبر فرض
أو واجب أو سنة وإنما المذهب الاستدعاء بالنية قبل الخبر لتزويج عن الاختلاف (قوله كالصلاة) أى حذاء
أذنيه وقدم في كتاب الصلاة أنه في الاستسلام وعند الخبر تبرز رفع حذاء منكبه ويجعل باطنهما نحو الحجر والكعبة
اهـ وعبر القيساني إلى شرح الطحاوى وصححه في البدائع وغيرهما منى في النقابة وغيرهما على الأقل
وصححه في غاية البيان وغيرها فقد اختلف التصحيح (قوله واستله) أى بعد أن يرسل يديه بكافى النهر عن
الفتحة قال في الباب وصفة الاستسلام أى يضع كفيه على الحجر ويضع فيه يمين كفيه وقبله (قوله نيل نم)
جزءه في الباب وقال أنه مستحب ويكرهه مع التقبل ثلاثا قال شارحه وهو موافق لما نقله الشيخ رشيد الدين
في شرح الكونز تركه أقل السجود عن أصحابنا العزائم بآفة لكن قال قوام الدين الكاكي الأول أن لا يسجد
عندنا لعدم الرواية في المشايخ اهـ وظاهره ترجيح ما قاله الكاكي في العراج وهو ظاهر الفتح ولا اعتراض
في النهر على قول الجرحه ضعيف بأن صاحب الدار أدرى أى أن الكاكي من أهل المذهب الماهرين وهو
أدرى بالمذهب من غيره فلا ينبغي تضعيف ما نقله لكن استند الكاكي إلى عدم ذكره في المشاهير وهو لا يفتي
ذكره في غيرها وقد استند في البصر إلى أنه فصله عليه الصلاة والسلام والقاروق بعده كما رواه الحارثي وصححه
واستدل بتركه من لا يفتي في شرح النقابة على ما مر من الكاكي وأبديه ما نقله ابن جماعة عن أصحابنا ثم رأيت
نقله عن غاية السروجى أنه كره ما لا وحده السجود على الحجر وقال أنه يدعو وهو رطل العلم على استحبابه
والحديث صحة عليه اهـ أى على ما لا يثبت رجوعا في البصر والباب من الاستحباب إلا لا يفتي أن السروجى
أيضاً من أهل الدار فهو أدرى والاختلاف ما قاله مؤلفه في البصير والحدث أولى وأخرى فافهم (قوله وترك)
الأيضا موجب) أى لا يترك الواجب لفعل السنة أو ما لا ينظر إلى العودة لاجل النية فلا يفتي فيه ترك الواجب
لفعل السنة لأن النظر أذن فيه للضرورة (قوله فإن لم يشد) أى على قبله الألباء أو مطلقا يضع يديه
عليه ثم قبلهما أو يضع أحدهما والأولى أن تكون اليمنى لأنها المستعملة فيما فيه شرف ولما نقل عن البصر
العصين من أن الخبر يمس الله بصفحه يعاينه والمصافحة باليمين (قوله ولا يصح كنهه ذلك) أى وضع يديه
أواحداهما (قوله يمس) بضم أوله وكسر ثانيه من الأساس كما يشير إليه كلام الشارح الآتي (قوله
عنه) الأولى عنه أى الأساس لأن الخبر من الاستسلام ذكره بقوله ولا يصح (قوله مشرا إليه
باطن كنهه) أى بأن يرفع يده حذاء أذنيه ويجعل باطنهما نحو الحجر مشرا بهما إليه وظاهرهما نحو وجهه
هكذا المأثور بجر وفي شرح النقابة للشارح حذاء منكبه أو أذنيه وصحاحه حكاية للقولين المأثورين
(قوله ثم قبل كنهه) أى بعد الإشارة المذكورة قال في الفتح ويشعل في كل شوط عند الركن الأسود
ما يشعل في الأبداء اهـ ويأتى غامه عند قول المصنف وكلامه بالخبر فعل مذكر (قوله فلا يصح)
أو قبله كاسيد كره لكن الأول ظاهر الرواية كما سيأتي (قوله طواف القدوم) يسمى أيضا طواف
التبعية وطواف الفداء وطواف أول عهد البيت وطواف أحداث العهد البيت وطواف الواوود والروود شرح
الباب ويقع هذا الطواف للقدوم من المفرد بالبحر وإن لم ينو كونه للقدوم أو نوى غيره لانه وقع في محله قال
في الباب ثم إن كان الحرم مفردا بالبحر وقع طوافه هذا للقدوم وإن كان مفردا بالعمرة أو متعاقبا وأما ما وقع من
طواف العمرة فأنه لا يفرقه وعلى الشارح أن يوافي طوافا آخر للقدوم اهـ أى استحبابا بعد فراغه من
سعى العمرة فأرى وفي الباب وأول وقته حين دخوله مكة وآخره من وقوفه بعرفة فإذا رقت فقد فات وقته
وان لم يشف طالوع فجر الثمر (قوله لا فاقى) أى لا يرفع فلا يستلحى ولا لاهل المواقيت ومن

واقعيه) كالصلاة
(واستله) بكفه وقبله
بلا صوت وهل يسجد عليه قبل ثم
(بلا أي) لأنه سنة وترك الأبداء
واجب فإن لم يقدّر يضعهما
ثم قبلهما أو أحدهما (والا)
يمكنه ذلك (يمس) بالخبر شيئا
في يده ولو عصا (ثم قبله) أى
التي (وان بجرعها) أى الاستسلام
والأساس (استقبله) مشرا إليه
باطن كفه كأنه واضعها عليه
(ويكبر وهل وجد الله تعالى وصلى
على النبي صلى الله عليه وسلم)
ثم قبل كفه وفي بقية الزحف في
الحج يجعل كفيه للسماء إلا
عند الجمرتين فلكعبة (وطاف
باب طواف القدوم وبين)
هذا الطواف (للافاقي) لانه
انقادم (واحد) الطواف

مطلب
في طواف القدوم

ودونها إلى مكة سراج وشرح الباب الآن المكي إذا خرج للأفاق ثم عاد محرما بالبحر فطيه طواف القدوم
 لباب فهذا خلاف ما في التفسيرين من أنه يسكن لاهل المواقيت وداخلها فافهم (قوله عن يمينه) أي يمين
 الطائفة لا الجهر وقوله مما يلي الباب أي باب الكعبة تأسيك به وهذا واجب في الاسع كما مر (قوله ولو
 عكس) بأن أخذ عن يساره وجعل البيت عن يمينه وكذا الواسق البيت بوجهه أو استدبره وطاف معترضا
 كما في شرح الباب وغيره (قوله فان رجع) أي إلى بلدته قبل اعادته (قوله وكذا الواسق) أي من غير البحر
 أي بعيدة والافضل عدم وهذا على القول بوجوبه كما أشار إليه بقوله كما مر أي في الواجبات (قوله قالوا الخ)
 قال في الضرر ولما كان الابتداء من الجهر واجبا كان الابتداء في الطواف من الجهة التي فيها الركن اليماني فيرا
 من الجهر الاسود مستحب ليكون ما راى بجميعه بدءه على جميع الجهر الاسود وكثير من العوام شاهدناهم يتدنون
 الطواف وبعض الجهر خارج عن طوافهم فأحذر اه قلت قد مناهذه الكيفية عن الباب وأنها مستحبة
 لادتمنه وبه صرح في فتح القدير أيضا فائسلاف تعمله وتعه القسارى في شرح اللباب للبروج عن خلاف
 من يشترط المرور على الجهر بجميعه بدءه وفي الكرماني أنه لا كل ولا افضل ثم قال القسارى والافلا واستقبل
 الجهر مطلقا ونوى الطواف كفي عندنا في أصل المقصود الذي هو الابتداء من الجهر سواء قلناه سنة أو واجب
 أو فرض أو شرط اه وفي السر نبلاية بعد ما مر عن البحر وهذا إذا لم يكن في قيامه مسامتا للبحر بأن وقف
 جهة الملتزم ومال بعض جسده لقبل الجهر أماما من قام مسامتا بجسده الجهر فتدخل في ذلك شي من الركن
 اليماني لأن الجهر ركنه لا يسلم عرض جسده المسامتا له وبه يحصل الابتداء من الجهر اه قلت لكن لا يحصل به
 المرور بجميع البدن على جميع الجهر لكن قد علمت أنه غير لازم عندنا ولعل الشارح أشار إلى ضعفه بلفظ قالوا
 لماعلمه فافهم (قوله قبل شروعه) أي من حين يتميزه للحرام بناء على ما قدمه عند قول المصنف وليس
 إذا زار أو رده الخ لكن قد تمصيص خلافه ولذا قال في الفتح وينبغي أن يسطيع قبل شروعه في الطواف بقيل
 اه فلو قال الشارح قبل شروعه لكان أصوب فافهم هذا وفي شرح اللباب واعلم أن الاصطباع سنة في جميع
 اشواط الطواف كما شرح به ابن الضياء فاذا فرغ من الطواف ترك حتى إذا ضل ركعتي الطواف مضطجعا يكره
 لكشفه منكبه وبأنى الكلام على أنه لا اصطباع في السبي اه (قوله استنانا) أي في كل طواف بعده سبي
 كطواف القدوم والعمرة وكطواف الزيارة إن كان آخر السبي ولم يكن لابسا من لبس الخيط للعدول يسكن له
 التشبه به يتم ترش له أعماها بنا وقال بعض الشافعية يعتذر في حقه أي على وجه الكمال فلا ينافي ما ذكره بعضهم
 أنه قد يقال بشرطه وان كان المنكب مستورا بالخيط للعدول قلت والظاهر فعله شرح اللباب ملخصا (قوله ورا
 الحطيم) وبشيء خفيفة إجماعا وهو الواقعة التي تحت الميزاب عليها حبر كنصف دائرة منها وبين البيت فرجة سمى
 بالحطيم لأنه حطيم من البيت أي كسروا بالجر لأنه يجر منه أي منع (قوله لأن سنة أذرع من البيت) لفظة
 منه خبرنا مقدم ومسته أسما مؤخر ومن البيت صفة سنة والتقدير لأن سنة أذرع كائنه من البيت ثمانية
 أو ستة حال من سنة مقدم عليه ومن البيت خبر وهو جازر كتقوله لية موحطاطل ط قلت والثاني أظهر فافهم
 قال في الفتح وليس الجهر كله من البيت بل ستة أذرع منه فقط لحديث عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى
 عليه وسلم قال سنة أذرع من الجهر من البيت وما زاد ليس من البيت رواه مسلم (قوله لم يميز) بفتح أوله ونوم
 ثابته من الجواز يعني الحبل الالهة أو ضم أوله وسكون ثابته من الإبراء أي على وجه الكمال قال القسارى
 في شرح النقاية ولوطاف من الترجمة لا يجوز به في تحقق كاله لا بد من إعادة الطواف كله لتحقيقه وإن أعاد من
 الحطيم وحده أجزأه بأن يأخذ على يمينه خارج الجهر حتى يتهيأ إلى آخره ثم يدخل الجهر من الترجمة ويخرج من
 الجانب الآخر ولا يدخل الجهر وهو أفضل بأن يربع ويتدى من أول الجهر هكذا يفعل سبع مرات ويتدى
 مقصته من رمل وغيره ولو لم يعد صر طوافه ووجب عليه دم اه (قوله كاستقباله) أي قائمه إذا استقبل
 الحبل لم تقع صلاته لأن فرضية استقبال الكعبة ثبت بالنص القطعي وتكون الحطيم من الكعبة ثبت
 بالاحاد فصار كانه من الكعبة من وجه دون وجه فكان الاحتياط في وجوب الطواف ورا وفي عدم جهة
 استقباله والتشبيه يمكن تصحبه على الوجهين اللذين ذكرناهما في قوله لم يميز مع قطع النظر عن المفهوم فافهم
 (قوله به قبرا سماعيل وهاجر) عزاء في الجهر غاية البيان وذكر بعضهم أن ابن الجوزي أورد أن قبرا سماعيل

عن يمينه مما يلي الباب قصير الكعبة
 عن يساره لأن الطائفة كانوا تم بها
 والواحد يقف عن عين الامام
 ولو عكس أعاد ما دام بمكة
 فلورجع فطيه دم وكذا الواسق
 من غير البحر كما مر قالوا غير جميع
 بدءه على جميع الجهر (باعتلا) قبل
 شروعه (رداء) تحت ابطة البني
 ملقباط طرفه على كتفه (الاسبر)
 استنانا (وراء الحطيم) وجوبه لأن
 منه سنة أذرع من البيت فلو طاف
 من الترجمة لم يميز كاستقباله
 احتياطاً به قبرا سماعيل وهاجر

فما بين المزاب إلى باب الحجر القرني - (تنبيه) لم يذكر الشاذرون وهو الأفرز المسن الخارج عن عرض جدار البيت قد رتق ذراع قبل أنه من البيت منه حين عمره قريش كطاطير وهو ليس منه عندنا لكن ينبغي أن يكون طوافه وراءه خروجه من اختلاف كافي التمتع والقيام وضربهما (قوله) سبعة أشواط من الجرائل الطر شوط خاتمة وهذا بيان لما يجب للعرض في الطواف لما مر أن أقل الأشواط السبعة واجبة بتجربا لعدم قاله لكن أكثرها يجر لكن الظاهر أن هذا في العرض والواجب قد قصر حوا بأنه لو ترك أكثر أشواط الصدر زعمه دم في الأقل لكل شوط صدقة وأما القدوم فلم يصر حوا بما يلزمه لتركه بعد الشروع وبجئت السندى في منسكه الكبير أنه كالصدرة وإن زعمه في شرح الباب بأن الصدر واجب بأهله فلا يقاس عليه ما يجب بشرعه فلا يظهر أنه لا يلزمه تركه شيء سوى التوبة كصلاة النفل اهـ خلافاً وقد يقال وجوبه بالشروع بمعنى وجوب الإكراه فخصاه بأهله ويلزم منه وجوب الاتيان واجبا به كصلاة النافلة حتى لو ترك منها واجبا وجب اعادتها والاتيان بما يجبر مازك منها كالصلاة الواجبة استداما وهنا كذلك لو ترك الله تجب فيه صدقة ولو ترك أكثر يجب فيه دم لانه الجبار ترك الواجب في الطواف كصدور السهم وفي ترك الواجب في النافلة والله تعالى أعلم (قوله مع عليه) أي بأنه ثامن لكن فيه إشكال على الوهم أو الوسوسة لاعتقاده دخول طواف آخر فانه حينئذ يلزم انصافا شرح الباب قلت لكن التعليل بحد أن اختلاف فيما لو قصد الدخول في طواف آخر أيضا (قوله) لشروعه سقطا لازما أي أنه لا شرع فيه لا سقط الواجب عليه وهو انتمام السبعة لازما نفسه بشرط متأن حتى يجب عليه اكتمالها من قبل أنه ثامن (قوله) بخلاف الحج فإنه إذا شرع فيه سقط ما يلزمه انتمائه بخلاف بقية العبادات يجر والمحصل أن الطواف كغيره من العبادات مثل الصلاة والهم ولو شرع فيه على وجه الاستعانة بأن يلزم أنه عليه ثمين بخلافه لا يلزم انتمائه إلا الحج فإنه يلزمه انتمائه مطلقا كما مر أول الفصل (تنبيه) لو شك في عدد الأشواط في طواف الركن أعاده ولا يفي على غالب ظنه بخلاف الصلاة وقد دللنا على ذلك بقرينة ولو أخبره بعد بدت بحسب أن يأخذ بقوله ولأخبره إعلان وجوب العمل بطلهما للباب قال شارحه ومفهومه أنه لو شك في أشواط غير الركن لا يعيده بل يفي على غلبة ظنه لأن غير العرض على التوسعة والظاهر أن الواجب في حكم الركن لأنه فرض على أي (قوله) (مكان) بالذهب على ما أسلفنا من أن الطواف مكان لا ظرف المكان لا يشع اسم لأن ما اسمها قبله في الأصل وقوله لا يرفع على أنه خبرها وقوله لا خارج عطف عليه ويجوز فيما نسب على القرينة والمتعلق خبره أن يكون من ظرفية الآخر في الاعتناء فافهم (قوله) ولو رواه زمزم أو المقام أو السوراء أو على سطحه ولو مرتفعاً على البيت للباب (قوله) لا يثبت لأن حيطان المسجد تحول بينه وبين البيت يجر من المحيط ومفهومه أنه لو كانت الحيطان متممة يصح وحقق في الفتح أن هذا المفهوم غير معتبر أخذاً من تعليل الميسوط (قوله) أي على ما كان طوافه ولا يلزمه الاستقبال فتح قلت ظاهره أنه لو استقبل لاشي عليه فلا يلزمه انتماء الأول لأن هذا الاستقبال لا كمال بالمرأاة بين الأشواط ثم رأيت في الباب ما يدل عليه حيث قال في فصل مستحبات الطواف ومنها استئناف الطواف لوقطعه أو قطعه على وجه مذكور قال شارحه لوقطعه أي ولو بعد رواه الظاهر أنه مقيد بما قبله أي أن أكثر اهـ في ما إذا حضرت الخاتمة أو المأذون في أثناء الشوط هل يفي أم لا لم أر من صرح به عندنا وينبغي عدم انتماء إذا خاف فوت الركن مع الإمام وإذا عاد للبناء هل يفي من يحمل انصرافه أو يشد الشوط من الحجر والظاهر الأول قياساً على ما سبقه الحديث في الصلاة ثم رأيت بعضهم نقله عن حميد الخزازي عن عطاء بن رباح التميمي وهو ظاهر قول الفتح في على ما كان طوافه والله أعلم (تنبيه) إذا خرج للبركة كره ولا يطل فقد قال في الباب ولا خصة للطواف وعد من مكروهاته تفرقة أي الفصل بين أشواطه تفرقة أكثرها كذا قال في السبي بل ذكر في منسكه الكبير لو ترك في السبي تفرقة كثيراً كان سبي كل يوم شوطاً أو أقل يطل سبعة ويحسب أن يستأنف (قوله) ويخرج ما كل بيع (المصرح به في الباب كراهة البيع فيها وكراهة الاكل في الطواف لا السبي ومثل البيع الشراء وعد الشرب فيها من المباحات (قوله) لكن الذر أفضل منها) أي من التزاة في الطواف وهذا ما نقله في الفتح عن الحسن بن علي وقال في الكافي لما لم الذي هو جيع كلام محمد يكره أن يرفع صوته بالقراءة فيه ولا بأس بقراءته في نفسه وفي التتبع عن أبي حنيفة لا ينسب للرجل

(سبعة أشواط) فقط (طواف)

فما دام عليه به فالجواب أنه يلزمه انتماء الأسبوع للشروع أي لأنه شرع فيه ملتزماً بخلاف ما لو قلنا أنه سابع لشروعه سقطا لا مطلقاً بخلاف الحج وأعلم أن مكان الطواف داخل المسجد ولو رواه زمزم لا خارجه لصبره ورواه طائفاً بالمسجد لا بالبيت ولو خرج منه أو من السبي إلى جنازة أو مكتوبة أو تحديق وضوء ثم عاد إلى جوار فحسباً لكل بيع واقتسام وقراءة لكن الذكر أفضل منها وفي منسكه النووي الذكر المأثور أفضل وأما في غير المأثور فالقراءة أفضل

أن يقرأ طوافه ولا بأس بذلك والله تعالى ولا يبرأ ما ذكره في التنبس عما ذكره الحاكم لأن لا بأس في الأثر
 بخلاف الأولى اه أي ومن غير أن لا تقول المتق ولا بأس بذلك والله تعالى ثم قال في الفتح والحاصل أن هدى
 النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل ولم يثبت عنه في الطواف قراءة قبل الذكر وهو الموارث من السلف والجمع
 عليه فكان أولى اه (قوله فلما راجع) أقول الحاصل من هذه النقول التي ذكرناها أن شاء الله تعالى
 بخلاف الأولى وإن الذكر أفضل منها أو لا كما هو مقتضى الإطلاق الآن يراد به الكامل وهو المأثور
 فهو أفضل من غيره الشارح عن النووي وأحسنه في شرح الباب لكن كون القراءة أفضل من غير المأثور
 عنه قول المتق لا ينبغي أن يقرأ في طوافه فإنه يشعر بالمنع عن القراءة تنزيهاً ولظاهر عدم المنع عن ذكر غير
 مأثور يدل عليه ما أسلفناه من الهداية من أن محمداً رحمه الله لم يبين في الأصل لمشاهد الحج شيئاً من الدعوات
 لأن التوقيت يذهب بالقرعة وإن تكرر بالنقول منها فحسن اه وهذا يشهد أن المراد بالذكر هنا طه
 كما هو مقتضى الخلافهم على خلاف ما فصله النووي فلنأخذ (فيه) ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال بين الركنين
 ربنا أتاني الدنيا حسنة الخ ولا ينافي ما ذكرنا لأن الظاهر أن المراد بالمنع عن قراءة ما ليس فيه ذكر أو أنه صلى الله عليه وسلم
 الله كروا لبنا المأثورات (قوله ورمي) أي في كل طواف بعده سعي والأفلا كالأضباع بدائع قال
 في التبر وفي القاية كذلك، فأما وقد رمل في طواف العمرة لا رمل في طواف القدوم وفي المحيط لوطاف لخصه
 محمدناوسي بعده كان عليه أن يرمي في طواف الزيارة ويوسي بعده لم يحل الأثر بعد طواف ناقص وإن لم يبعده
 فلا شيء عليه (قوله وهز كتفه) مصدر مجروره معطوف على تقارب وهو أقرب من جعله فعلا معطوفاً على
 سعى (قوله استنانا) نقي سلم وأدى داود والنسائي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم من الحجر إلى الحجر ثلاثاً وسعى أربعة فغنى وقال ابن عباس لا يسن فيه أخذ بعض المشايخ كما في منادك
 الكرمانى نهر (قوله ولوفى الثلاثة الخ) قال في الفتح ولوسعى شوطاً ثم ذكر لا رمل إلا في شوطين وإن لم
 يذكر في الثلاثة لا رمل بعد ذلك اه أي لأن تركة الرمل في الأربعة سنة ظهور فيها كان تاركاً للستين وتراً
 أحداً ما سهل بجر ولورمل في الكل لا يبرأ من شئ ولو الجلية وفيه أن يكره تنزيهاً لخالفة السنة بجر
 قوله وقف وفي شرح الطحاوي سعى حتى يجد الرمل وهو الظاهر لأن وقوفه يخالف للسنة فأرى على
 التقاية في شرحه على الباب لأن الموالاة بين الأشواط وأجزاء الطواف سنة متفق عليها قبل وأجبة
 فلا يتركها السنة مختلف فيها اه قلت ينبغي التفصيل جعاً بين القولين بأنه إن كانت الزجعة قبل الشروع وقف
 لأن المبادأة في الطواف مستحبة فتركها لسنة الرمل المؤكدة وإن حصلت في الانتهاء لا ينافى لثلاثت
 الموالاة (قوله لا نة دلا) وهو الإشارة إلى الجبر والزل لا يدل له (قوله من الحجر إلى الحجر) لا إلى الركن
 الباقى كما قبل (قوله في كل شوط) أي من الثلاثة (قوله وكلاماً) أي في الأشواط السبعة
 (قوله من الاستلام) فهو بين كل شوطين في غاية البيان وذكر المحيط والروا لولية أدى الاستداه
 والالتزام سنة وفيما بين ذلك أدب بجر ووقف في شرح الباب بأنه في الطرفين استقبلت عندهما ما حال وكذا
 يستبين الطواف والسعى اه وفي الهداية وإن لم يستطع الاستلام استقبل وكبر وهى على ما ذكرنا قال
 في الفتح ولم يذكر المصنف رفع اليدين في كل تكبير يستقبل به في كل مبدأ شوط واعتقادي أن عدم الرفع هو
 الصواب ولم أره عليه الصلاة والسلام بخلافه (قوله واستلم الركن الباقى) أي في كل شوط والراد
 بالاستلام هنا أنه يكفيه أو يجنبه دون يساره دون تقبل وجوده عليه ولا ينافيه عنه بالاشارة عند العجز عن
 له للزجة شرح الباب (قوله والدلائل تؤيده) أي تؤيده قوله بكونه سنة وبأنه يقبله لكن في شرح
 الباب إن ظاهر الرواية الأثر كافي الكافي والهداية وغيرهما في الكرمانى وهو الصحيح وفي الخصبة ما عن
 محمد ضعيف جداً في البدائع لا خلاف في أن تقبيل ليس سنة وفي السراجة ولا يقبله في أصح الأقاويل
 (قوله ويكره استلام غيرها) وهو الركن العراق والشام لأنهما ليسا ركنين حقيقة بل من وسط البيت
 لأن بعض المحطمين من البيت بدائع والكرامة تنزيه كافي البصر (قوله ثم صلى شفعاً) أي ركنين يقرأ فيها
 الكافرات والأخلاص اقتداءً بصلاته عليه الصلاة والسلام نهر ويحجب أن يذكر بعدهما بدائع آدم عليه
 السلام ولو صلى أكثر من ركنين جاز ولا تجزئ المكتوبة ولا المنذورة عنهما ولا يجوز أن يدا مصلحاً بمثلها لأن

فليراجع (ورمل) أي سعى بسرعة
 مع تقارب الخطأ وهز كتفه
 (ال ثلاث الأولى) استنانا (قط)
 فلوتركه أو نسه ولوفى الثلاثة
 لم يرمي في الباقي ولوزجه الناس
 وقف حتى يجد فرجة فيرمي
 بخلاف الاستلام لأن له بدلا (من
 الحجر إلى الحجر) في كل شوط وكذا
 من الحجر فعل ماضٍ (من
 الاستلام) واستلم الركن الباقى
 وهو مندوب) لكن لا تقبل
 وقال محمد هوسنة ويقبله والدلائل
 تؤيده ويكره استلام غيرها
 (وختم الطواف باستلام الحجر
 استناباً على شفعاً)

طواف هذا غير طواف الاخر ولو طاف بصبي لا يصل عنه لباب **(قوله في وقت مباح)** قبل الصلاة فقط
فتكره في وقت الكراهة بخلاف الطواف والسنة الموالاة بينهما وبين الطواف فتكره تأخيرها عنه الا في وقت
سكره ولو طاف بعد العصر يصل المقرَّب ثم ركعتي الطواف ثم سنة المغرب ولو صلاها في وقت مكره قيل
صحَّتْ الكراهة ويجب قطعها فان معنى فيها فالإيجاب أن يعيدها لباب وفي الاطلاق فنظر لما مر في اوقات
الصلاة من أن الواجب ولو لم يقره ركعتي الطواف والتذلل وتنقضي ثلاثة من الاوقات المنبهة اعني الطلوع
والاستسواء والقروب بخلاف ما بعد الصبح وصلاة العصر فانها تنقضي الكراهة فيها **(قوله على الصحيح)**
وقبل يسر فتساقف **(قوله بعد كل اسبوع)** أي على التراخي ما لم يرد أن يطوف اسبوعا آخر فقبل التور
يجز وفي السراج يكره عندهما الجمع بين اسبوعين أو أسبوعين بثلاثة صلوات بينهما وان انصرف عن وتر وقال
أبو يوسف لا يكره اذا انصرف عن وتر كتلثة اسابيع أو خمسة أو سبعة والخلاف في غير وقت الكراهة
امانه فلا يكره اجاءا يؤخر الصلاة الى وقت مباح اهـ واذا زال وقت الكراهة هل يكره الطواف قبل
الصلاة لكل اسبوع ركعتين قال في البحر لم أره وبني الكراهة لان الاسابيع تنبذت صارت كاسبوع واحد
اهـ ولو ترك ركعتي الطواف بعد شروعه في آخره قبل تمام شرط رضه والا تم الطواف كاسبوع واحد
اسبوع ركعتان لباب وأطلق الاسبوع فتدل طواف الفرض والواجب والسنة والتفعل خلافاً من قبل
وجوب الصلاة بالواجب قال في الفتح وهو ليس بشي لاختلاف الزدلة اهـ والمناظر أن الماردا لاسبوع الطواف
لا العدد حتى لو ترك اقل الاشواط لعذر مثلا وجبت الركعتان وعليه موجب ما ترك فلما رجع وأما قوله في شرح
الباب يجب بعد كل طوف ولو أدى ناقصا فصحت نقصان العدد ونقصان الوصف كاتطواف مع الحدث
والجناية وانما هو مراده الثاني **(قوله عند التمام)** عبارة الباب خلف المقام قال والماردا به ما يصدق
عليه ذلك عادة وعرفا مع القرب وعن ابن عمر رضي الله عنهما نه اذا أراد أن يركع خلف المقام جعل بينه وبين
المقام صفاً ومضيقاً أو رجلاً أو رجلين رواء عبد الرزاق اهـ **(قوله بحجارة الخ)** ذكر في البصرين تفسير
القاضي لكن عبر بحجر بالافراد وأنه الموضع الذي كان فيه حين علمه ودعا الناس الى الحج ورضع العلماء
الاعلام ان الحجر الذي في المقام ارتفع عام الارض نصف ذراع وربع وبني وأعله مربع من كل جانب نصف
ذراع وربع وعق غوص القدمين سبع فراسخ ونصف **(قوله قولان)** لم أر من حكى القولين سوى ما فهمه
عبارة التبر وفيها نظر والمشهور في عامة الكتب ان صلاتها في المسجد أفضل من غيره وفي الباب ولا يتخص
زمان ولا مكان ولا تنوت فلو تركها لم يجز يدم ولو صلاها خارج الحرم ولو بعد الرجوع الى وطنه جاز ويكره
ويستحب مؤكداً اذا هاجت خلف المقام ثم في الكعبة ثم في الطير تحت المبراب ثم كل ما قرب من المبراب ثم باقي الحجر
ثم ما قرب من البيت ثم المسجد ثم الحرم ثم لافضيلة بعد الحرم بل الاسامة اهـ **(قوله ثم التزم المترج الخ)** هو
ما بين الحجر الاسود الى الباب وهذا وفي الفتح ويستحب أن يأتي زمزم بعد الركعتين ثم باقي المترج قبل الخروج
الى الصفا وقيل باقي المترج ثم يصل ثم يأتي زمزم ثم يعود الى الحجر ذكره السروجي اهـ والثاني هو الاصل
والأفضل وعليه العمل شرح الباب وما ذكره الشاوي مختلفا للشوئين ظاهر لكن الواو لا تقتضي الترتيب
فحصل على القول الاول وقد ذكر في شرح الباب في طواف الصدر أنه هو المشهور من الروايات وهو
الاصح كما صرح به الكرماني والزاوي اهـ وقال هنا ولم يذكر في كثير من الكتب اثنان زمزم والمترج فيما
بين الصلاة والتوجه الى الصفا ولعله لهدم تأكده **(قوله ان أراد السبي)** افاد أن العود الى الحجر انما
يستحب لمن أراد السبي بعدهم والا فلا كما في البحر وغيره وكذا الزمل والاضطباع تابعا لطواف بعدهم
كما قدمناه وأشار الى ما في التبر من ان السبي بعد طواف القدوم رخصة لا اشتغاله يوم التبر بطواف الفرض
والدمع والى والا فلا أفضل تأخره الى ما بعد طواف الفرض لانه واجب بغيره تعالى للفرض اولى كذا في التصفه
وغيرها اهـ لكن ذكر في الباب خلافا في الفضلة ثم قال والخلاف في غير القاترين أما القاترين فلا يفضل له
تقديم السبي أو يسر اهـ وأشار أيضا الى أن السبي بعد الطواف طوعا عكس اعاد السبي له تبع له وصرح
في المحيط بان تقديم الطواف شرط لصفة السبي وعلم أن تأخير السبي واجب واولى أنه لا يجب بعده فورا والسنة
الاتصال به يجز فان أخره لم يرد وأوليس تريخ من قبله فلا بأس والاعتدائها والتأخير عليه لباب **(قوله)**

في وقت مباح (يجب) بالجمع على
الصحيح (بعد كل اسبوع عند التمام)
عبارة ظاهر فيها أثر قد في التخييل
(أو غيره من المسجد) وهل يعين
المسجد قولان (ثم) التزم المترج
وشر من ما هو مزم (عاد) ان أراد
السبي واستلم الحجر ويكبر
وهل يخرج

من باب الصفا (نا) كذا في السراج نطروجه منه عليه الصلاة والسلام وفي الهداية أن خروجه منه عليه الصلاة والسلام لانه كان أقرب الابواب الى الصلوة لانه سنة (قوله فعند الصفا الخ) هذا الصعود وما بعده سنة فذكره أن لا يصعد عليه ما يخرج عن المحط أى اذا كان ماشيا بخلاف الركاب كما في شرح الرشدى واعلم ان كثيرا من دويات الصفا دفنت تحت الارض بارتضاعها حتى أن من وقف على أول درجة من درجاتها الموجودة أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج الى الصعود وما يفعله بعض أهل الدعوة والجملة من الصعود حتى يتصفوا بالجدار بخلاف طريقة أهل السنة والجماعة شرح اللباب (قوله وكذلك الخ) في اللباب فيصعد الله تعالى ويثني عليه ويكبر لنا ويعل ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين ونفسه بما شاء ويكره الذكر كرم التكبير ثلاثا ويبلل المقام عليه اه أى قد رما بقراءة سورة من الفصل كما في شرحه عن العدة صاحب الهداية (قوله بصوت مرتفع) انتصر في الثانية على ذكر التكبير والتلليل وقال يرفع صوته بها اه وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد قدسنا في دعاء التلبية أنه يخفض صوته به فيتمهل أن يكون هناك كذلك فأتى (تنبه) في اللباب ويلى في السحاح لال معرقا شارحه ولا استطاع فيه مطلقا عندنا كما حقتناه في رسالة خلافا للشافعية (قوله وورفع يديه) أى هذا منكبيه لباب ويكر (قوله نخته العادة) قال في السراج واما ذكر الدعا ههنا ولم يذكره عند استلام الحجر لأن الاستسلام حالة ابتدء العباد وهذا حالة ختم الطواف بالحي والدعاء يكون عند الفراغ منها لانه ابتدأها كافي الصلاة اه وفيه ان هذا ابتدء الذي لا ختم الطواف الا أن يقال ان الذي انما يتحقق عند النزول عن الصفا أما الصعود عليها فقد يتحقق عنده ختم الطواف لتصدده الانتقال عنه الى عباداة أخرى تابعه له فتأمل (قوله لانه يذهب برقة القلب) أى لانه بسبب حفظه لا يجري على لسانه بلا حذر وقلب وهذا بخلاف الدعا في الصلاة فإنه يفي الدعا فيها بما يحفظه لا ليجرى على لسانه ما يشبه كلام الناس فتفسد لانه كما تنقل ط عن الولولجية (قوله وان تبرأ بالما تورغن) أى في هذا الموضوع وغيره من مناسك الحج وقد ذكرت ذلك في رسالتي بفة الناسك في ادعاء الناسك (قوله ثم مشى نحو المروة) قال في اللباب ثم يمشى نحو المروة ساعيا إذا كان ساعيا على هيئته حتى اذا كان دون الميل الملق في ركن المسجد قبل بصوصة اذ رعى سعيها شديدا في بطن الوادى حتى يحموا والميلين ثم يمشى على هيئته حتى يأتى المروة وينسحب أن يكون الذي بين الميلين فوق الرمل دون العدو وهو في كل شوط أى بخلاف الرمل في الطواف فانه يتحصن بالثلاثة الاول خلافا لمن جعله مثله فلو تركه أو هرول في جميع الذي فقد أساءوا له عليه وانه عز عنه صريح في مجد فرجة والانتبه بالساعي في حركته وان كان على دابة حر كما من غير أن يؤذى أحدا اه وقوله قبل بصوصة اذ رعى قال شارحه هو منسوب للشافعية وذكر أيضا في بعض المناسك لاصحابنا اه قلت ونقله في المراجع عن شرح الوجيز وقال ان الميل كان على متن الطريق في الموضوع الذي يتدأ منه الذي فكان يحمده السير لرفعه الى أعلى ركن المسجد ولا سعي مطلقا وقع متأخرا عن ابتدء السعي بسنة اذ رعى لانه لم يكن موضع ألقنته والميل الثاني متصل بدار الباس اه وقوله في التبرلية أيضا وأقزمه ونقله بعض المحققين عن منسك ابن الجوزي والطرابلسي والجوزي العميق وغيرهم قلت ولا يتابعه قول المتن ساعيا بين الميلين لانه باعتبار الأصل (قوله المختصين) في نسخة المختصين (قوله وصعد عليها) أى باعتبار الزمن الاول أما الآن فنحن وقف على الدرجة الاولى بل على أرضه يصدق أنه طلع عليها شرح اللباب (قوله وفعل ما فعل على الصفا) أى من الاستقبال بأن يمشى الى يمينه ادى ميل ليتوجه الى البيت والا قالت لا يد واليوم يحج بالنيان ومن التكبير والذكر والدعا المشغل على الصلاة والتسليم شرح اللباب (قوله يبدأ بالصفا الخ) فيه إشارة الى ان الذهاب الى المروة شوط والعود منها الى الصفا شوط وهو الصحيح وقال الطحاوى ان الذهاب والعود شوط واحد كالطواف فانه من الجرا الى الحجر شوط وتقامه في الفجر وغيره (قوله فلأبدأ بالمروة الخ) تقدمنا الكلام عليه في الواجبات (قوله ونسب الخ) ذكره في الثانية وغيره وقوله كتم الطواف ليكون ختم الذي كتم الطواف كما كان مبدأهما بالاستسلام قال في الفتح ولا حاجة الى هذا التمس اذ فيه وهو ما وى المطلب ابن ابي وداعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه جاء حتى اذا حاذى الركن فملى ركعتين في ساجدة

مطلد
في السعي بين الصفا والمروة

من باب الصفا (نا) صعد

الصفا بحيث يرى الكعبة

من الباب (واستقبل البيت

وتكبر وهلل وصلى على

النبي صلى الله عليه وسلم بصوت

مرتفع ثانية (ورفع يديه نحو

السما (ودعا) تلقه العباد

(عاشا) لأن محمدا لم يبع شيئا

لانه يذهب برقة القلب وان تبرأ

بالماء تورغن (ثم مشى نحو المروة

ساعيا بين الميلين الاخيرين)

التنذين في جدار المسجد (وصعد

عليها وفعل ما فعله على الصفا بعد

هكذا سعيه أبا الصفا ويحتم

الشوط السابع (المروة) فلأبدأ

بالمروة لم يصعد بالاول هو الا سعي

ونسب ختمه ركعتين في المسجد

كتم الطواف

مطلب
في عدم منع المأثورين بدي المصل
بند الكعبة

(ثم سبكت بمكة محرماً)
بالج ولا يجوز فسخ الحج بالعمرة
عندنا (ووافق بالبيت فضلاً
ماشياً) بلارمل وسعى وهو
أفضل من الصلاة نافذة للأدق
وقلبه للمكي وقى العرب بسعى
تقيده بمن الموسم والأدق الطواف
أفضل من الصلاة مطلقاً (رحط
الإمام) أولى خطب الحج الثلاث
(ما بعد ذي الحجة بعد الزوال) وبعد
(صلاة الظهر) وكردقه (وعلم
فيها المناكح فأدلى بمكة التبر)
يوم التروية (ثامن الشهر خرج
الذي) قرية من الحرم على فرسخ
من مكة (ومكث بها إلى فجر عرفة
مطلب
الصلاة أفضل من الطواف وهو
أفضل من العمرة

مطلب
في دخول البيت الشريف

المطوف وليس منه وبينه العائز أحذروا أحدوا بن حياجه وابن حيان وقال في روايته رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يصلي حذو الركن الأسود والريال والنساء يجزون بين يديه ما بينهم وبينه مرة وتقام فيه (تنبه)
قال العلامة قطب الدين في منسكه رأيت بخط بعض تلامذة الكمال بن الهمام في شاشة القمح أضاف في المسجد
الحرام يني أن لا يمنع المأثور من هذا الحديث وهو محمول على الطائفة لأن الطواف صلاة تضاركن بين يديه صفوف
من المصلين اهـ وقال ثم رأيت في الحرم المصنوع حكي عز الدين بن جماعة عن مشكلات الأماثل للحماني أن
المرور بين يدي المكي بخمرة الكعبة يجوز اهـ قلت وهذا فرع غريب فلهذا (قوله) ثم سبكت بمكة محرماً
الجماع باعتبار كونه دون الأقامة لا يباها الأقامة الشرعية وهي لا تمنع للمكي الصبر من باب صلاة المسافر إذا
دخل الحاج بمكة في أيام الضرورة أو الأقامة نصف شهر لا يصح لأنه لا بد له من الخروج إلى عرفات فلا يتحقق
الضد للموضع الذي هو شرط صحة الأقامة ط (قوله بالج) انما يصح منه وان كان التارن والمتع
الذي ساق الهدى كذلك لأن الباب معقود للمفرد ط (قوله ولا يجوز الخ) الأولى التفرع بقاءه على قوله
بحر بالمحيط كفضل في الحرم لا يجوز أن يقسم بنية الحج بعدما أحرم به ويتبع أقسامه يجعل أحرامه وأضالته
لعمرة للباب وأما أمره عليه الصلاة والسلام بذلك أصحبه الامن ساق الهدى فيقصصهم أو يمتنعون
وقد أوضع التمام المحقق ابن الهمام (قوله بلارمل وسعى) لأن الزل وكذا الاضطباع إيمان الطواف
بعدهم والسي من واجبات الحج والعمرة فقط وهذا الطواف تنقطع فلا سعى بعده قال في الشرعية
الكافي لأن السفل بالسي غير مشروع (قوله وهو) أي الطواف (قوله في تقيده) أي تقيده كونه
الصلاة نافذة أفضل من طواف التطوع في حق المكبر من الموسم لأجل التوسعة على الغرباء وقوله مطلقاً
أي للمكي والأحاديث في غير الموسم وقد أقر على هذا البحث في التبرفت لكن يضالته ما في الواو الجلية ونصه
الملة بمكة أفضل لأهلها من الطواف وللغربة الطواف أفضل لأن الصلاة في نفسها أفضل من الطواف لأن
التي صلى الله عليه وسلم شبه الطواف بالبيت بالصلاة لكن الغربة واستغلوها لقيام الطواف من غير
استكان التدارك فكان الاشتغال بما لا يمكن تداركه أولى اهـ (تنبه) في شرح المرشد على السكت وقولهم
أن الصلاة أفضل من الطواف ليس مرادهم أن صلاة تركعتين مثلاً أفضل من أداء أسبوع لأن الأسبوع
مشتمل على الركعتين مع زيادة بل مرادهم أن الزن الذي يؤدي فيه أسبوعاً على الأفضل فيه أن يصرفه
لطواف أم يشغله بالصلاة اهـ وتظهر ما أجاب به العلامة نقاش ابن ابراهيم بن ظهيرة المكي حيث سئل هل
الانفصال الطواف أو العمرة من أن الأوج تفضل الطواف على العمرة إذا شغل به مقدار زمن العمرة إذا
قبل انما تقع الأرض كفاية فلا يكون الحصر كذلك (تحفة) مکت المصنف عن دخول البيت ولا شئ
أنه مندوب إذا لم يشغل على أي نفسه أو غيره وهذا مع الزجعة قلباً يكون نهر قلت وكذا إذا لم يشغل على دفع
الزوجة التي يأتيها الحجة كإشارته لمصلحة وسبب أي تمام الكلام على الدخول عند ذكر الشارح له
في القروء أخر الحج (قوله أولى خطب الحج الثلاث) فإنها معرفة قبل الجمع بين الصلوتين ثالثاً بمعنى
في اليوم الحادي عشر ففصل بين كل خطبة يوم وكلها خطبة واحدة بلا جلة في ورطها الخطبة يوم عرفة
وكلها بعد ما صلى الظهر الأربعة وكلها سنة للباب ولم يذكر المصنف ولا الشارح الخطبة الثالثة في موضعها
(قوله وكرهه) أي قبل الزوال سراج (قوله وعلم فيها المناكح) أي التي يحتاج إليها يوم عرفة
من كيفية الأحرار والخروج إلى بيتي والمبيت بها والرواح منها إلى عرفة والصلاة بها والوقوف فيها والأفاضة
بها وغير ذلك أوجع ما يحتاج إليه الحاج إلى تمام حجه وإن كان بعد ما خطب لأن التأكد خبر (قوله فإذا
صلى بمكة الفرج الخ) كذا في الهداية وقال الكمال ظاهر هذا الترتيب أعقاب صلاة الفجر بالخروج إلى متى
وهو خلاف السنة وأحسن في الخطب كونه بعد الزوال وليس بشئ وقال المرتضى في بعد طلوع الشمس وهو
الصحيح (قوله يوم التروية) سمي به لأنهم كانوا يروون إليهم فيه استعداد للوقوف يوم عرفة إذ لم يكن
في عرفات ما يذكر ما تشارح الباب (فائدة) في منامك التروية يوم التروية هو الثامن واليوم التاسع عرفة
والعاشر الثور والحادي عشر الترفيع الثاني عشر الأضحية والعاشر من شهر ذي الحجة والثاني عشر يوم النفر
الأول والثالث عشر التراتل الثاني عشر (قوله ومكث بها إلى فجر عرفة) فأدلى بالبيت بها فافهمه كافي الخطب

وفي المبسوط يستحب أن يصلي الظهر يوم التروية بين ويقيم بها إلى صيغة عرفة ١٥ ويصلي القبر بها الوقتها
 المختار وهو زمان الأسفار وفي الثانية ينفل فمكأنه فاسه على فجر من دلة والا كثر على الأقل فهو الأفضل
 شرح الباب وفي مناسك التوروى وأما ما يسهله الناس في هذه الأزمان من دخولهم أرض عرفات في اليوم
 الثامن فلها مخالفات للسنة ويوجب سببها سن كثيرة منها الصلوات بين والمبيت بها والتوجه منها إلى مكة
 والقول بها والخطبة والصلاة قبل دخول عرفات وغيرها ١٥ وقوله والتوجه منها إلى مكة والوقوف بها فيه
 عندنا كلام بأن قريسا (قوله ثم بعد طلوع الشمس) لما كانت عبارة المصنف موهمة كعبارة التكرار خلاف
 المراد قد هاذلك ثم التفت وغيره من شروح الهداية قال في غاية البيان صرح به في شرح الطساوى وشرح
 الكرخي والابيض وغيره قال في الايضاح وإذا طلعت الشمس يوم عرفة خرج إلى عرفات لانه عليه الصلاة
 والسلام فعل كذلك ثم قال وان دفع قبله جازوا الاوّل أولى ١٥ ومثله في السراج فاهم (قوله راح إلى
 عرفات) قال في المعراج وينزل بعرفات في أى موضع شاء الا الطريق وقرب جبل أفضل وقال الأئمة
 الثلاثة في مكة أفضل لنزوله عليه الصلاة والسلام فيه فلما غمرة من عرفة ونزوله عليه الصلاة والسلام فيه لم يكن
 عن محمد ١٥ وهذا مخالف لما في التفت من أن السنة أن ينزل الامام بكرة ولما تناوله عن الامام رشيد الدين
 من انه ينبغي أن لا يدخل عرفات حتى ينزل بكرة قريسا من استبدى زوال الشمس ووقف في شرح الباب بأن هذا
 بالنسبة إلى الامام لا غيره وأبان أن النزول أو البكرة ثم قرب جبل الرحمة تأمل (قوله على طريق ضب) بفتح
 الضاد المجهة وتشديد الواو وحده وهو اسم الجبل الذي إلى مسجد الخيف شرح الباب (قوله كلها موقف) بفتح
 بكسر الشافى أى موضع وقوف شهر (قوله الاطن عرفة) فلا يصح الوقوف بها على المشهور وكما في
 (قوله بفتح الراء) أى مع ضم العين كما في قوله فاموس (قوله فبعد الزوال خطب الخ) أى فإذا وصل إلى
 عرفة وسكت بها دعا بمصلا إذا كبر أمليا فإذا زالت الشمس اغتسل أو وضأ وانفل أفضل ثم سأل إلى
 المسجد أى مسجد مكة فلا تأخير فإذا بلغه بعد الصلاة الامام الأعظم أو نائبه التسير ويجلس عليه ويؤذن المؤذن بين
 يديه فإذا فرغ قام الامام فخطب خطبتين فبعد الله تعالى ونبي عليه وولي عليه ويكبر ويصلي على النبي صلى
 الله عليه وسلم ويخطب الناس ويأمرهم وينهاهم ويلهم الملائكة كالوقوف بعرفة والمزدلفة والجمع على
 الرزى والذبح والحلق والطواف وسائر المناسك التي إلى الخطبة الثالثة ثم يدعى الله تعالى وينزل لباب قال
 ترك الخطبة أو خطب قبل الزوال أجزأه أساء بوجهة وقول الزبلي جازأى صمغ الكراهة شر نبلاية
 (قوله وبعد الخطبة صلى بهم) ظاهره عدم تأخير الصلاة وهو صريح قول المدافع فإذا زالت الشمس سعد
 الامام المنبر فإذا فرغ من الخطبة أقام المؤذن ويصلي الامام الخ وسجود في الباب وفي الصبر عن المعراج انه
 يؤخر هذا الجمع إلى آخر وقت الظهر ونحوه في شرح فائى خان على الجامع الصغير قال في شرح الباب وفيه انه
 يلزم منه تأخير الوقوف وبأنى حديث جابر رضى الله تعالى عنه حتى اذا زاغت الشمس فان ظهر ان الخطبة
 كانت في أول الزوال فلتاقت الصلاة في آخره (قوله بأذان) أى واحد لانه لا اعلام بدخول الوقت وهو واحد
 وقوله وأقامتين أى يقيم للظهر ثم يقبض للصلاة لان الأقامة لبيان الشرع في الصلاة (قوله وقراءة
 سرية) لانهم أصلا تاجها كسائر الامام سراج (قوله ولم يصل بينهما شيئا) أى ولا السنة الرتبة قال في الباب
 وان أخر الامام صلاة العصر لا يكره للمأموم التطوع بينهما إلى أن يدخل الامام في العصر (قوله على
 المذهب) وهو ظاهر الرواية شر نبلاية وهو الصميم فلو فعل كرهه وأعاد الاذان للعصر لقطع غوره فاد
 كالاتفاق بينهما فعل آخر يجر أى كل وشرب فانه بعد الاذان سراج وما في الذخيرة والتجويد والكتاب
 من استئناس سنة الظهر بخلاف الحديث وظلال الشائع فتح (تبيين) أخذ من هذا العلامة السديد محمد
 صادق بن احمد بادشاه انه ترك التكبير التشرع بينا وفي المزدلفة بين المغرب والعشاء لمرعاة القوية الواردة
 في الحديث كاقته عنه الكازرونى في فتاواه قلت وفيه نظر فان الحديث انه صلى الله عليه وسلم صلى
 الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا فنه الصريح بترك الصلاة بينهما ولا يلزم منه ترك التكبير
 ولا يناس على الصلاة لوجوبه وهما ولا ندمته بمره حتى لم يبعدها صلايين الفريضة والراتية والحاصل
 أن التكبير بعد ثبوت وجوبه عندنا لا يفسد هذا الا بطلان وما ذكر لا يصلح للدلالة كما علم هذا ما نظر في

مطلب
 في الراجح إلى عرفات

(ثم بعد طلوع الشمس) (راح إلى

عرفات) على طريق ضب (د)

عرفات (كلها موقف الاطن

عرفة) بفتح الراء موضعها او من الحرم

عروة مسجد عرفة (فبعد الزوال

قبل) صلاة (الظهر خطب الامام

في المسجد) خطبتين كالجمعة وعلم فيها

المناسك (و) بعد الخطبة (صلى بهم

الظهر والعصر بأذان واقامتين

وقراءة سرية ولم يصل بينهما شيئا

على المذهب

وانه تعالى أعلم **(قوله ولا بعد أداء العصر وقت الظهر)** سقطت هذه الجملة من بعض النسخ وعزاها في الشرح لثلاثة إلى شرح الوهابية لابن التتنة **(قوله وشرط لصحة هذا الجمع الخ)** اختلف في هذا الجمع هل هو سنة أو مستحب وما قيل ان تقديم العصر عند الامام واجب لصلاة الجماعة فيسبى جملة على معنى ثبت شرح الباب (تنبيه) اقتصر من الشروط على الامام والارحام وزاد في الباب تقديم الظهر على العصر حتى لو تبين للامام وقوع الظهر قبل الزوال أو وبغير وضوء والعصر بعده أو بوضوء أعادها جميعا والزمان وهو يوم عرفة والمكان وهو عرفة وما قرب منها والجماعة فالشروط ستة قلت لكن الاشتداد داخل في الأول فان معنى اشتراط الامام اشتراط سلامتهم لا وجودهم فيهم على أنه في الصراط ان الجماعة غير شرط حتى لو لحق الناس فرغ فسلمي الامام وحده الصلاتين جائز بالاجماع على الصحيح كذا في الوجيز ثم نقل عن البدائع ان الجماعة شرط للجمع عند أي حصة لكن في غير الامام لا في حق الامام ثم قال ثانيا في الثبوت والجوهرة والجمع من اشتراط الجماعة ضعف واعترضه في النظر بأنه تنقله غير واحد وصححه الاستيعابي وبأن الجواز في صلاة الفرض للضرورة اهـ قلت ما مر من البدائع يصلح توقفا بين الكلازين والتحصين قد مر ثم يكتفي ادراك الجزم من الصلاتين مع الامام حتى لو أدرك بعد الظهر ثم قام يقضى ما فات ثم أدرك جزءا من العصر معه يكتفي كما أفاده في الجهر والباب **(قوله الامام الاكبر أي الخليفة بجر وقوله أو تأبى أي ولو بعد موت الامام فانه يصحح تأبى أو صاحب شرطه لان التواب لا يخرزون بموت الخليفة بجر واطلق الامام فمثل القم والمسلمون لو كان مقيما فامام مكة صلى بهم صلاة المؤمنين ولا يجوز له التمسر ولا للجماعة الاقتداء به قال الامام الحلي لو كان الامام التمسر يقول العجب من أهل الموقف يتابعون امامهم في كل ما فعلوا في التمسر فأتى بسجاب لهم أو بجر لهم الخيرة وولاتهم غير جائزة حال شمس الأئمة كنت مع أهل الموقف فاعتزت وصليت كل صلاة في وقتها أو صمت بذلك أصعيا وقد سمعنا أنه يتكف ويخرج مسرعا سري ثم يأتي عرفات فلو كان هكذا فالعصر جائز والا فلا يصح الاحتياط اهـ ملخصا من انتارخانية عن المحقق **(قوله والاصلوا وحدها)** يؤهم جواز صلاة العصر في وقت الظهر وعدم جواز الجماعة لوصلت العصر وقتها وليس بمراد فالاصوب قول الزبلي صلاوا كل واحدة منهما في وقتها أو فاده ح ويمكن الجواب بأن وحدها حال من فعل صلاوا لاس فاعله أي صلاوا الصلاتين وحدها أي غير مجموعات بل كل واحدة في وقتها غاية انه ان فيه اطلاق الجمع على ما فوق الواحد فافهم **(قوله والارحام بالجمع فيما)** احتزبه عن لو أكرم بالعصر فلا يجوز بالجمع ولو أكرم بالجمع قبل صلاة العصر كالولم يكن محرما وأشار إلى أن الشرط حصوله عند أداء الصلاتين ولو أكرم بعد الزوال في الأصح وفي رواية لا يذم وجوده قبل الزوال كما في التمسر وقوله فيهما سمة على بقوله الامام وقوله الاحرام ولذا فرغ عليه المصنف بقوله فلا يجوز وقوله ولان صلى الخ على طين القم والتسمر المرتب **(قوله لم يصل العصر مع الامام)** أي بل يصليها في وقتها ومنه ما لو صلى الظهر فقط مع الامام لاصلى العصر الا في وقتها ح **(قوله قبل احرام الحج)** بأن لم يحرم أصلا أو أكرم بالعصر فقط كأمز **(قوله لم أكرم أي بالجمع قبل أداء العصر ح)** **(قوله الا في وقتها)** أي العصر **(قوله والارحام)** فهو شرط متفق عليه عندنا والحصر بالاضافة الى المذكور هنا أي فلا يشترط عندنا الاقتداء بالامام أو تأبى والاشتراط الزمان والمكان وتقديم الظهر على العصر متفق عليه عندنا كما أفاده في شرح الباب **(قوله وهو الاظهر)** لهدم جهة الدليل والافتقار على قول الامام وصحبه في البدائع وغيرها ونقل تصحبه العلامة قاسم عن الاستيعابي وقال وعنده برهان الشرعية والتسقي **(قوله ثم ذهب أي الامام مع التمسر من مسجد غرة الى الموقف أي مكان الوقوف بعرفة)** **(قوله بفسل)** متعلق بقوله صلى وقوله ذهب قال التمسكتي أي جمع بين الصلاتين وذهب اليه حال كونه مقتضى في وقت الجمع والذهب فتكون سالما من فاعل جمع وذهب والاول في خزانة الفتين والثاني في الكافي اهـ وقوله حسن البناء للجهول منه غسل **(قوله ووقف الامام على ناقته)** في الخائسة والافضل للامام أن يقف راجعا ولغيره أن يقف عنده اهـ وعلمناه أن الركوب للامام فقط وهو مفهوم كلام المصنف كالمسألة والبدائع وغيرها ولو يؤيد قول السراج لانه يدعو ويدعو الناس بدعائه فان كان على راحته فهو ابلغ في مشاهدتهم**

مطلب
في شروط الجمع بين الصلاتين بعرفة
ولا بعد أداء العصر وقت الظهر
(وشرط لصحة هذا الجمع الامام)
الاكبر أو تأبى والاصلوا وحدها
(والارحام) بالجمع **(فيها)** أي
الصلاتين **(فلا يجوز العصر للمنفرد)**
في احدهما **(فلو صلى وحده)**
لم يصل العصر مع الامام **(ولا)**
يجوز العصر **(لمن صلى الظهر)**
جماعة **(قبل احرام الحج)** **(ثم احرم)**
الا في وقتها **(وقال لا يشترط لصحة)**
العصر الا الاحرام وبه قالت
الثلاثة **(وهو الاظهر شرعية)**
عن البرهان **(ثم ذهب الى الموقف)**
بفسل من **(وقف الامام على ناقته)**

اه لكن في القهستاني الأفضل ان يكون راكبا قريبا من الامام اه ومثله في هذا المثلث ونقل بعضهم عن السراج عن منسك ابن الجهمي بكراهة الوقوف على ظهر الدابة الا في حال الوقوف بعرفة بل هو الأفضل للامام وغيره اه ولم أر في السراج (قوله بقرب جبل الرحة) أي الذي في وسط عرفات ويشال له الال كلال وأما موهود فكما يفعله العوام فلم يذكر أحد ممن يعتمد فيه فضيلة بل حكمه حكم ماثرأراني عرفات وأذى السبى والموردى أنه مستحب ورثه النووي بأنه لا أصل له لأنه لم يرد فيه خبر صحيح ولا ضعيف نهر (قوله عند الحضرات الكبار) أي الحشرات السوداء المفروشة فانها مظنة موقفة على الله عليه وسلم شرح الباب وفي شرح الشيخ اسماعيل عن منسك الفارسي قال فأنى القضاء بدارين وقد اجتمعت على تعيين موقفة على الله عليه وسلم ووافقت عليه بعض من يعتمد عليه من محدثي مكة وعلمائها حتى حصل المثلث بتعيينه وأنه القبة المستقلة المشرقة على الموقف التي عن يمينها ووراها محضرة مستقلة بحضرات الجبل وهذه القبة بين الجبل والبناء المربع عن يساره وهي الى الجبل أقرب بقليل بحيث يكون الجبل قبالة الجبل بين إذا استقبلت القبلة والبناء المربع عن يساره بقليل وراءه اه ونقله في الباب أيضا باختصار قال القاضي محمد عبد البنا المربع هو المعروف بطبق آدم ويرف بجذاه محضرة مخرقة تتبعه في وحوالها من تلك الحضرات المفروشة وماوراءها من الحضرات السوداء المتصلة بالجبل (قوله والقيام والنية) مبتدأ ومطوف عليه وقوله فيه متعلق بكل من القيام والنية وقوله ليست بشرط خبر المبتدأ والاولى أن يقول ليسا بالنية وتقلب المذكر على المؤنث فكل من القيام والنية مستحب كأي الباب وانما كانت النية شرطاً في الطواف دون الوقوف لأن النية عند الاحرام تكفي في جميع ما يفعله من الوقوف في كل وجه فاكفي فيه تلك النية والطواف يفعل فيه من وجه دون وجه لأنه يفعل بعد التحلل الاول فاشترط فيه أصل النية دون تعيينها عللا للطايرين شرح الفتاوى لقاري لكن هذا الترتيب لا يشمل ما لو افعل العسرة لأنه يفعل قبل التحلل وسيد آخر الباب فرق آخر (قوله لأن الترتيب الكيفية فيه) أي في عمل الوقوف المعلوم من المقام قال في شرح الباب والظاهر أن هذا ركن لعدم تصور الوقوف بدونه نعم الوقوف شرط اه أي مع الاحرام قلت ولله أراد بالشرط ما لا بد منه فمثل الركن تأمل والمراد بالنية الكيفية المحصول فيه على أي وجه كان ولو تأملنا أيها هلا يكونه عرفة أو غيره صاح أو مكرها أو جنباً أو مازاً أو اسرعاً (قوله بمجانز) أي ماز غير واقف (قوله ودعا جبراً) ولا يفرط في الجهر بصوته لباب أي بحيث يعب نفسه لكن قد شارحه الجهر بكونه في التلبية وقالوا إنما الادعاء والأدكار بالظنفة الأولى اه قلت وبزيده قوله في السراج وبجته في الدعاء والنية أن يحثي صوته لقوله تعالى ادعوا ربكم خفية اه (قوله بجهد) متعلق بدعاء أي بإجتهاد والحاح في المسألة وقد ورد خبر الادعاء بدعاء يوم عرفة وخبر ما قلت أنا والنسبون من قبل لا اله الا الله وحده لا شريك له اه مالك وله الجهد وهو على كل شيء قدير رواه مالك والترمذي وأحمد وغيرهم شرح النقابة لقاري وقلت لا ينبغي عينية هذا تناقض بما هو رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاء فقال التنازع على الكبر بدعاء لانه يعرف حاجته فخرج قلت بتسريح هذا الى خبرين مثله قد ذكرني عن معاني أعطيه أفضل ما اعطى السائلين ومنه قوله امة بن الصلت في مدح بعض المولود

أذكر حاجتي أم قد كفاني • سائلوا إن شجعت الحياه

أذا أتني عليك المروءا • كفاه من تعزى ذلك الناه

(قوله وهو) أي هذا الموقف من موضع الاجابة أي الموضع التي تكون الاجابة أرى فيها من غيرها كما أفاده في النهر (قوله وهي بمكة) أي وما قرب منها لأن الموقفين وبنوا الجبل ليست في مكة (قوله وهي خمسة عشر موضعا الخ) كذا ذكرها في القنع عن رفاة الحسن البصري قال ابن حجر المكي والحسن البصري بابي جبل لا يجمع جميع من الصلاة فلا يقول ذلك الا عن توفيق اه ونقله بعضهم عن النقاش النسري في شكك مقدده بأنها ذات خمسة والحسن أطلقها وذكرك بعضهم نقلته ح عن الشرنبلالية فراجعهما (قوله بكيفية) أي فيها (قوله والموقفين) أي عرفة والمشتر الحرام في المزدلفة (قوله طواف) أي مكانه والاولى أن يقول الطواف وهو ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم

بقرب جبل الرحة) عند الحضرات

الكبار (مستقبلاً) القبلة (والقيام

والنية فيه) أي الوقوف (ليست

بشرط ولا واجب فلو كان جالسا

جازجه) ذلك لأن الشرط

الكنية فيه) فصم وقوف

بجناز وهارب وطالب غريم

ونائم ومجنون وسكران (ودعا

جهر) بجهد (وعلم التماسك

ووقف الناس خلفه بقربه

مستقبلين القبلة سامعين لقوله

خاشعين باكن وهو من مواضع

الاجابة وهي بمكة خمسة عشر نقلها

صاحب النزهة ال

دعا ابراهيم بحجاب بكعة

وملتزم والموقفين كذا العجر

طواف

مطلب

الناس على الكبر بدعاء

مطلب

في اجابة الدعاء

مصددا والافالمجد الحرام كله مطاف بمعنى انه يجوز زقه الطواف شرح اللباب (قوله رسي) اي بين
 الضوا والمروة لا سيما فيما بين الملقين شرح اللباب (قوله مروتين) اي الضوا والمروة فنه قلب وله عليه
 المؤث على الذكركر بناء على أحد القولين للعلماء وهو ان المروة أفضل من الضوا (قوله مقام) اي
 خلفه كما في اللباب (قوله جارك) اي الثلاث فذلك بلغت خمسة عشر لكن اعترض بأنه لا داعي
 في جرة العتبة بل في الاولى والوسلى (قوله زاد في اللباب الخ) اي لباب الناسك للشيخ رحمة الله
 السندى تليد الحق ابن الهمام اختصر من منسكه الكبير واختصره ايضا بنفسك أصغر منه فافهم
 (قوله وعند السدرة) فيه أنه يذكر لها في اللباب بل ذكرها في الترتيب لئلا وهي سدرة كانت يعرف
 وهي الآن غير معروفة ذكره بعض المحققين عن تاريخ مكة للعلامة القطبي وكذا اعزاء بعض مشايخ
 مشايخنا لا ينظرون طهره الحنفى المحكى في فضائل مكة (قوله وفي الجبر) فانه هذا هو تحت الميزاب كما
 في الترتيب لئلا عن الفتح (قوله ليله البدر) وهي ليله الرابع عشر من ذي الحجة التي ينزلون فيها الان ط
 قلت وقد ألحقت هذه الحجة نظما ينظم صاحب النهر فقط

ورؤية ثم جبر وسدرة • ولكن يمان مع منى ليله القمر

(قوله واذا غربت الشمس الخ) بيان الواجب حتى لو دفع قبل العروب فان جاوز حدود عرفه لزمه دم
 الآن بعد قوله ويذوقه بعده فيبسط خلافا لغيره بخلاف ما لو عاد بعده ولو مكث بعده ما أقاض الامام كثيرا بلا
 عذر أعلاه ولو أبطل الامام ولم يقض حتى ظهر الليل أقاضه لانه أخضا السنة من الجبر والنهر (قوله أنى)
 أى أقاض الامام والناس وعليهم السكينة والوقار فاذا وجد فرجة أسرع التي بلا اذى وقيل لا يسر
 الاضباع أى لا يسر في زمانها الكثرة ان يذاهب وشرحه (قوله على طريق المأزمين) أى على طريق
 ضيق المأزمين بعد الامام الاول ويجوز تركها كما في رأس وراى مكسورة وأصله المصنوع بين جبلين
 ومراد التقيا الطريق الذى بين الجبلين وهما جبلان بين عرفات ومن دلفة اسمعيل وعزاه بعضهم الى العز
 ابن جماعة وأنه نقله عن الحب الطبرى ورد به قول النووي ان المراد ما بين العليين الذين هما حاد الحرام
 وقال انه غريب ويحصل العوام على الزجة بين العليين وليس ذلك أصل (قوله ماشيا) أى اذا قرب منها
 يدخلها ماشيا تاذوا وضعها لئلا تناس الحرام المحترم شرح اللباب (قوله الاوادى بحجر) بضم الميم
 وفتر الحاء المهملة وذكر ابن الملهة المشددة وبالراء والواو الاستنسا منقطع لانه من منى كما اشار اليه الشارح
 (قوله ليس منى) صوابه ليس من مزدلفة لانها محل الوقوف اه (قوله أو يطين عرفة) أى الذى
 قرب عرفات كما مر (قوله لم يجز) أى ليس الا منى الاول عن وقوف مزدلفة الواجب والاثنى عن وقوف
 عرفات الركن (قوله على المشهور) أى خلافا لما في البدائع من جوازها فيها فتح (قوله والاصح
 أنه المشعر الحرام) وقبل هو مزدلفة كلها (قوله وعليه مقدرة) قبل هي اسطوانة من حجارة مدورة
 تدورها أربعة وعشرون ذراعا وطولها اثنا عشر وقها ثمانية وعشرون درجة وهي على خشبة مرتفعة كان
 يوجد عليها في خلافة هارون الرشيد الشع ليله مزدلفة وكان قبله يذوقها بالمطرب وبعد بصاين كاز (قوله
 وصلى العشارين الخ) أى في أول وقت العشاء المؤخرة فحسبنا في ودينى أن يصلى قبل طر رحله
 بل ينيب جهه ويعقلها وأشار الى أنه لا تقوى عيشها ولو ستمت مؤتمرها للصحيح والعموم وأولوا عباد الأمانة
 كلوا اشتغل بينهم بعمل آخر يجر حال في شرح اللباب وصلى سنة المغرب والعشاء والوتر بعدها
 كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجاوى قدس الله سره السابى في منسكه اه وأما قول الشارح قبل باب
 الاذان يكره التسفل بعد صلاتي الجمع فنه كلام فتنمنا هناك (قوله لان العشاء في وقتها الخ) لانه لا اقتصار
 هنا على إقامة واحدة بخلاف الجمع في عرفة فانه فاقستين لان الصلاة الثانية هناك تؤدى في غير وقتها فتقيم
 الحاجة الى إقامة أخرى للاعلام بالشرع فيها أما الثانية هنا في وقتها فتستغنى عن تجديد الاعلام كالوتر
 مع العشاء بدائع (قوله كذا الاحتياج هنا للامام) فلو صلاهما منفردا جاز خلافا لما في شرح
 النقاية للبرجندى فانه خلاف المشهور في المذهب شرح اللباب وذكر في الباب أن الجماعة سنة
 في هذا الجمع ثم قال وشرائط هذا الجمع الاحرام بالجمع وتقدم الوقوف عليه والزمان والمكان والوقت الخ

مطلب
 في الدفع من عرفات

وسى مروتين ووزمن
 مقام وميزان جوارك تعتبر
 زادت في اللباب وعند رؤية الكعبة
 وعند السدرة والركن الباقى
 وفي الجبر وفى في نصف ليله
 البدر (واذا غربت الشمس أى)
 على طريق المأزمين (مزدلفة)
 وحدها من مأزى عرفه الى
 مأزى بحجر (ويستحب أن يأتيها
 ماشيا وأن يكبر ويومل ويحمد
 ويلبى ساعة فساءعو) المزدلفة
 كلها موقف الاوادى بحجر
 هو واديين منى ومزدلفة فالوقوف به
 أو يطين عرفة لم يجز على المشهور
 (وزن عند جبل فزح) بضم
 فتح لا يصرف للعبة والعدل
 من فزح بمعنى مرفوع والاصح
 أنه المشعر الحرام وعليه مقدرة
 قبل كالون آدم (وصلى العشارين
 بأذان واحدة) لان العشاء
 في وقتها لم تنجح للاعلام كما
 لا احتياج هنا للامام

قال شاورحه فلا يجوز هذا الجمع لغز الحرم بالجيم وأما ما ذكره المحبوني من أن الإحرام غير شرط فيه فمفسر صحيح
لتصريحهم بأن هذا الجمع جمع نك ولا يكون نكالا بالإحرام بالجيم اهـ وبه ظهروا صحة ما جئنا به في التبرير بقوله
ويجوز اشتراطه لكونه في القرب مؤثرا اهـ ونظروا أن ما في النهاية والتهذيب من عدم اشتراطه مبنى على قول
المحبوني فافهم **(قوله ولو صلى المغرب والعشاء في بعض السج أو العشاء بأوفى بعضها بالاتصال على
المغرب موافقا لما في الذكر وغيره وهو أولى لأن المراد التنبه على وجوب تأخير المغرب عن وقتها المتعاد
وبعض منه لا أولى وجوب تأخير العشاء إلى المزدلفة ثم عبارة السلب ولو صلى الصلوتين أو أحدهما
(قوله أعاده) أي أعاد ما صلى قال العلامة الشهاوي في منكره هذا إذا ذهب إلى المزدلفة من طريقها
أما إذا ذهب إلى مكة من غير طريق المزدلفة جاز له أن يصل المغرب في الطريق بلا توقف في ذلك ولم يجد أحدا
صرح بذلك سوى صاحب النهاية والعناية ذكرناه في باب غنائه الفوائد وكلام شارح الكفاية أيضا يدل
على ذلك وهي قاعدة جلية اهـ وكذا صرح به في البداية في الباب المذكور أيضا اهـ ذكره بعض المحققين
عن خط بعض العلماء قلت ويؤخذ هذا من اشتراط المكان لصحة هذا الجمع كما ذكره وأما ما يقيد أنه لم يتر
على المزدلفة لزوم صلاة المغرب في الطريق في وقتها لعدم الشرط وكذلك بات عرفات **(قوله
الصلاة ما علمت) الجلة في محل جزئيل من الحديث وما خطب به صلى الله عليه وسلم أسامة لما لمزل عليه السلام
بالعيب فيال وتواضع قال أسامة الصلاة بأمر من الله ومعنى الحديث وقتها الجائز وأماكنها ط **(قوله
ليلة النحر) صحا هذا جريا على الحقيقة القولية والنسبية وأما ما ذكر في آخر الاعتكاف من تبعها
اليوم الذي قبلها فقد الباب انظر إلى الحكم كما حققناه هناك فافهم **(قوله والمكان مزدلفة) يرد عليه
ما في الجبر عن المحيط لوصلاها بعد ما جاوز المزدلفة جاز اهـ وعزاه في شرح السلب إلى المتقي لكن قال بعده
وهو خلاف ما علمه الجمهور **(قوله والوقت) الفرق بينه وبين الزمان هذا أن الثاني أعم **(قوله فتصل
لفرا من وجوه) أي تصل هذا ما لا فتال أي فرض لا تطلب له الإقامة فالجواب عشاء المزدلفة إذا لم
يفصل بينهما وبين المغرب يتصل ويقال أي صلاة تقضى في غير وقتها وهي أداؤها صلاة إذا أصليت في وقتها
وجبت أعادتها فالجواب مغرب المزدلفة وأي صلاة يجب أن تفعل في مكان مخصوص فالجواب المغرب
والعشاء في المزدلفة فتأمل واستخرج غيره جاح زاد ط وأي عشاء أديت قبل المغرب من صاحب
ترتيب وصحت فالجواب عشاء المزدلفة وزاد الرجوع وأي صلاة يتحقق وقتها في زمان دون زمان وهي مغرب
المزدلفة وقيام ليلة العديرة وقتها في بقية الأيام وأي صلاة يتحقق وقتها في حالة دون حالة هي هذه يتحقق وقتها
في حالة الإحرام بالجيم وأي صلاة فائدة إذا أخر وقت التي بعدها انقلب بحجبة وأي صلاة يكره الانبائ
بنتها هي هذه **(قوله فيعود إلى الجواز) أي المغرب أو ما صل من مغرب وعشاء في الوقت قبل المزدلفة
ومفهومه أنه قبل طلوع الفجر لم يجز وهذا أقولهما قال أبو يوسف يجز به وقد أساء هداية أي لأن المغرب
التي صلاها في الطريق ان وقتت بحجبة فلتجيب أعادتها في الوقت ولا بعده وإن لم تقع بحجبة وجبت فيه
وبعده أي أن لم يؤذها فيه وجب قضاءها بعده لأن ما وقع فاسد لا يتقبل بحجبة حتى الوقت واجب
بأن الفساد موقوف بظهور أثره في ثبات الحال كما ذكر في مسألة الترتيب كذا في العناية قلت هذا صريح
في أن المراد بعدم الجواز عدم الصحة لا عدم المصل خلافا لما فهمه في الجبر وتعام الكلام فيما علمناه عليه
**(قوله وهذا) أي عدم جواز ما صلح في طريق المزدلفة المفهوم من قوله أعاده ما لم يبلغ القبر فافهم
(قوله صلاها) لأنه لم يصلها ما صار انقضاء **(قوله عاد العشاء إلى الجواز) قال في الظهيرية وهذه
مسألة لا بد من معرفتها وهذا كما قال أبو حنيفة فبين ترك صلاة الظهر صلى بعدها خاسوا وهذا تركه وتركه
لم يجز فان صلى السادسة عاد إلى الجواز اهـ واستشكل حكم المسألة انظر إلى ما يأتي في بقية فتوى الترتيب
وهو فرض بوقت الجواز بقوته كترتيب الوتر على العشاء قال الآن يحصل على ساطع القرب أو على عودها
إلى الجواز إذا صلى فيها بعدها اهـ وهو تأويل بعيد بل الظاهر سقوط الترتيب هنا بتركة التعليل بقوله
في الظهيرية وهذا كما قال أبو حنيفة الخ وعن هذا قال السدي بعد أبو السعد لا فرق في هذا
بين أن يكون صاحب ترتيب أو لا فتراد هذه على مسقطات وجوب الترتيب اهـ **(قوله ونرى المغرب أداها)********************

ولو صلى المغرب والعشاء

(في الطريق أو في عرفات أعاده)

لحديث الصلاة ما علمت فتوقنا

بازمان والمكان والوقت فازمان

ليلة النحر والمكان مزدلفة والوقت

وقت العشاء حتى لو وصل إلى

مزدلفة قبل العشاء لم يصل المغرب

حتى يدخل وقت العشاء فتصل

لفرا من وجوه (ما لم يبلغ القبر)

فيعود إلى الجواز وهذا إذا لم

يجت طلوع القبر في الطريق

فان خافه صلاها (ولو صلى

العشاء قبل المغرب بمزدلفة صلى

المغرب ثم أعاد العشاء فان لم بعدها

حتى يظهر القبر عاد العشاء إلى

الجواز ونرى المغرب أداها

كذا في التهرج السراج وقه ردى قول الصرايب انضمامه أنه صرح بعده بأن وقتا وقت العشاء (قوله
 ويرتل ستمها) الموافق لما قدمناه عن الحاشي أن يقول ويوتر ستمها (قوله ويصيحها) يصيح لله العبد
 بأن يشتغل فيها وفي مظهرها بالعبادة من صلاة أو قراءة أو ذكر أو دراسة على شري وتجو ذلك
 وقوله فانها أفضل الخ قال ح أي في حد ذاتها لا في حق من كان يزدهة (قوله كما في صاحب التهر
 وغيره) عبارة التهر وقد وقع السؤال في شرفها على لله البجعة وكنت عن مال الى ذلك ثم رأيت في الجوهرة
 أنها أفضل الى السنة ١١ وكلامه كما ترى في تنصليها على لله البجعة لا على لله القدر رنم ما في الجوهرة
 تأمل لله القدر لعلك هذا القدر لا يسوغ أن يقال أنقى به صاحب التهر ١١ ح (قوله وبزم الخ)
 نأيد لما قبله من حيث ان الاكثر على أن لله القدر في العشر الاخير من رمضان فإذا كان عشر ذي الحجة
 أفضل منه لم يفضل على لله القدر لله العبد أفضل الى العشر فتكون أفضل من لله القدر قال ط وذكر
 المتأري في شرحه الصغرى حديث أفضل أيام الدنيا أيام العشر ما نضاه لاجتماع اتهامات العبادات فيه وهي
 الايام التي أقسم الله تعالى بها بقوله والغير وليال عشر فهي أفضل من أيام العشر الاخير من رمضان على
 ما اقتضاه هذا الخبر وأخذ به بعضهم لكن الجمهور على خلافه وقال في شرحه الكبير وثمة اختلاف تظهر
 فيها لعل نحو طلاق أو زهد بأفضل الاشارة والايام قال ابن التميمي والصواب أن ليالى العشر الاخير من
 رمضان أفضل من ليالى ذي الحجة لانه انما فضل ليوبي الضرورة وعرفة وعشر رمضان انما فضل لله القدر ١١
 قلت ونقل الرقي عن بعضهم ما يفيد التوفيق وهو أن أيام عشر ذي الحجة أفضل من أيام عشر رمضان وليالى
 الثاني أفضل من ليالى الاول لأن أفضل ما في الثاني لله القدر وحيث ازداد شرفه وازداد شرف الاول يوم
 عرفة ١١ وهذا مع ما مر عن ابن التميمي كالصريح في أفضل لله القدر لله العبد الخ وروى عنه فضله على لله
 الحجة لما مر عن انهم من فضيل لله الصريح لله البجعة ونرى على هذا حديث مسلم خبر يوم طلع فيه الشمس
 يوم الجمعة لأن الكلام في ليلى الا في يومها وقد ذكر الشارح في آراء باب البجعة عن التناحية أن يومها
 أفضل من ليلى ما في لا تفضل لله لئلا يسلط الله الجمعة وهي في اليوم (تبيين) في المعراج وقد صرح عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم حجة وهو أفضل من سبعين سنة ذكره
 في تجريد الصحاح بعلمه الموطأ ١١ وسألي الكلام على آخر الخ والمج وقل ط بعض الشافعية أن أفضل
 النبيا لله مولده صلى الله عليه وسلم ثم لله القدر ثم لله الاسراء والمعراج ثم لله عرفة ثم لله الجمعة ثم لله
 النصف من شعبان ثم لله العبد (قوله وصلى القبر فليس) أي طلة في أول وقتها ولا يس ذلك عندنا
 الا هنا وكذا يوم عرفة في من على ما مر عن النخاسة وقد سنان الاكثر على خلافه (قوله لاجل
 الوقوف) أي لاجل امتداده (قوله ثم وقت) هذا الوقوف واجب عندنا لاسنة والبيتونة بعد لغة سنة
 مؤكدة الى الغير لاراحة خلافا لشافعي فيها كما في الباب وشرحه (قوله ووقته الخ) أي وقت
 جوازها قال في الباب وأول وقته طلوع القمر الثاني من يوم النور وآخرة طلوع الشمس من من وقتها قبل
 طلوع القمر وبعد طلوع الشمس لا يعتد به وقد رويها واجب منه ساعة وليلة وقد رويها امتداد الوقوف الى
 الاسفار جدا ما ركه فكسوته بعد لغة سواء كان يعمل نفسه او فضل غيره بأن يكون محولا بأمره او بغير أمره
 وهو قائم أو مضى عليه أو محجوز أو مسكر نواه أو لم ينو له أو لم يعلم ليا ب (قوله كرمه) عبارة الباب
 الا اذا كان له أو أضعف أو يكون أمره أو تخاف الزحام فلا شيء عليه ١١ لكن قال في الصرول بقيد المحط
 خوف الزحام بالمرأة بل أطلقه فتجمل الرجل ١١ قلت وهو شامل لخوف الزجة عند الرمي يقتضاه أنه لو دفع ليل
 ابري قبل دفع الناس وزحم ثم لشي عليه لكن لا شك أن الزجة عند الرمي وفي الطريق قبل الوصول اليه أمر
 محقق في زماننا فليزمن معذرا بدلة واجب الوقوف بعد لغة قالوا في تصديق خوف الزجة بالمرأة يحصل المطلق
 المحط عليه لكون ذلك معذرا ظاهر في سقمها بسط به الواجب بخلاف الرجل أو يحصل على ما اذا خاف
 الزجة نحو مرض ولذا قال في السراج الا اذا كانت به أو مرض أو ضعف تخاف الزحام دفع ليل فلا شيء
 عليه ١١ لكن قد يقال ان غرضه من مسائل الحج لا يخشون الزجة وقد صرحوا به ولو أفاض من عرفات
 لخوف الزحام وجاز زهد وها قبل الغروب زهد ما لم يعد قبله وكذا الوند بعده فبجعه كما صرح به في النسخ على

مطلب
 في المناظرة بين لله العبد وليلة
 البجعة وعشر ذي الحجة وعشر
 رمضان

ويرتل ستمها ويصيحها فانها أشرف من
 لله القدر كما في به صاحب التهر
 وغيره وبزم شرح الحاشي بها
 افضل ذي بان عشر ذي الحجة
 أفضل من العشر الاخير من رمضان
 (وصلى القبر فليس) لاجل الوقوف
 (ثم وقت) بزدهة ووقته من
 طلوع القمر الى طلوع الشمس
 ولو لمزا كما في عرفة لكن
 لو تركه بعد كرمه

مطلب
 في الوقوف بزدهة

أنه يمكن الاحتراز عن الزجة بالقوف بعد القبر لخفة فيصل الواجب ويدفع قبل دفع الناس وفيه ترك مذ
 القوف المستنون لخوف الزجة وهو أسهل من ترك الواجب الذي قبل بأنه ركن وقد يجاب بأن خوف الزحام
 لغو عجز ومن ضاع عما جعلوه عذرا هنا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قدم مضقة أهل بليل ولم يجعل عذرا
 في عرفات لما فيه من اغمار مخالفة المشركين فافهم كذا ويدفعون قبل القرب فليأتل (قوله لاشي عليه)
 وكذا أكل وابتاع ما تركه بعد لاشي عليه كافي العري بخلاف فعل المخطو ولعن ركس المخطو ونحوه فإن العذر
 لا يسلط الدم كاسا في الجنابات وبه سقط ما أورد في الشربلية بقوله لكن رده عليه ما نص الشارع بقوله
 فمن كان منكم مريضا أو به أو ذي من رأسه ففدية اه ثم رد ما قد ساءه أنفع من أن يكونا زعزعات قبل
 الغروب لئلا يصير له أو لخوف الزجة لزمه دم وقد يجاب بما ساقى عن شرح السباب في الجنابات عند قول
 الباب ولو فاته الوقوف بمزدلفة بأحجار فليدفع دم من أن هذا عذر من جانب المخلوق فلا يؤثر اه لكن رده عليه
 جعلهم خوف الزجة هنا عذرا في ترك الوقوف بمزدلفة وعلت جوابه قاتل (قوله ودعا) راضا به الى
 الجاء ط عن الهندية (قوله واذا أسفر جدا) غافل أسفر اليوم أو الصبح وقاعه عمالدا كذكره
 فراحصاري قال الحوى ولم أقف على أنه عمالدا كرفي شي من كتب النحو واللغة ونسرا الامام الأصارحيث
 لا يقيط إلى طلوع الشمس المقدار ما يصلي ركعتين وان دفع بعد طلوع الشمس أو قبل أن يصلي الناس القبر فقد
 أساء ولا شيء عليه هندية ط وما وقع في نسخ القديري واذا طلعت الشمس فأفاض الامام قال في الهداية أنه غلط
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم دفع قبل طلوع الشمس ونجما في الشربلية (قوله فاذ بلغ بطن بحسر) أي
 آبل وأديه شرح الباب وفي الصراوى بحسر موضع فاصل بين من ومن دقة ليس من واحدة منهما
 قال الأزهري وهو خمسة ذراع وخمس وأربعون ذراعا اه (قوله لاه موقف النصارى) هم أصحاب
 الفيل ح عن الشربلية (قوله وري جرة العقبة) هي ثالث الجرات على حذقي من جهة مكة
 وليست من مني وشال لها البجرة الكسرى والجبرة الأخيرة فستافى ولا يرى ويشذغرها ولا يتوهم
 عندها حتى يأتي منزله وللواحدة (قوله ويكره تزها من فوق) أي فيضيه لأن ما حولها موضع التسك
 كذا في الهداية إلا أنه خلاف السنة فضله عليه السلام من أسفلها سنة لأنه لا الهة التمن ولا أثرت روى
 خلق كثير في زمن العصاة من أهلها ولم يأمر وهم بالعادة وكان وجه اختياره عليه السلام لذلك هو وجه
 اختياره حمى الخذف فانه يتوقع الاذى اذا رموح من أسفلها من أسفلها فانه لا يتوقع من مرر الناس
 فيصيرهم بخلاف الرمي من أسفل مع المازين من فوقه ان كان كذا في القنف ومقتضاه أن المراد الرمي
 من فوق الى أسفل لا في موضع وقوف الرمي فوق ومقتضى تعطيل الهداية بأن ما حولها موضع تسك ان المراد
 الثاني الآن يقول كما أفاده بعض الفضلاء بأن المراد موضع وقوف الناس لا موضع وقوع الحمى (قوله
 سبعا) أي سبع رميات بسبع حصيات فلهذا ما دفعه واحدة كان عن واحدة نهر (قوله
 خذفا) نصب على المصدر شربلية فهو مقول مطلق لبيان النوع لأن الخذف نوع من الرمي وهو روى
 الحصة بالاصابع ككما أشار اليه الشارح (قوله بجنتين) يقال الحذف الحذف بالصواب والخذف بالمص
 فالأول بالناء المهمة والثاني بالمجعة شرح التقي للناصري (قوله أي رؤس الاصابع) قيل كيفية الرمي
 أن يضع طرف إبهامه اليمنى على وسط السبابة ويضع الحصة على ظاهر الإبهام ككأنه عاقد سبعين فريمها
 وقيل أن يخلط سبابة ويضعها على فصل إبهامه ككأنه عاقد عشرة وقيل يأخذها بطرف إبهامه
 وسبابة وهذا هو الأصح لأنه لا يسر المتأخر فتح وكذا حصه في النهاية والواحدة وهو مراد الشارح
 فافهم والخلاف في الأولوية واختار أنها مقدار الباطل لباب أي قدر القوة وقيل قدر الحصة والنواة
 أو الأظفار قال في التبر وهذا بيان التدوير وأما الجواز فيكون ولو بالكم جمع الكراهة (قوله ويكون
 بينهما) أي بين الرمي والجبرة ويجعل معنى عن يمينه والكعبة عن يساره لباب (قوله غسة أذرع) أي
 أذرا كرويكروه الاقل لباب لأن مادونه وضع فليجوز وأطرح فيصير لكعبة مسمى لمخالفة السنة فاستافى
 (قوله والاه) أي وان تقع من على ظهره بنفسه بل يتحرك الرجل أو الجمل أو وقعت بنفسه لكن بعيدا من
 الجبرة ح (قوله لا) خالف في الهداية لأنه لم يعرف قربة الا في مكان مخصوص اه وفي اللباب ولو وقعت على

لا شيء عليه (ويكره على ولي وصل)
 على المصطفى (ودعا واذا أسفر جدا)
 (أي حتى) مهلا مصليا فاذا بلغ بطن
 بحسر أسرع قد روى بحر لانه
 موقف النصارى (وروى جرة
 العقبة من بطن الوادي) ويكره
 تزها من فوق (سبعا خذفا)
 بجنتين أي رؤس الاصابع
 ويكون بينهما خمسة أذرع
 ولو وقعت على ظهر رجل أو جمل
 ان وقعت بنفسه بقرب الجبرة
 جاز والا لا

مطلب
 في رمي جرة العقبة

الشخص أى اطراف الجبل الذى هو علامة للجسر تاجراً. ولعل قبة الشخص ولم تنزل عنه أنه لا يجوز به
 للبعد وان لم يدر أنها وقت في المرمى بنفسها أو بنصف من وقت عليه وتحرر بصفة اختلاف والاحتياط
 أن يعيده وكذلك الرمي وشك في وقوعها مع قطع الاحتياط أن بعد (قوله وثلاثة أذرع الخ) أى بين الحصاة
 والرمح وهذا بيان لأجله قوله قرب الجرة لكن قدر القرب في الفتح ذراع ونحوه قال ومنهم من لم يقدره
 اعتماداً على اعتبار القرب عرفاً وثلاثة البعد (قوله وكبر بكل حصاة) ظاهر الرواية الاقتصار على الله أكبر
 غيره روى عن الحسن بن زياد أنه يقول الله أكبر رغم الشيطان وحزبه وقيل يقول أيضاً اللهم اجعل
 حتى ميروا وسعي مشكوراً وذئ مغفوراً فتح (قوله وقطع التلثة بأولها) أى في السبع الصحيح
 والفساد مفرداً أو متصفاً أو فارناً وقيل لا يقطعها الا بعد الزوال ولو حلق قبل الرمي أو طاف قبل الرمي وحلق
 والذئب قطعها وان لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرمى الآن فتبى الشمس ولو ذبح قبل الرمي فإن كان
 فارناً أو متصفاً قطع ولو مفرداً لا لباب وقيد بالحرم بالبحر لأن المعتر قطع التلثة إذا استمر الخطر لأن الطواف
 ركن العمرة يقطع التلثة قبل الشروع فيها ولو ذفقت الحج لأنه يخل بعمرة فصار كالغير والمحصر
 يقطعها إذا ذبح حديلاً لأن الذئب لا يخل والتارن إذا فاته الحج يقطع حين يأخذ بالطواف الثاني لأنه يخل بعده
 بحر (قوله جاز) أى ويكفره لباب (قوله لا لأورى بالآل) لأنه إذا ترك أكثر السبع لم يدم
 كأول يرم أصلاً وان ترك أقل منه كثلث خاد ونها فاعطى لكل حصاة صدقة كاستأق في الجنائيات (تنبه)
 لا يشترط الموالاة بين الرمي بل بسن فكره تركهما لباب (قوله بكل ما كان من جنس الأرض)
 كذا في الهداية وأعرضه الشراح بالقرنوزج والياقوت فأنهما من أجزاء الأرض حتى جازا التميم بهما ومع
 ذلك لا يجوز أن يرمى بهما وأجيب في العناية ببعالته بأن الجواز مشروط بالاستئمان به وذاك لا يحصل
 برميها اه وحاصل أن هذا الشرط محض لعدم كلام الهداية فيخرج منه نحو القرنوزج والياقوت
 لكن قال في التاتريزية أن هذه الرواية أى رواية اشتراط الاستئمان مخالفة لما ذكر في المحيط وكذا قال
 في الفتح وأجابه بعضهم بأنه على نفي ذلك الاشتراط وعن ذكر جوازها القارنى في مناسكه اه ومضاد كلامه ترجيح
 الجواز وأجابه كلام الهداية على عمومها وهذا اعترض في السدعية على ما في العناية بما في غاية السروجى وشرح
 الزيلعي من أنه يجوز الرمي بكل ما كان من أجزاء الأرض كالجوهر والمدر والطين والمقرة والتوراة والزربنج والابجار
 النفيسة كالياقوت والبرزد والبلش ونحوها والمخ الجلبى والكسل وأوقصة من تراب وبالزربنج والابجار
 والعقري والقرنوزج بخلاف الخشب والعنبر واللؤلؤ والذهب والفضة والجواهر أما الخشب واللؤلؤ والجواهر
 وعلى كبار اللؤلؤ والعنبر فإنها ليست من أجزاء الأرض وأما الذهب والفضة فإن فعلهما يسمى تاراً لا رمياً اه
 (قوله والمدر) أى قطع الطين اليابس (قوله والمقرة) طين أحمر يصغره (قوله ولؤلؤ كبر) قد به تعالين
 لأن الكراهي التي تأتيها الرمي والألفاظ لا يجوزها الرمي أيضاً لعلهم بأنها ليست من أجزاء الأرض
 أفاده أبو السعود (قوله والجواهر) علمت مما مر من العناية أنها كبار اللؤلؤ وعليه كان المناب اسقاط قوله
 ككبار ويكون كلام المصنف جازياً على ما في الهداية والمحيط من جواز الرمي بالقرنوزج والياقوت لكن
 لا يناسب لعل الشارح قال لا في تفسير الجواهر بالابجار النفيسة لوافق تفهيد المصنف اللؤلؤ بكبار وقيل
 الشارح وقوله وقيل يجوز إشارة إلى ما مر من الهداية والمحيط وقد علمت أن السروجى والزيلعي والقارنى
 مشوا عليه (قوله لأنه يسمى تاراً لا رمياً) قال في الفتح فلم يجوز لا تناء اسم الرمي ولا يفتى أنه يصدق عليه اسم
 الرمي مع كونه يسمى تاراً فعليه ما فيه أنه رمي خص باسم آخر باعتبار خصوص متعلقه ولا تأخير ذلك في سقوط
 اسم الرمي عنه ولا حورة ثم قال والحاصل أنه ما أن يلا حظ بمجرى الرمي أو مع الاستئمان أو خصوص ما وقع
 منه على الله عليه وسلم والد قول يستلزم الجواز بالجواهر والثاني بالبردة والخشب التي لا تقه لها والثالث
 باطر خصوصاً فليكن هذا أعلم لكونه أعلم اه قلت قد يجاب بأن المأثور كون الرمي رغم الشيطان وما وقع منه
 صلى الله عليه وسلم من الرمي بالحصى أفاد بطريق الدلالة جوازها بكل ما كان من جنس الأرض فاعتبر كل من
 الثاني والثالث معاً دون الأول فلم يجوز بالبردة والخشب والذهب لكن هذا يستلزم عدم الجواز
 بالقرنوزج والياقوت أيضاً وبه يترجح قول الاشتقاق (قوله خلاف المذهب) ولذا قال في البسوط

وثلاثة أذرع بعيد وما دونه

قريب جوهرة (وكبر بكل حصاة)

أى مع كل (منها) وقطع تلثته

بأولها لورى بأكثر منها

أى السبع (جاز لا لورى بالآل)

فالتقدير بالسبع لمنع النقص

لا الزيادة (وجاز الرمي بكل ما كان

من جنس الأرض كالجوهر والمدر)

والطين والمقرة (و) كل ما يجوز

استئمانه ولو كف من تراب

فيقوم مقام حصاة واحدة

(لا) يجوز (بجس) وعبر ولؤلؤ

كبار (وجواهر) لأنه أصغر

لا هامة وقيل يجوز (وذهب

وقضة) لأنه يسمى تاراً لا رمياً

(وبه) لأنه ليس من جنس الأرض

وما في فروق الاشياء من جواهر

بالبحر خلاف المذهب

وبعض المتشككة يقولون لوروى بالبركة أجزأه لأن القصور أهالة الشيطان وإذا حصل بالبركة واستأنقول بهذا شرح لباب قال في الفتح على أن أكثر المحققين على أنها أمور بعيدة لا يشتغل بالمعنى فيها (قوله) ويكره أخذها من عند الجرة) وما هي الاكراهة تنزيه فتح أشار الى أنه يجوز أخذ من أي موضع سواء وفي الباب يستحب أن يرغم من مزدلفة سبع حصيات ويرى بها جرة العقبة وإن رفع من المزدلفة سبعين أو من الطريق فهو لا يترقى بل يستحب اه قال شارحه لكن قال الكرماني وهذا خلاف السنة وليس مذنباً وإنما في البدائع وغيره ما من أنه يأخذ حصي الجمار من المزدلفة أو من الطريق فينقي جلده الى الجمار السبعة وكذلك في الظهيرية من أنه يسحب التقاطها من قواعد الطريق اه والحاصل أن التقاطها ماعدا السبعة ليس له محل مخصوص عندنا (قوله) لانه يوم دودة) أي في تمام بها سراج (قوله) لم يدب الخ) أي ماروا الدار قباني والحاكم ومصححه عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله هذه الجمار التي ترى بها كل عام فخصب أنها تنقص فقال ان ما قبل منها رفع ولولا ذلك لرأيتها أمثال الجبال شرح النقابة للقاري وفي الفتح عن معمر بن جبير قلت لابن عباس ما بال الجمار ترى من وقت الخليل عليه السلام ولم تنقص هنا أي ثلاثة الا فيقال أما عات من يبل بجمه يرفع حصاه اه قال في السعدية لك أن تقول أهل الجاهلية كانوا على الاثر ولا يقبل عمل لشرك اه واجب بأن الكفار قد تقبل عبادتهم ليعازلوا عليها في الدنيا قال ط ويؤيده مارواه أحد مؤيد مسلم عن أنس رضي الله تعالى عنه أنه صلى على عقبيه وسلم قال الله تعالى لا يظلم المؤمن حسنة يعطي عليها في الدنيا وشباب عليها في الآخرة وأما الكفار فيظلم بحسناته في الدنيا حتى إذا قضى الى الآخرة لم يكن له حسنة يعطي بها خبر اه قلت لكن قد يدعى تخصيص ذلك بأفعال الردون العبادات المشروطة بالنية فإن النية شرطها الاسلام الآن يقال ان هذا شرط في شريعتنا فقط تأمل (قوله) يسعين) أبا مدين يقين فلا يكره لأن الاصل الطهارة لكن يدب عليها لتكون طهارتها مستقيمة كاذكر في البصر وغيره (قوله) ووقته) أي وقت جوازهم أداء من الغسرة أي فجر الصراي فجر اليوم الثاني قال في البصر حتى لو أخره حتى طلع الغسق في اليوم الثاني لزم عدم عنده خلاها لوروى قبل طلوع فجر الصراي يصح افتتاحا (قوله) وسن) كعبه في جمع الزمانات عن الخطيب ووافقه في الثبر وغيره يعني بالاستحباب وعلى (قوله) ذكاهم) من أصحاب النعمس (قوله) ويساحق لفرجهما) أي من الزوال الى الغروب وجعله في الظهيرية من المكروه والاكثرون على القول بجر (قوله) ويكره للغير) أي من القروب الى الغير وكذا يكره قبل طلوع الشمس بجر وهذا عند عدم العذر فلا ساءا ترى الضميمة قبل الشمس ولا يرى العادة لئلا كافى الفتح (قوله) لانه مفرد) لتعليل لما استفيد من التفسير بقوله ان شاء الله في فضل ويجب على القارئ والمتن ط وأما الاضحية فإن كان مسافراً فلا يجب عليه والا كالمسكي فوجب كافي البصر (قوله) ثم قصر) أي أو حلق كإدله عليه قوله وحلقه أفضل قال في النساب ويستحب بعده أي بعد الحلق أو التقصير أخذ الشارب وقص الشعر ولو قص الاغلة أو شاربه أو طيبه أو طيب قبل الحلق عليه موجب سنائه وتمام تحقيقه في شرحه (قوله) بأن يأخذ الخ) قال في البصر والمراد بالتقصير أن يأخذ الرجل والمرأة من رؤوس شعره ربع الرأس مقدارا لاغلة هكذا ذكره الزكره على وماراه أن يأخذ من كل شعرة مقدار الاغلة كما شرح به في المحط وفي البدائع قالوا يجب أن يزيد في التقصير على قدر الاغلة حتى يستوفى قدر الاغلة من كل شعرة برأسه لأن أطراف الشعر غير متساوية فعادة قال الخطيب في منكره وهو حسن وفي الشريعة لا يظهري أن المراد بكل شعرة أي من شعر الربع عليه وجه القزوم ومن الكل على سبيل الاولوية فلا تخالف في الاجزاء لأن الربع كالمثل ككافي الحق اه فتقول الشارح من كل شعرة أي من الربع لامن الكل والا ناقص ما بعده وقوله بواجب بقدر قدر الاغلة فلا يكره مرمعه قوله والربع واجب والاغلة فيغيب الهمة والميم وضم الميم لقلة مشهورة ومن خطار أوها فقد أخطأ واحدة الانامل بجر وفي غيب اللغات للتونوي الانامل أطراف الاصابع وقال أبو عمرو الشاذلي والسبب في والجرى لكل أصبع ثلاث اغلات (قوله) ويجب ابراء المولى على الاقرع) هو اختار كافي الزبني والجرع والباب وغيره أو قيل استحبابا قال في شرح الباب وقيل استئناؤه وهو الاظهر اه (قوله) والاسقط) أي

(ويكره) أخذها (من عند الجرة) لانها مرمودة حدث من قبلت جهته وصفت جمرته (ويكره) أن يلقط حجرا واحدا فيكسره سبعين حجرا صغيرا) وأن يرى بجمته يقين ووقته من الغير الى الغير ويسن طلوع ذكاهم والها ويساحق لفرجهما ويكره للغير (ثم) بعد الرمي (ذبح ان شاء) لانه مفرد (ثم قصر) بأن يأخذ من كل شعرة قدر الاغلة وجوبا وتقصير الكل مندوب والربع واجب ويجب ابراء المولى على الاقرع وذى فروع ان أسكن والاسقط

وان لم يمكن اجراء الموصى عليه ولا يصل الى تقصيره سقط عنه وحل بمنزلة من حلق والا حسن له أن يؤخر
 الاحلال الى آخر الوقت من أيام الضر ولا شيء عليه أن لم يؤخر ولو لم يكن به قروح لكانت خرج الى البادية
 فلا يجد له أو من يحمله لا يجوز له الا الحلق أو التقصير وليس هذا مذمورا فتح لان اصابه الالة من جوة
 في كل ساعة بخلافه القروح ولا في الالة لا تختص بالموصى أفاده في الضر (قوله ومتى تعذر أحدهما)
 أي الحلق والتقصير قاله والاحسن تأخير هذه الجلة عن قوله وحلقه أفضل اه (قوله فلو لم يولد الخ)
 مثال تعذر التقصير ومنه ما لو كان الشعر قصيرا غير الحلق وكذا لو كان عفوفا أو مضفورا كما عزي
 الى النبط ووجهه اه اذا غصه تناثر بعض الشعر فيكون جنباه على احراره قبل أن يحل منه فسين
 الحلق لكن قد يقال ان هذا التناثر غير جنباه لانه في وقت جواراة الشعر يحلق أو غيره ولو تنفاهه أو من
 غيره كما يأتي في مافي المصنوع مشكلا تاملا ومثال تعذر الحلق مع اسكان التقصير أن يفقد الالة الحلق
 أو من يحمله أو ينثر الحلق نحو صداع أو قروح برأسه وتقدم مثال تعذرهما معا في الأفرع وذى قروح
 شعره قصير (قوله وحلقه أفضل) أي هو مستنون وهذا في حق الرجل ويكره للمرأة لانه مثله في حقها
 لحق ان جل لحية وأشار الى أنه لو اقتصر على حلق الربع جارح كما في التقصير لكن مع الكراهة تركه السنة
 فان السنة حلق جميع الرأس أو تقصير جميعه كما في شرح الباب والقهستاني قال في النهروا طلاقة أي
 اطلاق قول الكثر والحلق أحب بقدر أن حلق النصف أو لى من التقصير ولم أره اه قلت ان أراد أنه أولى
 من تقصير الكل فهو ممنوع لما علت أو من تقصير النصف أو الربع فهو ممكن (تنبيه) هذا في غير المصير
 أما المصير فلا حلق عليه كما سألني بدائع (قوله بخوضه) كذا في وثق وكذا في الثوبان وغيره فتنبه أحرأ
 من الحلق تصدأ فتح (تنبيه) قالوا يندب البداءة بغير الحلق في المخلوق الآن مافي العيصي بقيد العكس
 ونبأ أنه صلى الله عليه وسلم قال لله لا خلق خذوا شأوا الى الجانب الايمن ثم لا يبرئ جعل يعطيه الناس
 قال في الفتح وهو السواب وان كان خلاف المذهب اه وأقول بواقفة مافي المخطوع من الامام حلت رأسي
 خطاني الحلق في ثلاثة اشياء لما أن جلست قال استقل القلة وناولته الجلب الابرسل فقال لا بد الايمن
 فلما أردت أن أذهب قال ادش شعرك فترجعت فدفقته اه نهر أي فهذا يشهد بوجوب الامام الى قول الجلبام
 وإذا قال في الباب هو واختار قال شارحه كصافي مستدرك الجني والضر وقال في النصة وهو الصحيح
 ويدور رجوع الامام عما شاعره والاصحاب صرح نصيح قوله الاخر وان دفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ
 وقال السروسي وعند الشافعي يبدأ بيمين المخلوق وذكر كذا بعض أصحابنا ولم يعزه الى أحد والسنة الأولى
 وقصص بداءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه ~~بالتصريح~~ من الجانب الايمن وليس لاحد بعده كلام
 وقد أحد الامام يقول الجلبام ولا يكره ولو كان مذهبه خلافه لم وافقه اه ولهذا مشك في المراج
 وغاية البيان (قوله وحل كل شيء) أي من محظورات الاحرام كابس الخطط وقص الاظفار وقادأته
 لا يحل للمباري قبل الحلق شيء وهو المذهب عندنا كصافي في شرح الباب لقاضي من الفارسي وفي شرحه
 على النقاية والى غير محمل من الاحرام عندنا في المشهور ومحمل عند مالك والشافعي في غير المشهور عندنا
 فقد نص على التحلل بالرى عندنا في شرح المصنوع تلواهر زاده وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان بقوله
 وبعد الرى في الحلق حل كل شيء الا النساء والطيب وعن أبي يوسف أنه يحل به الطيب أيضا اه (قوله)
 الا النساء) أي جامعتهن ودواعيه (قوله قيل والطيب والصيد) تبع في ذلك صاحب المير فقد دعرا
 الى الخلية استثناء النساء والطيب والى أبي القاسم استثناء الصيد وهو غير صحيح فان قاضي خان قال في سارواه
 فاذا حلق أو قصر حل كل شيء الا النساء وبعد الرى قبل الحلق يحل كل شيء الا الطيب والنساء الخ ومشك
 ما قد تناه عنه في شرحه على الجامع الصغير فقد استثنى الطيب من الاحلال بالرى لامن الاحلال بالحلق
 وهو سمي على خلاف المشهور كما علمه أيضا وقد ذكر الشرنبلالي عبارة الخاتبة ثم قال وهذا يعلم بطلان
 ما نسب لقاضي خان من ان الحلق لا يحل به الطيب اه قلت ويؤيد قوله في البدائع وأما ~~بغير~~ الحلق
 فهو ضرورة حلا لا يحل جميع ما حظر عليه الا النساء وهذا قول أصحابنا وقال مالك الا النساء والطيب
 وقال القلي الا النساء والصيد اه ومشك في المراج والسراج وغاية البيان فقد عزوا الاول الى الامام

ومتى تعذر أحدهما لعارض
 تعين الآخر فلو لم يولد به صمغ بحيث
 تعذر التقصير تعين الحلق بغير
 (وحلقه) الكل (أفضل)
 ولو أزاله بنحوه جاز وحل له
 كل شيء الا النساء قيل والطيب
 والصيد

مالك فقط والشافعي إلى المثلث بن سعد أحد الأئمة المجتهدين تخافى التهرن عزوه إلى أبي الثابت وهو السجود قد
أحدث ما في مذهبه تفرقه وتصنف فافهم **(قوله ثم طواف الزيارة)** أي لفعل طواف الزيارة الذي هو الثاني
ركن الحج قال في السراج ويبنى طواف الأفاضة وطواف يوم النحر والطواف المقروض اه وشرايط
صحة الصلاة وتقدم الأحرار والوقوف والنية وأحياناً أكثره والزمان وهو يوم النحر وما بعده والمكان
وهو حول البيت داخل المسجد كونه بنفسه ولو نحو ولا يجوز النيابة إلا لمشي عليه ورواية الشافعي للقدار
والسائق وانجام السبعة والطهارة عن الحدث وسر العورة وفعله في أيام النحر وأما الترتيب بينه وبين الرمي
والحلق فمسند ولا منفصلة ولا نوات قبل المات ولا يميز عنه البدل إلا إذا مات بعد الوقوف بعرفة وأوصى
بإتمام الحج تحب البدنة لطواف الزيارة وتجاوز حجب لباب **(قوله سبعة)** أي سبعة أشواط كما تزيينه **(قوله)**
بيان للأكمل أي الطواف الكامل المشتمل على الركن والواجب منه على ذلك ثلاثون هم أن السبعة
ركن كما يقوله الأئمة الثلاثة وإن وافقه الحق ابن الهمام بمشافته خلاف المذهب فلا يتابع عليه **(قوله)**
أن كان سي قبل لم يقل أن كان رمل وسي قبل إشارة إلى أنه لو كان سي قبل ولم يرمل فلا يرمل هذا لأن الرمل
انما يتشرع في طواف بعد سي كما تروى لاسي ههنا كمناف العناية وكذا في الباب وفيه وأما الانطباع
فناظر مطلقاً في هذا الطواف اه سواء سي قبله أولاً **(قوله ولا الاضلعها)** أي وأن لم يكن سي
قبل رمل وسي وإن رمل قهستاني أي أن رمله السابق بلا سي غير مشروع كاعتقه فلا يعتبر (تنبيه)
قال الشيخ الرمي قولهم يفعلهما في طواف القدوم وطواف الزيارة ففعلهما في طواف القدوم لأن السبي
غير مؤقت كما صرح به في الجنايات وصرحوا بأن الرمل بعد كل طواف يعقبه سي فيه يعلم بأنه يأتي بهما
في القدوم ولم يقتضهما ولم أره مصرحاً بأن علم من أطاقتهم **(قوله لا تكرارهما)** عليه لقوله لا يرمل وسي
الخ ط (تنبيه) قال في الترتيب ليلية قدمنا أن الأفضل تأخير السبي إلى ما بعده طواف الأفاضة
وكذلك الرمل ليعبر بها القرض دون السنة كما في البروق قدمنا أيضاً أنه لا يعتد بالسبي بعد طواف
القدوم إلا أن يكون في أشهر الحج فليقتبه فانه مهم اه قلت وكذا الاعتد بالسبي لا بعد طواف كامل
فلوطاف القدوم جنباً أو بعد تأويل فيه وسي بعده فعله إعادة ما في الحديث وبقي الجناية إعادة السبي
محتاج الرمل سنة لباب **(قوله بعد طلوع الغدير)** لا يصح قبله لباب **(قوله ويمتد وقته)** أي وقت صحته
إلى آخر العمر فلومات فعله تمتد ببعض الحديث من شرح اللباب لفتاوى محمد بن عبد الله الجبر الصنع
أنهم قالوا أن عليه الوصية لأنه لا يملك العذر من قبل من له الحق وإن كان أنما بالتأخير اه تامل **(قوله)**
وحل له النساء أي بعد الركن منه وهو أربعة أشواط بحر ولو لم يطفأ أصلاً لا يصل له النساء وإن طال
ومضت سنون باجتماع كذا في الهندية ط **(قوله بالخلق السابق)** أي بالانطواف لأن الخلق هو المخل
دون الطواف غير أنه أخره في حق النساء إلى ما بعد الطواف فإذا طاف على الخلق عمله كالطلاق الرجعي
أخره إلى الإبادة إلى انقضاء العدة طاحت به إلى الاسترداد زيلي تسعة بينهم الطواف بمحلات الحج
باعتبار أنه شرط فافهم **(قوله قبل الخلق)** أي ولو بعد الرمي على المشهور عدنا كما مر تقريره
(قوله كان جنابة) أي ولو قصد به التصل ط **(قوله لأنه لا يخرج الخ)** تصرح بمحافهم من التفرغ
لقصد الرذعة القول بأن الرمي يحمل كما تروى **(قوله وليسا لها منها)** ميتة وخبر المراد بلسة كل يوم
من أيام النحر اليلة التي تعقب ذلك اليوم في الوجود كما أن ليله يوم عرفة ليلة التي تعقب في الوجود
يح قلت وهذا على إطلاقه ظاهر في حق الرمي فانه أعم من يوم نهار من أيام النحر يرمي في الليلة التي تعقب
ذلك النهار ويقع أداءه بخلاف ما إذا أخره إلى النهار الثاني فانه يقع قضاءه ويلزمه دم كما سذكره وأما في حق
الطواف فالمراد به السبي المتعقب لانه إذا غربت الشمس من اليوم الثالث الذي هو آخر أيام النحر
ولم يطفأ لزمه دم كما يأتي في مسألة الخلف قاله التي تعقب الثالث ليست تابعة له في حق الطواف ولا لكان
فيها أداء بل لا يرد دم كما في الرمي تقدير **(قوله كرمه بقرا الخ)** أي ولو أخره إلى اليوم الرابع الذي هو آخر
أيام التشريق وهو الصحيح كما في الغاية وياضح الطريق وفي بعض الحواشي وبقي وهو المذكور في المسوطة
وقاضيان والسكا في البدائع وغيرها خلافاً لما ذكره القدوري في شرح مختصر الكرخي من أن آخره آخر أيام

مطالع

طواف الزيارة

(ثم طواف للزيارة وما من أيام النحر)

الثلاثة بيان لوقته الواجب

(سبعة) بيان للأكمل

والأفراكن أربعة (لا يرمل و)

لا (سي أن كان سي قبل) هذا

الطواف (والأضلعها) لأن

تكرارهما لم يشرع (و) طواف

الزيارة (أول وقته بعد طلوع

الغدير يوم النحر وفيه) أي

الطواف في يوم النحر الأول

(أفضل) ويمتد وقته إلى آخر العمر

(وحل له النساء) بالخلق السابق

من ولو طاف قبل الخلق لم يصل له

شيء فلو لم يطفأ لم يكن جنابة

لأنه لا يخرج من الأحرار إلا بالخلق

(فإن أخره عنها) أي أيام النحر

وليها منها (كرمه) بقرا

الشرقي ونفع الكرماني وصلح المتناهي المستصفي شرح اللباب (تنبيه) في السراج وكذلك
 ان اثر الملق على أيام الضرر لم يدم أيضا عند أبي حنيفة لان الملق يختص عند زمان وهو أيام الضرر ويمكن
 وهو الحرم (قوله وهذا) أي الكراهة وجوب الدم بالتأخير ط (قوله ان قدرا أربعة أشواط) أي
 ان بقي الى غرب الشمس من اليوم الثالث من أيام الضرر ما يسع طواف أربعة أشواط والظاهر أنه بشرط
 مع ذلك زمن يسع خلق شيئا او اعتدالها وراجع اح ح وعلى قياس مجته ينبغي أن بشرط زمن قطع المسافة
 ان لو كانت في بيتها ط قلت وبالاخير مخرج في شرح اللباب وذلك كله مفهوم من قول الصرع المحط اذا ظهرت
 في آخر أيام الضرر فان مكنتها الطواف قبل الغروب ولم تفعل فطها دم لا لتأخر وان لم يمكنها طواف أربعة أشواط
 فلا شيء عليها اه فان امكان الطواف لا يكون الا بعد الاعتقال وقطع المسافة وفي الصرايا ولو حاضرت بعد
 ما قدرت على الطواف فلم تطف حتى مضى الوقت لزنها الدم لانها مقتصرة بغير بطلان اه اي بعد ما قدرت
 على أربعة أشواط زاد في اللباب فتقولهم لاشي عليها تأخير الطواف مشيد بما اذا حاضرت في وقت لم تقدر
 على أكثر الطواف واحضرت قبل أيام الضرر ولم تظهر الا بعد مصيبته لكن يجب الدم فيها ولو حاضرت في وقته
 بعد ما قدرت عليه مشكل لانه لا يلزم فعله في أول الوقت ثم يظهر ذلك فيما لو حلت وقت صحتها فآخره عنه
 تأمل (تنبيه) نقل بعض المحققين عن منكر ابن ابراهيم لو هار الصك على القفول ولم تظهر فاستفتت
 هل تطوف أم لا قالوا يقال لها لا يحمل لك دخول المسجد وان دخلت وطفت أمئت وصح طوافك وعلك ذبح
 بدنه وهذه مسألة كثيرة الوقوع بغيرها النساء اه وتقدم حكم طواف التصرية في باب الحيض فراجع
 (قوله ثم أي) أي بعد ما صلى ركعتي الطواف وكان ينبغي التصريح بما فعل صاحب الهداية وابن الكمال
 شربلانية (تنبيه) ذكر في الباب أنه يصلي الظهر بعد ما يرجع الى المني وهو مروي في صحيح مسلم لكن
 في الكتب الستة أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بركعة ومال اليه في الفتى وقال في شرح اللباب أنه أظهر
 نفلا وعلا وقامه فيه وأما صلاة الجمعة فقال في الباب ويجمع على اذا كان فيه أمير مكة أو الخليفة
 وأما أمير المؤمنين فليس له ذلك الا اذا استعمل على مكة اه وأما صلاة العبد في شرح مناسك الكزهر شدي عن
 المحط والذخيرة وغيرها أنه لا يصليها بخلاف الجمعة في شرح المنية للطبري أنه لا يصليها باتفاق الا اشتغال
 فيه بأمر الحج اه أي لان وقت العبد وقت معظم أفعال الحج بخلاف وقت الجمعة لان الجمعة لا تقع في ذلك
 اليوم الا نادرا بخلاف العبد قال في شرح اللباب وأراد بالافتقار للاجماع اذا خلا في المسألة بين علماء
 الأئمة اه وفي شرح الاشياء البيرية من كتاب الصمد ان في موضع يجوز فيه صلاة العبد الا أنها
 سقطت عن الحاج ولم ترق في ذلك فتلاصحت كثر المراجعة ولا صلاة العبد بركعة يوم الاضحية لانا من أدركناه
 من المشايخ لم نصلها بركعة والله تعالى أعلم ما لبس في ذلك اه قلت أما عدم صلاتها يعني فقد حلت قله
 وأما بركعة فليس عليه أن من له إقامة العبد يكون بمنى حنبا والله تعالى أعلم (قوله في بيت جبال الري)
 أي ليلي أيام الزمري هو السنة فلويات بغيرها كثره ولا يلزم شيء لباب (قوله وبعد ذلك انى الضرر)
 قال في اللباب ثم اذا كان اليوم الحادى عشر هو ثاني أيام الضرر خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر
 لا يجلس فيها خطبة اليوم السابع يعلم الناس احكام الزمري وما في من أمور المتناسك وهذه الخطبة سنة
 وترصها غنم الخطبة اه (قوله يدا استنانا الخ) حاصله أن هذا الترتيب مستحسن لانتعش
 وبه صرح في الجمع وغيره واخبره في الفتوى في اللباب والا كثر على أنه سنة وعرضا ماره الى البدائع
 والكرماني والمحط والمراجعة وتقل في الجركلام المحط ثم قال وهو مخرج في الخلاف وفي اختيار السنة
 اه وكذا اختيار أصحاب المتن في مسائل منشورة آخر الحج كما مسأقي وما في الظهر من أن صريح
 ما في المحط اختيار التعيين فيه نظير بل جعل التعيين رواية عن محمد تدبر قال في اللباب فلو ادعى بركعة العتبة
 ثم بالسعي ثم بالاولى ثم تدرك ذلك في يومه فانه يعدد الوسعي والعقبة حنبا أو سنة وكذا لو ترك الاول ورمى
 الاخيرتين قامه في الاول ويستقل الباقي ولوري كل بركعة ثلاث أمم الاول بأربع ثم أعاد الوسعي بسبع
 ثم القصوى بسبع وان رمى كل واحدة بأربع أمم كل واحدة ثلاث ثلاث ولا يعدد اه أي لان الاكثر
 حكم الكل فصح أنه رمى النية والثالثة بعد الاولى (قوله بجبال مسجد الخيف) وحدها من باب

(وجوب دم) لترك الواجب وهذا
 عند الامكان فلو ظهرت الخافض
 ان قدرا أربعة أشواط ولم
 تفعل لزم دم والا (ثم أي) في
 في بيت جبال الري (وبعد الزوال
 فاني الضرر) الجار الثلاث يدا
 استنانا (جبال مسجد الخيف
 ثم بجباله)

مطلـ
 في حكم صلاة العبد والجمعة في منى

مطلـ
 في رمي الجمرات الثلاث

مسجد الخليفة الكبير بالبادع الحديدي عدد ١٢٥٤ وسدس ذراع ومنها الى الجيرة الوسطى عدد ٨٧٥
ومن الوسطى الى الجيرة العنقة عدد ٢٠٨ كما تفسر القسطلاني في شرح الجردى عن التراقي
المالكى ونحوه في كتاب النافذة في القسطنطينية سابقا فافهم (قوله الوسطى) بدل من ما ح
(قوله ويكره بكل حسنة) أى قالوا بالله اسم الله اكبر كما ذكر (قوله قد قرأه البقرة) زاد في الباب
أولاً ثلاثة أشراب أى ثلاثة أرباع من الجوز أو عشرين آية خال شارحه وهو قبل المراتب واختاره صاحب
الحاوى والمضمرات (قوله بعد غمام كلرى) لا عند كل حسنة لباب (قوله فلا ينفق بعد الثالثة)
أى جرة العنقة لأنها ليس بعد هارمى فى كل يوم خال فى الباب والوقوف عند الأولين سنة فى الأيام كلها
وقوله ولا بعد روى يوم الضراق فيه بالواو عطف على ما ذكره فى التفریع اشارة الى ما فى عبارة المتن من القصور
(قوله ودعا) عطف على قوله ووقف أماما (قوله نحو السماء أو القبلة) حكاية لقولن قال فى شرح
الباب رقم يديه خذو منكم بطن كفيه نحو القبلة فى ظاهر الرواية وعن أبي يوسف نحو السماء
واختياره فاضحان وغيره والظاهر الأول اهـ (قوله ثم روى غدا) أى فى اليوم الثالث من أيام النحر
وهو الملقب يوم النفر الأول فإنه يجوز أن يتفرقه بعد الرى واليوم الرابع آخر أيام التشريق يسمى يوم
النفر الثانى فتح (قوله كذلك) أى مثل الرى فى اليوم الذى قبله بمراعاة جميع ما ذكره (قوله
ان مكث) فبقي قوله ثم بعده كذلك فخطا فى قوله ثم غدا كذلك أيضا اهـ ح قال فى النهر أى ان مكث
الى طلوع فجر الرابع فى الظاهر عن الامام وعنه الى الغروب من اليوم الثالث (قوله وهو أحب) اقتداء به
عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى فنجهل فى يومين فلا تم عليه الآية والتضييع. الفاضل والافضل كالسافر
فى رمضان حيث خبر بنى الهوم والافضل والاول افضل ان لم يضره انما تفاخر (قوله جاز) أى صح عند
الامام استحسانا مع الكراهة التنزيه والافضل يصح اعتبارا بما رواه الامام نهر (قوله فان وقت
الرى فيه) أى فى اليوم الرابع من التفریق للغروب أى غروب نفسه ولا يتبعه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله
من الأيام والمراد وقت جواز فى الجلة فان ما قبل الزوال وقت مكرره وما بعده مسنون وغروب الشمس
من هذا اليوم يفوت وقت الاداء والقضاء فانها شرح الباب (قوله من الزوال طلوع ذكاه)
أى الى طلوع الشمس من اليوم الرابع والمراد أنه وقت الجواز فى الجلة قال فى الباب وقت روى الجار الثلاث
فى اليوم الثانى والثالث من أيام النحر بعد الزوال فلا يجوز قبله فى الشهر وقبله فى الوقت المسنون
فيهما يتقدم الزوال الى غروب الشمس ومن الغروب الى الطلوع وقت مكرره واذا طلع القمر أى فجر الرابع
فقد فات وقت الاداء من وقت القضاء الى آخر أيام التشريق فلا أخرجه عن وقته أى المعنى له فى كل يوم فخطبه
القضاء والجواز يفوت وقت القضاء بغروب الشمس فى الرابع اهـ ثم قال ولو لم يرم يوم النحر أو الثانى
أو الثالث زماه الى الليلة المقبلة أى الآية لكل من الأيام الماضية ولا يثنى عليه سوى الاسماء مما يمكن
بصدور روى ليلة الحادى عشر أو غيرها عن غدا ما يصح لان الليل فى الحج فى حكم الأيام الماضية
لا المستقبل ولو لم يرم فى الليل رما فى النهار فداء وعده الكفاة ولو أخررى الأيام كلها الى الرابع متلاحقا
كلها فيه وعده الجزاء وان لم يقض حتى غربت الشمس منه فأت وقت القضاء وليست هذه الليلة تابعة لما قبلها اهـ
والحاصل أنه لو أخر الرى فى غير اليوم الرابع برى فى الليلة التى تلى ذلك اليوم الذى أخرجه وكان أداء ليلتها
تابعة له وكره تركه السنة وان أخره الى اليوم الثانى كان قضاء ولزمه الجزاء وكذا لو أخر الكل الى الرابع مالم
تقرب منه فلو غربت سقط الرى ولزمه دم وقد ظهر بما تقرر أنه انما ذكره الشارح تعالى الجهر وغيره من أن
انتهاء الى طلوع الشمس ليس بالوقت الاداء فقط بل يشمل وقت القضاء لأن ما بعده فجر الرابع وقت روى الرابع
أداء ولو لم يرمه من الأيام الثلاثة قضا فافهم (قوله وله النفر) يكون القضاء أى الرجوع سراج (قوله
قبل طلوع فجر الرابع) ولكن قد قبل غروب الشمس أى شمس الثالث فان لم يتفرق حتى غربت الشمس بكرهه
أن يتفرق حتى برى فى الرابع ولو غفر من الليل قبل فجر الرابع لثنى عليه وقد أساء ما قبله لانه أن يتفرق والغروب
فان أخره دم ولو تفرق بعد طلوع النحر قبل الرى لم يزه الدم انما قال الباب ولا فرق فى ذلك بين المكث والافاقى كفى
البصر (قوله ويجازى ركا بالغ) عبارة المثنى أخضره ويجازى ركا وغيرا كب افضل فى جرة

الوسطى ثم بالعنقة سبعا
وقب حامدا لله لا مكرا معاصيا
قد قرأه البقرة (بعد غمام كل
رى بعده روى قط) فلا ينفق
بعد الثالثة ولا بعد روى يوم
النفر لأنه ليس بعده روى
(ودعا) لنفسه وغيره وانما كفه
نحو السماء أو القبلة (ثم روى
غدا) كذا ثم بعده كذا
ان مكث وهو أحب وان تقدم
الرى فيه) أى فى اليوم الرابع
(على الزوال) فان وقت الرى
فيه من التفریق للغروب وما فى الثانى
والثالث من الزوال طلوع ذكاه
(وله النفر) من حتى قبل طلوع فجر
الرابع لا بعده له دخول وقت
الرى (ويجازى ركا) كله (دا كذا)
لكنه (فى الأولين) أى الأولى
والوسطى (ما شيا افضل)

العصاة اه وفي الباب والافضل أن يرى جرة العقبة راكبا وغيره ماشيا في جميع أيام الرمي اه وقوله لانه يقف أى للدعاء بعد الرمي في الأيام الثلاثة بخلاف العصاة في اليوم الأول وفي الثلاثة بعده فانه لا دعاء بعدها والضايف ان كل رومي يقف بعده فانه يرميه ماشيا وهو كل رومي بعد رمي كاسر وما لا يظن بهذا التفصيل قول أبي يوسف وله حكاية مشهورة ذكرها ط وغيره وهو مختار كثير من المشايخ صاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم وأما قولهما فذكر في الضر أن الفضل الركوب في الكل على مافي الخمانية والمشي في الكل على مافي الظهيرة وقال ففضل ان في المسألة ثلاثة أقوال (قوله ويرجعه الكمال) أى بان أدائها ماشيا أقرب الى التواضع والتشوع وخصوصا في هذا الزمان فان عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن من الأذى بالركوب بينهم بالراحة ويرميه عليه الصلاة والسلام راكبا ثم لا يظهر فعله ليعتدي به كطوافه راكبا

اه قال في الجبر ولو قيل بأنه ماشيا افضل الا في رمي جرة العقبة في اليوم الاخير لكان له وجه لانه ذهب الى مكة في هذه الساعة كما هو العادة وغلب الناس راكب فلا يذاه في ركوبه مع تحصيل فضله الاتساع عليه الصلاة والسلام اه قلت لكن في هذا الزمان يسركو به بعد رمي العتبة ويرعاهل عنه محله لكثرة الزحام فلو قيل انه في اليوم الاخير يرمى الكل راكبا لكان له وجه أيضا مع تحصيل فضله الاتساع في الكل بلا ضرر له ولا على غيره لانه العادة ان كل ركوب من منازلهم سائرين الى مكة وأما في غير اليوم الاخير فذكر في الكل ماشيا (قوله يفتحين الخ) وبكسر التاء وقع القاف المصدر وسكونها واحد الانتقال نهر (قوله أذهب لمرقة) في حصن النسخ بالواو بدل أو وهو غير يرف والاوضح أن يقول أوتركه فيها وذهب لمرقة اذ لا يصلح تسلط قدمه على التناوبيل (قوله كره) لان ابن شبة عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما من قدم يثقل قبل النفر فاجله أى كلالا لانه يجب شغل قلبه وهو في الصلاة فكره واظهارها تنزيهية بحر واعترض في التهربان عمر رضي الله عنه كان يمنع منه ويؤذبه وهذا يؤذنه بانها تنزيهية وفيه فخر فانه كان يؤذبه على تركه فخر

الاولى تأمل (قوله لان آمن) بحث لما صاحب الجبر رده أخوه أخذنا من مفهوم التعليل يشغل القلب ط (قوله وكذا الخ) قال في السراج وكذا يكره للانسان أن يجعل شأنا من حوائجه خلفه ويصير مثل النعل وشبهه لانه يشغل خاطره فلا يتفرغ لعبادة على وجهها اه (قوله ولو ساعه) يقف فيه على راحته يدعو سراج فيصلي أو أصل السنة وأما الكمال فذكر الكمال من أنه يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويجمع خمسة ثم يدخل مكة يحرم وفي شرح النقاية لقنارى والاظهر أن يقال انه سنة كناية لان ذلك الموضع لا يسع الحاج جمعهم فنبقى لا مراء الحجاج وكذا غيرهم أن ينزلوا فيه ولو ساعه اظهارا للطاعة (قوله الا يطع ويقال له أيضا الطمعا وانصف قارى قال في الفتح وهو فناء مكة حقه ما بين الجبلين المتدلين بالمقارن الجبال المتقابلتين لذلك مصداق في النقاية لا يسر وأنت ذاهب الى حق مرتفعه عن بيان الوادى (قوله ثم اذا أراد السفر) أى بمروا بها وشارته الى مافي التبر وغيره من أن أول وقته بعد طواف الزيارة اذا كان على عزم السفر حتى لو طاف كذلك ثم أطال الإقامة بمكة فلم يذهبها واجاز طوافه ولا تكرر وهو مقبول أو أهام على ما لا يشي

الإقامة قل أن يعاود وشع ادانهم المنصب بشعاع عند اعادة السفر اه وفي الباب انه لا يسقط بنية الإقامة ولو سنن ويسقط بنية الاستيطان بمكة أو بما حولها قبل حل النفر الاول أى قبل ثالث أيام النفر ولو نوى الاستيطان بعده لا يسقط وان نواه قبل النفر ثم بداهه الخروج لم يجب كلكل ان اخرج اه (قوله أى الوداع) يخرج الواو وهو اسم لهذا الطواف أيضا ويسمى أيضا طواف آخر العهد وأما الصدر فهو يفتحين رجوع المسافر من مقصد الى مقصد من مودة كالقائه فتشاف (قوله بلا رمي ويسمى) أى ان كان نكاحا فلهما في طواف التقدم أو الصدر كما مر من الخبر الرمي (قوله وهو واجب) فلو تفر ولم يطف وجب عليه الجرع والطواف ما لم يجاوزا المقات فغير بن امانة الدم والرجوع با حرام جديد بعمدة مستند بطوافها ثم الصدر ولا يشي عليه لتأخيرها والاولى أولى يسرها وفضلا للفقراء خبر ولباب (قوله الأعلى أهل مكة) أعاد وجوده على كل سلاح أخاف مفردا وتفتح أو فادى بشرط كونه مدركا كفا غير مدعو فلا يجب على المكي ولا على المقيم مطلقا وفاتت الحج والحصر والمجنون والمشي والحائض والنفساء كافي للباب وغيره (قوله ومن في حكمهم) أى من كان داخل المواقف وكذا من فوى الاستيطان قبل حل النفر كما مر (قوله فلا يجب الخ) قال في التبر والنقا

لانه يقف (لا في الأخيرة) أى العتبة لانه يصرف والراكب أقدر عليه وأطلق أفضل المشي في الظهيرة (قوله ويرجعه الكمال وغيره) ولو قدم نفل يفتحين متاعه وخدمه (الى مكة وأقام به) أو ذهب لمرقة (كره) ان لم آمن لان آمن وكذا يكره لعله على جعل شغله خلقه لشغل قلبه (وإذا نزل الحجاج

(الى مكة نزل) استنابا ولو ساعه

(بالحصب) بضم ففتحين الأبلغ

وايت المعبرة منه (ثم) اذا أراد

السفر (ما للصدر) أى الوداع

(سبعة أشهر) باللام وصلى

وهو واجب الأعلى أهل مكة

ومن في حكمهم فلا يجب بل

يترب

حظ

في طواف الصدي

عظم اتمامه وجوه لانه وقد قال الشافعي أحب الى أن يطوف المحكي طواف الصدور لانه موضع نية افعال الحج وهذا المعنى موجود في قسمهم (قوله كن مكث بعده) لان المكث يشاعره عند ارادة السفر كما مر (قوله فلو طاف) أي دار حول البيت ولم تحضره النية أصلاً (قوله أو طاف) أي للقرى ونحوه (قوله لكن يكنى أصلاً) أي أصلية الطواف بلازم تعيين كونه للصدور أو غيره ولا تعيين وجوب أو فرضية (قوله فلو طاف الحج) الحاصل كافي للفتح وغيره أن من طاف طوافاً في وقته وقع عنه نواصبه أولاً أو نوى طوافاً آخر من فروعه لو قدم مقترناً وطاف وقع من الصلوة أو حيا وطاف قبل يوم الضرورة فلو قدم أو قرأنا وطاف طوافاً من وقع الأول من العمرة والشاق للقدم ولو كان في يوم آخر وقع للزيارة أو بعد ما حل التمتع بعد ما حل للزيارة فهو للصدور وان نواه للتحقق فلا تعمل النية في التقديم والتأخير الا اذا كان الشاق أقوى كالموطاف أو طاف طوافاً في مكة فبعد طواف العمرة ثم الصدور ونحوه في الباب (قوله ثم بعد ركعتيه) أي بعد صلاة ركعتي الطواف وتقدم الكلام عليه ما تقدم أيضاً انه قيل انه يلزم المقدم أولاً ثم يركع الى ركعتي ثياباً في زمزم وأنه الأسهل والأفضل وعليه العمل وإن كان ذلك هنامن الترتيب هو الأسهل المشهور ومضى عليه في الفتح هذا ثم صرح بالركن من قبله (قوله شرب من ماء زمزم) أي فاعلم استقبلاً للقبلة ثم شرب من ماء زمزم من ماء زمزم في كل مرة إلى البيت ما حياه وجهه ورأسه وجسده صلاته على جسده ان أمكن كافي للصوم وغيره وقد عقد في الفتح لذلك فصلاً مستقلاً فارجع اليه وسأني بعض الكلام على زمزم آخر الحج (قوله وقيل العتبة) أي من قبل العتبة المرتفعة عن الارض فستأتي (قوله ووضع) أي ثم وضع فستأتي (قوله ووجهه) أي خذله اليمين ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب (قوله وتثبت) أي تعين كانه على عتبة ذليل طرف يوب لمولى جبل فستأتي (قوله ودعا) أي حال نشبه بالاستدعاء متضرعاً خاضعاً مكبراً مهلاً مصلحاً على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويرجع فقهرى) كذا في الهداية والجمع والفتاوى وغيرها وفي مسائل النووي أن ذلك مكروه لانه ليس فيه سنة مريية ولا تركيحية ولا لائز لا يرجع عليه اهـ وجه ابن الكمال والطرابلسي من مناسكه لكنه قال وقد فعله الاصحاب يعني اصحاب مذهبنا وقال الزبلي اهـ والعبادة جارية في تعظيم الكبار والمنكر لذلك مكابر قال في البحر لانه يقطع على وجهه لا يحصل منه صدم أو وطئ لأحد (تنبه) في كلامه إشارة الى انه لا يجاور بمكة ولهذا قال في الجمع ثم يعود الى أهل الجواردة بمكة مكرهه أي عنده خلافاً لما يقوله قال المناقنون المختلطون من العلماء كافي الاجابة قال ولا يظن أن كراهة القيام تنافس فضل البسطة لان هذه الكراهة عليها ضعف الخلق وقصورهم عن القيام بحق الموضع قال في الفتح وعلى هذا غيب كون الجواردة في المدينة المشرفة كذلك يعني مكروها عنده فان تضاعف الساعات وأضاعفها ان تتدققاً بمخافة السأمة وقلة الادب المقتضى الى الاخلال بوجوب التوقير والاحلال قائم اهـ غير (تقته) فاراد السأمة في شفاء القرام يحصل من طرق حديث ابن ابي بثرثا روايت احدثها ان الصلاة في المسجد الحرام تفصل على الصلاة بمسجد المدينة بمائة صلاة الثالثة بألف صلاة الثالثة بمائة ألف صلاة كافي مسند الطيالسي وانحاف ابن مساكين وعلى الثالثة حسب النقش انقصر الصلاة بالمسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة فيه عمراتى سنة وخمسين سنة وستة اشهر وعشرين ليلة والصلوات الخمس عمراتى سنة وسبعين سنة وتسعة اشهر وعشرين ليلة قال السدي وأبوت لشجنا بدر الدين بن صاحب المصنف ان الصلاة فيه فرادى بمائة ألف وجماعة بألف ألف وسبع مائة ألف والصلوات الخمس فيه ثلاثة عشر ألف ألف وخمسة مائة صلاة وصلاة الرجل منفرداً في وطنه غير المسجد بن المظنين كل مائة سنة خمسين بمائة ألف وخمسين ألف صلاة وكل ألف سنة بألف ألف صلاة ونحوها بمائة ألف صلاة فتفصل أن صلاة واحدة بجماعة في المسجد الحرام يفضل ثوابها على ثواب من صلى في بلد فرادى حتى يبلغ عمره عليه السلام بنحو المصنف اهـ ثم ذكر أن العلماء خلافاً في هذا الفضل هل يدرم القرض والنقل أو يقتصر بالقرض وهو مقتضى مشهور مذهبنا أي المالكية ومذهب الحنفية والمذهب الشافعية واختلف في المراد بالمسجد الحرام قبل مسجد الجماعة وأيداهب البصري وقيل الحرم كله وقيل الكعبة خاصة وجاءت آحاديت تدل على أن تفضيل ثواب الصوم وغيره من القربات بمكة الا انها في الثبوت

كن مكث بعده ثم التبة
للو طاف شرط فلو طاف حارباً
أو طافاً لم يتركه يكنى أصلاً
فلو طاف بعد ارادة السفر ونوى
التطوع أجزأه عن الصدور كالموطاف
طاف بنية التطوع في أيام النحر
وقع عن الفرض (ثم) بعد ركعتيه

(شرب من ماء زمزم وقبل العتبة)
تعلماً للكعبة (ووضع صدره

وجهه على المقزم وتثبت
بالاستدعاء) كالمتضرع بها
ولو لم يلهيها يضع يده على رأسه
مبسوطين على الجدار فاعتن
والتسبيح بالجدار (ودعا) عجبته

(وسكى) أو يثابك (ويرجع
فقهرى) أي الى خلف (حق

يخرج من المسجد) وبصره ملاحظ
البيت
ملاحظة

في حكم الجواردة بمكة والمدينة

ملاحظة

في مضاعفة الصلاة بمكة

نفسه أو بدونه كإفتمائه (قوله إذا أتته أو أفاق) الأول للأنتم والثاني للمغنى عليه (قوله بيان) لأنه
 تبين أن جهز كان في الأحرام قطع فصحت التباينة ثم يجري هو على موجب بجر أى موجب أحرام الرقيق
 عنه وفيه إشارة إلى روم بيان الأضال به فيه لعدم التجزؤ به صرح في الباب (قوله أن الانغماء بعد إحرامه)
 أى بنفسه وفيه أن فرض المسألة في أحرام الرقيق عنه فكان لا يظهر ولا يخسر أن يقول ولو بقي الانغماء ككتي
 بمباشرتهم ولو الانغماء بعد إحرامه طبق به المناسك أى أحضر المشاهد من وقوف وطواف ونحوهما قال
 في العروة تشترط بنيتها للطواف إذا جله كاشتراط نية (قوله أكتي بمباشرتهم) أى من غير أن يشهدوا به
 المشاهد من الطواف والسعي والوقوف وهو الأصح ثم ذلك أولى نهر وانظر هل يكفي المباشر بطواف
 واحد عنه وعن المغنى عليه كالموجله وطاف به أولاً ثم أراه أو السجود قلت الظاهر الثاني لأنه إذا أحضر
 الموقف كان هو الواقف وأدأ طيف به كان بمنزلة الطائف راكباً كاصراً حواه فلا يقاس عليه ما إذا لم يحضر
 فلا بد من نية وقوف عنه وإن شاء طواف وسعى عنه غير ما يفعله المباشر عن نفسه تأتلى (قوله ولم أره) أى لم أره
 قبل الإحرام (الجب لصاحب التهر وقد متباين في فرض الحج أن صاحب الجهر قوف فيه وقال أن إحرامه وله
 عنه يحتاج إلى نقل وقد سئل عن ذلك عن شرح المنقضى عن الصبر العميق أنه لا يجب على المجنون سعي ولا يصح منه إذا حج
 بنفسه ولكن يجرع عنه ولله أه من خرج عن آثاره بالحج ثم حج قبل إحرامه عنه وله بالاولى ولعل التوقف
 في إحرامه رفقه عنه وكلام القم هو ما قلناه عن التمتع عن محمد أكرم وهو صحيح ثم أصابه عنه قضى به أصحابه
 المناسك ووقوه به فكذلك سنين ثم أفاق جراً ذلك عن جهة الإسلام أه قال في التهر وهذا رعايوى إلى
 الجواز أه وإنما قال يوى إلى الجواز لأن من حيث أن كلام القم في المعصية وكلامنا في المجنون بل من حيث
 أن كلام القم في الجواز لم يصر عنه ثم أصابه عنه وكلامنا في المجنون قبل أن يجرع من نفسه وإيعاء القم إلى
 الجواز في ذلك في غاية الخلفاء فافهم (فرع الصبي الغير المبرأ يصح إحرامه ولا أدأوب بل يصح من ولده
 فيجرع عنه من كان أقرب إليه مخلوقاً وبعثه والد أو أخ يجرع منه الولد ومنه الجنون إلا أنه إذا حج بعد الإحرام بزمه
 الجزاء وصح منه الآداء وتجاوزه في الباب (قوله لم يدرى الحج عرفة) أى معظم ركنه الوقوف بها باعتبار
 الأمان من البطلان عند فعله لا من كل وجه فلا بد أن الطواف أفضل ط (قوله طواف الحج) عطف على على
 طواف وسعى عطف تفسيره والاولى الاتيان في التلوة نصفه المضارع بل الاول قول الكثر في باب القوات فليحل
 بعمره ليشد الوجوب به صرح في البدائع لكن المراد أنه يفعل مثل أفعال العمرة لأن ذلك ليس بعمره حقة
 كاصرح به في باب القوات من الباب وغيره وفي الكلام إشارة إلى أن إحرام الحج باق وهذا عهدهما وقال الثاني
 انقلب إحرامه إحرام عمرة وتغيرت اختلاف ظهر فيها لو أحرم بحجة أخرى صح عند الإمام ويرضاه للتلا بصريحهما
 بين إحرار حج وعلمه دم وحتان وعمرة من قابل وقال الثاني عسى فيأ لا تلاب إحرام الاول وقال محمد لا يصح
 إحرامه أصلاً غير (قوله ولو وجهه ندراً أو طوعاً) وكذا لو غداه اسواطراً فساداً أو انتقد فاداً كما إذا أحرم
 مجامعاً نهر (قوله فيما ستر) أى من أحكام الحج ط (قوله لكنا كتنكف وجهها لأرأسها) كذا عبري
 أكثر واعتزله من البلبي بأنه تقويل بلا فائدة لأنه لا يتألف الرجل في كشف الوجه فلو اقتصر على قوله لا تنكف
 رأسها لكان أولى وأجيب في البحر بأنه لما كان كشف وجهها خصالاً لا يتبادر إلى أنهم أه لا تنكف لأنه لا محل
 للتنكف نص عليه وإن كانا سواهما والمراد بكشف الوجه عدم محاسنة شيء فذلك بكراهة أن تلبس البرقع
 لأن ذلك يماس وجهها كذا في المتوسط أه قلت لو عطف قوله والمراد بالولكان جواباً آخر أحسن من الأول
 تأتلى (قوله وجاته) أى بأعنه عنه خال في القم وقد جعلوا الذئب أعواداً ككيفية توضع على الوجه
 ويسدل من فوقها الثوب أه (قوله بيان) أى من حيث الإحرام بمعنى أنه لم يكن محظوراً لأنه ليس بسعة
 وقوله بل ندب أى خوفان وقوة الإجاب وعبري القم بالاستيعاب لكن مخرج في النهاية للوجوب وفي المحيط
 ودلت المسألة على أن المراد منبهة عن اظهار وجهه الما جانب بلا ضرورة لانها نية عن تطيته لمخ السك
 ولولا ذلك والام يكن لهذا الإرضاء فائدة أه وقوه في الحاشية ووفق في البحر بما صاله أن محل الاستيعاب
 عند عدم الإجاب وأما عند وجوده فالإرضاء واجب عليها عند الإسكان وعند عدمه يجب على الإجاب
 غرض البصر ثم استدرك على ذلك بأن النوى نقل أن العلماء لم يوالوا يجب على المرأة ستر وجهها في طريقها بل

فإذا أتته أو أفاق وأقى بأفعال الحج
 جاز ولو بقي الانغماء ان الانغماء بعد
 إحرامه طبق به المناسك وان
 أحرمانه أكتي بمباشرتهم
 ولم أره ما لو حج فأحرموا عنه
 وطافوا به المناسك وكلام القم
 يفيد الجواز (أو جعل أنها عرفة
 مع جهة) لأن الشرط الكينونة
 لانتية (ومن لم يقف فيها فأتية)
 لم يدرى الحج عرفة (طواف وسعى
 دخل) أى بأفعال العمرة
 (وقضى) ولو وجهه ندراً أو طوعاً
 (من قابل) ولأدم عليه (والمرأة)
 فيما ستر (كأجل) لعدم الخطاب
 ما لم يقم دليل الخصوصية (لكنها
 تكف وجهها لأرأسها ووسدت
 شيا عليه وجاته عنه بيان) بل
 يدب (ولا تلبي جهراً) بل سمع
 نفسها

يحببى الرجال الفضائل وتظاهروا بظلال الاجماع واعترضه في الهرمان المراد على مذهبه قلت يؤيده ما سمعته من تصريح علمائنا بالوجوب والنهي (تبيينه) علمت مما تقرر عدم صحة ما في شرح الهداية لابن الكمال من أن المرأة غير مبنية عن سفر الوجه مطلقا الا في فصل على قدر الوجه كالتقريب والرفع كما تقدمه أول الباب (قوله دفع الفتنه) أى قسمة الرجال بسماع صوتها (قوله وما قيل) ردعى المعنى (قوله ولا تزل الخ) لأن أصل مشروعية لظهور الجلبه وهو للرجال ولا يخل بالستر وكذا السى أى الهرولة بين الملبين في المسى والاضطباع عنه الرمل (قوله ولا تخلق) لأنه مثله كخلق الرجل لحية بجر (قوله من رجع شعرها أى) كالرجل والنكل افضل فاستأنف خلافا لما قيل أنه لا يتقدر في شعرها بأربع بخلاف الرجل بجر (قوله كما تميز) أى عند قوله ثم قصر من يان قدره وكيفيته (قوله وتلبس الخبطة) أى المحترق على الرجال غير المصوغ يوسر أو عصران أو عصفر لأن أن يكون غسلا لا يتقص شرح اللباب (قوله والخف من زاد في العرو وغيره والخفازين قال في البدائع لا تلبس الخفازين لبس الاقطعية بديها وانها غير ممنوعة عن ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس الخفازين نهى نذب حلتها عليه جميعا بين الادة شرح اللباب (قوله ولا تقرب اطرفي الزحام الخ) أشادالى ما في اللباب من أنها عند الزحمة لا تصعد الصفوا ولا تصلى عند المقام (قوله لا ينعكس نكا) أى شيئا من أعمال الحج (قوله الا الطواف) فهو حرام من وجهين دخولها المسجد وترك واجب الطهارة (تبيينه) قد متنا عن الخيط ان تقديم الطواف شرط صحة السعى فمن هذا قال القهستاني فلو حاضت قبل الارحام اغسلت واحرمت وشهدت جميع المناسك الا الطواف والسعى اه أى لأن سعيها بدون طواف غير صحيح فانهم (قوله فلو طهرت فذا الخ) تقدمت المسألة قبل قوله ثم حتى (قوله وهو) أى الخيط بعد حصول ركعته أى ركعتي الحج وهو وان كان فيه تنسبت الضمائر لكونه ظاهر (قوله بسقط طواف) (الصدر) أى بسقط وجوبه عنها كما تقدمه ولادم عليها كما في ابواب (قوله والدين الخ) ذكر في الكثر هنا المناسبة قوله ومن عادته تطلع أو تدر أو جزاء صدره ثم وجهه بعد رجليه فقد أحرم الخ وقد ذكر المصنف مسألة اقتلده أول باب الارحام لأنه محلها فكان الأولى له ذكر هذه المسألة هناك أيضا (قوله كما ينبغي) أى في باب أبيه وأمه الهادي الى الصواب واليه المرجع والمآب

• (باب القرآن) •

أخره عن الأفراد وان كان افضل لتوقف معرفته على معرفة الأفراد (قوله هو افضل) أى من القتم وكذا من الأفراد بالاولى وهذا عند الطرفين وعند الثاني هو والتمتع سواء فاستأنف والكلام في الافاق والا فالأفراد افضل كما ينبغي وعند مالك التمتع افضل وعند الشافعي الأفراد أى أفراد كل واحد من الحج والعمره بإسرام إلى حدة كما جزم به في النهاية والعناية والفتح خلافا للزبي قال في الفتح أمامه الاقتصار على أحدهما فلا شك أن القرآن افضل بلا خلاف وفي البحر وماروى عن محمد أنه قال سمع كوفية وعمره كوفية افضل عندي من القرآن فليس بموافق لهذه الشافعي فإنه يفضل الأفراد مطلقا ويحدها بمخاضه إذا اشتغل على سفرين خلافا لموافقه الزبيلى من أنه موافق للشافعي ثم منشأ الخلاف اختلاف الصحابة في حجة عليه الصلاة والسلام قال في الصروقة استمر الناس الكلام وأوسعهم نفسا في ذلك الامام الصاوى فإنه تكلم في ذلك زيادة على ألف ورقة اه وروى علمائنا أنه عليه الصلاة والسلام كان قارئا إذ يتعبد به يمكن الجمع بين الروايات بأن من روى الأفراد سمعه بلى بالحج وحده ومن روى التمتع سمعه بلى بالعمره وحدها ومن روى القرآن سمعه بلى بهما والامر الاقوى عليه السلام فإنه لا بد له من امتثال ما أمر به الذى هو وحى وقد أطال في الفتح في بيان تقدم ما ديت القرآن فأرجع اليه (تبيينه) اخبار العلامة الشيخ عبد الرحمن العسائري في منسكه الفتحة لأنه افضل من الأفراد واسهل من القرآن لما على القارئ من المشقة في أداء التمكن لما يراه الجنباني من الذين وهو أحرى لاستانساها لاسكان المخاضة على صيانة إسماعيل من الرث وشفوه فبرى دخوله في الحج المبرور بالفسر بما لا رقت ولا خسر ولا جدل فيه وذلك لأن القارئ والمقرئين محرمين أكثر من عشرة أيام وقيل بقدره الانسان على الاحتراز فيها من هذه المخطورات سيما الجدل مع الخدم والجمال والتمتع انما يصح بالحج يوم التروية من الحرم فبمكنه الاحتراز في ذلك اليومين فيلزم منه ان شاء الله تعالى قال شيخنا صاحبنا الشهاب اجد المقتضى

دفع الفتنه وما قيل ان صوتها

هورة ضعيف (ولا تزل)

ولا تقطم (ولا تلبس بين الملبين

ولا تخلق بيل قصر) من رجع

شعرها كما تميز (وتلبس الخبطة

وتلبس بين الملبين) ولا تقرب البحر

في الزحام) لمعها من محاسة الرجال

(وانفستى المشكل كالمرة فبها

ذكر) احتياطا (وحجبها لا ينعكس

فكسا) الا الطواف (ولا شيء عليها

تأخيرها اذ لم تظهر الا بعد اتمامها

التي فلو ظهرت فيها بشدرا كثر

الطواف زهرها الدم تأخيرها لباب

(وهو بعد حصول ركعته بسقط

طواف الصدر) ومثلها القفاس

(وايدن) جمع بدنة (من ابل وبشر

والهدي منها ومن القسم)

كما ينبغي • (باب القرآن) •

(هو افضل)

في مناسكه وهو كلام نفيس يريد به أن القرآن في حذاته أفضل من التمتع لكن قد يشترن به ما يجعله مرجوحا فإذا دار الأمر بين أن يقرن ولا يسلم عن المحظورات وبين أن يجمع ويسلم عنها فالأولى التمتع ليسمجه ويكون مبرورا لانه وظلغة العسر اه قلت وقدره ما قد مناه عن المحقق ابن أمير حاج من تفضيله تأخير الإحرام إلى آخر المواقف لئلا هذه العلة وهذا كله بناء على أن المراد من حديث من حج فلم يرفث إلخ من ابتداء الإحرام لانه قبله لا يكون حايجا كافتنا التصريح به عن التهر عند قوله فاتقوا الله تعالى أعلم (قوله لحدث الحج) لم أر من ذكر الحديث بهذا اللفظ ثم قال في الهداية ولنا قوله عليه الصلاة والسلام بال محمد أهلا بجمعة وعمره معا وسند في التمتع إلى الطبرساي في شرح الآثار وقال وروى أحمد بن حنبل حديث أم سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أهلا بال محمد بعمره في حج وفي صحيح البخاري عن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينادي العتيق يقول أنا في الليلة أت من ربي عز وجل فقال صل في هذا الوادي المبارك وكسيتني وقل بجمعة في عمره قلت وهو في شرح الآثار كذلك فان كان ما ذكره الشارح حجتا فإنها والأهلو ملقن من هذين الحديثين ونعيم فقال بعدوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم إلى الأبي (قوله ولانه أشرف) لكونه آدم حراما وأسرع إلى العبادة وفيه جمع بين السكن ط عن المنخ (قوله والصواب الحج) نقله في الصرع النووي في شرح المذهب ط (قوله لبيان الجواز) انما قال ذلك لانه مكروه كإياي ط وكذا هو مكروه عند الشافعية كما في البحر عن النووي (قوله لم التمتع) أي بشيئة أي سواء ساق الهدى أم لا ط (قوله ثم الأفراد) أي بالحج أفضل من العمرة وحدها كذا في التهر ط (قوله لفعة الجمع بين شئين) أي بين حج وعمره أو غيره قال في الصحاح قرن بين الحج والعمره قرنا بال كسره وقرن البعيرين أقرنهما قرنا إذا اجتمعا في جبل واحد وذلك الجبل يسمى القرآن وقرن الشيء بالشيء وصلته وقرنه صاحبه ومنه قران الكواكب (قوله أي برفع صوته) باللبية تفسر بطقفة الإهلال والأفانار به هنا التلبية مع التبة وانما يعبر عن ذلك بالاهلال للإشارة إلى أن رفع الصوت به استحب بحر (قوله معا حقة) بأن يجمع بينهما إحراما في زمان واحد أو حكا بأن يؤخر إحرام أحدهما عن إحرام الأخرى ويجمع بينهما أفصا لأهلو قران بين الإحرامين حكا وقد عرفت في الباب أن قران سبعة شروط الأول أن يعمر بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره فلو أحرم به بعدا كطوافها ما يكن قارنا الثاني أن يعمر بالحج قبل إفساد العمرة الثالث أن يطوف بالعمرة كله أو أكثره قبل الوقوف بعرفة فلو لم يطف لها حتى وقف بعرفة بعد الزوال ارتفعت عمرته بطل قرائته وسقط عنه دمه ولو طاف أكثره ثم وقف ثم طاف ثم بقي منه قبل طواف الزيادة الرابع أن يصوم نهما عن الفساد فلو جامع قبل الوقوف وقبل إفساد طواف العمرة بطل قرائته وسقط عنه الدم وإن ساقه معه بصنع به ما شاء الخامس أن يطوف بالعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج فان طاف إلا أكثر قبل الأشهر لم يصرف قارنا السادس أن يكون أفاقا ولو كذا فلا قران لمكي إلا إذا خرج إلى الأفاق قبل أشهر الحج السابع عدم فوات الحج فلو طافه ما يكن قارنا وسقط الدم ولا يشترط لصحة القران عدم الإلمام بأحد فص من كوف رجب إلى الماهة بعد طواف العمرة وقامه فيه (قوله قبل أن يطوف لها أربعة أشواط) فلو طاف الأربعة ثم عجز عن الحج لم يكن قارنا كذا ذكره بل يكون متمعا أن كان طوافه في أشهر الحج فلو قبلها لا يكون قارنا ولا متمعا كما في شرح اللباب (قوله وان أساء) أي وعليه ما شكر لقلته أساءته ولم يعد من وجوب رخصته شرح اللباب (قوله أو بعده) أي بعد ما شرع فيه ولو قلنا أو بعده اتهمه سواء كان الأداة قبل الخلق أو بعده ولو في أيام التشريق ولو بعد الطلوع لانه بقي عليه بعض واجبات الحج فكانت جامعا بينهما فضلا والاصح وجوب رخصته وعليه الدم والقضاء وإن لم يرض فرض جبر لجمعه بينهما كما في شرح اللباب وسأني تفصيل المسألة في آخر المناجات (قوله إذا القارن لا يكون الأفاقيا) أي والأفاقيا أغايهم من المقات أو قبله ولا تخل بمجاوزته بفراحم حتى لو جاوزته ثم أحرم لزومه ما لم يعد إليه محرم كما سباني في باب مجاوزة المقات بفراحم والحاصل أنه يصح من المقات وقيله وبعد لكن قبله لبيان أن القارن لا يكون الأفاقيا قال في البحر وهذا أحسن مما في الرطبى ممن أن التقيد بالمقات اتفاقا (قوله أو قبله) أي ولو من دورته أو أهله وهو الأفضل لمن قدر عليه والأفكر كما ذكره وقوله أو قبلها أي قبل أشهر الحج لكن تقديمه على المقات الزماني مكروه مطلقا كما ذكره أيضا وهذا في الإحرام أما

لحدث أنا في السنة ١١
من ربي وأنا بالصديق قتال
يأل محمد أهلا بجمعة وعمره معا
ولانه أشق والصواب أنه عليه
السلام أحرم بالحج ثم أدخل عليه
العمره لبيان الجواز فصار قارنا

(ثم التمتع مع الأفراد والقران)

لفعة الجمع بين شئين وشرا (أن

يل) أي برفع صوته باللبية

(بجمعة وعمره معا) حقة أو حكا

بأن يعمر بالعمرة أولا ثم بالحج

قبل أن يطوف لها أربعة أشواط

أو عكسه بأن يدخل إحرام العمرة

على الحج قبل أن يطوف للقدوم

وإن أساء أو بعده وإن زسه دم

(من المقات) إذا القارن لا يكون

الأفاقيا (أو قبله في أشهر الحج

أو قبلها ويقول)

الانفعال فلا بد من أدائها في الشهر الحرام كما قد مناه أنصاباً يؤدى أصحها طواف العمرة وجميع معها موسى
 الحليم فيمكن ذكر الحط أنه لا يشترط في القرائن فعل أكثر أسواط العمرة في الشهر الحليم وكان مستند ما روى
 عن محمد أنه لو طاف لعمرته في رمضان فهو قارن ولادم عليه أن لم يطف لعمرته في أشهر الحليم وأجاب في الفتح
 بأن القرائن في هذه الرواية بمعنى الجمع لا التران الشرعي بدليل أنه في لازم القرائن بالمعنى الشرعي وهو لزوم
 الدم شكر أو في اللازم الشرعي تنفي لمزومة وعما في البصر لكن قال في شرح الباب وظهر في أنه قارن بالمعنى
 الشرعي كما هو المبادى من الحلاق محمد وغيره أنه قارن وبدليل أنه إذا ارتكب محظوراً يعتقد عليه الجزاء
 وغنايه أليس عليه هدى شكر لأنه لم يقع على الوجه المسمون اه تأمل (قوله أما بالنصب الخ) حاصله
 كافي الجبر أن قوله ويقول إن كان منصوباً معطافاً على رجل يكون من تمام الحلق فيراد بانقول النية لا التلفظ لأنه
 غير شرط وإن كان مرفوعاً مستأنفاً يكون بياناً للنية فإن السنة للقرآن والتلفظ بذلك وتكسبه النية بطله وأورد
 في التبر على الأول أن الإرادة غير النية فالقوله أنه ليس من الحلق في شيء اه يعني أن قولنا في أريد النية
 وانما هو مجرد دعاء أو تمناء التي هي العزم على الشيء والعزم غير الإرادة وهو ما يكون بهذا عند التلبية كما مر
 فقرر به في باب الأقسام تأمل على أنه لو أراد به النية فلا ينبغي ادخالها في الحلق لأنها شرط خارج عن الماهية وقد
 يجب أن الماهية الشرعية هنا لا وجود لها بدون النية تأمل وقد مناهنا الكلام على حكم التلفظ بالنية
 فافهم (قوله وبسبب الخ) وانما أثرها المصنف أشعاراً بأنها تابعة للحج في حق القارن ولأنه لا يتصل
 عن أحرارها بما يميز الحلق بعد سببها فسأني (قوله وجواب قوله تعالى) فمن تمنع بالعمره إلى الحج جعل
 الحج غاية وهو في معنى التمتع بالأطلاق القرآني وعرف الحماية من تحول التمتع للتمتع والقرآن بالمعنى الشرعي
 كما مضى في الفتح (قوله لا يبعث الألهة) لما قد مناه من أن من طاف طوافاً في وقته وقع عنه نواهه أولاً
 وسأني أيضاً في كلام الشارح آخر الباب (قوله سبعة أسواط) بشرط وقوعه أو أكثره في أشهر الحليم
 على ما قد مناه أنصا (قوله يرمي في الثلاثة الأول) أي ويضبط في جميع طوافه ثم يسلي ركعتيه لباب
 وشره (قوله يلاحظ) لأنه وإن أفي أفعال العمرة بكاملها إلا أنه ممنوع من التصل عنها لكونه محرماً بالحج
 فتوقف تعلقه على فراغه من أفعاله أيضاً شرح الباب (قوله وزمته ما من جنياته عن أحرمين) جبر
 وهو الظاهر خلافاً لما في الهداية من أنه جناية على أحرام الحج كما أوضحه في التبر (قوله كأمز) أي في حج
 المتردد (قوله وبسبب بعدد نساء) أي وإن شاء بسبب بعد طواف الأضحية والأول أفضل للقرآن أو بسبب
 بخلاف غيره فإن تأخير سببه أفضل وفيه خلاف كما قد مناه فافهم (تنبيه) أفادته بضبطه ويرمى في طواف
 القدوم أن قدم السبي كصريح في الباب قال شارحه القاري وهذا ما عليه الجمهور من أن كل طواف بعده
 سبي فالرمي فيه سنة وقد نص عليه الكرماني حيث قال في باب القرائن يطوف طواف القدوم ويرمى فيه أيضاً
 لأنه طواف بعده سبي وكذا في عزائه الأكل وانما يرمي في طواف العمرة وطواف القدوم فرداً لأن
 أو قارناً وأما ما نقله إلى عن الغاية للسرور من أنه إذا كان قارناً لم يرمي في طواف القدوم أن كان يرمي
 في طواف العمرة بخلاف ما عليه الأكثر اه فافهم (قوله جاز) الملقه فتصل ما ذكرنا في أول الطوافين
 للعمره والثاني للحج إلى القدوم أو نوى على العكس أو نوى طواف الحواف ولم يعين أو نوى طوافاً آخر فتلقوا
 أو غيره فيكون الأول للعمره والثاني للقدوم كافي الباب (قوله وإسائه) أي تأخير سبي العمره وتقدم
 طواف التوبة عليه هداية (قوله ولادم عليه) ما عنده مما قلنا حلالاً للتقدم والتأخير في المناسك
 لا يوجب الدم عندهما وعند طواف التوبة سنة وتر كالأوجب الدم فتقدمه أولى والسبي تأخيره بالاستقلال
 بعمل آخر لا يوجب الدم فكذلك بالاستقلال بالطواف هداية (قوله وزبح) أي شاء أو بذنه أو سببها
 ولا بد من إرادة الكل للقرية وإن اختلفت جهتها حتى لو أراد أحد سببها لم يجز كسباني في الأضحية والجزء
 أفضل من البقرة المترافعة من الشاة كافي الجناية وغيرها نهر زاد في البر والاشتراف في البقرة أفضل
 من الشاة اه وقيد في الشر بلائياً ليعالجها بنية بما إذا كانت حصته من القرية قيمة الشاة
 اه وأفاذا لاهم الاشتراك هنا جواز في دم الجناية والشكر بلا فرق خلافاً لما في الصراحي حيث منعه بالتلف
 كإبائياته في أول الجنايات قال في الباب وشراؤه وجوب الدم القدرة عليه وحده القرائن والقتل وأبلغ

أما بالنصب والمراد به النية
 أو مستأنف والمراد به بيان
 السنة إذ النية بطله تنفي

صلاة: يجزئ (بعد الصلاة)

الهمم إلى أريد الحج والعمره

فسرهما إلى وتقبلهما عن

وينصب تقدم العمره في الذكر

تقدمها في الفعل (وطاف للعمره)

أولا وجوباً حتى لو نواه الحج لا يبعث

الألهة (سبعة أسواط يرمي)

في الثلاثة الأول وبسبب بلا حلق

فالحلق لم يجر من عمره وزمته

دمان (ثم يبعث كأمز) فيطوف

للقدوم وبسبب بعده نساء (فان)

أفي بطوافين) مثوالبين (ثم يعين)

لهما جاز وأما (ولادم عليه)

(وذكر في القرائن)

والحرية فيجب على المأول الصوم لا الهدي ويحصى بالمكان وهو الحرم والزمان وهو أيام النحر (قوله وهو دم شكر) أي لما وقفه الله تعالى للجمع بين التمسك في أشهر الحج بغير واحد باب (قوله فدا كل منه) أي بخلاف دم الحنيفة كالباقى ولا يجب التصدق بشئ منه ويستحب له أن يتصدق بالثلث وبمئة أمثا وبذخر الثلث أي يدي الثلث باب قال شارحه والاخير بدل الثاني وإن كان ظاهر البدائع أنه بدل الثالث (قوله بعد يوم النحر) أي بعد يوم جرة العتبة وقبل الحلق لما تزوج بالباب ويجب أن يكون بين الرمي والحلق (قوله لوجوب الترتيب) أي ترتيب الثلاثة الرمي ثم الحج ثم الحلق على ترتيب حرف قولنا رزح أمنا الطواف فلا يجب ترتيبه على شئ منها والطواف قد لازم عليه فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق كما قلنا ذلك في واجبات الحج (قوله وان عجز) أي بأن لم يكن في ملكه فضل عن تكافؤ قدر ما يشتري به الدم ولا هو أي الدم في ملكه لباب منه وبسلم هذا القبي المتعبر عنها وفيه أقوال أخر وبعلم من كلام الظهير أنه المتعبر في النسار والاعصار مكة لأنها مكان الدم كانت له بعضهم من المسك الكبير للسندى (قوله ولو متفرقة) أشار إلى عدم لزوم الاتباع ومثله في السبعة وإلى أن انتداب أفضل فيها كافي الباب (قوله آخرها يوم عرفة) بأن يصوم السابع والثامن والتاسع قال في شرح اللباب لكن إن كان يضاعفه ذلك عن الخروج إلى عرفات والوقوف والدعاء فالتسعة تقدم على هذه الأيام حتى قيل يكره الصوم فيها إن أضغفه عن القيام بجملتها قال في الفتاوى وهي كراهة تنزيه لأن الأبي خلقه في ذوقه في غطوره (قوله ندبارجاء القدرة على الأصل) لأن الصوم الثلاثة قبل السابع وتاليه احتمل قدرته على الأصل فيجب ذبحه ويلغوه صومه فذلك تأنى الصوم إليها وهذا الجملته سقطت من بعض النسخ (قوله فبعده لا يجزئه) أي لا يجزئه الصوم لأخره عن يوم الترميزين في الأصل والاولى إسقاط هذا لأن المنفرد ذكره بقوله فان كانت الثلاثة تميز الدم (قوله فيه كلام) تبع في ذلك صاحب الترميز وفيه كلام لأن قول المصنف آخرها يوم عرفة دل على شيئين الأول أنه لا يصومها قبل السابع وتاليه والثاني أنه لا يؤخر الصوم عن يوم النحر الأول وسدوب والثاني واجب والمصنف بالثاني بحث قال فان كانت الثلاثة الخ اقتصر في المنع بالبر على أن قوله آخرها يوم عرفة لبيان المنذور دون الواجب فكأن قد يقال أن قوله فان كانت الثلاثة الخ ينافي الترميز يدل على أن المقصود من قوله آخرها يوم النحر بيان الواجب وهو عدم التأخير عنه إلا أنه زاد الشارح التنبيه على المنذور فتأمل (قوله بعد تمام أيام حجة) الأولى إبدال الأيام بأعمال كقوله في الجبل لمن قوله فريضا وأوجبا فانه تعميم للأعمال من طواف الزيارة والرمي والذبح والحلق ويناسب ما حمل عليه الآية من الفراغ من الأعمال (قوله وهو) أي القيام المذکور بمعنى أيام التشريق لأن اليوم الثالث منها وقت الرمي لمن أيام فانه يعني (قوله ابن شاذ) يتعلق بصام أي وصام سبعة في أي مكان شاء من مكة وأغبرها (قوله لكن الخ) لا يحسن هذا الاستدلال بعد قوله وهو يعني أيام التشريق ولعل وجه دفع ما يذهبهم من أن قوله وهو الخ ليس شرطا لفظة بل شرط لنفي الكراهة كافي المنذور ونحوه فانه لوصامه فبما سمع مع الراحة تأمل (قوله لقوله تعالى الخ) على قوله ابن شاذ بقرينة الترميز ويجوز عمله للاستدلال لأنه تعالى جعل وقت الصوم بعد الفراغ ولا فراغ إلا يعني أيام التشريق وهذا كله بناء على تفسير علمنا الرجوع بالفراغ عن الأعمال لأنه سبب الرجوع فذكر السبب وأورد السبب بجملة انطس المراد حقيقة الرجوع إلى وطنه كما قال الشافعي فلا يجوز صومها مكة وإنما حملنا على الجواز لجمع عليه وهو أنه لم يكن له وطن أصلا وجب عليه صومها بعد النص ونعمامه في الفتاوى وحاصله أنه أن تفسير الشافعي لا يطردقن الحجاز وإدعى كمال في شرح الهداية أن الأقرب الجبل على معنى حقيق وهو الرجوع من منى بالفراغ عن أعمال الحج تقدم ذكر الحج واعتزضه في الترميز بأنه لا يطردقن أيضا إذا الحكم به المتبرع أيضا ولا رجوع منه بالفراغ فاقه المشايخ وأولاه إلى هذا وأشار الشارح بقوله نعم من وطنه من الخ ثالث لكن قال في الفتاوى أن صوم السبعة لا يجوز تقدمه على الرجوع من منى بعد تمام الأعمال الواجبات لأنه معلق في الآية بالرجوع والمعلق بالشرط عدم قبول وجوده اهـ فلتأمل (قوله فان كانت الثلاثة) بأن لم يصح ما حتى دخل يوم الترميزين الدم لأن الصوم بدل عنه والنص بوجهه وقت الحج يمر (قوله فالوم يتندر) أي على الدم تعالى أي بالخلق أو التصرير (قوله وعليه دمان)

وهو دم شكر فدا كل منه

(بعد يوم النحر) لوجوب

الترتيب (وان عجز صام ثلاثة)

أيام ولو متفرقة (آخرها يوم

عرفة) ندبارجاء القدرة على

الأصل فبعده لا يجزئه يقول الخ

كالحريان للأنفس فيه كلام

(وسبعة بعد تمام أيام حجة)

فريضا وأوجبا وهو يعني أيام

التشريق (ابن شاذ) لكن أيام

التشريق لا يجزئه لقوله تعالى

وسبعة إذا رجعت أي فرغتم من

أفعال الحج فسم من وطنه من

أو اتخذوها وطنا (فان كانت

الثلاثة تغير الدم) فالوم يتندر

وعليه دمان

أي دم التمتع ودم التلحل قبل أوأته بحر عن الهداية وتعلمه فيه وفيما علمناه عليه (قوله ولوقدر عليه)
 أي على الدم وقوله بطل صومه أي حكم صومه وهو خلقه عن الهدى في إباحة التلحل بالخلق والتقصير
 في وقته فإن الهدى أصل في ذلك لعدم جواز التلحل قبله لوجوب الترتيب بينهما كما مر بالصوم أي التلحله فقط
 خفف عن الهدى في ذلك عند الجزع عنه فصار المقصود بالصوم إباحة التلحل بالخلق أو التقصير فإذا قدر على
 الأصل قبل التلحل وجب الأصل لقدرة عليه قبل حصول التصور بخلافه كالوقدر التمتع على الماء في الوقت
 قبل صلاته بالتمتع بخلاف ما لو قدر على الهدى بعد الخلق أو قبله لكن بعد أيام الصوم عن هذا قال في فتح القدير
 فإن قدر على الهدى في حلال انتزاعه أو بعد ما قبل يوم التمر له الهدى وسقط الصوم لأنه خلف وإذا قدر على
 الأصل قبل نأذي الحكم بخلاف بطل الخلف وإن قدر عليه قبل الخلق قبل أن يصوم السبعة في أيام الذبح
 أو بعد ما يلزم الهدى لأن التلحل قد حصل بالخلق فوجود الأصل بعده لا يفتش الخلف كروية التمتع الماء بعد
 الصلاة بالتمتع وكذلك لو لم يجد حتى مضت أيام الذبح ثم وجد الهدى لأن الذبح مؤقت بأيام الصوم فإذا مضت
 تمتد حصول المقصود وهو إباحة التلحل بلا هدي وكذا لم يخل ثم وجد هديا ولو صام وقت مع وجود الهدى يظهر
 فإن بقي الهدى إلى يوم التمر لم يجزه للقدرة على الأصل وإن خلت قبل الذبح جاز للجزع عن الأصل فكان الاعتبار
 وقت التلحل ١ ونصوه في شرح الجامع الثاني عن الخطب والزيلي والصبر وغيرهما من كتب المذهب
 المعتمدة والتيسر إلى رسالة سماها ببيعة الهدى لما استسمر من الهدى خلفها في هذه الكتب وأدى
 وجوب الهدى بوجوده في أيام الصوم وأصل أول ما تمسكوا به من الهدى في أيام الصوم والتقدمة وتزك
 اشتراطهم بعد ذلك عدم الخلق لأقامة الصوم مقام الهدى وأدى إيمان كلام الفقه وغيره يدل على أنه يفتل
 بالهدى أصلا وبخلق خفوا أن الخلق خفف عن الهدى ولا يجزي علفه أن ليس في كلام الفقه ذلك وأن اتباع
 المنقول واجب فلا يعول على هذه الرسالة وقد كتبت على ما شئت من عقدة وما اضيع بيان ما فيها من الخلل والله
 تعالى أعلم (قوله فإن وقت) أي بعد الزوال إذا وقوف قبله لا اعتبار به وتقد بالوقوف لأنه لا يكون رافضا
 لعمرة ثم يجزئ ما توجه إلى عرفات هو الصحيح وقامه في العمر (قوله بطلت عمرة) لأنه تذر عليه أو أؤاها له
 بصريانيا فقال العمرة على إفعال الخ وذات خلاف الم شروع بحر (قوله فلو أن الخ) مخترع قوله قبل
 أن تطواف العمرة (قوله لم تطل) لأنه لا يركبها لربيع الأوصاف من الأقل والسي بحر (قوله
 ويجهل يوم الصبر) أي قبل طواف الزيارة باب (قوله) والمسلم أن الثاني به أي كطواف الهدى لولي
 أو تقدم أو التلحط ومن جنس حاله وما يعين نسل وتبر هو الشخص الأقرب وتبره به والله على ماوفى
 وقت متعلق بالثاني وقد صافروا هذا الأصل عند طواف الصدر (قوله وقد ثبت) أي بعد أيام التشريق
 شرح انساب وتقدم أن المكروه إنشاء العمرة في هذه الأيام لأفعلها في إباحة ما سبق تأتلف (قوله لشروعه
 فيها) فإنه منازم كالذبح بحر (قوله ووجب دم الرضخ) لأن كل من تحلل بغير طواف يجب عليه دم كالخصر
 بحر (قوله لأنه لم يوفى لتسكين) أي لجمع بينهما المظان عمرة كعت فلم يزد فأراد الله تعالى أعلم

• (باب التمتع) •

ولو قدر عليه في أيام التمر قبل
 الخلق بطل صومه (فإن وقت)
 القارن يعرفه (تبل) أكثر
 طواب (العمرة بطلت) عمرته
 فلو أن باربعة أشواط ولو قصد
 التمدوم أو التلحط لم يخل وبها
 يوم الصبر والأصل أن الثاني به من
 جسد ما هو منبسط به في وقت
 يصح له يصرف للتدليس به
 (وقيت) بشروعه فيها (ووجب
 دم الرضخ) للعمرة وسقط دم
 التمران لأنه لم يوفى لتسكين

• (باب التمتع) •

(هو) لغة من التمتع أو التمتع
 وشرا (أن يفعل العمرة) أو أكثر
 آثارها في أشهر الحج فلو طاف
 الأقل في رمضان

وقوله يصرف خبراً كافياً ط
 فإنه نصر اليهودي

ذكره عقب التمران لاقتراحه في معنى الاتساع بالتسكين وقد التمران لمزيد ففسله بحر (قوله من
 التمتع) أي تمتعت منه لأن التمتع مصدر مزيد والمجرد أصل المزيد ط وفي الزيلي التمتع من التمتع أو التمتع
 وهو الاتساع أو التمتع حال الشاعر • وقت على قبر غريب بفترة متاع قليل من غريب مفارقة
 جعل الأتني بالتمتع ما اه (قوله وشرا أن يفعل العمرة) أي طوافها لأن السلي ليس كذا يفعل الصبي
 كالتلح وقوله لا في ثم يصرف بالتحب بالنصب عطف على يفعل فهو من تمتع التعريف وأشار إلى أنه لا يشترط
 كون أحرار العمرة في أشهر الحج ولا تكون التمتع في عام الأحرار بالعمرة بل الشرط عام فعلها حتى لو أهرم
 بعد مرة في رمضان وأقام على إحرامه إلى حوال من العام القابل فخرج من عامه ذلك كان تمتعاً كافياً لفتح
 (تنبه) ذكر في الباب أن شرائط التمتع أحد عشر الأول أن يطوف للعمرة كله أو أصغره في أشهر الحج
 الثاني أن يقدم أحرار العمرة على الحج الثالث أن يطوف للعمرة كله أو أكثره قبل أحرار الحج الرابع
 عدم إقامة العمرة الخمس عدم أفعال الحج السادس عدم الإتمام المأما محضاً كما يأتي في السابع

أن يكون طواف العمرة كله أو أكثره والحج في سفر واحد فلو رجع إلى أهله قبل إتمام الطواف ثم عاد ورجع
فإن تكن أكثر الطواف في السفر الأول لم يكن متمتعاً وإن كان أكثره في الثاني كان متمتعاً وهذا الشرط
على قول محمد خاصة على ما في المشاهر الثامن إذا تأمنا في سنة واحدة فلو طاف للعمرة في أشهر الحج من
هذه السنة ورجع من سنة أخرى لم يكن متمتعاً وإن لم يلزمها أو بئى حراماً إلى الثانية التاسع عدم التوطن بمكة
فلو أخرجه من عزم على المقام بمكة أبد الأبي يكون متمتعاً وإن عزم شهرين أو سنة ولا ورجع كان متمتعاً العاشر
أن لا تدخل عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة أو محرم ولكن قد طاف للعمرة أكثر قبلها إلا أن يعود إلى أهله
فيعزم بمكة للحج أو عشر أن يكون من أهل الأفاق والعمرة للتوطن طوافاً وسطى المكى في المدينة فلا فهو
أفاق وبالعكس مكى ومن كان له أهل بها واستوطن أخته فيها فليس يجتمع وإن كانت أخته في أحداهما
أكد بل يصير حوايه قال صاحب الصبر ويغنى أن يكون الحكيم للكثير والطلق المنع في خزانة الأكل اه (قوله
مثلاً) المراد أنه طاف ذلك قبل أشهر الحج سواء في ذلك رمضان وغيره ط (قوله من عامه) أى عام
الطواف لا عام إجماع العمرة كإحدى وأفاد أنه لو طاف الاكثر قبل أشهر الحج لم يكن متمتعاً ولو حج من عامه
ولافرق بين أن يكون في ذلك الطواف جنباً أو محدثاً ثم بعده في أوله لأن طواف المحدث لا يرتفع بالاعادة
وكذا جنب ونماه في التبرأت الباب قال في التفتيح والتبرؤ والحيلة لمن دخل مكة محرماً بعمرة قبل أشهر الحج
يريد التمتع أن لا يطوف بل يصير إلى أن تدخل أشهر الحج ثم يعوف فانه متى طاف وقع عن العمرة ثم لو أحرم
بآخرى بعد دخول أشهر الحج ورجع من عامه لم يكن متمتعاً قول الكل لأنه صار في حكم المكى يدل على ميقانه
مقامه اه (قوله فلتغير النسب) أراد النسب ما وجدته في متن مجزئ من قوله هو أن يحرم بعمرة من المقات
في أشهر الحج وطواف اه فتبطل الأحرار بكونه من المقات وهو ليس به بل لو قدمه مع وكذا لو أخره
وإن لم يزد ما إذا لم يعد إلى المقات بكونه في أشهر الحج وليس بجيد بل لو قدمه مع بلا راحة وأطلق
في الطواف نقصاً عنه لا بد أن يقع جميعه في أشهر الحج لأنه شرط أن يكون الأحرار في أشهر الحج والطواف
لا يكون إلا بعد الأحرار مع أنه مكى وجوداً كونه فاذنك أحرار المصنف تغير النسب إلى النسبة التي اعتدها
وهي قوله أن يفعل العمرة أو أكثر أو طافها في أشهر الحج عن إجماعها قبلها أو فيها وطواف الحج هكذا شرح
عليها في المتن وذكرها بعينها في الشرح أيضاً والشارح أن يسطرحتها قوله عن إجماعها قبلها أو فيها اه قلت
وله أنه استغنى بالأطلاق ورد عن هذا التعريف أيضاً ما لو حرم بها في عامين أو في عام واحد لم يكن
المباةله المأما محصياً وقد فطن الشارح للثاني فتبطل في بقوله في سفر واحد فكان على المصنف
أن يقول كما قال الزيلعي ثم يصح من عامه ذلك من غير أن يلزمها له المأما محصياً لكن يرد عليه أيضاً كافي النهر
أن فاقته الحج إذا أخر التصل بعمرة إلى شوال فتصل بها فيه ورجع من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ويجب أن يقول
المستمر أن يفعل العمرة بخبره لأن فاقته الحج لا يفعل العمرة لأنه أحرم بالحج لها وانما تخطئ بصورة
أفعالها كافتداء وأشار إليه في البصر هنا أيضاً ويرد عليه أيضاً ما صرح حوايه من أنه لو أحرم بعمرة يوم النحر
فأدى بأفعالها ثم أحرم من يومه بالحج وبقي محرماً بالحج إلى ما قبل فليكن متمتعاً اه لكن هذا وارد على قول
الزيلعي وغيره ثم صحح ما أقول المصنف ثم يحرم بالحج فلا لصدقه بما إذا أحرم به في عام العمرة ولم يحج ويمكن
جعل كلام الزيلعي عليه بأن راد ثم نسي الحج فأنزل (قوله ولو طوف وبسى الحج) عطف تفسيره على قوله
يفعل العمرة ولا حاجة إليه لأن بيان أفعال العمرة تقدم مع أنه يومهم لزوم السعي في حصة التمتع وإن كان فيما قبله
إشارة إلى عدمه (قوله كإحدى) أى طوافاً وسعاً بميتين للمؤمنين بيان منتهى (قوله إن شاء) راجع
للاحرار من أى إن شاء حل أو إن شاء قصر وإن شاء بقي محرماً ح وفيه دلالة على أن التمتع الذي لم يسق الهدى
لا يلزمه التصل كما ذكره الاستيعلى وغيره وظاهر الهداية خلافه ونماه في شرح الباب (قوله
في أول طوافه للعمرة) لأنه عليه الصلاة والسلام كان يمسك عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر رواء أبو داود
نهر (قوله وأقام بمكة حلالاً) هذا ليس يلزم من التمتع بل إن أقام بها حجاً كإتمامها فحقه الحرم وإن أقام
بالمواقت أو دلها فحقه كإتمامها فحقه الحل وإن أقام خارج المواقت أحرم فيها كذا في التفسيرات
فتوهمه ثم يحرم بالحج يجري على هذا التفصيل ط (تنبيه) أفاد أنه يفعل ما يسهل الحلال فيطوف بالبيت

مثلاً ثم طاف الباقى في شواله

خرج من عامه كان متمتعاً

قال المصنف فلتغير النسب إلى

هذا التعريف (وطواف وبسى)

كإحدى (ويصلق أو يشتر) إن شاء

(ويقطع التلبية في أول طوافه)

لعمرة وأقام بمكة حلالاً (ثم يحرم

للحج)

ما به ويعتبر قبل الحج وصريح في الباب بأنه لا يعتبر أي بناء على أنه صار في حكم المكي وإن المكي ممنوع من
 العمرة في أشهر الحج وإن لم يبح وهو الذي سط عليه كلام التتبع وخالفه في البحر وغيره بأنه ممنوع منها إن حج من
 عامه وساقى نغمه (قوله في سفر واحد) كان عليه أن يريد في عام واحد ليس ما إذا أحرم بالعمرة وأق
 بأعضائه وأقبح حجهم إلى العام الثاني فأحرم بالبحر فلا تحلل سفر بينهما فإنه لا يدعى قطعاً كما بشرنا به فافهم
 (قوله حقيقة) أي كافتة في قوله وأقام بمكة ثلاثاً (قوله وأحجك بأن بالبحر) أي بأن يكون العود
 إلى مكة مطلوباً منه ما يسوق الهدى وأما بأن يلزم بأنه قبل أن يتحلل أي ألقى الرول فلأن هديه بمنعه من التحلل
 قبل يوم النحر وأما في الثاني فلأن العود إلى الحرم مستحب عليه لعلق في الحرم وجوباً باعتدالهما واستصحاباً عند
 أبي يوسف فالإمام الصحيح أن يلزم بأنه بعد أن حل في الحرم ولم يكن ساقى الهدى لكون العود غير مطلوب منه
 والأولى للشرح أن يقول بأن لا يلزم بأنه لما صححنا إليه هل ما إذا كان كوفياً فالحال اعتبر ألم بالصرة ١١ ح
 والمراد بأن لا يلزم سفره فلا يصدق بعدم الإلام أصلاً فافهم ثم أعلم أن ما ذكر من شروط الحائما اعتبر ألم بالصرة ١١ ح
 في الإفة في أم المكي فلا يشرط فسه ذلك بل الماهج صحيح مطلقاً لعدم ضرورة عودته إلى الحرم غير مستحب
 عليه لأنه في الحرم سواء تحلل أو لم يتحلل الهدى أولاً ولا يلزم منه مطلقاً كما ساقى (قوله يوم التروية)
 لأنه يوم إتمام أهل مكة وإن غلبوا الحرم يوم عرفته جازم عراج قال في الباب والأصل أن يحرم من المسجد ويجوز
 من جميع الحرم ومن مكة أفضل من خارجها ويصح ولخارج الحرم ولكن يجب كونه فيه إذا أخرج إلى الحل
 طساحة فأحرم منه لا شيء عليه بخلاف ما لو خرج بقصد الإحرام ١١ (قوله لكنه يرمل في طواف الزيارة)
 أي أنه رمل طواف يشبهه في وجه أي بخلاف المفرد فإنه يرمل في طواف القدوم كما شارح كما شارح قال في البحر
 وليس على التمتع طواف قدوم كافٍ المبني أي لا يكون مستوفياً من حقه بخلاف الشارح لأن التمتع حين قدومه
 يحرم بالعمرة فقط وليس لها طواف قدوم ولا صدر ١١ فالاستدراك في محله فافهم (قوله أن لم يكن
 قدومه) أي عقب طواف فلو ع بعد الإحرام بالبحر فلا دلالة في هذا على مشروعية طواف القدوم للتمتع
 فلا خلاف أنه في النهاية والنهاية كما بسط في التتبع (قوله وذبح كقائنه) التسمية في الوجوب والإحكام
 الموافقة في هدي القران (قوله ولم تقب الأضحية عنه) لأنه لا يقبل الواجب على الأضحية على المسافر ولم
 يردم التمتع والتضحية أعجب بالشرأبته أو الأضحية ولم يوجد واحد من وجوبها على فرض وجوبها لم يقرباً
 لأنها غيران إذ ذاق من أحدهما لم يجز عن الآخر معراج الدراية قال في التبر وفيه تصرحاً يحتاج عدم
 المتعة إلى اشتد في البحر وقد يقال أنه ليس فوق طواف الركن ولا منته وقدم أنه لو نوى به التمتع أو إجراء
 فبني في أن يكون الدم كذلك بل أولى ١١ وأجاب في التبر بسلالة بأن الطواف لما كان متعناً في أيام النحر
 وجوباً كان النظر لا يضاعف ما فاد عنه وتلفوة غيره وأما الأضحية فهي متعينة في ذلك الزمن كثلثة فلا تنفع
 الأضحية مع تعينها غيرهما ١١ والمراد بتعينها تعين زمنها لا وجوبها حتى يرد عليه أن الأضحية على المسافر
 يعني أن الأضحية لا تسمى أضحية إلا إذا وقت في أيام النحر وكذا من المتعة فلا تكون زمتها متعارفة. وهاهنا أضحية
 فلا تنفع عن دم المتعة بخلاف الطواف فإن التمتع به غير مؤثقت فإذا كان عليه طواف مؤثقت وفيه غيره
 ينصرف إلى الواجب المؤثقت لأنه يمكنه التمتع بعدد وكذا لو نوى طوافاً آخر واجبا ينصرف إلى الذي حضر
 وقته وجوب فيه ويلغو أو أخر ما عاذه تيب كالحزبي القارن بطوافه الأول التمتع يقع عن العمرة كما فافهم
 وأجاب الرحق بأن الدم ليس من أفعال الحج والعمرة ولا يجب على المفرد بأحد هما بل وجب شحرا على
 التمتع بما نال لم يكن دخلاً تحت نية الحج والعمرة فلا بد من النية والتعين فلو نوى غيره لا يجزى كالأضحية
 بخلاف الأضحية فإنها من أعمالهما داخل تحت إمرأهما فتعين بخلق النية (قوله أي العمرة) لأنه
 صام بعد وجوب سببه وهو التمتع فإنه يحل بالعمرة وعلى نية المتعة وعند الشافعي لا يجزى حتى يحرم بالبحر
 ونغمه في الهبط (قوله لك في أشهر الحج) مر بطل الصوم والإحرام فلما أحرم قبلها وصام فيها لم يحرم
 لأنه لا يلزم من صحة الإحرام بالعمرة قبل أشهر صحة الصوم فأفاده في التبر بسلالة (قوله وتأخرها) أي
 إلى السابع وشارح والتاسع كما ذكر في القران (قوله وأن أراد الحج) هذا هو القسم الثاني من التمتع وقوله
 وهو أفضل أي من القسم الأول الذي لا يسوق هدى معه لما في هذا من الموافقة لقول رسول الله صلى الله عليه

في سفر واحد حقيقة أو حكماً
 بأن لم يلزمه إلا ما غير صحيح (يوم
 التروية وفعله أفضل ويصح بالخروج
 لكنه يرمل في طواف الزيارة
 وبني بعده أن لم يكن قدومه
 بعد الإحرام (وذبح) كقائنه
 (ولم تقب الأضحية عنه فان حج)
 عن دم (صام) كقائنه وجب الصوم
 الثلاثة بعد إحرامها (أي العمرة
 لكن في أشهر الحج (أقبله) أي
 الإحرام (وتأخره أفضل) وجب
 وجود الهدى كما ذكر (وأن أراد)
 التمتع (الدوق) تهدى (وهو
 أفضل

وسلم ط (قوله أحرمت ثم ساق الخ) أي بم إشارة إلى أنه يحرم أولاً ما يتبع التلبية فإنه أفضل من التمتع
السوق وإن منع بشروط وتفصيل قد سناه في باب الإحرام (قوله وهو شق سنائها) بأن يلعن بأربع أخفله حتى
يخرج الدم ثم يلعن بذلك الدم سنائها ليكون ذلك علامة كونه ناهياً كالنفل لباب وشرحه (قوله وألا يمين)
اختاره القدوري لكن الأشبه الأول كافي الهداية (قوله لأن كل أحد لا يحسنه) جرى على ما قاله
الطحاوي والشيخ أبو منصور المازني من أن أبا حنيفة لم يكره أصلاً الاعتذار وكفى بكم مع ما اشتبه
فيه من الأخبار وإنما كرهه أشعار أهل زمانه الذي يخاف منه الهلاك خصوصاً في سائر الجبال فرأى الصواب
حينئذ في هذا الباب على العامة فأما من وقف على الحد بأن قطع الجلد دون الدم فلا بأس بذلك قال الكرماني
وهذا هو الأصح وهو اختيار قوم الدين وابن الهمام فهو مستحب إلى أحسنه شرح اللباب قال في التبروه
يستغنى عن كون العمل على قولهما بأنه حسن (قوله واعتبر) أي طاف وسي والشرط أكثر طوافها كالمز
(قوله ولا يتصل منها حتى ينصرف) لأن سوق الهدى مانع من إحلاله قبل يوم النحر فلو حل قبل يتصل من إحرامه
ولزمه دم أي الآن يرجع إلى أهل بهد يشع هديه وحلقه لباب وشرحه ونعمه فيه قال في البحر ومقتضاه
أي مقتضى لزوم الدماء الخلق أنه يلزمه كل جناية على الإحرام كأنه يحرم ٨١ قلت بل مقتضى قول اللباب
لم يتصل أنه يحرم حقيقة ويدل له قولهم إذا كان لسوق الهدى أن يرفى إثبات الإحرام ابتداءً بكونه له تأثير
في استدامته بقائه بالأولى لأنه أسهل من الإثراء (قوله ثم أحرمت بالجم) اعلم أن المتع إذا أحرمت بالجم فإن كان
ساق الهدى أو لم يسق ولكن أحرمت به قبل الفصل من العمرة صار كالنصار فليزعم بالجناية ما يلزم النصار
وان لم يسقه وأحرمت بعد الخلق صار كالنصار بالجم الذي وجوب دم المتعة وما يتعلق به شرح اللباب (قوله على
الظاهر) أي ظاهر الرواية من بقاء إحرام العمرة إلى الخلق ويحلت في كل شيء حتى في النساء لأن المتع
من الفصل سقوه الهدى وقد زال بذبحه وفي النصار يحل منه في كل شيء إلا النساء كإحرام الجم وهذا هو
الفرق بين المتع الذي ساق الهدى وبين النصار والافراق بينهما بعد الإحرام بالجم على الصحيح كاذكرنا
عليه فإذا حلقت ثم جاءه قبل الطواف لم يهدم وأحدلوا مقتضاه ودان لو قارنا وهذا رد للمقل من أن إحرام
العمره ينتهي بالوقوف كأرضه في البحر وغيره (قوله ومن في حكمه) أي من أهل داخل المواقب (قوله
يفرد فقط) هذا مادام متصفاً فإذ أخرج إلى الكوفة وقرن مع بلا كراهة لأن عمره وجهه متصفاً بمكانة
الأفاق قال المحبوبي هذا إذا خرج من الصلوة قبل أشهر الجم وأما إذا خرج بعدها فقد منع من القرآن
فلا تفسير بغير وجه من المبنيات كذا في العناية بقول المحبوبي هو الصحيح نقله الشيخ السبكي عن الكرماني
شربلثة وانما عقيد بالقرآن لأنه لو اعتقر هذا المكي في أشهر الجم من عامه لا يكون مقتعاً لأنه لم يأهله
بين التمكن حلالاً لأن يسق الهدى وكذا إن ساق الهدى لا يكون مقتعاً بخلاف الأفاق إذا ساق الهدى
ثم لم يأهله مما كان مقتعاً لأن العود مستحق عليه فبمع همة المامه وأما المكي فالعود غير مستحق عليه
وان ساق الهدى فكأن المامه محصية فلهذا لا يمكن مقتعاً كذا في النهاية عن الميسوط (قوله ولو قرن
أو قطع جاز وأما الخ) أي مع مع الكراهة للنهي عنه وهذا ما منى عليه في التضيعة غاية البيان والعناية
والسراج وشرح الاستيعاب على مختصر الطحاوي وأعلم أنه في القتح ذكر أن قولهم لا يتمتع ولو قرن لمكي
يحل في الوجود ويؤبد أنهم جعلوا الإمام الصميم من الأفاق مبطلاً تمتعه والمكي لم يأهله فيقبل تمتعه
ويحلت في الحل بمعنى أنه يصح لكنه يأثم به للنهي عنه وعليه فاشترطهم عدم الإمام لمصلحة التمتع بمعنى أنه شرط
لوجوده على الوجه المشروع الموجب شره بالشكر وأطال الكلام في ذلك والذي حل عليه كلامه اختيار
الاحتمال الأول لأنه مقتضى كلام أئمة المذهب وهو أولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ يعني صاحب اللفظة
وغيره بل اختار أيضاً منع المكي من العمرة المجردة في أشهر الجم وإن لم يجز وهو ظاهر عبارة البدائع وخالفه
من بعده كما حب البر والبر والخ والتشربلثة والقاري واختاروا الاحتمال الثاني لأن الجواب دم الجبر
فرع العصة ولما في التنوين باب إضافة الإحرام إلى الإحرام من أن المكي إذا طاف شرطاً للعمره فأحرمت بالجم
رفضه فإن لم يرفض شيئاً أجزأه قال في القتح وغيره لأنه أدى أفعالهما حكم التزمهما لأنه انتهى والنهي
عن فعل شرعي لا يمنع تحقق التسليم على وجه مشروعية الأصل غير أنه يتصل أنه كصيام يوم النحر بعد

أحرمت ثم ساق هديه معه وهو
أولى من قوده إذا كانت
لأن ساق فيقودها (وقد بدت
وهو أولى من الجليل وكرو
الاعتذار وهو شق سنائها من
اليسر) أو لا يمين لأن كل أحد
لا يحسنه فأما من أحسنه بان قطع
الجلد فقط فلا بأس به (واعتبر
ولا يتصل منها) حتى ينصرف (ثم أحرمت
بالجم كالمز) فمن لم يسق (وسلق
يوم النحر) أو أحلق (حل من
أحرام) على الظاهر (والمكي
ومن في حكمه يفرد فقط)
ولو قرن أو قطع جاز وأما عليه
دم جبر

نذر اه فهذا باقش ما اختاره في الفتح أولا أي فان هذا تصرح بأنه يتصور قرآن المكي لكن مع الكراهة
 وتعامه في الشر بلائله أقول وقد كنت كتبت على هامشها بجشا حاصل أنهم صرحوا بأن عدم الامام شرط
 لصحة الفتح دون القرآن وأن الامام الصحيح مبط الفتح دون القرآن ومقتضى هذا أن تمتع المكي باطل لوجود
 الامام الصحيح بين احرامه سواء ساق الهدى أولا لان الاطلاق انما يصح الماه اذ الم يسي الهدى وحلق لانه
 لا يبق العود الى مكة مستحقا عليه والمكي لا يتصور منه عدم العود الى مكة لكونه فيها كاصرح به في الضاية
 وغيرها وفي النهاية والمراجع المحيط أن الامام الصحيح أن يرجع الى أهله بعد العمرة ولا يكون العود
 الى العمرة مستحقا عليه ومن هذا قلنا لا تمتع لاهل مكة وأهل المواقف اه أي بخلاف القرآن فانه يتصور
 منهم لان عدم الامام فيه ليس بشرط ولعل وجهه أن القرآن المنسوخ ما يكون باسرام واحد للحج والعمرة معا
 والامام الصحيح ما يكون بين احرام العمرة و احرام الحج وهذا يكون في الفتح دون القرآن فن هذا قلنا ان تمتع
 المكي باطل دون قرآنه وهذا قول ثالث لم أر من صرح به لكن يدل عليه تصريح البدائع بعدم نصرت تمتع المكي
 وأما قوله في الشر بلائله انه خاص بن لم يسي الهدى وحلق دون من ساقه أو لم يسه ولم يحلق لان الماه
 حينئذ صحيح فغير صحيح لما علمت من التصريح بأن الماه صحيح ساق الهدى أولا ويدل عليه أيضا عبارة
 المحط المذكورة وكذا ما مر من القرع المذكور في باب اضافة الاحرام فانه صريح في عدم بطلان قرآنه
 ثم رأيت ما يدل على ذلك أيضا وذلك ما في النهاية عن الاسرار لامام أبي زيد اليوسفي حيث قال لا تمتع عندنا
 ولا قرآن لمن كان وراء الميقات على معنى أن الدم لا يجب نكاحا أما الفتح فانه لا يتصور بطلان الذي يوجد منه
 بينهما وأما القرآن فمكره ويلزمه الرضى لان القرآن أسهل في شرع القمار في الاحرامين معا والتمسوع
 معان أهل مكة لا يتصور الا يحلق في أحدها لانه ان جمع بينهما في الحرم فقد أدخل شرط احرام العمرة
 فان ساقه الحل وان احرام جهما من الحل فقد أدخل بميقات الحجة لان ساقها الحرم والاصل في ذلك أهل مكة
 فلذا لم يشرع في حق من وراء الميقات أيضا اه أي أن من كان وراء الميقات أي أدخله لهم حكم أهل مكة
 فهذا صريح في أن أهل مكة ومن في حكمهم لا يتصور منهم الفتح ويتصور منهم القرآن لكن مع الكراهة
 لان الخلل بميقات أحد الاحرامين ثم رأيت مشي ذلك أيضا في كافي الحاكم الذي هو جمع كتب علماء الرواية
 ونصه واذا خرج المكي الى الكوفة لم يجز فاعترف بها من عامه ومع لم يكن متمتعاً وان قرآن الكوفة كان
 قارنا اه وتقدم في البلورة معلوما صحافرا جمعها وعلى هذا فتقول المتنون ولا تمتع ولا قرآن المكي معناه نفي
 المشروعة والحل ولا ينافي عدم التحور في أحدهما دون الآخر والقرينة على هذا تصرح بهم بعده بطلان
 الفتح بالامام الصحيح في اعادة الفتح الى بلد وتصرح بهم في باب اضافة الاحرام بأنه اذا قرآن ولم يرض شأ
 منها أبرأ هذا ما ظهر في ناخته فأنك لا تجد في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله)
 ولا يجوز الصوم لومعرا لان الصوم اعياشع بلا عن دم الشكر لان دم الجبر شرع الباب (قوله)
 ثم بعد عمرته قد به لانه لو اعيد ما طاف لها الاقل لا يطل تمتعه لان العود مستحق عليه لانه لم يأم به
 محرما بخلاف ما اذا طاف الاكثر بحر (قوله عاد الى بلده) فلو عاد الى غيره لا يطل تمتعه عند الامام
 وسواء بينهما نهر (قوله وحلق) ظاهره أن الحلق بعد العود فقه ترك الواجب عنده ما المستحب عند
 أبي يوسف كما مر ولو حذفه عنهم محاقه قال في البرود حل في قوة بعد العمرة الحلق فلا بد لطلان
 منه لانه من واجباتها به الصل فلو عاد بعد طوافها قبل الحلق نرجع من عامه قبل أن يحلق في أهله فهو متمتع
 لان العود مستحق عليه عند من جعل الحرم شرط جواز الحلق وهو أبو سنفه ومحمد وعند أبي يوسف ان لم يكن
 مستحقا فهو مستحب كذا في البدائع وغيره اه (قوله فقد أم الماهام محصيا) لان العود لم يبق
 مستحقا عليه كما مر (قوله فبطل تمتعه) أي امتنع الفتح الذي اراد لنفسه شرطه وهو عدم الامام الصحيح
 (قوله ومع سوف تمتع) أي لا يطل تمتعه بعوده عندهما خلا لانه لا يمتنع عليه مادام على يه
 الفتح لان السوق يمنعهم من الصل فلم يصح الماه كذا في الهداية وفي قوة مادام ايعا الى أمه لو ابد له بعد
 العمرة أن لا يرجع من عامه كان ذلك لأنه لم يحرم بالحج بعد واذا ذبح الهدى أو أهرضه وجعه وقع نطقا بما اذا لم
 يعد الى بلده وأراد نحر الهدى والحج من عامه لم يكن ذلك نافلا ويجوز من عامه لانه دم الفتح ودم آخر لاجله

ولا يجوز الصوم لومعرا (ومن)
 اعتبر بالسوق هدى (ثم)
 بعد عمرته (عاد الى بلده) وحلق
 (فقد أم) الماهام محصيا فبطل
 تمتعه (ومع سوف تمتع)

قبل يوم البصر كذا في المحيط نهر قال في البصر فالخالص أنه إذا ساق الهدى فلا يتناول أن يتركه إلى يوم البصر
أولا فلا تركه له فتمتعه صحيح ولا شيء عليه غيره سواء عاد إلى أهله أولا وإن تعجل ذبحه فاما إن رجع إلى أهله
أولا فلا رجع فلا شيء عليه مطلقا سواء رجع من عامه أولا ولا يرجع اليه فإن لم يرجع من عامه فلا شيء عليه
وإن رجع منه لزمه دمان دم المتعة ودم الحل قبل أو أنه (قوله) كالتقارن فإنه لا يطل قرائنه يعود نهر
لأن عدم الالمام غير شرط فيه كما مر (قوله) وإن طاف لها الخ) قدم الشارع المسألة أول الباب وقد سئل
الكلام عليها (قوله) اعتبارا للأكثر) علة للسائلين ط (قوله) أي أفاق) أشار به إلى أن ذكر الكوفي
مشال وأن المراد به من كان خارج الميقات لأن المكي لا تمتعه كما مر (قوله) وحل من عسرة فيها) لأنه
لو اعترق عليها لا يكون متعنا اتفاقا نهر (قوله) أي داخل المواقيت) أشار إلى أن ذكره غير قبل المراد
هي أو ما في حكمها (قوله) أي غريبه) أعاد أن المراد مكان لأهل فيه سواء اقتضه دارا بأن نوى
الإقامة فيه خمسة عشر يوما أولا كافي البدائع وغيرها وقيد به لأنه لو رجع إلى وطنه لا يكون متعنا اتفاقا أيضا
إن لم يكن ساق الهدى نهر (قوله) لتمام سفره) أما إذا أقام بمكة أو داخل المواقيت فلا ترفع نسكن
في سفر واحد في أشهر الحج وهو علامة التمتع وأما إذا أقام خارجها فذكر الطحاوي أن هذا قول الامام
وعندهما لا يكون متعنا لأن التمتع من كانت عمرته مبيتة وجهته مكة وله أن حكم السفر الأول قائم ما لم يعد
إلى وطنه وأثر الخلاف يظهر في لزوم الدم وغلظه الخاص في نسل الخلاف بل يكون متعنا اتفاقا لأن محمدا
ذكر المسألة ولم يحد فيها خلافا قال أبو اليسر وهو الصواب وفي المراجحة الأصح لكن قال في الحقايق كثير
من مشايخنا قالوا الصواب ما قاله الطحاوي وقال الدارقطني ما جاز بنا الطحاوي فلم نجد خلافا ولا شكرا
ما جاز بنا لخاص من فوجدنا خلافا قال الزبيدي والمسألة الثانية تؤيد ما حكاه الطحاوي نهر (قوله)
ولو أفسدها) أي في أشهر الحج بأن جامع قبل أتمها أو أفسدها قبلها ثم خرج قبل أشهر الحج وقضاها
فيها رجع من عامه كان متعنا اتفاقا نهر (قوله) ورجع من البصرة) الأولى أن يقول إلى البصرة لأنه كان
في مكة حين شرع بالعمره وعبر إلى المتق بولوه ولو أفسدها وأقام بصرة وعبر إلى الكوفة بقوله وأقام بمكة
فعلن كالمسكن في البلد غير بعيد ولذا قال في النهر والمراد موضع لأهل فيه دل على ذلك قوله إذا أتم أهله
(قوله) لأنه كالمسكن) لأن سفره انتهى بالفاسدة وصارت عمرته الحجة بمكة ولا يمتنع لأهل مكة نهر
(قوله) إذا أتم بأهله) أي بعد ما أفسدها وحل منها نهر وقوله وأتم بها أي بقضاء العمره وأعاد الحج
شرئلا لئلا وإذا لم يأت أهله فإن أقام بمكة فهو بالاضاق وإن أقام بصرة فهو غير متع عنده وقالوا لا تمتع لأنه
انشأ سفره وقد تفرق عنه بنسبكي وله أنه باق على سفره فلم يرجع إلى وطنه كافي الهداية وهذا يشترط ما مر
عن الطحاوي (قوله) لأنه سفر آخر) أي لأن رجوعه بعد الالمام انشأ سفر آخر للحج والعمره فتكون متعنا
لطلان سفره الأول ولا يشترط تمتعه كون عمرته قضاء (قوله) أنه) أي مضى فيه لأنه لا يمتنع أن يخرج
عن عهدة الاحرام بالإدخال هداية (قوله) بلاد لم تمتع) لأنه لم يترق بأداء نسكن في سفره
واحدة هداية (قوله) بل للضاد) أي بل عليه دما أفسده وهو دم جنابة فالتق دم الشكر

• (باب الجنائيات) •

المأثر عن ذكر أقسام الحرم وأحكامهم شرع في شأن عوارضهم باعتبار الاحرام والحرم من الجنائيات
والقوات والاحصار وقدم الجنائيات لأن الاداء القاصر أفضل من الدم وهي ما يتجنبه من شر تحريمه بالمصدر
من جنى عليه جنابة وهو عام لأنه خص بما يحرم من الفعل وأصله من جنى القرو وهو أخذ من التصبر
كمافي القرب والمراد هنا خاص منه وهو ما ذكره الشارع وجعها باعتبار أنواعها نهر (قوله)
بسبب الاحرام أو الحرم) حاصل الأول سبعة قطعها الشيخ قطب الدين بقوله

محرم الاحرام يا من يدري • إزالة الشعر ونس الطفر

والنيس والوطئ مع الدواهي • والطيب والمغن ومسد البر • اه

زاد في العروة ما هو ترك واجب من وجبات الحج قال في محرم الاحرام ترك واجب • الحج كان أحسن
وحاصل الثاني التمتع لسيد الحرم ونجهر قال في البصر وخرج بقوله بسبب الحج ذكر الجاهل بحضرة النساء

كالتقارن (وإن طاف لها أقبل

من أربعة قبل أشهر الحج وأنها

فيها رجع فتدمتع ولو طاف أربعة

قلها لا اعتبارا للأكثر

(كوفي) أي أفاق (حل من عسرة

فيها) أي الأشهر (وسكن بمكة) أي

داخل المواقيت (أو بصرة) أي غير

بلده (وج) من عامه (مقسم)

لتمام سفره (ولو أفسدها ورجع

من البصرة) إلى مكة (وقضاها

وج) لا يكون متعنا لأنه كالمسكن

(الإذا أتم بأهله ثم رجع

ولا أتم بها) لأنه سفر آخر ولا يشتر

كون العمره قضاء عما أفسده

(وأي) السكينة (أفسده) التمتع

(أنه بلاد لم تمتع بل للضاد

• (باب الجنائيات) •

الجنابة هنا ما تكون حرمة بسبب

الاحرام أو الحرم

لانه منى عنه مطلقا فلا يوجب الدم قال ط وقته أن ذكره اغناهي عنه مطلقا بحضرة من لا يجوز قربانه
أما الحل لا ينع منه الإحرام وهو داخل فيما تكون حرمة بسبب الإحرام وإن كان لا يجب عليه شيء **قوله**
وقد يجب بهادمان بكناية القسار والمتنع الذي ساق الهدى بعد أن تلبس بأحرام الحج ط **قوله** (أودم)
كأن ذكر جنابات المفرد **قوله** (أوصوم أوصدة) أو فهدا للتضرب وذلك فهدا حتى على السيد أو تلبس
أولس أو لحق بعذر فغير بين الذبح والتمدق والصام على ما سبق أو أن الثانية فقط للتضفير غير بين الصوم
والصدقة في غزو ما لوقتل صفورا وفي الهداية وكل صدقة في الإحرام غير مستندة فهي نصف صاع من بر
الإيجاب بقتل القملة والجردة اه زاد الشراح أو بازالة شعرات قليلة لكن أراد بالصدقة هنا الأتم بدل
قوله في شرح المتن أوصدة ولوربع صاع بقتل جماعة أو قرعة بقتل برادة **قوله** (فصلها) أي فلما اختلفت
أواعها فصلها ط فالصاع فربعة **قوله** (الواجب دم) فسر ابن ملك بالثاء وأشار في الجرائر سره بقوله
أن سبع البدنة لا يكفي في هذا الباب بخلاف دم الشكر لكن قال بعده فيما لو أفسد حجه بجماع في أحد
السيئين أنه يقوم لشرك في البدنة مقام الشاة فليأكل اه شرب ليلية قلت وفي أفضة القهستاني أن يذبح
سبعة عن أفضة وسبعة وقران واحصار وجزاء السيد والحق والعققة والتلوع فانه يصح في نفاها الأصول
وعن أبي يوسف الأفضل أن تكون من جنس واحد فلو كانوا متفرقين وكل واحد مستحب بجزع عن أبي يوسف
أنه يكرهه في النظم اه مرأيت بعض المحققين قال وما في الصرم من ماض لما ذكره في باب الهدى أن سبع البدنة
يجزى وكذلك أغلب كتب المذهب والمسانك مصرحة بالجزاء اه فافهم (تنبيه) في شرح النجاة
للقسار ثم الكفارات كلها واجبة على التراخي فيكون مؤذيا في أي وقت وانما خشي عليه الوجوب في آخر
عمره وفي وقت يقاب على غلته أنه لو لم يؤذنه لكان له أن يؤذنه حتى مات ثم وعليه الوصية به ولو لم يوص به لم يجب
على الورثة ولو تبرعوا عنه جازا لا الصوم **قوله** (ولوناسا الخ) قال في الباب ثم لا فرق في وجوب الجزاء
بين ما إذا جنى عامدا أو غاشطا مبتدئا أو عند اذكار أو ناسا عالما أو باطلا طاعنا أو مكرها غائبا أو متنبها
سكرا أو موصا حامي على أو مضطاموسرا أو معمرا بشارته أو مبشرا غيرة بأمره قال شارحه القاري
وقد ذكر ابن جماعة عن الأئمة الأربعة أنه إذا ارتكب بعض العاصات شمس من هذه الحزومات وقال أيا فدى
والعزم عليها عن كونه عاصا قال النووي وربما ارتكب بعض العاصات شمس من هذه الحزومات وقال أيا فدى
متوها أنه بالتزام الفداء يفتض من وبال المعصية وذلك خطأ سرخ وجهل فجع فانه يحرم عليه الفعل
فإذا خاف أنه لو رسته الفدية وليست الفدية مبيحة للأقدام على فعل الحزوم وجهالة هذا كجهالة من يقول
أنا شرب الخمر وأزني والمخبطه في ومن فعل شيئا يحكم بخرجه فقد أخرج حجه من أن يكون مبرورا اه
وقد صرح أصحابنا بجلل هذا في الحدود فقالوا إن الحد لا يكون طهرة من الذنب ولا يصح في سقوط الأثم بل
لا بد من التوبة فإن تاب كان الحد طهرة وسقط عنه العقوبة الأخرى وبذلك الاجماع والأفلا لكن قال صاحب
المنطق في كتاب الإيمان أن الكفارة ترفع الأثم وإن لم توجد منه التوبة من تلك الحنابة اه وبوجه ما ذكره
الشيخ نجم الدين السبي في تفسيره عند قوله تعالى في اعتدى بعد ذلك عذاب أليم أي اصطاد
بعد هذا الاعتداء قبل هو العذاب في الآخرة مع الكفارة في الدنيا أتم من حيث فأنها لا ترفع الذنب عن المسر
اه وهذا تفصيل حسن وتيسير مستحسن يجمع بين الأدلة والروايات والله أعلم اه أي فيحصل
ما في المنطق في غير المسر وما في غيره على المسر وقد ذكر هذا التوفيق العلامة فوح في حاشية الدور ثمة
يستنتج من الإطلاق المات في وجوب الجزاء ما في الباب لو ترك شمس من الواجبات بعد لائحه عليه على
ما في البدائع وأطلق بعضهم وجوبه فيها إلا في ما ورد النص به وهي ترك الوقوف بزدلفة وأخبر طواف الزيارة
عن وقته وترك الصدر للخص والنقاس وترك الماشي في الطواف والسي وترك الحلق لعله في رأيه اه
لكن ذكر شارحه ما يدل على أن المراد بالعدم لا يكون من العبادات قال عند قول الباب ولو فاته الوقوف
بزدلفة بأحصار رجليه دم هذا غير ظاهر لأن الأحصار من جملة الأعدا لا أن يقال إن هذا مانع من جاب
المخوف فلا يؤثر بديل له ما في البدائع فمن أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام العزم حتى سلبه الله ما عليه ما
ترك الوقوف بزدلفة وما تركه الرمي وما تركه طواف الزيارة اه وفيه في أحصار الرمي وسبأ في توضيحه

وقد يجب بهادمان أودم أو صوم
أوصدة فصلها بقوله (الواجب
دم على محرمان بالغ) فلانني على
الصبي خلافا للشافعي (ولوناسا)
أو باطلا أو مكرها

هنالك ان شاء الله تعالى (قوله فيجب) تفريع على ما يفهم من المقام من عدم اشتراط الاختيار الذي افاده
 ذكر الناسي والمكره ووجه الوجوب ان الارتفاق حصل لنا ثم وعدم الاختيار سقط الاثم عنه
 كما اذا انقلب شيء من ط (قوله غطى رأسه) بالبناء للساعل أو المقصود (قوله ان طيب) أي
 الحرم عضو أو من أعضائه كالنحو والساق والوجه والرأس لتكامل الحنابة بتكامل الارتفاق والطيب
 جسم له راحة مستقلة كالزعفران والنفخ والساجين وغود ذلك وعلم من مفهوم شرطه أنه لو شرب طيبا
 أو شربا طيبا لا كفارة عليه وإن كرم وقد الحرم لأن الحلال للطيب عضو أحرم فالتكامل منه إلى آخر فلا شيء
 عليه انشاؤه قد بان بكونه من أعضائه لأنه لا طيب عضو غيره أو ألبسه الخط منه فلا شيء عليه اجبا
 كما في الظهيرة نهر (قوله كاملا) لأن المعتبر الكثرة قال ابن السكال في شرح الهداية واختف المضاف
 في الحد الفاصل بين القليل والكثير لا اختلاف عبارات محمد في بعضها جعل حد الكثرة عنوا كبيرا وفي بعضها
 في نفس الطيب فعرضهم اعتبر الأول وهو منهم اعتبر الثاني فقال ان بحيث يستكره الكثرة كاللكنين
 من ماء الورد والكنف من مسك وغالبه فهو كثير وما لا فلا ويعظم اعتبر الكثرة ربع العضو الكبير فقال الطيب
 ربع الساق أو النصف بلزم الدم وإن كان أقل بلزم الصدقة وقال شيخ الاسلام ان كان الطيب في نفسه قليلا
 فالعبرة بالعضو الكامل وإن كان كثيرا لا يعتبر العضو اه ملخصا وهذا توافق بين الاقوال الثلاثة
 حتى لو طيب القليل عنوا كاملا أو الكثير ربع عنوا لزم الدم والافضلة وصححه في الخط وقال في التفت
 أن التوفيق هو التوفيق ورج في الجبر الأول وهو ما في التوفيق فافهم هذا وقال في الترتيل قوله كالأص
 بيان للمراد من العضو فليس كأعضاء العورة فلا تكون الاذن مثلا عضو مستقلا اه وكذا قال ابن
 السكال ان المراد الاحتراز عن العضو الصغير مثل الانف والاذن لما عرفت أن من اعتبر في حد الكثرة العضو
 الكامل فقدمه الكبير اه ثم ما ذكر من أن فمادون الكامل صدقة هو قولهما وقال محمد يجب بقدره
 فان بلغ نصف العضو يجب صدقة قدر نصف قيمة انشاء أو ربع ما عثر به هكذا قال في الصر واخاره الامام
 الاستيعابي مقتصر على بلائيل خلاف (قوله بأكل طيب) أي خالص بلا خلط وبلا طبع والانساق في
 حكمه (قوله كثير) هو ما يترقب بأكثره فطه الدم قال في التفت وهذه تشهد لعدم اعتبار العضو مطلقا
 في لزوم الدم بل ذلك انما يبلغ مبلغ الكثرة في نفسه على ما قدمناه اه يجر أي فان لزوم الدم الطيب الكثيرها
 وإن لم يعم جميع القدم تشهد لما مر من التوفيق ويظهر أن قول الشارح ولو فقه بعد قوله عضوا كاملا فانه مافيه
 فانه هوهم ان المراد بالكثرة ما يعم جميع القسم تأمل (قوله وما يبلغ عضو الخ) عطف على عضوا أي
 أو طيب مواضع لو جفت تبلغ عضوا كاملا فانه يجب عليه الدم والظاهر اعتبار بلوغ أصغر عضون الأعضاء
 المطبوعة كما اعتبروه بانكشاف العورة لكن بعد كون ذلك الأصغر عضوا كبيرا ما عرفت أن الأصغر لا يجب
 فيه الدم الا اذا كان الطيب كثيرا على ما مر من التوفيق (قوله فكل طيب) أي طيب يجلس من تلك
 المجلسات إن شغل عضوا واحدا أو أكثر (قوله كفارة) سواء كفر لأول أم عند هذا وقال محمد عليه كفارة
 واحدة ما لم يكفر لأول بحر (قوله تركه) لان اداءه كان محطورا فيكون لبقائه حكم اداءه بحر
 (قوله المذهب الكثر) ظاهره أن الاعتبار أكثر التوب لأن كثرة الطيب وقد شيع في ذلك الترتيل لا مع ما ذكر
 فيها وفي التفت وغيره أن الاعتبار كثرة الطيب في التوب وأن المرجع فيه العرف حتى أنه في الصريح جعل هذا مرجعا
 في شرطه فكيف عليه وما يطعم نصف صاع وإن كان أقل من يوم قمضه قال في التفت ضد النصيب على أن
 الشرب في الشرب داخل في القليل اه أي حيث أوجب به صدقة لادما ومع هذا فاعتبار الكثرة في التوب
 لا في الطيب الا لأنه لا يفيد أن الاعتبار كثرة التوب بل ظاهره أن ما زاد على الشرب كثير موجب للصدقة
 الطيب حيث ذكره فارجع الى اعتبار الكثرة في الطيب لا في التوب وعلى هذا فيمكن اجراء التوفيق المار هنا أيضا
 بأن الطيب اذا كان في نفسه كثيرا لزم الدم وان أصاب من التوب أقل من شرب وان كان قليلا لا يلزم حتى يصيب
 أكثر من شرب في شرب ورجعنا إليه قوله لم يورط مسكاً وكافوراً أو غيرا كثيرا في طرف ازاره أو وردانه
 لزمه دم أي ان دام وما ولو قليلا لصدق قاتل (قوله فشرط لزوم الدم) أفرد الدم لا المراد بالتوب

فيجب على ناظم غطى رأسه (ان طيب
 عضوا) كاملا ولو فقه بأكل طيب
 كثيرا وما يبلغ عضو الوجع والبدن
 كله كعضو واحد ان اتخذ المجلس
 والافضل طيب كفارة ولو لم يعم
 بزمه لزمه دم آخر تركه وأما التوب
 الطيب أكثره فيشرط لزوم الدم

المحرم من أزار أو رداء أو ما لو كان مخطا فيجب بدوام لبسه دم آخر سكنت عنه يانه لانه ساق (قوله ردوام لبسه يومًا) أشار بتقدير الطيب في الثوب بالزمان إلى الفرق بينه وبين العضوقانه لا يعتبر فيه الزمان حتى لو غلبه من ساعته فالدوم واجب كعما في الفتح بخلاف الثوب (قوله وأخضب رأسه) أي مثلا والاخضبت يدها وأخضبت يديه بجنا وجب الدم أيضا كما ذكره في التهر على خلاف ما في البحر (قوله بجنا) بالضم مؤننا لانه فصل للاختلاف فيع صرفه ألف التائب فتح وصريح منع دخوله في الطيب فلا اختلاف فيه بحر (قوله أما التليد الخ) التليد أن يأخذت من الخطي والاس والصمغ فيجعله في أصول الشعر لتليده بحر فالتاسيب أن يقول أما التليد قال في الفتح فان كان تحت ظليد الرأس فنه دمان الطيب والتغطية أن دام يوما وله على جميع رأسه أو وجهه اه أما لو غطاه أقل من يوم فصدقة وهذا في الرجل أما المرأة فلا تنعم من نقطة رأسها واستشكل في التبريد لالة الزام الدم بالتغطية بالخاء بقوله هم ان التغطية بما ليس بجنا لا واجب شيئا قلته وقد يجب بأن التغطية بالتليد معاذة لاهل البوادي دفع الشعث والوسخ عن الشعر وقصد فعله على الله عليه وسلم في احرامه واستشكله في البحر بأنه لا يجوز استحباب التغطية الكائنة قبل الاحرام بخلاف الطيب لكن أجاب المتدبر بأن التليد الذي فعله عليه الصلاة والسلام يجب جله على ما هو مائع وهو البير الذي لا يحصل به نقطة قلت وعلمه يحمل ما في الفتح عن رشيد الدين في سنائه وحسن أن يبلد رأسه قبل احرامه (قوله أو أذهن) بالتشديد أي دهن عضوا كاملا لباب وذكر شارحه أن بعضهم اعتبر كثره الطيب بما يستكره الناظر قال ولعل محله فيما لا يكون عضوا كاملا على ما مر أي من التزويق وأنه في التوادد واجب الدم دهن ربع الرأس أو اللبة وأنه تفرع على رواية الأربع في الطيب والصمغ خلافها (قوله لانها ما عمل الطيب) باعتبار ما يقع فيه ما الانوار كالورد والبنسج فيصيران طيبا ولا يخلوان عن نوع طيب ويضللان الهوام ويلينان الشعر ويريلان التفت والشعث بحر وهذا عند الامام وقال عليه صدقة (قوله بخلاف بقية الادهان) عبارة البحر وأراد بازيت دهن الزيتون والجسم وهو السبي بالفتح خرج بقية الادهان كالتصم والشم اه ومقتضى خروج محجودى القوز ونوى الشمس فلتأكل (قوله فلو اككه) أي دهن الزيت أو الخبز أو فرد الصمير لمكان أو دهن تفرع على مفهوم قوله أذهن (قوله أو أسعطه) أي استنقته بأضه (قوله أنشأ) لأنه ليس طيب من كل وجه فالدوم يستعمل على وجه الطيب لم يظهر حكم الطيب فيه (قوله ولو على وجه التداوى) لكنه يضر بغير الدم والصوم والاعطام على ما سبأ في نهر (قوله ولو جسد) أي الطيب في طعام الخ اعلم أن خلط الطيب بغيره على وجوه لانه ما أن يخلط بطعام مطبوخ أو لافنى الاقوى لاحكم الطيب سواء كان غالبا أم مغلوبا وفي ثانی الحكم العلبة ان غلب الطيب وجب الدم وان لم تظهر رائحته كافي الفتح والا فلا شيء عليه غير أنه اذا وجدت معه الرائحة كره وان خلط بمشروب فالحكم فيه لطيب سواء غلب غيره أم لا غير أنه في غلبة الطيب يجب الدم وفي غلبة الغير يجب الصدقة الا أن يشرب مرارا فيجب الدم ويحت في البهرا أنه يضي التسوية بين الماء كحول والمشروب فالحكم في كل منهما بطب مغلوب أم بدم وجوب شيء أصلا أو بوجوب الصدقة فهما وتعامه فيه (تنبيه) قال ابن أثير حاج الخليلي لم أهرم تفرعوا بمذا انتعير القلبة ولم يفصلوا بين القليل والكثير كافي أي كل الطيب وحده وظاهره أنه ان وجد من الخلط رائحة الطيب كما قبل الخلط فهو غائب والافتقار وإذا كان غالبا فان كل منه أو شرب شيئا كثيرا وجب عليه دم والكثير ما به ثمة العارف العدل كثيرا والقليل ما عداه فان كل ما ينقذ من الحلاوى المخرجة بالماء ونحوه فلا شيء عليه غير أنه ان وجدت الرائحة منه كره بخلاف الحلاوى الخساف إلى أجزائه المارود والمسلق فان في كل الكثير دما والقليل صدقة اه نهر قلت لكن قول الفتح الماز في غير المطبوخ وان لم تظهر رائحته بفسد اعتبار القلبة بالاجراء بالرائحة وقد صرح به في شرح اللباب ثم الظاهر أنه أراد بالحلاوى الغير المطبوخة والا فالطبوخ لا تفصيل فيه كما قلت تأملت هذا حكم الماء كحول والمشروب وأما اذا خلط بغيره فليس يعمل في البهرا كاشنان ونحوه ففي شرح اللباب عن المتقي أن كان اذا نظرت البهرا فلو اهد الشنان فله صدقة وان قالوا هذا طيب بدم (قوله كره) أي ان وجدت معه الرائحة كاتم (قوله وألبس مخطا) فقهتم تعريفة في فضل الاحرام (قوله لبس لمعتادا)

دوام لبسه يوما (أو خضب رأسه بجنا) رقيق أما التليد فبنيه دمان (أو أذهن زيت أو حل) يفتح المعجمة الشريح (ولو) كانا (خالصين) لانها أصل الطيب بخلاف بقية الادهان (فلو اككه) أو أسعطه (أو ادوى به) براحه أو (شقوق رجله أو أطراف ذنبه لا يجب دم ولا صدقة) أنشأ (بخلاف المسك والعنبر والغالية والكافور ونحوهما) معاهو طيب نفسه (قانه يبرزه الجوارح بالاستعمال ولو على وجه التداوى) ولو جده في طعام قد طبخ فلا شيء فيه وان لم يطلع وكان مغلوبا كره (أو كره) كتم طيب ونفاح (أو لبس مخطا) لبس معتادا

بأن لا يحتاج في حقله عند الاشتغال بالعمل إلى تكلف وحذفه أن يحتاج إليه بأن يجعل ذيل قميصه مثلاً أعلى
 وجببه أسفل شرح الباب (قوله أو وضعه الخ) أي لو أتى التلباء على كتفه ولم يدخل قميصه ولم يرتد
 لاشتماله على الكرامة وتقدم تمام الكلام في فصل الاحرام (قوله أو ستر رأسه) أي كذا أوربه
 ومنه الوجه كما يأتي بخلاف ما لو عصب نحو يده وعطفه على لبس الخطأ لأن السترة قد يكون بغيره كالرداء
 والشاش أفاده في النهر (قوله بمعتاد) أي بما قصد به التغطية عادة (قوله اجنبة) بكسر الهمزة
 وتشديد الجيم أي مكن شرح الباب وكفاية وطئت (قوله أو وعدل) بكسر العين وقد فتح أي أحد
 شئ حل الذابة شرح الباب وقيد العدل في الجبر والمخالف المشغول بل لا يسي عدلاً إلا بذل لأنه حينئذ يعادل به
 قربة فلذا أطلقه هنا رضى قلت لك أي لم أرفى البصر والمخالف التقييد بما ذكره من تراجع نصه أخرى
 (قوله يوماً كاملاً أو ليلة) الظاهر أن المراد مقدراً أحدهما فلو لبس من نصف النهار إلى نصف الليل
 من غير انقصال أو بالعكس ردهم كما يشير إليه قوله في الأقل صدقة شرح الباب (قوله وفي الأقل
 صدقة) أي نصف صاع من بز وعل الأقل الساعة الواحدة أي الفلكية وما دونها خلافاً لما في خزائن
 الأكل أنه في ساعة نصف صاع وفي أقل من ساعة قبضة من بز اه بحر ومتى في الباب على ما في الخزائن
 وأثره شارحه وأعرضت بمخالفته لما ذكره الفقهاء (تنبيه) ذكر بعض شراح المناسك لأحرام نسك
 وهو لبس الخطأ وكذا في أقل من يوم وحل منه لم أرفيه فصار محامق متفقين قوله إن الارتفاق بالكمال
 الموجب لعدم لا يحصل إلا بلبس يوم كامل أن تفرقه صدقة ويحتمل أن يقال إن التقدير باليوم باعتبار كمال
 الارتفاق انما هو فيما إذا طال زمن الاحرام ما إذا قصر كما في مسائلنا فقد حصل كمال الارتفاق فبني وجوب
 الدم ولو لم يكن من هذا إلا يومين فنقل صريح (قوله وان نزع ليلاً أو أعاد نهراً) ومنه العكس كما في شرح
 الباب (قوله ولو جيع ما لبس) بمبالغة على قوله أو لبس مخطأ أي لوجع اللبس من قصص وقبائح وعامة
 وقسوة وسراويل وخف ولبس يوماً فلبس يوم واحد ان نزع اللبس كأي الباب أي أن كان لبس الكل
 لضرورة أو غير ذلك فاضطر لبعض تعدد الدم كما يأتي وظاهر ما ذكرناه أنه لا يلزم لبس الكل في مجلس واحد
 خلافاً لما يقده القاري بل يكفي جمعها في يوم واحد ويدل عليه قوله في الباب ونقد الجزاء مع تعدد اللبس
 بأمور منها أن تعدد السبب وعدم العزم على الترتيب عند الترتيع وجع اللبس كله في مجلس أو يوم اه أي مع
 أن تعدد السبب كاعتكاف أو لبس البعض في يوم والبعض في يوم آخر تعدد الجزاء وان تعدد السبب (قوله
 ما لم يزعم على الترتيب) فان زعمه في تعدد ثانياً أو لبس ليلة لا يلزمه كفارة أخرى لتداخل لبسه
 ويعلم ما نسبنا واحداً حكماً شرح الباب (قوله كأنشأه بعده) أي في وجوب الدم أن دام يوماً أو ليلة
 وفي الإشارة إلى صحة احرامه وهو لا لبس إلا بعد دخاله باعتداله العوام لأن التبرع عن الخط من واجبات
 الاحرام لأن شرطه صحت (قوله ولو تعدد سبب اللبس) كما إذا كان به حتى فاحتاج إلى اللبس لها فزالت
 وأصابه مرض آخر أو حتى غيرهما فلبس عليه كفارتان كقولنا أولاً وإذا حصره الصدقة فاحتاج إلى اللبس
 للقتال أما لبسها إذا خرج وبزعهما إذا رجع فلبس عليه كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العدو فان ذهب وباه عدو
 غير له كفارة أخرى ومتفقين ذلك كما قال الحلي أنه إذا لبس دفع برد ثم صار ينزع وليس ذلك ثم زال ذلك
 البرد أو صابه برد آخر فلبس ذلك أنه يجب عليه كفارتان بحر (قوله ولو اضطر الخ) فخصص لما قبله من تعدد
 الجزاء بتعدد السبب قال في الذخيرة والاصل في جنس هذه المسائل أن الزيادة في موضع الضرورة لا تعتبر جنابية
 مبتدأة في الباب فان تعدد السبب كما إذا اضطر إلى لبس ثوب طلس فوبن فان لبسهما على موضع الضرورة نحو
 أن يحتاج إلى قص طلس فلبس ثوبين أو قصاً وجبة أو يحتاج إلى قسوة فلبسها مع العمامة فلبس كفارة واحدة
 يتغير فيها قال شارحه وكذا إذا لبسها على موضعين لضرورة فلبسها في مجلس واحد بأن لبس عمامة وخنفاً بعد ذلك
 فيها فلبس كفارة واحدة اه وإن لبسها على موضعين فحقيق موضع الضرورة وغير الضرورة كما إذا
 اضطر إلى لبس العمامة فلبسها مع القصص مثلاً أو لبس قصاً للضرورة وخصن لغيرها فلبس كفارتان كفارة
 الضرورة يتغيرها وكفارة الاختيار لا يتغيرها اه (قوله لزمه دم وائم) لزوم الدم بأحدهما والآخر لا
 والمناسب التعبير يلزمه كفارة الأخيرة كما قلناه لأنه حيث كان بعد ولا يبين الدم كما يأتي ولزوم كفارة

ولو أوتره أو وضعه على كتفه لا شيء
 عليه (أو ستر رأسه) يعتاد ما يجعل
 اجنبة أو وعدل فلا شيء عليه (يوماً
 كاملاً) أولية كاملة وفي الأقل
 صدقة (والزائد) على اليوم
 (كل يوم) وان نزع ليلاً أو أعاد
 نهراً ولو جيع ما لبس (ما لم يزعم
 على الترتيب) للسه (عند الترتيع
 فان زعم عليه) أي الترتيب (ثم لبس
 تعدد الجزاء كفر للآخر أو وكذا)
 بتعدد الجزاء (أو لبس يوماً فارتى
 دماً) لبسه (ثم دام على لبسه
 يوماً ثم فعله الجزاء) أيضاً لا شيء
 شغلوه فكان لدوامه حكم الابتداء
 ودوام اللبس بعد ما حرم وهو
 لأنه كأنشأه بعده ولو مكرها
 أو نأثراً ولو تعدد سبب اللبس تعدد
 الجزاء ولو اضطر إلى قص طلس
 فلبس ثوبين أو إلى قسوة فلبسها مع
 عمامة لزمه دم وائم

واحدة في لبس العامة مع التماسه كافي القميصين هو المنصوص عليه كمام عن اللباس ومثله في الفتح
 والمرحاج خلافا لما في الصبرن التفرقة بينهما كما به عليه في التبريلالية وما ذكره من لزوم الاثم بنه عليه
 في الصبرن المحلي قال فليصنف هذا فان كثيرا من المحرمين يغفل عنه كما شاهدناه **(قوله ولو تيقن الح)**
 اوالا فليصنفه في زواله فلا شيء عليه **(قوله كمن ارى)** أي بلا تيقن ادم وما بعد
 التيقن **(قوله كالكل)** هو المشهور من الرواية ان ابي حنيفة وهو الصحيح على ما قاله غير واحد من الباب
(قوله ولا بأس بتغطية اذنيه وقضاه) وكذا بقية البدن الا الاكسكن والتقدم من لعن من لبس التفاضل
 والجورين ومن غلبه في فصل الاحرام **(قوله بلا ثوب)** كذا في الفتح والبحر والظاهر انه لو كان الوضع
 بالتوب فيه الكراهة التحريمية فقط لان الالتباس بغير الوجه افاده ط **(قوله أي ازال)** أي اراد بالخلق
 الازالة بالوصي او غيره محذرا او لا فلو ازاله بالنورة او تغطيته او احترق شعره بغيره او وسه يده وسقط
 فيه كحلط بخلاف ما اذا تناثر شعره بالمرض أو النار بجرح عن المحيط قلت ويشمل ايضا التقصير كما في اللباس
 من شارحه وصرح به في الكافي والكرمان وهو النوب قياسا على الصل ووقع في الكناية شرح الهداية
 ان التقصير لا يوجب الدم اه **(قوله ربع رأسه الح)** هذا هو الصحيح المختار الذي عليه جمهور اصحاب المذهب
 وذكره في الصبرن في مختصره ان في قول ابي يوسف ومحمد لا يجب الدم ما لم يحنأ أكثر رأسه شرح اللباس
 وان كان اصغر ان بلغ شعره ربع رأسه فله دم والافسدة وان رقت لحية العارية في الخلف ان كان قدر
 ربعها كاملة فله دم والافسدة لباب والقيسة مع الشارب عضو واحد فتح **(قوله محاجة)** هي
 موضع الحماة من الصن كافي البحر **(قوله والافسدة)** أي ان لم يتحصه بعد الخلق فالواجب صدقة
(قوله كافي البحر عن الفتح) قال في التهرل ذلك في نص من في الفتح اه قلت كانه سقط من نصه
 والافتراء في الفتح واستشهد به قول الزبياني ان حلقه لم يتحصه مقصود وهو المعبر بخلاف الخلق لغيرها
(قوله كاه) أي كل الثلاثة وانما قد به لان ربع من هذه الاعضاء لا يعتبر بالكل لان العادة لم تخبر بها
 بالافتراء على المعنى فلا يكون حلق البعض ارتعا كما كاهلا بخلاف ربع الرأس والصدية فانه معتاد
 لبعض الناس ومافي الخط من ان لا كبر من الرقة كالكل لان كل عضو لا نظيره في البدن يقوم أكثره
 مقام كله وتصيب وكذا مافي الثانية من ان الاطراف اذا كان كثر انشعر بغير ربع لوجوب الدم والا فلا كثر
 والمذهب ما ذكره المصنف من اعتبار الربع في الرأس والقيسة والكل في غيره كما في لزوم الدم بحر
 ملحوا وذكر في اللباس مثل الثلاثة مالحق الصدر والناق أو ازرقة أو الخف أو القدم أو الساعد
 فله دم وقبل صدقة وان حلق أقله فصدقة ولا يقوم الربع منها مقام الكل اه قال شارحه بشرح قوله وقبل
 صدقة الى مافي المسوط متى حلق عضوا مقصودا بالخلق فعليه دم وان حلق ما ليس بمقصود فصدقة ثم قال
 ومما ليس بمقصود حلق شعر الصدر والناق ومما هو مقصود حلق الرأس والابطين ومثله في البدن والعرق راسي
 وفي الخدبة ومافي المسوط هو الاصح وقال ابن الهوام انه الحق اه والحاصل ان كل واحد من الثلاثة اعني
 الاطراف والعيانة والرقة مقصود بالخلق وحده فوجب به دم لكن لا يقوم ربعه مقام كله كما سأل بخلاف الصدر
 والناق ونحوهما فوجب به صدقة قال في الفتا لان القصد الى حلقهما انما هو في نفع غيرهما اذ ليس
 العادة تنبئ بالساق وحده بل تنبئ بالجوع من الصلب الى القدم فكان بعض المقصود مالحق قال في البحر فلي
 هذا قال القسبة بالثلاثة لان احراق زعن الصدر والناق ما ليس بمقصود واعلم ان المتفرق من الخلق يصح كالمط
 فلو حلق ربع رأسه من مواضع متفرقة فعليه دم لباب وسيأتي ان في حلق الشارب صدقة **(تنبيه)** ذكر
 الخلق في الابطين تبعا للبياع المصرا بما الى جوارحه وان مكان التلف هو السنة ولذا عبر به في الاصل
 واختلف في المنسوق في الشارب هل هو القس أو الخلق والمذهب عند بعض المتأخرين من مشايخنا انه النص
 قال في البدائع وهو الصحيح وقال الطحاوي النص حسن والخلق أحسن وهو قول علمائنا الثلاثة نهر
 قال في الفتح وتشر النص ان تنص حتى تنقص عن الاطراف هو بكسر الهمزة ملحق بالجلدة والدم من النشة
 وكلام صاحب الهداية على ان يحاذيه اه وأما طرف الشارب وهما السبالان فقل هما منه وقيل
 من النية وعليه فليل لا بأس بتركهما قبل بركه لمافي من القسبة بالا عاجم وأهل الكتاب وهذا أولى

(ولو تيقن زوال الصلوة) فاستتر
 كثر أخرى وتغطية ربع الرأس
 أو الوجه كالكل ولا بأس بتغطية
 اذنيه وقضاه ووضع يديه عن ثوبه بلا
 وب (أو حلق) أي ازال ربع رأسه
 أو ربع لحية (أو حلق) محاجة
 يعني واخيم والافسدة كما
 في البحر عن الصن (أو) حلق
 (احدى ابطنه أو عانه أو رقبته)
 كاه (أو قص) عطفارديه أو رجليه
 أو الكل (في مجلس واحد) فلو
 تعدد المجلس تعدد الدم الا اذا
 اتحد المجلس

بالصواب ونعمه في حاشية توضح في الصراحة العامة الجسدي ثم قال واعفاء البسة أي الوارد في الصحين
 تركها حتى تكس وتكثر والسنة قدراً لقبضة نمازاً قطعها هـ ونعمه فيما علقناه عليه ومز بعض ذلك
 في كتاب الصوم وأما العانة ففي البصر عن النباه أن السنة فيها الحلق لما ساء في الحديث عشر من السنة
 منها الاستعداد وتقصير حلق العانة بالحديد (قوله كلفني اطيه في مجلسين) كون ذلك من اتحاد الحلق
 بخلاف قص أطفاً بالدين مشكل ومع هذا فلا روية فيه كاذرة في العناية أي بل هو من تخريج بعض منائح
 المذهب أن كان أحد نفل أن فيه دماً واحداً كما هو مقتضى صنيع الشارع ولم أر من سرح بذلك وأجاب
 في العناية عن الاشكال على تقدير ثبوت الرواية بأن نعمة ما يوجب اتحاد الحلق وهو التورق فانه لو توجع
 البدن لم يلزمه الا كفارة واحدة والحلق مثل التورق وليس في صورة النزاع أي مسألة القص ما يجعلها
 كذلك هـ وفيه أن القص كذلك على أنه يلزم منه أنه لو تعدد حلق الحلق واختلف المجلس يجب فيه كفارة
 مع أنه يجب لكل مجلس موجب جناية كاسر ح في البصر وغيره (قوله أو رأسه قد أربعة) أي بأن حلق
 في كل مجلس رباعته ففيه دم واحد انقطاعاً ما لم يكفر بالاول شرح الباب (قوله لوجوبه بالشروع) أشار
 إلى أن الحكم كذلك في كل طواف هو طواف فيصحب الدم لو طافه جنباً والصدقة لو حداثاً كما في الشربلية
 عن الزيلي وأفاد أن الكفارة يجب ترك الواجب الاصطلاحى بلاقين الأقوى والاضعف فان ما وجب
 بالشروع دون ما وجب بياجبه تعالى كطواف الصدر لا شراً كما في الوجوب الثابت بالبدليل الفتي بخلاف
 الطواف الفرض الثابت القطعي فلذا وجبت فيه مع الجناية بدنة اظهاراً للتفاوت من حيث الثبوت فانهم
 (قوله أو للفرض محدثاً) قيد بالحدث لأن الطواف مع نجاسة التوب أو الدن مكروه فقط وما في الطهيرة
 من إيجاب الدم في نجاسة كل التوب لا أصل له في الرواية وأشار إلى أنه لو طاف عراً باقداً رماً لا يجوز الصلاة معه
 يلزمه دم ترك السرا وأوجب وقيد بالفرض وهو الأكثر لأنه لو طاف أقله بعد ثابو لم يعد وجب عليه لكل
 شوط نصف صاع الا إذا بلغت قمته دماً فنقص منه مائة بحر (قوله ولو جنباً فبدنة) أما لو طاف أقله
 جنباً لم يعد وجب عليه شاة فان أعاد وجبت عليه صدقة لكل شوط نصف صاع لا خيراً الاقل من طواف
 الزيادة بحر لكن في الباب لو طاف أقله جنباً فعليه لكل شوط صدقة وان أعاده مستقلاً تأكل (قوله
 أن لم يعد) أي الطواف الشامل للقدم والصدر والفرض فان أعاده فلا شيء عليه فانه متى طاف أي طواف
 مع أي حدث ثم أعاده مستقلاً موجه هـ ح قلت لكن إذا أعاد طواف الفرض بعد أيام الفرض زدم
 عند الامام للتأخير وهذا أن كانت الاعادة لطوافه جنباً أو الفلاشي عليه كالأعادة في أيام التصرف مطلقاً
 كما في الهداية ومضى عليه في البصر وصححه في السراج وغيره وزعم في غاية البيان أنه سهل لتصرع الرواية
 في شرح الهداية يلزم الدم بالتأخير مطلقاً وأجاب في البصر بأن هذه رواية أخرى (تنبيه) من فروع
 الاعادة ما ذكره في الباب لو طاف للزيارة جنباً ولصدرها فان طاف للصدر في أيام الفرض لم يعد ترك
 الصدر لانه انتقل الى الزيادة وان طاف للزيارة ما يفتلاشي عليه أي لا يتناول الزيادة الى الصدر وان طاف للصدر
 بعد أيام الفرض لم يعد دم ترك الصدر أي تحوّل الى الزيادة ودم تأخير الزيادة وان طاف للصدر ثانياً مستقلاً
 عنه ودم وان طاف للزيارة بعد ثابو للصدر طافها فان حصل الصدرة في أيام التصرف انتقل الى الزيادة ثم ان طاف
 للصدر ثانياً فلا شيء عليه والاضحية دم تركه وان حصل بعد أيام الفرض لا يقتل وعليه دم لطواف الزيارة
 بعد ثابو لو طاف للزيارة بعد ثابو للصدر جنباً فعليه دمان (قوله والاصم وجوبها) أي وجوب الاعادة
 المفهوم من قوله بعده وهذا أيضاً شامل للقدم والصدر والفرض قال في البصر لو طاف للقدم جنباً لم
 الاعادة هـ واذا وجبت الاعادة في القدم ففي الصدر والفرض أو في هـ ح (تنبيه) قال في البصر
 الواجب أحد شيئين إما الشاة أو الاعادة والاعادة هي الأصل مادام يمكنه لكون الجاهل من جنس الجاهل
 ففي أفضل من الدم وأما ما ذرع الى أهلنا في الحديث انفقوا على أن يبت الشاة أفضل من الرجوع وفي الجناية
 اختار في الهداية أن الرجوع أفضل لما ذكرنا واختار في الحط أن البعث أفضل لنفقة الفقراء وما ذرع
 الاول يرجع بأمر جديد بناء على أنه حل في حق التسامح لو طاف الزيارة جنباً فلذا احرص بصحة ما ذهب
 ثم بطوف الزيارة ولم يزمه دم تأخير عن وقته (قوله والاعتبار الاول) عطف على وجوب جهادها مذهب

كلفني اطيه في مجلسين أو رأسه
 في أربعة (أو يد أو رجل) إذا الرعب
 كالسك (أو طواف للقدم)
 لوجوبه بالشروع (أو للصدر
 جنباً) أو ناساً (أو للفرض
 محدثاً) ولو جنباً فبدنة ان لم يعد
 والاصم وجوب في الجناية ونهها
 في الحديث والاعتبار الاول والثاني
 جارية فلا يجب اعادة السبي جوهره

البحر كثر حتى وصحبه في الإيضاح خلافا للرازي وهذا في الجناية أما في الحدث فالمعتبر الأول اتخاف سراج
وقوله فلا يجب الخ بيان لقلة الخلاف فصيل قول الرازي يجب إعادة السبي لأن الطواف الأول قد انقطع
فصكه أنه لم يكن سراج فتوله في البحر لا تامة للخلاف خلاف الواقع (قوله وفي القبح الخ) عزاء إلى المحط
وقوله في الشرية لا ومنه في الباب حيث قال ولو طاف للعمرة كله أو أكثره أو أقله ولو شوطا جنباً أو حائضاً
أو نساء أو محدثاً فقبله لا يفرق فيه بين الكثير والقليل والجنب والمحدث لا نه لا يدخل في طواف العمرة للبدنة
ولا للصدقة بخلاف طواف الزيارة وكذا الترتل منه أي من طواف العمرة أقله ولو شوطاً فقبله ومن أو أعاده
سقط عنه الدم اهـ مستن في البحر عن الظهيرة لو طاف أقله لمحمد واجب عليه لكل شوط نصف صاع
من حنطة إلا إذا بلغت قيمته دما فنقص منه ماشاء اهـ ومنه في السراج وانظروا أنه قول آخر فافهم
وأما ما ساقى من قول المصنف وكل ما على المفرد به دم بسبب جنابته على أحراره ففي القنار دمان وكذا
الصدقة وذكر الشارح هناك أن المتنع كالقنار فلا بد على ما هنا وإن كانت جنابة المتنع على أحرار الحج
وأحرار العمرة لأن المراد هنا الجناية بفعل شيء من محظورات الأحرار بخلاف ترتل شيء من الواجبات كما ساقى

في كلام الشارح وهنا الجناية بترك واجب الطهارة فلا ينافي وجوب الصدقة في العمرة بفعل المحظور ولهذا
لم يعمم في الباب بل قال لا يدخل في طواف العمرة للصدقة وإن أطلق الشارح العبارة تعالى فتعلم فتنه
(قوله أو فأضمن من عرفة الخ) بأن ما وزدوه هاهنا قبل الغروب والافلاحي عليه كافي الباب (قوله
ولو نبت بعمره) الذي يشق التوهم وتشديد الدال المحلة للغروب ح قال في الباب ولو نبت بعمره فخرجه
من عرفة قبل الغروب لم يزد دم وكذا لو نبت بعمره فتبعه لا خذ اهـ قال شارحه القناري وفيه أن ترك الواجب
لعدم مسقط للدم اهـ واجب بأنه يمكنه التمدد بالبعد وهو مسقط للدم قلت الأحسن الجواب
بما قد سناه أول الباب من أن المراد بالبعد المسقط للدم ما لا يصحكون من قبل العاد وسألت توضيحه
في الإحصار (قوله والغروب) فذهب هذا الطيفيان أن مرادهم بالامام الغروب لما ينبت من الملائكة
فإن الامام لما كان الواجب عليه التفر بعد الغروب كان التفر بعد نفرا بعد الغروب والافلاحي غرت
فنفروا ولم يفر الامام لأشياء عليهم ولو نفرا ما قبل الغروب فتابعوه كان عدو عليهم الدم وذلك لأن الوقوف
في جزء من الليل واجب فتركه يلزم الدم كافي البحر (قوله ولو بعدة في الاسم) إذا عاده فظاهر
الرواية عدم السقوط وصحح القدوري رواية ابن شجاع عن الامام أنه يسقط وأما أنه لو عاد قبل الغروب
يسقط الدم على الاسم بالأولى كما في البحر فافهم وفي شرح النجاشي لقناري أن الجهموع على أن ظاهر
الرواية هو الاسم ولو عاد قبل الغروب فالظاهر عدم السقوط لأن استدامة الوقوف إلى الغروب واجب
فتسقط بفوت البعض اهـ قلت وذكر ابن الكمال في شرحه على الهداية ما حصله أن الشراح هنا أخطأوا
في نقل الرواية لما في البدائع أنه لو عاد قبل الغروب وقبل نفرا الامام سقط عندنا خلافا لفرقان وعاد قبل الغروب
بعد ما نرى الامام من عرفة روى ابن شجاع عن الامام أنه يسقط واعده القدوري وذكر في الأصل

عدمه ولو عاد بعد الغروب لا يسقط بخلاف لتقرر الواجب فلا يحتمل السقوط بالبعد اهـ (قوله سبع
الفرس) ينقض السين والفرس يعني المفروض صفة لحذوف أي الطواف القرض أو على تقدير منضاف أي
طواف الفرس لقول الوفاة أو خرطواف الفرس أو ترك أقله وعلى كل فاضافة تسع على معنى اللام
ولا يصح جعلها يائية على معنى سبع هي الفرس لأن الفرس في أشواط الطواف أكثر السبع لأكلاهما وإن قال
المحقق ابن الهمام أن الذي ندين أنه تعالى أن لا يجوز أقل من السبع ولا يجبر بعضه بشيء فانه من إجماعه
الخاصة لاهل المذهب فاطمة كافي البحر وقد قال تليذه العلامة قاسم إن إجماعه الخاص للذهب لا تعتبر
فافهم (قوله حتى لو طاف الصدر) أي ما لا من أي طواف حصل بعد الوقوف مكان الفرس كما قد سناه
شرية لا أو فاد ذلك بقوله يعني ولم يطف غيره (قوله ثم إن بقي أقل الصدر) أي إن بقي عليه أقل أشواط
الصدر وهو قد مرنا انتقل منه إلى الركن بأن ترتل من الفرس ثلاثة أشواط وطاف للصدقة فانه يتقل منها
ثلاثة لطواف الفرس وتبقى هذه الثلاثة عليه من طواف الصدق فلهذا لها صدقة أما لو كان طاف للصدقة
وانتقل منها ثلاثة بقي عليه أكثر الصدق وهو أربعة فلهذا لها دم ثم هذا إن لم يكن آخر طواف الصدق إلى آخر

وفي الترتل لو طاف للعمرة جنباً أو
محدثاً فقبله دم وكذا الترتل من
طوافها شوطاً لا نه لا يدخل للصدقة
في العمرة (أو فأضمن من عرفة)
ولو نبت بعمره (قيل الامام)
والغروب ويسقط الدم بالبعد
ولو بعده في الأصح غاية (أو ترك)
أقل سبع الفرس) يعني ولم
يطف غيره حتى لو طاف للصدر
انتقل إلى الفرس ما يكمله ثم إن
بقي أقل الصدق فصدقة والافلاحي
(و ترك أقله

أبام التشريف والالزام مع الصدقة وألهم صدقة أخرى لتأخير أقل الفرض عند الامام لكل شرط نصف
صاع من برك خلافا لهما كما في الصروقة في التاتريثانية والتهنيتي والباب لم يكن في التريثانية عن الفتح
وان كان ترك أقله أي أقل طواف الفرض لزمه لتأخير دم وصدقة للمتزول من الصدر اه فأوجب دما لتأخير
الافل كآري قاتل (قوله في محرما) فان رجس الى أهله فعله حقا أن يعود بذلك الاحرام ولا يجزى
عنه البدل لباب (قوله في حق النساء) لانه بالخلق حل له ما سواهن حتى يطوف (قوله لزم دم)
أي شاة أو بدنة على ماساني (قوله الا أن يقصد الرض) أي فلا يلزم ما الثاني شيء وان قصد المجلس
مع أن نية الرض باطله لانه لا يخرج عنه الابلا لعمال لكن لما كانت المحظورات مستندة الى قصد واحد
وهو تعجيل الاحلال كانت متحدة فكفاهم واحد بجر قال في الباب واعلم أن الحرم اذا نوى رضى الاحرام
لجعل يصنع ما يصنع الحلال من لبس الثياب والتطيب والخلق والجماع وقتل الصيد فانه لا يخرج بذلك
من الاحرام وعليه أن يعود كما كان محرما ويجب دم واحد لجميع ما ارتكب ولو لكل المحظورات وانما يعتد
الجزاء معتد الجنابات اذا نوى الرض ثم نية الرض اغتاتر عن زعم أنه خرج منه بهذا قصد لجهله مسألة
عدم الخروج وما من علم أنه لا يخرج منه بهذا قصد فانه لا يعتبر منه اه قلت وما ذلك من أن نية
الرض باطله وأنه لا يخرج من الاحرام الا لافعال بحول على ما ذكره في أمور الرض كما سنذكر آخر
الجنابات ومن المأمور بالرض المحصر بغيره وعد ولا يذبح الهدي يحمل ويرتض احرامه على ماساني
في بابه وسنذكر هناك أيضا أن كل من منع عن المعنى في موجب الاحرام لحق العدة فانه يتصل بغير الهدي
كلما ذكرناه والعبد لحرما بلاذن الزوج والمولى فان لمهما في الحلال بلاذن وبما قرناه انفع
حاشي التريثانية حيث زعم المتأخرين ما مر من أنه لا يخرج عن الاحرام الا لافعال وبين مسألة تحليل المولى
أتمه بوضوح نظرا لجماع (قوله أو أربعة منه) أمالوزك أنه فقه صدقة كإياقي (تنبيه) لم يصرحوا
بحكم طواف التندوم لشرع عنه تركه وأنه وأظهوا أنه كالتدوم لوجوبه بالشرع وقتما نعلمه
باب الاحرام (قوله ولا يتحقق تركه الا بانطروح من مكة) لانه مادام فيها لم يطالب به ما لم يرد السفر
قال في الجبر وأشار بالترك الى أنه لو أتى بماتركه لا يلزمه شيء مطلقا لانه ليس بمؤقت اه أي ليس له وقت فينقض
بفوت وقت مناع من النهرو والباب أنه لو نوى ولم يطوف وجب عليه الرجوع لطوافه ما لم يجاوز الميقات فغيره
اراقة الدم والرجوع باحرام جديد بصره ولا شيء عليه لتأخيره (قوله بلا عذر) قيد الترك والركوب قال
في الفتح عن البدائع وهذا حكم تركه الواجب في هذا الباب اه أي انه ان تركه بلا عذر لزمه دم واحد
فلا شيء عليه مطلقا وقبل فيما ورد به النص فقط وهذا بخلاف ما لو ارتكب محظورا كاللبس والطيب فانه
يلزمه موجه ولو بعد تركه فانه أول الباب ثم لو أعاد الشيء ما شابه ما حل وجامع لم يلزمه دم لا شيء
غير مؤقت بل الشرط أن يأتي به بعد الطواف وقد وجد بجر (قوله أو الركن) اغتاج بتركه كمنه دم
واحد لان الجنس متحد كما في الخلق والترك اغتاج تحقيق فربوب النعم من آخر أيام الركن وهو الرابع لانه لم يعرف
قربة الا في مواد امت الايام باقية فالعادة ممكنة فيه على التأليف ثم تأخيرها يجب الدم عنده خلافا لهما
بجر وبه علم أن الترك عرق لوجوب الدم تأخير الركن اه أو تأخير يوم الى ما يليه أمالوزك ان الركن
فلا شيء عليه كما تقرر في بحث الركن (قوله أو في يوم واحد) ولو يوم آخر لانه تركه تمام بجر (قوله
أو الركن الأول) داخل فيما قبله كاعتكف عليه تعالى الهداية لانه لو تركه لزمه جرة العقة في بقية الايام يلزمه
صدقة لانها أقل الركن فيها بخلاف اليوم الأول فانها كل ركنه ركن فاقه (قوله أو كثره) ككثير
حسبان تخافونها في يوم التمر أو إحدى عشرة فيما بعده وكذا لو تركه أمالوزك أقل من ذلك أو أخره
ففيه لكل حصة صدقة الا أن يبلغ وما ينقص مائة لباب (قوله أي كثر يوم) المفهوم من الهداية
عود التمر الى الركن الأول وهو الركن العقة في يوم التمر وهو المفهوم من عبارة المصنف أيضا لكن ما ذكره
الشارح أفرد (قوله أو سلق في حل بجم أو عورة) أي يجب دم ولو سلق في الحل لوقتة بالمكان
وهذا عندهما خلافا للثاني (قوله في أيام الرض) متعلق بمحل يتركه كونه للرجوع ولذا اقتضى على قوله أو عورة
فيقتد حلق الحاجب بالزمان أيضا ونال فيه محمد وعائف أبو يوسف فيها وهذا الخلاف في التعيين بالدم

بقي محرما اه في حق النساء
(حق يطوف) فكما جامع لزمه
دم ان اعتد المجلس الا أن يقصد
الرض فتح (أو تركه) طواف
الصدر أو أربعة منه ولا يتحقق
الترك الا بانطروح من مكة (أو تركه
الس) أو أكثره أو ركن فيه
بلا عذر (أو الوقوف بجميع)
يعني من دقة (أو الركن)
أو في يوم واحد أو الركن الأول
أو أكثره أي كثر يوم
(أو سلق في حل بجم) في أيام الرض
فلو بعدهما

لا في الضل فانه يحصل بالخلق في أي زمان أو مكان فتح وأما خلق العمرة فلا يتوقف بالزمان إجماعا هداية
 وكلام المدرس يومهم أن قوله في أيام الصريد للبحر والعمره وعزاه إلى الزبلي مع أنه لا إيهام في كلام الزبلي
 كما يعلم من راجعته (قوله قدسان) دم للشك ودم للزمان ط (قوله لا اختصاص بالخلق) أي لهما بالحرم
 وللبحر في أيام الضر ط (قوله خرج) أي من الحرم (قوله ثم يرجع من حل) أي قبل أن يصلح أو يقتصر
 في الحل (قوله وكذا الحاج الخ) فيه رد على صاحب المدرس وصدور التبعة وإن كان كمال حيث أطلقوا
 وجوب الدم بخروجهم قبل الضل ثم يرجعون فان ذات الخروج من الحرم لا يلزم لهم من حيث قال في الهداية
 ومن اعترض فخرج من الحرم وقصر فعله دم عندهما وقال أبو يوسف لا شيء عليه وإن لم يقتصر حتى يرجع وقصر
 ظنا في عليه في قولهم جعلا أنه أتى به في مكانه فلم يلزمه نكاحه اه قال في العناية ولو فعل الحاج ذلك لم يسقط
 عنه دم التأتأة عند أبي حنيفة اه فقد نص على أن الدم الذي يلزم الحاج إنما هو لأتأة خيرا بالخلق عن أيام الضر
 ويضد أنه إذا عاد بعد ما خرج من الحرم وحلقت فيه في أيام الضر لا شيء عليه وهذا لا يتوقف منه من أدى المأم
 بمسائل الفقه فليسته أنه أفاده في الترتيل لآية (قوله وأقبل الخ) حاصلة أن الحاج لا يجاع كالعائفة
 والمباشرة الفاحشة والجباع فيمدون الفرج والتقبل والعس بشهوة موجبة للدم أنزل أو لا قبل الوقوف
 أو بعده ولا يضد وجهه شيء منها كافي الباب وشغل قوله قبل الوقوف أو بعده ثلاث صور ما إذا كان قبل الوقوف
 والخلق أو بعده قبل الخلق أو بعده الوقوف والخلق قبل الطواف في الأولين حصل الفرق بين الدرأى والجباع
 لمقتضى وهو أن الجباع في الأولى مفسد لتعلق فساد المحل بالجباع حقيقة قال في الضر وإنما لم يفسد المحل
 بالدرأى كما يشهد بالصوم لأن فساد محله بالجباع حقيقة بالنسب والجباع معنى دون فعل بلقنه وفي الثانية
 موجب للبدنة لفظ الحناية كافي الضر ولم يفسد تمام وجه الوقوف ولا شيء من ذلك في الدرأى وأما الثالثة
 فاشتراك الجباع ودواعيه في وجوب الشاة لعدم التفتي للفرقة المذكورة لأن الجباع ضاليس جنابة
 غلظة لوجود الخلل الأول بالخلق فلذا لم يقب ببدنة ودواعيه مطعنة في كسرين الأحكام فافهم (تنبيه)
 أطلق في التقبل والعس فمألو صدر في أجنبية أو زوجته أو أمته والظاهر أن الأمر ذلكا لجناسه وإن توقف
 فيه المحرم وأخرج بها النظر إلى فرج امرأة بشهوة فاقى فانه لا شيء عليه كالوقوفه في الحال التفرق وتكرر
 وكذا الاحتلام لا يوجب شيئا هندية ط (قوله في الاسم) أن من صرح بتبعه وحكاه أخذه
 من الضر صريح بالاطلاق في المسوط والهداية والكافي والبدائع وشرح الجميع وغيرها كافي الباب ورجه
 في الضر بأن الدرأى محزنة لأجل الإحرام مطلقا فيجب الدم مطلقا واشترط في الجامع الصغر الإزالة وصحة
 فاضحان في شرحه (قوله وأنزل) فدل على أن ما لم ينزل فيه ما فلا شيء عليه ط (قوله وأخر الحاج)
 فده لان حلق المحرم لا يقيد بالزمان وكذا أطوافه فلا يلزم تأخيرهما شيء ط (قوله وأطواف الفرض)
 أي كاه أو أكثر فلو أخر أده يجب صدقة وأشار إلى أن لو أخر أطواف الصدر لا يجب شيء قيسان (قوله)
 لتوقتها) أي الملق وطواف الفرض بها أي بأيام الضر عند الامام وهذا على وجوب الدم تأخيرهما قال
 في الترتيل لآية وهذا إذا كان تأخير الطواف بلا عذر حتى لو حاضت قبل أيام الضر واستمر بها حتى منته
 لا شيء عليها باتأخيرها وحاض في أثناءها وجب الدم بالتأخير فمما تقدم كذا في الجوهر من الوجوب وأفاد
 شيئا أنه لا تأخير لعدم وجوب الطواف عينا في أول وقته في الزامها بالدم وقد حاض في الثانية نظر اه
 وتقدم تمامه في بحث الطواف (قوله أو تقدم نسكا على آخر) أي وقد فعله في أيام الضر لتلاصق عن
 بخوله قبله أو أخر الملق الخ ترتيل لآية (قوله فيجب الخ) لما كان قوله أو تقدم الخ ياتل للوجوب الدم
 بعكس الترتيب ثم عله أن الترتيب واجب مع بيان ما يجب ترتيبه وما لا يجب فافهم (قوله لتسبب المفرد)
 أم هو فالنسخ له متص كاسر (قوله له كن لا شيء على من طواف) أي مفردا أو غيره شرح السلب
 (قوله قبل الرى والخلق) أي وكذا قبل الذبح بالاولى لان الرى مقدم على الذبح فاذا يجب ترتيب الطواف
 على الرى لا يجب على الذبح (قوله وقد تقدم) أي عند ذكر الواجب (قوله كما لا شيء على المفرد الخ)
 فيجب تقديم الرى على الملق المفرد وغيره وتقدم الرى على الذبح والذبح على الملق للمفرد ولوطاف المفرد
 وغيره قبل الرى والخلق لا شيء عليه لباب وكذا لو طاف قبل الذبح كما عطل والحاصل أن الطواف لا يجب

قدسان (أو مرة) لاختصاص
 الملق بالحرم (لا) دم (في مفرد)
 خروج (ثم يرجع من حل) إلى
 الحرم (ثم قصر) وهكذا
 الحاج إن دمج في أيام الضر ولا
 ضم للتأخير (أو قبل) عطف
 على حل (أو ليس بشهوة أنزل
 أولا) في الأصح أو استغنى بكفه
 أو جامع بهيمة وأنزل (أو آخر)
 الحاج (الملق) وطواف الفرض
 من أيام الضر (لترتيبها بها)
 (أو تقدم نسكا على آخر) فيجب
 في يوم الضر أربعة أشياء الرى ثم
 الذبح للمفرد ثم الملق ثم الطواف
 لكن لا شيء على من طاف قبل الرى
 والخلق ثم يكبره لباب وقد تقدم
 كما لا شيء على المفرد إذا خلق قبل
 الرى لأن وجهه لا يجب (ويجب
 دمان على قارئ

ترجيحه على شيء من الثلاثة وانما يجب ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق لكن المرد لا ذبح عليه فوجب عليه
 الترتيب بين الرمي والحلق فقط (قوله حلق قبل ذبحه) وكذا لو حلق قبل الرمي بالاولى به وانما وضع
 المسألة في القارن لان الفرد لا شيء عليه في ذلك لانه لا ذبح عليه فلا يتصور تأخير السكوت وتقديمه للحلق قبله
 ابن كمال (قوله كما حزره المصنف) أي تبع الشبهة في البصر (قوله وبه) أي بما ذكره من أن المذهب
 أن أحد الدينين للتأخير والآخر للقران الذي هو دم شكر قافهم (قوله ماؤه بضمهم) أي صاحب
 الهداية حيث قال دم بالخلق في غير أوانه لأن أوانه بعد الذبح ودم متأخر الذبح عن الحلق اهـ وقد خُطأ
 شرح الهداية من وجوه منها خالفته لما نص عليه في الجامع الصغير من أن أحد الدينين للقران والآخر
 للتأخير ومنها أنه يزم منه أن يجب عليه خمسة دماء على قول من يقول أن أحرار العمرة لا ينتهي بالوقوف لان
 سنيته على احرار من التقديم والتأخير بجنايتان فبهما أربعة دماء ودم اقران وأجاب في البصر عن الاول
 بأن ما مشى عليه رواية أخرى غير رواية الجامع وان سكان المذهب خلافه عن الثاني بأن التضاعف على
 القارن انما يكون فيما إذا أدخل تضاعف احرار عمرته والا فلا يجب الا دم واحد ولهذا إذا أفاض القارن
 قبل الامام أو طاف الزيارة ضيقاً أو بعد ما لا يزيه الا دم واحد لانه لا تعلق للعمرة بالوقوف وطواف الزيارة
 وتام الكلام عليه وعلى الجواب عن بقية ما أورد عليه مبسوط فيه وفيما عتقناه عليه (قوله أقل من عضو)
 أي ولو أكثره كما حزر ط وهذا إذا كان الطبيب قذلاً على مأمراً من التوفيق (قوله في انخراطة الخ) أي غادى
 البصر ضيقه كما تقدم منه أول الباب (قوله أو حلق شابه) لانه تبع للعض ولا يبلغ ربهما والقول بوجوب
 الصدقة فيه هو المذهب الصحيح وقيل فيه بحكمه عدل وقيل دم كاحزره في البصر (قوله أو أقل من ربع رأسه)
 (الخ) ظاهره كالذكر أن الواجب نصف صاع أو أقل من ربع رأسه أو أقل من ربع رأسه أو أقل من ربع رأسه
 أو حلقه شمرات فكل شمرة كصم طعام وفي خراطة الاكل في خجلة نصف صاع ظهر أن في كلام المصنف
 اشتباهه أنه لم يبين الصدقة ولم يخلصها بصر (قوله وقد استقر الخ) إشارة إلى ما في عبارة المصنف من
 الأيام كعبارة للدرر وصدر الشريعة وان كمال لأن مفادها أنه يجب ضافوق الواحد إلى اثنين نصف صاع
 قال في الترتيب لانه وهو غلط لما في الكافي والهداية وشروحاتهم أنه لو نقص أقل من خمسة قطعته بكل ظفر
 صدقة إلا أن يبلغ ذلك دماً فينقص ما شاء ولو نقص ستة عشر ظفر من كل عضو أربعة يجب بكل ظفر طعام مسكين
 إلا أن يبلغ ذلك دماً فينقص ما شاء اهـ (تنبيه) حال في الباب كل صدقة تجب في الخواص فهي لكل
 شوط نصف صاع أو في الرمي فكل حصة صدقة أو في قمار الاغفار فكل ظفر أو في الصدق وبنايات الحرم فعلى
 قدر القيمة اهـ فليصط (قوله فينقص ما شاء) أي للاب يجب في الأقل ما يجب في الأكثر قال في الباب
 وقيل ينقص نصف صاع اهـ وباقى بيانه قريباً (قوله أو دواخل للقدم) وكذا كل طواف ينقطع جبراً
 لما دخل من النقص ترك الطهارة نهر (قوله أو إحدى البحار الثلاث) أي التي يهدوهم الصراط والمراد
 أن يترك أقل جاريوم ثلاث من يوم النحر وعشرة مما بعده رقيق (قوله من سبع الصدور) أي ما لوزك ثلاثة
 من سبع القدم فلم يذكروه وقد سنا الكلام عليه (قوله ومن السبي) أي لوزك ثلاثة منه أو أقل قطعته
 لكل شوط منه صدقة إلا أن يبلغ دماً فينقص من الدم ويتنقص الصدقة لباب (قوله فكما حزر) أي ينقص ما شاء
 (قوله أو أقاد الحدادى) أي في السراج وتقدم عن الباب التصريحه بقيل إشارة إلى ضيقه فخالفته لما في
 علقة الكتب من المطلق النقص ما شاء لكنه غير محتمل لانه صادر بما لو شاء شاقلاً مثل صكف من طعام
 في ترك ثلاث حصيات مثلاً لو بلغ الواجب فيها قنينة دم مع أنه لو ترك حصة واحدة يجب نصف صاع وقد التزم
 ذلك بعض شراح الباب وقال انه القنا من المطلقهم وهو بعيد كما عرفت لانهم تصوروا عن قيمة الدم للاب يجب
 في الأقل ما يجب في الأكثر فيبقى أن يكون ما في السراج ما مالما أطلقوه بمعنى انه ينقص ما شاء أي نصف صاع
 لا أكثر لما قلنا لكن ما في السراج يجعل وقدره ما خله بعضهم من البصر الآخر إذ يبلغ قيمة الصدقات دماً
 ينقص منه نصف صاع ليبلغ قيمة المصروع أقل من خمس الشاة وهكذا إذا نقص نصف صاع وكان خمس الباقى
 مقداري الشاة ينقص إلى أن يصير من الصدقة الباقية أقل من خمس الشاة حتى لو كان الواجب ابتدأ نصف
 صاع فقط بأن تم ظفراً واحداً وكان يبلغ هدية ينقص منه ما شاء بحيث يصير من الباقى أقل من خمس الباقى اهـ

حلق قبل ذبحه (دم للتأخير ودم
 القران على المذهب كما حزره
 المصنف قال وبه اندفع ماؤه
 بعضهم من جعل الممين للسناية
 (وان طيب) جواب قوله لا تق
 تصدق (أقل من عضواً واسترداه
 أو ليس أقل من يوم) في انخراطة
 في الساعة نصف صاع وفقدونها
 قبضة وظهره ان الساعة
 فلكية (أو حلق) شارب أو (أقل
 من ربع رأسه) أو حلقه أو بعض
 رقبته (أو نقص أقل من خمسة
 أطرافه أو خمسة) إلى ستة عشر
 (مترتبة) من كل عضو أربعة
 وقد استقر أن لكل ظفر نصف
 صاع إلا أن يبلغ دماً فينقص
 ما شاء (أو طواف للقدم أو للصدر
 عدداً أو ترك ثلاثة من سبع
 الصدر) ويجب لكل شوط منه
 ومن السبي نصف صاع (أو إحدى
 البحار الثلاث) ويجب لكل
 حصة صدقة إلا أن يبلغ دماً فكل
 مرق أو أقاد الحدادى له ينقص
 نصف صاع

(قوله أو حلق الخ) اعلم أن الحلق والمحلوق إما أن يكونا محرمين أو حلالين أو الحلق محرما والمحلوق حلالا أو بالعكس ففي كل على الحلق صدقة الآن يكونا حلالين وعلى المحلوق دم الآن يكون حلالا بها بل يمكن في حلق المحرم رأس حلال تصدق الحلق بمشائه وفي غيره الصدقة نصف صاع كافى القنح والبرص ويعلم ما في قوله أو حلال ووقع في العناية فيما إذا كان الحلق حلالا والمحلوق محرما أنه لا شيء على الحلق أنما فافلتنا مثل (قوله فانه لا شيء عليه) أى على الفاعل أما انفعول فعله الجزاء إذا كان محرما بالسب وشربه (قوله كالقطرة) أفاد أن التقيد بنصف الصاع من البر اتصاف في قصور اخراج الصاع من الثمر أو الشعر ط من التهمس في قال بعض المحققين وأما المحلوق بالشعر فانه يشار فان كانت الغلبة للشعر فانه يجب عليه صاع وإن كانت النعطة فنصفه كذا في ثمراته الاكل فان تدوا يا غيبى وجوب الصاع احتياطا وماذا حشكروه في القطرة يجرى هنا اه (قوله بعذر) قيد بثلاثة ولست الثلاثة مقبدا فان جيع محظورات الاحرام اذا كان بعذره فيه الخيارات الثلاثة كافى المحيط فمسألة في وأما ترك شيء من الواجبات بعذره فانه لا شيء عليه على ما مر أول الباب عن الباب وفيه ومن الاعذار التمسى والبرود والجرح والقرح والصداع والشقيقة والاقمل ولا يشترط دوام العلة ولا أدائها الى التلف بل وجودها مع قسوة متصلة ببعض ذلك وأما انقطاع السباب والاعانة والاكرام الصوم وعدم القدرة على الكفارة فليست بأعذار في حق الصبر ولوارتك المحظور بعذر فموجب الدم عينا أو الصدقة فلا يجوز عن الدم طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام فان تعذر عليه فله أن يفي ذمته اه وما في الظاهرية من أنه ان يجز عن الدم صام ثلاثة أيام ضعف كافى البر وفيه ومن الاعذار خوف الهلاك ولعل المراد بالوقوف للطن لا يجزى الوهم فتصور النعطة والستران غلب على ظنه لكن بشرط أن لا يتعدى موضع الضرورة فيغلب رأسه بالغسوة فقط ان اندفعت الضرورة بها وحشدت فلف العامة عليها موجب للدم أو الصدقة اه قلت بعضى إذا كانت نازلة عن الرأس بحيث تغلب ربهما بمحرم فغلبه والا فتدفع ما عن القنح وغيره التصريح بخلافه وأنه مثل ما لو اضطرر إليه فليس جيبين نسيم بل بخلاف ما لو لبس جبة وقلسوة فانه في كذا رين (قوله ان شاء مع الخ) هذا ما يجب فيه الدم أما ما يجب فيه الصدقة ان شاء تصدق بما وجب عليه من نصف صاع أو أقل على مسكين أو صام يوما كافى الباب (قوله ذبح) أفاده يخرج عن العهد بمجوز الذبح فلو هلك أو سرق لا يجب غيره بخلاف ما لو سرق وهو حي وأغاليا كل سنة رعاية بلمة التصديق ونماه في البصر (قوله في الحرم) فلو ذبح في غيره لم يجز الآن يتعدى بالحلم على ستة مساكين على كل واحد منهم قدر قيمة نصف صاع حنطة فيجوز به بل لا عن الإطعام يجز (قوله أو تصدق) أفاده لا بد من الخلط عند محمد ورجحه في البر تحالفت فلا تكفى لإباحة خلافا لابي يوسف واختلاف الثقل عن الإمام (قوله ثلثة) صاع طعام) بإضافة أصوع وهو خبز الهزموه وشم الصادوسكون الواو وبسكون الصاد وشم الواو جمع صاع شرح القاية للفقاري والطعام البر بطريق الغلبة فمسألة (قوله على ستة مساكين) كل واحد نفس صاع حتى لو تصدق بجعل ثلثة أو سبعة فظاهر كلامهم أنه لا يجوز لأن العدد مخصوص على وعلى قول من استثنى بالإباحة ينبغي أنه لو عدى مسكنا واحدا وعشاء ستة أيام أن يجوز أخذ من مسألة الكفارات نهر تحالجر (قوله ابن شاه) أى في غير الحرم أو فيه ولو على غير أهله لإطلاق النص بخلاف الذبح والتصدق على فقراء مكة أفضل يجز وكذا الصوم لا يتقد بالحرم فيصومه ابن شاه كما أشار إليه في البصر وصرح به في الترتيب لئلا عن الجوهرة وغيرها (قوله ووطوء) أى بإبلاخ قدرا خفيفة وان ينزل ولو بها كل لا يتبع وجود الحرارة والذمة وسواء كان في أمر واحدة أو أكثر اجنبية أو لأمره أو أمرا ولا يتصدق بالدم الابتعاد الجلس إذا لم ينو بالثاني وفض الإحرام كما مر ساءه أفاده في البصر (قوله في إحدى السبلين) السبلين يذكرو ويؤتى أى القبل والبر قال في التبر ثم هذا في الدرر أسع الروايتين وهو قولهما (قوله من أدى) فلا يفسد وطئ البهية مطلقا لقصوره يجز أى سواء أنزل أولا وقد أحقوا التي لا تنهى بالبهية كما مر في الصوم فيقتضى عدم السداد على البهية والصغيرة التي لا تنهى رمل - ونحوه في شرح الباب (قوله ولوناسيا) قيل التعميم العدل لكن يلزمه الهدى وقضاء الخ بعد القنح سوى حجة الاسلام وكل ما يجب فيه المال يؤخذ به بعد عتقه بخلاف ما فيه الصوم فانه يؤخذ به لعل ولا يجوز اطعام للمولى عنه إلا في

(أو حلق رأس) محرم أو حلال
(غيره) أو رقبته أو قم غفره بخلاف
ما لو طبع عضو غيره أو أباه محظورا
قوله لا شيء عليه إجماعا ظهريه
(تصدق بضع صاع من بر)
كالقطرة (وان طيب أو حلق)
أو ليس (بعذر) خبران شاء (ذبح)
في الحرم (أو تصدق بثلاثة أصوع
طعام على ستة مساكين) ابن شاه
(أو صام ثلاثة أيام) ولو متفرقة
(ووطوءه في إحدى السبلين)
من أدى (ولوناسيا)

الاحصاء فان المولى يثبت عنه ليل هو فاذا اعتق عليه حجة وعمرة **بهر** (قوله او مكرها) ولا رجوع على
المكر بما ذكره الاسيداني وسكن في الفتح خلافا في رجوع المرأة بهم اذا كرهها الزوج ولم أر قولاً في رجوعها
بموتيهما **بهر** (قوله او صيباً) يؤيده أن المسند للصلاة والصوم لا فرق فيه بين المكلف وغيره فكذلك
الحج وما في الفتح من أنه لا يفسد حجه بغير **بهر** ونهر (قوله لكن لا دم ولا قضاء عليه) أي على الصبي
أو المجنون وأفراد التيمم مكان أو وكذا لا معنى عليه ما في إسماعيل لعدم تكليفهما شرح الباب (قوله قبل
وقوف فرض) بالإضافة إلى البينة أي وقوف هو فرض أو بدونهما مع التنوين فيهما على الوصفة أي وقوف
مفروض والمراد بالبرسنة الركبة فتشمل سج النفل وخرج وقوف المزدلفة إذا جامع قبله فانه لا يفسد الحج
لكن فيه بدنة (قوله بفسد حجه) أي بفسده فضاء ما فاتحاً لم يطله كافي المفترقات فيستأنى قال
صاحب الباب بعد فله عنه وهو قد حسن بزيل بعض الاشتكالات قال القاري قلت من جعلها المعنى
في الأفعال لكن في عدم الإبطال أيضاً أنواع أشكال وهو القضاء إلا أنه يمكن دفعه بأنه لو أدى على وجه الكمال
أقول حاصله أنه ليس المراد بالقضاء البطلان بمعنى عدم وجود حقيقة الفعل الشرعية كالصلاة بلا
طهارة بل المراد به انطوائها المحجب لعدم الاعتداء بفسده ولو جوب القضاء ليجز عن العهد فالحقيقة
الشرعية موجودة ناقصة نقصاً عن الإجزاء ولهذا صرح في الفتح عن المبسوط بأنه بافساد الأحرار
لم يصح جازعته قبل الأعمال **اه** ولو كان باطلاً من كل وجه لكان خارجاً عنه ولما كان يلزمه موجب
ما تركه بعد ذلك من المخطورات وذكر في الباب وغيره أنه لو أهل بحجة أخرى بنى قضاءها قبل أداءها فهي
حي وبنته لقولنا تصح ما يفرغ من القاسدة وهذا ظهر أن قول بعض معاصري صاحب البحر أن الحج إلى
قبل لم يفسد الأحرار معناه لم يطل بالمعنى الذي ذكرنا فلا رد ما أورد عليه من قصر جميعه بفساده ثم إن
هذا يفسد الفرق بين الفساد والبطلان في الحج بخلاف ما في العبادات فهو مستثنى من قولهم لا فرق بينهما
في العبادات بخلاف المعاملات ويؤيده أنه صرح في الباب في فصل محرمات الأحرار بأن فساد الجماع قبل
الوقوف ومطله أردة والله تعالى أعلم (قوله وكذا الواست خلت ذكراً) والفرق بينهما ما ذا واصلت بحجة
حيث لا يفسد حجه أن ادعى الشبهة في النساء أتم فترك في جليهن فاصرة بخلاف الرجل إذا جامع بحجة ط
(قوله أورد كرامتوقا) ولو فسد أدم ط (قوله ويحصى الخ) لأن التحلل من الأحرار لا يكون الأبداء
الأفعال أو الاحصاء ولا وجوداً ولا حدها وانما يجب المعنى فيجمع فساداً له أنه مشروع بأصله دون وصفه
ولم يسطر الواجب له نقصان **بهر** (قوله بكنائز) أي ففعل جميع ما يفعله في الحج الصحيح ويحسب ما يحسب
فيه وإن ارتكب محظوراً ففعله ما على الصحيح لباب (قوله ويذبح) ويقوم سيم البدنة مقام الشاة كما صرح به
في غاية البيان **بهر** قلت وهذا صريح بخلاف ما ذكره قبل هذا كما قدمناه أول الباب (قوله ويقضى)
أي على الفور كما تقدم بعض الحشيين عن الضر المعصوم وقال الخبر الرمي ويقضى أي من قابل ولو جوب المعنى
فلا يقضى الأمن قابل وساق في مجازاة الوقت بغير أحرار أنه لو عاد ثم أرم بعمره أو جمة ثم أفسد تلك العمرة
أرا حجة وقضى الحج في عامه يسط عنه الدم فهو صريح في جواز القضاء من عامه لتدارك ما فات فليست **اه**
(قوله ولو نفل) لوجوبه بالشرع (قوله هل يجب قضاءه) أي قضاء القضاء الذي أفسده حتى يقضى
بجنتين الأولى والثانية (قوله لم أره الخ) البحث لصاحب التره حيث قال فيملاسل عن ذلك لم أره **اه**
وقياس كونه الخامس عشر فيه مسقطاً لمازماً أن المراد بالقضاء معناه القوي والمراد بالأعادة كما هو الظاهر **اه**
ويوافق قول التهمستاني الأولى أن يقول وأعاد لأن جميع العمر وقته **اه** ولذا قال ابن الهمام في التصرير
أن تسمة قضاء بجائز قال شارحه لأنه في وقته وهو العمر فهو أداء على قول ما يحض **اه** أي حيث كان
التباني أداء لم يكن بجائز آخر أفسده لأنه لم يشرع فيه ما لم ينقضه بجائز آخر بل شرع فيه مسقطاً لما عليه في نفس
الأمر وليس هو طائراً حتى رد أن التلاني يلزمه القضاء كما في أول فصل الأحرار كما لا يخفى وحيث قد يلزمه قضاء
جائز وأما ما يلزمه أداءه نالاً لأن الواجب عليه حج كامل حتى يسط به الواجب فكما أفسده لا يلزمه سوى
الواجب عليه أولاً كالوشرع في صلاة فرض فافسدها وقدمت العلامة الشيخ إسماعيل النابلسي هذه
المسألة متوقفاً ليقال ونظراً للمبني لوقاها الحج ثم من قابل يريد قضاء تلك الحجة فافسد حجاً لم يكن عليه القضاء

أو مكرها أو نائمة أو صيباً أو مجنوناً
ذكره الحدادي **لكن** لا دم
ولا قضاء عليه (تيل وقوف فرض
يفسد حجه) وكذا لو استدخلت
ذكر جبار أو ذكراً مقطوعاً فسد
حجها أجماعاً (ويحصى) وجوبا
في قاسده **بكنائز** (ويذبح
ويحصى) ولو قضا ولو أفسد
القضاء هل يجب قضاءه لم أره
والذي يظهر أن المراد بالقضاء
الأعادة

حجة واحدة كالوأنفس قضاء صوم رمضان اه (نبه) تقدم في كلب الصلاة أن الأعادة فعل مثل الواجب
 في وقت نخلل غير الفساد وهنا الخلل هو الفساد فلا يكون إعادة لكن مرادهم هناك بالفساد الإعلان بانه على
 عدم الفرق بينما في الصادات وقد علت أنفس الفرق بينهما في الخلق فصدق عليه التعريف المذكور على أنقذنا
 حنكنا عن المردن تعريضا بالاثبات بمثل الفعل الأول على صفة الكمال فاقهم (قوله ولم يتفرقا) أي الرجل
 والمرأى القضاء بعد ما أقضا جميعا بالجماع أي بأن يأخذ كل منهما طريقا غير طريق الآخر بحيث لا يرى
 أحدهما صاحبه نهر (قوله بل ندان خاف الوفاة) كذا في البحر عن المحيط وغيره ومطوف في الباب وكذا
 في التهافت عن الاختيار وقد راجعت الاختيار فرأيت أنه كذلك فاقهم قال في شرح الباب وأما ما في الجماع
 الصغير وليست الفرقة بشيء أي بأمر ضروري وقال قاضي خان يعني ليس بواجب وقال زفر ومالك والشافعي إذا
 يجب إقرارهما وأما وقت الافتراق فندنا وزفر إذا حرما وعند مالك إذا خرجا من البيت وعند الشافعي إذا
 انتهيا إلى مكان الجماع (قوله بعد وقوفه) أي قبل الخلق والطواف (قوله وتجب بدنة) شمل ما إذا
 جامع مرة أو مرارا أن اتحد المجلس فإن اختلف فبدنة للقل ولشاة للثاني بحر ونحو العلم والتماسي
 كما شرح به في المتن والباب والجماع خلافا لما في السراج من أن الناس عليه شاة قال في شرح الباب وهو خلاف
 ما في المشاهير من أن الجماع في سائر الجنبات وصرح بخصوص المأفة في الغلابة
 (قوله قبل الطواف) أي طواف الزيارة كله أو أكثره كما في النهر (قوله نخفة الجنبات) أي لوجود أصل
 الذوق بالخلق في حق غير النساء وما ذكره من التخصيص هو ما عليه المتن وسنفي في المبسوط والبدائع
 والاصحابي على وجوب البدنة قبل الخلق وبعد وفي القح أنه الإجماع لا إطلاق ظاهر وأما وجوب ما بعد
 الوقوف بالتحصيل ونافقه في البرهان وهو ما لو جامع بعد طواف الزيارة كله أو أكثره قبل الخلق فبدنة شاة
 لابل قال شارحه انقضى كذا في البحر الزاخر وغيره ولعل وجهه أن تغليب الجنبات إنما كان زاعدا على الركعة
 وكان مقتضاها أن يفرقه الحكم ولو بعد الخلق قبل الطواف لأنه لو سمع منه صورة التعلل ولو كان متوقفا على
 أداء الطواف بالنسبة إلى الجماع اه وظاهره أن وجوب الشاة في هذه المسألة لا نزاع فيه لاحد خلافنا
 في شرح النخبة للشارحي حيث جعلها محل الخلاف المذكور كونه من استكملها في الغن بأن الطواف قبل الخلق
 لم يحل به شيء فكان ينبغي وجوب البدنة وبه جوابه من التوجيه المذكور عن شرح الباب هذا ولم يذكر
 حكم جامع التشارن قال في التمرقان جامع قبل الوقوف وطواف العمرة فبدنه وعمرته وزنه دمان وسط عنه
 دم القرآن وان بعده ما قبل الخلق لزمه بدنة للنج وشاة للعمرة واختلف فيما بعده اه وفوضيه في البحر (قوله
 ووطؤه في عمرته) شمل عمره المتعة ط (قوله وذبح) أي شاة بحر (قوله ووطؤه بعد أربعة ذبح
 ولم يبد) المناسب أن يقول لم يصد وذبح ليصح الاختيار من المبتدأ بل لا تكفي في تقدير العاشد قال في البحر
 ونخل كلامه ما إذا طاف الباقي وسى أولا فلا يمكن بشرط كونه قبل الخلق وتركه لعدم لانه بالخلق يخرج عن
 احرامها بالكلية بخلاف احرام الحج ولما بين المصنف حكم المفرد بالجمع والمفرد بالعمرة علمه حكم القنارن
 والتمتع اه (قوله أي سبوا نهار بالجماع) زاد غيره في التعريف متعاضدا بجماعه أوقوافه احترازا عن الحية
 والتمتع وسبوا الهوام والنرى ما يكون نواله في البر ولا عبرة بالتمتع أي المكان واحترزه عن البرى وهو
 ما يكون نواله في الماء ولو كان مشوا في البر لا نواله أصل والكنسوة بعده عارض فكل الماء والاضدع
 المني كما نفده في الفتح قال ومثله السرطان والنساج والشفة بحرى يحل اصطاده للعمرة بخلاف الآية
 وعمومها متناول لغیر الماء كقول المأسكول منه وهو الصحيح خلافا لما في مناسك الكرماني من تخصيصه بالحل خاصة
 أما البرى فحرام مطلقا ولو غير ما كقول كلنيزير كذا في البحر عن المحيط والامباستنه بعد من الذئب والغراب
 والحدأة والسبع العائل وأما باقي القواسم فليست بصد قال في الباب وأما طواف البرى فلا يحل اصطاده لانه
 نواله في البر وعزاه شارحه إلى البدائع والمحيط إنما قال في البحر من أن نواله في الماء سبق قالوا لا نافي ما مر
 من اعتبار التوافقه ودخل في التحريم باصل خلقه فهو الغني المستأنس وإن كانت كانه بالغن ونرج
 البرى والشاة إذ استوحشا وإن كانت كانهما بالاعتزالان المنظور إليه في الصدية أصل الخلق وفي الذكاة
 لا يمكن وعندهم بحر ونخل الكلب ولو وحشا لانه على الأصل وكذا السنور لانه على الأصل البرى فنه روايان

(ولم يتفرقا) وجوبا بل ندبا
 ان خاف الوفاة (د) ووطؤه

(بعد وقوفه لم يصد جمعه وتجب بدنة)
 وبعد الخلق قبل الطواف
 (شاة) نخفة الجنبات (د) ووطؤه
 (في عمرته قبل طوافه أربعة)
 مفصلة ليعني وذبح وقضى
 وجوبا (د) ووطؤه (بعد أربعة)
 ذبح ولم يصد خلافا للشافعي
 (فان قبل محرم صيدا) أي
 حيوانا برياً متوحشا بأصل
 نطقه

عن الامام فقبح وجرم في الصربانه كالكلب (تبييه) قال في شرح القلب والظاهر ان ماء البحر لو وجد في أرض الحرم يصل صيده الاية وحديث هو المظهر ماؤه والمحل مقتنه وقدر صرح به الشافعية حيث قالوا لافرق بين أن يصكون البحر في الحل أو الحرم اه وفيه وقد يوجد من الحيوانات ما تكون في بعض البلاد وحشة الخلقة وفي بعضها مستأنسة كالخاموس فانه في بلاد السودان مستوحش ولا يعرف منه مستأنس عندهم اه ولم يبين حكمه وظاهر ان الحرم منهم في بلاد يجرم عليه صيده ما دام فيها وانه تعالى أعلم (قوله) أو دل عليه فانه) أراد بالدلالة الاعانة على قتله سواء كانت دالة حقيقة بالاعلام بكانه وهو غائب أولا بجرم فدخل فيها الاشارة كإبشيره اليه كلام الشارح وهي ما يكون بالحضرة وفسرها في الفتح بأنها تحصل الدلالة بقرب اللسان اه ومقتضاء أن الدلالة تعم لحصولها باللسان وغيره وذكر الشيخ اسماعيل عن البرجندی مانعه ولا يتحقق ان ذلك الدلالة يفي عن الاشارة وقد تنحصر الاشارة بالحضرة والدلالة بالنسبة اه فكان ينبغي أن يزيد المصنف أو اعانه عليه أو أمره بقتله لحدوث أي قيادة في العصمين هل منكم أحد أمره أو أشار اليه وفي رواية بسبل هل اشرتم أو اعتم قالوا لا قال فكلوا وقول البرهان المراد بالدلالة الاعانة لا بسبل الا حذر لا اعانة فنه ما لم تكن معه دالة على ما يأتي قريبا ثم بسبل ما ودخل الصيد مكانه فله على طريقه أو على بابه ومولوده على أنه يربيه باسكنا وإعراجه على المعتد الا اذا كان مع القاتل صلاح غير هاعلى ما عليه أحكام الشيخ (تبييه) قيد الدال بالحرم بإرباع الصير اليه والحق في القاتل لان الدال الحلال لا يثنى عليه الا الاثم على ما في المشاهير من الكتب وقيل عليه نصف القيمة شرح القلب ولا يشترط كون المدلول محرما فلو دل محرما حلالا في الحل قتله فعل الدال الجزاء دون المدلول لباب (قوله مصدقاه) هذه الشرط ولو جوب الجزاء على الدال الحرم اما الاثم فتصحق مطلقا كما في البحر زادي التهروليس معنى التصديق أن يقول له صدقت بل أن لا يكذبه حتى لو أخرج محرما بصدقه فبره حتى أخرجه محرما آخر فله صدق الاول ولم يكذبه ثم طلب الصدفقته كان على كل واحد منهما الجزاء ولو كذب الاول لم يكن عليه (قوله غير علم) حتى لو دله والمدلول يعلم به أي برؤية أو غيره هالاشي على الدال لكون دلالته تحصل الحاصل فكانت كدلالة لباب وشرحه وعليه فيشكل حاشي المحيط عن المتن لوقال خذ أحد هذين وهو را حبا فقتلهما فعلى الدال جزاء واحد والجزاء أن وأجاب في البحر بأن الامر بالخذ ليس من قبيل الدلالة فيوجب الجزاء مطلقا قال ويدل عليه حاشي الفتح وغيره لو أمر المحرم بقتله أو بحد صيده فامر المأمور أو آخر فالجزاء على الأمر الثاني لانه لم يقتل الأمر الاول لأنه لم يأمر بالامر بخلاف ما لو دل الصيد أو أمره فأمر الثاني فالتا بالقتل حيث يجب الجزاء على الثلاثة فقد تفرقوا بين الامر الجزاء والامر مع الدلالة اه والحاصل ان عدم العلم بشرط الدلالة لا للأمر بل هو موجب للجزاء مطلقا بشرط الالتصاق (قوله واتصل القتل بالدلالة) أي تحصل بسببها شرح القلب (قوله والدال والمشير) الاولى أوالمشير بالان الحكم ثابت لاحدهما ولو صرح به بدياق واحتزرت ذلك عما اذا تخطى الدال أوالمشير فقتله المدلول لا يثنى عليه ويأثم هندية ط (قوله قبل أن يثقل عن مكانه) فلو انقضت عن مكانه ثم أخذه بعد ذلك فقتله فلا يثنى على الدال هندية ط (قوله بد أوعودا) أي لافرق في لزوم الجزاء بين قتل أول صيد وبين ما بعده وقال ابن عباس لاجزاء على العا دونه قال داود وشرحه ولكن يقال له اذهب فقتله ثم قتله منكم معراج (قوله سواء أوعدا) وكذا ما بشر أو غير معتد كما ثم انقلب على صيده أو متنبها اذا كان معتدا كما اذا نصب شيكرا أو حفره فخبره بخلاف ما لو نصب فقط طال نفسه فقتل به صيدا وحفر حفرة للماء أو لحيون مباح القتل كدب فعطب فيها صيدا أو أرسل كلبه الى حيوان مباح فاخذ ما يجرم أو الى صيد في الحل وهو حلال فجاوز الى الحرم حيث لا يلزمه شيء لعدم التعدي ونعمه في التهرولبحر (قوله أو يملوكا) ويلزمه قمتان قيمة لما لكونه جزاء وحفاظته تعالى بجرم عن المحيط ولو كان معلما أتى حكمه (قوله فعليه جزاؤه) ويتعدى بقتله المقتول الا اذا قصد به القتل ورفض احرامه كما صرح به في الاصل بجرم وقتل مناء عن القلب (قوله) ولو لم يصب اسم لكل محتطب منتهب جرح قاتل عا دعادة وأراد به كل حيوان لا يؤكل لحمه مما ليس من الفواصق السبعة والمشير سواء كان سباعا أو لا ولو خنزيرا أو قردا أو غللا كما في الجمع بجرم ودخل فيه سباع الطير كالبزاة والصقور وقيد بقرب اللسان لم يأتى أنه لو سال لا يثنى مقتله (قوله أو مستأنسا) عطف على سباع

(أو دل عليه فانه) مصدقاه
غير علم واتصل القتل بالدلالة
أو الاشارة والدال والمشير باق
على احرامه وأخذه قبل أن
يثقل عن مكانه (بد أوعودا
سواء أوعدا) سباعا أو يملوكا
(فعليه جزاؤه ولو لم يصب غير صائل
أو مستأنسا أو حاما)

أى ولو علم استأنسا لان استئناسه عارض والعبرة للاصل كما مر (قوله ولو مسرولا) صرح به بخلاف
 ما تقدم فيه فانه يقول لاجزاء فيه لانه ألوف لا يطعم يجنبه كالبط (قوله كما يلزمه) أى المظنر الى
 الاكل (قوله ويقدم الميتة على الصيد) أى فى قول أبى حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح الصيد
 والقنوت على الاول كما فى الشربلية ح قلت ووجهه فى الجهر أيضا بان فى كل الصيد ارتكاب حرمتين
 الاكل والقتل وفى كل الميتة ارتكاب جرمة الاكل فقط اه وخلاف فى الاولوية كما هو ظاهر قول الصرمين
 الخالية فالتة أولى اه والمراد بالجرمة والجرمتين ما هو فى الاصل قبل الاضرار اذ لا حرمه بعده (قوله
 والصيد على مال الغير) ترجيح الحق البعد لاقتضاه زبلى (فيه) فى الصرمين الخالية وعن بعض أصحابنا
 من وجد طعام الغير لا تباح له الميتة وهكذا عن ابن سماعة وبشر أن القصب أولى من الميتة وبه أخذ الطحاوى
 وقال الكرخى هو بالخيار (قوله ولم الانسان) أى لكرامته ولأن الصيد يجل فى غير الحرم أو فى غير حالة
 الاسرار والادى لا يصل بحال ح (قوله قيل والخنزير) بلبث عطف على الانسان وعبارة الصرمين الخالية
 وعن محمد الصادق من لم ينظر اه وأفاد الشارح ضعفه لكن ان كان المراد بالخنزير الميت وهو الظاهر
 فوجه الضعف ظاهر لانه كما فى الميتة فيه ارتكاب جرمة الاكل فقط والا فلا مبدأ فيها فاصطد غيره أولى
 لان فى كل ارتكاب حرمتين لكن حرمته أشد هذا ما ظهر فى وفى الصرمين الخالية والكلب أولى من الصلادان
 فى الصيد ارتكاب المظهورين (قوله ولو الميت نيبا الخ) غير مخصوص فى الذهاب بل تقه فى التهرع
 الشافعية (قوله الصيد المذكور أولى) أى ما ذبحه محرم آخر أى ذبحه هو قبل الاضرار لان فى كل
 ارتكاب محظور واحد بخلاف اصطيد غيره فلا كل (قوله وبغيره أيضا الخ) أى بغير الذابح فعمما كله
 زادة على الجزاء لو كان الاكل بعد اداء الجزاء أما تله فدخل ما كل فى ضمان الصيد فلا يجلب به فى مقتراده
 ونزق بين أكله وطعام كلابه ولا لا يقرم بكاهه شأ ونعاه فى التهرع فى الباب ولو أكل منه غير الذابح
 فلا يثب عليه ولو أكل الحلال بما ذبحه فى الحرم بعد النسيان لاشي عليه للاكل (قوله والجزاء هو ما قومه
 عدلان) أى ما جعله العدلان قيمة للصيد ما صدر به أو ما قومه به على انهما موصولة والاول أولى فانه مرقوم
 بصفته الخلقية على الرابع كلالحة والحسن والتصويت لا ما كانت يصنع العباد الا فى تعين قيمة لما له فترقم
 بها أيضا الا اذا كانت الهوكفى لذلك ونطق الكسب فلا تعزير فى الجار بالقيمة والمراد بالعدل من لم يعرفه
 وصار قيمة الصيد لا العدل فى باب الشهادة جبر ملصقا والمثل فى كون الجزاء هو القيمة فمثل الصيد الذى
 له مثل وغیره وهو قولهما وخضع محمد بما لا مثل له فوجب فعالمه مثل مثله فى شواظي شاة والنعام بدنة وفى
 حمار الوحش بشره وفوجه كل فى المقتولات (قوله وقيل الواحد ولو القاتل يكتفى) الاولى اسقاط قوله ولو
 القاتل لانه بحث من صاحب الصروف قال بعده لكنه يتوقف على قتل ولم أره اه على أن صاحب الصرب صرح
 بخلافه حيث قال ومشرط لتقوم عدلان غير الجاني وقيل الواحد يكتفى اه وعكس فى الهداية حيث استكتفى
 بالواحد وعبر عن التنى قبله لئلا الى أن العدد فى الية الاولوية توضع فى التبيين للزبلى والمراسخ والمجوزة
 والكافى وهو ظاهر الغاية أيضا فافهم وما مشى عليه المصنف والباب استظهره فى الفتح وقال فى المراجع عن
 المبسوط على طريقة القياس يكتفى بالواحد لتقوم كفى حقوق العباد وان كان التنى أحوط لكن تعزير
 حكومة التنى بالنص اه ومنه فى غاية البيان ومقتضاها اختيار التنى وعزاق الجهر والتبر تفضله الى شرح
 الدرر وأنه من جهة اقتصاره عليه متناوبه اندفع اعتراض الشربلية عليه بما به يصرح فى الدرر
 بتخصه والمراد بالدرر بلا خسرو ومنه فى الدرر الصار للفقوى ومضى فى شرحها غرر الاذ كما فى الاكتفاء
 بواحد (قوله فى مقتله) أى موضع قتله قال فى المحيط وعلى رواية الاصل اعتبر مع المكان الزمان فى اعتبار
 القيمة وهو الاسع نهر (قوله فالتوزيع الخ) أى أن المتعبر ومكانه ان كان يباع فيه الصيد والا فالتعبر
 هو أقرب مكان يباع فيه لان العدلين يعزبان فى تقويمه مطلقا (قوله فى بيع) أى غير صائل كما مر
 الصائل فلا يثبى قتله كما ساقى (قوله أى حيوان لا يؤكل) نفسه مراد الا فالبيع أخض كالمثل من
 نفسه الذى قدمناه ولا بد من زيادة وليس من القوائم السبعة والخشرات كما مر (قوله على قيمة شاة)
 المراد بها هاتان فى ما يعزى الى الهدى والخضية وهو الجذع من النان جبر (قوله أمكبرتها) الاولى

ولو (مسرولا) يخ الوامق رجليه

وبش السراويل (أهو

مضطر الى الصل) كما يلزمه

القصاص لو قتل انسانا أو كل

لحمه ويقدم الميتة على الصيد

والصيد على مال الغير ولم

الانسان قيل والخنزير ولو الميت

نيبا يصل بحال كلابا أو كل طعام

مضطر آخر وفى البرازية الصيد

الذبح أولى اتفاقا فاشبهه وبغيره

أيضا ما أكله لو بعد الجزاء (و)

الجزاء (هو ما قومه عدلان) وقيل

الواحد ولو القاتل يكتفى فى مقتله

أولى أقرب مكان منه ان لم يكن

فيه شاة قيمة فالتوزيع لانه غير

(و) الجزاء (فى بيع) أى حيوان

لا يؤكل ولو خنزير أو فلاح لا يزاد

على قيمة شاة وان كان السبع

(أكبر منها)

في المحيط وما جابه به في البحر لم يظهر في وجهه حشته فلذا خالف الشراح عادة ولم يتابعه بل تابع البحر وابق
 قريباً في الشرح (قوله قطعها انسان) لم يذ كر ما ذل قطعها المالك ونقل في غاية الاتفاق عن عمدة قال في أم
 غلان تنبت في الحرم في أرض رجل ليس صاحبها قطعه ولو قطعه فعله لعنة الله ومقتضاه أن لا يجب عليه جراه
 لئلا يفتن في أن تراه قيمة واحدة ملحق الشرع أو فادوح اقتضى وصرح في شرح الباب بضعه جازم به
 (قوله يتابع على قوله صالح) أما على قول الامام أن أرض الحرم سواها أي أو قاف في حكم السواها
 فلا يصح قوله لو نبت في ملكه بحر وعليه فالواجب قيمة واحدة ملحق الشرع فقط (قوله فلو لم ينسب
 الخ) لأن الذي ينسبته الناس غير مستحق للأمن بالأجراع وما لا ينسبونه عادة إذا ابتوه التحق بما ينسبونه عادة
 فكان منه يجمع احتياط كمال النسبة إلى الحرم عند القسبة إلى غيره بالانبات كافي الهداية والعناية شرباً لئلا
 (قوله كخروج) أي إذا انتقلت شجرة أن كانت عروقها لا تنسبها فلا شيء يقطعها الباب (قوله ولذا)
 أي ليكون الشجر والحشيش الذي هو من جنس ما ينسبته الناس لا شيء من جنس ما ملحق الشرع ولا من حرمة
 ط (قوله حل قطع الشجر المختار) أي وإن لم يكن من جنس ما ينسبته الناس لئلا يمكن أن كان له ماله فوضعه على
 إجازته والواجب حشته لا كالأحيط ط (قوله لأن آثاره الخ) بدل من قوله ولذا الخ لأن ما كان من جنس
 ما ينسبته الناس إذا نبت نفسه إنما لا يجب شيء لانه بمنزلة ما نأكل (قوله قيمته) فاعل وجب وقوله
 في كل ما ذ كر أي قيمة ما تلفه في كل ما ذ كر من المسائل الثمانية في الأولين والخامسة قيمة الصدوق
 الثالثة المضى وفي الرابعة الفرخ وفي السادسة اللبن وفي السابعة الحشيش وفي الثامنة الشجر (قوله
 الاما جاف أو أنكسر) أي فلا ينسبته الماطع إلا إذا كان ملحقاً بقيمته نكسره قيمته نكسره كافي في شرح الباب والمطابق
 بأطبع السابيس وقد مر أنه يسمي حطباً (قوله أو شرب بفساطط) أي خيمة ومثله ما لذهب بمنسأ أو شرب
 درابه كافي الباب (قوله لعدم إمكان الاحتراز عنه لأنه تبع) كذا في بعض النسخ والصواب ذكروه لانه
 تبع بعد قوله لا تقنع كافي بعض النسخ (قوله والعبرة بالأصل الخ) في الصرع الأجناس الأغصان تابعة
 لأصهارها ولا على ثلاثة أقسام أعدها أن يكون أصلها في الحرم والأغصان في الحل فعلى قاطع الأغصان القيمة
 الثاني عكسه فلا شيء عليه فيها الثالث بعض الأصل في الحل وبعضه في الحرم نحن سواء كان الغصن من جانب
 الحل أو الحرم اه (قوله والعبرة بملكان الطائر) أي لمكان من الشجرة للأصل فالقصد في الأصل ليس تابعها
 ط (قوله بحيث لو وقع الصيد) فسر الشجرة مع أي مرجعه الطائر قصد للتعميم فإن هذا الحكم لا يخص
 الطير اه ح (قوله والالاء) أي لو وقع في الحل فهو من صيد الحل ولو أخذ الغصن شياً من الحل والحرم
 فالعبرة للمرجع الصانع كما يلعب من نظائره ط (قوله القاتم) محترز ما ذ كر من النائم ولو قال والعبرة
 لقوائم الطير لمكان أخضر وأما لأنه يفسد حكم ما ذ كرنا كات في الحل ط (قوله وبهذه كلها) أي لو كان
 بعض قوائم في الحرم فهو ككلها فيجب الجزاء قال في شرح الباب أي من غير نظر إلى الأقل والأكثر من القوائم
 في الحل أو الحرم وهذا في القاتم لأجاجة الدمع قوله ما ذ كرنا القاتم ط (قوله ولو كان نائماً بالعبرة بآسسه)
 مقتضاه أنه لو كان رأسه في الحل فقط فهو من صيد الحل وبه صرح في السراج لكن مقتضى قوله فاجتمع
 المبح والحرم أنه من صيد الحرم لأن القواعد ترجح الحرم وعادة الجرح كالصريح فيما قلنا وكذا قوله في الباب
 لو كان مضطجعا في الحل وجزء منه في الحرم فهو من صيد الحرم وقال شارحه القاري أي جرحه كان وقال
 الكرماني في الموضعي في الحل ورأسه في الحرم يفتن لأن العبرة برأسه وهو موهم أن الجزء المختار هو الرأس
 لا غير وليس كذلك بل إذا لم يكن مستقراً على قوائم يكون بمنزلة شيء ملحق وقد اجتمع فيه الحل والحرم فيخرج
 جانب الحرمة احتياطاً في البداهة إنما تعتبر القوائم في الصيد إذا كان قائماً عليها وجميعه إذا كان مضطجعا اه
 وهو ظاهر كما قال في النهاية يفتن أن الحل لا يثبت إلا إذا كان جميعه في الحل حالة الاضطجاع وليس كذلك
 ففي المسوقة إذا كان جزء منه في الحرم حالة النوم فهو من صيد الحرم والله اعلم اه فافهم (قوله والعبرة
 لحالة الرمي) أي المختار في الرمي حالة الرمي لحالة الوصول عند الامام حتى لو رمي بمجوس إلى صيد قائم
 ثم وصل السهم إليه لا يترك ولو رمي مسلم فارتد ثم وصل السهم يترك ح عن البحر (قوله إذا زاد المراء)

فقطها انسان قطعه حصة
 المالكها وأخرى لحق
 الشرع بناء على قولها المقتضى به
 من تلك أرض الحرم (ولا ينبت)
 أي ليس من جنس ما ينسبته الناس
 فلو لم ينسبته فلا شيء عليه كخروج
 وورق لم يضر بالشجر ولذا أحل
 قطع الشجر المختار أنما أه اقيم
 مقام الانبات (قيمه) في كل
 ما ذ كر (الاما جاف) أو أنكسر
 لعدم النماء أو ذهب بغير كانون
 أو شرب ففساطط لعدم إمكان
 الاحتراز عنه لأنه تبع (والعبرة
 للأصل لا للفضة وبهذه) أي
 الأصل (كهو) ترجيحاً للحرمة
 (والعبرة بملكان الطائر فإن كان)
 على غصن بحيث (لوقوع) الصيد
 (وقع في الحرم فهو صيد الحرم
 والالاء ولو كان قوائم الصيد)
 النائم (في الحرم ورأسه في الحل
 بغير لقوائم) وبهذه كلها
 (لألأرأسه) وإذا في القاتم ولو كان
 قائماً فالعبرة برأسه لسقوط اعتبار
 قوائمه حينئذ فاجتمع المبح والحرم
 والعبرة لحالة الرمي إذا رماه
 من الحل ومزجه بهم في الحرم
 يجب الجزاء استصحاباً بدائع
 (ولو شوى خطاً أو جراداً) أو حطب
 لين صيد (صيدهم يحرم أكله)

أقول قال في اللباب ولورى صيدا في الخل فحرب فأصابه السهم في الحرم فحين ولورماه في الخل وأصابه في الخل فدخل الحرم فثابت فيه لم يكن عليه الجزاء ولكن لا يحل أكله ولو كان الزايم في الخل والصيد في الخل إلا أن ينما تقطع من الحرم فترفع السهم لاشئ عليه اه ولا يفتي أن ما ذكره الشارح هو المسألة الأخيرة كما هو المتبادر مع أنه قد جزم في البحر أيضا بأنه لاشئ فيها من غير حكاية استحسان أو قياس وانما حكي ذلك في المسألة الأولى حدث نقل أولا عن الحلية وجوب الجزاء وأنه اختلف كلام المبسوط في موضع لا يجب وفي موضع يجب وإن هذه المسألة مستتانة من أصل أي خيفة فإن عنده المة مرحلة الرمي إلا أن هذا المسألة خاصة ثم نقل عن البدائع أن الوجوب استحسان وعدمه قياس ووفق به بين كلامي المبسوط وكذا صرح القاري عن الصدوق في ما هنا مستتانة احتياطيا في وجوب الضمان وبه طهر أن الشارح اشتهر عليه إحدى المستثنى بالآخرى وسقته إلى ذلك صاحب التبر ولا يصح حمل كلامه على ما ذكره السهم في الحرم وأصاب الصيد في الحرم لأنه إن كان الصيد وقت الرمي في الحرم لم تكن المسألة مستتانة من اعتبار حالة الرمي ركنين وجوب الجزاء لاشئ فيه قياسا واستحسانا بما نقله ح عن الحرم أرده وإن كان الصيد وقت الرمي في الخل والأصابة في الحرم بغير قوله ومز السهم في الحرم لا فائدة فيه فافهم (قوله ويجازيه الخ) ومثله لو قطع حبش الحرم أو غيره وأدى قيمته ما كره بغيره قال في الهداية أنه لم يملكه بسبب محظور شرعا فلو أطلق له بعد تعلق الناس إلى مثله إلا أنه يجوز البيع مع الكراهة بخلاف الصيد اه أي لا يبيع ميتة (قوله لعدم الذكاة) على طوارز أكله ويحرم أي لأنه لا يفتقر إلى الذكاة فلا يصير ميتة ولا يسباح أكله قبل الشئ بجر عن الخطأ (قوله بخلاف ذبح الحرم) أي ذبحه صيد الخل أو الحرم وقوله أو صيد الحرم عطف على الحرم أي وبخلاف ذبح صيد الحرم من حلال أو حرم فالصديق المعطوف عليه منساق إلى قاعدة وفي المعطوف إلى المعطوفه ركن خمسة أو حلال صيد الحرم وهي أحسن لكن كون ذبح الحلال صيد الحرم ميتة أحد قولين كما ستعرفه (قوله ولا يرمى حشيشه) أي عند هما جوزه أو يؤسف للضرورة فإن منع الدواب عنه متعذر وعنايه في الهداية ونقل بعض المحققين عن البرهان تأييد قوله بما حاصله أن الاحتياط للرمي فوق الاحتياط للأذن وأقرب حدة الحرم فوق أربعة أمسال في خروج الرعاة إليه ثم عودهم فلا يقيم من المهار وقت تشعب فيه الدواب وفي قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل خلاها ولا يعذب شو كما هو سكوته عن نفي الرمي إشارة لجوازها ولا يشبه ولا مساواة فيه بل الحلق به دله إذا التقط فعل العاقول والرمي فعل الجاهل وهو جبار وعادة عمل الناس وليس في النص دلالة على نفي الرمي ليزم من اعتبار الضرر ومعارضته بخلاف الاحتشاش اه لكن في قوله والرمي فعل الجاهل نظر لانها لو ارتفعت بنفسها لاشئ عليه اتفاقا وانما الخلاف في إرغامها للرمي وهو مضاف إليه (قوله يحل) كقوله لا يحل صيد الحرم (قوله إلا الأذن) بكسر الهمزة والخاء وسكون الميم المذهب بتمسكه طبيب الرحمة فحين ذاق بسفكها البيوت بين الخشبات وبسببها الخلا في التدوير بين النبات فاستأنى لها موصو حه استئانها في الحديث مذکور في البحر وغيره (قوله ولا بأس) هي هنا لإزالة ما قبلها بالحرمة لما ذكره أو لى قارى (قوله وقتل الخ) متعلق بقوله بعده فتدق والمراد القتل ما يتصل بالمباشرة والتسبب التقصدي كجأ فاده بقره لقوت احتراز أعماله لم يقصد بالقتل التوب القتل كما لو غلغول به فمات وقاتل التوب القاتل أو حالان الموجب إزالة التبع عن البدن لا خصوص القتل كما في البحر والمراد بالقتل ما دون التكنة إلا أن يانه وتصل في اللباب بأن في الواحدة تصدق بكسرة وفي الثنتين والثلاث قبضة من طعام وفي الزائد مطلقا نصف صاع (قوله والجراد كالقتل) قال في البحر ولم أر من تكلم على الفرق بين الجراد القليل والكثير مطلقا نصف وبنيتي أن يكون كالقتل في الثلاث وما دونها فتدق بمشاش وفي الأكثر نصف صاع وفي الخط مأجول أصاب جرادة في أحرامه إن صام وما قد زاد وإن شأ جمعها حتى تصير عدة جرادات فصوم يوما اه وبنيتي أن يكون القتل كذلك حتى يعد للماعل أن العبد لا يكفر إلا بالصوم اه ولا يفتي أن ما في الخط صريح في الفرق بين حكم القليل والكثير ولكن ليس فيه بيان الفرق بين مقدار القليل والكثير وعليه يصح قول البحر ولم أر الخ وبه اندفع اعتراض التهر (قوله إلا المعقوف) هو طاريا يرض فيه سواد ويأض يشبه صوته عليه والفتق عاموس ومثله في الحكم الزارع وأنواع القرباب على ما في فتح الباري خسة المعقوف والابقع الذي في ظهره

ويجازه ويكره ويجعل عنه في اقتداء إن شاء لعدم الد كان بخلاف ذبح الحرم أو صيد الحرم فإنه ميتة (ولا يرمى حشيشه) بداية (ولا يقطع) يخل (الإلاذخرو لا بأس بأحد كانه) لأنها كالحاف (ويقتل منه) من بدنه أو ألقاشها أو ألقاشه في النقص لقوت (تصدق بمشاش جرادة ويجب الجزاء فيها) أي القملة (بالدابة) كمال الصيد (يجب في الكثير منه نصف صاع) الكثير (هو أن تدعى ثلاثة) والجراد كالقتل بجر (ولا شئ يقتل غراب) إلا المعقوف على الظاهر ظهيرة

أوطنه يائض والغدا وهو المعروف عند أهل اللغة بالابقع وبشاله غراب البين لانه بان عن نوح عليه
 الصلاة والسلام واشغل بجمعة حين أرسله لأتى بجيرا الأرض والاعصم وهو فى رجله أوجناحه أوطنه يائض
 أوجرة والزراع وبشاله غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذى يأكل الحب ح عن القهستاني (قوله
 وتعيم البصر) حيث جعل القهقري كافرا وباعترس على قول الهداية أنه لا يسيغ غرابا ولا يندى بالآذى
 بشوله فيه نظرا لأنه دائما يتبع على دراهمة كافي غابة البيلان (قوله ودعى النهر) أى بما فى العراج من أنه
 لا يصل ذات غاما وبما فى الظهيرة حيث قال وفى القهقري روايتان والطاهر انه من الصيود اه (قوله وكب
 عتور) قد به بالعتور الساعى للصيد ولا بالقور وغيره سواء احليا كان أو وحشيا بحر (قوله أى وحشى)
 ليس تفسيره بالعتور بيل تقيده له أى لأن العتور من العقر وهو المخرح وهو ما يطر طشروا وبأذوه قهستاني
 (قوله أماغره) أى غير أوحشى وهو الأهل فليس بصيد أصلا معنى لاستثنائه لكن قدما عن
 الفتح ان الكب مطا فليس بصيد لانه أهلى فى الأصل وأيضاً فان العتوب ما بعده ليس بصيد أيضا (قوله
 وبعوض) هو صغير النمل ولا يسيغ الكب والواصف من بلالية (قوله لكن لا يتعل الخ) استدلال على
 الإطلاق فى النمل فان ظاهره جواز إطلاقه على جميع انواعه مع ان فيه ما لا يؤذى وهذا الحكم عام فى كل
 ما لا يؤذى كاسر حوايه فى غير موضع ط (قوله أى اذالم تنثر) تقيده لثبته ذكره فى التبر اخذ اعماى
 الملقط اذا كثرت الكلاب فى ثرية وأشرت بأهلها أمر أياما يستلها فان أوارفع الامراى الفاسى حتى
 بأمر ذلك اه (قوله وورغوث) بضم الباء والغين ط (قوله وفراش) جمع فراشة وهى التى تهاوت
 فى السراج قاموس (قوله ووزغ) هو إم ابرص يتشديد ليم (قوله وأم جبين) بجملة منخومة
 مخوذة مفتوحة فحصة على وزن زبردية ونسبه الغيب (قوله وكذا جبع هو تم الأرض) الأولى ابدال
 جبع مائى لأن ما قبله من الهوام وهى جمع هامة كل حيوان ذى سم وقد تنطق على مؤن ليس له سم كالقطة
 أما الحشرات فهى جمع حشرة وهى مفرد دواب الأرض كفى الديوان ط عن أبى السعود (قوله وسبع)
 هو كل حيوان يختلف عادة (قوله أى حيوان) اشار الى ما فى النهر من أن هذا الحكم لا يصح السبع
 لأن غيره اذا صاح لا يئى بقتله ذكره شيخ الاملا فكان عدم التخصيص أولى اذ المفهوم معتبر فى الروايات انفاقا
 اه لكن ينبغى تقييد الحيوان بغير الماء كقول الحاق الجرمى أن الجبل لو صاح على انسان قتلته فعليه قيمته بالغة
 ما بلغت لأن الاذن فى قتل السبع حاصل من صاحب الحق وهو الشارع أما الجبل فلم يحصل الاذن من صاحبه
 (قوله صائل) أى قاهر وحاد على الحرم من الصولة أو الصالة بالهمزة قهستاني وقده لما مر من ان غير
 الصائل يجب بقتله الجزاء ولا يجوز عن شاذ ومافى البدائع من أن هذا أى عدم وجوب شئ انما هو فيا
 لا يندى بالآذى كالنبيع والتعلب وغيرهما اما ما يندى به غالبا كالاسد والذئب والنمر والفهد فله الحرم
 قتله ولا يئى عليه قال بعض المتأخرين انه يذهب الشافعى نسب نهر قلت والشافعى ان كمال لكن ذكرى
 الفتح أول الباب كلام البدائع وجعله مقابل المنصوص عليه فى ظاهر الرواية ثم قال ثرى ياء رواية عن أبى
 يوسف قال فى الخنايصة وعن أبى يوسف الاسد بمنزلة الذئب وفى ظاهر الرواية السباع كلها صيد الا الكلب
 والذئب اه قانهم (قوله كما نرزمه قيمته) أى بالغة ما بلغت لما لكيفى وقيمة الله تعالى لا تجاوز قيمة شاة
 بحر قلت هذا هو صائل أما الصائل فتدعى علمه لا يجب بقتله تعالى شئ فلذا اقتصر الشارع على قيمة
 واحدة فافهم (قوله لوله) أى للحرم (قوله ولو باهاتليا) أخرج الام اذا كانت طلبة فان عليه
 الجزاء لما ذكره الشارع ط (قوله وبط أهلى) هو الذى يكون فى المساكن والحياض لانه أولوف بأصل
 الخلقه احتراز عن الذى يطره فانه صيد فيجب الجزاء بقتله بحر (قوله ولو لحرم) اللام للتعليل أى لو صاح
 الحلال لاجل الحرم بلا أمر خلافا للامام مالك كفى الهداية (قوله وذبحه فى الحبل) أوالو ذبحه فى
 الحرم فهو ميتة كما قتله وفى الباب اذا قرح محرم أو حلال فى الحرم صيدا فذبحته ميتة عندنا لا يحل أكلها
 له ولا لغيره من محرم أو حلال سواء اصطاد هو أى ذابحه أو غيره محرم أو حلال ولو فى الحبل فلو أكل فى الحرم
 الذابح منه شيئا قبل أداء النسيان أو بعده فعليه قيمه ما أكل ولو أكل منه غير الذابح فلا شئ عليه ولو أكل
 الحلال مما ذبحه فى الحرم بعد النسيان لا شئ عليه لا أكل ولو اصطاد حلال فذبحه محرم أو اصطاد محرم فذبحه

وتعيم الجريدة فى النهر (وحداه)

بكسر تفتيح وجوز البرجندى

فتح الحاء وذئب وعقرب وحية

وقارة بالهمز وجوز البرجندى

التسهل (وكب عتور) أى وحشى

أماغره فليس بصيد أصلا

(وبعوض وغل) لكن لا يحل

قتل ما لا يؤذى ولذا قالوا لم يحل

قتل الكلب الأهلى اذالم يؤذى

والامر بقتل الكلاب منسوخ

بأنى الدع أى اذالم تضرب (وبرغوث

وفراد وحفصة) بضم ففتح

فككون (وفراش) وذئب ووزغ

وزبور وقنفذ وصرصر وصباح

ليل واين عرس وأتم جبين وأتم

اربعة واربعين وكذا جبع هو تم

الأرض لانها ليست بصيود

ولا متولدة من البدن (وسبع)

أى حيوان (صائل) لا يمكن

دفعه اذ لا يقتل فلو امكن دفعه

فقتله لزمه الجزاء كما نرزمه قيمته

لوعلو كاولد ذبح شاة ولو أوجها

ظليا لأن الام هى الأصل (وبقر

وبعير وذئب وبط أهلى) أى كل

ما صاده حلال (ولو لحرم) (وذبحه)

فى الحبل (بلاذلة محرم) لا

(أمره به) ولا اعتد عليه فله حذا

أحدهما لئلا يخلل لأمره

حلال فهو مبيحة ١١ وقال شارحه القاري اعلم انه صرح غير واحد كصاحب الايضاح والجرم النحر والبدائع وغيرهم بان ذبح الحلال صيد الحرم يجعله ميتة لا يعلل آكله وان أدى جرماء من غيرته من خلاف وذكر قاضي خان انه بكراهة تنجزها وفي اختلاف المسائل اختلفوا ايضا اذ اذبح الحلال صيدا في الحرم فقال مالك والشافعي وأحمد لا يعلل آكله واختلف أصحاب أبي حنيفة فقال الكرخي هو ميتة وقال غيره هو صياد ١٢ (قوله على الاختار) رابع لقوله لا يلزم صوم وهذا ما رواه الطحاوي وقال الجرجاني لا يلزم وغضله القدوري واعتد روايتا الطحاوي فتح ويحرم (قوله ولا يجب فيه ذبح حلال) هذا كما ذكره قوله ما يشاؤ في حلال صيد الحرم الا انه أعاده ليرتب عليه قوله ولا يجوز له الصوم ط وأراد بان ذبح الاتلاف ولو تيسر ما على وجه العدوان فلما دخل في الحرم بازا فأسله فقتل حمام الحرم لم يضمن لانه أعمام واجبا ومقتصد الا صيدا فلم يكن نعتا في السبيل سكان مأمورا بحر (قوله ولا يجوز له الصوم) انما اقتصر على نفي الصوم ليسفد أن الهدى جائز وهو ظاهر الزاوية كما في البحر وفي اللباب فان بلغت قمته هذا اشتراطها ان شاء وان شاء اشترى بها طعاما فمستحق به كما ذكر ويؤثر فيه الهدى ان كنت قمته قبل الذبح مثل قبة السيد ولا يشترط كونها مثلها بعد الذبح وأما الصوم في صيد الحرم فلا يجوز للحلال ويجوز للصوم (قوله لا تنافي) لان النعناع فيه باعتبار داخل وهو الصدف فصار كفرامة الاموال بخلاف الحرم فان نجاهه جواز النعل داخل والصوم يطله لانه كما ذكره بحر (قوله في دلالة) أي دلالة الحلال ولو حرّم والفرق بين ذبح الحرم ودلالة الحلال أن الحرم التزم ترك التعرض بل ان حرام فلما دل تركه لما التزمه فعني كالمودع اذ ادل السارق على الوديعة ولا التزم من الحلال فلا نعتان بها كما جئني اذ ادل السارق على مال انسان بحر (قوله ولو حلالا) الاول أن يقال وهو حلال كما قد به في جميع الاخبار فلان مقتضاها به لتظهر فائدة تعدد دخول في الحرم فان وجوب الارسان في الحرم لا يتوقف على دخول الحرم لانه غير ذاب الاحرام يجب عليه كافي الاصلاح وغيره وهذا يظهر ضعف ما قبل حلالا ومحرما اه وعليه ينبغي أن يقال وهو في الحل بدل قوله ولو في الحل اه ح والحاصل أن الكلام فيمن كان حلالا في الحل وأراد الاحرام أو دخول الحرم وكان في يده صيد وجب عليه ارساله وفي اللباب وشرحه اعلم ان الصيد يبرأ من آثانه أشياء ما برام الصائد أو بدخوله في الحرم أو بدخول الصيد في يده أخذ صيدا في الحل أو أخرجه وهو محرم أو في الحرم وهو حلال لم يملكه وجب عليه ارساله سواء كان في يده أو فقهه أو في يده ولو لم يرسله حتى هرب وهو محرم أو حلال فعليه الجزاء (قوله يعني المارسة) محترمه قوله لان سكان في يده أو فقهه (قوله وجب ارساله) قال في البحر انما ساقا (قوله أي طارئة) لو قال أي اطلاقا لكن أنحل ان اول الوحر من هذا الحكمة لا يخص الطير اه ح وشمل اطلاقه ما لو غصبه وهو حلال من حلال فحرم اغصابه فانه يلزمه ارساله وعليه فقهه لمالكه فلورده له برئ وزنه الجزاء كذا في الدراية معز بالي المتفق نهر قال في امع وهذا غير غاصب يجب عليه عدم ائدة بل اذا فعل يجب به العصال (قوله) أو ارساله لحل وديعة) هذا قول ثان في تفسير ارسال ككاه القهس ساني بعد حكاية الاول وعزالتنصيص ويشكل عليه مسألة الغاصب حيث رآه الجزاء وان رآه لمالكه وأيضا فالرسول في حال أخذ الصيد هو في الحرم فانه ارساله وثمان قمته للمالك كالمصائب كما أعاده ط وأيضاً اعترضه ابن كمال بأن يد المودع يد المودع لكن ردة في التهر بما في فوائد الظهيرة أي يد صاحبه ككراهه وحاصله أن الخطر كون الصيد في يده الحقيقية ويده فمقتضى المودع غير حقيقته هي بل مثل يد غيره مافي رده أو فقهه أو فقهه لكن برده عليه ما موعن ط وقد يجاب بأنه يمكن أن يتأوله في طرف الحرم لمن هو في الحل أو برده في نقص ثم اعلم أن الذي ينهزم من كلاهم أن هذين التويلين في المسألة الثانية فقط وهي من أحر من الحل وفي يده صيدا الا في لو دخل الحرم وفي يده صيد فالواجب عليه ارساله بحيث لا طارئة لقوله في الهداية عليه أن رسله فيه أي في الحرم وتعليله بأنه لما حصل في الحرم وجب ترك التعرض لمرءة الحرم وصار من صيد الحرم وكذا ما قد متناه من اللباب من أن الصيد يبرأ من آثانه أشياء الخ وكذا قول اللباب ولو أدخل محرم أو حلال صيدا الحل الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم وكذا قول المصنف الآتي فلو كان جارحا الخ فانه لو كان له ايداع الجاني بعد ما أدخله الحرم لم يجر له ارساله مع العلم بأن عاد الجاني قتل الله وكذا قول اللباب لو أخذ صيدا الحرم فأرسله في الحل

على الاختار (وجب فيه ذبح بحر
حلال صيد الحرم ومصدق بها
ولا يجوز له الصوم) لانها غرامة
لا كفارة حتى لو كان الذاب
محرم أجزاء الصوم وقيد بالذبح
لانه لا شيء في دلالة الاثم
(ومن دخل الحرم) ولو حلالا
(أو احرم) ولو في الحل (وفي يده
حقيقه) يعني الجارحة (صيد
وجب ارساله) أي طارئة أو ارساله
لحل وديعة فقه ساني

لا يراد من الضمان حتى يعلم وصوله الى الحرم استاكيف اذا ودعه **(قوله على وجه غير مضمع له)**
 بفسره ما قبله فكان الاولى تأخير عنه كما فعل في شرحه على الملتقى حيث قال كان ودعه أو برسله في قص
(قوله وفي كراهة جامع الفتاوى الى قوله لا يجب) ساقط من بعض النسخ وخاصة أن اعتناق الصيد
 أي الملاحة من يده بازان أباحه لمن يأخذه وهو متيقظ لقوله لأن تسيب الدابة حرام وقيل لا يلجأ لبيعها باعتاقه
 مطلقا كما هو ظاهر المطلق حرمة التسيب لانه وإن أباحه فالأغلب أنه لا يقع في بدأه فليس مائة وقد نصيب
 لعمال وقوله ولا تخرج عن ملكه باعتاقه يحتمل معنيين الأول أنه لا يخرج عن ملكه قبل أن يأخذه أحد فان
 أخذ أحد بعد الإباحة ملكه كالتسيب عبارة عن تحايرات النوازل الثاني أنه لا يخرج مطلقا لانه ليس
 لجهول لا يصح مطلقا والألزام معلوم من لما في لفظة الجرح من الهداية ان كانت القطعة شيئا يعلم أن صاحبها
 لا يملكها كالنوازل وقدر الزمان يكون القاطن أباحه حتى جاز الاستماع به من غير تعريف ولكن يبقى على ملك مالكه
 لأن الملك من الجهول لا يصح قال وفي البرازية للمالك أخذها منه الا اذا قال عند الرمي من أخذ فله قوله يقوم
 معلومين ولم يذكروا الرخصي هذا التفصيل اه فنفى أن يكون اعتناق الصيد كذلك وتكون فائدة
 الإباحة حل الاستماع به مع بقائه على ملك المالك لكن في لفظة التاتر خاتمة زل دابة لا تقيدها لهما من النوازل
 ولم يبعها وقتها تركنا أخذها رجل وأصلها فالتقياس أن تكون لا تأخذ كشور الزمان المحروجة
 وفي الاستحسان تكون لصاحبها قال محمد لا نالوا يجوز ذلك في الحيوان بطور زاني للبارية ترى في الارض
 صريرة لاقية لها فأخذها رجل ويتفق عليها فطرهما من غير شراء ولا هبة ولا ارض ولا صدقة أو يفتقهما من غير
 أن يملكها وهذا أمر قبيح اه ملخصا ومتفق عليه أن غير الحيوان كالقشور يكون طرحه أباحه بدون تصريح
 وانه يملكه الأخذ بخلاف الحيوان فلا يملكه الا بالتصريح بالإباحة كما هو مفهوم قوله ولم يبعها وهذا خلاف
 ما ذكرناه من الجرح وعلى هذا يخرج حافى مختارات النوازل وبأقربها قول ثالث وهو أن غير الحرم
 لو رسله يكون أباحه لانه أرسله بأخذه فيكون كشور الزمان **(قوله وحديث)** أي حين ذكركان
 اعتناق الصيد لا يجوز الا إذا أباحه لمن يأخذه فقد الطامة أي نفى فسر بها الارسل بالإباحة ويزيد قوله
 المراج ولو كان فيه فله إرساله بوجه لا يضيع فان ارسل الصيد ليس بتدويب تسيب الدابة بل هو
 حرام الا أن يرسله للمقب أو يبيع للناس أخذه كذلك في النوازل الطمعية اه وقال بعده على وجه لا يضيع
 بأن يملكه في بيته أو ودعه عند حلال اه لكن ظاهر ما قد علمنا من القهستاني من حكاية القولين في تفسير
 الارسل أن من فسر به بالطامة لم يقيد بالإباحة لانه يقول ان الارسل واجب فلم يكن في معنى التسيب المختار
 ومن فسر الارسل بالوديعة فكأنه يقول حيث أمكنه دفع التعرض للصيدها فلا حاجة الى الاطارة
 المضبوطة لذلك لان دفع الضرورة بدونها وإذ قال قاضي خان في شرح الجامع لأحكام والصيد يده عليه
 أن يرسله لكن على وجه لا يضيع لأن الواجب ترك التعرض بازالة اليد الحقيقية لا بإبطال الملك اه وكون
 الإباحة متى التضييع ممنوع لأن الغالب على الصيد أنه اذا ارسل لاصاد لما ياتي في ملكه ضائعا
 والتسيب لا يجوز وانما يجب الارسل مطلقا فيما صاده وهو محرم كما أنه لم يملكه فليس فيه تضييع ملك
 هذا ما عرفت وقد علمت مما تقدم ان هذا كله يقال لو أخذ صيده اثم أرسله داخل في الحرم فانه يلزم إرساله
 بمعنى اطارة وإن لم يسر به اذاعه لانه صار من صيد الحرم **(قوله قتاتل)** كذا في بعض النسخ وفي بعضه ما قبل
 وقال ح هو ظرف مسمى على الضم أي قبل الاطارة والاعمال فيه الإباحة **(قوله وأصلها)** ليس بقدر
 فيما يظهر لأن الدار في التحليل على الإباحة وقد يقال انما يقيد به منع الأخذ لا قوله من أخذها فهي لا يزل هبة
 والأصلح زيادة منع من الرجوع عنها وودعه الرجوع اذا منع ويحترط **(قوله والقتول)** أي للمالك
 أنه لم يبعها الا بدلالة شكر أباحه التحليل وان برهن الأخذ أو نكل عن المين سلت لا تحذف عن لفظة
 البهر **(قوله لان كان في بيته أو وقضه)** أي ولم يكن اصطافه في الحرم أمالوا اصطاف في الحرم يلزم
 إرساله بالاجماع معراج **(قوله بطريان العادة)** أي من لدن العصابة الى الآن وهم المتابعون ومن بعدهم
 يحرمون وفي يومهم حمام في أربع وعندهم دواجن وطيور ولا يلقونها وهي احدي الحج فلت على أن
 استبقاها في الملك محفوظة فبها يدليس والتعرض المنتفع فتح والدواجن جمع داجن وهو الذي آف

(على وجه غير مضمع له) لان تسيب
 الدابة حرام وفي كراهة جامع
 الفتاوى شرى عصفور من المصاد
 وأعتقها جازان قال من أخذها
 فهي له ولا تخرج عن ملكه باعتاقه
 وقيل لا لأنه نصيب لعمال انتهى
 قلت وحديث قتاتل الطامة
 بالإباحة قبل قتاتل انتهى وفي كراهة
 مختارات النوازل سبب أنه
 فأخذها أثر وأصلها فلا سيل
 للمالك عليها ان قال عند تسيبها
 هي له أخذها وان قال لأجابه
 في جهالة أخذها والقول له بيته
 انتهى **(لا يجب ان كان)**
 الصيد (بيته) بطريان العادة
 القاسية بذلك وهي من احدي

الحج

المكان من صود وحشيات ومستأنسة (قوله ولو انقص في يده) أي مع ثامه أو في رسله معراج وقبل
أن كان النقص في يده يلزمه إرساله لكن على وجه لا يضيع هداية وهو ضعيف كما في التبر قال ح والظاهر
أن مثله ما إذا كان الحبل المندود في ربة الصبي في يده (قوله دليل الخ) فإنه يأخذ الخلاف به لم يجعل
المصنف يده فكذلك يأخذ النقص لا يكون الطريق في يده (قوله أخذ منه) صفة لاندان والضعيف منه للعل
ومثله ما لو أخذ من الحرم بالاولى لأنه لو كان غير مملوك لا يمكنه الاخذ فالمملوك أو في قافهم (قوله أنه لم يخرج
عن ملكه) الاول حذوه والاقتصار على التعليل الثاني لأنه من قول المصنف ولا يخرج عن ملكه ط (قوله
لأنه ملكه وهو سلال) على عدم خروج الصبي عن ملكه ومفهومه أنه لو ملكه وهو محرم يخرج عن ملكه
مع أن الحرم لا يمكن الصبي لملكه الحرم الخ (قوله لأنه لم يرسله عن اختيار) كذا في بعض النسخ أي لأن الشرع
المصنف والصبي لا يمكنه الحرم الخ (قوله لأنه لم يرسله عن اختيار) كذا في بعض النسخ أي لأن الشرع
أمره بإرساله فكان مضطرا شرعا لله والناسب خلفه بالاولى لأنه على ثمانية لقوله أنه أخذ الخ وقد علم به
الترائيح كما عراه البه في الفتح وقال أنه يدل على أن أول إرساله من غير إباحة يكون إباحة أه أي فليس له
أخذه عن أخذه وإن لم يصريح بالإباحة وقت إرساله لأنه غير مضطرا إليه فكان مجرد إرساله إباحة كالنفسا مقصور
الزمان كافتدائه (قوله فلو صحت إباحة) تفرع على قوله وجب إرساله وإباحة من الصداقة ناب
أو محجب بصديقه (قوله لتعلم ما وجب عليه) وهو إرساله لأجل قصد الاطمان والمساواة وتفرضه فيها إذا
دخل به الحرم وهذا مؤيد لما قلنا من أن من دخل الحرم يصعد وجب عليه إرساله بحسب إشارته لأنه صار
من صبي الحرم وليس له ايداعه والالكان الواجب الايداع في البلوا من دون الإرسال لأن الجوارح عاداتها
قتل الصبي فيكون متعديا بإرساله في الحرم (قوله فلو باعاه) منعه عن إباحته على قوله وجب إرساله والضمير
فيه للصبي الذي أخذه سلال ثم أرمه أو دخل به الحرم لأن قوله قد أبيع الخ إشارة إلى أن أبيع فاسد
لأنه لا يملك كخاص عليه في الترتيب لآلية عن الكافي والابن (قوله ما لو أخذ الصبي وهو محرم وباعه) فإن بيعه
باطل كما سيذكره وأطلق في البيع فمشمول ما إذا باع في الحرم أو بصداقه أخرجه عن الحرم لأنه صار
بالإدخال من صبي الحرم فلا يملك أخرجه بعد ذلك كذا عراه في الجهر إلى الشارعين من نقل عن الخطب خلافة
من جواز البيع والاكل بعد الانحراج مع الكراهة لكن في كرف التبر أنه ضاعف قلت لكن هذا إذا لم يترجمه
بعد الانحراج أو ما لو أده فانه يملكه ويخرج عن كونه صبي الحرم كما يأتي في مسألة القلبية ثم إن هذا أيضا قيد
لما قلناه من أنه إذا دخل الحرم يصعد ليس له أن يرسله إلى أهل (قوله ودعوه لما علمت من أنه لا يملك أخرجه بل عليه
إرساله في الحرم وأما ما مر من أنه لا يخرج عن ملكه بهذا الإرسال فله أخذه في أهل قوله أخذه عن أخذه
ومقتضاه أن له بيعه وكله أيضا فلا ينافي ما هنا لأن ذلك إنما لو أرسله وخرج الصبي بنفسه بخلاف ما إذا أخرجه
قال في الباب ولو خرج الصبي من الحرم بنفسه حل أخذه وإن أخرجه أحد لم يملك قافهم (قوله والا)
أي وإن لم يبق المبيع في يد المشتري بأن نفسه أو ثمنه أو غلب المشتري ولا يمكن ادراكه ط عن أبي السوء
(قوله فضليه الجزار) تقدمت قريسياته وإن الصوم في صبي الحرم لا يجوز للسلطان ويجوز للصغير (قوله
لأن حرمة الحرم) أي فيما لو أدخل الصبي الحرم ثم باعته أو بصداقه أخرجه لكونه صار صبي الحرم فخرج
بيعه مطلقا كما مر قافهم وقوله والاسرار أي فيما لو أخذ من الحرم (قوله ولو أخذ سلال) أي في الخلق
نساب وقوله نحن مرسله لأن الاستدلال بالصبي ملكا لا يملكه والواجب عليه ترك التعرض وبمكنه ذلك بأن يملكه
في شبهة فإذا قطع يده عنه كان متعديا هداية ومقتضى هذا ما قلناه من أنه لو دخل به الحرم فأرسله أحد لا يضمن
المرسل لأن الأخذ يلزمه إرساله وإن كان ملكه ولا يمكنه تحط في شبهة فبكر المرسل متعديا تأمل (قوله
وقوله ما أحسن) وجهه أن المرسل أمر بالمعروف ناه عن المنكر وما على الحسين من سبيل قال في الهداية
وتعلمه الاختلاف في كسر الحافظ أي آلات الهوى صك المطبوع قال في البروقه مقتضى أن يفي بجملة
هنا لأن الفتوى على قولهما في عدم التحاق بكر الحافظ أه قال ط وأما الشارع في ذلك لأن الفتوى
على الاستحسان الأقربا استثنى من مسائل غلبة (قوله لم يملكه) لأن الصبي لم يرق بمحل التحاق في حق الحرم

(أرخصه) ولو انقص في يده

بدليل أخذ المصنف بفلافه

لحدث (ولا يخرج) الصبي

(عن ملكه بهذا الإرسال فله

أما كفي الحل) له (أخذه من

إنسان أخذه منه) لأنه لم يخرج

عن ملكه لأنه ملكه وهو سلال

بخلاف ما لو أخذه وهو محرم لما

بأن لا يرسله عن اختيار (فلو

كان جازما) كذا (مقتضى جازم

الحرم ثلاثي عليه) لتعلم ما وجب

عليه (فلو باعته رد المبيع إن بقي والا

فضليه الجزار) لأن حرمة الحرم

والأحرار تمنع بيع الصبي

(ولو أخذ سلال صبي أفا حرم نحن

مرسله) من يده أما كفي اتفاقا

ومن الحقيقة عنده خلافا لهما

وقوله ما أحسن كافي البرهان

(ولو أخذ محرم لا) ونحن مرسله

اتفاقا لأن الحرم لم يملكه ويستند

فلا يأخذه من أخذه

مطلب
لا يجب التحاق بكر آلات أه

ضار كما إذا اشترى الخمر هدية (قوله بل بسبب جرى) هو ما حصل به الملك بلا اختيار وقبول (قوله
والسبب الجبري) أي به ظاهره أو لم يقل وهو ليندأ المراد مطلق السبب لا يتحد كونه في الصيد أفاده ط
(قوله في إحدى عشر) حتى العادة إحدى عشر لأنه يقبب المحابضة فيه ثأيت الجرمين ثأيت العدود
(قوله مبسوط في الأشياء) لاجابة الى ذكرها هنا وقد ذكرها المحقق (قوله فلذا قال الخ)
الأولى أن يقول ومنش الجبري تبع الجبر قوله الخ ط (قوله وبجمله في الأشياء بالاتفاق) حيث قال
لا يدخل في ملك أحد حتى يغير اختياره إلا الارث إضافة الخ (قوله لكن في النهر الخ) هذا الاستدراك
ليس في جملة كلام الأشياء كما رأيت مطلق لا يتقيد بهذه الصورة ولا تملك في الاتفاق على كون الارث مطلقا
سببا جبريا أو ظاهريا يمكن سببا في صورة الحرم إذا مات مورثه عن مبيد على كلام السراج لقيام المانع
وهو الارحام كقيام الموانع الاربعه أي الرق والكفر والقتل واختلاف الملك فكذلك لا يتحد قيام تلك الموانع
في سببية الارث لا يتحد هذا فيها اه ح وان جعل استدراكه على المتن كان في محله ط (قوله وهو القوانع)
هذان كلاما للهرجيب قال وهو الظاهر لما سألني أي من كون الصيد محرم العين على الحرم ولم يظهر لي وجه
ظهوره اذ بعد تحقق سبب الارث وهو موت المورث لا بد من قيام نص يدل على كون الارحام ما ينفسم ارث
الصيد كقيامه على الموانع الاربعه وكون الصيد محرم العين على الحرم بقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر
ما دمتم حرما ولا تمنع من سائر التصرفات لا يدل على منع ارثه فان اخبرته بحزمة العين أضاع ورثت (قوله
كان قتله) أي الصيد الذي أخذته الحرم (قوله محرم نهر الخ) احتريزه عن الهبة وبالباق للمسلم
عن الصبي والكافر كما يأتي وكنان بنعي زيادة عاقل للاحتراز عن الجنون فانه في حكم الصبي كافي ط
عن الجوى وخرج أيضا ما قوله حلال فانه ان كان في الحرم لمسه الجواز الا لا يمكن يرجع عليه الاخذ باعتين
فالرجوع فيه لا يفرق فيه بين الحرم والحلال جبر (قوله لانه تزويله ما كان جبر عرض السقوط) فانه
كان محتمل الرسال قبل قتله ولتقرر بحكم الاندفاع حتى التفتين كشهود الحلاق قبل الدخول اذ ارجوا
كفاي الهداية (قوله على ما اختاره النكاح) ويرجمه الزاني وصرح به في الجمل من المبتنى وظاهر
ما في النهاية أن يرجع الاخذ بالقيمة مطلقا ح عن الجبر (قوله لم يرجع على رجا) عبارة الباب ولقوله
هبة في يد فطيه الجواز لم يرجع على أحد قال شارحه أي من صاحب الهبة أو راسها كما هو مذهبها وقيل لها
والسنة مصر حتى الجبر الزائر اه أقول وهذا في الرجوع على الزاكب ونحوه أما مضاعف الزاكب ونحوه
الجزا خلافت فيه قال في معراج الدواية وكذا لو كان زاكبا أو متافقا أو فاقدا فأنقلت الهداية يدها أو وسطها
أو فها صيدها فله الجزاء فافهم (قوله ولو صيدا ونصرا) محترق قوله بالغ مسلم وعبرة بالمرح لا يجب
على الصبي والجنون والكافر فزاد الجنون لانه ككافر الصبي كما مر وعبر بالكافر لان النصراني غير قد
واخراجه عن قوله محرم باعتبار الصورة والافعال كغير أهل التنية التي هي شرط الارحام (قوله فلجاء
عليه) بل على الاخذ وحده (قوله لانه يرميه حقوق العباد) وهما لما قرع على الاخذ ما كان يعرض
السقوط يرميه (قوله وكل ما على الغرب يهدم) لو قال كفارة لئلا الصدقة واستغنى عن قوله كذا الحكم
في الصدقة ثم المراد بالكفارة ما يبطل كفارة الضرورة فان القاتل اذ ليس أو غنى رأسه الضرورة تعددت
الكفارة كافي الجبر (قوله يعني بطل شيء من محظورات الخ) أي محظورات الارحام التي يهدم عليه فهد
بسبب نفس الارحام لان من جبت كونه بها وجرة ولا ما مر بسبب غير الارحام وذلك كاللص والنائب
وإنما الشعر وغفر فخرج ما لو تزولوا جبا كالزول السبي أو الرعي أو أفاض قبل الامام أو طاف جبا أو عجزا
للصبي أو العمرة فان عليه الكفارة ولا يتعد على القاتل لان ذلك ليس بجناية على نفس الارحام بل هو تزولوا
من واجبات الحج أو العمرة وكذا لو طاف جبا وهو غير محرم لزمه دم كائن عليه في الجبر بخلاف ضو اللص
فانه جناية على الارحام مع قطع النظر عن كونه بها أو جرة أو تزولوا حرم عليه ذلك قبل الشروع في فعلها
فتعد الجواز على القاتل لتلبيه بما امن وخرج أيضا ما وقع نيات الحرم فلا يتعد الجواز به أيضا على
القاتل قال في الجبر لانه من باب الغرامات لا تغلظ للارحام به بخلاف صيد الحرم اذ القاتل فان يرميه فقتل
لانه جناية على الارحام وهو متعد ولا يتخطى كونه بجناية على الحرم لان أقوى الحرمين تسبب أذناهما

(والصيد لا يملك الحرم بسبب

اختياره) ككسره وجه

(بل) بسبب (جبري) والصيد

الجبري في إحدى عشر مسألة

مبسوط في الأشياء فلذا قال

تبع الصرع المحظ (كلاوت)

وجمله في الأشياء بالاتفاق لكن في

النهر عن السراج أنه لا يملكه الميراث

وهو الظاهر (فان قتله محرم آخر)

بالغ مسلم (نحننا) جزم ان الاخذ

بالاخذ والقتل بالقتل (ووجه

أخذه على قتله) لانه تزويله

ما كان يعرض السقوط وهذا ان

كسر بماله وان) كسر (بصمغ فلا)

على ما اختاره الكمال لانه لم يرم

شيئا (ولو كان القتال) هبة

لم يرجع على رجا ولو (صدا

أو نصرا يافلا جزم عليه) فله تعالى

(و) لكن (ووجه الاخذ عليه

بالقيمة) لانه يرميه حقوق العباد

دون حقوق الله تعالى (وكل

ما على المقر يهدم بسبب جنياته

على ارحامه) يعني بطل شيء من

محظوراته لا محظوراته لو تزولوا جبا

من واجبات الحج أو قطع نيات

الحرم لم يتعد الجواز لانه ليس

بجناية على الارحام (فعل القاتل)

والاحرام اقوى فكان وجوب التيمم بسبب الاحرام فقط لا بسبب الحرم وانما ينظر الى الحرم اذا كان القائل
 ساللا اه هذا ما ظهر لي تقريره هنا وظهر تقرير السراج أن المراد بشركه وما على الفرد به دم ما كان
 فعلا اختيارا عما كان تركا كذلك السبي وحده الوقوف والطهارة وبه يشعر كلام الشارح لكن يرد عليه قطع
 السات فانه فعل تأمل (قوله) ومثله مقتضى ساق الهدى) أولى منه قول الباب وما ذكرناه من لزوم الجزاءين
 على التبارك هو حجة كل من جمع بين احرامين كالمتع الذي ساق الهدى أو لم يمتعه لكن لم يصل من العمرة
 حتى احرم بالحج وكذا من جمع بين الحسنين أو الصمرتين وعلى هذا الواسع جماعة حجة أو عمرة ثم جنى قبل رفضها
 فعليه مائة جزاء اه فافهم (قوله) لخصايته على احرامه) أى احرام الحج واحرام العمرة وهو عليه تعدد
 الدم والصدقة وما ذكره الشارح في قول المصنف أو أقاض من عرفة قبل الايام من أنه لا مدخل للصدقة
 في العمرة يقتضى عدم تعدد الصدقة على القارن لكن قد مناجول به هنالك قدبر (قوله) فليهدم واحد
 لتأخير الاحرام عن الميقات ولوعاد الى الميقات واحرم سقط الدم ط وذكر في النهاية صورة يلزم القارن
 في هاتين الميقاتين وهو ما جاوز فاحرم ثم جنى ثم دخل مكة فاحرم بعمره ولو بعد الى الميقات محرم ما هو غير
 وارده لأن الدم الاول للجواز والثاني لترك مسافات العسرة لا لمدخل مكة احتج بأهلها بجر (قوله)
 لانه حدثت) أى حين الجواز ليس بشارن وهذا لتعليل وجوب الدم الواحد ويكون الاستثناء منقطعاً وذلك
 لأن الدم يلزمه سواء احرم بعد ذلك بجنى أو عمرة أو بهما أو لم يحرم أصلاً فلا دخل لكونه فارزاً في وجوب ذلك الدم
 ط (قوله) لتعدّد الفعل) أى الجنابة لأن كل واحد منهما بالشركة يصير جانياً جنابة تفوق الدلالة في تعدد
 الجزاء فتعدّد الجنابة هداية فافهم (قوله) لا لتحاد الميقاتين) فان الجنابتين حتى الحرم جزاء الفعل وهو
 متعدّد في حق صيد الحرم جزاء الميقات وهو ليس بتعدّد جزئين فتلازم جلا خلاصاً يجب عليه سادته واحدة
 لا بتعدد الميقات وعلى كل منهما كفارة لا تنجزها الفعل بجر وبني أن يشرع على عدد الرءوس اذا قتله
 جماعة ولو قتله حلال ومحرم فعلى الحرم جميع التيمم وعلى الحلال نصفها ولو قتله حلال ومفرد وقارن
 فعل الحلال ثلث الجزاء وعلى الفرد جزاء وعلى القارن جزاء أن قيسنا في ونعاه في الضرر (قوله) وبطل
 بيع الحرم صيدا الخ) أطلقه فعمل ما اذا كان السائقان محرمين أو أحدهما فأذا كان بيع الحرم باطل
 ولو كان المشتري حلالاً وان شراؤه باطل وكان البائع حلالاً أو أماً للجزء فأنما يكون على الحرم
 حتى لو كان البائع حلالاً والمشتري محرم لزم المشتري فقط وعلى هذا كل تصرف بجر (قوله) وكذا كل
 تصرف) أى من جهة ووصية وجهه مهر أو بدل خلع لأن العين خرجت عن كونه محللاً لالتصرفات
 ط ثم الأولى تأخير عن قوله وشراؤه ليكون تعميماً بعد تنقيص (قوله) ان اصطاده وهو محرم) أى لانه
 لم يملكه كما ذكرناه وأفاض بهذا الشرط أن الإعلان اذا صادده وهو محرم وباعه كذلك أمالوصاده وهو محرم
 وباعه وهو حلال فالبيع جائز كفي السراج ولو صادده وهو حلال وباعه وهو محرم فالبيع فاسد كما صرح به
 تعالى السراج أيضاً اذا كان المشتري حلالاً أمالوصاده محرم فالبيع باطل ولو كان البائع حلالاً كما ذكرنا أيضاً
 ثم انما ذكره من الشرط انما هو في بيع الحرم كما ذكرنا في التبرير قال ح اذا معنى لقولك وبطل شراء الحرم
 ان اصطاده وهو محرم فكان عليه أن يذبح الشرط بعد الاول اه (قوله) وفي الفاسد يعني بقتله) أى
 يعني المشتري قية الصيد للبائع لأنه ملكه اه ح (قوله أيضاً) أى مع ضمانه أى المشتري الجزاء المذكور
 في قوله وعمله وعلى البائع الجزاء فافهم ولا ينبغي أن يضمنه الجزاء انما هو اذا كان محرمًا أو انقلص عليه سوى
 ضمان القية (قوله) كما ذكر) الكفاية فيه لتقديره أى قلنا ما من ضمان المرسل القية في قوله أخذ حلال
 صدا ضمن مرسله (تنبيه) ذكر في الضرر عن الخطأ قبل قول الكتوزيل في علم ما صادده حلال وهو محرم
 فحرم صدا فأكاه قال أو حقيقة على الأسكل ثلاثة أجزأ فية للذبح وقية للأكل المحظورة وقية للواجب لأن
 الهبة كانت فاسدة وعلى الواجب قية وقال محمد على الأسكل فثمان قية للواجب وقية للذبح ولا شيء للأكل عنده
 اه والظاهر أن وجوب قية الواجب خاص فيما اذا اصطاده وهو حلال لكونه ملكه والألم عليه فلا يجب
 له قية وإذا كانت الهبة فاسدة لا باطله قبل وهذا بناء على القول بأن الهبة الفاسدة لا تشد الملك بالقبض ماعلى
 مقابله فلا شيء عليه للواجب قلت وهذا غير صحيح لأنها مضمونة على كل من التولين كالباع الفاسد يملك بالتبضع

ومثله مقتضى ساق الهدى (دمان
 وسعدا الحكم في الصدقة)
 فتقضى أيضاً الجنابة على احرامه
 (لا بمجاوزة الميقات غير محرم)
 استثناء منقطع (فعله دم واحد)
 لانه حينئذ ليس بقارن (ولو قتل
 محرم ان صيد اعتقد الجزاء) لتعدّد
 الفعل (ولو حلالاً) صيد الحرم
 (لا) لا لتحاد الميقات (وبطل بيع
 محرم صيدا) وكذا كل تصرف
 (وشراؤه) ان اصطاده وهو محرم
 والافاليع فاسد (فلوقض)
 المشتري (فقط فيه) فعله
 وعلى البائع الجزاء (وفي الفاسد
 يعني بقتله أيضاً كما ذكر)

ويضع عنده اوقعة كاستنذكره في كتاب الهبة ان شاء الله تعالى (قوله بعد ما اخرجت) اى اخرجها
محرم أو سحل معراج (قوله وما نأ) علم حكم ذبحهما وانلا فمما باى وجه كان بالاولى ط (قوله غرهما)
لان الصيد بعد الاخراج من الحرم يفتى مستحق الامن شرعا ولهذا وجب ردته الى مأمنه وهذه صفة شرعية
تقدر على الولد اه ح (قوله لم يجز) يقع الياس من براه وهو ثلاثى معقل الاستراك فى الصاموس
ونخيره المستقر للفرج والبارز اوله ح وكل زيادة فى الصيد كالسفن والشعر فضاها على هذا التفصيل نهر
اى ان لم يؤخر احواله قبل موتها من الزيادة وان اذاه فلا يجزى به علم انها لو حبلت بعد ارجاعها فهو كذلك
كما افاده ط (قوله لعدم سراية الامن) اى الى الولد لانه اذى ضمان الاصل ملصكه فخرجت من
ان تكون صد الحرم وبطل استحقاق الامن فاقضى فان قال فى النهر حتى لو ذبح الام والاولاد يجل لكن
مع الكراهة كفى الغاية (قوله انظارهم) نقله فى النهر عن الجبر بقوله فاذا اذى الجزاء ملكها ملكا
خسنا ولد اقالوا بكراهة اكلها وهي عند الاطلاق تنصرف الى الصريم فدل على انه يجب رد هابعد اداء الجزاء
اه (قوله افاقى الخ) ترجمه فى الكزياب مجاوزة المقات بغير احرار ووصله المنصف بما سبق لانه جناية
ايضا لكن ما سبق جناية بعد الاحرام وهذا قال ح لوعبر من جاوز المقات كاعبره فى الكثر لثقل قوله
كنى يريد الخ الخ ولشلت حرما احرار لعمره من الحرم ويستأنا احرار بمقتضى أوله لعمره من الحرم فان كل
من لم يحرم من ميقاته لعمره لم يزمه دم ما بعد الهبوا كان حرما يستأنا افاقا غاية الامران بشرط
لزام الاحرام فى السناتى والحرى قصد التسلك ويكنى فى الافاقى قصد دخول الحرم قصد دم ذات نسك لا
اه واذا بالبستانى الخلى اى من سكان فى الحلد داخل المواقف والحاصل ان الحرم ثلاثة اضاف
افاقى وسلى وحرى ولكل سبقت مخصوص تقدم بيانه فى المواقف فن أراد نسكا وجازو وقدره العود
اليه (قوله مبالغ) فلو جازوه فكانوا رضى فاعلم وبلغ لاني عليه اولى بقدر الخ لثقل الرقن فانه
لو جازوه بلا احرام ثم اذن له مولاه فاحرم من مكة فقلعه دم بوجده بعد حتى فتح (قوله يريد الخ) أو العمرة
كذلك قاله بعد الشرعة وتبعه صاحب الدرر وابن كمال باشا وليس يصح لما ذكره وشذذ قول الهادة
وهذا اذكر تأتى من لزوم الدم بها لمجاوزة فان كان يريد الخ أو العمرة فان كان دخل البستان حاجة
فله ان يدخل مكة بغير احرام اه قال فى الفتح وجه ظاهره ان ما ذكرنا من انه اذا جازو غير محرم وجب الدم
الا ان يلا فله ما اذا قصد التسلك فان قصد التحصاة أو السباحة لاني عليه بعد الاحرام وليس كذلك لان
جميع الكتب ناطقة بلزوم الاحرام على من قصد مكة سواء قصد التسلك أم لا وقد صرح به المنصف اى صاحب
الهداية فى فصل المواقف فيصير ان يجعل على أن الغالب فيمن قصد مكة من الافاقين قصد التسلك فالمراد بقوله
اذا أراد الخ أو العمرة اذا اراده اه ملخصا من عن التبريلالية وليس المراد بمكة خصوصها
بل قصد الحرم مطلقا موجب للاحرار كما تر قبل فعل الاحرام وصرح به فى الفتح وغيره (قوله فلو لم يدخل الخ)
قد علمت ما فيه ح (قوله على ما مر) اى أول الكتاب فى بحث المواقف فى قوله وحرم تأخير الاحرام عنها
لمن قصد دخول مكة ولو ساحة وفى بعض النسخ على ما ساقى فى امتن قريبا اى فى قوله وعلى من دخل مكة
بلا احرام بجعة أو عسرة (قوله وجازو وقته) اى ميقاته والمراد آخر المواقف التى يتر عليها الا يجب عليه
الاحرام من أولها كما مر أول الكتاب (قوله اعتبارا لارادة عند المجاوزة) اى ان الافاق الذى جازو
وقته تعتبر ارادته عند المجاوزة فان كان عند قصد المجاوزة اذ دخل مكة لم يجز أو غيره لزمه الاحرام
من المقات والابان اذ اراد دخول من فى الحلد لحاجة فلا شئ عليه واستظهر فى البصر اعتبارا لارادة
عند ان خروج من بيته لكن ذكر ذلك فى مسألة البستان لانيه وأشار الشارح الى أنه لا فرق بين الموضعين
حيث ذكر ذلك فيها وسند كعبارة الجبر والبر هناك فافهم (قوله الى ميقاته) اى ميقاته التى يتر عليها الا يجب عليه
بدون نلفظة ما على كل فالمراد اى ميقاته كان سواء كل ميقاته الذى جازوه غير محرم أو غيره أقرب أو أبعد
لانها كلها من حق الحرم سواء والاولى أن يحرم من وقته بحر عن المحيط (قوله ثم احرم) اى يجمع ولو فضلا
أو بعبارة وهذا ناظر الى قول الشارح كاذن المحرم وقوله أو عاد الخ ناظر الى قوله جازو وقته ثم احرم وعبارة المتن
يجزى دهاها سرازه فتأمل (قوله صفة محرم) اى صفة معنوية ولا الخلة لم يشرع حال من فاعله المستر

(ولدت غلبية) بعد ما اخرجت

من الحرم وما نأ غرهما وان

أذى جراحها اى الام (ثم ولدت

لم يجزى اى الولد لعدم سراية

الامن حيث ذهل يجب رد هابعد

اداء الجزاء انظارهم (افاقى)

مبالغ (يريد الخ) ولو فضلا

(أو العمرة) فلو لم يرد واحد اشتمها

لا يجب عليه دم بمجاوزة المقات

وان وجب مع أو عسرة ان اراد

دخول مكة أو الحرم قريبا

(وجازو وقته) ظاهره ما فى النهر

عن البدائع اعتبارا لارادة عند

المجاوزة (ثم احرم لزمه دم كاذن

يحرر فان عاد) الى ميقاته ما

(ثم احرم) عاد اليه حال كونه

(محرم ما لم يشرع فى نسك) صفة

محرم

أومن فاعل فاعله حال بعد حال مدخله ومترادفة (قوله كطواف) وكذا الوقت بصفة قبل أن يطفوف
 للتقدم فتح (قوله ولو شوطا) أخذ من البصر ومقتضاه أنه لا يفتي لزوم الدم وعدم إمكان سقوطه من
 الشوط الكامل وبعبارة الهداية ولو عاد بعد ما ابتدأ الطواف واستلم الحجر لا يسقط عنه الدم بالاتفاق فقتله
 واستلم الحجر بالواد وفي بعض نسخها بالنساء قال ابن الكمال في شرحها انما ذكره تنبيه على أن الاعتبار
 في ذلك الشوط التام فإن المسنون الفصل بين الشوطين بالاستسلام والافهوليس بشرط اهـ ومثله في العناية
 وعله فالمراد بالاستسلام ما يكون بين الشوطين لا ما يكون في أول الطواف ويؤيده قول البدائع بعد ما طاف
 شوطا وأشوطين وبه ظهر أن ما في الدرر من عطفه بأوغير ظاهر لاقتضاه لا بصفته ببعض الشوط فافهم
 (قوله لأن الشرط الخ) أي في سقوط الدم وليس المراد أنه شرط في صحة الفسك لأن تعيين الأحرار من المقات
 واجب حتى يحرم بالدم ولو كان شرطا لكان فرضا ويتركه بقصد الخ فآذاه الحي ط (قوله عند المقات)
 احتراز عن داخل المقات لا خارجه حتى لو عاد محرما ولم يلب فيه لكن لم يبعد ما جوزه ويرجع وزنه ما كان
 فانه يسقط عنه بالاول لأنه فوت الواجب عليه في تعظيم البيت كما في الصرح (قوله خلافا لها) حيث قال
 يسقط الدم وإن يلبى كما لم يشرع ما سكتوا له أن العزة في الأحرار من دورية أهله فاذن تخص بالتأخير
 إلى المقات وجب عليه قضاء حقه بانتهاء التلبية فكان اتلافه يعود عليه هداية وفي شرحها لابن الكمال
 اعلم أن التأخيرين في هذا المقام من شراح الكتاب وغيرهم اتفقوا على أن العزة لا تفتى فاذن تخص بالتأخير
 عن اشكال اذ لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه أنه أحرر من دورية أهله فكيف
 يصح اتفاق الكل على ترك العزة وما هو الأفضل اهـ قلت وهو متوخى فإن المراد بالأحرار من دورية أهله
 أي محارب من أهل الحرم من الأماكن البعيدة عن المقات وقد ورد فضل ذلك عن جماعة من الصحابة
 وورد طلبه في الحديث كما قد سنه عن النبي عند بعض المواقيت وفسر الصحابة الانعام في وأقوا الحج بذلك
 وهذا في حق من قدر عليه كما مر هنالك فافهم (قوله والأفضل عود) ظاهره ما في الصرح عن المحيط وجوب
 العود به صرح في شرح انساب (قوله إذا نفاقت فوات الحج) أي فإنه لا يعود ويضيئ في أحراره وعمله
 في البصر عن المحيط بقوله لأن الحج فرض الأحرار من المقات واجب وترك الواجب أهون من ترك الفرض
 اهـ ومقتضاه أنه لو لم يحق الفوت يجب العود قبلنا لعدم المراحم وأنه إذا خافه يجب عدم العود وبه يعلم
 ما في قول التبر ومتى خاف فوت الحج ولو عاد فالأفضل عدمه والأفضل عود كما في المحيط اهـ وهذا وفي البصر
 واستفد منه أي مما ذكره عن المحيط أنه لا تنصل في العمرة وأنه يعود لأنها لا تنفوت أصلا اهـ ولا يخفى
 أن هذا بالنظر إلى الفوات والافتقار يحصل مانع من العود غير الفوات تنفوت على نفسه أو ماله فيسقط وجوب
 العود في العمرة أيضا (قوله أعود بعد شروعه) يقي عليه أن يقول أو قبل شروعه ولم يلب عند المقات
 ح (قوله ككي زيد الحج الخ) أما لو خرج إلى الحل لحاجة فأحرم منه ووقف بعرفة فلا يحل عليه ولا فاق
 إذا جاوز المقات فاصد البستان ثم أحرر منه ولم أر تقيد مسألة المتخع عما ذكره على قصد الحج ونفى
 أن تنقذه وأنه لو خرج لحاجة إلى الحل ثم أحرر بالحج منه لا يجب عليه شيء كالمكي فتح (قوله وصارمكا)
 لأن من وصل إلى مكان على وجه مشروع صار حكمه حكم أهله وهنما المواصل إلى مكة بحرم ما بالعمرة وقرع منها
 صار في حكم المكي سواء سبق الهدى أم لا فإذا أراد الأحرار بالحج فحقت الحرم أو العمرة فالحل ومنش ذلك
 يقال في الحل وهو من كان داخل المواقيت فان سقاه للحج أو العمرة إلى الحل فإذا أحرر من الحرم فعليه دم
 إلا أن يعود كما مر ح وصرح به هنالك في التبر واللباب (قوله وكذا لو أحرما) أي المكي والمتخ الذي
 في حكمه فان سقاه المكي للعمرة إلى الحل (قوله وبالعود) أراد به مطلق الذهاب إلى المقات الواجب ليشل
 قوله وكذلك الأحرار ما بعمره من الحرم فان الواجب خروجهما إلى الحل ليسقط الدم وليس فيه عود إليه بعد
 الكسوة فسه (قوله كما مر) أي عودا عما لا يمار في الأفاق بأن يعود إلى المقات ثم يحصر ثم لا يمكن
 أحرار من كان أحرر ولم يشرع في نسك يعود إليه وبلي (قوله أي أفاق) أفاد أن المراد بالكوفي كل من
 كان خارج المواقيت (قوله البستان) أي بستان بني عامر وهو موضع قريب من مكة داخل
 المقات خارج الحرم ومعنى التي تسمى إلا نخلة محمود بن كمال زاد غيره أنه منه إلى مكة أربعة وعشرين ميلا

في كطواف ولو شوطا وانما قال
 (وابي) لأن الشرط عند الامام
 بتجديده تلبية عند المقات بعد
 العود إليه خلافا لها (سقط منه)
 والأفضل عوده إلا إذا خاف
 فوت الحج (والا) أي وإن لم يعد
 أو عاد بعد شروعه (لا) يسقط الدم
 (ككي) زيد الحج ومتنع فرع من
 عمرته وصارمكا (وتراجم من
 الحرم وأحرما) بالحج من الحل
 فان عليهما ما لم يجاوزا مقيات المكي
 بلا أحرار وكذا لو أحرر ما بعمرته من
 الحرم وبالعود كما مر يسقط الدم
 (أدخل ككوفي) أي أفاق
 (البستان).

قال بعض الحنثين قال الثوري قال بعض أصحابنا هذه القرية على يسار مستقبل الصخرة إذا وقت بأرض عرفات وفي غاية السروج بالقرب من جبل عرفات على طريق العراق والكوفة إلى مكة (قوله أي مكانا من الحلق) أشار إلى أن البستان غير قيد وأن المراد مكان داخل المواقف من الحلق والظاهر أنه لا يشترط أن يقصد مكانا بعينه لأن الشرط عدم قصد دخول الحرم عند المجاوزة فأى مكان قصد من داخل المواقف حصل المراد كما يضيح فافهم (قوله الحاجة) كذا في البدائيم والهداية والكنز وغيرهما وهو احتراز عما إذا أراد دخول مكان من الحلق بجزء المرور إلى مكة فإنه لا يصلح له الاصراف فلا بد من هذا التقيد والافضل آفاقاً أراد دخول مكة لا بد منه من دخول مكان في الحلق على أنه في البصر جعل الشرط قصد الحلق من حين خروجه من بيته أي ليكون سفره لا حيلة له لدخول الحرم كما يأتي ولذا قال ابن السكيت في شرحه ومن لا يمكن الحاجة إلى البستان لا بد دخول مكة ويأتي توضيحه فافهم (قوله ولو عند المجاوزة) الطرف متعلق بقصد أي ولو كان قصد الحاجة التي هي على أرادته دخول البستان عند مجاوزة المقاتل ما بعد المجاوزة فلا يعتبر قصد الحاجة لكونه عند المجاوزة كان قاصداً مكة فلا يقطع الدم ما لم يرجع وأقاده أنه لو قصد دخول البستان لحاجة قبل المجاوزة فهو كذلك بالاولى وإن قصد ذلك من حين خروجه من بيته غير شرط خلافاً لما في البصر حيث قال عنب ذكره أن ذلك حيلة لا آفاقاً أراد دخول مكة بلا إصرار ولم أر أن هذا التقيد لا بد منه حين خروجه من بيته أي أولاً والذي يظهر هو الأول فإنه لا شك أن الآفاق يريد دخول الحلق الذي بين المقاتل والحرم وليس ذلك مكاناً فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحلق الداخل المقاتل حين يخرج من بيته اهـ وحاصله أن الشرط أن يكون سفره لا حيلة له لدخول الحلق والافتقار إلى المجاوزة لإصرار ما قال في التبرر الظاهر أن وجود ذلك القصد عند المجاوزة كافٍ ويدل على ذلك ما في البدائع بعد ما ذكر حكم المجاوزة بغیر إصرار ما قال هذا إذا جاوز أحد هذه المواقف خمسة ريد الحج أو العمرة أو دخول مكة أو الحرم بغیر إصرار فأما إذا لم يرد ذلك وانما أراد أن يأتي ببستان بني عامر أو غيره لحاجة فلا شيء عليه اهـ فاعتبر الإرادة عند المجاوزة كما ترى أي إرادة الحج ونحوه وأراد دخول البستان فلا إرادة عند المجاوزة معتبرة فهذا ذكر الشارح ذلك في الموضعين كما تقدمناه فافهم وقول البصر فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحلق غير ظاهر بل الشرط قصد الحلق فقط تأمل (قوله على ما جرى) أي قرأ في قوله ظاهر ما في التبرع البدائع الخ (قوله على المذهب) مقابله ما قاله أبو يوسف أنه أنوى إقامة خمسة عشر يوماً في البستان فله دخول مكة بلا إصرار والافلاح عن البصر (قوله له دخول مكة غير محرم) أي إذا أراد دخول البستان لحاجة لا بد دخول مكة ثم إنه له دخول مكة لحاجة له دخولها غير محرم كما في شرح ابن السكيت قال في الكافي لأن وجوب الإصرار عند المقاتل على من يريد دخول مكة وهو لا يريد دخولها وانما يريد البستان وهو غير مستحق العقاب فلا يلزمه الإصرار بقصد دخوله اهـ قلت وهذا إذا أراد دخول مكة لحاجة غير التسك والافلاح ويجوز منقاه الإصرار ولذا قال قبل فصل الإصرار عند ذكر المواقف وحل لاهل داخلها دخول مكة غير محرم ما لم يرد تسكاً (قوله ووقته البستان) أي لو أراد التسك فحقه الحج أو العمرة البستان يعني جميع الحلق الذي بين المواقف والحرم كما ترى في بحث المواقف فأحرز من الحرم لزومه ما لم يعد كما تقدمت فربما عن التبرر واللباب إلا إذا دخل الحرم لحاجة ثم أراد التسك فإنه يحرم من الحرم لأنه صار مكاناً كما ترى (قوله ولا شيء عليه) مرتبط بقوله له دخول مكة غير محرم فكان الأولى ذكره قبل قوله ووقته البستان (قوله كما جرى) أي قبل فصل الإصرار حيث قال أما لو قصد موضعاً من الحلق كتلحس وحدة حل له لمجاوزه بلا إصرار فإذا حل به التحق بأهله فله دخول مكة بلا إصرار (قوله وهذه حيلة لا آفاقاً الخ) أي إذا لم يكن مأموراً بالحج عن غيره كما قدمه الشارح هناك ووقته من الكلام عليه ثم إن هذه الحيلة مشككة لما علمت من أنه لا يجوز له مجاوزة المقاتل بلا إصرار ما لم يكن أراد دخول مكان في الحلق لحاجة والافضل آفاقاً يريد دخول مكة لا بد أن يريد دخول الحلق وقد منان التقيد بالحاجة احترازاً عما لو كان عند المجاوزة يريد دخول مكة وأنه انما يجوز له دخولها بلا إصرار إذا بد أنه بعد ذلك دخولها كما تقدمناه عن شرح ابن السكيت ومن لا يمكن فعلم أن الشرط ليس بقط الإصرار أن يقصد دخول الحلق فقط ويدل عليه أيضاً ما نقلناه عن الكافي من قوله وهو

أي مكاناً من الحلق داخل المقاتل
 (الحاجة) قصد ها ولو عند المجاوزة
 على ما مرزونة مدة الإقامة ليست
 بشرط على المذهب (له دخول
 مكة غير محرم ووقته
 البستان ولا شيء عليه) لانه
 التحق بأهله كما مر وهذه حيلة
 لا آفاقاً يريد دخول مكة بلا إصرار

لا يريد دخوله أي مكة وأغريد البستان وكذا ما نقلناه عن البدائع من قوله فاما إذا لم يرد ذلك وإنما أراد
 أن يأتي بستان بني عامر وكذا قوله في الباب ومن جاوز وقته بقصد مكان من أجل ثم بدله أن يدخل مكة فله أن
 يدخلها بغير إحرام بقوله ثم بدله أي ظهر وحديثه يقتضي أنه لو أراد دخول مكة عند الجواز يلبسه الإحرام
 وإن أراد دخول البستان لأن دخول مكة لم يبدله بل هو مقصوده الأصلي وقد أشار في الصراحي في هذا الاشكال
 وأشار إلى جوابه بما تقدم عنه من أنه لا بد أن يصح كون قصد البستان من حين خروجه من بيته
 أي بأن يكون سفره المقصود لاجل البستان لا لاجل دخوله مكة كما قد ساء وأجاب أيضا في شرح الباب
 بقوله والوجه في الجمله أن يقصد البستان قصدا أولا ولا يبتزعه دخول الحرم بقصد اختيان أو عارضا
 كما إذا قصد هدي جنة لبس وشرا أو لا ويكون في خاطره أنه إذا فرغ منه أن يدخل مكة كانا بخلاف
 من جاء من الهند بقصد الحج أولا وقصد دخول جنة تبعا ولوقصد بها وشرا اه وهو قريب من جواب
 الجبر لأن حاصل أن يكون المقصود من سفره البيع والشراء في الحل ويكون دخول مكة تبعا لكن نفيه قولهم
 ثم بدله دخول مكة فانه يفيد أنه لا بد أن يكون دخوله عارضا غير مقصود أصلا ولا تبعا بل يكون المقصود
 دخول الحل فقط كما هو جواب الصركلام الكافي والبدائع والباب وغيرهما وهذا مناسف لقولهم
 انه الحيلة لاف في يريد دخول مكة بلا إحرام لانه إذا كان قصده دخول الحل فقط لم يصح إلى مسلكه إذا بدله
 دخول مكة على أن هذا أيضا من أراد دخول مكة لحاجة غير التمتع أو ما لو أراد التمتع فلا يصلح
 دخولها بلا إحرام لانه إذا صار من أهل الحل فمقامه مقامهم وهو الحل كما مر من أراكيف من خرج من بيته
 لاجل الحج فاقسم (قوله ويجب على من دخل مكة) أي والحرم سواء قصد التبرأة أو التمتع وغيرهما
 كما تفيد عبارة البدائع السابقة وتقدم التصريح به شرعا ومناقبيل فعل الإحرام وصريحه في الباب أيضا
 (قوله فلو عاد) أي إلى المقات كما تفيد في الهداية لكن في البدائع أنه إذا أقام بمكة حتى تحولت السنة
 بغيره سقات أهل مكة وهو الحرم للحج والعمره لانه لما أقام بمكة صار في حكم أهلها اه والتعليل
 بفقدان تحول السنة غير قيد كذا في الفتح ثم التقيد بالخروج إلى المقات لاجل سقوط الدم لا للإحرام
 لأن الواجب عليه بدخول مكة بلا إحرام أمران الدم والتكليف يحصل التوفيق كما فاده في الشر بلائ
 (قوله من آخر دخوله) أي وعليه قضاء ما بقي لباب (قوله وتماه في الفتح) حيث عا ذلك بأن الواجب
 قبل الإحرام صادر ما في ذمته فلا يسقط بالابتداء بالنية اه ح (قوله ومع منه الحج) أي إذا دخل مكة
 بلا إحرام ولزمه بذلك حجة أو عمره تخرج إلى المقات وإحرام بحجة أو عمره واجبة عليه بسبب آخر فانه يميزه ذلك
 عماره بالدخول وإن لم يترد إذا كان ذلك في عام الدخول لا بعده (قوله من حجة الاسلام الحج) احتزبه
 جماله ورام عليه بسبب الدخول فانه قد قدمه في قوله فان عاد الحج والظاهر أنه لو عاد إلى المقات ونوى نسكا
 فلا يقع واجبا عليه بالدخول ولا يكون تلا لانه بعد تقض الرجوب عليه بخلاف ما إذا نواه فلا قبل مجاوزة
 المقات فانه يقع فلا لعدم وجوب بني عليه بعد لحصول المقصود من تعظيم البقعة بالإحرام كاحتقانه أو لالحج
 فاقهم (قوله في عامه ذلك الحج) أي عام الدخول قال في الهداية تلا في الموقوف وقته لأن الواجب
 عليه تعظيم هذه البقعة بالإحرام كما إذا أتاه إلى المقات محرما بحجة الاسلام في الابتداء بخلاف ما إذا
 تحولت السنة فانه صادر ما في ذمته فلا يتأذى بالإحرام مقصود كما في الاعتكاف المسدود وفاته يتأذى
 بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني اه قال في الفتح ولما قل أن يقول لا فرق بين سنة الجواز
 وسنة أخرى فحق أي وقت فعل ذلك يقع أداء الدليل لم يوجب ذلك في سنة معينة ليسير بقوا ما في ساقط
 فلهما الحرم من المقات ينسك عليه تأذي هذا الواجب في ضم هو على هذا إذا تكبر بالدخول بلا إحرام منه
 فيخفى أن الاحتياج إلى التعيين كن عليه هو مان من رمضان فتوى مجتد فتمس ما عليه لم يعين وكذا لو كانا
 من رمضان على الأصح وكذا نقول إذا رجع مرارا فأحرم كل مرة ينسك حتى أتى على عدد خلاه خرج
 عن عهدته ما عليه اه وأقرب في الصبر (قوله لصبرونه) أي المبرك وتناول ما فيه من بحث الفتح وأورد
 عليه أيضا أنه في أن تسقط العمره الواجبة بدخول مكة غير محرم بالعمره المذكورة وفي السنة الثانية
 كل سنة في إزاء ولا في العمره لا تصير عدم وقتها بوقت معين بخلاف الحج وأجاب في غاية البيان بأن

(و يجب على من دخل مكة بلا
 إحرام) لكل مرة (حجة أو عمره)
 فلو عاد فأحرم ينسك أجزء عن آخر
 دخوله وتماه في الفتح (وصح منه)
 أي أجزء عارضا بالدخول
 (لو أحرم عامه) من حجة
 الاسلام أو ذرا وعمره مندورة لكن
 (في عامه ذلك) لتدراكه التبرك
 في وقته (لا بعده) لصبرونه بنا
 بصواب السنة (جاء المقات)
 بلا إحرام

تأخّر العمرة إلى أيام النحر والتشريق مكره فإذا أخرها الهيام كلفرت لها قسرت دينا اه وأتزه
 في النحر ولا يصح ما فيه فإن المكره فعلها في تلك الأيام لا بعد ما تأتلى (قوله) فأحرم بعمره يعلم منه ما إذا
 أحرم بحجة بالاولى نهر فافهم (قوله) لتلك الوقت) مصدر مضاف إلى مكانه أي لتلك الأحرام في المقام
 (قوله) لغيره بالأحرام منه في القضاء) عليه قوله ولادم عليه الخ وضمر منه لوقت آثاره إلى أنه لا يصدق سقوط
 الدم من أحرامه في القضاء من المقامات كما صرح به في النحر فلو أحرم من مقامات المكي لم يصدق الدم
 وهو مستفاد أيضا مما تقدم من الترتيب (قوله) مكي طائف لعمرته الخ شروع في الجمع بين أحرام
 وهو حق المكي ومن بجناه جنابة دون الأتافي إلا إضافة أحرام العمرة إلى الجمع فلا اعتبار بالاولى ذكره
 في الجنابات والاعتبار بالثاني جعل له في الصكوك بما على حدة ثم اعلم أن أقسامه أربعة ادخل الأحرام الحج
 على العمرة والحج على مثله والعمره على مثله والعمره على الحج قدم الاول لكونه ادخل في الجنابة ولذا لم يسقط
 به الدم بحال ثم ذكر الثاني مقدما له على غيره لقوله حاله لا يشأله على ما هو فرض ثم الثالث على الرابع لمافيه
 من الاتفاق في الكيفية والكمية نهر (قوله) ومن يحكمه) أشار إلى ما في النهر من أن المراد بالميكي غير
 الا تاقى فمقتل كل من كان داخل المواقيت من الحلي والحرمي فافهم فلا احتراز بالميكي عن الاتاق
 لأنه لا يرض واحد منهما غير أن ما أضاف بعد ذلك الاقل كان خازنا والافهم متع أن كان ذلك في أشهر
 الحج كآثر نهر (قوله) أي أقل أو شواطئها) يفيد أن الشوط ليس بقدر أو طلقه فمثل ما إذا كان في أشهر الحج
 أو لا كان في الصرعين المبسوط وفي النهرين الضيق ولو طاف الأكثر في أيام الحج في المبسوط أن عليه الدم أيضا
 لأنه أحرم بالحج قبل الفراغ من العمرة وليس للمكي أن يجمع بينهما فإذا صار لهما من وجه كان عليه الدم اه
 وفيه أيضا قدم العمرة لأنه لا وهل بالحج وطافه ثم العمرة رفضها اتفاقا وكونه طاف لأنه لو لم يطف رفضها أيضا
 اتفاقا والاول لأنه لا ياتي بالاكتمال رفضه أي الحج اتفاقا وفي المبسوط أنه لا يرض واحد منهما وجعله
 الاستيعاب في طاهر الرواية (قوله) رفضه) أي تركه من بابي طيب وضرب كافي القرب وهذا أي رفض الحج
 أو في عند الإمام وعندهما الأولى رفض العمرة لأنها أدنى حاله أن أحرما ناك كبدادتي من أعمالها
 ورفض غيرها ناك كدأبها ولا في رفضها ابطال العمل ورفضه امتناعه أتاده في البر (قوله) وجوبا
 محققا لتساقط النحر حيث قال بعد ما ذكر وقد ظهر أن رفض الحج مستحب لا واجب اه وإنما الواجب رفض
 أحدهما لا ينعى (قوله) بالخلق) أي سلاخا في النحر ولم يذكر بما إذا يكون رفضا وبينه أن يكون
 الرضى بالفضل بأن يخلق مثلا بعد الفراغ من أفعال العمرة ولا يكتفى بالقول أو بالتبني لأنه جله في الهداية
 فيحلا وهو لا يكون الا بغيره من محطورات الأحرام اه قلت وفي الباب كل من طاف الرضى يحتاج إلى
 نية الرضى الامن مع بين جئين قبل فوات الوقوف أو بين الصورتين قبل السلي الأولى ففي هاتين الصورتين
 ترخص أحدهما من غير نية رفض لكن ما بالسير إلى مكة والشروع في أعمال أحدها اه فعمل من
 يجمع ما في النحر والسير إلى مكة لا يحصل الا بغير نية من محطورات الأحرام مع نية الرضى به بمقتضى ما أوائل
 الجنابات عند قوله ويرك أكثره من محرمات أن الحرم إذا نوى رفض الأحرام فصنع ما ينعى من الحلال من ليس
 وحلق ونحوهما لا يضر به من الأحرام وإن نية الرضى بالطله فهو محمول على ما إذا لم يصح ما مورا بالرفض
 كما يناله هناك وقد يكون الحلق بعد الفراغ من العمرة لئلا يكون جنابة على أحرامها (قوله) لأنه كانت
 الحج) وسكمه أن يطل بعمره ثم يأتي بالحج من قابل ط (قوله) حتى لو ج) غاية لتعطيل القيد فإنه
 في غير عامه ط (قوله) سقطت العمرة) لأنه حينئذ ليس في معنى فاقط الحج بل كالحصر إذا اطل فخرج من
 تلك السنة فإنه حينئذ لا يجب عليه عمرة بخلاف ما إذا تحققت السنة ط وبصر (قوله) ولورفضها
 أي العمرة اتقى طائفها إذا دخل عليها الحج (قوله) قضاها) أي ولو في ذلك العام لا تزكيا للعمرة
 في سنة واحدة جاز بخلاف الحج أفاده صاحب الهندية ط (قوله) فقط) أي ليس عليه عمرة أخرى
 كافي الحج وليس مراده في الدم قول الهداية وطله دم بالرفض أي ما رفض اه ح (قوله) مع) لأنه أدى
 أفعاله كما التزم نهر (قوله) وأما) أي مع التمسك بحواجه من أن المكي منتهى عن الجمع بينها وأنه
 يأتيه بدقتنا الاختلاف في أن الامتداد من المكراهة أو فوجها والتوفيق بينهما فافهم (قوله) وذبح

قارم بعمره ثم أفدها مني
 وقضى ولادم عليه لوقت
 لغيره بالأحرام منه في القضاء
 (مكي) ومن يحكمه طائف لعمرته
 ولوشوطا) أي أقل أو شواطئها
 (قارم بالحج رفضه) وجوبا
 بالخلق ليس المكي عن الجمع
 بينهما (وعليه دم) لاجل الرضى
 وج وعمره لأنه كانت الحج حتى
 لو ج في سنة سقطت العمرة ولو
 رفضها قضاها فقط ط (قوله) وذبح

أي تمكن النقصان من نسكه بارتكاب المني عنه لأنه قارن ولو أضاف بعد فضل الاكثر في أشهر الحج مجتمع ولا يمنع ولا قران لمكي كما مر وهذا يؤيد قول من قال إن في التمتع والقران لشي معناه في الحلق كما مر ثم أرى
 لأنني الصفة قلت وقدمت ذلك في باب التمتع وقد سألنا عن التحقيق قول ثالث وهو أن تمتع المكي باطل وقترانه صحيح
 غير جائز بقدر كره بالمراعاة (قوله وهو دم جبر) لأن كل دم يجب بسبب الجلب أو الرض فهو دم جبر وكذا
 فلا يقوم الصوم مقامه وإن كان معصرا ولا يجوز له أن يأكل منه ولا أن يطعمه غنبا بخلاف دم الشكر شرح
 اللباب (قوله ومن أحرم جميع الحج) شروع في القسم الثاني والثالث أعني إدخال الحج على مثله والصورة
 على مثلها واعلم أن الأحرام جميعين فصاعدا إما أن يكون على الترتيب أو معا وعلى التعاقب فالأول
 ما ذكره في المتن ولذا أتيت وأما الآخرين ففي التبريزه الجنتان عند الامام والثاني لكن يرتفع
 أحدهما إذا وجه سارا في ظاهر الرواية وقال الثاني عقب مسوورة محرما بلامه وأثر الخلاف يظهر فيها
 إذا جئنا قبل الشروع وقال محمد بن زهري في المبة أحدهما وفي التعاقب الأول فقط والعمرتان كالجنين اه قلت
 وأثر الخلاف لزوم من بالجناية عند هادوم واحد عند محمد كافي البسائط واستشكل في شرح اللباب بأنه
 عند الثاني يرتفع أحدهما عقب الأحرام بلامك أي في ترك الجناية عنده على أحرار من على واحد
 فلهذه بالجناية دم واحد كقول محمد (قوله ثم أحرم يوم النحر باخر) قد يكون يوم النحر لأنه لو أحرم يوم
 للأنهار ارض الثانية وعلمه دم الرض وحجة وعمرته عند الثاني يرتفع كما مر وعند الأول يوقوفه
 كافي المحط وينبغي أنه لو أحرم ليلة النحر بعد الوقوف نهارا أن يرتفع بالوقوف بالزلفة لا بعمرته لأنه سابق بغير
 لكن قياس ظاهر الرواية المتقدم أن تطلى بالمسيرة إليها نهر (قوله فإن كان قد حلق للأول) أي طبع الأول
 قبل إحرامه والثاني (قوله لزومه الآخر) أي يفتي بحرمانه إلى أن يؤبى في العام القابل لباب (قوله
 لانتهاء الأول) لأن الباقى بعد الحلق الرمي وبذلك لا يصير جائزا بالأحرار ثانيا نهر ومقتضاه أن الأحرار
 الثاني وقع بعد الحلق وبعد طواف الزيارة أيضا وأنه لو أحرم بعد الحلق قبل الطواف لزومه دم الجلب لأن الأحرار
 الأول يفي في حق حرمة التماس وبه مرشح الكرماني لكن التماس من المتن وغيره كالمبدأة وشروحا
 والشكا في خلافة لا ملازم في الدم بعد الحلق من غير تعقيب مجامعة الطواف أيضا لكن قال في شرح اللباب
 أن إطلاقه لا ينافي قصد الكرماني اه أي فصل الحلق على المقدس قلت لكن ما في الكرماني مبيت على
 وجوب دم الجميع بين أحرار الحج كاحرامى العمرة وبأنى الكلام فيه قريبا (قوله ثم دم) القاد داخله على
 فعل مقتدر أي قبل زومه الآخر مع دم (قوله قصر أولا) أي إذا لم يحلق للأول ثم أحرم الثاني لزومه دم سواء
 حلق عقب الأحرار الثاني أو لا بل آخره حتى ج في العام القابل وهذا عنده وهما ضمان الوجوب بما إذا
 حلق لهما لا يوجبان بالآخر شيئا كما في البصر (قوله عقبه الحج) أشار إلى أن التقصير غير واجب وإنما
 عقبه لبطل المرأة لكن فيه أنه عقبه بالخلق وقد يقال أنه من قبل الاحتياط وهو أن يصرح في كل موضع
 بما يستعمل منه في آخر لفيد ارادة كل مع الاختصار وما في التبر من أن المراد هنا التقصير الحلق إذ التقصير
 لا دم فيه انما فيه الصدقة فقد قدقنا أول الجنايات أن الصواب خلافه فانهم (قوله لجنايته على إحرامه)
 أي إحرار الحج الثانية أما إحرار الحج الأولى فقد انتهت بهذا التقصير فلا جناة عليه وقوله أو الآخر عطف
 على دخول الألام لا على التقصير لأن آخر الحلق عن إتمام التقصير لئلا يوجب لأجناية على الأحرار ولو أسقط
 قوله على إحرامه لكان أولى وأشار يجعل الله لوجوب الدم أحدهذين إلى أنه لا يلزم دم الجميع بين أحرار
 الجن لأنه ليس بجناية كما يأتي فافهم ح (قوله ومن أتى بعمره من الأخلق الحج) قد سألنا الحكم في الجلب بين
 العمرتين كالجميع بين الجنين أي في المزمور والرض ووقت مما يتصرف في العمرة كافي اللباب ثم قال فلا أحرر بعمره
 فطاف لها شوطا تركه أو يفتي شيئا ثم أحرم باخرى لزومه رض الثانية وتضاها دم الرض ولو طاف وسعى
 للأولى ولم يبق عليه الأخلق فأهل يا ترى زمت ولا رخصها وعلمه دم الجميع وان حلق للأول قبل الفراغ
 من الثانية لزومه دم آخر ولو بعده لا ولو أقصد الأول أي بأن جامع قبل طوافها فأهل بالثانية رخصها ويحصى
 في الأولى ولو نوى رضى الأولى وأن يكون عمله الثانية لم يشعمه وكذا هذا في الجنين اه لكن قد مضت أنه
 لو جمع بين عمرتين قبل السعي للأولى ترتفع أحدهما بالشروع من غيرية رضى فتوله هتارمه رضى الثانية

وهو دم جبر وفي الأفاق دم

شكر (ومن أحرم جميع)

وجع (ثم أحرم يوم النحر باخر

فان كان قد حلق للأول لزومه

الآخر في العام القابل (بلاد)

لتهاء الأول (والا يحلق للأول

فمع دم قصر) عقبه ليم المرأة

(أولا) لجنايته على إحرامه التقصير

أو الآخر (ومن أتى بعمره من

الحلق فأحرم باخرى ذبح) الأصل

أن الجلب بين أحرار من عمرتين مكروه

نحريا

فيه نظر فتدبر (قوله فيلزم الدم) أي ببناءه بالجمع ولادم لتأخير الحلق هنا لأنه في العمرة غير موقت بالزمان كما ترى إلا إذا حلق قبل التبراع من الثانية فلزم دم آخر كما علمت أيضاً (قوله لا يلحقين) عطف على لم يرمين وقوله فلا يلزم أي دم بالجمع بل يلزم دم التأخير أو التصرّف فقط كما ترى وقد سبق الشارح في ذلك صاحب البحر حيث قال وصرح في الهداية بأنه أي الجمع بين أحرارى محسن وأعمرين بدعة وأفرط في غاية البيان بشوّه أنه حرام لأنه بدعة وهو سبيل إلى الخط والجمع بين أحرارى الحج لا يكره في ظاهر الرواية لأنه في العمرة انما صكره لأنه يصير جماعاً بينهما في الفعل لأنه يؤدّي جماعاً في سنة واحدة بخلاف الحج أهـ فلذا فرق المصنفين بين الحج والعمره تبعاً للجامع الصغير فإنه أوجب دماً واحداً للحج وقال بعض المشايخ يجب دم آخر للجمع استاءاً لرواية الأصل وقد علمت أن الفرق بينهما ظاهر الرواية وهذا خلاصة ما في البحر أقول وفي المراجع عن الكافي قبل لا خلاف بين الروايتين أي رواية الجامع الصغير ورواية الأصل لأنه سكت في الجامع عن إيجاب الدم للجمع وما ضاعه وقيل بل فيه روايتان أهـ وفي شرح الباب وقالوا فيه روايتان أحدهما إيجابهما للوجوب وبه صرح القرائني وغيره وقيل ليس الرواية الواجب قال ابن الهمام وهو الأوجه أهـ ولعلّ ابن الهمام ما في الخط بأن كونه يمكن من أداء العمرة الثانية في سنة لا يوجب الجمع بينهما فعلاً فاستوى الحج والعمره قلت وكأب الأصل وهو المبسوط من كتب ظاهر الرواية أيضاً فلذا خصصوا رواية الواجب بناء على تحقق اختلاف الرواية والأصل لا يصلح عدمه فإن كان من الأصل والجامع من كتب الإمام محمد قالوا هراً أن ما أطلقه في أحدهما محمول على ما قدّمه في الآخر فلهذا استوجه في الفتوى أنه ليس ثمة الروايات الواجب وبذلك مما مر من كلام الهداية وغاية البيان فتولّد في العمره سهو بما لا ينبغي كلف وقد قال في التتارخانية بالجمع بين أحرار الحج والعمره بدعة وفي الجامع الصغير العتافي حرام لأنه من أصكبر الكفار هكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أهـ (قوله أفاي الحج) شروع في القسم الرابع (قوله ثم أحرّم بعمره) أي قبل أن يشروع في طواف القدوم لباب ويدل عليه المقابلة بقوله فإن طاف له أي شرع فيه ولو قليلاً كما تفرّفه قريباً وقد مرّ في أول باب القرآن ولم يتقدّم خلافه فافهم (قوله لزاد) لأن الجمع بينهما مشروع في حق الأتافي فبذلك فارتأى أن يكون خطأ السنة فبصرفاً هداية لأن السنة في القرآن أن يحرم بهما معاً أو يتقدم أحرام العمرة على أحرام الحج زيلني لكن الثاني يسيّ قسماً عرفاً (قوله وصار فادنا مسياً) قال في شرح الباب وعليه دم شكر لفته أسأته ولعدم وجوب رفض عمره أهـ قلت والاولى أن يقول ولعدم تبذير رفض عمره بخلاف ما إذا أحرّم له بعد طواف القدوم لفتح قائمه تبذير رفضها كما يأتي (قوله كما ترى) أي في أوائل باب القرآن (قوله ولذا اطلعت عمره) المناسب أن يقدم عليه قوله الاتي لأنهم لم يشروع إلا لأن كونه صار فادنا مسياً معلل بكون العمرة لم تشرع مرتبة على الحج وبطلان عمره بالوقوف مفترق على هذا التعليل كما يعلم من الهداية وغيرها فافهم (قوله بالوقوف) أي إذا وقف بعرفة قبل أن يدخل مكة فقد صاروا فضل العمرة بالوقوف وإن توجه إلى عرفات ولم يقف بها بعد لا يصير رافضاً لأنه يصير فادنا زيلني والمراد أنه أحرّم بالعمره ولم يأت ما كثر أشواها حتى وقف بعرفات فالأب لا قبل كالعدم بجر فالمراد بقوله قبل أفعالها كثر أشواها (قوله كان طاف له) أي الحج ولو شوطاً كما ذكره في البحر في باب القرآن وقال في الفتوى وإن أدخل أحرام العمرة على أحرام الحج كان قبل أن يطوف شياً من طواف القدوم فهو فادنا من مسياً وعليه دم شكر وإن كان بعد ما شرع فيه ولو قليلاً فهو كثر أسأته وعليه دم أهـ وقد مرنا مثله في باب البائين عن اللباب وشرحه فهذه نص صريح في وجوب الدم في صورتين وأن الأول قد علمه وأما ما قدّمناه أيضاً من أن أحرّم من أن الأقل كالعدم فذلك في طواف العمرة والكلام في طواف الحج فافهم (قوله ففني عليها) قال الزيلني المراد بالضم عليها أن يتقدم أفعال العمرة على أفعال الحج لأنه فادنا على ما ناوله ولكنه أسأته كثر من الأول حيث أخر أحرام العمرة عن طواف الحج أي طواف القدوم غير أنه ليس بركن فيه ففكره أن يأتي بأفعال العمرة ثم بأفعال الحج ويجب عليه دم أهـ (قوله وهو دم جبر) أي على ما اختاره نفي الإسلام ودم شكر على ما اختاره شمس الأئمة وغيره فظهر في جواز الأقل زيلني وصحح الأول في الهداية واختار الثاني في الفتوى وقوله وأطال الكلام فيه بجر قلت وكذا اختاره في اللباب وبجر عن الأقل

فيلزم لا يلحقين في ظاهر الرواية
فلا يلزم (أفاي أحرّم بجمع ثم)
أحرّم (بعمره زاداً) وصار فادنا
مسياً (و) إذا (بطلت)
عمرته (بالوقوف قبل أفعالها)
لأنهم لم تشرع مرتبة على الحج
(لأن التوجه) إلى عرفة (فان)
طاف له (طواف القدوم) ثم أحرّم
بها ففني عليها (بجمع) وهو دم جبر
(وتبذير رفضها)

يقول (قوله تأسكه بطوافه) أي لأن إجماعهم قد تأسس من أعماله بخلاف ما إذا لم يطفئ الحج
 هداية أي فانه لا يوجب فرضها لعدم تأكده لأنه لا يقدّم الإجماع ولا ترتيب نفسه أما هنا فقد فاته الترتيب
 من وجه تقديم طواف القدوم وانما يجب الرض لأن المؤذي ليس بركن الحج كما في الرض (قوله تفتي)
 أي العمرة وقوله لصحة الشروع أي وهي بما يلزم بالشروع ط (قوله ج الحج) من تمة المسألة التي قبلها لأن
 صائر فيها إذا دخل العمرة على الحج قبل الوقوف بعد الشروع في طواف القدوم وأقبله وهذا هو الأصل وأدخلها بعد
 الوقوف قبل الحلق أو طواف الزيارة أو بعده في يوم النحر أو أيام التشريق كما فاده في الباب وصرح فيه بأنه
 لا يكون خافاً ولكنه خلاف ظاهر ما يأتي (قوله بالشروع) لأن الشروع فيما يلزم كأمز (قوله ورفعت)
 حكاه خلافاً في الهداية قوله وقيل إذا حلق طلع ثم أحرم لرفضها على ظاهر ما ذكر في الأصل وقيل لرفضها
 استرازا عن النهي قال الفقيه أبو بصير ومما يخصص هذا أنه أي على وجوب الرض وإن كان بعد الحلق
 وصحة التشرع لا تقع عليه وأباحت من الحج كل شيء وطواف السد وسنة الميت وقد كرهت العمرة
 في هذه الأيام فيكون باباً أفعال العمرة على أفعال الحج بل يجب كذا في الفتح قلت وظاهره أنه قارن متى تأتى
 (قوله صير) لأن الكراهة لصحي في غيرها وهو كرهت فتوفي في هذه الأيام بأداء بقية أعمال الحج هداية
 (قوله لا ارتكاب الكراهة) أي لجمعه فيها ما في الأحرار أو في الأعمال الباقية هداية أي في أعمال الحج هداية
 أحرم بالعمرة قبل الحلق وفي الأعمال أن أحرم بعده مراجاً ويلزم من الأول الثاني بلا عكس (تنبيه) قال
 في شرح الباب بعد تقرير حكم المسألة ومنه يعلم مسألة كثيرة الوقوع لاهل مكة وغيرهم أنهم قد يفترون
 قبل أن يسوا لجهم اه أي يغلبهم دم الرض أو دم الجلع لكن مقتضى تقدّمهم الأحرار بالعمرة يوم النحر
 أو أيام التشريق أنه لو كان بعد هذه الأيام لا يلزم الدم لكن يضافه ما علمه من فعل الهداية فالتسلي وان جاز
 تأخير عن أيام النحر والتشريق لكنه إذا أحرم بالعمرة قبل يومها يجمعها بينها وبين أعمال الحج ويظهر أن
 الدلة في الكراهة ويلزم الرض هي الجلع أو وقوع الأحرار في هذه الأيام فأجمعاً وما وجد حكى لكن لما كانت هذه
 الأيام هي أيام أدعية أعمال الحج على الوجه الأكمل فبعد ما يجب كراهية ما علمه من مقتضى هذه الهداية وكذا
 قوله فيما عدا ذلك من الرض لأنه قد أدى ركن الحج فصار باباً أفعال العمرة على أفعال الحج من كل وجه
 وقد كرهت العمرة في هذه الأيام أيضاً فلهذا يلزم رفضها اه قوله وقد كرهت الحج سائر الله الأخرى ولما لم
 يأت بها على طريق التعليل كما أتى بحلقها صرح بكونها على أيضاً بقوله فلهذا يلزم رفضها (قوله فأتت
 الحج الحج) من تمة ما قبله أيضاً فلهذا أتى في الهداية بأن فاته الحج بالقاء الترتيبه فهو إشارة إلى أن ما مر من
 المنع عن الجمع لا فرق فيه بين من أدرك الحج ومن فاته (قوله به أو بها) أي بالجمع أو بالعمرة (قوله لأن
 الجمع الحج) بانه أن فأتت الحج حاج أحراراً لأن إجماعهم باقي ومصرفاً لأنه لا يفتل بأفعال العمرة من غير أن
 يتقلب أحراراً إجماعهم فإذا أحرم بحجة يصير بجمعاً بين إجماعهم وأحراراً وبعده فيرفضها وإن أحرم بالعمرة
 يصير بجمعاً بين العمرة أيضاً وهو بعد أيضاً فيرفضها كذا في الزبلي وغيره وأعلم أن في كلام الشارع هنا
 أمرين الأول أنه كان ينبغي أن يقول لأن الجمع بين حجتين أو عمرتين باسقاط قوة أحدهما لمصلحة من أن لا يلزم
 من الأحرار بعمرة هو الجمع بين حجتين أيضاً لا أحراراً لأنه لا يوجب إجماعهم الحج إجماعهم والشأن أن قوله غير
 مشروع فصار للمشي عليه أولاً من أن الجمع بين إجماعهم وبين حجتين أو عمرتين باسقاط قوة أحدهما لمصلحة من أن لا يلزم
 فأن غير المشروع ما نهى الشارع عن فعله وتركه ومن جملة المكروه والمنسوع خلافه فلا يتناول المكروه كافي
 القسمة تأتي على الكيدانية قلت ويمكن الجواب عن الأول بأن قوله أو لعمرتين مسقط على القول المتعلق
 بالجمع فينطبق به أيضاً بالأحرار بضرورة أنه قد عرف الطر وعرف الثاني أنه متى على الرواية الثانية وقد حلت
 ترجمتها أيضاً فلا مانع منه فاتهم (قوله وبعده) أي بعد التصل بأفعال العمرة (قوله لرفض) أي
 رفض ما أحرم به بآثارها وعلى التعليل وفي بعض النسخ بالرض وفيه قلب لأنه الرض المطلوبه تكون ما فصل
 أي بالحق أو فعل من من المنقول وامتنع التية كما مر فالأولى عبارة الجبر وغيره وهي الرض بالتصل قبل أو أنه
 فاتهم والله سبحانه أعلم

١ تأسكه بطوافه (فان رخص
 قضى) لصحة الشروع فيها
 (وأراق دماً) لرفضها (ح)
 فاهل بعمرة يوم النحر أو في ثلاثة
 أيام (بعده) (منه) بالشروع لكن
 مع كراهة العزم (ورفعت)
 وجوباً مختصاً من الأثر (وقضيت
 مع دم) للرفض (وان مضى) عليها
 (مع وعليه دم) لا ارتكاب
 الكراهة فهو دم جبر (فأتت الحج
 إذا أحرم به أو بها وجب الرض)
 لأن الجمع بين إجماعهم وبين
 أو لعمرتين غير مشروع (ولما فاته
 الحج بقي في أحراره) فيلزمه أن
 (يتصل) عن إجماع الحج (بأفعال
 العمرة ثم) بعده (يعني) ما أحرم
 به لصحة الشروع (ويشيع) لتصل
 قبل أو أنه بالرفض
 (باب أداء حصار)

المساكن التحلل بالاحصاء نوع جنابة بدليل ان ما يلزمه ليس له أن يأكل منه ذكره عقب الجنابات وأخره
 لأن مبتدأه على الاضطرار وتلك على الاختيار **نهر (قوله لغة المنع)** أي يخوف أو مرض أو عجز أو ما لو منع
 عدو يخبس في جبن أو مدسه فنه فحصر كما في العكشاف وغيره وفي القريب أن هذا هو المنع وهو روعامة في
 شرح ابن كمال **(قوله)** وشرعنا من ركنين هما الوقوف والطواف في الحج لكن سبأني أن العمرة
 يتحقق فيها الاحصاء ولها ركن واحد وهو الوقوف في بعض السنين عن ركن بالافراد والمرابطة للمأشاة أي عما
 هو ركن النسك متعديدا أو متعديدا تأتيل **(قوله بعد)** أي أدى أو سبغ **(قوله أومض)** أي يزداد
 بالذهب **(قوله أومض محرم)** أراد به من لا يضره خلوة المرأة فينبئ زوجها ويكوتها معه مسما ابتداء
 فلا حرمت وليس لها محرم ولا زوج فهي محصورة كافي للباب والصرح هذا إذا كان بينها وبين مكة مسير بغير
 وبلاها أقل منه أو أكثر لكن يمكن المقام في موضعها والأفلا احصار فيها ينظر **(قوله أو هلال تنقته)**
 فان سرت نقته ان قدر على المشي فليس بمحصر ولا انحصار وان قدر عليه للصلال الآلة يخاف العجز في بعض
 الطريق جازله التحلل لباب وظاهر كلامهم هذا ان المراد بالتنقة ما يشعل الرحلة تأتيل (تنقة) زاد في الباب
 مما يكون به محصر الأمور أخر منها العدة فلا واطت بالحج فظلمته زوجها ومنها العدة صارت محصورة ولو لم يقم
 أو مسافر فتمتعها محرم ومنها الوصل عن الطريق لكن ان وجد من يبعث الهدى معه فذلك الرجل يجديه
 الى الطريق والأفلا يمكنه التحلل لغيره عن تسليم الهدى معه قال في الفتح فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى
 ومنها منع الزوج زوجته اذا حرمت بنفل بلا أنه أو المولى علوكه عبداً كان أو أمة فلا يأنه أو حرمت بغير
 فغير محصورة ولو لها محرم أو خرج الزوج معها وليس له منعها وتحليلها واحدة الواسمها بالقرص في أشهر الحج
 أو قبلها في وقت خروج أهل بلده أو قبله بأيام يسيرة والأفلا منعها أو المملوك فكملا ولا منع بعدا حرام
 بآذنه وهو محصر وليس لزوج الأمانة منعها بعد اذن المولى واعلم ان كل من منع من الفتح في موجب الاحرام
 خلق العدة فانه يتحلل بغير الهدى فاذا حرمت المرأة أو العبد بلا اذن الزوج أو المولى فلهما ان يتحللا
 في الحال كما سبأني بيانه أترالج ولا توقف على ذبح وعلى المرأة أن تبعث الهدى أو رثته الى الحرم وعليها
 ان كان احرامها حج وعمره وان بمسرة لعمره بخلاف ما لو مات زوجها ومحرما في الطريق فلا يتحلل الا
 بالهدى ولعل الفرق ان احصاءه سبأني (والأولى حكمي) وعلى العبد هدى الاحصاء بد التوقف وعمره
 اه ملخصان للباب وشرحه **(قوله حله الضلل)** افادته رخصة في حقه حتى لا يمتد احرامه فينتق
 عليه وان له أن يتي محرم كما يأتي **(قوله بعت المزد)** أي بالبيع أو بالعمره الى الحرم فمستأني **(قوله)**
(دما) سبأني بيانه في باب الهدى فلو بعت دمعن تحلل بأولهما لان الثاني تقاوع كافي للناهي فمستأني
(قوله أو قمته) أي يشرى بها شاة هائلة ثم يذبح عنه هداية وفيه اجماع الى انه لا يجوز التصديق تلك القيمة
 شرح الباب **(قوله فان لم يجد ذبيح محرما)** فلا يتحلل عندنا الا بالذم نهاية ولا يقوم الصوم والاطعام
 مقامه محر ولا يشد اشرط الاحلال عند الاحرام شيأ لباب قال شارحه هذا هو المأثور في كتب المذهب
 وقتل الكرماني والسروبي عن محمد انه ان اشترط الاحلال عند الاحرام اذا أحصر جازله التحلل بغيره
(قوله أو يتحلل بطواف) أي ويضي ويضيق بحر عن الحائض وهذا ان قدر على الوصول الى مكة فان عجز
 عنه وعن الهدى يتي محرما أبداً قال في الفتح هذا هو المذهب المعروف **(قوله وعن الثاني)** رده في الفتح
 بأنه مخالف للنص **(قوله والقارن دمين)** فيه إشارة الى انه لا يتحلل الا بذبح الثاني وانه لا يشترط تعبير
 أحدهما للحج والآخر للعمرة فله الثاني وكذا قارن من جمع بين حجتين أو عمرتين فأحصر قبل السير الى مكة
 فلا يبعد به بدم واحد لباب لأنه يصرفه فاضا واحدهما محر **(قوله فلو بعت واحدا الخ)** عبارة الهداية
 فان بعت بهدي واحد لتحلل عن الحج وبقى في احرام العمرة لم يتحلل عن واحد منهما لان التحلل منها ماضع
 في سالة واحدة اه زاد في الباب ولو بعت من هديين فلم يوجد بذلك القدر بمكة الا هدى واحد فذبح لم يتحلل
 عن الاحرامين ولا عن أحدهما **(قوله وعن يوم الذبح)** لا بد أيضا من تعيين وقت من ذلك اليوم اذا أراد التحلل
 فيه ثلاثا مع قبل الذبح فإذا عجز عن وقت الزوال مثلا يتحلل بدمه والا حلت أن يكون الذبح وقت العصر والتحلل
 قبله **(قوله خلافا لهما)** حيث قالوا انه لا يجوز الذبح لمصر الجاهل في يوم النحر ويجوز العصر بالعمرة حتى شاء

لعله الطواف اه منه
 والحاصل ان المحصر هو المتع في
 مكان عن الخروج والاحصار
 المنع عن الوصول الى المطلوب
 بمرض أو عدو فلا يرد اجماع
 المفسرين على ان قوله تعالى
 فان احصرتم زلت في المنع من
 العدو لان الاحصار اعم من
 المحصر لشو منه العدو وغيره
 بخلاف المحصر ولهذا أقل بعض
 شراح الهداية عن تفسير الفتح
 الاحصار هو ان يمرض للرجل
 ما يحول بينه وبين الحج من مرض
 أو كسر أو عدو ويقال أحصر
 الرجل احصارا فهو محصر فان
 حبس في جبن أو دار قبل حصر
 فهو محصور اه منه

هولقة المنع وشرعنا من ركن
 (إذا أحصر بعد أو مرض)
 أوموت محرم أو هلال تنقته حل
 له التحلل فحينئذ (بعت المفرد دما)
 أو قمته فان لم يجد ذبيح محرما حتى
 يجد أو يتحلل بطواف وعن الثاني
 انه يقوم الدم بالطعام ويتصدق به
 فان لم يجد صام عن كل نصف صاع
 يوما (والقارن دمين) تلوث
 واحد التحلل عنه (وعين يوم
 الذبح) ليعلم متى يتحلل ويذبحه
 (في الحرم ولو قبل يوم النحر) خلافا
 لهما (ولو لم يفعل ورجع الى أهله
 بغير تحلل وصبر) محرما (حتى زال

هداية ضل قولهما لأحاجة الى المواعدة في الحج تعين يوم الضرورة الا اذا امكن بعد أيام العذر فيصالح
 اليها عند الكل كما في المحصر بالعمرة فأقاده في شرح الباب قال في العروضة نظر لانه مؤقت عندهما بأيام العصر
 لا باليوم الأول فيصالح في المواعدة تعين اليوم الأول أو الثاني أو الثالث وقد يقال يمكنه المصير الى معنى
 الثلاثة فلا يحتاج اليها اه (قوله الخوف) المراد به المانع خوفاً وغیره (قوله والا) بأن فاته الحج فيؤت
 الوقوف ط وهذا المحصر بالحج فلو بالعمرة زال احصاءه بقدره عليها (قوله لا ان التصل) على قوله لا ياز
 (قوله فيشق) بالتصديق جواب الثاني ط وهو من باب نصر فالتين مضومة (قوله وبوجه يصل في الباب
 ولا يخرج من الاحرام) مجزئ الذي حتى يتصل بفعل اه أى من محظورات الاحرام ولو بغير حلق فارى
 قلت وهذا محال لسلام المصنف وغيره مع انه لا تظهر له ثمرة تأمل وأقاده لومر قد يذهب به لاشي عليه وان لم
 يسرق تصدقه ويضمن الوكيل قيمة ما كل منه لو غنيا وصدق بها على الفقراء كما في الباب (قوله ولو بلا
 حلق وتقصير) لكن لو فعله كان حسنا وهذا عندهما من الثاني روايتان في رواية يجب أحدهما وان لم يفعل
 فعله دم وفي رواية يفي أن يفعل والا فلا شيء عليه وهو ظاهر الرواية كذا في الحقائق عن مسبوخ خواهر زاده
 وحامع الجوى فلا خلاف على ظاهر الرواية وفي السراج وهذا الخلاف اذا احصر في الحل أمانا في الحرم فالحاق
 واجب اه قال في الترتيب لانه كذا اجزم به في البلورة والكافي وحكا البرجندى عن الصفي قيل فقال
 وقيل انما لا يجب الحلق على قولهما اذا كان الاحصاء في الحرم أمانا فله الملق (قوله هدا) أى
 ما أقاده قوله وبوجه يصل من انه لا يصل قبل الذبح (قوله ففعل كالحلال) أى كما يفعل الحلال من حلق
 وطيب ويخوذ لك (قوله أودع في حل) مخترع قول المصنف في الحرم ط (قوله لزمه جزم ما جنى)
 ويغنى بتعدد الحسابات ط قلت ولم أر من صرح بذلك ثم هو ظاهر كلامهم وليتفرق الفرق بينه وبين ما مر من
 أن الحرم لو نوى الرض ففعل كالحلال على ثلث خروجه من الاحرام بذلك لزمدم واحد ببيع ما ارتكب
 لاستناد الكل الى قصد واحد ولو اذ كان التأويل القاسم معتبر في دفع الغنائم الدنيوية كالباني اذا
 انفق مال العادل وأقله ولا يفتي استناد الكل هنالى قصد واحد أيضا لانه قال بعض محشي أربلي يفتي
 بعدم التعدد هنا أيضا (قوله ويجب) أى يلزم فيشمل الرض القطعي كالأحصر عن جهة الرض
 والواجب الاصطلاحي كالأحصر عن النفل أقاده ط (قوله ولو نضلا) أقاده يقول وجوب القضاء
 للرض والنفل والمنفون والمفسد والحج عن القبر والحز والعبد الان وجوب أداء القضاء على العبد بأمر
 الى ما بعد العتق باب والمطنون هو مالو أحررهم على نفل أن عليه الحج ثم طهره عنه فأحصر وصرح البرزوي
 وصاحب الكشف أنه لا قضاء عليه لكن صرح القصة السروجي في الفتاوى بأن الاصع وجوبه كالأحصر بلا احصار
 أقاده الفارسي (قوله بالشرع) أى بسبب شرعه فيها وفيه ان هذا انما ينظر في النفل أما الرض فهو
 واجب اقضاء بالامر لا بالنسبة تأمل (قوله لا يخل) لانه في معنى قاتل الحج يتصل بأفعال العمرة فاذا لم
 يأت بها فصالحا نهر والحاصل أن الحرم بالحج يلزم الحج استداءه وعند الغير يلزم العمرة فاذا لم يأت بهما
 يلزمه قضيهما فلو أحررهم بهما كما في جامع قاضي خان (قوله ان لم يجز من عامه) أما لو جزم منه لم يجب
 معها عمرة لأنه لا يكون كقائه الحج فتح وأيضاً انما يجب عمرة مع الحج اذا حل بالذبح أما اذا حل بأفعال العمرة
 فلا عمرة عليه في القضاء شرح الباب (تنبيه) اذا قضى الحج والعمرة ان شاء فضاءها بقران أو أفراد أو علم أن
 نية القضاء انما يلزم اذا تحققت السنة اتفاقا للاحصاء ويحج نفل فلو جمعة الاسلام فلا لانه قد ثبت عليه حين
 لم يؤت هاتين يومين من قابل فتح (قوله وعلى المعتمرة) أى على المعتمر اذا أحصر قضاء عمرة وهذا فرع
 تحقق الاحصاء عنهما من فروع المسألة مالو أل - نكسبهم فان أحصر قبل التعيين كان عليه أن يبعث بهدى
 واحد ويضحي عمرة فاستحسانا في التماس جهة وعمرة وتماهى في النهر (قوله وعلى القارن جهة وعمرة) ان
 وشعير في القضاء بين الأفراد والقران كآصر حوايه وحققه في البر فنفرد كلاما من الثلاثة أو يجمع بين جهة
 وعمرة ثم يأتي بعمرة كما في شرح الباب (قوله احداهما التصل) بشرط أن لزم العمرة بتدبير فياذا لم يجمع بين
 عام الاحصاء ولو جزم من عامه بأن زال الاحصاء بعد الذبح وقد عدل بتجديد الاحرام والاداء ففعل كان عليه
 عمرة القران فقط كما في الفتى لانه لا يكون كقائه الحج فلا يلزمه عمرة التصل كما مر في المفرد قلت ومثله لو حل

لا تلوف جائزة ان ادرك الحج بها)
 ونعمت (والا لتصل بالعمرة) لأن
 التصل بالذبح انما هو للضرورة
 حتى لا يتعدا احرامه فيشق عليه
 وقيل (وبوجه يصل) ولو (بلا حلق
 وتقصير) هذا أقاده تعين فلو نفل
 ذبحه ففعل كالحلال فظهر أنه لم يذبح
 أودع في حل لزمه جزم ما جنى
 (و) يجب (عليه ان حل من جهة)
 ولو نضلا (جهة) بالشرع (وعمرة)
 لا لتصل ان لم يجمع من عامه (وعلى
 المعتمرة و) على (القارن جهة
 وعمرة) ان احداهما التصل (فان
 يبعث ثم زال الاحصار وقد عدل)
 ادراك الهدى والحج معا

بأفضل العمرة كما يفهم بمأمر (قوله فوجه وجوبا) أي ليوذي الحج لقدبرته على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل نهر ويشعل يديه ماشاء أي من سج أو هبة أو صدقة ونحو ذلك شرح الباب (قوله والايقدر عليهما) أي على مجموعهما بأن لم يقدر على واحد منهما أو قد رعى الهدى قط أو الحج قط (قوله لا يلزمه التوجه) أما إذا لم يقدر عليهما أو قد رعى الهدى قط فظاهر لكنه لو توجه ليجل بأفعال العمرة جاز لأنه هو الأصل في الصل وفيه سقوط العمرة عنه وأما إذا قدر على الحج دون الهدى جواز اتصال قول الإمام وهو الاحتسان لأنه لو لم يتصل لضاع ماله مجتأ وحرمته المال كرامة النفس لأن الأفضل أن يتوجه وعلمه في النهر (تنبيه) لا يتصور في حق المعترضة عدم أدراك العمرة لأن وقتها جامع العمرة فمن الأربع صور فإن قطأن يدرك الهدى والعمرة أو يدرك العمرة قط وقد علم حكمهما فأداه (حتى) ونحوه في الباب (فرع) لو بعث الهدى ثم زال احصاء وحديث احصاء آخر فإن علم أنه يدرك الهدى ونوى به احصاء الثاني جاز وحل به وإن لم ينل يجوز ولو بعث هدبا جزاء صيد ثم أحصر ونوى أن يكون لاحصاء جاز وعليه أقامة غيره مقامه لباب (قوله ولا احصاء بعد ما وقف بعرفة) فلو وقف بعرفة ثم عرض له مانع لا يتصل بالهدى بل بقي حجر ما في حق كل شيء أن يمحى أي بعد دخول وقته وإن حلق فيه ويحرم في حق النساء لا غير إلى أن يطوف للزيارة فإن منع حتى مضت أيام التعر فله أربعة دماء ترك الوقوف بمزدلفة والرمي ونأخر الطواف وتأخير الحلق كما في الباب والزيادة بطي وغيرهما ونقله في البصر عن كافي الحاكم الذي هو جمع كلام محمد في كتيبه الستة التي هي ظاهر الرواية ثم استشكله في الخبر بأن واجب الحج إذا تركه لمدراشي فيه حتى لو ترك الوقوف بمزدلفة خوف الزمان لآتي عليه كالحاقض تترك طواف الصدرة ولا شأن إلا احصاء عذر ثم أبواب يحمل ما هنا على الاحصاء بالعدول لا مطلقا فإنه إذا سكن بالمرض فهو محال فيكون عذرا في ترك الواجب بخلاف ما كان من قبل العبد فإنه لا يسقط حتى انقضى تعالى في كتيبه ١٥ ونقله في التبروه بجزم المقدسي في شرح نظم الكثر وذكر مثله في جنابا شرح الباب قلت ولزاد سأل ترك الوقوف بطواف الزمان لما في التبر عن الخوف إن لم يشأ بسبب وبعد العبد فهو محال (قوله لا من القوت) فيه ان المعترضة كذلك لأن العمرة لا تسقط مع تحقق الاحصاء فيها وأوجب بان المعترضة يلزمه شرها متدا الأروام فوق ما التزمه ولا يمكنه أن يتصل بالحلق في يوم التعر فله التمس أما الحاج فيمكنه ذلك فلا حاجة إلى اتصال بالهدى من غير عذر فأداه الزلي لكن قبل ليس له أن يخلق في مكانه في الحل بل يؤخر إلى ما بعد طواف الزيارة وقيل له ذلك وفي غاية التيسار عن الثاني أنه الظاهر (قوله على الأصح) مقابلة ما روي عن الإمام من أنه لا احصاء في مكة اليوم لأنها دار اسلام (قوله والقتاد على أحدهما الخ) تصريح بجهوم قوله والمنوع بمكة عن الركبتن محصر وذلك صكه به بد قوله ولا احصاء بعد ما وقف بعرفة من قبل ذلك إلا بعد الاخص فليس شكر اربح (قوله فلتقام به) قالوا المأمور بالحج إذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة يكون مجتأ جبر وقدنا الكلام في أثر كآب الحج (قوله وأما على الطواف) سماه أحد ركني الحج باعتبار الصور والافلاطواف الركن هو ما يقع بعد الوقوف ولا وقوف هنا فأداه ط (قوله فلتقله به) لأن فالت الحج يتصل به والهدم بدل عنه في اتصال فلا حاجة إلى الهدى زلي وفي شرح الباب أنه يكون في معنى فالت الحج فيصل عن احرامه بعد فوف الوقوف بأفعال العمرة ولا دم عليه ولا عرفة في القضاء ١٥ فالاقصا على ذكر الطواف لأنه ركن العمرة والا فلا يصل اتصال بمسرد الطواف بل لا يدمعه من السبي والحلق واليه أشار بقوله كما روى في قول المصنف والاتصال بالعمرة وكذا أمر قبل باب القرآن في قوله ومن لم يقف فيها فأت به حفظ وسى وتخلل ونفى من قابل وتقدم الكلام عليه هناك (تنبيه) استط المصنف من هنا باب القوات المذ كور في الكثر وغيره أصكت فمأذ كره قبل باب القرآن وقد علم أن الأسباب الموجبة لقضاء الحج أربعة القوات والاحصاء عن الوقوف والقرى بينهما في كيفية التخلل والثالث الافساد بالجماع وإن لم يمه المعنى في فاحده والرابع الرضخ وغرو معه مذ كورة في الباب السابق والله تعالى أعلم

• (باب الحج عن الغير) •

اعترض في الشيخ بأن إدخال اليع الغير غير على وجه العصة بل هو لازم للاضافة ١٥ لكن قال بعض

مطلب

كافي الحاكم هو جمع كلام محمد في كتيبه الستة كتب ظاهر الرواية

(فوجه وجوبا) (والا) يقدر عليهما

(لا) يلزمه التوجه وهي رابعة (ولا)

احصاء بعد ما وقف بعرفة للام

من القوات (والمنوع) (لو) بمكة

عن الر كتيبه محصر على الأصح

(والقتاد على أحدهما) أما

على الوقوف فلتقام بهه به وأما

على الطواف فلتقله بهه كما

(باب الحج عن الغير)

أمة الصلوة منع قوم دخول الألف واللام على غير وك بعض وقالوا هذه كالاستغفار بالإضافة لاستغفار الصلاة واللام وعندى أنها مثل عليها فقال فصل الغيرة والكلى خبر من البعض وهذه لأن الألف واللام هنا ليست للتعريف ولكنها المعاقبة بالإضافة لأنه قد نص أن غير استغفار بالإضافة في بعض المواضع ثم إن الغيرة قد جعلت على الصدق والكلى على الجلالة والبعض على الجزء فحصل دخول الألف واللام عليه أيضاً من هذا الوجه يعنى أنها تستغفر على طاعة من جعله على النظر على النظر فإن الغيرة تنظر الغيرة والكلى تعذر الجلالة والبعض قلنا الجزء هو النظر على النظر لما عني شائع في لسان العرب كمثل الغيرة على الغيرة كماله يعنى على من تتبع كلامهم وقد نص العلامة الرغزنى على وقوع هذين الجملتين وتسمية معهما في كتابهم في الكشاف أفاده ابن كمال (قوله بعبادة تها) أى سواء كانت صلاة أو صوماً أو صدقة أو قراءة أو ذكر أو طوافاً أو حجاً أو عمرة أو غير ذلك من زيارة قبور الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والشهداء والاولياء والمصلحين وتكفين الموتى وجميع أنواع البر كفى بالهندية ط وقد منافي الركعة عن التارخاتية عن المحيط الافضل ان يصدق قولا أن ينوى لجميع المؤمنين والمؤمنات لا يتصل اليهم ولا ينص من آخره شئ اه وفي البرصيانا اطلاقه شامل للقرينة لكن لا يعود الفرض في ذمته لأن عدم الثواب لا يستلزم عدم السقوط عن ذمته اه على ان الثواب لا يعدم كالحق وسند كرفي الاله بل يجمع عن آية انه قيل انه يجوز به عن حج الفرض وهذا يؤيد ما جئنا به في البرص ويؤيد أيضاً قوله في جامع الفتاوى وقيل لا يجوز في الفرائض وبحيث أيضاً الظاهر انه لا فرق بين أن ينوى به عند العمل للغير أو ينفعه لنفسه ثم يجعل ثوابه للغير لا إطلاق كلامهم اه قلت واذا قلنا بشموله للقرينة أفاده ذلك لأن الفرض ينوي به عن نفسه فإذا أصبح جعل ثوابه للغير دل على انه لا يلزم في وصول الثواب أن ينوى الغيرة عند الفعل وقد منافي آخر الجنازة قيل باب الشهادة عن ابن القيم الحنبلي انه اختلفت عندهم في انه هل يشترطية الغيرة عند الفعل قيل لا يصح كون الثواب فله التبرع به بل أراد وقيل نعم وهو الاولى لأنه اذا وقع له لم يقبل استغفاره وقد مناعته أيضاً أنه لا يشترط في الوصول أن يبره بلفظه كالأعلى فترابضة الزكاة لأن السنة لم تشترط ذلك في حديث الحج عن الغيرة ونحوه فم لو فعله لنفسه ثم نوى جعل ثوابه لغيره لم يكتف كالنوى أن يبر أو يقتل أو يفسد أو يبيع احد نصف الثواب أو يبره ويوصيه انه لو اهدى الشكر الى أو يبره يحصل له على ربه ونعمته هناك (تنبيه) حال في الصلوة أن يحكم من أخذ شيئاً من الدنيا يجعل شيئاً من عبادة الله على ربه وينسى أن لا يصح ذلك اه أى لانه ان كان أخذه له عبادة سابقة يكون ذلك معاملة له فلهذا لم يطل قطعاً وان كان أخذ له لعل يكون اجارة على المعاملة وهي باطله أيضاً كما نص عليه في المتن والشروح والفتاوى الأفعال استثناء المتأخرين من جواز الاستغفار على التعليم والاذان والامامة وعلوه بالضرورة وخوف ضياع الدين في زماننا لا قطعاً عما كان يعطى من بيت المال وبه علم انه لا يجوز الاستغفار على الحج عن الميت لعدم الضرورة كما يأتي بيانه في هذه الباب ولا على التلاوة والذكر لعدم الضرورة أيضاً ونعم الكلام على ذلك في رسالتنا المعلن والمعلن ويل الفضل في بيلان الموصية بالفتنات والتأليل فافهم (قوله له جعل ثواباً للغير) أى خلاف المعتادة في كل العبادات والمجالب والشاقي في العبادات البدنية المحضة كصلاة الصلاة والتلاوة فلا يقولون وصولها بخلاف غيرها كالصدقة والحج وليس الخلاف في ان ذلك أو لا وهو ظاهر النظر بل في انه يفضل بالجعل أو لا بل يلقو يجعله أفاده في الغيرة أى الخلاف في وصول الثواب وعدمه (قوله للغير) أى من الاحياء والاصوات يخرج عن الابدان عتقت وتعمل اطلاق الغيرة التي صلى الله عليه وسلم ولم يبر من صرح بذلك من أئمتنا وفتح نزاع طو يل الغيرة الذي رجحه الامام السيوطي وعامة المتأخرين منهم الجواز كما بسطه آخر الجنازة فرأى جمعه (قوله وان واهل الخ) قد منا الكلام عليه قريباً (قوله لظاهر الآية) انه لقوله جعل ثواباً للغير وهو من اضافة الحصة للموصوف أى للآلة لظاهر الآية الواضحة الخلة قالته وروى بالحق فيقول لا لا صولاً لأن الآية منه متواترة قطعية الدلالة على المراد لا تشمل التأويل كما تفرقه (قوله أى اذا اذاهه) جواب قوله وان واهل الخ فافهم من جوابها وهو لا يقطع الا في ضرورة الشعر كقوله فاما القتل لا انتقال اليكم كما في الغنى وأجاب عن قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم فكفرتم بأن الاصل فقال لهم اكفرتم بخلاف القول استغناء عنه بل لقول قبيته الفاسق في الحذف قال ورب شئ يصح تبعاً ولا يصح استغناء

مطلب
في دخول ال على غير

الاصل أن كل من أتى بعبادة مثله
بمثل ثوابه للغير وان واهل
الفعل لنفسه لظاهر الآية وأما
قوله تعالى وأن ليس للإنسان
الاماسى أى اذا وجهه

مطلب
في اهدا ثواب الاعمال للغير

مطلب
حين أخذ في عبادة شياً من الدنيا

كل حاج عن غيره يصلي عنه وكفى العاوف ولو صلى أحد عن غيره ابتداءً لاصح على الصحيح انتهى وكذلك الجواب هنا محذوف مع الفاء استغناء عنه بأي المفسرة والتقدير وأما قوله تعالى فزول أي إذا ذابحه على أن الماسق اختار جواز حذف الفاء في لغة الكلام واستشهد به بالأحاديث والآثار (قوله كما حقيقته الكمال) حيث قال ما صلح له إلا به وأن كانت ظاهرة فيها فله المعركة لكن يستعمل أنها منسوخة أو موقدة وقد ثبت ماوجب المصراى ذلك وهو ما صرح عنه صلى الله عليه وسلم أنه ضحى بكشرين المصلين أحدهما عنه والاخر عن أمته فقد روى هذا عن عتمة بن الحبابه وانتشر غرضه فليعد أن يكون مشهوراً يجوز تعبد الكتاب به على ما يجعله صاحبه لغيره وروى الدارقطني أن رجلاً سألته عليه الصلاة والسلام فقال كانى أبوان أبرهما حال حياتهما فكيف لي ببرهما بعد موتهما فقال صلى الله عليه وسلم إن من البر بعد الموت أن تصل لهما مع صلواتك وأن تقوم لهما مع صومك وروى أيضاً عن علي عنه صلى الله عليه وسلم قال من مر على المصبر وقرأ قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة ثم وهب أجره للأموال أعطى من الأجر بعدد الأموال وعن انس قال يا رسول الله أنا تصدق عن موتنا وضع عنهم ونذعولهم فهل يصل ذلك لهم قال نعم أنه ليصل لهم وأنهم لغير حوائجهم كما بشر أحدكم بالطبق إذا أهدى اليهود أو أهدى العنكبوت وعنه أنه صلى الله عليه وسلم قال اقرأ على موتاكم يس رواء أو داف هذا كله ونحوه مما ذكره خوف الاطلا على القدر المستتر وهو النفع بعمل الغير مبلغ التواتر وكذا ما في الكتاب العزيز من الأمر بالدعاء للوالدين ومن الأخبار باستقنار الملائكة للهذين في حصول النفع فضائل ظاهر الآية التي استدلو بها اذ ظاهرها أن لا يقع استغناء أحد لحدود وجه من الوجوه لانه ليس من معناه فقطعنا بانهاء ارادة ظاهرها فتبينها على ما علم به العامل وهذا أولى من التسليم لانه سهل اذ لم يطل بعد ارادة ولانها من قبيل الاخبار ولا نسخ في الخبر (قوله أو اللام بمعنى على) جواب آخر ورد في الكمال بأنه بعيد من ظاهر الآية ومن سابقها فغابوا على الذي قوى وعلى قلنا وأستدلى اه وأيضاً فأنشأ تكرار مع قوله تعالى أن لا تزوروا زواجرى وأوجب بأجوبة أخر ذكرها ايلي وغيره منها الضحى بانه الذين أسأوا بعتهم ذريةهم بآيات وعلمت ما فيه ومنها انها خاصة بقوم موسى وإبراهيم عليهما السلام لانها حكاية عما في صفتهم ومنها أن المراد بالانسان الكافر ومنها ليس من طريق العدل وله من طريق الفضل ومنها انه ليس له الا سبعة لكن قد يكون معناه مباشرة اسبابه بكتير الاخوان وتحصيل الايمان وأما قوله عليه الصلاة والسلام اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث فلا يدل على انقطاع عمل غيره والكلام فيه زيلق وأما قوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلى أحد عن أحد فهو في حق الخروج عن العهدة لا في حق الثواب كإلى البصر (قوله ولا تصوم أحد عن أحد ولا يصلى أحد عن أحد) حيث قال في المجتبى بعد ذكره عبارة الهداية قلت ومذهب اهل العدل والتوحيد انه ليس له ذلك ان فعل عن الهداية ونهى اهل عقيدته بأهل العدل والتوحيد لقولهم وجوب الاصل على الله تعالى وأنه لو لم يفعل ذلك لكان جوراً منه تعالى ولقوله تعالى في الصفات وأنه لو كان له صفات قدمة لتعد القديما والتقديم واحد ويان ابطال عقيدتهم الزائفة في كتب الكلام وقد نقل كلامه في معراج الدراية وتكفل برده وكذلك الشيخ مصطفى الرضى في حاشيته قد اطال وطالب وأوضح الخلل من الصواب (قوله والله الموفق) لا يجنى على ذوى الافهام ما فيه من حسن الابهام (قوله العبادة) قال الامام اللامنى العبادة عبارة عن الخضوع والتذلل وحدها قبل لا يراد به الانظمة الله تعالى بأمره والمقربة ما يتقرب به الى الله تعالى فقط أو مع الاحسان للناس كبناء الرباط والمسجد والطاعة ما يجوز لله تعالى وهي موافقة الامر قال تعالى اطعوا الله وأطعوا الرسول وأولى الامر منكم اه ملخصاً من ط عن أبي السعود (قوله ركاة) أى ركاة مال أو قس كصدقة الفطر أو أرض كالشعر ودخل في الكاف التفضات وأشار الى أن المراد بالمال ما كان عبادة محضة أو عبادة فيها معنى المؤنة أو مؤنة فيها معنى العبادة كما عرف في الأصول (قوله وكذا) أى بأنواعها من اعتاق واطعام وكسوة بحر (قوله تقبل التوبة) الاصل فيه ان المقصود من التكليف الابتلاء والمحنة وهي في البدنة بآتاب النفس والجوارح بالافعال المخصوصة وقيل ناه لا تتحقق المشقة على نفسه فلم تجز التوبة مطلقاً لانه لا يجد العجز ولا القدرة وفي المالية يتنصص المال المحبوب للنفس بإيصاله الى القدر

كما حقيقته الكمال أو اللام بمعنى على كإلى ولهم اللعنة ولقد أفصح الزاهد عن اعترافه هنا والله الموفق (العبادة المالية) ركاة وكفاية (تقبل التوبة) عن المكلف (مطلقاً) عند القدرة والعجز ولو التائب ذنباً

ملح
في الفرق بين العبادة والتقربة والطاعة

وهو موجود بفضل النائب والقياس ان لا تجزئ النيابة في الحج لتخفنه المشقة البدنية والمالية والا لولا
لا يكتفى فيها بالنائب لكنه تعالى رخص في اسقاطه بفعل المشقة المالية عند العجز المستقر الى الموت رخصة وفضل
بأن تدفع نفقة الحج الى من يجه عنه **يحرر** (قوله لان العبرة بالخ) علة للتعميم ويان لوجه اية الذي في العباد
المالية الشروط لها التنية بأن الشرط نية الاصل دون النائب (قوله ولوعند دفع الوكيل) دخل في التعميم
ما لوقى الموكل وقت الدفع الى الوكيل او وقت دفع الوكيل الى الفقراء او فقيا بينهما كافي الصواب في ما لوعزلها
ونوى بها الكافة قبل الدفع الى الوكيل وبعبارة الشارح تشملها والظاهر الجواز كما قالوا فاحيا ودفعها في هذه
الحالة الى الفقير بنفسه لوجود التنية وقت الدفع حكاه عليه يمكن دخولها ايضا في قول العروة وقت الدفع الى
الوكيل وبقي ايضا ما لوقى بعد دفع الوكيل الى الفقير وفيه في يد الفقير والظاهر الجواز كما قالوا فاحيا ودفعها الى
الفقير بنفسه فافهم (قوله وصوم) معنى كونه دينيا فيه ترك اعمال البدن نهر عن الحوائث السعدية
والاولى ان يقال ان الصوم امساك عن المفطرات أي منع النفس عن تناولها والمنع من اعمال البدن (قوله
والركبة منهما) قال في غاية السروحي وفي البسوط جعل المال في الحج شرط الوجوب فليكن الحج مركبا من
الدين والمال قلت وهو اقرب الى الصواب ولهذا لا يشترط المال في حق المكي اذ اذعن على المشي الى عرفات
وفي فاضل خان الحج عبادة بدنية كالصوم والصلاة اه وكون الحج يشترطه الاستطاعة وهي ملك الزاد
والراحلة لا يشترط ان الحج مركب من المال لان الشرط غير المشروط والتي لا يتركب من شرطه كما ان صحة
الصلاة يشترط لها طهارة العورة والماء للطهارة وهما بالمال وليقل احدا بانها مركبة من المال اه كذا ذكره
بعض المشيخين وقد متناجوا في أول الحج (قوله كبح الفرض) أطلقته فشمحل لجة المذكورة كما في البحر
وقد به نظرا لشرط دوام العجز الى الموت لان الحج التقليل قبل النيابة من غير اشتراط عجز فضلا عن دوامه
كما ساق ح ومن هذا القسم الجهاد لان قسم البدنية فقط كما فهم بل هو اول من الحج اذ لا بد من آلة
الحرب اما الحج فقد يكون بلا مال كالحج المكي وتقام بمحققه في شرح ابن كمال (قوله لانه فرض العمر) لتعليل
لا اشتراط دوام العجز الى الموت أي فغيره عجز مستوعب لنية العمر ليقع به الأساس على الاداء بالبدن ان كمال
عن الكافي فافهم (تنبيه) محل وجوب الاجحاج على العاجز اذا قدر عليه ثم عجز بعد ذلك عند الامام وعندها
يجب الاجحاج عليه ان كان له مال ولا يشترط ان يجب عليه وهو صحيح زباني والمخلص ان من قدر على الحج
وهو صحيح ثم عجز زسه الاجحاج انما اذا ما من لم يملك ما لا حتى عجز عن الاداء بنفسه فهو على الخلاف واسهل ان
صحة البدن شرط لوجوب عسده ولوجوب الاداء عسدهما وقد متنا أول الحج اختلاف التصحيح وان قول
الامام هو المذهب (قوله حتى نازم الاعادة بزوال العذر) أي اعذار التي رضى زواله كالخمس والمرضى
يختلف نحو العواصي فلا اعادة لزواله على ما يأتي (قوله وبشرط نية الحج عنه) كان ينبغي للمصنف ذكر هذا
عند قوله بعده وبشرط الامر لان ما بينهما من تمام الشرط الاول (قوله ولونى اسمه الخ) ولو اصرم مبهما
اي بان اصرم بحجة واطلق النية عن ذكر المخرج عنه فله ان يعينه من نفسه او غيره قبل التبرع في الافعال
كافي الباب وشروعه وقال في التشرع بعد ان قل عن الكافي أنه لا ضرورة فيه وينبغي ان يصح التعيين اجبا
لا يمتنع ان محل الاجماع اذ لم يكن عليه حجة الاسلام والا فلا يجوز له ان يعينه غيره بل ولوعينه غيره وقع عنه عند
التساقف (قوله كالخمس والمرضى) اشار الى انه لا فرق بين كون العذر عاريا او بينه العباد والمرضى
عن التعيين وان اجماع لعذوته وبين مكة ان اقام العذر على الطريق حتى مات اجرا والا فلا اه ومن العجز
لغيره رضى زواله عدم وجود المرأة مخرج مقتصد الى أن تلغ وقتا فجزع الحج فيه اى لكبر او عجز او زمانة
لغيره نعمت من يجه عنها الموبعت قبل ذلك لا يجوز تبرعهم بوجود الحرم لان دام عدم الحرم الى أن زمانة
فيكون كالمريض اذا اجماع رجلا ودوام المرض الى أن مات كافي الصروحيه (قوله فلا اعادة مطلقا الخ) ظاهر
الطلاق المتون اشتراط العجز الدائم لانه لا فرق بين ما رضى زواله وغيره في لزوم الاعادة بعد زواله وعليه مشي
في الفتح قال في البحر وليس يصح بل الحق التمسك كاصرح به في المحط والغاية والمعراج اه وأقره
في التبرع المصنف وحقيقه في التبرع ليلية ونقل التصريح به عن كافي التقي (قوله ثم عجز) أي بعد
فراغ النائب عن الحج بان كان وقت الوقوف صحبا ما لم يجز قبل فراغ النائب واستقر اجرا وقوله لم يجز

لان العبرة لنية الموكل
ولو عند دفع الوكيل
(والبدنية) كصلاة وصوم (لا)
تقبلها (مطلقا والمركبة منها) حكم
التبرع (تقبل النيابة عند العجز
فقط) لكن (بشرط دوام العجز
الى الموت) لانه فرض العمر حتى
تتزم الاعادة بزوال العذر (و)
بشرط (نية الحج عنه) أي عن
الا حرمه في قول احرمت عن فلان
وليست عن فلان ولونى اسمه
فتوى عن الا حرمه وتكتفى بنية
القلب (هذا) أي اشتراط دوام
العجز الى الموت (اذا كان) العجز
كالخمس (المرض رضى زواله)
أي يمكن (وان لم يكن كذلك)
كالخمس والزمانه سقط الفرض
يجه الفرض (عنه) فلا اعادة مطلقا
سواء (استزهر ذلك العذر او دام)
ولو اجماع وهو صحيح ثم عجز واستقر
لم يجزه لسقط شرطه

أي عن القرض وان وقع فلا لآمر فأداه في البصر قال الجوى ومن هنا يؤخذ عدم صحة ما يسمعه السلاطين
والوزراء من الاجاح عنهم لان عجزهم لم يكن مستترا الى الموت اه أو لعلمهم عجزهم أصلا والمراد عدم صحة
عن القرض بل يقع فلا ط قلت لكن قد مناه عن شرح الباب عن شمس الاسلام السلطان ومن يعتنا من
الامر ما معنى بالمجوس فيجب الاجاح في ماله الخافى عن حقوق العباد اه اذى اذ يتحقق عجزه بما ذكره
الى الموت (قوله وبشرط الامر به) صرح بهذا الشرط في البصر عن البدائع وفي الباب (قوله فلا
يجوز) أي لا يقع مجزئا عن حجة الاصل بل يقع عن النائب فلا جعل نوابه للاصل وسأقضي ذلك (قوله
الاذا جح أو أوجح الوارث) أي فيجزيه ان شاء الله تعالى كافي البدائع والباب وهذا اذا لم يوص الوارث
أمالا أو وصى بالاجاح عنه فلا يجزيه تبرع غيره عنه كإياي في المتن ثم اعلم أن التقيد بالوارث ينهم منه
ان الاجنبي يخالفه والارام الغامض هذا الشرط من أصله والعجب انه في الباب ذكر هذا الشرط وعدم شارحه
الوارث وغيره من أهل التبرع وعادة الباب وشرحه هكذا الرابع الامر أي بالمحج فلا يجوز غيره بغير امره
ان أو وصى به أي بالمحج عنه فإنه ان أو وصى بأن يحج عنه قطوع عنه أجنبي أو وارث لم يجز وان لم يوص به أي
بالاجاح تبرع عنه الوارث وكذا من هم أهل التبرع فتح أي الوارث ونحوه بنفسه أي عنه أوجع عنه
غيره جائز والمضى جاز عن حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كما قاله في الكبير وسأله ان ما سبق يحكم بجواز التبرع
وهذا مقتضى ما ثبت في مناسك السروج ولما تروى رجل بعد وجوب الحج ولم يوص به فحج رجل عنه أوجع عن
أبيه أو أمته عن حجة الاسلام من غروسة قال أبو حنيفة يجزيه ان شاء الله وبعد الوصية يجزيه من غير المشقة
اه ثم أعاد في شرح الباب المسألة في محل آخر وقال فلو حج عنه الوارث أو اجنبي يجزيه وتسط عنه حجة
الاسلام ان شاء الله تعالى لانه ابسال للشواب وهو لا يتخص به هذا الشرط اختلاف الرواية وذكر الوارث غرقه
والسروج اه وسأقضي غنامه قالنا فان هذا في هذا الشرط اختلاف الرواية وذكر الوارث غرقه
على الرواية الاخرى (قوله لوجود الامر دلالة) لان الوارث خليفة المورث في ماله فكأنه صار مورثا
أبدا ما عدا أولان الميت يأذن بذلك لكل أحد بناء على ما قلنا من ان الوارث غرقه وعلى البدائع بالنص
أيضا والظاهر انه اراد به حديث الخلعصة (قوله النفقة من مال الامر الخ) أي المجهوج عنه ومعتزله
قوله الاق ولو اتفق من مال نفسه الجزأى بيانه (قوله وجع المأمور بنفسه) فليس له اجحاج غيره عن الميت
وان مرض ما لم يأذن به ذلك كإياي تنه (قوله وتضمنه ان عينه) هذا يفتى عن الشرط الذي قبله تامل
والمراد بتضمنه منع حج غيره عنه (قوله لم يجز غيره) أي وان مات فلان المذكو ولان الموصى صرح
بمنع حج غيره عنه كما فاده في الباب وشرحه (قوله وان لم يقل لا غيره جاز) قال في الباب وان لم يصرح
بالمنع بأن قال يحج عنى فلان فمات فلان أو جحاجه عنه غيره جاز (قوله وأوصها في الباب الى عشرين
شرطا) تقدم منها ستة وذكر الشارع السابع بعد ذلك والثامن وجوب المحج فلأوجع الفقهاء وغيره ممن لم يجز عليه
الحج عن القرض لم يجز حج غيره عنه وان وجب بعد ذلك التاسع وجود المذكو قبل الاجحاج فلأوجع صحيح ثم عجز
لا يجزيه العاشر ان يحج راكبا فلو حج ماشيا ولو أيمر من النفقة والمعتبر كواب أكثر الطريق الا ان ضاقت
النفقة في ماشيا جاز الحادى عشر ان يحج عنتم من وطنه ان اتسع الثلث والا فحق حيث يبلغ كإسباني بيانه
الثاني عشر ان يحرم من المقات فلأوجع وقد أمر بالمحج ثم جاز من مكة لا يجوز ويضمن ويبحث فيه شارحه
بما حاصله أنه غير ظاهر ويتوقف على نقل صريح قلت قد مناه الكلام عليه مستوفى قبل باب الاحرام فراجعه
الثالث عشر ان لا يصد حجه فلأفسده لم يقع عن الامر وان قضاه وسأقضي سانه الرابع عشر عدم الخلقه
فلأمر ما لا يفراد فنرا أو وقع ولو لم يثبت لم يقع عنه ويضمن النفقة كإسباني فلأمر به بالعمرة فاعتز ثم جاز
تضمنه أو بالمحج ثم جاز عتق من نفسه جاز ان نفقة اقامته للحج أو للعمرة عن نفسه في ماله واذا فرغ عادت
في مال الميت وان عكس لم يجز الخامس عشر ان يحرم بحجة واحدة فلأجل هل بحجة عن الامر ثم باخرى عن نفسه
لم يجز الميت وان رفض الثانية السادس عشر ان يرد لاجل لواحده لو أمره وبلان المحج فلأجل هل عكس ما نحن
وسأقضي تمام الكلام عليه السابع عشر والثامن عشر اسلام الامر والمأمور وعظما كإسباني فلا يصح من
المسلم الكافر ولا من الجنون لغيره ولا عكسه لكن لو وجب المحج على الجنون قبل طرؤ جنونه صح الاجحاج

(وبشرط الامر به) أي بالمحج

عنه (فلا يجوز حج غيره بغير أمره

الاذا جح) أو أوجح (الوارث

عن مورثه) لوجود الامر

دلالة وبني من الشروط النفقة

من مال الامر كلها أو

أكثرها وجع المأمور بنفسه

وتضمنه ان عينه فلا قال يحج عنى

فلان لا غيره لم يجز غيره ولو لم يقل

لا غيره جاز وأوصها في الباب الى

عشرين شرطا لعدم اشتراط

الاجرة فلأمر استأجره جلابان قال

استأجرتك على أن يحج عنى بكذا

مطلب

شروط الحج عن الغير عشرين

هذه التاسع عشر غير المأمورة فلا يصح إجماع صبي غير عتق أو يصح إجماع المراهق كالسأ في العتق وعدم القوات
 وسأ في الكلام عليه قال في الباب وهذه الشرائط كلها في الحج القرض وأما النفل فلا يشترط فيه شيء منها
 إلا الإسلام والعقل والتمييز وكذا الاستبراء ولم يجده صريحاً في النفل وجرم به شارحه لكن هذا مسمى على أن
 الحج لا يقع من الميت وفيه مائة كره بعيدة (قوله لم يجز حجه عنه) كذا في الباب لكن قال شارحه وفي الكفاية
 يقع الحج عن المجهوج عنه في رواية الأصل عن أبي خنيفة ١٥ وبه كان يقول شمس الأئمة السرخسي - وهو
 المذهب ١٥ وصرح في الحاشية بأن ظاهر الرواية الجواز لكنه قال أيضاً لا حرجاً منسلة واستشكله وفتح
 القدر بما قالوا من أن ما ينقض المأمور بما هو على حكم الميت لأنه لا يمكن له أن يكون له ملكة لكن بالاستبراء ولا يجوز
 الاستبراء على الطاعات فالعبارة اختاره ما في كافي الحاكم وله نقضة مثله وزاد أيضاً حاشياً في الميسر فقال
 وهذه النقطة ليس بصحة ما يترق العوض بل بطريق الكفاية لأنه قد فرغ نفسه لعمل يتق به المستأجر هذا
 وانما جاز الحج عنه لأنه ما بطلت الإجارة بقي الأجر بالحج فتكون له نقضة مثله ١٥ قلت وعبارة كافي الحاكم
 على ما قد روي الحق مجزأ مستأجر وبلا يجب عنه قال لا يجوز الإجارة وله نقضة مثله وتجاوزت على الإسلام عن
 المسجون إذا مات فيه قبل أن يخرج ١٥ ومثله ما في البحر عن الأصمعي لا يجوز الاستبراء على الحج فلا
 دفع إليه الأجر في يجوز عن الميت وله من الأجر مقدار نقضة الطريق ورد الفصل على الورثة إذا تبرع
 الورثة أو أوصى الميت بأن الفضل للحاج ١٥ ملخصاً والحاصل أن قول شارحه لم يجز حجه عنه خلاف ظاهر
 الرواية وإن قول الحاشية أنه أجزم مثله يشعر بأن الإجارة فاسدة مع إنها بطلت كالاتجار على بقية الطاعات
 وأجاب بعضهم بأن المراد من أجزأ المثل نقضة المثل كما عرفت في الكافي وانما سماها أجزأاً لأنه أحسن مما قيل
 أنه مسمى على مذهب المتأخرين القائلين بجواز الاستبراء على الطاعات لما علة مما تقدمت أول الباب من أن
 المتأخرين لا يطلون ذلك بل أتوا بجواز الاستبراء على التعليم والأذان والإمامة للضرورة لا على جميع
 الطاعات كما أوضحه المصنف في هذه في تلك الأجزاء والأجزاء على الصوم والصلاة ولا يقول به أحد
 ولا ضرورة للاستبراء على الحج لا مكان دفع المال إليه ليقع على نفسه على حكم ملك الميت بطريق النسابة
 كما عرفت التصريح به عن الميسر والمتون المصرح فيها بجواز الاستبراء على التعليم وهو أنه لا يكره جوازه
 على الحج بل المصرح به في غنة متون المذهب أنه لا يجوز الاستبراء على الحج كالكنز والوقاية والجمع واختار
 ومواب الرحمن وصرحوا بل قال العلامة الشرنبلالي في رسالته بلوغ الأرب أنه لا يكره أحد من مشايخنا
 جواز الاستبراء على الحج ١٥ قلت ولوقيل بجوازه لزوم عليه هدم فروع كثيرة منها ما مر من أن المأمور
 يتفق على حكم ملك الميت وأنه يجب عليه رد الفضل واشراط الانساق بقدر مال الآخر ١٥ كرهه وإن الوصي
 لو دفع المال لورث ليجب له لا يجوز الإجارة الورثة وهم كارهون لأنه كالتبرع بالمال فلا يجوز لورث بلا إجارة
 الباقين كما أفتى ولو كان بطريق الاستبراء يصح شيء من هذه القروغ كما أوضحناه في رسالتنا شأنه العليل فافهم
 (قوله ولو أنفق من مال نفسه الحج) قال في الفتح فإن أنفق الأكثر أو الكل من مال نفسه وفي المال
 المدفوع إليه وفاء بحجه رجع به فيه إذ قد يتلى بالانفاق من مال نفسه لينة الحاجة ولا يكون المال حاضراً
 فجوز ذلك كالوصي والوكيل يشترى لليتيم والموكل ويعطي الثمن من مال نفسه ويرجع به في مال اليتيم والموكل
 ١٥ قال في البحر وهذا عدل من أن اشتراطهم أن تكون النقطة من مال الآخر لا احتراز عن التبرع لا ملطفاً ١٥
 وقال في الحاشية إذا دخل المأمور بالحج النقطة بماله نفسه قال في الكتاب بضمين فان حج وأنفق جاز وري عن
 النخعي ١٥ إذا عرفت هذا فقولنا وأنفق كله أو أكثره الشهران لمال الآخر وفيه مضاعف مقدار أي مقدار
 كله أو مقدراً كرهه وهذا يرجع إلى المستلزم والمضى ولو أنفق المأمور بالحج من مال نفسه وحج وأنفق مقدار
 كل مال الآخر المدفوع إليه أو مقدراً كرهه جاز وكذا إذا دخل النقطة بماله وحج وأنفق الخ أفاده ح وقوله
 ويرى من النعمان أي الحاصل بسبب الخطأ على ما علة وهذا بلاذن الآخر بل نقل الشافعي عن الذخيرة
 الخطأ بدراهم الرقة أمر به أو لا يعرف (تبييه) سذكراً أنه لو أوصى أن يحج عنه باف من ماله فأجج الوصي من
 مال نفسه ليرجع ليس كذلك لأن الوصية بالقضاء فيعتبر نفط الوصي وهو أضاف المال إلى نفسه فلا يدل أن يحج
 قلت وعلى هذا إذا أضاف المال إلى نفسه فليس للمأمور أن يده بماله كالوصي إلا أن يفرق بينهما بأن المأمور

مطلب

في الاستبراء على الحج

لم يجز حجه وانما يكره أن يكره

أن يحج عنى بلا ذكر إجارة

ولو أنفق من مال نفسه أو دخل

النقطة بماله وحج وأنفق كله

أو أنه جاز وري عن النعمان

قد بشرط ان ذلك على ما مر فليست اقل (قوله بشرط العجز الخ) قد جعلت مما عقد منه من الباب ان الشرط
 كلها شروط الحج الفرض دون التفل فلا بشرط في التفل شيء منها الا الاسلام والعقل والتبصر وكذلك عدم
 الاستعانة على ما مر بيانه (قوله لا تساعيه) أي انه يشاع في التفل ما لا يساعيه في الفرض قال في الفتح
 أما الحج الفل فلا بشرط فيه العجز لانه لا يجب عليه واحدة من المشتق أي مشقة البدن ومشقة المال فإذا
 كان له تركهما كان له أن يحمل أحدهما حتى ياتي بالوجه وجعل في الاستعانة فيه مهيما اهـ (قوله
 على الظاهر من المذهب) كذا في المبسوط وهو الصحيح كما في كثير من الكتب بجر ويشهد بذلك الأكر من
 السنة وبعض الفروع من المذهب فيج (قوله وقد قل عن المأمور فلا الخ) ذهب اليه عاقلة المتأخرين كما في
 الكنف قالوا وهو رواية عن محد وهو اختلاف لا نمرته لانهم انتقوا ان الفرض يقطع عن الأمر لا عن المأمور
 وانه لا بد أن يوهى عن الأمر ونظامه في البصر قلت وعلى القول بوقوعه عن الأمر لا يتناول المأمور من الثواب
 بل ذكر العلامة فوج عن مسائل القاضى حج الانسان عن غيره أفضل من حجه عن نفسه بعد أن اذى فرض
 الحج لا ينفعه منعه وهو أفضل من القاصر اهـ تأمل (قوله كالنفل) مقتضاه ان النفل يقع عن المأمور
 انتفاء ولا أثر لثواب النفقة فيه مخرج بعض الشراح ومضى عليه في الباب وردة الاثنى في غاية البيان بانه
 خلاف الرواية لما قاله الحاكم الشهيد في الكافي الخلق المتأخر من العيص جازم قال وفي الأصل يكون الحج من
 الحج اهـ (قوله لكنه بشرط الخ) استدر الذلي عليه قوله يقع عن الأمر ان مقتضاه حجه ولو من غير الأصل
 ط أي كالأصع ما به ذى في دفع الزكاة (قوله لصحة الأضال) عبر بالصحة دون الوجوب ليس المراد فاته
 أهل الصحة دون الوجوب ط (قوله ثم تفرع عليه) أي على ان الشرط هو الأهلية دون اشتراط أن يكون
 المأمور قد حج عن نفسه ودون اشتراط النكسورة والحزرة والبلوغ (قوله عمه) أي بصادقته
 وبخلفه اهـ (قوله من لم يحج) كذا في القاموس وفي الفتح والصورة يراد به الذي لم يحج عن نفسه اهـ
 أي حجة الاسلام لان هذا الذي فيه خلاف الشافعي فهو أعم من المعنى القوي فكان ينبغي للشارح ذكره لانه
 يشمل من لم يحج أصلا ومن حج عن غيره أو عن نفسه فلا أدرا وأفرضا فاسدا أو مهيما ثم ارتد ثم أسلم بعده
 كما فاده ح (قوله وغيرهم أولى لعدم الخلاف) أي خلاف الشافعي فانه لا يجوز حجهم كما في الزلي
 ح ولا يفتي ان التعديل يفيد ان الكراهة تنزيهية لان مراعاة الخلاف مستحبة فافهم وعلل في الفتح الكراهة
 في المرأة بما في المبسوط من ان حجها أخص اذ لا مل عليها ولا سبي في بطن الوادي ولا ربع صوت بالتلبية
 ولا حلق وفي العبد بما في البدائع من انه ليس أهلا لاداء الفرض عن نفسه واطلق في حصة اجماع العبد ففعل
 ما اذا كان باذن مولاه أو بغير اذنه كما مر به في المعراج فافهم وقال في الفتح أيضا والافضل أن يكون قد حج
 عن نفسه حجة الاسلام ثم وجاعا عن خلاف ثم قال والافضل اجماع الحز المبال بالنسب الذي حج عن نفسه وذكر
 في البدائع كراهة اجماع الصرورة لانه تارك لفرض الحج ثم قال في الفتح بعدما اطال في الاستدلال والذي
 يقتضيه النظر ان حج الصرورة عن غيره ان كان بعد تحقق الوجوب عليه بمثل الراد والراية واحدة فهو مكروه
 كراهة يصر لانه تنقيص عليه في أول سفي الاسكان فأنكره وكذا وتفل لنفسه ومع ذلك يصح لان الهوى
 ليس لعن الحج المفعول بل لغيره وهو القوات اذ الموت في سنة غير تادر اهـ قال في الصرورة الحق انها تنزيهية
 على الأمر لقولهم والافضل التحريم على الصرورة المأمور والذي اجتمع فيه شروط الحج ولم يحج عن نفسه
 لانه اثم بالتأخير اهـ قلت وهذا لا ينافي كلام الفتح لانه في المأمور ويحمل كلام الشرح على الأمر فوافق
 حاق الصرورة ان الكراهة في حقه تنزيهية وان كانت في حق المأمور تحريمية (نيه) قال في نهج الحياة
 لا ينجز القريب بعد ما ذكر كلام الصر المارر أقول وظاهره يفيد ان الصرورة التقيد لا يجب عليه الحج بدخول
 مكة وظاهر كلام البدائع اطلاق الكراهة أي في قوله بكرة اجماع الصرورة لانه تارك لفرض الحج يفيد انه يصر
 بدخول مكة فادر اصل الحج عن نفسه وان كان وقته مشغولا بالحج عن الأمر وهي واحدة القوي فليأتل
 اهـ قلت وقد أفتى بالوجوب منق دار السلطنة العلامة أبو السعود وتعه في مكب الأمر وكذا الفتح في السد
 أجد بادشاه وأفتى بمرساة واقفي سبدي عبد القوي التاليسي بخلافه وألف فيه رسالة لانه في هذا العام
 لا يمكن الحج عن نفسه لان سفره بحال الأمر فيصر عن الأمر ويحج عنه وفي تكميله بالاحكام بحجة الى قابل

(وشروط الحج) المذكور

(الحج الفرض لا التفل) لاتساع

بابه (وقوع الحج) المقروض

(عن الأمر على الظاهر) من

المذهب وقيل عن المأمور ونقل

ولا أثر لثواب النفقة كالنفل

(لكنه بشرط) لصحة النيابة

(أهلية المأمور لصحة الأفعال) ثم

فرع عليه بقوله (فاجزج الصرورة)

بجملة من لم يحج (ولمرأة) ولو أمة

(والعبد وغيره) كالمرأه وغيرهم

أولى لعدم الخلاف (ولو أرذنيا)

أو مجنونا

مطلب

في حج الصرورة

ليج عن نفسه ويترك عياله ببلده مخرج عظيم وكذا في تكلفه بالهოდ وهو فقير مخرج عظيم أيضا وأما في البدائع
فأعلامه الكراهة المنصرفة إلى الصريح يقتضي أن كلامه في الضرورة الذي يفتقن الوجوب عليه من قبل كما يجده
ما مر من التفتن ثم ندنا أول الحجج عن الباب وشرحه أن التقدير لا فاق إذا وصل إلى مقاصد فهو كالمكي في أنه
أن قدر على الميزان الحليم ولا يتولى التفل على زعمه فقير لأنه ما كان واجبا عليه وهو أفاق فصار كالمكي
وجب عليه حتى لو أنه تفلأزله الحجج ثانيا ١٥ لكن هذا لا يدل على أن الضرورة التقير كذلك لأن قدرته
بقدرته غير كاف لا وهي غير متباعدة بخلاف ما خرج ليج عن نفسه وهو حق وقائه عند وصوله إلى المقاصد صار
قادر بقدرته نفسه فيجب عليه وأن كان سفره قطعاً أو ابتداء ولو كان الضرورة التقير منه لما سمع تقييد ابن
الهمام كما أنه الصريح بما إذا كان جبهه عن القبر بعد تحقق الوجوب عليه وتعلله لكراهة بأنه فسخ الوجوب
عليه فليست مثل (قوله لا يصح) أي لعدم الأهلية المذكورة (قوله وإذا مرض) أي عرض له مانع من ذهابه
كمرض وجس ونحوه ما لو عينه الآخر (قوله عن الميت) أي عن المجهور عنه حياً أو ميتاً (قوله إذا
أذن له) بالياء المجهول لما بعد وبمثل ما لو أذن له الميت أو وصيه ولكن عينه الميت منع الإجماع غيره
كأمر (قوله خرج المكلف الخ) أما إذا لم يخرج وأوصى بن يمينه وأطلق يمينه بين ماله ولا مكافأته يمين
عنه من ثلث ماله من بلده أن بلغ الثلث لأن الواجب عليه الحجج من بلده الذي يسكنه والآخر حيث يبلغ وان لم
يمكن من مكان بطلت الوصية كافي للباب حال شارحه ولعل المكان مقصد بما قبل المواقف والأفاد في شيء
يمكن أن يجمع عنه من مكة وكذا الحكم إذا أوصى أن يجمع عنه بمال وصي مبلغه فإنه أن كان يبلغ من بلده فما
والآخر حيث يبلغ ١٥ واحتراز المكلف عن غيره كالصبي والمجنون فإن وصيته لا تعتبر واحتراز بقوله إلى الحجج علواً
خرج فبجاءه ونحوها وأوصى فإنه يجمع عنه من وطنه أجمعاً كافي للمعراج وغيره بقدر وجهه بنفسه لأنه لو أمر
غيره ومات المأمور في الطريق فسد كرتفصيه بعد (قوله ومات في الطريق) أراد به موته بل الوقوف بعرفة
ولو كان بمكة يمر وفي التفتن إذا مات بعد الوقوف بعرفة أجزأ من الميت لأن الحجج عرفة بالنص وقد ساعدت
الكلام على فرض الحجج أن الحاج عن نفسه إذا أوصى بتمام الحج فبطلت (قوله أنما تجب الوصية به الخ)
كذا في التفتن قال الكل وهو قد حسن تنزيله (قوله فلا امر عليه) أي الشان مبني
على ماضيه رأى عنه فان فسر المال يجمع عنه من حيث يبلغ وان فسر المكان يجمع عنه منه ح قف والظاهر
أنه يجب عليه أن يوصي بما يبلغ من بلده أن كان في الثلث سعة فلو أوصى بمادون ذلك أو عين مكانا دون بلده
بأشمل ما علت أن الواجب عليه الحجج من بلده يسكنه (قوله من بلده) فلا كان له أو طمان فن أقرها إلى مكة
وان لم يكن له وطن فن حيث مات ولو أوصى خراسان بمكة أو مكي ياتي يجمع عنهما من وطنهما ولو أوصى
المكي أي الذي مات بالمزى أن يقرن عنه من مكي لباب أي لأنه لا قران لمن بمكة (قوله قياسا
لاستحسان) الأول قول الامام والثاني قوله ساء أخر دليله في الهداية فحصل أنه محتمل لأن المأخوذ به
في عامة الصور الاستحسان عناية وتوابعه في المعراج لكن المتن على الأول وذكر كرهه العلامة قاسم في كتاب
الوصايا فهو محقق فيه القياس على الاستحسان واليه أشار بقوله فليحفظ (قوله فلو أجمع الوصي عنه
من غيره) أي من غير بلده فيما إذا وجب الإجماع من بلده لم يصح وينبغي ويكون الحجج له ويجمع عن الميت ثانياً
لأنه خالف إلا أن يكون ذلك المكان قر يسكنه بلده بحيث يبلغ إليه ويرجع إلى الوطن قبل الليل كافي للباب
والبر (قوله ثلثه) أي ثلث مال الموصي بأن يبلغ الثلث الإجماع واستكفاً فاج ما شيا لم يجز وان لم يبلغ
الأماسيا من بلده قال محمد يجمع عنه من حيث يبلغ را كما عمن الامام أنه يتغير بينهما وأما أن كان الثلث يكتفي
لا كمن جمعة فان عين الميت جمعة واحدة فالفاضل للورثة وان أطلق أجمع عنه في كل سنة جمعة واحدة أو أجمع
في سنة جمعا وهو الأفضل فيحتمل تنفيذ الوصية لأنه ر بما يكمل المال وان عين الميت في كل سنة جمعة
فهو كالأطلاق كالأمر الوصي وبجلا بالحج السنة فأخذه إلى القابل بآزاع من الميت ولا يفتن لأن ذكر السنة
لاستحسان لا لتقييد يمر قلت ومثل الثلث ما لو قال أجمعوا عني بألف ألف يبلغ جميعاً كافي للباب
وشرحه (قوله وان لم يفتن حيث يبلغ) لكن لو أجمع عنه من حيث يبلغ وفضل من الثلث وسين أنه يبلغ من
موضع أبعد منه بعض الوصي ويجمع عن الميت من حيث يبلغ إلا أن يكون الفاضل شيئا يسيراً من زاد أو كسوة

(لا يصح) (وإذا مرض المأمور)

بالج (في الطريق ليس له دفع المال

إلى غيره ليج) ذلك الغير (عن الميت

الأذا) أدن به بذلك بان (قبله

وقت الدفع اصنع ما شئت فبجوز له

ذلك (مرض أولاً) لأنه صار

وكيلاً مطلقاً (خرج) المكلف

إلى الحج ومات في الطريق

وأوصى بالحج عنه) أنما تجب

الوصية به إذا أخره بعد وجوبه

أما لو كان من عامه فلا (فان صدر

المال أو المكان) (فلا امر عليه)

أي على ماضيه (والأفصح) عنه

أمر بلده) قياساً لا استحساناً فليحفظ

فلو أجمع الوصي عنه من غيره لم يصح

(ان وفيه) أي بالحج من بلده

(ثله) وان لم يفتن حيث يبلغ

استحساناً

مطل

العمل على القياس دون الاستحسان

هنا

فلا يضمن شرح الباب وتنفذ في الفتح عن البدائع (قوله ووارثه) الاولى العطف باء وكما قيل في الباب لانه لو كان وصي فلا كلام للوارث في الوصية ثم لو كان الميت هو الذي دفع للمأمور ثم مات كان للوارث استرداد ما في يده للمأمور وان احرم كما ساق في القروع أي ولو لمع وجود الوصي لانه الباقي صار مورا فالتكون الميت لم يوص به (قوله ما لم يحرم) فلا حره ليس له الاسترداد والحرم يعني في احرامه ويجدر فخره من الحج ليس له استرداد حتى يرجع الى اهله وان احرم حين اراد اخذ فله أن يأخذه وكون احرامه تعلقا عن الميت شرح الباب عن خزانة الاكل (قوله والا) يعني بأن ردة لعله غير الحائض كضفر ابيه أو وجهه بالناسك أو ما يلا بعله أصلا فلا تنفقه في مال الدفاع قال في البصران استردت حبيته طهرت منه أي من المأمور فالنفقة في ماله خاصة وان استردت لحيته ولا نفقة فالنفقة على الوصي في ماله خاصة وان استردت لغيره رأى فيه أو بطله بامور المناسك فأراد الدفع الى الأصل منه فنفتته في مال الميت لانه استردت لغيره الميت اه أقاده ح (قوله أوصي بجمع الحج) قيد بالوصية لانه لو كان لم يوص بجمع الحج عن غيره من الميت عن حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كاقدمناه ونقل ط عن الوالوية أن التعليق بالشيعة على القبول لا على الجواز وقد ساقنا أيضا عن شرح الباب أن الوارث غير قيد فإذا لم يوص بجزءه تبرع الوارث والاجنب عنه وساق في تمام الكلام عليه (قوله قطع عنه رجل) أطلق الرجل المتزوج فقبل الوارث وبه صرح وأنى خان بقوله الميت اذا أوصى بأن يجمع عنه بجماله فتبرع عنه الوارث أو الاجنب لا يجوز اه قلت يعني لا يجوز عن فرض الميت والا فلا فواب ذلك الحج ح عن الشربلالية واهذا قال المصنف لم يجز من الاجراء لكن لا ما يدل على أن التواب انما يحصل للميت اذا جعله الحاج بعد الاداء (قوله وان أمره الميت) أي ان الميت اذا اوصى بالاجتماع عنه وأمر ان يجمع عنه زيد من مال نفسه لم يجز عن الميت لعله المذكورة فافهم (قوله لكن لو جمع عنه ابنة) أي مثلا والأد كذا حكمه الورثة شرح الباب قلت بل الوصي كذلك كما يفهم ما يأتي قريبا عن عدة الفساق ثم ان هذا استدرا على إطلاق الرجل في قوله قطع عنه رجل بأن الوارث أو الوصي يضاف الاجنب في أنه لو تعلق من وجه بأن اتفق من ماله ليرجع في التركة جائز بخلاف الاجنب لان الوارث خليفة عن الميت ولذا الوصية الذين من مال نفسه ليرجع جائز قال في الجبر ولو جمع على ان لا يرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لا يحصل مقصود الميت وهو جواب الاتفاق اه قلت وقد ساقنا الوارث ليس له الحرج على الميت الا أن تغير الورثة وهم كبار لان هذا مثل التبرع بالمال فالظاهر تقييد الوارث هنا بذلك أيضا تأمل (قوله ان لم يقبل من مالي) في البصر عن آخر عدة الفساق للصدر الشهيد لو أوصى بأن يجمع عنه بأف من ماله فأجج الوصي من مال نفسه ليرجع ليس له ذلك لان الوصية بالنقد فعليه لفظ الموصي وهو أضاف المال الى نفسه فلا يبدل اه (قوله وكذا لو أجمع للرجوع) أي أنه يجوز واستفد منه أنه لو أجمع للرجوع انه يجوز بالاولى وقد نص عليها في الثانية حيث قال اذا أوصى الرجل بأن يجمع عنه فأجج الوارث رجلا من مال نفسه ليرجع في مال الميت جائزه أن يرجع في مال الميت وكذا الزكاة والكفارة ولو فعل ذلك الاجنب لا يرجع ولو أوصى بأن يجمع عنه فأجج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز الميت عن حجة الاسلام اه قال في شرح الباب بعد تعلقه بغيره بحث لا يفتي اه أي لما مر من أنه يشترط في الحج عن الغير اذا كان بوصية الاتفاق من مال المجموع عنه احترازا عن التبرع كما مر في باب فقيرة في مالها أجمع من مالها لا ليرجع بخلاف ذلك ولذا لم يجز في مال الوارث بنفسه لا يرجع ولا يظهر فرق بينهما لما علمت من أن مقصود الميت بالوصية ثواب الاتفاق من ماله وهو حاصل في مال الوارث أجمع عنه ليرجع دون باذا أفتى لا ليرجع فيها واستشكل ذلك في الشربلالية أيضا والفرقة بأنه في الاجماع قام الوارث مقام الميت في دفع المال فيمكن أن المأمور اتفق من مال الميت بخلاف ما اذا جع الوارث بنفسه فانه لا يحصل منه دفع المال بل ما حصل منه الامحز دا لافعال فلم يجز بالمرجوع في ماله غير ظاهرة لان حجه بنفسه لا بد من النفقة أيضا فافهم (قوله ومن حج) أي أهل بيته لا يصدر عنه فاجتزأ الاعمال بلا نقض على الاعمال أقاده ح قلت أي في صورة التبرع والافتد لا يصدر عنها الا بالشرع كما يستظهرك (قوله عن أمره) أي ولو كان أبويه أو اجنيين كما صرح به في الفتح فتقوله في البصر شمل الابوين

ولو وصي الميت ووارثه أن يسترد المال من المأمور ما لم يحرم ثم ان ردة ثلثه منه فنفتة الرجوع في ماله والا فني مال الميت (أوصي بجمع فتقطع عنه رجل لم يجز) وان أمره الميت لانه لا يحصل مقصوده وهو ثواب الاتفاق ليرجع عنه بانه ليرجع في التركة جائز ان لم يقبل من مالي وكذا لو أجمع للرجوع كالدين اذا قضاه من مال نفسه (ومن حج عن كل من أمره)

وسببها إجماعها فيه نظر لأن لا في الإحرام عنها بقدر أمرهما والكل كلام هنا في الإحرام عن
 الأمرين فافهم (قوله وقع عنه) أي عن المأمورين فلا يجوز به عن حجة الإسلام بحر ونهر وفيه نظر باقي
 قريبا (قوله لأنه خالفهما) على وقوعه عنه ولتضمن أي لأن كل واحد منهما أن يخص بالنية له
 وقد صرح في نفسه لأنه لا يمكنه إيقاعه عن أحدهما لدم الأولوية (قوله ونبي حصة التعيين لو أطلق)
 أي كالقوله ليس بصفة ومكت قال الزبلي وإن أطلق بأن سكت عن ذكر الخبر خرج عنه معناه ومهما قال
 في الكافي لأخر فيه ونبي أن يصح التعيين هنا لاجتماع عدم المسألة اهـ وقوله ينبغي أن يصح التعيين
 أي تعيين أحد أمره قبل الطواف والوقوف كفي مسألة الإيهام وقوله إجماعا قال شيئا ينبغي أن يجري فيه
 خلاف أبي يوسف في مسألة الإيهام لم يريان علته الآية هنا أيضا اهـ ح (قوله ولو أجمعه) بأن
 قال ليس بجمعة عن أحد أمرين ح (قوله قبل الطواف) المراد به طواف القدوم كقال أبو حنيفة
 فيما لو بين امرين أحدهما حين ثم شرع في طواف القدوم ارتفعت أحدهما فان قلت ذكر الوقوف مستدرج
 قلت يمكن أن لا يطوف للقدوم فيكون الوقوف حينئذ هو المعتبر اهـ ح (قوله جاز) أي عندهما وقال
 أبو يوسف بل وقع ذلك عن نفسه بلا توقف وشأنه فتشبهوا وهو القياس لأن كل واحد منهما أمره بتعين الحج له
 فذا لم يعين فقد خالف وجه قوله ما هو الاختسان أن هذا الإيهام في الإحرام والامرام ليس بمقصود وإنما هو
 وسيلة إلى الإفعال والجمع يصلح وسيلة بواسطة التعيين فاصكتني به شرح طح عن الزبلي قلت والحاصل
 أن صورا الإيهام أربعة أن يهل بجمعة منهما أو يهل بمسألة المنة أو عن أحدهما على الإيهام أو يهل بجمعة ويطلق
 والرابعة أن يحرر عن أحدهما معينا بالاعتين لما احرر به من حج أو عمره ولم يندكر الشارع الرابعة بل وازها
 بلا خلاف كما في الفتح وقد ذكر في الفتا أن مبنى الجواب في هذه الصورة على أنه إذا وقع عن نفس المأمور لا يتحول
 بعد ذلك إلى الآخر وأنه بعد ما صرح في مسألة الأمر إلى الوجه الذي أخذ النية له لا ينصرف
 الإحرام إلى نفسه إلا أنه تحققت المسألة لا غير شرعا عن التعيين في الصورة الأولى من الصور الأربع تحققت
 المسألة والجزع عن التعيين لا يرد مسألة الإيهام من الآية لأنه لا يندكر أن الأمر كإيهام فلا يتحقق المسألة في ترك
 التعيين ويمكنه التعيين في الانتهاء لأن حقيقة جعل الثواب والذم أمره أو ما بالجم كان الحكم كما في الاحتسان
 وفي الصورة الثانية من الأربع لم يتحقق المسألة بمجرد الإحرام قبل الشروع في الأعمال ولا يمكن صرف النية له
 لأنه أثر جماع نفسه يجعلها لاحدا الأمرين فلا تنصرف إليه إلا إذا وجد تحقق المسألة أو الجزع عن التعيين
 ولم يتحقق ذلك لأنه يمكنه التعيين إذا شرع في الأعمال ولو شوطا لن الأعمال لا تقع لغیره عين فتقع عنه
 ثم لا يمكنه نحو يلها أي غيره وإنما له تعويل الثواب فقط ولولا النص لم يتحول الثواب أيضا وفي الصورة الثالثة
 لا خفاء أنه ليس فيها مخالفة لاحدا الأمرين ولا تنذر التعيين ولا تنفع عن نفسه لما قد مناه وأما الرابعة فأظهر
 المثل اهـ ما في الفتح ملخصا وأنت خبير بأن ما ذكره في الصورة الثانية صريح في أنه إذا شرع في الأعمال
 قبل تعين أحد الأمرين وقعت الحجة عن نفسه لتحقق المسألة والجزع عن التعيين وكذا تقع عن نفسه بالأولى
 في الصورة الأولى والظاهر أنها تجزئ به عن حجة الإسلام لأنها تنص بالتعيين وبالإطلاق بخلاف ما لو نوى بها
 النقل والمأمور وإن كان صرفه عن نفسه يجعلها للأمرين أو لأحدهما لكن لما تحققت المسألة بطل ذلك المصرف
 واللام تقع عن نفسه أصلا فيكون حينئذ كالأمر عن نفسه ابتداء ولم ينو النقل فتقع عن حجة الإسلام ولذا قال
 الفتح أيضا في المأمور بالجمعة فترن معه مرة لنفسه لا يجوز ونعتن اتفاقا ثم قال ولا تنفع عن حجة الإسلام
 عن نفسه لأن أقل مطلق النية وهو قد صرح فيها عنه في النية وفيه نظر اهـ كلامه والظاهر
 أن وجه انتظر ما ذكرنا من أنه حيث تحققت المسألة وقعت عن نفسه بطل صرف النية فتجزئ به عن حجة
 الإسلام فقوله في الصريح فافهم تقع عن المأمورين فلا يجوز به عن حجة الإسلام فيه نظر وقد صرح بالساقية
 في شرح المتي وتبعه الشارع في شرحه عليه أيضا بأنه يخرج بها عن حجة الإسلام فهذا ما تخرج في فافهم
 والسلام (قوله بخلاف ما لو أهل الحج) مرطبه قوله ومن حج عن أمره وقوله جاز جلة مستأخنة لبيان
 جهة المسألة بين المسألتين فانه في الأولى لا يجوز والثانية جاز فلا نهال لكن الجواز هنا مشروط بما إذا
 لم يأمر بالجمعة وقوله عن أبو به وأغيرهما تنبيه على أن ذكر الأبوين في الذكر وغيره ليس بقيد احترازي وإنما

وقع عنه وشأن ما لهما) لأنه خالفهما
 (ولا يرد على جعله عن أحدهما)
 لعدم الأولوية ونبي حصة التعيين
 لو أطلق الإحرام ولو أجمعه فإن
 عين أحدهما قبل الطواف
 والوقوف جاز) بخلاف ما لو أهل
 حج عن أبو به وأغيرهما

فأدته الإشارة إلى أن الولد يندب له ذلك جداً كما في الهرم به علم أن التقيد بالابوين في هذه المسألة لا يدل على أن المراد بالاحرم من في التي قبلها الإيجبان بل الابوان إذا أصرا لحكمهما كالاجنين كما قدمنا من التبع فظهر أنه لا فرق بين الابوين والاجنين في المسألة وإنما العبرة للامر وعدمه أي صريحا كما يظهر قريبا فإذا أحرمت بجمعة عن اثنين أصرا كل منهما بأن يجمع عنه وقع عنه ولا يتقدر على جعله لاحدهما وإن أحرمت عنهما بغير أمرهما صريح جعله لاحدهما ولكل منهما كذا الواحرم عن أحدهما منهما يصح تعيينه بعد ذلك بالابوين كافي التبع قال ومبتناه على أن يتنه لهما تلفو لعدم الامر فهو متبرع قطع الاعمال عنه الميتة وأما يجعل لهما الثواب وترتبه بعد الاداء تلفو فإنه قبله فصع جعله بعد ذلك لاحدهما ولا اشكال في ذلك إذا كان متفلا عنهما فإن كان على أحدهما حج الفرض وأوصى به لا يسط عنه تبرع الوارث عنه بحال نفسه وإن لم يوص به ففرض الوارث عنه بالاجتماع أو الحج بنفسه قال أبو حنيفة يجوز به إن شاء الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم للنعمة أرايت لو كان على أهلك دين الحديث انتهى وبهذا ظهر فائدة أخرى للتقيد بالابوين في هذه المسألة وهي سقوط الفرض عن الذي عنه له بعد الاجام لو بدون وصية لكن يشكل على أنه إذا قلت يتنه لهما لعدم الامر ووقعت الاعمال عنه أئنته كيف يصح تفويها إلى أحدهما وقد مر أن الحج إذا وقع عن الأمور لا يمكن تحوله بعد ذلك إلى الآخر من يمكن تحوله إلى الثواب فقط للنص كما مر ولهذا إذا قلنا علم قال في الفتح ولا اشكال في ذلك إذا كان متفلا عنهما أي لأن غاية حال المسفل أن يجعل ثواب عمله لنفسه وهو صحيح أما وقوع عمله عن فرض الغير بغير أمره فهو مشكل واجابوا بما مر في كلام الشارع من أن الوارث إذا حج أو أوصى عن مورثه جاز لوجود الامر دلالة أي فكله ما مورث من جهة بذلك وعليه قطع الاعمال عن الميت لاعتبار العمل فقوله في الفتح ومبتناه على أن يتنه لهما تلفو الخ مخصوص بما إذا لم يكن عليهما فرض لم يوصا به وقد مرنا عن البدائع تقليد بالنص أيضا وهو ما علمته من حديث الاختصاص وهذا رافق الوارث الاجنبى لكن قد مرنا من شرح البابا عن الصكرمانى والسرورى أن الاجنبى كذلك فم هذا مخالف لاشتراط الامر في الحج عن الغير والاجنبى غير ما مورثا ولا دلالة وقد مرنا الجواب بأنه منى على اختلاف الرواية في هذا الشرط والمشهور اشتراطه وحيث علم وجوده في الوارث دلالة تظهر لا تفصا لا كونه غيره على الابوين فائدة ثالثة وهي أن الامر دلالة ليس لحكم الامر مشقة من كل وجه لما علمت من أن الابوين لو أصرا حقيقة لم يصح تعيين أحدهما بعد الاجام كافي الاجنين وإن لم يأمره صريحا صحت التعيين ولو فرضوا المسألة ابتداء في الاجنين لتوهم أن الابوين لا يصح تعيين أحدهما لوجود الامر دلالة فترضوها في الابوين لا فائدة صحة التعيين وإن وجد الامر دلالة وليسد وأن المراد بالامر في المسألة الاولى الامر صريحا والله أعلم (تنبيه) الذي تحصل لنا من مجموع ما مرنا أنه من أهل الجمعية عن تخصيص فان أمره بالحج وقع عنه عن نفسه الميتة وإن عين أحدهما بعد ذلك وبعد الفراغ جعل ثوابه لهما ولا أحدهما وإن لم يأمره فكذلك إذا كان وارثا وكان على الميت حج الفرض ولم يوص به فقطع عن الميت عن جهة الاسلام للامر دلالة والنص بخلافه ما إذا أوصى به لأن غرضه ثواب الانتفاع من ماله فلا يصح تبرع الوارث عنه وبخلاف الاجنبى مطلقا لعدم الامر (قوله لانه متبرع عن الثواب) بيان لوجه صحة التعيين في مسألة الابوين دون مسألة الاجرين وهو معنى ما قدمنا من قوله في الفتح ومبتناه على أن يتنه لهما تلفو لعدم الامر فهو متبرع الحج قال في الترتيب ثلاثة قلت وتعلل المسألة بفسد وقوع الحج عن القائل فيسقط به الفرض عنه وإن جعل ثوابه لغيره ويصدق ذلك الاحداث التي رواها في الفتح بقوله اعلم ان فعل الولد كمنذوب اليه جدا لما أخرج الدارقطني عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما صلى الله عليه وسلم لم يجمع من أبو وأخفى عنهما مغرم ما به يوم القيامة مع الارباورج أيضا عن جابر أنه عليه الصلاة والسلام قال من حج عن أبيه وأخته فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشرين حجرا وأخرج أيضا عن زيد بن كوتبة عن ابن عمر أنه قال قد علمت مما تروا من أجدادنا ما إذا حج الوارث عنهما وعلى أحدهما فرض لم يوص به شيع عن الميت لسقوط الفرض عنه بذلك إن شاء الله تعالى فكيف يصح دعوى سقوط الفرض به عن القائل أيضا وقد مره في غير ما جرتنا صفة فم يظهر ذلك فيما إذا كان على أحدهما فرض أو وصى به

من الاجانب حال كونه (متبرعا)
فحين بعد ذلك جز لانه متبرع
بالثواب

أو لم يكن عليه فرض أصلا يدل على ذلك قوله في القبح وانما يجعل لهما الثواب وترته بعد الاداء ومثله قول
 خاشي شأن في شرح الحليم وانما يجعل ثواب فعله لهما وهو جازع عندنا وجعل ثواب فعله لهما لا يكون الا بعد
 أداء العمل فقلت فيته في الاسرار فكان له أن يجعل الثواب لهما شاء اه فهذا امر غير في الآية التي لم تقع لهما
 وأن الاعمال وقعت له فله جعل ثوابها لمن شاء بعد الاداء فيمكن انما سقوط الفرض عن الفاعل بذلك
 كما مر زناه في مسألة الحج من الامرين ويبلغ به جواز جعل الانسان ثواب فرضه لغيره كما ذكرنا أول الباب
 وأما اذا كان على الميت فرض لم يوص به وسقط به فرض الميت يلزم منه وقوع النية والاحالة لا للتفصيل
 الا الآن يقال ان الاعمال تقع للعامل هنا ايضا كما هو مقتضى اطلاق عبارة القبح وفان في شأن وغيرها ولكن
 يسقط بها الفرض من الميت فضلا عن الله تعالى علما بالنص وهو حديث الاختصة وان شاقب القصاص ولذا علقه
 أبو حنيفة بالنية ويسقط بها الفرض عن الفاعل أيضا أخذنا من الاحاديث المذكورة ولذا كان الوارث
 مضافا اليكم الاجنبي في ذلك فان قلتم ما مر من تعطيل بوزايع الوارث وجود الامر دلالة يقتضي
 وقوع الاعمال عن الميت لانه لو امره مصر بمساوغة عنه بلا شبهة فيضاف ما اقتضا اطلاق القبح وغيره وح
 فلا يمكن سقوط فرض الصلوات بذلك ايضا فثبت دخلت أن الامر دلالة ليس كالأمر مصر بمحاسن كل وجه ولذا
 مسح تيمم أحد أوجه بعد الاجتهاد لو امره مصر بمحاسن كالأجنتين كما قدسنا فلو اقتضى الامر دلالة وقوع
 الاعمال عن الميت لا يصح التمين فضلا بوقوع الاعمال للعامل فيسقط فرضه بها وكذا يسقط فرض الاب
 أو الام علما بالاحاديث المذكورة وأنه أعلم هذا غاية ما وصل اليه فهمي القاصر في تحرير هذه المواضع
 المشككة التي لم أر من أوضعا هذا الايضاح وفيه الجهد (قوله وفي الحديث) كلامه وهو من هذا حديث واحد
 مع أنه مأخوذ من حديثين كما حلت مع تفسير بعض اللفظ بنامه في الصحيحين بجواز رواية الحديث بالمعنى المعروف
 اه ح (قوله لا خير) أي لا غدرم الاحصار من باقي الدماء الثلاثة وهو دم الشكرى القرآن والقبح ودم
 البنائة (قوله على الامر) هذا عندها وعليه التوق وعند أبي يوسف على الأمور (قوله قتل من
 الثلث) لأن الوصية بالحج تنفذ من الثلث وهذا من أواب الوصية وقبل من الكل لانه دين وجب حقا
 للأمر وعلى الميت فخص من جميع ماله كالووصى بأن يباع عبده ويصدق بشفه فباعه الوصي وضاع الثمن
 من يده ثم استوفى العبد فان المشتري يرجع بالنش على الوصي ويرجع الوصي في قول أبي حنيفة لا خير
 في جميع التركة من شرع الجاهل لقائتي شأن واستوجه ط الاول والرجح الثاني (قوله ثم ان كانه الحج)
 أي فأتى الأمور المحلوم من الحقام والطلق القوات فتعمل ما يكون بسبب الاحصار وغيره فان الاحصار يمكن
 أن يكون بتصرمه كان تناول دواء عمر فاضد اسحق احصره فأقاده ح هذا وقد صرحوا بأن عليه الحج
 من قابل بماله نفسه ككفائت الحج كإلى البصر ثم قال ولم يصرحوا بأنه في الاحصار والقوات اذا قضى
 الحج على يكون عن الامر أو وقع للمأمور اذا كان لا حصر فعلى يصير على الحج من قابل بماله نفسه اه أقول
 قال في البدائع فان كان عليه الحج صنع ما يصنع فأتى الحج بدشروع ولا يضمن النقص لانه يفرصه وسعه وعليه
 في نفسه الحج من قابل لان الحجة قد وجبت عليه بالشرع فزومه قضا وما هذا على قول محمد ظاهره لان الحج
 عنده يقع عن الحاج اه وتلق في التهرن السراج ثم قال وعلى قول غير محمد من أنه يقع عن الامر حتى
 أن يكون القضاء عن الامر وتلزم النقص اه ويؤيده أنه صرح في الباب بأنه ان قاما نية مساوية
 لم يضمن ويستأنف الحج من الميت أي بناء على قول غير محمد فلم ين على قول محمد عليه الحج من نفسه وعلى قول
 غيره عن الميت وظاهره أنه يجب عليه من ماله لكن في التارة ثمانية عن الحق قال محمد يجرى من الميت من يده
 اذا بلغت النقصه والا لئن حيث تبلغ وعلى المحرم قضا الحج الذي فأت عن نفسه ولا ضمان عليه فيما أتفق ولا نفقة
 له بعد الموت اه كان مقتضاها أن الحج عن الميت من ماله وعلى المأمور حج آخر قضا لما شرع فيه من مال نفسه
 ومقتضاها ان التارة ثمانية ايضا عن التهذيب قال أبو يوسف اذا فسد حج قبل الرقوف عليه ضمان النقصه
 وعليه الحج الذي أقصد وجره وجبة للأمر ولو كان عليه الحج لا يضمن لانه أمين وعليه قضا القاتل ويجع عن الامر
 اه فان قوله وعليه قضا القاتل الخ يقتضي أن عليه الحظ من ماله لأن أن يكون قوله ويجع عن الامر
 يضم أثره مينا للمفعول أي وعلى الورثة الاجتهاد من ماله ثم ان الظاهر أن هذا من مقول أبي يوسف

له جعله لاحدهما أو لهما
 وفي الحديث من حج عن أبيه فله
 ثوابه وكان الفضل عشر
 حج ويضمن الارار (ودم
 الاحصار) لا خير (على الامر
 قاه ولو لم يمت) قبل من الثلث
 وقبل من الكل ثم ان كان لتفسير
 منه ضمن وان باه مساوية لا

فإننا في حاتم عن الثمر فليست أمثل وسبق في بقية الكلام عليه (قوله والجناية) أطلقه فتشمل دم الجاع ودم برء
السيد والمخيط وليس الخيط والطيب والجواردة بغير إصرار يجر (قوله على الحاج) أي المأمور أما الأول
خلاته وجب شكر على الجوع بين النكس وحقيقة الفعل منه وإن كان الحج يضع عن الإصرار لأنه وقوع شرعي
لا حقيقياً وأما الثاني باعتبار أنه تعلق بجنايته أفاده في البحر (قوله فبغير مخالفاً) هذا قول أبي حنيفة
ووجهه أنه لما مات المأمور به لأنه أمره بغير يسره إلى الحج لا غير فقد خالف أمره إلا مرضضين بدائع زاد
في المحط لأن العبرة بالرفع عن الإصرار لأنه ما أمره به إصراراً كان صحيحاً عنه واختلف فيه فبغير مخالفاً ولو أمره
بالجوع فأعترض من مكانه فهو مخالف لأنه مأمور بيمين يميناً ولو أمره بالعبرة فأعترض من حج عنه لم يكن مخالفاً
بمخالف ما إذا جاز أن لم يعترضه وانظر ما قد ساء قيل باب الإصرار (قوله وضمن النفقة الحج) أما المالم
فهو على المأمور على كل حال يجر (قوله فيعيد بحال نفسه) لأنه إذا أفسد لم يقع مأمور به فسدان
واقعا من المأمور فيضمن ما أتى في نفسه من مال غيره ثم إذا قضى الحج في السنة التالية على وجه العصة
لا يستلزم الحج عن نكث لأنه لما أتى في السنة الماضية بالانصراف صار الإصرار واقعاً عنه فكذا الحج المؤذي به
صار واقعاً عنه إن كان عليه حجة أخرى إلا ترك ما قد ساء أتى من الترخيصة عن التهذيب أي سوى حج
القضاء وهو الأصح كافي المعراج وبه تدفع ما في البصر من قوله وإذا فسد حجك لم يضر الحج من قابل بحال نفسه
وبه ما تقدم من التردد في وقوعه عن الإصرار (قوله وإن مات الحج) لا ينبذ كره هذه المسألة
عند قوله الخارج المالك الحج (قوله قبل وقوفه) فبده لأنه لو مات بعدة ل الطواف بإذن الإصرار
لأنه أدى الركن الأعظم ثانية وفتح وقد ساء نحوه عن التخصيص لما يحتمل من الجبر من أن أعظمه للامن
من الانصراف بعده لأنه لا يمكن فيجب على الإصرار الإجماع اهـ مخالف للمنتول وأما لو بقي حياً وأتم الحج
الطواف الزاوية فرجع ولم يطفئه فقال في التفتاح لا يضمن النفقة غير أنه حرام على القضاء ويعد نفقة نفسه
لقضى ما بقي عليه لأنه جاز في هذه الصورة اهـ (قوله من منزل أمره) أي أن لم يبعث منزلاً ولا أصبح كاجر
(قوله فإن مات) أي المأمور الثاني (قوله من ثلث الباقى بعده) أي بعد النفقة أي ثلث الباقى
بعد ذلك كما هو المأثور بقوله من ثلث ما بقي من المال فأقسم وهذا عند الإمام وعند أبي يوسف الباقي
من الثلث وعند محمد بما بقي مع المأمور مثله أوصى بأن يبيع عنه ومات عن أربعة آلاف دفع الوصي المأمور
أنما سرق فسد الإمام بؤخذ ما بقي من ثلث ما بقي من الثلث وهو ألق سرق بؤخذ من ثلث
الثلثين الباقيين هكذا إلى أن لا يبقى ما لك يكتفي الحج وعند أبي يوسف إذا سرق الألف الأول لم يبق من ثلث
التركة الألف ثمانية وثلاثة وثلاثون وثلث تدفع له أن كفت ولا يؤخذ مرة أخرى وعند محمد أن فضل من الألف
الأولى ما يبلغ الحج يجر به والأفلا هكذا ذكر اختلاف عامة المشايخ وبعضهم قالوا هذا إن أوصى بأن يبيع عنه
من الثلث أو بأن يبيع عنه ولم يزد ما لو أوصى بأن يبيع عنه ثلث ما له يقول محمد كقول أبي يوسف وقامه في جامع
خاضع شأن والتمتع وهذا الاختلاف إذا هل في المأمور ولو في الوصي بعده ما قام الورثة يبيع عنه ثلث
ما بقي انطفاً كما في الترخيصة (قوله وظاهره أنه لا يرجع في تركه المأمور) أن كان المراد أنه لا يرجع
لورثة إلا أحرق ترك المأمور بما بقي معه فهذا بعيد جداً لأن ما بقي مع المأمور لا يملك بل لو أتم الحج يجب عليه
رد الفائض كما يأتي فيصدق على هذا الباقي أنه من مال الإصرار فيصحب من الثلث وقد صرح به التفتاح
حيث قال ثلث الباقي مما في أي الورثة والمأمور وإن كان المراد أنه لا يرجع لهم بما انتسب قبل موته
أو عاين تركه فهو لا شبهة فيه حيث لم يخالف كاجر فيها لوقاته الحج بغير صفة وإن كان المراد أنه لا يرجع
في تركه بما يدفع للمأمور الثاني فهذا هو التبادر من قولهم ثلث ما بقي من ماله أي مال الإصرار والظاهر
أن هذا مراد الشارع به على أنه لو فاته الحج بلا صفة ولم يرضه القضاء أن القضاء يكون عن نفسه انطفاً خلافاً
لما قد ساء من أن هذا الظاهر على قول محمد وأنه على قول غيره يكون القضاء عن الإصرار وتلزم المأمور بشفقة
فان مقتضاه أن المأمور إذا مات في الطريق ترجع وورثة الإصرار على تركه بشفقة الذي يأمر به بالبيع من ماله
وهذا خلاف ما تفرقه الفقهاء هنا في المسألة الخلافية حيث جعلوا الإجماع ثانياً بثلث ما بقي من جميع مال
الإصرار وبالباقي من الثلث أو بالباقي مع المأمور ولم يقل أحد أنه يكون من مال المأمور فإني ما تقدم بحثاً

(ودم القران) والتمتع (والجناية)
على الحاج أن أذن له الإصرار
بالقران والتمتع والافصير بمخالف
فيضمن (وضمن النفقة) أن
جامع قبل وقوفه فيعيد بحال نفسه
(وإن بعده) لا حصول المقصود
(وإن مات) المأمور (أو سرق)
نفقة في الطريق قبل وقوفه
(حج من منزل أمره ثلث ما بقي)
من ماله فإن لم يبق من حيث يبلغ
فان مات أو سرق ثانياً يبيع من ثلث
الباقى بعده هكذا مرة بعد
أخرى إلى أن لا يبقى من ثلث ما يبلغ
الحج فيبطل الوصية قلت وغايره
أنه لا يرجع في تركه المأمور
فليراجع

عن البدائع والبراج والبرهنة في هذا السراج ما بعد مرماه فافهم (قوله خلافا لهما) أي
 في الموضوعين قبل بدائع ثانياً وفي المحل الذي يجب الإجماع منه ثانياً فتح (قوله وقوله الاستحسان) يعني
 قوله ما في المحل أي ما في بدائع ثانياً في ذكر رافعه الاستحسان وفي النص قول الامام في الأول أي في بدائع
 ثانياً أوجه وقوله ما هنا أوجه وقد سماها بقصد ترجمه أيضاً عن العناية والبراج لكن قدّمنا أيضاً أن الترتيب
 على قول الامام ونقل ترجمه العلامة قاسم (قوله كابر) أي في قوله والافيد بحالنا في حق ح (قوله
 لا لتقييد) لأن الحج لا يختلف باختلاف السيرة في أي سنة حصل فيها وقع عنه ولا يعني أن الأول ابتاعه
 في السنة الممثلة خوفاً من ذهاب النفقة أو تعطيل الحج ط (قوله والافضل أن يعود إليه) أي المحل المنزل
 الأمر المذكور في المتن قال في البرج ولو أوج رجل الحج ثم أقام بمكة جازان القرض صار مؤدى والافضل
 أن يحج ثم يعود إلى أهله اه فافهم (قوله وعلمه وما قبل من النفقة) قال في البرج لما حصل أن الأمور
 لا يكون ما كان له أخذ من النفقة بل يصرف فيه على ملك الأمر حاكم أو مستأجراً كان الصدر أو لا
 ولا يجله الفضل بالشرط إلا في سواء كان الفضل كثيراً أو قليلاً كبير من الزاد كاصرفه في الشهيرة
 اه قلت وهذا مما يميل على أن الاستحسان على الحج لا يصح عندنا لأن من كان في كفايته الكلام عليه فافهم
 (قوله إلا أن يتركه الحج) قال في الفتاوى وإذا أراد أن يكون ماضياً للمأمور وشك في أن يتركه الفضل
 من نفسه وتقبضه لنفسه فإن كان على موت قال والباقى في ذلك وصية اه زاد في الباب وان لم يبين
 الأمر رجلاً يقول الوصي أعط عاتق من النفقة من ثلث وان أطلق فقال وما يق من النفقة فهو للمأمور
 فالوصية باطلة اه أي لأنها مجهول (قوله ولو ارثه الحج) هذه المسألة تقدمت عند قوله وفيه بطلته
 لكن ذكرنا في كل من الموضوعين مع زيادة لم يرد في الآخر في الأول زاد الوصي والتفضل في نفقة
 الرجوع وفي هذا رد قوله وكذلك الأحرار الحج وكان عليه أن يتطهه ما في ملك واحد ح (قوله وكذلك لأحرار
 وقد دفع إليه ليع عنه وصية الحج) هذا التركيب فامد المعنى ووجد في نسخة ليع عنه بلا وصية وهي
 الصواب لأن المراد أن المجهول عنه إذا لم يوص بالهجر ولكنه دفع إلى رجل ليع عنه ثم مات المانع فلو رثه
 استرد المال السابق من الرجل وان أكرم بالهجر قال في البرج وبه يكون الأمر أوصى بالهجر عنه لما في المحيط
 لو دفع إلى رجل ما لا ليع عنه فاهل بحجة ثم مات الأمر فلو رثه أن يأخذ ما بقي من المال معه ويضفونه
 ما أتى بعد موته لأن نفقة الحج كنفقة ذوى الأرحام تبطل بالموت اه (قوله وللوصي أن يحج الحج) قال
 في فتح القدير ولا يجوز الاستحضار على الطاعات وعن هذا قلنا أو وصى أن يحج عنه ولم يدعى ذلك كان للوصي
 أن يحج عنه بنفسه إلا أن يكون وارثاً ودفعه لوارث ليع فانه لا يجوز إلا أن يغير الورثة وهم كمال لأن هذا
 كالترفع بالمال فلا يصح للوارث إلا بإجازة الباقي ولو قال الميت للوصي ادفع المال لمن يحج عني لم يجزه لأن يحج
 بنفسه مطلقاً اه (قوله ولو قال منعت) أي عن الحج وكذبوا أي الورثة لم يصدق ويضمن ما منعتهم من
 الميت إلا أن يكون أمراً مظهر أبشده على صدقة لا تشب الضمان قلنا ظهر لا يصدق في دفعه الاظهار يدل
 على صدقه فتح (قوله صدق بينه) لأنه يدعى الخروج عن عهده ظاهر أمانة فيده فتح (قوله إلا أن
 أي فانه لا يصدق إلا بينه لأنه يدعى قضاء الدين هكذا في كثير من الكتب وعلمه المعول خلافاً لما في حزمة
 الاكل بجر (قوله وقد أمر بالانفاق) أي مما عليه من الدين ط (قوله ولا نقل الحج) لاشهادته
 على التقي بجر أي لأن مقصودهم في حجه وان كانت صورة شهادتهم ألباناً ح (قوله الا إذا برهنوا الحج)
 لأن إقراره وهو قسطنطين هذه البلية البلية ح وفي بعض النسخ برهنوا بصفة الجمع أي الورثة وهي أولى (تمة)
 في المحيط عن المتقي أوصى لرجل بألف وثلثمائة وثلثمائة وثلثمائة وثلثمائة وثلثمائة وثلثمائة وثلثمائة
 بينهم أملاً لأنهم تضاف حصص المال إلى العلة فافضل عن العلة فافضل ما كان لأن البداءة بالقرض أحرز وعلمه
 حجة وكذا أوصى لثلاثين تصاحفون في الثلث ثم ينزل إلى كذا والحج فبداً بما أوصى وللورثة
 ونزدي بالقرض ولو تفرع ونزدي بالذرو لو كلها تنقطع أو فرائض أو أوجبات بدئ بميلاد الميت اه
 ووضع هذه المسألة في في الوصايا فافهمها فافهمها كثيرة الوقوع وفي فروع كثيرة من هذا الباب
 تعلم من الفتاوى والباب والله أعلم بالصواب

(لأن حيث مات) خلافاً لهما
 وقوله استحسان (فروع)
 يصبر على الصلوات والقرآن والنفقة
 كابر بالآخرة في السنة الأولى
 وان عنت لأنه لا استحسان
 لا لتقييد والافضل أن يعود إليه
 وعلمه وما قبل من النفقة
 وان شرطه فلا شرط ما قبل الا
 أن يتركه جهة الفضل من نفسه
 أو يوصى الميت بملعين ولو ارثه
 أن يسترد المال من الأمور ما لم
 يجرم وكذا أن أكرم وقد دفع
 إليه ليع عنه وصية فأكرم ثم مات
 الأمر وللوصي أن يحج بنفسه
 إلا أن يأمر بالهجر أو يكون وارثاً
 ولم يجز البقية ولو قال منعت
 وكذبوا لم يصدق إلا أن يكون
 أمراً مظهر أو لو قال حجبت وكذبوا
 صدق بينه إذا كان
 مدون الميت وقد أمر بالانفاق
 ولا تقبل بينهم أنه كان يوم الضر
 بالبداء إذا برهنوا على إقراره
 انه لم يحج

* (باب الهدى) *

لمادار كراهدى فما تقدم من المسائل نكاحا وحراما حتى الى سببه وما يتعلق به اين كمال ويقال فيه هدى بالتشديد على فضل الواحدة هدية كطبة ومطبا محقر (قوله ما هدى) مأخوذ من الهدية التي هي أعظم من الهدى لان الهدى والالزم كالمعرف في التعريف فيلزم تعريف الشيء بنفسه حتى قلت ان أخذ من الهدى يكون تعريفه بالتعريف وهو ما نفع ط واحترز بقوله الى الحرم عما يهدى الى غيره فحكا كان أو غيره وموقوفه من التمسع ما يهدى الى الحرم من غير التمسع فاطلاق الفقهاء في باب الايمان والندور الهدى على غيره تعجزا بغيره وقوله لا يهدى بغيره أى بأداة ذمة فيه أى في الحرم عما يهدى من التمسع الى الحرم هدية كرجل وأفاده أنه لا بد فيه من النية أى ولولد لا تقي الجرح من الخط الواحد من التمسع يكون هديا يجعله صريحا أو دله لوهي اما بالنية أو بسوق بدية أو سكة وان لم ينو استحصال النية الهدى ثابتة عرفا لأن سوق البدية الى سكة في العرف يكون للهدى لا للركوب والتجارة قال وأراد السوق بعد التلذذ لا بمجرد السوق (قوله أدناه) أى وأعلى مدينة من الابل والبقر وحكم الادنى سبع بدية شرح للباب وأفاد بيان الادنى أنه لو قال لله على أن أهدى ولا نية لانه فانه مائة لانه الاقل وان عين شأربه ولو أهدى فتمت حاجته في رواية وفي أخرى لا وهي الاربع ولا كلام فيقال كان بالاراق ذمة من الموقوفات فلو عتقها تصدق بعتبه في الحرم أو غيره لانه يجازع التصديق أفاده في العرو والباب (قوله ابن خمس سنين الخ) بيان لادنى السن الحائز في الهدى وهو التي ودون الابل مائة خمس سنين وطعن في السادة من القرم ما طعن في الثالثة ومن القرم ما طعن في الثانية لكنه وجههم أن النجس من القرم لا يجوز في الباب ولا يجوز دون التي الا للنجس من الذئبان وهو ما أتى عليه أكثر السنة وانما يجوز اذا كان عظما ونفسه أنه لو خلط بالثنايا تشبه على الناظر أنه منها اه (قوله ولا يجب تعريفه) أى الذهاب به الى عرفات أو تشويهه بالتقليد ح عن الجرح (قوله بل يندب) أى التعريف بمن يندب ح لكن الشاة لا يندب بتقليدها في الباب وبسن تقليد من الشكر دون من الجرح وحسن الذهاب بهدى الشكر الى عرفة اه صغير في الاول بالبدن ليخرج الشاة وفي الثاني الهدى ليدخلها فيه وأفاد أيضا أن الاول سنة والثاني مندوب في كلام الشارح اجمال (قوله قدم الشكر) أى القران والتمتع وكذا بتلذذ الهدى الطوع والندور ولقد قدم الاحصاء والنجاسة ما يوزن لآيس به كاسياتي (قوله ولا يجوز في الهدايا الاما جاز في النضاي) كذا عرف في الهداية وعليه بأنه قربة تعلق بأداة الدم كالاحصية فتصان بمسح واحد اه فأشار الى أنه مطرد متكرر فيجوز هنا ما يجوز في ولا يجوز هنا ما لا يجوز في ولا يرد على طرده ما قد تمناه من جواز الهداية في المندوب في رواية مع أنه لا يجوز في الاحصية لأن ما واقعة على الحيران كاقضاء قوله وهو ابل وبقر وغنم ولو سلم تلك الرواية من جرحه على أن القيمة قد تجزى في الاحصية كما استأنت أيامها ولم يضع الغنم فانه يتصدق بغيرها (قوله فصم اشترى السنة) أى لأن ذلك جاز في النضاي فيجوزها ما علمته من التساعدة واشترى السنة افعال معدد والراعى المتعدي كالاحصاء والاكساب وهو مضاف الى مفعوله أى اشترى الواحدة سنة قال في القم عن الاصل والبسوط فان اشترى بدنة ثلثة مثلام اشترى ثلثا منها سنة بعد ما وجبها لنفسه خاصة لا يسهل له ذلك او وجبها صار الكل واجبا بنفسه بايجاب الشرع وبعضها بايجاب فان فعل فعله أن يتصدق بالثلث وان نوى أن يشركه فيها ستة أجزأ لأنه ما وجب الكل على نفسه بالثمة فان لم يكن فنية عند الشراء ولو كان لم وجبها حتى يشرك الستة جازوا افضل أن يكون اشترى الستة منهم ومن احدهم بأمر الباقي حتى تمت التركة في الاشياء اه وقوله لا عما وجب الكل على نفسه بالثمة الخ يدل على أن معنى ايجابها لنفسه ان يشترى لنفسه أو يرضى بصدقه القربة ورضاه قوله في شرح الباب اى يبيع النية ويحصرها اذا عرفت ذلك فالصورة سنة اما ان يشترىها لنفسه خاصة أو يشترى بالنية ثم يبيعها لنفسه أو يشترى بالنية ولم يبيعها لنفسه أو يشترىها بنية التركة أو يشترىها مع ستة أو يشترىها واحدة بأمرهم فقول الشارح شرط لقربة لا يصح على الاخلاق بل هو خاص بمعدد الصور والاولين لكن ينبغي أن يكون هذا التفصيل محولا على الفقهاء لأن الثاني لا يجب عليه بالثمة ما دلل ماذكر في احصية البدائع من الاصل من أنه لو اشترى بقره ليعطيها عن نفسه فأشركها فيها يجزئهم والا حسن فعل ذلك في الشراء قال وهذا أى قوله يجزئهم محمول على الفتي لانهم لم يستأمنوا الفقير

* (باب الهدى) *

(هو في القلة والشرع) (ما يهدى

الى الحرم) من التمسع (اليتقرب به)

فيه (أدناه) (وهو ابل) ابن

خمس سنين (وبقر) ابن سنين

(وغنم) ابن سنة (ولا يجب

تعريفه) بل يندب قدم الشكر

(ولا يجوز في الهدايا الاما جاز

في النضاي) كما سمي به فصح

اشترى السنة

فلما جاز أن يشركها لأنه أوجب على نفسه الشراء لا خمسة فتعنت اه لكن سوى في الخافية في مسألة
 الاخيه بين الفتي والفقير قتائل **(قوله وان اختلفت اجناسهم)** في التمتع عن الاصل والمبوط كل من
 وجب عليه من المسك جاز أن يشاركه ستة نفر وقد وجبت الدماء عليهم وان اختلفت اجناسهم دم متعة
 واحصا وبرزوا صدود غير ذلك ولو كان الكل من جنس واحد كان أحب الي اه وقد كثر غشوه في الصر
 هنا به يظهر في قول البصري في القرآن والجنابات أن الاشتراك لا يكتفي في الجنابات بخلاف دم السكر
 وقد شبهنا على ذلك أو باب الجنابات **(قوله في الحج)** أي في كل دله تعلق بالحج كدم السكر والجنابة
 والاحصاء والنفل قال في التهر فليرد أن من تذبذبه أو جبرورا لا يجزئه الشاة **(قوله الا الخ)** أي غيب
 فيه ما بدنه والنال لهما في الحج لباب قال شارحه وفيه نظر إذ تقدم أنه اذا مات بعد الوقوف وأوصى بالغمام
 الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وجازجه وصدقنا عند محمد غيب في النعامة بدنه ثم قوله في الحج احتراز
 عن العمرة حيث لا تجب البدنة بالجناح قبل أداء ركعتها من طواف العمرة ولا أدوا طوافها بالجنابة والخص
 أو الفاس اه **(قوله قبل الحلق)** أي ما بعد دفع وجوبها بخلاف والراجح وجوب الشاة ط عن الصر **(قوله)**
 كاسر أي في الجنابات ح **(قوله كالاخضه)** أشار به الى أن السحب أن تصدق بالثالث وطعم الأغنياء
 الثالث وبأكل ريشة الخراف ح عن الصر **(قوله اذا بلغ الحرم)** قبله ما ساق في أن حل الاتخاذ به
 لغرض انقضاء مقصد ما يوقعه عمله وأفاد في البصر أنه لا حاجة الى هذا القيد لا قبل بلوغه الحرم ليس يهدي فليدخل
 تحت عبارة المصنف ليصالح الى اخرجاه قال والفرق بينهما أنه اذا بلغ الحرم فاقرب فيه بالاراقة وقد حصلت
 فالأكل بعد حصولها وإذا لم يبلغ فليصدق بالاكل يتأخيه اه ونظر فيه في التهر ولم يبين وجه النظر ولعل
 وجهه منع أنه لا يصح هديا قبل بلوغه الحرم لأن قوله تعالى هديا بالغ الكعبة يدل على تسببه هديا قبل بلوغه
 سواء قد بلغ صفة أو لا مقتدرة ولأن التوقف على بلوغه الحرم جواز الاكل منه وأطعمهم اتفق دين كونه
 هديا وإن الأركبة في الطريق بلا ضرورة ولا يحل له ولو عطب أو تعيب قبل غشوه وشرب سفعة سنامه بدمه ليعلم
 أنه هدى لقضائه فلا يكله غنى كما يأتي فافهم **(قوله ولو أكل من غيرها)** أي غير هذه الثلاثة من شبهة
 الهدايا كدما الكفارات كلها والنذور هدي الاحصاء والطقع الذي لم يبلغ الحرم وصدقنا أو لم غنيا
 أفاده في البصر **(قوله حين ما أكل)** أي حين قيته وفي الباب وشرحه فلو استهلكه بنفسه بأن يذبحه وهو
 ذاب بأن وجبه لفتي أو أنفسه وضيحه لم يجز وعليه قيته أي ضمان قيته لقضائه أن كان مما يجب التصديق
 بخلاف ما إذا كان لا يجب عليه التصديق فإنه لا يثبت شيئا اه وفيه كلام يعلم من الصر ومما اعتقده عليه
(قوله أي وقته) أشار الى أن المراد باليوم مطلق الوقت فيم أوقات الصر وهو مفرد ضاف فيم ط
(قوله فقط) أي لا يثبت غيرها فيها ومنه هدى الطوق اذا بلغ الحرم فلا يتعدى زمان هو الصحيح وان كان
 ذبحه يوم النحر أفضل كما ذكره الزيلعي خلافا للقدوري يجر **(قوله فلا يجز)** أي بالاجماع وهو بضم زله
 من الاجزاء **(قوله بل بعده)** أي بل يجزئه بعده أي بعد يوم النحر أي أيامه الا أنه تارك للواجب عند الامام
 فيلزمه دم للتأخير ما عندنا مقدم التأخير سنة حتى لو ذبح بعد الصل بالحق لا يفي عليه **(قوله لا يفي)**
 أي بل يسي لمافي المبوط من أن السنة في الهدايا أيام الصرم وفي غير أيام الصرم فكله هي الاولى
 شرح الباب **(قوله للكل)** بيان لكون الهدى مؤقتابا بالكل سواء كان دم شكر أو جناية لما تقدم أنه اسم
 لما هدى من التمر الى الحرم ودخل فيه الهدى المسدود بخلاف البدنة المندورة فلا يتعدى الحرم عندهما
 وقاسها ابو يوسف على الهدى المندورة والفرق ظاهر يجر عن المحط **(قوله لا يقتضيه)** المعطوف محذوف
 تعلق به المجرور والتقدير لا التصديق لقضائه والام بمعنى على وهذا أولى من قول ح الصواب لا يقتضيه بالغرم
 عطف على الحرم ط **(قوله فان أعطاه منته)** أي ان أعطاه بلا شرط أو ما لو شرطه لم يجز كما في الباب قال
 شارحه ووضعنا ما قاله الطبراني أنه اذا شرط أعطاه منه حتى ترك كلفه فلا يجوز الكل قصد العلم اه
 أقول وفيه نظر لأن مبرورته شره يكثر عن صحة الاجارة وسأقي في الاجارة الفاسدة أنه لو دفع لا تخرج من لايصحه
 له منعه أو استأجر فلا يصح طعامه يعضه أو نور أو بطين يرتفعه فدفعه لانه استأجره لم يجز
 من عمله وحيث فسدت الاجارة يجب أجر المثل من الدراهم كاسر حواه أيضا وهذا يقتضي أن يجب أجر

في بدنة شريت لقربة وان اختلفت
 اجناسها (ويجوز الشاة في الحج
 في كل شيء لا في طواف الزكركن جنباً)
 أو شاة أو وطئ بعد الوقوف قبل
 الحلق كاسر (ويجوز أكله) بل يندب
 كالاخضه (من هدى الطوق)
 اذا بلغ الحرم (والتمعة والقران
 فقط) ولو أكل من غيرها من
 ما أكل (ويصنع يوم النحر) أي
 وقته وهو الايام الثلاثة (لنفس
 التمتع والقران) فقط فلا يجزئه قبله
 بل بعده وعليه دم (ويصنع
 الحرم) لا معنى (للكل لا يقتضيه)
 لكنه أفضل (ويتصدق ببغاله
 وخطامه) أي زمامه (ولم يعط أجر
 الجزاء) أي الذابح (منه) فان
 أعطاه منته

مطلوه وراهم ولا يستحق شيئا من التمسك ويصير شركا فيه فليأتمل ثم رأيت في معراج الدرر ما فيه والبيعة
 التي جعلت اجرة عترة فقير الطمان لانها من منافع عمله فلا تكون اجرة اه ثم ذكر انه لو تصدق عليه
 منها جاز ولو اعطاه شيئا بجزائه منه فعلم ان كلامه الاثر في الوشرط الاجرة منها والاخر في الوشرط
 وانه لا فرق بينهما والله اعلم **(قوله ولا يركب مطلقا)** أي سواء جازاه الاكل منه أولا نهر قال وصرح
 في المحط بجمته **(قوله شرئلاية)** نقل ذلك في الشرئلاية عن الجوهرة والبرجندى والهيداية وكافي
 التفسير وكافي الحاكم ومنه في الباب فاني البحر والتمر من أن ظاهر كلامهم أنها انقصت بركوبه لمضرورة
 فانه لا ينعان عليه بخلاف صريح المتقول **(قوله فان اطم منه)** أي مما ضمنه من النفس وقوله ضمن
 فحتمه لان الصدقة لا تصنع على غنى وعادة البحر لو ركبها وحمل عليها فنقصت فعله ضمن ما نقص ويصدق
 به على الفقراء دون الأغنياء لان جواز الاتعاقع بالانغماس معلق بياوغ الحمل **(قوله ويضع)** أي يربط
 الضاد وكسرهما بحسر وقائه قطع اللبن **(قوله ولو الذبح قريبا)** فمضى يحتمل الزمان أي زمان الذبح
 لقوله هذا اذا كان قريبا من وقت الذبح وفي بعض النسخ ولو الذبح بدون سم وهذا أولى ليشمل ما قرب
 وقته ومكانه فانه قد يكون في الحرم ولم يدخل وقته وهو يوم النحر وتذكر كون في سارجه ودخل وقته ولا يصح
 أن يراد كل من الزمان والمكان في المصداق لان المصداق لا يستعمل في معنييه افاده الرجحان **(قوله)**
وتصدق به) أي على الفقراء فان صرفه لنفسه أو واسطة له أو دفعه لغيره ممن حتمه أي فيصدق بجمته أو يضمنه
 شرح الباب **(قوله ويقيم الخ)** لان الوجوب متعلق بذمته وهذا اذا كان موسرا أما اذا كان مصعرا
 أجزأه ذلك المصعب لان المصعير متعلق بالإيجاب بذمته وانما يتعلق بجماعته سراج **(قوله واجب)** هل
 يدخل فيه هاتما لو نذرنا معينة فهل يكتفى بغيره أم لا تكون الواجبة في العين لاقية الذمة بجر
 والظاهر الثاني كافيده ما نقلناه عن السراج وما تامله عنه قريبا **(قوله عطف أو تعيب)** أي قبل وصوله
 إلى محله من الحرم أو زمانه المعينة شرح الباب والعطف الهلاك وباطن علم **(قوله بما يمنع الاضحية)**
 كالفرج والمعي ط عن التمسك **(قوله ماشاء)** أي من يبيع ونحوه فح **(قوله ولو كان المصعب)**
 خصه بالذكر لان ما عطف لا يمكن ذبحه ولو افترض المسألة في الهدياة في المخطوب قال في النسخ المراد بالعطف
 الأول حقيقته وبأنه اقرب منه ومنه في البحر وهذا أولى لان ما قرب من العطف لا يمكن وصوله إلى الحرم
 فيخبره في الطريق بخلاف المصعب الذي لم يصل إلى هذه الحالة فانه اذا أمكن سوجه لا داعي لنصره
 في غير الحرم بل يذبحه ففيه في التعريف بالمصعب اجماع **(قوله غمره الخ)** أي وليس عليه غيره لانه لا يمكن
 منع قباضته ممن قال له أنه أن تصدق بهذا درهمه وأشاد إلى عنها فلتسقط الوجوب ولم يلزم غيرها
 سراج **(قوله ولا يلزم)** يخبرنا من باب غرأ لا يأكل ح فان أكل أو أطم غنا ضمن لباب **(قوله)**
 لعدم بلوغه محله قال في الهداية لان الاذن يتناول معلق بشرط بلوغه محله فينبغي أن لا يصل قبل ذلك أصلا
 إلا أن التصديق على الفقراء أفضل من أن يتركه جررا للباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود **(قوله)**
 بذمة التطوع قيد بالذمة لانه لا يبرئ نقلة الشاة ولا تقلة عادة بجر **(قوله فقط)** أعاد أنه لا يتقدم الحيات ولا دام
 بإيجاب العبد كان تطوعا أي ليس بإيجاب الشارع ابتداء بجر **(قوله فقط)** أعاد أنه لا يتقدم الحيات ولا دام
 الاحصاء لانه جازي فليقتض بجمتها كافي الهداية ولو قلده لا يبرئ بجر عن الميسوط (فرع) كل ما يقتل بجر
 عرفات وما لا يقل ويدفع في الحرم ولو ترك التعريف بما يقتل لا بأس به سراج **(قوله شهدوا الخ)** بيانه
 ما في الباب اذا التمس حلال ذى النجاسة فوهوا بعدا كالأذى للعداة ثلاثين يوما ثم يبين شهادة أن ذلك
 اليوم كان يوم الصفر فوههم صحيح وجمهم تام ولا تقبل الشهادة اه **(قوله حتى التهود)** أي يجمعهم صحيح
 وان كان منه هذا اليوم يوم التمسك ولو قفوا على رؤسهم لم يميز وقوفهم وعليهم أن يعيدوا الوقوف مع
 الاحام وان لم يعيدوا فقد فاتهم الحج وعليهم أن يحلوا بالعمرة وقضاء الحج من قابل كافي الباب وغيره **(قوله)**
 للشرح الشديد) بيان لوجه الاستحسان لأن ذنبه يولى عامة تعددا لاحترازه والتدارك فيه يمكن
 وفي الامم بالاعادة شرح بن فوجب أن يكتفى به عند الاشياء بخلاف ما اذا قفوا يوم التروية لان التدارك
 ممكن في الجبل بان يزول الاشتباه في يوم عرفة هدياة **(قوله وقبله الخ)** أي ولو شهدوا بعد الوقوف

اما لو تصدق عليه جاز ولا يركبه

مطلقا (بلا ضرورة) فان اضطر

الى الركوب ضمن ما نقص بركوبه

وجعل متاعه وتصدق به على الفقراء

شرئلاية فان اطم منه غنيا

ضمن قيمته ميسوط ولا يجلبه

أو يضعه شرعا بالماء البارد

ولو ذبحه قريبا ولا يحله وتصدق

به (ويشرب دل) هدى واجب

عطف أو تعيب بما يمنع الاضحية

(وصنع بالمعيب ماشاء) ولو كان

المعيب (تطوعا غمره وصنع

قلاذته) بذمه (وضرب به صفعة

سنامه) ليطأه هدى الفقراء

ولا يلزم (ولا يلزم منه غنيا

لعدم بلوغه محله) (وقاد) ندب بذمة

(التطوع) ومنه النذر (والمنفعة

والاقرار فقط) لان الاشهاد

بالعبادة ألقى بالبر بغيرها أسن

(شهدوا) بعد الوقوف (وقوفهم

بعد وقته لا تقبل) شهادتهم

والوقوف صحيح استحسانا

الشهود للرجح الشديد (وقله)

بوقوفهم قبل وقته قبلت شهادتهم وقوله ان أمكن التدارك فيه نظر لانهم اذا شهدوا أن اليوم الذي وقفوا فيه يوم التروية فلا شك أن التدارك بأن يقضوا يوم عرفة يمكن كإفادته كإفادته في الجاهل الخبائه لاحاجة اليه تكل لكن اعتراضه ساخط لأن قول المهداية بأن زوال الاشتباه في يوم عرفة يسان لقوله في الجملة ومعناه أنهم اذا شهدوا يوم عرفة وزال الاشتباه بشهادتهم يمكن تدارك الوقوف بخلاف ما اذا شهدوا يوم النحر فإنه لا يمكن التدارك على أمكن التدارك هنا في الجملة أي في بعض الصور قبلت الشهادة بخلاف الشهادة بأنهم وقضوا بعد يومه فان التدارك غير ممكن أصلاً فلذا تم تبيل ومقتضى هذا الفرق المذكور بين المسألتين أنه اذا شهدوا بالوقوف قبل وقته ان تقبل الشهادة وان لم يمكن التدارك لأنه لما أمكن التدارك في بعض صورها صار لقبولها محل فقبلت مطلقاً بخلاف الشهادة بالوقوف بعد وقته فإنه حيث لم يمكن التدارك فيها أصلاً لم يكن لقبولها محل ثم رأيت التصریح بذلك في شرح الجامع لقاضي خان حيث قال في توجيه القياس في المسألة الأولى ولهذا الوجه أنهم وقضوا يوم التروية لا يجوزتهم وان لم يعلموا بذلك الا يوم النحر اه وصاحبه أن القياس هناك ان تقبل الشهادة ولا يصح الجمع وان لم يمكن التدارك كما في هذه المسألة اذا لم يعلموا بوقوفهم يوم التروية الا يوم العرفة فهذا امر صريح فيلحقنا به قوله فاذا علمت ذلك ظهر لك أن قول المصنف قبلت ان أمكن التدارك غير صحيح بل الشهادة في هذه المسألة مقبولة مطلقاً نعم ذكرنا هذا التقيد في مسألة ثالثة قال في البحر وقد بينا هنالك مسألة ثالثة وهي ما اذا شهدوا يوم التروية والنسب على أن هذه اليوم يوم عرفة يتفرقان أمكن للامام أن يقض مع الناس أو أمكنهم نهاراً قبلت شهادتهم قياساً واستحساناً لا يمكن من الوقوف فان لم يقضوا عشية فاقم الحج وان أمكنه أن يقض معهم ليلة لا نهاراً فكذلك استحساناً وان لم يمكنه أن يقض ليلة مع أمكنهم أن تقبل شهادتهم وبأمرهم أن يقضوا من الغد استحساناً والمشهور في هذا كغيرهم كإفادته نهاراً وفي الظهيرة ولا ينبغي الامام أن يقبل في هذه الشهادة الواحد والاثنين ونحو ذلك اه فان قلت فيقول بحل كلام المصنف على هذه المسألة فتعصب الكلامه قلت يمكن شكك وذلك بأن يجعل قوله وقوله نظر فالشهادة لا لوقوفهم ويجعل المشهود به محذوراً فافحص التقدیر ولو شهدوا وقبل وقوفهم بأن هذا اليوم يوم عرفة قبلت ان أمكن التدارك الخ واقصر الشارح على إمكان التدارك لئلا يلازم على تقدير استحسانه نهاراً فيفسد قبول الشهادة بالأولى فاقمهم واغتم هذا التحرير المفرد (تمت) قال في الباب ولا عيباً بخلاف المطالع فليزم برؤيه أهل المغرب أهل المشرق واذا ثبت في مصر زم سائر الناس في ظاهر الرواية وقبل يعترف في بلد مطلع بلده اذا كان بينهما مسافة كثيرة وقد ذكرنا الكثير بالظهر اه وقدمنا تمام الكلام على ذلك في الصوم وقدمنا هناك أن ظاهر كلامهم هنا اعتبار اختلاف المطالع لماعلمته من هذه المسائل تأمل (قوله أو الثالث أو الرابع) أشار إلى أن اليوم الثاني مثال لما يتكرر فيه الرمي فهو الاحتراز عن اليوم الأول فإنه لا رمية فيه الاجرة العقبية (قوله حسن) الأولى فحسن بالقضاء أي هو مستنون لقوله لسنة الترتيب ثم ان روى في وقت الرمي لشيء عليه وان أخره إلى الثاني كان عليه تأخير الجرة الواحدة سبع صدقات لا بها نقل روى يومه وان أخره إلى أول عشر حصاة التي هي أكثر من اليوم فطعمه دم عند الامام ولا شيء من اليوم الرابع أداء عندها رضى فاقمهم وقدمنا في بحث الرمي أن روى كل يوم فيه أو في ليلة تليها سوى اليوم الرابع أداء وفي اليوم الذي يليه فتنافيه الجزاء وبغروب شمس الرابع فان وقت الاداء والقضاء وزم الجزاء (قوله لسنة الترتيب) هو افتراضه عن محمد أنه واجب كإفادته في بحث الرمي (قوله وجوباً) راجع لقوله مشى ولقوله من منزله وقوله في الاسم راجع للوجوب فهو مقابل الأول رواية الاصل أي المسوط لمجد بالتفسير بين الركوب والمنى ورواية عن الامام أن الركوب أفضل ومقابل الثاني القول بأن محل وجوب ابتداء المشى من الميقات والقول بأنه من محل يحرم منه لأن ابتداء الحج الاحرام واتباعه طواف الزيارة فليزعم بقدر ما التزم والمتول عليه التعصم الأول لما روى عن أبي سفيان أن بغداديا قال ان كنت فلا نفاهي أن أجمع ما شأنا فلقبه بالكوفة فكما فعله أن يعني من بغداد وعلمه في الفتح والبحر (تنبيه) مخرج كلامهم هنا أن الحج ماشياً أفضل منه راكباً خلا لما تقدمه الشارح أول كتاب الحج وقدمنا الكلام على هناك (قوله حتى بطوف النحر) وفي الذبابة العدة حتى يخلط لباب قال شارحه وقامه في الحج أن يقيد بجملة قبل الطواف

أي قبل وقته (قبلت ان أمكن
التدارك) ليلامع أكثرهم والاولا
(روى في اليوم الثاني) أو الثالث
أو الرابع (الوسطى والثالثة
وغيرهم الأولى فتعذر اقتضاه ان روى
اسكن) بالترتيب (حسن وان
قضى الأولى جائز) لسنة الترتيب
(نحو المكلف) (جاء ماشياً منى)
من منزله وجوباً في الأصح (حتى
يطوف النحر) لانتهاء الأركان

أوبعده ليضرب من إهرامه اه قلت لكن مجرد الطواف في الحج اسلأ عن غير النساء فتأمل (قوله
وفي آله بجماع) أي يلزمه التصديق بقدره من قيمة الشاة الوسط (قوله لا تني عليه) لعدم العرف
بالترام النسك به ولأن مسجد المدينة يجوز دخوله بالأحرام فلم يصر به ملتزمًا بالأحرام كافي القبح وغيره (قوله
أشترى محرمة) وكذا الواشترى عبدًا محرما له أن يبعه بحر (قوله ولو بالاذن) أي ولو كانت محرمة
بإذن السائق (قوله لعدم خلف وعده) أي وعده المشتري فانه ما وعدها بخلاف البائع ولو أذن لها فانه كان
يكرهه أن يبعها كافي البحر (قوله بقص شعرها الخ) أفاد أنه لا يثبت التطيل بقوله حلق بل يضعه
أو يضعها بأمره كالامشاط بأمره بحر قلت وأفاد أيضا أنه لا يتوقف تطيلها على أفضل الحج بل يخرج
من الأحرام بمجرد ما هو من المحظورات ولا يرد عليه ما صرحوا به من أن من فسد حجه لا يخرج من الأحرام
إلا بالأفعال ويلزمه التحلل بها كونهه الشريف إلى في الجنابات للفرق الواضح بين المأمور بالرض والمتهى
عنه ألا ترى أن من أحرم بحمين لزمه رضن أحدهما وبطل منه بالخلق ولا يلزمه أفعاله وكذا المنحصر بعدد
أمر من يطل بالهدى فكذا إذا كان في جموعة عن المعنى لم ينفى المولى ومثلها الزوجة أمام من فسد حجه
فانه مأمور بالمعنى في فاسدها كانه في ذلك في الجنابات فاقهم وأفاد أيضا أنه لا يتوقف تطيلها على الهدى
وإن وجب عليه ما به كإسرحه في المساب فليعلم إرسال هدى وج وعمره أن سكان إهرامها بالحج
وعمره أن كان بالعمرة وذلك على الأمانة والعبد بعد الحق كإقتضاه أول باب الإحصاء (قوله وهو أولى الخ)
لأن الجماع أعظم محظورات الأحرام حتى يعلق به الفساد بحر وذكر بعده أن جاءها بتطيلها لم يعلم
بإهرامها والأفلا وفسد حجه (قوله وكذا) أي أنه يبعها ولا يتأخر تطيلها إياها إلى ذبح الهدى بحر
(قوله أن لها محرم) فانهما أصبحت حينئذ شرائط الرجوب فليس له منعها (قوله والاه) أي أن لم يكن
لها محرم (قوله فني بمحصرة) لعدم المحرم فلا يجوز منعهما لعدم وجوب خروجه معها فكأن محصورة شرعا
(قوله فلا تطل إلا بالهدى) أي ليس له أن يبعها لمن ساعته كافي في النقل بل يتأخر تطيلها إياها إلى ذبح
الهدى وهذا أحد قولين وعزاه إلى المسلك الكبير إلى الكرخي والميسر وعزاه إلى الأصل أن للزوج
تطيلها بلا هدى كافي شرح المساب فلي روية الأصل لا فرق بين النقل والقرض (قوله وكذا المكاة)
لأنها تتر من وجه ط (قوله بخلاف الأمانة) فلي أن يرجع بعد الإذن لأنها ملكها منافعها وهي لا تغل
فكفون الأهرام ط لكنه يكره كإمر (قوله إلا إذا أذن) استثناء متقطع ط (قوله فليس لزومها
منها) وذلك لأنها في تصرف السيد بعد نزولها فبوجه أن يستعملها ولا يجب عليه تبويتها ط
وهذا أولى من قوله في شرح المساب لعل هذا إذا لم يوتها (قوله حج التني أفضل من حج الفقير) لأن الفقير
يؤذى القرض من مكاة وهو متلو قذره به وفضله المرض أفضل من فضله الطوق ح عن المخ
وهذا انما يظهر في حج القرض كما قاله ط وقيل إذا أهرام من الميقات أما لو أهرام من يدهما فقد تساوى
في وجوب الذهاب (قوله حج القرض أولى من طاعة الوالدين) لأنه لا طاعة لخلق في معصية الله تعالى
سبحانه وتعالى لكن هذا إذا لم يضايقه بمرمق ما قدمه أول الحج أي يكرهه بلا أن عن عيب استثناءه أي كأحد
الابوين المحتاج إلى خدمته وقتضائه الأجداد والميزات كالابوين عند فقدهما (قوله بخلاف النقل)
أي فإن طاعهما أولى منه مطلقا كإقتضاه عن البحر عن الملقن (قوله ورجح في البرازية أفضلها الحج)
حيث قال الصدقة أفضل من الحج قلوا كذا يرى عن الإمام لكنه لم يجر وعرف المشقة أثق بالأن الحج أفضل
وحراده أنه لو حج فضلا وثق أن لا تخلفه حتى يهذه الألف على الماويج فهو أفضل لأن يكون صدقة فليس
أفضل من اتقائ ألف في سبيل الله تعالى والمشقة في الحج لما كانت عادة إلى المال والبدن جميعا أفضل في المقار
على الصدقة اه قال الرجح والحق التفصيل لما كانت الحاجة فيه أكثر والمنفعة فيه أكثر
فهو الأفضل كما ورد به أفضل من عشر غزوات وورد عكسه فحصل على ما كان أنفع فإذا كان أنفع وأضع
في الحرب لجهاده أفضل من جهه أو بالعكس فله أفضل وكذا إن كان محتاجا إليه كان أفضل
من الصدقة ورج النقل وإذا كان الفقير مضطرا أو من أهل السلاح أو من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم
فقد يكون إكرامه أفضل من جهات وغيره يارب كالحق في المسامرات عن رجل أراد الحج فحمل ألف

ولو ركب في كله أو أكثره لم يدم وفي
أقله بحسبه ولو نذر المعنى إلى المسجد
الحرام أو مسجد المدينة أو غيرها
لا شيء عليه (أشترى محرمة)
ولو (بالأذن أن يبعها) بلا
كرهه لعدم خلف وعده
(بقص شعرها أو يقلب غفرها)
أو بس طيب (تريجها وهو أولى
من التطيل بجماع) وكذلك
لأنه حرمة بثل بخلاف
القرض أن لها محرم والأض
محصر فلا تطل إلا بالهدى
ولو أذن لأمره بغيره ليس له
الرجوع للمكاة منها وكذا
المكاة بخلاف الأمانة إذا
أذن لأمره فليس لزوجها منعها
(فروع حج التني أفضل من حج
الفقير حج القرض أولى من طاعة
الوالدين بخلاف النقل بنا الرباط
أفضل من حج النقل واشتد
في الصدقة ورجح في البرازية
أفضلها الحج

مطل
في تفضيل الحج على الصدقة

دشار تأهب بها حتى أمره في الطريق وقالت له انه من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وبى ضرورة
فأفرغ لها ما معه فخارج بجراح يده صار كذا في رجليهم يقول له تقبل الله منك تعجب من قولهم فرأى
النبي صلى الله عليه وسلم في نومه وقال له تعجب من قولهم تقبل الله منك قال ثم بارسل الله قال ان الله خلق
ملكاً على صورتي حج عنك وهو يحج عنك الى يوم القيامة يا كرام لا امره منظر من آل بيتي فانتظر الى هذا
الايام الذي ناله في سنة هجراته ولا يارب (قوله لوقفة الجمعة الخ) في الترتيلية عن الزبيلى أفضل
الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة رواه رزين بن معاوية بن جبريد
الصاح ١٥ لكن نقل المناوى عن بعض الحفاظ أن هذا حديث باطل لا أصل له ثم ذكر الغزالي
في الاحياء قال بعض السلف اذا وافق يوم عرفة يوم جمعة فغفر لكل أهل عرفة وهو أفضل يوم في الدنيا وفيه
يحج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وكان واقفاً اذا نزل قوله اليوم اكملت لكم دينكم واثبت عليكم
نعمتي فقال أهل الكتاب لو أرادت هذه الآية علينا لجهلنا يوم عرفة فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه أشهد لقد
أرأت في يوم عدي بن نعيم يوم عرفة يوم جمعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة ١٥ (قوله
بلا واسطة) في المسك الكبير للسندى فان قيل قد ورد أنه يغفر لجميع أهل الموقف مطلقاً ما وجه تخصيص
ذلك يوم الجمعة قيل لا يغفر يوم الجمعة بلا واسطة وفي غيره يوم القوم وقيل انه يغفر في وقفة الجمعة للصالحين
وغيره وفي غيره للصالحين فقط فان قيل قد يكون في الموقف من لا يقبل حجه فخصه يغفر له قيل يجوز أن تغفر له
الذنوب ولا يثاب ثواب الحج المبرورة للمغفرة غير مستد بالقبول والذي يجب هذا أن الأحاديث وردت
للمغفرة لجميع أهل الموقف فلا بد من هذا التقيد وأنه أعلم (تمت) قال العلامة نوح في رسالته المصنفة
في تحقيق الحج الأكبر قبل انه الذي يحج فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المشهور وقيل يوم عرفة
جمعة وأغريها واليه ذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وغيرهم وفي يوم النحر واليه ذهب علي وابن أبي
أوفى والمغيرة بن شعبة وقيل انه أيام منى كما هو قول مجاهد وسفيان الثوري وقال مجاهد الحج الأكبر
الفران والاصفر والفراد وقال الزهري والنسعي وعطاء الكبر الخ والاصفر العمرة (قوله ضاق وقت
العشاء والوقوف) بأن كان لومع كشيلى في الطريق يطلع التبر قبل وصوله الى عرفة ولو ذهب
ووقف يغفر وقت العشاء (قوله يدع الصلاة الخ) متى عليه في السراج واختار في شرحه ولو ذهب
عكسك لا تأخير الوقوف لعذر مع امكان التدارك في العام القابل جائز وليس في الشرع ترك فرض
حاضر لتخصيل فرض آخر قال وهذا هو الظاهر ايادى من الادلة النقلة والعقولة وهو مختار الرافي
خلافاً للثوري من الجمعة الشافعية وقال صاحب اللمعة صلى ماشامو ماعى قول من رآه ثم يقتضيه
احتياطاً قال وهذا قول حسن وجع مستحسن ١٥ (قوله قيل ثم الخ) أى حديث ابن ماجه في صفته
المرورى عن عبد الله بن كاتبة بن عباس بن مرداس ان أباة أخرجه عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
دعا لأمته عشية عرفة فاجاب انى قد غفرت لهم ما خلا المظالم فأتى أخذ للظالم من فقال اى رب ان شئت
أعطيت الظالم الجنة وغفرت للظالم فلم يجيب عشية عرفة فلما أصبح بالزاد له أعاد الدعاء فاجاب الى ما سأل
الحديث وقال ابن حبان ان كاتبة روى عنه انه منعه من الحديث وكلاهما ماقطلاً الاحتجاج وقال البيهقي
هذا الحديث بشواهده كثيرة ذكرناها في كتاب الشعب فان صحته واهده ففيه الحجة والافتد قال تعالى ويغفر
ما دون ذلك لمن يشاء وظلم بعضهم بضادون الشرك ١٥ وروى ابن المباركة صلى الله عليه وسلم قال ان
الله عز وجل قد غفر لاهل عرفات وأهل المشعر ومن غنم البعثة فقام عرف فقال يا رسول الله هذا لنا حقة
قال هذا لكم ولكن اى من بعدكم الى يوم القيامة فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه كثرة خيرنا وطوبى ونعمه في القمم وساق
فيه احاديث أخرى والحاصل أن حديث ابن ماجه وان ضعف فله شواهد تنصحه والاية أيضاً تدفع ويما ينهذه
ايضا حديث البخارى مر فوعا من حج ولم يرتفع ولم ينسق ربع من ذوبه كيوم ولده أنه أحدث مسلم مر فوعا
ان الاسلام يهدم ما كان قبله وان الهجرة تهدم ما كان قبلها وان الحج يهدم ما كان قبله لكن ذكر الاكل
في شرح المسارقي في هذا الحديث أن الحرفي تحبط ذوبه كلها بالاسلام والهجرة والحج حتى لو قل
وأخذ المال وأحرز به بالحرب ثم أسلم لم يؤخذ بشئ من ذلك وعلى هذا كان الاسلام كافياً في تحصيل مراده

مطلب
في فضل وقفة الجمعة

تسبته في المال والبدن جميعاً
فأزوبه أبقى أبو حنيفة حين حج
وعرف المشقة لوقفة الجمعة منزلة
سبعين حجة ويغفر بها لكل فرد
بلا واسطة خاف وقت العشاء
والوقوف يدع الصلاة ويذهب
لعرفة ليجرح الحج الأكبر
الأكبر قيل ثم تكفر في أسلم

مطلب
في الحج الأكبر

مطلب
في تكفير الحج الباتل

ولكن ذكر صلى الله عليه وسلم الهمة والهمة تأكد في بشارته وترغيبا في مباحثته فان الهمة والحج لا يكثران الخاطا ولا يقطع فيها معجوا الكفار وانما يكثران الصغار ويجوز أن يقال والكفار التي لبثت من حقوق أحد كلام الذي اهـ مختصا وهكذا ذكر الامام الطيبي في شرحه وقال ان الشارحين انتفوا عليه وكذلك ذكر الترويض والقرطبي في شرح مسلم كافي البصر وفي شرح الباب ومشي الطيبي على ان الهمة عدم الكفار الخاطا ووقع منازعة غريبة بين امير بادشاه من الخففة حيث مال الى قول الطيبي وبين الشيخ ابن حجر المكي من التافهة وقد مال الى قول الجهور وكنت رسالة في بيان هذه المسألة اهـ قلت وظاهر كلام الشيخ المكي الى تكثير الخاطا ايضا وعليه مشي الامام السرخسي في شرح السير الكبير وقاس عليه الشهيد الصابر المحتجب وعزاء ايضا المناوي الى القرطبي في شرح حديث من حج فمرفأ الخ فقال وهو يشمل الكفار والتابعين واليه ذهب القرطبي وقال عياض هو مجول بالنسبة الى الخاطا على من تاب وعجز عن وقاها وقال الترمذي هو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بحق الله تعالى لا العباد ولا يسقط الحق نفسه بل من عليه صلاة يسقط عنه اثم تاخيرها لنفسه فلو اخرها بعد تقيدها ثم اهـ وخوف البصر وحق ذلك البدان الثاني في شرحه الكبير في جوهرة التوحيد بان قوله صلى الله عليه وسلم خرج من ذنوبه ولا يناول حشر الله تعالى وحقوق عباده لانها في الذمة لبث ذنبا راعا الدرب المثل فيها فاذا بقيت اثم جنانة تعالى فقط اهـ والحاصل ان تاخير الدين وغيره وتأخير حقوق الصلاة والراكة من حقوقه تعالى فيسقط اثم التأخير فقط عما مضى دون الاصل ودون التأخير المستقبل قال في البصر فليس معنى التكفير كاتوهمه كثير من الناس ان الدين يسقط عنه وكذا قضاء الصلاة والصوم والراكة اذ لم يقل أحد بذلك اهـ وبهذا يظهر ان قول الشارح كبري اسلم في غير محله لاقتضائه كما قال ح سقوط نفس الحق ولا تأمل به كاعلمه بل هذا الحكم يخص الحري كابر عن الاكل قلت قد يقال بسقوط نفس الحق اذا مات قبل القدرة على اداءه سواء كان حق الله تعالى او حق عباده وليس في تركه ما في بلانه اذا سقط اثم التأخير ولم يتحقق منه اثم يصد فلا مانع من سقوط نفس الحق اما حق الله تعالى فظاهر واما حق العبد فالله تعالى يرضى خضوعه عنه كما روي في الحديث والظاهر ان هذا هو مراد الاثمين من الخاطا ايضا والاثم لا يقول تكفيرها على ان نفس مطل الدين حق عبيد ايضا لان فيه جناية عليه بتأخير حقه عنه بحيث قالوا بسقوطه فليسقط نفس الدين ايضا عند الهجر كما تقدم من عياض لكن تقييد عياض بالتوبة والهجر غير ظاهر لان التوبة بمكفرة بنفسه هو اي انما يسقط حق الله تعالى لاحق العبد متعين كون المسقط هو الحج كما تقدمت الاحاديث الماترة واثماته لا تأمل بسقوط الدين فنقول نعم ذلك عند القدرة عليه بعد الحج وعليه يجعل كلام الشارحين الماتر ويثبت دعوى قول الشارح كبري اسلم بهذا الاعتبار فافهم ثم اعلم ان يجوز بهم تكفير الكفار بالهجرة والحج منافع تنقل عياض الاجماع على انه لا يكثرها الا التوبة ولا معالي القول بتكثير الخاطا ايضا بل القول بتكثير اثم المطل وتأخير الصلاة يتأمله لانه كبيرة وقد كفرها الحج بلا في وكذا يتأمله عموم قوله تعالى ويفرغ مرادون ذلك ان يشاء وهو اعتقاد أهل الحق ان من مات مصر على الكفار كلها سوى الكفرة فانه قد بقي عنه بشفاة أو بمحض الفضل والحاصل كافي البصر ان المسألة ظنية فلا يقطع بتكثير الحج للكفار من حقوقه تعالى فضلا عن حقوق العباد والله تعالى اعلم (قوله ضعيف) أي بكتابة وابنه عبد الله فانهم اسما قاطلا الاحتياج كما مر لا يابيه العباس بن مرداس كما وقع في البصر فانه صباه والصحابه كلهم عدول كايين في محله فافهم (قوله يندب دخول البيت) وينبغي ان يقصد مصلاه صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر اذا دخله مشى قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره حتى يكون منه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة اذرع ثم يصلي يتوخى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وليست البلاطة الخضراء بين العمودين مصلاه عليه السلام فاذا صلى الى الجدار المذكور وضع خداه عليه ويستغفر ويحمد ثم ياتي الاركان فيصعد ويحل ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ما شاءه ويلزم الادب ما استطاع بظواهره وباطنه فتح (قوله اذا لم يشغل الخ) ومنه فباين يظهر دفع الرثوة على دخوله لقوله في شرح الباب وبحرم اخذ الاجرة ممن يدخل البيت أو يقصد زيارة مقام ابراهيم عليه السلام بلا خلاف بين علماء الاسلام واثماته الا انما كاصرح به في البصر وغيره اهـ وقد مر حوايان ما مر آخذ من دفعه الا لا ضرورة هنا لا دخول البيت ليس من مناسك

وقول غير المتعلقة بالآدم كذبي
أسلم وقال عياض اجمع أهل السنة
ان الكفار لا يكثرها الا التوبة
ولا تأمل يسقط الدين ولو خشا
قته تعالى كدين صلاة وراكة ثم
اثر المطل وتأخير الصلاة ونحوها
يسقط وهذا معنى التكفير على
القول به وحدبش ابن ماجه انه
عليه الصلاة والسلام استحب له
حتى في الدماء والمظالم ضعيف
يندب دخول البيت اذا لم يشغل
على ايضا منه أو غيره وما يقوله
العمامة من العروة الوثقى والعمار
الذي في وسطه على سره الدنيا
لا أصل له

مطلب
في دخول البيت

أول القصة أن المهاجرين من مكة وقيل بالسوية منساقين وقول مجهول لا منقول ولا معقول (قوله الإلخ)
قال في الباب والخلاف في قاعدة موضع القبر المقدس فاشتم أعضاء التربة فهو أفضل بشاع الأرض
بالاجماع اه قال شارحه وكذا أي الخلاف في غير البيت فإن الكعبة أفضل من المدينة ماعدا الضريح
القدس وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام وقد نقل القاضي عياض وغيره الإجماع على تفضيله حتى
على الكعبة وإن الخلاف في قاعدة ما نقل عن ابن قسطل الحنبلي أن تلك البقعة أفضل من العرش وقدوافه
السادة بالبرهان من ذلك وقد صرح التاج الفاضل بتفضيل الأرض على السجرات لخلوها صلى الله
عليه وسلم بها وسكانه بعضهم عن الأكثرين خلق الأنبياء منها وقد نسب فيها وقال التوحي الجوهري على تفضيل
السما على الأرض فخصه أن يستغنى منها واضع ثم أعضاء الانبياء لجميع بين أقوال العلماء (قوله
مندوة) أي بالجماع الملبين كافي الباب وما نسب إلى الحافظ ابن نجيم الحنبلي من أنه يقول طاب لها
فقد قال بعض العلماء أنه لا أصل له وأما قول ما نسب عن شذو الحال إلى غير المساجد الثلاث ماعض الزيارة
فلا يصح فيها كزيارة سائر القبور ومع هذا فقد ذكر كلامه كثير من العلماء وإمام الشافعية فيه تأليفين
قال في شرح الباب وهو في نصب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للساكنين للصحة ثم لا كراهة بشرطها على
ما صرح به بعض العلماء أما على الأصح من مذهبه وهو قول الكرشي وغيره من أن الرخصة في الزيارة
ثابتة للرجال والنساء جميعا فلا إشكال وأما على غيره فكذا نقول بالاستصحاب لا لحلق الأصحاب والله أعلم
بالصواب (قوله بل قبل واجبة) ذكره في شرح الباب وقال كايته في المدة الحقة في الزيارة المحظورة
وذكره أيضا التاج الذي في حاشية المنع عن ابن حجر وقال واتصره ثم عبارة الباب وأتمم وشرح المختار أنها
قريبة من الوجوب بل لمعة وقد ذكر في المنع ماورد في فضل الزيارة وذكر كيفتها وأدائها وأطال في ذلك
وكذا في شرح المختار الباب فليدفع ذلك من أراد اه (قوله وسد الإخ) قال في شرح الباب وقد روى
الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا كان الخبيخ فمأخذا لحسن فليحج أريد أبلغ ثم يفي بالزيارة بالزيارة ياز
اه وهو ظاهر إذ يجوز تقديم النقل على الفرض إذا لم يجز القبول بالاجماع اه (قوله المازيه) أي
بالقبر المسمى زم أي ببلده فإن من المأذنة كاهل الشام بالزيارة لا محالة لأن تركها مع قربها يعد من المساواة
والنقل وقوتكون الزيارة ح فبغلة الوسيلة وفي حرمته السنة النبوية للآلة شرح الباب (قوله وليسو
معها الإخ) قال ابن الهمام والأولى فيما يقع عند السد الضعيف غير بدنية زيارة قبره عليه الصلوة والسلام
فخصيل هذا أقدم زيارة المسجد ويستغنى فعل الله تعالى في حرمته أخرى بنوعها فإن في ذلك زيادة لتعظيم
حسب الله عليه وسلم جلالة وروافته ظاهر ما ذكرنا من قوله صلى الله عليه وسلم من جاني زائر الأئمة ساجد
الزائري كان سقا على أن يكون شيعته يوم القناسة اه ح ونقل الرشي عن الصادق المتلجاي أنه
أغفر الزيارة من الحج حتى لا يكون له مقصد غيره في سفره (قوله فقد أخبر الإخ) أي بنو له صلى الله عليه وسلم
صلاته في مسجد هذا أفضل من آفة صلاة في مساكن من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاته في المسجد الحرام
أفضل من مائة صلاة في مسجد رواء واحد وابن سبان في مصبه وصحبه ابن عبد البر قال أنه مذهب عامة أهل
الشرع الباب وقد مناه الكلام على المضاعفة المذكورة قبل باب القرآن وفي الحديث المتفق عليه لأشد
الرجال إلا للثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجد هذا وأما مسجد الأقصى وللحق كما أقام في الآية أنه لا تنفذ
الرسال لمسجد من المساجد إلا لهذه الثلاثة لما قبل من المضاعفة بخلاف بقية المساجد فأنها متساوية في ذلك
فلا راد أنه قد تذا الرسل لغير ذلك كصله ربه وتعلم علم وزيارته المشاهد كثيرا حتى صلى الله عليه وسلم وقبر الخليل
عليه السلام وسائر الأئمة (قوله وكذا بقية القرب) أي كالسوم والاعتكاف والصدقة ولذا كروا القرآن وتول
الباقي عن الطحاوي اختصاص هذه المضاعفة بالقرآن وعن غيره التواضع (قوله ولا تكره
المجاورة بالبدن الإخ) وقيل تكره مكة وقيل أنها على الظاهر من أي حنيفة وصاحبه وقد ما قيل القرآن
واشتاق إلى الباب بن المجاورة بانه أفضل منها بكة وأيده وجوده حيث فيها شارحه القاري ترجمنا المختار
في الفتح حيث كفضل المجاورة بكة ثم قال لكن الصواب مع السلامة لقل التل قد بين الله ما قبلهم
ولا يذكرها لهم قيدا في الجواز لأن شأن النفوس الدعوى الساذية وإنها لا كذب ما تكون إذا حلت

مطلب

في تفضيل قبره المكرم على الله عليه

وسلم

الماضي اعتناءه عليه الصلاة

والسلام فإنه أفضل مطلقا من

الكعبة والعرش والكرسي وزيارة

قبره مندوبة بل قبل واجبة لمن لم يحرم

وسد أبلغ لوفرضه ويضرب لوفرضه

عالم يز به فيسدا بزارته لا محالة

وليس منه زيارة مسجد فقد

أخبرنا صلاة فيه خبر من أنه

في غيره إلا المسجد الحرام وكذا

بقية القرب ولا تكره المجاورة

بالمدينة وكذا بكة لمن يق نفسه

مطلب

في المجاورة بالمدينة المشرفة مكة

المكرمة

فصكف اذا اذعت وعلى هذا فيجب كون الجوار بالمدينة المشرفة كذلك فان تنعاب السئات
 ارتعافها ان تصدقها بفتاها السامة وقلة الادب المنص الى الاخلال بواجب التوقير والاحلال فاقم اه
 قال ح وهو وجه فكان ينبغي لسان أن ينص على الكراهة وترك التقيد بالوقوف أى اعتبارا فتنال
 من حال الناس لاسيما أهل هذا الزمان والله المستعان (خاتمة) يستحب له اذا عزم على الرجوع الى أهله أن
 يودع المسجد بسلامة تؤيده عوده بما أحب وأن يأتي القبر الكريم فيسلم ويدعو ويسأل الله تعالى أن يوصله
 الى أهله سالوا يقول غير مودع بارسل الله ويتهدى في خروج الدمع فانه من أمارات القبول وينبغي أن يتصدق
 بشئ على جيران النبي صلى الله عليه وسلم ثم يشرف منيا كما يحضر اعلى مفارقة الحضر النبوية كافي القنع
 وقنه ومن سن الرجوع أن يكبر على كل شرف من الارض ويقول آيوني آيوني عابدين ساجدون ربنا حامدون
 صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده وهذا متفق عليه عنه عليه الصلاة والسلام واذا أشرف
 على بلده حرلذاته ويقول آيوني الخ ورسلى الى أهله من يحضرهم ولا يشتمهم فانه منتهى عنه واذا دخلها بدأ بالمسجد
 فصل فيه ركعتين إن لم يكن وقت كراهة ثم يدخل منزله ويصلى فيه ركعتين ويحمد الله ويشكره على ما أولاه من
 اهتمام العبادة والرجوع بالسلامة ويندم حده وشكره مدة حياته ويحتج في مجانبته ما يوجب الاحتياط باقى
 عمره وملاحظة الخ المبرور أن يعود خيرا بما كان وهذا تمام ما يسر الله تعالى لبعده النعيم من ربع العبادات
 اسال الله قرب العالمين ذا الجود العظيم أن يحقق لى فيه الاخلاص ويجهله نفعها الى يوم القيامة انه على ما يشاء
 أقدر وبالأجابه جد رأت يسهل اكمل هذا الكتاب مع الاخلاص والنفق العميرى ولعمارة العبادات أكثر
 لادوا والحمد لله ثم لا وأحرارنا واهل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم نغز على يد أفتر الورى
 بنابغه الحقيق محمد عابد بن غفر الله له ولوالديه والأمين آمين والحمد لله رب العالمين جاسم

• (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب النكاح) •

ذكر عقب العبادات الأربع أركان الدين لاه بالنسبة اليها كانه بسيط الى المركب لانه عبادته من وجه معاملة
 من وجه وقدمه على الجهاد وان اشتركا في أن كلا منهما سبب لوجود المسلم والاسلام لان ما يحصل بانتمية افراد
 المسلمين اضعاف ما يحصل بالتآل فان العال في الجهاد حصول القتل والذمة على أن يكونه سبب لوجود
 المسلم كما ينظر الى أن يتخذ النسخة بنزلة يتخذ الدات وهذا على العنق والوقت والرضية وان كانت
 عبادات أيضا فانه اقرب الى اركان الأربع حتى قالوا ان الاشتغال به أفضل من التخل لسواها العبادات
 اى الاشتغال به وما يشتمل عليه من التيام بمسالحه واعفاف النفس عن الحرام وتربية الولد ونحو ذلك (قوله)
 ليس لنا عبادة الخ) كذا في الاشياء وفيه نظر أما أولا فان كونه عبادة في الدنيا اعماها ولكونه سببا لخدمة
 المسلمين ولما فيه من الاعفاف ونحو مما ذكرناه وهذا متفق في الجنة بل ورد أن اهل الجنة لا يكون لهم فيها
 ولو لكن ورد في حديث آخر المؤمن اذا استهى الولد في الجنة كان جلد وضعه وسنه في ساعة واحدة كما يشتهي
 وهذا أولى لقول الترمذى انه حديث حسن غريب وأما ثانيا فلان الذكر والشكر في الجنة أكثر منهما
 في الدنيا لانه حال العبد يصير كمال الملائكة الذين يسبحون الليل والنهار لا يفترون غاية ان هذه العبادات ليست
 شكف بل هي مقتضى الطبع لان خدمة المولاة وتورف وتزاد بالقرب وتعمقه في حاشية الحقوى على
 الاشياء (قوله مقتضى) العبد مجموع ايجاب أحد المتكلمين مع قبول الآخر أو كلام الواحد القاطم تمامها على
 أعنى متولى الطرفين بحر وفيه كلام باقى (قوله أى حل استنكاح الرجل) أى المراءاته عقد يفسد حكمه
 بحسب وضع الشرع وفي البدائع ان من احكامه ملك المتعة وهو اختصاص الزوج بمنافع بعضها وأسرأ عضائها
 استمتاعا وذلك الذات والنفس في حق المتعة على اختلاف مشايخنا في ذلك اه بحر وعزا الدبوسى المعنى
 الاول الى الشافعى لكن كلام المصنف كالكفر سرخ في اختياره على ان الظاهر كفى التبر ان الخلف
 لغنى القول الدبوسى ان هذا الملك ليس حة شيابل في حكمه في تحال الوطى دون ما سواه من الاحكام التي
 لا تشمل بحق الزوجية اه فعلى القول الذى عزاه الدبوسى الى أصحابنا من انه ملك الذات ليس ملكا للذات
 حة تملك ملك المتعة بها أى اختصاص الزوج به كغيره في البهائم وهو المراد من القول بأنه ملك المتعة وبه
 ظهر ان تفسير الملك هنا بالاختصاص كما عبر به في البدائع أولى من تفسيره بالحق تعالى العجز لان الاختصاص

(كتاب النكاح)

ليس لباعادة شرعت من عهد
 آدم الى الآن ثم تسمى في الجنة
 النكاح والاميان (هو) عند
 الفهماء (عقد يفسد ملك المتعة)
 أى حل استنكاح الرجل

أقرب إلى معنى الملك لأن الملك نوع منه بخلاف الحل لأنه لازم للملك التمتع وهو لازم لاختصاصها بالزوج شرعا
 فيصالح أن ملك كل شيء يحسبه ذلك الزوج التمتع بالتمتع شرعي كقول المستأجر المتفعة عن استأجره لمدة
 مثلا ولا يرده عليه فوله أن الميراث بالملك الحل لأن الملك الشرعي لأن التصكوة لو طوت بشبهة فمرهاها
 ولو لم يكن الاستماع يصفها حقيقة لكان بدله اه لأن ملكه الاستماع بالبيع حقيقة لا يستلزم ملكه لأبدل
 وانما يستلزم ملك نفس البيع كالموطئت استه فان العترة الملكة نفس البيع بخلاف الزوج فافهم (تنبه)
 كلام الشارح والبدائع في بيان أن الحق في التمتع للرجل والمرأة كإدراكه السد أو العود في حواشي ممكن
 قال ويخرج عنه ما ذكره الأباري شارح الكنتري شرحه للبايع الصغير في شرح قوله عليه الصلاة والسلام
 احفظ عورتك لامن زوجتك أو ما ملكت يمينك من أن للزوج أن ينظر إلى فروج زوجته وحلقه دبرها بخلافها
 حيث لا ينظر إليه إذا امتنعها من النظر اه وتقدم ط وأقره والظاهر أن المراد ليس لها إجباره على ذلك
 لا يعني أنه لا يجل لها إذا امتنعها منه لأن من أحكام النكاح حل استمتاع كل منهما بالآخر ثم لو طوا جابجا إذا
 امتنعت فلا مانع شرعي وليس لها إجباره على الوطئ بعد ما طهرتاه وان وجب عليه دباها أحدنا على ما سألني
 تأمل (قوله من امرأة الخ) من ابتدائه والاولى أن يقول أمر أو المراد بها الحقيقة أو أنها بقرينة الاختيار
 بها عن الخنثى وهذا بيان حيلة العقد قال في البحر بعد تنبيهه عن الفتح أن محله الأثني والاولى أن يقال ان
 محله الأثني محقق من ثبات آدم ليست من المحرمات وفي انصافه محله امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي
 فخرج الذكر المذكور والخنثى مطلقا والجنبة للأنثى وما كان من النساء محترما على التأكيد كالحارم اه وبه يظهر
 أن المراد بالنكاح في قوله لم يمنع من نكاحها العقد لا الوطئ لأن المراد بيان محله العقد ولذا احتج بالمانع
 الشرعي عن المحارم فالمراد به المحرمية بسبب أو سبب كالمصاهرة والرضاع وأما نحو المحض والنفسا
 والاحرام والظهار قبل التكفير فهو مانع من حل الوطئ لامن محله العقد فافهم (قوله فخرج الذكر والخنثى
 المشكل) أي ان إراد العقد عليها لا يفيد ملك استمتاع الرجل بها لعدم محله جماله وكذا على الخنثى لامرأة
 أوله في البحر عن الأبي في كتاب الخنثى لوزوجه أبوه وأمولاه امرأة أو رجلا لا يحكم بصفته حتى يبين
 حاله أنه رجل أو امرأة فإذا ظهر أنه خلاف ما زوج به تبين أن العقد كان صحيحا ولا يقابل لعدم مصادفة المحل
 وكذا إذا زوج خنثى من خنثى آخر لا يحكم بصفته النكاح حتى يظهر أن أحد هما ذكر والاخر أنثى اه فلو قال
 الشارح والخنثى المشكل مطلقا لثعلب الصور الثلاث لكنه اقتصر على إقادة بعض أحكامه وليس فيه إجمال
 فافهم (قوله والوثنية) ساقط من بعض النسخ ووجد في بعضها قبل قوله والخنثى والاولى ذكرها بعده
 نظروها بالمانع الشرعي وعبر بها تعبير المصنف في فصل المحرمات والاولى التعبير بالمشرك كما عبر به
 الشارح هناك (قوله والمحارم) هذا خارج بالمانع الشرعي أيضا وكذا قوله والجنبة وأنسان الماء بقرينة
 التعليق بالخلاف فالجنس لأن قوله تعالى والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا يبين المراد من قوله فأنكحوا ما طاب
 لكم من النساء وهو الأنثى من ثبات آدم فلا يثبت حل غيرها لئلا يدل على إباحة يشكون بصورتها تنديكون
 ذكر انشكال بشكل أنثى وما قبل من أن من سأل عن جوارز التزوج بها يصفح لجهل ومحاكمة لعدم تصور ذلك بعد
 لأن التصور ممكن لأن تشككهم ثابت بالأحاديث والآثار والحكايات كثيرة ولذا ثبت النبي عن قتل
 بعض الحيات كما روي في مكر وهات الصلاة على أن عدم تصور ذلك لا يدل على حاقة السائل كما قال في الأشياء
 وقال الأثرى أن أبا البليث ذكر في فتاويه أن الكفار لو تروا نبي من الأنبياء هل يرى فقال يابأل ذلك النبي
 ولا يتصور ذلك بعد رسوله صلى الله عليه وسلم ولكن آيات على تقدير التصور كذا هذا اه وتقدم ذلك
 في مسائل المسامع من الحساب الهندية لتصوره عندنا في النقشبند (تنبه) في الأشياء عن السراجية
 لا يجوز والمناحة بين آدم والجن وأنسان الماء لاختلاف الجنس اه ومما قد افعل أنه لا يجوز للجن أن
 يتزوج أنثى أيضا وهو مفاد التعليق أيضا (قوله وأجاز الحسن) أي البصري رضي الله عنه في البحر
 والاولى التقيد به لاخراج الحسن بن زياد فليد الإمام رضي الله عنه لأنه يوه من إطلاقه أنه يرى
 في الذم وليس كذلك ط لكنه نقل بعده عن شرح الملق عن زواهر الجواهر الأصح أنه لا يصح نكاح ذرية
 جنية فكذلك لاختلاف الجنس فكانوا كبقية الحيوانات اه ويحتمل أن يكون مقابلا الأصح قول

من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع
 شرعي فخرج الذكر والخنثى
 المشكل والوثنية لجواز ذكره
 والمحارم والجنبة وأنسان الماء
 لاختلاف الجنس وأجاز الحسن
 نكاح الجنية بشهود قنية

الحسن المذكور تأمل (قوله قهدا) حال من ضمير يشد وتوقع المصدر لا وان كثر سبأ ط (قوله
 كثر سبأ) فان القه وفيه ملك الرقبة وحل الاستعانة ضمني ولذا تحذف في شراء الحرمة سبأ أو سبعا
 أو اشتراكا ح (قوله لتسرى) خصه بالذ كراهة لو اشتراها لا لتسرى كان حل الاستعانة ضمينا بالاولى
 ولوقال ولو لتسرى لكن انما وكلام العرید عليه حيث قال وملك المتعة ثابت ضمنا وان قصد المشتري ح
 (قوله وعند اهل الاصول والفقهاء الخ) حاصله ان مقدمه المصنف حتى عرف الفقهاء وما ذكره عنهما شرعا
 ولغة لان اهل الاصول يصنون عن معنى النصوص الشرعية فلا توافي بين كلام المصنف قال في العرید
 تساوى في هذا المعنى اللغة والشرع فأقاده ط (قوله يجازي العقد) وقيل بالعكس ونسبه الاصوليون
 الى الشافعي ورضي الله عنه وقيل مشترك لفظي فهما وقبل موضوع للشم الصادق بالعقد والوطئ فهو مشترك
 ه منوى وبه صرح صاحبنا أيضا بحر اه ح والمصنف أنه حقة في الوطئ كما في شرح التحرير (قوله
 يجزأ من القرائن) أي حقتا للمعنى الحقيق والجازي بالمرح خارج وقوله براد الوطئ لا أن الجاز خلف
 عن الحقيقة فتخرج عليه في نفسها (قوله فتم من زينة الاب على الابن) أي على فروعه فتكون حرمتها
 عليهم ثابتة بالنصر وأما حرمة التي عقد عليها فقد أصبحت عليهم بما لا يجاع ولوقال لزوجه ان تنكح لا كانت
 طالق تلحق بالوطئ وكذا الوابا قبل الوطئ ثم زوجها فتلقه به لا بالعقد بخلاف الأجنبية فتعلق بالعقد لا
 وطئها الماسر عليه شرعا كانت الحقيقة مصبورة فتمين الجاز كذا في البراء والتحرير وشرحه (قوله بخلاف)
 حال من ما الموصولة في قوله كإقوال ح من ولا تنكحوا أي حال كونه محققا لقوله تعالى حتى تنكح
 حيث لم يرد به الوطئ بل أريد العقد لعدم تجزؤه عن القرائن بل وجدته قرينة وهي استمالة الوطئ منها
 لان الوطئ قبل وهي منفصلة لا فاعلة وهو معنى قوله ولتصورا الخ (قوله لا اسناد لها) علمنا السفيدين
 القام من ان المراد العقد وأما اشتراط وطئ المحلل فأخوذ من حديث المصنف ط (قوله الازجاء)
 قد يقال اذا كان لا تنكح من الجازي على التقدير من تمام المرح لاحدهما على الآخر اه ح يعني أنه ان
 أريد بالنكاح في الآية الوطئ كالجواز اعطاء عدم تصور العمل منها وان أريد بالعقد كان مجازا لغو بالاه
 حقيقة الوطئ فخل الآية على أحدهما ترجيح بلا مرجح بل قد يقال ان جعلها على الوطئ انساب بالواقع فان
 الحقيقة ثلاثا لا تلحق بدون وطئ المحلل انهم الا أن يقال المرح كثيرا استعمال ط أقول الظاهر انه لا مانع هنا
 من ارادة كل معنى لما كان النزاع في ان النكاح حقة في الوطئ أو في العقد وكان المرح عندنا الأول
 قالوا انه في هذه الآية مجاز لغوي يعني العقد لكونه أصرح في الدعي القائل بأنه حقة فيه ولوقال انه مجاز
 عقلي في الاسناد لصح أيضا كما يصح في قوله جرى التهرأ فيجعل من الجازي الاسناد ولكن المشهور انه مجاز
 لغوي بطلاقة الحالة والمصلحة على انه ليس في كلام الشارح ما يمنع ذلك لان قوله والمتصور ومنها العقد لا الوطئ
 انه مجازا يمكن جدا فيصالح على انه مجاز في الاسناد بقرينة قوله لا اسناد لها أي انه من اسناد الشيء الى غير من
 هره وقوله والمتصور الخ بيان لصكون اسنادها اليها بحقيق فافهم (قوله عند التوقان) معدود تأت
 نفسه الى كذا اذا اشتاق من يلب طلب يمر عن المغرب وهو بالنص الثلث كالميلان والسلان والمراد
 شدة الشاق كما في الزلي أي حيث يخاف الوقوع في الزنا لولم يتزوج اذ لا يزم من الاستغناء الى الجاع
 الخوف المذكور يمر قلت وكذا مما ينظر لو كان لا يمكنه منع نفسه من النظر المحرم أو عن الاستغناء بالكتب
 فيجب التزوج وان لم يجب الوقوع في الزنا (قوله فان تيق الزنا لا يفرض) أي بان كان لا يمكنه الاحتراز
 عن الزنا به لان ما لا يتوصل الى تركه الحرام الا به يكون فرضا يمر وفيه نظر اذ التعل قد يكون بغية النكاح
 وهو التمسري وحسب فلا يزم وجوبه الا لو فرضنا المسألة بأنه ليس قادر على تملكه قوله لا يمكنه الاحتراز
 هذه الآية ظاهرة في فرض المسألة في عدم قدرته على التسري وكذا في عدم قدرته على الصوم المانع من الوقوع
 في الزنا فقد روي على شيء من ذلك لم ين النكاح فرضا وواجبا عينيا بل هو وغيره مما يمنع من الوقوع في الحرم
 (قوله وهذا ان لم يهرأ والتفتة) هذا الشرط راجع الى تقسيم اعني الواجب والفرص وزاد في الحرم
 شرطا بترقيها وهو عدم خوف المهر أو رأى التملك لان فان تهاض خوف الوقوع في الزنا لولم يتزوج وشوف
 المهور لوترج ح قدم الثاني فلا اعتراض بل يكره أقاده الكيل في التفت ولعل لا يلبور معصية متعلقة بالعباد

(قهدا) خرج ما جسد الحل ضمنا
 كثر اداة لتسرى (و) عند اهل
 الاصول والفقهاء (وهو حقة في
 الوطئ) مجاز في العقد) حيث جاء
 في الكتاب أو السنة يجزأ عن
 القرائن يراد به الوطئ كما في ولا
 تنكحوا ما تنكح آبائكم من النساء
 عظيم من زينة الاب على الابن بخلاف
 حتى تنكح زوجا غيره لا اسناده
 اليه والمتصور منها العقد لا الوطئ
 الاجازا (وبكون واجبا عند
 التوقان) فان تيق الزنا الا به
 فرض نهاية وهذا ان ملك المهر
 والخفة والا فلا يتركه كدائع

والمع من الزمان حقوق الله تعالى وحق العبد مقدم عند التعارض لا حياجه وغنى المولى تعالى اه قلت
ومقتضا الكراهة أيضا عند عدم ملك المهر والنفقة لانهما حق عباد أيضا وان خاف الزنا لكن باقى ان يدب
الاستدانة له قال في البرهان الله ضامن له الاداء فلا يخاف الفقر اذا استدان من بينه الحصين والتعفف اه
ومقتضا ما يجب اذا خاف الزنا وان لم يملك المهر اذا قدر على استدانة وهذا من اشراط المذمور الا ان
يقال الشرط ملك كل من المهر والنفقة ولو بالاستدانة ويقال هذا في العاصر عن الكسب ومن ليس له جهة وفاء
وقدم الشارح في أول الحجج انه لو لم ينجح حتى اتفق ماله وسعه ان يستقرض ويبيع ولو غرقا فعلى وفائه ويرى
ان لا يؤاخذ الله تعالى بذلك أى لو نابا وفاءه ولو قدر كما قدمه في الظهيرة اه وقد تأنى المراد عدم قدرته على
الوفاء في الحال مع غلبة ظنه انه لو اجتهد قدره والا فالفضل عدمه ونفى جلي ما ذكر من تدب الاستدانة على
ما ذكرنا من نفع القدرة على الوفاء وحسنه فاذا كانت مندوبة عند أمنه من الوقوع في الزنا ينبغي وجوبها
مادتين الزنا بل بغيره وجوبها ح وان لم يغلب على نفعه قدرة الوفاء تأمل (قوله سنة مؤكدة في الاصح)
وهو محل القول بالاستصحاب وكثيرا ما يتساهل في اطلاق المنصحب على السنة وقيل فرض كفاية وقيل واجب
كفاية ونفاه في الفتح وقيل واجب مينا وجهه في التبرك باقى قال في البرهان دليل السنة حالة الاعتدال الاقدام
بما له صلى الله عليه وسلم في نفسه وردت على من أراد من أمته التحلي للعبادة كافي العصم ردا بغيره بقوله فن
رغب عن سني قلبي متى كأوضحه في الفتح اه وهو أفضل من الاشتغال بتعلم وتعليم كما في درر البصائر وقد سنا
انه أفضل من التحلي للزنا (قوله فأنتم يتركه) لان العصم أن تركوا المؤكدة مؤتم كما علم في الصلاة بجر
وقد سنا في الصلاة أن الاصح يتركها ثم يسوأن المراد الترفع الاصرار وبهذا غارت المؤكدة الواجب
وان كان مقتضى كلام البدائع في الامامة انه لا فرق بينها في العبادة (قوله ويناب ان نوى تحصيلها) أى
منع نفسه ونفسها عن الحرام وكذا النوى بمجرد الاتباع واستمال الامر بخلاف ما لنوى بمجرد قصد الشهوة
واللذة (قوله أى القدرة على وطئ) أى الاعتدال في التفرغ ان لا يكون للمعنى الماتر في الواجب والقرض
وهو شدة الاشتغال وأن لا يكون في غاية القصور كالعينين ولذا افسره في شرحه على الملقى بان يكون بين القصور
والشوق وزاد المهر والنفقة لان العجز عما يسيط القرض فيسقط السنة بالاولى وفي الصر والمراد حالة القدرة
على الوطئ والمهر والنفقة عند عدم الخوف من الزنا والجور وترك الفرائض والسن فلو لم يقدر على واحد من
الثلاثة أو خاف واحدا من الثلاثة أى الاخيرة قلبي معتد لا فلا يصحكون سنة في حقه كما افاده في البدائع اه
(قوله للمواظبة عليه والانكار الخ) فان المواظبة المستمرة بالانكار على التردد دليل الوجوب واجاب الرحق بان
الحديث ليس فيه الانكار على التردد بل على الرابض عنه ولا شك أن الرابض عن السنة محل الانكار (قوله
وسكرها) أى تخيرها بجر (قوله فان تقنه) أى يقين الجور ومن ان التكاح انما شرع لمصلحة تحصيل
النفس وتفصيل الثواب وبالجور يأثم ويرتكب المحرمات فتعذر المصالح لرحمان هذه المقاصد بجر وترك
الشارح قسما سادسا ذكر في الصرع الجبتي وهو الاباحة ان خاف العجز عن الايفاء بما وجبه اه أى خوفا
غير راجع والا كان مكروها غير عال ان عدم الجور من مواجبه وظاهر انه اذا لم يقصد إقامة السنة بل قصد
بجوز التوصل الى قضاء الشهوة ولم يحفظ شيئا لم يبق عليه اذ لا ثواب الابانة فيه فيكون سباحا أيضا كالوطئ
لقضاء الشهوة ولكن لما قيل له صلى الله عليه وسلم ان أحدنا ضنى شهوة فكيف يتأب فقال صلى الله عليه وسلم
ما معناه أ رأيت لوضعها في محرم اما كان به اقرب فيضد الثواب مطلقا الآن يقال المراد في الحديث قضاء
الشهوة لا جليل تحصيل النفس وقد صرح في الاشياء بان التكاح سنة مؤكدة فيصاح الى التوبة وأشار بالنساء
الى توقف كونه سنة على التوبة ثم قال وأما المباحات فتختلف مقتضا باعتبار ما قصدت لاجله فاذا قصد بها
التقوى على الطاعات أو التوصل اليها كانت عبادة كالاكل والنوم واكتساب المال والوطئ اه
فأ رأيت في الفتح قال وقد ذكرنا انه اذا لم يقترن به كان مباحا لان المقصود منه حينئذ مجرد قضاء الشهوة ومنه
العبادة على خلافه وأقول بل فيه فضل من جهة انه كان متفكرا من قضائها بغير الطريق المشروع فالعبد
المسبح ما يعله من انه قد يستأنم انشال فيه فقد ترك المعصية اه (قوله وتندب اعلامه) أى انما يهتدى
والشعر راجع الى التكاح بمعنى الضد حديث الترمذي اعلموا هذا التكاح واجعلوه في المساجد واضربوا

مطلب
كثيرا ما يتساهل في اطلاق المنصحب
على السنة

(و) يكون سنة مؤكدة في الاصح
فيأثم بتركه ويناب ان نوى
تحصيلها ولا (حال الاعتدال)
أى القدرة على وطئ ومهر ونفقة
ورجح في التهرؤجوبه للمواظبة
عليه والانكار على من رغب
عنه (وسكرها غشوف الجور)
فان يقنه حرم ذلك وتندب اعلامه

عليه بالفوق فتح **(قوله وتقدم خطبة)** يضم الخباء ما يذ كر قبل ابراء العتد من الجهد والتشبه واما
بكره خافى طلب التزوج واملق الخطبة فاقادتم الى تعيين بالفاظ مخصوصة وان خطب بما روى فهو أحسن
ومنه ما ذكره ط عن صاحب الحسن الحسين من لفظة عليه الصلاة والسلام وهو الجهد ففعله ونسبته به
ونستغفره ونعوذ بالله من شرورنا وسننا وسناتنا أعمالنا من عدى الله فلا مضل له ومن ينظر فلا هادى له
والشهاد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد أن محمدا عبده ورسوله يا ايها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم
من نفس واحدة الى رقبيا يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون يا ايها الذين
آمنا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الى قوله عظميا اه **(قوله في مسجد)** للامر به في الحديث ط
(قوله يوم الجمعة) أى وكونه يوم جمعة فتح **(تيسه)** قال في البرازية والى والتكاح بين العدين بما تزكرك الزفاف
والختار أنه لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام تزوج بالصديقة في شوال وبى بها ف وتأو بل قوله عليه
السلام لا تكاح بين العدين ان مع أنه عليه السلام كان رجع من صلاة العدي في أيام الشتاء يوم الجمعة
فقاله حتى لا يضره الرواح في الوقت الا فضل الى الجمعة اه **(قوله)** يعادل رشيد وشهود عدول فلا يضي
أن يعقد مع المرأة بلا أحد من عصابتها ولا مع عصبة فاسق ولا عند شهود غير عدول خبره ما من خلاف الامام
الثاني **(قوله والاستدانة له)** لان ضمان ذلك على الله تعالى فقد روى الترمذى والنساق وابن ماجه
ثلاث حتى على الله تعالى عنهم المكاتب الذى يرد الاداء والتاكي الذى يرد العاقب والجماعه في سبيل الله
تعالى ذكره بعض ائمتين وتقدم غمام الكلام على ذلك **(قوله والنظر اليها قبله)** أى وان خاف الشهوة
كأمر حواء في الخطر والاباحة وهذا اذا مع أنه عجب في نكاحها **(قوله ودونهنا)** ثلاثا بصرع عجبها
فلا تلذ **(قوله وحسبا)** هو مانعة من مفاسد أنالك عن ح القاموس أى بان يكوب الاصول احتساب
شرف وكرم ودانة لانها اذا كانت دونة في دنس وكذا في العزى الجاه والرفعة وفي المال تتجاهله ولا تحقره
والا ترتفع عليه وفي القى روى الطبراني عن انس عنه صلى الله عليه وسلم من تزوج امرأة لعزها لم يزد الله
الاداء من تزوجها المالها لم يزد الله الاضراء من تزوجها حسبا لم يزد الله الاداء ومن تزوج امرأة أذيردها
الآن بفض بصره ويصحن فرجه أو يصل رجه بالزنا فله فيها وبالزنا لها **(تيسه)** زاد في البحر ويختار أن يرس
النساء خطبة ومودة ونكاح الذكر أحسن للدين **(قوله)** بالابكار فأتين أعذب أفواها وأنى أرحاما
وأرضى باليسر ولا يترج طوبى له مهزولة ولا تفسيره دعيمة ولا مكثرة ولا ميسرة الخلق ولا ذات الولد ولا مسنة
لله دين سوداء ولود خير من حسناء عقيم ولا يترج الامعة مع طول الحرة ولا زانية والمرأة تختار الزوج الذين
الحسن الخلق الجواد الموفى ولا يترج فاسقا ولا يزوج ابنته الشابة شيئا كبيرا ولا رجلا دعيما ويرتجها
كفوا فان خطبها الكثرة لا يضرها وه وكل مسلم في وتولية البنات بالخطي والحلل ليرغب فيه من الرجال سنة
ولا يحجب خطوبة غيره لانه حياء وخيانة اه **(قوله وهل يكره الزفاف)** هو بالكره ككتاب اهداء
المزنا الى زوجها فاموس والمراد به هنا اجتماع النساء لذلك لانه لازم له عرفا أفاده الزحف **(قوله الاختار لا**
الخ) كذا في القم مستدل به بما مر من حديث الترمذى وما رواه البخارى عن عائشة رضى الله تعالى عنها
قالت رفضنا امرأة الى رجل من الانصار فقال النبي صلى الله عليه وسلم أى ما يكون معهم لهو فان الانصار
يعجبهم الهو وروى الترمذى والنساق عنه صلى الله عليه وسلم فضل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت وقال
النفقها المراد الدف ما لا جلال له اه وفي البحر عن الذخيرة ضرب الدف في العرم مختلف نفسه وكذا
اختصاره في الغناء في العرس والوليمة بينهم من قال بعدم كراهته كتب الدف **(قوله ونعقد)** قال في
شرح الوفاة العندوة ابراء التصرف أى الايجاب والقبول شرعا لكن هنا يريد بالعقد الحاصل بالمصدر
وهو الارتباط لكن التكاح الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط وانما قلنا هذا لان الشرع يعتبر بالايجاب
والقبول اركان عقد النكاح لا مورا خارجية كالشرائط وقد ذكرت في شرح التنقيح في فصل النسي ان
الشرع يحكم بان الايجاب والقبول الموجودين حسا يرتبطان ارتباطا حكميا فيحصل معق شرعى يكون
ملك المتزوجة اثره ذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجموع المركب من الايجاب والقبول مع ذلك
الارتباط لئلا لأن البيع مجرد ذلك المعنى الشرعى والايجاب والقبول آتاه كآتهم البيض لأن كونهما

وتقدم خطبة وكونه في مسجد
يوم الجمعة يعادل رشيد وشهود
عدول والاستدانة له والنظر اليها
قبله ركونا دونة سوا حسبا وعزا
وما لا دونة خلقا وأدبا وورعا
وحسبالا وهل يكره الزفاف
الختار لا اذا لم يشغل على مفصلة
(دنية) ونعقد ملتصبا بابيحاب

لا بد من اعتبار كونه فوكلا والابق طلب الفرق بين النكاح والبيع حيث لا يتم بقوله بعنه بكذا فقول بعث
 بلا جواب لكن ذكر في الصرعين نوع الفسخ الفرق بأن النكاح لا يدخله المساومة لانه لا يكون الا بعد عقدا
 وصراحت فكان التحقيق بخلاف البيع وأورد في الصرع على كونه ايجابا ما في الخلاصة فقال لو قال ابيعك
 بالنكاح حب ابتك فلان فقال الاب وبت لا ينعقد النكاح ما لم يقل الوكيل بعده قبلت لانه لو قيل لا ينعقد
 التوكيل وما في الظهيرية لو قال حب ابتك لا ينعقد فقال وبت لم يصح ما لم يقل أو الصبي قبلت ثم ايجاب بقوله الا
 أن يقال بانه مفرع على القول بانه فوكيل لا ايجاب وحينئذ تظهر مرة الاختلاف بين القولين لكن مقتضى
 على النقل وصريح في الفسخ بانه على القول بأن الامر فوكيل يكون تمام العقد بايجاب وعلى القول بانه ايجاب
 يكون تمام العقد فائهما ١٥ أي فلا يلزم على القول بانه فوكيل قول الامر قبلت فهذا مخالف لل جواب
 المذكور وكذا يجتالنه لتعليل الخلاصة بأنه ليس للوكيل أن يوكّل نعم ما في الظهيرية مؤيد للجواب لكن قال في
 النهران ما في الظهيرية مشكل اذا لم يصح فتر بعه على أن الامر ايجاب كما هو ظاهر وعلى أنه فوكيل لما أنه
 يجوز للاب أن يوكّل بنكاح ابنه الصغير إذ يتقدر به يكون تمام العقد بايجاب غير متوقف على قبول الاب وبه
 اندفع ما في الصرعين انه مفرع على أنه فوكيل ١٦ لكن قال العلامة المقدسي في شرحه انما توقف الانعقاد
 على القبول في قول الاب أو الوكيل حب ابتك فلان أو لا في أو أوعطها مثلا لانه ظاهر في الطلب وانه مستقبل
 لم يرد به الحال والتحقق فلم يتم به العقد بخلاف تزوجتي بكذا بعد الخطبة ونحوها فإنه ظاهر في التحقق
 والابتن الذي هو معنى ايجاب ١٧ فتأمل هذا وفي الصرع ايتني على القول بانه فوكيل لا يشترط
 صحاح الشاهدين لانه لا يشترط اذ شاهد على التوكيل وعلى القول الا بصر بشرط ثم ذكر عن المصراع
 ما بعد الشرط مطلقا وهو ان تزوجتي وان كان فوكلا لكن لما لم يعمل تزوجت بدونه نزل منزلة شرط العقد
 ثم ذكر عن الظهيرية ما يدل على خلافه وهو ما يذكره المصراع قريما من مسألة العقد بالكتابة وبأن في بانه
 (قوله والثاني) أي ما وضع للحال المضارع وهو الاصح عندنا في قوله كل جملوه أملكه فهو حر فمقتضى ما في
 ملك في الحال لا يملك بعد الابنية وعلى الله ول بانه حقيقة في الاستقبال فقوله ان تزوجك ينعقد به النكاح
 ايضا لانه يحتمل الحال كما في كلمة الشهادة وقد أراد به التحقيق لا المساومة بدلالة الخطبة والتقدمان بخلاف
 البيع كما في الصرع المحط والحاصل انه اذا كان حقيقة في الحال فلا كلام في صحة الانقضاء به وكذا اذا
 كان حقيقة في الاستقبال لقسام القرينة على ارادة الحال ومقتضاه انه لو ادعى ارادة الاستقبال والوعد
 لا يصح بعد تمام العقد بالقبول وبأن قريما ما يريده (قوله البدوه بمهزمة) كاتر زوجك بفتح المكاف
 وكسر هاء ح (قوله أونون) ذكره في النهر بحث قال ولم يذكر المصراع البدوه بالنون كتر زوجك
 أونون زوجك من ابن وبني أن يكون كالبدوه بالمهزمة ١٨ (قوله كتر زوجتي) بضم التاء ونفسك بكسر
 السين ومنه تزوجك نفسك بضم التاء خطبا للمذكر كالكاف مفتوحة (قوله اذا لم يوافق الاستقبال أي
 الاستبعاد أي طلب الوعد وهذا قيد في الأخير فقط كافي للصريح وغيره وبعبارة الفسخ لما علمنا أن الملاحظة من
 جهة الشرع في ثبوت الانقضاء وزوم حكمه جاب الرضى عقدنا حكمه الى كل لفظ بشد ذلك بلا احتمال مساو
 للطرف الا بصر فقالا لو قال المصراع ذى المهزمة ان تزوجك فقالت تزوجت نفسي انعقد وفي البدوه بقاء تزوجتي
 بترك فقال فعلت عند عدم قصد الاستبعاد لانه يتحقق فيه هذا الاحتمال بخلاف الأول لانه لا يتخير نفسه
 عن الوعد وان كان كذلك والنكاح مما لا يجري فيه المساومة كان التحقيق في الحال فانه قد لا يوافق
 وضعه للانشاء بل باعتد ارادته ما في غرض تحقيقه واستفادته الرضى منه - في قلنا وصرح بالاستسهام
 اعترافهم الحال قال في شرح الطحاوي لو قال هل اعطيتنيها فقال اعطيت ان كان المجلس للوعد فوعد وان كان
 للعقد فنكاح ١٩ قال الرجعي فقلنا أن العبرة لما بيناه من كلامهما لا بالنسبة الا ترى انه انعقد مع الهزل
 والمهازيل في نوا النكاح وانما حصة الاستقبال في المبدوء بالاء لان تقدير صرف الاستسهام فيه شائع كثير
 في العربية ٢٠ وبه علم ان المبدوء بالمهزمة كالا يصح فيه الاستبعاد لا يصح فيه الوعد بالتزويج في المستقبل
 تمام القرينة على قصد التحقيق والرضى كما قلناه انما فافهم (قوله وكذا انما تزوجك) ذكره في الفسخ حبسا
 حيث قال والانعقاد بقوله انما تزوجك ينبغي أن يكون كالضارع المبدوء بالمهزمة سواء ٢١ قال ح لأن

والثاني المضارع المبدوء بمهزمة
 أونون وناه كتر زوجتي نفسك
 اذا لم يوافق الاستقبال وكذا
 انما تزوجك

مترجح اسم فاعل وهو موضوع لذات قام بها الحدث وتحقق في وقت التكلم فكان دالا على الحال وان كانت
ولاقته عليه الترامسة (قوله أو جئتكم خالبا) قال في القبح ولو قال باسم الفاعل بكتبت خالبا ابتك
أو لترجحن في ابتك فقال الأب زوجتك فالتكاح لازم وليس لفتايل أن لا يقبل لعدم جريان المساومة فيه
هـ قال ح فان قلت ان الأبياح والتبول في هذا ما ضيق فلا معنى لذكره هنا قلت المعتبر قوله خالبا لا قوله
جئتكم لانه لا يقع فيه التكاح ولا دخل فيه (قوله لعدم جريان المساومة في التكاح) أحترجه عن البيع
فلو قال أنا متزوج أو جئتكم متبريا لا يشهد البيع لجريان المساومة فيه ط (قوله ان المجلس للتكاح) أي
لأنشاء عقده لانه بينهم منه التصديق في الحال فإذا قال الآخر اعطينكم أو فقلت وليس أول أن لا يقبل
(قوله انعقد على المذهب) صوابه لم يشهد فقد صرح في الجرع عن الصيغة بأن الانعقاد خلاف ظاهر الرواية
ومثله في التبروك وفي شرح المقدسي عى فوائد تاج الشريعة وفي الترخاينة قال لامرأ: بمحض من الرجال
يا عروسي فقالت ليك ففكاح قال الثاني يبيع الدين انه خلاف ظاهر الرواية (قوله ولا يشهد الخ) تفرغ
على ما تقدم من انعقاد باطنين الخ ح (قوله كقبض مهر) قال في الجرع لم يكتنوا قبل الفعل
كالقبول باللفظ كأي البيع قال في البرازية أبياب صاحب البداية في امرأة تزوجت نفسها بألصق من رجل عند
الشهود فلم يقل الزوج شيئا لكن طاهها المهر في المجلس انه يكون قبولا وانكره صاحب الحط وقال لا مال
يقبل بلسانه فإن بخلاف البيع لانه يعتقد بانتهام طي والسكاح لظنه لا يعتقد حتى يتوقف على الشهود
وبخلاف ابازة تكاح الفصول بالفعل لو جرد القول عنه هـ ح (قوله ولا يشهد الخ) تكرار مع قوله بالفعل
كقبض مهر وكل منهما تكرار مع قول لقن الاق ولا يشهد فان مسألة قبض المهر التي قد سألناها عن الجرع
بعضها شرح المصنف قوله ولا يشهد ح (قوله ولا يشهد حاضر) فلو كتب زوجتك ففكحت بكتبت لم
لم يشهد بجر والاطهر ان يقول فقال قلت الخ اذ السخاية من الطرفين بلا قول لا تنكح ولو في الغيبة
تأمل (قوله بل غائب) الظاهر ان المراد به الغائب عن المجلس وان كان سائرا في البلد ط (قوله لا ينفذ)
فانه قال يشهد التكاح بأشكال لا يقع باطنين وصورته ان يكتب إليها خطبها أو يلقيها أو أحضر
الشهود وغرضه عليهم وفات زوجت نفسها منه أو تقول ان فلا يصح شي إلى يخطبها أو فزوجت
نفسه منه أم لم تقل محضهم سوى زوجت نفسها من فلان لا يعتقد لان جماع الشرط في شرط جمعة التكاح
وبما معهم الكتاب أو التصريح عنه نه عقد سمعوا الشرط من خلاف ما إذا التذلل في المني هذا أي الخلاف
إذا كان الكتاب بلفظ التزويج أما إذا كان بلفظ الامر كقوله زوجي نفسك في لا يشترط اعلانهما الشهود في أي
الكتاب لان ما سوى طرفي العقد يحكم الوكالة ونقله عن الكايل وما تقدم من في الخلاف في صورة لامر لا يشهد
فيه على قول المصنف والمحققين أما على قول من جعل لفظه المريا بما كفايتي شأن على ما تقدم عنه فيجب
اعلامها المهر في أي الكتاب هـ وقوله لا يشهد فيه الخ قال الرقبي فيه مناشئة لما تقدم أن من قال انه
فوكيل يقول فوكيل كمنى فثبت بشرط ما تقدم منه وهو لا يجب كقائه من شرطه جماع الشهود فيبقى
اشتراط الجماع هنا في القولين لأن يقال قد وجد النص هنا على انه لا يجب فجميع اليه هـ (نفيه لوياء)
الزوج بالكتاب الى الشهود بخلاف ما قال هذا كذا في قوله لا يشهد فاعلم على ذلك لم يميز قول أبي حنيفة حتى
يعلم الشهود ما فيه وعند أبي يوسف يجوز فائدة هذا الخلاف فيما إذا شهد الزوج الكتاب بعد العقد والشهود وأبانه
كأيه ولم يشهدوا بما فيه لا تقبل ولا يثبت التكاح وعند أبي يوسف تقبل وبغضيه به أما الكتاب فصحيح بلا إشهاد
واغلا الشهادتين لكن المرأ من اثبات الكتاب إذا شهد الزوج في النسخ عن ميسوس طبع الاسلام (قوله
ولا بالاقرار) لا يتقدم ما صدر حوايه من أن التكاح ثبت بالتصادق لأن المراد هنا الاقرار لا يكون من صيغ
العقد والمراد من قولهم انه ثبت بالتصادق أن القاضى يثبت به أي بالتصادق وبحكمه أبو السعود عن
الحاوي (قوله لا يصح بلفظ الجمل) أي بأن قال الشهود جعلنا هذا نكاحا مقفلا ثم فينعتقد لأن
التكاح يعتقد بالفعل حتى لو فات جعلت نفس زوجة لثقة لم فتح ومقتضى انشيه في عبارة الشارع
ان هذا يصح على القولين وهو ظاهر (قوله ويجعل) ما مضى مني للجهل معطوف على مع (قوله
خبرة) فانه قال ذكر في صلب الادل ادعى رجل قبل امرأة نكاحا لم يجدت فصالحها على ما تله أن تقر بذلك
تصفت على الاصم

مطلب التزوج بأرسال كتاب

أو جئتكم خالبا لعدم جريان
المساومة في التكاح أو هل
أعلمتنيها ان المجلس للتكاح
واللوم قد وعد وأرفأ قال لها
يا عروسي قلت ليك انعقد على
المذهب (قوله لا يشهد)
بالفعل كقبض مهر ولا يشهد
ولا يشهد حاضر بل غائب بشرط
اعلام الشهود بمافي الكتاب
مالم يكن بلفظ الامر فيقول
الطرف فتح ولا (لا يراد على

الختار) خلاصة كتوله هي
أمرأتى لأن الأقرار اظهر لما هو
ثابت وليس بأشأن (وول ان)
كان (بمحض من الشهود مع)
كيد مع بلفظ الجمل (ويحل)
الاقرار (اتشاء وهو الصم)
خبرة (ولا يشهد بقرينة)
تصفت على الاصم

قربت فهذا الاقرار منه جائز والمال لازم وهذا الاقرار بمنزلة انشاء النكاح لانه مقرون بالعوض فهو عبارة
عن ثلث مبتدأ في الحال فان كان بمنزلة من الشهود مع النكاح والا فلا في الاصح اه لمخاض وقال
في القنع قال قاضي خان ويني أن يكون الجواب على التفصيل ان اقراره بعد ما مضى ولم يكن بينهما عقد لا يكون
نكاحا وان اقراره قبل ان تزوجها وهي انا زوجته يكون نكاحا ويضمن اقرارهما لانشاء بخلاف اقرارها
بما مضى لانه كذب وهو كالكاذب الوحيصة اذا قال لامرأة لست في امرأة ونوى به الطلاق يقع كانه قال لاني
طائنتك ولو قال لم أكن تزوجتها ونوى الطلاق لا يقع لانه كذب محض اه يعني اذا لم تقل الشهود جعلت هذا
نكاحا قال في هذا التفصيل اه (قوله احتياطاً) قال في البقرة ولهم ان ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كراهة
لطلاق نصفها يقتضي الصحة وقد ذكر في المبسوط في موضع جزاءه الا أن يقال ان الفروج يضابط فيها فلا يكتفي
ذكر البعض لاجتماع ما يوجب الحل والحرم في ذات واحدة فترفع الحرمة كذا في الخاتمة اه وما يحسمه
في الخاتمة يصح في الطهارة أيضاً ونحوه ولو أضاف النكاح الى نصف المرأة فهو روايتان والصحيح أنه لا يصح
اه ثم راجعت نسخة أخرى من الطهارة فقرأتها كذلك قال اه في الطهارة يصح الصحة فكانت سقطت من
نسخته لا لشيء فافهم (قوله أم ما يعبره عن الشكل) كل رأس والرقبة بغير (قوله ويرجى ان الطلاق
خلافه) قال في البقرة قالوا الاصح لو أضاف الطلاق الى ظهرها وبطنها لا يقع وكذا الفتى فلو أضاف
النكاح الى ظهرها وبطنها ذكر الخلواني قال مشايخنا الاشبه من مذهب أصحابنا انه يشهد النكاح بذكر كركن
الادلاء والسرخي ما يبل على انه لا يشهد النكاح كذا في الذخيرة اه أقول وقال في الذخيرة أيضاً في كتاب
الطلاق وان قال ظهره طالق أو بطنه قال السرخي في شرحه الاصح انه لا يقع واستدل بمأخذ ذكرها
في الاصل اذا قال ظهره لعل كطهر اى وبطنه لعل كطين اى انه لا يصح ظاهره او ذكر الخلواني في شرحه
الاشبه يذهب أصحابنا الى يقع الطلاق قال وهو نظير ما قال مشايخنا اذا أضاف عقد النكاح الى ظهر المرأة
أولى بطنها أن الاشبه يذهب أصحابنا انه يشهد النكاح اه (قوله فصاح للفرق) كذا قال في النهر لكن
قد علمت من كلامه عن الذخيرة أولاً وثانياً ان الخلواني الذي صحح انعقاد النكاح صحح وقوع الطلاق وان
السرخي الذي لم يصح الاعتقاد لم يصح الوقوع في صحح عدمه وعلى هذا فلا حاجة للفرق وهو ظهره ما ذكره
في البقرة منه الشارح قول ثالث ملحق من التوقيل ولا يظهر وجهه (قوله كان) أى التسمية وكذا ضمير قوله
ح أى توكيد التعمير باعتبار المذهب كقولنا ان المراد بالتسمية المسمى أى المهر (قوله فلو قيل الخ) قال في القمع
كأمرأة قالت لرجل تزوجت نفسي منك بما نعتني فقبل أن تقول بما نعتني فقبل الزوج لا يشهد لان أول
الكلام يتوقف على آخره اذا استثنى في آخره ما يغير أثره وهنا كذلك ان يجوز تزوجت بشيء جهر الخلواني ذكر
المسي مع بغيره ذلك الى نعم المذهب كقولنا يعمل قول الزوج قبله (قوله اتحاد المجلس) قال في البقرة وان
اختلف المجلس لم يشهد فلو أوجب أحد مقام الآخر أو اشتغل بعمل آخر بطل الايجاب لان شرط الاتحاد
اتحاد الزمان فجعل المجلس جامعاً ثم اؤا ما انفك من شرطه ولو عقدوا بها بمشايخنا أو بغيره على الدابة
لا يجوزون كان على صفة سائر عتبار اه أى لان الصفة في حكم مكان واحد (فرع) قال في المنتهى قال
زوجتك حتى فسكت الخطاب فقال الصهر اى بالبيت ادفع المهر فقال نعم فهو قبول وقبل لا وهذا
يوهم أن عندنا فاقول بالشرائط القصور وان اختار عدمه وأجاب في القنع بأنه قد يكون منشأ أحد القول من جهة
انه كان متعاقباً بكونه خاطباً بحيث سكت ولم يجب على الفور كان ظاهره في رجوعه فقوله نعم وهذا لا يفسد
بغيره لان الفور شرط مطلق والله سبحانه أعلم اه (قوله لو ما شرين) احترازه عن كناية الغائب
لما في البصر من المحسوس الفرق بين الكتاب والخطاب ان في الخطاب لو قال قبلت في مجلس آخر لم يجوز في الكتاب
يجوز لان الكلام كاملاً لا يشترط ان يسمع الخطاب بالقبول في مجلس آخر فاما الكتاب فقامت في مجلس آخر
وقرأه غيره فخطاب الحاضر فاصل الايجاب بالقبول فصح اه ومقتضاه أن قراءة الكتاب في المجلس الآخر
لا بد منها ليصل الاتصال بين الايجاب والقبول وحينئذ فاحتمل المجلس شرط في الكتاب أيضاً وانما الفرق
هو قيام الكتاب وامكان قراءته ثانياً فلو حذف قوله حاضرين كالتبر لكان أولى والظاهر انه لو كان مكان
الكتاب رسول بالاجاب فلم تقبل المرأة ثم أعاد الرسول الايجاب في مجلس آخر قبلت لم يصح لان رسالته انتهت

اغتباطاً خاتمة بل لا بد أن يضيفه
الى كمالها أو ما يعبر به عن الكل ومنه
الظهر والظهر على انه شبه ذخيرة
ورجوى في الطلاق خلافه فيحتاج
لفرق (واذا وصل الايجاب
بالسمية) للمهر (كان من قنانه)
أى الايجاب (فلو قبل الآخر
قبله لم يصح) فتوقف أول الكلام
على آخره لوقوع ما يغير أثره ومن
شرائط الايجاب والقبول اتحاد
المجلس أو حاضرين ولو طال
كثرة وأن لا يحال بالاجاب
القبول

أولاً بخلاف الكتابة لبقائها **أناده الرقعي** **(قوله كتبت النكاح لا المهر)** قبل الدننى أى إذا قال تزوجتك
 بالفضل قبل النكاح ولا قبل المهر لا يصح وإن كانت التسمية لبست من شروط صحة النكاح لأنه إنما
 أوجب النكاح بهذا القدر للمسي فلو صحنا قوله بالزمن مهر المثل ولم يرش به بل بما يحسم فليزمنه ما لم يشره
 بخلاف ما إذا لم يسم من الأصل لأن غرضه النكاح وهو المثل حيث سكت عنه ولو قالت قبلت ولم تدعى ذلك
 مع النكاح بما يحسم ونحوه في الفتح **(قوله نسم الخط الخ)** أى إذا قال تزوجتك بالفضل قلت
 بخصمانه يصح ويجعل مكانها قبلت الألف وحطت عنه خصمانه بجر ولا يحتاج إلى القول منه لأن
 هذا السقاط وأما بخلاف الزيادة كالوقالت تزوجت نفسي منك بالفضل فقال الزوج قبلت بالفضل مع النكاح
 بال لأن قلت الزيادة في المجلس فصيح بالفضل على المقتضى به كافي للصورة المخط من المرأة والزيادة من
 الزوج كالتعدي وهو كذلك في الذخيرة والخلاصة وقال في المهر بخلاف ما إذا تزوجت نفسها مع بالفضل قبلت
 أو بخصمانه مع وهو مقبول الزيادة على قبولها في المجلس على ما عليه الفتوى اهـ وظاهره أنه أوجب
 بالفضل قبل الزوج بخصمانه وهو مشكل فإن الخط عن الحلق وهو المرأة لا عن عليه فاللها نه بما خالف فيه
 القول بالإيجاب فلا يصح بجزأ فاده الرقعي **(قوله وإن لا يكون مضافاً)** كتزوجتك غداً ولا معلقاً أى على
 غير كائن كتزوجتك إن قدم زيد وقوله كاسيحي أى الكلام على المضاف والمعلق قبيل باب الول **(قوله)**
ولا النكوة بمجهولة فلوزوج بته منه وله بيتان لا يصح إلا إذا كانت احدهما متروكة فينصرف إلى
 الصراحة كافي البرارية نهر وفي معناه ما إذا كانت احدهما محترمة عليه فلا يرجع رقي وإطلاق قوله
 لا يصح دال على عدم الصحة ولو جرت مقتضات النكاح على واحدة منهما بعينها لتغير النكوة عند الشهود
 فإنه لا بد منه روى قلت وظاهره أنها لو جرت مقتضات على معية وتغيرت عنها بالشهود أيضاً يصح العقد وهي
 واقعة الفتوى لأن المقصود في الجهالة وذلك حاصل بتهنها عند العاقدين والشهود وإن لم يصرح باسمها
 كما إذا كانت احدهما متروكة وبويدة ماسية من أنها لو كانت غائبة وزوجها وكملها فإن عرفها الشهود
 وعلموا أنه أرادها كني ذكراهما أو لا بد من ذكر الأب والجد أيضاً لا يلحق أن قوله تزوجت بنى وله بيتان
 أقل لها من قول الركيل تزوجت فاطمة وبأنى تمام ذلك عند قوله وحسن وشاهدين من زرع عند قوله غداً
 وكلمها الخ **(تنبيه)** لم يذكر اشتراط تغيير الرجل من المرأة وقت العقد لئلا يفتى في التوازل في صغرين
 قال أبو أحمد هما تزوجت بنى هذه من ابنك هذا وقبل ثم ظهر الجارية غلاماً والفلان جارية بما زك ذلك وقال
 العتاني لا يجوز بجر قال الرمي والاعتزلى الأول قلت وبه علم أن تزوجت وتزوجت يصح من الجائز وبه صرح
 في الفتح من التبة وسئل في المهر **(قوله ولا يشترط الخ)** أى فيما كان لفظ تزويج ونكاح بخلاف ما كان
 كتاباً لما في من أنه لا بد فيه من نية أو قرينة وفهم الشهود لكن قيدي الدور عدم الاشتراط بما إذا علم أن
 هذا اللفظ يعقده النكاح أى وإن لم يدخل حاشيته معناه قال في الفتح لو قلت تزوجت نفسي
 بالعربية ولا تعلم معناه وقبل والشهود يعلمون ذلك ولا يكون صحيحاً للطلاق وقيل لا كالبصع كذا في الخلاصة
 ومثل هذا في جانب الرجل إذا قلته ولا تعلم معناه وهذه من جهلة مسائل الطلاق والعتاق والتدبير والنكاح
 والخلع والثلاثة الأول واقعة في الحكم ذكره في عتاق الأصل في باب التدبير وإذا عرف الجواب قال قاضي خان
 يفتى أن يكون النكاح كذلك لأن العلم بضمون اللفظ باعتبار لاجل القصد فلا يشترط فيما يتوهم فيه
 الجدل والهزل بخلاف البيع ونحوه وأما الخلع إذا قلت اختلعت نفسي منك بجرى ونفقة عدلى فقالته
 ولا تعلم معناه ولا لفظ خلع اختلعه فصح قبل لا يصح وهو الصحيح حال المناقشة وبني أن يقع الطلاق
 ولا يثبت المهر ولا النفقة وكذا لو قلت أن تبره وكذا المديون إذا قلن رب الدين لفظ الأبراء لا يبرأ اهـ قلت
 وفي فهم الشهود اختلاف تصحيح كاسياً في سبيله **(قوله إذ لم يحج لنية)** بسكون ذال إذا قلته تعطل لما قبلها
 وشهرت بغيرها **(قوله به يفتى)** صريح به في البرازية وفي المهران ظاهر كلام التنبيه بفد ترجمته قلت وهو
 مقتضى كلام الفتح أن الزوجه بجرم في متن الملق والدور والواقعة ذكر الشارح في شرحه على المتن الاختلاف
 التصحيح فيه **(قوله وإنما يصح الخ)** اعلم أن الصريح بتعقده النكاح بالاختلاف وغيره على أربعة
 أقسام قسم لا خلاف في الإنصاف به عندنا بل الخلاف في خارج المذهب وقسم فيه خلاف عندنا

كتبت النكاح لا المهر
 ثم يصح الخط كزيادة قبلها
 في المجلس وأن لا يكون مضافاً
 ولا معلقاً كاسيحي ولا المنكوة
 مجهولة ولا يشترط العلم بعين
 الإيجاب والقول فيما يتوهم
 فيه الجدل والهزل إذ لم يحج لنية
 به يفتى **(وأنما يصح بالفضل تزويج**
ونكاح) لأنها صريح

أصح الاعتقاد وقسم فيه خلاف والصحيح عدمه وقسم لاختلاف في عدم الانقضاء به فإلّا لم يمسوى
 بنظر النكاح والتزويج من نفس الهبة والصدقة والتملك والبيع نحو جعلت بنيت لك بلفظ والناسي نحو بدت
 نفسي منك بهذا أو بنيت أو اشتريت ~~بكذا~~ فقال نعم ونحو السلم والصرف والغرض والصلح والناسي
 كالأجرة والوصية والزمان كالأباحة والإحلال والأعارة والرهن والتمتع والأقالة والخلع أو فداها بالبيع
 قوله وما عداهما ككتابة الخ في هذه التركيب انخراج المتن عن مدلوله من انصرح بجواز هذه الألفاظ
 وأورد عليه كتب مع الكتابة مع اشتراط الشهادة فيه والكتابة لا بدقها من السنة والإطلاع للشهود عليها قال
 الزبلي قدنا نصبت بشرط مع ذكر المهر وذكر السرخسي أنهم ليست بشرط مطابق لعدم اللبس ولأن كلامنا
 في الأهم حايه ولم يرد أعمال اه وللمحقق ابن الهمام فيه بحث طويل يأتي بعضه قريباً (قوله وهو كل
 ألفاظ الخ) أورد عليه في الجرائد بقوله بالفاظ غير ما ذكر مثل ~~نحو~~ وفي أمر أتى وقوله اعترفت نفسي وقوله
 لسانه راجعاً بكذا في قوله راجعاً وردت نفسي عليك وقوله صرت في أو صرت لك وقوله ثبت حتى في منافع
 ومنه مذكور كذا في أسما أخرى أنه في الكل مع القبول ثم أجاب بأن العبرة في العقود للمعاني حتى في النكاح
 كخبر حوايه وهذه الألفاظ لا تؤول معنى النكاح وحاصله أن هذه الألفاظ داخل في النكاح لأن المراد
 لفظه أو ما يؤول معناه تأمل (قوله وضع لفظك عن) خرج ما لا يفسد التملك أصلاً كما ذكره والوردية
 وما يفيد تملك المنفعة كالأجرة والأعارة كإتاني (قوله كالمه) صرح بجهوه بقوله فلا يصح بالشركة
 ذات في غاية اللبس ~~بكذا~~ أي لا يعتد بلفظ الشركة، نه فيد التملك في البعض دون الكل فلا بد الايص
 النكاح إذا كان تزويجك بنفسك حتى (قوله خرج الوصية غيراً بقصد الحال) بأن كانت مطلقه
 أو مضافة إلى ما بعد الموت أما بقصد الحال فهو وصيتك ليضع ابني لي المال باق درهم بخمسة عشر كاحققة
 في التمتع وتعه في البر فإلّا وارثاء غير واحد وخالفهم في الصريان المعقود ما أطلقه الشارحون
 من عدم الجواز لأن الوصية مجاز عن التملك فلو انعقد بها كان مجازاً عن النكاح والمجاز لا يجاز به كإي يوع
 الغاية اه ونسأل الربيعي عن انعقده أن قوله أن الجواز لا يجاز به مردود يعرف ذلك من طالع أساس
 البلاغة اه أي كإي يرد في رأي مشفر زيد من أنه يجاز بمرتين وكذا في فاداه الله لباس الجوع والخوف
 قلت لكن قول المتن ~~بكذا~~ وما وضع لفظك العين في الحال لا يشمل الوصية لأنها مضافة إلى ما بعد الموت
 بعد الموت فذا استعملت في تملك العين في الحال كانت مجازاً في بيعها النكاح بناء على أنها موضع
 تملك في الحال لا بناء على أنها مجازاً فجازاً اللهم إلا أن يجاب بأن قولهم وضع يعني استعمل فيشمل الحقيقة
 والمجاز وهو مسمى على أن الجواز موضوع بالوضع التوقي ~~بكذا~~ اه وضع شارح التعريف في أول الفصل
 الخامس فتأمل (قوله كالمه) أي إذا كانت على وجه النكاح واعلم أن المسكوكه إما أمانة أو مسرة
 فإذا أضاف الهبة إلى الأمانة بأن قال رجل وهبت أمي هذه منك فإن كان الحال يدل على النكاح من أحضار
 شهود وتسمية المهر ومجلا ومؤجلا ونحو ذلك تصرف إلى النكاح وإن لم يكن الحال دلالة على النكاح
 فإن نوى النكاح وصدقه المهر وبذلك فذلك تصرف إلى النكاح بقرينة النسبة وإن لم ينو تصرف إلى ملك
 الزينة وإن أضفت إلى المسرة فإنه يتقدم من غير هذه القرينة لأن عدم قبول الخلل يعني الحقيقي وهو الملك للزينة
 بوجوب الحل إلى الجواز فهو القرينة فإن قامت القرينة على عدمه لا ينفع فلو طلب من امرأة الزنا فقلت وهبت
 نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحاً كقول أبي البت وهبت لك هذه فقال قبلت إذا أراد به
 النكاح ~~بكذا~~ في الجرح ط (قوله وقرض الخ) قال في التهرؤ في الصرف والغرض والصلح والرهن قولان
 ويشيخ ترجيح الاعتقاد بالصرف عملاً بالكتابة لما لا يفيد ملك العين في الجمل وبه يترجم ما في الصبرية من تصحيح
 الاعتقاد بقرض وإن صح في الكشف وغيره عدمه وبزم السرخسي باعتقاده بالصلح والبطية ولم يحك الاتفاق
 غيره اه وسأني الكلام على الرهن كقرنه ولم يحك الاتفاق غيره سبق فلم قال الذي ذكره الاتفاق
 في غاية الميان أنه لا يعتد بالصلح وهكذا نقله عنه في الجرح وعزاه في القن إلى الإجناس ثم نقل كلام
 السرخسي قلت وفي التنصّل والتوفيق بأن يقال إن جعلت المرأة بدل الصلح بضع مثل أن يقول أبو البت
 لدايمه مثلاً صا حلت عن أهلك التي لعل يتيق هذه وإن جعلت صا حلت عن أهلك بأن قال صا حلت عن يتيق بأن

(وما عداهما ككتابة وهو كل لفظ
 وضع عليك عين) كالمه فلا يصح
 بالشركة (في الحال) خرج الوصية
 غير المضافة إلى ما
 قبلت وصدقة) عطية وقرض

لا يصح عليه يحمل كلام غايه البيان بدليل أنه عليه قوله لأن الصلح حططة واسقاط للحق اه ولا يعني
 أن الامقاط أنما هو بالنسبة للصالح عنه والمقصود من الامقاطه الامقاطه فلا يصح أميد الصلح
 فالمقصود ملكه أيضا فصح به ملك المتعة هذا ولم أر من تعرض للتلاف في العطية مثل قوله هي لك عطية بكذا
 لانه بمنزلة الهبة وقد اتفق في الخلعية وأما قلنا أعليتك بنى بكذا كما هو الشائع عند الاعراب والفلأحين
 فيصح به العقد كقوله مناء عن الفتح عن شرح البخاري ويقع كثيرا أنه يقول جئتكم شاطبا بئسك تنسى فيقول
 أو حياي جارية في ملكك فينتفي أن يصح إذا قصد العقد دون الوعد أخذ ما عاقده مناه أنصاع البصر وحيتها
 لك لتعقدك ويريد ما في الذخيرة إذا قال جعلت ابني هذه لك بأف صح لانه أتى بمعنى النكاح والعبرة في العقود
 للمعاني دون الانقطاع اه (قوله وسلم واستخار) هذا إذا جعلت المرء رأس مال السلم وأجعلت اجرة
 فيتعقد اجماعا ما أن جعلت سلميا فاستدل لا يتعقد لأن السلفي الخوان لا يصح وقيل يتعقد لانه لو اتصل به
 القبض يصدق ملك الرقة ملكا فاقصد اوليس كل ما يصدق الحقيق فيصدق مجازا به ووجهه في الفتح وهو مقتضى
 ما في المتن وان لم يجعل اجرة كقوله أجرتك ابني بكذا فالصحيح أنه لا يتعقد لان العقد ملك العين أفاده
 في الصبر (قوله ولك ما قلت به الرقاب) كالمحل والبيع والصرف انه يتعقد بها كإمتر (قوله بشرط
 أو قرينة الخ) هذا ما حققه في الفتح ودعا في ما تقدمناه عن الزيلعي حيث لم يجعل النية شرطا عند ذكر
 المهر وعلى الرخصي حيث لم يجعله مائرا طامقا وحاصل الرذآن المختار أنه لا بد من فهم النية وهو المراد
 فان حكم السامع بأن المتكلم أراد من القلف ما لم يوضع له لا بد من قرينة على ارادته ذلك فان لم تكن
 فلا بد من اعلام الشهود بمراده ولذا قال في الدراية في تصوير الانقضاء بلفظ الاجارة عند من يصحبه ان يقول
 أجرتك بنى ونوى به النكاح وأعلم الشهود اه بخلاف قوله بئسك بنى فان عدم قبول المحل للبيع وجب
 الجمل على المجازي فهو قرينة يقتضي بها التسود حتى لو كانت المعقود عليها لا بد من قرينة زائدة تدل
 على النكاح من اخبار الشهود وذكر المهر وجلا وبه لا خلاف وان نوى وصدقه الموهوب به صح وان لم ينو
 انصرف الى ملك الرقبة كافي البدائع والظاهر أنه لا بد من النية من اعلام الشهود وقد رجح شمس الأئمة
 الى التصديق حيث قال ولا نكاح ما عدا إذا صرح به ولم يرق احتمال اه هذا حاصل ما في الفتح ومخلصه
 أنه لا بد من كتابات النكاح من النية مع قرينة أو تصديق القابل للوجب وفهم الشهود المراد أو اعلامهم به
 (قوله بلفظ اجارة) أي في الامسح كإجرتك بنى بكذا بخلاف لفظ الاستخار بأن جعلت المرء لاشل
 استخارت دارك بنسى أوبنى عند هذا النكاح كما مر سانه وعبره هذا بالاستخار وهما بالاجارة إشارة لفرق
 المذكور فلا تكرر فافهم (قوله ووصية) أي غير مقيدة بالمحال كما مر (قوله وورهن) فيه
 اختلاف المشايخ كافي البناء به ويرجع في الاول الى الجسة ما هنا من عدم العصة ولعل ابن الهمام لم يعتبر القول
 الاخر لعدم ظهور وجهه فقد ارهن من قسم ما لا خلاف في عدم العصة به لانه لا يصدق الملك أصلا (قوله
 ونحوها) كتابا وحلال وقيم وقالة وخلع كقوله مناء عن الفتح لكن ذكر في التبر أنه يعني أن يصدق الاخير
 بما اذا لم يتصل بدل المثل فان جعلت كما إذا قال أبنى أخلع زوجتك بنى هذه فقبل مع أخذ من مائة
 الاجارة (قوله لكن ثبت به) أي بنى المذكورات (قوله وكذا ثبت بكل لفظ لا يتعقد به النكاح)
 هذا ساقط من بعض السمع وهو الاحسن ولذا قال ح انه مكرر مع قوله لكن ثبت به النسبة مع أن قوله
 بكل لفظ لا يتعقد به النكاح شامل للفظ لا يدخل له أصلا كقوله لها أنت حديثي فقلت نعم فان يصدق عليه
 أنه لفظ لا يتعقد به النكاح مع ذلك لا يثبت به النسبة بخلاف العبارة الاولى فانها وقعت بآثار القول المذكورات
 في المتن فقتضى بكل لفظ يصدق الملك ولا يتعقد به النكاح اه (قوله وألغى ما عدا مصففة) من التصيب وهو
 قضا الفلفظ حتى يغير المعنى المصود من الوضع كافي المصباح وفي المغرب التصيب أن يقرأ التي على خلاف
 ما أراد كانه أو على غير ما أصلها عليه (قوله كمتوزن) أي بتقدير الجيم على الزاي قال في القرب باز
 المكان وأجاز ووجاز وخباز اه إذا سافر به وخلقته وقطعه جوزه أي وسطه ومنه جاز البيع أو النكاح
 إذا تخذوا بأجزائه القاضى إذا تخذوه وحكم به ومنه الجيز الوكيل أو الوصى لتنفذه ما أمر به وجوز الحكم
 راء جازا وقبور الضراب الدواهم أن يجعلها راجحة جازة وأجاز بجازة سنة إذا أعطاه عليه ومنها جازوا

وسلم واستخار وعل وصرف
 وملك ما عدا به الرقاب بشرط
 نية أو قرينة وفهم الشهود
 المقصود (لا يصح بلفظ اجارة)
 برا أو برزاي (وأعارة ووصية)
 ورهن ووديعة ونحوها مما لا يشهد
 الملك لكن ثبت به شبهة فلا يثبت
 ولها الأقل من المسمى ومهر المثل
 وكذا ثبت بكل لفظ لا يتعقد به
 النكاح فليحفظ (وألفاظ مصففة
 كمتوزن)

مطلب
 هل يتعقد النكاح باللفاظ المصففة
 نحو متوزن

الوقوف للتصف والطف وتجاوز عن المني وتجاوز عنه أغضى عنه وعضا وتجاوز في الصلاة خص بها وتساهل
ومنه يجوز في أخذ الدراهم اه ملخصا (قوله لصدوره لاعتقاد صحيح) أشار به الى الترتيب منه وبين
انفعاده بلفظ أجمي بأن اللغة الاعمية تصدر عن تكلمها عن قصد صحيح بخلاف لفظ التجوير فاه بمصدر
لأن قصد صحيح بل عن تحريف وتصنيف فلا يكون حقيقة ولا مجازا من ملخصا والتصرف التغير وهو المراد
بالتصنيف كما مر (قوله تلويح) ليس مراده عن المسألة الى التلويح بل عز ومفعول التعليق لا يهاشغ
مذكورة فيه ولا في غيره من الكتب المتقدمة وانما ذكرها المصنف في منه وذكر في شرحه المنه انه كثر
الاستغناء عنها في عامة الأمصار وأنه كتب فيها رسالة حاصلها اعتماد عدم الاعتقاد بهذا اللفظ لأنه لم يوضع
لثقل العين للسائل وليس لفظ نكاح ولا تزويج وليس بينه وبين ألفاظ النكاح علاقة معصية للجواز به عنها
كما استعمل لفظ الهبة والبيع للنكاح ومن ثم صرحوا بأنه لا ينفذ بلفظ الاحلال والابارة والوصية لعدم
حصة الاستعارة ولا يصح قياس ذلك على اللغة الاعمية لعدم قصد الصحيح كما مر ثم استشهد بذلك بما ذكره
أخفق السعد التفتازاني في بحث الحقيقة والمجاز من التلويح وهو أن اللفظ المستعمل استعمالا محصيا
جاء على القانون اما حقيقة أو مجازا لأنه ان استعماله في موضوع له حقيقة وان استعماله في غيره فان كان
علاقة بينه وبين الموضوع له مجازا ولا يفرق بل هو أيضا من قسم الحقيقة لأن استعمال الصحيح في التعبير
بلا علاقة وضع جديد فيكون اللفظ مستملا في موضوع له فيكون حقيقة وقد لا استعماله بالصحيح احترازا
عن القلط مثل استعمال لفظ الارض في السماء غير قصد الى وضع جديد اه (قوله لم يخ) هذا ذكره
المصنف أيضا حيث قال عقب عبارة التلويح المذكورة ثم لو اتفق قوم على النطق بهذه اللفظة بحيث
انهم يطلبون بها الدلالة على حل الاستمتاع وتصدوع قصد واختيار منتهى فليقول بانفعاده النكاح بها وجه
ظاهر لأنه والحالة هذه يكون وضعها جديدا منتهى وانفعاده من قوم اتفقت كلمتهم على هذه اللفظة أتق شيوخ
الاسلام أبو السعود مفتي الديار الرومية وأما مصدرها لا عن قصد الى وضع جديد بل يقع من بعض الجملة
الانحراف لا اعتبار به فقد قال في التلويح ان استعمال اللفظ في الموضوع له أو غيره بدلالة له وارادته
منه مجرد الذكر لا يكون استعمالا محصيا فلا يكون وضعها جديدا اه وحاصل كلام المصنف أنه ان اتفقوا
على استعمال التجوير في النكاح وضع جديد قصد يكون حقيقة عرفة مثل الحقائق المرتبة ومثل الألفاظ
الاعمية الموضوعة للنكاح فيصعب به العقد لوجود طلب الدلالة على المعنى المراد وارادته من اللفظ قصدا
والأفد كره هذا اللفظ بدون ما ذكر لا يكون حقيقة لعدم الوضع ولا مجازا لعدم العلاقة فلا يصح به العقد لكونه
غلطا كما أفق به المصنف تبع الشبهة العلامة ابن نجيم ومعارض به لكن أفق بخلافه العلامة الخليلي في
في الفتاوى الخيرية وتنازع المصنف فيما استشهد به وكذا اذاعه في حاشيته على المنه بأنه لا دخل لبحث الحقيقة
والمجاز المرتب على عدم العلاقة وقد أفق المصنف بأنه تصعب فكيف يتجه ذلك في العلاقة بل نلم كونه
تصنيفا بابال ا حرف مكان حرف فلو صدر من عاقل لا يشعده وهو محل تنوي الشيخ زين بن نجيم ومعارضه
فيتم الدليل في محله ح والمسألة لم يوجد فيها نقل بخصوصها عن المشايخ فصارت مادة الفتوى وقد صرح
الشافعية بأنه لا يضر من عاقل ابدال الرأي جماعته مع تشديدهم في النكاح بحيث لم يجوزوه الا بلفظ
الانكاح والتلويح والاقاؤه بحسب الانهاء فاذا أسئل المقل هل يعتقد بلفظ التصوير بل بعدم التعرض
لذكر التصنيف والاصل عدمه واذا أسئل في عاقل تقدم الجلب على الرأي بلا قصد استعارة لعدم علمه بها بل
قصد حل الاستمتاع باللفظ الوارد شرعا فوقع له ما ذكر ينبغي فيه موافقة الشافعية والاولى في هذا انفتحت
كلمتهم على هذه اللفظة كما قطع به أبو السعود وقد صرحوا بعدم اعتبار اللفظ والتصنيف في موضع فأقروا
الطلاق بالاقساط المحصنة مع اشتهار الطلاق والنكاح في أن جديدا وهو لها جد وخطر الفروع وأقروا
بالوقوف في على الطلاق وأنه تدل على يقع به الطلاق عند وقوع الشرط لأنه صار بمنزلة ان فعلت فانت كذا ومنه
الطلاق يلزم في الأقل كذا مع كونه غلطا ظاهرا لغة وشرعا لعدم وجود ذكره وعدم حملته الرجل للطلاق
وقول أبي السعود انه أي هذا الطلاق ليس بصريح ولا كناية قطرا لجسده لفظ لا الى الاستعمال الثاني
لعدم وجوده في بلاده فاذا اشتهر هذا اللفظ الناحش ارضا أن لا يعتبر فيما نحن فيه مع فتوا استعماله وكثرة

صدوره لاعتقاد صحيح بل عن
قصر فيه وتصنيف فلم تكن حقيقة
ولامجازا لعدم العلاقة بل
غلطا فلا اعتبار به اصلا تلويح
ثم لو اتفق قوم على النطق بهذه
اللفظة وصدرت عن قصد كان
ذلك وضعها جديدا فيصعب به أفق
أبو السعود

دورانه في السنة أهل القري والامار بحيث لو تلقى أحدهم التزويج لعصر عليه التطيق فلا شك أنهم لا يطعمون استعار تثرة ملجهم بعدم العلاقة بل هو مصنف عليهم فشاقي لسانهم وقد استحسن بعض المشايخ عدم فساد العلاقة بأبدل بعض الحروف وان لم يتقارب الخرج لأن فيه بلوى العاتية فكيف يخافن فيه أهملنا (قوله) وأما الطلاق فيقع بها (الخ) أي بالانطاط المحصنة كتنلاق وتلاق وطلاق وطلاق وتلاق قال في البحر فيقع قضاء ولا يصح إلا إذا شهد على ذلك قبل التسليم بأن قال امرأتي تطلب مني الطلاق وأما المطلق فأقول هذا لا فرق بين الصالح والمجاهل وعليه الفتوى أه ثمة لا فرق يظهر بين التمسك والطلاق وقد استدل الخليلي على ذلك بمقابلة مناه من قول قاضي خان أنه ينبغي أن يكون التمسك كالطلاق والعناق في أنه لا يشترط العلم به لأن العلم بضمون اللفظ انما يعتبر لاجل التصديق فلا يشترط فباب استوى فيه الحد والهزل أه قال فإذا علمنا أن الطلاق واقع مع التصديق فيجب أن يكون التمسك نافذا معه أيضاً أه قلت وأما الجواب بأن وقوع الطلاق الاحتياط في التزويج فهو مشترك إلا أن الام على أنه الاحتياط في التزويج بعد تحقيق الزوجية فيجوز اللفظ بلفظ محصن أو بهمل لامه في بل الاحتياط في قضاء الزوجية حتى ينفق الميزل بل قولاً أنهم اعتبروا القصد بهذا اللفظ المحصن بدون وضع جديد ولا علاقة لم يوقعوا به الطلاق لأن اللفظ انشراح من الحقيقة والخيال لا معنى له فعلم أنهم اعتبروا المعنى الحقيقي المراد ولم يعتبروا تحريف اللفظ بل قولهم يقع بها فاضاً فيبدأه يقضي عليه بالوقوع وقال لم يرد بها الطلاق جلا على أنها من أقسام الصريح ولذا قد تصدق به بالاشهاد في الأولى إذا قال العاصي جرت به بتقديم الجيم أو زوروا بالزاي بدل الجيم فأصدا به معنى التمسك يصح ويدل عليه أيضاً ما قدمناه من الأخيرة من أنه إذا قال جعلت بيني وبين هذه بك بلفظ صح لانه أتى بمعنى التمسك والعرة في العقود للمعاني دون الانطاط فهذا التعليل يدل على أن كل ما أفاد معنى التمسك يعطى حكمه لكن إذا كان بلفظ نكاح أو تزويج أو ما وضع لتلك العين السال ولا شك أن لفظ جوزت أو زوروا في فهم منه الماقدان والشهود إلا أنه عبارة عن التزويج ولا يقصد منه إلا ذلك المعنى بحسب العرف وقد صرحوا بأنه يحمل كلام كل عاقد وحالف وواقع على عرفه وإذا وقع الطلاق بالانطاط المحصنة ولومن عالم كما مر وإن لم تكن متعارفة كما هو ظاهر إطلاقهم فيها يصح النكاح من العوام بالمحصنة المتعارفة بالاولى وانه تعالى أعلم (تبس) علم مما تراه جواز العقد بلفظ أزوجت بالهمزة في أوله خلافاً لما ذكره السيد محمد أبو السعود في حاشية مسكين عن شيخه من عدم الجواز معطلاً بأنه لم يجده في كتب اللغة فكان يحرمها وغلاماً (قوله) احتراماً للفرج أي نظراً أمرها وشدة حرمتها لا يصح العقد عليها باللفظ الصريح أو كناية (قوله) صامع كل أي ولو حكما كالكتاب إلى غائبه لأن قراءته فائقة مقام الخطاب كما مر في النسخة بنقد النكاح من الآخر إذا كانت إشارة معلومة (قوله) لتحقيق رضاهما أي ليصدق منه ما من شأنه أن يدل على الرضا إذ حقيقة الرضا غير مشروطة في النكاح لخصته مع الإكراه والهزل رضى وذكر السيد أبو السعود أن الرضا شرط من جانيها لا من جانب الرجل واستدل ذلك بما صرح به القهستاني في المهر من فساد العقد إذا كان الإكراه من جهتها أو قول فيه نظر فإنه ذكر في التآية أن في النكاح الفاسد لا يجب شيء إن لم يطهاها وان وطئها واجب مهر المثل فقال القهستاني عند قوله في النكاح الفاسد أي الباطل كالنكاح للمعاصم المؤبد أو المؤقتة أو الإكراه من جهتها الخ فقوله من جهتها معناه إذا أكره الزوج على التزويج جلا لا يجب له عليه شيء لأن الإكراه من جهتها فنكاح في حكم الباطل لا باطلا حقيقة وليس معناه أن أحداً أكرهها على التزويج وتقبل هذه المسألة ما قالوه في كتاب الإكراه من أنه لو أكره على طلاق زوجته قبل الدخول به لزمه نصف المهر وربع نص على المكروه أن كان المكروه له جانياً فلا كانت الزوجية هي التي أكرهته على الطلاق لا يجب له المهر وربع نص عليه القهستاني هناك أيضاً وأما ما ذكر من أن نكاح المكروه صحيح إن كان هو الرجل وإن كان هو المرأة فهو فاسد فلا أمر من ذكره وإن أكرهه كلام القهستاني السابق ذلك بل عباراتهم مطلقة في أن نكاح المكروه صحيح كطلاقه وعقده مما يصح مع الهزل ولفظ المكروه شامل للرجل والمرأة فمن ادعى التخصيص فعليه البينة بالنقل الصريح ثم فرقوا بين الرجل والمرأة في الإكراه على الزنا في إحدى الروايتين ثم رأيت في إكراه العترة في الحاكم الشهيد ما هو صريح في الجواز

وأما التمسك فيقع بها فاضاً

كما في أوائل الأشباه

(ولا ينعط) احتراماً للفرج

(وشرط صامع كل من العاقدين)

لفظ الآخر لتحقيق رضاهما

فانه قال ولوا كرهت على أن تزوجه بأقرب مهر مثلها عشرة آلاف زوجها أو لوالها مهر مكني قاله كساج
 جازي يقول القاضي الزوج ان شئت انتم لها مهر مثلها وهي امرأتك ان كان كفوا لها والا فز في جنبها ولا شيء
 لها الخ فافهم **(قوله)** بشرط حضور شاهدين أي شهدان على العقد أما الشهادته على التوكيل بالنكاح
 فثبت بشرط لصحة العقد كقصد من العرو والخطبة لها ثبت عند جود التوكيل وفي البصر قد لا يشاهد بأنه
 خاص بالنكاح لقول الاسيباني وأما سائر العقود فتثبت بغير شهود ولا يمكن الاشهاد عليه بسبب الآية
 اه وفي الواقعات انه واجب في المدائين وأما الكتابة ففي عتق المحب يستحب أن يكتب للعق كتابا ويشهد
 عليه سباسة من الصحاح كما في المدائنية بخلاف سائر التصاريح للبرج لانها مما يجب ترويجها اه وبني
 أن يكون النكاح كالعق لان لا حرج فيه اه **(تبه)** أشار بقوله فمأز ولا المسكوة بمجمله الى ما ذكره
 في البرهنا بقوله ولا يقدّم غير المسكوة عند الشاهدين لثبوت الجاهلة فان كانت حاضرة منقبية كني الاشارة
 اليها والاحتياط كتب وجهها فان لم يروا فمأز وجهها وسجوا كلاهما من البيت ان كانت وحدها فمأز ولو معها
 أخرى فلا يقدّم زوال الجاهلة وكذا اذا وكلت بالتزويج فهو على هذا اه أي أن رأوها وان كانت وحدها
 في البيت يجوز أن يشهدوا عليها بالتوكيل اذا ثبتت بالأغلا واستحتمل أن المحل المأز الاخرى وليس معناه
 أنه لا يصح التوكيل بدون ذلك وأنه يصح العقد عند قول فمأز بالاجازة بعده قولاً أو فعلاً لا معناه
 ثم قال في العرو ان كانت غائبة ولم يسجوا كلامها بان عقد لها وكلها فان كان الشهود يعرفونها كني
 ذكر اسمها اذا علموا أنه أرادها وان لم يعرفوها لا يقدّم ذكر اسمها واسم أيها وجدها يجوز ان يخطب النكاح
 مطلقاً لو وكلته فقال بغير تمما زوجت نفسي من موكلي أو من امرأتك بطلت أمرها يدعي فانه يصح عنده
 قال قاضي خان والنكاح كتاب كبير في العلم يجوز الاقتصاد به وقد كراهوا كني الشهود المتيقن كما قال
 الخلف اه قلت وفي التنازلية عن النعمرات أن الاقل هو الصحيح وعليه الفتوى وكذا قال في البصر
 في فصل التوكيل والقضوي ان المتنازلي المذهب خلاف ما قاله الخلف وان كان الخلف كبيراً اه
 وما ذكره في المرأة يجزى منه في الرجل ففي النخبة قال الامام ابن الفضل ان كان الزوج حاضر اشترى اذ اراد الله
 جازولاً في غلام ما يذكر اسمه واسم أبيه وجده قال والاحتياط أن يذهب الى المحلة أو ينقل له فان كان
 الغائب معروفاً عند اليهود قال وان كان معروفاً لا يقدّم إضافة العقد اليه وقد ذكرنا عن غيره في الغائبة
 اذا ذكر اسمها الاخرى وهي معروفة عند اليهود وعلم الشهود أنه أراد تلك المرأة يجوز النكاح اه والحاصل
 أن الغائبة لا يقدّم ذكر اسمها واسم أيها وجدها وان كانت معروفة عند اليهود على قول ابن الفضل
 وعلى قول غيره يكفي ذكر اسمها ان كانت معروفة عندهم والا فلا وبه جزم صاحب الهداية في التنبس وقال
 لأن المصوده ن السجعة التعريف وقد حصل وأقر في الفتح والبرج وعلى قول الخلف يكفي مطلقاً ولا يفتي
 أنه اذا احصان الشهود كثيرين لا يلزم معرفة الكل بل اذا ذكر اسمها وعرفها اثنان منهم كني والظاهر
 أن المراد بالمعرفة أن يعرفوا بالعرف عند عليا هي فلا يثبت فلان الفضل لا معرفة شخصها وان ذكر الاسم
 غير شرط بل المراد الاسم وما يبينها بما يقوم مقامه في البر لو تزوجه بنته ولم يسجل له بيتان لم يصح اليها
 بخلاف ما اذا كانت بنت واحدة اذا اسمها بغير اسمها ولم يشر اليها فانه لا يصح كافي التنبس اه وفيه
 عن النخبة اذا كان للمزوج ابنة واحدة وللقابل ابن واحد فقال زوجت ابنتي من ابنتك يجوز النكاح
 وان كان القابل اثنان فان سجد لها واحدة مع الخ وفيه خلاصة اذا زوجها اخوها فقال زوجت
 اخي ولم يسجلها جازان كانت واحدة واخت واحدة واقتصر ما قد مناه عند قوله ولا المسكوة بمجمله **(قوله)**
 حزين الخ قال في البرج بشرط في الشهود الحرية والعقل والبلوغ والاسلام فلا يقدّم بغيره العبد
 والمجانين والصبيان والكفار في نكاح المسلمين لا له ولا ولاية له ولا فرق في العبد بين الفتن والذري والمكاتب
 فلو عتق العبد أو بلغ الصبيان بعد التحليل ثم شهدوا ان كان معهم غيره وقت العقد من بنقه بغيرهم
 جازت شهادتهم لانهم أهل للصل وقد انعقد العقد بغيرهم والافلا كما في الخلاصة وغيرها **(قوله)** أو حزين
 حزين كذا في المختصر وقد نسبه المصنف قد كره الشارع دفع ايهام اختصاص الف كور في شهادة
 النكاح كما به عليه الخبر الرئي **(قوله)** سامعين قوله ما معناه فلا يقدّم بغيره الاثنان والامعين وهو قول

(د) شرط (حضور) شاهدين
 (ز) (أو حزين) (مكنتين)
 سامعين قوله ما معناه

مطلب
 الخلف كبريق العلم يجوز
 الاقتصاد به

العامة وتصح الزبلي الانتقاد بحضرة الناعمين دون الاعمين ضعيف وقد في التفت والجبر وأجاب في التهر
بجمل الناعمين على الوساين السامعين واعترض بأنه حينئذ يكون محل وفاق لا خلاف ثم قال
في التهر ونبى أن لا يختلف في انعقاد بالاعمين إذا كان كل من الزوج والزوجة أعرس لأن تكاسحه كما قالوا
ينعقد بالاشارة حيث كانت معلومة اه قال في التفت ومن اشترط السماع مائة في التزويج الكتاب
من أنه لا بد من سماع الشهود ما في الكتاب المشغل على الخطبة بأن تقرأ المرأة عليهم أو سماعهم
العبارة بأن يقولون فلا تكتب الى بخطي ثم تشهدهم أنهار جسته نفسها اه لكن إذا كان الكتاب
بلفظ الامر بأن كتب زوجي نفسك لا يشترط سماع الشاهدين لما فيه بناء على أن صفة الامر هو كمال
لأنه لا يشترط الاشهاد على التوكيل أما على القول بأنه يجب في شرط كافي البصر وقدمائة فهاهنا يخرج
بقوله مع ما لا وجه متفرقين بأن حضر أحدهما العقد ثم غاب وأعيد بحضرة الآخر أو مع أحدهما فقط العقد
فأعيد فسمه الاسترداد الأول أو مع أحدهما الإيجاب والاشارة القبول ثم أعيد فسمه كل واحد ما لم يسمه
أولاً لأن في هذه الصورة وجدته أن لم يحضر كل واحد منهما شاهدان كما في شرح النقاية (قوله على الاصح)
راجع لقوله سامعين وقوله معاً مقابل الأول القول بالاكفاة بمجرد حضورهما مقابل الثاني ما عدا أي يوصف
من أنه ان اتحاد المجلس جازاً سماعاً في التفت (قوله فاهمين الخ) قال في الصريح من التبيين
بأنه لو عقد بحضرة هذين لم يفيهما كمالهما لم يجز وصحة في الجوهره وقال في الظهيرة والظاهر أن يشترط
فهم أنه تكاح واختاره في الحاشية فكان هو المذهب لكن في الخلاصة لو يحسنان الحرية فقتداها والاشهاد
لا يبرؤنها اختلف المشايخ فيه والاصح أنه ينعقد اه فتد اختلف التصحيح في اشترط الفهم اه وحل
في التهر في الخلاصة على القول باشتراط الحضور بلا سماع أو فهم أي وهو خلاف الاصح كما في ريق الرحى
بجمل القول بالاشراط على اشترط فهم اه عند تكاح والقول بعدمه على عدم اشترط فهم معاني اللفاظ
بعد فهم ان المراد عقد النكاح (قوله له تكاح مسلمة) قيد لقوله مسلمين احترافهم نكاح المذمة
فانه لو تزوجها مسلم عند ذن من كان في كفايته لكنه هو من ما قبله من الشروط بشرط في النكحة الكفارة ايها
مع أنهم انصع فيشره وهذا كما لا بد من ذلك كما ساقى في باب ولا يفد ذلك قال في الهداية ولا ينعقد تكاح
المسلم الا بحضور شاهدين حزين الخ وقد يجاب بأن الكلام في نكاح المسلمين بدليل أنه ينعقد لتكاح
الكاقر بابا على حدة ولما كان تزويج المسلم مذمة لا يشترط فيه اسلام الشاهدين احترافه بقوله لتكاح مسلمة
(قوله ولو فاسق الخ) اعلم أن التكاح له حكم الانتقاد وحكم الاظهار له الاول ما ذكره والشأن
انما يكون عند التباحد فلا يقبل في الاظهار الاشهاد من تقبل شهادته في سائر الاحكام كما في شرح
الطحاوي فلذا العقد بحضور الفاسقين والاعمين والمحدودين في ذنف وان لم يتواووا القاديين وان لم يقبل
أداؤهم عند القاضي كانعقاده بحضرة الصدوقين بجر (قوله أو محدودين في ذنف) أي وقد تابا قال
في التهر وهذا التبدل لا يذمه ولا يلزم التكرار اه واعتبر بأن المقصود من اطلاق المصنف الاشارة
الى خلاف الشافعي في الفاسق المعلن والمحدود قبل التوبة أما المستور والمحدود التاب فلا خلاف فيه اه
كما في شرح المجمع والمحققين وايضا فالمحدود أحسن مطلقاً من الفاسق وذكر الاخضر بعد الاعتراف في أنصع
الكلام على أنهم صرحوا بأنه اذا قبل الخاص العام يراد به ما عدا الخاص لكن في الفتن ان عطف الخاص
على العام مما تردت به الواو سوي لكن الفقهاء يتفاوتون في عطفه بأو قلت وصرح بعضهم بجوابه بتم وأبو
كما في حديث ومن كانت هيمة الى دنيا يصعبها وأمر أن يشكها (قوله أو اعمين) كذا في الهداية والكثر
والوقاية واختاروا الاصلاح والجوهره وشرح النقاية والتفت والخلصة وهو يخاف لقوله في الثانية ولا تقبل
شهادة الا على عند نالاه لا يشترط على التمييز بين المذمى والمذمى عليه والاشارة اليها لا يكون كلامه
شهادة ولا ينعقد النكاح بحضرة اه والاحتياط ما عليه الاثرون فوح (قوله وان لم يثبت التكاح
بهما) أي بالابن أي بشهادتهما فقولاً بالابن يدل من الصغير الجبر وروى نسخة لهما أي الزوجين وقد أشار
الى ما قد منه من الفرق بين حكم الانتقاد وحكم الاظهار أي ينعقد النكاح بشهادتهما وان لم يثبت بهما عند
التباحد وليس هذا خاصاً بالابن كافتقاره (قوله ان ادعى القريب) أي لو كانا ابنيه وسدأ وانها وحدها

على الاصح (فاهمين) انه نكاح
على المذهب بجر (مسلمين) نكاح
مسلمة ولو فاسقين أو محدودين في
ذنف أو اعمين أو ابن الزوجين
أو ابني أحدهما وان لم يثبت
النكاح بهما (بالابن) ان ادعى
القريب

مطلب
في عطف الخاص على العام

فأدى أحدهما التكاثر وجمده الآخر لا تقبل شهادة أي المدعى به بل تقبل عليه ولو كانا انهما لا تقبل
 شهادتهما لمدى ولاعله لانهما لا تلوعن شهادتهما لاصحهما وكذا لو كان أحدهما انهما والآخر انهما
 لا تقبل أصلاً كما في البصر (قوله كادع الخ) لان الشهادة انما شرطت في التكاثر انما فيه من البينات
 ملك المتعة عليها فليقلل الجزء الذي لا يثبت ملك المهر لها عليه لان وجوب المال لا تستلزم فيه الشهادة
 كلبس وغيره وللمدعى شهادة على مثله لولا تعلقه به وهذا عند حياو قال محمد وزفر يا بصير وتعامه في التفتيح وغيره
 وأراد بالمدعى الصكتانية كما في التفتيح الثاني قال ح نخرج غير التكاثر كما سألني في فصل الخمرات
 ودخل الخمرية التكاثرية وانكره نكاحها في دار الحرب كما ذكره الشارح في محرمات شرح الملقى اه
 (قوله ولو حلفوا فيه) كمالو كما نصرا في حجة يهودية وشغل الحلاقة الذين غير التكاثر كيموسين
 والظاهر انه احقر زعمها عن الحرير لثبوت الربط وللمدعى شهادة على مثله فاذا ان شهادته الحرفي على الذم
 لا تقبل والساكن حربي أفاده السيد أبو السعود (قوله مع انكاره) أي انكار الماسم العقد
 على الفتنة أو ما عند انكارها لا تقبل عندها بل طافوا على محذور لا كان ما سألنا وقت العقد بل والا
 وعلى هذا الخلاف لو سألوا ذمياً (قوله والاصل عندما الخ) عبارة التبرع قال الاصيل في رواية الاصل
 ان كل من سخط أن يكون ولياً فيه لولا تعلقه به صلح أن يكون شاهداً فيه وقولاً لولا تعلقه به لأجراح المصائب
 فانه وان ملك زينة أمته لكن لولا تعلقه به بل بما استفاد من المولى اه وهذا يقتضي عدم اعتقاده
 بالمحذور عليه ولم أره اه (قوله أمر الاب رجلاً) أي وكه والغير البارز في صغرته للاب والمستر
 في زوجه الرجل المأمور بكونه رجلاً مثلاً فلو كان امرأة تسع لكن اشترط أن يكون معها رجلاً أو رجل
 وامراً كما أفاده في البصر (قوله لانه يجعل عاقداً حكماً) لان الوكيل في التكاثر صغير ومعتبر بقتل عارة الموكل
 فاذا كان الموكل حاضر كان مباشرة لان العبارة تنقل اليه وهو في المجلس وليس المانسر سوى هذا بخلاف
 ما اذا كان غائباً فالمباشر مأخوذ في مفهومه الحضور فظهر أن المال حاضر مباشر اجبري فانه مضى ما أورده
 في النهاية من انه تكلف غير محتاج اليه ان الاب يصلح شاهداً فلا حاجة الى اعتباره مباشرة الا في مسألة البت
 البالغة فغ مخلصاً وتعامه في البصر (قوله والا) أي وان لم يكن حاضر الا يصح لان انتقال العبارة اليه
 حال عدم الحضور لا يصير به مباشر (قوله ولو روج بنته البالغة العاقدة) كونه بائنة غير قيد فانها لو كتبت
 رجلاً غيره فكذلك كما في الهبة وقيد بالافقة لانه لو كانت صغيرة لا يكون الولي شاهداً لان العقد
 لا يمكن نقله اليها بجر وبالعاقدة لان المحنونة كالصغيرة لا يمكن جعلها شاهداً على نفسها (قوله
 عبارة الوكيل اليها وهي في المجلس فكانت مباشرة ضرورية ولانه لا يمكن جعلها شاهداً على نفسها (قوله
 والا) أي وان لم تكن حاضرة لا يكون العقد نافذاً بل موقوفاً على اجازتها كما في الحوى لانه لا يكون أدنى
 حال المقتضى وعند القضي ليس ساطع ط عن أبي السعد (قوله جعل مباشر) لانه اذا كان
 في المجلس تنقل العبارة اليه كما قد مناه (قوله ثم انما تقبل شهادة المأمور) يعني عند التمسك واردة
 الاظهار ما أمن حيث الانتفاء الذي الكلام فيه فهو مقبولة طلقاً كالابن وأشار الى انه يجوز له أن يشهد
 اذا وفي العقد ومات الروح وانكرت ورثته كما حكى عن النصار قال وبني أن يذكر العقد لا غير فيقول هذه
 منكوته وهكذا قالوا في الاخيرين اذا زوجا اختها ثم اراد أن يشهدا على التكاثر ينبغي أن يقولوا
 هذه منكوته بجر عن الذخيرة (قوله لتلاشيد على فعل نفسه) برده شهادة نحو الباقين والقاسم
 لانه قبل مع يمانية أنه فعله شريلاً لانه لا يثبت في العقد انما لم يفعل العاقد شهادة على فعل نفسه
 شهادة على أنه هو الذي الزم موجبات العقد فتختلف بخلاف الباقين والقاسم فان فعلها غير مانع من الباقين
 فظاهر وأما القاسم فخلق شهادات البرائة من أن وجهه القول أن الملك لا يثبت بالتسعة بل بالتراضي
 أو باستعمال التزعة ثم التراضي عليه اه فافهم (قوله ولو روج المولى عبده) أي أو أمته كما في التفتيح
 وقوله بمحضرة أي العبد وقوله وواحد بالخ عطف على هذا الضمير وقوله لم يجوز على الظاهر ذكره في التبرع
 ونقله السيد أبو السعود عن الدراية فيما لو روج أمته ولا فرق بينها وبين العبد ذكر في البصر أنه رجعي الفتح
 بأن مباشرة السيد ليس فكما المجبر عن ما في التزج مطافاً والاصح في مسألة وكيله أي فيما لو روج وكيل

كاصح نكاح مسلم ذمياً عند ذميين
 ولو حلفوا فيه بها (وإن لم يثبت)

التكاثر (بمعنى مع انكاره) والاصل
 عندنا أن كل من ملك قبول
 التكاثر بولا تعلقه به عند مجزئته
 (أمر الاب رجلاً أن يزوج
 صهره فزوجهما عند رجل
 أو امرأتين) والحال أن الاب
 حاضر صريح لانه يجعل عاقداً
 حكماً (والا ولو روج بنته
 البالغة) بالعاقدة (بمحضرة)

شاهد واحد جارحان كانت
 ابنته حاضرة) لانه لا يجعل عاقدة
 (والا) الاصل أن الأمر متى
 حضر جعل مباشر ثم انما تقبل
 شهادة المأمور اذا لم تذكر أنه
 عبده لثلاث شهد على فعل نفسه
 ولو روج المولى عبده البالغ
 بمحضرة وواحد لم يجوز على الظاهر

السيد العبد يحضر مع آخر قاته لا يصح (قوله مع) وقيل لا يصح لانتقاله الى السيد لان السيد لا يخلو عنه قال في الفتح والاصح الجواز على منع كونها الى السيد والامة وكيف لان الاذن فك الجرح عنها فتمت فان بعده باطلتهما لا طريق النجاسة (قوله والفرق لا ينفى) هو ما ذكرناه من القيم من أن مباشرة السيد العبد ليس تكاليف عن العبد في التزوج فلا يتقل العقد اليه بل يقي السيد هو العاقد ولا يصح شاهد بخلاف اذنه به فان العبد ممنوع عن التكاح خلق السيد لا لدمه اقلية فلا يذن بصير أصلاً لا نكاحاً فلا ينقل العقد الى السيد ولا يصح شاهد افعيص بحضرته (قوله ما لم يقبل الموجب بعده) أي بقول الاخر زوجت أو تم لا قول الاخر ذلك يكون ايضاً بافتتاح في القول الاول قبلت وسماه موجباً نظراً الى الصورة (قوله لان زوجتي استخيار) المسألة من الخباية وتقدم أنه لو صرح بالاستخيار فقال هل أعطيتنيها فقال أعطيتكمها وكان المجلس لتكاح يستند فهذا أولى بالاتفاق فأما أن يكون في المسألة رواية أن أو يعجل هذا على أن المجلس ليس لعقد التكاح وقال في كافي الحاكم وإذا قال رجل لامرأة أتزوجتك بكذا أم كذا فقلت قد فعلت فهو بمنزلة قوله قد تزوجتك وليس يحتاج في هذا إلى أن يقول الزوج قد قبلت وكذلك إذا قال قد خطبتك إلى نفسي بأف درهم فقلت قد تزوجتك نفسي هذا كله جائز إذا كان عليه شهود لان هذا كلام الناس وليس بقياس اهـ وجق (قوله لانه نو كيل) أي فيكون كلام الشاقي غامضاً مقام الطرفين وقيل أنه يجب وموافقه ط (قوله لم يصح) لان النجاسة يشترط ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وتقدم أنه إذا عرفها بالشهود يكتفي ذكر اسمها فقط خلافاً لابن الفضل وعند الخصاص يكتفي مطلقاً والظاهر أنه في مسائلنا لا يصح عند الكل لان ذكر الاسم وحده لا يصره فان المراد إلى غيره بخلاف ذكر الاسم فهو ما إلى أب آخر فان فاطمة بنت أحمد لا تصدق على فاطمة بنت محمد تأمل وكذا يقال فيما لو غلط في اسمها (قوله اذا كانت حاضرة الخ) راجع إلى المسألة أي فأنها لو كانت مشار إليها وغلط في اسم أبيها أو اسمها لا يضر لان تعريضها لشارة الجسبة أقوى من التسمية لما في التسمية من الاشتراك العارض وتقلو التسمية عندها كالزوال اقتدت بريد هذا فإذا هو عسر فانه يصح (قوله ولوله بتان الخ) أد بان كان اسم الكرى ثلاثاً والعفري فاطمة فقال زوجتك بنتي فاطمة وقيل مع العقد عليا وان كانت عائشة هي المرادة وهذا إذا لم يصحها الكرى أم قال زوجتك بنتي الكرى فاطمة بنتي الولو الجسبة يجب أن لا يستند العقد على احداهما لانه ليس له ان يكرى بهذا الاسم اهـ ونحوه في الفتح عن الخباية ولا تنضم اليه نية ولا معرفة الشهود بعد صرف اللفظ عن المراد كقولنا ونظير هذا ما في البصر عن الظهيرة لو قال أبو الحفصة لابي الصغير زوجتك بنتي ولم ير عليه شيئاً فقال أبو الصغير قبلت يقع انكاح اللاب هو الصبي ويجب أن يخطأ فيه فيقول قبلت لابي اهـ وقال في الفتح بعد أن ذكر المسألة بالقارسية يجوز انكاح على الاب وان جرى بينه مقدّمات انكاح لابن هو المختار لان الأب أشفعه إلى نفسه بخلاف ما لو قال أبو الصغيرة زوجت بنتي من ابنك فقال أبو الابن قبلت ولم يقل لابي يجوز انكاح الابن لان إضافة المزوج للنكاح إلى الابن يقي ويقول الثنايل قبلت جواباً له والجواب يستند الى قول صار كالوال قال قبلت لابي اهـ قلت وبه يعمل بالاولى حكم ما يكره وقوعه حيث يقول زوج ابنتك لابي فيقول له زوجتك فتقول الاول قبلت فقع العقد للاب والناس عنه غافلون وقد سئل عنه فاجب بذلك وبأنه لا يمكن للاب تطلقها وعنده لابن ثانياً لم يحرم على الابن مؤبداً ومثله ما يقع كثيراً إذا صاحب يقول زوجتي بنتك لابي فيقول زوجتك فان قال الاول قبلت انعقد النكاح لنفسه والام لا ينعقد أصلاً لانه ولا ينفى كآتي به في الخبرية وبني ما إذا قال زوج ابنتك من ابني فقال وبهينهاك أو تزوجتهاك فيصيح الابن بخلاف حاتم عن الظهيرة لانه ليس فيه الاخطية أما هنا فقول زوج ابنتك من ابني نو كيل حتى لم يمتحج بعده إلى قبول فيه فيقول الاخر وبهينهاك معناه تزوجتها لابنك لا لجبك ولا لفرق في العرف بين تزوجتهاك وبهينهاك كذا حزره في الفتاوى الخبرية والظاهر أنه لو قال زوجتك لا يصح لاحداً إذا قال الاخر قبلت فيصيح له وبني أيضاً قوله زوجتك بنتي لابنك فتقول قبلت ويظهر أنه يستند للاب لاستناد التزوج ويقول في البت لا نكح معناه لا لجبك فلا ينفى وكذا لو قال الاخر قبلت لابي لا يحد أبناهم لو قال أعطيتك بنتي لابنك فيقول قبلت فالتاها أنه يستند لابن لان قوله أعطيتك بنتي لابنك معناه في العرف أعطيتك

ولو أنى لم ينعقد بحضرة المولى
ورجل سمع والفرق لا ينفى
(ولو قال) رجل لا تزوجتني
ابنتك فقال لا تزوجت
(أو قال) تم بحبيبه (لم يكن
نكاحاً ما لم يقبل) الموجب بعده
(قبلت) لان زوجتي استخيار
وليس بعقد بخلاف زوجتي لانه
نو كيل (غلط وكيله بالنكاح
في اسم أبيها فحضرها لم يصح)
للهالة وكذا لو غلط في اسم بنته
الابن أو كانت حاضرة أو أشار
إليها فصح ولوله بتان أراد تزويج
الصغيري فقط فجاهل باسم
الصغيري مع للعفري خاتمة

بني زوجة لابنك وهذا المعنى وإن كان هو المراد عرفاً من قوله من زوجتك بنى لابنك لكنه لا يساعد اللفظ كما حملت والنية وحدها لا تنفع كما زعموا والله سبحانه أعلم وأما في الخبر بنى فحين خطب لابنه بنت أخيه فقال أبوهارزج بن جثلي بنى فلانة لابنك وقال الآخر تزوجت أبياب لا يستعد لأن التزوج غير التزويج اهـ فنه نظر بل لم يستعد لأن يقول أبي البنت تزوجتك بكاف الخطاب ولا يلهى له وانه من البنت حتى لو كان أجنبياً عنها انعقد النكاح بل هو أولى بالانفصال عن المسألة المارة عن الظهير للحصول بالإضافة في الإيجاب والقبول بخلاف ما في الظهير به وتكون معدود تزوجتك التزويج ومعدود تزوجت التزوج لا يظهر وجهها إلا بزم اتحاد المسألة في الإيجاب والقبول فضلاً عن اتحاد الصيغة فلو قال تزوجتك فقال قبلك أو رضيت بآز تزوجت أو رضيت بآز فقلت في القبح عن الفتوى قيل لا يصح وإن قيل عن الزوج إنسان واحد لأنه نكاح بغير شهود لا يصح شاهد أو قبل يصح وهو الصحيح وعليه الفتوى لأنه لا ضرورة في جعل الشكل خاطباً فيجعل النكاح فقط والبيان شهود اهـ ونقل بعده في الصريح الخلاصة أن المختار عدم الجواز اهـ ولا ينبغي أن ننظر الفتوى أكد أنفاط التعديل ووفق بعضهم يحمل ما في الخلاصة على ما إذا جابوا جميعاً وأقول بآنه قول الخلاصة وقيل واحداً من القوم ومنه ما زعم عن التثنية وإن قيل عن الزوج إنسان واحد فافهم (قوله) لم يكن له الأمر الخ ذكر الشارح في آداب الأمر بالدين كما على أن أمرها به دائماً اهـ لكن ذكر في الصريح أن هذا الواجب أن المرأة فضلت تزوجت نفسى على أن أمرى ببدى أطلق نفسى كالأريد أو على أن سلطاناً فقال قبلك وقع الطلاق وصار الأمر به دائماً أو لا تطلق ولا يصير الأمر به دائماً (قوله بنى الخبار) أى للموكل (قوله ولها الاقل) أى إذا اختار الفسخ فإن كان المسمى أقل من مهرها فلهها لا ينارضت بها فكأن مستطفاً ما زاد منه المهر المثل وإن كان مهرها أقل فلهها لأن الزيادة عليه لم تلزم الاتساع في حين العقد فإذا فسد العقد فسد ما في ضمنه وما كان العقد هنا موقفاً فلا فساداً أحبب بقوله لأن الموقوف كالفساد أفاده الرجحان فيه ظهر أن المراد بالمسمى ما جاءه الوكيل لها لا ما جاءه الموكل للوكيل فإنه لا وجه له فافهم (قوله قبيل بكنز) لأنه اعتد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عالم الغيب قال في التفسيرية وفي الجملة ذكر في الملقطة أنه لا يكتفى لأن الأشياء تعرض على روح النبي صلى الله عليه وسلم وإن الرسل يعرفون بعض الغيب قال تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً إلا من ارتضى من رسول اهـ قلت بل ذكر دوافي كتب العقائد أن من جعله كرامات الأولياء لا اطلاع على بعض المقصات وردوا على المعرفة المستدلين بهذه الآية على فيها بأن المراد الاطلاع بواسطة والمراد من الرسول المثل الذى لا يظهر على غيبه بلا واسطة إلا المثل كما ألتى والاولى ما يظهرهم عليه بواسطة المثل أو غيره وقد بطل الكلام على هذه المسألة في رسالتنا المسماة على الحسام الملهدى لتصرف سيدنا خالد التثنية بنى فرا جعها فإن فيها فوائد نفيسة والله تعالى أعلم

• (فصل في المحرمات) •

شروع في بيان شروط النكاح أيضاً فإن منه كون المرأة بحالة تصير محرمة وأفراد فصل على حدة لكثرة شعبه بحر (قوله قرابة) ككفر وعه وهم بناته ونبات أولاده وإن سفلن وأصوله وهم أتهاته وأتهاته أتهاته وأتهاته وان علون وقروع أو به وان نزلن فصرم بنات الأخوة والأخوات ونبات أولاد الأخوة والأخوات وان نزلن وذروع أعداد وجدته أبطن واحد فلهذا التحريم العمات والخالات وتحمل بنات العمات والأعمام والخالات والأخوات فتح (قوله مصاهرة) ككفر وعه نسائه المدخول بهن وان نزلن وأتهاته الزوجات وجدته أمهن بعد صحیح وان علون وان لم يدخل بالزوجات وتصرم موطأت أبائهن وأجدادهن علواً ولورثنا والمعدودات لهم عليهن بعد صحیح وموطأت أمهاتهن وأبنائهن وأولادهن مدخولون أو المدخولون لهم عليهن بعد صحیح فتح وهذا القبيلات والمطويات بشهود لا صولة وفروعه أو من قبل أو من أصولهن أو فروعهن (قوله رضاع) فيحرم به ما يحرم من النسب إلا ما استثنى كما سبق في باب وهذه السلسلة محترمة على التأييد (قوله جمع) أى بين المحرم كاختين ونحوهما وبين الأجنبيات زيادة على أربع (قوله ملك)

(ولو بعت مريد النكاح أقواماً للخدمة فتزوجها الأب) أو الولد

(بعضهم جمع) يجعل المتكلم فقط خاطباً بالباقي شهوداً به بنى فصح (فروع) قال تزوجت ابنتك على أن أمرها به دائماً لم يكن له الأمر لأنه تفويض قبل النكاح وكه بأن تزوجه فلانة كذا فزاد الوكيل في المهر لم ينفذ فلو لم يعلم حتى دخل بنى الخبارين إجازته وقد مضى ولو الأقل من المسمى ومهر المثل لأن الموقوف كالفساد وتزوج بشهادة الله ورسوله لم يجوز بل قيل يكفر والله أعلم (فهـ لـ)

في المحرمات أسباب التحريم أنواع قرابة مصاهرة وضاع جمع ملك

كنكاح السدة أمته والسدة بعدها فتح وعبد المثل بالنكاح أي لأن المالكية تنافي الملوكة كجاسيات
بانه وشمل ذلك لبعضها وملكها لبعثه (قوله شرك) عبارة الفتح عدم الدين السماوي كنجوسية
والشركة اه وتتمثل أبدا المرتدة ونافية الصانع تعالى (قوله ادخال أمة على حرة) أدخله الزباني
في حرة الجع فقال وحرمة الجع بين المازنة والامة والحرة متقدمة وهو الانسب يحرم أي للتبسط وتقبل
الاقسام وكذا فضل في الفتح ~~يمكن~~ الأولى أن يقال والحرة غير متأخرة ليشمل ما لو تزوجها في عقد واحد
فتى الزباني صح نكاح الحرة وبطل نكاح الامة (قوله وبني الخ) زاد في شرحه على الملق اثنين آخرين أيضا
حدث قال قلت وبني من المحرمات الملقى المشكل بلوازذكورته والجنبة وانسان الماء لاختلاف الجنس اه
قلت وكذا أنه استغنى هنا عن ذكره بما تقدمه أول النكاح ويزاد خامس سيذكره في باب وهو حرمة
الاعان وقد تعلقمت السبعة مع الحنة المزيدة فتوى

أنواع تحريم النكاح سبع • قرابة ملك رضاع جع
كذلك شرك نسبة المصاهرة •
وزيد خمسة أسك بالبيان • تعلقه لها ثلثا والاعان
تعلق بحق غير من نكاح • أو عدة خنوة بلا رضاع
وأخر الكل اختلاف الجنس • كالحق والمائى لنوع الانس

(قوله حرم على المتزوج) أي حريد التزوج وقوله ذكر اكار أو أنى بيان لفساده ارجاع الضمير الى المتزوج
الشامل لهما الى الرجل فان ما يحرم على الرجل يحرم على الانثى الا ما يخص بأحد الطرفين بطله فالمراد هنا
أن الرجل كما يحرم عليه تزوج أصله أو فرعه كذلك يحرم على المرأة تزوج أمهاتها وفرعها ولا يحرم عليه تزوج
بنت أخيه يحرم عليها تزوج ابن أخيها وهكذا في أخذ في جانب المرأة فظهر ما يؤخذ في جانب الرجل لا عينه وهذا
معنى قوله في المنع كما يحرم على الرجل أن يتزوج عن ذكر يحرم على المرأة أن تتزوج بغير علم ذكر اه فلا يقال
انه يلزم أن يصير المائى يحرم على المرأة أن تتزوج بنت أخيها لأن بنت الأخ في جانب الرجل ابن الأخ في جانب
المرأة ولا يراد أيضا انه يلزم من حرمة تزوج الرجل بأصله كحرمة تزوجها بفرعها لأن التسميم باللازم غير
مصيب فافهم (قوله علا أو زول) نشر على ترتيب الفقر وتفكيك الغطاء تراها تظهر المراد بقى في الكلام التسميم
مصيب (قوله واخنة) عطفي بنت لاهي أخيه بشرية قوله وبنتها لكنه يحرم وبناظر للشرح صر فوع بالنظر
للمتن ح لان المضاف وهو نكاح الدا خل على قوله أصله من كلام الشاويح (قوله ولومن زنا) أي بان يرى
الزاني بكم ويحكم حتى تلد بنتا يحرم عن الفتح قال المسائوق ولا يصور كونها ابنته من الزنا بالذات اذ لا يعلم
صكون الولد منه الا به اه أي لانه لم يمكنه بمحمل أن غيره زنى بها لعدم الفرائض الشافى لذلك الاحتمال
قال ح قوله ولومن زنا تعميم بالنظر الى كل ما قبله أي لا فرق في أصله أو فرعه أو أخيه أو بنت من الزنا ولا
ويستدرك اذ لا يكره أن يزوج من النكاح أو من الزنا بنت من النكاح أو من الزنا بنت من الزنا وبنتها وعته
وساتته أي أخته من النكاح لها بنت من الزنا أو من الزنا لها بنت من النكاح أو من الزنا لها بنت من الزنا وكذا
أو من النكاح لها بنت من الزنا أو من الزنا لها بنت من النكاح أو من الزنا لها بنت من النكاح وكذا أمه من
النكاح لها بنت من الزنا أو من الزنا لها بنت من النكاح أو من الزنا لها بنت من النكاح وهذا افتكان
ينبغي أن يؤخر التعميم عن قوله وخاتمه اه قلت لكن ما ذكره الشارح أحوط لانه اقتصر على ما رواه متقولا
في الصرع الفتح حيث قال ودخل في البنت بنته من الزنا فحرم عليه بصره لانها بنته لقمة وانطباع
انما هو بالنسبة العصرية ما لم يثبت نقل كقصة الصلاة فهو قصير متقولا شرعا وكذا أخته من الزنا وبنت أخيه
وبنت أخيه أو ابنته اه فلا أثر التعميم عن الكل كان غير مصيب في اتباع النقل على أن ما ذكره في الصرع
هنا مخالف لما ذكره نفسه في كتاب الرضا عن أن البنت من الزنا تحرم على عم الزنا وخاله لانه لم يثبت نسبها
من الزنا حتى يظهر فيها حكم القرابة أو ما التحريم على اباء الزنا وأولاده فلا اعتبار بالجزئية ولا جارية بينها وبين
الم والمثال اه ومثله في الفتح هالك عن التعميم وسند كبر عبارة التعميم قريبا فافهم (تنبيه)
ذكر في البصر أنه دخل بنت الملاعبة أيضا فلها حكم البنت هالاه بسبيل من أن يكذب نفسه ويدعيها فثبت

شرك ادخال أمة على حرة فهي
سبعة ذكرها المصنف بهذا
آ ترتيب وبني التعلق ثلثا وتعلق
حق الغير بنكاح أو عدة ذكرها
في الرجعة (حرم) على المتزوج
ذكر اكار أو أنى نكاح (أصله)
وفرعه علا أو زول (وبنت
أخيه واخنة وبنتها) ولومن زنا
(وعته وخاتمه)

نفسه كافي القبح قال وقد منافي باب المصرف عن المزاج أن ولد أم الولد الذي شاء لا يجوز دفع الزكاة اليه
ومقتضاها ثبوت البتة فيما بين على الاحتياط فلا يجوز ولده أن يتزوجها لانها اخته احتياطاً وتوقف على قتل
ويمكن أن يقال في ثبوت الملاعة انها تحرم باعتبار انهارا ربية وقد دخل بأنتها للماتكة في القبح كالايجني
انتهى لكن ثبوت العان لا يتوقف على المدخول بأنتها وحجته فلا يلزم أن تكون ربيته نهر (قوله فهذه
السبعة الخ) لكن اختلف في وجوب حرمة الجدة ونسب البنات فقيل بوضع اللفظ وحقيقته
لان الأم في اللغة الاصل والبنات الفرع فيكون الاسم جنتهم من قبيل المشكك وقيل بعموم الجواز وقيل بدلالة
النسب والكل صحيح وقوله في المصير وأفاده حرمة البنات من الزنا بصريح النص المذكور كما تقدم
(قوله ويدخل عمه جده وجدته) أي في قول المتن وعمه كما دخلت في قوله تعالى وعماتكم ومثله قوله

وخالهما كافي الزبلى ح (قوله الاشياء وغيرهن) لا يخص هذا التعميم بالعمه والخالة فان جميع
ما تقدم سوى الاصل والفرع كذلك كأفاده الاطلاق لكن فائدة التصريح بها التنبه على مخالفة ما بعده
كما تعرفه فافهم (قوله وأما عمه أمته الخ) قال في النبر وأما عمه والخالة الخ فان كانت
العمه القربى لأمته لا تحرم والامرت وان كانت الخالة القربى لأمه لا تحرم والامرت لان أم العمه حنيفة
يكون زوج أم أبيه فعمتها اخت زوج الجدة أم الاب واخت زوج الام لا تحرم فاخت زوج الجدة الأولى
وأم الخالة القربى تكون أمرا أم الجدة أي الام فاختها اخت أمرا أي الام واختها أمرا إذا لم تحرم أمه
والمراد من قوله لأمته أن تكون العمه اخت أبيه لام احترازاً عما إذا كانت اخت أبيه لأب وأولاً وأم فإن عمه
هذه العمه لا تلحق لانها تكون اخت الجدة أي الاب والمراد من قوله وان كانت الخالة القربى لأمه
أن تكون اخت أمته لانها احترازاً عما إذا كانت اختاً لأمته أو شقيقة فان خالة هذه الخالة تكون اخت
جدته أم أمته فلا تلحق وكان السارح ففهم من قول النبر لأمته وقوله لأمه أن الصغير فهم ما راجع الى صيد النكاح
كما هو المتبادر منه فقال ما قال وليس كذلك لما علة فكان عليه أن يقول وأما عمه والخالة لأمه
ويجوز تخصيص كلامه بأن تقدم العمه القربى يكونها اخت الجدة لأمته والخالة القربى يكونها اخت الجدة
لانها كأمه أو صفة أمته وأما على إطلاقه ففيه صحيح (قوله بنت زوجته الموطأ) أي سواء كانت في حجره
أي كنفه وتقدمه أو لا ود كزجر في الآية شرح مخرج العادة أو ذكره كالتشيع عليهم كافي المصير واحترازاً لموطأ
عن غيره فلا تحرم بنتها بمجرد العقد وفي ح عن الهندية أن الخلو بالزوجة لا تقوم مقام الوطئ في تحريم
بنتها أه قلت لكن في التحسين عن أجناس الناطق قال في نوادر أبي يوسف اذا خلاها في صوم رمضان
أو حال احرامه لم يجعل له أن يتزوج بنتها وقال محمد يجعل فان الزوج لم يجعل وأما ما حكي كان لها نصف المهر أه
وظاهره أن الخلاف في الخلو الفاسد أما العصمة فلا خلاف في أنها تحرم ما تأمل وسبق في تمام
الكلام عليه في باب المهر عند ذكر أحكام الخلو وبشرط وطؤها في حال كونها شتاً أم لا ودخل في ذلك

صفة لا تنسب فلفظها فاعتدت بالاشهر ثم تزوجت بغيره فجاءت بنت حلي أو ما لم يقبل الاشتاء التزوج
بها كما يأتي منها وكذا بشرط نفسه أن يكون في حال الوطئ شتاً كما ذكره حاشاك (قوله وام زوجته)
خرج أم أمته فلا تحرم الاب الوطئ أو وداعيه لان لفظ النساء اذا اضيف الى الأزواج كان المراد منه الحرائر
كافي الطهارة والابلاء بغير وأراد بالحرائر النساء المعقود عليهن ولو أمته نفسه كما أفاده الرحي
وأبو العود (قوله وجدته أمها مطلقاً) أي من قبل أبيها وأمتها وان علون بغير (قوله بجبر العقد الصحيح)
بفسره قوله وان لم يوطأ ح (قوله الصحيح) احترازاً عن النكاح الفاسد فإنه لا يوجب بغيره حرمة المساهرة
بل بالوطئ أو ما يشبهه من المهر بشهوة والتفرض بشهوة لان الاضافة لا تثبت بالالعقد الصحيح بغير
أي الاضافة الى النكاح في قوله تعالى واهتات نسائكم أو في قوله وام زوجته ويوجد في بعض النسخ
زيادة قوله فالفاسد لا يحرم الامس بشهوة ونحوه (قوله الزوجة) أي له في الدرر بالايم وهو سبق قلم (قوله
ويدخل) أي في قوله وبنت زوجته بنت الزبيبة والربوبية بنت حرمين لا الجاع وقوله تعالى ورباكم بغير
(قوله وفي الكشاف الخ) تباع في النقل عنه صاحب المصير ولايجني ان المتون طاعة بأن اللبس ونحوه
كالوطئ لا يحل حرمة المساهرة من غير اختصاص بموضع دون موضع لكن لما كانت الآية مصرحة بجمرة

فهذه السبعة المذكورة
في آية حرمت عليكم اهتاتكم
ويدخل عمه جده وجدته وخالهما
والاشياء وغيرهن وأما عمه
أمته وخالة أمته لخلال كبرت
عمه وعمته وخالته لقوله تعالى
وأحل لكم ما وراء ذلكم
(و) حرم بالمساهرة بنت زوجته
الموطأ وام زوجته) وجدتها
مطلقاً بمجرد العقد الصحيح
(وان لم يوطأ) الزوجة لما تقرر
ان وطئاً لا يهتات بغير البنات
ونكاح البنات يهتات بالاهتات
ويدخل بنت الزبيبة والربوبية
وفي الكشاف واللمس ونحوه
كالمدخول عند أبي حنيفة وأقره
المصنف

الربائب بقيد الدخول وبعد مهاتها عند عدمه كان ذلك مظنة أن يتوهم أن خصوص الدخول هنا لا يقمنه وان
تصر بهم بان اللبس ونحوه يوجب حرمة المصاهرة مخصوص بما عدا الربائب لظاهر الآية فنقل التصريح
عن أبي حنيفة بأنه قائم مقام الوطى هنا دفع ذلك الوهم وبيان أنه ليس من تخريجات المشايخ وكأنه لم يجد
التصريح به هناك عن أبي حنيفة إلا في الكشف فنقل ذلك عنه لأنه لا يخفى من مشايخ المذهب وهو جهة
في النقل ولكون الموضوع موضع خفاء أو كذلك بقوله وأقره المصنف فافهم (قوله) وزوجة أصله وفرعه
لقوله تعالى ولا تنكوا ما نكح آباؤكم وقوله تعالى وحلائل إبتائكم الذين من أصلابكم والحليلة الزوجة وأما
حرمة الموطى فتبصر عند قبيل آخر وذكر الأصلاب لا سقاط حليلة الابن المتبنى لا لاحتلال حليلة الابن
ورضاؤها فإنما تحرم كالنبيب بغيره (قوله) ولو بعد الخ) بيان للاطلاق أي ولو كان الأصل
أو الفرع بعد كالحذوان علا وابن الابن وان سفل وتحرم زوجة الأصل والفرع بمجرد العقد دخل بها أو لا
(قوله) وأما بنت زوجة أبيه أو أخته فلا (قوله) وكذا بنت ابنها بغير حال الغير المولى ولا تحرم بنت زوج الام
ولا لامه ولا ام زوجة الاب ولا بنتها ولا ام زوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة الارب ولا زوجة الارب (قوله)
(نسباً) تميز عن نسبة تحريره الغير المضاف اليه وكذا قوله مصاهرة وقوله رضا غير عن نسبة تحريره الى القول
يعني بغير من الرضا عاصره وفروعه وأبوه وفروعه ومنهم وكذا فروعه أجداده وجدة أمه والصلبون وفروع
زوجته وأصولها وفروع زوجها وأصوله وحلائل أصوله وفروعه وقوله الاما استثنى أي استثناء متعلقا
وهو تنصيص مورث بالسلطانية وبيان ما لا يحسنه (ح) (نسبه) مقتضى قوله والكل رضا عاصره قوله سابقا
ولومن زنا حرمة فرع المزية وأصلها رضا عاصره القهستاني عن شرح الصاوي عدم الحرمة ثم قال لكن في
النظم وغيره أنه يحرم كل من الزاني والمزنية على أصل الآخر وفروعه رضا (ح) ومقتضى تنقيده بالفرع
والأصل أنه لا خلاف في عدم الحرمة على غيره مما من الحيواني كالأخ والمم وفي التنصيص زنا بغيره فتوكلت
فارضعت بهذا لأن مسية لا يجوز لهذا الزاني تزوجها ولا لأصوله وفروعه ولم الزاني التزوج بها كالمزوجة
ولدت لمن والزنا وانحلال مثله لأنه لم يثبت نسبهما من الزاني حتى يظهر فيها حكم القرابة والتصرح على أبي الزاني
وأولاده وأولادهم لا اعتبار بالجزئية ولا بغيره فيها وبين المم وإذا ثبت ذلك في المتولد من الزنا فكذلك في
الارضعة بلن الزنا أهله وهذا مخالف لما مر من التعيين في قول الشارح ولومن زنا بكاتبه ناعليه هناك (قوله)
تقع مغالطة) كقوله يحمل الغلط أو يشتد بالدم المكسورة وضخم الميم أي مسألة تقطع من يجب عنها بل تاتل
فيها (قوله) ولهامة لبن) أي نزل منها بسبب ولادته آمنه (قوله) لغرمته عليه) لكونها صارت أنه
رضا عا (قوله) فدخل بها) قد به ليعلم كونهم أحلالها للأول والصغير لا يمكن منه الدخول (قوله)
بواحدة أم ثلاث) الأول بناء على القول بأن الزوج الثاني لا يهدم مادون الثلاث والثاني بناء على القول
بأنه يهدم كسابق في باب (قوله) لم يورثها حليلة ابنه رضا عا) لأن ثبوت البتة بالارضا عاصره
للزوجة لنفس ومضاهاب كونها زوجة ابنه وإبهار رضا عاصره كذا أن ثبوت البتة عارض على الزوجة
ومعاقبها لا يلزم اجتماع الوصفين في وقت واحد ولا تحريم عليه ربهته المولودة بعد طلاق أمها وزوجة
أيه من الرضا عا المطلقة قبل ارتضا عاصره فافهم (قوله) أن علمه (وطئها) فإن علم عدم الوطى أو شك نحل (ح)
والمراد العلم بما يجزئ غلبة الظن إذ حصول العلم المبني في ذلك نادرو منه أخبار الاب بأنه وطئها وهي في
ملكه في الجبر عن الخط رجله جارية فتقال قد وطئها لا لتحل لانه وإن كانت في غريمه كفتال قد وطئها
يجزئ لانه أن يكذب وطئها لا الظاهر يشهد (ح) أي يشهد لابن والظاهر أن المراد الأخبار بأن الوطى
كان في غير ملكه أمالو كانت في ملكه ثم باعها ثم أخبر بأنه وطئها حين كانت في ملكه لا لتحل لانه تاتل
(قوله) فوجد هاتين) أي حين أراد جماعها كافي البصر والمخ وذلك بأخبارها أو بأمر غير الجماع أما
لو جامعها فوجد هاتين واجب عليه مهر مثلها الوطى النجبة والوطى في دار الإسلام لا يصلح عن غير معتز رضى
(قوله) وحرم أيضا بالهوية أصل من ينه) قال في الرأرأ بدحرمة المصاهرة الحرمات الأربع حرمة المرأة
على أصول الزاني وفروعه نسباً ورضا عا وحرمة أصولها وفروعها على الزاني نسباً ورضا عا كافي الوطى الحلال
ويجوز لأصول الزاني وفروعه أصول المزني بها وفروعها (ح) ومثله ما قدمناه قرياعن القهستاني عن النظم

(وزوجة أصله وفرعه)
مطلقاً) ولو بعد ادخل بها أو لا
وأما بنت زوجة أبيه أو أخته
فلا (د) حرم (الكل) مما مر
تحرره نسباً ومصاهرة (رضا عا)
الاما استثنى في باب (فروع) تقع
مغلطة فشقال طلق امرأته
تلقين ولها منه لبن فاعتدت
فككت صفراً فارضا عاصره غرمته
عليه فككت آخر فدخل بها
فأما بنتها فهل تعود للأول واحدة
أم ثلاث الجواب لا تعود اليه
أبداً لصبرورها حليلة ابنه رضا عا
شري أمة أبيه لم تحل له أن علمه
وطئها تزوج بكراً فوجد هاتين
وقالت أولئك قضى أن صفها
بانت بلامه والاشئ (د) حرم
أيضا بالهوية (أصل مزنية)

وعنه وقوله ويجعل الخ أي كإيجال ذلك بالوطئ الحلال وتقيد به المحرمات الأربع يخرج لماعداها وتقدم أنها
الكلام عليه (قوله أراد بالزنا الوطئ الحرام) لأن الزنا ووطئ مكلف في فرج مشبهة ولو ما ضاها عن الملك
وشبهته وكذلك انتبت حرمة المصاهرة لوطئ النكوة فاسداً أو المشتراة فاسداً أو الحارة بالمشتركة أو المكتوبة
أو المتخارفتها أو الأمة المموسية أو زوجته الحاض أو النساء أو كان محرماً أو ما حرموا أو ما حرموا أو ما حرموا أو ما حرموا
خلاف الشافعي ولصداها الانتبت بالوطئ بالبر كأي في خلافه لا وزاعى وأحد قال في الفتح وبقوله قال ما
في رواية وأحد هو قول عمر بن مسعود وابن عباس في الأصح وعمران بن الحصين وسائر وأبي وعائشة وجمهور
التابعين كالصري والتبعي والشافعي والأوزاعي وطاوس ومجاهد وعطاء وابن المسيب وسليمان بن يسار
وجادو الثوري وابن راهويه ونعمه مع بسط الدليل فيه (قوله وأصل عسوة الخ) لأن المس والتعريب
دال على الوطئ فقام مقامه في موضع الاحتياط هدانة واستدل لذلك في الفتح بالأحاديث والآثار من العصابة
والتابعين (قوله بشهوة) أي ولو لم يحددها كإسباقي (قوله ولو لم يحددها) أي ولو لم يحددها كإسباقي (قوله ولو لم يحددها)
وظاهره في الحاشية ترجيح أن مس الشعر غير محرم وجزء من المحيط بحملته ووجهه في البصر وحصل في الخلاصة
فخص الصريح بما على الرأس دون المسترسل وجزءه من المحيط بحملته ووجهه في البصر وحصل في الخلاصة
به الشارح (قوله بجامل لا يمنع الحرمان) أي ولو بجامل الخ لو كان مكافئاً لما انتبت الحرمة كذا في أكثر
الكتب وكذا لو جاملها بمنزلة على ذكره في الخافضة من أن الإمام ظهر الدين يفتي بالمحرم في القبله على
القم والذق وانتدق والرأس وإن كان على القنعة يجوز على ما إذا كانت رقيقة أصل الحرمان معها بحر
(قوله وأصل ماسته) أي بشهوة قال في الفتح وثبت الحرمة بلمها مشروء بأن يصدقها ويقع في كبريائه
صدقها وعلى هذا ينبغي أن يقال في مسه إليها لا يقرم على أبيه وأنه الآن يصدقها أو يفتي به على ما صدقته ثم
رأيت عن أبي يوسف ما يبعد ذلك اهـ (قوله ونافرة) أي بشهوة (قوله والنظر في فرجها) قيد
بأنه فرج لأن ظاهر الفحشاء وغيرها أنهم اتفقوا على أن النظر بشهوة إلى سائر أعضائها لا يعبر به ما عدا الفرج
وحينئذ فاعلان الكثرة في محل التقيد بحر (قوله والنظر في الخ) اختاره في الهداية وصححه في المحيط
والخافضة وفي الحاشية وعليه الفتوى وفي الفتح وهو ظاهر الرواية لأن هذا حكم يتعلق بالفرج والدخل فرج من
كل وجه وانطرح فرج من وجهه والاحتراز عن الخارج متعدد ونقص اعتماده ولا يتحقق ذلك إذا كانت
مشككة بحر ولو كانت فحشة أو جالسة غير مستندة لانتبت الحرمة إجماعاً وقبل ثبت النظر إلى ما كانت
التهرة قبل إلى الشق وصححه في الخلاصة بحر (قوله وأما هي فيه) احترازاً عما إذا كانت فوق الماء أو أراه
من الماء كأي (قوله وفروعه) بالرفع عطفاً على أصل مزيعة وفيه تغليب المؤنث على الذكر بالنسبة إلى
قوله ونافرة الذي ذكره (قوله مطلقاً) يرجع إلى الأصول والقروء أي وإن عاون وان سفلن ط (قوله
والعبرة الخ) قال في الفتح وقوله بشهوة في موضع الحال فلو لم يفسد بشهوة ثم
اشتبهت عن ذلك المس لا يحرر عليه اهـ وكذلك في النظر إلى البصر فلو اشتبهت بعد ما غش بصره لا يحرر فقلت
ويشترط وقوع الشهوة عليها لا على غيرها لما في النص لوطئ في فرج يته بلا شهوة فتحي جارية مثلاً أو وقعت له
الشهوة على البنت ثبت الحرمة وإن وقعت على من غناها فلا (قوله وحدها فيما) أي إذا الشهوة في المس
والتفريح (قوله أو زيادته) أي زيادة التزك أن كان موجوداً قبلها (قوله به يفتي) وقبل حديثها
أن يشبه قبله أن لم يكن مشتبهاً أو يزداد أن كان مشتبهاً ولا يشترط تحرك الآلة وصححه في المحيط والتفحص
وفي غاية اللسان وعليه الاتحاد والذهب الأول بحر قال في الفتح وفرع عليه ما لو انتدق وطلب أمره فلو جيل بين
تغذي غناها لا يحرر مهمها ما يزداد الانتشار (قوله وفي امرأة وغر الخ) قال في الفتح افتتح في هذا الحد
في حق الشاب أما الشيخ والعين فقدما تحرك قلبه أو زيادته أن كان محترماً كالأمة غير مملان النفس فانه يوجد
فحين لا شهوة أصلاً كالشيخ الشافعي ثم قال ولم يحد والحد الحرمة منها أي من المرأة أو ألقه تحرك القلب على وجه
يشترط الظاهر قال ط ولم أر حكم الخشني المشكل في الشهوة ومقتضى معاملة بالآدم أن يجري عليه حكم
المرأة (قوله وفي الجوهرة الخ) كذا في التبر وعلى هذا ينبغي أن يكون مس الفرج من الفرج كذا في الأولى لأن تأنيب
المس فوق تأنيب التبر بدليل إيجابه حرمة المصاهرة في غير الفرج إذا كان بشهوة بخلاف النظر ح قلت

أراد بالزنا الوطئ الحرام (و) أصل
عسوة بشهوة (و) ولو لم يحددها
الرأس بمسائل لا يمنع الحرمان
(و) أصل ماسته ونافرة الذي ذكره
والمنظور إلى فرجه (من نزاج
(الدخل ولو) نظره (من نزاج
أما هي فيه وفروعه) مطلقاً
والهبة لشهوة عند المس والنظر
لا يذهب ما صدقها فيها تحرك
آله أو زيادته به يفتي وفي امرأة
وغر شيخ كبير تحرك قلبه أو زيادته
وفي الجوهرة لا يشترط في النظر
لنقرج تحريك آله به يفتي هذا
إذا لم ينزل فلو أنزل عن مس أو نظر

ويمكن أن يكون مافى الجورة مفرعا على القول الاخرى فحذا الشهوة فلا يكون النظر احترازا عن مس الفرج
ولا عن مس غيره تأمل **(قوله فلا حرمة)** لانه بالانزال تبين انه غير مفض الى الوطئ هداية قال فى الصابة
ومعنى قولهم انه لا يوجب الحرمة بالانزال ان الحرمة عند ادخال المس بشهوة كان حكمها موقوف الى أن تبين
بالانزال فان انزل لم يثبت والثبت لانها ثبت بالمس ثم بالانزال تسقط لان حرمة المصاهرة اذا ثبت لا تسقط ابدا
(قوله وفى انطلاص الخ) هذا محتمر لا تقيد بالاصل والفروع وقوله لا تحرم أى لا ثبت حرمة المصاهرة
فالمضى لا تحرم حرمة مفرقة الى القضاء عقد الموطوءة لو شبهة قال فى البصر لو طئ اخت امرأته شبهة
تحرم امرأته ما لم تنقض عقد ذات الشبهة وفى الدراية عن الكامل لوزى باحدى الاختين لا يقرب الاخرى حتى
تخص الاخرى حبضة واستشكله فى الفتح ووجهه انه لا اعتبار له الزانى ولذا لوزى امرأته رجل لم تحرم عليه
وجاز له وطئها عقب الزنا اه **(قوله لا تحرم المتظور الى فرجها الخ)** تبع فى هذا التعبير صاحب الدرر
واعتزله الشرنبلالى بأنه لا يصح الاستدراك مضاف أى لا يحرم أصل وفرع المتظور الى فرجها لما انه لا يحرم
نفس المتظور الى فرجها واجب بأن المراد لا تحرم على اصول الناظر وفروعه وفيه ان الكلام فى الحرمة
وعدها بالنسبة الى اصولها وفروعها فالاول اسقاطا لنظره فحرم واجبا المقتضى على حاله فيكون قوله لا المتظور
معلقا على قوله لا المتظور والمعنى لا يحرم أصلها وفروعها ويعلم منه عدم حرمتها عليه وعلى اصوله وفروعه
بالاولى فافهم **(قوله اذارة)** لاحباله لصفة تعلق الحجاب بشهوة المتظور ط **(قوله لا المرق مثله)**
الخ يثير الى مافى الفتح عن الفرق بين الرؤية من الزنا وبين الرؤية فى الماء من الماء حيث قال كان
العلم والله سبحانه أعلم ان المرق فى المرأة مثله لا هو بهذا علو الخنث فيها اذا حلق لا يتطرق الى وجهه فلان
فطره فى المرأة والماء وعلى هذا فالصريح به من وراء الزناج شاع على نفوذ البصر منه فعزى نفس المرق بخلاف
المرأة ومن الماء وهذا يبنى كون الاصل من المرأة والماء واسطة انعكاس الاشعة والاراء بعينه بل بالانعكاس
مثل الصورة فيها بخلاف المرق فى الماء لان البصر يتقدّمه اذا كان صافيا فعزى نفس مافيه وان كان لا يراه
على الوجه الذى هو عليه واهذا كان له الماراد الا شترى محكة رآها فى ماء بحيث تؤخذ منه بلا حيلة اه وبه
يظهر فائدة قول الشارح مثله لكنه لا يثبت قول المصنف تعالى الدرر بالانعكاس ولهذا قال فى الفتح وهذا يبنى
الخزق يجب بأنه ليس مراد المصنف بالانعكاس البتة على القول بأن الشعاع الخارج من الحديقة الواقع على
سطح المصقل كالمرآة والماء يعكس من سطح المصقل الى المرق حتى يلزم انه يكون المرق مستند حقيقته لثامه
وانما اراد به انعكاس نفس المرق وهو المراد بالمثل فيكون منبعا على القول الاخر ويعبرون عنه بالانطباع وهو
ان القابل للمصقل تطبع صورته ومثاله فيه لا عنه ويدل عليه تعبير فائى خان بقوله لانه لم يفرجها وانما رأى
عكس فرجها فافهم **(قوله هذا)** أى جميع ما ذكر فى مسائل المصاهرة **(قوله مشتبه)** سبأى تعريضها
بأنها تبين تبع فأكثر **(قوله ولو ماضيا)** كجهوز شوها لانهاد خلفت الحرمة فلا تحرج وبلوا زوقوع
الولد منها كما وقع لزوجتى ابراهيم وذكرا عليهما الصلوة والسلام **(قوله فلا ثبت الحرمة بها)** أى بوشها
أولسها والنظر الى فرجها وقوله أصلا أى سواء كان بشهوة أو لا وسواء انزل أو لا **(قوله مطلقا)** أى سواء
كان بصبى أو امرأة كما فى غاية البيان وعليه الفتوى كما فى الواقيات ح عن البصرى فى الوالوية أن رجل
رجل ان يتزوج ابنته لأن هذا الفعل لو كان فى الاناث لا يوجب حرمة المصاهرة فى الذكر أبى **(قوله لعدم)**
يثبت كونه فى الفرج) على لعدم ايجاب وطئ القضاء المصاهرة فقط وأما العلم بعدم ايجاب وطئ الدر
المصاهرة فالتشديد بعدم كون الوطئ فى الفرج الذى هو محل الحرث وانما تركها لانها مضاف الى قول فى البصر
وأورد عليها أى على المستثنى ان الوطئ فيما وان لم يكن سببا للحرمة فالتشديد لعلها لم يوجد فيها
أقوى واجيب بان العلم هو الوطئ السبب للولد وشبه الحرمة بالمس ليس الا لكونه سببا لهذا الوطئ ولم
يتحقق فى الصورتين اه وبه علم أنه لا فرق فى المستثنى بين الانزال وعدمه ح **(قوله ما لم يتصل منه)** زاد
فى الفتح وعلم كونه منه أى باسما كها عنده حتى تله كما قلناه من الزنا لا فى النكاح كاللا يبنى **(قوله)**
بلا فرق بين زنا ونكاح) راجع لاشتراط كونها مشتبهة لتبوت الحرمة كما فى البصر مفرعا على قوله فلا تزوج صغيرة
الخ **(قوله جازة التزوج بينها)** أما ما هل غرمت عليه بمجرد العقد ط **(قوله فلا جامع غير مرق الخ)**

فلا حرمة به بقى ابن كمال وغيره
وفى الخلاصة وطئ أخت امرأته
لا تحرم عليه امرأته (لا تحرم
المتظور الى فرجها الداخل)
اذأواه (من امرأة أوما) لأن
المرق مثله (بالانعكاس) لا هو
(هذا اذا كانت حية مشتبهة)
ولو ماضيا (أما غيرها) بقى
المسنة وصغيرة لم تشته (فلا) ثبت
الحرمة بها أصلا كوطئ دبر مطلقا
وكأولها فاضها لعدم يثبت كونه
فى الفرج ما لم يتصل منه بلا فرق
بين زنا ونكاح فلا تزوج صغيرة
لأنه - انتهى فدخل بها فطلقها
وانقضت عدتها وتزوجت باخر
جازة للاول (التزوج بينها) لعدم
الاشتهاء وكذا انشترط الشهوة
فى الذكر فلو جامع غير مرق
زوجه أليه لم تحرم فتح

لعل فى بعض نسخ المتن جازة
الترحيل كإدله كآية الخنى
ويكون قول الشارح لا لأن
تفسير القول المتى فلا يجوز
نصر

الذي في الفتح حتى لو جامع ابن أربع سنين زوجة أبيه لانت الحُرمة قال في الصر وظاهر اعتبار انسن الاق
 في حد الشبهة حتى تنس سنين قال في التهر وأقول التعليل بعدم الاشتباه بفقدان من لا يشتهي لانت الحُرمة
 بجماعه ولا خلفاً ابن أربع سنين عار من هذا بل لا بد أن يكون مراعاة ما رأته في الخطأية قال الصي الذي يجامع
 منه كالبالغ قالوا هو ابن يجامع ويشتهي وتسمى النسا من مثله وهو ظاهر في اعتبار كونه مراعاة لان سن
 وبذل عليه ما في الفتح من المراهق كالبالغ وفي البرازية المراهق كالبالغ حتى لو جامع امرأته أو لم يسبه
 ثبت حرمة المساهرة اهـ وبه يظهر أن ما عزمه الشارح الى الفتح وان لم يكن سريع كلامه فصحة مراده
 فتصل من هذا انه لا يفتي كل منهما من سن المراهقة وأما الذي تنس وللذكر كاشعش لذلك أقل مدة عين
 فيها البلوغ كاحمر سواء به في باب بلوغ الغلام وهذا واقع ما من من ان العلة هي الوطى الذي يكون سبباً للولد
 أو الماس الذي يكون سبباً لهذا الوطى ولا ينبغي ان غير المراهق منها لا يتأق منه الولد (قوله ولا فرق فيما ذكر)
 أي من التحريم وقوله بين الغمس والنظر صوابه في الغمس والنظر وصيانة الفتح ولا فرق في ثبوت الحرمة بالنس بين
 كونه عامداً أو ناسياً ومكرهاً أو مخطئاً الخ أقاده ح قال الرحي وإذا علم ذلك في المس والنظر على الجاه
 بالاول (قوله فلا يخطئ الخ) فترجع على الخطأ ط (قوله أو يدها بنه) أي المراهق كالمع مماز وأما
 فتيد الفتح بكونه انبسه من غيرها مقال في التهر لمعلم ما إذا كان انبسه منها بالاول ولا يفتي بالتقيد بالشبهة
 أو أزيد ما في الموضوعين (قوله قبل أم امرأته الخ) قال في الذخيرة وإذا قبلها أو لمسلها ونظر إلى فرجها
 قال لم يكن من شهوة كالمصدر الشبهة في القبلة يبقى بالحرمة ما لم يبين انه بلا شهوة وفي المس والنظر لا الا
 ان تبين انه بلا شهوة لأن الاصل في التقيد بالشبهة بخلاف المس والنظر وفي يوع العيون خلاف هذا اذا اشترى
 جارية على انه بالخيار وقبلها ونظر إلى فرجها قال لم يكن من شهوة وأراد هذا صدق ولو كانت مباشرة
 لا يصدق ومنهم من فصل في القبلة قبل ان كانت على التمس يبقى بالحرمة ولا يصدق انه بلا شهوة وان كانت على
 الرأس أو الذقن أو الخد فلا الاذانين ان بلا شهوة وكان الامام ظهير الدين يبقى بالحرمة في القبلة مطلقاً وقول
 لا يصدق في انه لم يكن بشهوة وظاهر املاق يوع العيون يدل على انه يصدق في القبلة على التمس أو غيره
 وفي الشافعي اذا انكر الشهوة في المس يصدق الآن يقوم به استمرارها فصحها وكذا قال في الجزر وانتشاره
 دليل شهوة اهـ (قوله على الصبح جوهره) الذي في الجوهره البعداى خلاف هذا فانه قال لومس
 أو قبل وقال انه يصدق اذا كان المس على الفرج والتقبيل في التمس اهـ وهذا هو المراهق لم يصدق
 الشارح عن الحدادي ولما نقله عنه في الصر فاعلا ووجهه في فتح القدر ولحق الحداد التمس اهـ وقال في الفتح
 ولو قام بها عاقلها فانه تنشر أو قبلها ما قال لم يكن من شهوة لا يصدق ولو قبل ولم تنشر آله وقال كان عن غير
 شهوة يصدق وقبل لا يصدق لو قبلها على التمس وبه يبقى اهـ فهذا كآثر صريح في ترجيح التقصيل وأما تصحيح
 الاطلاق الذي ذكره الشارح فلم أره لغيره ثم قال التمسافي وفي الله لفي يبقى بها أي بالحرمة ما لم يبين انه بلا
 شهوة ويستوي أن يقبل التمس أو الذقن أو الخد أو الرأس وقبل ان قبل التمس يبقى جاهوا اذى أنه بلا شهوة وان
 قبل غيره لا يبقى بها الا اذا ثبت الشهوة اهـ وظاهره ترجيح الاخلاق في التقصيل لكن على التصريح
 بترجيح التقصيل تأمل (قوله حرمت عليه امرأته الخ) أي يبقى بالحرمة اذا مثل عنها ولا يصدق اذا ذى
 عدم الشهوة الا اذا ظهر عدمها بقرينة الحال وهذا واقع لما تقدم من التمسافي والشهد ومخالفتا لقلتنا
 عن الجوهره ووجهه في الفتح وعلى هذا فكان الاول الذي يقول لا يحرم ما تعلم الشهوة أي بان قبلها مستثرا
 أو على التمس فوافق ما نقلناه عن القس والمسا في أيضاً وحدته فلا فرق بين التقصيل والمس (قوله ولو على
 التمس) مسالفة على النقي لاعتق التي والمعنى حرمت امرأته اذا لم يظهر عدم الاشتباه وهو صادق بظهور الشهوة
 وبالشك فيها أما اذا ظهر عدم الشهوة فلا يحرم ولو كانت القبلة على التمس اهـ ح (قوله كإفهامه في الذخيرة)
 أي فهمه من عبارة العيون حيث قال وظاهر ما أطلق في يوع العيون الى آخر ما ز وأنت خير من كلام
 المصنف مبي على أن الاصل في القبلة الشهوة وأنه لا يصدق في دعوى عدمها وهذا خلاف ما في العيون تأمل
 (قوله وكذا القصر والعرض بشهوة) يبقى ترك قوله بشهوة كإفهام المصنف في المعاملة لأن المقصود تشبهه هذه
 الامور بالتقبيل في التقصيل فلا معنى للتقيد اهـ ح (قوله ولولا جنسية)

ولا فرق فيما ذكر (بين التمس
 والنظر بشهوة بين عمد ونسبان)
 وخطأ وأراه فلا يفتي زوجته
 أو يفتيها هي بجماعها لم يده بنتها
 المشبهة أو يده انه حرمت الام
 أبدا فتح (قبل أم امرأته) في أي
 موضع كان على الصبح جوهره
 (حرمت) عليه (امرأته) ما لم يظهر
 عدم الشهوة ولو على التمس كإفهامه
 في الذخيرة (وفي المس لا) يحرم
 (ما لم تعلم الشهوة) لأن الاصل
 في التقصيل الشهوة بخلاف المس
 (والمعاملة كالتقبيل) وكذا القصر
 والعرض بشهوة ولولا جنسية

تكون زوجة أو أجنبية أما الأجنبية فصورها ظاهرة وأما الزوجة فكالأزواج امرأة فصرها وأعضها
أوقلها وأعضها ثم أطلقها قبل الدخول حرمت عليه بنتها وإعلم أن هذا التعميم لا يخص ما نحن فيه فان جيع
ما قبله كذلك ح ونص البت لا أن لا يحرّم عجمت العقد (قوله وتكنى الشهوة من أحدهما) وهذا
الغرض يظهر في المسأفة النظر فتعتبر الشهوة من الناظر سواء وجدت من الإحرام لا أه ط وهكذا بحث
الخبر الرسمى أن خدم ذلك في بيت المس فقيل قال والفرق اشتراكهما في هذه المس كالمشركين في هذه
الجماع بخلاف النظر (قوله كالخ) أي في ثبوت حرمة المصاهرة بالوطئ أو المس أو بالتزويج ولو تم الغالبات
بأن قال كالخ عاقل صاحب لكان أولى ط وفي القبح لوس المراهق وأقرأته بشهوة ثبت الحرمة عليه (قوله
بزازية) لم أرفها إلا المراهق دون المجنون والسكران ثم رأيتها في حاوى الزاهدنى (قوله يحرّم الام) كذا
يوجد في بعض النسخ وفي عامتها دون الام فهو من باب الحذف والابصال كما قال ح وعبارة القنية هكذا قبل
المجنون أم امرأته يشهوه أو السكران بته يحرّم أه أي يحرّم امرأته (قوله ويجرمه المصاهرة الخ) قال
في الذخيرة ذكر محمد في نكاح الأصل أن النكاح لا يرتفع بجمرة المصاهرة والضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج
قبل التفريق لا يجب عليه الحد أشبهه عليه أو لم يثبت عليه أه (قوله لا يبعد المصاهرة) أي وإن منى
عليها سنون كافي البزازية وبعبارة الحاوى لا يبعد تفريق القاضي أو بعد المصاهرة أه وقد علمت أن النكاح
لا يرتفع بل يفسد وقد مرّ حوا في النكاح الفساد بأن المصاهرة لا تنصف إلا بالقول إن كانت مدخولاً لها
كتر كذا أو خلقت سيلاً وأما غير المدخول بها فيقبل تحسكون بالقول وبالقول على تصدعهم القود المهادول
لاتكون إلا بالقول فيمنع حتى لو تركها منى على عقدت سنون لم يكن لها أن تنزويج بخلافهم (قوله
والوطئ بها الخ) أي الوطئ الكائن في هذه الحرمة قبل التفريق والمصاهرة لا يكون نزاعاً في الحاوى والوطئ
شيئاً لا يكون نزاعاً لأنه يختلف فيه وعليه مهر المثل بوطئها بعد الحرمة ولا حد عليه ونبت النسب أه (قوله وفي
الخاتمة الخ) مستغنى عنه بما تقدم ح (قوله فدخلت فراشاً أيها) كني به عن المس والافتراد الدخول
بغير مس باعتبار ط (قوله ليست بمشاهدة بفتح) كذا في الجرعين الخاتمة ثم قال فأفاده لا فرق بين أن
تكون حبيبة أو ألوذا قال في المعراج بنت حسن لا تكون مشاهدة أنفاً ونبشع ضاعداً مشاهدة أنفاً
وفما بين الجنس والشمع اختلاف الرواية والمشايخ والاصح أنها لا تثبت الحرمة أه (قوله وإن أذنت
الشهوة في تقبيله) أي أذنت الزوجة أنه قبل أحد أصولها أو فروعها بشهوة أو أن أحد أصولها أو فروعها
قبله بشهوة فهو مصدر مضاف إلى فاعله أو فعله وكذا قوله أو تقبيلها إياه فإن كانت اضافته إلى المفعول فإيه
فاعل والآنسب لنظم الكلام إضافة الأول لفاعله والثاني للمفعول ليكون فاعل يقوم الرجل أو إياه كإفاده ح
(قوله فهو صدق) لأنه سكر بوث الحرمة والقول للسكر وهذا ذكر في الذخيرة في المس لاقى التقبيل
كافضل الشارح فإنه يخالف الماشي عليه المصنف أو لأن أنه في التقبيل يفتى بالحرمة ما لم يظهر عدم الشهوة
وقد ساعن الذخيرة نقل الخلاف في ذلك غامضاً مبني على ما في سماع الصون (قوله آله) بالرفع فاعل
منتشراً ط (قوله أو يركب معها) أي على دابة بخلاف ما إذا ركبت على ظهره وعبر المباح حيث يصدق
فيها لا عن شهوة بزازية (قوله وفي الفتح الخ) قال فيه والمحال أنه إذا أقر بالتزويج والسكر الشهوة صدق
في خلاف وفي المباشرة لا يصدق بخلاف فيبأ علم وفي التقبيل الخلف فيه قبل لا يصدق لأنه لا يكون إلا عن
شهوة فلا يثبت إلا أن يظهر خلافه بالتشاور ونحوه وقبل قبل وقبل بالتفصيل بل كونه على الرأس والجنبه
والخفافصة أو على الفخذ والأرجح هذا لأن الخلق يترأى الحلقاء ما لم أه وقوله إلا أن يظهر الخافه
أن يذهب كرهه أو قبل يقبل كالإيجي ولما ذكر المس وقد ساعن الذخيرة أن الأصل فيه عدم الشهوة مثل النظر
فصدق إذا السكر الشهوة إلا أن يقوم اليها منتشراً أي لا أن لا تتشردل الشهوة وكذا كان المس على
الفرج كما مر من الحدادى لأنه دليل الشهوة غالباً وما ذكر في الفتح بجناس الحلق تقبيل الخلق ما لم أه بخلاف
الرأس والجنبه غير ما تقدم في كلام الذخيرة عن الامام يظهر الدين فإن ذلك لم يفسد فافهم (قوله ولا يصدق
أنه كذب الخ) أي عند القاضي إمامنا وبين الله تعالى أن كان كاذباً فما أقترمت ثبت الحرمة وكذا إذا
أقر بجماعهما قبل التزويج لا يصدق في حقها فيجب كمال المسى وبعد الدخول ونصفه فوفيه بجر (قوله

وتكنى الشهوة من أحدهما ومراهق

ومجنون وسكران كالباقين بزازية

وفي القنية قبل السكران بته

يحرّم الأم ويجرمه المصاهرة

لا يرتفع النكاح حتى لا يجل لها

التزويج بخلاف الأبعد المتساركة

وانقضاء العدة والوطئ بها

لا يكون نزاعاً في الخاتمة أن النظر

الفرج إياه يشهوه بوجوب

حرمة امرأته وكذا لو فرغت

فدخلت فراشاً أيها عريانة

فانتشر لها أو انتشر عليها

(وبت) منها (دون تسع ليست

بمشاهدة بفتح) (وإن أذنت

الشهوة) في تقبيله أو تقبيلها إياه

وانكرها الرجل فهو صدق

لاهي (الآن يقوم اليها منتشراً)

آله (فيما ساقها) لقرينة كذب

(أو يأخذ ثدياً أو يركب معها)

أو يمسها على الفرج أو يقبلها

على الشم فالحق الحادى وفي القبح

يترأى الحلق الخلقين بالشم وفي

الخاتمة قبل ما مضى بأم أن

نقل جاء عنها ثبت الحرمة ولا يصدق

أنه كذب ولو هازلاً (وتبيل

الشهادة على الأقران بالنسب

والقبيل عن شهوة وكذا) ونقل

(على نفس المس والتقبيل)

والنظر إلى ذكره أو فرجها (عن

شهوة في اختيار)

تجنيس كذا عذر اليه في الجبر وكذا رأيت فيه أيضا ونص عبارة المختار انه يقل اليه أشار محمد في الجامع
والذهب غير الاسلام على البردوي لان الشهوة معاوقف عليه بغيره عن العضو عن بغيره عن العضو أو بأثر
من لا يتصرف بغيره اهـ فإذا كرم من التعليل من كلام التجنيس أيضا وبه ظهر أن ما في الزهر من عزوه إلى التجنيس
أن المختار عدم القول سبق قل (قوله بين المحارم) الأولى حذفه لأن قول المصنف بين امرأين يعني عنه
وللتأويلهم اختصاص الثاني بالجمع وطنا يملك بين ولا يصح اعراجه بدلا منه بدل مفصل من مجمل لأن الشارح
ذكره عاملا بخصه وهو قوله وحرم الجمع فذهب وأراد باحرام ما يشمل النسب والرضاع فلو كان له زوجتان
وضعتان ارضعتها اجنبية قد نسكا حهما كما في الجبر (قوله أي عقدا صحيحا) الانب حذف قوله صحيحا
كأنه في الجبر وانهر ولذا قال ح لا غرة لهذا القد فيما اذا تزوجهما في عقد واحد فانه لا يكون صحيحا قطعاً
ولا فصلاً اذا تزوجهما على التعاقب وكان نكاح الأولى صحيحاً فان نكاح الثانية والحالة هذه باطل قطعاً فانه غرة
فإذا ازدوج الأولى فاسد إقانه حنثاً ان يعقد على الثانية ويصدق عليه انه جمع بينهما نكاحاً ونكاح الأولى
وإن كان فاسداً بسبب نكاحها كاشاع في عباراتهم اهـ (قوله وعدة) معطوف على نكاحها منصوب مثله
على التبعيز (قوله ولومن طلاقاً) قيل العقد من الرجعي أو من اعتناق اوله دخلاً فانها أو من نفريق
بعد نكاح فاسد أو أشار إلى ان من طلق الأربع لا يجوز له أن يتزوج امرأة قبل انقضائه عقدها فان انقضت عدة
الكل معاً بائناً له تزوج أربعاً واحدة فواحدة بغير (فرغ) مات امرأته له التزوج بائناً بعد يوم من موتها
كما في الخلاصة عن الاصل وكذا في المبسوط لصدرا الاسلام والضبط السرخسي والجبر والشارح وغيرهما من
الكاتب المحققين وأما ما عزي إلى التفت من وجوب العدة فلا يبعد عليه ونعمه في كتابنا تنقيح الفتاوى الحامدية
(قوله يملك بين) متعلق بوطي واحترز بالجمع وطناً والجمع ملكاً من غير وطى فانه جائز كما في الجبر ط (قوله
بين امرأتين) يرجع إلى الجمع نكاحاً وعدة وطناً يملك بين ط أي عبارة المصنف أماً على عبارة الشارح
فهو متعلق بالآخر (قوله إيتما فرضت الخ) أي أمة واحدة منهما فرضت ذكر المجل للأخرى كالجمع بين
المرأة وتوحيها وأختها والجمع بين الأم والبنت نسباً ورضاعاً كالجمع بين عتيق وأختين كأن يتزوج كل من رجلين
أم لا آخر فلو لم يكن لهما بنت فكون كل من البنتين عمة الأخرى أو يتزوج كل منهما بنت الأخرى فلو لم يكن
بنتان فكل من البنتين شاة الأخرى كما في الجبر (قوله أبداً) قيد بهما الجبر وغيره لاخراج ما لو تزوج أمة ثم
سدت فانه يجوز لأنه اذا فرضت الأمة ذكر لا يصح له إيراد العقد على سبيله ولو فرضت السبدة ذكر لا يصح له
إيراد العقد على أمته إلا في موضع الاحتياط كما يأتي لكن هذه الحرمة من الجبايتين موقوفة إلى زوال ملك المين
فإذا زال فإيتما فرضت ذكر أصح إيراد العقد منه على الأخرى فلذا جاز الجمع بينهما واحتج إلى إخراج هذه
الصورة من القاعدة المذكورة قيد الأبدية لكن هذا بناء على أن المراد من عدم الحل في قوله أمة فرضت
ذكر المجل للأخرى عدم حل إيراد العقد ما لو أريد به عدم حل الوطى لا يحتاج إلى إخراجها إلى قيد الأبدية
لأنها خارجة بدونه فانه خارجة فرضت السبدة ذكر المجل وطى أمته أفاده ح (قوله لا تنكح المرأة على
عمتها) تنصحه ولا على خالتها ولا على ابنة أخيها ولا على ابنة أخيها (قوله وهو مشهور) فانه ثابت في صحيح مسلم
وابن حبان ورواه أبو داود والترمذي والنسائي وبقائه الصدرا الأول بالقول من الصحابة والتابعين ورواه المجل
القديم منهم أبو هريرة وجابر وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وأبو معاذ الطنبري فصل في تخصيص العموم قوله
نعم إلى واحد لكم ما رواه ذلك مع أن العموم المذكور مخصوص بالمشركة والمجوسية وشاة من الرضاة
فلو كان من أخبار الازاد جاز التخصيص به غير متوقف على كونه مشهوراً والظاهر أنه لا بد من ادعاء الشهرة
لأن الحديث موقع السخ لا التخصيص لأن ولا تنكحوا المشركت ناسخ للعموم وأحل لكم أن تولدوا ثم نسفه
بألفاظهم حل المشركت وهو مستفاد أو تبرأوا السخ وهو خلاف الاصل بيان الملازمة أنه يكون السابق حرمة
المشركت ثم ينسخ بالصام وهو أحل لكم ما رواه ذلك ثم يصح تقدير ناسخ آخر لأن الشاة الانا الحرمة فسخ
وبه اندفع ما في العناية من أن شرط التخصيص المعارضة عندنا وليست بمعلومة (تنبيه) ما ذكر من الدليل
لا يكتفي لاثبات عموم القاعدة من حرمة الجمع بين جميع المحارم فان الجمع بين حرم لا فضاه إلى قطع الحم لوقوع
التشريعاً بين الضريين والدليل على اعتبار ما ثبت في الحديث برواية الطبراني وهو قوله صلى الله عليه وسلم

تجنيس لأن الشهوة معاوقف عليها
في الجلبه بالتشاور أو آثار (و) حرم
(الجمع) بين المحارم (نكاحاً) أي عقداً
صحيحاً (وعدة) ولومن طلاقاً
(و) حرم الجمع (وطناً يملك بين
بين امرأتين) إيتما فرضت ذكر
لمحل للأخرى (أبد الحديت
مسلم لا تنكح المرأة على عمتها وهو
مشهور) يصح تخصيصه بالكتاب
(بجاء الجمع بين امرأه وبنت
فزوجها) أو امرأه أختها

فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم ونقمتهم في القبح (تم) عن هذا الباب الرمي الشافعي عن الجميع بالاختين
 في الجنة بأنه لا مانع منه لان الحكم بدور مع العلة وجودا وعدمه وعله التباضح وقطعة الرحم منسقة في الجنة
 الا لالم والفت اه اهل العلية الجزئية فيها وهي موجودة في الجنة ايضا بخلاف نحو الاختين (قوله) اقامة
 شهيدتها الاولى عدم ذكر هذه الصورة لمصلحة من ان اخرجاهما من القعدة بقصد الايدي معنى على ان المراد
 من عدم العمل عدم حل ايراد العقد وهو ثابت من الطرفين كاتزانة في قوله الا في لم يحرم ولو اريد عدم الحل
 عدم حل الوطى . مع قوله لم يحرم ~~لكنه يستغنى عن قيد الايدي~~ ولعله اشار الى أن جواز بلج بينهما ثابت
 على كل من التقديرين فافهم قال ح وأشار الى انه لو تزوجهما في عقد لم يصح نكاح واحدة ولو تزوجهما
 في عقدتين والسيدة مقدمة لم يصح نكاح الامة كالتقديس اول الفصل (قوله) لم يحرم أى التزويج في
 الصور الثلاث لان الذكر المروض في الاولى يصير متزوجا بالزوج وهي بنت رجل أجنبي وفي الثانية يصير
 متزوجا امرأة أجنبية وفي الثالثة يصير مواثنا لأمته (قوله) بخلاف عكسه هو ما اذا فرضت بنت الزوج
 أو أم الزوج أو الأمة ذكرا حيث تحرم الأخرى لانه في الاولى يصيران الزوج فلا تقل لموطوءة . وفي الثانية
 يصير أم الزوج فلا تقل له امرأة . وفي الثالثة يصير عبدا فلا تقل له سيدة (قوله) وان تزوج الخ قد
 بالتزويج لانه لو اشترى اخت امته الموطوءة فبازله وطئ في الاولى وليس له وطئ في الثانية ما لم يحرم الاولى على نفسه
 ولو لم يهاثم لم يخل له وطئ واحدة منهما حتى يحرم الأخرى ويكون النكاح صحيحا لانه لو كان فاسدا
 لا تحرم عليه الموطوءة ما لم يدخل بالنكوسة لوجود الجع حقة والمطلق في الاخت المتزوجة فتصل الحرمة والامة
 والمطلق في الامة فتصل أم الولد وقد يكون موطوءا لانه لا بد منه يجوز له وطئ النكوسة كأيان في لان المرفوعة
 ليست بموطوءة حكما بل يصير جامعها معها مواثنا لا حقة ولا حكا وأشار الى انه لو لم يدخل بالنكوسة حتى اشترى
 اختها لابطأ المشترا لان النكوسة موطوءة حكما كذا أفاده في الجروا ردا بخت الامة من ليس بينهما
 جرية احتراز عن أمها أو بنتها لان وطئ احداهما يحرم الأخرى أبدا (قوله) حتى يحرم أى على نفسه
 كإقرار في عبارتهم والتبادر منه انه باضم والتشديد من المزيد ويعلم منه دلالة حكم الحرمة بدون فعله كونه
 احداهما أو تزويجا ماحول المقصود ولو قرئ بالفتح والتخفيف مع وشل ذلك منطوقا ولكنه غير لازم لمصلحة
 قافهم (قوله) حل استناع من اضافة الصفة الى الموصوف أى يحرم الاستناع الحلال أفاده ط أو الاضافة
 يساينه أى يحرم شيئا خلاها واستناع أفاده الحق ويدفع ان الحل والحرمة من صفات فعل المكلف
 كالاستناع فلا يصح وصف أحدهما بالآخر قافهم (قوله) بسبب تا قصرم النكوسة بالطلاق والتطلع
 والردة مع انقضاء العدة قسنا في والمطلوك بعينها كالأبوعضا واعتاقها كذلك وهيتا مع التسليم وكأيتها
 وتزويجها بنكاح صحيح بخلاف التامه اذا دخل بها الزوج فانها لوجوب العدة عليها تحرم على المالك
 فتصل له حقة النكوسة ولا يؤثر الاحرام والحض والنفس والصوم والرمح والابارة والتديرا لفرجها
 لا يحرم بهذه الاسباب بغير حال في الترو لم أرى كلامهم ما لو باعها عا فاسدا أو زوجها كذلك وقبضت والظاهر انه
 يصل وطئ النكوسة اه أى لان المبيع فاسد ايما بالنقص وكذا الموهوب فاسد على الحق به خلافا لمصلحة
 في العبادية كإساق في بيان ان شاء الله تعالى (تبي) قال في الجرو فان عادت الموطوءة الى ملكه بعد الاخراج
 سواء كان يصح أو بشرأ بجديد لم يخل وطئ واحدة منهما حتى يحرم الامة على نفسه بسبب كإنا قولنا (قوله)
 لان العقد حكم الوطئ) وأورد عليه انه لو كان كذلك لوجب هذا النكاح كإنا بعض المالكين
 والازم أن يصير جامعها معها مواثنا حكما لان الوطئ السابق قائم حكما فيضاد لانه لو أراد بيعها نكسبه
 استمر أو هذا لازم باطل فانه مملوكه وهو حصة العقد وأجاب عنه في الغنى بأنه لازم مافارق لان بد
 ازالته فلا يصير بالصفة (قوله) ولو لم يكن الخ محترزوه قدومها ح (قوله) له وطئ المتكررة) فان
 وطئ النكوسة حرمت المملوك حتى يفارق النكوسة كذا في الاختيار (قوله) ودواى الوطئ كالوطئ
 حتى لو كان قبل امته أو مسها بشهوة أو هي ضلت به ذلك ثم تزوج اختها لخل لم واحدة منهما حتى يحرم الأخرى
 وحتى (قوله) أو من بيعها) هو كل امرأتين أيهما فرضت ذكرا لم يخل للأخرى ح ولا بة الى هذه
 الزيادة لاستثناء اعتبارها بقول الصنف بعد ذلك الحكم في كل ما يجتمع من المحارم ط (قوله) ونسب الاول

أولاً ثم شهيدته لانه لو فرضت المرأة
 أو امرأة الابن أو السيدة ذكرا
 لم يحرم بخلاف عكسه (وان
 تزوج بنكاح صحيح) اخت امته
 قد وهما صحيح النكاح لكن
 لابطأ واحدة منهما حتى يحرم حل
 استناع احداهما عليه) بسبب تا
 لان للعقد حكم الوطئ حتى
 لو نكس مرفوعه في غيبة ثبت نسب
 أو لادها منه لثبوت الوطئ حكما
 ولو لم يكن وطئ الامة له وطئ
 النكوسة ودواى الوطئ كالوطئ
 ابن كمال (وان تزوجها معا) أى
 الاختين أو من بيعها (أو بعدتني
 ونسب) النكاح الاول

فلو عدل فهو الصحيح والثاني باطل وله طعن الاول الا ان بطل الثانية يقتصر الاول الى انقضاء عدة النسيئة
 كالقولين اختار امرأته بثينة حيث قصر امرأته ما لم تنقض عدة ذات الشبهة ح من البرء وقال في شرح
 درر الصاوي قد بالنسيان اذ الزوج لو عين احدهما بالفعل بدخوله بها أو ببيان انها سابقة فبني بنكاحها
 لتصادقهما وقرق بينه وبين الأخرى ولودخل باحدهما ثم بين ان الأخرى سابقة بغير النسيان اذ الدلالة
 لا تعارض الصريح اه ومثله في التبرئة لانه عن شرح الجمع (قوله فرق القاضي بينه وبينها) يعني
 يفترض عليه ان يفارقهما فان لم يفارقهما وجب على القاضي ان يعلم ان يفارق بينهما وبينها فانه بؤمر الزوج
 لكن في الفتاوى الهندية عن شرح الطحاوي ولو تزوجها في عقدتين ولا يدري أيتهما أسبق فانه بؤمر الزوج
 بالنسيان فان فعل ما بين وان لم يبين فانه لا ينصرف في ذلك ويفرق بينه وبينها اه ح قلت لامتنافاة بينهما لان
 بيان الزوج مبني على علمه بالابق لمآذ كراهه عن شرح الدرر ولقوله لا يفترق تأمل وفي التبرئة ان يكون
 معنى التفریق من الزوج انه ينفقهما ولم أراه اه (قوله ويكون طلاقاً) أي تفریق القاضي المذكور وظاهر
 كلام القنق ان بحث منته فانه قال وظاهره انه طلاق حتى تنص من طلاق كل منهما طلاقاً ولو تزوجها بعد ذلك
 وأقره في البرء والتبرئة ويؤيده ان الزبطي عبر عن التفریق المذکور بالطلاق وكذلك في الاطلاق في غاية النسيان
 وتفریق القاضي كالمطلق من الزوج ثم قال في القنق فان وقع التفریق قبل الدخول قل ان يترجح أي بينهما قبل
 وان بعده فليس له التزوج واحدة منهما حتى تنقضي عدةها وان انتقضت عدة واحدة ما دون الأخرى فله تزوج
 التي لم تنقض عدة دون الأخرى كيلا يصير جامعاً وان وقع بعد الدخول باحدهما قل ان يترجح في الحال
 دون الأخرى فان عدة ما تنقضي من تزوج اختار اه (قوله يعني في مسألة النسيان) تنقضي لقوله ويكون طلاقاً
 ولقول المصنف ولها نصف المهر اذا تفرق في الباطل لا يكون طلاقاً فانهم (قوله اذا الحكم الخ) بيان
 للفرق بين المستثنى وذلك ان في مسألة النسيان مع نكاح السابقة دون اللاحقة وتعين التفریق بينهما للجهل
 والى مع نكاحهما مع ما يجب لها نصف المهر بالتفریق في الدخول ولما جهلت وجب لهما ما في مسألة تزوجهما
 معاً عقد واحد فالباصل نكاح كل منهما بما فاذا كان التفریق قبل الدخول فلا مهر لهما ولا عدة عليهما وان
 دخل بهما وجب لكل الاقل من المسمى ومن مهر المثل كما هو حكم النكاح الفاسد وعليها العدة بغير قال
 وقيد بهما لانها في الخطب ان لا تكون احدهما مشغولة بنكاح الغير أو عدة فان كانت كذلك مع نكاح
 القاصرة لعدم تحقق الجمع بينهما كالو تزوجت امرأتين زوجين في عقد واحد وأحدهما متزوج باربع نسوة فانها
 تكون زوجة للأخرى لانها لم تحقق الجمع بين رجلين اذا كانت هي لائحد للاحدهما اه (قوله وهذا) أي
 وجوب نصف المهر لهما في مسألة النسيان (قوله متساويين قدر اوجسنا) كما اذا كان كل منهما ألف
 درهم ح (قوله وهو مسمى) الغمير ارجع الى المهرين تأمل في المذكور ح (قوله وأدعى كل منهما
 انها الاولى) أما اذا قالنا لا ندري أي النكاحين أول لا يقضي لهما بشئ لان المقضي لهما مجهول وهو يمنع صحة
 القضاء كي قال رجلين لاحدهما على ألف لا يقضي لاحدهما بشئ الا ان يصطفا بيان بيقاض على أحد نصف المهر
 يقضي لهما به وهذا القصد أي دعوى كل منهما زاد ما جعفر الهندواني وظاهر الهداية يقتضيه لكنه حسن
 بغير وقتها فيه (قوله ولا يثبت لهما) مثله ما لو كان لكل منهما ثنية على السبق كافي القنق وغيره أي
 لهما تزوجا قال ح فلأوقات احدهما الثنية على السبق فنكاحهما هو الصحيح والثاني باطل قل ما قد قلنا
 في قوله ونسب الاول (قوله فان اختلف مهرهما) محترز قوله متساويين قدر اوجسنا وهو صادق
 باختلافهما فقد رافض كان يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والأخرى وزن ألفين منها وجنفاً فقط
 كان يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والأخرى وزن ألف درهم من الذهب وقدر اوجسنا كان
 يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والأخرى وزن ألفي درهم من الذهب (قوله فان علما الخ)
 اعلم ان هذا التصديق مأخوذ من الدرر واعترضه محشوه بأنه لم يوجد لقبه والذي وجد في أكثر الكتب
 ان المسمى اهما ان كان مختلفاً يقضي لكل واحدة منهما ربع مهرها المسمى والذي وجد في بعضها أنه يقضي
 لهما ما لا يقل من نصيب المهرين المسميين فلو كان مهر احدهما مائة درهم والأخرى ثمانين يقضي على القول
 الاول للاولى بخمسة وعشرين درهما وللثانية بعشرين وعلى الثاني نصف أقل المهرين المسميين وهو أربعون

(فرق) الثاني (بينه وبينها) ويكون
 طلاقاً ولهما نصف المهر يعني
 في مسألة النسيان اذا حكم في
 تزوجهما معاً البطلان وعدم
 وجوب المهر الا لوطي كافي عامة
 الكتب فثبته وهذا (ان كان
 مهرهما متساويين) قدر اوجسنا
 (وهو مسمى في العقد وكانت
 الفرق قبل الدخول) وأدعى كل
 منهما انها الاولى ولا يثبت لهما
 فان اختلف مهرهما فان علما
 فلكل ربع مهرها والاظكل
 نصف أقل المسميين

ثم شفع بينهما فكون لكل منهما عشرين درهما كذا في حاشيته لنوح أفندي وفي شرحه الشيخ اسماعيل أن
 الاحتياط الثاني وهو الموجود في الكافي والكفاية معلا بأن فيه شيئا والظاهر أن المصنف أي صاحب الدرر
 أراد أن يوفق بين القولين بأن الأول فيما إذا كان ماسي لكل واحدة منهما بعينه معلوما كالخمسة لقاطعة
 والآخر واحدة والثاني فيما إذا لم يكن معلوما كذلك بأن يعلم أنه سي لو واحدة منهما خمسة وللآخرى ألف
 إلا أنه نسي تعيين كل منهما لكن سباق ما في الكافي والكفاية لا يؤدي إلى إحصائه في ذلك ولذا قيل لو حل
 على اختلاف الروايات بأن الأولى إذا تقرر ذلك علت أن قول الشارع بما للدرر والافلل نصف أقل المجهين
 غير صحيح كما عليه في التبريد لبلية وغيرها لا يتضاءل أن تأخذاهما كالأمر أن الواجب عليه نصف مهر
 فالصواب ما في بعض نسخ الشرح وهو أن النصف أقل المجهين لهما وهذا بناء على ما في الدرر من التوفيق وقد
 علت ما فيه (قوله وإن لم يكن مسمى) أي وإن لم يكن واحد من المهرين مسمى فالواجب نصفه وإذا سبي
 لأحداهما دون الأخرى فلي للمسمى أخذ برهه والتي لم يسم لهما تأخذ نصف المتعة وح و مثل في شرح الشيخ
 اسماعيل (قوله وجب لكل واحدة مهر كامل) قال في الفتح ولو كان التقريب بعد الدخول وجب لكل
 منهما مهرهما كاملا ولو في النكاح الفاسد بقضى مهر كامل وعقر كامل ويجب جله على ما إذا اتحد المسمى لهما
 قدر أو جنسا ما إذا اختلفا فيعتذر بإيجاب عقر إذ ليست أحدهما أولى يجعلها ذات العقر من الأخرى لأنه
 فرع الحكم بانها الموطوءة في النكاح الناسد هذا مع أن الفاسد ليس حكم الوطئ فيه إذا سبي فيه العقر بل الأقل
 من المسمى ومهر المثل اه ومثل في الصرسى قوله مع أن الفاسد الخ والظاهر أن صاحب الفتح غير أولى
 بأنه يجب لكل مهر كامل ثم بالعقر تعالوا وقع في كلام غيره ثم حقق أن الواجب في النكاح الفاسد بعد الوطئ
 هو الأقل من المسمى ومهر المثل فعلم أنه المراد بالاعتق في المغرب العقر صدق الرأى إذ لو طقت بشبهة اه ولا
 يبقى أن الوطئ في النكاح الفاسد ووطئ بشبهة وقد صرح في الكفر وغيره بالواجب في النكاح الفاسد
 الأقل من المسمى ومهر المثل فعلم أن انقصار المهر على التعبد بالعقر صحيح فافهم والحاصل أنك قد علت أن أحد
 النكاحين في مسألة النسيان صحيح والآخر فاسد وبعد الدخول يجب في الصحيح المسمى وفي الفاسد العقر
 الأقل من المسمى ومهر المثل وحيث لم تعلم صاحبة الصحيح من الفاسد يقسم المهران بالوصف المذكور بينهما
 فكون لكل واحدة مهر كامل ثم اعلم أن الصورة أربع لأنه إما أن يتعد المسمى لهما ويحقق وعلى كل إمامان
 يتعد مهر مثلها أيضا ويحقق فإن اتحد نسبيان والمهران فلا شبهة في أنه يجب لكل منهما مهرهما كاملا
 وأما إذا اتحد نسبيان واختلف المهران كان سبي لهن دما ومهر مثلها تسعون واختار دما مائة أيضا ومهر
 مثلها ثمانون فالواجب لذات النكاح الصحيح المسمى وهو مائة ولذات الفاسد العقر وهو متردد بين التسعين
 والثمانين وعتذر بإيجاب أحدهما إذ ليست أحدهما أولى بكونها ذات العقر فلذا قيد المصنف بقول الفتح ويجب
 جله أي جمل وجوب المهر كاملا لكل منهما على ما إذا اتحد المسمى لهما بما إذا اتحد مهر مثلها أيضا ما أقول
 الفتح وأما إذا اختلفا أي النسبان فتبعد بإيجاب العقر في إطلاقه نظر لأنه ظاهر فيما إذا اختلف المهران أيضا
 كأن سبي لهن دما ومهر مثلها ثمانون ولعد تسعين ومهر مثلها تسعون متلافتا تفتقر بإيجاب العقر وعتذر
 أيضا بإيجاب المسمى لأن أحدهما ليست بالوطئ من الأخرى بكونها ذات النكاح الصحيح أو ذات النكاح
 الفاسد حتى توجب لهما أحد المجهين بعينه وأحد العقرين بعينه لا اختلاف كل منهما وأما إذا اختلف النسبان
 واتحد المهران كان سبي لهن دما وولد تسعين ومهر مثل كل منهما ثمانون فلا يتعد بإيجاب العقر لأنه ثمانون
 على كل حال سواء كانت ذات النكاح الفاسد هذا أو دعدا بل تفتقر بإيجاب المسمى ثم أنه لم يعلم من كلام الفتح
 الحكم في هذه الصورة الثلاث وقال ط والظاهر أنه عند تفتقر بإيجاب العقر يجب لكل الأقل من المسمى
 ومهر مثلها قلت وفيه نظر لأن ذلك تنقيص لطفها وترد لبعض التسعين إذ لا شك أن فيها ذات نكاح صحيح
 ولها المسمى كاملا ولا سيما إذا اتحد النسبان على أنه لم يعلم منه حكمهما إذا لم يتعد بإيجاب العقر بل الذي يظهر
 ما تقرر، فشنا حفظه الله تعالى وهو أنه حيث جهل ذات الصحيح منها وذات الفاسد وكان لاحداهما المسمى
 وللآخرى العقران بأخذ التسعين ويتسماته بينهما في الصورة الأربع فإذا اتحد كل من المجهين والمهرين
 بعتيان أحد المجهين وأحد المهرين وإذا اتحد الآخران فقط بعتيان أحد المجهين وأقل المهرين وإذا اختلف

(وإن لم يكن مسمى فالواجب

متعة واحدة لهما) بدل نصف

المهر (وإن كانت القرعة

بعد الدخول وجب لكل

واحدة مهر كامل) لتقرره

بالدخول

الآلان قط يعطيان أقل المسمين وأحد المهرين وإذا اختلف الآلان والآخران يعطيان أقل المسمين وأقل المهرين وأقله سبحانه وتعالى أعلم (قوله) ومنه يعلم حكم دخوله بواحدة يعني أن المدخول بها يجب لها نصف المسمى ونصف الأقل من مهر المثل والمسمى لأنها كانت سابقة وجب لها جميع المسمى وإن كانت متأخرة وجب لها الأقل من مهر المثل والمسمى فتأخذ نصف كل منهما وغير المدخول بها يجب لها ربع المسمى لأنها كانت سابقة وجب لها نصف المسمى وإن كانت متأخرة لا يجب لها شيء فتتخذ نصف النصف **أهـ** ح قلت وهذا الذي ذكره الشارح مأخوذ من الشربلية ويجب تصديده بما إذا دخل بأحداهما مع إقراره بأنه لا يعلم أيهما سبق نكاحا أما لو دخل بأحداهما على وجه البيان فإنه ينقض نكاحها كما تقدمنا عن شرح درر البصار وغيره وحينئذ فيجب لها جميع المسمى لها ويترق منه وبين الأخرى ولا شيء لها لأنه ظهر أنها المتأخرة فيكون نكاحها باطلا وقد مر أن الأطل لا يجب فيه المهر إلا بالدخول (قوله وكذلك الخ) الأحسن قول الزيلعي وكل ما ذكرنا من الأحكام بين الاختين فهو الحكم بين كل من لا يجوز جمعهم من المحارم (قوله وحرم نكاح المولى أمته الخ) أي ولو لم يكن بعضها وكذا المرأة ولو لم تكن سوى سهم واحد منه فتح زاد في الجوهره وكذا إذا ملك أحداهما صاحبه أو بعضه فسد النكاح وأما المأذون والمدير إذا اشترا زوجته الم يفسد النكاح لأنها لا يملكها بها العقد وكذا الكتاب لأنه لا يملكها بالعقد وأما ما قيل من أن نكاحها على أصله أن خيار المشتري لا يدخل المبيع في ملكه **أهـ** (قوله لأن المملوكة على الخ) للمباةئين قال في القنع لأن النكاح ما شرع الاغتراضات مشتركة في الملك بين النساء كمنها ما يقتصر على ملكه كالنفقة والسكنى والتقسيم والمنع من الدخول إلا بإذن ومنها ما يقتصر هو عليه كوجوب التحسين والقرار في المنزل واتصن عن غيره ومنها ما يكون الملك في كل منهما مشتركا كالاحتجاج بجماعة ومباشرة والولد في حق الإضافة والمملوكة تناق المالكه فقد نالت لازم عقد النكاح ومنافق اللازم تناق للمملوكة وبه سقط ما قيل يجوز كونها مملوكة من وجه الرق ماله من جهة النكاح لأن القرض أن لازم النكاح ملك كل واحد لما ذكرنا على الخواص والرق ينجمه (قوله نعم لوضعه الخ) يشير إلى أن المراد بالخمرية في قوله وحرم مطلق المنع لا خصوص ما يباين رتبته من المنع على وجه يترتب عليه الإثم والامتنع فعل الحرام للتمتع عن أمر موهوم في تزوج البهائم أو المراد به في وجود العقد الشرعي المنع لقرانه كما يشير إليه ما مر من القنع وهذا معني ما في الجوهر وهو كذا في البر عن المختصرات المراد به في أحكام النكاح من ثبوت المهر في ذمة المولى وبقاء النكاح بعد الاتفاق ووقوع الطلاق عليها وغير ذلك أما إذا تزوجها متزحعا عن طهر أحرارها على سبيل الاحتفال فهو حسن لاحتمال أن تكون حرة أو منتقة القبر أو مملوكة فاعلها يعتقها وقد سنحت الحائض وكثيرا ما يقع لاسيما إذا تولتها الأيدي **أهـ** قلت ولا سيما السراري اللاتي يؤخذن غنمة في زماننا لسنن بعدم قسمة الغنمة فيسبق فين حق أصحاب النكاح وبقيت الفاتن وما ذكره السارح في الجهاد عن المفتي أبي السعود من أنه في زمانه وقع من السلطان التفتيل العام فبعد إعطاء النكاح لشيء شبيه في حل وطهر **أهـ** فهو غير مفيد أما أو لا فلا تنفيل الصام غير صحيح سواء شرطه السلطان أخذ النكاح أولا لأن فيه إبطال السهام المتقدمة كالمصر على ذلك الإمام السرخسي في شرح السير الكبير وأما ثانيا فلا تنفيل سلطان زمانه لائق إلى زماننا وأما ثالثا فلا تنفي النكاح إعطاء النكاح ومن المعلوم في زماننا أن كل من وصلت يده من العسكري شيء يأخذ ولا يعلم على خسه فينبغي أن يكون له التقدير وأما ما أخذ من الغنمة ولذا قال بعض الشافعية أن على السراري اللاتي يجلبن البوم من الروم والهند والتبرك حرام وأما قوله في الأشياء بعد تنفيل عنه في قاعدة الأصل في الإضاع القصر من هذا ودع لا يحكم لازم فإن الجارية الجبولة الحلال المرجع فيها إلى صاحب اليد إن كانت صغيرة وإلى إقرارها إن كانت كبيرة وإن علم أنها فلا إشكال **أهـ** فهذا التفاهي في غير ما علم أنهم أخذت من الغنمة أما ما علم في ذلك ففيها ما ذكرنا ولكن قد يقال أنه يحتمل أن تكون باعها الإمام أو أحد من العسكر وأما الإمام بعها أمادون ذلك فتدفع في شرح السير الكبير على أن يبيع القنازي سهمه قبل القسمة باطل كما نفاه لكن العقد عليها لا يرفع الشبهة لأنها إذا كانت غنمة تكون مشتركة بين الفاتن وأصحاب النكاح فلا يصح تزويجها نفسها بل الرفع للشبهة تراوها من وكيل بيت المال أو التصديق بما على قهره شرأوها

ومنه يعلم حكم دخوله
واحدة وهذا الحكم فيما جمعوا
من المحارم في نكاح (و) حرم
(نكاح) المولى (أمته) والعبد
(سبيته) لأن المملوكة تنافي
إنما تكون نعم لوضعه المولى احتسابا
كان حسنا

مطلب
في وطني السراري اللاتي يؤخذن
غنمة في زماننا

وفيه ما لا يفتي في عدم عدلهما
وتحريم من عدم الاحتياط

منه وسياق ان شاء الله تعالى تمام فخر بهذه المسألة في الجهاد (قوله وفيه الخ) هداماً نخوذ من الترتيل
وقوله ونحوه أي تقدم القسم لها وعدم ايقاع الطلاق عليها وعدم ثبوت نسب ولها بلا دعوى لكن لا يفتي
أن الاحتياط في العقد عليها انما هو عند احتمال عدم صحة الملك احتمالاً لا باليقين الوطئ حلالاً بلا شبهة
ولا يلزم من العقد عليها ذلك أن لا بعدد على نفسه خاصة ونحوه بل يقول ينبغي له الاحتياط في ذلك أيضاً
(قوله وحرمة نكاح الوثنية) نسبة الى عبادة الوثن وهو ما له جنة أي صورة انسان من خشب أو حجر
أو فؤة أو جوهر تصف بالجمع أو ثمان والعصم صورة بلا جنة هكذا فرق بينهما فكثير من أهل الفقه
وقيل لا فرق وقيل يطلق الوثن على غير الصورة هكذا في البناية غير وفي الفقه ويدخل في عبدة
الأوثان عبدة الشمس والنجوم والصور التي استحسنوها والمطلعة والزنادقة والباطنية والاباحية
وفي شرح الوجيز وكل مذهب يكفر به معتقده اه قلت ويشمل ذلك الدوروز والنصيرية والسامانية
فلا يقل من كثرتهم ولا تؤكل ذبيحتهم لانهم ليس لهم كتاب سماوي وأفاد بحجته النكاح حرمة الوطئ بكلمة
العين كما يأتي والمراد الحرمة على المسلم في انما في التحريم الجوسية والوثنية لكل كافر الا المرتد (قوله
مكتوبة) أطلقه فحمل الحربية والذميمة والحزوة والامة ح عن البر (قوله وان كان تنزيهاً) أي
سواء كانت ذميمة أو حربية فان صاحب الجهر استظهر أن الكراهة في الكتابة الحربية تنزيهية فالذميمة أولى
اه ح قلت علل ذلك في الصريح بأن التبرع لا يبدلها من شيء أو ما في معناه لانها في رتبة الواجب اه
وفيه أن إطلاقهم الكراهة في الحربية يبيد أنها تحريرية والدليل عند الجمهور على أن التعليل يبيد ذلك
ففي الفقه ويجوز ترجيح الصغائر الأولى أن لا يفعل ولا يأكل ذبيحتهم الا للضرورة وتكره الكتابة
الحربية أجماعاً لاقتراح باب الفتنة من إمكان التعلق المستدعي لإقامتها في دار الحرب وتقرض الولد
على التعلق بأخلاق أهل الكفر وعلى الرق بأن نسي وهي حبلى فيولد رقناً وإن كان مسلماً اه فقوله
والأولى أن لا يفعل فيكرهه التبرع في غير الحربية وما بعده فيكرهه التصريح في الحربية تأمل (قوله
مؤمنة بنو) نفس للكتابة لا تقتضي ح (قوله مرة بنو) أي التبرع عن النبي أو صل من اعتقد
دشاحاً وتأوله كتاب منزل كصف إبراهيم وشيث وزبور ودوفهم من أهل الكتاب تجوز زماناً كتبهم
وأكل ذبيحتهم (قوله على المذهب) أي خلافاً لما في الحديث من تنقيح الحل بأن لا يعتقدوا ذلك
ووافقهم ما في مبسوط شيخ الاسلام يجب أن لا يأكلوا ذبيحتهم أهل الكتاب إذا اعتقدوا أن المسيح اله
وأن عزرا اله ولا يترجوا نساءهم قبل وعده النشوى ولكن بالنظر الى الدليل ينبغي أن يجوز الأكل والتزوج
اه قال في الجهر وحامله أن المذهب الاصلاح لما ذكره بنسب الأئمة في المبسوط من أن ذبيحة النصراني
حلال مطلقاً سواء قال ثلاث ثلاثه أو لا إطلاق الكتاب هنا والدليل ورجحه في فتح القدير بأن القائل بذلك
طائفتان من اليهود والنصارى افترضوا الاكلهم مع أن مطلق لفظ الشرك اذا ذكر في لسان الشرع لا ينصرف
الى أهل الكتاب وان صح لغته في طائفة أو طوائف لمسلمة هدم من ارادته من عبد مع الله تعالى غيره عن لايه
اتباع بني وكتاب الى آخر ما ذكره اه (قوله وفي النهر الخ) مأخوذ من الفقه حيث قال وأما المعتزلة
فتفتي الوجه حل من كثرتهم لان الحق عدم تكفير أهل القبلة وان وقع الزام في المباحث بخلاف من خالف
القواطع العلوية بالضرورة من الدين مثل القائل بعدم العلم بالجزئيات على ما صرح به المحققون
وأقول وكذلك القول بالإيجاب بالذات وثق الاختيار اه وقوله وان وقع الزام في المباحث معناه
وان وقع التصريح بكم كالمعتزلة ونحوه عند الصحت معهم في ردة مذهبهم بأنه كفر أي يلزم من قولهم بكذا الكفر
ولا يقتضي ذلك كفرهم لان لازم المذهب ليس مذهب وأيضاً فانهم ما قالوا ذلك الا لشبهة مدلل شرعي على
زعمهم وان أخصاً وأقبح وزعمهم المخذوع على أنهم يسوا بأدنى حال من أهل الكتاب بل هم مقرر بأن أشرف الكتب
وأهل القبائل بعدم حل من كثرتهم يحكم بقرحتهم بما اعتقدوه وهو بعيد لان ذلك أصل اعتقادهم فان سلم
أنه كفر لا يكون ردة قال في الجهر ونبغي أن من اعتقد مذهباً يكفر به ان كان قبل تقدم الاعتقاد الصحيح فهو
شرك وان طرأ عليه فهو مرتد اه وبهذا نظهر أن الرافضي ان كان من يعتقد الألوهية في علي أو ابن جبريل
غطف في الوحي أو كان ينكر صحة الصديق أو يشكك في السيد الصادقة فهو كافر لخالفته القواطع العلوية

(و) حرم نكاح (الوثنية)

بالاجماع (وصح نكاح كاتبة)

وان كره تنزيها (مؤمنة)

بنو (مرسل مقترنة بكتاب) منزل

وان اعتقدوا المسيح اله وكذا

حل ذبيحتهم على المذهب بغير

وفي النهر تجوز زماناً كالمعتزلة

لانهم لا كفراً أحد من أهل

القبلة وان وقع الزام في المباحث

من الدين بالضرورة بخلاف ما إذا كان يفضل عليا أو سبب العصية فانه مستبعد لا كافرا كما أوضحت في كتابي تنبيه الولاة والحكام على أحكام ثمانية خيرة الانام أو واحد أصحاب الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام (تنبيه) قال لا يجوز لنا كفة من يقول أنا مؤمن إن شاء الله تعالى لأنه كافر قال في الصبر لا يجوز على من قوله شك في إيمانه والشك فيه لا يقرولون بذلك فهو المناكحة بيننا وبينهم بلا شبهة اهـ وحقق ذلك في الفتح بأن الشاك فيه يريد به إيمان الموافاة كاصح جوابه وهو الذي يشك عليه العبد وهو اخبار عن نفسه بفعل في المستقبل واستصحابه فيه معلق بقوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذاك غدا إلا أن يشاء الله غير أنه عندنا خلاف الاول لأن تعويد النفس بالزم في مثله لصير ملكة خيرة من ادخال أداء التردد في أنه هل يكون مؤمنا عند الموافاة ولا اهـ (قوله لا عبادتك كوكب لا كآب لها) هذه هي الصائفة المذكورة في المتن على أحد التفسيرين فيها قال في الهداية ويجوز تزوج الصائفات ان كانوا يؤمنون بدين نبي ويشتركون بكآب لانهم من أهل الكتاب وان كانوا يعبدون الكواكب ولا كآب لهم فخير منّا كآبهم لانهم مشركون بخلاف القول فيه يجوز على اشتباه مذهبهم فكل آجاب على ما وقع هذا حال ذبيحهم اهـ أي الخلاف بين الامام القائل بالحل بناء على تفسيره بأن لهم كآبا ولكنهم يعظمون الكواكب كعظيم المسلم الكعبة وير صاحبها التساليل يعدم الحل بناء على أنهم يعبدون الكواكب قال في الفتح فلو اتفق على

تفسيرهم انفق على الحكم فيهم قال في الصبر وظاهر الهداية أن منع من كآبهم مقدس بدين عبادة الكواكب وعدم الكآب فلو كانوا يعبدون الكواكب ولهم كآب فخير منّا كآبهم وهو قول بعض المشايخ زعموا أن عبادة الكواكب لا تخرجه عن كونهم أهل كآب والصلح بينهم انهم ان كانوا يعبدونها حقيقة فابسا أهل كآب وان كانوا يعظمونها كعظيم المسلمين الكعبة فهم أهل كآب كذا في الجنب اهـ فعلى هذا فنقول المصنف لا كآب لها لا مفهوم له لكن ما مر من حل التصريحية وان اعتقدت المسح الهالكا بقول بعض المشايخ كآب في أفندي النهر (قوله والجوسية) نسبة الى جوس وهم عبدة النار وعدم جواز نكاحهم ولو علق بين جمع عليه عند الائمة الاربعة فلا فائدة بناء على أنه كان لهم كآب ورفع ونجاسة في الفتح (قوله هذا ساقط الخ) فيه اعتذار عن تكرار الزينة ودفع اعيان العطف في الحرمة (قوله ولو عجم) المناسب لمخرج باللام لأن النكاح المقدور في العطف عليه لا يتعدى بالباء إلا أن يدعى نفعه معنى التزوج فانه يتعدى بالياء لفظة قليلة (قوله أومع طول الحزنة) أي مع القدرة على مهرها ونفسها وهو الفتح في الأصل الفضل ويعزى بيلي والى فطول الحزنة منع فيه بحذف الصلة ثم الاضافة الى المفعول على ما أشار اليه المرزقي فاستأنى (قوله الأصل الخ) قد ناقش فيه بالامة المملوكة بعد الحزنة فانه يجوز وطؤها ملكا ولا يجوز أن ينكح الامة على الحزنة ط (قوله فخر عيا في الحرمة وتنبيه في الامة) أما الثاني فهو ما استظهره في الجرس من كلام البدائع وثله في القهستاني وأيده بقول البسوط والاولى أن لا يفضل وأما الاول فهو ما فهمه في النهر من كلام الفتح وهو فهم في غير محله فانه في الفتح ذكر دليل المسألة لنا وهو ما أخرجه الستة عن ابن عباس تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم ونهى بها وهو حلال وذكر دليل الائمة الثلاثة وهو ما أخرجه الجماعة الا البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح أي بفتح الباء في الاول ونهيا في الثاني مع كسر الفاصف ومن قصها في الثاني فقد حصف بجر زاده سلم ولا يخطب ثم آجاب بترجيح الاول من وجوه ثم آجاب على تسليم التعارض فيحمل الثاني اما على نهي المحرم والنكاح فيه لوطى أو على نهي الكراهية جصاصين الدلائل وذلك لان الحرم في شغل عن مباشر عقود الاصل كونه لأن ذلك يوجب شغل قلبه عن احسان العبادات لما فيه من خطبة وعراودات ودعوة واجتماعات ويستعين تنبيه النفس لطلب الجماع وهذا محمل قوله ولا يخطب ولا يلزم كونه من الله عليه وسلم بإشراك المحرم لان المعنى المنوط به الكراهة هو عليه الصلاة والسلام من عنده ولا بعد في اختلاف حكمه حقا وحقه لا اختلاف المناط

فتناوفه كالوصلانها ناعنه وقوله اهـ وحاصله أن لا ينكح ان كان المراد به الوطن فانه نهي الترميم وهذا أخصي لاشبهه فيه وأبعد عنه فانه لا كراهة وما ذكره من الوجه لا يقتضي كراهة الترميم والاحرم بقراءة المحرم في الاما فان فيه أيضا شغل القلب وتنبيه النفس للباع ويؤيده قوله وهذا محمل قوله ولا يخطب على أنه قد سرح

(ل) يصح نكاح عابدة كوكب لا كآب
(ب) ولا وطؤها بآب عيين (والجوسية
والزينة) هذا ساقط من نسخ النسخ
ثابت في نسخ المتن وهو عطف على
عبادة كوكب وقوله (والحرمة)
يصح أو محرمة (ولو عجم) عطف
على كآب عينة (والامة ولو)
كانت (كآب) أومع طول الحزنة
الأصل عندنا أن كل وطء يحصل
بذلك بمن يحصل نكاح وما لا فلا
(زان كره) فخر عيا في الحرمة وتنبيه
في الامة (وسنة على أمة

في شرح درر المصار بأن النبي التز به وقول الكثر وحل تزوج الكاتبة والصابئة والحمرمة صريح في ذلك
 فان المسكورة فخر بما لا يحل فافهم (قوله لا يصح) ~~عكسه~~ أي ولا جمعها في عقد واحد بل يصح في الجمع
 نكاح الحرة لا الأمة كما صرح به الزبلي وغيره وما في الأشباه في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام من أنه
 يبطل فيهما سابق قل هذا وسرمة ادخال الأمة على الحرة اذا كان نكاح الحرة مصححا فلا يدخل الحرة في نكاح
 فاسد لا يمنع نكاح الأمة شرب لالة (فرع) تزوج أمة بلاذن مولاه ولم يدخل حق تزوج حرة ثم أجاز المولى
 لم يجوز لأن الأصل انما ثبت عند الأجازة فكأن في حكم الانشاء فصرح بقوله على حرة ولو تزوج ابنتها الحرة
 قبل الأجازة جاز لأن النكاح الموقوف عدم في حق الحل فلا يمنع نكاح غيرها بجر عن الخط ملخصا (قوله
 ولو اموه) مثل المدبرة والمكاتبه كافي الجبر (قوله في عدة حرة) من مدخول المبالغة أي ولو في عدة حرة
 (قوله ولو لم يباشر) أشباهه إلى خلاف قوله ما يجوز واتفقوا على المنع في الرجعي (قوله لبقاء الملك)
 أي ذلك نكاح الأمة لأنها لم يخرج بالطلاق الرجعي عن النكاح فالخبرة هي الداخلة على الأمة (قوله
 في عقد واحد) أي على التسع ح (قوله لبطان الخس) مفاده أنه لو كانت الحرات أربع أصابع فبهر وطل
 في الأما في جمع الحرة مع الأمة بعقد واحد وخضعه ما تنسبه الرجعي عن كافي الحاكم أن أصل ذلك أنه خطر
 في نكاح الحرات فان كان جائزا لو كن وحدهن اجرت وطلعت نكاح الأما وان كان غير جائز بطلته وأجرت
 نكاح الأما ان كان يجوز لو كن وحدهن اه قلت ويستفاد منه ما لو كان جلة الحرات والأما ثم تزوج
 أربع فانه يجوز في الحرات فقط وهو صريح ما ذكرناه أيضا عند قوله لا يصح ~~عكسه~~ (قوله سرية)
 نسبة إلى السر وهو النكاح والترحم من السر كنتم الدال في دهرية نسبة إلى الدهر أو إلى السرور لحصوله
 بها ط (قوله خفف عليه الكثر) لقوله تعالى الا ترى أزواجهم أو ما كنت أعينهم فانهم غير ما لو من
 برازية ومقتضاه أن مثله لو اومه على التزوج على امرأته وما فرق به في البصر من أن في الجمع بين الحرات وشقة
 بسبب وجوب العدل بينهما بخلاف الجمع بين السراي فانه لا يقسم بينهما عملا أو لمع النص غير أي لأن اص
 نفي القوم عن أعينهم وقد يقال ان التبادر من اللوم على التسري هو اللوم على أصل الفعل بخلاف اللوم على
 تزوج أخرى فان التبادر منه اللوم على ما يلحقه من خوف الجور لا على أصل الفعل فيكون علاق قوله تعالى
 فان خفف أن لا تعدلوا فواحدة فهذا وجه ما فرق به في الصرا أخذ من تنصهم على اللوم على التسري فقط
 والتخصيص أنه ان أراد اللوم على أصل الفعل يعني المنفعة أمرا اقصافهم كافر في الموضع وان كان يصح
 انك فعلت ما تركه كالأولى لما يلحقك من التعبد في التنسفة وكثرة العيال واضرار الزوجة بالتسري وأما التزوج
 عليها ونحو ذلك فلا كسر في الموضع وان لم يلاحظ شأنا من العنين فلا كسر في الموضعين أيضا لكن قالوا
 يخصني عليه الكثرة في الأول لان التبادر منه اللوم على أصل الفعل دون الثاني لتبادر خلافه كما قلناه اما ظهر
 والله تعالى أعلم فافهم (قوله لحدث من رد لائق) أي رجها راققه أي اناءه وأحسن اليه ط (قوله
 ولو مدبرا) مثله المكاتب وبنات المولد الذين من غيره ولاها كافي القباية ط (قوله ويتم عليه) أي على
 العبد ولو مكاتب كافي الجبر (قوله أملا) أي وان أدن له المولى (قوله لانه لا يكمل) أي في هذا الباب
 الاطلاق فلا ينافي أنه يكمل غيره كالآدم على نفسه ونحوه (قوله وصح نكاح حلي من زنا) أي عندها
 وقال أبو يوسف لا يصح ما يقتوى على قولها ما كافي القهستاني عن الخط وذكرا التمر ناسي أنها لا تنقض لها
 وقبل لها ذلك والأول أرجح لان المانع من الوطئ من جهتها بخلاف الحيض لانه مما أدى بجر عن الفح
 (قوله لا حلي من غيره الخ) مثل الحلي من نكاح صحيح أو فاسد أو وطئ شبهة أو ملك بينه ومالك كان
 الحل من مسلم أو ذمي أو حر (قوله لثبوت نسب) فهي في العدة ونكاح المنة لا يصح ط (قوله
 ولو من حر) كالمهاجرة والمسيبة وعن أبي حنيفة انه يصح ويصح الزبلي المنع وهو المعقد وفي التنس
 أنه ظاهر المذهب بجر (قوله المتز به) بكسر الصادق إشارة إلى أن ما في الهداية من قوله ولو زوج ام ولده
 وهي حامل منه فالتكاثر باطل محمول على ما اذا تز به لقوله وهي حامل منه قال في التبرع قال في التبرع قيل هذا
 ينبغي أنه لو تزجهما بعد العلم قبل اعترافه أنه يجوز للنكاح ويكون تضا أقول ومن هنا قد علم أنه لو تزج
 غير ام ولده وهي حامل يجوز لأنه كان تضا فيما لا يتوقف على الدعوى فنيا يتوقف عليها أولى اه

(لا يصح ~~عكسه~~ ولو أمه ولد)

في عدة حرة) ولو لم يباشر (وصح

لورا جمعها) أي الأمة (على حرة)

لبقاء الملك) (ولو تزوج أربع ام

الاما وخس من الحرات في عقد

واحد (صح نكاح الأما) لبطان

الخس (وصح نكاح أربع من

الحرات والأما فقط لانه لا كثر

وله التسري بما شاء من الأما)

فقله أربع وألف سرية وأراد

شرا أخرى فلامه رجل خفف

عليه الكثرة ولو أراد فقلت امرأته

أشمل نفسي لا يمنع لانه منسوع

لكن لو تزج لثلاث فبها يؤخر حديث

من رد لائق رد الله برازية

(ونصفها للعبد) ولو مدبرا (ويصح

عليه غير ذلك) فلا يحل له التسري

أصل لانه لا يكمل الاطلاق (و)

صح نكاح حلي من زنا) حلي

(من غيره) أي الزنا بثوب تنسبه

ولو من حر أو أسيدها المقترع

(وان حرم وطؤها)

(قوله ودواعيه) قال في البر وحكم الدواعي على قولهما كالوطي كافي النهاية اه قال ح والذى في نفقات
البر جبروا الدواعي فيصير اه قلت والذى في النفقات أن زوجة الصغير أو نفي عليها أو ثم ولدت
وأعترفت أنها حبل من الزنا لا ترد شيأ من النفقة لأن الحبل من الزنا منع الوطي لا يمنع من دواعيه اه
فصكك الفرق بأن ما هنا فحين كانت حبل من الزنا ثم تزوجها وما في النفقات في الزوجة إذا حبلت من الزنا
فتأمل ولا يمكن الجواب بأن ما في النفقات على قول الامام بدليل قول البر هنا على قولها لا في الصغير قولها
يعود الى أبي حنيفة ومحمد القائلين بصحة النكاح وأما أبو يوسف فلا يقول بصحته من أصله فافهم (قوله
متصل بالمسألة الأولى) الضمير متصل عائذ على قول المصنف وان حرم وطؤها حتى تنزع فافهم (قوله
إذا الشعر ثبت منه) المراد إذا بدت الشرة لا أصل نباته ولذا قال في التبيين والصكافي لأن به زداد
سعه وبصره حدة كجابه في الخبر اه وهذه حكمته والا فالمراد المنع من الوطي لما في القبح قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة يؤمن بالله واليوم الآخر أن تنسج ماؤه زرع غيره يعني إتيان الحبل رواء
أوداود أو الترمذي وقال حديث حسن اه شرب ليلية (قوله انفساخا) أي منها ومن أبي يوسف
فإن خلاف السابق في غير الزاني كافي القبح وغيره (قوله والولادة) أي إن جاءت بعد النكاح به لست
أشهر مختارات التوازل فلولا قل من ستة أشهر من وقت النكاح لا ثبت التسب ولا يرث منه إلا أن يقول
هذا الولد لي ولا يقول من الزنا خاتبة والطاهر أن هذا من حيث القضاء أم من حيث الدابة فلا يجوز له
أن يدعيه لأن النكاح قطع نسبه منه فلا يحل له استحقاقه به ولذا أصرح بأنه من الزنا لا ثبت قضاء أيضا
وأما ثبت لم يصرح لاحتمال كونه بعد سابق أو بشبهة جلال المسم على الصلاح وكذا ثبت مطلقا
إذا جاءت به لست أشهر من النكاح لاحتمال علقه بعد العقد وان ما قبل العقد كان اتخاها لاجلا وبخطا
في إثبات التسب ما أمكن (قوله ولو تزوج أمه الخ) هذا محتمر قوله المخرجه كما وضعا قبل (قوله
ولا يستبرأ بها زوجها) أي لا استحبابا بارلا وجوب اغتدما وقال محمد لا أحب أن يطأها قبل أن تستبرأ بها
لأنه أخفى الشغل بما للمولى فوجب التزج كافي الشراء هداية وقال أبو الليث قوله أقرب الى الاحتياط
وبه تأخذ نياية ووفى في النهاية بأن محمدا انما في الاستحباب ومما أثبتنا الجواز فيه قوله فلامعوضة وأعرضه
في الخبر بأنه خلاف ما في الهداية لكن استحسنه في البر بأنه لا ينبغي التردد في نفس الاستبراء على قول
قال وبه يستغنى عن ترجيح قول محمد قلت إذا كان المحرم وجوب الاستبراء على المولى يسوغ نفي
استحبابه عن الزوج لم يحول المقصود ثم لو علم أن المولى لا يستبرأها لا ينبغي التردد في استحبابه للزوج بل
لوقبل وجوبه بل يعود بقرينه أنه في القبح قل قول محمد لا أحب أنه ينبغي تعدله باحتيال الشغل بما للمولى
فانه يدل على الوجوب وقال فن المتقدمين كثيرا ما بطون كرهه هذا في التصرم أو كراهة التصرم وأحب
في مقابله اه قلت وأصرح من ذلك قول الهداية لأنه أخفى الشغل بما للمولى فوجب التزج كافي الشراء اه
ومنه في مختارات التوازل (قوله بل سيدها) أي بل يستبرأ سيدها وجوباً في الصحيح وإليه مال
الشرعي وهذا إذا أراد أن يزوجه وكان يطؤها فلا زاد بينهما بسبب والفرق أنه في البيع يجب على
المشتري فخصص المقصود فلا معنى ليجب على أبي الهيثم وفي المتن عر أبي حنيفة كرهه أن يسبع من كان
يطؤها حتى يستبرأ ذرية (قوله وله وطؤها بالاستبراء) أي عندهما وقال محمد لا أحب أن يطأها
مالم يستبرأ هداية والظاهر أن الترجيح المازي يأتي هنا أيضا ولذا جزم في التبرهن بالتدب الآن يفرق
بأن ماء الزنا لا اعتبار له في لوطها حال يكون من الزوج لأن الفرائض فلا يقال أنه يكون سابقا زرع غيره
لكن هذا ما لم تلده لافل من ستة أشهر من وقت العقد فلو ولده لافل لم يصح العقد كما صرح حوايه
أي لا احتمال علقه من غير الزنا بأن يكون بشبهة فلا رد حجة تزوج الحبل من زنا تأقل (قوله نفسوخا به
فانصكروا الخ) قال في الجريد بل الحديث أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
إن امرأتى لا تدفع بدلا من فداء صلته والسلام فلها فقال اني أحيا وهي حية فقال عليه الصلاة
السلام استمتع بها (قوله تطلق الفائرة) التهور العصبان كما في المغرب (قوله ولأعياها)
أي بأن تسيب عشرة أو تبدلها لا أيضا لهما (قوله الا إذا نكحها) استحسانا منقطع لأن التفرق حينئذ

مطل

فيما لو تزوج المولى أمته

وردواعيه (حتى تنزع) متصل بالمسألة
الأولى لا تبيح ماؤه زرع غيره إذ
الشعر ثبت منه (فروع) لو نكحها
الزاني حل له وطؤها انفاها والولد
له وزه النفقة ولو تزوج أمته أترام
وله الحامل بعد عله قبل إقراره
به جاز وكان نفي دالة نهر عن
التوضيح (و) صرح نكاح الموطوءة
يحل عين ولا يستبرأ بها زوجها
بل سيدها وجوباً على الصحيح
ذخيرة (أو) الموطوءة (ربما)
أي جاز نكاح من راحته في قوله
وطؤها بلا استبراء وأما قوله تعالى
الزانية لا يصح نكاحها إلا أن
تفسوخا به فانكحوا ما طاب لكم
من النساء وفي آخره المثنوي
لا يجب على الزوج أن يطلق الفائرة
ولا عليها أن ترجع الفائرة إلا إذا نكح
أن لا يتنكحوا ود الله فلا بأس
أن يتزكرا

مندوب بقوله فلا بأس لكن سبأ في أول الطلاق أنه يستحب لمؤدبه أو نازكه صلاة ويجب لو فات
 الاسم بالعرف قالها أنه استعمل لأبأس هذا للوجوب اقتداء بقوله تعالى فان خفتن أن يلتصحا حدود
 الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به فان نقي البأس في معنى نقي الجناح فافهم (قوله خافي الوهابية الخ)
 تفريع على قوله ولو طوطها بلا استبراء قال المصنف في المنع فان قلب بشكل على ما تقدم في شرح النظم
 الوهابية من أنه لو زنت زوجته لا يشترح حتى تحض لاحتمال علقوقها من الزنا فلا يقبل ما وزع غيره وصرح
 الناطم بحرمته وطنتها حتى تحض وتطهر وهو يمنع من حمله على قول محمد فانه اغا يقبل بالاستحباب قلت
 ما ذكره في شرح النظم ذكره في التف وهو ضعيف قال في الجرو لوزن قبحها أمرأة الغير علما بذلك ودخل بها
 لا تحب العدة عليها حتى لا يجرم على الزوج وطوطها وبه يبقى لانه زناوا الزنى بها لا تحرم على زوجها ثم لو وطئها
 بشبهة وجب عليها العدة وحرم على الزوج وطوطها ويجوز حمل ما في التف على هذا (قوله والمنعومة
 الى محترمة) بالتشديد كان تزويج امرأتين في عقد واحد احدا محلا والاخرى غير محلا لكونها محرما
 أذات زوج أو مشركه لأن المطل في أحدها افتقد برئته بخلاف ما أجمع بين حر وعبد وأعمسا منقطة
 واحدة حيث يطل السبع في الشكل لما أنه حل بالشرط الفاسدة بخلاف النكاح نهر (قوله والمسي
 كلهما) أي للخطبة عند الامام نظرا الى أن ضم المحترمة في عقد النكاح لغو كنتم الحداد لعدم الخلية
 والانتقام من حكم المساواة في الدخول في العقد ويجب الحدوطي المحترمة لأن سقوطه من حكم صورة
 العقد لان حكم انعقاد فليس قوله بعدم الانتقام بناء على عدم الدخول في العقد منافي بالقوله بسقوط الحد
 لوجود صورة العقد كما توهم وعندهما يشتر على مهر مثلها ونعما في الجبر (قوله فلها مهر المثل) أي
 بالغاما بالغ كافي المبسوط وهو الأصح وما ذكره في الزبادات من أنه لا يجاوز يسمى فهو قولها كما في التدين
 وانما وجب بالغاما بالغ على مافي المبسوط لانها تدخل في العقد كما تقدمت من الصرف فلا اعتبار للتمتع أصلا
 فان قلت ما الفرق بينهما وبين ما ذكرنا تزويج اختين في عقد واحد ودخل بهما حيث أوجبتم لكل منهما الاقل
 من مهر المثل والمسي قلت هو أن كل واحدة منهما محلا لراد العقد عليهما وانما المنع اجمع بينهما فذلك قلنا
 بدخولهما في العقد بخلاف ما هنا فان المحترمة ليست محلا أصلا والله تعالى الموفق ح (قوله وبطل نكاح
 متعة ومزوت) قال في القح قال شيخ الاسلام في الفرق بينهما أن يذكر الوفق بلفظ النكاح والتزويج
 وفي المتعة أجمع واستمتع اه يعني ما شغل على مادة متعة والذي يظهر مع ذلك عدم اشتراط الشهود في المتعة
 وتعين المدة وفي الوقت الشهود وتعيينها ولا شك أنه لا دليل لهم على تعيين كون المتعة الذي ابيع ثم حرم
 هو ما اجمع فيه مادة م ت ع لقتل من الاثا ربأه كان أذن لهم في المتعة وليس معناه أن من باشر هذا
 يلزمه أن يحاط بها بلفظ أجمع ونحوه لما عرف أن اللفظ يطلق ويراد معناه فاذا قبل تمتع انعقاد وجدوا معني
 هذا اللفظ ومعناه المشهور أن يوجده على امرأته لا يرا د به مقاصد عقد النكاح من الثمار والودور يشتهل
 الى مدة معينة ينهي العقد بانتهائها أو غير معينة بمعنى بقا العقد مادام معها أن ينصرف عنها فلا عقد
 فدخل فيه ما عدا مدة المتعة والنكاح المؤقت أيضا فيكون من أفراد المتعة وان عقد بلفظ التزويج وأحس
 اليهود اه ملخصا وتعه في الصرا والتميز ذكر في القح أنه لا تحريم للمتعة وأنه كان في حجة الوداع وكان
 تحريم ما أتيد لا خلاف فيه بين الأئمة وعلما بالصرا لا طاعة من الشيعة ونسبة الجواز الى مالك كما
 وقع في الهداية غلط خرج قول زفر بمصحة المؤقت على معنى أنه يستعذر مؤيدا ويلغو التوثيق لأن غاية الامر
 أن المؤقت متعة وهو منسوخ لكن المنسوخ معناه الذي كانت الشريعة عليه وهو ما ينهي العقدية بانتهائها
 المدة فالفاء شرط التوثيق أثر النسح وأقرب ظهير اليه نكاح الشغار وهو أن يجعل يضع كل من المرأتين
 مهر الأخرى فانه مع التني عندها يتصلح بموجبا المهر المثل لكل منهما فلهذا ينسأ الذي بخلاف ما لو عقد بلفظ
 المتعة وأراد الدال الصريح المؤبد فانه لا ينقذ وان حضره اليهود لانه لا ينفي ذلك المتعة كلفظ الاحلال
 فان من أحل لغيره طعاما أملكه فلم يبلغ مجازعا عن معنى النكاح كما مر اه ملخصا (قوله وان جهلت
 المدة) كان يتزوجها إلى أن ينصرف عنها كما تقدمت ح (قوله وأطلت في الأصح) كان يتزوجها الى ما تاتي
 سنة وهو ظاهر المذهب وهو الصريح كافي المراج لأن التأتيت هو المعين بلهة المتعة بجر (قوله وليس

خافي الوهابية ضعف كما

بسطه المصنف (و) نسخ نكاح

(المنعومة الى محترمة والمسي)

كله (لها) ولو دخل بالحرمة فلها

مهر المثل (وبطل نكاح متعة

ومزوت) وان جهلت المدة وأطلت

في الأصح وليس

منه الخ) لأن اشتراط القاطع يدل على انه قادم مؤدو بطل الشرط بحر (قوله أو نوى الخ) لأن التوقيت انما يكون باللفظ بحر (قوله ولا بأس بتزويج النهاريات) وهو أن يتزوجا على أن يكون عندهما نهارا دون الليل فتح قال في الصروية أن لا يكون هذا الشرط لازما عليهما لأنها أن تطلب المبتعدها بالاعراف في باب القسم اه أي اذا كان لها نية غير هاهو شرط أن يكون في النهار عند هاهو في الليل عند شترها أما لو لا نية لهما فظاهر أنه ليس لها الطلب خصوصا اذا كانت صنعت في الليل كالمارس بل يساق في القسم عن الشائعة أن نحو المارس يقسم بين الزويات نهارا وصحسنة في النهر (قوله ويحل له الخ) وكذا يدل لهما يمكنه من الوطئ ثم الاثني الاقدام على الدعوى الساطلة كافي في الصروية الخ مبي على قول الامام بنفوذ القضاء بهذا النكاح باطنا وكمذا يتخذ ظاهرا انما تاقصب الفتنة والقسم وغير ذلك (قوله عند قاض) هل الحكم مثله ليعز ط قلت الظاهر نعم لانهم انما عرفوا بينهما في أنه لا يحكم بمصاص وحدود على عاقلة (قوله نكاح صحيح) استبرج من الضامد لانه لا يفيد حل الوطئ ولو صدر حقيقة ط (قوله نكاح صحيح) تفسيره كونهما محلا لانشاء الموانع مثل كونها مشركة او محرمة او زوجة النصارى ومعتد ح (قوله وقضى القاضي) وبشرط انشاء القضاء باطنا عند الامام بخلاف شهره عند قوله ثبت وبه أخذ جماعة المشايخ وقيل لا لأن القدوت مقتضى صحة قضاة في الباطن وما ثبت مقتضى صحة القدر ولا يثبت بشرائطه كالبيع في قوله اعتق عبد لعتي بالقوف في الفقه انه الاوجه ويدل عليه اطلاق المتن بحر قلت لكن ذكر في الجرف كآب القاضي الى القاضي أن العقد الاول (قوله ولم يكن الخ) الجله حالة (قوله خلاهما) راجع للسائلين وهذا على أنه لا يتخذ القضاء باطنا عندهما بشهادة الزور ولو في العقود والنسوخ لأن القاضي خطأ الجلة اذ الشهود كذبة وله أن الشهود صدقة عنده وهو جهة لتعذر الوقوف على حقيقة الصدق وأمكن تنفيذ القضاء باطنا بتقديم النكاح فينفذ قطعا للضرورة وطعن فيه بعض المخاربة بأنه يمكنه قطع المنازعة بالطلاق فأجابه الاكمل بأن أن أردت اطلاق غير المشرع فلا يعتبر أو المشرع ثبت المطلوب فلا يفتق الا في نكاح صحيح وتعبه عليه قاضي الهدي بأنه أن يريد غير المشرع ليعكون طر بالشطوع المنازعة وتعبها عليه أن الهام بأن الحق التفصيل وهو أنه يصح لقطع المنازعة ان كانت هي المدعى أما لو كان هو المولى في فلا يكتفي بالخلص منه الا بالافتاد باطنا مع أن الحكم أعم من دعواه أو دعواه (قوله ويقولهما يفتي) قال الكل وقول الامام أوجه واستدل به بدلالة الاجماع على أن من اشترى جارية ثم اذى ففنيها كذا بغيره من نقتضيه حل لبايع وطؤها واتخذها معا مع عليه بكذا بدعوى المشتري مع أنه يمكنه الخصم بالعتق وان كان فيه انلاف ماله فانه ان يلبس ففعله أن يختار أهونها مع ذلك ما يسلم فيه ديه اه وللعلامة قاسم رسالة في هذه المسألة أطال فيها الاستدلال لقول الامام فراجعها قلت وحيث كان الاوجه قول الامام من حيث الدليل على ما حقيقته في الفقه في تلك الرسالة فلا يعبد عنه لما تقرر أنه لا يعبد عن قول الامام الا الضرورة أو ضعف دليله كالأوصياء في منظومة رسم الفقه وشرحها (قوله وحل الشاهد) وكذا لغيره بالاولى لعدم علمه بحقيقة الحال (قوله لا تحل لهما) أي للزواج المتضمن عليه والزواج الثاني أما الثاني فظاهر شاء على أن القضاء بالزور لا يتخذ باطنا عندها وأما الاول فلان الفرية وان لم تقع باطنا لكن قول أي حنفية أو ثورث شبهة ولانه لو فعل ذلك كان زانبا عند الناس فصدونه كذا في رسالة العلامة قاسم (قوله ما لم يدخل الثاني) فاذا دخل بها حرم على الاول لوجوب العدة كالنكوحه اذا وطلت بشبهة بحر (قوله وهي) أي هذه السائل الثلاث (قوله كاسبي) أي في كتاب القضاء (قوله والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط) المراد أن النكاح المعلق بالشرط لا يصح الا ما يوجهه ظاهر الصارعة من أن التعليق يلغو ويبي العقد بمصدا كما في المسألة الاية وهذا من ادعواهم الدرر الا (قوله تعليقه بالخطر) يقع انشاء المحبة والظهار المهمة ما يكون معدوما متوقفا وجوده اه ح (قوله خافي الدرر) حيث قال لا يصح تعليق النكاح بالشرط مثل أن يقول لبتنه ان دخلت الدرر تزوجتك فلا قال فلان تزوجتها فان التعليق لا يصح وان صح النكاح (قوله فيه نظر) لانه مخرج بعد صحة النكاح المعلق في الفقه والخلاصة والبرازية عن الأصل والخلاصة

منه ما لو نكحها على أن يطلقها بعد شهر أو نوى ذلك عندها مدة معينة ولا بأس بتزويج النهاريات عني (و) يحل له وطئ امرأة ادعت عليه عند قاضي (أو تزوجها) نكاح صحيح (وهي) أي والحال أنها محل للأنشاء أي لانشاء النكاح خالية عن الموانع (وقضى القاضي) نكاحها مبيينة أفتاها (ولم يكن) في نفس الامر (تزوجها) وكذا يحل له لو ادعى هو مسكها خلاهما وفي انشراحه بلالية عن المراهب وبقولها يفتي (ولو قضى بطلاقها) بشهادة الزور مع علمها بذلك نفذ (و) حل لهما التزويج با شرع العدة وحل الشاهد زورا (تزوجها) وحرم على الاول وعند الثاني لا تحل لهما وعند محمد تحل الاول ما لم يدخل الثاني وهي من فروع القضاء بشهادة الزور كاسبي (والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط) كتزويجك ان رضيت أي لم تعتد النكاح لتعليقه بالخطر كما في العمادية وغيره خافي الدرر فيه نظر

(ولا خافه الى المستقبل) كزوجتك

غدا أو بعد غد لم يصح (ولكن

لا يطل) النكاح (بالشرط القاسد

و) انما يطل الشرط دونه يعني

لوعقد مع شرط فاسد لم يطل

النكاح بل الشرط بخلاف ما لو

علقه بالشرط الا أن يعلقه بشرط

ماض (كأن) لا محالة (فيكون

تحتفظا) فيعتقد في الحال كان خطب

بتلاينه فقال أو هاز وجمعا

فمثل من فلان تكذبه فقال ان لم

أكن من زوجته فلان فقد

زوجتها كان قبل ثم علم كذبه

انفقدت لعلقه بوجوده وكذا اذا

وجد المطلق عليه في الجلس كذا

ذكره جوي زاده وعمه

المصنف يحسن لكن في النهي قبل

كأن المصنف في مسألة التعليق

برضى الاب والحق الاطلاق

فليأخذ المفسر

• (باب الولي) •

(هو) لغة خلاف العبد وعرفا

العارف بالله تعالى وشرعا (البائع

المعاقل الوارث) ولو فاسقا على

المذهب ما لم يكن متشككا

والشترائية وقاوى إلى الشتر جاعل القصولين والقبة وله اشبه عليه النكاح المعلق على شرط بالنكاح
المشروط معه شرط فاسد وبينهما فرق واضح شتر لالة (قوله كترتوتك) بفتح كاف الخطاب
(قوله لم يصح) كلام المتن غنى عنه (قوله ولكن لا يطل الخ) لما كان يومه أنه لا فرق بين النكاح
المعلق بالشرط الفاسد والمفروق بالشرط الفاسد كما وقع لصاحب الدرر في الاستدراك وان كان
الشافعي مسألة مستقلة. ولذا قال الشارح بعده بخلاف ما لو علقه بالشرط وقه تنبيه على مشاوبهم الدرر
خافهم (قوله يعني لو عتد) آق بالعبارة لا يهاجم كلام المصنف أن هذا من تربة المسألة الاولى مع أنه
مسألة مستقلة وانما في أولها بالاستدراك للتنبيه المارة (قوله مع شرط فاسد) كما اذا قال تزوجتك على
أن لا يكون لك مهر فصح النكاح وبفسد المهر لا يجب مهور المثل (قوله الا أن يعلقه) استثناء من قوله
لا يصح تعليقه بالشرط (قوله ماض) أي مستتر إلى الحال وقبده احتراز عن تعليقه بمستقبل كائن
لا محالة كحي الفقد وقوله كائن وان كان اسم فاعل وهو حقيقة في التمس بالفاعل في الحال فكيف يستعمل
بالمعنى الثاني فافهم (قوله وكذا الخ) عطف على قوله الا أن يعلقه ومثاله ما في المنع من القصول العمادية
لو قال تزوجتك بألف درهم ان رضى فلان اليوم فان كان فلان حائرا فقال رضيت جاز النكاح استحسانا
وان كان غير حائرا لم يبرأ اه (قوله وعمه المصنف يحسن) حيث قال بعد نقل كلام العمادية ورضي
أن يحصر هذا التفصيل في مسألة التعليق برضى الاب اذا اختلف بينهما ما فيها يظهر اه أي لا فرق بين ان رضى
أبى أو ان رضى فلان في التفصيل فهما قلت بل اذا اختلف برضى فلان الاجنبي الحائرا يجوز تعليقه
برضى الاب بالاولى لان الاب ولا يلقى الجمله وله حق الاعتراض لو ازوج غير كفؤ وله كمال الشفقة فيختارها
المناسب فكيف يشال بالجواري الاجنبي دون الاب على أنه قد نص على هذا التفصيل في مسألة الاب أيضا
في الطهر بحث قال لو كان الاب حائرا في المجلس قبل جاز ما يجته المصنف موافق للمنقول (قوله لكن
في النهي) استدراك على ما يجته المصنف وبعبارة النهي بعد أن ذكر كلام الظهيرية وهو متشكك والحق
ما في الخالية اه والذي في الخالية هو قوله تزوجتك ان أجاز أبى أو رضى فقال قبل لا يصح لانه تعليق
والنكاح لا يحتمل التعليق اه قلت الظاهر حل ما في الخالية على ما اذا كان الاب غير حائرا في المجلس
أو على أن ذلك هو اقسام لانه في الخالية ذكر بعد ذلك مسألة التعليق برضى فلان فقال ان كان فلان حائرا
في المجلس ورضي جاز استحسانا والا فلا وان رضى اه وعما قلنا يحصل التوفيق بين كلامه ما لم يثبت
الفرق بين الاب وغيره وقد علمت من عبارة الظهيرية عدمه وأن الجواز في الاب ثابت بالاولى ولم ترد أصرا ح
بصح خلاف هذا حتى يتبع فافهم

• (باب الولي) •

لم يذكر النكاح وأفساده ومحل شرع في بيان عاقده وآخره لانه ليس من شروط صحته في جميع الصور
والولي تعيل في فاعل ط (قوله وعرفا) أي عرف أهل اصول الدين قال في العصر وفي أصول الدين
هو العارف بالله تعالى بأسمائه وصفاته حسب ما يمكن المراتب على الطاعات المحتب عن المعاصي الغير المتمكك
في الكهوات والذوات كافي شرح العقائد ح (قوله الوارث) كذا في التتبع وغيره قال الرمي وذكره
مما لا ينبغي إلحاقه كولي وليس بوارث اه قلت وكذا أسد العبد فالعرف خاص بالولي من جهة القرابة
(قوله على المذهب) وما في البرازية من أن الاب والجد اذا كان فاسقا فلفضاني أن تزوج من الكفؤ قال
في التتبع انه غير معروف في المذهب (قوله ما لم يكن متشككا) في القاصور وجب منك ومشتك ومشتك
لا يلى أن يثبت ستره اه قال في التتبع عقب ما نقلناه عنه أنفا ثم اذا كان متشككا لا يتزوج به اباهما
ينص من مهر المثل ومن غير كفؤ وسياق هذا اه وحاصله أن الفسق وان كان لا يسلب الأهلية عندنا لكن
اذا كان الاب متشككا لا ينفذ تزوجه الا بشرط المحلقة ومثله ما سياتي من قول المصنف وزم ولو بقيت
فاحسن أو غير كفؤ ان كان الولي أباً أو جدا لم يعرف منهما سوء الاختيار وان عرف لا اه وبه يظهر أن الفاسق
المتشكك وهو يعنى سبب الاختيار لا ينفذ ولا ينفذ مطلقا لانه تزوج من كفؤ مهور المثل مع كسبيات بانه
وهذا خلاف ما زم عن البرازية ولا يمكن التوفيق يجعل ما زم على هذا لان قوة فلفضاني أن تزوج من الكفؤ

بقتضى سقوط ولاية الأب أصلاً فافهم (قوله نحوصي) أي كيجنون ومعنوه غير أن السي خرج بقوله
 البالغ والنجنون والمعنوه ما عاقل ط (قوله ووصي) أي ونحووصي ممن ليس بوارث كعبد وككافر
 له بنت مسلمة أو مسلمة بنت كافرة ككاسي أي نم لو كان الوصي غريباً أو ما كماله التزويج بالولاية ككاسي
 في الشرع عند بيان الأولياء (قوله مطلقاً على المذهب) أي سواء أوصي إليه الأب بذلك أم لا وفي رواية
 يجوز وكذا سواء عين له الوصي رجلاً في حياته أو لا خلافاً لما في فتح القدير ككاسي (قوله والولاية الخ)
 بفتح الواو وما ذكره تعريفاً لا حدوياً وهو ولاية الإيجاب بشرطه قوله وهي هنا نوعان وأفاد أن المذكور في المتن غير
 خاص بهذا الباب بل منه ولاية الوصي وقسم الوقت وولاية وجوب صدقة الفطر بناءً على أن المراد بتنفذ
 القول ما يكون في النفس أو في المال أو فيهما معاً والمراد في هذا الباب ما يدخل الأثرل والثالث دون الثاني
 (قوله تنت) أي الولاية المذكورة والمراد هنا ولاية الإيجاب في هذا الباب فقط نفسه شبه الاستفهام
 والافعال ولاية المعرفة أعم كما عرفت فليس المراد بها الثالثة بخصوص الولي المعروف بالبالغ
 العاقل الوارث حتى يرثه ليس في الملك والأمانة أو حيث قد فلا حاجة إلى التكلف في الجواب بأن المراد
 بالآثار المأخوذ في تعريف الولي هو أخذ المال بعد الموت من باب عموم الجواز فالأمام يأخذ ما لم لا وارث له
 يضعه في بيت المال والولي يأخذ كسب عبده المأذون في البصارة به ممنونه وإن لم يكن ذلك ارتحاقاً فإنه
 كما قال ط لا دليل على هذا الجواز والتعريف يمان عن مثل هذا فافهم (قوله قرابة) دخل فيها
 الصبيات والأرامل (قوله وملك) أي ملك السيد لعهده وأبنته (قوله وولاه) أي ولاه العتاقة
 والموالة ككاسي (قوله وولاية) دخل فيها القاصي المأذون بالتزويج لأنه نائب عن الإمام (قوله
 شأ أو أي) احتريزه عن ولاية الوكيل (قوله وهي هنا) فيه شبه الاستفهام لأن الولاية المعرفة
 خاصة بولاية الإيجاب وقد يشوبه هنا احتراز عن الولاية في غير النكاح كما قد تنبه (قوله ولا تدب)
 أي يستحب للمرء أن تدبض أمرها إلى ولها كإلتساب إلى الوفاة بهر وللزوج من خلاف الشافعي
 في البكر وهذه في الحقيقة ولا يتركها (قوله على المكنته) أي البالغة العاقلة (قوله ولو بكر) الأولى
 أن يقول ولو تيسبقت أن تدبض البكر إلى ولها شديب الأولى لما تلت من علة الدب لأن يكون مراده
 الإشارة إلى خلاف الشافعي بشرط ما بعده أي أنها تدب لا تجب ولو بكرها عندنا خلافاً له (قوله ولو شياً)
 أشار إلى خلاف الشافعي فإنه يقول إن ولاية الإيجاب منوطه بالبكارة فيرتجها بالانتهاء والبالغة لأن كانت
 ثيباً ولو صغيرة فالثيب الصغيرة لا تزوج عنده ما لم تلغ لسقوط ولاية الأب (قوله ومعنوه ورمز قوقه) بالز
 فيما عطف على قوله الصغيرة لعدم تنبيهها بالصغر والأولى تعريفيها بالثلاثين ثم عطفها على ثيباً (قوله
 صغير الخ) الموصوف بمحدوف أي شخص صغير الخ فيشمل الذكور والاثني (قوله ولا سكتة) الأولى
 زيادة حزة لقابل الرقيق ط وهذا التصريح بجهوم المتن ذكره ليفيد أن قوله فتنفذ مفرغ عليه (قوله
 فتد الخ) أراد أن تنفذ الحصة وترتب الإحكام من طلاق وفوارث وغيرها لا لزوم أذهار شخص منها لأنه
 ما لا يمكن تنفيذه وهذا يمكن رفعه إذا كان من غير كنفه فتره في الشربلية أي يعقد لأزما في إطلاقه نظر واحتز
 بالحزة عن المرقومة ولم يكساة أو أم ولد ولا مكنته عن الصغيرة والنجونة فلا يصح الأولى كما قد تمه وأما حديث
 أمي امرأة تكنت نفسها بغير إذن ولها فنكاحها باطل فنكاحها باطل وحسنه الترمذي
 وحديث النكاح الأولى ورواه أبو داود وغيره فعارض بقوله صلى الله عليه وسلم لا يم أحق بنفسها من ولها
 ورواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وما في الموطأ والابن من لا تزوج لها بكر أو لا فافهم ليس للولي
 الإباشرة العقد إذا رضيت وقد جعلها أحق منه به وبترج هذا بقوة السند والاتفاق على حجة بخلاف
 الحديثين الأولين فافهم ضعيفان أحسنان أو يجمع بالتخصيص أو بأن التي للكال أو بأن راداً للولي من
 يتوقف على إذنه أي لا نكاح إلا بعينه ولا يلبس نكاح الكافر للمسلمة والمعنوه والعبد والأمة والمراد بالباطل
 حقيقته على قول من لم يصح ما يشرع من غير كفر أو حكمه على قول من يصح أي للولي أن يطله وكل ذلك
 سائغ في المطلقات النكاح وبجواب ارتكابه دفع المعارضة ونظام الكلام على ذلك مبسوط في الفتى (قوله)

وخرج نحووصي ووصي مطلقاً على
 المذهب (والولاية تنفذ القول على
 الغير) ثبت بأربع قرابة وملك وولاه
 وأمانة (شأ أو أي) وهي هنا نوعان
 ولاية تدب على المكنته ولو بكرها
 وولاية إجبار على الصغيرة ولو ثيباً
 ومعنوهة ورمز قوقه كما فاده
 بقوله (وهو أي الولي) (شرطاً)
 حصة (نكاح صغير ويجنون وورق)
 لا سكتة (فتد نكاح حرة مكنته
 يلا رضى (ولي))

بكن وهو ظاهر لانه فوض الامر لها ولانه من باب الاحتياط **١١** **(قوله فليصنف)** قال في الحقائق شرح
 المنظومة لنفسه وهذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه **١٢** وقال الكمال لان الحمل في الغالب يكون غير كفو
 وأما لو باشر الولي - فقد الحمل فانه لا يصل للاول **١٣** وفي البصر وهذا كله اذا كان لها ولي والا فهو صحيح
 مطلقا **انضافا** **(قوله وهو ظاهر الرواية)** وهو أنق كثر من المشايخ فقد اختلف الاقواء على كنه لكن عات
 أن الثاني أقرب إلى الاحتياط **(قوله قبل العقد)** بعده فيه أن الرضى قبل العقد يصح على كل من الأول
 والثاني وأما المتي على الأول فقط فهو الرضاء بعد العقد فانه يصح عليه لاعلى الثاني المتقى به كما قد ساء
 عن البصر وكلاهما متين وهم على الثاني لا يكون رضاء العض كالكل ولا وجه له ولعل الشارح قصد بما ذكره
 دفع هذا الإيهام تناول **(قوله لنسوة لكل كلا)** لانه حق واحد لا يجزى لانه ثبت بسبب لا يجزى
 بحر **(قوله كولاية أمان وقود)** فإذا اتفق مسلم حر بائس لم أر أن يعرض للرعي أو لئله وإذا عا
 أحد أولياء القصاص ليس لولي آخر طلبه **ح** **(قوله ويستحقه في الوقت)** حيث زاد على ما هنا
 بما يقوم فيه البعض مقام الكل بعض متقى الوقتي يتبب خصما عن الكل وكذا بعض الورثة وكذا
 اثبات الأصهار في وجه أحد القرام ولا يلزم المطالبة بزيادة الضرر والعام عن طريق المسكين **(قوله والا الخ)**
 أي وإن لم يستوفى وفي الدرجة وقد رضى الأبعد فلا يوجب الاعتراض بحر عن القصر وغيره **(قوله وإن لم يكن لها ولي الخ)** أي عصة كأم والأولى التعر به وهذا الذي ذكره المصنف من الحكم ذكره
 في الفتح بحثا بصيغة ينبغي أخذ من التعليل بغير الضرر عن الأولياء وانها رضى باسقاط جهلهم بوجوبه
 في البصر تبعه المصنف والظاهر أنه لو كان لها عصة صغيرة فهو بمنزلة من لا ولي لها لانه لا ولاية له وكذا لو كان
 عبدا أو قفرا كاستبشار إليه الشارح عند قوله في التناكح العصة الخ كاستبشار هنالك وعلى هذا فلو
 بلغ أو عتق أو أسلم لا يتجدد له حق الاعتراض وأما لو كان لها عصة غابت فهو كالخاتن ولا ولاية له لا يتطلع
 بدليل أنه لو تزوج الصغيرة حيث هو مع وإن كان لها ولي آخر شاعره على ما فيه من اختلاف كاستبشار والظاهر
 أيضا أن هذا في البالغة أما الصغيرة فلا يصح لانها لم ترض باسقاط جهلهم أو ترى أمها لو كان لها عصة فزوجها
 من غير كفول يصح فكذا إذا لم يكن لها عصة هذا كما ظهر في تفهيمهم كلامهم أو لم يصرحوا **(قوله)**
 مطابقا أي سواء تكفروا أو كفروا أو غيره **ح** **(قوله انضافا)** أي من التائيل برواية ظاهر المذهب
 والتائيل برواية الحسن المتقى بها **(قوله أي ولي له حق الاعتراض)** يوهن أن الولي في قوله وإن لم يكن لها
 ولي المراد به ما يميل الارحام وليس كذلك كما عاتل فالمناسب ذكر هذا التفسير هنالك ليعلم المراد في الموضوعين
 ويرتفع الإيهام المذكور **(قوله ونحوه)** بالرفع عطفا على فيه أي ونحو قبض المهر كقبض النفقة
 أو الخصاص في أحدهما وإن لم يقبض وكالتصهر ونحوه فصح **(قوله إن كان الخ)** كذا ذكره في الذخيرة
 وأقره في البر والتهر والشر بلالة وشرح المقدسي وظاهره أن هذا شرط في الرضاء دلالة فقط وإن مجرد العلم
 بعدم الكفاءة لا يفي هنا بخلاف الرضى الصريح حيث يكفي فيه العلم فقط لكن هذا يخالف إطلاق المتن
 ولم يذكر في الفتح ولا في كافي الحام الذي جمع كتب ظاهر الرواية وأيضا فوجهه غير ظاهر لأن يكون الفرق
 الخطأ رتبة الدلالة عن الصريح فليأتمل وصورة المسألة أن تكون هذه المرأة تزوجت غير كفول فخاص
 الولي وأثبت القاضي عدم الكفاءة فنقض الولي المهر قبل التفرق أو فرق القاضي بينهما ثم تزوجت ثانيا
 بلا أن الولي فنقض المهر **(قوله كالا يكون الخ)** مكرز بقوله المار ما يصح حتى تلد **(قوله)**
 وأما صدقه الخ قال في العرف قد الرضى لأن التصديق بأنه كفول من البعض لا يسقط حق من أنكرها قال
 في الميسر لو ادعى أحد الأولياء أن الزوج كفول وأثبت الآخر أنه ليس بكفول يكون له أن يطالبه بالتفريق
 لأن التصديق يشترط الوجوب وانكاره يثبت التبريد لا يكون استقامته **١٤** وفي الفتاوى التاجية أقام ولها
 شاهدين بعدم الكفاءة أو أقام زوجها بالكفاءة لا يشترط فقط الشهادة لانه أخبار **١٥** **(قوله ولا تجبر)**
 البالغة ولا الخ البالغ والمكاتب والمكاتب ولو صغيرين **ح** عن التستائي **(قوله البكر)** أطلقها
 فمثل ما إذا كانت تزوجت قبل ذلك وطلعت قبل زوال البكارة فتزوج البكران على الأصل بحر
(قوله وهو السنة) بأن يقول لها قبل التناكح ثلاث مضطرب أو يكلف فكتت وإن زوجها بغير استئجار

فليصنف **(و) بناء على الأول**
 وهو ظاهر الرواية **(فرضي البعض)**
 من الأولياء قبل العقد بعده
(ك) الكل لنسوة لكل كلا
 كولاية أمان وقود ويستحقه
 في الوقت **(لو استوفى الدرجة)**
 والأقل الأقرب منهم **(حق الفسخ)**
 وإن لم يكن لها ولي **(فهر)** أي
 العقد **(صحيح)** ناقض **(مطلقا)**
انضافا **(وقبضه)** أي ولي له
 حتى الاعتراض **(المهر ونحوه)**
 مما يميل على الرضى **(رضا)** دلالة
 أن كان عدم الكفاءة ثابتا
 عند القاضي قبل خصامته والا
 لم يكن رضاء **(لا)** يكون **(سكونه)**
 رضى ما لم تلد أو ما نصده بأنه
 كفول لا يسقط حق الباين مبسوط
(ولا تجبر البالغة) **(بكر)** على
 التناكح لا يشترط ولاية بالبلوغ
(فان استأذنها) أي الولي
 وهو السنة

فقد أخذ السنة وتوقف على رضاها بجر عن الحيط واستحسن الرضى ما ذكره الشافعية من أن السنة في الاستئذان أن يرسل اليها نسوة ثنتين يظنن ما في نفسها والام بذلك أولى لأنها تطلع على ما لا يبلغ غيره عليها
اه (قوله أو وكيله أو رسوله) الأول أن يقول ويكسك تستأذن لي فلا تني كذا والثاني أن يقول أذهب إلى فلانة وتل لها أن أخذك فلا تبستأذنك في كذا **(قوله وأخبرها رسوله الخ)** أقاد أن قول المصنف أو زوجها محمول على ما إذا زوجها في غيبتها وهذا وإن كان خلاف التبادر منه لكن برجه دفع التكرار مع قوله لا في وكذا إذا زوجها عندها فسكت وفي الصبر واختلف فيما إذا زوجها غير كفوف فلهما فسكت فلا لا يكون رضى وقيل في قول أبي حنيفة يكون رضى أن كان المزوج أباً أو جدّاً وإن كان غيره فلا كما في الخاتمة
أخذنا من مسألة الصغيرة المزوجة من غير كفوف **اه** قال في النهروزي في الدواية بالآول يظن قالوا **(قوله أو قضولي عدل)** الشرط في القضولي العدالة والعقد فكني أخباراً واحد عدل أو مستورين عند أبي حنيفة ولا يكتفي أخباراً واحد غير عدل ولها نظر رستأني في متزوجات القضاء **(قوله فسكت)** أي البكر البالغة بخلاف الابن الكبير فلا يكون سكوت رضى حتى يرضى بالكلام كافي الحاكم **(قوله عن رده)** قد يه
أذلس المراد مطلق السكوت لا لها بل بقها الخبر فكلمت بأجنبي فهو سكوت هنا يكون إجازة فلا قالت الحمد لله اخترت نفسي أو قالت هود رداً لا ربه فهذا كلام واحد فهو رده بجر **(قوله محتملة)** أما لو أخذها عا طس أو معال حين أخبرت فلا ذهب قالت لا أرضى أو أخذها ثم تركت قالت ذلك صرح بها لأن مكوتها كان عن اضطراب بجر **(قوله غير مستزنة)** وضك الاستزناء لا يفتي على من يحسنه لان الضك إنما جعل إذا دلالة على الرضى فإذا لم يدل على الرضى لم يكن إذا بجر وغيره **(قوله أو وكيت بلا صوت)** هو افتار التقوى لأنه من على مفارقة أهلها بجر أي وانما يكون ذلك عند الإجازة معراج **(قوله ثماني الوفاة والمثني)** أي من أنه هو والكاتب بلا صوت أذن ومعه ردة **(قوله فيه نظر)** أي لخالفته لما في المعراج ولا يفتي في الوفاة ما في الوفاة والمثني فكسك مثله في التقاية والإصلاح والتون مقدمة على الشروح وفي شرح الجامع الصغير لتساخي خان وإن يك كان رداً في إحدى الروايتين عن أبي يوسف وعنه في رواية يكون رضى قالوا أن كان الكاء عن صوت وقيل لا يكون رضى وإن كان عن مكوت فهو رضى **اه** به يظهر أن أصل الخلاف في أن البكال هود رداً أو لا وقوله قالوا الخ توفيق بين الروايتين يعني لا يكون رضى أنه يكون رداً كما فهمه صاحب الوفاة وغيره وصرح به أيضاً في الخيرة حيث قال بعد حكاية الروايتين وبعضهم قالوا أن كان مع الصباح والصوت فهو ردة والافهورضى وهو الوجه وعليه التقوى **اه** مكف والكاتب بالصوت والويل قرينة على الرد وعدم الرضى وعن هذا قال في الفتح بعد حكاية الروايتين والمحول اعتبار قرائن الأحوال في البكال والضك فإن تعارضت وأشكل احتج **اه** فقد ظهر لك أن ما في المعراج ضعيف لا يعول عليه **(قوله فهو اذن)** أي وإن لم تعلم أنه اذن كما في الفتح **(قوله أي تو كسك في الأول)** أي فيما إذا استأذن عا قبل العقد حتى لو قالت بعد ذلك لا أرضى ولم يعلم بالوفاة فزوجها مع كافي التظهير لأن الوكيل لا يعتزل حتى يعلم بجر **(قوله فلو تعدد المزوج الخ)** عبارة الصبر ولو زوجها وليسان متساويان كل واحد منهما من رجل فأجازت ما مبطلا لعدم الأولوية وإن سكنت شيئا موقوف حتى يتجبر أحداهما بالقول أو بالقول وهو ظاهر الجواب كافي البداية **اه** ولا يفتي أن هذا في الإجازة والكلام الآن في التوكيل أي الأذن قبل العقد لكن الظاهر أن الحكم لا يصف في الموضعين أن زوجها لها بعد الاستئذان أما لو استأذنها فسكت فزوجها ما متعاقبان من رجلين فبني أن يصح السابق منها لعدم المزاحم فافهم **(قوله وإجازة)** عطف على تو كسك وقوله في الثاني أي فيما إذا استأذنها بعد العقد وهذا هو الأصح وفي رواية لا يكون السكوت بعد العقد رضى كما بسطه في الفتح وقد سبنا الخلاف أيضاً فيما إذا زوجها غير كفوف فلهما فسكت **(قوله لا لو طبل بموته)** لأن الإجازة شرطه قيام العقد بجر **(قوله فالتقول لها)** لأن الأصل أن المسلم المكلف لا يبعد إلا العقد الصحيح التام **(قوله فالتقول لهم)** لأنها أثبت أن العقد وقع غير تام ثم ادعت النكاح بعد ذلك فلا يخل منها المكان التهمة بجر وحديثه فلا تزوج هل تمتع كانت صادقة في نفس الأمر فلا شك في وجوب الفدية عليها ديانة والأفلا ثم لو أرادت أن تتزوج تمتع ثم أخذت لها بقولها

(أو وكيله أو رسوله أو زوجها)

ولها أو غيرها رسوله أو فضولي

عدل (فكست) عن رده محتملة

(أو ضكت غير مستزنة أو تبسته

أو كت بلا صوت) قال بصوت

لم يكن إذا ناولها حتى لو رضيه

بعده انعقد معراج وغيره

في الوفاة والمثني فظهر (فهو

اذن) أي تو كسك في الأول

أن انعقد الوفاة تعدد المزوج

لم يكن كسكها إذا ناولها

في الثاني أن يني التكاح لا لو طبل

بموته ولو قالت بعد موته زوجني

أي بأمرى وأتكرت الورثة فالتقول

لها فترت وتعدت ولو قالت بغير

أمرى لكسك بلغي فريضته

فالتقول لهم

وأما لو تزوجت في الذخيرة ولو تزوجت المرأة ثم أذنت العدة فقال الزوج تزوجتك بعدها فاقول قوله لأنه
 يدعى العدة اه فلهذا يقال هنا كذلك لان اقرارها السابق لم يثبت من كل وجه هذا ما انفرد
 وقوله (غيره) أي غير هذا الزوج (قوله رد قبل العدة بعده) فرفوا بينهما بأنه يتحقق الاذن وعدمه
 فقبل النكاح يمكن النكاح فلا يجوز بالشك بعده كان فلا يحل بالشك كذلك في الظهيرة وهو مشكل لأنه
 لا يكون نكاحا الا بعد العدة وهي بعد الاذن قالوا ظاهره أنه ليس بآذن فيها بجر وأما الاشكال صاحب
 الفتح وأجاب عنه المقدسي بأن العقد اذا وقع ثم ورد بعده ما يحل كونه نفرا له ولو كونه زنا صحيح وقوعه احتمال
 التفرع واذا ورد قبله ما يحل الاذن وعدمه ترجح الرد لعدم وقوعه فبمع من ايقاعه لعدم تحقق الاذن فيه
 (قوله ولو تزوجها لنفسه الخ) محتمل وقول المصنف وأزوجه أي أن الولي لو تزوجها كآب العمة اذا تزوج
 بنت علم به البكر البالغ بغير اذنها غلبها فكت لا يكون رضاه لأنه كان أهليا في نفسه فضولي في جانب
 المرأة فلم ينعى العقد في قول أبي حنيفة ومحمد فلا يعمل الرضى ولو استأمره في التزوج من نفسه فسكت جاز
 اجبا بجر عن الحائنة والحاصل أن التزويق ولو من جانب اذنى طرف العقد لا ينفذ وقد عرفت على
 الاجازة عندهما بل يقع باطلا بخلاف ما لو اشترط غيره من أصل أولي أو وكيل أو فوضي آخر فإنه
 يتوقف اتفاقا كما سأل في آداب الصكفاء (قوله فسكت) أما لو قالت حين بلوغها قد كنت قلت اني
 لا اريد فلان لم ترد على هذا لم يبر النكاح لانها أخبرت أنها على ما بالها الأول ذخيرة (قوله بخلاف
 ما لو طبقها الخ) لان هذا التزوج كان موقفا على الاجازة وقد بطل بالرد والرد في الأول كان للاستدلال بالتزوج
 العارض بعده لكن قال في الفتح الاوجه عدم العدة لان ذلك الرد المبرح ينعكس كون ذلك السكوت
 دلا على الرضى اه وأما في البر وقد يقال انه قد تكون حلت بعد ذلك بغير حله وقد يكون ردّها الأول
 حيا ما علمته من أن الغالب اظهار النفر عند خفاء السماع ولو كانت على امتناعها الأول لم يثبت بالرد
 كعاصم حيث به أولا ولا تستغنى (قوله ان عرف) بالبناء الصهول ونائب الفاعل ضمير المرأة
 والذى في الصبر ان عرف (قوله والمهر) ينبغي أن يكون على الخلاف كما في مسألة المتر الاثنية ح
 (قوله واستشكله في البر الخ) يؤيده ما قدمنا أول النكاح في أن قوله تزوجني أو كبل أو أجباب عن
 المداومة لوقد الوكيل هو كبل هب ابتك لفلان فقال وهب لا يعقد ما قبل الوكيل بعده قبلت لان الوكيل
 لا يملك التوكيل اه فهذا يدل على أن الوكيل ليس له التوكيل في النكاح وأنه ليس من المسائل التي
 استنوها من هذه القاعدة وقال الرجعي هناك وفي حاشية الحموي على الاشياء على ما قدمنا في الأصل
 ان مباشرة وكيل الوكيل بغيره الوكيل في النكاح لا تكون مباشرة الوكيل نفسه بخلافه في البيع
 وفي مختصر عصام انه جعله كالبيع مباشرة بغيره مباشرة بنفسه اه ففكر أن يكون ما في التنية مفعلا
 على رواية عصام لكن الأصل وهو المصطوف من كتب طاهر الرواية قالوا عزم الجواز فافهم (قوله ولو في
 ضمن العام) وكذا لو سألها فلانا أو فلانا فسكت فلهذا تزوجها من أيها شاء بجر (قوله لو يمحسون
 عبارة الفتح وهم محصورون معروفون لها اه ومقتضاها أنها لم تعرف لهم ببيع وان كانوا محصورين
 (قوله والا لا) كقوله أن تزوجك من رجل أو من بن عم بجر (قوله ما لم تنقض له الامر) أما اذا قالت
 أنا راضية بما تقوله أنت بعد قوله أن أقوم ما يطلبونك أو زوجي ممن تختاره ونحوه فهو استئذان صحيح
 كما في الظهيرة وليس له بهذه المقالة أن يزوجه من رجل ردت نكاحه أولا لان المراد بهذا المصوم غيره
 كالتوكيل بتزويج امرأه ليس الوكيل أن يزوجه مطلقا اذا كان الزوج قد شككها في الوكيل وأعلمه بطلانها
 كما في الظهيرة بجر (قوله لا العلم بالمهر) أشار بتقدير العلم إلى أن المصنف رأى المصنف في عطية المهر على
 التزوج وأصل الترتيب بشرط العلم بالزوج لا المهر ح (قوله وقيل بشرط) أشار إلى ضعفه في قول في الفتح
 انه الاوجه لان صاحب الهداية صحح الأول وقال في البر أنه المذهب لقول الذخيرة ان اشارات كتب
 محمد تدل عليه اه قلت وعلى القول باشتراط تسعته بشرط كونه مهر المثل فلا يكون السكوت رضاه بدونه
 كما في الصرع الز يلى حتى على القول بعدم الاشتراط فهل بشرط أن تزوجه بغير المثل حتى لو نقص عنه
 لم ينعى العدة الا برضاها صارت حادثة القوتى وروايت في الحادى عشر من البرازية وان لم يذكر المهر فزوج

وقوله ما غيره اولى منه رد قبل
 العدة لا بعده ولو تزوجها لنفسه
 فسكوته باردة بعد العقد لا قبله ولو
 استأذنها في معين فردت ثم تزوجها
 منه فسكت صح في الاصح بخلاف
 ما لو بلغها فردت ثم فأتى رضى
 لم يبر بطلانه بالرد ولا استحسنا
 اخذ يد عند الرضا لان الغالب
 اظهار النفر عند خفاء السماع
 ولو استأذنها فسكت فوكل
 من يزوجهما من جهه اذان عرف
 الزوج والمهر كافي التنية واستشكله
 في البر ليس للوكيل أن
 يوكل بل اذن يقتضاه عدم الجواز
 أو انها مستثناة (ان علمت بالزوج)
 أنه من هو لتظهر الرغبة فيه أو عنه
 ولو في ضمن العام كبريا أو بنى
 لو يمحسون والا لا ما لم تنقض
 له الامر (لا العلم بالمهر) وقيل
 بشرط

الوكيل بأكثر من مهر المثل على ما بين الناس فيه أو بأقل من المثل على ما يتعارف فيه الناس مع عدمه خلافا لما لكن لا لولا حتى الاعتراض في جانب المرأة ففعل ما عارضهم اه أي إذا ربيت بذلك ومقتضاه أنه إذا كان الوكيل هو الولي كما في حديثنا ورضيت به مع والا فلا تأمل **(قوله وما يصح في الدرر)** أي من التفصيل وهو أن الولي أن كان أمأ أو جد أو ذك كزوج يكتفي لأن الأب لو نقص عن مهر المثل لا يكون إلا محله تزيد عليه وإن كان غيره فلا بد من تسعة الزوج والمهر **(قوله عن الكافي)** أي ناقلا نصه عن الكافي فافهم **(قوله ردة الكال)** بقوله وما ذكر من التفصيل ليس بشئ لأن ذلك في تزويجه الصغيرة يحكم الخبر والكلام في الكبيرة التي وجب مشاورته لها والأب في ذلك كالأجنبي **(قوله ان علته)** أي الزوج وأم المهر فيه ما مر أيضا كآية عليه في البصر **(قوله في سبع وثلاثين مذكرة في الاشياء)** أي في قاعدة لا يثبت إلى ما سكت قول وقد كراهي عبارة عنها واد عليها ط عن الحموي مسائل أخر سبدها الشارح في القواعد التي ذكرها بين كتاب الوقف وكتاب البيوع وسبأ في الكلام عليها كلها هناك إن شاء الله تعالى **(قوله كالأجنبي)** المراد به من ليس له ولاية في عمل الأب إذا كان كالأول أو عبدا أو مكاتباً لكن رسول الولي قائم مقامه فيكون سكوتها رضى عند استئذانه كما في الفقه والوكيل كذلك كما في البصر عن التنبيه **(قوله أو ولي بعد)** كالأخ أو الأب إذا لم يكن الأب غائبا عنه منقطعة كما في النامية **(قوله فلا عذر لسكوتها)** وعن الكرخي يكتفي سكوتها فتح **(قوله كالتب البالغة)** أم الصغرة فلا استئذان في حقها بالكلية الصغيرة فتح **(قوله لا في السكوت)** حيث يكون سكوت البكر البالغة إذا نفي حتى الولي القريب ولا يكون إذا نفي التيب البالغة مطلقا والاستثناء مستطع لأن قول المصنف كالتب تشبيهه بالبكر التي استأذنها غيرها القريب وهذه لا فرق بينا وبين التيب البالغة في السكوت **(قوله لأن رضاهما يكون بالذلة الخ)** أشار إلى ما أورده الزلي عن أكثر غيرهم أن رضاهما لا يقتصر على القول فانه لا فرق فيما في اشتراط الاستئذان والرضا وفي أن رضاهما قد يكون صريحا وقد يكون دلالة غير أن سكوت البكر رضا دلالة لحسابها دون التيب لأن حسابها قد قل بالممارسة فتخلص المصنف عن ذلك بزيادة قوله وأما هو في معناه الخ لكن أجاب في الفتا بأن الحق أن الكل من قبيل القول إلا العيكن ثبت دلالة لانه فوق القول أي لانه إذا ثبت الرضا بالقول ثبت بالفتك من الوطى بالأولى لانه أدل على الرضا واعترضه في البصر بأن قبول التهنئة ليس بقول بل سكوت زائد في التهر ولهذا عذر وفي مسائل السكوت قلت وفيه نظر لأن مقتضى كلام الفتا أن المراد بقبول التهنئة ما يكون قولاً باللسان لا مجرد السكوت لأن مراده ادخال الجميع تحت القول ولذا لم يستثنى إلا العيكن ولا يشافيه قوله من قبيل القول لأن مراده أن من قبيل القول الصريح بالرضا مثل قولها رضيت ونحوه يدل على أنه قال قوله أنه يكون أما بالقول كنتم ورضيت وأبارك الله لنا أو حدث أو بالدلالة كطلب المهر أو بالنفقة الخ ثم قال والحق أن الكل من قبيل القول أي من قبيل القول الذي ذكره وأما قوله في التهر ولهذا الخ فانه أن المذكور في مسائل السكوت قولهم إذا سكت الأب ولم يتق الولد مدة التهنئة لزمه ومعناه سكت عن نفي الولد لاجن جواب التهنئة وأما الجواب عن اعتراض الجبر أن قول الله نعم من قبيل القول أي لا من القول - يستعمل في منزل منزلة فلا ريد السكوت عند التهنئة فيه أنه لو كان حراما لم يكن ليخرج إلى استثناء العيكن ولم يكن فيه دفع لما أورده الزلي - لأن الزلي يقول أن الدلالة بمنزلة القول في الإزام فافهم ثم الذي يظهر مما قاله الزلي - لأن الظاهر أن طلب المهر ونحوه لا يلزم أن يكون بالقول ولذا عبر الشارح بقوله من قبل يدل على الرضى ومقتضاه أن قبض المهر ونحوه رضا كالمزمن من جعله رضا دلالة حتى في الولي - به صرح في الخاتمة بقوله الولي - إذا تزوج التيب فرضيت بقلها ولم تظهر الرضا بلسانها كان لها أن ترد إلى المعسر بها الرضى باللسان أو الفعل الذي يدل على الرضى بنحو القسكين من الوطى وطلب المهر وقبول المهر دون قبول الهدية وكذا في حق القلام اه **(قوله ودخولها الخ)** هذا مكرر والقسم أنه ضرر بلاصل وخلوة بها فإن الذي في البصر عن الظهيرة ولو خلاها برضاها هل يكون أجازة لا روية أم أنه المسألة وعندى أن هذا أجازة اه وفي البرازية الظاهر أنه أجازة **(قوله والنكاح سرورا)** احتراز عن النكاح استنزاء قال في البصر وأما النكاح فذكر في فتح القدير أنه لا لأنه كالسكوت لا يكتفي ولم هذا لا يكتفي وجعل

وهو قول الشارحين بحصره من الأخيرة وأقره المصنف وما صححه في الدرر عن الكافي ردة الكال **(وكذا إذا زوجها الولي عندها)** أي بحضورها **(فكت ص)** (في الأصح) ان عليه كالمزوم السكوت كالتنطق في سبع وثلاثين مسألة مذكرة في الاشياء **(فان استأذنها غير القريب كالأجنبي أو ولي بعيد فلا عذر لسكوتها)** (بل لا بد من القول كالتب) البالغة لا فرق بينهما إلا في السكوت لأن رضاهما يكون بالذلة كما ذكره بقوله **(وأما هو في معناه)** من فعل يدل على الرضى **(كطلب مهرها)** ونقشتا **(وتعنيها من الوطى)** ودخولها برضاها ظاهرة **(وقبول التهنئة)** والنكاح سرورا

من قبيل القول لانه حروف اه قلت وما هنا هو الموافق لما صرح به الزيلعي وغيره (قوله ونحو ذلك)
 كقبول المهر كما مر عن الحاشية والقاهر انه من قول النقة (قوله بخلاف خدمته) أي ان كانت
 تخدمه من قبل في البصر من الخط والتأخير ولو أكلت من طعامه أو خدمته كما كانت فليس برضى دالة
 (قوله أي نقة) هي من فوق إلى أسفل والنفرة عكسها (قوله أي كبر) أي بلا تزويج في البصر
 الصحاح يقال عفت الجارية تعنى بضم التون عوضا وعنا ما في عانى إذا طاعها فكأنها بعد ادراكها
 في منزل أهلها حتى خرجت عن عداد الأبيكار (قوله بكم حقيقة) خبر من وفي الظاهرية البكر اسم
 لامرأة لم يجتمع بكاح ولا غيره اه لان مصيبا أول مصيب لها ومنه الباكورة لأول النصارى والبكرة بضم
 الهمزة لأول النهار وحاصل كلامهم أن الزنا في هذه المسائل العذرة أي المدة التي على الحمل لا البكارة
 فكانت بكم حقيقة وحكما ولا تدخل في الوصية لا بكم حقيقة فلا نول ولا رد الجارية لو شربت على أنها بكر فوجدت
 زناؤه العذرة يمتن من ذلك لانه حالان المتعارف من اشتراط البكارة صفة العذرة أفاده في البصر (قوله
 كنفريق يجب) أي كذا في تفريق الخ ط وهو تخلف في كونها بكم حقيقة وحكما لا يمتل فلا رد ان هذه
 ما زالت عذرها فمكسب شبهها من ذات عذرتها ح (قوله أو طلاق) عطف على تفريق لا على
 يجب ح (قوله بعد خاوة) يصلح طرفا للتفريق والطلاق والموت لكن لما كان قوله قبل الوطئ طرفا
 للأخيرين فقط لعدم إمكان الوطئ في الأول أما في الحب فظاهر وأما في الصنة فلا لأن الوطئ ينسج التفريق
 فكان الانسب تعلته بالأخيرين فقط وفهم من قوله بعد خاوة أنه لو وقع الطلاق أو الموت قبل الخاوة
 كانت بكم حقيقة وحكما لا يوطئ ولا يوطئ لها بعد الوطئ تب حقيقة وحكما اه ح (قوله
 وهذه فقط بكم حكا) أراد بالحكمي ما ليس بحقيقي بدلالة المناقبة كما هو التبادر ولا يحاول السارح
 في عبارة المصنف قد ربحا لمن وميتدا البكر والافسار المصنف في ضمها محسنة لأن الحقيقي حكى أيضا
 والحكمي أهم لانه قد يكون غير حقيقي ولكنه لما كان التبادر من إطلاق الحكمي أراد ما ليس بحقيقي
 أول عبارة المصنف ولم يشل بكم حكا فقط لما قلنا فافهم (قوله ان يتكزروم فقهه) هذا معنى
 قولهم ان لم يشتر زناها حكمتي يسكونها لأن الناس عرفوها بكم فافهم (قوله ان يتكزروم فقهه) هذا معنى
 كلامه على ما صلحها وقد نذب الشارع إلى ستر زنا فكانت بكم اشتراطا بخلاف ما إذا اشترت زناها
 (قوله والا) صادق ثلاث صور ما إذا تكزرت زناها أو بعد الوطئ أو بعد الوطئ أو بعد الوطئ وحده ح
 (قوله كوطو تبشبة) أي فأنها تبشبة حقيقة وحكما ح (قوله أو نكاح فاسد عطف على تبشبة) أي
 وكوطو تبشبة فاسد فافهم أما إذا لم يوطأ فقهه بكم حقيقة وحكما كافي النكاح الصحيح ط (قوله
 وقالت دودت) أي ولم يوجد منها ما يدل على الرضا كافي الشر بلاية ط (قوله ولا يشتهاهما) فقهه
 لأن أيها أقام البينة قبلت منه بجر وان أقامها فإني في قوله ولو برهننا (قوله ولم يكن دخل بها طوعا)
 بأن لم يدخل أو دخل كرها واسترجه عما إذا دخل بها طوعا حسنت لاصدق في دعوى الرق الاصم لان التمكن
 من الوطئ كالأقرار وعن هذا صح في الولو الحلية أنها لو أقامت بعد الدخول البينة على الرق قبل لكن
 في حاشية الفزى على الاشياء أنه وقع اختلاف التصميم في قبول تبشبة بعد الدخول على أنها كانت ددت
 النكاح قبل الإبانة في البرازية أن المذکور في الكتب أنها قبل وصح في الواقعات عدمه لتأقضا
 في الدعوى والصحيح السبول لانه وان بطلت الدعوى فالبينة لا تسل لقيامها على تحريم الفرج والبرهان
 عليه مقبول بلا دعوى قال الفزى وقد ألف شيخنا العلامة على القدسي فيها رسالة أعيد فيها تفصيل
 القبول (قوله قال قولها) لانه بقى لزوم العقد وملك البضع والمرأة تدفعه فكانت منكورة
 ولا تسل قول ولها عليها بالرضى لانه يترتب عليها بثوث المثل وإقراره عليها بالنكاح بعد بلوغها غير صحيح كذا
 في الفتق ونبني أن لا تسل لشهادة لو شهد مع آخر بالرضى لكونه ساعيا في إتمام ما صدر منه فهو متهم ولم أره
 منقولاً بصر قلت والكافي لما كتم الشهادته وأدعى الزوج الرجل ابنته فأفكرت الرضى فنقد عليها أمورها
 وأخوها لم يجز اه قتلت ثم أعلم أنه ذكر في البصر في باب المهر عند الكلام على النكاح القاسد
 ما نصه وإذا ادعت ساداه وهو سمته فالقول له وعلى عكسه فرق بينهما وعليها العدة ولها نصف المهر ان لم يدخل

ونحو ذلك بخلاف خدمته أو قبول
 هديته (من زالت بكارتها بوشية)
 أي نقة (أو دور حبيز أو)
 حرم (براحة أو نفيس) أي
 كبر (بكم حقيقة) كنفريق
 يجب أو صفة أو طلاق أو موت
 بعد خلوة قبل وطئ (أو زنا)
 وهذه فقط (بكم حكا) ان لم
 يتكزروم فقهه والانسب كوطو
 تبشبة أو نكاح فاسد (قال)
 الزوج للبكر البالغة (بلغت النكاح
 فسكت وقالت دودت) النكاح
 (ولا يشتهاهما) على ذلك (ولم يكن
 دخل بها طوعا) في الاصم
 (فالتقول قولها)

والكل ان دخل كذا في الخانية ويأتي أن يستثنى منه ما ذكره الحاكم التبريد في الكافي من أنه لو ادعى أحدهما أن النكاح كان في صفره فالتقول قوله ولا نكاح بينهما ولا مهر لهما لم يكن دخلهما قبل الادراك اه مافي الجهر قلت وقد على الاخيرة في الموازنة عن المحيط شرفه لا اختلاف مافي وجود العقد وعليها في الذخيرة بقوله لا نكاح في حالة الصغر قبل اجهزة الولي ليس نكاح معني الخوذة كقوله أن الاختلاف في الوفاة العصة والقصد فالتقول لمضى العصة بشهادة الظاهر ولو في أصل وجود العقد فالتقول لتسكو الوجود قلت وعلى هذا فلا امتثالا مافي الخانية من الاول ومافي الكافي من الثاني ولعل وجه قوله في الخانية وسلي عكسه فرق بينهما الخ كونه مؤاخذا بما قرره ففسري عليه ولذا كان لها المهر ثم ان الظاهر ان ما نحن فيه من قبيل الاختلاف في أصل وجود العقد لان الردصير الايجاب بلا قبول وكذا المسألة الاثنية هذا ما ظهر في (قوله على المتيق به) وهو قولهما وعنده لا يمين عليها كإسبا في المعوى في الاشياء الستة يمر (قوله لانه وجودي الخ) جواب عما يقال ان شئنا على سكوتها يمينه على النقي وهي غير مقبولة فأجاب بأن السكوت وجودي لانه عبارة عن ضم الشك في وزنه ومنه عدم الكلام كإني الصراج زاد في الصر أو هو نقي يحط به علم الشاهد فيقبل كالأدعية أن زوجها تكلم بما هو ردت في مجلس فبرهن على عدم التكلم فيه تقبيل وكذا اذا حال الشهود كما عندها ولم ينعمها استكلمت سكوتها كافي الجوامع اه ولا يفي أن الجواب الأول صريح على المنع والثاني على التسليم ويحت في الأول في السعدية بما في شرح العتائين من أن السكوت تركه الكلام وهو عليه في التهرق ويحكم الجواب بأن هذا تفسير باللازم ويحت في الثاني أيضا بأنه مخالف لما في أعيان الهداية من باب اليمين في الخ والصلاة من أن الشهادة على النقي غير مقبولة مطلقا يحاط به علم الشاهد أولا اه وكذا يقال في الصرخة الحاصلة أن الشهادة على النقي المتصور لا تقبل سواء كان تضامورة أو معني وسواء أحاط به علم الشاهد أولا اه قلت وهذا في غير الشروط فقال ان لم أدخل الدار اليوم فكذلك أفهدها أنه دخلها تقبل (قوله فبينها أولى) لأثبات الزيادة أعني الرزقانه زائد على السكوت يمر (قوله الآن يبرهن على رضاها وأجازتها) أي فترجئ بينة لاستروائها في الآيات وزيادة بينة بآيات الزوم كذا في الشروح وعزاه في النهاية للقرناني وكذا هو في غير كتاب من الفقه لكن في الاختصاص عن أدب القاضي النصف أن بينها أولى نقي هذه الصورة اختلاف المشايخ ولعل وجهه أن السكوت لما كان مما تحقق الاجابة به بل من الشهادة بالاجابة كونها بامر زائد على السكوت عالم بصريحها بذلك كذا في الفقه ونعم في الجهر واستفيد منه التوفيق بين القولين بحمل الاول على ما اذا صرح الشهود بأنها قالت أجزت أو وضت وحل الثاني على ما اذا شهدوا بأنها أجازت أو وضت لا فاحل أجازتها بالسكوت فافهم (قوله كالزوجها الخ) أي أن الاختلاف في البلوغ كالاختلاف في السكوت كافي التهر (قوله مثلا) فالمراد الولي الجبر (قوله فان القول لهما) لانه اذا كانت مراعاة كل الخبر به يحتمل البتوت فيقبل خبرها لانه سكره وقوع الملك عليها ح عن الصر (قوله ان ثبت ان سنها تسع) تفسير للمراعاة كما يدل عليه كلام المنح (قوله وكذا الوادعي المراقب بلوغه) بأن باع أبوه ماله فقال الابن أنا بالغ ولم يصح البيع وقال المشتري والاب انه صغير فالتقول للابن لانه يشكر زوال ملكه وقد قبل بخلافه والاول أصح يمر عن الذخيرة (قوله ولوربها الخ) ذكره في الموازنة عتب المسألة الأولى وكأنه الشارح أخره ليفيد أن المحكم كذلك في المسائل فافهم واستشكل بعض المحققين تصور البرهان على البلوغ قلت وهو ممكن بالمجلس أو الاجبال أو من البلوغ أو رؤية الدم أو المني كافي الشهادة على الزنا (قوله على الأصح) راجع لمسألة المراعاة والمرائن فقد نقل الصحيح فيها في الجهر عن الذخيرة (قوله بخلاف قول الصغيرة) أي التي زوجها غير الاب والجد أو أمان زوجها فلا خيار لها ط (قوله وردت حين بلغت الخ) أي قالت بعد ما بلغت وردت النكاح واخترت نفسى حين أدركت ثم قبل قولها لأن الملك ثابت على تزويده بذلك ابطال الثابت عليها كافي الذخيرة فافهم وهذا علم أن قولها ذلك بعد البلوغ وصح كانه سماها صغيرا باعتبار ما كان زمن المقدأى للتحقق صغرها وقتها بخلاف المراعاة المحتمل بلوغها وقتها (قوله ولو لولة البلوغ) بأن قالت عند القاضي أو الشهود أدركت الان وصفت فانه يصح

ييمين اعلى المتيق به وتقبل بينته
على سكوتها لانه وجودي بعض
الشك في ولوربها غيبتها أولى
الآن يبرهن على رضاها وأجازتها
(كالزوجها أوبها) مثلا راجعا
عدم بلوغها (فقلت أنا بالغه)
والنكاح لم يصح وهي مراعاة
وقال الاب أو الزوج (بل هي
صغيرة) فان القول لهما ان ثبت
أن سنهن تسع وكذا الوادعي
المراقب بلوغه ولوربها فينة
البلوغ أولى (على الأصح) بخلاف
قول الصغيرة وردت حين بلغت
وكذا زوجها الزوج فالتقول له
لانه زوال ملكه واختلف
بعد زمان البلوغ ولو لولة البلوغ
فالتقول لهما شرح وبهاية فليست

كما يأتي بيانه **(قوله ولولي الاقرب بيانه)** أي في قوله الولي في النكاح العصبية بنفسه الخ واحتمل أنه
 عن الولي الذي لم يحق الاعتراض فانه ينص العصبية كما مر وعن الوصي غير القريب كما مر وبأن أيضا **(قوله)**
النكاح الصغير والصغيرة جديدا للنكاح لان اقراره به علمه لا يصح الإيهام أو يصدق بهما بعد البلوغ
 كما سيذكره المصنف آخر الباب ولولا قول الولي في النكاح غير المكلف والرقيق لئلا يثبت لهما **(قوله)**
 ليس لغير الأب والجد أن يسل الصغير قبل قبض ما تعرف قبضته من المهر ولو سلم الأب له أن يمتنعها **(قوله)** فأما ط
 ونعامة في البصر قلت وليس له تسليمها للدخول بما قبل الطاعة الوطني ولا عبرة للسن كما سيذكره الشارح في آخر
 باب المهر **(قوله ولوليس)** صرح به بخلاف الشافعي فان علة الاجبار عند البكارة وعندنا المهر بعدم
 العقل أو نقصانه ونوضحه في كتب الأصول **(قوله كعتوه ومجنون)** أي ولو كبير من والمراد كنعص
 معتوه الخ فيتمثل المصكر والاقبال في التمسر فلولي النكاحهما اذا كان المجنون مطبعا وهو شهر
 على ما عليه الفتوى وفي منية المفتي بلغ مجنوناً ومعنوه هاتين ولايه الأب كما كانت فلو جن أو عته بعد البلوغ
 فهو في الأدمع وفي الخاتمة زوج انه البالغ بلا ذمة لم ينشأ فلولي الأب أن يقول أجزت النكاح على أبي
 لانه لم ينشأ بعد المجنون **(قوله ولزم المجنون)** أي بلا توقف على أجازة أحد ولو لا موت خاتم زواجه
 الأب والجد والمولى وكذا الابن على ما يأتي **(قوله ولو لم يكن فاحش)** هو ما لا يتباين الناس فيه أي لا يتصلون
 الفتن فيه احترازاً عن الفتن اليسر وهو ما يتباينون فيه أي يتصلون قال في الجوهر والذي يتباين فيه الناس
 ما دون نصف المهر وكذا قاله شيخنا موفق الدين وقيل ما دون العشر اه فلي الأول الفتن الفاحش هو النصف
 فخالقه وعلى الثلث العشر خالفوه تأمل **(قوله ينقص)** البهات وهو من العين أي أن الفتن يتصور
 في جانب الصغيرة بالنقص عن مهر المثل وفي جانب الصغير بالزيادة **(قوله أو زوجها بغيركفو)** بأن تزوج ابنه
 امة أو بنته عبداً وهذا عند الامام وقال لا يجوز أن تزوجها غيره كقولنا لا يجوز الخلط ولا الزيادة إلا بما يتباين
 الناس ح عن المخير ولا ينبغي ذكر المثال الاقل لان الكفاية غير معتبرة في جانب المرأة للرجل فأما ط
 في التبريلالة ونعقود ط قلت وعن هذا قال الشارح أو زوجها ما ضا إلى خبر المنة معتمعة في الفتن
 الفاحش قوله ينقص مهرها وزيادة مهره فله ذمة ما مهره فافهم لكن في هذا كلام من ذكره قريباً **(قوله)**
 المزوج بنفسه احتز به عماد أو كل وكلا يتزوجها وسأني بيانه قريباً ح **(قوله بغير)** كان عليه
 أن يقول أو بغير كقولنا قال المزوج بنفسه على الوجه المذكور كما قال في المخير لم من هذا ح **(قوله وكذا)**
 المولى أي اذا تزوج الصغير والصغيرة المزوجين ثم اعتنقهما ثم بلغا فان نكاحهما لازم ولو لم يغير كقولنا أو بغير
 مهر المثل ولا يثبت لهما خيار البلوغ لكلا ولايه المولى فهو أقوى من الأب والجد ولان خيار العتق يفي عنه ط
 وهذا هو الصواب في التصبر وأما تصور المسألة بما اذا كان الاعتاق قبل التزوج فيفسر صحيح لانه في هذه
 الصورة يثبت لهما خيار البلوغ كما سيذكره والكلام في الزوم بلا خيار كما في الأب والجد فافهم **(قوله وابن)**
 الجنونة ومنها الجنون قال في الصبر الجنون والجنونة اذا تزوجها الابن ثم أفاقا لا خيار لهما **(قوله)**
 لم يعرف منهما الخ أي من الأب والجد وينبغي أن يكون الابن كذلك بخلاف المولى فانه يتصرف
 في ملكه فنبني فتدبره فله مطلقاً كغيره في ما تراه ماله وحسن فافهم **(قوله بجماعة وتفسيقا)**
 نصب إلى التزويج بالمغرب الذي لا يبالى ما يصنع وما قبل له ومصدر الجنون والجماعة اسم منه والفعل
 من باب طلب اه وفي شرح المجمع حتى لو عرف من الأب سوء الاختيار لفسخه وألزمه لا يجوز عقده إجماعاً
 اه **(قوله وان عرف لا يصح النكاح)** امتشكل ذلك في دفع القدر بما في التوازل لزوج بنته الصغيرة
 بمن يشكر أنه يشرب المسكر فاذا هو ممن له وقالت لا أرضي بالنكاح أي بعد ما كبرت ان لم يكن يعرفه الأب
 يشربه وكان غلبة أهل بيته صالحين فالنكاح باطل لانه انما تزوج على غلط أنه كفو اه قال اذا فتقنا أنه
 لم يعرفه الأب يشربه فانه نكاح نافذ مع أن من زوج بنته الصغيرة القابلة للختلن بالغير والتمتع به يعلم أنه يشرب
 فاسق سوء اختياره ظاهر ثم أجاب بأنه لا يلزم من تحقق سوء اختياره بذلك أن يكون معروفاً فلا يلزم بطلان
 النكاح عند تحقق سوء الاختيار مع أنه لم يشقق للناس كونه معروفاً بمثل ذلك اه والحاصل أن المانع
 هو كون الأب مشهوراً بسوء الاختيار وقبل العقد إذا لم يكن مشهوراً بذلك ثم تزوج بنته من فاسق صحيح وان تحقق

(والولي الاقرب بيانه) النكاح
 الصغير والصغيرة جبراً (ولوليس)
 كمعنوه ومجنون شهراً
 ولزم النكاح ولو لم يكن فاحش
 ينقص مهرها وزيادة مهره (أو)
 زوجها (بغيركفو ان كان الولي)
 المزوج بنفسه بغير (أب أو جد)
 وكذا المولى وابن الجنونة
 لم يعرف منهما سوء الاختيار
 بجماعة وتفسيقا (وان عرف لا يصح)
 النكاح اتفاقاً

بذلك انه سمي الاختيار واشتهر به عند الناس فلو تزوج بها اخرى من فاسق لم يصح الثاني لانه كان مشهورا بسوء الاختيار قبله بخلاف العقد الاول لعدم وجود المانع قبله ولو كان المانع مجرد تحقق سوء الاختيار بدون الاشهار لم يحل المسألة ائني قولهم ولزم النكاح ولو يفتن فاحش أو يفتن كفتون ان كان الولي أبا أو جده اثم اعلم ان ما ذكر من التوازل من أن النكاح باطل معناه أنه يبطل في كافى الذخيرة لان المسألة مفروضة فيها اثم ترضى البت بعد ما كبرت كما صرح به في الخاتمة والذخيرة وغيرها وعليه يجعل ما في الفتنة زوج بنته الصغيرة من رجل نكحته من الاول وكان معقفا هو باطل بالاتفاق اهـ وعلم من عبارة الفتنة أنه لا فرق في عدم الكفاءة بين كونه بسبب القسوة أو غيره حتى لو تزوجها من فاسق أو ذى حرفة دينية ولم يكن كفوها لم يصح فقصر ابن الهمام كلامهم على الفاسق عملا بالذخيرة كما أفاده في البصير وما ذكرنا من ثبوت الخيار للبنت اذا باءت انما هو في الصغيرة أما لو تزوج الابناء الكبيرة باذنها ولم يعلموا عدم الكفاءة ثم ظهر عدمها فلا خيار لاحد كما سيذكره الشارح أول الباب الا ترى بان في تمام الكلام عليه هناك (قوله) تزوجها من فاسق الخ وكذا لو تزوجها بفتن فاحش في المهر لا يجوز واجبا والمصاحي يجوز لان الظاهر من حال السكران أنه لا يتأثر بالفسق في النقصان شررا ومعتدا والقاهر من حال الصالح أنه يتأثر بغيره عن الذخيرة ثم قال وكذا السكران لو تزوج من غير الكفو كافى الخاتمة وبه علم ان المراد بالاب يجر من ليس بسكران ولا عرف بسوء الاختيار اهـ قلت ومقتضى التعليق أن السكران أو المعروف بسوء الاختيار لو تزوجها من كفو بغير المهر لم يصح لعدم الضرر المحض ومعنى قوله والظاهر من حال الصالح أنه يتأثر أى أنه لو فور شفته بالابوة لا تزوج بنته من غير كفو أو يفتن فاحش الاصلحة تزيد على هذا الضرر كعله بحسن الضرة معها وقلة الأذى ونحو ذلك وهذا منقود في السكران وسعي الاختيار اذا خالف لظهور عدم رآيه وسوء اختياره في ذلك (قوله أى غير الاب وأبيه) الأولى أن يزيد والاب والمولى لما مر (قوله ولو الام أو القاضى) هو الاصح لأن ولايتهما متاخر عن ولاية الاخ والمهر فاذا ثبت الخيار في الحجاب ففي المجهوب أولى بجر ولقصور الرأى في الام وتضمن الشفقة في القاضى ذخيرة لكن سنذكر في مسألة عقد الاقرب ان تزوج القاضى بباة عنه فليس لها ان يسلموا بان تمامه هناك (قوله لو يفتن فاحش القدر) أى الذى هو يفتن فاحش غير وكذا الوصي له رجل غير كفو كما بينه العلامة القدسي (تبين) ذكر في شرح المجمع أن تزوج الاب الصغير والصغيرة من غير كفو أو يفتن فاحش جائز عنده لا عندهما ثم قال وفي المذهب الوكيل بالنكاح اذا زاد أو نقص عن مهر المثل فعلى هذا الاختلاف اهـ وهذا خلاف ما ذكره الشارح تبعاً لما في البصر عن الفتنة وقد يجاب بأن الوكيل في عبارة شرح المجمع ليس المراد به وكيل الاب بل وكيل الزوج أو اوزوجة البالغين بقرينة ما في البدائع حيث ذكر الخلاف السابق ثم قال وعلى هذا الخلاف التوكيل بأن وكل رجل رجلا بأن تزوجه امرأه فزوجها من رجل فزوجها من صدقائها أو من غير كفو اهـ ومقتضى ما يشاعن البرائة وعليه فلا منافاة قد يجر (قوله لا يصح النكاح من غير كفو) منه قول الدكتور زوج طفله غير كفو أو يفتن فاحش صح ولم يجر ذلك لغير الاب والجد ومقتضى أن الاخ لو تزوج أخاه الصغيرة امرأه أو ذى منه لا يصح وفيه ما مر من التبريد لئلا يسهل من أن الكفاءة لا تعتبر في بابها أيضا وقد قلنا أن الشارح أشار إلى ذلك أيضا وقد راجعت كثيرا فلم أجد شيئا صريحا في ذلك ثم رأيت في البدائع مثل ما في المتن حيث قال وأما انكاح الاب والجد الصغير والصغيرة فالكفاءة فيه ليست بشرط عند أى خفيفة لصدره من كمال النظر لكمال الشفقة بخلاف انكاح الاخ والعلم من غير كفو أنه لا يجوز بالاجماع لانه ضرر محض اهـ فقوله بخلاف الخ ظاهر رجوعه الى كل من الصغير والصغيرة وعلى هذا المعنى عدم اعتبار الكفاءة في تزوج أن الرجل لو تزوج نفسه من امرأه أو ذى منه ليس لمصاحبه حتى الاعتراض بخلاف الزوجية وبخلاف المهرين اذا تزوجها غير الاب والجد ما عاظروا وسند ذكر في أول باب الكفاءة ما يؤيده واقعه أعلم (قوله أصلا) أى لا لازما ولا موقوفا على الرضى بعد البلوغ قال في فتح القدر وعلى هذا أتى الفرع المعروف بزوج العلم الصغيرة حرة الملقن معقبة بالجدة نكحت وأجازت لا يصح لانه لم يكن عقدا موقوفا ولا مجبزا فان العلم ونحوه لم يصح

وتكذا لو كان سكران

تزوجها من فاسق أو شرير أو فتن

أو ذى حرفة دينية لظهور سوء

اختياره فلا تعارضه شفته

الفتنة بجر (وان كان المزوج

غيرهما) أى غير الاب وأبيه

ولو الام أو القاضى أو وكيل الاب

لكن في التبريد لو يفتن فاحش

القدر سمح (لا يصح) النكاح

(من غير كفو أو يفتن فاحش أصلا

مطلب

مهر حل للصبيبة تزوج الصغير

امرأه غير كفو له

فيوقف عليه بالرجوع في البهية وفيه ايماء الى أن الزوج لو كان غائبا لم يفرق بينهما ما لم يصح الزوم القضاء
على الغائب نهر قلت وبصرح الاستروشقي في جامعه (قوله الفسخ) أي هذا الشرط اغاوه للفسخ
لا يثبت الاختيار وحده أنه إذا كان الزوج الصغير والصغيرة غير الأب والجد فلهما الخيار بالبلوغ والعلم به
فإن اختار الفسخ لا يثبت الفسخ الا بشرط القضاء فلذا فرغ عليه بقوله فتوارثا فيه أي في هذا النكاح قبل
ثبوت فسخه (قوله ويلزم كل المهر) لأن المهر كما يلزم جمعه لا دخول ولو حكما كطلوع العصمة كذلك
يلزم بموت أحدهما قبل الدخول أما بدون ذلك فيسقط ولو اختار منه لأن الفقرة بالخيار فسخ العقد والعقد
إذا انقضى يصح ككأنه لم يكن كافي النهر (قوله أن من قبلها) أي وليست بسبب من الزوج كذا
في النهر وأحترز به عن التصريح ولا مر باليد فإن الفقرة فيها وإن كانت من قبلها لكن لما كانت بسبب
من الزوج فكانت طلاقا ح (قوله لا يتصعد طلاق) فلو جدد العقد بعده ملك الثلاث كافي الفسخ
(قوله ولا يلحقها طلاق) أي لا يلحق العدة بعة الفسخ في العدة طلاق ولو صرح بها وانما لم يزلها للعدة
إذا كان الفسخ بعد الدخول وما ذكره الشارح تحلف في البصر عن التهاية على خلاف ما يجنبه في الفسخ وقد بدت
الفسخ في الفسخ من أن كل فرقة طلاق يلحقها الطلاق في السنة الأولى للعان لأنه واجب حرمة مؤدة اه
وسبق بيان ذلك مستوفى إن شاء الله تعالى قبل باب تغويض الطلاق (قوله الا في الرتبة) يعني أن
الطلاق الصريح يلحق المرتبة في عتقها وإن كانت فرقة فافضل ان الحرمة بالردة غير مؤدة لا ارتفاعها بالاسلام
فسخ طلاقه عليها في العدة مستتبعا فانه من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة مفيدة وطريق زوج آخر كذا
في الفسخ واعترضه في النهر بأنه يقتضي قصر عدم الوقوع في العدة على ما إذا كانت الفقرة بما يوجب حرمة
مؤدة كالتقبل والارضاع وفيه مخالفة ظاهرة لظاهر كلامهم عرف ذلك من نصهم اه أي لتسريحهم
بعدم العان في عدة خوار العتيق والبلوغ وعدم الكفاءة ونقصان المهر والسبي والمهاجرة والاياء والارتداد
ويكن الجواب عن الفسخ بأن مراده بالتأيد ما كان من جهة الفسخ وذلك وفي أول طلاق البصر أن الطلاق
لا يقع في هذه النسبة الا في ارتداد أحدهما وغريق الثاني بإياه أحدهما عن الاسلام لكن الشارح قبل باب
تغويض الطلاق قال تعالى لا يلحق الطلاق عدة الفسخ فيسقط كلام البصر ما بعدم العان كذا لا يفتي
وقد تضمنت ذلك بقولي

وطبق الطلاق فرقة الطلاق • أو الا بأوردت بلا لحاق

قال ح وسبقا في هذا أيضا أن الفقرة بالاسلام لا يلحق الطلاق عتقها فتأمل وراجع اه قلت ما ذكره
آخر اقل الخبير الرمي أنه في طلاق أهل الحرب أي فيما لو هاجر أحد هما مسلما لانه لا عتق عليها وسبقا
تمامه هنا وفي باب نكاح الكفار إن شاء الله تعالى (قوله وإن من قبله طلاق) فيه نظر فانه يقتضي
أن يكون اتبانا والتقبل والسبي والاسلام وخيار البلوغ والردة والملك طلاقا وإن كانت من قبله وليس كذلك
كما مره واستثنى الملك والردة وخيار العتيق لا يجدي فتمالقا أربعة الآخر فالصواب أن يقال وإن كانت
الفرقة من قبله ولا يمكن أن تكون من قبلها فطلاق كما أعاده شيخنا طيب الله تعالى تراه والله أشار في الجبر
حيث قال وانما عبر بالفسخ ليعلم أن هذه الفقرة فسخ لا طلاق فلا يتصعد عدده لانه يصح من الاتي ولا طلاق
الها اه ومثله في الفتاوى الهندية وبعبارة ثم الفقرة بخيار البلوغ ليست بطلاق لانها فرقة يشترط فيها
والمرأة الرجل وحيدت يقال في الأول ثم كانت الفقرة من قبلها لا بسبب منه أو من قبله ويمكن أن
تكون منها فسخ فاشهد بذلك عليه فانه أجدي من تضارب العصى اه ح قلت لكن ورد على إمام الزوج
عن الاسلام فانه طلاق مع أنه يمكن أن يكون منها ولو كان من الزوج وعن الثاني بأن العان لما كان
ابتداء ومنه ما ذكره من قبله وحده فلتأمل (قوله أو خيار عتيق) يقتضي أن العبد خيار عتيق وهو سببه
فإنه منع البصر ووقع التقدير أن خيار العتيق يخص بالاتي وبصرح به الشارح في باب نكاح الرقيق
حيث يقول ولا يثبت الفلام ح (قوله وليس لنا فرقة منه) أي قبل الدخول ح (قوله الا إذا اختار
فسخه بخيار عتيق) صوابه خيار بلوغ يدل عليه قول البصر وليس لنا فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول

للفسخ (فتوارثا فيه) وبلم
كل المهر ثم الفقرة أن من قبلها
فسخ لا يتصعد طلاق
ولا يلحقها طلاق الا في الرتبة
وإن من قبله طلاق الا بأك أوردت
أو خيار عتيق وليس لنا فرقة منه
ولامر عليه الا إذا اختار فسخه
بخيار عتيق

ولامهر عليه الازدهار فانه راجع الى خيار البلوغ لان كلامه فيه لا في خيار النكاح كما قلناه براجعه ثم قال
 وهذا المهر غير صحيح لما في الاخير فيقول يكتب انك تطلق حرة تزوج مكاتبه باذن سيدها على جارية
 بعينها فتمت نكاحها الجارية حتى تزوجتها من زوجها على ما تدرهم جازا لنكاحها فان طلق الزوج
 المكاتبه أتولا ثم طلق الامة وقع الطلاق على المكاتبه ولا يقع على الامة لان طلاق المكاتبه تمتنع الامة
 وعاد نصفها الى الزوج بنفس الطلاق فيفسد نكاح الامة قبل ورود الطلاق عليها فعمل طلاقها وبطل جميع
 مهر الامة عن الزوج مع أنها فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول بها لان الفرقة اذا كانت من قبل
 الزوج انما لا تسقط كل المهر اذا كانت طلاقا وأما اذا كانت من قبله قبل الدخول وكانت فضيا من كل وجه
 فوجب سقوط كل الصداق كالصغير اذا بلغ وأيضا لو اشترى منكوبة قبل الدخول بها فانه يبطل كل
 الصداق مع أن الفرقة جاءت من قبله لان فساد النكاح حكم معلق بالملك وكل حكم معلق بالملك فانه يصاله
 على قبول المهر لا على إيجاب البائع وانما سقط كل الصداق لانه فسخ من كل وجه اه بطله ويرد على
 صاحب المهرية اذا ارتد الزوج قبل الدخول فانه فرقة هي فسخ من كل وجه مع أنه يبطل كل المهر بل يجب
 عليه نفقة فالحق أن لا يعمل لهذه المسألة ضابط بل يعمل في كل فرد بما قام الدليل اه كلام العصر
 قال في المهر أقول في دعوى كون الفرقة من قبله فيها اذ ملكها وبعضها نظر في البدائع الفرقة الواقعة بملكه
 اياها أو تشقاصا فرقة بغير طلاق لانها فرقة حصلت بسبب لا من قبل الزوج فلا يمكن أن يجعل طلاقا فعمل
 فصا اه وسبق في ايضاحه في محله اه كلام التبرح (قوله في النكاح) لانها تبنى على سبب جلي
 بخلاف غيرها فانه تبنى على سبب خفي لان النكاح تبنى على ابرار بالحق وأسبابها مختلفة وكذا إحصان مهر
 المثل وشيار البلوغ تبنى على حضور الشفعة وهو أمر باطن والاباء بما يوجد ورعا لا يوجد كذا في البصرح
 (قوله في فرق النكاح) هذا النظر الأول من بصر الكامل وماعدا من البسيط وهو لا يجوز فقد خبرته الى
 قولنا ان النكاح في قولهم فرق ح (قوله فسخ طلاق) بدل من فرق بدل فسخ والخبر قوله أتولا وأشير
 بمسخر ط (قوله وهذا الدرر) اسم الإشارة مبتدأ والدرر بدل منه أو عطف بيان والمراد به التنظيم
 المذكور شبه بالدرر لثباته وجهه يحكمها أي يذكرها خبر (قوله تباين الدار) حقيقة وسكا كما اذا خرج
 أحد الزوجين الحرين الى دار الاسلام غيره ستم أن يأن خرج التماسا أو ذمتا أو سلم أو صارا ذمتي دارنا
 بجلالهما اذا خرجت ستم التباين الدار حقيقة فقط بخلاف ما اذا تزوج مسلم أو ذمي حرية فتم تباين
 الدار حقيقة ح زيادة (قوله مع قصان مهر) يشكك عن مع وهو لغة وكسر واء مهر بالثبورين
 للثبوت يعني اذا نكحت بأقل من مهرها وقرق الولى بينهما في فسخ لكن إن كان ذلك قبل الدخول فلا مهر لها
 وإن كان بعده فلها المهر كما يأتي ط (قوله مسكنا فساد عقد) كان نكح أمة على حرة ط أو تزوج بغير
 شهود (قوله وفقد الكفوي) أي اذا نكحت غير الكفو فلا واسق التسع وهذا على ظاهر الرواية أما على
 رواية الحسن فالعقد فاسد ط وعقد أنها المتيها (قوله نعميا) التي هو الاخبار بالوثق وهو تكملة
 أشار به الى أن من نكحت غير كفوفة فساها مات ط (قوله تبيل) بالرفع من غير ثبورين للثبوت وفيه
 ماوجب حرمة الماهرة وفروعها الاناث واصولها أو فعلها ذلك وفروعه الذكور واصوله ط (قوله سي)
 فيه نظر لما في باب نكاح الكافر والمرأة تباين الدارين لا بالسي ولئن كان المراد بالسي مع التباين فالتباين
 معنى عنه ح (قوله واصلام المهر) أي أو سلم أحد الجهوسين في دار الحرب بات منه بعضي ثلاث حصص
 أو ثلاثة أشهر قبل اسلام الاستراحة لشرط الفرقة وهو مضى الحصى أو الأشهر مقام السبب وهو لا يتعد
 العرض بانعدام الولية لا يقع مرفعي ذلك بغيره فمرفق القاضى وهذه الفرقة طلاق عند ما فسخ عند أبي يوسف
 قال في العرق باب نكاح الكافر يعني أن يقال انها طلاق في اسلامها لانه هو الا سي حكم فسخ في اسلامه
 (قوله أو ارضاع شرهما) أي اذا أرضعت الكبيرة شرهما الصغيرة في أثناء الحولين ينفسخ النكاح كما يأتي
 في باب الرضاع لكونه يصير جامعين الاثنتين ط والشرية غير قيدان منه ما مله في البدائع لو أرضعت
 الصغيرة ثم تزوجها أو أرضعت زوجة الصغيرين امرأة أجنبية (قوله خا رعتي) عدلت أمة لا يكون
 الا من جهتها بخلاف ما يبيد ح (قوله بلوغ) بالجر عطف على عتق باسقاط العاطف ط (قوله ردة)

وشرط لكل القضاء الاغتاس
 وتعلم صاحب المهر فضل
 فرق النكاح أتولا جعنا فاعيا
 فسخ طلاق وهذا الدرر يحكمها
 تباين الدار مع نقصان مهر كذا
 فساد عقد وفقد الكفو نعميا
 تبيل سي واصلام المهر أو
 ارضاع شرهما فقد عتقها
 خيل دعوى بلوغ ردة وكذا

مطلب
 في فرق النكاح

بالرفع عما عا على تبين يحذف العاطف ط والمراد ردة أحدهما فقط بخلاف ما لو ردتا معا فانهما أو اسما معا يسبق النكاح (قوله ملك لبعض) أعاد أن ملك الكل كذلك بدلالة الأولى ح (قوله وتلك الفسخ بمحصها) أى بمحصها ويتحقق في كل منها والاشارة الى الاثنى عشر التقضية وقد علت سقوط السبي وكان ينبغي أن يذكر به ما في البدائع تزوج مسلم كاتبة يهودية أو نصرانية فتجسبت ثبت الفرقة بينهما لان الجوسنة لا تصلح لنكاح المسلم ثم لو كانت قبل الدخول فلا مهر لها ولا نفقة الا في بقية طلاق فكانت فضا ولو بعد الدخول فلها المهر دون النفقة لانها جاءت من قبلها اه وقد غيرت ابيات الذي قبل هذا وأما سقطت منه السبي وزدت هذه المسئلة فخلت

ارضاع اسلام حري تجبس قصراية قبله قد عقد ذاتها

وقد علت أن كون اسلام الحربي فضا مفرع على قول الثاني أو على ما يجتبه في الجبر (قوله أما الطلاق الخ) أى أما الفرقة التي هي طلاق فهي الفرقة بالجب والعنة والابلا واللعان وبني خاسم ذكره في الفتح وهو ابا الزوج عن الاسلام أى لو أملت زوجة الذي وأبى عن الاسلام فانه طلاق بخلاف عكها فانها لو أبت يبقى النكاح وقد غيرت البيت الى قولي أما الطلاق لجب عنة واباه الزوج ابلاؤه واللعن يتلوها وكذا السلام أحد المخرجين فرقة بطلاق على قولهما لكن لما شئ على كونه فضا لم يذكره (فتة) قدما عن الفتح ان كل فرقة بطلاق يلحق الطلاق عقدتها واللعان لانه حرمة مؤبدة (قوله خلا ملكا) أراد بالملك ملكا أحدهما للآخر وأبعده وبالفتح شيئا رالامة اذا أعتقه هاولا بعد ما تزوجها بخلاف العبد وبالا سلام اسلام أحد المخرجين والتقبيل فعل ما يوجب حرمة المساهرة فانه لا يرفع النكاح بمجرد ذلك بل بعد المتأكد أو تفريق القاضي كما في الزهر فانه يمين التفريق وقد علت أن نقصصر السبي ليعمل له وحاصل ما ذكره مما يحتاج الى القضاء عما يه ويورده على الفرقة بآلة ففسايت أن ارتداد أحدهما فصحت في الحال وقد غيرت البيت الاخير الى قولي ابلاؤه ردة أيضا مساهرة تبين مع فساد العقيدتها (قوله وبطل خيار البكر) أى من بليت وهي بكر (قوله ولو اختار) أما ولو بلغها الخبر فاخذها العاطف واللعان فلها عنة فانها لا أرضى جاز الرضا فخالته متصلا وكذا اذا أخذتها فماتت فلا أرضى جاز رة ط ط عن الهندية (قوله عالة باصل النكاح) فلا يشترط عليها بثبوت الخيار ايها أو انه لا يمتد الى آخر المجلس كما في شرح الملتقى وفي جامع الفصولين لو بلغت وقالت فلما الله الله اختارت نفسي فهي على خيارها وينبغي أن تقول في هور ابلاؤه اختارت نفسي ونقضت النكاح فبذلك لا يطل حقها بالتأخير حتى يوجد التمكن اه (قوله فلوسأت الخ) لا يحل لهذا التفرع من المقام مقام الاستدلال لآلة بطلان الخدار بعلمها باصل النكاح يقتضي بطلان بالاولى في هذه المسائل المذكورة لعدم بطلانها لانها انما تكون بعد العلم باصل النكاح ولو فرض وجودها فله لم يحصل نزاع في عدم بطلان الخيار بما عمن النزاع قائم كما تراه قريبا (قوله نهر جتنا) أى على خلاف ما هو المتقول في الزناهي راخطوا والخبرة وأصل البصيص الحق ابن الهمام حيث قال وما قيل لوسأت عن اسم الزوج أو عن المهر أو لوسأت على التهود بطل خيارها تعصف لادليل عليه وغاية الامر كون هذه الحالة حالة ابتداء النكاح ولو سالت البكر عن اسم الزوج لا يشفع عليها وكذا عن المهر وكذا السلام على التامد لا يدل على الرضا كيف وانما ارسلت لفرض الشهاد على القسم اه ملخصا ونافعه في الجبر في السلام بان خيار البكر يطل بمجرد دخول العت ولا شك أن الاشتغال بالسلام فوق السكوت قال في المهر وأقول ممنوع فقد تنقوا في النفقة أن سلامه على ولا شك ان لا يطلها لانه صلى الله عليه وسلم قال السلام قبل الكلام ولا شك ان طلب الموائية بعد العلم بالبيع يطل بالسكوت كخيار البلوغ ولو كان السلام فوقه بطلت وقالوا لو امل من اشتراها وبكم اشتراها لا يطل شفعته كما في البرازية وهذا يؤيد ما في فتح القدير نعم ما وجهه في المهر انما يتم اذا لم يتحل بها اما اذا خلاها خلو حصية فالوقوف على كتبه اشتغال بما لا يقيد لوجوبه بها فالطلاق عدم سقوطه عما لا يفيق اه كلام النهر وعن هذا الاختراق الشارح قبل الخلوة والخاص ان المتقول في هذه المسائل الثلاث بطلان الخيار ويصح في الفتح عدمه فيها ونافعه في الجبر في مسألة السلام فقط وتصرف في المهر للفتح في الكل وكذا الحق المتقضى والشرب لا يلى وكان أصل الحكم مذكور بطريق التصريح والاستنباط من بعض مشايخ المذهب فتأزمهم

ملك لبعض وتلك الفسخ بمحصها

أما الطلاق لجب عنة وكذا

ابلاؤه ولعان الذي يتلوها

فضا فاض اى شرط الجميع خلا

ملك وعق و اسلام اى فيها

تقبيل سبي مع الابلا ما امل

تبين مع فساد العقيدتها

(وبطل خيار البكر بالسكوت)

لو اختار عالة (باصل النكاح)

فلوسأت عن قدر المهر قبل الخلوة

أو عن الزوج أو سلت على التهود

لم يطل خيارها نهر جتنا

في الفتح في صفة هذا التفرغ فانه وان كان من أهل الترجيح كاذباً صكره في غفلة الجسر بل بلغ رتبة الاجتهاد
 كاذب كره المحدثي في باب النكاح المبدل لكنه لا يتابع فيما يخالف المذهب قالوا كان هذا الحكم منقولاً عن أحد
 أئمتنا الثلاثة لمساغ لهؤلاء اتباع حنبه الخالف لمنقول المذهب ومما يؤيد انه قول لبعض المشايخ لانس
 مذهبي قول الحق وما قبل الخافهم (قوله ولا يمتد إلى آخر المجلس) أي يجلس بلوغها وأعمالها بالنكاح
 كما في النص أي اذا بلغت وهي عالة بالنكاح أو علت به بعد بلوغها فلا بد من الفسخ في سال الدخ أو الصلح خلو
 سكت ولو قلنا بطل خاها ولو قلنا بتدلل المجلس (قوله لانه كالفقة) أي في أنه يشترط لثبوتها أن
 يعلها النقص فورعله في ظاهر الرواية حتى لو سكت لحظة أو تكلم بكلام فلو جلت ومصححه الشارح في بابها
 من انها تمتد إلى آخر المجلس ضعيف كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله ولو اجتمعت معه) أي الشفعة مع
 خاها بالدخ ح (قوله ثم تبدأ بخيار البلوغ) هذا قول وقيل بالشفعة وفي شفعة البرازية له من خباير
 البلوغ والشفعة فتسال طلبتها واخترت نفسى بطل المؤخر وثبت التقدم لانه يمكنه أن يقول طلبتها وأجزتها
 أو اخترتها ما جعنا نفسى والشفعة قال القاضى أبو جعفر تقدم خاها بالبلوغ لأن في خاها الشفعة ضرب بسعة لما مر
 انه لو تامل من اشترى وبكم اشترى لا تبطل وقيل يقول طلبت الحقن الذين يتسالى الشفعة ورد النكاح اه
 ووقف الخبير الرمي في وجه التعبد واستبعد خلافه لانه الظاهر ان بعض المتقدمين قال على سبيل التنبيل
 طلبتها نفسى والشفعة وبعضهم قال الشفعة ونفسى فلو بعض المتأخرين أن ذلك قسم وليس كذلك لأن طلب
 الحقن حله والمال من السقوط فثبت ذلك الاجال المتقدم لا ينصرف الى البان تقدم أحد هاهنا على الآخر
 بل لو قيل لاحاجة الى التفسير لكان له وجه وجه اه ملخصاً تأمل قلت وأما التيب فتبدأ بالشفعة بلا خلاف
 لأن خاها يمتد كما يأتي (قوله وتشهد الخ) قال في البرازية وان أدركت بالحقن تختار عند رؤية الدم
 ولو في الليل تختار في تلك الساعة ثم تشهد في الصباح وتقول رأيت الدم الآن لانها لو أسندت أفدت وليس هذا
 بكذب محض بل من قبل المصار يض المسوقة لاحياء الحق لأن الفعل الممتد وامه حكم الابداء والضروة
 راعية الى هذا الا انه اه وحاصله انها تفي بخواها بلغت الآن اني الآن بالغة ثلاثين يكون كذا من صرح لاه
 حيث أمكن احياء الحق بالترخيص وهو أن يريد المسكلم ما هو خلاف المتبادر من كلامه كان أو لم يكن الكذب
 الصريح فاقهم وفي سماع النذور فان قالوا لمي بلغت تقول ما بلغت فقصته لا تزيد على هذا فانها لو قالت بلغت
 قبل هذا او قصته حين بلغت لا تصدق والاشهاد لا يشترط لاختيارها نفسها لكن شرط لاثباته بينة ليقط
 اليقين وتاخذ بطلها على اختيارها نفسها كصلب النقص على الشفعة فان قالت القاضى اخترت نفسى
 حين بلغت صدقت مع اليمين ولو قالت بلغت أمس وطلبت التفرقة لا يقبل ويحتاج الى البينة وكذا النقص لو قال
 طلبت حين علت قال تقول له ولو قال علت أمس وطلبت لا يقبل بلاينة اه قلت وتحصل من مجموع ذلك أنها
 لو قالت بلغت الآن وقضت تصدق بلاينة ولا يمين ولو قالت فحقت حين بلغت تصدق بلاينة أو اليمين ولو قالت
 بلغت أمس وقضت فلا بد من البينة لانها لا تملك انشاء الفسخ في الحال بخلاف الصورة الثانية حيث لا تسنده
 الى الماضي فقد حكمت ما قالت استئنافه فقد ظهر الفرق بين الصورتين وان خفي على صاحب الضولين كما افاده
 في توراعين (قوله وان جهلت به) أي بأن لها خيار البلوغ أو بأنه لا يمتد قال القهستاني وهذا عند الشنن
 وقال محمدان خاها يمتد الى أن تعلم أن لها خياراً كما في التف (قوله تفرغها للعلم) أي لانها تفرغ
 لمعرفة أحكام النزع والداردار العلم فلو تعذر بالجهل يجر أي أنها يمكنها التفرغ للعلم فقد ما بمنعها منه
 وان لم تكلفه قبل بلوغها (قوله بخلاف خيار المعتنة فانه يمتد) أي يمتد الى آخر المجلس ويطلب بالقيام
 منه كما في الفتى فانهم وكذا الاحتاج الى القضاء بخلاف خيار الكعرك على مامر والحاصل كما في النهر أن خيار
 وتكون الجهل عذر او في بطلانه لا يثبت ثبوته للاثم فقط وعدم بطلانه بالسكوت في المجلس وعدم اشتراط العلم خاها
 اه وأراد بالمعتنة التي زوجها هو لا قبل المعتن صغيرة أو كبيرة فثبت لها خيار العتق لخاها بالبلوغ والمسوقة
 الا اذا تزوجها بعد العتق فثبت لها والعبد الصغير أيضاً بخلاف خيار العتق فانه لا يثبت له ولو تزوجه قبل العتق
 صغيراً أو كبيراً كما مرناه سابقاً (قوله والتيب) مثل مالوكا تيبا في الاصل أو كانت بكراً ثم دخل بها

(ولا يمتد الى آخر المجلس) لانه
 كالشفعة ولو اجتمعت معه تقول
 أطلب الحقن ثم تبدأ بخيار البلوغ
 لانه دين وتشهد فانه بلغت الآن
 ضرورة احياء الحق (وان
 جهلت به) لتفرغها للعلم (بخلاف)
 خيار المعتنة فانه يمتد لخاها
 بالمولى (وخيار الصغير والتيب
 اذا بلغا لا يطل) بالسكوت (لا
 صريح) وضه

ثم يلتفت بكافي الجرو وغيره (قوله أولدلالة) عطف على صريح وشعره للرشاء ط (قوله ودفع مهر)
 حقه في التبع على ما إذا كان قبل الدخول أما لو دخل بها قبل بلوغه فينبغي أن لا يكون دفع المهر بعد بلوغه رضاه
 لأنه لا بد من تمام أهام أو فسخ اه بجر ومثله يقال في قبولها المهر بعد الدخول بها أو تخلوه أفاده ط ومن
 الرضاء دلالة في سببها عنك من الوطئ وطلب الواجب من النفقة بخلاف الاكل من طعامه وخدمته نهر
 عن الخلاصة وتقدم في استئذان المعلقة تقيد الخدمة بما إذا كانت تقتضيه من قبل والظاهر جريته هنا
 (قوله لأن وقته الدمر الخ) على هذا افتقرت كتمهم كافي غاية البيان فاقطع عن الحماوى من انه يطل
 بصريح الابطال أو يعيدل عليه فإذا اشتغل بشئ آخر مشكل أديت حتى تقيد به بالجلس فتح والجواب أن
 مراده بالشيء الآخر على يدل على الرضاء كالفصحى وتصريحه بأنه لا يطل بالقيام عن المجلس بجر
 (قوله صدقت) أى لأن الظاهر صدقة فتها فتح (قوله ومفاده الخ) قال في المتع وهذا الفرع يدل على ما نقله
 البرازى وافق به مولانا صاحب الجبر من ان القول قول مدعى الاكراه إذا كان في حبس الوالى ح
 (قوله لا المال فان الولي فيه الاب وصمو والمجد وصموه والقاسنى وناسه فقط ح ثم لا يفتي أن قوله لا المال
 على معنى فقط أى المراد بالولى هنا الولي في النكاح سواء كان له ولاية في المال أيضا كالأب والجد والقاسنى
 أو لا كالخ والولى في المال فقط وبه يدفع ما في الترتيلة من ان فيه تدافعا لتسبب الى الاب والجد لأن
 اه ما ولاية في المال أيضا (قوله العصبة بنفسه) خرج به العصبة بالقبر بكانت تصير عصبة لابن
 ولا ولاية لها على أمتها المجنونة وكذا العصبة مع الغير كالأخوات مع البنات ولا ولاية للاخت على أختها المجنونة
 كافي المتع والجبر والمراد آخر وجهها من رتبة التقديم ولا فلهما ولاية في الجله يدل عليه قول المصنف بعد فان لم
 يكن عصبة الخ والحاصل أن ولاية من ذكر باسم لا بالتعصيب وان كانت في حال عصبوبها كانت مع الابن
 الصغير فانه تخرج أمتها المجنونة بالرحم لا بكونها عصبة مع الابن (قوله وهو من يصل باليت) الصغير للعصبة
 المذكور المراد به المهود في باب الارث بقوله على ترتيب الارث والحجب فيكون ترهقه ماعرفوه في باب
 الارث فلا رد ما قبل انه لا مست هنا فالولى أن يقال وهو من يصل بغير المكف فافهم هذا وفي الترهو من
 يأخذ كل المال اذا الترد وأباى مع ذى سهم وهذا أولى من ترهقه بذكر يصل بلا واسطة أى اذا المعلقة لها
 ولاية الانكاح على معتقها الصغير حيث لا أقرب منها اه فغير الشارح عن بذكر لا إدخال المعلقة في دفع
 اعتراض التهرل لكن برده على كمال الرجح عصبان المعلقة فان لهم ولاية بعدها مع انهم متمسكون بواسطة
 اتى اه فالولى ترهقه التهرل ولا رد على أن العصبة هنا لا يأخذ كل المال ولا شأمن لما قلنا انما وتغيره
 قولهم في نفقة الارحام تجب النفقة على الوارث بقدر ارضه مع ان الكلام في النفقة على الخ أو بشأن المراد من
 يسبى عصبة لو فرض التصود تزويجه ميتا وعلى كل تكلف التأويل عند ظهور المعنى خبر لازم والاعتراض
 بما لا ينظر بالمال خبر وارد بل ربما يعاب على فاعله كما عصب على من أورد على ترهقه منهم الما الجارى بأنه
 ما يذهب بنبه أنه يصدق على الحامس لانه يذهب بها (قوله بيان لما قبله) أى قوله العصبة بنفسه لأنه
 لا يكون الابلا توسط أى يعنى اذا كان من جهة التسبب اما من السب فقد يكون كصبة المعلقة ولا يفتي انه
 بان بالنسبة لكلام المتن أما في كلام الشارح فهو من التعريف لانه أفاده اخرج من يصل باليت بواسطة
 أى كالحق لا ممتلا (قوله فقد من ابن المجنونة على أمتها) هذا عندهما خلافا لمحدث قدم الاب وفي
 الهندية عن الحماوى ان الأفضل أن يأمر الاب الابن بالنكاح حتى يجوز خلاف اه وابن الابن كالابن
 ثم يقدم الاب ثم ابوه ثم الاخ الشقيق ثم لا يوز كراكر حتى أن تقدم الجدة على الاخ قول الامام وعندهما
 يشتركان والاصح انه قول الكل ثم ابن الاخ الشقيق ثم لاب ثم الم الشقيق ثم لاب ثم ابنة كذلك ثم عم الاب
 كذلك ثم ابنة كذلك ثم عم الجدة كذلك ثم ابنة كذلك كل هؤلاء لهم اجبار السقرين وكذا الكبيرين اذا اجبا
 ثم العتق ولو اق ثم ابنة وان سفل ثم عصبته من التسبب على ترتيبه بجر عن القنع وغيره (قفيه) يشترط
 في التسبق أن يكون الولامة ليخرج من كانت أمتها حرة الاصل وأبوها معتق فانه لا ولاية لمعتق الاب عليها
 ولا يرهبها فلا ينكحها كما به عليه صاحب الدرر في كتاب الولاء فلو وجد لهامسوى الام ومعتق الاب
 فالولاية للام دونه ولم أر من ينعه هنا أفاده السيد أبو السعود عن شيخه (قوله لانه يجيبه بجهب نقصان)

(أودلالة) عليه (كقوله)

ولس (ودفع مهر) ولا

يطل (ضامهما عن المجلس) لان

وقته الصغر فيبقى حتى يوجد

الرضاء ولو ادعت التحسين كرها

صدقت ومفاده أن القول بالمدعى

الاكراه لو في حبس الوالى لم يخطف

(الولى في النكاح) لا المال

(العصبة بنفسه) وهو من يصل

باليتم حتى المعلقة (بلا واسطة

أنى) بيان لما قبله (على ترتيب

الارث والحجب) يقدم ابن

المجنونة على أمتها لانه يجيبه بجهب

نقصان

فيه أن الأب لا يرث الفرضية أصغر من السدس وذلك مع الابن وابنه ومع البنت بره بالفرض والباقى
 بالتعصيب وعند عدم الولد بالتعصيب فقط وليس ما يرثه بالتعصيب مقدرا حتى ينقص منه الأولاد للعلل
 بأنه لا يكون حصبة مع الابن تأتلى (قوله بشرط حرمة الخ) قلت وبشرط عدم ظهور كون الأب أو الجد
 سبي الاختيار بحجة ونفسا إذ ترجح الصغير والصغيرة تفسير كفواً وبين فاحش وكونه غير مكران أيضاً كما مر
 سانه واكثر باخرية عن العبد فلا ولاية على ولده ولو مكاتباً الاعلى أمته دون عبده لنقصه بالمهر والنفقة
 كما ساق في بابيه وبالتكليف عن الصغير والجنون فلا تزوج في حال جنونه مطبقاً أو غير مطبق وتزوج حال افاقته
 عن الجنون بنسبه لكن ان كان مطبقاً تسلب ولايته فلا تنظر افاقته وغير المطبق الولاية ثابتة لا تنظر افاقته
 كلنا ثم ومقتضى النظر أن الكفو والمطابق اذا مات بانتظار افاقته تزوج موليته وان لم يكن مطبقاً والانتظار
 على ما اختاره المتأخرون في غيبة الولي الأقرب على ما سنذكره فتح رجحه في المهر والنهر والمطابق بهر وعليه
 التقوى بجر (نبيه) على الزليعي عدم الولاية لمن ذكر بانهم لا ولاية لهم على انفسهم فاولى أن لا يكون لهم
 ولاية على غيرهم لأن الولاية على الغير فرع الولاية على النفس وذكر السد أبو السعود عن شيخه ان هذا نص
 في جواب ما ذكره من غيبته ان الحما كثر مطلقاً في مشقة على خيرات بقض غلاتهم ووزع الخبز عليهم
 والنظر في مصالحهم فباب سلطان التولية اخذاً بما ذكر (قوله في حق مسلمة) قيد في قوله واسلام
 (قوله تريد التزوج) أشار الى أن المراد بالمسلمة البالغة حيث أسند التزوج إليها الثلاثي كرمع قوله وولد
 مسلم فان الولد يشمل الذكر والانثى وحيث قد فليس في كلامه ما يقتضي ان للكافر التصرف في مال بنته الصغيرة
 المسلمة فافهم وعلى ما قلنا فاذ تزوجت المسلمة نفسها وكان لها أخ أو عم ككافر فليس له حق الاعتراض لأنه
 لا ولاية له وقد مر أول الباب ان من لا ولاية لها فتكاهها صحيح نافذ مطلقاً أي ولومن غير كفواً وبدون مهر المثل
 واذ سقطت ولاية الأب للكافر على ولده المسلم فالأولى سقوط حق الاعتراض على أخيه المسلمة أو بنت أخيه
 ويؤخذ من هذا أيضاً أنه لو كان لها عصبة قريب أو صغير فهي بمنزلة من لا عصبة لها لانه لا ولاية لها كالعصبة
 وقد مر ذلك أول الباب (قوله لعدم الولاية) تعليل للمعهوم يعني ان الكافر لا يولي على المسلمة وولده المسلم
 لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً (قوله وكذا الخ) عطف على المعهوم الذي
 قلناه والمادة المذكورة في الفقه والمهر (قوله سلم على كافرة) انوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء
 بعض (قوله الاباء بالصلوات الخ) قالوا يعني أن يقال ان يكون المسلم سبأمة كافرة أو سلطاناً قال
 السروجي لم ار هذا الاستثناء في كتب أصحابنا وانما هو منسوب الى الشافعي ومات قال في المراجع
 ويضي أن يكون مراد أو رأيت في موضع معزوا الى المبسوط الولاية بالسلب العام ثبت للمسلم على الكافر
 كولاية السلطنة والشهادة فقد ذكر معنى ذلك الاستثناء اه بجر وفتح ومقدسي وذكره الزليعي أيضاً
 بصيغة ويضي وتسعه في الدرر والدي وغيره فثبت عبروا كاهم عنه بصيغة يضي كان المناسب للمصنف أن
 يابهم للتأويلهم أنه منقول في كتب المذهب صريحاً وقول المراجع ورأيت في موضع الخ لا يكتفي في النقل
 لمجاليته فافهم (قوله أو أنابه) أي كالكافري فلا تزوج البتة الكافرة حيث لا ولي لها وصحتان ذلك
 في منشوره بجر (قوله فان لم يكن عصبة) أي لانسبية ولا نسبية كالمتق ولوا في وعصباته كما مر في مقام
 على الأم بجر (قوله فالولاية للأب الخ) أي عند الامام ومعه أبو يوسف في الاصح وقال مجلسي غير
 العصبات ولاية وانما هي للسأم والأول الاصحان والعمل عليه الا في مسائل ليست ههنا فما قبل من ان
 التقوى على الثاني غريب فخالقه المتون الموضوع لسان التقوى من المهر وحكي عن خواهر زاده وعمر القسبي
 (عكم) أي حيث قال فيها أم الأب أو في الترجيح من الأم قال في التهر وحكي عن خواهر زاده وعمر القسبي
 تقديم الإخت على الأم لانها من قوم الأب ويضي أن يخرج ما في التنية على هذا القول اه أي فيكون من
 اعتبر جميع قوم الأب ير جم الحدة والأب والاخت على الأم لكن المتون على ذكر الامة عقب العصبان وعلى
 ترجيحها على الاخت وصرح في الجوهرة بتقديم الجدة على الاخت فقال وأولاهم الأم ثم الجدة ثم الاخت
 لأب وأم وتسل ذلك الترتيب في رسالة عن شرح النفاية للعلامة فاسم وقال ولم يشهد الجدة بكونها لام
 أو لأب غير أن الساق يقتضي أنها الجدة لام وهل تقدم أم الأب عليها وتأخر عنها وأترجها كلام الفقيه يدل

مطلب
 لاصبح ولاية الصغير شاعلى خيريات

(بشرط حرمة وتكليف واسلام
 في حق مسلمة) تريد التزوج (وولد
 مسلم) لعدم الولاية (وكذا الولاية)
 في تكايف ولا في مال (لمسلم على
 كافر: الاباء بالسلب العام (بان
 يكون) المسلم سبأمة كافرة
 أو سلطاناً (أو أنابه أو شاعدا
 (والكافر ولاية على) كافر
 (مثل) انشاعاً (فان لم يكن عصبة
 فالولاية للأب) ثم لا ثم الأب وفي
 الفقيه عكم

في الحكم أم قال له استنبطت في جميع ما قوض إلى السلطان فليكن حيث علم اه ثم استظهر في أفتح
 الوسائل أنه إذا قبل التزوج بغيره أن يأذن بفسخه لانه لا يتجزأ الوكيل عن القاضي وليس الوكيل أن يوكل
 الأذن اه (قوله وليس الوصي) أي وصي الصغير والصغيرة بغير واليتيم ووزن فعل يشعلها (قوله
 من حيث هو وصي) استزجه عن قوله لا يتم لو كان قريبا أو ساكنا على كماله الخ (قوله على المذهب) لانه
 المذكور في كافي الحاكم مطلقا حيث قال والوصي ليس بولي وزاد في الدرر نسوا أموصي إليه الابه الاب
 بالنكاح أولادهم في الخلية وغيرها أنه روي هشام في نوادره عن أبي حنيفة أنه ذلك أن أموصي إليه بغيره وعليه
 متى الريلي قال في العبر وهي رواية ضعيفة واستثنى في الفتح ما لو عين له الموصي في حياته رجلا واعتز به
 في الصراية أن تزوجه من المعين في حياة الموصي فهو وكيل لأوصي وإن بعد موته فقد بطلت الوكالة وانتقلت
 إلى الولاية للحاكم عند عدم قريب (قوله بطلت) أي التزوج إن لم يكن أحد أولى منه (قوله ولا من
 لا تقبل شهادته) حكاه صوفه وإن علوا وفروعه وإن مضوا ط (قوله علم أن فسخه حكم) أي وليس له
 أن يحكم لنفسه لأنه في حق نفسه رعية وكذا السلطان ح من الهندية (نبية) أنق بن بضم بان القاضي
 إذا تزوج بغيره ارتفع الخلاف ظني لغيره ففسخه أي لما علم من أن ذلك حكمه منه ثم رأيت ما أفتي به في انتص
 الوسائل (قوله وإن عرى عن الدعوى) وأما قولهم شرط فساد القضاء في الغشبات أن يصير الحاكم حاد
 بغيره فيه ضومعة صحيحة عند القاضي من خصم له خصم قالها طاهره مجهول على الحكم القولي أم القضي
 فلا يشترط فيه ذلك وتضاهين كلامهم بغير قلت وكذا القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى وانصومة كإدائه
 شهداع في خصم ينفو ذكر اسمه واسم أهله ووضعي بذلك الحق كان قضاء فيه ضعا وإن لم يكن في سادته
 التسبب وكذا الوشدا بان ثلاثة تزوجة فلان وكذا زوجها فلان في كذا على خصم منكر وقضي بنوكليها كان
 قضاء بالزوجة بينهما وتظهر الحكم بثبوت المضانية في ضمن دعوى الوكالة وقامه قضاء الاشياء
 (قوله صغيرة تزوجت نفسها) أي من كفؤ بغير ليل والام يتوقف لان الحاكم لا يملك التصديق عليها بذلك فلا
 يملك إجازته فكان هذا بلا مجبرين لم يكن لها أب أو جدة وزوجت نفسها كذلك وقف لأنه مجزا وقت العقد
 لأن الأب والجدة يملكان العقد بذلك والصغير يسكن الصغيرة لما في الخلية من أن الصغير لو تزوج بغيره ثم غاب
 فترجعت استروك كان المسمى إجازة بعد بلوغه العقد الذي يشارف في صفه فان كانت الإجازة بعد العقد الثاني جاز
 الثاني لأنها تمك التصديق إجازته وإن كانت قبله فان كان الأول بغير ليل أو بغير فاحش وللصغير أب أو جدة
 تنفذ إجازته المسمى بعد بلوغه والأفصو الثاني (قوله ولا حكمة) أي في موضع العقد (قوله وقف
 الخ) هذا قول بعض المتأخرين في أحكام الصغار فان كانت في موضع لم يكن فيه قاض إن كان ذلك الموضع
 تحت ولاية قاضي تلك البلدة ينفقد ويتوقف على إجازة ذلك القاضي والأب لا ينفقد وقال بعض المتأخرين
 ينفقد ويتوقف على إجازته بعد البلوغ اه وامتنع على الصراية ثم قالوا كل عقد لا يجوز له مال مدونه فهو
 باطل لا يتوقف ثم قال التوقف فيه ما عدا وأن يجيزه السلطان كالإيتي اه وهذا مبني على كفاية كون ذلك
 المالك تحت ولاية السلطان وإن لم يكن تحت ولاية قاض وعليه فطلان العقد يتصور فيما إذا كان في دار
 الحرب أو البراءة والمأذون خلاف القرى والامصار ويدل عليه ما في الفتح في فصل الوكالة بالنكاح
 حيث قال وما لا يجزئه أي ما ليس له من قدر على الإجازة بطل كإدائه كانت تحت حرة فزوجته القنول أمه
 أو أخت امرأته أو خمسة أو زوجة معذرة أو مجنونة أو صغيرة بثقة في دار الحرب أو إذا لم يكن سلطان ولا قاض
 لعدم من يقدر على المضاهاة العقد فوقه باطلا اه وسأقي قامة في آخر الباب الا في وقفه أطلق الكلام
 في تحرير هذه المسألة في تنقيح الفتاوى الحامدة من كتاب المأذون (قوله ولان مستويان) كما خور
 شقيقين قلوا أحد الولين أقرب من الآخر فلا ولاية للأب مع الأقرب الا إذا غاب شية منقطعة فنكاح الأب بعد
 مجرؤا أو وقع قبل مقتا الأقرب بغير أي يجوز على أحد القولين وفيه كلام ما في قريبا (قوله فان لم يدبر) يشق
 أن ياب بغيره وأفتي أن أحدهما هو الأول فيقبل لما في الفتح ولو تزوجها أبوها وهي بكر بالغة بامرها دونت
 هي نفسها من آخرها قالت هو الأول فاقول لها هو الزوج لانها أثرت في النكاح على نفسها وأقرارها
 حجة قامة عليها وإن قالت لأدري الأول ولا يلزم من غيرها فرق بينهما وكذا الزوج بها ولان بامرها اه (قوله)

(وليس الوصي) من حيث هو
 وصي (أن تزوج) اليتيم (مطلقا)
 وإن أموصي إليه الأب بذلك على
 المذهب لم لو كان قريبا أو ساكنا
 يملك بالولاية كالأيتيم (فروع)
 ليس للقاضي تزوج الصغيرة
 من نفسه ولا من لا تقبل شهادته
 كافي معين الحاكم وأثر المصنف
 وبه علم أن فسخه حكم وإن عرى
 عن الدعوى صغيرة تزوجت
 نفسها ولاولى ولا حكمة
 وقف ونفذ إجازته بعد بلوغها
 لأنه مجزا وهو السلطان ولو
 زوجها وليان مستويان قدم
 السابق فان لم يدبر أو وقع ما عدا
 بطلا

قالوا في الاهداء الخ المراد بالاعداد من على القائب في القرب كما عبره في كلف الحياكم عليه فلو كان القائب
 بأهلها لم يأت دعوى فالولاية للجد لا للم قال في الاختيار ولا تنتقل الى السلطان لأن السلطان ولي من لا ولي له
 وهذه أولها وأدراك الكلام فيه اهـ ومثله في الفتح وغيره وبه علم أنه ليس المراد بالابعد هنا القاضي وما في
 الترتيب لئلا من أن المراد به القاضي دون غيره لأن هذا من باب دفع الظلم اهـ انما قاله في المسألة الثانية
 أي مسألة تفصل الأقرب كما يأتي بانه ويدل عليه التعليق بدفع الظلم فإنه لا نظم في القبية بخلاف الفصل
 فالاعتراض على الترتيب لئلا يفضله لا يخلو من كونها من غير ما في الأخرى فافهم
 (قوله حال قيام الأقرب) أي حضوره وهو من أهل الولاية أما لو كان مصفيا أو مجنونا ناجزا نكاح
 الابعد ذخيرة (قوله نكح على أجزائه) تنقد أن البالغة لو زوجت نفسها غير كفوف لولي الاعتراض مالم
 يرض مريضا أو دالة كقبض المهر ونحوه فلم يحصلوا سكوتة أجازة واطاهر أن سكوتة هنا كذلك فلا يكون
 سكوتة أجازة لنكاح الابعد وان كان سكوتة في مجلس العقد مالم يرض مريضا أو دالة تأمل (قوله
 ولو نكحت الولاية اليه) أي الى الابعد يوثق الأقرب أو غيبته غيبة منقطعة ط (قوله مائة القصر الخ)
 اختلف في حق القبية فأختار المصنف عا لكانت أهما مسألة القصر ونسبه في الاهداء لبعض المتأخرين
 ولز يلى لا كثرهم قال وعليه الفتوى اهـ وقال في الذخيرة الأصح أنه إذا كان في موضع لو انتظر حضوره
 أو استطلاع ما فات الكفو الذي حضره فالبينة منقطعة واليه أشار في الكتاب اهـ وفي الخبر عن النبي
 والمبوط أنه الأصح وفي البينة واختاره أكثر المشايخ وصحبه ابن الفضل وفي الهداية أنه أقرب الى الفقه وفي
 الفتح أنه الأشبه بالفقه وأنه لا تعارض بين أكثر المتأخرين وأكثر المشايخ أي لأن المراد من المشايخ
 المتقدمين وفي شرح الملق عن الحنفية أنه أصح الأقاويل وعليه الفتوى اهـ وعليه من في الاختيار
 والشفا وبشيء كلام التهر إلى اختياره وفي الخبر والاحسن الاتفاق بما عليه أكثر المشايخ (قوله هل تكون
 غيبة منقطعة) أي فعلى الأول لا وعلى الثاني نعم لأنه يترتب مسألة الفرق لكن فيه أن الثاني أصعب
 فزاد الكفو الذي حضره فبني أن ينظر هنا الى الكفو أن يرضى بالاتفاق ثم يرجع فيها لظهور الأقرب
 الفتح لم يجز نكاح الابعد والابا بطلانه بناء على أن القالب عدم الانتظار تأمل (قوله يزوج في الظاهر) أي
 بناء على أن الولاية الأقرب باقية مع البينة ذكر في البدائع اختلاف المشايخ فيه وذكر أن الأصح القول بولائها
 واتصالها لابعد قال في المراج وفي المحط لا رواية فيه وبني أن لا يجوز لا قطعا ولا بانه وفي المبوط لا يجوز
 ولئن سلم فلا تنفذ برأيه ولكن هذه منفعة حصلت لها اتفاقا فلا يخلو الحكم عليها اهـ وكذا ذكر في الهداية
 المنع ثم التسليم بقوله ولو سلم قال في الفتح وهذا تزل وأيد الزبلي المنع من حيث الرواية والمقول وكذلك في
 البدائع وبه علم أن قوله على الظاهر ليس المراد به ظاهر الرواية لما علمت من أنه لا رواية فيه وانما هو استظهار
 لاحد القولين وقد علمت ما فيه من نصيب خلافه ومنعه في أكثر الكتب أقول ويؤخذ من هذا القول أن الولين
 لو كان في درجة واحدة كأخوين غاب أحدهما فزوج في مكانه لا يصح لأنه إذا لم يصح تزويج الأقرب القائب
 مع حضور الابعد فمضمحل العقد من القائب مع حضور المولى في الدرجة الأولى قال في شرح الوجاهية
 أولها القالب (استراض من القاضي) (قوله لكن في القهستاني الخ) استدراك على ما قل من الوجاهية
 فإنه لم يثبت فيه إلى نقل صريح مع وهذا منقول وقد أبداه أيضا العلامة الترتيب في مسألة سماها كشف
 المضل فمن حصل بانه ذكر في أضع الوسائل عن المتفق إذا كان لصغيرة أب امتنع عن تزويجها لا تنتقل الولاية
 الى الجد بل تزويجها القاضي ونقل من له النصف من الغاية من روضة الناطق وكذا المقدس من الغاية
 والبر عن المحط والنقض عن المتفق وأشار إليه الزبلي حيث قال في مسألة تزويج الابعد بغيره الأقرب وقال
 الشافعي بل تزويجها الحاكم اعتبارا بصله وكذا قال في البدائع أن نقل الولاية الى السلطان أي حال غيبة
 الأقرب باطل لأنه ولي من لا ولي له ومنها لما في أول بيان خلافت الولاية للسلطان لا عند المضل من الولي
 ولم يوجد وكذا فرق في التسهيل بين القبية والضلع بان المفاضل نظام بالامتناع فقام السلطان مقامه في دفع
 الظلم بخلاف القائب خصوصاً للبر ونحوه في شرح المجمع الملكي وبه أتى العلامة ابن النجاشي فلهذا القول
 تنبيه الاتفاق عندنا على ثبوتها بمصل الأقرب للقاضي فقط وأما ما في الخلاصة والبرازية من أنها تنتقل الى

(ولولي الابعد التزوج بعبه
 الأقرب) فلو زوج الابعد
 حال قيام الأقرب وقبض على
 أجزائه ولو توصلت الولاية اليه
 لم يجز الا بأجازة بعد التوصل
 فثبت في ظهره (مسألة القصر)
 واختار في المتفق مالم ينتظر الكفو
 الخاطب جوابه وعنده الباقى
 ونقل ابن الكمال أن عليه الفتوى
 وقرره الخلاف فيمن اختلف في
 المدينة هل تكون غيبة منقطعة
 (ولو زوجها الأقرب حيث هو
 جائز) النكاح (على القول الظاهر)
 ظهيره (ويثبت للابعد) من أولياء
 النسب بشرط وهبانية لا يمكن
 في القهستاني عن الشافعي لو لم
 يزوج الأقرب تزويج القاضي

الابعد بضل الاقرب اجاعا لما راد بالبعد القاضى لانه آخر الاولاء فانفضل على ما به وجهه العبر على
 الابعد من الاولاء ثم تناقض نفسه بعد سطر ين قوته قالوا واذا خطبها كفو وصلها الى حيث تثبت الولاية للقاضى
 نيابة عن الخاضع فله التزوج وان لم يكن في منشوره اه هذا خلاصة ما في الرسالة ثم ذكر فيها عن شرح
 المنظومة الجوهرية عن المتفق ثبوت اختيارها بالبلغ اذ ازوجها القاضى بعض الاقرب وعن الجوزع مدونه
 والاول على أن تزوجه بطريق الولاية والثاني على أنه بطريق النيابة عن العاضل وعن وجهه التبريلاني دفع
 التماسه عن قلاهم قلت ويؤيد ما مر من التسهيل وكذا قولهم فله التزوج وان لم يكن في منشوره ويجب حل
 ما في الجوزع على ما اذا سكن العاضل الاب والجد لثبوت الخيار لها عند تزوج غيرها فكذلك عند تزوج
 القاضى نيابة عنه (قوله عند قوت الكفو) أي خوف فوته (قوله أي باستناعه عن التزوج) أي
 من كفو عهرا لثبوت المال متنع عن غير الكفو أو لكون المهر أقل من مهر المثل فليس بماضل ط واذا امتنع
 عن تزويجها من هذا الخطاب الكفو لزوجه من كفو غيره استغنى في الجرائه يكون عاضلا قال ولم أره وبعه
 القدسي والتبريلاني واعترضه الرمي بان الولاية بالعاضل تنقل الى القاضى نيابة لدفع الاضرار بها ولا يوجد
 مع اعادة التزوج بكفو غيره اه قلت وفيه نظر لانه متى حصر الكفو الخطاب لا ينتظر غيره خوفا من فوته
 ولذا تستقل الولاية بالابعد عند غيبة الاقرب كما مر ثم لو كان الكفو الآخر حاضرا أيضا ما منع الولي الاقرب
 من تزويجهم الكفو الاول لا يكون عاضلا لان الظاهر من شقته على الصغيرة انه اختارها لانفع لتقاوت
 الاكفا اخلاقا واصفا فتمنع العمل بهذا التصديق والله اعلم (قوله ولا يطل تزوجه) يعني تزويج
 الابعد حال غيبة الاقرب وكان الاول ذمك هذا الجمله بعد قوله ولولي الابعد التزوج بنسبة الاقرب ط
 (قوله السابق) أي المتحقق سبقة استرازا عما لو تزوجه القالب الاقرب قبل الحاضر الابعد فانه يفتقر
 الى ان يزوج على وجهه السابق فانه يطل كل منهما بناء على غاوه لولاية القالب اما على ما قد مر من انقطاع
 لايته فالعبرة لعقد الحاضر مطلقا (قوله وولي المجنونة والمجنون) أي جنونا مطلقا وهو شرط كذا وقد مر
 أيضا أن المجنونة كذلك (قوله ولو عارضا) أي ولو كان جنونها عارضا بعد البلوغ خلافا لغير (قوله
 اختافا) أي بخلاف الولاية في النكاح فيها خلاف معده في عند اللاب أيضا وعندهما للاب (قوله
 دون ايها) أي أوجدها والمراد انه اذا اجتمع في المجنونة أو هو أو قد جمعا مع انها فالولاية للاب عندهما
 دون الاب والجد كذلك (قوله لابي العصبان تزويجها على الترتيب المار فيهم) فاقدم من الفتح (قوله
 ولو أقر الخ) قال الحاكم الشهيد في النكاحي الجامع لكتب ظاهر الرواية واذا أقر الاب وأ غيره من الاولاء على
 الصغيرة والصغيرة بالنكاح أمس لم يصدق على ذلك الابشهاد أو تصديق منها بعد الادراك في قول أبي حنيفة
 وكذلك أقرها المولى على عسده وأما أقره على أمته بمثل ذلك فإثره مقبول وقال أبو يوسف ومحمد الاقرار
 من هؤلاء في جميع ذلك جائز وكذلك أقر الوكيل على موكله على هذا الاختلاف اه ونقل في الفتح
 عن الحسن عن أساتذة الشيخ جده الذين أن اختلاف فيها اذا أقر الولي في صفرها وبالله أشار في البسوط وغيره
 قال وهو الصحيح ونقل فيها اذا بلغا وانكارا فاقتر الولي المولى أقر في صفرها مع اختافا واستتبره في الفتح
 وقد علمت أن الاول ظاهر الرواية والله الصريح (قوله بخلاف مولى الامه) أي اذا اذرى رجل نكاحها
 فأقره مولاها يقتضي به بلائته وتصديق دبري أو عسقت لا يحتاج الى تصديقها ومقتضى لعلم الشارح انه
 لا يصح اقراره عليها بعد الفتح (قوله بان يجب القاضى الخ) أي لان الاب مقتر والصغير لا يصح انكاره
 ولا يذوق الدعوى من خصم فنصبت عنه خصما حتى تنكر فقام عليه البينة فثبت النكاح على الصغير أفاده
 في الفتح (قوله أي الولي المقترب) بالنسب فغيره الصغير المنسوب (قوله أو يصدق) بالنسب عطا على
 يد له وقوله الموكل أو البعدهم فوعان على القاطعة والمفعول محذوف أي يصدق الموكل الوكيل أو البعدهم
 المولى (قوله ولا يصدق في ذلك) أي يصدق المقترب في جميع فروع هذه المسألة السابقة مثل أقر المولى
 على أمته اجتمع التصريح به في عبارة الكافي ومثله في البدائع فانهم (قوله وهذه المسألة) أي مسألة
 عدم قبول الاقرار من الولي الصغير والصغيرة ومن الوكيل ومولى البعدهم فخرجت أي مستثناة عن قول الامام
 من قاعدة من ملك انشاء عقد ملك الاقرار به كقولنا اذا أقر بالني في مدة البلا ومزوج المعتقة اذا قال في

عند قوت الكفو التزوج بعض
 الاقرب أي باستناعه عن التز
 اجاعا خلاصة (ولا يطل تزوجه)
 السابق (بعود الاقرب) لمصلحة
 بولاية نائمة (وولي المجنونة)
 والمجنون ولو عارضا (في النكاح)
 أما التصرف في المال فلاب
 اضافها (ايها) وان سفل (دون
 أيها) كما مر الاول أن يأمر
 الاب به ليصير اضافها ولو أقر ولي
 صغير أو صغيرة أو أقر (وكيل
 رجل أو امرأة أو مولى العبد
 بالنكاح لم ينفذ) لانه اقرار على
 الغير بخلاف مولى الامه حيث
 ينفذ اجاعا لاعتناقه بنسبها
 ملكه (الا أن يشهد الشهود على
 النكاح) بان يجب القاضى
 خصما عن الصغير حتى ينكر
 فقام البينة عليه (أو يدرك الصغير
 أو الصغيرة فيصدق) أي الولي
 المقترب (أو يصدق الموكل أو البعدهم)
 هذا في حنيفة وقال يصدق في
 ذلك وهذه المسألة بخلافه من
 قولهم

المعدة راجعت وهو وجه قولهما بالقبول هنا كافي اقراره بتزويج أمته ووجه قول الامام حديث لا نكاح الا بشهوه وانه اقرار على الغير فيما لا يملكه وتعلمه في البدائع وعلى ما استظهره في الفتوح في مسألة الصغير من فهي داخلة في مفهوم القاعدة على قول الامام لانه لا يملك الانشاء حال بلوغها فلا يملك الاقرار على قولهما تكون شاردة عن القاعدة (قوله ملك الاقرار به) الاولى حذف فيه لعدم مرجع الصغير وان علم من المقام لان المعنى من ملك انشاء ملك الاقرار به ط (قوله وله تالقان) كقارار الوصي بالاستدانة على التيم لا يصح وان ملك انشاء الاستدانة يجزى عن المبسوط وكالوكله يقتضي عبديته فقال الوكيل اعتقه أمس وقد قبل قبل الامس لا يصح بلائمة وتعلمه في حواشي الاشياء للسوي من الاقرار (قوله هل لولي مجنون الخ) البتة لصاحب النهر واظهار ان المبي في حكم من ذكر ط (قوله ومنعه الشافعي) لان دفاع الضرورة بالواحدة نهر (قوله وجوزوه) أي تزويج اكثر من واحدة

باب الكفاءة

لما كانت شرط الزوم على الولي اذا عقدت المرأة بنفسها حتى كان له القسح عندهما كانت فرع وجود الولي وهو يثبت الولاية فتقدم بيان الاولياء من تنبته في اعقبه قصر الكفاءة فتع (قوله او كون المرأة ادنى) اعترضه المنبر الرنبي بما ملخصه ان كون المرأة ادنى ليس بكفاءة غير ان الكفاءة من جانب المرأة غير معتبرة (قوله الكفاءة معتبرة) قالوا معناه معتبرة في الزوم على الاولياء حتى ان عند عدمها جاز للولي القسح اه فتح وهذا بناء على ظاهر الرواية من ان العقد صحيح ولولي الاعراض اعم على رواية الحسن المختارة للفتوى من انه لا يصح قاله من معتبرة في العصة وكذا لو كانت الروضة صغيرة والعاقلة غير الاب والجد فقد حرز ان العقد لا يصح (قوله في ابتداء النكاح) يعني عنه قول المصنف الا في اعتبارها عند ابتداء العقد الخ كونه اشار الى ان الاول ذكره هنا (قوله لزومه واوجبت) الاول بناء على ظاهر الرواية وانما على رواية الحسن وقد مضى اول الباب السابق اختلاف الاتفاق فيها وان رواية الحسن احوط (قوله من جانب الخ) أي يعتبر أن يكون الرجل سكاها لها في الاوصاف التي بان لا يكون دونهما فيها ولا تعتبر من جانبها بان تكون سكاها له فيسأل يجوز أن تكون دونه فيها (قوله ولا التعتير) تعليل للمفهوم وهو ان الشر يفلا يابى أن يكون مستفراش الدنية كرامة والكفاءة لان ذلك لا بعد عار في سقه بل في سقها لان النكاح رقة للمرأة والزوج مالك تنبيه) تقدم أن غير الاب والجد للزوج الصغير والصغيرة غير كفو لا يصح ومقتضاه أن الكفاءة للزوج معتبرة أيضا وقد مضى ان هذا في الزوج الصغير لان ذلك ضرر عليه فها هنا يحمل على الكبير ويشترط له ما قد مضى من ان المعنى من أن معنى اعتبار الكفاءة اعتبارها في الزوم على الاولياء الخ فان حاصله ان المرأة اذا تزوجت نفسها من كفو ولم على الاولياء وان زوجت من غير كفو لا يلزم أولا يصح بخلاف جانب الرجل فانه اذا تزوج بنفسه مكافئة أولا فانه صحيح لا م وقال القسافي الكفاءة تعلقه بالسواة وشتر عساها وان الرجل للمرأة في الامور الالية وفيه اشعار بان نكاح الشريف الوضعة لازم فلا اعتراض للولي بخلاف العكس اه حشدا فاد ان زوم في جانب الزوج اذا تزوج نفسه كبير الا اذا تزوج الولي صغيرا كان الكلام في الروضة اذا تزوجت نفسها كبيرة ثبت اعتبار الكفاءة من الجانبين في الصغيرين عند عدم الاب والجد كما حرزناه فيما تقدم واقعه تعالى اعلم (قوله لكن في الظهيرة الخ) لوجه للاستدلال بعد ذكره الصحيح فانه حيث ذكر القولين كان حق التركيب تقديم الضعيف والاستدلال عليه بالصحيح كاضل في الضرور ذكر ان في الظهيرة غير يوردة ايضا البدائع كايسته في النهر (قوله هي حق الولي لاحتمالها) كذا قال في العبر واستشهد به ما ذكره الشارح عن الولا الحية وفيه نظر بل هي حق لها ايضا بل ان الولي للزوج الصغيرة غير كفو لا يصح ما يمكن ابلا وبجدا غير ظاهر الفسق ولما في الذخيرة قبيل الفصل السادس من الخ في اغام مهر المثل عند ان حينة للمرأة ولا ولها كفى الكفاءة عند عدها للمرأة لا غير اه وظاهر قوله كفى الكفاءة الاتفاق على انه حق لكل منهما وكذا ما في الصرع من الظهيرة بل واتسب الزوج لها تسبعا غير تسب فان ظهر دونه وهو ليس بمشقوقه في القسح ثابت للكل وان كان مشقوقه في القسح لهادون الاولياء وان كان ما ظهر فوق ما أخبر فلا نفع لاحد وعن الثاني ان لها القسح لانهما في القسح مع اه ومن هذا القبيل ما سيذكره الشارح قبيل باب

من ملك الانشاء ملك الاقرار به ولها تالقان (فرع) هل لولي مجنون ومعونه تزويجه اكثر من واحدة لم أره ومنعه الشافعي وجوزوه في العبي الساجدة

باب الكفاءة

من كفاءة اذا ساءوا والمراد هنا مساواة مخصوصة او كون المرأة ادنى (الكفاءة معتبرة في ابتداء النكاح لزومه واوجبت من جانب أي الرجل لان الشريعة تاني أن تكون فراشا للدفى ولذا لا تعتبر من جانبها لان الزوج مستفرض فلا تخطئه ذماء الفراش وهذا عند الكل في الصحيح كافي الخلفاء يكتفي في الظهيرة وغيرها هذا عنده وعند من اعتبر في جانبها أيضا (والكفاءة هي حق الولي لاحتمالها)

العدالة تزوجه على أنه سوا سقي أو قادر على المهر والنفقة فإن جملته أو على أنه غلان بن فلان فإذا هو لقط
أو ابن فلان الخبار اه وبأن تمام الكلام على ذلك هنالك زائد في البدائع على ما مر من الظهيرة وإن غفلت
المرأة ذلك فترجى بها ثم ظهر بخلاف ما أظهرت فلا خيار للزوج سواء تنهت أو أتمته لأن الكفاية في جانب
النساء غير معتبرة اه وقد يجب أن الكلام كما مر فصار زوجت نفسها بلا إذن الولى وحسب ذلك لم يلق الحق
في الكفاية أرضا حاسا على ما سبق الحق الولي فقط فله القسح (قوله فلا تزكيت الخ) فترجع على قوله
لاحقها وقبضه ان التصريح جاء من قبلها بحيث لم يقبض عن حاله كما جاء من قبلها وقبل الاولياء فغيره للزوجها
برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاية ثم علوا وسقي وفي كلام الولولبية ما يذهب كما في قريسا على ما ذكرنا من
الجواب لا تترجع صحيح لأن سقوط حقها اذا رزقت ولومن وجه وهذا كذلك ولذا الوضرات الكفاية تبقى
حقها (قوله لا خيار لاحد) هذا في الكبيرة كما هو فرض المسألة بدليل قوله تزكيت رجلا وقوله برضاها فلا
بخلاف ما قدمناه في الباب المار عن التوازل للزوج بته الصغيرة عن شكراته يشرب السكر فإذا هو مد من له
وقالت بعدما كبرت لا أرضي بالنكاح ان لم يكن يعرفه الاب بشربه وكان غلبة أهل بيته صاحب فالتكاح باطل
لانه انما تزوج على ظن أنه كفؤ اه خلافا لما ظنه المقدسي من اثبات الخاتمة بينهما كما به عليه انظر الى الرئي
قلت ولعل وجه الفرق ان الاب يصح تزويجه الصغيرة من غير الكفو فلهذا شغفته وأنه انما عاققت الكفاية فلهذا
ترد عليها وهذا انما يصح اذا علم غير كفؤ ما اذا لم يعلم فلم يظهر منه أنه تزوجه المصلحة المذكورة كما اذا كان
الاب عاجزا أو مسكرا لكن كان الظاهر أن يقال لا يصح العقد أصلا كما في الاب المايجن والسكران مع ان
المصرح به ان له الباطل بعد البلوغ وهو فرضه فلهذا قلنا قل (قوله كان لهم التنازل) لانه اذا لم يشترط الكفاية
كان عدم الرضا بعدم الكفاية من الولى ومنها ما ساسم وجه دون وجه لما ذكرنا ان حال الزوج محتمل بين أن
يكون كفؤا أو أن لا يكون والنص انما اثبت حق القسح بسبب عدم الكفاية حال عدم الرضا بعدم الكفاية من
كل وجه فلا يشترط حال وجود الرضا بعدم الكفاية من وجه بجر عن الولولبية (قوله للزوج النكاح)
أى على ظاهر الرواية ولا يذهب على رواية الحسن المتنازلة للفقوى (قوله خلافا لما ظن) في اعتبار الكفاية
خلاف مالك والثوري والكركشي من مشايكنا كذا في فتح القدر فكان الاول في ذكر الكركشي في حاشية الدرر
والعلامة تخرج ان الامام أبى الحسن الكركشي والامام أبى بكر الجصاص وهما من كبار علماء العراق ومن تبعهما من
مشايخ العراق لم يعتبروا الكفاية في النكاح ولو لم تثبت عندهم هذه الرواية عن أبي حنيفة لم اختاروها
وذهب جمهور مشايكنا الى انها غير معتبرة فلهذا نقضنا القضاة سراج الدين الهندي مؤلف مستقل في الكفاية
ذكره القولين على التفصيل وبين ما لكل منهما من السند والدليل اه (قوله نسب) أى من جهة النسب
وقلم العلامة الجوى ما اعتبر فيه الكفاية فقال

ان الكفاية في النكاح تكون في • مثلها حيث يدعى قد ضبط

نسب وإسلام كذلك حرفة • حرية وديانة مال فقط

قلت وفي الفتاوى الحامدية عن واصف قندى افندي عن القاضية غير الاب والجد من الاولياء للزوج
الصغيرة من عين معروف لم يبر لأن القدرة على الجماع شرط الكفاية كالقدرة على المهر والنفقة بل الاول
اه وأما الكبيرة ففسد ذكر عن الصبر انه لو تزوجها الوكيل غنا عجبوا باجواز ان كان لها التفرق بعد (قوله
قريش الخ) القريش من جهات هو النضر بن كنانة بن دونه ومن لم ينسب الابا فوقه فهو عري في غير
قريش والنضر هو الجاهل الثاني عشر للتي على الله عليه وسلم قاله محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن
عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة
بن خزاعة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان على هذا القصر البصري والخلفاء
الاربعة كلهم من قريش وتعلم في البصر (قوله بعضهم كفاية بعض) أشار به الى أنه لا تفاضل فيما بينهم
من الهاشمي والنوفلي والتيمي والمعدوي وغيرهم ولهذا تزوج على وهو هاشمي ام كلثوم بنت قاطبة
لعمرو وهو عدوي فاستأفى فلما تزوجت هاشمية قريشا غيرها شي لم يردها وان تزوجت
عريسا غير قريش لهم ردة كزواج العريسة عجميا بجر وقوله لم يردها هذا في التبين وكثير

قوله كبرت وجلا لم تعلم
حالة فإذا هو عبد لا خيارا ما بل
لاولياء ولو تزوجها برضاها
ولم يعلموا بعدم الكفاية ثم علوا
لا خيار لاحد اذا شرطوا
الكفاية أو اخرهم به اقرت العقد
فزوجوها على ذلك ثم ظهر انه غير
كفو كان لهم الخبار ولولبية
فليصنف (واعلم) الكفاية للزوج
النكاح خلافا لما ظن (نسب)
فقرئ منهم (الكفاية) بعض

من شروح الكفر والهداية ونائب المتعبدات فتقوله في الفيض القرشي لا يكون كفراً الهاشمي كقوله لاقبه من تحريف النسخا وملى (قوله وبقي العرب الكفار) العرب صفتان عرب عاربة وهم أولاد قحطان ومعتز به وهم أولاد اسمعيل والهمج وأولاد فروخ أخى اسمعيل وهم الموالي والعنقاء والمراد بهم غير العرب وإن لم يجرهم في جملة ذلك إلا ما لا ينال العرب لما اقتضت بلادهم وتركتهم أحراراً بعد أن كان لهم أولاد الاسترقاق فكانهم أعتقوهم وأولاهم نصروا العرب على قتل الكفار والنصارى يسمى مولى نهر (قوله في باهله) قال في الفتح باهله في الأصل اسم امرأة من همدان كانت تحت معمر بن أعصر بن سعد بن قيس قبلان نسب ولده البهاوهم معروفون بالفساد قبل ككناؤنا أي كون بقية الطعام مرة ثانية وكناؤنا أي أخذون عظام الميتة يطبخونها ويأخذون دسوماً معها وإذا قيل

ولا يتبع الأصل من هاشم • إذا كانت النفس من ياهله

وقيل إذا قيل للكعباء ياهله • عوى الكعب من شؤم هذا النسب

(قوله والحق الإطلاق) فإن أحسن لم يضل مع أصله صلى الله عليه وسلم كان أعلم بقبائل العرب وأخلاقهم وقد أطلق ليس كل باهلي كذلك بل فيه الجوادون كونه صفة منهم أو بطن معاليك فقل ذلك لا يسرى في حق الكل فتح (قوله ويضد) أي يتوهم قلت يضد أيضاً إطلاقاً لمحمد في كافي الحاشية كقريش بعضها ككناؤنا البصر والعرب بعضهم ككناؤنا البصر وليسوا بكناؤنا قريش ومن كان له من الموالي أبو أن وثلاثة في الإسلام بعضهم ككناؤنا البصر وليسوا بكناؤنا العرب اه والحاصل أنه كالبعض المتفاوت في قريش حتى إن أفضلهم في هاشم ككناؤنا البصر منهم فكذلك في بقية العرب بلا استثناء ويؤخذ من هذا أن من كانت أمه عاربة من بني لاوي أو عجمي يكون البهلي كفراً لها وإن كان لها شرف ما لا ينسب للإمام ولولهذا جاز فيع الكناؤنا البهلي لاعتبار التفاوت بينهما من جهة شرف الأم ولم أر من حرج بهذا والله أعلم (قوله وهذا في العرب) أي اعتبار النسب إنما يكون في العرب فلا يعتبر فيه في الإسلام كافي الحاشية واليهاء وغيرهما لا الدابة كافي النظم والخرقة كافي المنصريات لأن العرب لا يتخذون هذه الصنایع حرفاً أو ما الباقى إلى آخره في المال فالتها من عباداتهم معتبر فحسناني لكن فيه كلام منصرفه في مواضعه (قوله وأما في الهمج) المراد بهم من لم ينسب إلى إحدى قبائل العرب ويسعون الموالي والعنقاء ككناؤنا البصر وأهل الأمصار والقرى في زمانهم سواء تكلموا بالعربية أو غيرها إلا أن كان له منهم نسب معروف كالتنسب إلى أحد الخلفاء الأربعة أو إلى النصارى ونحوهم (قوله معتز به واهلها) أفاد أن الإسلام لا يكون معتبراً في حق العرب كاتفق عليه أبو حنيفة وصاحبه لأنهم لا يتفاضلون به وإنما يتفاضلون بالنسب قريشياً فأكثر يكون كفراً العربية لها بأب في الإسلام وأما الخبز فيهم لازمة للعرب لأنه لا يجوز استرقاقهم ثم الإسلام معتبر في العرب بالنظر إلى نفس الزوج لا إلى أبيه وجدة فعلى هذا فالنسب معتبر في العرب فقط وإسلام الأب والجد في الهمج فقط والخز في العرب والهمج كذا إسلام نفس الزوج هذا حاصل ما في البصر (قوله لم أبو هاشم) راجع إلى قوله مسلم بن ح (قوله أوسر أو معتق) كل منهما راجع لقوله أو معتق ح (قوله وأما حرة الأصل) لأن الزوج المعتقد فيه أئز الرق وهو الولاء والمرأة لما كانت أمة حرة الأصل كانت هي حرة الأصل يجر عن التبعيض أمالو كانت أمة رقيقة فهي تسع لانهاء الرق فتكون المعتقد كفراً لها بخلاف ما لو كانت أمة معتقة لأن لها بأب في الخبز في تقوله في البصر والخز في تقوله في الإسلام أفاده (قوله ذات أبو بن) أي في الإسلام والخز في ط (قوله وأبو أن فيها ككناؤنا) أي في أبيه أبو بؤمة في الإبلازم أو الخز في كقوليه أباة قال في فتح القدير وأبو يوسف الواحد يثنى ككناؤنا فيهم في الترتيب أي في الشهادات والدعاوى قبل ككان أبو يوسف إنما قال ذلك في موضع لا يبعد كفر الخبز عباداً كان الأب مسلماً وهما غالا في موضع يبعد عباداً والدليل على ذلك أنهم قالوا جعلاً أن ذلك ليس عيباً في حق العرب لأنهم لا يعبرون في ذلك وهذا حسن ويهتني الخلاف اه وتبعه في البصر (قوله ولا يبعد الخ) ظاهره أنه قاله فتقياً وقد رأته في الذخيرة ونصه ذكر ابن جماعة في الرجل يملأ والمرأة معتقة أنه كقولها اه ووجهه أنه إذا أسلم هو حرة وعقته وهي مسلمة يكون فيه أثر الكفر وفيها أثر الرق وهما منصفان

قوله يطبخونها كذا يحط المؤلف والذي في كتب اللغة يطبخونها قاله نصر

(د) بقية (العرب) بعضهم (الكناؤنا)

بعض واستثنى في المتن بقية الهداية

بأنه لا تلصقهم والحق الإطلاق

قاله المصنف والبصر والنهر

والفتح والشرى لئلا يفسده

الإطلاق المستثنى ككناؤنا

والدور وهذا في العرب (د) أما في

الهمج معتز به (حرة وإسلام)

فلم ينسبه أو معتق غير كفراً

لمن أبو هاشم أو حرة أو معتق

واشهاداً لا أصل ومن أبو هاشم

أو حرة كفراً ذات أبو بن (وأبو أن)

فيهما ككناؤنا تمام النسب بالجد

وفي الفتح ولا يبعد ككناؤنا مسلم

بنفسه لعقته نفسه

وقبه شرف حقه الاصل وفيها شرف اسلام الاصل وهما مكملان فكسوا باني مالو كان بالنكس بان املت
 المرأه وصق الرجل فالظاهر ان الحكم كذلك بشرط ان لا يكون اسلامه طاردا ولا انقضه انزاعا ولا اثر القهر ولا اثر الرق معا
 فلا يكون كفوا لان فيهما انزاعا لا ينفك تامل (قوله) وأما مقتى الوضع (الخ) عزادى العبر الى الحبش
 ومثله البدائع قال حتى لا يكون مولى العرب كفوا لمولاة بنى هاشم حتى لو تزوجت مولاة بنى هاشم فنهان
 مولى العرب كان لعقها حق الاعتراض لان الولاء بمنزلة النسب قال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمة كلمة
 النسب اه ومثله الذخيرة وذكر الشارح في كتاب الولاء ان الكفاءة تقتضي ولا العتاقة تقتضي التاجر
 كفوا لمقتى العباد دون الدياغ اه ويشكل عليه ما ذكره في البدائع ان يتأخلف ما قدمناه حيث قال وموالى
 العرب اكلما لمز الى قريش لعدم قوله صلى الله عليه وسلم والموالى بعضهم اكلما بعض اه قتاتل (تيسه)
 مولى الموالاة لا يكتفى بمولاة العتاقة قال في الذخيرة وروى المصنف عن أبي يوسف أن من أسلم على يدى انسان
 لا يكون كفوا لموالى العتاقة وفي شرح المحامى معتقة أشرف القوم تكون كفوا لموالى لان لها شرف
 الموالاة لموالى شرف اسلام الابه اه (قوله) وأما مقتى أسلم (الخ) نطه في البصر عن التنية وسكت عليه
 وأما محمول على مرتبة لم يطل زمن رده ولذا لم يقبده بالعقار بدار الحرب لان المرتبة دار اسلام يقتل
 ان لم يسلم أماما مرتبة وطال زمن رده حتى استخرج ذلك ولمن أسلم غيبتي أن لا يكون كفوا
 لمن لم يرتد فان العار الذي يلحقها بهذا أعظم من العار بكارف أسلم نفسه فلتاتل (قوله) الاقتنة
 أى لدهمها قال في الفتح عن الاصل الا أن يكون نسبا مشهورا كفت ملا من مولى كفهم خدما حائل
 أو أساقفة بقرق بينهم لا لعدم الكفاءة بل لتعكيب الفتنة والقاضي ما أمر بتسكينها بينهم كباين المسلمين
 ه (قوله) وتعتبر في العرب واليهيم (الخ) قال في البصر وظاهر كلامهم أن القوي معتبرة في حق العرب واليهيم
 فلا يكون العربي الفاسق كفوا لمصلحة عربية كانت أو يجمعه اه قال في الترويض صرح بهذا في ايضاح
 الاصلاح على أنه المذهب اه وذكر في البصر أيضا أن ظاهر كلامهم اعتبار الكفاءة ما لانها أيضا قلت
 وكذا حرفة كائنها بمراتب كرهه عن البدائع (قوله) ديانة أى عندها وهو الصحيح وقال بمحمد لا تعتبر
 الا اذا كان يبيع ويصرف منه أو يخرج الى الأسواق مستتران ويبلغ به الصيانة لانه مستغفبه هداية
 الوضيل في الفتح عن الحيط أن القوي على قول محمد لكن الذي في التاترانية عن الحيط قبل وعليه الفتوى
 وكذا في المقدسي عن الحيط البراهي ومثله في الذخيرة قال في البصر وهو موافق لما فهمه في المبوط والصحيح
 الهداية معارضته قال في التاترانية جافى التون أولى اه (قوله) فليس فاسق (الخ) اعلم أنه خالف في البصر
 ووقع في تردد فيما اذا كانت مصلحة دون أيها أو كان أوها صاحبها دونها هل يكون الفاسق كفوا لها
 أولا ظاهرا كلام الشارحين أن العبرة لمصلحة أيها وجدتها فانهم قالوا لا يكون الفاسق كفوا لبيت
 الصالحين واعتبر في الجميع صلاحها فقال فلا يكون الفاسق كفوا لمصلحة وفي الثانية لا يكون الفاسق كفوا
 لمصلحة بنت الصالحين فاعتبر صلاح الكل والظاهر أن المصالح منها ومن آياتها كاف لعدم كون
 الفاسق كفوا لها لمز أرمه صريحا اه ونازعه في التبر بان قول الثانية أيضا اذا كان الفاسق محترما
 معطما عند الناس كعوان السلطان يكون كفوا لبنات الصالحين وقال بعض مشايخ بل لا يكون
 معطما كان أولا وهو اختيار ابن الفضل اه يقتضى اعتبار المصالح من حيث الاداء فقط وهذا هو الظاهر
 وحيث فلا اعتبار بغيرها اه أى اذا كانت فاسقة بنت صالح لا يكون الفاسق كفوا لها لان
 العبرة لمصلحة الاب لا بغير مرفقها وبؤيده أن الكفاءة حق الاولياء اذا أعطاهم لى لان المصالح بعير
 بمصاهرة الفاسق لكن ما نقله في البصر عن الثانية يقتضى اعتبار صلاحها أيضا كما مر وحيث يمكن
 حل كلام الثانية الثاني عليه بناء على أن بنت الصالح مصلحة غالبا قال في الحواشي البيهقي قوله
 فليس فاسق كفوا بنت صالح فيه كلام وهو أن بنت الصالح يحتمل أن تكون فاسقة فيكون كفوا كما مر جوابه
 والاولى ما في الجمع وهو أن الفاسق ليس كفوا لمصلحة الا أن يقال الغالب أن بنت الصالح مصلحة وكلام
 المصنف بناء على الغالب اه ومثله قول القهستاني أى وهي مصلحة وانما لم يذكر في الغالب أن تكون
 البنت مصلحة بصلاحه اه وكذا قال المقدسي قلت انتمارهم بناء على أن ملاحها يعرف بصلاحهم

وأما مقتى الوضع فلا يكتفى
 معقة التعريف وأما مقتى أسلم
 فتكون لم يرتد وأما الكفاءة
 بين المذتين فلا تعتبر الاقتنة
 (و) تعتبر في العرب واليهيم
 (ديانة) أى تقوى فليس فاسق
 كفوا لمصلحة أو فاسقة

لخفاء حال المرأة غالباً لاسيما البكار والصغار اه وفي الذخيرة ذكر شيخ الاسلام ان الفاسق لا يكون كفواً
 للعدل عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف ومحمد أن الذي يسكران كان يستر ذلك ولا يضر سكران كان كفواً
 لامرأة صالحة من أهل البيوت وان كان يعلن ذلك فلا قيل وعليه الفتوى اه قلت والحاصل أن المهور
 من كلامهم اعتبار صلاح الشكل وان من اقتصر على صلاحها أو صلاح آياتها نظر إلى القلب من أن صلاح الولد
 والوالدة ملازمان فبني هذا الفاسق لا يكون كفواً صالحة بنت صالح بل يكون كفواً الفاسقة بنت فاسق وكذا
 الفاسقة بنت صالح كما تفرق في العقوبة فليس لا يباحق الاعتراض لأن ما يلحقه من العار يشبهه
 من العار يصبره وأما إذا كانت صالحة بنت فاسق فزوجت نفسها من فاسق فليس لا يباحق الاعتراض
 لأنه مثله وهي قدر رضى به وأما إذا كانت صغيرة فزوجها أبوها من فاسق فإن كان عالماً بشيعة مع العقد
 ولا خيار له إذا كثرت لأن الأب في ذلك ما لم يكن ما جاز في الباب السابق وأما إذا كان الأب صالحاً
 وظن الزوج صالحاً فلا يصح قال في المازية زوج بنته من رجل ظنه مصلياً لا يشرب مسكراً فإذا هو مدمن
 فقالت بعد الصبر لا أرضي بالنكاح إن لم يكن أبوها يشرب المسكر ولا عرف به وغلبة أهل بيتها مطعون
 فالنكاح باطل بالاتفاق اه فاعتن هذا الصريح فإنه مفرد (قوله بنت صالح) نفى لكل من قوله
 صالحة وفاسقة وأفرده للعطف بأو فرج إلى أن المعتبر صلاح الأب فقط وأنه لا عبرة بشيعة ما بعد كونها
 من بنات الصالحين وهذا هو الذي نقتله عن الثر فافهم ثم هو خلاف ما نقلناه من العقوبة (قوله
 معناه مكان أول) أما إذا كان معناه ظاهر وأما غير المعلن فهو بأن يشهد عليه أنه فعل كذا من المقامات
 وهو لا يجهز به فيفرق بينهما يطلب الأولياء ط (قوله على الظاهر) هذا استظهره من صاحب التبر
 لا كما يؤولهم من أنه ظاهر الزاوية فإنه قد صرح في الخاتمة عن السرخسي بأنه لم يقل عن أبي حنيفة في ظاهر
 الرواية في هذا الشيء والصحيح عنده أن الفسق لا يمنع الكفاءة اه وقد من أن تعميم الهداية معارض
 لهذا التعميم (قوله وما لا) أي في حق العربي والعجمي كما مر عن الجرجاني التفسير بالمال ذكر من التفسير
 بغيره عادة خصوصاً في زماننا هذا بدائع (قوله بأن يقدر على المجهل الخ) أي على ما توافر أو العقيلة
 من المهور مكان كله حالاً فنفى فلا تشترط القدرة على الكل ولأن يساو بها في الشيء في ظاهر الرواية
 وهو الصحيح زبني ولو صيغ فهو غنى بغيره أي أنه أوجب كما يأتي ويحل ما لو كان عليه دين بقدر المهر
 فإنه كفولاً لأنه أن يفتني أي الدين شيئاً كما في الولو الحية وما لو كانت فقيرة بنت فقراء كما صرح به في الواقعات
 معللاً بأن المهر والنفقة عليه فيعتبر هذا الوصف في حقته وما لو كان ذاك كالمسلمان والعالم حال الزبلي
 وقيل يكون كفواً وان لم يملك إلا النفقة لأن الخلل يصير به ومن ثم قالوا النفسه الهي كفولاً للعرب في المجهل
 (قوله ونفقة شهر) صحه في النصيب وصح في الجنبى الاكتفاء بالقدرة عليها بالكسب فقد اختلف التعميم
 واستظهر في الجرجاني ووفق في التبر بينهما بما ذكره الشارح وقال أنه أشار إليه في الخاتمة (قوله
 لو نطق بالجماع) فلو صغيرة لا تطهه فهو كفولاً وان لم يقدر على النفقة لأنه لا نفقة لها فنفى ومثله في الذخيرة
 (قوله وحرفه) ذكر الكرخي أن الكفاءة فيها معتبرة عند أبي يوسف وان أبي حنيفة بنى الأمر فيها على عادة
 العرب أن مواليهم يعملون هذه الاعمال لا يتصدقون بها الحرف فلا يصبرون بها وأجاب أبو يوسف على عادة
 أهل البلاد أنهم ينفذون ذلك حرفة فيعبرون بالدين منها فلا يكون بينهما خلاف في الحقيقة بدائع فعلى هذا
 لو كان من العرب من أهل البلاد من يحسب نفسه تعتبر فيهم الكفاءة فيها وحسبته فتكون معتبرة
 بين العرب والعجم (قوله نخل سائل الخ) قال في الملقى وشرحه غنائك أو عجم أو كاس أو دباغ أو حلاط
 أو طيار أو حذاء أو صغار غير كفولاً الحرف كطيار أو زار أو صواف وفيه إشارة إلى أن الحرف جنان
 ليس أحدهما كفولاً لا تتركز أفراد كل منها كفولاً بل بعضها كفولاً وبعضها ليس كفولاً إذا ساعدت
 لا يكون أفراد أحدها كفولاً الأفراد الأخرى بل أفراد كل واحدة كفولاً بعضهم لبعض وأما إذا كان الصر
 أنه لا يلزم اتحادها في الحرفة بل التقارب كاف فالخاتك كفولاً طيام والدباغ كفولاً كلس والصغار كفولاً
 لحذاء والطار كفولاً لزار قال الحلواني وعليه الفتوى وفي الفتح أن الموجب هو استنفاص أهل العرف في دور
 معه وعلى هذا يثبت أن يكون الخاتك كفولاً للطار بالاعتداد بكونه كدريه ما مضى من حسن اعتبار ما عدا

بنت صالح معناه مكان أولاً
 على الظاهر غير (وما لا) بان
 بقدر على المجهل ونفقة شهر لو غير
 محترف والا فإن كان يكتب
 كل يوم كتابتها ولو نطق بالجماع
 (وحرفه) نخل سائل غير كفولاً
 مثل خياط

عدها تصا ألبنة اللهم الآن بقرن بها خاسة غيرها اه فاقد أن الحرق اذا قاربت أو اتحدت يصيب اعتبار الكفاية من بقية المهات فالطهار الجي غير كفولطار أو رازعري أو عالمي الظفر في نحو دباغ أو حلاق عري هل يكون كفولطار أو رازعري - والذي يظهر أن شرف النسب أو العلم بغير قص الحرق بل يفوق سائر الطرق فلا يكون نحو الطهار الجي الجاهل كفوا لصحلا عري أو عالم ويؤيد ما في الفتح اه وروي عن أبي يوسف أن الذي أسلم بنسبه فموتع اذا ارزمن الفضائل ما يقابل نسب الأ - ترك كفوا له اه قلتأمل (قوله لبراز) قال في القاموس والزياتيب أو متاع البيت من الثياب ونحوها وواقع البراز وورقه البراز اه ط (قوله ولا لها العالم وفاض) قال في التبروي النباة عن الغاية النكس والحجام والدياغ والحارس والسائس والإعي والقسيم أي البلان في الحمام ليس كفوا لبنت الحسبا ولا انحط لبنت البراز والتاجر ولا لها لبنت عالم وفاض والحائلك ليس كفوا لبنت المحقق وإن كانت فقيرة وقيل هو كفوا اه وقد غلب اسم الدهقان على ذي العتار ~~كشركا في المغرب~~ اه قلت والظاهر أن نحو انحط اذا كان استأذنت قبل الاعمال وله ابراهيمون له يكون كفوا لبنت البراز والتاجر في زماننا كما يعلم من كلام الفتح الماز الذي يعق في العرف ذلك نقصا تأمل وما في شرح الملقى عن الكفاية من أن الخفاف ليس بكفو للبراز والطهار فالظاهر أن المراد به من يعمل الاخفاف أو النعال يده مالم يكن استأذنت له ابراهيم ويشتريها مخططة ترصيهما في حانوته فليس في زماننا تنقص من البراز والطهار قال ط وأطلقوا في العالم والقاضي ولم يقدوا العالم بذى العمل ولا القاضي عن لا يقبل الرشوة والظاهر التقيد لان القاضي حينئذ عالم ونحوه العالم غير العامل وليزهر اه قلت ولعلمهم أطلقوا ذلك لعلهم ذكرهم الكفاية في الدنيا فالظاهر حينئذ أن العالم والقاضي القاضين لا يكونان كفوين لصالحة بنت حالي لأن شرف الصلاح فوق شرف العلم والقضاء مع القس (قوله فاض من الكل) أي وإن كان ذا مروءة وأموال كثيرة لأنه من أكل دماء الناس وأموالهم كما في المحيط ثم بعضهم اكفاء بعض شرح الملقى وفي التبر عن النباة في صرح هو أخس من كل جنس وهم الطائفة الذين يسمون بالبرابية اه قلت منهمو التقيد بالاتباع أن التبرع كأكبر سلطان ليس كذلك لأنه أشرف من التاجر كما يشهد ما يأتي في الشارح عن البصر وقد عرفت أن الموجب هو استنفاص أهل العرف فدورعه فعلى هذا من كان أميرا أو نباهة وكان ذاملا ومروءة وحشنة بين الناس لا شأن للمرأة لا تحبيرة في العرف كغيرها دباغ وحائك ونحوه حافظا عن سرايا ينزل كل يوم إلى الكتف ويتقل نجاسته في بيت مسلم وكافر وإن كان فاضلا بذلك تخلف الناس أو الماسجدين النجاسات وكان الامير أو تابعه أكلا أموال الناس لأن المداهنة على النقص والرفعة في الدنيا ولهذا المأفال محمد لا تعتبر الكفاية في الدنيا بل لنامس أحكام الآخرة فلا ينبغي عليها أحكام الدنيا فالجواب عنه أن المعترفى كل موضع اقتضاه الدليل من البناء على أحكام الآخرة وعدمه بل اعتبار الدنيا مبني على أمر نيوي وهو تعبيرت الصالحين يفتى الزوج قلت ولعل ما تقدم من المحيط من أن تابع الظالم أخس من الكل كان في زمنه الذي الغالب فيه التفاهة الذين والتقوى دون زماننا الغالب فيه التفاهة الذين التفاهة والله أعلم (قوله وأما الوظائف) أي في الأوقاف بحر (قوله في الحرف) لأنها صارت طريقا لاكتساب مصر كالمصانع بحر (قوله ولو غير دينية) أي عرفا كعبادة وسواقة وفراشة وقادة بحر (قوله فلهو تدريس) أي في علم شرعي (قوله وأظفر) هو بحث لصاحب البر لكنه الآن ليس يشرف بل هو كاحاد الناس وقد يكون عتيقا زنجيا ورجعا لكل مال الوقت وصرفه في المنكرات فكيف يكون كفوا لمن ذكر الله إلا أن يقيد الناس على المروءة ويناظر نحو مصد بخلاف ما ظنوه أهل - بشرط الوقت فله لا يزداد رفعة بذلك ط (قوله كفوا لبنت الأمير بحر) لا ينبغي أن تقتصر بنت الأمير بالذرة كما لمالقة أي فيكون كفوا لبنت التاجر بالادوية في شأن الأمير أشرف من التاجر كما هو العرف وهذا مؤيد لعننا السابق كما بينا عليه (قوله اعتبارها عند ابتداء العقد) قلت برده عليه ما في الذخيرة جهام تزوج امرأة بمجهولة النسب ثم أذا عاها قرني وأثبت أنها بنته أن يفرق بينهما وأما الوأقرت بالرجل لم يكن له إبطال النكاح اه وقد يجب أن يثبت النسب الماوقع مستندا إلى وقت الملق كان عدم الكفاية موجودا وقت العقد لأنها

ولا خياط لبراز وتاجر ولا لها عالم
وفاض وأما اتباع الطلبة فاض من
الكل وأما الوظائف فاض من الحرف
فما يجب كفولتاجر لو غير دينية
كبوابه وذو تدريس أو ظفر كفوا
لبنت الأمير بحر (و) الكفاية
(اعتبارها عند) ابتداء (العقد)
فلا يضر زوالها بعدهم خلوك كان
وقته كفوا

كانت موجودة ثم زالت حتى شاقى كون العربى لوقت العقد وأما مسألة الأقرار فلا أنقراها بقصر عليها
فلا يلزم الزبح بموجبه لما تقتضى أن الأقرار حجة حاضرة على المقتز (قوله ثم جسر) الاولى أن يقول ثم زالت
ببعضها لأن البصر يقابل الدابة وهي إحدى ما يعتبر في الكفاءة ط (قوله وأما لو كان دنانا الخ)
هنا قد عساه صاحب البحر على ما تقدمت بأنه ينبغي أن يكون كفوًا ثم استدركه بما قلته لقولهم أن الحسنه
وإن أمكن تركها بما يجر عارها ووفق في التبر بقوله ولو قيل أنه إن بقي عارها لم يكن كفوًا وإن تناسى أمرها لتقدم
زمانها كان كفوًا لكان حسنًا اهـ (قوله ولكن في التبر الخ) حيث قال ودل كلامه على أن غير العربى
لا يكفى بالعربى وإن كان حسيبًا لكن في جامع فاضى ثان قالوا الحبيب يكون كفوًا للتب فاعلم البحرى
يكون كفوًا للبايع العربى والعابيه لأن شرف العلم فوق شرف النسب وارتضاء في فتح القدر ويزم به البرازى
وزاد والعالم المقبر يكون كفوًا للفقى الجاهل والوجه فيه ظاهر لأن شرف العلم فوق شرف النسب فشراف
المال أولى ثم الحبيب قد راد به المنصب والجاه كما ضرب به في المحيط عن صدر الإسلام وهذا ليس كفوًا للعربى
كما في النبايع اهـ كلام التبر ملخصًا أقول حيث كان ما في النبايع من تصحيح عدم كفاءة الحبيب للعربى
منبسط على تفسير الحبيب بذى المنصب والجاه بل يصح ما ذكره المصنف من تصحيح عدم الكفاءة في العالم
وعزوه في شرحه إلى النبايع وذكره المخبر المولى عن مجمع الفتاوى العالم يكون كفوًا للعابيه لأن شرف
الحبيب أقوى من شرف النسب وعن هذا قبل أن عائشة أفضل من فاطمة لأن عائشة شرف العلم كذا في المحيط
وذكر أيضًا أنه يزعم في المحيط والبرازية والقضى وجامع الفتاوى وصاحب الدرر ثم نقل عبارة المصنف
هنا ثم قال فتصريحه أنه اختلاف ولكن حيث سمع أن ظاهر الرواية أنه لا يكادها فهو المذهب خصوصًا وقد نص
في النبايع أنه الأصح اهـ أقول قد علمت أن ما صحه في النبايع غير ما منى عليه المصنف وأما ما ذكره
من ظاهر الرواية فتقدم فيه البحر وقول الشارح وأدعى في البحر الخ ينفذ أن كونه ظاهر الرواية مجرد
دعوى لا دليل عليها سوى قولهم في المتن وغيره والاعراب ككفاء أى فلا يكادهم غيرهم ولا ينبغي أن هذا
وإن كان ظاهره الإطلاق ولكن قيده المشايخ بغير العلم ولم يكن له من ظهر فإن شأن مشايخ المذهب عادة قيود
وشرايط لعبارة مطلقه استباطن من قواعد كذا وسائل وقواعد فلهذا قلنا كذا كذا فتقدم ذكر
في آخر الفتاوى تنبيهية في قرئى جاهل تقدم في المجلس على عالم أنه يحرم عليه أذنب العلماء طاعة تقدم العالم
على القرئى ولم يفرق سبحانه بين القرئى وغيره في قوله هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون الخ
ما أطال به قراجه بحث كان شرف العلم أقوى من شرف النسب بدلالة الآية وتفسيرهم بذلك اقتضى تعقيد
لا حد أن يقول أن مثل حنيفه أو الحسن البصرى وغيرهما ممن ليس بعربى أنه لا يكون كفوًا لبنت
قرئى جاهل أولبت عربى بوال على عقبه فلا يزم أنه جزم بما قاله المشايخ صاحب المحيط وغيره كما جلت
وارضاء المحقق ابن الهمام وصاحب التبر وتعمم الشارح فافهم والله سبحانه أعلم (قوله ولذا قيل الخ)
أى تكون شرف العلم أقوى قبل أن عائشة أفضل لكرهه عليها وظاهره أنه لا يقال إن فاطمة أفضل من جهة
النسب لأن الكلام مسوق لبيان أن شرف العلم أقوى من شرف النسب لكن قد يقال بإخراج فاطمة رضى الله
عنها من ذلك لتصفى البضعة فيها بلا واسطة ولذا قال الإمام مالك أنها بضعة منه صلى الله عليه وسلم وأفضل
على بضعة منه أحد أولادهم من هذا الإطلاق أنها أفضل والأزمن تنزيل ما رآه صلى الله عليه وسلم على عائشة
بل على النلقاء الأربع وهو خلاف الإجماع كما بسطه ابن حجر في الفتاوى الحديثة وحسنه فاقول عن أكثر
العلماء من تفصيل عائشة بمجول على بعض الجهات كالعالم وكونها في الجنة مع النبي صلى الله عليه وسلم وفضيلة
مع على رضى الله عنها ولهذا قاله في بدء الامالى ولله دقة الرجحان فاعلم على الزهراوى بعض الخلل
وقول أن فاطمة أفضل ويحسب أن راجعه إلى الأول وقبل بالتوقف لتعارض الأدلة واختاره الاسترغنى من
الحنفية وبعض الشافعية كما أوضحه من لا على القارى في شرح الفتحة الأكبر وشرح بدء الامالى (قوله)
والحنفى كقولنا الشافعى الخ) المراد بالكفاءة هنا معصية العقد يعنى لوروج حتى بنت شافعى تخكم بصة
العقد وإن كان في مذهب أبيه أنه لا يصح العقد إذا كانت بكر الابن بشرط ولها أن لا تخكم بمناقعة

ثم جسر لم يفسح وأما لو كان دنانا
فصارنا يرافغان بقى عارها لم يكن كفوًا
والا لانه يجرنا (البحرى لا يكون كفوًا
العربى ولو) كان البحرى (عالم)
أوسطانا (وهو الأصح) فتح عن
النايب واذى فى البصر أنه ظاهر
الرواية وأقره المصنف لكن فى التبر
أن فسر الحبيب بذى المنصب
والجاه ففسر كفوًا للعابيه كفى
النايب وإن بالعلم فكفوًا لأن
شرف العلم فوق شرف النسب
والمال كما جزم به البرازى
وارضاء الكمال وغيره والوجه
فه ظاهر ولذا قيل إن عائشة
أفضل من فاطمة رضى الله عنها
ذكره الفهستانى والحنفى
كقولنا الشافعى ومضى سننا
عن مذهبه أجنبنا مذهبنا كما بسطه
المصنف معزى بالمراد فى الفتاوى

في مدعيها قال في البرازية وسئل أي شيء الاسلام عن بكر بالغة شافعة تزوجت نفسها من حنفي أو شافعي بلا
 رضى الاب هل ينعى آجباب نعم وان كان يعتقد ان عدم العصة لا تلحق بمذنبها لا يذهب الخلف لاعتقادنا
 انه خطأ فيحمل الصواب وان سئلنا كيف مذهب الشافعي فيه لا تلحق بمذنبه اه قوله لاعتقادنا الخ
 مبنى على القول بأن المقلد يلزمه تقليد الافضل لعقده ربحه مذهب والمعتقد عند الاصولين خلافا كابسطه
 في صدر الكتاب ثم لا يبيح مما ذكرناه انه لا مانع له ذكره الفرع في الكفاة تأمل (قوله القروي) فبغ
 الضاف نسبة الى القرية (قوله فلا عبرة بالبدل) أي بعد وجود ما من أنواع الكفاة قال في البصر
 فالساجر القري صفة لثابت التاجر في المصير للقتارب (قوله كالا عبرة بالجمال) لكن النصيحة ان يراى
 الاولياء انجانة في الحسن والجمال هندية عن التاتار خانية ط (قوله ولا بالعقل) قال قاضي خان
 في شرح الجامع وأما العقل فلا روية فيه عن أصحابنا المتقدمين واختلف فيه المتأخرون اه أي أنه هل
 يعتبر في الكفاة تأمل (قوله ولا يصوب الخ) أي ولا يعتبر في الكفاة السلامة من الصوب التي يصبغ بها
 السبع كالبذاء والجنون والبرص والخز والفجر بحر (قوله خلافا للشافعي) وكذا لمحمد في الثلاثة الأولى
 اذا كان بحال لا تطبق المقام معه الا أن التفريق أو الواسع للزوجة لا لولي كافي القبح (قوله ليس بكفو
 للعاقلة) قال في النهر لانه يوت مقاصد النكاح فكان أشد من القرو وناه الحرفة وبقى اعتقاده لان الناس
 يعبرون بتدريج الجنون أكثر من ذي الحرفة الدينية (قوله أوامته أوجد) عزاء في النهر الى المحيط
 وزاد في القبح الخطة فكيف فيه أن اعتباره كفو يبقى أيه مبنى على ما ذكر من العادة بمصل المهر وهذا مسلم
 في الامم بالجدد أما الخطة فلم يجر العادة بمصلها وان وجد في بعض الاوقات تأمل (قوله كاتر) أي عند
 قول المستصف وما لا (قوله لان العادة الخ) مقتضاها أنه لو جرت العادة بمصل النفقة أيضا عن الاين
 الصغير كافي زمانا أنه يكون كفو ابل في زمانا يتصلها عن ابنه الكبير الذي في حجره والظاهر أنه يكون كفو بذلك
 لأن المقصود حصول النفقة من جهة الزوج على أكسب وغيره يؤيده أن التبايد من كلام الهداية وغيرها
 أن الكلام في مطلق الزوج صغيرا أو كبيرا فانه قال وعن أبي يوسف أنه اعتبر القدر على النفقة دون المهر لانه
 تجري المساهلة في المهر ودية المرأة قاراعه يسار أيه اه فم زاد في البدائع أن ظاهر الرواية بعدم الفرق
 بين النفقة والمهر لكن ما شئ عليه المصنف نقل في الضرر تصحبه عن الجنبى ومقتضى تخصيصه بالصبي
 الكبير ليس كذلك وجهه أن الصغير غنى يبقى أيه في باب الزكاة بخلاف الكبير لكن اذا كان المتأخر بان العادة
 بمصل الاب لا يظهر الفرق بينهما ولا بين المهر والنفقة فيها بحث تعرف ذلك والله تعالى أعلم (قوله بأف الخ)
 أي بحيث لا تخاف فيه وقد متاخره في الباب السابق (قوله فلولي العصة) أي لا غيره من الاقارب
 ولا الثاني لو كانت نفقة كافي الذخيرة نهر والذي في الذخيرة من الجبر المحمود عليه ان تزوجت بأقل
 من مهرها ليس للشافعي الاعتراض عليها لان الحرف في المال لا في النفس اه بحر قلت لكن في حجر
 الظهيرة ان لم يدخل بها الزوج قبل له أتم مهرها فلان رضى والزوج بينهما وان دخل فمليه انعامه ولا يفرق
 بينهما لان التفريق كان نقصان عن مهر المثل وقد انعدم حين نفى لها بمهرها بالدخول اه (قوله)
 الاعتراض) أفاد أن العقد صحيح وتقدم أهل الزوجت غير كفو فاختار الفتوى رواية الحسن أنه لا يصح
 العقد ولم أر من ذكره مثل هذه الرواية هنا ومقتضاها أنه لا خلاف في صحة العقد ولعل وجهه أنه يمكن
 الاستدلال بهذه انعام مهر المثل بخلاف عدم الكفاة والله تعالى أعلم (قوله أو يفرق القاضي) في الهندية
 عن السراج ولا تكون هذه الفقرة الا عند الثاني وما لم يقض القاضي بالفرقة بينهما فحكم الطلاق
 والظهار والاولا والآخر اثنان اه (قوله دفعا لغار) أشار الى الجواب عن قوله ليس للولى الاعتراض
 لأن ما زاد على عشرة دراهم سقها من أسقط حقه لا يضره عليه ولا يبي حنيفة أن الاولياء يشعرون بفساد
 المهور ويتعبرون بتقاضيها فأشبهه العكفاء بحر والتون على قول الامام (قوله فلها نصف المسمى)
 أي وليس لهم طلب التكميل لانه عندنا النكاح وقد زال (قوله فلا مهرها) لان الفقرة جاءت من قبل
 من له الحق وهي نسخ ط عن شرح الملق (قوله فلها المسمى) هذا في غير النفقة وفيها لا تفريق بعد
 الدخول وزم مهر المثل كاعلته (قوله لانها النكاح بالموت) فلا يمكن للولى طلب الفسخ فلا يلزم الانعام

(القروي كفو لمعدني) قلا هيرة
 بالبدل كالا عبرة بالجمال خانية
 ولا بالعقل ولا يصوب يصبغ بها
 السبع خلافا لث في لكن في النهر
 عن المرفيتاني الجنون ليس بكفو
 لامعة (وكذا الصبي) كفو يبق
 آية أوامته أوجد نهر عن المحيط
 بالنسبة الى المهر يعنى المجل
 كاتر (لا بالنسبة الى النفقة)
 لان العادة أن الابا يتصلون عن
 الانشاء المهر لا النفقة ذخيرة
 (ولونكيت باق من مهرها
 فلولي) العصة (الاعتراض
 حنفيتم) مهرتها (أو يفرق)
 القاضي بينهما دفعا لغار
 (ولو قلها) الزوج قبل فخر
 الولي قبل الدخول فلها نصف
 المسمى فلو فرق الولي بينهما
 قبل الدخول فلا مهر لها وان بعده
 قلها المسمى وكذا الوات أحدهما
 قبل التفريق فليس للولى المطالبة
 بالانعام لانها النكاح بالموت
 جواهر الفتاوى

مطلب
في الوكيل والنسوة في النكاح

(أمره بتزوج امرأة فزوجته
أمة جارية) وقال لا يصح وهو
استحسان متى تبعها لداية
وفي شرح المصاوي قولها
أحسن لقنوي واختاره أبو
اللبث وأقره المصنف وأجروا
أنه لو تزوج به بنته الصغيرة أو موليته
لم يجز كالأمر به بجسنة أو بجزوة
أو أمة غلاب أو امرأة يتزويها
ولم تصح فزوجته صغيرة كقولهم
انصافا (ولو) تزوجه المأمور

بنكاح امرأة (أمر أنين في عقد
واحد) يتخذ الضالفة وله أن
يجوزها أو أحدها ولو في عقدين
لزم الأول وتوقف الثاني ولو أمره
بأمر أنين في عقد تزوجه واحدة
أو تثنيتين عقدتين جارا إذا حال
لأترتوجي الأمر أنين في عقد
أو في عقدتين لم تجز الخالفة

لأنه إنما يتزوجه الزوج خلوق القصد وقد زال النكاح بالموت ط (قوله أمره بتزوج الخ) شروع في بعض
مسائل الوكيل والقنوي وقد كره في باب الولي لأن الوكيل تزوج من الولاية لتنفذ تصرفه على الموكل
ونفذ عقد القنوي بالاجازة يصح في حكم الوكيل وعقدته في الكتزوي غير فصلا على حد سواء علمه لا تنفذ
الشهادة على الوكيل في النكاح بل على عقد الوكيل ونما ينبغي أن يشهد على الوكيل إذا خضع بعد الموكل
إياها فتح (قوله بتزوج امرأة) أي منكورة وبأن يحترق في الامة فتشعل المكاة وام الوليد شرط
أن لا تكون أو كليل النسبة وما لو كانت عساة أو مقطوعة الدين أو مغنوعة أو مجنونة خلافا لها أو صغيرة
لا تصالح انصافا وقبل على اختلاف فتح زاد في الصراة وكأية أو من خلف بلا قها أو آخنها أو في عقد
الموكل أو بين فاحترق في المهر (قوله جاز) في بعض النسخ تحذوي أنيب لان الكلام في النفاذ في الجواز
ح (قوله وله لا لا يصح) أي فإزاده إلا حرمه والاولى التصبر بلا يتخذ في عدمه موقوف وبوجه قول الامام
أن هذا راجع إلى إطلاق اللفظ وعدم التهمة وبوجه قولها أن المطلق تصرف إلى التصاريف وهو التزوج
بالاكتفاء وجوابه أن العرف مشتق من تزويج المكاتات وغيرها فتح (قوله وهو استحسان)
قال في الهداية يؤخذ كرى الوكيل أن اعتبار الكفاية في هذا استحسان عند حالات كل أحد لا يميز
عن التزويج بطلن الزوجة فكانت الاستحسان في التزويج بالكلية اه قال في الفتح وفيه إشارة إلى اختيار
قولهم لأن الاستحسان مقدم على غيره في المسائل المصنوعة ولحق أن قول الامام ليس بما سألناه أخذ
ببعض اللفظ المنصوص فكان الظاهر في أي الاستحسان أولى اه والمراد باللفظ المنصوص لفظ الموكل (قوله
بنته الصغيرة) فلا كبرية برضاها لا يجوز عنده خلافا لها ولو تزوجه ابنته الكبيرة برضاها جاز انصافا جهر
وشدق للذخيرة (قوله أو موليته) يتشديد الباء كمره اسم مفعول أي التي هي مولى عليها من جهة
أهل عليها الولاية وهذا صحت عام على خاص وذلك ككفت أخيه الصغيرة (قوله كالأمر به بجسنة)
جهر تقول المتن امرأة بالتكبر وشده مالو من المهر ككفت أخيه الصغيرة (قوله كالأمر به بجسنة)
خسبها فان قارنها فلها الاقل من المسمى ومهر المثل ولو هي الموكلة وسقطه الفلتر تزوجها ثم قال الزوج لو بعد
الدخول تزوجت بغيره يبار وصده في الوكيل أن تزوج بغير أهل الموكل يذ شافعي بالمبار فان ردت فلها مهر
المثل بالصامق ولأنه عقد لها لأن الرتبة من الدخول حصل في نكاح موقوف فيوجب مهر المثل دين
نصفه الصدة وان كذا الزوج قال قول لم يصح فيها فان ردت فباق الجواب بصله ويجب الاحتياط
في هذا لأنه ربما يحصل له من الأولاد ثم يتكبر قد رما تزوجها به الوكيل ويكون القول قولها وقد النكاح
فتح حلنا قال في البرائة وهذا ان ذكر المهر ولو لم يذ كزوجته باكثر من مهر المثل بما لا يخاف فيه الناس
أو زوجها بما قبل منه كذا لم يصح عند متلافا لها لكن لا دلالة على الاعتراض في جانب المرأة دفعا
للعلم منه اه وأظهر ما قد سماه في باب الولي (قوله لم يجز انصافا) لان الكفاية معتبرة في حكمها فلا كان
ككفاية إلا أنه أي أو عقد أو وصي أو معتوه فهو يزوجها ولو كان خصباً أو عتينا أو كان لها التفرق
بصدق جهر ثم قال ولو تزوجها من أبيه أو ابنته لم يجز عنده في كل موضع لا يخذل على الوكيل عند العقد
بشروطه في اجازة المهرل وحكم الرمول كحكم الوكيل في جميع ما ذكرنا في كليل المرأة المتروجة
بالتزويج إذا طلق وانقضت عدها به جميع كليله أن يزوجها المتروجة فطلقت وطلت فزوجها فانه صحيح
(قوله بنكاح امرأة) تكرر هذا لالة على أنه لو صحت فزوجها من أخرى لا يصح كونها قابلية تحذله
في المعنوية في النكاح وكذا بان يزوجها غلاماً أو غلاماً فأما تزوجها بغير ولا يطل الوكيل بهذا لعله غير
(قوله الضالفة) فحلل فاصروا بغير الهداية لانه لا وجه إلى تنقيحها بالضالفة ولا إلى التنقيح إذا حادها
غير من البهالة ولا إلى التصديق لعدم الاولوية فتعين التفرق اه (قوله وأن يجيزها أو أحدها) اعترض
الزاني بمخالفة قول الهداية فتعين التفرق في أبياب في الصراة من رده عند عدم الاجازة فان اجازتها كاسما
أو أحدها ما تنفذ (قوله ونقض الثاني) لانه فضولي فيه ط (قوله الا إذا حال الخ) في غاية البيان
أمره بأمر أنين في عقد تزوجه واحدة جاز لا إذا حال لأترتوجي الأمر أنين في عقد فلا يجوز اه أي لا يجوز
أن يزوجها واحدة فلو تزوجه تثنيتين في عقدتين قال ظاهر عدم الجواز لأن قوله في عقد داخل تحت المحرم وهو

المفهوم من حكام الشارح وفي المحيط أمره بأمر اثنين في عقدة فزوجيهما في عقدتين جائز في لاري زوجتي
أمر اثنين في عقدتين فزوجهما في عقدة لا يجوز والفرق أنه في الأول أثبت الوصية كحالة الجع ولم يشهد
حالة التزوج فصار يكتفى بالنكاح على الجميع لا يلق ما عداه وفي الثاني فماها حالة التزوج والثنى مفيد لما في الجع
من تفصيل مقصود فليصر وكلا حالة الاتحاد ١١ والظاهر أن في صورة الثنّى هذه فزوجها أمره أن يصح
ولا يتوقف على تزويج الثانية في عقد آخر وكذا في صورة الثنّى في كلام الشارح وهي لا تزويج الامر اثنين
في عقدتين وهو خلاف المفهوم من كلامه قتائل (قوله على قبول غائب) أي شخص غائب فإذا أوجب
الحاضر وهو فضولي من جانب أو من الجانبين لا يتوقف على قبول الغائب بل يطل وإن قبل العقد الحاضر بأن
تكلم بكلامين كما يأتي وقصد بالغائب لأنه لو كان حاضرا اقتضت توقف كالتفويض وتارة يتخذ بأن لم
يكن فضوليا ولمن جانب كما في الصور الخمس الآتية (قوله في سائر العقود) قال المنصف في المنع هو أولى
بما وقع في الكتبخ من قوله على قبول ناكم غائب لأنه ربما فهم الاختصاص بالنكاح وليس كذلك (قوله بل
يطل) لما كان توهمهم من عدم التوقف أنه نام استكتفا بالايجاب وسد دفع هذا الإيهام بالاضراب
وعمل البطان إذا لم يقبل فضولي عن الغائب أما إذا قبل عنه توقف على الإجازة ط (قوله ولا تلحقه
الإجازة) يعني أنه إذا لم يخبر الآخر بالإيجاب قبل الإيعاز فلا يلزم الإجازة ط (قوله بوم مقام
القبول) كقولهم فلا تزوجت ثلاثة من نكحي فإنه يضمن الشرطين فلا يصلح إلى القبول بعده وقبل بشرط
ذكره فلا هو أصيل فيه كزوجت ثلاثة بخلاف ما هو نائب فيه كزوجتها من نكحي وكلام الهداية صريح
في خلافه كما في البصر عن القضي (قوله وليا أو وكيلين من الجانبين) كزوجت ابني بنت أبي أو زوجت بنتي
فلا ناسك في ثلاثة قال ط وبكفي شاهدان على كاتبه وكاتبه أو كاتبه على العقد لأن الشاهد يعمل
الشهادات الصديدة اه وتضمن أن الشهادة على الوكالة لا يلزم إلا عند المحذور (قوله ووكلا أو وليا
من آخر) كما لو كتبه أمره أن تزوجهما من نفسه أو كانت بنت عم صغيرة لا ولي لها أقرب منه قتال تزوجت
موكلي أو بنت عمي (قوله كزوجت بنتي موكلي) مثال الصورة الخامسة ولا يضمن التعريف بالاسم والسلب
وإنما لم يذكره لأنه مترتبة (قوله ليس ذلك الواحد) أي المتولى الطرفين فضولي كعقابي النكاح المارة
(قوله ولو من جانب) أي سواء كان فضوليا من جانب واحد أو من جانبين أي جانب الزوج والزوجة
فإذا كان فضوليا منهما أو كان فضوليا من أحدهما وكان من الآخر أصيلا أو وكلا أو وليا فبني هذه
الأربع لا يتوقف بل يطل عندهما خلافا للثاني حيث قال أنه يتوقف على قبول الغائب كما يتوقف انصافا
لو قبل عنه فضولي آخر وانتهى السابقة نافذة انصافا وبني صورة عاشره عقلة وهي الأصل من الجانبين
لم يذكرها لاحتمالها (قوله وإن تكلم بكلامين) أي بإيجاب وقبول كزوجت فلا ناسك عنه وهذه
بما قل على المفهوم وهو أن الواحد لا يتولى طرفي النكاح عندهما إذا كان فضوليا ولمن جانب سواء
تكلم بكلام واحد أو بكلامين خلافا لما في حواشي الهداية وشرح النكاح من أنه أنما يطل عندهما إذا تكلم
بكلام واحد أو بالتكلم بكلامين فإنه لا يطل بل يتوقف على قبول الغائب انصافا ورده في النكاح بل أن الحق خلافا
وأما لا وجود لهذا القيد في كلام أصحاب المذهب وإنما المنقول أن الفضولي الواحد لا يتولى الطرفين
عندهما وهو مطلق (قوله لا تزوج) أي الفضولي المتولى الطرفين (قوله لما تقرر الخ) حاصله
أن الإيجاب لما صدر من الفضولي وليس له قابل في المجلس ولو فضوليا أو من غير ذلك راجع إلى طرفي
الغائب فلا يبعد قبول العقد بعده ولم يصر بذلك عن كونه فضوليا من الجانبين قال في النكاح أن كون كلاهما
الواحد عند انصافا هو أثر كونهما من الطرفين أو من طرف واحد ولا يلازم الطرف الآخر (قوله ونكاح
عبد) أي ولو مدبر أو مكاتب (قوله وأمة) أي ولو أم ولد نهر (قوله على الإجازة) أي ما جازة
السيد وأجازة السيد بعد الإذن المتأخر عن العقد لما في البصر عن القيس لوزج بغير إذن السيد ثم أن
لا يتخذ إلا لأن ليس بإجازة فلا يضمن الإجازة للعقد الحاضر وان صدق العقد منه اه (قوله كمنكح
الفضولي) أي الذي يشرع أمرا أصيل أو ولي أو وكيل أو فضولي أو موقوف طرفي العقد وهو فضولي
من الجانبين أو أحدهما فإنه لا يتوقف خلافا لابي يوسف كما مر قال في البصر الفضولي من يتصرف لغيره بغير

(ولا يتوقف الإيجاب على قبول

غائب عن المجلس في سائر العقود)
من نكاح وبيع وغيرهما بل يطل
الإيجاب ولا تلحقه الإجازة انصافا

(ويشترط طرفي النكاح واحد)

بإيجاب يقوم مقام القبول في

نكاح صور كان وليا أو وكلا

من الجانبين أو أصيلا من جانب

ووكلا أو وليا من آخر أو وليا من

جانب ووكلا من آخر كزوجت بنتي

من موكلي (ليس) ذلك الواحد

(فضولي) ولو (من جانب) وإن

تكلم بكلامين على الأرجح لأن قوله

شهر متبرع بالاعتقاد أن الإيجاب

لا يتوقف على قول غائب (ونكاح

عبد أو أمة بغير إذن السيد موقوف

على الإجازة) كمنكح الفضولي

ولا ية ولا وصيانة أو لنفسه وليس أهلا ولا عار ذناه أي قوله أو لنفسه ليدخل نكاح العبد بلا إذن ان ذلك
انه فضولي والافهم ملحق به في أحكامه اه والصبي كالعبد وانما قل من يتصرف لامن يعقد ليدخل
اليمين كالولي على طلاق زوجة غيره على دخول الدار مثلا فانه يتوقف على اية الزوج فان اذنا على طلاق
بالدخول بعد الاية لا ية لا قبلها مالم يقل الزوج أو جرت الطلاق على ولو قال أجزت هذا اليمين على زينة اليمين
بالدخول على طلاق مالم تدخل بعد الاية كما في الفتح عن الجامع والمنتقى (قوله انه لا ييجز الخ) فسر الخبير
في النهاية بقابل قبل الاية بالصواب سواء كان فضوليا أو وكلا أو أصلا وقال قهساي فصل سبع الفضولي
لواع الصبي ماله أو اشترى أو تزوج أو زوج أمته أو كاتب عبده ونحوه وتوقف على اية الولى فلو بلغ هو فإجاز
تفد ولو طلق أو خلع أو أعتق عبده على مال أو بدونه أو وهب أو أنه قد تزوج عبده أو عا له بمائة فاحشة
أو اشترى بغير فاحش أو غير ذلك مما لو فله وله لا يتخذ مكانا بلا علم المهر وقت العقد الا اذا كان
لفظ الاية يصح لابتداء العقد فيصير على وجه الانشاء كان يقول بعد البلوغ أو وقت ذلك الطلاق أو العتاق
اه قال في الفتح وهذا الواجب أن يفسر المهر هنا بمن يشتر على أعضاء العقد لا بقابل مطلقا ولا بالولى
اذا لم يتوقف في هذه الصور وان قبل فضولى آخر أو ولى لعدم قدرة الولى على إتمامها فقبل هذا ان لا يجهز
أي ما ليس له من يقدر على الاية بطل كما اذا كان نفسه من تزوجه الفضولى أمه أو أخت امرأته
أو خاتمة أو معتدة أو مجنونة أو صغيرة يثبت في دار الحرب وإذا لم يكن سلطان ولا قاض لعدم من يشتر
على الأعضاء في حالة العقد فوقع بلا حثى لوزال المانع جرت امرأته السابقة وانقضاء عدة المعتدة فإجاز
لا يتخذ وأما اذا كان نصيب أن يتوقف لوجود من يقدر على الامضاء اه لمضاه وقوله وأما اذا كان أى
ويجد سلطان أو قاض في مكان عقد الفضولى على المجنونة أو الصغيرة فتوقف أى يتخذ بانجازها بعد عقولها
أو بولوغها وان وجود المهر جازة العقد لا يلزم كونه من أولياء النسب كما تقدم في الباب السابق قبل قوله
ولولى الا بعد التزوج بقبيلة الا قرب (قوله ولا ين العلم الخ) هذه من فروع قوله وتولى طرفى النكاح
واحد ليس بفضولى من جانب فينولاه هنا بالاصالة من جانب والولاية من جانبها ومثل الصغيرة المتوعدة
والمجنونة ولا يثبت أن المراد حبس لولى أقرب منه (قوله فلا يثبت من الاستئذان) أى اذا تزوجها لنفسه
لا يثبت من استئذان قبل العقد (قوله لا يجوز عند هذا) لانه تولى طرفى النكاح وهو فضولى من جانبها
فلم يتوقف عندهما بل كإمراد المولى يتوقف لا يتخذ بالاية بعده بالسكوت أو الاضباع وهذا اذا تزوجها
لنفسه كأنها مالور زوجها الغيرة بلا استئذان سابق فسكت بكرا أو أفضت بالرضا ثانيا يكون اية لانه انعقد
موقوفًا لكونه لم يول الطرفين بنفسه بل بامر القصد مع غيره من أصل أو ولى أو وكيل أو فضولى فتكون
المسألة حينئذ من فروع قوله كنكاح فضولى (قوله جوهره) جميع ما تقدم من قوله ولا ين العلم الخ قوله
السلطان عبارة الجوهره ح (قوله ينفى بجلال الصغيرة الخ) توضيحه أن قول الجوهره وكذا المولى الخ
اشارته الى أن ذكر ابن الم الم أو لا غرضه بل المراد به من ولا ية للزوج والتزوج ونظيره أن هذا التعيم جار
في الصغيرة والكبيرة أى تزوج الولى الصغيرة من نفسه وكذلك الكبيرة لكن بالاستئذان وهذا صحيح
في الكبيرة أما الصغيرة فلا لانه ليس لها حكم والسلطان أن يتزوجا صغيرة لولى لها غيرهما لان قهساي حكم
فتبين أن يكون قول الجوهره وكذلك الخ واحكاما قوله فلو كبيرة لبيان تعيم الولى فيها فاقط وهذا
حتى قول المشايخ بخلاف الصغيرة كما ترى في الفروع من الباب السابق في قوله ليس للقاضي تزوج الصغيرة
من نفسه الخ لكن بعد جعل كلام الجوهره على هذا يقي فيه اشكال آخر وهو أن الحاكم والسلطان لا يرتويان
في الصغيرة لان قهساي حكم كما مر وهذا لا يظهر في المولى المحقق ففرانه معهما في الدرر ونظرهم بالنسبة
الى الكبيرة لكنه لا يظهر بالنسبة الى الصغيرة المتوعدة من التقيد بالكبيرة فلذا قال قلنظرهم والذي
يظهر أنه لا مانع من تزوج المولى المعنى منقته الصغيرة لنفسه حيث لولى أقرب منه لانه حينئذ هو الولى بالمهر
فيكون أصلا من جانبه وليا من جانبها كان المهر فيكون دخلا تحت قولهم وتولى طرفى النكاح واحد ليس
بفضولى من جانب ولا يصادف ذلك عبارة الجوهره التي هي غير محزنة اذ لولا وجود المانع في الحكم وهو أن
فعله حكم كان دخلا تحت هذه القاعدة ولا مانع في المولى فسبق دخلا تحتها أو انشأ لو كان المولى
كالصالحين بلزم أن لا يملك تزويجها من ابنة ونحوه من لا يقبل شهادته وبخلافه ما في الفتح عن التنبس

سعي في البيع وقت عقوده
كلها ان لها بجز حالة العقد
والاستمط (ولا ين العلم أن يزوح
بنت عمه الصغيرة) فلو كبيرة فلا
يثبت من الاستئذان حتى لو تزوجها
بلا استئذان فسكت أو أفضت
بالرضى لا يجوز عندها وقال أبو
يوسف يجوز وكذا المولى المعنى
والصالحين والسلطان جوهره
يعنى بخلاف الصغيرة كما مر فليست

لزوج القاضى الصغرى التى هو راس ابنه لا يجوز **الوكيل** بخلاف سائر الاولياء لان تصرفه
القاضى يحكم وسكبه لانه لا يجوز بخلاف تصرف الولي اه قوله بخلاف سائر الاولياء يشمل الولي المقتضى
فهذا امر صريح فى انه ليس **ك**القاضى (تنبيه) تقدم ان المقتضى آخر العصابات وانه ولاية التزويج ولو كان
امراة ثم نبوه وان سقطوا ثم حصته من التبع على تزويجهم كافي الفتح وحيث علم انه تزويج الصغرى لنفسه
فكذلك نبوه وصعبه وكذا لو كان امرأتزوج مصغرها لنفسه واثبتت امرأتزوجته من امرأتزوجته (قوله من نفسه)
فى المغرب تزويجته امرأتزوجته امرأتزوجته وليس ككلامهم تزويجته امرأتزوجته من امرأتزوجته (قوله
من نفسه) ذلك أى تزويجها لنفسه بشرط أن يعرفها اليهود أو يذكروا اسمها واسم أبيها وجدها أو تكون حاضرة
منقبضة **ك**فى الإشارة إليها وعند انصاف لا يشترط كل ذلك بل يكفي قوله تزويجته نفسى من موكله
كما بسطه فى الفتح والصرف فتمت الكلام عليه عند قوله وبشرط حضور شاهدين ثم ان قول الشارح فان له أخرجه
أعرب المقتضى من أصله ولا يشتر ذلك لانه لم يفسر اللفظ واغنا زاده لاصلاح المتن فان قول المصنف كالوكيل
الانكاف فيه لثبته مسألة ابن التمر وناصه ديرة أو كفاة ولو كان خيرا مقدمه والمصدر بالتسليم من أن أصلها
مستند مؤخر واسم الإشارة يدل منه وفيه أمران الأول إطلاق الوكيل مع أن المراد منه **ك**كل مقيد
بان تزويجها من نفسه والثاني أنه لا حاجة الى زيادة اسم الإشارة فاصح الشارح الأول بزيادة قوله الذى وكته
والثاني بزيادة قوله فان له وحيث قدوة **ل**لوكيل خبره لا يحدف تخديره ان تزويج من نفسه ولم يصح به
لذلك لانه انشبهه عليه وقوله الذى وكته الخ نعم **ل**لوكيل ولا يفتى حسن هذا السبك ثم يمكن اصلاح
كلام المتن بدونه فيحصل اسم الإشارة مبتدأ **ل**لوكيل خبره وقوله أن تزويجها على تخديره الباطل متعلق
بأوكيل وهذا وان صح لكنه غير متبادر من هذا اللفظ وعلى كل فلا خلاف فى كلام الشارح فافهم (قوله
من رجل) أى خبر معين وكذا المصنف بالاول وفى الهندية عن المحب رجل وكل امرأت تزويجه تزويج
نفسه لانه لا يجوز اه (قوله تزويجها من نفسه) وكذا تزويجها من أبيه أو ابنه عند أى حصة كما قد ساء
عن البرلان **ل**لوكيل لا يعقد مع من لا تغلب شهادته للثبته (قوله لانها الخ) وبهم الجواز لتزويجها
من أبيه أو ابنه وقد علمت أنه لا يجوز (قوله أو وكته أن ينصرف فى أمرها) لانه لأمره بتزويجها لا على
أن تزويجها من نفسه فهذا أولى هندية عن التميمي قلت ومقتضى التعليل حصة تزويجها من غيره وبني
قيسدة بالقرينة وبقى أنه لو كانت قرينة على ارادة تزويجها منه يصح كالخاطبة لنفسه فقلت أمت وكيل
فان امورى (قوله أو فالتة) فى غائب الشيخ باو وفى بعضها باو والاول هو الموافق لما فى البر وغيره
فليس مسألة ثانية وتصل المصنف فى الخ عن جواهر الضاوى أنه يصح حال البزوى لعل هذا القائل ذهب
الى أنها علمت من الوكيل أنه يريد تزويجها فثبت يجوز (قوله لم يصح) أى لم يتقبل بل يتوقف على ايجابها
لانه ما عرفه وليا من جانبها (قوله والاصل الخ) سيئة أن قولها كذلك أن تزويج من رجل الانكاف فيه
الغريب فصار الوكيل معرفة وقد كرت رجلا متكررا والمعرف غيره وكذا قولها عن ثبوت فانه يعنى أى رجل
مستثني (قوله واحد العاقدين) هو العاقد لنفسه كفى الصراى سواء كان أصلا أو وليا أو وكلا فانه
علم أقدم لنفسه يعنى أنه غير فضولى تأمل وانظر ما لو كان فضولى بأن كان كل من العاقدين فضولين والظاهر
أن الشرط قيام العقود لهما فقط (قوله أربعة أشياء) وهم العاقدان والمسيح وصاحبه ويزاد الثمن
ان كان عرضا كفى البصر فانهم (قوله كاسي) أى فى البيع (قوله لا يملك نفس التكاح) أى
لا يملك ولا خلافا لى الخاتمة العاقدون فى البيع أربعة عاقد لا يملك البيع ولا يملك ولا هو الفضولى حتى
لو تزوج رجل امرأتها فانه ثم قال قبل ايجابه فثبت لا ينسخ وكذا تزويجه انما يتوقف الثاني ولا يكون
نفسه بالاول وعقد ينسخ بالقول فقط وهو الوكيل ينكح معينة اذا خاطب عنها فضولى فهذا الوكيل يملك البيع
بالقول ولو تزوجها انما لا ينسخ بالقول فقط وعقد ينسخ بالقول فقط وهو الفضولى اذا تزوج رجلا امرأتها فانه
ثم ذكر كونه الرجل أن تزويجه امرأتها معينة فزوجه اخذ الاول ينسخ نكاح الاول ولو نفسه بالقول لا يصح
وعاقد ينسخ بمسا وهو الوكيل بتزويج امرأتها معينة اذا تزوجها امرأتها بطعن عنها فضولى فان فعله الوكيل
أو تزوجه انما ينسخ (قوله بخلاف البيع) والفرق أنه بالبيع تلغى العقد تلغى الرجوع **ك**كلا ينسخ

(من نفسه) فيكون أصليا من
جانب وليا من آخر (كالوكيل)
الذى وكته أن يزوجه من نفسه
فان له (ذلك) فيكون أصليا من
جانب **ك**كلا من آخر
(بخلاف ما لو وكته بتزويجها من
وجيل تزويجها من نفسه) لانها
فهو من تزويجها لا تزويجها أو وكته
أن ينصرف فى أمرها أو فاته
تزوج نفسى من ثبوت لم يصح
تزوجها من نفسه كفى الخاتمة
والاصل أن **ل**لوكيل معرفة
بالمطلب فلا بد من ثبوت النكاح
(ولو أجاز من له الإجازة نكاح
الفضولى بعد موته مع) لان
الشرط قيام العقود وأحد
العاقدين لنفسه فقط بخلاف
الإجازة بعه فانه يشترط قيام
أربعة أشياء كاسي (فروع)
الفضولى قبل الإجازة لا يملك نفس
التكاح بخلاف البيع بشرط
لزوم عقد **ل**لوكيل

خلاف النكاح فان الحقوق ترجع الى المقردة عمادة (قوله موافقة المهر المسمى) قدّمنا الكلام عليه عند قوله بميسنة (قوله وحكم رسول كوكيل) قال في الفتح ذكر في الرسول من مسائل أصل البسوط قال اذا أرسل الى المأزول سراجاً أو عبد صغيراً أو كبيراً فقال ان خلاياك أن تزوجه نفسك فاشهدت أنها زوجته وسيم الشهود كلامهما أي كلامها وكلام الرسول فان ذلك جائز اذا أقر الزوج بالرسالة أو طاعت له منه فان لم يكن أحدهما فلا نكاح بينهما لان الرسالة لما ثبتت كان الاثر فرضاً ولو لم يرض الزوج بمسئعه ولا ينفق أن مثل هذا يصح في الوكيل ثم ذكر فروعه كلها بتجريد الوكيل اهـ. وقدّمنا أول النكاح أحكام الزوج بارسال الكتاب واقفه على الأصل

• (باب المهر) •

لما فرغ من بيان دكن النكاح وشرطه شرعي في بيان حكمه وهو المهر فان المثل يجب بالتعديف كان كذا في الغاية واعترضه في السعدية بأن المسمى من أحكامه أيضاً وأجاب في التهرب أنه انما يخص مهر المثل لأن حكم الشيء هو أثره الثابت به والواجب بالتعديف انما هو مهر المثل ولذا قالوا انه الموجب الاصل في باب النكاح وأما المسمى فانما مقامه متراض به ثم عرّف المهر في الغاية بأنه اسم للمال الذي يجب في عقد النكاح على الزوج في مقابلة الضلع اما التسمية أو بالعقد واعترض بعدم شموله للواجب بالوطي شبهة ومن ثم عرّفه بعضهم بأنه اسم لما يقضه المأتم بقصد النكاح أو الوطى وأجاب في التهرب بأن المهر هو حكم النكاح بالتعديف تأمل (قوله ومن أسماء الخ) فأعاد أن له أسماء غيرها كالاجر والعلائق والحباء قال في التهرب قد جمعها بعضهم في قوله

صداق ومهر ونكاح وفريضة • حباه وأجر ثم عرّف علائق

لكنه لم يذكر العتقة والصدقة (قوله وفي استلاد الجوهرة) أي في باب الاستلاد من الجواهر تفلان الامام السرخسي (قوله في الحرار مهر المثل) سأني تفسيره وتفسيره (قوله وفي الاما الخ) أي عشرة فقة الامة ان كانت بكر او نصف عشرة فقيها ان كانت ثيباً والظاهر أنه يشترط عدم نقصان العشرة ونصفه عن عشرة فدراهم فان نقص وجب تكملته الى العشرة لان المهر لا ينقص عن عشرة سواء كان مهر المثل أو مسمى ح قلت وقال في الفرض بقصدته ما ذكره الشارح من بعض المحققين وقيل في الجواهر ينظر الى مثل تلك الحامية جالاً ومولى بكم تزوج فعتق بذلك وهو المختار اهـ والظاهر ان هذه احوال المارد من قوله الا في عند ذكر مهر المثل أن مهر الامة قد راعى الرغبة فيوافق باب نكاح الزريق من الفتح الشرح ومهر مثلاً في الجبال أي ما يرغب به في مثلها جالاً فقط وأما ما قيل ما يستأجره مثلها الزنا لوجار فليس معناه بل العادة أن ما يعطى لذلك أقل مما يعطى مهر الامة الثاني للبقاء بخلاف الأول اهـ (قوله لحديث النبي وغيره) رواة البيهقي بسند ضعيف ورواه ابن أبي حاتم وقال الحافظ ابن حجر انه بهذا الاسناد حسن كما في فتح الباري في باب النكاح (قوله ورواه الاقل الخ) أي ما يدل بحسب الظاهر من الاحاديث المروية على جواز التقدير بأقل من عشرة وكلها مضطحة الاحاديث التي رويها ثمان من سديد يجب حملها على انه المجهول وذلك لان العادة عندهم فيقبل بعض المهر قبل الدخول حتى ذهب بعض العلماء الى أنه لا يدخل بها حتى يتم شأها عسكاً يجمعه على الله عليه وسلم علماً أن يدخل بها طامعة رضى الله تعالى عنها حتى يعطيها شاقلاً يارسول الله ليس لي شيء فقال أعطها ادعك فأعطها ما دعه رواة أبو داود والنسائي ومعلوم أن الصداق كان أو بصاة تدوم وهي فقة لكن المختار الجواز قبل لما روي عائشة رضى الله تعالى عنها قالت أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أدخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئاً رواة أبو داود فيصير المنع المذكور على التذب أي ذب بتقديم شيء ما دخلاً المسترة عليها فأضاف لفظها وإذا كان ذلك فهو مردود وجب حمل ما خلف ما رويته عليه جهاين الاحاديث وهذا وان قيل انه خلاف الظاهر في حديث التمس ولو انما تم حمل حديثك كيب المهر اليه لانه قال عليه بعده وتزوجتها بما يملك من القرآن فان حل على طبعها ايها ما معه أو في المهر بالكية عارض كذب الله تعالى وهو قوله تعالى أن تتفوا بأموالكم فقد لا حلال بالاحتيا ما مال فوجب كون الخبر غير مخالف والا لم يقبل لانه خبر واحد وهو لا ينسج القطعي في ذلك ولا يعم ذلك مبسوط في الفتح (قوله فضة) غير منصوب أو مجرد فدراهم غير عشرة وضة غير

موافقة في المهر المسمى وحكم

رسول كوكيل

• (باب المهر) •

ومن أسماء الصدق والصدقة

والعتقة والعقروفي

استلاد الجوهرة العقر في الحرار

مهر المثل وفي الاما عشرة فقة

البكر ونصف عشرة فقة

الثيب (أقل عشرة دراهم)

لحديث البيهقي وغيره لاهم

أقل من عشرة دراهم ورواية

الاقل تصل على المجهول فضة

لدرهم عن المراهبة آلة الوزن (قوله وزن) بالرفع صفة عشرة والنصب سال على تقدير ذات وزن ط
 (قوله سبعة مثاقيل) هو ان يكون كل درهم عشرة قيراطا شربلاية (قوله مضروبة كانت أولا)
 فلوحي عشرة تبرا أو عشرة ضاغت عشرة تبرا لا مضروبة ومع وانما شرط المحكومة في نصاب السرة لقطع تقيلا
 لوجود الخلق بجر (قوله ولودينا) أي في ذمتها أو في ذمة غيرها أما الأول فظاهر وأما الثاني فمكالمات لوزنها
 على عشرة له على زيد فانه يصح وثأخذها من أعينها ثاقتان ثاقتا المديون أجبر الزوج على أن يوكها بالنقص
 منه كما في التبر الذي تلابم تلك الذين من غيرهم عليه الدين اه ح لكن اذا انصف النكاح الدوام
 في ذمتها تعلق بالعين لا بالمثل بخلاف ما اذا كان في ذمة غيرها فانه تعلق بالمثل لتلايكون تلك الدين من غيرهم
 عليه الدين ويان ذلك في الذخيرة (قوله أو عرضا) وكذا الوصفة كسكتي داره وركوب دانه ورواها
 أو ضه حيث علمت المدة كافي الهندية ظلت ولا يقد من كونها على تحقيق المال بمقتضى الفرج ما يأتي من عدم صحة
 التسمية في خدمة الزوج الخزلها وتعليم القرآن (قوله فقه عشرة وقت العقد) أي وان صارت يوم الصلح
 ثمانية نقبش لها الا هو ولو كان على عكسها العرض السعي ودرهمان والفرق في ذلك بين الثوب والكسب
 والموزون لان ما جعل مهر الميغري نفسه وانما التفرق في ثياب التماس بجر عن البدائع (قوله امانى)
 ضمان الخ) يعني امانا المحكم في ضمانها الخ وذلك كالوزنها على ثوب وقيمتها عشرة نقبشة وقيمتها عشرة
 وطلقتها قبل الدخول والثوب مستهلك ردت عشرة لانه انما دخل في ضمانها بالنقص فقيمتها عشرة يوم القبض بجر
 عن المحط والهلال كالاستلزام لانها اذا لم تؤخذ عن اذني فقيمتها بعد القبض في الاستلزام في الهلال لا بالي
 وأناداه لو فاعا فقيمتها يوم الطلاق لا يوم القبض وانما ليس له أخذ منها لعلها نصف فقيمتها بل ان كان
 على الاحتياط النصف كسكيل وموزون أخذ نصفه والا يفي مشتركا بعد القضاء والرضا لمساقي من أن لو كان
 مسلها لم يطل ملكها وتوقف عوده الى ملكه على القضاء والرضا حتى ينفذ فقيمتها فيه قبل ذلك انصرفه
 كذا افتاء السيد محمد أبو السعود وأناداه أيضا لو ارادت أن تعطيه نصف قيمته فالتأخر اه يجبر على القول
 قلت وفيه نظر لانه قبل القضاء والرضا لا وجه لاجباره لان ترك المطالبة بالكلية وكذا بعد اذ صار مشتركا
 لا وجه لاجباره على قبول قيمة حصته فافهم (قوله وتجب العشرة من سبها الخ) هذا ان تكسد الدرهم
 السبعة فلو كسد وصار النقد غيرها فله قيمتها يوم كسد على المختار بخلاف البيع حيث يطل بكساد الثمن
 فتح (قوله ويجب الاكثر) أي انما ما بلغ فالتقدير بالعشرة لمنع التصان (قوله وتيا كد) أي
 الواجب من العشرة أو لا اكروا فادان المهر وجب بنص العقد لكن مع احتمال سقوطه برذنها أو قبيلها اياه
 أو نصفه بطلانها قبل الدخول وانما يتأكد يوم غلبه بالوطي ونحوه وبه يظهر ان ما في الدرهم ان قوله عند
 وطئ متعلق بالوجوب غير مسلم كأفاده في الشربلاية قال في البدائع واذا تأكد المهر بما ذكر لا يسقط
 بذلك وان كانت الفرفة من قبلها لان الدليل بعد تأكد لا يحتمل السقوط الا بالبراءة كالنفي اذا تأكد قبض
 المبيع اه (قوله محتم) احتراز عن الخلوة الفاسدة كاسأى سبها (قوله من الزوج) متعلق بقوله
 وطئ أو تخلوة على التنازع لا بقوله محتم حتى ردان شروط العدة ليست من جابه فقط فافهم (قوله أو تزوج
 ثانيا) هذا مذكور رابع زاد في البر بجمنا بقوله وطئ أن يزداد رابع وهو وجوب العدة عليها منه فيقول لطلقتها
 يا بعد الدخول ثم تزوجها في العدة وجب كمال المهر الثاني بدون الخلوة والدخول لان وجوب العدة عليها فوق
 الخلوة اه وأتم في التبر وفيه بحث فانه يمكن ادخاله فيها قبله وهو الوطئ لمساقي في باب العدة من ان في هذه
 الصورة يجب عليه مهر تام وعليها عدة مستأداة لانها سبقوضة في يده بالوطئ الأول لبقاء أثره وهو العدة وهذه
 احدى المسائل العشر المبنية على أن الدخول في النكاح الأول دخول في الثاني (قوله أو ازاله بكتار الخ)
 هذا مذكور خامس زاده في البر أيضا بحث قال وبنين أن يزداد خامس وهو ما لو أزال بكتار بجمنا ونحوه فانها
 كمال المهر كاسر حواه بخلاف ما اذا أزالها بدفعة فانه يجب النصف لطلقتها قبل الدخول ولودها ما اجنبي
 فزالت بكتارها وطلقت قبل الدخول وجب نصف المسمى على الزوج وعلى الاجنبي نصف صداق مثلها اه
 وأتم في التبر أيضا وفيه بحث أيضا فان الذي يظهر في دخول هذا فيما قبله وهو الخلوة لان العدة أن ازاله البكارة
 بجمنا ونحوه كاسر عاتمة تكون في الخلوة فلذا وجب كل المهر بخلاف ازالها بدفعة فان المراهبة حصولها

وزن سبعة مثاقيل تناقل كافي الزكاة
 مضروبة كانت أولا ولودينا
 أو عرضا فقه عشرة وقت العقد
 أمانى ضمانها بطلاق قبل الوطء
 قوم القبض (وتجب العشرة
 ان سبها أو دونها و يجب
 الاكثر من ان سبها الاكثر
 برتأكد عند الوطء أو حلوة محتم)
 من الزوج (أموت أحدهما)
 أو تزوج ثانيا في العدة أو ازاله
 بكتارها بجمنا بخلاف ازالها
 بدفعة فانه يجب النصف بطلاق
 قبل الوطء

في غير خلوة ثم رأيت ما ضد ذلك في جنابات القتاوى الهندية عن المحيط حيث قال ولو دفع امرأته ولم يدخل
 به لم تغتصب عذرتها ثم أطلقها فله نصف المهر ولو دفع امرأته القير وذبت عذرتها ثم تزوجها ودخل وجب لها
 مهران اه أي مهرها لدخول بحكم النكاح ومهر بازالة العذرة بالدفع كافي جنابات الخليفة فتقوله ولو دفع
 امرأته ولم يدخل بها ذك كرمته في جنابات الخانية ومثله في القنع هنا وهو صريح فيما قلناه في مسألة الدفع
 ومثله في أن مسألة الجهر في الخلوة اذ لا يظهر الفرق بين مجرد ازالته بمجرد دفعه ويدل عليه ان المقادير
 يجب نصف المهر في مسألة الدفع ان الزوج لا ضمان عليه في ازالة بكارته الزوجة ما يوجب سبب كان لان وجوب
 نصف المهر عليه انما هو بحكم الطلاق قبل الدخول والواجب عليه مهر آخر ازالته بالدفع كافي مسألة
 امرأته القير وبه علم ان زوج كمال المهر فيما لو ازالها بمجرد انما هو بحكم الطلاق بعد الخلوة لا بسبب ازالته بالجهر
 والالكان الواجب عليه مهران حتى لو كان قد ضر بها بمجرد دون خلوة فإزاله بكارته لا يلزمه شيء لازالة
 الكرامة فاذا أطلقها قبل الخلوة أيضا فله نصف المهر بحكم الطلاق كافي مسألة الدفع ويدل أيضا على ما قلناه من
 عدم الفرق بين ازالته بمجرد دفعه انه صرح في الخانية بأنه لو دفع بكرة الأجنبية صغيرة أو كبيرة فذبت عذرتها
 لزمه المهر وذك كرمته فلو ازالها بمجرد دفعه لم يفرق بين الدفع والجهر في الأجنبية فكم ان الفرق بينهما في الزوجة
 من حيث الخلوة وعدة ما لا شيء على الزوج في مجرد ازالته بالدفع للملكة ذلك بالفضل لا وجه لضعفه به بخلاف
 الاجنبى وحسب لم يلزمه شيء بمجرد الدفع لا يلزمه شيء أيضا بمجرد ازالته بالجهر ونحوه اذ لا فرق بين آفة والآفة في
 هذه الازالة فالدفع غير مقيم رأيت في جنابات أحكام المضار صرح بان الزوج لو ازال عذرتها بالماصبع
 لا ضمان ويصدر اه مقتضا ما لم يكرهه فقط وهل تنطبق الكراهة بسبب الجهر عن الوصول اليها بكرة الظاهر
 لانها يكون عتبا بذاتها ويكون لها حق التفریق ولو ازال ذلك لما نبت عنه بذلك الجهر والطلاق فاعلم (قوله
 فعلى الاجنبى أيضا) أى كائن على الزوج نصف المسمى كما مر عن الصبر (قوله ان طلقته) أى طلقته
 زوجها (قوله نهر بمشأ) راجع الى قوله والافكلة وذلك حيث قال وفي جامع الفصولين تدافع جارية مع
 اخرى فزال بكارتها وجب عليها مهر المثل اه وهو بالخلوة بيم ما لو كانت المدفوعة متزوجة فيستأجره
 وجوبه على الاجنبى كاملا فإذا لم يطلقها الزوج قبل الدخول قد بره اننى كلام التهر وفيه أن عبارة جامع
 الفصولين تدل على وجوب كمال مهر المثل مطلقا من غير تفصيل بين ما اذا أطلقها قبل الدخول أو لم يطلقها
 كالاجنبى وحسب نصراض ايهاهم نصف مهر المثل على الاجنبى فإذا أطلقها الزوج قبل الدخول اه ح
 وما في جامع الفصولين هو المذهب كور في الخانية والبرازية وغيرها وهو الوجه لما علق من أن ازالة الكرامة
 من اجنبى غير الزوج وجب مهر المثل على المنزل سواء كانت دفع أو مجرد ذلك لا يثنى وجوب نصف المسمى على
 الزوج بطلاقها قبل الدخول لاختلاف السبب فان سبب ايجاب المهر كماله على الدافع الخيانة وسبب ايجاب
 النصف على الزوج الطلاق ولو كان ما وجب على الزوج منتقلا لجنابته حتى أوجب النصف على الجاني لزم
 ان لا يجب على الجاني شيء اذا أطلقها الزوج بعد الخلوة الخصمة لوجوب المهر كماله على الزوج هذا وفي المنع
 جواهر الفتاوى ولو اقضى بمنحون بكارته امرأته ما صبح فقد أشار في المسوط والجامع الصغير اذا اقتضا كرها
 ما صبح أو مجرد أو لا مخصوصة حتى أيضا فاطله المهر ولو كان منشا بغيره ان هذا وقع سواء فلا يجب
 الا بالآلة الموضوعة لقضاء الشهوة والوطى ويجب الارش في ماله اه قلت وهذا مشكل فان الاقتضا
 ازالة البكارة والافشاء خلط ملكي البول والغائط والمنهوى في الكتب المعهدة المتداولة ان موجب الاول
 مهر المثل ولو بغيره أو الوطى كاعتلته بمخاضه وموجب الثاني البكارة كاملة ان لم تنسحب البول والافشاء
 لا بما راحة باقية وهذا المسمى اجنبى فلو من الزوج لم يجب في الاول ضمان كما مر وكذا في التسليم في سلس البول البكارة
 ورده التبريل في شرح الوهبانية بان هذا غير الزوج أو طالع في ذلك والله تعالى أعلم (قوله ويجب
 نصف) أى نصف المهر المنكح وهو العشرة ان سماها أو دونها أو الاكثر منها ان سماها ولتبادر التسمية
 وقت العقد فخر ما فرض أو زيد بعد العقد فانه لا ينفك كالتمتع في البدائع ولو شرط المعنى
 ما ليس بحال بان تزوجها على التمدد ثم وعلى أن يطلق امرأته الاخرى أو على أن لا يخرجها من بلد هاتم أطلقها

ولو دفع من اجنبى فعلى الاجنبى
 أيضا نصف مهر مثلها ان طلقته
 قبل الدخول ولا تذكره نهر بمشأ
 (و) يجب (نفسه)

قبل الدخول عليها نصف المسمى وسقط الشرط لأنه إذا لم يقب به يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يثبت بالطلاق
 قبل الدخول فسقط اعتباره فليس إلا المسمى فيتمت وكذلك أن شرط ما عدا المسمى شيئاً مجهولاً كان يهدى لها
 هدية ثم طلق قبل الدخول عليها نصف المسمى لأنه إذا لم يقب بالهدية يجب مهر المثل ولا مدخل لمهر المثل
 في الطلاق قبل الدخول فسقط اعتباره هذا الشرط وكذلك الزور جهام على ألف أو على ألفين حتى وجب مهر المثل
 انتهى (قوله بطلاق) الباطل بما حاسبه لا بالسببية لما مر من أن الوجوب بالصدق أو بأدلة الشرع لا بالنية
 ولو خال بكل فرق من قبله لثعل مثل زناه وتقبله ومعاقبته لا مأمراً به وبثبانه قبل الخلوة فثبتت من
 النظم (قوله قبل وطئ أو خلوة) هو معنى قول المصنف قبل الدخول فإن الدخول يشمل الخلوة أيضاً لأنها
 دخول حكام كما في الصرعين انجبي وسبأ في مشا أن القول لها لو ادعت الدخول وأنكره لأنها تنكر سقوط
 النصف (قوله ولو كان تكبها الخ) تخريج على قوله ويجب نصفه الشامل للعشرة فمما لو سعى مادونها
 كالتزناة فانهم (قوله ودورهمان ونصف) لا تملأ من مائة دون العشرة بل خمسة أخرى تكملها العشرة
 ولما قلنا قبل الدخول كان لها نصف المسمى ونصف التكملة (قوله وعاد النصف إلى ملك الزوج) أي
 ولو كان تزوج عنه أو إذا كانت القرعة قبل الدخول من قبلها عاد إليه الكل قال في الصرع النصف للزوج
 بالمهر من الزوج ثم طلقها قبل الدخول أو جازت القرعة من قبلها يعود نصف المهر في الأول والكل في الثاني
 في مثل الزوج بخلاف المتزوج بشيء الدين إذا ارتفع السبب يعود إلى ملك القاضي إن كان بغير أمره (قوله
 بغير الطلاق) أي بالطلاق المجرد عن القضاء والرضا (قوله إذا لم يكن مسلماً لها) وكذلك إذا كان
 ديناً نصفه فانه نصف المسمى بالطلاق وبني النصف كما في البدائع (قوله بل وقف عوده الخ) أي
 عود النصف إلى ملكه لأن المقدون انفسع بالطلاق فتدني القبض بالتسلط الحاصل بالعقد وانه من اسباب
 الملك فلا يزول الملك إلا بالفسخ من القاضي لأنه فسخ لسبب الملك أو بتسلطها لأنه نقض القبض حقيقة بدائع
 (قوله بعد المهر) مفعول العتق والمراد منه وكذلك بالاولى إذا قل له في النصف الآخر (قوله بعد
 طلاقها قبله) المرطان متعلقان بعتق (قوله ونحوه) المراد بالرضا اهـ ح (قوله لعدم ملكه قبله)
 أي قبل القضاء ونحوه حتى لو قضى القاضي بعد العتق بالنصف لا ينفذ ذلك العتق لأنه عتق سبق ملكه
 كالقبض بشرائه فاسد إذا اعتقه البائع ثم رد عليه لا ينفذ ذلك العتق الذي كان قبل الرفع (قوله ونفذ
 تصرف المراء) من جملة المقتزع على قوله بل وقف الخ ط ويشمل التصرف العتق والبيع والهبة وقوله قبله
 أي قبل القضاء ونحوه (قوله وعليها نصف قيمة الاصل الخ) لانه اذا نفذ تصرفها فقد نفذ عملها رداً للنصف
 بعد وجوبه فتمت نصف قيمته للزوج يوم قبضت بغير أي لانه لا يفيض دخل في ضمانها (قوله لا زيادة
 المهر) تعطل لما استخدم من التقيد بالاصل وهو أن المهر لو زاد بعد القبض لا تمنع الزيادة لكن في المسألة
 تضمن لان الزيادة في المهر اما حصة متولة من الاصل كسكن الجارية وبجملها وأغار التاجر وغيره متولة
 كسكن الثوب والبناء في الدار أو منفصلة متولة كالزهر والتمر اذا جدد وغير متولة كالكتب والنفقة وكل
 ما لم يكن قبل القبض فتمت نصف الاصل المتولة بغيرها أو بعد فلا يفيض فالاقسام ثمانية كالمهر وغيره
 والحاصل أن الزيادة لا تنتمف بل تسلم للزوج اذا حدثت بعد القبض مطلقاً أو قبله ان كانت غير متولة متصلة
 أو منفصلة فكان الاولى للسارح أن يقول لان الزيادة المتولة قبل القبض تنتمف دون غيرها ما علم أن هذا
 كله اذا حدثت الزيادة قبل الطلاق فلو بعده فان كانت قبل القبض تنتمف كالاصل وان بعد القبض فان كان
 بعد القضاء للزوج بالنصف وكذلك والا فالمهر في يدها كالمقبوض من بقدر فاسد لانه فسد ملكها النصف
 بالطلاق كما في البدائع وفي مسائل قصص المهر وهي خمس وعشرون صورة مذكورة في الصرع والنهر (قوله
 قبل القبض) ظرف لقوله تنتمف والواقع في النهر وغيره جعله ظرفاً للزيادة فان المؤدى واحد ط قلت ويصح
 جعل الظرف مستقلاً بمحذوف حال من زيادة تصد الصبارتان (قوله في الشغار) بكسر الشين مصدر
 شاعر اهـ ح (قوله هو أن يزوجه الخ) قال في النهر وهو أن يشاغر الرجل أي يزوجه حريمه على أن
 يزوجه الآخر حريمه ولا مهر الا هذا كذا في المغرب أي على أن يكون بيع كل واحد من الآخر وهذا القيد
 لا بد منه في معنى الشغار حتى لو لم يقل ذلك ولا منه بل قال تزوجت بتي على أن تزوجني مثلك قبل أو على أن

بطلاق قبل وطئ أو خلوة) فلو كان
 تمسكها على ما قبله خمسة
 كان لها نصفه ودرهمان ونصف
 وعاد النصف إلى ملك الزوج
 بغير الطلاق إذا لم يكن مسلماً لها
 وإن كان مسلماً لها لم يسل ملكها
 منه بل (وقف) عوده إلى ملكه
 على القضاء والرضى) فلهذا
 (لا نفاذ لعتقه) أي الزوج (بعد
 المهر بعد طلاقها فيه) أي قبل
 القضاء ونحوه لعدم ملكه قبله
 (نفذ تصرف المراء) قبله في الكل
 لبقا صحتها) وعليها نصف قيمة
 الاصل يوم القبض لان زيادة
 المهر المنفصلة تنتمف قبل القبض
 لا بعد المهر ووجب مهر المثل في
 الشغار هو أن يزوجه بتي على أن
 يزوجه الآخر حريمه أو آخره مثلاً

مطلب
 نكاح الشغار

يكون مضمون صدقها فالتكليف قبل الاستر بل توجه به ولم يجعلها صدقا لم يكن شفا را بل تكاسا صحيحا اختفا
وان وجب مهر المثل في الكل لانه سمي ما يصلح صدقا وأصل الشفوار الخلق يقال بلدتا شاعرا اذا خلت عن
السلطان والمراد هنا الخلق عن المهر لانها بهذا الشرط كانتهما اخلا البضع عنه **نهر** (قوله معاوضة
بالعدين) المراد بالعدين المفقود عليه وهو البضع كما في الشواشي السعدية أي على أن يكون كل بضع عوض
الاخر مع القول من العاقدة الاخر كما يشترط له لفظ المعاوضة فاحترضا اذا لم يصح يكون كل بضع عوض
البضع الاخر أو صرح به أحدهما وقال الآخر تزوجتك بتي كاتر **قوله** وهو منهي عنه تعلقه عن المهر الخ
جواب عما أورده الشافعي من حديث الكتب الستة مرفوعا من النبي عن تكاح الشفوار النبي يقتضي
فساد النبي عنه والجواب ان متعلق النبي مسمى الشفوار الماخوذ في مفهومه خلقه عن المهر وكون البضع
صدقا ونحن قائلون بتي هذه المأهة وما يصدق عليها شرعا ثلاثيت التكاح كذلك بل يطله فينبى نكاسا
مسمى فيه ما لا يصلح مهر افيته مقدم على المثل كالمسمى فيه خرا وخزرها ومعلق النبي يشتهر ما استثناه
لم يتعلق به بل اقتضت العمومات حصته ونظامه في الفتح زاد الزيلعي أو هو أي النبي مجبول على الكراهة اه
أي والعكس كراهة لاوجب الفساد وحاصله انه مع ايجاب مهر المثل لم يبق شفا را حقيقة وان سلم فأنهى على
معنى الكراهة فيكون الشرع اوجب فيه امرين الكراهة ومهر المثل فالقول مأخوذ من النبي والثاني من
الادلة الدالة على ان ما سمي فيه ما لا يصلح مهر افيته فموجب المهر المثل وهذا الثاني دليل على حل النبي على
الكراهة دون الفساد وجه هذا التقرير ان دفع ما أورد من أن حله على العكس كراهة يقتضي أن الشفوار لا غير
منهي عنه لا يجانبا فيه مهر المثل ووجه الدفع انه اذا حل النبي على معنى الفساد فكيف يغير منهي الا أن أي
بعد ايجاب مهر المثل مثل وان حل على معنى الكراهة فأنهى باقيها **نهر** (قوله وفي خدمة زوج حر) أي
يجب مهر المثل عندهما في حله المهر خدمة اباهما منه وقال بمجدها في الخدمة فيد بالخدمة لانه لو تزوجها على
سكنى داره أو كورب دانه أو اهل عليها أو على أن تزرع أرضه ونحو ذلك من منافع الاعيان فله متعلقات مهر المثل
التسمية لأن هذه المنافع مال أو المختب للسلعة **نهر** عن البدائع واخترنا بل عن عبد الكايات في قوله ولها
خدمته بعد اوزاد قوله وأمة لقول النهر ان الظاهر من كلامه انه لا فرق بينهما وبين الخوة بل التساوي
المطلبة أقوى في الامة منه في الخوة **(قوله سنة)** اعلم انه لو تم صفة التسمية بعين المدة فاذا تمص
في المعنة ففي المجهول بالاولى ط **(قوله لا نه قلب الموضوع)** لأن موضوع الزوجية أن تكون هي
خادمة لا بالعكس فانه حرام لما فيه من الاهانة والاذلال كما يأتي فقد سمي ما لا يصلح مهر اضع العقد ووجب
مهر المثل قال في النهر واختلقت الروايات في رعي غنمها وزراعتها أرضها للتردد في قبضتها خدمة وعدمه فعلى
رواية الاصل والجامع لا يجوز زوجه الاصح وروى ابن جماعة انه يجوز الاترى ان الابن لو استأجر أبا له لخدمة
لا يجوز ولو استأجره للرعي والزراعة يصح كذا في الدراية وهذا شاهد قوي ومن هنا قال المصنف في كفه بعد
ذكر رواية الاصل الصواب أن يسلم لها اجابا اه **(قوله كذا قالوا)** الاولى اساطلة لا نه عاتدهم في مثل
هذه العبارة تضعف القول والتبري عنه وهو غير مراد هنا تأمل **(قوله ومفاده الخ)** البعث لصاحب النهر
قال الرقي والظاهر ان ولها بعض لها حيث قد حقة الخدمة بخلاف سدا لانه المستحق لمهر أمته والظاهر ان
الافتاق على صفة التزوج بخلاف خدمته لها اه **قلت** لكن في الخبر عن الظهري لو تزوجها على أن يهب
لها البت ودوم لها مهر المثل وجب له أو لا فان وجب كان له أن يربع في هيته اه **ومقتضاه** وجوب مهر المثل
في خدمة ولها وعدم لزوم الخدمة وكذا في مثل قصة شعب عليه السلام ولوقيل الروح مسمى بشئ ان يجب
أجر المثل على ولها كما قالوا في قولنا له اجل مسمى في كرمي لا تزوجك ابني ففعل ولم توجه له أجر المثل تأمل
(قوله كصصة شعب) فانه تزوج موسى عليها السلام على أن يرعى له غنمه ثمان سنين وقد صدقه الله تعالى
علينا بالانكار فكان شرعنا وقد استدل بهذه القصة على ترجيح ما من رواية الجوزي في رعي غنمها ورد
في الفتح بأنه انما يلزم لو كانت الغنم ملك البنت دون شعب وهو منتفاه **اه** وتبعه في البصر ومفاده صفة
الاستدلال بها على الجواز في رعي غنم الاب **(قوله على خدمة عبده)** أي عبد الزوج أي خدمة عبدها ياها
فالمعنى ومضاف لقوله كذا ما بعده **(قوله أو سر آخر رضاه)** في الثانية عن المحيط لو تزوجها على خدمة

معاوضة بالعدين وهو منهي
عنه تعلقه عن المهر فاجبنا فيه
مهر المثل فلم يبق شفا را (و في
خدمة زوج حر) سنة (الامهار)
لخوة وأمة لأن فيه قلب الموضوع
كذا قالوا ومفاده صفة تزوجها
على أن يخدم مسيدها أو ولها
كصصة شعب مع موسى كصته
على خدمة عبده أو أمته أو عبده
الغير برضى مولاه أو سر آخر
رضاه

حر آخر الفاعل صحت وترجع على الزوج بقعة خدمته اه قال في الفتح وهذا يدل على انه لا يخدمها فاما لانه
 أصبح لا يؤمن الانكشاف عليه مع مخالطة الخدمة واما ان يكون مراده اذا كان ضميرا لم ذلك المزمع قال
 بعد كلام وجب ان يتعارفان لم يكن بأمره ولم يميزه وجب قيمة الخدمة وان بأمره فان كانت خدمة معينة
 تستدعي مخالطة لا يؤمن معها الانكشاف والنسبة وجب ان تنفع وتنعلي هي قيمتها ولا تستدعي ذلك وجب
 تسامها وان كانت غير معينة بل تزوجها على منافع ذلك المزمع نصير الحق به لانه لا يبرم وسدان صرقت
 في الاول مكانا لاول اوفى الثاني فكان الثاني اه أي ان صرقت واستخدمته في النوع الاول وهو ما يستدعي المخالطة
 فكان الاول من المنع واعطاء قيمة الخدمة وان استخدمته بما لا يستدعي ذلك فكيف كان الثاني من وجوب تسليم
 الخدمة (قوله وفي تعليم القرآن) أي يجب مهر المثل فعلى تزوجها على أن يعلم القرآن أو يفهم من
 الطاعات لأن المسمى ليس بمال يدافع أي لعدم جهة الاستفسار عليها عند امتناع الثلاثة (قوله وانه تزوجت
 بملعك) أي قوله في حديث سعد الساعدي من قوله صلى الله عليه وسلم انكس ولو خاف من حديثه فاقض
 فلم يجد شافا فقال عليه الصلاة والسلام هل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا سورة كذا سورة كذا
 فقال عليه الصلاة والسلام قد علمتكم بها معكم من القرآن يروى الصحيح كذا ومجتمعا كذا عن الزبيدي
 (قوله للسبعة أو لتعلم) أي بسبب أو لأجل ذلك من أهل القرآن فليت الباطنة المتبعة للعلم (قوله
 لكن في التهر) أصله صاحب التهرج قال ومساقي أن شاء الله تعالى في كتاب الاشارات ان الفتوى على
 جواز الاستيفار لتعليم القرآن والفتحة فذني أن يصح تسببه مهر الان ما جاز أخذ الاجرة في مقابلته من المنافع
 جاز تسببه صداقا كما تقدمنا تظه من البدائع ولهذا ذكر في فتح القدر هاته المايوز الشافعي أخذ الاجرة على
 تعليم القرآن صح تسببه مهرًا فكذا يقول بلزم على المتيق به جهة تسببه صداقا ولم يترخص له وانه الحق
 للارباب اه واعترضه المقدسي بأنه لا ضرورة لمطى الى جهة تسببه بل تسببه غير تقي بخلاف الحاجة
 الى تعليم القرآن فانها تقتضى التسكاعل عن الخيرات في هذا الزمان اه وفيه ان المتأخرين اقتصروا
 الاستيفار على التعليم للضرورة كاصبر جوابه ولهذا لم يميز على بالضرورة فيه كالاتى ونحوها ثم للضرورة
 انما هي علم لاصل جواز الاستيفار بالزوم وجودها في كل فرد من أفرادها وبعبارة جاز على التعليم للضرورة
 هت تسببه مهر الان منفعته تقابل بالمال كسكنى الدار لم يشترط اشد وجود الضرورة في المسمى اذ يلزم أن
 يقال مثله في تسببه السكنى مثلان تسببه غيرها تقي عنهما من الزوجة قد تنكح من حاجة الى التعليم دون
 السكنى والمال واعترض أيضا في الشرذلية بأنه لا يصح تسببه التعليم لانه خدمة لها وليست من مشغلة
 مصالحها أي بخلاف رعي عنها وزراعة أرضها فانه وان كان خدمة لها فكيف يمكنه من المصالح المشتركة منه
 وجنوا واجب لتدفع الشيخ عبدالحى بأن الظاهر عدم تسليم كون التعليم خدمة لها فليس كل خدمة لا تجوز وانما
 يمنع لو كانت الخدمة للترذيل قال ط وهو حسن لأن معلم القرآن لا يبعد نادما للتعلم شرعا ولا عرفا اه قلت
 ويؤيده انهم لم يجعلوا استيفار الابن اأدلى من الفتي والزراعة خدمة ولو كان رعي الفتي خدمة وترد له لم يقبله
 نينا وموسى عليها الصلاة والسلام بل هو رعي كالحرف الغير المسترفة بقصد اهل الكتاب فكذا التعليم
 لا يصح خدمة لاولى (تنبيه) قال في التهر والظاهر انه يلزم تعليم كل القرآن اذا قامت قرينة على ارادة
 البعض والحفظ ليس من مفهومه كما لا يخفى اه أي غلاب يلزم تعليمه على وجه الحفظ عن ظهر قلبها (قوله
 ولها خدمته) لأن الخدمة اذا كانت باذن المولى صار كانه يخدم المولى حقيقة بغير قفس فيه قلب الموضوع
 اه ح ولاستخدام زوجته ابا ليس بجرام لانه عرضة للاستخدام والابتذال لكونه على كاملها بالانتماء
 يدافع (قوله ما ذوناني ذلك) أي في التزوج على خدمته فلو بلاذن مولاه لم يصح العقد (قوله اما الحق)
 أي الزوج الحز (قوله نغضت لها حرام) أي اذا خدمها فبما يخدمها على الظاهر ولو لم يخدمها فبما لا يخدمها
 على ذلك حذف الاستخدام على ط (قوله وكذا الاستخدام) صرح به في البدائع أيضا وقال وهذا لا يجوز
 للابن ان يستأجر ابا للخدمة قال في البر وصا له انه يحرم عليها الاستخدام ويحرم عليه الخدمة (قوله فما
 اذا لم يسم مهورا) أي لم يسمه تسببه محبة أو سكنت منه نهر فدخل فيه مالوهي غير مال كغيره ونحوه
 أو مجهول الجنس كدابة ونوب قال في البر ومن صود ذلك ما اذا تزوجها على ألف على أن يزود اليه ألفا

(و) في تعليم القرآن لقص
 بالانتماء بالمال وبأن تزوجت بها
 معك من القرآن السمية أو لتعلم
 لكن في التهر ذني أن يصح على
 قول المتأخرين (ولها خدمته) في
 كان الزوج (صداقا) ما ذوناني
 ذلك اما الحق نغضت لها حرام
 لما فيمن الاعانة والأذلال وكذا
 استخدمته من البدائع (وكذا
 يجب مهر المثل فيما إذا لم يسم
 مهورا

والحق وعدم ~~الصفحة~~ فانه لا متعة لها ولا وجوباً ولا استحباباً كما في الفتح كما لا يجب نصف المسمى لو كان وخرج
 ما لو اشترى هو أو وكيله منكوحته من المولى فان حاقته المهر بشاؤله الزوج في السبب وهو المثل فلذا لا يجب
 المتعة ولا نصف المسمى بخلاف ما لو باعها المولى من رجل ثم اشترها الزوج منه فانها واجبة كما في التبيين بغير
 (قوله وهي درع الخ) الدرع بكسر الميم لا متلبه المرأة فوق القصص كما في المغرب وبذلك في الذخيرة وانما
 ذكر القصص وهو القاهر بغير وأقول درع المرأة قصها والجمع أدور وعلمه جرى العتيق وعزاه في البناية
 لابن الاثير فكونه في الذخيرة لم يذكر معنى على قصص المغرب وانما ما قطعي به المرأة أن سها والمطعة بكسر الميم ما
 تلصق به المرأة من قرناتها التي قدمها قال غفر الاسلام هذا في ديارهم ما في ديارنا فزاد على هذا ان زاروكم كذا
 في الدراية ولا يخفى اغناء المطعة عن الازاراذهي به هذا التفسير ازار الا أن يعارف تغارهما كما في مكة المشرقة
 ولودفع فحيتها أجبرت على القبول كما في البدائع نهر وما ذكر من الاواب الثلاثة أدنى المتعة شر بلائع من
 المكمل وفي البدائع وأدنى ما تكتسب به المرأة وتستره عند انكروا ثلاثة ابواب اه قلت ومقتضى هذا مع
 ما مر من نكر الاسلام من ان هذا في ديارهم الخ ان يصير عرف كل بلد له أهله فاجبت كسبي به المرأة عند انكروا
 تأمل ثم رأيت بعض المحققين قال وفي الرجدي قالوا هذا في ديارهم اه في ديارنا فبني على أن يجب أكثر من ذلك
 لأن النساء في ديارنا ثلاث ~~أكثر من ثلاثة~~ ابواب فزاد على ذلك ان زاروكم اه وفي القاموس المكمل
 الموشى من البرود والابواب اه في المتقوس (قوله لا تزيد على نصف الخ) في الفتح عن الاصل والمبسط
 المتعة لا تزيد على نصف مهر المثل لانها خلقه فان كانوا مالا فالواجب المتعة لانها القرض بالكتاب والعز وازان
 كان النصف أقل منها فالواجب الأقل الا أن ينقص عن خسة فيكمل لها النخبة اه وقول الشارح أن زاروا
 الزوج غنيا وثانياً لوقفها لم يظهر وجه بل الظاهر أنه مبنى على القول باعتبار مال الزوج في المتعة وهو
 خلاف ما عده قبلنا قل (قوله وتعتبر المتعة بمالهما) أي فان كانا غنيين فلها الا على من الشيا أو فقيرين
 فالأدنى أو محتلفين فالوسط وما ذكره قول الخصاص وفي الفتح اه الاشبه بالمتعة والكفر حتى اعتبر ماله أو اختاره
 القدوري والامام السرخسي اعتبر حاله وصحبه في الهداية قال في الجرد قد اختلف الترجيع والاربع قول
 الخصاص لأن الولوالجي صحبه وقال وعليه الفتوى كما فتوا به في النفقة وظاهر كلامهم ان ملاخطة الاخرين
 أي انها لا تزاد على نصف مهر المثل ولا تنقص عن خسة دراهم معتبرة على جميع الاقوال كما هو صريح الاصل
 والمبسط اه وذكر في الذخيرة باعتبار كون المتعة وسطاً لا بغاية الجوده ولا بغاية الاداء واعتبرته في الفتح
 بأنه لا يوافق رأي من الثلاثة وأجاب في الجرب أنه موافق لكل فعل القول باعتبار حاله والنفقة لها كرباس وسط
 ولو متوسطة فقز وسط ولو خسة فاربسم وسط وكذا يقال على القول باعتبار حاله وكذا على قول من اعتبر
 حاله لا يوافق رأيها كرباس وسط أو غنيين فاربسم وسط أو محتلفين فقز وسط اه وفي البراءة جل ما في
 الذخيرة في هذا يمكن واعتراض الفتح عليه واردم من حيث الاطلاق فانه يفيد انه يجب من القز ادا (قوله
 أي النفقة) تفسير للغير المبرور في سواها وانما أخرجها لآلة منعها واجبة كما علت (قوله الامن سبي
 لها مهر الخ) هذا على ما في بعض نسخ القدوري ومشي عليه صاحب الدرر لكن مشي في الكنز والمثل على
 انها تنصب لها ومثلها في المبسط والمخط وهو رواية التأويلات وصاحب التيسر والكشاف والفتح كما في
 البراءة وصرح به أيضاً في البدائع وعزاه في المراج الزاد الفقهاء وبياع الاسبياني وعن هذا قال
 في شرح المثل انه المشهور وقال الخليل الرمي ان ما في بعض نسخ القدوري لا يصادم ما في المبسط والمخط قلت
 فكيف سمع ما ذكر في هذه الصفحة وعليه فكان يشي المصنف اسقاط هذا الاستثناء في البراءة فسننا
 ان الفرقه اذا كانت من قبلها قبل الدخول لا تنصب لها المتعة ايلاً لانها الحائنة (قوله بل المبسوط ما الخ)
 أي بل تنصب لها قال في البدائع وكل فرقة جاءت من قبل الزوج بعد الدخول تنصب فيها المتعة الا أن
 يرتد أو ياتي الاسلام لان الاستحباب طلب الفضيلة والكافر ليس من أهلها (قوله فالملقات أربع) أي
 مطلقة قبل الوطء أو بعده أي لها أولاً فالملقة قبله ان لم يسلم لها فمتها واجبة وإن سبي فغير واجبة ولا
 ممتعة أيضاً على ما هنا والمطلقة بعده متعتها ممتعة سبي لها أولاً (قوله أو يفرض فاس مهر المثل) يجب
 مهر مفعول فرض قال في البدائع لو تزوجها على أن لا مهر لها واجب مهر المثل نفس العقد عندنا بدليل انها

وهي درع وخار ومطعة لا تزيد على
 نصفه أي نصف مهر المثل لو
 الزوج غنياً ولا تنقص عن خسة
 دراهم لوقفها (وتعتبر المتعة
 بمالهما) سكا النفقة به بقى
 ونسب المتعة لمن سواها أي
 النفقة (الامن سبي لها مهر
 وطلقت قبل الوطء) فلا تنصب لها
 بل المبسوط سبي لها مهر أولاً
 فالملقات أربع (وما فرض)
 بتراضيها أو يفرض فاس مهر
 المثل (بعد العقد) انشائي عن
 المهر (أوزيد) على ما سبي

ولم يثبت الفرض من الزوج يجب عليه الفرض حتى لو امتنع بغيره القاضي عليه ولو لم يعمل بآب مناه في
 الفرض وهذا دليل الوجوب قبل الفرض (قوله فانهما تلزمه) أي الزيادة أن وطى أو لمات عنها وهذا
 التفرع مستفاد من مفهوم قوله لا ينفك أي الطلاق قبل الدخول فيسقط زوجه وتاكد ما لا يدخل
 وبنه الموت (قوله بشرط قبولها الخ) اعاد أنها صحيحة ولو لا شهود أو بعد هبة المهر والارامنه وهي
 من جنس المهر أو من غير جنسه بجر وسواء كانت من الزوج أو ولي قد صرحوا بأن الأب والجد لا يزوج إياه
 ثم زاد في المهر صخر وفي اتفق الوسائل ولا يشترط فيها لفظ الزيادة بل تصح بلفظها وقوله واجتنب بكذا
 أن قبلت وأن لم يكن بلفظ ذلك في مهره وكذا يصحيد النكاح وأن لم يكن بلفظ الزيادة على خلاف فيه وكذا
 لو أن تزوجه بمهر وصكانت قد وهته فانه يصح أن قبلت في مجلس الاقرار وأن لم يكن بلفظ الزيادة (قوله
 ومعرفة قدرها) أي الزيادة طوعا لا زك في مهره ولم يصر لم تصح الزيادة للبهالة كما في الواقعات بجر
 (قوله وبما الزوجية الخ) الذي في البصر أن الزيادة بعد موتها صحيحة اذا قبلت الورثة عند أبي حنيفة
 خلافا لما كان في التبيين من البيع اه وعزاد في اتفق الوسائل الى القدوري ثم قال في ذكر الزيادة بعد
 الطلاق البات في انقضاء العقد في الرجعي والظاهر انه يجوز عندنا ما لا يملك الموت انتزاع النكاح وفان محل
 التملك وبعد الطلاق المهر باق وقد ثبت له ذلك عندنا في الموت في الطلاق أو وما ذكره في البصر المخط من
 رواية يصر عن أبي يوسف من أن الزيادة بعد الفرقة باطلة يعمل على أنه قول أبي يوسف وحده لأنه خالف أبا
 حنيفة في الزيادة بعد الموت فيكون قد منى على أصله ولم يتقل عن الإمام في الزيادة بعد البيئونة شئ في فصل
 الجواب فيه على ما نقل عنه في الزيادة بعد الموت اه وتعه في البصر قال في التبر والظاهر عدم الجواز بعد
 الموت والبيئونة واله يرشد بتقدير المخط بجعل قيام النكاح اذ تخلوا أن ظاهر الرواية أن الزيادة بعد طلاق
 المسم لا تصح وفي رواية النوادر تصح ومن ثم جزم في المراج وغيره ما شرطه بخلاف الزوجية حتى لو زادها بعد
 موتها لم تصح والاتصاف بأصل العقد وان كان يقع مستندا لأنه لا بد أن ثبت أو في الحال ثم يستند
 ويشوبه مستند انقضاء العقد فيستند ما ذكره القدوري وموافق رواية النوادر اه قال ط والذي
 يظهر أن ما في المخط والمراج يخرج على قوله ما فلا ينافي ما في التبيين وكون ظاهر الرواية عدم صحة الزيادة
 بعد طلاق المسم لا يقتضي أن يكون ظاهر الرواية من الفرق بين التبيين فام عندا جهته فانه في النكاح أمر اه
 تعالى بعدم تسان الفصل بين الزوجين وهذه الزيادة من مرعاة الفضل يؤيده مشروعية المتعة فيه بخلاف
 البيع اه (قوله وفي الكافي الخ) حاصل عبارة الكافي تزوجه في السري بالثمة في العلانية بالثمن ظاهر
 المنصوص في الأصل اه يلزمه عندما لا تسان ويكون زيادة في المهر وعند أبي يوسف المهر هو الاول لأن العقد
 الثاني لم ينفك مافيه وعند الإمام الثاني وان قلنا لا ينفك مافيه من الزيادة كن قال للبعد الا كبر ما منه
 هذا لأن ما عندنا من يمتنع البعد وعنده وان لغافي حكم النسب يعتبر في حق الحق كذا في المبسوط اه
 وذكر في التتبع ان هذا اذا لم يشهد على أن الثاني عزل والا فلا خلاف في اعتبار الاول فلا وحي العزل لم يقبل
 بلائمة ثم ذكر أن بعضهم اعتبر ما في العقد الثاني فقط بناء على أن المقصود تقدير الاول الى الثاني وبعضهم
 أوجب كلا المهرين لأن الاول ثبت ثنوا لمرته والثاني زيادة عليه فيجب بكاه ثم ذكر أن القاضي خان أفتى بأنه
 لا يجب بالعقد الثاني شئ ما لم يقصد به الزيادة في المهر ثم وفق بينه وبين إطلاق الجمهور أن المهر يعمل كلامه على
 أنه لا يلزم عندا تعالى في نفس الأمر الا يقصد الزيادة وان لم في حكم الحاكم لأنه يؤاخذ بظاهر لفظه الآن
 يشهد على العزل وطال الكلام فراجعه أقول في ما اذا جحد بمثل المهر الاول ومتقضى ما من القول
 ما متبعا بقدر الاول الى الثاني أن لا يجب الثاني شئ من هذا لازمة فانه وعلى القول الثاني يجب المهران (تنبيه)
 في القبة جحد للعلل نكاحا بجر يلزم ان جحد لا جمل الاحتياط اه أي لو جحد لاجل الاحتياط
 لا تلزمه الزيادة بلا نزاع كافي الزاير في ثبوت بني على ما حصل على ما ذكرنا من صحة الزوجة أو أنشد والا فلا يصح في
 إرادته الاحتياط كما جزم من الجمهور أو يحصل على ما عندا تعالى وسأقي تمام الكلام على مسألة مهر السر
 والعلانية في آخر هذا الباب (قوله ويحصل على الزيادة) لوجوب تصحيص التصرف ما لم يكن واشترط القبول
 لأن الزيادة في المهر لا تصح إلا بفتح عن التبيين (قوله وفي البرازية) استند إلى ما في الخالية وأقره في التبر

فانه تلزمه بشرط قبولها في المجلس
 أو قبول ولي الصغرة ومعرفة قدرها
 وبما الزوجية على الظاهر
 وفي الكافي جحد النكاح بزيادة
 أقسامه الا لقان على الظاهر في
 الثانية ولو وهته مهرها ثم أقر
 بكذا من المهر وقبلت صح ويحصل
 على الزيادة وفي البرازية الأشبه
 أنه لا يصح بلا قصد الزيادة

لكن ارتضى في الفتح ما في النسخة وهو الواجبه لانه حيث ثبت جواز الزيادة في المعبر يحصل كلامه عليها بقرينة
 الهبة الدخالية ارادة الزيادة على ما كان عليه لقصده التعويض عنه فلا يصح في انه لم يرد الزيادة تأمل (قوله
 لا ينف) أي بالطلاق قبل الدخول يحرم وهذا خبر قوله وما فرض الخ (قوله بالمفروض) منقطع باختصاص
 وقوله في العقد متعلق بالمفروض وقوله بالنسب أي قوله تعالى نصف ما فرضتم مشطوق باختصاص أي وما فرض
 بعد العقد أو يزيد بعده ليس مفروضاً في العقد (قوله بل بحجب المتعة في الاول) أي في المهر فرض بعد العقد لا في
 هذا المفروض تعين للواجب بالعقد وهو مهر المثل وذلك لا ينصف فكذلك ما نزل منزله نهر وعنده أبي يوسف
 انما نصف المفروض في الاول أصح كما في شرح الملتقى (قوله ونصف الاصل في الثاني) أي في المهر زاد بعد العقد
 (قوله ومصححها) الخط الاسقاط كما في المغرب وقد يجعله لا في خط أيها غير صحيح ولو شدة ولو كبيرة فوقف
 على اجازتها ولا بد من رضاها في هبة الخلاصة خوفاً من ضرب حتى وهت مهرها لم يصح لو فاداً على الضرب
 اه ولو اختلفا فاقول لندى الاكراه ولو برهنه فقيمة الطوع أولى قيمة وأن لا تكون مريضة مرض الموت
 ولو اختلفت ومهرها فاقول للزوج انه كان في الصحة لانه يشكر المهر خلاصة ولو وهبته في مرضها فالتفتلها
 فلدعوى لها بل لزوجها بعد موتها وعلم القروع في البصر (قوله لكاه أو بعضه) فقيمة في البدن بما اذا كان
 المهر دى نأى درهم أو دينار لأن الخط في الاعيان لا يصح بحرم ومعنى عدم هبته ان لها ما تأخذ منه مادام
 قائماً فلو هلك في دمه سقط المهر عنه لما في الزبانية أبرأ منك هذا العبدى العبد وبعده ضده اه نهر (قوله
 ويرتد بارة) أي كهبه الذين عن عليه الذين ذكره في اتفق الوسائل بمقتضى قوله واستدل في البصر
 بما في مدائن الفتنة فالتزوج بها أبرأ منك ولم يقل بقت أو كان غايها فالت أبرأ من زوجي براء الا اذا رده
 اه حال في البر ولا يفتي أن لندى انما حرمه الخطوط كانه يفتي أن الخط أبرأ من معنى (قوله كرم
 لا دها ينع الوطء) أي أو يلقه به بغيره قال الزبيلى وقيل هذا التفصيل في مرضها أو ما مرضه فنع مطلقاً
 لانه لا يعبر عن تكسر وقور عادة وهو الصحيح اه وشمله في الفتح والبصر والبر وقلت ان كان التكسر
 والقور منه ما تضمن الوطن أو مشتره كان مثل المرأة في اشتراط المنع أو النسر والافوه كالصحيح فواجه
 كون مرضه ما تضمن صحة الخلوة لأن يقال المراد أن مرضه في العادة يكون مانعاً من وطئه فلا قلانة
 في ذلك التفصيل فيه بخلاف مرضها فاقول (قوله وجعله في الاسرار من الحسى) فلو جعله في الصرامان
 لتحق الخلوة حيث ذكر ان لا فامة الخلوة مقام الوطن شرطاً أربعة الخلوة الحقيقية وعدم المانع الحسى
 أو الطبي أو الشرعى فالاول للاحتراز عما اذا كان هناك ثالث فليست بخلوة وعن مكان لا يصلح للخلوة
 كالصبي والطريق العام والحمام الخ ثم ذكر عن الاسرار ان هذين من المانع الحسى وعليه قال المانع الحسى
 ما يمنع هان أصلها أو ما يمنع همتها بعد تحققها كالمرض فاقول (قوله فليس للطبي مثال مستقل)
 قائم مثلاً للطبي بوجود ثالث وبالحض أو التقلص مع ان الاول منى شرعاً بشر الطبع عنه فهو مانع حسى
 طبي شرعى والثاني طبي شرعى ثم ساقى عن الشرعى أن جليلة أحد همتا مع ناعى انه يمنع من وطئ
 الزوجة بمحض طبعها مع ان لا يابس به شرعاً فهو مانع طبي لشرعى لكنه حسى أيضاً فاقول (قوله
 كحرام لمرض أو نفل) لحج وأعره قبل وقوف عرفة أو بعده بل طوافه أو طلق في اسرار التقلص
 ما اذا كان يقذه أو يفيراده وقد فوضوا على انه أن يجعلها اذا ما يفيراده من قلت فاقول ان التعصم
 الاخير غير مرد لان العلة المحرمة وهي مفقودة (قوله ومن الحسى الخ) المسكنا ظاهر العطف يقتضى
 أن الرق وما عطف عليه يخرج عن الموانع الثلاثة مع انها من الحسى فذهب الشارح ط (قوله بالكون)
 تقل الخبر الرطب في شرح الارون للشافعى زكركر ان القرن يخبر راء ما يرجع من اسكانها (قوله علم)
 في البصر عن المغرب القرن في القرع مانع يمنع من مولد الزكفة ما عتقة غلظة أو لم أو عظم وأمره ارتقاء
 بها ذلك اه ومقتضاه ارتقاء القرن والرق (قوله وعقل) بالعين المعلقة والفاء وقوله عتقة بالعين المعلقة
 في خارج القرع ففى التماسه انه متى يخرج من قبل المرأة شبه بالادرة للرجل (قوله ولو بزوج) البلد
 للمصاحبة أى ولو كان المهر مصاحب الزوج بمعنى أن يفرق بين أن يكون الزوج أو الزوجة أو كل منهما
 صنعا اه ح قال في البصر في خلوة الصغرى الذى لا يقد على الجماع قولان ويزم غاشى خان بعدم الحصة
 فكان هو العقد ولذا قيد في الذخيرة بالمراحم اه وتجب العتقة بخلوة وان كانت فاسدة لأن تصرعهم

منظ
في خط المهر والابرا منه

مطل
في أحكام الخلوة

(لا ينف) باختصاص النصف
 بالمفروض في العقد بالنسب بل
 بحجب المتعة في الاول ونصف
 الاصل في الثاني (ومصححها)
 لكاه أو بعضه (عنه) قبل أو لا
 ويرتد بارة كما في البصر (والخلوة)
 مبتدأ آخره قوله الا في كالوطن
 (بلا مانع حسى) كرم لا دها
 يمنع الوطن (وطبي) كوجود
 ثالث عاقل ذكره ابن الكمال وجعله
 في الاسرار من الحسى وعليه
 فليس للطبي مثال مستقل
 (وشرعى) كحرام لمرض أو نفل
 (و) من الحسى (رأى) فخصتين
 التلاحم (وقرن) بالكون عظم
 (وعقل) فخصتين عتقة (ومصر)
 ولو بزوج

وجوبها بالخلوة الفاسدة شامل لخلوة الصبي - كذا في العرم من باب العدة (قوله لا يطاق معه الجماع)
 وقدرت الاطاعة بالبلوغ وقبلها بغيره والاولى عدم التقدير كما قدمناه ولو حال الزوج قطيعه وأراد الدخول
 وانكر الاب قال قاضي ريبنا النساء ولم يعتبر السن كذا في الخلاصة بحر (قوله ولا وجود لثالث) قدر قوله
 بل لا يكون عقلا على قربة لما منع حسي يتأهل على ما عصى فقل لكن علت ما عصى قال ط ولا يكثر مع ما تقدم
 لأن الثالث قبل من الشارع وهذا من المصنف تنقيح (قوله ولو ناعما أو أعي) لأن الأعي يحس والنساء
 يستقدن ويتأولن فتح دخل فيه الزوجة الاخرى وهو المذهب شاع على كراهة وعلتها بحضرة شترتها بحر
 قلت وفي الزانية من الخطر والاحالة لا بأس بان يجامع زوجته وأمنه بحضرة الثاين اذا كانوا الايطون به
 فان علوا كره اه ومقتضاه صحة الخلوة عند تحقق النوم تأمل وفي العرم فصل في البنتي في الاعي فان لم
 ينف على حاله تصح وان كان أصم ان كان نهارا لا تصح وان كان ليلا تصح اه قلت الظاهر انه أراد بالاصم غير
 الاعي اما لو كان أعي أيضا فلا فرق في حقه بين النهار والليل تأمل (قوله والمجنون والمغص عليه) وقيل
 يمنع من غشائها يندى أمته طبعها اه أي وكذا يندى أمه بالاولى لا بما اجنبت له لخل لم ينف وجرم به
 علت ما عصى من انه لا يظهر الفرق بين الليل والنهار في حقه تأمل (قوله به ينفق) زاد في العرم من الخلاصة
 انه المتخلف تأمل وجرم الامام الرسمي في المبسو بان كلامه جامع وهو قول أبي حنيفة وصاحبه لانه
 يمنع من غشائها يندى أمته طبعها اه أي وكذا يندى أمه بالاولى لا بما اجنبت له لخل لم ينف وجرم به
 أيضا الامام قاضي خان في شرح الجامع وفي البدائع لو كان الثالث جارية روى ابن محمدا كان يقول
 أن لا تصح خلوة من يرجع وقال لا تصح اه ولعل وجه الاول ماصر جوابه من انه لا بأس بوطئ المستكوبة
 بمعاينة الامة دون عكسه لكن هذا يظهر في أمته دون أمته على ان ثبوت الباس شرعا لا يلزم منه عدم نفرة الطباع
 السليمة عنه وحيث كان هو المنقول عن أغنياء الثلاثة كما مر وعزا أيضا في الفتاوى الهندية الى الفخيرة
 والخط والنسابة لا ينبغي العدول عنه لواقعة الدواية والرواية وقد أقال الرحق الطبع كيف يجعل المذهب
 الفخري به ما هو خلاف قول الامام وصاحبه مع عدم اتصاله في المعنى (قوله ان كان عقورا مطلقا) أي
 سواء كان كلبه أو كلبها (قوله لا ينفق مطلقا) أي عقورا أو لا وعقله في الفقه بقوله لأن الكلب قط لا يشتدي
 على سيده ولا على من يمتعه سيده عنه اه وحيث لا ينفق الكلب فوجهه يكون سيده في صورة الغالب لها ملا
 بعد وعقله وكذا الوأمرها الزوج أن تكون قوله لانها وان كانت في صورة الغالبة وان كان يبدو عليها
 الكلب لكن يمتعه سيده عنها فتصح الخلوة فانهم (قوله أو كان للزوجة) أي أو كان غير عقور وكان
 للزوجة فانه يكون أمضا لكن مقتضى ما علب به في الفقه انه لا فرق بين كلبه وكنها لأن كلبها وان راحلته
 الزوج يمكن أن تنعمه عنه فلا بد وعقله فتصح الخلوة تأمل (قوله وكذلك) بالواو وفي بعض النسخ باو
 وهو قصر يف اه ح أي لأن الصور أربع عقوره أو لها غير عقور كذلك فذكر أو لأن المانع ثلاث صور
 عقور ومطلقا وغير عقور ولها وبقي غير مانع الصورة الرابعة هي أن يكون غير عقور وكذلك (قوله وبقي
 الخ) وبقي أيضا من المانع الشرعي أن يعلل طلاقها بخلوة فانها خلجا طلق لا يتحقق لأن لا يتحقق من الوطء
 وسأني وجوبها في الخلوة الفاسدة على الصحيح فقبب العدة هنا حيث لا يتحقق من الوطء
 بعد صفحة على ما في الزانية وتأني في تمام الكلام فموسياتي أيضا عنده قوله ولو اقرعنا أن امتناعها من تمكنه
 في الخلوة يمنع صحتها كانت ثيبا لا يكثر (قوله عدم صلاحية المكان) أي للخلوة صلاحية بان يأمن
 فيه الطالع غيرهما عليها ككامله أو البيت ولو لم يكن له مقتضى وكذا الحمل الذي عليه قبة مضروبة والبيتان
 الذي له باب مغلق بخلافه ما ليس له باب وان لم يكن هناك أحد بحر ولو كنا في مخزن من خان يسكنه الناس
 فرز الباب لم ينفق والناس قوم وفي وسطه غير مترصد ينظرونها صحت وان كانوا مترصدين فلا نفق (قوله
 كسبه وطريق) لأن المسجد يجمع الناس فلا يأمن الدخول عليه ساعة فساعة وكذا الوطء فيه حرام قال
 تعالى ولا تشارعن وانتم عاكفون في الساجد والطريق عز الناس عادة وفقد وجوب الاقتباس في موضع الوطء
 بدائع قلت ويؤخذ من قوله وكذلك الوطء فيه حرام الخ انه مانع وان كان خاليا وبه مغلق قاتل وفي الفقه

قوله والمجنون والمغص عليه كذا
 بخط الحاشي وهو غير موافق لقول
 المصنف أو مجنون الخ كيمص

(لا يطاق معه الجماع) أو بلا

(وجود ثالث معها) ولو

ناعما أو أعي (الأن يكون)

الثالث (مصدرا لا يعقل) بان لا يبر

عما يكون بينهما (أو مجنونا

أو مغص عليه) لكن في الزانية

ان في الليل صحت لانيها وكذا

الاعبي في الاصم (أو جارية

أحدهما) فلا تنفع به بقية بنتي

(والكلب يمنع ان كان عقورا)

مطلقا في الفقه وعندنا كلبه

لا ينف مطلقا (أو كان للزوجة

والا) يكن عقورا وكانه (لا

ينفع وبقي منه عدم صلاحية

المكان كسبه وطريق

ولو سافر بها فعدل عن الصلاة بها الى مكان خال فهي صعبة (قوله وحسام) أي بابه مفتوح أما لو كان مغفولاً
عليها وحدها فلما منع من صحتها كالأصلي فافهم (قوله وسلخ) أي ليس على جوانبه متر وكذا إذا كان السر
وقفاً أو مضى بصاحبه فلو غام انسان بطلع عليها منع وقبه ولا تصح في المسجد والحمام وقال شاذان كانت طلبة
شديدة وصحت لانها كالسائر وعلى قياس قوله تصح على سطح لاستزادة اذا كانت ظلة شديدة ولا وجبه ان لا تصح
لان المنافع الاحساس ولا يكتفى بالبر الأبرى الى الامتناع لوجود الاعى ولا ابصار للاحساس اه قلت
الاحساس انما يكتفى اذا كان معصاً أحد على السطح أما لو كان فوقه وحدها واماناً من صعود أحد اليها لم ينش
الاحساس بالبر والظلة الشديدة تمنعها كالأصلي تأمل (قوله وباب مفتوح) أي بحيث تكثر انسان
رأها وقبه خلافه في مجموع التوازل ان كان لا يدخل عليها أحد الا باذن فهي خلوة واختار في الأخيرة انه
منع وهو الظاهر بصر ووجهه ان امكان النظر مانع بلا توقف على الدخول فلا فائدة في الاذن وعدمه (قوله
وماذا ان يهرتها) لان الممكن لا يحصل بدون المعرفة بخلاف ما اذا لم تعرفه والفرق انه ممكن من وطئها اذا عرفها
ولم تعرفه بخلاف كسكها فانه يجرم عليه كذا في البر وقبه انه اذا لم تعرفه يجرم عليها فكيف منها للظاهر أنها
تغصم من وطئها على ذلك فنفى أن يكون ماقتاً تأمل ح قلت ان هذا المنافع يدور والله ان يجرها انه
زوجهما لما لا يقتصر من جهته يحكم بهصة الخلوة فليزم المهر ط (قوله في الاصم) أي أصم الراويين
لكن صرح شراح الهداية بان رواية التلمح في التطوع عشاءة وشيئاً به قول الحائفة وفي صوم القضاء وكفارات
والمندوبات وروايات والأصم انه لا يمنع الخلوة وصوم التطوع لا يمنعها في ظاهر الرواية وقبل منع اه وقول
الكنز وصوم الفرض يدخل فيه القضاء والكفارات والمندوبات فكيف اختياره رواية المنع في غير التطوع
لان الظاهره بغيره جاز في رواية يذم في الصك تنصير الحائفة بالاصم فانه يفسد ان مقابل جميع
وكذا قول الهداية في صوم القضاء والمندوبات كالتطوع في رواية فانه يفسد ان رواية كونهما كصوم رمضان
أقوى ووجه هذا ما يندمج فيه في البر بقوله وفي أن يكون صوم الفرض ولو مندوباً ما يفسد كصوم رمضان
افساداً من كان لا كفارة بقبه فهو مانع شرعي اه (قوله ان تصم) أي الصائم لتسقط الكفارة بشبهه
خلاف الامام مالك رحمه الله فانه يرى شرطه بانه تسبوا ولا كفارة ط (قوله وكل ما أسقط الكفارة)
كشرب وجعاً وتسبوا به تاراً وبه تخل ط (قوله وملازمة الفرض خطاً) قال في البر لا شئ ان افساد
الصلاة لغيره عذر ارم فرضاً كانت أو نفلاً فنفى أن تقع مطلقاً عنهم قالوا ان الصلاة الواجبة لا تقع كالنفل
مع أنه ما تم تركها وأغرب منه ما في الاصطلاح أن صلاة التطوع لا تقع الا بالبر لا بغيره فانه لا يفسد مؤكدة
فلا يجوز تركها بل هذا العذر اه فانه يقتضي عدم الفرق بين السن المؤكدة وان الواجبة تقع بالاولى اه
قلت والحاصل أنهم لم يفرقوا في احرام الحج بين فرضه ونفله لا شراً كهما في لزوم القضاء والدم ورفقوا بينهما
في الصوم والصلاة أما الصوم فظاهر لزوم القضاء والكفارة في فرضه بخلاف نفله وما لم يزل في الضرر فيه
بالنظر بسببه لانه لا يلزم الا القضاء لا غير كما في الجهره وتوأم في الصلاة فالفرق بينهما مشكل اذ ليس في فرضها ضرر
رائد على الاثم ولزوم القضاء وهذا موجود في نفلهما ووجهان فيهما الاثم في الفرض أعظم وفي كونه منوطاً
لمنع هبة الخلوة خفاء والازم أن لا يكون قضاء رمضان والكفارات كالنفل ولعل هذا وجه اختيار الكثرة لاطلاق
فرض الصوم كالكفارة فكذلك الصلاة ينبغي أن يكون فرضها وظلها كفرض الصوم بخلاف نفله لانه اوسع
بدليل أنه يجوز إظهاره بلا عذر في رواية وخل الصلاة لا يجوز قطعه بلا عذر في جميع الروايات فكان كفرضها
ولعل المذهب عام عندهم فرق بينهما لظهور تناوذه تعالى أعلم (قوله فيما يجي) أي من الاسكان ط (قوله
ولو يجي) أي مقطوع الذم كروايتين من الحب وهو القطع خالف في الغاية والظاهر أن قطع الحبين
ليس بشرط في المبوب ولذا اقتصر الاصحاب على قطع الذكر ح عن النهر (قوله أو خسباً) یعنی انشاء

وحسام وصهره وسلخ وباب

مفتوح وماذا ان يهرتها (وصوم)

الخطوع والمندوبات والكفارات

والنساء غير مانع لخصتها في الاصم

اذ لا كفارة بالافساد ومفاده

انه لو اكل ناسياً فاسكت فخلجاً

ان تصم وكذا كل ما أسقط الكفارة

نهر (بل المنافع صوم رمضان)

أو أو صلاة الفرض فقط (كالوطى)

فيما يجي (ولو) مكان الزوج

(يجوز ما وعينا أو خسباً) أو شئ

من ظهر حاله والافساحه موقوف

وما في البر والاشياء ليس على

ظواهره كما يسطه في النهر

حالة أما المشكل فتكاحه موقوف الى أن تبين حاله ولهذا لا يزوج له من تحته لان التكاح الموقوف لا يبدأ باحثة النظر هكذا في النهاية اه أي فلا يقع الوط بالاولى فلا تصح خلوة كالخلوة بالخاص بل اولى لانه قبل اثبتين بمنزلة الاجنبى ثم قال في التبرؤ وأخاد في المبسوط أن حاله تبين بالبلوغ فان ظهرت فيه علامة الرجل وقد تزوجه أو امرأته حكم بفسخ نكاحه من حين عقد الاب فان لم يصل اليها أجل كالعتن وأن زوج رجلا تبين طلاقه وهذا صريح في عدم صحة خلوته قبل ذلك وهذا المقرر يرحل أن ما قلناه في الاشياء عن الاصل لزوجته او به رجلا فوصل اليه جاز والافلا على ذلك أو امرأته فبلغ فوصل اليها جاز والا حلال كالعتن ليس على ظاهره والله الموفق اه أي أن ظاهر ما في الاشياء انه يجوز وصول الرجل اليه أي وطئه له أو وصوله الى المرأة يصح النكاح ولو قبل البلوغ وظهر علامة فيه وأن الوط يصل قبل التبين وأن الخلوة به محصية وأنه بعد البلوغ قد تبين حاله وقد لا تبين مع أنه في المبسوط جزم تبين حاله بالبلوغ وأنه قبل التبين يكون نكاحه موقوفا فهو صحيح في عدم صحة الخلوة قبل التبين لعدم حمل الوط وقوله قل فان قوله يجوز معناه ما زاد العقد تبين سابقه ذلك قد صرح جوابا أن ذلك واضح لا شك ولا يلزم من حمل الوط وقوله والافلا على ذلك أي أن لم تظهر فيه هذه العلامة لا حكم بصحة العقد ولا بعدمها بل يتوقف ذلك على ظهور علامة اخرى وقول المبسوط أن حاله تبين بالبلوغ غير صحيح على الغالب والافتدصر جوابا انه قد سبق حاله مشكلا بعد كما اذا حاض من فرج النساء أو من فرج الرجال وقد تبين حاله قبل البلوغ كان يول من أحد الطرفين دون الآخر فتصح خلوته والحاصل أن قصد صحة الخلوة تبين حاله بظاهر لعدم حمل الوط قبله (قوله لمرض الخ) وكذا البصر وبسبب البصيرة كما سبقت في باب الوهبانية (قوله في ثبوت النسب الخ) الذي حققته في البصر بمنا ثم رأيت مقولا عن المتأخرين أن الخلوة لم تقم مقام الوط إلا في حق تكميل للمهر وجوب العدة قال وما سواه فهو من أحكام العقد كالتب في أي فانه ثبت وان لم توجد خلوة أصلا كما في تزوج مشرق في مغربة أو من أحكام العدة كالقبضه والمهر من صاحب التبرؤ تابع أي أن في هذا التحقيق ثم خالفه في الظلم إلا في ما ذكره في البصر صفة اليه ابن التفتازي عقد الفرائد لكنه أعاد أن الحلقة قبل الدخول لو ولدت لافل من ستة أشهر من حين الطلاق ثبت نسبة التفتازي بأن العلق قبل الطلاق وأن الطلاق بعد الدخول ولو لم يولد من ستة أشهر لا ثبت لعدم العدة ولو اختل بها فاطمها ثبت وان جاءت به لا كثر من ستة أشهر قال في هذه الصورة تكون انفسوية النالوة (قوله ولومن المجهوب) لا سكان نزاهة الصفاق وسبقت في باب العتق أنه ثبت نسبة اذا اختل بها ثم فرق بينهما ولو جاءت به لستين (قوله وفي تأكد المهر) أي في خلوة النكاح المصير أما الفاسد فتصيب مهر المثل بالوط لا بالخلوة كما ذكره المتأخر في هذا الباب لمرة الوط فيه فكان كالخلوة بالخاص (قوله والعدة) وجوبها من أحكام الخلوة سواء كانت محصية أم لا أي اذا كانت في نكاح صحيح أما الفاسد فتصيب فيه العدة الوط كما سبقت (قوله في عقدها) متعلق بنكاح والاولى تأخير بعد خلوة وحرمة نكاح الأمة ط (قوله وحرمة نكاح الأمة) أي لو طلق الحرة بعد الخلوة بها لا يصح تزوجه أمة عادات الحرة في العدة والوط لا ينافي (قوله ومراعاة وقت الطلاق في قسمها) أي أنه أن الوط مطلقا في الحيز بدعي يتصلح بل يعلقها واحدة في طهر لا وط فيه وهو أحسن وأوثق من فتوى ثلاثة أظهار لا وط فيها وهو حسن بخلاف غير الموطوءة فان طلاقها واحدة ولو في الحيز حسن وإذا كانت المختل بها كالموطوءة وقت طلاقها بالظهر فلا في مدة الحيز فاقهم (قوله وكذا في وقوع طلاق بائن آخر الخ) في البرائة والختار أنه يقع عليها طلاق آخر في عدة الخلوة وقيل لا اه وفي الذخيرة وأما وقوع طلاق آخر في هذه العدة فتدقيل لا يقع وقيل يقع وهو أقرب الى الصواب لان لا حكم لما اختلفت يجب القول بالوقوع استحسانا هذا الطلاق يكون رجعا أو بائنا كشيخ الاسلام أنه يكون بائنا اه ومثله في الوهبانية وبشرها والمباصل أنه اذا اختلها خلوة محصية ثم طلقها طلقة واحدة فلا شبهة في وقوعها فاذا طلقها في العدة طلقة اخرى تقتضى كونها مطلقا قبل الدخول أن لا تقع عليها الثانية لكن لما اختلفت الاحكام في الخلوة في أنها تارة تكون كالوط وتارة لا تكون جعلها كالوط في هذا اقتضا وقوع الثانية استحسانا لوجودها في العدة والمطابقة قبل الدخول لا يعلقها طلاق آخر اذا لم تكن معدة بخلاف هذه والظاهر أن وجه كون الطلاق

وقيه عن شرح الوهبانية أن العنة قد تكون لمرض أو بضع خلقة أو كبر سن (في ثبوت النسب) ولومن المجهوب (و) في (تأكد المهر) المهر (و) مهر التل بلا نسبه (والنفقة والسكنى والعدة وحرمة نكاح اختها وأربع سواها) في عقدها (وحرمة نكاح الأمة ومراعاة وقت الطلاق في قسمها) وكذا في وقوع طلاق بائن آخر على المختار (لا) تكون كالوط (في حق) بشية الاحكام

الثاني بانها الاحتياط أيضا ولم يتعزوا الطلاق الاول وأعاد الرجعي أنه بائن أيضا لانه طلاق قبل الدخول
غير موجب للعدة لأن العدة انما وجبت بعدنا الخلو كالوطء احتياطاً فان الطاهر وجود الوطء في الخلو العصبية
ولأن الرجعة حتى الزوج واقراءه بأنه طلق قبل الوطء يتقدم عليه فقع بانها اذا كان الاول لا تقعه الرجعة يلزم
حكون الثاني مثله اه ويشترى هذا قول الشارح طلاق بائن آخر فاته يصدق ان الاول بائن أيضا ويدل
عليه ما يأتي في ريسان أنه لا رجعة بعده وسبأ في التصريح به في باب الرجعة وقد علمت مما تقرر أنه ان المذكور
في الذخيرة هو الطلاق الثاني دون الاول فافهم ثم نساخر اطلاقهم وقوع البائن أولاً وانما كان يصريح
الطلاق وطلاق الموطوءة ليس كذلك فيضابق الخلو الوطء في ذلك وأجاب ح بأن المراد التثنية من بعض
الوجوه وهو أن في كل منهما طلاق بعد آخر اه وأما الجواب بأن البائن قد يلق البائن في الموطوءة
فلا يدفع المخالفة المذكورة فافهم (قوله كالنسل) أي لا يجب الفصل على واحد منهما بمجرد الخلو بخلاف
الوطء (قوله والاحسان) فلوزي بعد الخلو العصبية لا يلزمه الرجوع لفقد شرط الاحسان وهو الوطء قال
في عقد القران وهذا ان لم يفهم أنه خاص بالرجل فهو سأكنت عن ثبوت الاحسان لها بذلك والذي يظهر لي
أنه لا فرق فيه وبينها فمذ لم أتص على نقل فيه صريح والله أعلم قلت في الجرح ويقومها مقام الوطء في حق
الاحسان ان تصاد فاعلى عدم الدخول وان أقراهما حكمه وان أقراهما حكمه وان أقراهما حكمه في حق نفسه دون
صاحبه كما في المبسوط اه (قوله وسرمة البنات) أي لم يقموا الخلو مقام الوطء في ذلك فلا خلوة تزوجته
بدون وطء ولا سرية شهوة لم تحرم عليه بانها بخلاف الوطء والكلام في الخلو العصبية كما شرح به في التبيين
والفتح وغيرهما فاحذر في عقد القران مما حاصره أن حرمة البنات بالخلو العصبية لا خلاف فيها بين الصالحين
والخلاف في الفاسدة قال الثاني تحرم وقال محمد لا تحرم فهو ضعف وما أتينا من عدم الخلاف متوجعاً
بطله في التبر (قوله وحلها للأول) أي لا تلحق مطلقاً الثلاث الزوج الاول بمجرد دخوله الثاني بل لا يمتن
وطءه لحديث العصبية (قوله والرجعة) أي لا يصير امرأها بالخلو ولا رجعة له بعد الطلاق الصريح
به والخلو يجرى أي لوقوع الطلاق بانها كما قد مناه (قوله والميراث) أي لو طلقها ومات وهي
في عقد الخلو لأثر بزارة ومنه في الجرحين الجنبى وحكى ابن النخبة في عقد القران قولاً آخر أنها اثر
وان تصاد فاعلى عدم الدخول بعد الخلو قال الرضى وعلى هذا أي ما في الشرح لو طلقها في مرضه بعد الخلو
العصبية قبل الوطء ومات في عقد الخلو لا أثر وبه جزم الطوائف فيما كتبه على هذا الشرح وأقر عليه تلذذه
حامد أفندي العمادى مفتي دمشق اه (قوله وتزويجها كالإيكار) كان عليه أن يقول كالتبائت
ليوافق ما قبله من المعطوفات فانها من خواص الوطء ودون الخلو فاعلى أنها ليست كالوطء في تزويجها
كالتبائت بل تزويج كالإيكار فأاده ط (قوله على المختار) وما في الجنبى من أنها تزويج كالتزويج التبع
ضعف كما في البصر (قوله وغير ذلك) أي غير السبعة المذكورة من زيادة أربعة أخرى في النظم المذكور
وهي سقوط الوطء والموت والتكثير وعدم فساد العدة وبقي سائلان أيضاً لم يذكرهما لعدم تعليلهما وهما
أن الخلو لا تكون اجازة للزواج الموقوف عندهم وأن المرأة لا تنقض نفسها للمهر بعدها عندهما ما عند
أبي حنيفة فلها التبع بعد حقيقة الوطء كما أفاده في البصر وزاد في الوهبانية أيضاً بقاء عتة العين ويمكن دخولها
في النظم كما يأتي (قوله وغيره) بالرفع عطفاً على مثل والضمير الوطء ح أي ومفارقة الوطء في إحدى
عشر مسألة (قوله وهذا العقد تفصيل) بطله من مبتدأ وخبر والعقد بكسر العين شبه الشعر المنظوم
بعقد الدار المنظوم (قوله تكمل مهر الخ) بيان لصور المأثلة (قوله واعداد) بالكسر والمراد به
العدة (قوله واربع) بالجر عطفاً على الاخت (قوله الاما) جمع أمة وقصره للضرورة ولو أسقط لام
ولقد استغنى عن قصره (قوله فراق فيه ترحل) المراد به الطلاق اه ح وأما الترحل فهو من ترحل
القوم عن المكان استقلوا أي طلاق فيه نقل الزوجة من بيتة أو من عصمتها فافهم (قوله وأوصافه)
أي في الاعداد معنى العدة اه ح فالضمير عائدة على مذكور وهو الاعداد المذكورة في البيت السابق فافهم
(قوله اذا لحق) الضمير للطلق والالتفات للطلاق اه ح والمراد بملأه وقوعه في العدة بعد طلاق سابق
عليه (قوله القليل) بدل من الاول ح (قوله ورجعة) أي في صورتين كائدت مناه في قوله والرجعة

كالتفصيل والاحسان
وسرمة البنات وحلها للأول
والرجعة والميراث وتزويجها
كالإيكار على المختار وغير ذلك
كما تلمعه صاحب التبر
وقوله الزوج مثل الوطء في صور
غيره وهذا العقد تفصيل
تكمل مهر واعداد كذا نسب
انفاق سكنى ومنع الاختصاص
وأربع وكذا خالو الاما ولقد
راعوا زمان فراق فيه ترحل
وأوصافه تطلق اذا لحق
وقيل لا والصواب الاول القليل
أما المعايير فالاحسان يأمل
ورجعة وكذا التورث معقول

(قوله منوط) أي ما يبرز فيه الوط لا يسقط بالخلوة حق الزوجة في القضاء الوط مرة واحدة ولا يسقط عنه بالخلوة وكذا العتيق إذا اختل بها لا يسقط عنه الوط بهانظر وجه طلب التفرق وعلى هذا الحق يستغنى عن ذكر بقا الفتنة المذكورة في الوهبانية لكن يستغنى به أيضا عن ذكر باقي فتكان الأولى ذكرهما معا وإسقاطهما معا تأمل (قوله كذلك التي) يعني أن كل منهما منوطها في الفتنة كان في شأن خلها لا اه ح (قوله التكفير) يعني أن وطئ في شهر رمضان عليه الكفارة وإن خلها لا اه ح وفي التبرع عند التكفير هنا ما لا ينبغي إذا الكلام في الخلوة المحصنة وصوم الاداء بقدها كما مر ط (قوله ما فسدت عبادة) ما نفقة يعني أن وطئها في عبادة بقدها الوط ففسدت وإن خلها لا اه ح ويرد عليه ما ورد على سابقه فإن ما بقدها الوط كالإسرام والصوم والصلاة والاعتكاف المذكور بقدها الخلوة والكلام في العيصبة الآن يمثل على بقدها الخلوة على أحد المتولين كمصوم غير الاداء وصلاته للنافقة تأمل والحاصل أنه ينبغي إسقاط التكفير وفساد العبادة وزيادة فتنة قصير الأحكام التي خالفت الخلوة فيها الوط عشرة وقد قلعتما في حين مقتصر عليهما العلم بأن ما سواهما لا يضاف فيها الخلوة الوط فقلت

• وخلوة كلوط في غير عشرة • مطالبة بالوط احسان تحصيل
• وفي وارث رجمة فقد عتد • وتحريم بنت عقد بكر وتفصيل

سقوط وطء واحلال لها وكذا
تحريم بنت نكاح البكر مبدولة
كذلك التي والتكفير ما فسدت
عبادة وكذا بالفصل تكميل
ولو اقترقا فقتل بعد الدخول
وقال الزوج قبل الدخول فالقول
لها) لانكارها سقوط نصف
المهر وان أحكر الوط ولولم
تسكنه في الخلوة فان بكرا صحت
والا لان البكر انحاطا كرها
كما يحسنه الطرسوسي وأقره المصنفه
(ولو قال ان خلوت بك فانت طالق
خلها طلفت)

(قوله فقتل بعد الدخول) يطلق الدخول على الوط وعلى الخلوة المحترمة والمتبادر منه الأول والمراد هنا الاختلاف في الخلوة مع الوط أي في الخلوة المحترمة لأن الاتفاق على الخلوة لأن الخلوة مؤكدة لتمام المهر فلان الاختلاف بينهما في الوط مع الاتفاق على الخلوة لم تظهر ثمرته للاختلاف (قوله فالتقول لها لانكارها سقوط نصف المهر) كذا في الفتنة لزايدة وقطعة ابن وهبان وقال في شرحه أنه تتبع هذا الفرع بما ظفر به ولا وجد ما يشافه وجهه ما شى على القواعد لأن القول للفتنة كره اه قلت رأيت في حواشي الزاهدي أيضا وكفى فيه قولين فذكر ما مر من الزايدة إلى الخط وكاب آخر ثم عزى إلى الاسرار أن القول قوله لأنه ينكر وجوب الزيادة على النصف اه ويظهر أن رغبة القول الأول ولذا أجزم به المصنف وذلك أن المهر يجب بنفس العتد والدخول والموت مؤكدة والعلاق قبله ما منصفه فوجب الكل مقتضى النصف فعارض والمراة تنكر ذلك المعارض وتنكح السبب المقتضى الموجب للكل ولذا ثبت لها المطالبة بتمام المهر قبل الدخول ولا يعود نصف المهر المتبوض إلى ملكة بالطلاق قبل الدخول بالاتضاء والرضى ولا يتصرف فيه قبل ذلك ويتخذ نصرف المرأة منه والزوج وان أنكر الزيادة على النصف لكتنه مقرب بسببها كالأقر بالنصف وأدى الرد وكذبه المالك فدعوا الرد لانكاره لضعفان بعد الأقر لا ريبه فلا يقبل تأمل (قوله وان أنكر الوط) كذا في كثير من النسخ وكان المناسب أن يقول وان أنكر الدخول لما قرره من أن الاختلاف بينهما ليس في الوط مع الاتفاق على الخلوة وليس كون إشارة الرد ما قلناه في الاسرار أي انكاره ولا يعتد لانه في الحقيقة مدعى لسقوط النصف بالمعارض على السبب الموجب لكل فكان انكارها هو المعتبر في بعض النسخ وان أنكرت باتاه والمعتنى أن القول لها وان أنكرته أنه يبطأها في هذا الدخول الذي ادعته لكن الأولى أن يقول وان اعترفت بعدم الوط لانه لم يدع الوط حتى يقابل بانكارها اه (قوله انحاطا كرها) لانها تستسنى بالطبع فلم تكن بالاستمتاع محترمة لعدم تاحكدها المهر بخلاف الثيب لانه استباحه يذل على اختيارها لعدم تاحكدها المهر (قوله كما يحسنه الطرسوسي) أي في أقضع الوسائل والصحت في التفصيل المذكور فان الطرسوسي قل أنوع الزخيرة أو اختلافها لم يصح عنه من نفسها اختف المتأخرون فيه قال وفي طلاق التوازل عليه نصف المهر ثم ذكر هذا التفصيل وقال قلته على وجه التقفه ولم أظفر فيه بنقل والظاهر أنه أراد به التوفيق بين القولين وذكره أيضا أن هذا إذا صدقته في ذلك فلو كذبه فالتقول قولها بينهما لانها منكرة (قوله وأقره المصنف) أي تبعنا الشيخ صاحب المهر (قوله غلها) أي خلوة محصنة لانها المتبادر من لفظ الخلوة اه ح أي في قول الخائف ان خلوت بك فإفرا دها الخالية عما يمنعها وأيضه ما علمت والمراد ما يفدها من غير التعليق لما مر من الحسن أن هذا التعليق مفسد لها فهو مظهر قوم الخلوة المحصنة في النكاح الفاسد كالخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح مع أنها في النكاح القاسد قاسدة كذا ذكره

أما العيب اليسير فكلامه لما ساقى أنه في المهر فصل ويقد باهية لأنها الواعته منه يرجع بالنصف أي نصف
 ثمنه لأن نصف الثمن المدفوع فيها يظهر ولو وجهته أقل من نصفه ثم زاد ما دعى النصف ولو وجهته الأكثر والنصف
 فلا يرجع به بجر (قوله أو في الفقة) أشار إلى أنه لا فرق بين العرض المعين وغيره وهو من خصوص النكاح
 فإن العرض فيه يثبت في الفقة لأن المال فيه ليس بقصد فثبتا فوجهه بخلاف البيع بجر (قوله حصول
 المقصود) لأنه ومن الله عن ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول لتعينه في الفسخ كتمتص في العقد بدليل
 أنه ليس واحد منهما مدفوع به حتى لو تعيب فاحتاق فوجهته يرجع نصف قيمته كما ذكره نهر (قصة) حكم الموزون
 غير المعين وهو ما كان في الفقة حكم النقد أما المعين منه فكالعرض واختلف في اتبروا المنقرا من الذهب
 والقصة ففي رواية ككالعرض وفي أخرى كالنكاح كذا في البدائع نهر (تنبيه) قال في البحر وقد ظهر لي
 أن هذه المسألة على سبيل وجهها لأن المهر المذهب أو فضة أو منقرا غيرها أو منقرا أو فضة أو منقرا على عشرين وجهها
 لأن الموهوب أما الكل أو النصف وكل منها ما أن يكون قبل القبض أو بعده أو بعد قبض النصف أو أقل منه
 أو أكثره في عشرة وكل منها ما أن يكون مضروبا أو تبرا فهي عشرين والعشرة الأولى في المثل وكل منها
 ما أن يكون معسرا أولا وكذا في القبي والإحكام المذكورة اه وتعد في التبرك وتبرك منها فاضمير
 مائة وعشرين بأن يقال إن الموهوب أما الكل أو النصف أو الأكر من النصف أو الأقل فهي أربعة فترتب
 في خمسة المار تتبلغ عشرين وكل منها ما أن يكون مضروبا أو تبرا فهي أربعون وكذا في كل من المثل والقبي
 أربعون وقد مر حكمه الأكر من النصف أو الأقل (قوله فان وفي) بتقدير الفاضل وفي فوضه
 لا يتنصف من وفي بني وقا بقية قوله ولا يوفى أعاده ح (قوله وأقام بها) انما ذكر التوضيح في الأولى
 دون هذه لأنه في الأولى جعل المسمى مالا غير مال وهو ما شرط له أو وعد لها به من عدم انرا جها أو عدم
 التزوج عليها أو ما هنا المسمى مال فقط رد فبين القليل على تقدير والكنز على تقدير كما أشار إليه الشارح
 فليس هنا في المسمى وعد بشئ لئلا يسببه التصبر بالتوبة فوضه أنه قدر تدفيعه بين كونها ثيبا أو بكرًا كما يأتي
 فافهم (قوله الأولى الخ) ضابطها أن يسحق لها قدا و مهر مثلها أو كثرته ويشترط منفعة لها أولا بها
 أو لذى رحم محرر منها وكانت المنفعة مباحة الاتعا متوقفة على فعل الزوج لا خلاصة بمجرد العقد ولا بشرط
 عليها رضى له وذلك ككان تزوجها بأق على أن لا يضر بها من البدل أو على أن يكرها أو يبدى لها هدية
 أو على أن يزوجها بأبها أو على أن يرضى عنها أو على أن يطلق شرطها فلا المنفعة لا جنسي ولم يوف
 عليها إلا المسمى لأنها ليست بمنفعة مقصودة لا أحد المتعاقدين ومثله بالأولى لو شرط ما يضرها كالتزوج
 عليها أو كذا لو كان المسمى مهر المثل أو كثرته ولو كان المشرط غير مباح كمنع خنزير أو المسمى عشرة
 خا كزوجها لها أو بطل المشرط ولا يكل مهر المثل لأنه لا يمتنع بالحرام فلا يجب عوض بضائه ولو تزوجها
 على أن يرضى عنها أو يطلق شرطها بلغة المصدر لا المضارع عتق الأخ وطلعت العشرة بنفس العقد طلقه
 مرجعة لقابلته بانفسه متقوم وهو البضع والزوجة المسمى قطق والولاية لا إذا حال وعنى خيها عنها فهو لها
 ولو تزوجها على أن يرضى عنها أو يطلق امرأه فلا وعنى أن ترضى عليه عبدا ينقسم الاق على مهر مثلها
 وعلى قيمة العبد فان كانا سو احدا نصف الاق غنا العبد والنصف صد اخا فإذا أطلقها قبل الدخول
 عليها نصف ذلك وإن بعده فكلان كان مهر مثلها خمسمائة أو أقل فليس لها الا ذلك وإن أكثر فان وفي الشرط
 فكذلك والآخر المثل ونقما في المبط والفتح عن المبوط وفي اشتراط الكرامة والهدية كلام مساق
 وحاصل المسألة على وجوه ثلاثة لأن الشرط إما أن يقع له أو لا يرضى أو يضار وكل إما حاصل بمجرد النكاح أو بشرط
 على فصل الزوج وعلى كل من الستة ما أن يكون مهر المثل أو كثرته المسمى أو أقل أو مساويا وكل إما
 أن يكون قبل الدخول أو بعده وكل إما أن يساح الاتعا بالشرط أو لا وكل ما أن يشترط عليها رضى أو لا
 وكل إما أن يحصل الوفا بالشرط أو لا فهي حالتان وتمايز وتمايز هذا خلاصة ما في البحر (قوله والثانية
 الخ) قال في الفقه وأما الثانية فكان يترجمها على أن أق ان أقام بها أو أن لا تسرى عليها أو أن يطلق شرطها
 أو أن سكنت مولدا أو أن كانت أعجمية أو ثيبا وعلى أن كان كان اضدادها (قوله بضوات النفع)
 الباء السببية لأنه في الأولى سعى لها ما لها فيه نفع وهو عدم انرا جها وعدم التزوج عليها وضوء فاذا وفي

كثوب معين أو في الفقة

(قبل القبض أو بعده لا) رجوع

لحصول المقصود (نكحها)

بأق على أن لا يخرجها من البلد

أو لا يترجح عليها أو نكحها

(على أن أقام بها وعلى أن يرضى

أن أخرجهما فان وفي) بما شرطه

في الصورة الأولى (وأقام بها

في الثانية (فلهما الألب) رضا به

فما صور أن الأولى نكحة المهر

مع ذكر شرط نكحها والثانية

قيمية مهر على تقدير وغيره على

تقدير (ولا يوف ولم يتم) المهر

المثل لقوت رضاها بضوات النفع

فلهامسي لانه صلح مهر او قد تم رضاها به وعند فرواته بشدم رضاها بالمسي فكمثل مهر ثلثها في الثانية
 حتى تسعين ثانياً غير صحيحة الجملة كما بان فوجب فيها مهر المثل (قوله في المسألة الاخير) بقيد قوله
 ولا يزداد على ألفين فقط وح في بعض النسخ في الصورة الثانية ذات التقديرين (قوله ولا ينقص عن ألف)
 أي في المسألتين (قوله لا تنافهما في ذلك) أي لو زاد مهر ثلثها في المسألة الاخرية على ألفين ليس لها أكثر
 من الألفين لانها ردت معه بمثل الوطء لها بين الألف والألفين بخلاف المسألة الاولى فانه لو زاد على ألفها
 مهر المثل بالغ ما بلغ لانها لم تره على العنف وحده بل مع الوصف النافع ولم يحصل لها ولو نقص عن ألف في المسألتين
 فلهما الألف لا يضر به (قوله لسقوط الشرط) لانه اذا لم يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يثبت
 في الطلاق قبل الدخول فسقط اعتباره فليس في المسمى فيتنصف بدائع (قوله وقال الشرطان محصيان)
 أي في المسألة الاخرية قال في الهداية حتى يسكران لهما الألفان أو الألفان وأصل المسألة في الأجزاء في قوله
 الشرطان قاسدان ولهما مهر مثلها لا ينقص من الألف ولا يزداد على ألفين وأصل المسألة في الأجزاء في قوله
 ان خطته اليوم فله درهم وان خطته غدا قلت نصف درهم اه (قوله في الاصح) مقابله ما في نوادر
 ابن حنابلة عن محمد انها على الخلاف وضعفه في البحر (قوله لثمة الجملة) جواب عبارتي عن قول الامام
 حيث أنه الشرط الثاني في المسألة المتقدمة وهي ما اذا تزوجها على ألفان أو أقام بها أو ألفين ان أخرجها
 وفي هذه الصورة صح الشرط مع أن التزويج موجود في صورتين وأجاب في الفاية بأنه في المتقدمة دخلت
 الغاطرة على النتيجة الثانية لان الزوج لا يعرف هل يضر بها أو لا ما اذا فالمرأة على صفة واحدة من الحسن
 أو القبح وجهها الزوج يصفها لا يوجب خطراً وردة زلي بأن من صور المسألة المتقدمة ما لو تزوجها على
 ألفين ان كانت حرة أو ان كانت له امرأة وعلى ألفان سكنت مولدة أو لم تكن له امرأة أمع أم لا فخطرة
 ولكن جهل الحال وأجاب في البصر بأن المرأة وان سكنت في الكل على صفة واحدة تكن الجملة
 قوية في الحرة وتزويجها أم أم شاهد أو لا وقوع النزاع احتج الى انها فكان فيها غاطرة
 معنى بخلاف الجمال والقيح فانه أمر مشاهد لهما تسمية لزوجها بلا مشقة واعتزفه في النهي بأنه على هذا
 ينشئ العصة فيأول تزوجها على ألفين ان كانت له امرأة وعلى ألفان لم تكن لان النكاح ثبت بالناسخ
 فلا يحتاج الى اثبات عند المنازعة قلت ولا يخفى ما فيه فان أتمه بالناسخ انما هو عند الاحتجاج الى
 اثباته على أنه قد تكون له امرأة غائبة في بلدة أخرى لا يعلمها أحد بخلاف الجمال والقيح فلهذا نسخ
 الناسخ ما في البحر ولم يلتفت لما في النهر (قوله بخلاف ما ورد في الخ) هذا أيضا من صور المسألة المتقدمة
 التي ذكرتها هنا فلهذا لم أتركها في القيد بل في القبح والجمال فلا حاجة الى اعادته والحاصل أن تزويجها
 القلة والكثرة وان وجد فيه شرط الأقل لزمه الأقل والأقل لزمه الأكثر بل مهر المثل خلافا لهما إلا في مسألة
 القبح والجمال فانه يجب المسمى في أي شرط وبعد انخفا والفرق للامام ما مر (قوله ولو شرط الخ) هذه
 مسألة استطرادية ليست من جنس ما قبلها ومناسبتها لتطبيق المسمى على وصف مرغوب له (قوله لزمه الكل)
 لان المهر انما شرع لمزداد الاستمتاع دون البكارة ح مع جميع الاخر (قوله ووجهه في البرازية) أقول
 عبارتها تزوجها على أنها بكر فاذا هي ليست كذلك يجب كل المهر حلالا لمرها على الصلاح بأن
 زالت وبسبب فان تزوجها بأزيد من مهر ثلثها على أنها بكر فاذا هي غير بكر لا يجب الزيادة والتوفيق واضع
 للمأثقل اه ووجهه التوفيق ما ذكره في العمادية عن فوائد الحنف في تعطيل المسألة الثانية انه قابل
 الزيادة ما هو مرغوب وقد فات فلا يجب ما هو بل به وأنت خير بأن كلام البرازية ليس فيه ترجيح لزوم الكل
 مطلقا بل فيه ترجيح للتفصيل والفرق بين التزويج بمهر المثل وما يزيد منه نعم قال في البرازية بعد ذلك وانما أصلها
 زاد على المثل على أنها بكر فاذا هي ثيب قبل تزويجها وعلى غير محذور ما يخفى عليها اذا أصحها المال
 الأكثر بجهة المثل على أن يجهزها ويجهز عظيم لم تأت به رجع ما زاد على مهر مثلها وكذا أفق
 أشعة خاويين في أن رجع بالزيادة ولكن صرح في فوائد الامام عليه السلام أنه لا يرجع في كلتا الصورتين
 اه أي في صورة الزيادة على مهر المثل وصورة الزيادة على المثل كما يعلم من مراجعة الفصول العمادية فيقول
 البرازية تبع العمادية ولكنه صرح الخ فيد ترجع عدم الرجوع وانه يلزم كل المهر ولذا انظم المسألة

(و) نستكن (الزيادة) المهر
 في المسألة الاخرية (على ألفين
 ولا ينقص عن ألف) لا تنافهما
 على ذلك ولو طلقها قبل الدخول
 تنصف المسمى في المسألتين لسقوط
 الشرط وقال الشرطان محصيان
 (بخلاف ما لو تزوجها على ألف
 ان كانت قيصة وعلى ألفين ان كانت
 جيلة فانه يصح الشرطان) تنافها
 في الاصح لقلة الجملة بخلاف
 ما ورد في المهر بين القلة والكثرة
 للتبعية والبكارة فانها ان تميزا
 الأقل والاخير المثل لا يرد على
 الأكثر ولا ينقص عن الأقل فصح
 ولو شرط البكارة فوجد هاتين
 لزمه الكل ووجهه في البرازية

رواية زفر وصرح في الجمع بأنها الاصح وكذا في درر العصار وأقر في غرر الاذكار وان ملك ثم لا يفتى
 أنه وان لم يكن غلاظ في عين الوسط أو قيته من اعتبار الأوصاف التي ذكرها الزوج (قوله) وكذا الحكم
 في كل حيوان (الخ) فذكر القرس ليس قيداً ولو قال أو لا ولو تزوجها على معلوم جنس وجب الوسط وأقيمت
 المكان أخسر وأقبل فانه يتم نحو العبد والتوب الهروي فأداه ح (قوله) هو عند النكاح (الخ) أما عند
 المناقصة فهو المقول على كثرين مختلفين في الحقائق في جواب ما هو النوع المقول على كثرين
 مختلفين في العدد (قوله) مختلفين في الأحكام) كأنسان فانه مقول على الذكر والآن وأحكامها مختلفة
 قال في العبر ولائلك أن التوب تحته السكن والظن والحرام والأحكام مختلفة فان التوب المبرر لا يصلح لبسه
 وغيره يصلح فهو جنس عندهم وهكذا الحيوان تحته القرس والحمار وأما الدار فمختلفة أما بصفتها اختلافاً
 فأشبهت بالبلدان والمحال والسمة والضيق وكثرة المرافق وقلتها (قوله) متفقين فيها) أي في الأحكام لمثل
 الأصول كون في بحث الخاص بالرجل وأورد عليهم أنه يشتمل الحز والتوب والصاقل والمنجون وأحكامهم مختلفة
 فأجابوا بأن اختلاف الأحكام بالعرض لا بالماهية بخلاف الذكر والأنثى فان اختلاف أحكامهما بالماهية
 بصر (تنبيه) علم عامة ككرنا أن نحو الحيوان والذابة والمالوك والتوب جنس وأن نحو القرس والحمار
 والعبد والتوب الهروي أو السكأن أو الظن نوع وأن الذي تصح تسببه وجب فيه الوسط وأقيمت الثاني فكان
 على المصنف أن يقول وكذا الحكم في كل حيوان ذكره نوع دون وصفه كما قال في متن المختار تزوجها على
 حيوان فان سمى نوعه كالقرس جازوا لم يصفه وقال في شرحه الاختيار ثم الجهالة أنواع جهالة النوع والوصف
 كقوله توب أو ذابة أو دار فلا تصح هذه التسمية ومنها ما هو معلوم النوع مجهول المصنف كقوله بعد
 أو قرس أو بقر أو شاة أو توب هروي فانه تصح التسمية ويجب الوسط الخ فقد جعل الذابة والتوب معلوم الجنس
 مجهول النوع والوصف وجعل العبد والقرس والتوب الهروي معلوم الجنس والنوع مجهول الوصف وهذا
 موافق لما مر في تعريف الجنس والنوع عند النكاح فان قلت قال في الهداية يتحقق هذا المسألة أن يسمى جنس
 الحيوان دون الوصف بأن تزوجها على قرس أو حمار أو ما زاد إلى اسم الجنس بأن تزوجها على ذابة لا يقوياً التسمية
 ويجب مهر المثل اه فقد جعل القرس والحمار جنساً قلت أراد بالجنس النوع كما صرح به في غاية البيان ولذا
 قال في الوصف وأما قول العبر لا حاجة إلى حمل الجنس على النوع لأن الجنس عند المصنف هو المقول على
 كثرين الخ فنه لا يصح حمل الجنس في كلام الهداية على الجنس انتهى كالأبي بل يتعين حمل النوع
 وكذا قال في الهداية ولو سمى جنساً بأن قال هروي قصص التسمية وبغير الزوج فقد سمى الهروي جنساً وليس هو
 جنساً بالمعنى المازر ولو تبع المصنف الهداية فقال ذكر جنسه دون وصفه بدل قوله دون نوعه لصح كلامه بأن
 أراد بالجنس النوع لمقايسة بالوصف أما مع مقابله بالنوع فلا يصح هذا ما علم في (قوله) بخلاف مجهول
 الجنس) أي ما ذكره بلام تقيد بنوع كقوله وداية فانه لا تصح تسببه فلا يجب الوسط وأقيمت به يجب مهر
 المثل (تنبيه) ما حل هذه المسألة أن المسمى إذا كان من غير التقود بأن كان مرشاً أو حواً أو أماً أو ابناً يكون معينا
 بالشارة أو إضافة فيجب بهينه أو لا يكون معينا فان كان غير مكمل وموزون فان جعل نوعه كذابة أو توب فسدت
 التسمية وجب مهر المثل وان علم نوعه وجعل وصفه كقرس أو توب هروي أو بعد صحت التسمية وبغير الجنس الوسط
 أو قيته وكذلك لو علم وصف التوب على ظاهر الرواية وعلى ما مر أنه الاصح يعني الوسط لأنه يجب في الذمة
 كالنوع بخلاف الحيوان فانه لا يجب في الذمة وإن كان مكلاً أو موزوناً فان علم نوعه ووصفه كأوب قطع
 جلد خال من الشعر صدى تعين المسمى وصار كالعرض المشار إليه لأنه ثبت في الذمة حالاً كالعرض ومؤجلاً
 كالحكم وإن لم يعلم وصفه فغير الزوج بين الوسط وأقيمت كما في ذكر القرس أو الحمار وهذا خلاصة ما في الاختيار
 والنقض والبر لكن بشكل ما في الخاتمة فترتزوجها على عشرة دراهم وتوب ووصفه كان لها عشرة دراهم
 ولو لم ينفقها قبل الدخول بها كان لها عشرة دراهم الآن تكون متعتها ككثير من ذلك اه قال في البر
 وبعد أظهر أن وجوب مهر المثل فيما إذا سمى مجهول الجنس انما هو فيما إذا لم يكن معه مسمى معلوم لكن ينبغي
 في هذا أن فلا يخفى أن التمتع أملاً لا مسمى مجهول الجنس انما هو فيما إذا لم يكن معه مسمى معلوم لكن ينبغي
 المثل قبل الطلاق اه وأجاب انه المسمى بأن التوب مجهول على العدة والتبرع كاجتزائه بالعادة غير داخل

(وكذا الحكم) وهو زوج الوسط
 في كل حيوان ذكر جنسه هو
 عند النكاح المقول على كثرين
 مختلفين في الأحكام (دون نوعه)
 هو المقول على كثرين متفقين فيها
 بخلاف مجهول الجنس كقوله وداية
 لأنه لا وسط له

مطلوب
 تزوجها على عشرة دراهم وتوب

في التبعة اذ لو دخل لا وجب فسادها ففسد الجمالة وقال في قسواء الخربة أنه زاعغهم صاحب العبر وأخيه
 في جعل التوب لغوا والحوول ولا تارة الاقامة اه قلت حله على العدة والتبرع هو معنى القائه في التسعة ويوجه
 اشكال هذا الفرع أن التوب أن لم يدخل في التسعة لزم أن يجب لها نصف المسمى بالطلاق قبل الدخول بلا نظر
 الى التبعة لصحة تسعة العشرة وان دخل فيها حتى أن يعلى حكم الم تزوجها على ألف وكرامتها أو يهدى لها
 هدية فتدفع من ألفها في الميسر بعد أن ذكر بمسألة محمد لزوجها على ألف وكرامتها أو يهدى لها
 هدية فلهامهر منها لا ينقص عن الألف قال هذه المسألة على وجهين أن أكرمها أو أهدى لها هدية فلهامهر
 المسمى والآخر المثل اه قلت فهو مثل ما لزوجها بألف على أن لا يخرجها أولا تزوجها عليها كما قد مر منه
 وبه صرح في الهداية وغاية البيان وفي البدائع لو شرط مع المسمى شيئا محجوا ولا أن تزوجها على ألف ودهرم
 وأن يهدى لها هدية ثم طلقها قبل الدخول فلهامهر نصف المسمى لأنه إذا لم يقب بالكرامة والهدية يجب تمام مهر
 المثل ومهر المثل لا يدخل في الطلاق قبل الدخول اه لكن خالف في الاختيار ولو تزوجها على ألف وكرامتها
 فلهامهر المثل لا يتعين عن ألف لأنه رضى بها وان طلقها قبل الدخول فلهامهر نصف الألف لا كرمين التبعة اه
 ونقل شعرة في العبر عن الوالدية والمهبط واعترض به على ما مر من إيجاب المسمى بأن الهدية والا حكرام
 مجهولتان ولا يمكن الوفا بالمجهول بل نقصد التسعة فيجب مهر المثل وقد أجبت عنه فيما علقته على العبر
 بما حاصله أنه يمكن حل ما في الاختيار على ما إذا لم يكرمها أو إذا أكرمها فلهامهر المسمى وهذا عين ما حل
 عليه في الميسر كلام محمد ومشى عليه في الهداية وغاية البيان والبدائع كما تزوجها على الهدية والكرام ترفع
 بعد وجودها والظاهر كما في التهر أنه يمكن هنا في ما يهدى أو كراما هدية اه فإذا لم يكرمها بشيء بقيت التسعة
 مجهولة لعدم رضى المرأة بالألف وحده فيجب مهر المثل وكذا إذا طلقها قبل الدخول فنظرنا لفساد فوجب
 التبعة كما هو الحكم عند عدم التسعة أو عند فسادها وانما أطلق في البدائع لزوم نصف الألف لأنه في العادة
 أكثر من التبعة كما علة من كلام الاختيار وهو قطع ما مر في مسألة الأوكس فقد حصل بما ذكرنا التوفيق بين
 كلامهم وتعين حل ما في الخاتمة عليه أيضا وذلك بأن يقيد بما إذا كان مهر ثلثها عشرة دراهم ولم يدفع لها أو بأ
 تخلف تسعيتها العشرة لأنها مهر المثل وهو الواجب عند فساد التسعة وقب التبعة بالطلاق قبل الدخول
 وأما دعوى الرضى الفاسد إذ التوب بطلان فلا تصح لأن وجهها لا أكرم أو الهدية أمش من جهة التوب
 لأن الأكرم تحت أجناس الثياب والحيوان والعروض والنفق والنقد والمكبل والموزون ومع هذا لم يقفوه
 فقدم القاء التوب بالاولى وأيضا يشكل على القائه اعتبار التبعة وعلى ما تزعمه لا اشكال والله أعلم بحقيقة
 الحال وتقدير ما في الخاتمة ما هو معروف بين الناس في زماننا من أن البكر لها أشياء زائدة على المهر منها
 ما يدفع قبل الدخول كدراهم النقش والحمام وقوب يسمى ثقافة السكاب وأواب آخر وسلها الزوج ليدفعها
 أهل الزوجة الى القابلة وتلانة الحمام ونحوها وما يدفع بعد الدخول كالازار والخبف والمكعب وأواب
 الحمام وهذا ما عرفت مرة بمعرفة المشروط عرفا حتى لو أراد الزوج أن لا يدفع ذلك يشترط فيه وقت العقد
 أو يبي في مقابلته دراهم معلومة بعضها الى المهر المسمى في العقد وقد سئل عنها في الخبر فاجاب بما حاصله
 أن المقر في المكتوب من أن المعروف كالشرط واجب الحاق ما ذكر بالمشروط قال عنده لم يزم كالمهر
 والواجب مهر المثل لفساد التسعة ان ذكر أنه من المهر وان ذكر على صيل العدة فهو غير لازم بالكلية والذي
 يظهر الاخير وما في الخاتمة صريح فيه ثم ذكر عبارة الخاتمة المارّة وما تقدم من اعتراضه على الصروا
 خبر بان هذه المهر كوراة تتعريف العرف على وجه الزوم على أناس من جهة المهر غير أن المهر منه ما يصرح
 بكونه مهر ومنه ما يمكن عنه تباع على أنه معروف لا بد من تسليمه دليل أنه عند عدم إرادته تسليمه لا بد من
 اشتراط فيه أو تسعة ما يقابل كما تزعم بمعرفة المشروط فلا يصح جعله دونه بما ذكر كون كلام الأئمة
 صريحه قد علمت ما شافته وشافته وقد رأيت في المقتطع التصريح بمرادهم كما قلنا حديث كوفي مسألة تسع
 المرأة نفسها حتى قبض المهر فقال ثم إن شرط لها شيئا معلوما من المهر مطلقا أو فاعاها ذلك ليس لها أن تنق
 نفسها وكذلك المشروط عادة كالنق والمكعب ودرابج الثقافة ودراهم السكر على ما هو عادة أهل حمير قد
 وان شرطوا أن لا يدفع شيء من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الامن صدق العرف من غير زندق الاصله

مطلب
 مسألة دراهم النقش والحمام والثقافة
 السكاب ونحوها

ووسط العبيد في زماننا الحثي
 (وان أمهرها العبد ون) الحال
 أن (أحدهما تزهرها العبد)
 عند الامام (ان ساوى ألقه) أى
 حصة دراهم (والاصح كل لها
 العشرة) لأن وجوب النسب
 وان قل يمنع مهر المثل وعند الثاني
 لها قيمة المثل لو عدا ورجعه الكمال
 كالواستحق أحدهما (ويجب
 مهر المثل في نكاح فاسد) وهو
 الذى قد شرط من شرائط الصحة
 كشهود (بالوجه في القبل) لا بغيره

مطلوب
 في النكاح الفاسد

لنكاح من مثله والعرف الصنف لا يلحق المصنوع عنه بالمشروط اه
 ثم رأيت المصنف أبقى به في مساوية
 وحاصله أن ذلك ان صرح بأشراطه لزم تسليمه وكذا ان سكنت عنه وكان العرف به مشهورا معلوما عند الزوج
 ولا يخفى أن هذا لو كان تبرعا وعدة لم يكن لها منتهى فيها لقيمة ولا المطالبة به وكذا لو كان لازما مقصدا
 للتحية ل ينفى أن يقال أنه بمنزلة اشتراط الهدية والاكرام ترخص الحياة بدفعه فغيب النسب دون مهر المثل
 أو يقال وهو الاقرب ان ذلك من قبيل معلوم الزرع يحول الوصف كالقرص والعبدان المتفاوتين في ذلك يسير
 في العرف فثلث الضافة يعرف نوعها من القصب والحرير وأون القطن والحرير باعتبار القصر والغنى وقلة
 المهر وكثرة وكذا ما في المذكورات فغيب الوصف من كل نوع مشابها هذا ما اخترت في هذا المقام الذى كثرت
 فيه الاوهام وزلت الاقدام فاحتفظت منه من السلام (قوله ووسط العبيد في زماننا الحثي) وأما علاه
 فالروى وأدناه الرضى كذا في البصر والتبرؤ المنع ذكرنا أن ذلك عرف القاهرة وذكر السيد والسود
 أن الحثي في عرفنا لا يجب الا بالتمسك لأن العبد متى أطلق لا ينصرف الا للسود فاذا اقتصر على ذكر
 العبد وجب الوصف من السودان اه قلت والعبد في عرف الشام لا ينزل الروى لأنه يسمى بملوك بل ينزل
 الحثي والرضى وكذلك الجارية والرومية تسمى سرة وعليه فالوصف أعلى الرضى (قوله وان أمهرها
 العبد الخ) أراد بالعبد من الشين الحلالين وبالحر أن يكون أحدهما مائة فدخل فيه ما إذا تزوجها على
 هذا العبد وهذا البيت فاذا العبد تزوج على مذبحين فاذا أحدهما مائة كما في شرح الطحاوى بغير
 (قوله ألقه) أى أقل المهر (قوله يمنع مهر المثل) جواب عن قول محمد وهو رواية عن الامام لها المهر
 السابق ونعم مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر منه (قوله لها قيمة المثل لو عدا) أى لها مع العبد السابق
 قيمة المثل لو فرض كونه عدا (قوله ورجعه الكمال) والمتون على قول الامام وفي القصة تنافي عن الخلية
 أنه نأثر الرواية (قوله كالواستحق أحدهما) أى أحد العبد من المسكين فان لها الباقي وقيمة المستحق
 ولو استحقا جميعا فلهما جميعا وهذا بالاجماع كما في شرح الطحاوى بغير (قوله في نكاح فاسد) وحكم
 الدخول في النكاح الموقوف كذا الدخول في الفاسد فيقتطع الحديث والنسب ويجب الاقل من النسب
 ومن مهر المثل خلافا في الاختيار من كتاب العدة وقسمه في البصر وسنذكر في العدة التوفيق بين
 ما في الاختيار وغيره (قوله وهو الذى الخ) بخلاف ما لو شرط شرطاً فاسداً كالأزواجته على أن لا يطاها
 فإنه يصح النكاح فيضد الشرط وحسب (قوله كنبود) ومثله تزوج الاختين معا ونكاح الاخت
 في عدة الاخت ونكاح المنة والخاصة في عدة الرابعة والامة على المنة وفي المحيط تزوج ذى مسقة فزنى
 بينهما لا وقع فاسداً اه فظلمه أنهم لا يهذان وأن النسب يثبت فيه والعدة ان دخل بغيره قلت لكن
 سيذكر الشارح في آخر فصل في ثبوت النسب عن جميع الفتاوى نكح كافر مسلمة فولدت منه لا يثبت
 النسب منه ولا عقب المنة لأنه لا نكاح باطل اه وهذا صريح في عدمه على المضمون فأنهم وقتضاه الفرق بين
 الفاسد والباطل في النكاح لكن في القليل التكلم على نكاح التمتع أنه لا فرق بينهما في النكاح بخلاف
 البيع ثم في الزانية سكينة قولين في أن نكاح المحارم باطل أو فاسد والظاهر أن المراد بالبطل ما يوجد
 كعدمه وقد لا يثبت النسب ولا العدة في نكاح المحارم أيضا كما يلى مما سأق في الحدود وقصر القهاتين
 هنا الفاسد بالبطل ومثله نكاح المحارم وباصكراه من جهتها أو بغيره بشهود الخ وقصده الاكرام بكونه
 من جهة تقيدها الكلام عليه أقل النكاح قبل فوله شرط حضور شاهدين وسأق في باب العدة أنه لا عدة
 في نكاح باطل وذكر في البصر هناك عن الحثي أن كل نكاح اختلف العلماء في جواز نكاحه بلاشهود
 فالدخول فيه موجب للعدة أما نكاح من كسرة الفهر ومعتبه فالدخول فيه لا يوجب العدة ان علم أنها
 للفهر لأنه لم يقل أحد بجواز فله يفتقد أصلا قال فغل هذا يفرق بين فاسد وباطل في العدة ولهذا يجب الحد
 مع العلم بالحكمة لأنه زنا كما في القصة وغيرها اه والحاصل أنه لا فرق بينهما في غير العدة أما فيما فرقت نأيت
 وعلى هذا فيستدفع قول البصر هل نكاح المنة عاذا لم يعلم بأنها معتدة لكن يراد على ما في الحثي مثل نكاح
 الاختين معا فان الظاهر أنه لم يقل أحد بجواز ولكن لتبرؤ وجه التقيد بالحصة والظاهر أن المنة
 في العدة لا في مثل التمتع إذ لو تأخر أحدهما عن الآخر فالتأخر باطل قطعاً (قوله في القبل) غلغلى البصر

لا يلزم مهر له ليس بمحل القبل ككفا في الخلاصة والقصة فلا يجب المهر والتقبل بشبهة تلي الأولى
كما صرحوا به أيضا بجر (قوله ككفا في الخلاصة) فإدائه لا يجب المهر بمجرد العقد القاسد بالأولى (قوله
لمرمة ومثلها) أي لم يثبت بها التمكن من الوطء فهي غير خصصة كالمطلقة بالحاض فلا تنضم مقام الوطء
وهذا معنى قول المشايخ المخلوطة الخصصة في النكاح القاسد كالمطلقة القاسدة في النكاح الصحيح كذا في الجهره
وفيه مسامحة لقصد المخلوطة بجر والظاهر أنهم أرادوا بالخصصة هنا الخالية عما بينهما أو يفسدها
من وجود ثالث أو صوم أو صلاة أو حضي ونحوه مما سوى فساد العقد لظهور أنه غير من اودها أسباب المباحة
وفيه مسامحة أخرى وهي أن المخلوطة في النكاح القاسد لا يجب العدة ككفا في مناه عن الفتح مع أن
القاسدة في النكاح الصحيح فوجبها كما مر أنه المذهب (قوله ولم يرد مهر المثل الخ) المراد به المثل ما يأتي
في المثل بخلاف مهر المثل الواجب بالوطء بشبهة غير صدقان المراد به غيره كما نص عليه في البرور على يده فافهم
هذا وفي الخاتمة لو تزوج محرمة لا عدله عند الإمام وعليه مهر مثلها بالتمام بلع اه فهي مستتنة
الآن يقال إن نكاح المحارم باطل لا خاسد على ما مر من الخلاف ويكون ذلك ثمة لا غير الاشتلاف وسياتوجه
الفرق بينهما كما أشار إليه في البصر (قوله لم يرضاها بالوطء) لأنها في المثل قسم الزيادة كانت راضية بالوطء مستتنة
حتمتها لا لاجل أن الشبهة خصصة من وجه لأن الخلق أنها قاسدة من كل وجه ولو فرضها في عقد قاسد
ولهذا لو كان مهر المثل أقل من المهر وجب مهر المثل فسادا وظهر ككلامهم أنهم أن مهر المثل لو كان أقل
من العشرة قطس لها غيره بخلاف النكاح الصحيح إذا وجب فيه مهر المثل فإنه لا يتقص عن عشرة بجر ومثله
في التهر وفيه نظر فإن مهر مثلها المعتبر صوم أيضا ككف يكون أقل من العشرة مع أن العشرة أقل
الواجب في المهر شرعا فتأمل (قوله في الأصح) وقيل بعد أنه دخول ليس لاحدها فسد البصيرة إلا أن
كفا في التهر وغيره ح (قوله بلا خلاف وجوده) قال في التهر وقول الزيلعي ولكل منهما فسد بغير محضر
من صاحبه لا يرد به عدم الوجوب إلا لا خلاف أنه خروج من المصدة والخروج منها واجب بل بإذنه أنه أمر
ثابت وحده اه ح وغيره قال في تعبير المنصف بالإمام في قوله ولكل وغيره وحده لكل أي يثبت لكل منهما
وحده (قوله بل يجب على القاضى) أي أن يلتزمنا (قوله وتجب العدة) ظاهر كلامهم وجودها من
وقت التفريق فسادا ودان في الفتح يجب أن يكون هذا في قضاء ما قد سمن من قبل القاضى اه ويحتمل أيضا إذا تزوج
بينهما ما إذا كانت ثلاثا من آخروط ولم يرضاها قطس لها لتزويج انضماما كما أشار إليه في غاية البيان وظاهر
الزيلعي يوم خلافه بجر (قوله بعد الوطء لا المخلوطة) أي لا يجب بعد المخلوطة المجردة من وطء ووجوب العدة
بعد المخلوطة ولو فاسدة أضافها في النكاح الصحيح وفي البصر من الفخيرة ولو اختلفا في الدخول فالقول له
فلا يثبت شيء من هذه الأحكام اه وفيه من الفتح ولو كانت هذه المرأة الموطوءة اخت امرأته مرت عليه
أمرته إلى انقضاء عتقها (قوله لطلان) متعلق بمحذوف حال من العدة وقوله لا الموت مصف عليه والمراد
أن الموطوءة ينكح قاسدا سواء رزقا أو مات عنها فجب عليها العدة التي هي عدة طلاق وهي ثلاث حضي
لا عدة موت وهي أربعة أشهر وعشر وهذا معنى قول المنج والمهر والمراد بالعدة هنا عدة الطلاق وما عداها وفاة
فلا يجب عليها من النكاح القاسد اه ولا يصح تعليق قوله لطلان بشبهة فجب لأن الطلاق لا يقتضي في النكاح
القاسد بل هو متاكة كفا في البصر وكذا لا يصح أن يراد بقوله لا الموت موت الرجل قبل الوطء لفسداته
لومات بعده فجب عدة الموت لما حلت من الطلاق عبارة البصر والمنع أنها لا يجب في النكاح القاسد ولما ساقى
في باب العدة من أنها يجب ثلاث حضي كوامل في الموطوءة بشبهة أو نكاح فسد في الموت والفرقة اه أي
أن كانت تحض والافتلاة أشهر أو وضع الحمل فانهم (قوله من وقت التفريق) أي تفريق القاضى
ومنه التفريق وهو نسخها أو نسخ أحدهما ح وهو متعلق بيب أي لمن آخر الوطء ت خلافا لغيره وهو
الصحيح كفا في الهداية وآثره شرأحها كالفتح والمراجع وغاية البيان وكذا صممه في الملقى والجهره والبصر ولا
يجوز تقديم ما في هذه المعتربات على ما في جميع الأنهر من تصحيح قول زفر وعبارة المراهب واعتبرنا العدة من
وقت التفريق لا من آخر الوطء فانهم (قوله أومتاكة الزوج) في البرازية المتاكة في القاسد بعد

كالمطلقة لمرة ومثلها (ولم يرد)
مهر المثل (على المسمى) رضاها
بالوطء ولو كان دون المسمى
لزم مهر المثل لقصد النسبة
بفساد العقد ولو لم يسم أو جرد
لزم بالتمام بلع (و) يثبت (لكل)
واحد منهما نفسه ولو بغير محضر
من صاحبه دخل بها أولا
في الأصح خروجها من المصدة
فلا ينافي وجوبه بل يجب على
القاضى التفريق بينهما (وتجب
العدة) بعد الوطء لا المخلوطة لطلان
لا الموت (من وقت التفريق)
أو متاكة الزوج وإن لم تخط المرأة
بالتاكة

الدخول لا تكون الا بالقول كتبت سيدك أو تركك ويجزء انكار النكاح لا يكون متاركة أو ما لو انكر وقال
 أيضا اذ هي وترجي كن متاركة والطلاق فيه متاركة لكن لا تنقص به عدد الطلاق وعدم جبي أحد هاتين
 الاخر بعد الدخول ليس متاركة لانها لا تنصل بالاقول وقال صاحب المحط وقبل الدخول أيضا لا ينطق
 بالاقول ١٥ ونحو الشارح المتاركة بالزوج كائن على الزبط لا تظاهر كلامهم أنها لا تكون من المرأة
 أصلا مع ان فسخ هذا النكاح يصح من كل منهما بمحض الآخر اتفاقا والفرق بين المتاركة والفسخ بعد كذا
 في البحر وقرئ في التبران المتاركة في معنى الطلاق فيعتصم به الزوج أما الفسخ فرفع العقد فلا يعتصم به وأن كان
 في معنى المتاركة ورد في الخبر الرمي بان الطلاق لا ينطق في الفاسد فكيف يقال ان المتاركة في معنى الطلاق
 فالخلق عدم الفرق ولا جزم به المقدسي في شرح نظم الصكوك الخ ونحوه فيما علقناه على البحر وسأفي قبيل
 باب الطلاق قبل الدخول عن الجوهرة طلق المتكوسة فاسد ثلاثا له تزوجها بلا محلل قال ولم يصح خلافا هذا
 أيضا مؤيد لكون الطلاق لا ينطق في الفاسد ولا كان غير منقضى للعقد بل هو متاركة كالتحقيق لو طلقها
 واحدة ثم تزوجها بمصاعدات اليه ثلاثا لم يلحق (قوله في الاسم) هذا أحد قولين معصمين ووجهه في
 البحر وقال انه اقتصر عليه الزبط والاخر أنه شرط لو لم يلقها بها لا تنقض صحتها (قوله ونبت
 النسب) ألا لا يورث فلا يثبت فيه وكذا النكاح الموقوف ط عن أبي السعدي (قوله احتسابا) أي
 في إثباته لحياته الوالد ط (قوله وقصير مدته) أي ابتداء مدته التي يثبت فيها (قوله وهي ستة أشهر) أي
 فاصكسر (قوله من الوطء) أي اذا وقع القرعة كباقي بيانها (قوله يعني ستة أشهر فذكر) أشار
 الى أن التقدير باقل مدة الجمل انما هو الاحتراز عما دونه لا مما زاد لانها لو دونه لا كثر من متين من وقت
 العقد أو الدخول ولم يضارهما فاته يثبت نسبه اتفاقا بهر (قوله وقال الخ) تظهر قاطبة الخلاف فيبدا اذا
 ثبت بول لستة أشهر من وقت العقد ولا قبل منها من وقت الدخول فانه لا يثبت نسبه على التقدير بهر
 (تنبيه) ذكر في القصة انه يعتبر ابتداء المقدس وقت التفریق اذا وقعت فرقة والا فث وقت النكاح أو الدخول
 على الخلاف واعترضه في البراءة يقتضي انها لو ثبت بعد التفریق لا كثر من ستة أشهر من وقت العقد
 أو الدخول ولا قبل منها من وقت التفریق أنه لا يثبت نسبه مع أنه ثبت وأجاب في التبران اعتبار ابتداء المدّة
 من وقت النكاح أو الدخول معناه في الاقل كما مر واعتبرها من وقت التفریق في معناه في الاكثركر حتى
 لو ياتيه لا كثر من متين من وقت التفریق لا يثبت النسب ١٥ ومثله في شرح المقدسي والمحال انه قبل
 التفریق يثبت النسب ولو لو دونه بعد العقد أو الدخول لا كثر من متين كما مر أما بعد التفریق فلا يثبت الا اذا
 كان اقل من ستين من حين التفریق بشرط أن لا يكون بين الولادة والعقد أو الدخول اقل من ستة أشهر
 (قوله ووجهه في التبر) ترجيه لا يعارض قول صاحب الهداية وغيره ان التوى على قول محمد (قوله
 وكثر من التصرّفات الفاسدة) أي التي تصد اذا فقد منها شرط من شروط الصحة (قوله وحكم هذا)
 أي حكم الاجارة الفاسدة بشرط فاسد كرتة دا أو مبيحة المسمى أو بعدم التسبب أو شبهة فخره والاجر خبر
 حكم والمراد به اجراء مثل أو المسمى في الصورة الاولى وأجر المثل بالناسا بل في السلامة الاخرية وقد فصل قلت
 شبهة وجوب ادائه مثل الخ قاذفي ما مضى والاضافة يائسة أو غير مضاف ومثل بدل منه كالاجتناب ح
 (قوله والواجب الاكدر الخ) يعني ان الكتابة الفاسدة كما اذا سكته على عين معينة فغيره يجب على
 المالك ان لا كثر من قيمته والمسمى وناء الكتابة والقيمة مجروران ولا يوقف عليها فاتها لا تختلف القافية
 ح (قوله وفي النكاح) أي القصد بعدم التهود مثلا مهر المثل أي بالناسا بل في الاسم ما يصلح مهر او لا
 قاتل من مهر المثل أو المسمى ح (قوله ان يكن دخل) أما اذا لم يدخل لا يجب شيء ح (قوله
 وخارج البذر) يعني أن الزارعة الفاسدة كما اذا شرط فيها قتران معينة لا حدها يحكم خارجا فيها
 لصاحب البذر وان كانت الارض فقله مثل أجر المثل واذا سكن البذر من العامل فقله البذر من
 الارض ح (قوله أجل) تكلمة بمعنى نعم ح (قوله والصلح والهرن) أي الصلح الفاسد بفروجالة
 البذل المصالح عليه والهرن الفاسد كهرن المشاع لكل من المتعاقدين نقضه ح (قوله أمانة) خبر
 أي مبتدأ محذوف عامد على كل من بدل الصلح والهرن الذين دل عليها الصلح والهرن ح يكون ما في يد المصالح

في الاصح (وبيت النسب)

احتسابا ببلاد عوة (وتعني)

مدته) وهي ستة أشهر (من الوطء)

فان صككت منه الى الوطء

اقل مدة الحمل) يعني ستة أشهر

فاكسر (بیت) النسب

(والا) بان ولده لا قبل من ستة

أشهر (لا) يثبت وهذا قول محمد

وبه يبقى وقال ابتداء المدّة من

وقت العقد كالصحيح ووجهه في

التبرانه أحوط وذكر من

التصرّفات الفاسدة احدى

وعشرين ونظم منها العشرة التي

في الخلاصة فقال

وقاسد من العقود عشر

الاجارة وحكم هذا الاجر

وجوب ادائه مثل او مسمى

أو كثره مع فقد ذلك المسمى

والواجب الا كثر في الكتابة

من الذي عماء أو من قيمة

وفي النكاح المثل ان يكن دخل

ونارح البذر لا الشأجل

والصلح والهرن لكل نقضه

امانة أو كثره مع حكمه

طلب
 التصرفات الفاسدة ١٤

أمانة وكذلك المصالح عليه في يد من هو في يده وكذلك الرهن في يد المرحل لأن كلا قبض مال صاحبه باذنه لكنه قبضه لنفسه لا للمالك فينبغي أن يكون مضمونا عليه وهو ما أشار إليه بقوله أو كالمصنع حكمه وحكم المصنع في المصلحة مضمون عليه بدل المصلح وصحح الرهن مضمون بالآقل من قبضه ومن الدين ويبنى أن يكون هذا هو المقدر حتى قلت وسأقي في كتاب الرهن التوفيق بأن فاسد الرهن كصحة إذا كان سائقا على الدين والأخلاق بأن غاية هناك أن شاء الله تعالى (قوله ثم الهبة) يكون الهبة للضرورة يعني أن الموهوب مضمون على الموهوب له بالقبض يوم القبض في الهبة الفاسدة كهيئة مشاع يقسم ح لانه قبضه لنفسه ومن قبض لنفسه ولو باذن مالكه كان قبضه قبض ضمان ربحي (قوله وصححه) أي بيع المستقرض والمال لتعدي البيع وقوله اقترض نص لم يعد وقاعه مسترعا على المستقرض ومفعوله محذوف عائله العبد يعني إذا استقرض عبدا كان قرضا فاسدا لأنه في غيبه المالك فيصح بيعه ح وقال ط اللام في العبد زائدة (قوله مضاربه) يكون الهبة للضرورة يعني أن المضاربة في يد المضارب أمانة ح أي لانه قبضها المالك لها منه وما كان المال حكمها الأمانة أي يكون مال المضاربة صار المضارب أجيرا أو المال في يد الأجير أمانة ربحي (قوله والمثل كذلك فهو أمانة ولا يمكن فساد مضاربه) أي لا يفسد مضاربه بغيره (قوله والمثل في البيع) أي الواجب في البيع الفساد بغير شرط لا يقتضيه التقاضي مثل القبض الهالك أن كان مثلاً وقيته أن كان قبضا وناه الأمانة والقبض مرفوعان ولا يوقف عليهما بالكون لما مر ح وأما بقية الأبدى والعشرين فقال في التبرع من التصرفات الفساد للصدقة والنفع والشركة والملك والكفالة والوكالة والوقف والأمانة والصرف والوصية والقسمة أما الصدقة ففي جامع الفصولين أنها كالهيئة الفاسدة مضمونة بالقبض وأما النفع حكمه أنه إذا بطل العوض فيه وقع بالتنازل كالنفع على خير أو خسر أو مبيع أو شركة وهي المنقولة منها شرطها مثل أن يجعل الربح فيها على قدر المال كافٍ للجميع ولا ضمان عليه فلهذا المال في يده كافي جامع الفصولين وأما السلم وهو ما تقدم فيه شرط من شرائط العصة حكم رأس المال فيه كالمصوب فيسميه أن يأخذه ما يدها يد سيد كذا في الفصول وأما الكفالة كما إذا جعل المكنول عنه مثلاً كقوله ما يبيع أحد اضل في حكمها عدم الوجوب عليه ورجع بمأذاه حيث كان الضمان فاسدا كذا في الفصول أيضا وأما الوكالة والوقف والأمانة والصرف والوصية فالتأخر عنهم لم يفرقوا بين فاسدها وباطلها وصرحوا بأن الأمانة كالنكاح لا يطلها الشرط الفساد وقد عرف أنه لا فرق بين فاسده وباطله وقالوا لو وقعت الأمانة بعد القبض بعد ما ولدت المضاربة فهي باطلة اه أقول وما عزاها إلى الجميع في قوله وأما الشركة المقتضية وجود فيه ولم تر أحدًا قاله بل يجوز الشركة مع التساوي في الربح وعدمه فالصواب أن يمثل بالتي شرط فيها درهم مسماة لاحدها فانه مضد لها وحكم الفاسدة أن يجعل الربح فيها على قدر المال وأن شرط التضاضي وهذا هو الذي في الجميع وغيره فانهم ذكر القسمة ولم يترخص في حكمها وسذكر المصنف والشراخ في بابها أن القبض بالقسمة الفاسدة كقسمة على شرط هبة أو صدقة أو بيع من من القسوم وغيره يثبت المثل فيه ويغيب جواز التصرف فيه لقابضه ويعتبه بالقبض كالمقبوض بالشراء الفساد وقيل لا يثبت به وزعم بالقبض في الأشياء وبالأقول في الزاوية والقسمة اه وما ذكر في النكاح من عدم الفرق بين فاسده وباطله قد علمت مانعه هذا وقد زاد الرحي الحواطة وتعلم حكمها مع حكم ما زاد على العشرة تكبيلًا لتعلم التبرع على الترتيب المذكور وقال

صدقة كهيئة سواء • وانطلع بائن ولا جزاء
أن شرط التبرع أو التبرع أو • لمسة بده • كذا رأوا
بقدر مال ربح شركة فسد • كان قطع شركة الربح قصد
ولا ضمان بهلاك المال • في يده • حرت ذرى المعالي
وسلم بعض شروطه فقد • فساد كهن القسمة شهد
ورأس مال فيه كالمصوب عد • نغذه ماشئت أنيدا
كفالة الجهول مضد لها • فارجع بمأذيت ان خب دهي

ثم الهبة مضمونة يوم قبض
وصححه لم يعد اقترض
مضاربه وحكمها الأمانة
والمثل في البيع والأمانة

إذا دفع على الكفالة • ولا رجوع ان يرد و قاله
وقاسد التهمة ان شرط نسي • لا يقتضيه العقد بهذا الكسبي
حيث المقسوم بالتقيد ان • يشترط وقبل لاقتد قازا للنظر
وكافة وصاية الوقت • اقالة باصاح ثم الصرف
لا فرق فيها بين ما قد فسد • وبين باطل هديت الرشد
حوالة بشرط أن يؤدى • من بيع دار لم يحصل ردى
فان يؤد المال فهو راجع • على المثل أو بحال خاسع

وقوله نفذه ما شئت الخ أى أنه ان يستبدل برأس مال السلم القاسد بخلاف الصمم لكن بشرط أن يكون يداه
لتلا يتصل عن دين يدين وقوله اذا دفع على الكفالة الخ أى لو ظن لزومه أهله فاداه عما كتبه وقال هذا
ما كتبت لا بدرج عليه لانه اذا ما ليس بلازم عليه على زعم لزومه كالمقتضاه منه ثم تبين أن لادين عليه
وأما اذا اقل خذله او فاء عمالك في ذمته فلا يرجع عليه لان من قضى دين غيره بلا أمره لا يرجع على أحد
(قوله والمخز) احتراز عن الامه كما بان (قوله مهر مثلها) مبتدأ خبره قوله مهر مثلها ولا يلزم
الاخبار عن النسي نفسه لما أشار اليه من اختلافها معشر عاولة ولان الثاني مقيد بقوله من مهر أي أمه

محل
في دين مهر المثل

(والمخز) مهر مثلها الشرعي
(مهر مثلها) اللقوى أى مهر
امرأة مماثلها (من قوم أبيها)
لا أنها ان لم تكن من قومه كنت
عنه وفي الخلاصة ويعتبر بأخواتها
ومهاجات فان لم يكن فينت الشقيقة
وبنت الممته ومفاده اعتبار
الترتيب في حفظ وتغير المماثلة
في الاوصاف (وقت العقد)

أن يعاير مهر المثل المذكور حكم كل نكاح صحيح لا تتمعه فيه أصلاً أو مسمى فيه ما هو مجهول أو ما لا يصلح شرعاً
وحكم كل نكاح فاسد بعد الوطى • مسمى فيه مهر أولاً وأما الموضع الذى يجب فيها المهر بسبب الوطى • يشبهه
فليس المراد بالمهر فيها مهر المثل المذكور وإنما في الخلاصة أن المراد به العرف وفسره الاصطفاً بأنه ينظر
بكم تستأجر الزاني كان حلالاً لا يجب ذلك القدر وكذا قل من مشابهة في شرب الاصل للشرع ١٥
وظاهره انه لا فرق بين المخز والامة ومما قاله في المحيط الوقت اله غير امرأته فوطئ امرأته مهر مثلها الآن
يصل على الصغر المذكور وفقاً بجر (قوله لا أنها) المقصود أنه لا اعتبار بالام وقومها مع قوم الأب
لانها لا تعتبر بأصلاحي تكون أدنى حال من الاجانب ط عن البرجندى قلت لكن الام تتكون من قبيلة
لا تتأهل قبيلة الأب والمعتبر من الاجانب من كانت من قبيلة تتأهل قبيلة الأب على ما بان فن كانت كذلك فمسمى
أعلى حال من الام فافهم (قوله كتب عنه) شال الحق ح أى الحق في قوله ان لم تكن من قومه والصغير فيها
لأب قال الام اذا كانت بنت عم الأب كانت من قوم الأب وقول الدرر كبت عما سبق لم وأجماز (قوله)
ومفاده اعتبار الترتيب كذا في الصر والبر لكن قال في الصر بعده وظاهر كلامهم خلافه ١٥ قلت وتظهر
الفرق فيما لو ساوتها اختاروت عما متلا في الصفات المذكورة واختلف مهرهما ما في الخلاصة تعتبر
الاخت وأما على ظاهر كلامهم فيشكل وقد قال في الصر ولم أرحم ما اذا ساوت المرأة امرأتين من أقارب
أي باع اختلاف مهرها هل يعتبر المهر الأقل أو الأكثر ينبغي ان كل مهر اعتبره القاضي وحكم به فانه يصح
لفظ التفاوت ١٥ وفيه انه قد يكون التفاوت كثيراً وقال الصغير المسمى نص علمنا على أن التفويض لقصة
العهد فساد والذي يقتضيه نظر الفقه اعتبار الأقل للتيقن به ١٥ قلت وتظهر لى انه ينظر في مهر كل من هاتين
المرأتين فن وافق مهرهما مهر مثلها تعتبر أذ يمكن أن يكون حصل في مهر احداهما حماية من الزوج أو الزوجة
تأخذ (قوله في الاوصاف) الاولى حذفه لا غناء قوله سنا الخ منعه احتياجه الى تكلف في الاعراب
(قوله وقت العقد) نظر في المله الثانية بالنظر للتم وتعتبر بالنظر للشرح ١٥ ح والمعنى انه اذا أردنا أن
نعرف مهر مثل امرأته تزوجت بلا نسمة مثلا تنظر الى صفاتها وقت تزوجها من سن وجمال الخ والى امرأته
من قوم أبيها كانت حين تزوجت في السن والجمال المنزل الاولى ولا عبرة بما حدث بعد ذلك في واحدة منهما
من زيادة جمال ونحوه وانقص أهاده الرجعي (قوله سنا) أراد به الصغر أو الكبر بجر ومثله في غاية
السان وظاهره انه ليس المراد تحديد السن بالعدد كعشرين سنة متلا بل مطلق الصغر أو الكبر فيما لا يعتبر فيه
التفاوت عرفاً فثبت عشرين مثلاً ثلثين ولذا قال في المراجع لأن مهر المثل يحقق باختلاف هذه
الاوصاف فان النسبة تنسب باكثر ما تنسب به الصغيرة وكذا الشابة مع الصغور والحسنة مع الشوهاء ١٥
وظاهر ان بقية الصفات كذلك فيعتبر المماثلة في أصل الصفه احترازاً عن مذهبها لاعت الزيادة فيها (قوله)

وجبالا) وقيل لا يمتد بالجمال في مت الحب والشرق بل في أوساط الناس وهذا جيد فتح والتأخر اعتبره
مطلقا بجر وكذا رتبة في النهر بإطلاق عبارة الكثرة غيره قلت ووجهه أن الكلام فمن كانت من قوم أيها
فأذا صوت أحداهما الأخرى في الحب والشرق وزادت عليها في الجمال كانت الرغبة فيها أكثر (قوله
ويذا وعصرا) فلو كانت من قوم أيها لكن اختلف مكانهما أو زمانهما لا يعتبر بهما لأن البلدين مختلف
عادة أهلها في غلاما المهر ورخصه فلوزجت في غير البلد الذي زوج فيه فأرسلها لا يعتبر بهما ومنه
في كافي الحاكمم الذي هو جمع كتب محمد حيث قال ولا ينظر إلى نسائها إذا كن من غير أهل بلدها لأن
مهور البلدان مختلفة اه ومقتضى هذا أنه لا بد من اعتبار الزمان والمكان وقتنا بالاكتمال بعض هذه
الصفات على ما يأتي فافهم (قوله وعظا) هو قوة عزيمة بين الأمور المحسنة والنقصة أو هيئة عمدة
للإنسان في مثل حركته وسكانه كافي كتب الأصول وهو هذا المعنى شامل لما شرطه في التفت من العلم
والادب والتقوى والعفة وكال انطلق قهستانى (قوله ودينا) أى دينا موصلا قهستانى (قوله
وعدم ولد) أى أن كان من اعتبر لها المهر كذلك وإن كان لها ولد اعتبر به مهر مثلها بجر من لها ولد ط (قوله
ذكره الكمال) أى تخلص الشارع وفسره بان يكون زوج هذه كالزواج أمثالها من نسائها في المال والحب
وعدمها اه أى وكذا في بقية الصفات فإن الشاب والتقى مثلا يزوج بأولخص من الشيخ والفاسق كافي
المهر والمهر (قوله ومهر الأمة الخ) فكذا الكلام عليه أول الباب قال ح دخل في إطلاقه ما إذا
كان لها قوم أب كالأزواج من أمه ولم يشترط الخ بقبته أمة وهي وإن كانت من قوم أيها لكن
خالفتم في الخ بقبته فصل المائنة (قوله أى في ثبوت مهر المثل) أشار إلى أن صغيره عائد إلى مهر المثل
بتقدير مضاف وهو ثبوت (قوله لما ذكر) عليه ثبوت مهر المثل والمراد بما ذكر المائنة سنا وما عطف عليه
وأشار به إلى أنه لا بد من الشهادة على الأمرين المائنة بينهما وإن مهر الأولى كان كذا ح وبغض السبع
يما ذكر قاله السبسية أى لشبهة بسبب ما ذكر من المائنة في الأصناف (قوله شهود عدول) أشار
إلى اشتراط العدول في العدد لأن القصد اثبات المال والشرط فيه ذلك (قوله فاقول للزوج) لانه
منكر للزيادة التي تدعي المرأة (قوله وما في الميطة الخ) جواب عما ذكره في البصر من المضافة بين ما في
الخلاصة والمتقى وهو ما من اشتراط الشهادة المذكورة وبين ما في الميطة حيث قال فإن فرض القاضي
أو الزوج بعد العقد جازلانه يجرى ذلك بجرى التقدير لما وجب بالعقد من مهر المثل زاد وأقص لأن الزيادة على
أوجب محضمة والخط عنه جائز اه ووجه المخالفة أن ظاهر ما مر أنه لا يصح القضاء بمهر المثل بدون الشهادة
أو الأقرار من الزوج وأجاب في النهر بأن ما في الميطة ينبغي أن يعمل على ما إذا أرضا بذلك والآخر زيادة على مهر
المثل عند إتمامه والنقص عنه عند إتمامها لا يجوز اه أقول فكذا منع البدائع عند قول المصنف وما فرض بعد
العقد أو زيد لا ينصف أن مهر المثل يجب بنقص العقد بدليل إعمال طلبت القرض من الزوج يلزمه ولو امتنع
بغيره القاضي عليه ولو لم يفعل ناب عنه في القرض اه فهذا أصح من أن المراد فرض مهر المثل وإن فرض
القاضي عند عدم التراضي فليصحب حل ما في الميطة على ما ذكره في النهر وأقول الميطة زاد وأقص الخ فينبغي
حله على صورة فرض الزوج إذا أرضيت بها وإن ذلك على وجه تدفع به المخالفة التي قد علمت أن مهر المثل
انما يجب بالنظر إلى من يساويها من قوم أيها وقد علمت أيضا أنه لا يثبت الإبشاهدين إذا تزوجت بلا مهر
وطلت من الزوج أن يفرض لها مهر مثلها فامتنع ورافقه إلى القاضي وأمنت بشاهدين شهدا بأن قلانه بل
قوم أيها نساويا في الصفات المذكورة ونها تزوجت بكذا يحكم لها القاضي بمثل مهر فلانة المذكورة بلا
زيادة والنقص وانما يمكن الزيادة والنقص براضاه مع إمكان المصير إلى الواجب لما شرعا عند
ما قلنا من الشهادة المذكورة تدفع المخالفة التي أعاقها في البصر لانه لا يسوغ حل ما في الميطة على أن القاضي
يفرض لها مهرأ برأ به ويلزم أحداهما بالزيادة والنقص براضاه مع إمكان المصير إلى الواجب لما شرعا عند
وجود من يساويها في الصفات من قوم أيها وإن كان المراد حل كلام الميطة على حكم القاضي عند عدم
وجود من يساويها من قوم أيها ومن الأجاب فلا يخالف ما في الخلاصة والمتقى أيضا لأن كلامهما في مهر
المثل وهو لا يكون إلا عند وجود المائنة في ثبوت ثبوت على الشهادة والأقرار ما عند عدم المائنة يكون

وجبالا وما لا يولد وعصرا وعظا

ودينا وبكارة وثبوت وعفة وعلا

وأجاب وكال خلق وعدم ولد

ويشترط المال الزوج أيضا ذكره

الكامل قال ومهر الأمة بقدر

الرضة فيها (ويشترط فيه) أى

في ثبوت مهر المثل لما ذكره أخبار

رجلين أو رجل واحد اثنين ونقطة

الشهادة) فإن لم يوجد شهود

عدول فالقول للزوج بيمينه وما

في الميطة من أن للقاضي فرض

المهر حله في النهر على ما إذا أرضا

بذلك

تقدير المهر المثل جاريا مجراه لانه فتنترقبه القاضي تكرر تاقل واجتهاد حكمهم بدون شهود والقرار من الزوج موضوع الكلام من مختلف كالاتي وعلى هذا لا يأتى أيضا فيه زيادة أو نقصان اذ لا يمكن ذلك الا عند وجود المائل ولكن حمل كلام المحيط على ما ذكرناه من أنه لا يصح ما قد تقدمه عن البدائع من ان المراد الحكم بمهر المثل وكذا ما ذكره قرياعن الصيرفة من أنه اذا عدم المائل لا يعطى لها شيء ولا يمكن حمل على حالة التراضي لما حلت من كلام البدائع ولا عند وجود التراضي يستغنى عن التراضي الى القاضي وعند عدم وجود الشاهدين فانقول للزوج جينه كما مر وبأن فيحكم لها القاضي بما يحلف عليه فاقسم هذا القول برأيه والله الوفي (قوله فان لم يوجد) أى من يماثلها في الاوصاف المذكورة كلها أو بعضها مجر ومقتضاء الاكتفاء بعض هذه الاوصاف وبه صرح في الاختيار بقوله فان لم يوجد ذلك كله فانزى وجده منه لانه يتعد راجع هذه الاوصاف في امر اثنين فمعتبر بالموجود منها لانها مثلها اه ومثله في شرح المجمع لابن مالك وغيره لاذ كانوا موجودين في بعض نسخ التلخيص قلت لكن يشكل عليه اتفاق التوفيق على ذكر معظم هذه الاوصاف وتصریح المهادية بان مهر المثل يختص باختلاف هذه الاوصاف وكذا يختص باختلاف الدار والمصره اذ لا شك ان الرغبة في البكر الشابة الجلية الغنية أكثر من التيب الجوزا الشوهاء الفقيرة وان ساءوا في العقل والدين والجمال وغيره فربما من الاوصاف فكيف يقدم مهر احداهما غير الاخرى مع هذا التفاوت وقولهم لانه يتعد راجع هذه الاوصاف في امر اثنين مسلم في التزنا اعتبارها في قوم الاب فقط اما عند اعتبارها من الاجانب أيضا فلا يخفى انه لو فرض عدم الوجود يكون القول للزوج كما ذكره المصنف بعد وان امتنع برفع الامر للقاضي ليقدر لها مهرها على ما مر لكن في الصريح الصيرفة مات في غربة وخلف زوجتين غير يتبين تدعيان المهر ولا يئنه لهما وليس لهما أخوات في الغربة قال يحكم بجمعهما لهما بكم ينكح مثلها مائل به يفتى بالبدان قال ان يوجد في بلد هيايسال والا فلا يعطى لها شيء اه أى لعدم امكان الحلف بعد الموت لكن فيه أن ورثة الزوج تقوم مقامه فتأخذ (تنبيه) جرى العرف في كثير من قرى دمشق بتقدير المهر بتدبير معين لجميع نساء أهل القرية بلا تفاوت فينبغي أن يكون ذلك عند السكون عنه بمنزلة المذكور والمسمى وقت العقد لان المعروف كالمشرط ولا يستند فلا يسأل عن مهر المثل والله تعالى أعلم (قوله وصح ضمان الولي مهرها) أى سواء كان ولي الزوج أو أروا زوجة صغيرين كانا أو كبيرين أو أمخاضا ولي الكبر منها فقلنا لانه كالاخفى ثم ان كان بامرهم رجوع والا أو مولى الصغيرين فلا نه صغير ومعه فاذا مات كان لها أن ترجع في تركه ولباق الورثة الرجوع في نصب الصغير خلافا لزنفر لان الكفالة صدرت بامر معتبر من المكفول عنه لتبوت ولاية الاب عليه فاذا الاب اذن منه معتبر واخذاه على الكفالة دلالة ذلك من جهة نهر عن التفت (قوله ولو عاقدنا) أى ولو كان هو الذي باشر عند النكاح بالولاية عليها وعليها فانهم (قوله لانه صغير) قليل لقوله صح بالنسبة لما اذا كانا صغيرين أو أحدهما وبلغ جولا عاقد لكان النكاح من الصغيرين بأن يكون طالبا ومطالبا لأن حق المطالبة له ولو اوباع لها شيء ضمن الثمن عن المشتري لم يصح والجواب انه في النكاح صغير ومعه عنها فلا ترجع الحقوق اليه وفي البيع أصل بولاية قبض المهر بصحكم الا بولاية عاقد ولا الا بقبضه بعد بلوغها اذ انتهت بخلاف البيع ونعامة في التفت (قوله لكن) استدلال على قوله وصح (قوله بشرط صحت) أى الولي (قوله وهو) أى المكفول عنه أو المكفولة ط (قوله وارثه) أى وارث الولي كان يكون الولي أم الزوج أو أبا الزوجة (قوله لم يصح) لانه تبرع لوارثه في مرض موته فتح زاد في الصريح من الشهادة وكذا كل دين ضمنه عن وارثه أو لوارثه اه أى لانه بمنزلة الوصية لوارثه لا ينقل انه لا تبرع من المكفول بشئ فانه لو مات قبل الادا ترجع المرأة في تركه ويرجع باقي الورثة في نصب الابن لو كلفه الاب بامرهم أو كان صغيرا كما قد تقدمنا لا فانقول رجوع باقي الورثة على المكفول عنه لا يخرج الكفالة عن كونها تبرع عاقد لانه قد عيّن نصيبه وهو مفلس أو قد لا يحكم الرجوع ويبدل على ذلك أيضا أن كفاية المريض لاجنبي تعتبر من الثلث ولولم تكن تبرع الصحت من كل المال كاتى تبرعاته بل يقع من هذا انه لو باع وارثه شيئا من ملكه بثلث الثلث أو اقل أو أكثر فليس باطل حتى لا يثبت به الشفعة خلافا لهما كما في الجميع فانهم ط (قوله والا) أى واد لم يكن المكفولة أو عنه وارث الولي المكفول بان كان ابن ابنة الخلى أو بنت عمه ط (قوله صح) أى

(فان لم يوجد من قبيلة أبيه فغن
الاجانب) أى من قبيلة تامل
قبيلة أبيه (فان لم يوجد فانقول له)
أى للزوج في ذلك جينه كما مر
(وصح ضمان الولي مهرها ولو)
المرأة (صغيرة) ولو عاقد الا نه صغير
لكن بشرط صحت غلوف مرض
موته وهو وارث لم يصح والا صح
من الثلث

مطلب
في ضمان الولي المهر

النعمان من الثلث كإصر حواه في ضمان الاجنبي - يمر أى أن كان مال الكفالة قد نزلت تركه مع وان كان
 اكتمه مع بقدر الثلث لأن الكفالة تبرع ابتدأ فكأنما (قوله وقبول المرأة) عطف على محله وهذا
 إذا كانت المرأة بالغه ح (قوله أو غيرها) وهو وليها أو فضولى غيره كإساقى في كآب الكفالة ولذا أعال
 في العبر ولا بد من قبولها أو قبول قابل في المجلس فانهم قال ح وهذا أيضا إذا كانت صغيرة والكفيل ولو
 الزوج أما إذا امكن ولها فأجاب به بقوم مقام القبول كما في التبر (قوله في مجلس النعمان) لأن شرط
 العقد لا يتوقف على قبول غائب على المذهب ط (قوله أو الولي) النعمان سواء كان وليه أو وليها ح
 وقيد بالنعمان لأن الكلام فيه ولأنه لا يطلب بالنعمان على ما يذكره قريبا (قوله ان أمر) أى أن أمر
 الزوج بالكفالة أو أضافه لو ضمن عن ابنه الصغير وأدى لا يرجع عليه للعرف بقوله وهو الصغير إلا أن يشهد
 في أصل النعمان أنه دفع ليرجع فتح وبأقبحه (قوله بمهرائنه) أى مهر زوجة ابنه أو المهر الواجب على
 ابنه (قوله إذا تزوجه امرأة) مرطط بقوله ولا يطلب إلا الخ لأن المهر مال يلزم ذمة الزوج ولا يلزم
 الأب بالعقد لأن زوجه لما أفاد النعمان شيئا يمر (قوله على المعتد) عقابه ما في شرح الطحاوى والثقة
 أن لها مطالبة أبي الصغير ضمن أولم يضمن قال في الفتح والمذكور في المنظومة أن هذا قول مالك ونحن نضاهيه
 ثم قال في الفتح وهذا هو الحق عليه قلت ومثل ما في المنظومة في الجمع ودرر الصاروش وحما وفي مواهب
 الرحمن لو تزوج طفله التقدر لا يلزمه المهر عندنا وأجاب في العبر عما ذكره شارح الطحاوى بجمله على
 ما إذا كان الصغير مال بدليل أنه في المراجع ذكر ما في شرح الطحاوى ثم ذكر أن المهر لا يلزم أبالفقير بلا ضمان
 فتعين كون الأول في الفتي قلت وأصرح من هذا ما في الضاية حيث قال ناطلا عن شرح الطحاوى أن الأب
 إذا تزوج الصغير امرأة فظهر أن لطلب المهر من أبي الزوج فيؤدى الأب من مال ابنه الصغير وإن يضمن
 الخ وعلى هذا أقول الشارح على العقد لا يحله (قوله كما في النفقة) أى أنه لا يؤخذ أو الصغير بالنفقة
 إلا إذا ضمن كذا ذكره المصنف في المنع عن الخلاصة وفي الخلية وإن كانت كبيرة وليس للصغير مال
 لا يجب على الأب نفقة ما يستدين الأب عليه ثم يرجع على الابن إذا أيسر اه وفي كافي الحاكم فإن كان
 صغيرا لا مال له لم يؤخذ أهوه بنفسه زوجته لأن يكون زوجها اه ومثله في الزيلعي وغيره قلت وهو محتال
 لما سب ذكره الشارح في باب النفقة في الفروع حيث قال وفي المختار والمثني ونفقة زوجة الابن على أبيه أن كان
 صغيرا فقرا أو زنا اه اللهم إلا أن يعمل مساقى على أنه يؤمر بالانفاق ليرجع بما نفقه على الابن إذا
 أيسر كما قالوا في الابن الموسر إذا كانت أمته وزوجها معسر يؤمر بالانفاق على أمته ويرجع بها على زوجها
 إذا أيسر ويؤيده عبارة الخاتمة المذكورة فليست قل (قوله ولا يرجع للأب الخ) أى لو أدى الأب المهر
 من مال نفسه لا يرجع له على ابنه الصغير قبل لأن الكفيل لا يرجع له إلا بالامر ولم يوجد لكن قدما
 أن أقدمه على كفايته بمنزلة الأمر لثبوت ولايته عليه ولهذا تضمنه اجنبي بإذن الأب يرجع فكذا الأب نعم
 ذكر في غاية البيان يرجع الأب لما ذكره في الاستحسان لا يرجع له لتصله عنه عادة بلا طمع في الرجوع
 والثابت بالعرف كالتأني بالنص إذا اشترط الرجوع في أصل النعمان فيرجع لأن الصريح يفوق الدلالة
 اعني العرف بخلاف الرسمى فإنه يرجع لعدم العادة في تبرعه فصار كبقية الأولياء غير الأب اه فعدم
 الرجوع بلا إلهاد مخصوص بالأب ومقتضى هذا الرجوع الأم أيضا حيث لا عرف إذا كانت وصية وكفله
 أم تابدن ذلك فقد صارت حادثة الفتوى في صبي - زوجته وليه ودفع أمته عنه المهر وهي غروصة عليه
 ثم بلغ فأرادت الرجوع عليه وينبغي في هذه الحادثة عدم الرجوع لابنهما دين الصبي بلا ذن ولا ولاية
 ولا سما على القول إلا من اشتراط الإلهاد في غير الأب أيضا تأمل وفي البرازية إذا أشهد أبى الأب عند
 الاداء أنه أدى ليرجع رجع وإن لم يشهد عند النعمان اه والحاصل أن الإلهاد عند النعمان أو الاداء
 شرط الرجوع كما في العبر وقيد في الفتح بما إذا امكن الصغير فقرا واعترضه في التبر بجملة من غاية البيان
 أى من حيث أنه مطلق مع هجوم التحليل بالعرف وقد يقال إن ما في الفتح سبق على عدم إيراد العرف إذا كان
 الصغير غنيا فلا يرجع وإن لم يشهد ولا سيما لو كان الأب قد اقتاتل وبقي ما ورد في بلا ضمان ومقتضى التعليق
 بالصادق أنه لا فرق فيرجع أن أشهد أو لا أشهد ذكر الشارح في آخر باب الرسمى ولو اشترى لطفة نوبا أو طعما

وقبول المرأة أو غيرها في
 مجلس النعمان (وتطالب
 أي اشاعت) من زوجها البالغ
 أو الولي (فإن أدى رجع
 على الزوج أن أمر) كما هو حكم
 الكفالة (ولا يطلب الأب بمهر
 ابنه الصغير الصغير) أما الفتي
 فيطالب أبوه بما دفع من مال ابنه
 لأن مال نفسه (إذا تزوجه امرأة
 إلا إذا ضمنه) على العقد (كما في
 النفقة) فإنه لا يؤخذ بها إلا إذا
 ضمن ولا يرجع للأب إذا شهد
 على الرجوع عند الاداء

واشهده أربع عليه يرجع به لوله مال والا لوجوبها عليه ح ويمنه لو اشترى دارا أو عبدا أربع
 سواء كان له مال أو لا وان لم يشهد لأربع كذا عن أبي يوسف وهو حسن يجب حفظه اه قلت وحاصله
 الفرق بين الطعام والكسوة وبين غيرها في غيرهما لأربع الا اذا شهد سواء كان الصغير فقيرا أو لا وكذا فهموا
 ان كان الصغير غنيا أو مالوقرا فلا رجوع له وان شهد لوجوبها عليه بخلاف غنوا دارا أو عبدا ويقتضي هذا
 أن المهر بلا ضمان كذا دار والفرد لعدم وجوبه عليه فله الرجوع عليه ان شهد ولو فقيرا والا فلا وهذا يؤيد
 ما في التهرق قدر هذا وسنذكر هناك اختلاف القولين في أن الوصي "لو أنفق من ماله على قصد الرجوع على بشرط
 الاشهاد أم لا والا احصان الاول وعليه خلافاً بينه وبين الاب فاستمر من غاية البيان من قوله بخلاف الوصي
 مبني على القول الآخر وانه تعالى لم يعمل الرجوع بعد الاشهاد ما لو أدى بعد بلوغ الابن كافي القرض وفيه
 ان هذا أي اشتراط الاشهاد اذا لم يكن لوصي دين على أبيه فلو على الاب دين له فآدى مهوراً أمه ولم يشهد
 ثم ادعى أمه أنه أدام دينه الذي عليه صدق ولو كان الابن كبيراً فهو منبذ عنه لأنه لا يملك الاداء بلا أمره اه
 (تنبيه) اشتراط الاشهاد للرجوع الاب لا ينطبق ما قد سئنا من أنه لو مات وأخذت الزوجة مهرها من تركته
 طلباً في الورثة الرجوع في نصيب الصغير لما علمت من أنه ما كسبها بالامردالة والكتيل بأمر المكحول منه
 يرجع بما أدى وانما لم يرجع لو أدى بنفسه بلا اشهاد للعادة بأنه يؤدى تبرعاً اما اذا لم يدفع بنفسه وأخذت
 الزوجة من تركته لم يوجد التبرع منه فلذا يرجع باقي الورثة في نصيب الصغير من التركة (فرع) في القرض
 ولو أعطى ضعة بمهر أمه أو ثابته ولم تقضها حتى مات الاب فباعته المراهمة يصح الا اذا ضمن الاب المهر ثم أعطى
 الضعة به فغندل حاجته الى القبض (قوله ولها منه الخ) وكذا الولى الصغير المتع المذكور حتى يقض
 مهرها أو تسليمها نفسها غير صحيح فله استرداده وليس لغير الاب والجد تسليمها قبل قبض المهر منه ولا يقبضه
 فان تسليمها فهو فاسد وأشار الى أنه لا يحل له وطؤها على كره من أن كان اشتاءها لمطلب المهر منه وعندها
 يحل كافي الحظ بجر وبشيء تقيد بخلاف بما اذا كان مطهاً ولا يرضاها أما اذا لم يطها ولا يرسلها كذا
 فلا يحل اتفاقاً شهر (قوله ودواحه الخ) لم يصح به في شرح الجمع وانما قال لها ان تنعمه من الامتناع بها
 فقال في البراءة يوم الدواحي ط (قوله والشر) الاولى التعسير بالانحراج كاعرفي الكثير لم الانحراج من
 جها كما قاله شافعي ط (قوله وخلافه) بطل حكمهما من الوطى بالاولى وانما تظهر فائدة ذكرها على قولها
 الا في قوله (رضيتها) وكذا لو كانت مكرهة أو صغيرة أو مجنونة بالاولى وهو بالاتفاق امانع الرضاء فعندها
 ليس لها المنع وتكون به ناشئة لاختقة لها أي الآن تنعمه من الوطى وهي في شيء بجر بمشأ أخذها صرحوا به
 في النفقات ان ذلك ليس بشئ وهذا أخذ المهر (قوله لا خذ ما بين تعجيل) حله لقوله ولها منه أو غايته
 واللام بمعنى ان فلوا عطاها المهر الا درهمها واحد اعطاها المنع وليس له استرجاع ما قبضت هدية عن السراج
 وفي المص من الحظ لو أحواله به وحلا على زوجها لها الامتناع الى أن يقضى الحتمال لا لو سلمها المهر الزوج اه
 واشأوا الى أن تسليم المهر مقدم سواء كان عيناً أو دنانيراً بخلاف البيع والتمتع فيه لكن في القبض لو أوفى الزوج أن
 والتسليم معامتة وهذا بخلاف البيع كافي التبرع من البدائع وتعلمه فيه لكن في القبض لو أوفى الزوج أن
 يأخذ الاب والمهر ولا يملك البنت بغير الاب يجعلها مهيةاً للتسليم ثم يقبض المهر (قوله) أو أخذت من ما قبل
 لتأهلها عرفاً أي ان لم يبين تعجيلاً أو تعجيل بنفسه لتأهلها المنع لا خذ ما قبل لها منه عرفاً في الصغيرة التتوي
 على اعتبار عرف بلدها من غير اعتبار التلث والتصف وفي الثانية يعتبر التعارف لا التلث عرفاً كالتاب
 شرطاً قلت والتعارف في زمان سابق مصر والتام تعجيل التلث وتأجيل التلث ولان ما قد سئنا من المتقطع
 من أن لها المنع أيضاً للمشروط عادة كخلف والمكعب وديار القافة ودراهم السكر كما هو عادة من قد فاته
 يلزم دفعه على من صدق العرف من غير تردد في اعطائها منها من مثله ما لم يشرطاً عدم دفعه والعرف الضعيف
 لا يلحق المكوث عنه بالمشروط (قوله ان لم يؤجل) شرط في قوله أو أخذت من ما قبل لتأهلها يعني ان عمل
 ذلك اذا لم يشرط تأجيل الكل أو تعجيله ط وكذا البضن كما قد منه في قوله كلاً أو بعضاً وفي الفتح حكم
 التأجيل بعد العقد كحكمه فيه (قوله فكأشروطا) جواب شرط محذوف تقديره فان أجل كله أو أجل كل
 ح وفي مسألة التأجيل خلاف يأتي (قوله لان الصريح الخ) أي يعتبر ما شرطاً وان تعرف تعجيل البعض

ماله
 في صنع الزوجة نفسها القبض
 المهر

(ولها منه من الوطى) ودواحيه
 تمنى جمع (والسراج) أو بعد وطي
 وخلوة رضىتها) لأن كل واطة
 معقود عليها فليس البعض
 لا يوجب تسليم الباقي (لاخذ
 ما بين تعجيله) من المهر كله أو بعضه
 (أو) أخذ (عند ما قبل لتأهلها
 عرفاً) به يقضى لأن المعروف
 كالتسليم (ان لم يؤجل) أو يعجل
 (كله) فكأشروطاً لان الصريح
 يفوق الدلالة

لان الشرط صريح والعرف دلالة والصريح أقوى (قوله الا اذا جهل الاجل) اذا هنا ظرفية فهو استثناء من
 أهم الظروف أى فكل شرطاً على كل وقت الا في وقت جهل الاجل فافهم قال في المبرقان كانت جهالة متفاربة
 كالسداد والديان وهو فهو كالمعلوم على الصحيح كافي الظهيرة بخلاف البيع فانه لا يجوز بهذا الشرط
 وان كانت متفاحشة كالى المسرة أو الى هبوب الريح أو الى أن تطرأ السماء فالاجل لا يثبت ويجب المهر حالا
 وكذا في غاية البيان اهـ (قوله الا التأجيل) استثناء من المستثنى حـ (قوله فبعض العرف) قال
 في العروة كفى الخلاصة والزانية اختلافاً وهو صحيح انه صحيح وفي الخلاصة والطلاق يتجهل المؤجل ولو
 واجهها بالتأجيل اهـ يعنى اذا كان التأجيل الى الطلاق أما لو الى مدة معينة لا يتجهل بالطلاق كانه يقع
 في مصر من جعل بعضه حالا وبعضه مؤجلاً الى الطلاق أو الموت وبعضه متجماً فاذا أطلقها يتجهل البعض المؤجل
 لانهم فثاخذ بعد الطلاق على نحو ما تأخذه قبله واختف هل يتجهل المؤجل بالطلاق الرجعي مطلقاً
 أو الى انقضاء العدة أو من في القضية بالثاني وعزا الى عامة المشايخ ولوارثت ولحق ثم أسلمت وتزوجها
 فاختار أنه لا يطالب بالهر المؤجل الى الطلاق كافي الصريحة لان الردة تنسخ الطلاق اهـ مخلصاً (قوله)
 وبه يبقى استحساناً) لانه لما طلب تأجيله كله فقد رضى باحاطة حقه في الاستماع وفي الخلاصة (قوله)
 ظهيرا الذين كان يقضى بليس لها الاستماع والصدور والشهد كان يقضى بان لها ذلك اهـ فقد اختلف الاقواء
 بصر قلت والاستحسان مقدم فلذا جزم به الشارع وفي الصريح الفتح وهذا كله اذا لم يشترط الدخول قبل
 حلول الاجل فالشرطه ورضيت بليس لها الاستماع اتفاقاً اهـ (تبينه) يفهم من قول الشارع ان أجله
 كله أنه لو أجل البعض ودفع المجهل ليس لها الاستماع على قول الثاني مع انه في شرح الجامع لقاضي خان
 ذكره أولاً أنه لو كان المهر مؤجلاً ليس لها المانع قبل حلول الاجل ولا بعده وكذا لو كان المؤجل بعضه
 واستوفى العاجل وكذا لو أجلته بعد العقد ثم قال وعلى قول أبي يوسف لها المانع في استيفاء الاجل في جميع
 هذه الفصول اذ لم يكن دخلها المانع وهذا مخالف لقول المصنف لاخذ ما بين تفهيمه المانع لكن رأيت في ذخيرة
 عن الصدور الشهيد أنه قال في مسألة تأجيل البعض أنه الدخول بها في ديار بلا خلاف لان الدخول عند
 أداء المجهل مشروط عرفاً صار كالمشروط نصاً ما أتى تأجيل الكل فغير مشروط لعرفاً ولا نصاً يمكن له
 الدخول على قول الثاني استحساناً اهـ فافهم (قوله على أن يجعل أربعين) أى قبل الدخول (قوله لها
 منه حتى تقبضه) أى تقبض الباقي بعد الأربعين اذ ليس في اشتراط تفهيم البعض مع التص على حلول الجميع
 دليل على تأخير الباقي الى الطلاق والموت ويوجه من وجوه الدلالات والذي عليه العادة في مثل هذا التأخير
 الى اختيار المطالبة بصر عن فتاوى العلامة قاسم (فرع) في الهبة عن اخاتية تزوجها بألف على أن يقدها
 ما يسره والبيعة الى سنة قال لا فكل الى سنة ما تبرهن انه يسره منه على ذلك فأتاخذ (قوله ولها
 النفقة بعد المانع) أى المانع لاجل قبض المهر ويمنع المانع من الوطئ وهي في بيته وهو ظاهر وكذا الامتنع
 من النقلة الى بيته فلها النفقة كما يأتي في بابها وكذا الواساغت ويشكل عليه ان النفقة براءه الاحتباس ولهذا
 لو كانت مقصورة أو ساجدة وهو ليس معها لان نفقة المانع انما تقبض بعد تزويجها بان التصريحاً من جهته
 بعدم دفع المهر فكانت محتسبة كماله أو خرجها من منزله فلها النفقة بخلاف المقصورة والملاحقة فان ذلك
 ليس من جهته هذا ما ظهري (قوله فلا تخرج الخ) جواب شرط مقتضى رأى فان قضته فلا تخرج الخ
 واغاب به تقييداً كالمقتضى انما انقضته انما انقضته ليس لها الخروج للساجدة وزايرة أهلها بلاذنه مع ان لها
 الخروج وان لم ياذن في المسائل التي ذكرها الشارع كما هو صريح عبارته في شرحه على المتن عن الاشياء
 وكذا انما أراد بوجع الفرض بحرم أو كان أو هازماً مشايخ يحتاج الى خدمتها ولو كان كافراً أو كانت لها
 نازلة ولم يسأل لها الزوج عنهما من عالم ففرض بلاذنه في ذلك كله كما يسطع في نكحات الفتح خلافاً في
 التمسك وان تبعه حـ حيث قال بعد الاخذ ليس لها أن تخرج بلاذنه أصلاً فافهم (قوله أو لزيارة
 أو بوجها) سابق في باب النفقات عن الاختيار تقييده بما اذ لم يقدر على إتيانها وفي الفتح انه الحق قال
 وان لم يكنوا كذلك ينبغي أن ياذن لها في زيارتهما في حين بعد الحين على قدر متعارف ما لم يكن كل جمعة فهو
 بعيد عن كثرة الخروج فتح باب النفقة خصوصاً ان كانت شابة والرجل من ذوي الهبات (قوله ولو لكونها)

الا اذا جهل الاجل جهالة
 فاحشة فيجب حالاً غاية الا
 التأجيل لطلاق أو موت فبعض
 للعرف بزيادة عن الثاني لها منعه
 ان أجله كله وبه يبقى استحساناً
 ولو الجلية وفي التهر لوزوجها على
 مائة على حكم الحلول على أن
 يجعل أربعين لها منعه حتى تقبضه
 (د) لها (النفقة) بعد المانع (د) لها
 (النفقة) والخروج من بيت زوجها
 لها (د) لها (زيارة أهلها بلاذنه
 ما لم يقبضه) أى المهر فلا تخرج
 الا لحق لها أو لزيارة أو بوجها
 كل جمعة مرة أو لخدمتها كل سنة

ما بله أو غاصه) أي تقبل الموق كما في النجاسة وسيد كراشاخ في التفقات عن الجرجاني أنه منه ما تقدم حقه على فرض الكفاية وكذا بعبته الجوى وقال ط أنه لا يصح من القول وقال الرقي ولعله محمول على ما إذا تعين عليها ذلك اه قلت لكن المتبادر من كلامهم الإطلاق ولا مانع من أن يكون تزويجها مع علمه بصالحها مرضيا بما قل حقه تأمل ثم رأيت في تفقات العبد ذكر عن النوازل أنها تخرج بإذن وبدونه ثم نقل عن النجاسة تنقيده بأذن الزوج (قوله لا فيما عدا ذلك) عبارة الفقيه وما عدا ذلك من زيارة الأجياب وعيادتهم والولادة لأن ذلك لها ولا يخرج الخ (قوله والمقدخ) عبارة الفقيه ما سيح في النقطة وله منعها من الحجام إلا لنفسه ما وان جازيل تزويج وكشف عورة أحد حال المباشرة وعليه فلا خلاف في منعها من العلم بكشف اجتنابها للظهور فبحرط عدم الزينة في الكل وتفسير الهيئة إلى ما لا يكون داعية إلى نظر الرجال واحسانهم (قوله مؤجلا ومجلا) تفسير لقوله كله والنصب بتقدير يعني قال في البصر عن شرح الجمع وأقضى بعضهم بأنه إذا أوقها المجل والمؤجل وكان مأموئلا سافرها أو لا لأن التأجيل إنما يثبت بحكم العرف قطعها انما مضى بالتأجيل لاجل ما كفا في بلدها أما إذا أخرجها إلى دار الغربة فلا الخ (قوله لكن في التهر الخ) وشبه في البصر حيث ذكر أن لا أنه إذا أوقها المجل فالتسوى على أنه يسافر فيها كفا في جامع الفصول وفي النجاسة والولولة أنه ظاهر الرواية ثم ذكر عن الفقيهين أي القاسم الصفاو رأى المثل أنه ليس له السفر مطلقا بل مرضاها لتسديد الزمان لئلا تأمن على نفسها في منزلها فكيف إذا خرجت وأنه صرح في المختار بأن عليه الفتوى وفي المحط أنه المختار وفي الولولة أنه جواب ظاهر الرواية كان في زمانهم ما في زماننا فلا وقال فيعلم من باب اختلاف الحكم باختلاف العصر والزمان كما قالوا في مسألة الاستيفار على المطاع ثم ذكر ما في المتن عن شرح الجمع لمصلحة ثم قال فقد اختلف الاتفاق والاحسن الاتفاق يقول الفقيهين من غير تفصيل واختاره كثير من مشايخنا كفا في الكافي وعليه على القضاة في زماننا كفا في اتع الوسائل اه ولا يخال أنه إذا اختلف الاتفاق لا يبعد عن ظاهر الرواية لأن ذلك فيها لا يكون مبنا على اختلاف الزمان كما أفاده كلام الولولة وقول الجهر لمجد الخ فان الاستيفار على المطاع كالتعليم ونحوه لم يقل بجوازها إلا ما هو ولا صحابه وافق به الشايخ في ضرورة التي لو كانت في زمان الامام لقال به فيكون ذلك مذموم حكما كما هو وضعت ذلك في شرح ادجوز في المنظومة في رسم الحق فافهم (قوله وجزم به البرازي) كذا في التهر مع أن الذي حظ عليه كلام البرازي تفويض الامر إلى المفتي فإنه قال وبعد أيضا المهر إذا أراد أن يخرجها إلى بلاد الغربة بمنع من ذلك لأن القريب يؤذى ويضره بقصد الزمان (شهر)

ما ذل القريب ما أشقاء • كل يوم من بينه من براه

كذا اختار الفقيه وبقي وقال القاضي قول الله تعالى أكنوهن من حيث كنتم أولى من قول الفقيه قبل قوله تعالى ولا تنكروهن في آخره دليل قول الفقيه لا نكح عتقنا من عادة زماننا مضارة قطعية في الاغتراب بها واختار في القول قول القاضي فيبقى مما سبق عنده من المضارة وعدمها لأن المفتي إنما يفتي بحسب ما يقع عنده من المصلحة اه فتوى فيبقى الخ صريح في أنه لا يجوز بقول الفقيه ولا يقول القاضي وإنما يلزم بتفويض ذلك إلى المفتي المسؤول عن الحادثة وأنه لا يخفى طرد الاتفاق واحدا من القولين على الإطلاق فقد يكون الزوج غير مأموون عليها يريد نقلها من بين أهل اللذنية أو يأخذ ما لها بل نقل بعضهم أن رجلا سافر بزوجه وادعى أنها أمتة وباعها فتن علمه المفتي شيئا من ذلك لا يميل له أن يقبضه بظاهر الرواية لا ناطم يقينا أن الامام لم يقل بالجواز مثل هذه الصورة وقد يخفى تزويج غريب امرأة غريبة في بلدة ولا يتيسر فيها المعاش فربما أن نقلها إلى بلدة أو غيرها وهو مأموون عليها بل قد يرد نقلها إلى بلدة فكيف يجوز للعدول عن ظاهر الرواية في هذه الصورة والحال أنه لم يوجد الضرر الذي علل به القائل بخلافه بل وجد الضرر للزوج دونها فتنقل شيئا أبدا من أفتي بخلاف ظاهر الرواية لا يقول بالجواز في مثل هذه الصورة إلا ترى أن من ذهب بزوجه للتحاقم ما في مكة مدة ثم خرج واستمتع من السفر فرعه إلى بلدة هل يقول أنه منعه عن السفر بائرا ثم كساه وحدها فتنقل ما أرادت فعين تفويض الامر إلى المفتي وليس هذا خاصا بهذه المسألة

ولكونها قابلة أو غاصه لا فيما عدا ذلك وان أذن كناهها صين والمعتد بجواز الحام بلا تزويج أشياء وسيجي في النقطة) ويسافر بها بعد أداء (كله) مؤجلا ومجلا (إذا كان مأموئلا على أو لا) يؤذكه أو لم يكن مأموئلا (لا) يسافر بها وبقي كفا في شرح الجمع واختاره في ملحق الأبصر وجميع الفتاوى واعتقده المصنف وبه أفتي شيئا الرمي لكن في التهر والذي عليه العمل في ديارنا أنه لا يسافر بها جبرا عليها وجزم به البرازي وغيره وفي المختار وعليه الفتوى

مطلب

في السفر بالزوجة

بلى لوم الملقى انه يريد نقلها من محله الى محله اخرى في البلدة بعيدة عن اهلها لتصداخر اهلها بالبحرولة ان يعينه على ذلك ومن اراد الاطلاع على ازيد من ذلك فليست في رسالتنا المسماة نشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف التي شرحت بها يتامن ابرجوز في قسم الملقى وهو قول

والعرف في الشرع لها اعتبار * فذا عليه الحكم قديار (قوله وفي النصول الخ) قد علمت ان هذا الخبر صاحب الزاوية وان مافي النصول غيره (قوله وقده) التبرع يعود الى النقل المتهوم من قوله وقتلها وكذا التصريح قوله واظلمه وقوله يمكن الرجوع الاولى يمكنه وفي الشرع بلالية وبقي العمل بقول بعدم نقلها من المصر الى القرية في زمانها وظاهر من فساد الزمان والقول بنقلها الى القرية ضعف لقول الاخبار وقيل بإقربها الى قرى مصر القرية لا بناه ليست بقربة اه وليس المراد السفر الشرعي بل النقل لقوله لا بناه ليست بقربة اه مافي الشرع بلالية قلت وقده انه بعد تصريح الكافي بان الفتوى على جواز النقل وقول القسمة انه الصواب كشف يكون ضعيفا لو ان اقتصر على الترجيح بساد الزمان لكان أولى لكن ينبغي العمل بما مر عن الزاوية من تنقيص الامر الى الملقى حتى لو رأى رجلا يريد نقلها لالاشربها والا بداء لافسده ولا سيما اذا كانت من اشراف الناس ولم تكن القرية مسكنا لثالثها فان المسكن يعتبر بحاله كما نفخه كجاسيا في بابا (قوله وان اختلاف في المهر) قال في الفخ اختلاف في المهر مافي قدره وأولى أنه وكل منهما مافي حال الحياة وبعد موتهما أو موت أحدهما وكل منهما ما بعد الدخول أو قبله (قوله في أصله) بأن ادعى أحدهما القسمة وانكر الآخر

(قوله حلف) أي بعد عجز المدعي عن البرهان ولم تعرض الشارحون لتصنيف ظهوره كافي الجهر (قوله يجب مهر المثل) قال في الجهر ظاهره انه يجب بالاعمال بل وليس كذلك بل لا يراد على ما افقته المرأة وهي المدعية لتجديده ولا يقتصر على الدعاء الروح لوهو المدعي لها كما اشار اليه في البدائع اه قلت هذا يظهر لوجهي الذي شأ والأفلا تأمل ثم هذه أقدم بما اذا كان الاختلاف قبل الطلاق مطلقا أو بعده بعد الدخول أو الخلو أما لو طلعتا قبل الدخول وانخلوا فالواجب المنة كافي العرف ولم تعرض له هنا لانها من قوله الاق وفي الطلاق قبل الوفاق حكم منة المثل (قوله وفي المهر مصف اجاعا) اشارة الى الردعي صدر الشرع بعدة حيث قال ينبغي أن لا يحلف المكر عند أي حنيفة لأنه لا تحلف عنده في النكاح فوجب مهر المثل قال في الجهر وفيه نظر لأن الصلح هنا على المال لا على أصل النكاح فتعين أن يحلف منكر القسمة اجاعا اه وكذا اعترضه صاحب الدرر وابن النكاح ونسبه الى الوهم (قوله اجاعا) في حنيفة يجب وقوله يحلف (قوله وان اختلاف في قدره) أي تقدرا كان أو مكيلا أو موزنا وهو دين موصوف في المنة أو عين وقد بالتقدير لأنه لو كان في جنسه كالعبد والجنسية أو منصفه من الجودة والرداءة ونوعه كالتركي والرومي فان كان المسمى عينا فالقول للزوج وان كان دينافهوا كالاختلاف في الاصل وتحملة في المهر (قوله حال قيام النكاح) أي قبل الدخول أو بعده وكذا بعد الطلاق والدخول رسي ما بعد الطلاق قبل الدخول فأي (قوله فالقول لمن شهد مهر المثل) أي فكون القول لها ان كان مهر مثلها كما قالت أو أكثر وله ان كان كما قال وأقل وان كان بينهما أي أكثر مما قال وأقل مما قالت ولا يثبت تعاضدا وزمهر المثل كذا في الملقى وشرحه وهذا على تخريج ارازي وحاصله ان التحالف في ذات قولها ما اذا وافق قول أحدهما فالقول وهو المذهب كور في الجامع الصغير وعلى تخريج الكرخي تصالحان في الصور الثلاث ثم يحكم مهر المثل وصحة في البسوط والنهط وبه يزم في الكرخي باب التحالف قال في الجهر ولم أر من رجع الاول وتغلب في التبرين تقديم الزبلي وغيره تبعا للهداية يؤذن بتبرجحه وصحة في النهاية وقال قاضي خان انه الاول ولم يذكر في شرح الجامع الصغير وغيره والا في البدائع تصليح الزوج وقيل يترفع بينهما اه قلت بلى ما اذا لم يعلم مهر المثل كيف يضل والظاهر أنه يكون القول للزوج لأنه لا منكر للزيادة كما تقدم فيما اذا لم يوجد من يمثلها تأمل (قوله وفيه مقدمة الخ) هذا ما قاله بعض المشايخ وبه في الملقى وكذا الزبلي حنا وفي باب التصالح وقال بعضهم بتقديم مثلها أيضا لانها ظهرت شيئا لم يكن ناهرا اعتمادهما كافي الجهر (قوله لا يثبت خلاف الظاهر) أي وانما خرج من شهد مهر المثل ط (قوله وان كان الخ) وهذا ان يثبت الاتهام في قوله فالقول لمن شهد مهر المثل وقوله وان قاما البينة الخ فانه اذا لم يثبتا البينة أو قاما هاتين شهد مهر المثل أو لها

محل
مسائل الاختلاف في المهر

وفي النصول يفتي بما يقع عنده من المصلحة (ويقتلها فجادون مدته) أي السفر من المصر الى القرية وبالعكس ومن قرية الى قرية لأنه ليس بقربة وقد في التاخرانية بقربة يمكن الرجوع قبل الليل الى وطنه وأظلمه في الكافي فأنلا وعليه الفتوى (وان اختلفا في المهر فقي أصله) حلف مكر التسمية فان نكل ثبت وان حلف يجب مهر المثل وفي المهر مصف اجاعا (وان اختلفا في قدره حال قيام النكاح فالقول لمن شهد مهر المثل) بينه وأى أقدم بينة (قلت) سواء (شهد مهر المثل أولها أولا ولا وان قاما البينة فيثبتا) حقيقة (ان شهد مهر المثل له وبينه) مقدمة (ان شهد مهر المثل لها) لأن البينات لا يثبت خلاف الظاهر (وان كان مهر المثل

أَوْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا قَدَّمَ بَيَانَ الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ فِي الْمُسَائِنِ وَهَذَا بَيَانُ الثَّلَاثِ وَقَوْلُهُ فَإِنْ حُضِرَ رَجُلٌ مِنَ
 الْمُسَائِلَةِ الْأُولَى وَقَوْلُهُ وَأَبْرَهْنَارَاجُ إِلَى الثَّلَاثَةِ لِكُنْ عَلَيْهِ حَذْفُ قَوْلِهِ تَحَالُفًا لِأَنَّهُ إِذَا رَهْنَا لِحَالِ تَحَالُفٍ
 (قَوْلُهُ تَحَالُفًا) فَإِنْ نَكَلَ الزَّوْجُ يَقْضَى بِأَقْبَرِ وَخِصْمَانِهِ كَالْوَأْتَرِ بِذَلِكَ مَرِيحًا وَإِنْ نَكَلَ الْمَرْأَةُ وَجِبَ
 الْمَسِي أَقْبَرُ لِأَنَّهُ أَقْبَرُ بِالْحَلْطِ كَذَا فِي الْعُنَايَةِ وَاعْتَرَضَ فِي السَّعْدِيَّةِ إِذَا نَكَلَ يَقْضَى بِالْقِسْمِ عَلَى مَا عُرِفَ أَنَّ
 أَحَدَهُمَا كَلِمَةُ دَعْوَى الْأَثَرِ ١٥ وَصُورَةُ الْمُسَائِلَةِ هِيَ إِذَا دَعَا الْقَاتِلِينَ وَأَدْعَى الْوَالِدَ وَكُنْ مَهْرُ الْمَثَلِ
 أَلْفًا وَخِصْمَانَهُ (قَوْلُهُ قَضَى بِهِ) أَيُّ مَهْرُ الْمَثَلِ لَكِنْ إِذَا رَهْنَا بِغَيْرِ الزَّوْجِ فِي مَهْرِ الْمَثَلِ بِعَيْنِ الدَّرَاهِمِ
 وَالذَّهَبِ بِخِلَافِ تَحَالُفٍ لِأَنَّهُ يَنْبَغِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَكُونَ خِلَافًا لِلْقَدْرِ عَنِ التَّجْمِيعِ فَيُجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ
 وَلَا كَذَلِكَ تَحَالُفًا لِأَنَّهُ وَجِبَ قَدْرًا بِغَيْرِ الزَّوْجِ بِحُكْمِ الْأَتْفَاقِ وَالرَّائِدُ بِحُكْمِ مَهْرِ الْمَثَلِ يَجْرُ وَخِصْمَانَهُ
 قَضَى (قَوْلُهُ وَإِنْ رَهْنُ أَحَدِهِمَا الْخ) أَيُّ هِيَ إِذَا كَانَ مَهْرُ الْمَثَلِ بَيْنَهُمَا وَقَضَى عَنْ هَذَا قَوْلُهُ قَبْلَهُ وَآيُ
 أَقَامَ يَنْبَغِي قَبْلَ شَهْدِ مَهْرِ الْمَثَلِ أَوْ لَا فَإِنْ قَوْلُهُ أَوْ لَا سَادِقٌ بِمَا إِذَا شَهِدَ لَهَا أَوْ كُنْ بَيْنَهُمَا (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ تَوَرَّدَ عَوَاهُ)
 (قَوْلُهُ لَا يَجُوزُ الْمَهْرُ دُونَ عَوَاهُ وَأَوْضَحُهُمَا بِأَقَامَةِ رَهْنَاتِهِ ط (قَوْلُهُ وَفِي الطَّلَاقِ) مُقَابِلُ قَوْلِهِ هَالِكًا قِيَامُ النِّكَاحِ
 (قَوْلُهُ قَبْلَ الْوَلِيِّ) أَيُّ وَأَخْلَعُوا نَهْر (قَوْلُهُ حُكْمُ تَعَالُفِ الْمَثَلِ) فَيَكُونُ الْقَوْلُ لَهَا أَنْ كَانَتْ مُنْعَةً الْمَثَلِ
 كُنْصَافًا مَا كَانَتْ أَوْ كَثُرَ فَإِنْ كَانَتْ التَّمَنُّعُ كُنْصَافًا مَا كَانَتْ أَوْ قَلَّ وَإِنْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا تَحَالُفًا وَزَيْتُ التَّمَنُّعُ وَعِنْدَ
 أَبِي يُونُسَ الْقَوْلُ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ لِأَنَّهُ يَنْبَغِي الزَّيَادَةُ الْأَنْ يَذْكُرَ مَا لَا يَحْتَلِفُ مَهْرًا أَوْ مُنْعَةً لَهَا كَذَا
 فِي الْمُتَقَاتِلِ وَشَرَحَهُ وَذَكَرَ فِي الْبَرَاءَةِ فِي رَوَايَةِ الْأَصْلِ وَالْجَمَاعِ الصَّغِيرُ أَنَّ الْقَوْلَ لِلزَّوْجِ فِي نِصْفِ الْمَهْرِ غَيْرُ
 تَحْكُمُ التَّمَنُّعُ وَهُوَ حَصِي فِي الْبِدَائِعِ وَشَرَحَ الطَّبْرَاوِيُّ وَرَوَّجَهُ فِي التَّحْقِيقِ بَيَانُ التَّمَنُّعِ مُوجِبَةً فَيُجِبُ إِذَا تَكُنْ تَحْتَمُّ
 وَهِيَ انْتِفَاعُ فِي التَّمَنُّعِ قَبْلَ انْتِفَاعِ مَا تَحْتَمُّ عَلَيْهِ وَهُوَ نِصْفُ مَا أَقْبَرُ الزَّوْجُ وَيَحْفَ عَلَى نِصْفِ دَعْوَاهَا الرَّائِدُ
 ١٥ وَالحَاصِلُ تَرْجِيحُ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ لِكُنْ تَقْضَى فِي التَّمَنُّعِ بِعَدْلٍ وَغَمَاهُ فَيُجِبُ عِلْقَانَهُ عَلَى الْبَرِّ (قَوْلُهُ
 لَوْلَا الْمَسِي دِينَ) هُوَ مَا يَنْبَغِي فِي التَّمَنُّعِ غَيْرُ مَعْنَى بَلْ بِالْوَلِيِّ كَالْقَوْلِ وَالْكِبَالِ وَالْمُوزُونِ وَالْمَذْرُوعِ كَمَا يَسْلَمُ
 بِمَا قَدْ سَاءَ مِنَ الْبَرِّ (قَوْلُهُ وَإِنْ عَيْنًا) أَيُّ مَعْنَى (قَوْلُهُ كَسَاءَةُ الْعَبْدِ وَالْجَارِيَةِ) أَيُّ الْمَذْكُورَةِ فِي
 الْبَرِّ فِي الْاِخْتِلَافِ فِي الْقَدْرِ قَبْلَ الطَّلَاقِ بِقَوْلِهِ وَأَنْ كَانَ الْمَسِي عَيْنًا بَانَ قَالَ تَوَجَّهْتُ عَلَى هَذَا الْعَبْدِ وَقَالَتْ
 الْمَرْأَةُ عَلَى هَذِهِ الْجَارِيَةِ الْخَالِصَةَ الْمَرْغُوضَةَ فِي الْعَيْنِ الْمُشَارَّةِ لِأَنَّهُ مُطْلَقٌ بِعِدَّةٍ وَجَارِيَةٍ فَاهُمْ (قَوْلُهُ فَلَهَا
 التَّمَنُّعُ الْخ) قَالَ فِي الْبَرِّ فَلَهَا التَّمَنُّعُ مِنْ غَيْرِ تَحْكُمِ الْأَنْ يَرْضَى الزَّوْجُ أَنْ تَأْخُذَ نِصْفَ الْجَارِيَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا
 اخْتَلَفَ فِي الْقِسْمِ وَالْقَاتِلِينَ لِأَنَّهُ نِصْفُ الْإِنْفَاقِ يَنْبَغِي لِأَنَّهُمَا يَنْبَغِي لِحَالِ تَحَالُفٍ وَفِي نِصْفِ الْجَارِيَةِ نِصْفُ الْجَارِيَةِ لَا بِاخْتِيَارِهَا فَإِذَا هُوَ
 لَيْسَ بِثَابِتٍ يَخِيرُ لَهَا لَمْ يَنْبَغِي عَلَى تَحْتَمُّ أَحَدِهِمَا فَلَا يَكُنْ الْقَضَاءُ نِصْفَ الْجَارِيَةِ لَا بِاخْتِيَارِهَا فَإِذَا هُوَ
 سَطَّ الْبَدَلَانِ فَوَجِبَ الرُّجُوعُ إِلَى التَّمَنُّعِ كَذَا فِي الْبِدَائِعِ (قَوْلُهُ تَحَالُفًا) وَتَهَارَتْ الْيَسْتَانِ (قَوْلُهُ
 وَإِنْ حَلَفَا) الْأَوَّلَى التَّرْعِيبُ بِالضَّافِ (قَوْلُهُ أَسْلَا وَقَدَرَا) فَإِنْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ الْحَيِّ وَوَرِثَةِ الْمُسْتَفِي
 الْأَصْلَ بَانَ دَعَى إِلَى أَنْ الْمَرْحُومُ وَوَرِثَةُ الْأَثَرِ غَيْرُ مَعْنَى أَوْ الْعَكْسُ وَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ وَإِنْ كَانَ فِي الْقَدْرِ
 حُكْمُ مَهْرِ الْمَثَلِ ط عَنْ أَبِي السُّعُودِ (قَوْلُهُ لَعْدَمُ مَقْطُوعِهِ) أَيُّ مَهْرُ الْمَثَلِ قَالَ فِي الدَّرْدِ لِأَنَّهُ مَهْرُ الْمَثَلِ
 لَا يَسْقُطُ اعْتِبَارُهُ بِجُودِ أَحَدِهِمَا إِلَّا تَرَى أَنَّ الْمَقْضُوعَةَ مَهْرُ الْمَثَلِ إِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا (قَوْلُهُ الْقَوْلُ لَوْرْتِ)
 فَلِزَمَهُمَا اعْتَرَفَا بِهِ يَجْرُ وَلَا يَحْكُمُ مَهْرُ الْمَثَلِ لِأَنَّهُ اعْتِبَارُهُ بِسَطِّ عَدْلٍ فِي مَضْنَةٍ بِعَدَمِ مَوْجِبِ مَا دَرَرِ (قَوْلُهُ
 الْقَوْلُ لَوْرْتِ التَّجْمِيعُ) هُمُ وَرِثَةُ الزَّوْجِ أَيْضًا كَأَيُّ الْبَرِّ فَالْقَوْلُ لَهُمْ فِي الْمُسَائِلَةِ وَلِذَا قَالَ فِي الْكُتُبِ لَوْ مَا نَا
 وَلَوْ فِي الْقَدْرِ فَالْقَوْلُ لَوْرْتِ تَهْمُ فَلَوْ مُسَلِّمَةً كَأَقَامَةِ فِي النَّهْرِ وَالْحَيِّ تَقْضَى أَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي التَّجْمِيعِ كَذَلِكَ (قَوْلُهُ
 لَمْ يَنْبَغِي بَيْنَهُ) الْأَوَّلَى وَلَمْ يَنْبَغِي بِالضَّرْفِ أَيْ لَا مَوْجِبًا يَدُلُّ عَلَى اعْتِرَاضِ أَقْرَابِهِمَا فَلَا يَكُنْ لِقَائِهِ
 أَنْ يَقْدَرُ مَهْرُ الْمَثَلِ كَأَيُّ الْهَدَايَةِ لِأَنَّ مَهْرُ الْمَثَلِ يَحْتَقِقُ بِاِخْتِلَافِ الْأَوْقَاتِ فَإِذَا انْتَقَضَ الْمَهْدُ تَعَدَّرَ الْقَوُوفُ
 عَلَى مَقْدَارِهِ فَتَعْدُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَهْدُ قَرِيبًا يَقْضَى بِهِ يَجْرُ قَلْبُهُ وَصَرَحَ فَانْصَرَفَ نَانَ فِي شَرْحِ الْجَمَاعِ
 (قَوْلُهُ مَا لَمْ يَرْهَنْ) بِالْبَاءِ الْمَبْهُوْلِ أَيُّ مَا لَمْ يَرْهَنْ وَرِثَةُ الزَّوْجِ (قَوْلُهُ وَيَهْنُ) ذَكَرَ فِي الْخِطَابَةِ وَتَجَمُّعَهُ
 فِي مَعْنَى الْقَاتِلِ بِهِ قَالَتْ الْأَمَّةُ الثَّلَاثَةُ لَكِنْ الشَّافِعِيُّ يَقُولُ بَعْدَ تَحَالُفٍ وَعِنْدَهُ مَا لَيْسَ بِجَائِزٍ لِتَحَالُفِ الصَّالِفِ
 فَتَحْ وَتَقَرَّرَ إِذَا انْتَقَضَ الْمَهْدُ كَيْفَ يَنْصَرِفُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ وَقَدْ قَالَ يَجْرِي فِيهِ مَا قَدْ مَضَى مِنْهُ إِذَا هُوَ جَدُّ مِنْ جِوَالِهَا

(يَنْبَغِي تَحَالُفًا حَلْفًا أَوْ رَهْنًا)
 قَضَى بِهِ وَإِنْ رَهْنُ أَحَدِهِمَا
 قَبْلَ رَهْنِهِ لِأَنَّهُ تَوَرَّدَ عَوَاهُ (وَقِي
 الطَّلَاقِ قَبْلَ الْوَلِيِّ) حُكْمُ مُنْعَةٍ
 الْمَثَلِ لَوْلَا الْمَسِي دِينَ وَإِنْ عَيْنًا
 كَسَاءَةُ الْعَبْدِ وَالْجَارِيَةِ فَلَهَا التَّمَنُّعُ
 لَا تَحْكُمُ إِلَّا يَرْضَى الزَّوْجُ
 نِصْفَ الْجَارِيَةِ وَآيُ أَقَامَ يَنْبَغِي
 قَبْلَ فَإِنْ أَقَامَ فَيَسِيئَتِهَا أُولَى
 (أَنْ شَهِدَتْ لَهُ) التَّمَنُّعُ (وَيَتَعَدَّى)
 شَهِدَتْ لَهَا وَإِنْ كَانَتْ (لِلْمُنْعَةِ) بَيْنَهُمَا
 تَحَالُفًا وَإِنْ حَلْفًا وَجِبَ مُنْعَةُ
 الْمَثَلِ وَسَمَتْ أَحَدَهُمَا كَيَاتِمًا
 فِي الْحُكْمِ) أَسْلَا وَقَدَرَا
 لَعْدَمُ مَقْطُوعِهِ بِجُودِ أَحَدِهِمَا
 (وَبَعْدَهُ مَوْجِبًا فِي الْقَدْرِ
 الْقَوْلُ لَوْرْتِ) فِي الْاِخْتِلَافِ
 (فِي أَصْلِهِ) الْقَوْلُ لَوْرْتِ التَّجْمِيعِ
 (لَمْ يَنْبَغِي بَيْنَهُ) مَا لَمْ يَرْهَنْ عَلَى
 التَّجْمِيعِ (وَقَالَ يَحْكُمُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ)
 كَمَا لَحِظَ (وَبِهِ يَقْنَى)

من قوم أيها ولا من الأجانب فالقول للزوج لكن مر أن القول له بينه تأمل ثم رأيت في البرازية معترضا
على قول الكرخي أن جواب الامام يتعص في تقدم العهد بقوله ونظرا له إذا اعتدرا اعتبارهم النسل
لا يكون الظاهر شاهد الاحد فكأن القول لورثة الزوج لكونهم مذهبهم كافي سائر الله عاوى (قوله
وهذا كله الخ) تغلق العبر عن الخط وقال وآثره عليه الشارحون اه وكذا ذكره فاضل خان في شرح
الجامع وآثره قلت وحاصل ذلك أن المرأة إذا مات زوجها وقد دخل بها فماتت قبل مهرها أي أوورتها
بعد موتها وقد جرت العادة أنها لا تسلم نفسها إلا بعد قبض شيء من المهر كما تقدم مشلا لا يحكم لها بجميع
مهر المثل عند عدم النسيئة بل تغرف أن تزوج بمثلها من المتعارف والاقضى عليها ثم يعمل في الباقي
كما ذكرنا أي أن حصل اتفاق على قدر المهر يدفع لها الباقي منه والا فانكر ورثة الزوج أصل التسمية
فلا ينفق مهر المثل وأنكروا القدر فالقول لمن شهد مهر المثل ويصدونها القول في قدره لورثة الزوج
هذا هو المفهوم من هذه العبارة تفسر بالمعارف فيجوز مماثلة لآتي قوله قضينا عليك بالمعارف وقوله
ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا له لو كان المتعارف حصة شائعة كتلك المهر كما هو المتعارف في زماننا
لا يمكن أن يقضى عليها إلا إذا كان المهر مسمى معلوم القدر وإذا كان كذلك لآتي في التفسير
ولكن يعلم من أن الحكم كذلك فيقضى عليها بالتين مثلا ويدفع لها الباقي في المهر من انقضاء رجل مات
وترك أولاد أصغارا فادعى رجل دفعا للثأر أو ودعية وأدعت المرأة مهرها قال أبو القاسم ليس للوصي
أن يؤذى شيئا من الدين والودعية ما لم يثبت بالينة أو ما لها من أذنت قدر مهر مثلها دفعه إليها إذا كان
النكاح ظاهرا معروفا ويكون النكاح شاذا هو الحال لنفسه أو للثأر أن كان الزوج في حيا فله دفع مهرها
مقدار ما جرت العادة به ويجوز أن يكون القول قول المرأتين إذا ادعى المهر إلى تمام مهر مثلها اه هذا ونقل
الرحق عن فاضل خان أنه قال أن هذا نوع نظرا لأن كل المهر كان واجبا بالنكاح فلا يقضى بسقوط
شيء منه بحكم الظاهر لأنه لا يبلغ جبهه لا يطل ما كان ثابسا اه ثم أطال في تأييد كلام القاضي وورد في الرمي
في اعتقاده على القاضي بأن الظاهر مدفوع بغيره فساد التمس فقال أن الفاد لا يبطه حتى ثابت بلا دليل
والمهرين في ذمة الزوج وقضاء بعضه أضاف دين في ذمتها بقدره وذلك لا يكون بظاهر الحال لأن الظاهر يصلح
للدفع إلا لاشبات قلت وذكر في البرازية في تأييد ما قاله القاضي لكن ما قاله النقيب مني على أن العرف
الشائع مكذب لها في دعواها عدم دفع شيء بوجوب آثره الشارحون وكذا فاضل خان في شرح الجامع
ضيق به وهو قلده أعمالهم العرف وتكذب الأب أن المهر عارية على ما يأتي في سائر مع أنه هو المهر
فلولا العرف لكان القول قوله والله أعلم (قوله وهذا إذا ادعى الزوج الخ) هذا من عند صاحب البصر
والمراد الزوج لو كان حيا أو ورثته كما هو ظاهر فلا رد في الشريعة من أن هذا لا يأتي في حال موتها
(قوله ولو ثبت أن امرأتها شيئا) أي من التقدين أو العروض أو عايز كل قبل الزفاف أو بعد ما في غيرها
مهر (قوله ولم يذكر الخ) المراد أنه لم يذكر المهر ولا غيره ط (قوله كقول الخ) تمثيل للثنى وهو يذكر
(قوله والينة لها) أي إذا قام كل منهما بنية تقديمها ط (قوله ظاهرا تزده) لانها لم ترض بكونه
مهرًا مبر (قوله وتزوج بها المهر أركه) أن لم يكن دفع لها شيئا منه قال في الهروان هل وقد بقي
لا حدهما في تزوج اه أمالوص كانت قيمة الهالك قدر المهر فلا رجوع لاحد وفي البرازية لم تأخذ لها
شيا ولو بساها حتى تخرقت ثم قال هو من المهورات هو من النسيئة أعني الكسوة الواجبة عليه فالقول لها
وأن تزوج قائما فالقول له لأنه اعرف بجهة التمسك بخلاف الهالك لأنه يدعى سقوط بعض المهر والمرأة
تتمسكه وبالله لا نزاع يخرج عن الملوكة وحبث لأمك بحال فالأختلاف في جهة التمسك باطل فكأن اختلاف
في ضمان الهالك وبالله فالقول لمن عاك البدل والضممان اه مخلصا واستكمل في الهروان وقال هذا يقتضي
أن القول لها في الهالك في مسألة التزويج وهو مخالف لما تقدمناه والفرق بعسر قدره اه قلت بل الفرق بين
أن شاة تعاقب وذلك أن مسألة التزويج دعواها هدية متلاصقة ويكون القول له في حالي الملاك وعدمه
لأنه الملاك ولا شيء بخلاف دعواها ما تقدمت أدعت الكسوة الواجبة عليه فكأن القول له في الشاغل لما ذكرنا
وتطلب مهرها كسوة ما الهالك فالقول لها فيه لا مبرين أحد هما أن الظاهر يصدقها فيه كما يأتي

وهذا كله إذا لم تنضم لها فنان

سلك ووقع الاختلاف في الحلين

الحياة وبعددها (لا يحكم بمهر

المثل) لأنها لا تسلم نفسها إلا بعد

تعمل شيء عادة (بل يقال لها

لا بد أن تقضى بما تجتهد والافتدنا

عليك بالمعارف) فيجوز (ثم يعمل

في الباقي كما ذكرنا) وهذا إذا

ادعى الزوج إبطال شيء إليها مبر

(ولو يمثالي أمرأته شيئا لم يذكر

جهة عند الدفع غير جهة (المهر)

كقولهم لنسج أو حنا ثم قال أنه من

المهر لم يقبل قضية لوقوعه هدية

فلا يتقبل مهرها (فقال هو) أي

المبعوث (هدية وقال هو من المهر)

أو من الكسوة أو عارية (فالقول

له) عينة والينة لها فان حله

والمبعوث قائم ظاهرا أن تزده وتزجج

يبقي المهر ذكره ابن الكلال

مطلب

فيما يراد إلى الزوجة

في المبالاة لكل وما يتقوله الشارح عن النفس ثمانية أمه لو كان القول له فبه لم ضياع حثها في الكسوة
الواجبة عليه لأنها من التفتة والتفتة تسقط بعض المدة فلا يجزئها المطالبة عما مضى ويلزم بذلك فتح باب
الدعاوى الباطلة بأن يدعى كل زوج بعد عشرين سنة أن جميع ما دفع لها من كسوة وفتنة من المهر فيرجع
عليها بقيته وذلك ما لا رضاه الشرع من الإضرار بالنساء مع أن الظاهر والعادة تكذبه وأما القائم فلا ضرر
لأنه يتطالع بكسوة أخرى إذ المهر بكونه كسوة ولا تقتضي العادة أن يكون المدفوع كسوة لها لأن
أن يقول اعطها كسوة غيرها هذا ما ظهر له واقع المسر لكل عصر (قوله ولو عوته) وكذا الوعته
أو هاهنا ما لها بذاتها أو من ماله فله الرجوع أيضا كما في الفتع وكنه في الصبر بره فاستشكل ما عاله في الفتع

قبل ذلك من أنه لو بعث أبو هاشم ماله فله الرجوع لو عاها أو فلا ولومن ماله ما بذنها فلا رجوع لأنه هبة متما
والمراة لا ترجع في هبة زوجها اه قلت وهذا الممول على ما إذا كان لا على جهة التبرع فلا يقال قول
الشارح ولو عوته الخ بقرينة ما تقدمنا وأولاهن الفتع هذا وقد ذكر مسألة التعويض في الفتع وغيره مطلقة
وكذا في الخاتمة لكنه قال فيها قال أبو بكر الاسكاف إن صرحت حين بعثت أنهما عوض فكذلك والأركان
هبة متما وصلت بنتها اه ومثله في الهندية وهذا لا يحتمل أن يكون يسائر ما لديهم أو كسوة بقول آخر تأمل
وينبغي اعتبار العرف فيما يقصده العوض فيكون كالمفوض تأمل وما في ط من أن العقد خلاف ما عاله
الاسكاف وعزاه إلى الهندية لم أره فيها نعم سيد كذا شارح في أحكام الهبة أنه لا فرق بين نصريتها بالعوض
وعدمه (قوله من جنسه) لم يذكر الزيادة ط ولم أر أسعدا ذكرها بل وصل المراد بها
أن العوض لو كان حال كارهو مني ترجع عليه بمثلها فأراد بالجنس المثل تأمل (قوله مشرى) لا يفهم
له ط (قوله لا الظاهر يكذب) خال في الفتع والذي يجب اعتباره في بيان ما لا يبيع ما ذكر من المنطعة
والفرق والحق والسكر والشاذلية وبقاها يكون القول فيها يقول المرأة لأن التعارف في ذلك كله أن يرسله
هدية أو الظاهر معها ولا يكون القول له إلا في نحو الثياب والجارية اه قال في الصبر وهذا الجث

موافق لما في الجامع السيفر فانه قال الذي يؤكل فانه أعز من المبالاة لكل وغيره اه قال
في التبره وأقول وينبغي أن لا يقل قوله أيضا في الثياب الموهلة مع السكر نحو العرف اه قلت ومن ذلك
ما بعته اليها قبل الزفاف في الأعداد والمواسم من نحو ثياب وحلى وكذا ما بعها من ذلك أو من دراهم
أو دنانير صبيحة ليلة العرس ويسمى في العرف هبة فإن كل ذلك تعرف في زمانا كونه هدية لأن المهر
ولا سيما المسمى صبيحة فإن الزوجة تعوض عنها ثيابا ونحوها صبيحة العرس أيضا (قوله ولذا قال النسب)
أي أبو البت (قوله كنف وملاوة) لأنه لا يجب عليه تمكينها من الخروج بل يجب منعها إلا فيما سنده
فتح قلت ينبغي تشديد ذلك بما لم يجز به العادة لما حذرنا من أن ذلك في عرفنا يلزم الزوج وأنه من جملة المهر
كما تقدمنا عن الملقن أن لها منع ضيق المشروط عادة كالحلف والمنكح ودياح اللقاة ودراهم السكر

الخ ومثله في عرفنا متاع الحمام ونحوها فان ذلك بمنزلة المشروط في المهر فيزله دفعه ولا ينافيه وجوب
منعها من الخروج والحمام كالإباحة (قوله كما رودع) ومناع البت بحر تمام البيت واجب عليه
فهذا عمل ذكره فافهم وسد كذا المنصف في الفتنة أن يجب عليه آلة الطين وآنية شراب وطبخ ككوز
ويزنة وقد روى عن كذا السائح وكذا ما أرادت البت كسوة ولده وفتنة الخ (قوله ما يهدى أنه
كسوة) هذا اقتصد من عند صاحب الفتع وأقره في البري أن ما يجب عليه لو أهداه مهر الإصديق

لأن الظاهر كسوة أم الوادي أنه كسوة وأدعت أنه هدية فاقول له لأن الظاهر معه (قوله فلا يرجعها
أبوها) مثله ما إذا أتت وهي كبيرة ط (قوله لما ثبت للمهر) أي ما تنفعه من المهر أو كان القول
له فبه على ما تقدمت بيانه (قوله فتع) فتع فيه لا في ثامنا واسترجه عما إذا تقرب بالاستعمال كما أشار
إليه الشارح قال في المنع لأنه مطلق عليه من قبل المالك فلا يلزم من مقابلة ما تنقص باستعماله شيء ح (قوله
أوقيته) الأولى أو بده ليشعل المتلى (قوله لانه في معنى الهبة) أي والهلال والاستملاء مانع من الرجوع
بها وبعبارة الترازية لأنه هبة اه ومقتضاه أنه يشترط في استرداد النقص القضاء أو الرضا وكذا يشترط عدم
مانع من الرجوع كما لو كان مكانا فبما قبضته أو خاضته ولم أر من صرح بشيء من ذلك فلا يرجع والتشديد

ولو عوته ثم أهداه عارية فلها
أن تسترد العوض من جنسه زلي

(في غير المبالاة لكل) كتاب
وشاذلة ومن وعيل وما يقي

شهر الخوزاد (و) القول (لها)
ببيتها (في المبالاة) كسوة ولم

مشرى لأن الظاهر يكذب ولذا
قال النسب المختار أنه يصدق فيها

لا يجب عليه كنف وملاوة لأنها
يجب كنفها ودورع يعني ما لا يدع

أنه كسوة لأن الظاهر معه
(خطب بنت رجل وبعث إليها أشياء)

ولم يرجعها أبوها فباعته تسهر
يسترد عينه فاقط وان تقبر

فلا استعمال (أوقيته هانكا) لأنه
معاوضة ولم يتم فجاز الاسترداد

(وكذا) يسترد (ما عت هدية
وهو قائم دون الهالك والمسلوك)

لأنه في معنى الهبة

بالحديث احتراز عن الثقة فيما ينظر كما يأتي في مسألة الاتفاق على معتدة الفهر (قوله ولو ادعت الخ) ذكر
 في الفهر هذه المسألة عند قول الكوفي إلى امرأته شيئا الخ وقال قد يكونه اذ عامها لانه لو ادعت مهرها
 وادعاها ودعيته فان كان من جنس المهر فالقول لها والافله اه فعمل أن هذه المسألة في دعوى الزوجة
 لا في دعوى المخطوبة التي لم يرتجها أو هوها فكان المناسب ذكرها قبل قوله شطب بترجى رجل الخ وذلك لأن
 دعوى المخطوبة أن المبعوث من المهر فنسب حاله لا ينزهه ردة فاعلموا كالمسألة أن يكون دعوى المخطوبة
 لها ودعوى المهر للزوج لأن الودعية لا ينزهه ردة فاعلموا كالمسألة أن يكون دعوى المخطوبة
 تنفهم المنع الاسترداد مطلقا ودعواؤه ودعيته تنفهم لانه مطالبها بسترها فاعلموا كالمسألة أن يكون
 (قوله بهادة الظاهر) يرجع إلى المصوتين ط (قوله أفض على معتدة الفهر الخ) حكى في البرازية
 في هذه المسألة ثلاثة أقوال مصححة حاصل الأول أنه يرجع مطلقا شرط التزوج أو لا تزوجه أولا لانه رثوة
 وحاصل الثاني أنه إن لم يشرط لا يرجع وحاصل الثالث وقد نقله عن فصول العبادي أنه إن تزوجه أولا لا يرجع
 وإن أتى بغير شرط الرجوع أو أن دفع المهر الدرام لم ينفق على نفسها وإن كل معها لا يرجع شيء أصلا
 اه وحاصل ما في فتح القدر سكاية الأول والاخير وسكى في البصر الأول أيضا ثم قال وقيل لا يرجع
 إذا تزوجت نفسها وقد كان شرطه ومعهم أيضا وإن أتى ولم يكن شرطه لا يرجع على الصحيح اه فتقوله
 لا يرجع إذا تزوجت نفسها الخ يفهم منه عدم الرجوع بالأولى إذا تزوجه ولم يشرط وقوله وإن أتى الخ يفهم
 منه أنه إن أتى وقد شرطه يرجع فصار حاصل هذا القول الثاني أنه يرجع في صورة واحدة وهي ما إذا أتت
 وسكان شرط التزوج ولا يرجع في ثلاث وهي ما إذا أتت ولم يشرطه أو تزوجه وشرطه أو لم يشرط فلهذه
 أربعة أقوال كلها مصححة وذكر المصنف في شرحه أن المعتد ما في فصول العبادي أعنى القول الثالث وإن
 شيعته صاحب البصر أقر به اه قلت والذي اعتمدته النص الامام فأنى شأن هو القول الأول فإنه ذكر
 أنه إن شرط التزوج يرجع لانه شرط فاسد والافان كان معروفا فقبله يرجع وقبل لا ثم قال وينبغي أن يرجع
 لانه إذا علم أنه لم يشرط لا يرجع لا ينفق عليها كان بمنزلة الشرط كالمستقرض إذا أهدى إلى المقرض شيئا لم يكن أهدى
 إليه قبل الإقراض كان حراما وكذا الثاني لا يجب الدعوة الخاصة ولا يقبل الهدية من رجل ولم يكن
 قابضا لا يهدى إليه فيكون ذلك بمنزلة الشرط وإن لم يكن مشروطا اه وأيده في الخيرية في كتاب النفقات
 وأقبح به حيث شغل فليس خطبا امرأه أو أفض عليها وعلمت أنه يتفق لزوجها فترجعت فغيره فجاب بأنه يرجع
 واستشهد بذلك فأنى شأن المذكور وغيره وقال أنه ظاهر الوجه فلا يخفى أن يهدل عنه اه (تنبيه) أقاد
 ما في الخيرية حيث استشهد على مسألة المخطوبة بعبارة الغاية أن الخلاف الجاري هنا جاري مسألة المخطوبة
 المارة وإن ما فيها من أنه استرداد القائم دون الهالك والمستهلك خاص بالهدية دون النفقة والكسوة
 إذا لاشأن أن المعتدة بمخطوبة أيضا ولا تأثر لكونها معتدة يحرم التصريح بخلتها بل التأثر لشرط وعدمه
 وكونه شرط فاسدا وكون ذلك رثوة كما علمه من تعليل الأقوال وعلى هذا الخبير في قرى دمشق من أن
 الرجل يخطب امرأه ويصير بكوهام وهدى إليها في الأصا ويطلبها بدارهم لتنفق والمهر إلى أن يكمل لها
 المهر فيفقد عليها ليل الزفاف فإذا أتت أن تزوجه ينبغي أن يرجع عليها بغير الهدية الهالك على الأقوال
 الأربعة المارة لأن ذلك مشروط بالتزوج كما فسقته فأنى شأن فصار ينبغي ما إذا ماتت فعلى القول الأول
 لا كلام في أنه الرجوع أما على الثالث فعلى بطر بالاباء لم أره ونسب الرجوع لأن الظاهر أن على القول الثالث
 أنه كالهبة المشروطة بالعوض وهو التزوج كما يفهمه ما في حاوى الزاهد يرمز البرهان صاحب المحيط
 بعنت الصبر إلى من الخنز شيئا لا يرجع لها بعده ولو فاعلم ثم سئل فقال لها الرجوع لو فاعلم الزاهدي
 والترويض أن البعث الأول قبل الزفاف ثم سئل لراف فبها كالهبة بشرط عوض فحصل فلا يرجع
 والثاني بعد الزفاف فترجع اه وكذا المأرمالومات هو أن يفي فليراجع (تنبيه) لم يذكر ما لو أتت في زوجها
 ثم تبين فساد النكاح بأن شهد بالارضاع ونفقه فيها فأنى الخيرية في الرجوع عما أفض بمرض القاضي لانه تبين
 أنها أخذت بغير حق ولو أتت بلا فرض لا يرجع بشيء (قوله بشرط أن يتزوجها) الأولى أن يقول بطمع
 أن يتزوجها كما عرفت في البصر (قوله مطلقا) تفسير الإطلاق في الموضعين كإدلال عليه كلام المصنف

مطلب
 اتفق على معتدة الفهر

(ولو ادعت أنه) أى المبعوث

من المهر وقال هو ودعيته فان كان

من جنس المهر فالقول لها وان

كان من خلافه فالقوله

بشهادة الظاهر (أنفق) رجل

على معتدة الفهر بشرط أن

يتزوجها) بعد دعائها أن تزوجه

لا رجوع مطلقا

وان أبى له الرجوع ان كان دفع لها وان أكلت معه فلا حظا
يجوز من العادة وفيه عن النبي
جهرا زنته بجها زولها ذلك
ليس له الاسترداد ولا الورثة
يعده ان سلفا ذلك في صفة
بل يخص به (وبه يفتى) وكذا
لو اشتراه لها في صفرها
ووالجبة والخبلة أن يشهد عند
التسليم لها أنه انما سله عارية
والاحوط أن يشتره منها ثم يبرئ
دور (أخذ أهل المرأة شيئا عند
التسليم فلا زوج أن يشتره) لانه
رشوة جهرا زنته ثم ادعى ان مادفعه
لها عارية وقالت هو عليك أقال
الزوج ذلك بعد موته بالبرث منه
وآل الاب (أورثته بعد موته
غاربة) (المحدثان) (القول للزوج
ولها اذا كان العرف مستترا أن
الاب يدفع مثله جهرا لا عارية
واما (ان مشتركا) كسر والنام
فالقول للاب)

مطلب
في دعوى الاب أن الجها عارية

في شرحه شرط التزويج أو لم بشرطه ولذا قلنا الاولى أن يقول بجمع أن يتزوجها يتأتى الأخلاق المذكورة وهذا
القول هو الثالث قد اعتمد المصنف في منته وشرحه وقال في الفسخ به يفتى (قوله وان أكلت معه فلا)
أي لانه باسطة لا تخلط أولانه يجوز لا يعلم قدره تأمل ولينظر وجه عدم الرجوع في الهدية الهالكه
أو المستهلكه على ما قلناه من عدم الفرق بين الخطبة والمعتدة (قوله يجوز عن العمدانية) صوابه منع
عن العمدانية فان ما في المتن عزاء في المنزلة إلى الفصول العمدانية وهو القول الثالث من الأقوال الاربعة التي
قد متناها وأما ما في الجهر فهو القول الأول والقول الرابع ولم يذكر القول الثالث أصلا ولا وقع فيه العزو
إلى العمدانية (قوله ليس له الاسترداد منها) هذا إذا كان العرف مستترا أن الاب يدفع مثله جهرا
لا عارية كما يذكّر قريسا وكان يفتيه ما يأتي عماد كره هنا ويمكن أن يكون هذا بيان حكم الديانة والا
بيان حكم القضاء (قوله في صفة) احتراز عما لو سلفها في مرض موته فانه غلبت الورثة ولا يصح
بدون اجازة الورثة (قوله وكذا لو اشتراها لها في صفرها) أي وان سلفها في مرضه أولم يسلفها أصلا لانها
ملكته بشرأ الاب لها قبل التسليم كما يأتي ولومات قبل دفع الثمن رجوع البائع على تركه ولا رجوع الورثة
عليها في أدب الأوصاف عن الغشائية وغيرها الاب اذا اشترى خادما للصفقة نقد الثمن من مال نفسه لا يرجع
عليه الا اذا اشترى بالرجوع ولم ينقذه حتى مات ولم يكن أشهد أخذ من تركه ولا يرجع عليه بقية الورثة اه
(قوله والخبلة) أي فيها لو أراد الاسترداد منها (قوله والاحوط) أي لاحتمال أنه اشترى لها بعض
الجها في صفرها فلا يصلح له أخذ هذا الافرادية كافي البصر والدرر وكذا لو كان بعد ما سله اليها
وهي كبيرة (قوله عند التسليم) أي بان أي أن يسلفها أخوها ونحوه حتى يأخذ شيئا وكذا لو كان
يتزوجها فلا زوج الاسترداد فانما هو كالا كانه رشوة برازية وفي الحامى الزاهد يرمز إلى الارادة للعلامة
نجم الدين وان أعلى إلى رجل شيئا لأصلاح مصالح الماهرة ان كان من قوم الخطيبة أو غيرهم الذين يتدرون
على الاصلاح والفساد وقال هو اجرة لك على الاصلاح لا يرجع وان قال على عدم الفساد والسكرت يرجع
لانه رشوة والاجرة انما تكون في مقابلة العمل والمسكوت ليس بعمل وان لم يسلم هو اجرة يرجع وان كان
عن لا يتدرون على ذلك ان قال هو عطية أو اجرة لك على الذهاب والاياب والكلام وأمر الة فيني وفيها
لا يرجع وان لم يسلم شيئا منها يكون هبة له الرجوع فيها ان لم يوجد ما يمنع الرجوع (قوله وقالت هو عليك)
كذا في الفسخ والبصر وغيرها وبشكل جعل القول لها بأنه اعتراف بملكه الاب وانتقال الملك اليها من جهته
وقد صرح في البدائع بأن المرأة لو أقرت بأن هذا المتاع اشترا في زوجي سقط قولها لانها أقرت بالملك ثم ادعت
الانتقال اليها فلا يثبت الا بدليل اه ويحاج بأن هدم المائل التي علو فيها بالظاهر كاختلاف
الزوجين في متاع البيت ونحوها مما يأتي في كتاب الدعوى آسباب التصاق ومثله ما روي في الاختلاف في دعوى
المهر والهدية (قوله فالمحدثان) عبر عنه في فتح القدر بأنه الاختار للفتوى ومقابله ما نقله قبله من أن القول
لها أي بدون تفصيل بشهادة الظاهر لأن العادة دفع ذلك هبة وما اختاره الامام السرخسي من أن القول
للاب لا يثبت ذلك يستفاد من جهته اه والظاهر أن القول للمحدثين بين هذين القولين يجعل الخلاف قلنا
(قوله فالقول للاب) أي مع البين كعافي فتاوى الهدياية قلت فربني تقييد القول للاب
بما إذا كان الجها تركه من ماله أو ما لوجهها بما يجنبه من مهرها فلا لأن الشراء وقع لها حيث كانت
راضية بذلك وهو تزويج العادة انما تعتبر اذا طردت أو غلبت ولذا قالوا في البيع لوائح يدراهم وذا تفرق بلد
اختلف فيها التزوج مع الاختلاف في المالية والرواج انصرف البيع إلى الاغلب قال في الهداية لانه هو
المعارف ينصرف المطلق اليه اه كلام الاشياء قلت ومقتضاها أن المراد من استقرار العرف هنا غلبته
ومن الاشتراك كثرة كل منهما لا تقتضي السداد ولا تنحل الاسترا على كل واحد من أفراد الناس في تلك
البلدة لا يمكن ولزم عليه احاطة المسألة اذ لا شك في صدور العارية من بعض الافراد والعادة القاشية الغالبة
في اشراف الناس وأوساطهم دفع ما زاد على المهر من الجها فلكما سوى ما يكون على الزوجة لبلة الزفاف
من الخي والياب فان الكثرة أو الاكثارية فلو ماتت لبلة الزفاف لم يكن للرجل أن يدعي أنه لها ل القول

فيه للاب أو الآمة عارية أو مستعار لها كما يعلم من قول الشارع كالوكان أكثر مما يجوز به مثلهما وقد قال
 هذا ليس من الجواهر عرقا في لوري العرف في تعليق البعض وإعارة البعض ورأيت في حاشية الأشياء
 للسيد محمد أبي السعود عن حاشية الفري قال الشيخ الامام الاجل الشهيد المختار للفتوى أن يحكم بكون
 الجهاز ملكا عارية لانه الظاهر الغالب الا في بلدة تبت العاد بدفع الكل عارية فاقول للاب وما اذا برت
 في البعض بكون الجهاز تركبة تتعلق بها حق الورثة وهو الصحيح اه ولعل وجهه أن البعض الذي يدعيه
 الاب يصنه عارية ثم تشبهه في العادة بخلاف ما لو برت العاد فاعارة الكل فلا يتعلق به حق ورثتها بل يكون
 كله للاب والله تعالى أعلم (تنبيه) ذكر البصري في شرح الاشياء أن ما ذكره في مسألة الجهاز انما هو
 فيما اذا كان النزاع من الاب أو المولود فاذتعت ورثته فلا خلاف في كون الجهاز للاب لانه في الولوالجية
 جهاز يشبه ثم مات فطلب بقية الورثة النسيبة فان كان الاب اشترى لها في صغرها أو في كبرها وسلم لها
 في صحتها فقولها خاصة اه قلت وفيه نظر لان كلام الولوالجية في مسألة البنت لها الشراء الصغيرة والتسليم
 لو كبره ولا فرق فيه بين موت الاب وصحائه وبدل علمه ما ذكر من قول المصنف والشارح ليس له الاسترداد منها
 ولا الورثة بعده ونحو الكلام في جماع دعوى العارية بعد الشراء أو التسليم والمقعد البنا على العرف كما عرفت
 ولا فرق في ذلك انما بين موت الاب وصحائه فمدعوى ورثته كمدعواه فتأمل (قوله كالوكان الخ) والظاهر
 أنه ان أمكن التميز فصار زاد على ما يجوز به مثلهما كان القول قوله فيه والا فالتقول قوله في الجميع رجح
 (قوله والام كالأب) عزاه المصنف الى قتادى الهداية وكذا يجته ابن وهبان كما يأتي (قوله
 وكذا في الصغيرة) ذكره ابن وهبان في شرحه نظموته بحثا حيث قال وفيه أن يكون الحكم بغيره
 الأم وولي الصغيرة اذا تزوجها كما لم يطران العرف في ذلك لكن قال ابن النخبة في شرحه قلت وفي الولي
 عندي نظر اه وتردد البصري في الأم والحجة وقال ان مسألة الجدة صارت واقعة الفتوى ولم يرد فيها نقلا
 وكتب الرمي أن الذي يظهر يراى أن الأم والجد كالأب الخ (قوله واستحسن في النهر)
 حيث قال وقال الامام قاضي خان وفيه أن يقال ان كان الاب من الاشراف لم يقبل قوله عارية وان كان
 من لا يجهز البنات بمثل ذلك قيل قوله وهذه العصري من الحسن يمكن اه قلت ولعل وجه اختصاصه مع أنه
 لا يغير القول لمقتضاه تفصيله وبيان تكون الاشراك الذي يقتضي في بعض البلاد انما هو في غير الاشراف
 (قوله وعلمه) عطف تفسيره على العلم والكون بعده وان كان غالبيا (قوله وزفت الى الزوج)
 تدبه لان تلك البالغة بالتسليم وهما انما يصدق عادة الزفاف لانه يستند بصير الجاهز يدها فافهم (قوله
 ما هو معتاد) مفهومه أنه لو كان زافا على المعتاد لا يكون سكوتة رضى فتضمن وهل تضمن الكل أو قدر
 الزائد على تردد وزعم ط الثاني (قوله السبع والثلاثين) قال ح قد منها في باب الولي عن الاشياء
 (قوله على ما في زواهر الجواهر) أي حاشية الاشياء للشيخ صالح ابن مصنف التنوير فانه زاد على
 ما في الاشياء ثلاث عشرة مسألة ذكرها الشارع في كتاب الوقت ح (قوله يلقيه) الضمير عبارة
 الجهر من المينعي عائله الى ما بعته الزوج الى الاب من الدراهم والدينار ثم قال والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذها
 اه قلت وهذا الميعود يسمى في عرف الاعا حيا المستعان كما يأتي (قوله الا اذا كنت طويلا) قال الشارع
 في كتاب الوقت ولو سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له أن يخصم بعد ذلك وان لم يتخذ شيئا
 اه ح وأشار بشو يعرف الى أن المتصرف في الطول والقصر العرف (قوله لكن في الترخ) ومنه
 في جامع الفتاوى ولسان الحكماء عن قتادى ظهر الدين المرغشاني وبه اتفق في الحامدية قلت وفي البرازية
 ما يشهد التوفيق حيث قال تزوجها وأعطها ثلثة آلاف دينار ودينين وهي بنت موسر لم يوطأ لها الاب
 جهازا أتق الامام جمال الدين وصاحب المحط بأن ما مطالبة الجهاز من الاب على قدر العرف والعادة أو طلب
 المستعان قال وهذا اختيار الامعة وقال الامام المرغشاني الصحيح أنه لا يرجع بشي لان المال في النكاح
 غير موقوف وكان بعض أئمة خوارزم يعترض بأن المستعان هو المهر المجل كاذك كره في الكافي وغيره
 فهو مقابل نفس المرأة حتى ملكت حبس نفسها لاستيفائه فكيف يملك الزوج طلب الجهاز والشي لا يقابله
 عوضا وان وأجاب عنه الفتية ناظرا عن الاستدلال أن المستعان اذا درج في العقد فهو المجل الذي ذكره

كالوكان أكثر مما يجوز به

مثلهما (والام كالأب في تجهيزها)

وكذا وفي الصغيرة شرح

وهيانية واستحسن في الترخ

لقاضي خان أن الاب ان كان من

الاشراف لم يقبل قوله عارية

(وودعت في تجهيزها لانها أشياء

من أمتعة الاب بمحضه وعلمه وكان

ساكنا وزفت الى الزوج فليس للاب

أن يسترد ذلك من ابنته) لم يرد

العرف به (وكذا لو أنفقت الام

في جهازها ما هو معتاد والاب

ساكت لا تفتن) الام وهما من

المسائل السبع والثلاثين بل الثمان

والاويمن على ما في زواهر الجواهر

التي السكوت فيها ككالنطق

(فرع) لو زفت اليه بلا جهاز

يلقيه فله مطالبة الاب بالتقديت

زاد في البصر من المينعي الا اذا سكت

طويلا فلا خصوصية له لكن في المهر

عن البرازية الصحيح أنه لا يرجع على

الاب بشي لان المال في النكاح

غير موقوف

وان لم يدر فيه ولم يعقد عليه فهو كالميت بشرط العوض وذلك ما قلناه ولهذا اقتضانا لم يذكر في العقد
 وزفت اليه بلا جهاز وسكت الروح أي لا يمكن من دعوى الجهاز لأنه لما كان محققا وسكت زمانا باطل
 لا يشتاد دل أن الفرض لم يكن الجهاز اه ملغيا وحاصله أن ذلك الجهل لا يلزم كونه هو المهر المجهل
 دائما كبره كلام الكافي حتى يرد أنه مقابل نفسه لا جهازا بل فيه تفصيل وهو أنه إن جعل من جهة
 المهر المفقود عليه فهو المهر المجهل وهو مقابل نفس المرأة والأفهم مقابل بالجهاز عادة حتى لو سكت بعد الزفاف
 ولم يطلب جهازا علم أنه قد تضرع بالطلب عوض وهو في غاية الحسن وبه يحصل التوفيق والله الموفق لكن
 الطاهر برهان الخلاف في صورة ما إذا كان معقودا عليه لأنه وإن ذكر على أنه مهر لكن من المعلوم عادة
 أن كثرته لاجل كثرة الجهاز فهو في الحقيقة بدل له أي أنه ولهذا كان مهر من لا جهاز لها أقل من مهر
 ذات الجهاز وإن كانت أجل منها ويحجب بأنه لما صرح بكونه مهرا وهو ما يكون بدل البضع الذي هو المقصود
 الأصلي من النكاح دون الجهاز لم يصغر المهر وسيأتي في باب النفقة أن شاء الله تعالى مزيد بيان لهذه المسألة
 وإن كان غير معروف في زماننا بل كل أحد يعلم أن الجهاز للمراة إذا ماتت وهذه المسألة تظهير ما تزوج بها أكثر
 وانما زنى المهر على أنها بكر فإذا هي ثيب فقد تضرع الخلاف في لزوم الزيادة وعدمه بناء على الخلاف في هذه المسألة أكثر
 من مهر المثل على أنها بكر فإذا هي ثيب فقد تضرع الخلاف في لزوم الزيادة وعدمه بناء على الخلاف في هذه المسألة أكثر
 وقد تضرع أن المهر المثل هو المهر المثل فما كان المهر المثل هو المهر المثل فما كان المهر المثل هو المهر المثل فما كان
 لما فرغ من مهر المثلين ذكر مهر الكد الروابي بأن أنكحهم وقوله أو مستأمن بشرط أنه لو وعد
 المصنف بالكفر لكان أولى لأن المستأمن كالذي هنا نهر عن الغاية (قوله ثمة) أي في دار الحرب
 (قوله بينة) المراد بها كل ما ليس بمال كالمهر يمر (قوله وذاتا زعندهم) بأن كان لا يلزم عندهم مهر
 المثل بالتي وعالمس بمال (قوله قبله) أي قبل الوطء (قوله فلا مهر لها) هذا قوله وعندها لها مهر
 المثل إذا دخلها وأومات عنها والمتعة لو طلقها قبل الوطء وقبل في الميتة والكويت رويان والأصح أن الكل
 على خلاف هداية لكن في الفتح أن ظاهر الرواية وجوب مهر المثل في السكوت عنه لأن النكاح معاوضة
 فأما نص في نفي العوض يكون مستحقا له وذكر الميتة كالسكوت لأن الميتة ما لا عندهم فذكرها فهو
 نهر (قوله ولو أسلم الخ) لو وصلة وعبارة فاتح ولو أسلم أو رفع أحدهما أسلم أو أرفعا اه وبطل أو أسلم
 أحدهما لا انتباهه بالأولى (قوله لأن أمرا بآية) أي ثمة أمرا لا تقرير وقوله وما يدعون
 الوال للطف أو المصاحبة فلا تمنعهم من شرب الخمر أو كل الخنزير وبهها ما عن أبي السعدي (قوله وثبت
 بقية أحكام النكاح) أي أن اعتدأها أو أرفعا البناط (قوله كعدة) أي لو طلقها وأمرها بالزوم
 ينها إلى انقضاء عتبتها ورفع الأمر النكاح كمنعها بذلك وكذا لو طلقت نفقة الأدة أو رمتها وحسب
 (قوله ونسب) أي ثبت نسب ولده فيها ثبت به النسب بينها وحسب (قوله وخيار بلوغ) أي لا يصغر
 وصغيرا إذا كان المزوج غير البالغ ط (قوله ووارث نكاح صحيح) وهو ما يتران عليه إذا أحل
 بخلاف نكاح محرم أو في عقد تسليم كسابق في الفرائض (قوله وصحة مطلقة ثلاثا الخ) فيفرق بينها
 ولو يرافعة أحدهما وأمالو كأنما محرم فلا يفرق إلا بما رافعت كسابق في نكاح الكاذر (قوله فلهما ذلك) هذا قول الامام
 أما بعده فليس لها إلا ما قضته ولو كان غير معين وقت العقد نهر (قوله فلهما ذلك) هذا قول الامام
 وقال النسائي لها مهر المثل في المين وغيره وقال التال لها القيمة فيها نهر (قوله ونسب الخنزير) كذا
 في الفتح قال الرحق والاولى تقتل الخنزير (قوله ولو طلقها الخ) قال في الفتح ولو طلقها قبل الدخول
 فني المين لها نصفه عند أبي حنيفة وفي غير المين في الغلر لها نصف القيمة وفي الخنزير المتعة وعند محمد لها نصف
 القيمة بكل حال لأنه أوجب القيمة فتتصف وعند أبي يورف وهو الموجب لمهر المثل لها القيمة لأن مهر المثل
 لا يتصف اه (قوله إذا خذفته القتيبي الخ) بأنه إن أخذ المثل في المثل أو القيمة في القتيبي بغيره أخذ العين
 والخمر مثلي فأخذ قيمته ليس كآخذ قيمته بخلاف القيمة في القتيبي كالخنزير فلذا أوجبنا فيه مهر المثل وأورد ما لو
 شري ذمي من ذمي دارا بخنزير قال في دفعها المثل أخذها بقيمة الخنزير وأوجب بأن قيمة الخنزير كميته
 لو كانت بدلا عن كسالة النكاح والقيمة في الشفعة بدل عن الدوا من الخنزير وانما غير المثل التقدير بها لا غير

(نكح ذمي) أو مستأمن (ذمة)

أو حرب حرة غنة بينة أو بلا مهر

بأن سكاغنه أو نضاد) الحال

أن (إذا جاز عندهم فوطئت

أو طلقت قبله أو مات عنها فلا

مهر لها ولو أسلم أو أرفعا البنا

لأن امرأته بآية كميهم وما يدعون

(وبت) بقية (أحكام النكاح

في حنفهم كالمسلمين من وجوب النفقة

في النكاح ووقوع الطلاق ونحوهما

كعدة ونسب وخيار بلوغ

ووارث نكاح صحيح وصحة

مطلقة ثلاثا ونكاح محارم وإن

نكحها بغير أو خنزير عين) وإن

مشار إليه ثم أسلم أو أسلم أحدهما

فصل القبض فلهما ذلك فضل

المرور ونسب الخنزير ولو طلقها قبل

الدخول فلهما نصه (و) لها (في غير

عين قيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير

إذا خذفته القتيبي كآخذ قيمته

واعترض بان القية في الشكاح أيضا يدل عن القبر وهو البضع والمصير اليها للتقدير والجواب ما ظاهرا من أنه
لوا ما بجهة الخنزير قبل الاسلام اجبرت على القبول لان القية لها حكم العين فكانت من موجبات تلك التسمية
والاسلام تعذر أخذ القية فأوجبنا ما ليس من موجباتها وهو المثل فهذا يدل على أن قيمة الخنزير يدل عنه
في الشكاح بخلافه ولذا اجبرت المرأة على قبولها قبل الاسلام لابعده بخلاف مسألة الدار ولو سلم عدم
الفرق فقد يجلب بجملة آخر الشكاح في باب العائش من أن جواز الأخذ بالقية في الدار لصورة حتى
الشعير ولا ضرورة هنا لان مكان الجباب سهر المثل (قوله الوطني في دار الاسلام) أي إذا كان بغير ملك
العين والخنزير عن الوطني في دار الحرب فإنه لا حد فيه وأما المهر فلم أره (قوله الا في مسألتين) كذا في الاشياء
من الشكاح وفيها من أحكام غريبة المصلحة ان المشتري ثمان مسائل فزاد على ما هنا القية اذا كتبت
بغير مهر ثم أسلم وكافوا يدينون أن لا مهر فلا مهر والسيد اذا زوج أمته من عبده فالاصح أن لا مهر والعبء
اذا وطئ عبده شبهة فلا مهر أخذ من قولهم فيما قبلها ان المولى لا يستوجب على عبده شيئا وكذا الوطني
حرية أو وطني الجارية الموقوفة عليه أو وطني المروعة اذن الراهن غانا الحلق قال يتيقن أن لا مهر في الثلاثة
الاخير ولو لم أره الآن اه ونقل ح عن حدود الجبر في نوع ما لا حد فيه لشبهة الحمل أن من هذا النوع
وطئ المبيعة فاسد قبل القبض لا حد فيه لبقاء الملك أو بعده لانه حتى الضمير ظهري الملك فيها وكذا المبيعة
بشرط التمسك بالبيع لبقاء ملكه أو المشتري لانها لم تخرج عن ملكه بالكتابة اه قال ح وهل لا مهر
في هذه الاربعة اطلاق الشارح يترى بذلك فلو راجع قلت أما الاولى فداخله في مسألتين البيع الامه قبل التسليم
فلا مهر ومثلها المبيعة بخلاف البيع لا وطئها يكون فصلا للبيع أما المبيعة فاسد بعد القبض فبني لزوم
المهر لوقوع الوطني في ملك غيره وكذا المبيعة بخلاف المشتري أن أمضى البيع فاقوم (قوله صبي تنكح الخ)
في الثانية المرافق اذا زوج ابنة ابيه أو ولدته أو دخل بها فرد أوه نكاحها فهو لا يجب على الصبي حد
ولا عقر أما الحد فلنكاح الصبي وأما العقر فلانها انما زوجت نفسها منه مع علمها أن نكاحه لا يخلو فقد
رضيت بطلان حقها اه وكذا الزنى شبه وهي ناقصة فلا حد عليه ولا عقر أو يكره القية دعته على نفسها
وأزال عذرتها وعليه المهر ولو مكروه أو صغيرة أو أمة أو ولد باسرها عدم صحة أمر الصغيرة في إسقاط حقها
وأمر الامه في إسقاط حق المولى ولا مهر عليه باقراره بارنا اه هندية ملحضا (قوله وباع أمته) أي إذا
وطئها قبل التسليم إلى المشتري لا حد عليه ولا مهر لانه من شبهة الحمل لكونها في صفة ويده أو دخلت
عادت إلى ملكه وانما راج بالضماع فلو وجب عليه المهر استصقه (قوله ويسقط) أي عن المشتري وبنيته
التمسك بالاولى في انصافها والوجبة (قوله والا فلا) أي وان لم تكن بكارة فلا يسقط شي ولا خياره

أيضا وروى عن الامام أنه انما روي الوجبة (قوله تدافع بارية الخ) تقدم الكلام عليها أول الباب
(قوله لا في الصغيرة المطالبة بالمهر) ولو كان الزوج لا يستمتع بها كما في الهندية عن التبنين والصغيرة
غير مدققة الهندية للاب والجد والفاضي قضى صدق البكر صغيرة كانت أو كبيرة اذا دانته وهي بائنة
صح النكاح وليس لغير هذا الوصي يملك ذلك على الصغيرة والتيب البائنة حتى القبض لهادون غيرها اه
ومثل قوله وليس لغيرهم الام فليس لها القبض الا اذا سكنت وصية وحنته قطال الام اذا بلغت دون
الزوج كما أقامه الهندية ط قلت أي تطالب الام اذا ثبت القبض بغير اثر اراد الماني الزانية وغيرها أدركت
وطئت المهر من الزوج فادعى الزوج أنه دفعه إلى الاب في صغرها أو أن الاب به لا يصح انتراره عليها لانه لا يملك
القبض في هذه الحالة فلا يملك الاقرار به وتأخذ من الزوج ولا يرجع على الاب لانه أكثر قبض الاب في وقتها
ولا يقبضه الا إذا كان حال عند الأخذ أبرأ ظمن مهرها ثم أنكرت البتة الرجوع هنا على الاب اه وفيها
قبض الوصي المهر ثم ادعى الزوج لا يصح اذا كانت بكر الا أنه يملك القبض لا رد ولو شيا يصحق لانه آمن
أدعى زوالا ماته وفيها قبض الاب مهرها وهي بائنة أو لا وجهها أو قبض مكانها فليس لها أن
لا تحبزل ولا به قبض المهر إلى الاب وكذا التصرف فيه اه لكن في الهندية لو قبض بهر البائنة ضبعة
فلتر من أن جرى التعارف بذلك جازة والا فلا ولو كبر أو تمام مسائل قبض المهر في الصغر والثر أول باب الاولياء
(قوله قال البرزاي الخ) عبارة ولا يجبر الاب على دفع الصغيرة إلى الزوج ولكن يجبر الزوج على إيفاء المهر

(قروع الوطني في دار الاسلام
لا يخلص حد أو مهر الا في مسألتين
صبي تنكح بلاذن وطئها وصبي
أمته قبل تسليم ويسقط من المهر
ما قابل البكارة والا فلا تدافع
بارية مع أخرى فإزال بكارتها زها
مهر المثل لا في الصغيرة المطالبة
بالمهر والزوج المطالبة بتسليمها
ان قصفت أو رجل قال البرزاي
ولا يعتبر السن فلو نكحها فهربت
لم يلزم طلبها خدع امرأة
وأخذها حبس إلى أن يفي بها
أو يعلم موتها

مطلب
لا في الصغيرة المطالبة بالمهر

فان زعم الزوج أنها تحصل الرجال وأحسب ان الالب قال قاضي ربهما التمس ولا يعتبر السن اه قلت بل في التمسانية البالغة اذا كانت لا تحصل لا يؤمر بدفعها الى الزوج (قوله المهر مهر السراخ) المسألة على وجهين الأول وأصناف السر على مهر ثم تعاقدا في العلانية بأكثر وجلس واحد فان انضفا على المواضعة فالمهر مهر السر والاعصم في العقد وان انضفا عليها العقد بهر المثل وان وأصناف السر على أن فان لم يتعاقدا في العلانية على أن لا مهر لها فالمهر ما في السر من الذي لا يلهي لم يوجد ما يجب الاعراض عنها وان تعاقدا على أن لا تكون الدنايم مهرها وسكافي العلانية عن المهر انعقد بهر المثل الوجه الثاني أن يتعاقدا في السر على مهر ثم أقتراف العلانية بأكثر فان انضفا أو شهد أن الزيادة جمعة فالمهر ما ذكره عند العقد في السر وان لم يشهد فعندهما المهر هو الأول وعنده هو الثاني ويكون جمعة زيادة على الأول لوم خلاف جنسه والا فزيادة بقدر ما زاد على الأول اه لمخصامن الذخيرة والحاصل في الوجه الأول أن العقد انما جرى في العلانية فقط وفي الوجه الثاني بالعكس وأجرى مرتين مرة في السر ومرة في العلانية كما تقدمت مبسوطا عن الفتح عند قول المصنف وما فرض بعد العقد أو لا ينصف وفيه نوع مخالفة لما هنا يمكن دفعها بأعنان النشر (قوله المهر المثل الى الخلاق) احتراز عن المهر المثل الى مقنة معلومة فانه يقي الى أجله بعد الطلاق وقوله ينبغي بالرجعي أي مطلقا أو الى انضفا العقد كما هو قول عامة المشايخ وعلى الأول لا يوجب لوراجعها وليس الرجعي يتسبب بل البائن مثله والاولى وقتضا تمام الكلام على ذلك عند قوله وليست منه من الوطئ الخ (قوله ولو وجهته المهر الخ) أي لو قال لمطلقة لا تزوجك حتى تبيني ماليك على من مهره ففعلت عن أن تزوجها فأي فالمهر عليه زوج أم لا برأيه وقوله فأي قال لا تزوجك فيكون رد الهبة فلذا بقي المهر عليه وان تزوجها بعد الأمام (قوله ولو وجهته لاحد) أي غير الزوج لأن هبة الدين زن عليه الذين تصم مطلقا أما هبة نفقه فلا تصم مالم يسلطه على قضا فصر كانه وفيه حين قبضه ولا يصح الا قبضه كما في جامع الضررين (قوله لم تصم) أي الهبة (قوله وهذه حيلة الخ) أفاد أنها خفية فاصرة على المهر فبها بعد لا شرط رضى المديون بالموافاة فاذا كان طالب الهبة لا يرني بالموافاة الآن يصور فحين يجهل ان الموافقة تنفع من جملة الهبة وأجاب الشارح في مسائل شتى أن الكتاب بأنه يمكن التحال من مطالبه المديون برفضه الى من لا يشترط قبضه أي كالسكنى المذهب تامل ومن الجبل شرأه من ملوف من زوجها بالمهر قبل الهبة أي ثم رده بعد هاتين رؤيته أو بصلحها انفسل عن المهر بشئ ملوف قبل الهبة كما في البحر عن الفتية والاخيرة أحسن والله تعالى أعلم

• (باب نكاح الرقيق) •

لمافرغ من نكاح من له أهلية النكاح من المسلمين شرع في بيان من ليس له ذلك وهو الرقيق وقدمه على الكافر لأن الاسلام غالب فيهم نهر (قوله هو المملوك) في الصحاح الرقيق المملوك يظن على الواحد والجمع قال في البحر والمراد منه المملوك من الأدنى لانهم قالوا ان الكافر اذا أسرق دارا الحرب فهو رقيق على المملوك وإذا أخرج فهو مملوك أيضا فعلى هذا فكل مملوك من الأدنى رقيق لا عكسه اه وعليه فالمراد بالرقيق هنا الرقيق الحر بدارنا فالأمة اذا أسرت ولم تخرج الى دارنا لم تزوجت لا يتوحد نكاحها بل يحل لانه لا يحدده وقت وقوعه كما في التبر مجتاهد قد يقال انه يحدده أو هو الامام لا نكحها قبل الاخراج وبعدة فاشتل (قوله كلا أو بعضا) نحل البعض والمملوك ملكا فأنصا كالمكاتب ومن وجدته سب اخترت كالمكاتب وام الولد (قوله والرقن المملوك كلا) أخرج البعض لخصن دخل فيه المكاتب والمدر بوام الولد كخولهم في المملوك في الغرب الرقن من العبيد من ملك هو أو أواه وكذلك الاثنان والجمع والمؤنث وما أمأة فتنه نكحها وعن ابن الاعرابي عند قن خالص العبودية وعليه قول الفقهاء لانهم يمتنعون به خلاف المدر والمكاتب اه فالمناسب ما في الرقن من أن الرقن المملوك ملكا تامة لم ينقده سب الحرية قال ح ثم اعلم أن كلام من الرق والمكاتب كامل ونافض في الرقن كاملان وفي معتق البعض ناقصان وفي المكاتب كل الرق وفي المدر بوام الولد ككل الملك (قوله توقف نكاح قن) أطلق في نكاحه فتشمل ما اذا تزوج بنفسه أو وزوجه غيره وقيد

مطلب
في مهر السر ومهر العلانية

المهر مهر السر وقيل العلانية
المهر المثل الى الخلاق ينبغي بالرجعي
ولا يوجب لوراجعها ولو وجهته المهر
على أن تزوجها فأي فالمهر عليه
نكحها أو لا ولو وجهته لاحد وكنه
قبضه صح ولو أخلت به انسانا
وهبه للزوج لم تصم وهذه حيلة
من يريد أن يهب ولا تصم

• (باب نكاح الرقيق) •

هو المملوك كلا أو بعضا والرقن
المملوك كلا (وقف نكاح قن)

بالتكاح لأن التبرى حرام مطلقا قال في الفتح (فرع) مهم للتجار رعاء يدفع لعبد جارية لتبرى بها ولا يجوز
 للعبد أن له مولاه أو لولاه حل الوطى لا يثبت شرعا بالملك العين أو عقد النكاح وليس للعبد ملك بين فاعصر
 حل وطئه في عقد النكاح ١٥ بحر (قوله وأمة) غدعلت أن الفتي يشمل الذكر والأنثى (قوله ومكاتب)
 لأن الكتابة أوجب فلان الجفرى حتى لاكتساب ومنه تزويج أمته اذ به يحصل المهر والنفقة للمولى بخلاف
 تزويج نفسه وعبد ودخل في المكاتب معق البعض لا يجوز نكاحه عنده وعندهما يجوز لأنه حر مدون
 أقاده البحر (قوله وام ولد) وفي حكمه البنات من غير مولاها كما إذا تزوج ام ولد من غيره فباعت ولد
 من زوجها أو مولاها من مولاها غير وقامه في البحر (قوله فان أجاز نكاح الخ) ان كان كل من الأجازة
 أو الرزق بل المدخول فالأمر ظاهر وان كان بعده ففي الرضا طلب العبد بعد العتق كما ذكره بقوله في طلب الخ
 وفي الأجازة قال في البحر عن الخط وغيره النكاح أن يجب مهران مهر المدخول ومهر الأجازة كما في النكاح
 القاسد إذا جده مهيضا وفي الاستحسان لا يلزمه إلا المسمى لأن مهر المثل لو وجب لوجب باعتبار العقد
 وحسنه فيجب بعقد واحد مهران وأمة تنبع ١٥ ثم الأجازة تكون سر محمول ولا ضرورة كما ساقى
 وفيه من أن يكون بعد العتق ليس بأجازة كما في التمسكتي عن القنية (قوله فلامهر) فربح على قوله
 بطل ح أي لمهر على العبد لا لمهر للأمة (قوله في طلب) جواب شرط مقتضى أن كان دخل في طلب
 فافهم (قوله من له ولاية تزويج الأمة) أي وان لم يكن مالكها بحر وبطل الوارث والمشتري فلامهر
 المولى أو أعباء فاجاز سيد الوارث أو المشتري يجوز ولا فلا كما أشير إليه في العمادية فتمسكتي وبطل
 الشر كمن قال وزوج أحدهما الأمة ودخل الزوج فان رد الآخر فله نصف مهر المثل وللزوج الأقل من نصفه
 ومن نصف المسمى بحر (قوله كآب) أي أي التيم فانه تزويج أمته وكذا جده وكذا وصيه والفتاوى ح
 لأنه من باب الاكتساب فتح (قوله ومكاتب) لأنه كما تقدم يجوز تزويج أمته لكونه من الاكتساب لا لعبد
 ط ونزع العبد المأذون فلا يملك تزويج الأمة أيضا بحر ومنه المأذون درد (قوله ومفاوض)
 فانه تزويج أمة المفاوضة لا لعبد حاح عن التمسكتي بخلاف شريك العنان فلا يملك تزويج الأمة كما مر
 وكذا المضارب كما في البحر (قوله ومتول) ذكره في التهر بحثا حيث قال ولم أر حكم نكاح رقيقين يتلأما
 والزريق في الفتنة المحرزة بدرا تاجل الفتنة والوقت إذا كان باذن الامام والمتولى فينبغي أن يصح في الأمة
 دون العبد كالوصى ثم رأيت في البرازة لا يملك تزويج العبد الأم من مكاتبه ١٥ أي فانه يدل على أنه
 لا يصح في العبد وأماني الأمة فينبغي المفاوضة بعبا على الوصى كما قال ولعل السارح اقتصر على المتولى
 ولم يذكر الامام لأن أحكام الوصى والمتولى يستقلان من واحد لكن الامام في مال بيت المال ملحق
 بالوصى أيضا حتى أنه لا يملك بيع عقار بيت المال الا فيما يملكه الوصى وله بيع عبد الفتنة قبل الاراز وعبد
 فينبغي أن يملك تزويج الأمة اذا رأى المصلحة تأمل (قوله وأما العبد الخ) يستثنى من ذلك المولود
 الاب جارية بنه من عبائه فانه يجوز عتقه أي وصف بخلاف الوصى لكن في المبسوط أنه لا يجوز
 في ظاهر الرواية فلا استثناء بحر (قوله وغيره) أي من مدبر ومكاتب (قوله لوجود سبب الوجوب
 منه) أي من الفتن وغيره فان العقد سبب لوجوب المهر والنفقة وقد وجد من أهل مع اتقاء المانع وهو حق
 المولى لأنه بالعقد (قوله وبسطان بوجهم) قد سقط المهر في البحر عند قول الكتبة ولوروز عبد أمأذنا
 بما اذا لم يتركه كسبا وفي كلام السارح إشارة إلى أنه أما الفتنة ولو مضى فسد سقط عن الحق بوجبه فالعبد بالولى
 (قوله ويسع قز) أي بامه سببه لأنه دين تلقى قد رقت وقد ظهر حق المولى بالذمة فيؤمر ببيع فانه أشنع
 بامه القاضي بضميره اذا رضى أن يؤذى قدر غنمه كذا في الخط نهر واشترط خسارة المولى لا احتمال
 أن يعبده وقد ذكر في المأذون المدون أن للفرع ما استعماه أيضا قال في الصمن الفتنة ومفاده أن زوجته
 لو اختارت استعماه لفتنة كل يوم أن يكون لها ذلك أيضا ١٥ قلت وكذا المهر (قوله كدبر) أدخلت
 الكاف المكاتب ومعنى البعض وابن ام الولد كما في البحر (قوله بل يسى) لأنه لا يقبل البيع فيؤذى
 من كسبه لا من نفسه فلو ظهر المكاتب ما المهر وبنات رقبته فيباع فيه الا اذا أدى المهر مولا واختصه
 كمال الفتن وقباحت أن المدبر لو عاد إلى الرق يحكم شافعي ببيع أنه يصير المهر في رقبته بحر (قوله ولومات

وأمة ومكاتب ومدبر وام ولد على
 اجازة المولى فان أجاز نكاحه وان ردت
 بطل فلامهر ما لم يدخل في طلب
 بحر المثل بعد عتقه ثم المراد بالمولى
 من له ولاية تزويج الأمة كآب
 وجد وقاض وصوى ومكاتب
 ومفاوض ومتول وأم العبد فلا
 يملك تزويجه الا من مكاتبه
 درد (فان تكلموا بالذن فافهم
 والنفقة عليهم) أي على الفتن
 وغيره لوجود سبب الوجوب منه
 (وبسطان بوجهم) لفوات محل
 الاستيفاء (ويسع قز فبها) باع
 (غيره) كدبر بل يسى ولومات

سولاه الخ) في القصة تزوج مدبره امرأته ثم مات المولى فالمهر في رقبته العبد يؤخذ به إذا تعلق اه وفيه نظر
لأن حكمه الساية قبل القتل لا يتأخر إلى ما بعد القتل بجر قال في النهر هذا مدفوع بأن ما في القصة
فيه افتادة حكم مكتونه هو أن المدبر إذا ارتبه الساية في حياة المولى مات المولى هل يؤخذ بالمهر بعد القتل
قال نعم وهو ظاهر في أنه يؤخذ به وله واحدة حيث قدر عليه ويحل حكم الساية اه أقول حاصل
ال جواب أن المدبر يبيع في حياته مولاه في المهر أما بعد موته مولاه فانه يبيع أولاً في ثمنه لقتل رقبته
من الرق ويصير المهر في رقبته يؤذيه بعد عتقه كدس الاسرار لا يطريق الساية فان وجد معه جله أخذ منه
والاعومل بمعاملة المدبرين المصير ولما كان فهم ذلك من عبارة القصة فيه خفاء من ذلك الهام إلى التبر
فانهم (قوله ان يتحدت) يعني ان لزمه نفقة فبيع فيها الخ فتمت بمعاملته من النفقة في الفضل في ذمته
فطالب به بعد العتق ولا يتعلق برقبته فلا يباع فيه عند السيد الثاني ثم ان سمعت عليه نفقة عند السيد
الثاني يبيع فيها ويضع الفضل كما تروح ووجهه ما في الجرح عن المصوط أن النفقة يتجدد وجوبها بمعنى
الزمان وذلك في حكم دين حادث اه أي ان ما تجدد وجوبه عند السيد الثاني في حكم دين حادث فلا يباع
فيه بخلاف ما تجدد عليه ويبيع فيه أولاً فانه لا يباع فيه ثانياً لاستنفاد ما قبله لأنه في حكم دين واحد خلافاً
لما في نفقات صدر الشريعة حيث يشهرونه أنه يباع في الباقي أيضاً كسأني بيانه هناك ان شاء الله تعالى
ثم الظاهر أن هذا مفرض فيما إذا كانت النفقة مفروضة بالتراضي أو بتمتاض القاضي لانه بدون ذلك
تسقط بمعنى المدة كاذكروه في النفقات ثم رأيت في نفقات البصر مؤرر المسألة بما إذا فرض القاضي لها نفقة
شهرين ولا يجوز من أدائها باع القاضي ان لم يجد المولى وأعاد أنه انما يباع فيها بغير من أدائه لا للنفقة كل يوم
مثلاً لا لأخرها بالمولى ولا لاجتماع قدرته للأضرارها وبني أن لا يصح فرضها بتراضه ما لم يجر العبد من
التصرف فلا يهاجمه بقصد الزيادة لأضرار المولى ولذا فرض المسألة في الجرح فيما إذا فرضها القاضي تأمل
(قوله وفي المهر مائة) فانه لزمه مهر آخر عند السيد الثاني كما إذا أطلقها ثم تزوجها ببيع ثانياً
فلا فرق بين المهر والنفقة إلا باعتبار أن النفقة تتجدد عند السيد الثاني ولا بد بخلاف المهر عن شخصه
السيد وأجاب ط بأن النفقة التي حدثت عند الثاني سببها تحقق عند الأول فتكرريه في شيء واحد بخلاف
سببه في مهر ثان حدث عند الثاني فان هذا سبب عن عقد مستقل حتى يوقف على أدائه اه قلت وحاصله
أن النفقة المتجددة عند الثاني وإن كانت في حكم دين حادث ولذا يبيع فيها ثانياً لأنها لما كان سببها متجدداً
وهو العقد الأول لم تكن ديناً حاد ثامناً كل وجه أما المهر الثاني فهو دين حادث من كل وجه لوجوبه ببيع
جديد وأنت شير بان هذا جواب اقاضي ثم اعلم أن دين المهر والنفقة عيب في العبد فلم يشرى الخسار ان لم
يرض به (تنبيه) قال في الجرح على العراج لعدم تكرار بيعه في المهر وأنه يبيع في جميع المهر فبيد أنه لو بيع
في مهرها المجل ثم حل الاجل يباع مرة أخرى لأنه انما يبيع في بعضه اه أقول فيه نظراً له بخلاف لما نقله
قبله عن المصوط من أنه ليس شيء من ديون العبد ما يباع فيه مرة بعد أخرى إلا للنفقة لأنه لا يتجدد وجوبها
بمعنى الزمان الخ ولا يقتضي أن المهر المؤجل كان واجبا قبل حلول الاجل وانما تأخرت الواقعية إلى حلوله
فلم يتجدد لوجوب عند المشتري حتى يباع ثانياً عتده ولا بد بل أنه لو كان المهر القاسم لا والنفقة العبد مائة
شعب بمائة أن يباع ثانياً وثالثاً وهكذا الخ في كل مرة لم يبيع في كل المهر وهو خلاف ما صرح جوابه
ومراد العراج بوجوب بيع في جميع المهر أنه انما يبيع لاجل جمع المهر لا لاجل ما كان جمعه واجبا وقت
البيع بخلاف النفقة الحادثة عند الثاني فانه يبيع فيها عند الأول فباع فيها ثانياً عند الثاني فالمراد بان
الفرق بين المهر والنفقة كما صرح به في الجرح من النفقات فراجع فانهم (قوله الا اذا باع منها) فان ما عليها
من مقدار غنائه يلقى قصاصا بدمه مما هو الباقي يسقط لان السيد لا يستوجب دية على عتقه ح (قوله)
ولو تزوج المولى أمته الخ) حاصله قسيد المسألة الأولى التي يباع فيها القرق بما إذا لم تكن الامة مولى العبد
فهذا كالاستثناء مما قبله ثم استثنى من هذا الاستثناء ما إذا كانت الامة المولى مأذونة مدونة فانه يباع لها
أيضاً وأطلق هنا الامة والعبد فمثل ما إذا كانتا قنن أو مدرين أو كانت ام ولد أو صكان ابن ام ولد (قوله)
لا يبيع المهر) لاستلزامه الوجوب لنفسه على نفسه وهو لا يقتل وهذا باع على أن مهر الامة ينبت للسيد

مولاه ماله جله ان قدر مهر وقية
(كنه يباع في النفقة مراد ان)
يتجدد (وفي المهر مائة) ويطلب
بالباقي بعد عتقه الا اذا باع منها
خاتمة (ولو تزوج المولى) أمته من
عنده لا يبيع المهر في الاصح
ولو ابلية وقال البرزنجي

الاذنية في غير المأذونة والمكاتب معقنة البعض كافي الترح وفي استثناء المأذونة كلام بأن قريبا
 (قوله بل بسط) أي بل يجب على السيد ثم يسقط بناء على أن مهر الامة ثبت لها الاثر ثم نقل السيد
 كافي في المهر عن الفتح و قد اذنه وجوبه لها أنه لو كان عليها دين يتوفى منه وبضئ ذنبا قالوا والاول انظر
 كذا في شرح الجامع الكبير يرى على الاشياء وأيد في الدرر وهذا في تصحيح الوالوي قال
 في البصر لم أر من ذكر لهذا الاختلاف غيره ويمكن أن يقال انها تظهر فيما لو زوج الاب الامة الصغير
 من عبده فحل الثاني يصح وهو قول أبي يوسف وعلى الاول لا يصح التزوج وهو قولهما وبه جزم في الوالوي
 معللا بأنه نكاح الامة بغير مهر لعدم وجوبه على العبد في كسبه لصاله واعتزله الرضى بأنه لا استخانة
 في وجوب المال الصغير على أبيه بخلاف ما لو زوجها من أمة نفسه قلت وكأنه فهم أن الصغير في قوله من
 عبده لا بل مع أنه الصغير كما شرح به في الظهيرية هذا وجعل العلامة القديس ثمرة الخلاف قضا دينها منه
 وعدمه وقال ويترج القول بالوجوب وهذا أصح ابن أمير حاج (قوله ومحل الخلاف الخ) ذكره في التهرجنا
 بقوله وبقي أن يكون محل الخلاف ما إذا لم تكن الامة مأذونة مدونة فان كانت يسع أيضا ويل عليه
 ما في الفتح مهر الامة يثبت لها ثم ينقل إلى المولى حتى لو كان عليها دين قضى من المهر اه قلت أنت خير
 أن قول الفتح يثبت لها الخ هو أحد القولين كيف يصح ذلك لعدم الخلاف فان السيد من عباراتهم أن قضاء
 دينها منه مبيح على القول بأنه يثبت لها أثر لا ما على القول بأنه يثبت للسيدة ابتداء فلاحا موله جعله العلامة
 القديس ثمرة الخلاف كما مر فتأمل (قوله لانه يثبت لها) أي لان المهر يثبت للامة مأذونة وغيرها
 ثم ينقل للمولى ان لم يكن عليها دين والا فلا ينقل اليه فالصحيح راجع للامة المذكورة لا يقيد كونها مأذونة فهو
 استدلال بالاعم على الاخص فافهم (قوله فالمر بقرينة) وقيل في غنى والاول الصحيح كافي المنية
 ولو أوقفه كان عليه الاقل من المهر والنفقة كافي التفتي فتاوى (قوله يذوره مع الخ) أي يساع
 فيه وان تدوايته الايدي مرارا (قوله كدس الاستهلاك) أي كما لو استهلك مال الانسان عند سيده
 (قوله لكن المرأه فنفخ البيع) ذكره في المهر بمشروطه المصنف في الخ عن جواهر الفتاوى حيث قال رجل
 زوج غلامه ثم أراد أن يبعه بدون رضى المرأه ان لم يكن المرأه على السيد مهر فمولى عنه وان كان خلا
 البرضا هذا كما نقل في العبد المأذون المذون ان اباعه بدون رضى القرم ما فلو أراد الفرم السخ فله
 أن يبيع البيع كذلك هذا اذا كان عليه المهر لان المهر دين اه اما لو كان المولى قضاء عنه فلا يصح أصلا
 (قوله فله طلقها رجمة) مثله أوقع عليها الطلاق وأطلقها تطلقه تقع عليها بجر (قوله اجازه) لان الطلاق
 الرضى لا يكون الا بعد النكاح الصحيح فكان الاحرمه اجازه اقتضاء بخلاف البائن لانه يحتمل التارك كافي
 النكاح القاسد والموقوف ويحتمل اجازه تحمل على الادنى وأشار إلى أن اجازه ثبت بالذلة كما ثبت
 بالصرح وبالصورة فالصريح رخصت وأجرت وأذنت ونحوه والله لا تكون بالقول كقول المولى بعد بلوغه
 الخ بغير أمر صواب ولا بأس به وبطل يدل عليها كقول المهر أو شيء منه إلى المرأه والضرورة بنحو عقن السيد
 أو الامة فالاعتاق اجازه توفاه في البر ولو أذن له السيد بما تزوج لا يكون اجازه فان أجاز العبد ما صنع جاز
 استصناها كالفضولي اذا وكل فأجاز ما صنع قبل التركة وكالعبد اذا روجه فضولي فأذن له مولاه في التفرج
 فأجاز ما صنع الفضولي كذا في الفتح أقول ولعل وجهه أن العقد اذا وقع موقوفا على اجازه تحمل الاذن
 بعده فكأن استئناف العقد فذلك اجازه الموقوف بالاذن لكن علت أن من اجازه الصريحة لفظ أذنت
 فنأخذ ما ذكر من أن الاذن بعد التفرج لا يكون اجازه وأجاب في المهر بمحل الاول على ما إذا علم بالنكاح
 فقال أذنت والناس على ما إذا لم يعلم به جزم في التهرج يظهر مما ذكرنا الفرق بين الاذن وال اجازه فالاذن
 لما سبق وال اجازه لما وقع ويظهر منه ايضا أن الاذن يكون بمعنى اجازه اذا كان لا موقوف وعلم به الاذن وعلى
 هذا فنقول المهر وغيره اجازه ثبت بالذلة وبالصريح الخ أنسب من قول الزيلعي الاذن يثبت الخ وعلى
 أن المصنف لو قال اذن يدل قوله اجازه لصح أيضا لان الاحرم بالطلاق يكون بعد العلم والاذن بعد العلم اجازه
 وقول التهرج والمولى يسل اذنه لانه لو كان لاحتاج إلى اجازه نفسه فلو قدر (قوله للنكاح الموقوف) يستفاد
 من قوله الموقوف انه عقد فضولي فتعبر فيه أحكام الفضولي من جهة فسخ العبد والمرأه قبل اجازه المولى

بل بسط ومحل الخلاف اذا لم
 تكون الامة مأذونة مدونة
 فان كانت يسع أيضا لانه يثبت لها
 ثم ينقل للمولى مهر (قوله بقرينة
 سيده بعد ما تزوجه امرأة فالمر
 بقرينة يذوره معه أيضا دار كدين
 الاستهلاك لكن المرأه فنفخ
 البيع للمهر عليه لانه دين
 فكانت كالفرما من (قوله
 لعبد طلقها رجمة اجازه)
 للنكاح الموقوف (لاطلقها
 أو فارقها)

مطلب
 في الفرق بين الاذن وال اجازه

وعنما في أشهر (قوله لانه) أي قول المولى طلقها أو فارقها لانه يستعمل للملكة أي فيكون ردًا ويحل
 الإجازة فحل على الرذلة لأنه أدى الفسخ أسهل من الرضخ ولأنه أبقى بحال العبد المتزوج على مولا فمكثت
 الحقيقة متروكة بدلالة الحال جبر عن العناية وعلى الثاني خفي لو تزوجه فضوى فقال المولى طلقها
 أنه يكون الإجازة إذا لا تزوجه منه في هذه الحالة نهر قلت التعليل الأول يشمل هذه الصورة فلا يكون الإجازة
 (قوله حتى لو إجازة الخ) فخرج على ما فهم من المقام من أن ذلك رد قال في العبر وقد علم مما تزاد أن قوله
 طلقها أو فارقها وان لم يكن إجازة فهو رد فيفسخ به نكاح العبد حتى لملقه الإجازة بعده (قوله بخلاف
 الضوى) أي إذا قال له الزوج طلقها يكون إجازة لانه بذلك التطبيق بالإجازة فحل الأمر به بخلاف المولى
 وهذا مختار صاحب المحط وفي الفتح أنه الأوجه ومختار العبد والشهد ونجم الدين النسفي أنه ليس بإجازة
 فلا فرق بينهما وعلى هذا الاختلاف إذا طلقها الزوج وفي جامع الفصولين أن هذا الاختلاف في الطلقة
 الواحدة أو مالت طلقها ثلاثا انتهى إجازة اتفاقا وعليه فليق أن نحرر عنه طلقها ثلاثا لانه صبر كما أنه إجازة أولا
 ثم طلق أه وه مخرج الزيلعي جبر (قوله واذنه لعبد الخ) أطلقه فحل ما إذا أذن له في نكاح حرة
 أو أمة معينة أو لا بخلاف الهداية من التقييد بالامة والمهينة اتفاقا جبر (قوله بعد اذنه) متعلق بنكحها
 وقيد به ثلاثا يترجم أن قوله واذنه لعبد يدخل فيه الأذن بعد النكاح لأن الأذن ما يكون قبل الوقوع
 على ما مر بيانه فافهم (قوله فوطئها) قيد به لأن المولى لا يزوج في الفساد إلا به (قوله خلاهما)
 فتعدهم الأذن لا يتناول إلا الصحيح فلا يطالب بالمهر في الفساد إلا بعد العتق (قوله تقديه) أي ويصدق
 قضا وديانة قال في البرهان أنه يفي أن يقيد بخلاف بما إذا لم يزوج المولى الصحيح فقط فإنه نكاح تقديه أخذ
 من قولهم ولو حلقت أمه ما تزوج في الماضي يتناول بعينه الفساد أيضا قال في المنصوب ولو نوى الصحيح صدق
 ديانة وقضا وان كان فيه تحقير رعاية لحجاب الحقيقة أه جبر (قوله صح) أي فإذا دخل بها بزمه المولى قولهم
 يقديه اتفاقا أيضا كما يجتمع في العبر أخذ ما بعده (قوله صح) أي فإذا دخل بها بزمه المولى قولهم
 جميعا جبر عن البدائع (قوله وصح الصحيح أيضا) أي اتفاقا وهذا ما يجتمع في التبرع خلاف ما يجتمع
 في الجبر من أنه لا يصح اتفاقا فإذا تأملت كلام كل منهما يظهر لك أن رجحة ما في الجبر كما أوضحه فيما علقته عليه
 وبأي قرينة بعض ذلك (قوله ولو نكحها ثانيا) أي بعد اتفاقا وهذا ما عطف على قوله ببيع الخ فهو أيضا
 من ثمة الخلاف لانه إذا انتظم الفساد عنده بنهي به والأذن واذن الم يتنظم لا يفتي به عندهما فله أن يزوج
 محصيا بعده ما أو يفرها (قوله لا نهيا إلا برة) وشي لا الأذن الأمر بالتزوج كما قاله في تزوج فانه
 لا يتزوج الأمومة واحدة لأن الأمر لا يقتضي التكرار وكذا إذا قال تزوج امرأه لأن قوله امرأه اسم لواحدة
 من هذا الجنس جبر عن البدائع (قوله وان نوى مرارا الخ) أي لو قال لعبد تزوج ونوى برة مرة بعد
 أخرى لم يصح له عدد محض ولو نوى تنديص لانه كل نكاح العبد إذا طلق العبد لا يزوج أكثر
 من اثنين جبر عن شرح المغني للهندي وحاصله أن الأمر يتضمن المصد وهو لفرق الحقيق "أولا اعتباري"
 أي جله ما يملكه دون العدد المحض كما قالوا في طلق امرأه ونوى الواحدة أو الثلاث يصح دون التثنية
 (قوله وكذا التوكيل بالنكاح) بأن قال تزوج لي امرأة لا يملك أن يزوجها إلا مرة واحدة ولو نوى الموكل
 الأربع يفتي أن يجوز على قياس ما ذكرنا لانه كل جنس النكاح في حقه ولكن ما غلظت بالنقل
 كذا في شرح المغني للهندي في بحث الأمر جبر فافهم لكن نية الأربع انما تصح إذا لم يقل امرأه
 أو ماؤها كما هو تصور المسألة فلا كما أفاده الرضى ويؤيده ما مر أيضا عن البدائع من أن المرأة
 اسم لواحدة من هذا الجنس (قوله بخلاف التوكيل به) أي لو قيل من يزوج النكاح به وهذا شرط بشي
 المنصف والأذن والنكاح يستلزم إجازة وفاسده (قوله فانه لا يتناول الفساد) لأن النكاح القاسد ليس بنكاح
 لانه لا يفسد شيئا من أحكام النكاح ولهذا الوجه لا يزوج فخرج نكاحا فاسدا لا يثبت بخلاف البيع
 يجوز في قول أبي حنيفة لأن الفساد يفسد حكم البيع وهو الملك ويدخل في عين البيع فيجوز فيه خاتمة
 (قوله به يفتي) عبارة الجبر فلا يفتي به اتفاقا وعليه الفتوى كما في المغني وأسقط الشارع اتفاقا لأن قوله
 وعليه الفتوى يشعر بالخلاف وإرجاع شعير عليه إلى الاتفاق فيه نظر إذ لا معنى للاتفاق فافهم

لانه يستعمل للملكة حتى لو
 إجازة بعده ذلك لا ينفذ بخلاف
 الضوى (واذنه لعبد في النكاح
 يستلزم إجازة وفاسده فبيع العبد
 لمهر من نكحها فاسدا بعد اذنه
 قولها) خلاهما ولو نوى المولى
 الصحيح فقط يقيد به كالوئس عليه
 ولوئس على الفاسد صح وصح الصحيح
 أيضا نهر (ولو نكحها ثانيا)
 محصيا (أو) نكح (أخرى بعدها
 محصيا وقف على الإجازة) لا نهيا
 الأذن برة وان نوى مرارا ولو تزوج
 صح لانها كل نكاح العبد وكذا
 التوكيل بالنكاح (بخلاف
 التوكيل به) فانه لا يتناول الفساد
 فلا يفتي به يفتي

(قوله لا: في الصحيح) لأنه قد يكون غرض في القاسد وهو عدم لزوم المهر بمجرد العقد فإنه لا يلزم بالموطأ وفي الصحيح يلزم المهر بمجرد العقد وتأتى كد ما تلوه الموت ولويدون وطمعية الزام على الموكل بحال بلقرمه وهذا يؤيد ما جئنا في المهر كما مر عند قوله ومع الصحيح أيضا (قوله بخلاف البيع) أي بخلاف الوكيل يبيع فاسد فاته ملك الصحيح لأن البيع القاسد يبيع حقيقة لا فادته الملك بعد القبض بخلاف الشكاح القاسد كما مر (قوله الاذن في الشكاح) الاولي بالشكاح وبالباء والمراد الاذن للبعد المحمور وهو في الخبر واسقاط الحق لأن العبد أهلية التصرف في نفسه وانما جرحه على المولى فبالاذن يتصرف بنفسه بأهلية وعند زفر والشافعي هو توكل بكونه كمالا في بابه ان شاء الله تعالى والقاهر أن هذا غرض خاص بالعبد لأنه يقال أذن زيد يا كل طعامي أو سكني داري فنه فلك حجر واسقاط حق وكذا يقال أذنته ببيع داري فيكون معنى الاحلال والاعارة والتوكيل وانما يمكن الاذن للعبد وكلا عندنا ما علمت من أنه بالاذن يتصرف لنفسه لا بطريق النيابة عن المولى (قوله والتوكيل بالبيع) أي توكل أجنبي به وقول الصراة شارحا المصنف إلى أن الاذن بالبيع وهو التوكيل به يتناول القاسد بالاولى اتفاقا فهو من أن الاذن هو التوكيل لكن قد علمت أنه ليس عنه مطلقا بل قد يطلق عليه فراه الاذن الذي بمعنى وكيلا الاجنبى لا اذن العبد تأتلى (قوله وبالشكاح لا) أي والتوكيل بالشكاح لا يتناول القاسد كما مر (قوله والبيعين) على شكاح) كما اذا حلف لا يتزوج فانه لا يبحث الا بالبيع وأما اذا حلف أنه ما تزوج في الماضي فانه يتناول الصحيح والقاسد أيضا لأن المراد في المستقبل الاصحاف وفي الماضي وقوع العقد بصر عن البسوط (قوله وصلا) يقال على قياس ما تقدم أن يمينه في الماضي منقذة على صورة الفعل وقد وجدت بخلافها في المستقبل فنعقد على التينة لثوابه ولا يحصل بالقاسد وثلاثها الصوم والحج ط قلت وسأنت في الايمان حلف بالصوم حيث يصوم ساعة بنية وان أفطر لوجود شرطه ولو قال صوما أو صومناحت يوم وحنث في لايصل بركة وفي لايصل صلاة بشفع وفي لايصل لا يبحث حتى يقف بعرفة عن الثالث أو حتى يطوف أكر الطواف عن الثاني اهـ وعلم أن المراد بالصحيح في المستقبل ما يقتضي به الفعل المحلوف عليه شرعا مع شرائطه وذلك في الصوم بساعة وفي الصلاة ركعة وأن أنه بعد تأتلى (قوله ومع) أي الشكاح لأنه يتفق على ملك الرقبة وهو باق بعد الدين كما هو قبله بجر (قوله وسأوت الفرماء) أي أصحاب الدين وفيه تصريح بأن المهر كثر الدين فلو مات العبد وكان له كسب بوفيه منه وما في الفرماء من التمر تاشي طومات العبد سقط المهر والتفتة يجب حله في المهر على ما إذا لم يترد تشبهاً نهر وأصل هذا الاستفراج والتوفيق لصاحب المهر (قوله والاقل) أي أن كان المهر المسمى أقل من مهر المثل تساوى الفرماء فيه ولم يذكره المصنف لعله بالاولى (قوله والرائد عليه الخ) أي إذا كان المسمى أكثر من مهر المثل فإنها تساويهم في قدره وازاد عليه بطالب به بعد استيفاء الفرماء بجر أي قبض لها به ان بقى في ملك مولاه أو فوض إلى أن يعتق ولو ابع الفرماء معها ليس لها بيعه ثانيا لاخذ الرائد لا يساع في المهر من حين كثرته فيها ما تأتلى (قوله كدين الحصة) أي إذا كان على المريض دين حصة وهو ماتت بنية مطلقا أو باقاره جميعا قدم على دين المرض وهو أكثره مرضا لأن فيه اضرا بالفرماء تنقضي بعد قضاء دينهم (قوله الا اذا باعه منها) في الخلية تزوجه بألف وابع منها بشعامة وعليه دين ألف فأجاز الفرماء البيع كانت التسعامة ينهما يضرب الفرماء فيها بألف والمرأة تألف ولاتبعه المرأة بعد ذلك وبنيه الفرماء بما بقى من دينه اذا عتق اهـ وقوله ولاتبعه ثابته ثم يامو حدة أي لا تطالبه بما بقى من مهرها لأنه صار ملكها وانضم الشكاح والسيد لا يستوجب على عبده ما لا يختلف ما بقى للفريم فانه باق في ذمة السيد فطالبه به بعد عتقه اما قبله فلا مزم من ان السيد لا يساع في دينه أكثر من ذمة التفتة ولأن الفريم لما أجاز بيع المولى منها تعلق حقه في التفتة فقط ولا يمتحن أن المرأة تبعه وعقبه كالوابعه المولى من غيرها ولا يمنع من بيعه بطلق الدين رقبته إلى ما بعد عتقه لما قلنا فاقبل من أنه ليس لها بيعه تعلق حق الفريم به فهو وهم منشأ التحفيف ولو كانت التفتة ولا تبعه وبعده الفريم من البيع نافي قوله اذا عتق فافهم (قوله كما مر) أي قبيل قوله ولو تزوج المولى أمته من عبده ح (قوله بته) المراد من تره من النساء بعد موته سواء كانت بتأريث ابن أو أختا ط

والوكيل بشكاح فاسد لا يملك
الصحيح بخلاف البيع ابن مالك
وفي الاشياء من قاعدة الاصل
في الكلام الحقيقة الاذن في الشكاح
والبيع والتوكيل بالبيع
يتناول القاسد والشكاح لا واليمين
على شكاح وصلاة وصوم ومع
ان كانت على الماضي يتناوله وان على
المستقبل لا (ولو تزوج عبده
ما ذكرنا وما وصاح وسأوت) المراد
(الفرماء في مهر مثلها) والاقل
(والزائد) عليه (فطالب به)
بعد استيفاء الفرماء (كدين
الحصة مع) دين (المرض) الا اذا
باعه منها كما مر (ولو تزوجته
مكاتبه ثم مات لا يفسد الشكاح)

(قوله لانها لم تخط الكتاب) لانه لا يحتمل النقل من ملك الى ملك مالم يهزم وانما عاكف ما في ذمته من بدل الكتابة
 واصحها عندها بما فله يبرأه من بدل الكتابة أولا ثم يقع (قوله لتساق) أي بين كونه ملكا لها
 وكونها ملكا له (قوله وأما ولد) وسئلها المدبرة ولا تدخل الكتابة بشرية قوله فغندمه أي المولى لأن
 الكتابة لا تملك المولى استخداها فلذا تجب النسخة لها بدون التبوة بجر وأما نفقة الاولاد فتكون على
 الام لان ولد المكتسة دخل في كتابها وتعامه في شرح أدب القضاء للصفاء (قوله لا تقب توتها) هي
 في اللغة مصدر توتناه من تولا أي اسكنه اياه وفي الاصطلاح على ما في شرح التفصا للصفاء أن يخطي المولى بين
 الامه وبين زوجها ويقدمها اليه ولا يستخدهما اما اذا كانت تذهب وتجي وتخدم مولاه لا تكون تبوة
 اه بجر وقال قبله وقيد بالتبوة لا المولى اذا استوفى صداقتها أمر أن يدخلها على زوجها وان لم يزمه أن
 يتوبها كذا في المبسوط ولذا خال في الحديث لوباعها بحيث لا يقدر الزوج عليها سقط مهرها كالمساكين في مسألة
 ما اذا اقلتها اه أي سقط لو قبل الوطء هذا وقيل انقله عن الخصاص وما نقله من المبسوط شبه التساق لان
 الاول أقاد أنه لا يفي بتحقيق معنى التبوة اصطلاحا من تسليم الامه الى الزوج والتساق أقاد أن التسليم اليه بعد
 قبض الصداق واجب وعدم وجوب التبوة شافي وجوب التسليم المذكور والوطء ما أقاده من الزهر من ان
 التسليم الواجب يقتضي فيه بالنقل بل بالقول بأن يقول له المولى متى نظرت بها وطلبتها كاصرح به في الدراية
 والتبوة المنقصة أمر زائد على ذلك لا يفيها من الدفع والاكتفاء فيها بالنقل كالمثل بعضهم غير واقع اه
 وهذا أولى مما أجاب به المقدسي من أن المراد بالتبوة المنقصة التبوة المسقوطة (قوله وان شرطها) لانه
 شرط باطل لان المستحق للزوج ملك الحبل لا غير لانه لو وضع الشرط لا يخلو اما أن يكون بطريق الاجابة
 أو الاعارة فلا يصح الاول لطبيعة المدة والثاني لان الاعارة لا يتعلق بها الزوم بجر (قوله أما لو شرط الحز
 الخ) بيان الفرق بين المسألتين وهو أن اشتراط حرية الاولاد وان كان لا يقضيه كتاب الامه أيضا لانه صح
 لانه في معنى تعليق الحرية بالولادة والتعليق صحيح ويتبع الرجوع عنه لانه ثبت قضاء حبرا بخلاف اشتراط
 التبوة لانه يترتب وجودها على فعل حتى اختياره لانه وعدمه يجب الا بقاءه غير انه اذا لم يبق له ثابت
 منطلقه أعني نفس الموهوبه ففج فخلصوا أو فز في البصر والبرهان ففج وجوب الوفاة انه شرط غير باطل
 لكن لا يزم من محنته وجوده بخلاف اشتراط الحرية لم يكن تقدم التصريح بأنه باطل وكذا اصرح به في كافي
 الحاكم فقال لو شرط ذلك للزوج كان هذا الشرط باطلا ولا ينعته أن يستخدم أمته ولعل معنى وجوب الوفاة
 انه واجب دينية ومعنى بطلانه انه غير لازم فضا فمثل (نبية) قال في التبريد الجبل في الفقه بالحز حتى
 لو كان عبدا كانت الاولاد عبيدا عندهما خلا فالحمد اه وتقرينه ح بأن التعليق المعنوي موجود
 قلت وهو الذي يظهر وهذا التدبر غير معتبر المفهوم ولد أمه بقده في كثير من الكتب وأما ما ذكره في الزهر من
 الخلاف فافهم أي منهم ذكره في مسألة العبد المفرور اذا تزوج امرأة على انها حرة فظهرت أمه بخلاف الحز
 المفرور فان اولاده أحرار بالقيمة اختا فافهم ان ما في الزهر سبق فخر برة انه ذكر مسألة المفرور ثم قال وقد
 الرجل في الفقه الخ فاشتبه عليه مسألة بمسألة فخر لرجل (قوله حرية أولادها) أي أولاد الفقة ونحوها
 وقوله فيه أي في العقد والظاهر أن اشتراطها بعده كذلك ويجز ط (قوله في هذا النكاح) أما لو طلبها
 ثم نكحها ثانيا ففهم ارفاء الا اذا شرط كالاول ط (قوله والتزويج) عطف على يقول ط وهو أحسن
 من قول ح انه عطف على الشرط (قوله على اعتبار) حال من التزويج والها بالشرط ح (قوله هو
 معنى الخ) خبر أن ح فحسبته قال ان ولدت أولاد من هذا النكاح فهم أحرار ط (قوله ومضاده)
 أي معاذ التعليل المذكور وذلك لان المعلق قبل وجود الشرط عدم ولا يلقه من بقاء الملك عند وجود الشرط
 وهذا البحث لمصاحب البصر وأقره عليه أخوه في التبريد المقدسي وقال في البصر وقد ذكرنا في المبسوط
 في التعليل صريحا بقوله كل ولد تلده فهو حر فقال لومات المولى وهي حبل لم يعتق ما تلده لنفسه الملك
 لانها لا تملكه ولو بواعها المولى وهي حبل جائزه فان ولدت بعده لم يعتق اه الا أن يفرض بين التعلين
 صريحا والتعلين معنى ولم يظهر في الآن اه قلت يظهر في الفرق بينهما من حيث أن هذا التعلين المعنوي
 تعلني به حق الزوج في ضمن العقد المقصود منه اصالة الولد والرتب ميت حكا فصار المقصود به اصالة حرية

لانها لم تخط الكتاب بموت ابها
 (الاذا عجز فرد في الرق) غنشد
 يفسد لتساق (زوج امه)
 أو أم ولد (لا تجب) عليه (توتها)
 وان شرطها في العقد أما لو شرط
 الحرية أولادها فيه صح وعق
 كل من ولده في هذا النكاح لان
 قبول المولى الشرط والتزوج على
 اعتبارها هو معنى تعليق الحرية
 بالولادة فصح ففج ومضاده أنه
 لوباعها أو مات عنها قبل الوضع
 فلا حرية

الولد فلا يكون في حكم التعلق الصريح فلا يطل بزواله المولى وقطعه المكاتب فان عقد الكتابة معاوضة وهو متعين لتعلق النكح على اداء البدل ولا يطل هذا التعلق النكحي بموت المولى المطلق وأيضا فان المفقود الذي تزوج امرأه على انها حرة يكون شارطا لحرة ولادته معنى فاذا ظهر انها أمة تكون أولاده أحرارا مع ان هذا الشرط لم يكن مع المولى في مسألتها وقع شرط في الحرز منع المولى صريحا فلا ينزل حاله عن حال المفقود فتأمل **(قوله ولو ادعى الزوج الخ)** هذا ذكر في التبريح وقال انه حادثة الفتوى واستندته على جامع الفصولين في المفقود ولو ادعى انه تزوجها على انها حرة وكذب المولى فان برهنه بالولد احرار بالقيمة والاحلف المولى لانه ادعى عليه ما لو اقتربه لزمه فاذا انكسر يحلف **(قوله لكن لا نفقة الخ)** لانها جبر المالا احتباس ولذا لم تجب نفقة الناشئة والحاجة مع غيرها الزوج والمصوبة والمحبوسة بدين عليها رجعي وعطف الكسبي على النفقة عطف خاص على عام لان النفقة اسم لها وللطعام والكسوة **(قوله ولا يستند منها متى على ما مر عن نفقات النكاح وذكر في البرهان التصديق ان العدة لكونها في بيت الزوج لئلا ولا يضر الاستدعاء)** نهارا اه وبأي مثل فريسا **(قوله فاعارة عن خدمة المولى)** ظاهره انه لو وجدها مشغولة بخدمة المولى في مكان حال ليس له وطء حرام له صريحا وقد يقال ان مكان استنائه لا يخص خدمة المولى اذ لا يملكه غيره بمحضه غير متصرف حتى المولى لا سيما والمدة قصيرة ط **(قوله ويكتفي في تسليمها)** أي الواجب يقتضي العقد وهو بهذا المعنى لا شأ في عدم وجوب التوبة كما وضاعه قبل **(قوله أو استند منها بالزوج الخ)** هذا ما تقدم فريسا عن البرهانه التصديق قال ح وتكون نفقة التبراع على السيد ونفقة الليل على الزوج كافي التمسك عن التفتية **(قوله وان أي الزوج)** أي وان أوفى المهر فسامه لان حق المولى أقوى ط **(قوله وله)** أي للمولى حيث تم الملك بغير احتراز عن المكاتب فان ملكه فيه ناقص فولاية الاجبار في المملوك بعد عقد الملك وهو كامل في المدير وأم الولد وان كان الزنا ناقضا والمكاتب على عكسها بجر **(قوله ولو لم ولد)** ومنها المدير والمديرة وأشار الى أن الفتنة كذلك لا يولد الا في لكها داخله في الفتن لاطلاقه عليها كما مر فانهم **(قوله ولا يلزمه الاستبراء)** قد سما في فصل الفحشاء أن الصحيح وجوب الاستبراء السيد إذا أراد أن تزوجها وكان بطورا أو بالزواج في حال الهداية انه لا يستبرأ الا استبراءه بالواجب واعدها وقال محمد لا سبأ ان يطأها قبل ان يستبرأ اه ورجع ابو الليث فيقول لمحمد وتقدم تمام الكلام على ذلك **(قوله فهو من المولى)** أي ان ادعاء في الفتنة والمديرة ولو ثبت عنه في أم الولد ط قلت وهذا اذا تزوجها غير عالم بالقدسية في المهر مات عن التوشيح من انه ينبغي انه لو تزوجها بعد المقل اعترافه به انه يجوز النكاح ويكون نفيا **(قوله والنكاح فاسد)** فلا يلزم المهر الا لو طي الزوج ط **(قوله وان لم يرضا)** أشار الى ما في الفتها في غيره من ان المراد بالاجابة تزويجها بملأها لا اكرامها على الايجاب والقبول كاقيل اه فانهم **(قوله لا مكاتبه ومكاتبته)** لانها النكاح لا يثبت بعد الكتابة ولهذا يستحقان الارش على المولى بالبنات عليها وتسحق المكاتبه المهر اذا وطأها المولى فسادا كالغير فلا يجبر على النكاح ط عن أبي السعود **(قوله ولو صغيرين)** ظاهره ان المراد الاجابة ولو في حال الصغر مع ان عبارة الصغيرين الحرين غير معتبرة أصلا ويصح أن يكون المراد انه لا ينفذ نكاح المولى عليها ولو كانا صغيرين بل تزوج على اجازتهما بعد بلوغهما واستبدار من كلامهم الاول تأمل **(قوله فلاؤتيا)** أي بدل الكتابة قبل رد العقد فتح **(قوله عاده ولو بعد ما عاده)** المولى لانه تجب له ولاية أخرى غير الولاية التي فانها رضاء بتزويجها الا في تلك الولاية كانت يحكم الملك وهذه بحكم الولاء فيشرط تجديد رضاه لتجدد الولاية وصار كالشريك اذا تزوج العبد المشترك لم ملك باقية فان النكاح يحتاج الى اجازته لتجدد ملكه في الباقي وكان اذن السيد ان الصغر في الصابة ثم مات الاب فوزه فان العبد يحتاج في التصرف الى اذن جديدي من الاب لتجدد ولاية ملكه وتكون زوجه نافقة مع وجوداته ثم مات الاب فان النكاح يحتاج الى اجازته لتجدد ولايته بخلاف الراهن اذا باع العبد الموهون والمولى اذا باع العبد المأذون المدبون ثم سقط الدين في صورتين بطريق من طرق السقوط حيث لا يفتقر القديهما الى اجازة المالك ثانيا لان نفاذ العقد فيما بالولاية الأصلية وهي ولاية المالك من شر تلخيص الجامع الكبير **(قوله لعدم اهليتها)** لان الكتابة لم تنق بعد النكح والصغير ليس من أهل الاجابة **(قوله ان لم يكن الخ)** فيدلقوله عاده

ولو ادعى الزوج الشرط ولا يثبت

له حلف المولى نهر **(لكن)**

لا نفقة ولا سكت لها الا بها

بان يدفعها اليه ولا يستند منها

(وتخدم المولى وسطا الزوج ان)

ظفرها فاعارة عن خدمة المولى

ويصفي في تسليمها قوله متى

نقلت بها وطنتها نهر **(فان يزأها)**

ثم رجع منها **(مع)** رجوعه

ليطأ حقه **(وسقطت)** النفقة

(ولو خدمته) أي السيد بعد

التوبة **(بلا)** استند منها

أو استند منها نهارا وأعادها

ليتزويجها لئلا **(لا)** تسقط بقاء

التوبة **(وله)** أي المولى **(السفيرا)**

أي بأمة **(وان أي الزوج)**

ظفر به **(وله)** اجازته وامته

ولو أم ولد ولا يلزمه الاستبراء

بل يشد فلو ولدت لاقل من نصف

حول فهو من المولى والنكاح

فاسد بجر من الاستيلاء وثبوت

التسب **(على)** النكاح وان لم

يرضا لامكاته ومكاتبته بل

تزوجه على اجازتهما ولو صغيرين

الحا فابالغ فلو أنيا وعقاعاد

موقوف على اجازة المولى لاعلى

اجازتهما لعدم اهليتهما ان لم

يكن محسبة غير

الخ (قوله ثانيا) راجع الى رضا لا الى توقف أى رضا ثانيا قال في شرح التلخيص لكن لا بد من اجازة المولى وان كان قدر شىء أولا اه فافهم (قوله لعود مؤن النكاح عليه) لا بد لما توبه انما رضى شئ من مؤن النكاح كالمهر والنفقة بكسب المكاتب لا بملك نفسه وكسب المكاتب بعد عزمه ما المولى شرح التلخيص (قوله لانه طرأ حبل) أى حل وطئ السيد على حل موقوف أى حلها الزوج فابطله كالأمة اذا تزوجت بغير ان ثم ملكها من محل له بطل النكاح لغير ان الحل البات على الموقوف ولا يخل نكاح البعد المكاتب لعدم الطرأ من المذكو ومن شرح التلخيص (قوله والدليل بعمل الجاني) وجه الجواب ان المولى يملك الزام النكاح بعد العتق لا قبله وانه يتوقف على اجازة المكاتب قبل العتق ولا يتوقف على اجازته بعده وان المكاتب لو ردت الى الرق يطل النكاح الذى يشره المولى وان اجازته ولو عتقت جاز اجازته ولا يفتل انهما هما زادت من المولى بعد اذ اتت قرب اليه في النكاح (قوله ويبحث الكال هنا غرضه) قال الكال الذى يقتضيه النظر عدم التوقف على اجازة المولى بعد العتق بل بمجرد عتقه بخلاف النكاح لما مر من حواه من انه اذا تزوج العبد بغير ان سيدة فاعتقه نفذت له ولو توقف فاما على اجازة المولى وهو متع ولا يتقيد به وما على العبد ولا وجه له انه صدر من جهة فكيف يتوقف لانه كان ناقضا من جهة وانما توقف على السيد فكذلك السيد هنا فاقه في مجرى وانما التوقف على اذنه لاعتد اكاتبه وقد زال فبقى النفاذ من جهة السيد فهذا هو الوجه وصح كثر ما نقله الساهون الساهين ورد في الخبر بانه سوء أدب وغلط أما الاول فلان السادة صرح به الامام محمد في الجامع الكبير فكيف ينسب السهو الى المولى ومثله وأما الثاني فلان محمد رجه الله على توقفه على اجازة المولى بانه يجده له ولا بد له ان يكن وقت القدوى الولا بالعق ولذا لم يكن له الاجازة اذا كان له المولى اقرب منه كالأخ والم فصار كالشريك الى آخر ما قلناه من شرح التلخيص قال وكثيرا ما يعترض المفسر على المصنف اه ومثله في التبر والتبريلية ونشر الباقى وأجاب العلامة المقدسي بان ما عساه الكال هو القياس كما صرح به الامام الحصري في شرح الجامع الكبير واذا كان هو القياس لا يقال في شأنه انه غلط وسوء أدب على أن التلخيص الذى يطلع رتبة الاجتهاد اذا قال مقتضى النظر كذا الشيء هو القياس لا يرد عليه بان هذا منقول لانه انما هو الدليل المقبول وان كان البحث لا يقتضى على المذهب اه قلت والذي يتقضى عنه هو الادب في حق الامام محمد انه ظن أن الدرع من تنفر بعات المشايخ بدليل انه قال في صدر المسألة وعن هذا استطرف ما لم تنتقل من المحيط الى المولى اذا تزوج سكاتبه الصغيرة الى أن قال هكذا وأردتها الشارحون وهذا يدل على انه ظن أنها غير منصوص عليها فالانصب حسن الظن بهذا الامام (قوله ولو قتل المولى أمتة) قيد بالقتل لانه لو باعها وذهب بها المشتري من المصرا غيبها بوضع لا يصل اليه الزوج لا يسقط المهر بل تسقط المطالبة به الى أن يحضرها وفي الخالية لو اقبلت فلا صداق لها ما لم تحضر في قياس قول الشيخين نهر وكما قلنا ما لو اعتقه قبل الدخول فاختارت الفرقة وقيد بالمولى لانه قتل غيره لا يسقط به المهر انما قال وبالأمة لانه لو قتل المولى الزوج لا يسقط لانه تصرف في العقد دون العقود عليه وأراد الأمانة القنة والمدة وأما الولد لان مهر المكاتبه لها لا للمولى فلا يسقط بقتل المولى ابهاا بحر وكما كتبت المأذونة المدونة على ماسبي (قوله قبل الوطئ) أى ولو حكا نهر لما مر مرارا أن الخلوة الصعبة وطئ حكا (قوله ولو خطأ) أى أردت بها كما هو متعنى الاطلاق نهر (قوله فلو صبا مثله المجنون بالاولى نهر (قوله على الزوج الخ) ذكر في الحق فيه قولين وفي الحق لو لم يكن من أهل الجازاة بان كان صيا تزوج أمتة وصح مثلا قالوا يجب أن لا يسقط في قول أى حصة بخلاف الحرة الصغيرة اذا ارتدت يسقط مهر لان الصغيرة الصالحة من أهل الجازاة على الردة بخلاف غيرها من الاصل لانها لم تحضر عليها والردة محظورة عليها اه فترج عدم سقوط بحر قال الرضى لكن السي من أهل الجازاة في حقوق العباد الا ترى انه يجب عليه الدية اذا قتل والنعمان اذا اتف والمجنون مثله واذا ترك التقيد بالمكاتب في الهداية والوقاية والدر والمقتى والكثير والدليل بعنده وفيهم الامور الحسنة (قوله سقط المهر) هذا عنده خلافا لما لانه منع المبدل قبل التسليم فيصاى يمنع المبدل وان كان مقبوضا لم يردجه على الزوج بحر (قوله كذا ارتدت) لانه الشرقة جاءت من قبلها قبل فقرر المهر فيسقط رضى (قوله ولو صغيرة) لخطر الردة عليها بخلاف غيرها

ولو عجزا توقف نكاح المكاتب على رضى المولى ثانيا لعود مؤن النكاح عليه وطل نكاح المكاتب لانه طرأ حل بات على موقوف فابطله والدليل بعمل الجاني وببحث الكال هنا غرضه صائب (ولو قتل) المولى (أمتة قبل الوطئ) ولو خطأ فتح (وهو مكلف) فوصيا لم يسقط على الزوج سقط المهر لئلا يبدل كذا ارتدت ولو صغيرة

فه

على ان الكال بن الهمام يطلع رتبة الاجتهاد

من الانفصال كما مر (قوله لا وفلت ذلك القتل امرأته) أي القتل المذكور وهو ما يكون قبل الوطئ قال في
 التهر لا جناة للرجل في نفسه هدر في أحكام الدنيا وتسلم أنها ليست هدرًا فقتلها نفسها تقوت بعد الموت
 والموت صار للورثة فلا يسطع وإذا لم يسطع مع أن الحق لها ألا تقدم السقوط بقتل الوارث أولى اه (قوله
 ولو أمة) لأن المهر لولاها لم يوجد منه منع البذل بحر قال ح حاصل ما يفهم من كلامهم أن العلة
 في سقوط المهر امرأته الأولى أن يكون صادرًا من مهر الثاني أن يرتب عليه حكم نبوي كالذكر
 في حد الموت في الأمة غير المأذونة وغير المكاتبه إذا قتل نفسها قصد الامران وفي الحرة إذا قتل نفسها
 والمولى القبر المكلف إذا قتل أمته فقد الثاني وفي الإجماع أو الوارث إذا قتل حرة وأمة فقد الأول اه أي
 لأن الوارث باقتل لم يبق وارثًا مستحقًا للمهر لحرماته به فصار كالاجني بحر (قوله أو ارتدت الأمة) مقابل
 قوله كزرة ارتدت (قوله كما جرحه في التهر) راجع للاخيرين وسبقه إلى ذلك في البحر فيسأل عن نصيب عدم
 السقوط في قتل الأمة نفسها فإن الإجماع جعل الوارثين في الكل وإذا كان الصبي من نفسه في مسألة القتل عدم
 السقوط ولكن كذلك حاله وهو الظاهر لأن الشخص وهو المولى لم يفعل شيئًا اه (قوله أو قتل) الصبي المستر
 للمولى المكلف البارز للقتل ح (قوله لتتزره) أي المهرية أي المولى ح (قوله ولو قتل بعد) صورته
 زوج بعده ثم قتله ونفن قيمته في نفسها مهر المرأة ومثله ما إذا عاقل في التهر وسبأ في أنه لو أعين المديون كان
 عليه قيمته فالقتل أولى ح (قوله أو سكت به) لم يعرف أن مهر المكاتبه لها لا للمولى بحر (قوله
 أو ما ذوته المدبونة) بحسب صاحب التهر حيث قال وأقول ينبغي أن يقدر اختلاف إى الخلاف المازين الأول
 وصاحبه بما إذا تمكن مأذونة لحقه ما دين فإن كانت لا يسطع اتفاقًا فالمأمر من أن المهر في هذه الحالة لها توفى
 منه دون جناة للأمراة إذا لم يصب منها مكان على المولى فيقتل للفرما تقتضي إلى المهر ويستمع بهم اه
 (تنبيه) الحاصل أن المرأة إذا ماتت فلا يخلو ما أن تكون حرة أو مكاتبه أو أمة وكل من الثلاث أمان
 يكون حشمتها وبقائها لنفسها أو يقتل غيرها وكل من التسعة ما قبل الدخول أو بعده فهي ثمانية عشر
 ولا يسطع مهر على الصبي إلا إذا كانت أمة وقتلها سيد ما قبل الدخول بحر قلت ويراد في التقسيم المأذونة
 المدبونة تبلغ السوراد ما عشرين (قوله والأذن في العزل) أي عزل زوج الأمة (قوله وهو الزوال خارج
 الفرج) أي بعد التزويج منه لا مطلقًا فتدلل على أن المصاحبة أو الجماع آمن في الفرج الذي أبدًا الجماع فيه
 قبل انشاءه وأقوى ما هو أن ينزل فإن كان له عيبه وقصور قبل أو كسل أو غلط وفهر وانزع وأمن خارج الفرج
 قبل عزل وان ألج في فرج آخر فأمن فيه قبل ففهر فمن باب منع ونهي عن ذلك وان أمن قبل أن يجامع فهو
 الزنى بضم الزاي وقع الميم مشددة وكسر اللام (قوله لمولى الأمة) ولو مدبرة أو أمة ولد وهذا هو الظاهر
 الرواية عن الثلاثة لأن حشمتها في الوطئ قد تآذي بالجماع وأما صغى الماء فتسأل أنه الولد والحق فيه للمولى فاعتبر
 أنه في إسقاطه فإذا أذن فلا كراهة في العزل عند عامة العلماء وهو الصحيح وبذلك تطاقت الأخبار وفي الفسخ
 وفي بعض أجوبة المشايخ الكراهة وفي بعض عدمها نهر وعنه ما أن الأذن لها وفي التهنات في أن للسيد العزل
 عن أمته بخلاف وكذا الزوج الحرة تآذي وحل للاب والجد والأذن في أمة الصغير في حاشية أبي السعود عن
 شرح الجوى نعم قال ط وفيه أنه لا صلح له لشيء فيه لأنه لو جاز له يكون رقصه أو الأذن بانه قاله توههم
 اه وفيه أنه لو لم يعتبر التوهم هنا لما توقف على إذن المولى تأمل (قوله وهو) التعليل المذكور في
 التقيد أي تشدد احتياجه إلى الأذن بالألفة وكذا الحرة تشدد احتياجه بالألفة أغير بالألفة لا ولها قال
 الرقيق وكما بالألفة المراهقة إذ يمكن بلوغها وحلها اه ومضاف التعليل أيضًا أن زوج الأمة لو شرط حرة أو الأولاد
 لا يوجب العزل على إذن المولى كما يحتمل السيد السعود (قوله نهر يمنا) أصله صاحب البحر حيث قال
 وأما المكاتبه فينبغي أن يكون الأذن إليها لا الولد لم يكن للمولى ولم أر مصرحًا اه وفيه أن للمولى حقا
 أيضا باحتيال يجوز هدره إلى الرق فنبهني توقفه على إذن المولى أيضا راعية فيحقن رضى (قوله لكن
 في الظانية) عبارة على ما في العز ذكر في الكتاب أنه لا يباح بغير أذن لها وقالوا في زمانها لئلا يسوء الزمان اه
 (قوله قال الكمال) عبارة وفي التناوؤ أن خاف من الولد سوء في الحرة يسه العزل بفرضها لفساد
 الزمان فليعتبره من الأعداء سقط لا لأنها اه فقد علم مما في الخاتمة أن مقول المذهب عدم الإباحة وإن

(لا وفلت ذات) القتل (امرأة)

ولو أمة على الصبي خاتمة (نفسها)

أو قتلها وارثها أو ارتدت الأمة

أو قتل ابن زوجها كما جرحه

في التهر إذا تقوت من المولى

(أو فصله بعده) أي الوطئ

لتتزره به ولو قتل بعد به أو سكت به

أو ما ذوته المدبونة لم يسقط اتفاقا

(والأذن في العزل) وهو الزوال

خارج الفرج لمولى الأمة (لا لها)

لأن الولد حقه وهو في التقيد

بالبالغة وكذا الحرة نهر (وعزل

عن الحرة) وكذا المكاتبه نهر

يمن (بأذنها) لكن في الخلقة

أنه يباح في زمانها لفساده قال

الكمال فليعتبر عذرا سقط لا لأنها

مطلب

في حكم العزل وإسقاط الولد

هذا قديم من مشايخ المذهب لتغير بعض الأحكام بتغير الزمان وأثر في الفقه وبه جزم القهستاني أيضا حيث قال وهذا إذا لم يحض على الولد السوء فساد الزمان والأخبار بلاذنها **اه** لكن قول الفقيه طبع منها الخ يحتمل أن يريد بالمثل ذلك العذر كقولهم مثلك لا يخل ويحتمل أنه أراد الحاق مثل هذا العذبة كأن يكون في سفر بعيد أو في دار الحرب يخاف على الولد أو كانت الزوجة مسيسة الخلق ويريد فرقا خافا أن تحبل وكذا ما يأتي في اسقاط الحمل عن ابن وهبان فافهم **(قوله وقالوا الخ)** قال في التبرقي هل يساح الاسقاط بعد الحمل نعم يساح ما لم يتخل منه عن زواجه يكون ذلك البعدامة وعشرين يوما وهذا يقتضي أنهم أرادوا بالتخل تفرغ الزوج والأخوة غلظ لأن التخل يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة **كذا في الفقه** وأحاديثهم ضد عدم توقف جواز اسقاطها قبل المدة المذكورة على إذن الزوج وفي كراهة الخائفة ولا أقول بالمثل إذا الحرم ولو كسر يرض الصديق لأنه أصل الصدق كما كان يؤخذ بالبراء فلا أقل من أن يقطعها لأنها هذا إذا سقطت بضر عذر **اه** قال ابن وهبان ومن الأعداء أن يقطع لبنها بعد ظهور الحمل وليس لابي الصبي ما يستأجره الطهر ويخاف هلاكه وتخل عن الذخيرة ولو أرادت الاتفاق قبل معنى زمن يتفرغ فيه الروح هل يساح لها ذلك أم لا اختلافه وكان النسخة على ابن موسى يقول أنه يكره فإن المأبى بعد ما وقع في الرحم ما له الحياة فيكون له حكم الحياة كما في ذنبه سيد المرحم ونحوه في الطهيرة قال ابن وهبان فأباحه الاسقاط بحجة على حالة العذر وأنها لا تأثم القتل **اه** وبما في الذخيرة حين أنهم ما أرادوا بالتخل الانقضاء الروح وان خاضى خان مسبق بما مر من التفقه والله تعالى الموفق **اه** كلام التبرح (تنبيه) أخذ في التبرم هذا وما تقدمه الشارع عن الخائفة والكال أنه يجوز لها منه فخرجها كافتقار النساء تحت القامحا بمنته في الصرم أنه ينبغي أن يكون حراما بغير إذن الزوج قياسا على غيره بغير إذنها قلت لكن في البراءة من له منع أمر أنه من العزل **اه** نعم الظاهر أن فساد الزمان يقيد الجواز من الجانبين بخافى الصرمين على ما هو أصل المذهب وما في التبرع على ما قاله المشايخ وأما الموفق **(قوله)** إن لا بعد قبيل (بول) بأن لم يعد أصلا وعاد بعد بول نهر أي عزل في العود أيضا كما أنه أبو السعود عن الحائض وتخل أيضا عن خط الزليعي أنه ينبغي أن يراد بعد غسل الذكر أي استحالة أن يكون رأى الذكر ذنبه منه بعد البول فتقول بالمثل وبغير علم ما ذكره في باب الفصل أن التوم والشئ مثل البول في حصول الانقضاء لا ياتي هنا فافهم **(قوله وخبرته أمة)** هذا يعني خيار العتق قال في التبرع وخبرته أمة بلا علم الزوج يصح وتخل لا يصح بغيره كذا في جامع التصولين **(قوله ولو لم ولد)** أي أو مدبرة وشغل الكبيرة والصغيرة **بجر** **(قوله)** ومكاتبه **(قوله)** خالف زفر فقال لا خيار لها وقراء في الفقه وأجاب عنه في الصرم **(قوله)** ولو كان النكاح رضاهما وكذا بدون رضاهما لا ولي وبعبارة الزبلي وغيره ولا فرق في هذا بين أن يكون رضاهما وبغيره **اه** وهذا التعميم ظاهر في غير المكاتبه لما تقدمه الشارع فري ما بين أن له إجبارته على النكاح لا مكاتبه ولا مكاتبته وفي المهرج أنه ليس له إجبارها بما لا يجاع وبه تأيد قوله في التبريلالية أن نفي رضاه المكاتبه مني فإنه كالا يتقزز وبها تنهيه بدون إذن مولاهما البقاء ملكه رقبته لا يتقزز وبه إيجابها بدون إذنهما للوجوب الكتابي وقامه هناك **(قوله)** فقال زبادة المالك عليها **عليه** لقوله خيرت وذلك أن الزوج كان ملكا عليها فالتفتين فلما صارت حرة صار ملكا عليها طاعة ثالثة وفيه ضررها فملكك ورفع أصل العتق دفع الزبادة المنعرة لها واليه ثبت خيار العتق للبعد الذي كراهه ليس عليه ضرر وهو قادر على الطلاق **(قوله)** فلامرلها **اه** أي أن لا يدخل بها الزوج لأن اختيارها ضدها فممن الأصل وان كان دخل بها فالمرل سيدها لأن الدخول يحكمه نكاح صحيح فتقزز به المحسني **بجر** **(قوله)** أزواجها **بالتص** عطف على قوله تنهيه **(قوله)** فالمرل سيدها **اه** أي سواء دخل الزوج بها أو لم يدخل لأن المهر واجب بمخالفة مالك الزوج من البضع وقدم ملكه عن المولى فيكون له للمولى **بجر** عن غاية البيان قلت وقوله هو أدخل بها الزوج أو لم يدخل لا ياتي في ما سأل في منتهن التفتين بالمولوي **(قوله)** الزوج قبل المتيقن فالمرل للمولى أو بعده قلها لأن ذلك إذا كان النكاح بدون إذن المولى فنقض النكاح بالعتق وبه تلك منافعها ما أولى بعد فالمرل لها بخلاف ما هنا فان النكاح بالأذن فنقض النكاح في حال قيام الرق كما سأل في فافهم **(قوله)** ولو صغيرة **اه** أي لو كانت المتعة صغيرة وقد تزوجها مولاه قبل العتق تأخر خيارها إلى بلوغها قال في البرل أن فسخ النكاح من التصرفات المترتبة بين النفع والضرر فلا تملك الصغيرة ولا يملك

مطلب
في حكم اسقاط الحمل

وقالوا يساح اسقاط الولد قبيل أربعة أشهر ولو بلاذن الزوج **(وهو أمته بغير إذنها)** بلا كراهة فان ظهر لها حمل حل نفيه أن لم يعد قبل بول **(وخبرته أمة)** ولو أم ولد **(ومكاتبه)** ولو حكا كحكمة بعض **(عنت تحت حرا وعبد ولو كان النكاح رضاهما)** دفعا لزيادة الملك عليها طاعة ثالثة فان اختصرت نفسها فلامرلها أزواجها فالمرل سيدها ولو صغيرة فتزول بولوغها وليس لها خيار بلوغ في الأصح **(أو كانت الأمة عند النكاح حرة ثم صارت أمة)** بان ارتد أو طلقا بدوا الحرب ثم سبيا

ولها لقسامه مقامها هكذا في جامع الفصولين فإذا بلغت كان لها خيار العتق لا خيارا بل بولوع في الاصح كما
 في الذخيرة ٨١ وقبل ثبت لها خيار البلوغ أيضا ويدخل تحت خيار العتق وأما لزوجها بعد العتق ثم بلغت
 فإن لها خيار البلوغ لأن ولاية المولى عليها في الصورة الأولى كولاية الأب بل أقوى وفي هذه كولاية الأخ والم
 بل أضعف كما أوفضناه في باب الولي (قوله مع) قصد في الجمل الثلاثة وإنما قصده لأن بار تدار أحدهما
 أولها ثم أوسيه بنصف النكاح اه ح (قوله خير عند الثاني) لأنم بالعتق ملكت أمر نفسها وازداد
 ملك الزوج عليها ح عن البصر (قوله خلا للثالث) أي حيث قال لا خيار لها لأن باصل العقد ثبت عليها
 ملك كامل برضاها ثم انقص الملك فإذا اعتقت عادى إلى أصله كما كان ولا يتجنى ترجع قول أبي يوسف لزوجها
 تحت النص كذا في البصر ومراده بالنص قوله صلى الله عليه وسلم ليرى من اعتقت ملكت بضعك فاخترى
 اه ح أي حيث أضاف قوله فاخترى أن علة الاختيار ملك البضع على وجه زاد ملك الزوج عليها زل في فرجم
 وسرق قطع حيث أفادت الفناء الملة الزنا والسرقه كما تكرر في الأصول ظاهرا وما أورده الرضى من أن النص
 لا عموم فيه لأنه خطاب لعمدة قديم (قوله خيار العتق) بدل من هذا الاختار ح (قوله عذر) أي
 لا شافها ليجتمع المولى ثلاثه فتلزم أن لا يعتق يعل بما يدل على الاعراض في مجلس العلم كخيار الخيرة
 ولو جعل لها قدر راعى أن يختاره فقطعت خطبها كما في التهرز في تلخيص الجامع ولا شيء لها إلا حق
 ضعف فلا يظهر حتى الاعتراض كسائر الاختيارات والشفعة والكفالة بالنفس بخلاف خيار العيب
 (قوله فلو لم يعلم) قال في البصر المحيط إذا تزوج عديته ثم اعتقه فلم يعلم أن لها الخيار حتى ارتد أو لحقها
 بدار الحرب ورجعها مسلمين ثم علمت بثبوت الخيار أو علمت بالخيار في دار الحرب فلها الخيار في مجلس العلم اه ح
 وكذا الحريية إذا تزوج بها حرة في ثم اعتقت خيرت سواء علمت في دار الحرب أو في دار بعد الإسلام نهر
 (قوله إذا أفضى بالطلاق) أي فلا يصح فضها بعد حريتها بل حكمها بالانكحان في دار الحرب
 كحكم ابرقاء وان كانا غائبين لم يكن لاحد كيان في أدل العتاق اه ح وأقره ط والرحمى قلت ما يأتي بمجمل
 على الحريية إذا أسره فورق قبل الإقرار بدار بعده رقيق ومعلوم كسابق هذا وهو صريح ما قدمناه
 أقول هذا الباب فأظاهره أن عدم صحة النسخ كون المالك بالطلاق مونا حكما بابطه بغير التصرفات
 الملوقة على الأصل لا يمتنع بغيره حتى النسخ الذي هو حق مجرد بالاولى ثم رأيت في شرح التلخيص على ما نقلته
 فقلت على الحد (قوله وليس هذا حكم) جواب سؤال تقديره كيف حكمتم بغيره فسخ من في دار الحرب
 وأحكاما مستقلة عنهم ح (قوله بل قولي) أي اختيارا عند السؤال عن الحادثة ط (قوله ولو لا توقف)
 أي النسخ بخيار العتق لا يتوقف على قضاء القاضي (قوله ولو لا يسلط يسكون) أي ولو كانت بكرار لا بد من
 الرضاء سر بها ودلالة ط (قوله ولو لا يسلط) أي لعبد ذكر لانه ليس فيه زيادة ملك عليه بخلاف الامه
 ولانه يملك العتاق فلا حاجة إلى النسخ (قوله ويشتر على مجلس) أي مجلس المولى بعد إلى آخره فإذا قامت
 بطل (قوله كسائر مخيرة) أي من حال لها زوجها اختارت فذلك فانها تختار ما دامت في المجلس (قوله
 بخلاف خيار البلوغ في الكل) أي في كل النسبة المذكورة فإن الجهول فيه ليس بعد ووقوف على التنا
 ويصل يسكونها بعد عليها بالنكاح ويستلاني والطلاق ولا يمتد إلى آخر المجلس أن كانت بكر ولو تابعت فوقع
 العمري وجود الرضاء سر بها ودلالة ط (قوله لا يسلط) أي لا يسلط عليه تغير المالك بغير (قوله ففتق) بش
 أوله منبأ للفاعل ولا يجوز ضم البناء للفعول لانه لا لازم أو السوءد عن المولى ط (قوله أو بوع) أي
 مثلا والمراد اتصال الملك إلى آخر بغيره أو بوع أو وارث (قوله فأجاز للمشتري) أي أجاز النكاح الواقع
 عند المالك القول (قوله لزوال المانع) لأن المانع من النفاذ كان حق المولى وقد زال المانع عن ملكه
 (قوله وكذا حكم الامه) أطلقها فعمل التنته والمدره ودام الولد والمكاتبه لكن في المدره ودام الولد تفصيل
 يأتي بغير وهذا في الامه إذا اعتقت أمالومات عنها وأبعاها فإن كل المالك الثاني لا يجله ولو طوفا كانت بعد
 والافان كان الزوج لم يبدخل بها بطل العقد المعروف لفرق لطل البيت عليه وان كان دخل في ظاهر الرواية
 كذا ثبت لأن الوقوف باعتبار المالك الثاني وان كان متوعنا غشيانا وتوضيحه في البصر (قوله ولا خيار

معا فاعتقت خيرت عند الثاني
 خلا للثالث بسقوط (والجهل
 بهذا الخيار) خيار العتق (عذر)
 انه لم تعلم به حتى ارتد أو لحقها ففعلت
 فضضت صح إذا أفضى بالطلاق
 وليس هذا حكم بل فتوى كافي
 (ولا يتوقف على الفناء) ولا يطل
 يسكون ولو لا يسلط ففعل
 على مجلس كسائر مخيرة بخلاف
 خيار الدخ في الكل خاتمة
 (نسخ عبد بلاذن نسق) أو بامعه
 فأجاز للمشتري (نسخ) لزوال المانع
 (وكذا) حكم (الامه ولا خيار لها)

عليه وإن لم يثبت نسبته منه اهـ قلت ومعنى أحله المولى أى بنكاح أجنبية مثلاً لا بقوله جعلنا حلالاً
 (قوله وسبي الخ) ذكر هنا ما يفيد الخلاف وفيه كلام ساقى هنا لأن شاء الله تعالى (قوله فالت
 لمولى زوجها) وكذلك الوفاة ذلك زوج الأمة لمولى زوجته لكن لا يثبت المهر بجر (قوله المهر المكلف)
 خديه لكن منه الاعتاق وفيه ليس يمتنع أنما هو وكيل عنه فيه بمقتضى أن يتوقف بيع الصبي على إجازة
 وليه وأما الاعتاق فلا يخلو إليه لجهة تركه فيه ط وصورة تكون مولى الزوج غير حر أو غير مكلف
 أن يشتري العبد المأذون عبداً متزوجاً أو برته الصبي أو الجنون من أبيه والافتقار أنه لا يملك تزويج العبد
 الا من عاقه (قوله ووطئ من غير) مقبول زادت أى زاده على قولها بأق (قوله كالصبي)
 لأن البيع هنا غير مقصود فلا يلزم وجود شرطه كإياى قريسا (قوله فعمل) أى قال اعقته ح عن
 التبر (قوله اقتضاء) هو دلالة اللفظ على مسكوت يتوقف عليه صدق الكلام أو حصته فلا قول كحديث
 رفع الخطأ والفسان أى رفع حكمهما وهو الاثم والافهاما واقصان في الخارج والشاق كسئلنا فإنه لا يمكن
 تخصيصه بالعدم المثلث اذ المثلث شرط لجهة العتق عنه فتقدم المثلث بالبيع مقتضى الفتح والاعتق من الآخر
 مقتضى بالعكس فصره قوله اعتق طلب التملك منه بالفتح ثم أمره باعتاق عبد الآخر عنه وقوله اعتقت
 تملك منه ثم الاعتاق عنه واذا ثبت المثلث لا يرد المثلث لثاني بين الأمرين ثم المثلث فيه شرط والشرط
 اتساع فلذا ثبت البيع المقتضى بالفتح بشرط مقتضى وهو العتق لا بشرط نفسه اظهار التبعية فيشرط
 أهلية الآخر للاعتاق حتى لو كان صبياً أذ نال لم يثبت البيع ويسقط القبول الذى هو ركن البيع ولا يثبت
 فيه خيار روية أو عيب ولا يشترط كونه مقدوراً لتسلم فصح الأمر باعتاق الآتي ويسقط اعتبارا لقتضى
 القاسد كالأول اعقته عن بأق ووطئ من غير اهـ بجر بالفتح (قوله لكن لو قال الخ) حاصله
 ان ما ثبت بالاقضاء انما يثبت بشرط مقتضى بالاكسر لا بشرط نفسه كما عرفت لكن هذا الأمر صرح
 بالمقتضى بالفتح قال في فتح القدر فلو صرح بالبيع فقال بعتك واعتقته لايح من الأمر بل عن الأمور
 فثبت البيع فثبتنا في هذه المسألة ولا يثبت بجر كما كسب الاجتهاد في الارحام فادامس ح ثبت شرط نفسه
 بالبيع لا يثبت الا بالقبول ولم يوجد فيتمتع من نفسه اهـ ولا يثبت فيتمتع كإياى بجر (قوله ومضاده
 الخ) البحث لصاحب التبر ح (قوله لو قال) أى الآخر والاولى التصريح به والاتباع بعده بضميره
 (قوله وسقط المهر) لانتفاء وجوبه على عبدا غير (قوله لا يفسد) أى النكاح خلافاً لابي يوسف
 وواقعه تعالى أظم

• (باب نكاح الكافر) •

يتفرع من نكاح الاحرار والارقاء من المسلمين شرع في نكاح الكفار وتقدم في آثر باب المهر حكم مهر
 الكافرانة تثبت بقة أحكام النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح ووقوع الطلاق
 ونحوها كعدة ونسب وخيار بلوغ واثبات نكاح صحيح وحرمة مطلقة ثلاثاً ونكاح محارم (قوله يشعل
 للمشرى والكاتبى) لو قال يشعل الكاتبى وغيره لكان أولى لدخول من ليس بمشرى ولا كاتبى كالمهرى وأشار
 الى أن التعبير بالكافر لشبهة الكاتبى أولى من تعبير الهادى بها القدرى بالمشرى اهـ ح واعتذر في اللغة
 عن الهداية بأنه أراد بالمشرى ما يشعل الكاتبى اما نظماً أو دعواً الى ما اختاره البعض من أن أهل الكتاب
 داخلون في المشرى أو باعتبار قول طائفة منهم غير أن الله والمسيح ابن الله تعالى اقرب العزة والكبرياء
 (قوله خلافاً للثالث) فلا يقول بصحة النكاح ولو صح بين المسلمين وأخذ منه أنه لا يقول بالمسلمين الآخرين
 بالاولى ط (قوله ويرد) أى يقول لما ثبت المذهب من قوله خلافاً لما ثبت في غيره وقال مالك لا يصح ط (قوله
 وأمره حالة الخطب) أى فيهذه الاضافة قاضية عرقاً ولغة بالنكاح وقد قصها القدرى على كراهية مضادة
 لهذا المعنى ط (قوله ولدت من نكاح لامن سفاح) أى لامن زنا والمراد به نقي ما كانت عليه
 الجاهلية من أن المرأة تسامح وبسلامة ثم تزوجها وقد استدل بالحديث المذكور في الفتح أيضاً ووجهه أنه
 حلى عليه وسلم سعى ما وجد قبل الاسلام من أنكمه الجاهلية نكاحاً ولا يقال ان فيه استاءة أدب لاقتضائه
 كقراة بوين الشريفين مع أن الله تعالى أسبغها له وأتاه بما ورد في حديث ضعيف لا نأخذ قول ان الحديث

وسبي في الاستيلاء (مزة)

مترجمة برقي (قالت لمولى)

زوجها) المهر المكلف

(اعتقه عنى بأق) أوزادت

وطئ من غير اذا فاسدها

كالصبي (ففسد فسد السكاح)

لتقدم المثلث اقتضاء كانه قال

بتمتلك وأعتقه منك لكن لو قال

كذلك وقع العتق من الأمور لعدم

القبول كإياى الخواشي السعدية

ومفاده أنه لو قال ثبت وقع عن

الآخر (والاولى لها) وزعمها

الائق وسقط المهر (وبفتح العتق

عن كفارتها ان فونه) منها (ولو لم

تقبل بالان لا) يفسد لعدم الملك

(والاولاه) لأنه الحق والله اعلم

• (باب نكاح الكافر) •

يشغل المشرى والكاتبى وحاشا

ثلاثة أصول الاول أن كل

نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح

بين أهل الكفر) خلافاً لما ثبت

وبرده قوله تعالى وأمرته حالة

الخطب وقوله عليه الصلاة

والسلام ولدت من نكاح لامن

سفاح

مثلاً

في الكلام على أدري النبي صلى الله

عليه وسلم وأهل الفترة

أتم دليل رواية الطبراني وأبي نعيم وابن عساكر خرجت من نكاح ولم يخرج من سفاح من لدن آدم إلى أن ولد في
 أي رأتني لم يصحب من سفاح الجاهلية شيء واحد إلا يؤين بعده موته إلا شافى كون النكاح كان في زمن
 الصخر ولا شافى أيضاً ما قاله الإمام في الفتاوى إلا كبر من أن والديه على الله عليه وسلم ما ناطل المكفر ولا منافق
 صحيح مسلم استأذنت ربي أن أستغفر لاتي فلم يأذن لي ومات أيضاً أن رجلاً قال يا رسول الله إن أبي
 قال في النار فلما قتله فقال له قال أبي وأبائي في النار لا يمكن أن يكون إلا جامعاً لذلك لأنه كان في حجة الوداع
 وكان الإيمان عند المعالي غير نافع فكيف بعد الموت فذل الذي غير انصوصة التي أكرم الله بها سيدي صلى الله
 عليه وسلم وأما الاستدلال على نجاستها بأنها ما تأتي في زمن الفترة فهو مبني على أصول الاشاعة أن من مات
 ولم يلقه الدعوة يموت نجساً ما المات يذية فإن مات قبل مضي مدة يمكنه فيها التأخر ولم يعقده إيماناً ولا كفراً
 فلا عقاب عليه بخلاف ما إذا اعتقد كفراً أو مات بعد المدة غير معتدلاً فثم البضايون من المتردية
 وأما الاشاعة وجعلوا قول الإمام لا عدل واحد في الجهل بخلافه على ما بعد البينة واختاره المحقق
 ابن المهدي في القبر **ربك** هذا في غير من مات معتقداً المكفر فقد صرح النووي والقزويني بأن
 من مات قبل البينة مشرك فهو في النار عليه حل بعض المالكية ما صرح من الاديث في تعذيب أهل الفترة
 بخلاف من لم يترك منهم ولم يوحده بل في عمره في غيبته من هذا كله ففهم الخلاف وبخلاف من أهدى منهم
 ببقته كقبر بن ساعدة وزيد بن عمرو بن نوفل بخلاف في نجاسته وعلى هذا فالقبر في كرم الله تعالى أن يكون
 أو اءلى الله عليه وسلم من أحد هذين القسمين بل قيل أن أباه صلى الله عليه وسلم كلهم محدون قوله تعالى
 وتلقوا في الساجدين **لكن** رده أو جحان في نصرة بالمقول الراضة ومعنى الآية وترد ذلك في نصيح
 أحوال المتدين فافهم وبالجمله كما قال بعض المحققين أنه لا ينبغي ذكر هذه المسألة إلا مع مزيد الأدب
 وليست من المسائل التي يضرب عليها أو يسأل عنها في القبر أو في الموقف فحفظه اللسان عن التكليف إلا بغير
 أولى وأسلم وسألت في زيادة كلام في هذه المسألة في باب المرتدة عند قوله ولو بالأس مقبولة ودون إيمان الناس
(قوله كعدم شهود) وعده من كافر **(قوله عند الإمام)** هو الصحيح كافي المنعوت قهتاني وعند زفر
 لا يجوز ههنا ما في الإمام في النكاح بغير شهود ومع زفر في النكاح في عقد الكفر ح قال في الهداية ولا ي
 حنفية أن الحرمة لا يمكن إثباتها حال الشرع لأنهم لا يضابطون بمقولوا وجهه إلى الإيجاب العدة حفا
 الزوج لأنه لا يعتقد بخلاف ما إذا كانت تحت مسلم لأنه يعتقد اه وظاهره أنه لا عقد من الكافر عند
 الإمام أصلاً والله ذهب بعض المشايخ فلا ثبت الرجعة فالزوج مجبر على إقامتها ولا يثبت نسب الولد إذا أتمت به
 لاق من سنة أشهر بعد الطلاق وقبل يجب لكم بضعفة لا تمنع من صحة النكاح فثبت لزواج الرجعة والنسب
 والاصح الأول كافي القهستاني عن **الشيخ** رمان في مؤلفه العناية وذكر في الفتاوى أنه الأولى ولكن منع عدم
 ثبوت النسب لأنهم لم يتقوا ذلك عن الإمام بل في قوله على قوله بصحة العقد بناء على عدم وجوب العدة فلما
 أن تقول بعدم وجوبها وثبوت النسب لأنه إذا علم من له الولد بطريق آخر وجوب الحائض به بعد كونه من فرائس
 صحيح ويحتملها لاق من سنة أشهر من الطلاق مما يجد ذلك اه وأقره في الجبر ونزاعه في التبر بان المدكور
 في الخط والزاني أنه لا يثبت النسب قال وقد غفل عنه في الجبر وأنت شبيب بن صاحب الفتح لم يدع أن ذلك
 لم يذكره بل اعترف بذلك وانما نازعهم في التصريح بأنه لا يلزم من عدم ثبوت العدة عدم ثبوت النسب فافهم
(قوله حرمة المني) أي محل العقد وهو الزوجة بأن كانت غير محل له أصلاً فإن الحرمة متنافية له ابتداء
 وبها بخلاف عدم الشهود والعدة كما يأتي **(قوله كعدم)** وكطلة ثلاث ومعتدة مسلم **(قوله بل فاسد)**
 أضاف أن الخلاف في الجواز والفساد مع اتفاقهم على عدم التمسك قبل الإسلام والمرافعة وعلى **(قوله)**
 وعليه أي على الاصح من وقوعه عايناً راجباً للنفقة إذا طلبتها وإذا دخل جهات أسلم ففقهه انفساً يتعد
 كافي البرأ ما على القول بوقوعه فاسد لا يجب ولا يحد فافهم لأنه لو لم يكن غير ملكة فلا يكون محسناً
 (قوله وأجعو الحج) جواب عما يشال أنه على القول بالجواز في ثبوت الأثر أيضاً وأبواب أن النكاح
 عدم ثبوت الأثر لاحد الزوجين لأنهما أحياناً لكنه ثبت بالنص على خلاف القياس في النكاح الضمير
 مطلقاً أي ما يبيح محضاً عند الإطلاق كالنكاح المتعبر شرعاً أو ما نكاح المحرم فبني محضاً مطلقاً

(والتأني ان) (كل نكاح

حرم بين المسلمين لعقد شرطه

كعدم شهود) يجوز في حقهم إذا

اعتقدوه) عند الإمام (ويترون

عليه بعد الإسلام) الثالث (أن

كل نكاح حرم طرمة المني)

كعدم شهود) يقع بين الزوجين ما يشايخ

الوراق (لا) بل فاسد الأول وأصح

وعليه نصب النفقة وبهذه قاذفه

وأجعو على أنهم لا يوارثون

لأن الأثر ثبت بالنص على خلاف

القياس في النكاح الصحيح مطلقاً

فيستصير عليه ابن مفلح

بل بالنسبة الى الكفار فيصير على مورد النص قلت وفيه أن ما نفد شره ليس صحيحا عند الإطلاق أيضا
مع أنه ثبت فيه التوارث كما سذكره الشارح في كتاب القراض حيث قال معز بالبويرة وكل نكاح ولو ألسا
يقترن عليه يتوارثان وما لا فلا قال وصححه في القلمية اه تأمل ثم في حكاية الإجماع بما لا بدع نظر
فقد يرى القسستاني على ثبوت الأورث لكن الصحيح خلافه كما سمعت وكذا قال في سبك الأنهر ولا يتوارثون
بنكاح لا يقترن عليه نكاح المحارم وهذا هو الصحيح اه (قوله أسلم المتزوجان الخ) وكذا أقرضا البنا
قبل الإسلام أقرأ عليه ولم يذكره لأنه معلوم بالأولى كما في النهر والبحر (قوله أو في عدة كافر) احتراز
عن عدة مسلم كما نبه عليه المصنف بعد وقد في الهداية للإسلام والمرافعة بما إذا كانا والمرأة فاحتم
قال في العنايه وأما إذا كانا بعد انقضاء العدة فلا يفترق بينهما بالإجماع (قوله معتقدين ذلك) غلو يمكن
بأنرا عندهم يفترق بينهما انقضاء لأنه وقع بالخلاف في التبديد بجر وقتل بعض المحسنين عن ابن كمال أن النسطر
جواز في دين الزوج خاصة اه قلت والظاهر أنه أراد الزوج الأول وهو الذي طلقها لأن العدة حق الزوج
الطلق فإذا كان لا يقتضيه هذا لا يمكن إيجابه بخلاف ما لو كانت تحت مسلم كما قدمنا فريضان الهداية
تأمل (قوله أقرأ عليه) أي عده خلافا لما إذا كان النكاح في العدة كما ذكر في الصبر والفتح
عن الميسر ما إذا أسلموا لعدة منقضة لا يفترق بالإجماع (قوله لا أمرنا بكهم الخ) هذا التطليل
انما يظهر فيما إذا أقرأها كافر أن أمه بعد الإسلام قاله ما في الصبر من أن حالة الإسلام والمرافعة حالة
البقاء والشهادة ليست شرط فيها وكذا العدة لا تساقطها كلنكوسة إذا وثقت بشبهة اه ط أي فان
الموطر وبشبهة يجب العدة علم ساحل قيام النكاح مع زوجة واحترام عليه فتح أي تحرم عليه الانقضاء
العدة (قوله محرمين) بأن تزوج بجوي أمته أو بنته وكذا الزوج مطلقه ثلاثا أو جمع بين جنس أو اختين
في عدة ثم أسلم أو أحدهما فترق بينهما إجماعا فتح وكذا قال في النهر وليس الحكم مقصورا على الحرمة بل
كذلك للزوج مطلقه ثلاثا الخ ثم قيدنا بكونه تزوج خفافا لانه لو تزوجهن على التعاقب فترق
بينهن وبين النساء فقط ولو تزوج واحدة ثم رعا جاز نكاح الواحدة لا غير ولو أسلم بعد ما فرق إحدى
الختين أقرأ عليه اه ونعنه فيه (قوله فترق القاضى) أما على قوله ما فظاهر لأن لهذه الاتكدة
حكم البطلان فيما بينهما وأما على قوله فلا نه وإن كان لها حكم العدة في الأصح حتى يجب التصفية وبعدها فده
الآن الحرمة وما معها تنافي البناء كما تنافي الأشداء بخلاف العدة نهر وفي أبي السعد عن الجوى
قال البرجندى ظاهر العبارة يدل على أنه لا تقع البيونة بالإسلام وقال قاضى خان تبين بدون تفريق القاضى
ذكره في الفتية (قوله لعدم المحلية) أي عملية الحرمة وما معها القدر الزوجية ابتداء ويقام وهذا لتعليل
على قول الامام كما علمت (قوله وبمرافعة أحدها لا يفترق) أي عنده خلافا لما بخلاف ما إذا أقرأها فانه
يفترق بينهما عنده أيضا لانهما رضيا بحكم الإسلام فصارا للقاضى كالحكم فتح (قوله لقاء حتى لا تفر) لانه
لم يرض بحكمتنا (قوله بخلاف إسلامه) أي إسلام أحدهما جواب عن قوله ما بأنه يفترق بمرافعة أحد
الزوجين كما يفترق بالإسلام وسن الجواب على قوله بالفرق وهو أنه بالإسلام أحدهما ظهرت حرمة الآخر لتغير
اعتقاده واعتقاد المسر لا يعارض إسلام المسلم لأن الإسلام يعاول ولا يبي بخلاف مرافعة أحدهما ورضاه
فانه لا يتغير به اعتقاده الآخر فتح (قوله لا إذا طلقها ثلاثا الخ) استثناء من قوله وبمرافعة أحدهما
لا يفترق ط (قوله فانه يفترق بينهما) لأن هذا التفريق لا ينعينابطال حتى على الزوج لأن الطلقات
الثلاث قاطعة لثبوت النكاح في الأبدان كلها بجر قلت لكن المشهور الآن من اعتقاد أهل الفتنة أنه
لا طلاق عندهم ولله غيرهم ومن شرأهمهم (قوله كالأخالة) تنبيه على مطلق تفريق لا يبعد كونه بعد
مرافعة قول الشارح بعد فانه في هذه الثلاثة يفترق من غير مرافعة ط (قوله من غير عقد) وذلك
لأن المطلق طلاق والذي يمتدكون الطلاق من بلا للنكاح والوطى بعد مرام في الحدود ومثل هذا التعديل يتناول
أي بالوطى بعده ومحل الحدان لا يمتدشبهة الحل في العدة كما نص عليه في الحدود ومثل هذا التعديل يتناول
في مسألة الطلاق الثلاث الآتية ط (قوله أو تزوج كفاية في عدة مسلم) وكذا للزوج الذي مسئلة حرة
أوامه حتى الكافي لما كمن الشبهة أنه يفترق بينهما وبما قبل ان دخل بها لا يبلغ أربعين سوطا وتعز المرأة

(أسلم المتزوجان بلا) سماع (شهود

أو في عدة كافر معتقدين ذلك أقرأ

عليه) لأن أمرنا بكهم وما

يعتقدون ولو كانا أي المتزوجان

الذين أسلموا (محرمين أو أسلم أحد

الفرعين أو أقرأ البنا وما على

الفسخ فترق) القاضى أو

الذى حكاها (بينهما) لعدم المحلية

(وبمرافعة أحدهما لا) يفترق

لبقاء حتى لا تفر بخلاف إسلامه

لأن الإسلام يعاول ولا يبي (الإذا

طلقها ثلاثا أو طلبت التفريق فانه

يفترق بينهما) إجماعا (كأخوالهما

ثم أقام معهما من غير عقد أو تزوج

كفاية في عدة مسلم)

ومن زوجها هو ان أسلم بعد التكاثر لم يترك على تكاسه (تنبيه) قال في التبريد المصنف يكون المتزوج كافرا لان المسلم لو تزوج ذمته في عدة كافرا ذكر بعض المتأخرين انه يجوز ولا يباح له ولو عاش حتى يستبرأ منها عنده وقالوا لا يسكنها بالمسلم كذا في النكاحية وأقول ونفي أن لا يمتدح في وجوبها بالنسبة الى المسلم لا يعتقد وجوبها الا ترى أن القول بعدم وجوبها في حق الكافر مقيد بكونهم لا بد بتوهمها ويكون مباحا عند عدم لانه لو يكن بائنا ان اعتقدوا وجوبها يفرق اجابا قال في الفتح فبازيم في المجاورة وجوب العدة ان كانوا يعتقدونه لان الحنايف الى تبين الدار الفرقة لائق العدة اه قلت قوله ونفي الخ قد يقال فيه انه مما لا يخفى لما مر من أن العدة اذا غلبت حقا للزوج أي الذي طلقها ولا يجب له بدون اعتقاده ولما قد مضى انما يصح من ابن كمال من اعتبار دين الزوج خاصة وكذا ما قد مضى من ترجيح القول بأنه لا عدة من الكافر عند الامام أصلا فأما قوله (قوله) أو تزوجها قبل زوج آخر الخ مقتضاه أن المسألة الاولى مفروضة فصلا المطلقة ثلاثا وأقام معها من غير تعبد بعد آخر حتى تكون مسألة أخرى وبشكل الفرق بينهما فانه اذا اؤتمن التفرق في الاولى على طلب المرأة يلزم أن يتوقف هنا على طلبها الاولى لانه اذا جدد عقده عليها قبل زوج آخر حصلت شبهة العدة فكيف يفرق بينهما بلا طلب أصلا مع وجود شبهة العقد ولا يفرق الا بطلب عند عدم وجود شبهة العقد ولذا واقعاه أعلم ذكر في البصرين الاصيلين اه اذا المطلقة ثلاثا ان أسكنها من غير تعبد بد التكاثر عليها تزوج بينهما وان لم يترافعا الى القضاء وان جدد عليها من غير أن تزوج با آخر فلا تفرق ثم قال وهو مخالف لما في المحيط لانه سوى في التفرق بين ما دأرت زوجها وألا حيث لم تزوج بعده اه قلت لك كنهه مخالف أيضا لما قد مضى عن الفتح وغيره من أن مثل الحر من مال تزوج مطلقته ثلاثا لأن خصص ذلك بما إذا أسلم أو أحدهما لكنه خلاف ما في الزبلي حيث قال وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا والجمع بين المحارم والنكاح اه أي الخلاف المار بين الامام وصاحبه من أنه يفرق بينهما ما عنده لا بما عده أحدهما قلت (قوله) خلافا للزبلي الخ أقول ما في الحاوي القدسي ليس فيه مخالفة لما هنا كما يعلم من عبارة الحاوي التي نقلها المصنف في ضمن فراجعها وما لا يلحق بغيره مخالفة فانه ذكر كمر ما قد مضى عنه أيضا ثم قال وذكر في النكاحية معزاي في المحيط أن المطلقة ثلاثا لو طلقت التفرق يفرق بينهما بالاجماع لانه لا يتعين ابطال حق الزوج وكذا في الخلع وعدة المسلم لو كانت كاتبة وكذا لو تزوجها قبل زوج آخر في المطلقة ثلاثا اه ووجه المخالفة ان قوله وكذا في الخلع الخ يفيد توقف التفرق على الطلب في المسائل الثلاث كالمسألة الاولى فكما هو متفق عليه التنبه وصرح بذلك في الفتح حيث ذكر عبارة الفاية وقال عقب قوله وكذا في الخلع يعني اختلفت من زوجها الذي تم أسكنها فرفضته الى الحاكم فانه يفرق بينهما لان أسكنها غلظ الخ فاعزاه في الفاية الى المحيط ونفسه عن الزبلي وصاحب الفتح مخالف لما في البصرين عن المحيط وهو الذي منى عليه المصنف من عدم توقفه على المرافعة في المسائل الثلاث وتوقفه في المسألة الاولى فقط وذكر في التبريد أيضا عبارة المحيط الرضوى وهي كما شئ عليه صاحب البصر والمصنف فهذا هو وجه المخالفة الذي أراد الشارح ونبه عليه في التبريد أيضا وقد خفي على المحققين فاقم لهم في كلام الزبلي مخالفة من وجه آخر وهو أنه ذكر أولاً أن المطلقة ثلاثا لم يمتدح لحرمن في حرمان الخلاف كما ذكرناه قريبا ثم ذكر ما في الفاية من أنه يفرق بطلبها اجابا ورأيت في كافي الحاكم الشهيد ما يؤيد ما في الفاية وذلك حيث قال واذا طلق الذي تزوجه ثلاثا ثم أقام عليها فرافعت الى السلطان فرق بينهما وكذلك لو كانت اختلفت واذا تزوج الذي الذمته وهي في عدة من زوج مسلم فطلقها أو مات عنها فاني افرق بينهما اه لكن مضاده ان التفرق في هذه الاخيرة لا يحتاج الى صرافة وطلب أصلا تتعلق حق المسلم ومنه ما قد مضى من الكافي أيضا وهو مال تزوج الذي مسلمة (قوله) واذا أسلم أحد الزوجين الخ) حاصل موافق اسلام أحدهما على اثنين وثلاثين لانها ما آمن بكونها كاسية أو مجوسية أو أوزيج كافي وهي مجوسية أو أباها صكر وعلى كل حال مسلم المأزوجة والمرأة وفي كل من الثانية أمانا بان يكون في دارنا أو في دار الحرب أو أوزيج فقط في دارنا وبالعكس فأقدمه في البصر وفيه أيضا قيد بالاسلام لان المصرية اذا جهزت وعكسه لا يلتصق اليهم لان الكفر كله منه واحدة وكذلك لو تم تزوج الصرافة فيهما على نكاحهما كالمال كانت مجوسية في الإبداء اه والمراد بالمجوسية من ليس له كتاب سماوي فيتمثل الوثن

أو تزوجها قبل زوج آخر وقد مضى
ثلاثا فانه في هذه الثلاثة يفرق من
غير صرافة بغير من المحيط خلافا
للزبلي والحاولي من اشتراط
المرافعة (واذا أسلم أحد الزوجين
المجوسيين

والله عز وجل وأراد المصنف بالزوجين المجتمعين في دار الاسلام وسأى في محترزة في قوله ولو أسلم أحدهما غنة الخ
 (قوله أو امرأة السكينة) أما إذا أسلم الزوج الكتابة فإن السكينة في كتابتي منها (قوله أو سكينة)
 غير أنه في هذه الحالة يكره عليه العرض ثلاثاً احتياطاً كذا في المبسوط نهر (قوله فرق بينهما) وما ينزق
 القسائي فهي زوجته حتى لو مات الزوج قبل أن تسلم امرأة الكافرة وجب لها المهر إلى كماله وإن لم يدخل بها
 لأن السكينة كان قائماً وينزق لم يولد فتح وغناهما وتوارثا لم يمنع الكفر (قوله وصية بها) أي يعقل الأديان
 لأن ردة معتبرة فكذا المأثورة فتح قال في أحكام الصغار والمعتوه كالصبي العاقل اه (قوله على الاسع)
 وقبل لا يعتبر المأثورة عند أبي يوسف كما لا تعتبر ردة عنده فتح (قوله فياذكر) أي من حكم الاسلام وانتهاء
 والسكوت (قوله ولو سكنا) أي الصبي كما يفيد عبارة الفتح وليس يقيد بل بالسالم مثله (قوله لعدم
 نهايته) بخلاف عدم التبرقح في النهاية (قوله بل يعرض الاسلام على أبويه الخ) قال في التصرير ورشرحه
 وأما يعرض الاسلام على أبيه وأخته لصبر ردة مسلمة بالاسلام أحدهما فإن أسلم أحدهما أقر على السكينة
 وإن أبي فرق بينهما فدل على الضرر عن المسلمة وبصر ردة اعتباراً بدار أبويه وطبقهما به بخلاف ما إذا تركه
 في دار الاسلام أو بلغ مسلماً حين أو أسلم عاقل غير قبل البلوغ فأرداه ولحقها به لأنه صار مسلماً بقبول الدار
 عند زوال حصة الابن أو يترزق ركن الايمان منه قال نيس الأئمة وليس المراد من عرض الاسلام على والده
 أن يعرض عليه بطريق الإلزام بل على سبيل الشفقة المحلوعة من الأباء على الأولاد عادة فليس ذلك يحصل
 على أبي يسلم إلا ترى أنه إذا لم يكن له ولدان جعل القسائي ومثله في التاتارية وخاصة أنه فأنه نقب الوصي الحكم
 اعتباراً من هذا التعداد اه وهذا ما نقله عن الباقي ومثله في التاتارية وخاصة أنه فأنه نقب الوصي الحكم
 بالتبرقح بل يعرض بل يسقط العرض للضرورة لأنه لا يصبر مسلماً بدعة غير الابن أو يوقد علم بما ذكرناه أنه
 لو كان له لم يقط يعرض الاسلام عليها فإن أبي فرق بينهما لأنه تبع لها وإن لم يكن لها ولاية عليه لأن المناط
 هنا التبعية لا الولاية بقول بعض الحنن أنه عند عدم الاب لا يعرض على الام بل ينصب وصياً غير صحيح نعم
 لو كان أبواه مجنونين أيضاً بنى أن ينصب عن عوصيا والحاصل أن المجنون كالصبي في تبنيه لأبويه إسلاماً
 وكما ما لم يسلم قبل جنونه (قوله وهي مجوسية الخ) يختلف عنكم وهو مالمو كانت نصرانية وقت إسلامه
 ثم نجست فإنه تقع القرعة بل يعرض عليها بغير عن الخط وظاهره وقوع القرعة بلا تبرقح القسائي لأنها
 صارت كالمرتدة تأمل (قوله طلاق يتصل العدد) أشار إلى أن المراد بالطلاق حقيقة لا التمسح فلا أسلم
 ثم تزوجها بملك عليها طلاقين فقط عندهما وقال أبو يوسف أنه ضمة هذا الطلاق بالتمسح قبل الدخول أو بعده
 قال في النهاية حتى لو أسلم الزوج لا يملك إلا رجعة قال في الصرو وأشار بالطلاق إلى وجوب العدة عليها إن كان دخل
 به إلا أن المرأة إن كانت مسلمة فقد التزمت أحكام الاسلام ومن حكمه وجوب العدة وإن كانت ككافرة
 لا تعتقد وجودها فالزوج مسلم والعدة حقه وحقوقنا لا تسلط بدياتهم والى وجوب النعقة في العدة إن كانت
 هي مسلمة لا المنع من الاستمتاع بما من جهته بخلاف ما إذا كانت ككافرة وأسلم للزوج لأن المنع من جهتها ولذا
 لا مهر لها إن كان قبل الدخول اه أمالو أسلمت وأبى الزوج طلاقه فله المهر قبل الدخول وكله بعد كافي كافي
 الحكم ثم قال في الصرو وأشار إلى وقوع طلاقه عليها مادامت في العدة كالووقت القرعة بالنطق أو بالاب
 أو العنة كذا في المبسوط وظاهره أنه لا فرق في وقوع الطلاق عليها بين أن يكون هو الذي وأبى وظاهر
 عا في التمسح أنه خاص بما إذا أسلمت وأبى هو واطار الأول اه أقول ما في الفتح صريح في الأول حيث قال إذا
 أسلم أحد الزوجين الذين وقرق بينهما ما بالآخر فانه يقع عليها طلاقه وإن كانت هي الائمة مع أن القرعة
 فضويه يقتض ما قبل إذا أسلم أحد الزوجين لم يقع عليها طلاقه اه ثم ظاهر ما في المبسوط ضده أنه خاص
 بما إذا كان هو الذي وهو قوله كالووقت القرعة بالنطق الخ لانه تارة من بابيه تكون طلاقاً ومعتدة
 الطلاق يقع عليها الطلاق أمالو سكنات هي الائمة تكون القرعة فضوا والتمسح رقع العدة طلاق الطلاق
 في عده ثم في البصر أول كتاب الطلاق أنه لا يقع في عدة التمسح إلا إذا ارتد أحدهما ما تقرر في القسائي باباه
 أحدهما عن الاسلام وفي البزاية وإذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الآخر طلاقه لكن قال الخليل الرعي
 أن هذا في طلاق أهل الحرب أي فيما لو هارب أحدهما إلى الإسلام لأنه لا عدة عليها قلت أن هذا الجملممكن

أو امرأة السكينة عرض

الاسلام على الآخر فإن أسلم

فبأ (والا) بان أبي أو سكنت

فرق بينهما ولو كان الزوج (صياً

بها) ففأعلى الاسع (والصية

كالصبي) فبأ ذكر والاصل أن

كل من صرح منه الاسلام إذا أقر

به صرح منه الأباء إذا عرض عليه

(ويستظهر عقل) أي غير (غير المعية

ولو) كان (مجنوناً) لا يستظهر لعدم

نهايته بل (يعرض) الاسلام

(على أبويه) فأما أسلم تبعه فيبقى

السكينة فإن لم يكن له أب لصب

القسائي عنه وصية فقتضى عليه

بالقرعة باقاً من البهسي عن

بوضة العلما المزمع (ولو أسلم

الزوج وهي مجوسية فتو دت

أو نصرت في نكاحها كالمو كانت

في الاستدعاء كذلك) لاها كاية

مالا (والترقح) بينهما (طلاق)

يتصل العدد (لأبى الخوأت)

في عبارة الزامية دون عبارة طلاق البصر فليأخذل وسباني تحام الكلام على ذلك آتو باب الكتاب
 (قوله لا الطلاق لا يكون من النساء) بل الذي يكون من المرأة عند القدرة على التفرقة شرطا وهو النفس
 فينبو القاضي منها فيما نملكه (قوله واما المدة) أي تخرب القاضي بسبب الاباء والا فالابليس
 طلاق ح (قوله واحد أبوي الجنون) أي اذا لم يوجد لأحدهما أب أو أم أو لولده فلا بد من أب أو
 كل منهما لانه لو لم أحدهما معه كاتر (قوله طلاق في الاصح) يشير إلى أنه في غير الاصح يكون نصحا
 أبو السعود (قوله فليسا بأهل للابتناع) أي ابتاع الطلاق منها بل أهل للوقوع أي حكم الطلاق
 بوقوعه عليها عند وجود وجهه وفي شرح الصبر قال صاحب الكشف وغيره المرام من عدم صحة الطلاق
 أو العتاق في حق الصغير عند عدم الحاجة كما عند تحققه فشرع قال فيس الأئمة السرخسي زعم
 من مناصبنا أن هذا الحكم غير مشروع أصلا في حق الصبي حتى إن امرأته لا تكون محللا للطلاق وهذا وهم
 عندى فان الطلاق يملك بملك النكاح اذ لا شر في إثبات أصل الملك بل الشر في الابتاع حتى اذ تحققت
 الحاجة الى صحة ابتاع الطلاق من جهة دفع الضرر كان صحيحا فاذا أسلمت زوجته وأبى تزويجها وكان
 طلاقا عند أبي حنيفة ومحمد وإذا ارتد والعاد فانه تعاضى وقت البيوتة وكان طلاقا في قول محمد وإذا وجدته
 مجبوا فخاصته تزويجها وكان طلاقا عند بعض المشايخ اه قلت وحاصلها أنه كالبائع في وقوع الطلاق
 منه بهذه الأسباب لأنه لا يصح ابتاعه منه ابتداء للضرر عليه ومثله الجنون وبه يظهر أنه لا حاجة الى أنه ابتاع
 من القاضي لأن تخريب القاضي هنا كتفريقه بابا والبائع عن الاسلام وهو طلاق منه بطريق النيابة فكذا
 في الصبي والجنون لكن لما كان المشهور أنه لا يقع طلاقها أي ابتداء وكان وقوعه منها بعرض غريبا
 قال الزبلي وغيره من أغرب المسائل قافهم (قوله كالورث غريبه) أي الحرم المحرم منه كأن ورث
 أباه المملوك لا خفيه من أمه فلا يقع عليه ولا يورث من ماله كقوله عليه السلام لا يرث من ماله كقوله
 بل يقع) لانه عليه على ما شافى وقوعه منه فان الجزء وهو أم طالق لا يقع سببا لطلاق الا عند وجود
 الشرط فلا بد من كون الشرط صالحا له فوكفه انه من فانت طالق كذا يظهر (قوله وقع) لماسر حواه
 من أن الالهة انما تصير وقت التعليق لا وقت وجود الشرط وليس الشرط هنا هو دخول الدار من نافيا لتعاد
 الجزء اميبا للطلاق بخلاف المسألة الاولى والحاصل أنه لا بد من صحة التعليق من وجود الالهة وقته وعدم
 منفاة الشرط المعلق عليه فلهذا المعلق وهنا وجد كل منهما بخلاف الاولى فانه وجدت فيها الالهة وقت التعليق
 وقد لا ترو وهو عدم المنافاة هنا ما يظهر (قوله ولو أسلم أحد هاتين) هذا مقابل قوله فليسا بأهل
 أحد الزوجين الجوسين وأمرأة الكافي الخ فانه مفروض هنا اذا اجتمعا في دار الاسلام كقوله مناه ولذا قال
 في الصبر هنا أطلق في اسلام أحد هاتين في دار الحرب فتجمل ما اذا كان لا شر في دار الاسلام أو في دار الحرب أقام
 الا شر فيها أو تخرج الى دار الاسلام فحاصلها أنه ما لم يجتمعا في دار الاسلام فانه لا يبرض الاسلام على الصبر
 سواء تخرج المسلم أو لا لا شر لانه لا يقتضي لتأليب ولا على غائب كذا في المحط اه (قوله = البصر الم)
 قال في التبر ويبنى أن يكون مالم يس بدر حرب ولا اسلام لمحقا اذ ارطب كالصبر الم لانه لا يهر لاحد عليه فاذا
 أسلم أحدهما وهو راكمه وقت البيوتة على معنى ثلاث حصص أخذ من تعليلهم تعذر العرض لعدم الولاية
 اه وهل حكم الصبر الم في شهر هذه حكم دار الحرب حتى لو تخرج اليه الذي صار حيا وانتقض عهده واذ تخرج
 اليه الحرب وعاد قبل الوصول الى داره يفتن أمانة ويشتر ماعه بجز ط (قوله لم ينبت حتى يفتن الم)
 أفاد ثبوت البيوتة على الحصص أن الاشر لو لم قبل فتنتها فلا يبيوتة بجر (قوله وأفتى ثلاثة أشهر)
 أي أن كانت لا تفتن لصغر أو كبر كافي البصر وان كانت حاملا فتفتن حملها ح عن القهستاني
 (قوله اقامة لشرط التفرقة) وهو معنى هذه المدة مقام السبب وهو الاباء لان الاباء يعرف الاباء الصبر
 وقد عدم العرض لا تعدد الولاية ومست الحاجة الى التفرق لان المشرع لا يصح للمسلم واقامة الشرط
 عند تعدد الولاية جاز فذا مضت هذه المدة صار مضيا بغير تفرق القاضي وتكون تفرقة بطلاق على قياس قولهما
 وعلى قياس قول أبي يوسف بطلاق لانها بسبب الاباء حكما وتقدر اذ اتع وبجث البصر أنه يفتن أبي نبال
 ان كان المسلم هو المرأة تكون تفرقة بطلاق لان الا في هو الزوج حكما والتفرق بانه طلاق عند هاتين كذا

مطلب
 الصبي والجنون ليسا بأهل لا يتابع
 الطلاق بل للوقوع

لان الطلاق لا يكون من النساء
 (وابا المدة واحد أبوي الجنون
 طلاق) في الاصح وهو من
 أغرب المسائل حيث يشع
 الطلاق من صغير وحنون زبلي
 وفيه نظر اذ الطلاق من القاضي
 وهو على ما لا منها فليسا بأهل
 للابتناع بل للوقوع كمالو
 ورت قريشه ولو قال ان جنت
 فانت طالق لجن لم يقع بطلاق
 ان دخلت الله ارفد خلفها يجنوننا
 وقع (ولو أسلم أحدهما) أي أحد
 الجوسين أو امرأة الكافي
 (تمة) أي في دار الحرب ومطلق
 بها كالصبر الم لم ينبت حتى يفتن
 ثلاثا وأفتى ثلاثة أشهر (قبل
 اسلام الاشر) اقامة لشرط
 التفرقة مقام السبب

ما قام مقامه وان كان المسلم الزوج ففسخ (قوله وليست بعتة) أي ليست هذه المدة عدة لأن غير المدخول
 به لا دخل تحت هذا الحكم ولو كانت عدة لا تخص ذلك بالمدخول بها وهل يجب العدة بصدقه في هذه المدة
 فان كانت المرأة حرة فلا عدة على الحرة وان كانت هي المسلمة فخرجت البتة من الحبس هنا فكذلك
 عند أبي حنيفة خلافا لما لأن المراجعة لا عدة عليها عند خلافا لما كما سألني بدائع وهداية ويزم
 الطحاوي وجوبها قال في الضرر يفي حمله على اختيار قولهما (قوله ولو لم تزوج الكفاية) هذا مختار
 قوله في غير أضرار الكفاية (قوله كما مر) أي في قوله كالأمر كانت في الأشهاد كذلك وأشار إلى أن الذي
 صرح به في غير ما يمكن انضمامه من هذا بيان براد بالكفاية الكفاية حالا أو مالا (قوله نفهي) لأنه
 يجوز له التزوج بها الأشهاد فالبقاء أولى لأنه أسهل غير (قوله حقة وحكما) المراد بالبيان حقة تساعدهما
 خصوصا بالحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل القرار والسكنى حتى لو دخل
 الحرة في دارنا بأمان ثم تزوجته لأنه في داره حكم الا إذا قبل الفتنة (قوله لا بالسي) تنصيص
 على خلاف الشافعي فإنه عكس وجعل سبب القرعة السي لا للبيان تنفرع أربع صور وقاضيان وخلافيتان
 فقولهم فلخرج أحدهما الخ وقوله وان ساء الخ خلافاً لوجود التباين دون السي قال في البدائع ثم إن كان
 وقاضيان (قوله فلخرج أحدهما الخ) هذه خلافاً لوجود التباين دون السي قال في البدائع ثم إن كان
 الزوج هو الذي خرج فلا عدة عليها بخلاف لانهارية وان كانت هي فكذلك عنده خلافاً لما
 وفي الفتق لو كان الخارج هو الرجل يحمل عندنا التزوج بأربع في الحال وباست امرأته التي في دار الحرب
 اذا كانت في دار الاسلام (قوله أو أخرج) هذه وقافة لوجود التباين ونسب (قوله وأدخل في دارنا)
 أفادته لا يتحقق التباين بمجرد السي بل لا بد من الاقرار في دارنا كافي البدائع (قوله كالنوى) ولهذا
 لو اتفق بهم المرتد يجرى عليه أحكام الموطأ (قوله وان ساء) هذه خلافاً والتي بعدها وقافة لعدم
 السي فيها (قوله أو أخرج) عبارة الصرا ومستماتين ثم أسلم الخ فأوها عطفة طلال بمذمة على الحال
 السابقة وهي قوله ذنبتين وتم عطفة لاسل على تلك الحال المذمومة (قوله حتى لو كانت الخ) تنزيح
 على اشتراط بيان الدارين حقيقة وحكما (قوله لم تبن) لأن الدار وان اختلفت حقيقة لكنهما متحدة
 حكما لأن فرض المسألة إذا انكحها مسلم أو ذمي ثم غلبت ولا يمكن فرضها فخلو نكحها هناك لا يصح
 لأن تباين الدارين يمنع بقاء النكاح فينبع أشدهم بالاولى كما قاله الرحي ولو نكحها وهي هنا بأمنا صارت
 ذمية لأن المرأة تتبع زوجها في المقام كافي الفتق من باب المستامن فافهم (قوله ولو نكحها) أي المسلم
 أو الذمي (قوله بآنت) تباين الدارين حقيقة وحكما (قوله وان خرج قبله لا) أي لا تبن لأن الزوج
 من أهل دار الاسلام فإذا خرجت قبله صارت ذمية لا تتكهن من العود لأنها تتبع زوجها في المقام كما علمت
 فافهم (قوله ومافي الفتق الخ) قال في الضرر وفي المحيط مسلم تزوج حرة في دار الحرب فخرج بها رجلا
 إلى دار الاسلام مات من زوجها التباين فلخرجت بنفسه قبل زواجها من أهل دار الاسلام فلا تباين قال في الفتق بدفته
 يريد في الصورة الاولى إذا أخرجها الرجل قهر حتى ملكها تصحق التباين بينها وبين زوجها حينئذ حقيقة وحكما
 أما حقيقة فظاهر وأما حكما فلا تباين في دار الحرب حكما وزوجها في دار الاسلام قال في الحواشي السعدية وفي قوله
 وأما حكم الخ بحثه وأول وجهه ما مر من أن معنى الحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل
 الرجوع بل على سبيل القرار وهي هنا كذلك لا يمكن من الرجوع ثم راجعت المحيط الرضوي فاذ الذي فيه
 مسلم تزوج حرة كفاية في دار الحرب فخرج عنها الزوج وحده مات ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم تبن وعلة
 بما مر وهذا الأغلب عليه والظاهر أن ما وقع في نسخة صاحب الفتق تحريف والصواب ما حملته اه ح قلت
 وما قلته في التهرن المحيط ذكر منه في كافي الحاكم التبدد فالصواب في المسألة الاولى التي تخرجت من الفتق
 عن المحيط أنها لا تبن لا بخلاف الدار حقيقة لا حكما (قوله ومن هاجرت البنا الخ) الهامزة افتاتكة
 دار الحرب إلى دار الاسلام على عزم عدم العود وذلك بأن تخرج مسلمة أو ذمية أو صارت كذلك بجر
 المسألة اذ دخلها قبلها فكأن ما مر فيها إذا أخرج أحدهما هاجر أوقت القرعة بينهما والمتصدق من هذه

وليست بعتة لأنه مدخول
 بها (ولو لم تزوج الكفاية) ولو
 ما لا كما مر نفهي له والمرأة تبن
 الدارين حقة وحكما (لا) بالسي
 فلخرج أحدهما (السا مسما)
 أو ذميا أو أسلم وأصارت ذمية في
 دارنا (أو أخرج مسما) وأدخل
 في دارنا (بانت) بشأن الداراة
 أهل الحرب كلنوى ولا نكاح
 بين حتى وميت (وان ساء) أو خرجا
 البنا (معاً) ذنبتين أو مسلمين أو هم
 أسلم أو صارت ذنبتين (لا) تبين
 لعدم التباين حتى لو كانت المسبية
 منكوبة مسلم أو ذمي لم تبن
 ولو نكحها ثم غلبت قبلها بآنت
 وان خرجت قبله لا ومافي الفتق
 عن المحيط تحريف غير (ومن
 هاجرت البنا) مسلمة أو ذمية
 (حالاتها بلا عدة) فيقبل تزوجها

أنه إذا كانت المهرية المأذونة فقرة فلا عدة عليها عند أبي حنيفة سواء كانت حاملا أو حائضا فزوج
 للسال الحامل قصر قصر على وجه العدة بل يرتفع المانع بالوضع وعندهما عليها العدة فخرج بظهر
 أن تنقيد المصنف الحائض أي غير الحائض لا وجه له بخلاف قول الكثر تنكح المهرية الحائض بالعدة فانها
 لا احتراز عن الحامل كانت فكتنه وهم أن الحامل للمهرية كأنه هو ابن ملك وغيره وليس كذلك
 (قوله على الأظهر) مقابله رواية الحسن أنه يصح نكاحها قبل الوضع لكن لا يشترط زوجها حتى تنزع كلليل
 من الزنا ووجهها الأضعف لكن الأولى ظاهر الرواية نهر ووجهها السارحون وعليها الأكثر بجر (قوله
 لا للعدة) نفي لقولهما ولو لم يزوجهم ابن ملك وغيره (قوله بل لا تغل الرحم يعني الغير) فأدبه الفرق بينها
 وبين الحامل من الزنا فان هذه عليها ثابت النسب فيؤثر في منع العقد احتسابا للثلاثين الجمع بين القرابين
 وهو متنع بغيره لا يجمع وطلنا كافي للفتح بخلاف الحامل من الزنا فان ما الزنا لا حرمة وليس فيه حق القهر فلدا
 مع نكاحها فانهم (قوله فحين) أي عند الامام بخلاف الامام من الاسلام وسوى محمد بينهما بأن كلا
 منهما مطلق وأبو يوسف بأن كلا منهما مفسر ونزق الامام بأن الردة منافسة للتسكاح لما فيها العصمة والطلاق
 يستدعي قيام التسكاح فتعذر جعلها خلافا وتمامه في التبر قال في الفتق ويقع طلاق زوج المرتدة عليها مادامت
 في العدة لأن الحرمة بالردة غير مآبدة فانها تزعم بالاسلام وقع طلاقها عليها في العدة مستتبعا فائدة من حرمتها
 عليه بعد الثلاث حرمة مفاة بولي زوج آخر بخلاف حرمة الحرمة فانها تستأبد لا غاية لها فلا يفسد طوق
 الطلاق فاشته اه قلت وهذا إذا لم تلحق بدار الحرب في الخياصة قبيل السكيات المرتدة إذا لم تلحق بدار الحرب
 فطلق امرأته لا يقع وان عاد سلبا وهي في العدة فطلقها يقع والمرتدة إذا لم تلحق فطلقها زوجها ماتت سلة
 قبل الجيش فقتله لا يقع وعندهما يقع (قوله فلا ينقص عددا) فلوارثته مردار أو جسد الاسلام في كل مرة
 وجدة التسكاح على قول أبي حنيفة بطل امرأته من غير اصابة زوج ثان بجر عن الخياصة (قوله فلا قضاء)
 أي بلا توقف على قضاء الفاسي وكذا بلا توقف على مضي عدة في المدخول بها كافي الضر (قوله ولو سكا)
 أراد به الخلق العصمة ح (قوله كل مهرها) أطلقته فقبل ارتدادها وارتدادها بجر (قوله لم تأكده)
 أي تأكدها كتمام المهرية أي بالولي الحقيقي أو المصحبي (قوله أو المصلحة) أي أن لم يكن مسمى (قوله
 لو ارتدت) قيد قوله وأقبرها المصنف الخ (قوله وعليه نفقة العدة) أي لو مدخول بها أذغرها لعدة
 عليها أو أذغرها وجوب العدة سواء ارتدت أو ارتدت قبل الحيض أو بالانهاير ولو صغيرة أو أيسة أو موضع الحمل كافي الضر
 (قوله ولا يثنى من المهر) أي في غير المدخول بها لا يتأجل التفضيل بقوله لو ارتدت قوله لو ارتدت (قوله
 والنفقة) قد علمت أن الكلام في غير المدخول بها وهذه لانفقة لها لعدم العدة لانفقة تكون الردة منها لكن
 المدخول بها كذلك لانفقة لها لو ارتدت ولذا قال في الضر وحكم نفقة العدة بحكم المهر قبل الدخول فان كان
 هو المرتدة فلهما نفقة العدة وان ارتدت فلا نفقة لها (قوله سوى السكنى) فلا تنقص سكنى المدخول بها
 في العدة لانها حق الشرع بخلاف نفقة العدة ولذا اوسع النظم على النفقة دون السكنى والظاهر أن هذا مقروض
 فيما لو أسكت والا فارتدت تجب حتى تعود وسأيت أن الحيضة كالنكاح بلا أدنه لان نفقة لها ولا سكنى
 (قوله لو ارتدت) أطلقته فقبل الحرة والامة والصغيرة والكبيرة بجر (قوله قبل تأكده) أي المهر
 فانه يأكد ما لو أسكت أو الدخول ولو سكا (قوله وورثها زوجها استحصانا) هذا إذا ارتدت وهي مريضة
 ثم ماتت أو أسكت بدار الحرب بخلاف ردة غيرها في الصحة وبخلاف ما لو ارتدت هو فانها تزعم مطلقا إذا مات أو طلق
 وهي في العدة فكما في الخياصة من قبل العدة التي تترث وسدده المصنف أيضا في طلاق المريض ووجهه
 أن ردة في معنى مرض الموت لانه ان لم يسلم فقتل فكون قاتله فخره مطلقا أما المأذونة فلا تنقض بالردة فلم تكن
 فارتدت الا إذا كانت ردة في المرض (قوله وسر حوا تعزيرها خمسة وسبعين) هو اختيارنا لقول أبي
 يوسف فان نهاية تعزير المرتدة خمسة وسبعون وعندهما تسعة وثلاثون قال في المحرر القنبي وشول
 أي يوسف تأخذ قال في البحر فعلى هذا المختد في نهاية التعزير قول أبي يوسف سواء كان في نهر المرتدة أو لا
 (قوله وتخير) أي الجس الى أن تسلم وأعوت (قوله وعلى تعذيب التسكاح) فكل قاض أن يجزده بغير
 سر ولو بدت بارضيت أم لا ونتم من الترتيب بغيره بعد اسلامها ولا يثنى أن يحمله ما إذا طلب الزوج ذلك

أما الحامل حتى تنزع على الأظهر
 لا للعدة بل لا تغل الرحم يعني الغير
 (وارتداد أحدهما) أي الزوجين
 (فحين) فلا ينقص عددا (عاجل)
 بلا قضاء (فقد وطئت) ولو سكا
 (كل مهرها) لم تأكده (ولغيرها)
 نفسه (والمسمى) أو المصلحة (لو ارتدت)
 وعليه نفقة العدة (ولا يثنى)
 من المهر والنفقة سوى السكنى به
 يعني (لو ارتدت) بل هي الفرقه منها
 قبل تأكده ولو ماتت في العدة
 وورثها زوجها المسلم استحصانا
 وسر حوا تعزيرها خمسة وسبعين
 وقبيل الاسلام وعلى تعذيب
 التسكاح

أما لو سكت أو تركه صرحا فإنا لا نجوز تزويج من غيره لأنه تركه حقه بغيره (قوله زجر الها)
 عبارة الصرح صرحا لباب العصة والحيلة للتلاص منه اه ولا يلزم من هذا أن يكون الجبر على تجديد النكاح
 مقصورا على ما إذا ارتدت لأجل النكاح منته اه ولا يلزم من هذا أن يكون الجبر على تجديد النكاح
 أم لا لا يجعل ذلك حيلة (قوله قال في البر الخ) عبارة ولا يفتي أن الإلقاء بما اختاره بعض أئمة
 يلزم أولى من الإلقاء بما في التوادد ولقد شاهدنا من المشايخ في تجديد ما فضل عن جبرها بالصبر وبغوه
 ما لا يبعد ولا يبعد وقد سكت بعض مشايخنا عن علماء النجاشي بامرأة تقع فيما وجب المكفر كثيرا ثم تنكر
 وعن التصديق تأني ومن التواعد انقصة تجلب التسبب والله المبرر لكل عمر اه قلت المشقة في الجعدي
 لا تقتضي أن يكون قول أئمة يلزم أولى بحال التوادد بل أولى بما رآه من عليه الفتوى وهو قول الضاريين
 لأن ما في التوادد هو ما يأتي من أنها بالردة تسترق تأمل (قوله وقد بطلت) أي رواية التوادد (قوله
 والفتح) فدل أنه لم يرد على قوله ولا تسترق المرتدة مادامت في دار الإسلام في ظاهر الرواية وفي رواية التوادد
 عن أبي حنيفة تسترق اه ثم رأيت صاحب الفتح يسطر ذلك في باب المرتدة (قوله وحاصلها الخ) قال في الفتنة
 بعد ما مر من الفتح ولو كان الزوج عالما استولى عليها بعد الردة تكون فينا قسمين عند أبي حنيفة
 ثم يشتريها من الأمام أو يصرفها إليه أن كان مصرفا فلو أنقضى بنته هذه الرواية حسبا لهذا الأمر لا بأس به اه
 قال في البر وههكذا في ثراثة الفتاوى ونقل قولنا في مفت الخ عن شمس الأئمة السرخسي اه قلت
 وقد يقتضي قوله ثم يشتريها الخ أنه إن كان مصرفا لا يملكها بمجرد الاستيلاء عليها وقوله تكون فينا قال ط
 ظاهره ولو أملت بعده لأن إسلام الرقيق لا يجزئ عنه عن الرق اه (قوله ولو استولى عليها الزوج) فيه
 اختصار محمل وعبارة الفتنة بعد ما تقدم قلت وفي زماننا بعد سنة الترامسة صارت هذه الولايات التي غلوا
 عليها وأجروا أحكامهم فيها كموارز وموارد التروخران ونحوها صارت دار الحرب في الظاهر فلو استولى
 عليها الزوج بعد الردة يملكها ولا يحتاج إلى شرائها من الأمام فيبقى بمصم الرق حسبا لملكها الملهة وسكر
 المكفرة على ما أشار إليه في السير الكبير اه فقولها الخ سبق على ظاهر الرواية من أنها لا تسترق
 مادامت في دار الإسلام ولا حاجة إلى الإقسام بربايتها في دار الإسلام من مصروعة دارهم دار حرب
 في زمانهم فملكها بمجرد الاستيلاء عليها لا يملكها في دار الإسلام فافهم (قوله ويبيعها الخ) ذكره
 في البر جئنا أخذ من قول الفتنة يملكها واستشهد بقوله ما لم تكن الخ بما في الخاتمة لو لم تكن أم الولد
 بعد ارتدادها دار الحرب ثم يبيت وملكها الزوج بعد ذلك مكوّناتاهم ولده وامومه الولد تكرر تكرار
 الملك اه (قوله بالردة) بالكسر السوط والجمع دود مثل صدرة وسدر مصباح (قوله والدواع) أل
 للجنس والمناسبات المقابلة للأدع بالجمع ط (قوله فقال) نأصك فقال الأول ط والداعي إليه طول
 الفاصل (قوله كائن حريات) أي فبق في مملوكتك والرأس والدواع ليس بعورة من الرقيق
 ووجه الأخذ من قول عمر رضي الله تعالى عنه أنه إذا سقطت حرمة أنسا حرة تسقط حرمة هؤلاء الكائنات
 رؤسهن في غير الجانب المأخوذ من حالهن أيهن مستحقات مستحبات وهذا مبني على سقوط حرمتين فافهم
 ثم أعلم أنه إذا وصل إلى حال الكفر وصرن مرتدات فحكوهن ما مر من أنهن لا يملكن ما دمن في دار الإسلام
 على ظاهر الرواية وأما ما مر من أنه لا بأس من الإلقاء بما في التوادد من جواز استرقاقهن فدا بالنية إلى ردة
 الروجة للضرورة لا مطلقا لا لضرورة في غير الروجة إلى الإلقاء بالرواية الضعيفة ولا يلزم من سقوط الحرمة
 وجواز النظر إليهن جواز قطعهن في دار النفاق غاية ما نهن صرن فشا ولا يلزم من جواز النظر إليهن جواز
 الاستيلاء والفتح بينه وطنا وغيره لأنه يجوز النظر إلى مملوكة الغير ولا يجوز طؤها بلا عقد نكاح وبهذا الظاهر
 غلط من نسب نفسه إلى العلم في زماننا في زعمه الباطل أن الزانيات اللاتي يظهرن في الأسواق بلا احتشام يجوز
 وطؤها بحكم الاستيلاء فانه غلط قبيح يكاد أن يكون كفرا حيث يؤدي إلى استباحة الزنا والاحول ولا قوة
 إلا بالله العلي العظيم (فرع) في البر عن الخاتمة غلب عن امرأته قبل الدخول بها فخيرته بربها تخيير
 ولو لم يكن أو أجدد وفي غطف وهو ثقة عنده وأغرىة لكتن أ كبرأه أنه صادق الفتح جارب مع مواها
 وإن أخبرته بردة زوجهما لها التزوج بغيره بعد العدة حتى رواية الاستحسان قال السرخسي وهي الأصح

زجر الها بغيره بركتار وعلية
 الفتوى والولوية وأفتي
 مشايخنا بغيره بركتار وعلية
 زجرها ويسيرا لاسيما التي تقع
 في المكفر ثم تنكر قال في البر
 والاقسام بهذا أولى من الإلقاء
 بما في التوادد لكن قال المنصف ومن
 تضع أحوالنا عما ماتا وما يقع
 منهن من موجبات الردة مكررا
 في كل يوم لم يتوقف في الإلقاء
 برواية التوادد قلت وقد بطلت
 في الفتنة والنجي والفتح والبحر
 وحاصلها أنها بالردة تسترق وتكون
 فينا قسمين عند أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى ويشتريها الزوج من
 الأمام أو يصرفها إليه لمصرفا
 ولو استولى عليها الزوج بعد الردة
 ملكها ولا يصح ما لم تكن ولدت
 منه فتكون تام الولد ونقل المنصف
 في كتاب النصف أن عمر رضي الله
 عنه يبيع على أئمة فضر بها بالردة
 حتى سقط خمارها فقبله بأمر
 المؤنن قد سقط خمارها فقال أنها
 لاسرة لها ومن هنا حال النقص
 أبو بكر البجلي حينه بفساد على
 شط نهر كاشنات الرأس والدراع
 فقبله كفت يترقب قال لحرمة
 لهن اغما الشق في إيمانهن كائن
 حريات (وفي النكاح

ولما صرح به في هذه الكتب ولا يطلق المتن أيضا فافهم (قوله ولو حكا) أي سواء كان الاتحاد حقيقة وحكما كان يكون خيرا لا يوين مع الولد في داوا لإسلام أوفى دار الحرب أو كان حكا نقطة كما مثل به المشرح وأختر عن اختلافهما حقيقة وحكما بأن كان الأب في دارنا والعنصرية واله أشار بقوله بخلاف العكس اه ح قلت وما في الفتح من جعله حكم العكس كما قبله قال في الصرائع سهو (قوله والجوسى شتر من الكناي) قال في المهر أورد في هذه الجلة لسان أن أحد الاوين لو كان كسا والآخر جوسا كان الولد كسا نظرا إلى الدنيا لا قبحه من المسلمين بالأحكام من حل الذبضة والمناسكة وفي الآخرة من نقصان العقاب كذا في الفتح بمعنى أن الأصل بقاؤه بعد البلوغ على ما كان عليه والأطفال المنكر في الجنة ووقف فهم الامام كما لم ولم يدخله في حيز الجلة الأولى تحسبا عما وقع في بعض العبارات من إطلاق الخمر على الكناي بل الشتر ثابت فيه غير أن الجوسى شتر اه وعلى هذا فقولوه والولد ينسب خيرا لا يوين دنا المراد به دين الاسلام فقط لا تستكر بالجله الثانية فإنه ليس المراد منها مجرد بيان أن الجوسى شتر من الكناي إذ لا دخل له في مجتبه بل المراد بيان لانه المقصود هنا هو تبعية الولد لأخيه ما شتر أفضل من كنهه وذبحته وانما لم يكتف بهما بالجله الأولى بأن يراد بالدين الاعتراف بما ساع إطلاقا لتسمية على غير دين الاسلام فافهم (قوله وسائر أهل الشرك) من لادين له سماوا (قوله والنصراني شتر من اليهودي) كذا نقله في الصرعن الزاوية والخبازية ونقل عن الخلاصة عكسه ثم قال انه يلزم على الأول كون الولد المتولد من يهودية ونصراني أو عكسه تبع اليهودي لا النصراني اه أي وليس بالواقع نهر قلت بل مقتضى كلام الصرائع أنه الواقع لانه قال ان فاشه خفة العقوبة في الآخرة وكذا في الدنيا لما في أحصنة الولد الجلية عكسه الاكل من طعام الجوسى والنصراني لأن الجوسى يطبخ الخنثى والموقودة والمرتبة والنصراني لا ذبضة وانما يأكل ذبضة المسلم ويحتم ولا بأس بطعام اليهودي لانه لا يأكل الا من ذبضة اليهودي أو المسلم اه فسلم أن النصراني شتر من اليهودي في أحكام الدنيا أيضا اه كلام المهر (قوله لانه لا ذبضة) أي لا يذبح بدليل قوله بل يحتم وليس المراد أنه لو ذبح لا تقول ذبضة لما قلناه تقدم أول كتاب المسكاح من حل ذبضته ولو قال المسيح ابن الله ح (قوله أشد عذابا) لأن نزاع النصارى في الالهيات وزنا ع اليهودي النوراة وقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله كلام طائفة منهم قلته كما صرح به في التفسير وقوله تعالى تصد أشد السعداء الآية لا يراد أن العصف في قوة العكف وروثة لا في قوة الصدادة وضعفها اه برازية (قوله كفر الخ) قال في الصر هذا يقتضيه أنه لو قال الكناي خير من الجوسى يكرمهم أن هذه العبارة وقعت في المخط وغيره إلا أن يقال بالفرق وهو الظاهر لانه لا خبر به لأحدى المتين أي اليهودية والنصرانية على الأخرى في أحكام الدنيا والآخرة بخلاف الكناي بالنسبة إلى الجوسى للفرق بين أحكامهما في الدنيا والآخرة اه قلت وهذا كلام غير محتمر أما لو قلناه بخلاف المسألة من أن النصراني شتر من اليهودي في الدنيا والآخرة كالتقدم وأما ما فينا فلا نعلمه إلا كقوله أثبات الخليلي أقيم قطعا لعدم خبره إحدى المتين على الأخرى لانه لو كانت العلة هذه لم يلزم الاكتفاء وسند القول بأن النصرانية خير من اليهودية من القول بأن الكناي خير من الجوسى لأن فاشه اثبات الخليلي به فمع أنه لا خبر فيه قطعا وإن كان أقل شرا فاقطاعه بعدم الفرق بين العبارات وإن ما في المخط وغيره دليل على أنه لا يكتفر بذلك ولعل وجهه أن لفظ خير قد مراد به ما هو أفضل شرا كما يقال في التلزم المذموم من العصى وكقول الشاعر • ولكن قتل الخمر خير من الاسر • ثم رأيت في آخر المسباح أن العلماء قد يقولون هذا أصح من هذا وأمر ادهم أنه أقل ضعفا ولا يريدون أنه صحيح في نفسه اه وهذا عين ما قلته وقفا لجد وحسنه فاقول بالاكتفاء متى عملى ارادة ثبوت الخيرية سواء استعمل أفضل التفضيل على باب أو أريد أصل الفعل كما في أي الفريقين شروا القول بعدمه مبنى على ما قلناه واقده أعلم (قوله لكن ورد في السنة الخ) بوجه أن هذا حديث وليس كذلك عبارة الزاوية والمذكور في كتب أهل السنة الخ ووجه الاستدراك أن تعمر علماء أهل السنة والجماعة بذلك دليل على جواز القول بأن النصرانية خير من اليهودية وبأن الكناي خير من الجوسى لأن فاشه اثبات أعداء الجوس وخبرهم على المعتلة قال في الزاوية أحجب عنه بأن المنى عنه هو كونهم خيرا من كذا مطلقا لا كونهم أعداء جالسا يبنى أقل مكابرة وأدى اثباتا

ولو حكا بأن كان الصفر في دارنا والاب غنة بخلاف العكس (الجوسى ومثله) كونه وسائر أهل الشرك (شتر من الكناي) والنصراني شتر من اليهودي في الدارين لانه لا ذبضة له بل يحتم كجوسى وفي الآخرة أشد عذابا وفي جامع الفصولين لو قال النصرانية خير من اليهودية أو الجوسية كفر لاشباهه الخليلي أقيم القطعي لكن ورد في السنة أن الجوس أعداء حالة من المعتلة لا ينسب الجوسى

تالعين فقط

لشرك لا يجوز أن يقال كفر بعضهم أخف من بعض وعذاب بعض أدنى من بعض وأهون أو الحال بمعنى
 الوصف كذا قبل ولا ين ١٥ أي لا يتم هذا الجواب لانه اذا صرح تأويل هذا بما ذكر صرح تأويل ذلك بمثل
 وكون أحد مستندا إلى الحال لانه فاعل معنى أو كون الحال بمعنى الوصف لا يندد قال في التبرك لکن متمنى
 ما ذكر عن جامع التصويل القول بالكفر في صورتين وهو الموافق للتعديل الأول وكذا الذي عليه القول ١٥
 وفيه أن ما ذكر عن التصويل مع تعليله هو محل النزاع فالمرير أن في المسألة قولين وأن الذي عليه القول الجواز
 لما سمع من وقوعه في كلامهم (قوله فالقن) هما التوراة المسمى بزاد والقطعة المسمية أهرمز ح
 (قوله شاقلا لعدده) أي حيث قالوا أن الحيوان يخلق أفعاله الاختيارية ح قلت وتسمى أهرمز أهل
 الهواء فيه كلام والمتخذ خلافه كما سأل في سبعة أن شاء الله تعالى في البعثة (قوله مات) أي أن تسمى
 الأم أيضا ولا حاجة إلى هذه الزيادة مع هذا الایسام والاحسن إبقاء المتن على حاله وأعلن أن السارح زاد أيضا
 في قول المتن أو صغيرة نصا وأبو بلطاس انتبه فأخطأها السارح فراجع التسع وذكر ط عن الهندية أن مثل
 الصغيرة ما إذا بلغت مفتوحة لبقائها تابعة للأبوين في الدين لانه ليس المفتوحة اسلام ينسب حقيقة فكانت
 بمنزلة الصغيرة من هذا الوجه (قوله بلا مهر) أي أن لا يدخلها ح (قوله مثلا) رابع إلى قوله مات
 أي أن الموت غير قيد أولى قوله نصرانية أي أو يهودية (قوله وكذا عكسه) بأن تجسدت اهتماما بعدد مات
 أو هانصرا یا ح (قوله لتناهي التبعية) أي أنها تبعية الولد للأبوين (قوله موت أحد هانصرا) أي الخ
 أي إذا مات أحد الكافرين ذنبا أو سلبا تمس السابق منه إلى تبعية الولد وكذا الوفاة أحد هانصرا تذات
 حكم المرتد الجبر على الاسلام فله حكم المسلم حتى أن كسب اسلامه برة واره المسلم فهو أقرب إلى الاسلام
 من الكافي وغيره قال في البر ولومات أحد الابوين في دارنا سلبا أو مرتدا ثم ارتد الاخر وخلق بها بدار
 الحرب لم ين وبسلي عليها إذا مات لأن التبعية ستم تنأى بالوت سلبا وكذا ما بولت مریدا لأن احكام
 الاسلام قائمة (قوله فلم يخل) أي التبعية بكثرة الاسترخال ط والاولى أن يقول بنسب الاسترخال
 كلن أولا كافر غاية الامر انه انتقل إلى سلبه من الكفر ثم من ان كان عليها بقى أن يقال أن التبعية إنما
 تنأى وتصلت عن بقى من الوالدين تبعية لا موت أحد هانصرا لانه لو سلم من بقى تبعية ابنته ١٥ والجواب
 أن المراد انقطاع التبعية عن الباقي منهما إذا انتقل إلى سلبه دون التي كان عليها فالتاخر أن الولد انما ينسب خير
 الابوين ذنبا أو أفضلهما ثم انما يراد بالتبعية للمناخبة هذه فافهم (قوله لم ين) لأن الفت سلبا لهما
 وتصلها ويرجر (قوله عالم بطقا) أي بالفت فلن لحقها بدار الحرب بانت لقطع حكم الدار بجرى
 بأن من زوجها التباين الدارين ولا نهام صارت مرتدة تعالها أمال في شرح تلميح الجامع الكبير وهذا
 بخلاف ما إذا كانت الصغيرة تعقل وتغير عن نفسها حيث لا تبين وان لحقها بالاداء ارتدت بنفسها فحينئذ
 تبين عندها خلافا لابي وصف ١٥ فتأمله مع ما قدمنا من أن التبعية لا تنقطع قبل البلوغ وقد ناطقنا فيها
 بالفت لانه إذا لم يمتدح كلفها فانها لا تبين كما قدمنا من شرح التصرير قال في التبرك بين ما لو تمسسا
 أو ارتدت أو أتت قدر ١٥ قلت الفرق ظاهر وهو أن الفت ما رتد أو بها الملبس تبقى سلبا تعالها وللداد
 لأن المرتد مسلم حكمه بطله على الاسلام فلذا لم ين من زوجها ما لم يلحقها بالتباين وانقطاع ولا يتأجل بغير خلاف
 تمسس أو بغيرها النصرانية لا تبين لاتباعهما في التمسس لعدم جبرهما على العودة إلى النصرانية فصار كارتداد
 الملبس مع طاقهما ولا يمكن تبعية الدار مع بقاء تبعية الابوين فلذا بان من زوجها قدر (قوله لم ين
 عطفا) أي أو ملحقها بالاولاد لأنها مسألة أصالة لا تبعاً وكذلك العتبة الصالحة أملت من حيث لاتبامارت
 أصلا في الاسلام بجر عن المحيط (قوله فنعيسا) أي المسلم وزوجته النصرانية معا وقوله أو نصرانا
 صوابه أو يهودا لأن موضوع المسألة أن الزوجة نصرانية قال في التبرك بقا لانه لا يملك أن يكون نصرانية
 فتهودا وقت القرعة بينهما انشأوا واختف الشيطان فيما لو تمسسا قال أبو يوسف تقع وتقع ولا يندد لا تقع
 لا يي وصف ان الزوج لا يبر على ذلك والمآلة تقرض باركة زوج وحده فرق بحد بأن المجرسة لأصل المسلم
 فأخذها كالأرثداد ١٥ أي فكأنها ارتد معها في الذي في الصرع المحيط تأشير تمليل أبي يوسف
 وظاهره اعتقاده وهو ظاهر قوله في القم أيضا تقع القرعة عند أبي يوسف سلبا فحينئذ قلنا بجزءه السارح

وهو لا شاقلا لعدده برازية
 ونسر (ويجس أو صغيرة
 نصرانية تخت مسلم) بأن بلا مهر
 أو لو كان (فدعوات الأم نصرانية)
 مثلا وكذا عكسه (لم ين) لتناهي
 التبعية موت أحد هانصرا أو
 سلبا أو مرتدا فلم يخل بكفر
 الاخر وفي المحيط لو ارتد لم ين
 ما لم يطقا ولو بلغت عاقلة مسلمة ثم
 جنت فارتدت لم تبين مطلقا مسلم
 فته نصرانية فنعيسا أو نصرانا
 بات (ولا) يجل (أن ينكح
 جرئ أو مرتدة أحد) من الناس

(قوله مطلقاً) أي مسلماً أو كافراً أو مرتدّاً أو هوياً كيداً منهم من الكفر في التزويج (قوله وغيره) أي خبر محمد هذا الذي أسلم في اختيار الأربع مطلقاً أي أربع نسوة أي أربع كانت وغيره أيضاً في اختيار أي الاثنين شامولت أي يختار البنت في هذه الصورة لا الأم أو بنتاً كما يجب لانه روى أن غيلان الديلي أسلم وتخته شمر نسوة أسلم معه غيره النبي صلى الله عليه وسلم فاختار أربعاً منهن وكذا فروز الديلي أسلم وتخته أختان غيره فاختار احداهما وانما يختار البنت لأن نكاحها منع في نكاح الأم من نكاح الأم لها ولها من هذه الإنكحة فائدة لكن لاتعترض لهم لأنهم رأوا نكاحهم وما يدعون فاذا أسلموا يجب التزويج وتعتبر غيلان وفروز كان في التزويج بعد الفرقة ح من المنع وقوله في التزويج بعد الفرقة أي التزويج بعقد جديد وما ذكره في نكاح البنت انما هو إذا لم يدخل بواحدة منهما فإن دخل بأحداهما ثم تزوج الثانية فنكاحها باطل لأن الدخول محرم سواء كان بالأم أو بالبنت وإن دخل بالثانية فقط فإن كانت الأم بطل نكاحها جميعاً وانما قال لأن نكاح البنت يحرم الأم والدخول بالأم يحرم البنت وإن كانت البنت فكذلك عندها إلا أن تزويج البنت دون الأم وعند محمد نكاح البنت هو الجواز وقد دخل ما روي امرأته ونكاح الأم باطل كذا في البدائع (قوله بلفظ المسئلة) سها مسألة باعتبار ما كان لها قبل البلوغ من الحكم بالاسلام تبعاً للابوين ولذا قيل سهاها محمد مرتدة وقوله بآيت أي من زوجها الإناء يقول لهادين الابوين زال التبعية بالبلوغ وليس لهادير نفسها فكانت كافرة لانه لها كذا في شرح التلخيص (قوله ونعامة في الكافي) حيث قال مسلم تزوج صغيرة نصرانية ولها ابوان نصرانيان فكبرت وهي لا تنقل ديشان إلا ديان ولا تفسه وهي غير متوعدة فإنها تبين من زوجها وكذلك الصغيرة المسئلة إذا بلغت عاقلة وهي لا تنقل الاسلام ولا تفسه وهي غير متوعدة بآيت من زوجها كذا في النسخ والمهر لما قبل الدخول وبعد يجب المحرم ويجب أن يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها ويقال لها أهلك كذا فان قامت حكم بالاسلام وان قالت اعرفه وادرد على وصفه ولا أمه بآيت ولو كانت لا قدر على وصفه اختلف فيه ولو عقلت الاسلام ولم تصفه تبين وان وصفته الجوسية بآيت عندها فلا يوجب وهي مسألة ايراد القاضي ط وقوله ولو عقلت الاسلام أي قبل البلوغ بمحض قوله بلفظ وانما لم تبين لانها مسئلة تبعاً لابيها بل يقول البلوغ كافي في شرح التلخيص وهو استدلل على نفي وجوب أداء الأيمان على السبي ونعامة في أول الفصل الثاني من شرح التلخيص في معنى أحكام المصاراة قوله بعقل الاسلام يعني صفة الاسلام يدل على أن من قال لا اله الا الله لا يكون مسلماً حتى يعلم صفة الأيمان وكذلك إذا اشترى جارية واستوفى صفة الاسلام فلم تصف لا تكون مؤمنة وصفة الأيمان ما ذكر في حديث جبريل عليه السلام أن تؤمن بالله وبلائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر غيره وشتره من الله تعالى اه وقد منافي الخبرين من الله عن الفقه والله أعلم

• (باب القسم) •

(قوله القسم) في المغرب القسم بالقسم مصدر قسم القسام المال بين الشر ككافة فقههم وعين انصاهم ومنه القسم بين النساء اه أي لا يقسم بين البيوتة ويضوها وفي الصباح قسمته قسماً من باب شرب والاسم القسم بالكسر ثم أطلق على الحصة والنصيب فيقال هذا قسمي والجمع اقسام مثل حل واجمال واقسمو المال بينهم والاسم القسم وأطلقت على النصب أيضاً وجميعها قسم مثل حذرة ودر ويجب القسم بين النساء اه فعمل أن القسم هنا مصدر على أصله ويصم أن راديه القسم أي الاقسام أو النصب تأمل (قوله وظاهر الآية أنه فرض) فان قوله تعالى فان خفف أم تعدلوا فواحدة أمر بالانقصار على الواحدة متدخرف بالجر فيصنع أنه للوجوب فيعلم إيجاب العدل عند تعددهن كما قاله في الفقه والندب ويعلم إيجاب العدل من حيث أنه انما يخاف على ترك الواجب كافي البدائع وعلى كل فقد دللت الآية على إيجاب تأمل (قوله أي أن لا يجوز) أشار به إلى التخلص عما عرض به على الهداية حيث قال وإذا كان للرجل امرأتان من أن يعدل بينهما فإنه يجب أن لا ينجب بين الحزوة والامة وأجاب في الفقه بان معنى العدل هنا التسوية لا ضد الجور فاذا كانتا سرتين أو امتين فعليه التسوية بينهما وان كانتا سرة وامة فلا يعدل بينهما أي لا يوسى

مطلقاً (أصل) الصكائر

(وقضت خمس نسوة فصاعداً)

أو أختان أو أم وبنتا بطل نكاحهن

أن تزويجن بعقد واحد فإن وتب

فلا تسر باطل وغيره محمد

والشافعي فلا يحدث فروع

فلما كان بخبره في التزويج بعد

الفرقة (بلفظ المسئلة المنكوحة

ولم تصف الاسلام بآيت) ولا مهر

قبل الدخول وينبغي أن يذكر الله

تعالى بجميع صفاته عندها

وتترد ذلك ونعامة في الكافي

• (باب القسم) •

يفتح القواف القصة والكسر

النصيب (يجب) وظاهر الآية

أنه فرض خبر (أن يعدل) أي

أن لا يجوز (فه) أي في القسم

بل يعدل بحسب ما يجوز وهو أن يقسم المدة ضعف الأيام ثم تأمن اشتراط الفقه اهـ وللمصنف كلام شديد
 المصنف هنا يخرج ولا غير ما ناسب أن يفسر كلامه بعدم الجور أي عدم الميل عن الواجب عليه من تسوية
 وضد ما يعمل التسوية بين الحزبين أو الاثنين وعدمها بين الحزوة والامة وكذا في النفقة لعدم لزوم التسوية
 فيها مطلقا كما يأتي (قوله بالتسوية في البتونة) الاولى حذف قوله بالتسوية لانما لا يجب بين الحزوة والامة
 كما عات بل يجب عدمها وقد يجب بان المراد التسوية التامة ونفسا أي يجب أن لا يجوز بانها بين الحزوة والامة
 ونفسها بين الحزبين وبين الاثنين ولم يذكر الاقامة في النهار لانها يجب في الجلة لا بتقدير كما يأتي (قوله وفي
 الملبوس والمأكل) أي والسكنى ولو عبر بالنفقة لتعمل الكل ثم ان هذا معطوف على قوله وفيه وغيره
 تقسم المراد به البتونة فقط بقرينة العطف وقد علمت أن العدل في كلامه يعني عدم الجور لا بمعنى التسوية
 فانها لا تلزم في النفقة مطلقا قال في الصبر قال في البدائع يجب عليه التسوية بين الحزبين والتسوية في المأكل
 والمشر وبه الملبوس والسكنى والبتونة وهكذا ذكر الوالوي ولحق انه على قول من اعتبر حال الرجل وحده
 في النفقة وأما على القول المتفق به من اعتبار حاله فلا خان احداها فذلكم غشيه والاخرى فتدبر فلا يلزم
 التسوية فيها مطلقا في النفقة اهـ وبه ظهر انه لاحاجة الى ما ذكره المصنف في المنع من جعله ما في التمنيا
 على اعتبار حاله (قوله والصحة) كان المناسب ذكره عقب قوله في البتونة لأن الصحة أي العاشرة
 والمؤانسة غرة البتونة ففي الحاشية وبما يجب على الزوجات لتساوي العدل والتسوية بينهما كما في البتونة
 عندهما للصحة والمؤانسة لا فبالعكس وهو الحب والجماع (قوله لا في الجماعة) لا يتحقق على النشاط
 ولا خلاف فيه قال بعض أهل العلم ان تركه لعدم الداعية والانتشار عذر وان تركه مع الداعية السليمة لكن
 ادعاه الى الضرر أقوى فهو عما يخل تحت قدره فنكره ما ذهب الفهر ولما لم يذكر في الضرر والنهر تأمل
 (قوله بل يستحب) أي ما ذكر من الجماعة ح أمانته فيقبل القليل وهو لا يملك قال في الفقه والمصنف
 أن يسوى بينهما في جميع الاستحسانات من الوطئ والقبلة وكذا بين الجوراء ومهات الاولاد ليعلمن عن
 الاشتباه لان زنا الرجل الى الفاحشة ولا يجب شي لا تعلمه قال فان ختم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت
 أي تأتمك فافاد أن العدل بينهما ليس واجبا (قوله ويستقطبها بغيره) قال في الفقه واعلم ان ترك جماعها
 مطلقا لا يخل لا يصرح أصحابنا بان جماعها واجب ديانة كما لا يجب ديانة لكن لا يدخل تحت القضاء والاداء الوطئ
 الاول ولم يقدروا فمعه مدة ويجب أن لا يبلغ به مدة الايلاء الارضاها وطيب نفسها اهـ قال في التهر في هذا
 الكلام نصرح بان الجماع بعد المدة حقه لاحقها اهـ قلت فيه نظر بل هو حقه وحققها أيضا لما علمت من
 انه واجب ديانة قال في الصبر وحديث علم أن الوطئ لا يدخل تحت القسم فهل هو واجب للزوجة وفي البدائع لها
 أن تطالبه بالوطئ لأن له لها حقها كما ان حلها له حقه واذا طال به يجب عليه ويحرم عليه في الحكم مرة والزادة
 يجب ديانة لا في الحكم عند بعض أصحابنا وعند بعضهم يجب عليه في الحكم اهـ وبه علم أنه كان على
 الشارح أن يقول ويستقطب حقا بغيره في القضاء أي لانه لو لم يصح مرة بغيره لكان القضاء ستة فمضى القدر ما لو
 أصحها مرة واحدة بغيره فمضى لانه علم أنه غير عتق وقت المقد بل يأمره بالزيادة أحيانا لوجوبها عليه لا العذر
 مرض أو عنة عارضة أو نحو ذلك وسأقي في باب الطهارة ان على الشارح الزام المطهر بالتكفير وما للضرر
 عنها يجس أو ضرب إلى أن يكفر أو يطلق وهذا مما يوجب القول بالمراتب يجب الزيادة عليه في الحكم فانتقل
 (قوله ولا يبلغ مدة الايلاء) تنذرم عن التمسك بغيره ويجب أن لا يبلغ الخوف طهره أو منقول لكن ذكر
 قبله في مقدار الدور انه لا ينبغي أن يطلق في مقدار مدة الايلاء وهو أربعة أشهر فهذا بحثه من كماله كره
 الشارح في ظاهرنا ما هنا سبق على هذا البحث تأمل قوله وهو أربعة أشهر فيفسد المراد الايلاء المبررة
 ويؤيد ذلك أن عمر بن شريك قال في الليل امرأته تقول

فوقد لولا الله تحشى هواي • زجر من هذا السرير جواته

فقال عنها نازا زوجها في المهاد فقال به حكمة كتمت المرأة من الرجل فقالت أربعة أشهر فامرأته
 الاجناد أن لا يتخلف المتزوج عن أهله أكثر منها ولولم يكن في هذه المدة زيادة مشاركة بالمشاعرة الله
 تعالى القراق بالايلاء فيها (قوله ويؤمر المتعد الخ) في الفقه فأما إذا لم يكن له الامرأة واحدة فتشاغل

عنها بالعادة أو والمرارى اختار الطوائف رواية الحسن عن أبي حنيفة أن لها ما واولده من كل أربع ليال
وباقها لاله لانه أن يسقط حقه في الثلاث يتزوج ثلاث مرات وان كانت الزوجة أمة فلها يوم وليلة في كل
سبع وعظم المذهب أن لا تبين مقدار ان القسم معنى نسي وإيجابه طلب إيجاده وهو توقف على وجود
المتنسين فلا يطلب قبل تصوره بل يؤمر أن يبت معها ويصحبها أحياناً من غير وقت اه وتقل التبرعن
البدائع أن ما رواه الحسن هو قول الامام أو لا ترجع عنه وانه ليس بشئ (قوله وسبع لامة) لانه أن
يتزوج عليها ثلاث مرات فيقسم لهن ستة أيام ولها يوم (قوله نهر بحثا) حيث قال ومقتضى النظر انه
لا يجوز له أن يريد على قدر طاقتها ما تعين المقدار فلم يقف عليه لانه في كتب المالكة خلافه فقل
يشقى عليها بأربع في الليل وأربع في النهار وتيل بأربع فيهما وعن انس بن مالك عشر مرات فقام وفي دقائق
ابن فرحون بأربع عشرة مرة وعندى ان الرأي فيه القاضى يقتضى بما يقبل على غلظتها لاطقة اه قال
الجوى عقه وأقول ينبغي أن يسألها القاضي عما طبق ويكون القول لها بجنتها لانه لا يعلم الا منها وهذا
طبق القواعد وما كونه منوطاً بظن القاضي فهو ان لم يكن محصاً فبعد هذا وقد صرح ابن مجد أن
في تأسيس الظاهر وغيره انه اذا لم يوجد نص في حكم من كتب أصحابنا رجوع المذهب مالك وأقول لم أر
حكم ما لو تضررت من عظم آفة بطلت أو طوطي وهي واقعة الفتوى اه أقول ما نقله عن ابن مجد غير مشهور
ولم أر من ذكره غيره نعم ذكر في الدر المنقذ في باب الرجعة عن القهستاني عن ديباجة المعنى ان بعض
أصحابنا مال الى أقواله ضرورة هذا وقد صرحوا عند ثبوت الزوجة اذا كانت صغيرة لا تطبق الوطى لا تنسأ
الى الزوج حتى تليقه والصحيح انه غير مفيد بالنسب بل يفرض الى القاضى بالنظر اليها من أجل حال وقد مننا
من التاتريخية ان الباغ اذا كانت لا تتحمل لا يزوم فيها الى الزوج أيضاً فتقوله لا تتحمل بشعل مالو كان
لضفها او زوالها أو لنكاح آله وفي الاشياء من أحكام غريبة الحشفة فيما يجرى على الزوج وعلى زوجته مع
بقاء النكاح قال وفيما اذا كانت لا تتحمل لسفر أو مرض أو غيبة اه ويجابهم من منعه عظم آفة
وجرا الشر بئلا في شرحه على الوهانية المولجاء زوجته فماتت او صارت مضادة فان كانت صغيرة
أو مكروه أو لا تطبق تنازه الدية اتقا فاعلم من هذا كله انه لا يحل له وطؤها بما يؤدى الى انسائها فقتسر
على ما طبق منه عدداً ينظر القاضي وأخبار النساء وان لم يعلم بذلك فبقواها وكذا غلط الآلة ويؤمر
في طولها بادخال قدر ما تليقه منها أو قد رآه رجل معتدل الخلقه والله تعالى أعلم (قوله بلا فرق الخ)
لانه حيث علم أن وجوب القسم انما هو للعبية والمؤانسة دون الجماعة فلا فرق بين زوج وزوج بغير
(قوله ومريض) قال في الصلوة أو كيفة قسمه في مرضه حيث كان لا يقدر على التحول الى بيت الاخرى
والظاهر أن المراد انه اذا سمع ذهب عند الاخرى بقدر ما أقام عند الاولى ولا ينبغي أن اذا كان
الاختيار في مقدار الدور والى حال صحت في مرضه أو في غاذا مكث عند الاولى مدة أقام عند الثانية بقدرها
نهر قلت وهذا اذا أراد أن يجعل مدة أقامته دوراً حتى لا ياتي ما يأتي من انه لو أقام عند احدهما شهر اهدر
ما مضى (قوله وصي) دخل بامرأته الذي في الصلوة وغيره بامرأته بالثنية قال في العبر لان وجوبه حتى
التساق وحقوق العباد تنوجه على الصبان عند تنظر السب وفي التفخ وقال مالك ويدور على الصبي به على
نساءه وظاهره انه لم يبلغ على شيء عندنا ونقضى أن ياتم الوطى اذا لم يأمره بذلك ولم يدويه اه قال الخبر الى
وقد في الثانية الصبي بالمرأق فلا قسم على غيره وليس يقيد بل المعنى الممكن وطوطه كذلك اه (قوله)
وبالغ لم يدخل) مثله ما لو دخل بالاولى ح (قوله نهر بحثا) راجع الى قوله وبالغ لم يدخل قال في العبر
وفي الحيط وان لم يدخل الصغيرها فلا فائدة في كونه معها اه وظاهره ان القسم على البالغ لغير المدخول بها
لان في كونه معها فائدة توفد الاتفاق والمدخول في امرأة الصبي اه قلت يظهر لي أن البالغ لغير المدخول بها
وانما المراد به الذي يبلغ سن المدخول وحصول العصبية والاستئناس به ولا الم يشق في الثانية بالمدخول بل
قال والمرأق والبالغة في القسم سواء قوله في الحيط وان لم يدخل أى لم يبلغ هذا السن بشرطه فتقوله فلا فائدة
في كونه معها اذا لاشك أن لها فائدة في حصول المرأق معها من الاستئناس به والعشرة معه زيادة على
ما اذا كانت وحدها وحيدة فلا فرق بين المرأق والبالغ في وجوب القسم كما هو صريح عبارة الثانية وهو

وسبع لامة ولو تضررت من كثرة
جماعه لم تجز الزيادة على قدر
طاقتها والمرأى في تعيين المقدار
للقاضى بما يظن طاقتها نهر بحثا
(بلا فرق بين غلى وحصى وعين
ويجوب ومريض وصبي وصبي)
دخل بامرأته وبالغ لم يدخل بغير
بحثا وأما المصنف ومريضة
وحصية (وحاض وذات نفاس

شامل لما بعد الدخول وقوله لأن سب وجوبه عند النكاح كافي البدائع فإذا أوجب عليه فقبحا قبل الدخول
 وجب عليه القسم في البتة معها ما لم ترض بالآخامة في بيت أهلها لا صلاح شأنها أو الأفعول لها (قوله
 ويجنونه لا تخاف) بضم التاء أي لا يخاف منها الزوج بأن كانت لا تضرب ولا تؤذي لأنها يستند فجب عليه
 خضعتها وسكناها والأفعول في حكم الماشرة (قوله يمكن وطؤها) عبر عنها في الخشاية وغيرهما بالرافعة قال
 اندر المولى في حاشية المنع بخلاف ما لا يمكن وطؤها فإنه لا سب لها فاعلم ذلك ولا تقصر عما في كثير من نسخ
 المنع لا يمكن وطؤها فخطأ اه (قوله ومحرمه) أي يجمع أو محرمة أو مسما (قوله ومغفار) بفتح
 الهاء وقوة ومولى بسم الميم ويكون الواو وقع اللام سنة من الإيلاء وقوله منها تنزع كل من مظاهر
 ومولى ح (قوله ومقابلتين) أي مقابل ما ذكر من قوله وما مضى الخ ط (قوله رجعة) منصوب
 على أنه صفة لمفعول مطلق محذوف أي وكذا مطلق طقة رجعية ح (بسيه) قال في التهرول أرجم
 المنكوسة إذا واصلت بشبهة وهي في العدة والمحبوسة بدین لا قدر لها على وقائه والنشازة والمطهر
 في كتاب الشافعية أنه لا قسم لها في الكل وعندی أنه يجب الموطوعة بشبهة أخذ من قولهم أنه يزد
 الإيسار يدفع الوحشة وفي المحبوسة تردد أو ما لا تنشازة فلا يثبت التردد في سقوطه لها لأنها يجوز رجوعها ريث
 باسقاط حقتها اه واعترضه الجوى بأن الموطوعة بشبهة لا تقبل لها على في هذه العدة ومعلوم أن القسم
 عبارة عن التوبة في البتة والتفقة والسكن اه زاد بعض الفضلاء أنه يخاف من القسم لها الوقوع
 في الطرم لأنها مدة للغير ويحرم عليه معها وتقبلها فلا يجب لها وسكوذ المحبوسة لأن في وجوبه عليه
 ضرر ما به دخوله الحبس (قوله ولو أقام عند واحدة شهر) أي قبل الطمومة أو بعد هانسية (قوله
 في غير سفر) أما إذا سافر باحداهما ليس للآخر أن يطلب منه أن يسكن عندهما حتى اتى سافرا بها ط عن
 الهندية (قوله وهو دمر ما مضى) فليس لها أن تطلب أن يقرب عندهما حتى ذلك ط عن الهندية والذي
 يقتضيه الظاهر أن يؤمر بالقضاء إذا طلبت له حتى أدى له قدرة على إيفائه فغى وأجاب في التهريل بذكر
 الشارح من التعليل قال الرضى ولأنه لا يرد على النفقة وهي تسقط المأني (قوله لأن القسمة تكون بعد
 الطلب) على تقوية هدر ما مضى وقد متاع البدائع أن سب وجوب القسم عند النكاح ولهذا يأثم بترك
 قبل الطلب وهذا يؤيد بحث القهر وقد يجاب بان المعنى أن الإيجاب على القسم من القضاخي يكون بعد الطلب
 والأزام أنها لو طالبت بها ثم جازى راسمه القضاء وهو مخاف لما دنا من الثانية من قوله قبل الطمومة
 أو بعد هاو كذا تعليل المسألة في البرازية وغيره بان القسم لا يسير بقاء الأمانة فانه يشعل ما بعد الطلب
 (قوله بعد نهي القاضي) أفاد أنه لا يميز براءة الأولى به مصرح في البحر ط (قوله عزز بقبر حبس)
 بل بوجه عقوبة ويأمر ما بعد الدلالة له أما الأدب وارترك ما هو محرم عليه وهو الجور معراج وهذا مستثنى
 من قولهم أن القاضي الخاف في التعزير من الضرب والحبس بحر قلت ومثله ما لو امتنع من الاتفاق على
 قربه (قوله لتعزيره الحق) الضمير للمص ح ويؤيد قول الجوهرة لأنه لا يستدرك الحق فيه بالحبس
 لأنه يثبت بجنس الزمان اه أي لما نزل القسم للعصبة والمرافعة ولا شأن له في مدة الحبس بقوته ذلك
 وكذلك علو عدم الحبس بالاستمتاع من الاتفاق على قربه فافهم (قوله لحقت بقضى القاضي بقدرة)
 أي لقي صاحبته ومفهومة أنه لو لم يقل ذلك يسقط ما مضى مع أن هذا بعد الحاشية والطلب لما علت من أن
 القسم لا يسير بشا وأطلق القدر مع أنه كلاما يأتي (قوله وأبكر الخ) نص على الأولين لأن قهسا
 خلاف لأنه الثلاثة وعلى الأخيرة دفع ما يوههم من عدم مساواة الكفاية للسلة بسب ارتفاعها عليها
 بالإسلام أفاده في التهرول لم يلغى بقصر على قوله الجديدة والقديمة ليشعل ما لو كانت البكر والتيب جديدتين
 فإن تزوجهما معا نأفل (قوله لا إطلاق الآية) أي قوله تعالى ولن تستطيعوا أن تعدوا لى الحبة فلا تعلموا
 في القسم طاعة ابن عباس وقوله تعالى وعاشرهن بالمعروف وغاية القسم وقوله تعالى فان ختم أن لا تعدوا
 ولا إطلاقا لأحد التبيين ولا أن القسم من حقوق النكاح ولا خافوت يثبت في ذلك وأما ما روى من ثم والبكر سمس
 والتيب ثلاث فيتميل أن المراد التفضيل في البدائع دون الزيادة فوجب تقديم الدليل القطعي كافي البحر
 شرح درر البصائر أن الحديث لا يدل على نفي التسوية بل على اختيار الدور بالسبع والثلاث جميعا يشه وبين

ومجنونة لا تخاف ورتقا وقرنا)
 وصغيرة يمكن وطؤها ومحرمه
 ومظاهر ومولى منها ومقابلتين
 وكذا مطلق رجعة أن قصد
 وجبتها والا لا بحر (ولو أقام
 عند واحدة شهر) أي في غير سفر
 خاصته الأخرى (في ذلك) يزعم
 بالعدل بينهما في المستقبل وهدر
 عامنق وإن (ثم) لأن القسمة
 تكون بعد الطلب (وإن عاد إلى
 الجور بعد نهي القاضي إياه مرد)
 بقبر حبس جوهره تنفوت الحق
 وهذا لا يمتثل أنما غفلت ذلك لأن
 خيار الدورى تحققت بقضى القاضي
 بقدرة نهر جعنا (والبكر والتيب
 والجديدة والقديمة والمسألة
 الكفاية سواء) لا إطلاق الآية

ماروسا (قوله واللامه الخ) أي إذا كان له زوجتان أمة وحرة فلامه الحنف وهذا إذا تزأها
 السد من لا ولم أر من ذكره وكأنه لتفهوه (قوله أما النفقة) هي الأكل والشرب والبس والسكن
 (قوله فصالحا) أي أن كان كل من الزوج والزوجة غنيين فالواجب نفقة الأغنياء وقدرين نفقة الفقراء
 أو مختلفين فالوسط وهذا هو الحق به كما ذكرنا من كلام الحنف والشافع يجوز عليه قاضهم (قوله
 ولا قسم في السفر الخ) لأنه لا يتيسر لأبصارهم معه وفي الزامه ذلك من الضرر وما لا يتحقق نهر ولأنه قد يتحقق
 ما حداهما في السفر والآخرى في الحضر والفرار في الحزل لحفظ الأمعة وألوف النفس وأمن من سفر أحدهما
 شكرة عنها فتقسم من يخاف صعبته في السفر للسفر فخرج قرضها الزام للضرر الشديد وهو مندفع بالتأني
 الصريح فخرج وانظر ما لو سافر من هل يقسم (قوله والقرعة أحب) وقال الشافعي مستحقة لما رواه الجماعة
 من أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفره أقرع بين نسائه فمن خرج سهمها خرج بها معه قلنا كان استحبابا
 لتعذيب كلهن لأن مطلق الفعل لا يقتضي الوجوب مع أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن القسم واجبا عليه وقامه
 في النفع والبر وهذا هو قوله فقه قسدين من يخاف صعبته الآخر يخرج في أن من خرج قرضها الزام للضرورة السفر بها
 (قوله مع) مثل ما لو كان بشرط رشوة منه أو منها وإن بطل الشرط كالأوصفي في الفتح خلافا لما جحد
 الوفاة لا من إيجاب بناء على العرف ولا عرف هنا قدر نهم ذكر بعض الشافعية أنه يستنظم من هذه المسألة
 ومن ضلع الاجتناب على ما يجوز التزلزل عن الوفاة بما يراه من أنه أفي شيخ الإسلام ذكر ما من الشافعية
 والشيخ نور الدين الدمشقي من المالكية والشيخ من الحنابلة قلت واضطرب فيه وهي المتأخرين من الحنفية
 وافق الظاهر المسمى بدمه وساقى تمام الكلام عليه أن شاء الله تعالى في الوقت (قوله لأنه) أي سمها وهو
 القسم ما وجب أي لم يجب بعد فاسقط أي لم يفسد ما ساطها ح (قوله وفي البصر بثمانم) حيث
 قال ولعل المشايخ إنما اعتبروا هذا التفصيل لأن هذه الهبة إنما هي إسقاط عنه فكان الحق لمساواة وبطل
 أو لصاحبها فله أن يجعل حصة الواحدة من شئ ح (قوله ونازع في التبر) حيث قال أقول كون الخلة
 فيما ذابعت لصاحبها ممنوع عن البدائع في وجه المسألة بأنه لو ثبت لها فلها أن تستوفي ولها أن تترك
 أه ح أقول وقد نقل الحق ابن القيم ما ذكره الشافعية وأقره غيره قال وهو إذا كانت له
 الوهبة لم يله إلا الوهبة قسم لها البتة متوالين وإن كانت لتقبل أفضل فلهما البتة على قولين
 للشافعية والحنابلة والأظهر عندي أن ليس له ذلك الأرضي التي تليها في التوبة لأنها قد تستفر بذلك أه
 فما استظهره الحق يقتضي ترجيح ما في التبر الأولى (قوله لكن الخ) قال في الفتح لا ضم خلافا في أن
 العدل الواجب في البيوتة والتأني في اليوم والميلة وليس المراد أن يضطر لمن التبر بقدر ما عاشر فيه
 أحدهما بعاشر الآخر بل ذلك في البيوتة وأما التبر في الجلة أه يعني لو كنت عند واحدة كتر البار
 ككفأني بكت عند الثانية ولو أقل منه بخلافه في البذل نهر (قوله ولا يجامعها غفرونها) أي ولو نهارا ط
 (قوله يعني إذا لم يكن الخ) هذا التقيد لصاحب التبر بجمعا وهو ظاهر وأطلقه في النشر لئلا يظن ط
 ولو مرض هو في شئ ه هذا إذا كان له بيت ليس فيه واحدة هن والأفان لم يقدر على التوصل إلى بيت
 الأخرى يقيم بعد الأصحة عند الأخرى بقدر ما أقام عند الأولى مرضا كما قدمنا عن البصر (قوله ولا يقيم
 عند أحدهما كتر الخ) لم يمين ما لو أقام أكثر من ثلاثة أيام هل يدر الزائد أو يقيم عند الأخرى بقدر
 ما أقام عند الأولى ثم يقسم بينهما ثلاثة وثلاثة أو يومين وما لو أقامه اثني عشر يوما عند الأولى ثم يقسم
 أحدهما على سبيل القسم كما تقدم وهذا في الأمعة على سبيل القسم فلا يدر متى يؤيده ما في الحنفية من
 أن لو أقام عند الجديدة ثلاثة أيام أو سبعة أيام يقيم عند الأولى كذلك أه لكن ظاهره أنه لا أن يجعل الدور
 مستز ثلاثة أو سبعة وهذا احتياط لما ذكره المصنف ويؤيده ما قدمنا عن شرح دور الصار في التوفيق بين
 الأدلة في الحديث يدل على اختيار الدور بالسبع أو الثلاث تأمل وعن هذا نقل القسطنطين عن الحنفية
 والراجحة وغرهما أنه أن يقيم عند امرأة ثلاثة أو سبعة وعند أخرى كذلك أه والذي في الحنفية
 هو ما ذكرناه وفي تخاف الحاكم الشهيد يكون عند كل واحدة منهما يوما وليلة وأن شاء الله أن يجعل لكل واحدة

(واللامه والمكاتبه وأم الولد

والغيرة) والمعصية (نصفها

لنصرة) أي من البيوتة والسكن

معها أما النفقة فصالحا (ولا قسم

في السفر) دفعها لزوج (فله السفر

بين شامس والقرعة أحب)

تقليما لقولهم (ولو تركت

قسمها) بالأكسر أي فونها

(لنصرة) مع ولها الرجوع في ذلك

في المستقبل لأنه ما وجب لها

سقط ولو جعلته لم يجعله

لغيرها ذكر الشافعي لا وفي

البصر بثمانم ونارعه في التبر

(ويقيم عند كل واحدة منهما

يوما وليلة) لكن اغتاز به

التسوية في الليل حتى لو جاء

للأولى بعد القرب وللثانية بعد

العشاء فقد ترك القسم ولا

يجامعها غفرونها وكذا

لا يدخل عليها إلا بعد أن

اشتد في الجوهره لأبأس أن

يقيم عندها حتى أتى وقت

انتهى يعني إذا لم يكن عندها

من يؤيدها ولو مرض هو في شئ

دعا كلا في فونها لأنه لو كان

معهما وأراد ذلك ينبغي أن

يقبل منه نهر (وإن شاء ثالثا)

أي ثلاثة أيام وليلتها (ولا يقيم عند

أحدها كتر إلا بأن الأخرى

خلاصة

سنة ثلاثة أيام فقل وروى عن الأشعث عن الحكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا سلم حين دخل جنان شئت سبعاً وسبعة لهم اه ومقتضى روايته الحديث أنه التيسيع بل في غاية البيان أنه شاة ثلث لكل واحدة وإن شامس سمع إلى غير ذلك **(قوله زاد في الحاشية)** وهم أن عبارة الحاشية صريحة في الحصر كعبارة الخلاصة وليس كذلك فإن الذي فيها عليه أن يسوي بينهما فيكون عند كل واحدة منهما يوماً وليلة أو ثلاثة أيام ولياليها والراي في البداية إليه اه فالتظاهر أن هذا بيان للافضل لا لتفي الزائدة بقرينة عبارته المارة تأمل **(قوله وقده في الفتح)** أي قد كلام الهداية المذكور حيث قال اعلم أن هذا الإطلاق لا يمكن اعتباره على صراحته لأنه لو أراد أن يدور سنة مائة من إطلاق ذلك بل ينبغي أن يطلق له مدة أربعة أشهر وإذا كان وجوبه للتأني ورفع الوحدة وجبان تعبير المدة القرية وأطن أن أكثر من جمعة مضاة إلا أن يرضى اه فتقوله وأطن الخ انشراح إطلاقي عن مدة الإبله فينا سبه أن تكون أو في قول الشارح أو جمعة بمعنى بل كافي قول الشاعر كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية **ح (قوله وعنه في الصر)** حيث قال والتظاهر الإطلاق لأنه لا مضادة حيث كان على وجه القسم لأنها مطمئنة بمعنى ثوبها **(قوله وتقرؤه في التهر)** حيث قال في فني المضارة مطلقاً نظراً ليعني اه قلت وأيضاً فإن الأطنان بجبي التوبة منتفع مع طول المدة كسنة فلا احتمال موته أو موتها مع ما فيه من تغويت المعنى الذي شرع القسم لأجله وهو الاستئناس **(قوله وظاهر مجتمعا)** أي صاحب الفتح والصر كان في المعنى **ح (قوله في كل صباح)** قلعت ما يتأني هذا التقيد **(قوله وهو كس)** كذا قاله في التهر **(قوله في كل صباح)** ظاهره أنه عند الأمر به منه يكون واجباً عليه كأمير السلطان الرعية ط **(قوله ومن كل ما يتأني به)** أي راحته كدوم وبسبل وبوخذه منه أنه لو تأذى من راحته الدخان المشهورة منعها من شربه **(قوله بل ومن الحناء)** ذكر في الفتح بجنا أخذها عليه **(قوله ونعامة فيها علقته على المتقى)** وعبارة عن الحاشية مع ما يقتضي لو كان له امرأة وسراري أمر يوم وليلة من كل أربع عندها وفي البواقي عندهم شاء منهم وكذا لو كان له ثلاث نسوة أمر يوم وليلة عند كل منهن وبقية في يوم وليلة عندهم شامس السراري ولوله أربعة أيام عند كل يوم وليلة ولم يكن عند السراري الأوقعة المملو ويكره للرجل أن يبطأ أمراته وعند صاحبني يعقل أو أحي أو شرباً أو متناً أو أمته اه ثم قال ولا يجمع بين انشراح الألا الأرضي ولو قالت لا أسكن مع أمك ليس لهذا ذلك ولو أقام عند الأمة يوماً فغفقت بقم عند الحرة يوماً وكذلك العكس اه أي لو أقام عند الحرة يوماً فغفقت زوجته الأمة يتحول إلى الحقيقة ولا يكمل الحرة يومين تنزل بالبرية انتهاء منزلتها إن شاء كافي المراجع اه أقول وما نقله أو لا عن المتقى مبنى على رواية الحسن المرجوع عنها كأنه قد تم من أن الحرة يوماً وليلة من كل أربع ~~هكذا~~ اضطررت رأي التبريلاني صرح به في رسالته فيجدد المصراع بالقسم بين الزوجات وقال ولم أر من به على ذلك وبني الرسالة على سؤال في رجل له زوجتان وجوار يشم للزوجتين ثم يبيت عند جواريه ماشاء ثم يرجع إلى زوجته ويشم لها أجاب الجواز أخذ من قول ابن الأثير أنه إذا ذات عند واحدة ليلة يبيت عند الأخرى كذلك لأنه لا يجب أن يبيت عند كل واحدة منهما دائماً فإنه لو ترك المبيت عند الكل بعض الليالي واغترى من ذلك اه يعني بعد تمام دورهن وسواء انغترى بنفسه أو كان مع جواريه اه فاقسم والله به أنه أعلم

• (باب الرضاع) •

لما كان المقصود من النكاح الولد وهو لا يعبر غالباً في إنشاءه إلا بالرضاع وكان له أحكام تتعلق به وهي من إظهار النكاح المتأخرة عنه بحد وجب تأخيرها إلى آخر أحكامه ثم قيل كآب الرضاع ليس من تصنف مجد انما عمله بعض اصحابه ونسبه اليه لزوجته ولذا لم يذكر الحاكم أو الفضل في مختصره المسي بالكافي مع التزامه إيراد كلام محمد في جميع كتبه بمحذوفة التعاليل وعانتهم على أنهن أوائل مصنفاته وانما لم يذكر الحاكم اكتشافاً بما أورده من ذلك في كتاب النكاح فغ **(قوله يفتح وكسر)** ولم يذكره والضم مع جواز لأنه يجمع أن ترضع معه آخر كافي الصاموس وفيه أن فعله بامن باع في لغة تهمامة وهي ما فوق نجد ومن باب شرب في لغة نجد وجهاً من باب كرم نهر زاد في المصباح لغة أخرى من باب فغ مصدره رضاعاً ورضاعاً بالفغ

زاد في الحاشية (والراي في البداية) في القسم (البه) وكذا في مقدار الدور هذه تأنيين وقده في الفتح بجنا مدة الإبله أو جمعة وعنه في الصر وتقرؤه في التهر قال المصنف وظاهر بينهما أنهما لم يطعما على ما في الخلاصة من التقيد بالثلاثة أيام كما عولنا عليه في المختصر والله اعلم (فروع) لو كان له ليلاً كالحارس ذكر الشافعية أنه يقسم ثماراً وهو حسن وحقه عليه أن تليقه في كل صباح بأمرها به وله منعها من الفزل ومن كل ما يتأذى من راحته بل ومن الحناء والتش أن تأذي راحته نهر ورعامة فيما علقته على المتقى

• (باب الرضاع) •

(هم) لفتح وكسر

(قوله مص التدي) قال في المصباح التدي للمرأة ويقال في الرجل أيضا قال ابن السكيت يذكر بؤنث
 اه وهذا الترميز فاصبر لانه في اللغة يسم المص ولومن جهة فالاولى ما في التماموس هولة شرب اللبن من
 الضرع والتدي ط (قوله آدمية) خرجها الرجل والبهية بجر (قوله وآية) ذكره في التهرأخذ
 من اطلاقهم قال وهو حادثة القنوى (قوله والخن المص الخ) تعرض بالرد على صاحب البحر بحث قال
 التعريف منقوض طرد الذقد يوجد المص ولا رضاع ان لم يصل الى الجوف وعكسا الذقد يوجد الرضاع
 ولا مص كافي الوجور والسعوط ثم اجاب بان المراد بالمص الوصول الى الجوف من للتغذي وحده لانه سبب
 للوصول فاطلق البب واراد السبب واعتز به في التهران المص يستلزم الوصول الى الجوف لما في التماموس
 مصصته شربته شربا رفيقا وجعل الوجور والسعوط ملحقين بالمص ح وفي المصباح الوجور يفتح الواو
 الدواء يصب في الخلق واوترب المريض ايجاروا فقلت به ذلك وجرته أجره من باب وعد لغة والسعوط كرسول
 دواء يصب في الالف والسعوط كفتح د ومصدروا معطته الدواء يتعدى الى المفعولين (قوله
 في وقت مخصوص) قد يقال انه لاساحة اليه للاستغناء عنه بالرضع وذلك انه بعد المدة لا يسي رضع اعراض
 عليه في العناية نهر وفيه نظر والذي في العناية أن الكبر لا يسي رضع ما ذكره على من سوى في التصريح
 بين الكبر والصغر (قوله عن العون) كذا في اعادة النسخ وفي بعضها عن العيون بالياء بين العين والواو
 وهو اسم كتاب أيضا وهو الذي رأيته في التهر وفي تصحيح القدوري أيضا فافهم (قوله لكن الخ) استدراك
 على قوله وبقي وحاصله انها قولنا اني بكل منها ط (قوله أي مدة كل منهما ثلاثون) تقدير المضاف
 ليس لصفة الحل لان الاخبار بالزمان على المضي جميع بلا تقدير فافهم بل لبيان حاصل المعنى قال في النسخ ووجهه
 انه سبحانه ذكر اثنين وشرب لهما مدة فكانت لكل واحد منهما بكالها كالاجل المضروب بالثنين على شخصين
 بان قال اجلت الذين الذي على فلان والذين الذي على فلان سنة يفهم منه ان السنة بكالها لكل (قوله
 غير ان النص) أي عن الثلاثين في الاول يعني في مدة الحل أي اكثر مدة عام أي تحقق وثبت (قوله لا ياتي
 الولد الخ) الذي في النسخ الولد لا ياتي في بطن أمه اكتر من ستين ولو بقدر فلكة منزل وفي رواية ولو بشد رطل
 منزل وسفر حجه في موضعه اه وفلكة الغزل كقمة مرفوعة مصباح وهو على تقدير مضاف وقد جاء صريحا
 في شرح الارشاد ولود وفلكة منزل والغرض تقليل المدة مقرب قوله ومنه لا يعرف الاسما لان المقتدرات
 لا يبتدى العقل اليها فتح أي فهو في حكم المرفوع المجموع من التي صلى الله عليه وسلم (قوله
 والاية مؤولة) أي قابلة للتأويل بمعنى آخر فلم تكن قطعة الدلالة على المعنى الاول فجاز تخصيصها بخبر الواحد
 (قوله لتوزيهم) أي العلماء كالمساكين وغيرهما الاجل أي ثلاثون شهرا على الاقل أي أقل مدة الحل
 وهو ستة أشهر والاصغر أي كقمة الرضاع وهو ستان فالثلاثون بيان لمجموع المدين لكل واحدة
 (قوله على ان الخ) ترك في الجواب وفيه اشارة الى ما أورد في الفقه على دليل الامام المارمن أنه يستلزم
 كون لفظ ثلاثين مستعملا في اطلاق واحد في مدلول ثلاثين وفي أربعة وعشرين وهو الجمع بين الحقيقة والجهاز
 بلفظ واحد ومن أن اجماع العدد لا يتجزأ من معنى الاخر نص عليه كثيرون المحققين لانها بمنزلة الاعلام على
 مسمايتها اه وأجاب الرجعي بأن حله وقضاه ميتة أو ثلاثون خبرين أحدهما الثاني وحذف خبر الآخر
 فأحد الخبرين مسنعل في حقيقته والاخر في مجازة فلا جرح في لفظ واحد وعن الثاني بأنه اطلق التهر
 في قوله تعالى الخ أشهر معلومات على شهرين وبعض الثالث اه قلت وفيه أن التهر ليس من اسماء العدد
 فالتناسب الجواب بما قاله الجمهور من أن عشرة الاثني اريد به ثمانية كما اشار اليه في الفقه لكن هذا خاص
 بالاستسنا والكلام ليس فيه (قوله كما أفاده في رسم المتي) المقيد لذلك الامام فاضى خان في فصل رسم
 المتي من أول تناواه بطريق الاشارة لاصريح العبارة (قوله لكن الخ) استدراك على قوله الواجب
 على المقتدا فإنه يشد وجوب اتاعه سواء وافقه صاحباه أو خالفاه وهو قول عبد الله بن المبارك (قوله
 قبل بخبر المتي) أي قبل لا يتجزأ مطلقا كما حلت فهذا قول ثان قال في السراجة والاول أصح ان لم يكن المتي
 مجتهدا ومفادها اختيار القول الثاني أي الضمير ان كان مجتهدا ولا يعني أن تخيرا لمجتهد انما هو في النظر في الدليل
 وهذا معنى قول الحاروي والاصح أن العبرة بقوة الدليل لان قوة الدليل لا تظهر لغير المجتهد في المذهب تأمل وقام

مص التدي وشرا (من مص ندى
 آدمية) ولو كرا أو مية
 أو آيسة والخن المص الوجور
 والسعوط (في وقت مخصوص)
 هو (حولان ونصف عنده
 وحولان) فقط (عند هاهو
 الاسم) فتح وبقي كافي تصحيح
 القدوري من العون لستين
 في الجوهرة في الحلون ونصفه
 ولو بعد القظام محرم وعليه
 القنوى واستدلوا بقول الامام
 بقوله تعالى وحده فصلة ثلاثون
 شهرا أي مدة كل منهما ثلاثون
 شران النص في الاول قام بقول
 عائشة لا ياتي الولد اكتر من ستين
 ومنه لا يعرف الاسما والآية
 مؤولة لتوزيهم على
 الاقل والاكثر لم تكن دلالتها
 قطعية على أن الواجب على المقتدا
 العمل بقول المجتهد وان لم يظهر
 دله كما أفاده في رسم المتي لكن
 في آخر الحاروي فان خالفنا قيل
 بخبر المتي

نوالصحة أن العبرة بقوة الدليل
ثم الخلاف في التصريم أما لزوم
أجر الرضاع المطلقة فتقدر
بحولين بالأجاء (ويثبت التصريم
في المدة) فطولو (بعد الطعام
والاستغناء بالطعام على) ظاهر
(المذهب) وطوله الفتوى فغ
وبغيره قال المصنف كالرضع في
الزبيح خلاف المفسد لأن
الفتوى في اشتقاق ربح ظاهر
الرواية (ولم يبع الارضاع بعد
مدته) لأنه جزء أدى والاتفاق
به لغير ضرورة حرام على الصحيح
شرح الوهابية وفي البصر لا يجوز
التداوى بالحرم في ظاهر المذهب
اصح بول الماء كقول كاتر (ولاب
اجباريته على فطامه هانته
قبل الحولين إن لم يضره) أي الولد
(القطام كاله) ايضاً (اجبارها)
أي امته (على الارضاع وليس له
ذلك) يعني الاجبار بنوعه (مع
وجوبه الحرة) ولو (قبلها) لأن
حق الحرية لها جوهرية (ويثبت به)
ولوين الحريتين بزانة (وان قل)
ان علم وصوله لحظه من ثمه أو أوقفه

تصرر هذه المسألة في شرح ابن رجب في رسم المشرق (قوله والاصح أن العبرة بقوة الدليل) قال في البصر
ولا يثبت قوته ليله ما كان قوة تعالى والوالدان يرضعن الابن يدل على أنه لا رضاع بعد القيام وأما قوة تعالى
فإن أراد انفصالاً عن رضاعتها فاعلم قبل الحولين يدل تقيد به بالرضاع والقتا ورويه حصلاً لا يحتاج
إليه وأما استدلال صاحب الهداية بالإمام بشوة تعالى وجهه وقصة ثلاثون شهراً بناء على أن المدة لكل منهما
كاملة فتقدر مع الحق في باب يثبت التصريم أن الثلاثين لهما العمل ستة أشهر والعامان للضال اه
(قوله أما لزوم أجر الرضاع الخ) وكذا وجوب الارضاع على الام بزيادة شهر عن الجنب (قوله في المدة فقط) أما
بعد ما قلناه لا يوجب التصريم بحر (قوله في الزبيح) أي من قوله وكذا لخصنا أنه ان فطم قبل مضي
المدة واستغنى بالطعام لم يكن رضاعاً وان لم يستغن تثبت به الحرمة وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله
وعليه الفتوى (قوله لان الفتوى الخ) ولان الأكثرين على الاول كافي التهر (قوله ولم يبع الارضاع
بعد مدته) اقتصر عليه الزبيح وهو الصحيح كما في شرح المنظومة بحر لكن في التمهات في عن المحيط لو استغنى
في حولين حل الارضاع بعدها إلى نصف ولا تأثم عند العامة خلافاً لغيره في أبواب اه ونقل أيضاً على من اجارة
التاعدي واجب عليه إلى الاستغناء ومثبت على حولين وجب زان حولين ونصف اه قلت قد يوفق بجعل المدة
في كلام المصنف على حولين ونصف بشرطه أن الزبيح ذكره به هاهنا وحسنه فلا يضاف قول العاصم تأمل
(قوله وفي البصر) جابره وعلى هذا أي الرضع المذكور لا يجوز بالاتفاق بعد التداوى قال في الفقه وأهل
الطب يشترطون للمنفذ أي الذي نزل به بيب ثم مرضعة تفعل لوجع العين واختلق المشايخ فيه قيل لا يجوز
وقيل يجوز إذا علم أنه يزول به الرمد ولا يثبت أن حقيقة العلة مستدرة فالمراد إذا غلب على القطن والأفوه معنى
المنع اه ولا يثبت أن التداوى بالحرم لا يجوز في ظاهر المذهب أصح بول ما يولج به فانه لا يشرب أصلاً اه
(قوله بالحرم) أي الحرمان استعماله طاهر كان أو نجساً ح (قوله كاتر) أي قبل فعل البهر حيث قال
(خرج) اختلف في التداوى بالحرم وظاهر المذهب المنع في رضاع البصر لكن نقل المصنفه وهناعن
الحاوي وقيل يرضع إذا علم أنه الشفاء ولم يعلم دواء آخر كارضع البصر لمعان وعنه الفتوى اه ح قلت
يفظ وعليه الفتوى رأيت في نكتتين من المتن بعد القول الثاني كاذ كره الشارع كاعتد وكذا رأيت في الحاوي
التدسي فطم إن مافي نسخة ط تحريف فافهم (قوله ولاب اجباريته الخ) لانها لاحق لها في الترية
في حال رقها بل الحق لها ملكة وكذا الحكم في ولدها من غيره لا ملكة رضى قلت والظاهر ان للمولى
اجبارها أيضاً وان شرط الزوج حرة لا ولاد لأن الرضاع يزيلها ويضلعها عن خدمته (قوله على الارضاع)
الاملاق شامل لولده منها أو من غيرها ولو لأجنبي باهر أو بدونها لانه استخدمها بها أراد (قوله
بنوعيه) أي الاجبار على القطام وعلى الارضاع (قوله مع زوجته الحرة) أما زوجة الامه فالحق
لسدها وان شرط الزوج حرة لا ولاد فيما يظهر كاذ صكرناه أيضاً فافهم (قوله ولو قبلها) أي قبل
الحولين وهذا التعميم المستفاد من زيادة توضيح بالقصة الى عدم الاجبار على الرضاع أي ليس له اجبارها
عليه في القضاء ما لم يمتنع ذلك في المدة بان لم يأخذ ندى غيرها ولم يكن للاب وللصغير مال كسبياً في
في الحضانة والنفقة أما بالنسبة الى التويع الآخر وهو عدم الاجبار على القطام فاعلم يصح قبل الحولين وأما
بعد ما قلناه فالتأخر انه يجبر على القطام لما كان الارضاع بعدهما حرام على القول بان مدته الحولين تأمل ح
زيادة قلت وما استظهره مني على ظاهر كلام المصنف السابق وقد سنا الكلام فيه (قوله ولوين الحريين)
قال في البصر وفي الزانية والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى إذا رضع في دار الحرب واسلوا
وخرجوا الى دارنا ثبت أحكام الرضاع فيها بينهم اه ح (قوله وان قل) أشار به إلى قول الشافعي
واحسد الروايتين من أحد أنه لا يثبت التصريم الا بخص رضاعت متشعبة طهيت مسلم لا تخرم الحصة
والهتان وقول عائشة رضي الله عنها فكان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسج
بخصم وضعت معلومات يحرم فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقرأ من القرآن ثم مسلم
والجواب أن التقدير منسوخ صريح بنسخه ابن عباس وابن مسعود وروى عن ابن عمر أنه قال ان ابن الزبير
يقول لا بأس بالرضاعة والرضعتين فقال قضاء الله يحرم قضاءه قال تعالى وأنتهاكم لكم الا في أرضعتكم

وأخواتكم من الرضاعة فهذا إما أن يكون ردًا للرواية بنسخها أو لعدم صحتها أو لعدم إجازته بنسخه إطلاق
 الكتاب بخبر الواحد وهذا من قوله في الهداية أنه مردود بالكتاب أو منسوخ به أو ما مر منه غاشة فالمراد به
 نسخ الكل نسخاً قراحياً من لم يلغفه كان يقرؤه أو لا يقرؤه من بعض القرآن كما تقولوا الرافض وما قبل
 ليكره نسخ القرآن ومع هذا الحكم فليس بشيء لأن ادعاء بقاء حكمه بعد نسخه يحتاج إلى دليل وبتمام ذلك
 مبسوط في الفقه والتبيين وغيرهما (تنبيه) نقل ط عن الحنفية أنه لو قضى شافعي بعدم الحرمة برضعة
 نفذ حكمه وإذا رجع إلى حنف أمضاء اه فتأمل (قوله لا غير) يأتي بحتمه في قول المصنف والاحتقان
 والافتقار في أن وإن كانت واحدة وأما (قوله فلا تلتمخ) فتزويج على التقييد بقوله إن علم وفي القنية امرأة
 كانت تعلى عليها صبية واشترط ذلك بينهم ثم يقول لم يكن في تدبى ابن حنن أقمتها تدبى ولم يعلم ذلك إلا من جهتها
 جاز لا ينها أن يتزوج بهذه الصبية اه ط وفي الفتح لو أدخلت الحلة في في الصبي وشكت في الارتضاع
 لا تثبت الحرمة بالمثل ثم قال والتأجب على النساء أن لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة وإذا ارضعن
 فليصطنع ذلك وليشهره وبكفته احتياطاً اه وفي الصرع الغاية يكره للمرأة أن ترضع صبياً بلاذن زوجها
 إلا إذا خافت هلاكه (قوله لم يدر) أي لم يدر من أرضعها منهم فلا بد أن تعلم المرأة (قوله ان لم
 تظهر علامة) لم يدر من فصرها ويمكن أن تغل يتردد المرأة ذات اللبن على الحمل الذي فيه الصبية أو كونها
 ساكنة فيه فإنه أماره قوية على الارتضاع ط (قوله ولم يشهد بذلك) بالإناء للصبي والماء والجود والجود نائب
 الفاعل (قوله يجر) هذا من باب الرخصة كيلا يندب الكناح وهذه المسألة خارجة عن قاعدة الأصل
 في الإباحة الصريح ومنها ما لو اختلطت الرضعة بسبا يصحصر وهذا بخلاف المسألة الأولى فإنه لا حاجة
 إلى آخرها إلا أن سب الحرمة غير متحقق فيها كذا أفاده في الأشياء (قوله أمومية) بالرفع فاعل
 ثبت قال القسطنطيني والأمومة مصدر هو كون الشخص أما اه (قوله وأبوة زوج حرمته قبلها) من
 المراد به اللبن الذي نزل منها بسبب ولادها من رجل زوج أو صبي فليس الزوج قد لا يخرج بغيره (قوله له)
 يجر وأما إذا كان اللبن من رضاعه خلفه ذكر الشارح وبأن الكلام فيه (قوله له) أي للرضيع وهو
 متعلق بالأبوة ح أي لا منه مصدر معناه مكنونه أيا ط (قوله كاسبي) أي قوله تطلق لأن ح
 (قوله أي بسببه) أشار إلى أن من يعطى به الصبية ط (قوله ما يجر من السب) معناه أم الحرمة بسبب
 الرضاعة معتبرة بجرمة السب فمثل زوجة الأب من الرضاع لأنها حرام بسبب السب فكذلك بسبب
 الرضاع وهو قول أكثر أهل العلم كذا في المبسوط يجر وقد استشكل في الفتح الاستدلال على تحريمها
 بالحديث لأن حرمتها بسبب الصبرية لا بالسب ومحرمات السب هي السبع المذكورة في آية التحريم بل قيد
 الأصحاب فيها يخرج حلية الأب والأب من الرضاع فيفصلها وتماهيه فيه (قوله ردوا الشيطان) أشار به
 إلى أنه حديث لكن فيه تغيير اقتضاه تركب المتن وهو زيادة القاء ووضع المضمر موضع الظاهر وأصله يجر
 من الرضاع ما يجر من السب ح وتقدم أنه يجوز رواية الحديث بالمعنى للعارف على أن المصنف لم يقصد
 رواية الحديث ط (قوله يشارك السب الرضاع) بسبب السب ورفع الرضاع ح ولعلنا نثبت
 إليه المضارعة وإن كان مضاعفة من الجائز لأنه القرب والسب هو الأصل المعترف به التحريم والمضارعة غالباً
 تتكون من العارض ط (قوله في صور) أي سببها وإنما كانت إحدى وعشرين باعتبار تعلق الرضاع
 بالإنسان والمضاف إليه أو هما كاسباً أي بفساده ولا يفتي عليك أن المذكور في التبيين صورتان قوله
 وأم أح ذكره قوله وأم أخت إذ كل واحدة من هذه المذكورات كذلك كان أخت البنات مثل أخت الابن
 وأم النخلة مثل أم النخل وقس عليه ح (قوله كأم نافلة) أشار بالكفا إلى عدم المحصر في ذلك لما قال
 في الفتح إن الحرم في الرضاع وجود المعنى الحرم في السب فإذا اتفق في شيء من صور الرضاع اتفقت الحرمة
 فيستفاد أنه لا محصر فيما ذكر اه فافهم والناقلة الزيادة تطلق على ولد الزنا فإنه على الولد الصلي وتقدم
 أن كل صورة من هذه السبع تنسج على ثلاث صور فلو لم يكن إذا كان نسباً وله أم من الرضاع تحمل ذلك بخلاف
 أمته من النسب لأنها حلية أهلك وإن كان رضاعاً فإن رضع من زوجة أبك وهذا الرضيع أم نسبية
 أو رضاعية أخرى تحمل لك (قوله وجدة الولد) صادق بأن يكون الولد رضاعياً بل رضع من زوجتك وله

لا غير فلا تقسم الحلة ولم يدر
 أدخل اللبن في حلقه أم لا لم يجر
 لأن في المانع شك ولو لم يجر
 أرضعها أكثر أهل قرية ثم لم يدر
 من أرضعها فأراد أحدهم تزويجها
 أن لم تظهر علامة ولم يشهد بذلك
 جازانية (أمومية الرضعة
 للرضيع و) ثبت (أبوة زوج
 مرضعة) إذا كان (لبنها منه) له
 والا لا كاسبي (فيصر منه)
 أي بسببه (ما يجر من السب)
 رواه الشيطان واستثنى بعضهم
 إحدى وعشرين صورة وجهها
 في قوله

يشارك السب الرضاع في صور
 كأم نافلة أو جدة الولد

حقة نسبية أجنبية أم أخرى ارضعته وأن يكون نسبها جدة رضاعة بخلاف النسبة لفلان لك لانها
 أمك أو أم زوجك واسترحمة الولادة من أم الولد لانها حلال من النسب وكذا من الرضاع **(قوله وأم اخت)**
 صادق بأن يكون كل منهما من الرضاع كان يكون لك أخت من الرضاع لها أم أخرى من الرضاع ارضعها
 وهذا وإن تكونوا لأخت فقط من الرضاع لها أم نسبية وإن تكون الام فقط من الرضاع كان تكون لك
 أخت نسبية لها أم رضاعة بخلاف النسبة لانها أمك أو حبله **أيك (قوله وأخت ابن)** أي كل منهما
 رضاعي أو الأول رضاعي والنسبي أو العكس بخلاف ما إذا كان كل منهما نسبيا فخل أخت الابن
 لانها أمك أو أم زوجك ومن هنا يعلم ما إذا ارضع ولدك من أم أمه فإن أمه لا تحرم عليك كونها أخت ابنك
 رضاعا فإداه الرمي ط وأخت البنت كأخت الابن وأوردناه بتصوير الحبل في أخت ابنه وبنته نسبيا بأن
 يدعى شر يمان في أمه ولدها فإذا كان لكل منهما بنت من غير لامة حل لشر يمان التزوج بها وهي أخت ولده
 نسبيا الأب والفرز بها في شرح الوهبانية واجب عنها شر يمانه **(قوله وأم اخ)** الكلام فيه كالسلام
 في أم الأخت وفيه ما مر عن ح **(قوله وأم خال)** فيه الصور الثلاث ما إذا كان نسبين فلا تخل لأن أم
 خالك من النسب جدتك أو منكوسة جدك **(قوله وعمة ابن)** فيه الصور الثلاث أيضا بأن يكون كل
 منهما رضاعيا كان رضع صبي من زوجك ورضع أيضا من زوجة رجل آخره أخت فهد الأخت عمة ابنك
 من الرضاع أو الأول رضاعي فقط بأن يكون ذلك الرضيع ابنك من النسب أو الثاني فقط بأن يكون ابنك من
 الرضاع لعمه من النسب بخلاف ما لو كان كل منهما من النسب فإن العمة لأخت لك لانها أمك **(قوله)**
استثناء منقطع الخ جواب عن قول البيضاوي أن استثناء أخت ابنه وأم أخيه من الرضاع من هذا
 الأصل ليس بصحيح فإن حرمتهما في النسب بالمصاهرة دون النسب اه فعدم الصحة مبني على جعل الاستثناء
 متصلا وفيه جواب ابضاء ن قوله في الغاية أن هذا يقتضي تخصيص الحديث بدليل مقلي - ويان الجواب ما قاله
 الزيلعي أن هذا هو فن الحديث وجوب عموم الحرمة لاجل الرضاع حيث وجدت الحرمة لاجل النسب
 وحرمة أم أخيه من النسب لاجل أنها أم أخيه بل كونها أمته أو موطوءة أي لا يرى أنها تحرم عليه
 وإن لم يكن له أخ وكذا أخت ابنه من النسب إنما حرمت عليه لاجل أنها بنته أو بنت امرأته بدليل حرمها
 وإن لم يكن له ابن وهذا المعنى وجب الحرمة في الرضاع أيضا حتى لا يجوز له أن يتزوج ببنه لا موطوءة أي به
 ولا بنت امرأته لك ذلك من الرضاع فبطل دعوى التخصيص اه وحاصله يرجع إلى أن الاستثناء منقطع قال
 الشارح لعدم تناول الحديث في هذا وقد اعترض ح قول الشارح بمصداق البيضاوي أن حرمة من ذكر
 بالمصاهرة بأن فيه ظهرا من وجهين الأول أن المصاهرة لا تصور في عمة ولده لانها أخته الشقيقة أولاد
 أولاد وكذا في بنت عمة ولده لانها بنت أخته الشقيقة أولاد أولاد الثاني أن المصاهرة في الصور السبعة
 الباقية إنما تصور على تقدير واحد فقط وعلى التقدير الآخر أو التقديرين الآخرين فالحرمة بالنسب
 لا بالمصاهرة بيان ذلك أن أم أخك إنما تكون حرمتها بالمصاهرة إذا كان الأخ أو أختها من أمه حيث
 أمر أمك بخلاف الأخ الشقيق أو أمه فإن حرمة أمه بالنسب لانها أمك وحرمة أختك النسبية
 إنما تكون بالمصاهرة إنما كانت أخت الابن لأمته لانها زوجتك بخلافها شقيقة أولاد فانها
 بتك وحرمة جدتك إنما تكون بالمصاهرة إذا كانت أم أمه لانها أم أمه أمك بخلافها
 أم أمه لانها أمك وحرمة أم عمك إنما تكون بالمصاهرة لو أمه لاب بخلافه لوشقيقا أولاد
 لانها جدتك ومن ثم لم يعمد إلى الحال وحرمة بنت أخت ولدك إنما تكون بالمصاهرة لو كانت أخت لأم لها
 تكون بنت زوجك بخلافها شقيقة أولاد لانها بنتك وحرمة أم ولدك إنما تكون بالمصاهرة إذا كانت
 أم ابنك لانها حبله أمك بخلاف أم بنتك فانها بنتك فقد ظهر أن التعليل بهذه الأغراض صحيح بل التعليل
 الصحيح ما ذكره بقوله فإن حرمة أم أخته الخ كما ينبغي اه أقول والجواب عن الأول أن قول الشارح
 أن حرمة من ذكر بالمصاهرة المراد به ذكره أم أخيه وأخته لانه هو الذي سبق ذكره دون بقية
 الصور الاربعة ولانه ذكر بعد تعليل آخره لا للبيوع وهو قوله فإن حرمة أم أخته وأخيه الخ مع قوله
 وقس عليه أخت ابنه الخ كما ستوضحه وعن الثاني أعني قوله أن المصاهرة إنما تصور على تقدير واحد فقد

وأم أخت وأخت ابن وأم أخ
 وأم خال وعمة ابن اعتمد
 (الأم أخيه وأخته) استثناء
 منقطع لأن حرمة من ذكر
 بالمصاهرة لا بالنسب فلم يكن
 الحديث متناولا لما استثناء
 الفقهاء فلا تخصيص بالتعليل كاقيل
 فإن حرمة أم أخته وأخيه نسبيا
 لكونها أمته أو موطوءة أي به

[illegible]

وهذا المعنى مفقود في الرضاع

(و) قس علیہ (اُخت ابنہ) ویتہ

(وَجَدْتُهُ أَبْنَاهُ) وَبَنُوهُ (وَأَمَّعَهُ)

وعنه وأما حاله وخالته وكذا

عمة ولده و بنت عمته و بنت اخنت

ولده وام أولاد أولاده فهو لامن

الرضاع - لال للرجل وكذا أخو

ابن المرأة لها فقه هذه عشر حور

اصل باعتبار الذكورة والانوثة

في عشرين وباعبار ما يحل له

ام آخه

—

وهكذا نزل الضمير فتقول في أم أخيه أبو أخيه وفي اخته اخته أخوانها وفي جدة أمه جدتها الخ وحاصل
التقرير الثاني أن نظرا في كل صورة وتطرأ في نسبة المرأة فيها إلى الزوج فحسبها باسم تلك النسبة مثلا
إذا تزوج أم أخيه أو اخته تكون المرأة قد تزوجت أخاها وهذا أيضا إذا تزوج اخته أو بنته تكونت
قد تزوجت أم أخيه أو اخته وهكذا ولا يفتي في هذا تكرار عرض وانما اختلف التعبير فقط فافهم (قوله
وتزوجها بابي أخيه) كذا في بعض النسخ ومثل في الصروعه والوقوف لما تزوج ح كملت وفي بعض النسخ
باب أخيه وهو كذلك في النهرو ولا وجه له فان هذا لا ينافي بل تزوجه بأم أخيه على التقريرين لما نزل ووضع
في بعض نسخ البحر التصدير بأخيها وهو موافق لما تزوج ط كما مر فبعض ما علت (قوله وكل منها) أي
من الأربعين ح وفي بعض النسخ منهما بعضا لثنية أي كل من الاعتبارين اللذين يبلغ الصدق فيها أو بعين
فافهم (قوله الحايض والمجرد) أي المقدر بعد الاستثناء المذكور عليه بالمتفق منه والتقدير فبعض
من الرضا ما يحرم من السبب الام أخيه من الرضا فانما لا يحرم اه ح (قوله تعلقا متعينا) على أنه
صفة أو حال لأنه معرفة غير محضة لأن التعريف الإضافي هنا كالتعريف النسبي وأما تعلقه الصنعي
فما استقر أمحذوف وجوبه وانما ذلك في ح عن البحر (قوله كالاخ) الاولى أن يقول كالاخ أو يقول
في الاول كان يكون له أخ نسيه لأن قال مراده الضمير في المضاف إليه ذكره وأما ح (قوله كان
يكون له أخ نسيه أم رضاعة) ينبع في هذه العبارة النهي قال ح وصوابه كان يكون له أخ رضاعي فام
نسيه كالأختي (قوله وهذا من خواص كائنا) اعلم أن ابن وهبان في شرح منقولته أوصلها إلى نيف
وسنتين ومنها صاحب البحر وزاد عليها حتى أوصلها إلى إحدى وعشرين وقال أنه من خواص هذا الكتاب
وأوصلها في النهي إلى مائة وعشرين وقال إجماع من خواص كتابه فأراد التذرع أن يصلها إلى مائة وعشرين من زيادة
الماثية من الصور لتكون من خواص كتابه كالأختي لكتبا ما تعلقه أفاده ح أي بل في العدد مائة
وعشرين (قوله وهو ظاهر) كان يكون له أخ رضاعي رضع مع بنت من امرأة أخرى (قوله فهو) أي
قوله نسيه ط (قوله لزوم التكرار) لأنه إذا اتصل بالمضاف فشق كان المضاف إليه من الرضا أو المضاف
له فقط كان المضاف من الرضا وهذا داخل في قوله وفي كل أخيه رضاعا ح (قوله ليكون له
أخوين) أي شقين أن كان الذين الذي شرهما منهن رجل واحد وأولام لم يكن كذلك وقيد بكونه لأب
كأذا كان لرجل أمرأتان ولد تامنه فارضعت كل واحد صغيرا فام الصغيران أخوان لأب لو كان
أحدهما أختي لرجل النكاح بينهما كأذكره مسكين ح (قوله وان اختلف الزمن) كان أرضعتا أولد
الثاني بعد الاول بعشرين سنة مثلا وكان كل منهما في مدة الرضا (قوله وولد رضعا) أي من السبب
أما الذي من الرضا فانه وإن كان كذلك لكنه فهم حكمه من قوله ولا حل بين رضعي امرأة ح وأطلقه
فأفاد التحريم وإن لم ترضع ولها النسب بخلاف ما إذا كان الولدان أجنبيين فانه لا بد من أرضعتهما
من امرأة واحدة كما أفاده الجلة الاولى ولهذا لم يستغن عن هذا الجلة ومافي البحر والمنعقدة في النهي
ومثل أيضا ما الولد قبل أرضاعها للرضعة أو بعد مولد بسنتين (فرع) في البحر عن آخر الميسر ولو كانت
أم البنات أرضعت أحد البنين وأم البنين أرضعت إحدى البنات لم يكن للابن المرتض من أم البنات أن يتزوج
واحدة منهن وكان لأخوته أن يتزوجوا بنات الأخرى إلا الآية التي أضعفتها عنهم وحدها لأنها اختيم
من الرضا (قوله أي التي أرضعها) تنصب للمضاف إلى الضمير (قوله ولينكر) المراد بها التي
في قبضه خط نكاح أو سفاح وإن كانت العدة غير باقية كان زالت بصورته حوى والطريقة لا تعنى
إلى زوجها حتى لو طلقت قبل الدخول لتزوج برضعيها لأن البن ليس منه فمستأنى ط أما لو طلقت
بعد الدخول فليس له التزوج بالرضعة لأنها صار من الرباب التي دخل بها بها بحر من الحائنة (قوله
والالا) أي وإن بلغ تسع سنين قتلها لئلا يحرم جوهره لأنهم فضائل أن اللين لا يتصور إلا ممن
تصور منه الولادة فيحكم بأنه ليس لنا كما لو نزل للكرام أو أصغر لانيث من أرضاعه تحريم كما في شرح
الوجانية (قوله ولو محالوا) سواء حل قبل موتها فشره النبي بعد موتها أو حل بعد موتها بحر
(قوله فيصيرنا كنها) أي نأكل الرضاة المعلومه من المنام أفاده ح (قوله محرما الميتة) لاجتماع امرأته

وتزوجها بابي أخيه ما كان
منها يجوز أن يعلق الحايض
والمجرد ما عني من الرضا تعلقا
حصولا بالمضاف كالام كان
تكون له اخت نسيه لها أم رضاعة
أو بالمضاف إليه كالأخ كان يكون له
أخت نسيه أم رضاعة أو بها كان
يجمع مع أمر على نسيه أجنبية
ولا خه رضاعا أم أخرى رضاعة
فهي مائة وعشرون وهذا من
خواص كائنا وتعلقا اخت أخيه
رضاعا يصح اتصاله بالمضاف
كان يكون له أخ نسيه له اخت
رضاعة وبالمضاف إليه كان يكون
لأخيه رضاعا اختا أو بها
وهو ظاهر (و) كذا (نسيه) بأن
يكون لأخيه له اخت لا أم فهو
مثل جلا لا أحد هذه الزوم
التكرار كما لا يخفى (ولا حل بين
رضعي امرأة) لتكونها أخوين
وان اختلف الزمن والأب (ولا
حل بين الرضاة وولد رضعتها)
أي التي أرضعها (وولد لها)
لأنه ولد لأخ (ولن يكره) تنبع
سنتين فأكبر (محرم) والالا
جوهرة (وكذا) يحرم (البن مينة)
ولو محالوا فيصيرنا كنها محرما للميتة

حرمها اذا كانت مدخولة واللين من غيره وهو ظاهر البطلان فالصواب اسقاطها **ا** ح قلت والشارح
متابع للعرو والهر والمقدسي وأجاب عنه **ط** بإمكان أن تكون حبلى من زناها قبل زوالها لين فأرضعتها به
فقد حرمتا واللين منه عدم تحقق الدخول **ا** وقوله أن الحمل من الزنا دخوله باوحد الدخول المذكور
على الدخول في النكاح اللاحق لا فائدة فيه بعد تحقق الدخول في الزنا السابق وأجاب الشافعي بالحل على
ما إذا طلق ذات لينه ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج آخر وبقي لينها فأرضعت به حترت فوقفه ما علمت والاحسن
الجواب بأن قوله أن دخل بالأم على تقدير قولنا واللين من غيره وقوله أو اللين منه عطف على هذا المقدر وهو
القرينة على هذا التقدير لتصل المقابلة بين المتعاطفين ولو قال واللين منه أو لا لكن أو شئ وأولى (قوله
والا) أي وان لم تكن مدخولة ولينها حينئذ من غيره قطعاً وهذا شامل لما إذا كان الارضاع قبل الطلاق
أو بعده فإن كان قبله انفسخ نكاحها لكونه باسماً بين البنت واتها رضاعاً وله أن يعيد العقد على البنت لعدم
الدخول بالأم وان كان بعده لا ينفسخ نكاح الفت وحسرت الأم أبداً في صورتين للعقد على البنت وكلام
الشارح قاصر على الصورة الاولى **ا** ح (قوله ان يوطأ) فلو طئت لها كالأمر مطلقاً لكن لا نفقة
لها في هذه العدة إذا حلت القرعة من قبلها والأفلا في النفقة **ب** (قوله لحي والقرعة منها) عند ركزتها
وبه يعلم أنها لو كانت مكرهة أو نائمة فأرضعتها الصغيرة وأخذت خصر لينها فاجر به الصغيرة أو كانت الكبيرة
مجنونة كان لها نصف المهر لانتفاء إضافة القرعة إليها **ب** (قوله لعدم الدخول) تعليل لتصف
المهر وأما له أصل احتفاظها فهي وقوع القرعة لا من جهتها والارضاع وان كان فعلها به وقع الفساد لكن
لا يؤثر اسقاط حقها بعد خطبائها بالاسكام كالوفاة قلتم تزويجها ولا نهى مجبورة طبعاً عليه وانما سقط مهرها
بإرتداد أو بها وطأها فمأهلهم أنها لا فعل منها أصلاً لأن الردة مخطورة في حق الصغيرة أيضاً وإضافة الحرمة
الردة لها التابعة لأبوها والارضاع لا يخلو فيفسخ النظر فيفسخ المهر **ا** مخلصاً من الغش
وعنه (قوله لعدم الدخول) إذا تباين في الرضعة (قوله وكذا على الموير) أن يرجع الزوج عليه
بما لم يزوج وهو نصف صداق كلٍّ منهما كقصدناه **ب** (قوله وسنأه أيضاً أن اشترط فيه أينما تعدد التساد
قوله ان تعدت الفساد) فمد في الرجوع عليها ما سقط مهرها قبل الوطء فلا يشترط تعدد الفساد
ط عن أبي السعود (قوله بأن تكون مائة) فلا رجوع على المجنونة والمكرهة والنائمة وقوله أن اشترط
المعلمين عن قوله عاقلة مستبقة أفاده في البر (قوله ولم تعدد الخ) فلو أرضعتها على ظن أنهم باعنة
ثم ظهر أنها باعنة لا تكون متعمدة **ب** (قوله بشرط فيه) أي في التعيين به التعدي كحافر البئر ان كان
في ملكه لا يمين والآخر ونماه في الضر (قوله والقول لها) أي في أنهم يتعمد مع غيرها **ب** (قوله
طلق ذات لين) أي منه بأن ولدت منه لأنه لو تزوج امرأته ولم تلد منه قط ونزل لها لين وأرضعت ولداً لا يكون
الزوج بالمولود لأن نسبه اليه بسبب الولادة منه وإذا انتفت التفت النسبة فكان يكن بالبركر ولو لهذا
لو ولدت للزوج فنزل لها لين فأرضعت به فجب لينها ثم دثر فأرضعت صبية فأن لا يزوج المرأة التزوج به هذه
الصية ولو كان صبياً كان له التزوج بأولاد هذا الرجل من غير الرضعة **ب** عن الحنفية (قوله ويكون
ربما للنائي) فيصل التزوج بين النائي من غير الرضعة **ب** (قوله والوطئ بشبهة كالخلال) صورته
وطئت امرأته بشبهة فخلت وولدت ثم تزوجت ثم أرضعت صبياً كان اباً للوطئ بشبهة لا للزوج ومثله صورة
انزاع **ح** (قوله فتح) وذلك حيث قال ولين الزنا كالمخلال فإذا أرضعت به بنتا حرمت على الزاني
وأبانه وأشبهه وان سفلوا وفي التعيين عن الجرياني ولم الزاني التزوج بها كملود من الزنا لأنه لا يثبت
نسبها من الزاني والصرح على أبيه الزاني وأولاده للزنية ولا جارية بين ما بين المم وإذا ثبت هذا في المدة
من الزنا فكذلك في الرضعة بلين الزنا قال في الخلاصة وكذلك قبل من الزنا وأرضعت لابل الزنا تحرم على الزاني
كما تحرم بنتا عليه وذكر الورى أن الحرمة تنبت من جهة الأم خاصة ما لم يثبت النسب فحينئذ تنبت من الاب
وكذا ذكر الاستيعاب ومباح الناس وهو أوجه لأن الحرمة من الزنا لا بعينه وذلك في الولد نفسه لأنه مخلوق
من مائه دون اللبن أذليس اللبن كما تنبت منه لاه فرع التعدي وهو لا يقع إلا بعد خل من أعلى العدة لا من
أسفل البدن كالحقنة فلا حرة بخلاف ثابت النسب لأن النص أثبت الحرمة منه وإذا جاز عدم

فتح

والاجاز تزوج الصغيرة نائياً

(ولامسر للكبرى ان لم يوطأ)

لحي والقرعة منها (والصغيرة

نصفه لعدم الدخول ورجع)

الزوج (به على الكسرة) وكذا

على الموير (ان تعدت الفساد)

بأن تكون عاقلة طائعة متبقة

عاقلة بالنكاح وفساد الزرع

ولم تسقط دفع جوع أو هلاك

(وإذا) لان السبب بشرط فيه

التعدي والقول لها ان لم يظهر

منها تعدد الفساد مع رج (طلق ذات

لن فاعتدت وتزوجت) بآخر فخلت

وأرضعت تحكمه من الاول) لانه

منه يمين فلا يزول بالشك ويكون

ربما للنائي (حتى تلد) فيكون

اللين من النائي والوطئ بشبهة

كالخلال قبل وكذا الزنا والوجه لا

حرمة لرضعة بلين الزاني على الزاني فقدمها على من ليس الدين منه أولى خلافا لما في الخلاصة ولانه مخالف
 السطور في الكتب المشهورة اذ يقتضي تحريم بنت المرضعة بلين غير الزوج على الزوج بطريقين أولى اه كلام
 القح ملخصا واصلا ثم ان حرمة الرضعة بلين الزاني على الزاني وكذا على اصوله وفروعها روايتين كما صرح به
 القهستاني ايضا وان الوجه رواية عدم الحرمة وان ما في الخلاصة من أنها لو وضعت لابن الزاني فحرم
 على الزاني مردود لان السطور في الكتب المشهورة أن الرضعة بلين غير الزوج لا تحرم على الزوج كما تقدم
 في قوله طلق ذات البين الخ وكلام الخلاصة يقتضي تحريمها بالاولى وما في الفتاوى اذ اخالف ما في المشاهير
 من الشروح لا يشيل هذا فقر بركلام القح وقد وقع في فهمه خطب كثير منه ما ادعاه في الصبر من ان يحمل
 الخلاف اصول الزاني وفروعه وانها لا تحمل للزاني اتصافا اه والحاصل كما قال في الصران المحقق في المذهب
 أن لبن الزاني لا يتعلق به التحريم ونظائر المعراج والخاتمة أن المحققين ثبوت اه قلت وذكر في شرح المنية أنه
 لا يصلح عن الدراية اذ اوافقنا رواية وقد علمت أن الوجه مع رواية عدم التحريم (قوله قال زوجته) التقيد
 بالزوجة لقوله بعده فترق بينهما الا فتواه ذلك لا يجنب قبل العقد عليها كذلك (قوله هكذا) انظر النبات
 في الهداية وغيرها أقيد بذلك الرد على من جعل ~~ككراه~~ الاقرار سائبا أيضا مثل قوله هو حق ونفوه وجرم
 في الجبر بانه ليس مثله وهذه المسألة صارت واقعة الفتوى في زمن العلامة عبد البر بن الشخصية طالعها
 بعض معاصريه وعقد لها مجالس عديدة بأمر السلطان قايتباي وكتب خطوط العلماء من المذاهب الاربعه
 كما ذكره المقدسي في شرحه وسرد فيه فصوص أئمتنا قال في ظاهر هذه العبارات أن النبات على الاقرار
 المانع من الرجوع هو أن يقول ما قلته حق أو ما قررت به ثابت وما تكرار الاقرار فلا يكون مانعا اه وقد
 لوح المصنف في مسائل شتى من الخ آخر ~~ككراه~~ كتاب التي قال الواقعة ولما صارت على شيخ الاسلام زكريا
 الشافعي فأجاب بما فيه كفاية اه قلت ورأى في فتاوى شيخ الاسلام زكريا فتنال بعد عرض القول
 من كلام أئمتنا ما صورته صرح بهذه القول ومنطوقها مع العلم بوقوع العطف القديري في الكلام التصح
 ومع النظر الى ما هو واجب من الجمع بين كلام الأئمة المذهبين وغيرهم ومن النظر الى المعنى المفهوم من
 كلامهم شاهد بان المراد بالنبات والدوام والامرار واحد بان المترادف هو الرضا ونفوه وان ثبت على اقراره
 لا يشيل رجوعه عنه والا قبل وبان النبات عليه لا يحصل الا بالقران بان يشهد في نفسه بذلك أو يقول هو حق
 أو كقالت أو ما في معناه كقول هو صدق أو صواب أو صريح أو لا شك فيه عندي الا لا ريب أن قوله صدق كد
 من قوله هو كقالت فكلام من جمع بين هو حق وكقالت كما فعل السراج الهندي يحول على التأنيد وكلام
 من اقتصروا على بعضها ولو بطريق الحصر مؤول بتقدير أو ما في معناه كما قلنا في قوله تعالى قل انما يوسوس الي أنما
 الحكم الله واحد وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما الرباقى السبئية وليس في منطوق النصوص المذكورة
 أن التكرار بشيئ مما هو قوله هو حق أو ما في معناه حتى يمنع الرجوع بعده نعم يؤخذ من قول صاحب الميسر
 ولكن النبات على الاقرار كالجذبة بعد العقد اه إذا أقر بذلك قبل العقد ثم أقر به بعده بشيئ مما هو ذلك
 اه قلت لكن مراد صاحب الميسر بقوله كالجذبة الخ أي مع النبات لا مراده بيان أن الاقرار قبل العقد
 بمنزلة الاقرار بعده في اثبات الحرمة لان عبارته هكذا ولكن النبات على الاقرار كالجذبة بعد العقد واقراره
 بالحرمة بعد العقد صحيح موجب للفرقة فكذلك إذا أقر به قبل العقد وثبت عليه حتى تزوجها ثم قال في مسألة
 الاقرار بعد العقد وثبت على هذا النطق وقال هو حق وشهدت عليه الشهود بذلك فترقت بينهما اه
 وفي البعد اه أم الاقرار فوه وأن يقول لامرأتها تزوجها هي اختي من الرضا وثبت على ذلك وبصر عليه
 فترقت بينهما وكذلك إذا أقر به قبل النكاح وأصر على ذلك ودأب عليه لا يجوز أن تزوجها اه قلت
 ووجه ذلك أن الرضا لما كان مما يجبي لانه لا يعلمه الا بالسمع من غيره لم يمنع التناقص فيه لاحتمال أن لما أقر
 به بناء على ما أخبر به غيره تبين له كذب فرسح عن اقراره ولا فرق في ذلك بين كونه أقر مرة أو أكثر بخلاف
 ما ادشده على اقراره أو قال هو حق أو نفوه فانه يدل على صدق الخبر وانما لا يشيل رجوعه بعده
 (قوله فترقت بينهما) أي ولو جحد بعد ذلك لا شرط للفرقة وهو النبات قد وجد فلا تنفعه الجحد بعده ذخيرة
 (قوله لاجاز) أي صح السكاح (قوله لا الحرمة ليست اليها) أي لم يجعلها الشارع لها فلا يعتبر اقرارها

(قال) لزوجه هذه رضية ثم
 رجع عن قوله (صدق) لان الرضا
 مما يجبي فلا يمنع التناقص فيه
 (ولو ثبت عليه بان قال) بعده
 (هو حق) كقالت ونفوه هكذا
 فصر النبات في الهداية وغيرها
 (فترقت بينهما) فترقت المراد بذلك
 (ثم) كدنت نفسها وقالت أخطأت
 وتزوجها جاز كالزوجة قبل أن
 تكذب نفسها وان أصرت عليه
 لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه
 يفتي

قال الحنفى قل انما يوسوس الي الخ
 كذا ينط المؤلف ولكن التلاوة
 قل انما لا يشر مثله كم يوسوس
 الى الخ

بها ط (قوله في جميع الوجوه) أي سواء أقرت قبل العقد أو لا وسواء أصرت عليه أو لا بخلاف الرجل فان اصراره مثبت للحرمة كاعتك وفيهم بحافي المصراع الثانية أن اصرارها قبل العقد مانع من تزوجها به ونحوه في الذخيرة لكن التحليل المذكور يؤيد عدمه (قوله بزانية) ذكر ذلك في البرازية آخر كتاب الطلاق حيث قال فالتزويج له أي رضاعاً وأصرت عليه يجوز أن يتزوجها إذا كان الزوج يشكره وكذا إذا أقر به ثم كذب نفسه لا يصدق على قولها لأن الحرمة ليست الباطنية بل بعد النكاح لا يلتصق به وهذا دليل على أن لها أن تزوج نفسها منه في جميع الوجوه وبه بقي اه (قوله ومفاده الخ) هذا ذكره في الخلاصة عن الصغرى الصدر الشهيد بلطف وقبه دليل على أنها لو أذنت الطلاق الثلاث وأتت الزوج حل لها أن تزوج نفسها منه وذكره في البرازية آخر الطلاق بقوله قالت طلقي ثلاثاً ثم أردت أن تزوج نفسها منه ليس لذلك أصرت عليه أو كذب نفسها ونص في الرضاع على أنها إذا قالت هذا أتت رضاعاً وأصرت عليه جائزة أن تزوجها لأن الحرمة ليست الباطنية بل هو باق ويقتضي في جميع الوجوه اه كلام البرازية فقوله ونص الخ برده الاستدلال على أن لها أن تزوج به في مسألة الطلاق كما فصل في الخلاصة وهذا يعلم ما في كلام الشارع قبل باب الأيلاء حيث ذكر عبارة البرازية هذه وأسقط قوله ونص في الرضاع الخ (قوله حل لها تزوجها) لأن الطلاق في حقها بما يجتبي لاستقلال الرجل به فصم رجوعها نهر أي حل في الحكم أم فإياها وبين الله تعالى فلا إذا كانت عاتمة بالثلاث ح (قوله أو أقر بذلك) أي بأخوة الرضاع أي ولم يصير الرجل على إقراره فانه إذا أصرت لتعنه كذباً فيه بعده كأمز (قوله وإن ثبت عليه تزويجها) أي إذا لم يكن لها نسب معروف وكانت تصلح ماله أو وثاقه في تزويجها لغيره فيجب لها الظهور والسبب بإقراره وان كان لها نسب معروف ولا تصلح ماله أو وثاقه لا يفتقر بينهما وان دام على ذلك لأنه كذب في إقراره يمين بدائع (قوله بجهته الخ) أي دليل الشبهة وهذا عند الانكار لأنه ثبت بالأقرار أربع الأصار كأمز (قوله وهي شهادة عدلين الخ) أي من الرجال وأما أنه لا يثبت بغير الواحد أمره فكان أو رجل قبل العقد أو بعده وبه حرج في الكفاية والنهاية تعامل في رضاع الخ لينة شهدت أمره أو قبل النكاح فهو سقيم كذا في المحرر لكن في حق ما من الخ لينة أن كان قبله والمخير عدل لينة لا يجوز بالنكاح وان بعده وهما كبيران فلا يحوط التزويج به جرم البرازية تعامل بأن النسك في الأول وقع في الحواشي في الثاني في البطن والدفع أسهل من الرفع ويوقف بمصل الأول على ما ذكره في عدم الدلالة الخيراً وعلى ما في المحرر من أن الخطأ من أن فيه رواية ومقتضاه أنه بعد العقد لا يعتبر اتفاقاً لكن نقل الأبي عن المصنف وكراهية الهداية أن خبر الواحد مقبول في الرضاع الطائري بأن كان قصة صغيرة فشهدت واحدة بأن أمته أو أخته أو رضعتها بعد العقد قلت ويشير إليه ما من قول الخ لينة وهما كبيران لكن قال في المصنف بعد ذلك أن ظاهر المتن أنه لا يعمل به مطلقاً فليكن هو المعتقد المنهني قلت وهو أيضاً ظاهر كلامه في الحكم الذي هو مرجع كتب ظاهر الرواية فتزويج منه وبين قول خبر الواحد بخصامة الملاء أو الظاهر فراجع من كتاب الاختصاص (تنبيه) في الهندية تزويج امرأته فقال امرأته أو رضعتكم فهو على أربعة أوجه أن صدقها فقد النكاح والامهران لم يدخل وان كذبها هو على عدة فالتزويج الفارقة والأفضله إعطاء نصف المهر ولم يدخل والأفضل لها أن لا تأخذ شيئاً ولو دخل لا يفضل دفع كاله والشفقة والسكنى والأفضل لها أخذ الأقل من مهر المثل والسكنى لا النفقة والسكنى وبسبب المقام معها وكذا لو شهد غير عدل أو امرأته أو رجل واحد وان صدقها الرجل وكذبها فقد النكاح والمهر بماله وان بالعكس لا ينفذ ولها أن تفضله ويغزو إذا انسل اه (قوله وعدلتين) أي ولو واحد احدهما المهرعة ولا يضر كون شهادتهما على محل نفسها لأنه لا شبهة في ذلك كشهادة القاسم والوزان والكيل على رب الدين حيث كان حاضراً بغير قلت وما في شرح الوهبانية عن التتبع من أنه لا تنقل شهادة المهرعة عند أبي حنيفة وأصحابه فالتأخر أن المراد إذا كنت وسدحاً احترازاً عن قول مالك وأن أوهم نظم الوهبانية خلاف ذلك فتأمل (قوله لتضنيا) أي الشهادة حق العبد أي إبطال حقه وهو محل التمتع فلا يضمن القضاء أي أنه لم توجد التاركة لما في التهر الحاصل أن المذهب عندنا كما قال الزيلعي في اللعان أن النكاح لا يترفع بمجرد الرضاع والمصاهرة بل يقصد حق ولو لم تأجل التعزير لا يجب عليه الحد انتبه الامر أو لم ينتبه نص عليه في الأصل وفي الفساد

في جميع الوجوه بزانية ومفاده
أنها لو أقرت بالثلاث من رجل
حل لها تزويجها (أو أقر بذلك
بجميعاً ثم كذباً أنفسهما وقالاً)
جميعاً (أخطأ ما تزوجها) جاز
(وكذا) الأقرار (في النسب ليس
يلزمه الامانة عليه ولو قال هذه
أختي أو أمي وليس نسباً معروفاً
نقل وهو صدق وان ثبت عليه
أقرق بينهما) الرضاع (بجته حجة
المال) وهي شهادة عدلين أو عدل
وعدلتين لكن لا تنفع القرعة
الا بقرينة القاضي لتضنيا حق
العبد (وهل يتوقف شؤنه على
دعوى المرأة

لا بد من تفرق القاضي أو المتأركه بالقول في المدخول بها وفي غيرها يكتفى بالمفارقة بالابدان كما مر اه (قوله
 الظاهر لا) كذا استظهر في البحر مستند المسألة الخلاق المذكورة ومثلها الشهادة بعتي الامة ونحوها
 من المسائل الاربعة عشر التي تقبل الشهادة فيها بحسب بلاد عوى وهي مذكورة في فضاء الاشياء فتزاد
 هذه عليها (قوله ثم مانا) أي الشاهدان (قوله لا يسعها المقام معه) لأن هذه شهادة توافقت
 عند القاضي بثبوت الرضا عند اذاعت عندها خاتمة (قوله وقبل لها التزوج بنية) أشكر
 إلى ضعفة لما في شرح الوهبانية عن القصة عن العلل الترجيحية أنه لا يجوز في المذهب الصحيح اه ويرى
 به الشارع في آخر باب الرجة فافهم (قوله قضى القاضي) أي الجتهاد والمظن كالكي (قوله لم يخذل)
 لأنه من المسائل التي لا يسوغ فيها الاجتهاد وهي نف وتلا تون مذكورة في فضاء الاشياء (قوله مصر رجل)
 قد به احترازاً عما إذا كان الزوج صغيراً في مدة الرضا فانه يحرم عليه (قوله ولبنهما من رجل) أي واحد
 وقد به يستتور التحريم بين الصغيرين لأنهما صارنا ختنين لآب رضاءاً أما لو كان ابن كل واحد من رجل
 لم يحرم من هذا لأن كل صغير قد ولد له من غير الزوج أدل كان لبنهما من الزوج ففي النسخ أن السواب وجوب الضمان
 على كل منهما لأن كل واحد قد ولد له من غير الزوج أدل كان لبنهما من الزوج ففي النسخ أن السواب وجوب الضمان
 من رجل اه (قوله لم يمتنا الخ) بخلاف ما مر في الأول أوضحت الكبيرة ضرورة عدم الفساد
 حيث خففت لأن فعل الكبيرة هناك مستقل بالافساد وفساد الافساد اليها أما هنا فمقتضى كل من الكبيرتين
 غير مستقل بهما لضاف إلى واحدة منهما لأن الفساد باعتبار الجمع بين الاثنين منهما بخلاف الحرمة هناك
 لأنه للجمع بين الام والبنات وهو يقوم بالكيفية فتح ملخصاً (قوله غرم المهر) أي يجب المهر على الاب
 ويرجع به على الابن والمسألة مذكورة في الهندية في الخمرات وقدها بما إذا كانت الزوجة مكرهة
 ومصدق الزوج أن التقبيل يشهده للفرقة والافاقول اه وأما لو كانت مطاوعة فلا مهر إلا لأن
 الفرقة جاءت من قبلها ثم غني كما قال الرجعي أن يكون ذلك مقيداً بما قبل المدخول وان المراد بالمهر نصفه
 أما بعد المدخول فلا غرم لأن المهر وجب بالمدخول والاب قد استوفاه كما قالوا في رجوع شاهدي الطلاق
 ان كان قبل المدخول غرم نصف المهر وان بعد فلا غرم أصلاً (قوله وقال ذلك) أي تمتد الفساد
 (قوله لا) أي لا يغرّم مالم لا ينصف المهر بزايته وتعبه بالنصف مؤيداً لما له الرجعي (قوله
 فلم يلزم المهر) لأنه لا يجمع بين صدقهم بزايته وانته تعالى أعلم وله الحمد على ما علم

• (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطلاق) •

لماذا ذكر النكاح وأحكامه اللازمة والمتأخرة عنه شرع فيها به رافع وقد مر الرضا عنه لأنه وجب حرمة مؤبدة
 بخلاف الطلاق فتدبر على اللانته على الاخف بحر (قوله لكن جعلوه الخ) عبارة البصر قالوا انه استعمل
 في النكاح بالتقليد وفي غيره بالاطلاق حتى كان الأول سر يصحوا الثاني كتابة فلم يثبت على التنية في طلاقك
 وأنت مطعة بالثبوت وتوقف عليها في طلاقك ومطابقة بالتصنيف اه قال في البدائع وهذا الاستعمال
 في العرف وان كان المعنى في الظن لا يختلف في اللغة ومثل هذا ما جرى كما يشال حسان وحسان فانه يقع الحاء
 يستعمل في المرأة وبكرها في القرس اه والظاهر أنه أراد بالعرف عرف اللغة لأنه مخرج في محل آخر
 أن الطلاق في اللغة والنشر عبارة عن رفع قيد النكاح وصرح أيضاً بما يدل على أن الطلاق في اللغة
 مخرج وكاية فافهم (قوله وشرا رفع قيد النكاح) اعترضهم في البحر بامور الأول أنهم قالوا تركه
 النسخ المخصوص بالدال على رفع القيد فينبغي تعريضه لأن حقيقة الشيء تركه فعل هذا هو لفظ دال على رفع
 قيد النكاح الثاني أن القيد صيرونها مجموعة عن الخروج والبروز كافي البدائع فكان هذا التعريف
 مناسباً للمعنى القوي لا الشرعي الثالث أنه كان ينبغي تعريضه بأنه رفع عقد النكاح بلفظ مخصوص
 ولو لم لا اه أقول والجواب عن الأول أن الطلاق اسم بمعنى المصدر الذي هو التطلق كالسلام والسرار
 بمعنى التسليم والتسريح أو مصدر طلق بفتح اللام أو فصحاً طلاقاً كالفساد كذا في النسخ وتقدم أنه لغة رفع
 الزناط مطلقاً أي سباً كونه في العبر والاسبر ومعناه يكافئ ما في النسخ الشرعي مستعمل في اللغة أيضاً
 فقد ثبت أن حقيقة الطلاق الشرعي هو الحدث الذي هو مدلول المصدر لا نفس اللفظ لكن لما كان أمراً

الظاهر لا تشبهها حرمة الفرج

وهي من حقوقه تعالى (كما في

الشهادة بطلاقها) ولو شهد

عندها عدلان على الرضا بينهما

أو طلاقاً فلا نأهوه بمجرد ثبوتها

أو نأهوا قبل الشهادة عند القاضي

لا يسعها المقام معه ولا قبله به

ينفي ولا التزوج بأخر وقيل لها

الترجيح ديانة شرح وهبانية (فروع)

قضى القاضي بالتفريق برضا

بشهادة امرأتين لم يمتد مص

رجل ندى زوجته لم يحرم تزوج

صغيرتين فأرضعت كلا امرأة

ولبنهما من رجل لم يمتن لوان

تعدت الفساد لعروضه بالاختبة

قبل الابن زوجة أبيه وقال تعدت

الفساد غرم المهر ولو وطئها وقال

ذلك لا لزوم الحد فم يلزم المهر

• (كتاب العلق) •

(هو) لفظة رفع القيد لكن جعلوه

في المرأة طلاقاً وفي غيرها طلاقاً

فلذا كان أنت مطقة بالسكون

كتابة وشرا رفع قيد النكاح

معتبر بالابتعاق الا بطله المستعمل فيه قبل ان ركنه اللفظ فليس اللفظ حقيقته بل دال عليه فلذا قال
المصنف تبعاً للفتح انه رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص وعن الثاني والثالث ان المراد بالقيد العقد ولذا قال
في الموهبة هو في الشرع عبارة عن المعنى الموضوع على عقد النكاح فقد فهم بالمعنى المصدرى كما قلنا
أولاً وصبر عن رفع القيد يجعل العقد أى بغير رابطة النكاح استعارة والمراد برفع العقد دفع أحكامه
لأن العقود كانت لا تنقضي بعد التكلم بها كما حققه في التلويح في بحث الطلوع وعن هذا قال في البدائع وأما
بيان ما رفع حكم النكاح والطلاق وقال قبله للنكاح الصبي أحكام بعضها أصلي وبعضها من التوابع فلا قول
حل الوطى للأعراض والثاني حل النفر ومقتضى المتعة ومقتضى الحبس وغير ذلك اهـ وأما ما أورده في البحر
من أن من أنار العقد العقد في المدخول بها فذلك لا يفسره برفع العقد فقهه أن العقد ليس من أحكام النكاح
لأنه غير موضوع لها ولو كونه من آثاره لا ينافي وجودها بعد دفع أحكامه كأن نفس الطلاق من آثاره فقد
النكاح ولا يصح أن يكون من أحكامه بيان ذلك أن العقد عدل لأحكامه كما صرح حواهي وقالوا أيضاً ان
التمسارح المتعلق بالحكم من كان مؤثراً فيه فهو له وإن كان منضياً إليه بلا تأخير فهو السبب وإن لم يكن
مؤثراً فيه ولا منضياً إليه فإن توقف عليه وجود الحكم فهو الشرط والأقان دل عليه فهو الصلابة وتقامه
في كتب الأصول ولا شبهة أن عقد النكاح على حل الوطى ونحوه لا يرفع الحل بل رفع الحل عنه الطلاق لأنه
وضعه نعم النكاح شرطه كأن الطلاق شرط لوجوب العدة الواجبة لاجله فقد صرح حواهي باب العدة
ان شرطها رفع النكاح أو شبهته فلا نكاح شرط لانقضاء الطلاق شرط للعدة فصح كونها من آثاره
بهذا الاعتبار فافهم **(قوله في الحال بالإن)** متعلقان برفع **(قوله أرا المال)** أي بعد انقضاء العدة
أو انقضاء طلاقين إلى الأولى وعده فلو ماتت في العدة أو بعده ما راجعها ينبغي أن تبين عدم وقوع الطلقة
الأولى حتى لو حلف أنه لم يقع عليها طلاق لا يباحث بهر وفيه أن المراجعة تنقضي بوقوع الطلاق فقد
صرح الزيلعي وغيره بأن المراجعة بدون وقوع الطلاق محال مقدس فالصواب في تعريفه الشامل لتوحيده
حاشا لله يستأنى من أنه إزالة النكاح أو انقضاء حله بلفظ مخصوص قلت ولذا قال في البدائع أم لا الطلاق
الرجعي فالحكم الأصلي أنه نقصان العدد فأما زوال المال وحل الوطى فليس يحكم أصلي له لازم حتى
لا يثبت للسالم بل بعد انقضاء العدة وهذا عندنا وعند السامعي زوال حل الوطى من أحكامه الأصلية له حتى
لا يحل له وطؤها قبل الرجعة **(قوله هو ما اشتمل على الطلاق)** أي على مادة ط ل ق صريحا مثل
أنت طالق أو كتابه مكتوبة بالتفصيف وكأنه ط ل ق وغيرهما كقول القاضي فزعت بينهما أبا الزوج
الإسلام والعنف واللذان وسائر الكتابات المقيدة للرجعة والنيونة ولفظ الخلع فيمكن قوله وغيرها
أي غير الصريح والسكايه يفيد أن قول القاضي فزعت والكثبات ولفظ الخلع مما اشتمل على مادة ط ل ق
وليس كذلك فالتناسب عطفه على ما اشتمل والخبر عام على ما وراء نظر المعنى لأنه واقع على الصريح والكثبات
(قوله نخرج القسوخ الخ) قال في النسخ نخرج القاضي في إياها ورده أحد الزوجين وبما بين
الدارين حقيقة وحكاية وبما بين الزوج والعقود وعدم الكفاءة ونقصان المهر فإنها ليست طلاقاً اهـ وقد مر
نظماً في باب الولي ما هو طلاق وما هو فسخ وما يشترط فيه قضاء القاضي وما لا يشترط فراجع **(قوله وبهذا)**
أي زيادة قوله أو المال وقوله بلفظ مخصوص **(قوله عبارة الكنز والمثل)** هي رفع القيد الثابت
شرطاً للنكاح **(قوله منقوض طردا عكسا)** أي أنها غير مائة دخول القسوخ فيها وغير جامعة لترويج
الرجعي **(قوله كريمة)** هي الفتن والشك أي قلن الفاحشة **(قوله والمذهب الأول)** لا طلاق
قوله تعالى فظنوهن لعنة من الله نزلن عليهن لاجناح عليهن أن يلقين السبا ولأنه صلى الله عليه وسلم طلق خصة لارسة
ولا كبير وكذا فاطمة العصابة والحسن بن علي رضي الله عنهما استكثرا النكاح والطلاق وأما راء أبو داود
أنه صلى الله عليه وسلم قال أبغض الحلال إلى الله عز وجل الطلاق فالمراد بالحلال ما ليس فعليه بلانم الشامل
للمباح والتدبيب والواجب والمكروه وكما قاله الشيخ بهر ملخصاً قلت لكن حاصل الجواب أن كونه
مبغوضاً لا ينافي كونه حلالاً لأن هذا الحلال بهذا المعنى يشعل المكروه وهو مبغوض بخلاف ما إذا أراد به الحلال
ما لا يبرح تركه على فعله وأنت خبر أن هذا الجواب مؤيد للقول الثاني ويأتي بعده ما سيذكره أيضاً فافهم

في الحال بالإن أو المال

بالرجعي (بلفظ مخصوص) هو
ما اشتمل على الطلاق نخرج القسوخ
كسارعتي وبولوغ ورده فانه فسخ
لا طلاق وبهذا علم أن عبارة
الكنز والمثل منقوضه طردا

وعكسا بهر (واقطعه مباح)

عند العادة لا طلاق إلا بالآيات اكل

(وقيل) قائلة للكمال (الاصح)

فقطره أي منعه (الاحاجة)

كرية وكبر والمذهب الأول

كافي البحر

(قوله وقولهم الخ) جواب عن قوله في القنع ان قولهم بإباحته وإبطالهم قول من قال بإباحة الأصل
أوردية بأنه على الله عليه وسلم طلق خمسة ولم يقرن بواحد منهم ما صنف قولهم الأصل فيه الخطر للحاجة
من كثران في نعمة التكاح والاباحة للخاصة إلى الخلاص وحديث أبغض الحلال إلى الله تعالى الخطا وأجاب
في البر أن هذا الأصل لا يدل على أنه محظور بشرع أو غايبي فبدأ الأصل فيه الخطر وترك ذلك بالتسرع
ضار بالمحل هو التسرع فهو قتلهم قولهم الأصل في التكاح الخطر وإنما يرجع للحاجة إلى التواء الدوا والتسلسل
فيلزمهم أنه محظور فخلق بإباحته لغير حاجة طلب الخلاص منها لئلا يهلك المارة اه أقول لا ينبغي ما بين
الأصلين من الفرق فإن الخطر الذي هو الأصل في التكاح قد زال بالكلية فلم يبق فيه خطر أصلا لا عارض
خارجي بخلاف الطلاق فقد صرح في الهداية بأنه مشروع في ذاته من حيث أنه إزالة الرق وأن هذا الإتيان
الخطر لعنف في ضره وهو ما فيه من قطع التكاح الذي تعلقت به المصالح الدنيوية والدينية اه فهذا أصريخ
في أنه مشروع ومحظور من جهتين وأنه لا منافاة في اجتماعهما لاختلاف الحسنة حكما لصلافة الأرض
المنصوبة فكان الأصل فيه الخطر لم يزل بالكلية بل هو باقي إلى الآن بخلاف الخطر في التكاح فإنه من حيث
كونه استماعا بمنزلة الأذى المحترم والمخالعة إلى التواء الدوا وبنا العالم وأما الطلاق
فإن الأصل فيه الخطر يعني أنه محظور لا عارض يبيحه وهو معنى قولهم الأصل فيه الخطر والاباحة للحاجة
إلى الخلاص فإذا كان بلا سبب أصلا لم يكن فيه حاجة إلى الخلاص بل يكون حقا ومقتضى رآى ويجوز ذكران
النعمة وخللاص الأبداء بها وأهلها وأولادها لهذا قالوا أن سببه الحاجة إلى الخلاص عند ثبوت
الاخلاق وعروض القضاء الموجبة عدم إقامة حدود الله تعالى فلبست الحاجة تحتمة بالسكر والارسة
كأقل بل هي أعم كما اختاره في القنع فجزع من الحاجة المحضة شرعا في على أصل من الخطر ولهذا
قال تعالى فإن أطعكم فلا تنفوا عليهن سبيلا أي لا تطلبوا الفراق وعليه حدث أبغض الحلال إلى الله الطلاق
قال في القنع ويصل نظر المباح على ما بين في بعض الاوقات أي أوقات تحقق الحاجة المحضة اه وإذا
وجدت الحاجة المذسكرة تابع وعليها يحصل ما وقع منه على عليه وسلم من أصحابه وغيرهم من الآفة
صوتهم عن السبت والأذى بلا سبب فتوفي في البر أن الحق بإباحته لغير حاجة طلب الخلاص منها أن أراد
بالخاص منها الخلاص بلا سبب كما هو التبادر منه فهو مجموع غرضه لفتنه قولهم أن إباحته للحاجة إلى الخلاص
فلم يصره إلا عند الحاجة إليه لا عند مجرد إرادته وإرادته الخلاص وإن أراد الخلاص عند الحاجة إليه فهو المطلوب
وقوله في البر أيضا أن ما صحه في القنع اختيار القول الضعيف وليس المذهب عن علمائنا أنه نظر لأن الضعيف
هو عدم إباحته إلا للسكر أو رية والذي صحه في القنع عدم التقيد بذلك كما هو مقتضى إطلاقهم الحاجة
ومعترضه أيضا زال التناقض بين قولهم بإباحته وقولهم أن الأصل فيه الخطر لاختلاف الحسنة ونظر أيضا أنه
لا تخالف بين ما ادعاه المذهب وما صحه في القنع فاعتمد هذا الأمر رفاهه من فتح القدر (قوله بل ينسب
إشراقا نقال ط (قوله لومؤدية) أطلقه مثل المؤدية أوله وبقولها وأضبط ط (قوله وأتاركة
حالاته) الظاهر أن ترك الأمر غير الصلاة كحالة الصلاة وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم دعاها
بذمتي خير من أن أشرأس أه لا تنسلي ط (قوله ومقاد) أي مفاد استحباب طاعتها وهذا قاله في البر
وقال ولهذا قالوا في الفتاوى أن بشرعها على ترك الصلاة ولم يقولوا عليه مع أن في شرعها على تركها رواه ابن
ذكرهما قاضي خات اه (قوله لو فات الاسم بالمعروف) كالو كان خسا أو مجبرا أو عتقا أو سكرانا
أو مسحورا والتكاح يقع الثمن المحقة وتشديد الكاف وبالزاد أي الذي ينتشر آت له لرأ قبل أن يضطلعها
ثم لا ينتشر آت بعده لاجتماعها والمهر يقع الحاء المشددة وهو المصور ويسمي المروط في زماننا من شرح
الوجهانية (قوله لو بدعيا) بأقلياته (قوله ومن محاسنه الفصل من المكارة) أي الدنيوية
والدينية جبر أي كان مجزعا فاعامة حقوق الزوجة أو كان لا يشتمها قال في القنع ومنها أي من محاسنه
بجعله بدال دون التسام لا خصام من نقصان العقل وغلبة الهوى ونقصان الدين ومنها شرع لانا
لأن النفس كذوبه تعاملهم عدم الاختصاص يحصل التدم بشرع ثلاثا لا يجرب نفسه أو لا ياتيا
ملحسا (قوله وبه) أي يكون الفصل المذسكور من محاسنه إذ لو لم يقع طلاق الدور لكانت هذه

وقولهم الأصل فيه الخطر
معناه أن الشارع ترك هذا الأصل
فأباحه بل ينسب لومؤدية
وأتاركة صلاة فاته ومقاد
أن لانا بمباشرة من لا تنسلي
ويجب لو فات الاسم بالمعروف
وعبروا بدعيا ومن محاسنه
التخلص من المكارة وبه يعلم
أن طلاق الدور ضرر انطلق
فانت طالق قبله ثلاثا

مطلب
طلاق الدور

الحكمة **ح** وهي بالدور لانه دار الامر بين متنافسين لانه يلزم من وقوع الخبز وقوع الثلاث المطلقة قبله ويلزم من وقوع الثلاث قبله عدم وقوعه فليس المراد الدور المصطلح عليه في علم الكلام وهو وقت كل من الشئين على الترتيب فترتفع التناقض على نفسه وتأخر ما يجزئ أمرين **ط** (قوله واقع) أي إذا أطلقها واحدة يقع ثلاث الواحدة المخيرة وتنتان من المطلقة ولو ملقتها اثنين وقتا وواحدة من المطلقة أطلقها ثلاثا فيقتل الخلق المطلق لا يصادف أهلية فافقوا وقال ان المطلقة فأت طالق قبله ثم أطلقها واحدة وقوع ثنتان الخيرة والمطلقة وقس على ذلك كذا في فتح القدر (قوله حتى ولو حكم الخ) تنربع على قوله واقع إجماعا ثم هذا ذكره المصنف أينما عن جواهر الفتاوى فإنه قال ولو حكمكم **ج** كما بهصة الدور وجاهد النكاح وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه ويجب على **ج** أن ترتفع بينهما لأن مثل هذا لا يبعد خلافاً أنه قول مجبول باطل فاسد ظاهر الإعلان ونقل قبله عن جواهر الفتاوى أن هذا القول لا يوجب من أصحاب الشافعي وأنه أنكر عليه جميع أئمة المسلمين وأنه قول مختار فان الائمة من الصحابة والتابعين وأئمة السلف من أبي حنيفة والشافعي وأصحابهم أجمعت على أن طلاق المكلف واقع **هـ** قلت لكن يشكل على دعوى الإجماع أن كثيرا من أئمة الشافعية قالوا بهصة الدور كالزنى وابن الحذاء والقفال والقاضي أبي الطيب والضاوي وكذا القزالي والسبكي لكنهم رجعوا عنه وقد عزاني فتح القدر القول بطلان الدور إلى بعض المتأخرين من مشايخنا والقول بهصته وإنما لا يفتل إلى أكثرهم واتصله صاحب البحر لكن رأيت مؤلفا خلافا للعلامة ابن حجر المكى في بطلانه وأنه قول أكثر الشافعية وإن الترافى من المالكية نقل عن شخصه العز ابن عبد السلام الشافعي الملقب بسلطان العلماء أنه لا يصح له يجرم تقليد القتال بهصته ويتنقض قضاء القاضي به نقله لقوله لواء العدل الشرع وقال أنه شنع على القائل به جماعة من الخفصة والمالكية والحنابلة وأنه نقل بعض الأئمة عن أبي حنيفة وأصحابه الاتفاق على فساد الدور وانما وقع عنهم في وقوع الثلاث والخيرة وحده وإن شارح الإرشاد قال أن المعقد في الفتوى وقوع الخيرة وعليه العمل في الدار المصرية والاشامة وعزاه الرافعي إلى أبي حنيفة وأنه بالغ السوء رجى من الخفصة فقال أنه يشبه مذهب التصاري أنه لا يمكن الزواج بإيقاع طلاق على زوجته مدة عمره **هـ** ملخصا وذكر في فتح القدر أيضا أن القول بهصته الدور يخرج إجماع الملقة وطلمه العقل وحكم الشرع وعزوه بمالزم عليه فارجع إليه (بصية) تدان لأن المعقد عند الشافعية وقوع الخيرة فقط بناء على إبطال الكلام كقوله وهو وجه التعليق وقد مر عن الشيخ الجزم بوقوع الثلاث عندنا بناء على إبطال لفظ قبله فقط لأن الدور انما حصل به ونقل ابن حجر عن مفتي الحنابلة حكاه القولين عندهم وقد عانا ما يبعد أن الخلاف ثابت عندنا أيضا والله أعلم (قوله وأقسامه ثلاثة الخ) يأتي منها قريبا (قوله صريح) هو ما لا يستعمل إلا حل مقعدة النكاح سواء ممكن الواقع به رجعا أو بائنا كإساقى بيانه في الباب الآتي (قوله وعلق به) أي من حيث عدم احتياجه إلى النية كلفه التصريح أو من حيث وقوع الرجعي به وإن احتاج إلى نية كاعتدى واستبرأ رجلا وانت واحدة فأخذه الرجعي (قوله وكأية) هي ما لم يوضع الطلاق واحده وغیره كإساقى في يابه (قوله وحله المنكوسة) أي ولو معتدة عن طلاق رجسي أو بائنا عز ثلاث في مرة وتنتين في أمة أو عن فسخ بتفريق لأباه أحدهما عن الإسلام أو بارتداد أحدهما وتطم ذلك المقدس بقوله

بعدة عن الطلاق يعلق * أوودة أو بالاياء يفرق

بخلاف عدة الفسخ بجمرة مؤدة كقتيل ابن الزوج أو غير مؤدة كالفسخ بخيار عتق وبلوغ وعدم كفاءة وقصمان مهر وسبب أحدهما مهاجرة فلا يشترط الطلاق فيها كاحترافه البصر عن الفسخ وكذا ما إساقى آخر الدباب لوسرت زوجها حين ملكته فخلقه في عدة لا يقع وبأن قيام الكلام عليه آخر المكاثبات (قوله وأحد زوج عاقل الخ) احتراز لزوج من سدا العبد ووالد الصغير والمعاقل ولو حكما عن الجنون والموتة والمدهوش والمبرم والمغنى عليه بخلاف السكران مضطر أو مكرها أو بالغ من العبد ولو مراهقا والمجنتي عاقل عن التام وأخذه لا يشترط كونه مسلما صحيحا طاعيا إذا عاقد فتنع طلاق العبد والسكران بسبب مخموره والكافر والريز والمكره والهالزل والمغنى كإساقى (قوله وركنه لفظ مخصوص) هو ما يجعل دلالة على معنى الطلاق من صريح وكأية فخرج الفسخ على ما مر وأراد اللفظ ولو حكما

واقع إجماعا كاحترافه المصنف معزيا لجواهر الفتاوى حتى ولو حكم بهصة الدور كما لا ينفذ أصلا (وأقسامه ثلاثة حسن وأحسن وبدعي) يأتي به وألفاظه صريح وعلق به وكأية (ومحله المنكوسة) وأخذه زوج عاقل بالغ مستبطل وركنه لفظ مخصوص

لدخول الذكابة المستسنة وإشارة الأخرس والإشارة إلى العدد بالاصابع في قوله أنت طالق هكذا
 كما سألني وبه ظهر أن من نشأ جرح زوجته فاعطاها ثلاثة أحجار ينوي الطلاق ولم يذكر قطعا لصريحا
 ولا كناية لا يقع عليه كافي به التحريم إلى غيره وكذا ما يفعله بعض سكان البوادي من أمرها بجعل شعرها
 لا يتبع به طلاق وان نواه (قوله خال عن الاستثناء) أما إذا صاحبه استثناء بشرطه فلا يتحقق طلاق
 لقوله إن شاء الله تعالى أو الآن يشاء الله تعالى زاد في الخروج أن لا يكون الطلاق انتها مخافة لقوله أنت
 طالق من واحدة الخ لثلاث تنفع الثالثة عند الإمام ط (قوله طلقة) التاء للوعدة وقيد بها لأن الزائد
 عليها بكلمة واحدة بدعي ومتفق قال ابن الحسن بجر (قوله ربعية) فالواحدة بالثلاثة بدعية في ظاهر
 الرواية وفي رواية الزوائد لا تنكره بجر عن القتيبي ذكر عن المحيط أن الخلع في حالة الحيض لا يكره بالاجماع
 لأنه لا يمكن تحصيل العوض إلا به ١٥ وسيد ذكره الشارح وبأقبحه (قوله في طهر) هذا صادق بقوله
 وآخره قبل والثاني أولى احترازا من تطويل العدة عليها قبل الأول قال في الهداية وهو لا يظهر من كلام
 محمد نهر واحتريزه عن الحيض فإنه بدعي كإياقي (قوله لا وطن فيه) جلة في عمل جرحه لظهر
 ولم يتل بعد دخل في كلامه ما لو وطئت بشبهة فإن طلاقه فيه حينئذ بدعي نص عليه الاسيحي لكن ورد
 عليه الزنا فإن الطلاق في طهر وفيه سعي حتى لو قال لها أنت طالق للثلاثة وهي طاهرة ولكن وطئها غيره
 فإن كان زنا وقع وان شبهة فلا كذا في المحيط وكان الفرقان وطئ الزنا لم يترتب عليه أحكام النكاح فكان
 هذا بخلاف الوطني بشبهة وبه ذكره المصنف أولى من قول غيره لم يجامعها به لكن لا بد أن
 يقول ولا في حيض قبله ولا طلاق فيهما ولم يظهر عليها لم تكن آيسة ولا سفيرة كما في البدائع لأنه لو طلقها
 في طهر وطئها في حيض قبله كان بدعيًا وكذلك لو كان قد طلقها فيه وفي هذا الطهر لأن الباعع بين تليقين
 في طهر واحد مكرره عندنا ولو طلقها بعد ظهور حملها وكانت ممن لا تحيض في طهر ومشبهاه لا يكون بدعيًا
 لعدم العلم أعني تطويل العدة عليها نهر (قوله وتركها حتى غنى عنها) معناه التزلم عن غير طلاق
 آخر لا تزلما لطلاقها إذا أراجعها لا يخرج الطلاق عن كونه أحسن بجر (قوله احسن) أي من
 القسم الثاني لأنه متفق عليه بخلاف الثاني فإن ما كان قال بغيره اهتدافا للحاجة واحدة بجر عن
 المعراج (قوله بالنسبة إلى البعض الآخر) أي لأنه في نفسه حسن فادفع به ما قيل كيف يكون حسنا مع أنه
 أفضل الحلال وهذا أحد قبيح المنون ومعنى المنون هنا ما ثبت على وجه لا يستوجب عتابا لأنه المستحب
 لتوابع لأن الطلاق ليس عبادة في نفسه لئلا يثبت له ثواب فالمراد هنا المباح فم لو وقت له داعية أن يطلقها بدعيًا
 فخرج نفسه إلى وقت السعي ياب على كف نفسه عن المعصية لا على نفس الطلاق ككف نفسه عن الزنا مثلا
 بعد تهيؤا بسببه ووجود الداعية فإنه يثاب لا على عدم الزنا لأن الصحيح أن المكاتب الكف لا لعدم ما عرف
 في الأصول بجر وفتح (قوله وطلقة) مبتدأ ولغير موطوءة أي مدخول بها مشعل بمحذوف صفته
 وكذا الجارية قوله ولو في حيض وقوله ولو موطوءة متعلق بتقريب أحوال منه على رأي وتقرين بمحذوف مفعله
 الواو على المبتدأ قبله وقوله في ثلاثة أطهار متعلق بتقريب أيضا وقوله فحين تحض حال من ثلاث المضاف إليه
 تفريق لئلا يكون مفعولا للمعنى وقوله وفي ثلاثة أشهر عطف على في ثلاثة أطهار وقوله حسن خير المبتدأ
 وما عطف عليه وحاصله أن السنة في الطلاق من وجهين العدد والوقت فالعدد وهو أن لا يزيد على الواحدة بكلمة
 واحدة لا فرق فيه بين المدخولة وغيرها لكنه في المدخولة خاص بما إذا كان في طهر لا وطن فيه ولا في حيض قبل
 كماله ولا فهو بدعي وفي غيرها لا فرق بين كونه في طهر أو في حيض لأن الوقت أعني الطهر الحائض عن الجماع
 خاص بالمدخولة فأنه في المدخولة مراعاة الوقت والعدد بأن يطلقها واحدة في الطهر المذكور فقط وهو السعي
 الأحسن أو ثلاثة أشهر في ثلاثة أطهار أو أشهر وهو السعي الحسن وذكر في الصرع المعراج أن الثلاثة كالوطئ
 هنأ وتقدم الصرع بذلك في أحكام المخلوطة من كتاب النكاح (قوله في ثلاثة أطهار) أي أن كانت حرة
 والأجنبي طهرين بجر بدعي والخلاف المتقدم في أول الطهر وآخره يجري هنا كآية عليه في الصرع (قوله
 ولا طلاق فيه) أي في الحيض لأنه بمنزلة ما لو وقع التلقيب في هذا الطهر وهو مكرره وأنما يتل ولا طلاق
 فيه أولا في الطهر لأن الموضوع فخرين التلث في ثلاثة أطهار ط (قوله وفي ثلاثة أشهر) أي حلالة

خال عن الاستثناء (طلقة) ربعية
 (فقط في طهر لا وطن فيه) وتركها
 حتى تحض عتبتها (أحسن بالنسبة
 إلى البعض الآخر) وطلقة لغير
 موطوءة ولو في حيض (ولو موطوءة
 تفريق التلث في ثلاثة أطهار
 لا وطن فيه) ولا في حيض قبلها
 ولا طلاق فيه (فحين تحض
 وفي ثلاثة أشهر

ان طلقها في أول الشهر وهو الله التي رثي فيها الهلال والا اعتبر كل شهر ثلاثين يوماً في تفرين الطلاق اتفاناً
وكذا في حق انقضاء العدة عندهما شهر بالايام وشهران بالالهة قال في الفتح قبل التقري على قولهما
لانه أسهل وليس بشئ ١٥ (قوله في حق غيرها) أي في حق من بلغت بالنسب ولم تدماً أو كانت حملها
أو صغيرة لم تبلغ سن تسع سنين على اختياراً وأية بلغت خمساً وخمسين سنة على الراجح امتدة الطهر في ذوات
الافراة لانها شبهة رأت الدم فلا يطهرها السنة الواحدة ما لم تدخل في حد الايام اذ الحيض مر جوفى حتماً
صرح به غير واحد نهر قال في الجفر على هذا لو كان قد جامعها في الطهر واستدلاً بكون تطهيرها بالسنة حق
تخصيص ثم تظهر وهي كثيرة الوقوع في الشابة التي لا تحيض زمان الرضا ١٦ قلت وتفسد الصغيرة بالي لم تبلغ
تسعاً فبدلت التي بلغت لا يشرق طلاقها على الشهر وليس كذلك وانما تظهر فاشدته في قوله بعده وحل طلاقهن
عقب وطى كما تفرقه (قوله بالاولى) لان الاول أحسن منه وهذا جواب لصاحب النهي عن قول النسخ
لا وجه لتخصيص هذا باسم طلاق السنة لان الاول أيضاً كذلك فالناسب تميزه بالمتنول من طلاق السنة
١٧ (قوله أي الأيسة والصغيرة والحامل) أي المفهومات من قوله في غيرها وكان الاول المصنف التصريح
بين هذا للعود الصغير في طلاقهن المذكور مصرحاً ولا يرد عليه من بلغت بالنسب واستدطرها أو بلغت
تسعاً كما يظهر ما بعده (قوله لان الكراهة الخ) أي لان كراهة الطلاق في طهر جامع فيه ذوات الحيض توهم
الحبل فيشبهه وبه العدة انهما الحيض وبالوضع قال في الفتح وهذا الوجه يقتضي في التي لا تحيض للصغر
واللاصغر بل انفق امتداد طهرها متصلاً بالصغر وفي التي لم تبلغ بعد وقد وصلت الى سن البلوغ أن لا يجوز
تعب وطها بطلاقها ولوهم الحبل في كل منها ١٨ وقال قبله في المحط قال الحلواني هذا في صغيرة لا يرضى
حبلها ما فخر يرضى قال لا فصل لانه فصل بين وطها وطلاقها بهر كما قال زفر ولا يخفى ان قول زفر ليس هو
أفضل الفصل بل لزومه ١٩ وأجاب في الجريان التسمية انما هو باصل الفاصل وهو الهرة لا في الاقتضاة هو
واحتز بقوله متصلاً بالصغرى بأن بلغت بالنسب واستدطرها عن امتداد طهرها بعد ما بلغت بالحض فانها
لا تنطق للسنة الواحدة كما رأت لانها شبهة قد رأت الدم وهو مر جوفى الوجود ساعداً فاعة في حق أحكام ذوات
الافراة بخلاف من بلغت ولم تدم أملاً (قوله والدمعي) منسوب الى البدعة والمراد بها هنا الحرمه
لتصريح بمصانته بحر (قوله ثلاث متفرقة) وكذا بكلمة واحدة بالاولى وعن الامامية لا يقع لفظ
الثلاث ولا في حالة الحيض لانه عمة محرمه وعن ابن عباس يقع به واحدة وبه قال ابن ابي عمير وطاوس وعكرمة
لما في مسلم ان ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر
طلاق الثلاث واحدة فقال عمر ان الناس قد استهلوا في أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاء عليهم
وذهب جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين الى انه يقع ثلاث قال في الفتح بعد سقوط الاحاديث
الدالة عليه وهذا يعارض ما تقدم وأما منشاء عمر الثلاث عليهم مع عدم مخالفة العصابة وعلبه بانها كانت
واحدة فلا يمكن ان تؤد الطلوع في الزمان المتأخر على وجود تاسع أو طلعها بانها الحكم لذلك لعلمهم بانها طه
بمعان علو انقضاء ما في الزمن المتأخر وفول بعض الحنابلة في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ما ناله الف عين
رأته فهل صاع لكم عنهم أو عن عشر عشر عمرهم القول بوقوع الثلاث باطل أما أولاً فاجماعهم ظاهر لانه
لم يقل عن أحد منهم انه خلف عمر حين امضى الثلاث ولا يلزم في نقل الحكم الاجماعي عن ما ناله الف نسيمة كل
في مجلد كبير لحكم واحد على انه اجماع سكوتي وأما ما ناله الفيرة في نقل الاجماع نقل ما عن المجتهدين والماتة الف
لا يقع عدة المجتهدين الفقهاء منهم أكثر من عشرين من كالحلفاء والعبادة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وانس
وأبي هريرة والباقر بن رجوعن اليهم ويستفتون منهم وقد ثبت النقل عن أكثرهم صريحاً بإشباع الثلاث
ولم يظهر لهم مخالفة فيما ذابعد الحق الا الضلال وعن هذا اقتضا لو حكم ما حكم بانها واحدة لم يندفع حكمه لانه
لا يسوغ الاجتهاد فيه فهو خلاف للاختلاف وغاية الامر فيه ان يصرح ببيع اتهام الاولاد الجع على نفسه
وكن في الزمن الاول من ١٥ مخلصاً في أطال في ذلك (قوله في طهر واحد) قبل الثلاث والاثنتين (قوله
لاربعة فيه) فلو تخلف بين الطلقتين ربعة لا يكره ان كانت بالقول أو بنحو القلة أو بالمس عن شهوة لا بالجماع
اجماعاً لانه طهر فيه جماع وهذا على رواية الطحاوي الاية ونظام الرواية ان الرجعة لا تكون فاصلة وكذا

(في حق غير الحسن وسق)

فلم أن الاول سق بالاول وحل

طلاقهن أي (الاية) والصغيرة

والحامل (عقب وطى) لان الكراهة

فحين تحيض توهم الحبل وهو

منه قودها (والدمعي ثلاث)

متفرقة (أرضان بزة وأمرتين

في طهر) واحد (لاربعة فيه

أو واحدة في طهر

ويعمل النكاح أفاده في الجهر (قوله وثلث فيه) أي ولم تكن حبلى ولا آيسة ولا صغيرة لم تلغ تسع سنين
 كإمتر (قوله في حضن موطوءة) أي مدخول بها مثلها المختلى بها كإمتر (قوله لكان أوجز وأفود) أما
 القول ظاهره وأما الثاني فلا يشمل ما ذكره ويشمل الطلاق البائن كإمتر وما لو طلقها في النفاس فانه بدعي كإمتر
 والصبر وما لو طلقها في طهر لم يجز معها فيه بل في حضن قبله وما لو طلقها في طهر طلقها في حضن قبله فانه بدعي (قوله
 وتجب رجعتها) أي الموطوءة المطلقة في الحضيض (قوله على الأصح) مقابل قول القدروري أنها مستحبة
 لأن المعصية وقت تغذراتها وجبها وأوجه الأصح قوله صلى الله عليه وسلم لعنوا من عصى الله من عبادي عصى ابن عدي الصبي
 مرأيتك فإرجعها حين طلقها في حالة الحضيض فانه يشتمل على وجوب من صريح وهو الوجوب على عمران يا صبر
 وتضمن وهو ما يتعلق بانه عند توجيه الصيغة اله فان عمر نائب فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو كالمبلغ
 وتعد راتناخ المعصية لانه لما صار فالصيغة عن الوجوب بلوازا يجب رفع أثرها وهو العدة وتطوئها الأبدان
 التي يشاء ما هو أثره من وجه فلا تترك الحقيقة وعلمه في الفتح (قوله رفعنا للمعصية) بالاراموهي الأولى من
 نسخة المذال ط أي لأن الدفع بالمال يقع والرفع بالمال يقع والواقع والمعصية هنا وقعت والاراموهي أثرها وهو
 العدة وتطوئها كإمتر لأن رفع الحلال بعد وقوعه غير ممكن (قوله فإذا ما ظهرت طلقها إن شاء)
 ظاهر عبارته انه يملكها في الطهر الذي طلقها في حضنه وهو موافق لما ذكره الطحاوي وهو رواية عن الإمام
 لأن أثر الطلاق انعدم بالراجعة فكانه لم يملكها في هذه الحصة فنسب تعلقها في طهرها لم يكن
 المذكور في الأصل وهو ظاهر الرواية كإمتر الكافي وظاهر المذهب وقول السك كإمتر فتح التقدير انه إذا رجعها
 في الحضيض اسكن عن علاقها حتى تطهر ثم تحيض فعلقها ثانية ولا يملكها في الطهر الذي يملكها
 في حضنه لأنه بدعي كذا في الصبر والنخ وعبارة المصنف تحتمله اه ح ويدل لظاهر الرواية حديث الصبي
 مرأيتك فإرجعها ثم لبسها حتى تطهر ثم تحيض فعلقها فانه إذا لم يملكها فعلقها قبل أن يملكها تلك العدة
 كما أمر الله عز وجل في الجهر قال في الفتح ويظهر من لفظ الحديث تقيد الرجعة بذلك الحضيض الذي أوقع فيه وهو
 المفهوم من كلام الأصحاب إذا قيل لم يملك يفعل حتى ظهرت تقتررت المعصية اه وقديس قال هذا ظاهره على
 رواية الطحاوي أما على المذهب فينبغي ان لا تقتررت المعصية حتى ياتي الطهر الثاني فيحصر قلت وفيه نظر فانه
 حيث كان ذلك هو المفهوم من الحديث وكلام الأصحاب يجعل المذهب عليه قتائل (قوله قبل الطلاق)
 أي في قوله أو في حضن موطوءة والمراد أيضا بالطلاق الرجعي احتراز عن البائن فانه بدعي في ظاهر الرواية
 وإن كان في الطهر كإمتر (قوله لأن التحريم) أي قوله لها اختارى نفسك وهي حاضر وكذا لو اختارت
 نفسها قال في الذخيرة عن المتقي ولا بأس بأن يملكها في الحضيض إذا رأى منها ما يكره ولا بأس بأن يحضرها
 في الحضيض ولا بأس بأن تحضر نفسها في الحضيض ولو أدركت فاختارت نفسها فلا بأس للشاشي أن يفرق بينها
 في الحضيض اه وفي البدائع وكذا إذا اعتقت فلا بأس بأن تحضر نفسها وهي حاضر وكذا امرأتها العتق اه
 وكذا الطلاق على مال لا يكره في الحضيض كما مر به في الصبر عن العراج والمراد بانطلاق ما كان خلفا جمالا
 لما قد نساء عن الخط من تعليل عدم كراهته بأنه لا يمكن تحصيل العوض الا به وفي القنص من فصل المشيئة عن
 الفوائد الظهيرة في قولها لطلقي نفسك من ثلاث ما شئت فطلقت نفسها ثلاثا على قولها أو اثنين على قوله
 لا يكره لأنها مضطرة فانه لو فرقت خرج الامر من يدها اه (قوله لا يكره) لأنه على الكراهة دفع الضرر
 عنها بطول العدة لأن الحصة التي وقع فيها الطلاق لا تحبب من العدة والاختيار وانطلق قد ردت بذلك
 رجعت وفيه انه يلزم حمل الطلاق مطلقا في الحضيض إذا ردت به مع ان إطلاقهم الكراهة فيه فانه لا يظهر
 تعليل انطاع والطلاق بعوض بما مر عن الخط وبان التفسير ليس طلاقا بنفسه لأنها لا تطلق ما لم تقتر نفسها
 فصارت كأنها أوقعت الطلاق على نفسها في الحضيض والمنع هو الرجل لا هي أو القاضى هذا ما ظهر في قتائل
 (قوله والتناسر كالحيض) قال في الصبر وما يمكن المنع من الطلاق في الحضيض لتطوئ العدة عليها كان
 النفاس منه كإمتر الجهرية (قوله قال الموطوءة) أي ولو حكما كالمختلى بها كإمتر (قوله السنة) اللام
 فيه فلوقت وليست اللام بشدة فتلها في السنة أو عليها أو معها وكذا السنة ليست بشدة بل مثلها ما في معناها
 كطلاق العدل وطلاقا قاعد لا وطلاق العدة واللعنة وطلاق الدين والأسلام أو أحسن الطلاق أو أجل

وثلث فيه أو واحدة في حضن موطوءة) لوقال والبدعي ما خلفها لكان أوجز وأفود (وتجب رجعتها) على الأصح (فيه) أي في الحضيض رفعنا للمعصية (فإذا ما ظهرت طلقها إن شاء) أو ما قد بالطلاق لأن التبرير والاختيار وانطاع في الحضيض لا يكره يجتبي والنفاس كالحيض بجهرة (قال الموطوءة وهي) سال كونها (مع حضن أنت طالق) ثلاثا أو اثنين (للسنة) وقع عند كل طهر طلقته

وأطلق الحق أو القرآن أو الكتاب وتنامى في البصر (قوله وتقع اولاهما) أى أولى المذكورات من الثلاث
أو اللتين فافهم وقوله في طهر لا وطنى فيه أى ولا في حصن قبله كما يفهم تقدمه فان كان ذلك الطهر هو الذى
طلقها فيه تقع فيه واحدة للبال عند كل طهر آخرى وان كانت حائضاً جامعها فيه لم تطلق حتى تحيض
ثم تطهر كفى البصر (قوله فلو كانت غير موطوءة) محترقة لموطوءة وقوله أو لا تحيض محترقة وهى بمن
تحيض وتبل من لا تحيض الحاصل خلافاً لما كان في البصر (قوله تنقع واحدة للبال) أى في صورتين وأطلق
في الحال فقبل حالة الحيض (قوله ثم كلما تكهما) رابع للصورة الاولى أى فاذا وقعت عليها واحدة للبال
بانت منه بلا عدة لأنه طلاق قبل الدخول فلا يصح غيرها ما لم يترجها فتقع أخرى بلا عدة فاذا ترجها أيضاً
وقعت الثالثة وعلم في البصر بان زوال الملك بعد الحيض لا يطلها اه فتأمل (قوله أو مضي شهر) يرجع
الى الصورة الثانية (قوله وان نوى الخ) أعاد أن وقوع الثلاث على الاطهار مقيد بما اذا نوى أو أطلق
أما اذا نوى غيره فانه يصح بمر (قوله لانه محفل كلامه) وهذا لأن الكلام كما جاز أن تكون للوقت
جائز أن تكون للتعليل أى لأجل السنة التي أوجب وقوع الثلاث وإذا أصبحت نية الحال فاولى أن تقع عند كل
رأس شهر فبذلك الثلاث لا تلزم بل يكرها وقت واحدة للبال ان كانت في طهر لم يجمعها فيه ولا تخفى ظاهر
ولو نوى ثلاثاً منفرقة على الاطهار صح ووجهه قولنا وروح في النقع القول بأنه لا يصح وتنامى في التبر (قوله
ويقع طلاق كل زوج) هذه الكلمة متعوضة بزوج المبينة اذا لم يقع طلاقها في العقد أو جابجاً به ليس
بزوج من كل وجه أو ان امتناعه لعارض هو لزوم تحصيل الحاصل ثم كلامه شامل لما اذا وكل به أو أبان من
الفضولي شهر وسأني (قوله ليدخل السكران) أى فانه في حكم العاقل زير العلاما فانه من قوله عاقل
وقوله الاقوى أو سكران (قوله فانه طلاقه صح) أى طلاق المكره وشمل ما اذا أكرهه على التوكيل بالطلاق
فوك تطلق الوكيل فانه يقع بمر قال محمده الخياط الرمي ومثله العناق كاسر حواه وما التوكيل بالنكاح

مطلب

في الأكره على التوكيل بالطلاق
والنكاح والعناق

ثم أرم من صريحه والظاهر أنه لا ينفصله في ذلك تنصير بهم بان الثلاث تصح مع الأكره استحساناً وقد ذكر
الزيلي في مسئله الطلاق أن الوقوع استحسان والقصاص أن لا تصح الوكالة لأن الوكالة تبطل بالهزل فكذا
مع الأكره كالبيع وامتناعه وجه الاستحسان أن الأكره لا يمنع انعقاد البيع ولا يمكن وجوب فاداه فكذا
التوكيل بمقتضى مع الأكره والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فإذا تبطل فقد نفذ
تصرف الوكيل اه فاضطر الى عدم الانحصان في الطلاق تجدها في النكاح فيكون حكمهما واحداً تأتلف
اه كلام الرمي قلت وسأني تمام الكلام على ذلك في كتاب الأكره ان شاء الله تعالى (قوله لا امرأه
بالطلاق) قيد بالطلاق لان الكلام فيه والا فافترار المكره بغيره لا يصح أيضاً كالواقر يعق أو نكاح أو رجعة
أوفى أو عفوع دم عدا ويعدده أنه أو جازته انها مودة كما نص عليه الحاكم في الكافي هذا وفي البصران
المراد الأكره على التلقظ بالطلاق فلو أكره على أن يكتب طلاق امرأته كتبت لا تطلق لان الكتابة أقيمت مقام
العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا كذا في الخاتمة ولو أقر بالطلاق كاذباً وهما لا وقع قضاء لادبائه أو باقى
غامه (قوله طلاق) أطلقه فقبل البائن بضمه والرجح وهو مع ما عطف عليه مبتدأ وان خبره حذف وتقدره
تصح مع الأكره دل عليه قوله آخر اهذه تصح مع الأكره ثم ان كان الزوج قد وطئ فلا رجوع له على المكره
والأخلاق الرجوع ينصف المسمى كذا ذكره المصنف في الأكره ط (قوله وبلا) فان تركت أربعة أشهر ماتت منه
فان لم يكن دخل بها وجب نصف المهر ولم يرجع به على الذى أكرهه كافي (قوله نكاح) يشمل ما اذا أكره الزوج أو
الزوجة على عقد النكاح كاهو مقتضى اطلاقه خلافاً لما قبل من ان العقد لا يصح اذا كرهت هي عليه كالأخصاء
في النكاح قبيل قوله وشرط حضور شاهدين فافهم (قوله مع استبدال) يكسر الدال من غير تنوين بضرورة
النظم ح ومورنه أن يكرهه على استبدال أمته فإذا وطئها وأنت بولد ثبت منه ولا يجوز له فيه ط وفيه
ان هذا الأكره على فعل حسي وهو الوطئ ترتب على حكم آخر وهو صبره تمام ولدوا بنته كثيرة تجالز أكره على
دخول دار على عتق عبده على دخوله فانه يعق ولا يسنن له المكره شيئاً أو أكره على شراء عبده عتقه على
ملكته فانه يعق وعليه قيمته البائع ولا يرجع على المكره بشئ كافي كافي الحاكم من الأكره قال وكذلك الواكره
على شراء ذى رحم محرر منه أو أمة قد ولدت منه أو أمة قد جعلها مديرة إذا ملكها اه ومزوره الرجح بان

مطلب
في المسائل التي تصح مع الأكره

عقود العمد

رضاع وإيمان وفيه ونذره
قبول لإيداع كذا الصلح عن عمد
طلاق على جعل بين يدي
كذا العتق والإسلام تدير العبد
وإيجاب إحسان وعتق فلهذه
تصنع مع الإكراه عشرين في العمد

يكره على أن يقر بزمانه أم ولد وفيه ما علقه مما اقتضاه قبله عن الكافي أيضا واقعه أعلم (قوله عقود العمد)
أي لو وجبه على رجل تصام في نفس أو فساد دينها فاصكروه وعيد تلقا أو حبس حتى صفا فالصواب
ولا ضمان على الجاني ولا على المكره لأنه لم يتلفه مالا وكذلك الشهود إذا رجعوا فلا ضمان عليهم ولو
وجبته على رجل حتى من مال أو كفاية بنفس أو غير ذلك فاصكروه وعيد بقتل أو حبس حتى أبرأ من ذلك
كانت البراءة الحقة كذا في الكافي وهو على أنه احترز بالعمد عن الخطأ لأن موجبها المال فلا تصح البراءة منه
(قوله رضاع) رده عليه ما ذكرناه في الاستبلاذ فإنه أيضا فعل محسوس ترتب عليه حكم آخر وهذا لا ينص
كاعلته وكذا إبطال منه ما لو أكره على الخلوة بزوجته أو على وطئها فإنه يترتب عليه جبيع المهر وكذا الواكره على
وطئ أم زوجته أو بنتها تحرم عليه زوجته (قوله وإيمان) جمع بين قال في الكافي في باب الإكراه على
التزويج والعين ولو أكره رجل وعيد تلقا حتى جعل على نفسه صدقة لله تعالى أو صوما أو عبدا أو غزوة
في سبيل الله تعالى أو دية أو شيئا يترتب به إلى الله تعالى ربه ذلك ولا ضمان على المكره وكذلك لو أكرهه على
اليمين بشئ من ذلك أو بغيره من الطاعات والأصاحي ^{هـ} (قوله وفي) أي في الإيلاء بقول أو فعل ذكره
الشارح في الإكراه (قوله ونذره) تقدمنا الكلام عليه قريبا (قوله قبول لإيداع) أخذه بالجر
من قوله في القصة أكره على قبول الوديعة فقلت في يد فاستعملتها فضمن المودع ^{هـ} بناء على أن المودع
يقبض المال قال في التبر بعد نفسه ثم ظهر له أنه بكسر المال فليس من المواضع في شيء وذلك أنه في البراءة قال
أكره بالجس على إيداع ماله عنده هذا الرجل وأكره المودع أيضا على قبوله فضع لا ضمان على المحصر
والفاحش لأنه ما قبضه لنفسه كالوحيث الرخ فأنقذه في حجره فأخذه لبرء فضع في يده لا ضمان ^{هـ} قلت
وصاحبه أن القليل الذي كوريد على أن المسحق للوديعة في مسافة القصة ليس له تبيين المودع بالفتح لأنه
إذا كان مكرها على قبولها لم يكن قابضاً لنفسه فضمن أنه بكسر لانه دفعها باختياره فليس يستحق تنقيته
ولكن من هذه الأصناف فراهمة بالفتح لم يكن من هذه المواضع أيضا لأن الكلام فيما يصنع مع الإكراه وتنقيته
يدل على أنه لم يصنع قبوله للوديعة لأن حكم المودع بالفتح عدم الضمان بالفتح فأنزل (قوله كذا الصلح عن
عبد) أي قبول القتال الصلح عن دم العمد على مال كذا في البصر أي إذا أكره على أن يصلح صاحب الحق
على مال أكثر من الدية أو أقل فصالحه بطل الدم ولم يلزم الجاني شيء كافي الحاكم وذكره قبله أنه لو أكره على دم
العمد على أن يصلح منه على ألف فلا شيء بغيره إلا ^{هـ} وأما المالك القتال في الثانية لأنه غير مكره
(قوله طلاق على جعل) أي قبول المرأة الطلاق على مال بغير فسخ الطلاق ولا شيء عليها من المال
ولو كان مكان التلخيص خلط بأحد هو مكره كان الطلاق بائنا ولا شيء عليها ولو كان هو المكره على الخلع على ألف
وقد دخل بها جهر فمكره وقع الخلع وإنها لا تقبض في الكافي (قوله بين يدي) أي الطلاق
وقال أنت خير العين ^ح والمراد به تعليق الطلاق على شيء كذا إذا أكره على أن يقول أن قلت زيد أفزوني
كذا (قوله كذا العتق) أي الإكراه على العين بالعتق وأما الإكراه على نفس العتق فسيأتي فافهم كالأمر
أكره على أن قال إن دخلت الدار فأتيت أو أرفقت حر أو أوان صلت أو أكلت أو شربت فعتق العبد ويقرم الذي
أكره قيمته وقبضه في الكافي (قوله والإسلام) ولومن ذى كما أطلقه كثير من المشايخ وما في الخاتمة
من التفتيش بين المذنبين فلا يصح والحر في جميع فقياس والاستحسان منه مطلقا فإذا شاءت عليه من الإكراه
ط ولو كان أكرهه على الإقرار بالإسلام فيما مضى فالإقرار باطل كذا في الكافي (قوله تدير العبد)
بضم الراء من يترتب للضرورة ^ح وتقيد بالعبد لمناسبة الروي والامة منه ط (قوله وإيجاب
إحسان) أي إيجاب صدقة بغير تقدم تقدمه عن الكافي (قوله وعتق) ويرجع قيمة العبد على المكره
إذا أحققت بغير كفاية والإقرار بوجوب كذا كره المصنف في الإكراه ط وشمل العتق بالفعل كالأمر على شيء
بغيره لكنه لا يرجع على المكره بشئ كانه مناه من الكافي وبصرح في البراءة من الإكراه خلافا لما هو عليه
ما نقله الشارح في الإكراه عن ابن الكمال فافهم (قوله عشرين في العمد) حال من قاعل تصنع قال في التبر
وهي ترجع إلى ستة عشر فحول إيجاب الإحسان في التزويج ودخول الطلاق على جعل وبين وبين الطلاق
في الطلاق ودخول العين بالعتق في العتق ^{هـ} ^ح وتقدم من التبر أن قبول الإيداع ليس منها فاعتادت إلى

خسة عشر وقد سأل أن الاستيلاء والرضاع من الاتصال الحسية المقرب عليها أمر آخر فلا ينبغي تخصيصهما بالذرة فصدلت إلى ثلاثة عشر وقد زدت عليها خسة آخر التقطتها من أسكراه كافي الحاكم الأول المصنف على مال بان أن كره على خلق امرأته على ألف وقد تزوجها على أربعة آلاف ودخل بها المرأة غير مكروه فأنفع وأقرب ولها على الاثني ولا شيء على الذي أكره ولو كانت هي المكروه كان الطلاق بائنا ولا شيء عليها • الثانية الفسخ كالواعتق ولهنا زوج حر لم يدخل بها فأكراهت على أن اختارت نفسها في مجلسها بطل المهر من الزوج ولا شيء على المكروه ولو كان دخل بها الزوج قبل ذلك فالمرء ولو لها على الزوج ولا يرجع على المكروه • الثالثة التكثير كالوأ كره بعد نكح على أن يكفر بمناقة حدث فيها ولا رجوع له على المكروه وإن أكرهه على عتق عبده هذا عنهما لم يجره وعلى المكروه فبسته ولو أكره بالجلس أجزأه عنها وكذلك كل شيء وجب عليه فقه تعالى من نذر أو هدى أو صدقة أو حج فأكراه على أن يضيئه ولم يأمره المكروه بشيء بصفته أجزأه ولا ضمان على المكروه • الرابعة ما كان شرطاً لغيره كالوعلق عتق عبده على شرائه أو طلاق زوجته على دخول الدار فأكراهه على الشراء أو الدخول أو كره على شرائه أو زوجه أو أمة قد ولدت منه ونحو ذلك ويدخل فيه الرضاع فإنه شرط للصهرمة والاستيلاء أي الوطني للطلب الولد فله شرط لتبوءه منه أيضاً • الخامسة ما قد سئل عن التوكيل بالطلاق والعنق فقد صدرت ثمانية عشرة صورة قلتمنا بقول

طلاق واعتاق نكاح ورجعة •ظهار وإيلاء وعوض عن العمد
يمين وإسلام وفيه وتذرة • قبول صلح العمد تدبير لعبد
ثلاث وعشر محسوسها المكروه • وقد زدت خسا وهي خلق على قد
وضم ونكته وشرط لغيره • وقيل عتق أو طلاق فخذ عتق

(قوله أو هازلا) أي فمعه قضاء ودبانه كما يذكره الشارح وبه صرح في الخلاصة مع إلاباه مكره باللفظ فيحقق التغلط وكذا في البرازية أو ما مافي أكره الخيانة أو أسكره على أن يقر بالطلاق فاقتر لا يفي كالأمر بالطلاق هازلا أو كذا يقال في البصر إن مراده بعدم الوقوع في المشبه به عدم ديانة ثم تغل عن البرازية والخيانة لو أراد به أن يغير من الماضي كذا بالايح ديانة وإن أشهد قبل ذلك لا يقع قضاء أيضا اه ويمكن جعل مافي الخيانة على ما إذا أشهد على أنه يقر بالطلاق هازلا ثم لا يفي أن ما من عن الخلاصة أنما هو فيل أو أنما الطلاق هازلا وما في الخيانة فمافي أو أنه هازلا فلا منافاة بينهما قال في التلويح وكما أنه يطل الإقرار بالطلاق والعنق مكره كذلك يطل الإقرار بما هازلا لأن الهزل دليل الكذب كالأكره حتى لو أجاز ذلك لم يجر لأن الإجازة إنما تلحق بسيما متقد لا يحتمل الحصة والبطان والإجازة لا يصير الكذب حدا وهذا بخلاف النساء والطلاق والعنق ونحوهما مما لا يحتمل الفسخ فإنه لا أثر فيه للهزل اه وبهذا يدفع ما أورده الرمي من المناقاة بين عبارة الخيانة وغيرها (قوله لا يصد حقيقة كلامه) بيان لمحي الهزل وفيه قصور في التصريح وشرحه الهزل لغة الحب واصطلاحاً أن لا يراد باللفظ ودلالتة المعنى الحقيقي ولا الجازي بل أيديه غيرهما وهو ما لا تصح إرادته منه وضدته الحد وهو أن يراد باللفظ أحدهما (قوله خفيف العقل) في التصريح وشرحه البهمة في اللغة الخفة وفي اصطلاح الفقهاء غفلة تمت الإنسان على الصلح في ما فيه بخلافه متقى العقل (قوله أو سكران) السكر سرور يزيل العقل فلا يعرف به السماء من الأرض وما لا يبطل به العقل فيخفى في كلامه ويخبر أقوالهما في العاهة والإيمان والحدود وفي شرح بكر السكر الذي تصعبه التصرفات أن يصير محال يستحسن ما يستحقه الناس وبالعكس لكنه يعرف الرجل من المرأة قال في البصر والعقد للمذهب الأول نهر قلت لكن صرح المحقق ابن الهمام في التصريح أن تعرب السكر بما من عن الامام أنما هو في السكر الموجب للعدا لا لمز بين الأرض والسماء كان في سكرة نقصان وهو شبهة عدم فيندري به الحد وأما تعرضه عنه في غير وجوب الحد من الأحكام فالعتر فيه عنده اختلاط الكلام والبهتان كقولهما ونقل شارحه ابن أبي عمير ما عن المراد أن يكون غالب كلامه هذياناً طوفقه مستقيماً ليس بكر يكون حكمه حكم الصحافي إقراره بالحدود وغير ذلك لأن السكران في العرف من اشتراط تجهيزه فلا يستقر على ثبوت المال أكثر لتساخ إلى قولهما وهو قول الأئمة الثلاثة واستاروه الفتوى لاعتناءهم وتأيد بقول

(أوهازلا) لا يصد حقيقة
كلامه (أو سكران) خفيف العقل
(أو سكران)

مطلب
في تعرب أسكران وسكره

على رضى الله عنه اذا سكر هذى ورواه مالك والشافعي ولغنه وجه قوله ثم بين وجه الضعف فراجع به ونهر
 أن اختار قوله ساقى جميع الابواب فافهم ومن في الضرر حكمه انه ان كان سكره بطريق محرم لا يطل تكليفه
 قسامة الاحكام وتحم عاباراته من الحلاق والعقاق والبيع والافرار وروج الصغار من كفو والافراض
 والاستقراض لان العقل قائم وانما عرض قواهم الخطاب بحصته في حق الاثم وجوب القضاة وبمع
 اسلأه كالمكره لارادته لعدم قصد او اما الهازل فانما كفر مع عدم قصد لما يقول بالاستخفاف لانه صدر
 منه عن قصد صحيح استخفافا بالدين بخلاف السكران (قوله ولو نبذ) أى سواء كان سكر من الحجر
 أو الاشربة أو الربعة المحرمة أو غيرها من الاشربة المتخذة من الحبوب والمسل عند محمد قال في الفقه وقوله
 ينفى لأن السكر من كل شراب محرم وفي البصر عن البرازية اختار في زماننا لزوم الحد ووقوع الطلاق اه وما في
 الخاتمة من تعصيم عدم الوقوع فهو مبيح على قوله ما من ان النيد حلال والمقت به خلافه وفي النهر عن
 الجوهرة أن اختلاف مقيد بما اذا شر به للتداوى فلو قل هو والطريق فيجب بالاجماع (قوله وحشيش) قال
 في الفقه اتفق مشايخ المذهب من الشافعية والخنفة بوقوع طلاق من غلب عقله بالسكر الحشيش وهو
 المسمى بورق القنب افقواهم بحرمته بعد ان اختلفوا فيما افقوا في المزى بحرمتها وانما أسد بن عمرو يجهل بالان
 المتقدمين لم يتكلموا فيها بشئ لعدم ظهور شأنها فيهم فلما ظهر من امرها من الفساد كثر وفشا عادات مشايخ
 المذهبين الى تحريرها وأقرب وقوع الطلاق عن زوال عقلها اه (قوله أو افوض أو ينج) الاضون
 ما يخرج من الخشخاش والنج بالفتح بنت مسبت وصرح في البدائع وغيره بعدم وقوع الطلاق بكاه معللا
 بان زوال عقله لم يكن بسبب هو مصيبة والحق التعصيل وهو ان كان للتداوى لم يقع لعدم المصيبة وان للهو
 وادخال الاقصة اذ ينبغي أن لا يتردد في الوقوع وفي تعصيم القدورى عن البواهر في هذا الزمان اذا سكر
 من البعج والافيون يقع زجرا وعليه القدوى وتعمده في النهر (قوله زجرا) أشابه الى التفصيل المذكور
 فانه اذا كان للتداوى لا يزجر عنه لعدم قصد المصيبة ط (قوله واختلف التعصيم الخ) معص في الخنفة
 وغيرها عدم الوقوع وبزعم من الخلاصة بالوقوع قال في الفقه والأول أحسن لأن موجب الوقوع عند زوال
 العقل ليس الا التيب في زواله بسبب محذور وهو متف وفي البهر عن تعصيم القدورى انه التعصيم (قوله)
 ثم لو زال عقله بالصداع) لأن زوال العقل بالصداع والشرب على القول والحكم لا يضاف الى عقله العلة
 الا عند عدم صلاحية العلة وتعمده في الفقه هذا وقد فرض المسألة في الفقه والبصر فيما اذا شرخرا صدع
 وبصالحه ما في المتن لو كان النيد غير شديد فصدع فذهب فذهب بالصداع لا يقع طلاقه وان كان النيد شديدا
 حراما فصدع فذهب فذهب عليه يقع طلاقه اه قد فرق بين ما اذا كان بطريق محرم وغير محرم كما ترى تتأني (قوله)
 او يبعج) كما اذا سكر من ورق الرمان فانه لا يقع طلاقه ولا عاقبه وتقل الاجماع على ذلك صاحب التهذيب
 كذا في الهندية ط قلت وكذا لو سكر منبج أو افوض تتأوله لا على وجه المصبة بل للتداوى كما مر (قوله)
 وفي القصص الخ) هذا سبق على تعريف السكران الذي تصح تصرفه عندنا بأنه من معه من العقل
 ما يقوم به التكليف وتجب منه في الفقه وقال انه شك في هذا التقدير لا يجهل احد ان لا تصح تصرفه فانه
 (قوله منها الوكيل بالطلاق صاحبها) أى فانه اذا اطلق سكران لا يقع منها الرتبة ومنها الاقرار بالحدود
 التابعة ومنها الاشهاد على شهادة نفسه ومنها زواج الصغيرة باقل من مهر المثل أو الصغير باكثر فانه لا ينفذ
 منها الوكيل بالطلاق لو سكر فباع لم ينفذ على موكله ومنها النصب من صاحب ورثة عليه وهو سكران كذا
 في الاشياء ح قلت لكن اعترضه بحسبه الجوى في الاخرة بان المنقول في العادة أن الناقص ببراءة
 عليه من الخلعان غيبه حكمه فيها كالمسحوق وكذا في مسألة الوكالة بالطلاق بان الصحيح الوقوع نص عليه
 في الخاتمة والبصر (قوله لكن قيد البرازية) قال في النهر عن البرازية وكه بطلانها على ما لم غفلتها في حال
 السكر فانه لا يقع وان كان التوكيل والابضاع حال السكر وقع ولو بالامال وقع مطلقا لا رأى بالتمتع لتقدير
 البطل اه أقول والتعليل بشدة لو كره بطلانها على نفسها فطلعت في حال السكر وقع مطلقا ح (قوله)
 واختاره الطحاوى والكرخي) وكذا معجم سلة وهو قول زكريا آقاده في الفقه (قوله عن التفریق)
 صوابه عن التعدي بالادل آخره لا بالناقض كآرائه في نسخ التازانية (قوله والقنوى عليه) قد علمت

المن من اصحاب الامام الشافعي
 واسد بن عمرو صاحب الامام
 أبي حنيفة اه منه

مطلب
 في الحشيشة والافيون والنج

ولو نبذ أو وحشيش أو افوض
 أو ينج زجرا به ينفى تعصيم
 القدورى واختلف التعصيم
 فمن سكره أو مضرأه
 لو زال عقله بالصداع أو ببعج
 لم يقع وفي التفهاتى معزاي
 للزاهدى انه لو لم يميز ما يقوم به
 الخطاب كان تصرفه بالطلاق انتهى
 واستثنى في الاشياء من تصرفات
 السكران سبع مسائل منها
 الوكيل بالطلاق صاحبها لكن
 قيد البرازية بكونه على حال
 والاقوع مطلقا لو وقع الشافعي
 طلاق السكران واختاره
 الطحاوى والكرخي وفي
 التازانية عن التفریق والقنوى
 عليه

صفاته لسائر المتون ح وفي الترخائية أيضا بطلاق السكران واقع اذاهم **مكروه** من انهم أو التبدد وهو
 مذهب اصحابنا (قوله ان دام الموت) بقيد في طارنا فقط ح قال في البحر فغنى هذا اذا طلق من استقل
 لسانه توقف فان دام به الى الموت نفذ وان زال بطل اه قلت وكذا التزوج بالاشارة لا يصلح له وطء ما عدم
 تنفذه قبل الموت فكذلك سائر عقوده ولا يخفى ما في هذا من المخرج (قوله به بقى) وقد ذكرنا في
 الاستدابة سنة بجر وفي التارخائية عن النابيع وشيع طلاق الارس بالاشارة يريد به الذي ولا وهو
 اعرس أو طرأ عليه ذلك ودام حتى صارت اشارة مفهومة والام تعتبر (قوله واستحسن الكمال الخ) حيث
 قال وقال بعض الشافعية ان كان يحسن الكتابة لا يقع طلاقه بالاشارة لانه خارج الضرورة بما هو اولى على
 المراد من الاشارة وهو قول حسن وبه حال بعض مشايخنا اه قلت بل هذا القول تصريح بمجاهد المفهوم
 من ظاهر الرواية ففي كافي الحاكم الشهيد مانعه فان كان الارس لا يكتب وكان له اشارة تعرف
 في طلاقه ونكاحه وشرائه ويبيع فهو جائز وان كان لم يعرف ذلك منه أو شك فيه فهو باطل اه فتدرب
 سواء اذا اشارة على عجزه عن الكتابة فقد انه ان كان يحسن الكتابة لا يجوز اشارة ثم الكلام كافي
 البراءة ما هو في صراحة تصرفه على الكتابة ولا ينفذه يقع طلاقه بكتابه كافي في آخر الباب بما لا يه
 (قوله) بآثاره المعهودة) أى المقررة تحميمه لانه لا عادة منه ذلك فكانت الاشارة بائنا لمصلحة الارس بجر
 عن الفتح وطلاقه المفهوم بالاشارة اذا كان دون الثلاث فهو رجي **مكروه** في المنعبرات ط عن الهندية
 (قوله بان أراد التكليم بغير الطلاق) بان أراد ان يقول سبحانه فجرى على لسانه أت طلق تطلق لانه
 صريح لا يصلح الى التنية لكن في القضاء كطلاق الهازل واللاعب ط عن المنع وقوله كطلاق الهازل
 واللاعب مختصا لفساد سنة وما يأتي في رايه في دفع القدر عن الحايوى معزى الى الجامع الاصفران استدلال
 عن أواد ان يقول زبيب طالق فجرى على لسانه عرعة على أيها يقع العلق فقال في التناء طلق التي جى
 وقبائنه وبين الله تعالى لا تطلق واحدة منهما أما التي جى فلا نه ليردها وأما غيرها فلا نه وطلقت طلقت بجزء
 التنية (قوله عرعة بغيره) كالتواتر لزوجهما اقرأ على اعنى اعدى أت طالق ثلاثا فطلعت طلعت ثلاثا
 في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى اذ لم يعلم الزوج ولو لم يجر عن الخلاصة (قوله وأغلا وأوساه)
 في المصاحب القليلة غنة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره وفيه أيضا ما هو الشئ به هو غفل قلبه عنه
 حتى زال عنه فلم يذكره ففرقوا بين الساهى والساهى بان الساهى اذا كرر ذكره الساهى بخلافه اه فافاض
 أن المراد هنا بالفاعل الساهى بقرينة حذف الساهى عليه وصورة أنه يعلق طلاقها على دخول الدار مثلا
 فدخلها ناسيا لتعلق أو ساهيا (قوله وأبنا فاعف معصية) نحو طلاع وتلاغ وطلاق وتلاك كأي ذكره أول
 الباب الا (قوله يقع قضاء) متعلق بالخطأ وما بعده ح لكن في وقوعه في الساهى والقفا على
 ما صورته لا يظهر التقيد بالقضاء اذ لا فرق في مباشرة سبب الحنف بين التعمد وغيره (تنبيه) في الحايوى
 الزاهدى ظن انه وقع الثلاث على امرأته باقسام لم يكن أهل الفتوى وكفى الحاكم كتابتها في الصك فكذلك
 ثم استسقى من هو أهل الفتوى فأنى بأنه لا تتمع والتطبيقات الثلاث مكتوبة في الصك بالظن فله ان يعود اليها
 ديانة ولكن لا يصدق في الحكم اه (قوله واللاعب) الظاهر انه عطف على الهازل للتصريح (قوله)
 جعل هزله بجهدا) لانه تكليم بالسبب فقد افترسه **مكروه** وان لم يرض به لانه مما لا يجمل التضي كالتض
 والتذويين (قوله أو مريضا) أى لم يزل عنه بالمرض بدليل التعليل ط (قوله أو كافرا) أى وقد
 ترافعا اليه لانه لا يحكم بالفرقة الا في ثلاث كأمز في نكاح الكافر ط (قوله لوجود التكليف) على لهما
 وهو جري على المعنى في الكفار انهم مكفون باحكام الفروع اعتقادا أو أداء ط (قوله فكذلك) أى
 فكان نكاح الفتوى صحيح مع موقوف على الاجابة بالقول أو بالفعل فكذلك الملاحقة ح فلو حلف لا يطلق
 فطلق فتوى ان اجاز بالتول حث وبالفصل لا بجر والاجابة بالفصل يمكن أن تكون بان يدفع الهام مؤثر
 صدقها به ما طلق الفتوى كما أفاده في الهر لكن في حاشية انه المزمع انه تنقل في جامع الفتوى عن فوائد
 صاحب الشفاء ان ثبت المهر اليها ليس باجازه لوجوده قبل الطلاق بخلاف التكاح وانه نقل عن مجموع التوازل
 في الطلاق وأطلع قولين في قبض الجعل هل هو اجازة أم لا فراجع اه قلت وقد يصل ما في القول ان يمت

(أو انرس) ولو طارنا ان دام
 الموت به يفتى وعليه قصر فاته
 موقوفة واستحسن الكمال
 اشتراط كتابته (بأشارة)
 المعهودة فأنها تكون كعبارة
 الناطق استصحابا (أو غفنا) بان
 أراد التكليم بغير الطلاق فجرى على
 لسانه الطلاق أو تلفظ به غير ما بعناه
 أو غلا أو ساهيا أو بالفاظ معصية
 يقع قضاء فقط بخلاف الهازل
 واللاعب فانه يقع قضاء ودانته
 لان الشارع جعل هزله بجهدا فنفخ
 (أو مريضا أو كافرا) لوجود
 التكليف أو مطلق الفتوى
 والاجابة قولاً أو فعلاً فكالنكاح
 بزازية (أو بناء على اعتبار الزوج
 المذكور) لا يقع طلاق المولى على
 امرأته عبده

المجلد فلا يثنى ما في الترتبات (قوله لحديث ابن ماجه) ورواه ابن عباس عن طريقين فيها ابن لهيعة
 ورواه ابيه رافعي ايضا من غيرها كافي القنع ومراعاة الحديث لان ابن لهيعة مشكك نفسه فقد اختلف
 المحدثون في حرجه ووثقه (قوله الطلاق لمن اخذ بالساق) كتابه عن ملك التمتع (قوله الا اذا قال)
 أي المولى عند تزويج استمنع عبده وصورها بما اذا المولى لانه لو بدأ بالعبد فقال زوجني استنكح هذه على ان
 أمرها يد تطلقها كالمشتت فزوجها منه يجوز النكاح ولا يكون الأمر يد المولى كافي البصر عن الخاتبة
 ولم يذكر وجه الفرق وذكر في الثانية في مسأله قبلها وهي اذا تزوج امرأة على أنها طالق جاز النكاح وبطل
 الطلاق وقال أبو القاسم هذا اذا بدأ الزوج وقال تزوجك على أنك طالق وان ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسي
 منك على أني طالق أو على أن يكون الأمر يدى المطلق نفسي كالمشتت فقال الزوج قبلت جاز النكاح
 ويقع الطلاق ويكون الأمر يد هالكة البداة اذا كانت من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح
 فلا يصح ما اذا كانت من المرأة يصير التفويض بعد النكاح لمحق الزوج بما قال بعد كلام المرأة قبلت والحواب
 يقتضي إعادة ما في السؤال صار كانه قال قبلت على أنك طالق أو على أن يكون الأمر يد تفويض مقنن ما بعد
 النكاح اه (قوله وكذا الخ) هذه الصورة حله لصيرورة الأمر يد المولى بلا توقف في قبول الصلابة
 في الاولى قدم النكاح بقول المولى زوجتك أمي فيمكن العبدان لا يقبل فلا يصح الأمر يد المولى فأعطى البصر
 (قوله والجنون) قال في التلويح الجنون اختلال القوة المعية بين الامور والحسنة والقبيحة المدركة
 للعواقب بان لا تفهم آثارها وتسلط أفعالها ما نقصان جبل معه ما غلب في أصل الخلقة وما يخرج مزاج
 الدماغ عن الاعتدال بسبب خلط أو فقه أو ما لا يستلزم الشيطان عليه والقضاء انما لا يفسد قلبه بحيث
 يفرض ويفزع من غير ما يصلح سببا اه وفي البصر عن الخاتبة رجل عرف أنه كان مجنوناً فقالت امرأته طلقني
 المارحة فقال أصابني الجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله كان القول قوله اه (قوله الا اذا علق عاتلا الخ)
 كقولها ان دخلت الدار فذهبا مجنوناً بخلاف ان خرجت فقلت طالق لغيره كذا ذكره الشارح في باب
 نكاح الكافر فالمراد اذا علق على غير جنونه (قوله او كان عينا) أي وفرق القاضي منه وبين زوجته بطلها
 بعد تأجيل سنة لان الجنون لا يعدم الشهادة كإصابته في ما ينشأ الله تعالى (قوله أو مجبوراً) أي وفرق
 القاضي بينهما في الحال بطلها (قوله وقع الطلاق) جواب اذا وقع في المسائل الاربعة للحاجة ودفع
 الضرر ولا يفي عدم أهليته لا طلاق في غيرها كما تم تحققه في باب نكاح الكافر (قوله والعسي) أي الا اذا
 كان مجبوراً وفرق بينهما أو أسلمت زوجته فعرض الاسلام عليه عمراً فاقى وقع الطلاق رمي قال وقد أقيمت
 بعدم وقوعه ما اذا تزوج امرأة أو امرأة وعلق عليه متى تزوج أو نكح عليها فكذا فكمه فزوج عالماً بالعلق
 أولا اه (قوله أو ابازره بعد البلوغ) لانه حين وقوعه وقع بالطلاق لا بالباطل لا يبيح ط (قوله لانه انشاء
 ابتاع) لان الخبير في أوقته راجع الى جنس الطلاق وبطله قال أو نكح ذلك الطلاق بخلاف قوله أوقعت
 التي تخلقه فانه إشارة الى المعنى الذي حكم بطلانه فاشبه ما اذا قال انت طالق أو أقسمت قال ثلاثاً عليك والمباقي
 على شرطك فان الزائد على الثلاث ما في أخاذه في البصر (قوله وجوزة الامام اجد) أي اذا كان مجزاً بطله
 بان يعلم ان زوجته تسب من كاهن معتز في متون مذهبه فافهم (قوله من الغت) بالبر من باب تعب
 مصباح (قوله وهو اختلال في العقل) هذا ذكره في البصر تعريفاً للجنون وقال ويدخل فيه المعتوه والحسن
 الاقوال في الفرق بينهما ان المعتوه هو اقليل التهم المختلط الكلام القاصد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتم
 بخلاف الجنون اه وصرح الاصوليون بان حكمه كالغبي الا ان الدبوس قال يجب عليه العبادات
 احتياطاً وردته صدراً للاسلام بان الغت نوع جنون فينبغي وجوب اداء الحقوق جميعاً كإبطله في شرح الضرر
 (قوله بالكسر الخ) أي كسر الياء قال في البصر وفي بعض كتب الطب انه ورم حار يعرض للصباب الذي بين
 الكبد والامعاء ثم يصل بالدماء ط (قوله هولقة الغشي) قال في الضرر الاغماء في القلب
 أو ادماع فقلل القوى المدركة والحركة عن أفعالها مع بقاء العقل مغلوباً ولا اعصم منه الاية وهو فوق
 التزم فترمه ما لم يزد زيادة كونه حدثاً ولو في جميع حالات الصلابة ومنه البنا بخلاف التزم في الصلابة اذا
 اضبط حالة التوهم البناء (قوله وفي القاموس دهن) أي بالكسر كقرش ثمان انقضاء عمره ذكره الصبر

لحديث ابن ماجه الطلاق لمن أخذ
 بالساق الا اذا قال زوجت منك على
 أن أمرها يدى أطلقها كلها
 شئت فقال الصديق وكذا اذا
 قال العبد اذا تزوجتها فأمرها
 يدك ابدأ كان كذلك خاتبة
 (والجنون) الا اذا علق عاتلا
 ثم من فوجد الشرط او كان عينا
 أو مجبوراً أو أسلمت وهو كافر أو
 أو اداء الاسلام وقع الطلاق ابتداء
 (والعسي) ولو امرها أو ابازره
 بعد البلوغ أو ما لو قال أو نكح
 لانه ابتداء ابتاع وجوزة الامام
 أحد (والمعتوه) من الغت وهو
 اختلال في العقل (والمبرسم) من
 البرسام بالكسر عليه كالبجنون
 (والغشي عليه) هولقة الغشي
 (وللددهوش) فقع وفي القاموس
 دهن الرجل تقي

غير صحيح فإنه في القاموس قال بعده أذهب عقله من ذهل أووه ١١ بل اقتصر على هذا المصباح فقال
 دهنه دهن من باب نصب ذهب عقله صا أو خفا ١٢ وهذا هو المراد هنا وإذا جده في الجرد اختلا في الجنون
 وقال في الخيرة ١٣ غلط من خسر هنا الصبر إذا لازم من الصبر وهو المتردد في الأمر ذهب العقل وسئل قلنا
 فمن طلق زوجته ثلاثاً في مجلس القاضى وهو متعاطف مدحوش فأجاب قلنا بأن الدهش من أقسام الجنون
 فلا يقع وإذا كان صادقه بأن عرف منه الدهش مرة بصديق بل برهان ١٤ قلت ولصاحبنا في القيم الحبلى
 رسالة في طلاق النضبان قال فيها أنه على ثلاثة أقسام أحدها أن يحصل لمبادئ الغضب بحيث لا يتغير عقله
 ويعلم ما يقول ويصدقه وهذا الأشكال فيه الثاني أن يبلغ النهاية فلا يعلم ما يقول ولا يريد وهذا لا يربط
 لا يتخذ من أقواله الثالث من توسط بين المرتبتين بحيث لم يصركم الجنون فهذه محل النظر والأدلة تدل على
 عدم نفوذ أقواله ١٥ مخلصاً من شرح الغاية المنبيلة لكن أشار في الغاية إلى مخالفتها في الثالث حيث قال
 ويقع طلاق من غضب خلافاً لغيره ١٦ وهذا الموافق عندنا لما صار في المدحوش لكن ردعه أنما يقتر
 أقوال المصنف مع أنه لا يلزم فيه أن يصل إلى حالة لا يعلم فيها ما يقول ولا يريد وقد يجب أن لا يمتنع لما كان
 مستغزى على حالة واحدة يمكن ضبطها واعتبرت فيه واكتفى فيه بجزء نقص العقل بخلاف الغضب فإنه عارض
 في بعض الأحوال لكن ردعه الدهش فإنه كذلك والذي يظهر لي أن كلام المدحوش والغضب والنضبان لا يلزم فيه
 أن يكون بحيث لا يعلم ما يقول بل يكفي فيه بغلبة الهذيان واختلاط الجنون بالهزل كما هو المتيقن في السكران
 على ما مر ولا ينافيه تعريف الدهش بذهاب العقل فإن الجنون فنون وله أقصره في الجبر واختلال العقل وادخل
 فيه الغته والبرسام والانجاء والدهش ويؤيد ما قلنا قول بعضهم العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله الأندرا
 والجنون ضده وأيضاً فإن بعض الجاهل يعرف ما يقول ويريد وما يشاهد الجاهل بأنه عاقل ثم يظهر منه
 في مجلسه ما ينافيه فإذا كان الجنون حقيقة قد يعرف ما يقول ويصدقه فغيره الأول في نفس التعويل
 عليه في المدحوش وغضه انما هو المحكم بغلبة الخلل في أقواله وأفعاله الخارجة عن عادة وكذا يقال فيمن
 اختل عقله لكبر أو لمرض أو لصلية فأجابته فمادام في حال غلبة الخلل في الأقوال والأفعال لا تعتبر أقواله
 وإن كان يعلم ما يريد حالاً من هذه المعرفة والأدلة غير معتبرة لعدم حصولها عن ادراك صحيح كالاعتبار من
 الصبي العاقل نعم يشكل عليه ما سأل في التعليق عن العبر وصرح به في الفتح والخاتمة وغيرهما وهو لو طلق
 فغضب عنه الثاني أنك استنتجت وهو غير ذلك أن كان بحيث إذا غضب لا يدري ما يقول وسعه الأخذ بهادما
 والا لا ١٧ فإن مقتضاه أنه إذا كان لا يدري ما يقول يقع طلاقه والأدلة لا حاجة إلى الأخذ بقوله ما انك
 استنتجت وهذا مشكل جداً إلا أن يجب أن المراد بكونه لا يدري ما يقول أنه لقوة غضبه قد نسي ما يقول
 ولا يذكر ١٨ بعد وليس المراد أنه صريح على لسانه ما لا يفهمه أو لا يفهمه ذلك أنه حشد يكون في أعلى
 مراتب الجنون ويؤيد هذا الجدل أنه في هذا الفرع عام بأنه طلق وهو قاصد له لكنه لم يذكر الاستثناء لثلاثة
 غضب هذا ما ظهر في تقرير هذا المقام ١٩ والله أعلم بحقيقة المرام ثم رأيت ما يؤيد ذلك الجواب وهو أنه قال
 في الولو المبين أن كان بحال لو غضب بغيره على لسانه ما لا يفهمه بصدده جازة الاعتقاد في قول السامع من قوله
 لا يفهمه بعده صريح فيما قلنا والله أعلم (قوله) لأنه أعاد النصير إلى غير معتبر أشار به إلى أن الفرق بين قوله
 الصبي وبين كلام الثاني ثم هو أن كلام الصبي معتبر في اللغة والنحو غاية الأمر أن الشارع أضاف بخلاف كلام الثاني
 فإنه غير معتبر عند أحد ٢٠ قلت وهو ما أخذ من قول الشارع ولما لا يصدق ولا كذب ولا خبر
 ولا إنشاء وفي النصير يربط بعبارة من الإلزام والارادة والطلاق ولم يوصف بغيره وإنشاء وصدق وكذب
 كالإنشاء والطور ٢١ ومثله في التلويح فهذا صريح في أن كلام الثاني لا يسي كلاماً له ولا شرعاً له لا قصد ما فهم
 أكثر من غيره فقد اتفق الفرق بين كلامه وكلام الصبي فأنهم ثم لا يفتي أنه لا حاجة إلى الفرق بينهما في قوله
 أجره لأنه لا يقع فيما لأن الإجازة لما اعتقد موقفاً وكل من طلق الصبي والثام وقع باطلاً موقفاً كما هو
 الحكم في نصرة فات الصبي التي هي ضرورية كالتطلاق والعتق بخلاف المتردد بين النفع والضرر كالبيع
 والنسأ والتكاح فإنه يعتقد موقفاً حتى لو بلغ فأجاز صرح كآدمه قبل باب المهر وإنما يحتاج إلى الفرق

ملاحظة
 طلاق المدحوش

ودش بالبناء للمفعول فهو
 مدحوش وأدته الله (والثام)
 لاتقاء الإرادة ولذا لا يتصفه
 بسبق ولا كذب ولا خبر ولا إنشاء
 ولو قال أجرته أو أوقعته لا يقع
 لأنه أعاد النصير إلى غير معتبر
 بوجهه ولو قال أوقعته ذلك الطلاق

أوجعت ملا واقع بحر (وأذا
ماك أحدهما الآخر) **كك**

(أو منه بطل النكاح ولو حرره
حين ملكته طفلهما في العدة أو

خرجت الحرة) **النيا** (سنة
ثم خرج زوجها كذلك) **س**

(فطنتها في العدة الفاء الثاني) في
المأثنتين (وأوقعه الثالث)

فيمسرا واعتبار عدده بالنساء
وعند التأخي بالرجال (فطلاق

سنة ثلاث وطلاق أربعة ثمان
مطلقا) (وبقع الطلاق بلفظ الحق)

بينة أو دلالة حال (لا يحكمه) (أن
إزالة الملك أقوى من إزالة التقيد

(فزوج) كتب الطلاق من مستينا
على نحو لو وقع أن نوى وقيل

مطلقا ولو على نحو الماء مطلقا
ولو يكتب على وجه الرسالة

وانطلب كان يكتب بإفلاحة إذا
أنا كاني هذا فانت طالق طقت

بوصول الكتاب جوهره
مطلب

اعتبار عدد الطلاق بالنساء
مطلب

في الطلاق بالكاتب

مطلب

في الطلاق بالكاتب

مطلب

في الطلاق بالكاتب

مطلب

في الطلاق بالكاتب

بينهما في قوله أو وقته فانه تقدم في الصبي انه يقع لانه ابتداء ابتاع ولم يجعل في التام كذلك ووضع الفرق ان
كلام الصبي له معنى لقوى وان لم يلزمه الشرع بوجهه فصح عود الصغير في أوقته الى جنس الطلاق الذي

تضمنه قوله زوجته مطلقا بخلاف التام فان كلامه لم يلزمه بوجهه فصح عود الصغير في أوقته الى جنس الطلاق الذي

تضمنه قوله زوجته مطلقا بخلاف التام فان كلامه لم يلزمه بوجهه فصح عود الصغير في أوقته الى جنس الطلاق الذي

تضمنه قوله زوجته مطلقا بخلاف التام فان كلامه لم يلزمه بوجهه فصح عود الصغير في أوقته الى جنس الطلاق الذي

تضمنه قوله زوجته مطلقا بخلاف التام فان كلامه لم يلزمه بوجهه فصح عود الصغير في أوقته الى جنس الطلاق الذي

تضمنه قوله زوجته مطلقا بخلاف التام فان كلامه لم يلزمه بوجهه فصح عود الصغير في أوقته الى جنس الطلاق الذي

تضمنه قوله زوجته مطلقا بخلاف التام فان كلامه لم يلزمه بوجهه فصح عود الصغير في أوقته الى جنس الطلاق الذي

تضمنه قوله زوجته مطلقا بخلاف التام فان كلامه لم يلزمه بوجهه فصح عود الصغير في أوقته الى جنس الطلاق الذي

تضمنه قوله زوجته مطلقا بخلاف التام فان كلامه لم يلزمه بوجهه فصح عود الصغير في أوقته الى جنس الطلاق الذي

تضمنه قوله زوجته مطلقا بخلاف التام فان كلامه لم يلزمه بوجهه فصح عود الصغير في أوقته الى جنس الطلاق الذي

تضمنه قوله زوجته مطلقا بخلاف التام فان كلامه لم يلزمه بوجهه فصح عود الصغير في أوقته الى جنس الطلاق الذي

تضمنه قوله زوجته مطلقا بخلاف التام فان كلامه لم يلزمه بوجهه فصح عود الصغير في أوقته الى جنس الطلاق الذي

تضمنه قوله زوجته مطلقا بخلاف التام فان كلامه لم يلزمه بوجهه فصح عود الصغير في أوقته الى جنس الطلاق الذي

تضمنه قوله زوجته مطلقا بخلاف التام فان كلامه لم يلزمه بوجهه فصح عود الصغير في أوقته الى جنس الطلاق الذي

تضمنه قوله زوجته مطلقا بخلاف التام فان كلامه لم يلزمه بوجهه فصح عود الصغير في أوقته الى جنس الطلاق الذي

تضمنه قوله زوجته مطلقا بخلاف التام فان كلامه لم يلزمه بوجهه فصح عود الصغير في أوقته الى جنس الطلاق الذي

تضمنه قوله زوجته مطلقا بخلاف التام فان كلامه لم يلزمه بوجهه فصح عود الصغير في أوقته الى جنس الطلاق الذي

تضمنه قوله زوجته مطلقا بخلاف التام فان كلامه لم يلزمه بوجهه فصح عود الصغير في أوقته الى جنس الطلاق الذي

تضمنه قوله زوجته مطلقا بخلاف التام فان كلامه لم يلزمه بوجهه فصح عود الصغير في أوقته الى جنس الطلاق الذي

الهندية وفي السارخانه كتب في قرطاس اذا انا لك كتبنا في هذا طلاق ثم نصحته في آخر أو امر غيره
بنفسه ولم يجعل عليه فانهاها الكتابان طلقت تنتين قضاء ان أقر أنها كتابناه أو رعت وفي البداية تقع
واحدة بايها أو انا هو بطل الا شر ولو قال للكتاب اكتب طلاق امرأتى كان اقرارا بالطلاق وان لم يكتب
ولو استكتب من آخر كتابا بالافواه وقرأ على الزوج فأخذه الزوج ونسخه وعنونه وبعث بها فانها
وقع ان أقر الزوج انه كتابه أو قال للرجل ابعث بها أو قال له اكتب نسخة وابعثها اليها وان لم يقر انه كتابه
ولم تقم عنه لكنه وصف الامر على وجهه لا تطلق قضاء ولا بداية وكذلك كل كتاب لم يكتب بخطه ولم يجعله
بنفسه لا يقع الطلاق ما لم يقرأه صكتابه اه مخلصا (قوله كتب لامرأة الخ) صورته لامرأة
تدعي زيب ثم تزوج في بلدة أخرى امرأة تدعي عائشة فبلغ زيب تخاف من كتابها كسبها كسب امرأتى غيرك
وغير عائشة طالق ثم يحاقولها وغير عائشة اه ح قلت وبقي أن يشهد على كتابه ما يحسد لتلاظير
الحال فكسب عليه القاضي بطلاق عائشة فأتمل (قوله عسبة) وجه الحب نفع الكتاب بعد محوها ط
(قوله وسعي مالواستنى بالكتابة) أى في باب التعلق عند قوله قال لها أنت طالق ان شاء الله متصل
اه ح وفي الهندية واذا كتب الطلاق واستنى بدائه أو طلق بلسانه واستنى بالكتابة هل يصح لراوية
لهذه المسألة وبقي أن يصح كذا في الظهيرة ط والله سبحانه أعلم

(باب الصريح)

لما تقدم ذكر الطلاق نفسه وأقسامه الأولية السني والبدعي وبعض أحكام تلك الكتابات ذكرنا أحكام
بعض جرياتها مضافة الى المرأة وإلى غيرها وما هو صريح منها أو كتابه منسار كتفصيل يعقب أجالا
(قوله ما لم يستعمل الافيه) أى غالبا كما يفيد كلام الصروحة في القرع بما يثبت حكمه الشرعي بلانية
وأراد بما للفظ أو ما يقوم مقامه من الكتابة المستنبية أو الإشارة المفهومة فلا يقع بالثلاثة أفعالها
أو امرها بجلن شعرها وان اعتقد الاقضاء والخلق طلاقا كما قد مناه لأن ركن الطلاق اللفظ أو ما يقوم مقامه
عما ذكر كرامت (قوله ولو بالنارسة) محال يستعمل فيها إلا في الطلاق فهو صريح يقع بلانية
وما استعمل فيها استعمال الطلاق وغيره حكمه حكم كتابات العربية في جميع الأحكام مجر وفي حاشيته
للإيرامي عن جامع الأصول أنه ذكر كلاما بالفارسية معناه ان فصل كذا تجري كلمة الشرع على وينك
يشترى أن يصح العين على الطلاق لأنه متعارف بينهما اه قلت لكن قال في نور العين الطاهر أنه لا يصح العين
لما في البرازية من كتاب ألقاها قد اشترى وساتى شروان أن من قال حملت كتابا أو على كتابا طلاق
ثلاث مطلق وهذا باطل ومن هذا باب العوام اه فتأمل (تنبيه) قال في الشريعة بلانية وقع السؤال عن
التطبيق بلغة الترسل هو رجسي باعتبار القصد أو بان باعتبار القول من بوش أو بوش اول لأن معناه خالية
أو خلية فينظر اه قلت وأفق الرحي تليد الخبر الرمي بأنه رجسي وقال كما أنتي به شيخ الاسلام أبو السعود
ونقل منه شيخنا شيخنا القركماني عن فتاوى على أفندي مفتي دار السلطنة وعن الحامدية (قوله
بالتشديد) أى تشديد الادم مطلقا لما لا تصف فينبغي بالكتابة بجر وسيد كره في بابها (قوله تركه
الإضافة) أى المعنوية فانها الشرط وانطاب من الإضافة المعنوية وكذا الإشارة نحو هذه طالق وكذا
نحو امرأتى طالق وزيب طالق اه ح أقول وما ذكره الشارح من التعليل أعسده لمصاحب الصر
أخذ من قول البرازية في الأيمان قال لها لا تخبري من الدار إلا باني فاني حلفت بالطلاق فخرت لا يقع لعدم
ذكر حلفه بطلاقا ويحمل الحلف بطلاق غيرها فاقول له اه ومشدة في الحاشية وفي هذا الاختلاف
فان مفهوم كلام البرازية أنه لو أراد اخلف بطلاقها يقع لأنه جعل القول له في صرفه إلى طلاق غيرها والقوم
من تعليل الشارح بما لا يرجع من الوقوع أصلا لقد شرط الإضافة مع أنه لو أراد بطلاقها تكون الإضافة
موجودة ويكون المنسحق فاني حلفت بالطلاق منك أو بطلاقك ولا يلزم كون الإضافة صريحة في كلامه
لما في الجبرل قال طالق فقبل من عنيت فقال امرأتى طلقت امرأته اه على أنه في التفتة قال عازا إلى
البرهان صاحب المحط وجل دعت جماعة إلى شرب الخمر فقال اني حلفت بالطلاق لاني لا أشرب وكان كاذبا
فيه ثم شرب طلقت وقال صاحب التفتة لا تطلق ديانة اه وما في التفتة لا يخالف ما قبله لأن المراد طلقت

وفي الصريح لامرأة كل امرأتى
غيرك وغير فلانة طالق ثم محاسن
الآخرة وبعثه لم تطلق وهذه حاشية
بعسبة وسعي مالواستنى بالكتابة
(باب الصريح)

(صريحه ما لم يستعمل الافيه)
ولو بالفارسية (كلفتك وأنت
طالق ومطلقة) بالتشديد قد
يحط بها لأنه لو قال ان رجس
يقع الطلاق أو لا تخبري إلا باني
فاني حلفت بالطلاق فخرت
لا يقع تركه الإضافة لها

مطلب
من بوش يقع به الرجسي

قضاء فقط المأمور من أنه لو أخبره الطلاق كاذبا لا يقع ديانة بخلاف الهائل فهذا يدل على وقوعه وإن لم ينفه
 إلى المرأة تصرحنا ثم يمكن حمله على ما ذكرنا في نقل أن أردت الحلف بطلاق غيرها فلا ينافي ما في الزاوية
 ويؤيده ما في الصبر لو قال امرأه طالق أو قال طلق امرأته ثلاثا وقال لم أعن امرأتي بصدق اهـ وينهيه منه
 أنه لو لم يقل ذلك تطلق امرأته لأن العادة أن من لم أمرأه إذا غاب يحلف بطلاقها لا بطلاق غيرها فقولته اني حلفت
 بالطلاق تصرف اليها ما لم ير غيرها لانه يحمله كلامه بخلاف ما لو ذكر اسمها أو اسم أبيها أو اسمها وأولها
 فقال عسر طالق أو بنت فلان أو بنت فلانة أو ما فلان فقد صرح جوابا أنها تطلق وأنه لو قال لم أعن امرأتي
 لا يصدق قضاء إذا كانت امرأته كما وصف كما سبق في قبل الكتابات وسيد كركوري بيان من لا انقطاع
 المستعمله الطلاق يلزمى والحرام يلزمى وعلى الطلاق وعلى الحرام يقع بلائيه للعرف الخ فأوصوا به
 الطلاق مع أنه ليس فيه إضافة الطلاق اليها صريحا بهذا في دلالة القنية وظاهره أنه لا يصدق في أنه لم يرد
 امرأته للعرف واقع أعلم (قوله وما يعتاها من الصريح) أي مثل ما سلك كرم من نحو كوني طالق
 وأطلق وباطنة بالتشديد وكذا المضارع إذا غلب في الحال مثل أطلقك كافي الصريح ومنه في صرف زماننا
 تكوني طالق ومنه خذي طلاقك فضالت أخذت فقد صحح الوقوع به بلا اشتراط نية كافي القنع وكذا
 لا يشترط قولها أخذت كافي الصبر وأما ما في الصبر من أنه منعت طلاقك ورضيت طلاقك فبغير خلاف وجزم
 الزيلعي بأنه لا ينفه من النية كما ذكره الخليل الرمي أي فيكون كناية لأن الصريح لا يحتاج إلى النية
 وأما ما في الصبر أيضا من أنه منعت طلاقك وأودعتك طلاقك وركعتك طلاقك فبغير كسر الشارح
 تصح عدم الوقوع به وأما أنت الطلاق فليس يعني المذكور لأن المراد بها ما يقع به واحدة رجعية وإن
 نوى خلافها كما صرح به المصنف وأنت الطلاق تصح فيه نية الثلاث كما ذكره عقبيه وأما أنت طلق من فلانة
 في التبرع أو الواجبة أنه كناية قال فان كان جوابا لقوله لان فلا تطلق امرأته وقع ولا يدن كافي الخلاصة
 لأن دلالة الحال قائمة مقام النية حتى لو لم تكن قائمة لا يقع إلا بالنية اهـ فافهم (قوله ويدخل نحو طلاق
 وتلاخ الخ) أي بالنية المجردة قال في الصبر ومنه لا انقطاع المحصنة وهي خمسة فزاد على ما هنا قال وزاد في النهر
 ابدال الناقب لا ما قال ط ويغني أن يقال انقاء الكلمة اما طاء أو تاء أو لام اما كاف أو عين أو غين أو فاء
 أو لام أو تان في خمسة عشرة متصفا وهي ما عد الطامع الناقب اهـ (قوله أو لم ي) ظاهر
 ما هنا ومثله في القنع والبر أن ياتي بمعنى أحرف الياء والقاف والهمزة والفاء والظاير والهمزة والظاير
 من كتاب القنع وعن أبي يوسف فمن قال لامته ألقفون تاء حارها أو قال لامته ألقفون تاء حارها أو قال لامته
 لا ما كاف انه ان نوى الطلاق والعاق تطلق المرأة وقتن الامة وهذا بمنزلة الكتاب لان هذه الحروف يفهم منها
 ما هو المفهوم من صريح الكلام الا أنها لا تستعمل كذلك فصار كالتكليف في الاقتضائى النية اهـ
 وأنت خبر بأنه إذا افتقر إلى النية لا يابس ذكره هالان الكلام فيما يقع به الرجعية وإن لم يصرح
 الشارح أيضا بعد محصنة بافتقاره إلى النية وذكره أيضا في باب الكتابات وقتنا أيضا أول الطلاق عن القنع
 وفي الصبر وقع بالتيه كانت ط ل ق وكذا القول بطلقها فقال ن ع م أوب لى بالياء
 وإن لم يكلم به أطلقه في الثانية ولم يشترط النية وشروطها في البدائع اهـ قلت عدم التصريح بالاشتراط
 لا ينافي الاشتراط على أن الذي في الثانية هو مسألة الجواب بالتهبي والسؤال بقول القائل بطلقها في رتبة
 على إرادة جوابه فيقع بلائيه بخلاف قوله ابتداء أنت طالق بالتهبي تأتيل (قوله أو طلاق باش) كلمة
 قارسة قال في الذخيرة ولو قال لها سه طلاق باش أو قال بطلاق باش تحكم النية وكان الامام عليه الدين
 يفتي بالوقوع في هذه الصورة بلائيه (قوله بلا فرق الخ) هذا ذكره في الانقطاع المحصنة فكان عليه ذكره
 عقبها بلا فاصل (قوله تعمدنه) أي الحصف نحو يشالها بلا قصد الطلاق (قوله طلق امرأتك)
 وكذلك أطلق قولك له أنت طلق امرأتك على ما جئته في القنع من عدم الفرق في العرف بين الجواب بنم
 أو بلى كما ساق في القروع آخر هذا الباب (قوله طلق) أي بلائيه على ما ذكرنا آنفا (قوله
 واحدة) بالرفع فاعل قوله ويقع وهو صفة لموصوف محذوف أي طلقه واحدة أكاده القهستاني (قوله رجعية)
 أي عند عدم ما يجعله بائنا في البدائع أن الصريح نوعان صريح وجبى وصريح باش فالأول أن يكون

(وقوع بها) أي بهذه الاناها
 وما يعتاها من الصريح ويدخل
 نحو طلاق وتلاخ وطلاق وتلاخ أو
 ط ل ق أو طلاق باش بلا فرق بين
 عالم وجاهل وإن قال تعمدنه نحو يضا
 لم يصدق قضاء الا اذا أشهد عليه
 قبله به يفتي ولو قيل له طلق امرأتك
 فقال نعم أو بلى بالياء طلق جبر
 (واحدة رجعية)

مطلب
 من الصريح الاناها المحصنة

مطلب
 الصريح نوعان وجبى وباش

بحروف الطلاق بعد الدخول حقيقة غير مقرون ببعض ولا بعد الثلاث لانهما ولا اشارة ولا موصوف
بصفة تبي من البيونة او تدل عليها من غير حرف الطلق ولا مشبه بعدد او صفة تدل عليها واما الثاني
فبصلاته وهو ان يكون بحرف الالباء وبحروف الطلاق لكن قبل الدخول حقيقة او بعده لكن مقرونا بعدد
الثلاث لانه اشارة وموصوف بصفة تبي من البيونة او تدل عليها من غير حرف الطلق او مشبه بعدد
او صفة تدل عليها اه وبصلته محتمل الصدور مما ذكره المصنف اثر الباب من وقوع الثلاث في أنت هكذا امرا
يا صاحبه ووقع الباش في أنت طالق باش بخلاف ويا من طالق كاه أو تطلق طوطه واختار في الفتح
أن القسم الثاني ليس من الصريح فلا حاجة للاحتراز عنه واستظهر في الصريح في البصر ما في البصر ان معطلا بأن حد
الصريح يشمل الكل قال في النهر للقطع بأنه قبل الدخول أو على مال وهو ذلك ليس كانه والا احتاج الى
النية أو دلالة الحال فتعين أن يكون صريحا أو لا واسطة بينهما اه وفيه عن الصيغة لوقال لها أنت طالق
ولأرجعة في عليك فرجعة ولو قال على أن لأرجعة في عليك فاش اه وسأقي أثر الباب غمام الكلام
على الترفع الأخير (قوله وان نوى خلافها) قد بينته لانه لو قال جعلتها بائنة أو ثلاثا كانت
كذلك عند الامام ومعنى جعل الواحدة ثلاثا على قوله أنه ألحق بها التثنية لانه جعل الواحدة ثلاثا كما ذكرنا
في البذل ثم ووافق الثاني في البيونة دون الثلاث ونفاها الثالث شهر ونعنه فيه وفي الصروسه
المصنف في باب الكتابات وعلم مما ذكره ثلثه لوقرنه بالعدد اشد مقتضا أن طالق تثنى أو قال ثلاثا يقع
لما سأتقي في الباب الآتي أنه متى قرن بالعدد كان الوقوع به وسند كفي الكتابات ما ألحق العدد بعد
ما سكت (قوله من الباش أو أكثر) بيان لقوله خلافها فإن الصيغة الواحدة الرجعة بخلاف الواحدة
الاكثر رجعا أو بائنا بخلاف الرجعة الباش في كلامه لف ونشره شوش وفيه اشارة الى أنه لا يشمل
نية المكر الطلاق عن وثاق فلا بد أنه يقع نية قضاء كما يأتي في قريبها فافهم (قوله خلافها الثاني) راجع
الى قوله أو أكثر فقط والاولى أن يقول خلافها لثلاثة ككنا فاد من الصروسه القول الاول للامام
لا نوى فيحتمل لفظه ط (قوله أو شوشا) لما ذكرنا أن الصريح لا يحتاج الى النية ولكن لا بد في وقوعه
قضاء ودبانه من قصد اضافة لفظ الطلاق اليها كما يصحده ولم يصرفه الى ما يحتمل كأي أقامه في التبرير وحقيقته
في النهر احترازه عما لو كرر مسائل الطلاق بحضورها أو كتب ناقلا من كتاب امر أو طالق مع اللفظ أو حكم
بين غيره فانه لا يقع أصلا بل بقصد زوجته وعملها لفظه لفظ الطلاق فلفظ به غير ما يعتد فلا يقع أصلا
على ما أتى به مشايخنا من اوزجند صيانة عن التلبس وغيرهم عن الوقوع قضاء فقط وعملوا سبق لانه من قول
أنت حاضر مثلنا الى أنت طالق فانه يقع قضاء فقط وعملوا نوى بأن طالق الطلاق من وثاق فانه يقع قضاء
فقط أيضا واما الهائل فيقع طلاقه قضاء ودبانه لانه قصد السبب لما أتى به سبب قرب الشرع حكمه عليه
أراداه أو لم يرد كما مر وبهذا ظهر عدم صحة ما في الصروسه من أن قولهم أن الصريح لا يحتاج الى النية
انما هو في القضاء أما في الدبانه فيحتاج اليها استخدام قولهم لو نوى الطلاق عن وثاق أو سبق لانه الى لفظ
الطلاق يقع قضاء فقط أي لا دبانة لانه لم ينفه وفه نظر لان عدم وقوعه دبانة في الاول لانه صرف اللفظ الى
ما يحتمل وفي الثاني لعدم قصد اللفظ واللازم من هذا أنه يشترط في وقوعه دبانة قصد اللفظ وعدم التأويل الصحيح
أما بشرط نية الطلاق فلا بد ليل أنه لو نوى الطلاق عن العمل لا يصدق ويقع دبانة أيضا كما يأتي مع أنه
لم ينو معنى الطلاق وكذا لو أطلق هازلا (قوله عن وثاق) بغير الواو وكسر هاء التثنية وجهه ونرى كرباط
وربط مصباح وعلم أنه لو نوى الطلاق عن قصد دين أيضا (قوله دين) أي نعم نية فيما بينه وبين ربه
فقال لا نوى ما يحتمل لفظه ففهمه المقصود بعدم الوقوع أما القاضي فلا يصدق ويقع عليه بالوقوع
لانه خلاف الظاهر بالترتبة (قوله ان لم يقرنه بعدد) هذا الشرط ذكره في الصروسه غير ما أصرح
بالي أو بالقد بأن قال أنت طالق ثلاثا من هذا التقدير قضاء ودبانه كافي الرتبة وعمله في المحط بأنه
لا يتصور رفع التقدير ثلاث مرات فانصرف الى قصد النكاح ككل ما يقر اه قال في النهر وهذا التعليل
يفيد اتحاد الحكم فيما لو قال مرتين اه ولذا أطلق الشارح المدد ولا يخفى أنه اذا انصرف الى قصد النكاح
بسبب العدد مع التصريح بالتقدير عدمه بالاولى (قوله صدق قضاء أيضا) أي كايصدق دبانة لوجود
القرينة الدالة على عدم ارادة الايقاع وهي الاكراه ط (قوله كمالا صرح الخ) أي فانه يصدق قضاء ودبانه

وان نوى خلافها من الباش
أو أكثر خلافها للشافعي
(أو لم شوشا) ولو نوى به الطلاق
عن وثاق دين ان لم يقرنه بعدد
ولو مكرهه صدق قضاء أيضا كالمو
صرح بالوثاق أو التقيد

مطلب
في قول الصريح لا يحتاج
في وقوعه دبانة الى النية

الاذقنه بالعدول بصدق أصلا كما مر (قوله) وكذا لو نوى الخ) قال في الصرمه أن من الصرمع
باطاق أو مطلقا بالشديد ولو قال أردت التسم لم يصدق قضاء ودين خلاصة ولو كان لها زوج طلقها
قبل قتال أردت ذلك الطلاق صدق ديانة بصدق الروايات وقضاء في رواية أبي سليمان وهو حسن كافي القبح
وهو الصرمع كافي الحاشية ولو لم يكن لها زوج لا يصدق وكذا لو كان لها زوج ثلمات اه قلت وقد ذكرنا
هذا التفصيل في صورة التدا كما سمعت ولم أر من ذكره في الاخبار كانت طلاق قتائل (قوله) لم يصدق
أصلا) أي لا قضاء ولا ديانة قال في القبح لأن الطلاق لرفع القيد وهي ليست بشبهة بالعامل فلا يكون محفل
الطلاق وعنه أنه يدين لأنه يستعمل للقتل (قوله دين فقط) أي ولا يصدق قضاء لأنه يفتن أنه طلق ثم وصل
لقصد العمل استندرا كما بخلاف ما لو وصل لقصد الوفاق لأنه يستعمل فيه قليلا فتح والحاصل كافي البحر
أن كسلاص الوثائق والقيد والعمل اما أن يذكروا أو ينوي فإن ذكر فاما أن يقرن بالعدول أولا فإن
قرن به وقع بلائنه والفا في ذكر العمل وقع قضاء فقط وفي لفظي الوثائق والقيد لا يقع أصلا وإن لم يذكر بل نوى
لا يدين في لقصد العمل ودين في الوثائق والقيد ويقع قضاء إلا أن يكون مكرها المرأة كالنكاح إذا سمعته
أو أخبره عادل لا يحل لها عكسه والقوى على أنه ليس لها قتلها لا تقتل نفسها بل تصدى نفسها بحال
وأعرب كما أنه ليس له قتلها إذا حرمت عليه وكما هو بديهة الناس وهي البرازة من الأزواج حتى أنها ترفع الأمر
للشأنين فإن حلف ولا ينفق لها فأنه عليه اه قلت أي إذا لم تقدر على القضاء والهرب ولا على منعه عنها
فلا تاتي ما قبله (قوله وفي أنت الطلاق أو طلاق الخ) بيان لما إذا أخبر عنها بعد معرفته ومنكر أو أسام
فاعل بعده مصدر كذا (قوله يعني بالمصدر الخ) الأولى ذكره بقوله المنصف أو تتين (قوله)
وقضا رجعتين) هذا ما منى عليه في الهداية ويرى على الثاني وبه قال أبو جعفر ومقتضى الإطلاق عدم
الحقة وبه قال غير الاسلام وأيده في الفتاوى ذكر في الترهات المريج في المذهب (قوله لومد خولاها)
والإيات بال قول ليعرف الثاني (قوله أو تتين) أي في الحرة (قوله لا مد صرمه مصدر) صله لقوله
أو تتين يعني أن المد من أصل الفاعل لا يراعى فيها العدد الحاصل من التوحيد وهو بالقرينة المستقيمة
أو بالحسنة والنفق يجوز أن يعزل عنها غير (قوله لا مد فردي) لأن الثلاث كل الطلاق فهي الفرد الكامل
منه فإرادتها لا تكون إرادته العدد ط (قوله ولذا كان) أي للقرينة المحكية (قوله) لكن يرم في البحر
أنه سهو حيث قالوا وأما في الجوهر من أنه إذا تقدم على الحرة واحدة يقع ثلثان إذا أوصاها ببعض
مع الأولى فهو ظاهر اه وتقر فيه صاحب التبر بانه إذا نوى التنتين مع الأولى فقد نوى الثلاث
وإذا لم يق في ملكه الاثنان وقتما اه ح أقول ان كان المراد أنه نوى التنتين عنصرتين إلى الأولى لم يخرج
بذلك عن ثمة التنتين وذلك عدد محض لا تصح منه وإن كان المراد أنه نوى الثلاث التي من جلبها الأولى فهو صحيح
لأن الثلاث فرد اعتباري قال في الذخيرة ولو طلق الحرة واحدة ثم قال لها أنت على حرام نوى ثلثين لا تصح
منه ولو نوى الثلاث تصح منه وتنتع تطلقان أخربان اه فافهم (فرع) في البرازة قال لأمر أنه تعالى حرام
ونوى الثلاث في أحدها والواحد في الأخرى صحت منه عند الإجماع وعليه الفتوى (قوله فيقع بلائنه
للعرف) أي فيكون مبرحا لا كناية بدليل عدم اشتراط التوبة وإن كان الواقع في النفا الحرام للثان
لأن الصرمع قد يقع به الباش كما مر لكن في نوع الباش به بحث سند ذكره في باب الكتابات وأما كان
حاذره مبرحا لا صرمع فاشفاق في العرف في استعماله في الطلاق لا يعرف من صرمع الطلاق غيره ولا يحفل
بالرجال وقد مر أن الصرمع ما عطف في العرف استعماله في الطلاق بحيث لا يستعمل عرفا إلا منه من
أي نفقة كانت وهذا في عرف زماننا كذلك فوجب اعتباره مبرحا كافي المتأخرين في أنت على
حرام بأنه طلاق بآش للعرف بلائنه مع أن المدحوص عليه عند المتقدمين فوضه على النية ولا يشا في ذلك ما يأتي
من أنه لو قال طلاق على لم يقع لأن ذلك عند عدم غلبة العرف وعلى هذا يجعل ما يأتي به العلامة أو السعد
أفندي مفتي الروم من أن على الطلاق أو يرمى في الطلاق ليس بصريح ولا كناية به أي لأنه لم يعترف في زمنه
ولذا قال المصنف في مذهبه أن في ديارنا صار العرف فاشفاق في استعماله في الطلاق لا يعرف من صرمع الطلاق
غيره فوجب الإقناع به من غير نية كما هو المحكي في الحرام يلزمني وعلى الحرام وعن صرمع بوقوع الطلاق به
للمعارف الشيخ قاسم في تصحيحه واقفا على السعد مبنى على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق أصلا

وكذا لو نوى طلاقها من زوجها
الأول على الصحيح خاتمة ولو نوى
من العمل لم يصدق أصلا
ولو صرح به دين فقط (وفي أنت
الطلاق) أو طلاق أو أنت طالق
الطلاق (أرأت طالق طلاقا يقع
واحدة رجعية إن لم يتوشها
أو نوى) يعني بالمصدر لأنه لو نوى
بطاق واحدة وبالطلاق أخرى
وقضا رجعتين لومد خولاها
كقوله أنت طالق أنت طالق
زبلي (واحدة أو تتين) لأنه
مدرجه مصدر لا يحفل بالعدد (فإن
نوى ثلاثا فلا ثلاث لأنه فرد حكمي
وإذا كان التثنان في الأمة)
وكذا في حرة فقد هاهنا واحدة
جوهرة لكن يرم في البحر أنه سهو
بتنزيل الثلاث في الحرة) ومن
الفاظ المستعمل الطلاق يلزمني
والحرام يلزمني وعلى الطلاق
وعلى الحرام يقع بلائنه للعرف

مطله
في تو سم على الطلاق على
الحرا

كما ينبغي اه وما ذكره الشيخ فاسم ذكره قبله شيخه المحقق ابن الهمام في فتح القدر وتبعه في البحر
والنهر وسيدى عبد الغنى السابلي رسالة في ذلك سماها روضة الانطلاق في علي الطلاق وتقتل فيها
الوقوف عن بقية المذاهب الثلاثة اقول وقد رأيت المسألة منقولة عندنا عن المتقدمين في الذخيرة وعن ابن
سلام فحين قال ان فقلت كذا اغتلاط تطلقين علي او قال علي واجبت بعتر عادة أهل البلد هل غاب
ذلك في أيانهم اه وكذا ذكرها السروجي في الغاية كما يأتي وما أتت به في الخيرية من عدم الوقوع تبعاً
لأبي السعود فان قد يرجع عنه وأفتى عقبه بخلافه وقال اقول الحق الوقوع به في هذا الزمان لا شتاره
في معنى التطلق فيجب الرجوع اليه والتعويل عليه عملاً بالاحتياط في أمر السروج اه (تنبيه) عبارة
المحقق ابن الهمام في الفتح هكذا وقد تعرف في عرفنا في الحلف الطلاق يلزمي لأفعل كذا يريد ان فعلته لزم
الطلاق ووقع فيجب أن يجري عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فقلت فانت طالق وكذا اعتراف أهل الارياق
الحلف بقوله علي الطلاق لا أفعل اه وهذا صريح في أنه تعليق في المعنى على فعل المحلوف عليه بغلة العرف
وان لم يكن فيه أدلة تعليق صريحاً وأما التصريح بأن ذلك معتبر في الفصل التاسع عشر من التازانية
حيث قال وفي الحاشية عن أبي الحسن الكرخي فمن أهم أنه لم يصل الفداء فقال بعده عزانه قد صلاها
وقد تفرغوه شرطاً في لسانهم قال أبرى أمرهم على الشرط على تعارفهم كقوله عبيد عزان لم أكن صلت
الفداء وصلها لم يعق كذا هنا اه وفي البرازية وان قال أنت طالق لودخلت الدار لطلقتك فهذا
رجل حلف بطلاق امرأته لطلقتها ان دخلت الدار بمنزلة قوله بعده عزان دخلت الدار لآخر بنتك فهذا رجل
حلف بعقبي بعده ليعرض بها ان دخلت الدار ان دخلت الدار لزمه أن يطلقها فان مات أو ماتت فقد فأت الشرط
في آخر الحاشية اه أي فيقع الطلاق كافي منية المفتي قلت فيصير بمنزلة قوله ان دخلت الدار ولم يطلعت فأت
طالق وان دخلت الدار ولم أشر بك فعبيد عزان وذكر الحاشية في كتبهم أنه جار مجرى القسم بمنزلة قوله
واقه فقلت كذا حال في النهر ولو قال علي الطلاق أو الطلاق يلزمي أو الحرام لم يطل لا أفعل كذا لم أجده
في كلامهم اه وفي حواشي ممكن وقد ظفر فيه شيئاً مصرحاً به في كلام الغاية السروجي مصرحاً
الى المعنى ونصه الطلاق يلزمي أو لازم لي صريح لانه يشال ان وقع طلاقه لزمه الطلاق وكذا قوله علي الطلاق
اه وتقتل السيد الجوى عن الغاية مصرحاً الى الجواهر الطلاق لا يلزم يقع بعترية اه قلت لكن يحتمل
أن يكون مراد الغاية ما اذا ذكر المحلوف عليه ما علمت من أنه يراد به في العرف التعليق وأن قوله علي
الطلاق لا أفعل كذا بمنزلة قوله ان فقلت كذا فانت طالق فاذا لم يذكر لا أفعل كذا في قوله علي الطلاق بدون
تعليق والمتعارف استعماله في موضع التعليق دون الانشاء فاذا لم يتعارف استعماله في الانشاء فهو غير لازم
صريحاً فينبغي أن يكون علي الخلاف الا في فيما لو قال طلاقك علي ثم رأيت سيدى عبد الغنى ذكر نحوه
في رسالته (تنبيه) ينبغي أن لو نوى الثلاث أن تصح بته لانه الطلاق مذكور بلفظ المصدر وقد علمت بعترها
فيه وكذا في قوله علي الحرام فقد مصرحاً به بان تصح بته الثلاث في أنت علي حرام (قوله يكون عيناً الخ)
يعنى في صورة الحلف بالحرام فانه المذكور في الذخيرة وغيرها ثم رأيت في البرازية قال في الحواشي ان
يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امرأة ان حث لزمته الكفارة والنسي على أنه لا يلزم اه (قوله وكذا
علي الطلاق من ذراعي) هذا بجته صاحب البحر أخذ مما عثر من أنه لو قال أنت طالق من هذا العمل
ولم يقر به بالسدد وقع قضاء لا ديانة قال فانه يدل على الوقوع قضاء هنا لا اولى وردة العلامة المقدسي بأنه
في المقيس عليه حاملاً المرأة التي هي محل للطلاق ثم ذكر العمل التي لم تكن مقدسة حساباً ولا شرعاً ظم بصح
صرف اللفظ عن المعنى الشرعي المتعارف الى غيره بل دليل بخلاف المقيس لانه أضاف الطلاق الى غيره محله
وهو ذراعه مع أنه اذا قال أنا منك طالق بلغوه اه ملخصاً وذكر نحوه ان غير الرمي قلت وقد قال ليس فيه
إضافة الطلاق الى غيره محله لما عثر من أن قوله علي الطلاق لا أفعل كذا بمنزلة ان فقلت فانت طالق فهو
في العرف منضاف الى المرأة معنى ولو لا اعتبار الإضافة المذكورة لم يقع فكذلك صار هذا بمنزلة قوله ان فقلت
كذا فانت طالق من ذراعي فأوى المقيس عليه في الإضافة الى المرأة وأيضاً فان قوله أنا منك طالق فيه
وصف الرجل بالطلاق صريحاً فلا يقع لان الطلاق صفة للمرأة وأما قوله علي الطلاق فان معناه ووقع طلاق

فولم يمكن له امرأه يكون
عيناً في كذا الحديث نصيح
التدويري وكذا علي الطلاق
من ذراعي بحر

مطلب
في قوله علي الطلاق من ذراعي

المرأة على الزوج فليس فيه إضافة الطلاق إلى غير محله بل إلى محله مع إضافة الوقوع إلى محله أيضا فإنه شاع
في كلامهم قوامهم إذا قال كذا وقع عليه الطلاق ثم قال الخبير الرمي أن الحالف يشوه على الطلاق
من ذراعي لأرنبه الرجعية قطعا إعادته العوام الاعراض عنها خشية الوقوع فيقولون تارة من ذراعي وتارة
من كشتوفى وتارة من مروق وبعضهم يزيد بعد ذكره لأن النساء لا يخبرن في ذكرهن اه قلت ان كان العرف
هكذا فبني أن لا يترد في عدم الوقوع لأنه أوقع المطلق في ذراعيه ونحوه ولا على المرأة ثم قال الخبير
الرمي اللهم الآن يقول على الطلاق ثلاثا من ذراعي فقلول وقوعه وجه لأن ذكر الثلاث يعينه فتأمل
اه قوله ولو قال طلاقك على لم يقع قال في النسيئة ولو قال طلاقك على في غير الأصل على وجه
الاستشهاد فقال لا ترضى أنه لو قال لله على طلاق امرأتى لا يلزم شيء اه قلت ومقتضاه أنه على عدم الوقوع
في طلاقك على أنه صيغة نذكر قوله على بحجة فكانه نذر أن يطلقها والبدل يكون إلا عبادة مقصودة
والمطلق أيضا المزال إلى الله تعالى ليس عبادة فلذا يلزمه شيء قوله ولو أراد الخ ظاهره أن قوله
طلاقك على بدون زيادة ليس فيه الخلاف المذكور وهو التمهيد من النسيئة والخلاصة أيضا أنك نقل سبدي
عبد الحى عن أدب القضاة ليس خشي رجل له لآخر أنه طلاقك على فرض أن لازم أو قال طلاقك على
فأصبح أنه يقع في الكل بخلاف الفتى لانه مما يجب جعل أخبارا ونقله عن من يختصر المحط قوله وقال
الخامس المختار من عبارة قضاوى الخاصى قال لها طلاقك على واجب أو قال طلاقك لازم يقع بلانية
عندى بصحة وهو المختار وبه قال محمد بن مقاتل وعلمه الفتوى اه وأنت خبير بأن لفظ الفتوى أكد
ألفاظا الصريح وقيل في النسيئة عن الفتوى أنه يقع في قوله واجب لتعارف الناس في قوله ثابت
أو فرض أن لازم لعدم التعارف ومقتضاه الوقوع في قوله على الطلاق لأنه التعارف في زمانها عجلت وعجل
الخاصى الوقوع بطلان الطلاق لا يكون واجبا وإنما بل حكمه وحكمه لا يجب ولا يثبت إلا بعد الوقوع
قال في الفتى وهذا بقدر شئ اقتضا ويوقف على نيته لأن يظهره عرف فاش في مصر يحفل بصدق
قضاء في صفة عنه وفيما بينه وبين الله تعالى أن قدم وقوعه لأنه قد قال هذا الأمر على واجب بمعنى في
أن الله لا يفتى فكله فكانه قال بنى أن أطلقك اه قوله قال النكاح الحلق نقله عن المصر والمهر
وأقره عليه بعد حكايتهما الخلاف وجهه أنه يستعمل الدعاء فوقف على النية وفي التنازعية عن الفتاوية
المختار عدم وقفه عليها كان يفتى ظهر الدين قال المقدسى ويقع في عصرنا يظهر هذا بطبق الرجل من المرأة
البراءة فتقول أبرأنا الله وكانت حادثة الفتوى وكنت بعدت بالتعارفهم بذلك اه قلت ومنه في فتاوى قارى
الهداية والمنظومة الحبية وسأقنعهم في الخلع قوله كوفى طلقا وأطلقى قال في الفتى عن محمد أنه يقع
لأن كوفى ليس أمر حقيقة لعدم تصور كونهما طلقا منها بل عبارة عن إثبات كونهما طلقا كقوله تعالى كن
فيكون ليس أمر إثبات كونهما طلقا فتشقى أيضا عاقل فينضم إليها عاقل كقوله طلقا
ومنه للامنة كوفى حرة قوله أو باطلقة قدسنا أنه لو كان لها زوج طلقها قبل فقال أردت ذلك الطلاق
صدق ديانة وكذا إضاة في الصريح وفي التنازعية عن المحط قال أنت طالق ثم قال باطلقة لا تقع أخرى
قوله بالتشديد أى تشديد اللام أما بنية نفسها فهو لحق بالكفاية كما قدمناه عن البصر قوله وقع
أى من غير نية لأنه صريح قوله بكسر اللام ومنها ذكر الضم بحث لصاحب التمهيد قال ويبنى
أن يكون الضم كذلك إذ هو لغة من لا يختار بخلاف الفتى فإنه يوقف على النية اه واعترض بأنه يبنى
وقف الضم أيضا على النية لأنه إذا لم ينظر إلا لم تكن مادة ط ل ق موجودة ولا ملاحظة فلو يكن
صريح بخلاف العكس على لغة من ينظر اه قلت قد يجب أن الضم في بدء الترخيم لما كان لفة ثالثة
من يخرجه اللفظ عن ارادة معناه المراد به قبل التمام من كل من سمع اللفظ المرخيم يعلم أن المراد به ذلك المادة
وان استتار المحذوف وعدمه أمر اعتبارى قدره لئلا يعالجه الضم والعكس والازم أن يكون المنادى
اسما آخر غير المتصور دأؤه هذا ما ظهر في تأنيده قوله أو أنت طال بالكرس أى قائمه ببلانية بخلاف
أنت طالق بحذف اللام فلا يقع وان نوى لأن حذف آخر الكلام معناه عرفا تنازعية قوله والوقوف
على النية أى وإن لم يكسر اللام في غير المنادى توقف الوقوع على نية الطلاق أى أو ما في حكمها كاللداكر

ولو قال طلاقك على لم يقع ولو زاد
واجب أو لازم وثابت أو فرض
هل يقع قول الزاوى المختار لا
وول التنازى الخاصى المختار من
ولو لم طلاقك الله هل يشترط
قال سجال الحلق ولو قال لها
كوفى طلاقك أو أطلق أو باطلقة
بالتشديد وقع وكذا باطل بالكرس
اللام ومنها لأنه ترخيم أو أنت
طال بالكرس والوقوف على النية

الرأس باعتبار كونه معياره عن الكل لا باعتبار نفسه مقتصرا ولذا لو قال الروح غيب الرأس مقتصرا
قال الخواص لا يبعد أن يقال لا يقع لكن ينبغي أن يكون ذلك ديانة أما في القضاء إذا كان التعبير عن الكل
عراقا مشتمرا لا يصدق ولو قال غيب باليد صاحبها كما يريد ذلك في الآية والحديث وتعارف قوم
التعبير بها عن الكل وقع لأن الإطلاق مبني على العرف ولذا لو أطلق النبطي بالقواسية يقع ولو تكلم به العري
ولا يذره لا يقع اهـ فتدبريد الوقوع قضا في الأضافة إلى الرأس أو اليد بما إذا كان التعبير عن الكل
متعارفا وصريح أيضا بقوله وتعارف قوم التعبير بها أي باليد فأفاده أنه عند عدم تعارف ذلك عندهم
لا يقع مع أن التعبير بالرأس واليد عن الكل ثابت لغة وشريعا واقعة تعالى أعلم (قوله والدم) كان
المناسبات معلقة حيث ذكره في محله فمما سألني وأما ذكر النبع والدرهما فذكر مرادهم ما ح
(قوله كنعها ونهها إلى عشرها) وكذا لو أضافه إلى جزء من الأجزاء منها كما في الخامسة لأن الجزء
الشاغع محل السائر الصرافات كالبيع وغيره هداية قال ط الأية يتجزأ في غير الإطلاق وقال شجبي زاده
انه يقع في ذلك الجزء ثم يسرى إلى الكل لشبوعه فيقع في الكل (قوله لدم تجزئه) علة قوله أو إلى جزء
شاغع منها ط وفيه أنه يلزم منه وقوع الإطلاق بالأضافة إلى الأصبع مثلا فليست التعليل بما ذكرناه
آخفا عن الهداية (قوله ولو قال الخ) أشار به إلى أن تنقيح الجزء بالكل ليس للاستئذان عن المعين لما ذكر
من الفرع أفاده في الجهر (قوله وقت يضاري) أي ولم يوجد فيه نص عن المتقدمين ولا عن المتأخرين
ناتر ثانية (قوله علاملا بالاضاقتن) أي لأن الرأس في النصف الأعلى والفرج في الأسفل فمقتضا الإطلاق
إلى رأسها أو فرجها ط عن الخط قال في الجهر وقد علم به أنه لو اقتصر على أحدهما وقت واحدة اتفاقا اهـ
وهو ممنوع في الثاني كما هو الظاهر نهر أي لأن من أوقع واحدة بالاضاقتن لم يعتبر كون الفرع في الثانية
فإذا اقتصر على الأضافة الثانية فقط كيف يقع بها اتفاقا ثم لو اقتصر على الأضافة الأولى يقع اتفاقا ثم أعلم
أن كلام القولين بشكل لأن النصف الأعلى أو الأسفل ليس بجزأ شاموا هو ظاهر ولا بما عر به عن الكل
وجود الرأس في الأول والفرج في الثاني لا يصير معياره عن الكل لأن ما مر منه أنه يقع بالأضافة إلى جزء
يصير به عن الكل على تقدير مضاف أي اسم جزء كما أفاده في الفتح وقال فان نفس الجزء لا تصور التعبير به عن
الكل اهـ وحديثه فالوجود في النصف الأعلى نفس الرأس وفي الأسفل نفس الفرج لا سيما الذي يعبر به عن
الكل ولهذا لو وضع يده على رأسها وقال هذا الرأس طالق لا تطلق لأن وضع اليد في رية أي إرادة نفس
الرأس بخلاف ما إذا لم يضعها عليه كما يأتي لأنه يكون بمعنى هذه الذات فليست (قوله أو الوجه) أي منك
ط (قوله بل عن البعض) بقرينة ذكر منك في الأول ووضع اليد في الأخير (قوله بل قال هذا الرأس)
ومثله فيما يظهر هذا الوجه أو هذه الرغبة والظاهر أنه هنا لا بد من التعبير باسم الرأس ونحوه وأنه لو عبر عنه
بتوهم هذا العضو لم يقع لأن المعبر به عن الكل هو اسم الرأس ونحوه لاسم العضو فليست ما فقتناه أيضا فمثل
(قوله وفيه في الاسم) ولهذا لو قال لغيره منك هذا الرأس بألف درهم وأشار إلى رأس غيره فقال
المشتري قلت جازا لبيع بصر عن الخامسة (قوله فتم) قدمنا عبارته قبل نصفه (قوله كما لا يقع
لو أضافه إلى اليد) لأنه لم يشتهر بين الناس التعبير بها عن الكل حتى لو اشترى بقرن يوم وقع كافتقاره عن الفتح
(قوله الآية الجواز) أي باطلاق البعض على الكل إذا لم يكن مشتمرا لو اشترى بذلك للاحاجة إلى نية
الجارز ذكر في الفتح ما حاصله أنه عند الشافعي يقع بضافته إلى اليد والرجل بنحوهما حقيقة وبيان ذلك
أن الإطلاق محله المرأة لا ينحصر في النكاح وحيلة أجزائها للنكاح بطريق التسعة فلا يقع الإطلاق بالأضافة
إلى ذاتها أو إلى جزء منها ويحل للتصريح فأتى وإلى معنى عر به عن الكل حتى لو أريد نفسه لم يقع فالظن
في أن ما عاين تعامل يكون محلا لأضافة الإطلاق إليه على حقيقته دون ضرورته عبارة عن الكل فعندهم
وعندنا لا وأما على كونه مجازا عن الكل فلا إشكال أنه يقع بدكان أو رجلا بعد كونه مستقفا لفظا
اهـ أي بخلاف نحو الرين والظفر فإنه لا يستقيم إرادة الكل به والحاصل ككفا في الجهر أن هذه الألفاظ
ثلاثة صريح تقع قسما بلانية كل قبة وككفاية لا يقع إلا بالنية كاليوم وليس صريحا ولا ككفاية لا يقع به
وان نوى كل رين والسكن والشعر والظفر والكبد والعرق والقلب (قوله والذنق) قلت الحلق والذنق

والدم على المختار خلاصة
(أو) أضافه (إلى جزء شاغع منها)
كنصفها ونهها إلى عشرها
(وقع) لعدم تجزئه ولو قال نصفك
الأعلى طالق واحدة ونصفك
الأسفل تسعين وقت يضاري
نأفق بعضهم بطلته بعضهم
ثلاث علاملا بالاضاقتن خلاصة
(وإذا) قال الرقة منك أو الوجه
أو وضع يده على الرأس أو العنق
أو الوجه (وقال هذا العضو
طالق لم يقع في الاسم) لأنه
لم يجعله عبارة عن الكل بل عن
البعض حتى لو لم يضع يده بل قال
هذا الرأس طالق وأشار إلى
رأسها وقع في الاسم ولو نوى
تخصيص العضو ينبغي أن يدين
فتح (كا) لا يقع (لو أضافه إلى
اليدين) الآية الجواز (والرجل
واليد والشعر والألف والساق
والخض والظفر واليد واللسان
والاذن والظفر واليد واللسان
والسنن والريق والعرق)

مراديه الكل عرف مشتهر الا انه فانه يقال لا زال يحضر مادامت هذه الذرة سالمة فيبقى ان تكون
 كالأشياء **(قوله)** وكذا الشدى والدم جوهرية أقول الذي في الجوهرية اذا قال دلتة - روايتان
 الصحة منها يقع لان الدم يعبر عن الجلة يقال ذهب دمه هدرا اه - وهكذا تنقل عن الجوهرية في البصر
 والنزول تنقل في النهر عن الخلاصة تصير عدم الوقوع كاهوناها المتون **(قوله)** لانه لا يعبر به - أي بالذرة
 من هذه الانقضاء ط **(قوله)** فله يعبر به قوم - أي بما ذكر ولا خصوص له بل ولغيره بأي عضو كان فهو
 كذلك **دستور** وأما السدود عن الدرر وتنقل الجوى عن المحاكات لجلال زاده مانصه يجب ان يحتاط
 في أمر الطلاق اذا اضيف الى السد والرجل باللسان التركي فانهم يسمونه يعبر بهما عن الجلة والذات اه ط
(قوله) وكذا الخ - أصل هذا في الفتح حيث ذكر ان ما لا يعبر به عن الجلة كاليد والرجل والاصبع واليد
 لا يقع الطلاق باضافته اليه خلافا لغيره والمشافى ومالك وأحمد ولا خلاف أنه بالاضافة الى الشعر والظفر
 والسن والريق والعرق لا يقع ثم قال والعناق والظهار والابلاو كل بسبب من أسباب الحرمة على هذا الخلاف
 فلو ظاهر اوائى أو أعنى أصعبها لا يصح عندنا لو يصح عندكم وكذا العفون النقص وما كان من أسباب
 الحل كالنكاح لا يصح اضافته الى الجزء الممن الذي لا يعبر به عن الكل بخلاف اه - قلت ولم يضمن حكم
 الاضافة الى جزء شائع أو ما يعبر به عن الكل في النكاح وتقدم هناك قوله ولا يتعد بتزوج نصفك
 في الاصح احتياطا خاتمة بل لا بد ان يضيقه الى كلها أو ما يعبر به عن الكل ومنه الظاهر واليطن على الاشبه
 ذخيرة ور جوهرية في الطلاق خلافا فصباح للفرق اه - وقد مننا الكلام على ذلك وأن من اختار حصة النكاح
 بالاضافة الى الظاهر واليطن اختار الوقوع في الطلاق ومن اختار عدم العفة في النكاح اختار عدم الوقوع
 فلا حاجة الى الضيق **(قوله)** ولومن أجزأه - بأن يقول أنت طالق جزءا من ألف جزء من مطلقة ط
(قوله) لعدم التبري - أي في الطلاق ذكر كبره كذكره صونا للكلام المعقل عن الانفا ولا جعل
 الشارع العفون من بعض النقص عفوا على كنهه - وعلى هذا القول أنت طالق مطلقة وربما نصفها طالت
 مطلقين جوهرية **(قوله)** فلوزادات الاجزاء - أي مع الاضافة الى العفوية أنت طالق نصف مطلقة وثلاثة
 وربما فتد زادت الاجزاء على الواحدة نصف السدس فتقع بطلقة أخرى ط **(قوله)** وهكذا - يعني
 لوزادات الاجزاء على المطلقين وقع ثلاث نحو أنت طالق ثلث مطلقة وثلاثة أربعاها وأربعة أجزائها ح
 قال في فتح القدير الآن الاصح في اتحاد المرجع وان زادت اجزاء واحدة أن تقع واحدة لانه أضاف الاجزاء
 الى واحدة فنص عليه في المبسوط والاول هو المختار عند جماعة من المشايخ اه - قال في البحر وعلى الاصح
 لو قال أنت طالق واحدة ونصفها تقع واحدة كما في الذخيرة بخلاف واحدة ونفها اه - وما في الذخيرة عزاء
 في الهندية الى المخط والبدائع لكن الذي رأيته في البدائع ولو تخياروا السدود واحدة لم يذكر هذا
 في ظاهر الرواية واختلف المشايخ فيه قال بعضهم تقع مطلقتان وقال بعضهم واحدة اه **(قوله)** تقع الثلاث
 لأن المنكر اذا أعيد منكر كان الثاني غير الاول فيه كامل كل جزء بخلاف ما اذا قال نصف مطلقة وثلاث
 وسدسها حيث تقع واحدة لان الثاني والثالث عن الاول وهذا في المدخول بها أما غيرهما فلا يقع الواحدة
 في الصور كلها بحر **(قوله)** ولو بلا ووقر واحدة - أي بأن قال نصف مطلقة ثلث مطلقة سدس مطلقة فلا حدف
 المعاطف على أن هذه الاجزاء من مطلقة واحدة وان الثاني بدل من الاول والثالث بدل من الثاني والبدل هو
 المبدل منه أو بعبارة **(قوله)** على المختار - أي عند جماعة من المشايخ وقد عانت عن المبسوط أن الاصح خلافا
 عند اتحاد المرجع وأنه يرى عليه في الذخيرة والمخط **(قوله)** وكذا الوكيل مكان مكان السدس وربما الخ
 نص عبارة الفهستاني تعلقان على المخط لو قال نصف مطلقة وثلاث مطلقة وتزوجت ثلاثا على المختار وقيل
 واحدة ولو كان مكان الريع سدسا فلا ثلاث وقيل واحدة اه - والظاهر أنه سبق قلم من الفهستاني فانه
 في النائية لم يزد الاجزاء على الواحدة وجعل الواقع فيها ثلاثا في الاولى زادت وجعل الواقع ثنتين مع أنه يجب
 أن يكون الواقع ثلاثا في صورتين لان اعتبارا لاجزاء انما هو عند اتحاد المرجع أما عند الابتن بالاسم التكرار
 فغير محكم بل بطلقة كما تنفذ على أن عبارة المخط كما نقله ط عن الهندية هكذا لو قال أنت طالق
 نصف مطلقة وثلاث مطلقة وسدس مطلقة يقع ثلاث لانه أضاف كل جزء الى مطلقة منكروا التكرار اذا كثر

وكذا الشدى والدم جوهرية لانه
 لا يعبر به عن الجلة فلو يعبر به يقوم عنها
 وقوم وكذا كل ما كان من أسباب
 الحرمة لا الحل انقضاء (وبره)
 المطلقة (ولومن أجزأه جزءا من ألف جزء)
 لعدم التبري فلوزادات الاجزاء
 وقع أخرى وهكذا ما لم يقل نصف
 مطلقة وثلاث مطلقة وسدس مطلقة
 في الثلاث ولو بلا ووقر واحدة
 ولو قال مطلقة ونصفها ثلاثا على
 المختار جوهرية وكذا لو كان مكان
 السدس ربعا فتنتا على المختار
 وفي واحدة فهستاني

كانت الثانية غير الاولى ولو قال نصف تطلقة وثلاثها واحدة فان جاوز مجموع الاجزاء تطلقة بان
قال نصف تطلقة وثلاثها واحدة وقبل ثنتان وهو المختار كذا في محط الشرحي
وهو الصحيح كذا في الطهريه اه وقد مناع الفتح اه في المبسوط صحيح وقوع الواحدة وعلى كل موضوع
الخلاف هو الاضافة الى الصغير الى الاسم المنكر لكن رأيت في التاترخانية عن المحط مانعه وذكر الصدر
الشهيد في واقعة اذا قال لها أنت طالق نصف تطلقة وثلاث تطلقة وقع ثنتان هو المختار فعلى
قياس ما ذكره الصدر والشهيد ينبغي في قوله أنت طالق نصف تطلقة وثلاث تطلقة وسدس تطلقة تقع
تطلقة واحدة اه وهذا أقل اشكالا وكأنه مبني على اعتبار الاجزاء في الاضافة الى الاسم المنكرة أيضا
كالأضافة الى الصغير لكنه خلاف ما جزم به في البدائع والفتح والبحر والنهر من الفرق بينهما (قوله وسبغ)
أي متباني آخر التامق حيث قال اخرج بعض المتطلق لغو بخلاف ايقاعه فلو قال أنت طالق ثلاثا الانصف
تطلقة وقع الثلاث في المختار اه قال في الفتح وقد على قول أبي يوسف ثنتان لان المتطلق لا يضر في الايقاع
فكذا في الاستنفاء فكأنه قال الواحدة (قوله بخلاف ايقاعه) أي ايقاع البعض وهو ما ذكره هنا
(قوله وسبغ الخ) كان الاولى بالمصنف تأخير هذه المسألة عما بعدها كما فعل في الهداية والمنكر ليعلم الكلام على
الاجزاء متمملا (قوله فيما أصله الحظر) أي بأن لا يباح الادفع الحماجة كالطلاق (قوله عند الامام) وغالوا
بدخول القباين فيقع في الاولى ثنتان وفي الثانية ثلاث وقال في لا يقع في الاولى شيء ويقع في الثانية واحدة
وهو القياس لعدم دخول القباين في الحدود كعتك من هذا الحائط الى هذا الحائط وقول الثلاثة استقصان
بالعرف وهو أن هذا الكلام مبني ذكر في العرف وكان بين القباين عدد رده الاكثر من الأقل والأقل
من الاكثر كقولنا سبي من سبتين الى سبعين أي أكثر من سبتين وأقل من سبعين ففي نحو طالق من واحدة
الى ثنتين اتقي ذلك العرف عند الامام فوجب اعمال طالق وقوعه في واحدة ويدخل الكل فيما أصله الاباحة
كعدم مالى من درهم الى درهين اماما أصله الحظر فلان خطر مقرعته في عدم ارادة التكل الان القباية
الاولى دخلت ضرورة انه لا بد من وجودها لترتب عليها الطاعة الثانية اذ لا ياتى به الاولى بخلاف القباية
الثانية وهي ثلاث فانه يصح وقوع الثانية بلائالة اما في صورة من واحدة الى ثنتين فلا حاجة الى ادخالها
لعدم الضرورة المذكورة ونعم تقريره في الفتح (قوله القباين) أي دخول القباين فله أخذ الكل
أي الانصاف في المثال المذكور كما افاده في البحر فافهم (قوله ثلاثة الخ) لان نصف التطلقتين واحدة
فثلاثة انصاف تطلقتين ثلاث تطلقات ضرورة نهر (قوله وقبل ثنتان) لان التطلقتين اذ انصافا كانت
اربعه انصاف فثلاثة منها طلقة ونصف فتكمل تطلقتين واجب بان هذا التوهم منشؤه اشتباه قولنا نصفنا
تطلقتين ونصفنا كلام من تطلقتين والثاني هو الموجب لاربعة انصاف واللفظ وان كان يحتمل هذا القول ادين
لكنه خلاف الفتح نهر قال في الفتح لان الظاهر هو ان نصف التطلقتين تطلقة لانصافا تطلقتين
أونصفى تطلقتين وكذلك انصاف ثلاث تطلقات ولو قال نصف تطلقتين فواحدة أونصفى ثلاث تطلقات ثلاث
بهر (قوله طالتان) لانها طلقة ونصف فتكمل التصف وفي نصفى تطلقتين بتكمل كل نصف فيحصل
طلقتان قلت وفيه أن يكون أربعة أن ثلاث طلقة ونحوه أربع طلقة مثل ثلاث انصاف طلقة تأمل (قوله
وقبل يقع ثلاث) لان كل نصف يتكامل في نفسه قصير ثلاثا (قوله والاقل أصم) قال في البحر
وهو المنقول في الجامع الصغير واختاره الناطقي وصحبه القباين اه ثم ذكر التصف اثنى عشر ضرورة
وذكر أحكامها فافهم (قوله لانه يكثر الاجزاء الخ) أي ان الضرب يؤثر في تكثر اجزاء المضروب
لا في زيادة العدد والطاقة التي جعل لها اجزاء كثيرة لا تزيد على طلقة ولولا ذلك في العدد لم يبق
في الانصاف لقلنا يضرب درهمه في مائة قصير مائة ثم المائة في ألف قصير مائة ألف وقال زفر والجهن
ابن زياد والائمة الثلاثة يقع ثنتان لان عرف أهل الحساب فيه تضعيف أحد العددين بعدد الاخر ورجمه
في الفتح بان العرف لا يمنع والقرض أنه تكلم به ففهم وأراد فصار كما لو وقع لثلاثة اخرى فارسية
أو غيرها وهو يدربها والارام بأنه لو كان كذلك لم يبق في الانصاف غير لازم لان ضرب درهمه
في مائة ان كان اخبارا كقوله عندي درهم في مائة فهو كذب وان كان انشاء كقوله في مائة لا يمكن لانه

وسبغ أن استثناء بعض المتطلق لغو
بخلاف ايقاعه (د) يتم شوله
(من واحدة الى ثنتين أو مابين
واحدة الى ثنتين واحدة) شوله
من واحدة أو مابين واحدة (الى
ثلاث ثنتان) الاصل فيما أصله
الحظر دخول القباية الاولى فقط
عند الامام وفيما رجمه الاباحة
كعدم مالى من مائة الى ألف
القباين انصافا (د) يقع ثلاثة
انصاف تطلقتين ثلاثة وقيل
ثنتان (وثلاثة انصاف طلقة)
أونصفى تطلقتين (طلقتان وقيل
يتم ثلاث) والاقل أصم (وبواحدة
في ثنتين واحدة ان لم يحو أو نوى
الضرب) لانه يكثر الاجزاء والا افراد

لا يتصل بقوله ذلك واختاره أيضا في غاية البيان وما أجاب به في العصر من أن قوله في تنين علف حقيقة وهو لا يصلح وإذا لم يكن صالحا لم يعتبر فيه العلف ولا النسبة **كك** ما لو نوى بقوله أحسق الماء الطلاق فإنه لا يقع وقد اختلف في أن الظن صريح أي حقيقة عرفة لاهل الحجاب صريح في معناه العرفي وكذا رده في التهر والنز قال الحق **ن** هذا هذه المسألة على المسائل الحق بها يقول زهر اه أي لأن الحق ابن الهمام من أهل التبرج كما اعترف به صاحب الجفر في كتاب القضاء **قوله** فلا تنه كلامه فان الواو اليعم والظرف يجمع المظروف فمع أن زاده بمعنى الواو مجر وفيه تشديد على نفسه **قوله** لو مدخولا بها أي ولو كحاشي على المحتل بها فان الطلاق في العدة يلحقها احتياطا وهو الأقرب للصواب كما تقدم في أحكام الخلو من باب المهر وبسطنا الكلام عليه هناك **قوله** كقولها لها أي لقولها الموطنة أنت طالق واحدة وثنتين فإنها تين بقوله واحدة لا في العدة فلا يلحقها ما بعدها **قوله** فلا تنه كلامه فان إرادة معن يعني ثابت كقولها تعالى وتجاوز عن سياهم في أصحاب اللجنة فصار كما إذا قال لها أنت طالق واحدة مع ثنتين أعاده في الجهر **قوله** مطلقا أي مدخولا بها أولا **ح** **قوله** للمامز أي من قوله لانه يكسر الجزاء إلا الأفراد **ح** **قوله** فكما كسر أي وقع في صورة معنى الواو ثلاث في المدخول بها وثنتان في غيرها وفي صورة معنى مع ثلاث مطلقا **ح** **قوله** واحدة زوجية لانه وصفه بالنسبة لانه وقع في مكان وقع في كل الاماكن فخصه بالنام نصير النسبة إلى ما وراءه ثم لا يلحق القصر حقيقة فكان قصر حكمه وهو بالرجعي وطوله بالبان لانه لم يصفها بعظم ولا كبر بل مدها إلى مكان وهو لا يحتمل فيه ثبوت به زيادة شدة نهر **قوله** أو ثوب كذا أي وعليها ثوب غيره **نهر** **قوله** يقع السال **ن** خبر لقوله تصير ذلك لأن الطلاق الذي هو رفع القيد الشرعي معدوم في الحال وقد جعل الشارع لمن أراد أن يعلق وجوده بوجود امر معدوم يوجد الطلاق عند وجوده والافعال والزمان هما الصالحان لذلك لأن كلامه معدوم في الحال ثم يوجد بخلاف المكان الذي هو عين ثمانية فإنه لا يتصور الاناطة به ونعما في الفتح **قوله** لا قضاء لما فيه من التخص على نفسه جهر **قوله** فيعلن **ح** علق على قوله ويسدق وقوله أي بالشرط المذكور في الصور ط **قوله** كقولها السنة الخ في التارخانية على المحيط ولو قال أنت طالق إلى الليل أو إلى شهر أو إلى سنة أو إلى الصيف أو إلى الشتاء أو إلى الربيع أو إلى الخريف فهو على ثلاثة أوجه أما أن نوى الوقوع بعد الوقت المضاف إليه فمع الطلاق بعد مضي أو نوى الوقوع ويجعل الوقت للاستدعاء فمع الحال أو لا تكون لهية أصلا فيقع بعد الوقت عند نال الحال عند زفر فاسم على ما إذا جعل القاية مكانا كالمكة أو إلى بغداد فإنه تعلق القاية ويقع السال اه **قوله** تعلق لوجود حقيقته جهر **قوله** وكذا الخ أي في تعلق بالفعل فلا تعلق حتى يفعل جهر **قوله** أو في صلاتك ولا تطلق حتى ترصع وتجد وتقل حتى ترفع رأسك السجدة وقبل حتى يجرد القعدة تارخانية **قوله** وتحوذك **قوله** كقولها مرضك أو وجعل فإنه لا فرق بين الفعل الاختياري وغيره كما في الجهر ط **قوله** لا في الطرف يشبه الشرط من حيث أن الطرف لا يوجد بدون الطرف كالشرط لا يوجد بدون الشرط فيصعب عليه عند تعذر معناه أي الطرف **نهر** **قوله** تميز الأولى تميز على أنه فعل ماض جواب لو كما قال بعد فعله بصفة الفعل وانما تميز لانه أوقع الطلاق للحال وعلمه بما ذكر فيقع سواء وجد ادخول أو أخرج أو أدرج قلت وينبغي أن يعلق لو نوى باللام التوقيف كما في أقدم الصلاة بدلول التمس **قوله** ولو بالياء تعلق لانها لا التصاق وقد أوقع عليها طلاقا لمصاحبا كذا فلا يقع إلا بهر حتى **قوله** وفي حشك الخ قال في البدائع وإذا قال أنت طالق في حشك أو مع حشك فحين ما رأت الدم تطلق بشرط أن يستمر ثلاثة أيام لأن كلمة في الظرف والحش لا يصلح على ما يفعل شرطاً وكلمة مع للمقاومة فإذا استمر ثلاثة تين أنه كان حشوا من حين وجوده فيقع من ذلك الوقت ولو قال في حشك فحين حشك وتظهر لا تطلق لأن الحبيضة اسم للسائل وذلك بانصال الطهر بها ولو كانت حائض في هذه الفصول كلها لا يقع ما لم تظهر ونحيض أخرى لانه جعل الحش شرطاً للرفع والشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود وهو الحش المستقبل لا الموجود في الحال اه قلت وينبغي الوقوع لو نوى في مدة حشك الموجود تأتلى وفي الجوهرة ولو قال لها وهي حائض إذا حشفت فهو على حش مستقبلي فان معنى ما يحدث من هذا الحش فكأن نوى لانه يحدث حالا

(وان نوى واحدة وثنتين فلا تنه)

لو مدخولا بها (وقى غير الموطنة)

واحدة **كك** تنه لها

(واحدة وثنتين) لانه لم يبق للثنتين

محل (وان نوى مع الثنتين فلا تنه)

مطلقا (و) يقع (ثنتين) في ثنتين

ولو (نية الغنرب ثنتان) للمامز

ولو نوى معنى الواو ومع فكما كسر

(و) بقوله (من هنالى السام

واحدة زوجية) مام يصفها بطول

أو كبرفانية (و) أنت طالق بمكة

أو في مكة أو في الدار أو الفل أو

الشمس أو ثوب كذا تميز يقع

لحال **كك** قوله أنت طالق مريضة

أو مصلية أو واثت مريضة

أو واثت تصلين (ويسدق في الكل

ديانة) لأقضاء (لو قال غيب اذا)

دخلت أو اذا (ليست أو اذا

مرضت) ونحو ذلك في تعلق به

كقولها إلى سنة أو إلى رأس الشهر

أو الشتاء وإذا دخلت مكنة

تطلق) وكذا في دخول الدار

أو في لبس ثوب كذا أو في صلاتك

ونحو ذلك لأن الطرف يشبه الشرط

ولو قال له خولك أو لحشك تميز

ولو بالياء تعلق وفي حشك وهي

حائض غنى فيخص أخرى وفي

حشك غنى فيخص وطهر

فلا يختلف قوله البلي اذا حلت ونوى هذا الجبل لا يحتمل لانه ليس له اجزاء متقدمة اه وفي الخاتمة قال
 لحاضر اذا حلت فانت طالق فهو على حبس مستقبل ولو قال لها اذا حلت غدا فهو على دوام ذلك الحبس
 الى غير الغد لانه لا حصر وحدوث حصة في الغد فيصل على الدوام وكذلك اذا مرضت وبقي مرضه بخلاف
 قوله للصحة اذا صححت فمضى كاسكت لان الصحة امر عتق فلا دوام حكم الاستدراك قوله للسام اذا كنت طالقاً
 اذا عتقت وللممولى اذا ملكك والحسن والمرضى وان كان مبتدأ لان الشرع لما علق بالجملة الحكم بالاعتقال بكل
 جزء منه فقد جعل الكل شياً واحداً اه (قوله وفي ثلاثة ايام تصير) لان الوقت يصغر طرقاً كونها طالقاً
 ومتى طلقت في وقت طلقت في سائر الاوقات جبر (قوله بجنى الثالث) لان الجنى فعل يقع بغير نظر فاصار
 شرطاً جبر (قوله لان الشرط تعبير في المستقبل) عليه لقوله سوى يوم حلقه فان جنى اليوم عبارة عن
 جنى أول جرنه بقال بايوم الجمعة كاطلع النجر واليوم الاول قدمنى أول جرنه افاده في الجبر ومفاده ان هذا
 فيما لو سخطنا رافى التاخر خاصة ولو قال في الليل انت طالق في جنى ثلاثة ايام طلقت كاطلع النجر من اليوم
 الثالث ولو قال في معنى ثلاثة ايام ان قال ذلك لابل طلقت بغروب شمس الثالث هكذا في بعض نسخ الجامع
 وفي بعضها لا تطلق حتى تجي ساعة حلقه من الليلة الرابعة وهكذا ذكر القديري اه (قوله له) لان
 التكليف رقت فيه وانما لم يتخير لانه جعل الوقوع في زمان معين والزمان يصلح لابقاع الا انه منع مانع من
 ايقاعه فيه ط (قوله وقوله تصير) لان التبعية طرف من منع فصدق بجنى التكليف ط (قوله ان دفع الخ)
 الفرق انه على الرفع يكون نصاً للبرأة فكان فاصلاً وعلى التصيب يكون نصاً للتبعية فلم يكن فاصلاً خبر عن
 المحط أى واذا لم يكن فاصل اجنبى لم يكن قوله في دخولك مستأصلاً بل يتعلق بطاقتي فتدبيره (قوله
 وسأل الكسائي محمد الخ) اشار به الى رد ما ذكره ابن هشام في المغنى من الباب الاول من بحث اللام انه
 كتب الرشيد الى ابي يوسف يسأله عن ذلك فقال هذه مسألة نحو بضعته ولا من الخطا ان قلت فيها سالت
 الكسائي فقال ان رفع ثلاثاً طلقت واحدة لانه قال انت طالق ثم اخبر ان الطلاق اشأم وان نصها طلقت ثلاثاً
 لان معناه انت طالق ثلاثاً وانما فيها جملة معترضة اه لمخاضا في الرفع وهو بعد كونه غطاء بعد معرفة
 مقام الاجتهاد فان من شرطه معرفة العربية وأما سألها لان الاجتهاد يقع في الالة السبعة العربية والذي نقله
 أهل البيت من هذا مسألة عن قرأ القنوي حين وصلت خلافه وان المرسل الكسائي الى محمد بن الحسن
 ولا دخل لابي يوسف أصلاً ولا للرشيد ولشمام ابي يوسف أجل من ان يتحدث في مثل هذا التركيب مع امامه
 واجباهه وبرايعه في التصرفات من مقتضيات الانقضاء في المسوط ذكر ابن سماعه ان الكسائي عالى الى
 محمد يقتوى فدفعها الى فقراتها عليه فكتب في جوابه ما من فاحصين الكسائي جوابه اه وذكر ح عن
 حاشية المغني لللال السوطي ان هذا المروي في تاريخ الخطيب البغدادي (قوله فان ترفى الخ) بعد
 هذين البيتين ثالث وهو قوله فبين بها ان كنت غر رفقة وما لآخر بعد الثلاث مقدم
 قال في الترويق شرح الشواهد لللال الرق قد العف يقال رقت بفتح القاموس وفي بعضها وان رقت بالضم وسكون
 الراء الاسم من رقت بالكسر يحرق بالفتح خر فابغى الخيا والراء وهو رقة وفي القاموس ان ماضيه بالكسر
 كخر وبالضم ككرم واين من العين وهو البركة واشأم من الشؤم وهو ضعة العين وذكر ابن يعين ان في البيت
 الثاني حذف القاموس مبتدأ أى فهو اعنى وان تعليلة واللام متدرة أى لاجل كونك غر رفقة والمقدم مصدر
 سمي من قدم بمعنى تقدم أى ليس لاحد تدم الى العشرة والافعة بعد تمام الثلاث انما تمام الفقرة اه (قوله
 فانت طلاق) يقال فيه ما قبل في زيد عدل ط (قوله والطلاق عزة) أى هزم عليه ليس بلغو واللعب خبر
 (قوله وتماه في المغنى) حيث قال أقول ان الصواب ان كلام من ارفع والتصب فيقول لوقوع السلاش
 والواحدة أما الرفع فالان في والطلاق اما مجاز الجنس كزيد الرجل أى هو الرجل العتقة واما ما عدهم الذكري
 أى وهذا الطلاق المذكور عزة ثلاث فعل العهدة تنفع الثلاث وعلى الجنسية تقع واحدة وأما التصيب
 فانه فيقول ان يكون على المفعول المطلق فتنبض وقوع الثلاث الالغنى فانت طالق ثلاثاً ثم اعترض فيها
 بشو له والطلاق عزة وان يكون حالاً من المسترق عزة ويحتد لا يلزم وقوع الثلاث لان الالغنى والطلاق
 عزة اذا كان ثلاثاً بل يقع ماؤه دائماً متصفيه الفتاوى الذي اراده الشاعر الثلاث لقوله فبين بها الخ اه وذكر

وفي ثلاثة ايام تصير في جنى ثلاثة
 ايام تعليق بجنى الثلاث سوى
 يوم حلقه لان الشرط تعبير في
 المستقبل ويوم القيمة لغو وقوله
 تصير وفي طالق تعلقة حسنة
 في دخولك الدارات رفع حسنة
 تميز وان نصها تعلق وسأل
 الكسائي محمد اعني قال لامرأته
 فان ترفى يا هند فان رقي اين
 وان تفرق يا هند فان رقي اشأم
 فانت طالق والطلاق عزة
 ثلاث ومن يفرق أعني وأظلم
 كم يسع فقال ان رفع ثلاثاً
 فواحدة وان نصها ثلاث وتماه
 في المغنى وفيما علقناه على المتق

مط

في قول الشاعر انت طلاق والطلاق
 عزة

في القبح ان الظاهر في التسبب المفعول المطلق وفي الرفع العهد الذي فُتِحَ الثلاث ولذا اظهرهم الشاعران
 اراده (قوله وبشوة أنت الخ) هذا اعتدله في الهداية وغيره افضلا في اضافة الطلاق الى الزمان (قوله
 يقع عند طلوع الصبح) أي القبح المصادق لا الكاذب وللكونه اخص من القبح عريه ووجه الوقوع عند
 طلوعه انه وصفها بالطلاق في جميع القديسين الجزاء الاول لعدم المزاحم بجر (قوله وسبح في الثاني نية
 العصر) لانه وصفها به بجزء منه بجر (قوله اي آخر النهار) تفسيرا مرادوا لظهوره لو اراد وقت الضحوة
 أو الزوال صدق كذلك ط (قوله غشا) وعلالا لانصاع كالاول ولا خلاف في صحته فيها ديانة والقرقره لعدم
 متعلقها به خولها مقدار غدا لملفوظا بالقرقره لغة بين صحت سنة وفي سنة وشرا عاين لا صوم من عرى حدث لا يبر
 الا بصوم كله وفي عرى حيث يبر ساعة وبين قوله ان صحت شهر افعده مرحيت يقع على صوم جمعه بخلاف
 ان صحت في هذا الشهر حيث يقع على صوم ساعة منه كافي المحيط فنية بجزء من الزمان مع ذكرها نية الحقة ومع
 حذوها نية تخصيص العام فلا يصدق قضاء وهذا بخلاف ما لا يجوز في الزمان في حقه فانه لا فرق فيه بين الحذف
 والاثبات كصحت يوم الجمعة أو في يومها ونعامة في العروا التبركت وصحة الفرق بينهما فيما يجرى زمانه مع
 العلم بعدم ثبوته مثل كلف يوم الجمعة أو في يومها (قوله اوفى شعبان) فاذا لم تكن نية طلق حين تعقيب
 النفس من آخر يوم من رجب وان روى آخر شعبان فهو على الخلاف فتح (قوله اعتبر اللفظ الاول) فتع
 في النفس في الاول وفي غدا الثاني لانه ذكر اللفظ الاول ثبت حكمه تعديرا في الاول وتعلقا في الثاني فلا يحتمل
 التفسير بذكر الثاني لان المختار لا يقبل التعليل ولا المعلق التفسير غير (قوله ولو عطف الخ) قال في التبيين
 لان المعطوف غير المعطوف عنه غير الاحاحة لئلا ياشاع الاخرى في الاول لا مكان وصفها غدا بطلاق
 واقع عليها اليوم ولا يمكن ذلك في الثانية فيقتضاه اه ح (قوله كقولها أنت طالق بالليل والنهار) أي فانه
 يقع واحدة اذا كانت هذا النسخة في الليل وصحة في قول الربا وتران كانت هذه النسخة في أول النهار
 ح (قوله وعكسه) بالجر عطف على مدخول الكاف يعني اذا قال أنت طالق بالنهار والليل وأمر النهار
 وأوله طلقت تثنى اذا كانت هذه المقالة بالليل وأول النهار أيضا فلو كانت هذه المقالة بالنهار وأمر النهار انعكس
 الحكم في الكل كافي العر ح قلت وهذا اذا لم يصرح في المعطوف بالنسخة في الثاني فيخبره ولو قال بالليل
 طلقت في ليلك وفي نهارك أو قال نهارا أنت طالق في نهارك وفي ليلك طلقت في كل وقت فطلقت فأن نوى
 واحدة دين لا يمتثل فلفظه يحمل لفظ في معنى مع (قوله أو اليوم ورأس الشهر) أي يقع واحدة
 ولو قال رأس الشهر اليوم فثنتان فكان الاولى بتقديمه على قوله وعكسه كالايجنى (قوله كائن ومستقبل)
 كالיום وغدا أو أما الماضي والكائن كالمس واليوم قضية كلام تأتي في باقي الشرح وفي الخاتمة قال اه في وسط
 النهار أنت طالق اول هذا اليوم وآخره فهي واحدة ولو عكس ثنتان لان الطلاق الواقع في آخر اليوم لا يكون
 واقعا في اوله فيقع طلاقا فأن (قوله انجد) لانها اذا طلقت اليوم تكون طلاقا في غدا فلا حاجة الى التعدد
 لكن في الجرم في الخاتمة أنت طالق اليوم وبعد غدا طلقت تثنى في قول أي حينة وأبي يوسف وأهل وجهه ان
 اليوم وغدا بمنزلة وقت واحد دخول الليل فيه بخلاف وبعد غدا فثنتان لان ذكره يومان من المين مرتبة
 على ارادته تطلقا آخر في بعد الغد كما يأتي في ما لا يؤيد لكن يشكل عليه وقوع الواحدة في اليوم ورأس الشهر
 الآن يجاب بأن المراد اذا كان الحلق في آخر يوم من الشهر فلا يوجد فاصل تأمل (قوله طلقت واحدة
 لليل وأخرى في الغد) اما في قوله أنت طالق اليوم واذا غدا غدا نال الجني شرط معطوف على الاشباع
 والمعطوف غير المعطوف عليه والموقع لليل لا يكون متعلقا بشرط فلا بد وان يكون المتعلق بطلقة أخرى فان لم
 يذكر الواصل لا تطلق الا بطولع القبح تنقض المختار لا اتصال مع الاول بالآخر كذا في العروا واما في قوله أنت
 طالق بالليل غدا فانه أراد بالاشرب ابطال المختار ولا يمكنه اطاله بوضع قوله بل غدا أخرى ح (قوله فطرف
 الشك) هذا قول الامام والثاني آخره قال محمد والثاني أو لا تطلق جمعة لانه أدخل الشك في الواحدة فبق
 قوله أنت طالق ولهما ما ان الوصف متى قرئ بذكر العدد كان الوقوع بالعدد دليل ما أجعوا عليه من أنه لو قال لغير
 المدخول بها أنت طالق ثلاثا وقمن ولو كان الوقوع بالوصف للفا ذكر الثلاث نهر وقيد بالمدخل لانه لو قال
 أنت طالق أو لا يقع في قولهم لانه أدخل الشك في الاشباع وصحة أنت طالق الا لانه استقام وكذا أنت

معلق
 في اضافة الطلاق الى الزمان

(و) بقوله (أنت طالق غدا أو
 غدا يقع عند طلوع الصبح)
 وسبح في الثاني نية العصر
 أي آخر النهار (قضاء وصديق فيهما
 ديانة) ومثله أنت طالق شعبان
 أو في شعبان (وفي أنت طالق اليوم
 غدا أو غدا اليوم اعتبر اللفظ
 الاول) ولو عطف بالواو يقع
 في الاول واحدة وفي الثاني ثنتان
 كقوله أنت طالق بالليل والنهار
 أو أول النهار وآخره وعكسه أو
 اليوم ورأس الشهر والاصل انه
 متى أضاف الطلاق لوقتين كائن
 ومستقبل يجرى عطف فأن بدأ
 بالكائن اتحد أو بالمستقبل تعدد
 وفي أنت طالق اليوم واذا غدا
 أو أنت طالق بالليل غدا طلقت
 واحدة لليل وأخرى في الغد
 (أنت طالق واحدة أو لا أو مع
 موق أو مع موقك لعم) أما الاول
 فطرف الشك

طالق أن كان أو أن لم يكن أو لولا أنه شرط والابتناء استثناء أو شرط لم يبق إيقاعا بجر وتام فروع
 المسألة فيه (قوله) المسألة متنافية للابتناء أو الوقوع) شر مرتب ح لا يأتى منه مناف للابتناء الطلاق
 منه وهو متوافر مناف لوقوعه عليها (قوله) كذا أنت طالق الخ) لأنه استثناء الطلاق إلى حالة موهودة متنافية
 لما ذكره الطلاق فكان حاصله انكسار الطلاق فملغولاه حين تعذر نفيه عنه إنشاء أمكن نفيه عنه أخبارا عن
 عدم النكاح أى طالق من غير انكسار أو لم ينكح بعد أو عن طلاق كان لها أن كان أه أو فبعد بكونه
 لم يعقله بالتزوج لأنه لو قلته به كانت طالق قبل أن تزوجك إذا تزوجت كذا أو أنت طالق إذا تزوجت قبل أن
 تزوجك فبها يقع عند التزوج أيضا فلو قلته قبله وإن أخر الجزاء كان تزوجت كذا فانت طالق قبل أن تزوجك
 لم يقع خلافا لابي يوسف لأن العامر بحت الشرطه والمعلق بالنشرط كانغض عند وجوده فصارت كانه قال بعد التزوج
 أنت طالق قبل أن تزوجك وتقامه في البصر (قوله) ولو نكحها قبل (أمس الخ) لم أر ما لو نكحها في الأمر ومتن
 قول الفقه المذكور أن قالوا أنه حين تعذر نفيه عنه إنشاء الخ يقع لأنه لم تعذر تأجيل ثم رأيت ان يصحح بالوقوع في
 شرح درر البصائر بحث قال ولو تزوجها فبها أه أو قبله تنجز (قوله) لأن إنشاء في الماضي إنشاء في الحال) لأنه
 ما استند إلى حالة متنافية ولا يمكن نفيه عنه أخبارا لكنه وعدم قدرته على الاسناد ممكن إنشاء في الحال وعلى
 هذه النكتة حكم بعض المتأخرين من مشايخنا في مسألة الدور بالوقوع وحكمهم بكم بعدهم وتقامه في الفسخ
 والجر والنهر وقسمنا الكلام عليها استوفى أول الطلاق (قوله) تعذر لأن الواقع في اليوم لا يكون واقعا في
 الأمر فتنقض أخرى بجرع المخطأ في التبرأت شيئا من العلة المذكورة في الأمر واليوم تأتي في اليوم
 والأمر تقدر في الفرق بينهما فانه دقيق على أن مقتضى الأصل أى المتقدم تبرا ووقوع واحدة في الأمر
 واليوم لا بد بأبساكن أه تأمل (قوله) وقيل بكمه) جزم به في الخاتمة وقال في الذخيرة عازي إلى المتق
 أنت طالق أمس واليوم يقع واحدة وفي عكسه ثنتان كانه قال أنت طالق واحدة قبلها واحدة أه قال ح
 وهذا هو الحق لأن ابتناء في الأمر إشباع في اليوم كما قال المتدسسي (قوله) وكان موهودا) أى الجنون
 ولو باسامة منه عليه (قوله) كان لغوا) لأن حاصله انكسار الطلاق كانه (قوله) لافراجه بجزئيه) علة
 للصور الثلاث ط (قوله) قبل موق) مثله قبل موت ط (قوله) لاقتفاء الشرط) اعترض بان الموت
 كائن لا لحالة فليس بشرط ولا في معناه بل هو مضاف للوقت المضاف إليه الطلاق ولذا يقع مستند الموت بعد
 الشهرين بخلاف القيدوم كإسبأ في جواب الرجعي بان المراد لاقتفاء شرط صحة الاستناد لأن شرطه وجود
 زمان يستند إليه الوقوع في الموت وهو المدة المهيئة أه قلت على أن الشرط ليس هو الموت بل مضى شهرين
 بعد الحلف وهذا محتمل الوقوع وعدمه فإذا لم يكن له وجود الشرط كان قبل يمكن تكميل ذلك من الماضي كانت
 طالق أمس قلت هنا محتمل أن يموت بعد شهرين فاعتبر حقيقة كلامه بخلاف الأمر تأمل (قوله) مستندا
 لأول المدة) هذا قول الامام وعندنا ما يقع عند الموت مقتصرا وقد انتفت أهلية الابتناء أو الوقوع فلفرو
 نقوله لا عند الموت وقد توهموا راسخ (قوله) وقائده انه لا ميراث لها الخ) اعترضه الشرع لا في مما حاصله
 أن عدم ميراثها تعالى إمكان انقضاء العدة بشهرين ضعيف والصحيح القيد بقصر العدة عند الامام على
 وقت الموت فتنقض نص عليه في شرح الجامع الكبير الذي يظهر الاستناد في الميراث كافي الطلاق لما فيه من إبطال
 حقها ومع ضعفه فهو غير ظاهر لأن عدة زوجة الفراق أبعد من الحيض ثلاث حيض في شهرين حقيقة
 لا تنقضي بقية ما بقي شهراته وعشره أيام لا تمام أبعد الاجلين فتنقض فكيف تنقض ما كان الثلاث في شهرين أه
 وأضعفه الرجعي بان الطلاق يقع عنده مستند الأول المدة فإن كان فيها ميراثا إلى الموت فقد تحقق القرائنه
 والافتكاذ لا لا يعلم وقوع طلاقه إلا بموته وتعلق حقها بما لا يأتى موه بعد العدة لا نه تجب بالموت عنده
 على الصحيح لأنها لا تنبثق مع الثلث في وجود وسيبها على الضعيف من أنها تستند إلى حين الوقوع فلانها لا ينعى
 بأبعد الاجلين لا بغير ثلاث حيض في شهرين ولو لم يلبث من تحقق ذلك بان تعترف بأنها عاشت ثلاثا لا ينعى
 الشهرين بل ولا بغير السنه والسنتين فذا صكرها المصنف بما للدر لا يطبق في قواعد النكاح وجه
 ظنيته أه (قوله) شهرين ثلاث حيض) الباء الأولى للعدية متعلقة بتنقضي الثانية للمصاحبة
 في موضع الحال من شهرين فافهم (قوله) أنت طالق كل يوم) قال في الجبر ومما تنزع على حذف في باباتها

وأما الثاني فلا ضائقه لحالة
 متنافية للابتناء أو الوقوع
 (كذا أنت طالق قبل أن تزوجك)
 أو أمس و) قد (نكحها اليوم)
 ولو نكحها قبل أمس وقع الآن
 لأن الانشاء في الماضي إنشاء في
 الحال ولو قال أمس واليوم تعذر
 وبكمه المتحدوقل بكمه (أو)
 أنت طالق قبل أن أخلق أو قبل
 أن تخلق أو طلقك أو ناصي
 أو نائم أو يحضون وكان موهودا
 كان نوا (بخلاف) قوله (أنت)
 من قبل أن أشتريك أو أنت سر
 أمس وقد اشتراه اليوم فانه يعنى
 (كأ) يعنى (لو أفرغ لعد ثم اشتراه)
 لا قراجه بجزئيه (أنت طالق قبل
 موق بشهرين أو أكثر مرات قبل
 مضى شهرين لم تطلق) لاقتفاء
 الشرط (وإن مات بعده طلق
 مستندا) لا قول المدة لا عند الموت
 (و) قائده انه لا ميراث لها) لأن
 العدة قد تنقضي بشهرين ثلاث
 حيض (قالها أنت طالق كل يوم)

وقال أنت طالق كل يوم تقع واحدة عند اثنتي الثلاث وقال زفر تقع ثلاث في ثلاثة أيام ولوقال في كل يوم طلقت ثلاثا في كل يوم واحدة اجاسا كالوقال عند كل يوم أو كلما مضى يوم والفرق لنا ان في التلطف والرمز انما هو طرف من حيث الوقوع فليز من كل يوم فيه وقوع تعدد الواقع بخلاف كل يوم فيه الاتصاف بالواقع فلو نوى أن يطلق كل يوم طلقة أخرى حصت به ١٥ **قوله** أو كلما (جمعة) عليه ماذا نوى كل جمعة تترابها على الدهر أو لم تكن له نية وإن كانت نيته على كل يوم جمعة فهي طالق في كل يوم جمعة حتى تين ثلاث ط عن الجرح واحد ان نوى بالجمعة الأسبوع أو أطلق في واحدة وان نوى اليوم المخصوص فلا ثلاث لوجود الفاصل بين الأيام كما ينشتر تريبا **قوله** أو رأس كل شهر الصواب حذف رأس في الذخيرة والهندية والتأخر خاتمة أنت طالق رأس كل شهر تطلق ثلاثا في رأس كل شهر واحدة ولوقال أنت طالق كل شهر طلقت واحدة لان في الاول بينهما فاصل في الوقوع ولا كذلك الثاني ١٥ أي لان رأس الشهر أوله فحين رأس الشهر ورأس الاخر فاصل فاقضى ايقاع طلقة في أول كل شهر وتظهر مامر عن الخاتمة في أنت طالق اليوم وبعدد بخلاف قوله في كل شهر فان الوقت المضاف اليه الطلاق متصل فصار بنية وقت واحد فكان الواقع في أوله واقفا في كاه وتظهر أنت طالق اليوم وهذا هذا ما علم في قوله فان نوى كل يوم (جمعة) أي نوى أن يقع طلقة في كل يوم أو في كل جمعة أي أسبوع وكذا لو نوى بالجمعة يوما المخصوص كما مر **قوله** أو قال في كل يوم لانه يجعل كل يوم طرقا للوقوع فيتعذر الواقع **قوله** وفي الخلاصة الخ كذا وقع في البحر وسمعه الشارح وفيه تحريف بزيادة فظة يوم فان عبارة الخلاصة أنت طالق مع كل طلقة بدون لفظه يوم وحسنه ملا شافق قوله أو مع فانهم **قوله** فطلق الاخرى أي مستندا عنده ومقتضرا عندهما فتح قال المقدسي قلت فليزله العقول وطها بينهما لو كان بائنا وراجع لورجيا ولوقال نظيره لاحد أي منه فالحكم كذلك فليأخذ ١٥ وقوله بينهما أي بين الحلف والموت **قوله** لوجود شرطه أي المعتبر وهو ما لو العصر وقوله حسنت أي حين اذا مات الاخرى قبلها ط وهذا مبني على ان المراد بالطلوك اعمرا من تأخر حياتها عن حيا الاخرى لان من زاد عمرها من حين المولد الى حين الوفاة على غير الاخرى والافتد تكون التي ماتت أولا أطول عمر من الاخرى كان ماتت الاولى في سن السبعين مثلا وكانت الاخرى في سن العشرين فهو كان المراد الثاني لم تطلق الباقية حتى يزيد سعا في السبعين وكل من المصنف مستعمل في العرف والاقرب للفراد هنا غير الفتح وغيره **قوله** أو بالوكساية فان المتبادر منه من تأخر حياتها عن حياة الاخرى فكان الاولى للمصنف التعبير به **قوله** وقع الطلاق مقتضرا وقال زفر مستندا وان قال قبل موت زيد بشهر وقع مستندا عند أي حنفية وقال مقتصر على الموت وفائدة الخلاف تظهر في اعتبار العدة فعند أي حنفية تعتبر من أول الشهر ولو كان وطها في الشهر يصير مراحما ان كان الطلاق رجعيا ولو كان ثلاثا ووسها فيه غرم المقر وعندهما تعتبر العدة من الحال ولا يصير مراحما اجمالا ولا يزمه وعرو قبل تعميم العدة من وقت الموت انصافا احتياطا ولومات زيد قبل تمام الشهر لا تطلق لعدم شهر قبل الموت ولومات بعد العدة فيها لا تطلقها في أثناء الشهر ثم وضعت جاهها أول تمكن مدخلا بها لا يجب عدة لا يقع لعدم الحمل اذا المستقبل يات لصال ثم يستند كذا في الجامع الكبير والاسرار والفرق لا في حنفية بين القدم والموت ان الموت معرف والجزاء لا يقتصر على العرف كالوقال ان كان زيد في الدار فأت طالق فخرج منها آخر النهار طلقت من حين تكلم وهذا لان الموت في الابتداء يحفل أن يقع قبل الشهر فلا يوجد الوقت أصلا فاشبهه سائر الشرط في استحالة الخطر فاذا مضى شهر فقد علمنا بوجود شهر قبل الموت لان الموت كائن للجمعة الا ان الطلاق لا يقع في الحال لانا نتحتاج الى شهر نحصل بالموت وانه غير ثابت والموت يعرف فصار من هذا الوجه الشرط وأشبه الوقت في قوله أنت طالق قبله ضللت شهر فقلنا ما بين الظهور والاقتصار وهو الاستناد لوقال قبل رمضان بشهر وقع في شعبان انصافا وتعممه في الفتح **قوله** ان طريق ثبوت الحكم أربعة المراد جنس الطريق فصم الاشبار بثلاثة أربعة ط **قوله** والتبيين كذا عابارهم فهو مصد ربحي اثنين أي الظهور **قوله** كالتعليق كما في أنت طالق ان دخلت الدار فان أنت طالق على الثبوت حكمه وهو الطلاق مثل بت عدة لثبوت المالك واعتقت على الثبوت المارية لكنه بالتعليق لم ينعقد عدة لاعتد وجود شرطه وهو دخول الدار

أو كلما جمعة أو رأس كل شهر
ولانه تقع واحدة فان نوى كل
يوم أو قال في كل يوم أو مع أو عند
أو كلما مضى يوم يقع ثلاث في
أيام ثلاثة والأصل انه متى ترك
كلمة الطرف اتحد والاعتد وفي
الخلاصة انت طالق مع كل يوم
نطليقة وقع ثلاث لصال قال
أطولك اعمرا طالق الان لا تطلق
حتى توت احدهما فطلق
الاسرى لوجود شرطه حينئذ
قال أنت طالق قبل قدوم زيد
بشهر فقد بعد شهر وقع الطلاق
مقتضرا اعم ان طريق ثبوت
الحكم اربعة الاتصاف
والاقتصار والاستناد والتبيين
قالا انقلاب صيرورة ما ليس به
على كالتعليق

مثلا
الانقلاب والاقتصار والاستناد
والتبيين

وعند السابق يتصدق على في الحال والتعليق يؤخر نزول حكمه الى وجود الشرط وغير الخلاف في قوله ان تزوجت فانت طالق فانه يصح عندنا لا انعقاد على وقت الملك لا عنده لعدم كإبط في الاصول فافهم
(قوله ثبوت الحكم في الحال) كأنشاء البيع والطلاق والعناق وغيرها ح عن المنع **(قوله والاستناد الخ)** قال في الاشياء وهو دائرين التبين والاعتصار وذلك كالضوابط ثلث عند اداء الضمان مستندا الى وقت وجود البيع والتمتع بانه يجب الزكاة عند تمام الحول مستندا الى وقت وجوده وكمطهارة المسحاة والتمتع يتحقق عند خروج الوقت ورؤية المأتم مستندا الى وقت الحدث ولهذا لا يجوز المسح لها
(قوله بشرط بقاء المخل الخ) هذا الشرط هو الفارق بين الاستناد والتبين كما أوضحه عن المنع ومن فروع المسألة ما قاله لو قال لامته أنت حرة قبل موت فلان بشهر ثم ولدت ولدا ثم باعها ما لم يبعها أو باع الأم فقط أو بالعكس عتق الولد عنده لا عندها وعتقت الأم بالاجماع لو لم يبعها وهذا لأن عنده لما استند العتق سري الى الولد وعندها لا يسري لعدم الاستناد ولو باعها في وسط الشهر ثم اشتراها مات فلان لتمام الشهر فعنده لا ينعق لعدم إمكان الاستناد الى أول الشهر والملك في أثنائه وعنده ما تنقضي لانه مقصر وعق الفروع في حوائج الاشياء **(قوله حين الحول)** أي حين تجلعه **(قوله مستندا لوجود النصاب)** أي في أول الحول بشرط وجود النصاب كل المدة قال ط والمراد أن لا يعدم كله في الاشياء لانه اذا عدم جمعه ثم ملك نصبا أسروا وبعد الأول بساعة اعتبر حوله منأف **(قوله تطلق من حين القول)** أي بلا اشتراط بقاء المخل حتى لو صاغت بعد القول ثلاثا ثم طلقه ثلاثا ثم طهره كان في الذار لواقع الثلاث لانه تبين وقوع الأول وان ايقاع الثاني كان بعد انقضاء المدة كما في المنع عن الاكل **(قوله فتعذمت)** أي من حين القول **(قوله وسكت)** محترزة لقوله الآتي في قوله أنت طالق ما لم أطلقك أنت طالق **(قوله طلقت لعمال)** وكذا لو قال أنت طالق زمان لم أطلقك أو حيث لم أطلقك أو يوم لم أطلقك لانه اضاف الطلاق الى زمان أو مكان خال عن طلاقها وبغير ذكره وجد المضاف اليه فبقع وما وان كانت مصدرية لانها تأتي ناسبة عن ظرف الزمان ومنه ما دلت حيا وهي وان استعملت بشرط الان الوضع للوقت لأن التطلق استدعى الوقت لاجمالة فربحت جهة الوقت ونعماء في التروية ثم لا يفتي أن التريق بين البر والحدث لا يظهر أثر في أنت طالق ما لم أطلقك ونحوه ومن ثم قيد بعض المتأخرين موضوع المسألة بقوله ثلاثا وهو الأول نعم لو قال كل عام طلاقك فانت طالق وقع الثلاث متتابعات ولذا لو كنت غير مدخول بها وقعت واحدة لا غير أه **(قوله لو قال لم أطلقك)** ذكرهم ان اذا هابا بالتبعية والافتقار لهما باب التعليق ط عن الجبر **(قوله لطلاق بالكوت الخ)** لأن شرط البر تطلقه اماها في المستقبل وهو ممكن في كل وقت يأتي ما لم يتأخر أحدهما فيحقق شرط الحدث وهو عدم التطلق وهذا عند عدم النية أو دلالة القور كما يأتي اذا **(قوله حتى يوت أحدهما)** أشارة الى أن موته كونهما وهو الصحيح خلافا لرواية النوادر بخلاف قوله ان لم تدخل الدار فانت طالق حيث يقع بوجه لا بوجه ما لم يعد موتها بكمه الدخول فلا يتحقق البأس بوجهها فلا يقع ما لا يطلق فانه يتحقق البأس عنه بوجهها فغ **(قوله لتحق الشرط)** أي شرط الحدث اما في موته فظاهر واما في موتها فلتحقق البأس عنده قال في القبح اذا حكمنا بوقوعه قبل موتها لا يرثها الزوج لانها بات قبل الموت فلم تنسبها زوجية حالة الموت وانما حكمنا بالبنوة وان كان المعلق صريحا لانتفاء العدة كغير المدخول بها لأن القرض ان الوقوع في آخره لا يبرئ في قوله الاموت وبه تبين قال في الجبر وقد ظهر ان عدم ارثه منها مطلق سواء سككت مدخولا بها أو لا ثلاثا أو واحدة وبه ظهر أن تعذيبه بالبيع عدمه بعدم الدخول أو الثلاث غير صحيح أه ومنه في التبر **(قوله ويكون فارا)** أي اذا كان هو الملت لوقوع طلاقه في حال اشرافه على الموت وبأن في باب طلاق الرابض لو علق الطلاق في محنته وحنث مريضاً كان فاراً أو هادئاً وحنث فان كانت مدخولاً بها أو رثته يحكم الفرار وان كان الطلاق ثلاثا أو لا لا تراه جبر **(قوله مثل ان عنده الخ)** أي فلا تطلق عنده ما لم يأت أحدهما وتطلق عندهما لئلا يسكوته والحاصل ان اذا عنده هانرف لمجرد الشرط لانها تستعمل طرنا وحر فاذا يقع الطلاق لئلا يسكوته وهذا أقول بعض النجاة كما في المعنى لكن ذكر أن جمهورهم على انها مستعينة معنى الشرط ولا تخرج عن الظرفية قال في الجبر وهو مخرج قولهما هنا وقد رجحه في فتح القدير **(قوله وان**

والاقتصار ثبوت الحكم في الحال
والاستناد ثبوته في الحال مستندا الى
ما قبله بشرط بقاء المخل كل المدة كزوم
الزكاة حين الحول مستندا لوجود
النصاب والتبين أن يظهر في الحال
تقدم الحكم بقوله ان كان زيد
في الدار فانت طالق وتبين في القدر
وجوده فيها تطلق من حين القول
فتعذمت (انت طالق ما لم أطلقك
أومتي لم أطلقك أومتي ما لم أطلقك
وسكت طلقت) لئلا يسكوته (وفي
ان لم أطلقك لا) تطلق بالكوت
بل يمتد النكاح (حتى يوت
أحدهما قبله) أي قبل تطلقه
فتطلق قبيل الموت لتحقق الشرط
ويكون فارا (واذا ما واذا بلاية
مثل ان عنده) مثل (حتى عندهما)
وتعذر حكمهما

قوى الوقت أو الشرط الخ قال في البروق بعد ما عدم التهمة لأنه لو تولى بأداءه متى صدق انقضائه ودبانه
 لتسديده على نفسه وكذا إذا تولى بأداءه متى صدق انقضائه فبقي أن يصدق عند هبانه فقط لا بانه عندهما
 ظاهرة في القرينة والشرط لا احتمال فلا بد منه الثاني اه والحث أصليه لسبب التمسك بالشرط ولو تولى
 بان الفور هل يصح ان ظاهره نعم كالمواظبة قرينة عليه **(قوله)** ما لم تتم قرينة الفور وهي قد تكون لفظة
 وقد تكون معنوية معنوية في الأول طلقه لفظي فقال ان لم اطلقك فأنت كذا كان على الفور كالمواظبة والقرينة
 الثاني ما لو طلب جاءها فأيت فقال ان لم تدخلي البيت فأنت كذا قد خلت بعد ما كنت شهوته طلقت والبول
 لا يتطعمه وجبني أن يكون الطيب ونحوه وكل ما كان من دواعي الجماع كذلك وفي الصلاة خلاف تهر أي
 إذا خافت خروج وقتها حال الحسن لا تقطع انصوبه بغيره وقال نصير تقطع وستاق مسائل الفور في آداب البين
 على الدخول والخروج ان شاء الله تعالى بجر وفي المسائل دلالة على اعتبار قرينة الفور في ان كانت
 تحض الشرط انفاقا **(قوله)** فعل في الفور جواب شرط متدرج فان قامت قرينة الفور فطلق على الفور ط
(قوله) مع الوصل فلا كان معصوما وقع الخبر والمعلق بجر **(قوله)** فقام أي دون المعلقة وقد وقع الخبر
 دون المعلقة ان المعلق لو كان ثلاثا وقعت واحدة بالجزء فقط بجر قلت بل تظهر فأنه وان كان المعلق واحدة
 حيث لم تقع المعلقة أيضا بل هذه فاشية خبر الواحدة موصولة لا فاشية الواحدة موصولة لا فاشية الواحدة موصولة لا فاشية
 المعلقة أما لو كان المعلق واحدة فلا فرق بين تغيير الواحدة وعدمه الا في قول زفر الذي فافهم **(قوله)**
 استحسانا وانما سأل أن يقع المضاف والخبر جعلا ان كانت موصولة لا فاشية الواحدة موصولة لا فاشية الواحدة موصولة لا فاشية
 لأنه وجد زمان لم يطبقها فيه وان قل وهو زمان قوله أت طالق قبل أن يبرغ منه وجه الاستحسان ان زمان
 البر يستفي بدلالة حال الخلف لا من موصولة بالبين البر لا يمكن الا بجملة هذا التدرج ويستفي وتقام في الفتح
(قوله) لا لا التطبيق المتعدي أي بقوله على ألف يدخل تحت المطلق أي الذي قوله ان لم اطلقك فانه صادق
 بالمتدويرة فاذا وجد التطبيق ولو بعد انعدم شرط الحث وهو عدم التعلق **(قوله)** والاصل ان اليوم
 الخ قد بد اليوم لان الليل لا يستعمل لمطلق الوقت بل هو اسم لسواد الليل وضعا وعرفا فلو قال ان دخلت
 للام اطلق ان دخلت نهارا اما لفظ اليوم فطلق على ياض النهار حقيقة انفاقا فدل وعلى مطلق الوقت
 حقيقة ايضا فيكون مشتركا لفظي مجازا وهو الصحيح لان الجواز أو في الاشتراك أي لدم استحسانا الى
 تكرر الوضع والمشهور ان اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس والنهار من طلوعها الى غروبها ولو تولى
 باليوم ياض النهار صدق قضاء لأنه تولى حقيقة كلامه فصديق وان كان قد تخفف على نفسه ذكر الزايلي
 ثم اليوم انما يكون لمطلق الوقت فيما لا يتعدا ان كان متكررا او عرف بالشيء بالعهد الحضورى مثل لا اكل
 اليوم فانه يكون لياض النهار وتقامه في الجرم وفي النهر من انه لو خرج الفرع المذكور على أن الكلام محال
 لاستغنى عن هذا التفسير نظرا له يقتضي دخول الليل على اقول بان الكلام لا يتعدى ان اليوم يعرف
 بالعهد الحضورى فكيف يكون لغرضه فاطم ما في البر نعم قد يدخل ايل اذا اقترن المعرف بما يده كافي
 أصرت بذلك اليوم وغدا في الجماع الصغير دخلت فيه الآية قال في التلويح وليس مبني على ان اليوم لمطلق
 القول بل على انه تنه أمر لم يبدل يومين وفيه خلاف يستخرج اسم اليوم لليلة بخلاف أمر لم يبدل اليوم وبعد
 غدا فان اليوم المنفرد لا يستخرج مما زاد من الليل اه **(قوله)** متى قرن فعل عند الخ المراد بالمتعة ما يصح
 ضرب المدة له كالسهر والركوب والمصوم وضيق المرأة وتوضي الطلاق وبما لا يتدعكه كالطلاق والترك
 والكلام والعاقب والدخول والخروج بجر فيقال ليست التوب يومين وركبت الفرس يوما بخلاف قدمت
 يومين ودخلت ثلاثة أيام تلويح وذكر بعض محبيه أن المراد بامتداد الليل والركوب امتدادها بما جازا
 والقرينة التمسك باليوم لا أصلهما أي لأن حقيقة الركوب الحركة التي يصير بها فوق الدابة واللبس جعل
 الثوب على بدنه وذلك غير محتمل وأشار الشارح بقوله يستوعب المدة إلى ما في شرح الوفاة من أن المراد امتداد
 يمكن أن يستوعب النهار لمطلق الامتداد لانهم جعلوا التكلم من قبل غير الممتد ولا شأنه بمقدار زمان
 طو بلا لكن لا يجب يستوعب النهار اه وجزم في الهداية بأن التكلم غير محتمل وقال في الجرد انه يجوز
 الهندى في شرح المعنى فانه محتمل وجعل ما في الهداية قلنا لبعض المشايخ وزوجه أيضا في الفتح وعليه فلا حاجة

(وان تولى الوقت أو الشرط)

اعتبرت نيتة انفاقا ما لم

تتم قرينة الفور فعلى الفور

(وقى) قوله انت طالق ما لم

أطلقك انت طالق مع الوصل

بقوله ما لم أطلقك (طلقت) الجزية

(الآخرة) فقط استحسانا (فرع)

قال ان لم أطلقك اليوم ثلاثا أنت

طالق ثلاثا لاجلته أن يطلقها على

ألف ولا تقيى المرأة فان معنى

اليوم لا تقيى به بغير خاتمة لأن

التطبيق المتعدي دخل تحت المطلق

(أنت طالق يوم اترجك فكمها

ليلا حث بخلاف الاصل لا بد

أي امر لم يبدل يوم بقدم زيد)

قدم لسلام تغيير ولو غير بارقي

للغروب والاصل أن يوم في

قرن بفعل محتمل يستوعب المدة

براديه النهار لا امر بالبدنه يصح

جعله بدنه أو ما هو امر من غير

بفعل لا يستوعب امر بدنه مطلق

الزمت

مطلب

في قوله اليوم في قرن بفعل محتمل

الى تقيد الامتداد بنهار بل هو ميقى على القول الاول كما حققه صاحب التبر والمقدسى وبشره الى قول
 التلويح ما يصح ضرب المدة تأمل وأشار بقوله كالامر باليد الى ان المراد بالفعل المدة المظروف أى العادل
 في اليوم لا الذى أضيف اليه فانه لا عبرة بامتداده وعدمه عند المحققين لانه وان كان منظورا فإيصالكم
 ذكر تعيين الطرف والمقصود بذكر الطرف انما هو عادة وقوع العاقل فيه وحاصله ان الصور أو أربع مذهب يكون
 المضاف اليه ومظروف اليوم مما عتد كأمرك بسيدك يوم ربك زيد وقد يكونان من غير المسمى كانت طالق يوم
 يقدم زيد وفي هذين لا فرق بين اعتبار المضاف اليه أو المقرف وقد يكون المظروف ممتدا والمضاف اليه غير ممتد
 كما مر بسيدك يوم يقدم زيد أو بالعكس كانت حرم ربك زيد وفي هذين يظهر الفرق وتفوقها على اعتبار
 المقرف فانه اذا قدم زيد أو ربك لئلا يكون الامر صريحا ولا يفتى العبد اتفاقا ووقع في كلام بهنهم أن المعتبر
 المضاف اليه لكنه لم يستبره في هذين بل اعتبره في الأولين وقد علمت انه لا فرق فيع ما بين اعتبار المضاف اليه أو
 المظروف فعلى هذا الخلاف في الحقيقة كما في الكشف والتلويح وغيرهما وبدرعى من سبى الخلاف وعلى ما في
 الزايع وشرح الوفاة من ترجيح اعتبار الممتد سيما كما في الصرح أعلم ما ذكر من الأصل انما هو عند الإطلاق
 والخلف من الموانع فلا يتجنى مخالفته للقرينة فكثيرا ما عتد الفصل مع كون اليوم مطلق الوقت مثل اركبو يوم
 يأتيكم العدو أو أحسنوا النفل بالله يوم يأتيكم الموت وبالعكس مثل أنت طالق يوم يصوم زيد وأنت حرم يوم
 تكسب النمس افاده في التلويح (قوله كابتاع الطلاق) أشار به الى أن قوله الطلاق محال بمدة المراد به
 ابقاعه لا كون المرأة طالقا لانه يستبدل هو امر مستعمل فائدة في تعليق الطرف به كما افاده صدر الشريعة
 والحااصل ان المراد انشاء الطلاق وهو لا يتبدل بل يتخلى بمجرد صدوره لا أثره وهو كونه طالقا (قوله
 أوبرى) بخلاف أنت بريئة فانه يقع به البت كإياني في الكليات افاده ح (قوله ليس بشئ) لان
 جملة الطلاق قائمة بها لانه لا إضافة اليه إضافة الى غيره فخلو شهر ولهدى وسلمكها الطلاق مطلقته
 لا يقع بحر (قوله وأنا عليك حرام) الاول وأنا بالو أوكافى بعض النسخ (قوله لان الابانة) أى انقضها
 موضوع لزالة وصلة النكاح من البون وهو الفصل وكذا يقال في التحريم (قوله وهما مشتركان)
 بنسخ الرامعين الصيهور أى الوصلة والتحريم مشترك كان بين الزوجين أو بكسرهما بنسخ المعلوم أى الزوجان
 مشتركان في الوصلة والتحريم (قوله حتى لو لم يزل الخ) أى بأن قال أنا بائن وأنا حرام فى الاول أن يقول
 ولو لم يزل لانه محتمل التعبد بتلك عليك كما في البحر ط ووجوده بعد النسخ ولو لم يزد حتى (قوله لم يقع
 بخلاف الخ) قال في التبيين والفرق ان البيونة والحرام اذا كان مضافا اليها تعين لزالة ما بينهما من
 الوصلة والحلل واذا أضيف اليه لا تعين بل وان لم تكون له امرأة أخرى فريد بقوله أنا بائن منها أو حرام عليها
 اه ح (قوله اذا نوى) هذا القيد يارفى أنت حرام على أصل المذهب أما في الفتوى فوقع بلانية كما رأى
 في الاطلا ح (قوله وان لم يزل حتى) ردة على ما في خزنة الاكل لاى بسند الله الجرجاني حيث ذكر
 انه اذا لم يزل حتى يكون باطلا وهو هو ويحله في الصورة المذكورة بعد كما وضعه في البحر عن الفتنة (قوله
 نعم الخ) حال في البحر والحاصل انه اذا أضاف الحرمة أو البيونة اليها كانت بائن أو حرام وقع من غير إضافة
 اليه وان أضاف الى نفسه كان حرام أو بائن لا يقع من غير إضافة اليها وان خيرا فاجابت بالحكمة أو البيونة
 فلا بد من الجوع بين الاضاقين أنت حرام على أنا حرام عليك أنت بائن حتى أنا بائن منك (قوله بلانية) في حال
 الغضب وغيره تارة ثانية وقتضا انه طلاق صريح وفيه نظري في كتاب الجوهرة انما يرى من نكاحك
 يقع ان نوى في أنا ترى من طلاق لا يقع لان البرائة من التي تزل اه (قوله لانه شرط) لانه علق التعلق
 بالاعتاق غيره انه عبره بالعائق مجازا من استعارة الحكم لانه والمعلق يوجد بعد الشرط فطلق وهي حرة وهذا
 لان الشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود والحكم يتعلق به والمذكور بهذه الصفة وأوردان كلمة مع
 للقران فيكون منافي للمعنى الشرط واجب بانها قد تزل كالماتر تنزله له منزلة القمارن لتتفق وقوعه ومنه
 ان مع العسر يسرا وصير اليه ما لوجب هو وجود معنى الشرط لها ونفسه في الهر (قوله بين بشرين)
 كالطلاق والعتاق والعسر والبسر ط (قوله يعمل محل الشرط) فسكانه قال ان اعتقلت فتكون مع بشرين
 بعد ح (قوله ولو علم الخ) أى على الزوج والسيد بان قال السيد اذا جاءه القذف فأت حرة وقال الزوج اذا

كابتاع الطلاق فانه لو قال مطلق
 ثم را كان ذكر المدة لغوا وتطلق
 لعامل (أنا منك طالق) أوبرى

(ليس بشئ ولو نوى) به الطلاق
 وتبين في البائن والحرام أى أنا
 منك بائن أو أنا عليك حرام ان نوى
 لان الابانة لازالة الوصلة والتحريم
 لازالة الحل وهما مشتركان فتعني
 الاضافة اليه حتى لو لم يزل منك
 أو عليك لم يقع بخلاف أنت بائن
 أو حرام حيث يقع اذا نوى وان لم
 يقع حتى نعم لو جعل امرها بها
 شرط قولها بائن متى ويقع بأمرك
 من الزوجية بلانية (أنت طالق)
 فتبين مع عتق مولاه الما فاعتق
 سيدها طلق فتبين (وله الرجعة)
 لوجود التعلق بعد الاعتاق لانه
 شرط وتلق ابن النكاح ان كتم مع
 اذا التحم بين بشرين مختلفين على
 محل الشرط (ولو علم) بالبناء
 للمجهول (عتقها وطلقتها)

خزنة الاكل اسم كلب في ست
 جملة تصريف أى عبادة الله
 يوسف بن علي بن محمد الجرجاني
 ونسب لابي الثب والضعيف انه
 لهذا كذا في نايح التراجم للعلامة
 فابيه اه منه

جاء القدر فانت طالق تثنى ط (قوله بجسي القداى مثلا اذا المدا ارتخاد الملق عليه اقاده ط (قوله
 لارجعة) أى انصافى رواية وى رواية ان عند مجده الرجعة لان الطلاق والعتيق لما تعلقا بشرط واحد
 وجب أن يطلق زمان نزول الحر بقتصافها وهى حرة لا تقيدهما وجودا فلا يحرم بهما حرة غلظة ولهما
 ان زمان ثبوت العتيق هو زمان ثبوت الطلاق ضرورة تعلقهما بشرط واحد ولا يخاف ان العتيق في زمان ثبوته ليس
 ثابتا لاطلاق العتلاء على ان الشئ في زمان ثبوته ليس ثابتا فلا تصادفها التعلقان وهى حرة بخلاف المسألة
 الأولى لان العتيق ثمة شرط دفع الطلاق بعده وتمامه في التبر (قوله في المسألتين) أى انصافا بغير من الحيط
 (قوله ثلاث حضيض) أى ان كانت من ذوات الحضيض والاختلاف أشهر ووضع الجلى ط (قوله احتياطاً)
 متعلق بالمسألة الثانية فقطح يعنى ان التعطيل بالاحتياط لوجوب الاعتداد بثلاث حضيض خاص بالثانية
 لان مقتضى وقوع الطلاق عليها وهى امة أن تصك ونعتا حضيضين ولذا بانث الطالقتين لكن وجبت العدة
 بثلاث حضيض للاحتياط واعدل وجهه انها وان طلقت في حال الرقية لكن عقبه الحرة بلا ماله وجبت العدة
 عليها وهى حرة لان الطلاق وان كان على لوجوب العدة وامة لا تفرق للمعول في الزمان لكونه متأخر عنها في
 الرتبة تأمل ما في المسألة الأولى فوجوب الاعتداد بثلاث حضيض ظاهر لان وقوع الطلاق عليها بعد الاعتاق
 من كل وجه ولذا لم تبين الطالقتين كجائر (قوله ولو كان الزوج مرضياً) اى وقت التعطيل (قوله
 لارت منه) انما يظهر في الصورة الثانية ط ويدل عليه التعطيل اثنافى الصورة الأولى فالتظاهر ان ثبوت
 الطلاق فيها بعد الاعتاق كالمز والطلاق رجعي فكون قد مات عنها وهى حرة في عدة طلاق رجعي فثبت منه
 (قوله لوقوعه) أى الملاق وهى امة أى الامة لا تارت فلا يمتحن الفراغ حال في المهر ومقتضى ما مر من محمد
 ان ثبوت اه اى لان عنده يقع الطلاق عليها وهى حرة ويكث الرجعة فثبت وهذا مذهبنا لما قلنا في الصورة الأولى
 (قوله المشورة) يفتى عنه قول المصنف وتعتبر المشورة (قوله وقع بعده) أى بعد ما أشار اليه من
 الاصابع الاشارة اللغوية او بعد ما أشار به منها الاشارة المحسوسة تأمل فان أشار ثلاث ففى ثلاث أو تثنى
 فثنتان أو واحدة فواحدة كفى اى الله اى حال في العزل ان هذا تثنى بعد ما أشار اليه وهو العدد المتكافئة
 بالاصابع المشار اليه بالانها لتثنية والكاف للتثنية وذلك لاشارة اه وأظهره الاشارة الى غير
 الاصابع من المحدودات كذلك امة لا يستخص اى ارادة العدد في الصادة بالاصابع تأمل (قوله
 بخلاف مثل هذا) أى بخلاف قوله أنت طالق مثل هذا وأشار بما به الثلاث جبر (قوله والا فواحدة)
 أى بانه كقوله أنت طالق كاف يجر عن الحط ويبيانه ما تله أيضا عن البدائع من انه أى هذا اللفظ
 يحتمل التثنية في العدد أو في الصفة وهى التثنية فاهما فى صم وان لم تكن له تنية بعمل على التثنية في الصفة
 لانه أدنى اه اى ان لم يوجد على أن الواقع طلقة واحدة شعبة ثلاث في التثنية وهى التثنية (قوله
 لان الكاف) أى في هكذا ط (قوله ولذا) أى للفرق المذكور بين الكاف والكاف ومثل ط (قوله
 كايان جبريل) فان المصلحة في الفردين واحدة وهى التصديق الجازم (قوله لا منل ايمان جبريل) زيادته
 في الصفة من كونه عن مشاهدته يصل به زيادة الاطمئنان كما أشار اليه في قره تعالى قال رب ارنى كيف يحيى
 المرنى الآية به يصل زيادة القرب ويضع المصلحة كمن ماضى عن الامام فاضل عن ما قلنا من قوله
 قال أبو حنيفة أكره أن يقول الرجل ايماناً جبريل ولكن يقول أمنت بما آمن به جبريل اه وكذا
 ما قاله أبو حنيفة في كتاب العالم والتمتع ايماناً مثل الملائكة لا آسأو حدانته الله تعالى وروبوته
 وقدره وما جامن عند الله عز وجل مثل ما أقرت به الملائكة وصدقت به الانبياء والرسل فمنه ايماناً مثل
 ايمانهم لا آسأبكل شئ آمنت به الملائكة مما عاينته من عجايب الله تعالى ولم نعاينها نحن ولهم بذلك علينا
 فضائل في الثواب على الايمان وجميع العبادات الخ ولا يمتنى ان بين هذه العبادات الثلاث تضاعفا بحسب
 الظاهر ويمكن التوفيق بعمل الأولى على العالم لانه قال أقول ايماناً كايان جبريل ولا أقول مثل ايمان جبريل
 والثانية على غير قوله أكره أن يقول الرجل والى الثالثة على ما إذا فصل وصريح بالمؤمن به وان كان بفظ التثنية
 لعدم الايمان بعد التصريح فيقول العالم والجاهل وللعلامة ابن كمال باشارته في هذه المسألة هذا خلاصة
 ما فيها (قوله ككف) يعنى اذ انوى الكف صدق ديانة ووقف عليه واحدة لان الكف واحدة ح

بجى (القد) فجاء القدر (لا) رجعة له
 لتعلقهما بشرط واحد (وعدها)
 في المسألتين (ثلاث حضيض)
 احتياطاً (ولو) كان الزوج
 (مرضياً لارت منه) لوقوعه وهى
 امة فلا تزى مبسوطاً أنت طالق
 هكذا مشيراً بالاصابع المشورة
 (وقع بعده) بخلاف مثل هذا
 فانه ان نوى ثلاثاً وقمن والا
 فواحدة لان الكاف للتثنية في
 الذات ومثل للتثنية في الصفات
 ولذا قال أبو حنيفة ايماناً كايان
 جبريل لا مثل ايمان جبريل بجر
 (وتعتبر المشورة) لا المضمومة
 الادبانية ككف

فقول الامام ايماناً كايان
 جبريل

(قوله والمعتقد الخ) لم أر من صرح بهذا الاعتقاد كما يفهمه من عبارة الجبر وهو فهم في غير محله كما تعرفه وفي الهداية والاشارة تقع بالمشورة هنا لقوى الاشارة بالمنعوتين بصدق ديانة لاخصا وكذا اذا ذوى الاشارة بالترك حتى تقع في الاولى ثمان وفي الثانية واحدة لانه يحتمل لكنه خلاف الظاهر اهـ قال في غاية البيان و اراد بالاولى ثمة الاشارة بالمنعوتين والثانية تهيأ بالترك فلا يصدق قضاء في صورتين وتطلق ثلاثا لانه اشار اليها باصابعه الثلاث المشورة اهـ وفي كافى الحياكم وان كان يعنى ثلاث اصابع انها واحدة ويقول انما اثبت بالترك دين ولا يصدق قضاء فهذا صريح في ان ارادة الترك تضع ديانة مع الاشارة بثلاث اصابع فقط وعبارة الجبر والاشارة تقع بالمشورة منها دون المنعومة للعرف والسنة ولقوى الاشارة بالمنعوتين صدق ديانة لاخصا وكذا لقوى الاشارة بالترك والاشارة بالترك ان تقع الاصابع كلها مشورة وهذا هو المعتقد وهذا القولان ذكرهما في المعراج الاول لوجعل ظهر التركيب الى المرأة وطولن الاصابع المشورة اليه صدق قضاء والعكس الى الثاني لوباين كفه الى السماء فالعبرة للشر وان للارض فلعلم الثالث ان شرعا في ضم فالعبرة للشر وان شرعا في نشر فلعلم اهـ ملخصا لقوله وهذا هو المعتقد راجع لقوله والاشارة تقع بالمشورة أى بدون تفصيل بقرينة حكمته الاقوال الثلاثة بعد ويدل عليه ايضا لقوله في الفتح بعد حكمته الاقوال المذكورة والمحول عليه اطلاق المصنف أى ان العبرة بالمشورة مطلقا وليس راجعا لقوله والاشارة بالترك ان تقع الاصابع كلها مشورة كما فهمه الشارح لما علق ولما ذكرناه من أن صريح الهداية وغاية البيان وكافى الحياكم صحة ارادة الترك ديانة مع نشر الثلاث فقط وما ذكره من اشتراط نشر الاصابع كلها عارضا في الفتح الى معراج الدرامة ولم يرد قوله آخر وهو محمول على انه حينئذ يصدق قضاء كما يشعر به كلام الفتح كما أوضحه فيما علقته على الجبر فوافق ما بيني عن التفسير في وجوه ظاهر فان نشر الترك بقرينة على انه لم يرد الثلاث بل الترك والظواهر انه اشترا من نشر البعض اذ لو ضم الكل فهو اطهر في اراء الترك دون الثلاث هذا ما ظهر في هذا الجدل واقعة اعلم (قوله وتقل التفسير الخ) قد علقنا ظهور وجهه فافهم (قوله ولو لم يقل هكذا) أى بان قال أنت طالق وأشار بثلاث اصابع وقوى الثلاث ولم يذكر بلسانه قائم اطلاق واحدة خاصة (قوله لقد التفت) أى بالمصدق قال التفسير لانه كما لا يتحقق اطلاق بدون اللفظ لا يتحقق عدده بدونه (قوله لم أره) كذلك قال في الاشياء من احكام الاشارة وجزم التفسير الرمى بأنه لقوى ونوى به اطلاق وقال لان اللفظ لا يشترطه والنسبة لا تؤثر بغير اللفظ قال الزبلي في تعليل أصل المسألة لان الاشارة بالاصابع نفس العلم بالمصدق فافهم واذا اقترنت بالاسم المبهم اهـ ولا تطلق هنا شيئا رابيه به وتأمل وقد رأت كما ذكرته بالعلم المذكورة في كتب الشافعية اهـ كلام الرمى ملخصا و رأيت بخط السبكي مقتضى ما في الحاشية من قوله ولو قال لا امرأه أنت ثلاث قال ابن الفضل اذا نوى يقع انه يقع هنا اذا نوى وفيه أيضا اذا قال طالق فقبل من حيث فقال امرأتي طلق ولو قال أنت متى ثلاثا طلق ان نوى او كان في مذكرة الطلاق والاقوال اثنى أن لا يصدق قضاء اهـ وكذا نقل الرزقي عبارة الحاشية الاولى ثم قال والظاهر ان قوله هكذا مثل قوله ثلاث اهـ اقول أى لان كلامنا معا مرتبة بلفظ طالق مقدرا وقول الرمى ان اللفظ لا يشعر به غير مسلم وما قلناه عن الزبلي لا ينافيه لان المراد بالاسم المبهم لفظ هكذا المراد به العدد الذى اشير به اليه وبما بهما لهما السكونية ليس بركنية كما حققه في البر والاسم المبهم مذ كور في مستنفاة في العلم بعد اطلاق الاعتقاد الذى نوى فاما التكميل كان قوله ثلاث دل على عدد طلاق مقدرا فاما التكميل والفرق بينهما الامم جهة ان العدد في أحدهما صريح وفي الآخر غير صريح وهذا الفرق غير مؤثر بدليل انه لا فرق بين قوله أنت طالق هكذا مشرعا الى الاصابع الثلاثة وبين قوله أنت طالق ثلاث هذا ما ظهر في فافهم (قوله ولو اشار بظهورها فالمنعومة) اراد به تنبيه قوله قبله وتعتبر المشورة بالمنعومة أى تعتبر اذا اشار بطورها بان جعل باطن المشورة الى المرأة وظهورها الى نفسه اما لو اشار بظهورها بان جعل ظهرها الى المرأة وباطنها اليه فالعتبر بالمنعومة وهذا التفصيل عبر عنه في الهداية بقل وصريح في الشر بزيادة بأنه ضعيف وقال ان الاعتبار للمشورة مطلقا وعليه المحول فلا تعتبر المنعومة مطلقا قضاء للعرف والسنة وتعتبر ديانة كافي التبيين والمواهب والحاشية والجبر والفتح وقيل للشر لوعن على والى لوعن نشر وقيل ان يظن كفه الى السماء فالشرودن للارض

والمعتقد في الاشارة في المصنف
تسرى كل الاصابع ونقل التفسير
انه يصدق قضاء بنسبة الاشارة
بأنه قد وحى واحدة ولو لم يقل
بأنه قد وحى واحدة لتصدق
الشبهة ولو قال انت هكذا مشرعا
ولم يقل طالق لم أره (ولو اشار
بظهورها فالمنعومة) للعرف ولو
كان رؤسها نحو الخاطب فان نشر
عن ضم فالعبرة للشر وان نشر
عن نشر فالضم ابن كمال

فالمشهور اهـ وكذلك تمنع الجريان للمعتمد الاطلاق وعن القمى انه المعول عليه قالوا لانه انفسه
ضعفه وان مشى على الاول - نهای الوعایة والدر فافهم (قوله ويقع الخ) شروع في بيان وقوع الباش
بوصف الطلاق بما يفي عن الشقة والزادة نهر وغايل يقع قوله الاتي واحدة بائنة (قوله البائنة)
معدوبت امره اذ افطع به وجزم نهر (قوله وقال الشافعي الخ) كان المناسب ذكر بعده قوله واحدة
بائنة وذكره هالاه على الخلاف دون الاصلاط التي بعده كما يفيد كلام الهداية لكن كلام درر الباش وشرحه
يفيد ان الخلاف في الشكل (قوله وأخلص العلق) أشار به الى كل وصف على أفضل مما يأتي لانه لتفاوت
وهو يحصل بالبنونة وهو أغش من العلق الرجعي بجر (قوله وأطلق للبدعة) انه وقع
بإسالة الرجعي سبي قالوا ان قلت قد تقدم في العلق البدعي انه لو قال أنت طالق للبدعة وأطلق البدعة
ولانية فان كان في طهر فيه جاع أو في حالة الحيض أو النفاس وقعت واحدة من ساعته وان كان في طهر لا جاع
نفسه لا يقع في الحال حتى يفرج أو يجامعها في ذلك الطهر قلت لا منافاة بينها لان ما ذكره هنا هو وقوع
الواحدة البائنة لانية أعمن من كونه تقع الساعة أو بعد وجودي بجر لكن قول في التهر مقتضى كلام
المصنف وقوع بائنة للبال وان لم تتصف بهذا الوصف لان اليدى لم ينص فيه ذكر ما إذا الباش بدعي كما مر
اه قلت ووقوع البائنة للبال صريح في شرح درر الباش ويرد عليه أينما ما في البدع من هذا الباب
ولو قال أنت طالق للبدعة فهي واحدة رجعية لان البدعة قد تكون في الباش وتدة تكون في الصلح حالة
الحيض فيقع الشك في البنونة فلا ثبت بالمشك وكذا اذا قال طلاق الشيطان وروى عن أبي يوسف في أنت
طالق للبدعة اذا نوى واحدة بائنة صرح ان لفظه يحمل ذلك اهـ لكن في الهداية ذكره أو لا وقع الباش
ثم ذكر ما عن أبي يوسف قال وعن محمد بن رجعا فصل ما ذكره أو لا قول الامام وعليه التون وما
في البدائع أو لا قول محمد بن مسلمة في الجهر فالظاهر انه متى عمل على قول أبي يوسف لانه لا يقع الباش الا بينة
خالد الم بنوه فهو على التفسير الذي ذكره في الجهر تأمل (قوله أو كابل) قال في الجهر الحاصل
أن الوصف جاني عن الزيادة وجوب البنونة والتشبه كذلك أي شيء كان المشبه بذكر امره وكيفية خردل
وكسبهم لاعتقاد التشبه الزيادة واشترط أبو يوسف ذكر العظم مطلقا ورفر ان يكون غلظا عند الناس فرأس
اير بائن عند الاول فقط وكابل عند الاول والثلاث فقط وكعظم الجبل عند الكل وكعظم ابرة عند الاولين
ومحمد بن مع الاول وقبل مع الثاني (قوله أو ككاف) لاحتمال كون التشبه في القوة وفي العدد
فان نوى الثاني وقع الثلاث والابن الاقل وهو البنونة وكذلك في مثل ألف ومثل ثلاث بخلاف كعدد الاثني
أو كعدد الثلاث فلا ثلاث لانية وفي واحدة كالف واحدة انما فانوى الثلاث لان الواحدة لا تحتمل
الثلاث وتما في الصر (قوله أو مل البيت) وجه البنونة به أن الشيء قد جلا البيت لعظمه في نفسه
وقد جلا ككثرة ما جمانوى محبت نته وعند عدمها ثبت الاول بجر (قوله أو ظلمة شديدة الخ) لان
ما يصعب تذكره يستدل عليه ويقال فيه لهذا الامر طول وعرض وهو الباش بجر فبذلك التعليل
لانه لو قال أنت طالق قوية أو شديدة أو طوله أو عرض به كان رجعا لانه لا يبلغ صفة الطلاق بل للراءة
قاله الا يصحابي بطوله انه لو قال ماول كذا أو عرض كذا لم يصح في الثلاث وان كانت بائنة أيضا نهر
(قوله أو أخشنه) بالثمن المحبة قبل التون ويرجع الى المعنى الأشد ط (قوله أو ككبره) البناء
الوحيد أما ككبره بالثمن أو بالثمن فأتى قريبا (قوله لانه وصف الطلاق بما يحمله) وهو البنونة قاله
ثبت في البنونة قبل الدخول للبال وكذا عند ذكر المال وبعد اذا انقضت العدة بجر (قوله فبمع لم امر)
أي في أول هذا الباب ان أنه مصدر يحمل الفرد الاعتباري وهو الثلاث في الحزوة والثلاث في الامة فمع بنه
والتقاء في جواب شرط محذوف أي فان نوى ما ذكره أعاده ح فان قلت لم يذكر المصدر في نحو طالق
أشدة الطلاق قلت قال في القمى ان المعنى طالق طلاها أو أشدة الطلاق لان أفضل التفسير بعض ما ضيف اليه
فكان أشدة معبراه عن المصدر الذي هو الطلاق (تنبيه) ظاهر كلامه صحة نية الثلاث في جميع ما مر وقال
في التهر لكن قال الغني الصريح انها لا تصح في نطقه شديدة أو طوله أو عرضة لان النية انما تصح في المحمل
ونطقه بناء الوحدة لا تحتمل الثلاث ونسب الى السرخسي اهـ ومثله في القمى والجهر قلت لكن التون

(و) يقع (ب) قوله أنت طالق بائن
أو البائنة وقال الشافعي يقع
رجعا لومطوطة (أ) وأخلص
الطلاق أو طلاق الشيطان أو
البدعة أو انشر الطلاق أو كابل
أو كالف أو مل البيت أو تظلمة
شديدة أو طوله أو عرضة
أو أسوأه أو أشده أو أخشنه
أو أخشنه (أو) ككبره أو عرضه
أو طوله أو غلظه أو أعظمه
واحدة بائنة في الشكل لانه وصف
الطلاق بما يحمله (ان لم ينو لانا)
في الحزوة ونسب في الامة صرح الممر

على خلافه وقد يجب أن التأمل لا يلزم أن تكون هنا الوحدة بل تأنيث اللفظ أو زائدة كقولهم في الذنب ذنب
 وفي أمثال العرب إذا أخذت ذنب الضب أغضبه ذكره الخمشري ولو سلم أن التأنيث هنا للوحدة فغيباب
 بأنهم قد علوا رجعية الثلاث في جميع ما مر بأنه وصف الطلاق بالبنونة وهي نوعان خفيفة وغلظة فالأولى
 الثانية من فقال ح ان تأنيث الوحدة لا تنافي في إرادة البنونة الغلظة وهي ما لا تحل له المراجعة الأزواج آخر
 فليس المراد أنه نوى بها أنت طالق ثلاث طلاقات بل نوى حكم الثلاث وهو البنونة الغلظة وتفسيره قوله لم
 لنوى الثلاث بأن تأنيث أو سرام فهي ثلاث فان معناه لنوى حكم الثلاث لا لتفاهل لفظ بان وسرام لا يبعد
 ذلك فكذلك هنا على أن الثلاث فردا اعتباري ولهذا صرح إرادته بالمصدر ولم يصح إرادته التثنية بل لأنها
 عدد محض وفردية باعتبار ما قلنا فلا يشاقق تأنيث الوحدة هذا ما علمه **(قوله كالنوى)** تشبيه في العصة
 ط **(قوله وبخوبائ)** أي من كل كناية قربت بطائق كافي الفتح والعصر **(قوله فقع ثنتان بانتنان)** أي
 نلى أن التكب خبر بعد خبر ثم بنونة الأولى ضرورة بنونة الثانية ادعى الرجعي **(قوله فقع ثنتان بانتنان)** أي
 رجعتا وذلك منتقب بالبناء البانية الثانية فلا فائدة في وصفها بالرجعية فتح **(قوله ولوعطف الخ)** محترز
 تنقيد المصنف المسألة بدون عطف **(قوله فرجعية)** أي فهي طائق طلقة رجعية ذخيرة **(قوله ولو**
بالقائه فبانية) أي إذا لم ينوشأ كما أفاده في الذخيرة بقوله ولوعطف بالقائه فبانية المسألة بمصالحها
 طائق طلقة فبانية اه ولعل وجه الفرق أن الفاعل المتعقب بلامه والطلاق الذي يعقبه البنونة لا يكون
 الإيضا أما لو ولا تنقض التعقيب بل قطع له وللتراخي الذي هو معنى ثم والطلاق الذي تترأخ عنه البنونة
 لا يلزم كونه بالمتأخر كونه وبأن لعوا ولا يحصل الواو على التعقيب لانه عند الاحتمال براد الادنى وهو
 الرجعي هنا كالإيراد كبر الإشباع لعدم النسبة وانظر لم يعين تكرير الإشباع مع وجوده ذكر الطلاق
 فان الأصل في العطف الفخارية فكان ينبغي وقوعه بآتين مع الواو ثم مفهوم التقيد بعدم التية أنه لنوى
 تكرير الإشباع مع الحروف الثلاثة أو نوى بالبنات الثلاث أنه يقع ما نوى **(قوله كالوفا الخ)** بشر كلام
 المصنف في المنع أن هذا الفرع غير منقول حيث قال فانه يقع به الطلاق البائن كما أتى به مولانا صاحب
 العصر واستظهره بما في البدائع من قوله إذا وصف الطلاق بصفة تدل على البنونة كان بآنا الخ **(قوله غلظ**
بها فاضل) حقه أن يقال غلظ لانه مضارع مرفوع بالنون ثم جمع حذف في قول الشاعر

أيت أسرى وتبقى تدلكي * وجهك الغنير المسك الزكي

وهو لغة خرج عليها بعض المحققين حديث كما تحكونوا يولي عليكم وحديث لا تدخلوا الخيمة حتى تؤمنوا
 ولا تؤمنوا حتى تصابوا **(قوله لا نها لا تملك نفسها إلا بالأسان)** صرح به في البدائع وقال أيضا إذا وصف
 الطلاق بصفة تدل على البنونة فكان بآنا وهذه الصفة هي قوله أنت طائق طلقة فبانية لا تملكها
 نفسها يشاقق الرجعي الذي يملك هو رجعتا فبه دون رضاها **(قوله ورجع في الصرا الثاني)** وذلك أنه تقدم
 أنه إذا وصف الطلاق بضرب من الشدة والزيادة يقع به البائن عندنا وقال الشافعي يقع به الرجعي لانه خلاف
 المشروع فلفظ كما إذا قال أنت طائق على أن لا رجعة في عليك ورد في الهداية بأنه وصف بما يحتمل وبأن مسألة
 الرجعية ممنوعة أي لا نسلم أنه يقع فيها الرجعي بل تقع واحدة فبانية كما في العناية والفتح وغاية البيان
 والتبيين قال في البحر قد علمت أن المذهب في مسألة الرجعية وقوع البائن **(قوله وخطأ)** أي نسب
 إلى الخطأ مثل فسخته نسبته إلى النسق وقوله وقول الموقنين بالجزز قال ح عطف تفسير على التعالين وهو
 بكسر الشاء المثناة وهم عدول دار القساذي ويسمون بالشهود وسوا موثقين لأنهم وثقون من يشهد ببيان
 أنه ثمة اه أولانهم يكتبون مذكور الوثائق أفاده ط قلت وأصل المسألة التي ذكرها صاحب البحر
 وقد ألف فيها رسالة أيضا هي أن رجلا قال لزوجته متى ظهر لي امرأ غيرة أو امرأة أخرى فأنت طالق
 واحدة غلظك عليك بها فنفسك ثم ظهر له امرأ غيرة أو امرأة أخرى فأجابها بأنه بآنا ورد على من أفتى
 بأنه رجعي **(قوله لكن في البرازية الخ)** انصار ذلك الملق ورد في الخبر الرئي في حواشي الخ بما أن الملق
 في سادته التعالين هو الطلاق الموصوف بالبنونة وفي مسألة البرازية في الملق وصف البنونة قطع والموصوف
 لم يوجد بعده فهو في مسألة التعالين كما أنه قال أن تزجت عليك فأنت طائق بآنا ولا قال عليه تأمل

كالنوى بطائق واحدة ويضو
 بآنا أخرى فقع ثنتان بانتنان ولو
 عطف وقال بآنا أو بآنا ولم ينو
 شأ فرجعية ولو بالقائه فبانية
 ذخيرة **(كما يقع البائن لو قال**
أنت طائق طلقة غلظك بها فاضل)
 لأنها لا تملك نفسها إلا بالأسان ولو
 قال أنت طائق على أن لا رجعة
 في عليك لرجعة وقيل لا رجوة
 ورجع في البحر الشافعي وخطأ من
 أفتى بالرجعي في التعالين وقول
 الموقنين تكون طاقا طلقة
 غلظ بها فاضل الخ لكن في البرازية
 وغيرها قال للمدخل أن طلقك
 واحدة فهي بانية أو ثلاث ثم طلقها
 يقع رجعا لان الوصف لا يسبق
 الموصوف وكذا الوفا ان دخلت
 الدار فكذا ان قبل دخولها الدار
 قال حديثه بآنا أو ثلاثا لا يصح
 لعدم وقوع الطلاق عليها انتهى

اه والحاصل أنه في مسألة البرازية الأولى قد علق الصفة وحدها على وجود الموصوف والمحكم في الملقى
 أنه لو لا التطبيق لوجد في الحال ولا يمكن أن يوجد في الحال ينوثة مائة غير موجودة ولا كونها ثلاثا
 لأن الوصف لا يسبق موصوفه وكذا في المسألة الثانية جعل الطلبة المعلقة مائة أو ثلاثا قبل وجودها فيزوم
 أيضا سبق الصفة موصوفها فانهم (قوله ومفاده الخ) هذه عبارة المصنف في الكتابات مع بعض تقدير
 وقد علق الفرق بين التسمية والمقتبس عليها (قوله مساواة لا تباين) كان حق التعبير أن يقال مساواته
 لهو بآبائ شفاء على مفاهيمه من أنه تعليق لوصف الطلاق فقط وقد عانت عدم المساواة ثم هو مساواة لا تباين
 على ما قاله صاحب العبر من أنه تعليق للموصوف وصفته معاضا في معنى متى تزوجت طلق فانت بائن فهذا
 نطق بالمقيد بلا قصد (تسمية) يقع كثيرا في كلام العوام أنت طالق تحلى للفتاوى وتحرى على وأقفي في الخبرية بأنه
 رجعي لأن قوله وتحرى على أن كان للمال خلاف الشرع لأنها لا تحرم الأبعد انقضاء العدة وإن كان
 للاستقبال فصيح ولا ينافي الرجعة وكذلك أتى بالرجعي في قولهم أنت طالق لا ردك فاض ولا عالم لأنه
 لا يمكن إخراجهم عن موضوعه الشرعي وأيدى في حواشيه على المنع بما في الصيغة لوقال أنت طالق ولا رجعة
 لي عليك فرجعية لوقال على أن لا رجعة في طلاق فبائن اه وقال ان قولهم لا ردك فاض الخ مثل قوله
 ولا رجعة في ذلك لأن حذف الواو كما سياتي كما هو ظاهر لا مثل على أن لا رجعة اه قلت والفرق اه
 على أن لا رجعة قبل الطلاق لأنه شرط فيه فهو في معنى أنت طالق طلاقا مشروطا بعدم الرجعة أي طلاقا
 بائنا فهو داخل تحت القاعدة من أنه إذا وصف طلاقا بشرط من الشدة الزيادة يقع به البائن كما مر
 عن الهداية أما ولا رجعة في طلاق فليس صفة للطلاق بل هو كلام مستأنف أخبر به مجاهد وخلاف الشرع
 فإن الشرع هو وقوع الرجعي بآبائ طالق فتقوله ولا رجعة لقوله أنت طالق وبائن أو تم بآبائ لا ينافي
 كما مر وكذا أقولهم لا ردك فاض الخ ليس صفة للطلاق بل هو صفة للمرأة فلا يدخل تحت القاعدة المذكورة
 ومثله تحلى للفتاوى وتحرى على وقد خفي ذلك على الرجعي فيزوم بأن هذا وما في الصيغة من الفرق
 بين المسألتين مخالف للقاعدة المذكورة ثم قصد بقوله وتحرى على إيقاع الطلاق وقع به أخرى بآبائ عالم
 ينو به الثلاث ثلاث كما في أنت طالق وبائن كما قد مر من قول العوام في زماننا أيضا أنت طالق كلنا أحك
 شيخ حرمتك شيخ فان مرادهم بالثاني أي يد المرفة فهو بمنزلة قوله كلما حلت في حرمت على فكل ما عطف عليها
 بآبائ منه الأولين يربط بذلك الكلام الأخبار عن الطلاق المذكور ودون إنشاء التعريم ودون جعل هذه
 الجملة صفة للطلاق المذكور فلا يحرم أبدا لأنه أخبار بخلاف الشرع لكن العائتي لا ينضم ذلك بل الظاهر
 أنه يريد إنشاء يد المرفة فتاوى الشيخ إجماعا على الحال من وقوع الرجعي نه فقط مرة واحدة
 غير ظاهر فانتم تحرر بهذا المجل فانه مما يعني (قوله بالثالثا المشارة فوق) الظاهر أنه قد بذل الجهد
 بالأولى ما إذا طلق بالثالثا المثلثة وليس هذا التصرف هنا لا يضر لأن ذلك صار لغة عامة وقد مر أن الطلاق
 يقع بالانقضاء المصطف فلا رما اعتراض به في الخبرية على المصنف من أن هذا ذلول منه وأن المذكور
 في كلامهم ضبطه بالثلاثة ولم تر أحد اضبطه بالثلاثة وعبارة العرا لا أكثر بالثالثا المثلثة فانه يقع به الثلاث
 ولا يدين إذا قال بآبائ واحدة (قوله ولا يدين في إرادة الواحدة) مفهومه أنه يدين في إرادة اثنتين
 ووجهه أن أقل التفصيل قد مر ادبه أصل الفعل أي كثير الطلاق فكان يحمل كلامه فيصدق دأته اه ح
 قلت لكن يأتي ترجيح أن الكثير ثلاث لا ثنتين وحديث فلا فرق بين أكثر وكثير فانهم (قوله كالأول
 أكثر الطلاق) أي بالثالثا المثلثة وأشار به إلى ما قلنا من أن ضبطه بالثلاثة ليس بالاحتراز عن المثلثة
 (قوله وأنت طالق مرارا) في البحر عن الجوهره لوقال أنت طالق مرارا تطلق ثلاثا كانت مدخولا لها
 كذا في النجاة اه وذكر في الصيغة بأكثر من ورقة عن البرازية أنت على حرام أقسم مرة تقع واحدة
 اه وما في البرازية ذكره في الذخيرة أيضا ذكره الشارح آخر باب الإطلاء أقول ولا يخالف ما في الجوهره
 لأن قوله أقسم مرة بمنزلة تكريره مرارا مستعدة والواقع به في أول مرة طلاق بآبائ في المرة الثانية لا يقع شيء
 لأن البائن لا يلحق البائن إذا أمكن جعل الثاني خبرا عن الأول كما في أنت بائن أنت بائن كما يأتي بيانه
 في الكتابات بخلاف ما إذا فوى الثلاث بآبائ حرام أو بآبائ بآبائ فانه يصح لأنه لفظ واحد صالح للثبوت

ومفاده وقوع الطلاق الرجعي

في متى تزوجت طلق فانت طالق

طلقة تحلكن بها نفسك اذا غابته

مساواته لا تباين والوصف

لا يسبق الموصوف كذا حزمه

المصنف هنا وفي الكتابات (بجفاف)

أنت طالق (أكثر) أي الطلاق

(بأثالثا المشارة من فوق فانه يقع به

الثلاث ولا يدين في إرادة

الواحدة) كالأول أكثر الطلاق

أو أنت طالق مرارا

المعزى والكبرى وقوله أنت طالق مراا بغيره تكرار هذا اللفظ ثلاث مرات فأكثروا الواقع الأول وجهي وكذا ما يجاهد هالي الثالثة لأنه صريح والمرحى بطريق المعزى ما دلت في العدة ولذا أقدم ما دخل بها من غيرها تبين بالمرأة الأولى إلى عدة فلا يلحقها ما بعدها فاعتنم قوله بهذا اللغز فقد سني على كثير من الأفهام (قوله أولوفا) جمع ألف ح أي شفع به الثلاث وبلغوا الزائد (قوله أولو لا قيل الخ) عبارة بالجوهرية وان قال أنت طالق لا يقل ولا كثير تقع ثلاثا وهو المختار لأن قليل واحد لا يكثر ثلاثا فإذا قل أولو لا يقل فقد قصد الثلاث ثم لا يعمل قوله ولا كثير بعد ذلك اه قلت لكن في الخلاء والبرازية يقع الثلاث في المختار وقال الفقيه أبو جعفر ثنتان في الاشبه اه وذكر في الذخيرة أن الأول اختيارا والصدر الشهيد وعمله بما ذكر ثم قال وسكني عن أبي جعفر الهندواني أنه يقع ثنتان لأنه لما قال لا يقل فقد قصد الإشباع الثنتين لأن الثنتين كثير فلا يعمل قوله ولا كثير بعد ذلك وهذا القول أقرب إلى الصواب اه وفي النسيئة انه الأنظر اه وبعلم أنهما قولان مرجحان وبيننا ما على الاختلاف في الكثير في الصرع المحيط ولو قال أنت طالق كثيرا ذكر في الأصل أنه يقع الثلاث لأن الكثير هو الثلاث وذكر في التتار ي يقع ثنتان اه قلت ونسني في حجة القول الأول لأن الأصل من كتب ظاهر الزاوية وهو مقدم على ما في الفتاوى (قوله فواحدة) أي بوجبة لعدم ما يشهد الباطن ولأن الرجعي أقل الطلاق (قوله ولو قال عامة الطلاق) أي وقع به ثنتان لكنه ما سمعنا في الغالب وغالب الطلاق ثنتان ط (قوله أولو لا) كما أنه ضرب من الكتاب والدي في البصرية بضم الميم وتشديد الذم وكذا في الذخيرة وجعل أنشي معظمة أما لا يجبل فبين أن يكون ثلاثا رجعي والأحسن ما قاله ط من أنه ان نوى بالاجل لا اعظم من جهة الكثير ثلاث أو من جهة موافقته للسنة فواحدة ترجع في طهر لا وطن فيه ولا في حضرة له (قوله أولو لا من منه) وهما طلسان رجعيان ولو قال ثلاثة ألوان فلا يخلو وكذلك لو قال ألوانا من الطلاق فلا يخلو وان نوى ألوانا من الجرة والصفة صمغ ديانة وكذا انصرفا وألوانا أو بوجوه من الطلاق فخيرية قلت وبني في ما لا نوى ألوانا من الجرة والصفة أن يكون الواقع واحدة بنية لما ذكر من أصل الامام فيها إذا وصف الطلاق (قوله وكذا لا يكثر ولا يقل) الذي في الصرع المحيط أنه يقع به واحدة وكذا في الذخيرة والبرازية والخلاء والجوهرية وغيرها فلا يرجع كتاب المضمرات فهم لكل وجه فوجه الواحد لما في الكثير أثبت القليل فلا يندفع به وجه الثنتين أن الكثير ثلاث والقليل واحدة فإذا ضاهيت ما بينهما (قوله والفرق دقيق حسن) وجه الفرق أنه أضاف الاستمرار إلى ثلاث معهودة ومعهودتها بوقوعها بخلاف المنصغر اه ح أقول هذا بعد تسليح النجاسم بناء على ما ذكره الشارح فقال في أول باب الطلاق الصرع من تعريف لفظ ثلاث في الأولى وتكرره في الثانية مع أنه منكرف في صورتين كما رأيت في عدة كتب كالنارخانية والهندية والذخيرة والبرازية وقد ذكر الفرق في البرازية بأن آخرها ثلاث ولا ينفق إلا بتقدم ثلثه عليه لكنه في الأولى أخير عن إشباع الثلاث وفي الثانية وصف المرأة بكونها آخر الثلاث بعد الإشباع وهي لا توصف بذلك فبني أنت طالق وبه تقع الواحدة اه فخطأ الفرق من التصحيح الفصل المانعي في الأول واسم الفاعل في الثاني لأن التعريف والتسكير فانه يمكن ه مقتضا أن لفظ آخر في الثانية من فروع خبرا ثابعا أنت ليسوصفا للمرأة أما لو كان منصوبا يكون وصفا للطلاق فبإسوى الصورة الأولى واحتمال كونه منصوبا على الفارقة خبرا ثانيا بعد (قوله يقع بأنت طالق الخ) لأن كلا إذا أضفت إلى معرف أفادت عموم الإجراء وأجزءا المطلقة لا تزيد على مطلقة وإذا أضفت إلى منكر أفادت عموم الأفراد اه ح ولذا كان قولك كل الزمان ما كقول كاذبا لا يقره لا يترك خلاف كل زمان بالسكرو وهذا عند المنظر من القرائن كما ذكرناه في باب المسح في المنهين (تنبيه) ذكر في الذخيرة لو قال كل الطلاق فواحدة وهكذا نقل عنها في البصر لكن في مختارات النوازل أنه يقع ثلاث قلت وهو الذي يظهر لأن الطلاق بمدد يحصل الثلاث بخلاف المطلقة على أنه ذكر في الذخيرة أيضا أنت طالق الطلاق كله فهو ثلاث ولا فرق يظهر بين كل الطلاق والعلاق كله تأمل (قوله وعدد التراب واحدة) قال في الصنع ولو شوبه بالعدد فيما لا عد له فقال طالق كعدد الشمس أو التراب أو غيره فعدني أي وصف بوجبة واختاره امام الحرمين من النسيئة لأن التشبيه بالعدد فيها لا عد له لغو ولا عدد للتراب

أولوه أو لا يقل ولا كثير ثلاث هو اختصار في الجوهرية ولو قال أول الطلاق فواحدة ولو قال عامة الطلاق أو لولين منه أو أكثر لا كثير ولا يقل على الاشبه مضمرات وفي النسبة طلقتا آخر اثلاث تطلقات ثلاث ومثاني آخر ثلاث تطلقات فواحدة والفرق دقيق حسن (فروع) يقع بأنت طالق كل التطلقة واحدة وكل تطلقة ثلاث وعدد التراب واحدة

وعند محمد يقع ثلاث وهو قول الشافعي وأجلا نه براد بالعدد اذا ذكر الكثرة وفي قياس قول أبي حنيفة واحدة
بأية لان التثنية يقتضي شربا من الزيادة كما مر أما لو قال مثل التراب يقع واحدة وجعية عند محمد (قوله)
وعدد الرمل ثلاث أي اجماعا كافي البصر والجوهر وانما كان التراب غير معدود لانه اسم جنس افرادي
بجلا فربما لانه اسم جنس يعني لا يصدق على أقل من ثلاثة نهر وخاصة أن ما دل على الماحة صاها على
القتل والكثرة كالتراب والماء والعسل فهو اسم جنس افرادي بخلاف ما لا يدل على أقل من ثلاث ومن قبله
وكثرة الماء كالماء في الفرفه واسم جنس يعني واجبه ذو افراد أقله ثلاث تقع باضافة العدد اليه ثلاث (قوله)
وعدد شعرا بليس الخ أي تقع واحدة لو أضافه الى عدد مجهول النتي والاثبات أو الى عدد معلوم النتي
كالشعر كافي الفتح ولم يذكر أنها بية أولا ومقتضى ما ذكر في عدد التراب أنها بية في قياس قول أبي حنيفة
ورجعة عند أبي يوسف ويدل عليه ما ذكره في سماع الحيط من أنه يفتوذكر العدد ويصير كأنه قال أنت
طالق (قوله وقع بعده) أي مما يجنبه المحل والرائد لفظ (قوله والا لا) أي وان لم يوجد شي من الشعر
بان طلق بالضرورة مثلا ولا يوجد شي من السمك لم يقع شيء وهذا صحيح في غير مسألة السمك أما فيما تقدم ذكر
في الجوهر وكذا في البصرين الظاهر أنه اذا لم يكن في الخوض سمك تقع واحدة فكان الصواب ذكرها
مع مسألة شعرا بليس وشعر طين كني وقد ذكر في التره أنه على في الحيط مسألة السمك وشعرا بليس وطين كني بأنه
اذا لم يكن شعر ولا سمك لم يصير طين كني وقد اطلق أنه في البصرين بمحمد الفرق
بين مسألة شعرا بليس وقدا طلى مسألة بطن كني أنه في الاولى لا يقع شيء لانه يقع على عدد الشعر والنسابة
فاذا لم يكن عليه شعر لم يوجد الشرط وفي الثانية تقع واحدة لانه لا يقع على عدد الشعر أو قلت وخاصة أن ظهر
الكف ومثله السابق والفرج لما كان محل الشعر غالبا وزواله لا يكون الا بمرض صار الهمد بمنزلة الشرط
فلا يقع شيء عند عدمه بخلاف ما اذا كان معلوم الانتفاء كشعر بطن كني أو جوهه ولا يمكن علمه كشعر بليس
أو بكن لكن انتفاءه لا يوقف على عارض سمك الخوض فلا يتوقف على وجود عدد بل يقع الطلاق
مطلقا لكن في مسألة السمك لما لم يكن وجود العدد فاذا وجد وقع بشده (قوله طلاق ان نوا) لان الجلة
تعمل لانها الطلاق كما تعمل لانكاره فتعين الاول بالنسبة وفيه بية لانه لا يقع بدونها انتفاءا لكونه
من الكليات وأشار الى أنه لا يقوم مقامه لانه لا زال ذلك فيما يلج جوابا فقتل وهو انتفاء بليس هذا منها
وأشار بقوله طلاق الى أن الواقع بهذه الكليات رجح كذا في البصر من باب الكليات (قوله لا تطلق انتفاءا
وان نوى) ومثله قوله لم تزوجك أو لم يكن بيننا نكاح أو لاحاجة في ذلك بدائع لكن في المحط ذكر التوقع
في قوله لا عند ماله قال ولو قال لا نكاح يتنازع الطلاق والاصل أن نفي النكاح أصلا لا يكون طلاقا بل
يكون جهودا ونفي النكاح في الحال يكون طلاقا اذا نوى وماعدا فالصحيح أنه على هذا الخلاف اه بحصر
(قوله فربنا أراد التي فيما) وذلك لان النتي تستكدهم من الجلة الخيرية فلا يكون جوابا لاخترا
وكذا جواب السؤال والطلاق لا يكون الا انتفاءا فوجب صرفه الى الاخبار عن نفي النكاح كذا (قوله)
وفي الخلاصة الخ) عبارة خلاصة ألست طلقها ووجد كذلك في بعض النسخ كأيده ما في ح قال
صاحب البصر في شرحه على المارود ذكر في التخصيص أن موجب ثم تصديق ما قبله من كلامه نتي أو منبت
استفهاما كان أو خيرا كالأقبل قال فزيد أو فاهم زيد أو لم يقم زيد ضلت ثم كان تصديق ما قبله ويتحققا لما
بعد الهمزة وموجب بل لا يجب ما بعد النتي استفهاما كان أو خيرا فاذا قبل لم يقم زيد فقلت في كل معناه
قد قام لان الاعتبار في أحكام الشرع العرف حتى يقيم كل واحد منهما ما قام الآخر اه (قوله وفي الفتح الخ)
عبارة والذي ينبغي عدم الفرق فان أهل العرف لا يفرقون بل يفهمون منهما ما يجب النتي (قوله وفي البرازية)
أي في أوائل كتاب النكاح (قوله كان قرارا بالنكاح وطلق) أي فاذا كان أنكره بيزنه مهرها
ونفقة عشايرته لو مات في عتقها (قوله لا تقتضا الطلاق النكاح وضعها) لان الطلاق لغة وشراعا
رفع القيد الثابت بالنكاح فلا بد له من سبق النكاح لان المقضي ما يقدر لهصة الكلام فكانه قول لم
أنت امرأتى وأنت طالق كما قالوا في اعتق عبد لعني بألف قلت وهذا حديث لا مانع في الخلاصة من
النكاح عن النتي قال لهما ما أنتي بزوج وأنت طالق فليس باقرار بالنكاح قال في البرازية لقيام القرنة

وعدد الرمل ثلاث وعدد شعر
ابليس أو عدد شعر بطن كني
واحدة وعدد شعر طين كني
أو ساق أو ساقك أو فرجك
أو معد ما في هذا الخوض من
السمك وقع بعده ان وجد والا لا
لست لك زوج أو لست بامرأة
أو قالته لست بك زوج فصال
صدق طلاق ان نوا مثلا قالها
ولوا كده بالقيم أو سئل ألك
امرأة فقال لا لا تطلق انتفاءا
وان نوى لان البين والسؤال
قريبتا ارادة النتي فهما وفي
الخلاصة قبله ألست طلقها
تطلق بلى لا بيم وفي الفتح ينبغي
عدم الفرق للعرف وفي البرازية
قالته أنا امرأتك فقال لها
أنت طالق كان قرارا بالنكاح
وتطلقا تقتضا الطلاق النكاح
وضعها علم أنه حلف لم يدبر طلاق
أو غيرهما كما في قوله أطلق أم لا

المتقدمة على أنه ما أراد الطلاق حقيقة اه أي لا تنصرف به في الزوجية بتأني اقتضاء ما فلا يكون الطلاق مراد به حقيقة (قوله في على الاقل) أي كما ذكره الاصحابي لأن يستثنى بالاكثرة أي يكون أكبر غلبة وعن الإمام الثاني إذا كان لا يرى أثلاث أم أقل يتعزى وإن استويا على أشد ذلك عليه أشياء عن البرازية قال ط وحل قول الثاني اقتصر قاضي خان ولعله لأنه يعمل بالاحتياط خصوصاً في باب التزوج اه قلت ويمكن جعل الاقل على القضاء والثاني على الديانة ويؤيد مسألة المتون في باب التعليق لو قال ان ولدت ذكرًا فانت طالق واحدة وان ولدت أنثى فانت طالق متين قوله تسماً ولم يرد الأول لظني واحدة فضاء متين تزعم أي ديانة هذا وفي الأشياء أيضاً وان قال عزمت على أنه ثلاث يتركها وإن أخبره عدول حنرفاً ذلك المجلس بأنها واحدة وعقدتهم اخذ بقولهم (قوله له تزوجها بلا محلل) لأن الطلاق انما يلحق المتكسوة نكاحاً محصياً والعقدة بعدة الطلاق أو التسع بالردة أو الإباء عن الاسلام كما قد سناه عن البحر ح أي والمتكسوة فاسداً ليست واحدة عن ذكر ط أي فلا يتحقق الطلاق في النكاح الفاسد ولا ينقص عدداً لأنه متاركة كما قد سناه عن البحر والبرازية في باب المهر عند الكلام على النكاح الفاسد حيث كان متاركة لا طلاقاً حقيقة كان له تزوجها بقصد صحيح بلا محلل وعلم على ثلاث طلاقات والله تعالى أعلم

• (باب طلاق غير المدخول بها) •

(قوله فلاحة ولا لعان الخ) أي عند الإمام بناء على أنه كلام واحد وأن قوله بازائية ليس بفصل بين الطلاق والعدد ولا بين الجزء والشرط في مثل أنت طالق بازائية ان دخلت الدار فبطل الطلاق بالدخول وبقي الثلاث أي أنت طالق بازائية ثلاثاً ولا حدة عليه لوقوع التقذف وهي زوجته لما بقي من أنه متى ذكر العدد كان الوقوع به ولا لعان أيضاً لأن أثر التفرق بينهما وهو لا يتأق بعد البيونة وهو لا يصح بدون أثره ومثله بازائية أنت طالق ثلاثاً بخلاف أنت طالق ثلاثاً بازائية حيث يجب كمال لعان البحر لوقوع التقذف بعد الابانة وعند أبي يوسف يقع في مسألة واحدة وعليه الخلاف لجعل التقذف فاصلاً لبقوله ثلاثاً لا وكان الوقوع بقوله أنت طالق فكان بعد الطلاق البائن لا شيئاً غير مدخول بها فوجب الحدة اه ح ملخصاً مع زيادة (قوله لوقوع الثلاث الخ) كذا في البرازية وصوابه لوقوع التقذف ويكون التفرق بعده للتقذف كاطهر لك بما قرره (قوله وكذا الخ) أي يقع الثلاث واحدة ولا لعان كما هو مقتضى التشبيه بناء على أن المراد بالوصف ما وصفها به في قوله بازائية وهو التقذف فإذا انصرف الاستثناء إليه بقي الحدة والعان لأنه لم يبق فنما خبرنا وقع الثلاث لعدم تعلقها بالاستثناء وهذا المقرر هو الموافق لما في شرحه على الملقى ولعبارة البرازية ووضعا أنت طالق ثلاثاً بازائية ان شاء الله بضع ومصرف الاستثناء الى الوصف وكذا أنت طالق طالق ان شاء الله وكذا أنت طالق باخينة ان شاء الله بصرف الاستثناء الى الكل ولا يقع الطلاق كأنه قال يا فلانة والاصل عنده أن المدخول كورق آخر الكلام إذا كان يقع به طلاق أو يلزم به حدة كقوله باطلان بازائية فالاستثناء على الوصف وان كان لا يجب به حدة ولا يقع به طلاق كقوله باخينة فالاستثناء على الكل اه لكن قوله وكذا أنت طالق باخينة صوابه ولو قال أنت طالق باخينة كما عصى في الأخيرة وغيرها لكنه ناهل لظهور المراد به كراصل المذكور وقوله يقع أي اطلاق دليل على أن المراد بالوصف التقذف لا الطلاق والاصل يصح قوله ومصرف الاستثناء الى الوصف وكذا ما قرره من الأصل وأصرح منه قوله في الأخيرة وغيرها فالاستثناء على الآخر وهو التقذف ويقع الطلاق قافهم ثم اعلم أن هذا الذي ذكره الشارح عن البرازية عزاء في الأخيرة الى النوادر وهو ضعف فقد ذكره الفارسي في شرح تقي الدين الجامع أن قوله بازائية ان تحللين بشرط والخبر كانت طالق بازائية ان دخلت الدار أو بين الإيجاب والاستثناء كانت طالق بازائية ان شاء الله لم يكن قد فاق الاسم وان تقدم عليها أو تأخر عنها كان قد فاق في الحال وعن أبي يوسف أن التحلل لا يفصل فلا يتعلق الطلاق بل يقع الحال ويجب للعان وعن محمد يتعلق الطلاق ويجب للعان وجه ظاهر الرواية أن بازائية نداه لا كلام بما رآه فلا يفصل ويتعلق الطلاق بالشرط فيتعلق التقذف أيضاً لأنه أقرب الى الشرط اه ملخصاً قد انصرف مرجحاً انصرف الاستثناء الى الكل هو الاعم وظاهر الرواية صريح بذلك في الأخيرة أي شاموشاً عليه الشارح في باب التعليق (قوله وقصن) جواب الشرط التقذف في قول المتن قال زوجته

ولوشك أطلق واحدة أو أكثر
في على الأقل وفي الجوهرة
طلق المتكسوة فاسداً ثلاثاً
له تزوجها بلا محلل ولم يحد خلافاً
• (باب طلاق غير المدخول بها) •

(قال لزوجة غير المدخول بها
أنت طالق) بازائية (ثلاثاً)
فلاحة ولا لعان لوقوع الثلاث
عليها وهي زوجته ثم بانت بعده
وكذا أنت طالق ثلاثاً بازائية
ان شاء الله تعالى الاستثناء بالوصف
برازية (وقصن)

فكان الاولى للشارح ذكره عقب قوله ثلاثا (قوله ما ينظر الخ) لان الواقع عند ذكر العدد مسدود موصوف
بالعدد أى تعلقا ثلاثا ناقصا للصفة الموصوفة لان شاء الطلاق متوقفا حكمه عند ذكر العدد عليه بحر
قال في الفقه وبه أنه دفع قول الحسن البصري وعطاء مولى بن زيد أنه يقع عليها واحدة لينتو بها إطلاق لا يؤوز
العدد شيئا لأن مسمى محمدا رجلا الله تعالى قال وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثا جفقت خاتمة السنة وأثم
وان دخل بها أو لم يدخل سواء بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن مسعود وابن عباس
وغيرهم رضوان الله عليهم (قوله وما قيل الخ) رد على ما نقله في شرح المجموع عن كتاب المشكلات وأقر
عليه حيث قال وفي المشكلات من أطلق امرأته الفهر المدخول بها ثلاثا فإنه يتزوجها بلا تحليل وأما قوله
تعالى قال طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ففي حق المدخول بها اه وجه الرد أنه مخالف
للمذهب لانه أمان أن يرد عدم وقوع الثلاث عليها بل يقع واحدة كما هو قول الحسن وغيره وقد علت رده
أورد أنه لا يقع شيء أصلا وعبارة الشارح تقتضي الوجهين لكن كلام الدرر يعين الأول وأورد وقوع
الثلاث مع عدم اشتراط الحمل وقد بان الحق أن الهام في رده حيث قال في آثر باب الجمعة لا فرق في ذلك
أى اشتراط الحمل بين كون المطلقة مدخولا بها أو لا لشرح إطلاق النص وقد وقع في بعض الكتب أن غير
المدخول بها تحل بلا زوج وهو زلة عظيمة معاداة للنص والأجاء لا يصلح لمسألة أن ينقله فقلنا عن أن يستمر
لان في نقله اشاعة وعند ذلك ينبغي باب الشيطان في تحريف الأجراف ولا يجزى أن مثله مما لا يسوغ الاجتهاد
فيه لقوات شرطه من عدم مخالفة الكتاب والأجاء تعود بالله من الزيف واللال والامرية من شرويات
الذين لا يجدوا كفار مخالفة اه (قوله لعدم النقل) أى لفظ النص فإنه يتم غير المدخول بها وقبه
أن الآية تسريجة في المدخول بها لان الطلاق ذكر فيه مائة فارتفع بقية بعضها ولا يكون في غير المدخول بها
الا بقصد النكاح فالاولى الاستناد الى السنن وهو ما ذكره الامام محمد ط (قوله وجهه في غير الأول) اه
حيث قال ولا يشك في المشكلات لان المراد من قوله ثلاثا ثلاث طلاقات متفرقات يوافق ما في عامة الكتب
المنخفضة اه فافهم قلت يؤيد هذا الحمل قوله في المشكلات وأما قوله تعالى فان طلقها الخ فإنه ذكر
في الآية مائة فافظا لأجابه صاحب المشكلات بأن ما في الآية وارد في المدخول بها متأمل (قوله
وان تزوج يوسف) فهو أنت طالق واحدة واحدة واحد وأخبر نحو أنت طالق طالق أو رجل نحو أنت
طالق أنت طالق أنت طالق ح ومثل في شرح التلح (قوله بطف) اه في الثلاثة سواء كان بالواو
أو ألفا أو تم أو بل ح وسيد ذكر المنصف مسألة العطف مخزنة ومعلقة مع تفصيل في المعقبة (قوله
أو غيره) الاولى أودونه ط (قوله بان بالاولى) أى قبل الفراغ من الكلام الثاني عند أبي يوسف
وعند محمد بعده بطوار أن يلحق بكلامه شرطاً واستثناء ورجع السرخسي الأول والخلاف عند العطف
بالواو وثمة فحين مات قبل فراغه من الثاني وقع عند أبي يوسف لا عند محمد وبما في البر والنهر (قوله
ولذا) أى لكونها بان بالاولى علة ح (قوله لم تقع الثانية) المراد بها ما بعد الاولى فيقبل الثانية
(قوله بخلاف الموطوءة) أى ولو حكما كالتحريم بها فانها كالوطوءة في لزوم العدة وكذا في وقوع طلاق
بان آخر في عدها وقبل لا يقع والى الواب الاول كما ترى في باب المهر وتساووا وضعا هناك (قوله حيث يقع
الكل) أى في جميع الصور المتقدمه لبقاء العدة ولا يصدق قضاء أنه عنى الاول كسبأ في الفروع الا اذا
قبل له ماذا اختلف فقال طلقها أو قد قلت هي طالق لان السؤال وقع عن الاول فانصرف الجواب اليه بحر
(قوله أو تبين مع طلاق ابنة الخ) أى لان مع نكاحي بعد كاشتم في قولهم عنى مولانا انه اه ح
أى فيكون الطلاق شرطاً اذا طلقها واحدة لا تقع الثنتان لان الشرط قبل المشروط (قوله كالقول نفسا
واحدة) أى تقع واحدة لا غير مستعمل على هذا الوجه فيجعل كله كلاما واحدا وعزاء في الخط
الى محمد بحر أى لان المستعمل عطف الكسر على الصحيح (قوله لانه جله واحدة) لانه اذا أراد
الابتاع بها ليس لها مابة يمكن النطق بها أخضر منها وكذا القول واحدة واخرى وقع ثنتان لعدم استعمال
اخرى ابتداء نهر لا يقال أنت طالق ثنتين أخضر منها لان الكلام عند ارادة الابتاع بالصحيح والكسر
ولفظ آخرى فقد يكون فيه غرض على أنه لم يكن لغرض صحيح فالعبرة باللفظ ولظن ثنتين لا يؤذى

لما ينظر أنه متى ذكر العدد كان
الواقع به وما قيل من أنه لا يقع لغير
الاشارة في الموطوءة باطل بمحض
منشاء الفقه عما ينظر أن العبارة
لعموم اللفظ لا لخصوص السبب
وجهه في غير الأول كاعلى كونه
متفرقة فلا يقع الا الاولى فقلنا وان
فرق بوصف آخر أو رجل بطف
أو غيره (بان بالاولى) الى علة
(و) لذا (لم تقع الثانية) بخلاف
الموطوءة حيث يقع الكل وجمع
التفريق قوله (وكذا أنت طالق
ثلاثا منفرقات) أو تبين مع
طلاق ابنة فطلقها واحدة
(واحدة) كالقول نفسا واحدة
على الصحيح جوهره ولوقال
واحدة وضعتان انفا لانهم
جمله واحدة

إلى النصف ومعنى أخرى لغة وإن كان المراد بها طلقة بخلاف أنت طالق واحدة وواحدة فإنه يفتى عنه طالق
 اثنين فعنده عن اثنين إليه قرينة على إرادة التقريب وكذلك هنا واحدة واحدة نصف الطلقة في حكم العاقبة كما مر
 في محله فصار غزوة واحدة وهو من التفريق بقرينة العدول عن الأصل من تقديم الصحيح على الكسبي
 فافهم (قوله لما مر) أي من قوله لأنه جلة واحدة اهـ ح أي لأنه أخصر مما يلفظ به إذا أراد الإتيان
 بهذه الطريقة وهو مختار في التعبير لغة اهـ بجر لكنه ذكر ذلك في إحدى وعشرين لافي واحدة وعشرين
 ثم نقل عن المحط لوفال واحدة وعشرا وقت واحدة بخلاف أحد عشر فثلاث لعدم العطف وكذا لوفال
 واحدة ومائة واحدة وألفا أو واحدة وعشرين تقع واحدة لأن هذا غير مستعمل في المعتاد فإنه يقال
 في الصادة مائة واحدة وألف واحدة فكل يجعل هذا الجمله كلاما واحدا بل اعتبر عطفها وقال أبو يوسف يقع
 الثلاث لأن قوله واحدة ومائة واحدة سواء اهـ وظاهره أن قول أبي يوسف في هذه المسائل غير المعتمد
 لكن قال في النهي ويزن الزبلي به في واحدة وعشرين يوفى إلى ترجمه (قوله والطلاق يقع بعد قرن به لابه)
 أي في قرن الطلاق بالعدد كان الوقوع بالعدد بدليل ما عوج عليه من أنه لو قال لغير المدخول بها أنت طالق
 ثلاثا طلقت ثلاثا ولو كان الوقوع بطائفة لكانت واحدة فغضف العدد ومن أن لو قال أنت طالق واحدة
 أن شاء الله لم يقع شيء ولو كان الوقوع بمائة لكان العدد قاصلا لوقوع ثم اعلم أن الوقوع أيضا بالعدد عند ذكره
 وكذا بالصيغة عند ذكرها كما إذا قال أنت طالق البتة حتى لو قال بعد ثلاثا أو مائة مائة لا يقع ولو ذكر
 الوقوع باسم الفاعل لوقع وبدل عليه ما في المحط لو قال أنت طالق ثلثسنة أو أنت طالق باثنتي عشرة سنة
 لثلثسنة أو باثنى لا يقع شيء لأنه مصفة لا لا يقع لا تطلقه فتسوق الإتيان على ذكر الصفة وأنه لا يتصور
 بعد الموت اهـ وكذا ما في معنى الخامسة قال بعده أنت حر أئنة فبات العبد قبل البتة بموت عبدا بجر
 من الباب لما مر عند قوله أنت طالق واحدة وألا وقال هنا بدخول في العدد أصله وهو أو واحد ولا بد
 من اتصاله بالإتيان ولا يضر انقطاع النفس فلو قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا فواحدة ولو انقطع النفس
 أو أخذ إنسان فمات ثم قال ثلاثا على الفور فثلاث لو قال لغير المدخولة أنت طالق فاطمة أو أيا زب ثلاثا وقع
 ولو قال أنت طالق أشهد أو ثلاثا فواحدة ولو قال فاشهد أو ثلاثا كذا في الظهيرية اهـ فكل حاصله أن
 انقطاع النفس وإسقاط النظم لا يقطع الاتصال بين الطلاق وعدده وكذا النداء لأنه تضمن الخطابية وكذا
 عطف فاشهد وإباضا لأنه اتفق ما بعدهما قبلها فصار لكل كلاما واحدا (قوله عند ذكر العدد)
 أي عند التصريح به فلا يكفي صدقه كما رأينا في الوصايا أو أخذ صدقه فافهم (قوله بعد الإتيان) المراد
 به ذكر الصيغة الموضوعة للإتيان ولو لا العدد (قوله قبل تمام العدد) قدر لفظ تمام بغير الحصر أزا عا
 لو قال أنت طالق أحد عشر فماتت قبل تمام العدد (قوله لئلا) أي فلا يقع شيء فثبت الموت بتمامه
 وورث الزوج منها ط (قوله لما تقرر) أي من أن الوقوع بالعدد وهي لم تكن محلا عند وقوع العدد ح
 أو لما تقرر من أن صدور الكلام بتوقف على آخره لوجود ما يفسره كالشرط والاستثناء حتى لو قال أنت طالق
 إن دخلت الدار أو أن شاء الله فماتت قبل الشرط أو الاستثناء لم تطلق لأن وجودها يخرج الكلام عن أن يكون
 إتيانا بخلاف أنت طالق ثلاثا لغير مائة فماتت قبل قوله يا عمره طلقت لأنه غير مغير وكذا أنت طالق وأنت طالق
 فماتت قبل الثاني لأن كل كلام عامل في الوقوع إنما يعمل إذا صادفها وهي حية ولو قال أنت طالق وأنت طالق
 إن دخلت الدار فماتت عند الأول أو الثاني لا يقع لما مر (قوله في الجهر من الذميرة) (قوله أو أخذ أحد
 فه) أي ولم يذكر العدد على الفور عند دفع المدعي فمات أو قال ثلاثا متلا على الفور وعن كذا (قوله جلا
 بالصيغة) أشار إلى وجه الفرق بين موتها وموته وهو أن الزوج وصل لفظ الطلاق بذكر العدد في موتها ولم يصل
 في موته فذكر العدد بلفظ الطلاق في قوله أنت طالق وهو عامل بنفسه في وقوع الطلاق كما في أخذ النظم
 إن لم يصل بعده شيئا حيث يقع واحدة فأدعى الجهر من المهرج (قوله لأن الوقوع بلفظه لا يتسند) الضمير
 للزوج أو للعبد وفي الأول يكون التبدل لمطلق الصلة التي قبله وعلى الثاني فهو لها وهو عدم العمل
 بالعدد الذي قصد فافهم (قوله بالدفن) أي بالوفاة وتقع واحدة لأن الواو مطلق المجرع أعظم من كونه المعبة
 أو لم تقدم أو التأخر فلا يتوقف الأول على الآخر إلا لو كانت المعبة وهو تنقيد عمل كل لفظ عليه اثنين بالأول

نظام
 الطلاق يقع بعد قرن به لابه

ولو قال واحدة وعشرين أو
 ثلاثين فثلاث لما مر (والطلاق
 يقع بعد قرن به لابه) نفسه عند
 ذكر العدد وعند عدمه
 الوقوع بالصيغة (فلومات) لم
 المحطوة وغيرها (بعد الإتيان)
 قبل تمام (العدد لئلا) لما
 تقرر (ولومات) الزوج أو أخذ
 أحده قبل ذكر العدد (وقع)
 واحدة علام الصيغة لأن الوقوع
 بلفظه لا يصح (ولو قال) لغير
 المواوأة (أنت طالق واحدة
 واحدة) بالعطف

فلا يقع ما بعدهما مثل الواو والعطف بالنساء ثم بالاولى لانتفاء النساء والتعقيب وتم التام مع الترتيب فيما
وأما بل في أنت طالق واحدة لا بل تنين فمكة ذلك لانها ثابت بالاولى ولو كانت مدخلها انتع ثلاث لانه
أشبهه غلط في ايقاع الواحدة ورجع عنها الى ايقاع التنين بلها ففصح ايقاعهما دون رجوعه ثم لو قال لها
ملقتك أمس واحدة لا بل تنين تقع ثنتان لانه خبر قبل التدارك في اللفظ بخلاف الانشاء بمرخصا **(قوله)**
أو قبل واحد الخ) الشايط أن الظرف حيث ذكرين شيتين أن اضف الى ظاهر كان صفة الاول بكافى
فزيد عرو وان اضف الى خبر الاول كان صفة للثاني بكافى فزيد قبله أو بعده عرو لانه حيث خبر عن
الثاني والخبر وصف المبتدأ والمراد بالصفة المعنوية والمحكوم عليه بالوصفة هو الظرف فقط والاقباله في قبله
عرو حال من زيد لوقوعها بعدمعرفة والحال وصف لصاحبها في واحدة قبل واحدة واقع الاول قبل الثانية
فكانت بها خلافتع الثانية وفي بعدها ثانية كذلك لوصف الثانية بالعدية ولو لم يصفها بها لم تقع فهذا أولى
وهذا في غير المدخول بها وفي المدخول بها تقع ثنتان لوجود العدة كأي **(قوله ثنتان)** لانه في واحدة
بعدوا حتى جعل البعدية صفة للاول فاقضى ايقاع الثانية قبلها لان الاشاع في الماضي ايقاع في الحال
لاستناع الاستناد الى الماضي فثنتان تقع ثنتان وكذا في واحدة قبلها واحدة لانه جعل القبلة صفة للثانية
فاقتضى ايقاعها قبل الاولى فثنتان وأما في العلقان فلا فرق فيها بين الاشارة بالضمير أو لا فاقضى وقوعهما معا
تخصضا اختارها **(قوله متى وقع بالاول)** كافي قبل واحدة أو بعده واحدة فان الاولى في معاصي الواقعة
لوصفها بأنها قبل الثانية وأبان الثانية بعدها وهو معنى كونها قبل الثانية فتكون الثانية متأخرة في الصورتين
فلت **(قوله أو بالثاني اقرنا)** المراد بالثاني المتأخر في انشاء ايقاع لاقى اللفظ وذلك كافي بعد واحدة
أو قبلها واحدة فانه وقع فيها واحدة وهي الاولى الموصوفة بأنها بعد الثانية وأبان الثانية قبلها وهو معنى
كونها بعد الثانية فثنتان ويحتمل أن يراد بالثاني اللفظ المتأخر فانه سابق في ايقاع من حيث الاخبار ولتضمن
الكلام الاخبار عن ايقاع الثانية قبل الاولى **(قوله ويضع الخ)** من عطف الخامس على السادس له دخوله
تحت قوله وان ترقى فكان الاول ذكره عقبه **(قوله ثنتان)** أي ان اقتصر عليهما وان زادت ثلاث **(قوله)**
لتعلقها بالشرط دفعة لان الشرط مغفل لا يقع فاذا اتصل المغر فوقف صدر الكلام على فيتم على كل
من المثلثين معا فثمن عند وجود الشرط كذلك بخلاف ما قد وقع الشرط فلا يوقف لعدم المغر **(قوله)**
وتقع واحدة ان قدم الشرط هذا عنده وعند ثنتان أيضا ووجه الكمال وأقره في الجرو قوله لان المعنى
كالتميز أي يصير عند وجود شرطه كالتميز ولو غير حقيقه لم تقع الثانية بخلاف ما إذا أخر الشرط لوجود المغر
زيلي **(نبه)** العطف بالنساء كالألف وقع واحدة ان قدم الشرط انشأ على الاسم وتلقوا الثانية
وثنتان ان أخر وفي العطف بين أن أخر تبرز واحدة ولها ما بعدها ولو موطوءة تعلق الاخير وتبرز ما قبله
وان قدم الشرط لها الثالث وتغير الثاني وتعلق الاول فقع عند الشرط بعد التزوج الثاني ولو موطوءة تعلق
الاول وتغير ما بعده وعند هاتعلق الكل بالشرط قدمه أو أخره لان عند وجود الشرط تعلق الموطوءة ثلاثا
وغيرها واحدة وتعامه في العير **(قوله في كلها)** أي كل الصورتين ذكرها في العطف بالاعتلاق
بشرط وفي قبل وبعد وفي الشرط المتقدم أو المتأخر **(قوله ومن مسائل قبل وبعد ما قبل)** أي ما قاله بعضهم
نظمان بجر انضف ورويت في شرح المجموع للاخون في شرح الالفية أن هذا البيت يقع للعامة أي عرو
ابن الحاسب بأرض الشام وأقضى فيه وأبعد وقال انه من المعاني الدقيقة التي لا يعرفها أحد في مثل هذا
الزمان وأنه يشدد على غمائه أو وجه لان ما بعده ما قد يكون قبل أو بعده من أو بعده ثنتين فهذه أربعة أوجه كل
منها قد يكون قبله قبل أو بعده صارت غمائية والقاعدة في الجميع أنه كلما اجتمع فيه منها قبل وبعد خالفها
لان كل شيء حاصل بعد ما هو قبله وحاصل قبل ما هو بعده ولا يقي حينئذ الابدع رمضان فيكون شعبان أو قبله
و رمضان فيكون شوال الخ **(قوله في ذي الحجة)** لان قبله ذي القعدة وقبل هذا التسل شوال وقبل قبل
القبل رمضان ط **(قوله في جادى الاسرة)** لان بعده رجاء وبعد ذلك البعد شعبان وبعد البعد اله درمضان
ط **(قوله في شوال)** صوابه في شعبان ح أي لان فرض المسألة ان قبله كمرّة واحدة وتكرر
بعد في كل لفظ قبل واللفظ بعد مترادف لفظ بعد الثاني هو المعبر فيصير كأنه قال بعده ورمضان وهو شعبان كما مر

(أو قبل واحدة أو بعدها)

واحدة يقع واحدة بالية

ولانها الثانية لعدم العدة

(و) أنت طالق واحدة (بعد)

واحدة أو قبلها واحدة أو مع

واحدة أو معهما ثنتان واحدة

الاصل الله متى وقع بالاول لغا

الثاني أو بالثاني اقرنا لان الاشاع

في الماضي ايقاع في الحال (و) ين

(بأن طالق واحدة واحدة

ان دخلت الدار ثنتان لودخات

لعهاتهما بالشرط دفعة (و) تنع

(واحدة ان تقدم الشرط) لان

المعنى كالتميز (و) يقع (في الموطوءة

ثنتان في كلها) لوجود العدة ومن

مسائل قبل وبعد ما قبل

ما يقول الفقه أيده الله

ولا زال عنه الاحسان

في حق علي الطلاق بهر

قبل ما بعده قبله رمضان

ويشدد على غمائية أو وجه فيقع

بعض قبل ذي الحجة وبعض

بعد في جادى الاسرة وقبله أولا

أو وسطا وأخر في شوال

مطلب

في قبل ما بعده قبله رمضان

(قوله ويعد كذلك) أي أولاً أو وسطاً أو آخراً (قوله في شعبان) موابه في سؤال ح أي لنظير ما قلنا (قوله لالقاء الطرفين) المراد بالطرفين قبل وبعد كونه أفعلاً أطلق عليهم ما طرقت لما بينهما من التقابل وعبارته التي يلي قبل وبعد عبارة التبريل في قبل وبعد لأن كل شهر بعده قبله وقبل بعده فبقي قبله رمضان وهو سؤال أو بعده رمضان وهو شعبان ح قلت وأما ما في الجرس أن المثلث الطرفان الأولان يعني الخليلين عن الشهرين سواء اختلفا أو اتفقا فترجع عليه معتبراً لا غير المناسف لضعف نقطه وخطاً مختلفاً لما تقرر من نفسه أولاً ولما تقرر غيره (تنبيه) هذا كله مبني على أن ما ملأه لا يحل إهامس الأعراب ويحتمل أن تكون موصولة أو منكرة موصوفة فتكون في محل جر باضافة الطرف الذي قبلها اليها وبه الأوجه الثلاثة لكن أحدها ما يختلف في محض قبل يقع في سؤال وفي محض بعد في شعبان وفي قبل ثم بعدين في جادى الأثره وفي بعد ثم قبلين في ذي الحجة وفي الصور الأربع السابقة على عكس ما مر في النماء أي ما وقع منها في سؤال أو في شعبان على تقدير الالتقاء يقع بعكسه على تقدير الموصولة أو الموصوفة كما ذكره العلامة بهاء الدين القزويني الشافعي ورواه عنه خطه معزاً إلى العلامة ابن الحاجب وقال إن السبكي في ذلك مؤلفاً وقد أوضحت هذه المسألة في رسالة كتبت فيها التحاف الذي التزمه بجواب ما يقول القسبة • وينت فيها المطلب بما لا مزيد عليه وخلاصة ذلك أن قوله بثه قبل ما قبل قبله رمضان على كون ما زائدة يكون رمضان مبتدأ والطرف الأول خبره وهو مضاف إلى الثاني لأن ما الزائدة لا تنكف عن العمل نحو فإرجعة وغير ما راجل والثاني مضاف إلى الثالث والجله من المبتدأ والخبر صفة شهر والرابط الضمير المناسف إليه الطرف الآخر والمعنى شهر رمضان كأن قبل قبل قبله وهو ذو الحجة وعلى كون ما موصولة يكون الطرف الأول صفة لك وهو مضاف إلى الموصول والطرف الثاني المضاف إلى الثالث خبر مقدم عن رمضان والجله صلة ما والعائد الضمير الأخير والمعنى شهر رمضان قبل الشهر الذي رمضان كأن قبله فذلك الذي رمضان قبل قبله هو ذو الحجة فأنى قبله هو سؤال وكذا يقال على تقدير ما منكرة موصوفة وعلى هذا القياس في باقي الصور وقد تملت جميع ما مر من الصور فقلت

ويعد كذلك في شعبان لالقاء الطرفين فسبق قبله أو بعده رمضان (ولو حال امرأ في طلاق وله امرأتان) أو ثلاث تطلق واحدة منهن (وله خيار التعيين) وأما تصحيح الزبلي فاعترضه في غير الصريح كما مر أني حرام كما تقرر المصنف وسبغ في الأيلاء

شد جوبا با عقوده المرجان • فيه مما طلبته تيسيان
في جادى الآخر في محض بعد • ولعكس ذو حجة ابان
ثم سؤال لوتكز ر قبل • مع بعد وعكس شعبان
أنخذ ابضده وهو بعد • مع قبل وما بين المـيزان
ذلك أن تلغما وأما إذا ما • وصلت أو موصفتا فالبيان
جاء سؤال في قمض قبل • ولعكس شعبان جاء الزمان
وجادى لتقبل ما بعد بعد • ثم ذو حجة لعكس أو ان
وسوى ذابكس القائما فهم • فهو تحقيق من هم القرمان

ووضع ذلك في رسالتنا المذكورة والحمد لله رب العالمين (قوله وأما تصحيح الزبلي الخ) رد على صاحب الدرر حيث ذكر ما ذكره المصنف وقال هو الصحيح أحسن أزا عما يقع على كل واحدة طلاق وعزاه إلى الأيلاء الزبلي واعترضه في المنع بأن عبارة الزبلي هذا لا ذكر في الفتاوى إذا قال لامرأته أنت على حرام والحرام عنده طلاق ولعكس لم ينزل الطلاق رفع الطلاق ولو كان له أربع نسوة والمسألة بجعلها تقع على كل واحدة منهن طلقة بائنة وقيل تطلق واحدة منهن والباقى البين وهو الاظهر والاشبه وفي بلاد النجف والبصرة أن في المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام أن كل واحدة أكثر من زوجة واحدة تنفع على كل طلقة واحدة بخلاف الصريح نحو امرأته طالق وله أكثر من واحدة فلا تنفع الواحدة أو بأب الأوزجندى أنه لا يقع الا على واحدة وهو الاشبه وعزاد في البحر إلى البرازة وبالخلاصة والذخيرة وفي الفتى الاشبه عندي ما في الفتاوى لأن قوله حلل الله أو حلل المسلمين بم = زوجة على مبدل الاستغراق كقوله هن طوائف لا تبدل كما حشد أكن طائق وحش وقع بهذا التفتد وقع ما تناو في الخاتبة امرأته طالق وله امرأتان مع وقتان له أن يصرف الطلاق إلى أيتهما شاء ولم يملك خلافاً فظهر أن التصحيح في غير الصريح كلال المسلمين ونحوه لكونه

مطلب
فما في قال امرأته طالق وله امرأتان
أو أكثر تطلق واحدة

بم كل زوجة لا كما زعم في الدور اه كلام المتع ملخصا وسبق في الايام عن التبرأ قول الزبلي هنا
والسائل بها يعني الحصر لا يبعد أنت على حرام غنا طبا واحدة بل يجب فيه أن لا يقع الاعلى الخاطبة
اه أقول والحاصل أنه لا خلاف في امرأته طالق انه أن يصرفه الى أيتهما شاء خلافا لما في الدور ولا أنت
على حرام أنه لا يقع الاعلى الخاطبة فقط خلافا لما في الزبلي وانما الخلاف في بقاء كل زوجة
على سبيل الاستغراق فاختار الاوزجندى أنه لا يقع الاعلى واحدة فله صرفه الى أيتهما شاء نظرا الى أنه انظر
مفرد واختار الحق ابن الهمام أنه يقع على الكل لاستغراقه وهذا هو الظاهر ويدل على أن محل الخلاف
ما قلناه أنه في الذخيرة حكمه في حلال المسلمين على حرام وهو صريح لتعليل الفتح والظاهر أنه لا خلاف في كل
حل على حرام لأنه بعد الصريح بأداة العموم لا يمكن حله على فرد خاص بخلاف العموم المستفاد
من الاضافة ويظهر لى أن عدم الخلاف في الصريح لانصوص صراحته بل لكونه بلفظ امرأته الذي عموه
يدل أي صادق على واحدة لا يبينها أي واحدة كانت مثل قوله احدا من طالق حتى لو كان الصريح بلفظ
عمومه استغراق مثل حلال الله طالق أو من يصل طالق أو من في عقد نكاح طالق جرى فيه الخلاف
المذكور وكان فتم ترجيح ابن الهمام أظهر ويظهر من هذا أن قوله امرأته حرام لا يقع فيه الخلاف
المذكور لما علمت من أن عموه يدل للاستغراق فهو مثل امرأته طالق ويظهر أن محل الشارح تصحيح
الزبلي على امرأته حرام غير مناسب للمقام وقوله كاحزره المصنف الخ فيه أنه يخالف لما قد ساءه من المصنف
من قوله فظهر أن التصحيح في غير الصريح لحلال المسلمين ونحوه لكونه بيم كل زوجة فاذى حزره المصنف
هو الحل على العام الاستغراق كما اختاره ابن الهمام فافهم ويظهر مما تراءى بشأن قوله على
الطلاق كما هو الشائع في زماننا مثل قوله امرأته طالق لأن معناه كما مر ان فعلت كذا لزم الطلاق وقوع ولا يفتي
أن هذا محتمل لأن يكون المراد لزم الطلاق من امرأة أو من أكثر ولا ترجع لاحدهما على الآخر فيجب أن ثبت
له صرفه الى من شاء ونفي أن يكون قوله على الحرام كذلك لأن معناه ان فعل كذا فامرأته حرام عليه
(تنبيه) لا فرق في ذلك بين المعلن والمخبر وكذا لا فرق بين حلفه مرة أو أكثر فله صرف الاكثر الى واحدة
ففي البرازية عن فوائد شيخ الاسلام قال حلال الله عليه حرام ان فعل كذا وقوله حلف بطلاق امرأته
ان فعل كذا وقوله له امرأته انما فادأ أن يصرف هذين الطلاقين في واحدة منهما أشار في الزبادات الى أنه
يجل ذلك اه لكن اذا مات احدهما قبل وقوع الثاني ليس له صرفه اليها في البرازية أيضا من كتاب
الامعان ان فعلت كذا فامرأته طالق أو امرأته أو أكثر طلقت واحدة واليه البيان وان طلق احدهما
بائنا أو رجعا ومضعت عذبتها ثم وجد الشرط تعينت الاخرى الطلاق وان كان لم تنقض العدة فالبيان
اليه اه في شيء وهو ما لو كان الطلاق ثلاثا فبطل أن يقع على كل واحدة طلقة أم لا بد أن يجمع الثلاث
على واحدة وعلى الاول فهل تكون كل واحدة من الثلاث بائنة ثلاثا يلقو وصف البينة وهي صفة الاصل
أو تكون رجعية نظرا للواقع ورأيت بخط شيخنا شيخنا السبكي عن النية لو كان رجل ثلاثا فماتت
امرأته ثلاث طلقات يقع ثلاث لكل واحدة وعند أبي حنيفة لكل واحدة منهن طلاق بائن وهو الاصح
اه وفيه مخالفة لما قد ساءه من أنه لا خلاف في أن له صرفه الى من شاء فليست كل (قوله قال لسائه الخ)
وجه وقوع الواحدة في هذه الصورة ان بعض الطلقة طلقة كما تفرص كل واحدة في اربع طلقة يهن
ربهما وفي طلقين نصف طلقة وفي ثلاث ثلاثة ارباع طلقة وفي أربع طلقة كاملة (قوله فطلقت كل واحدة
ثلاثا) أي الا في الطلقتين فقيم على كل واحدة منهن طلقتان كذا في كافى الحاكم التمسد وشبهه
في الفتح والعبر (قوله يقع على كل واحدة طلاقان الخ) لأنه يصيب كل واحدة منهن في الجنس طلقة وربع
طلقة وفي الست طلقة ونصف وفي السبع طلقة وثلاثة ارباع وفي الثمان طلقتان وهذا ما يجب لانيته
كما في الكافي والفتح استرازا على ان في خمسة كل واحدة يهن فانه يقع على كل واحدة ثلاث (قوله
ثلاثا) لأنه يصيب كل واحدة من الثمانية طلقتان وتسمى التسعة يهن فيقع على كل طلقة ثمانية (قوله
ومثله) أي مثل من قال في الفتح فلفظ بين ولفظ الاشرار السواء بخلاف ما لو طلق امرأته كل واحدة واحدة
ثم قال لثلاثة أشركتك نفيا وقعت عليها يقع عليها طلقتان اه وتما فيه عند قوله في الباب السابق

(قال لسائه الاربع ينقض)

طلقة طلقت كل واحدة طلقة

وكذا لو قال ينقض طلقتان

أو ثلاث أو اربع الا ان ينوي

قصة كل واحدة يهن فطلق

كل واحدة ثلاثا ولو قال ينقض

خمس طلقات يقع على كل

واحدة ملاقان هكذا الى ثمان

طلقات فان زاد عليها طلقت

كل واحدة ثلاثا) ومثله قوله

اشركتكن في طليقة خائفة

ودنيا (قال لا مرتين لم يدخل واحدتهما امرأتي طالق امرأتي طالق ثم قال أردت واحدة منهما لا يصديق ولومد خولتين فلهذا يقع الطلاق على أحدهما) لنصه تفريق الطلاق على المدخولة لا على غيرها (قال امرأته طالق ولم يسم وله امرأته) معروفة (طلقت امرأته) استحسانا (فإن قالوا امرأة أخرى وأياها عتبت لا يقبل قوله إلا بنية ولو) كان (له امرأتان) كلتاها معروفة لم يفسر في أيهما شاء) خاتمة ولم يملك خلافا (فروع) كزرقط الملاق وقع الكل ونوى التاكيد دينه كان أحدهما طائفاً وأخره ضاذاً هان نوى الطلاق والعناق وقعا ولا لا قال لمرأته هذه الكلبة طالتي طلقت وأبعده هذا الجار عتقت قال أنت طالتي أو أنت ربي أو الأخبار كذا بوقع قضاء الا اذا أشهد على ذلك وكذا المظالم اذا أشهد عند اختلاف الظالم بالطلاق الثلاث أنه يحلف كاذبا صدق قضاو ديانة شرح وهبانية وفي التبرقال فلانة طالتي واسمها كذلك وقال عتبت غير هادين ولو غيره صدق قضاء وعلى هذا لو حلف لدا أنه يطلق امرأته فلانة وأسمها غيره لا تطلق وقد كثر في زماننا قول الرجل أنت طالتي على الأربعة مذاهب قال المصنف ويبنى الجزم بوقوع قضاء وديانة ولو قال أنت طالتي في قول التمهات أوفلان الضانني أترافني دين

ولو قال أنت طالتي ثلاثة أنصاف تطلقه (قوله امرأتي طالتي امرأتي طالتي) مثله ما لو قال وامرأتي بالصف كافي للخبرة (قوله لنصه تفريق الطلاق الخ) كذا على في الصريح بعد نظره المسألة عن الأخيرة أي لان المدخولة محل ليقاع النكاح بسبب العقد فلهذا يقع الطلاق عليها بخلاف غيرها المدخولة لانها ثابت بالاقول فلا يصح في إرادته لهما الثاني كالأول كان طلق المدخولة ناسياً وربحياً وانقضت عقدتها فلا تقع إرادتها بالاقول ولا بانافي كالمصنف فربما عسان البراز يفتي ما إذا كانت احداها مدخولاً لهما فقط وقع في نكاحه فان أرادها بالطلاق صح وان أراد غير المدخول بها لا يصح في الثاني لانها لم تنق امرأته بل الثانية امرأته يقع عليها الثاني كما هو ظاهر (قوله ولم يسم) أما لو سمى أحدهما فلهذا لا يقع ويقع على التي عنها يقال كانت زوجته قال في البرازية ولو قال فلانة بنت فلان طالتي ثم قال أردت امرأة أخرى أجنبية بذلك الاسم والنسب لا يصح ويقع على امرأته بخلاف ما إذا أقر بمال لسي قاضي رجل أنه هو وأنكر بصديق بالخلف ماله على هذا المال لا ما هو فلان وكذا الوال زنب طالتي وهو اسم امرأته ثم قال أردت به غير امرأتي لا يصح ويقع عليها ان كانت زوجته وكذا لو نسبها إلى أمها وأختها وأولادها هي كذلك ولو حلف أن يخرج من المصر فامرأته عاتنة كذا وأسمها فاطمة فطلق إذا خرج اه (قوله استحساناً) كذا في الصريح الظاهر بتمسكه في الخاتمة ومقتضاه ان النسب خلافه تأمل (قوله كتابها معروفة) احتراز عما لو كانت احداها معروفة فقط وهو المسألة التي قبلها وأما الجبهوتان فكل المعروفة ثم هذه المسألة كما قال ح مكره مع قوله ولو قال امرأتي طالتي وله امرأتان أو ثلاث (قوله ولم يملك خلافاً) ردة على صاحب الدرر كما يفسره (قوله كررت لفظ الطلاق) بأن قال المدخولة أنت طالتي أو قد طلقتك قد طلقتك أو أنت طالتي قد طلقتك أو أنت طالتي وأنت طالتي وأنت طالتي وإذا قال أنت طالتي ثم قيل له ما قلت فقال قد طلقتها أو قلت هي طالتي فهي طالتي واحدة لانه جواب كذا في كافي الحاكم (قوله وان نوى التاكيد دين) أي وقوع الكل قضاء وكذا اذا أطلق أشياء أي بأن لم ينسأ شيئاً فاولاها كذا لا الاصل عدم التاكيد (قوله والا فلا) أي بأن قصد النداء أو أطلق فلا يقع على العتد العبد في العاشر من مباحات النية وذكره في التاسع انه فرق الجرمين في التلقين بين الطلاق يقع بين العتق يقع وهو خلاف المشهور اه قلت وفي عبارة الاشياء قلب لان الجرمين فرق بأن الجرمين صالح لنسبة وهو اسم بعض الناس بخلاف طالتي أو مطلقة فالتداهم يقع على اثبات المعنى فطلاق بخلاف الجرمين وواقعة ما في الخلاصة أشهد ان اسم عبده حر ثم دعاه بحر لا يصح ولو سمى امرأته طالتان ثم دعاهما طالتي فطلق (قوله قال لا امرأته هذه الكلبة طالتي طلقت الخ) لما قالوا ان له لا تعتبر الصفه والنسبة مع الإشارة كالأول كان له امرأته بصيرة فقال امرأته هذه العباء طالتي وأشار إلى البصرة فطلق ولورأى خصما ظن أنه امرأته عمرة فقال يا عمرة أنت طالتي ولم يشر إلى خصمها فإذا الشخص غير امرأته تطلق لان المعبر عنه عدم الإشارة الاسم وقد وجد كافي الخاتمة وقد منابسط الكلام على مسألة الاشارة والنسبة في باب الامامة (قوله وعن الأشعبار كذا الخ) قد تمت الكلام عليه في أول الطلاق (قوله هل ذلك) أي على أنه يصح كذا (قوله وكذا المظالم اذا أشهد الخ) أقول التقييد بالاشهاد اذا كان مظلوماً غير لازم في الاشياء وأمانة تخصيص العام في البين خصوصاً ديانة اتفاقاً وقضاء عند انحصاف والقوى على قوله ان كان الحالف مظلوماً كذا في اختلاف أهل الاعتبار لنية الحالف أو المصنف والقوى على نية الحالف ان كان مظلوماً لان كان ظالم كافي الوالدية والخلاصة اه وفي حواشيه عن مال الفضاوى الصلح بغير الله تعالى ظلم والنية نية الحالف وان كان المصنف محضاً (قوله انه يحلف) متعلق بأشهاد (قوله قال فلانة) أي زنب مثلاً وقوله واسمها كذلك أي زنب ونمبر غيره عاتد اليه أقاده ح (قوله وعلى هذا الخ) أي لان المعبر الاسم عند عدم الاشارة كاذكره ان شاء الله الفرج منقول ذكره رباعين البرازية فافهم (قوله وينبغي الجزم بوقوع قضاء وديانة) لاشبهه في كونه ربجياً لاننا لاتوافق المذهب كلها على وقوع الرجعي بأن طالتي ونعامة في الغيرة وكذا أنت طالتي على مذهب اليهود والنصارى كما أفتى به الغير الرمي أي بنا وكذا أنت طالتي لا بد لك فاض لا علم وأنت طالتي تحب لتضار برمي على قبيح بالكل طلقة رجعية كما قد متناه قبل هذا الباب (قوله في قول التمهات الخ) وكذا في قول القضاء أو المسكين أو الفتران فطلق قضاء ولا تطلق ديانة إلا بنية خاتمة ليصحب في الفتح أول الطلاق ولو قال طالتي

في كتاب الله وبكتاب الله أومعه فانوى طلاق السنة وتنع في أوتاجها والواقع في الحلال لان الكتاب يدل على
الواقع لسنة والبدعة فيحتاج الى السنة ولو قال على الكتاب أبوه أو على قول القضاء والقضاء أو طلاق القضاء
أو القضاء فانوى السندين وفي القضاء يقع في الحلال لان قول القضاء والقضاء يقتضي الأمرين فاذا خصص
ذين ولا يسمي في القضاء لانه غير ظاهر اه فتأمل (قوله قال نساء الدنيا الخ) في الاشياء عن عتي الخاتمة
رجل قال عبيد أهل بغداد احرارولم يوعده وهومن أهلها وأقال كل عبيد أهل بغداد وكل عبيد في الارض
أوفي الدنيا قال أبو يوسف لا يعتق عبيده وقال محمد يفتق وعلى هذا الخلاف الطلاق والقنوى على قول
أبي يوسف ولو قال كل عبيد هذه السكة أو في المسجد الجامع عرفه على هذا الخلاف ولو قال كل عبيد هذه
الدار وعبيده فباعتقوا في قولهم لا لو قال ولدادم كلهم احرار في قولهم اه وهو صريح في جريان الخلاف
في المحل كالبدة لانها بمعنى السكة لكن ذكر في الذخيرة والاختلاف في نساء أهل بغداد طائفتين أي يوسف
ورواية عن محمد لا تطلق إلا أن شوبيا لان هذا امر عام ومن بعد أيضا تطلق بلاية ثم نقل عن فتاوى محمد أن
في القرية اختلاف المشايخ منهم من المظها باليت والسكة ومنهم من الحظها بالمصر اه ومقتضا عدم الخلاف
في السكة ثم علل عدم الوقوع في المصر وأهل الدنيا بأن لو وقع به لكان انشاء في حصة فيكون انشاء في حصة
وهو متوقف على اجازتهم وهي متعذرة (قوله فقلت فقلت) أي طلقت بشرية الطلب (قوله فواحدة
ان بر شو الثلاث) أي بانوى الواحدة ولم يشوب إلا لانه بدون العطف فيمثل تكرير الاول ويحمل الانشاء
فاى ثلاثى الزوج صحت تشبه كذا في عبون المسائل وفي المتن انه يقع الثلاث ولم يشترطية الزوج ذخيرة
(قوله ولو عطف بالواو وثلاث) لانه قرينة التكرار فطابقه الجواب وفي الخاتمة قالت له طلقتي ثلاثا
فقال فقلت أو قال طلقت وتغن ولو قال عجبها أنت طالتي أو ثأت طالتي وقع واحدة اه أي بانوى الثلاث
والفرق ان طلقتي أمر بالطلاق وقوله طلقت تطلق فصح جوابا والجواب يشتمل إعادة ما في السؤال بخلاف
أنت طالتي فانه اخبار عن صفة فاعلة بالحل وانما ثبت التطلق اقتضا فصلا للوصف والثابت اقتضا ضروري
فثبت التطلق في حق صفة هذا الوصف لا في حق كونه جوابا في أنت طالتي كلاما مبنيده او انه لا يمحتمل
الثلاث أفادته في الذخيرة (قوله اعتبارا بالانشاء) لانه يملك انشاء الطلاق عليها في كل الاجازة التي هي
اضعف بالادنى شرح تلخيص الجامع للقاضي (قوله اذ انوى) صوابه اذ انوى باضغاضة المتنى كما هو في تلخيص
الجامع قال القاضي في شرحه وخصه كذا لوفات المرأة بفت نفس فقال الزوج أجرت لمالك لكن بشرط
نية الزوج والمرأة الطلاق وتصح نية الثلاث ما لا مشروط حتى يقع التصرف فالحال فيسقط على الاجازة وأما
نية المرأة فليدكر محمد في الكتاب وقالوا يجب ان يشترط حتى يقع التصرف فالحال فيسقط على الاجازة وأما
بدون ينابيع اخبارا عن نية الشخص أي نية شيء آخر كالوكل من جانب الزوج فلا يمحتمل الاجازة فلا
يتوقف وأما صفة نية الثلاث فلما عرف من احقال لفظ هذه الكتابة الثلاث اه (قوله بخلاف الاول) لان قوله
أجرت بمنزلة قوله طلقت فلا يحتاج الى نية ولا تصح فيه نية الثلاث ح (قوله وفي آخرت لا يقع الخ) أي
لوقالت المرأة آخرت نفسي منك فقال الزوج أجرت ونوى الطلاق لا يقع شيء لان قولها آخرت لا يقع لوضع الطلاق
لا يصح ولا كتابة ولهذا الوقتانتيه فقال لها آخرتت أو آخرت نفسك ونوى الطلاق لم يقع شيء لانه نوى
حالا يمحتمل لفته ولا عرف في ايقاع الطلاق به اذا وقع جوابا لتفسير الزوج اياها في الطلاق شرح التلخيص
(قوله من كانت امرأته عليه حرام) كذا في بعض النسخ رفع حرام والصواب ما في اكثر النسخ من النص
لانه خبر كان (قوله فهو اقرار منه بجرمتها) عبارة الرأية قال في المحط فهذا اقرار منه بجرمتها عليه في
الحكم اه وأفاذ قوله في الحكم أي في القضاء انها لا تحرم ديانة اذ لم يكن تزوها من قبل كالآخر طلاقها
كان بالاقبال ان هذه تصح لغير الانه وقع الطلاق بلا لفظ أصلا لا صريح ولا كتابة ولا بدو وباء لا تقول هذا
اقرار عن تحريم منه سابق لانها طلاق في الحلال بغير لفظ ثم يقال هذا اقرار بغير لفظ بل بالمثل وقد سرحوا
بان اقراره قد يكون بالاشارة وقد يكون بلا لفظ ولا لفظ كالسكوت في بعض المواضع فافهم (قوله وقيل لا)
بناء على ان هذه التعليل لا يكون اقرارا فافهم (قوله ومثل الخ) تأييد لما قبله وبان لعدم الفرق بين
التعليل من واحد أو أكثر وبين التحريم القيد البات والتعليل المنه الرجعي (قوله طلقت) أي طلقت نساء

قال نساء الدنيا ونساء العالم
طوال لم تطلق امرأته بخلاف
نساء أهلها والدار والبيت وفي
نساء القرية والبلدة بخلاف الثاني
وكذا الفتى قالت ازوجها لفلان
فقال فقلت فان قالت
زدي فقال فقلت طلقت أخرى
ولو قالت طلقتي طلقتي فقال
طلقت فواحدة ان لم يشو الثلاث
ولو عطف بالواو وثلاث « ولو قالت
طلقت نفسي فاجاز طلقت اعتبارا
بالانشاء كذا أبت نفسي اذا
نوى ولو نزلنا بخلاف الاول وفي
آخرت لا يقع لانه لم يضع الا
جوابا وفي البرازية قال بين اصحابه
من كانت امرأته عليه حرام
فلفعل هذا الامر ففعله واحد
منهم فهو اقرار منه بجرمتها وقيل
لا تأثمى ومثل أبو الثبت عن
قال جماعة ككل من امرأته
مطلقة فمحتمل بدو صفة نية اقرار
مطلق وقيل ليس هو اقرار

كل من المصنفين بناء على ان هذا التصديق اقرار (قوله ثم تكلم الحالف) سكت عما اذا تكلم غيره والظاهر انه لا يقع لان تعليق التكلم لا يسرى حكمه الى غيره الا اذا قال القير أو أنا كذلك مثلاً وأما القرآن السابقان فجعلهما الاقرار لا الانشاء والتعلق انشاء ط قلت يؤيده ما في إيمان الرأية جماعة كان يصعب بعضهم بعضاً فقال واحد منهم من صفع صاحبه بعده فأمر أنه طالق فقال واحد هاتم صفع القائل صاحبه لا يقع لان هاتم ليس بين اه وهاتم فارسية (قوله والحالف لا يخرج نفسه عن اليمين) أشار به الى أن دخول الحالف هنا في عموم كلامه لقريئة ان قلنا ان التكلم لا يدخل في عموم كلامه وفي التصريح ان دخوله قبول الجمهور والله تعالى أعلم

• (باب الكليات) •

لما فرغ من أحكام الصريح الذي هو الاصل في الكلام لما نه موضوع للافهام والصريح ادخل فيه شرع في الكليات وهو ممدركا بكنو اذا ستر نهر (قوله كاتيه عند الفقهاء) أي كاتيه الطلاق المراد في هذا المحل والاختصاص عندهم مطلقا كالاصول ما استمر المراد منه في نفسه قال في التهور خرج بالآخر ما لو استمر المراد في الصريح بواسطة نحو غابة اللفظ أو اكتشف المراد في الكاتيه بواسطة التصريح والصريح والكاتيه من اقسام الحقيقة والجزأ الحقيقة التي لم تخرج من صريح والمهمسورة التي غلب معناها المجازي كاتيه والجزأ انقلاب الاستعمال ماصري الثلاث الرجعية الأخيرة لم يرد به الطلاق أصلاً بل هو حكمه من اليمينونة من النكاح وعليه في قوله واحله تساهل والمراد اسخلة متعلقا بعنايه أفاده في القبح وأشار به الى عدم حصره وان ذلك قال في شرح المتي ثم الفاظ الكاتيه كثيرة ترتقي الى اكثر من خمسة وخمسين لقفا على ما في النظم والتب وتزيد غيرهما فتابته اه ومنها عديت عنها فبعض به الباث بالنية كما افقي به الشيخ في اصيل الحائث قلت ومنها أنت خالصة المستعمل في زماناته فان معنى خلية وبرية تأمل وفي البرازية قال لا حرام صكت فمضى بقى لاجل فلانة التي تزوجتها فان تركتها فغذها وبنى الطلاق تقع واحداً بانه (تسبب) اتقى بعض التأخيرين بأن منها على - يمين لا أفضل كذا ناول الطلاق فتقع به واحداً بانه لقولهم الكاتيه ما سخل الطلاق وغيره ورواه عسيرة السيد محمد أبو السعود في حاشية سكين بأنه لا يزمه الا سكتارة يمين لان ما ذكره في تعريف الكاتيه ليس على الظاهر بل هو متبني

جماعة يصدقون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فأمر أنه طالق ثم تصحك الحالف طلق امرأته لان كلمة من للتعميم والحالف لا يخرج نفسه عن اليمين فيثبت

• (باب الكليات) •

(كاتبه) عند الفقهاء (مالم يوضع له) أي الطلاق (واحله وغيره) الكليات (لا تطلق به)

بفتح يصح خطاها به ويصلح لانشاء الطلاق الذي اشتهر به ولا اخبار بأنه أو قه كاتيه حرام اذا يجهل لاني لطلعت أوحرام العجبة وكذا بقية الانفاظ وليس لفظ اليمين كذلك اذ لا يصح بأن يضاطم ابانت يمين فاضلاع ارادة انشاء الطلاق به أو الاخبار بأنه أو قه حتى لو قال أنت يمين لاني لطلعت لا يصح فليس كل ما سخل الطلاق من كاتيه بل يحد يمين القيدن ولا بد من ثالث هو كون اللفظ مبيعا عن الطلاق وناشئاً عنه كالحرمية في أنت حرام ونقل في الصريح عدم الوقوع بلا حجب لاشتبهك لارغبة في ذلك أو نوى ووجهه ان معنى هذه الاقفاط ناشئة عن الطلاق لان الغالب اندم بفتحها النية والاشياء والرغبة بخلاف الحرمية فاذ لم يقع هذه الاقفاط مع احتمال أن يكون المراد لاني لطلعت في لفظ اليمين بالاولى ولا منهم قسمو الكاتيه ثلاثة أقسام كما يأتي ما يصلح جواباً للسؤال الطلاق لا غير كاعتدى وما يصلح جواباً لورد السؤال كاترى وما يصلح جواباً لوسا كخلة ولائك ان هذه اللفظ غير صالح لشي من الثلاثة لأنها اذا أسأته الطلاق لا يصلح جواباً بقوله على - يمين لا أعلن كذا لان الجواب لا يكون بما يدل على انشاء الطلاق اجابة لسؤالها كاعتدى أو على عدمه رد الطلب كاترى أو سبها كاتيه وعلى - يمين لا يدل على انشاء الطلاق اه ملخص ما عدا زيادة ثم قال وبه نظرنا ما نقل عن فتاوى الطوري اذا قال ايمان المسلمين تلمسنى طلق امرأته خطأ فأحس وسمعت كثيراً من شيخنا ان فتاوى الطوري كفتاوى ابن نجيم لا يؤتو به الا اذا تأيدت بنقل آخر اه واعتزله ط بأن على - يمين يجهل الطلاق وغيره لانه يكون به والله تعالى عفت نوى الطلاق عفت نية وقاله على الطلاق لا أفضل كذا وتقدم على الطلاق من التعليق المعنوي وما في فتاوى الطوري من تخصيصه بالطلاق للعرف كلال المسألة على حرام اه أقول والمحال ان على - يمين ليس كاتيه لتمامه وليس مبرحاً فضلاً لا مالا يستعمل الا في الطلاق وهذا ليس كذلك وهو ظاهر لكن لفظ اليمين ينس من افراد الحلف بالطلاق فاذا عينه بالنية صار كأنه قال على - حلف بالطلاق لا أفضل

كذا وهو لو صرح بهذا المنوى صار كافياً ولا عزم إذا ريد به الاخص ثبت به حكم ذلك الاخص والاضح هنا
 طلاق صريح ففتح به واحدة رجعية لا بآنية وفي ايمان البراءة بمن الفصل الثاني قال في حلف أو قال في حلف
 بالطلاق ان لا أقبل كذا ثم فعل طلق وتحت وان كان كاذباً وقد مناه في أول فصل الصريح عن جامع القصولين
 ان غفلت كذا تجزى كلة الشرع يني وينك بنيت أن يصح العين على الطلاق لانه متعارف بينهم فيه ومقتضا
 هنالك انما يقع المخبر لو قال له انك تطلق فلام قال ان نوى الطلاق تطلق لان هذه الحروف يفهم منها
 ما هو المأمور من الصريح الا انها لا تستعمل كذلك فصار كالكناية في الاقتراء في التنية فهذا يدل على
 انه لو أراد بالعين الطلاق يصح به رجعية اذا حثت وأما ايمان المسلم فانه جمع بين والاضافة الى المسلم
 قرينة على انه أراد جميع أنواع الايمان التي يحلف بها المسلمون كالعين بالله تعالى والطلاق والعقاق المعلقين
 وسأني لهذا زيادة بيان في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى (قوله قضاء) قدمه لانه لا يقع ديانة بدون التنية
 ولو وجدت دلالة الحال فوقعه فواحد من التنية أو دلالة الحال انما هو في القضاء فقط كما هو صريح الجرو وغيره
 (قوله) أو دلالة الحال المراد بها الحالة الظاهرة المبيدة المتصورة ومنها تقدم ذكر الطلاق بجمع من المحيط
 ومقتضى الطلاق هنا كالكناية الكليات كما يقع بها الطلاق بدلالة الحال قال في العروة قد تبع في ذلك
 التدوير والسر حتى في المتوسط وشاقها منظر الاسلام وغيره من المشايخ فقالوا بعينها لا يقع بها الا بآنية
 اه وأراد بهذا البعض ما يحتمل الرد كخبري واذهي وقوي لكن المصنف وافق المشايخ في التفصيل
 الا فيبقى الاعتراض على عبارة الكثرة اجاب عنه في التبريد كره ابن كمال ما في ابيناح الاصلاح بأن
 صلاحية هذه الصورة كانت معارضة حال مذكر الطلاق فربى الرد لا فكاك كانت الصورة المذكورة خالية
 عن دلالة الحال ولذلك توقف فعل التنية اه (قوله وهي حالة مذكر الطلاق) أشار به الى ما في التبريد من أن
 دلالة الحال تم دلالة الحال قال وعلى هذا فخصر المذكر في مذكر الطلاق وتقدم الايقاع كما في اعتدى ثلاثاً
 وقال قبله المذكر أن نسأله أي أجنبي الطلاق (قوله أو الغضب) ظاهر انه معطوف على مذكر
 فيكون من دلالة الحال (قوله فالحالات ثلاث) لما كان الغضب يقابله الرضى فهو مفهوم منه مع التبريد
 وفي الفتح واعلم ان حقيقة التقسيم في الاحوال قسمان حالة الرضى وحالة الغضب وأما حالة المذكر فتصدق مع
 كل منهما بل لا يتصور سوى الم الطلاق الا في إحدى الحالتين لانها مسددة لا واسطة بينهما قال في الجبر بعد تنه
 وبه علم ان الاحوال ثلاثة حالة طلاق عن قدي الغضب والمذكر وحالة المذكر وحالة الغضب اه وفي
 التبريد وعندى ان الاولى هو الاقتصار على حالة الغضب والمذكر اذا السلام في الاحوال التي تترفعها الدلالة
 لا مطلقاً ثم رأيت في البدائع بعد ان قسم الاحوال ثلاثة قال في حالة الرضى يدين في التسمية وان كان في حال
 مذكر الطلاق أو الغضب فقد قالوا ان الكليات اقسام ثلاثة الخ وهذا هو التعقيد اه (قوله والذات
 ثلاث الخ) حاصله انما كلها تصل للابواب أي آياتها في سؤالها الطلاق منه لكن منها قسم يحتمل الرد أيضاً
 أي عدم آية سؤالها كانه قال اما لا تطلى الطلاق فاني لا أقبله وقسم يحتمل السب والشتم لهادون الرد قسم
 لا يحتمل الرد ولا السب بل يتجوز للابواب كما يعلم من التمهات في ابن الكمال ولذا عبر بلفظ يتجوز في الرد والعود
 عن الجوزي ان الاحتمال انما يكون بين شيئين يصدق فيهما اللفظ الواحد معاً ومن ثم لا يقال يحتمل كذا وكذا كما به
 عليه العصام في شرح التلخيص من بحث المسند اليه (قوله فتجوز خبري واذهي وقوي) أي من هذه
 المكان ينطلق الشرع فيكون رداً ولانه طلقها فبكون جواباً رضى ولو قال فيسي التوب لا يقع وان نوى
 عند أبي يوسف لا يعتن به فالاجل البيع فكان صريحاً خلاف المنوى ووافقه زفر نهر ولو كان اذهي
 فتزوي بالقاء ولو اوفى سأل الكلام عليه في القروع (قوله فتتني تخمري استري) أمر ياخذ الانتاع أي
 الخمار الى الوجه وسند تخمري وأمر بالامتناع قال في البراءة لا نكح بنت وحرمت على الطلاق أو لا تطر السك
 أجنبي اه فهو على الأقل جواباً على الثاني رد في الجبر عن شرح فاضل خان لو قال استري متى خرج
 عن كونه كاية اه وهل المراد عدم الوقوع به أصلاً وأنه يقع بلائنة والظاهر الثاني وعليه فهل الواقع
 بائن أو رجعي والظاهر البائن لكون قوله من قرينة لفظة على ارادة الطلاق بمنزلة المذكر تأمل (قوله
 اتقوا انطلق) مثل اخر جي وقد تقدم ح (قوله من الغربة) بالعين المبهمة والارابع الاول وقوله

قضاء (الابنية أو دلالة الحال)
 وهي حالة مذكر الطلاق أو الغضب
 فالحالات ثلاث رضى وغضب
 ومذكر والكليات ثلاث
 ما يحتمل الرد أو ما يصلح للسب
 أو لا (فتجوز خبري واذهي
 وقوي) فتتني تخمري استري
 اتقوا انطلق أغري اعزى من
 الغربة أو من العزوبة

أومن العزوبة بالمهلة والزاي راجع للثاني من عزب عن فلان يعزب أي فعنه أ يضاً ما عدى ح بزيادة نفسه
 ما في آخره أيضاً من الاحتالين (قوله يحتمل رداً) أي ويصلح جواباً أيضاً ولا يصلح جواباً للاحتال (قوله
 خلية) يقع الخلاء المجهة فعلة بمعنى فاعله أي خالته اما عن النكاح أو عن الخير ح أ فهو على الأول جواب
 وعلى الثاني سبب وشبه ومنه ما يأتي (قوله به) بالهمزة تركه أي منفصلة اتاع عن قيد النكاح وأحسن الخلق ح
 (قوله حرام) من حرم الشيء بالضم حراماً منع أريد بها هنا الوصف ومعناه المنوع فيعمل على ما سبق ورساقي
 وقوع البائنه بلانية في زمانها المتعارف لا فرق في ذلك بين محترمة وحرمتك سواء قال على أو لا وحلال المسكين
 على حرام وكل حل على حرام وأنت متى في الحرام وفي قوله حرمت نفسي لابد أن يقول عليك وأوردناه اذ وقع
 الطلاق بهذه اللفاظ بلانية ينبغي أن يكون كالصريح في اعتقابه الرجعة واجب بأن المتعارف انما هو ابتاع
 البائنه لا الرجعي حتى لو قال لم أنول بصدق ولو قال حرمتين ونوى بالاولى واحدة وبالثانية ثلاثاً صحت نيته عند
 الامام وعليه الفتوى كافي البرازية ح عن الثمر قلت لكن عبارة البرازية به قال لا صريحاً في اتعالي حرام ونوى
 الثلاث في أحدهما والواحدة في الأخرى صحت نيته عند الامام وعليه الفتوى ثم اعلم ان ما ذكره من الاراد
 والجواب مذكور في البرازية به أيضاً ومقتضى الجواب وقوع الرجعي به في زمانه لانه لم يتعارف ابتاع البائنه
 فان العاى الجاهل الذى يحلف بقوله على الحرام لا يفعل كذا الا يميز بين البائنه والرجعي فضلاً عن أن يكون
 عرفه ابتاع البائنه به وانما المعروف عنده من حيث هذا الميزان يقع عليه الطلاق مثل قوله على الطلاق لا يفعل
 كذا او قدمه أن الوقوع بقوله على الطلاق انما هو للعرف لانه في حكم التعليق وكذلك على الحرام والا فلا يصل
 عدم الوقوع أصلاً كافي طلاق على كاستقدم تقريره ثبت كان الوقوع جديراً للفتن العرف ينبغي أن يقع
 بهما المتعارف لا يفرق بينهما وان كان الحرام في الاصل كتابة يقع به البائنه لانه لما غلب استعماه في الطلاق
 لم يبق كتابة وتلك التي يتوقف على التوبة أو دلالة الحال ولا شيء من الكتابة يقع به الطلاق بلانية أو دلالة الحال
 كما صرح به في البدع ويدل على ذلك ما ذكره البرازي عقب قوله في الجواب المار ان المتعارف به يقع البائنه
 لا الرجعي حيث قال مانعه بخلاف فارسية قوله سرحتك وهو رها كرم لانه صاصر يحاق العرف على
 ما صرح به فيهم الزاهدي الخوارزمي في شرح القنورى اه وقد صرح البرازي أو لا بأن حلال الله على
 حرام بالعربية أو الفارسية لا يحتاج الى نية حيث قال ولو قال حلال ايزد بروى أو حلال الله عليه حرام لا حاجة
 الى التوبة وهو الصحيح المتفق به للعرف وأنه يقع به البائنه لانه المتعارف ثم فرق بينه وبين سرحتك فان سرحتك
 كتابة لكنه في عرف الفرس غلب استعماه في الصريح فاذا قال رها كرم أي سرحتك يقع به الرجعي مع ان
 أصله كتابة أيضاً وماذا الا لانه غلب في عرف الفرس استعماه في الطلاق وقدمه أن الصريح مالم يستعمل
 الا في الطلاق من أي لغة كانت لكن لما غلب استعمال حلال الله في البائنه عند العرب والفرس وقع به البائنه
 ولو لا ذلك لوقع به الرجعي والاصل أن المتأخرين خالفوا المتقدمين في وقوع البائنه بالحرام بلانية حتى لا يصدق
 اذا قال لم أنول لاجل العرف الحادث في زمان المتأخرين فيستوفى الا أن وقوع البائنه به على وجود العرف كافي
 زمانهم وانما اذا تعرف استعماله في مجزء الطلاق لا يقيد كونه بأثنتين وقوع الرجعي به كافي فارسية سرحتك
 وشبهه ما قدمناه في أول باب الصريح من وقوع الرجعي بقوله سرش أو بوش أول في لغة الترك من ان معناه
 العربي أنت خلية وهو كتابة لكنه غلب في لغة الترك استعماله في الطلاق هذا ما ظهر له في القاموس لم أر أحداً
 ذكره وهي مسألة مهمة كثيرة الوقوع فتأمل ثم ظهر لي بعد مدة ما عسى يصلح جواباً وهو ان لفظ حرام معناه
 عدم حل الوطى ودوا عسه وذلك يكون بالابلا مع بقاء العقد وهو غير متعارف ويكون بالطلاق الراجع للقد
 وهو قسماً بآن ورجعي لكن الرجعي لا يحرّم الوطى تبين البائنه وكونه الصريح بالعرف لا ينافي وقوع
 البائنه به فان الصريح قديم يقع به البائنه كطليقة شديدة ونحوه كما كان بعض الكتابات قد تبع به الرجعي مثل
 اعتدى واستبرأ رحلت وأنت واحدة والحاصل أنه لما تعرف به الطلاق صام معناه تحريم الزوجة ونحوهما
 لا يكون الا بالبائنه هذا غاية ما ظهر لي في هذا التمام وعليه فلا حاجة الى ما أجاد به في البرازي ثم ان المتعارف به
 ابتاع البائنه لما علمت بما رد عليه والله سبحانه أعلم (قوله بائنه) من بان الشيء اتصل أي منفصلة من وصله
 النكاح أو عن الخير ح (قوله كبتة) من البت بمعنى التطلع فيصطلح ما احتله البائنه وأوجب سيده وبه

(يحمّل رداً وهو خلية به حرام بآن
 وصرافها كبتة)

الالف واللام وأجاز الفزاد فاطمهما وشبهه من البشيل وهو الانتفاع به سميت مريم لا انتفاعا عن الرجال
 وقاطبة الزهر لا انتفاعا عن نساء ما فيها فضلا دونها وحسبا وقيل عن الدنيا إلى ديارها وفيه من الاحتال ما مر
 ح عن النهر (قوله بصلح ساء) أي بصلح جوابا أيضا ولا يطردها ح ومثله في النهر وابن الكمال والبدع خلافا
 لما يظهر من الصبر أنه يصلح للردة أيضا (قوله اعتدى) أمر بالاعتداد الذي هو من العدة أو من العداى اعتدى
 نعمي عليك بدائع (قوله واستبرى) أمر بتعريف المرأة الرحم وهي طهارتها من الماء وأنه كناية عن الاعتداد
 الذي هو من العدة ويحتمل استبرأ لاطلاق بدائع (قوله أنت واحدة) أي طائفة واحدة ويحتمل أنت
 واحدة اعتدى أي أوفى قولك مدحا وما فاذ أنوى الأول فكأنه قاله ولا اعتبار بأعراب الواحدة عند عامة
 المشايخ وهو لا ينعى لان العوام لا يميزون بين وجوهه واخوخاص لا يميزونه في محتاطاتهم بل تلك صناعتهم
 والعرف لقتهم ولذا ترى أهل العلم في مجاري كلامهم لا يميزونه على أن الرفع لا ينافي الوقوع لاحتمال أن يرد
 أنت طائفة واحدة فعملها نفس الطائفة ما سلكه رجل عدل لكن قد اعتبروا الأعراب في الإقرار فيها وقاله على
 درهم شردائق وفسا ونصافط بقرى الفوق وكانه عملا بالاحتياط في البابين قد بره وتعماده في النهر (قوله أنت
 حرة) أي لم تكن من الرق أو من ريق النكاح واعتسلك مثل حرة كأي الفتح وكذلك كوفي حرة وأعتق
 كأي البدع نهر (قوله اختارى أمر لك) كأي من تفويض الطلاق أي اختارى نفسك بالفراق
 أوفى عمل أو أمر لك بيلد في الطلاق أوفى تصرف آخر وفي النهر عن الحواشي السعدية وهذا الإنشاء ذكره
 في هذا المقام ولقد وقع بسبب ذلك خطا عظيم من بعض المثقنين فزعم أنه يقع به الطلاق وأقبح من حرم حللا
 نفوذ بالله من ذلك اه وقد نبه عليه الشارح عند قوله خلا اختارى ح أي حيث ذكر أنه لا يقع بها الطلاق
 ما لم تطلق المرأة نفسها أي مع نية الزوج تفويض الطلاق لها أو دلالة الحال من غضب أو مذاكرة كأي في
 الباب الآتي ويعلم ما هنا (قوله سرحك) من السراح بفتح السين وهو الإرسال أي أرسلتك لأنى طلقك
 أو سراحك في ذلك فارقك لأنى طلقك أوفى هذا التزل نهر (قوله لا يحتمل السب والردة) أي بل معناه
 الحلو بقطع أي جواب طلب الطلاق أي التلخيص فح (قوله تأثرا) تمييز محمول عن الفاعل أي لا يتوقف
 تأثرا لاقسام الثلاثة على نية ط (قوله للاحتمال) لما ذكرنا من أن كل واحد من الالتقاء يحتمل الطلاق
 وغیره والحال لا يتدل على أحد هاتين على نية ويصدق ذلك قضاء بدائع قال ط فان قلت ما مبطل
 جوابا ينبغي الوقوع وان لم تكن نية قلت ليس المراد بكونه جوابا أنه جواب لتفصيل الطلاق بل هو جواب
 لكلامه بغير السؤال أما إذا تكلمت بسؤال الطلاق فقد حصلت المذاكرة فيها لا يتوقف على النية إلا الأول
 كأي تأثر اه قلت لكنه يخالف لما ذكرناه أن تضع النية من نفسه المحتمل للجواب بأنه جواب طلب الطلاق أي
 التلخيص فالأول الجواب عن الإرادة بأن يقال إن نحو اعتدى يحتمل التلخيص لاجابة لسؤالها أي أنه إن كان
 هذا السؤال الطلاق تحتمل للتطبيق ولا يزم وجود سؤال الطلاق في جميع الحالات لأنه قد يكون الحالة
 رضى فقط أو حالة غضب فقط بدون سؤال الطلاق ومع ذلك لا يخرج نحو اعتدى عن كونه متضمنا للجواب بمعنى
 أنه لو كان سؤال التحصين جوابا له ولا يقع بلا توقف على نية في حالة الغضب المجردة عن السؤال تأمل (قوله
 بينه) فالعين لازمة له سواء ادعت الطلاق أم احسنته تعالى ط عن العبر (قوله فان نكل) أي عند
 التقاضي لأن النكول عند غيره لا يعتبر ط (قوله توقف الأولان) أي ما يصلح ردًا وجوابا ما يصلح ساء
 وجوابا أو يتوقف ما يتعين للجواب بيان ذلك أن حالة الغضب تصلح للردة والتبديد والسب والشتم كأي صطلح الطلاق
 والفاظ الأولين يحتمل ذلك أيضا فصار الحال في نفسه محتملا للطلاق وغيره فاذ أعني به غيره فقد نوى ما يحتمل
 كلامه ولا يكذب الظاهر فصدق في القضاء بخلاف الفاعل الآخر أي ما يتعين للجواب لا بها وإن احتلت الطلاق
 وغيره أيضا فكأنما المازال عنها احتمال الرد والتبديد والسب والشتم الذين احتلت حال الغضب تعنت الحال
 دالة على إرادة الطلاق فتح رجاء الطلاق في كلامه ظاهر فلا يصدق في الصبر عن الظاهر فذا وقع به ساقنا
 بلا توقف على النية كأي صريح الطلاق إذ أنوى به الطلاق عن وثاق (قوله توقف الأول ضد) أي ما يصلح
 للرد والجواب لأن حالة المذاكرة تصلح للردة والتبديد كأي صطلح الطلاق دون الشتم والفاظ الأول كذلك فاذ أنوى بها
 للردة والطلاق فقد نوى محتمل كلامه بلا مخالفة للظاهر فتوقف الوقوع على النية بخلاف الفاعل الآخر من فاتها

مطلب

لا اعتبار بأعراب هنا

(بصلح ساء ونحو اعتدى واستبرى

رجلك أنت واحدة أنت حرة

اختارى أمر لك يدك سرحك

فارقك لا جهل السب والردة في

حالة الرضى أي غير الغضب

والمدح ككرة (توقف

الاقسام الثلاثة تأثرا على

نية) لاحتمال القول له بينه

في عدم البينة وتبكي تحفظها له

في منزله فإن إرفقه للحاكم فان

نكل فترق بينهما مجتبي (وفي

الغضب) توقف الأولان أن نوى

وقع والا (وفي مذاكرة الطلاق)

يتوقف الأول فقط)

وان اختلف الطلاق لكتبا لا يحتمل ما يحتمله المذكرة من الرد والتباعد فترجى جانب الطلاق ظاهر فلا يصدق في الصريح عنه فلذا وقع بمقتضى بلائيه والحاصل ان الاول يتوقف على النية في حالة الرضى والغيب والمذاكرة والثاني في حالة الرضى والغيب فقط ويقع في حالة المذاكرة كبرية بلائيه والثالث يتوقف عليها في حالة الرضى فقط ويقع في حالة الغيب والمذاكرة بلائيه وقد تعلقت ذلك بقولي

فخواجرجي قولي اذهي رد الاصح * خلية برية سباصح
واستبرئى اعندى جوابا قدحتم * فالاول القصد له دوام
والثاني في الغيب والرضى انضبط * لا الذكر والثالث في الرضى فقط

ورسها في شال الزيادة الايضاح بهذه الصورة

رد وجواب	سب وجواب	جواب فقط
انخرجي اذهي	خلية برية	اعتدى استبرئى
تلازم النية	تلازم النية	تلازم النية
تلازم النية	تلازم النية	يقع بلائيه
تلازم النية	يقع بلائيه	يقع بلائيه

(قوله لا مع الدلالة) اسم ان خبير الشان محذوف (قوله لانه) أى الدلالة (قوله يثبت) أى المرأة (قوله على الدلالة) أى الغيب أو المذاكرة (قوله لا على النية) أى لو برهنت فبما يتوقف على نية الطلاق على انه نوى لا يتقبل (قوله فلو السؤال هل يقع) يعنى اذا قال السائل قلت هكذا هل يقع على الطلاق يقول المقتضى نعم ان نويت ح (قوله ولو بكم يقع) يعنى لو قال السائل قلت كذا كما يقع على (قوله لا المقتضى يقع واحدة ولا يتعزز لا شرط النية يعنى لا يقول له المقتضى تقع واحدة ان نويت ح (قوله وتقع رجعية) أى وان نوى الباش ح (قوله بيقوله اعتدى) لانه من باب الاختيار اى طلقك فاعتدى او اعتدى لاني طلقك فنى المدخول بها ثبت الطلاق وتجب العدة ونوى غيرها ثبت الطلاق على بلائيه ولا تجب العدة كذا فى التلويح وتوقفه فى البهر (قوله واستبرئى رحك) قدسنا عن الدائم انه كايه عن الاعتداد من العدة فقال فيه ما قلناه انما اعتدى (قوله وانت واحدة) لانه اذا نوى الطلاق صار لفظ واحدة صفة لمصدر محذوف أى طلق طلقة واحدة وصرح الطلاق بعقب الرجعية والمصدرون اختلف نية الثلاث لكن التخصيص على الواحدة يمنع ارادة الثلاث (قوله فى الاصح) كذا صححه فى الهداية وغيرها وقد منا الكلام عليه (قوله فلا يراد الخ) أى اذا علت ان العنبر فى باقها عاد الى اللفاظ المذكورة فى المتن فلا يراد غيرها من الفاظ الكتابات قد يقع به الرجعي من كل كايه كان فيضاد كذا الطلاق لكن جعلها فى الجرد ادخله بالاولى تحت اللفاظ الثلاثة الواقع بها الرجعي لان علة وقوع الرجعي بها وجود الطلاق مقتضى انضمامها ذكرفها الطلاق يقع بها الرجعي بالاولى (قوله نحو انبارى من طلاقك) أى يقع به الرجعي اذا نوى لكن فى الجوهرة وقال انبارى من نكاحك وقع الطلاق اذا نواه وان قال انبارى من طلاقك لا يقع شى لان البراءة من الشى تركله اه وذكر فى البرازيه اختلاف الصحيح فى برت من طلاقك وجرم فى النكاحية يصح عدم الوقوع به لكن قال فى الفتوى فى الخلاصة اختلف فى برت من طلاقك والوجه عندى أن يقع بانثان حقيقة تبرئته منه تستلزم جرمه عن الاتباع وهو بالنيونة بانتفاء العدة والثلاث أو عدم الايقاع واصلا وبذلك صار كايه فاذا اراد الاول وقع وصرف الى احدى البنوتين وهى التى دون الثلاث اه قلت مقتضى هذا وقوع واحدة بائنة لان الوقوع ليس بلفظ الصريح بل بلفظ برت تأمل (قوله وخلصت سبيل طلاقك) وكذا اخلصت طلاقك أو تركت طلاقك ان نوى وقع والا فلا خاتبة (قوله بالتنفيف) أى تخفيف اللام انما بالتشديد فهو صريح يقع به بلائيه كما مر فى باب (قوله وانت اطلق من امرأة فلان) فان كان جوابا لقولها ان فلا تطلق امرأه وقع ولا يدين لان دلاله الحال قائمة مقام النية حتى لو لم تكن قائمة لم يقع بالنية نهر فى باب الصريح عن الخلاصة فليس من الصريح واللام يتوقف على النية وعاله فى الفتى بأن أفضل التفضل ليس صريحاً فانهم (قوله وهى مطلقة) أى والحال ان امرأته فلان مطلقة والا فلا يقع وهذا التيد ذكره فى الجبر لكن فى الفتى فى أول باب

ويقع بالآخرين وان لم ينزلان مع الدلالة لا يصدق قضاء فى نفي النية لانها اقوى لكونها ظاهرة والنية باطنة ولذا يتقبل مبتدع على الدلالة لاصلى النية لانقسام على اقراره بها محادية ثم فى كل موضع تستمر النية فلو السؤال هل يقع يقول نعم ان نويت ولو بكم يقع يقول واحدة ولا يتعزز لا شرط النية برازيه ليحفظ (وتقع رجعية) بقوله اعتدى واستبرئى رحك وانت واحدة وان نوى اكثر ولا عبرة بل صواب واحدة فى الاصح (د) يقع (باقية) أى باقى السائط الكتابات المذكورة فلا يراد وقوع الرجعي بعض الكتابات أيضا نحو انبارى من طلاقك وخلصت سبيل طلاقك وانت مطلقة بالتنفيف وانت اطلق من امرأته فلان وهى مطلقة

فما تثنان أو بكل منها حصاً أو بالثلاثة طلاقاً وحيداً لا غراً وبالثانية طلاقاً وبالثالثة حصاً لا غراً وبالآخرين
 حصاً لا غراً وبالاولى طلاقاً وبالثانية والثالثة حصاً وفي هذه السنة تقع واحدة والرابعة والعشرون ان لا يثنى
 بكل منها شيئاً فلا يقع شيء والا صل انه اذا نوى الطلاق بواحدة ثبتت هذا كذا الطلاق فاذا نوى بما بعدها
 الحين صدق ظهور الامر بالاعتداد بالحيض عقب الطلاق ولا يصدق في عدم نية شيء بما بعدها واذالم
 نوى الطلاق ثبت في صحيح وكذا كل ما قبل النوى بها نية الحين واحدة غير مسبوقة بواحدة نوى بها الطلاق
 يقع بها الطلاق وتثبت حالة المذاكره فيجوز في الحكم المذكور بخلاف ما اذا كانت مسبوقة بواحدة
 اريد بها الطلاق حيث لا تقع بها الثانية كذا في التبرع عن التبرع ح قلت وتبين هذا الاصل في بعض الصور
 المارة فلما زادت التوضيح فاذا نوى بالاولى حصلاً لا غراً وقع الثلاث لانه لما نوى بالاولى الحين وقعت طلاقاً لانهما
 غير مسبوقة بالتابع ولما نوى بالثانية والثالثة الحين أيضاً صحت نيته لوقوع الاولى قبلهما واذ نوى بالاولى
 طلاقاً وبالثالثة حصلاً لا غراً يقع تثنان لان نيته الحين بالثانية حصية لسبقها بالتابع والاولى نوى بالثالثة
 شيئاً وقع بها أخرى لثبوت المذاكره بوقوع الاولى واذ نوى بالكل حياً تقع واحدة وهي الاولى لعدم سبقها
 بالتابع وحيث ثبت بالثانية والثالثة الحين لسبق الطلاق بواحدة قبلهما وعلى هذا القياس (قوله)
 فواحدة ديانة) لاحتقال قصده التاكيد كانت طلاقاً طلق فغ (قوله وثلاث قضاء) لانه يكون ناوياً
 بكل لفظ ثلاث فطلقت وهو مما لا يتجزى فيستكمل فيقع الثلاث بجر عن المحيط قال في التبرع والتاكيد خلاف
 الظاهر وعلت أن المرأة كالقاضي لا يحل لها أن تتكلم اذا علمت منه ما ظهره خلاف مذهب اه وفي الجهر
 عن المحيط لو قال عنت فطلقت تعذبها ثلاث حين يصدق لانه محتمل والظاهر لا يكذب اه قلت ومثله
 في كافي الحاكم الشهيد (قوله فان نوى واحدة) أي بان نوى بأعتمد في الصور الثلاث الامر بالعدّة
 بالحيض دون الطلاق فيصدّق لظهور الامر فيه عقب الطلاق كما مر (قوله وتقع) وتكونان رجعتين لان
 اعتدى لا يقع به البائن كما عالت (قوله في الواحش) وكذا في صورة عدم العطف أسلاً لانه في الصورتين
 يكون امر استأشراً ولا ما سبده وهو في حال هذا كذا الطلاق فيصير على الطلاق بجر عن المحيط (قوله)
 قبل واحدة) بجرم به في المحيط على انه المذهب مع علل ان الفاء لو سلب أي فتصدق على الامر على الاعتداد
 بالحيض (قوله وقبل تثنان) متى عليه في اثباته ووجهه حل الامر على الطلاق لهذا كذا قلت والاول
 أوجه تأمل (قوله طلقها واحدة الخ) عبارة الأخيرة وغيرها طلقها رجعية ثم قال في العدة جعلت هذه
 الطلقة بانية أو ثلاثاً صاع عند أبي حنيفة وهي أصح من عبارة المصنف وظهر وقيد بقوله في العدة لانه
 بعد هاتين المراتم أجنبية فلا يكتفه جعل طلقها ثلاثاً أو بانية لا يقيد الشارح بقوله بعد الدخول لانه لو قبله
 لا يمكن جعلها ثلاثاً لكونها بانيات قبل الجعل لا إلى عدة ويقول قبل الرجعة لانه بعد هاتين المراتم
 جعلها بانية أو ثلاثاً واذ جعلها بانية في العدة فالعدة من يوم ايقاع الرجعي كما ذكر في البرازية أي لامن
 يوم الجعل وقسمنا في أول باب الصريح على الدائم ان معنى جعل الواحدة ثلاثاً انه أحق بها بالتثنية لانه
 جعل الواحدة ثلاثاً (تنبه) ذكر الطلاق بلا عدد فقيل له بعد ما سكت ككم فقال ثلاثاً وثم ثلاث
 عنده ما خلا فالحمد ولو لم يسل وقال بعد ما سكت ثلاثاً ان كان سكوتاً لقطع النفس تطلق ثلاثاً لانه مضطر
 فلا يعد ما تلاه والا فواحدة كما في البرازية وفي الجوهرة قال أنت طالق فقبله بعد ما سكت ككم فقال ثلاث فصدته
 ثلاث وفي الثانية ويحتمل ان هذا قول أبي حنيفة فان عنده اذا طلق واحدة ثم قال جعلها ثلاثاً تنصير ثلاثاً اه
 ومن هنا بجم حكم ما لو قيل المطلق قل بالثلاث فقال بالثلاث انه يقع بالاولى لان الجعل فيه أظهر وفي البرازية
 قال لها أنت طالق واحدة فقلت هرا فقال هرا فقلت ما نوى والا فلا نية اه وهرا بالنسبة ألف ولا
 يخالف هذا ما فهمناه لانهم لم يأمره ان يجعله ألفاً وانما تفرقت تعرباً بخلافه وفيما نحن فيه أمر بان يصير
 ثلاثاً فأجاب والجواب بتعين مافي السؤال كذا شيخنا حفيظ بن شاذان السعدي قلت والذي يظهر أن قوله اه
 قل بالثلاث أمر بالحق العد بآول كلامه فلا يلحق كالموت كما بعد مسكونه بلا طلب ثم لو قال لها أنت طالق
 فقلت طلقني بالثلاث فقال بالثلاث فانه لا شيء في سكوتيه جعلاً وان شاء لانه جواب للطلب وانه أعلم
 (قوله فهو كآل) أي نفي ثلاث في الاول وتثنان في الثاني كما في الخامسة والبرازية وعليه فيكون قد أطلق

وزاد لو نوى بالكل واحدة فواحدة
 ديانة وثلاث قضاء لو قال أنت
 طالق اعتدى أو عطفه بالواو
 أو إضافه فان نوى واحدة فواحدة
 أو تثنان وقتنا ولم يوفق الواو
 تثنان وفي القضاء قبل واحدة
 وقبل تثنان طلقها واحدة بعد
 الدخول (لعلها ثلاثاً صاع كآل)
 صاعها رجعية قبل الرجعة
 (بانية) أو ثلاثاً صاع كذا لو قال
 في العدة أزمت امرأتي ثلاث
 فطلقت تلك الطلقة أو أزمتها
 بثلث فقبل تلك الطلقة فهو كآل

ملحق
الصرح بملحق الصريح والباطن

بالعلقة الاولى طعنت في الاول وعلقت في الثاني **(قوله حكمازم)** أي قيل طلاق غير المدخول بها ح وقوله فقد كشأه به الى البعث السابق هنالئذ مع صاحب البحر في مسألة التماثلين وقد عرفت ما فيه **(قوله الصريح بملحق الصريح)** كالمال لها البتة طلاق ثم قال أنت طالق أو طلقها على مال وقع الثاني يمر فلا فرق في الصريح الثاني بين كون الواقع به رجسيا أو بائنا **(قوله وملحق البائن)** كالمال لها البتة بائن أو طلقها على مال ثم قال أنت طالق أو هذه طالق يمر من البرائة ثم قال وأدخل الصريح البائن كان بائنا لأن المشوئة السابقة عليه تمت الرجعة كافي الخلاصة وقال أيضا تبين الصريح الاصح البائن بكونه شاملا به وأشار الى الابد احتراز عاذا قال كل امرأة طالق فانه لا يقع على المتهمة المتوسد كره الشراح في قوله ويستثنى ما في البرائة الخ وبأق الكلام فيه **(قوله بشرط العدة)** هذا الشرط لا بد منه في جميع صور البائن فالاول تأخير عنها اه ح **(قوله الصريح ما لا يحتاج الى نية)** من هنالك قوله على المشهور كان الواجب ذكره قبل قوله والباطن بملحق الصريح لأن هذا كله من متعلقات الجلة الاولى أي قوله الصريح بملحق الصريح والباطن ولأن المراد بالصرح في الجلة الثانية خصوص الرجعي كآخرة فربما يستلزم أن المراد بالصرح هنا حقيقة لا نوع خاص منه وهو ما وقع به الرجعي فقط بل الاعم وأما الكتابات الرواجع كاعتدى واسترى رجلا وأنت واحدة وما ملحق بها فانها وإن كانت تلحق البائن في ظاهر الرواية بشرط النية فكذلك ما وقع به الرجعي كانت في معنى الصريح كافي البائع أي فهي ملقحة بالصرح في حكم البائن البائن فإداه في الضرورة في المنع من هذه الالتفات بالإحصار فان معنى قوله أنت واحدة أنت طالق طائفة واحدة فبصرف الحكم للصرح لكن لا بد من النية لثبت هذا المضر اه فأقادوجه كونها في حكم الصريح وهو كونه مضرًا فيها وإن الإيقاع انما هو به لا بما فيها لكن ثبوته مضرًا يوجب على النية وبه ثبوته بالنية لا يحتاج الى نية قال ح ولابد أنت على حرام على المتيقن من عدم وقوعه على النية مع أنه لا يلحق البائن ولا يلحقه البائن لكونه بائنا إن عدم وقوعه على النية أمر عرض لا يجب أصل وضعه اه **(قوله بائنا)** كان الواقع به أو رجسيا يؤيده ما تقدمنا في أول فصل الصريح عن البدائع من أن الصريح نوعان صريح رجسي وصرح بائن وسبب فيه دخل فيه الطلاق الرجعي والطلاق على مال وكذا ما مر قبل فصل الطلاق غير المدخول بها من إلتفات الصريح الواقع بها البائن مثل أنت طالق بائن أو البتة أو ألغى الطلاق أو طلاق الشطن أو طلقه ما وليه أو عرضة الخ فهذا كله صريح لا يوقف على النية ويقع على البائن وملحق الصريح والباطن قال في الخلاصة والصرح بملحق البائن وإن يصح رجسها هو في التصوري تبرح المسعودي الراسع المحقق أي منصور والسبب في الاختلاف بملحق الصريح الطلاق إذا كانت في العدة والكتابة أيضا تلحقها إذا كانت في حكم الصريح كاعتدى الخ ثم قال والكتابات والبوائن لا تلحقها أي لا تلحقها وإن كان الطلاق رجسها بملحقها الكتابات لأن ملك النكاح يار قار في عقد الفرائد وهذا يؤيد في الفتح ومعنى العطف قول منصور والبوائن ما وقع من البوائن لا بلطف الكتابة فانه يلغى ذكر البائن كأجلقوا عليه اه وتلقه في التهرؤات وأقول والعوالب ان الواو في البوائن زائدة من التاسع وأن مراد المنصوري الكتابات البوائن المقابلة لكتابات الرجعية التي ذكرها قبله للمعلته من أن البوائن بقية لفظ الكتابة من الصريح الذي يلحق البائن والاصرامنافي الكلام الفتح لا يؤيده قدبر **(قوله نية الخ)** أي إذا عرفت أنه قوله الصريح بملحق الصريح والباطن المراد بالصرح فيه ما ذكره أن منه الطلاق الثلاث فلحقها ما يلحق الصريح والباطن فإذا أبان أمره ثم طلقه ثلاثا في العدة وقع وهي واقعة حلب قال في فتح القدير ألحق انه بملحقها ما لمحت أن الصريح وإن كان بائنا يلحق البائن من أن المراد بالبائن الذي لا يلحق هو ما كان كافيًا اه وتعمه تلغزه اب الشخصية في عقد الفرائد وكذا أصحاب البحر والتهرؤات والمقدسي والسريلاني وغيرهم وهو صريح ما نقلناه فاضاع الخلاصة وبه صاحب الدرر والفرد كان ذكره قريًا خلافا لمن رجح عدم وقوع الثلاث فانه خلاف المشهور كافيًا **(قوله وكذا الطلاق على مال)** أي أنه أيضا من الصريح وإن كان الواقع به بائنا **(قوله والباطن)** بالنسبة معروفة على قوله الرجعي **(قوله ولا يلزم المال)** أي إذا أبانها ثم طلقها في العدة على مال وقع الثاني أيضا ولا يلزم المال لأن إصطلاحه تصحيح الخلاص المنزلة ما حصل كافي البحر

ولو قال انطلقك فهي بائن
أو ثلاث ثم طلقها يقع رجسها لأن
الوصف لا يسبق الموصوف
كآخرة قد ذكر الصريح بملحق
الصرح و) يلحق (البائن) بشرط
العدة (والباطن بملحق الصريح)
الصرح ما لا يحتاج الى نية بائنا كان
الواقع به أو رجسها ففتح الطلاق
الثلاث فليحقها وكذا الطلاق
على مال بملحق الرجعي ويجب
المال والبائن يقع ولا يلزم المال كافي
انخلاصة فالمعتبر فيه الفظ لا المعنى

عن البرازية أى بخلاف ما قبله فإنه اذا قلنا بها رجعا وقف الخلاص على انتفاء العدة فإذا اطلقها بعده مجال
في العدة تزم المال لانها بائنت منه في الحال قال في البحر ثم اعلم أن المال وإن لم يسلم أى في مسألتنا فلا بد
في الوقوع من قبوله لأن قوله أنت طالق على ألف تعلق بطلانها بالتبطل فلا يقع بلا وجود الشرط كما في البرازية
فأعتبر فيه أى في الصريح هنا اللفظ أى كونه من ألفاظ الصريح وإن كان معناه أى الواقع به البائن والمراد
باللفظ ما يثبت المعنى كما في الكتابات الرجعية كما مر (قوله على المشهور) رد على ما ذكره بعضهم في واقعة حاب
المذكورة أنهما من أنه لا يقع الثلاث لأنه بائن في المعنى والبائن لا يعلق البائن واعتبار المعنى أولى من اعتبار اللفظ
وجعله الأصح الفتى به فأداه المصنف قلت وفي الحاشي الأهدى عزنا إلى الاسرار لمع البرين قال لها أنت بائن
ثم قال في العدة أنت طالق ثلاثا لا يقع الثلاث عند أى حصة تكون الثلاث بينونة غلظة في المعنى وعندهما يقع
لكونهما في اللفظ صريحا والأصح قوله لأن الاعتبار للمعنى دون اللفظ ثم عز إلى شرح العيون مثله ثم عز إلى كتاب
آخر قال محمد لا يقع الثلاث والفتوى على قوله ثم قال وفي فصول الاستروشي مثله اه وقد نكحل رد المصنف في
المنز وقوله عنه في الشرع ثلاثا وأقره وقد تقرر أن الزاهدي ينقل الروايات الضعيفة فلا يتابع فيها بقوله وقد
وجد النقل عن الخلاصة والبرازية وغيرهما بما يخالفه كما قدمناه وقد استدل في الدرر والبعوض على خلافه
أيضا كما ذكره قريبا ويكتفى بقوله ما ذكره في فتح القدر وبأنه عليه من بعده كما قدمناه فخذ اعنده الشارح وجهه
المشهور ومما يدل عليه قطعا أنه لو طلقها ثم خلعها ثم قال في عدة الخلع أنت طالق فهذا صريح لفتقها بآئن
وهو واقع قطعا فقد استدلو على حقوق الصريح البائن بقوله تعالى فلا جناح عليكم فيها العتد ثم بعني الخلع
ثم قل تعالى فان طلقها فلا تحل لهن من بعد الخ والفاء لتعقيب قال في الفتح فهو نص على وقوع الثالثة بعد
الخلع اه ومثله في الدرر عن التلويح وفي حواشي الخبير الرئي قال في ستمل الاحكام والبائن لا يعلق البائن
بمعنى البائن التلويح أما البائن المعنوي يعلق التلويح مثل الثلاث من المبسوط اه (قوله لا يعلق البائن
البائن) المراد بالبائن الذي لا يعلق هو ما كان بلفظ الكتابة لأنه هو الذي ليس ظاهرا في انشاء السلاق كذا في
الفتح وقد مر في الذي لا يعلق اشارة إلى أن البائن الموقع أولا أهم من كونه بلفظ الكتابة أو بلفظ الصريح المقيد
للبينة كاطلاق على مال وحيتن يكون المراد بالصريح في الجلة الثانية أعني قولاهم والبائن يعلق الصريح
لأن البائن هو الصريح الرجعي فقط دون الصريح البائن وبه ظهر أن ما نقله الشارح أولا عن الفتح من أن الصريح
مالا يحتاج إلى بنة ما استكان الواقعة به أو رجعا خاص بالصريح في الجلة الاولى أعني قولهم الصريح يعلق
الصريح والبائن كأدله عليه كلام الفتح الذي ذكرناه هنا وبطل عده أيضا أمور منها ما أطلقوا عليه من تعليلهم
عدم حقوق البائن البائن بإمكان جعله الثاني شرعا من الاول ولا يخفى أن ذلك شامل لما إذا كان البائن الاول
بلفظ الكتابة أو بلفظ الصريح ومنها ما في الكافي للجامع الشهيد الذي هو جمع كلام محمد في كنهه ظاهرة الرواية
حيث قال واذا اطلقها فطهنة بآئنته ثم قال لها في عتتها أنت على سرام وأخلة أو برية أو بران أو بنة أو شبه ذلك
وهو يرديه الطلاق لا يقع عليها لأنه صادف في قوله على سرام وهي بآئنته اه إلى أنه يمكن جعل الثاني
شرعا من الاول ومظاهر فطهنة طهنة بآئنته ان المراد به الصريح البائن بقرينة مقابلته باللفظ الكتابة كما نقل
ومنها قول الزبلي أما كون البائن الصريح فظاهر لأن التقيد بالحكمي باق من كل وجه لبقاء الاستتاع
اه فهذا صريح في أن المراد بالصريح في الجلة الثانية هو الصريح الرجعي اذ لا يخفى أن بقة التقيد النكاح
من كل وجه وبقاء الاستتاع لا يكون بعد الصريح البائن ومنها ما قدمناه من قول المنصوري وإن كان
الطلاق رجعا بطهنة الكتابات لأن ملك النكاح باق فتبيده بالرجعي دليل على أن الصريح البائن لا يعلقه
الكتابات وكذا تعليله دليل على ذلك ومنها ما في التاتارية قبل الفصل السادس ولو طلقها على مال وأخلعها
بعد الطلاق الرجعي يصح ولو طلقها مجال ثم خلعها في العدة لا يصح اه فافترق بين الرجعي والصريح
البائن وهو الطلاق على مال حيث جعل الخلع واقعا بعد الاول لا بعد الثاني فهذا صريح في ما قلناه أيضا من أن
المراد بالصريح هنا الرجعي فقط وبالبائن الاول ما يثبت البائن الصريح ومنها فرعان ذكرهما في البحر الاول
ما في الفتنة عن الاوزجندی فلفظها على ألف فقلت ثم قال في عتتها أنت بائن لا يقع اه والثاني ما في الخلاصة
من الجلس السادس من الخلع ولو طلقها مجال ثم خلعها في العدة لم يصح اه فهذا أيضا صريح فيما قلناه وبه سقط

على المشهور (لا) يعلق البائن
(البائن)

ما في الجرح وشعه في الثهر من استسكاله الفرع بناعلي ففهمه أن المراد بالصرح ما يشمل الصريح البائن قال
وقد جعلوا الطلاق على مال من قبيل الصريح وقالوا ان البائن يعلق الصريح بنينقي الوقوع في الفرع الاول
وصحة الخلع في الفرع الثاني ثم قال في الصرول لا يخص الابن كون المراد به عدم الخلع لعدم لزوم المال والذليل
عليه أن صاحب الخلاصة صرح في عكسه وهو ما اذا اطلقها بمال بعد الخلع أنه يقع ولا يجب المال ولا فرق
بينهما كالا يعني اه اقول وهذا محجب من مثله أما أولا فلا نال المراد بالصرح في الجمله الثانية هو الرجعي فقط
بمختلف الصريح في الجمله الاولى كأدله عليه ما ذكرناه من تعليلاتهم وفروعه وم عليه فلا شك في الفرع
أصلها بل هادلان على ما قلناه واما ثانيا فلا نال ما ذكره من التخصيص بعد جمل بل التخصيص ما قلناه واما ثالثا فلا نال
دعواه عدم الفرق بين هذا الفرع وعكسه كالا يعني في غاية الخفاء للفرق الواضح بينهما لانه اذا اطلقها بمال بعد
الخلع انما لا يجب المال لان اعطاء المال لتخصيص الخلاص المتبرع وانه حاصل كما قدمنا يانه اما اذا اطلقها على مال
قبل الخلع فلا وجه له سقوط المال لان الطلاق بدونه لا يحصل به الخلاص المتبرع بل يتوقف الى انقضاء العدة وقد
حصل بالمال ما هو المطلوب ولا يطل بالخلع العارض بعده بعد تحقق المطلوب بل يطل الخلع نفسه لانه
الخلاص المتبرع حاصل قبله فلا يبعد هذا ما نهو في فقره هذا المقام الذي زلت فيه اقدم الافهام فافهم فافهم
فانه من جملة ما اخص به هذا الكتاب * بعون الملك الوهاب * ثم رأيت في الحواشي العنقودية على صدر
الشريعة ما نصه أو يشافو لهم البائن الغير الصريح يعلق الصريح يعني أن لا يكون على الطلاق لانه لا يعلق
الصرح البائن لاحتمال الخبرية عن الاول كالا يعني أن لا يذهب الفرق بين البائن وبين فلا يصح ان يبرأ أحدهما
عن الآخر اه وهذا من ما فوهمه بحمد الله تعالى من أن المراد بالصرح في الجمله الثانية الصريح الرجعي
قط وقوله الآن يذهب الفرق الخ قد علمت مما ترونه أما أولا عدم الفرق فانه لا شبهة فيه لدى فهم والله سبحانه أعلم
(قوله اذا أمكن الخ) فقد في عدم حلق البائن البائن ومختره ما أفاده بقوله بخلاف أنتك باخرى الخ قال
في الصرود يعني أنه اذا أبانها تم قال لها أنت بائن ناوليا طقة ثمانية أن تقع الثانية نيته لانه نيته لا يصلح خبرا فهو
كالو قال أنتك باخرى الآن يقال ان الوقوع انما هو بلفظ صالح وهو اخرى بخلاف مجرد الثانية اه وفيه
أن اللفظ الثاني صالح ولو أبدا صلح جميعه لكن أظهر ط اقول ويدفع البحث من أصله تغييرهم بالامكان
وبانه لا حاجة الى جعله انشاء متى أمكن جعله خبرا عن الاول لانه صادق بقوله أنت بائن على أن البائن لا يقع
الابتنية فقولهم البائن لا يعلق البائن لا شك أن المراد به البائن المتوى اذ غير المتوى لا يقع به في أصلا
ولو يشترطوا أن يشوبه الطلاق الاول فعمل أن قولهم اذا أمكن الخ احتراز عما اذا لم يمكن جعله خبرا كافي
أنتك باخرى لعماد انوى به طاعا آخر قد تر وأما اعتدى اعتدى فانه ملحق بالصرح كما تقدم فلا شاف
ما هنا حيث أوقعوا به مكررا تأمل (قوله كانت بائن) كذا في بعض النسخ مكررا وفي بعضها كانت
بائن بدون تكرار وهو الاصول لان المقصود التسهيل لا إشعاع البائن على المبانة ولانه كما قال ط ليس
المراد الاخبار النوى بل الاخبار عما صدر أو لا ولا بهم أن يلزم كونه في مجلس واحد وهو غير لازم اه
(قوله أو أنتك بطلقة) عطف على بائن الثانية أي أنت بائن أنتك بطلقة اه ح وشاربه الى أنه
لا يشترط ايجاد اللغتين فحمل ما اذا كان الاول بلفظ الكتابة الثانية أو الخلع أو الطلاق الصريح
اذا كان على مال أو موصوفا بما يعني عن البيهوتة كما علم مما تقدمناه بعد كون الثاني بلفظ الكتابة الثانية
كان الخلع ونحوه مما يتوقف على النية ولو باعتبار الاصل كانت حرام بخلاف الكتابات الرجعية فانها في حكم
الصريح فعلق البائن كالمز (قوله فلا يقع) أي وان نوى لما في الصرع الحامى ولا يقع بكتابات الطلاق
نوى وان نوى اه ط (قوله لانه اخبار) أي يجعل اخبار لانه أمكن ذلك (قوله بخلاف أنتك باخرى)
أي لو أبانها أو لأم قال في العدة أنتك باخرى وقيل لان لفظ اخرى مناف لا مكان الاخبار بالثاني عن الاول
(قوله أو أنت طالت بائن) لان وقوعه بأنت طالت وهو صريح ويلغو قوله بائن لعدم الحاجة اليه لان الصريح
بعد البائن بائن كذا في شرح المنار صاحب الصر وهو اشارة الى ما ذكره في الصرع الذخيرة من الفرق
بين هذا وبين قوله لعمارة أنتك بطلقة وهو أنه اذا انشأ بائنا في قوله طالت أو يقع ولو انشأ أنتك في قوله
بطلقة وهو غير مفيد اه قلت لكن يشكل عليه ما تقدمناه في باب طلاق غير الدخول به من ان

اذا أمكن جعله اخبارا عن الاول
كانت بائن بائن أو أنتك بطلقة
فلا يقع لانه اخبار فلا ضرورة
في جعله انشاء بخلاف أنتك
باخرى أو أنت طالت بائن

الطلاق حتى قيل بعد ما وصف أو وصف أو وقع بالقصد حتى لو قال أنت طالق وماتت قبل قوله ثلاثاً أو باثن
لم يقع فهذا يتأني ما أطلقوا عليه من الفناء الوصف هنا لأن يجب أن اعتبار النوع به خلا بصم لسبق
البنونة قبله ولو وقع البائن بالصرح هنا وان لم يوصف معين الفاء الوصف كما عطلت أفعال في أشكال آخر
مذكور مع جوابه في البحر (قوله أو قال نويت) أي بالبائن الثاني البنونة الكبرى أي الحرمة الغلظة
وهي التي لا حل بعد هذا لا ينكح زوج آخر وهذا هو المعتمد في البحر وقيل لا يقع لأن التعليل مفسدة للبنونة
فإذا قلت أنت في أم لا البنونة تكونها صالحة لفت في الثبات وصف التعليل محط وهذا صريح في الفاء
البنونة ومنه ما قد مضى من أفعال الحماوى لا تصح في بنونة أخرى خلا لما يحسنه في البحر كما قال في الدرر
أقول وهذا يدل قطعاً على أنه إذا أباها ثم قال في العدة أنت طالق ثلاثاً لا يقع الثلاث لأن الحرمة الغلظة
إذا ثبتت بمجرد النية بلا ذكر الثلاث لعدم شوبها في الحمل فلا تنبت إذا صرح بالثلاث أولى وقامه فيه
وغوى العقوبة (قوله تعذراخ) علة لقوله بخلاف الخ (قوله ولذا) أي تعذر حله على الأخبار
(قوله إذا كان البائن معطفاً الخ) يشمل ما إذا كان من زوجته ثم أباها قبل منى أربعة أشهر ثم مضت
قبل أن يترجها أو في العدة فإنه يقع خلافه بغير (قوله قبل إيجاد المجر) سذكرنا شرحه فمحمز
فلا قل من نية (قوله لأنه لا يصلح أخباراً) أي لأن التعليل قبل فلا يصح أخباراً عنه وكذا الأضافة
وأعاد التعليل وإن علم من قوله سابقاً ولما وقع المعلق أطول الفصل فافهم (قوله وشبهه المضاف) الأولى
ومثال المضاف لأن المسألة في الحكم نيت من قوله سابقاً ومضافاً ط (قوله وفي البحر الخ) مراده بهذا
التعليل الاستدلال على قوله نوايح (قوله فنفترق لنية) أي والذاكرة (قوله ولو قال ان دخلت)
بيان لما إذا كانا معنيين في البحر (قوله ثم دخلت وباتت) أشار به العطف بتم إلى أنه لا بد من كون
التعليل السابق وجود شرط الأول لأنه لو دخلت وبات ثم قال ان كنت زيدا فكلمته لا يقع لأن الأول لما
وجد شرطه قبل تعليل الثاني صار مخبراً والمعلق لا يعلق إلا إذا كان تعليل قبل إيجاد المجر كما علم من كلام
المتن لأن قوله ثانياً فأتت بآتي صادق بنبوت البنونة ولا فيصيح كون الثاني خبراً عن الأول ومضطاً قبل
أن كلامه شال. لم يكن التعليل الثاني بعد وجود الشرط السابق بله وكذا سقط قول هذا القائل أن تعذر
جعل أخباراً عن الأول موجود في المعلق والمضاف سواء كان التعديل أو الأضافة قبيل التصريح أو بعده فمبني
عدم الفرق وان انفقت كلهم على اشتراط سكونه قبل إيجاد المجر اهـ إلا يصح أن التعليل بعد إيجاد
المخير يصلح كون المعلق فيه وهو البينة الثانية خبراً عن المضاف السابق أو لا بخلاف ما قبله فالوجه ما قالوه
دون ما قبله قدبر (قوله بركت) فلو عكست أي بأن كنهه أولاً ثم دخلت فالظاهر أن الحكم كذا
لوجود أنه لا نكاح لمن شرطه لا يصلح أخباراً عن آخره لم كونها طالقاً عند كل من التعديل اهـ ح
(قوله وفي البرازية الخ) ففرق بينه وبين ما في الأخيرة أي لفظ البائن لفظ المرام في أفعاله ثم يقع ما عاين
من قوله ففعل أحدهما وهذا مؤيد لما يحسنه المحقق أهـ ط (قوله وكذا الوصل الثاني) أراد الثاني الآخر
للا ترتيب بدليل قوله أحدهما ح (قوله قد بالقلبة) أي بقوله في المتن قبل المخير البائن (قوله لا يصح)
لأنه يمكن جعله خبراً عن الأول المخير كما قلنا (قوله ودبت الخ) أي من قوله لم الصريح بلفظ البائن
وأنت خير بأنه إن عمل بقطع الطلاق في هاتين العورتين لعدم تناول لفظ المرأة هذه البائن حتى لو لم يذكر
لفظ المرأة وقع قال في التروفي المصوري شرح المسعودي الختامة يعطيه صريح الملاق إذا كانت في العدة
اهـ ح وحاصله أن عدم الوقوع في نكاحها يثبت امرأته من كل وجه بل نسي تحمله ومباينته وإن كان
أثر النكاح وهو العدة ثانياً حتى طلقها الصريح إذا أضافه إليها غضاب وأشارته تركه أو نواهاها بالطلاق
كما صرح به في كافي الحاكم وشبهه في الأخيرة حيث قال كل امرأة أتت لا تدخل المأنة بالنكاح ولا إلاه إلا أن
يعينها أي فعدم عدم النية صارت في حكم الأجنبية فلا تسمى امرأته ولذا قال في حاشي الرهاضي قال لا امرأته
أنت طالق واحدة ثم قال ان كنت امرأة أتت فأت طالق ثلاثاً كان الطلاق الأول لا يتألف الثاني وإن كان
رجعاً يقع الثاني اهـ لكن يشك على هذا ما في تعليل البحر عن المحط لو حلف لا تفرج امرأة من هذه

مطلب
الختامة والمباينة ليست امرأته من
كل وجه

المرافقة لها وانقضت عدتها وتزويجها بحيث وكذا القول ان قبلت امرأ في عهدي حرقت قبلها بعد النيونة لان الاضافة للتعريف لا للتقييد اه أي لعين ذات الخواص عليها لا بقيد كونها امرأة فإذا كان لفظ المرأته شاملا لسايد النيونة وانقضت العدة في حال بقاء العدة كما في مسائلنا الاولى وقد يجب بان المنعبر في المعلق حالة التعلق لا حالة وجود الشرط وهي في حالة التعلق كانت امرأة من كل وجه ولذا وقع البائن المعلق قبل وجود البائن المنجز كما مر وسند ذكر تحقيق المسألة ان شاء الله تعالى في التعلق عند قوله وزوال المثل لا لجل العين (قوله وضبط الكل) بضم الباء وكسر هاء والمراد بالكل مرور العلق والمستثنى منها ط (قوله ما قبل) البت الاول والوالد شيخ الاسلام عبد الرحمن الشارح النظم الوهابي كما في المنع واليبس الذي لصاحب النبرج (قوله كلاجر) أي أجر كلام وقوع الصريح والبائن بعد الصريح والبائن ح ولا يعني ما في قوله كلام الانهزام نهر قلت وفي كثير من نسخ الشرح لحوايدل كلا ولا يستقيم معه الوزن (قوله لا بئنا) عطف على كلام ومع يكون العين الوزن يعني بعد كما في قوله تعالى مع الصبر يسرا فثبت لقوله لا بئنا لا يعني بئنا كما بنا بعد مثله وهذا الصلف كالاستثناء العنفي كما أنه حال كلاجر الانبئنا بعده وقوله الا اذا علقته من قبله استثناء من العطف الذي هو بمنزلة الاستثناء العنفي كما أنه حال بئنا بعد بئنا الا اذا علق البائن الواقع بعد المثل قبل المثل فضمير علقته البائن الاول ونحوه قبله للمثل الذي هو البائن الثاني اه ح والتعبير بالمثل شعر بانخراج النيونة الكبرى ولا يعني ما في البت من التعبد والاضمح ما قبل

صريح طلاق المرء يعلق مثله • ويلحق أيضا بئنا كمن قبله

كذا نكحه لا بئنا بعد بئنا • سوى بئنا قد كان علق قبله

(قوله لا بئنا امرأه) استثناء ثامن من قوله كلاجر فانه بعد اخراج البائن بعد البائن منه في البائن بعد الصريح والصريح بعد الصريح والبائن بعد البائن فاستثنى منه باعتبار هذا الاخبار ما في البراز يعني قوله كل امرأته طالق وكما أنه مختلفة فانه صريح طلق بئنا ولم يقع لما قد تناوبا بكل بمعنى في وكل بانضم على الحكاية والواو في قوله وقد خلع للسالم والحق ميني فاعمال معطوف على خلع وبه دعي على النظم لقطعه عن الاضافة ونية معناه وهو ظرف لا طلق أي وألق الصريح بعد انطلع ح (قوله كل فرقة الخ) آداب به أن قوله والصريح يعلق الصريح الخ اغما هو في الطلاق لا النسخ وهذا يورد على الكلمة الاولى بئنا أحدهما عن الاسلام وارتداد أحدهما وعلى الثانية الفرقة كاللعان كما يأتي بيانه (قوله كاسلام) أي اسلام الزوج لو امرأته بمجوسية أبت الاسلام أو اسلام زوجته سر في حايثرت البتادونه كذا يحيط السامح في ذكر في النظم أول كتاب الطلاق اذ أسلم أحد الزوجين لا يقع طلاقه عليه ا كذا هو ظاهر أحدهما مسلماً وذكراً وتزويجاً مسألتين فأسلم أحدهما أو صار ذكراً فهي امرأة حتى تحيض ثلاث حيض فتقع الفرقة بلا طلاق ولا يقع عليها طلاق ثم قال اذا أسلم أحد الزوجين الذمين وتزويجاً بينهما باءاً الاخر فانه يقع عليها طلاق وان كانت هي الآية أي وان كانت مجوسية قال وبه يقتض ما قبل اذا أسلم أحد الزوجين لم يقع عليها طلاق اه قلت وهو رد على ما في البرازية اذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الاخر طلاقه ونسبه الشارح لكن ذكرنا تفسير الرئي أن موضوع ما في البرازية في طلاق أحد الزوجين لا يقع عليه فكان لفظ أسلم محرف عن عسى تأمل ومساءلة الاياه واردة على المصنف لانها نسخ وعلق فيها الطلاق (قوله وردة مع لحاق) أي اذا ارتدت وعلق في دار الحرب فطلق امرأته لا يقع وان عاد مسلمة فطلقها في المدينة وقع والمرتبة اذا سقطت فطلقها زوجها فاعتدت مسلمة قبل الحيض فعدت لا يقع وعندنا يقع ثانية وقيد الباق اذ بدونه يقع لان الحرمة غير متبادلة فانها ترفع بالاسلام فتح ومزجها في باب نكاح الكفار وفي الذخيرة ولواردت المرأة لم تطلق وطلقها في العدة وقع لئلا يعملوا لانها بالارتداد بان وبالمائة يعلقها صريح الطلاق لا التلغ اه ولا يعني أن الفرقة بالردة نسخ ولو بدون لحاق فهي واردة على المصنف (قوله وخيار بلوغ وعق) وكذا الفرقة بحرمة الماهرة كشيل ابن الزوج لانها حرمة مؤبدة لا يفسد الطلاق فأنه كما في النظم أول الطلاق وصريح في موضع آخر بأنه لا يقع في الفرقة باللعان لانه حرمة مؤبدة أيضاً قلت ومثله الفرقة بالزناح وصريح أيضاً بعدم المانع في النسخ بعدم

وضبط الكل ما قبل

كلاجر لا بئنا مع مثله

الا اذا علقته من قبله

الا بئنا امرأه وقد خلع

وألق الصريح بعد بئنا

(كل فرقة هي مسخ من كل وجه)

كاسلام وردة مع لحاق وخيار

بلوغ وعق (لا يقع الطلاق في عدتها)

الكنانة ونسبهم المهر وهو **في الذخيرة** أيضا عدم النكاح في ملكها زوجها وقد طلقة ما قبل أن يتبعه
أو تنفقه لغيره أخرجه عن ملكها وهي في العدة فانه يقع لانه مادام عبد الله لا تنفقه لها ولا تسكن فلا يقع
طلقة عليها بل لا يقع ما إذا باعتها أو أعنته فقع **(قوله مطا)** أي صريحا وكذا ج ح ويشهد ما بعده
(قوله وكل فرقة هي طلاق) **في الفرق** في الأبله واللعان والحب واللعنة وتقدم في باب المهر ثم بيان
الفرق وبيان ما يكون منبعضا وما يكون طلاقا وما يتوقف منها على قضاء القضاء وما لا يتوقف وصرح
في الذخيرة بأن معتدة اللعان بطلان الطلاق وهو خلاف ما تقدم منه أن النكاح مع أن الفرقة باللعان طلاق
لا يقع لكن تعدل بأنها حرة مؤبد بمرج ما قاله لكن مسأ في باب أنها حرة مؤبد ما دام أهلا لللعان
فأذا جازع أهله اللعان أو أحدهما له أن ينكحها وكذا الوأ كذب نفسه حة ولأن ينكحها تأمل
(قوله على نحو ماينا) أي من قوله الصريح يعلق الصريح الخ ج **(قوله انما يعلق الطلاق لمعتدة**
الطلاق الخ) اعترضه في أول طلاق الفتح بأنه غير سائر لان العدة قد تنقض بدون الطلاق والوطى كالعرض
السنخ بخلافه بعد مجزئ والخلوة لأن يجب أن يخلو لمعتدة بالوطى ثم يقتضى أن عدة النسخ لا يقع فيها طلاق
مع أنه منقوض بما إذا أسلم أحدهما وأبى عن الاسلام فانه يقع طلاقا بغيره فصح وما إذا
ارتد أحدهما فانه يقع طلاقا مع أن الفرقة قد تنقض خلافا لا يوصف **في ذريتها** اجاعا اه وهذا
التنقض وارد أيضا على عبارة التمس كافتدائه فالحاصل أن الطلاق يعلق في عدة فرقة عن طلاق أو أبا
اوردة بدون لحاق بدار الحرب وتطمت ذلك بقولي

ويعلق الطلاق فرقة الطلاق • او الايا اوردة بالطلاق

وهو أحسن من قول القديسي **في عدة عن الطلاق يعلق** • اوردة او بالابا بقرق **(قوله اما المعتدة للوطى**
فلا يعلقها) مثله لوطى لها بائنا وخالها عن بعد معنى حديثين من عندها مثلا ووطىها غلما بالحرمه فلم يعا عدة
ثانية وتدخل اخلافا فاحت الثالثة فهي **تمسها وزنها** حجتان ايضا لا كمال الثالثة فوطىها في الحضتين
الاخيرتين لا يقع لانها عدة ووطى لا طلاق افاده في الذخيرة **(قوله رقم)** أي مرضعا إلى كآب آخر
لان عاده ذكر حروف اطلع عليها مرضها إلى اسماء الكتب **(قوله ان نوى طلق)** لعل وجهه
أن قوله تزوجتك امرأ فلا يقع لان يجعل ان يكون على تقدير ان صرح تزويجها منك او تقدير لانها لم تنقضي فاذ نوى
الطلاق تعين الثاني فطلق **(قوله تقع واحدة بلاية)** لان تزويج قرينة فان نوى الثلاث فثلاث برازيرة
وبعضا له ما في شرح الجامع الصغير لقاضي خان ولو قال اذهبي فتزويج وقال لم اؤو الطلاق لا يقع شيء
لان معنا ان امسكت اه لان يفرق بين الواو والفاء وهو بعدها يجر على ان تزويج كآبة مثل اذهبي
فصاح الى النية في أن صار قرينة على ارادة الطلاق باذهي مع أنه مذكور بعده والقرينة لا بد أن تنقذ
كما يعلم مما جرى في اعتدى ثلاثا فالوجه ما في شرح الجامع ولا فرق بين الواو والفاء وبؤيد ما في الذخيرة اذهبي
وتزويج لا يقع الا بالنية وان نوى في واحدة باية وان نوى الثلاث فثلاث **(قوله وانطى)** في البدان
قال محمد قال لها انطى يريد الطلاق يقع لانه بجنى اذهبي تقول العرب افلح بغيره أي ذهب بغيره ويحتمل انطى
جراد يقال انطى الرجل اذا غفر بجراده **(قوله وانت على كآبة)** أي يقع ان نوى والمراد التشبيه
بما هو محرم العين كآبة والنزير والنية فالحكم فيه كالحكم في انت على حرام بخلاف ما لو قال انت على كآبة
فلا يقع وان نوى افاده في الذخيرة أي لان منع فلان ليس محرم العين وجعله كآبة كانت على حرام
مبنى على مذهب المتقدمين من توقف الوقوع على النية **(قوله لانه تشبيه بالسرة)** الاولى في السرة
كانه قال أنت حرام سريرها كسرة الما في جرد وتقدم أن أنت حرام يعلق بالصريح فلا يحتاج إلى نية
فعل **هذا مبنى** على غير المتقيد ط قالت وهو المتعين **(قوله ما لم يقل خذى أي طريق شئت)** أي فان نوى
يقع ثلاث في رواية أحمد عن محمد وقال ابن سلام أخاف أن يقع ثلاث لعاني كلام الناس كأنه يريد أن مراد
الناس بئله اسكن الطرق الاربع والا فالنطق انما يعطى الامر بسلوك أحد هوالاوجه ان تقع واحدة باية
فتح واقع صحتها علم

مطلقا (وكل فرقة هي طلاق يقع)
الطلاق (في عدةها) على نحو
ماينا (فروع) انما يعلق الطلاق
لمعتدة الطلاق اما المعتدة للوطى
فلا يعلقها خلاصة وفي الفتنة
تزوج امرأته من غيره لم يكن طلاق
ثم رقم ان نوى طلقك اذهبي وتزويج
تقع واحدة بلاية اذهبي الى
جهنم يقع ان نوى خلاصة وكذا
اذهي عني وانطى وفطمت النكاح
وأنت على كآبة أو كلم
النزير أو حرام كآبة لانه تشبيه
بالسرة ولا يقع بأربعة طرق
عليك مفتوحة وان نوى ما لم يقل
خذني أي طريق شئت

ج (باب تفويض الطلاق)

أى تفويضه للزوجة أو غيره ما يصح صكاً كان التفويض أو كناية يقال فوض له الأمر أى رده إليه جوى
فالكناية قوله اختارى أو أمرك بكذا والصريح قوله طلق نفسك أبو السعود (قوله بنوعيه) أى
الصريح والكناية ج (قوله وأنواعه) الضمير عائداً إلى ما يوقعه الغير لا للتفويض والابتن يتسم الشيء
إلى نفسه وإلى غيره أبو السعود (قوله تفويض وقول) المراد ما تفويض تلك المطلق كإتيان وذكر
في القبح في فصل المشبهة أن صاحب الهداية جعل مناط الفرق بين التملك والتوكيل مرة بأن المالك يعمل
برأى نفسه بخلاف الوكيل ومرة بأنه عامل لنفسه بخلافه ومرة بأنه يعمل بمشيئة نفسه بخلافه قال
والفرق بين الرأى والمشبهة أن العمل بالرأى عمل مجبراً أصوب بلا اعتبار كونه لنفسه أو غيره والعمل بمشيئته
أى باختياره ابتداء بلا اعتبار مطابقة الأمر ولا اعتبار معنى الأصوية ثم قال بعد ما بحث في الأولين
أن الفرق الثالث أصوب (قوله ورسالته) كان يقول لرجل اذهب إلى فلانة وقل لها أن تزوجك يقول لك
اختارى فهو ناقل لكلام المرسل لا معنى لكلامه بخلاف المالك والوكيل لأنهم قالوا أن الرسول معبر
وسفير هذا ما ظهري (قوله ثلاثة) أى الاستقراء مبدأ المصنف من باب الاختيار ليس بصرح الأخبار
ولم يجعله فصلاً على حدة كما صاحب الهداية لأنه لم يصبه شيء يفصل به عما قبله بخلاف الأخيرين فأكثى فيه
بالباب ثمر وصاحبه أن التفويض أعظم تناسباً لأن لم يصبه شيء يفصل به عما قبله بخلاف الأخيرين فأكثى فيه
للكل منها بفصل لكن لم يترجم به للتحسين لأنه لم يصبه كلام وبه ظهر أن ترجمة المصنف للثاني في الباب
غير مناسبة (قوله قال لها اختارى) أتشار بعد ذكر قولها إلى أنه تملك بتم بالمالك وحده فلورجع
قبل انقضاء المجلس لم يصح وقد اقتصره على التصيير المطلق لأنه لو قال لها اختارى المطلق فقلت اختارت
الطلاق فهي واحدة ترجمة لأنه لما صرح بالطلاق كان الضمير بين الإتيان بالرجعي وتركه ط عن العبر
(قوله أمرك بكذا) لأحاجة إليه ذكر أحكام الأمر بالبدن في فصل مستقل يأتي ط (قوله تفويض
الطلاق) دل على هذا المضاف عقد الباب كإتيان الترح (قوله لأنهما كناية) أى من كتابات التفويض
شربلاية (قوله فلا يعلنان بلاينة) أى قضاء ومداينة في حالة الرضى أما في حالة الغضب أو المداينة
فلا يصدق قضاء في أنه لم ينال الطلاق لأنها كانت من قبيل الجواب كإتيان ولا يصبها التام معه الإبتحاح مستقبل
لأنها كانت تسمى أفاده في القبح والبرغم أعلم أن اشتراط النية إنما هو فيما إذا لم يذكر النفس أو ما يقوم
مقامها في كلامه وإنما ذكر في كلامه ما فقط كإتيان تحريره فتسبه لذلك في لم أر من يبه عليه (قوله
أو طلق نفسك) هذا تفويض بالصريح ولا يحتاج إلى نية والواقع به رجعي وتقع فيه نية الثلاث كما سذكره
المصنف أو العمل المشبهة (قوله في مجلس عليها) أفاد أنه لا اعتبار بمجلسه فلو خرجها ثم قام هو لم يطل
بخلاف قيامها بغير عن البدائع ط (قوله مشافهة) أى في الحاضرة وأخراف في الغائبة ممنوعان
على الحالية من عليها (قوله ما لم يوقته الخ) فلو قال جعلت لها أن تنالني فنهى بها اليوم اعتبر بمجلس عليها
في هذا اليوم فلو مضى اليوم ثم علمت خرج الأمر من يدها وكذا العمل وتوقف التفويض به وهي غائبة
ولم تعلق على انقضاء بطل خيارها فغوى وجر وسبأ في نزع في التوفيت آخر الباب وأنه لا يطل الموقت
بالاعراض (قوله ومعنى الوقت) معطوف على وقته الجزم والبيان بالباقي من تحريف النسخ
أو على لغة كما هو أحد الوجهين يجب بيان معنى قوله تعالى أنه من يتق ويصبر في قراءة فربما يعصم الله بها
أن تنطلق في المجلس وإن طال مدة عدم وقته ومعنى الوقت بأن وقته لم يوقته ولم يمتد فان وقته ومعنى
سقط الخيار وأما جعله مفعولاً والواقع العمل فهو خاصه صناعة ومعنى أما الأول فلا يجله الحال التي عليها
مضارع مثبت لا تقتصر نالوا وأما الثاني فليس ضرورة المعنى مدة لم يوقته في حال معنى الوقت وإذا لم يوقته
كف بمعنى الوقت فافهم نعم في بعض النسخ بمعنى الوقت بالنسبة إلى الجارية المحمودة والمعنى فان وقت
قنته في المجلس بمعنى الوقت (قوله قبل عليها) ليس قد استمرز بابل هو تنبيه على الاختي لم يقابل
بالأولى وهو عادة الشارع في مواضع لا تحصى فافهم (قوله ما لم يوقته الخ) الأولى أن يذكر له عاقلها
يعطفه على قوله ما لم يوقته ولو قال ما لم تفعل ما يدل على الاعراض لكان أن خسر وأوفد لصح عطف قوله أو سكر

أ (باب تفويض الطلاق)

لما ذكر ما يوقعه بنفسه بنوعيه
ذكر ما يوقعه غيره بآذنه وأنواعه
ثلاثة تفويض وقول ورسالته
وأقسام التفويض ثلاثة تخصير
وأمر يدمشنة (قال لها اختارى
أو أمرك بكذا بنوعى) تفويض
(الطلاق) لأنها كناية فلا يعلنان
بلاينة (أو طلق نفسك فلها أن
تنالني فنهى بها اليوم اعتبر بمجلس عليها
في هذا اليوم فلو مضى اليوم ثم علمت خرج الأمر من يدها وكذا العمل وتوقف التفويض به وهي غائبة
ولم تعلق على انقضاء بطل خيارها فغوى وجر وسبأ في نزع في التوفيت آخر الباب وأنه لا يطل الموقت
بالاعراض (قوله ومعنى الوقت) معطوف على وقته الجزم والبيان بالباقي من تحريف النسخ
أو على لغة كما هو أحد الوجهين يجب بيان معنى قوله تعالى أنه من يتق ويصبر في قراءة فربما يعصم الله بها
أن تنطلق في المجلس وإن طال مدة عدم وقته ومعنى الوقت بأن وقته لم يوقته ولم يمتد فان وقته ومعنى
سقط الخيار وأما جعله مفعولاً والواقع العمل فهو خاصه صناعة ومعنى أما الأول فلا يجله الحال التي عليها
مضارع مثبت لا تقتصر نالوا وأما الثاني فليس ضرورة المعنى مدة لم يوقته في حال معنى الوقت وإذا لم يوقته
كف بمعنى الوقت فافهم نعم في بعض النسخ بمعنى الوقت بالنسبة إلى الجارية المحمودة والمعنى فان وقت
قنته في المجلس بمعنى الوقت (قوله قبل عليها) ليس قد استمرز بابل هو تنبيه على الاختي لم يقابل
بالأولى وهو عادة الشارع في مواضع لا تحصى فافهم (قوله ما لم يوقته الخ) الأولى أن يذكر له عاقلها
يعطفه على قوله ما لم يوقته ولو قال ما لم تفعل ما يدل على الاعراض لكان أن خسر وأوفد لصح عطف قوله أو سكر

على حقيقة لانه يقضي على قوله أو تعمل ما قطعته ولا نبتلانه بكل قيام مطلقا قول البعض والاصح كافي العبر
والتره لا يبدل أن يدل على الاعراض وأن الخلاف يظهر فيها لثبوت تعدد الشهود كما يأتي ولو تأخروا
أوجاهه باهليل كآياتي لتكتمها من المبادرة الى اختيارها نفسها فعدم ذلك دليل الاعراض (قوله تبدل
مجلسها حقيقة) أفاد أن القيام يختلف به المجلس حقيقة وهو خلاف ما في ايضاح الاصلاح فانه قال ان المجلس
وان لم يتبدل بمجرد انقسام الأذن الخيارات على به لانه يدل على الاعراض وهذا ظاهر من كلام صاحب الهداية
وفي التبيين المجلس يتبدل تارة حقيقة بالقول الى مكان آخر وتارة حكما بالاختلاف على آخر اه ط قلت وكنت
"شارح جعل القيام على القول فانه يقال فام عن مجله اذا تحول عنه لا بمجرد انقسام عن قعود ما علمت
من أن بطلانه بكل قيام مطلقا خلاف الاصح (قوله عما يدل على الاعراض) قد بيده لانه لو خرج ما نلت
ثوبا أو شتر لا يطل خبرها لان اللبس قد يكون لتدعوه ودا والعطش قد يكون شديد يمنع من التأكل
ودخل في العمل الكلام الاجنبي وهذا في التصريح المطلق أما الموقوف بشهر مشلا فلا يطل بذلك مادام الوقت
باقا كما مر أفاده في الجرويات في تمام الكلام فيما يكون اعتراضا وما لا يكون (قوله فلا يتوقف على قبولها
في المجلس) أراد بالقول الجواب والعصمير يتوقف عالمه على التعلق بالمعقود من قوله فلهما أن تطلق لا على
التعلق بالمصر حرا به من أن هذا التعلق يتم بالملك وحده ولا يتوقف على التعلق للمعقود من قوله فلهما أن تطلق لا على
وهو بعد تمام التعلق كما أوضحه في الفتح والبره عزم أن هذا التعلق لا يتوقف تمامه على التناول
ولا على الجواب في المجلس لان الجواب أي التعلق بعد تمامه وانما المتوقف على الجواب هو جهة التعلق فافهم
(قوله فلم يصح رجوعه) تفرع على كونه ليس في كبريا فان الوكالة غير لازمة فلو كان في كبريا لم يصح عزها
قال في المصنوع جامع الفصولي قد روى في التعلق بالهاهليل هو وكالة عيالك عزها والاصح أنه لا يملك اه لكن
اذا كان عليك لا يلزم منه عدم صحة الرجوع كفي المراج قال لا يتقاضاه بالجهة فانه عليك وصح الرجوع
اه وعلة في الذخيرة بأنه بمعنى العين اذ هو تعلق التعلق بطلانها نفسها واعترض في الفتح بأن هذا يجري
في سائر الوكالات لثبوت معنى اذا تبعت فقد أجرت مع أن الرجوع منها صحيح وانما العلة هي كونه تملك كآية
بالملك وحده بلا قبول وتتمامه في التبر فافهم (قوله حتى لو خرج ما علمت) تفرع ثان على عدم كونه في كبريا
بل هو عليك فان علم الحث وهو قول محمد كونهما ثمانية عنه وهو ممنوع في الفتح عن الزيادة لخاص صاحب المصنف
أي فيكونها صارت مالكة وعلمه فلو وكل رجلا بطلانها بحث كما سبق في الايمان ان شاء الله تعالى
عند ذكر ما يبحث فيه فعل ما موره (قوله واخوانه) الاولى واخيه وهما الاختارى وأمر ليدك واعلم
أما ذكر المصنف هذا الى قوله وجلس الشائمة يذكره اضافي فعل المشقة (قوله فلا يتقدم بالمجلس) أما
في حق ومثلا فلا يسمي اليوم الاوقات فكانه قال في أي وقت شئت فلا يقتصر على المجلس وأما اذا واما
فانه ما روي سواء اعندهما أو ما اعندهما فيستعملان للشرط كما يستعملان للفرق لكن الامر صار يدها
فلا يخرج بالشك ح عن المنع (قوله لما مر) أي من ان ليس في كبريا لو صرح بتوكيله باطلانها
يكون تملك لا في كبريا كافي المصنوع الفصولي (قوله أو قوله لا يجنبى طلق امرأتي) قيد بالطلاق لانه
لو قال امرأتي بذلك يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع على الاصح بجر عن الخلاصة في فصل المشقة
ولو جمع بين الامر باليد والامر بالطلاق فيه تفصيل مذكور هناك (قوله لم يصح رجوعه) زاد الشارح
الفتا لتكون في جواب أما التي زادها قبيل (قوله لانه لو وكل محض) أي بخلاف طلق تنكح لانها
عامة لنفسها فكان تملك لا في كبريا بجر (قوله كان تملك في حقها) لانها عاملة فيه نفسها وقوله
في كبريا في حق شترها لانها عاملة فيه لقهرها والظاهر أنه ليس من عموم الجواز ولا من استعمال المشترك
في معنيته لان حقيقة قوله طلق واحدة وهي الامر بالطلاق وان اختلف الحكم المترتب عليه باختلاف
متعلقة كالقول لا تطلق امرأتي وأمر طلق فانه وكيل وأصيل فافهم (قوله فيصير عليك) فلا يملك
الرجوع لانه فوض الامر الى رأيه والملك هو الذي يصير من مشيئة والوكيل مطلوب منه التسفل شاء
أو لم يشاء ط عن المنع (قوله لا في كبريا) أي وان صرح بالوكالة بجر عن التنازع (قوله لا يرجع
ولا يبرأ) لا يلزم من عدم ذلك الرجوع عدم ذلك الغزل لانه لو قال لا يجنبى امرأتي بذلك ثم قال عزتلك

تبدل مجلسها حقيقة (أو حكما)
بأن تجعل ما قطعته عما يدل
على الاعراض لانه عليك فيوقف
على قبولها في المجلس لا في كبريا
فلم يصح رجوعه حتى لو خرجها
ثم ثبت أن لا يطلقها صلت لم
يصح في الاصح (لا تطلق به)
أي المجلس (اذا زاد) على قوله
طلق نفسك واخوانه (في شئت
أو متى ما شئت أو اذا شئت أو اذا
ما شئت) فلا يتقدم بالمجلس (ولم
يصح رجوعه) لما مر (أو أما في
طلق شترتك أو) قوله لا يجنبى
(طلق امرأتي) لم يصح رجوعه
منه (ولم يقيد بالمجلس) لانه لو وكل
محض وفي طلق نفسك وشترتك
كان تملك في حقها أو كبريا في حق
شترتها بوجهة الاداء علقه بالمشقة
فصير تملك لا في كبريا والفرق
بينهما في خمسة أحكام ففي التملك
لا يرجع ولا يبرأ

وجملته يدها لا يصح عزله مع أنه لم يرجع عن التفويض بالكيفية **قوله** ولا يطل بمجنون الزوج
ظنرا إلى أنه تعليق **ط** **قوله** لا يعقل هو الخامس **ط** **قوله** فيصم تفرع على الخامس وسأته
مافي الصرع المحيط لوجعل أمرها يدعى لا يعقل أو مجنون فذلك اليه مادام في المجلس لأن هذا تعليل
في ضمنه تعليل فان لم يصح باعتبار التعليل يصح باعتبار معنى التعليل فصحة ما باعتبار التعليل فكانه قال ان قال
لأن المجنون أنت طالق فأت طالق وباعتباره معنى التعليل يقتصر على المجلس على الشبهين اه **ط** قال
في الأخيرة ومن هذا اختصر جنا جواب سأله صارت واقعة الثوري صورتها اذا حال لامر أنه الصغيرة أمرت
بعدم ينوي الطلاق فطلقت نفسها صح لان تقدير كلاهما ان طلقت نفسها فأت طالق **قوله** وصبي لا يعقل
بشرط أن يشك في صبح أن يقع عليها الطلاق ولا يلزم من التعبد العقل **ط** عن العر **قوله** بخلاف
التوكيل أي في المسائل الخمس لكن في الأخيرة بحث سأذكره في فصل المشتبه **قوله** نعم لو جن
أي المفوض اليه **ط** **قوله** فهنا توسع الخ تفرع كما في العر من فصل المشتبه لو جن التوكيل بالبيع جنونا
يعقل فيه البيع والشراء ثم تفرع لا يشك فيه بخلاف ما لو توكيل مجنوناً بهذه الصفة لانه في الأول كان التوكيل
يبيع تكون العهدة منه على الوكيل وبعد ما جن تكور العهدة على الموكل فلا يتصرف في الثاني انما واكل
يبيع عهده على الموكل فينبذ عليه كما في الخمانية وفي تنويع التلاق وان كان لا عهدة أصلاً لكن الزوج
حين التفويض لم يعقل الا على كلام عاقل فاذا طلق وهو مجنون لم يوجب الشرط بخلاف ما اذا فوض الى مجنون
ابتداء وان يعقل أصله فانه يصح باعتبار معنى التعليل وفي التوكيل بالبيع لا يبيع الا اذا كان يعقل البيع
والشراء كما ذكرناه بمعنى المتعذر ومن فرغ التفويض والتوكيل بالبيع ظهر أنه توسع في الابتداء ما لم يتابع
في الشاؤ وهو خلاف القاعدة المنتهية من أنه يتابع في البقاء ما لم يتابع في الاستداء اه مافي العر لم يخص
قلت وهذه القاعدة عبرت بها في الاشياء بقوله الرابة يفتقر في التوابع ما لا يفتقر في غيرها فزعم على غيرها
ثم فرغ على عكسها فزعم غير هذين الفرعين قصير عر والعكس أربعة زيادة هذين الفرعين **قوله** وجلس
القاعدة في جامع النصولين ولوسنت في البيت من جانب الى جانب لم يطل اه قال في الصر ومعداً أن يجزها
وهي قائمة فثبت من جانب الى آخر ما لو جرحها وهي قاعدة في بيت فقامت بطل خيارها بمجرد جرحها
لا بد دليل الاعراض اه فلو فقه أنه هذا قول البعض وأما الاسم أنه لا بد أن يكون مع القيام دليل
الاعراض كما مر **قوله** وانما القاعدة أمالوا اضبطت فتقبل لا يطل وقيل ان هاتين الوساة
كافيه لدل الاعراض بشر عن الخلاصة **قوله** للمشورة فلو عساه لغيرها بطل لما مر من أن الكلام
الاجنبي دليل الاعراض **قوله** فيقوضم أي فتح المبروم والشين وكذا يكون الشين مع فتح المبر
والواو كما في المباح **قوله** اذا لم يكن عندها من يدعوهم صادق عاذا لم يكن عندها أحد أصلاً
أوعدها ولا يدعوهم فلو عندها من يدعوهم فدعت بنفسها بطل والظاهر أن هذا الحكم يجري في دعا الاب
للمشورة **ط** **قوله** في الاسم ودل ان تحوات بطل بناء على أن المتعذر ما استدخله أو الاعراض
والاسم اعتبار الاعراض أتاده الجهر **قوله** لكتمان الاشيار أي اختارها نفسها فقدم ذلك
دليل الاعراض جرح **قوله** والثلث أي السنية **قوله** حتى لا يتبدل الخ لان سرها غير مضاف
الى را كها الى غيرهم من الرخ ودفع الما على اطل الشاير وسرهابا بل يتبدل المجلس فتح **قوله** الا ان
تجب مع سكوته لان الامكنها الجواب بأسرع من ذلك فلا يتبدل حكماً لان اتحاد المجلس انما يعتبر لصم
الجواب متصل بالخطاب وقد وجد اذا كان بلا فصل كذا في الفتح وفسر الاسراع في الخلاصة بأن يسبق
جوابها خطوتها سر وظاهر قول الفتح فلا يتبدل حكماً لأنه لا يشترط هذا السبق لانه لا يحصل له التبدل
لاحقية ولا حكماً **قوله** فانه كالسنية يعني بجماع أو السبق كل منهما غير مضاف الى را ك
وقياس هذا أنها لو كانت على دابة وثقت من شودها أن لا يطل بسرهما نهر وأقتر الزملى فقلت بطل
انه قياس مع الفارق فانما لو كانا في مجلس شودها آخر نسب السر الى الشاير لهدم تمكّن را ك المحمل
من تفسير الدابة بخلاف را ك الدابة فانه يمكنه التسير فتنسب اليه وان فاده غيره تأمل قال الرحي
ونبي أن الدابة لو جعت وعجزت عن ردها أن تكون كالسنية لان فعلها حينئذ لا يوجب الى را ك كما في

ولا يطل بمجنون الزوج ويتبدل
بمجلس لا يعقل فيصم تنويعه
لمجنون وصبي لا يعقل بخلاف
التوكيل جرح ثم لو جن بعد
التفويض لم يقع فيها توسع ابتداء
لا بشاؤ، فكسر القاعدة فليضد
(وجلس) القاعدة (وانتاء)
القاعدة وتعود التكنة ودعا الاب
أو غيره (المشورة) فيقوضم
المشورة (و) دعا (شهودا لشهاد)
على اختيارها التلاق اذا لم يكن
عندها من يدعوهم سواء فتحت
عن كتمان أو لا في الاسم خلاصة
(وايقاف دابة هي را كها
لا يطلع) المجلس ولو تأملها أو
جامعها سكره بطل لكن ما بين
الاختيار (والثالث لها كالميت
وسر داتها كسرهما) حتى لا يتبدل
المجلس يجري الثالث ويتبدل بسر
الدابة لا ضافته اليها الا أن تنسب
مع سكوته أو بكونه في مجلس
يقودهما الجمل فانه كالسنية

في الحنايات (تمه) لا يطل أخبارها فمما لو كانت قاعدة أو كانت تعلى المكتوبة أو الوتر فمما أو السنة
المؤكدة في الاصح وأثبت إلى النافذة تركعة أخرى أو ببيت من غير قيام أو أكلت قلاباً أو شرباً أو قرأت
طلباً أو سجت أو قاتلت لم تطلعتي ببيتان قال في الفتح لأن المبدل للجلس ما يكون قطعاً للكلام الأول وإضافة
في غيره وليس هذا كذلك بل السكل يتعلق بمعنى واحد وهو الطلاق وعلمه في النهر (قوله لعدم تنوع
الاختار) لأن اختيارها إنما يفيد الخلو والصفاء والبيوتة ثبتت بمقتضى ولا عومله نهر أي معنى
اخترت نفسي اصطفاها من ملك أحد لها وذلك بالبيوتة قصارت البيوتة بمقتضى وهو ما يتقرر ضرورة
الكلام فإن اصطفاها من ملك الزوج لا يمكن فيقدر لني أبت نفسي والمقتضى لا عومله لأنه ضرورة
فقدت بقدر الضرورة وهو البيوتة الصغرى أذهباً بخص نفسها وتعلقها من ملك الزوج فلا تنص
نية الصغرى لعدم احتمال اللفظ لها رجعت (قوله بخلاف أنت بائن) لأنه موقوف به لا مانع من عموم
قد أطلق الصغرى إلى الأدنى وهو البيوتة الصغرى ولو نوى الكبرى مع لأنه نوى محقق لفظه وكذا قوله أمر
يذكر ولا يصح إضاع الرجعي به لأنه تفويض لفظ الكتابة والواقع به الباش وهو محتمل البيوتتين فيصير
إلى الصغرى وإن نوى الكبرى فأوقعته باللفظ وأبينها مع ما قلنا أفاده الرجعي (قوله استحصانا)
راجع إلى قوله أو ما اختار نفسي أي لو ذكرت بلفظ المضارع سواء ذكرنا أو لا في القياس لا يقع لأنه
وعده وجه الاستحسان قول عائشة رضي الله عنها ما أخبرها النبي صلى الله عليه وسلم بل أخبر الله ورسوله
واعتبره صلى الله عليه وسلم جواباً ولأن المضارع حقيقته في الحال مجازي في الاستقبال كما هو أحد المذهب
وقيل بالقلب وقيل مشترك بينهما وعلى الاشتراك يرجع هنا إرادته في الحال بقرينة كونه أخباراً عن أمر قائم
في الحال وذلك يمكن في الاختيار لأن محله القلب فيصير الأخبار باللسان عما هو قائم بمحل آخر حال الأخبار
كأن الشهادة بخلاف قولها أطلق نفسي لا يمكن جعله أخباراً عن طلاق قائم لأنه إنما يقو باللسان ولو جاز
إقامه بالامران في زمن واحد وهو محال وهذا بناء على أن الإيقاع لا يكون بنفس أطلق لعدم التعريف
ردمنا أنه لو تعرف جاز ومقتضاه أن يقع به هناك نعره لأنه انشاء لا أخبار كذا في الفتح لمصداقاً
في النهر وقد بسطنا في المراجع بما إذا لم يواشاه المطلق في زمان أو وقع له والمسابب التعريف بغيرها لموت
لأن المسألة هي قول المرأة أطلق نفسي تأمل (قوله أطلقا) ليس هذا في الجوهرة ولا في النهر والنهر
والفتح والفتح بل جرح في البرق في الفصل الثاني نفعاً عن الاختيار وغيره وسد كره الشارح أيضاً هنا
أنه يقع شهادتها أطلق لأن المرأة توصف بالطلاق دون الرجل اه وبعبارة الجوهرة أن قال أطلق نفسي
فقلت أنا أطلق لم يقع قبلاً واستحصانا اه نعم ذكر في البرق في فصل المثبتة عن الخاتمة قال لا مرأه أنت
طالق ثلاثاً ان شئت فقل أنت أطلق لا يقع نبي اه لكن عدم الوقوع لا على الثلاث على مذهبنا الثلاث
ولا يمكن إيقاع الثلاث بلفظ طالق فلا يقع شيء لأنه لا يوجد المعلق عليه ولا حال في الذخيرة لا يقع إلا أن تقول
أنا طالق ثلاثاً وبعد علم أن لفظ أنا طالق يصلح جواباً وإشام يقع هنا قلنا قدس (قوله أدنو) مضارع
مبنى للعدم فاعله خبر المرأة مجزوم بحذف الباء عطفاً على تعارف المبني الصيغول ح ثم هذا ليس
من عبارة الفتح بل من زيادة الشارح أخذاً عما نقلناه أفانع البرع عن المراجع (قوله أو الاختيار) مصدر
اختارى وأفاد أن ذكر النفس ليس شرطاً بخصوصه بل هي أو ما يقو مقامها بما يأتي (قوله في أحد
كلاميها) وإذا كانت النفس في كلامها قبل الأولى وإذا خلت عن كلامها لم يقع بجر (قوله بالاجماع)
لأن وقوع الطلاق بلفظ الاختيار يعرف بالاجماع العصابة وإجماعهم في اللفظة المنسرة من أحد الجانبين ط
عن إنباح الإصلاح (قوله لا نعلم في ذلك الانشاء) أي فقلت تفسيره أيضاً قال في الجرح عن الخطأ والغاية
لوقالت في المجلس عنت نفسي يقع لانها مادامت فيه تلك الانشاء (قوله لا يمكن تصادقا) ظاهره ولو بعد
الجلس بجر (قوله والتاجية) نسبة إلى تاج الشريعة (قوله لا يمكن ردة الكمال) حيث قال
الإيقاع بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص فيه ولو لا هذا لم يكن الاكتفاء بتفسير القرينة
الحالية دون الغائبة بعد نوى الزوج وقوع الطلاق به وتصادق عليه لكنه باطل والواقع مجزؤة بالنسبة مع لفظ
لا يبلغ أصلها كاستثنى اه (قوله ونقله الأكل) أي في الغناية ط (قوله فلو قال الخ) تنزيح

أو اختارى بنفسك لا تقع
فيه اشلاث لعدم تنوع
الاختيار بخلاف أنت بائن
أو أمر لا يدل (بل بين) بواحدة
(أن قالت اخترت) نفسي
(أو) أنا (اختار نفسي)
استحصانا بخلاف قوله طلق
نفسك فقلت أنا طالق أو أنا
أطلق نفسي لم يقع لأنه بعد
جهره ما لم يتعارف أو أنشاء
فتح (وذكر النفس أو الاختيار)
في أحد كلاميها مشروط صحة
الوقوع بالاجماع (ويشترط دها)
متصلاً فان كان منفصلاً فان
في المجلس مع) لانها تلك فيه
الانشاء (والألا) إلا أن تصادقا
على اختيار النفس فيصير وان
خلا كلامها عن ذكر
النفس در والتاجية وأقره
البهني والباقين لكن رده
الكمال ونقله الأكل قبل والحق
ضمه نهر (فلو قال اختارى
اختياراً أو طلقاً) أو أنك (وقع)
لوقالت اخترت فان ذكر الاختيار
كذكر النفس

على ما علم من أن الشرط ذكر النفس أو ما يقوم مقامها في نفس الاختيار (قوله إذا اتسافه للوحدة) أي واختيارها نفسها هو الذي يتقدم ذكرها قال لها اختاري فضالت اخترت نفسي تقع واحدة وتعد دائري كاختاري نفسك ثلاث تطلقات فقلت اخترت وقمن فلما قيد بالوحدة ظهر أنه أراد تحصيلها في الطلاق فكان مفسرا لا يريد أن هذه المنافع المأتم من أن الاختيار لا يتوقف لانه لا يلزم مما ذكرنا تكون الاختيار بنفسه يتوقف كاليتوقف على عطفه وخففه حتى يصاب كل نوع منه بالنسبة من غير زيادة لفظ آخر أفاده في الفتح (قوله) وكذا في التلقية) وتقع بالثاني في كلامها بأن قالت اخترت نفسي بتلقية بخلافه في كلامه فانه يقع بها طلقه رجعية لانه يتوقف بالمرجع ونص فيه في الثلاث كالمز (قوله وتكرار لفظ اختاري) لأن الاختيار في حق الطلاق هو الذي يتكرر وفكان مستعاضا عن الإيضاح لكن في كون التكرار مفسرا لكلمة كلام يأتي قريبا (قوله وقولها اخترت أي الخ) لأن الكون عندهم إنما يكون للبينونة وعدم الوصل مع الزوج بخلاف اخترت قوى أو أدارحم محرما لا يقع ويبنى أن يعمل على ما إذا كان لها أب أو أم أو أبا ما لا يمكن وكان لها أخ يبنى أن يقع لها حينئذ تكون عنده عادة كذا في الفتح قال في التهرول أو الملوقات اخترت أي وأنتي وقد ما ناولا أخ لها أو يبنى أن يقع لتقام ذلك مقام اخترت نفسي اه والحاصل أن المفسر ثمانية ألقاظ للنفس والاختيار والتلقية والتكرار أو يأتي وأنتي وأهل والازواج ويراد ناسع وهو العدد في كلامه فلو قال اختاري ثلاثا غشخت اخترت يقع ثلاث لانه دليل ارادة اختيار الطلاق لانه هو الذي يتقدم وقولها اخترت يعرف اليه فيقع الثلاث أفاده في البحر (قوله والشرط الخ) إنما كتب في ذكر هذه الاشياء في أحد الكلامين لأنهم ان كانت في كلامه تفهمين جوابها أعاده كما أنها قالت فقلت ذلك وان كانت في كلامه فائدة وجدتها يختص بالبينونة في اللفظ العامل في الإيقاع فإذا وجدت نية الزوج تمت طاعة البينونة فثبت بخلاف ما إذا لم يذكر النفس ونحوها في شيء من الطرفين لأن المهم لا يفسر المهم وللإجماع المأتم وغامه في الفتح (قوله فلم يختص الخ) أخذ من التفسير في ح وكيف يختص مع شناعة لقول المتون وذكر النفس أو الاختيار في أحد كلامهما بشرط (قوله وما في الاختيار) هو شرح اختيارنا وأنه (قوله) من عدم الوقوع أي في مسألة الانشراح (قوله فهو) لما قلته لما هو المنقول في الكتب العديدة (قوله ولو عكست) بأن قالت اخترت زوجي لابل نفسي أو قال زوجي ونفسي بحر (قوله اعتبارا للمقدم) لعدم صحة الرجوع عنه (قوله وبطل أمرها) عطف على لم يقع أي خرج الأمر من يدها في مسألة العكس (قوله كالوعطف بأد) أي فانه لا يقع ويخرج الأمر من يدها لأن واحد الاثنين فربما اختارها نفسها ولا زوجها على التعيين فكان اشتغالا بما لا ينهاه فكأن اعراضا اه ح (قوله) أو أراهاها الخ) أي عمل لها ما لا تختارها فاختارته لا يقع ولا يجب المال لانه رشوة أذهابا عن اثنين حتى يملك نفسها فهو كالاعتراض عن ترك حق الشفعة فتح (قوله أو قالت الخ) قال في البحر ولو قال لها اختاري فضالت ألقفت نفسي بأهل لم يقع كفي جامع القبولين وهو مشكل لانه من الكتابات فهو كقولها أنا باتن اه ح وهذا ذكره في البحر في الفصل الرابع وسنذكر جوابه عنه عند قوله وكل لفظ يصلح للإيقاع الخ (قوله بعطف) أي أو أو أو أو أو وفي شرح التخصيص للفارس أي في العطف بين واختار لنفسها قبل تكلم الزوج بالثانية وهي غير مدخول بها باتن الأولى ولم يقع بغيرها حتى بحر (قوله بلائية) كذا في الكنز والهداية والصدور والشهد والعتاب ووجهه ما قاله الشارح من دلالة التكرار على ارادة الطلاق وكذا قال في تخلص الجامع الكبير والتددي التكرار خاص بالطلاق فاعني عن ذكر النفس والنية لكن قال في غاية البيان أن المصريح في الجامع الكبير اشتراط النية وهو الظاهر اه وذهب اليه فاعني خان وأبو المعين النسفي ووجهه في الفتح بأن تكرر الأمر بالاختيار لا يبره ظاهره في الطلاق بل هو أن يريد اختاري في المال أو اختاري في المسكن قال في البحر والاختلاف في الوقوع فبلائية مع الاتفاق على أنه لا يقع في نفس الأمر إلا بها والحاصل أن المعتمد رواية ودراية اشتراط النية دون النفس اه أقول والذي مال اليه العلامة خامس والمتدني هو الأول وقول البحر بالشرط النية دون النفس فيه نظر لأن من قال بعدم اشتراط النية بما على أن التكرار دليل ارادة الطلاق يقول لا يشترط ذكر النفس أيضا بدلالة العكس كما هو صريح

إذا التفت إليه للوحدة وكذا ذكر التلقية وتكرار لفظ اختاري وقولها اخترت أي وأنتي أو أهل أو أزوج يقوم مقام ذكر النفس والشرط كذكر ذلك في كلام أحدها كما سئلنا فاجبت مختصرا باختبار بكلام الزوج كما قلت ولوقفت اخترت نفسي زوجي أو نفسي لابل زوجي ومع ما في الاختيار من عدم الوقوع سهو وقع وعكست لم يقع اعتبارا للتقدم وبطل أمرها كالوعطف أو أو أو أراها اختارها فاختارته أو قالت ألقفت نفسي بأهل (ولو عكست) أي لفظه اختاري (ثلاثا) بعطف أو غيره (فقلت) اخترت أو (اخترت اختارته أو اخترت الأولى أو الوسطى أو الأخيرة) يقع (بلائية) من الزوج دلالة التكرار

عبارة التخص المار ومصرحاً بما مر أيضاً من عقد التكرار من المصبرات التسعة ومن قال باشتراط النسبة لم يجعل التكرار دلالة على ارادة الطلاق كما هو مصرح بكلام الفتى المار ومثله في شرح الزبائد لقاضي خان فثبت فيكم التكرار دلالة على ارادة الطلاق في لغة الاختيار بلا مفسر وتقدم الاجماع على اشتراطه فلمن من القول باشتراط النسبة اشتراط ذكر النفس ولا يحصل التفسير بالنسبة لما في الفتى حيث قال ولا يتابع بالاختيار على خلاف التماس فتنصر على مورد النص ولو اذ هو لا يمكن الاكسفاء بتفسير القرينة المحالة دون المقالة انوى الزوج وقوع الطلاق به وتصادق عليه لكنه ما يلزم اهـ نعم حيث كان الاختلاف المار انما هو في الزوج فناء فثبت أن يقال ان ذكر الزوج النفس مع التكرار لا يشترط معه النسبة انصافاً لما علة من أن مناط الاختلاف هو أن التكرار هل يقوم مقام ذكر النفس في الدلالة على ارادة الطلاق أو لا فوجد انصرح به ذكر النفس تعين الدلالة على ارادة الطلاق فلا يفي محل الخلاف في اشتراط النسبة فناء لان ذكر النفس يكفيه في دعواه أنه لم يتوكل في كتاب الطلاق من أن الدلالة أقوى من النسبة لتكونها ظاهرة والنسبة باطنة تعين كون الخلاف المار في أنه هل يشترط النسبة في صورة التكرار أو لا وتنتشر بمحل ما اذا لم يذكر النفس أو ما يقوم مقامها هذا ما ظهر لي في هذا المقام فتدبره فانه مفرد من مناطه لكان أنه لتساوي بين قوله هنا بانية وقوله في أول الباب بنوى الطلاق لا ذكره أو لأن اشتراط النسبة انما هو فيما اذا لم يذكر النفس وغوها من المصبرات في كلام الزوج وانما ذكر في كلام المرأة فتشترط النسبة لتعريف النسبة كما في قوله سابقا من الفتى وقدما أن الغضب أو المداورة يقوم مقام النسبة في القضاء أما اذا ذكرت النفس وغوها في كلامه فلا حاجة إلى النسبة في انقضاء لوجود ما يخص بالبنوة وهل التكرار في كلامه مفسر كالنفس فغنى عن النسبة وأولاه الخلاف الذي سمعته وأما ما لم يذكر النفس أو غوها في كلامه ولا في كلامها لا يقع أصلاً وانوى كأم (قوله ثلاثاً) يوجد في بعض النسخ ذكرها قبل قوله بانية وهو الذي في النسخ وهو الانسب لافادته أن الدلالة لا تنتشر لها النسبة أيضاً (قوله في اخترت الاولى) قد بدلان في قولها اخترت أو اخترت اختياراً يقع ثلاثاً انصافاً وكذا اخترت مرة أو مرتين أو دفعاً أو بدفعاً أو بأحدة أو بأختاراً واحدة تقع الثلاث في قولهم بجر (قوله في آخره) أي أو الوسطى أو الأخيرة أو المراد أنها كانت اخترت الاولى أو قالت اخترت الوسطى أو قالت الأخيرة ويحصل كون المراد أنها كانت اخترت الثلاثة مع العطف بأو (قوله وأقره الشيخ على المقدسي) فيه أن المقدسي في شرحه على نظم الكزبانما حكى القولين ثم ذكر وجه قولهما وأعقبه بوجه قول الامام (قوله فقد أقاد الخ) فيه أن قول الامام مشى عليه أصحاب المتن وأورد له في الهداية فكان هو المرجح منه على عاده وأطال في الفتى وغيره في وجهه ودفع ما رده عليه وبتبعه في الجرح والنهر فكان هو المقيد لأصحاب المتن والشرح فلا يباشره اعتماد الحاموي المقدسي (قوله في جواب التفسير المذكور) أي المكرر ثلاثاً كل التمر وعبارة الجرح في جواب قوله اختاري (قوله في الاصح) الأنسب ابداله بقوله هو الصواب لان ما في الهداية وبعض نسخ الجامع الصغير أنه بلك الرجعة جزم الشارحون بأنه غلط وما في الجرح من أنه رواية زائدة في النهر (قوله تنقوض به بالبان) لان لغة التفسير كناية بفتح الباء (قوله فلا غلظ غيره) لانه لا عذر لا يتقاضي بل تنقوض الزوج الأثرى أنه لو أمرها بالبان أو الرجعي فكسفت وقع ما أمر به الزوج بجر (قوله فاختارت نفسها) أشار إلى أن اخترت كايصل جواباً بالاختيار يعطى جواباً للامر بالبدك بأن أفاده ط (قوله والمنسبة للبنوة الخ) جواب عن سؤال هو أن كلاماً أمر بكيدك واختاري بنسبة البنوة فلا يجوز مرفعه عنها إلى غيرها قال السامحاني ومن هنا يعلم أن قوله لزوجه روحى طائفة رجعى (قوله كلكه) يعنى أن الصريح إذا قرن بالكناية كان بياناً فحوت طالقاً ح (قوله بخلاف) البالية متعلق بقيد أى انما يقيد في سبب مخالفة الخ وقوله ومنها الباء اعتراض ح (قوله فهي بانية) لانه قوض الباء بالظن البانوة والصرح مع على أو غلظ لا على أنه هو المقترض بخلاف في لانه جعل الامر مظهر وقافي الطلقة والباء متعني في رجعى (قوله كالجعل أمرها يدها) أي بان قال أمر بكيدك لو لم يخ قوله لو لم تدل شرط وقوله أمر بكيدك دليل جوابه وقوله فثاني تفسير لكون أمرها يدها ح (قوله لان لفظ الطلاق) علة للمسائل الثلاث

الاول (الان) وقال لا يقع في اخترت الاول في آخره واحدة بانية واختاره المقدسي وفي الحاموي المقدسي وبه هذا حتى فقد أقاد أن قوله ما هو الحق بل أن قوله هو وبه تأخذ من الانفاط المعلم أعلى الاقاء كذا بحسب التعريف العزى بحسب الاشياء (ولوقالت) في جواب التفسير المذكور (طلقت نفسي أو اخترت نفسي بطلقة) أو اخترت الطلقة الاولى (بأن واحدة في الاصح) تنقوض به بالبان فلا ثلاث غيره (أمر بكيدك في بطلقة أو اختاري بطلقة فاختارت نفسها طائفة رجعية) تنقوض به اليها بالصرح والمفسد للبنوة إذا قرن بالصرح صار رجعي كملكه قيدني ومنها الباء بخلاف لتطلق نفسك أو حتى نذلي فهي بانية كالجعل أمرها يدها لو لم تدل فتضي الحك فطلق نفسك متى شئت فلم تنقض فطلقت كناية بالان لفظ الطلاق

ط (قوله لم تكن في نفس الامر) أي في نفس الامر باليد أي لم تكن معصوما له وليس المراد بنفس الامر الواقع ح (قوله لم تكن) يعني لم تكن لها النكاح كعجزه في البر وحيث ارتكبه الشارع هذا التركيب كان عليه أن يحذف الفاء كما لا يخفى ح وفي بعض النسخ فلا خيار لها ما لم يجزها (قوله بخلاف خبرها) بالخيار أي فقبل أن يجزها سمعت الخبر فاختارت نفسها وقع لأن الامر بالخيار يقتضي تقدّم خبره عنه فثبتنا بهذا إقرارا من الزوج بثبوت اختيارها بجر (قوله) وقع ثنتان احداهما بالثبوت والاخرى بالخيار لأنه فرض الیهام لاختلاف أحداهما صريح والاخر كناية والكساية حال ذكر الصريح لا تقتضي نسبة بجر (قوله انشد) حتى اذا ردت في اليوم بطل أصلا هندية ومثله اذا قال اختاري في اليوم وغدا كافي الجبر ط (قوله ولو واختاري غدا) بأن قال اختاري اليوم واختاري غدا فمما خارا بنشرة إعادة ذكر الاختيار ط وسأني ما يتبع وما يتعدى في الباب الآتي (قوله قال اختاري اليوم الخ) لما ذكره مع انصرف الى المعهود وهو الحاضر ولم يكن تخييرها في الماضي منه فكانت مخيرة الى انقضائه وذلك بغروب الشمس في اليوم وبوروثه الهلال في الشهر وتغامد في السنة كالجول على ليلته اليوم أو الشهر والسنة وأما لو فكره انصرف الى كماله وكان ابتدؤه من حين التغيير فينتهي بجملة من الغد فيدخل ما بينهما من الليل ضرورة مع أن الليل لا يتبع اليوم المفرد وكان هذه المسألة مستتناة من ذلك وجيء وما ذكره الشارع مأخوذا من الجوهرة وعبارة البحر في الفصل الآتي عن الفخيرة لو قال أمر لي بكذا يوما أو شهرا أو سنة قلها الامر من تلك الساعة الى استكمال المدة المذكورة اه وهذه العبارة تقتضي أن يكون المراد أنه يكمل من الليل أو يكمل من اليوم الثاني مع دخول الليل لعدم لكن صرحوا في الايمان في لا اكلمه وما يستكمل من اليوم الثاني مع دخول الليل كما مر عن الرضي (قوله) والى تمام ثلاثين يوما لان التفويض حصل في بعض الشهر فلا يمكن اعتبار الاهلة فيه فغيرها بالايام والاجماع ذخيرة ومفهومة أنه لو كان حين أهل الهلال يعتبر الهلال كافي مسألة الاجابة (قوله في الليلة الاولى ويوما) لان الرأس الاول وقت الشهر نوعان الليل والنهار فأقول الثاني الليلة الاولى وأول الشهر اليوم الاول ط (قوله ولا يسلط الوقت) أي اختيار الوقت يوم أو شهرا أو سنة لا اعراض في مجلس العلم بل يعني الوقت المبين على التخصيص أو لا أما اختيار المطلق فيسلط بالاعراض ط واقعه اعلم

• (باب الامر باليد) •

الامر هنا يعني الحال واليد بمعنى التصرف بجر عن المصباح والمعنى باب بيان حال طلاق المرأة متى جعله زوجها في تصرفها ط وقدمنا ان المناسب للترجة هنا الفصل بدل الباب (قوله هو كالاختيار) أي في اشتراط الثبوت وذكر النفس أو ما يقوم مقامها وعدم ملك الزوج الرجوع وتقده بمجلس التفويض أو مجلس علمها اذا كانت غائبة أو بالمدّة اذا كان موقتا (قوله الا في ثلثة التلّات) فانها نصح خلاف التخصيص لأن الامر جنس يحمل الخصوص والعوم فالعنوان يوجب ثبوتها وفي البداهة من عدم اشتراط ذكر النفس هنا مخالف امامة المصنف كافي الجواهر (قوله ولو صغيرة) هذه واقعة الفتوى التي قدمناها في الباب الماضي عن الذخيرة (قوله لا كالتعليق) أي لا وإن كان غير ممكن لكن فيه معنى التعليق كما مر في التفسير (قوله امر لي بكذا) مثله المعلق كان دخلت الدار فامر لي بكذا فان طلقت نفسها كما وضعت القدم فيها طلقت وأن بعد ما مشيت خطوات لم تطلق لانها طلقت بعد ما خرج الامر من يدها بجر عن المحيط وفي النساء وان مشيت خطوة بطل فحصل على ما اذا كانت رجلا فوق العتبة والاخرى دخلت بها وما سبقت على ما اذا كانت خارج العتبة فباول خطوة لم تعد أول الدخول وبالثانية تعدى ويخرج الامر من يدها مقدس (قوله أو بشاكال الخ) وفي البرازية أمر لي في عتيك وأسأله بياض النية بجر (قوله لي بكذا) أو أشاكاله لا بد من نية التفويض ديانة أو دلالة الحال فضاء كافي البحر وسأني محترز قوله ثلاثا (قوله أي تفويضها) أي تفويض الثلاث وأشار ان هذه الالفاظ كناية عن التفويض لا عن الإيقاع حتى لو نوى بها الإيقاع لم يقع لأن نظرنا لا يحفل بذلك وهو ظاهر في غير الامر باليد أو ما هو فيتمل الإيقاع لأنه اذا بانها كان أمرها يدها وكأنه لم يجعل كناية عنه لعدم التعارف رجي (قوله في مجلسها) استفيد هذا التقديم من الفاء التعيينية

لم تكن في نفس الامر (خروج) قال رجل خيرا أم أي فلم تحترما لم يجزها بخلاف اختارها بالخيار لا غرض به قال لها أنت طالق ان شئت واختاري فقلت شئت واخترت وقع ثنتان قال اختاري اليوم وغدا انشد ولو واختاري غدا تعبد قال اختاري اليوم أو أمر لي بكذا هذا الشهر خبرت في بيتهم وان قال يوما أو شهرا فني ساعة تكلم الى مثلها من الغد والى تمام ثلاثين يوما ولو جعله لها رأس الشهر خبرت في الليلة الاولى ويوما ولا يسلط الوقت بالاعراض بل يعني الوقت على أولا

• (باب الامر باليد) •

هو كالاختيار الا في ثلثة التلّات لا غير (اذا قال لها) ولو صغيرة لانه كالتعليق بزازية (أمر لي بكذا أو بشاكال) أو أشاكاله لا بد من نية ثلاثا أي تفويضها (فقلت) في مجلسها (اخوت نفسي) بواحدة

نهر وهذا قد في التفويض المطلق عن الوقت كإمتر (قوله وقمن) أي الثلاث لأن الاختيار يصلح جواباً للامر
بالدلك لكونه حكماً كالتفويض الواحد صفة للاختيار فصار كأنها كانت اختارت نفسى بجر واحدة وبذلك تقع
الثلاث نهر أما طلق نفسك فان الاختيار لا يصلح جواباً له كإيائى في الفصل الا ترى (قوله وينبى الخ)
فيه نظر وبعبارة الخلاصة عن المنق لوجعل أمرها يداً فيها فقال أبوها قبلت ما طلقت وكذا الرجل أمرها يدها
فقال قبلت نفسى طلقت اه وفي مثل هذا لا يتوقف على صغر هاله يصرح أن يجعل الامر يداً بجنى وان
كانت بالغة وليس في عبارة الخلاصة انه جعل أمرها يدها قبلت أبوها حتى يأتي ما يجنبه الشارع بما لا صاحب
الترجح حتى قلت في انه اذا جعل أمرها يدها يكون في معنى التعليق على اختيارها نفسها فلا يصح من أيها
ولو كانت صغيرة وكذا الرجل يدها أي لا يصح منها ولو لم يصح لعدم وجود التعليق عليه (قوله وذكر كراجه
تعالى التبرك) أي تستفرد المخاطبة بالامر (قوله وان لم ينزلنا) مختار قوله ينزلنا ولا هو صادق
بأن لم يبعد داوودى واحدة أو اثنين في الحرقة فانتفع واحدة بآية وقدمناه لا بد من نية التفويض إليها
دالة أو يدل الحال عليه قضاء بجر (قوله ولا دالة) أما اذا وجدت الدلالة على الثلاث كذا كراجه
أو الاشارة ثلاث اصابع فعمل بها هذه أولى من قول التبرك اذا كان في حال الغضب أو مذكراً لطلاق قائم
لا يدل على نية الثلاث ط (قوله وتقبل ينتهي على الدلالة) أي على الغضب أو المذكرة متلا وتقبل على
النية الآن تقام على إقراره بها كإي التبرع بالعمادة (قوله كإمتر) أي في أول الكتاب ح (قوله
أوما يقوم مقامها) كالاختيار واخترت امرى ط وكاخترت أي أوى أو أوى أو الأوزاج كإمتر
في التبرع والظاهر أن بيان التبرك ارهنا مثله هناك (قوله فلو جعل أمرها يدها الخ) مختار قوله وعلمها وترك
الآخرين لظهورها فلو اختارت نفسها بعد انقضائها لجلس لا يقع وهذا اذا اطلق أما اذا اوقته كإمتر ليدل بها
فانها اختار ما دام الوقت ووقال لها أمرى يدها قبلت اختارت ولم تقبل نفسى ولا ما يقوم مقامها لم يقع رضى
(قوله لم تطلق) كالوكيل لا يصبر ولا قبل العلم بالوكالة حتى لو تصرف لا يصح تصرفه بخلاف الوصى
لانه خلافة كالولاية رازية (قوله وكل لفظ الخ) قل هذا الامل في الصرع الدافع ولم أر من أوجبه
والذى ظهر في بيانه انه ليس المراد تشخيص اللفظ بجماديه وحسبته ولا تشيعر النصارى وهما ت كإمتر بل المراد
ان تستند اللفظ الى ما لو استند اليه الزوج يقع به الطلاق فهو لا يكون ما يصلح لا يتساق منه يصلح للواب منها
فقولها أنت على حرام أو أنت متى يأتى أو أمانك يأتى يصلح للواب كإمتر لانها استندت الحرمة والبنوة
في الاولين الى الزوج وهو لو استندهما اليه يقع بأن قال أنا طلقك حرام أو أنا منك يأتى وفي الثالث استندت
البنوة الى نفسها وهو لو استند الى نفسه يقع بأن قال أنت متى يأتى وكذا قولها أنا طلقك نفسى
استندت الطلاق الى نفسه فصح جواباً لانه لو استند الطلاق اليها يقع بخلاف قولها طلقك ومنه قولها أنت متى
طلق لانها استندت الطلاق اليه وهو لو استند الى نفسه لم يقع بحيث لم يكن صالحاً لابطاع منه لم يصلح للواب منها
فهذا هو الصواب في تقرير هذا الضابط وبه سقط ما قبله من مقوض بهذا الاختلاف لو قال لها طلقك يقع وهو
صحيح على ان المراد تشيعر النصارى وهما ت وليس كذلك بل المراد ما ذكرنا من ان المراد من قولها كل ما
صلح للابطاع من الزوج ما يصلح له بلا توقف على نية بعد طلبها منه الطلاق لما في جامع الفصولين الاصل ان كل شيء
من الزوج طلاق اذا سأته فأجابها به فإذا أوقعت منه على نفسها بعد ما صار الطلاق يدها طلقاً فلو قالت طلقني
فقال أنت حرام أو يأتى أو خلية أو برة تطلق فلو قالت بعد ما صار الطلاق يدها طلقاً أيضاً ولو قالت طلقني
فقال الحق يا هلك وقال لم أوطأ فاصدق فلو قالت بعد ما صار الامر يدها بان قالت الحق نفسى باهلى لا تطلق
أيضا اه أي لانه من الكتابات التي تحتل الرقة ترفع على النية في حالة الغضب والمذكرة فلا بد من ابطاع
بعد سؤالها الطلاق الابانية بخلاف حرام وابتاع قائم بغيره في حال المذكرة وبه ادفع ما في الجرم من استنكاه
الفرق بين الحق نفسى وأنا بان قافهم (قوله قائم ليس من الفاظ الطلاق) لانه لو نوى به ابطاع يقع لانه
كأنه تفويض لا ابطاع ليكنه ثبت الاجماع على خلاف القياس كإمتر ومثله أمرى يدها وتعالى يستنتج
لانه لا يصلح جواباً لمنه بان قول امرى يدها كإمتر صريح به في الجرم (قوله لكن يرد عليه) أي على هذا الضابط
محتمه أي جهة الجواب منها قبلها قبلت أو قول أيها ذلك اذا كان التفويض اليه مع ان القول لا يصلح

أو قبلت نفسى أو اختارت
امرى أو أنت على حرام أو متى
يأتى أو أنا منك يأتى أو طلق
(ردن) وكذا لو قال أبوها قبلت
خلاصة وينبغي أن يتد بالهجرة
(وأعزك طلاقاً) وأمرى يدها
الله ويذكر امرى يدها على
المتارخ لخاصة (كإمتر ليدل)
وذكر كراجه تعالى لتبرك وان لم ينزلنا
ثلاثاً فواحدة ولو طلقت ثلاثاً
فقال نويت واحدة ولا دالة
حذف وتقبل ينتهي على الدلالة
كإمتر (واقتصاد المجلس وعلمها)
وذكر النفسى أو ما يقوم مقامها
(شرط فلو جعل أمرها يدها ولم
تلم بذلك وطلقت نفسها لم تطلق)
لعدم شرطه خاتمة (وكل لفظ
يصلح لا يتساق منه يصلح للواب
منها وما لا) يصلح لا يتساق منه
(فلا) يصلح للواب منها فقلت
أنا طلقك أو طلقت نفسى وقع
بجواز طلقك لأن المرأة توصف
بالتطلاق دون الرجل اختيار
(الانظر الاختيار خاصة) قائم
ليس من الفاظ الطلاق ويصلح
جواباً لمنه بان قول لكن يرد عليه
محتمه بشيئها وقول أيها كإمتر
قندبر

لا يباع منه وهذا الإيراد صاحب البروقد يجاب عنه بأن قولها قبلت عبارة عن اختارت نفسى فهو داخل تحت المستثنى (قوله لما تفرج) علة قوله بآتت نفسى وان اجابت بالصريح الواقع به الرجى لكن يقع بالانلان المختبر نفويض الزوج ونفويضه انما يكون بالآتت لانها به تلك أمرها بالارجى وأما علة وقوع الواحد دون الثلاث نفسى ان الواحد فى كلامها صفة لمصدره وطلقة اذ خصوص العامل القسطنى تحرشة خصوص المقدور وهذا وقع الفرق بين طلقت نفسى واحدة واخترت نفسى واحدة وان دفع ما قبله ان نفسى وقوع الواحد فى النساق أيضا وانما فى الفتح (قوله ولا يدخل الليل) أراد بالليل الحسنى فيقبل الليلتين وكذا لا يدخل اليوم الفاصل وسكت عنه ظهوره ح وفى الحاوى القدسي ولا يدخل الليلان وغد فيه (قوله لانها تملكك) قال فى البرلان عطف زمن على زمن مماثل منقول بينهما زمن مماثل لهما طاهر فى قصد التقيد الامر المذكور بالاول وتقييد أمر آخر بالثاني فمصر لفظ اليوم مفردا غير مجموع الى ما بعده فى الحكم المذكور لانه صار عطف جله على جملة أى أمر لا يدخل اليوم وأمر لا يدخل بعد غد ولا يفرد اليوم لا يدخل الليل فكذلك اذا عطف جملة أخرى اه ح (قوله فكان أمرها يدها بعد غد) الذى شرح عليه المصنف وكان بالاول وهى الاولى ط قلت وهى كذلك فى بعض النسخ (قوله ولو طلقت) من عطف على المعلوم حذف مفعوله يعنى ولو طلقت نفسها للامراى فى احدى الليلتين لايصح وهذا انصرف عما فهم من قوله ولا يدخل الليل ح (قوله ولا تطلق الامرزة) أراد به اذ دفع ما هو مذهبهم من اقتضاها كونها تملكك جواز أن تطلق نفسها مرتين فى كل يوم مرة اه ح أقول هذا يحتاج الى نقل سرى بهذا المعنى لان كونهما تملكك يدل على أن لها أن تطلق نفسها اليوم وبعد غد وفى المأثبات انما أمران لا تفصال وقبالت لهما الخسارى كل واحد من الوقتين على حدة فبدأ أحدهما لا يرتد الاخر وقه خلاف زفر اه فانظروا مراد الشارع انها لا تطلق فى كل يوم الامرزة قال فى البدائع ولو اختارت نفسها فى الوقت مرتين لهما أن تخسار مرة أخرى لان العطف يقتضى الوقت لا التكرار زدته فى بحث الموت كاليوم واشرنا اذا كان تملكك فى وقتين فلهما أن تخسار فى كل واحد منهما مرة فقط ويدل عليه ما ذكره من إعراب البدائع أيضا فهم (قوله وان ردت الخ) عطف على قوله ولا يدخل الليل لبيان الفرق بين هذه المسألة والى قبلها من وجهين أحدهما ان لها أن تطلق نفسها ليلتين والثاني لو ردت الامر اليوم تملكك فى الغد به علم ان العطف بالارواح من منه بالنساق فهم (قوله لم يبق) فى الغد قال فى الهداية هو ظاهر الرواية وعن أبى حنيفة لها أن تختار نفسها اغدا لانها لا تملك ردة امرها غدا وهذا لا يباع اه (قوله لانه نفويض واحد) لانه لا يفضل بينهما يوم آخر وكان جمعا يجرى الجمع فى الليل الواحد فهو كقوله أمر لا يدخل يومين وقه تدخل الليلة المتوسطة استمهالا للنوع وعرفا بجر (قوله فهما أمران) قال فى البدائع حتى لو اختارت زوجها اليوم وأردت الامر فى على خيارها غدا لانها تكرار العطف فقد تعدد النفويض فرد أحدهما لا يكون ردة الاخر ولو اختارت نفسها فى اليوم الاوّل فطلقت ثم تزوجها قبل الغد فاردت ان تختار نفسها فلها ذلك وتطلق أخرى لانه لا يملكها بابل واحد من النفويضين فلا يباع الا ببيع واحد (قوله لا يباع الا ببيع واحد) فهذا دليل على ما ذكرناه فى المسألة الاولى من ان لها أن تطلق فى كل يوم مرة واحدة (قوله ولم يذكركم خلافا) أى لم يذكركم فى خلافا كونها أمرين من عطف الهداية من تخصص أى يوسف برواية ذلك عنه ليس لأبواب الخلاف وانما هو لانه يخرج الفرع المذكور كما فى الفتح (قوله ولا يدخل الليل) لانه اثبت لها الامر فى يوم مفرد والثابت فى اليوم الذى يليه أمر آخر فخرج (قوله ظاهر مامز) أى من قوله فان ردت الامر فى يومها بابل الامر فى ذلك اليوم وانما قال ظاهر لاحتفال أن يراد برد الامر اختيارها زوجها لا قولها ردتته ويستوعب التفسير فيه ح (قوله لكن فى العمادية الخ) فيه اختصار فكان عليه أن يقول وفى الذخيرة انه لا يرتد ووفق فى العمادية الخ وبيان ذلك ان الحكم بصدقه ما مناض لما فى الذخيرة من انه لو جعل أمرها يدها أبداً جنى ثم ردت الامر وأردت الاجنبى لا يبيع لان هذا تملكك شئ لازم فيقع لازما والمسألة امرية عن اصحابنا رحمهم الله تعالى اه قال العمدة فى قصوده والتوفيق امرتة بالرد عنه النفويض لا بعد قبوله فقوله الامر ارفان من آخر لسان بنى صدقه المقر له ردة اقراره لا يبيع الرذ اه ومضى على هذا التوفيق شرح الهداية واختار المحقق ابن الهمام فى الفتح وقتنا آخر

وفى قولها فى جوابه (طلقت)

نفسى واحدة واخترت نفسى

تطلق بآتت واحدة لما تفرج

أن المختبر نفويض الزوج لا

ايقاعها (ولا يدخل الليل)

قوله (أمر لا يدخل اليوم وبعد

غد) لانها تملكك (فان ردت

الامر فى يومها بابل الامر فى ذلك

اليوم فكان امرها يدها بعد

غد) وطلقت ليلتين لا يبيع ولا

تألق الامرزة (ولا يدخل الليل

فى أمر لا يدخل اليوم وغدا وان

ردته فى يومها لم يبق فى الغد) لانه

نفويض واحد (وقال امر لا

يدخل اليوم وأمر لا يدخل غد

فهما امران) ثانية ولم يذك

خلافا ولا يدخل الليل كما لا يخفى

(ففيه) ظاهرا مامز انه يرتد

بردها لكن فى العمادية انه يرتد

وهو أن المراد بقوله فان ردت الامر في يومها بطل هو اختيارها زوجها اليوم وسقطت انتباه ملكها والمراد
 بجافي الخيرة أن تقول رددت اه واله يرشد قول الهداية لانها اذا اختارت نفسها اليوم لا يبقى لها الخيار
 في عقد فكذا اذا اختارت زوجها لرد الامر ووفق في جامع الفصولين بأنه يحتمل أن يكون في المسألة زويتان
 لانه تلك من وجه فيصح رده قبل قوله فطر الى الخلق ولا يصح نظر الى التعليق لانه لا يبعد ما يروى به صحة
 الرد فنظر التعليق فسد ونظر التعليق اه واستظهره في البرهان بأنه في الهداية نقل رواية عن أبي حنيفة
 بأنها لا تملك رد الامر كالاعتكاف رد الاطعام وقال فلا حاجة الى ما تكلفه ابن الهمام والشارحون وأورد قبل ذلك
 على ما قاله العادى والشارحون أن قولها بعد القول رددت اعراض مبطل لخيارها وتابعه على هذا اليراد
 المقدس فقال وهذا عيب حث اطلوه بما يدل على الاعراض والرد كالاكل والشرب ولم يطلوه بصريح
 الرد اه أقول هذا مدفوع بأن الكلام في الوقت وقد صرح جواباً بأنه لا يطل بالقيام عن المجلس والاكل
 والشرب ما لم ينقض الوقت بخلاف المطلق عن الوقت كما مر (قوله قبل قبوله) مصدره ضاف لقبوله أى قبول
 المرأة التقيض (قوله كالاراء) أى عن الذين قاله بعد ثبوته لا يتوقف على القول ويرتد بانفسه
 معنى الاسقاط والخلق فتح (قوله وانها في المصنف) عطف على قوله انه يرتد رهاً وظاهر ما مر أيضاً انه
 في المصنف أمراً لا يملك اليوم وغدا لا يبقى في القدومه ان هذا منصوص في كلام المصنف صريحاً وقوله لكن
 الخ استدراك على قوله لا يبقى في القد (قوله الى رأس الشهر) أى الشهر الاقترابي (قوله بطل خيارها في اليوم
 الخ) المراد باليوم والقد المجلس كما عبر به في التارخية لا خصوص اليوم الاول والثاني (قوله وانها ان
 تختار نفسها في القد) أى قد بقي مع أنه من المصنف ح (قوله عند الامام) وكذا عند محمد وقال أبو يوسف
 خرج الامر من يدها في الشهر كله وذكر في البدائع ان بعضهم ذكر الخلاف على العكس أى أنه يخرج الامر
 في الشهر كله عند محمد لا عند أبي يوسف وكذا في التارخية وقال أنه الصحيح (قوله بأنه متى ذكر الوقت)
 أى كأمراً لا يملك اليوم وغدا وأولى رأس الشهر اعتبر قلنا أى والتعليق لا يرتد بانفسه ولا لأن وان لم يذكر
 الوقت كأمراً لا يملك بقدره كإلى والخلق يرتد قبل قبوله كما مر وفرضه نظرن من وجهين الاول أن القول هنا
 بمعنى اختيارها أمراً لا يملك من نفسها وأزوجهما فإذا قالت اخترت زوجي وجد القول فلا تملك الرد بعده
 باختيارها نفسها فلا فرق حيث يدين اعتبار التعليق والخلق قبلنا مثل الثاني ما أورده ح من ان هذا التوجه
 لا يدفع التناقض بين ما في المتن وما في الولوجية لانه يقتضى أن يبقى الامر يدها في القد اذا اختارت زوجها
 اليوم في أمراً لا يملك اليوم وغدا مع انه خلاف ما نص عليه المصنف وأجاب ط بأن مقصود الشارع ثبوت
 التناقض لا دفعه أقول والجواب عن التناقض ان الخلاف جار في مسألة المتن أيضاً كانه من عند الهداية وفى
 البدائع وقولاً أمراً لا يملك اليوم وغدا فهو على ما مر من الاختلاف وصريحه الولوجية أيضاً فقال
 في مسألة اليوم وغدا وردت الامر في اليوم في القد وفي الجامع الصغير لا يبقى وعليه الفتوى اه وقد
 علمت مما مر من حكاية الخلاف في مسألة الشهر ان الامر لا يبقى في القد عندهما خلافاً لابي يوسف فافهم
 (قوله لا يبقى لوططها بان الخ) قيداً لبيان لانه لو طقتها رجساً يبقى أمراً لا يملك ولا واحدا ح وأراد الشارح
 الجواب عن مناقضة اخرى بين كلامهم فان العادى ذكر في فصوله انه لو قال أمراً لا يملك ثم طقتها بانها تخرج
 من يدها في ظاهر الرواية وقال في موضع آخر لا يخرج ثم وفق بحمل الاول على التقيض التجزئى والثاني على
 المطلق قال في التبراهين ما مر من أن البائن لا يلحق البائن الا اذا كان معلقاً (قوله لكن في الصراح)
 استدراك على توفيق العادى فانه صرح في الفتية بأنه اذا قال ان فعلت كذا فامر لا يملك ثم طقتها قبل وجود
 الشرط فلا يملك بانها تخرج من يدها ثم ردت لا يبقى في ظاهر الرواية فهذا صريح في أن المعلق يخرج
 كالخبر في ظاهر الرواية قال في البرهان ان في المسألة اختلاف الرواية وان ظاهر الرواية بطلانها بالآية
 لو طقت نفسها في المدة لا يصد زوج آخر قولهم ان زوال الملك بعد العين لا يطلها والتغير يترفع التعليق وأجاب
 في التبره بأن ما في الفتية مبنى على اطلاق ظاهر الرواية وهو قيد بما مر من التوفيق قلت ويؤيده ما في شرح
 المقدس عن الخلاصة قال السرخسي قال لا يملكه اختار ثم طقتها بانها لا يملك لغيره كذا الا ما مر بالبد
 ولورجعا لا يطل أصله ان البائن لا يلحق البائن فلو تزوجها في المدة وبعد حاله بعد الامر بخلاف ما اذا كان

قبل قبوله لا يبعد كالاراء وانها في
 المصنف لا يبقى في القد لكن
 في الولوجية أمراً لا يملك الى
 رأس الشهر فقلت اخترت زوجي
 بطل خيارها في اليوم وانها ان
 تختار نفسها في القد عند الامام
 ووجهه في الدرية بأنه متى ذكر
 الوقت اعتبر تعاقباً ولا يفد كما بين
 لو طقتها بانها لا يطل امرها
 ان كان التقيض مخرجاتهم وان
 معلقاً كان دخل الدار فاراد
 يملك او موقتا لا يملك لكن في
 البر عن الفتية ظاهر الرواية ان
 المعلق كالخبر

الامر معقبا بشرط ثم بانها تم وبعد الشرط وفي الاملا في حال اختساري اذا شئت أو امره بكذا اذا شئت
ثم قلها واحدة ثانية ثم تزوجها واختارت نفسها عند أي حنيفة تطلق بانها وعند أي سوف لا حال الامام
الشرعي قوله ضعف اه فظهر بهذا قوة ما وقف في التصول فان قلت نفس الاختيار فيه معنى التعلق
فنبني ان لا يكون فرق قلنا الفرق بين التعلق الصريح وما فيه معنى التعلق ظاهر لا يتوقف على من عند نوع
فصحت ولبعضهم هنا كلام يعني النظر اليه عن التكلم عليه اه واظهار انه أراد البعض صاحب الجرافان
ما ذكر من عدم الفرق بين المجزئ والمعلق ونقيده السطآن بما اذا خلقت نفسها في العدة لا بعد هبنا على ان
التصريح بنية التعلق يردده صريح كلام الشرعي فانهم (قوله صم) مقدما اذا تدت المرأة فقات
زوجت نفس منك على ان امرى يدي أطلق نفسي كل اريد أو على ان طالق فقال الزوج قبلت ما لو بدأ الزوج
لاطلاق ولا يصير الامر يدها كافي الصريح في الخلاصة والبرازية (قوله لم نسجم) أي لعدم حصول غرته
ط (قوله بحكم الامر) الباء للسببية لان حكم الشيء غرته وأثره القرب عليه وحكم الامر ملكها طلاق
نفسها (قوله ثم ادعته) أي ادعت البطل المذكور أو الطلاق (قوله فاقول لها) لانه وجد سببه
بإقراره وهو التصريح بالظاهر عدم الاختلاف بين آخر بحر ولا سيما أثر بالتصريح والطلاق صارا بكتابه مدعا
طلان السبب والاصل عدمه وهذا بخلاف ما لو قال لقتله جعلت امره بكذا في العتق أمس فاعتقت نفسك
وقال القن فعلت لا يصدق اذ المولى لم يشر بعينه لان جعل الامر يده لا يوجب العتق ما لم يعتق القن نفسه
والمولى ينكر بخلاف الطلاق فانه تزويده وادعى ايمانه فلم يقبل منه كما وضعه في الجرجوا باعما في جامع
النصولين من أنه ينبغي عدم الفرق (قوله ثم اختلنا) أي قال شربتها بجنابة وقالت بدونها وبني
أن يكون ذلك بعد اختيارها نفسها كعامل بما قبله (قوله فاقول له) لانه ينكر صيرورة الامر يدها
وان لم يكن الجنابة ولو قامت بينة على أنه بغير جنابة ينبغي أن تبطل وان قامت على التي لكونها على الشرط
والشرط يجوز اتيانه بالنية وان كان نصيا خبر عن العمادية (قوله كاسبي) أي في باب التعلق عند
قوله الا اذا برهن ح (قوله ما تريدني) استهزاء وقوله افعل ما تريد امر (قوله لم تطلق الخ) أي لانه
وان كان في مذكرة الطلاق لكنه لا يمتنع تغريضا لاحتمال التهمك أي افعل ان قدرت تأمل (قوله لا يدخل
سكاح الفضولي الخ) في الجرج من التنية ان تزوجت عليك امرأة فأمرها بكذا فدخلت امرأة في نكاحه
بنكاح الفضولي وأجازنا الفعل ليس لها ان تطلقها ولو قال ان دخلت امرأة في نكاحي فلهذا ذلك وكذا
في التوكيد بذلك اه أي لانه بعد الفضولي مع عدم الاجازة بالقول لم يصدق انه تزوجها بل صدق انها
دخلت في نكاحه ومثل ذلك قوله قبل لي لكن سيذكر في آخر كتاب الايمان عدم الحنث مطلقا حيث قال
كل امرأة تدخل في نكاحي أو تصرح لاني فكذلك افاض نكاح فضولي بالفعال لا يحنث وسنله ان تزوجت
امرأة بنفسى أو بوكلي أو بفضولي أو دخلت في نكاحي بوجه ثامنك زوجته طالق لان قوله أو بفضولي
عطف على قوله بنفسى وعامله تزوجت وهو خاص بالقول وانما يندب بالفضولي لوزاد وأجرى نكاح
فضولي ولو بالفاعل ولا يلخص له الا اذا كان المعلق طلاق المتزوجة فرفع الامر الى الشافعي فيفسح العين المضافة
اه وحاصله انه امان بان يعلق طلاق زوجته أو طلاق التي تزوجها في الثانية برفع الامر الى الشافعي وتعلم ان في
المسألة قولين بوجه عدم الحنث في أو دخلت امرأة في نكاحي أن دخولها لا يكون بالارتجاع فكذلك قال
ان تزوجتها بغير نكاح الفضولي لا يصير مترجعا بخلاف كل بعد دخل في ملكي فانه يحنث بعد الفضولي فان
ملك العين لا يحنث بالشراء بل له اسباب سواء وقد ذكر المصنف القولين في قتالها وروح القول بعدم الحنث
وسمى ان شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك في الايمان (قوله لم يشع) لانه تملك منها وهو في معنى
التعلق على فعلها فلم يجد المعلق عليه يفعل أحدها والله تعالى أعلم

• (فصل في المشيئة) •

هذا النوع الثالث من أنواع التفويض وليس المراد تعلق الطلاق على المشيئة صريحا بل ما يشبهه ويشمل
الشيء فقد قال في كافي الحاكم واذا قال لها طلق نفسك ولم يذكر فيه مشيئة فذلك بمنزلة المشيئة ولها ذلك
في المجلس اه أي لانه موقوف على مشيئتها وتعلقها مشيئة وله اقل في الكافي لو قال لها طلق نفسك واحدة

(فروع) نكحها على ان امرها يدها
مع ولو ادعت جعله امرها
يدها لم تسع الا اذا طلقت
نفسها بحكم الامر ثم ادعته تسع
• قالت طلقت نفسي في المجلس
بلائذ وانكرها فقول لها جعل
أمرها يدها ان ضربها بغير جنابة
ففسرها ثم اختلفا فاقول له لانه
منكر وتقبل بينها على الشرط
المشكوك كاسبي • • طلب أولها وما
طلاقها فاقول الزوج لا يدها ما تريد
مضى افعل ما تريد وشرح فطلقتها
أبوها لم تطلق ان لم يرد الزوج
التفويض والاقول فيه خلاصة
لا يدخل نكاح الفضولي ما لم يقل
ان دخلت امرأة في نكاحي • جعل
أمرها بين وجلين فطلقتها أحدها
لم يشع

• (فصل في المشيئة) •

ان شئت فقل قد طلقت نفسي واحدة فهي طالق وقد شئت حيث طلقت نفسها اه وبما ذكرناه ان دفع
 ما ورد في النهي عن العناية من ان المناسبات للترجة الاندفاع بمسألة فيها ذكر المشقة ولا حاجة الى ما اجاب عنه
 في الحواشي السبعة من ان ذكر ما فيه المشقة منزل عام يذكر فيه منزلة المركب من المقردين والمقردين
 المركب فكذلك منزل منزله اه وان اتى في النهي نعم يصلح هذا الجواب بما قد يقال في ذلك مسائل
 المشقة فمقابل مسائل المشقة صريحاً وان كان كل منهما مقصوداً من هذا الباب فافهم (قوله او نوى
 واحدة) لو حذف هذا العلم بالاولى نهر (قوله او تتين في الحرة) لانها في حها عدد محض بخلاف الامة
 فتمنع نية التتتين في حها لانها فرد اعتباري كالثلث في حق الحرة (قوله فطلقت) أي واحدة او تتين
 او ثلاثاً وكل مع عدم النية أصلاً أو مع نية الواحدة أو التتتين في الحرة فهي تسعة والواقع في طلقة رجعية أتماً
 في الامة فالصواب مع عدم النية أصلاً أو مع نية الواحدة أو التتتين في الحرة (قوله فطلقت) أي واحدة او تتين
 لكن قوله او ثلاثاً جار على قوله ما يوقع واحدة رجعية اما عند الامام فانها اذا طلقت ثلاثاً ونوى واحدة ولم
 ينو أصلاً يقع في ثلاث موجب طلق هو الفرد الحقيقي فثبت وان لم ينو والفرد الاعتباري أي التثلاث
 محتمل لا يثبت الا بنية قابلية التثلاث حيث قد اشتغال بغير ما فوض اليه لا يقع شيء كما قد افاد في التثنية
 ومقتضاه انه اذا نوى تتين فطلقت ثلاثاً لا يقع عنه شيء أيضاً فافهم (قوله وفواه) أي التثلاث وأفراد التثنية
 باعتبار المذكر كوراً ولا ينفرد اعتباري وقده احترازاً عما اذا نوى ثلاثاً ونوى واحدة او تتين فانه لا يقع
 شيء عنده كما عرفت (قوله وقعن) أي التثلاث سواء أوقعها بلفظ واحد ومتفرقاً وانما صرح ارادة التثلاث
 لان قوله طلق نفسك معناه اضلي فعل التطلق فهو مذكور لانه جز من معنى التلق فمع نية العموم غير ان
 العموم في حق الامة ثلثان وفي حق الحرة ثلاث ففهم وقوله او تتين فمزيد على انه لو نوى التثلاث فطلقت واحدة
 او تتين وقع وبقي الصريح بوقوع الواحدة في طلق نفسك ثلاثاً فطلقت واحدة وبقي عامه (قوله قد
 بطلت) أي بقوله نفسك فافهم (قوله وبقولها في جواب الخ) اعلم انه لو قال له اطلق نفسك فقلت
 في جوابه ان نفسي طلقت رجعية ولو قالت اخترت نفسي لم تطلق قال في الفتح وحاصل الفرق ان المقوض
 الطلاق والامانة من الفاطمة التي تستعمل في ابتاعه كناية فقد اجابت بما فوض اليها بخلاف الاختيار ليس من
 الفاظ الطلاق لاسيما لا كناية ولهذا لو قالت انت نفسي فوض على ايجازه ولو قالت اخترت نفسي فهو باطل
 ولا يلحقه اجازة وانما صرحاً كناية بما جاع الصواب فيما اذا جعل جواباً للتصريح غير ان اجازة وصف بقيل النية
 فيه فلفظ الوصف وثبت الاصل اه وقوله وهذا الخ استدلال على اثبات الفرق في مسئلتنا بانها في مسألة
 اخرى وهي ما لو اشدت وقالت انت نفسي بدون قوله له اطلق نفسك وقع ان اجازة أي مع النية منه وكذا منها
 كافتقاره قبل الكتابات عن تلخيص الجامع وشرحه ولو اشدت وقالت اخترت نفسي لا يقع وان اجازة مع
 النية لان اخترت لم يوضع كناية الا في جواب التصريح ولهذا لو قال لها اخترتك ناوا الطلاق لم يقع بخلاف لفظ
 الامة وقوله غير ان الخ بيان لوقوع الرجعي في مسئلتنا وبما تفرع منه انه اشبه على الشارح مسألة
 الاندفاع بمسألة الجواب فالصواب اسقاط قوله ان اجازة وقوله بعده وان اجازة لان ذلك فيما اذا اشدت بقولها
 انت نفسي واخترت وقد ذكر المسألة قبل الكتابات وكلامنا الآن فماذا اقلت ذلك في جواب قوله لها طلق
 نفسك وذلك لا يتوقف على الاجازة أصلاً ولا على نيتها الطلاق خلافاً لما في الترخيص لان ما في الترخيص
 من اشتراط نيتها انما ذكره في مسألة الاندفاع في مسألة الجواب لان قولها انت نفسي في جواب قوله طلق
 نفسك غير محتاج الى النية وايضا فان الواقع هنا رجعي وفي مسألة الاندفاع رواية طبعه على بعض ما قلنا
 وكذا الرجعي فافهم (قوله لا كناية) على قوله طلق وتامع كونه رجعية فتقدمت (قوله ولا كناية)
 أي ليس من كتابات الطلاق بل كناية فوض وانما عرفت جواباً للتصريح بلفظ اختاري لا جاع ولا يخفى بالامر
 باليد بخلاف طلق فانه لا يقع الاختيار جواباً قال في العمدة وفاد بعدم صلاحية الجواب ان الامر يخرج من
 يدها لا يشغاله لاجل ابتاعها في الفتح ودل اقتضاه على نفي الاختيار ان كل لفظ يصلح للاشباع من الزوج يصلح
 جواباً لطلق نفسك كجواب الامر باليد كما صرح به في الخلاصة اه (قوله بانواعه الثلاثة) أي التصريح
 والامر باليد والمنشئة (قوله لما قبله من معنى التعليق) أو لكونه تليقاً بكمي المثل وحده بلا توقف على

(قال لها طلق نفسك ولم ينو
 او نوى واحدة) او تتين في الحرة
 (فطلقت) وقفت رجعية وان طلقت
 ثلاثاً ونوى واحد) قد يصلحها
 لانه لو قال طلق أي نساء شئت
 لم تدخل تحت عموم خطاب
 (وقوله) في جوابه (انت نفسي
 طلقت) رجعية ان اجازة لانه
 كناية (لا باختار) نفسي وان اجازة
 لان الاختيار ليس بصريح ولا
 كناية (ولا جمل) الزوج (الزوج
 عنه) أي عن التقويض بانواعه
 الثلاثة لما فيه من معنى التعلق

القبول كما علم به في الفتح وقد مناه في التفويض (قوله لانه تملك) أي وان صرح بلفظ الوكالة كما اذا قال
وتملك في طلاقك كافي الخاتمة أي لانها عاملة لنفسها والوكيل عامل لغيره فأخذه في الجرم حال وانقضاءه
لا فرق بين تطبيق الطلاق أو العلق في حق هذا الحكم أي تقتيد بالجلس لما في المصطلح اذا قال لها طلق نفسك
ولم يذكركم مشتمة فهو بمنزلة المشتمة الا في خصلته وهي ان تية الثلاث صحيحة في طلق دون أنت طلاق أنت شئت
اه وظاهره ان ما اذا قال في المجلس خرج الامر من يده اه (قوله ونحوه الخ) كذا شئت أو اذا ما شئت أو حين
شئت فان لها ان تطلق في المجلس وبعد له هذه الالفاظ لعموم الاوقات فصارت كما اذا قال في أي وقت شئت وكما
كسح عن أخذه التكرار الى الثلاث بخلاف ان وكف وحبس وكما وان وبخافه في هذه يقتد بالجلس والارادة
والرضى والهمة كالمنشئة بخلاف ما اذا علقه بشئ آخر من أمثالها كالأكل فانه لا يقتصر على المجلس نهري في الجميع
يجر فتأخذه وأعلم انه في ذكر المشتمة سواء في لفظ وجب العموم أو لا اذا أطلقت نفسها بلا قصد غلظ لا يقع
بخلاف ما اذا يذكركم حاجت يقع حال في الفتح وقد مناه ما وجب حل ما أطلق من كلامهم من الوقوع بلفظ
الطلاق غلظا على الوقوع فمما لا بد منه نهر (قوله مطلقا) أي في المجلس وبعده (قوله واذا قال رجل
ذلك) اسم الإشارة راجع الى الامر بالطلاق أي حاله طلق امر أي في قديمه احتراز عما لو قال له امر امر أي
يدل فانه يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع على الاصغر وكذا جعلت لك طلاقها فمطلقا يقتصر على المجلس
ويكون وجبا يجزى وأراد ما رجل العاقل احتراز عن العصى والمجنون لانه لا بد في صحة التوكيل من عقل
الوكيل كما صرح به في كتاب الوكالة بخلاف ما اذا جعل امره ما يدعي أو يجنون فانه يصح لانه تملك في نفسه
تعليم فحالة قال ان قال لك المجنون أنت طالق فانت طالق فهذا إما خالف فيه التملك التبرك لأخذه في الصر
وقدم ذلك في باب التفويض لكن نقل في الجرم بعد ذلك عن البرازية التوكيل بالطلاق تطبيق الطلاق بلفظ
الوكيل ولا يقع منه حال سكره اه الآن يقال ان هذا الاشياء اشتراط العقل لصحة التوكيل لانه اذا لم يكن
مقتضى التطبيق بلفظ الوكيل عدم اشتراط عقله لوجود الملحق عليه بالطلاق وعليه فلا فرق بين القفل
والتوكيل في ذلك فليأتل (قوله الا اذا زاد وكلما عزلت الخ) أي فانه لا يشيل الرجوع وبصره لازما كافي
انفلاصة وغيرها نهر ومقتضاه انه لا يمكنه عزله لانه من أنواع الرجوع وبخافه ما في الصرع الخاتمة الصرع
انه علق عزله وفي ربه أقوال قال السرخسي يقول عزلتك عن جميع الوكالات فنفسر الى الملقى والمصر
وقيل يقول عزلتك كما كذا وقيل يقول رجعت عن الوكالات المعلقة وعزلتك عن الوكالة المطلقة (قوله
فتقتد به الخ) لانه طبقه بالمشتمة والمالك هو الذي يتصرف عن مشيئته هداية ثم اعلم انه لو قال شئت
لا يقع لان الزوج امره بتطبيقها ان شاء ولم يوجد التطلق بقوله شئت ولو قال هي طالق ان شئت فقال شئت وقع
لوجود الشرط وهو مشيئته ولو قال طلقها فقال فعلت لانه كافي عن قوله طلقك بجر عن المحيط وفيه عن
كافي الحكم لو كوله ان يطلق امره بلفظها الوكيل ثلاثا ان نوى الزوج الثلاث وقعن والام يقع عن نفسه
وقال اتفق واحدة (قوله مطلقا في مجلسه لا غير) فلو قام من مجلسه بطل التوكيل هو الصرع لان شئت
الوكالة بالطلاق بناء على ما قرئ من الياس المشتمة ومثمتها تقتصر على المجلس فكذا الوكالة كذا في الخاتمة
قال الخوافي يني أن يحفظ هذا فانه مما عمت به الواو فان الوكلاء يؤخرون الا بقاء عن مشيئتها ولا يدرون
ان الطلاق لا يقع وهذا إما يستق من قوله لم يقتد بالجلس نهر وهذا إما يلغز به فيقال وكذا تقتد بجلس
الوكيل بجر (قوله وطلقت واحدة) قال في الصر لا فرق بين الواحدة والتنتين ولو قال وطلقت أقل وقع
ما أو فنه لكان أولى وأشار الى انها لو طلق ثلاثا فانه يقع الاول وسواء كانت متترة أو بلفظ واحد
اه (قوله وتعت) أي رجعية لان اللفظ صريح كذا في بعض النسخ (قوله لانها) أي الواحدة وقال
في الفتح لانها لما ملكك ايقاع الثلاث كان لها ان تقع منها ما شئت كالزوج نفسه اه قال الرمي مقتضاه
ان في مسألة ما اذا قال له اطلق نفسك ونوى ثلاثا ما طلقت ثمتن تقع ثمتان لانها ملكك أيضا ايقاع الثلاث
فكان لها ان تقع منها ما شئت ولم رمن تيه عليه وبدل عليه قوله فيها لانه لا فرق بين ايقاعها الثلاث بلفظ
واحدة ومتترة فاعند التفرع قد حكما بوقوع الثانية قبل الثالثة فلو اقتصرنا على الثالثة تقع الثانية فخط
فلو علمتك التنتين لما جاز التفويض بناتل اه (قوله وكذا الوكيل الخ) قال في الجرم ولا فرق في هذا الحكم

(وتقتد بالجلس) لانه تملك (اه اذا

زاد في شئت) ونحوه مما يفيد عموم

الوقت فتطلق مطلقا (واذا قال

رجل ذلك) أو قال لها طلق شئت

لم يقتد بالجلس لانه لو كس

فه الرجوع الا اذا زاد وكما عزلتك

فانت وكيلا (الا اذا زاد ان شئت)

فتقتد به (ولا يرجع) لصبرونه

تملك كافي الخاتمة فطلقا ان شئت

لم يصروا كمالا ثم شئت فان شئت

في مجلس عليها فطلقا في مجلسه

لا غير والوكلاء منه فاعلمت

(قال لها طلق نفسك ثلاثا) أو

ثمتن (وطلق واحدة وقت)

لانها بعض ما قرئته وكذا

الوكيل حال لم يشل بألف

بين القليل والتركيل فلو تركله أن يطلقها ثلاثا فطلقها واحدة وقعت واحدة فلو تركله أن يطلقها ثلاثا لم يدرهم فطلقها واحدة لم يقع شيء إلا أن يطلقها واحدة بكل اللفظ كذا في كافي الحاكم اهـ أي لأن الواحدة وان كانت بعض ما فوض إليه لكن الزوج لم يرش بالطلاق إلا بعوض مخصوص فلا يصح بدونه (قوله لا يقع شيء في عكسه) أي خيذاً أمرها بالواحدة فطلقت ثلاثاً بكلمة واحدة عند الإمام أما الوكيل واحدة واحدة وواحدة وواحدة وقت واحدة اتصالاً مثلاً بالاولى ويلغو ما بعده وكذا الوكال أمر لا يدرك سوى واحدة فطلقت نفسها ثلاثاً قال في المسوط تقع واحدة اتصالاً له لم يتعرض للعدد لنفاً واللفظ صالح للعموم والمخصوص وعماه في البصر (قوله وقالوا واحدة) أي تقع واحدة (قوله طلق نفسك الخ) لا فرق في المعلق بالمشبهة بين كونه أمر بالطلاق ونفس الطلاق حتى لو قال لها أنت طالق ثلاثاً ثم أنت طالق أو واحدة ان شئت فقلت لم يقع شيء بجر (قوله وكذا عكسه) بأن يقول طلق نفسك واحدة ان شئت فقلت ثلاثاً بجر (قوله لا يقع فيهما) بلا خلاف في الاولى لأن تفويض الثلاث لمعلق بشرط هو مشبهاً بالاحالة معناه ان شئت الثلاث فلو وجد الشرط لانها لم تكن الا واحدة بخلاف ما إذا لم يقيد بالمشبهة ودخل في كلامه ما لو كانت شئت واحدة وواحدة وواحدة متصلاً بعضها عن بعض بالسكون لأنه فاصل فلم توجد مشبهة الثلاث بخلاف المتصلة بالسكون ثلاث مشبهة الثلاث قد وجدت بعد الفراغ من الكل وفي تركها وفي لا فرق بين المدخولة وغيرها وأما الثانية فعدم الوقوع فيها قول الإمام وعند هبانتع واحدة بجر (قوله لا يشترط الموافقة لنفاً) انما اشترط الموافقة لنفاً فيما هو أصل لا فيما هو تبع وهنا فكذلك لأن الاشباع بالعدد عند ذكره لا الوصف فاذا أمرها بالثلاث أو الواحدة ففكست تكون قد خالفت في الأصل الذي به الاشباع بخلاف ما مر من انه لو قال لها طلق نفسك فقلت أنت نفسي فانه انطلق لانها خالفت في الوصف فقط فليقع ويرجع الرجعي كما مر لكن هذا يقتضي عدم الفرق بين المعلق بالمشبهة وغيره مع انه تقدم في غير المعلق بها كلفي نفسك ثلاثاً وطلقت واحدة لا يقع واحدة إلا أن قال ان اشترط الموافقة لنفاً خاص بالمعلق بالمشبهة فكأن تعقلاً لا بآثار بصورة اللفظ كما يفيد ما ذكره الشارح قرياً عن الخانية فليأتل (قوله لما في تعليق الخانية) ببارئه على ما في البصر طلق نفسك عشر ان شئت فقلت طلق نفسي ثلاثاً لا يقع ثم قال لو قال لها أنت طالق واحدة ان شئت فقلت شئت نصف واحدة لا تطلق اهـ وبه علم أن الشارح اسقط فسد المشبهة ووجه عدم الوقوع المخالفة في اللفظ وان وافق في المعنى لأن العشرة لا يقع منها إلا ثلاثة والنصف يقع واحدة (قوله أمرها بالثلاث أو رجعي الخ) بأن قال لها طلق نفسك بالثلاثة فقلت نفسي رجعية أو قال لها رجعية فقلت نفسي بالثلاثة وبمثل ما إذا قالت أنت نفسي لأنه راجع لما قبله وقد فرق بينهما فأنى خاف في حق الوكيل فقال رجل قال لغيره طلق امرأتي رجعية فقال لها الوكيل طلقتك بالثلاثة تقع واحدة رجعية ولو قال الوكيل أنت لا يقع شيء اهـ ولعل الفرق بين الوكيل والمأمورة ان الوكيل بالطلاق لا يملك الاشباع بلطف الكتابة لانها مشروطة على نية وقد أمره بالطلاق لا يقع على النكاح فكان مخالفاً في الأصل بخلاف المرأة فانه ملكها الطلاق بكل لفظ بما لا يقع به صريحاً كان أو كتاباً لكنه يتوقف على وجود النقل بأن الوكيل لا يملك الاشباع بالكتابة بجر واعترضه في التبر بأن ما في الخانية صريح في أن الوكيل يكون مخالفاً لاتباعه بالكتابة هذا وقد انشعب الشهاب الشلي كلام المتن بما إذا قالت طلق نفسي بالثلاثة بخلاف أنت نفسي فانه لا يقع شيء وقال فاعتم هذا التصريح فأنك لا تجهد في شرح من التبر وخلف الشربلاني وأقره قلت لكن الشلي قد قبل ذلك أخذ من كلام قاضي خان في الوكيل وهو يتوقف على ثبوت عدم الفرق بينهما وفيه ما علت مع انه تقدم أول الفصل انها انطلق بقوله أنت نفسي فليأتل (قوله والاصل الخ) قال في الفتح والاصل ان المخالفة ان كانت في الوصف لا لطل الجواب بل لطل الوصف الذي به المخالفة ويقع على الوجه الذي قوض به بخلاف ما إذا كانت في الاصل حيث بطل كما إذا قوض واحدة فطلقت ثلاثاً على قول أبي حنيفة أو قوض ثلاثاً فطلقت اثناً (قوله خانية بجر) أي تقذف في البصر عن الخانية وفي بعض السهم بجر والواو وهي صيغة أيضاً بل أولى لأن ذلك مستفاد من مجموع الكتابين فانه في الخانية ذكر في باب التعليق قال لها طلق نفسك واحدة بالثلاثة ان شئت فقلت نفسها رجعية أو قال واحدة امك الرجعة ان شئت فطلقت بالثلاثة لا يقع شيء في قياس قول أبي حنيفة لانها ما أنت بمشبهة ما قوض اليها فاستنيط منه في الجبر ان

(لا يقع شيء في عكسه)

وقالوا واحدة (طلق نفسك ثلاثاً)

ان شئت فطلقت واحدة و كذا

(عكسه لا) يقع فيهما الاشرط

الموافقة لنفاً لما في تعليق الخانية

أمرها بعشر فطلقت ثلاثاً أو واحدة

فطلقت نصفاً لم يقع (أمرها بالثلاث)

أرجعي ففكست في الجواب وقم

حاً أمر الزوج به ويلغو وصفاً

والاصل أن المخالفة في الوصف

لا تطل الجواب بخلاف الاصل

وهذا إذا لم يكن مطلقاً بعينيتها

فان علته ففكست لم يقع شيء لانها

حالت بعينيتها ما قوض اليها خانية

بجر

ما ذكره المصنف مفروض في غير الملحق بالمشية فافهم (قوله أي لم يوجد بعد) لما كان قوله لعدم
 صاغا على ما مضى وانقطع مع أن التعلق به يتميز بحسبه بقوله أي لم يوجد بعد ح وانما أطلقه المصنف
 اعتيادا على ما ذكره في مقابل (قوله كان شالغ) مثل بئالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون
 لعدم محقق الجني أو محتمل ح (قوله بطل الامر الخ) أي حال الطلاق قال في البصر لأنه على الإطلاق
 بعينيتها المنزوعة وهي آت بالعلقة فلم يوجد الشرط قبل بقوله ثبت مقتصر عليه لان اوقات شئت طلاق
 الخ وقع لان اذ لم يذكر الطلاق لا تعتبر لنية باللفظ صالح للابتناع ويستفاد منه انه لو قال شئت طلاقا وقع
 بالنسبة لان المشية تنبئ عن الوجود لانها من الشيء وهو الموجود بخلاف أردت طلاقا لانه لا ينبئ عن
 الوجود فقد فرق الفقهاء بين المشية والارادة في صفات العبدان كما مر اذ فتن في صفاته تعالى كما هو اللفظ
 فيها وما حجب ورضت مثل أردت اه (قوله وان قالت) أي في المجلس بحر (قوله أردت بالنية
 الحق وجوده) أي موامو جسد وانقضى مثل ان كان فلان قد جاء وقد جاء أو كان فاشترى كامل الشارح
 (قوله مثلا) راجع إلى قوله لا (قوله لانه نصير) أي لانه التعلين بكان نصير ولا اسع لتعلين الابراء
 بكان ولا يريد انه لو قال هو كافر ان كنت كذا هو يعلم انه قد فعله مع أن اختار انه لا يتكسر لان الكفر ينشئ على
 تبدل الاعتقاد وتبدله غير واقع مع ذلك العمل وعلمه في البحر (قوله فرددت الامر) بان قالت لا شأن به
 (قوله لا يرتد) فلما بعد ذلك كذا في الهداية وقد يقال انه ليس بملك في حال أصلا بل هو تعلق الطلاق على مشيتها
 وقولها طلقت ایجاد للشرط الذي هو مشيتها وليس الواقع الاطلاقه الملحق ثم هذا أصبح في قوله طلق نفسك
 ان شئت فخرج واجاب في البصر بما في المحيط من انه يتعين معنى التعلق وهو لازم لا يقبل الابطال ومعنى التعلق
 لان المالك هو الذي ينصرف عن مشيئته و ارادته وهي عاملة في التعلق لنفسها والمالك هو الذي يعمل
 لنفسه وجواب التعلق يقتصر على الجلس وفي الجمع ان طلاق ان شئت أو أحب أو هو ليس بين لانه
 تعليق معنى تعليق صورة ولهذا يقتصر على المجلس والعبرة بالمعنى دون الصورة اه وقائنه انه لا يصح
 في بيته لا يلحق اه أقول وقوله وجواب التعلق يقتصر على المجلس خاص بما اذا علق بأداة لا تنفذ عموم
 الوقت كان وكف وحيث وكم واين بخلاف ما يدل على العموم وهو المذهب كونهما تقدم ايضا أول النصل
 (قوله ولا يتبدل بالمجلس) اما في كنهه متى وما فلا تنال التوقيت وهي عامة في الاوقات كلها كنهه قال في
 أي وقت شئت وأما اذا واذا فافهم في عندهما متى عندهما وعند الامام وان كانت تستعمل للشرط فكما تستعمل في كل
 الوقت لكن الامر صايد هاتفا بغير بالقام عن المجلس بالثبوت لو قال أردت مجرد الشرط لنا أن نقول بقيد
 بالمجلس ويحذف لاني التهمة نهر ونعامة في الفتح (قوله لان اسم الايمان) لتعليل اهدم التسيب بالمجلس كان
 قوله لا الاتصال على لقوله ولا تطلق الواحدة ط (قوله لا تطلقا) كذا في بعض النسخ بالنسب عطف على
 التطلق وفي اكثر النسخ لا تطلق ويمكن تأويله يجعل لانافة اليقين وانظر بحذف دل عليه ما قبله والتقدير
 لا تطلق بعد تطلق علوه اهما فافهم (قوله ولا تجتمع ولا تني) عبارة الهداية فلا تلك الايقاع جله وجعا قال
 في العنايه قبل معناه واحد وقيل الجمله أن تقول طلقت نفسي ثلاثا والجمع أن تقول طلقت واحدة
 وواحدة وواحدة هاتوا الفاهر اه يعني في تفسير الجمع فكأنه بشرى إلى ما في الدراية حيث فسرها بجمع بان تقول
 طلقت وطلقت وطلقت قال والاول اصح يعني كونهما بمعنى واحد كذا في النهرو يمكن أن يراد بالجمله الثنتان
 وبالجمع الثلاث ويكون قوله ولا تجتمع ولا تني إشارة إلى ذلك ثم اعلم ان ما في الدراية من تفسير الجمع بان تقول
 طلقت وطلقت وطلقت وان الاسخ خلافاه يفيد ان لها أن تطلق ثلاثا متفرقة في مجلس واحد على الاسخ والله
 بشرى ما في العنايه أيضا حيث فسره بطلقت واحدة وواحدة وواحدة فانه جمع لاتحاد العامل بخلاف ما في
 الدراية فانه يفرق لاجع لتكرار الفعل وعلى هذا انما في التهنيتي من قوله تطلق ثلاثا متفرقة أي في ثلاثة
 مجلس فلا تطلق نفسها في كل مجلس اكثر من واحدة لان كل العموم الافراد فلا تطلق ثلاثا متفرقة أي في ثلاثة
 على خلاف الاسخ الا ان يصل قوله اكثر من واحدة على الجمجمة بشرية قوله فلا تطلق ثلاثا متفرقة تأمل ويدل
 على ما قلنا ما في جامع الفصولين امر ليدل على ثلاثه فاما ان تختار نفسها ثلاثا في المجلس أو بعده حتى تبين

(قال لها أنت طالق ان شئت)

فقلت شئت ان شئت أنت فقال

شئت بنوى الطلاق اوقات شئت

ان كان (كذا لعدم)

أي لم يوجد بعد كان شاء أي

أو ان جاء الليل وهي في النهار

(بطل) الامر فقد الشرط

(وان قالت شئت ان كان

الامر قد مضى) أردت بالنية

الحق وجوده كان كان أي في الدار

وهو فيها أو ان كان هذا اليوم

فيه مثلا (طلقت) لانه نصير

(قال لها أنت طالق متى شئت أو

متى ما شئت أو اذا شئت أو اذا

ما شئت فرددت الامر لا يرتد ولا

يتبدل بالمجلس ولا تطلق نفسها

(الواحدة) لانها تم الايمان

لا الاتصال فذلك التطلق في كل

زمان لا تطلق با بعد تطلق (ولها

تفرق الثلاث في كل شائسته

ولا تجتمع) ولا تحق

لأنها العموم الأفراد (ولو طلق بعد

زوج آخر لا يقع) ان كانت

طالقت نفسها ثلاثا متفرقة

والأفها تفرقها بعد زوج

آخر وهي مسألة الهدم الآتية

(أنت طالق) حيث شئت أو أين

شئت لا تطلق إلا إذا شئت في

الجلس وان قامت من مجلسها

قبل مشيتها (لا) مشيتها لها

لأنها المكان ولا تعلق للطلاق به

فجعله مباحا عن أن لانها أيام الباب

مطلب
مسألة الهدم

ثلاث إلا أنها لا تطلق نفسها في دفعة واحدة أكثر من واحدة اهـ فان قصدها أن لها أن تطلق في مجلس واحد
ثلاثا متفرقة إلا أن يفرق بين أنت طالق وأمر لا يدل لكن في غاية البيان قال وهذه من مسائل الجامع الصغير
وصورتها محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا فقال لها ان تطلق نفسها
وان قامت من مجلسها وأخذت في عمل آخر واحدة بعد واحدة حتى تطلق نفسها ثلاثا قال في غاية البيان
لأن كلمة كل ما تعميم الفعل فلهما مشية بعد مشية إلى أن تستوفي الثلاث فإذا قامت من المجلس أو أخذت في عمل
آخر بطلت مشيتها الملوكه لها في ذلك المجلس بوجود دليل الإعراض ولكن لها مشية أخرى بمحكم كذا اهـ
فهذا صريح في أن لها تفريق الثلاث في مجلس واحد اهـ وأصرح منه ما في التازخانية عن المحيط ولو قال
لها أنت طالق ثلاثا فلها ذلك أبدا ثلاثا في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا اهـ
فافهم (تسه) قال في الفتح فلو طلقت ثلاثا أو تنتين وقع عندهما واحدة وعنده لا يقع شيء اهـ وفي الصبر
عن البسيط ثلاثا شئت فأنت طالق ثلاثا فصارت شئت واحدة فلهذا بطل لا معنى لكلامه ثلاثا الثلاث
اهـ قلت فأفاد أن تفرق الثلاث إنما هو فيما إذا لم يسر به بعد وفي كافي الحاكم ثلاثا شئت فأنت طالق
ثلاثا فصارت واحدة فذلك باطل وكذا فأنت طالق واحدة فصارت ثلاثا وكذا الإقرار فأنت طالق ولم يقل ثلاثا
فصارت ثلاثا اهـ أي جله فلو استقرت ولو في مجلس جاز كالعقل (قوله) لأنها العموم الأفراد بكسر الهمزة
أي الأفراد كذا ضبطه الشارح في شرحه على التاروكذا ضبطه ح وقال هو مصدر فوافق تغييره بالانفراد
ويجوز فتحها اهـ وفي شرح العيني لأن كلمات الإذاعات والأفعال عموم الأفراد لا عموم الاجتماع
فتستثنى إيقاع الواحدة في كل مرة إلى ما لا ينتهي إلا أن العبر تصرف إلى الملك القائم اهـ (قوله) لا يقع
لأن التعليق إنما ينصرف إلى الملك القائم وهو الثلاث ناسخا فترافقه بنهي التوقيض بجر (قوله) والاهـ
أي وان لم تطلق نفسها أصلا أو طلقت نفسها ثلاثا في مجلس أو طلقت نفسها واحدة فقط أو تنتين في مجلس ح
القول وهي مسألة الهدم الآتية) أي في آخر باب الرجعة وهي أن الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث كما يهدم
الثلاث فينطلق امرأته واحدة أو أكثر ثم عادت إليه بعد زوج آخر عادت إليه بلك جديد فيهلك ثلاثا
وطلقات وهذا عند محمد بن عبد الله بن أبي حنيفة الثلاث فقط لا ما دونها فنطلق امرأته تنتين ثم عادت له
بعد زوج آخر عادت إليه بجاني وهو طلقة واحدة فإذا طلقها بعد الطلقة واحدة لا تحرم عليه حرمة غنينة
عندهما وعنده تحريم وكذلك إذا قال كذا دخلت الدار فأنت طالق قد دخلت مرتين ووقع عليها الطلاق
وانقضت عتاقها ثم عادت إليه بعد زوج آخر فعندهما تطلق كذا دخلت الدار إلى أن تين ثلاث طلقات خلافا
لحمد كذا كره الزبلي في باب التعليق عند قوله وتعلق الثلاث يحل تخييره وبعبارة البحر هنا قد يكون بعد
الطلاق الثلاث لأنها لو طلقت نفسها واحدة أو تنتين ثم عادت إليه بعد زوج آخر فلهذا أن تفرق الثلاث خلافا
نعم وهي مسألة الهدم الآتية اهـ وهو موافق لما قلناه من الزبلي ومثله في الفتح وغاية البيان وهذا
صريح في أنها بعد العود لها أن تطلق نفسها ثلاثا متفرقة عندهما وعند محمد بن أبي حنيفة في الثلاث
سبني على قولها ما لا على قول محمد فافهم ثم يشكل على هذا التعليق السابق أن التعليق إنما ينصرف إلى الملك
القائم وهو الثلاث فانه يقتضي أنها لو طلقت نفسها تنتين ثم عادت إليه بعد زوج آخر ليس لها أن تطلق نفسها
أصلا عند محمد لأنها عادت إليه بعت سادس وطلقات الملك الأول هدمها الزوج الثاني ولا إشكال على قول
محمد من أنها تطلق واحدة فقط لأنها السابقة لكون الزوج الثاني في يهدم ما دون الثلاث عنده ثم رأيت المحقق
في الفتح أفاد الجواب عن ذلك في باب التعليق بما حمله من قولهم إن التعليق طلقات هذا الملك الثلاث مقيد
بعدم ما مكناها فإذا زال ملكه لبعضها صار التعليق ثلاثا مطلقة (قوله) لأنها المكان فحينئذ ظرف مكان
مبنى على القسم وإن ظرف مكان يكون استسهاما فإذا قيل ابن زيد لم الجواب بيمين مكانه ويكون شرطا
أيضا وزاد فيه ما فقال أينما أقام بجر عن المسباح (قوله) ولا تعلق للطلاق به) ولذا لو قال أنت
طالق بمكة أو في مكة كان تصرف الطلاق كما لو تكون طالق في كل مكان في الحال بخلاف الزمان فان الطلاق
يتعلق به (قوله) فجعله مباحا عن أن الخ جواب عن إيراد ابن أحمد هاته إذا ألتى ذكر المكان صار أنت
طالق شئت وبه يقع للسالك كنت طالق دخلت الدار ثانيا هاته إذا كان مجازا عن الشرط فحل على ابن دون

حتى لا يطل بالقصاص عن المجلس والبراب عن الأول أنه جعل الطرف مجازاً عن الشرط لأن كلامهما قصد
 ضم ما من التآخير وهو أولى من الفاتحة والكلفة وعن الثاني بان حمله على أن أولى لأنها أمم الباب ولا نه حرف
 الشرط وفيه جمل بالقصاص أخاه في الفتح (قوله) يقع في الحال رجعية الخ أي تطلق طلقه رجعية بمجرد
 قوله ذلك شات وألّا من غالت شت بآة أولّا ناقدوى الزوج ذلك تصير كذلك الموافقة وهذا عنده أما
 عندهما خالماً شات يقع في نفسه أصل الطلاق لا يتلق بشئتها بل صفته وعندهما يعطيان معا ونعاه
 في الفتح وكتب في حاشيته على شرح المنار الفرق بين هذا التفويض وعامة التفويضات حيث لم يقع في الية
 الزوج أن المفوض حال الطلاق وهو مستوعب بين البنوة والعدد فصاح إلى التلّعين أحدهما بخلاف
 عامة التفويضات (قوله والا فرجعية) صادق بما اذا شات خلاف ما نوى وبما اذا لم ينو شيئاً والمراد
 الأول لما في الفتح وان اختلفا بان شات بآة الزوج ثلاثاً أو على القلب فهي رجعية لانه لفت مشقتها لعدم
 الموافقة في قبض الزوج بالصريح وبنته لا تعمل في جملة بآة أولّا ناقدوى ولولم تحذف الزوجية لم يذكره
 في الاصل ويجب أن تعتبر مشقتها حتى لو شات بآة أولّا ناقدوى من الزوج يقع ما وقع بالاتفاق الخ اه
 (قوله لوموطوة) قد لقوه رجعية في الموضع وتقدم في باب المهر فلما ان الحق بها كملوطوة في روم
 العدة وكذا في وقوع طلاق آخر في عدها فافهم (قوله والا) أي بان كانت غير مدخول بها طلقت طلقه
 بآة ونخرج الامر من يدها لقوات بحليتها بعدم العدة كد في الفتح أما الحقلي بها فتلزها العدة كما علمت
 فتلحق رجعية ولا يخرج الامر من يدها فافهم (قوله وقول الزيلعي) عبارة ومفسرة الخلاف تظهر
 في موضعين فيما اذا قامت عن المجلس قبل المشقة وفيما اذا كان ذلك قبل المدخول يقع عنه طلقه رجعية
 وعندهما لا يقع شيء والرد كلامهم اه ح (قوله ايها ان تطلق ماشات) أي واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً
 ويشلق أصل الطلاق بمشقتها بالاتفاق بخلاف مسألة كفت شت على قوله لان كم اسم للعدد وما شئت تعميم
 للعدد والواحد عدد على اصطلاح الفقهاء مكان التفويض في نفس العدد والواقع ليس الاعداد اذا كان كضمار
 التفويض في نفس الواقع فليقع شيء ما لم تافتح (تبسبه) لم يذكره واشتراط التية من الزوج وشرطه
 الشاوح في شرحه على المسار كد في شرح المرافة وكفي الكسافه وأرى بخط شيخه معلماً بعلامه البزوي
 أن مطابقة ارادة الزوج شرط لانها كان للعدد اليهم احتيج إلى التية وأقره في التبرير لكن ناهي الهداية
 والفتح وغيره أنه لا يشترط واستفاده صاحب الجرف في شرحه على المنار لأنه لا اشتراط لأن المفوض اليها العدد
 فقط وله انفراد فلا يسم بضراره في كسافه لأن المفوض اليها الحال وهو مشترك كقصة مناء قالت وهو ظاهر
 المتون أيضاً (قوله في مجلسها) لأنه تخلف فقتصر عليه كإمر (قوله ولم يكن بدعياً) قال في البحر
 واذا بقوله ماشات أم اه أن تطلق أكثر من واحدة من غير كراهة وه يكون بدعياً الا ما وقع الزوج لانها
 مضطرة إلى ذلك لانها لو نرت خرج الامر من يدها اه قلت وكذا لو كانت حاضراً وقد مر التصريح به في أول
 الطلاق قال ط وشال تلز ذلك في كفت شت السابق اذا الوقت ثلاثاً مع التية (قوله وان ردت بان
 قالت لا أطلق ففتح (قوله بما يفيد الاعراض) كالتموم القصاص عن المجلس (قوله لأنه تخلف في الحال)
 احتراز عن ادومي يعني هذا تخلف بمنز غير مضاف إلى وت في المستقبل فافضى جواباً في الحال فتح (قوله)
 والاول اظهر) لأنه لو كان المراد البيان للحق فلو قلته ماشت كفي النهر عن التبرير ح (قوله ان شت
 وان لم تشاري) أعلم أنه اذا جعل المشقة واحدة أو الايام فالتة لا تطلق أبداً لا لتعدد ركن
 طالق ان شت ولم تشاري أو ان شت وابتدأ كركان وقدم الجزاء كانت طالق ان شت وان لم تشاري فقامت
 في مجلسها أو لم تطلق لأنه جعل كلامهما شرطاً على حدة كقوله أم طالق ان دخلت الدار أو لم تدخل وان
 أنرا الجزاء كان شت وان لم تشاري فقامت طالق / تطلق أبداً لأنه مع التآخير صار أكثر من واحد وتعد راجعاً معاً
 بخلاف ما اذا أمكن فلتا تطلق حتى يوجد كان اكلت وان شت فقامت طالق وان كركان واحدها المشقة
 والاخر الا إذا كانت طالق ان شت وان ايت وقص شات أو ايت وان سكنت حتى قامت من المجلس لا يقع لان
 كلامهما شرط على حدة والابا فعمل كالشقة فأعما وجد يقع وإذا التزم ما يقع وكذا لو لم يكران وعطف بأو
 كانت طالق ان شت وأيت لأنه عطف بأحدهما ولو قال ان شت فقامت طالق وان لم تشاري فقامت طالق فقلت

(وفي كفت شت يقع في الحال

رجعية فان شات بآة

أولّا ناقدوى ماشاته (مع بينه)

والا فرجعية لوموطوة والابايت

وبطل الآخر وقول الزيلعي

والعسقي قبل المدخول صوابه

بعده فتنبه (وفي كم شت وما شئت

له أن تطلق ماشات) في مجلسها

ولم يكن بدعياً للضرورة (وان ردت)

أو ايت بما يفيد الاعراض (ارتد)

لأنه تخلف في الحال فجوابه كذلك

(قال لها طالق) نفسك (من ثلاث

ماشت تطلق ما دون الثلاث ومثله

اختصار من الثلاث ماشت)

لان من تميمه وقال بآية

تطلق اشلاث والاول اظهر

(فروع) قال أن تطلق ان شت

وان لم تشاري طلقت للصل

مطلب

انت طالق ان شت وان لم تشاري

لئلا يتخلل ان كنت تحين الطلاق فانت طالق وان كنت تغش فانت طالق لانه يجوز ان لا يحب ولا تغش
فلم يتبين شرط الوقوع ولا يجوز ان تشاء اولاً وتشاء فيكون أحد الشرطين ثانياً لا محالة فوقع ولو قال أنت
طالق ان أنت أكرهت ففصلت أيت تطلق ولو قال ان لم تشأ فانت طالق ففصلت الاشياء لا تطلق لان أيت
صيغة لا يجادل الا بما فقد على بالاباء وما وقد وجد فوقع وقوله وان لم تشأ صيغة للعدم لا لليجاد فصار بمنزلة
ان لم تدخل الدار وعدم المشيئة لا يتحقق فهو لها الاشياء لا لها ان تشاء من بعد وانما يتحقق بالموت يخرج عن
المحيط ذكر بعده ان لوعاقته بعدم مشيئة نفسه فهو كذلك بخلاف ان لم يشأ لان فقال لا تشاء والفرق ان شرط
البر في الاجبة مشيئة ملاقة في المجلس وقوله لا تشاء لان المجلس لانه اشتغال عما لا يحتاج اليه لا يشك
في الاشباع الكوث حتى يقوم (قوله لم تطلق) محله اذا قالت لا أحب ولا بغض أو سكنت أم لو قالت
أحب أو بغض طلق لان التعليق بالحبه ونحوه تعليق على الاخبار بذلك ولو كان مخالفاً لما في الواقع
كإسباني (قوله ولا يجوز ان تشاء ولا تشاء) لان المشيئة تنبى عن الوجود ولا واسطة بين الوجود
وعدمه (قوله أو أشئت كما بغضه) هذه مسألة ثانية وقوله ففصلت كل أنا تشئت حياه الخ جواب المسألة
الاولى وتلج جواب المسألة الثانية لكونه معلوماً بالتابية بقدره ففصلت كل أنا تشئت بذاته لم يقع لدعوى
كل ان صاحبها أقل فضا منها فلم يتم الشرط ح (قوله ففصلت كل الخ) أى وكذا جهما الزوج كما حده
في كافي الحما لم مقتضاه لوصفهما وقع عليهما دن أفعال التفضيل فينظم الواحد والاكثر كإسباني في الوقت
فما لو شرط النظر لا ردد تأمل (قوله لم يتم الشرط) لانها غير معدة في الشهادة على صاحبها يخرج
أى لانها لا تكون أشئت حياً وبغضاً الا اذا سكنت الاخرى أقل وهي لا تصدق على ما في قلب الاخرى
فلم تثبت كونها أشئت من الاخرى ويقال في الاخرى كذلك فلم تثبت أشئت واحدة منهما فلم يتم شرط الوقوع
على واحدة منهما ومقتضى التعليق أنه لو قالت واحدة منهما ففصلت أنا تشئت لم يقع عليها الا أن يقال ان في دعوى
كل منهما كذب لكل لاخرى بخلاف دعوى احدهما وسأني في التعليق أنه لو قال ان كنت تحين كذا
فانت كذا وفلانة ففصلت أحب تصدق في حق نفسها تأمل (قوله لم التعليق بالمشيئة الخ) وكذا التعليق
بكل ما هو من المعاني التي لا يطلع عليها غيرها يخرج (قوله لم يقتضيه بالمجلس) وكذا اذا كانت
كاذبة في الاخبار بالحبه والبغض يقع بخلاف التعليق بالحب ونحوه ثم ان هذا تنزيه على التلخيص قبل
والاولى زيادة ولا يملك الرجوع عنه ليمر على كونه تعليقاً فانه أظهر من نفي به على القول كلف وقوله ان
المراد بيان ما خالف التعليق بهذه المذكورات التعليق بغيرها وعدم الرجوع عنه بما توافق فيه الجميع
فافهم (قوله بخلاف التعليق بغيرها) كالتعليق على الحب أو على دخول الدار فانه تعليق محض لا تنقيد
بالمجلس وكذا لا يقع في نفس الامر بالخيار كذا كإسباني والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب التعليق)

ذكره بعد بيان تغير الطلاق صريحاً وكذا لأنه من كرم من ذكر الطلاق والشرط فأخبر عن المفرد ثم
(قوله من قلته تعليقاً) كذا في البر والاولى أن يقول وهو مصدر قلته جعله ملحقاً أى لان كلامه وهم
اشتقاق المصدر من الفعل وهو خلاف المختار لكن المراد بيان المادة لا فائدة المراد به لفظة مطلق التعليق
الشامل للسعي والمعنوى (قوله واصطلاحاً ربط الخ) فهو خاص بالمعنوى والمراد بالربط الاول في كلامه
جمله الخفاء وبالثانية جله الشرط وبالثالثة ما تضمنته الجملة من المعنى فهو مثل ان دخلت الدار فانت طالق
ربط حصول ملاقاتها بمحصل دخولها الدار (قوله ويسمى مينا بجزا) لما في التبر من أن التعليق في الحقيقة
انما هو شرط وجرا فاطلق الذين عليه مجازاً لانه من معنى السمية اه وفنه ان هذا بيان للبيعة الشرطية
المتضمنة للتعليق المعروف بالربط الخاص كما عرفت وهذا الربط يسمى مينا قال في الفتن ان المين في الاصل القوة
وسميت إحدى الدينين المين زادة قوة تعالي الاخرى وسمى الحب بالله تعالي مينا فاداه القوة على المحلوف
عليه من الفعل أو التلذذ بغيره والتسفيه ولا شك في أن هذا من المكر والنفس على امر محبت ينزل شرعاً عند
نزوله بفدوة الاتساع عن ذلك الامر وتعلق المحبوب لها أى للنفس على ذلك بقدر الخلل عليه فكان مينا اه
لكن هذا محتمل أنه حقيقة أو مجاز في اللغة وفي إيمان الصراط لها في البدائع أن التعليق عين في اللغة أيضاً

ولو قال ان كنت تحين الطلاق
فانت طالق وان كنت تغش
فانت طالق لم تطلق لانه يجوز ان
لا تحبه ولا تغشه ولا يجوز ان تشاء
ولا تشاء ولو قال لها أشئت كما
بغضه أو أشئت كما بغضه طالق
ففصلت كل أنا تشئت حياه لم يقع
لدعوى كل ان صاحبها أقل
فضا منها فلم يتم الشرط ثم التعليق
بالمشيئة أو الإرادة أو ارسي
أو الهوى أو المحبة يكون تليكا
فيه معنى التعليق فيستبد بالمجلس
كما مر ليدل بخلاف
التعليق بغيرها

(باب التعليق)

(هو) لفظة من علمته تعليقاً
قاموس جعله معناه واصطلاحاً
(ربط حصول معنوى جله)
بمحصل معنوى جله أخرى
ويسمى مينا بجزا

قال لأن يحدأ أطلق عليه بينما وقوله حصة في اللغة ١١ فأقاد أنه بين لغة واصطلاحا ولأعمال في مراح الدربة
 العين يقع على الحلف بالله تعالى وعلى التعليق قلت لكن مقتضى كلام الفخ المخر أن المراد به التعليق
 على أمر اختيارى للعقل ليسد قوة الاستماع عن الأمر المخوف عليه أو قوة العقل عليه من نحو أن بشرى بتكاد
 فأنشتر فغيره من التعليق لا يسمى بينما مثل أن طلعت الشمس أو أن حفت فأنشتر كذلك في تلخيص الجوامع
 وشرحه للشارح في الوصف لا يصحف بين حدث بتعليق الجزاء بما يصلح شرطاً لمؤا كان الشرط فعل نفسه أو فعل
 غيره أم يجيء الوقت كانت طالق أن دخلت أو أن قد من زيدا وإذا جاء غدا وكذا إذا جاء رأس الشهر أو إذا أهل
 الهلال والمرأ أن من ذوات الحيض دون الأشهر لوجود ركن العين وهو تعليق الجزاء ووجود الشرط الحث
 فيحدث الآن لا يعلق بعمل من أعمال القلب ~~سكتان~~ سكت أو أردت أو أحييت أو هوت أو وضيت أو يجيء
 الشهر كذا إذا رأس الشهر والمرأ من ذوات الأشهر فلا يثبت أما الأول فلا به مستعمل في الملك ولذا يقتصر
 على المجلس فلم يخص التعليق وأما الثاني فلا به مستعمل في بيان وقت السنة لأن رأس الشهر في حقتها وقت
 وقوع الطلاق السني فلم يخص التعليق ولهذا لم يثبت تعليق الطلاق بالتطيق كانت طالق أن طقت لا لاجمال
 أوادة الحكاية عن الواقع من كونه مالكاً لتعليقها فلم يخص التعليق ولا بقوله لبعده أن أدبت إلى أن أنشأت
 حزن وان عجزت فأنشتر بريق وان وجد الشرط واخترأ لانه تفسير السكابة فلم يخص التعليق ولا بقوله أنت طالق
 ان حفت حصة لأن الحصة الكاملة لا وجود لها الا بوجود جزء من الطهر فبقع في الطهر فمكن جعله تفسير
 الطلاق السنة فلم يخص التعليق وانما لم يثبته بجام يخص التعليق في هذه الصور لأن الحلف بالطلاق محظور
 وحصل كلام العاقل على وجه فيه عدم المحظور وأولى وقد أنكر حله على ما يحمله من البدل أو التفسير فلا
 يحصل على الحلف بالطلاق وانما حث في قوله ان حفت فأنشتر طالق لوجود شرط الحث وهو العين بدركه
 وهو الجزاء هو الشرط وقوله ان حفت لا يصلح تفسير الطلاق البدعي لتسوع البدعي الى أنواع فلم يكن جعله
 تفسيراً بخلاف السني فإنه نوع واحد وانما سكت فيها إذا قال لها أنت طالق ان طلعت الشمس مع أن معنى
 العين وهو الجدل أو التبع وقد نودع أن طلوع الشمس تحقق الوجود لا يصلح شرطاً له لا لخطر في وجوده لا
 نقول الجدل والتبع غيراً للعين وحكمة فقد تم الركن في العين دون الثمرة والحكمة الشرعي في الضمود
 الشرعية تعليق الصورة لا بالثمرة والحكمة وله الحلف لا يبيع فباع فاسدا حث لوجود ركن البيع
 وان كان المظاوب منه وهو أن قال المالك غير ثابت ولا نسلم عدم انطراح فباع الساعة في كل زمان ١٢
 ملخصا وحاصله كل تعليق بين سوا كان تعلقتا على فعله أو فعل غيره أو على مجيء الوقت وان لم توجد فترة
 العين وهي الجدل أو التبع فصحت به في حلقه لا يحلف الا اذا أمكن صرفه عن صورة التعليق الى عمله فليكن
 أو تفسير الطلاق السنة أو لبيان الواقع أو للكتابة كما في هذه المسائل الخمس المستثناة كما هي في كتاب
 الايمان ان شاء الله تعالى وبهذا يقع ما قاله في الصرم أن تعبیر المصنف بالتعليق أو من قول الهداية
 باب العين بالطلاق لأن التعليق يشعل الصوري كهذه الخمس وبعضها قد ذكر في هذا الباب مع أنها ليست
 بينما كانت كل واحدة وقوله في النهاية لا يثبت فيها لأنها ليست عيناً فلا يشافي كونها يمتنا في اصطلاح الفقهاء ما عا
 لما عا من أن عدم الحث فيها لعدم تحضها وتعلقاً وانما ليست عيناً عندهم وأيضاً لو كان ذلك متناعاً على العرف
 فما الفرق في العرف بين ان حفت وان حفت حصة حتى كان الأول عيناً دون الثاني (قوله كون الشرط)
 أي مدلول فعل الشرط (قوله على خطر الوجود) أي مقرر إذا بين أن يكون وأن لا يكون لا مستحيلاً
 ولا متحققاً لاجتماعه لأن الشرط للعمل والمنع وكل منهما لا يتصوره في شرح التصريح (قوله فالحق) محذور
 قوله معدوماً (قوله تضيير) ليس على الخلق بل في حال بقائه حكم ابتدائه كمنه قوله لبعده ان لم يكن
 فأنشتر حزن سكت وقوله لها ان أصبحت أو أصبحت وهي بصيرة أو أصبحت أو أصبحت طلعت الساعة
 لأن ذلك أمر مقرر فكان لبقائه حكم الاستدعاء بخلاف ان حفت أو مرضت وهي حاض أو مرضت فعل حصة
 مستقبلة لأن الحضيض والمرض عمالاً يستعد في الصرو وجهه كما في الحياة أن الحضيض والمرض وان كان
 يمتد الآن الشرع لماعلى بالجله أحكاماً لا تتعلق بكل جزء منه فقد جعل الكل شيئاً واحداً فأنه (قوله
 والمستحيل) محذور قوله على خطر الوجود ح (قوله لنور) فلا يقع أصلاً لأن غرضه منه تحقيق النفي حيث

مطلب
 فيما هو الحلف لا يصحف فالتن

مطلب
 لا يثبت تعليق الطلاق بالتطيق

وشرط حصة كون الشرط معدوماً
 على خطر الوجود فالحقق كان كان
 السماع مؤقفاً بغيره والمستحيل كان
 دخل الجلي في سم انشباط لقو

مطلب
ان لم تنزج بفلان فانت طالق

وكونه متصلا بالعدوان لا يصدق به الجأزة فالقالت باسفة فقال ان كنت كما قلت فانت كذا تبصر كان كذا ولا وذكر الشرط فهو انت طالق ان لغو به يفسى ووجود رابط حيث تأخر الجزاء كما يأتي (شرطه المثل) حصة كقوله لئن فعلت كذا فانت سحر أو حكا ولو حكا (كقوله لمنكحته) أو معدته (ان ذهب فانت طالق

قوله أو شرط الزمان قلت ورأيت في وصاخراته الاكل ما يؤيد حيث قال أوصي لأمته ان تعقني على أن لا تنزج ثم مات فقالت لا تزوج فانما تعقني من ثلثة فان تزوجت بعده لم تطل الوصية وكذا لو لم يحد على أن تنبت على الاسلام فان أقامت على الاسلام ساعة فهي حرة من ثلثة ولا تطل ما رتادها بعده وكذا انصراف قال ان شئت على التصرية بعده أو على الاسلام أو أوصي لام وله ان لم تنزج ابدا ان وقت وقتا فهو كما قال فان تزوجت بذلك بطلت وصته وكذا ان قال لأمته هي حرة ان لم تنزج ثم رآه منه

٣. مطلب
التعلق المراد به الجأزة دون الشرط

علقه بأمر محال وهذا يرجع الى قوله الامكان بشرط انعقاد البين خلافا لابي يوسف وعلى هذا يظهر ما في الخاتمة لو قال لها ان لم تزدى على الدنيا الذي أخذته من كسبي فانت طالق فاذا الدنيا رقي كسبه لا تطلق بجر ومنه ما في التنية ~~مكرر~~ ان طرق الباب فلم تنزع فقال ان لم تنزع الباب الله فانت طالق ولم يكن في الدار احد لا تطلق بجر ومنه مسائل ستأتي في الفروع أثر الباب (تبني) في فتاوى الكازروفي عن فتاوى المحقق عبد الرحمن المرشدى أنه سئل عن قال زوجته أنت طالق ان لم تنزج بفلان فأجاب لا خفا في ان مراد الزوج بهذا التعليق انما هو عدم تزوجها بفلان بعد زوال سلطانها عنها بفصل العصبة وانقضاء العدة وهي حادثة في غير ملكه فيكون لغو انقضاء الشرط ويحق قوله انت طالق قطعي مخير اكا اختاره بعض المتأخرين من علماء البين بناء على استحالة وجود الشرط الملحق عليه الطلاق حالة بقائها في عصمة الزوج واختار بعض منهم عصمة التعليق وجعله مكثا أو وقع الطلاق في آخر جرم من حياته أو حبسها لانه في معنى العدم والعدم متحقق مسبقا لكنه لما علقه بالمستقبل صلح لجميع زمان الاستئصال لوجوده فلا ينعين له وقت آخر الى أن يفتي الى آخر جرم من الحساب فتصير دفعه وقتا بعدة هي شرط الزمان فكانه يريد الزمان بعد م تزوجها بفلان وهو الزمان ما لا يلزم بقلو ويقع الطلاق مخيرا أقول ولو قيل بأن مراد الزوج التعليق بعدم ارادتها التزوج بفلان بعد الطلاق صونا للكلام العاقل عن الانشاء بعد ويكون في ذلك القول قولها مع يمنها كما في نظائر من الامور العقلية لمحو ان كنت تخمين فان قالت لم أر التزوج به بعد وقع الطلاق والا فلا اه ملخصا ثم قل الكازروفي هذه المسألة ثانيا عن الحدادى صاحب الجوهرة وأنه أجاب عن سراج الدين انه لم يروى رواية عن شيخه على بن نوح بأنها تطلق وتنزج من ارادتها قال الكازروفي وهو الذي ينبغي ان يقول عليه أي بناء على أنه تعليق بمسح أو بشرط الزمان (قوله وكونه متصلا الخ) أي بلا فاصل أجني وسبأ في الكلام عليه عند قوله قال لها أنت طالق ان شئت متصلا (قوله وأن لا يصدق به الجأزة الخ) قال في الصرف لو ثبت بنحو شرطان وسفله فقال ان كنت كما قلت فانت طالق تبصر سواء كان الزوج كاقالت أو لم يكن لان الزوج في الغالب لا يريد الاية اهما الطلاق فان اراد التعليق يدين وقوى أهل بخارى عليه كما في الفتوى اه يبنى على أنه الجأزة دون الشرط كما رأيت في النسخ وكذا في الخيرة وفيها واختار الفتوى أنه ان كان في حالة الغضب فهو على الجأزة والافعل الشرط اه ومنه في التاخرية عن الخط والاولوية ان اراد التعليق لا يقع ما لم يكن سفلة وتكلموا في معنى السفلة عن أبي حنيفة أن المسلم لا يكون سفلة انما السفلة الكافرون أي يوسف أنه الذي لا يبالي ما قال وما قبله وعن محمد اه الذي يلعب بالجمام وقام وقال خلف انه من اذاع على طعام يحمل من هنالك شبا والفتوى على ما روي عن أبي حنيفة لانه هو السفلة مطلقا اه والقرطبان الذي لا يغتره (قوله تنخير) الاولى تنخير بصيغة الماسني لانه جواب قوله فلوقال (قوله وذكر الشرط) أي فعل الشرط لانه شرط لوجود الجزاء (قوله لغو) أي فلا تطلق لانه ما رسل الكلام ارسالا وكذا لو قال انت طالق لا تالوا والاولا وان كان أدان لم يكن بجر (قوله به يفسى) هو قول أبي يوسف وقال محمد تطلق للبال بجر (قوله ووجود رابط) أي كالمواودة الثبانية ح (قوله كما يأتي) أي عند قوله والفاظ الشرط ح (قوله شرطه المثل) أي شرطه لزومه فان التعليق في غير الملك والمنافع لا يوجب موت وفي اجازة الزوج حتى لو قال أجني زوجة انسان ان دخلت الدار فانت طالق وقتب على الاجازة فان اجازة لم تعلق فطلق بالذم ولو بعد الاجازة لا قولها وكذا الطلاق المنجز من الاجني موقوف على اجازة الزوج فاذا اجازة وقع مقتصر على وقت الاجازة بخلاف البيع فانه لا اجازة يستند الى وقت البيع والفاضة فيه أن ماصع تعلقه بالشرط يقتصر وما لا يصح يستند بجر (قوله حقيقة) أشار الى أن المراد ما يخلو تعليق الطلاق والفتوى وكذا السدركان في حقهم مرسى فقه على أن انصدق بهذا النوب اشترط ملكه حالة التعليق فأفاده الرجعي (قوله أو حكا) أي أو كان الملك حكا ككك النكاح فانه ملك اختاع بالبيع لملك رقية ثم ان هذا الحكم ان كان النكاح فاعناه فهو حكمي حقيقة وان كان بعد الطلاق وهي في العدة فهو حكمي حكا والى هذا أشار بقوله ولو حكا (قوله لمنكحته أو معدته) فيه نشر مرتب قال في الصرف وقد سنا آخر الكليات عند قوله والصريح بطل الصريح أن تعليق طلاق المستعدة بها صحيح في جميع الصور الا اذا كانت معدة

عن بائ وطعن بانها كافى الدائع اعتبار التعليل بالتصريح **(قوله أو الاضافة اليه)** بأن يكون معلنا بالملك كما مثل
وكقوله ان صرت زوجة لى أو سب الملك **صك** السكاح أى التزوج وكالتسريع فى ان اشترت عبدًا بخلاف
قوله لعبد مؤثره ان مات سيدك فانت حرة فانه لا يصح التعليل لان الموت ليس بموضوع للتعليل بل لا يطالع ثم اعلم
أن المراد هنا بالاضافة معناها القوي الشاملة للتعليل المحض وللاضافة الاصطلاحية كانت طالق يوم
التزويج كما اشار اليه فى القنع وقد اطلق فى الصرف بيان الفرق بينهما فراجع **(قوله فكذلك)** أى فهو حر
أو نانت حر **(قوله أو الحكيم)** عطف على الحقيقى ح **(قوله كذلك)** أى عتاقا وخصاوا أو تاريداً
الى خلاف مالك رحمه الله حيث خصه بالخاص بامرأة أو بصبر أو تبسلة أو بكرة أو ثوبة ككل بكر أو تب
(قوله ككان نكحت امرأة) أى فهي طالق وحذفه لالة ما بعده عليه **(قوله أو ان نكحت)** لافرق
بين كونها اجنبية أو معتقة كما فى الجبر **(قوله وكذا كل امرأة)** أى اذا قال كل امرأة تزوجها طالق
والجمله فيه ما فى الصبر من أنه تزوجته فتولى ويصير بالفضل كسوق الواجب اليها أو بتزوجها بعد ما وقع الطلاق
عليها لان كلمة كل لا تقتضى التكرار اه وقد سبق فصل المثبتة ما يتعلق بهذا الخبر فرع قال كل امرأة
تزوجها فهي طالق ان كنت فلا نافعكم ثم تزوج بالطلاق عليها وان كتم ثم تزوج ثم كتم طلقت التزوجة بعد
الكلام الاول خاتمة وانظر ما فى الفصل العاشر من الدرر **(قوله باسم أو سب)** الذى فى الصبره
ونسب بالواو وقال فلو كانت فلانة بنت فلان التى تزوجها طالق تزوجها طالق اه أى لانه لما لفظ الوصف
بالتزويج نفي قوله فلانة بنت فلان طالق وهى اجنبية ولم يوجد الاضافة الى الملك فليقع اذ تزوجها **(قوله**
أو اشارة) التعريف بالاشارة فى الحاضرة والاسم والنسب فى الغائبة حتى لو كانت المرأة حاضرة عند
الحالف لا يحصل التعريف بذلك اسمها ونسبها ولا تفوق الصفه وتعلق الطلاق بالتزويج وعطيه ما فى الجامع وجعل
اسمه محمد بن عبد الله وله غلام فقال ان كتم غلام محمد بن عبد الله هذا أسد فامر أنه طالق أشار الحالف
الى الغلام لا الى نفسه ثم كتم الغلام بنده فطلق لان الحالف حاضره فترينه بالاشارة أو الاضافة ولم يوجد
فتبقى منكرا فدخل تحت اسم الشكره أو فاده فى الجبر عن جامع شئ الا لام **(قوله فكذا الوصف)** أى قوله
تزوجها فصار كانه قال هذه طالق كقوله لامرأة هذه المرأة التى تدخل الدار طالق فانها تطلق للرجال
دخلت أولا جهر وانما لم يطلق الاجنبية لعدم الملك وعدم الاضافة اليه لانفاء الوصف بخلاف امرأه
(قوله لعدم الملك أو الاضافة اليه) أى ما فى مسأله التزواج ظاهر وكذا فى ما بعد هالآلة الاجتماع فى فراش لا يلزم
كونه عن نكاح كما كان وحلى الحاربه لا يلزم كونه عن ملك وسئل ذلك مالوه لواله يه ان تزوجت امرأة فهي
طالق ثلاثا فزويجها بلا أمره لا تطلق لانه غير منصف الى ملك السكاح لان تزويجها بلا أمره لا يصح
عن المحبط ثم قال لافرق بين كونه بامرءه أو بلا أمره كما فى المراء اه قلت **لكن** فى النكاحية فى صورة الامر
أن الجميع أى يصح العين وتطلق اه وهو مشكل لان الكلام فى وجود شرط التعليل وهو الملك أو الاضافة
اليه وتزويج الاو بن غير سبب الملك من كل وجه لانه قد يكون بامرءه وبدونه اللهم الا أن يكون مراد النكاحية
ما اذا قال ان تزوجت امرأة بامرئى فختد يصح العين وتطلق والا فلا وجه للتفصيل المذكور قبل صحة التعليل
بالوجه ما فى المراء **(قوله وأفاد فى الجراح)** قلت هذا العرف فى دمشق لان غير مطرد بل كان ربان
نعم بنى بين أطراف الناس وقال ط قلت العرف الجارى فى مصر لان أنها تميز تزويجها بامرئى غير ما يطبع
(قوله ككالفالج) أصل ذلك ما فى الجبر عن المراءىج ولو اضافة الى السكاح لا يقع كمالوا قال أن طالق
مع نكاحك أو نفي نكاحك ذكره فى الجامع ما فى خلاف أنت ما تلقى مع تزويج ابك فانه يقع وهو مشكل وقيل
أنه لى لما اضاف التزويج الى فاعله واستوفى مفعوله جعل التزويج مجازا عن الملك لانه مبيه وحل مع على
بعد تضييعه وفى نكاحك لم يترك الفاعل كالملك ناقص فلا يقدر بعد النكاح فليقع ويصح السكاح
اه وأشار الشارح الى هذا الفرق بقوله لتمام الكلام الخ ومقتضاه أنه لو قال مع نكاحى ابك أو قال مع تزويجك
انكس الحكم **لكن** قال ح وفى النص من هذا التعليل شئ فان قوله مع نكاحك على تقدير مع نكاحى
ابك والمقتضى كالمقتضى الى هذا الضعف أشار بسبغة التريض اه قلت انظر الفرق بأنه عند عدم
التصريح بالفاعل يحتمل تزويجه لها أو تزويج غيره لها لكن مقتضى هذا عدم الفرق بين السكاح والتزويج

أو الاضافة اليه أى الملك الحقيقى
عتاقا وخصاوا كان ملكك عبد أو
ان ملكتك لعبد فكذلك أو الحكيم
كذلك (كان) نكحت امرأة أو ان
نكحتك فانت طالق وكذا كل
امرأة وبكى معنى الشرط الا
فى الحصة باسم أو سب أو اشارة
فلو قال المرأة التى تزوجها طالق
تطلق بتزوجها ولو قال هذه المرأة
الخ لا لتعريفها بالاشارة فكذا
الوصف فلقا قوله لاجنبية ان
زيت زيدا فانت طالق فكذلكها
فزارت) وكذا **كل** امرأة
اجتمع معها فى فراش فهي طالق
فتزوجها تطلق وكل جارية أعطاها
حرّة فاشترى جارية قومها لم تعتق
لعدم الملك والاضافة اليه وأفاد
فى الصبر أن زيارة المرأة فى عرفنا
لا تكون الا بطعام معها ايطع عند
المزور فليقتض **(كالفالج)** ايطاعه
الطلاق (مقتضى النكاح ملك)
كانت طالق مع نكاحك ويصح
مع تزويج ابك لتمام الكلام
بفعله ونمونه

في أن من صرح بذلك القائل يقع فهمها والافلاهما فتأمل وأقرب من هذا كله ما استنبطه بعض فضلاء
 المدرس أن التزوج بعقب التزوج فإذا حارن الطلاق التزوج وجد الملك قبله بالتزوج فيصير وتطلق بخلاف مع
 نكاحه لأنه متقارن للملك (قوله كع موق أو موتك) لضافته لحالة منافاة للإسراع في الأول والوقوف
 في الثاني كما تقدم في باب السريح (قوله في المجتبى عن محمد في المنافاة) أي في العين المضافة
 إلى الملك وعبارته المجتبى على ما في العبر وقد ظفرت برأيه عن محمد أنه لا يقع وبه كان يفتي كثير من أئمة خوارزم
 اه وأما في الظهيرية من أنه قول محمد وبه يفتي فلا يخبر ما نحن فيه كما يأتي في سائر قريبا فافهم (قوله
 والفتي بتقدم الخ) أي تنليد الشافعي قال في العبر والفتي أن يرفع الأمر إلى شافعي فيضج العين المضافة
 فلو لم يكن أن تزوجت فلا أنه في طالق ثلاثا تزوجها فخاصته إلى فاض شافعي وأدعت الطلاق لخصمكم بأنهما
 امرأته وأن الطلاق ليس بشئ حل له ذلك ولو وطئها الزوج بعد النكاح قبل التسخيم فسخ يكون الوطئ حللا
 إذا فسخ وإذا فسخ إلى يحتاج إلى تجديد العقد وقال كل امرأة تزوجها في طالق تزوج امرأ أو فسخ العين
 ثم تزوج امرأ أخرى لا يحتاج إلى التسخيم في كل امرأة كذا في الخلاصة وفي الظهيرية أنه قول محمد وبقوله
 يفتي اه قلت ومعه مود أن عندهما يحتاج إلى التسخيم في كل امرأة فيه صريح في الظهيرية أيضا فالتأمل
 هنا فيما إذا فسخ القاضي الشافعي العين في امرأة ثم تزوج المالك امرأة أخرى فقصدها لا يكتفي بفسخ الأول
 بل يقع الطلاق على الثانية ما لم يفسخ تأييدا عند محمد يكتفي بالهاينين واحدة فلا يحتاج إلى فسخها تأييدا وبقول
 محمد يفتي ولا يفتي في هذه المذهب على صحة العين عنده وأنه يقع بها الطلاق فلا يفتي ما من عن المجتبى من أن
 عدم الوقوع رواية عنه فمن زعم أنه في الظهيرية يجعل عدم الوقوع قول محمد لارواية عنه وأنه المقتضى في قديمهم
 فافهم ثم قال في العبر وإذا عقد أيمان على امرأة واحدة فافسخي بجمعة النكاح بعده انقضت الأيمان كلها
 وإذا عقد على كل امرأة أيمنا على حدة لا شك أنه إذا فسخ على امرأة لا يفسخ على الأخرى وإذا عقد بيمينه
 بكلمة كلها فانه يحتاج إلى تكرار التسخيم في كل يمين اه فهي أربع مسائل في شرح الجمع للمصنف فان
 أمضاء قاض حقيق بعد ذلك كان أحوط اه ومحل الفسخ من الشافعي إذا كان قبل أن يطلقها ثلاثا لأنه
 لو فسخ تطلق ثلاثا بالتخيير بعد النكاح فلا يفسخ في الحلية وفيها أيضا أن شرطه أن لا يأخذ القاضي عليه مالا
 فلا يأخذ لا يتخذ عند الكل إلا أن أخذ على الكتابة قدر أجرة المثل فلا يؤخذ ولا يتخذ إلا أن لا يأخذ مطلقا
 اه (تنبيه) ذكر في الصرف كتاب القاضي إلى القاضي عن الوطء الجبلة لوقالها أنت طالق أليسة
 فترافضا إلى قاض برأها رجعية وهو برأها بانه فانه يبيع رأى القاضي عند محمد فيجوز له المقام معها وقيل
 أنه قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا يجل هذا أن قضى له فان قضى عليه باليتونه والزوج لا يراها يبيع رأى
 القاضي أجمعا هذا كله إذا كان الزوج عالما برأى واجتاد فلو علمت أبيع رأى القاضي سواء قضى له أو عليه
 وهذا إذا قضى له أما أن قضى له فهو على الاختلاف السابق لأن قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده
 اه أي فيسلم الجاهل إسماعيل قول المفتي كما يلزم العالم إسماعيل رأيه واجتهاده وهذا عمل لأنه لا حاجة
 إلى التقاض مع التفتاء لأن القضاء ملزم سواء وافق رأى الزوج أو خالفه وكذا مع الاتفاق والزوج جاهلا (قوله
 بل يحكم) في الحلية حكم المحكم كالتفتاء على الصحيح وفي البرازية وعن الصدر أقول لا يجل لأحد أن يفعل
 ذلك وقال الخوافي يعلم ولا يفتي به ثلاث طرق للجهل إلى هدم المذهب اه بحر (قوله بل إفتاء عدل الخ)
 صحت على بحر ورواياه وهو فسخ وفي العبر عن البرازية وعن أصحابنا ما هو أوسع من ذلك وهو أنه لو استفتى
 قضاها فلا فتاء يطلان العين حل له العمل بفتواه وإسما كها روى أوسع من هذا وهو أنه لو أفتاه مفت
 بالحق ثم أفتاه آخر باخرمة بعد ما عمل بالقوى الأولى فانه يعمل بفيتوى الثاني في حق امرأة أخرى لا في حق
 الأولى يعمل بكلامه من جاد شين لكن لا يفتي به اه قلت يفتي أن المفتي لا يفتي صاحب المسألة
 بما يراه بل إلى فسخ العين فلا يقول له أرفع الأمر إلى شافعي أو حكمه في ذلك أو استفتاه بل يقول يقع عليك
 الطلاق لأن عليه أن يجيب بما يعتقده وليس له أن يفتي على ما يدم مذهبه وليس المراد أنه لا يفتي بفسخ العين
 إذا فعل صاحب المسألة شيئا من ذلك لماعتل من أن الجاهل يلزمه اتباع رأى القاضي والمفتي على أن
 قضاء القاضي في محل الاجتهاد يرفع الخلاف فإذا فعل شيئا من ذلك فعلى المفتي أن يفتي بجمعة الفسخ لا يقال

مطل
 في فسخ العين المضافة إلى الملك

(أوزواله) كع موق أو موتك
 فائدة في المجتبى عن محمد في المضافة
 لا يقع وبه المقتضى خوارزم انتهى
 وهو قول الشافعي والفتي بتقدمه
 بفسخ فاض بل يحكم بل إفتاء عدل

قول المجتبى القوتين وقع فيها
 مستعرض به على الشارع من أن
 المصواب الفتويين قوله فقير

لكن يفظ وعما يله فته محل الشرط كقوت محل الجزاء كما إذا قال ان كنت فلانا لم ألتحق بالمد كورقوت محل الشرط فان الشرط هو كلفت ودخلت أى مضى نسيبها وهو الكلام والمد دخول ومحلها ما هو فلان والمدار المشار اليها وفوت محل الجزاء كوت المرأة التي على محل الطلاق فأن فوت هذين الحليين يطل الطلاق لأن التعليق لا بد أن يكون على أمر على خطر الوجود وقد تحقق عدمه ولا يشال يمكن حياة زيد بعد موته وإعادة البستان دار الازالة بينه العقدت على حياة كانت فيه كما قالوا في لقتل فلانا وما بعد البستان دار اخرى غير المشار اليها كما صرحوا به أيضا في لا يدخل هذه الدار تأمل (قوله وسنبي مسألة الكوز بفرورها) أى في باب العين في الاكل والشرب من كتاب الايمان وحاصلها أن اكلان تصور البر في المستقبل بشرط انعقاد العين وشروط بقائها خلافا لابي يوسف فلو حلف ليشرب من ماء هذا الكوز اليوم ولا ما فيه أو كان فيه فصب قبل مضي اليوم لم يحنث عند ما لم يمتنع عدم انعقاد هاتى الأول وبطلانها في الثاني وان لم يقبل اليوم ولا ما فيه فكذلك لعدم انعقاد هاتى ما ان كان فيه ما فصب فانه يحنث انفاقا لا انعقاد هاتى ما كان التبر يحنث بالصعب لأن البر يجب عليه كافر فاذا صعب فان البر يحنث كالومات الحالف وانما يحنث بخلاف الوقت فانه لا يجب عليه البر الا في آخر اجزاء الوقت المصين ومن فروعهما لا يحنث زيد اليوم أولا كان هذا الرغيف اليوم أو لم يصبين به عند اخات زيد أو أكل الرغيف غيره قبل مضي اليوم أو مضى الدين أو أبرأه فلان قبل الغد لم يحنث ونعاه في الصبر من الايمان أقول وانما لم يذكر هذا التمهيل في المسألة السابقة لأن شرط الحنث فيها أمر وجودى وهو الكلام وألا دخول فاذا مات أو جعلت بستانا فقد فاته الحنث لوقوع الأساس من الحنث فلا فائدة في بقاء العين سواء كانت موقفة أو معلقة بخلاف ما إذا كان شرط الحنث أمر اعدم ما مثل ان لم اكل زيد أو ان لم أدخل فانها لا تبطل بفوت الحنث بل يتحقق به الحنث للباس من شرط البر وهذا اذا لم يكن شرط البر متصليا ولا انفصاليا الكوز مسألة الكوز ونفذت ما فيه من التفصيل وليس منها قوله بالصدقة السماء فان العين فيها متعقده ويحنث عنها لان صعود السماء أمر ممكن في نفسه وقد وقع لبعض الانبياء وللملائكة وغيرهم ولكن يحنث عقب العين أو في آخر الوقت في الموقفة لتحقق الأساس عادة وهذا بخلاف مسألة الكوز فان شرب ما ليس موجودا في الكوز أو ما ربحه غير ممكن في نفسه ولا في العادة فلذا أسقط العين ولا يحنث الا اذا صب منه وكانت العين معلقة كالساقى تحققة في الايمان ان شاء الله تعالى وانظر ما سنذكره آتري الباب (قوله رجعتا) لأنه لماعلى الثلاثة كانت أو هو لايك عليه الا اثنين فكان معلقا اثنين ح (قوله وانفاط الشرط) عدل عن الاصحاب والمخروف لاشتمالها عليها وهو يسكون الراى مشتق اشتقاقا كبيرا من الشرط بحركة بمعنى العلامة معى ذلك لانه علامة على ترتيب الثانية على الاولى وسعى التامى جوابا لانه لما لمز على القول الاول صار كالصكلام الاتى بعد كلام السائل وجزءا فيجوز ان لا يمتزج على فصل آخر أشبه الجزاء كذا في التبر فاضافة الانفاط الى الشرط اضافة المعنى الى الاسم ح وقمتنا في صدور الكتاب الكلام على الاشتقاق وانفاطه أنه لا اشتقاق هنا ولا بد من المقابر لفظا بل على الاسم ح وقمتنا على العلامة على شى خاص تأمل (قوله أى علامة وجود الجزاء) أى ان هذه الادوات تدل بالذات على وجود الجزاء كما في التبر أى عند وجود الشرط ح (قوله فلو قصتها وقع للمال) هو قول الجمهور لانها للتعليق ولا يشترط وجود العلة وقت الوقوع بل يقع الطلاق تنظرا لظاهر اللفظ وزعم النكاسى مناظر الشياقي في مجلس الرشيد أنها شرطية بمعنى اذا هو مذهب الكوفيين ووجه في المعنى وعلى كل حال اذنوى التعليق ينبغي أن تصرفته نهر مختصر او انى ذلك أشار السارح بقوله فدين ط (قوله وكذا الوحدف انشاء من الجواب) يعنى يقع للمال ما لم ينزل التعليق فدين وعن أبى يوسف أنه يتعلق جلاله كلامه على الفائدة قسصر النساء واخلاف سبى على جواز حذفها اختيارا فاجازه أهل الكوفة وعليه نزاع أبى يوسف ومنعه أهل البصرة وعليه قسرة المذهب بحر وذكر قبله عن المعنى أن الاخضر قال ان ذلك واقع في التبر للصحيح وان منه ان نزل خبر الوصية للوالدين وقال ابن مالك يجوز في التبرادوا ومنه حديث القسرة فان جاء صاحبها والاستمتاع بها اه تخلف فبقي في زمانها اذا قال ان دخلت أنت طالت أن يتعلق قضاء لأن العاتة لا يفرقون بين دخول الفاعل وعدمه عند قصد التعليق وقد صار ذلك لفتحهم ولا سيما مع وقوعه في الصكلام

مطلب
في مسألة الكوز

وسنبي مسألة الكوز بفرورها
(فرع) قال زوجته الامانة
دخلت الدار فانت طالت ثلاثا
فحنثت فدخلت رجعتا قنية
(وانفاط الشرط) أى علامات
وجود الجزاء (ان) المكسورة
فلوقصتها وقم للمال ما لم ينزل التعليق
فدين وكذا الوحدف القضاء من
الجواب

مطلب
في انفاط الشرط

مطلب
فيما لو حذف القضاء من الجواب

الفصح كما ذكر في قوله تعالى وإن أطلعهم وهم اسكنهم لشركون وإذا تسلى عليهم آياتنا ينات ما كان جنتهم والذين
إذا أصابهم البغي هم ينتصرون وغير ذلك وإن ادعى تأويل الأول بأنه على تقدير التقسم والثاني والثالث
على جعل الابداء الوقت بلا ملاحظة الشرط فإنه مؤيد لقول الكوفيين والتأويل خلاف الظاهر وإذا صار
ذلك لفظة للعامة ينبغي حل كلامهم عليه كالوتمكلم به من كان من أهل تلك اللغة من العرب وبذلك الوكان
التعلق بلفظ أنعمي وقد قال الصلابة فاسم لا يجعل كلام كل عاقد وناذروا حاق في لغته هذا ما ظهر لي
والله سبحانه وتعالى أعلم ثم رأيت بعد كذا في هذا في شرح نظم الكثر للصلاة المقدسي أقول ينبغي ترجيح
قول أبي يوسف لكونه حذف الفاء كما جفت وقالوا العوام لا يصبر منهم الثمن في قوله ما أت واحدة بالنسب
الذي لم يقل به أحد اه (نسيه) وجوب اقتران الجواب بانتهاء حديث تأخر الجواب كما تقدمه الشارح أول
الباب وإذا كانت الاداة ان تقوم إذا القيماية مقام الفاء في ربط الجواب كما تنزوي في محله (قوله في نحو
طلبية الخ) أي في نحو المواضع السبعة المذكورة في قول الشاعر طلبية الخ فإنها إذا وقعت جوابا
يجب اقترانها بالفاء قال في التبري أي جلة طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والنهي والعرض والتخصيص
والدعاء وأراد الجواب من غير وعسى وفعل التجب وقوله وبما وبالجلة الفعلية المقرونة بما النسائية وبند
ظاهرة أو مقدرة كما في التسهيل وعبرة الرضى كل جلة فعلية مفعلة بحرف سوى لا وفي المضارع سواء كان
الفعل المصدر ماضيا ومضارعاً دخل التي بأن كما زاده المرادى وزاد المقرونة بالتقسيم أو وب لكن جعل
ابن هشام التسمية من الطلبية اه وتعمم ذلك في البحر والحاصل أن المزيذ أربعة المقرونة بتسوف أو أن
أورب أو التسيم فالجمله أحد عشر موضعا أشار إليه الشارح بقوله في نحو طلبية الخ وتعلمها المحقق ابن الهمام
في القش بقوله

تعلم جواب الشرط حتى قرأه ٨ يشاء إذا ما فعله طلبية أي
كذا جازدا أو مضعا كأن أو بقيد ٩ ووب وسين أو سوف ادبر باقي
أو اجبة أو وسكان مني ماوان ١٠ ولن من يحده عما حدته قد عتي

(قوله وكل) لم يذكر الصلة كلا ولا في أدوات الشرط لانها ليس منها وانما ذكرها لانتفاء التبعوت معنى
الشرط معهما وهو التعلق بأمر على خطر الوجود وهو الفعل الواقع صفة الاسم الذي اضيف اليه بحر
(قوله ولم تسع كلها الامنوية الخ) قال في التبري نقل الصلة أن كلها المتضمنة للسكر الامنوية على الطريقة
والصالح فيها مخدوف دل عليه جواب الشرط والتقدير أنت طالق كلها مكان كذا وكذا وما التي معها
هي المصدرية التوقفية وزعم ابن عصفور أنها مبتدأ وما تكرر موصوفة والعائد محذوف وجعله الشرط
والجزاء في موضع الضرورية أو جازبان كلاً ما تسع الامنوية وأنت خير بأن هذا بعد تسليح لا يشاق
كونها مبتدأ إذا التفتة فيها فصلة بناء وبنت لا ضاقتها إلى معنى ١١ أفراد الشارح بالنسب ما يشعل فصلة
الاعراب وفصلة البناء كما هو عرف المتقدمين وقوله ولم يتبدأ أي كما هو قول ابن عصفور أشار به إلى الرد على أبي
حيان فإن المسموع فيها فتح لا سهوا ولا شاق في ذلك كونها مبتدأ يجعل الفصلة فصلة بناء لا ضاقتها إلى معنى
فقد أفاد ما في التبري بأبرز عبارة فافهم (قوله ونحو ذلك) أشار به إلى أنه ليس المراد حصر أفضاظ الشرط
بالسنة المذكورة فإن منها لومون وبين وإيمان وإي وإي وما وفي الفتح فرع قال أنت طالق لولا دخولك
أولاً لولا وأصغر لا يقع وكذا في الأخبار بأن قال طلقك بالأمس لولا كذا ١٢ قلت ومنها ما أفاد معناها
ففي البحر أنت طالق بدخول الدار أو بصحتك لم تعلق حتى تدخل وتخص لأن الباء للوصل والاصاق وانما
يتمصل الطلاق ويلحق بالدخول إذا تعلق به ولو قال أنت طالق على دخولك الدار ان قلت يقع والا فلا لانه
استعمل الدخول استعمال الاعراض فكان الشرط قبول العرض لا وجوده كالأمر على أن تعطيت
ألف درهم ١٣ قلت وقد يكون الكلام متضمنا للتعلق بدون تصريح بأدائه كما مر في قوله وبكتي معنى الشرط
الخ ومنه ما في الصريح قال وفي المحيط وعن أبي يوسف لو قال أنت طالق لدخلت فهذا بخبر أنه دخل الدار
وأكد به ما بين خبره قال إن لم أكن دخلت الدار فإن لم يكن دخل طلقك ولو قال أنت طالق لدخلت
الدار يتعلق بالدخول ١٤ ثم قال لو قال أنت طالق وواقه لأفصل كذا فهو تعلق ويعين ولو قال أنت طالق

مطلب

المواضع التي يجب اقترانها بالفاء

في نحو

طلبية واحدة ويحتمد

وبما وقد بان وبالنفس

كالخصاء في شرح الملقى (إذا)

وإذا ما وكلو لم تسع (كلاً)

الامنوية ولو مبتدأ لا ضاقتها

لميتي (ومتي ومتي ما) ونحو ذلك

مطلب

ما يكون في حكم الشرط

واقبله لأفعل كذا ملحق بالمال ذكرهما في جوامع الفقه اه قلت والفرق أنه إذا لم يعطف اقسام تعين ما بعده
جوابه وصار فاصلا فلم يصلح أنت طالق للتعليق فجزومته أيضا على الطلاق لأفعل كذا (قوله كاي)
هذا ما جزم به في الجبر من أن المذهب أنها بمعنى الشرط خلافا لما في الفقه من أنها التعيين عدم الشرط فلا تأتي
للتعليق على ما فيه خطأ للوجود (قوله تعلق بدخولها) كذا في المحط وقوله وعن أبي يوسف أنت طالق
لو دخلت الدار لطلقت فهذا رجل خلف بطلاق امرأته لطلقتها ان دخلت الدار فإذا دخلت زمره أن يطلتها
ولا يقع الاجتزاء أحدهما كقولهم ان أت البصرة اه بجر وقدما الكلام في ذلك أوائل باب الصريح
(قوله فازداد عوما) فيه أن الفعل لا عموم له وبعبارة الغاية كافي الفقه والجر لا الفعل وهو ادخل اضعف
الى جماعة فتراد به عموم عرفا مرة بعد أخرى اه غراده بالصوم التكرار (قوله وهي غريبة) أي
لخصتها القول المتون وفيها تفعل اليمين اذا وجد الشرط مرة لا في كل جزم بغيرها في الفقه والجر واستشكلها
الرباعي (قوله وجعلته في البصر أحد القولين) ذكر ذلك عند قول الكفرض ان وجد الشرط حيث
قال واخرج أن ما في الغاية أحد القولين ينقل القولين في النسبة في مسألة مسود السطح اه وينقل هنا
عن المعراج وعن بعض الحنابلة أن متى تشققت التكرار والصحيح أن غير كل ما يوجب التكرار اه فأذا ضعف
هذا القول وضعف ما عن بعض الحنابلة فافهم (قوله أي بطل العيز) أي تنهى وتم وإذا ثبت حش
فلا يتصور الحش ثانيا لا يمين أخرى لا تنهاه مرة ضمة للعموم والتكرار اضعف (قوله بطلان
التعليق) فيه أن اليمين تنهاه التعليق (قوله لا في كل ما) فان اليمين لا تنهى وجود الشرط مرة وأذا
حصره مان حتى لا يتعد اشكرا ووقبل تنهيه والحق أنها غائبة في عموم الاوقات متى متى خرجت فانت طالق
المضاد أن أي وقت تحقق فيه الشرط يقع الطلاق ثم لا يقع بخروج آخر وان القرون بطلان أي إذا قال
ان تزوجت فلا أنت أبدا فهي كذا فتزوجها فطلقت ثم تزوجها ثانيا لا تطلق لان الثاني يدغم في التوقيت فيستأبد
عدم التزوج ولا يشكر روي كذلك حتى لو قال أي امرأتك تزوجها فاني طالق لا يقع الا على امرأة واحدة
كافي المحط وغيره بخلاف كل امرأة ان تزوجها نهر والفرق أن لفظ كل للعموم وللفظ أي اعمام بعصمه
الصفة لتقوله في أي عبيدي ضربته فمجرد لا يتناول الواحد الا انه اسند الى خاص وفي أي عبيدي ضربك
يعتق السكك اذا نهر والاسناد الى عام وفي أي امرأة تزوجت نفسها في ذمى طالق يتناول الجميع وقد تم
تخصيصه في البصر (قوله كافتضا كل عموم الاسماء) لان كذا تدخل على الافعال ولا تدخل على الاسماء
ففيدخل منها عموم ما دخلت عليه فإذا وجد فعل واحد واسم واحد فقد وجد المألوف عليه فأجلت
اليمين في حقه وفي حق غيره من الافعال والاسماء باقية على حالها فيثبت كذا وجد المألوف عليه غير أن المألوف
عليه بطلان هذا المثلث وهي مشاهة فالحاصل أن كذا العموم والافعال وعموم الاسماء ضروري فيثبت بكل
فعل حتى تنهى طلاقات هذا المثلث وكل العموم والاسماء وعموم الافعال ضروري ولو قال المصنف الا في كل
وكذا كان أولى لان اليمين في كل وان انتهت في حق اسم يثبت في حق غيره من الاسماء ومن فروعا
لو كان له أربع نسوة فنقل كل امرأة تدخل الدار في طالق قد دخلت واحدة فطلقت ولو دخلن مائة فان
دخلت ثلث المأة مرة أخرى لا تطلق ولو قال كذا دخلت قد دخلت امرأته فطلقت ولو دخلت ثانيا تطلق وكذا ما اذا
فان تزوجت بعد الثلاث وعادت الى الأول ثم دخلت لم تطلق خلافا لغيره ومنها لو قال كذا دخلت فامرأتي طالق
وله أربع نسوة فدخل أربع مرات ولم يكن واحدة يمينه لا يقع بكل دخلة واحدة فان شافها فاعلم وان شاء
جمعها على واحدة بجر وفي الشرع لا يفرع بمزوجه قال في السراج نخلان المتزوج قال ان تزوجت
امرأة نفقي طالق ثلاثا وكلما حلت حرمت تزوجها فانت ثلاث ثم تزوجها بعد زوج يجوز وان عشا بوله كل
حلت حرمت المطلق فليس بشي وان لم يكن أرا به طلاقا فهو يمين اه قلت ولعل وجهه أنه قوله وكلما حلت
حرمت ليس له طلاقا بل انما خاص لانه لا يلزم أن يكون حلها بالعقد بل هو ان تزوجت لم تطلق فلنأمل (قوله
فلا يقع) فترجع على قوله بأنه بعد الثلاث وانما يقع لان المألوف عليه طلاقات هذا المثلث وهي مشاهة
كما رأينا لوصف ان الزوج ان سرق قبل الثلاث فانه يقع ما في (قوله لا دخولها على سبب المثلث) أي التزوج
كما ما وجد هذا الشرط وجد مثلث الثلاث فتنهيه جرائزه بجر وفيه ع الكافي وغيره لو قال كذا كتمت

كأن كانت طالق لو دخلت الدار
تعلق بدخولها ومن يحرم من دخل
ممكن الدار فهي طالق فلا دخلت
واحدة مرارا طلقت بكل مرة
لأن الدخول اضعف الى جماعة
فازداد عوما كذا في الغاية وهي
غريبة وجعلته في البصر أحد القولين
(وفيها) كايها (تفعل) أي بطل
(اليمين) بطلان التعليق (إذا)
وجد الشرط مرة لا في كل ما
ينحل بعد الثلاث لاقتضاها
عموم الانصاف كافتضا كل عموم
الاسماء (فلا يقع ان تنكحها بعد
زوج امرأه اذا دخلت) كايها على
انزوج فمطلوب تزوجت فانت
كذا لا دخولها على سبب المثلث
وغيره مشاهة ومن لطيف مسائلها
لو لم لموطونه كذا طلقت فانت
طالق فطلقة واحدة تقع ثلثان
وفي كذا يقع على طلاق يقع ثلاث

فأنت طالق فحكها في يوم ثلاث مرّات وعلما في كل مرّة طلقت طلقين وعلما مهرا ونهف وقال محمد بنات ثلاث وعلما أربعة مهور ونصف اه قلت ووجهه كما في الوالدية أنه لما تزوجها أو لا وقعت واحدة ووجب نصف مهرها فادخل بها وجب مهر كامل لانه وط • بنسبة في النخل ووجب العدة فإذا تزوجها ثانيا وقعت أخرى وهذا الطلاق بعد الدخول معني فإن من تزوج المنة وطلقه قبل الدخول بها يكون عند أبي حنيفة وأبي يوسف طلاقا بعد الدخول معني فيجب مهر كامل فصار مهرا ونهف فإذا دخل بها وهي معتدة عن رجعي • صار مراحا ولا يجب بالوطئ شيء فإذا تزوجها ثالثا لم يصح التكاح لانه تزوجها وهي منكوته اه (قوله لتكرار الوقوع) إشارة إلى الفرق وسامعة أنه في الأول علو وقوع الطلاق على ابتعاضه الطلاق فإذا طلق مرة يقع الطلاق على ما ذكرنا في الثانية والثالثة لأن الثانية واحدة وابست بقوعة بخلاف الثاني فإن المعلق عليه وقع الطلاق الصادق بالابتعاض فان الابتعاض يستلزم الوقوع فإذا طلقها مرة وجد الشرط قسّعت أخرى ووقوعه على الأخرى وجد شرط آخر فتقع أخرى اه ح (تبيه) المتعبد بكلمة كلما بمان منعقدة للصل لأن كلما بمنزلة تعسّر الشرط والجاء هذه رواية الجماعة وعليها الفتوى لأنها أحوط وفي رواية المبسوط المتعبد للصل عين واحدة وتبعد انعقادها مرة بعد أخرى كلما سحت اه محيط ويخفى أن تظهر الفقرة فيما إذا قال كلما سحت فأنت طالق ثم علن بكلمة كلما فبقيع الآن ثلاث على الأول واحدة على الثاني وفي قصة الزنا رواية قال كلما تزوجت فأنت كذا ثلاثا تزوجها وفسخ البين شافعي ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج آخر فعلى رواية الجماعة وهي الأصح يحتاج إلى المحصن بالفسخ ثانيا بغير ملخصا (قوله) وزوال الملك لا يطل (البين) أي زواله بمدون الثلاث كافي الفسخ وأطلقه اكتمال بما مر من أن التطبيق يطل وزوال الملك أي بتضياع الثلاث ثم ردّعله أنه يطل بالردة مع البقاء خلافا له سما وأجاب في الضر بأن البطلان فيه خروج المعلق عن الأهلية لا لزوال الملك واعتراضه في التبر بأن عتق مدبريه وانتهت أولاده دليل زوال ملكه وقيد بزوال الملك لأن زوال محل البر مبطل للبين كما مر فان قلت قد جعلوا زوال الملك مبطلا للبين فيما لو سخط لا يخرج امرأته إلا بانه تغربت بعد الطلاق وانقضاء العدة لم يحن وبطلت البينة بالنيونة حتى لو تزوجها ثانيا ثم خرجت بلاذن لم يحن قلت البين مقيدة بحال ولاية الأذن والمنع بولاية الحال وذلك حال قيام الزوجية فقط البين بزوال الزوجية كالوحد لا يخرج إلا بانه غر بجه فحققته منه ثم خرج لم يحن بخلاف الأباذن فلان ولا معاملة بينهما لانها مطلقة كما في المحيط بغير وحاصله أنها تطل لزوال الملك بل لفقد شرط قدت به البين وتطهره لو سخط الوالي لعلمه بكل مقصد فتدبّر بحال قيام ولاه كسأقي في الإيمان (تبيه) امتنني في البصر من عدم بلانها بزوال الملك فراقى القسنة أن سكنت في هذه البلدة فأمر أنه طالق وخرج على الفور وعلن امرأته ثم سكتها قبل انقضاء العدة لا تطلق لأنها ليست امرأته وقت وجود الشرط اه قال في الضر فقد بطلت البين بزوال الملك هنا فلي هذا يفرق بين كون الجزاء فأنت طالق وبين كونه فأمر أنه طالق لأنها بعد النيونة لم يبق أمر أنه فلي فقط هذا فانه حسن جدا اه وسند كرهه الشارع في الفروع وحاصله تعقيد قوله زوال الملك لا يطل البين بما إذا لم يكن الجزاء فأمر أنه طالق أما لو كان كذلك فانه يطل أقول ما في القسنة ضعف لانه منقضى على اعتبار حالة الشرط بدليل التعليل بتوله لأنها وقت وجود الشرط ليست امرأته وهو خلاف الظاهر في القسنة أيضا فان فعلت كذا لخلل الله على حرام ثم قال ان فعلت كذا لخلل الله على حرام ففعل أحداهما ففعل حتى باتت امرأته ثم فعل الآخر ففعل الثاني لا نهى البتت امرأته عند وجود الشرط وقيل بغير وهو الظاهر اه فأما إذا انظر اعتبار حالة التطبيق لاحاله وجود الشرط وهي في حالة التطبيق كانت امرأته فلا يضر ببنوته بعده وهذا هو الموافق لما أطلقه أصحاب التون حاولوا صرحوا به أيضا في الكتابات من أن الساتن لا يطل الباتن إذا كان الساتن معلقا قبل إيجاد المنصر الباتن كقولهم ان دخلت الدرافات باتن ثم ألبانها ثم دخلت باتن أخرى وذلك باعتبار حالة التطبيق فانه كانت امرأته لمن كل وجه ولو اعتبر حالة وجود الشرط لم أن لا يقع المانع فقد ظهر أن المراجع اعتبار حالة التطبيق وعلية ما في البصر من المحيط لو سخط لا يخرج امرأته من هذه الأرض لطلقتها وانقضت عدتها وخرجت أو قال ان بطلت امرأتى فلا نهى تعقيد حتى قبلها بعد النيونة لم يحن فيما لان الأضافة للتعريف لا للتقيد اه وكذا ما قدمناه

مطلب
المتعبد بكلمة كلما بمان منعقدة
للسال لا عين واحدة

لتكرار الوقوع لكنه لا يزيد
على الثلاث (وزوال الملك)

مطلب
زوال الملك لا يطل البين

مطلب
الأضافة للتعريف لا للتقيد فيما
لوقال لا يخرج امرأتى من الدار

عن البصر قولاً كذا دخلت فاحمر أقرطاني وله أربع نسوة قد دخل أربع مرات الخ فان تصر بعد ما به أن
يجمعها على واحدة يشعل ما إذا احتسبنا غير موطوء وذلك بناء على اعتبار مسألة التعليق لنهاية كانت
أمر أنه قد خلت في الإيمان الثلاث لما علمت من ترجيح أن المتعبد بكلمة كلاً إيمان منعقدة للبال وبقي
على القول بأنه كلما خلت يعتد به آخر أنه لا يجمعها على واحدة لانهم بعد الخت لم يبق أمر أنه فلا تدخل
في البين المتعقدة بعده لما قد مناه في آخر الكتاب من أنه إذا قال كل امرأ أني تدخل المسكنة بالغمل والابلا
انه أن بينهما فاعتنم بتحقيق هذا المقام وعلى السلام (قوله من نكاح أو عين) بيان للملك وتوله فلو
أبانها أو باعها الخ فترفع عليه بطريق النشر المرتب (قوله فلو أبانها) أي بمدون الثلاث (قوله
وتنزل البين الخ) لا تتكرر بين هذه وبين قوله فيما سبق وفيما تنزل البين إذا وجد الشرط مرة لأن
المقصود هنا كالأصل في غير طواها بمجرد الأصل ١٥ ح ولانه هنا بين الغلها لوجودها في غير
الملك بخلاف ما سبق ط (قوله مطلقاً) أي سواء وجد الشرط في الملك أولاً لا يكيد عليه اللحق ح
(قوله ولكن ان وجد في الملك طلفت) أطلق الملك ففعل ما إذا وجد في العدة والمراود وجود تمامه في الملك
لا يجره حتى لو قال ان خلت حنتين فأن طان خاضت الأولى في غير ملكه والثانية في ملكه طلفت
وتتمامه في الجبر وسأق عند قول المصنف على الثلاث بشيئين يقع المعلق أن وجد الثاني في الملك والا
(قوله خلة الخ) تنزع على قوله والا (قوله في وجود الشرط) أي أملاً أو تحقفاً كما في شرح الجمع
أي اختلاف في وجود أصل التعليق بالشرط أو في تحقق الشرط بعد التعليق وفي البرازية أدى الاستثناء
أو الشرط فالتقوله ثم قال وقد صغر النسبي الذي الزوج الاعتناء وأنكرت فالتقوله لها ولا يصدق بلاينة
وان أدى تعليق الطلاق بالشرط وأدعت الإرسال فالتقوله ١٥ وسيد كرا المصنف الاختلاف في دعوى
الاستثناء ومطاهر ما ذكر عن النسبي أن الاختلاف غير جار في دعوى الشرط نأفل وفي الجبر عن القصة أذنت
أنه ملقها من غير شرط والزواج يقول ملقها بالشرط ولم يوجد فالسنة فله المرأة ولو ادعت عليه أنه حلف
لا ينصر بها وأدى هو أنه لا ينصر بها من غير ذنب وأما ما ألبنت ثبوت كلاً الأمرين وتطلق بأمرهما كان ١٥
(قوله ليم العدى) نحو ان لم تدخل في الدار اليوم (قوله فالتقوله) أي الا إذا لم يعلم بوجوده الا من
نفسه التقوله لها في حق نفسها كما يأتي (قوله لا تكرار الطلاق) أي انكاره وقوعه وهذا أولى من التعليل
بأنه متعلق بالأصل وهو عدم الشرط لأنه لم يشمل مثل ان لم يجمع في حصة فالتقوله لها إن جاسم مع ١٥
الظاهر هذا لها من وجهين كون الأصل عدم العارض وكون الحرمة مانعة من الجماع (قوله ومفاده)
أي مفاد إطلاق قوله فالتقوله (قوله ان التقوله) بكسر الهمزة والوجه جواب لو وهي وجوبها خبر ان
الأولى المفتوحة الهمزة والمصدر المسبب من المفتوحة وجعلها خبر المبتدأ وهو مفاد قال في البصر علم
أن ظاهر المتن يقتضي أنه لو علق طلاقاً بعدم وصول نفقة اشترط أن أدى الوصول وأنكرت فالتقوله
في عدم وقوع الطلاق وقوله لها في عدم وصول المال الخ (قوله فاذى الوصول) أي بعد منى الأيام المعنية
كأى الثانية والثالثة (قوله وبه جزم في النفقة) كذا قال في البصر والنهر لكن الذي رأيت في القصة
راحمرا للعون وللأصل القول للمرأة ثم رمزاً لفتش على العكس أي القول للرجل (قوله وأقره في البصر)
حيث قال في فصل الأمر بالقبول القول له لأنه ينكر الوقوع لكن لا يثبت وصول النفقة إليها والأصح
أن القول قولها في هذا وفي كل موضع يدعى ابتداء حق وهي تنكر ١٥ وقال هنا وكأنه ثبت في ضمن قبول
قولها في عدم وصول المال ١٥ ونقل الخبر إلى أنها تنصحه عن القبض والقصور ثم علم أنه ذكر في جامع
القصورين برمز فأنه صدر الإسلام أنه قال في مسألة النفقة لو شتر حتى ضمت المدة بقي أن لا تطلق لأنها
لما نكرت لم يبق لها نفقة (قوله وهو يشترى تحصيل المتن) أي تخصيصها يكون القول له إذا لم يشترى
دعوى إبطال مال حلالاً لمطل على المخذ (قوله وبه جزمنا) يعني الشيخ زين بن نجيم صاحب الجرحيت
سئل عن حلف بالطلاق أنه أنه يدفع له الدين في وقت معين فأجاب بأنه يصدق في الدفع بينه بالنسبة إلى
عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين ويختلف الدائن على عدم القبض وبسببه ١٥ قلت وهذا نظير المأمور
بذبح الدين إذا أدى الدفع من مال الآخر فانه يصدق في حق برائة نفسه لا في حق برائة الآخر وهذا قد علم

• طلب
اختلاف الزوجين في وجود
الشرط

من نكاح أو عين (لا يعلل البين)
فلو أبانها أو باعها ثم نكحها أو
اشترى فوجد الشرط طلفت
وهو إبقاء التعليق بقاء محله
(وتنزل) البين (بعد) وجود
(الشرط مطلقاً) لكن ان وجد
في الملك طلفت وعق وان لا خلة
من على الثلاث يدخل الدار
أن يطلقها واحدة ثم بعد العدة
تدخلها فتقول البين فينكحها
(فان اختلف في وجود الشرط)
أي ثبوت ليم العدى (فالتقوله)
مع البين لا تكرار الطلاق ومفاده
أنه لو علق طلاقاً بعدم وصول
نفقة أبانها فاذى الوصول وأنكرت
ان القول له وبه جزم في القصة لكن
صح في الخلاصة والبرازية أن
القول لها وأقره في البصر والنهر
وهو يقتضي تحصيل المتن
لكن قال المصنف وبه جزم شيننا
في فتاوى مجانبه المتن والشروح
لأنها الموضوع لتسليم المذهب

محاقة مناه عن القسبة وعن صاحب الجبر أن في المسألة تولي فقط أحدهما القول بالتفصيل والآخر كون
 القول للمرأة في حق الطلاق وفي حق عدم وصول المال وأما كون القول للرجل في الأمرين فلا يقال به
 خلافا لما هو عليه الخليلي وكذلك صاحب نور العين من كلام جامع الفصولين حيث ذكر أن القول للرجل لأنه
 منكر للحكم ثم ذكر أن القول لها وأنه الأصح ثم عرض للذخيرة التفصيل فتوهم منه أن الأقول ثلاثة مع أنه
 لا يمكن أن يقال أن القول في إبقاء المال اليها أو أن إداؤه أصلا أو لا وجه له مع ما يلزم عليه من المخالفات
 ذلك حيث لكل مبدون أراد منع الحق عن منصفه حيث يمكنه أن يعلن الطلاق على عدم الإداء في وقت معين
 ثم يدعى الإداء وهذا مما لا يقول به أحد فضلا عن أن يكون هو المقاد من المتون والشرع فصل من ما حكمه
 في جامع الفصولين آخرها أراد بالقول الذي ذكره أو لا يدل عليه الدليل بأنه منكر للحكم أي حكم التعليق
 وهو الحث عند وجود الشرط قدبر (قوله الإذا برهنت) وكذا لو برهن غيرها له لا يشترط دعوى
 المرأة للطلاق ولا أن تبرهن لأن الشهادة على عتق الأمة وطلاق المرأة تقبل حسبة بلا دعوى أفاده في الجبر
 ولو برهنها فالظاهر ترجيح برهانها لأنه إذا صحت القول له كان برهانها لغوا ويدل عليه أيضا ما قد تقدمناه
 عن الجبر عن القسبة فيما لو ادعت أنه طلقها بالشرط الخ (قوله وإن كان نكاحا) لأنها على النفي صورة وعلى
 إثبات الطلاق حقيقة والعبرة بالعفا صلا للصورة كالوعدة أنه أسلم واستثنى ونهه آخر أنه أسلم ولم يستثن
 تقبل الثانية ولو كان في الثاني إذ فرضها ما أثبات اسلامه وبشكل عليه ما سبق في الإيمان لوقال بعده حر
 إن لم يجمع العام فتدبر بغيره بالكوفة لم يعتق خلافاً لهذا لأنها تنفي معنى لانها بمعنى لم يجمع العام فهذا
 يدل على أن شهادة النفي لا تقبل على الشرط وإذا خال في النفي أن قول محمد أوجه لكن قيل إن علة عدم العتق
 اشتراط الدعوى في شهادة عتق العبد وعليه ما كانت أنه متى أنشأها فلا بد أن لا يشترط دعواها فتدبر في أشكال
 أفاده في الجبر (قوله لأنه يملك الإنسان) أي فلا يبرهنه ما كان طاهرة فلا يصح أن لا يبريد بطلان حكم
 وأوقع في الظاهر لوجود وقت السنة وقد اعترف بالسبب لأن المذاهب سبب السعال زبلي قلت وهذا مشكل
 لأن الاعتراف بالسبب إنما ثبت عند ثبوت الشرط وقد ذكر الشرط ثم هذا يظهر لو قال أنت طالق للسنة
 بدون تعليق ففي الجبر عن الكنا لو قال لأمه أنه الموطوءة أنت طالق للسنة لا يقع إلا في طهر خال عن الطلاق
 والوطئ عقيب حتى خال عن الطلاق والوطئ فإذا حاضت وطهرت وأدى الزوج جماعها وأطلقها في الحيض
 لا يقبل قوله في منيع الطلاق السني لانفساد المذاهب سبب السعال وإنما يبرهنه حكمه فقط فدعوى
 الطلاق أو الجماع بعده دعوى المانع فلا يقبل قوله في منيع وقوع الطلاق في الطهر لكن يشترط طلاق آخر
 بأقراره بالطلاق في الحيض وإن أدى الطلاق أو الجماع وهي حائض صدق ولو قال إن لم اجامعك في حيضك
 فأنت طالق فأدى الجماع في الحيض لا تطلق لأنه على الطلاق بصريح الشرط والمعلق بالشرط إنما ينعقد
 سبعاً عند الشرط بالمعروف فإذا أنكر الشرط فقد أنكر السبب فقبل قوله وكذا لو قال وأتق له لأقر بك
 أربعة أشهر فحقت المدة ثم أدى قربانها في المدة لا يقبل لأن الإبراء سبب في الحال لكن تراخى وقوع الطلاق
 إلى مضى المدة وقدمت المدة ووقع نكاحها فادعوى القربان دعوى المانع فلا يقبل ولو أدى القربان قبل
 مضى المدة قبل قوله لأنه لم يقع الطلاق بعد وقد أخبر عما يملك أنشاءه فقبل قوله ولو قال إن لم أقر بك في أربعة
 أشهر فأنت طالق فحقت المدة ثم أدى القربان في المدة لا يقع لأنه على الطلاق بصريح الشرط فبني أنكر الشرط
 فقد أنكر السبب فقبل قوله اه فهذا كما ترى مخالف لما رجع الزبلي فبأنزل (قوله فأسأله
 السابقة) أي قوله فإن اختلف في وجود الشرط الخ واللاتية هي قوله إن حنت كما بينه الشارح فيها ح
 والحق حسن تشيير الالاتية بقوله وما لا يعلم إلا بها الخ (قوله ليستأ على إطلاقها) فتدبر الأولى بما إذا كان
 يملك الإنسان وتقد الالاتية بما إذا كان لا يملكه أخذ من هذا التفصيل المذكور هنا ما قاله الشارح
 تبع فيه ابن كمال في شرح الإصلاخ وفيه بحث أما أولاً فلا غلغلت من مخالفة هذا التفصيل لما ذكرناه
 عن الكفاي وأما ثانياً فلأن الاختلاف هنا في الجماع لا في الحيض والجماع ليس مما لا يعلم بوجوده أو انعدامها
 لأن الرجل يعلم بكونه فله وأما ثالثاً فلأنه لو سلم هذا التفصيل في هذه المسألة لا يلزم منه تنقيدها من المسألتين
 اللتين هما قاعدتان تحتها مسائل جارية ما تأمل طلق بعضها وصرح في بعضها بما يخالف هذا التفصيل

(الاذن برهنت) فإن المينة تقبل
 على الشرط وإن كان نكاحاً
 لم يبرهنه في السنة فأمر أن
 كذا فشهداً أهلاً فبني
 قبلت وطلعت من في التدين
 إن لم اجامعك في حيضك فأنت
 طالق للسنة ثم قال جامعك إن
 حاضت فاقول له لأنه يملك الإنسان
 والالاتية ليستأ على إطلاقها

في الصر وهو ممنوع لقول الهداية انه لا يثبت بكذبها لان الشدة بعضها باه قد سحب التخص منه بالعذاب
 ١٥ وهذا ظهر انه لو قل بعمل قلبي أو أخبرته فان تشابكها في بيعه والواقع وفي البدان ان كنت تكرهين
 الجنة تغلق باخبارها بالكرامة مع انها لا تميل الى حالة تكره الجنة فقد تشابكها وقد يقال انها الشدة محبتها
 للسياة الدنيا تكره الجنة لانها لا تصل اليها الا بالموت وهي تكرهه فلم يخفى بكذبها ظاهر كلامهم هناك انها
 لا تستغفر بقولها أنا أحب عذاب جهنم واكره الجنة ١٥ وقرئ في التبريه وبين مسألة السرور بان ايام
 الضرب القاتل با دليل ظاهر على كذبها بخلاف مجردة العذاب فانه لا دليل فيه على اليقين بكذبها بالمهر
 ١٥ قلت لكن يبقى الاشكال في مسألة ان كنت أنا أحب كذا اذا أخبر بخلاف ما في قلبه انه لا يثبت بكذبه واذا
 ادبر الحكم على الاخبار كما رعن نفس الامعة لم يرد هذا لكن يتوجه اشكال فاضى فان في مسألة السرور
 الا ان يجاب بأنه يتعلق بالحكم بالاخبار ما لم يثبت غير الخبر بكذبه وبه يدفع اشكال نفس الامعة واشكال فاضى
 خان قائل (تبينه) قال في البحر قد يجتمع انا لا لو علمت بمجمعة غيرها فظاهر ما في الحط انه لا يثبت تصديق
 الزوج فانه قال لو قال أنت طالق ان لم تكن امك تهوى ذلك فصفات الام أنا لا هو وكذب الزوج لا تطلق
 فان صدقها طلقت ما عرف وروى ابن رستم عن محمد انه لو قال ان كان فلان مؤمنًا فأت طالق لا تطلق لان هذا
 لا بعلم الا هو ولا يصدق هو على غيره وان كان هو من المسلمين يصلي ويحج ولو قال لا تسري اليك ساعة فاضى
 فقال امره طالق ان لم اخص حاجتك فقال حاجتي ان تطلق زوجتك فله ان لا يصدق فيه ولا تطلق زوجته لانه
 محمل للصدق والكذب فلا يصدق على غيره ١٥ قال الخليل الرمي فقد علم من هذه القروغ انه ان علق بعل
 الغير لا يصدق ذلك الغير عليه سواء كان محالًا ليعلم الامنة ام لا ولا يثبت تصديق الزوج فيها والمنة فيما ثبت
 به من الامر الذي يعلم (قوله لم يقبل قولها) لانه ضروري فيشرط فيه قيام الشرط زيلقي أي لا يقول
 قولها ضروري ترتب حكومي عليه وبأن تمامه (قوله لم يطق في فط) أي دون ثلاثة لان المتطوع واليه
 في حكمها شرها الاخبارية لانها امينة وفي حق ضربتها متهمة وشهادتها على ذلك شهادة فرد ولا بعد في أن يقبل
 قول الاشهر من حق نفسه لا في حق غيره كما حد الورثة اذا أقر بدين على الميت اقتصر على نصيبه اذا لم يصدق
 السابقون وقامه في البحر (قوله لا أعلم وجودها منها) لانها في مقدم من قولها لا أعلم لانها الخ
 لان ذلك فيما اذا اشكل امرها واذ افعالها بشكل بان اخبر في وقت عدتها المعروفة لزوجها وضرتها وشوهد
 الدم منها بحيث لم يترك تأمل رمل (قوله وفي أن حصة الخ) تفصيل وبان لما أجله أولا ومنه التعليق
 في أو مع كانت طالق في حصة أو مع حصة كافي البحر (قوله وقع من حين رأته) لانه لا استقرار لزمانه
 حيز من الاشياء فيجب على المفتي أن يضمنه فعول طلقت من حين رأت الدم وليس هذا من باب الاستناد
 وانما هو من باب التيسير ولذا قال من حين رأت وقام بانه في البر وفيه من الكافي في مسألة ان حصة فعبدي
 حروضر نك طالق اذا رأت الدم فقلت حصة وصدقتها قبل الاستقرار عن الزوج عن وطى المرأة واستقدام
 العبد في الثلاثة لا احتمال الاقرار (قوله وكان دعيا) لوقوعه في الحيز بخلاف ان حصة حصة كما
 يأتي وهذا بيان لقراءة اثنين وتظهر أيضا في حال كان المعلق بالحيز عتقا فحق العبد اوجب عليه بعد رؤية الدم
 قبل الاستقرار يكون الجنابة حناية الارواح في انها لا تختص هذه الحصة من العدة لان الشرط حيث كان
 هو رؤية الدم لم يزم ان يكون الوقوع بعد بعضها ولذا قلنا انه بدعي وفيما اذا خالها في الثلاث حيث يطل الخلع
 لانها مطلقة فانه الحد ادى ونظر فيه في البحر بان الخلع يلحق المصريح واجاب في التبر بان الظاهر انه محمول على
 حاله ان كان مدخولا بها (قوله فان غير مدخولة) تنص على بيع قوله وقع من حين رأت واحترق من المدخول بها
 ولو حكما كاختل بها لانها لا يعكها التزوج باخر في الايام الثلاثة لوجوب العدة عليها من القول (قوله في ثلاثة
 ايام) الاولى في الثلاثة الايام وبعبارة التبر قد رأت الدم ح (قوله فان رأتها في الزوج الاول) لانه
 لا يدري ان كان ذلك حبسا أو لا يجرأ على فلم يتحقق شرط وقوع الطلاق فهي باقية على عصمتها ومنه ان عدد
 الثاني عليها باطل فلا يلزمه المهر (قوله وتصدق في حقها الخ) أي فيما اذا علق طلاقها وطلاق شرعيا على
 حبسها وهذا يعني عنه قول المصنف المارطلقت هي فقط وفي البحر عن شرح الجمع فان قال الزوج انقطع الدم
 في الثلاثة وانكرت المرأة والعبد قال قول له مالا في الزوج أقرو بوجود شرط العتق ظاهر لان رؤية الدم في وقت

فلو قالت حنت والحض قائم
 فان انقطع لم يقبل قولها ان زلبي
 وحدادي (أ) وأوجب طلقت هي
 قط ان كذب الزوج فان صدقها
 أو علم وجود الحيز منها طلقتا جبا
 حدادي (وفي ان حنت لا يقع
 برؤية الدم) لاحتمال الاستحاضة
 (فان استقرت لثلاثا وقع من حين
 رأت) وكان دعيا فان غير
 مدخولة فترتبت باخر في ثلاثة
 ايام صح فلو ماتت فيها فارتما
 للزوج الاول دون الثاني وصدقت
 في حقهما دون شرهما

قوله فاقول لهما اى الزوج
والزوجة فلا تطلق ولا يمتنع البعد
اه منه

(و) في (ان حصة حصة) او نصفها
او ثلثها او سدسها لعدم تجزئها
(لا يقع حتى تظهر ربتها) لان
الحصة اسم للكمال ثم انما قبل
قولها ما لم تر حصة اخرى
جوهره (وفي ان صحت يوما فانت
طالق تطلق حين غرت الشمس
من يوم صومها بخلاف ان
صحت) فانه يصدق بساعته (قال
لهما ولد غلاما فانت طالق
واحدة وان ولدت جارية فانت
طالق تنسب قوله ثمرا ولم يدر
الاول نازمه طلقة واحدة قضاء
وتنتان تنزها) اى احتياط
لاحتمال تقدم الجارية (ومضت
العدة) بالتالي فلذا يقع به شيء
لان الطلاق المقارن لانقضاء
العدة لا يقع فان علم الاول فلا
كلام وان اختلفا فالقول للزوج
لانه منكر وان تحقق ولادتهما
معا وقع الثلاث ونقض بالاتراء
(وان ولد غلاما وجاريتين
ولا يدرى الاول يقع ثلثان قضاء
وثلاث تنزها) وان ولد غلامين
وجارية فواحدة قضاء وثلاث
تنزها

تكون حصة واحدة اقصر بترك الصلاة والصوم ثم ادعى ارضا يخرج المرقى من ان يكون حصة فلا يصدق فان
صدقه المراءى وكذا بعدى الايام الثلاثة فالقول لهما وان كان بعدا فاقول للبعد (قوله وفي ان حصة
حصة الخ) مثله ان طالق مع حصة او حصة بالثاء بحر (قوله لعدم تجزئها) على المساواة
التعريف فيها ونحوه لتعبر بحصة فان ذكر بعض ما لا يتجزئ كذكر كره وفي التبرع بالمجورة ولو قال اذا
حقت صفها فانت كذا واذا حقت نصفها الاخر فانت كذا لا يقع شيء ما لم تنص وتظهر فاما ما عرفت وقع
طلقان (قوله لا يقع حتى تظهر ربتها) اما انقطاع لعشرة او بالاعتسال او بما يقدم مقامه من ضرورة
الصلاة فيشاق ذمتها فاذا انقطع المادونتها بحر (قوله لان الحصة) بفعل الحاء الواحدة والحصة
بالكسر الاسم والجمع الحصة بحر عن الصحاح (قوله اسم للكمال) اى ولا تسكن الحصة الا بالظهر
منها لو كانت حائضا لا تطلق حتى تظهر ثم تحبس فان نوى ما يحدث من هذه الحصة فهو على ما نوى وكذا اذا
قال ان حبلت الان هذا اذ نوى الحبل الذى هي فيه لا يبحث لانه ليس له ابراء متعددة بخلاف الحيض فانه
اذا تدى تهر (قوله ما لم تر حصة اخرى) وذلك بان تغبوهي متبعية بالحيض او بعده او بعده اما اذا خبرت
بعد تبعية بحصة اخرى لا يقبل قولها الا اذا ظهرت من الحصة الاخرى بهذا بخلاف قوله اذا حقت ولم يقل
حصة فان الشرط اخبارها حال قيام الحيض فلا يقبل بعد ما ذكره قال في الفتح لانه ضرورى فينبطه قسام
الشرط بخلاف قوله ان حقت حصة حيث يقبل قولها في الطهر الذى يلى الحصة لاقبله وابعده حتى لو قالت
بعد عدة حقت وطهرت وانما لان حقت حصة اخرى لا يقبل قولها ولا يقع لانها خبرت عن الشرط حال
عدمه ولا يقع الا اذا خبرت عن الطهر بعد انقضاء هذه الحصة فحينئذ يقع لانها جعلت ابنة شرعا فالحقيرين
الحيض والطهر ضرورة اقامة الاستكام المتعاقبة فم فلا يمتنعون وتنته حال عدم تلك الاحكام لعدم الحاجة
اذا كذبها الزوج اه ومفهومه انها لا تطلق بمجرد طهرها من الحصة الاخرى بل بالتمسك بالخبار لما ر
من ان ما لا يعلم الانهائى يتعلق باخبارها ويقوم من قوله اذا كذبها الزوج انه اذا صدقها يقع وان لم يظهر من
الثانية (قوله وفي ان صحت يوما) نظيره ان صحت صومها لا يقع الانجم يوم له مقدار يحسب اه غفر
(قوله بخلاف ان صحت الخ) اى انه يتعلق بما عصى صومها في الشرع وقد وجد بركته وشرطه باسم الساعة
فقع به وان طعنته بعد ذلك اذا صحت في يوم او في شهر لا يشرط اكله واذا صلت صلاة يقع ركعتين وفي
اذا صلت بقية ركعة فغ (قوله فوله ثمما) اى واحدا بعد واحد نهر وبانى تحمزه ونحو قوله ولم يدر
الاول (قوله وتنتان تنزها) اى تباعدان الحرمه نهر وفي القهستاني اى ديانة يبنى فيها بين وبين
اقدعماى كاذكر المصنف وغيره اه قلت ومقتضاه انه اذا وقت عليه طلقة اخرى يجب عليه
ديانة ان يضارحها للاحتياط والتباعد عن الحرمه وان كان القساضى لا يصحكم عليه بذلك بل بقيته
الغنى بذلك ويدل على الوجوب تعبير المصنف وغيره بالزوم لكن في الهداية والاولى ان اخذ بالتنتين
تنزها واحتياطاً فأتقن وانما لم يزمه التنتين في القضاء لان وقوعهما غير محقق والحل مكان ناشأ
يقين فلا يزول بالا احتمال قبل ولو قال واخرى تنزها لكان أولى لاسهام العبارة ان التنتين غير
الواحدة وان سلم فالتنزه انما هو واحدة والاخرى قضاء (قوله ومضت العدة بالتالي) اشار الى
انه لا رجعة ولا ارث بحر (قوله فلا كلام) اى فانه يقع العلق بالسابق ولا يقع بالآتى شئ لما ذكره
من ان الطلاق المقارن الخ (قوله لانه منكر) اى للطلقة الزائدة وهذا من فروق قوله وان اختلفا
في وجود الشرط الخ (قوله وان تحقق ولادتهما) الخ لم يذكره المصنف لاحتصانه عادة نهر وان ولدت
خنت وقت واحدة ووقفت الاخرى حتى يبين حاله هندية عن الجرار الخ ط (قوله يقع ثنتان قضاء
الخ) لان الغلام ان كان اولاً او ثانياً تطلق ثلاثا واحدة به وتنتين بالجارية الاولى لان العدة لا تنقض
ما بين يى البطن ولد وان كان آخرهما ثنتان بالجارية الاولى ولا يقع بالتالية شئ لان العين بالجارية انحلت
بالاولى ولا يقع بالغلام شئ لانه حال انقضاء العدة وترتيب ثلاث وتنتين فيكم بالاقل قضاء وبالاكثر تنزها
فغ (قوله فواحدة قضاء) لانه ان كان الغلامان اولاً ووقعت واحدة بأولهما ما لا يقع بالتالي شئ
ولا بالجارية الاخرى لانقضاء العدة وان كانت الجارية اولاً او وسطا وقع ثنتان بها واحدة بالغلام بعدها

أوقبلها فتزد بين ثلاث وواحدة (قوله لأن الحمل اسم للكل) لأنه اسم جنس مضاف فسم كله فتح
 (قوله والمساءة بجالها) أي وولدت غلاما وبارية (قوله لصوم ما) أي فقتني أن شرط وقوع
 الواحدة أو اثنتين كون جميع ما في جنسها غلاما وبارية ومثله ما في الفتح أن كان ما في هذا العدل حنطة
 فسمى ما في أو دفعنا طائفة فإذا حقه حنطة ودقني لا تطلق (قوله لعدم اللفظ العام) أي ولصدق اللفظ
 فانه يصدق على الجارية والفتاة انهما كاتفي البطن ط وفي الجامع لو كان ان ولدت ولدا فانت
 طائفة فان الذي تلدته غلاما فانت طائفة فقتني فولدت غلاما يقع الثلاث لوجود الشرطين لأن المطلق
 موجود في المقيد وهو قول مالك والشافعي فتح (قوله لم تطلق حتى تلد الخ) لأنه علقه بحدوث الحمل
 بعد العين ويتوهم حدوث الحمل قبل العين إلى سبب وقوع الشك في الموقع فلا يقع بالشك كذا في المحيط
 بحر وتنقضي العدة بالولد كافي كافي الحاكم وهو صريح في أن الطلاق لم يقع بعد الولادة والام تنقضي
 العدة سهيل يقع قبلها بالحمل الحادث بعد العين لأنه المعلق عليه فقوله حتى تلد معناه ظهر بالولادة لاكثر
 من سبب من وقت العين أن الطلاق قد وقع من أول الحمل وانما شرط كون الولادة لاكثر من سبب من
 وقت العين لتحقيق حدوث الحمل بعد العين اذ لو كانت لاقول من ذلك اقل حدوثه قبل العين فلا يقع بالشك
 ثم اذا ظهر بالولادة وقوع الطلاق من وقت الحمل فوق الحمل مجهول فلم يعلم وقت وقوعه لأن يقال وقوعه
 قبل الولادة بسببته أشهر ليقين الحمل فيه وما قبله مشكوك فيه فلا يقع بالشك كذا في ح (تنبيه) هذه
 العين لا تحترم الوطئ لكن يستحب أن لا يطأه الا بالاستبراء لانه وحديث الحمل كافي بالبرء الحيط وانما
 يجب الاستبراء لأن صل الوطئ أصل وحدث الحمل موهم كذا في ح (قوله تنقضي به العدة) في
 العبارة شرط والاصل عتقت لانه ولدت تنقضي به العدة وعبارتها جوهرة فكذا اذا قال ان ولدت ولدا فانت طائفة
 فولدت ولدا ميتا طائفة وكذا اذا قال لامة اذ ولدت ولدا فانت طائفة وكذا لأن الموجود مولود فيكون
 ولدا حقيقة ويعتبر ودا في الشرع حتى تنقضي به العدة والدم بعده نفسا وأتم وقد تنقضي الشرط وهو ولادة
 الولد اه فقوله حتى تنقضي به العدة غاية لقوله ويعتبر ودا في الشرع وليس معناه ما يفهم من الشرع من ان
 أم الولد يخرج به من العدة لأن العدة يجب عقب الحرة والبارية معلقة بالولادة فهي واقعة عنها فالولادة
 متقدمة على وجوب العدة برتبتين فكيف تنقضي العدة بالولادة كذا في ح (قوله بذكر الشرط)
 وذلك لأن عطف شرطا على آخر وأخر الجزاء امتزاجا اقدم فلان واذا قدم فلان فانت طائفة لانه لا يقع حتى يقدم
 لانه عطف شرطا على شرط لا حكم ثم ذكر الجزاء فمتعلو به ما فصارا شرطا واحدا فلا يقع الا بوجودهما
 فان نوى الوقوع باحدهما صحت نيته بتدبير الجزاء على أحدهما وفيه تغليب أو بان كسر زادة الشرط
 بفرض عطف كل أن كنت ان لست فانت طائفة لانه لا يقع ما لم تنبسط ثم تأكل فتقدم المؤخر والتقدير ان لست فان
 أن كنت فانت طائفة وكذا كل امرأة تزوجها ان كنت فلا نهي طائفة بالمؤخر فيه بالتقدير ان كنت فلا نهي
 فكل امرأة تزوجها طائفة وعلى هذا اذا قال ان أعطيتك ان وعدت لك نسأتني فانت طائفة لا تطلق حتى
 نأه أو لا ثم بعد هاتين يعطيان لانه شرط في العلية الوعد وفي الوعد السوال فكأنه قال ان نسأتني ان وعدت
 ان أعطيتك كذا في الفتح وهذا اذا لم يكن الشرط الثاني مترسعا على الأول عادة وكان الجزاء مترسعا عن
 الشرطين أو متقدما عليهما والآن كل شرط في موضعه كان أن كنت ان شرب فانت حرقى اذا شرب ثم أن كل
 لم يعق وكذا ان دعوت ان اجبت أو ان وصكت الداية ان اتيتي يتر كل شرط في موضعه لانهما اذا كانا
 مترسعين عرفا انقضت كله ثم وكذا ان فوسط الجزاء بين الشرطين يتر كل شرط في موضعه لانهما انهما اذا كانا
 الشرطين يحرف الوصل وهو الضام فيكون الأول شرط لاعتقاد العين والثاني شرط لاحتكاكها فدخلت الدار
 فانت طائفة ان كنت فلا نوي بشرط قيام الملك عند الشرط الأول لانه جعل شرط اعتقاد العين كذا في ح (قوله)
 عند الدخول ان كنت فلا نوي فانت طائفة والعين لا تنقضي الا في الملك أو مضافة اليه فان كانت في ملكه عند دخول
 الدار صحت العين المتعلقة بالكلام فإذا كنت في دارك ودخلت الدار فانت طائفة والعدو لم يصح وان كنت واذا دخلت
 الدار في العدة وكلت فيها ملقت والحاصل أنه اذا كسر زادة الشرط بلا عطف توقف الوقوع على وجودهما
 لكن ان قدم الجزاء عليهما أو أخره فالتكثير بشرط عند آخرهما وهو المقصود به أو لا على التقديم والتأخير وان

(و) هذا يختلف ما لو قال ان كان

حلت غلاما فانت طائفة واحدة

وان كان جارية فقتني

فولدت غلاما وبارية لم تطلق

لأن الحمل اسم للكل فالحال يمكن

الكل غلاما وبارية لم تطلق

(وكذا) لو قال ان كان ما في

بطنك غلاما والمساءة بجالها

لصوم ما (يختلف ان كان في

بطنك) والمساءة بجالها فانه يقع

الثلاث لعدم النطق العام

(فروع) على طائفتها بجلها

لم تطلق حتى تلد لاكثر من سبب

من وقت العين قال ان ولدت ولدا

فانت طائفة أو حرة فولدت ولدا

ميتا طائفة وعتقت قال لا ولد

ان ولدت فانت حرة تنقضي به

العدة جوهرة (على) العتاق

أو الطلاق ولو (الثلاث بشيئين)

حقيقة بذكر الشرط

مطل

فيما تذكر الشرط بعطف أو بدونه

مطل

لو تكررت اداة الشرط بلا عطف

فهو على التقديم والتأخير

أولا كان جاه زيدا وبكر فانت كذا
 (يقم) المعلق (ان وجد) الشرط
 (الثاني في المثلث والاولا) لاشتراط
 المثلث حالة الحث والمساواة رباعية
 (علق الثلاث أو العتيق) لامتة
 (بالوطني) حث بالتقاء الختاتين
 (ولم يجب) عليه (العقر) في
 المثلثين (بالثب) بعد الابلاخ
 لان الثب ليس بوطني (و) لذا
 (لم يصبر مر اجعا في) الطلاق
 (الرجعي) اذا اخرج ثم اوج
 ثانيا حقيقة أو حكما بأن حرك
 نفسه فبصر مر اجعا بالحركة
 الثانية ويجب العقر لا الحد
 لاتحاد المجلس (لا تطلق) الجديدة
 (في) قوله لقديمة (ان تكتمها)
 أي فلانة (عليك فهي طالق
 اذا سكح) فلانة (عليها في عدة
 البائن) لان الشرط مشاركتها
 في القسم ولم يوجد (فلق) نكح
 (في عدة الرجعي) اذ لم يقل عليك
 (طلقت) الجديدة ذكره مسكين
 وقبده في التبريحا بما اذا اراد
 رجعتها والا فلا قسم لها

وصلة فلا بد من المثلث عندهما وان كان بالعطف وتوقف على أحدهما قدم الجزء أو وسطه فان آخره توقف
 عليهما وان لم يكثر اذ ان الشرط فلا بد من وجود الشئين قدم الجزء عليهما أو آخره جبر ملخصا ونظامه
 فيه (قوله اول) عطف على حقيقة قال في الجبر أما الثاني أعني ما ليس بين حقيقة وهو ان يكون فعلا
 متعلقا بشئين من حيث هو متعلق بهما نحو ان دخلت هذه الدار ورهدها وان كنت بالآخر وأبوابي فكذا
 فانه بشرط واحد الآن نوى الوفرع بأحدهما فاشترط الوفرع قيام المثلث عند آخره وكذا اذا كان فعلا
 فاعا بتنين من حيث هو قائم بهما نحو ان جاء زيد وعمر فكذا فان الشرط بمجهما ٨١ (قوله ان وجد
 الشرط الثاني في المثلث) احتراز عن الشرط الأول فانه على التفصيل كما عرفت وأما أصل التعليق فشرط صحته
 المثلث أو الاضافة اليه كما مر أول الباب فالكلام فيما بعد صحة التعليق (قوله والمساواة رباعية) لانها ما
 أن يوجد في المثلث أو خارجه أو الأول فقط في المثلث أو العكس فان مكان الثاني في المثلث وقع الطلاق سواء
 كان الأول في المثلث أو لا وكان الثاني خارج المثلث لا يقع سواء كان الأول في المثلث أو لا ٨٢ ح فتنى قوله
 اذا جاء زيد وبكر فانت طالق اذا جاء امعا وهي في ملكه أو طلقها واتختت عت بها فلان زيد ثم ترجمها فلان عمر
 طلق وان جاء ابعد العدة قبل التزوج أو جاء زيد في العدة وعمر بعد هاقبل التزويج لا تطلق (قوله ولم يجب
 عليه العقر) أشار بنى العقر فقط الى ثبوت الحرمة بالثب فان الواجب عليه التزويج لعل والعقر بالسم مهر
 المرأة اذا طلقت بنسبة وبالفتح الجرح كافي للحصاح جبر وقدمت الكلام عليه في باب المهر (قوله بالثب)
 بنسب الام وسكون الباء المكش من لبث كسعم وهو زاد ولان المصد من فعل بالكسر قيامه التحريك اذ لم يتعد
 بحر عن القاموس (قوله لان الثب ليس بوطني) لان الوطني أي الجماع ادخال الفرج في الفرج وليس له
 دوام حتى يكون له واما حكم ابتدائه كن حلق لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا يبحث بالثب جبر (قوله
 لم يصبر مر اجعا) أي عند محله لانه فعل واحد فليس لآخره حكمه فعل على حدة وقال أبو يوسف يصبر مر اجعا
 لوجود المس بشهوة وهو القاموس نهر قال في الجبر وجزم المصنف بقول محمد يدل على انه المختار وقيل ينبغي
 أن يصبر مر اجعا عند الكل لوجود المساس بشهوة كذا في المراجح وينبغي تصحيح قول أبي يوسف لظهور يدل
 اه (قوله في الطلاق الرجعي) أي فيما اذا كان المعلق على الوطني فلا رجعا (قوله حقيقة أو حكما)
 لا يصح جعله تعميلا لقوله ثم اوج ثانيا بعد قوله اذا اخرج لانه بعد الاخراج لا يمكنه تحريك نفسه الا بعد
 ابلاخ ان حقيقة فبصر مر اجعا لا ابلاخ الثاني لا بالتحريك فبتعين جعله تعميلا لقوله اذا اخرج ثم اوج
 وعلى كل فتقوله فبصر مر اجعا بالحركة الثانية لاوجه لتقديرها الثانية لان تصور المساواة بما اذا اوج
 فبالان اجاعتك فانت طالق فانه كما قال في الجبر اذ لم ينزع ولم يفترق حتى أنزل لا تطلق فان حركته نفسه طلقت
 وبصر مر اجعا بالحركة الثانية (قوله ويجب العقر) أي فيما اذا علق الثلاث أو عتق الامة ط لان
 البضع المحترم لا يتحقق من غير أو قتر جبر (قوله لاتحاد المجلس) أي لا يجب الحد بالابلاخ ثانيا وان كان
 جبا عالم فيه من شبهة انه جبا على واحد انظر الى اتحاد المقصود وهو قضاء الشهوة في المجلس الواحد وقد كان
 أوله غير موجب للعدة فلا يكون آخره موجبا له وان قال ظنفت أنها على حرام وهذا دفع ما يقال انه ينبغي
 أن يجب الحد في العتق لانه وطني لا في ملك ولا في شبهته وهي العدة بخلاف الطلاق لوجود العدة أفاده
 في المراجح لكن روى عن محمد لوزني بامر أنه ثم ترجمها في تلك الحالة فان لبث على ذلك ولم ينزع وجب مهرا
 مهر بالوطني أي لم يقط الحد بالعقد ومهر بالعقد وان لبثت اذ ادخل لا بدوامه على ذلك فوق الخلوة بعد
 العقد قال في التبره وهذا يشكل على ما مر اذ قد جعل لآخره هذا الفعل الواحد حكم على حدة ٨٢ وأجاب ح
 تبع العموي بأن هذا مرى عن محمد ولا في قوله فلا تنافي واعتراضه ط بجاني الصريح هذه المساواة من أن
 تخصص الرواية بتجديد لا يدل على خلاف بل لانها رويت عنه دون غيره اه فتأمل قلت والجواب الخامس
 الاشكال من أصله ان اعتبار آخر الفعل هنا من جهة كونه خلوة مقررة للمهر بل فوقه لا من جهة كونه
 وطنا ولا يمكن اعتبار ذلك في إيجاب الحد وثبت الرجعة لان الخلوة لا وجب ذلك فافهم (قوله لان الشرط
 الخ) عبارة العبر لان الشرط لم يوجد لان التزوج عليها أي يدخل عليها من بناز عها في الفراش وزيانها
 في القسم ولم يوجد (قوله وقبده) أي قيد الطلاق اذ تكتمها في عدة الرجعي بما ذكره أخذ من

مفهوم التعليل وقال ان هذه الواردة على المصنف يعني صاحب الكثرات وقد يقال ان المزاجية في القسم
موجودة متساوية لم يرد مر اجتمعت وقت الطلاق لاحتمال تغير الارادة بعده بزيادة المراجعة كالنور وجهها
في حال سفرة او حال نشوز الاري فان الذي يظهر الوقوع وان لم يوجد المزاجية حقيقة وقت التزوج فتأمل
(قوله كاسر) أي في باب القسم ح (قوله خال لها الخ) شروع في مسائل الاستثناء وعندها في
الهداية فصلا على حدة قال في الفتح والحق الاستثناءات المتعلقة لا شرا كهما في منع الكلام من الجات موجب
الا ان الشرط يمنع الكل والاستثناء البعض وقدم مسألة ان شاء الله لما يستلزمها الشرط في منع الكل وذكر
اداة التعليل ولكنه ليس على طريقته لانه منع لا الى غاية والشرط يمنع الى غاية تحققة كباقيده اكرم في تيم
ان دخلوا اوله لم يورده في حيث التعليلات ولقد الاستثناء اسم وقيي قال تعالى ولا يستقنون أي لا يقولون
ان شاء الله والمشاركة في الاسم أيضا اتجه ذكره في فصل الاستثناء وانما ثبت حكمه في صيغ الاخبار
وان كان انشاء ايحيا في الامر والهي فلوقال الله اعتقوا عبيدي من بعد موتى ان شاء الله لا يعمل
الاستثناء فحكمه حقه ولو قال بع عبيدي هذا ان شاء الله كان للمأمور به وعن الحلواني كل ما يخص بالسان
يعطيه الاستثناء كطلاق والبيع بخلاف ما يخص به كالسوم لا يرفع له قال نوبت صرم عند ان شاء الله
تعليله اذ اؤده ثلث النية كذا في الفتح ومعنى قوله وقيي انه وارد في اللغة لا اصطلاحا فقط وفي حاشية
البيضاوي للنفيس من سورة الكهف الاستثناء يطلق على التقييد بالشرط في اللغة والاستثناء مال كائن
عليه البراءة في شرح الكتاب قال الرغب الاستثناء رفع ما يوجبه عموم سابق كقوله تعالى قل لا أجد
خيرا اوسع الى عز ما على طاع طبعه الا ان يكون مئة اذ رفع ما يوجبه اللفظ كقوله امر ابي طالق ان شاء الله
اه وفي الحديث من حلف على شيء فقال ان شاء الله فقد استثنى اه وبقي الخلاف في انه ابطال أو تطبيق
(قوله مثلا) احتراز من المفضل بأن وجد بين الفظن فاصل من سكوت بلا ضرورة وتنس وقوه اومن
كلام لوقا ياتي بعد في الفتح السكوت بالكتبة في الخاتمة قال البرزنجي أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا ان كان
سكوتك لا يحتاج النفس لطلاق ثلاثا لا تقع واحدة وفي ايمان البرازية اخذ الوالي وقال بالله فقال منه ثم قال
لثلاثين يوم الجمعة فقال الرجل منه فليأت يات لمحت لانه بالكتابة والسكوت صار فاصلا بين اسم الله تعالى
وحقه وكذا افعال الوكيل الحلف بالطلاق اه (قوله الانفس) أي وان كان منه بغيره بخلاف ما لو سكت
قد انفس ثم استثنى لا يصح الاستثناء لفصل كذا في الفتح فعمل ان السكوت قد انفس لانفس كثير وان
السكوت لانفس ولو بلا ضرورة عفو (قوله او امساكهم) أي اذا أتى بالاستثناء عقب رفع اليد عن
قه (قوله لا سكيد) فهو أنت طالق ان شاء الله اذا قصد التأكيدها تتقدم في الفروع قبيل
الكتابات انه لو كرر رابط الطلاق وقع الكل فان نوى التأكيدين اه وكذا أنت حر من ان شاء الله كافي البصر
ح وبقي تمام الكلام على ذلك (قوله اوتكمل) فهو أنت طالق واحدة وثلاثا ان شاء الله بخلاف ثلاثا
واحدة ان شاء الله فنع الثلاث كافي المر لا نذكر الواحد بعد الثلاث لقو بخلاف العكس (قوله كانت
طالق بارائة او باطلان ان شاء الله) مثالا لنقد الحد والطلاق على سبيل التشر المريب قال في العبروف
البرازية أنت طالق ثلاثا بارائة ان شاء الله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف كذا أنت طالق باطلان ان شاء
الله وكذا أنت طالق باصة ان شاء الله بصر الاستثناء الى الكل ولا يقع الطلاق كانه باطلا في الاصل
عنده انه المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو بغيره محد كقوله باطلان بارائة فالاستثناء على
الكل اه ح أقول في هذه العبارة تحريف وسطه فالقول في قوله وكذا أنت طالق باصة فان صوابه ولو قال
أنت طالق باصة الخ كما عرفت الذخيرة لمخالفة حكم ما قبله والاشارة في قوله والاصل الخ في قوله فالاستثناء
على الكل مخالف لقوله قبله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف أي يقع الطلاق بقوله أنت طالق وبصرف
الاستثناء الى الوصف أي ما وقع به من قوله باطلان أو بارائة فلا يقع به طلاق ولا يلزمه حدة فالصواب قوله
في الذخيرة والاصل ان المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو بغيره محد فالاستثناء عليه بخوفه
بارائة أو باطلان وان كان لا يجب به حد ولا يقع به طلاق فالاستثناء على الكل فهو قولها خيشة اه ثم اعلم
ان هذا التفسير يقع في الذخيرة بلطف وفي نوادر أبي الوليد عن أبي يوسف الخ ونقل قبله عن ظاهر الرواية

مطلب
مسائل الاستثناء والمثبته

مطلب
الاستثناء ثبت حكمه في صيغ
الاخبار وفي الامر والهي

مطلب
الاستثناء يطلق على الشرط
واستعمالا

مطلب
قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا
تقع واحدة

كاسر (قال لها أنت طالق ان شاء الله
منصلا) الانفس أو معال
أوجش أو عصا أو نقل لسان
أو امساكهم أو فاصل مفيد
لأ كيد أو تكبير أو حبل أو حلق
أو طلاق أو نداء كانت طالق
بارائة أو باطلان ان شاء الله مع
الاستثناء برائة وخاتمة

انصراف الاستثناء الى الكل بدون تفصيل وقال انه الصحيح مثله في شرح تلخيص الجامع فاشي عليه في
 البرازية بخلاف الصحيح كما وضعناه اول باب طلاق غير المدخول بها ووافقه قول السراح هنا مع الاستثناء
 فان المتبادر منه انصراف الاستثناء الى الكل أي الطلاق والوصف لا الى الوصف فقط وحسب فلا يقع الطلاق
 ولا يلزم حصوله لان لكن هذا مختص بالماضي عليه في البرازية كما علمت فلا يشاب عر والشراح المسألة الى
 البرازية فاقهم **(قوله وقع)** الاولى فانه يقع وانما كان الفاصل هنا لقوا لانه لا فاصلا في ذكر الرجعي لكونه
 مدلول الصفة شرعا ط وانظر لم يجعل تأكيده ان نفسا كما قالوا في حرجا وسر وعين **(قوله وقواه)**
 في التبر اعلم انه قال في القضية وقال أنت طالق رجعا أو بانسان شاء اقبل ان عن نية فان عن الرجعي
 لا يقع وان عن البائن يقع ولا يعمل الاستثناء اه قال في الصر وموايه ان عن الرجعي يقع لعدم جهة
 الاستثناء الفاصل وان عن البائن لم يقع لجهة الاستثناء اه قال في التبر ان قول بل الصواب ما في القضية
 وذلك ان معنى كلامه أنت طالق أحد هذين وبهذا لا يكون الرجعي لقوا وان نواه بخلاف ما اذا نوى البائن
 وأما البائن فليس لقوا على كل حال اه اقول لا يخفى ما في هذا الكلام من عدم الاتمام والتناقض التام
 ان قوله وأما البائن فليس لقوا على كل حال يقتضي عدم الوقوع لجهة الاستثناء ومساواة للرجعي الذي قال
 فيه انه لا يكون لقوا وان نواه وحسب فلا يقع فيها وهو خلاف ما في القضية وتناقض لقوله بخلاف ما اذا نوى
 البائن فاقهم ولذا قال ح ان الحق ما في الصلوة ان اذا نوى الرجعي تجمل أنت طالق تضده فكان قوله رجعا
 أو بان الذي هو معنى أحد هذين لقوا بخلاف ما اذا نوى البائن فان تلك الجمل لا تضده فليكن قوله رجعا أو بان
 لقوا فان قلت لما نوى البائن كان قوله رجعا لقوا اذ كان يكفيه أن يقول أنت طالق بانما قلت هو تركب
 صحيح لفة وشرعا كما في احدى امرأتى طالق وصحت كل مقصودة البائن ولكن قوله أنت طالق غير مقيد البائن
 فهو مخير بين أن يقول أنت طالق رجعا أو بان يسأرنوى البائن وبين أن يقول أنت طالق بانما اه **(قوله)**
 مسجوعا هذا عند الهندواني وهو الصحيح كما في البدائع وعند الكرخي ليس بشرط **(قوله بحيث الخ)**
 أشار به الى أن المراد بالمجموع ما شأنه أن يقع وان لم يسمع المثنى لكثرة اصوات مثلا ط **(قوله للثك)**
 أي للثك في شئ من الله تعالى الطلاق لعدم الاطلاع عليها ح **(قوله وان مات قبل قوله ان شاء الله)** لان
 ما جرى تطبيق لتطبيقه ومهما لا شافي التعليق لانه مبطل والموت أيضا يبطل فلا يتأنيان فيكون الاستثناء
 محصا فلا يقع عليها الطلاق كذا في التبيين ح **(قوله وان مات يقع)** أي اذا مات الزوج وهو يريد يقع
 لانه لم يتصل به الاستثناء وتعلم ارادته بأن يذكر لا تترك ذلك قبل الطلاق كذا في التبر ح **(قوله ولا يشترط فيه)**
 القصد هو الظاهر من المذهب لان الطلاق مع الاستثناء ليس طلاقا قال شذازن حكيم رحمه الله وهو الذي
 صلى وضوء الظهر ظهر اليوم الثاني ستين سنة خالفني في هذه المسألة خلف بن أيوب الزاهد فرأيت أيوب
 في المنام فأنشأته فأجاب بمثل قولی وطالبته بالدليل فقال رأيت لوال أنت طالق خرى على لسانه أو غير طالق
 أي قلت قال لاهل هذا كذا في البرازية ففتح **(قوله ولا لا تلفظ بها)** أي بالطلاق والاستثناء **(قوله أو عكس)**
 أي كتب الطلاق وتلفظ بالاستثناء **(قوله أو ازال الاستثناء الخ)** أشار به الى قسم رابع وهو ما اذا
 كتبها معافاة يصح أيضا وان ازال الاستثناء بعد الكتابة فاقهم **(قوله ولا العلم بعينه)** فصار كسكوت
 البكر اذا زوجها أو هو ولا تدرى أن السكوت رضى بمعنى به القصد عليها فتح **(قوله من غير قصد)** راجع
 لقوله ولا يشترط القصد وقوله جاهلا راجع لقوله ولا العلم بعينه ح **(قوله وأنتي الشيخ الرمي الشافعي الخ)**
 اعلم ان هذه المسألة متينة عند الشافعية على ان من أخذ بقول غيره معتداعليه لا يبحث وفرعوا عليه
 ما لو فصل الخلو عليه معتداعليه اقامت بعدم حننه وبغلب على ظنه صدقه لم يبحث ولن يمكن
 أهلا لا قاذوا اذ المدار على غلبة الظن وعدمها لا على الاهلية قالوا ومنه قول غير الخائف به بعد حلفه
 الا ان يشاء الله فتحصره بان مشيئة غيره تنفعه في فعل الخلو عليه اعتداعليه خبر الخضر اه وبهذا نظم ما في
 عبارة الشارح من الخفاء لان قوله ظاهرا حتمه حال من الضمير في له وهو مشروط بالاخبار كما علمت وقوله بعدم
 الوقوع متعلق بقوله وأنتي **(قوله قلت الخ)** اعلم ان المتر عندنا انه يبحث بفعل الخلو عليه ولو مكرها
 أو غضا أو اذلا أو ناسيا أو ساهيا أو مضي عليه أو مجنوننا اذ كان يبحث بفعله مكرها ونحوه فكيف

يختلف الفاصل فهو كانت طالق
 وبهذا ان شاء الله وقع وبان لا يقع ولو
 قال رجعا أو بان يقع نية البائن لا
 الرجعي نية وقوا في التبر (مسجوعا)
 بحيث لو قرب شخص أذنه الى
 فجمع فصح استثناء الاسم
 ثانية (لا يقع) للثك
 (وان مات قبل قوله ان شاء الله)
 وان مات يقع (ولا يشترط) فيه
 (القصد ولا التلفظ) م ما فلو تلفظ
 بالطلاق وكتب الاستثناء
 موصولا أو عكس أو ازال
 الاستثناء بعد الكتابة لم يقع
 عادية (ولا العلم بعينه) حتى لو
 ان بالمشيئة من غير قصد جاهلا
 لم يقع خلافا للشافعي وأنتي
 الشيخ الرمي الشافعي فمن
 ساقط على نفي بالطلاق فأنشأه
 الغير ظاهرا حتمه بعدم الوقوع
 انتهى قلت ولم أره لاحد من
 علمائنا والله اعلم

مثلا
 فيما لو حلف وان شاء الله

لا يبحث بضعه قصد مع نيل عدم الحث ثم صرحوا في الايمان بأنه لو حقه على ماض أو حال ينظر نفسه
 صادقا لا يؤخذ فيها الا في ثلاث طلاق وصفاق ونذر وقد قال الشارح هناك فيقع الطلاق على غالب الظن
 اذا ثبت خلافه وقد اشهر عن الشافعية خلافه اه (قوله ان كان بحال الخ) أما لو لم يكن تثبت
 الحال لا يصح به الاعتماد عليهما كافي الفتح وغيره قلت ومقتضى هذا الفرع ان من وصل في الغيب الى
 حالة لا يدري فيها ما يقول يقع طلاقه والا لم يجز الى اعتماد قول الشاهدين انه استثنى مع أنه من أجل الطلاق
 انه لا يقع طلاق المدعوش وأفتى به الخبر الرمي فحين طلق وهو مقتضى مدعوش لأن المدعوش من أقسام الجنون
 ولا يجزئ أن من وصل الى حالة لا يدري فيها ما يقول كان في حكم الجنون وقد مناه الجواب هناك لما ليس المراد
 بجاهلانه وصل الى حالة لا يدري ما يقول بان لا يقصده ولا يفهم معناه بحيث يكون كالنائم والسكران بل المراد
 انه قد نسي ما يقول لا اشتغال فكره باستدلاء الغيب والله تعالى أعلم (قوله وقيل قوله الخ) قال
 الخبر الرمي في حواشي المنع لم يذكر أهوه بيته وكذلك صاحب البحر والثر والكمال ولم أره لاحد وينبغي على
 ما هو المقتضى ان يكون بيته اذا أنكره الزوجة وأما اذا منكره فلا ينع عليه اللهم الا اذا أنعمه القاضي اه
(قوله ان ادعاءه وانكره) أي ادعى الاستثناء ومثله الشرط كافي الفتح وغيره وقد بانكارها لانه محل
 اختلاف الاول يمكنه من مزاج فلا إشكال في ان القول قوله كاصرح به في الفتح قلت لكن في التاتريخية عن
 الملقط اذا سمعت المرأة الطلاق ولم تسمع الاستثناء لا يسهان أن تمكنه من الوطئ اه أي فيلزمها منازعتها
 اذا لم تسمع قال في الصرول وشهدوا بأنه طلق أو نالغ بلا استثناء أو شهدوا بأنه لم يستقبل وقبل وهذا محتمل
 فيه البيعة على التني لانه في الحق أمر وجودي لانه عبارة عن ضم الشقين عقبا التكلم بالموجب وان قالوا
 طلق ولم تسمع منه غير كلمة الطلع والزوج يدعي الاستثناء فالقول به لجواز أنه قاله ولم يسمعه والشرط سماعه
 لاهما هم على ما عرف في الجامع الصغير اه قال في التبرع به وفي فوائدهم في الاسلام لا يقبل قوله وفي
 القصول وهو الصحيح اه قلت وكذا لا يقبل قوله اذا ظهر منه دليل صحة الطلع كقبض البذل أو نحوه كافي
 جامع الفصولين قال في التاتريخية والمراد ذكر البذل لانه لا يقع الا في وقت البذل وقت الطلاق
 والطلع لا يستدعي قضاء في دعوى الاستثناء اه (قوله وقيل لا يقبل الخ) قال الخبر الرمي أقول
 حقيقا وقع خلاف وترجع لكل من القولين فالواجب الرجوع الى ظاهر الرواية لان ما دعاه ليس مذهبا
 لا صاحبنا وأيضا كالمذهب في الرجال غلب في التمسك فتكون كارهة فتنطلب الخلاص منه فتفتري
 عليه فتفتي المفتي بظاهر الرواية الذي هو المذهب ويقتضى باطن الامر الى الله تعالى فتأمل وانصف
 من نفسك اه قلت الفساد وان كان في التبرع لكن أكثر العوام لا يعرفون ان الاستثناء يبطل للعين
 وانما يعامل ذلك حيلة بعض من ليخفاف الله تعالى وأيضا فان دعوى الزوج خلاف الظاهر فانه دعوى
 الاستثناء يدعي ابطال الموجب بعد الاعتراف به بخلاف ما مر من ان القول قوله في وجود الشرط كدخولها
 الدار مثلا لانه بعد قوله ان دخلت الدار فانت طالق لم يتقدم الموجب للطلاق الا بعد وجود الدخول وهو
 ينكره والظاهر يشهد به اما هنا فالظاهر خلاف قوله واذا دعي الفساد فينبغي الرجوع الى الظاهر قال في الفتح
 نقل نعم الدين التسي عن شيخ الاسلام أبي الحسن ان مشايخنا أباوفاي دعوى الاستثناء في الطلاق
 ان لا يصدق الزوج الا بنبذ لانه خلاف الظاهر وقد فسح حال الناس اه (قوله وقيل ان عرف بالصلاح الخ)
 فائدة صاحب الفتح حيث قال عقب ما قلناه عنه أنما الذي عندي أن يتطرق ان كان الرجل معروفا بالصلاح
 والشهود لا يشهدون على التني فينبغي أن يؤخذ بما في المحيط من عدم الوقوع تصديقه وان عرف بالفسق
 أو جهل حاله فلا غلبة الفساد في هذا الزمان اه قلت ولا يجزئ ان هذا تحقيق القول الثاني المفتي به لأن
 المشايخ علقوه بفساد الزمان أي فيكون الزوج مع ما اذا كان صالحا تنق التهمة فيقبل قوله فلا يكون هذا
 قولنا لا تأتدبر (قوله وحكم من لم يوقف على مشيئة الخ) تعميم بعد تخصيص فان الباري عز وجل عن
 لا يوقف على مشيئته وأقارب القليل ان المراد ما بين من له مشيئة لا يوقف عليها كان شأ الانس ومن لا مشيئة له
 أسلاكنا شأ الجدا فأفاده ط (قوله فيما ذكر) متعلق بحكم المراد بما ذكره كالتعلق بالمشيئة ح (قوله
 كذلك) أي كالمعلق بمشيئة الله تعالى في عدم الوقوع ح (قوله وكذا أن شرئت) بأن علق بمشيئة الله

طلب
 فيما لو ادعى الاستثناء وانكره
 الزوجة

ولو شهدوا وهو لا يدركها
 ان مكان بحال لا يدري
 ما يجرى على لسانه لفرض
 جازله الاعتماد على ما والا لا يجرى
 (وقيل قوله ان ادعاءه وانكره
 في ظاهر المروي) عن صاحب
 المذهب (وقيل لا) يقبل الابنية
 (وعليه الاعتماد) والقنوي
 احتياطاً فقلبة الفساد خاتمة
 (وقيل ان عرف بالصلاح فالقول له
 وحكم من لم يوقف على مشيئته)
 فيما ذكر (ككالا انس والجن)
 والملازمة والجداء والجار (كذلك)

وكذا ان شرطه كان شاء الله وشاء زيد

لم يقع أصلاً ومثل ان الاوان لم
واذا وما وما بشأ ومن الاستثناء
أنت طالق لولا أولاً أو لولا
حسبك أولاً أو أني احببت لم يقع
خاتمة ومنه سبحانه الله ذكره
ابن السمعان في تنوّه (قال
أنت طالق ثلاثاً ولا تان شاء

الله أو أنت سر وحر ان شاء الله
طلقت ثلاثاً وصح العبد) عند
الامام لان التلفظ الثاني لغو ولا
وجه لكونه فكيداً للتفصيل
بالواو بخلاف قوله سر أو سر
وعينى لانه فكيد وعطف تفسير
فيصح الاستثناء (وكذا) يقع
في التلاقي بقوله (ان شاء الله أنت
طالق) فانه تعلقين عندهما تعليق
عند أبي يوسف

مطلب
مهم لفظ ان شاء الله هل هو باطل
او تعليق

تعالى سلا ومشيتة من يوقف على منيته (قوله لم يقع أصلاً) أي وان شاء زيد بجر (قوله ومثل ان الا) أي
اذا قال ان ان يشاء الله تعالى فهو مثل ان شاء الله ويحتمل أن يراد الا المرصبة من ان الشرطية ولا النافذة
كأي قوله تعالى لا تصفون تكن قسمة (بنية) ذكر في الوالوجبة رجل قال لا كلة الا ان شاء الله تعالى
ثم كلة ذكر ارحمت بخلاف الا ان انسى فلا يحسن والفرق انه في الاول اطلق واستثنى الكلام بالنسبة
وفي الثاني وقت العين بالنسبة لان قوله الا ان يعني حتى ينتهي العين بالنسبة (قوله وان لم) أي ان لم
بشاء الله تعالى فلو قال أنت طالق واحدة ان شاء الله تعالى وأنت طالق ثنتين ان لم يشاء الله تعالى لا يقع شيء
أما في الاولى فلا يستثناه وأما في الثانية فلا والله وأفعناه علنا ان شاء الله تعالى لان الوقوع دليل المشية لان كل
واقع بمشية الله تعالى وهو علق بعدم مشية الله تعالى المطلق لا بمشيتة جل وعلا فيلزم الا يقع ضرورة
بجر ونعم الكلام على هذه المسألة في التلويح عند الكلام على في التفرقة (قوله وما) أي ما شاء الله
تعالى فلا يقع ما على كونه مصدرية نظرية فظاهر للشك وأما على كونه موصولة ايجاباً فكذلك لان
المراد أنت طالق المطلق الذي شاء الله تعالى ومشيته لا تقع فلا يقع اذا العصة ثمانية فينزل لزم بالشك
أفاد في النهر (قوله وما لم يشأ) ومعناه أنت طالق مذهب عدم مشية الله طلاقاً والوجه في عدم الوقوع
ما ذكر في ان لم ط (قوله لولا أولاً الخ) انما كان هذا الاستثناء لان لا يمتد على استثناء الجزاء الذي هو
المطلق لوجود الشرط الذي هو وجود الأب وأحسنها ط (قوله ذكره ابن الهمام) في تنوّه كان الشارح
رأى ذلك في فتوى معروفة الى ابن الهمام لاننا لم نسمع ان له كتاب فتاوى والظاهر ان ذلك غير ثابت عنه لخالفته
لما ذكره في فتح القدر بحيث قال ويترأى خلاف في الفصل بالذکر القليل فانه ذكر في التناول وقال والله
لا اكلم فلان لا يستغفر الله ان شاء الله تعالى هو مستثنى بداية لا فناء وفي الفتاوى لو أراد ان يحلف رجلاً ويحلف أن
يستقي في السر يحلفه وأمره أن يذكر عقب الحلف موصولة ايجاباً الله أو غير من الكلام والوجه ان لا
يصح الاستثناء بالفصل بالذكر اه فهذا كإثري صريح في أن خصوصه ان الله عقب العين فاصل مبطل للاستثناء
أما انه استثناء فلا يقل به أحد فافهم (قوله لانه فكيد) راجع لقوله سر حر قال في الفتح وقبسه اذا كرر
ثلاثاً بلا واو وان يكون مثله اه وقوله وعطف تفسير مراراً في قوله سر وعينى فيه لف ونشر مراب وانما يجعل
حرو من عطف التفسير لانه انما يكون بغير لفظ الاول كما في الفتح (قوله فانه تعلق الخ) اعلم ان التعلق
بمشية الله تعالى ابطال عندهما أي رفع لحكم الإيجاب السابق وعند أبي يوسف تعليق ولهذا شرط كونه
متصلاً كإثرا للشرط ولهما انه لا طريق للوصول إلى معرفة مشيته تعالى فكان ابطالاً بخلاف بقية الشروط
وعلى كل لا يقع المطلق في مثل أنت طالق ان شاء الله تعالى فمظهر غرة الخلاف في مواضع منها ما اقدم
الشرط ولم يأت بالفاء في الجواب كان شاء الله أنت طالق فعندهما لا يقع لانه ابطال فلا يحلف وعنده يقع لان
التعلق لا يصح بدون الفاء في موضع وجوب ومنها ما اذا حلف لا يحلف بالطلاق وقاله حنن على التعلق
لا ابطال كما يأتي في هذا ما تراه الزبلي وابن الهمام وغيرهما ومثله في منزه وأب الحسن حيث قال ويجعل أي
أبو يوسف ان شاء الله لتعلق وهما للإبطال وبه ينفي فلو قال ان شاء الله أنت كذا ابلا فاقع على الاول
وبلغو في الثاني اه لكن ذكر في متن الجمع عكس ذلك حيث قال وان شاء الله أنت طالق يجعله تعليقاً
وهما تعلقاً وحله في الجهر على ما تقدم وفيه نظرفان مقابلة التعليق بالطلاق تقتضي عدم الوقوع على قول أبي
يوسف القائل بالتعلق والوقوع على قوله ما على انه صريح بذلك صاحب الجمع في شرحه ولا يخفى أن صاحب
الدر أدرى وصريحه أيضاً في شرح درر الجواهر حيث ذكر أن لا أن أبو يوسف يجعله تعليقاً لان البطل لما قبل
بالإيجاب ابطال حكمه ثم قال وجعله تفسيراً له لما تاتي رابطا الجلتين وهو الفاء في قوله أنت طالق مثبته اه
وقال في السائر خاتمة وان قال ان شاء الله أنت طالق في بدون حرف الفاء فهذا الاستثناء صحيح في قول أبي حنيفة
وأبي يوسف وفي الوالوجبة وبه تأخذ في المحط وقال محمد هذا الاستثناء منقطع والطلاق واقع في القضاء يدين
ان أراد به الاستثناء وذكرنا ان الخلاف على هذا الوجه في القدوري وفي الخاتمة لا تطلق في قول أبي يوسف واطلق
في قول محمد والقدوري على قول أبي يوسف اه ومثله في الأخيرة وذكر في الخاتمة قبل هذا قول باب التعلق
مثل ما مر من الزبلي وغيره والحاصل ان أبي يوسف قائل بأن المشية تعليق ولصكن اختلف في الضريح على

قوله فقتل تازم القاء في الجواب كافي في الشرط فقتع بدونها وقيل لا فلا يقع وان مجدداً قائل بأنها باطل
واختلف في التصريح على قوله فقتل انما تكون ابطلاً انما هو شرط بوجود القاء في الجواب فلو حذف
في موضع وجوبها وقع منصرفاً وهو معنى كونها حينئذ للطلاق وقيل انما عنده لا لبطلان مطلقاً بل يقع وان سقطت
القاء وما أوجب فقتل مع أي يوسف وتبل مع مجدهم ذلك ظهر ان ما في العبر من انه على القول بالتعلق لا يقع
الطلاق اذا لم يأت بالقائه خلافاً لما فهمه في الفتح من أنه يقع فيه نظراً لما عرفت من اختلاف التفرج وظهر أيضاً
ان ما في الفتح من ان أبي يوسف قائل بأنها لا لبطلان وانه صرح في الخاتمة بذلك فهو مخالف لما سمعته على ان الذي
رأيت في الخاتمة التصريح بأنها عنده للتعلق وكتبت ما فهمه من ان ما في شرح الجمع غلط وسعه في التبرهف
بعد ما علمت من موافقته لعدة كتب معتبرة ولتسريح القدر به بل هو أحد قولين وقد خفي هذا على صاحب
الفتح والبصر والتبرهف فاعتنم تحرير هذا المقام الذي رأت فيه انعدام الالهام (قوله لا اتصال المبتل
بالإيجاب) على لقوله تعلق كما مر من شرحه والباور المراد بالمبتل لفظ ان شاء الله فانه استثناء صحيح وان سقطت
القائم جوابه كما مر من التارخائية فليقوا بالإيجاب وهو قوله أنت طالق فلا يقع وان شكك في العبر بأن مقتضى
التعلق الوقوع عند عدم القاء لعدم الزايط وأجاب الرمي بمناي الوالدية من أن المقصود منه انعدام الحكم
لا التعلق وفي الانعدام لا يحتاج إلى حرف الجزاء بخلاف قوله ان دخلت الدار فأنت طالق لأن المقصود منه
التعلق فافتقرا اهـ قلت هذا على أحد التبرجين وهو ما شئ عليه في الجميع وغيره أما على التفرج الاثر
من عدم صحة التعلق بدون القاء وهو ما في الزايط وغيره ففتح كما مر فافهم (قوله وقيل الخلاف بالعكس)
يعني الخلاف في ان التعلق بالمشيئة هل هو باطل لا وتعلق لا في مسألة التزوي قبل انه ابطال عند أبي يوسف
تعلق عند مجدهم بل في كره هذا القائل بأباحية ويحتمل ارادة الخلاف في مسألة التزوي قبل ان يقع عند أبي
يوسف لا عندهما كما مر من الزايط وغيره فافهم (قوله وعلى كل حال) أي سواء قبل ان التعلق
أو لا بالباطل قول أبي يوسف أو قول غيره فالقضية عدم الوقوع فهاهنا عليه المنصف خلاف الفتوى (قوله)
لا يقع اتصالاً) اذ لا شك حينئذ في صحة التعلق (قوله وغيره الخ) هذا الخبر لا يرجع له في كلامه لانه
راجع الى انه لو أخر الشرط وقال أنت طالق ان شاء الله أو قدّمه وأتى بالقائه في الجواب فهو ابطال عند هاتين
عند أبي يوسف وقدّمنا ان غرة الخلاف تظهر في مواضع منها مسألة التزوي وهي ما اذا قدم الشرط ولم يأت بالقائه
في الجواب كما مر من ادعاء سابقاً ومنه اهـ وبأنها ما في الخاتمة حيث قال ولو قال ان حلفت بطلاقك فأنت طالق ثم قال
لها أنت طالق ان شاء الله طلقت امرأته في قول أبي يوسف ولا تطلق في قول مجده لان على قول أبي يوسف
أنت طالق ان شاء الله يمين ارادة وجود الشرط والجزاء وعلى قول مجده ليس يمين اهـ أي لانه عنده لا لبطلان وقدّمنا
ان الفتوى عليه وما ذكرناه على ان الخبر في قوله وقاله راجع الى ما لو أخر الشرط كانت طالق ان شاء الله أو قدّمه
وأتى بالقائه الرابطة كانت طالق (قوله أو رضاه) الرضى ترك الاعتراض على الفاعل وان لم يكن
معه محبة ط (قوله لان الباء للالفاظ) أي هو المعنى الحقيقي لها فالتصديق وقوع الطلاق بأحد هذه
الاربعة وهي غيب لا يطلع عليها فلا تطلق بالثبوت ط (قوله وان اضافته) أي بالياء (قوله أي المذكور)
جواب عن المنصف حيث أفرد الخبر وموجبه متعدد ط (قوله فقتصر على المجلس) أي يجلس عليه قال
شافيه طلقت ولا يخرج الامر من يد (قوله كما مر) أي في فصل المشتبه ح (قوله اذ اراد غيرة التزوي
عرفاً) أي فلا يصح في ارادة التعلق والظاهر انه يصدق ديانة تأمل (قوله وان قال ذلك) أي المذكور
من الالتفات العشرة (قوله في الوجود كلها) أي سواء اضيفت الى الله تعالى أو الى العبد (قوله لانه
للتعليل) أي لتعليل الاتباع كقوله طالق لدخول الدار فترأي أي الاتباع لا توقف على وجوده كقوله كما مر لا رد
ان المشتبه ونحوها غير معلومة ولا تكون محبة الله تعالى للطلاق معدومة لكونه باقضى الحلال اليه تعالى
(قوله لان في معنى الشرط) فيكون تعليلاً بما لا يوقف عليه فتح قيل وفي قوله بمعنى الشرط اشارة الى انه لا يصير
شرطاً حتى يقع الطلاق بعد بل يقع معه وتظهر الفرة فيما قال للاجنية أنت طالق في نكاحك متزوجاً
لا تطلق كالواحد مع نكاحك بخلاف ان تزوجت نكاحاً أي لان المطلق لا يكون الامتناع عن النكاح
(قوله فانه يقع في الحال) لانه لا يصح تقيده عن الله تعالى بحال لانه يعلم ما كان وما لم يكن فكان تعليلاً بما مر

لاتصال المبتل بالايجاب
فلا يقع ككلاهما أو وقيل
الخلاف بالعكس وعلى ككل
فالقضية بعدم الوقوع اذا قدم
المشتبه ولم يأت بالقائه فان اتى بها
لم يقع اتصالاً فكما في العبر
والشربلية والفتنة
وغيرها فلا ينفذ وتحرره فمن حافظه
لا يجب بالطلاق وقاله حيث على
التعلق لا لا ابطال (وبأن طالق
بمشيئة الله أو ارادته أو بمعيشة
أو رضاه) لا تطلق لان الباء
للاصاق فكانت كالصاق الجزاء
بالشرط (وان اضافته) أي
المذكور من المشتبه وغيرها
(الى العبد كان) ذلك (عليك)
فقتصر على المجلس ككلاهما
(وان قال بامره أو بحكمه أو قضائه
أو بعه أو بقدرته يقع في الحال
اضيف اليه تعالى أو الى العبد)
اذ اراد بجملة التبرع (قوله)
أنت طالق (بحكم القاضى وان)
قال ذلك (بالايماع على الوجود
كلها) لانه للتعليل (وان كان
كذلك (بصرف ان اضافته الى
الله تعالى لا يقع في الوجود كلها)
لان في معنى الشرط (الاقبال
فانه يقع في الحال)

موجود فكيف يشاعز بلي" (قوله ان نوى بها ضد الجز) أى نوى حقيقته لا ناهضة منافية للجز فيكون
تعلقاً بأمر موجود أما لو نوى بها التقدير فلا يقع لانه تعالى قد قدر شيئاً وقد لا يقدره (قوله والرؤية)
الكبرى ثم أن تكون مصدر رأى البصرية ومصدر القلب رأى ومصدر الخلية الرؤيا وقد يستعمل
كل في الآخر وهذا لانه لا رؤية مطلقاً بل بالاعتبار (قوله ثم العشرة) الظاهر في التركيب
أن يقول فالخامس ان العشرة الخ كالإثني ح (قوله اما ان تكون ساء) تركب من التثنية والواحدة
المصنف بقية الكلام عليها وحاصل حكمها انها باطل أو تعلق في العشرة ان أضفت الى الله تعالى وتعلق فيها
ان أضفت الى العبد تعالى في الجبر والحاصل انه ان أبان لم يقع في الكل اه يعنى اذا أضفت الى الله تعالى
فالأقسام خمسة عاشر اه ح قلت الذى ذكره المصنف كغيره ان الاربعة الاول التعلق وهذا وان ذكره
مع الباء وفى حكمها معنى الشرط واصل أدوات الشرط هو ان فلا تكون السنة الباقية للعلك أصلاً ثم رأيت
الربيعي صرح بذلك حيث قال فالخامس ان هذه الالفاظ عشرة أو أربعة منها التعلق وهي المثنية واخواتها وسنة
لست للمثلث وهي الامر واخواته الخ وعلى هذا اذا أضفت الى العبد بان الشرط كانت الاربعة الاول
للتعلق فتتوقف على الجلس والسنة الباقية لتتعلق لا تتوقف عليه فقوله في الصلح يقع في الكل أى لم يقع أصلاً
ان أضفت الى الله تعالى ولم يقع في الحال ان أضفت الى العبد فاقول يمكن رد على الجبر كما قال ط أن هذا
ينافي ما ذكره المصنف في صورة العلم اذا أضفت اليه تعالى فانه يقع وعلمه بأنه تعلق بأمر موجود فتكون
تصيراً (قوله وعلى ما مر من العمادة) أى من قوله فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصولاً أو انعكس
أورأى الالغاء والاستثناء بعد الكتابة لم يقع (قوله فهي مائة وعشرون) سواء ما شأن وأربعون لأن ما في البرازية
صورة وهي كاية الطلاق والالغاء معا وما في العبادية ثلاث صور ويضرب بأربعة في ستم تبلغ مائتين وأربعين
وقد زيد وذلك ان العشرة اما ان تصاف الى الله تعالى أو الى من يوقف على مشيئته من العباد أو من لا يوقف
أولى الثلاثة أو الى اثنين منها فهي خمسة فضرر في العشرة تبلغ سبعين وعلى كل امان أو الباء أو اللام أو فى
تبلغ مائتين وعشمان وعلى كل امان تلفظ بالطلاق والالغاء وما يعناه أو يكتمها أو يسمو بها بعد الكتابة
أو يسمو بالطلاق أو الانشاء أو تلفظ بالطلاق ويكتب الآخر أو بالعكس أو يسمو ما كتب في ثمانية مائتين
وعشمان تبلغ الفين ومائتين وأربعين (قوله تطلق رجعية) لان المضاف الى مثنية الله تعالى حال الطلاق
وكيفية من المفرد والمتعد والرجعي والباقي لأصله فيقع أفه لانه المتيقن وهو الواحدة الرجعية (قوله
أنت طالق ثلاثاً الواحدة) شروع في استثناء التخصيل بعد الفراغ من استثناء التعطيل كما ذكره القسطنطيني
وفي الجبر الاستثناء نوعان عرفي وهو ما مر من التطبيق بالمثنية ووضعي وهو المراد هنا وهو بيان
بالأواحدى اخواتها ان ما بعد عالم يرد بحكم المصدر ويصل بخمسة بالسكة اختصاراً بالزيادة على المستثنى
منه وبالمساواة باستثناء بعض الطلقة وبإبطال البعض كانت طالق ثنتين وتنتي ثلاثاً كما في الخافية اه
لمخلصاً لان اخراج الثلاث من احدى الثنتين لغو وفي الفتح عن المتقى أنت طالق ثلاثاً لا ثلاثاً الا بامضي
ثلاث عنده لا بصيغة فرفقة وثلاثاً فاصلاً لغواً وعندهما يقع ثنتان كأنه قال ستا الا بامضي لو طالق ثلاثاً الا الواحدة
أو ثنتين طوبى بالبيان فان مات قبله طلق واحدة هو الصحيح وفي رواية ثنتين (قوله وفي الاثنتين واحدة)
عن أبي يوسف لا يصح وهو قول طائفة من أهل العربية وله احدى وقصة في ذلك في الفتح (قوله لأن استثناء
الكل باطل) هذا مقيد بما اذا لم يكن بهذه استثناء يكون جبراً للمدرفان كان مع وعلى هذا فنزع ما لو قال
أنت طالق ثلاثاً ثلاثاً الواحدة حيث يقع واحدة ولو قال الاثنتين الواحدة وقع ثنتان نهر وهذا من
تعقد الاستثناء وبأن ساءه وانما باطل استثناء الكل لانه لا يلقى بعده نهي يصير مكابها والاستثناء لم يوضع
الا لتكميل السابق بعد التثنية لانه رجوع بعد التثنية كقيل والالامع فيما قبل الرجوع كالقوله أو أصيب فلان
بثلاث على الاثنتى على أفاده في الفتح (قوله ان كان بلفظ المصدر) أى كما مثل به المتن وتكون له سمي طوائق
الانسانى وعبدى احراراً لا عبدي كما في الجبر ح وفي الفتح ولو طالق واحدة وثنتين الاثنتين أو قال ثنتين
واحدة الاثنتين يقع الثلاث وكذا ثنتين واحدة الواحدة لانه في الاولين اخراج اثنتين من الثنتين أو من
الواحدة وفي الثانية واحدة من واحدة فلابد من واحدة فلابد من واحدة وثنتين الواحدة حيث تطلق ثنتين

وكذا القدرة ان نوى بها ضد
الجز لوجود قدرة الله تعالى قطعاً
كالمثل (وان اضاف الى العبد كان
تعلقاً في الاربعة الاول) وما يجنها
كالهوى والرؤية (عليه قافي غيرها)
وهي سنة ثم العشرة اما ان تصاف
له أو للعبد والعشرون اما ان
تكون ساء أو لام أو فى فهي
ستون وفي البرازية كتب الطلاق
واستثنى بالكتابة مع وعلى
سامر عن العمادية فهي مائة
وعشرون وفي كيف شاء الله تطلق
رجعية (أنت طالق ثلاثاً الا
واحدة يقع ثنتان وفي الاثنتين
واحدة وفي الثلاثا) يقع (ثلاث)
لان استثناء الكل باطل ان كل
يلفظ المصدر

مطلب
استكام الاستثناء الوضعي

أوساويه وأن يعرهما كسائي

طوالق الأهل أو الأنازيب وعرة
وهند وعبيدي أسرار الأهل

أو الأسا لما عاوا راشدا وهم الكل

سح كاسبي في الأقرار (وعبر)

في المستقي (كونه كلاً أو بعضاً من

جمله الكلام لمن جملة الكلام

الذي يحكم بجمته) وهو الثلاث

ففي أنت طالق عشر الاستثناء

واحدة والأغنية تقع ثنتان ولا

سبعاً تقع ثلاث وفي تعدد

الاستثناء بلا واركان كل اسقاطا

مما يليه فيقع ثنتان بأن طالق

عشر الأسا الأغنية الأسبعة

وبازمة خمسة به على عشرة ٩

الأسا ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣

الأسا ٢ واحدة وتقر به أن

تأخذ العدد الأول بينك والثاني

يسارك الثالث بينك والرابع

يسارك وهكذا ثم تسقط

ما يسارك مما يسبك خاتمي فهو

الواقع (أجراح بعض التطبيق

لغيره بخلاف ما به في قولك أنت

طالق ثلاثاً نصف أطلقه وقع

الثلاث في الحشار) ومن الثاني

ثنتان وقع وفي السراجية أنت

طالق الواحدة يقع ثنتان انتهى

فكانه استثنى من ثلاث مقدر

(سأت أمراً أن ثلاثاً فقال

أنت طالق حين طلقه فقالت

المرأة ثلاث نكحة في مقال ثلاثاً

والموافق لصوابك وله ثلاث

نكوة غيرها تطلق الخطأ ثلاثاً

لأنها أهلاً ولا تختار لصبره

البواقي لقوا غلب يقع بصره

لصوابها (في خروج) في أيمان

الفتح ما قلته وقد قدر في الإطلاق

أنه لو قال ان دخلت الدار فانت

طالق ان دخلت الدار فانت طالق

ان دخلت الدار فانت طالق وقع

الثلاث وأنت والحصة ثمة

لحصة أخرج الواحد من الثنتين والاصل ان الاستثناء انما يصرف الى ما يليه وإذا تعقب جملته وقد لا يشترط
 منها اه (قوله أو سوايه) نحو أنت طالق ثلاثاً الواحدة وواحدة وأنت طالق ثلاثاً الاثنتين
 وواحدة ونحو أنت طالق الأزب وعرة وهند وأولس له رابعة وأنت حرار الأسا وغنا وراشد وأولس
 له رابع اه ح (قوله مع) أي مع الاستثناء في هذه الأسا وكذا قوله كل امرأ أنت طالق الا هذه
 وليس معواها لتطلق لأن المساواة في الوجود لا تمنع صحتها وعم وعملاته تصرف صحتي بحري يعني أنه ينظر
 فيه الى صفة الاستثنى منه فان عت المستثنى وغيره وضاعص الاستثناء قال كل امرأ أنت في الوضع هذه
 وغيرها وكذا لفظنا في يسم المسماة وغيرهم بخلاف أنت طالق له لا يسم غير المسماة والخطا وبخلاف ما ذالم
 يكن فيه عموم أصلاً ومنه ما في الفتح حيث قال ولو قال طالق واحدة واحدة واحدة الا ثلاثاً بطل الاستثناء
 أنما قال لعدم تعدد بعض معه أخرج بني اه وكذا ما في البصر لو قال للمدخلة أنت طالق أنت طالق أنت طالق
 الواحدة تقع الثلاث وكذا لو قال أنت طالق واحدة واحدة واحدة واحدة لا نه ذكر كليات متفرقة
 فمعتبر كل كلام في حق صحة الاستثناء كما به ليس مع غيره وكذا هذه طالق وهذه وهذه الا هذه ولو قال أنت
 طالق الا هذه مع الاستثناء اه (قوله تقع واحدة) ولو كان المعتر ما يحكم بجمته من العشرة وهو الثلاث
 لزم استثناء التسعة من الثلاث فلفظ وقع الثلاث (قوله وفي تعدد الاستثناء) أي واماكن استثناء بعضها من
 بعض بخلاف ما لا يمكن كقاسمو الأزيد الأكبر الأجران حكم ما بعد الأول كحكمة قال في الفتح وأول صحة
 الاستثناء من الاستثناء مقولة تعالى الآل لوط الخ لوط أجبن الأمر أه (قوله بلاوا) فإن كان بلاوا
 كان الكل اسقاطاً من المصدر نحو أنت طالق عشر الاغنيا والا ثلاثاً والواحدة تقع واحدة ح (قوله كان
 كل) أي كل واحد من المستثنيات اسقاطاً مما يليه أي مما قبله فالنعمير المستثنى به عائد على كل وبالبرز على
 ما فهو صله جرت على غير من هي لكن اللبس ما مأمون لعدم صحة اسقاط الأكثر من الأقل فليجاب إيراد الضمير
 اه ح ويبان ذلك في مسألة الإطلاق أن تسقط السبعة من الأغنية بقي واحدة تسقطه من التسعة بقي ثمانية
 تسقطها من العشرة بقي ثنتان (قوله أن تأخذ العدد الأول الخ) بيانه أن تعد الاوتار بينك أي الأول
 والثالث والخامس والسابع والتاسع وهي تسعة وسبعة وخسة وثلاثة وواحدة وجملتها خمسة وعشرون وتعد
 الاضلاع يسارك أي الثاني والرابع والسادس والثامن وهي ثمانية وستة وأربعة واثنتان وجملتها عشرون
 تسقطها مما يليه بقي خمسة قلت وطريقة ثمانية وهي أجراح الاوتار وادخال الاضلاع بأن تخرج كل وتر من
 شفع قبله بيانه أن تخرج التسعة من العشرة بقي واحدة فتضيق الى الثمانية تصير تسعة أخرج منها سبعة بقي اثنتان
 تضيقها الى الستة تصير ثمانية أخرج منها خمسة بقي ثلاثة فتضيقها الى الأربعة تصير تسعة أخرج منها ثلاثة بقي أربعة
 تضيقها الى الاثنين تصير تسعة أخرج منها الواحد بقي خمسة والطريقة الثالثة اسقاط كل مما يليه كما مر بأن تسقط
 الواحد من الاثنين بقي واحد اسقطه من الثلاثة بقي اثنتان اسقطها من الأربعة بقي اثنتان أيضاً اسقطها من
 الخمسة بقي ثلاثة اسقطها من الستة بقي ثلاثة أيضاً اسقطها من السبعة بقي أربعة اسقطها من الثمانية بقي
 أربعة أيضاً اسقطها من التسعة بقي خمسة اسقطها من العشرة بقي خمسة (قوله فهو الواقع) أي المقتر به
 ط (قوله وعن الثاني ثنتان) لأن الطلقة لا تتميز في الإيقاع فكذلك في الاستثناء فكانه قال الواحدة
 والواحدة بان الإيقاع إنما لا يتميز في الموقع وهو لم يوجد في الاستثناء فغير في فقهه كما لا يسمو بصره من
 تطلعتين ونصف طلق ثلاثاً فكذلك في الفتح وحاصله ان ابتاع نصف الطلقة مثلاً بغير مشور شرعاً فكان
 ابتاعاً على كل خلاف استثناء النصف فانه يمكن لكنه يفرض ان النصف الباقي يتبع به طلقه فالتعدي والافرب
 في الجواب أنه لما أخرج نصفاً لحكم الكل وابقى نصفاً كذلك أو قلنا عليه طلقه جماعاً في بيعه وإخراجاً لانه
 لو سعى زج أخرج طلقه حكيمه من طلقه حكيمه بلفظ (قوله فكانه استثنى من ثلاث مقدر) قلت وجهه
 ان لفظ طالق لا يحتمل الثنتين لانها عدد محض بل يحتمل الفرد الحقيق أو الجلس أعني الثلاث والأول لا يسمع
 هناك لانه يلزم منه الفاء الاستثناء فعن الثاني فانه فهم (قوله في أيمان الفتح) خبر عن ما أولس نصتاً لرفع لأن
 الفرع الأول فقط في أيمان الفتح ح (قوله وقع الثلاث) يعني بدخول واحد كما يدل عليه عبارة أيمان
 الفتح حيث قال ولو قال لا امرأته ولاه لا تزني ثم قال والله لا اقربك فخر بهامة لزمه تكرار ان اه والقاهر

ان سكنت هذه البلدة قاهرته
 طلق ونوح فوراً وخلق امرأته
 ثم سكنا قبل المدة لم تطلق بخلاف
 فانت طالق فله فمده ان تزوجتك
 وان تزوجتك فانت كدم لم يقع
 حتى يترجوهام ترين بخلاف مالم
 قدمه الجزء فليفظه ان غبت
 عند أربعة أشهر فأمر بك بدك
 ثم طلقها فأعتدت فتزوجت
 ثم عات بالاول ثم غاب أربعة أشهر
 فاه ان تطلق نفسها ولو اختلفت
 لانه تميزوا الاول تطلق دعاها
 لمواقع فانت ففصل متى يكون
 قتلت غدا قتال ان تمضي هذا
 المراد غدا فانت كذا تم نسائه
 حتى مضى الغد لا يقع حلف
 أن لا يأتيها فاستلجى فاجت
 فاجتمعتان مستقبلا حث
 ان لم أشبعك من الجماع فعل انزالها
 ان لم أجامعك ألف مرة فكدا
 فعل المابقة لا العدد وان ومثلك
 فعل جماع القرح وان نوى الدوس
 بالقدم حنث به أيضا له امرأة
 جنب وحائض ونساء فقتل
 أخشكت طالق طلق النساء
 وفي أخشكت طالق فعل الحائض
 قال في ذلك حاجة فقال امرأته
 طالق ان لم أقضها فقال هي ان
 تطلق امرأته فله ان لا يصدقه
 قال له أصحابه ان لم اذهب بك
 الليلة الى منزلي قاهرته كذا
 فذهب بهم بعض الطريق فأخذهم
 العرس فحبسهم لا يجت

انه نوى التأكديدين ح قلت وتصور المألة بما اذا ذكر لكل شرط جزاء فلو اقتص على جزاء واحد
 ففي المألة ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار فصدى حروها ما احدثا فليست عدم الحنث حتى تدخل
 دخلتين فيها والاحتسان يجت بدخول واحد ويجعل الباقي نكرا او اعادة اه ثم ذكر كذا لا جوابه
 وذكر عبارته بقوله الجرح عند قوله والمثل بشرط لا اخر الشرطين وقوله وعما احدثا الدار ان في الموضعين
 واحدة بخلاف مالم أشار الى دارين فلا بد من دخولين كما هو ظاهر (قوله لم تطلق) هذا مبني على قول
 ضعيف كما حقتنا عند قوله وزال المثل لا يطل العين فافهم (قوله بخلاف مالم قدمه الجزء) هكذا في بعض
 النسخ وفي بعضها بخلاف مالم يؤخر الجزء وكلاهما صحيح وأما ما في بعض النسخ بخلاف مالم يؤخر الجزء فقال
 ح صوابه قدم الجزء ومعه ذلك فقد ترك ما اذا وسطه قال في البر وفي المحيط لو قال ان تزوجتك وان تزوجتك
 فانت طالق لم يقع حتى يترجوهما ترين بخلاف ما اذا قدم الجزء أو وسطه اه كلام البر وفصله في الفتاوى
 الهندية فقال وان رد بجر العطف فقبل ان تزوجتك وار تزوجتك أو قال ان تزوجتك فان تزوجتك أو اذا
 تزوجتك أو متى تزوجتك لا يقع الطلاق حتى يترجوهما ترين ولو قدم الطلاق فقال انت طالق ان تزوجتك
 وان تزوجتك فهذا على تزوج واحد ولو قال ان تزوجتك فانت طالق وان تزوجتك طلقت بكل واحد من
 ان تزوجين (قوله ان غبت عنك الخ) أقول المسألة ذكرها في الجرح عند قول الكثر وزال المثل بعد العين
 لا طلقها وانصف في المسئلة لو قال لها امرأتي كذا فقلت له أنت غابت عنك فقلت له أنت غابت عنك فقلت له أنت غابت
 وأصبح اه لا يقع قال ان غبت عنك أربعة أشهر فأمر بك بدك لا تطلقها وان غبت عنك فقلت له أنت غابت
 الى الاول وغاب عنها أربعة أشهر فله ان تطلق نفسها اه والفرق بينهما ان الاول تغيير للتفسير فيبطل بزوال
 المثل والثاني تعليق التخدير فكان مينا فلا بد اه كلام البر وفيه تعليل ما في كلام الشارح من اليجاز الخ
 والحاصل أن التخدير بطل بالطلاق البائن اذا كان التخدير غيرا بخلاف المعلق وهذا ما وافق به في القصول
 العمادية بين كلامهم كما حزنناه نبيل فصل المسئلة (قوله لا يقع) لان الحنث شرطه أن يطلب منه ارجع
 ولم يطلب بجر ونحوه في التاريخة عن المتزوج قلت ومقتضا ان النسيان لا تأثير له هناك كسأني في الابان
 تعليله بان امکان الشرط لبقاء العين بعد انعقادها كما هو شرط لانقضاءها خلافا لابي يوسف ولا يخفى ما فيه فان
 امكان البر محقق بالترك على انه يلزم أن يكون النسيان عذرا في عدم الحنث في هذه الصورة أيضا وهو خلاف
 المصنوع فافهم (قوله ان مستقبلا حث) لانه يسمى اتيانها على تعاقبها أو اقرارها في حث (قوله فعل)
 انزالها أي انعقد العين على أن يجامعها حتى تنزل لان شعبها ردية كسر شويتا به (قوله فعل المابقة لا العدد)
 فلا تقدر بذلك والسبعون كثير خاتمة والظاهر ان محله مالم ينزل العدد فان نواه عملت به لانه شدد على نفسه
 ط (قوله حنث به أيضا) أي كما يجت بالجماع فلا يصح فيه المعنى المتبادر ويؤخذ بما نواه لانه شدد على نفسه
 فأبى ما فعل حنث به بقولك كلامهما هل يجت مرتين الظاهر نعم وبسبب أن لا يجت في الدبابة الا بما نوى
 قال ط ولو قال ان ومثنت من غير ذكر امرأة ولا خبيرها فهو على الدوس بالقدم هو اللغة والعرف وذلك
 باتفاق أصحابنا ومجمل مالم يجماع والاعتنا بنبه فيما يظهر (قوله له امرأة الخ) لانه مناسبة لها في هذا
 الباب اذ ليس فيها تعليق ونوه لطلقت النساء لعل وجهه النهي عنه في القرآن فصار كالتنويم
 والبصل ودم النساء من طول مكته (قوله فعل الحائض) لعل وجهه النهي عنه في القرآن فصار كالتنويم
 وزيادة وقاه ومنه غين فاحش ثم رأيت في الجرح العن القسنة على بقوله لانه نص (قوله فله ان لا يصدقه)
 ولا تطلق زوجته لانه محتمل للصدق والكذب فلا يصدق على غيره بجر عن المحيط ولا يقال ان هذا
 محال لوقف عليه لانه ما لقوله لا يكون له ان كنت ضحية فقلت أحب لانه في هذا كان المعلق عليه
 من جهة الزوجة لانه جهة اجنبي كما قد سنده وأما انه لو صدقه حث (قوله لا يجت) شيئا ما يأتي
 فريسان أن شرط الحنث ان كان عدما ويخرج حث اه ح وأما لصاحب الجرح أن لا يكفل له صدق
 عليه انه ذهب فعدم الحنث لوجود البر وشبهه ما يأتي في سنن اليعمان لا يخرج ولا يذهب الى مكة فخرج
 يريد هاتم رجع لاحث اذا جازع من مصر على قصده اه فان عدم الحنث فيها لوجود المحلوف عليه
 ط قلت وذكر في الخاتمة يخرج عدم الحنث في مسألة العسس على قول أبي حنيفة ومحمد فيها اذا حلف

ليش من الماء الذي في هذا الكوز اليوم فأهرقه قبل معنى اليوم لا يبحث عندها ١١ وفي الخثرة ما يدل
على أن في المسألة خلافا (قوله فخرجت لم يرها لا يبحث) وكذا لو خرجت للفرق لأن الشرط الخروج
وبغيره لغیر الفرق والفرق بحر أي لأن ذلك غير ما ادعى فلا يدل خسل في العين وكذا يتبعه بقا التكاليف
كما سيأتي في الإيمان وعمله في الفتح هناك بأن الأذن انما يصير لمن له المتع وهو مثل السلطان إذا حلف انساني
ليضمن المشرك كل دأمر في المدينة كان على مدة ولا يته فلو أنها تم تزوجها فخرجت بلا إذن لا تطلق وان كان
زوال المثل لا يطل العين عندئذ لانها لم تنقض الا على بقا التكاليف ١١ ومثله تحلف رب الدين القريم
أن لا يخرج من البلد الا بأذنه تنقض بشام الدين كما سيأتي هناك ان شاء الله تعالى (قوله حلف لا يرجع الخ)
في الحاشية رجل خرج مع الوالي خلف أن لا يرجع الا بأذن الوالي فحلف من الحالف شي فرجع لا جله لا يبحث
لأن هذا الرجوع مستثنى من العين عادة ١١ أي لأن المحلوف عليه هو الرجوع بمعنى ترك الذهاب معه
فاذا رجع لم حاجة في عية العود لم يتحقق المحلوف عليه والحاصل أن هذه المسألة والى قبلها تضمنت العين
فهي بدلالة العادة والعادة مخصصة كما اقتضى في كتب الاصول وتظهر ذلك من الحاشية أيضا رجل
حلف رجلا أن يطعمه في كل ما يأمره وينهاه عنه ثم نهاه عن جراح امرأته لا يبحث ان لم يكن هناك سبب يدل
عليه لأن الناس لا يريدون هذا النهي من جراح امرأته عادة كما لا يراد به النهي عن الأكل والشرب وفيه
أيضا أنه تمت امرأته بجارية فحلف لا يمسه انصرف الى المس الذي تكره المرأة وكذا لو حلف ان وضعت يدي
على جارية فهي حرّة فضر بها ووضع يده عليها لا يبحث ان كانت بينه وبين المرأة أو لا مرد على أنه يريد
الوضع لغیر الضرر ١١ قلت ومثله فيما يظهر ما ذكره بعض محقق الحنابلة فيمن قال لزوجته ان قلتي
كل ما لم أتل مثلها فأت طالق فقتلته أبت طالق ولم يقبل لها منه بل أنها لا تطلق لأن كلام الزوج
مخصص بما كان سببا أو دعاء أو نحوه اذ ليس مراده أنها لو قالت اشترى أو بأن يقول لها مثله بل أراد
الكلام الذي كان سبب حلفه ١١ (قوله فابن على التلقظ بالسان) كذا في القينة والحاوي للزاهدي
معز باليورق وعمله محمول على ما إذا كان الحالف عالما بوقت الحلف بأنه لا يمكنه إخراجها بالفعل فينصرف
الى التلقظ بقوله اخرج من دارى ولو حمل على العين الموقته كما في لا شر من ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء
فيه لكان ينبغي عدم الحش بمضى اليوم وان لم يقل له اخرج وعمله لم يجعل عليها الا كسوف العين الى التلقظ
المذكور بقرينة العجز عن الحشقة كما لو حلف لا يدخل فلانا يسكن في هذه الدار فقد قالوا ان كانت الدار ملكا
للصالح فالنعم بالقول والفعل والأفعال القول فقط أي لا له لا يملك منعه بالفعل ومثله ما لو كان آخر الدار فقد
صرحوا بأنه يترقبه اخرج من دارى ووجهه أن المستأجر ملك المنافع فصار الحالف كالاجنبي الذي
لا ملك له في الدار أو ما ما سلكه الشارح آخر كتاب الإيمان حيث قال لا يدخل فلان داره فيمنه على النهي
ان لم يملك منعه والأفعلى النهي والمنع جميعا فهو مخالف لما رأته في كثير من الكتب من ذكر هذا التفصيل
في حلفه لا يدمه أو لا يتركه ففى الولواحية قال ان ادخلت فلانا بيتي أو قال ان دخل فلان بيتي أو قال ان تركت
فلانا يدخل بيتي فأمرته طالق فالعين في الاول على أن يدخل بامر لانه متى دخل بامرهم فقد أدخله وفى الثاني
على الدخول أمر الحالف أو لم يأمر علم ولم يعلم لانه وجد الدخول وفى الثالث على الدخول يعلم الحالف
لأن شرط الحث التردد للدخول حتى علم ولم يمنع فقد ترك ١١ ومثله في إيمان البحر عن المحيط وغيره فقتله
الثاني بأنه وجد الدخول صريح في اعتقاد العين على نفس فعل القير ولذا قال الشارح هناك قال لقير وعمله
لتعقل كذا فهو حالف فاذا لم يفعله الحالف منعت الخ فعلم أنه في حلفه لا يدخل فلان داره فيمنه بدخوله
وان نهاه الحالف لانه وجد شرط الحث بخلاف لا يتركه يدخل فان فيه التفصيل المار ولو جرى هذا التفصيل
في الحلف على فعل القير لزم أنه لو قال ان دخل فلان دارى فأت طالق أو لو نهاه عن الدخول ثم دخل لا ينع
الطلاق وأنه لو قال والله تلحن كذا أو أمره بالفعل لم يفعل لا يبحث وقد يجاب بحمل قوله ان عرض المسألة
فيمنه على النهي ان لم يملك منعه على ما ذكره هنام كون المحلوف عليه ظاهرا بقرينة ان عرض المسألة
في الحلف على دار الحالف فلا يمكن حمله على التفصيل المذكور فهاذا كانت الدار ملكا للحالف أو ملك غيره
ومسألة ان شامته تعالى زيادة تحرير لهذا المحل في الإيمان وانما تمت من ذلك هناك هنالك بعض محشى

مطلب

العين تخصص بدلالة العادة
والعرف

ان خرجت من الدار الا باذن
فخرجت لم يرها لا يبحث
لا يرجع الدار ثم رجع لشيئ
لا يبحث حلف لغيره يسكن
داره اليوم والسكن ظام فان لم يمكنه
اخرجه فالعين على التلقظ بالسان

مطلب

لا يدخل فلانا يسكن في هذه الدار

الاشياء ما عرفت بعبارة الشارح المذكورة في الايمان فاقى بعدم الحث بعدم الدخول في قوله لا يدخل فلان
دارى وهو ما اشتهر على السنة العوام من أنه لا يحتث في الحث على ما لا عليك وليس على خلافه فثبت ذلك
(قوله ان لم يجزى) بفضل المؤنة المخاطبة بالناسب قوله فأتت طالق ح (قوله الساعة) راجع اليها
وقد جبالا بالخطلة لا يحتث فيها الا بالأساس بقوموت الحالف وأوضاع الثوب ط (قوله لا يحتث) لعدم
امكان التزوج قبل بحث فيها ط عن الحرقة وفي الخاتبة قال لا مراة ان لم يجزى مبتدأ كذا عند فأتت طالق
فثبتت المراة على يد انسان فان كان نوى وصول الساع الى غدا لا يحتث لانه نوى بمحمل لفظه وان لم ينو
شياً أو نوى جعلها بنفسها حث ولا يكون العزم على الوصول الا بالنسبة اه (قوله بل العزم) لانه بعد
ابرامه لم ينو لها عليه فلا يمكن دفعه (قوله ما يكتب في التعالق) أى ما يكتب الزوج على نفسه عند
خوف المراة من نفلها أو تزوجه عليها (قوله متى نفلها الخ) جواب متى محذوف أى فهو طالق وقوله
وأبرأته بالو او العاطفة على قوله نفلها أو تزوج عليها (قوله فلودفع لها الخ) أى كل الدين المعبر عنه
بقوله من كذا أو كل باقى الصداق (قوله هل نفل) أى العزم المذكور ووجه التوقف أن الطلاق معلق
على شرطين وهما النفل والابراء أو التزوج والابراء فإذا وجد أحدهما فلا بد من وجود الآخر وهو الابراء
مع أن المرأه عنه قد دفع لها (قوله لتصر بحكم الخ) قال في الاشياء الابراء بعد قضاء الدين صحيح لأن
الساقط للقضاء المطالبة لأصل الدين فيرجع المدون بما إذا ما إذا أبرأه أو اسقاط وإذا أبرأه أو استيفاء
فلا رجوع واختلاف فيها إذا أطلقها وعلى هذا الواق طلاقها بإبرائها عن المهر ثم دفعه لها ليل التعلق
فإذا أبرأه أو أبرأه أو اسقاط وقع ورجع عليها اه والحاصل أن الدين وصف في ذمة المدون والدين بقضى
أى إذا أوفى ما عليه لغيره ثبت له على غيره مثل ما لغيره عليه فتسقط المطالبة فإذا أبرأه غيره برأه أو اسقاط
سقط ما بذمته لغيره فثبت له المطالبة لغيره بما أوفاه وقد صحت البراءة بعد الدفع فلا تسقط العزم بل توقف
الوقوع على البراءة بخلاف ما إذا أبرأه أو استيفاء لا ينعى إقراره باستيفاء دينه وأنه لا مطالبة عليه
فلا يرجع عليه المدون لعدم سقوط ما بذمته بذلك وما أوفى الخ فينبغي في زمانها جعلها على الاستيفاء لعدم
فهمهم غيرها (قوله حلف بالله أنه لا يدخل) كذا في بعض النسخ وفي بعضها لا يدخل والصواب
الاول لأنه على الثاني يكون العزم مستغنى لكونه على المستقبل وفرض المسألة فيها إذا كانت على الماضي
لنقض العزم الشائبة في الجرح المحط من باب الايمان التي يكذب بعضها حلف بالله تعالى أنه لا يدخل
هذه الدار اليوم ثم قال عده حزان لم يكن دخلها اليوم لا كفارة ولا يعتق عده لانه ان كان صادقا في العزم
باقه تعالى لم يحتث ولا كفارة وان كان كاذبا فهو عين التعموس فلا وجب الكفارة والعزم باق عليه تعالى لا مدخل
لها في القضاء بل يصرفها كذباً بشرعاً فيحقق شرط الحث في الجرح بالعتق وهو عدم الدخول حتى لو كانت
العزم الاولى يعتق أو طلاق حث في العزم لان لها مدخل في القضاء اه (قوله حث في العزم) لانه بكل
زعم الحث في الاخرى كما يأتى في باب عتق البعض اه ح (قوله ولو ضاع من اللصام الخ) هذا في الجرح
عن الخاتبة في العزم المعلقة عن ذكر اليوم ثم قال وهو مضموم أنه اذا لم يكن رده فانه يحتث فعلم به أن قوله
يشترط لبقا العزم امكان الرجوع في القصد بالوقت فعدمه مبطل لها ما المعلقة تقدمه موجب للثبوت
اه وحاصله أنه اذا كانت العزم مقيدة بالوقت بحيث يحضه الا اذا عجزت عن رده ما ضاع أو أذيت أو مالو كانت
مطلقة فلا يحتث وان ضاع ما أحسن لا مكان وجدته أو مالو مات أحدهما أو علم أنه أذيت أو سقط في البحر
فانه يحتث له ذرارة وتعلم ما في كلام الشارح (قوله ان لم يكن الخ) كذا في الجرح الصربية وقد
راجعت عبارة الصربية فراءت فيها أن لا يمكن بدون وهو الدواب (قوله يحس الخ) سواء حسبه
القاضي أو الوالى لان الجرح يسمى نسيا قال تعالى أو نتوا من الارض بجر عن الصربية أى فان الآية
محمولة عندنا على الجرح ورأيت في بعض الكتب أن الوزير ابن مقلة لما حسبه الراضى بالله سنة اثنين
وعشرين وثلاثمائة أشد قوله

ان لم يجزى فلان أو ان لم تردى نوى
الساعة فأتت طالق فجاء فلان
من جانب آخر نفسه وأخذ
الثوب قبيل دفعه الا يحتث كذا
ان لم ادفع اليك الدين الذي
عليه الرأس الشريف كذا
فأبرأته قبيل رأس الشريف
العزم ينو ما يكتب في التعالق متى
نفلها أو تزوج عليها وأبرأته من
كذا أو من باقى صداقها فلودفع
لها الخ لا تسقط الصداق
لتصريحهم بعبارة الا سقاط
والرجوع بمادفعه وحلف بالله
أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال
عده حزان لم يكن دخل لا كفارة
ولا يعتق عده اما لصدقه أو لأنها
نحوه ولا مدخل للقضاء في العزم
باقه حتى لو كانت بينه الاولى
يعتق أو طلاق حث في العزم
لندخلها في القضاء اه أخذت من
ما درهما فاشترت به لحا وخطه
للصام بدراهمه وقال زوجها
ان لم تزجه اليوم فانت كذا اغلته
أن تأخذ كيس اللصام وتسله
لزوج قبل صفى اليوم والاحت
ولو ضاع من اللصام فانه يعلم أنه
أذيت أو سقط في البحر لا يحتث
حلف ان لم يكن اليوم في العالم
أو في هذه الدنيا فكذا يحبس ولو
في بيت حتى يمضى اليوم

مطلب
المحبوس ليس في الدنيا

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها • فليستنا من الموتى نصة ولا الاحياء
اذا جاءنا البصان يوم الحاجة • فرحنا وقتنا هذا من الدنيا

(قوله لا يبحث في المختار) لانه ممكن لاساكن بشرط الخنث هو الكنى وانما تكون الكنى بفسله اذا كان باختياره بخلاف ان لم يخرج ونحوه لان شرط الخنث عدم الفعل والعدم يتحقق بدون الاختيار آفاده في الذخيرة وأفاد ايضا أن الخلاف فيما اذا اغلق الباب لا فيما اذا منع بقدم ومنه في الجهر وصرح به في النزاهة وحاصله أنه لو كان المنع حسبا لا يبحث بخلاف ولو كان بغيره لا يبحث ايضا في المختار وقبل يبحث (قوله والاصل الخ) عبارة ابن النخبة والاصل ان شرط الخنث ان كان عدما وعجز عن مباشرة فاختار الخنث وان كان وجودا وعجز فاختار عدم الخنث اه قلت والقاهر أن العنصر في قوله مباشرة يعود الى شرط البر لا لشرط الخنث لان الجزء عن الشيء فرع عن ثقله والحالف انما يطلب شرط البر فيحصله أو يعجز عنه فممكن ان على الشارح ان يقول متى عجز عن شرط البر فافهم هذا وقد اشتكى في الجهر فرعين أحدهما مسألة العس المارة والثاني ما في القنية ان لم يعمل هذه السنة في المزاورة بتمامها فحرض ولم يتم خنث ولو حبسه السلطان لا يبحث اه قال فان الشرط فيها عدم الدم وقد اثر فيه الحبس اه قلت أما مسألة العس فقد مر الجواب عنها وأما مسألة القنية فالظاهر انها مبنية على خلاف المختار وهو عدم الخنث فيما اذا كان المنع غير حسي فلذا فرق بين المنع بالمرض والمنع بحسب السلطان لان الحبس اغلق لباب الحبس فهو منع غير حسي بخلاف المرض فإنه كالقيد فهو منع حسي لكن في ايمان البرازي من الخامس عشر ان لم يتحصن في الليلة فكذلك اقتدت ومنعت منعاً حاسداً ككر الفضي أنه يبحث والاصح أنه لا يبحث فقد صحح عدم الخنث في المنع الحسي لكن ذكر في الذخيرة أن اختار الخنث ولم يبدى بكونه لمنعت منعاً حاسداً فالظاهر انه يرجع لقول الفضي وهو الموافق للاصل المار لان الشرط هنا عدى ويكون التفصيل بين المنع الحسي وغيره خاصا فبيانا كان الشرط وجودا ويكون ما في القنية والبرازي مبنيا على اجرائه في العدى ايضا والله اعلم (تنبه) اعلم أنهم سرحو بأن فوات الحمل يحل البين وبأن الجزء عن فعل الحلو في عده يطلها ايضا لموقته لا لمطقة وبأن امكان تصور البر شرط لا انعقادها في ابتداء مطلقا بشرط لبقائها لموقته وعلى هذا فتقوله في لشرين حاهذا الكور واليوم ولا مانع فيه لا يبحث وجهه أنهم لم يتخذ لعدم امكان البر ابتداءه فبما لو كان فيه ماء فصب يحل لعدم امكان البر بعده انعقادها والعجرفة ناشئة عن فوات الحمل وفي ان لم يخرج ونحوه فتدبر ومن يبحث لان الجزء ينشأ عن فوات الحمل لان الحمل فيه هو الحالف أو المرأة ونحو ذلك وهو موجود بخلاف الماء الذي صب فاذا لم يتحصن شرط الخنث لبقاء الحمل وان عجز حقيقة لا سكان البر عقلا بأن بطله الحباس له كما في قوله ان لم أمس السماء اليوم فإنه يبحث بخصه لانه وان استحبال عادة لكنه في نفسه يمكن لانه وجد من بعض الانبياء بخلاف ما لو صب الماء لان عود الماء الحلو في عليه غير ممكن أصلا وفي لا سكن فتدبر ومنع لا يبحث لان شرط الخنث وجودي وهو سكاك بنسبه والوجودي يمكن اعدامه بالاكرام المنع بأن نسب لغيره وهو المكرم بالكسر بخلاف لا يخرج لان شرط الخنث عدى وهو لا يمكن اعدامه بالاكرام لتعقده من المكرم بالنفع وهذا معنى قولهم الاكرام يثرى في الوجودي لان العدى قد صار الحاصل أنه اذا كان شرط الخنث عدما فان عجز عن شرط البر فوات محله لا يبحث وان مع بقاء الحمل خنث سواء كان المانع حسبا أولا وكذا لو كان المانع كونه مستحبالا عادة كس السماء وان كان الشرط وجوديا لا يبحث مطلقا ولو كان المانع غير حسي في المختار هذا ما تقرر في كلامهم والله تعالى اعلم فانهم (قوله ومفاده الخ) أي لان شرط الخنث فيه عدى وهو عدم الاداء والحمل وهو الحالف باق واذا كان يبحث في حلقه ليس السماء اليوم مع كون شرط البر مستحبالا عادة فخنثه هنا بالاولى لان شرط البر يمكن بأن يفتصب مالا أو يبيد من بقره أو يورث قريسه أو نحو ذلك فان ذلك ليس بأبعد من مس السماء او يرد ما قبل انه يستفاد عدم الخنث من قوله في المنع حلقه ليقين فلان يدنه غذا ومات أحدهما قبل معنى القدر أوفضاه قبله وأبرأه لم يتخذ اه لان عدم الخنث فيه لطلان البين بفوت الحمل كالوصب ما في الكور فان شرط البر صار مستحبالا وعقلا وعادة بخلاف مس السماء فإنه محقق عقلا وان استحبال عادة وكذا الإبردا في الثانية ان لم آكل هذا الرغبة اليوم فأكله غيره قبل الغروب لا يبحث لانه من قروع مسألة الكور كما صرحوا به لقوات الحمل وهو الرغب وما استشهد به صاحب البحر حيث قال ان قوله في القنية متى عجز عن الحلو في عليه والبين موقته فانها تبطل بقضى

مطلب

الاصل ان شرط الخنث ان كان
عدما وعجز لا يبحث

ولو حلف ان لم يتحرب بيت فلان غذا
وقد ومنع حق مضى القدح
وكذا ان لم يخرج من هذا المنزل
فكذلك اقتد أو ان لم اذهب بك الى
منزل فأخذناه هرب منه أو ان لم
تتصرى بالله منزلي فكذلك انفعها
أو بها حث في المختار بخلاف
لا سكن فأغلق الباب أو قيد
لا يبحث في المختار قلت قال ابن
النخبة والاصل أنه متى عجز عن
شرط الخنث في العدى لا الوجودي
قال في التبر ومفاده الخنث فيمن
حلق ليؤثر في اليوم بدنه فيجوز
لفره وقصد من بقره خلافا
لمابنه في الصير فتدبر

بطلانها في الحادثة المذكورة اه فيه نظر لأن مراد القسبة العجز الحقيقي - كافي مسألة الكوز والناقص ما يطبق عليه أصحاب المتن من عدم البطلان في لاصحة السماء ثم رأيت الرمي - تسبق عن فتاوى صاحب الجبر أنه أفتى بالحنث في مسألة استند إلى إمكان البر - حقيقة وعادة مع الاعراض بهية أو تصدق أو أوارث اه وهو عين ما قلناه وأولاه الحد

• (باب إطلاق المريض) •

لما كان المريض من العوارض أخره (قوله عنوانه لاصاته) أي اقتصر على ذكر المريض في الترجمة مع أن قوله من غالب حالة الهلاك مرض أو غيره صريح في أن الحكم في غير المريض كذلك ولكن الأصل في هذا الباب المريض وغيره من كان في حكمه ملحق به وقيل المراد بالمريض من غالب حالة الهلاك الجوارض غير (قوله لقراءة من أرنها) أي ظاهرها وإن اتفق أنه لم يتصد القرار (قوله فبذ عليه قصده) بيان لوجه توريتها من اعتبارها بقتل موته بجماع كونه فعلا محرما لمريض فاصد ونظام تفرده في الفتح وعن هذا قال في الصرح قد علم من كلامهم أنه لا يجوز لزوم المريض التعلق حقها بما لا إذا ارضت اه قال في التروية نظر لأن الشارع حيث رد عليه قصده لم يكن آتيا بالصوره الابطال لا بصحته فتدبر اه وقد يقال لو لم يكن ذلك التصدر مخلوا برده عليه الشارع قتل المورث استحالة لا ريب في التارخانة عن المتطوع قال محمد أدام من الرجل وقد دخل بامرأته كرهة أن يطلقها ولو كان قبل الدخول لا يكره اه (قوله إلى تمام عدتها) لأن الميراث لا بد أن يكون نسب أو سب وهو الزوجية والعق والزوجة تنقطع بالنيوثة وهذا الإشارة إلى خلاف مالك في قوله بارتها وان مات بعد تزوجها كما يأتي (قوله كاسيحي) أي في قول المنصف ولو يارثت سب الفرقه وهي مريضة الخ ط (قوله بأن أستاذ مرض) أي لازمه حتى أشرف على الموت مصباح (قوله عجز به الخ) فالوقد على خاصة مصالحه في البيت كالوضوء والقيام إلى الخلاء لا يكون فارا وضرو في الهداية بأن يكون صاحب فراش وهو أن لا يتوجه بجوارحه كما يتبادر إلى الأصحاب وهذا أنشأ من الأول لأن كونه ذافرا يشق اعتبار العجز من مصالحه في البيت فالوقد على فافيه لا يكون قارا وضرو في الفتح حيث قال فاما إذا أمكنه القيام بها في البيت لا في خارجه فالصحيح أنه صحيح اه أقول وهو يقتضي هذا كله أنه لو كان مريضا ضايقا منه الهلاك لكنه لم يعجز عن مصالحه كما يكون في استداء المرض لا يكون قارا وفي نور العين قال أبو الليث كونه صاحب فراش ليس بشرط لكونه مريضا مرض الموت بل العبرة للفتية لو القالب من هذا المرض الموت فهو مرض الموت وإن كان يخرج من البيت وبه كان يفتي الصدر الشهيد ثم قل عن صاحب المحط أنه ذكر محمد في الأصل ما نقل تدل على أن الشرط خوف الهلاك غالباً لا كونه صاحب فراش اه ويأتي غمامه (قوله هو الأصح) صحبه الزيلعي - وقيل من لا يصل قائما وقيل من لا يمشي وقيل من يزاد مرضه ط عن القهستاني (قوله كعجز القسبة الخ) ينبغي أن يكون المراد العجز من تحوّل من الإنسان إلى المسجد والذسكان لأقامة المدخل القرية في سن الكل اذ لو كان محترفاً بجبر شافكة كالوكل مكار بأوجال على ظهره أو ذافاً أو نجاراً أو نحو ذلك مما لا يمكن أقامته مع أدنى مرض وعجزه مع قدرته على الخروج إلى المسجد والسوق لا يكون مريضاً وإن كانت هذه مصالحه والأزيم لأن يكون عدم القدرة على الخروج إلى الدكان للبيع والشراء ملاماً وضاراً غير مرض بسبب اختلاف المصالح فتأمل ثم هذا إنما يظهر أيضاً في حق من كان له قدرة على الخروج قبل المرض أمالو كان غير قادر عليه قبل المرض لصعوبة أو لعلته في رجله فلا يظهر فينبغي اعتبار غلبة الهلاك في حق وهو مامر عن أبي الليث وينبغي اعتماد ما علمت من أنه كان يفتي به الصدر الشهيد وأن كلام محمد يدل عليه ولا طردة من كان عاجزاً قبل المرض ويؤيد ذلك أن الحق بالمريض كن بارز وجلا ونحوه وإنما اعتبر فيه غلبة الهلاك دون العجز عن الخروج ولا بد بعض من يكون مطلقاً أو به استسقاء قبل غلبة المرض عليه قد يخرج لقضاء مصالحه مع كونه أقرب إلى الهلاك من مريض ضعيف عن الخروج لصداق أو هزال مثلاً وقد يوفق بين القولين بأنه أن علم أن به مرضاً مهلكاً غالباً وهو يزاد إلى الموت فهو المحتبر وإن لم يعلم أنه مهلك بعجز العجز عن الخروج للمصالح هذا ما ظهر فإن قلت إن مرض الموت هو الذي يحصل به الموت بما قلناه تعرفه بما ذكر قلت فافيه أنه قد

• (باب إطلاق المريض) •

عنونه لاصاته ويشال له النار لقراءة من أرنها فبذ عليه قصده إلى تمام عدتها وقد يكون القرار منها كاسيحي (من غالب حالة الهلاك) بمرض أو غيره بأن أصاب مرض عجز به عن إقامة مصالحه خارج البيت) هو الأصح كعجز القسبة عن الاتيان إلى المسجد وعجز السوق عن الاتيان إلى دكانه وفي حقها أن تعجز عن مصالحها داخله كافٍ للزوجة ومفاده أنها لو قدرت على نحو الطبع دون صعود السطح لم تكن مريضة

بطول سنة فأكثر كإباني خلاص من الموت وإن اتصل به الموت وأيضاً قد يموت المريض بسبب آخر
 كالقتل فلا يتم من حقه فاصل تنبئ عليه الاحكام (قوله قال في التبر وهو الظاهر) وقد عني قوله في الفتح
 أما المراد أن لم يتكبه الصعود إلى السطح فهي مريضة فانه يقتضي أنها لو عجزت عنه لا عاودنه كالطبيب تكون
 مريضة مع أنه خلاف ما في المتن وغيره من اعتبار عدم قدرتها على القيام بمصالحها تأمل (قوله المرض)
 مبتدأ والمعتبر منه والخضى خبره وقد علمت أن هذا القول مقابل الاصح (قوله والمقتعد) هو الذي لا حراك
 به من دونه في جسده كأنه آفة وعنده الأطباء هو الزمن وبعضهم يترق وقال المقتعد المتخيل الأعضاء والزمن
 الذي طال مرضه مقرب (قوله ولم يقعد في الفراش) احتراز عما إذا تطاول ثم قصر حاله فانه إذا مات
 من ذلك القصر يعتبر قصره من الثالث كما في الخلاصة (قوله ثم رزح) أي شين وحاء وهو رمز لشمس
 الأئمة الحلواني وفي الهندية عن القزناشي وقصر أصحابنا التطاول بالنسبة فإذا بقي على هذه العلة سنة
 قصره بعدها كصغرته في حال صحته اه أي ما لم يتغير حاله كاعتك (قوله وفي القنبية الخ) قال ح
 أخذنا مما عتمد من الهندية أن هذا الإساق ما قبله لا يزيد إلى السنة فقط اه ولا يصح ما فيه وفي الهندية
 أيضاً المقتعد والمفلوج مادام يزاد ما به كإربص فإن صار قد عاين لم يزد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره كذا
 في الكافي وبه أخذ بعض المشايخ وبه كان يفتي الصدر الثالث هدم حسام الأئمة والصدرا الكبير برهان الأئمة
 وقصر أصحابنا الخ ما مر قلت وحاصله أنه إن صار قد عاين تطاول سنة ولم يحصل فيه ازدياد فهو صحيح
 أما لو مات حالة الازدياد الواقع قبل التطاول أو بعده فهو مريض (قوله أو بارز وجلاً أقوى منه) بيان
 لحكم الصحيح الحق بالمرض هنا هو من كان غالب حاله الهلاك كما في النهاية وغيرها والاولى أن يقال من
 يضاف عليه الهلاك غالباً على أن غالباً متعلق بالغرف وإن لم يكن الواقع غلبة الهلاك فإن في المبراة
 لا يكون الهلاك غالباً إلا أن يبرز على علم ليس من أقرانه بخلاف غلبة خوف الهلاك كذا في العروة وفي الفتح
 ومقتضاه أن الأولى ترك التشديد بكونه أقوى منه ولذا لم يقيد به في الكتبة وغيره بناء على أن المعتبر غلبة خوف
 الهلاك لا غلبة الهلاك فإن من خرج عن صف القتال وبارز ولا يقاب عليه خوف الهلاك وإن لم يكن
 الرجل أقوى منه ولا يقاب عليه الهلاك إلا إذا علم أنه أقوى منه بما جرى عليه المصنف مبنى على ما في النهاية
 من أن المعتبر غلبة الهلاك على جري في التبر وقال في التبر وفيه المسألة بما إذا علم أن المبراز ليس من أقرانه
 بل أقوى منه اه وعما ترونه علم أن ما في المتن مخالفاً لما اختاره في العروة المتفق فافهم ويؤيد ما في الفتح
 ما ذكره في مراجع الدراية من كتاب الوصايا لو اختلطت الطائفتان للقتال وكل منهما مكانة لا تخرى أو
 مقهورة فهو في حكم مرض الموت وإن لم يتطاول فلا اه فانه يدل على أن المكانة تنفي (قوله من قصاص
 أودجهم) وكذا لو قدمه ظالم لمقتله فحسبنا (قوله أوتى على لوح من السنية) وهم أن انكسار
 السنية شرط لكونه فاراً وليس كذلك فقد قال في المسبوط فان تلاطمت الامواج وخف الفرق فهو كالرصاص
 وكذا في البدائع وقيد الاستيعاب بأن يموت من ذلك الموج أو ما لو سكن ثم مات لا تراث اه بحر قلت وهذا
 شرط في المبراة وغيرها أيضاً كإباني (قوله ويؤى في فيه) أما لو تركه فهو كالصحيح ما يمر به جراحات في
 منه الهلاك غالباً كما يفهم مما مر (قوله فارت بالطلاق) أي هارب من ورثتها من ماله بسبب الطلاق
 في هذه الحالة (قوله خبرين) أي خبر من الموصولة في قوة من غالب حاله الهلاك الخ (قوله ولا يصح
 تبرعه الامن الثالث) أي كوقضه ومحبابته وترجيه بأكر من مهر المثل واستفد من هذا أن المرض في حق
 الوصية والقرارات لا يختلف ط والمراد بقوله تبرعه أي لاجبني فلو وارث لم يصح أصلاً (قوله فلو أبانها) أي
 واحدة أو أكثر لم يقل وأطلقها رجساً كما قال في الكتبة قال في التبر وعندي أنه كان ينبغي حذف الرجس
 من هذا الباب لأنها فيه ترك وطولها في الصحة ما بقيت العدة بخلاف البائن فإبانه لا تراثه إلا إذا كان في المرض
 وقد أحسن القدوري في اقتصاره على البائن ولم أر من يه على هذا قال ط والطلاق ليس يقيد
 كذلك لو أبانها بخيار بلوغه أو تبنيه أنها أو بنتاً ورثته كما في البدائع وكأنه كنى به عن كل فرقة جاءت من قبله
 حوى اه لكن هذا في قول الكتبة لطلقاتها أما قول المصنف أبانها ليصاح إلى دعوى الكفاية (قوله وهو من
 أهل الميراث) أي من وقت الطلاق إلى وقت الموت كما سيوضحه الشارح (قوله علم عليها أم لا الخ)

قال في التبر وهو الظاهر قلت وفي
 آخر وصايا الجنيني المرض المعتبر
 الخسني المبيع لصلاته فاعدا والمقتعد
 والمفلوج والمسلول إذا تطاول
 ولم يقعد في الفراش كالصحيح
 ثم رزح حتى حدة التطاول سنة انتهى
 وفي القنبية المفلوج والمسلوله
 والمقتعد مادام يزاد كالمرضى
 (أو بارز وجلاً أقوى) منه
 (أودجهم ليقتل من قصاص أودجهم)
 أوتى على لوح من السنية
 أو أقرنه سبع ويؤى في فيه (فارت
 بالطلاق) خبرين (ولا يصح تبرعه
 الامن الثالث فلو أبانها) وهي من
 أهل الميراث علم عليها أم لا
 كان أسلت أو منت ولم يعلم
 (طائفاً) بلا رضاها

هذا كله ساقى متناوشا وإشارا إلى أنه الأولى ذكره هنا (قوله فلو أكره) محترقه طائفا
 أي لو أكره على طلاقها البائن لا تراث وهذا الوجه أن الإكراه بوعيد تلف ولو كان عيسر أو قد يصرفا
 كما في الهندية عن الفتاة ثم أعلم أنه ذكر في جامع النصولين أنه لا رواية لهذه المسألة في الكتب وذكر فيها
 عن الشيخين قولين الأول أنهم يترث لأن الإكراه لا يؤثر في الطلاق بدليل وقوع طلاق المكره والثاني أنه ينبغي
 أن لا تراث فليبرأ لو أكره على قتل موزر يريده ولا يتره المكره أي بالكسر ولو أكره ولو لم يوجد منه القتل ١١
 واستظهر الرحيق أن التزلزلة في إرضائه عرضة ولم يوجد منها ما يطله إلا إذا كانت هي التي أكرهته
 على الطلاق ويؤيدها أنه لو جامعها أثناء مكرهه ورثت مع أن القرعة ليست باختيارها ١٢ قلت الطاهر ترجيح
 الثاني ولذا جزم به الشاويح تعالى لأن الرث من أبيها في مرضه لرد قصده عليه وهو فراده من إرضائها ومع
 الإكراه لم يظهر منه فراد فعل الطلاق على فلا تراث كما كان على عدم الرث السابق لموتيه بقده بتحميل المراث
 فيرد قصده عليه وأذا كان مكرها لم يظهر هذا القصد فيه مع أن القتل محذور عليه بخلاف الطلاق فإنه
 مع الإكراه غير محذور وقوله لوجامته أنه مكرهه ورثت صوابه لم تراث كما يأتي التنبيه عليه فهو مؤيد لما قلنا
 (قوله أو ورثت) محترقه بل رضاءها أي فن خالفت وفي حكمه كل فرقة وقعت من قبلها كاختيار امرأة
 العتيق نفسها قسنا ط (قوله ولو أكرهت بنى رضاءها) أي على مفرد رضاءها كسؤلها الطلاق
 ولو خال على سؤلها الطلاق كما قال غيره لمكان أدلى ط (قوله أو جامعها أثناء مكرهه) بحث لسبب التبر
 وأقره الجوى عليه وبحالته ما في الصرع البدائع الفرقة لو وقعت بتقبيل ابن الزوج لا تراث مطوعة كانت
 أو مكرهة أما الأول فرضاها بإبطال حقها وأما الثاني فلو يوجد من الزوج إبطال حقها المتعلق بالارت وقوع
 الفرقة فعل غيره ١٣ والجامع كالتقبيل في حرمة المصاهرة وليس لنا الإتيان النص ط قلت وفي جامع
 النصولين أيضا جامعها ابن مريض مكرهه لم تراث إلا أن أمره الأب بذلك فتنقل فعل الابن إلى الأب في حق
 الفرقة فصره فارا ١٤ ومثله في الذخيرة مع الأصل وكذا في الولولجية والهندية والراحيق هنا كلام معاصم
 للفقول فهو غير مقبول (قوله بذلك الحال) يدل من قوله كذلك والمراد به حال غلبة الهلا من مرض
 ونحوه واحتقره عما إذا طلق في العدة ثم مرض ومات وهي في العدة لا تراث منه بجر أي إذا كان الطلاق
 رجعا فأنه يترثه وكذا يرثها الوماث في العدة جامع النصولين وفيه حال في مرضه قد كنت أنت في صحته
 أو تزوجت بك بلا شهود أو ينشأ رضاء قبل النكاح أو تزوجت في العدة وأنه كسر المرأة ذلك بانته منه ورثه
 لا لوصدته (قوله فلو صرح) الأولى فلو زال ذلك الحال ١٥ ح أي ليعمل ما لو عاد الميازي إلى الصف أو أعيد
 انخرج للقتل إلى الحبس أو سكن المومج ثم مات فهو كالمرض إذا رث من مرضه كما في البدائع وعزا إليها
 في الفتاوى الهندية ويؤيده ما قد متناه عن الاستيعاب من التصريح بأنه لو سكن المومج ثم مات لا تراث لكن
 في الفتح وقول الفقهاء فطلق ثم خلى سيده أو حبسه ثم قتل أو مات فهو كالمرض يترثه لأنه ظهر فراد بذلك الطلاق
 ثم تراث موته فلا يخلو بكونه بغيره ١٦ ومثله في معراج الدراية بدون تعليل وتبعه في الجرواثير وهو
 مشكل لأنه يلزم عليه أن المرض لو صرح ثم مات تراثه لصدق التعليل المذكور عليه مع أنه خلاف ما طبقوا
 عليه من اشتراطهم موته في ذلك الوجه أي الوجه الذي هو حالة غلبة الهلاك ولا شأن له بخلاف ما على سيده
 أو أعيد للحبس ثم مات لم يمت في ذلك الوجه بل مات في غيره في حالة لا يغلب فيها الهلاك ولذا هو في الرحيق
 قبل إخراجها للقتل لم يكن غار أفصدا بعد عادته إليه ثم ما ذكر من التعليل إنما يصح لموته في ذلك الوجه
 بسببه آخر كثر المرض يقتل وموت من آخر جرح للقتل باقتراض سبع ونحوه والظاهر أن في عبارة الفقهاء سقطا
 من قول الناسخ والأصل في العبارة فهو كالمرض إذا رث من مرضه فأنه يترثه لأنه ظهر فراده الخ
 فليأخذ (قوله بذلك السبب) متعلق بقوله ومات لكن زيادة الشاويح قوله موته انتفتت أعرابه خيرا امتد ما
 وموته مبتدأ مؤخر خالصة إلى هذه الزيادة وقد سقطت من بعض النسخ (قوله في العدة) والقول لها
 في أنه مات قبل انتهاء العدة مع البين فإن نكحت فلا ارث لها ولو تزوجت قبل موته ثم مات لم تنقض عقد
 لا قبل قولها ولو لمكانت أنه قد عتقت ومات الزوج فأدعت العتق في حياته وأدعت الورثة أنه بعد موته
 فالقول لهم ولا يعتبر قول المولى كما إذا ادعت أنها أعتقت في حياته وقالت الورثة بعد موته فالقول لهم وقامه

فلو أكره أو ورثت لم تراث ولو أكره
 على رضاها أو جامعها أثناء مكرهه
 ورثت (وهو كذلك) بذلك الحال
 (ومات) فيه تلخيص ثم مات
 في عتقها لم تراث (بذلك السبب)
 موته أو بغيره كان يقتل المريض
 أو عوت بجهته أخرى في العدة

في الجرح من الخمانية (قوله لاندخولة) أي المدخول بها حقيقة أعنى الموطوءة لينزج الحنثي بها فانها وان وجبت عليه العدة لكانت كإحدى باب المهرق للفرق بين الخلو والندخول أفاده ط فافهم (قوله لاهوتها) أي لو أباها في مرضه فماتت هي قبل انضائه عقدتها لا يرث منها بخلاف ما لو طلقها رجعيًا كما يأتي (قوله وعند أحمد الخ) وعن مالك وإن تزوجت بأزواج وعند الشافعي لا يرث المختلعة والخلقة ثلاثا وغيرهما يرث لأن النكاحات عندهم رواجع دون نكاح (قوله وكذا يرث طالبة رجعية) أي في مرضه كما هو الموضوع واستمرز بالرجعية على ما أباها بأمرها كما يجب كره (قوله أو طلاق نكاح) أي بأن قالت في مرضه طلقني فطلقها ثلاثا نكاحات في العدة ثمه إذا صار ميتا فلا يزال حيا حتى قال لا يرث كقولها طلقني رجعية فأنها جامع النصولين (قوله ليرث الرجعي لا يرث النكاح) أي قبل انضائه العدة أي فلم تكن راضية باسقاط حقها بخلاف ما لو طلبت البائس (قوله حل وذاها) أي بدون قيد بعد عقدك إذا كان الوفاي قبل الرجعة بالطلاق كان هو راجعا رجعة (قوله ويوارثان في العدة طلقا) أي سواء كان طلاقا لها في حقته أو مرضه مرضا أو بدونه كافي البدائع فانها ماتت وهي في العدة برده الآخر بخلاف ما بعد العدة لأنه زال النكاح وقد سافر بيان أن القول لها في أنه مات قبل انضائه العدة بين همامة هي واقعة الفتوى ستلت عما لو لم أرها صريحة في رجل طلق زوجته المرضية طلاقا رجعيًا مات بعد شهرين في ذى عدم انضائه العدة ليرث منها راضي ورثها انضائه ها هي في تمزيت قبل موتها بانضائها ولو تلغ من البائس فهل القول له أولهم والذي يبدو أن القول للزوج لا يرث وهو الرجعية ~~فإن مقتضى الرجعية~~ لا يرث به فلا يزال بالاحتمال وهي لو ادعت قبل موتها انضائه ها هي فمقتضى أنه يكون القول لها لأنه لا يعلم إلا من جهتها بخلاف ورثتها فتأمل (قوله بخلاف البائس) فإن في ما لم ينسحب إقراره الحلية من وقت الطلاق إلى وقت الموت كما يجب كره قريبا (قوله وكذا يرث مبان الخ) أي من طلقها بالاسبق عليها لهما ولو كانت مطلقة رجعية لا يرث كما لا يخفى وكذا لو كانت بتبديل ابن الزوج ولو سكره كما يجر (قوله ليجي الحرة بينوته) أي فكان القرار منه (قوله ومن أنضائه مرضه) أطلقه قبل ما إذا كان التكليف في الصحة أو في المرض وقال محمد أن التكليف في الصحة والعنف في المرض لم يرث نهر (قوله أو أولى سنها مرضا) أراد به أن يكون معنى المدة في المرض أيضا بحر (قوله للمارث) أي من أن الفرقه بينات بيب منه قال في الهداية وطحا المثلن بالتطبيق بقوله لا بد منه إذ هي لها إلى الخصومة لدفع العار عنها (قوله وان آلى في حقته الخ) وجه عدم الإرث فيها أن الإيلاء في معنى تعليق الطلاق بمعنى أربعة أشهر خالية عن الوقاع ولا بد أن يكون التعليق والشرط في مرضه وهما أن ~~تصحب~~ من إبطاله إلى أن ~~تصحب~~ وهو وجوب الكفارة عليه فلم يكن ~~تصحب~~ بحر (قوله فان) أي في عقدتها كما يجر (قوله لأنه لا بد الخ) تعليق للسئلة الثانية ط (قوله ولا بد في البائس الخ) تعليق للسئلة الثالثة أي والرة تنقطع أهلية الإرث ط (قوله أولم يطلقها) أي لا فرق بين الطلاق الرجعي وعدم الطلاق أصلا (قوله فطاعت) الطلوعة ليست بقيد إذ ~~تصحب~~ كانت سكره لا يرث أيضا لأنه لو وجد من الزوج إبطال حقها كمال الجرح من البدائع لكن لو أضره أو به ذلك ورثت كقوله انه (قوله ليجي الفرقه منها) أي فكانت راضية باسقاط حقها (قوله أو أباها بأمرها) يصدر عنها إذا سألته وأحدت بياسته فطلقها ثلاثا فقول في الجرح لم أر حكمه أي مريجا ثم قال كما يوجد في بعض نسخ البحر وفي أن لا يرثان لها إرضاءها بالبائس اه (قوله علمها بآزوتها) لأنها هي البطلة ثلاثا واعترضه في الثربان هذا لا يجدي نفعها فإذا كان الطلاق في مرضه أو دليل الرثي فيه قائم اه قلت فيه نظر لأنها راضية بطلاقها موقوف غير مبطل لحقها ولا يلزم منه رضاها بما يطل وعبارت جامع النصولين وليس هذا كطلاق بغيرها لأنه لم يرث من يعمل المبطل إذ قولها طلققت نفسي لم يكن مبطلا بل وقت على إجازته فإذا إجازني مرضه فكانت أنا أنشأ الطلاق فكان قارا اه فافهم (قوله أو اختلعت منه) قبله لأنه لو طلقها أجنبي من زوجها المرضي فله الإرث لو مات في العدة لأن ما لم يرث بهذا الطلاق فصر الزوج قارا بحر عن جامع النصولين قلت ومفاد التعليق أن الأجنبي لو طلقها من زوجها على مهرها وأجازت فعله رث أيضا لأن إجازتها حصلت بعد بينوته ثم تزوجها بل إرث في سقوط مهرها فثبت القرار

المدخولة (ورثت) منه لاهو
منها رضاء باسقاطه حقه وعقد
أحدثت بعد العدة ما لم يتزوج
بآخر (وكذا) رث (طالبة
رجعية) أو طلاق قط (طالقت)
بائسا (أو ثلاثا) لأن الرجعي
لا يرث النكاح حتى حل وطوقها
ويوارثان في العدة مطلقا وتكني
أهليتها لا يرث الموت بخلاف
البائس (وكذا) رث (مبان)
قبل (أو طاعت) (ابن زوجها)
لجى الحرة بينوته (ومن أنضائه
في مرضه أو أولى سنها مرضا
كذلك) أي ثم لم يمارث (وان آلى
في حقته وباتت به) بالايلاء
(في مرضه أو أباها في مرضه
فصح أنات أو أباها فارتدت
فأملت) فان (لا) ثم لأنه لا بد
أن يكون المرض الذي طلقها فيه
مرض الموت فإذا أصعب تبين أنه
لم يكن مرض الموت ولا بد
في البائس أن تسفر أهليتها لا يرث
من وقت الطلاق إلى وقت الموت
حتى لو كانت كاسية أو مملوكة
وقت الطلاق ثم أملت أو اعتقت
لم يرث (كما) لا يرث (لو طلقها
رجعيًا) لم يطلقها (فطاعت)
أو قلت (ابنه) ليجى الفرقه منها
(أو أباها بأمرها) قبله لأنها
لو أملت نفسها فأجازت رثت
بإجازته فنية (أو اختلعت منه
أو اختارت نفسها)

قبل الاجابة فلا يرتفع بها لا يصح أن يقال أنها لا تراث لأن دليل الرضا قائم لا المتبرع قامه قبل الشيئونة
 لا بعد ما فاتهم **(قوله ولويولوج الخ)** أفاد أنه غير مقصور على اختبار تنقيض الطلاق لا يقال أن القرعة
 في خيار البلوغ تصرف على فتح القاشي فلم تكن يشعلها ضار كالو أبات نفسها بأجازة الزوج لأن
 فتح القاشي موقوف على طلبها ذلك منه ضار كطلبها البائن من زوجها وذلك رضى هذا ما ظهر لي **(قوله)**
(رها) أي لأن القرعة وقعت باختيارها لا أنها تقدر على الصبر عليه بدائع **(قوله محصورا بجبس)**
 عبارة في الدر المنثور في حسن وكذا عبارة غيره والخبر وإن كان بمعنى المنع وبمعنى الحبس والحسن لكن
 مسألة الحبس ذكرها بعد وقوله أو في صف القتال احتراز عما إذا خرج عن الصف للماراة فإنه يكون فائرا
 كما مر وكذا الوالوصم القتال واختلط الصفان كما قد تمتع من المعراج وانما لم يكن فائرا إنما قالوا من أن
 الحسن يدفع بأمن العدو وكذا المنفعة أي من معهم من القتالين قال في الهر واطلاقه بصد أنه لا فرق بين أن تكون
 فئة قليلة بالنسبة إلى الأخرى أولا ولم أره لهم اه قلت الظاهر أنه مادام في الصف لا فرق أو أوالا اختلطوا
 فقد عرفت ما قد تمتع من المعراج أنه في حكم المرض إذا كانت احداهما غالبية **(تنبيه)** مشد في الصف
 من كان راضا بصفه قبل خوف الفرق أو نزل بمسبعة أو عطف من عدو بجر **(قوله ومثله حال)**
(فتوى الماعون) نقل في الفتى عن الشافعية أنه في حكم المرض وقال ولم أره شافعا **(قوله ومثله حال)**
 فتعنى أنه كالجبري قال الحافظ العسقلاني في كتابه بذر الماعون وهو الذي ذكره على جملة من علمائهم
 وفي الاشياء غايته أن يكون كمن في صف القتال فلا يكون فائرا اه وهو الصحيح عند مالك كما في الدر المنثور
 قال في الترتيب لا يملك وليس مسلما إذ لا مما لا يدين من موم قوم يدفعون عنه في الصف وبين من موم قوم هم
 مثله ليس لهم قوة الدفع من أحد حال فتوى الماعون اه قلت إذا دخل الطاعون محله أو دارا يفتي على أهلها
 خوف الهلاك كما في حال التمام القتال بخلاف الهلة أو دار التي لم يدخلها فبقي الجري على هذا التفصيل
 لما عرفت من أن العدة لقلية خوف الهلاك ثم لا يمتنع أن هذا كله غير لم يطمع **(قوله أو محجوما)** عطف على
 متشكيا وقوله أو محجوما عطف على قائما ولا يصح عطف محجوما على قائما لأنه يلزم عليه أن تراث منه وإن يقيم
 بمصلحه خارج البيت لأن العطف يقتضي المفارقة والحاصل أن المحجوم إذا كان يقدر على القيام بمصلحه
 لا يكون مريضا ولا فهو مريض كما يعلم من عبارة الدر المنثور وأما ما في الدراية من التصريح بأن المحجوم مريض
 فهو محجول على ما إذا جرح من القيام بمصلحه فلا يتحقق ما في المتن وأما ما في النهر من دعوى المخالفة والتوفيق
 بجمل ما في الدراية على ما إذا جرح من القيام بمصلحه فلا يتحقق ما في المتن وأما ما في النهر من دعوى المخالفة والتوفيق
 مريض بغيره الحامل التي يأخذها الطلق ثم يسكن كأي في غريب **(قوله لقلية السلامة)** لأن الحسن دفع
 العدو وقد بطل من المسببة والحسن بنوع من الحل ط عن الهندية **(قوله وهو الطلق)** اختلف
 في قصر الطلق فقل الوجع الذي لا يصح حتى قوت أو تادويل وان سكن لأن الوجع يسكن نائبة وجع
 أخرى والأول أوجه بجر من الجنبي **(قوله إذا علق المريض)** أي من كان مريضا عند التعليق والشرط
 أو عند أحدهما احتراز عما إذا كان محجوما عن كل من التعليق والشرط فليس من صور المسألة فاتهم
(قوله البائن) قد بد لأن حكم القرار لا يثبت إلا به بجر لأن الرجعي لا فرق فيه ولو بغيره في المرض بدون
 رضاها كما مر **(قوله فعل أجنبي)** سواء كان له منه بد أو لا بجر والمراد بالقول ما بين "الترك" كافي بإيضاح
 الإصلاح **(قوله أي أجنبي)** دفعه ما يؤمهم من ارادة حقيقة الأجنبي وهو من لا قرابة ط
(قوله أو بجبي الوقت) المراد به التعليق بأمر جاري أي ما لا يصح فيه للعبد وجعله من التعليق لأن
 المضاف في معنى الشرط من حيث أن الحصة تتوقف عليه كحقه في الصرم باب التعليق فاتهم **(قوله)**
 بفعل نفسه أي سواء كان له منه بد أو لا **(قوله أو الشرط فقط)** أي المعلق عليه كدخول الدار مثلا فإن
 دخلت الدار **(قوله كالكل وكلام أوبن)** لف ونشر مرتب وكلاوين كل ذي وجه مجرم كافي الجوى
 عن البرجندى ط ومثله الصوم والصلاة وقضا الدين واستيفائه نهر وفي التاخرانية لو علق على الخروج
 إلى منزل واليه انخرجت تراث لأنه عملا بدلهامنه اه وينبغي تنقيده بما إذا خرجت على وجه ليس له منها
 منه **(قوله أو الشرط فيه فقط)** فيه خلاف في محققه إذا كان التعليق في الصحة فلا يراث أهمطلقا

مطلب
 حال فتوى الطاعون هل الصحيح
 حكم المريض

ولويولوج وعنى وجب وعنه لم تراث
(رها) (ولو) كان الزوج (محسورا)
 بجبس (أو في صف القتال) ومثله
 حال فتوى الطاعون أشباه (أو قائما)
 بمصلحه خارج البيت (متشكيا)
 من ألم (أو محجوما أو محجوسا)
 يقصص أو رجلا (أو تراث لقلية
 السلامة) والحاصل لا تتكون
 فارة إلا بتسبها بالخناص) وهو
 الطلق لأنها حينئذ كالمريضة
 وعند مالك إذا تم لهاسة أشهر
(إذا علق المريض) (طلاقها) البائن
(يفعل أجنبي) أي غير الزوجين
 ولولدها منه (أو بجبي الوقت
 و) الحال (أن التعليق والشرط
 في مرضه) أو علق طلاقها (يفعل
 نفسه وهما في المرض أو الشرط
 فقط) فيه (أو علق بفعلها ولا بد
 لها منه) طبعها أو شرطا كالكل
 وكلام أوبن (وهما في المرض
 أو الشرط) فيه فقط

قال في البر والصحة ما قول محمد بن قيس في التهرقصة عن نحر الاسلام (قوله وورث لفراره) أما إذا كان
التعلق بفعل أجني أو بجي الوقت ووجد في المرض فلا نص في التهرقصة تحقيق بجسرة التعلق
في حال تعلق حقه بما له وإذا كان الموجود في المرض الشرط فقط لم يترك عندنا خلافا لفراره وأما إذا كان بفعل
نفسه وكان في المرض أو الشرط فيه فقط فلا نص في البطلان حقه بالتعلق والشرط أو بالشرط وحده واضطراره
لا يبطل حتى غير كاتلاف مال العير حالة الاضطرار وأما إذا كان بفعلها الذي لا بد لهامته وكان الشرط
في المرض فلا نص في الباطل في المباشرة بخلاف الهلاك في الدنيا وفي الهبة نهر ملخصا (قوله ومنه) أي
من الفرار وهو من قسم التعلق بفعل نفسه وانما ورثته لانه وجد الشرط وهو عدم التعلق أو بعدم التفرغ
قبل موته وهو وقت مرض فكان فاز أو ان كان التعلق في الصحة وانما لم ير بها إرضاء ما سقط حقه حيث أخر
الشرط الى موتها وذكر في البدائع أيضا أنه لو قال ان لم آت البصرة فأت طالق ثلاثا لم يأت بها حتى مات
ورثته لمات قلنا أما إذا ماتت هي يرثها لانها ماتت وهي زوجته لعدم شرط الوقوع بل وزان بأن البصرة بعد
موتها اه أي بخلاف تعلقها وترجعه عليها فإنه لا يمكن بهدم موتها (تنبيه) نقصد الشارع الطلاق بكونه
ثلاثا غير لازم في مسألة موتها لانه لو كان رجعا وسكنا بالوقوع في آخر زمن من أجزاء حياتها وهو الجزء
الذي يقبض الموت فيكون الواقع به ما لم يعد من إمكان العدة كن لم يدخل بها كقصد مائة من الفخ في باب
الصرح عند قوله ان لم اطلق فأت طالق (قوله أو التعلق فقط) أي التعلق بفعل أجني أو بجي الوقت
كما في البر وهو المفهوم من المتن فبما شرط فالتعلق هنا لا يعمل على عمومته حتى يشمل نفسه لأن التعلق به
إذا وجد في الصحة فقط أي ووجد الشرط في المرض ورثته منه وقد صرح به المتن فلا يصح دخوله في العموم
كذلكما سألنا في فاهم (قوله أو بفعلها ولهامته) أي مطلقا سواء كان التعلق والشرط في المرض
أو أحدهما أو لا قال في التبيين وفي غيرها أي في غير هذه الصور التي ذكرناها لا أثر وهو ما إذا كان
التعلق والشرط في الصحة في الوجه كله أو في الصحة فيما إذا علقه بفعل الأجني أو بجي الوقت
أو كفيما كان إذا علقه بفعلها الذي لهامته بدفانها لا أثر في هذه الصور كلها اه ح (قوله وحاصها
سنة عشر) يمكن بطلها في الثانية وعشرين لانه إذا علقه على فعله أو فعلها أو فعل أجني فاقطع لهامته
بدافا فله سنة تنسب في أوجه الشرط والتعلق الأربعة فتبلغ أربعة وعشرين وفي تعلقه على الوقت
أربع صور تبلغ ثمانية وعشرين لكن في قوله أو فعل الأجني لا فرق بين مامنه بدافا ولا بخلاف فعلها
كما علم ثم لا يخفى أن كون كل من التعلق والشرط في الصحة لا يدخل في طلاق المريض ولا البذل كره في البر
فالمناسب إسقاطه وتكون الصور إحدى وعشرين (قوله أو أحدها) بالنسب أو الرفع علقنا على اسم
ان أي أو أحد هاء في أحد المذكورين بأن يكون التعلق في الصحة والشرط في المرض أو بالعكس (قوله قال
له في صحة) أما إذا كان هذا التعلق في المرض ورثته في جميع الصور لانه من التعلق بفعل الأجني وقوله
وقد تقدم ما يدل عليه من الصور السابقة ط (قوله والفرق لا يخفى) قال في البر وما سألنا أن الطلاق
تعلق على من يشبهه فإذا اشأ ما لم يكن الزوج قائم العلة فلا يكون فاز بخلاف ما إذا أنكرت منبئة الزوج لانه
حينئذ تفت العلة به اه أي فيكون من التعلق بفعله فكيف فيه كون الشرط فقط في المرض بخلاف الوجهين
الأولين فانهما من قبيل التعلق بفعل الأجني فلا بد فيه من كون التعلق والشرط في المرض والفرق
أن التعلق في الصحة (قوله وعلى معنى العدة) قيد به ليظهر خلاف السابق حيث قال لا يجوز إقراره
ووصيته بثناء الهبة بثناء العدة كمن في التبيين في فهم منه أنه لو تصادق على الثلاث في الصحة
ولم تصادق على إقتضاء العدة يكون الاقل انقضا اه ح (قوله قلها الاقل منه ومن الميراث) من
في الموضوعين بيان للاقل والواو يعني أو ووصلة الاقل بحذوقة تقدير هاهنا الاخر والمعنى ظاهرا للموصي به الذي
هو أقل من الميراث أو الميراث الذي هو أقل من الموصي به ولا يجوز أن تكون الواو للجمع أو بصير المعنى حتى ظاهرا
الميراث والموصي به اللذان هما الاقل وهو فاذ كان لا يجوز أن تكون في الموضوعين مسألة الاقل سواء كانت الواو
للجمع أو بمعنى أو أذ بصير المعنى على الأول قلها الاقل من كل واحد منها وعلى الثاني قلها الاقل من أحدهما

(ورث) لفراره ومنه ما في البدائع
ان لم اطلق أو ان لم أتزوج عليك
فأت طالق ثلاثا لم يأت بها حتى
مات ورثته ولو ماتت هي لم ير بها
(وفي غيرها) لا أثر وهو ما إذا كانا
في الصحة أو التعلق فقط أو بفعلها
ولهامته بدافا وحاصها سنة عشر
لأن التعلق ما بجي وقت أو بفعل
أجني أو بفسه أو بفعلها وكل
وجه على أنه بصفة لأن التعلق
والشرط اما في الصحة أو في المرض
أو أحدهما وقد علم حكمها قال
له في صحة ان شئت أنا وقلنا
فأت طالق ثلاثا ثم مرض فشاء
الزوج والأجني الطلاق معها
أو شاء الزوج ثم الأجني ثم مات
الزوج لا أثر وان شاء الأجني
أو لا ثم الزوج ورثته كذا
في الثانية والفرق لا يخفى اذ
بمنبئة الأجني أو لا صار الطلاق
معلقا على فعله فقط (تصادقا)
أي المريض مرض الموت والزوج
(على ثلاث في الصحة) على معنى
العدة ثم آخر لها بدين أو عين
(أو وصي لها بدين) قلها الاقل
منه أي عما أنكر أو وصي ومن
الميراث

وكلاهما فاند **هـ** ح أي لانه يصير الأقل شيئا خارجا عن الميراث والموصى به مع أن المراد الأقل واحد
 منها هو الأقل من الأثر **(قوله للثمة)** أي ثمة مواضعة الزوجين على الأقرار بالقرعة وانقضاء العدة
 ليعطيها الزوج زيادة على ميراثها وهذا للثمة في الزيادة فقط فردد ماها وما لا يجوز الأقرار والوصية لانها
 صارت أجنبية عنه لعدم العدة بدليل قبول شهادته لها ودفع زكاته لها وتزوجها واستروا جواب أنه
 لا مواضعة عادة في حق الزكاة والشهادة والتزويج فلا ثمة بغير ملخصا عن الهداية وشروطها **(قوله)**
 ونعتمد من وقت أقراره **(الخ)** كذا ذكر في الهداية والخاتمة في باب العدة أن الفتوى عليه وحيد فلا يثبت شيء
 من هذه الأحكام المذكورة أنصافا ولا تزوجها بائنا وأربع سواها وهو خلاف ما صرحوا به هنا وبه
 اندفع ما في غاية السروج من أنه ينبغي تحكيم الحال فإن كان جرى بينهما خصومة وتركت خدمته في مرضه
 فهو دليل عدم المواضعة فلا ثمة ولا خلاصع للثمة بغير ملخصا وأقر في النهر وحاصله أن ما تزوجه هنا
 من قبول شهادته لها ونحوه من الأحكام يقتضي أن ابتداء العدة يستند إلى وقت الطلاق وما يصح من باب
 العدة من وجوبها من وقت الأقرار يقتضي اتفاق هذه الأحكام أقول لا ينبغي أن العدة انما تجب من وقت
 الطلاق وإذا أقر الزوجان بمصاهرة فافيا لا ثمة فيه ولذا صرحوا بأنه لا تجب لها نفقة ولا مكنى عملا
 بتسديد بقاها والشهادة ونحوها مما صرح لا ثمة فيها إلا مواضعة عادة فيها كما تقدم بخلاف الوصية بمزاد على
 قدر الميراث فلا يصدق ما في حقتها عند أي حنيفة وقد رآن العدة لم تقتض لبطال الزيادة لانها موضع ثمة فليس
 المراد عدم انقضاء العدة في سائر الأحكام بل في موضع الثمة فقط وبه علم أن كلام من القبول باعتبارها من وقت
 الطلاق والقول باعتبارها من وقت الأقرار ليس على عمومهم ولذا قال في فتح القدير في باب العدة أن فتوى
 المتأخرين أي بوجوبها من وقت الأقرار مخالفة للأئمة الأربعة وجهها والاصحاب والتابعين وحجت كانت
 مخالفتهم للثمة فينبغي أن يقتصر به محالها وللناس الذين هم قائلان بهذا لفصل الإمام السعدي يجعل كلام
 محمد في البسوط من أن ابتداء العدة من وقت الطلاق على ما ذكرنا من أن ما استقر من الوقت الذي استند
 الطلاق إليه أما إذا كانا مجتمعين فالكذب في كلاهما ظاهر فلا يصدق في أن الاستناد قال في البحر مثال وهذا
 هو التوفيق **هـ** أي بين كلام المتقدمين والمتأخرين وبه ظهر صحة ما قاله السروج من أنه ينبغي تحكيم الحال
 لكن ما قاله من أن الخصومة وتركت الخدمة دليل عدم المواضعة في الفسخ بأنه غير ظاهر لأن وصيته لها بأكتر
 من الميراث نظاره في أن تلك الخصومة حيلة ليست على حقيقتها **هـ** ثم ما ذكره الإمام السعدي
 من التزويج ظاهر في عدم المواضعة لتصح وصيته لها وتزوجها اختار أو بعاساها والله سبحانه أعلم **(تنبيه)**
 أعلم أن ما تأخذ منه شبه بالميراث فلو توى شيء من التركة قبل التقسيم كان على الكل ولو طلبت أخذ الدرهم
 والتركة عرض لم يكن لها ذلك وشبه بالدين حتى كان لورثته أن يعطوها من غير التركة مواضعة لها بزوجها
 أن ما تأخذ من كذا أفاده في فتح القدير والعرو وغيرهما **(قوله بعدمضيا)** أي متى العدة من وقت
 الأقرار **(قوله فلها جميع ما أقر أو وصى)** لانها صارت أجنبية فانتفت الثمة ومقتضى أن ما تأخذ
 لم يكن له شبه بالميراث أصلا فلا يأتي فيه ما صرحوا أن لا يقبل معنى العدة لم تعط الزالة على الميراث للثمة فكان
 ما تأخذ من الميراث للورثة ووصية نظر الزعما فاعتبر فيه الشبهان وبعد معنى العدة لم يبق الثمة فلذا احتقت
 جميع ما أقر أو وصى به وتخص كونه رشا أو وصية به علم أن من ذكر الشبهان هنا على ظاهر عبارة النهر
 لم يصعب قافهم **(قوله ولو لم يكن عرض مونه)** الباء بمعنى في أي ولو لم يكن هذا التصديق في مرض مونه
 بأن يصح منه أو كان غير مرض أصلا ثم مات في عتقها صرح أقراره ووصيته لعدم الثمة **(قوله ولو كذبته)**
 محترزة قوله تصادقا **ط** **(قوله لم يصح أقراره)** أي ولا وصيته معاملة لها بزوجها أنها زوجة وهي واردة
 ولا وصية للورث ولا أقراره **ط** وبني تقصيده عما إذا مات في مرضه قبل معنى عتقها من وقت الأقرار
 لانه لما أقر بطلانها فلا يثبت منه عتقها بقراره وان كذبته وصار قارعا إذا صرح من مرضه ثم مات في العدة
 أو لم يصح موات بعد العدة لم ترث منه فتصح وصيته وأقرارها لها بالمال وليس تكذيبها في الطلاق السابق
 رضى بالطلاق الواقع إلا أن لا ينبغي هذا ما ظهري **(قوله لا لو بعده)** أقول هذا انما يظهر لو ادعت
 أن الابانة كانت في العدة لأن دعواها تضمن اعترافها بأنها لا تراث منه لكونه غير قارعا ما لو ادعت أن الابانة

أمر أتي في حال غيبها وحضورها أيضا منه ارتجعتك ورجعتك فتح (قوله وردتك ومسكتك) قال
 في الفتح وفي المحيط مسكتك بمنزلة أمسكتك وهما لغتان وفي بعض المواضع يشترط في رد تلك ذكر الصلة فيقول
 إلى أو إلى نكاحي أو إلى عصمتي وهو حسن إذ مطلقه يستعمل لفظة القبول اهـ (قوله وبالفضل) هذا ليس
 من المصريح ولا لكافة لاها من عوارض اللفظ فاقههم ثم ظاهر كلامهم أن الفعل في حكم المصريح لثبوت
 الرجعة بمن المجنون كما يأتي (قوله مع الكراهة) الظاهر أنها ترجعية كما يشير إليه كلام المصنف في شرح قوله
 والطلاق الرجعي لا يحترم الوطء وعلى ويؤيده قوله في الفتح عند الكلام على قول الشافعي بمصرمة الوطء أنه
 عندنا محصل لقسام ملك النكاح من كل وجه وانما يزول عند انقضاء العدة فيكون الحل قائما قبل انقضائها اهـ
 ولا رد حرمة الصريح إلا لذلك ثابت بالنص على خلاف القياس كما يأتي ويؤيده أيضا قوله في الفتح والمحجب
 أن يرأبها بالقول فانهم (قوله بكل ما يوجب حرمة المصاهرة) يدل من الفعل يدل بعض من كل ح أي
 لأن من الفعل لا يوجب حرمة المصاهرة كالترجح الوطء في الدرر ولا عطفهما المصنف على قوله بكل فليس
 مراده الحصر بما يوجب حرمة المصاهرة فانهم وباعتبار هذا العطف يصح كونه يدل مفصل من مجمل (قوله
 كس) أي شبهة كما في الخبر وفيه قوله بما يوجب حرمة المصاهرة ح قال في البحر ودخل الوطء والتقبيل
 شبهة على أي موضع كان فأؤخذ أو ذقنا أو وجبة أو رأسا والمسلم بلائح أو محال فيجد الحارمة معه شبهة
 والنظر إلى داخل الفرج شبهة بأن كانت مكنته وخرج ما إذا كانت هذه الأفعال بغيبه شبهة أو نظرا إلى غير
 داخل الفرج شبهة ولو إلى حلقة الدرقة لا يكون مرأجا لكنه مسكره كما في الوطء وفيه وفي القس وبغير
 مرأجا بوقوع صرعه على فرجها بشهوة من غير قصد المراجعة اهـ وفي المحيط ويكره التقبيل واللمسة وبغير
 شبهة إذا لم يرد الرجعة اهـ (قوله ولومنا اختلاسا) خلعت التي خلصنا من باب شرب اختلطت بسرعة على
 غنله واختلته كذلك مصباح قال في البحر ولا فرق بين كون التقبيل والمس والنظر بشهوة منه أو من غير
 أن يصدق سوا كان بغيره أو فعلته اختلاسا أو كان نائما أو سكرها أو معتوها ما إذا ادعته وأنكره لا تثبت
 الرجعة اهـ (قوله إن صدقها الخ) قال في الفتح هذا ادعاء الزوج في الشهوة فإن أنكر لا تثبت الرجعة
 وكذا إن مات صدقها الورثة ولا تقبل البينة على الشهوة لأنها غيب كذا في الخلاصة اهـ قلت لكن من
 في عز مآل النكاح مناشروا وإن ادعت الشهوة في نفسها وتبطلها عنه وأنكرها الرجل فهو مسدود لا هي
 إلا أن يقوم لها منشا أنه فعلها فترد كذبها أو يأخذ نفيها أو يركب معها أو يسبها على الفرج أو يقبلها
 على الفم اهـ ومقتضاها أنها لو مست فرجها أو قبلته على الفم إن تصدق وأن كذبها وأنه تقبل البينة على الشهوة
 لا ينعانها عن فبالا - تاريخا صرح به هناك وبأن تمامه فتأمل (قوله ورجعة المجنون بالفعل) أي إذا طلق
 رجعا ثم جاز في الفتح ورجعة المجنون بالفعل ولا تصح بالقبول وقيل بالعكس وقيل بها اهـ وظاهره ترجيح
 الأول واتصم عليه الزاوي - قال في البحر وله الرجوع لما عرف أنه مؤاخذا بأصله دون أقواله وعطف على الصرفة
 بأن الرضاء ليس بشرط ولهذا لو أكره على الرجعة بالفعل يصح اهـ (قوله وتصح بترجيها) الأولى حذف
 نص لان قول المصنف وبترجيها معطوف على قوله بكل الفعل بقوله استدامة (قوله به يفتي) قال في البحر
 وهو ظاهر الرواية كذا في البدائع وهو المختار كذا في الوطء والمس وعليه الفتوى كذا في الناسخ فيقول
 الشارح إن لم يمس رجعة عنده مثلا فالحمد على غير ظاهر الرواية كالأصفي فعمل أن لفظ النكاح يستعار للرجعة
 ولا تستعار له اهـ لمصنفنا وفيه أنه صرح نفسه في النكاح بأنه ينقض بقوله لباسته راجعت بكذا فانهم
 الآن يجاب بأن مراده في نكاح الأجنبية (قوله على المعتد) لأن عليه الفتوى كما في الفتح والبحر (قوله
 لأنه لا يتخلو من شبهة) لأن المعتد هنا المس بالشهوة بخلاف المصاهرة لأنه يعتبر فيها زيادة على ذلك شبهة
 تكون سببا للولد ولذا لم يوجبها ذلك الوطء كالأول بل بعد المس ولذا لم يشترط أحدنا عدم الزوال بالمس ونحوه
 (قوله إن لم يطلق بالما) هذا ليس بشرط للرجعة ولها شرط خسر تعلم بالتأمل شربا لاسية قالت هي أن
 لا تكون المطلق ثلاثا في الحرة أو اثنين في الأمة ولا واحدة مقترنة بعوض مالي ولا بصفة تنفي عن البيونة
 كطوبى أو شديدة ولا شبهة كطرفة مثل الجبل ولا كناية بغيرها بآثار ولا بجنى أن الشرط واحد هو كون
 المطلق رجعا لهذه شروط كونه رجعا متى قصدتها بشرط كن بالما كما أوضحناه أول كتاب الطلاق وقد استغنى

قول الحلبي يدل من الفعل فيه
 جعل كلام المصنف بدلا من كلام
 الشارح الآن يقال لما اعتزجا
 كتابهما اتصدا اهـ نص

وردتك ومسكتك بلانية لانه
 صريح (و) بالفعل مع الكراهة
 (بكل ما يوجب حرمة المصاهرة)
 كس ولومنا اختلاسا أو نائما
 أو سكرها أو معتوها أو مصتها
 ان صدقها هو أو ورثته بعد
 موته جوهره ورجعة المجنون
 بالفعل بزازية (و) نص (بترجيها
 في العدة) به يفتي جوهره (ووطئها
 في الدرر على المعتد) لانه لا يتخلو
 من شبهة (إن لم يطلق بالما)

عنها المصنف بقوله ان لم يطلق ما تناو هو أو لم ينطق بالكفران لم يطلق ثلاثا لكن قال ان لم ينطق الرمي لا حاجة الى هذا مع قوله استدانة الملك القضاة في العدة لان البائن ليس فيه ملك من كل وجه والكلام في الرجعي لا في البائن فقد غفل اكرمهم في هذا المجل اه لا يمكن ان لا يتجنى أن المسألة في العبارة زيادة الايضاح لا بأس بها مقام الافادة (تنبيه) شرط كون التنتين في الامة كالثلث في الجزأ أن لا يكون رجعها ثابتا باقرا دها بعدهما ففي التبرع الخطية لو كان القسط امرأة أقربت يارق لا يخرج بعد ما طلقتها تين ~~كان~~ في الرجعة ولو بعد ما طلقتها واحدة لا يخلو عنها والفرق أنها باقرا دها في الأول تطل حقا ثابتا له وهو الرجعة بخلافه في الثاني اذ لم يثبت له حق البتة اه (قوله فلا) أي فلا رجعة (قوله وان أبت) أي سوا مرضيت بعد علمها وأبت وكذا لو لم تعلم بها أصلا وما في العناية من أنه يشترط اعلام القاضية بها ففسدوا العلم المستقر من أن اعلامها انما هو مندوب فقط نهر (قوله وان قال) كذا في بعض النسخ وفي بعضها قالت بالموثقة والقاهر أنها تحريف (قوله فله الرجعة) لانه حكم ابنته الشارع غير مشد برضاها ولا يسلط بالاسقاط كالليرات وقد جعل الشارع ان الوصلية من كلام المصنف شرطية وجعل قوله الرجعة جوابا ط ويجوز ايضا وهما وصلة ويكون قوله فله الرجعة تقر بعالي مفاهيمه فله الرجعة وتصرح بها لربطه عليه ما بعده (قوله بلا عوض) قد تقدمت كانه أعاده نعمه الما بعد رجعتي (قوله قولان) أي قل نعم ان قلت وقيل لا كما قد ساءه ووجه التام في الماهر من أن الطلاق الرجعي لا يزيل الملك والعوض لا يجب على الإنسان في مقابلة ملكه اه (قوله وينجى الموجل بالرجعي) أي لو طلقتها رجعا صار ما كان موجلا بذمته من المهر حال انقطاعه به في الحال ولو قبل انقضاء العدة لا يعود موجلا اذ راجعها في العدة قال في المهر من باب المهر يعني اذا كان التأجيل الى الطلاق اما اذا كان الى العدة صبيحة فلا ينجى بالطلاق اه (قوله وفي الصيرفة الخ) قال في الجرم من باب المهرود كقولين في الشناوى الصيرفة في كونه ينجى الموجل بالطلاق الرجعي مطلقا والى انقضاء العدة وجزم في الفتنة بأنه لا ينجى الى انقضاء العدة قال وهو قول عامة مشايخنا اه أي لان العادة تأجيله الى طلاق يزيل الملك أو الى الموت والرجعي لا يزيل الملك الا بعد معنى الفتنة فلا يصير حاله وانما يظهر لك بما نقلناه أن ما في الخلاصة أحد القولين واه ليس في كلام الصيرفة الذي اقتصر عليه الشارع ما يشد حوله بالرجعة وان بطلت العدة به لان القول بمحوه بانقضاء العدة بسبب حصول الفرقه و زوال الملك كافيا لا بسبب زوال العدة ومع المراجعة لا يوجد انقضاء العدة الشرط لحلوله لان قائده هذا الشرط عدم حوله بالرجعة لا لحلوله بها فافهم (قوله ثلاث تنجى غيره) أولى من قول الهداية لثلاث تنجى في المعصية اذ لا معصية فيه مع عدم علمها بالرجعة وان اجيب بأن المعصية لتصريحها بترك السؤال لنفسه من اجاب السؤال عليها واثبات المعصية بالعمل بما ظهر عندها وعلمه في الفتنة (قوله فرق بينهما) أي اذا ثبتت المراجعة بالينة وقوله وان دخل أي الزوج الثاني وقوله في الفتنة دخل في الأول ولا يلعب من تحريف النسخ أو سبق قلم اذ لا رجعة مع عدم دخول الأول كالاجتنبي (قوله وذب الشهاد) احتراز عن الصحاح وعن الوقوع في مواقع التهم لان الناس عرفوه مطلقا فيتهم بالفتور معها وان لم يشهد مع والآخر في قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل للذب زيل (قوله ولو بعد الرجعة القفل) لما في الجرم الحادوى القدسي واذا راجعها بقبلة أو لم يفسد لا قل أن راجعها بالاشهاد ثانيا اه أي الاشهاد على القول فلا يشهد على الوطء والمس والنظر بشهوة لانه لا عمل للشاهد بها كما اشر اليه في الظهيرة درمنق قال في البر وأشار المصنف الى أن الرجعة على ضربين حتى ودى فالتى أن راجعها بالقول ويشهد على رجعتها ويعلمها ولوراجعها بالقول ولم يشهد أو واشهد ولم يعلمها كان محصا للثبوت كما في شرح الطحاوى اه قلت وكذا لو راجعها بالقول ولم يشهد ثانيا قال الرضى والبدعي هنا خلاف المندوب وفي الطلاق مكروه تحريما (قوله بلا ادنها) حجة أن يقول بلا ادنها أي اعلامها لا يكره دخوله اذ لم تأذن له بعبارة لا تكره يؤذنها قال في الجرم أى يعلمها دخوله اما بجنتي القفل أو بالتحريم أو بالتأثم أو بالتأثم أو بتأثم ذلك (قوله وان قصد رجعتها) خلافا لما في الهداية وغيرها من التقييد بعدم تصدها ولذا قال في البر أطلقه فشمع ما اذا قصد رجعتها أو لا فان كان الاول فانه لا بأس أن يرى المخرج بشهوة فتكون رجعة بالقول من غير اشهاد وهو مكروه من جهتين كما قد ساءه وان كان الثاني فلا تهر بما يؤذى الى سقوط بل العدة عليها بان يصدر من اجبا بالنظر من غير قصد بطلانها وذلك

على كلام ط يصح قول
الشارح أو قال معطوفا على قول
المتن وان أبت ويكون قول المصنف
قوله وان قال صوابه قوله أو قال
حتى ياتى الكلامان فليأمل
كسبه نصر المهورين

فان ابنتها فلا (وان أبت) أو قال
أبطلت رجعتي أو لا رجعة في فله
الرجعة بلا عوض ولو لم ينجى
زيادة في المهر قولان وينجى الموجل
بالرجعي ولا تأجل برجعتهما
خلاصة وفي الصيرفة لا يكون
حالاتي تنقض العدة (ونذب
اعلامها بها) ثلاث تنجى غيره بعد
العدة فان تكلمت فوق بينهما وان
دخل شئ (ونذب الشهاد)
بديلين ولو بعد الرجعة بالقول
(ونذب) عدم دخوله بلا ادنها
عليها لتساهل وان قصد رجعتها
لكراهتها بالقول كما في

اشرارها اه وقوله وهو مكره من جهته أى لكونها رجعة بالنفس وبدون اشداد وانكر اربعة تزجية فيها
 كما حلت وبه اندفع حافى الترنبلالة **(قوله اداها)** أى الرجعة بعد العدة فيها أى في العدة والظرف متعلق
 بادعى والجار والمفعول متعلق بالنفس المأذنة على الرجعة أى اذعى بعد العدة الرجعة في العدة فهو على حد قول
 الشاعر وما هو عنها بالحديث المتروك أى وما بالحديث عنها **(قوله سمع بالمصادقة)** لأن النكاح ثبت
 بمصادقة ما قال رجعة أولى بغير وظاهره ولو كانا كاذبين ولا يخفى أن هذا حكم القضاء أما الدية فعلى ما في نفس
 الامر **(قوله والالا يسم)** أى ما اذعاه من الرجعة لأنه أخبر عن بني لا يملك إنشاء في الحال وهي تنكره فكان
 القول لها بلا يمن لماعرف في الاشياء الستة بغير أى الاثنية في كتاب الدعوى حيث قال المستنف هناك
 ولا تخلف في نكاح ورجعة وفي ابله واستبلا دورق ونسب وولاء وحمل ولعان والنفقة على أنه يحلف في
 الاشياء السبعة اه أى السبعة الاولى وهذا قولها أما الاخيران فلا تخلف اتفاقا **(قوله ولذا)** أى لكونه
 لا يشك قوله اذا المتصدقة لو اقامتة تقبل لأنه اذا كان القول لها كونه البينة عليه لأن البينة لا يثبت خلاف
 الظاهر في نسخة وكذا الكاف وكلاهما صحيحان فافهم **(قوله وقدم الخ)** أى في فصل المهرات ح
 حيث قال وتقبل الشهادة على الاقرار بالنفس والتقبل عن شيوته وكذا تقبل على نفس النفس والتقبل والنظر
 الذي ذكره واقر جماعه شيوته في الاختار تجبس لأن الشهوة بما يقف عليها في الجلبة بالتأشرا وآثارها وقدمنا
 فربما ان القول للمدعى الشهوة في الماتفة مع الاقرار بالنفس والفرج والتقبل على الفهم وهو مذهب اقبول الشهادة
 بالشهوة **(قوله وهذا من أعجب المسائل الخ)** فنقلوا ذلك عن ميسوط الامام السرخسي أى لأنه اذا قيل لك
 رجل أقر بشئ في الحال فقل بنبأ اقراره ولو برهن على أنه أقر به في الماضي ثبت فأنك تعجب من ذلك لأن اقراره
 في الحال يثبت للمعاينة وهو أقوى من اثبات البينة لا خصال أن البينة كاذبة وذلك لو أدى على آخر مجال
 وبرهن عليه ثم أقر المدعى عليه بطلت البينة لأن الاقرار أقوى وهنا مكسوا ذلك وجهه أن اقراره في الحال
 بأنه أقر في العدة بمجرد دعوى فلا يثبت بلائنه واذا نظير السب بطل العجب فاطلاق الاعراض عليهم بأنه
 لا عجب ناسي عن موالاته فافهم **(قوله للملكة الانشاء في الحال)** أى ومن ملك الانشاء ملك الاخبار كالأوصى
 والمولى والوكيل بالسبع ومنه ان الخيار بغير عن تفحص الجامع **(قوله يريد الانشاء)** أما اذا أراد الاخبار ف يرجع
 الى تصديقها ط **(قوله فضلت جيبته)** أشأرالى أنها قالت موصولا بكأبى ما يحتمزه والى أن الزوج بدأ فلو
 بدأت فقلت انقضت عدتي فقال الزوج راجعتك فالقول لها انقضت أو في التبع ولو وقع الكلامان معا يفتى أن
 لا يثبت الرجعة غير **(قوله فانها لا تنص الخ)** لا يخفى أن هذا مقيد بما اذا كانت المدة تحتمل الانقضاء والا
 ثبت الرجعة الا ان ادعت أنها ولدت وثبت ذلك وعندها تنص لأنه انشاء ما قام العدة ظاهرا وأبو حنيفة
 يمنع قسامها حال كلامه لأنها أمسنة في الاخبار وأقرب زمان يحال عليه خبرها زمان تكلمه فتكون الرجعة
 مقارئة لانقضاء العدة فلا تنص وتعامه في النسخ **(قوله سمحت انصافا)** لانها تهمه بسبب سكوها وعدم
 جوابها على النور فغ **(قوله كالوكتك الخ)** قال في الغنى وتصحف المرأة هنا بالاجماع على أن عدتها
 كانت منقضية حال انشاها وهاو الفرق لا ي خفنة بين هذه وبين الرجعة حيث لا تنص عنه أنه لم راجعها
 في العدة لأن الزام البين للملكة النكول وهو بذل عنده وبذل الرجعة وغيرها من الاشياء الستة لا يجوز والعدة
 هي الاستناع عن التزويج والاحتباس في منزل الزوج وبذله جائز ثم اذا نكحت هنا ثبتت الرجعة بناء على ثبوت
 العدة لنكولها مشروطة بكون النسب بشهادة أو القسامة بناء على شهادة بالولادة اه لكن ما ذكر من الاجماع
 تعال في بلي وشرح المجمع اعترضه في الخبر بأن مذهبها صحة الرجعة هنا فلا تنص والاستحلاف عندهما وإذا
 اقتصر على الاستحلاف عنده في الدائع وغيرها **(قوله عن معنى العدة)** الاولى على معنى العدة لأنه
 متعلق بالين ط **(قوله فضدة السيد وكذته)** فبذله لانها الوصدة فثبت الرجعة اتفاقا ولو كذبها
 لا تثبت اتفاقا ط عن المهر **(قوله ولا يئنه)** فلأوقاها ثبتت الرجعة غير **(قوله فالقول لها عند الامام)**
 وقال القول للمولى لأنه أقر بما هو خالص حقه قبل كالمأقر عليها بالنكاح وله ان يحكم الرجعة من الصلة
 وعدمها متى على العدة من قيامها وانقضت وهي أمسنة فيها بمصادقة بالاخبار بالانقضاء والعدا لا تفرق للمولى
 فيها أملا وانما قبل قوله في النكاح لانفراد به بخلاف الرجعة غير **(قوله على الصبي)** أى عند الكل قال

(ادعاها بعد العدة فيها) بأن قال
 كنت راجعتك في عدتك فصدة
 صم بالمصادقة **(والالا يصح
 اجباها و)** كذا لو اقامتة بعد
 العدة أنه قال في عدتها قد راجعتها
 أنه **(قال قد جاءها)** ونقد
 قبولها على نفس النفس والتقبل
 ما يحفظ **(كان رجعة)** لأن التائب
 بالينة كالنائب بالمائة وهذا من
 أعجب الاماثل حيث لا يثبت اقراره
 باقراره بل بالينة **(كالقول فيها
 كنت راجعتك امس)** فانها
 نعم **(وان كذته)** للملكة الانشاء
 في الحال **(بخلاف)** قوله لها
(راجعتك) يريد الانشاء
(فقلت) على النور **(جيبته
 قدمت عدتي)** فانها لا تنص
 عند الامام لمخاطبتها لانقضاء
 العدة حتى لو سكت ثم أجابت
 سمحت انصافا كالوكتك عن
 البين عن معنى العدة قال زوج
 الامة بعدها **(أى العدة)** راجعتها
 فيها فضدة السيد وكذته
 الامة ولا يئنه **(أو قالت صمت
 عدتي وانكر)** الزوج والمولى
(فالقول لها) عند الامام لانها
 امينة **(فالوكية المولى)** ومصدقته
 الامة فالقول له **(أى المولى على
 الصبي)**

في القبح ان القول للمولى بالاتفاق وقوله في الصحيح احتراز عما في النيباع أنه على الخلاف أيضا اه (قوله
 لظهور راجح) قال في التبر والفرق للامام بين هذا وما مر أنها منقضية القعدة في الحلال ويستلزم ظهور ملك المولى
 المتعة فلا يقبل قولها في إبطاله بخلاف ما مر لأن المولى بالتصديق في الرجعة مترشع القعدة فلم يظهر ملكه
 القعدة يقبل قوله اه (قال في البصر فالجامل أنه لا فرق في الحكم بين المستلزم وهو عدم صحة الرجعة وان اختلف
 التصور (قوله ثم انما اعتبر المدة) يعني أن في المسائل التي يقبل فيها قولها انقضت عتق لابد من كون المدة
 تحتل ذلك ثم انما يشترط احتمال القعدة ذلك اذا كانت القعدة بالحض ولو سكنت القعدة بوضع الحمل ولو سقطا
 مستبين المطلق فلا يشترط مدة اه ح وسبق آخر الباب بيان المدة (قوله بم الامه) لأن عتبتها حضنا
 والاخر يشمل الثانية فهو أولى من قول الهداية من الحضة الثالثة (قوله لمشرة) علمه لظهور أي لاجل
 تمامها سواء انقطع الدم أولا ولا نهر لكن إذا لم ينقطع على العشرة ولها عادة انقضت الرجعة من حين انتهاء عاداتها
 كما في الدر المنثور عن الزاوي وغيره (قوله مطلقا) بفسره ما بعده ويحتمل أن يكون المراد به انقطع الدم أولا
 فهو إشارة إلى ما ذكرناه أن نفاخ المهر (قوله احتسابا) راجع للحمل لأن سور الجمار مكشوف في ظهوره
 فاذا اغتسلت بجمع وجود الماء المطلق فلا حياط انقطاع الرجعة لاحتمال تطهيره وعدم الصلاة والتزوج
 لاحتمال عدمه (قوله أو يعني جميع وقت صلاة) المراد خروج الوقت به امه سواء كان الانقطاع قبله
 في وقت مهمل كوقت الشروق أو في آتية أو في أثناءه احترازا عن معنى زمن منه بسم الصلاة فإنه لا يعتبر ما لم
 يخرج الوقت بجماعه لأن المراد أن تصير الصلاة دينا في ذمتها وإلهذا لو طهرت في آخر الوقت بحيث لم يبق منه
 ما يصح الغسل والصريحة لا ينقطع الرجعة ما لم يخرج الوقت الذي بعده لأنها بخروج الوقت الأول لم تصر الصلاة
 دينا بذمتها لعدم قدرتها فيه على الاداء فافهم (قوله ولو عاودها الخ) قال في البصر وانما شرط في الأقل أحد
 الشئين لأنه لما احتل هو الدائم لبقاء المدة فلا بد من أن يتقوى الانقطاع بحقيقة اغتسال أو بزمه شيء من
 أحكام الطهارات فخرجت الكفاية لأنه لا يتوهم في حدها ما مر زائدة فاكفي بالانقطاع كما ذكره الشارحون
 وناظره أن القاطع للرجعة الانقطاع لكن لما كان غير محقق اشتراط مع ما يقتضيه فأعادها ولو اغتسل ثم عاد الدم
 ولم يجاوز العشرة كان له الرجعة وثبت أن الرجعة لا تنقطع بالغسل ولو تزوجت بعد الانقطاع للأقل قبل الغسل
 ومعنى الوقت من صحة السكاح هكذا أكاده في فتح القدير بجما وهو وان خالف ظاهر المتن لكن المعنى بسا عاده
 والقواعد لا تأباه اه أي لأن عبارة المتن تفيد أن القاطع للرجعة هو الغتسال ومعنى الوقت من الغتسال
 الانقطاع أي انقطاع الدم فالواضع ثم اغتسل ومعنى الوقت ثم راجعها أو تزوجت ثم عاد الدم ولم يجاوز
 العشرة فظاهر المتن صحة الترتيح دون الرجعة ولو انقطع ولم يعاودها فترجعت بالغتسال ومعنى
 الوقت في بصر الترتيح وبقت الرجعة ولا شك أن هذا خلاف ما يحتمل في القبح خلافا لما فهمه في التبر وقد يقال
 ان مرادهم بالانقطاع لما دون العشرة الانقطاع حقيقة بأن لا يكون معه معاودة لانه اذا عاودها ولم يجاوز
 العشرة تبين أن غلها لم يصح وان الصلاة لم تصد بذمتها فبقت الرجعة ولم يصح تزوجها لكن تبقى المخالفة
 فيها لوراجعها أو تزوجت قبل الغسل ومعنى وقت الصلاة ولم يعاودها الدم أصلا فلا بد من معنى المتن صحة
 الرجعة دون الترتيح وهذا لا يحتمل التأويل بخلافه بمجرد البص غير مقبولة واذا كان الانقطاع نفسه هو
 القاطع للرجعة فلا بد من أن يكون مشروطا بشرط يقويه وهو حكم الشرع عليها بأخذ أحكام الطهارات
 لا نأذا انقضت يجوز زوال الشرع القرائن والطواف ونحوها وكذا اذا حكم عليها بصيرة الصلاة بتأديتها
 فإن القياس بقا حضيها مادامت مدة يعود فيها الدم فاذا حكم الشرع عليها بشيء من أحكام الطهارات يكون
 حكمها بارتفاع الحض ما لم يتبين عدمه بالعود في المدة فاذا عاود زال الحكم المذكور والابق وحيد فلا يعمل
 الانقطاع علمه من انقطاع الرجعة وصحة الترتيح اه هذا الشرط وهو الحكم المذكور المستتر فاذا زال يعود
 الدم بطل عمله وان بقي الحكم في العمل وعن هذا والله تعالى اعلم اقتصر الشارح على بعض البص المذكور
 الذي يمكن حل كلامهم عليه وترك منه ما لا يمكن (قوله في الأصح) نقل تعصمه في القبح عن المنسوط وكذا
 في التبيين وشرح المجمع لكن نقل في المحررة عن النجاشي تعصم انقطاعه بمجرد الترتيح ولو سلم المصنف
 أو قرأت القرآن أو دخلت المسجد قال الكرني يستلزم وقال الرازي لا هكذا في القبح شرعية لئلا قال في التبر

لتظهر ملكه في البضع فلا يملكها

ابطاله (قال انقضت عتق في ثم

قالت لم تنقض كأنه الرجعة)

لاخبارها بكذبها في حق طليها

نفي ثم انما اعتبار المدة لو بالحض

لا لاسقط وله فصلها أنه مستبين

الخلق ولو لا ولادة لم يقبل الايسة

ولو حرة فصح (وتستطيع) الرجعة

(اذا طهرت من الحيض الاخير)

بم الامه (العشرة) ايام مطلقا

(وان لم تغسل ولا قبل لا) تنقطع

(حتى تغسل) ولو بوضوح

لا احتمال طهارته مع وجود المطلق

لكن لا نسلي لاحتمال الصاة ولا

ترتج احتسابا (أو يعني)

جميع (وقت صلاة) فتصير دينا

في ذمتها ولو عاودها ولم يجاوز

العشرة فله الرجعة (أو حق

تتم) عند عدم الماء (وتسلي)

ولو خلا صلاة نامة في الاصح

وتعبد المصنف بالصلاة ويؤتى الى اختيار قول الرازي وهذا عندهما وقال محدث قطع بمجرد التعم وهو المقاس
لأنه ظاهر مطلقة وجه في الفتح وأقره في الصروا النهر (قوله بمجرد الانقطاع) أي بلا تزني على غسل
أو معى "وتأ" أي تيمم قد مناهى الصرا عدم خطاها بالاداء الكفر (قوله قلت ومفاده) البتة صاحب
النهر (قوله ونبت أقل من عضو) كالصعب والاصعب وبعض الصمد والسعد بحر والمراد بالنسبان
الشك لا بالمراد أنها وجدت بعض العضو فاجابوا بتدبره لأمصاصها أو لا بقربة ما بعده فأقاده الرحق وط
(قوله تنقطع) أي الرجة وقيد به لأنه لا يحل زوجهها قربانها ولا يحل تزوجها بائنا ثم لم تنفس تلك اللمعة
أو بغير علمها أو في وقت صلواته مع القدرة على الاغتسال بحر عن الاستيعاب أي احتياطا في أمر الفروج
نهر فلذا لم يعتبروا هنا ما اعتبروه في الطهارة من أنه اذا شك قبل الفراغ غسل مائل فيه ولو بعده لا يعتبر فاقهم
(قوله تسارع الجفاف) ظاهره أن الحكم المدم كورفعها اذا حصل الشك قبل ذهاب البنية فلو شك بعد مدة
طويلة ذهبت فيها البنية فالظاهر عدم اعتبارها سواء حصل الشك في عضو تام أو أقل لعدم ظهور البنية هنا فاقها
(قوله ولو نبت عضو) كالدوالرجل بحر (قوله لانها عضو واحد) أي بمنزلة وكل واحد باخره
بمنزلة مادون العضو وهذا قول محمد ورواية عن أبي يوسف وفي رواية عنه أن ترك كل واحد بالآخر ترك عضو وأشار
الى تعميم الأول في المتن حيث قدمه في الهداية تحت آخره مع تعديله بأن في فرضه اختلافا بخلاف غيره من
الاعضاء (قوله طلق حاملا) أي من ظهر كونها حاملا وقت الطلاق بولادتها لقل من ستة أشهر من وقت
الطلاق (قوله فراجعها قبل الوضع) هذا زاده المصنف بعد الصدر الشريعة كما يأتي لأنه بعد الوضع
لا راجعة (قوله فقامت بولده لقل من ستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح) كذا في أكثر السبع وفي بعضها
فقامت بولده لقل من ستة أشهر من وقت الطلاق وستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح وهذه هي الصواب لأنه
بذلك يعلم أن الولد قبل النكاح بعد النكاح قبل الطلاق (قوله صحت رجسته السابقة) أي المذكورة في قوله
فراجعها قبل الوضع أي ظهر بهذه الولادة أن تلك الراجعة كانت صحيحة وأن كان مقتضى انكاره الوطأ أنها
لا تصح لانهما قبل زعمه قبل الدخول والمطقة قبله لراجعة لكن لما ثبت نسبه منه صار مكذبا بشرع فاصحت
رجسته (قوله وتوفت ظهور رجستها الخ) اعلم أنه حال في الوفاية طلق ذات حمل أو ولد وقال لم أطأ راجع اه
ومثله في الكفر والهداية وغيرهما واعتزضهم المحقق صدر الشريعة بأن ذات الحمل فيها اشكال وذلك أن وجود
الحمل وقت الطلاق انما يعرف اذا ولده لقل من ستة أشهر من وقته واذا ولدت انقضت العدة فكيف علك
الراجعة ولا راد أنه علك الراجعة قبل وضع الحمل أي بأن يحكم ببعضها قبله لأنه لما أنكر الوطأ لم يكن مكذبا شرعا
الا بعد الولادة لقل من ستة أشهر لا قبلها فالصواب أن يقال ومن طلق حاملا لم يترك وطأها فراجعها فقامت
بولده لقل من ستة أشهر صحت الرجعة اه ملحقه وقد سده المصنف في منه كبراً أي وقد أشار الشارح الى
الجواب عن الوفاية بأن قوله راجع معناه أنه لو راجع قبل الولادة صحت رجسته متوقفة على الولادة لقل من
ستة أشهر من وقت الطلاق وتوفت ظهور رجستها على الولادة لا ينافي صحتها لكن لا يخفى ما في ذلك من العذر
اتسرق في الصرا للشيخ وردت قول صدر الشريعة أن وجود الحمل الخان بالحل ثبت قبل الوضع وبثبت به التسبب
لما صرحوا به في باب خيار العيب أن حل الحاربة المبيعة ثبت بظهوره قبل الوضع وفي باب ثبوت التسبب أنه
ثبت بالحمل الظاهر اه أي واذا كان الحمل ثبت قبل الولادة يمكن الحكم بصحة الراجعة قبلها ورواه أيضا بقول
باشافي حواشه عليه من وجهين أحدهما ما مر عن الصرا والثاني أنه سمي في المسئلة الثانية أنه لو راجعها ثم
ولده لقل من عامين ثبت نسبه قال فقل أن الحمل يعرف بالولادة لا كبر من ستة أشهر اه وأقره في النهر أقول وقد
أجاب عن الوجه الأول العلامة المقدسي حيث قال أن كلام صدر الشريعة بتحقيقه بالقول حقيق اه وقول
من رده بأن الحمل ثبت قبل الوضع وبثبت التسبب به قبله مردودا ما ما استدله في باب خيار العيب فرواه
ضعيفة من محمد أنه رديتهادة المرأة بالعيب وعن أبي يوسف روايتان أظهرهما أنه انما قبل قولها للنصومة
لا للرد واما ما في باب ثبوت التسبب من قولهم الحمل الظاهر فاما ثبت التسبب بالفرش والولادة بقول المرأة
والخلاف هنا لم يعرف أن بائنة يقول اذا بعد الزوج ولادة العدة لانت بالابتهاد فويلن أو رجل
وأمر اثنين إلا أن يكون الحمل ظاهرا فيثبت معه بتهادة المرأة وهي القابلة لنسب في هذا أن الحمل ثبت وانما

وفي الكفاية بمجرد الانقطاع ملحق
لعدم خطاها بقاءت ومفاده ان الجنونة
والاعترة كذلك ولو اعتسلت
ونبت أقل من عضو تنقطع
لتسارع الجفاف فلو ثبت عدم
الوصول أو تركه عدا لا تنقطع
(ولو) نبت (عضوا) تنقطع
وسكك واحد من العضوة
والاستساق كالقائل لانهما
عضوا واحد على الصحيح بهنسي
(طالق حاملا منكر) وطأها
فراجعها قبل الوضع (فقامت
بولده لقل من ستة أشهر) من وقت
الطلاق وستة أشهر فصاعدا

من وقت النكاح (صحت
رجسته السابقة) وتوفت ظهور
رجستها على ينافي صحتها
قبله فلا صلاحية في كلام الوفاية

ه قوله للنصومة لا للرد يعني اذا
اذى المشتري الخليل لا ترجعه
النصومة على المشتري ما لم تشهد
السامع فيثبت تزوجه النصومة
فيلصق البائع على انها ليس بها
حبل وقت البيع فان حلف فيها
والا ردته عليه وليس المراد انه
يثبت الرد بمجرد تهادة السامع
ومثل هذا في دعوى التوبة
وتغيرها ما لا يبلغ عليه الرجال
اه منه

مطلب

فما قبل ان الحبل لا يثبت
الابالولادة

ظهوره يؤيد شهادة المرأة وأما ميثمه فنوقف على الولادة كائناً عليه في المسوط فيما لو قال إن حبلت فقالني فقال لو وطئها مرة واحدة فالأفضل أن لا يقربها ثم قال إن أتت بولد بعد قوله المذكور لا كثر من سنتين يقع الطلاق وتنقض العدة بالولد قبل بثنته الأبالوة على الوجه الخصوص وظهوره لا يسيئاً ولا يترتب عليه ما يترتب على الثبوت أو قلت وفيه نظر فإن الذي حرره الزيلعي هناك أن الولادة تثبت بقول المرأة ولدت إذا كان هنالك حبل ظاهر أو فراس فأنما وعرفنا من الزوج بظهور الحبل حتى لو قل طلقها ولا يترتب عليه ما يترتب عند أبي حنيفة وشهادة القابلة شرط عندنا لصحة الولد وعندنا ما لا يثبت الولادة إلا بشهادة القابلة فقد ظهر أن الولادة تثبت بظهور الحبل عندنا وقد قال العلامة قاسم هناك إن المراد بظهوره أن تظهر أماراته بحيث يظن كل من شاهدها بكونها حاملات بصغر ظهوره حيث لم يعارضه غيره كافي مستنداً فإن أنكره بأنه لم يأت في صحة رجعه ما لم يظهر كذباً بأن تلده سنة أو شهر ونظيره ما لو أخبرت المعتدة بانقضائه عتبتها ثم ادعت الحبل فأنهم لم ينظروا إلى ظهور الحبل وانما نظروا إلى ولادتها فإذا ولدت لأقل من سنة أشهر من وقت الطلاق ثبت النسب لتسليم كذبها ولو لا كثرها للتناقض فلم ينظروا إلى ظهور الحبل عند التناقض وانما نظروا إلى ما يظهره كذب الأخبار بالآثار قبل ثبوتها مؤيداً لما أصدره الشرع وما الحجاب عن الوجه الثاني فهو أن الطلاق في المسئلة الإجماعية مفروض بعد إقراره بالخلوة بها والطلاق بعد الخلوة موجب للعدة ومرددة للرجى إذا لم يترتب بانقضائه عتبتها وصحبت بولدها ثبت نسبه لكن إن ولده لا كثر من سنتين كانت الولادة رجعة والالاؤه علقه قبل الطلاق كما سبأ في العدة فإذا ثبت نسبه وكان قد راجعها بالقول ثلاثين صحة تلك الرجعة بالولادة لأقل من عامين أما في مستنداته لم يقربها بخلوة لتزايها العدة فإذا طلقها يكون طلاقاً قبل الدخول ظاهر افتلاعة عليها فإذا ولدت لأقل من سنة أشهر من وقت الطلاق بين أن الطلاق كان بعد الدخول وإنما معتدة فإذا كان قد راجعها قبل الولادة بين صحة الرجعة لأنها في العدة تختلف ما إذا ولدت بعد سنة أشهر من وقت الطلاق فإنه لا يصح أن الرجعة كانت في العدة ولا يثبت نسب الولد لمصر حواجه من أن الأصل أن كل امرأة لم يقرب عليها العدة فإن نسب ولدها لا يثبت من الزوج إلا إذا علم يقيناً أنه منه بأن ينجي به لأقل من سنة أشهر وبظهوره أنه لا فرق بين المشتكين في توقف صحة الرجعة على الولادة وثبوت النسب وان النسب لا يثبت في مستندنا الأبالوة لأقل من سنة أشهر من وقت الطلاق لعدم ما يهاجمت به قبل الطلاق وإنما معتدة بخلاف المسئلة الأصلية لأنها فرضت في الخلق بها الواجب عليها العدة فنقص رجعتها وإن ولدت لا كثر من سنة أشهر فأنتم تحرر هذا المقام الذي زلت فيه أقدام الأفهام والسلام فافهم (قوله من ولدت قبل الطلاق) أي إذا جاءت به لسنة أشهر فأكثر من وقت النكاح (قوله حيث لم يتعلق باقراره من الغير) قال في الصر ولا ردماً أو ورد في الكافي بأن من آخر بعيداً لا سخر ثم اشتراه حتى منه ثم وصل إليه فإنه يزعم بالتسليم إلى المتزلة وإن صار مكذباً بشرعاً لكونه يتعلق باقراره من الغير بخلاف مسئلة الرجعة ا هـ (قوله لأن الشرع لم يكذب) لأنه لا يكذب الرجعة إلا في عدة الدخول أي الوطء لا في عدة الخلوة وهو قد أنكر الوطء فصدق حتى نفسه والرجعة حقه ولم يكذب به الشرع فيه بخلاف ما مر وما يفتي بأنه يثبت النسب صار مكذباً بشرعاً ولا بد أنه بالخلوة يتأكد المهر وتجب العدة لأن تأكد المهر يفتي على تسليم البطلان والعدة يجب احتياطاً لاحتمال الوطء ولا يلزم من ذلك إثبات الطوطف يمكن مكذباً بشرعاً بكاره كذا فيضاد المهر (قوله أنه الرجعة) لأن الظاهر شاهد له فأن الخلوة دلالة الدخول بمهر (قوله والمسئلة بمجالها) يعني اختل بها وأنكر وطئها (قوله هو محتر رجعة) أي ظهر صحتها (قوله لسيرة مكذباً) أي في قوله لم يأت بها لأنه لا يثبت النسب نزل وها هنا قبل الطلاق لا بعده وإن أنكر لأن كذبه أول من جعله على الزنا غير وقد تمنا تحقيق المسئلة (قوله فاعتدت) أي دخلت في العدة وهو معنى قول الصر ووجب العدة وليس معناه مضت عتبتها حتى شال إن الصواب حذفه فافهم (قوله بطنين) حال من مفعل ولدت الأول ولدت الثاني لا يتعلق بولدت (قوله يعني بعد سنة أشهر) تفسير لقوله بطنين لأنه لو كان بين الولادتين أقل من ذلك تعين كون الثاني موجوداً قبل ولادة الأول فيكون قد اجتمعاً بين فلا تكون ولادة الثاني رجعة لأنه لم يقبل الطلاق قبلاً (قوله فهو رجعة) أي الوطء الذي يمكن أن ولده رجعة واسند هاهنا إلى الوطء لم يعلم إلا به (قوله بوطء حادث) أي بعد الطلاق

(كما) صحت (لو طلق من

ولدت قبل الطلاق) فأولدت

بعد مدة فلا رجعة لمنى العدة

(منكر وطئها) لأن الشرع كذب

بجعل الولد للفراس فبطل زعمه

حيث لم يتعلق باقراره من الغير

(ولو خلاها ثم أنكره) أي الوطء

(ثم طلقها) لأن الرجعة لأن

الشرع لم يكذب به ولو أنكره

وأنكره أنه الرجعة ولو لم يخل بها

فلا رجعة له لأن الظاهر شاهد

بها ولو بالجملة (فإن طلقها

فراجعها) والمسئلة بمجالها

(لجان بولده لأقل من حولين)

من حين الطلاق (صحت) رجعة

السابقة لسيرة مكذباً كما مر

(ولو قال إن ولدت فأنت طالق

فولدت) فطلقت فاعتدت (ثم

ولدت (آخر بطنين) يعني بعد

سنة أشهر ولو لا كثر من عشر

سنتين ما لم يترتب بانقضائه العدة لأن

استدراك الطهر لا غاية إلا بالأس

(فهو) أي الولد الثاني (رجعة)

التي يحصل الملقح بوطء حادث

في العدة

في العدة فصر به مراجعاً جلالاً لها على الصلاح حيث لم تقرباً قضاء العدة كما إذا أطلقها رجساً فولدت لاكثر من متبنين فإنه يكون بوطء حادث البتة بخلاف ما إذا ولدت له لاقول من متبنين فإنه لا يكون رجعة لأختال علوقه قبل الطلاق كما تقدمناه وهذا الاحتياط ساقط هنا لئلا يسمي كأنما من يمتن كان الثاني من بوطء حادث بعد الطلاق البتة كما ذكر في الفقه وبه اندفع ما في شرح مسكين من دعوى المخالفة (قوله بخلاف الخ) قد علت وجهه أيضاً (قوله ثلاث بطون) بأن كان بين كل ولادتين ستة أشهر فأكد (قوله كما من) أي من جعل المعلق بوطء حادث في العدة لا يقال فيه الحكم على بوطء في النفاس وهو حرام لأن النفاس ليس لاقله عدد ويجوز أن لا ترى دماً أصلاً شهر (قوله ثلاثاً) الأولى أن يقول ثالثاً لوافق قوله ثانياً (قوله علامكها) علة فتقوله وتطلق في الموضوعين أي فإن كانت تنقضي التكرار لأنها العموم الأفعال (قوله فيا لا شهر) أي تعتقداً لا شهر وسط ماضى من الحيض وإن جدمته شيء ط (قوله ولو كانوا يمتن) بأن يكون بين كل اثنين أقل من ستة أشهر (قوله لا قضاء للعدة) فيكون وقت الشرط وهو الولادة فأمر وقت انقضاء العدة فلا يقع به شيء قال في الدر المنثور الآن بجي برابع أي متعلق بالثالث ولو لم يلد الثالث لاطلق بالثاني ولو كان الأولان في بطن تقع واحدة بالأول وتنقضي العدة بالثاني ولا يقع شيء بالثالث ولو كان الأول في بطن والثاني والثالث في بطن تقع ثمان بالأول والثاني وتنقضي العدة بالثالث فلا يقع شيء بغير عن التبع اهـ (قوله والمعلقة الرجعة تنزير) لأنها حلال للزوج لتسامحها والرجعة مستحبة والتزني حرام عليه فيكون مشروعاً بغير (قوله ويجرم ذلك في البائن والزوجة) أما في البائن فخرمة النظر إليها وعدم مشروعية الرجعة وأما في الوفاة فلوجوب الاحداد أقاده في البصر (قوله لقد العلة) وهي الحيل على المراجعة ط (قوله والا) بأن كانت تعلم أنها لا راجعاً لثقة بغضا بغير (قوله ذكره مسكين) أي ذكر قوله إذا كانت الرجعة مشروعاً في الخ وأقره في الجروقه (قوله للمتي الطلق) أي قوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن نزل في المعلقة رجعة والنهي عن الإخراج مطلق شامل لما دون سائر (قوله ما لم يشهد على رجعتها) لعل الأول ما لم راجعاً لأن الأشهاد مندوب فقط ط أي فلا يحسن جعل الأشهاد غاية فخرمة الإخراج لأنها تنهي بالرجعة ساقطة ذكر في الفتح أن مقتضى ما في الهداية قصر كراهة المسافرة والغلو أيضاً عند عدم قصد المراجعة على تقدير ما إذا لم راجعاً بعد ذلك في العدة لأنه من أنما لم تكن أجنبية لأن الطلاق لم يعمل عليه والأوجه تحريم السفر مطلقاً لا إطلاق النص في منعه دون الخلو لعدم النص فيها اهـ لمسا فافهم (قوله فينبط العدة) أي فإن اشهد فنبط (قوله وهذا الخ) الإشارة إلى ما فهم من قوله ما لم يشهد من أن الإخراج ليس رجعة ففي البصر أن المراد أن كان يصرح بعدم رجعتها ما إذا سكت كانت المسافرة رجعة دلالة كما أشار إليه في الفتح وشرح الجامع الصغير للقاتني وقتاويه والبدائع وغاية البيان معلين بأن السفر دلالة الرجعة فأتى به ما ذكره الزيلعي من أن السفر ليس دلالة الرجعة اهـ (قوله فتح بجنا) فيه أنه ليس في كلام الفتح ما يشهد أنه بحث منه فيجوز هو مشارة إليه في الكتب السابقة وعبد الله الفتح ولحقته ما في المسافرة فيجوز النص لم تكن رجعة قبل ولادتها أي ولا تكون دلالة الرجعة لأن الكلام حين يصرح بعدم رجعتها ورد عليه أن التقبيل شبهة ونحوه يكون نفسه رجعة وإن نادى على نفسه بعدم الرجعة وجوابه الفرق بين الحيل والحرمه اهـ أي فإن التقبيل حلال فيكون رجعة والمسافرة حرام فلا تكون رجعة ولا دلالة على إباحة التصريح بعدمها فقه لأن الكلام الخ يفيد أن ذلك منقول لا بحث فافهم (قوله خلافاً للشافعي) مبنى الخلاف هو أن الرجعة عندنا استدامة الملك القائم وعنده استحداث الحيل الزائل فيصل عندنا القسام ملك النكاح من كل وجه وانما يزول عند انقضاء العدة (قوله لا مباح) فيه مساححة لأن الوطء مكروه عندنا خلافاً للسنة كما تقرر به والمباح ما يتعلق به خطاب السامع فقيراً بين الفعل والترك على سواء والمكروه ولو تقرر به راجح الترك فلا يكون مباحاً لا أولى أن يقول لأنه جائز فإن المأثور يطلق على ما لا يحرم شرعاً ولو وجباً ومكروها كما ذكر في التصريح (قوله لكن تكره المخلو بها) الاستدراك استدراكاً فان الوطء منها كما علت (قوله أن لم يكن من قصد الرجعة) لأن المخلو بها أدت إلى المس شبهة فخصم مراجعاً وهو لا يريد بها فبطقتها تطول العدة عليها ط عن البصر (قوله وبشئ القسم الها الخ) سابقاً

بخلاف ما لو تسمى بطن واحد (وفي كتاب الوالدات) فأتى طالق (فولدت ثلاث بطون تقع الثلاث والولد الثاني رجعة) في الطلاق الأول كما من وتطلق به ما إذا (كالولد الثالث) فإنه رجعة في الثاني وتطلق به ثلاثاً علامكها (وتعنى) للطلاق الثالث (بالحيض) لاجها من ذوات الأقراء ما لم تدخل في سن البأس فيا لا شهر ولو كانوا يمتن يقع ثمان بالأولين لا بالثالث لا انقضاء العدة به فتح (والمعلقة الرجعة تنزير) ويجرم ذلك في البائن والوفاء (زوجها) الحاضر لا الغائب لقد العلة (إذا كانت) الرجعة (موجبة) والا فلا تفعل ذكره مسكين (ولا يجرهما من بيتها) ولو لم يردن السفر لتهي المطلق (ما لم يشهد على رجعتها) (تقبل العدة وهذا إذا صرح بعدم رجعتها فلو لم يصرح كان السفر رجعة دلالة فتح بجنا وأقره المصنف (والطلاق الرجعي لا يحرم الوطء) خلافاً للشافعي (رضي الله عنه) (فلو طلق لا عقرب عليه) لأنه مباح (لكن تكروه المخلو بها) تنزيراً (أن لم يكن من قصد الرجعة) والا لا تكروه وبشئ القسم أن كان من قصد المراجعة

في الباب الاقنى أن المطلقة الرجعة لاحق لها في الجماع لا قضاء ولا ديانة ولذا انصب مراجمها غيره وحديث
 قالهم لاجل الاستئناس تأتلف **(قوله والاول)** أي وان لم يكن من قصد المراجعة لا يثبت القسم لأنه لو ثبت
 مع عدم قصد المراجعة لكانت في الخلو فلازم ما مر **(قوله ويتكلم مائة بمادون الثلاث)** لمذاكر ما عدا ذلك
 في الطلاق الرجعي ذكر ما عدا ذلك به غيره وقد وافقنا في الهداية خلاصا **(قوله بالاجماع)** راجع الى قوله
 في العدة وهو جواب عن سؤال هو أن قوة تعالي ولا تفرق ما عدا النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله يعني انقضاء
 العدة عام تكفي لزوج تروجه في العدة والنص بصومه بمنعه والجواب أنه خص من العدة من الزوج
 نفسه بالاجماع **(قوله ومنع غيره)** أي غير الزوج في العدة لا اشتباه بالنسب بالعلق فإنه لا يوقف على حقيقة
 أنه من الأول أو الثاني وهذا حكم شرعية العدة في الاصل والمراد بذكرها تبيان عدم المنع من تخصيص
 الزوج بالاجماع لا بيان علته لأنه يرد عليه الصغيرة والائسة وعدة الوفاة قبل الدخول ومعددة أنصب والحيضة
 الثانية والثالثة فإنه لا اشتباه في ذلك ولا يجوز التزوج في المدة لعله أخرى هي اطهار خطر الحمل أو هو حكم
 تعبدى ونعم بانه في الفقه **(قوله لا يتكلم مائة)** تقدره لفظ يتكلم هو مقتضى العطف على ما قبله لكن الأولى
 أن زيد ولا يطاق بل يجب أن لا يملك له نكاحها بالعقد لا يملك له وطؤها بالكتاب أو لعل لا يملك كافي الآية
 الكريمة لتدل كلامهما **(قوله من نكاح صحيح نافذ)** احتراز عما يصح عن الفاسد وهو ما عدم بعض شروط العدة
 ككونه بغير شهوة فإنه لا حكم قبل الوطء وبعد يجب مهر المثل والطلاق فيه لا ينقص عددا لأنه متاركة فلو
 طلقها بالثالث لم يفسد شيء وله تزوجها بالاحل كما تنص في آداب الصريح واحتراز لما نفذ عن الموقوف فحق نكاح
 الرقيق من الفتاوى الهندية عن المخطأ اذا تزوج العبد أو المكاتب أو المذنب أو ابن أمه الولد بلاذن المولى ثم
 طلقها بالثالث ما قبل ايجاز المولى فهذا الطلاق متاركة النكاح لا خلاص على الحقيقة حتى لا ينقص من عدد الطلاق
 فان أجاز المولى النكاح بعده لا تعمل ايجازة وان أذن له بتزويجه بعده كرهت له تزويجه ولم أفترق بينهما **(قوله)**
 كما صنفه أي في باب العدة حيث قال هناك والخلوة في النكاح الفاسد لا واجب العدة والطلاق فيه لا ينقص
 عدد الطلاق لأنه فسخ جوهرا اهـ ولم يذكر الموقوف هناك لأنه من أقسام الفاسد ويحتمل أن مراده ما يأتي قريبا
 من قوله شرح الفاسد والموقوف الخ فإنه وان كان في الحمل لكنه يفهم أنه في الذي يطلق غيره معتبرا أيضا وليس
 مراده الاشارة الى تحقيق ما يأتي بعده من قوله ثم هذا كله فرع صحة النكاح الخ لأن مراده به
 في المذهب كلها كما سنعرفه وليس يحتاج فيه فافهم **(قوله وما في المشكلات)** حيث قال من طلق امرأته
 قبل الدخول بها ثلاثا أنه أن يتزوجها بالاحل ولا يفسد ما قبله تعالى فاني طلقها فلا يملك له من بعد حتى تنكح زوجا
 غيره ففي المدخول بها **(قوله باطل)** أي ان حل على ظاهره ولذا قال في الفقه أنه لا عقلية مصادمة للنص
 والاجماع لا يملك لغيره أن ينقله فضلا عن أن يعتبره لأن في نقله اشاعة وعند ذلك ينفع باب الشيطان
 في تخفيف الاخرية ولا يجزى أن ينقله عمالا بسوغ الاجتهاد فيه لقوت شرطه من عدم مخالفة الكتاب والاجماع
 نعم ذاب عنه من الزني والصلح والامرية من ضروريات الدين لا يبعدا كذا في مخالفته اهـ أقول والمال أن تنكحها
 ذكره الزاهد في آخر الحاوي في أول كتاب الحمل فإنه عقده ضلaci حسنة فحسب المطلقة ثلاثا ما ذكره
 هذه المستلة غير قابل للتأويل الا في ذكر حلال كثيرة كلها باطلة مبنية على ما يأتي رده من الاكتفاء بالعقد بدون
 وطء **(قوله أو مؤثر)** أي بما قاله العلامة الضاري في شرحه غرر الاذكار على درر الجواهر ولا يشك
 ما في المشكلات لأن المراد من قوله ثلاثا ثلاث طلاقات متفرقات ليوافق ما في عامة الكتب الحنفية اهـ وقد منا
 تأيد هذا التأويل بجواب صاحب المشكلات عن الآية فان الطلاق ذكر فيها فترفع التصريح فيها بعدم
 الحل فأجاب بأنها في المدخول بها فافهم **(قوله كافر)** أي في أول باب طلاق غير المدخول بها **(قوله حتى)**
 بطاها غيره أي حقيقة أو شكرا كالتزويج بمسيب محبت منه كما سأل في مثل ما لو طلقها حاضرا ومحرمة
 وشمل ما لو طلقها وراي كل زوج ثلاثا قبل الدخول فترجعت بآخر ودخل بها لم يملك بغير ولا بد من كون
 الوطء بالنكاح بمعنى عدة الأول لومد دخولا بها وصحت عنه لظهوره ثم اعلم أن اشتراط الدخول ثابت
 بالاجماع فلا يكتفي بمجرد العقد قال التهستاني في الكشف وغيره من كتب الاصول أن العلماء غير سعد بن
 المسيب انفقوا على اشتراط الدخول وفي الزاهدی أنه ثابت بالاجماع الا في المية أن سعيدا ارجع عنه الى

مطلب
 في العقد على المأنة

والالا قسم لها بغير من البدائع
 قال وسر حوايان له شرب امرأته
 على زلة الزينة وهو شامل
 للطلقة رجعي (ويستحب بانه
 بمادون الثلاث في العدة ويدها
 بالاجماع) ومنع غيره في الاشتباه
 النسب (لا يتكلم مائة) من
 نكاح صحيح نافذ كما صنفه (بها)
 أي بالثلاث (لزوجته وتبين لواءة)
 ولوقبل الدخول وما في المشكلات
 باطل أو مؤثر كافر (حتى بطاها
 غيره)

قول الجمهور: **من عمل به يسود وجهه ويعد من أئمة** به يميزو ما نسب إلى الصدر الشهيد فليس له أثر في مصنفاته بل فيها تنقيصه وذكر كفي في الخلاصة عنه أن من أئمة به فعله لعنة الله والملائكة والناس أجمعين فإنه عانت الإجماع ولا يتخذها القاضي به وعلمه فيه **(قوله ولو مراها)** هو الذي من البلوغ نهر ولا بد أن يظن بعد البلوغ لأن طلاقه غروا وقع درستی عن التاتريزية **(قوله يجمع مثل)** تفسير للمرافق ذكره في الجمع وقيل هو الذي تميز كآته ويشتهى النساء كذا في الفقه ولا يفتي أنه استثنى بين القرنين نهر والاولى أن يكون حراً بالغا فإنه الزوال شرط عند مالك كافي الخلاصة فالاولى الجمع بين المذهبين لأنه كالتلخيص لا في حصة ولذا مال أصحابنا إلى بعض أقواله ضرورة كافي دياحة المصنف في مسائل وفي حاشية القتال وذكر الفقه أبو الليث في تأسيس النظائر أنه إذا لم يوجد في مذهب الإمام قول في مسئلة ترجع إلى مذهب مالك لأنه أقرب المذاهب إليه اهـ **(قوله أو خصباً)** بفتح الخاء وهو من تحطت خصباء وانما جاز تحطيه لوجود اللفظ **(قوله أو مجنوناً)** بنون ح وفي نسخة أو مجنوناً وهو الذي لم يبق له شيء لو جف في محل الختان لكن شرط تحطيه أن يجبل منه كما يأتي **(قوله أو متافقة)** أي ولو كان الفصيل لا جزل زوجيه المسمى كالمسلم إلى الصبي **(قوله خرج الفاسد والموقوف)** أي خرجاً بقيد السنفد وقيد أن الفاسد يقابل الصبي لا السنفد لا السنفد من العقود ما لا يتوقف على إجازة غير الفاسد فالبيع بشرط فاسد نافذ بالمعنى المذكور ثم الموقوف فيه طريقان للشرايع قبل هو قسم من الصميم وقيل من الفاسد كإساق في تحبته في البيوع إن شاء الله تعالى فعمل الطريق الثاني كل موقوف فاسد ولا عكس لقول أبو إسحاق في صحيحه نافذ ولا يصح العكس على الطريقين فافهم به علم أنه كان ينبغي للمصنف متابعة الكثرة غيره في التعبير بنكاح صحيح فخرج الفاسد وكذا الموقوف على أحد الطريقين وقد يجاب بأن النكاح المطلق هو الصحيح فخرج به الفاسد **(قوله ومثلها قبل الإجازة لأصلها)** أي وإن أجاز بعد ولعل وجهه أن النكاح المشروط بالنسب ينصرف إلى الكامل لأنه المهود شرها بخلاف الفاسد والموقوف والافتد صرحوا بأن الموقوف يشهد بسبب في الحال وتأخر حكمه إلى وقت الإجازة فظهر به الحل من وقت العقد **(قوله ومن ليف الحيل الخ)** أي حيل التليل على وجه يؤمن فيه من علمها منه ومن استاعه من مطلقها ومن ظهروا من التليل بين السبب بخلاف ما إذا كان حراً بالغا **(قوله لكن الخ)** استدلال على هذه الحيلة وحاصلها أنها إنما تنطبق على ظاهر المذهب من أن الكفاءة في النكاح ليست بشرط لا لتفاد ما عني رواية الحسن الملقى بها من أنها شرط فلا يجعلها الرتب لعدم الكفاءة إن كان لها في مرض بذلك والابن أن يكن لها ولي أصلاً أو كان ورثي فجعلها اتفاقاً كما في باب الكفاءة وهذا أحد وجهي إيرادها الإمام الحوافي فإنه يهملها كافي البرازية أن المراهق فيه خلاف فظهر في حق حاكم يرى مذهب من لا يقول بالعدة فيفسخه فلا يحصل المرام اهـ **(قوله أنه لا يجعلها)** الاولى حذف أنه **(قوله وتغني عنه)** ذكر بعض الشافعية حيلة لا مقام العدة بأن تزويج الصغير يبلغ شرسين ويدخل بها مع اشتراط آله ويحكم معه النكاح شافعي ثم يطلها المسمى ويحكم حنبلي ويحكم طائفة وأنه لا عدة عليها أو ما بلغ شرسين العدة عند الحنبلي أو بطلها وله إذا رأى في ذلك المسئلة ويحكم به مالك ويعدم وجوب العدة بطله ثم يزوجها الاول ويحكم شافعي به صحت لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف بعد تقضى الدعوى مستوفى شرطه ففضل الاول اهـ قلت ومن شروطه أن لا يأخذ على الحكم ما لا يوقه ويحكم به مالك بخلافه لما تقدمت من أن شرط الزوال عند مالك وكأنه قول آخر **(قوله أي الثاني)** أي النكاح الثاني ويحوز أن يراد الزوج الثاني وعليه جرى الزبلي لكنه يجازي قال الصبي في الاول أقرب والثاني أظهر نهر **(قوله لا يجعل)** حلف على قوة بنكاح نافذ **(قوله لا شرط الزوج بالنسب)** أي في قوله تعالى حتى تنصك زوجاً غيره فحل غاية تقدم الحل الثابت بقوة تعالى فلا تحل فإذا طلق زوجته الامة تتبين ثم بعد العدة وضماؤها لا يجعلها الاول لأن المولى ليس يزوج **(قوله ولا لامة الخ)** حلف على قوله مولى أي موطلة ما تتبين وهي أمة ثم ملكها أو تلاما وهي حرة فارتدت وولدت بدا الحرب ثم صيرت وملكها لا يحل وموطها ما بين حتى يزوجها فيدخل بها الزوج ثم يطلقها كافي الفقه لا يفتي أن هذه المسئلة لم يطلها كلام المستنف لا منطوقاً ولا مفعولاً ما لا يصح نهر يصح على قوله لا يجعل لأن معناه لا ينكحها المطلق حتى يطلها غيره بالنكاح بالجلت العين فالشرط وموط

مطلب
مال أصحابنا إلى بعض أقوال مالك رحمه الله ضرورة

ولو القبر (صراها) يجمع مثله وقدر شيخ الإسلام بشر من أو خصباً أو مجنوناً أو ذنباً لذنبه (بنكاح) نافذ خرج الفاسد والموقوف فلو نكحها بعد بلاذن سيده وموطها قبل الإجازة لا يجعلها حتى يطلها بعدها ومن لطيف الحيل أن تزوج لمولود صراحتي بشاهد بن فاذا أوجج بملكها لا فيقبل النكاح ثم يشته لبلد آخر فلا يظهر أمرها لكن على رواية الحسن الملقى بها أنه لا يجعلها لعدم الكفاءة إن لها ولياً ولا فصلها اتفاقاً كما مر

(وتغني عنه) أي الثاني (لا يجعل) (يعني) لا شرط الزوج بالنسب فلا يجعلها وموط المولى ولا لامة بعد طلقين أو مرة بعد ثلاث وردة وصبي

مطلب
حيلة إسقاط عدة الملال

بالنكاح لا بالمالك هو القدر لا نفس المطلق بل يصح تفرع إلى صومع تفرع إلى صومع تفرع إلى صومع
 المستفت فيما لا ينبغي ولا يطاق من الصومع تفرع إلى الصومع تفرع إلى الصومع تفرع إلى الصومع
 لا اشتراط الزوج بالنص فإن الزوج المشروط بالنص جعل غاية لعدم الحمل كالمثل وهو شامل لعدم الحمل
 أو لمثل غير قصص تفرع إلى المستثنى عليه فافهم (قوله من فرق بينهما) أراد بالفرق بين المتع عن الوطء من
 هجوم الحمار فيقتل الضابط للنكاح - وغيره فلا يراد أنه لا فرق في الظاهر فافهم (قوله لم يخل لأجله) أي ما لم
 يكتفر في الظاهر ويكذب نفسه أو تدمقه في اللعان ح فوجه التسمية بين المستثنى أن الرذلة والحق والسبي
 لم يخل حكم الظاهر واللعان كما لم يخل حكم الطلاق (قوله في الحمل المبين) هو محل غيبوبة الحشفة من
 القبل (قوله ولو كانت صغيرة) محترز قوله والشرط المبين بوقوع الوطء وقوله ولو وطئ مفضاة تفرع على
 قوله في الحمل المبين وكان عليه عطفه بالواو (قوله لم يخل للأول) لأن قبلها لا تنسب فيه الحشفة ولذا لم يجب
 القتل بمجرد وطئها لم تنسب به حرمة الماهرة حتى حال الحملان تفرع بها (قوله والا) أي بأن كانت صغيرة
 يوطأ مثلها هلقت للأول لا لوجود الشرط وهو الوطء في محله المبين الموجب للقتل كإبائي وإن أفضاها هذا
 الوطء لأن الانضاض لم يخل بعد الوطء المعتبر حتى يختلف المفضاة قبله لحصول الشك في كون الوطء في القبل
 أو في الدر وهذا الشك حاصل قبل الوطء لا بعده فافهم (قوله برزاني) لم أرفها غيره وإن أفضاها فم رآه
 في الفتح والنهر (قوله الا اذا حبلت الخ) قال في الدر المنثور وقد تعلق الفقيه الاجل سراج الدين أبو بكر على
 ابن موسى الهاملي رحمه الله ذلك قلنا جيد اقتال

وفي المفضاة مسئلة غيبه • لدى من ليس يعرفها غيره
 اذا حرمت على زوج وحلت • لثان قال من وطئ نصيبه
 فظلمها فلم يخل فليست • حلالا للتدبير ولا خطيئة
 لشك أن ذاك الوطء منها • يفرج أو يكتفه القدره
 فان حبلت فقد وطئت بفرج • ولم يبق الشك لولئنا نرى

(قوله فأنها لم يخل حتى يخل الخ) هذه الجارة من هذا المستفت في المخ البرزاني والذي في الفتح هكذا فلا يخل
 بسفقه حتى يخل في قال في البصري لو كان مجبوراً لم يخل فان حبلت ولدت حلت للأول عند أبي يوسف خلافا
 لمحمد اه (قوله حتى يبت) برفع يبت على أن حتى ابتدائية (قوله فلا تنصير على الوطء قصود الخ)
 أي اقتصار المتنوع على قولهم حتى يطأ ما غيره وهذا ما خذ من المستفت في المنوق والرحمن جعله قصوداً مع
 أنه هو الذي عليه المتن والشروح وبشبهة حديث العسيلة الذي ثبت به الحكم وما عساه به رواية عن أبي
 يوسف لم تعد ترجمه على ما هو المذهب هو القصور اه قلت لكن جزمه في انثائه وغيره واكد في الصغ
 كالمثل ونظيره الزاوي عن القابرة وقال خلافاً لفرغ من له في الدائع وهذا أيضاً اعتماد قول أبي يوسف نعم
 الاوجه قول محمد وفرق ولا ينافيه موت النسيب فانه يعتقد قيام الفرائض وإن لم يوجد وطء حقيقة والخليل بعد
 الوطء لا يجرى العقد الميث للقب فانه خلاف الاجماع كما تقدم ويلزم على هذا ثبوت الطهليل يتزوج مشرق
 بغيره يات بولد لثلاثة أشهر لثبوت نسبهم على عدم الوطء وما ذاك الا لكون النسيب بما يحتمل لاثائه بما
 أمكن ولو فوجدها بلا نكاح الوطء لفرش وأخامة للعقد مقام الوطء كالمطلوعة الموجبة للعدة وأما الطهليل فقد شد
 الشرع في ثبوته وإذا قالوا ان شرعيته لا غائلة الزوج حومل بما يفيض حين على أبيض ما يح فذا اشترطوا
 فيه الوطء الموجب للفصل بالإبلاج الحشفة بلا حائل في الحمل المبين استرازا عن المفضاة والصغيرة من بالغ
 أو مرأه قد عده عليه بعد صحيح لا فاقصد ولا موقوف ولا علق بين (قوله والموت غيباً) أي لو ماتت غيباً قبل
 الوطء لا يجلها للأول وإن كان الموت كالمخلول في إيجاب العدة وتقرر بالمهر المسمى لأن الشرط هنا الوطء

(قوله واستشكله المستفت) الضمير يرجع إلى الإحلال المقصود من قول المستفت يجلها وأصل الإشكال
 لخاصة البرقائه قال بسدد كرهذا التفرع مع أنه نقل في المحط من كتاب الطهارة أنه لو أتى امرأة وهي عذراء
 لا غسل طه ما لم ينزل لأن العذرة ما عفا من موارد الحشفة اه أي ولا يجلها الا الوطء الموجب للفصل ط
 وأجاب الركني والسالحاني بصل ما في القضية على ما إذا أزال البكارة بقرينة الإبلاج فانه لا يكون بدونه وفيه أن

تفرع من فرق بينهما أنظرها أو لعان ثم
 ارتدت وسويت ثم حكمها لم يخل له

أيد (والشرط المبين بوقوع الوطء
 في الحمل المبين) وهو كانت صغيرة

لا يوطأ مثلها هلقت للأول ولا حلت
 وإن أفضاها برزاني (فلو وطئ)

مفضاة لا يخل له الا اذا حبلت
 ليعلم أن الوطء كان في ذمها (كما

لو تزوجت بمحبوب) فأنه لم يخل
 حتى قبل لوجود الخول حكمها

حتى ثبتت النسب ففتح ما لا يقتصر
 على الوطء قصود الا أن يعبر

بالعقب والحكمي (والا بالإبلاج
 في محله البكارة يجلها والموت

غيباً) كما في النسبة
 واستشكله المستفت وفي النهر

وكأنه ضعيف لما في التبيين
 يشترط أن يكون الإبلاج موجبا

للفصل وهو الاتفاق المختارين بلا
 حائل يمنع الحرارة وكونه من قوة

نفسه فلا يجلها من لا يقدر عليه
 الا بعبادة الله

عبارة القضية هكذا إذا أوجب إلى مكان البكارة وجعل إلى على معنى في بعده ثم لا يفتى أن ما يترديه صاحب القضية لا يفتقر عليه كف وهو مخالف لما في المشاهر لقول الهداية والشرط الإيلاج وقول الفتح بقدر كونه عن قوة نفسه وإن كان مطلقاً بقرفة إذا كان مجرد حرارة الحمل الخيافاً من الحيض وكذا ما مر عن البرازية ومستلهاً المقصود بعد اعتراض المصنف بأشكالها ما كان ينبغي جعله مستناً (قوله إذا اذا انتش وعمل) هذا الميز كره في التحيين نعم ذكر في الفتح والنهر الطاهر أن الاستئناس منقطع لأن الانتعاش الانتعاش والمراد به والمصطلح أن يكون نوع أو انتعاش يحصل به الإيلاج كذا يكون غيرة إدخال خرقه في الحمل فإنه ربما يحصل به التعلقا لثنتان ولذا أقال بعد ذلك في الفتح بخلافه من في آله فتور وأولها فاحتاج التي لثنتان فاحتاج بها (قوله ولو في حضي الخ) الأولى حذف هذه الجملة من البيهود كره عند قول المصنف حتى يبطأها غيره (قوله مطلقاً) أي سواء كان الإيلاج بمعدة البدأ ولا عبادة الجني وقيل الإيلاج الشيخ الفاني يده بعلها وقيل إذا لم تنتشر آله ما دخل حيداً أيدها وكان الذكراً شلاً لا يعلها بالايلاج والصواب لعلها لأنه متعلق بدخول الحشفة اهـ وأقر في الشرح لئلا وهو خلاف ما شئ عليه الزلي "وإن الهام وصاحب التبركاهم وقته أن الحمل معلق بذوق العسله كالحمل قنائل (قوله لكن في شرح المشار الخ) فيه أن هذا الكتاب ليس موضوعاً لتقل الذهب وأطلاق المتون والشرع ورد ذوق العسله للنافقة موجود حكماً لا يرى أن السام إذا وجد الليل يجب عليه القتل وكذا الفضي عليه مع أن خروج المني لا يوجب له الإيعام وجود اللذة وما ذاك الوجود هاهنا لا جاز بما حصلت وزهل عنها بقل النوم والاعمال وقد تقدم أن الجنون بعلها والجنون فوق الاعمال والنوم رضى قلت ورأيت في مصراع الدرية ووطء الناعة والمضي عليها يعمل عندنا في أحد قول الشافعي اهـ هكذا رأيته في نسخة سقيمة فتراجع نسخة أخرى ثم لا يفتى أن نومه ونعماه كنومها ونعماها لكن إذا لثنتان الإيلاج الشيخ الفاني لا يعلها عالم فتعش ويعمل يلزم أن يكون مثله السام والمضي عليه وكذا في جنبها نعم على تصويب الجني من الاكتفاء بدخول الحشفة يظهر الإحلال في الكل فتأمل (قوله ذكره القرق لثنتان) كذا في الصريح لكن في التمهيد الثاني وكرهه للأول والثاني وعزمي مسكن إلى الجوى عن الظهيرة وبني أن يراد المراد به أي أولى من الأول في الكراهة لأن القدر بشرط التعليل انما جرى بينها وبين الثاني والأول سماع في ذلك ومتدب والمباشرة أي من التسبب ولفظ الحديث يعمل الكل فإن الحمل لم يصدق على المرأة أيضاً (قوله حديث لمن أحمل والحمل له) بأضافة حديث إلى لمن فهو حكاية للمعنى والألفاظ الحديث كما في الفتح لمن أهله الحمل والحمل له وهو كذلك في بعض النسخ (قوله بشرط التعليل) تأويل للتدبير بجعل المن على ذلك وتأويل تمام الكلام عليه (قوله وإن حلت للأول الخ) هذا قول الامام وعن أبي يوسف أنه يفسد النكاح لانه في معنى المؤقت ولا يعلها وصح محمديهم ولا يعلها إلا استعمل ما أخره الشرح كما في قتل المورث هداية (قوله خلافاً لما زعمه البرازية) حيث قال زوجت المطلقة نفسها من الثاني بشرط أن يجمعاها ويطبقها لتحل للأول قال الامام النكاح والشرط ما زعم حتى إذا أتى الثاني طلاقاً أجبه اقتضاه على ذلك وحلت للأول اهـ وهو مأخوذ من روضة الزندوسقي قال في التبركاه قال الامام ظهير الدين هذا البيان لم يوجد في غيره من الكتب كذا في العناية وفي فتح القدير هذا عالم يعرف في ظاهر الرواية ولا ينبغي أن يقول عليه ولا يحكم به لانه مكنه ضيف الثبوت تيمونه قواعد المذهب لانه لا شك أنه شرط في النكاح لا يقتضيه العقد وهو مما يطل بالشرط الفاسد بطل الشرط ويصح فيصير بطلان هذا وان لا يجبر على الطلاق اهـ (قوله أو أو مسكت) أي أو يقولان تزوجتكم وأمسكت وهذا إذا خافت أسما كهما مطلقاً الأول إذا خافت أسما كهما بعد الجماع (قوله ولو خافت الخ) الأولى أو تقول تزوجتكم الخ لأن الحليتين السابقتين سبباً للغوف المذكور ط (قوله ونعماه في العبادية) حيث قال ولو قال اهتز تزوجتكم على أن أمره لم يملك فقبلت جاز النكاح ولما الشرط لأن الأمر انما يصح في المأثراً ومضافاً إليه ولم يوجد واحد منهما بخلاف ما مر فإن الأمر صار يدها مقارن للصبر وهما متكوحة اهـ نهر وقته ما قبل فصل المشية والحاصل أن الشرط صحيح إذا ابتدأت المرأة لا إذا ابتدأ الرجل وللمسكن القرق حتى ثم ظهر على القول بأن الزوج هو الموجب تقدم أو تأخر والمرأه في القابلة كذا فتأمل (قوله أما إذا اشترى ذلك) محذور قوله بشرط التعليل (قوله لا يكره) بل يصلح في

الأذا انتش وعمل ولو في حضي ونقاس واحرام وإن كان حراماً وإن لم يزل لأن الشرط الذوق لا يشيع قلت وفي الجني الصواب حلها بدخول الحشفة مطلقاً لكن في شرح المشار لابن مفلح لو وطئها وهي نائمة لا يعلها للأول لعدم ذوق العسله وخفي أن يكون الوطء في حالة الانعاش كذلك (كرهه) التزوج الثاني (غير مجام) حديث لمن أهله الحامل والحمل له (شرط التعليل) كترتجك على أن أحملت (وإن حلت للأول) لمصلحة النكاح وطلان الشرط خلاصه على الطلاق كالحققة الكمال خلافاً لما زعمه البرازية ومن لطيف الحديث قوله أن تزوجتكم وجامعتكم أو أو مسكت فوق ثلاث مثلاً فأتت بآن ولو خافت أن لا يطبقها تقول تزوجتكم نفسى على أن امرئ يدي زليلى وقامه في العبادية (أما إذا اشترى ذلك لا يكره) (وكان الرجل ماسجوداً)

قولهم جمعا قهستاني عن المختبرات (قوله لقصد الاصلاح) أي اذا كان قصده ذلك لا يجوز قضاء الشهوة ونحوها وورد السروجي ان الثالث عادة كالتاب فما أي فيصير شرط التحليل كانه منصوص عليه في العقد فيكره واجاب في التفصيل بأنه لا يلزم من قصد الزوج ذلك ان يكون معروفا به بين الناس انما ذلك في نصب نفسه لذلك وصار مشتهرا به اه تأمل قوله وتاويل اللعن الخ) الاولى ان يقول وقيل وتأويل اللعن الخ كما هو عبارة البرازية ولا سيما وقد ذكره بعد ما مضى عليه المصنف من التأويل المشهور عند علماء الشافعية انه تأويل آخره وضميف فاني في الفتح وهذا قول آخر وهو انه ما جاوره ان شرط لقصد الاصلاح وتأويل اللعن عند هؤلاء اذ شرط الاجرة في ذلك اه قلت واللحن على هذا الخ لظهر لانه كما أخذ الاجرة في عيب التيس وهو حرام وبقربه انه عليه الصلاة والسلام سمى اللحن المستعارة وورد على التأويل الاول انه مع اشتراط التحليل مكروه فمحرر بما فاعل الحرام لا يستوجب اللعن فتعالى المكروه أولى أقول حقيقة اللحن المشهورة هي الطرد عن الرحمة وهي لا تكون الا للكفار ولذا لم يجر على معين لم يعلم موته على الكفر بدليل وان كان فاقضاه تمورا كزيد على المعتد بخلاف نحو ابليس وأبي لهب وأبي جهل فيصير بخلاف غير اللحن كالتاويل والكذب فيجهوز أيضا لان المراد جنس التاويل وفيهم من يموت كافرا فيكون اللحن لبيان ان هذا الوصف وصف الكافرين للتفسير عنه والتعذر منه لا لقصد اللحن على كل فرد من هذا الجنس لان لحن الواحد المعين كهذا الظاهر لا يجوز فكيف كل فرد من أفراد التاويل وان كان المراد الجنس لمقتضى التفسير والتعذر لا يلزم ان تكون تلك المعصية حراما من الكفار بخلاف ان أطاق اللحن بالكفر فانه ورد اللحن في غيرها كلعن المسورين ومن أم قوماه وهم كارهون ومن سب فضيلة أي تقوى على الطريق والمرأة الساتية أي التي لا تخضب بديها والمرءاء التي لا تتكلم والمرأة اذا خرجت من دارها بغير إذن زوجها وان كتم البدن مرات القبور ومن جلس وسط الحلقة وغير ذلك ومنه ما هنا هذا ما ظهر لي لكن بشكل على من لعن المعين مشروعية اللعان وفيه لمن معينهم بيجاب بأنه معلق على تقدير كونه كاذبا لكنه لا يخرج عن لعن معين تأمل ثم رأيت في لعن القهستاني قال اللحن في الأصل الطرد وشرعا في حق الكفار لا يباد من رجعة الله تعالى في حق المؤمنين الاسقاط عن درجة الإبرار اه في لعن العرقان قلت هل يشرع لعن الكاذب المعين قلت كمال في غاية البيان من باب العقدة وعن ابن مسعود أنه قال من شابهته والمباينة الملاينة وكانوا يقولون اذا استلقوا في حق مهلة على الكاذب من قالوا هي مشروعة في زمانها أيضا اه وعن هذا قيل ان المراد باللحن في مثل ذلك الطرد عن منازل الإبرار لا عن رجعة الزنا الغفار وقبل ان الاشبه أن حقيقة اللحن هنا ليست بمقصودة بل المقصود اظهار خسارة الخلل بالباشرة والمحال له بالعدو اليها بعد مضاجعة غيره وعزاه القهستاني في الكشف ثم قال وفيه كلام فاقبل اه ولعل وجهه أنه لو كان كذلك لا يلزم كونه مكروها فمحرر بما (قوله ثم هذا كله) أي كل ما مر من لزوم التحليل بالشروط المارة وكراهة التصريح بالشرط (قوله فرع حصص النكاح) كذا عبر في التبر والمراد حصته باتفاق الا أنه لا حصته عندنا بغيره ما بعده فافهم وقدمر أنه لو كان فاسدا أو موقوفا لا يلزم التحليل بل يحل بدونه وان كره وهل تقبل دعواه الفساد عندنا لاسقاط التحليل لم أنه لا نتم باقي آخر الباب أنه لو ادعى بعد الثلاث انه طلقها واحدة قبل وانقضت عقدها لا يثبت فان وسأق في هذه المسألة في العقدة وتأويل هنالك حادثة الفتوى في ذلك فرأبها (قوله أو يهضرة فاسقين) أي تحقق فسقتهما بالانقضاء العدة التي يكتفي عند الشافعي فافهم (قوله برغم الامر الشافعي الخ) أقول الذي عليه العمل عند الشافعية هو ما مره ان يجرى في التحفة من ان الحكم لا يصحك بفسخ النكاح بالنسبة لاسقوط التحليل وذلك أنه ذكر ان الزوجين لو فاقضا أو فاقما بفساد النكاح بل يثبت ذلك بالنسبة لاسقوط التحليل لأنه حتى اتفق على نعم يجوز لهما العمل به باطلا لكن اذا علم بها الحما نرق فيمنه ما قال في موضع آخر وحينئذ نكح محتظافيه فان قلد القاتل حصته أو حكم بها من رهاها ثم طلق ثلاثا نكح التحليل وليس له تقليد من يرى بطلانه لأنه تلقى في التقليد في مسألة واحدة وهو متنع قلعا وان اتقى التقليد والمحكم لم يصح لخلل ثم تعين أنه لو ادعى بعد الثلاث عدم التقليد فيقبل منه لأنه لا يريد بذلك دفع التحليل الذي زعمه باعتبار ظاهر قوله وأيضاً فقل المكلف ببيان عن الانفصال لحياته ان وقع منه ما يصرح بالاعتداء به كالتاويل ثلاثا اه والذي يخبر من كلامه ان الزوج ان علم بفساد النكاح فان قلد القاتل

مطل
في حكم لعن العصاة

لقصد الاصلاح وتأويل
اللحن اذا شرط الاجرة
البرازية ثم هذا كله فرع حصص
النكاح الاول حتى لو كان
بلاوى بل بعبارة المرأة أو يلقط
هبة أو يهضرة فاسقة ثم طلقها
ثلاثا أو ادا حلها بلا زوج رفع
الامر لشافعي

مطل
في حيلة اسقاط التحليل بحكم
شافعي بفساد النكاح الاول

فتفتي به وبطلان النكاح اى
في القام والآخر لافي المنقضي
بازاوية وفيها قال الزوج الثاني كان
النكاح قاسدا اولم ادخل بها
وكذته فالتقول لها ولو قال الزوج
الاول ذلك فالتقول له اى فى حق

نفسه (والزوج الثاني جدم
بالدخول) فلو لم يدخل لم يهدم اتفاقا
قضية (مادون الثلاث ايضا) اى
كأجدهم الثلاث اجماعا لانه اذا
هدم الثلاث فادونها اولى خلافا
لمحمد فحين طلقت دونها وعادت
اليه بعد اترا عادت ثلاث لوسرة
وثبتن لائمة وعند محمد وباقي
الائمة بما بين وهو الحق فنف وأقره
المصنف كغيره (ولو اخبرت

مطلقة الثلاث بمعنى عدته وعدة
الزوج الثاني) بعد دخوله (والمدّة
تتمهله

مطل
مسألة الهدم

بعده أو حكم بها كما رها لا يسقط التعليل والاسقط وله تجديد العقد بعد الثلاث ديانة وإذا علم به الحيا كم تزق
يتنحو ولو ادعى عدم التقليد لم يصدق الحيا كما إذا علمت ذلك علمت أنه لا فائدة في قول الشارح تبعاً لغيره يرفع
الامر لاشافي "أولا فيحكم الشافعي بفسخ الطلاق ولا يقبل ما قبله لكان قال ابن فاسي في حاشية الحنفية
إنه تقليد الشافعي والعقد بلا محل لأن هذه نص أخرى فلا تلقى ما لم يحكم بعصمة التقليد الاول كما حكم اه
قلت لكن هذا في الدانة لما علمت من أن الحيا كم ينفق بينهما إذا علم به لأن التعليل حتى الله تعالى نعم صرح شيخ
الاسلام زكريا في شرح تنبيهه بأن الزوجين لو اختلفا في السمي ومهر المثل وانفتت نية على فساد ثبت مهر المثل
وبسقط التعليل بها اه لكان استظهر ابن حجر عدم سقوطه والله أعلم فان قلت يمكن الحكم به عندنا على
قول محمد بشرط الولى قلت لا يمكن في زماننا له خلاف المعتد في المذهب والقضاة مأمورون بالحكم بالصريح
الاقوال على أنه نقل في التاريخ أن شيخ الاسلام سئل هل يصح القضاء به فقال لا أدري فان محمد وان شرط
الولى لكنه قال لو طلقها ثم أراد أن يتزوجها فاني أكرهه ذلك اه أى فان لفظ اكره قد يستعمل من المجتهد في
الحرام (قوله فيقضى به) أى بطلان الاول وبطلان وقوله وبطلان النكاح عطف سبب على مسبب فان قضاء بطلان
النكاح الاول بسبب بطلان الاول لا يترتب عليه نكاح آخر اه ح وانما ذكر القضاء لتبصير الحادثة بالخلافه كما جمع عليها ط
وقد سئل في باب التعليق ما ينبغي استدكاره هنا ولا ينعده اقرب العهدة (قوله اى فى القام والآخر
لا فى المنقضي) عبارة البرازية على ما فى الثروة ولا يظهر ان الولى فى النكاح الاول كان سراما وان فى الاولاد
خشبانا للقضاء الا لاحق كدليل التفسير يعمل فى القام والآخر لافى المتن فى اه اى لأن ما مضى كان مبينا
على اعتقاد ادخل تقليد المذهب صحيح وانما زعمه العمل بخلافه بعد الحكم بالمرم كالموتى حكم الى اخره لا يلزم
منه بطلان ما مضى ومنه ما لو تقرروا فى المجتهد وكذا الوضاحتى ولم يتوصل الى الظهور حتى صار شافعي بعد
دخول وقت العصر يلزمه إعادة الوضوء بالنسبة دون ماله اه ومثله فى الفتاوى الهندية عن
البرازية ادعت أن الثاني جامعها وانكر الجماع هلث الاول وعلى القلب لا اه ومثله فى الفتاوى الهندية عن
الخلاصة ويحتاج فتواه وعلى القلب لا ما فى الفتح والصروقات دخل فى الثاني والثاني منكر فامتنع قولها
وكذا فى العكس اه تناقل (قوله فالتقول له) اى فى حق التفرقة كأنه مطلقا لافى حقها حتى يجب لها
نصف المسمى أو كما لا يدخلها بغير (قوله والزوج الثاني) أى نكاحه نهر (قوله مادون الثلاث) اى
يهدم ما وقع من الطقة والوطقتين فيجعلها كأن لم يكونا وما قبل ان المراد أنه يهدم ما بين من الملك الاول فهو
من سوء التصور كما به عليه الهندى "أفاده فى النهر (قوله اى كما يهدم الثلاث) نفسه بقوله أيضا (قوله لانه
الح) جواب عما قاله محمد من أن قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره جعل غاية لاتشاء الحرمه الغليظة فهذهما
والجواب أنه اذا هدمها يهدم مادونها بالاولى فهو مما ثبت بدلالة النص وقام ما بحث ذلك فى كتب الاصول
وقولهما مروى عن ابن عمرو وابن عباس وقول محمد مروى عن عمرو وعلى وأبي بن كعب وعمران بن الحصين
كما فى الفتح (قوله وهو الحق) ليس هذا عبارة الفتح بل ذكره فى الصبر وروى عن التبر وعبارة الفتح بعد ما
أطال فى الكلام من الحديث فظهر أن القول بما قاله محمد وباقي الاثمة الثلاثة ولقد صدق قول صاحب الاسرار
مسألة يخالف فيها كبار الصحابة يعوز فقدها وصعب الخروج منها (قوله وأقره المصنف كغيره) اى كصاحب
الصبر والتهر والمقدسى والشرى بلاتى والرملى والجوى وكذا شارح الصبر بالحق ابن امير حاج لكن المتون
على قول الامام وأشار فى متن الحق الى ترجيحه ونقل ترجمته العلامة فاس عن جماعة من أصحاب الترجيح ولم
يصرح على ما قاله شيخه فى الفتح وكذا لم يصرح عليه فى مواهب الرحمن مع أكثر ما ياتي صاحب الفتح فى ترجيحه
(قوله بمعنى عدته) اى الزوج الاول اسند العدة لانه سبها نهر والا فالعدة للطلاق (قوله وعدة الزوج
الثاني) ليس المراد انها كانت عدته من الثاني فقط بل قالت تزوجت ودخل فى الزوج وطلعت وانقضت
عدته كما ذكره فى الهداية لان قولها مضى عدته لا ضد ما ذكره لوجوبها بالخلوة ويجوز لها ان تغفل ومن ثم قال فى
الهداية انما ذكر فى الهداية اخبارها مبسوطا لانه لو قالت حلفت ان يتزوجها ثم قالت لم يكن الشافى دخل فى ان
كانت عالة بشرائط الحل لم تصدق والاصدق وفما ذكره مبسوطا لاصدق فى كل حال وعن السرخسى لا يملك
أن يتزوجها حتى يستفسر ما لا اختلاف فى الناس فى حلها بمجرد العقد وعن الامام الفضل "لوقات تزوجني فاني

تزوجت غيره وانقضت عدتي ثم قالت ما تزوجت صدقت الآن تكون أقوت بدخول الثاني اه لانها غير متناقضة بعمل قولها تزوجت على العقد وقولها ما تزوجت معناه ما دخل في فاذا أقوت بالدخول ثبت تناقضها كأقاده في الفتح وبأني غامه (قوله اه أن يصدقها) لانه اما من المعاملات لكون البضع متوقفاً عند دخول أو الدليات لتعلق الحل به وقول الواحد مقبول فيها دور (قوله ان غلب على ثلثه صدقها) أشاره الى أن عد التها ليست شرطاً ولهذا قال في الدائع وكافي الحاشيكم وغيرهما بالأس أن يصدقها ان كانت ثقة عنده أو وقع في قلبه صدقها اه وكذا لو قالت منكوبة رجل لا تطلق زوجي وانقضت عدتي جاز تصديقها او وقع في قلبه صدقها كانت أم لا ولو قالت نكاحي الأول فاسد لا ولو عدته كعدتي في البرازية (قوله واقل مدة عدته عنده) أي عند الامام وهذا بيان لقوله والمدة تحمله فلا احتمال فيما دون ذلك (قوله ببعض) متعلق بقوله وهذا أي بما قل وأما قل أي بدسب كون المرأة حائضاً فافهم واحترز به عن العدته بالاشهر في حق ذوات الاشهر فان عدتها ليس لها أقل وأكبر بل هي ثلاثة أشهر ولو حصة ونصفها الوامة (قوله شهران) أي ستون يوماً عنده لانه يجعله مطلقاً في أول الطهر حذراً من وقوع الطلاق في طهر وطى فيه فيضاح الى ثلاثة ايام بخمسة وأربعين وثلاث حصة بخمسة عشر رجلاً للطهر على اقده والحض على وسطه لان اجتماع اقلهما في مدة واحدة نادر وهذا على تخريج محمد لقول الامام أما على تخريج الحسن فيجعلها مطلقاً في آخر الطهر حذراً من تطايل العقد على فيضاح الى طهرين ثلاثين وثلاث حصة ثلاثين رجلاً للطهر على أقله والحض على كثره ليعتدل واحتجاج الى مثلها في عدة الزوج الثاني وزيادة طهر على تخريج الحسن تصديق في مائة وخمسة وثلاثين يوماً على تخريج محمد في مائة وعشرين يوماً اه أقاده ح قلت والمراد بزيادة الطهر هو الطهر الذي تزوجها فيه الثاني وظلها في آخره لكن يلزم على هذا التصريح وقوع الطلاق في طهر ومطافه اذ لا بد من دخوله بها تأتلاً وهذا لا يزيد تخريج محمد (قوله ولا مائة أربعون) عطف على محذوف كأنه قال لحزرة شهران ولا مائة أربعون يوماً على تخريج محمد شهران ثلاثين وخمسة عشر وعلى تخريج الحسن خمسة وثلاثون يوماً بطهر خمسة عشر وخمسة عشر بنصفين تصديق بنصفين يوماً على تخريج محمد وخمسة بنصفين يوماً على تخريج الحسن وعمام الفصل وحكاية الخلاف في التبيين ح (قوله ما لم تدع السقط) أي من الزوج الاول لانه يمكن انشاؤها في يوم الطلاق فتصديق عدتها بما ادعاه من الثاني فلا بد من أن يمضي عليه يوم يمكن أن يبين فيه بعض خلطه رضى قلت وكذا الوادعة من الاول لا بد أن يكون بينه وبين عدته الاول مدة أربعة أشهر (قوله كأمز) أي في أول الباطن (قوله ولو تزوجت الخ) قال في الفتح وفي التفريق لو تزوجها ولم يسألهام ثم قالت ما تزوجت أو ما دخل في صدقت اذ لا يصل ذلك الامن جهتها واستشكل بأن اقدمها على النكاح اعتراف منها بصحة فكانت متناقضة فينبغي أن لا يقبل منها كالأقوال بعد التزوج بها كصحت بحسوبة أو مرتدة أو معدة أو منكوبة الغير أو كان العقد بغيره هو ذكر في الجامع الكبير وغيره بخلاف قولها لم تنقض عدتي ثم رأيت في الخلاصة ما يوافق الاشكال المذكور قال في الفتاوى في باب الباتلوات بعد ما تزوجها الاول ما تزوجت باخر فقال الزوج الاول تزوجت باخر ودخل بها لتصدق المرأة اه حاق الفتح أقول فتدفع الاشكال بان المطلقة ثلاثاً لم ينعقد لها من ايراد العقد عليها ولا يزول الا بعد وجود شرط الحل وذلك بأن تخبر بانها تزوجت بعده باخر ودخل بها وانقضت عدتها والمدة تحتمله أو تخبر بأنها حلت وهي علة بشرائط الحل على ما مر من النهاية فينبغي لا يقبل قولها اننا نقضت أمابدون ذلك فيقبل ولا تناقض لاحتمال ظن الحل بمجرد العقد ولأن أقدامها على العقد بدون تفسير لا يزول بها المانع فلا يمكن اعترافاً قال السرخسي لا بد من استفسارها وبؤيده ما مر من الفصل أيضاً وهذا بخلاف قولها كنت بحسوبة الخ فانها حين العقد لم يعلم ما منع من ايراد العقد على أقصم العقد فلا يقبل اخبارها بما يتاخره لتناقضها فان مجرد اقدمها على العقد اعتراف بعدم ما منع منه فاذا ادعت ما يتاخره لا يقبل وما مر من الفتاوى في محمول على ما اذا تزوجها بعد ما مررت فوضاين كلامهم وفي البرازية تزوجت المطلقة ثم قالت للثاني تزوجت في عدة ان كان بين النكاح والطلاق أقل من شهرين صدقت في قول الامام وككن النكاح الثاني فاسد او ان أكثر لا وصح الثاني والاقدام على النكاح اقرار بعرضي عدة لأن عدة حق الاول والنكاح حق الثاني ولا يجتمعان

جازه) أي الاول (أن يصدقها) ان غلب على ثلثه صدقها) واقل مدة عدته عنده ببعض شهران ولا مائة أربعون يوماً ما لم تدع السقط كأمز ولو تزوجت بعد مدة تحتمله ثم قالت لم تنقض عدتي أو ما تزوجت بأخر لم تصدق لأن اقدمها على السقوط دليل الحل وعين السرخسي لا يجل تزوجها حتى يستفسرها

ملاحظة
الاقدام على النكاح اقرار بعرضي
العدة

وفي البرازية قالت طلقني ثلاثاً ثم قالت تزوجت بالاول بعد مدة ثم قالت تزوجت قبل نكاح الثاني حيث لا يكون اقدمها دليلاً على اصابته الثاني ونكاحه قالت المطلقة ثلاثاً تزوجت غير تزوجها الاول ثم قالت كنت كاذبة فمخالفت لم أكن تزوجت فان لم تكن أقربت بدخول الثاني كان النكاح باطلا وان كانت أقربت به لم تصدق اهـ وهذا مذهب القائلين بالفرق والتوفيق وبالقائه التوفيق وبما جرت به العادة من كلام الشارع والقاضيه ان تابع ما جئته في الفسخ (قوله وفي البرازية الخ) اقتصر على بعض عبارة البرازية بما التصريح وهو غير مرضي وعمام عبارة هكذا اوضح في الرضا على أنها اذا قالت هذا اني رضاءا وصرت عليه لأن يزوجه لان الحرمة ليست اليها فالواو به يفتى في جميع الوجوه اهـ ومقتضاه ان المتي به ان لها ان تزوج نفسها منه هنا وهذا ما قدمه الشارع في آخر الرضا بقوله ومفاده الخ وقد منان ماذكره الشارع هناك نقله في الخلاصة عن الصدر الشهيد بلفظه وفيه دليل على انها لو ادعت الطلاق الثلاث وانكر الزوج حل لها ان تزوج نفسها منه اهـ وعليه في البهر بأن الطلاق في حقها بما يجني لاستقلال الرجل به فصع رجوعها اهـ أي صريح الحكم ما في الديانة لو كانت عالة بالطلاق فلا يحل وبما جرت به العادة علت ان مقدمه الشارع منقول لاجت منه فافهم (قوله انه طلقتها) أي ثلاثاً ما دونها يمكن فيه تعديد العقد اذا كان ينكر (قوله لو اقلته بدوا) قال في الحيط وينبغي لها ان تنفذي بما لها او تبر منه وان لم تقدر قتله متى علت أنه يفرجها ولكن ينبغي أن تقتله بالاداء وليس لها أن تقتل نفسها وان قتله مالا فيجب القصاص اهـ بحر (قوله فلا تم عليه) أي وحده وينبغي تسيده بما اذا لم تقدر على الاقتداء أو الهرب (قوله وان قتله الخ) أعاد اباحة الامر من ط (قوله لو تأتى) تمام عبارة البرازية وان كان حاضر الا لان الزوج ان كان راضحاً الى القضاء بالفرقة لا يجوز القضاء بها الا بصحرة الزوج اهـ (قوله والصحيح عدم الجواز) قال في الفتنة قال بعض الأديع والخاسل أنه على جواب شمس الاثمة الاوزجندى ونعيم الدين النسفي والسيد أبي نضاج وأبي حامد والسرشتي يحل لها أن تزوج آخر فبما بينها وبين الله تعالى وعلى جواب الباقر لا يحل اهـ وفي النسائي الرابعة اذا أخبرها بماتة أن الزوج طلقها وهو غائب وسعيها أن تعتد وتزوج ولم يقده بالديانة اهـ كذا في شرح الوجانية نقلت هذا تأييد لقول الاثمة المذكورين فانه اذا حل لها التزوج بأخيارقة فيحل لها الفصل منها بالاولى اذا سمعت الطلاق أو شهد به عدلان عند هابل صرح حوايان لها التزوج اذا انما كتاب منه بطلاقها ولو على يد غيرته ان غلب على ظن أنه حق وظاهره ان الطلاق حرانه في القضاء حتى لو علم بها القاضي بتركها تصحيح عدم الجواز هنا مشكل الا أن يحمل على القضاء وان كان خلاف الظاهر فأنزل ثم لو طلقها وهو مقيم معها بعاشرها معاشره الأزواج ليس لها التزوج لعدم انقضاء عدتها منه كسابقه في سائر في العدة (قوله لا يحل له قتلها) يعني حرمان الخلاف فيه بل القول بقتلها هنا أقرب من القول بقتلها فاما زناها سارة والساحر يقتل وان تاب تأمل (قوله وقيل لا تقتله الخ) نقل في السرخانية أيضا القول الاول بقتله عن الشيخ الامام أبي القاسم وشيخ الاسلام أبي الحسن عطاء بن حزمة والامام أبي شعاع ونقله عن قساقى الامام محمد بن الوليد السمرقندي عن عبد الله بن المبارك عن أبي خنيفة ونقل أيضا أن الشيخ الامام نجم الدين كان يحكي قول الامام أبي شعاع وشيخه انه رجل كبير ومشايخ كبار لا يقول ما يقول الا عن صفة فلا اعتماد على قوله اهـ وبه علم أنه قول معتد أيضا (قوله وانقضت عدتها) انما قال ذلك لتصرأه اجنبية لا يلغها في الطلاق الثلاث أمول وهذا اذا لم يكن انقضاء العدة معروفاً مسدداً ذكره الشارع في آخر العدة عن الفتية أيضا طلقتها ثلاثاً لا يقول كنت طلقها واحدة ومضت عدتها فلو مضى ما عودها الناس لم تنقض الثلاث والاعتق ولو حكم عليه بوقوع الثلاث بالنية بعد انكاره فلو برهن أنه طلقها قبل ذلك بمدة طلقه لم يقبل اهـ (قوله أخذت ثلاثاً) لان اقدمه على الطلاق يدل على بشاء الصفة وطلاق ثلاثاً لا يحمل بقراره واحتياطاً ط والله سبحانه أعلم

• (باب الايلاء) •

(قوله مناسيته البيئونه ما لا) أي مناسيته ذكره هذا الباب عقب باب الرجعة ما ذكره في العزم أن الايلاء يوجب البيئونه في باقي الحال كالطلاق الرجعي اهـ ويحتمل أن المناسية للثبات المذكور أو خراب الرجعة

في قوله ويحكم مباته الخ **فكيف** فيه أن المطلوب أنه المناسب بين كل باب وما قبله والباقي ذكر في باب الرجعة
استطرادا فافهم **(قوله هو لغة العيين)** وجمعه الايالات فإلى بولي ايالة كصريف اعلى فتح **(قوله)**
وشرعا الحلف الخ **بطل** التعلق بما شق فانه يسمى عينا كما تقدمناه في باب التطبيق ولما حال في الفسخ وفي
الشرع هو العيين على تزلزله بان الزوجة أربعة أشهر فصاعدا بالله تعالى أو شطرك ما يشق عليه على القربان قال
وهو أولى من قول الكثر الحلف على تزلزله بانها أربعة أشهر لأن مجرد الحلف ينشق في نحوان ومثل ذلك على أنه
أن أعلى وكثيرا أو غرو فانه لا يكون ذلك مولانا ليس عما يشق في نفسه وان تعلق الشقاق بعارض ذم من
النفس من الجبن والكسل اه وهذا وارد على المصنف وما أجاب به في الجردة في النهي وشرع المقدسي
(قوله على تزلزله بانها) أي الزوجة حالا أو مالا كقوله لاجنية أن تزوجتك فواقه لا أقرب لك لان المتبرع
تصير الايالات كإيا في خلاصة الحق ابن كمال لا بد من أن يقال في التعريف حاصل في النكاح أو مضافا
اليه على أن ذلك كإقال في التبرع شرط وشأن الشرط وجها من التعريف اه ودخل في الزوجة حالا معتدة
الرجعي ومالوك من زوجته الحرة ثم إياها بطلقة ثم مضت مدة الايالات وهي معتدة فانه يقع على أخرى كإساق
وأورد عليه الفسائي ما في الثانية لو أتى من زوجته الامة ثم اشتراها فاقضت مدة يقع اه قلت يجاب
بأن شراءها فسخ للعقد فكأنها لم تكن زوجة وقته أو بان الشرط بقاء الزوجة أو أثرها كالمدة ولا يعتد بها
كالوضت عدّة مائة تبتل المدة ودخل أيضا العذرة ولو لا وطأ وقيد القربان أي الوطأ لانه لو حلف على غيره
كقوله لا يس جلدني جلد لا أقرب ولا أقرب فرائك وغرو ذلك ولم يوطأ لم يكن موليا كإيا **(قوله مائة)**
أي الاثني عشر **(قوله ولو ذمتي)** تعميم لتساعل المصدر وهو قربانها ذكرهنا وان صرح به المصنف بعد
إشارة الى دخوله في التعريف على قول الامام أحمد حلفه وان لم تلمزه الكفارة كإيا في فافهم **(قوله والمولى)**
بضم الميم وكسر الادم فاعلم من آتى **(قوله الاثني عشر بزمه)** الشرط كونه مشقيا في نفسه كالجبن
وغرو كإيا في خرج غره كالغزو وصلاوة كعتين وان عرض اشتقاقه لجبن أو كسل كما مر عن الفقه ومن المشق
الكفارة وأورد في الصرايلا الذي بمافيه كفارة كقوله لا أقرب فانه يصح عند الامام بلزوم كفارة
ومال اذا لم يمسها الأربع وقوله لا أقرب يكن فانه يمكنه قربان ثلاث منهن بلائشي بزمه وأجاب عن الأول بجاف
الكافي من أنه ما خلا عن خشره بدليل أنه يحلف في الدعوى بالله العظيم ولكن منع من وجوب الكفارة
عليه مانع وهو كونها عبادة وهو ليس من أهلها قلت والجواب عن الثاني أن الايالات موقع على جهة الأربع
لا على بعضهن ولما لم يحنث قربان البعض لانه غير المخلوف عليه بل بضعة كأفاده شرح الهداية فهو كقوله
لا أكلم زيد او امرأته لا يحنث بأحدهما ما يكلم الآخر وفي البدائع لو قال لاهرأته وامته واقه لا أقرب بكلا يكون
مولى من امرأته حتى يقرب الامة اه أي لأن شرط الحنث قربانها فلا يحنث بقربان احدهما لكن اذا
قرباها من شرط البراءة عن قربان الثانية فان كانت الثانية هي الزوجة صار مولى منها ومقتضاه أنه لو قرب
الثلاثة من المائة المارة صار مولى من الرابعة **(تنبيه)** لو حلف على تزلزله بانها بعق عبدة ثباعه أو مأت
العبد سقط الايالات لا بزمه شيء بقربانها فلو عاد الى ملكه بعد البيع قبل القربان عاد حكم الايالات
بدائع **(قوله المانع كفر)** إشارة الى ما مر عن الكافي **(قوله وركنه الحلف)** أي الحلف المذكور
(قوله بكونها منكوبة) أي ولو سلكا كعتة الرجعي كما تقدمناه وشمل ما لو أياها بعد ثم مضت مدته
في العدة كما مر به علم أنه لا يطل بالابانة بعدون الثلاث قال في البدائع والايالات لا يعتد فيها الحلف ابتداء وان
كانت في بدون الملك اه فخرجت الاجنية والمهابة كإساق وكذا الامة والمهبرة والولد لقوله تعلى للذين
يؤلون من نسائهم والزوجة هي المملوكة ملك النكاح كإيا في البدائع **(قوله ومنه)** أي من كونها منكوبة
وقت تصير الايالات تزوجتك فواقه لا أقرب لك لان الملق بالشرط كالحنث عند وجود الشرط فهي منكوبة
وقت التنزيح **(قوله ثم تزوجها)** أي بعدما وقع عليه الطلاق المعلق وقوله لزمه كفارة الخ معناه ثبت حكم
الايالات وعل علم من لزوم الكفارة بالقربان في المدة ووقع البائن بترك القربان وهذا لا معلق الايالات
والطلاق على التزوج لانه من قبل الايالات قبل الشئونة ويزل الطلاق عقبه وبات به لانه قبل المخل
وزوال الملك لا يطل حكم الايالات فاذا تزوجها في مدته على علمه ما لو قدم الطلاق على الايالات بطل حكمه عند

(هو لغة العيين وشرعا الحلف)
على تزلزله بانها) مدته ولو ذمتي
(والمولى هو الذي لا يمكنه قربان)
امرأته الاثني عشر) مشق بزمه

المانع كفر وركنه الحلف) وشرطه
محيلة المرأة بكونها منكوبة
وقت تصير الايالات) ومنه ان
تزوجتك فواقه لا أقرب لك ولزاد
وانت طالق ثم تزوجها لزمه كفارة
بالتقربان ووقع بائن تركه

الامام لانه ينزل عقب النبوة والايلاء لا يتخذ في غير المثل كما افاده في البحر في باب التعليق بقوله لو قال ان تزوجك فانت طالق وانت على كلفه امرى ووالله لا أقرب بك ثم تزوجها وقع الطلاق ويلغو الطلاق والايلاء عنده لانه ينزل الطلاق أولا فتم برميامة وعندهما ينزبان جعلا ولو اخرج الطلاق فترجها وقع وصح الظهار والايلاء اه فافهم (قوله وأخذه الروح للطلاق) أفاد اشتراط العقل والبلوغ فلا يصح ايلاء السبي والمجنون لانهما ليسا من أهل الطلاق وصح ايلاء العبد مما لا يتعلق بالمال كلن قري سلك فعل صوم أوجع وأمره أو امرأ طالق فان حنث زمه الجزاء ووالله لا أقرب بك فان حنث زمه الكفارة بالصوم بخلاف ما يتعلق بالمال مثل فعلى معتق رقبة أو ان تصدق بكذا لانه ليس من أهل مال المال بدائع (قوله فضع ايلاء الذمي) أى عنده لا عندهما لكن كل من القولين ليس على اطلاقه لان ايلاء بهما هو قربة محضه كالجلب لا يصح انضافا وبما يلزم كونه قربة كالمعتق يصح انضافا وبما فيه كفارة كصوته الله لا أقرب بك يصح عنده لا عندهما كافي البر وغيره (قوله بغير ما هو قربة) أى محض احترازه عن نحو الطلج والصوم كاعتل (قوله وفادته الخ) أى ان تعذر ايلاء الذمي وان لم يلزمه الكفارة بالحنث فادته وهي وقوع الطلاق بتركها في باقي المدة (قوله ومن شر انطه الخ) ومنها ان لا يشد بجمان لانه يمكن قربانها في غيره وان لا يجمع بين الزوجة وغيرها كنهه أو اجنبية لانه يمكنه قربان امرأته وحدها بلا لزوم شئ كما مر وأما اشتراط أن لا يشد بزمان فغير صحيح لانه ان اراد بالزمان مدة الايلاء فلا يصح فيه وان اراد في مادونه فهو مازاده الشارح فافهم نعم يشترط أن لا يستثنى بعض المدة مثل لا أقرب بك سنة الا يوم اهل اتصاله فيسقط فيه سبب أن يكون المنع عن القربان فقط لما في الاول ايلاء لو قال ان قري سلك أو دعوتك الى الفرائض فانت طالق لا يصح موبلا لانه يمكنه القربان بلا شئ يلزمه بان يدعوها الى الفرائض فيحث غير بشرها في المدة اه (قوله وحسنه) أى النبوى أو أمثال اخرى فلا ثم ان يثنى اليها كما يفيد قوله تعالى فان قاؤا فان اقمه غفور رحيم وصرح التفسير في التنب بأن الايلاء مكره وصرحوا أيضا بان وقوع الطلاق بمعنى المدة جزاء الطلج لكن ذكر في السمع أول الباب أن الايلاء لا يلزمه المصصة اذ قد يكون رضاه لحظ غلب على الولد وعدم واقفة من اجها ونحوه فيستبان عليه لقطع لحاح النفس (قوله ولم يأت) عطف نفسه برؤاها والوطى حقيقة عند القدرة أو ما يقرب مقامه كالقول عند العجز فالمراد ولم يأت أى لم يرسع الى ما حلف عليه (قوله والله كفارة أو الجزاء) بالعطف بأزوى بعض التسبب بالواو او اضافته الى الضرر وشي المصنف وهي بمعنى أولان المراد بيان نوعه بشراسة قوله لا فى فى الحلف باقته تعالى وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء أى المعلق عليه كالجلب والعقن والطلاق ونحو ذلك ويمكن جل الواو على معناها اذ يمكن اجتماع الكفارة والجزاء في نحو والله لا أقرب بك وان قري سلك فعلى كذا خيل وفيه انهما بلا أن يجب بالحنث في أحدهما الكفارة وفى الآخر الجزاء وان وقع عند البر طلاق واحد بديل ما قالوا في والله لا أقرب بك اذا كرره فلا تألم شواكنا كدأه ايمان ثلاثة يجب لكل كفارة ويقع بها طلقة واحدة كاسأنى آخر الباب فافهم (قوله ان حنث بالقران) أى الوطى حقيقة فلا يحسن بالتى باللسان عندا يهجر عن الوطى لانه غير المحلوف عليه ولو وطى بعده في المدة حنث كاسأنى (قوله أربعة أشهر) لاختلاف آهانه وقع في غرة الشهر اعتبرت مقدمه بالاهلة ولو وقع في بعضه فلا رواية عن الامام وقال الشافعي تعتبر بالايام وعن زفر اعتباره بشدة الشهر بالايام والشهر الثاني والثالث بالاهلة وبكامل أيام الشهر الاول بالايام من أول الشهر الرابع نهر عن البدائع (قوله وللامدة شهران) بيم ما لو كان زوجها راولوا واعتقت في أثناء المدة بعد ما طلقت انتقلت الى مدة الحرائر نهر ومثله في البدائع (قوله فلا يلا) أى في حق الطلاق بدائع أى لا في حق الحنث فلو قال طلقته والله لا أقرب بك شهرين ولم يقربها فيه سالم تطلق ولو قري بها فمما حنث (قوله وسبه كالسبي في الرجب) وهو الداعي من قيام المشاورة وعدم الموافقة نهر وسئل في شرح درر البصار وكأنه خص الرجب لله وأنه أشبهه في النبوة ما لا على ما سأل تأمل (قوله مريح وكأية) وقبل ثلاثة صريح ومجربى مجراء وكأية فالصريح لفظان الجماع والتكليف أما القربان والمباضا والوطى فهي كاتيات تجرى مجرى الصريح قال في النسخ والاولى جعل الكل من الصريح لان الصراحة منوطة ببيدار المعنى لفظية الاستعمال فيسواء كان حقيقة أو مجازا لا بالحقيقة والاولى بكون الصريح لفظ التل فقط وفى البدائع

(واحدة الزوج للطلاق) وهو كذا
للكفارة (فضع ايلاء الذمي) بغير ما
هو قربة وفادته وقوع الطلاق ومن
شر انطه عدم التنص عن المدة
(وسمكه وقوع طلقة بائنه ان تر)
ولم يأت (و) لزوم (الكفارة و
الجزاء) المعلق (ان حنث) بالقران
(و) المدة (أقلها المرة أربعة
أشهر وللامدة شهران) ولا حصة
لا كثرها فلا يلا بملفه على
أقل من الاقلين وسبهه كالسبي
في الرجبى والفاطه صريح وكأية

الاقضاض في البكر يجرى بجرى الصريح ٥١ وستأني الفاظ النكاحية وفي الجبر لو ادعى في الصريح أنه لم يعم
 الجماع يصدق قضاءه ويصدق ديانته ~~النكاحية~~ كل لفظة لا يسبق الى الفهم معنى الوطاع منه ويحصل غيره
 ولا يكون ابلا بلاية ويدين في القضاء (قوله من الصريح الخ) ذكر منه أربعة الفاظ وأشار الى أنه يني
 غيرها فان منه قوله للبكر لا تقضك كما مر وفي المتن لا أنام معك ابلا بلاية وكذا لايس فرجك وهذا
 يحصل ما في البدائع من أن لا يات معك في فراش كابة وما في جوامع الفقه من أنه لو قال لايس جلدك
 لا يصبرمولى لانه يمكن أن يقد ذكره بشئ أخره في الفتح وظاهر ما في الجوامع أنه ليس صريحاً ولا كاية قلت
 والذي يظهر ما في المتن من أن القطنين من الصريح لم يخلت من أن الصراحة منوطة بتبادر المعنى والتبادر
 من قوله فلان نام مع زوجته هو الوطء فم لا يتبادر ذلك من قوله بات معها في فراش وتبي اخصا في مسألة
 النس وما ذكر من اذ كان لا ينافي التبادر والزم أن تكون المباشرة كذلك لانها عني وضع البضع على
 البضع أي الفرج فيمكن أن يقال لا يلزم منه الجماع وكذا الاقضاء أي ازالة البكارة يمكن باصبع ونحوها
 تأمل (قوله لو قال والله الخ) قد اقسام له لو قال لا أقربك ولم يقل والله لا يكون مولى ذكر السبابة
 بجرى لأنه لا بد من لزوم ما يقتضيه قوله ولك ما يقتضيه (العين) كل مبتدأ حذف خبره تقديره كذلك قال في الجبر
 وأراد بقوله والله ما يقتضيه (العين) قوله نأقه وعظما نأقه وجلا وكبريائه فخرج ما لا يشد به كقولهم وعلم الله
 لا أقربك وعليه غضب الله تعالى ومضنه ان قربك ٥٢ ط (قوله لا أقربك) أي بلا بيان مدة أشار الى
 أنه كالوقت بمدة الابلا لان الاطلاق كالتأيد ومثله لو جعل له غاية لا يربى وجودها في مدة الابلا كقوله في
 رجب لا أقربك حتى أصوم الحرم وكقوله الا في مكان ~~كذا~~ أو حتى تنظمي ولدك ومنها أربعة أشهر كما
 ولو أقل لم يكن مولى كما حتى تطامع الشمس من مغربها وحتى تخرج الدابة أو الدجال استخسانا له في العرف
 للتأيد وكذا ان كان يربى وجودها في مده لكن لا يمتد وبقاؤه النكاح معه حتى تنقضي أو أموت وأطلقك ثلاثا
 أو حتى أمهلك أو امالك شقصا منك وهي أمة وان تصور بشاؤه حتى اشتريك لا يكون مولى لان مطلق الشراء
 لا يزيل النكاح لانه قد بشرت بالغير ولو زاد لنفسه ~~كذا~~ لانه قد يكون الشراء فاسد الا يملك بالقبض
 حتى لو قال لنفسى وأقبلت كان مولى باصبر تقديره لا أقربك مادمت في نكاحي ولو قال حتى اغتني عبدي
 أو اطلق زوجتي فهو ابلا عنه بما خلا قال في يوسف ولا خلاف في عدمه حتى أدخل الدار أو اكتم زيداً كما في
 النهر وغيره (قوله لغيره حاضر الخ) في غاية البيان مغزى بالشامل حذف لا يشرها وهي حاضر لم يكن مولى لان
 الروح ممنوع عن الوطني بالحض ولا يصبر المنع مضافا للعين ٥٣ وبهذا علم أن الصريح وان كان لا يحتاج
 الى التنية لا يفي به لوجود صارف كذا في البحر وقده الشرح لا يلاي بمقتضاها اذا كان عالما بمجناها وفصل سعدى
 في حواشي الغنياء يجعل ما في الشامل على ما اذا قال لا أقربك ولم يقدر بمدة أمال وقال أربعة أشهر فانه يكون
 مولى ولو كانت حاضرنا وهذا معنى قول الشارح هنا لغيره حاضر وقوله بعده في التند ولو طاعن وأخرجه
 في النهر بأنه اذا قد بأربعة أشهر يكون قرينه على اضافة المنع الى العين ٥٤ أقول هذا كما سبق على
 ان قول الشامل وهي حاضر ليس من كلام الزوج لكن ذكر المندس انه حال من مفعول يقربها لمن فاعل
 حذف أي فهو من كلام الزوج قلت وربما أفاده ما في كافي الحاكم حيث قال وان حذف لا يقربها هي حاضر
 لم يكن مولى وان حذف لا يشرها حتى تفعل شأنه على فعله قبل مضى أربعة أشهر لم يكن مولى وان تأخر ذلك
 أربعة أشهر لم يشره ٥٥ فقله حتى تفعل من كلام الزوج قطعا فكذا قوله هي حاضر وقد أفاده بما ذكره
 بعده وهي أن مدة الحيض يمكن مضيا قبل أربعة أشهر فلا يصبر مولى وان زادت عليها وبزيده تعليل الوالحي
 بقوله لانه منع نفسه عن قربانها في مدة الحيض وأنه أقل من أربعة أشهر ٥٦ ولو كانت العلة ما مرس كون
 الزوج ممنوعا عن الوطني بالحض الخ لكان الواجب ذكر ذلك في شروط صحة الابلا ما به يقال بشرط في صحة
 أن لا يكون الزوج ممنوعا عن وطئها وقت الابلا وورد عليه أنه يشمل ما اذا كانت محرمة لومعة ~~كذا~~ أو صاغة
 أو مصلية مع انه ساقى أنه يصح الابلا وهي محرمة وان كان بينهما وبين الحرم أكثر من أربعة أشهر ولا يكون
 فروعها بالسان بل بالجماع لان الاحرام مانع شرعي وهو لا يسقط حقه في الجماع فتدفع الايام مع علمه بأنه ممنوع
 عن قربانها شرعا في مدة أربعة أشهر في حالة الحيض يصح بالاولى ~~لما~~ استبان الجواب عن حالة الاحرام فهو

فن الصريح (لو قال والله) وكل
 ما يقتضيه (العين) (لا أقربك) لغير
 حاضر ذكره سعدى لعدم اضافة
 المنع حينئذ الى العين أو والله
 لا أقربك لأجامعك لا أطول
 لا اغتسل منك من جنبتي (أربعة
 أشهر) ولو طاعن

أربعة أشهر بالايام ثم مضت أربعة أخرى وهي في العدة وقعت أخرى فان مضت أربعة أخرى وهي في العدة
وقعت أخرى والاول أصح لأن وقوع الطلاق جزاء الظلم وليس العباة حتى فلا يكون ظالمًا كما في الزيلبي ووافقه
في الفتح والبصروا والنهر وعليه المتون **(قوله والمدة من وقت التزوج)** سواء كان التزوج في العدة أو بعد انقضائها
قال في النهر واختص في اعتبار ابتداء مده في الهداية وعليه جرى في الكافي انهم من وقت التزوج وقبده
في النهاية والعناية تبعاً للتراتبية والمرغبات بما اذا سكن التزوج بعد انقضاء العدة فان كان فيها اعتبار
ابتداءه من وقت الطلاق قال الزيلبي وهذا لا يستقيم الاعلى قول من قال سكر الطلاق قبل التزوج وقدم
ضعفه قال في الفتح فالاولى في الحلاق كما في الهداية **ح (قوله فان نكحها)** أي المولى الذي انتهى ملكه
بالثلاث **ح** أي نكحها قبل أن تزوج بغيره وكذا بعده وانكها مسافة الهدم الآية **(قوله لاتبهاء هذا)**
المالك فهدم المسافة فرع ما اذا علق طلاقها بال دخول مثل ثلاث فزوجت بغيره ثم عاد لها دخلت
لا تطلق خلافاً لفر وكذا لو نكحها قبل طلاقها بالايام حتى لو مضت أربعة أشهر وهي في العدة لم يقع
الطلاق خلافاً لفر ولو تزوجها بعد زوج آخر في الايام المؤبد لا يعود الايام خلافاً **فغ (قوله بتضييع)**
الطلاق أي بتضييع طلاقه أو بطلقه **ح (قوله ثم عادت ثلاث)** بان تزوجها بعد زوج آخر بناء على قولها
ان الزوج الثاني يهدم مادون الثلاث ويثبت حل جديد فتعود لاول ثلاث لا بما يجيء **(قوله بغير بالايام)**
الفتحية عادى الى الثلاث باعتبارها عسى الطلاق الثلاث والاولى أن يقول تقع بالثاء الفوقية بغير تطلق كما مضى
عليها أربعة أشهر لم يصح معها نكاح حتى تنزل ثلاث كذا قال في الفتح والنهر واليسين قلت ولا بد من قصد مدان
بترجيها بعد كل مدة على ما هو الاصح ليكون الطلاق جزاء الظلم كما مر وكأنهم أطلقوه هنا قارب العهد قاتل
(قوله خلافاً لحد) ففقد لائق الثلاث بل ما يجيء من واحدة أو اثنتين بناء على قوله ان الثاني لا يهدم مادون
الثلاث كما مر قبل هذا الباب ومز اعتداه قوله **(قوله بعد زوج آخر)** مكر بمجاء ذكره المصنف قبل وكان
الاولى للمصنف في التعبير أن يقول وكفران ومضى ليكون عطفاً على جواب الشرط وهو قوله لم تطلق **(قوله)**
لبقاء العين للثنت أي ملحق الحث وان لم يتبق في حق الطلاق فصار كالأول لا لاجنسية بل لأنك لا يكون بذلك
مولياً ويجب الكفارة اذا فر بها زيلبي **(قوله بعد هذين الشهرين)** عند اتفاق لانه لو قال شهرين وشهرين
كان الحكم كذلك كما صرح به في الدين **ح** ومثله في الفتح والبصروا **(قوله لصحق المدة)** أي أربعة أشهر ولهذا
لو قال لا أكمل فلان يومين ويومين كان كقولهم لا أكمل أربعة أيام والاصل في جنس هذه المسائل انه متى حلف من
غير عادة حرف النبي ولا تكرار اسم الله تعالى يكون ميماً واحداً ولو أعاد حرف النبي او كرر اسم الله تعالى
يكون ميمنين وتدخل مدة ميما يانه لو قال والله لا أكمل زيداً يومين ولا يومين يكون ميمنين ومدة واحدة حتى
لو كلف في اليوم الاول أو الثاني بمحض فمهما وجب عليه كفارتان وان كلف في اليوم الثالث لا يحنث لانقضائه
مدة كما في كذا لو قال والله لا أكمل زيداً يومين والله لا أكمل زيداً يومين لا والله لا أكمل يومين ويومين
كان ميماً واحداً ومدة أربعة أيام حتى لو كلفه فمما يجب عليه كفارة واحدة وعلى هذا لو قال والله لا أكمل يوماً
ويومين كانت ميماً واحدة وانى ثلاثة أيام حتى لو كلفه فمما يجب كفارة واحدة ولو قال والله لا أكمل يوماً ولا يومين
أو قال والله لا أكمل يوماً والله لا أكمل يومين يكون ميمنين فمدة الاولى يوم ومدة الثانية يومان حتى لو كلف في
اليوم الاول يجب عليه كفارتان وفي اليوم الثاني كفارة واحدة ولو كلف في اليوم الثالث لا يحنث لانقضائه
مدة كما وعلى هذا لو قال والله لا أكمل يومين ولا شهرين أو قال والله لا أكمل يومين ولا شهرين ولا شهرين
لا يكون مولياً لانها ميمنان فتدأخل مدة فمما حتى لو فر بها قبل مضى شهرين يجب عليه كفارتان ولو فر بها
بعد مضى شهرين لا يجب عليه شيء لانقضائه مدة زيلبي قلت وحاصله انه يحكم بتعدد العين باعادة حرف النبي
أو تكرار اسم الله تعالى ومعنى كانت العين متعده كانت المدة متعده أي تكون المدة في العين الاولى داخله
في مدة العين الثانية ومعنى كانت العين متعده كانت المدة متعده أي تكون المدة الثانية غير الاولى وقد
تعدد المدة مع تعدد العين بان نص على مغايرة المدة فيجب في كل مدة كفارة واحدة كما يأتي في المسألة الثانية
(قوله ولو مكث يوماً) يعني بعد قوله والله لا أكمل يومين شهرين **(قوله اذ الساعة كذا)** أي الزمانية
فالمراد ان يفصل بين الحلفين بفصل **(قوله قال بعد الشهرين الاولين أولاً)** أي ان التقيد بالظرف هنا

والمدة من وقت التزوج (كان نكحها)

بعد زوج آخر لم تطلق لاتبهاء

هذا المثل بخلاف ما لو كانت

بالايام بمدة ثلاث أو بأبائها

بضمير الطلاق ثم عادت ثلاث يقع

بالايام خلافاً لحد كما مر في مسافة

الهدم (وان وطئاً) بعد زوج

آخر (كفر لبقاء العين) للثنت

(واقه لا أكمل شهرين وشهرين

بعد هذين الشهرين ايلاً) لصحق

المدة (ولو مكث يوماً) أراد به

مطلق الزمان اذ الساعة كذا

بسر (ثم قال واقه لا أكمل

شهرين) لم يكن مولياً (قال بعد

الشهرين الاولين) أولاً

قوله يومين ولا يومين هكذا في

الزيلبي وما وقع في حاشية ح

يوماً ولا يومين فهو تخريف فافهم

اه منه

الجمعة اسم من الاتماع وهو طبل
الكل ومنه بعد في الجمعة كذا
في القرب اه منه

قلها جمع وكذا حبها
وتشوزها (فرضه نحو قوله)
بلسان (فتأبها) أو راجعتك
أو ابطلت الأيلاء أو رجعت عما
قلت ونحوه لأنه إذا ما بالجمع
ففيها بالوعد (فان قدر على
الجماع في المدة ففرضه الوطئ في
الفرج) لأنه الأصل (فان وطئ
في غيره) كعبد (لا يكون
فيها وفادته اشتراط دوام العجز
من وقت الأيلاء إلى متى مدته
وبه صرح في المتق وفي الحاوي
أي وهو يصح ثم مرض لم يكن
ففسوه الا لجماع وبقي شرط ثالث
ذكره في البدائع وهو قيام النكاح
وتتأني بالانسان فلو أبانها
ثم فاه بلسانه في الأيلاء

القدس (قوله قلها جمع) قال ح راجعاه فرأيه منقولاً في القسوى الهندية عن غاية السروجي
قلت ولقد ابعد في الجمعة فانه مذكور في الفتح كاجمعه (قوله وكذا حبها) أي سواء كان بحق أو بغيره
لأن العذراء لا يمكن منه لم يقدر على دفعه رجس (قوله وتشوزها) قال في العرويد دخل تحت العجز أن
تكون متجمعة منه أو كانت في مكان لا يعرفه وهي ناشرة أو حال القنص بينهما الشهادة بالطلاق الثلاث للتركة
(قوله ففرضه) أي المبطل للأيلاء في حق الطلاق ما في حق بطلان العجز باعتبار الحائض فلا حتى ولو طأها
بعد التي ما بالسان في مدة الأيلاء لزمه كفارة لتعلق الحائض بغيره (قوله بلسان) أي باللسان لا باليد
بشمل الحلقف عليه والقول ليس محلو فاعليه فلا تعلق بين البدائع (قوله بلسان) أي باللسان لا باليد
بشمله باللسان لا يعتبر بغيره (قوله بلسان) أي باللسان لا باليد (قوله ونحوه) كرجعتك
وأرجعتك تقول المصنف نحو قوله لبيان أن لفظة فت غرق قد وقول الشارح هنا ونحوه لبيان أنه لم يستوف
ألفاظه لأن المراد ما يدل على التني فافهم (قوله فان قدر على الجماع) أي بطل ما إذا كان قادرًا وقت
الأيلاء ثم عجز بشرط أن يمضي زمن يقدر على وطئها بعد الأيلاء وما إذا كان عاجزًا وقته ثم قدر في المدة
وقد يكون في المدة لأنه لا يقدر عليه بعدها لا بطل بغير (قوله لأنه الأصل) أي واللسان خلفه وأذا قدر
على الأصل قبل حصول المصنوع باليد بطل كالتميز إذا زار في المأوى في صلاته بغير (قوله فان وطئ في غيره)
كذا إذا وطئها حال الحائض أو قبلها بشهوة أو لسلها أو نظرها في فرجها بشهوة كما في الهندية ط قلت لكن
الذي في الهندية خلاف ما نقله عنها في مسألة الحائض ونفسها المرضي إذا جامع امرأته في فساد الفرج
لا يكون ذلك فيفساه وان قربها في حالة الحائض يكون فساده في التلهيبية اه ويؤيده ما قد مرنا
عن التسترانية بن محمد التي ما بالوطئ حالة الاسرام فان المانع الشرعي موجود في كل منها فافهم (قوله)
ومفاده الخ) أي مفاده قوله فان قدر على الجماع الخ أنه يشترط لجمعة التي باللسان دوام العجز قلت ومفاده
هذا الشرط أنه لو زال العجز بطل التي ما بالسان وان وجدت في المدة عجز غير لما في جامع الفصولين في طلاق
المرضى إذا لم يمرض ثم مرضت امرأته قبل بره ثم مرضت وبقيت مرضية إلى متى المدة فان فسده بجماع
عنده وان عجزت بلسانه لأنها اختصت بالرخصة اذ كسلا المرضي وجب جواز التي بلسانه واختلاف
أسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الأولى على الثانية وتصور الأولى كان لم تكن كسافرتم لعدم الماء
ثم مرض مرضاً يبيح التيمم إذا كانا مرضاً من المرأة يبيح التي بلسانه فلا يبيح حكمه على مرض الزوج
اه وقد تنص الشارح هذه العبارة في باب التيمم لكن في الفتح والبدائع ولو آتى الأيلاء مؤبداً وهو مرض
وبانت بمعنى المدة ثم صح وترجها وهو مرض ففاه بلسانه لم يصح عندهما وصح عند أبي يوسف وهو الأصح
على ما قالوا لأن الأيلاء وجدته وهو مرض وعاد حكمه وهو مرض وفي زمان الجمعة هي مائة لاحق لها
في الوطئ فلا يعود حكم الأيلاء فلهما إذا دام في المدة الثانية فقد قدر على الجماع حقيقة فسط اعتبار
التي ما بالسان في تلك المدة وان كان لا يقدر على جماعها لا يجتمع كإتمامها إذا كان محرمًا اه فهنا
استحسب الرخصة ولم يعتبر على قول أبي يوسف فتأمل ولعل الجواب أن اختلاف أسباب الرخصة أعان
يجمع الاحتساب بالرخصة الأولى إذا اجتمع السببان في وقت واحد فانه حينئذ يعتبر الأول ويلغو الثاني فإذا زال
الأول لم يعتبر الثاني بعد الحكم بالقائه بخلاف ما إذا وجد الثاني بعد زوال الأول فان الثاني يعمل به لعدم
ما يلغيه كما في المسألة الثانية وبطل على ذلك أنهم لم يعطوا قول الامامين باختلاف أسباب الرخصة كاجمعة
فافهم هذا التعريف فانه مفرد (قوله وبه صرح في المتق) قلت وكذا في البدائع (قوله وفي الحاوي الخ)
من فروع الشرط المذكور كما في البدائع (قوله ثم مرض) أي بعد مرضي مائة من محضه بقدرتها
على الجماع فان كان لا يقدر لتقصيرها فسوف بالقول لأنه ليس بخمر في ترك الجماع فكان معذوراً بدائع (قوله)
وفي شرط ثالث) أي زائده على ما مر من اشتراط العجز واشتراط دوامه (قوله وهو قيام النكاح) بأن
تكون زوجته غير بائنة منه بدائع (قوله في الأيلاء) فإذا تزوجها وضمت المدة تبين منه أنه لا يوطئ حال
قيام النكاح انما يعرف الأيلاء في حق حكم الطلاق حصول انقضاء حقها به ولا حق لها حال البتونة بخلاف التي
بالجماع فانه يصح بعد ثبوت البتونة حتى لا يوطئ الأيلاء بل يوطئ لأنه حائض بالوطئ فالحائض العجز بطلت ولم يوجد

مطلوب
انت على حرام

(قال لاهر أنه أنت على حرام)

وذلك كآنت معي في الحرام

(ابلا ان نوى التصريم أو لم ينو)

شأنه وظهار ان نواه وهدران نوى

الكذب) وذادبانه وأما غناه

فابلاه قسنتاني (ونظيفة)

بأنه ان نوى الطلاق وثلاثان

نواهوا ويقتى بأنه طلاق بائن وان لم

ينوه (لقلة العرف

الحث ههنا ولا تحفل العين ولا يرتفع الإيلاء بدائع (قوله قال لاهر أنه أنت على حرام ابلا ان نوى التصريم
الخ) أقول هكذا عبارة المتن هنا وعبارتها في كتاب الإيمان كل حل على حرام فهو على الطعام
والشراب والقنوى على أن ينأمر أنه من غيرته وذكر في الهداية هناك أنه ينصرف إلى الطعام والشراب
لغير فاته يستعمل فيما يتناول عادة فحيث إذا أكل أو شرب ولا يتناول المرأة الأباتية وإذا نواهها كان
إيلاء ولا ينصرف العين من المأكول والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية ثم ذكر اختيار المشايخ
التأثيرين أنه ينأمر أنه بلاينة وحاصلة أن ظاهر الرواية انصرافه للطعام والشراب عرفه فإذا نوى تحريم
المرأة لا يتحقق بها بل يصير شاملا لها وللطعام والشراب وبه ظهر أن ما هنا من التفصيل بينة تحريم المرأة
أو الظهار أو الكذب أو الطلاق خاص بما إذا لم يكن اللفظ عامًا بخلاف ما إذا كان عامًا مثل كل حل
أو حلال الله أو حلال المسلمين فاته ينصرف للطعام والشراب بلاينة للعرف وللمرأة أيضا نواهها والقنوى
على قول المتأخرين بانصرافه إلى الطلاق البائن عامًا كان أو خاصًا فاعتنم هذا التصريح (قوله ونحو
ذلك) أي من الالتصاق الخاصة كاجلعت (قوله ابلا الخ) أي مطلق في معنى المؤبد وقد مر حكمه قال
في الدرر فان هذا اللفظ مجمل فكان يسهل إلى الجمل فان قال أردت به التصريم أو لم أرد به شيئًا كان مينا يصير
به مولى لأن تحريم الحلال بين (قوله وظهار ان نواه) لأن في الظهار حرمة فإذا نواه مع لانه لم يتخله ديد
(قوله وهدر) بالتحريك أي باطل (قوله ان نوى الكذب) لانه نوى حقيقة كلامه أذ حقيقته وصفها
بالحرمة وهي موصوفة بالحل فكان كذبًا وأوردوا كان حقيقة كلامه لانصرافه إليه بلاينة مع أنه بلاينة
ينصرف إلى العين والجواب أن هذه حقيقة أولى فلا تنال الأباتية واليمين الحقيقة الثانية بواسطة الأشهاد
يخرج عن الفتح وحاصله أن الأولى حقيقة لغوية والثانية عرفية (قوله وأما غناه فابلاه) أي لا يصدق
في القضاء أنه أراد الكذب لأن تحريم الحلال بين بالنص وهذا قول شمس الأئمة السرخسي قال في الفتح وهذا
هو الجواب على ما عليه العمل والقنوى كما سنده ذكره والآن قول السالوتي وهو ظاهر الرواية لكن
القنوى على العرف الحادث اه وحاصله أن فيه عرفين عرف أصلي وهو كونه مينا بمعنى الإيلاء وعرف
حادث وهو إرادة الطلاق وما قاله شمس الأئمة من أنه لا يصدق في القضاء لا يكون إلا مبني على العرف
الأصلي والقنوى على العرف الحادث لأن كلام كل عاقد وحالف ونحوه يعمل على عرفه وما خالف ظاهر
الرواية كما قالوا من أن الحاكم أو المفتي ليس له أن يحكم أو يقتضي بظاهر الرواية ويترك العرف فكان الجواب ما قاله
شمس الأئمة من أنه لا يصدق قضاء ولو كان حله على الإيلاء ليس هو الجواب في زماننا بل الجواب حله
على الطلاق لانه العرف الحادث المفتي به فتوله في الفتح وهذا هو الجواب على ما عليه العمل والقنوى احتراز
عن إرادة الجمين أي الإيلاء الذي هو العرف الأصلي وهذا التقرير سقط ما في الجبر والتبر من أن فيه نظرًا
لأن العمل والقنوى إنما هو في انصرافه إلى الطلاق من غيرته لا في كونه مينا اه (قوله ان نوى الطلاق)
أي أو دلل عليه الحال نهر أي بأن كان في حال مذكرة الطلاق أما في حالة الرضى أو القسب فلا بد
من التوبة لانه مما يصح سبها كما مر في الكتابات فافهم وتنبه إلى الطلاق ما إذا نوى واحدة أو قنتين في المرة
وما إذا أطلقها واحدة ثم قال أنت على حرام ناو بائنين فانه وان تم به الثلاث لم يقع بالحرام الواحدة كما في الصر
وسبأ في الفروع آخر الباب خلافا لما هو عليه كلام القميين أنه لا يقع به شيء كما سنده ذكره (قوله وثلاث
ان نواهها) لأن هذا اللفظ من الكتابات على ما مر وفيها تصحيدية الثلاث نهر ولا تصح فيه بنية التثنية لانها
عدد محض كما مر إذا كانت أمة (قوله وان لم ينوه) هذا في القضاء وأما في الهداية فليقع مالم ينو
وعدمه بنية الطلاق صادق بعدم بنية شيء أصلا وبنية الظهار والإيلاء فانه لا يصدق هنا كما مر ح به الزبلي
حيث نال عن هذا النوى غيره لا يصدق قضاء ح قلت الظاهر أنه إذا لم ينو شيئًا أصلا يقع دانه أيضا قال
في الصر ذكر الامام يظهر الدين لا تقول لا تسترط التوبة لكن يجعل ناو باعرا فاه اه وفي القنوى فصار كما إذا قلنا
بطلانها لا يصدق في القضاء بل فيما منه وبين الله تعالى اه فهذا ظاهر فيما قلنا فافهم (قوله لقلة العرف)
إشارة إلى ما في الجبر حيث قال فان قلت أذ وقع الطلاق بلاينة ينبغي أن يكون كالتصريح فيكون الواقع به
وجبا قلقت المتعارف به بإيقاع البائن كذا في البرازية اه أقول وفي هذا الجواب نظر فانه يقتضي أنه لو لم

يتعارف به اجماع البائن يقع به الرجعي كافي زماناً فان المتعارف الا ن استعمال الحرام في الطلاق ولا
يبرون من الرجعي والبائن فمصلحة ان يكون عرفهم فيه البائن وعلى هذا التعليل بغلبة العرف لو توضع
الطلاق بلاينة وأما كونه بائناً فلا نعتني لفظ الحرام لان الرجعي لا يبرم الزوجة مادامت العدة
والتابع ومغها بالحرام بالبائن وهذا حاصل ما بسطناه في الكليات فافهم (تنبيه) قال الشارح الرئي
في حاشية المنير في كتاب الايمان أقول أصح نعتهم ببلادنا لا يقصدون شؤلهم أنت محزمة على وأحرام
على وأحرامك على الحرام المولى المقابل لله ولا ذلك كثرهم يضرب مدة تعريها ولا يريد قطعاً لا تحريم
الجماع الى هذه المدة ولا شك أنه عين موجب للإيلاء تأمل فقل من حق هذه المسألة على وجهها وانظر الى
قولهم لا تقول لا تشترط النية لكن يجعل نابوا عرفاً فهو صريح في اعتبار العرف فان لم يكن العرف كذلك
بل كان مشتركا تعين اعتبار النية وتصدق الحالف كما هو مذهب المتقدمين اه وفي ايمان الفقه وقال
البردوي في مبسوطه لم يتضح في عرف الناس في هذا أي في كل حل على حرام لان من لا امر أهله يخلف به
كما يحلف ذوالحيلة ولو كان العرف مستتباً في ذلك لما استعمله الاذوالحيلة فالصحيح ان نقول
ان نوى الطلاق يكون طلاقاً ما من غير دلالة فالاحتياط ان يقف الانسان فيه وبالأخص المتقدمين واعلم
ان مثل هذا اللفظ لم يتعارف في ديارنا بل المتعارف فيه حرام على كلامك ونحوه كأكمل كدوا ليه دون
الصيغة العاتية وتعارفوا أيضاً الحرام بالرمي ولا شك في أنهم يرمون الطلاق علقاً فافهم زيد بن عتيق رحمه الله
كذا فهي طلاق ويجب اضاؤه عليهم والحاصل ان المتعريف انصرف هذه الانصاف عرية أو فارسية الى
معنى بلاينة المتعارف فيه فان لم يتعارف سئل عن نيته وفيما يصرف بلاينة لواله أردت فبره يصدق ديانة
لا قضاء اه مافي الفقه وتبعه في الصرحت والمتعارف في ديارنا ارادة الطلاق بشؤلهم على الحرام لا أقبل كذا
دون غيره من الانصاف المذكورة (قوله) ولا الخلف به الا (الرجال) أي حيث يقال ان خلف كذا افعل
حلل عليه حرام (قوله) ولو لم تكن له امرأة) قال في البرازية وفي المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام
ان لم تكن له امرأة ان حلت زنته الكفارة والنسقي على أنه لا تلتزم اه ومثله في الصرحت وفي الطهريه
ما يفيد التوفيق فانه قال وان خلف هذا اللفظ ما كان فعل كذا وقد كان فعل ولم تكن له امرأة بلائز منه شيء
لانه جعل بينا بالطلاق ولجعلناه بينا بالله تعالى فهو غوغوس وان خلف على أمر في المستقبل ففعل وليس له
امرأة فكان عليه الكفارة لان تحريم الحلال بين اه فحصل كلام النسقي على الحلف على غير المستقبل
وبما تفرنا في ظهرف أن ما في ايمان النهاية عن التوازل ان لم تكن له امرأه تلتزمه الكفارة معناه اذا خلف على
أنه لا يفعل كذا في المستقبل وحيث يفعله لا كما حلف عليه في الجرح من أن معناه اذا أكل أو شرب
وقال لانصرافه عند عدم الزوجة الى الطعام والشراب اه لان انصرافه الى ذلك قبل تغير العرف ارادة
الطلاق من لفظ الحرام أما بعده فبرمينا عند عدم الزوجة كما جمعت من كلامهم وبأن في ريسامته (قوله)
أو خلفت به المرأة) قال في الصرحت بالزوج لان الزوجة لو كانت زوجها أو بائناً حرام أو حرامك صار بينا
حتى لو بائناً طاعة أو مكرهة فثبت اه وقوله طاعة أو مكرهة أولى من قول الفقه فلو مكنته خلت
وكفرت (قوله) كالومات الخ) نص عبارة البرازية وإذا كان له امرأه وقت الحلف وماتت قبل الشرط
أو بانث لا لا عتد ثم باشر الشرط الصحيح أنه لا تطلق امرأته المتزوجة وعليه الفتوى لان خلفه صار حلفاً بالله
تعالى وقت الوجود فلا يتقلب طلاقاً اه وهكذا في العبارة في الجرح من البرازية ولا يخفى أن التعليل
لا يناسب ما قبله وفي العبارة سقط يدل عليه ما نقله ح عن النخاية ونصه وان كان له امرأه وقت ايمان فماتت
قبل الشرط أو بانث لا لا عتد ثم باشر الشرط لا تلتزمه كفارة البين لان عتده انصرفت الى الطلاق وقت وجودها
وان لم تكن له امرأه وقت البين فتزوج امرأته باشر الشرط اختلّفوا فيه قال القسبة أبو جعفر حين
المتزوجة وقال غيره لا تطلق وعليه الفتوى لان عتده جعلت بينا بالله تعالى وقت وجودها فلا يصير طلاقاً بعد
ذلك اه قلت ومثله في ايمان الجرح من الطهريه قد سقط من عبارة البرازية قوله ثم باشر الشرط الى قوله نائبا
ثم باشر الشرط (قوله) ومثله) أي مثل أنت على حرام والاولى ذكره هذه الجمله عند أول المسألة كما فصل
في النهر (قوله) والحرام يبرم) هذا ذكر في الفقه كما تدينه ومثله على الحرام كإمر (قوله) أولم يقل على

ولذا لا يخلف به الا الرجال ولو لم تكن
له امرأة أو خلفت به المرأة كان
بيناً كالومات أو بانث لا لا عتد
ثم وجد الشرط لم تطلق امرأته
المتزوجة به ينفي لصيرورتها بينا
فلا تغلب طلاقاً ومثله أنت متى
في الحرام والحرام يبرم وحرمك
على وأنت محزمة أو حرام على
أولم يقل على وأنا عليك حرام أو يحرم

رد على صاحب ثمانية الاصل كعمل حيث اشترطه كما وصفه في البر عن النفس وقد ساق الكتاب عن البر
 انه اذا اضاف الحرمه أو البنية اليها كانت بائن أو حرام وقع من غير اضافة اليه وان اضاف الى نفسه كانت
 حرام أو بائن لا يقع من غير اضافة اليها وان خبرها فاجاب الحرمه أو البنية فلا بد من الجمع بين الاصلين
 أنت حرام على أو انا حرام عليك أنت بائن متى أو انا بائن منك اه (قوله أو حرمت نفسي عليك) في هذا يشترط
 أن يقول عليك نه لأنه اضاف الحرمه الى نفسه قال في البرازيه حتى لو قال حرمت نفسي وبقل عليك ونوى
 الطلاق لا يقع (قوله أو أنت على كالحمار الخ) قال في البرازيه وان قال أنت على كالحمار واختر
 أو ما كان محرم العين فهو كقوله أنت على حرام وان لم ينو هل يكون بمنافقه اختلفوا فيه اه ومقتضاه انه
 لو لم ينو الطلاق لا يكون خلافا لعدم العرف بخلاف أنت على حرام فان العرف فيه فام مقام التبع كما مر فانهم
 (قوله والمساءله بمجالها) سبأني عن التبريائه (قوله كما مر في الصريح) أي في باب طلاق غير المدخول
 بها أنه لو طلق بالصريح كقوله امرأتي طالق وله أربع متلابع على واحدته منين بلا حكاية بخلاف وقد متنا
 بسببه هناك (قوله ذكره الزبلي) النسيب عائد الى المدكور متنا وشرحا من قوله ولو كان له الخ
 (قوله وقال الكمال) عبارة وفي الفتاوى لو قال لامرأته أنت على حرام أو حلال الله على حرام فعلى
 ثلاثه أوجه الى أن قال وان كان له أربع طلقت كل واحدة طفلة وعلى فتوى الأوزجندى والامام مسعود
 الكشاني تقع واحدة واليه البيان قال في الذخيرة والخلاصة هو الاشبه وعندى أن الاشبه ما في الفتاوى
 لان قوله حلال الله أو حلال المسلمين يتم لكل زوجة فاذا كان فيه عرف في الطلاق يكون بمنزلة قوله من طوائف
 لان حلال الله يشتمل على سبيل الاستفراق لا على سبيل البدل كما في قوله احدا كن طالق اه وأنت خير
 بأن تعديله صريح في أن محل الخلاف والتراجع هو اللفظ العام لا الخاص حدثت على حرام وان كان
 مذكورا في عبارة الفتاوى ان لا يمتنع على أحد أنه لا يدخل فيه سوى الخطابية فليس النزاع فيه كما يأتي عن البر
 ويدل على ذلك أيضا أنه في الذخيرة قد سلك الخلاف المذكور في حلال المسلم على حرام كذا في البرازيه
 (قوله لكن في التبرايخ) استندراك في ما مر من قول الزبلي والمساءله بمجالها فانه هو مراد المراسلة
 المذكورة قبله في التصريح أنت على حرام مع أن هذا لا يمكن جريان الخلاف فيه فغيب كون المراد
 الاتيان بلفظ حرام لكن لا بخطاب مع واحدة كما وقع في المتن بل على وجه عام كلال الله أو حلال المسلمين
 على حرام فان هذا هو محل النزاع كما علمت من عبارة الكمال (قوله قلت الخ) بيان لقول التبريائي قد حدثت
 على حرام الخ وحاصله أنه ليس مراد الزبلي اللفظ الخاص بل العام كما قلنا (قوله وبه يحصل التوفيق)
 والقول بأنه تطلق واحدة منهن فقط على ما إذا كان اللفظ خاصا هو التبادر من كلام الشارع ولا يمتنع ما فيه
 فان الزبلي قد قدز الخلاف وقد جعلنا كلامه على أن مراده ما إذا كان اللفظ عامًا يكون الخلاف فيه وهو
 صريح كلام القم والخبره والبرازيه كالمثل أيضا كفي يصح في أنت على حرام أن يقال يقع على واحدة
 من الأربع واليه البيان بل لا يقع الا على الخطابية فقط وأما ما ذكره الشارح في باب طلاق غير المدخول
 بها من جمله كلام الزبلي على نحو امرأتي حرام وتقرتني عنه وبين امرأتي طالق حيث جعل الخلاف
 المذكور وجوبا في الأول دون الثاني وعزاه هناك الى المصنف قد ذكرنا هناك أنه مختلف لكلام المصنف
 فان المصنف حل كلام الزبلي على حلال المسلمين وحققنا هناك عدم الفرق بين قوله امرأتي حرام و امرأتي
 طالق وأنه في كل منهما يقع على واحدة واليه البيان لا تفتق امرأتي عمومته بدني يصدق على واحدة منهن
 لا يعتد بها بخلاف حلال المسلمين فان عموه استفراق يتم الكل دفعة واحدة وإذا كان خلاف في قوله امرأتي
 طالق في أنه لا يقع الا على واحدة يقال مثله امرأتي حرام وكون أحدهما صريحا والآخر كناية لا يوجب
 الفرق ومن ادعاه فله البيان والمحصل أنه لا خلاف في أن أنت عليه حرام يخص الخطابية وفي أن كل حل
 عليه حرام اربع الأربع الصريح أداته العموم الاستفراق وفي امرأته حرام أو طالق يقع على واحدة غير معينة
 وانما الخلاف في نحو حلال الله أو حلال المسلمين فبذلك يقع على واحدة غير معينة نظرا الى صورة أفراد
 والاشبه أنه يتم الكل وقد متنا هناك تمام الكلام على ذلك فافهم واغتم هذا التقرير بالبريد وانزع عنك

أو حرمت نفسي عليك أو أنت على
 كالحمار وكالخنزير برازیه ولو كان
 له أربع (نساء) والمساءله بمجالها
 (وقع على كل واحدة منهن طلاقه)
 بأية (وقيل تطلق واحدة منهن)
 واليه البيان كما مر في الصريح
 (وهو الاظهر) والاشبه ذكره
 الزبلي والبرازي وغيرها وقال
 الكمال الاشبه عندى الأول وبه
 يرم صاحب الصريح فتاواه وصححه
 في جواهر الفتاوى وأقره المصنف
 في شرحه لكن في المبر يجب
 ان يكون معنى قول الزبلي والمساءله
 بمجالها يعني التحريم لا يشهد أنت
 على حرام لمخالطه واحدة كما في المتن
 بل يجب فيه أن لا يقع الاعلى
 الخطابية اه قلت يعني بخلاف
 حلال الله أو حلال المسلمين فانه
 يتم وبه يحصل التوفيق فليحفظ

قاعدة التلقيد (قوله تقع واحدة) كذا في الذخيرة والبرازية ووجهه أنه عبارة عن تكرار هذا اللفظ ألف مرة وهو كزده لا يقع إلا لأول لان الباسن لا يلقى الباسن بخلاف ما مر في قبل طلاق غير المدخول بها من أنه يقع الثلاث فيقال قد خول بها أنت طالق مرارا أو أوفى لانه صريح والصريح اذا تكرر يلقى الصريح ولذا قيد المدخول بها لبقاء العقد كما أوضحناه هناك فافهم **(قوله نأوي اثنين)** أي شوه أنت على حرام وقوله تقع واحدة لأن التثنية عدد محض ولفظ حرام لا يحتمل إلا أن تصحكون أنه في حقه القرد الاعتباري وفي قوله تقع واحدة على ما في القمع من قوله لم يقع شيء فانه سبق قلم والواقع في عباراتهم لم تقع نية بخلاف ما ذاقوا في الثلاث فانه يصح وقوع ثنتان تكمله الثلاث كافي الخمانية وغيرها فاقاده في البصر واجاب في التهرب بأن قوله لم يقع شيء أي شبهته وان وقع بلفظه تأمل وفيه رد أيضا على ما في الجوهرية من أنه لم يقع ثنتان اذا نأواهما مع الاولى كما قدمه الشارح في أول باب الصريح وقدمنا الكلام عليه هناك **(قوله والنائي يمتنا)** أي ابلا من قوله صم أي ماؤى لانه تشديدا على تحسه لانه لو نوى به طلاقا أو ألحق وانصرف الى الطلاق كما هو المقتضى لم يقع به شيء لانه بائن والباسن لا يلقى مثله كما مر فافهم **(قوله وقع الثلاث)** لان الباسن يلقى الباسن اذا كان معلنا لا محتملا لا يصح جعله خبرا عن الاول كما مر في باب **(قوله وعنده في البرازية)** وعبارة قال لا مرأيه أنتم على حرام ونوى الثلاث في أحدها والى واحدة في الأخرى صحت نيته عند الامام وعنده الفتوى ولو قال نويت الطلاق في أحدها والبين في الأخرى عند النائي يقع الطلاق عليهما وعندهما كما نوى قال ثلاث أنتن على حرام ونوى الثلاث في الواحدة والبين في الثانية والصك كذب في الثالثة فلفظ ثلثا وقيل هذا على قول الثاني وعلى قولهما بخي أن يكون على ما نوى اه **(قوله حنت بولي كل)** يعني يكون ابلا من كل واحدة منهما وهذا على غير المقتضى وعلى المقتضى به يقع على كل واحدة منهما مطلقة بنية اه ح أي لانه في العرف طلاق **(قوله والفرق لا يثنى)** الفرق هو أن هذه حرمة اسم الله تعالى لا يتحقق الا بوطء ما نوى قوله أنتم على حرام صارا ابلا باعتبار معنى التصريم وهو موجود في كل منهما كذا في القمع عن الخط ومثله في البصر وغيره وقال ح الفرق هو أن في قوله أنتم على حرام حرمة ما على نفسه ويقر بهما تحريم بكل منهما وفي قوله لا أنتم يكافئ نفسه من قربانها جعلا فلا يثبت الا بوطء واحد وصح هذا الفرق صاحب التهرق كآب الايمان عند قوله ومن حرّم ملكه لم يحرم حيث فرق بين كل هذا الرغيف على حرام وبين لا أكل هذا الرغيف بأن بصره الرغيف على نفسه حرّم أجزاءه أيضا وفي الثاني انما نعت نفسه من الرغيف الرغيف كله فلا يثبت بالبعض اه قلت لكن ذكر في البصر هنالك عن الخمانية قال ما شأنا تصحيم أنه لا يثبت بأكل اتمة لان قوله هذا الرغيف على حرام بمنزلة قوله لا أكل هذا الرغيف اه أي لان تصحيم الحلل بين لكن مقتضى ما مر من القمع أنه يفرق بين الخلق باسمه تعالى وبين غيره مما ألحق به تأمل **(قوله ان نوى التكرار)** أي التأتأة أي يكون ابلا من واحد أو من اثنين واحدة حتى لو لم يقر بها في المدة طلقت مطلقة واحدة وان قربها فبأنزله كفارة واحدة **(قوله والا)** أي وان لم ينوشأ أو أراد التشديد والتقلد وهو الانداء دون التكرار كذا في القمع **(قوله فالابلا واحد داخ)** والقياس أن يكون الابلا ثلاثا أيضا وهو قول محمد حتى اذا مضت أربعة أشهر ولم يقر بها تبين بطلانها ثم عتسها تبين ما نوى الا أن تكون غير مدخول بها فلا يقع الا واحدة وفي الاستحسان وهو قولهما الابلا واحد فلا يقع الا واحدة لان المدخلات كانت متحدة كان المنع متحدا فلا يشكر الا ابلا ويجب بالقرآن ثلاث كفارات اجماعا علان الشرط الواحد يكفي ليعان كثيرة كافي القمع واقعه سبحانه أعلم

• (باب الخلع) •

آخره عن الابلا لان الابلا لا يتزوجه عن المال كان أقرب الى الخلاق بخلاف طلاق فانه فيه معنى المعاوضة من جانب المرأة ولان معنى الابلا تشوز من قبله والخلع تشوز من قبلها غاي القصد ما بالرجل على ما بالمرأة **حناية (قوله هو لفة الازالة الخ)** يقال خلعت التعل وغيره خلعت رتبته وخلعت المرأة زوجها متخلفة اذا اقدت منه خلفه ما هو خلعا والاسم الخلع بالضم وهو استعارته من خلع لباسه لان كل واحد منهما لباس لان خرقا فخلع ذلك فكذلك كل واحد عزع لباسه عنه بجر عن المصباح **(قوله واستعمل الخ)** ظاهره

أما خاص بالضم في ذلك وهو اسم المصدر وهو خلاف ما مر من المصباح وأنه تصرف أقوى وتقدر ما مر
 في الطلاق أن الطلاق والاملاق رفع القيد مطلقا لكنه خص الطلاق لغة برفع قيد النكاح واستعمل في غيره
 الاطلاق (قوله وفي غيره) النسب وفي غيرها ط (قوله ازالة ملك النكاح) مثل ما لو انطلق المعلقة
 رجعا بمال فانه يصح ويحب المال بجر وسبأ (قوله فانه لنو) لان النكاح القاسد لا يفسد ملك المتعة
 والبيونة والدة حصلت ازالة فله قل يمكن في الخلع ازالة قال في الصبر لا يفسد المهر ويقل بعد الخلع
 ولاية المهر على النكاح في الزاوية اه قلت وظاهر اطلاقه أنه لا يفسد المهر في النكاح القاسد
 ولو بعد الوطى لكن في جامع الفصولين نكحها قاسدا فوضعت بالمهر قبل سقط اذا خلع يجعل كآية
 عن الابراء لان الخلع وضع لهذا وقيل لا يفسد لان الخلع لفسادها انما يسع في النكاح القائم اه وفي الصبر
 أيضا ولو خالها بمال ثم خالها في العدة لم يصح كافي القنية ولكن يحتاج الى الفرق بين ما اذا خالها بعد الخلع
 حيث لم يصح وبين ما اذا أطلقها بمال بعد الخلع حيث يقع ولا يجب المال وقد ذكرناه آخر السكيات اه
 قلت قد مر الفرق ههنا وهو ان الخلع بائن وهو لا يملك فيه والطلاق يملك فيه والبائن واذا أطلقها بمال بعد الخلع لم يفسد
 المال ههنا لان المال انما يلزم اذا كانت ملكا به نفسها واذا يقع به البائن واذا أطلقها بمال بعد الخلع لم يفسد
 الطلاق ما كلفها محسوفه بالخلع فيه ولذا لم يلزم المال فيها لو أطلقها بمال ثم خالها وقد مر تمام الكلام على
 ذلك هناك (قوله المتوقفة) باربع عشرة ازالة وتوله على قبولها أي المرأة قال في الجبر ولا يضمن القول
 منها بحيث كان على مال أو كان ينفذ خالعت أو اختلى اه وفي السائر ثانية قال لامرأة اذا دخلت
 الدار فقد خالعت على ألف دخلت الدار يقع الطلاق بالقبول يده اذا قبلت عند الدخول اه وهذا عدم
 صحة القول قبل الشرط كما ذكره (قوله خرج ما لو قال خالعت الخ) أي لو لم يذكر المال لانه في كان على
 مال لم يقبلها كاذرناه آخر متوقفة ناويا على ظاهر الرواية لانه كآية فلا بد منه في السنة أو دلالة الحال
 يمكن سبأ في أنه لغلبة الاستحالة صار كالمرح (قوله غير مسقط الحقوق) أي المتعلقة بالزوجية
 وسبأ في سبأها (قوله بخلاف خالعت الخ) كان الأولى أن يقول بخلاف ما اذا ذكر المال أو قال خالعت
 الخ وأما ذكر التصريح بخاص بالخلع المسقط للحقوق فتوله خالعت بلا ذكر مال لا يسيء خلعها شرعا بل هو
 طلاق بائن غير متوقف على قبولها بخلاف ما اذا ذكره المال أو كان ينفذ المتاع أو الاصر فانه لا بد
 من قبولها كما مر لانه معارضة من سبأها كآية في الظاهر أن خالعت بلفظ المتاع انما يتوقف على القول
 لسقوط المهر لا لوقوع الطلاق به اذ لا يظهر فرق في الوقوع من خالعت وخالعت وسبأ في ما يؤيده تأمل
 وفي حكمه الطلاق على مال فلا بد من القول وان لم يسم خلعها به ظهر أنه لا فرق عند ذكر المال بين
 خالعت وخالعت وأنه ليس كل ما وقف على قبولها يسيء خلعها ولا كل ما كان بلفظ الخلع وقف على القول
 ويسقط الحقوق (تنبيه) في السائر ثانية وخبرها مطلق لفظ الخلع محمول على الطلاق بعوض حتى لو قال لغرم
 الخلع امرأتى خلعها بلا عوض لا يصح (قوله أو اختلى الخ) اذا قال لها اختلى نفسك فهو على أربعة أوجه
 أحال يقول بكذا خالعت بعوض وان لم يقل الزوج بعده أبرت أو قبلت على الاختار واما أن يقول بمال ولم يدره
 أو بما شئت فقلت خالعت نفسي فكذلك في ظاهر الرواية لا يسيء الخلع ما لم يبل بعده واما أن يقول اختلى
 ولم يرد عليه فقلت فعد أي يوسف لم يكن خلعها عن عمدتلق بل بالبدل وبه أخذ كثير من المشايخ والارابع
 أن يقول بل مال خلعتم يتم بقولها أو تمامه في جامع الفصولين ومثله في الخيانة ولا يفي أن ذكره الشارح
 هو الوجه الثالث وقد ذكر في الخيانة الخلاف المأثور أن قول عمد أخذ به أكثر المشايخ فافيا
 خلاف ما مراد الياسم ذكر في الخيانة قال خالعت فقلت برئ سمعته من المهر فان يكن عليه مهر ردت
 ما ساق اليها كذا ذكر الخالم كالتبدي وبه أخذ ابن الفضل وهذا يؤيد ما ذكرنا عن أي وقف ان الخلع لا يكون
 الا بعوض اه لكن فيه كلام منذر (قوله بلفظ الخلع) متعلق بالالة (قوله فانه غير مسقط) أي أنه
 على المصدق كآية كره المصنف ثم يسقط الثقة ولم يرضه كآية (قوله كآية) في قول المصنف ويسقط
 الخلع والمباراة الخ (قوله فانه كذلك) أي خلع مسقط للحقوق بجر قال في العبادية ذكر في المقتطوف
 بعت منك نفسك ولو لم يرد كمالا فقلت اشتريت يقع الطلاق على ما قبضت من المهر وترد اليه وان لم تقبض سقط

وفي غيره بالفتح وشرعا كافي الصبر
 (أزالة ملك النكاح) خرج به الخلع
 في النكاح القاسد وبعد البيونة
 والردة فانه لقوى كافي الفصول
 (المتوقفة على قبولها) خرج ما لو
 قال خالعت ناويا بالطلاق فانه يقع
 بالاشياء مسقط للحقوق لعدم
 توفقه عليه بخلاف خالعت بلفظ
 المتاع أو اختلى بالامر ولم يسم
 شأ فقلت فانه خلع مسقط حتى
 لو كانت خلعتم البدل رده خاتمة
 بلفظ الخلع) خرج الطلاق على
 مال فانه غير مسقط فتح وزاد قوله
 (أو ما في معناه) ليدخل لفظ المباراة
 فانه مسقط كآية ربط البضع
 والشرأ فانه كذلك كما صححه
 في الصغرى

ما في ذمة الزوج **١٥** (قوله خلافاً لثانية) حيث قال ان الصبي أن أطلق بفقه البيع والشراء لا يوجب البراءة عن المهر الا بذكره وفيه كلام سذكره (قوله وأعاد التعريف الخ) لان الرجعي لا يزيل الملك (قوله ولا بأس به) أي ولو في حالة الحضانة فلا يكره الاجماع لانه لا يمكن تحصيل العوض الا به **١٦** (قوله لا بأس به) الشارح هناك (قوله للشافعي) أي لوجود الشقاق وهو الاختلاف والتضام وفي القسطنطينية عن شرح الطحاوي السنة اذ وقع بين الزوجين اختلاف أن يجتمع أهلها ليصلوا بينهما فان لم يصلها جازاً لطلاق والخلع **١٧** ط وهذا هو الحكم المذموم في الآية وقد أضع الكلام عليه في القنع آخر الباب (قوله بما يصلح للمهر) هذا التركيب هو اشتراط البدل في الخلع لان الظاهر قطعه بازالة مع انك علت أنه لو قال خالعتك فسلت ثم الخلع بلا ذكر بدل وهذا اعترض في الصرعى القنع حيث ذكر في التعريف قوة بدل ثم قال الآن يقال مهرها الذي سقط به بدل فلم يعر عن البدل **١٨** والاولى تغيير الكثرة وغيره بقوله وما صلح به مهر اصل بدل الخلع فان معناه أنه اذا ذكر في الخلع بدل يصلح مهره فانه يصح وسأقوله أنه اذا بطل العوض فيه تطلق باتسار **١٩** (قوله بغير عكس كلي) فلا يصح أن يقال ما لا يصلح مهر الا يصلح بدل الخلع لان بعض ما لا يصلح مهره يصلح بدل خلع كما مثل قال كلبية كذا فيه ثم يصدق عكسه ما موجهة برؤية كعوض ما يصلح بدل خلع يصلح مهره (قوله ويجوز العيني انعكاسها) أي كلبية متعلقه في غاية البيان أنه مظهر متعكس كذا لان العرض من طرف الكلي أن يكون ما لا متقوماً ليس فيه جهالة مستحقة وما دون العشرة بهذه المثابة ومن عكس الكلي أن لا يكون ما لا متقوماً أو أن يكون فيه جهالة مستحقة وما دون العشرة مال متقوم ليس فيه جهالة فلا بد السؤال لاعي الطرد الكلي ولا على عكسه **٢٠** قال في الزهر لا يفتي أن الصلاحية المطلقة هي الكاملة وكون مطلق المال المتقوم خالين الكمية يصلح مهرانوع فلذا منع المحققون انعكاسها كلبية (قوله وشروطه كالطلاق) وهو عليه الزوج وكون المرأة محل للطلاق مخيراً أو مطلقاً على الملك وأما ركنه فهو كافي البدائع اذا كان بعض الأعياب والقول لانه عند على السلب لا بعض فلاتنع الفرقة ولا يستحق العوض بدون القبول بخلاف ما اذا قال خالعتك وان لم يذكر العوض ونوى الطلاق فانه يقع وان لم تقبل لانه طلاق بلا عوض فلا يشترط القبول **٢١** ونحوه في النسيئة لانه آخر الباب عن الثانية وظاهره أن خالعتك مثل خلعك في أنه بلا ذكر كمال لا يتوقف على القبول وهو خلاف ظاهره مازال الآن يقال توقف لفظ المفاضة على القبول شرط لكونه مسقطاً للمنفق بخلاف خلعك فانه لا يقطع ولوع القبول تأمل وفي الثانية قال خالعتك فقبلت يقع البائن وكذا ان لم تقبل لان الطلاق يقع بقوله خالعتك وفيها أيضاً قال خالعتك على كذا وصحى ما لا معلوماً لا يقع الطلاق ما لم تقبل كالوفاة لطلقك على أنفس أي لانه ملحق على القبول وما اذا ذكر الخال فلا يكون ملحقاً على القبول معنى فبقع الطلاق وان لم تقبل تأمل (قوله لانه تعليق الطلاق بقبول المأله) كذا صرح به في البدائى ثم ولذا قال في الثانية ولو قال خالعتك على كذا وصحى ما لا معلوماً لا يقع الطلاق ما لم تقبل كالوفاة لطلقك على أنفس درهم لا يقع ما لم تقبل **٢٢** ويترفع على هذا ما سأل في آخر الباب في أول الفروع كمن سئله فافهم (قوله فلا يصح رجوعه الخ) أي لو ابتدأ الزوج الخلع فقال خالعتك على ألف درهم لا يملك الرجوع عنه وكذا ان يملك فسخه ولا ينهى المرأة عن القبول وله أن يعقله بشرط ويستيفه الى وقت مثل اذا قدمه ثم فقد خالعتك على كذا أو خالعتك على كذا غداً أو رأس الشهر والقبول الهاب بعد قدوم زيد ويحجى الوقت لانه تطلق عند وجود الشرط والوقت مكان قبولها قبل ذلك لغوا **٢٣** (قوله ولا يقتصر على المجلس) فلا يطل بشامه قبل قبولها بدائع (قوله ويقتصر قبوله الخ) فنه أن هذا من فروع كونه معاوضة من جانبها فكان الاولى تأخيرها وعيادة البدائع ولا يشترط حضور المرأة بل يتوقف على ما رواه المجلس حتى لو صكت أنت غابة قبلها فاطمة القبول لكن في مجلسه لانه في جانبها معاوضة (قوله وفي جانبها معاوضة) عطف على قوله بين في جانب أي لان المرأة لا تخلط الطلاق بل هو ملكه وقد علقه بالشرط والطلاق يفتقر ولا يخلل الرجوع ولا شرط الحياض بل يخلل الشرط دونه ولا يفتقد بالمجلس وأما في جانبها فانه معاوضة الخال لانه تملك المال بعض فرائضه استكمام معاوضة المال كالبيع ونحوه وكفى البدائع (قوله فصح رجوعها) أي اذا كان الابتداء منها بأن قالت اختلعت نفسي منك بكذا فلهما أن ترجع عنه قبل قبول

تخيلاً لثانية وأعاد التعريف صحة خلع المطلقة رجماً ولا بأس به عند الحاجة للشقاق بعدم الوفاق (بما يصلح للمهر) بغير كسر كلي لصحة الخلع بدون العشرة وبما فيدها ووطن غنها ويجوز العيني انعكاسها (و) شرطه كالطلاق وصفته ما ذكره بقوله هو عين في جانبه لانه تعليق الطلاق بقبول المال فلا يصح رجوعه عنه (قبل قبولها ولا يصح شرط الحياض ولا يقتصر على المجلس) أي مجلسه ويقتصر قبولها على مجلس عليها (وفي جانبها معاوضة) بمال (فصح رجوعها) قبل قبوله

الزوج ويطل بقاءها عن المجلس ويقامه أيضا ولا يتوقف على ما وراء المجلس بان كان الزوج عايشا حتى
 لوبلغة وقبل لم يصح ولا يصح نطقه ولا اخاقتة بدائع (قوله وصح شرط الخيار لها) بان قال خالفنا
 على كذا على أن الخيار ثلاثة أيام قبلت جاز الشرط عنده حتى لو اختارت في المدة وقع الطلاق ووجب المال
 وان ردت لا يقع ولا يجب وعندهما شرط الخيار باطل والطلاق واقع والمال لازم بدائع قال في العريضة خيار
 الشرط لان خيار الرؤية لا يثبت في الخلع ولا في كل عقد لا يحتمل النسخ كعقوبات القبول وأما خيار العيب
 في بدل الخلع فنثبت في العيب القاش وهو ما يخرج منه من الجردة الى الوساطة ومنها الى الرأه دون البسير
 (قوله ولو أكثر من ثلاثة أيام) أي بخلاف البيع لان اشتراطه في البيع على خلاف القياس لانه
 من التملكات ونظامه في الصرع ان الكشف واذا أطلقا أي عن ذكر المدة حتى أن يكون لها الخيار في مجلسها فقط
 استنباطا مما إذا أطلقا في البيع يخرج وقبه نظرا لانه ان أراد ذكر الخيار المطلق فيه أن يثبت في البيع مقيد
 بما بعد العقد أما عند العقد ففسد البيع كافي الثبر وعندنا فان ذكره بعد قبولها الخلع لا يفسد
 لانه لا يحتمل النسخ بعد تمامه بخلاف البيع وان ذكر قبل القبول لم يصح قياسه على البيع لانه لا يثبت فيه
 القهر الا أن يقال لا يثبت فيه لانه يفسد بالشرط القاسم بخلاف الخلع لكن لو ثبت في البيع لثبت مقتضرا
 على المجلس كالو ثبت فيه بعد العقد فكذلك في الخلع لا يتصور للمجلس تأمل (قوله بشرط الخ) فلو قلنا اختلفت
 منك بالمهر ونفقة العدة بالعريضة وهي لا تصلح معناه أو قلنا أبرأتك من نفقة العدة الاصح أنه لا يصح لان
 التفويض كالتوكيل لا يثبت الا بعلم الوكيل والاراعن نفقة العدة والمهر وان كان اسقاطا لكنه اسقاط
 يحتمل الصنع فصار فيه شبهة البيع والبيع وكل المعاوضات لا يثبت فيها من العلم وهذه الصورة كثيرا ما تقع فتح
 قلت الظاهر ان المراد ببيع الخلع ولا يثبت البسول لان بيعها بمعناه عذر في عدم سقوط حقها ولا يثبت منه عدم
 طلاقها اذ قبل فتأمل هذا وعامة الناس ماتسا لا يعرفون موجب الخلع أنه مسقط للموتى فإذا اطلب منه أن
 يتعلمه فقال خالفنا وضمت فهل يسقط مهرها بمجرد ذلك أم لا لم مصرح به ومقتضى ما ذكره
 في سقوط خيار البلوغ أنها لا تعدر باهول وسأبني في الشركة أن المفاضلة لا تنص الا بقتل المعاوضة وان لم
 يعرف فامنعها فتأمل (قوله يصح مع الجهل) أي قضاء فقط كقائه في باب الطلاق رضى (قوله
 وطرف العبد الخ) أي جانيه قال في النفاة وشرعها القصاص في العتق بمنزلة أي المرأة
 في الخلع فالمرء بمنزلة حتى أنه اذا قال العبد للمولى اشترت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى
 له واذا قال المولى بعت نفسك منك بكذا البس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاعتصام على المجلس اه ط
 وحاصله أن العتق بمال معاوضة من جانب العبد كالخلع في جانب المرأة فتعبر من جانب أحكام المعاوضات
 بخلاف جانب المولى فإنه بمنزلة الزوج فتعبر من تلك الأحكام (قوله كدفعها في الطلاق) أي في الخلع
 لان الكلام فيه وأطلقه عليه لانه مطلق بالكتابة تأمل (قوله والخلع يكون الخ) في الجهره ألقانا
 الخلع خمسة خالفنا بانك بارأيت فارتقت طلق نفسك على ألب اه ويزاد عليه ما ذكره المصنف من لغة البيع
 والشراء (قوله كبت نفسك) تقدم عن المصنف تصحيح أنه مسقط للسقوط (قوله أو طلاقك) في البصر
 ولو قال بعت منك طلاقك بهر لفضائل طلق نفسك بانتهى منه بغيرها بغير قولها اشترت وقيل يقع رجعا
 والاول أصح ولو قال بعت منك طلاقك فقلت اشترت بغير رجعا عجبا لانه صريح اه وقيد الثانية
 في النفاة بما إذا لم يذكر البسول ثم قال ولو قال بعت نفسك منك فضائل اشترت بغير طلاق يأن لان بيع
 الطلاق غلبت الطلاق فاذ لم يذكر البسول بصر كان له طلاقك فتكون رجعا ما بيع نفسها غلبت النفس
 من المرأة ومالك النفس لا يحصل الا بالبيات فيكون ما ساء اه فأعاد أن بعت منك طلاقك بكذا يقع به البات
 أيضا (قوله أو طلقك على كذا) هذا مبني على أن الطلاق على مال مسقط للمهر وهو خلاف المعتد كالمبايع
 ح أي لما تزأن المراد الخلع المسقط للسقوط والطلاق على مال ليس منه (قوله ان الواقع به) أي بانخلع
 ولو بلفظ البيع والمباراة بصر (قوله ولو بلا مال) هذا اذا كان بلفظ الخلع أو بلفظ بيع النفس
 بخلاف بيع الطلاق أو الطلقة بلا ذكر بل فإنه يقع به الرسمى كاعلمه آخا (قوله ولو بالطلاق الخ) في بعض

(د) صح (شرط الخيار لها) ولو أكثر

من ثلاثة أيام يجوز (ويقتصر على

المجلس) كالبيع (قائدة) بشرط

في قبولها عليها بمعناه لانه معاوضة

بخلاف طلاق وعقاق وتدير لانه

اسقاط والاسقاط يصح مع الجهل

وطرف العتق في العتاق على مال

كطرقها في الطلاق (د) الخلع

(يكون بلفظ البيع والشراء

والطلاق والمباراة) كبت نفسك

أو طلاقك أو طلقك على كذا

أو بارأيتك أي فارتقت وقيل

المرأة (د) حكمه أن الواقع به ولو

بلا مال (والطلاق) الصريح

(على حال طلاق يأن)

مطلب
 ألقاها الخلع خمسة

التمسح وبالطلاق باسقاط الوهو الاول لما علت من أن الطلاق على مال خارج عن الخلع المستطابق للفقير لكن لما كان المراد بيان وقوع الباتنه مع اطلاق الخلع عليه وعامداً كراصرح فصاعلى التمهيد اذ الكتابة كذلك كما فاقده ط وأراد بالمال ما يشعل الإبراء منه حتى لو فات أبرأك على عليك على طلاق ففعل برئ وبات بخلاف طلقنى على أن أؤخر مالى عليك فان تأخير ليس بمال وصح التأخير لانه غاية معلومة والا فلا والطلاق رجعى مطلقاً بجر عن البرازية وفى الفقه آخر الباب قال أبرأينى من كل حق بكونك للنساء على الرجال ففعلت فقال فى فوره مطلقك وعلى مدخول بها يقع: "إلانة بعض وإذا اختلف بكل حق لها عليه فلها النفقة مادامت فى العدة لانها لم يكن لها حق حال الخلع فقد ظهر امر تجميع كل حق لها عليه وكل حق بكون للنساء حصية ونصرف الى القائم لها اذ ذلك اه قلت نعم لو فات من كل حق للنساء على الرجال قبل الخلع وعده فان النفقة تسقط كفى البرازية وسأفى تمامه وسأفى أيضاً ما لو خالها على المرأة من نفقة الولد (قوله وغرته) أى غرة تشيد الطلاق بكونه على مال دون الخلع تظهر فى بطلان البطلان والابطال بنى لفظ الخلع بجر أو شترير أو سبة وقع بائن فى الخلع رجعى فى الطلاق بجاناً فيها بطلان البطلان والابطال بنى لفظ الخلع والواقع به بائن لفظ الطلاق والواقع به رجعى لانه مخرج فلم يكن ذلك كالمال شرطاً فى وقوع الباتنه بالطلاق دون الخلع لم تظهر غرة لتقسيد به لكن الاقتداء فى بيان الغرة على بطلان البطلان لم يحل فطران مشبه ما لو لم يكن كالدل أصلاً تأمل وأما كون الخلع يسقط الحقوق والطلاق على مال لا يسقطها فليس غرة التقيد بالمال كالأبغنى فافهم (قوله والخلع من الكتابات) لانه يحتمل الاختلاع عن اللباس وألغرات أوعن الكساح غناية ومثله المبراة (قوله فعبث به ما يعتبرها) وبقعه بطلقة مائة الان نوى ثلاثا فكتكون ثلاثا ونوى ثنتين كنت واحدة بانه كفى الحاكم (قوله من قرأت الطلاق) كذا ذكره الطلاق وسوالها له وفى الدرر المتقى ونسبة المال وان لم يكن متفرقا من القران اه ط (قوله لو فنى بكونه فنياً) أى كاهو قول الخاتبة انه لا يقع به طلاق بل هرفض لا ينقص العدد بشرط عدمية الطلاق بجر (قوله فخذ لانه جتهديه) أى وضع اجتراح جميع معنى أى يسوغ فيه الاجتهاد لانه لم يخالف كتاباً ولا سنة مشهورة ولا اجماعاً اولاً فخالصاً شياً من ذلك فى رأى المجتهد لم يكن مجتهد فيه حتى لو حكم به ما كبراه لا يفتد كافر فى محله وباتى فى قول الباب الاق من الفقه ما هو فخر ولا يخفى أن المراد بقوله فخذ هو ما لو حكم به سبئى فى مسائل بخلاف الحق فانه وان صح حكمه بفرض مذهبه على أحد القولين لكنه فى زماننا لا يصح اتفاقاً لتقسيد السلطان قضاه بالحكم بالصحيح من مذهبنا فلا يخذ حكمه بالضعف فضلاً عن مذهب الغير فافهم (قوله لم يصدق قضاء) أى بل ديانة لان الله تعالى عالم بسره لكن لا يصح المرأة أن تقسم معه لانها كاتفاضى لا تعرف منه الا الظاهر بجر عن المسوط (قوله فى الصور الاربع) أى فيما لو كان بلفظ الخلع أو البيع والشراء أو الطلاق أو المبراة (قوله بخلاف لفظ بيع وطلاق) لانها صريحان تاريخاً لانه لكن صراحة البيع مثل بعث نفسك أو طلاقك بمعنى أن دلالة عليه قطعة لا تنقص عنه لان البيع فيه زوال مال الجين فانه من قطعاً زوال ملك المتعة كما فاقده المصنف فى المنع تأمل وأما صراحة الطلاق فظاهر وان كان لا يكون حكمه حكم الخلع الا عند كرمال لان الكلام فى أنه يقع به الطلاق أى الرجعى اذا لم يكن بمال ولا يصدق فى أنه لم يرد به الطلاق لكونه صريحاً فافهم (قوله وفيه اشارة الى اشتراط التبة) أى اشتراطه للوقوع به ديانة وكذا اقتضاها اذا تمكّن قرصة من ذ كمال ونحوه كاهو الحكم فى سائر الكتابات (قوله ههنا) أى فى لفظ الخلع وفى الصرعن البرازية فلو كانت المبراة أيضاً كذلك أى غلب استعمالها فى الطلاق لم ينعج الى التبة وان كانت من الكتابات والابقى التبة مشروطة فيها وفى سائر الكتابات على الاصل اه وفيه اشارة الى أن المبراة لم يغلب استعمالها فى الطلاق عرفاً بخلاف الخلع فانه مشترى من الخاص والعامة فافهم (قوله وكرمه بجر ما أخذنى) أى خلا كان وكذا رواه الحق أن الاختذاً كان القسوة منه حرام قطعاً لقوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئاً الا أنه ان أخذتمكذبين شيث وعماه فى الفقه لكن قتل فى البحر عن الدرر المشور للسبوطى أخرج ابن أبى جري عن ابن زبدي فى الآية قال ثم رخص بعد فقال فان ختمت أن لا يقام حدودا فلا جناح عليهم فيما اقتدت به قال ففسخت هذه لك اه وهو يقتضى حل الاختذام مطلقاً اذا رضيت

مطلب

أبرأته من كل حق بكون للنساء
على الرجال ففعلتها يقع بائناً

وغرته فيما لو بطل البطل كاسي

(و) الخلع (وهو من الكتابات فيعتبر

فيه ما يعتبر فيها) من قرأت الطلاق

أو كفى لو فنى بكونه فنياً فخذ

لانه يجتهد فيه وقيل لا خالها

ثم قال لم أؤبه بالطلاق فان ذكر

بدلاً لم يصدق قضاء فى الصور

الاربع (والاصدق فى) ما اذا

وقع بلفظ (الخلع والمبراة) لانها

كتابتان ولا قرينة بخلاف لفظ

بيع وطلاق لانه خلاف الظاهر

وفيه اشارة الى اشتراط التبة وهو

ظاهر الرواية الا أن المشايخ قالوا

لا تسترط التبة ها هنا لانه يحكم

غاية الاستعمال صراحة كراصرح

كفى الفقه سبئى عن متفرقات

طلاق الحبط (وكره) محرمها

(أخذنى)

مطلب

فى معنى المجتهد فيه

١٥ أي سواء كان التزويج منه أو منها أو منهما لكن فيه أنه ذكر في البرأول أن الفتح أن الآية الأولى فيما إذا
 كان التزويج منه فقط والثانية فيما إذا لم يكن منه فلا تعارض بينهما وأنها لو تعارضت لخرجه من الأخذ لاحق
 ثامة بالإجماع وبقوله تعالى ولا تعدن شراراً لعدوكم وأما كمالاً لغيره بل اضراً لاخذ مالها
 في مقابلة خلاصته من مخالف الدليل القطعي فافهم (قوله ويلحق به) أي بالآخذ (قوله أن نثر)
 في المصاح نثرت المرأة من زوجها ونثر من باب قد وضرب حصه ونثر الرجل من امرأته نثراً بالوجهين
 تركها وضاعها وأصله الارتضاع ١٥ ملخصاً (قوله ولومنه نثراً أيضاً) لأن قوله تعالى فلا جناح عليها
 فيما أقصدت به يدل على الإباحة إذا كان التزويج الجائز بين النص وإذا كان من جانيها فقط
 بدلالته بالأولى (قوله وبه يحصل التوفيق) أي بين ما رجحه في الفتح من نفي كراهة الأخذ إلا أكثر وهو رواية
 الجامع الصغير وبين ما رجحه التفتي من إثباتها وهو رواية الأصل فيجعل الأول على نفي التصريحية والثاني
 على إثبات التزويج وهذا التوفيق مصرح به في الفتح فإنه ذكر أن المسألة مختلفة بين العصاة وذكر
 النصوص من الجانبين ثم قال وعلى هذا يظهر كون رواية الجامع أوجه نعم يمكن أن أخذ الزيادة بخلاف
 الأولى والمجموع على الأولى ١٥ ومضى عليه في البرأول أيضاً (قوله عليه) أي على المخلع من أي على
 أن تقول له خالعي وفي البرع على القول أي إذا كان هو المبتدئ بقوله خالعتك فافهم (قوله تطلق) أي
 بائناً كان بلطف المخلع ورجعاً كان بلطف الطلاق على مال كامراً وبأي (قوله شرط لزوم المال) أي
 عليها وهو البذل المذكور في المخلع وقوله وسقطه أي عن الزوج وهو المهر الذي عليه (قوله أو استحق)
 أي ادعاه آخر وأثبت أنه له ومثله ما في الفتح عن كافي الحاكم لو كان عبداً لحلال الدم فقتل عنده ربح عليه بقضته
 وكذا لو وجب قطع يده فقتل عنده رده وأخذت ١٥ (قوله بماليس بمال) كلامه والمخر (قوله وقع) أي
 ان قبلت بجر (قوله ما في المخلع) لأنه من الكلمات الدالة على قطع الوصل فكان الواقع به بائناً بخلافه لفظ
 اعتدى وأخويه كآثره في بابه وبخلاف الطلاق فإنه مصرح به لا يقتضي البينة أيضاً (قوله بجائزاً بينهما) أي
 في صورتين والجماع كسند عطية التي لا يدل على الفتح أي بلائي يجب للزوج مال ملك التصحيح
 في الخروج غير مستقيم ولذا لا يلزم في الطلاق ١٥ وأوجب زفر عليه إرد المهر كافي الخط بجر وأما لو كان
 المهر في ذمته فإنه يسقط المأمن من أن خالعتك مسقط الحقوق وإن لم يكن بموضع تأمل (قوله كآثر) أي
 في قوله وقوله فيما لو طل البذل وقد مضى بيانه (قوله ولو لم يمت حلالاً الخ) قال في الفتح وكب المالكية
 لو خطها على حلال وحرام كسهر ومال مع ولا يجب له إلا البذل وهو قمار قول أصحابنا وهو صحيح ١٥
 (قوله ربح بالمهر) أي أن أخذته والاستطاعته وهذا عند الإمام وعندهما يجب مثله من خل وسط لأنه صار
 مفروراً من جهته بإسقاط المال ١٥ ح (قوله أي الحسية) فيه ثلاثا بذكر ربح قوله الآتي والبيت
 والسند والخط مما هو في هذه الحسية فافهم (قوله ولا شيء في ديها) أمالو كان فيها شيء ولو قليلاً
 فهو بجر (قوله لعدم التسمية) على لما فيه من التشبيه وهو وقوع البائش بجائزاً أي لعدم تسمية
 تصريه غائره بجر لأن ما في ديها قد يكون منقوماً قد يكون غيره فكان راضياً بذلك فغ (قوله وكذا)
 عكسه بأن قال لها خالعتك على ما في يدي ولا شيء فيها بجر وهذا مفهوماً بالأولى (قوله لكن الخ)
 لما كان عدم لزوم شيء في المسألة الأولى لعدم التقرير منها صار مثلاً أن تزوجه هأنذا لا يسخن الجوهرة
 لتفريقها فاستدرك على ذلك بأنها لا تزداد المرأة أن تزوجت بنفسها حيث قبلت المخلع قبل أن تعلم ما في يده فهذا
 الاستدراك في محله فافهم (قوله وإن زادت) أي على قولها خالعتك على ما في يدي أو ولا شيء في ديها
 (قوله ردت عليه في الأولى مهرها) أي قولها من مال ومثله من متاع أو من مال المهر وقد أوفاه لها
 أو على ما في يدي جاري أو عني من أجل أنها لما لم يمت مالاً بجر (قوله راضياً بالزوال) إلا بالوضع
 ولو جده إلى إيجاب النسي أو قيمته للبها ولا قيمة البضع أعني مهرها لأن لا شيء غير مستقيم حالة الخروج وتعين
 إيجاب ما ماع على الزوج من المسمى أو مهر المثل نهر (قوله والوال) أي وإن لم تكن قمته برئ منه ولا شيء
 عليها وكذا لا شيء عليها لو كانت قد أقرت منه بجر (قوله أو ثلاثة دراهم في الثانية) أي قولها من دواهم
 معراً ومكرراً إنها ذكرت الجع وأما لا غاية له وإنه ثلاثة فوجب ولو قال على ما في هذا المكان من الشياه

ويلحق به الإبراء عما لها عليه (أن
 نثرت أن نثرت لا ولومنه نثرت
 أيضاً ولو باً كثر ما أعطاها على
 الأوجه فغ صحح الشئ كراهة
 الزيادة ونهتير الملتقى لا بأس به
 بقيد أنها تزويجية وبه يحصل
 التوفيق (أكرهها) الزوج (عليه
 تطلق بلامال) لأن الرضي شرط
 لزوم المال وسقطه (ولو ملك
 يده في ديها) قبل الدفع (أو استحق
 فعلها بقضته لو) البذل (وبما مثله
 لو مثلاً) لأن المخلع لا يقبل النسخ
 (حلفها) وأطلقها بجر أو ختير
 أو سبعة ونحوها (ماليس بمال
 وقع) طلاق (بائش في المخلع
 رجعي في غيره) وقوعاً (بجائزاً)
 فيها بالطلان البذل وهو الفرة
 كامراً ولو سحت حلالاً كهذا المخل
 فإذا هو خرج رجع بالمهر لرب يسلم
 واللائي له كماله في على ما في
 يدي أي الحسية (ولا شيء في ديها)
 لعدم التسعة وكذا عكسه لكن
 لو كان في يده جوهرة لها
 قبلت ففيه علت أولاً لئلا يراها
 نفسها بقبولها (وإن زادت من
 مال أو دراهم ردت) عليه في الأولى
 (مهرها) أن قمته والا لا شيء
 عليها جوهرة (أو ثلاثة دراهم)
 في الثانية

والخيل والبغال والحمير أو الثياب لزمها ثلاثة أيضا **كذلك في المعاينة** قال في البصروي في الثياب نظر
 للمعاينة وأقول ينبغي إيجاب الوسط في الكل به يدفع ما قال غير قلت وفيه نظر لأن الثياب مجهول الجنس
 مثل الدابة والعبد يختلفا للغل والحداد والذو تزوجها على ثوب أو عبد وجب مهر المثل ولو على فرس أو ثوب
 هروى وجب الوسط وعليه فبني في الثياب المطلقة والمهر كما في الأولى ثم رأيت في كافي الحاكم أنه منه
 وإن اختلفت منه على موصوف من المصطلح والموزون والثياب فهو جائز وإن اختلفت منه ثوب غير
 منسوب إلى نوع أو صنف دارك ذلك فله المهر الذي أعطاه أو كذلك الدابة **اه** (قوله ولو في يدها أقل المخرج)
 ولو كان أكثر من ثلاثة فله ذلك دون عن الثياب **دود عن الثياب** (قوله لم أره) قال في التبر ولو سمعت دراهم فإذا في يدها
 دينار لا يجب له غير الدراهم ولم أره **اه** قلت وينبغي في عرفنا لزوم الدنانير لأن الدراهم تطلق عرفا
 على ما يشعها والمناصِل أنها إذا اختلفت على شيء غير المهر فهو على وجه الأول أن يكون ذلك المسمى غير
 متقوم كالمهر المبسطة فجمع ما أتى الثاني أن يحتل كونه مالا أو غيره مثل ما في يدها من شيء فإن الشيء
 يشعل المال وغيره وكذلك ما بين ثوبا أو جارا بينهما كان ما في البطن قد يكون ويصافان وجسد المسمى فهو له
 والواقع مما أتى الثالث أن يكون مالا أو جرد مثل ما تفرغ لها أو تملكها العام **واما** **كسب العام**
 فله ما رده ما قبضت من المهر سواء وجد ذلك أو لا الرابع أن يكون مالا لكنه لا يوقف على قدره ما في يدها
 أو يدها من المتاع أو ما في يدها من المتاع أو ما في يدها من المتاع أو ما في يدها من المتاع أو ما في يدها من المتاع
 ما قبضت من المهر الخ لمسلم أن يكون مالا له مقداره معلوم مثل ما في يدها من دراهم فإن أقله ثلاث فكان
 مقداره معلوما فله الثلاثة أو لا كثر السادس إذا كانت مالا أو ثوبا أو جارا أو غير ذلك
 بأنه غير فلا شيء له ولا الرابع بالمهر هذا حاصل ما في الأخيرة (قوله إذا لم تملك أقل المدة) أي مقداره الجمل وهذا قد
 لعدم وجوب شيء مالا ولو دلت لأقلها فهو له تصحيح وجوده والأولى **كذلك** هذا بعد قوله وبطن الفرس لأن
 الظاهر اعتبار أقل مدته أيضا (قائدة) في إقرار الجوهرة أقل مدة محل الدواب سوى الناقة أشهر وأقل مدة
 جل الشاة أربعة أشهر (قوله وقده في الخلاصة وغيرها) كان المناسب **كذلك** هذا بعد قوله وقده
 مهرها أو ثلاثة دراهم كما فصل في البصر لعدم أن مرجح الصغير هو الرأى المذكور وعادة الخلاصة هكذا
 وفي القفاوى وجعل خلق امرأته بماله عليه من المهر طمأنه أن لها عليه بقية المهر ثم ذكر أنه لم يبق لها عليه
 شيء من المهر وقع الخلاف عليها بغيرها فيجب عليها أن تزد المهر إن قبضته أما إذا علم أن المهر لها عليه بأن وثبت
 صريح الخلع ولا تزد على الزوج شيئا **كذلك** ما إذا خالها على ما في هذا البيت من المتاع وعلم أنه لا متاع في هذا
 البيت **اه** وكذلك على ما في يدها من المال وعلم أنه ليس في يدها شيء كافي الجعبي (قوله على براءتها
 من ضمانه) معناه أنها إن وجدته سلمته والا فلا شيء عليها أو ماله أو شرطت العراة من عبث في البدل صرح الشرط
 بجر (قوله لم تبرا) لأنه عقد معاوضة فيقتضى سلامة العوض بجر (قوله لانه) تعليل لما استبعد من
 إتمام الخلع صحيح فصيح الخلع وحل الشرط القاصد منه لو خالها على أن يملك الولد عنده أو على أن يكون
 صداقها الولد أو لا بجنس بخلاف الشرط الملاحم كالأختلعت بشرط الصك أو بشرط أن يرد إليها اقتضاها قبل
 لا تحرم ويشرط كتب الصك ورواية الاقضية الجلس كإساق في الشروع وتعمام في البصر (قوله طلقني ثلاثا
 بألف) أمالو قالت واحدة بألف فطلقها ثلاثا فإن قال بألف وقبلت وقعن وإن لم تقبل لا يتبع شيء وإن لم يذكر
 المال طلق عنده ثلاثا بلا شيء وعندهما واحدة بألف فطلقها ثلاثا بلا شيء كالمزوجة وقال أنت طالق واحدة
 واحدة فواحدة عند الكل كافي البصر عن النجاشية (قوله فطلقها واحدة) مثلها ثلثان ثلثي وولطقتها
 ثلاثا مكانه جميع الألف سواء كانت بقط واحد أو متفرقة في مجلس واحد بجر **ط** (قوله ثلاثا)
 لأن الباء تعصب الأعراس وهو يتسم على العوض بجر (قوله إن طلقها في مجلسه) فلو قام فطلقها
 لم يجب شيء غير وجهه أنه معاوضة من جانبها فيشرط في قبوله المجلس كافي بقول البيع وجعي ولو بدأ هو
 فقال خالني على ألف اعتبر بمجلسه ما دونه فلا وجب ثم قبلت في مجلسه ذلك صرح بجر عن الجوهرة (قوله
 لو كان طلقها ثنتين) أي قبل قولها طلقني الخ ثم طلقها واحدة بعد قولها ذلك فله كل الألف لحصول
 التصديق ولذا قال في الخلاصة قالت طلقني أربعاً بألف فطلقها ثلاثا فلهي بالألف وولطقتها واحدة فثبت الألف

ولو في يدها أقل كلتها ولو سمعت
 دراهم فإن دنانير لم أره (والبصروي
 والسندوقي وبطن الحارثية) إذا لم
 تملك أقل المدة (د) بطن (الفهم)
 وغير النجاشية (كذلك) هذا ذكر
 الدمشقي كافي البصر وقال وقده
 في الخلاصة وغيرها لعدم العلم
 فقال لو علم أنه لا شئ في البيت
 أو أنه لا مهر لها عليه في خلعها
 بغيره لا يلزمها شيء لأنها لم تطلعه
 فلم يصبر فغروا ولو علم أن عليه
 المهر ثم ذكره كدسه ردت المهر
 (خالعت على عبد ابن لها على
 براءتها من ضمانه لم تبرا) وعليها
 تسليمه إن قدرت والا فتمت لانه
 لا يطل بالشرط القاصد كالتكاح
 (قالت طلقني ثلاثا بألف أو على
 ألف فطلقها واحدة وقع في الأول
 بائمة ثلثه) أي ثلث الألف
 إن طلقها في مجلسه ولا يجب ما دفع
 وفي الحاشية لو كان طلقها ثنتين
 فله كل الألف

مطلب
تستعمل على في الاستعلاء والازم
حقيقة

(وفي الثانية رجعة مجانا)
لأن على للشرط وألا كالباء
(قال لها طلق فحك ثلثا ما بقى)
أو على ألف (خلقت نفسها
واحدة لم يقع شيء) لأنه لم يرض
بالبنوة إلا بـكل ألف
بـخلاف ما رزاهها ما بقى
فبعضها أولى (وقوله لها أنت
طالق بألف أو على ألف وقبلت)
في مجملها (زم) أن لم تكن
مكره لها لمز ولا حصة ولا مريضة
كأبى (الألف) لأنه تعويض
أو تعلق وفي الجرم عن التارخانية
قال لأمر أبيه أحدا كاطلاق
بألف درهم والأخرى بما في غريب
فقبلنا طلقنا بغير شيء أنت طالق
وعليك ألف أو أنت حر وعليك
ألف طلق وعنت مجانا) وإن لم
يقبل لأن قوله عليك ألف حجة
تامة وقال إن قبلنا سمع وزم المال
علا بان الواو والفاء وفي الحاوي
وبقولهما ينفى (قال طلقك
أمس على ألف فلم تقبلي وقالت
قبلت فاقول له يمينه بخلاف
قوله بعتك طلاقك أمس على ألف
فلم تقبلي وقالت قبلت فاقول لها)
وكذا لو قال لعبدك كذلك
(كقوله) لغيره (بعت منك هذا
العبد بألف أمس فلم تقبل وقال
المشتري قبلت) فإن القول للمشتري
والفرق أن الطلاق بـمال يمين من
جانبه وهي تدعى منه وهو ينكر
أما البيع فإقراره بقرار بالقبول
فانكاره رجوع فلا يسمع ولوربها أخذ يمينها تارخانية

وتعاقبه في البحر (قوله لأنه على للشرط) والشرط لا يتوزع على أجزاء الشرط ولو طلقتها ثلاثا متتمة
في مجلس واحد، وما الألف لأن الأولى والثانية تقع عنده رجعة فابقاع الثالثة وهي متكسوة فله الألف
وإن في ثلاث مجلس تحدها ثلاث الألف وعنده لا شيء بجزء عن المحيط (تنبه) قبل أن على حقيقة
للاستعلاء بمجان للشرط والمخ أن ساقطة للاستعلاء أن اتصلت بالأجسام المحسوسة كقمت على السطح
وفي غيرها ساقطة في معنى الزوم الصادق على الشرط المحض نحو سياتيك على أن لا يشركن هذا طالق
على أن تدخل الدار وعلى المعاوضة السرعة المحضة كبيع هذا على ألف والعرفية كاطل هذا على أن اشفع
لث عند زيد وما عمن فيه مما يسمع فكل من معنى الزوم لأن الطلاق مما يتعلق على الشرط المحض والأعضاء
وذكر المال لأربع الثاني فإن المال يصح جعله شرطاً لمحض حتى لا تنقسم أجزاؤه على أجزاء مقابلة كما يصح
جعله عوضاً متصفاً لا يجب المال بالمثل وعلى هذا يكون لفظ على مشتركا بين الاستعلاء والزوم لقيام
دليل الحقيقة فيهما وهو التبادر بميزد الاطلاق وكون المجاز خبراً من الاشتراك عند التردد وقول أهل
العربية أنها للاستعلاء محمول على هذا فإن أهل الاجتماع أهل العربية وتعام حقيقة في النسخ وذكر
في البحر أنه ذكر في التصريح العرضية بذكر المال لأنها الأصل (قوله فبيعها أولى) فيه بحث لأنها
قد يكون لها غرض في الثلاث سبباً للمادة الرجوع إليه لثمة بغضه فتضاف من أن يجعلها أو يدعى المعاودة
إليه فلا يمت إلا بالثلاث مقدسى وقد يقال إن هذا لا يخرجه بعد حصول التصديق بملكها بنفسها على أن
استكان المعاودة حاصل بالحل على التصليل فافهم (قوله وقبلي في مجملها) فلو بعده لم يرضها المال
لأنه معادلة من جانبها كما مر وهذا إذا لم يكن معطافاً ولا مضافاً ولا اعتبر بالقبول بعد وجود الشرط والوقت
كأنه متناه عن البدائع ومنه في البحر (قوله كما مر) أي في قول المصنف أكرها عليه تطلق بلا مال
(قوله ولا مريضة ولا مريضة) فالمرضية لم يرض المال ولمرضية اعتبر من الثلث كما يأتي بيانه (قوله لأنه
تعويض) بالعين المهمة لا بالناسك كما يوجد في بعض النسخ وهذا راجع لقوله بألف وقوله وأتعلق راجع لقوله
على ألف قال الزبيدي ولا بد من قبولها لأنه عقد معاوضة أو تعلق بشرط فلا تنعقد المعاوضة بدون القبول
ولا ينزل المعلق بدون الشرط إلا لأوله لا لحددها في الزام صاحبه بدون رضاه والطلاق بائن لأنها ما التزمت
المال إلا التمس لها نفسها وذلك بالبنوة اهـ (قوله طلقنا بغير شيء) لأنه على طلقها على قبولها وقد
وجد ولم يعلم ما يلزم من واحدة منها فإن لكل أن تقول لا يلزم من الألف درهم ويبنى أن يلزم لورثي منها
بالدرهم وإذا طلقا بلا شيء فكان رجعا لأنه بلفظ الصريح رجعى وما قبل من أنه يبنى أن يلزمهما
رد مهرهما فهو عملاً لا شيء فإن الطلاق الصريح ولو على مال غير مسقط للمهر على المعتقد كما يأتي مثلاً فافهم
(قوله وإن لم يقبل) مباقة على قوله طلق وعنت لأنه عند القبول تطلق ويقتضى الأولى لأنه متفق عليه
فالمباقة إشارة إلى رد قولهما ولا يصح جعل المباقة لقوله مجانا لأن المناسب أن يقول وإن قبلنا كما لا يخفى
(قوله جله تامة) أي فلا شرط جالبها إلا بدالة الحال إلا جله الاستقلال والدلالة على أن الطلاق
والعاق يتكفلان عن المال بخلاف البيع والإجارة فانها لا يوجد بدون در (تنبه) استقوا على أنها
للعالي في أدنى أضافاً وأنت حر تعذر ضعف الغرض على الإنسان وعلى أنها بمعنى المعاوضة في أصل هذا ذلك
درهم لأن المعاوضة في الإجارة أصلية وعلى تعين العطف في قول المضارب خذ هذا المال وأعمل به في البر
لأن الثانية فلا تنعقد المضاربة على احتمال الأمرين في أنت طالق وأنت مريضة أو موعلة أو ماله وما لا معنى
فيتنزه الطلاق عنها ويتعلق بديانة أو نوا متعاقبه في البحر (قوله علا بان الواو والفاء) فكانت قال أنت
طالق في حال وجوب الألف عليك ولا يتحقق ذلك إلا بالقبول وبه يلزم المال نهر (قوله وكذا لو قال لعبدك
كذلك) أي كذا الحكم لو قال لعبدك أعتقتك أمس على ألف فلم تقبلي أو بعتك أمس فنفسك منك بألف
فلم تقبلي بجزء (قوله يمين من جانبه) فهو عند تامة فلا يكون الإقرار به إقراراً بشمول المراءى بخلاف البيع
فانه لا يقبل ليس ببيع بجزء (قوله أخذ يمينها) أي على أنها قبلت لأن الأصل أن من كان القول له
لا يحتاج إلى يمين لأنها لا يثبت خلاف الظاهر والظاهر أن كان القول له وهو هذا الزوج المتكسر وجود شرط
الحش وهو القبول وخلاف الظاهر قول المرأة فقدم يمينها عند التعارض ولأنها أكثر أيماناً لأنها ثبتت

الطلاق وأما قبل من أن ينشأ فامت على الأبحاث ونشأ على التي لم تقبل ففهم أن البينة على التي في شرط
 الخت مقبولة كما مر في التعليق فاتهم **(قوله يقع الطلاق باقراره)** أي الطلاق البائن وإن لم يثبت المال
 لأنه يفي لفظ الخلع القتر وهو كما يقع به البائن كما مر **(قوله بجعلها)** أي على حالها المعروف في الدعوى
 من أن القول للبتكر والسنة للمدعي **(قوله وعكسه)** أي لو ادعت الخلع لانتج بدعواها شي لا ينها
 لا تخل الإشاع وحتى **(قوله كفسا كن)** أي سواء ادعته بحال أو بدونه ولا يلزمها المال لأنها إنما
 أقرت في مقابلته الخلع تحت لم يثبت الخلع لم يثبت المال وإن الزوج بانكاره قدرة أفرادها به وحتى **(فرع)**
 اختلاف في كمية الخلع فقال تزيان وقالت ثلاث قبل القول لم قبل لو اختلاف بعد التزوج فضلت لم يميز التزوج
 لأنه وقع بعد الخلع الثالث وأكسره فالقول له أو لغيره في العدة أو بعد منتهى فقال هي عدة الخلع الثاني
 وقالت عدة الخلع الثالث وأكسره فالقول له أو لغيره في العدة أو بعد منتهى فقال هي عدة الخلع الثاني
 المصنف **وعكسه لا اه ط** **(قوله أو ادعى شرطاً أو استثناء)** بأن قال أنت طالق بألف فضلت
 ثم ادعى أي قال إن دخلت الدار أو إن شاء الله قال في جامع القصولين **(قوله أنكروا الخلع)** مكر مع قول
 لو لم يكر البديل في الخلع لا لو ذكره بأن قال خلعتك بكذا ولو ادعى الاستثناء وقال ما قبضته منك فهو حق
 كان عليك وقالت إن دفعته لبديل الخلع فالقول له لا لما أنكروا صحة الخلع فقد أنكروا وجوب البديل عليها
 وأقر أن عليها مالا واحد إلا ما بين والمرأة تستر أن له عليها مالا آخر فمدد الزوج بخلاف ما لو لم يدع الاستثناء
 لأنه أقر أن عليها بديل الخلع والمكف هو المرأة تقبل قولها فيه طر اه وحاشه أن دعواه الاستثناء مقبولة
 إلا إذا كان الخلع سيدل فإن البديل قرينة على عدم الخلع فلا تقبل دعوى إبطاله بالاستثناء إلا إذا ادعى أن
 ما قبضه ليس بديل الخلع بل من حق آخر فإن القول له لا نكاحه صحة الخلع وجوب البديل بدعوى الاستثناء غلت
 لكن فيه أن المانع من صحة دعوى الاستثناء ذكر البديل في صحة الخلع لا قبضه بعده فثبت كالبديل لم تقبل
 دعواه الاستثناء فلم يقبل أنكاره صحة الخلع وجوب البديل بل في الخلع بدل وادعى بعد ذلك أن ما قبضه هو
 حق آخر وهي تقول بديل الخلع فكيف يكون القول قولها لأنها المملكة بالدفع والقول قول المالك فحق بين
 ما إذا ادعى الاستثناء أو لم يدعه وهل هذا وجه النظر واقعة متأني أو هل هذا وجهه **(قوله أن يثبت على المدعى)**
 على عدم قبول قوله في دعوى الاستثناء والشرط لقضاء الزمان وتقدم الكلام فيه هناك **(قوله أو أن ما قبضته)**
 من دينه في البرائة بدعت بدل الخلع وزعم الزوج أنه قبضه بجهة أخرى أفق الإمام ظهر الدين أن القول له
 وقبل لها لأنها المملكة اه قلت الظاهر الثاني ولذا جزم به في جامع القصولين كاعتل وهذه مسألة مستقلة
 منها على ما إذا انقضا على الخلع بدل واختلفا في جهة القبض ولذا عطفها بأو ويصع صفها بأو وتكون
 من جهة ما قبلها لكن رد ما علمته من النظر فاتهم **(قوله وأختلفا في الطوع والكراه)** أي في القبول وأما
 إشاع الخلع بأكرامه فصح كما يأتي ط **(قوله فالقول لها)** لأن صحة الخلع لا تستدعي البديل فتكون
 منكورة ويكون القول قولها بجر **(قوله وادعى الخلع)** يعني على ما إذا كان مدعى أن نفقة العدة من
 جهة بدل الخلع بجر **(قوله فالقول لها في المهر وفي النفقة)** لأن المهر كان ثابته على قبله فدعوى
 مقروعة غير مقبولة وأما نفقة العدة فليست واجبة قبله وهي تدعى استحقاقها بالطلاق وهو شكوك فكان
 القول له وهو مشكل فأنما انتفاعا على حسب استحقاقها لأن الخلع والطلاق وجبان نفقة العدة فكيف تسقط
 بجر قلت وأصل الإشكال لصاحب القصولين وعارضه في نور الدين على أنه ساقط بلايين **(قوله)**
 قضيت قبله على سمعها فإذا كانت قبله ثلاثين ومهر واحد أو ثمانين ومهر الأخرى ما تزم الأولى
 عشرون والأخرى عشرة ولا يضمن بينهما متانصة ومعه إذا كان البديل لابني أو لهما والمهران متساويان
 أو ما لو كان بينهما متانصة والمهران متساويان يكون البديل الخلع ط وفرض المسألة في كافي الحاكم
 بما إذا ضم امرأته على ألف **(قوله وقضى على قولها)** قال في الجني الظاهر أنه على وقوع الطلاق
 ومعرفة هذه المسألة من أهم المهمات في هذا الزمان لأن الناس يتجادون إضافة الخلع إلى مال الزوج بعد
 إرائها إياه من المهر فهذا أعلم أيها إذا قبلت وقع الطلاق ولم يجر على الزوج شيء وفي منية النعماء خلعتك
 بمالي طيل من الدين وقبلت يعني أن يقع الطلاق ولا يجب شيء ويطل الدين اه مافي الجني وسيد كالتاسع

(ولو ادعى الخلع على مال وهي تنكر)
يقع الطلاق باقراره والدعوى
 في المال بجعلها فيكون القول
 لها لأنها تنكر **(وعكسه لا)**
 يقع كفسا كن بزازية **(فرع)**
 أنكروا الخلع أو ادعى شرطاً
 أو استثناء أو أن ما قبضته من دينه
 أو اختلاف في الطوع والكسره
 فالقول له ولو قالت كان بغير بدل
 فالقول لها أدعت المهر ونفقة
 العدة أو أنه طلقها وادعى الخلع
 ولا يثبت فالقول لها في المهر وفي
 النفقة وخلع امرأته على عبد
 قبضت قبله على سمعها وخلعت
 على عبدي وقضى على قبولها ولم
 يجب شيء بجر

آخر الباب حصة ايجاب بدل الخلع عليه وسأقي بقوله (قوله في نكاح صحيح) ذكره لبيان الواقع والافقداً أخرج
 القاسد اقول الباب بقوله ازالة ملك النكاح اخاه ط وقدمنا قولين في سقوط المهر بعد الدخول في القامد
 وتقدم ايضا لو اباها تم خالها على مهرها لم يسط المهر قال في الفصول لانه لم يسل لها بعد الخلع شي وكذا
 لو ارتدت غلها (قوله كما اعتده العمدى وغيره) أى كصاحب الفتاوى الصغرى فانه صحيح انه يسط
 المهر كخلع والمباراة وصح في الخالية انه لا يسط المهر الا بذكره وصحة في جامع الفصولين ايضا فاختل
 التصحيح وقول الشارح اقول الباب خلافاً للخالية تبع فيه قول الجروان صرح فاض خان بخلافه ولم يظهر
 وجه ترجيح التصحيح الاول على الثاني مع انهم قالوا ان فاض خان من أجل من يعقد على قصصه (قوله
 والمباراة) يفتح الهزعة متعاطلة من البراءة وتورث الهزعة خطأ وهي أن يقول الزوج برئت من نكاحك بكذا
 قاله صدر الشريعة وفي القبح هرا أن يقول بارأيتك على ألف فتقبل مهر قلت وما في القبح موافق لما في كافي
 الحاصم ثم قال في الترهيد المصنف بقوله بلأها لانه لو قال لها برئت من نكاحك وقع الطلاق وبني
 أن لا يسط به شي اه أى لانه اذا لم يكن لفظ المتعاطلة ولم يذكره بل لا يتوقف على قولها فبقي به البائن
 ولا يكون مستقلاً بمنزلة قوله خلعتك بخلاف ما اذا كان لفظ المتعاطلة أو ذكره بلأها يتوقف على التبول حتى
 يكون مستقلاً وبهذا اظهر انه لا منافاة بين ما نقله أو لا عن صدور الشريعة المصرح فيه بذكر البذل وبين ما ذكره
 آخر فافهم (تنبيه) ذكر في التبر أول الباب اخذنا من عبارة القنح أن المباراة من النكاح الخلع قلت وقد منا
 عن الجوهرة الصريح بل كن تقدم عن الزاوية ان لفظ الخلع من الفاظ النكاحية لان المشايخ قالوا انه لفظ
 استعماله صار كصريح فلا يتقرب الى التنية وان المباراة اذا غلب فيها الاستعمال فهي كذلك وتقدم أيضاً
 ان الواقع بالخلع قطعية بالنسبة سواء فوى الواحدة أو الثلثين وان نوى الثلاث فثلاث وان اخذ على جملة
 لم يصدق انه لم يرد به الطلاق قال في النكاحي للصالح والمباراة بمنزلة الخلع في جميع ذلك (قوله أى الإبراء
 من الجانيين) أى بان نقول له بارأيتي فيقول لها بارأيت أو يقول لها ذلك وتقول هي قبلت كما في شرح المنظومة
 فالمراد ما بين الإبراء من أحدهما والتبول من الآخر ط (قوله كل حق) مثل المهر والنفقة المفروضة
 والمناخية والكسوة كذلك وصكها التمتع فسط بلا ذكر ويستثنى ما اذا خالها على مهرها أو بوضعه وكان
 مقبوضاً فانها تزدد ولو لا تمبر أو متضى اطلاقهم البراءة الا أن يقال مرادهم ما عدا بدل الخلع والمهر بعد ذلك لا تمبر
 عنه كالأول ما لا آخر بحر وهذا قول الامام وعند محمد لا يسط الاماميه فيها أى في المهر والبراءة
 وأبو يوسف مع الامام في المباراة ومع محمد في الخلع ملحق ثم اعلم أن حاصل وجود المسألة أن البذل اما أن
 يكون مسكوتاً عنه او منقوضاً او مشاعلي الزوج أو عليها به رها كاله أو بوضعه أو مال آخر وكل من الستة على
 وجهين اما أن يكون المهر مقبوضاً ولا وكل من الاثني عشر اما أن يكون قبل الدخول بها أو بعده فان كان
 البذل مسكوتاً عنه فبغيره روايان اصحهما براءة كل منهما عن المهر لا غير فلا تدماقبضت ولا مال هو ما بيني
 وسأقي تمام الكلام عليه عند قول المصنف ويرى عن المزيل لو عليه الخ وان كان منقوضاً فهو ما خلفي فذلك
 حتى يغير شي ففعلت وقبل الزوج صريح بغير شي لانه صريح في عدم المال ووقع البائن فلا يبرأ كل منهما عن حق
 صاحبه وان كان معنياً على الزوج فسأقي آخر الباب وان كان بكل المهر فان كان مقبوضاً رجع جميعه والاستط
 عنه كله مطلقاً أى قبل الدخول أو بعده وان خالها على أن يبيعه لولدها أو لأجنبي جاز الخلع والمهر للزوج
 وان بضعه كالعشر مثلاً والمهر عشرون فان قبضته رجع بدرهم لو بعد الدخول وسلم لها الباقي بدرهم فقط
 ان كان قبله لانه عشر النصف وان لم يكن مقبوضاً سقط الكل مطلقاً المسى بحكم الشرط والباقي بحكم لفظ الخلع
 وان جبال آخر غير المهر فله المسى ويرى كل منهما مطلقاً في الاحوال كلها اه ملخصاً من الجروان وغيره
 الا ذكره لكن المراد بالآخر ما اذا كان لا معلوماً موجوداً في الحال والافق هو على ستة أو سبع قد فسنا هنا
 الذخيرة (قوله ثابت وقتنهما) أى وقت الخلع والمباراة اختره من حق يثبت بعدها كخضفة العدة
 والسكنى كإشهر اليه الشارح (قوله مما يتعلق) أى من الحق الذي يتعلق بذلك النكاح الذي وقع الخلع
 منه (قوله لا الاول) لانه ليس من حق ذلك النكاح بل هو حق النكاح الاول (قوله ومثله المتعة)
 الاولى ومنه أى من الحق الذي يسط قال في الجرو اما المتعة فتقال في الزاوية خالها قبل الدخول وكان

(ويسط الخلع) في نكاح صحيح ولو
 بغير بيع وشراء كما اعتده العمدى
 وغيره (والمباراة) أى الإبراء من
 الجانيين (كل حق) ثابت وقتنهما
 (لكل منهما على الآخر مما يتعلق
 بذلك النكاح) حتى لو اباها تم
 نكحها ثانياً بهر آخر فاختلت
 منه على مهرها برئ من الثاني
 لا الاول ومنها المتعة بزانية

مطالع
 حاصل مسائل الخلع والمباراة
 على اربعة وعشرين وجهاً

لهم مهر ان سقط المتعة بالذكر اه ويحتمل أن مراده ان المتعة مثل المهر سقط اذا كانت متعة ذلك النكاح
 لامتعة نكاح قبل كماله ح (قوله صم الخ) قال في الصرو مقضى الابراء العام عدم الصلة وكأنه لما
 وقع في ضمن النكاح تخصص بما هو من حقوق النكاح (قوله الاذانس عليها) أي على النفقة في النكاح
 اما لو لم يسقطها حتى انقضت ثم سقطت ان سقطت لاسقاطها حيث قصد المالم يجب قائلها انما يجب شأفسد
 بخلاف ذلك الاسقاط الذي قانه يسقط باعتبار ما تنفسه وقت النكاح والباقي سقط بما في ضمن النكاح فتح
 وفي الأخير من النفقة قالت الزوجها أتري من نفقتي ابد مادامت امرأتك لا يصح لأن صفة الابراء تنفذ
 الوجوب او قيام سبب الوجوب ولم يوجد اه لان سبب وجوبها في المستقبل هو الاحتباس في المستقبل
 وهو غير موجود في الحال ثم قال واذا أريد من النفقة قبل أن تصير بان في ذمته لا يصح بالاتفاق واذا شرطت
 في النكاح يصح لانه ابراء بعوض فكان استيفاء لما وقت البراء عنه لان العوض قام مقامه والاستيفاء قبل
 الوجوب يصح بالاتفاق اه وفي التنية وان لم تكن النفقة واجبة لكن سببها قائم فصنع الابراء صفة اه أي
 فان النكاح بسبب وجوب نفقة العدة وهذا معنى قوله في البداية فاما نفقة العدة فانها يجب عند العدة فكان
 الخلع على النفقة مانعاً من وجوبها أي بخلاف ابراءها عن النفقة قبل النكاح او بعده قانه لا يصح وفي الزاوية
 وقبل يصح وهو الاشبه لكن الفتاوى في عاثة الكتب اه لا يصح ولذا جزم به في الفتوى وشرح الحواشي
 والبدائع وكذا في الخاتمة وغيرها بل علمت انه بالاتفاق وفي الواجبة اختلعت منه بكل حق هو لها عليه فلها
 النفقة مادامت في العدة لانها لم تكن صفاتها وقت النكاح وفي الصرع الزاوية اختلعت تطلعه مائة على كل
 حق يجب للنساء على الرجال قبل النكاح وبعده ولم تذكر الصداق ونفقة العدة ثبت البراءة عنهما لان المهر ثابت
 قبل النكاح والنفقة بعده اه (تنبه) وقعت حادثة سئلت عنها امرأة طلبت من زوجها الطلاق على أن
 تبرهن مهرها ومن اعيان معلومة فرضي وبراءة من ذلك فقال ان كانت امرأتك صادقة فانت طالفة فاجبت
 بأنها لا تطلق لقولهم ان البراءة عن الاميان لا تنصح ومراد الزوج التطبيق على صفة البراءة عن الكل ليسلم الجميع
 العوض هكذا اظهرت ثم رأيت بعد جوابي هذا فتاوى الكازروني فقال عن فتاوى العلامة عبد الرحمن
 المرشدي انه سئل عما يقع كثيرا من قول المرأة ابرأتك من المهر ونفقة العدة وقول الزوج طلقك بصفة
 براءتك فجاب بعدم الوقوع قال ووافقتي بعض حنفية العصر ووقف بعضهم محضاً بأن شيئاً جازا عنه من
 ظهيرة في بقاء الوقوع لقولهم ان نفقة العدة تسقط بالتسعة فقلت هذا يجوز لما نحن فيه لان النفقة يجب
 بالطلاق وما هو فاما الابراء من المهر وباطل والمعلق به كذلك لان تمام المعلق عليه بالتمسكه به وأما المذكور
 في باب النكاح فالمراد به المبرأة التي هي نوع من النكاح الموقوف على قبولها في المجلس فإذا كان على المهر ونفقة
 العدة سقطت النفقة تبعاً له أما هنا فهو تعليق بمحض فلا يقع بطلان بعض المعلق عليه اه ملخصاً ثم رأيت
 الجيزي في شرح الاشباه صوب ما أفتي به ابن ظهيرة ورد على المرشدي مستند المحدث من التصريح بسقوط
 النفقة بالشرط أقول والصراب اه اذا لم يكن الابراء مبنياً على طلب الطلاق لم تسقط النفقة وان ظلمها عليه
 لانه في حال قيام النكاح وان كان مبنياً عليه سقطت وان كان سال تمام النكاح لانه ح يصدر مقابلاً بعوض
 ففي الذخيرة والخاتمة وغيرها طلبت منه طلاقها فقال ابرأتني عن كل حق لك حتى أطلقك فقالت ابرأتك
 عن كل حق للسوء على الازوج فقال الزوج في فوره طلقك واحدة وهي مدخول بها تقع بانه لا طلاق
 بعوض وهو الابراء دلالة اه واذا في الفتوى ان النفقة لا تسقط بذلك لانصراف الحق الى اتمامها اذ انك
 اه ثم قد سئلت ان شاء الله ابرأتني عن كل حق قبل النكاح وبعده تسقط فكذلك اذا طلب ابراءه له من المهر
 والنفقة صريحاً لطلعتها فابراً له وطلعتها فورا يصح الابراء لانه ابراء بعوض وهو ملكها نفسها فكأنها
 استوفت النفقة باستيفاء بدلها والاستيفاء قبل الوجوب يصح كالودع اما نفقة شهر يصح وعلى هذا يكون
 ابراء بشرط فإذا لم يطلها لم يبرأ فند صرح في الخاتمة بانها لو ابرأتها عما لها عليه على أن يطلها فان طلعتها جازت
 البراءة والا فلا بخلاف ما لو ابرأتها على أن لا يتزوج عليها فنصع البراءة دون الشرط لان الاول يصح فيه الجعل
 دون الثاني فيكون الشرط فيه باطلا وفي الحواشي الراهدى ولو ابرأتها لطلعتها فاقام ثم طلعتها ابرأتها أن لا يقطع
 حكم المجلس والا فلا اه اذا علمت ذلك فقد ظهر لك أن صفة البراءة موقوفة على الطلاق فورا أي في المجلس

وفيها اختلعت على أن لا دعوى
 لكل على صاحبه ثم ادعى أن كذا
 من القطن صح لاختصاص البراءة
 بحقوق النكاح (النفقة العدة)
 وسكاه فلا يسقط (الاذانس
 عليها) تسقط النفقة لا السكنى

مطلب
 حادثة الفتوى ابرأتني عن مهرها
 وعن اعيان معلومة فقال ان
 كانت براءتك صادقة فانت طالفة

فأذا قال لها طلاق بصره براء تنه يكون قد علم الطلاق على صحة البراءة فمقتضى تحقق صحتها قبل كاهن مقتضى الشرط ولا صحة لها إلا به فلو وجد المعلق عليه فلا يقع الطلاق بخلاف ما لو غير الطلاق فإنه يتم وتصح به البراءة فتظهر أن الحق ما قاله المرشدى ولا يشك فيه نصهم يسقط النفقة بالشرط لماعت من ان سقوطها موقوف على الطلاق أو ان تلغ فلا يجد البراءة قبله وإنما وجد بطلاق أو تلغ متغير لا معلق على صحتها هذا ما ظهر في هذا المجل وهذه المسألة كثيرة التفرع فاعتني بقررها واثبتها بمصاحبة أعلم (قوله لا نأهق الشرع) لأن سكاها في غيرت الطلاق محصية بصر عن الفتح (قوله الا اذا ابرأته من مائة الكسبي) بان كانت سكة في بنت نفسها أو قطعي الاجرة من مالها فيصير التزامها بذلك فتح لكن مقتضى هذا انه لا بد من التصريح بمائة الكسبي مع انه ذكر في الفتح وغيره في فصل الاحداث واختلت على أن لا سكن لها فان مائة الكسبي تسقط عن الزوج ويلزمها أن تكتري بيت الزوج ولا يجل لها أن تخرج منه اه تأمل (قوله وهو) أي قول المصنف الا نفقة العدة الخ يستغنى عنه بما قدره الشارح من قوله ثابت وقت حاله قوله لكل منه ما متعلق بذلك المذوف على انه صفة ملحق فإذا كان تقدير كلامه ذلك استغنى به عن الاستثناء المذكور فيمكن الاول تركه فافهم (قوله مسقط المهر) قبله ما في البعثة صرح في شرح الوفاة والخلاصة والبرازية والمهرية بان النفقة المقتضى بها تسقط بطلاق وأطلقوه فتعلم الطلاق بمال وغيره اه وفيه كلام سابق في النفقة (قوله ذكره البرازي) يلفظ وعليه الفتوى ومنه في الفصول وغيرها وفي البعثة ظاهر الرواية وصحة الشارحون وفان خان اه قلت وحاصل عبارة فاني خان أن اللقح فاني خان أن اللقح بمال حكمه حكم المخلع عند هذا أي أنه مقرر مسقط المهر وعنده رواية كثيرة لها وهو الصحيح وفي رواية كاتلغ عنده أي أنه مسقط اه وقد ساد أن يخلط في المخلع عن المتق وبهذا العلم ما في عبارة التهر من الايام الذي وقع غيره في اللفظ فافهم (قوله ذكره البهني) وتبعه تليده المصنف في شرحه على المتق وافتى بالخبر الراسي لكن نقل ط عن العلامة المقدسي انه افتى بحجة البراءة له للتعارف خلف وبه افتى حاربي الهيداية وان السلي ملاذبان العرف على كونه ابرأه قال وكتب مثله التامر الثاني وشيخ الاسلام الحنبلي اه وكذا ذكر في المنظومة المحبة وافتى به في الحامدية وأيده السامحاني في البرازية قال طلق الله أو لامة اعتقل الله يقع الطلاق والعناق زاذ في المهرية نوى أولم بنو (قوله من نفقة الولد) مثل المجل بان شرط براءته من نفقة اذا وافته (قوله من نفقة الولد) وهي مائة الرضاع كذا في البصر عن الفتح ومنه في الكفاية والاختصار (قوله وفيه من المتق الخ) ظاهره ان هذه رواية أخرى يؤيده ما في الخلاصة وإنما يصح على امسك الولد اذا بين المدة وأن لم يبين لا يصح صرا كان الولد رضيعا أو فطما أو في المتق الخ قلت ولعل وجه الرواية الاولى ان المخلع اذا وقع على نفقة أو امساك وهو رضيع يفتى الى المنازعة لأن المرأة تقول أردت نفقة شهر مثلا والزوج يقول اكدر وجه الرواية الثانية ان كونه رضيعا غير مئة على ارادة مئة الرضاع وقد جزم بهذه الرواية في الثانية والبرازية (قوله بخلاف الصغير) لأن مئة يشاه عندها استثناء القلام وحسن الجارية وهي مجعولة اه ح قلت لم هذا التحليل لغره وهو ظاهر اذا كان المخلع على امساك عندها مئة الحضانة على انه لا يظهر على القول المعتقد من تقدير مئة الحضانة تسبع للقلام وعشر للجارية بل الظاهر أن مراده أن المخلع اذا كان على نفقة الولد وهو رضيع يراد بها مائة الرضاع لان نفقة هي ارضاعه وهو مؤقت شرعا تصرف اليه بخلاف ما اذا كان فطما فلا بد من التوقيت لان نفقته طعامه وشراه وذلك ليس له وقت مخصوص لانه يأكل مدة عمره فلا تنص التسمية بدون وقت للجها وفي الذخيرة روى أبو سليمان عن محمد بن أبي حنيفة في المرأة تتسلع من زوجها بنفقة وله منها ما عاشوا فان عليها أن ترزأ المهر الذي أخذت منه أي فهو صغير ما اذا خلعه على ما في غيرها من المتاع ولو وجدته شي فافهم (قوله ولو تزوجها) أي وقد خاله على نفقة العدة أو الولد نهر أي وان كان التزوج قبل تمام المدة (قوله او هربت) أي وتركت الولد على الزوج بحر وكذا لو خلعه على نفقة العدة ولم تسكن في منزل الطلاق حتى سقطت نفقتها يرجع عليها بالنفقة كما بينه في البصر (قوله أو مات الولد) وكذا لو لم يكن في بطنها وله نسبا اذا خلعه على ارضاع حملها اذا وافته الى ستن قد تدرية الرضاع ولو قالت عشرين رجع عليها بجره رضاع ستن ونفقة باقي السنين فتح (قوله رجع بنفقة الولد) بان

لا يباح في الشرع الا اذا ابرأته من مائة الكسبي فصاع فتح وهو مستغنى عنه بما ذكرنا في النفقة الكسبي لم يتجاوز ما قبل بصددهما (وقيل الطلاق على مال) مسقط للمهر (كاتلغ والمعدلا) ذكره البرازي ولا يبرأ ما رآه الله ذكره البهني (شرط البراءة من نفقة الولد ان وقتا) كسنة (مع وزم والا) بحر وفيه عن المتق وغيره لو كان الولد رضيعا يصح وان لم يرضع وترفعه حولين بخلاف الصغير ولو تزوجها وهربت أو ماتت أو مات الولد رجع بنفقة الولد

مطلب

في البراءة بقولها ابرأ الله

مطلب

في المخلع على نفقة الولد

والعدة الا اذا شرطت براءتها
ولها مطالبة بفسخ
الصبي الا اذا اختلف عليها ايضا
ولو لم يفسخ كالتلفر (ولو خالته
على نفقة ولده شهرا مثلا وهي
معسرة فعلا لئلا ينفقه بغير علمها)
وعليه الاعتماد وفيه لو اختلفت
على أن تمسك الى البلوغ صغر في الاتي
لا للسلام ولو تزوجت فلزوج
أخذ الولد وان اتفقا على تركه لانه
حق الولد ينظر الى مثل امساك
ثلاث المدة فخرج به عليها (خلع
الاب صغيره بماله او مهرها
طلقت) في الاصح كالوقلت هي
وهي عزمة ولم يلزم المال لانه تبرع
وكذا الكبيرة الا اذا قبلت فليزنها
المال ولا يصح من الام ما يلزم
البدل ولا على صغيرا (كالو
خالته) المرأة (بذلك) أي بما لها
او مهرها

مطل
في خلع الصغيرة

مست سنة من السنين مثلا رد فمراعاة سنة كأي الصغ (قوله والعدة) أي وبسنة نفقة العدة فيمالة خالها
عليها أيضا (قوله الا اذا شرطت براءتها) أي وقت الخلع عوت الولد وموتها كما في الفقه خال في العرو والحليلة في
برائها أن يقول الزوج خالعتك على أي يرى من نفقة الولد الى سنتين فان مات الولد قبلها فلا رجوع على خالها
كذا في الخاتمة بخلاف مال الواسع بالقرار لارضا سنة يتكدا على انه ان مات قبلها فالرجوع خالها فاجابة فائدة كذا
في اجازات الخلاصة اه خال في البرازية اذ يجوز في الخلع ما لا يجوز في غيره (قوله ولها مطالبة الخ) أي ان
الكسوة لا بد من الا بالنسب عليها خال في الفقه ولها أن تطالبه بكسوة الصبي الا ان اختلفت على نفقته
وكسوة فليس لها وان كانت الكسوة مجهولة وسوا كان الولد رضعا أو فطما اه ومنه في الخلاصة وانظر ما فاتحه
التعصم في الولد هذا وقد تعرف الان خلع المرأة على كنفها بالولد بمعنى قيامها بمصالحه كالها وعدم مطالبة ابيه
بشي منها في تمام المدة والظاهر أنه يبقى عن التمسك على الكسوة لان المعروف كالتسروط تأمل (قوله فبصح
كالتفر) أي كايصح في استيفار الظن وهي المرسعة خال في البرازية وان خالها على ارضاع ولده سنة وعلى نفقة
ولده بعد الضمان عشرين يصح والجهالة لا تمنع هنا كالواستاء نظرنا بطعامها وكسوتها يصح عند الامام لان
العادة جرت بالترسعة على الاطرا وهما يصح عند الكل لانه لا يخبر المناقشة ولم ينسب نفقة ولده اه
(قوله بغير علمها) لان بدل الخلع دين عليها فلا تسقط نفقة الولد بدله عليها كاذا كان له عليها دين آخر وهي
لا تقدر على قضاءه لان تسقط نفقة الولد عنه قال وعليه الاعتماد على ما أجاب به سائر المقتضى ان تسقط كذا في
القصة والحماوى ونحوه في الفقه وغيره وأفاد هذا ان الاب يرجع عليها بعد براءتها (قوله صغر في الاتي
لا للسلام) لانه يحتاج الى معرفة آداب الرجال والتعلق باخلاصهم فاذا خال مسكنه مع الام يتصل بخلاق النساء
وفي ذلك من الفساد ما لا ينبغي كذا في الفتاوى الهندية قال المقدسي (وفي قوله صغر في الاتي بحث لا الحق به
الآن ان الاتي لا ينبغي عند الام الى البلوغ فتأمل اه قلت العدة تنصيح حتى الولد ولا تنصيح في بقية الاتي الى
البلوغ عنداتها ثم رد ان يقال ان مدة البلوغ مجهولة ولعل الجاهل لا يتفكر لان الغالب البلوغ في خمسة عشر
(قوله لانه سن الولد) لان ابتداء عند زوجها الاجنبي منسب بالولد ولذا اسقط منها في الحضانة ومنه على الخاتمة
لو خالها على أن يكون الولد عنده سنين معلومة صغر الخلع وبطل الشرط لان كون الولد الصغير عند الام حق
الولد فلا يطل بابطالها (قوله وينظر الى مثل امساك) أي أجبر مثل امساك كما في كسوة في الخلاصة (قوله طلقت)
أي ينسأ لبقعة الخلع كأي في وزا أيضا (قوله في الاصح) وقيل لا تطلق لانه معلق بلزوم المال وقد قدم ووجه
الاصح ان معلق بقول الاب وقد وجد بزازية (قوله كالوقلت هي) أشار بالكاف الى انها مسألة اتفاقة فافهم
قال في الفقه هذا أي ما ذكر من الخلاف اذ قيل الاب فان قبلت وهي عاقلة تعقل ان النكاح جالب والخلع سالب
وقع الطلاق بالاتفاق ولا يلزمها المال اه قلت وسمع كثيرا أنه يظن بمقابلته ابرائها ما به مهرها والظاهر انه
يشع الرجعي لعدم سقوط المهر ثم رأيت في جامع الفصولين ما نصه واقعة قال لاسرته الصلة أنت طالق يهرلك
فقبلت فبين أن تطلق رجعا ولا يسقط المهر اه وياقن ما يؤيده عن شرح الوهابية (قوله ولم يلزم المال) أي
لا عليها ولا على الاب على قول ابن حنبله وصحة يلزمه وان لم يضمن جامع الفصولين اما اذا ختمت فلا كلام في لزومه
عليه وهي مسألة المتن الآتية خال في العرو ومذهب مالان ان الاب اذا علم أن الخلع خير لها ما كان للزوج
لا يضمن عشرتها فالخلع على صداقها صحيح فان قضيت به فاض نقد قصاؤه كذا في البرازية والمراد بالقاضي المالك
(قوله وكذا الصغيرة الخ) أي اذا خلعها الوهابية اذ انها فانه لا يلزمها المال بالاولى لانه لا اجنبي في حقها وفي
الفصولين اذا ضمنه الاب الاجنبي وقع الخلع ثم ان اجازت فخذ عليها ويرى الزوج من المهر والارجع به على
الزوج والزوج على المالح وان لم يضمن وقت الخلع على الاجزاع فان اجازت جاز ويرى الزوج من المهر والام يجوز
خال في الذخيرة ولا تطلق وقال غيره ينبغي أن تطلق لانه معلق بالقبول وقد وجد اه أي بقبول الخلع وفي
البرازية وان لم يضمن وقت قبولها في حق المال خال وهذا دليل على ان الطلاق واقع وقيل لا ينفق
الا بيازنتها اه (قوله ولا يصح من الام الخ) خال في العرو قيد بالاب لانه لو جرى الخلع بين زوج الصغيرة
وأما فان اضعفت الام البدل الى مال نفسها اوضعت ثم الخلع كلاجنبي والا فلا روى فيه والصحيح انه لا ينفق
الطلاق بخلاف الاب (قوله ولا على صغيرا أصلا) خال في العرو قيد بالاتي لانه لو خلع ابنه الصغير لا يصح
ولا يوقف خلع الصغير على اجازة الولي وحاصله انه في الصغيرة لا يلزم المال مع وقوع الطلاق وفي الصغير

لا وقوع أصلا (قوله وهي غير رسيده) الردكون الشخص مصلحا في ماله ولو فاسقا كإساق في الحجر
 وذكرنا هذا لأن الحجر بالصفة يشترع عند أبي يوسف إلى القضاء كالحجر بالدين وقال محمد ثبت بمجرد السفه وهو
 تذيير المال وتضييعه على خلاف الشرع وظاهر ما في شرح الوهبانية اعتماد الثاني فإنه قال من الميسوط وإذا
 بلغت المرأة مفسدة فاختلعت من زوجها بمال جاز النخل لأن وقوع الطلاق في النخل بعقد البيول وقد تحقق
 منها ولم ينهها المال لانها التزمت له عوض هو مال ولا مفسدة ظاهرة فتبطل كالصغيرة فإن كان عليها طلاقته
 على ذلك المثل فإن رجعتا لان وقوعه بالصرح لا يوجب البيونة لا يوجب البذل بخلاف ما إذا كان قبض
 النخل اه ملصقا (قوله فإنها تطلق الخ) تصرع بوجه المشابهة بين مسألتين الصغيرة وغير الرشيدة وقوله
 فيه مسألتان في المسألتين (قوله فإن خالعهما) أي الصغيرة (قوله على مال) شمل المهر (قوله لعدم
 وجوب المال عليهما) فلم تصف الكفالة لأنها ضمة الكفيل إلى ذمة الأصل في المطالبة ولا مطالبة على
 الأصل ط (قوله كالنخل من الاجنبي) أي الفصول وحاصل الأمر فيه أنه إذا خالط الزوج فأن
 أضاف البذل إلى نفسه على وجه يحد ضمته له أو ملكه إياه كخالطها بألف على "أولى في ضمان من أولى
 أنه هبة أو عبدى هذا الفعل صح والبذل عليه فإن استحق لزومه قيمته ولا يتوقف على قبول المرأة وإن أرسله
 بأن قال على ألف أو على هذا العبد فإن قبضت لها تسلمه أو قيمته إن عجزت وإن أضافته إلى غيره كبعد فلان
 اعتبر قبول فلان ولو خالطها الزوج أو خالطته بذلك اعتبر قبضها تسلمه أو كل البذل مرسل أو مضافا إليها أو إلى
 الاجنبي ولا يطالب الوكيل بالنخل بالبدل إلا إذا ضمنه ورجع به عليها وتماخى في الصر (قوله فالأب أولى)
 لأنه جاز التصرع في نفسها ومالها فغ (قوله بلا سقوط مهر) أي سواء كان النخل على المهر أو على ألف
 مثلا لكن إذا كان على المهر طلق أن ترجع به على الزوج والزوج يرجع به على الأب لاعتناهما أمالو كان على
 ألف فإنها إذا رجعت بالمهر على الزوج لا يرجع به على الأب لأنه لم يضمن له المهر بل ضمن له الألف وكلام الفقه
 محمول على هذا التفصيل كافي البهر شرح المقدسي خلافا لما فهمه في الصرح فحكم عليه بالنخل ما ذكر
 الشارح في شرح الملتقى في حل هذا المثل فيه إيجاز محمل (قوله ومن سئل سقوطه) أي سقط المهر من
 الزوج وأشار إلى أنه حل إذا خر منها مائة، ناه من حكم ما ذكره بعضه ومنها أن يقرب الأب قبض صداقتها
 وثقة عندنا بعضه أقرار الأب قبضه بخلاف ما سألنا أولا، لم يطقها الزوج بالسكنة يرى الظاهر ما عند
 الله تعالى فلا كافي الصر واعتراضهم في جامع الفصولين بأن فيه تعليم المكذب وشغل ذمة الزوج وأجاب
 المقدسي بأنه عند اضطرار الزوج بها وعدم إمكان الخلاص إلا بذلك لا ينصر (قوله أن يبذل) أي الزوج
 وفي نسخة أن يبذل أي هو والأب وقوله ثم يبذل به أي بالمهر والزوج فاعل يبذل وقوله عليه أي على الاجنبي
 وهي موجودة في بعض النسخ وقوله من له ولاية مفعول يبذل وقوله قبض ذلك منه أي قبض المهر من الزوج
 والمراد بمن له ولاية قبض المهر منه هو الأب أو كان والآنصب القاضي وصا وصورتها أنه إذا كان المهر أنفقا
 مشايخ صالح الزوج مع اجنبي على ألف من ماله ثم يبذل الزوج الأب أو الوصي بالمهر على الاجنبي بشرط
 القبول وأن يكون الاجنبي أصلا من الزوج فحدث بذر الزوج من المهر وبصر في ذمة ذلك الاجنبي لكن
 في ذلك ضرر للاجنبي فلذا قبل ثم يبرئه الأب أو يبرق بضمة من لكن يمكن في الظاهر أقرار الأب ابتداء بدون
 هذا الشكك كما قد تناهوا اتفاق بعض النسخ ثم يبذل به الزوج على من له ولاية قبض ذلك منه وهذه حيلة
 أخرى ذكرها في الصرح البرازية وعليها افتعال يبذل ضربه يعود على الاجنبي والزوج مفعول والتبر
 في به يعود على بدل النخل أي يبذل الاجنبي الزوج بالأب بدل النخل على من له ولاية قبض أي على الأب
 أو الوصي فببره الاجنبي من البذل وبصر في ذمة الأب وقوله في البرازية بغير الزوج منه غير ظاهر تأمل لكن
 يغنى عن هذا الحيلة الثانية التزام الأب البذل ابتداء بدون هذا الشكك تأمل (قوله أي الزوج
 النسيان) تفسير التبرع للستر والبارو والمراد بالنسيان المضمون لموافق قول الفقه أي لو شرط الزوج النسيان
 عليه أو شرط على قبوله الخ وفي البرازية: النخل إذ بصر بين الزوج والمرأة فالأب القبول كان البذل مرسل
 أو مطلقا أو مضافا إلى المرأة والاجنبي إضافة مكشوفة وأما أن الله أنطلق على هذا البذل أو على عبد
 أو على عبيد هذا أو على عبد فلان (قوله طلق) لوجود الشرط وهو قبوله أو البيونة بالنخل فتمت القبول

مطلب
 في خلع غير الرشيدة

مطلب
 في خلع النضوي

(وهي غير رسيده) فإنها
 تطلق ولا يلزم حتى لو كان
 بالنخل الطلاق يقع ورجعا فيها
 شرح وهبانية (فإن خالعهما) الأب
 على مال (ضامته) أي ملتزما
 لا قبض لعدم وجوب المال عليها
 (سمع والمال عليه) كالنخل مع
 الاجنبي فالأب أولى (بلا سقوط
 مهر) لأنه لم يدخل تحت ولاية
 الأب ومن سئل سقوطه أن يبذل
 بدل النخل على اجنبي بقدر المهر
 ثم يبذل به الزوج عليه من له ولاية
 قبض ذلك منه برأية (وإن شرطه)
 أي الزوج النسيان (عليها) أي
 الصغيرة (فإن قبضت وهي من أهلها)
 بأن قبضت أن النكاح جاب والنخل
 صاب (طلق بلائ) لعدم أهلية
 المرأة وإن لم تقبل أو لم تعقل
 لم تطلق

وان قبل الأب في الأصح ويلى
 ولو يلى والبايت بازفتح (قال)
 الزوج (خالعتك قبيلت) المرأة
 ولم يذكر مسكرا مالا (خلقت)
 لوجود الایجاب والقول (وروى
 عن) المهر (المؤجل لو) كان (عليه)
 (والا) يكن عليه من المؤجل شيء
 (ردت) عليه (ماساق الهامن
 المهر المجل) لما مر أنه معاوضة
 فتعبر بقدر الامكان (خلع
 المربعة يعبر عن الثلث) لأنه تبرع
 قبله الاقل من ارثه ويدل الخلع
 ان خرج من الثلث والا فالاقل من
 ارثه وثلث ان ماتت في العدة
 ولو بعد هذا وقبل الدخول فله
 البذل ان خرج من الثلث ونعمته
 في الفصولين (اختلعت المكاتبه
 زهرها المال بعد العتق ولو باذن
 المولى) طهرها عن التسبيع

مطلب
 في خلع المريضة

دون لزوم المال كما اذا تمت خيرا ونحوه فتح (قوله وان قبل الأب) لا يقبلها شرط وهو لا يحتمل النسيئة
 فتح (قوله في الأصح) وفي رواية يصح لأنه يقع بعض اذ تنص من عهدته بل مال فتح (قوله والبايت)
 أى ابايت قبول الأب ح ومنه في الدر المنثور وهو المصحح من القم فافهم (قوله قال الزوج خالعتك)
 قد مره في المسألة لأنه لو قال خلعتك لا يتوقف على القبول ولا يراى كافي الجهر بتقديم قول الأب وهذه
 المسألة في الروضة الباقية (قوله وروى عن المهر المؤجل الخ) ذكر في الخلاصة والبرازية أنه في هذه الصورة
 يراى كل واحد منهما من صاحبه في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة وهو الصحيح وان لم يكن على الزوج مهر
 فله مهر ماساق الهامن المهر لان المال مذكور عن أبيه كذا الخلع اه وهكذا في الفتح قال في الجهر ونظامه
 قول العباد ان المهر اذا كان مقبوضا فلا رجوعه وصريح آخرها الرجوع وبه صرح في الخانية فثبت
 لم يراى كل منهما من صاحبه قال وقد غلر في أن محل البراءة ما اذا خالعهما بدفع المجل فانها تبارى عن المجل
 ويبرأ هو عن المؤجل ولذا قال في المحيط الصحيح أنه يسقط المهر ما قبضت المرأة فهو لها وما بقي في ذمتها يسقط
 اه قلت ورويه أنه في الخانية لم يقل يراى كل واحد منهما بل قال ويبرأ الزوج عن المهر الذي له عليه فان لم يكن
 له عليه مهر لزم مهر ماساق الهامن كذا ذكره الحاكم والشهد وابن الفضل اه وحاصله أن الزوج يبرأ عاقلها
 في ذمتها من المهر كلاً أو بعضاً أو ما هي فلتأبى الأمان البض ولو قبض الكل لزم مهره وهذا أظهر ما في قول
 المصنف والاردت ماساق الهامن المجل فانه يوم أنه لا يزمها المهر المؤجل اذا قبضت كل المهر فكان حقه أن
 يقول والاردت المهر الآن بحباب بانها اذا قبضت الكل صار كله مجهلاً فتأمل ثم اعلم ان هذا كله مخالف
 لما في الفتح عند قوله ويسقط الخلع والمباراة كل حتى الخ من ان البذل ان كان مسكوراً عنه فيه ثلاث روايات
 أهمها براءة كل منهما عن المهر لا غير فلا يطلب به أحدهما الاخر قبل الدخول أو بعده مقبوضاً ولا حتى
 لا ترجع عليه بشئ ان لم يكن مقبوضاً ولا يرجع الزوج عليه ان كان مقبوضاً كله والخلع قبل الدخول لا إذا مال
 مذكور عن ماساق الخلع ومنه في الزيلى وشرح الوجيزة والقدس والشرعية وقوله والخلع قبل الدخول
 أى ومنه لو بعد ما لاولى لانها اذا طلقت قبل الدخول لزمها نصف المهر فإذا لم يبرأ من مهره من هنا
 لم يبرأ بعد الدخول بالاولى وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان خلعها ولم يذكر له عوض عندهما لا يراى
 أحدهما عن صاحبه عن المال الواجب بالنكاح وعن أبي حنيفة وروايتان والصحيح براءة كل منهما عن
 صاحبه اه وفي متن المختار والمباراة كخلع بطلان كل حتى لكل منهما على الآخر بما يتعلق بالنكاح حتى
 لو كان قبل الدخول وقد قبضت المهر لا يرجع عليها بشئ ولو لم تقبض شيئاً لا ترجع عليه بشئ اه ومنه في متن
 الملقى وفي شرح درر البصار وشرح الجامع ان لم يسما شأ برأى كل منهما من الآخر قبضت المهر أم لا دخل بها
 أم لا اه قلت وبه علم أن ما مر عن التساوى قول آخر غير المصح في الشروح والتون ونظر هذا داخل كلام
 المصنف من وجهين أحدهما أنه متى على خلاف الصحيح والتأني أنه يوم أنها تزد المجل فقطع عنه انه لم يقل به
 أحد وانما الخلاف في رد جميع المهر اذا كانت قبضته (قوله خلع المريضة) أى مرض الموت اذ لو تبت
 منه كان للزوج كل البذل لراضعها كما لو وهبته شيئاً ثم برئت من مرضها وان ماتت في العدة (قوله لأنه
 تبرع) لما تقرر ان البضع غير متقوم عند الخروج فبأنه لم يبرأ من البذل الخلع تبرع لا يصح لو ارثت ونفذ لاجبى
 من الثلث لكنه يعطى الاقل فدفع التهمة الواضحة كما مر في طلاقها في مرضه (قوله الاقل الخ) بيانه
 لو كان ارثه منها خسين ويدل الخلع ستن والثلث مائة فقد خرج الارث والبذل من الثلث فلها الاقل وهو
 خسون وان كان الثلث أربعين فلها الاقل منه ومن الارث وهو أربعون والحاصل أن الاقل من ميراثه
 ومن يدل الخلع ومن الثلث ولو عبر بذلك تعاليم الفصولين لكان أخيراً وأظهر (قوله فلها البذل ان خرج
 من الثلث) أفاد أنه لا يتطرق الارث هنا لعدم جويتها بعد العدة وقبل الدخول لحصول اليقونة فيبتطل رضى
 البذل والثلث فبطل الاقل لكن أفاد في التائزانية أنه لو قبل الدخول والخلع على المهر يسقط منه نصفه بطلانها
 والنصف الآخر وصية لغير الوارث فلو لم يكن لها مال غيره يسلم له ثلث ذلك النصف (قوله ونعمته
 في الفصولين) أى في أحكام المرضى وأثر النكاح وذكر عبارة تمامها في الصريح عن قول العتق لزهرها
 المال (قوله طهرها عن التسبيع) أى ولو بالاذن كتهنئ بجر وهذا لا تأخره الى ما بعد العتق (قوله)

(والامة وأم الولدان بأذن المولى)

لزمها المال للمال اقتباح الامة

وتسمى أم الولد المدبرة ولولا

أذن فعد العتق (حلح الامة)

مولاها على رقبته ان زوجهما

مع المظلم مجانا وان) زوجها

(مكنا أو عبدا أو مديرا مع

وصارت امة للسيد فلا يطل

النكاح أما الحر فوملصهما

لبطل النكاح فبطل المظلم فكان

في نفسه ابطاء اختيار (فرع)

قال خلتك على أمت قاله ثلاثا

فبطلت ثلاثه آلاف لتعلقه

بشبهها في المتق أمت طالق

أربعها بألف فبطلت ثلاثا

وان قلت الثلاث لم تطلق لثقلته

بشبهها بأزاء الابعه أمت طالق

على دخوله الدار وقف على

القبول وعلى أن تدخل الدار

وقف على الدخول قلت فطالب

الفرق فان أن وتقل بمعنى المصدر

تقدره

لزمها المال للمال) لا تنكح العجز بأذن المولى فتظهر في حق كسائر الديون بحر (قوله شبايع الامة) اى
الآن ينفذ المولى كسائر الديون جامع القسولين (فرع) الامة تفارق الحرة الصغيرة العاقلة اذا اختلفت من
زوجها بانها لا تؤخذ بسبد المظلم بعد البلوغ كالزوجة اخذ في الحال كافي الذخيرة وفي جامع القسولين ولو طلق
الصبي بمال يصير جعافا في الامة يصير مائنا اذا طلق في الحال كافي الذخيرة وفي جامع القسولين ولو طلق
مال ولو عاقلة (قوله على رقبته) اى جعل السبد للزوج رقبته ابدل المظلم ط (قوله مع المظلم مجانا)
ظاهرا بأنه لا يسطر المهر والظاهر قوله بسبد لطلان النكاح فهو كسبحة الخمر والخنزير ط (قوله للسيد) اى
سبد الزوج غير المكاتب (قوله فلا يطل النكاح) لانها لا تصير مملوكة للزوج بل لسيدها وأم المكاتب
فانه يشترط فيها حق الملك وحق الملك لا يمنع قضاء النكاح فلا يصح بحر عن الجامع وما في المنع من ان الملك
يقع لسبد المكاتب وهو مقتضى اطلاق منه يمكن تأويله بأن السبد فيها حبس بحيث لا يجوز للمكاتب صارت
لسيدها فاداه الرضى (قوله فكان في نفسه ابطاءه) اى وما كان كذلك فهو باطل والمراد بطلان كونه
معاوضة لاطلاق المأزول الباب أنه عين في جانب الزوج ومعاوضة في جانبها فاذا بطلت جهة المعاوضة
بقيت الجهة الاخرى والى هذا أشار في الفقه بقوله لكنه يقع طلاق بائن لانه بطل البذل وبقي لفظ المظلم وهو
طلاق بائن اه (قوله طلقت ثلاثه آلاف) اى طلقت ثلاثا بثلاثه آلاف كاسر ح به في البحر عن المحيط
عند قول المصنف كزوجها المال وقال لانه لم يقع شي الا بقبولها لان الطلاق يتعلق بشبهها في المظلم فوقع
الثلاث عند قبولها لجهة ثلاثه آلاف اه قلت وهذا اذا كان بمال والام يكن معاوضة فلا يتوقف على
القبول فتقع الاولى ويلغو ما بعد حال البائن لا يلحق البائن ولذا قال في جامع القسولين قال لاه قد خلتك
وكزهر ثلاثا أو أراد به الطلاق فهي واحدة بائنه وقال قد خلتك على مالك على من المهر قاله ثلاثا فاختلت
طلقت ثلاثا لانه لم يقع الا بقبولها وكذا لو قالت خلتك نفسي منك بألف قاله ثلاثا فقال رضى أو برزت
كانت ثلاثا ثلاثه آلاف وهذا خلاف ما في قواوى العدة وما في العدة وهو الصحيح اه قلت وما في العدة هو أنه
يقع واحدة بالمسي ويطل الاول بالثاني والثاني بالثالث كافي الماوضات اه ولعل وجهه انما كان بيننا
من جانيه صار معلقا على قبولها اشد اشد بخلاف ما اذا ابتدأت هي فانه من جانيه معاوضة فلا يصير تعللنا على
قبوله فاذا قبل يكون قبولا لا يفتقد الثالث ويلغو الثاني به والاول بالثاني هذا ما ظهر في وفي جامع القسولين
أضاحا قال طلقتك على ألف طلقتك على ثلاثه آلاف فبطلت فهو على الماين جميعا واثله العتق على مال بخلاف
البيع فانه يقع على آخر الايمان اذا رجوع في البيع قبل قبوله بصح بخلاف عتق وطلاق اه والظاهر أنها
لوا ابتدأت هي بذلك فبطلت طعنة واحدة للمال الاخر فبطلت لانه يصح رجوعها لارجوعه كاسر أول الباب بناء
على ما قلنا من أنه بمن جانيه معاوضة من جانيه (قوله طلقت ثلاثا الخ) اى بألف فغ نفسه عن
الخلاصة عن أبي يوسف لو قالت طلقتي أربعها بألف فطلعت ثلاثا ثانی بألف ولو طلقها واحدة فبطلت الالف اه
أى لانها اذا ابتدأت كان معاوضة لا تعليقا بخلاف ما اذا ابتدأ كافلنا (قوله قلت فطلب الفرق الخ) وكذا
يطلب الفرق بين على أن تدخل الدار حيث وقف على الدخول وبين على أن تعطى كذا حيث وقف على
القبول مثل على دخول الدار وقد سئل عن هذه الفروع الثلاثة في البحر فلم يرد فرقا وتقل كلامه في التبر
وسكت عليه ونقل في الدر المنثور عن شرح الباب الفرق بين المد والصريح والمؤول صحة في الثاني على الجنة
دون الاول اى يصح زيدا ان يقوم وامان يقعد بخلاف زيد اما قيام وامان مقود ولكن لم يظهر الفرق فيما
نحن فيه كاقاله ح أقول قد يظهر الفرق ولا يده من مقدمات احداها ما قاله السبكي في التعليقات الفرق
بين المصدر الصريح والمؤول مع اشتراكهما في انه لا على الحد ان ووضع الصريح الحد فقط وهو أمر
تصوري والمؤول يزيد على الحصول اما ما ضاها واما حالا واما مستقبلا ان كانا ثابتهما بعد الحصول في ذلك ان
كان منقضا وهو امر تصديقي ولهذا يبدأن والفعل سبد المقولين لما بينهما من النسبة اه ونقطة السبكي في
الاشياء النعوية ونقل أيضا ان المصدر الصريح غير موقوف بخلاف المؤول فالصريح دال على الازمة الثلاثة
دلالة لشمه فهو عام بخلاف المؤول وأيضا المؤول اسم تصديري غير موقوف به وانما الموقوف به صرف وفعل وله شبه
بالمضمر ولذا لم يصح وصفه بخلاف الصريح فانه محال يعين شرط الشد بخلاف أن تنسب الشد ثانيا

مطلب

في الفرق بين على أن تدخل وعلى

دخولك وعلى أن تعطى

مطلب

في الفرق بين المصدر الصريح

والمؤول

ماقدته عن الحق ان الهام ان على تستعمل حقة للاستعلاء ان تصطبح بالاجسام وفي غيرها معنى المهر
 الصادق على الشرط المحض وعلى المعاوضة الشرعية أو العرفية وتخرج المعاوضة عند كرا لوض لانها الاصل
 كافي الصبر ثانياً ان المطلق يتعلق بالزمان دون المكان ونحوه اذا عرفت ذلك فقول اذا قال لها على ان تعطيني
 كذا فقه وتعلق على فعل مستقبل صالح للمعاوضة فيشترط قبولها لئلا يفسد كراهتها على طه على القول
 ان يحصل غرضه من المطلق بعوض فطلق بالتبطل وان لم تعمله في الحال بخلافه على ان تدعى فانه صالح
 للشرط المحض لعدم ما يفيد المعاوضة فحينئذ يعلق بالدخول بلا توقف على قبوله اذ لا غرامة لرفضها أو تأما على
 دخولك المذاريط فيه فعل يصلح جملة شرط بل هو امر متواري لا يصلح جملة شرط الا به دخولك معه يدل على
 الحصول في أحد الأزمنة الثلاثة ليس بمنزلة ان دخلت أو ستدبر الوقت كافي أنت طالق في دخولك المذاريطة
 في القرينة ان المطلق لا يكون مفروفاً في الدخول بل في زمانه ولا يصح هنا تقدير الوقت لعدم ما يقتضيه لان
 جعل على المعاوضة يعني عنه بدون تكلف فان العاقل قد يكون له غرض في جعل الدخول مثلاً عوضاً عن
 المطلق هذا غاية ما ظهر من الفرق واقه تعالى أعلم (قوله فالتقول لها) لانها تستصكر الزيادة على ثلث الالف
 تصدق قال في الصرم يعنيها فان أقالها البينة الثانية منه الزوج اه (قوله مع انطلق) لانه لا يفيد بالشرط
 القاسم كاستمر (قوله وبطل الشرط) أي فلا يكون المهر للولد ولا لالاجني بل يكون للزوج كافي الزيادة وفي غيرها
 وليس له اسناد الولد عنده لان اسماحه عنده حقه فلا يسلط باطلهما بما قد مضى من الثانية (قوله بان
 الخ) قال في الثانية ثالثه اختلف على آف فقال أنت طالق قبل هو جواب وبم انطلق وقبل لابل طلاق وانما
 الأول له جواب ظاهر فان قال لم أعني به الجواب صدق ووقع المطلق بلائي وكذا لو قالت المرأة اختلفت
 منك فقال طلقك قبل هو جواب وبم انطلق وقبل لابل رجعي وقبل يسأل الزوج عن التثنية وفي المسألة الاولى
 ففي أن يستل أيضا اه وفي الزيادة وانما ساراه اذا اراد الجواب يكون جوابا ويصير كأنه قال أنت طالق
 بالطلع لانه خرج جوابا فيكون خلعاً وبم اه المهر (قوله ولا رواية الخ) ذكر ذلك في آخر القصة في باب
 المسائل التي لم يوجد فيها رواية ولا جواب شاف المتأخرين وقال فله يقع بالنسبة لمقابله بالمال كسالة
 الزادات أم رجعياً وهل يبرأ الزوج لوجود الشرط بصورة أو لا يبرأ اه ونقل عبارته في الجرح قبل قوله وزمها
 المال وكثبت فيما علقته عليه أن صاحب القصة ذكر في الحاوي عن الاسرار الجواب بان الواقع رجعي
 وبم الزوج لغير ارضع ما على وقوع الرجعي ومقابله بالمال لاتغيره عن وصفه بالرجعي وأساساً الزيادة
 فهي حتماً اذا طلقت منه المرأة طلقين بالتثنية بألف تقابله المال تغير وصفه بالرجعي فيلغونها لئلا يترحم من يبرم
 الواف مع قضاء النكاح ولان المانع من الاعراض والعوض يستلزم المعوض وهو انصرام النكاح بينهما
 اه ملخصاً قلت هذا الجواب انما يظهر اذا كان الواقع انه قال ذلك بعد طلبها منه بالانكاح أم لا بدأ الزوج
 بذلك وقالت قبلت بلزم أن يقع به الرجعي لوجود تراخيها على ذلك مع ان المتقول يخالفه في الذخيرة من
 الباب السادس في الطلاق أنت طالق الساعة واحدة وعنده اخرى بألف قبلت وقع في الحال واحدة بنصف
 الالف وغدا اخرى بلائي لان شرط وجوب البذل بالطلاق زوال الملك به وقد زال الملك بالاولى لكن
 ان تزوجها قبل مجيئ الف قد تعلق اخرى بخلاف الاقتران زوال الملك بها ولو قال للمدخوة أنت طالق الساعة
 واحدة رجعية وعنده اخرى بألف قبلت وقعت في الحال واحدة بلائي لو مضى ما ياتي في البذل فان المطلق
 يدل لا يكون رجعياً وفي الف قد تعلق اخرى بألف زوال الملك بها لان الاولى رجعية لازمه ولو قال أنت طالق
 اليوم بائنة وعنده اخرى بألف تقع في الحال بائنة بلائي لان البائن يصريح الابانة لا يقا به شيء وعنده اخرى بلا
 شيء لان الملك زال بالاولى لا بها الا اذا تزوجها قبل مجيئ الف قد تعلق اخرى بألف زوال الملك بها ولو قال أنت
 طالق الساعة واحدة رجعية وعنده اخرى رجعية بألف بنصف البذل البسماء وكذا أنت طالق الساعة ثلاثاً
 وعنده اخرى بائنة بألف والساعة واحدة بغير شيء وعنده اخرى بغير شيء بألف درهم بنصف البهما فتكونان
 بائنتين لانه لا يذمن الفاء الوصف الثاني في البذل والفاء الاول اولى لان الاخر ناسخ لم يمتنع واحدة في الحال
 بنصف الالف وعنده اخرى بجماع الا اذا تزوجها قبل الف قد تعلق الثانية بنصفه ولو قال أنت طالق اليوم واحدة
 وعنده اخرى رجعية بألف بنصف البذل البهما أيضاً لانه وصف الثانية بالناسخ فينصرف البذل الى المطلقين

قال خالعت واحدة بألف وقالت
 اعسانك الثلاث فلك ثلثها
 قال قول لها • خلعها على أن
 حدتها لولدها أو لاجني أو على
 أن يسكن الولد عنده مع الخلع
 وبطل الشرط • قالت اختلفت
 منك فقال لها طلقك بائنة
 وقيل رجعي • ولا رواية لو قالت
 أبرأك من المهر بشرط الطلاق
 الرجعي فطلقها رجعياً

أه ملخصا وقد ذكر في الفتح لذلك أصلا وهو أنه متى ذكر طلاقين وذكر عقبيهما ما لا يكون مقابلا لهما إلا إذا
وصف الأول بما يأتي وجوب المال فيكون المال حينئذ مقابلا للثاني وأنه يشترط لزوم المال حصول البينة
به أه وقوله إلا إذا وصف الأول أي فقط فلو وصف بالثاني كلاً منهما أو الثاني فقط أو لم يصف شيئاً منهما بما يأتي
يكون المال مقابلاً لهما ولا يشترط عدم وجوب شيء بالثاني لعارض ختومة سابقة عليه ذلك العارض إذا زال
كما إذا تزوج قبل وقت الثاني يجب المال به أيضاً وما زيد به لفهم هذه المسائل (قوله لكن في الزادات الخ)
ليس في عبارة القسمة والحال في المتقولة عن الزادات فقط وجباً في الموضعين بل في الأول فقط والمتاب ما قبله
الشارح من ذكره في الموضعين ليوافق ما ذكره آنفاً على ما في القسمة لا يكون البديل لهما بل في الثاني فقط ولا يزال
المالك بأكمله التصريح به في عبارة الذخيرة وعبارة الفتح (قوله لكن يقع الخ) هذا غرض كوفي عبارة
الزادات المتقولة في القسمة ولا يناسبها أيضاً لما عرفت هو الصحيح على ما ذكره الشارح ومن التصريح به في عبارة
الذخيرة في هذه المسألة فافهم قال ح يعني أن في اليوم الأول يقع طلبة بآئنة بخصامة وفي غنم غنم أخرى
بخصامة أن عقد عليها نيل محي القدوا لا وقعت أخرى بغيره أه (قوله وفي الظاهر به الخ) لم أحدها
ونقل في البصر عن الولوالجية بلفظ فأمر ليدل فطلق فقلت متى ثبت ومثله في جامع الفصولين بلفظ فطلق وقد
أعطاه الشارح ولا بد منه لقوله بعد وقع الرجعي أدل لم يذكر في الصريح تفسير الما قبله لكان الواقع البائن لأن
التقويض بالأمر بالبدل من الكتابات يقع به البائن وإن قالت فطلقت فهي لأن العبرة لتقويض الزوج لا بإيقاع
المرأة فكما متى في محلها فاذن في بعد الصريح اعتبر كراهات في الذخيرة وأمر ليدل في طلبة فهي رجعية أه
ولذا قال في الصلح لا يسطر المهر لعدم صحة إبرا الصخرة ووقع الرجعي لأنه كالتأجيل لها عند وجود الشرط أنت
طالق على كذا أو سكتها ماذكرنا أه ومنه في جامع الفصولين (قوله أركذا مناسا) المبرطلان واللاز
بضع الهمة وتشديد الزاى معروف ط (قوله أوسع من البيع) أي من السلم لأنه هو الذي يشترط فيه
ذلك ط (قوله قلت ومفاده الخ) مختلف بل مقدمه قيل قوله وبسط الخلع والمباراة الخ من قوله خلعتك
على عدي وقف على قبولها ولا يجب شيء وقد مضى هنا عن النبي ما يزيد ملكن ذكر في البصر هناك عن البرازية
اختلف مع زوجها على مهرها ووقف عقدتها على أن الزوج يرجع عليها فأنزلها عشرة دينار وعشرين
دولاً ماذكر في الأصل خالت على دارعي أن الزوج يرجع عليها فألغا لشفعة نفسه وفيه دليل على أن إيجاب بدل
الخلع عليه يصح في صلب القدوري أذنت عليه تكاحا وصالحها على مال بذل لهما لم يجوز في بعض النسخ جاز
والرواية الأولى تخالف المتقدم والتوفيق أنها إذا خالت على بدل يجوز إيجاب البديل على الزوج أيضاً ويكون
مقابلاً ليدل الخلع وكذا إذا لم يذكر شفعة العدة في الخلع تكون تقديراً لشفعة العدة أما إذا خالت على شفعة العدة
ولم تذكر عوضاً أخرى في أن لا يجب بدل الخلع على الزوج أه مافي البصر عن البرازية وهذا من الحسن يمكن
نهر والحاصل أنه لا وجه لإيجاب البديل على الزوج لأن الخلع عقد معاوضة من جهتها فأنك خلت نفسها
بما تنفعه ولا أن العلق على مال بالتأسي لو أنها قبله يجب المال لعدم ما يقابله حينئذ فان خالها على
حال أو على ما في ذمته من المهر وشرط على نفسه لهما لا يجعل ذلك استثناء من بدل الخلع فان زاد عليه أو لم يكن
بدل أصلاً يجعل تقديراً لشفعة العدة إلا إذا كانت الشفعة مخالفاً لعلها أيضاً فالجواب الراد والله سبحانه أعلم
لكن ذكر في البرازية في موضع آخر وأقره عليه في البصر أن المختار جواز البديل عليه وطريقه بالجل على الاستثناء
من المهر أن كان عليه مهر والافهوا استثناء من الشفعة فان زاد عليها يجعل كأنه زاد على مهره ذلك التقدير بل
الخلع ثم خالف تعصبا للخلع بقدر الإمكان أه وقوله استثناء من الشفعة أي إذا خالها عليها والافهوا تقديراً لها
كما هو في جامع الفصولين لا حاجة إلى هذا الطويل وتعلق الزيادة بأصل العقد في البيع (قوله اختلف
بشرط الصلح) أي بشرط أن يكتب إلهاماً سكتها ذلك والصلح الذي يكتب في المعاملات والآخر
جميعه مذكور كجلس وطلوس ومكالكه ومساهم مصباح (قوله لم يحرم) أي بمجرد قبوله لا بد من
كتابة الصلح ورواية الآخرة ولا بد أن يكون ذلك في المجلس ح والله تعالى أعلم

• (باب الظاهر) •

مناسبة للخلع أن كلاهما يكون عن التوثق وظاهر ما أوردتم الخلع لأنه أكمل في باب الحرص أفهوا تحريم

لكن في الزادات أنت طالق
اليوم من بعض أوقات أخرى رجعي
بأنف قابل للدها وهما بالتشأن
لكن يقع عند البصر عني
أن لم يعد ملكه • وفي الظاهرية
قال لصخرة أن غبت عنك أربعة
أشهر فأمر ليدل بعد أن تترقى
من المهر فوجد الشرط فأبرأته
وطلقت نفسها لا يسطر المهر وبيع
الرجعي • وفي البرازية اختلف
بمهرها على أن يسطرها عشرين
درهماً وكذا من أن لا يرضع
ولا يشترط بيان مكان الأخت إلا أن
الخلع أوسع من البيع قلت
ومفاده صحة الإيجاب بدل الخلع
عليه فليحفظ وفي القسمة اختلف
بشرط الصلح أو بشرط أن يراد بها
أختها فقبل لم يحرم وبشرط كنية
الصلح ورواية الآخرة في المجلس والله

أعلم

• (باب الظاهر) •

مطل

في إيجاب بدل الخلع على الزوج

يقطع التكاح وهذا مع بقائه فتح (قوله هولة الخ) هذا أحمل منه في اللغة لأن ظاهر مفاعلة من الظهور
فخال ظاهره إذا خالط ظهره فكأنه حقيقة وإذا خالطته لأن الخاطبة تقتضي هذه الخاطبة وإذا خالطته لأنه
يقال قرى ظهره وإذا خالطته في الفتح وفيه وانما عدى بين مع أنه متقدّمه لثبته معنى التبعيد لأنه
كان طلاقاً وهو معد ١٥ وفي الصريح الصباح وانما خص به ذكر الظاهر لأنه من الدابة موضع الركوب
والمرأة مكرمة وقت الغشيان فركوب الأم مستعاز من ركوب الدابة ثم شبه ركوب الزوجة بركوب الأم
المتنع وهو استعادة لطيفة فكانت خالدة ركوب التكاح حرام على (قوله وشراشيبه المسلم الخ) شبل
التشبه الصريح والفتحي كالوكانت امرأة رجل ظاهرها زوجها فقال أنت على مثل ثلاثة نوى ذلك
وكذا أوتاه من امرأة فقال لا ترى أشركتك في ظهارها وأنت على مثل هذه وأما أنه يكون مظاهراً ولو
بعد موطن أو بعد التكفير لثبته أنت على - كظها أي وشل الحلق ولوعشيتها والمزق يوم أو شهر مثلاً
كأساني جهر واحترزه عن غشوات أي بلا تشبه قائم باطل وإن نوى كأساني وأراد بالمسلم العاقل ولو حكا
الناقص فلا يصح ظهار الجنون والصبي والمعتوه المدحوش والمبرس والمضي عليه والنائم ويصنع من السكان
والمكره والفتي والآخرين بأشبهه المهمة ولو بكابة الناطق المستبينة أو بشرط انشراح في البدن غير
ولو ظاهر ثم ارتد في ظهاره عنده لا يحددها جهر (قوله فلا ظهار له أي) لأنه ليس من أهل الكفاية
وصنع عند الشافعي ط (قوله زوجته) شبل الأمه ونجرت بملوكه والاجنية إذا أضافه إلى سبب
المك كأساني والمبينة واحدة أو ثلاث قال في الصريح لو علق الظهار بشرط أمانيها ثم وجد الشرط في المدة
لا يصح مظاهرها لأنه وقت وجود الشرط صادق في التشبيه بخلاف الدابة المطلقة لأنه قد تم انقضاء العدد
(قوله ولو كناية) الأولى ولو كفاية لبطل الموسوعة في الصريح المحط بالزوج الموسوعة قضاها منها قبل
عرض الإسلام عليها يصح لكونه من أهل الكفاية ودخل فيه الرقعة المدخولة وتغيرها كافي التهر (قوله
من اعضائها) كل رأس والرقبة (قوله أو تشبهه برمشايع) كصفك ونحوه والأصوب أن يقول أو تشبهه
برمشايعاً بالإضافة إلى ضمير الفاعل ونصب برمشايعاً لأنه في كلام المصنف مطوف على زوجته المنسوب
إلى الضمير (قوله يجوز عليه) أي يصح يحرم النظر إليه من اعضائها محترمة عليه نساء أو صهرية أو زوجة
كافي الصراة بجملتها كانت على كأي قائم تشبيه الظاهر وزيادة كأي لكن هذا لا يوجب من التوبة
كأساني وعلم أنه لا يثبت التشبه به من كون الجزء يحرم النظر إليه والأفلا يصح وإن كان يصح من الكل كراس
أي أو زوجها بخلاف الزوجة المشبهة فإنه يكره الجزء الذي يعبر عنه الكل منها وإن يحرم النظر إليه
أرأسك فتنه ونجرت بملوكه والاجنية إذا أضافه إلى سبب المك كأساني والمبينة واحدة أو ثلاث قال في الصريح لو علق الظهار بشرط أمانيها ثم وجد الشرط في المدة
لا يصح مظاهرها لأنه وقت وجود الشرط صادق في التشبيه بخلاف الدابة المطلقة لأنه قد تم انقضاء العدد
(قوله ولو كناية) الأولى ولو كفاية لبطل الموسوعة في الصريح المحط بالزوج الموسوعة قضاها منها قبل
عرض الإسلام عليها يصح لكونه من أهل الكفاية ودخل فيه الرقعة المدخولة وتغيرها كافي التهر (قوله
من اعضائها) كل رأس والرقبة (قوله أو تشبهه برمشايع) كصفك ونحوه والأصوب أن يقول أو تشبهه
برمشايعاً بالإضافة إلى ضمير الفاعل ونصب برمشايعاً لأنه في كلام المصنف مطوف على زوجته المنسوب
إلى الضمير (قوله يجوز عليه) أي يصح يحرم النظر إليه من اعضائها محترمة عليه نساء أو صهرية أو زوجة
كافي الصراة بجملتها كانت على كأي قائم تشبيه الظاهر وزيادة كأي لكن هذا لا يوجب من التوبة
كأساني وعلم أنه لا يثبت التشبه به من كون الجزء يحرم النظر إليه والأفلا يصح وإن كان يصح من الكل كراس
أي أو زوجها بخلاف الزوجة المشبهة فإنه يكره الجزء الذي يعبر عنه الكل منها وإن يحرم النظر إليه
أرأسك فتنه ونجرت بملوكه والاجنية إذا أضافه إلى سبب المك كأساني والمبينة واحدة أو ثلاث قال في الصريح لو علق الظهار بشرط أمانيها ثم وجد الشرط في المدة
لا يصح مظاهرها لأنه وقت وجود الشرط صادق في التشبيه بخلاف الدابة المطلقة لأنه قد تم انقضاء العدد

هولة مصدر مظهر من امرأته
إذا خال لها أنت على كظها أي
وشرا (تشبه المسلم) فلا ظهار
لذي صدنا (زوجته) ولو كناية
أو صغرة أو مجنونة (أو) تشبيه
ما يعبر عنها من اعضائها أو تشبيه
(جزء شافع منها) يحرم عليه تأيداً
وصف لا يمكن زوال المفترج تشبيهه
بأخت امرأته أو بطلقة ثلثاً
وكذا بجوسية لجواز إلامها
وقوله يحرم صفة لتخص التناول
لقد كررنا في فصوله ما يجرى
أيه أو قرينه كان مظاهراً
المستف تعاليم وردة في التهر
بما في البدن من شرائط الظهار
كون الظاهر من جنس النساء
حق لوشبهها بظهور أي أبايه
لم يصح لأنه انما عرف بالشرع
والشرع ورد في النساء ثم رد ما في
الغاثة أنت على - كادهم وانحر
وانحر بر والغبية والنعمة والزنا والرا
والرثة وقتل المسلم أن نوى طلاقاً
أو ظهاراً فكان نوى على الصحيح
كانت على كأي

مطلب
ما يبرغ فيه الاجتهاد

لا يكون بالإيمان نوى الطلاق يكون مطلافاً ونوى الظهار لا يكون ظاهراً ١٥ وكذا في الشرائعية
والشرعية معزاً بالشبهة فصل أن لفظة لا ساطعة من نكحة صاحب الترهية تأيد ما في البدائع وغيرها فانهم
(قوله فان التشبه بالام الخ) جواب عما قيل أنه ليس فيه تشبه بغيره يحرم النظر إليه من حرمه (قوله
معزاً بالصبي) الذي رأته في القهستاني عزه بالنظم بدون ذكر التعصيم وانما هو مذكور في الخانية ولكن
لعكس ما قال كاحل (قوله كان كتحك) أي تزوجتك وهذا مثل لبس المثل ومثال الملك كان صرت
زوجتي (قوله هكذا) أي فانت علي كظهري ولوزاد أنت طالق ثم تزوجها بعد ما وقع الطلاق
المعلق بنى حكم الظهار لا إذا قدم فقال فانت طالق وأنت علي كظهري لأنها بابت ينزل الطلاق أولاً لكونه
قبل الدخول بناء على الترتيب في النزول عليه خلافاً لما في الدر المنثور من أن الباطل وقدمناه في التعليق وفي
آول باب الأيلاء (قوله مائة مرة) يحتمل أن يكون حالاً من مقول القول أي قال ذلك الكلام مكرراً مائة
مرة والأقرب التمساً بأنه حال من جملة جواب الشاكي فإنه قال أنت طالق مراراً وألوا فاحت نطق ثلاثاً كما ترقييل باب
على الأول ظاهر وكذا في ما قبله من القول وتكرر الظهار والكنهارة
وقد سنا هنا وكذا في آخر الأيلاء الفرق بينهما بأن هذا ينكر تكرار هذا الكلام بقدر العدد الذي كوروا الحرام
إذا كرر مراراً لا يقع به إلا واحدة لأنه ما بين خلاف الطلاق لأنه صريح بطلن منه والظهار بطلن الظهار أيضاً
كاسمائي متساوياً فانهم (قوله وظهاره منه لفر) أي إذا قالت أنت علي كظهري أو أو أعلبك كظهري
فهو لفر لأن التحريم ليس إليها ط (قوله فلا حرمه الخ) بيان لكونه لفر أي فلا حرمه عليها إذا مكنته
من نفسها ولا كثارة ظهار ولا بين ط (قوله به ينفق) مقابلة ما في شرح الوهبانية لشرى بلاني عن الحسن
ابن زياد من صحة ظهارها وعليها كفارة الظهار وروي عن أبي يوسف ١٥ ط (قوله إيجاب كفارة بين)
فتجب بالحنث وقيل كفارة ظهار فإن كان تعظيماً توجب متى تزوجت به وإن كانت في نكاحه توجب المال مالم
يطلقها لأنه لا يصلح لها العزم على منع من الجماع يجرى عن ابن وهبان (قوله كانت علي) قال في البصر
ومنى وعندي ومنى كمل (قوله على ما في التهر) أي جماعاً فالما بجمعة من البصر من أنه ينبغي أن لا يكون
مظاهراً وقال الغير المثل لا يكون ظهاراً مالم يشبه الظهار لأن حذف الطهر عند العلم به حار وزادوا صم
تأمل ١٥ وعليه فهو كناية لظهار تنوقف على النية لا احتمال كظهري على غيري (قوله ونحوه الخ) قال
في البصر كل ما صم إضافة الطلاق إليه كان مظاهراً به فخرج البدو والرجل أي ونحوهما (قوله كظهري الخ)
أي من كل عضو لا يصلح النظر إليه من محرمته تأيداً كما ترقييل فخرج ما يصلح النظر إليه كالد والرجل والجنب
فلا يكون ظهاراً وفي الخانية أنت علي كربة أي في الناس يكون مظاهراً أو طالقاً فذلك كقضاء لا يكون
مظاهراً وكذا إذا راسك كراس أي ١٥ أه لفقد الشرط في اثنتين من جهة المشبه وفي الثالثة من جهة المشبه به
(قوله ولا يفتي ما فيه من التكرار) وذلك في فرج الأرملة فذهب كمرتين وأجاب ط بأن المراد بقوله
أفرج أي أفرج يفتي أنه ذكر مراراً بينهما (قوله والذي في نسخ المتن) أي المجزؤ عن التكرار
(قوله لا يصير به مظاهراً بلائقة) أي لا يكون الظهار ولو نوى به الطلاق لا يصح لأنه نسخ فليترك
من الاتيان به كصك في الهداية وهو يقتضي أن الظهار كان طلاقاً في الإسلام حتى يوصف بالتصريح به
قال أولاً أنه كان طلاقاً في الجاهلية وهو يقتضي أن جملة ظهار ليس ناضجاً بحجراته وأما أنه كان
طلافاً فمما يدل قوة عليه الصلاة والسلام لا إذا قدمت عليه فقلت آية قد صرح (قوله لأنه صريح)
ظاهراً كملهم أن الصريح ما كان فيه ذكر العزود ومتى وسد كالحنف ألقاظ السكيات قال ط فصيح ظهار
الهائل ولا يوجب الطهار نقصان عدد الطلاق ولا يثبته وإن طالت المدة هندية (قوله ودواعيه)
من القبلة والمر والنظر إلى فرجها بشهوة أو ما لم يفسر شهوة فخرج بالاجماع نهر (قوله لا يمنع
عن الناس الخ) أي في قوله تعالى من قبل أن تنكحها فانه شامل للوطئ ودواعيه ولا موجب فيه العمل
على الجواز وهو المولى لا مكان الحقيقة فصرم الكل بالنكاح في القم قلت وخروج المس بفسر شهوة بالاجماع
غير موجب للعمل على الجواز خلافاً في البصر (قوله ولا يحرم النظر) أي إلى ظهارها وبطلانها إلى الشعر

فان التشبه بالام تشبه بظهورها
وزادته ذكره القهستاني معزاً بالصبي
(ومع اضافته إلى ملك أو مبه)
كان كتحك فكذا حتى لو قال
ان تزوجتك فانت علي كظهري
مائة مرة فعليه لكل مرة كفارة
نازخانية (وظاهره منه لفر)
فلا حرمه عليها ولا كفارة به يفتي
بجوهره وروى ابن النخعي إيجاب
كفارة بين (ودا) أي الظهار
(كانت علي كظهري) أو أعلبك
وكذا لو حذف علي كافي التهر
(أو أراسك) كظهري (ونحوه)
كل ربة مما يعبر به عن الصك
(أو نسفك) ونحوه من الجزئ
السام (كظهري أو كبطنها
أو كنبذها أو كفرجها أو كظهر
أختي أو عني أو فرج أي أفرج
بني) كذا في نسخ الشرع ولا يفتي
ما فيه من التكرار والذي في نسخ
المتن أفرج أي بالاء أو قريب
وقد علت رده (بصير مظاهراً)
بلائية لأنه صريح بغير موطأ
عليه ودواعيه لا يمنع عن الناس
الشامل للكل وكذا يحرم عليها
تمكته ولا يحرم النظر عن محمد
لوقد من سفره تنبئها

وانصهر بحر أي ولو يشه ويختلف النظر إلى الفرج يشهوه **ككامة** (قوله للشفة) أفاد أن
التقبل لا يصح إلا إذا كان عن شهوة وينبغي تعقيد به بأن لا يكون على القبل لأنه على القبر وجب حرمة المصاهرة
مطلقاً تأمل (قوله حتى يكفر) غاية مقوله فيصرم وهذا إذا لم يكن مؤثماً لمؤقتاً سقطت عنه الوقت
كما يأتي (قوله وإن عادت إليه الخ) قال في التبر أفاد بانها أي بقوله حتى **ككفر** أنه لو طهرت لكانت
ثم عادت إليه تعود بالظهار وكذا لو كانت أمة فاشتراها أو انصهر العقد أو كانت حرة فخلعت حرة ثم عادت أو الحرب
وسيت أمثراها لا تقل في ما لم يكفر (قوله وكذا العنان) أي حتى حرمة مؤبدة ولو عادت إليه بعد زواج
آخر حتى تصدقه أو يكذب نفسه أو يخرجها أو أحدهما من أهلة العنان كما سأتى في خبره ولا ينبغي أن كونها
أمة أو مرتدة يخرج لها من أهلة الله أن فلا يصح تصور المسألة بهما أيضاً خافهم (قوله تاب واستغفر)
قال في البر الاستغفار من قول في الموطأ من قول مالك والمراد منه التوبة من هذه المعصية وهي حرمة الوطئ
قبل الكفارة اهـ وأفاد أنه لم يثبت به حديث كافي القبح لكن نقل عن أفندي عن العلامة قاسم أنه
ذكره محمد في الأصل فقال باب الظهار يفتن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلاً طاهر من امرأته أو
عليها قبل أن يكفر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يستغفر الله تعالى ولا يعود حتى يكفر ولو غاب
محمد مسندة وقد استند في كتاب الصوم (قوله وقيل عليه أخرى للوطئ) غاظه أن القضاة يفتن من أهل
المذهب وليس كذلك لما في القبح فلا يجب كفارة أن كاتل من عروب العاص وقبحة وسعد بن جبيرة والزهرى
وقادة ولا ثلاث كفارات **ككاهن** عن الحسن البصري والنضى (قوله ولا يعود الخ) فإن عادت تاب
واستغفر أيضاً لقام الحرمة قبل التكفير (قوله عزماؤكدا) أي ستر دليل ما بعده ط (قوله
لا كفارة عليه) لعدم العزم المؤكد لآنها وجبت عليه بنفس العزم منعت كإقال بعضهم لأنها بعد
سقوطها لا تعود إلا بسبب جديد بحر عن البدائع لكن فيه في الباب الآخر ولو عزم ثم أبانها سقطت اهـ
ويكن الجواب بأنه عهده عن عدم الوجوب مسامحة (قوله على استباحة وطئها) قد راسخ استباحة لقوله
في البرور ما للمشايخ من قولهم العزم على وطئها العزم على استباحة وطئها لا العزم على نفس الوطئ لأنهم
قالوا المراد في الآية يتم يعودون لنفس ما قالوا ووقعه وهو أن يكون استباحة بعد كفر بها **ككوه** حذا
لحرمة لا تنقض وطئها (قوله أي يرجعون الخ) تفسير لقوله يعودون والناسب التعبير بأول العاطفة بدل
أي التفسير به لأن تفسير العود بالعزم على استباحة الوطئ سبق على أن الآية على تقدير مضاف أي يعودون
حذا ولنقض ما قالوا **ككامة** وهذا تفسير آخر مبيح على ما نقله عن الفراء تأمل (قوله وعلى القاضي
الزمامه) اعترض بأنه لا فائدة فلا يجار على التكفير إلا الوطئ والوطئ لا يقضى به عليه الأمة واحدة في البر
كما ترى القسم ولهذا الأصل عينا بعد ما وطئها مرة لا يؤجل قال الجوزي وفرض المسألة فيها إذا لم يطأها قبل
الظهار أي لا يعود وقد يقال فائدة لا الجارية على التكفير في المعصية اهـ أي أن الظهار معصية حاملة
على الامتناع من سفها الواجب عليه ديانة قد أمر به فاحصل به تكا بأمر المولى من امرأته بقرانها في المدة
أو يفرق بينهما فإن لم يفرق بها مات منه لدفع الضرر عنها (قوله يحبس أو ضرب) أي يحبس أو قاتل أي ضربه
كافي البر (قوله ولوقده وقت الخ) فلما أراد قرانها داخل الوقت لا يجوز ولا كفارة بحر والظاهر أن
الوقت إذا كان أربعة أشهر فما كثره لا يكون إلا بعدم ركنه وهو الحلف أو التعلق بمشقة وهو ظاهري
الزبطي في غيره هذا المحل وقول من قال أن الظهار بين فاسدان الظهار منكر من القول وزور محض واليمين
تصرف مشروعي صاحبه اهـ ثم رأيت في كافي الحاكم لا يدل على المظاهر إلا ما دل على مجامعها أربعة أشهر اهـ
(قوله بخلاف مشقة غلان) فأنها لا تطالب إلا بثلاثة غلان في المجلس كان ظهاراً كافي التبرح (قوله وإن نوى
الخ) بيان لكثبات الظهار وأشار إلى أن سره به لا يقبض من ذكر الضو بحر (قوله لأنه ثابته) أي من
كثبات الظهار والطلاق قال في البرور إذا نوى به الطلاق كان ما كلف الظهار من نوى الإيلاف فهو بالإعتد
أي سوف وظهار عند محمد والبعير أنه ظهار عند الكل لأنه محرم مؤكد بالتشبه اهـ وقيل فيه في القبح بأنه
انما يشبه في أنت على حرام كاتمي والكلام في مجزئات كاتمي اهـ أي بدون لفظ حرام قلت وقد يجيب بأن
الحرمة حرادة وإن لم تذكر صراحة أو قال الخبر إلى قوله وكذا الوطئ الحرمة المجردة ينبغي أن يكون

مطلوب
بلاغان محمد رحمه الله مسندة

لشفة (حتى يكفر) وإن عادت إليه
يجل بين أو بعد زواج آخر لبقاء
ككهم الظهار وكذا العنان
(فان وطئ قبله) تاب واستغفر
وكفر للظهار فقط وقيل عليه
أخرى للوطئ (ولا يعود) لو طئها
ثابته قبلها قبل الكفارة
(وعوده) المذكور في الآية
(عزمه) عزماؤكدا فلو عزم
ثم عاده أن لا يطأها فلا كفارة عليه
(على) استباحة (وطئها) أي
يرجعون عما قالوا فيريدون
الوطئ في قول القراء العود الرجوع
واللام بمعنى عن (ولم ير أن
تطالب بالوطئ) لتعلق سقها به
(وعليها) أن تنعسه من الاستتاع
حتى يكفروا وعلى القاضي الزمامه
به **ككهم** غير دفع الضرر
عنها يحبس أو ضرب إلى أن يكفر
أو يطلق فإن قال كثر صدق
ما يعرف بالكذب ولوقده
بوقت سقطت بحقه وتعلقه بمشقة
الله بطله بخلاف مشقة غلان
(وان نوى بأن على مثل الخ)
أو كاتمي وكذا الحذف على تنائية
(براً أو ظهاراً أو طلاقاً صحت
نفيه) ووقع ما نواه لأنه كاتمي
(والإي نوباً)

ظاهرا ويبنى أن لا يصدق قضاء في ارادة البر إذا كان في حال المشاورة وذكر الطلاق **اه** (قوله أو صدق الكاف) بأن قال أنت التي ومن بعض القائلين جعله من باب زيد أسد دون تنقي عن القسطنطيني قلت ويدل عليه ما ذكره عن النعم من أنه لا بد من التصريح بالاداة (قوله لغا) لأنه يحمل في حق التشبه بخلاف تبين مراد مخصوص بالبحكم يبنى فتح (قوله ويكره الخ) بزم بالكرهات تعاليجها والنهر الذي في القبح وفي أنت التي لا يكون مظاهرا أو يبنى أن يكون مكره ما قد صرحوا بأن قوله زوجته ما أخيه مكره وفي حديث رواه أبو داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج رجلا يقول لأمره يا أخيه فكره ذلك ونهى عنه ومعنى النبي قر به من لفظ التشبه ولولا هذا الحديث لا يمكن أن يقال حو ظاهرا لأن التشبه في أنت التي أقوى منه مع ذكر الاداة ولتظا بالاختصاص استعارة بلاشك وهي مبنية على التشبه لكن الحديث أقاد كونه ليس ظاهرا حيث لم يبين فيه حكاى الكرامة والنهي فلم أنه لا يصدق كونه ظاهرا من التصريح بأداة التشبه شرعا ومثله أن يقول لها يا بني أو يا اختي ونحوه **اه** (قوله من ظاهرا) لأنه شبهها في الحرمة بآته وهو إذا شبهها بظهرها يكون مظاهرا فكذلك أولى نهر (قوله أو طلاق) لأن هذا اللفظ من الكتابات ويهاضغ الطلاق بالية أو دلالة الحال على ما مر وقوله كاتني تأكيد للحرمة ولم أر مولا فاحت دلا على ارادة الطلاق بأن سألته أيا وقال نوب الظاهر نهر قلت يبنى أن لا يصدق لأن دلا على الحال قرينة ظاهرة تقدم على التبة في باب الكتابات فلا يصدق في نية الادي لان فيه تحقفا عليه تأمل هذا ولم يبين في هذه المسألة ما إذا نوى اليلاء أو مجرد التصريح وفي التثاوية عن المحيط وان نوى التصريح لا غير صحت نية وفيها عن الثانية ان نوى الطلاق أو الظاهر أو اليلاء فهو على ما نوى قال الخليل الرمي وإذا قلنا بصدقة التصريح **هـ** كونه اليلاء عند أبي يوسف وظاهرا عند محمد وعلى ما صحح فيما تقدم يكون ظاهرا على قول الكل لأنه تحريم مؤكداً تشبه وانما ذكرنا ذلك لكون وقوعه في دارنا **اه** قلت وفي كافي الحاشيا وان أراد التصريح ولم ينو الطلاق فهو ظاهرا **اه** (قوله ثبت الادي) لعدم ازالته ملك النكاح وان طالع **اه** (قوله في الاسع) لأنه تحريم مؤكداً تشبه كاتني قال في الثانية وفي رواية عن أبي حنيفة كونه كافي والصحيح الأول (قوله لأنه صريح) لأنه لا تشبه التصريح بالظاهر فكان مظاهرا سواء نوى الطلاق أو اليلاء أو لم يكن لنية بحر وعندهما إذا نوى الطلاق أو اليلاء فلي ما نوى وعن أبي يوسف إذا أراد به الطلاق لا يصدق في ابطال الظاهر وكذا إذا أراد به العين فيكون مولا ومظاهرا تارة ثانية (قوله من أمته) أي لا يصح ظاهرا منها ابتداء أمما فيضع لماسر أنه لو ظاهرا من زوجته الأمة ثم اشتراها في الظاهر لا يحرمة الظاهر لأنه صادق في التشبه قبل الاجابة ولا يتوقف بالارادة بظاهرا ثم أجازت أي أجازت النكاح وانما بطل الظاهر لأنه صادق في التشبه قبل الاجابة ولا يتوقف بالارادة بظاهرا على الاجابة ونقاه في العصر (قوله كالايلاء) فانه لو ألى منتهن كان مولى منتهن وزمة كفارة واحدة والفرق عندنا أن الكفارة في الظاهر لرفع الحرمة وهي متعددة تعذر في وفي اليلاء ملك حرمة الاسم الكريم وهو ليس بمتعدد فأفاده في الصبر وغيره (قوله فان مجلس صدق قضاء الخ) أقول الذي في فتح القدير لو كثر الظاهر من امرأة واحدة مرتين أو أكثر في مجلس أو مجلس **هـ** كونه الكفارة تعذر إلا ان نوى بمبايعة الأول تأكيده ان صدق قضاء فيها لا كافي في المجلس لا بالمجلس **اه** ومثله في النسيئة ليلية عن السراج وقال في الجبر وفي بعض الكتب فرق بين المجلس والمجلس والمجلس والمجلس **اه** وبه تصل ما أشبه الامر على المصنف والشارح ثم رأيت نية على ذلك (قوله وكذا) أي يتكرر الظاهر أو الكفارة لو علق بكتبا بما يبعد التكرار كما مر أي في قوله لو قال أن تزوجتك فأنعت على كطهراتي ما مرة وكذا لو علق بشرط متكرر كما ياتي قريبا (قوله لا تعد) أي كان ظاهرا واحدا بحر فبطل بكفارة واحدة هندية وليس لأن يقر به باليلاء ط أي قبل الكفارة لأنه ظاهرا مؤبد (قوله تجدد) أي اظهرها بكم ولو كان ماضى بطل ظاهرا ذلك اليوم وكان مظاهرا في اليوم الآخر لو أنه استرله أن يقر به باليلاء بحر لأن التفرق فيه معنى الشرط **اه** ط وإذا عزم على ومظاهرا الزمة كفارة ذلك اليوم دون ماضى بطلانه كما هو ظاهر (قوله فكلمنا بياوم صوم الخ) في العبارة مستفيضه وضعه ما في الجبر أنت على كطهراتي اليوم وكلمنا بياوم كان مظاهرها اليوم وإذا مضى بطل هذا الظاهر ولو أنه يقر به في الليل فاذا جاءه عند كان مظاهرها انظر

أوحذف الكاف (قافا) وتبين الادي أي البر يعني الكرامة ويكره قوله أنت أي وباني وبياختي ونحوه (وبأنت على) سرام كأي صم ماواه من ظاهرا أو طلاق) وتنع ارادة الكرامة زيادة لفظ التصريح وان لم ينو ثبت الادي وهو الظاهر في الاسع (وبأنت على) سرام **هـ** كطهر أي ثبت الظاهر لا غير) لأنه صريح (ولا طهار) صحيح من أمته ولا عين كتبه بالامرأه (ثم ظاهرها ما أجازت) لعدم الزوجة (أنت على) كطهر أي ظاهرا منهن اجابا (وكفر لكل) وقال مالك وأحد بكفارة كفارة واحدة كالايلاء (ظاهرا من امرأه مرارا في مجلس أو مجلس فبطل لكل ظاهرا كفارة فان عني التكرار) والتأكيده (فان مجلس صدق قضاء) (والالا) على المصنف وكذا لو علق بكتبا كما مر عن التثاوية (فروع) أنت على كطهراتي كل يوم ان قصد ولو ألقى بني فيجذوه قربانها باليلاء ولو قال كطهر أي اليوم وكلمنا بياوم فكلمنا بياوم صام مظاهرها انظر آخر مع يشاء الأول

دائماً غير مؤقت وكذلك كل ليلة يوم صلاه ظاهر انما هو اشرع بقاء الأول اه ومقتضاه أن يكسر
ليوم الأول اذا عزم فيه ثم بعده اذا عزم يكفر عن كل واحد من الأيام السابقة على يوم عزمه لبقاء ظهره
كل يوم مع بقائه ما يأتي بعده لان كمال التكرار الاتصال بخلاف كل ليلة لمعموم الأفراد أي الأيام مثل
قوله كل يوم في المسألة السابقة (قوله بشرط متكرر) كقوله كماله مثل الله اذ اقامت على كمالها وهي
بشرط متكرر بذكره الدخول في الصلوة (قوله ويصنع تكفيره في رجب) وكذلك رمضان فيما يظهر بل أولى
(قوله لا في شعبان) لأنه وطأ هياته بلا كفارة لعدم دخوله في مدة الظاهر والكفارة لاستباحة الوطئ
المستوع شرعاً عند العزم عليه فلا يجب قبله والظاهر أنه لا فرق في ذات بين كونه منها رجباً ولا أنه لا يوطئ
قبل التكفير بل يلزمه إلا التوبة والاستغفار ويلزمه التكفير عند العزم على الوطئ ولزوم التكفير بالظهار
السابق، بالوطئ فلا يصح التكفير في غير مده سواء وطأها قبله أو لا فانهم والله سبحانه أعلم

• (باب الكفارة) •

(قوله اختلف في سبها) أي سب وجوبها ما سبب مشروعيتها فما هو سبب وجوب التوبة وهو اسلامه
ومع عدم اقله تعالى أن لا يصيبه وإذا عصاه تاب لانها من تمام التوبة لانها شرعت للتكفير غير (قوله
والجهود) في الظاهر والعود) أي هو مركب منها وقبل الظهار فقط والعود شرط لأن سبها ما انفك الله
وقبل عكسه وقبل العزم على إباحة الوطئ وهو قول كثير من مشايخنا وقام الكلاله على الفتح أول السبب
السابق وفي الصريح ما يؤيد أنه الظاهر حيث قال وفي الطريقه المصنوعة للاختلاف في جعل العصبة عبادة
التي حكمها أن تكفر المعصية وتذهب السنة خصوصاً إذا صار من الزجر فيها وقادراً إنما المحال
أن يجعل سبها للعبادة الموصلة إلى الجنة اه وفيه أيضاً أنه لا غرض لهذا الاختلاف (قوله من كفر) بيان
لمدة الاشتغال بالشيئ منه لأنه المصدر لا الفعل (قوله لمعناه) كذا في المسباح والانسب في الصلوة
عن الخطأ أنها مشقة عن الترتيلة لانها مأخوذة من الكفر وهو التغطية والستر اه ومنه معنى الزراع
كأنه ظاهر هذا أن المعصية لا تقع من الضميمة بل تسترد إلى ما أخذ بها من سبها فبأنها هي وهو أحد قولين وان
الذنب يسقط بها بدون توبة وبالله يشهد ما مر من الطريقة العلمية ذكر بحاله ما مر من الصريح من أنهما من تمام
التوبة وهو الظاهر (تبس) ركن الكفارة الفعل المخصوص من اعتاق وصيام وإطعام يسقط لوجوبها
القدرة عليها ولصحتها التوبة المقتضية لاعتاقها لا لأثره ومصرف الزكاة كمن الذي مصرف لها
أيضاً ودون الحرفي وقوله كلام سابق وصفنا أنها عقوبة وجوبها بعبادة أدام حكمها سقوط الواجب عن الذمة
وحصول الثواب المقتضى لتكفير الخطايا وهي واجبة على التراضي على العصم فلا يأثم بالآخر عن أول أوقات
الامكان ويكون مؤثراً لا فاضلاً وينطبق من آخر عرفاً ثم يجوز قبل أدائها ولا تؤخذ من تركه
بلازمة من الثالث ولو تجزع الوترية سبها لا في الاعتاق والهدوم وعقابه في البحر قلت لكن مر أن ما يجب على
التكفير الظاهر ومقتضاه الاشتغال بالآخر أيضاً حيث كانت من تمام التوبة يجب تعجيلها فاجعل (قوله
تحرير رقية) لأنه أن تكون الرقية غير المظاهر منها في الظاهر وبالنسبة إلى أمة تحت رقبته ظاهره
ثم اشتراطها ومقتضاه ظاهراً قبل لم يصر عندهما خلافاً لا يوجب بحر وفيه عن الترتيلية ولا بد
أن يكون المقتضى مصداقاً لافان مات من مرضه وهو لا يخرج من الثالث لا يجوز وان أجاز الوترية ولو برئ
جاء (قوله قبل الوطئ) ليس قيداً للصحة بل للوجوب وفي معنى الوطئ دأبه (قوله بنية
الكفارة) أي بنية مقابلة لاعتاقه ولشراؤه اقرب كما يأتي (قوله فلو رث أباه) فربح على قوله أي
اعتاقها فإنه يفسد أنه لا بد من صنعه والارتجاسي وصورته أن الأب أن يملكه ذور من من الابن كسأته
ثم تحرق عنه فلو رث الكفارة حين موته لم يجزه بخلاف ما لو رثها عند شرائه أباً كما يأتي (قوله ولو
صفراً الخ) تعميم الرقية لأنه الرقية كافي الهداية عبارة عن الداء أي الشيء المرتوق المعلوم من كل وجه
اه فتشمل جميع ما ذكره وقوله من وجهه متعلق بالمرقوق لأن الكمال في الرق شرط دون الملك ولا يجوز المكاتب
الذي لم يؤت شيئاً بالمدير عبادة وخرج الجنبين وإن ولدته لا قل من ستة أشهر لأنه رقية من وجه جز
من الاتم من وجهه حتى يعتق باعتاقها كافي الصريح المحيط ودخل الكبير ولو خيراً قابلاً والمرضى الذي ربح

قوى على شرط متكرر بذكره ولو
قال كلفه رأي رمضان كله ورجب
كله اعتداسه سائناً ويصنع تكفيره
في رجب لا في شعبان كن ظاهر
واستثنى يوم الجمعة مثلاً أن كثر
في يوم الاستثناء لم يجز ولا جاز
تأخره في يوم

• (باب الكفارة) •

اختلف في سبها والجهود اه
الظهار والعود (في) لغة من كثر
الله عنه الذنب معناه وشرعاً (بحر)
وقد قبل الوطئ أي اعتاقها
بنية الكفارة فلو رث أباه
فأبها الكفارة لم يجز (ولو صفراً) اه
وضيحاً (أو كافراً)

اه غلبه
لا استصالة في جعل المعصية سبها
لعبادة

برؤه والمضروب اذا وصل اليه بحر **لكن** في الهندية عن غاية السروجين ولا يجوز في الهرم العاجز (قوله
 أو مباح الدم) عزاء في البحر الى جامع الجوامع وذكر قبلة عن محمد أنه اذا قضى بدمه ثم اعتقه عن ظهره
 ثم عرق منه لم يبرئ ومثله في الفتح وظاهر الاقل الجواز وان لم يصف عنه ولا يراد فانهم (قوله أو مبرورنا)
 في البحر عن البدائع وكذلك الواثق عبد الله بن عباس في الب في الذين فانه يجوز عن الكفارة ويرجع على المولى
 لان السباعية ليست يدل على الرق (قوله أو مديونا) أي وان اختار القراء استعماله لان استغراق الدين
 برقبته واستعماله لا يقتل بارق والملة من السباع لموجب الاخراج عن الجزية فوقع قصر راس كل وجه فيه
 بدل عليه بحر عن المخط (قوله أو مرتدة) أي بلا خلاف لانها لا تقتل كذا في الفتح (قوله وفي المرتدة
 الخ) خبر مقدم وقوله خلاف متاخر وقد علمت أن مباح الدم فيه خلاف أيضا فكان المناسب ذكره
 هنا وظاهر الفتح اختيار الجواز في المرتدة فانه قال ويهمل في الكفارة المرتدة والمرتدة لا خلاف في المرتدة لانها
 لا تقتل وظاهره أن العلة في المرتدة أنه يقتل في التبرؤ في المرتدة بخلاف وبالجملة لا الكفر حتى كالمواثيق
 حلال الدم ومن منع قال أنه بالردة صار حيا وصرف **الاستغناء** فارة لا يجوز اه أي لان اعتاقه في حكم
 صرف الكفارة اليه ومقتضى هذا التعليل أن اعتاق الحرب لا يبرئ اعتاقه فانه أطلق في الفتح عدم الاجزاء
 لكن في البحر عن التنازع لو أعتق عبد اسير سابقا دار الحرب لم يخل سيده لا يجوز زوال سيده قبله
 اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يجوز (قوله ان صبي يبيع والا) كذا في الهداية وبه حصل التوفيق
 بين طاهر الرواية أنه يجوز رواية النوادر أنه لا يجوز بحصل الثانية على الذي ولد أمه وهو الانرس فتح
 (قوله أو خصا بالمرأة أو قرناء) لانهم وان فاته فيهم جنس المنفعة لكن باغية مقصودة في الرقيق اذا المقصود
 فيه الاستخدام ذكرنا أراق حتى قالوا ان موطن الأمة من باب الاستخدام فاذا لم يكن موطنها كان استخدامها
 فاعلم الاستعدادا رجى (قوله أو مفعول الاذن) أي اذا **لكن** ان السبع باقيا بحر لان الفسائت
 في هذه المسائل اربعة وهي غير مقصودة في الرقيق أما اذا هجر عن الاكل فانه يؤذى الى هلاكه ومنفعة الاكل
 فيه مقصودة فكان هالكها كالمرضى الذي لا يرجى برؤه رجى (قوله أو مكاتب) لان الرقبه
 كالموت وان كان الملك تاما فيه وجواز الاتفاق عنها بعد كمال الرق لا كمال الملك أما لو أدى شيئا فلا يجوز عنها
 كإبائى بحر (قوله أو الوارث) أي لو أعتقه الوارث عن كفارته لا يجوز عنها لان المكاتب لا يقتل الى ملك
 الوارث عدمه وسد لبقاء الكتابة بعد موته فلا **لكن** الوارث فيه خلاف سده وانما جاز اعتاق الوارث
 لتضمنه الإبراء عن بدل الكتابة المتضمن للاعتاق بحر (قوله شرأفريه) أي قريبا العبد وهو كل ذى
 رحم محرم منه والمراد بالشراء تحملك بصفته فدخل فيه قبول الهبة والصدقة والوصية (قوله بنية الكفارة)
 الباء هي فعل منع فأنزلت عن الشرأفريه وتقوم بميزه كارت قال في البحر وما في الخاتمة من باب عن الرقب
 لو وكل رجلا بأن يشتريه بآه بصفته بعد شهر عن ظهره فاعتقته الوكيل يقتل كاشتراء ويجزى عن ظهره رات
 اه تخفى على الفاعل بعد شهر فخالفه المتروك وهو عتق المحرم عند اشتراء اه (قوله بخلاف الارث)
 أي لو تولى اعتاقه عنها عند موت موته لم يبرئ لان الارث جبرى كارت (قوله ثم باقية) أي قبل الميسر بحر
 (قوله استصانا) وفي القياس لا يصح لانه يقتل النصف **لكن** النقصان في الباقي مضار كالأعتاق نصيبه
 من العبد المثلثة فقتل نصيب شرى به وجه الاستصانا أن هذا النقصان من آثار العتق الاول بسبب الكفارة
 في ملكه ومثله غير مانع من أن يقيم شاة النقصه وأصاب الكفن عنها فذهب بخلاف العبد المشتري كإبائى
 سيده وهذا عنده أما عندها فالعتق لا يبرئ فلو أعتق نصف عبده ولم يبق الباقي جاز عتقها لانه يقتل كله
 منع (قوله لا يجوز فأت جنس المنفعة) أي منفعة البصر والسمع والنطق والبطن والسي والعقل
 فهتات والمراد فوات منفعة قيامها ط أي منفعة مقصودة من العبد فلا يرد فوات منفعة النقل
 في الخصى ونحوه كارت (قوله ومرضى لا يرجى برؤه) لانه ميت حكما بحر وفيه تقييد بمعاذات
 من مرضه **لكن** تأمل (قوله وباضاف الانسان) لانه لا يرد على المنع بحر عن الوالدية **لكن** فيه
 أن ذلك لا يثبت جنس المنفعة بالكتابة وانما يقتضاها وقد مر أنه يجوز عتق الشبه القساق والطفل **لكن** فيه
 وبعبارة الفتح لا ساقا الانسان العاجز عن الاكل وظاهره أنه بحر عنه بالكتابة وعليه فلا شك

أو مباح الدم أو مبرورنا أو مديونا
 أو أعتاق حاته أو مرتدة في
 المرتدة في خلى سيده خلاف
 (أو أمه) ان صبي يبيع والا
 (أو خصا أو مجوبا) أو رتقاء
 أو قرناء (أو مقطوع الاذن)
 أو ذهاب الحاجبين وشعرية
 ورأس أو مقطوع أنف أو شفتين
 ان قدر على الاكل والا (أو أعور)
 أو أعشى (أو مقطوع احدى
 يديه واحد رجليه من خلاف
 أو مكاتب أو بؤشيا) وأعتقه
 مولا لا الوارث (وكذا) يبيع عنها
 (شرأفريه بنية الكفارة)
 لانه يصفه بخلاف الارث
 (واعتاق نصف عبده ثم باقية)
 عنها استصانا بخلاف المشتري
 كإبائى (لا) يجوز فأت جنس
 المنفعة (لانه هالك حكما) كالأعلى
 والخصون (الذى لا يقتل) فخر يفتن
 يجوز في حال اعتاقه ومرضى
 لا يرجى برؤه واسطة الاسنان

(قوله والمتطوع يداه) مثله أشل الدين أو الرجلين والمفحرج السابيس الشئ والمفحرج والاضم الذي لا يسمع شأ
 على المختار كما في التولاجية بحر (قوله أو أباها) يعني أباها الشئ الذي قال أو أباها ما لم يكن أباها
 ليعزج أباها الرجلين أو لا ينع قطعها كما في السراج شربلية (قوله أو ثلاث أصابع) لأن لاكثر
 حكم الكل فغ (قوله من جاب) بخلاف ما إذا كان من خلاف فانه يجوز كما لا ينع الشئ
 بأصل الصابيد السالبة والشئ على الرجل الأخرى (قوله ومعتوه ومغلوب) عبارة البرص عن الكفا
 وكذا الغنم والمغلوب يدون واو وهي كذلك في بعض النسخ وفي بعضها ومغلوب (قوله ولا يجوز مدبر ورام
 ولد) لاستحقاقهما الحزبه بجهة فكان الرقبه ما انقصا أو الاعتاق عن الصك كفاية الرقبه كالرقبه كالصك
 فلذا لا يجوز بيعهما بحر (قوله ومكاتب أذى بعض يده) لانه تحرير بعض (قوله جاز) لأنه بالتعجز
 بطل عند الكتابة (قوله وهي) أي مسألة تعجزه نفسه (قوله لم تكن النقصان) لأن نصيب صاحبه
 قد انقص على ملكه لتعد واستدامة الرقبه ثم يتحول اليه الغنم ان لموسر اعند الامام أو مالومعبرا
 وسى العبد في بقية قيمته حتى عتق كله فلا يجوز ثم انفا لانه عتق بعض وعندهما بحر لموسر لانه عتق
 كله باعتاق البعض بناء على تجزئ الاعتاق عنده لا عندهما (قوله لا يبر به قبل النكاح) فالشرط لليل
 مطلقا اعتاق كل الرقبه قبل النكاح ولم يوجد فقررنا في ذلك الوطى ثم لم يكن اعتبار ذلك النصف من الشرط
 حتى يكفي معه عتق النصف الباقي لأن الجموع جئت ليس قبل النكاح بل بعينه قبله وبعضه بعده فليس
 هو الشرط حتى الحرمة بعد الجموع كما كانت الى أن يوجد الشرط وهو عتق كل الرقبه أي قبل النكاح الثاني
 ليس هو ما بعده ونعناه في النسخ ثم هذا عنده ما عندهما فاعتاق النصف قبل الوطى اعتاق للكل كما مر
 (قوله فان لم يجسد) أي وقت الاداء لا وقت الوجوب بحر وسأقي في الفروع (قوله وان احتاجه
 نكاحه) مبالغة على المفهوم فكانه قال أمان وجدته من عتقه وان احتاجه نكاحه (قوله أو ألقناه
 دينه الخ) قال في البر في البدائع لو كان في ملكه رقبه سالحة للقتل فبيع عليه حره ساو كان
 عليه دين أو لم يكن لانه واجد حقيقة اه وحاصله أن الدين لا ينع تحريم الرقبه الموجودة وينع وجوب
 شرائعها على أحد القولين اه (قوله يعني العبد) أي أن العتق في قوله يكون زمانا راجع للعبد
 وهذا التأويل لصاحب البروتبع في التهور والخ والشرربلية (قوله ولا يحتل الخ) هذا هو المبادر
 فان كونه للخدمة شافى كونه زمتا (قوله ولكنه يحتاج أن تفسل) أي لأن ما في الجوهره يحتل وعارضة
 ما في السائرانية من قوله ومن ملك رقبه زمتا العتق وان كان يحتاج اليها اه وكذا قول البدائع المتقدم
 لانه واجد حقيقة أي فان النص دل على اجراء الصوم عند عدم الوجوب وهذا واحد فان قلت المحتاج اليه
 كالعدم ولذا جاز التيمع مع وجود الماء المحتاج اليه للعطش مع أن اجراء التيمع مرتب في النص على عدم وجوب
 الماء قلت ذكر في التفت أن الفرق عندنا أن الماء أمر باسما كلعطشه واستعماله محظور عليه بخلاف
 الخدم ونقل ط عن السيد الجوى ولوقيل يجوز الصوم اذا كان المولى زمتا لا يخدم من يخدمه اذا عتقه
 كان له وجه وجهه قلت وهو ظاهر اذا زمت من الاعتاق فحتمل ما لا يطاق كما اذا كان يكسبه وينتق عليه
 وغو ذلك ما يحتاج اعتاقه مع ذلك مما يخالف قواعد الشريعة فلا يحتاج إلى تقييد بصومه كالاحتياج (قوله
 ولا يبر بملكه) أي لا يكون به قادر على العتق فلا ينع عليه بيعه وشرائه رقبه بل يجزئه الصوم
 لانه كلباه ولباس أهله سترانه وتضيدهم بالمسكن فبيده أنه لو كان يبيع غير مسكنه لم يبره وفي الدرر
 المتقى ولا تعريضه الى لاقته منها اه ومنادى زمير مع ما يحتاجه منها ط (قوله ولو له مال الخ)
 أي شئ من عباد فاضل عن قدر كفايته لأن قدره ما يتحقى الصرف فصار كالعدم ومنها قدر كفايته لقوت يومه
 لو مختار أو لا اقترب شهر بحر والحاصل أن المسألة على ثلاثة أوجه ان ملك الرقبه لا يجوز له الصوم ولو محتاجا
 فهو الباعى ما مر تفصيله وان وجد غيرها مما هو مشغول بحاجته الاصلية كالسكن فله بتمتة العدم لانه ليس
 عن الواجب ولا معد التصهله وان وجد ما معد التصهله كالدرهم والدينار وهو مشغول بجوامع الاصلية
 فان صرفها لم يجزئه الصوم لتعجزه والا فلو أن أحدهما أنه يصير بتمتة المدوم لحاجته اليه والاخر
 أنه ما لك لما أعد تصهله فهو واحد الرقبه حكما أعاد الرقبه والفقولان المذكوران يثبتان لهما كلام محمد

(واطفوع يداه أو أباها) أو
 ثلاث أصابع من كل يد أو رجلاه
 أو يد ورجل من جانب) ومعتوه
 ومغلوب كافي (ولا يجوز مدبر
 ورام ولد ومكاتب أذى بعض يده)
 ولم يعجز نفسه فان عجز فخره جاز
 وهي حيلة الجواز بعد أدائه شيئا
 (واعتاق نصف عبد) مشترك
 (ثم باقيه بعد شتمه) لتتمكن
 النقصان (وصف عبيد عن
 تكفيره ثم باقيه بعد وطئ من ظاهر
 منها) لا يبر به قبل النكاح (فان
 لم يجسد) المظاهر (ما يقتضي)
 وان احتاجه نكاحه أو ألقناه
 دينه لانه واجد حقيقة يدائع
 مخافى الجوهره بعد الخدمة لم يجز
 الصوم الآن ان يكون زمانا انتهى
 يعني العبد ليتوافق كلامهم
 ويحتفل رجوعه الى العتق لانه
 يحتاج الى تفسل ولا يعتبر مسكنه
 ولو له مال وعليه دين مثله ان أدى
 الدين اجزاء الصوم والا فلو كان

كما أخصه في الصبر (قوله ولو له مال غائب استظره) أي لم يتق به ولا يجزئه الصوم وكذا لو كان مريضا
 من ضارب برؤيته فانه ينظر الحصة لصوم جهر بخلاف إذا سكن لاري برؤيته فانه يعلم كسأني
 وفي الصبر من المحيط ولو لم لا يقدري على أخذه من مدونه يجزئه الصوم وان قدر فلا وكذا لو جبت عليها
 كفارة وقد تزوجها زوجها على عده وهو قادر على أدائه إذا طالته اه (قوله لم يجز) أي الصوم
 عن الأولى أما الثاني فلهذا نطقنا من هذا كسرو في الصبر بجنازة أمته عليه في التبر والمقتضى أخذنا
 في المحيط عليه كفارة تامين وعنده طعام يمكن لأحداها فاصام عن أحدهما ثم أعلم عن الأخرى لا يجوز صومه
 لأنه أتم وهو قادر على التكفير بالمال (قوله بالهلال) حال من لفت الشهرين المقدريين ولو في بعض
 التسع بالهلال وخاصة أنه إذا استأد الصوم في أول الشهر كفاه صوم شهرين تامين أو ناقصين وكذا لو كان
 أحدهما تاما أو استمر ناقصا (قوله والا) أي وان لم يكن صومه في أول الشهر برؤية الهلال بأن غتا أو صام
 في أثناءه شرفاه صوم ستين يوما وفي كافي الحاشية ومن صام شهر بالهلال تسعة وعشرين وقد صام
 قبله تسعة وعشرين وعده تسعة وعشرين يوما إجراء (قوله ولو قدر الخ) فأعاد أن المراد بعدم الوجود في قوله نادى
 بعد أن عد ما ستر إلى الفراغ صوم الشهرين جهر (قوله لزمه الفتى) وكذا لو قدر على الصوم في آخر
 الأ طعام لزمه الصوم وانقلب الأ طعام خلا شرب لالة (قوله وان صار خلا) لأنه شرع بمقتضى الاحتياط
 منع أي وقد علم أن الطمان لا يذمه الانعام ان قطع على الفور أو الموضي عليه ولو قلص لاصار بمنزلة الشروع
 في النفل فليزمه انعامه وحسب لكن يشترط كون المضي عليه في وقت السنة أو لو كان بعد الزوال لا يمكنه
 الشروع ولا يكون العزم على المضي بمنزلة الشروع كما تزعم في الصوم (قوله ليس فيما رمضان الخ) لأنه
 في حق الصائم المنقرب لا يصح غير فرض الوقت أما ما سافر عنه أن يصوم عن واجب آخر وفي المريض روايات كاعلم
 في الأصول في حيث الآخر والمراد بالأيام التي يوالى العبد وأيام التشرى لأن الصوم بسبب التهيؤ فيها ناص فلا
 يتأذى به الكامل وأما أنه لا يشترط أن لا يكون فيها وقت يذرم صومه لأن المذمور المعين إذا قوى فيه واجبا آخر
 وقع عاوى بخلاف رمضان جهر ومردود عرض يوم القطر عليه فعلا لو كان مسافرا أو صام رمضان عن كفارة
 (قوله وكذا كل صوم الخ) كفارة قتل أو فطاروعين وفي الجهر من إيمان القح كالنذور الشروط فيه التتابع
 معينا أو مطلقا بخلاف المعين الخالي عن اشتراطه فان التتابع فيه وان لم يكن لا يستقبل إذا انقضت يوما
 رجب مثلا فانه لا يزيد على رمضان وحكمه ما ذكرناه (قوله فان أنظر) فأعاد أنه لو كان ناسيا لم يستمر
 كافي الكافي (قوله بخلاف الجهر) فانه لا يقطع كفارة قتلها أو فطارها لانه لا يقيد شهرين بخاليتين
 عنه بخلاف كفارة البين وعليها أن نعلم ما بعد الجهر بمقابله فلا أنظر بعده وما استقبلت لتركها التتابع
 بلا ضرورة أما النافس فقطم اشتبايح في صوم كل كفارة ونعامة في الصبر (قوله إذا أيسر) بأن
 صامت شهر مثلا غاضت ثم أيسر استقبلت لانه قدرت على مراعاة التتابع فلزمها جهر عن الفتى
 أي قدرت عليه قبل أكمال الصوم بخلاف ما بعده من قل عن المحيط وعن أبي يوسف إذا حلفت في الشهر الثاني
 بنت (قوله أو بغيره) أي بغير عذر وهذا نص يرجح ما هو مشهور بالأولى (قوله وطنا غير مضر) كان
 وطنا بلا مطلق أو غير ناسيا كذا في الهندية أما أن وطنا نهارا عدا بطل صومه ط وهذا داخل
 في قوله فان أنظر (قوله كالوطي في كفارة القتل) فانه لو وطئ فيها ناسيا لا يستأنف لأن المنع من
 الوطئ في كفارة الظهار إحدى خصص بالصوم جهر عن الجمهرة والأولى التعطيل بأن النص اشترط الصوم
 قبل نجاسها (قوله وغيره) كالبدائع والصفة وغاية البيان والعناية والفتح (قوله وتقييد ابن ملك الخ)
 فيه أن التقيد بالمعدوع في ذكر الكتب والغلط من ابن ملك هو جعله للاعتراض عن النسيان بل هو قيد
 اتفاق كافي البصر (قوله لكن في القهستاني ما يضافه) حيث حال وكذا استأنف الصوم ان وطئ
 أي المظاهر منها عدا كافي المبسو والظن والهداية والكافي والمقدوري والمنهات والزاهد والشف
 وغيرها ويجوز قول الاستيعابي في شرح الطحاوي بالبل عدا أو نسيانا لا يلق أن يجعل العمد على أنه قيد
 اتفاق كما فعله صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تأيده عدم اتفاق صاحب التبية اليه اه قلت
 وقد يقال أن ملق الاستيعابي مخرج فقطم على القوم كما تترقى على مله ولم يمت عليه في اختياره وتبره كاعلم
 ومنى عليه أيضا العلامة ابن كمال باشا في منته وقال في طبع الشرح من هتاتين أن من قال ليل عدا

ولو له مال غائب استظره ولو عليه

كفارتان وفي ملك رقية قصاص

عن أحداها ثم اعتق عن الأخرى

لم يبر ويعكس جاز (صام شهرين

ولو غائبة وخمين) بالهلال

والأختين وما لو قدر على التصبر

في آخر الأخير لزمه الفتى وأتم

يومه مذ بالاختفاء أو أنظر وان

صار خلا (متتابعين قبل الميسر

ليس فيما رمضان وأيامي عن

صومها) وكذا كل صوم شرط

فيه التتابع (فان أفرع بعدد)

كسفر ونفاس بخلاف الجهرين

الإذا أيسر (أو بغيره أو وطئها)

أي المظاهر منها أو لو وطئ غيرها

وطئها مضر بغير اتفاقا

كالوطي في كفارة القتل (فيها)

أي الشهرين (مطلقا) ليل

أو نهارا عدا أو ناسيا كما

في المختار وغيره وتقييد ابن ملك

البل بالمعدوع غلط جهر لكن

في القهستاني ما يضافه فيه

في دقة الشعر وباليه مال الكرخي والقندوري وقبل القيمة فلا يعتبر فيه تمام الكحل ٥١ فقول البر
 ودقيق كل كما صلب حتى إلى الأول تأمل قال في البحر ولودفع البص من الخبطة والبص من الشعر
 جاز إذا كان قدر الواجب ربع صاع من بر ونصف من شعر لا تصاد المصود وهو الانعام ولا يجوز التكسير
 بالقيمة كصف صاع من غر جدي صاع من ساعان الوسط (قوله ومصرقا) فلا يجوز اطعام أمه ولو فرعه
 وأسد الزوبين وعلوكه ولها شئ ويجوز اطعام الذي لا الحري ولو مستأنا بجر قال الرلي وفي الحاي
 وإن أمهم فقرا أهمل المدة جاز قال أبو يوسف ولا يجوز فيه ما ذكرناه ٥٢ قلت بل صرح في كافي الحاكم
 بأنه لا يجوز وليد كرفيه خلافاً به صرح أنه ظاهر الرواية عن الكل (قوله إذا العطف المغفرة) فان عطف
 القيمة على المنصوص المهور من قوله كالفطرة يقتضي أن القيمة من غير المنصوص ٥٣ ح وعلى التهر
 من قوله وفيه قطر إذا القيمة أعظم من قيمة المنصوص عليه وغيره ٥٤ فيه كلام ذكرناه فيما علقناه على البر
 فافهم والحاصل أن دفع القيمة إنما يجوز لودفع من غير المنصوص أو ما لودفع منصوصاً بطريق القيمة
 عن منصوص آخر لا يجوز إلا أن يبلغ المدفوع القيمة المقدرة شرعاً لودفع نصف صاع فتريل قيمة
 نصف صاع لا يجوز وعليه أن يربأ أعطاهم التقدير المقدّر من ذلك الجنس الذي دفعه لهم فإن يحددهم
 بأعيانهم استأنف في غيرهم وتعلمه في البر (قوله فندهم) في بعض النسخ غداهم بدون كافها وأصل
 المتن والأولى أولى فزاد النسخ القاء لأنه قد ضل للشرط وجواب الشرط هو قوله جاز (قوله أو غداهم
 وأعطاهم قيمة العشاء) أي يجوز جامع بين الإباحة والتملك لا ينع بين شيئين جازين على الأفراد وكذا
 يجوز إذا ملك ثلاثين وأطعم ثلاثين وكذا يجوز تكميل أحد عشر بالآخر بصر في كافي الحاكم وان
 أعطى كل مسكين نصف صاع من غيرة من خمسة من حنطة أجزأه ذلك (قوله أو لأحدهم غداين) أي أشيعهم
 بطعام قبل نصف النهار من قوله أو غداين أي أشيعهم بطعام بعد نصف النهار من كذا في الدرر وهذا
 ظاهر في أن ذلك في يوم واحد فلا تكتفي في يوم أو كلة وفي آخره لكن صرح بما يأتي في القروع أو الخال باب
 يختلفه (قوله وأشيعهم) أي وإن قل ما أكلوا كافي الرواية فالشرط في طعام الإباحة أن كان مشتتاً لكل
 مسكين ولو كان فيه من شأن قبل ذلك أو صبي غير مراهق يبيع بجر وسبأني أيضاً وقد متنا السواب ذكر
 الصبي مثلاً في التملك (قوله بشرط إدام الخ) أي أكلهم الاستقاء إلى الشيع وهذا أحد قولين وإلى
 مال العسكري والآخر لا يجوز إلا بغير البر لأن عهد النص على البر في الزيادة كافي البر في التزانية
 والنسب أن يدفعهم ويعيشهم بغيره إدام (قوله كإياهم) يشمل التملك والإباحة وعمري التكن
 ما على المختص بالتملك والحق أنه لا فرق على المذهب وتعلمه في البر وفيه والكسوف في كفارة العين كالأطعام
 حتى لو أعطى واحد عشرة أبواب في عشرة أيام يجوز ولو غذى واحد عشر يوم في كفارة العين أجزأه ٥٥
 قلت وقد متناه في غداً مائة وعشرين يوماً أجزأه عن كفارة الشهادة رأيت به صحا قال في التزانية وعن
 الحسن بن زياد عن أبي حنيفة إذا غذى واحد مائة وعشرين يوماً أجزأه (قوله تعدد الحاجة) لأن المقصود
 سد حاجة المحتاج والحاجة تعدد بتعدد الأيام فكثر المسكين يكثر الحاجة فكانت تعدد الأحكام في المصاح
 الخط الباقى الفقر والحاجة بجر (قوله دفعه) أي أو بدصات وقوله بدصات أي أو بدصة كما أنفاد
 في البر وهو من قبيل الاحتياط حيث صرح في كل من الموضوعين بما سكت عنه في الموضوع الآخر (قوله
 وكذا إذا ملكه) أي لا يجوز إلا في يوم واحد وقوله مما علقناه في التملك خلافاً لغير الإباحة فافهم
 (قوله لفقد التعدد الخ) على التمسأتين قال في المختار لما لم يثبت حاجته في ذلك اليوم قال صرّف إليه بعد
 ذلك يحكون أطعام الطاعم فلا يجوز ط (قوله أمر غيره الخ) قيل لا امر لاه لو أطعم عنه بلام أمر بجز
 وبالأطعام لاه لو أمره بالعتق عن كفارة له بجز عند ما خلا قال في يوسف ولو يجعل سماء جاز اتفاقاً وتكفي
 الوارد بالأطعام جاز في كفارة العين بالكسوة أيضاً بخلاف الاعتاق ولذا استنع بترعه في كفارة القتل
 كافي الخط بجر (قوله صرح) لأنه طلب منه التملك بمعنى ويكون الفقر بإضاهة أو لا تم نفسه بجر
 (قوله في الدين بربع) أي لو أمره بأن يقضى دينه وكذا الأمر بأن ينفق عليه بترazine من كتاب الوكالة
 (قوله وفي الكسوة ناز كاة) أي لو قال أعطه عن كفارة أو أذن كانهما وكذا عارض عن حبس

ومصرقا (أو قيمة ذلك) من غير
 المنصوص إذا العطف المغفرة
 (وان) أراد الإباحة فزادهم
 وعشاء) أو غداهم أو أعطاهم
 قيمة العشاء أو عكسه أو أطعمهم
 غداين أو عشاءين أو عشاء
 وصحوا وأشيعهم (جاز) بشرط
 إدام في خبر شعير وذرة لابر (كا)
 جاز لو أطعم واحد استين يوماً
 تصدّد الحاجة (ولو أباحه كل
 الطعام في يوم واحد دفعه أجزأه
 عن يومه ذلك فقط) اتفاقاً (وكذا
 إذا ملكه الطعام بدصات في يوم
 واحد على الأصح) ذكره
 الزيلعي لفقد التعدد حقيقة
 وحكا (أمر غيره) أن يطعم عنه
 عن ظاهره ففعل ذلك الغير
 (صح) وعلى بربع أن قال على
 أن ترجع بربع وأن سكت
 في الدين بربع اتفاقاً وفي الكفارة
 وإن كاة لا يربع على المذهب

(كاحتمت الاباحة) بشرط الشبع
(في طعام الكفار) سوى القتل
(و) في القدية لوصوم وجناية
بجواز الجمع بين اباحة وتقليد
(دون الصدقات والعشر)
والضابط أن ما شرع بلفظ الطعام
وطعام جازفه الاباحة وما شرع
بلفظ آية وأداء شرطه القليل
(حرز دبرين عن نهارين) من
امرأه أو امرأتين (ولي عينين)
واحد أو احدى (مع ضمها ومنه)
في الصفة (النساء) أربعة أشهر
(والطعام) مائة وعشرين قدرا
لأصدا الجنس بخلاف اختلافه
الآن يشرى بكل كفا فيص
(وان حرز عنها رقية واحدة
أوصام) ضمها (شهرين) صم
عن واحد) بتعيينه وفي التي
كفر عنها دون الأخرى (ومن
ظهار رقت لا) يصح لما شرع
يجوز ككافة قطع عن الظهار
استحالة عدم صلاحيتها للقتل
(أطعم ستين مسكينا كلا صاعا)
بدفعة واحدة (عن نهارين)
كأمر (صم عن واحد) كذا في نسخ
الشرح ونسخ المتن لم يصح أي
ضمها خلافاً لعدم وجه الكمال
(ومن انظارها رصم) ضمها
اتصافا بالصلابة التبعين
في الجنس المحسوسه لغو في التفتق
سببه مفيد (فروع) العتبر
في النيساب والاعمار

أوجب لصلان عن النصارى يرجع بلا شرط المرجوع في كل موضع ملك المدفوع اليه المال المدفوع مقابل
يملك المال فأما ما يرجع بلا شرط ولو بلا مقابلته مال لا يرجع بلا شرط برأية ونظام الكلام على هذه
المسائل ذكرناه في تنقيح الحامدية (قوله في طعام الكفار) تحديه لان الاباحة في الكفر وفي كفاية
العين لا يجوز كالواحد عشرة مسكينا كل مسكين ثوباً بصر (قوله سوى القتل) قاطلة للأطعام فيه
غلا بآية وانما ذكره كماله على الصبي حيث قال أعني كلفرات الظهار والعين والصوم والقتل (قوله
وفي القدية) هذا ظاهر الرواية وروى الحسن أنه لا بد فيه من التملك بصر (قوله لوصوم) أي في النسخ
الضاني أو من أخرج عنه بصدمته (قوله وجناية) كلف أو ليس بصدمته يتبع أو بتمام أو بصوم
(قوله وجاز الجمع بين اباحة وتقليد) مكر مع قوله الماز أو وضه أهم وأعطاه قيمة العتق (قوله دون
الصدقات) أي الزكاة وصدقة الفطر (قوله والضابط الخ) سيانه أن الوارد في الكفار والفقير
للأطعام وهو حقيق في التمكن من الطعام وانما جاز التملك باعتبار أنه تمكن وفي الزكاة الاستيلاء وفي صدقة الفطر
الاداء وسها التملك حقيقة أفاده في البصر (قوله ومنه في الصفة الخ) قلت وكذا الوجه في الحرز والوصام
والأطعام في كافي الحاكم وان ظاهر من أربع نسوة فاعتق ربة ليس له غيرها صام أربعة أشهر
مستتبعة ثم مرض وأطعم ستين مسكينا ولم يشرع من ذلك واحدة بعينها إجراءه ضمن كلهن استصحابا
اه (قوله لأصدا الجنس) أي فلا حاجة إلى تبيينه هدية وسباني سيانه في الأصل الاتي (قوله
ببخلاف اختلافه) أي الجنس كالواحد ككافة عين وكفاية ظهار وكفاية قتل فأعتق عبدا من الكفار
لا يجوز عن الكفاية ولو أعتق كل ربة فأعتق واحدة منها لا يجازيها ولا يعتق ربة واحدة من الكفار
كذا في الحط بصر وقوله ولو أعتق الخ هو المراد بقول الشارح الآن يشرى الخ وان كان موهوما خلافا
للمراد (قوله بتعيينه) هو معنى قول الزيلعي تركناه أن يحصل ذلك عن أجهاش وهذا المجلس هو تعيينه
وفي بعض النسخ بعينه وهو تعريف رجعي وفي نسخة بعينه بصفة الفعل المضارع وهو في معنى الأولى
(قوله لا أمر) من قوله بخلاف اختلافه (قوله لعدم صلاحيتها للقتل) قاطلة لا بد في كفاية القتل
من كونه مؤمنة لا بد وتقليده ما إذا جمع بين المرأة ونهها وأنها ونكحها معا فان كانتا فارتعتين لم يصح
العقد على كل منهما وان كانت أهدا معا فرتعت مع في القداضة بصر عن العبدائع (قوله بدفعة واحدة)
صاعا) أي من البراذل أو كان من غير أو شعير يكون موضوع المسألة كالأصا من بصر (قوله بدفعة واحدة)
أما لو كان بدفعتين جاز اتصافا كافي الكفاية مطلقا بأنه في المرة الثانية كسكتين آخر بصر (قوله كاتر)
نعت لظهارين أي عن نهارين من امرأه أو امرأتين ح (قوله صم عن واحد) لان النقصان عن العدد
لا يجوز فالواجب في الظهارين الطعام مائة وعشرين فلا يجوز صرف الواجب إلى الأقل كمالوا لحام
ثلاثين مسكينا لكل واحد صاعا فإنه لا يكفي عن نهار واحد وفي البدائع وكذا الواجب عشرة مسكينا
عن عيدين لكل مسكين صاعا فهو على هذا الخلاف بصر (قوله أي ضمها) فلا ينافي حصته عن أحدهما
لكن لما كان فيه إيهام أنه لا يصح أصلا أصلها المصنف حال شرحه ط (قوله خلافاً لعدم) حيث قال
بمع ضمها (قوله ووجه الكمال) وكذا الاتفاق في غاية البيان (قوله والاصل الخ) لان النية انما
اعتبرت لتبعية بعض الاجناس عن بعض لا اختلاف الاغراض باختلاف الاجناس فلا يحتاج إلى بيان الجنس
الواحد لان الاغراض لا تختص باعتباره فلا تعريف فيه مطلقية الظهار ويجوز دها لا يترى أكثر من واحد
وكون المدفوع لكل مسكين أو كفرن نصف صاع لا يستلزم ذلك لان نصف الصاع أو في المقادير لا يمنع
الزيادة عليه بل النقصان بخلاف ما إذا تفرق المدفع أو كانا بخسين وقد يقال اعتبارها بالسجدة إلى التخيير
وهو محتاج إليه في أشخاص الجنس الواحد كافي الاجناس وقد ظهر أثر هذا الاعتبار في صامه من أنه
لو أعتق عبدا عن أحد الظهارين بعينه صمته التصديق ولم تنفع حتى حل وطه التي عنها اه فتح وقوله وقد
يقال الخ بيان لترجيح قول محمد وأثره في البصر أو لا ثم قال بعده وقد ذكر المراد في النهاية بمباديع الاراد
فقال أراد به تعميم الجنس بالنسبة إلى الأثرية إذا عين ظهارا واحدا صام وحل فمرادها كذا في الفتاوى
الطهرية اه قلت وحاصله أن المراد بالتعيين للتوبيخ جميع أفراد الجنس لا فرد واحد فقاتل ثم اعلم أن

تختلف الجنس يرقب بأقسامه السبب ومختلفه باختلافه ولذا استكان صوم رمضان من قبل الأول والصلوة من الثاني وكذا صوم يومين من رمضان ونحوهما في الصواب (قوله وقت التكفير) يرغ وقت على أنه خبر المعتبر حتى لو كان وقت الظهر أو وقت التكفير وقتا أبرأ الصوم وعلى العكس لم يبرأ تاريخاً (قوله أعلم ما عشرين) أي كل واحد وكذا واحدة (قوله فيعيد على ستمينهم) أي من المائة والعشرين ونحوه أي أنه إذا عدى العدد ثم غاب أو أن يتلخص حضورهم أو يبعد الغد مع القضاء على غيرهم جبر فلا كان العلم وصياً حتى أن يجب عليه الانتظار إلى أن يقبل على ثلثه عدم وجودهم فيستأنف نهر (قوله لزوم العدد) وهو السكون مع القدر وهو الكائن المشتمل في الإباحة أو صفته في التملك (قوله ولم يجز الحامض ولم يشبع) تقدم الكلا على واقعهما أعلم

• (باب الحامض) •

• (باب الحامض) •

(قوله مصدر لراع) أي جماعاً والقاص الملاعبة لكن ذكر غير واحد من النسخ أنه قاص أي نهر (قوله سمى به بالانقبض) أي سمى به مشتق على ذكر الانقبض في بابها كما اشتق على ذكر اللعن في بابها (قوله شهادات أربعة) هذا سان لركنه ودل على اشتراط أهلها ما شهدا في حق كل منهما كما صرح به لأهله العين كما ذهب إليه الثاني وساقى (قوله كشهود الزنا) أي اعتبرناه بهم فلا عذر لما كان شاهد نفسه كزعله أربعا أفاده في شرح الملقى ط (قوله مؤكداً باليمين) أي مقويات بها لأن افعله أشهد بالله كساقى (قوله باللعن) أي بعد الزانية ومثله انقبض (قوله لا يمين بيمين اللعن) كأورد في الحديث أن يمين بيمين اللعن ويكفر العشر أي الزوج حال في العناية بيمينه يمين عن الإقدام عليه أكثره جريه على أن يستنير وسقوط وقعه عن قلوبهم فقرن الركن في جأته بالانقبض ودعاهن عن الإقدام (قوله في حق) أي على تقدير كونه وظاهر المطالبة يقتضي عدم قبول شهادته بأدواه جزم العبيق هنا بما لما في الاشتار وذكر الزبي في القذف أنها تقبل نهر (قوله وقام حد الزنا في حقها) أي على قدر صدقه كما في النهر ح (قوله أي إذا اتلنا خارج) بيان لوجه قيام الشهادات من الجانبين مقام الحدين (قوله مهلك) أي إذا كان كاذباً كافياً التبيين ح (قوله بل أشد) لأن اهلاك الحد ينزى واهلاك القذف على اسم القذف أي أخرى ولذا بالآخر (قوله وشروطه قيام الزوجية) فلا حلفان بقذف المنكوسة فأما إذا لم يأت ولو بواحدة بخلاف المطلقة وجبة ولا يذوق زوجته الميتة ويستترط أيضاً الحزينة والعقل والبلوغ والاسلام والنطق وعدم الحد في قذف وهذه شروط واجبة اليها واستترط في النكاح خاصة عدم إقامة البينة على صدقه وفي القذف خاصة انكارها وجود الزنا منها وعقبتها عنه واستترط أيضاً كون القذف بصريح الزنا وكونه في دار الاسلام هذا حاصل ما في الصرعن البدائم ونبي الولد بمنزلة صريح الزنا وبأنى أكثر هذه الشروط في غضون كلامه (قوله وجوب الحد في الأجنبية) أي بن تكون محنة (قوله خست بذلك) أي باشتراط كونها محنة وحاصله كافي التتم أن المرأة هي المقدوفة دونه فاختست بدونه باشتراط كونها بمنزلة قذفها بعد اشتراط أهلية الشهادة بخلافه فإنه ليس مقدوفاً وهو شاهد قاضى شرطت عليه الشهادة دون كونه بمنزلة قذفه أه وفيه رد في التباينة من أن كونه محنة شرطاً أيضاً للعان وقد خطأ الزبي وغيره (قوله قسم لها شروط الاحسان) الفاء مصححة أي فإذا كانت هي المقدوفة دونه فستترط أن يتم لها شروط الاحسان الخمسة وهي أن تكون عفيفة عن الزنا فلا باقية حرة مسلمة (قوله وركنه) يعني عنه ما ذكره في تعريفه ط (قوله والاستمتاع) أي بالزوج ومن حكمه وجوب التعريق بينهما وتوقع البائن بهذا التعريق جبر ط (قوله بعد التلاعن) أي مادام حكمه بقا فلغزياً أو أحدهما عن أهلية العان أن ينكحها كما يأتي وعليه حل الحديث المذكور ولا يخاف قوله أنه كافي قوله تعالى أنهم انظروا عليكم بروجكم أو بعددكم في مسلمهم ولن تعلموا إذا أبدأ أي ما دس في مسلمهم كافي البدائع وقام الكلام على الحديث مبسوط في القنح (قوله من هو أهل الشهادة) أي لا إباحة على المسلم الاتصالها فلا لعان بين كافرين وإن قبلت شهادة بعضهم على بعض عند نالوا بين ملوكين ولا من أحدهما ملوكاً أو وصي أو مجنون أو محدودي قذف أو كافر وصح بين الاعيين والناسقين لانها أهل اللاداء إلا أنها لا تقبل لفسق

وقت التكفير اطعم مائة مسكين
لم يجز الا عن نصف الاطعام فيعيد
على ستمين منهم غداً أو عشاء
ولو في يوم آخر لزوم العدد مع
المقدار ولم يجز اطعام عظيم
ولا شبعان

(هو) لفظة مصدر لراع
من اللعن وهو الطرد والإبعاد
سمى به لانقبض لصفته نفسه قبلها
والسبق من أسباب الرجوع
وشراً (شهادات) أربعة كشهود
الزنا مؤكداً باليمين
مقرنة (شهادة) باللعن (وشهادة)
بالنفس لأن يمين اللعن فكان
القذف اردع لها (قائمة) شهادته
(مقام حد القذف في حقها)

(د) شهادتها (مقام حد الزنا في
حقها) أي إذا اتلنا خارجاً
القذف وعما حد الزنا لا الاستشهاد
بالله مهلك كالمعدل (أشد) وشروطه
قيام الزوجية وكون النكاح صحيحاً
لا فاسداً (وسببه) قذف الرجل
زوجته قذفاً وجب الحد
في الأجنبية خست بذلك لانها
هي المقدوفة قسم لها شروط
الاحسان (وركنه) شهادات
مؤكدات باليمين واللعن وحكمه
حرمة الوطء والاستمتاع بعد
التلاعن ولو قبل التعريق بينهما
لحديث التلاحن لا يفتن
أبدأ (وأهل من هو أهل الشهادة)
على المسلم

ولعدم قدرة الاعي على التميز وقد قلت شهادة فيما ثبت بالسماع كالزنا والسكاح والنسب ونحوه في البصر
والنهر لضعف قال في الدرر المتقى قلت الا صرح عدم القبول كما سيجي نعم عم القهستاني في الاصلية ولو حكم
القاضي لغيره القضاء بشهادتهما ا هـ أي المراد التفرؤ وان لم يميز القاضي فصله لكن يرد عليه الحدود
في القذف قال ابن كمال باشا أو ما الحدود في القذف فلا يجوز القضاء بشهادته أصلاً ثم قضى بها فتدلك
الكلام في الجواز فانه أمر رواه النفاذ ا هـ قلت ويرد عليه القاضي فانه بقضاء القضاء بشهادته مع أنه لا يجوز
ولعل مراده بنى الجواز في الصحة والنافذ فاذ الحكم بمصداقهما بمن يراها كشاف في تراخيها يصح القضاء
بشهادته وكذا الاعي في القول بمصداقها فيما ثبت بالسماع بخلاف الحدود في القذف (قوله بصريح الزنا)
كما زانية أو بائناً لانه ترخي قد ثبت على أن تزويج جسدك أو نكاحك زان ونحوه الكثرة والنكاح
نحوه لتأنيان أخاه القهستاني ونحوه كذا الزنا أو ما قلنا لانه لا يرد عليه عند وعنده ما ثبت فيه كذا
في البصر ط ونحوه أيضاً وجدت معهما رجلاً يصحهما لا يثبت لهما ما لا يثبت لهما (قوله زوجه) شمل غير المدخول بها كما في الدرر
الاسلام أخرج دار الحرب لانتقاط الولاية (قوله زوجه) شمل غير المدخول بها كما في الدرر
المتقى وغيره (قوله الحلية) لان المنة لم تنزل زوجة ولا نكاحاً منها العان فلو قذف زوجته المنة فطلب
من وقع القذف في نسبه من غيرها ولا القذف بعد القذف ان لم يبرهن أو ما لو طالبه من للقذف عليه ولادة
بسط عنه لانه لا يعتد بولده ربي (قوله سكاح صحيح) هو ابيضاح للتبديد بالزوجة لان النكاح فاسد
غير زوجة ودخل بها فانه لم تنكحها أيضاً فلا يجزى قاذفها أقاده الرجح (قوله ولو في عدة الرجعي)
خبرت المنة فلا لعان فيها فكذلك كالأجنبي قهستاني عن شرح الطحاوي ط (قوله العفصة)
ذات العفصة تغلب على الشهوة وفي الشريعة أمر أن يرضى من الوطن الحرام والتمتة قهستاني (قوله)
بأن لم يوطأ الخ) بيان العفة الشرعية وقوله سراً ماى وطأ سراً ماى محرماً لعنه لا عوض وذلك بأن يكون
في غير ملك صحيح بخلاف ما لو كان في ملكه وحرم لعان حتى وقوه فليس المراد بالزنا ما أوجب الحدة
وذا قال ولو لم تنكح أي ولو كان بشبهة كوطي معتد به من بائن أو نكاح فاسد ولا نكاح فاسد الا لا
أو نكاح فاسد عطفاً على قوله بشبهة لانه من الوطن الحرام وقوله ولا له ولد الخ الاول ولم يكن له ولد
عطفاً على قوله لم يوطأ لان بيان لقوله ونكحته فانه ثبت بالزنا وجود ولد لها بالآب أي ببلاب معروف وساقى
في باب القذف ان شاء الله تعالى أن المراد بعدم معرفته عند ما في بلد القذف لا في كل البلاد (قوله وصلها)
أي سئل من الزوجين (قوله لاداء الشهادة) لا لعنهما كما قال القاضي أهل القتل لا لاداء (قوله)
نخرج حقوق الخ) أي من كل من لا تضع شهادته ومنه ما إذا كان أحدهما محمداً ودافى قذف أو كافراً
كأمر وصورة ما إذا كان الزوج كافراً فقط ما في البدائع أصلاً امر أنه ثم قبل عرض الاسلام عليه قذفه بالزنا
أي أنه لا يشهد عليها بالزنا ولا شهادة لكافر على مسلم وهذا رد ما في القهستاني من أنه يشترط صلاحية
الشهادة مسألة العان لانه لا يرد عليه بلزم عليه برأيه بين كافرين وريقين بعد الاسلام والعنف والقاهر
أنه شرط في الحالتين وبذلك المصنف أيضاً في العبرة للاحصان حالة القذف (قوله ودخل الاعي الخ)
تقدم بيانه (قوله أو من نسب الولد) أطلقه فتعل ما إذا صرح معه بالزنا أو على مختار صاحب
الهدة أو زاني - وهو الحق خلافاً في المحط والمبني لان قطع النسب من كل وجه يستلزم الزنا واحتمال
كون الولد موطن بشبهة ساهت بالإجماع على أن من قال لست لست يكون قاذفاً لانه حتى يلزمه حدة القذف
مع وجود هذه الاحتمال وعامة في البصر (تبي) في الأخيرة لا يشرع للعان بنى الولد في المجهوب وانطوى
ومن لا يولد له ولد لا يبطى به الولد ا هـ وفيه تغلل لان المجهوب ينزل بالحق ونسب ولد له ما هو المختار
كذا في القذف ويأتي في أول العان ما يؤيده (قوله منه) متعلق بنسب أو بنى وقوله أو من غيره بأن في
نسب ولد زوجته من أمه (قوله وطالبته) قد بدله بالزنا لانه لا يطلب فلا لعان لانه حقه ادفع الصبر عنها
ومراد مطلبها إذا كان القذف بصريح الزنا أما بنى الولد فاطالب حقه أيضاً لاحتياجه إلى أن من ليس
ولده عنه يجر (قوله أو طالبه الولد المتقى) هذا سبق فلم يرد له غيره والصواب أن يقال أو طالبه الثاني
لأنه عبارة التفت وشروط طلبه بخلاف ما إذا كان القذف بنى الولد فان الشرط طلبه لاحتياجه إلى أن

(لمن قذف) بصريح الزنا في دار
الاسلام (زوجته) الحلية سكاح
صحيح ولو في عدة الرجعي (العفصة
صحيح) (الزنا) ونحوه بأن لم يوطأ
سراً ولو لم تنكح بشبهة ولا سكاح
فاسد ولا لها ولد بلاب (وصلها
لاداء الشهادة) على المسلم نخرج
حقوق وصغيره ودخل الاعي
والقاس لا نكح من أهل الاداء
(أو) من (نق نسب الولد) منه أو
من غيره (وطالبته) أو طالبه الولد
المتقى (ب)

من ليس له منه عبادة ان يلقى لابد من طلبه الا ان يكون القذف بنى الولد فان له ان يطلب لاحتياجه الخ
 فوشله ما ذكرناه اضعاف الضر ولا يثبت ان القذف في طلبه راجع لاحتياجه لولا انه لم يطلب الولد شرط لوجوب
 حدة القذف ان كان ولو غير القاذف وكانت الامة عينة والا فالشرط طلبها كما سبق في بابها والكلام
 في الطلب الذي هو شرط وجوب العان ولا يكون بعد موتها وهذا ظاهر جلي ثم رأيت الحق اشار الى بعض
 ما قلنا (قوله أي بموجب القذف) اشار الى أن الضمير راجع الى القذف المفهوم من قوله قذف **لكن**
 على تقدير مضاف وهو بموجب أو أعاد الضمير عليه بمعنى موجه على طريق الاستخدام وعليه اقتصر
 القسطنطيني (قوله وهو الحد) أي حدة القذف ان كذب نفسه أو العان ان أصر كما يأتي (قوله
 عند القاضي) متعلق بطلبه قال في البر ولا بد من كونه أي الطلب في مجلس القاضي كذا في البدائع
 (قوله ولو بعد العفو) أي لا يثبت بالعفو **لكن** مع العفو لا حدة لاحتياجه العفو بل ترك الطلب حتى لو عاد
 القذوف وطلب بعد القاذف خلا فان فهم من عدم سقوطه بالعفو أن القسطنطيني يقم الحد عليه مع العفو
 كما به عليه في الجرم باب حدة القذف (قوله لا يخل الحق في عذف الخ) بخلاف بقية الحدود وسبأ في
 في القضاء ان شاء الله تعالى أن السلطان اذا نهى القاضي عن جماع الدعوى بعدم معنى خمس عشرة سنة صح
 ولا يصح جماعها منه وهذا اذا كان المصمم **مذكرا** ولم يكن الترتيب عذرا ولا لانه يصح ولا يثبت أن النهي
 من جماعها لا يثبت الحق بل هو في الدنيا والاخرة والواحد السلطان بجماعها بعد ذلك يثبت الحق
 فافهم (قوله ان أثر يذنه الخ) قيل قوله لا عن وهو مقيد ايضا بصراجه ويحجز عن البيعة على رذائلها وعلى
 الرأيه اب أو على تصديقها له وقسمه في البحر (قوله أدبنت قذفه بالبيعة) هي رجلا لا رجل وامرأتان
 بحر وغيره وعليه في كافي الحاكم بأنه لا شهادة لنفسه في الحدود وهذه أمثاله غياق التبر وتسمه في الدرر
 السني من قوله أو رجل وامرأتان سبق قل (قوله لم يصف) أي لانه حدة **لكن** أي والاستحلاف
 فأنه التكرار وهو اقتراس في لاصرحه شبهة يندري الحد بها (قوله حبس حتى يلبا عن الخ) قال
 ابن كمال هنا غاية اخرى يتهيء الحبس بها وهي أن ينمنه بطلاق أو غيره ذكره السرخسي في المبسوط اه وهو
 مفهوم من قول المصنف سابقا وشرطه قيام الزوجية شرعية (قوله فبعد) فيه دلالة على أنه لا يحد
 بمجرد امتناعه خلا فلا ينشأ من المشايخ غير (قوله لانه المذني) حلة للبعد (قوله فلو بدأ) ضميره
 يعود للقاضي وكذا ضمير فرق (قوله أعادت) **لكن** يكون على الترتيب المشروع بحر من الاختيار
 وظاهر الوجوب **لكن** قال في محل آخر وفي العاية لا يجب الاعادة وقد أخطأ السنة وجهه في الفتح بأنه
 الوجه وهو قول مالك اه ومنه في الشريانية (قوله ولا تصدق) وما في بعض نسخ القدوري تصد غلط
 لان الحد لا يجب بالاقرار مرة **فكيف** يجب بالتصديق مرة بحر ومنه في القدرى تصد غلط
 القدوري بالتصديق الاقرار بالان لا بمجرد قوله لها صدقت واكتفى عن ذكر التكرار اعتمادا على ما ذكره
 في بابها وبشرى في هذا القول اه الحكم في الكافي واذا صدقت المرأة تزوجها عند الامام فقاتل صدق ولم تقل زنت
 وأعاد ذلك أربع مرات في مجلس متفرقة لم يزنه مائة الزنا ويخل العان ولا يحد من قذفها بعد هذا اه
 (قوله ولا يثبت القسب) هذا غايته في جملة ما يثبت بالعان ولا يوجد به ظهر ان ما في شرح الواية والتأني من أنها
 اذا صدقته يثبت غير صحيح **لكن** عليه في شرح الدرر والفرر بحر وسبأ في أن شروط النقيسة
 منها تزني القاضي بينهما بعد العان (قوله لعدم وجوبه عليها حينئذ) أي حين امتنع لانه لا يجب عليها
 الا بعد لعانه فقبله ليس امتناعا على وجب نهر وأجاب ط بأنه بعد الترافع فيها صار امتناعا للعان
 حق الشرع فاذا لم تغف وأظهرت الامتناع تجب بخلاف ما اذا لم يوقف فلا تجب اه فتأمل وأجاب
 الحق بأنه ليس المراد أنها امتنع في آن واحد بل المراد امتناع بعد المطالبة به وامتناعها بعد لعانه
 فأرجع المسألة الى ما في المتن وانه تعالى أعلم بالصواب (قوله لره) أو لكونه محمدا في ذنف بحر
 (قوله أو **مذكرا**) بأن أسكت قذفه قبل عرض الاسلام عليه بحر (قوله أي بالنا علانا لفظا)
 أي لو كان مبيعا أو مجنوناً أو أعرس فلا حد ولا لعان مع لان قذفه غير صحيح (قوله اذا سقط لعن
 من جهته) بأن لم يبلغ شاهدا لره ونحوه أو لم يسقط لعن من جهته وهو المالة الالية في كلام

أي بموجب القذف وهو الحد
 عند القاضي ولو بعد العفو
 أو التصادم فان تصادم الزمان
 لا يخل الحق في عذف وتصاص
 وحقوق عباد جوهره والافضل
 لها السر والعلاني أن بأمرها به
 (لا عن) خبر ان أي أن أثر يذنه
 أثبت قذفه بالبيعة فلو أنكر
 ولا يثبت له لم يستحق وسقط
 العان فان أي حبس حتى يلبا عن
 أو يكذب نفسه فبعد القذف
 (فان لا عن لعنت) بعده لانه
 الذي فلو بدأ بها أعادت فلو
 فرق قبل الاعادة صح حصول
 المقصود اختيار (والا حبس)
 حتى تلبا عن أو تصدقه (فيندفع
 به المانع ولا تصدق) وان صدقته
 أو بصلانه ليس بأقرار تصد ولا
 يثبت القسب لانه حق الولد فلا
 يحد فان في ابائه ولو امتنع
 حبسا وحده في العري ما ذالم
 نفع المرأة واستشكل في النهر
 حبسا بعد امتناعه لعدم وجوبه
 عليها حينئذ واذا لم يبلغ الزوج
 (شاهدا) لره أو لكونه (وكان
 أملا للقذف) أي بالنا علانا لفظا
 (حد) الاصل ان العان اذا سقط
 لعن من جهته

فأول القذف حصيا حد ولا حد
 حد ولا لمان (فان صلح) تناهدا
 (و) الحال انها (هي) لم تصلح
 أو من لا يحد فاذنها فلا حد
 عليه كالوقدنها أجنبي (ولا
 لعان) لانه خلفه لكونه يميز
 حسا لهذا الباب وهذا الصريح
 بما فهم (وربما لا احسان عند
 القذف ما لو قدنها هي أمة أو
 كافرة ثم أملت أو عتقت فلا حد
 ولا لعان) زباني (ويستطاع) اللعان
 بعد وجوبه (بالطلاق البائن ثم
 لا يعود بتزوجها بعده) لأن
 الساقط لا يعود (وكذا) بسقط
 (زناها ووطئها بشبهة وبردتها)
 ولا يعود والى البت بعده (ويستطاع
 بموت شاهد القذف وغيبته لا)
 بسقط (لوجعي) الشاهد (أو فسق
 أو ارتد ولو قال) (زوجه) زنت
 وأنت صبية أو مجنونة (وهو) أي
 الجنون (معهود فلا لعان)
 لا سناد لمقرع (بخلاف) زنت
 (وأنث ذئبة أو أمة أو منذر أربعين
 سنة وعمرها قل) حيث يتلصصا
 لاقتصاره فنع

المصنف فلا حد ولا لعان وبقي ما لو سقط من جهتها كالزنا بمحدودين في عذف فهو كالزنا لانه سقط لعن
 من جهته لان البداية به فلا تعتبر جهتها معه ككافة آفاده في المجرمة وبأن يغامر قريبا (قوله)
 فلو القذف حصيا بأن كان بالفا غلا فالحاقا (قوله) والا أي وإن لم يكن القذف حصيا
 بأن لم يكن كذلك (قوله) فلا حد ولا لعان) نفي القنان تأكيده لان الكلام إما اذا سقط (قوله)
 لم تصلح أي الشهادة وانما زاده ليثبت الحدود في عذف فان لم يدخل في كلام المصنف لانها من جهة فاذنها
 كذا آفاده في العرو ولا هذه الزيادة لئلا يكتفى من كلام المصنف بما يقتضيه مع لا يحد كما يأتي بيانه
 (قوله) فلا حد عليه لا بشرط الحد الاحسان وهو كونه مسئلة حرز بالغة عاقلة كأمير بشرط اللعان
 الاحسان وأهلية الشهادة فإذا كانت غير محسنة فلا حد ولا لعان لتقدير الاحسان وإذا كانت محسنة لكنها
 محدودة في عذف فلا لعان لعدم أهلية الشهادة فلا حد أيضا لسقط اللعان لعن من جهتها لان من جهته
 والحاصل انها إذا كانت ككافرة أو ورققة أو صغيرة أو مجنونة فلا حد لعدم الاحسان وللعان لذلك لعدم
 أهليتها للشهادة وإذا كانت غير عقيمة سقط أيضا لعدم الاحسان ولانه صادق في قوله وإذا كانت عقيمة
 محدودة فلا عتقت هكذا ينبغي غير هذا المقام فافهم (قوله) كالوقدنها أجنبي) هذا في غير العقيقة المحدودة
 أما فيما يخصه الأجنبي بقذفها كما في الشرع لئلا لا يسقط الحد عن الزوج الله غير موجودة في الأجنبي
 (قوله) لانه خلفه كذا في الدرر والصح في التعليل ما قد ساء له لأن لا يظهر في العقيقة المحدودة لان اللعان
 فيها لم يستطع تعاقب بل بالعكس الآن يقال للتميز في لانه للحد في خلفه لعان بنا على أن الواجب الأصلي
 في عذف الزوج هو اللعان والحد خلف عنه يعني انه اذا سقط اللعان وجب الحد حيث لا مانع منه وفي كلام
 ابن الكمال ما يدل على هذا التأويل قد بر (قوله) لكونه يميز أي وجوب الالاه اذا ما ألقى الشن بها
 كذا في العرو وظاهره وجوب التعزير في غير العقيقة قاله أبو العود وقد يقال انها هي التي ألفت الشن بنسبها
 ط قلت هذا ظاهر ان كانت مجاهرة والافترس بطولها لاظهاره الفاحشة (قوله) وهذا أي قوله وإذا لم يصلح
 شاهد الخ (قوله) نصريح بما فهم أي من قوله قد غاب وجب الحد في الأجنبية وقوله وصلى الالاه الشهادة فانه
 احتراز عن غير العقيقة وما إذا لم يصلح وصلى أو عتقت فافهم (تتبع) قال في البر لم يترخص صريحا بالادام
 يصلح الالاه الشهادة وقد فهم من اشتراطه أولاته لالمان وأما الحد فلا يجب لمصغرين أو مجنوبين أو كافرين
 أو مملوكين ويجب لمحدودين في عذف لا شتاع اللعان لعن من جهته وكذا يجب لو كان موصدا
 وهي محدودة لأن عذف العقيقة موجب للحد وكانت محدودة (قوله) ويعتبر الاحسان يعلم منه ومن
 قوله وكذا بسقط بزناها اشتراط دوامه من حين القذف الى حين التلاعن ط (قوله) بالطلاق البائن) لو قال
 بالنيونة لثبوت النيونة بالطلاق أو الفسخ أو الموت وفي كافي الحاكم وإذا عذف الرجل امرأته ثم باتت منه بطلاق
 أو غيره فلا حد عليه ولا لعان لأن هذه كان اللعان فلما لم يستقر اللعان بعد النيونة لم يحول الى الحد ولو كذب
 نفسه لم يحد ولو قال أنت طالق ثلاثا بآنية كان عليه الحد ولو قال بآنية أنت طالق ثلاثا لم يلزمه الحد
 ولا اللعان اه أي لم حصول النيونة بعد وجوب اللعان (قوله) ويستطاع بموت الخ) أي اذا شهد وعقده
 القاضي ثم مات أو غاب لا يقتضي به قال في القمع وفي الجامع لو مات الشاهد ان أو غابا بعد ما عدا لا يقتضي اللعان
 وفي المال يقتضي بخلاف ما لو جاعا وفسقا وأردت أحدث بلاعن بينهما اه قلت ولعل وجه الفرق أن الحد يرد
 بالجهات واحتمال وجوع الشاهد عن شهادة قبل القضاء شبهة فنادم حاسنا خرا فالاحتمال قائم فاذا قضى
 القاضي بشهادته ولم يبرح زال الاحتال وبعد القضا بقرؤ في الاحتال لتأكيده الحد بالقضاء أما اذا مات
 أو غاب لا يقتضي بشهادته لانه لو كان موجودا احتل وجوعه قبل القضاء فأتى هذا وفي اشتراط حضور
 الشاهدين لأمانة الحد كلامه كذا في الشرع لئلا يفي بحد السرقة فراجعه وسيا في بيانه هناك ان شاء
 الله تعالى (قوله) معهود أي عهد وقوعه منها (قوله) فلا لعان أي ولا حد لعدم الاحسان (قوله)
 لا سناد لمقرع أي لا سناد الزنا فان حمل البالغة الماتقة وعصاة الفتح لم يكن كذا في الأمان لأن ضلها
 لا يوصف بالزنا (قوله) حيث يتلصصا) هو ما يتلصصان بالنون في آخره كالوحد في بعض التسع (قوله)
 لاقتصاره أي لانه يقع مقصر أصلي زمن التكلم ولا يستدل انها توصف بالزنا وهي ذئبة أو أمة فتدلى عنها

التي فافهم وكذا في منذ أربعين سنة ولو عرها أقل لأنه مبالغة في القدم تأمل (قوله من كتاب وسنة) بيان
 للصح الشرعي وبه استغنى عما في البصر الظاهر أنه أراد بالمبالغة الركن يعني المبالغة أفصته على وجه السنة
 لم يخلق بها التزوير وهو انقاض بينهما متقابلين ويقول له التعن يقول الزوج أشهد بانه ابن الصالحين
 فيأمرهما به من الزنا وفي انطاسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيأمرهما به من الزنا وفي الخلسة غضب الله عليها
 ثم تقول المرأه أربع مرات أشهد بانه آمن الكاذبين فيأمرها به من الزنا وفي الخلسة غضب الله عليها
 ان كان من الصالحين فيأمرها به من الزنا فيكفي في التبرح (تبيينه) مقتضى مشروعية اللعان جواز
 الدعاء باللعن على كاذب معين فان قوله لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين دعاء على نفسه باللعن على تقدير كذبه
 قطعيه على ذلك لا يخرج من التعين ثم يقال ان مشروعيته ان كان صادقا ولو كان كاذبا لا يجل له وذكري
 البصر ما يدل على الجواز بما في عدة غاية البيان من أن المبالغة مشروعة في زمانها وهي الملائعة كانوا يقولون
 اذا اختلفوا في شيء لعنه الله على الكاذب منا وقد سنا الكلام على ذلك في باب الرجعة (قوله بان بتقريب
 الحاصك) أي تكون القرعة تامة بانه عندهما وقال أبو يوسف وهو محرم مؤبد هداية (قوله)
 فينواران قبل تقربه) لانها امرأه ما لم يفرق القاضي بينهما كافي ثم يحرم الوطئ ودعا به قبل التفرق
 كما هو بآتي ثم هذا التفرع على المفهوم وهو انه لا تقع القرعة بنقض اللعان قبل تفرق الحاصك ثم يقع عليه
 أيضا ما في السعدية عن الكفاية أنه لو طلقها في هذه الحالة طلاقا تابعا وكذا لو اذ كذب نفسه حل له الوطئ
 من غير تجديد النكاح اه وعند الشافعي تقع القرعة بنقض اللعان والكلام معه مبسوط في الفقه وهذا أحد
 الموضع التي شرط فيها القضاء وقد ذكرها في المنع منظومة وتتضمن في الطلاق (قوله الذي وضع اللعان
 عنده) معتزلة قوله الذي قال يفرق الخ (قوله ولو زالت الخ) هذا ايضا من فروع عدم وقوع القرعة قبل التفرق
 (قوله يفرق) لأنه يبرى عود الاحسان فتح (قوله والا) أي وان زالت أهلة اللعان بما لا يبرى زواله
 بأن كذب نفسه أو عذف أحدهما انما لا يقع للنفذ أو وطئت هي وطئ امرأته أو نرس أحدهما فلا يفرق
 بينهما فتح (قوله ينظر) لأن التفرق حكم فلا يصح على الغائب رجعي (قوله استقبله الحاكم الثاني)
 أي استأنف اللعان (قوله خلافا لحمد) فعنده لا يستقبل لأن اللعان قائم مقام الحد فصار كرامة الحد
 حقيقة وذلك لا يورثه عزل الحاصك وموته ولهما ان تمام الامضاء في التفرق والامضاء فلا يتأخر قبله
 فيجب الاستقبال كذا في الاختيار ومفاده انه لا تحصل حرمة الوطئ قبل التفرق وسيأتي خلاصه ومفاده أيضا أنه
 لا بد من طلبها التلاع عند الحاكم الثاني فطرا جاع (قوله هدد وجود الاكفر) بأن التعن كل منهما ثلاث مرات
 (قوله صم) أي التفرق وقد أخذنا السنة كافي (قوله لأنه يجتهد فيه) فان الامام الشافعي رحمه الله
 تعلل قائل بوقوع القرعة بلعان الزوج فقط كذا في التبرح قلت وقد مناقى الطلع في أقل الظاهر معنى
 المجتهد فيه وإذا فهمت تعلم انه لا يثبت كونه مجتهدا فيه بمجرد وقوع الخلاف فيه بين المجتهدين (قوله ينظر
 القاضي الحنفى) المراد بغيره من يرى جواز اجتهداته أو يستدل للجهل كشافى (قوله اما هو فلا يتخذ)
 أي يشاء على المتقدم ان القاضي ليس له المحصك بخلاف مذهبه ولا سيما قضية زماننا المأمورين بالحكم
 بأصح اقوال أبي حنيفة (قوله وصرم وطؤها) أي ودعا به كما مر ط (قوله لما سرت) أي من حديث
 التلاع لا يجتمعان أبدا ح (قوله ولها) أي لملائعة بعد التفرق ط (قوله فتعة العدة) أي
 والسكنى واذا اجابت بولده الى سنتين ربه وان لم تكن عليها عدة ترسه الى سنة كما في التفرق (قوله ح) ولو
 فضاء بعدوته لاعت ولم يقطع نسب وكذا العيانت بولدين أحدهما متنفذاها أو مات أحدهما قبل اللعان
 كما ساقى (قوله نقي نسب) أي لا بد أن يقول خلعت نسب هذا الولد عنه بعدما قال فرقت بينكما كادري
 عن أبي يوسف وفي المبسوط هذا هو الصحيح لأنه ليس من ضرورة التفرق نقي النسب كما بعد الموت فرقت بينهما
 ولا يثبت النسب بمجرد النهاية (قوله والحقه بانه) هذا غير لازم في النقي وانما خرج من التأكيده
 عن النهاية (قوله بشرط صحة النكاح) هذا الشرط والذي بعده زادها في البصر على شروط النقي السنة
 المذكورة في البدع وانما يبعد هذا الشارح مع السنة اشارة الى انها ليس شرط في النقي اصلها وانما لها
 شرطان لللعن كأقادة في التبرعها من شروط النقي واسطة لكن الثاني يعني عن الأقل تأمل (قوله لعدم

مطل
 في الدعاء باللعن على معين
 (وصفته ما أطلق النصر) الشرعي (به)
 من كتاب وسنة (فان التنا)
 ولو امكنه (بانت بتقريب
 الحاصك) فينواران
 قبل تفرقه (الذي وقع اللعان
 عنده) ويخبر (وان لم يبرضا)
 بالقرعة شئ ولو زالت أهلة
 اللعان فان يبرى زواله يكون
 فرقا ولا لولا وتلا عنفا قبل
 أحدهما وكل بالتفرق يفرق
 تاترا حية ومفاده أنه اذا لم يوطئ
 بتنظر (فالم يفرق) الحاكم ح
 عزل او مات استقبل الحاكم
 الثاني خلافا لحمد اختيار
 (ولو اخطأ الحاكم ففرق بينهما
 بعد وجود الاكفر من كل منهما
 صم ولو بعد الاقل) أي مرة أو
 مرتين (لا) ولو فرق بعد لعنه
 قبل لعنه أخذ لأنه مجتهد فيه
 تاترا حية وقيد في البصر بغير
 القاضي الحنفى اما هو فلا يتخذ
 (وصرم وطؤها بعد اللعان قبل
 التفرق) لما مر ولها تنفذة العدة
 (وان قد فر) الزوج (بوله) ح
 (نقي) الحاكم (نسب) عن ابيه
 (والحقه بانه) بشرط صحة
 النكاح وكون الصلوق في حال
 يبرى فيه اللعان ح ولو عن
 وهي أمة أو كاية فنفقت وأسلت
 لا يثبت لعدم التلاع

وأما شرط التي فسته ميسورة
مذكورة في البدائع وسيجي

(وان) كذب نفسه ولولد له

بأن مات الولد التي من حال

فادى نفسه (حد) للقتل

(وله) بعد ما كذب نفسه

(أن ينكحها) حد أول (وكذا

إذا عذف غيرها لحد أو) صدقه

أو (زنت) وان لم تعد زوال العفة

والحاصل أنه تزوجها إذا خرج

أو جدها عن أهله للمعان

(و) لالعان لو كانا أخرسين

أو أحدهما وكذا الوطأ ذلك

انفرد (بعده) أي العان (قبل

التعزير فلا تعزير ولا حد) لدرته

بأنه مع فقد الركن وهو

لقد شهد ولا الإلزام بالسكينة

(كالمال من حق الخلق) لعدم

يقته عند القذف ولو يتقاه

بولاده لا يقل بمصره كمال

أن كنت حلالاً فكذا والقذف

لا يصح قبله بشرط ولا علنا

بقوله زنت وهذا الجمل منه

للقذف الصريح (ولم يفت)

الحاكم (الجل) لعدم الحكم عليه

قبيل ولادته وقته عليه الصلاة

والسلام ولعل لا يملكه بالوس

مطل

الجل بمقتل كونه مخافه حكيمة

التلاع) لأنه نفي نسبته مستند إلى وقت العلق وقته من أهل العان ولا يتحقق التسبب دون لعان

(قوله فسته) الأول التعزير الثاني أن يكون عند الولادة وأبعد ما يجوز هو من هـ الثالث أن لا تقدم

منه أقراه ولولد له كسكوته عند التمسك مع عدم رده والابع حاة الولد وقت التعزير هـ الخامس

أن لا يذهب بعد التعزير ولذا أخر من يطن واحده السادس أن لا يكون محكوماً بشبهة شرعا لكن يولد ولدا

فاقتل على رضيع فمات الرضيع وقضى بدية على عاقلة الأب ثم نفي الأب نسبته لأمه الصغرى يهـ

ولا يتحقق نسب الولد لأن القضاء بأدبه على عاقلة الأب بقائه الولد منه ولا يتحقق التسبب بعد مقامه

في العسر (قوله وسيجي) أي عند قوله نفي الولد الخ لكن المذكور هنا أكثر الشرط لا كلها (قوله

وان) كذب نفسه حد) أي إذا أكذب بعد العان فلو قل بتلفه كان لا يكذب فكذا وان

أبائهم كذب فلا حد ولا لعان زيل) أي لأن العان لا يستقر بعد المبنونة فلم يحول إلى الحد كما قدمناه

عن الكافي قال في الشرع لا يلايه وقوله وان) كذب نفسه ليس تكراراً مع قوله حبس حتى يلحق أو يكذب

نفسه فيدل أن ذلك لا يقتضي لعان وهذا ما بعده (قوله ولولد له) أي سواء كان الكاذب باعترافه

أو بينة أو دلالة غير (قوله فادى نفسه) أي فانه لا يصدق على التسبب ولا لعان ويضرب الحد فإن كان

الولد ترك ولداً ذكر أو أنثى بنت نسبته من المذموم وورث الأب منه كلف الحاشم (قوله القذف) أي

القذف الثاني الذي تضمنه كلمات العان كشهود الزنا إذا رجعوا فأنهم يحدون لا القذف الأول لأنه أخذ

بموجب وهو العان كما أفاده في البحر وأما الحد في) أنه لما كذب نفسه بين أن العان لم يقع موقعه من قيامه

مقام حد القذف رجعا إلى الأصل من لزوم الحد بالقذف الأول فأنهم (قوله حد أول) أشار إلى ما في

الصرم من أن تقيد الزيل) بالحد اتفاق) بحر غم عبارة الهداية والكفر أوزنت وان لم يحد) أو أدان الزنا الوطني انطرح وان لم يكن

زنا شرعاً كما ذكره الاستيعابي) بحر غم عبارة الهداية والكفر أوزنت فحدث قال في العنق قبل لا يستقيم

لها إذا حدث كان حدها الرجم فلا تخور سلها الزوج بل يجبر إذا نرى فخرج عن الأهلية ومنهم من منعه

بشدة الذنوب يعني نفي غيرها لئلا يزعموا معنى القذف فيستقيم حينئذ توقف سلها الأول على حدها لانه

حد القذف ولو وجبه نصيبها فان) يكون القذف والعان قبل الذنوب جاء ثم زنت فحدث حدها حينئذ

الحد لا الرجم لأنها ليست بمسنة اهـ وذكر القهستاني أنه يتصور الزنا في المذخوفة كما أشار إليه في الشرائع

بأن تردد وتطرق بدرا لخرم ثم قسى وتقع في ملك رجل فزنى رجل بها اهـ وقوله الأهلية زانت بالردة لا بالزنا

وذكر في البحر أن الرواية بالتصنيف فلهذا يذكر المصنف الحد وأشار الشرح بقوله وان لم يحد إلى أن التقيد

بالحد غير معتبر بالمفهوم على رواية التخصف بخلافه على التشديد كاصرح به في التبر (قوله زوال العفة)

على طل النكاح فيما إذا صدقته أوزنت أما إذا كذب نفسه ولم يحد وأحد تعدد القذف فلهذا وإن العان

لم يقع موقعه كما قدمناه تأمل (قوله عن أهلية العان) لانها لم يبقا متلاعنين لا حقيقة لأن حقيقة

التلاع حين وقوعه ولا حكاك زوال الأهلية التي سكان التلاع بل بقيها حكاك بعد وقوعه فلا ينافي الحديث

كما تقدم (قوله لدرته بالشبهة) وهي احتلال تصديق أحد هالاً لتزول كان ناقلاً (قوله مع فقد الركن)

أي فضا إذا كان أخر من قبل العان (قوله ولذا) أي لقد أدرى الركن أول الشبهة وهو الخبر لأن الكتابة قائمة

بمقام التلق في الطلاق ونحوه لكن فيما يشبهه ككاشارة الأخرس فيندرى الحد بها (قوله لعدم يقته)

قال في الفتح أنه لا يحتمل كونه نفساً أو ما وقد أخبرني بعض أهل علم بعض خواصه لانه ظهر بها جل واستقر إلى

تسعة أشهر ولم يتكسكن فيه حتى ثبات له شهية ثياب المولود ثم أصابها طلق وجعلت الهدية نفسها فخرزل

نحصر العصرة بعد العصرة في كل عصرة نصب الماه حتى قامت فارغة من غير ولد وأما ورثته والوصية به

وله فلا يشبهه إلا بعد الاتصال فثبتان لقوله لا لليل وأما العنق فانه قبيل التلق بالشرط فثبتت معلق معنى

وأما رد الجارية المبيعة بالحل فلا لأن الحل ظاهر والبيع شبهة الرذ بالبيع لا يمنع بالشبهة ويتنوع

العان بما لا منه من قبيل الحدود والتسبب بالشبهة فلا يقتض على الصب اهـ (قوله ولو تملكه الخ)

جواب عن قول صاحبين بحر إن العان إذا جاءت بلا قل من سنة أشهر لتبين قيامه (قوله لعله بالوس)

أي لعله على الله عليه وسلم بالحل وحيا من الله تعالى والمراد الجواب عما استدله لقوله لعان بلا عن أفاده ثم

لا للآلة المدعونة عن قول الشافعي " أنه يلاعن قبل الولادة وهذا بعد تسليم كون حلال قذفها بنى الحمل فقد انكروا ابن حنبل بل قذفها بالزنا وقال وجدت شريك بن حنبل على فلان بنى على ابن كرت لعانها ما قبل الوضع معارض بما في الصحيحين من أنه بعد فلا يستدل بأحدهما بعينه للعارض وعلمه في القبح ولكن لم يذكره انه صلى الله عليه وسلم قبل الوضع كما اقتضاه كلام الشارع بما قبله وتمامه قوله صلى الله عليه وسلم أنقروها فان جاءت به كذا فهو له لال أو جاءت به كذا فهو لشريك وأنها ولدت فألقى الولد بالزنا وجاءت به أشبه الناس بشريك (قوله عند التهنئة) بالله من هاتمه بالولد بالتنقيل والهزم مصباح (قوله ومدة تسبعة أيام عادة) أشار به إلى أنه لا يشدر منها بنى كما هو ظاهر الرواية وعن الإمام تقدره ثلاثة أيام وفي رواية الحسن سبعة وضعفه السرخسي " بأن نصب المقدار بالزنا لا يجوز شرئاً لثبوت عددهما تقدره عدة النفاس فتح (قوله وعند إشباع آله الولادة) أي عند شرائها كالمه وبعده والواو بمعنى أو كما يفيد كلام المصنف في المنع وكلام القبح وغيره (قوله وبعده) أي بعد قبوله التهنئة أو سكوتها عندها أو شراء آله الولادة وسكوته عن التني ومضى ذلك الوقت أقرارته من قال في القبح وهذا من المواضيع التي اعتبر فيها السكوت رضى الأفراد وابتاعن محدد في ولد الأمة إذا نهي به فكذلك لا يكون قبوله إلا بعد دعوة والسكوت ليس دعوة ونسب ولد المكسوة ثابت منه فكوت به بغير حقه في التني أو ولد أم كرهه المكسوة لأن لها فراشاً يصلح لها الامة لانها لا فراش لها جوهره (قوله غلظة علمه كذا ولا دعها) فصيل سكانها ولده لأن غلظة التني عند أي حبيفة في مقدار ما قبل فيه التهنئة وعندها في مقدار مرة النفس بعد القدم كما في القبح شرئاً لثبوت (قوله ليس على المطلقة) بل هو شرط بالشرط الستة المارة (قوله تني أول التوامين) تنبئ وقام فوعلى والاقوى وأمة والجمع فوأم وقوام كصداق مصباح وهما ولدان بنين ولادتهما اقل من ستة أشهر جبر (قوله ان لم يرجع) فبديه لانه لو رجع عن الإقرار بالتاني بلاعن اه ح وذكر الرجوع ان هذا القيد لم يذكره في البصر والشر والذرية والمنع وغيرها ولا هو في شرح اللقي وكانه غلط من الكتاب لانه باقر بالتاني كذب نفسه بنى الاول لانها من ما واحد فصارتا ذور رجوعه لا يسطع الحد عنه اه (قوله لتكذبه نفسه) أي باقره بالتاني وهذا علمه لقوله حد (قوله وان عكس) بان أقر بالاول وتني الثاني (قوله ان لم يرجع) لانه لو رجع بلاعن بل بعد اه ح لانه أ كذب نفسه وهذا صحيح موافق لما تروى في قريبا فافهم (قوله لقد فذبه بنفيه) علمه لقوله لا عن اه ح قال في القبح لا يقال بثبوت نسب الاول معتبر بما بعد تني الثاني فباستبعاد بقائه شرعاً يكون مكذباً بنفسه بعد تني الثاني وذلك وجب الحد لان القول الحقيقة انقطاعاً وبثبوت امر حكى والحد لا يمتصط في إثباته فكان اعتبار الحقيقة هنا متبناً لا الحكمي اه وقوله وذلك وجب الحد يؤيد ما قاله ح من أنه لو رجع بعد ولا ينافيه ما في البصر عن القبح من أنه لو قال بعد تني الثاني هاتين أو لبسا باني فلا حد فيهما اه لعدم الرجوع في الاول وعدم القذف في الثاني تني القبح ولو قال بعد ذلك هاتين أو لبسا لاحد عليه لانه صادق في اثبوت نسبهما ولا يكون رجوعاً لعدم ا كذاب نفسه بخلاف ما إذا قال كذبت عليها للتصريح بالرجوع ولو قال لبسا باني كاذبا بنه ولا يحدان الثاني تني أحدهما وذلك تني التوامين فليسا عليه من وجه ولم يكن قادراً على إطلاق بل من وجه اه فافهم (قوله لا عن) كذا في القبح والبصر ومثله في الجوهر من أن الجزم مقتضى ما في التبرئة بعد وعنه اه الى القبح وهو خلاف الواقع فافهم ثم قال الرجوع ان ما هنا مشكل لأن باقره بالتالي صار مكذباً بنفسه تني الثاني فينبغي أن يحد لانه بعد الكذب لم يبق محلاً لتلاعن اه قلت والجواب انه لما أقر بالاول كان أقراراً بالكل فكفون أقراره بالتالي تأكد اقراره بالاول فليكن رجوعاً لانه صادق في نفسه كما مر آنفاً ولا اعلى في القبح المسألة بقوله لان الأقرار بثبوت نسب بعض الحمل أقرار بالكل كن قال يده وأوجهه مني وقال وكذا في ولد واحد إذا أقر به ونهضاً ثم أقر به بلاعن فربما رده اه (قوله بعد) لأنه لما تني الاول ربه القناع غلبا أقر بالتالي صار مكذباً بنفسه قلته الحد لا يقبل رجوعه بعد (قوله كوت أحدهم) قال في القبح لو نفاها حات أحدهما أو قتل قبل القلعان ربه لانه لا يمكن تني الميت لانه بالمرت واستغفاه عنه فلا يفتى على لانه لا يفرقه ويلاعن بينهما عند مجد وجود القذف والقانع يفتى عن تني الولد ولا بلاعن عند أبي يوسف لان القذف واجب لئلا يقطع النسب اه لمصاقلت

(تني الولد إلى عند التهنئة)

ومدة تسبعة أيام عادة (و) عند

(إشباع آله الولادة) مع بعده لا

لأقراره به دلالة ولو غابا لحالة

عليه كذا ولادتهما (ولا عن فيما)

فيما إذا ع أول الوجود القذف

فقد تحقق القلعان بنى الولد ولم

يقب النسب فقوله فيما رني

نسبه ليس على المطلقة (تني أول

التوامين وأقر بالتالي حد) ان لم

يرجع لتكذبه نفسه (وان عكس

لا عن) ان لم يرجع لقد فذبه بنفيه

والنسب ثابت فيما لانها من

ما واحد (ولجات ثلاثة في

بطن واحد قتي) الثالث وأقر

بالاول والثالث لا عن وهم بنوه

ولو تني الاول (و) الثالث وأقر

بالتاني بعد وهم بنوه كوت

أحدهم بخفي

واقصر الحاك في الكافي على ذكر الأول بلا حكاية خلاف فلم أنه ظنهم الرواية عن الكل فكان يفتي بالشارع
 ذكره في كوت أحد هم صنف قوله في المسألة الأولى لأنهم وهم بنوه ليس يكون التشبيه بدون النسب والعان
 أما على ما ذكره فإنه يقتضي عدم العان وهو خلاف ظاهر الرواية يقتضي وجوب الحد وفيه نظر لأنه على
 القول بعدم العان فإنما عرّض عدم الحد أيضاً لأن العان سقط لعني ليس من جهة (قوله ثبت نسبه) أي
 نسب ولد ولد العان قال في الصروريت الأب منه اتفاقاً لحاجة الولد الثاني إلى ثبوت النسب فيقاوّه كبقاء الأول
 (قوله لا يستغناء) أي استغناء ولد الابن نسب أبيه فإن ولد البنت نسب إلى أبيه قال في البصير قد عجزت
 موت الابن المتبني لأنها لو كانت ثبت نسبها بدعوة ولدها انضافاً (قوله خلافها) فندوها ثبت
 نسبه منه بجر (قوله الاقرار بالولد الخ) قال عليه الصلاة والسلام حين زلت أمة اللاعة أيماء امرأة
 ادخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله جنه وإيمان رجل يهدو له وهو يحقر إليه
 احتجب الله عنه يوم القيامة ونقصه على رؤس الأولين والآخرين رواء أوداد ووالسائي وفي الحصن عنه
 عليه الصلاة والسلام من ادعى ابناً في الإسلام غيره وهو يعلم أنه غيره أبه فالحنة عليه حرام كذا في النفع
 (قوله بوجه ما) حكاه صريح أحد علماء الشهادّة وعدم الإحسان (قوله فثبت نسب الولد) أي
 ضمناً لأن حدّاً فهاهنا يثبت ثبوت نسب الولد من أبيه (قوله قالوا ثلاثاً الخ) الاربث مبشداً خبره
 محذوف تقديره يكون أو ثبت في كلام العرب حكمت مسطواً وما ذكره هنا هو ما جزم به في الصرا والبر
 نقلاً عن شرح التلخيص وعزاً في البرقيل هذا إلى شهادات الجامع وهو مخالف لما ذكره الشارح في الفرائض
 من أنه يرث من توفاه ميراث أخ لأبوين ومثله في سبك الامهر معزاً إلى الاختلاف لكن نسب الشرعي في
 الميسرة الأول إلى علمنا ونسب الثاني إلى الامام مالم يوسأ في تمام الكلام عليه في الفرائض إن شاء الله
 تعالى (قوله برديهم) أي بقدر حصصهم فبعض ثلاث فالحالمة القرصة من ستة والارثة من ثلاثة ط (قوله
 وبه علم الخ) قال في الصرور هذا بين ان قطع النسب جرى في التوأم لأنه لو لم يقطع نسبه من أخيه التوأم لكان
 حصة ما أخذ الثلث وقطع النسب من أخيه التوأم بالتبعية لا بهما وتامة في شرح التلخيص اه (قوله
 في كل الاحكام) فيبقى النسب بين الولد والملا عن حق الشهادة والازكاد والقباض والنتكاح وعدم العوق
 بالقرعة لا يجوز زهاداً أحدهما فلا خرو لا صرف ذكره كانه له ولا يجب القصاص على الابن بقية ولو كان
 لأن الملاعة ابن ولزوجة بنت من امرأة أخرى لا يجوز للابن أن يتفحج بثلث النفث ولو ادعى انسان هذا الولد
 لأصم وان صدقه الولد في ذلك فخر من الذخيرة (قوله لقيام فراشها) أي لثبوت كونهن فراشاً
 زوجة وقت الولادة قال في المصباح وكل واحد من الزوجين يسمى فراشاً الآخر كما يسمى لباساً قال في البرلان
 التي بالعان ثبت شرعاً بخلاف الأصل بناء على زعمه وتلزم مع كونه مولوداً على فراشه وقد قال النبي صلى الله
 عليه وسلم الولد للفراش فلا يظهر حق ما رآه الاحكام (قوله حتى لا تصم دعوة غير الثاني) أما دعوى الثاني
 فتصم مطلقاً ولو كان المتني كبيراً باحداً نسب من الثاني بجر (قوله قال البهني الخ) كذا رأيت
 في شرح البهني صلى الله عليه وسلم في مزمز لا حدم أن ذلك ذكره في النفع ضفافاً قال بعد ذلك ما مر من الذخيرة
 وهو مشكل في ثبوت النسب إذا كان الذي من يولد مثله والأدعاء بعد موت الملا عن لانه مما يحتاج إلى إثباته
 وهو مقطوع النسب من غيره ووقع الاياس من ثبوته من الملا عن ثبوته من أمه لا يتابعه اه أي لا مكان كونه
 ومثلاً بيشة والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب العتق وغيره) •

شروع في بيان من يمرض له تعلق بالسكاح (قوله وغيره) الأولى وتقوم من كل من لا يقدر على جباع
 زوجه كالمجنون والنحس والمصور والشكاز كشدا بدئين مجبه وزاي من اذا حدث المرأة
 انزل قبل أن يخالها قاموس (قوله على الجباع) أي جباع زوجته أو غيرها فهو أهم من المعنى الشرعي الآخر
 (قوله فصل بمعنى مفعول) هذا سبني على أنه من معنى حسن لأن من معنى أعرض قال في المصباح قال
 الأزهرى ومعنى هذا لأن ذكره من يقبل المرائع من وشمال أي يعترض اذا أراد ابلاجه والعفة بالضم
 حيلة لايل والميل بقول الفقهاء لو عن امرأة خرج على المعنى الثاني دون الأول لأنه يقال عن من الشيء

(ما ولد العان وله ولد فادعاء

الملا عن ابن ولد العان ذكر

ثبت نسبه (أجماعاً وان

كان (أي لا) لا استغناءه

نسب إليه خلافها ابن مث

(دفع) الاقرار بالولد الذي ليس

منه حرام كالمسكوت لا شقاق

نسب من ليس منه بجر وفيه مني

سقط العان بوجه ما أو ثبت

النسب بالانقار أو بطريق الحكم

في يفتي نسبه أبداً فلو ضاع ولم

يلاعن حتى غلظها اجنبي بالولد

لخذ فقد ثبت نسب الولد ولا

يتبقى بعد ذلك في نسب التوأمين

ثم مات أحدهما عن توأمه وأخته

وأخ لا ثلاثاً ثلاثاً فزاوردا

للام الدم ولاخون الثلث

والباقي برديهم وهو علم أن نسبه

يجزعه من كونه حصة قالوا

وصرحوا بقاء نسبه بعدا قطع

في كل الاحكام لقيام فراشها

الافي حكمين الأول والثقة نقلاً

حتى لا تصم دعوة غير الثاني

وان صدقه الولد انتهى قلت قال

البهني الآن يكون ممن يولد

مثله لثمة أو أدعاء بعد موت

الملا عن طليفت

• (باب العتق وغيره) •

(هو) لغة من لا يقدر على الجباع

فصيل بمعنى مفعول

يعني من باب ضرب بالياء للفاعل اذا عرض عنه وانصرف ويجوز ان يقرأ بالياء للمفعول اه وذكرا ايضا
ان قول الفقهاء عنه وفي كلام الجوهري ما يشبهه كلام ساطع والمشهور رجل عني بين التعتين والعنية
(قوله بجمه عني) بضم اؤه ونانية افاده ط (قوله على جاع فرج زوجته) أي مع وجود الاغتواء
كانت تقوم اولاً بخرج الدر فلا يخرج عن العنية بالادخال فيه خلافاً لابي حنبل من الخيانة معراج ان الادخال
فيه وان كان أشد لكنه قد يكون ممنوعاً عن الادخال في الفرج لسرور اخرج ايضاً ما لو قد رجع جاع بعد هدايتها
أو على التبع دون الكبر في الفرج اه أو على الحنفية فقط فليس يعني وان كان مقطوعاً فلا بد من ايلاح بقية
الذكر قال في البر وصفي الاكتفاء بقدرها من مقطوعها ولم اتركهم ما اذا قطع ذكره وأطلق الجيوب بطله
لكن قوله لم يورث به فلا خيار لها بنفسه وله نظيران أحدهما لو ربح المستأجر الدار الثاني لو انقضى البيع
المسح قبل القبض اه أي فانه ليس له فسخ الاجارة ولا الرجوع بالتقن (قوله لما منع منه) أي فقط فغير
ما إذا كان المانع منافع أو منها جميعاً كما يأتي ط (قوله أو لم يصر) حال في البر فهو عني في حق من لا يصل
اليها القوات المصروفة سها فان الصبر عند ناق وجوده وتصوره وتكون أثره كما في الخط اه (قوله
اذا الرقاع) أي التي وجدت زوجها يبيعها بالكره اذا استعملت مذالكه اه فالصدر والجلب والاسم
باب قتل قطعه وهو محبوب بين الحباب بالكسر اذا استعملت مذالكه اه فالصدر والجلب والاسم
هو الجلب فافهم والمذا كرجع ذكر والمردبها الذي ذكروا الخصيان تغلباً (قوله أو مقطوع الذكر قطع)
قال في التهور لم يذكره ولا ظاهره أنه يعطى هذا الحكم اه وهذا الاشبه فيه (قوله أو صغيره) بها الصغير
أي صغير الذكر وقوله جداً أي نهاية وبسافة مصباح (قوله كالزبر) بالزاي المكسورة واحداً لا زبار
(قوله وفيه نظير) اشار الى ما قاله الشرنبلاني في شرحه على الوجانية أقول ان هذا حاله دون حال العتني
لا مكان زوال عنه فليس الجاهل هو تفصيل هل تفكيكه حكم المحبوب بجماع أنه لا يمكن ادخال آله النصرة
داخل الفرج فالضرر حاصل للمرأة به مسا للضرر المحبوب فلها طلب التفريق وبهذا الظاهر ان اثناء التفريق
لا وجه له وهو من الفتنة فلا يلزم اه قلت لكن لم يقرده صاحب الفتنة بل قطع الفتنة والبر عن الخط
والاحسن الجواب بان المراد داخل الفرج نهاية للعتاد الوصول اليها ولذا قال في البر وطرأه أنه اذا كان
لا يمكن ادخاله أصلاً فله كالمحبوب تشديده بالداخل اه وقد سنا ما هو صريح في اشتراط ادخال الحنفية
(قوله الا في مستلكن التأجيل ويحیی الولد) أي ان المحبوب لا يؤجل بل يشرق في الحال ولو ولدت امرأته
بعد التفريق لا يطل التفريق كما يأتي وزاد في البر مستلكن ايضاً انه يفرق بلا تطار بواقعه ولا تطار رحته
لومرنا (قوله فرق الحاكم) وهو مطلق يأتي ككفرقة العتني بجر من الخيانة ولها كل المهر وعليها العتمة
ان خلاها عنده وعندهما لها نصفه كما لم يجل بها بدائع (قوله بطلها) هو على التراخي كما يأتي بيانه
(قوله لورقة) أم لا لامة فالنظر لولاها كما يأتي تناساً (قوله بالفتنة) فالوصفة انظر بلوغها في المحبوب
والعتني لا خيار أن ترضى بها بحر وغيره وأما الفصل فغير شرط فيفرق بطلب على الجنوة ومن يشبه
القاضي كما في الفتع ويأتي (قوله غير تشارفوا) أمّا هنا فلا خيار لها لتصفق المانع منها كما تروا له
لاحق لها في الجماع وفي الصرع التاترانية ولو اختلفا في كونها رتقا مرياً التماس (قوله وغیرا لامة
بجمله الخ) أم لا كانت عالة فلا خيار لها على المذهب كما يأتي وكذلك الوضوء بعده النكاح (قوله
ولو الجيوب صغيره) قيد بالمحبوب لان العتني لو كان صغيراً انظر بلوغه كما تروا وتعلل اطاحة الجنون بالتورق في
البر عن الفتع لو كان أحدهما مجنوناً فانه لا يؤثر في طهارة الجب والعتنة لعدم التماسه وبقدر ينهما في الحال
في الجب وبعد التأجيل في العتني لان الجنون لا يبعد الشهوة اه قال في التهور لو كان بين رضى هل تنظر
اقتاته أم لا المسألة والذي ينبغي أن يقال ان كان هو الزوج لا يتنظر في الزوجة تنظر في الزوجاها اه اذا
اختلفت كالو كانت غير بالغة اه وصح في البدائع ان الجنون لا يؤجل لانه لا يملك المطلق لكن في البر عن
المعراج ويؤهل الصبي هنا المطلق في مسألة الجب لأنه مسخى عليه كما يؤهل لعتق القريب ومنهم من يجعل فرقة
بغير طلاق والاول أسع اه (قوة) لو اختلفا في مسكونة مجنوناً فان كان لا يعرف بالنس من وراء الباب أمر
القاضي أمناً ان يتراعى عونه فيضرب به لامة ياح عند الضرورة خاتمة (قوله لحصول حبله بالوطي

جمه عن وشراً (من لا يدر على
جاع فرج زوجته) يعني لما منع منه
تكبر من أو سر إذا ارتقا لا خيار
لهما المانع منها خاتمة (إذا وجدت
المرأة زوجها مجبوراً) أو مقطوع
الذكر فقط أو صغيره جداً كالزبر
ولو قصيرا لا يمكن ادخاله داخل
الفرج فليس لها الفرقة بحرقه
تظرفوه المحبوب كالعتني الا في
مستلكن التأجيل ويحیی الولد
(فرق) الحاكم بطلها الوضوء بالفتنة
غير تشارفوا وقرنا وشراً لامة بجمله
قل النكاح وغيرا ضية بعده
(ينها في الحال) ولو الجيوب
صغيرا لعدم فائدة التأجيل (ظ)
جن بعد وصوله اليها) مرة (أو صار
عتيابه) أي الوصول (لا)
يشرق يحصل سها بالوطي مرة

(جاءت امرأتا الجيوب بولد) ولم تلم
بجبه فادعاه بئس فيه ثم علت
فقالا الفرقة تارخانية وولودت

(بعد التفريق الى سنتين ثبت فيه)

لانزاله بالصق (والتفريق) باق

(بجاءه) ليشاء بجه (ولو) كان (عينا)

بطل التفريق (لزال عنه) يثبوت

نسبه كايطل التفريق بالينة

على اقراها بالوصول قبل

التفريق لانه للثمة فسقط نظر

الابلي (ولو وجدته عينا) هو

من لا يصل الى النساء لمرض

أكبر أو صغر ويسمى المعقود

وهيانية (أو خصيا) لا يتشر

ذكره فان اشترى بغيره وعليه

فهو من عطف الخاص على العام

نفسا وان كان بالأول الفقهاء

يتساهلون في ذلك شهر (أجل سنة)

لاشغالها على الفصول الاربعة

مطل

لذلك المسحور والمروط

مطل

في عطف الخاص على العام

مطل

في طالع فصول السنة الاربع

مرمرة وما زاد عليها فهو مستحق دابة لا قضاء بغير من جامع قاضي خان وأتم اذا ترك الدابة مستغنا عن القدرة
على الوطء ط (قوله ولم تلم) أي وقت المقدوم عليه لبست الخمار لها (قوله فادعاه) ثبت نسبه الذي
في التارخانية وأثبت القاضي نسبه فوافق بالعطف زالت الركة كطل ط وانما قيد الدعوى لدفع ما يترتب
انها ادعاء وسقط دعواه صريحاً بسقط ختها والافتقار للسب منه لا يتوقف على الدعوى كاخذه بجارية
الهندية اه قلت وهو مفاد ما ذكره قرياس في التارخانية وفي عدة الجرح من كافي الحاكم وانصبي كالصبي
في الولد والعدة وكذا الجيوب اذا كان يزل والام يلزمه الولد فكان يغترة السبي في الولد والعدة (قوله ثبت
نسبه) أي اذا خلاها حال في التارخانية ولو كان الزوج يجبرها بفراق القاضي فيها لمجالات بولد لافق من سنة
أشهر من وقت الفرقة لانه الولد خلاها أو لم يصل وهذا عند أبي يوسف وقال أبو حنيفة بلامه الى سنتين اذا خلا
بها والفرقة ماضية بلا خلاف (قوله قبل التفريق) متعلق بقرارها (قوله لابعده) أي لا يطل التفريق
لوا تزل بعد مائه كان وصل اليها بغير فلا حاجة الى اقامة الزوج البينة هنا فافهم (قوله للثمة) أي
ما احتيا لكذا به لحي به متناقضة فنع (قوله فسقط نظر الابلي) هو ان الطلاق وقع بغيره وهو بائني
فكف يطل يثبوت السب الا ترى انها لو اقرت بعد التفريق انه قد وصل اليها لطل التفريق اه
وجوابه ان يثبوت السب من الجيوب باعتبار الازال بالسق والتفريق بينهما باعتبار السب وهو موجود
بجلاء شيوته من العين فانه يظهر به انه ليس بعين والتفريق باعتباره بخلافه ما استشهد به اقراها فانها
متحدة في بطل النساء الاحتمال كذا يظهر ان الصل بعد كافي في تقدير بغير قلت لكن قد يترتب
ان السب يثبت من العين مع بقاء عنه بالصق أيضاً أو بالاستدخال فلا يلزم زوال عنه به اللهم الا ان يقال
وجود الالة دليل على أن الولد حصل بالوطء لانه الاصل القالب فلا يطر الى السادر بلا ضرورة (قوله ولو
وجدته) أي لو وجدت المرأة الحرة غير التافكا كمر في زوجة الجيوب وزوجها ولو معوها فلو جعل بغيره ختم
عنه كافي البصر ويشترط لتأجيله في الحال كونه بالغاً وأمرها وقوله محمداً وغيره من سبل باكرام كاساني
ومثل ما لو وصل اليها ثم انها تزل زوجها وبطل اليها في التكاح الثاني لتبطل العقد بكل عقد كافي البصر
(قوله عينا) ومثله التكاح كامر (قوله هو من لا يصل الى النساء الخ) هذا معاملة وانما معاملة البشري
المراذها فهو من لا يقدر على جماع فزوج زوجته مع قيام الالة لمرض به كامر قالوا في حذف هذه الجمل كاقاد
ط (قوله لمرض) أي مرض العنة وهو ما يحدث في خصوص الالة مع صحة الحسد فلا ينافي ما يأتي من أن
المرض لا يؤجل حتى يصح لان المراد به المرض المضعف للاعضاء حتى يحصل به قو في الالة تأمل (قوله
أو صغر) زائد في النساء أو ضعف في أصل خلقته أو غير ذلك (قائلة) نقل ط عن تبيين المحارم عن كتاب وهب
ابن منبه انه لما يقع المسحور والمروط أن يؤتى بسبع ورفات سد خضروتي بن حجر ثم تخرج بماء يمشو
منه ويقبل بالباقي فانه يزول باذن الله تعالى (قوله أو خصيا) بفتح الخاء من نزح خصيته وبقي ذكره مقبل
بفتح مفعول والجمع خصيان مصباح (قوله وعليه الخ) أي على التقييد بقوله لا يتشر والمراد الجواب عن
اعتراض الجرح بأنه لا حاجة الى عطفه على العين لا ضرورة فيه فاجاب بأنه من عطف الخاص على العام لكن
لا بد منه نسبه كافي عطف جبريل على الالة لا ضرورة فيه فاجاب بأنه من عطف الخاص على العام لا ضرورة فيه بسبب
نسبه أبس خاص ولما كان المشهور في عطف الخاص على العام اختصاصه بالو او يوجب كافي ملت الناس حتى
الانبا مدون أو أجاب بأنه تسامح لفظاً في استعمال كلمة مكان أخرى لا للعلاقة وقرة نسبه فانه ما وقع
بأق الحديث العصم ومن كانت هجرته الى دينها يصيبها وأمرها ان ينكحها وجوز بعض المحققين ثم أيضاً ما وقع
حديث واذا زجعت فاحسنوا الذبغة ثم لرح ذبيته وليدة شفرته (قوله لا شغالها على الفصول الاربعة)
لان الاشغال على معترضة أو آفة أصلية فان كان من علمه معترضة فانما عن غلبة سرارة أو رودة أو رطوبة
أو ريسه والسنة تستل على الفصول الاربعة كالصق حاريا بس والغريف ياربيا وس هوراء الفصول
والسنة يارب رطب والربيع حار رطب فان كان مرضه عن أصله هذه ثم عالج به في الفصل المضاد به أو من
كفتمين فتم في مجموع فصلين معاذين فكانت السنة تعلم ما تترتب به الحال فاذا مضت ولم يصل عرف أنه باقة
أصلية وفيه نظر اذا قد يمتنع من بأنه معترضة كالصق فالحق أن التفريق انما يجله عن عدم زوال الزمانه

خلافه ولم يذكره محمد **بهر** (قوله يتعلق بالجميع) أي جميع الأشخاص وهي فرق وأجل وبات ح من
 التبر (قوله كاتر) المراد به قوله بليلها المذكور بعد قوله فرق ح (قوله طلب ولها) أكاد أنه
 لا يؤثر على أصلها لأنه ليس له فائدة معروفة بخلاف الصغيرة فإنه يؤثر على بلوغها لاحتقال رضاها به كاتر ثم خصه
 ما به في التبر من أنها لو كانت تحقق فخر كافتدائه فافهم (قوله أو من تحسبه القاضي) أي أن لم يكن
 لها على حسب لها القاضي شخصاً معها كما أفاده في الفتح (قوله فأنشأوا لها) أي كافي العزل وعند
 أبي يوسف لها كقوله في العزل **بهر** والقوى على الأقل ولو بالجملة (قوله لأن الولد) مقتضى هذا
 التعليل أنه لو شرط حره الولد لم يكن أنشأوا لقول لكن على في البدائع بعده بقوله ولا اختياراً للفرقة
 والمقام مع الزوج تصرف منها على نفسها ونفسها وجميع أجزائها لا المولى فكان ولاية التصرف فيه (قوله)
 أي هذا التبر (الاشارة إلى التبر في هذا الباب أي خيار زوجة العين ونفسه واختاره من خيار البالغ فانه
 على التورع عند فسخ خيار الطلب قبل الاجل وبعده كما هو صريح ما في المتن فافهم وفي الفتح ولا يسطرحتها
 في طلب الفرقة بناء على المرافعة قبل الاجل ولا بعد اقتضاء السنة بعد التأجيل منها آخرت لأن ذلك يكون
 لتبريد وترى الوصول للرضا به فلا يطل ستمها بالثالث اه وهذا قبل تبصر القاضي لها فلو بعد كان على
 التورع كما يأتي سنة فافهم (قوله لم يطل ستمها) أي ما لم يطل وضمت بالقام معه كذا أفاده في التاترناية
 من المحيط هنا وفي قوله الذي كالتورع الخ (قوله ثم تركت مدة) أي قبل المرافعة والتأجيل للتأجيل
 بجملة (قوله ولو أدى الوطئ الخ) هذا شامل لما قبل التأجيل وبعده لكن قول الشرح الآتي
 في مجملها يعين الثاني كالتورع والحاصل كافي المتق وغيرهما إذا اختلفا في الوطئ قبل التأجيل فإن
 كانت حين تزويجهما أي وبكر أو قال النساء في الآن ثبت بالقول مع يمينه وإن غلب **بهر** أجل وكذا
 إن نكل وإن اختلفا بعد التأجيل وهي ثيب أو بكر ونكح بالقول له وإن قلن بكراً ونكح خيراً اه وسأله
 كافي الصراحتها قولاً له يمينه ابتداء وانتهاء فإن نكل في الابتداء أجل وفي الانتهاء فغير للفرقة ولو بكر
 أجل في الابتداء ويزول في الانتهاء (قوله ثمرة) يشير إلى ما في كافي الحاكم من اشتراط عدلها تأجيل
 (قوله والفتان أحوط) وفي البدائع أوثق وفي الاستيعاب أفضل **بهر** (قوله بأن تول الخ) قال
 في الفتح وطريق معرفة أنها **بهر** أن تدفع بعض المراتب في غيرها أصغر من الدراج فإن دخلت من
 غير عطف فهي ثيب والأبكر أو تكسر وتكتب في غيرها فإن دخلت ثيب والأبكر وقبل أن تمكث أن تول
 على الجدار **بهر** والفتان اه وتعبير في الثالث بقل مشير إلى منعه ولذا قال القهستاني وفيه
 تردد فإن موضع البكارة غير المبال اه (قوله أو يدخل الخ) بالنساء المصهور أي يضمن بأدخال ذلك
 فإن لم يدخل فهي **بهر** والأظهر ما في بعض النسخ أو لا يدخل بل الثانية (قوله مع يمينه) الماع بالضم
 وبالهاء المعجمة خالص كل شيء وصفره البس كاله أوما في البس كله فاموس (قوله خيرت) أي يكون
 القول قولها ويخبرها القاضي قال في التبر وظاهر كلامه أنها لا تستخف اه قلت صرح به في البدائع
 عن شرح الحاشية معلقاً بالنية الكارة فيها اصل وقد نفوت بشهادتين قال في الفتح وإذا اختارت نفسها أمره
 القاضي أن يطلقها فإن أي فرق بينهما (قوله في مجملها) قال في البرص عليه الفتوى كافي المصطلح والواقعات
 وفي البدائع ظاهر الرواية أنه لا يتوقف على المجلس اه وسنرى على الأقل في الفتح هذا ثم اعلم أن ما مر من أن
 خيارها على التراضي لا على القول لا ينافي ما هنا لأن ما مر إنما هو في اختيار قبل التأجيل أو بعده قبل المرافعة
 وتخير القاضي لها وما هنا بعد التأجيل والمرافعة أي يميني أنها إذا وجدته عنينا فلها أن ترضه إلى القاضي
 لتزوجه سنة وإن سكنت مدة طرية فإذا أجله ومضت السنة فلها أن ترضه أي إلى القاضي لفرض بينهما وإن
 سكنت بعد مضى السنة مدة طرية قبل المرافعة أي فإذا أرفقت له وثبت عدم وصولها إليها خبرها القاضي
 فإن اختارت نفسها في المجلس أمره القاضي أن يطلقها قال في البدائع فإن خبرها القاضي فأقامت معه
 مطاوعة في المضاجعة وغيروا ذلك كل دليل الرضا به ولو قبلت ذلك بعد مضى الاجل قبل تبصر القاضي لم يكن
 ذلك رضاهم كذا الكرخي عن أبي يوسف أنه إذا خبرها الحاكم فقامت عن مجملها قبل أن تختار أو قام الحاكم
 أو أومأها عن مجملها أمراته ولم تقل شيئاً فلا خيار لها وذكر القاضي أنه لا يقتصر على المجلس في ظاهر الرواية

يتعلق بالجميع فيع امرأته المحبوبة
 كاتر ولو يضمنه طلب ولها أو من
 تحسبه القاضي (ولو أمة فأنشأوا
 لها) لأن الولد (وهو) أي
 هذا التبر (على التراضي) لا القود
 (فلو وجدته عنينا) أو مجبوراً (ولم
 تخصم زماناً لم يطل ستمها) وكذا
 لو ضامته ثم تركت مدة فلها
 المطالبة ولو ضامته تلك الأيام
 حاشية (كالتورع) إلى القاضي
 فاجله سنة ومضت السنة
 (ولم تخصم زماناً) زبلي (ولو
 أدى الوطئ) وانكرته فإن قالت
 امرأة (ثمرة) والفتان أحوط (هي
 بكر) بأن تول على جدار
 أو يدخل في غيرها مع يمينه
 (خيرت) في مجملها

(وان قالت هي ثيب) أو كانت

ثيبا (مدق بجلته) فان جعل

في الإبداء أجل وفي الانتهاء

خيرت (كثما) يصدق

(لو وجدت ثيبا وزعت زوال

عدها بسبب آخر غير وطئه

كاصبعه مثلا) لانه ظاهر والاصل

عدم اسباب آخر معراج (وان

استأنره) ولودلالة (طلحها

كالم) وجدتها دليل اعراض

بان قامت من جلها أو أفاها

اعوان القاضي) أو ظاهرا القاضي

(قبل أن يشارش) به يفتي

واقعات لا مكان مع التماس فان

اختارت طلق أو تزوج القاضي

(تزوج) الأولى أو امرأة أخرى

عالمه لانه لا خيار لها على المذهب

الفقير به جرح من الخط خلافا

لتصحيح الثانية (ولا يضر) أحد

الزوجين (بسبب الآخر) ولو فاشا

يكونون وجداً وبرس ودفق

وقرن وشائف الأئمة الثلاثة

في اتهمه ولو بالزوج ولو قضى بالز

صرفه (ولو تزاحيا) أي العين

وذروها (على التكاح) ثانياً

(بعد التفريق صرح) وله شوق

امته وكذا زوجته وهل يجبر

الظاهر من لأن التسليم الواجب

عليها لا يمكنه بدونه نهر قلت

واقاد الهنسي أنها لو تزوجته

على أنه حر وأوصى أو فاد على المهر

والنفقة فيان بخلافه أو على أنه

فلان بن فلان فإذا هو لشد أو أبا

زنا كان لها الخيار لفضله

أما مفسداً فهذا صريح فيما قلنا من أن النكاح لا يثبت قبل تحيّر القاضي على التراخي ولا يلازم بها جملته
وأما بعد تحيّر القاضي فيقبل بالفساد وتجوهرها كذا إقامتها عن المجلس قبل اختياره التفريق على ما عليه
القنوي هكذا فهمته قبل أن أرى النقل وبقه تعالى الخد فافهم (قوله أو كانت ثيبا) أي حين تزوجها وهو
عطف على قالت (قوله صدق بجلته) أي على أنه وطئها لانه منكر احتشاق القرعة والاصل السلامة
(قوله في الإبداء) أي قبل التأجيل (قوله لانه ظاهر) أي أن الظاهر زوال عدها بالوطئ وزوالها
بسبب آخر خلاف الأصل في لو تزاحيا أنه أزالها بالاصبعه واذي أنه صار قادراً على وطئها ووطئها فقبل يق
خيارها لم لا والظاهر الثاني لحصول المقصود وان كان يمنع من ذلك لما في أحكام المفسد من الجنابات
أن الزوج لو أزال عذرة الزوجة بالاصبع لا ينعين ويعزى اه (قوله وان اختارته) أي بعد تمام السنة
وتحيّر القاضي لها بقرينة ما بعده ما قبل تحيّر القاضي فانه لا يحل حقه قبل التأجيل أو بعده ما لم ترض
صريحاً ولا يقبل بالجلس كما تمحيره (قوله ولودلالة) أي تأخير الاختيار إلى أن قامت أو أوقت عنابة
ومنه في الجروا لتهر (قوله كالو وجدتها دليل اعراض الخ) بيان للاختار دلالة كما علمت فان دليل
الاعراض عن التفريق دليل اختيارها الزوج (قوله لا مكانه) أي الاختيار (قوله لو تزوج القاضي)
أي إذا لم يطلق الزوج (قوله عالمة بجلته) بدق قوله أو امرأة أخرى أو الأولى معلوم أنها عالمة بجلته
اه ح وصحته جل الأولى على التي اختارت فرقة وهو غير لازم لمدها على من طلقها قبل علمها بجلته
كما فاده ط (قوله خلافاً لتصحيح الثانية) حيث قال تفرق بين العنين وامرأته ثم تزوج بأخرى فلم يجله
اختلف الروايات والعلم أن الثانية حتى انصوثة لأن الإنسان قد يفتن من امرأة ولا يهجر من غيرها اه
ح واستظهر الحق ما في الثانية به من جهة الوصول إلى الأولى قد يكون لسره ما حفظ قلت ووجه
الفتن به أنه بعد علمها يفتن فيزوجه بعد علمها بان يفرقه من الأولى تكون راضية به وطئها في وصوله إليها
يو كدرها بها (قوله ولودلالة الخ) أي ليس لأحد من الزوجين خيار فرقة التكاح فيبقى الآخر عند
أبي حنيفة وأبي يوسف وهو قول علماء الفقه وهو من عبد العزيز وأبي زياد وأبي خزيمة وابن أبي لبدي
والأوزاعي والثوري والشافعي وداود الظاهري وأما سماعه في المسوط أنه مذهب علي وابن مسعود رضي
الله تعالى عنهم فخر (قوله وجدما) هو داء يشق في الجلد ويتقطع اللحم فقسماً في عن الطلبة
(قوله وبرس) هو رياض في ظاهر الجلد تشابه به قسماً (قوله ودفق) بالتحريك انداد مدخل
الذكر كما فاده في المسباح (قوله وقرن) كقرن لحم يشق في مدخل الذكر كالقذفة وقد يكون عندها
مصباح ونقل الخبر الرمي - من شرح الروض للقاضي ذكر بان الفتح على إرادته المصدر والاسكان على أداة
الاسم إلا أن الفتح يرجح لكونه موافقاً لما في الصواب فإنها كلها مصادر هذا هو الصواب وأما انكار بعضهم
على الفقهاء قصه وتلمينه إياهم فليس كاذراً اه (قوله ولو بالزوج) في العبارة خلل فإنها تقتضي عدم
خيار الزوج عندهم إذا كانت هذه الخمسة في الزوجة والواقع خلافه والظاهر أصلها وخالف الأئمة الثلاثة
في الخمسة مطلقاً ومحمد في الثلاثة الأولى ولو بالزوج كما فهم من البر وغيره اه ح قلت وفي نسخة وعند محمد
ولو بالزوج لكن يرد عليه أن الرق والقرن لا يوجدان إلا بالزوج هذا وقد تكفل في الفتح ربما استدله الأئمة الثلاثة
ومحمد لا يرد عليه (قوله ولو قضى بالزدمع) أي لو قضى به حكم راء فأفاده أنه يجامع فيه إلا الجدل
وهذه السأفة ذكرها في البحر ولم أرها في الفتح (قوله صرح) الأرواية عن أحمد أنها لا يجامعان كقرعة
اللسان وهذا باطل لا أصل له جرح عن المعراج (قوله وكذا زوجته) أي له شوق وتعلقا لكن هذه العبارة غير
منقولة وأما القول قولهم في تعليل عدم انتشار بسبب الرق لا مكان شقه وهذا لا يدل على أنه كذلك ولذا قال
في البحر بعد نقله التعليل المذكور ولكن ما رأيت له شوق جيراً أم لا (قوله لأن التسليم الواجب الخ) فيه
أنه لا يلزم من وجوبه ارتكاب هذه الخمسة فتدفع التسليم في الصلاة للفتنة ومطع الصوم عن المرض إذا
خافت على نفسها أو أولادها ونظارة كثيرة وقد جرح بان هذا واجب لمطالبين العباد ط (قوله لها الخيارات)
أي لعدم انكشافها وعرضه بعض شياخ شافعي بان أخبار الصلبة قلت وهو موافق لما ذكره الشارح
أول باب الكفاة من أنهما في اللاحق المرأة أن تكون خفتها أنها أن الكفاة حتمها ونظاعن الظهيرة

لو اتسب الزوج له انسابا غير نسبه فان ظهر دونه وهو ليس بكمو حق النسخ ثابت للكل وان كان كفواً حق النسخ للهدون الاولياء وان كان ما ظهر فوق ما اخبر فلا نسخ لاحد وعن الثاني ان له النسخ لانها هي تغير عن النكاح معه وقامه هناك لكن ظهر في الاثان ثبوت حق النسخ لها لتغير في لاهدم الكفاءة بدليل انه لو ظهر كفواً ثبت له الحق النسخ لانه غير هاولا ثبت فلا ولا لان التغير لم يحصل لهم وحققهم في الكفاءة وهي موجودة وعليه فلا يلزم من ثبوت النكاح لها في هذه المسائل ظهوره غير كفواً واقه سبحانه اعلم

«(باب العدة)»

لم تزلت في الوجود على الفترة بجميع انواعها أو رد ما عصب الكل بغير (قوله الاحصاء) يقال عدت التي معناه احصيته احصاء وقال ايضا على المعدود فغث وقل ووالصالح والتاموس وغيره اعادة المرأة اليهم انما هي لغرض معنى لغوي ايضا (قوله الاستعداد) هي التهيؤ للامر ويقال لما عدته لحادث المهر من مال وسلاح نهر ومصباح (قوله وشرعاً) اي استظهاراً لنفسه المدة بالتزوج لحققتة الترتل للتزوج والازالة لشرعاً في مدة معينة شرعاً والاولى ركنها حرمان تبت عند الفقرة وعليه فثبت ان يقال في التعريض هي لزوم الترتل لمص كون ركنها حرمان لانها لزمات والا فالترتل فعلها وقطرمات احكام الله تعالى فلا تكون نفسه وعامة في الفتح قلت لكن تقدير الزوم مع قول السارح كالنكاح لزم المرأة ركنك وأي مانع من أن يراد بالتربص الاستناع من الترتل والخروج وقومها هو يكون المرام من الحرمان هذه الامتناعات بدليل ان العدة صفة شرعية فاعمة بالمرأة فلا بد أن يكون ركنها فاعماً بالمرأة وعليه فلا حاجة الى ما في الحواشي السعدية من انه اذا كان ركنها الحرمان يكون التعريض بالتربص نزعاً بالاذن اه وعرضها في البداهة بانها ارجل ضرب لانتقضاء ما بين من انار النكاح قال وعند الشافعي هي اسم لفعل الترتل الذي هو الكفخت وهذا الموافق لما من عن الصحاح وغيره وهو الذي حققه في الفتح عند قوله واذا وطئت المعتدة بشبهة وقال ان الذي يفده حقيقة كتاب الله تعالى وهو قوله سبحانه فقد تن ثلاثه اشهره نفس المدة الخاصة التي تعلقت الحرمان فيها وتقيدت بها الا حرمان الثلاثة فيها ولا وجوب الكف والتربص اه ولا يشكل عليه كون الحرمان ركناً لا لأنه منعه ولا جعلها بعضهم حكم العدة وهو الاظهر على التعريض قال في النهر وتعرف البدائع شامل لعدة الصغرى بخلاف تعرف المصنف واكثر المتأخرين لا يطلقون لفظ الوجوب عليها بل يقولون تعدت الوجوب انما هو على الولي بأن لا تزوجها حتى تنقضي العدة قال شمس الاثمة انما يجزئ معنى المدة فقبولها في حتمها لا يردى الى فوجه خطاب الشرع عليها فان قلت كون مسماها المدة لا يستلزم تناف خطاب الولي ان لا تزوجها قلت اذا كان كذلك فالثابت بعدم صحة الترتل لا خطاب احد بل وضع الشارع عدم صحة الترتل لفضل اه وهو ملخص من الفتح والحاصل أن الصغير اهل لخطاب الوضع وهذا منه كما هو عليه ضمنان المتلفات كما في البصر (قوله او ارجل الخ) قال في الفتح حرمة تزوجه باختا لا يكون من العدة بل هو حكم عقدها ولاشك انه معنى كونه هو يضاف الى العدة لأن معنى العدة وجوب الانتظار بالتزوج وهو معنى المدة وهو كذلك في العدة فتران اسم العدة اصطلاحاً خصوصاً بترصها لآثره اه (قوله مشرون) وهي نكاح أخت امرأه وعمتها وخالتها وت أختها وبنت أختها والخامسة وادخال الامه على الحرة ونكاح أخت الموطوءة في نكاح فاسد أو في شبهة عقد نكاح الرابعة كذلك أي اذا كان له ثلاث زوجات وطئ أي أخرى بنكاح فاسد أو شبهة عقد ليس له تزوج الرابعة حتى تنقضي عدة الموطوءة ونكاح المعتدة لا حتى أي بخلاف معتدة ونكاح المطلقة ثلاثاً أي قبل التصلل ووطه الامه المستبراة أي قبل الاستبراء والحاصل من الزنا اذا تزوجها أي قبل الوضع والحرية اذا السق في دار الحرب وبها جرت النكاح كانت حاملقة تزوجه رجل أي قبل الوضع والمسيبة لا وطئاً حتى ينجس شهر ولا ينجس لصراً وكبر ونكاح المكاتبه وطئاً على ما حتى تقتز أو تفترق منها ونكاح الخوثة والمرتدة والمجوسية لا يجوز حتى قل اه بغير موضعا وقوله والخامسة يحتمل أن يراد به أن من له أربع عتق عن نكاح الخامسة حتى يطلق احدى الاربع ويحتمل أن يراد به أن يطلق احدى الاربع عتق عن تزوج خاصة مكانها حتى تنقضي عدة المطلقة وهكذا يقال في المسائل الخمس التي قبلها وكذا في قوله وادخل الامه على الحرة فانهم (قوله لمائع) حتى القبر عقداً واعدة وادخل الامه

«(باب العدة)»

(هي) لغة بالكسر الاحصاء وبالضم الاستعداد للامر وشرعاً تربص يلزم المرأة والرجل عند وجود سببه وموانع تربص مشرون مذكورة في النكاح حاصلها يرجع الى أن من امتنع نكاحها عليه لمائع تزواجه كمنكاح اختها

مشرون موضعاً بعدتها الرجل

على الحرة والزادة على أربع والجمع بين المهادم أو لوجوب تحليل أو استبراء (قوله وأربع سواها) أي تزوج
 أربع سوى امرأته بعد واحد (قوله واصطلاحاً) أي في اصطلاح الفقهاء وهو أحسن من المعنى الشرعي
 المأخوذ من المأخوذ من أن اسم العدة يخص بقصرها لا بترصه (قوله أو أولى الصغيرة) بمعنى أنه يجب عليه أن
 يرصها أي يجعلها نصفه صفة المعتدة لأن العدة نصفها لاصقة ولها أن لا يصبغ أن يقال إذا خلقت أو مات
 زوجها وجب على ولها أن يبتدئ عدتها أنهم يقولون تعدتها والوجوب إنما هو على الولي بأن لا تزجها حتى
 تنتهي العدة أي مدة العدة تأكل والجفونة كالصغيرة (قوله عند زوال النكاح) أو عدله أن الرجعي
 لا يزول منه النكاح إلا بانتضاء العدة فلا يرى تعريف البدائع المأخوذ عنه إيراد الصغيرة أدل فيه
 ذكر المأخوذ وأولى منه قول ابن كمال هي اسم لا يدل ضرب لا تنقضاء ما بقي من آثار النكاح أو الفرائض
 لشعوله عدة أم الولد ط (قوله فلا عدة زنا) بل يجوز تزوج المأخوذ بها وإن كانت حاملاً لكن يمنع من الوطئ
 حتى تضع والافتدابه الاستبراء ط وسأني آخر الباب لو تزوجت امرأة الفروج دخل بها علماً بذلك لا يجرم
 على الزوج وطئاً فلا زنا (قوله أو شبهته) حطف زوال لاعي النكاح لأنه لو عطف عليه لقتضى أنها
 لا تحب إلا عند زوال الشبهة وليس كذلك كذا في البر ومراعاة الفتح حيث مرص يعضفه على النكاح
 قلت أي لأن الشبهة التي هي مدة الوطئ السابق لا تزول عنه إذ لو زالت لوجب به الحد ثم إذا أريد زوال منشأ
 صغ عطف أو شبهته على النكاح لم يأت في من أن يبعد العدة في النكاح النكاح بعد التزويج من الفاقع بينهما
 أو التارك وبذلك يزول منشأها الذي هو النكاح القاسد وفي الوطئ يشبهه عند انتهاء الوطئ وانقضاء الحال
 ظاهراً (قوله زادة أو شبهه) أي يكسر الشين وسكون المياء أو يقتصمها وكرهاً التام ثابتهما خبر النكاح
 والشبه المثل (قوله لنيل عدة أم الولد) لأن لها فرائضاً كالزوجة وإن كان أضعف من فرائضها وقد زال
 بالفتح بجر (قوله عقد النكاح) أي ولو فاسداً بجر (قوله بالتسليم) أي بالوطئ (قوله وما جرى
 مجراه) حطف على التسليم والخبر يعود إليه والاولى العطف بأولاً كذا يكون باسدهما وهذه الخاص
 بالنكاح الصبي أما القاسد فلا يجب فيه العدة بالوطئ كما مر في باب المهر وبأن قلت وما جرى مجراه
 ما لو استدخلت منه في فريجه كما يجب في البر وسأني في الفروع آخر الباب (قوله أي حصمة) فيه نظر
 فإن الذي تقدم في باب المهر أن المذهب يوجب العدة لطلوع حصمة أو فاسدة قال القدوري أن كان القاسد
 لما منع شرعي كالصوم وجبت وإن كان لما منع حسي كالزنا لا يجب فكلام الشارع لموافق واحد من القولين
 اهـ ح قلت يمكن حله على الثاني يجعل المانع الشرعي كالعدم غير مفسد لها فهي حصمة معه وإنما القصد
 المانع الحسي ويدل عليه قوة فلا عدة بخلاف الرضا (قوله وشرطها الفرقة) أي زوال النكاح أو شبهته
 عن الفتح قال فلا زيادة في قولنا عدة الطلاق إلى الشرط (قوله وكرهاً حرماً) أي لزومات حكمها
 عن الفتح لا نفس التحريم أي أئساباً لازمة للزامة يحرم عليها تعدية وقوله ناشئة بها حتى تعد برضاها
 أي بسببها بعد وجود شرطها والازم ثبوت الشيء بنفسه لا بركن الشيء ما فيه تأمل (قوله حرمة تزوج)
 أي تزوجها غيره فأنها حرمة عليها بخلاف تزويجه اختها أو أربع سواها فأن حرمة عليه فلا يكون
 من العدة بل حرمة كما أقامه الفتح (قوله ونجس) أي حرمة خروجها من منزل طلقته فيه وسأني
 باقي المراتم في فصل الحدود (قوله وصحة الطلاق فيها) لا وجه لطلوع ركناً من العدة بل هو من أحكامها
 كما مشى عليه في الدرر على أنه لا يتحقق في عدة البائن بعد البائن ولا في عدة الثلاث فذكره هنا سبق قل
 والظاهر أنه أراد أن يقول وحكمها حرماً الخ فسبق قل إلى قوله وكرهاً ويدل عليه تعبيره بقوله ناشئة بها
 فإنه يناسب الحكم لا الركن ويحل هذه المراتم أحكاماً تابعة لصاحب الدرر وغيره أظهر من جعلها
 أركاناً كما مر فتدبر (قوله وحكمها حرمة نكاح اختها) أي من حكمها والمراد بالاخت ما يشبه كل ذات
 رسم محرم منها وكثير من المسائل التي يترتب فيها الحل من حكم العدة ومنه صحة الطلاق فيها كأعلنت (قوله
 ولو كناية عن مسلم) لأنها كالسنة حرماً كزواجها وأما كذا بجر واحد تزوجها لو كانت تحت ذى
 وكالات أو لا يزوج عدة كإسائتي منها آخر الباب (قوله لطلاق أو ضم) تقدم في باب الولي تعلقاً بفرق
 النكاح التي تكون فضاواً تكون طلاقاً (قوله بجميع أسبابه) مثل الانضاج بخلاف البوليغ

وأربع سواها اصطلاحاً (ترجيح)
 بلام المرأة) أو أولى الصغيرة (عند
 زوال النكاح) خلاصة زنا
 (أو شبهته) كمنكاح فاسد
 ومن فوعة لغبر زوجها وبني
 زيادة أو شبهه ليشعل عدة أم الولد
 (وسبب وجوبها) عقد (النكاح)
 المأخوذ بالتسليم وما جرى مجراه
 من موت أو خلوة أي حصمة فلا
 عدة بخلافه والفرقة الفرقة
 (وركها حرماً ثابتة بها) حرمة
 تزوج ونجس (وصحة الطلاق
 فيها) أي في العدة وحكمها حرمة
 نكاح اختها وأقاربها
 وأشهر ووضع حل كالأفاده بقوله
 (وهي) حق (حرمة) ولو كناية
 تحت مسلم (تحقيق الطلاق) ولو
 رجعي (أو فسق) بجميع أسبابه

والحق وعدم الكفاءة وملاك أحد الزوجين الآخر والردة في بعض الصور والافتراق عن النكاح القاسد والوطئ بشبهة فتح لكن الأخير ليس فسخا ويرد على الإطلاق فسخ نكاح المسبية بتيان الدارين والمهاجرة الباسمة أو زنته فانه لا عدة على واحدة منهما ما لم تكن حاملا كما سجد كره المصنف آخر الباب تأمل وقد في النثر لنبالة قوله وملاك أحد الزوجين الآخر بما إذا ملكته لاخراج ما إذا ملكها السكن ذكر الربيعي ما يخالفه في فصل الحداد وفي النسب ووفق بينهما السيد محمد أبو السعود بأنه إذا ملكها لا عدة عليها بل لغيره وأيضا لا عدة عليها فغيره ملكته فأعتقه فترتبته على ما يضيء من كلامهم اهـ قلت وفي البصر واشترى زوجته بعد الدخول لا عدة عليها وتعد لغيره فلا يرتجىها فيه ما لم يخص حبيشتين ولهذا والوطئ السيد في هذه العدة لم يقع لانها معدة لغيره ولا تدخل به تلك العين ونعامة فيه (قوله ومنه الفرقة الخ) رد على ابن كمال حيث قال الطلاق أو الفسخ أو الرفع فزاد الرفع وقال اعلم أن النكاح بعد غنائه لا يحصل الفسخ عندنا فكل فرقة بغير طلاق قبل غناء النكاح كالفرقة بغير بلوغ ومتى أو بعدهم كفاءة فسخ وبعد غنائه كالفرقة بذلك أحد الزوجين للآخر أو بتقبل ابن الزوج وقصوره دفع وهذا واضح عند من له خبرة في هذا الفن اهـ قال في النثر وهذا التقسيم نزل من عرج عليه والذي ذكره أهل الحداد أن القصة ثنائية وأن الفرقة بالتقبل من الفسخ كما قدمناه (قوله أو حكا) المراد به المخلو ولو فاسد ككما تزويج وسأني قوله لا يقتضيه أي أسقط المصنف قوله بعد الدخول حقيقة أو حكما من منه الذي شرح عليه ط (قوله رابع الجميع) أي أنواع العدة بالحض والمعدة بالاشهر ولا بد أيضا من ادعاء شبهة لوط الحكمي ليفتي من قوله أو حكا (قوله ثلاثة حض) بالنصب على الظرفية أي في مدة ثلاث حض لئلا يكون مسمى العدة تريبا ينزاه المرأة والرفع عما يناسب كون مسماها نفس الاجل الآن يكون أطلقها على المدة مجازا ككما في فتح القدير نهر (تنبيهه) لو انقطع دمها فبالحج بدواء حتى رأت مسفرة في أيام الحض أجاب بعض المشايخ بأنه يقتضي به العدة ككما قدمناه في باب الحض عن السراج (قوله لعدم تجزى الحض) علة لكون الثلاث كوامل حتى لو طلق في الحض وجب تكميل هذه الحضة ببعض الحضة الرابعة لكنها لما لم تتم اعتبر تمامها ككما تقر في كتب الأصول دبر لكن سألني في المتن أنه لا اعتبار بالحض طلق فيه ومضاه أن ادعاء العدة من الحضة التالية وهو الانصب لعدم التميز لتكون الثلاث كوامل (قوله فالاولي الخ) بيان لحكمة كونها ثلاثا نعم أن مشروع العدة تعرف براءة الرحم أي خلقه من الحمل وذلك يحصل بمرور فحين أن حكمه الثانية طرفة النكاح أي لاظهار رحمته واعتباره حيث لم ينقطع اثره بحضه واحدة في الحرة والامة وزيد في الحرة ثالثة لفصلها (قوله كذا) أي كالمرء في كون عدها ثلاث حض كوامل إذا كانت من تجب دبر وغيرها (قوله لان لها فراشا) أي وقد وجبت العدة تزواله فأشبهه عده النكاح ثم ما من فيه بحررضي الله عنه فانه قال عده أم الولد ثلاث حض كذا في الهداية ولان لها فراشا ثبت نسب ولد هامة بالكويت لكنه أنصف من فراش الحرة ولذا أختي النسب بمسرد النقي بلا عان حكى أن شمس الأئمة لما أخرج من السجن تزوج السلطان اتهامه ولاده من خدامه الاراء فاستحسنه العلما وخطأه شمس الأئمة بأن تحت كل خادم حرة وهذا تزوج الامة على الحرة فقال السلطان أعقبن واجدد العقد فاستحسنه العلما وخطأه شمس الأئمة بأن عليهن العدة بعد الاعاق وقيل ان هذا كان سبب حسبه وأن القاضي أقره عليه وأن الطلبة لما لم تمنع عنه منعوا عنه ككاتبه فأمل المبوط من خلفه (قوله ما لم تكن حاملا) فان كانت فعدها الوضع بحر (قوله أو آسية) فان كانت فعدها ثلاثة أشهر بحر (قوله أو محرمة عليه) فلا عدة تزوال فراشه فيسألني وأسباب الحرمه عليه ثلاث نكاح الغير وعده وتقبل ابن المولى فلا عدة عليها بموت المولى أو اعاقه بعد تقبل ابنه ككما في الخانية بحر (قوله ولو مات مولاه أو زوجها الخ) أي بعد ما اعتقها مولاه وأعلم أن هذه المسألة على ثلاثة أوجه الأول أن يعلم أن بين موتيهما أقل من شهرين وخسة أيام فخلينا أن تعد بأربعة أشهر وعشر لان المولى ان كان قد مات أولا ثم مات الزوج وهى حرة فلا يجب بموت المولى شيء وتعد للوفاة عدة الحرة وان كان الزوج مات أولا وهى أمة زهرها شهران وخسة أيام ولا ينزهها بموت المولى شيء لانها معدة الزوج حتى حال بلزها أربعة

ومنه الفرقة بتقبل ابن الزوج
نهر (بعد الدخول حقيقة
أو حكما) أسقطه في النثر
وجزم بان قوله الاتي ان وطئت
راجع للصبي (ثلاثة حض
كوامل) لعدم تجزى الحضة
فالاولي تعرف براءة الرحم
والثانية طرفة النكاح والثالثة
لفصله الحرية (كذا) عدة أم
ولد مات مولاه أو اعاقها لان
لها فراشا كالمرء ما لم تكن حاملا
أو آسية أو محرمة عليه ولو مات
مولاه أو زوجها ولم يذرا الاول
تعد بأربعة أشهر وعشر أو أبعد
الاجلين بحر ولا تراث من زوجها
لعدم تحقيق حريتها يوم موته

مطلب
حكاية شمس الأئمة البرخي

أشهر وعشر وفي حال ضعفها زعموا إلا كثر احتياطاً ولا تنقل عدتها على الاحتمال الثاني لما تقدمنا
 أنها لا تنقل في الموت هـ الثاني أن يعلم أن بين موتها شهرين وخمسة أيام أو أكثر فطليها ثمانية أشهر
 وعشراً فثلاث حض احتياطاً لأن المولى أن كان مات أو لم تنزلها عدته لا تنامس كونه بعد موت الزوج
 بزمانها أربعة أشهر وعشر لأنها حرة وإن مات الزوج أو لا زهرها شهران وخمسة أيام وقد اقتضت عدتها منه
 لأنها موزونة بينهما هذه القدة أو أكثر فثلاث حض فصنع فيها احتياطاً
 هـ الثالث أن لا يعلم كم بين موتها ولا الأولى منها فكلا الأول عنده وكلا الثاني عندها كذا في المراجع وغيره بجر
 ونوجه الثالث مذكور في ح عن الصبر فراجع وفي كلام الشارح إشارة إلى هذه الأوجه الثلاثة
 فأشار إلى الأول والثالث بقوله ثمة بأربعة أشهر وعشر وإلى الثالث عند ما بقوله أو بأبعد الأجلين (قوله)
 ولا عدة على أمة وأمة (و) أي إذا مات مولاهما أو اعتقتهما أجماعاً يصبر وهذا بخلاف قول المنصف
 هكذا أتم (قوله) وكذا موطوءة يشبهه (أو نكاح فاسد) أي عدة كل منهما ثلاث حض وسبذكر
 المنصف هذه المسألة مرة ثانية وبإني الكلام عليها (لطفه) حكى في المبسوط أن رجلاً تزوج ابنته بيب
 فادخل بها الزوجية كل أربع على أخيه فأقبل عليها كل واحد بموطوءة حتى أصابها فقتلته تعوداً في
 زوجها أو جازاً أو جسد فرجه الله تعالى بأنه إذا مرض كل واحد بموطوءة يطلق كل واحد زوجته وبعدد
 على موطوءة ويدخل عليها الحال لأنه صاحب العدة نفسه لا كذلك ويرجع إليها إلى جوابه (قوله)
 في الموت) انما يجب عدة الوفاة لأنها انما يجب لظاهر الحزن على زوج عاشر حال الموت ولا زوجة هنا
 بجر (قوله) يتعلق بالصورتين معاً أي أن قوله في الموت والفرقة مرتبط بصورتين الموطوءة يشبهه أو نكاح
 فاسد (قوله) والعدة في حق من لم يمتخص) شروع في النوع الثاني من أنواع العدة وهو العدة بالاشهر وهو
 موقوف على قوله وهي في حق من لم يمتخص (قوله) ستة أشهر (و) أي لا فرق بينهما فاسد أي من أمة
 كل منهما ثلاثة أشهر وهذا في الموطوءة إذا مات مولاهما أو اعتقها أما إذا كانت منكوبة فصحتها
 نصف المدة في الموت والطلاق سواء كانت عن تحيض أو لا كما يعلم مما سبق في أم الولد إلا لا يكون
 الاكتمية فتقوله لصبر من صابراً بزوجته أو أكثر ما لم يلها كالأجنبي فانهم (قوله) بان لم تلغ نساً وقبل بها
 يتقدم على الباء الموحدة وفي النسخ والأصل أسمر وهذا بيان أقل سن يمكن فيه بلوغ الاتي وتعيينه
 ذلك بما للفقهاء والروايات لا يعلم منه حكم من زاد استباح على ذلك ولم تلغ بالنس ونسب المراجعة وقد ذكر
 في الفتق أن عدتها بضاتلاثة أشهر فلما أطلق المضرة وفترها حين لم تلغ بالنس لتحل المراجعة ومن دونها
 وهي من لم تلغ نساً وقد يقال مراده إخراج المراجعة اختياراً لما ذكره في البصر بقوله وعن الأسماء
 الفضلى أنها إذا كانت مراعاة لا تنقض عدتها بالاشهر بل يوقف حالها حتى يظهر هل سببت من ذلك الوطئ
 أم لا فإن ظهر حبها اعتدت بالوضع والأقبال الأشهر قال في الفتق وبعدد بزن التوقف من عدتها لأنه
 كان لظهور حبها إذا ظهر كان من عدتها هـ قلت يعني إذا ظهر عدم حبها يصح بعض العدة بثلاثة
 أشهر مضت ويكون زمن التوقف بعدها فلو احتج لتزوجت فيه مع غيرها وفي فتق الفتق فرع في الخلاصة
 عدة الصغيرة ثلاثة أشهر إذا كانت مراعاة فيفتق عليها ما يظهر فراغ رجها كذا في الحديث هـ من غير
 ذكر خلاف وهو حسن هـ كلام الفتق لكن فتق الإقامه احتياطاً قبل العقد بأن لا عدة عليها إلا بعد
 التوقف لكن ليدكر أمة إذا التوقف التي يظهرها الحمل وذكر في الحامدية عن يوع البرازية أنه يصدق
 في دعوى الحمل في رواية إذا كان من حين شرائها أربعة أشهر وعشر لا أقل وفي رواية بعد شهرين وخمسة أيام
 وطه عمل الناس هـ ونسب في الحامدية على الأخيرة وفيه نظر لأن المراد في سألنا التوقف بعد نسبي
 ثلاثة أشهر فالأولى الإخبار بما لا يفتق فإذا امتدت أربعة أشهر وعشر ولم يظهر الحمل علم أن العدة اقتضت
 من حين مضى ثلاثة أشهر (قوله) بأن بلغت سن الأياس) سبقت تقدره في المتن وبإني غمام الكلام عليها
 (قوله) أو بلغت بالنس) أي خمس عشرة سنة ط عن العناية ومثلها أو بلغت بالزوال قبل هذه المدة
 وقوله لم يمتخص شامل لما إذا تم دماً أصلاً أو دماً أو قطع قبل النكاح خال في الصبر من التزواجية بفت
 فزات يومادامته انقطع حتى تمت سنة ثم يطلقها فعدتها بالاشهر هـ وسبذكر الشارح عن البراءة أنها

قول الحنفى وأتم وله صواب ومدرجة
 كاهي عبارة الشارح هـ

مطلب
 كتابية أبي حنيفة في الموطوءة يشبهه

ولا عدة على أمة ومدرجة كان
 بطاها لعدم القرائن بوجهرة

(و) كذا (موطوءة يشبهه)
 كزوفة لقبير بصلها (أو نكاح

فاسد) كوفت (في الموت والفرقة)
 (ف) حق (من لم يمتخص) حرة

أم أتم (الصبر) بان لم تلغ نساً
 (أو كبر) بان بلغت سن الأياس

(أو بلغت بالنس) ونزح بقوله
 (لم يمتخص) الشاه الممتدة بالظهور

مطلب
 في عدة الصغيرة المراجعة

إذا بلغت ثلاثين سنة ولم تحض حكم باباها وبأقربائه (قوله بان حاشيت) أي ثلاثة أيام مثلا (قوله)
ثم امتنع طهرها) أي سنة أو أكثر بحر (قوله من انقضائها تسعة أشهر) ستة من امتناعه الأياس
وثلاثة منها للعدو وأبى بخطب شيخنا السأحفي أن المحدث عند المالكية لا بد لوقاها العدة من سنة
كاملة تسعة أشهر لمدة الأياس وثلاثة أشهر لانقضاء العدة قلت ولذا عبر في الجمع بالمول (قوله فلا يفتي به)
اعترض بانه قول مالك والتقليد جائز بشرط عدم التلقين كاذكركه الشيخ حسن الترنبلاتي في رسالة بل
ومع التلقين كما ذكره الملاين فروخ في رسالة قلت ما ذكره ابن فروخ رده سيدي عبد الفتحي في رسالة خاصة
والتقليد وان جائز بشرطه فهو العامل لنفسه لا للفتي لغيره فلا يفتي بغيره إلا راجع في مذهبه لما قدمه الشارح في رسم
الفتي بقوله وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم في تصحيحه أنه لا فرق بين الفتى والقاضى إلا أن الفتى يخبر عن الحكم
والقاضى ملزم به وان الحكم والقضا بالقول المرجوح جهل ونزق للاجتماع وان الحكم الملقن باطل بالإجماع
وان الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقا فالج وقد منا الكلام عليه هناك فافهم (قوله وجب أن
يقول الخ) اهـ مني على قول بعض الأصوليين لا يجوز تقليد المفسول مع وجود الفاضل وبني على ذلك وجوب
اعتقاد أن مذهبه صواب يحتمل الخطأ وأن مذهب غيره خطأ يحتمل الصواب فإذا استلزم حكم لا يجب الإياه
صواب عنده فلا يجوز أن يجيب بمذهب الغير وقد منا في دياحة الكتاب تمام الكلام على ذلك (قوله)
ثم لو قضى مالك بذلك فخذ) لانه يجتهد فيه وهذا كله ودعى ما في البرازية قال العلامة والفنوى في زماننا
على قول مالك ودعى ما في جامع الفصولين لو قضى قاض بانقضاء عدتها بعد مني تسعة أشهر نفذ اه لان المحدث
أن القاضى لا يصح قضاءه بغير مذهب خصوصاً إذا زماننا (قوله أمتد) بالنون ونصب طهرها على
التيين ط (قوله وقاعدة) بقصره وفالضرورة وهو ميتد اخبره قوله تسعة أشهر وبالجملة دليل جواب الشرط
الذي هو ان مالكى يقتدر على ان حكم القاضى المالكى يقتدر التسعة أشهر لمدة الطهر كان هذا المقدار
عذتها ومن بعده أى من بعد قضاء القاضى المالكى بهذا المقدار لا وجه لنقض القاضى الحقنى حكمه
لانه فصل مجتهد فيه قضاءه ورفع الخلاف اه ح وفي بعض السان مالكى يتروا بالان لكن قد علم أن المحدث
عند المالكية يقتدر بالمدة يجوز ونقضه أيضا في البرعى الجميع معزى بالمالك (قوله هكذا يقال)
يعنى يفتى أن يقال مثل هذا القول الخالى من نقد واعتراض ينظره عليه لا كما قال بعضهم من أنه يفتى به
بالضرورة اه ح قلت هكذا ظاهر اذا أمكن قضاء مالكى به أو تحكيمه أما في بلاد لا يوجد فيها مالكى
يمكنه فالضرورة متحقة وكان هذا وجه ما مر من البرازية والنصون فلا بد قوله في النهار انه لا داعى الى
الاتقاء بقول نقضه أنه خطأ يحتمل الصواب مع امكان التراجع الى مالكى يحكم به اه تأمل ولهاذا قال
الزهدي وقد كان بعض أصحابنا يفتون بقول مالك في هذه المسألة للضرورة اه ثم رأيت ما جئته بعينه ذكره
محمى مسكن عن السيد الجوى وسألت في نظر هذه المسألة في زوجة المنقود حيث قل انه يفتى بقول مالك
أنها تعدة الوفاة بعد مني أربع سنين (قوله وأما عدة الحاض) الاولى أن يقول خمسة ايام
أو المستحاضة والمراد بها المتغيرة التي نيت عاداتها وما اذا استمر بها الدم وكانت تعمل عاداتها فانه تراذالى
عاداتها كما في البحر (قوله فالفتى به الخ) حاشيتا فتفى عدها بسبعة أشهر وقيل ثلاثة (قوله)
والاقتبالايم) في المحيط اذا اتفق عدها الطلاق والموت في غرة الشهر اعتبرت الشهر بالايم وان نصت
عن العدد وان اتفق في وسط الشهر فنقضت الايام يعتبر بالايم فاعتد في الطلاق تسعين يوما في الوفاة عمة
وثلاثين وعندهما يكمل الاول من الاخر وما بينهما بالادلة وتعد بالادلة والعين أن لا يكمل فلان لا ربة أشهر
والايمارة سنة في وسط الشهر ومن الرجل اذا ولى في أثناءه موصوم الكفارة اذا شرع فيه وسط الشهر على
هذا الخلاف اه وقد مناع الجنبى تأجيل العتق اذا كان في أثناء الشهر فانه يعتبر بالايم اجماعا
بحر ثم قال وفي الصغرى أن اعتبار العدة بالايم اجماعا انما الخلاف في الايمارة وامتنع شكه القهستاني
بان الاول هو المذكور في المحيط والخانية والمبسوط وغيرها (قوله في الكل) يعنى أن التيسيد
بالوطن شرط في جميع ما مر من مسائل العدة بالحض والعدة لا شهر كما أفاده صاحبنا بقوله اجمع للبيوع
(قوله ولو فاسدة) أطلقها فعمل ما اذا كان فسادها لم يمنع حتى أوشرى وهذا الحق كيانا عند قوله

منظله
في الاتقاء بالضعيف

بان حاشيت ثم امتد طهرها فتعد
بالحضى الى أن تبلغ سن الأياس
جزوها وغيرها وما في شرح
الوجهانية من انقضائها تسعة
أشهر غريب مخالف لجمع
الروايات فلا يفتى به مكلف
وفي تكاح الخلاصة لو قيل لفتى
ما مذهب الامام الشافعى في كذا
وجب أن يقول قال أبو حنيفة
كذا ثم لو قضى مالك بذلك فخذ
كأى البحر والنهر وقد نسجه شيئا
الخبر الملى سلمان النقد
قتال

لمدة طهرها تسعة أشهر
وقاعدة ان مالكى يقتدر
ومن بعده لا وجه لنقض هكذا
يقال بل لنقض عليه ينظر
وأما عدة الحاض فالفتى به كما في
حيض الفتح تقدير طهرها بشرين
قسمة أشهر للأطهار وثلاث
حيض بشهر اعتبارا (ثلاثة
أشهر) بالاهلة لوفى الفترة والا
قبالايم بحر وغيره (ان ووطئت)
في الكل ولو حكما كخلفه ولو فاسدة

محصة اه ح (قوله كما من) أي في باب المهر لاقى هذا الباب فان الذي قدمه فيه التقيد بالصحة ط (قوله ولورضا الخ) فيه مسأحة لأن الكلام فبين وطلت والرضع لا يأتي منه وطاً زوجة فكان الأولى أن يقول وتزوجهم أم حق وصاروا القسبة فحب العدة دخول زوجها الصبي المراهق وفي الأحاد الجارية في قول أي حصة وأي يوسف أن المهر والعدة واجبان بوطي الصبي وفي قول محمد فحب العدة دون المهر ثم قال ولا خلاف بينهم إلا فيما جابى صراحتهم بتزوجته إلا علق أي أن يخلق منه أي ينجب ويحمد أبياب من لا يتزوج منه لأن ذكره في حكم أصبه اه وذكر في البرقة قبل ذلك أنهم من حواشي خلوته ووجوب العدة بالخلوة الفاسدة الشاملة لخلوة الصبي ووجوب العدة إذا وطئها بكاح فاسد فكذا الصبي بالولي ثم قال فغاصلة أنه كالبائع في الصبي والصامد في الولي شبهة في الوفاة والطلاق والتفريق ووضع الحمل كما لا يخفى فليصط اه وسأله عدة زوجته موضع الحمل تأني قريسا صورة الطلاق والموجب لعنتها بعد الدخول أن يكون ذميا قسما وزوجه وبأي ولته من الإسلام أو أن يحتل بها في صغرته وطلتها في كره وصورة التفريق أن يدخل بها بعد فساد (قوله والعدة للموت) أي موت زوج الحرة أو أماً لامة فأنى سكتها بعده (قوله كما من) أي قريبا (قوله من الأيام) أي والسابي أيضا كما في الجنبى وفي غير الأذى أي عشر ليال مع عشرة أيام من شهر خامس وعن الأوزاعي أن المقدرة فيه عشر ليال لئلا تحذف النساء في الآية عليه فلها التزوج في اليوم العاشر قلنا إن ذكر كرك من الأيام والليالي بسبعة المجمع لفظا وتقدرا يقتضى دخول ما واز يستفرا اه ومثله في الفسخ وما من الأوزاعي عزاء في الخاتمة لابن الفضل وقال أنه لا حوط لأنه يزبد بيلة أي لو مات قبل طلع الفجر فلا بد من معنى الدين بعد العاشر وعلى قول العاتة تنقضى بفروج الشمس كما في الصبر وقه ليربل حوسا وقول العاتة لما علت من التقدير بعشرة أيام وعشر ليال وقد ينقص من قولهم لو فرض الموت بعد القرب فكان لا حوط قولهم لا قوله (قوله بشرط بقاء النكاح مهيأ إلى الموت) لأن العدة في النكاح الفاسد ثلاث حصص الموت وغيره كما قال في الصبر وهذا اقتدنا أن الكتاب لو اشترى زوجته ثم مات عن وقاهم من عدة الوفاة فلم يدخل بها فلامدة أصلا وإن دخل فولدت منه فتعد بصيغتين لفساد النكاح قبل الموت وإن لم يترك وقاه فتعد بشهرين وخسة أيام عدة الوفاة لانها ما علو كان للموت كما في الخاتمة (قوله ولو صغرة) الأولى ولو كبيرة لأن المراد أن عدة الموت أربعة أشهر وعشرون كانت من ذوات الحيض في كانت من ذوات الأشهر بالأولى تأتى (قوله تحت مسلم) أم لو كانت تحت كافر لم تعد إذا اعتقدوا ذلك كما سيذكره المصنف (قوله ولو عبدا) أي ولو كان زوج الحرة عبدا (قوله فخرج منها الإجماع) فان عدها للموت وضع الحمل كما في البره وهذا إذا مات عنها وهي حامل أم لو جلت في العدة بعد موته فلا تنصرف في الصبي كما في قريبا (قوله ولم تكله من الطاهر) الظاهر أن حمل ذكره إذا لم يولد عند كرساة الشاة المستدة الطاهر يعني أنها استلمها في أنها تعد للطلاق بالحيض لا بالأشهر والأولى أن يكون حراما فلا يحل له لأن التي ترى الدم تعد للموت بأربعة أشهر وعشر فعدها للأشهر لا بالأشهر بالأولى إذا دخل الحيض في عدة الوفاة وأيضا قوله فلم يخرج عنها الإجماع صريح في ذلك ثم رأيت الرضى أقاد بعض ذلك وقد منعنا عن الرجاء ما خسد بحث الشارح وهو أن المرضع إذا عالجت الحيض حتى رأته صغرة في أيامه تنقضى به العدة فأداه لا بد من حيض المرضع ولو بحيلة الدواء وأصرح منه مافي الجنبى قال أصحابنا إذا أنكر حيض المطلقة لعارض أو غيره بقيت في العدة حتى تحيض أو تلغ حدة الإياس اه (قوله وفي حق أمة) أطلقها فنجب الزوجة الفنة وأتم الولد المبهره والكتابة والمتعة عند الإمام ولا بد من قيد الدخول في الأمة إلا في المتوفى عنها زوجها بحر وقيد بالزوجة لانها لو كانت موطوءة بمك البين لا عدها لها إذا كانت أم ولد لمات عنها سيدها أو أعتقه فاعتدت ثلاث حصص كما مر (قوله لعدم التيزي) يعني أن الرق منقذ ومقتضاه روم حصة ونصف لكن الحيض لا ينجزي فوجب حضانة (قوله للطلاق أو فسخ) أو نكاح فاسد أو وطئ شبهة قسما في (قوله نصف الحرة) أي شهر ونصف في طلاق ونحوه وشهران وخسة أيام في الموت (قوله وفي حق الحمل) أي من نكاح ولو قاسدا فلا عدة على الحمل من زنا أصلا مير (قوله مطلقا) أي

مطلب
في عدة زوجة الصغرى

مطلب
في عدة الموت

كما مر ولورضا فحب العدة لا المهر
قنية (و) العدة (للموت أربعة
أشهر) بالاهله في الفترة كما مر
(وعشر) من الأيام بشرط بقاء
النكاح مهيأ إلى الموت (مطلقا)
وطئت أو لا ولو صغرة أو كناية
تحت مسلم ولو عبدا فلم يخرج عنها
الإجماع قلت وعلم كلامه عدة
المهر كالمريض وهي واقعة التزوي
ولم أره إلا أن فرجه (وفي)
حق (أمة تحيض) لطلاق أو فسخ
(حضانة) لعدم التيزي (وفي)
(أمة لم تحيض) لطلاق أو فسخ
(أو مات عنها زوجها نصف الحرة)
قبول التنصيف (وفي) حق
(الحامل) مطلقا

سواء كان من طلاق أو وفاة أو متاركة أو وطئ شبهة نهر (قوله ولو أمة) أي منكوبة سواء كانت ثمة أو مدبرة
 أو مكاتبة أو أمة ولد أو مستعانة ط من الهندية ومثل المنكوبة أم الولد أدامت عهدها وأعتقها
 كما في كافي الحاكم (قوله أوكاية) لم يقل مسلم كما قال في سابقه إلا فرق هنا بين كونها بنت مسلم
 أو ذمي على حاليته في المقت (قوله أو من زنا الخ) ومنه ما لو كان الجمل في العدة كما في التمهات في والده
 المتوفى وفي السراي الزاهد أي إذا حصلت العدة وولدت تنقض به العدة سواء كان من المطلق أو من زنا ومنه
 لا تنقض به من زنا ولو كان الجمل سكاك فاسد وولدت تنقض به العدة وإن ولدت بعد التاركة لأجلها اه لكن
 بأق ترين نعم حبلى بحد موت زوجها الصبي أن له ما عدا الموت فالمراد بقوله إذا حصلت العدة معقدة
 الطلاق بقرينة ما بعده تأمل ثم رأيت في النهر عند مسألة الفسار التسمية قال واعلم أن العدة لو جعلت
 في عدها ذكر الكرخي أن عدها وضع الجمل ولم يفصل والذي ذكره محمد أن هذا في عدة الطلاق أما في عدة
 الوفاة فلا تنقض بالجمل وهو الصحيح كذا في البدائع اه وفي البر عن التازجانية العدة عن وطئ شبهة إذا جعلت
 في العدة ثم وضعت انقضت عدها ومنه في الخاتمة المتوفى عنها زوجها إذا ولدت لا تكمن مستين من الموت
 حكمهم بانقضاء عدها قبل الولادة بسنة أشهر ورواية تفعل كذا تنقضت بغير بعد انقضاء العدة
 وحلت منه (قوله بأن تزوج حبلى من زنا الخ) أفاد أن العدة ليست من أجل الزنا المتأخر أنه لا عدة
 على الحامل من الزنا أصلا وإنما العدة لموت الزوج أو طلاقه قال الرخوي ويصم حكسون الجمل من زنا ولادتها
 قبل ستة أشهر من حين العقد (قوله ودخل بها) هو قيد للعد التي فيها المأثر أن عدة الوفاة لا يشترط
 لها الدخول ودخولها بل طهر أو وطئها مع حرمة لها وإن جاز نكاح الحبلى من زنا لا يجل وطئها رضى
 ونقل المسألة في البر عن البدائع بدون قيد الدخول (قوله وضع جملها) أي لا تقدر بعدة سواء ولدت
 بعد الملاقاة أو الموت يوم أو أقل جوهره والمراد به الجمل الذي امتنان بعض خلقه أركه فان لم يستين
 بعنه لم تنقض العدة لأن الجمل اسم لقطعة متغيرة فإذا استكان متغيرة أو قطعت متغيرة لم تنقض لغيره كونه متغيرة
 يقين الأمانة بعض المطلق يجر من المحط وفيه منه أيضا أنه لا يستين إلا ما بين عشرين يوما وفيه
 من المجتبى أن المسنين بعض خلقه بعتر فيه أربعة أشهر وأم المطلق ستة أشهر وقد منافي الحين استشكل
 صاحب البر لهذا بأن المشاهد ظهور المطلق قبل أربعة أشهر فالظاهر أن المراد تنقح الروح لا يكون قبلها
 وقد منافاهم هناك (قوله لا أن الجمل الخ) عدة لتقدير لفظ الجميع فلو ولدت قبلها آخر تنقض العدة
 بالآخر وإذا سقط سقطان امتنان بعض خلقه انقضت به العدة لأنه ولد والا فلا (قوله خروج أكثر
 الولد كل كل الخ) هذا في تقدير جميع في قوله وضع جميع جملها لأن يراد جميع الأفراد لا جميع الأجزاء
 وقد يقال إن قوله لا أني جملها للأزواج يقتضي عدم انقضاء عدها بغير جرح الأركونه أنها لو لم تنقض لصحت
 مراجمتها قبل خروج بقية فالمراد أنها تنقض من وجه دون وجه وقد انفال في الصروق قال في الهارونيات
 لو خرج أكثر الولد ثم رجعت الرجعة وحلت للأزواج وقال ميتا لا تصل للأزواج أيضا أنه عام مقام الكل
 في حق انقطاع الرجعة احتياطا ولا يقوم مقامه في حق حلها للأزواج احتياطا اه (قوله في جميع الأحكام)
 أي في انقطاع الرجعة ووقوع الطلاق أو الفسخ المطلق بولادتها وصبرها ونكاحها فلا تصل ولا تقوم هذا
 نائيتشع الاطلاق (قوله ولو مع الأقل) في بعض النسخ ولا مع الأقل بلا التسمية وهي الصواب وبعبارة
 الصروق خروج الرأس فقط أو مع الأقل لا اضيأ به وذكر قبله عن النوادر تفسير البدن بأتمه من الاثنين
 إلى المسكين ولا يستدرك رأس ولا يارجلين أي خبط (قوله فلا فصاح بقطعه) بل فيه اليد يجر (قوله
 ولا يثبت نفسه الخ) أي لو جابت المباشرة المدخولة بولده فخرج برأسه لا قل من ستين وخروج الباقي لا أكثر
 لم يلزمه حتى يخرج الرأس ونصف البدن لا قل من ستين يجر (قوله ولو كان زوجها) لو وصلته وهو بلا نفقة
 على قوله وضع جملها (قوله غير مرافق) أي لم يلق تنقض عشرة سنة قسائي (قوله وولدت لأقل الخ)
 أي لا يفتق وجود الجمل وقت الموت (قوله في الأصم) مقابله ما روي شاذ عن الشافعي أن لها عدة الموت نهر
 (قوله بأن ولدت نصف حول فأكثر) وقيل لا تكمن مستين وليس بشئ فتح (قوله لعدم الجمل
 عند الموت) أي لعدم تحقق وجوده عند فنكن من أولات الاحمال (قوله في حاله) أي حال موت

ولو أمة أو كاية أو من زنا بان تزوج
 حبلى من زنا ودخل بها ثم مات
 أو طلقها انعقد بالوضع جواهر
 الفتاوى (وضع) جميع (جملها)
 لأن الجمل اسم لجميع ما في البطن
 وفي البر خروج أكثر الولد كالكل في
 جميع الأحكام إلا في حلها للأزواج
 احتياطا ولا عبرة بخروج الرأس
 ولو مع الأقل فلا فصاح بقطعه
 ولا يثبت نفسه من المباشرة لولا قل
 من ستين ثم ياقبه لا أكثر (ولو)
 كان (زوجها) الميت (مستفرا)
 غير مرافق وولدت لأقل من نصف
 حول من موته في الأصم لعدم
 آية وأولات الاحمال (وفي من)
 حبلى بحد موت الصبي (بان)
 ولدت لنصف حول فأكثر (عدة
 الموت) إجماعا لعدم الجمل حين
 الموت (ولا نسب في حاله)

الصبي أو حتى وجود الحمل عند موته وحدوثه بعده (قوله إذا لامه الصبي) أي فلا يصور منه العلوق
وانما ثبت نسب ولد المهرق من مغربة اامة المقدم مقام العلوق تصوره حقيقة بخلاف الصبي كما في المهر
(قوله نعم ينفي الخ) عبارة الفتح ثم يجب كون ذلك الصبي غير مراهق أما المراهق فيجب أن ثبت النسب منه
الا إذا لم يمكن أن يثبت به لاقل من ستة أشهر من العقد اه وأيد في البر بوجه ولهذا أصروا المسألة
الحاكم الشهيد في الكافي بما إذا كان رضيعا اه ولا يفتي أن مفهوم الرواية معتبر فانهم (قوله)
أو تبلغ حد الأياس) يعني تعتد بالاشهر بعده وفيه أنه مناف لقوله تعالى والاولاد الاجال الآية فتأمل
ح قلت وفي سائفة المهر الشيخ خبر الدين لا معنى للقول بالاقتصاص مع وجوده لا اشتغال الرجيم به كذا في كتب
الشافعية قال الرمي في شرح المنهاج ولومات واستقر أكثر من أربع سنين لم تنتقض الاوضاع لمعوم الآية
كما أفتى به الولد ولا مسألة بتصرفها بذلك وقال ابن قاسم في سائفة شرح المنهاج قال شيخنا الطلح لا يرى
بجاعة عصرنا ما توقف على خروجه والذي أقوله عدم التوقف إذا أيس من خروجه لتصرفها بغيرها
الترجح اه ولا يفتي من قواعدنا يدفع ما قالوه فاعلم ذلك اه ملخصا وبه يظهر أن المراهق من قوله أو تبلغ حد
الاياس هو الاياس من خروجه وهل المراهق نهاية حد الحمل وهو أربع سنين عند الشافعية وستان عندنا
أو أكثر من ذلك محتمل والذي ينبغي العمل بما قاله الجماعة لوضوح صريح الآية (قوله وفي حق امرأ القصار)
الخ معطوف على قوله ما يقضي حق سرقة يضيح ويشتغل به وهو الضمير العائد على العدة وقوله
من الطلاق متعلق به ولو قال الطلاق بالام لكان أظهر والمراهق إذا القصار من أبا نهيا في مرضه بغير رضاها
بحسب صغار أو مات في عدة نفاه عنها بعد الاجل عندهما خلا لا يرى فلو لا وان انقطع النكاح
بالطلاق حقيقة لم يكنه باق حكاي حتى الارث فيصير بين عدة الطلاق والوفاة احتياطا وعمامة في الفتح كتاب
وهو صريح في أنه لو أبا نهيا في مرضه بغير رضاها يصح ما يصح في عدة الطلاق فقط وهي واقعة التقوى ملخصا
ونخرج أيضا ما لو طلقها بأبنا في حصة ثم مات لا تنقل عدة الطلاق لثلاث اشفا كما صرح به في الفتح لا ليس قارا (قوله)
ان مات وهي في العدة) بأن لم يقض ثلاث قبل موته فثلاث قبل ان يقضى عدة الطلاق ولم تدخل تحت المسألة
لأنه لا ميراث لها الا إذا مات قبل انقضاء العدة وقد أشكل ذلك على بعض حنفية العصر لعدم التأمل بمر
(قوله من عدة الوفاة الخ) بيان لا بعد الاجل في بانية لا متعلقة با بعد ط (قوله احتياطا) علم وجهه
(قوله وفيه تصور) لان قوله منها ثلاث حصص يقتضي أنه لا بد أن تكون الحصص الثلاث أو بعضها في عدة
الاربعة الأشهر وعشر (قوله حتى تبلغ الاياس) فإذا بلغت سن الاياس تنقض بالاشهر كما صرح به في الفتح
أيضا فانهم (قوله وتبدل البائن الخ) حاصل المسألة أن الزوج إذا طلق زوجته طلاقا رجعيا في حصة
أو مرضه ودخلت في عدة الطلاق ثم مات والعدة باقية تنقل عدة بها إلى عدة الموت إجماعا لانها حينئذ زوجته
ورث منه ما إذا كانت منقضية لم تكن زوجته فلا يجب عليها يموت حتى ولا ترثه وكذلك لو طلقها بأبنا في حصة
ثم مات في عدة كما مر ثم لا يفتي أن امرأ القصار هي التي طلقها بأبنا في مرضه ومات في عدة طلقها بالرجعي
رجعيا لم يمكن كذلك فتقول المصنف تعالى الذكر وعشر وبالطقة الرجعي معطفا على قوله من البائن يقتضي
أن امرأ القصار تارة يكون طلقها بأبنا وتارة رجعيا وان حكم طلقها البائن ما مر وهذا حكم طلقها بالرجعي
ولا يفتي أن مطلقة الرجعي لو سميت امرأ القصار لزم منه لوازم باطله ذكرها في الترتيب لا يفتي أن ليس فيها سوى
رسالة خاصة وذكر أن هذا الإيهام وقع في كثير من الكتب وحكم عليها بالطلاق لا يفتي أن ليس فيها سوى
المسألة في العطف على امرأ القصار اعتمادا على ظهور المراهق لا لاجل الاحتياط وليس معنى في التقييد بوجه
في العدة (قوله والعدة) مبتدأ خبره قوله أن تزوم وأشار به إلى أنها لا يجب عليها أن تستأنف عدة سرقة
بل انقلت عدة بها إلى عدة المراهق فتبين على ما مضى وتكمل ثلاث حصص أو ثلاثة أشهر ان كانت من لا يقض
فانهم وأما قوله اعتقت في عدة رجعي ان العتق بعد طلاق الزوج أو ذلوا كان قبله زنا هاجدا لم يزداء
وان هذه عدة طلاق لا عتق لانها لو كانت أم ولده أو عتقها وهي منكوبة الغير لا عدة عليها لكونها بحرة
عليه كما مر وأما أن العدة باقية أو لو عتقها بعد انقضاء عدة بها أو مات زنا ثلاث حصص كما مر لا نحتاج
فراشاه كما يجرى من الموهرة (قوله فكمدة أمة) أي حبيبتين أشهر ونصف وأشهرين وخمسة أيام

إذا لامه الصبي نعم ينفي ثبوته من
المراهق احتياطا ولو مات في بطنها
ينفي بقاء عدة ما إلى أن ينزل أو تبلغ
حد الأياس (نهر وق) حرة (امرأة
القار من) الطلاق (الباين) ان
مات وهي في العدة (أبعدا لاجل
من عدة الوفاة وعدة الطلاق)
احتياطا بأن ترص أربعة أشهر
وعشر ان وقت الموت فيها ثلاث
حصص من وقت الطلاق ثم وفيه
فصور لانها لو لم ترقيها حصة اعتد
بعد ثلاث حصص حتى لو امتد
طهرها سبق عدة ما حتى تبلغ
الاياس فتح (و) عدة البائن لان
(الطقة الرجعي) ما للموت إجماعا
(و) العدة (فمن) اعتقت في عدة
رجعي (لا) عدة (البائن) ولا
(الموت) ان تم (كمدة حرة)
(ولو) اعتقت (أحد هما) أي
البائن أو الموت (فكمدة أمة)

الاخريين وقد تنقل العدة سنا
كامة مسفرة منكروحة طقت
وجبا فتعد بشهر ونصف
لنحاش تصير حيتين فاعتقت
قصر ثلاثا فاعتدت طهرها لالاياس
قصر بالاشهر فصاددها قصر
بالخض خات زوجها تصير أربعة
أشهر وعشرا (آية اعتدت
بالاشهر ثم عادمها) على جاري
عادت بها وحبلت من زوج آخر
يمط عنها وقد حكاها
و (استأنفت بالخض لان شرط
الخلفة تحقق الاياس عن الاصل
وذلك بالجزء الذي الى الموت وهو
ظاهر الرواية كافي الفايه واختاره
في الهداية فتمتعن المصير اليه قاله
في الجسر بعد حكاية ستة أقوال
محمدة وآخرة المنصب لكن
اختار البهسي ما اختاره الشهيد
أنهما إن رأت قبل تمام الأشهر
استأنفت لابعدها قلت وهو
ما اختاره صدر الشريعة ومثلا
شبرو والباقي في آخر المصنف
في باب الخض وعليه فالنكاح جائز
وتعذف المستقبل بالخض كما يحسمه
في الخلاصة وغيرها وفي الجوهرة
والجنتي أنه الصحيح المختار وعليه
الفتوى وفي صحيح القدوري
وهذا التصحيح أولى من تصحيح
الهداية وفي الثروة أعدل الروايات
ونعامة فيما علقته على الملق
(والصغيرة) لو خاضت بعد تمام
الاشهر (لا تستأنف الا اذا
خاضت في أثناءها) فتستأنف
بالخض (كاستأنفت العدة
بالشهور من خاضت حية)
أوتسبن (ثم أبست) قصروا
عن الجمع بين الاصل والبدل
(والاياس منه الرومية وغيرها)

بلا غلاب الى عدة الحرة فاستأنف (قوله لبقاء النكاح في الرجعي) بيان للفرق وهو أن النكاح قائم
من كل وجه بعد الطلاق الرجعي وبالعلق ككل ملك الزوج عليها والعدة في الملك الكامل مقدرة بشر ثلاث
حتى يخلطه بعد البائن أو الموت (قوله وقد تنقل العدة سنا) جعلها سنا باعتبار المنقل عنه والا
فلا تنقلات جس أخاه ط (قوله طقت وجبا) قيد بالرجعي لكن انتقالها بالعتق والموت وقد نفي
ذلك على معنى مسكن أخاه ط (قوله مخاض) أي قبل تمام العدة وكذا يقال لبعده ط
(قوله تصير ثلاثا) أي تنقل الى عدة الحرة لان طلاقها رجعي كما علت (قوله لا لاياس) أي الى أن
وصلت إلى سن الاياس (قوله تصير بالاشهر) ولا يعتبر بالايام التي وجدت حال الصفر قبل حدوث الخض
ط (قوله فصاددها) ومثله ما لو حبلت ولو ذكره لاستوفى المثال لأفواج العدة الثلاثة وهي العدة بالخض
وبالاشهر وبوضع الحمل لكن لو مات زوجها حتى عدت باوضع الحمل ولا تنقل الى الأشهر (قوله تصير
بالخض) مبنى على أحد الأقوال الآتية (قوله تصير أربعة أشهر وعشرا) لانها مبنية على الرجعي فلها
عدة الموت كما مر قلت وقد اشتمل هذا المثال على عدة الصغيرة والكبيرة والامة والحرة والخاض والاياسة
والطليقة والترقي عنها زوجها والعققة وزاد عشرة وهي الحبل على ما ذكرنا (قوله ثم عادمها) أي
في أثناء الأشهر أو بعدها بل عليه قوله أو حبلت من زوج آخر فان حبلها منه لا يكون الا بعد الأشهر وبديل
عليه أيضا مقابله وهو قوله لكن اختار البهسي الخ ح (قوله على جاري عادت بها) مقتضاها اعتبار
عادت نفسها وهذا أحد أقوال وهو غير المختار لاولي التصير بقوله على العادة كافي الهداية في حال في الجسر
واختاروا في معنى قوله اذا رأت الدم على العادة فقبل معناه اذا كان سائلا كثيرا احترازًا عما اذا رأت بلة
بيرة وقبل معناه ما ذكرنا أن يكون أجرا أو أسودا لا أصفرا أو خضرا أو برة وقبل معناه أن يكون على العادة
الجارية حتى لو كان عادت باقبل الاياس اصفر فرأته كذلك انتقض كذا في القم وصرح في المراج بأن الفتوى
على الأول اه والاخر هو ما ذكره الشارح فافهم (قوله لان شرط ما خلفه) أي خلفته الأشهر
عن الخض والخلف هو الذي لا يصار اليه الا بعدة ولا اصل كلفه بة الثلج الصافي أو ما بالبدل كتمسح على
الخفين بلا شتر فيه فبه ذلك أخاه ط (قوله ستة أقوال محمدة) أحدها ينقض مطلقا واختاره في الهداية
الفاقي لا ينقض مطلقا واختاره الاسمين في الثالث ينقض أن أم قبل تمام الأشهر لا بعدها وأقبحه في صدر
الشهد وفي الجنتي وهو الصحيح المختار للفتوى الرابع ينقض على رواية عدم التقدير للاياس التي هي ظاهر
الرواية فانما ثبت الامر على ظنها فلو خاضت حين خطأها لا ينقض على رواية التقدير واختاره في الايضاح
واقصر عليه في الخاتمة ويزعم به القدوري والخاص ونصره في البدائع والخامس ينقض أن لم يكن حكم
بما سهل وان حكم به فلا مكان يدهي أحدها فساد النكاح فيفتني بعبته وهو قول محمد بن مقاتل وصحبه
في الاختيار والسادس ينقض في المستقبل فلا تنفذ الا بالخض للطلاق بعده الماضي فلا تنفذ الا لنكحة
المباشرة بعد الاعتدال بالاشهر وصحبه في التوازل اه (قوله وعليه) أي على هذا القول فالنكاح جائز
لانه انما يقع بعد تمام الأشهر فوقع معتبر الوجود بشرطه وهو الاياس بوجوده وبشرطه وهو الانقطاع في مده التي
يقبض فيها الرضاع الخض وهو النجس والنحو ولا تعتمد في المستقبل الا بالخض لتحقق ادم المعتاد خارجا
من الزوج على غير وجه الفساد بل على الوجه المعتاد فاذا تحقق البأس تحقق حكمه واذا تحقق الخض تحقق
حكمه وأما اشتراط دوام الانقطاع الى الموت في البأس فلا دليل فيفتني بعبته البأس من التي لم يوجد وعامه
في القم وهذا ككثيري ترجيح أيضا لهذا القول (قوله لا تستأنف) لانه لم يبين بالخض أنها كانت
قبل من ذات الأقرا بمختلف الايسة ط (قوله الا اذا خاضت) استثناء منقطع ط (قوله أم استأنفتها)
أي قبل تمامها ولو بساعة ط (قوله ثم أبست) أي بلفت سن الاياس عند الخضيتين وانقطع دمها فغ
(قوله الرومية وغيرها) وقبل الرومية جس وخشون وقبره سائون وقبل سنون مطلقا وقبل سبعون
وفي ظاهر الرواية لا تقدر فيه بل ان تلغ من السن ما لا يعض منها فبه وذلك يعرف بالاجتهاد والمأثلة
في تركيب البدن والسن والهزال اه ح عن العروة في القسطنطينية وقيل ثلاثون (قوله وقيل
الفتوى على خمسين) قال القسطنطينية وبقي اليوم كافي المتابع (قوله وفي الجسر عن الجمع الخ) يحتل

(جس ونحوه) عند الجهر وبعده الفتوى وقيل الفتوى على خمسين شهر وفي الجسر عن الجمع صغيرة بلف ثلاثين سنة ولم ينقض حكمها بما ساهان

أن يكون مبني على القول بتقديره ثلاثين لكن ظاهر قوله ولم يخص أنها لم يسبق لها حيز أصلا وهي التابة التي بلغت بالنسبة وترجموها ويؤيده ما في السراخانية عن النبايع أمر أتمارات الدم وهي بنت ثلاثين سنة مثلاً رأت يوماً ماداً لا غير طلقها زوجها قال ليست هي يا بنة وقال أبو حنيفة تعتد بالشهر ولا ينهان إلا في لم يضمن وبه يأخذ اه (تنبيه) هل يؤخذ بقولها أنها بلغت سن اليأس كما قيل قولها بالبلوغ بعد الصغر أم لا بد من بنة لم أر من صرح به من علماءنا وبقى الأول على رواية التقدير بعد ما عالج رواية عدمه فالعسير اجتهد الذي كأمز نأقل (تمه) ذكر في الحقائق شرح المنظومة النفقة في باب الامام مالك ما نصه وعندنا ما لم يبلغ حد الاياس لا تعتد بالشهر وسنة خمس وخمسون سنة هو المختار لكنه بشرط بلهكم بالاياس في هذه المدة أن ينقطع الدم عنها مدة طويلة وهي سنة أشهر في الأصح ثم هل بشرط أن يكون انقطاع ستة أشهر بعد مدة الاياس الأصح أنه ليس بشرط حتى لو كان منقطعاً قبل مدة الاياس ثم تمت مدة الاياس وطلقات زوجها يحكم بالياس وتعد بثلاثة أشهر هذا هو المخصوص في الشافعي الحنفي وهذه دقيقة تحفظ اه ونقل هذه العبارة وأقرها الشهاب اجد بن يوسف الشافعي في شرحه على الكنز من خط العلامة ما ذكره شارح الكنز معز في لا حد وطلقات ط عن السيد المحوي (قوله) وعدة المنكوسة الخ) مبتدأ خبره قوله الآتي الحيز وهذه الجملتين هما مستغنى عنها بقوله سابقاً كذا أتم ولما مات عنها مولاها وأعتقها وموطوءة بشبهة أو نكاح فاسد في الموت والفرقة ط على أن كلامه هنا هو وجوب العدة في النكاح الفاسد ولو قيل الوطئ وليس كذلك فاعلم أن الجواب بانملوء بل الوطئ في القبل كما مر في باب المهر (قوله نكاحا فاسدا) هي المنكوسة بغير شهود ونكاح امرأة الغير بلا علم بأنهم مازوجة ونكاح المحارم مع العلم بعدم الحل فاسد عنده خلافاً لما فتح (قوله فلا عدة في باطل) فيه أنه لا فرق بين الفاسد والباطل في النكاح بخلاف البيع كافي نكاح الفتن والمنظومة المحسة لكن في البر عن الجني كل نكاح اختلق العلم في جوانه كالنكاح بلا شهود فالدخول فيه موجب للعدة أما نكاح من كسوة الغير ومعدته فالدخول فيه لا يوجب العدة ان علم أنها للغير لم يبق أحد يجوز له غير انعقاد أصله في هذا يفرق بين فاسده وباطله في العدة ولهذا يجب الحط مع العلم بالحكمة لكونه زناً كما في الفتية وغيرها اه قلت ويشكل عليه أن نكاح المحارم مع العلم بعدم الحل فاسد كما علم مع أنه ليس لأحد من المسلمين يجوز له وتقديم في باب المهر أن الدخول في النكاح الفاسد موجب للعدة وثبوت التسبب ومثله في الصريح هناك بالتزوج بلا شهود وتزوج الاختين معاً أو الاخت في عدة الاخت ونكاح المعتقة وانما خمسة في عدة الاربعة والامة على الحرة اه (قوله اختيار) ومنه في المحيط معلل بان النسب لا يثبت فيه لانه موقوف فلم ينعقد حتى حكمه فلا يؤثر شبهة الملك اه (قوله) لكن الصواب الخ) فقد نقل الزيلعي في النكاح الفاسد ما نصه وذكر في كتاب الدعوى من الاصل اذا تزوجت المرأة بغير إذن مولاها ودخل بها الزوج وولدت لسته أشهر من تزوجها فادعاه المولى والزوج فهو ابن الزوج فقد اعتبره من وقت النكاح لا من وقت الدخول ولم يحكم خلافاً لما قال الحلواني هذه المسألة دليل على أن القرائن ينعقد بنفس العقد في النكاح الفاسد خلافاً لما يقوله البعض انه لا ينعقد إلا بالدخول اه فهذا صريح في ثبوت التسبب فيه وتنبه وجوب العدة فكان ما في المحيط والاختيار سهواً بجر قلت لكن يشكل على هذا التصريح به بأن النكاح الفاسد انما يجب فيه مهر المثل والعدة والمولى لا يجزى العقد ولا بالملء تصادها لعدم التمكن فيها من الوطئ كالملءة بالحائض فلا تقام مقام الوطئ كما صرح بذلك في الفتن والبر وغيرهما في باب المهر إلا أن يقال ان انعقاد القرائن بنفس العقد انما هو بالنسبة الى التسبب لا يخطأ في إثباته اعياء لو لم تعلم أنه ذكر في الصريح انه لا تعتبر مدة التسبب وهي ستة أشهر من وقت الدخول عند محمد وعليه الفتوى لأن النكاح الفاسد ليس بدائع الهه والاقامة باعتبار كذا في الهداية أي اقامة العقد مقام الوطئ باعتبار كون العقد داعياً الى الوطئ وعندهما ابتداء المدة من وقت العقد قياساً على الصحيح والمشاع اقتوا يقول محمد لعدم صحة القياس المذكور وقائه بالخلاف فيما اذا ثبت بولده لسته أشهر من وقت العقد ولا قل منها من وقت الدخول فإنه لا يثبت نسبته على الفتى به اه اذا علمت ذلك فيمكن أن يحصل ما في الاختيار والمحيط على قول محمد وان المراد من عدم ثبوت التسبب اذا ثبت به لأهل من ستة أشهر من وقت الدخول

مطلب

عدة المنكوسة فاسداً والموطوءة

شبهة

(عدة المنكوسة نكاحاً فاسداً)

فلا عدة في باطل وكذا موقوف

قبل الاجازة اختياراً لكن الصواب

ثبوت العدة والتسبب بجر

مطلب

في النكاح الفاسد والباطل

وان كان لا يكره من وقت العقد ويصل ما تقدم عن الزلي على قولهما بدليل أنه فرض المسألة فعباداً
ولدت لسنة أشهر مد تزوجها ولم يعتبر وقت الدخول بقرينة تمام الكلام ولا يفتي أن التوفيق أولى من الخطأ
وشق العصا (قوله والموطوءة بنسبه) كالقذف التي غر زوجها والموجوده لئلا على فراشه إذا أدى
الاشتباه كذا في الفتح وأقاد في التبر يحنا أن من ذلك ما وقع الاستقنا عنه حين اشترى أمة فوطئها ثم اثبتت أمتها
حزاً الأصل اه وهو ظاهر ومن ذلك ما لو وطئ معتدة بنسبه وستأق ومنه ما في صكتب الشافعية إذا
دخلت من غير ما غنقته من تزوج أو سجد عليها المعتدة كالوطوءة بنسبه قال في الجبر ولم أره لأصحابنا
والقولوا عدلاً تأياداً لأن وجودها تصرف براءة الرحم (قوله ومنه) أي من قسم الوطئ بنسبه قال في التبر
وأدخل في شرح السر قد في منكوسة الفير تحت الموطوءة بنسبه حيث قال أي بنسبه المال والأعتدبان زنت
اليه غرام اه أنه فوطئها أو تزوج منكوسة الفير ولم يعلم بها لاه أنت خبير بأن هذا يقتضي الاستغناء
عن المنكوسة فإذا اذلتك أنهن لموطوءة بنسبه العقد أيضاً بل هي أولى بذلك من منكوسة الفير إذا اشترط
الشهاد في النكاح يختلف فيه بين العلماء بخلاف الفراغ عن نكاح الفير اه إذا علمت ذلك نهلرك
أن الشارح متابع لما في شرح السر قد في لا يختلف إذا لو قصد مخالفة كان عليه أن يذكر قوله ومنه الخ
عقب قوله المنكوسة نكاحاً فاسداً لا يبعد قوله والموطوءة بنسبه فافهم ويمكن الجواب عن السر قد في بأنه
حل المنكوسة نكاحاً فاسداً على ما سقط منه شرط الصحة بعبود الحيلة كالنكاح المؤقت أو بغير شهود
أما منكوسة الفير فهي غير حل إذا لم يكن اجتماع ملكين في آن واحد على شيء واحد فالعقد لم يترسب ملكاً فاسداً
وإنما أثر في وجود النسبة والشارح كثير المتابعة للبر فلهذا قاله هنا إشارة إلى ما قلنا (قوله كما سيح)
أي في المتن آخر الباب (قوله يعني إذا لم تكن عالة راضية) هذا مذكوراً يضاف إلى العروا وشهده بما
في الخاتمة من أن النكاح إذا تزوجت رجلاً ودخل بها ثم تزوج غيرها لا يجب على الزوج الأول نفقتها مادامت
في العدة لأنها لما وجبت عليها العدة صارت نازرة اه (قوله كما سيح) أي قبل القروع (قوله واه
الولد) أي التي مات مولاه أو أعتقها ولا تنقض لهام في هذه العدة كما في البصر من قولها لم يكن
لا ينعدها وطئ لا عقد (قوله فلا عدة على مدبرة ومعتقة) المناسب وأما قبل قوله ومعتقة قال في البصر
وقد بآتم الولد لأن المدبرة والامة إذا اعتقت أو مات مسداً لا عدة عليها بالجماع ذكره الاستيعابي اه أي
لأنه لا فراش لهما كما تقدمه الشارح (قوله غير الامة والحامل) منصوب على الحالة من ضمير المنكوسة
والموطوءة واه الولد أو مجرور ونعت لهن وكان الأولى أن يذكر قوله وغير المحرمة عليه وهذا إما الولد أو كانه
لم يذكره لكونه مخرج به فيما مر (قوله بالاشهر والوضع) فيه قلب ونشر مرتب (قوله الحضيض)
جمع حضة أي عدة المذكووات ثلاث حضيض أن كن من ذوات الحضيض والأفالا شهر أو وضع الحمل وهذا
أن كانت المنكوسة نكاحاً فاسداً أو الموطوءة بنسبه حرة أو لامة حضيضان كما في البصر (قوله أي موت
الوطئ) أي في المسائل الثلاث وأقاد أنه لا عدة في النكاح الفاسد بدون وطئ كما تقدم ما رواه الواطئ
في الأخيرة وهو المولى الذي مات عنها أو أعتقها أو مالو كان زوجاً تكون عنها عدة الامة المنكوسة (قوله
وبغيره) أي غير الموت وهذا خاص فعباده الأخيرة (قوله كفرة) الأولى كفرة أي تقربق القاضي
وسبأ في أن ابتداء العدة في الموت من وقت الموت وفي غيره من وقت التقربق أو التماكة وبأنى بيان التماكة
(قوله لأن عدة هؤلاء الخ) جواب سؤال سألهم كانت عدة هؤلاء الحضيض ولم يعتبروا ههنا عدة وفاة
ط (قوله لتعرف براءة الترسم) أي لاجل أن يعرف أن الرسم غير مشغول لانقضاء حق النكاح إذا انكح
صحيح والحضيض هو المرتف (قوله ولم يكتف بحضة) كالاستبراء لأن الفاسد ملحق بالصحيح احتياطاً من
(قوله ولا اعتداد بحضيض طلقته) أي إذا طلقها في الحضيض لا يصيب من العدة لأن ما وجد قبل الطلاق
لا يحتسب به منها لعدم التبري فلما احتسب كل من الرابعة فوجبت كلها لعدم التبري أيضاً نهر قال في الدر
المتق لو قال حضيض وقتت الفرقة فيه لكان أثمى (قوله وإذا وطئت المعتدة) أي من طلاق أو غيره
درستق وكذا المنكوسة إذا وطئت بنسبه ثم طلقها زوجها كان عليها عدة أخرى وإذا اختلا كما في الفتح
وبغيره (قوله بنسبه) متعلق بقوله وطئت وذلك كالوطوءة والتزويج في العدة بعد الثلاث بنكاح وكذا بدونه
إذا قال طئت أنها حل في أو بعد ما أنابها بأفاد الكاتبة وتعامه في الفتح وقاداً لموطئها بعد الثلاث

(والموطوءة بنسبه) ومنه تزوج
امرأة الفير غير عالٍ بماله كما
سيح والموطوءة بنسبه أن تقسم
مع زوجها الأول وتخرج بآتمه
في العدة لقيام النكاح بينهما
انما حر الموطئ حتى تلمسه نفقتها
وكسوتها بجر يعني إذا لم تكن
عالة راضية كما سيح (وام الولد)
فلا عدة على مدبرة ومعتقة (غير
الامة والحامل) فان عدتهما
بالاشهر والوضع (الحضيض الموت)
أي موت الواطئ (وبغيره) كفرة
أو متارة لأن عدة هؤلاء لا تصرف
برأة الرحم وهو بالحضيض ولم يكتف
بحضة الحامل (ولا اعتداد
بحضيض طلقته) اجاء (واذا
وطئت المعتدة بنسبه)

مطلب
في وطء المعتدة بنسبه

في العدة بلانكاح عالما بصحتها لا يجب عدة أخرى لأنه زنا وفي الزاوية طلقها ثلاثا ووطئها في العدة مع العلم بالحرمه لاستثناء العدة ثلاث حض ورجعان اذا علما بالحرمه ووجد شرط الاصحاح ولو كانت متكررا طلقها لا تنقض العدة ولو ادعى الشبهة تستقبل ويجعل في التوازل البائن كالثلاث والصدور لم يجعل الطلاق على مال والخلع كالثلاث وذكر أن لو خالعهما ولو بمال ثم وطئها في العدة عالما بالحرمه تستأنف العدة لكل ووطئ وتدخل العدة الى أن تنقضي الأولى وبعد تكون الثانية والثالثة عدة الوطئ لا الطلاق حتى لا يقع فيها طلاق آخر ولا يجب فيها نفقة اه وما قاله الصدر هو ظاهر ما قدمناه آخفا عن الفتح حيث جعل الوطئ بعد الاثابة بالافعال النكاحية من الوطئ بشبهة أي لقول بعض الاغاة بأنه لا يقع بها البائن ما وارتب الخلاف فيها بشبهة (قوله ولو من المطلق) أي كما مثلنا آخفا من الأولى أن يقول ولو من غير المطلق لما في الفتح من أن الشافعي واقتضى أحد قوله فيما اذا سكن الوطئ المطلق اه فلو أن غير المطلق هو محل الخلاف فكان المناسب التمسك عليه بدخول المطلق بالأولى وفي الدرر اعلم أن المرأة اذا وجب عليها عدة فان قاما أن يكونا من رجلين أو من واحد في الثاني لثلاث الأولى في العدين بداخلفا في الأول ان كانتا من جنس كالتوفي عنها زوجها اذا وطئت بشبهة أو من جنس واحد كالملقعة اذا تزوجت في عدةها فوطئها الثاني ودفق بينهما تدخلا عند ما يكونا من امرأ من المضي محتسبا منهما جميعا واذا انقضت العدة الأولى ولم تكمل الثانية فعليها اقام الثانية اه (قوله والمرئ منها الخ) بيان لتدخل فلو كانت وطئت بعد حصة من الأولى فعليها حضنان تصح كماله الأولى وتجب بهما من عدة الثاني فاذا احضت واحدة بعد ذلك الثانية أيضا نهر وهذا اذا كان بعد التفرق بينهما وبين الواطئ الثاني أما اذا احضت حصة قبله فهي من عدة الأول خاصة وقامه في العصر من المجرورة وقال واذا كان الواطئ هو المطلق فهل يشترط أن يكون بعد التفرق أيضا لم أره صريحا اه قلت الظاهر أن التفرق يحكم العقد الصادر رفع شبهة أو الوطئ بشبهة بدون عقد فان الشبهة ترفع بمجرد العلم بصفة الحال والله أعلم وفي العصر من الثانية وادخلت عدة الأول حل للثاني أن يتزوجها لنفسه ما لم يتم عدة الثاني ثلاث حض من حين التفرق واذا كان طلاق الأول رجعا كان له أن يرجعها في عدة ولا يطؤها حتى تنقضي عدة الثاني اه ملخصا وقعه من المجرورة ثم اذا تدخلا والعدة من رجعي فلا تنقض لها على واحد منهما ولو من بائن فنقضت على الأول والزوجة اذا تزوجت بائنا وفارق بينهما بعد الدخول فلا تنقض لها على زوجها لانها منعت نفسها في العدة اه قلت ولعل التفرق في البائن المنع باليمنونة لا بالعدة من الثاني بخلاف الرجعي وانما لا يجب على الواطئ لأن عدة تامة عدة وطئ ولا نفقة فيها تامل (تنبيه) يمكن انقضاء العدين معا كعدة بالاشهر لو طئت فيها بشبهة وساخت فيها ثلثا وانقضاء الثانية قبل الأولى كالوطئ الحضي قبل تمام أربعة أشهر وعشر ويمكن تأخر الثانية بيمينتها عن الأولى كالمواضات بعد تمام الأشهر (قوله وكذا لو بالاشهر) كاشية وطئت بشبهة في خلال عدتها فانها تتم الثانية بالاشهر أيضا نهر (قوله أو بها لعدة وفاة) مثله ما ذكرناه في التنبيه آخفا وكان الأولى أن يذكر أبووضع الحل وهو مسألة الحائض لا الشبهة (قوله فلو حذفت قوله والمرئ منها) أي الذي هو قاصر على الحضي وقد يجب بان المراء بالمرئ الحاصل بالصلم لا برؤية البصر ط (قوله لهما) أي لم من تعد العدين بالاشهر ومن تعد بالاشهر للوفاة والحضي لوطن الشبهة (قوله وعمر الحائض لو سجدت) عطف على لهما أي ولم من تعد العدين بوضع الحل كالحائض بالهمز وهي من لم تكن حبل فاذا حبلت في العدة تنقض بوضع سواها من المطلق أو من زنا أو من نكاح فاسد اذا ولده بعد المتاركة لا قبلها كما قدمناه من الحادى الزاهدي (قوله الاعددة وفاة الخ) أفاد أن المراء بالحائض اذا كانت معتدة من طلاق أو فسخ بخلاف المعتدة من وفاة فافهم حال في التهر وفي الخلاصة وكل من حبلت في عدتها فتد أنها أن تضع حملها وفي التوف عنها زوجها اذا حبلت بعد موت الزوج ضدتها بالاشهر اه وقدم من البدائع اه والذي مر عن البدائع ذكره وفي التهر عند مسألة عدة الفار وهو الذي كنهناه في عدة الحامل عند قوله أو من زنا حيث قال أما في عدة الوفاة فلا تعتبر بالحمل وهو الصحيح أي لم يبق عدتها أربعة أشهر وعشرا (قوله كاتر) أي عند قول المصنف وللموت أربعة أشهر وعشر مطلقا حيث قال الشارح هناك فليخرج عنها الا الحامل حتى

ولو من المطلق (وجبت عدة أخرى)

لتبديد السبب (وتدخلا والمرئ)

من الحضي (منهما أو عليها أن)

(تم) العدة (الثانية أن تمت)

الأولى) وكذا لو بالاشهر أو بهما

لومعدة وفاة فلو حذفت قوله

المرئ منها لهما وعمر الحائض

لو حبلت فعدتها الوضع الاعددة

الوفاة فلا تعتبر بالحمل كاتر وصحبه

في البدائع (وبعداً العدة بعد

الطلاق) بعد (الموت) على

التوف

من مات عنها وهي حامل كاتمة مناه فصل أن من لم تكن حاملا عند الموت وحلت بعده فهي داخل تحت الإطلاق فلا تغير عدتها بل تبقى بالانهر ويصل أيضا من قوله بعده وثمن حلت بعده موت الصبي عدة الموت أجماعا لعدم الجمل عند الموت اه فافهم **لكن الظاهر** أن هذا بالنظر إلى الوفاة أما عدة الوطئ الذي حصل منه الحمل فلا تنقضي الا بوضعه ان كان ثابت التنب بحلاف ما لو كان من زمان الزنا لاعدته أصلا فافهم **(قوله لانها أجل)** أي لأن عدة أجل فلا يشترط العلم بوضعه أي بمعنى **الاجل اه ح** وفي عدة النسخ لانها بصغر التنبه أي عدة الطلاق وعدة الموت قلت وهذا مبني على تعريف ابدانهم من أن العدة أجل شرب لانقضاء ما بقي من آثار النكاح وقدمنا ترجمه **(قوله فلو طلق)** فترجع على المتن ط **(قوله من وقت البيان)** لانه انشاء من وجه بجر وهذه الجملة بمنزلة الاستثناء من قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق والموت اه ح قال في الشرب لانه لا يولد لها عتبه أي عتبه الطلاق والموت يستثنى منه من بين طلاقها فان عدتها من وقت البيان لا من وقت قوله احدا كما طلق وان مات قبل البيان لم يكن كلاً من عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض كافي البرازية اه وسبأ في استثناء ما قبل البيان آخر في كلامه **(قوله عدلا)** أي الشاهد أن أي زكاهما غيرهما لصح القضاء يشهدا تمها على ما عرف في موضعه **(قوله من وقت الشهادة)** على حذف مضاف أي من وقت تحلل الشهادة لا من وقت أدائها فانما هو لو شهدا في الحزم أنه طلقها في شوال كان ابتداء العدة من شوال كما تقدم ح قلت والظاهر أن براد وقت الشهادة على ظاهره بناء على أن أدائها حصل وقت التحلل لانها شهادة حصة يفتق الشاهد تأخرها بما لا دخل فلا تقبل كأشار إليه في الجبر **(قوله بخلاف الخ)** حرط بقوله فالعدة من وقت الطلاق **(قوله فان الفتوى انها من وقت الاقرار مطلقا)** أي سواء صدقته أم كذبته أم خالت لا أدري كما يدل عليه السياق قال في الجبر وظاهر كلام محمد في المبسوط وعبارة الكنا اعتبارها من وقت الطلاق الا ان المتأخرين اختلفوا وجوبها من وقت الاقرار حتى لا يحل له التزوج باختها اربع سوا هن برأه حيث كتب طلاقا وهو المختار وكذا الصغرى اه ووفق السبدي يحمل كلام محمد على ما إذا كانا مستترين من الوقت الذي اسند الطلاق اليه أما إذا كانا مجتمعين فالكذب في كلامهما ظاهر فلا يبعد أن في الاستناد قال في الجبر وهذا هو التوفيق ان شاء الله تعالى وفي الفتوى أن فتوى المتأخرين مخالفة للأئمة الاربعة وجهوا العصابة والسابعين وحيث كانت مخالفة لهم التهمة فنبهني أن يضري به محالها والناس الذين هم مظانهم ولهذا فضل السبدي بجملة اه فلفظا وآخه في الجبر والنهر **(قوله نفي التهمة الموضوعة)** أي الموافقة على الطلاق وانقضاء العدة ليصح اقرار المريض لها بالدين أو ليتزوج اختا أو اربع سواها فتح **(قوله لكن الخ)** استدرا على ما قبله حيث سكنت فيه من بيان النفقة والسكن فان فيها فراغين التصديق والتكذيب وكان الاخصر أن يقول فان الفتوى انها ان كذب الخ **(قوله ان وطئ الزم مهران)** ينبغي تشييده بما إذا كان في عدة ما دون الثلاث أو في عدة الثلاث لكن من عطفه الحل لما قدمناه من البرازية انه لو وطئ في عدة الثلاث مع العلم بالحرمة كان زنا يقي حل ينكر زنا مهر شكر الوطئ ان ذكر في الجبر في باب المهر عن الخلاصة لو وطئ العدة من ثلاث واذى الشبهة يلزمه مهر واحد أم بكل وطئ مهر قبل أن كانت الطلقات الثلاث جلة فقل أنهما يتفق فهو ظن في موضعه فذكره مهر واحد وان ظن أنها تتفق لكن ظن أن وطئها حلل فهو ظن في غير موضعه فيلزمه بكل وطئ مهر اه تأمل **(قوله ولان نفقة الخ)** أي إذا كان الزمن الماضي استغرق العدة أما إذا بقي منها شيء فوجب النفقة والسكن فيه ط **(قوله لقول قولها على نفسها)** أي في حق نفسها فبسط ما وجب لها قال في الجبر والحاصل أنهما ان كذبته في الاستناد أو قالت لأدري بن وقت الاقرار وان صدقته ففي حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت الاقرار اه وفيه أن **لكن** من حق الله تعالى ومقتضاه لزومها وان صدقته ط قلت وليس في عبارة الجبر لفظ السكن بل عبارته ولكن لان نفقة لها ولا كسوة ان صدقته وهكذا في النهر وأصل المسألة في النائية كإجماع الشارح إليها وعبارتها وفي الفتوى عليها العدة من وقت الاقرار ولا يظهر أثر نفيها إلا في ابطال النفقة فقد ظهر أن ذكر السكن في كلام المصنف مستدرك فافهم **(قوله ثم أقام معها)** ألفتها ففعل ما إذا وطئها أولا ط **(قوله ان من تزاولها تنقضي عدتها)** أي يكون ابتداءها من وقت

(وتنقضي العدة وان جهلت) المرأة **(بها)** أي بالطلاق والموت لانها أجل فلا يشترط العلم بوضعه سواء اعترف بالطلاق أو أنكر **(فلو طلق امرأته ثم أنكره)** وان ثبت بيمينه وقضى القاضي بالفرقة **كان** ادعته عليه في شوال وقضى به في الحزم **(فالعدة من وقت الطلاق لا من وقت القضاء)** برزاية وفي الطلاق المجه من وقت البيان ولو شهدا بطلاقها ثم بعد أيام عدلا تنقضي بالفرقة فالعدة من وقت الشهادة لا لانقضاء بخلاف ما لو أقر بطلاقها منذ زمان **ماض** فان الفتوى أنها من وقت الاقرار مطلقا نفي لتمة الموضوعة **لكن** ان كذبته في الاستناد أو قالت لا أدري **(وجب)** العدة **(من)** وقت الاقرار وأما النفقة والسكن وان صدقته فكذلك غيراته ان وشبه الزم مهران اختيار **(لان نفقة)** ولا كسوة **(ولا سكن)** لها لقوله ولها على نفسها خانية وفيها بأنها ثم أقام معها زمانا من مقترأ بطلاقها تنقضي عدتها لان منكر

الطلاق والظهار أن المراد اقراره بين الناس لا بمجرد اقراره به عند جامع قصد بقهائه وان المراد اقراره به من حين التعلق وبظهر الفرق بين هذه المسألة ومسألة المتن فأنهم فروضه فبالو كتم طلاقها ثم أتى به بعد زمان وظهر أيضا عدم مخالفته للتحريم الاتي عن جواهر الفتاوى من اعتبار الاظهار والامساك في الفروع من اعتباره أيضا فافهم (قوله فأن اشرأخ) فلو طلقها فلا يبعد هذه الطلقة المشتركة لاتقاع الثلاث كما سأتى في الفروع (قوله وكذا الوضوء) هو داخل تحت قوله بأنها لكن الامانة قد تكون بدون علمها بخلاف الخالعة لانها مفاعلة فأتى الى أنه لا فرق في اشتراط الاشهاد بين كونها عائلة أولا فافهم (قوله واشهد) أشار الى أن الاشهاد لا بد أن يكون باقراره بين الناس لا بمجرد مسامعهم من غيره والى أن اقراره عند رجلين يكفي فلا يلزمه الاقرار عند أكثر فان الشهادة اشهادا وكذا الوفاء في النكاح من أن الاعلان الذي قال باشتراطه الامام ما لا يحصل بالشاهدين فافهم (قوله وكذا الوكتم طلاقها) تنقض زجرا أي زجره عن الكتمان وهذا التحليل ذكر في الخطابة وتقدم تحليل آخر وهو قوله نصا لتيمة المواضعة وهو مذكور في الهداية وذكر هذه المسألة مكررا بما مر في المتن لانه مفروض محالو كتم طلاقها ثم أخبر به بعد زمان كما مر في بعض النسخ ولذا بالامام وهي أولى والحاصل انه ان كتم ثم أخبر به بعد مدة فالفتوى على أنه لا يصدق في الاستبدال بحب العدة من وقت الاقرار سواء صدقه أو كذبته وان لم يكن له أثر به من وقت وقوعه فان لم يشتر بين الناس فكذلك وان اشهر بينهم بحب العدة من حين وقوعه وتنقض أن كان زمانها مضى وهذا اذا لم يكن وطئها بشبهة ظن الحل والواجب بالوطئ عدة أخرى وتدخل اختلا كما مر وكذا لو طئها بحب عدة أخرى فلا يصل لها التزوج باخر ما لم تنقض عدة الوطئ الاخر بخلاف ما اذا كان الوطئ بلا شبهة فإنه لا يجب عدة التحصن زنا ولا يوجب عدة كتمانها التزوج باخر كما مر في التنازع في الفصل الثاني والعشرين من المالقي أي اذا كان اللطلاق مشترا ومضت عدته كما علمه والا فلا ويطبق الثلاث بعد هذه الطلقة على هذا التفصيل كما سأتى في الفروع (قوله وحينئذ يقدوها من وقت النكاح والظهار) أي حين اذ علمت هذا التنصيص الذي ذكرنا محله فظهر أن هذه المسائل اذا لم يكن الطلاق فيها مشترا يكون مبدءا لعدة من وقت النبوت أي ثبوت الطلاق وظهوره بينهم فتقوله والظهار عطف تفسير أي يكون مدوها من وقت اقراره بين الناس فتكون هذه المسائل مستتنة أيضا من قوله ومبدءا لعدة بعد اللطلاق بخلاف ما اذا كان مشترا من الاصل فأنها تكون من وقت الطلاق وقد علمت أن الاقرار في عبارة الخاتبة بمعنى الاشهاد بين الناس من حين التعلق هكذا ينبغي حل هذا المقام فافهم (قوله ومدوها في النكاح القاسم بعد التفرق الخ) وقال زفر من آخر الوطأت لان الوطئ هو السبب الموجب ونسأت السبب الموجب للعدة شبهة النكاح ورغ هذه شبهة بالتفرق التي ترى انه لو وطئها قبل التفرق لا يجب الحد بعده بحسب فلا نص شرعية في العدة ما لم ترتفع شبهة بالتفرق كما في الكافي وغيره اهـ سألنا في قلت ولم أر من صرح بجدا العدة في الوطئ بشبهة بلا عقد ونبغي أن يكون من آخر الوطأت عند زوال شبهة بأن علم انها غير زوجته وانها لا تحمل اذ لا عطف هنا فلم يبق سبب للعدة سوى الوطئ المذكور وكما علم مما ذكرناه اهـ أعلم (قوله بعد التفرق من الثاني) أي عشقوه وهذا اذا كان في زمان يصلح لاشهادها فلا يشكل بما اذا افرق في الحيض فإنه يعتبر بشبهة بعد اذ لا بد من ثلاث حضى أفاده

الفتاوى والمراد بالتفرق أن يحكم القاضي به بينهما كافي الجرح عن الغيبة تأتيل (قوله وقد في البصر جئنا الخ) أقول لو كان مرادهم وجوب الحد اذا كان الوطئ بعد العدة لم يبق ذكره فائدة اذ هذا حكم النكاح الصحيح فيعلم منه القاسم بالاول وقد نازعه العلامة المقدسي بقوله وقد يقال هذه العدة تنحصر في هذا الحكم لانهم لا تزكح فائدة كخالفت في انها لا تنقض في التزوج اهـ وأيضاً فقد رده الساماني بأن هذا البحث وان تابعه عليه غير واحد فيه غفلة عن فهم تعليل المسألة وهو ما ترى في الردعي زفر من ارتفاع شبهة بالتفرق الخ أي طريق بعد التفرق ما يدري به الحد ورتبه الرجعي أيضا بما حصل له در الحد قبل التفرق بشبهة العقد والعدة بعده تكون شبهة الشبهة وهي غير معتبرة بخلاف عدة الثلاث في النكاح الصحيح اذ انطلق الحل فأن شبهة الفعل لا تمنع بحسب في بيته ونفقت داره عليها وهما لا تنفقه ولا احتباس اهـ قلت لكن يشكل عليه ما سرح به في الجرح وغيره من أنه لو تزوج فاسد اخت امرأته فحرم عليه امرأته الى انقضاء العدة وهذا يدل على

وفي أول طلاق جواهر الفتاوى
أبناؤها وأقام معها فان اشترط طلاقها
فيما بين الناس تنقض والا وكذا
لو طلقها فان بين الناس وأشهد
على ذلك تنقض والا هو الصحيح
وكذا لو كتم طلاقها لم تنقض زجرا
انتهى وحينئذ يقدوها من وقت
النكاح والظهار (د) مبدءها
(في النكاح القاسم بعد التفرق)
من الثاني بينهما ثم ولو وطئها
جوهرة وغيرها وقده في البصر
بكونه بعد العدة لعدم الحدة
بوطئ العدة

بأن هذا النكاح بالنسبة إليه وقد يجب بقاء أثره بالعدة لا يمنع كون وطئه فيها باجته بكالوطئ معتدة
من الثلاث عالمها بما فيه زنا يجتبه مع بقاء أثر النكاح قطعا (قوله من الزوج) قد به لان ظاهر كلامهم
انها لا تكون من المرأة قال في الصبر وجهنا باب المهر انها تكون من المرأة أيضا وقد اذكر مسكن من صورها
أن تقول فارقتك اه وجهه بما فيها فهم على أن لكل منهما فسخ هذا النكاح والتقسيم متناك اه قال في التبر
وقد ما يما فيه اه اه ذكر هناك ان المتناك في معنى الطلاق فيقتضيه الزوج اه وردة الخبر المثل بأنه
لا طلاق في النكاح الفاسد وتقدم قامه هناك وان المقدس تابع الصبر (قوله ونحوه) بالنسب عطف على
قوله تزكيتها أي كتبت سبيلك أو فارقتك (قوله ومنه) أي من القوا ومن الانهار (قوله
لا يجزئ العزم) بالرفع عطف على الطلاق وبالجزء عطف على اظهار العزم قد به التنبه على ما في الكثرة وغيره من
قوله أو العزم على ترك وطئها وأنه على تقدير مضاف أي اظهار العزم كما عبر المصنف تعالى عن كمال الحاق العناية بأن
العزم أمر باطن لا يطلع عليه وله دليل ظاهر وهو الاختساب (قوله ولا يفتني فتزوي الايدان) أي مع العزم
على تركه ما قال في الصبر من المهر وأما غير المدخول فيحقق المتناك بالقول والتزك عند بعضهم وهو
تركها على قصد أن لا يعود اليها وعند البعض لا تكون المتناك الا بالقول فيما (قوله وانخلو في النكاح
الفاقد) أي سواء كانت عصمة أو فاسدة ح وفيه انها لا تكون الا فاسدة لانه ممنوع شرعا من وطئها كالخلوة
بالخاص لكن المراد فسادها بغير فساد النكاح بأن كان ثم مانع آخر (قوله لا توجب العدة) أي ولا المهر
وانما يحسن بخصه الوطئ (قوله ولا تصدق في الزوج) لانها في حال قيام العقد لا حق له عليها في
اختسابها في شبهة فعدة أولى لكن ساقى في الفصل الا في خلافه فلعنا أحد قولين وبأن قوله (تتم) ذكر
في الصبر أنه قد تم في النكاح الفاسد من باب المهر ان المراد بهذه العدة عدة المتناك لا عدة عليها بمجره الا الحين
بعد الدخول وأنه لا احداد ولا تنقذ فيها وأنه يحرم عليه امره لو تزوج اختا فاسدا الى انقضاء العدة وان
زوجها في القضاء أن تأتي الدماء لو علت انها سبقت بعد آخر وطئ ثلاثا حل لها التزوج بلا تفرق ونحوه وان
الاربع عدم اشتراط عليها بالمتناك (قوله قالت مضت عتدي الخ) اعلم ان انقضاء العدة لا ينصرف في اخبارها
بل يكون به وبالقول بان تزوجت باخر بعد عدة تقتضي في مثلها العدة فلو قالت بعد لم تقض لي تصدق لان
الاقدام عليه دليل الاقرار بحر عن البدائع (قوله وكذا في الزوج) وأما اذ أدى هو مضى عتديا
وكذا في سبأ في آخر القروع (قوله قبل قولها مع حلفها) أي لو كانت مرضعا لانه يتصور من بعضهم
كأن في انقروى ما كان في (قوله ثم لو بالشهرو الخ) شروع في بيان ادنى ما يحسمه المدة (قوله فالفقد
المدكور) أي اذا كانت من عدة بالشهرو فلا بد من معنى المقدر شرعا المذكور فيما هو ثلاثة أشهر للزوجة
ونصفها للامة (قوله سنون يوما) فيجعل كانه طلقها في الظهر بعد الوطئ ويؤخذها أقل الظهر خمسة عشر
لانه لا غاية لكثرة ووسط الحين خمسة لان اجتماع أهلها مازد ثلاثة أشهر بخمسة وأربعين وثلاث حين
بخصه عشر فصار ستين وهذا على تخرج محمد لقول الامام وعلى تخرج الجرح الحسن لا يجعل كانه طلقها في آخر
الظهر احتراز عن تطويل العدة عليها ويؤخذها أقل الظهر أو كثر الحين ليعتد لظهور ثلاثين يوما وثلاث
حين ثلاثين أيضا وعند هذا أقل مدة تصدق فيها الحرة تسعة وثلاثون يوما وثلاث حين تسعة أيام وظهر ان
ثلاثين أفاده ط (قوله ولامة أربعون) هذا على تخرج محمد طهر ان ثلاثين وخمسة عشرة وعلى تخرج
الحسن خمسة وثلاثون يوما طهر بخمسة عشر وحضتان بعشرين ط وفي بعض نسخ البراءة على رواية
الحسن ثلاثون وصواب خمسة وثلاثون كافي البدائع وغيرها (قوله ما تدع السقط) غاية لاشتراط المدة
المذكورة في الحرة والامة قال ط والمراد السقط الذي ظهر بعض خلقه ولا بد من مدة يحفل فيها لظهور
ذلك اه أي فلو نكحها ثم طلقها بعد شهر مثلا لا يبل قولها لانه لا يستين بعض خلقه قبل أربعة أشهر كما تقدم
وأشار الى انها لو ادعت انقضاء العدة ولم تقرب بسقط لا تصدق وقيل تصدق لاحتمال قال في التبر والظاهر الاول
وقال الرمي والثاني ضعيف كما تقدم في باب الرجعة فراجع اه (قوله كما في الرجعة) حيث قال هناك
ثم انما اعتبار المدة بالوطئ لا بالسقط وله بحلفها مائة مستين الخلق ولو بالولادة لم قبل الائمة ولو شترغ اه
قال في الصبر وفيه نظر قد صرح حوا في باب ثبوت التناك ان عتديا تقتضي باقرارها بوضع الحمل وان وقف

(أ) المتناك أي (الظهار
العزم) من الزوج (على ترك وطئها)
بان يقول بلسانه تركك بلاوطئ
ونحوه ومنه الطلاق وانكار
النكاح لو بحضورها والا لا يجزئ
العزم لو مدخولة ولا يفتني تفرق
الايدان وانخلو في النكاح الفاسد
لا توجب العدة والطلاق فيه
لا ينص عدد الطلاق لانه فسخ
جوهره ولا تعتد في بيت الزوج
بإزائه (قالت مضت عتدي والمدة
تخصمه وكذا في الزوج قبل قولها
مع حلفها والا) تخصمه المدة (لا)
لان الامين ما يصدق فيها لا يصدق
الظاهر ثم لو بالشهرو فالقدرد
المذكور ولو بالحين فاعلها الحرة
ستون يوما ولامة أربعون مالم
تدع السقط كما في الرجعة

الولادة على البيئة انما هو لاجل ثبوت القسب (قوله وما لم يكن) عطف على ما لم تدع (قوله معلقتا
 بولادتها) مثلهما والاولى وقع عقب الولادة بلا فاصل ط (قوله فخصم) بالبناء للفاعل وخبره عائدا الى الامام
 وقوله خمسة وعشرين مفعوله وفي نسخة وعشرون بالرفع على ان يضم معنى المفعول (قوله كما في الحضيض)
 حيث قال ولا حة لانه لا في أى النفس الا اذا احتج اليه لعدة كقوله اذا ولدت فانت بائع فقلت مضت
 عذقي فخذة الامام بخسة وعشرين يوما مع ثلاث خض والثاني بأحد عشر والثالث باع اه قلت وعلة
 فاذا طالت عقب الولادة فلا بد من معنى خمسة وعشرين للنفس ثم تعذر بسنتين وما كما في قول مقدمته تصدق
 فيها عند خمسة وعشرون وهذا على تخريج محمد لقول الامام وعلى تخريج الحسن اقل المدة مائة يوم تنذر
 النفس وطهره اربعين وعلى قول الثاني اقلها خمسة وستون اذ لا بد من معنى أحد عشر وما للنفس ثم تظهر
 خمسة عشر يوما ثم تعذر بثلاثة وثلاثين وعلى قول محمد اقلها اربعة وخمسون وما وساعة فلا بد من معنى
 ساعة للنفس وخمسة عشر لظهر ثم تسعة وثلاثين وتقدم تمامه في الحضيض (قوله ههنا) أى من طلاق بائن
 غير ثلاث درستى لانها لو كانت معدته من ربيحى فالعقد الثاني ربيعة ولومن ثلاث لم يقل لم قبل زوج
 آخر (قوله ولومن فاسد) بان تزوجها فاسد او دخل بها فزجر بينهما ثم تزوجها جميعا في المدة ما عكسها بان
 تزوجها أولا جميعا ثم طلقها بعد الدخول فزجرها في المدة فاسدا فلا مهر ولا استئذان عدة بل على النكاح
 العدة الاولى بالاتفاق لانه لا يتكهن من الوطئ في النكاح الفاسد فلا يجعل واطنا حكا لعدم امكان الحقيقة
 ولذا يجب عدة ولا مهر بالخلوة في الفاسد اقلها في البصر (قوله ولو حكا) أى ولو كان الوطئ حكا وهو
 الخلو والمعنى قبل الوطئ واختلفوا (قوله لانهما مقبوضة في يده الخ) أى فينبى عن القبض المستحق
 بالعقد الثاني كما يجب اذا اشترى المصوب الذى في يده صبر قابضا يبرء العقد فكان طلاقا بعد الدخول
 لا يقال الطلاق بعد الدخول بملك به الرجعة ولا رجعة له لانه لا يلزم من اقامته مقام الوطئ في العقد الثاني
 في حق المهر والعدة ان يقوم مقامه في حق الرجعة كالمخلو فثبت مقام الوطئ في حقه ما لم تقدم ملكا
 في حق الرجعة وتتمامه في المختلف وايضا فان اطلاق الاول بائن كما مر جوابه فكيف يملك الرجعة في عدة وان كان
 الرجعة وتتمامه في المختلف وايضا فان اطلاق الاول بائن كما مر جوابه فكيف يملك الرجعة في عدة وان كان
 الثاني ربيعا (قوله وهذه احدى المسائل العشر) وهي لو تزوج بعد عدة من نكاح صحيح أو معدته من فاسد
 فخذة ثلثان من ثمانية اثنان تزوج معدته وهو مريض وطلقها قبل الدخول فيكون فارقا را ايهما فرق بينهما بعدم
 الكفاءة بعد الدخول فكيفها في العدة وتزويج بينهما أيضا قبل الدخول فاسد فخذة ربيعة صغيرة أو أمة ودخل بها ثم
 اثنان ثم تزوجها في العدة فقلت أو عتقت فاختارت نفسها قبل الدخول فاسد فخذة ربيعة صغيرة أو أمة ودخل بها ثم
 فاختارت نفسها بالبروغ أو العتق بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول فاسد فخذة ربيعة
 فارتدت قبل الدخول وباقي الصور وقع في الصرم كزوايل الدوران والاوليان واحدة فهي في الحقيقة ستة
 فافهم (قوله على أن الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني) هذا عندهما وعند محمد وزفر لا يكون
 دخولا في الثاني لعدة مبدئية ويجب نفس المهر لكن عند محمد يجب تكميل العدة الاولى وعند زفر لا يجب
 اه ح أى فقبل للزوج فيصير حله لا حطاطة مدة الحمل بأن يطلقها بعد الدخول ثم يعقد عليها ثم يطلقها قبل
 الدخول فتصل للزوج بلا عدة (قوله ابطله المصنف بما يطول) نقل ح عبارة المصنف بطولها وحاصلها
 أنه قال وقد يقع كثيرا في دارنا العمل يقول زفر من بعض القضاة الذين لا خوف لهم طمعا في تحصيل الحطام
 القضاة قال الكمال في قصة وما قاله زفر فاسد لاستزامة ابطال المقصود من شرعها وهو عدم اثبات الانساب
 ومع ذلك هو محتمل فيه بل صرح في جامع الفصولين بأنه لو قضى به فاض فخذة فأنه لا لا لاجتماع فيه مسائل
 وهو موافق لصريح قوله تعالى وان طلقوهن من قبل ان تمسوهن فخالكم عليهن من عدة تعتدوهن اه
 والوجه عندي في هذا الزمان عدم نفاذه لانه انما يقع لاخذ المال بمقتضى كاهو المعهود من فخذة زمانا وقد سئل
 شيخنا شيخ الاسلام الكرخي عما يفعله بعض القضاة من الاخذ بقول زفر بعد المدة فقال قال بعض
 المحققين ان ما قاله زفر فاسد وكبر بعض العلماء عن زفر أنه وافق المشايخ الثلاثة في عدم حل الوطئ الاول قبل
 العدة وان صرح نكاحه اذ لا يلزم من حتمه حل الوطئ لكن المشهور عن زفر الاول وهو الذى يضعه فخذة زمانا
 لا كثر الله تعالى منهم فغير زوجون في حالة الطلاق قبل الاستقبال ولا يتارون الى ما مضى عليه على أن

وما لم يكن طلاقها معلقتا
 بولادتها فيضم لذلك خمسة
 وعشرين للنفس كما مر في الحضيض
 (نكح) نكاحا صحيحا (معدته)
 ولومن فاسد (وطلقها قبل الوطئ)
 ولو حكا (وجب عليه مهر تام) وعليها
 (عدة مبدئية) لانها مقبوضة
 في يده بالوطئ الاول لبقاء اثره
 وهو العدة وهذه احدى المسائل
 العشر المبينة على أن الدخول
 في النكاح الاول دخول في الثاني
 وقول زفر لعدة عليها فتصل
 للزوج ابطله المصنف بما يطول
 ويزم بان القاضى المقلد اذا انفك
 مشهور مذهبه لا يفتد حكمه في
 الاسع كالواوئشى

قوله الاوليان كذا بخط المحشى
 وصوابه الاوليان يخصص التا
 قاله نصر الهوري

مطلب
 الدخول في النكاح الاول
 دخول في الثاني في مسائل

القاضي اذا ارتضى في سادته لا يتخذ حكمه فيها والمقلد اذا خالف امامه في مسألة لا يتخذ حكمه فيها بل الاصح
 ومراדם قال يتخذ حكم القاضي في هذه المسألة القاضي المجهد كما نص عليه المحققون قال الشيخ حافظ الدين
 لا خفاء عن قضاة السليسية شبهة فخلعنا عليه قاله من قصته زمانه وبلاؤه فكيف اليوم واكثرهم جاهلون
 نفوذ يافيه تعالى من الجرائم على أحكام الله تعالى بلا علم وليس القاضي المقلد الانواع مشهور والمذهب ولا سيما
 الذي يقول له السلطان وليك القضاء على مذهب فلان وقد عدل المتأخرون بخول زفر في مسائل معرفة
 لمواظبتها الدليل والعرف وأعرضوا عن هذه المسألة من خطر الشهادة لا خلتها الانساب ولقد صحت العامة
 العاملين الاكثر قريسا من سبعين سنة فلم أر أحدا منهم اتقى بها ولا حكم بها ولا سمعته عنهم فخرهم الله تعالى
 خبرا وقدس ارواحهم حيث اجتمعوا ما يرب واستسكوا بما لا يرب اه (قوله الا ان نص السلطان الماخ)
 فيه نظر لا قضاءه ان مخالفة القاضي مشهور والمذهب تصح اذا نص له السلطان مع انفاذ سناني هذا الباب
 ما مر أول الكتاب من أن الحكم والقضاة قول المرجوح جهل وخرق للاجماع تأمل (قوله لطفها ذي)
 احتزبه عن المسلم كما يأتي (قوله لم تتعد عند أي حنفية) فلو تزوجها مسلم أو ذي في فور طلاقها يابز كافى فغ
 القدير بخرطت والفرق بين هذه وبين ما اذا كان زوجها مسلما حيث تعتد ما اذا قد بقوله لا ناسخه ومعتده أي
 ان العدة انما تجب على الزوج فاذا كان كفر لا يعتد بها لا تجب له وان تزوجها مسلم بخلاف ما اذا كان الزوج
 مسلما فيجب له لاجل حقه واعتقاده وان تزوجها ذي مثلها ولكن لا يعتد بها وبمقتضاها وبمقتضاها في التهرن من بل نكاح
 الكافر من أنه ينبغي أن لا يتصل في وجوبها اذا تزوجها مسلم لانه يعتقد وجوبها الخ لا ينبغي أنه يعتقد
 وجوبها لنفسه نصين ماله ولا يعتقد وجوبها للكافر لانه انما يعتقد ما ثبت عند مجتهده نعم ذكر في الحاشية
 هناك الذي اذا أبان امرأته الذميمة فترزجها مسلم أو ذي من ساعته ذكر بعض المشايخ انه يجوز نكاحها
 ولا يباح له وطؤها حتى يستبرأ بمدة في قول أي حنفية وفي قول صاحبها نكاحها باطل حتى تعتد ثلاث
 حيض (قوله لا ناسخ ما يربكم وما يعتقدون) غيب لم يعتقدوا حاشا لا تقسم لانزهرهم به أي امرأته يربكم
 ومعتقد هم مصادرة والصدور المنسبك في محل نصب على انه مفعول معه (قوله وقد الولو الجاني الخ) قال
 في الخبر بعد نقله وأطلق في الهداية مغلل بأن في بطنها ولد اثبات النسب وعن الامام يضع العدة عليها ولا يباحها
 كالحامل من الزنا الاول اصح اه مافي الهداية (قوله انفاذا) أي بين الامام وصاحبه وقوله مطلقا
 أي سواء كانت نكاحا او حاشا منع وسواء اعتدت بها هي أولا (قوله لان المسلم يعتقد) أي يعتقد زوم
 الاعداد نكاحه فكانت حق ادى متضايبه بالذميمة وان كان فيها حق الله تعالى (قوله والحق في الحق
 بالجهاد) حتى كان محلا للقتل هداية أي والجهاد لا يراى حقه وان اعتد بها (قوله لا لانها معتدة الخ)
 الذم كور في حاشية العلامة فخرج على الدرر انما معتدة بلا خلاف فلا يجوز نكاحها ما لم تضع لان في بطنها
 ولدا اثبات النسب فبفتح التزويج كعمل أم الولد يمنع المولى من تزويجها لان الولد اذا كان ثابت النسب كان
 الفراش قائما فكساحها يستلزم الجمع بين الفراش اه لمصنفا فقهه وروى عنه انه في حكم الحلي أي من
 الزنا وهو اختيار الصكرخي قهستاني (قوله كرية الخ) بخلاف ما اذا جاز الزوج مسلما أو ذميا
 أو مستأثرا من صاها مسلما أو ذميا وتر كها فاه لاعتدة عليها هناك اجا عا حتى يجازة تزويج اخنها أو أربع سواها
 كما دخل دارنا لعدم بلوغ الاحكام لها فاعلة لا بها غير مخاطبة بالعدة لانها حق الا في متضايب بها فغ (قوله)
 خرجت اليها في نكاح الهداية والمختبرات وغيرها ان التزويج ليس بشرط لاتهم قالوا والسنن دار الحرب
 ومضى ثلاث حيض بانته منه ولا عدة عليها عنده خلا فاهما قهستاني (قوله الا الحامل لما مر) أي من أن
 في بطنها ولد اثبات النسب (قوله ووطئها) أي المتزوج وهو معنى قوله ودخل بها لكنه لما كان موجودا في نسخ
 المتن المحرر وقد أسقطه المصنف من النسخة التي شرح عليها اعلم أن المصنف عزل على عدم ذكره كذا لا يباح
 قوله ووطئها لانه لا بد من هذا القيد تأمل (قوله ولها) أي لكونه لاعتدة عليها وقوله لانه ناعلة للعلم فتكون
 على العلم لول أو أيضا واسطة ولوقدم العلة الثانية على الاولى لكان أولى (قوله والمرز بها لا تحرم على زوجها)
 فله وطؤها بلا استبراء عندها وقال محمد لا أحبه أن يبعأها ما لم يستبرأ كما مر في فصل الحرامات (قوله)
 لا يرب بها زوجها) أي يحرم عليه وطئها حتى تحيض وتظهر كاصح به شرح الوهابية وهذا يمنع من جملة على قول

الا ان نص السلطان على العمل
 بشهر المشهور فيسوغ فيصير حاشا
 زفرنا وهذا لم يقع ببل الواقع
 خلافة فليحفظ (ذميمة غير حامل
 طلقها ذي) أومات منها لم تعتد

تعد أي حنفية (اذا اعتقدوا ذلك)
 لان امرأته يربكم وما يعتقدون
 (ولو) كانت الذميمة (حاملات معتدة
 موضعه) انفاقا وقد الولو الجاني
 بما اذا اعتدوها (و) الذميمة
 (وطئها مسلم) أومات عنها
 (تعتد) انفاقا مطلقا لان المسلم

يعتد به وكذا انفاذ سمية اقترنت
 يتبين (الدارون) لان العدة حيث
 وجبت انما وجبت حشا للعباد
 والحق في ملحق بالجماد (الا الحامل)
 فلا يصح تزويجها لانها معتدة
 بل لان في بطنها ولد اثبات النسب

(كحرة خرجت النسا مسلمة
 أو ذميمة أو مستأثمة ثم املت
 وصارت ذميمة) لما مر انه ملحق
 بالجماد (الا الحامل) لما مر وكذا

لا عدة لوزن زواج امرأة الغيب
 ووطئها (عالمها ذم) وفي نسخ
 المتن (ودخل بها) ولا بد منه وبه
 يبقى وايضا بعد العلم بالمرمة
 لانه زنا الزاني بها لا تحرم على
 زوجها وفي شرح الوهابية لو زنت
 الميعة لا يرب بها زوجها حتى تحيض
 لا احتساب علوقها من الزنا فلا يبقى
 ما ذكره غيره

معدلاته يقول بالاستسباب كذا قاله المصنف في المتع في فصل الحزومات وقد سنا عنه أن ما في شرح الوهبانية ذكره في التتبع وهو ضعيف الآن يصل على ما ذكرها ولها شبهة اه خافهم (قوله فليصنف لقربانه) أمر بحفظه لانه قد يلعب بشرية قوله لغرابته فان المشهور في المذهب أن ما ذكرنا لا حرمة له لقوله صلى الله عليه وسلم الذي شكله امرأته انما لا تدفع يد لاس طلقها فقال اني احبها وهي حيلة فقال صلى الله عليه وسلم استمع بها أو ما قوله فلا يصح ماؤه زرع غيره فهو وان كان واداعنه صلى الله عليه وسلم لكن المراد به وطء الحبل لانه قبل الحبل لا يكون زرعاً على ما سفيحوا وله اذ قالوا لو تزوج حبل من زنا لا يبرها حتى تضع لثلا يبقى زرع غيره لانه برزاد مع الولد وبصره حدة فقد ظهر بمقتزاه الفرق بين جواز وطئ الزوجة اذ ارادها ترى وبين عدم جواز وطئ التي تزوجها وهي حبل من زنا غائفة (قوله ولو علمه راضية) فان لم تكن عالمة بأن راجعها وهي لا تشهر أو اكرهها على النكاح لم تكن ناشرة لانها لم تصدق منع ضها عن الاول فانه ط (قوله كما ت) أي في شرح قول المصنف والموطوءة يشبهه وقد اُحال هناك على ما هنا ط (قوله ادخلت منه) أي متى زوجها من غير طوطئها ولا دخول أمالوا دخلت من غير طوطئها فانه في الموطوءة يشبهه (قوله في البرجستانم) حيث قال ولم أركمكم ما ذكرنا وطئها في برها أو ادخلت منه في فرجها ثم طلقها من غير ابلاخ في قلبها وفي تحرير الشافعية وجوبها فيها وما لا بد أن يحكم على أهل المذهب به في الثاني لأن ادخال المني يحتاج الى تعريف برأه الرحم أكثر من مجرد الابلاخ اه يعني وأما في الاول فلا لأن الوطئ في الدرر ان كان في الخلو فالتعجب بالخلو وان كان بغير خلو فلا حاجة الى تعريف البراءة لانه سفيح الماء في غير محل الحرث فلا يكون مغتنة الموطئ (قوله وفي التبرالخ) حيث قال أقول ينبغي أن يقال ان ظهر حملها كان عدتها موضع الحمل والا فلا عدة عليها اه واعترضه بعض الافاضل بأن الانتظار الى ظهور الحمل وعدمه هو العدة التي فرت منها وان جوزت تزوجها بعد ادخال المني احتجبت الى نقل اه أقول سئذ كذا الاستلزام عن البرع المحيط مانعه اذا عاجل الرجل جارية فيمادون القرح فأنزل فاخذت الجارية ما في نبي فاستدخلته فرجها في حدثان ذلك فقلت الجارية مولود فالولد له والجارية أم ولده اه فهذا الفرع يؤيد بحث صاحب البصر اه ح قلت ويؤيده أيضاً ما جاء في العدة بخلوة المحبوب وما ذاك الاتوهم الموطئ منه بعينه (قوله ومضى) سبعه أشهر) أهل الاولى تسعة بتقديم التاعلي السن ليكون اشارة الى ما مر فليعلم ان الامام مالك من أن عمدة الطهر يتقضى عدتها تسعة أشهر فانه في أمه يصح ما لم تحض وان مضى تسعة أشهر تأمل (قوله لم يصح الخ) هذا ظاهر اذا صدقها الزوج في أنها لم تحض والا فالقول لما تقدمناه عن البدائع عند قوله قالت مضت عدتي ومثله ما تقدمناه في الرجعة عن البراءة من أن المطلقة لو قالت للشاني تزوجني في العدة ان كان بين الطلاق والنكاح أقل من شهر من صدقت عنده وفسد النكاح وان أكثر لم يصح النكاح لان الاقدام على النكاح اقرار ببعض العدة (قوله لان من لا تحض لا تحبل) أي فلا حصلت بين انهما من أهل الحض فلا يتقضى عدتها الا ثلاث حض (قوله فلو مضى ما علم عند الناس) أي بأن كان أكثر وقت الطلاق به وأشهره بينهم ومضت مدة يمكن فيها انقضاء العدة يتقضى وان كان مقصداً معها لان اقامته معها بعد اشتهار الطلاق لا تنضم مضى في الحضم كما قدمه عن جواهر الفتاوى لكن اذا وطئها عالم بالحرمة بلا شبهة كان زنا فلا تحجب عدتها اخرى ولو كان الوطئ شبهة وجب لكل وطئ عدة اخرى وتدا خلعت مع التي قبلها فابطل تزوجها بغيره قبل انقضاء العدة من الوطئ الا خبر ولو طلقها ثلاثا لم يبعد انقضاء عدة الطلاق الاول لم تقع وان كانت في عدة الوطئ كما قدمناه من البراءة وبه ظهر جواب سادته الشقوى في رجل أيا نزوجته بلفظ الحرام فاستقضى شافعيًا فافتاه بأنه رجي وأقام معها مدة ثم أبانها كذلك فراجعها له شافعي أيضاً ومضت مدة طوله أيضاً ثم أبانها أيضاً كذلك فافتاه شافعي بكثرة عين ثم طلقها الا ثلاثا لو كان مقرباً الثلاث الاول واشهرت بين الناس وكان كل واحد بعد انقضائه عدة الذي قبله فلهضي ما مر أنه لا يقع عليه سوى طلقة واحدة وهي الاولى حيث كانت مشهورة وهو مقرها ومضت عدتها لانقض الثانية ولا ما بعدا وان وطئها في تلك العدة لانه وطء شبهة كاعلته والله سبحانه أعلم (قوله لم يقبل) أي لأن العدة من هذه الطلقة لا يتقضى ما لم يكن الطلاق مشتهراً كاعلته ولو كان مشتهراً التسليم به قبل الحكم عليه بالثلاث لانه مانع من صحة الحكم بها فندوه عن ذلك الى انكار الثلاث دليل على كذبه فلا يقبل

فليصنف لقربانه (بخلاف)

ما اذا لم يعلم) حيث تحرم على

الاول الا أن يتقضى العدة ولا تنقض

لعدتها على الاول لانه سارت

ناشرة خائنة قلت بعنى لو علمه

راضية كما مر فقدر (فروع)

أدخلت منه في فرجها هل تعدد

في البرجستانم احبها

تعريف برأه الرحم وفي التبرجنا

ان ظهر حملها لم يبرأ الا في القسبة

ولدت ثم طلقها ومضى سبعة أشهر

فنكحت آخر لم يصح اذ لم تحض

فيها ثلاث حض وان لم تكن

حاضت قبل الولادة لان من لا

تحض لا تحبل وفيها طلقها ثلاثا

ويقول كنت طلقها واحدة

ومضت عدتها فلو مضى ما علموا

عند الناس لم يقع الثلاث والايصح

ولو حكم عليه بوقوع الثلاث

بالينة بعد انكاره فلو برهن انه

طلقها قبل ذلك بمدة طلقه لا يقبل

بجروفيه من الجوهرة اخرها ثثة

ان زوجها الغائب مات وأطلقها

ثلاثا

مطلب
في النبي إليها زوجها

أو أنها منه كآب على يد ثقة
بالطلاق إن أكبر رأيها أنه
حق فلا بأس أن تعتد وتزوج
وكذا لو قالت امرأته رجل طلقني
زوجي وانقضت عتي فلا بأس أن
يتكهنه وفيه عن كافي الحاكم
لو شك في وقت موته تعتد من وقت
تستيقن به احتياطاً وفيه عن
المصنف كذا في مدة تحمله
لم ينقض نفقتها وله نكاح أختها
عملاً بخبرهما بقدر الإسكان فلو
ولدت لا كثر من نصف حول ثبت
نسبه ولم يفسد نكاح أختها في
الاصح فتراه لو مات دون المعتدة
* (فصل في الحداد) *

باب ما أعذمت وفروى
باليهم وهو لغة كافي القاموس
ترى الزينة للعدة وشراؤها
الزينة ونحوها المعتدة بئس أو موت
(يحد) بضم الهاء وكسرها كما تر

منه فلا تنافي قولهم أن الدفع بعد الحكم صحيح هذا ما ظهر لي (قوله على يد ثقة) هذا غير قيد كافي الوالدية
وفي جامع الفصولين أخبرها واحد بموت زوجها أو بطلانها قبلها التزوج ولو لمع من هذا الرجل أخبره
أن يشهد لأنه من باب الأربع فثبت بغير الواحد بخلاف النكاح والنسب أخبرها عدل أو غير عدل فأنما ما يكذب
من زوجها بطلان ولا تدري أنه كاذب أو لا إلا أن أكبر رأيها أنه حق فلا بأس بالتزوج اهـ وتقدم قبيل
الإبلا ما يفيد أن هذا في الديانة ثم رأيت بخط السامحائي عن جامع الفتاوى شهيدان أن القاضي طلق زوجته
لا تقبل في حق الحكم بطلاق القاضي وتقبل في حق سكوت الحاكم في أنها تعتد وتزوج يا خير اهـ وحاصله أنه
يسرع للمالك السكوت لأنه أمر ديني لا إثبات الطلاق لأنه حكم على غائب فلا يصح ونظير أن ابتداء العدة من
وقت وقوع الطلاق لا من وقت الأخبار لأنه غير مقيد بمها فلا تمة وقوله فلا بأس يفيد أن الأولى عدمه
وفي الصريح أخبرها رجل بموته وأخبرها أنه قد شهد أنه عاين موته أو جنازه وهو عدل وسعها أن تعتد وتزوج
ما لم يؤرخا وتاريخ الحدا متأخر ولو تزوجت وأخبرها بما جاز به أنه حق أن صدقت الأول صرح النكاح (قوله
لأبأس أن يتكهنه) في الخاتمة قالت ارتد زوجي بعد النكاح وسعها أن يعقد على خبرها ويتزوجها وإن أخبرت
بالحرمة بأمر عارض بعد النكاح من وضاع طارئ أو فذلك فإن كانت ثقة أو لم تكن ووقع في قلبه صدقها
فلا بأس بأن يتزوجها الأولى قالت كلفه نكاحي فأخذ أو كان زوجي على غير الإسلام لأنها أخبرت بأمر مستكر
اهـ أي لأن الأصل صحة النكاح ما صحته (قوله لو شك) أي التي أنما خبرت بموت زوجها (قوله
وفي عن المصنف) صوابه عن الفتح وعبارته هكذا وقع التقدير إذا قال الزوج أخبرني بأن عتدتها انقضت
فإن كانت في مدة لا تنقضي في مثلها لا يقبل قوله ولا قولها إلا أن بين ما هو محتمل من إسقاط سقط مستبين الخلق
فحينئذ يقبل قولها ولو كان في مدة تحمله فكذلك لم ينقض نفقتها وله أن يتزوج بأختها له أمر ديني يقبل قوله
فيه اهـ فالأصل أنه يعمل بخبرهما بقدر الإسكان بخبرهما فيهما وحقه وسن الشرع وبخبرها في حقهما من وجوب
الثقة والسكوت اهـ والمسألة مغروضة في الاختلاف مع زوجها الذي طلقها (قوله ثبت نسبه) أي أن إسقاطها
في النسب أصلي حتى الولد لا يتم عبره ولأب له فلم يقبل قوله ولا ينفذ نكاح أختها له صار مكذبا في خبره شرعا
بخلاف القضاء بالثقة لأنه يتصور استحفاظ الثقة لغير العدة فكانه وجبت في حقها بسبب العدة وفي حق
بسبب آخر فإن تزوج أختها ومات فالمرات للاخت وقيل أن قال هذا في العدة فالمرات للاخت والأبلة المعتدة
فإذا احتج به المعتدة قيل يفسد نكاح الاخت والاصح لا لتصور استحفاظ المرات بغير الزوجة قتل منزلة
استحفاظ الثقة بغير من المصنف لم يصح ما صحه مستثاناً أحداها ولو ثبت التي أقرت انقضاء عتدتها وبسبب
الولد يفسد نكاح أختها له صار مكذبا شرعاً ما يتبعها في ذلك ثم تزوج أختها مات ثم له الاخت دون المعتدة
وقبل هذه الواو في محتمة طلق في مرضه صار قاراً أقرته المعتدة وإذا ورثته فالاصح أنه لا يفسد نكاح أختها
إذا يلزم من أنها تكون بطريق الزوجية حتى يفسد نكاح الاخت لتصوره بطريق آخر وبه علم أن
في كلام الشارح اختصاراً لمخالصاً صواب التعبير أن يقول ولو ماتت ثم له الاخت وقيل المعتدة أن قال ذلك في
مرضه ولم يفسد نكاح أختها في الاصح ولو ولدت لا كثر من نصف حول ثبت نسبه وفسد نكاح أختها والله
سبحانه أعلم

* (فصل في الحداد) *

لما كثر وجوب العدة وكيفية وجوبها أخذت كما وجب فيها على المعتدة فانه في المرة الثانية من
أصل زوجها فتح (قوله يأم من باب أعذمت وفروى) أي أنه يأم من المزيد من الجزاء الذي كثر وأكثرت
قال في المسباح أحدث المرأة حدافه محذرة إذا تزوجت الزينة لموت وحدت بقدر حداد
بالكسر فهي حادثة فيها وإنكر الأصمعي الثلاث فاقصر على الرباعي اهـ ولذا تقدمه الشارح (قوله
وروى باليهم) أي من جدت التي قطعته فكانت انقضت عن الزينة وما كانت عليه نهر (قوله ترك
الزينة للعدة) أي مطلقاً ولو من وجب أو كانت كافرة أو مسفورة فكأن أعظم الشرع ط (قوله
ونحوها) كالطيب والدهن والكميل ط (قوله ثمة) أي وجوباً بخافي الصريح (قوله بضم الهاء) يعني
وفع التام من باب بضم ح (قوله وكسرها) يعني وفع التام فيكون من باب تزوجها فيكون من باب

أحد **ح** (قوله مكفة) أي بالفة عاقلة وبأني محترزة ومحترز في التصود (قوله مسلة) مثل من
 اسلم في العدة فقد ضايق منها جوره: (قوله ولو أمة) لانهم مكفة يحقرون الشرع عالم يقتضيه حق العدة
 بغير والحاصل ان الحداد لا يفوت حق الموتى لانها محترمة عليه مادامت في العدة بخلاف اعتدادها في بيت
 الزوج كما يأتي (قوله من كسوة) بالرفع نعمت لمكفة **ح** (قوله ودخل بها) هذا التصديح
 بالنسبة لمكفة البت أم معتدة الموت فيجب عليها العدة ولو كانت غير مدخولة فيجب فيها الحداد فكان الصواب
 اسقاط هذا التقيد فان لفظ معتدة يعني عنه **ح** (قوله اذا كانت معتدة) من البت وهو القطع أي
 البتوت طلقها وهي المطلقة ثلاثاً أو واحدة بآية والفرقة بخيار الجلب والعتة ونحوها نهر (قوله لانه
 حق الشرع) أي لان ملك العدة اسقاطه ولان هذه الاشياء: واعي الرغبة وهي مجموعة عن النكاح فثبتها للاثلا
 تصير ربة الى الوقوع في الحرام هداية ط (قوله بتر الزينة) متعلق بتحدو الباليه لانه المعنوي لان المراد
 عدى أو لتصور أو لسهولة أو للعلاصة لان في تصدعني تأسف أو لان الحد في الاصل المانع فلا رد أن فيه
 ملاصة التي لنفسه (قوله يعني) أي يجمع انواعه من قضة وذهب وجواهر بغير حال التمساق
 والزينة ما تزين به المرأة من حلي أو كحل كما في الكشف قد استدل ما بعده ويؤيده ما في فائقه فان العدة
 تقتب على كل زينة نحو الخنضاب وليس الطيب **هـ** وأبواب في النهر يقع ما بعده تفصيل ذلك الاجال قلت
 فيه ان هذا التفصيل غير موقوف بالصدوق فالظاهر انه أراد بالزينة نوعاً منها وهو ما ذكره الشارح من الحلي
 والخمر لانه قوامها وغيره حتى بالنسبة اليه فلفظه عليها (قوله أحرر) أي يجمع انواعه والواو ولو
 اسود بغير وقوله ولو اسود أشار به الى خلاف ما لك حيث قال يباح لها الحرير الاسود كما في النسخ وهو علم انه
 لا يصح استثناء الاسود كوقع في الدر المنثور عن البهسي فإنه ليس مذهبا فافهم (قوله بضيق الاسنان)
 فلهذا الامتناع باسنان المشط الواحدة ذكر في الميسر ويبحث في الفقه في حق في حق الجوهره تنقيده
 بالعدر (قوله والطيب) أي استعماله في البدن والثوب فسنائي وأعم منه قوله في الجهر والفتح فتنصر
 عمله ولا يتحريمه (قوله والدهن) بالفتح والضم والاول مصدر والثاني اسم وقوله ولو بلا طيب يؤيد ارادة
 اسم العين لكن يحتمل ان يكون المعنى ولو بلا استعمال طيب فافهم (قوله كزيت خالص) أي من الطيب
 وكاشير والسمن وغير ذلك لانه يطين الشعر فيكون زينة زيلج وبه ظهران المنوع استعماله على وجه
 يكون فيه زينة فلا تقع من مسه يده لعمرو أو بيع أو أكل كما أفاده الرضى (قوله والخل) بالفتح والضم
 كما في الدهن والظاهر ان المراد به ما تفصل به الزينة كالاسود ونحوه بخلاف الايض مالم يكن مطيبا
 (قوله وليس المعصر والمزفر الخ) أي ليس الثوب المصبوغ بالمعصر والزعفران والمراد بالثوب ما كان جديدا
 تشع به الزينة والا فلا بأس به لانه لا يقصده الاسترارة والاحتكام يعني على المصاحد كما في المحقق فسنائي
 (قوله ومصبوغ بغيره أو ورس) المرة الطين الاجر يقتضين والتكسين لغة تخفيف والورس بنت أصفر زرع
 بالعين ويصغ به قبل هو صفت من الكرم وقيل يشبه مصباح قال الزبيلي ولا يعمل ليس المشق وهو المصبوغ
 بالمشق وهو المرة وذكر في القافية ان ليس الصب مكر وهو هو موثى يعمل في اليمن وقيل ضرب من برد
 اليمن ينسج أبيض ثم يصبغ **هـ** وفي القرب لانه يصب غزله ثم يصبغ ثم يخال في الصباح المشق وزان جل
 المرة وقالوا ثوب محقق بالتقليل والفتح والعصب بالعين والهاد المهملتين مثل قلت ووقع في كافي الحاكم
 ولأول نصب بالقاف في الصباح القصب ثياب من كان ناعمة واحدا هقي على النسبة (قوله رابع)
 للصبغ فان كان وبع بالعين فتشكل أو حكة قلبي الحر أو تشكى رأسها قدغن وعطش بالاسنان الغلظة
 المتابعة من غير ارادة الزينة لان هذا اذ لا زينة جوهرة خال في الفقه في الكفاي الا اذا لم يكن لها ثوب
 الا لمصبوغ فإنه لا بأس به لضرورة ستر العورة لكن لا تصدق الزينة وحتى تنقده بقدر ما تسجد ثوباً غيره ما
 يبعو ولا اختلاف بثنه أو من مالها ان كان لها **هـ** قلت وقد بعض الشافعية الاتصال للعدو بكونه لئلا يتزعم
 خبرا لا يورد في الحديث واخرج الحديث في الفقه أيضا ولم أر من يثبت ذلك من علمنا وكأني ما معلوم من قاعدة
 ان الضرورة تنفذ بغيرها السكن ان كانها دليل أو التهاير اقتضت على الليل ولا تمكس لان الليل اخي
 زينة الكحل وهو محل الحديث واقفه سبحانه أعلم (قوله ولو بلا بأس) في الفقه ويباح لها ليس الاسود عند

(مكفة مسلة ولو أمة منكوة)

بشكاح صحيح ودخل بها بلبيل

قوله اذا كانت معتدة

أرموت وان أمرها المطلق

أول البت بتركه لانه حق الشرع

اظهار التماس على قوائم النكاح

أما بتر الزينة يعني أو حبر

أو امتشاق بضيق الاسنان

(والطيب) وان لم يكن لها كسب

الافيه (والدهن) ولو بلا طيب

كزيت خالص (والكحل) والحناء

وليس المعصر والمزفر الخ ومصبوغ

بغيره أو ورس (الابيض) راجع

الى صبغ لاذ الضرورات تنسج

المختلوات ولا بأس باسود

الائمة الاربعه وجهه الظاهره كالاجر والاخضر ٥١ وعلى الزيلعي جواز بانه لاخصمه الزينة قلت
والمراد الاسود من غير الحمر خلافا لما لك كآمر (قوله وازرق) ذكره في التبرج وهو ظاهر الا اذا كان
برأفا في اللون كأيض عليه الشافعية لان الغالب فيه حينئذ قصد الزينة (قوله ومصفى خلق الخ) في البصر
ويستقيم من المصفر والزرع والخلق الذي لا راحة له فانه يائز بكافي الهداية ٥٢ فافهم قال الرعي والمراد
بجلا راحة مالم تحصل به الزينة لان المانع لا راحة بخلاف الحرم الا يرى منع المقر ولا راحة له ٥٣ قلت
وأعني قول الزيلعي وذكر الحواشي ان المراد بالثياب الذكورة والجد بدنها ما لو كان خلاقا لتنعق فيه
الزينة فلا بأس به ٥٤ ومثله ما مر من القهستاني وفي القاموس خلق الثوب كصبر وكرم وبمع خلقه وخلقها
بحر كبدته (نسيه) مقتضى اقتصارهم على منعها عما مر أن الاحداث خاص بالبدن فلتعني من تحصيل فرائس
والثياب وتجلوس على حر كأيض عليه الشافعية ونقل في المراجيح ان عند الائمة الثلاثة لها أن تدخل الحمام
وتنقل رأسها بالطمى والسدور ٥٥ ولم يذكر حكمه عندنا قال في البصر اقتصار المصنف على ترك ما ذكره
جواز دخول الحمام لها (قوله الاحداث) أي واجب كافي الزيلعي (قوله على سبعة الخ) شروع في محترزات
التبريد المارة بوزاد ثمانية وهي المطلقة قبل الدخول محترزة قوله اذا كانت معتدة (قوله كاتفة مصغرة ومجنونة)
لكن واسلت السكافرة في العدة لزمها الاحداث فبقي منها كآمر عن الموهرة وكذا ينبغي أن يقال في الصغيرة
والمجنونة اذا بلغت وأفاقت كافي البصر وانما زلت العدة عليهن دون الاحداث لان حق الله تعالى كآمر ولا بد
فيه من خطاب التكليف لان اللبس والتطيب فعل حسي محكوم بجمته بخلاف العدة فانها من ربط الملبات
بالأسباب على معنى انه عند الجنونة ثبت شرعا عدم صحة نسكا حين في مدة معينة فحكم بعدم فلا خوف
على خطاب التكليف كما أوضحه في الفتح فانهم (قوله ومعتدة عتق) هي أم الولد التي اعتقها مولاها واما التي
مات عنها مولاها فانها عتقت بموته ولما كان في دخولها خفاء صرح بها الشارح وسكت عن الاولى لظهورها
فانهم (قوله أو وطئ شبهة) محترزة قوله منسكوحة فكان المناسبات ذكره مع معتدة العتق ح (قوله
أو طلاق رجعي) كان المناسبات أن يزيد معه المطلقة قبل الدخول فانها عتقت بموت معتدة تأفاده
(قوله ويباح الحداد الخ) أي للحدث الحيض لايجل لاسرأة تؤمن بانه واليوم الآخران تحذفون ثلاث
الايام زوجها فانها تعتد أربعة أشهر وعشرا فدل على حله في الثلاث دون ما فوقها وعده حل اطلاق محذوف
النوادر عدم الحل كما أفاده في الفتح وفي البصر عن التاخرانية أنه يصحبها تركه ٥٦ أي تركه أصلا (قوله
والزوج منعها الخ) عبارة الفتح وفي غيرها لو أرادت أن تحذف على قرابة ثلاثة أيام ولها زوج له أن يمنعها لان
الزينة حقه حتى كان له أن يضربها على تركها اذا امتنع وهو يريد هذا الاحداث مباح لها لا واجب
وبه يقول حقه ٥٧ وأقره في البصر قال في التبريد مقتضى الحديث انه ليس له ذلك والمذكور في كتب الشافعية
أن له ذلك وقواعدنا تأتينا ونحن قد فصل الحل في الحديث على عدم منعه ٥٨ أي بأن يقال ان الحل المفهوم
من الحديث محمول على ما اذا لم يمنعها زوجها على كل حل ثبت كمنعها بعد المانع منه والا فلا يجل كما هنا
ولما كان محتمل الفتح داخل تحت قولهم له ضربها على ترك الزينة كان محتملا وانما المنقول وأقره عليه من بعده
فلذا جزم به الشارح وليس الجذب لاصحاب التبريد فافهم (قوله وبقي حل الزيادة الخ) فيه نظير فان صريح
الحديث المذكور في الحل فوق ثلاث واذا قيد الحل في الثلاث الثابت في الحديث بما أذرنى لا يلزم منه أن
يكون رضاه مبيحا ما ثبت عدم حله وهو الاحداث فوق الثلاث كما لا يخفى وقال الرعي الحديث مطلق وقد جله
اتهام المؤمنتين على اطلاقه فدعت أم حبيبة بالطيب بعد موت أبيها ثلاث وكذلك فزب بعد موت أخيها
وطالت كل منهما مالا بالطيب من حاجة غير أبي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لايجل لأمرأة الخ
كيف وقد اطلق محمد بن علي الاحداث لمن مات أوها أو أنها قال انما هو في الزوج خاصة ٥٩ (قوله وفي
التاخرانية الخ) عبارة سائل ابو الفضل عن المرأة يموت زوجها أو أوها أو غيرها من الاقارب فتصحب زوجها
اسود قلبي شهرين أو ثلاثة أو أربعة تأسف على الميت اتعذر في ذلك فقال لا وثلث عنها على أن حد القفال
لا تعذر وهي أمة الا الزوجة في حق زوجها فانها تعذر في ثلاثة أيام ٥١ (قوله وظاهره منعها من السواد الخ)
أي في عديده اطلاق ما مر من أنه لا بأس بالسود وأجاب ط بمحمل ما هنا على صيغة لاجل التأسف وابسه وما مر عن

وازرق ومصفى خلق لا راحة له
(لا) حداد على سبعة كاتفة وصغيرة
ومجنونة ومعتدة عتق كونه
عن أم ولد (د) معتدة (نكاح
قاسد) أو وطئ شبهة أو طلاق
رجعي ويباح الحداد على قرابة
ثلاثة أيام فقط وللزوج منعها
لان الزينة حقه فبقي وبقي في حل
الزيادة على الثلاثة أذرنى الزوج
أولم تكن من زوجة نهر وفي
التاخرانية ولا تعذر في لبس
السواد وهي أمة الا الزوجة
في حق زوجها فتعذر الى ثلاثة
أيام قال في البصر وظاهره منعها
من السواد تأسفا على موت
زوجها فوق الثلاثة

ما كان مصوغا سود قبل موت الروح لتوافق عباراتهم لكن ينافيه اباحتها في الثلاث تأمل (قوله وفي النهر)
هو بحث سبقة السبه في البحر اخذ من عبارة الجوهره كما قد مناه في الكافرة (قوله ونكاح فاسد) فصرم
خطبته لان الظاهر انها حث رشت به بالنكاح الفاسد رضى به بالنكاح الصحيح (قوله واما الخالية)
اي عن نكاح وعدة (قوله اذالم يخطبها غيره وترضى به الخ) نقله في الصرعن الشفعية وقال ولم أره
لا صاحبنا واصله الحديث الصحيح لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه وقيدوه بان لا يأذن له اه أي بان لا يأذن
الخطاب الاول وهو منقول عندنا فقد قال الرمي وفي الفخيرة كان يسي على الله عليه وسلم عن الاستيام على
سوم الغبري عن عى الخطبة على خطبة الغبري المراد من ذلك أن يركن قلب المرأة الى خطبها الاول كذا
في التتارخانية في باب الكراهة فافهم اه (قوله فلو سكنت فتولان) أي الشافعية قال الخيز الرمي
وقوله لم ينسب اليه ساكت قول يقتضى ترجيع الجواز اه قلت هذا ظاهر اذ لم يعط ركوز قلبه الى الاول
بقرائن الاحوال والا فيكون بمنزلة التصريح بالرضي (قوله بالكسر وقصم) لكن الضم يخص بالموعظة
والكسر بطلب المرأة فهستاني ثم الضم في المعنى الثاني غريب كذا في النهر (قوله وضع التعريض) خلاف
التصريح قال القهستاني والتحقق أن التعريض هو أن يقصد من اللفظ معناه حقيقة أو مجازا أو كناية
ومن السابق متعلما معر ضابه فالوضع له والعرض به كالا معنصودان لكن لم يستعمل اللفظ في التعريض به
كتقول السائل جئتكم لاسلم عليكم فيقصد من اللفظ السلام ومن السابق طلب شيء (قوله كأيدي الترويج)
واخرج البيهقي عن سعيد بن جبير الآن تقولوا قولا لمعروفا قال يقول اني فيك راغب واني لادبوان تجتمع
وليس في هذا التصريح بالترويج والنكاح ونحو ذلك بلبلة أو صالحة فتح وفيه رد على ما في البدائع من انه
لا يقول أرجو أن تجتمع وانك بلبلة لا اذ لم يكن لاحد أن يشافه أجنبية به اه ووجه الزدان هذا نص بما تقرر
واقفه شايخ المذهب كصاحب الهداية وغيره ووجهه من التعريض المأذون فيه لارادة الترويج ومنعه
هو المنوع فانه لو خاطب اجنبية بصرح الترويج والسكاح على وجه الخطبة يجوز حبث لمانع منه فالتعريض
أولم يمنع خطبا عما إذا لم يكن في معرض الخطبة وليس الكلام فيه فافهم (قوله لا المطلقة اجماعا
الخ) نقله في البر والنهر عن المراج وشمل مطلقة البائن وبصرح الزبلي وفي النسخ أن التعريض لا يجوز
في المطلقة بالاجماع فانه لا يجوز لها الترويج من منزلها أصلا فلا يمكن من التعريض على وجه لا يفتح على
الناس ولا فضائه الى عداوة المطلق اه وبناي نقل الاجماع في الاختيار حيث قال مانعه وهذا كله في البتة
والموافق منها زوجها أما المطلقة الرجعية فلا يجوز التصريح ولا التلويح لان نكاح الاول قائم اه (قوله
ومفاده) أي مفاد التعليل حيث قيد بعداوة المطلق والتعريض جواز التعريض به يفرق بين الخطبة
والتعريض ط أي لما قد به الشارع أنه لا يجوز خطبة معتدة عنق ونكاح فاسد (قوله لكن في القهستاني)
الخ عبارته هكذا ولم يوجد نص في معتدة عنق ومعتدة وط بالشبهة وفرقة ونكاح فاسد ونبي أي يعرض
للاولين بخلاف الآخرين في الظهيرة لا يجوز خروجهما من البيت بخلاف الاولين وفي المنهات أن بناء
التعريض على الخروج اه وحاصله أن الاولين أي معتدة العتق ومعتدة وط الشبهة يجوز أن يعرض لهما
لهما لعدم جواز خروجهما فان جواز التعريض ميق على جواز الخروج اذا لم يمكن من التعريض لمن لا يخرج
لكن نص في كافي الحام على جواز خروج معتدة العتق والنكاح الفاسد ثم بشكل ذلك في معتدة العتق فأنك
علت ما عرفت اذ لم يرد حرمه التعريض باضائه الى عداوة المطلق ومعتدة العتق فيها ذلك فان سبدها الذي اعتقها
وهي ام ولد اذا كان مراده تزوجها من نفسه بعباد من نازعه في ذلك أكلها لأن يريد بمعتدة العتق التي مات
عنه سبدها فالحال بشكل لكونها معتدة وفاته هذا وقد سقطت معتدة العتق من نسخة القهستاني التي وقعت
لحاشي فغفل كلامه على غير المرافقه (قوله بأي فرقة كانت الخ) أي ولو جمعة كقبيلها لنزوجها
بجر من البدائع قال في النهر قيد بمعتدة لطلال لأن معتدة الوط لا تنفع من النهر وكالمعتدة عنق ونكاح
فاسد ووط شبهة الا اذا تمها التحسين مائه كذا في البدائع وفي الظهيرة به خلافة حيث قال ساروجوه الفرق
التي تجوب العدة من النكاح الصحيح والفاسد سواء بعين في حق حرمه الخروج من بيتها وحسب قنوى

وفي النهر لو بلغت في العدة لزمها
الحداد قبايني (والمعتدة أي)
معتدة كانت عني فتم معتدة عنق
ونكاح فاسدا واما الخالية فتخطب
اذا لم يخطبها غيره وترضى به فلو
سكنت فتولان (تحرر خطبتها)
بالكسر ونفيم (وسم التعريض)
كأيدي الترويج (لومعتدة الوفاة)
لا المطلقة اجماعا لافضائه الى
عداوة المطلق ومفاده جوازه
لمعتدة عنق ونكاح فاسد ووط
شبهه نهر لكن في القهستاني عن
المنهات ان بناء التعريض على
الخروج (ولا يخرج معتدة رجعية
وبائن) بأي فرقة كانت على ماني
الظهيرة ولو مختلعة على نفقة
عديها

الزوجين حتى انهما لا تعتد في بيت الزوج اه والنفقة في انهما المتكسرة فاسد الاله لملكه عليهما اجر لا في
النكاح القاسد لا بعد المنع من الخروج قبل التعريق فكذلك بعده وسد كرا الشارح آخر الفصل سكانية
الطلاق مع اعادة التوفيق المستفاد من كلام البدائع وبأن يناميه (قوله في الاصم) لانها هي التي اختارت
اصطلاحها فلا يلزم على من عليها كافي الزبلي "ومعناه ما قبل أنها تخرج نهارا لانها قد فصحت كالمتر في عنها
قال في الفتح والسوق أن على المقتضى أن يتفرق في خصوص الواقع فان علم في واقعة بغير هذه الفتنة عن العيشة
ان لم يخرج عنها باطلا وان علم قدرتها انما بالحرمة اه واقر في النهر والشرع لا يلبس (قوله أو على
السكنى) قال الزبلي فكان كالمواختلعت حتى أن لا سكنى لها فان مؤنة السكنى تسقط عن الزوج ويبرئها
أن تخرج من بيت الزوج ولا يجل لها أن تخرج منه اه ومنه في الفتح أي لان سكناها في بيته واجبة عليها
شرعا فلا تملك اسقاطها بل تسقط مؤنتها وظاهره انه لا يلزم السكنى بل يجوز ان تلحق على السكنى
مستطلمتها كانتها على باب الخلع تأمل (قوله لوجرة) أما غيرها فاعلم ان الخروج في عدة الطلاق
والوفاة اذا لا يلزمها المقام في منزل زوجها في حال النكاح فكذلك بعده ولا أن الخدمة حتى المولى فلا يجوز ابطالها
الا اذا تزوجها بغيره فلا يعتد بالخروج وله الرجوع ولو تزوجها في النكاح ثم طلقها فلا يجوز منعها من الخروج حتى
يطلبها المولى كافي الجبر (قوله أو أمة مؤنة) أي اسكنها المولى في بيت زوجها ولم يطلبها كما علمت (قوله
وليس فاسد) أي ولو كانت العدة من نكاح فاسد وهذا مستفاد من قوله بأي فرقة كانت كايته ح
(قوله سكنته) أخرج الصغيرة والمجنونة والكافرة في الجبر من البدائع أمّا الاوليان فلا يتعلق بهما شيء
من أحكام الكاليف وأما الثانية فلا غيرها بخلافه حتى الشرع ولكن الزوج منع المجنونة والكافرة صيانة
لنفسه وكذا اذا أسار زوج المحوسية وابتنى الاسلام اه وفيه من المراجح وشرح النقاية المرافقة كالمأمنة
في المنع من الخروج وكذا كافي في عدم وجوب الاسداد اه أي لا احتمال لموقعاته قبل الطلاق فله منعها
فخصصنا له (قوله من بيتها) متعلق بقوله لا تخرج والمراد به ما يضيق اليها بالسكنى حال وقوع الفرقة
والموت هداية سواء كان بمول كالزوج أو غيره حتى لو كان غايبا وهي في دار باجرة فادرة على دفعها فليس لها
أن تخرج بل تدفع وترجع ان كان باذن الحاكم جبر وزبلي (قوله اصلا) تعميم لقوله لا تخرج وبینه
بقوله لا يلا ولا نهارا (قوله فيها منازل لغيره) أي غير الزوج بخلاف ما اذا كانته فان لها ان تخرج اليها
وتبيت في أي منزل شامت لانها تنصاف اليها بالسكنى زبلي (قوله ولو باذنه) تعميم ايضا لقوله لا تخرج
حتى ان المطلقة رجعا وان كانت منسكحة سكتا لا تخرج من بيت العدة ولو باذنه لان الحرمة بعد العدة
حتى ان الله تعالى فلا يكره ان ابطاله بخلاف ما قبلها لانها حتى الزوج فعلا ابطاله جبر (قوله بخلاف فهو أمة)
أراد بالامة القنينة وبغيرها المدبرة وأم الولد والمكاتب والمراد اذا لم تكن مبيعة لأن الخدمة حتى المولى كما مر
وعدم الخروج حتى ان الله تعالى في تقديم من العدة لا يتاحجه (قوله في الجديدين) أي الليل والنهار فانها
يجتهدان دائما ط (قوله لأن تفتنهما عليهما) أي لم تسقط باختبارها بخلاف المختلعة كما مر وهذا بيان
للفرق بين معتدة الموت ومعتدة الطلاق قال في الهداية وأما المتوفى عنها زوجها فلا تفتنهما فافتتاح إلى
الخروج نهارا الطلب المماش وقد يمتد إلى أن يبريم الليل ولا كذلك المطلقة لان التفتنة دارت عليهما من مال
زوجها اه قال في الفتح والحاصل أن مدارسل خروجها بسبب قيام شغل المحبة فيقتدر ردها حتى انقضت
ساجتها لا يجل لها بعد ذلك صرف الزمان خارج بيتها اه وبهذا يدفع قول البصران الناهر من كلامهم جواز
خروج المعتدة عن وفاتها نهارا ولو كان عندها فتنة والاقوال لا تخرج المعتدة عن طلاق أو موت الا للضرورة فان
المطلقة تخرج للضرورة لا لأن نهارا اه وبوجه الدفع ان معتدة الموت لما كانت في العادة متحاجة إلى
الخروج لاجل أن تكسب لنفسها قالوا انها تخرج في النهار وبعض الليل بخلاف المطلقة وأما الخروج للضرورة
فلا فرق فيه بينهما كما هو ظاهره فمما يأتي في فالمراد به هنا غير الضرورة ولهذا ابدى ما أطلق في كافي الحاكم منع
خروج المطلقة قال والمتوفى عنها زوجها تخرج في النهار لما جرت عليه لا يبت في غير منزلها فهذا صريح في الفرق بينهما
نعم عبارة المتن وبهم ظاهرهما قال في الفرق قد بدا خروجها بالحاجة كما فصل في الكافي لكان انظر
(قوله ويؤثر في القبية الخ) قال في النهر ولا بد أن يقيد ذلك بان يبت في بيت زوجها (قوله أي معتدة

مطلب

ألقن ان على المقتضى أن يتفرق
خصوص الواقع

في الاصم اختيارا وعلى السكنى
فيلزمها أن تخرج من بيت
الزوج مخرج (لوجرة) أو أمة
مبيعة ولوم فاسد (مكفنة من
بيتها اصلا) لا يلا ولا نهارا ولا إلى
ممن دار فيها منازل لغيره ولو باذنه
لأنه حتى ان الله تعالى بخلاف نحو
أمة لتقدم حتى العدة (ومعتدة

موت تخرج في الجديدين وبنت)
اكثر الليل (في منزلها) لأن تفتنهما
عليها افتتاح الخروج حتى لو كان
عندها كنفاتها صارت كالمطلقة
فلا يجل لها الخروج فتح ويجوز
في القبية خروجها لا صلح
ما لا يلا منه كرامة ولا وكيل لها
(طلقت) أو مات وهي زائرة

(في غير مسكنها عادت اليه فوراً)
لوجوبه عليها (وتعتد ان) أي
معتدة طلاق وموت

وفي المجتبى الأفضل المحلولة بستر ولو فاسقا ٦٢٢ فباصرها قال ولهما أن يسكتا بعد الثلاث في بيت واحد إذا لم يلبثا التواء الأضراس ولم يكن فيه خوف

فتنة انتهى ومثل شيخ الإسلام في زوجين افترا لكل منهما ستون سنة وبينهما ولد تضرع عليهما مفارقهم فيسكنان في بيتهم ولا يجتمعان في فراش ولا يلتصقان التواء الأضراس هل لهذا ذلك قال نعم وأقره المصنف (أجابها أومات عنها في سفر) ولو في مصر (وليس عنها وبين مصر هامة مصر جنت) ولو بين مصرها مدهن بين مقصدها أقل مضت (وأن كانت تلك) أي مدهن السفر (من كل جانب) منها ولا يعتبر ما في حمة وميسرة فإن كانت في مفازة (حيت) بين رجوع ومضى (بمعناها) أولا في صورتين (والعود أجد) تعدت في منزل الزوج (ولكن) ان مرت بما يصلح للأقامة كافي الجرح وغيره زاد النهروين وبين مقصدها سفر (أو كانت في مصر) أوقرية قطع للأقامة (تعدت) أن لم تجد محرما لها فأكذا أن وجدت عند الامام (تم فخرج بمصر) أن كان (وتنقل المعتدة) المطلقة بالبادية فخرج (مع أهل الكلا) في حفنة وأخيه مع زوجها (أن قنر دوك بالملك في المكان) الذي أطلقها فيه أنه يتوكل بها والا لا وليس الزوج المسافرة بالمتعة ولوعين رجبي - بحر (ومدلقه الرجبي) كالباقي فغيرا من عبراتها تتج من مفارقة زوجها في مدة (مدر) تقام الزوجية بخلاف البائة كما مر (فروع) طلب من القاضي أن يسكتا بجوارها لا يجيبه وإنما اقتد في مسكن المسافرة بطهيرة قلت ابن زوجها فلها السكنى لا النفقة تنازلية لا غنى معتدة نكاح فاسد من الخروج مجرى قلت من

لاهر الفروع كتبت ففتحا في مائة تعالى ذخيرة من الفتاات (قوله وفي المجتبى الخ) حيث قال والأفضل أن يحال بينهما في البتونة بستر إلا أن يكون فاسقا ففصل بامرأة ثقة ولا تضر فتنرجحى وخروجها إلى أهله مضاعفة بخلافه لما مر أن البترة لا بد منها كما مر المصنف تعال لهداية وهو الظاهر طرحة الخلو بالاجنية (قوله ومثل شيخ الإسلام) حيث أطلقوه بنصرف إلى بصر المشهور بنحوه زاده وكأته أراد قل هذا تخصص من مائة عن المجتبى بما إذا كانت السكنى معها المصلحة كوجود أولاد يرضى ضياهم لو سكتوا مع أمهم أو كونهما كبيرين لا يجدون من يعول ولا من يسكن لهما ولا يقدرون ذلك والظاهر أن التقيد يكون سهما ستين سنة ووجود الأولاد يرضى على كونه كان كذلك في سادسة السؤال كما افاده ط (قوله رجعت) سواء كانت في مصر أو غيره وهذا إذا كان المقصد مدة سفر بحر أي فبالبرجوع للتأخير مسافرة في العدة بلا حرم بخلاف ما إذا لم يسكن بينهما وبين المقصد مدة سفر فأنها تخفى على إحدى الروايتين لعدم الفرق فافهم (قوله ولو بين مصر الخ) هذه عكس المسألة الأولى (قوله مضت) أي إلى المقصد لأن في رجوعها إنشاء سفر (قوله وإن كانت تلك الخ) هذه مسألة تلتحق حكمها بغيرها وهو ما إذا لم يكن مدهن من الجانبين فخير الرجوع أو عدمه هذا على ما في الكافي ما على النهاية وغيره فالتعين الرجوع كافي في الرجوع لم يرج أحدهما على الآخر ويظهر في أربعة الثاني لأنه قطع السفر وهو أولى من إتمامه الأول من أن يقطع إتمام سفر آخر كافي المسألة الثانية ثم رأيت صاحب الفتح قال أنه الإجماع وأنه مقتضى إطلاق صاحب الهداية الرجوع في المسألة الأولى أي حيث لم يسكنها بمأقده في البحر (قوله ولا يعتبر ما في حمة وميسرة) أي من الأمصار والقرى لأنه ليس ولنا ولا مقصد في اعتباره أنسأربها (قوله في صورتين) أي صورة تعيين الرجوع وصورة التفسير (قوله لتعدت) لأنها حيث تساوي في مدة السفر كان في العود مرجح وهو حصول الواجب الأصلي فكان أولى وإتماما يجب لعدم التوصل إليه بالجمية سفر (قوله ولكن أن رت) أي في الخفى أو العود بحر والانسب في التعبير أن يقول وإن كانت في مصر فتمتة لم يسكن. مقابل لقوله وإن كانت في مفازة ثم يقول وكذا أن مرن بما يصلح للأقامة فتأمل ط (قوله وبينه) أي بين ما مرن به بما يصلح للأقامة وبين مقصدها الذي كانت ذاهبة إليه وانظر ما قد تده هذا الزيادة لأن فرض المسألة المرور على ذلك فخرجوها إلى مصرها ومضيا وبين الجانبين مدهن ثم رجعت التفرقة أرها فيه (قوله أو كانت) أي حين الطلاق والموت (قوله قطع للأقامة) بأن تأمن فيها على نفسها وما لها وتجد ما تحتاجه (قوله وليس للزوج الخ) أي ليس لها إطلاقها في منزلها أن يسافر بها (قوله في حفنة) فبالحكم مركب النساء كالهودج فأمرس (قوله مع زوجها) أي حاله كونهما مع في الحفة وأخيه فلو قد انظر على الجرح ولو كان أولى وبعبارة الصريح الظهيرة طلقتها بالبادية وهي معه في حفنة وأخيه والزوج يسكن من موضع إلى آخر للكل والماء الخقلت والظاهر أن هذا إذا لم يسكن انفرادا في الحفة أو أخيه عنه ولا عمل سائر بينهما قال الرجبي فإن كان فاسقا يجب أن يحال بينهما بامرأة ثقة فادرة على المحلولة واقعة اعلم (قوله ولوعين رجبي) تقدم للسكال في البرجة عدة السفر رجعة ط (قوله فيما مر) أي من أحكام الطلاق في السفر هكذا ينهم من كلامهم (قوله بخلاف البائة) فأنه ترجع وأغنى مع من شئت لا ارتفاع النكاح بينهما ضار أرجنيا زبلي (قوله طلب من القاضي الخ) علم هذا مما مرنا (قوله فلها السكنى) لأنها حق الشرع لا النفقة لأن الفرقه جاءت بمصبتها ط (قوله من الزانية خلقة) أي من باب العدة قبل قول المصنف قالت مضت عدى الخ حيث قال هن لا تعتد في بيت الزوج برأية أه فافهم لكن هذا موافق لما في المجتبى لا يخالف فكان المناسب أن يقول من من الظهيرة بخلافه أي من في هذا الفصل عند قول المصنف ولا يخرج معتدة رجبي وإن حيث قال الشارح بأي فرقة كانت على ما في الظهيرة وقد مناعها بها هن لا دونها حكمية ما في البرازية عن الأوزجنى (قوله لكن في البدائع الخ) كأنه أراد بهذا الاستدراك دفع الشك بين النصين بحمل جواز الخروج على عدم منع الزوج وعدم الخروج على المنع فتأمل ح ط لكن ينبغي تقييده بما إذا لم يكن لها زوج لأن من زوجها قد قدم وبؤده ما في كافي الحاكم وليس على أم الولد في عدها من سبها ولا على المعتدة من نكاح فاسد اتفاقا من ذلك ولهما أن يخرجوا ويتنفا في غير منزلهما

البرازية بخلافه يسكن في البدائع له معها نصين مانه ككتاية ومجئونة وأم ولدا عقه المصلحة الاترى

الآثر: أن امرأه وجب لها تزوجت ودخل بها الزوج ثم فرق بينهما وركت إلى زوجها الأول كان لها أن تتزوج
إلى زوجها الأول وتزني له وعليها عدة الاسترثاء حیض ١٥ والله سبحانه أعلم

• (فصل في ثبوت النسب) •

أي في بيان ما يثبت النسب فيه وما لا يثبت قال في التبر لم يفرغ من ذكر أنواع المحدثات ذكر ما يلزم من اعتداد
ذوات الجمل وهو ثبوت النسب وهو مصدر نسبه إلى أبيه (قوله تلحقه عائشة) هو ما أخرجه الدارقطني
والبيهقي في سندهما أنها قالت ما تزيد المرأة في الجمل على سنتين قدر ما يتحول ظل عمود المنزل ولفظ لا يكون
الجمل أكثر من سنتين الخ وعماه في الفتح قال في الحر وظل المنزل مثل القلعة لأنه حال الدوران أسرع زوالا
من سائر القللال (قوله أربع سنين) لما روى الدارقطني عن مالك بن انس قال هذه جارية امرأة محمد بن
بغلان امرأة صدق وزوجها رجل صدق حلت ثلاثة أبطن في اثنتي عشرة سنة كل بطن في أربع سنين ولا يخفى
أن قول عائشة رضي الله تعالى عنها لا يعرف إلا بما عايناهم ومقدم على هذا لأنه بعد صحة نسبته إلى الشارع
لا يخفى إلى البه الخطأ بخلاف الحكاية فاعلم بعد صحة نسبها إلى مالك يحتل خطأها وكون دمهما انقطع أربع سنين
ثم جاءت بولد فيغير زمان المدة طهرها سنين أو أكثر ثم حلت ولو وجدت حركة في البطن مثل غليظ قطعها إلى الجمل
وعماه في الفتح (قوله ولو بالاشهر لباستها) أي قلن إياها لانه تبين ولادتها إن لم تكن آية ط عن أبي
السعود قلت وهذا انصاف للمعدة أي لا فرق بين المدة بالحض أو بالاشهر في البائن والرجعي إذا لم تقرر بانقضاء
العدة وإن أقرت بانقضائها مفسر الثلاثة أشهر فكذلك لأنه تبين أن عدتها لم تتكسكن بالاشهر فلم يصح إقرارها
وإن أقرت به مطلقا في مدة تصل إلى ثلاثة أشهر فإن ولدت لاقول من ستة أشهر ثم أقرت بثبوت النسب والاختلاف
لما قبل الناس محل إقرارها على الانقضاء بالاقراء ممل كما لمها على العصة عند السكان ١٥ من البدائع
منطصا وانحصره في الصراخ صارا محتملا (قوله) وقاسد النكاح في ذلك كصحه) فيه نظر فإنه لا يلزم
قولهم إذا أثبت به تمام السنين أو لا كنهما كان رجعة لأن الوطء في عدة النكاح القاسد لا يوجب الرجعة
فتأمل ح واجاب ب ثابن الإشارة في قوله في ذلك لثبوت النسب لا للرجعة قال ثم إن محل ثبوت النسب
فيه إذا أثبت به لاقول من سنتين من وقت المرافقة لا لا كنهما ويحزم المحكم فيما إذا أثبت به لتمامها ١٥
وقد تمنا في باب المهر تمام الكلام عليه (قوله والمدة تحتمل) أي تحتمل المضي وهذا التقيد لهم المن
لا لمطوقه لأن عدم إقرارها بحضي المدة فيما إذا ولدت لا كنه من سنتين لا يصح تقييده باحتمال المضي وعبارة
الفتح وغیره ما لم تقرر بانقضاء العدة فإن أقرت بانقضائها والمدة تحتمل بأن تكون سنين يوما على قول الأمام
وسبعة وثلاثين على قولهما ثم جاءت بولد لا يثبت نسبه إلا إذا جاءت به لاقول من ستة أشهر من وقت الإقرار فإنه
يثبت نسبه للثبوت ببقاء الجمل وقت الإقرار فظهر كذبها وكذا هذا في المطلقة البائنة والمتوفى عنها إذا ادعت
انقضائها ثم جاءت بولد لتمام ستة أشهر لا يثبت نسبه ولا قل يثبت ١٥ (قوله في الاكتر منهما) أي من
الستين (قوله أولهما) تصرح بما يفهم من قوله لا يثبت نسبه إلا إذا كانت من ستين (قوله في الاكتر منهما) أي من
بالاكثر لبيان أن حكم الستين حكم الاكتر كانه عليه في الحر (قوله لما وقها في العدة) فيصير الوطء
مراجعا نهر فقولها وكانت الولادة رجعة معناه أنها دليل الرجعة لأن الرجعة حقيقة بالوطء السابق لها
(قوله للثلاث) لأنه يحتل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصح مراجعها بالثلاث (قوله وان ثبت نسبه)
وجود العلوق في النكاح أو في العدة جوهره (قوله كما في ميتوته) يشمل البت بالواحدة والثلاث والخمسة
والأمة بشرط أن لا يعلو صحتها كأيان ويثبت ما إذا تزوجها في العدة أو لا بجر وسبق في يانه في الفروع
وتقل ط عن الجوى عن البرجندی اشتراط كون الميتوة مدخولا بها فلو غير مدخول بها فولدت لسته
أشهر أو أكثر من وقت الفرقه لا يثبت وإن لاقول منها ثبت أي إذا كان من وقت العقد ستة أشهر فأكثر ١٥ وفي
الحر والعلم أن شرط ثبوت النسب فيما ذكر من ولد المطلقة الرجعية والبائنة مقدم بما سبق في الشهادة
بالولادة وأعراف من الزوج بالليل أو حبل ظاهر بجر (قوله لجواز وجوده) أي الجمل وقته أي وقت الطلاق
(قوله ولم تقرر بضمها) فلا أقرت به فكالرجعي كما تقدم من الفتح (قوله كما تقرر) أي اشتراط عدم الإقرار
المذكور محتمل لما في الرجعي (قوله ولو لتمامها) خصه بالذكر لأن في الولادة لا كثر لا يثبت بالاولى

• (فصل) •

(في ثبوت النسب كرمته الجمل
سنان) تلحقه عائشة رضي الله عنها
كأمر في الرضاع وعند الأئمة
الثلاثة أربع سنين (واقلمهاسة
اشهر) اجابا (في ثبوت نسب) وله
(معدة الرجعي) ولو بالاشهر
لا يابها بدائع وقاسد النكاح
في ذلك كصحه قهسائي (وان
ولدت لا كنه من سنتين) ولوله سنين
سنة فاكثر لا احتمال امتداد
طهرها وعملوقها في العدة
وما تفرغ في العدة والمدة
تحتمل (وكانت الولادة رجعة)
لو (في الاكتر منهما) أولهما
لعلوقها في العدة (لا يثبت
لثلاث وان ثبت نسبه) (كما يثبت
بلا دعوة احتباطا) (في ميتوته)
جاءت به لاقول منها) من وقت
الطلاق لجواز وجوده وقته
(ولم تقرر بضمها) كما تقرر (ولو لتمامها)

مطل

في ثبوت النسب من المطلقة

اه ح (قوله لا يثبت التسب) لانه لو ثبت لزيم سبق العلوق على الطلاق اذ لا يحل الوطء بعده بخلاف المطلقة
 الرجعية فحينئذ يلزم كون الولد في بطن أمته اكثرم من ستين بجر **(قوله لا يثبت التسب)** والعلوق حال الطلاق اى
 فيكون قبل زوال الفرائض كآثره فانما شأن وهو حسن وحسنه فلا يلزم كون الولد في البطن اكثرم من ستين
 اقاده في التبر وهو ما أخذ من الفتح **(قوله ولا يزعم في الجوهره انه الصواب)** حيث جزم بن قول القدرورى
 لا يثبت سهوان المذ كودى غفره من الكتب انه ثبت قال في التبر والحق حمله على اختلاف الروايتين لتوارد
 المتن على عدم ثبوت كمال القدرورى اذ قد جرى عليه في التصريح بالزواج في مكره اصدار التبر بغيره وصاحب
 الجمع وهم بالرواية اذرى **(قوله لانه التزمه)** اى وله وجه بان وطئا حاشبه في العقد هداية وغيرها
(قوله وهي شبهة عقد ايضا) اى كانها شبهة فعل واساره الى الجواب عن اعراض الزيلعي بان المتبوتة
 بالثلاث اذ وطئها الزوج شبهة كانت شبهة في الفعل وقد نصوا على ان شبهة الفعل لا يثبت فيها التسب وان
 ادعاء واجاب في الجريان وطء المطلقة بالثلاث وعلى مال لم يتخصص للفعل بل هي شبهة عقد ايضا فلا تنافي اى
 لا يثبت التسب لوجود شبهة العقد على انه صرح ابن حنبل في شرح الجمع بان من وطئ امرأة زنت اليه
 وقبل لها امرها امكن ففى شبهة في الفعل وان التسب يثبت اذا ادعاء فعله اى ليس كل شبهة في الفعل تمنع دعوى
 التسب **اه** وساقى في الحدود وان شاء الله تعالى تحقيق الفرق بين شبهة الفعل وشبهة العقد وشبهة الحمل **اه ح**
ملخصا (قوله ولا اذ اولدت توأمين الخ) اى فثبت نسبهما كن باع جارية فجات ثوبا من كذا فادعاها
 البائع يثبت نسبهما ونقص البيع وهذا عندهما وقال محمد لا يثبت لان الثاني من علوق حدث بعد الابانة
 فثبتة الاول لانها توأمين قبل هو الصواب لان ولد الجارية الثاني يجوز كونه حدث على ملك البائع قبل يمه
 بخلاف الولد الثاني في المتبوتة نعم **(قوله ولا اذ املكها)** اقول هذا ما اختلفت في اول الفروع واصحابنا انه
 اذ اطلق أمته فاشترها فاما ان يطلقها قبل الدخول او بعده والثاني امارجى ارباثن واحدة او اثنتين فان كان
 قبل الدخول اشترى لثبوت نسبه ولادته لاقل من نصف مولى مطلقه وان كان بعده بطلت الشترطتان
 فاقبل مطلقها ولا اعتبار بوقت الشراء فجمعا وان بطلقة بانه فكذلك ولو رجعا يثبت ولو لم يشر سنين بعد
 الطلاق بشرط كونه لاقل من ستة اشهر منذ شرائها في الماتن وبه علم ان قوله ولو اكثرم من ستين خاص
 بالرجعي وكلا ساقى البائن فالصواب حذف لفظا كتر فاهم **(قوله بعد اذ)** حيث قال وكل جواب عرفته في
 المحدث عن طلاق فهو الجواب في المحدث عن غير طلاق من اسباب الفرقة **اه** بجر اى كالفقرة بركة وبيان
 بلوغ أو عتق أو عدم كفامة او عدم مهر مثل **(قوله لكن في التهناتى الخ)** استدراعى قول المصنف وان
 انما هما لا لا بد عنه وعناية التهناتى لكن في شرح المصاوى ان الدعوة مشروطة في الولادة لا كتر منهما
اه فانه يقتضى مفهومه انه لا يحتاج الى دعوة في الولادة لتمامها ويحكي جريانه الى الرواية التي جرى عليها
 في الجوهره وكلام المصنف على رواية القدرورى ط فاهم **(قوله وان لم تصدقه)** اى في ان الولد منه
(قوله وهي الاوجه) لانه يحكى منه وقد ادعاء ولا معارض ولذا لم يذكر اشتراط تصديقها في رواية
 الاخرى في المبسوط واليسوق في الشامل وذلك ظاهر في ضعفها وغرابتها فتح **(قوله وثبت الخ)**
 قال في الفتح حاصل المسألة ان الصغيرة اذا طلقت فاما قبل الدخول او بعده فان كان قبل فجات بولد لاقل من
 ستة اشهر ثبت نسبه اليقين بتمامه قبل الطلاق وان جاءت به لا كتر منها لا يثبت لان الفرض ان لا عدة عليها ولا
 يستلزم كونه قبل الطلاق لتزيم العدة وان طلقها بعد الدخول فان اقترت بانقضاء العدة بعد ثلاثة اشهر فولدت
 لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبت وان لست اشهر او اكتر لا يثبت لانقضاء العدة باقرارها ولا يستلزم
 كونه قبلها حتى يثبت بكذبها وان تقر بانقضائها ولم تدع حلفا فندهما ان جاءت به لاقل من تسعة اشهر
 من وقت الطلاق ثبت والا فلا وعند ابي يوسف يثبت الى ستين في البائن والى تسعة وعشرين شهرا في الرجعي
 لاحتمال وطئها في آخر عتقها الثلاثة الاشهر وان ادعت حلفا كالكبيرة في انه لا يقتصر انقضائها على اقل
 من تسعة اشهر لمطلقا **اه** وعما فيه **(قوله ولا الماطقة)** اما الصغيرة المتوفى عنها فثبتا **قوله**
 ولو رجعا **اه** المحال عليه لانه يخالف حكم البائن بالسهولة كما تقدم فاما ما اتفاده مع البائن هنا ط **(قوله**
المراعاة) المحاربة للبلوغ وهي من بلغت سنائكم ان تبلغ فيه وهو تسعين سنين ولم يوجد منها علامة البلوغ

لا يثبت التسب وقبل يثبت
 تصور العلوق في حال الطلاق
 وزعم في الجوهره انه الصواب
 (لا بد عنه) لانه التزمه وهي شبهة
 عقد ايضا ولا اذ اولدت توأمين
 أحدها لاقل من ستين والاخر
 لا كتر ولا اذ املكها فثبت
 ان ولده لاقل من ستة اشهر من
 يوم الشراء ولو لا كتر من ستين
 من وقت الطلاق وكالطلاق سائر
 اسباب الفرقة بدائع لكن
 في التهناتى عن شرح المحامى
 ان الدعوة مشروطة في الولادة
 لا كتر منهما (وان لم تصدقه)
 المرأة (رواية) وهي الاوجه
 فتح (و) يثبت نسب ولد المطلقة
 ولو رجعا (المراعاة المدخول
 بها) وكذا غير المدخولة

مطالب
 في ثبوت التسب من الصغيرة

أمان دونها فلا يمكن فيها الجبل **(قوله ان ولدت لاقل من الاقل)** أى من أقل مدة الحمل فالحسن لاقل من ستة أشهر أى من وقت الطلاق **(قوله وكذا المقترة)** أى من أقوت بتقضائها بعد ثلاثة أشهر **(قوله ان ولدت لذلك)** أى لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار أى ولاقل من تسعة أشهر من وقت الطلاق لظهور كذبها يتبين كافي الزيلعي وجنيد فلا فرق بين الاقرار وعدمه فى أنه لا يثبت التسبب الا اذا ولده لاقل من تسعة أشهر وانما قيد بعدم الاقرار لان فيه خلاف أبى يوسف ككامل بخلاف ما إذا أقوت فانه لا ينشأ كامل أناده **ح (قوله فلو ادعتة فكاله)** تنكر اربع ما يأتي في المتن مع ما فيه من الاطلاق في محل التبدد **ح (قوله لاقل من تسعة أشهر)** قيد لقوله وبث نسب ولذا الخلقة المراهقة أى ولدها المولود لاقل الخ وانما ثبت في ذلك لان عدتها ثلاثة أشهر وأدى مدة الحمل ستة أشهر فاذا ولده لاقل من تسعة أشهر مدخلها بين أن الحمل كان قبل انقضاء العدة وهذا معنى قول الشافعي لكون العلوق في العدة **(قوله والا لا)** أى وان لم يكن لاقل بل ولده تسعة أشهر فأكثر فانه لا يثبت نسبه لانه محل حادث بعد العدة أما ان أقوت بانقضائها فظاهر وأما ان لم يمتز فكان القياس على الكبيرة يقتضى أن يثبت اذا ولده لاقل من ستين كاقال أبو يوسف والفرق لهما أن انقضاء عدة الصغيرة جهة واحدة في الشرع فيضها يحكم الشرع بالانقضاء وهي في الدلالة فوق اقرارها ونعامة في الفتح **(قوله لكونه بعدها)** على عدم الثبوت وقوله لان الخ على للعدة وقوله لصغر هالة البعل مقدمة على معاولها **(قوله في بعض الاحكام)** أى في حق ثبوت نسبه من حيث أنه لا يقتصر على أقل من تسعة أشهر بل يثبت اذا ولده لاقل من ستين ولو الطلاق بانها ولاقل من سبعة وعشرين شهرا لورجها لا مطلقا فان الكبيرة يثبت نسب ولدها في الطلاق الرجعي لاكثر من ستين وان طال الى سن الاياس لم يوارثه اشد اطهرها وبوطه اباها في آخر الطهر بحر أما الصغيرة فان عدتها ثلاثة أشهر فقبل وطؤها في آخر عدتها قبل ستين فلا بد من أن يكون أقل من سبعة وعشرين شهرا من حين الاقرار **(قوله لاعترافها بالبلوغ)** لان غير البالغة لا تحبل **(قوله لاقل منهما)** أى من ستين **(قوله ان كانت كبيرة)** أى ولم يمتز بانقضائها عدتها وما إذا أقوت فهي داخله في عموم قوله الا وقد المقترة بعضها الخ بحر **(قوله أما الصغيرة)** أى التي لم يمتز بالجبل ولا بانقضائها العدة وهذا عندنا لا يمتز أى يوسف يثبت الى ستين والوجه ما إذا في المقترة الصغيرة من الطلاق زيلعي **(قوله ثبت)** لانه تبين أنه كان موجودا قبل معنى عدة الوفاة بحر **(قوله والا لا)** لانه حادث بعد مضيا بحر **(قوله ولو أقوت بعضها الخ)** يفتى عنه ما يذكره المصنف في بيان المقترة لكنه لما رأى المصنف قد أول المالة بالكبيرة دفع فهم عدم دخول الصغيرة في كلامه الا في خصها بالذم كرهنا وبنى ما لو ادعت الصغيرة الجبل وهي كالكبيرة يثبت نسبه الى ستين لان القول قوله في ذلك زيلعي **(قوله لسنة أشهر)** أى ضاعدا زيلعي **(قوله لم يثبت)** لاحتمال حدوثه بعد الاقرار كما يأتي **(قوله وأما الآية فكمناصر الخ)** اعلم أن ما ذكره الشارع من حكم الصغيرة والآية تتبع فيه الزيلعي وشي على في التبر وكذا في البصر مسافة المراهقة السابقة لكنه خالف هناك فقال وعمل ما إذا كانت من ذوات الافراء أو الاشهر لكن قد في البدائع بان تكون من ذوات الافراء قال وأما إذا كانت من ذوات الاشهر فان كانت آية أو صغيرة فحكمها في الوفاة ما هو حكمها في الطلاق وقد ذكرناه اه وذكر في التبر انه لم يرد ذلك في البدائع قلت فلهذا ساقط من نصه فقد رأيت فيها **(قوله الا الحامل)** ضدتها بوضع الحمل للموت وغيره **(قوله من وقته)** أى الموت **(قوله ولو لها)** أى ولو لدها لستين **(قوله فكاله كثر)** فباسم على ما مر في معتدة الطلاق الت لكن تقدم في فيه اختلاف الروايتين **(قوله وكذا المقترة بعضها)** أى يثبت نسب ولدها أى مطلقا سواء كانت معتدة بان أو رجعي أو وفاة كافي الهداية لكن في الغلانية أنه يثبت في المقترة الآية الى ستين وان أقوت بانقضائها وقد سنا عن البدائع فاربع اليه بحر وشمل الاطلاق المراهقة أيضا كافي شرح مسكين ولذا قال ابن الشلي في شرحه على التكملة ما ذكر من أول الفصل الى هنا قبل الاعتراف بعضها **(قوله لو لاقل من أقل مدته)** أى مدة الحمل الى أقل من ستة أشهر **(قوله ولو لاقل من أكثرها)** أى أكثر مدة الحمل أى ولاقل من ستين من وقت الفراق فان اكثر لا يثبت ولو لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار بحر **(قوله لليقن)**

ان ولدت لاقل من الاقل (غير المقترة بانقضائها عدتها) وكذا المقترة ان ولدت لذلك من وقت الاقرار (اذا لم تدع حبالا) فلو ادعتة فكاله (لاقل من تسعة أشهر) مدخلها لكون العلوق في العدة (والالا) لكونه بعدها لانها لصغر هالة يجعل سكوتها كالقرار بضمي عدتها (فلو ادعت حبالا فهي كبيرة) في بعض الاحكام (لاعترافها بالبلوغ) يثبت نسب (ولا معتدة (الموت لاقل منها من وقته) أى الموت (اذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها) أما الصغيرة فان ولدت لاقل من عشرة أشهر وعشرة أو ثبت والا لاول أقوت بعضها بعد أربعة أشهر وعشر فولده لسنة أشهر لم يثبت وأما الآية فكمناقص لان عدة الموت بالاشهر لكل الاحكام زيلعي (وان ولده لا كثر منها) من وقته (لا) يثبت بدائم ولو لها فكاله كثر بحر بضمنا (و) كذا (المقترة بعضها) لو (لاقل من أقل مدته من وقت الاقرار) ولاقل من أكثرها من وقت البت لليقن بكذبها

بكذا) استشكله الزيلعي بما إذا أئزرت باقتضائها بعد معنى "سنة ثلاث" ولدت لأقل من سنة أشهر من وقت الاقراء ولأقل من سنتين من وقت الفراق فإنه يجعل أن عدتها انقضت في شهرين أو ثلاثة ثم أئزرت بعد ذلك بزمان طويل ولا يلزم من أقرارها باقتضائها أن تنقض في ذلك الوقت فلم يظهر كذبها بغير الإذاعات انقضت عدتها السابعة ثم ولدت لأقل المدة من ذلك الوقت اه واستظهر في الجبر وقال يجب حمل كلامهم عليه كما فهم من رواية البيان ونسبه في التهر والشرب لئلا يسهل لأيشال أن التسبب يثبت عند الإطلاق لأنه حق الولد فصفا من أيشاه قطر الولد لا نقول أن ذلك عند قيام العقد أما بعد زواله أصلا فلا وهناك ما أئزرت باقتضاء العدة والقول قولها في ذلك زال العقد أصلا وحكم الشرع بحملها للأزواج ما لم يوجد ما يسلل أقرارها فيثبت بكذبها وعند الإطلاق لم يوجد ذلك والارز أن ثبت وان ولدت له كمن سنة أشهر من وقت الاقراء مع أنهم أطبقوا على خلافه لاحتمال حدوثه فافهم (قوله والالا) أي وان لم تلد لأقل من سنة أشهر بان ولدت له لتسماها ولا كمن من وقت الاقراء ولولدت له لأقل منها ولا كمن من سنتين من وقت البت وقوله لاحتمال حدوثه بعد الاقراء فاصر على الأول أما العلة في الثاني فهي أن الولد لا يكتفي في البين كمن سنتين أقاده ط (قوله بموت أو طلاق) أي بآش أو ربيعي وبه صرح غير الإسلام وعليه جرى فاضى خان وقده السرخسي بالباقي قال في الجبر والمحل أنهما في الرعي "أن جاءت به لا كمن من سنتين احتج بالاشهاد كالباش وان لأقل يثبت نسبه بشهادة القابلة اتفاقا لقيام الفراش غير وعليه جرى الشارح كما يأتي في قوله كما تكتفي في معتدة ربيعي الخ فصل المطلق هناء في الباش ليوافق كلامه الاتي فافهم (قوله ان يحدث) بالبناء للمجهول والقاعل الورثة في الموت والزوج في الطلاق ح (قوله بحجة تامة) متعلق بثبت أي بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين ويصور فها إذا دخلت المرأة بمضمرهم متابعون أي ليس فيه غيرها ثم خرجت مع الولد فيقولون أنها ولدت وهذا إذا لم يعمدوا بالنظر بل وقع اتفاقا فيه بدعي ما أو من أن شهادة الرجال تستلزم فسهم فلا تقبل فغ وظهر (قوله واكتفيا بالقابلة) أي إذا كانت حرة مسلمة عدلة كما في التتبي (قوله قبل ويرجل) أي على قولهما وعبر عنه بقيل تما للفتح وغيره إشارة إلى ضعفه لكن قال في الجوهره وفي الخلاصة يقبل على أصح الأقاويل كذا في المستمسق اه ولعل وجهه أن شهادة الرجل أقوى من شهادة المرأتين (قوله أو حبل ظاهر) ظهوره بان أتت به لأقل من سنة أشهر كما في السراج وقال الشيخ قاسم المراد ظهوره أن تكون أمارات حملها بالقصة متلفا وجب عليه التلقين بكونها حامل لكل من شاهده اه شرب لئلا يسهل في التهر على الثاني حيث قال أو حبل ظاهر يعرفه كل أحد اه وهذا يشهد أن الحبل قد ثبت بدون ولادة وهذا مأمور لما قد تمناه في باب الرجعة (قوله وهل تكتفي بالشهادة) أي إذا ولدت وبعد الزوج الولادة وظهور الحبل لأن الحبل وقت المنازعة لم يكن موجودا حتى يكتفي بظهوره بغير وحاصله انه قبل الولادة إذا كان ظاهرا يعرفه كل أحد فلا حاجة إلى أيشاه وأما بعد الولادة فثبت في الصراحة كفي الشهادة على أنه كان ظاهرا وهو ظاهر فافهم (قوله ولو أنكر تعينه الخ) بناء أنكر للمجهول فيشعل انكار الزوج وانكار الورثة اه ح يعني لو اعترف بولادتها وانكر تعين الولد يثبت تعينه بشهادة القابلة إجماعا ولا يثبت بدونها إجماعا لاحتمال أن يكون غيره هذا المعين بغير (نبيه) لم يذكر ما إذا اعترف بالقبيل أو كان ظاهرا أو كان الفراش قائما هل يحتاج في ثبوت التسبب إلى شهادة القابلة تعين الولد أم لا ظاهر كلام المصنف كالكتز والهداية لا وبه صرح في البدائع وكذا في غاية السروحين وأنكر على صاحب ملحق البصار اشتراطه ذلك عند أي حنفية لكن رده الزيلعي بأنه مسمو وأنه لا بد منها لتعين الولد إجماعا في جميع هذه الصور وأطال فيه وجرم به أين كمال ومنه ما في الجوهره من أنه لا بد من شهادة القابلة لحوازان تكون ولدت ولدا مينا وأردت الزامه ولده غيره اه وهو صريح كلام الهداية أنرا وكذا الكلام الكافي النسق والاختيار والفتح وغيرهم وذكر في الجبر فقيهاين القولين قال في التهر انه بعد عن التصديق ورواه أيضا المقدسي في شرحه والمحصل كما في الزيلعي أن شهادة النساء لا تكون حجة في تعيين الولد إذا تأتت بمؤيد من ظهور رجل أو اعتراف منه أو فرائض قائم نص عليه في ملحق البصار وغيره وانما الخلاف في ثبوت نفس الولد بقوله لعنده ثبت في الصور الثلاث وعندهما لا يثبت الابتهاد القابلة فلو علق الخلاق بولادتها يقع عنده بقولها ولدت

(والالا) يثبت لاحتمال حدوثه بعد الاقراء (و) يثبت نسب ولد (المعتدة) بموت أو طلاق (ان يحدث ولادتها بحجة تامة) واكتفيا بالقابلة قبل ويرجل (أو حبل ظاهر) وهل تكتفي بالشهادة بكونه كان ظاهرا في الجبر جهانهم (أو اقراء) الزوج (به) بالجل ولو أنكر نصيته تكتفي بشهادة القابلة إجماعا

لا عتقها بالجيل أو تلوه ورده وعند مال لا يقبل حتى تشهد القابلة نص عليه في الإيضاح والنهاية وغيرهما اهـ ملصقا
 (قوله كأنك في الخ) تنقيد لا إطلاق قوله أو إطلاق الشامل للرجعي والسائر لأن معتدة الرجعي إذا ولدت
 لا كثر من سنتين ولم تكن أثرت بانتضاء عتقها يكون ذلك رجعة أخاها ح أ رجعة باطوة السابق
 فتكون قد ولدت والنكاح قائم فلا تزحف ثبوت الولادة على الشهادة إذا أنكرها بل يكفي شهادة القابلة
 لقسام القرائن فثبت النسب بالفرائض تعيين الولد بشهادة القابلة كذا ذكره الزيلعي في ولادة المنكوبة قوله
 لا لائق) أي لا تنكح شهادة القابلة على الولادة لائق من سنتين بانتضاء عتقها سبق زوجة والولادة لقام
 السنتين كذلك كما لا يخفى ح (قوله أو تصديق بعض الورثة) المراد بالبعض من لا يمت بصاحب الشهادة وهو
 الواحد العدل أو لا كثر مع عدم العدالة كما يظهر من مقابلة ح وصورة المسألة لو أذعت معتدة الولادة
 فصدقها الورثة ولم يشهد بها أحد فهو ابن الميت في قولهم جعلا لأن الأرض خاص حقهم فقبل تصديقهم
 فيه خفي (قوله فثبت في حق المقتز) الأولى في حق من أنزل ليشمل الواحد ولا ينهم ولو كانوا جماعة ثبت
 في حق غيرهم أيضا لأن الأصل ما لا يميل على ما إذا كانوا غير عدول فأده ط (قوله في حق غيرهم) أي في حق
 من لم يصدق (قوله حتى الناس كافة) فإذا أذى هذا الولد شيئا لمثل على رجل تنعم مدعاه عليه بلا
 نوحه على اثبات نسبهم ثانيا (قوله أن تم تصاب الشهادة بهم) أي بالمقتز (قوله بأن شهد مع المقتز
 رجل آخر) فأدائه لا يشترط في تمام تصاب الشهادة أن يكون كلهم ورثة لكن إذا كان أحد الشاهدين أجنيا
 لا يمت شروط الشهادة من مجلس الحكم وانصومة ولتظن الشهادة أدهم شهود محض ليسوا بمقتز بنوجه
 رضى (قوله وكذا الوصديق المقتز عليه الورثة الخ) كذا في أغلب النسخ فالمقتز اسم فاعل منصوب على أنه
 مفعول صدق وعليه متعلق يصدق أي على الإقرار بالورثة بالرفع فاعل صدق وفي بعض النسخ الوصية عليه
 الورثة وفي بعضها الوصديق المقتز شبهة الورثة الخ وهذا أحسن من النسخة الأولى (قوله وهم من أهل
 التصديق) المناسب وهم من أهل الشهادة قال في الفتح أما في حق ثبوت النسب من الميت لظفر في حق الناس
 كافة قالوا إذا كان الورثة من أهل الشهادة بأن يكونوا ذكورا مع أناث وهم عدول ثبت لقسام الحجة
 فيشارك المقتز فيهم والمكرين وبطال غريم الميت بدنه اهـ (قوله واللايم تصابها) بأن كان المصدق
 رجلا وأما أنتمشلا كذا في كتابين غير عدلين كما يظهر من عبارة الفتح المذكورة وبما يأتي (قوله
 لا يشارك المكذبين) المناسب لعبارة الخلفين أن يقول لا يثبت النسب فلا يشارك المكذبين (قوله
 الأصح لا) هذا إذا كان الشهود ورثة أو قلوبهم غير وارث لا يمت من لفظ الشهادة ومجلس الحكم وانصومة
 لعدم شبهة الإقرار في حقه كما تقدم رضى والمراد ما إذا لم يتم التصاب من الورثة أذ لو تم بهم لم يطرأ على شهادة
 غيرهم (قوله نظرا لشبه الإقرار) علة في الفتح بطله أخرى وهو أن الثبوت في حق غيرهم تبع لثبوت
 في حقهم ولا يراعى لتبع شرائطه إلا إذا ثبت أصالة وتولى هذا فلو لم يكونوا من أهل الشهادة لا يثبت النسب
 إلا في حق المقتز ينهم اهـ (قوله عن الزيلعي) حدث قال ويثبت في حق غيرهم أيضا إذا كان
 أهل الشهادة بأن كان فيهم رجلان عدلان أو رجل وأمرأ أن عدول فيشارك المكذبين والمكذبين اهـ ومنه
 قول الفتح المأذوم عدول وتصميم باعية الشهادة (قوله فقول شيخنا) الشيخ زين بن يحيى صاحب البحر
 (قوله الآن يقال لا جيل السراية) أي لا جيل سرية ثبوت النسب إلى غير المقتز وهذا الجواب ظاهر لا يحتاج
 إلى التأمّل والمراجعة ح (قوله كما يجب في الدعوى) أي من أن التقضى على قولهما بالتحلف
 في المسائل الستة (قوله بشهادة الظاهر الخ) وهو ظاهر يشهد به أيضا وهو إضافة الحوادث إلى
 أقرب أوقافه لكن ترجح ظاهرهما بأن النسب يصحط في أشانهم ولا يصح عليه بهذا التقى فغ (تنبيه)
 لا تنح ينه ولا سنة ورثته هي تاريخ نكاحها بما يطابق قوله لا لها شهادة على التي معنى فلا تقبل والنسب
 يقال لا بانه مهما أمكن والامكان هنا يسبق التزويج بهما سراية بغير وجهها كترجمة وضع ذلك
 كثيرا وهذا جواب لحاجة ظنته شربلا (قوله فولدت نصف حول) أي من غير زيادة ولا نقصان
 زيلعي (قوله لم تنسبه) لا لها فرائض لها ما ولدت لسنة أشهر من وقت النكاح فقد ولدت لائق لها من
 وقت الطلاق فكان العلق قبله في حالة النكاح والصورت ثابت الخ هدية (قوله تصور الوطء حالة العقد)

كانت كفي في معتدة رجعي
 ولدت لا كثر من سنتين لا لائق

(أو تصديق) بعض (الورثة)

فثبت في حق المقتز (و) إنما

(يثبت النسب في حق غيرهم)

حتى الناس كافة (أن تم تصاب

الشهادة بهم) مان شهد مع المقتز

رجل آخر وكذا الوصديق عليه

الورثة وهم من أهل التصديق

فثبت النسب ولا يقع الرجوع

(والا) يتم تصابها (لا يشارك

المكذبين) وهل يشترط لفظ

الشهادة ومجلس الحكم الأصح لا

نظر الشبه الإقرار وشروط العدد

نظر الشبه الشهادة ونقل المصنف

عن الزيلعي ما يفيد اشتراط

العدالة ثم قال فقول شيخنا ويثبت

أن لا تشترط العدالة بما لا ينبغي قلت

وقبه أنه كيف تشترط العدالة في

المقتز اللهم الآن يقال لا جيل السراية

فتأمل ولما راجع (ولو ولدت فاختلغا)

في المدة (نقلت) الرأى (نكتفي

من نصف حول وأدى الأقل

قال قول لها لا يمين) وقال لا تخاف

وبه يفتي كاسبي في الدهوي (وهو)

أي الولد (إنه) بشهادة الظاهر

لها بالولادة من نكاح جلالها على

الصلاح (قال أن نكحتها في طائفة

فمنكها فولدت نصف حول مة

نكحها زم نكحها) احتياط التصور

الوطء حالة العقد

بان عقد ابان نفسها وجميع الشهود كلاً مصلحاً وهو مخالف لما وافق الشكاح الانزال أو وكلا في العقد في ليله معتبة فوطئته انتم الفصل على المختارة اذ لم يعلم تقدم العقد كما في شرح الشلبي أو بتزوجها عند الشهود والعقد من طرفها فصولاً ويكون تمام العقد برضاها سال الواقعة كافي. ثم زيات ابن كمال قال في الفتح وحاصله ان الثبوت يتوقف على القرائن وهو يشترط ما رواه الشكاح المختار للعلاق تعلقن وهي فراش فثبت نسبه **(قوله لم يثبت)** لانه تبين ان العلق كان سابقاً في الشكاح زيلبي **(قوله وكذا الاكثر)** لانه تبين انهما علقن بعده لانه كما نحن من وقع الطلاق بعدهم وجوب العدة وكونه قبل الدخول وانطلق ولم تبين بطلان هذا الحكم زيلبي أما اذا ولدت له ستة أشهر لا غير فعليه العدة لعلها ثبتا النسب شرعية لانه أي لانه حكم بطلان وقت الشكاح قبل الطلاق كما علمت من عبارة الهداية فتدور وقع الطلاق عليها وهي حامل وعده فهو طلاق بعد الدخول فتدور على الجلى وقد صرح في التبر بان هذا الطلاق رجي وبانقضاء العدة بالوضع **(قوله ولو يوم)** أي لحظة ح **(قوله وأقره في البصر)** حيث قال وتعلقه في فسخ القدر بان منعهم النسب هناك مدة تصور ان يكون منه وهي ستان شافي الاحتياط في اتيانه والاحتمال المذكور في غاية الجهد فان العادة المستمرة كون الحمل اكثر من ستة أشهر وهو ما يخفى وهو لم يسمع فيه. **ولو اذ ستة أشهر فكان** ا ظاهر عدم حدوده وحدوده احوال فاي احتياط في اثبات النسب اذا انقضت الاحتياط ضعيف يقتضي نفيه وتركت كذا ظاهر استثنى ثبوت النسب في أي الاحتمالين ا بعد الاحتمال الذي فرضوه تصور العلق منه لثبوت النسب وهو كونها تزوجها وهو يعطى حادوافق الانزال العقد واحتمال كون الحمل اذا زاد على ستة أشهر يوم يكون من غيره اه ح اقول وحاصله الحاق الولادة لاكثر من نصف حول بالولادة لنصفه في ثبوت النسب ويمكن الجواب بالفرق وهو انه في صورة النصف كان الولد موجوداً وقت العقد بقينا فاذا امكن حدوثه من العقد ولو وجه بعيد تبين ارتكابه بخلاف ما اذا امكن حدوثه بعد العقد بان ولدت لاكثر من نصف حول ولو يوم فانه لم يتحقق وجوده وقته حتى يرتكب له الوجه البعيد مع حكم الشرع عليها بما يشاق وجوده وهو عدم العدة والحاصل ان في كل من الصورتين الاحتمال البعيد الخالف للعادة المستمرة وهو ان لا تدرك ستة أشهر لكن اذا زاد عليها يوم مشلا احتل وجوده وعدهم وقد عارض احوال الوجود الحكم عليها بعدم العدة بخلاف ما اذا لم يزد لتبقى وجوده وقت التقدم فقد عارض هذا ما ظهر في قدره **(قوله يجعله واطناً)** لانه ثبوت النسب يجعل واطناً شكاحاً الزيلبي وكان ينبغي وجوب مهرين. **مهر الوط** ومهر بالنكاح كالزوجه امرأه حال وطنها واجاب في الفتح بمنع الفرع المشبه به وانه مشكل لخالفته صريح المذهب لان الاصع في ثبوت النسب امكان الدخول ولا يتصور الا بتزوجها حال وطنها المشبه به قبل التزوج وقد حكم فيه بمهر واحد في صريح الرواية قال الحكم بمهرين في الفرع المشبه به بخلاف ذلك قلت الفرع متقول فلا احسن الجواب بان الوط في ما استأينك تصور حالة التفرج كما تر تصويره عن ابن الشلبي وابن كمال فلا يلزم الامهروا احد بالدخول المختار للعقد بخلاف الفرع المذكور عند التعارض عرض على الوط فلذا وجب فيه مهران وتقبل ح عن شيخه في تصور المختارة أن يقال انه قال اولاً تزوجته ثم ارجع واطن وقالت قلت في وقت واحد فكان الوط حاصل في طلب العقد غير متقدم عليه ولا متأخر عن وقوع الطلاق اه وما ذكرناه اقرب وقد يجيب باحسن من هذا كله وهو انه جعل واطناً جعل واطناً كما يشروء ثبوت النسب لاحتقانه بضميق موجب المهرين فوجب احدهما بخلاف الفرع المذكور **(قوله ولا يكون به محسناً)** لانه ووط مسكنى كما علمت فاذا زنى بجعله ولا يرجع **(قوله لم تطلق بشهادة امرأة)** أي على الولادة اذا أنكرها لان شهادتهن ضرورية في حق الولادة فلا تظهر في حق الطلاق لانه يتلقت عنها بحر **(قوله كما تر)** حيث قال في شرح قول المصنف ان جدت ولادتها الخ واكتفاء بالقابلة ط وقدمنا تنقيدها بكونها حرة مسلمة علة **(قوله مع ذلك)** أي التعلق ط **(قوله بلا شهادة)** أي أملاً وعندهما تشترط شهادة القابلة بحر **(قوله لاقراره بذلك)** أي سكالاً لان اقراره بالجميل اقراره بما يقضي اليه وهو الولادة وما اذا كان الحمل ظاهر افلان الطلاق تعلق بامر كائن لا يحل تقبل قولها فيه بحر **(قوله وأما النسب الخ)** محتمل قوله لم تطلق يعني أن النسب يثبت بشهادة امرأة وكذا ما هو من لوازمه كالمومية

ولو ولدت له لاقل منه لم يثبت وكذا لاكثر ولو يوم ولكن بحث فيه في الفتح وأقره في البصر (و) لزمه (مهرها) بجعله واطناً شكاحاً ولا يصح كون به محسناً نهاية (علق خلافاً بولادتهما) تطلق بشهادة امرأة) بل بحصة ثالثة خلافاً لما حكاهما (ولو أقر) العلق (مع ذلك بالجميل) أو كان ظاهراً (طلقت) بالولادة (بلا شهادة) لاقراره بذلك وأما النسب ولو ازمه كالمومية الولد فلا يثبت بدون شهادة القابلة اتفاقاً بحر

قوله ان كان بها في نكته بك وهي
أولى من الاولى التي فيها إعادة
النكاح وتسا على البطن مع امة
مذكر قاله نصر الهوريني

(قال لامته ان كان في بطنك ولد)

أو ان كان بهاسبل (فهو من)

فشهدت امرأته ظاهرة بعم غير

القابلة (بالولادة فهي أم ولده)

اجبعا (ان جاءت به لاقبل من

نصف حول من وقت مقاتله

وان لا كثرته لا) لاحتمال علوقه

بصد مقاتله قد باطن لانه لو

قال هذه حامل من نكته الى

سنتين حتى يقمها قال للعالم

هروني ومات المتزوج فقال

اشته المروقة بحرية الاصل

والاسلام وبأنها أم الغلام (أما

امرأته وهوانه برئانه استحسانا

فان جهل حر بها) أو أمومتها

لم تزق وقوله (فقال وادته أنت

أم ولد أي) قد انضاف إذا الحكم

كذلك لو لم يقل شيئا أو كان صغيرا

كافي البصر (أو كنت نصرانية

وقت موته لم يعلم اسلامه) وقته

(أد قال) وادته (كانت زوجة له

وهي أمة لا) تزق في الصور

المد كورة ودل لها مهر المثل

قبل لم (زوج أخته من عبده

بجان يولد فاعادته المولى لم يثبت

نكته) لا يزوم فسخ النكاح

الولد لو كانت المعلقة طلاقها أمة حتى لو لم يصحها صارت أم ولده وكشوت العمان فيها إذا ذاع وجوب الحد
بنفسه ان لم يكن أهلا للعلن أفاده في البصر (قوله أو ان كان بهاسبل) أي أو قال ان كان بهاسبل فهو من
غلافق بينهما بصر وفي بعض النسخ ان كان بدون عطف وفي بعضها وكان بدون ان والظاهر أنها تعريف
(قوله ظاهر الخ) البصير لصاحب البصر ونوعه أو خوم في البصر وهو ظاهر ومن عبر بالقابلة بناء على الاغلب
(قوله فهي أم ولده) لأن سبب ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد من المولى بقوله فهو مني وانما الحاجة
الى تبين الولد وهو ثبت بشهادة القابلة اتفاقا دبر (قوله وان لا كثرته لا) كذا قال الزايلي
وزاد في القبح والبصر والبر وغاية البيان والمردف والمجاهد وهو مشكل لانه لا يمكن حثه على علوقه بعد مقاتله
لأن ما بعد حاد ون نصف الحول فليأتل ولما راجع رضى (قوله حتى يشبهه) هو كذلك في غاية البيان
وقد يقال كيف يصح ان يقم بعد اقراره بفساد رضى قلت بل في وقفة في ثبوت نسبه لو جاءت به
لا كثر من ستة أشهر ورأيت في التهر من باب الاستيلاء أنه ينبغي ان يقم بما اذا وضعت لاقبل من نصف حول
من وقت الاعتراف فلا كثره لصراحتهم ولا ثمرة عن الخط (قوله قال للعالم) أي لو لم يشهد له لم يكن
معروف الاعتراف ولم يكن به ط (قوله المعروف بغيره بغيره الاصل) كذا عبر بعض الشراح وذكر الشافعي
التقييد بالاصل غير ظاهر بل يكفي كونه ساحة اه أي لانه اذا اريد بحرية الاصل كون اصوله اسرا فإن
غير شرط وكذا لو اريد به كونه ساحة من حين أصل خلقته لان الحر به العارضة تنكح لكن قد يقال ان الحر به
العارضة لا تنكح الا اذا كانت قبل ولادة ذلك الغلام بستين والا فلا احتمال كونها أمة واستولدها واخبره
وتزوجه منه ثم ولدت هذا الغلام وأقر به فانها حثت ذلك من أهل الارث بخلاف ما اذا جلت حر بها قبل
الولادة بستين فأكثر ثم يعلم كونها حر وقت العلوق وانها ولدت بالزوجة كما يأتي هذا ما ظهر لي (قوله
وهوانه) لم يظهر لي وجه التقييد به فان البتة ثمانية اقرار البتة تأمل اه ح قاله وجهه أنها لو كانت
أما امرأته وهذا ان من رجل غير متكون كذا في غير ما وصلت الى اثبات كونها امرأته وهو قوله هروني
(قوله برئانه) أي هي والغلام (قوله استحسانا) والقياس أن لامرأته ان النسب كما يثبت بالنكاح
الصحيح يثبت بالنكاح الفاسد وبالوطء عن شبهة وتلك التي لم يكن (قوله اقرار بالنكاح وجه الاستحسان
أن المسألة فإذا كانت معروفة بالحر وبكونها أم الغلام والنكاح الصحيح هو المتعين لذلك وضعا وعادة لانه
الموضوع لحصول الاولاد دون غيره فمما احتمل ان لا يعتبران في مقابلة الظاهر القوي وكذا احتمال كونه
طلقتها في حصته وانقضت عتدها لانه لما ثبت النكاح وجب الحكم بضمه ما لم يتحقق زواله كذا في البصر ح
(قوله فان جهل حر بها) أي بان لم تعلم أصلا أو علم عروضا ولم تصفق وقت العلوق على ما حررناه آنفا (قوله
أو أمومتها) في بعض النسخ يامو تامولا لاجل الى الاء التبعة لان الحسد لا يأمومة قال ط والمناسب زيادة
أو اسلامها ليكون مختار الثالث (قوله قد انضاف) فائدة ذكره أن للوارث أن يقول ذلك كافي البصر عن
غاية البيان ح وكان ينبغي تأخير ذلك الى آخر كلام المصنف (قوله أو كان صغيرا) أي الوارث (قوله
لا تزل) لأن علوه والحر به باعتبار الدارحة في دفع الرق لا في استحقاق الارث هداية فهي كالمتقود بعمل
حسبي ما له حتى لا يزل غير منه لا بالنسبة الى غيره حتى لا يزل من أحد فغ وكذا اسلامه الا ان لا يثبت
اسلامها وقت موته لثبت لها حتى الارث (قوله قبل لم) قاله الترتابي قال لانهم أقر وبالدخول ولم
يثبت كونها أم ولدها بغيرهم اه وارتقاء في النهاية والزيلى والقبح قال في البصر ورد في غاية البيان بان
الدخول اعياجب مهر المثل في غير صورة النكاح اذا استعان بالوطء من شبهة ولم يثبت النكاح هنا والاصل
عدم الشبهة فأي دليل يحصل على ذلك فلا يجب مهر المثل اه وأقر في التهر وأنت خير بان هذا خاص
بما اذا قال أنت أم ولد أي أم ولد قال كنت نصرانية فقد أقر بالنكاح وكذا في قوله كانت زوجة وهي أمة
لكن في هذه مطالبة المهر ولو لاها لاهلها (قوله في غايته يولد) أي لسته أشهر فأكثر من وقت التزوج
والا فالظاهر ثبوت نسبه منه لما صرحوا به من أن المكروه لو ولدت لدون ستة أشهر لم يثبت نسبه من الزوج
ويفسد النكاح لانه لا يلزم كونها حاملان زنا حتى يصح بل يحصل كونه من زوج أو وطء شبهة فاذا فسد
النكاح هنا صحت دعواه لعدم المنع ثم رأيت في سائبة السلامة نوع نقل ذلك عن حاشية الدرر لواني

٣. مطلب
الفراس على أربع مراتب

وهو لا يقبل التسخيع (وعنى الولد
(وتصير) الامه (أم ولد) لا قراره
بينونه وامومتها (ولدت أمته
انوطه وله ولد ونفس ثروت
تسبه على دعونه) لضعف فراسها

(كأمة مشتركة بين اثنين
استولدوا واحد) عبارة الدور
استولدها (ثم جاءت بولد
لا يثبت التسب بدونها) حرمه
وماها كأم ولد كسبها سولها

وسعى في الانبلاذ من الفراس
على أربع مراتب وقد اكتفوا
بقيام الفراس بلا دخول كزوج ٣

المفرق بمنزلة فيهماسة فولدت
لسنة أشهر من تزوجها لصوره
كرامة أو أستخدمها فتح لكن
في النهي الاقتصادي الثاني أولى

لأن طي المسافة ليس من الكرامة
عندنا قلن في عقائد التنازاع
يزعم بالاولى تعالفتي الثقيلين
التسبي بل سئل عما يحكى أن الكعبة

كانت تزور واحدا من الاولياء
هل يجوز القول به فقال خرق
العادة على سبيل الكرامة لاهل
الولاية جاء عند أهل السنة

والليس بالهجرة لانها أتردعى الرسالة
وبادعائها يكرهون فلا كرامة
ونعامة في شرح الوهابية من
السيرة قوله

ومن لوى قال طي مسافة
يجوز جهول ثم بعض يكره
فإنها في كل ما كان خارقا
عن التسبي العبر يرى ويحسر

أي ينس هذا القول شخص عهد
اننا نؤمن بكرامات الاولياء
٣. مطلب
في ثبوت كرامات الاولياء
والاستخدامات

وعن غيرها (قوله وهو لا يقبل التسخيع) يعنى بعد غنامه احتراز عن فضه بعدم الكفاة وبإلغ والعق
وأما بالردة فتقبل ابن الزوج فهو وإن كان بعد النكاح لكنه انتضاح لافصح أحد ح (قوله لا قراره
بينونه وامومتها) لف ونشر مراتب فالاولى علة لعقته والثاني لصبره ثم الام ولده فمقتضى بونه (قوله عبارة
الدرر استولدها) أى بشعر التنية ونسبه به على أن ما هنا سيق ظم لأنه اذا استولدها الشريك كان بيات بولد
خاضعيه وصارت أم ولد له ساقى مشتركة فإذا جاءت بولد بعد ذلك لا يثبت نسب له بلا دعوة لأنه لا يحل وطؤها
لواحد منهما بخلاف ما اذا استولدها أمهدها ورثه الشريك نصف وقتها ونصف غيرها وصارت خصمه فانه
يحل له وطؤها فلا يحتاج الولد الثاني الى دعوة فأفاده الرضى فانهم (قوله كأم ولد كاتبها سولها) فانها اذا
أنت بولد لا يثبت من المولى الا اذا ادعاه طرمة ومنها عليه اه ح والتسمية في عدم ثبوت نسب الولد الثاني
الا بدعونه فحال الولد بعد النكاح يختلف حاله قبلها فانه قبلها يثبت بلا دعوة ط (قوله على أربع مراتب)
ضعف وهو فراس الامه لا يثبت التسب فيه الا بلا دعوة ومتوسط وهو فراس ام الولد فانه يثبت فيه بلا دعوة
لكه يقتضى بالتثني وقوى وهو فراس المنكوبة ومعتدة للرجى فانه فيه لا يقتضى الا بالقدان واقرى كفراس
معتدة بالنسب فان الولد لا يثني فيه أصلا لأن نسبه متوقف على الاعان بشرط العالان الزوجية ح (قوله
بلا دخول) المراد نسبه ظاهرا ولا ملاحقة من تصوره وامكانه ولذا لا يثبتوا النسب من زوجة المحلل ولا من
ولدت لاقطن من ستة أشهر على ما تفسر به عبارة الشيخ والحق أن التصرير شرط ولذا لو جاز امرأة الصبي
بولد لا يثبت نسبها والتصديق ثابت في المفرة لثبوت كرامات الاولياء والاستخدامات فيكون صاحب خطوة
أوجبى اه (قوله ليس من الكرامة عندنا) لما في العمادة به سئل أبو عبد الله الزعفراني عما روى
عن ابراهيم ابن ادهم أنهم راوه بالبصرة يوم التروى ورؤى ذلك اليوم بركة قال كان ابن قاتل يذهب الى أن
اعتقاد ذلك كقولنا ذلك ليس من الكرامات بل هو من الهزات وأما ما فسده ولا طلاق عليه الكفر
اه (قوله لكن في مقاصد التنازاع) أى في شرحه على العقائد التسنية وهو متعلق بقوله جزم وكذا قوله
بالاولى والمراد ما في الفرض من اثبات طي المسافة كرامة وذلك أن التنازاع قال انما العجب من بعض فقهاء
أهل السنة حيث حكموا بالكفر على معتقد ما روى عن ابراهيم بن ادهم الخ ثم قال والاصناف ما ذكره الامام
التسني حين سئل عما يحكى أن الكعبة كانت تزور واحدا من الاولياء هل يجوز القول به فقال تنقض العادة
على سبيل الكرامة لاهل الولاية جاء عند أهل السنة اه قال العلامة ابن التمنية قلت التسبي هذا هو
الامام نجس الدين عمر مفتي الانس والجن رأس الاولياء في عصره اه عبارة التسني في عقائده ومكرامات
الاولياء حتى فظهر الكرامة على طريق تنقض العادة للولى من قطع المسافة البعيدة في انفة القلبية وظهر
الطعام والشرب واللباس على الحاجة والنسب على الماء والهواء وكلام الجاد والجها وان دفاع المتوجه
من البلا وكتابة المهتم من الاعداء وغير ذلك من الاشياء اه (قوله بل سئل) أى التسني وقوله فقال الخ
جواب بالجوذا على وجه العموم وقد متنا في بحث استقبال القبلة عن عدة الفتاوى وغيرها ولذهب الكعبة
لزيار بعض الاولياء فالصلاة الى هوائها اه ومنها في الولاية (قوله ولا لبس بالهجرة الخ) جواب
عن قول المعتزلة المنكرين لكرامات الاولياء لانها لو ظهرت لاشتبهت بالهجرة فظهر التسبي من غير
والجواب أن الهجرة لا يذنب تكون ممن يدعى الرسالة تصديق الدعوة والولى لا يذنب أن يكون تابعا للتسبي
وتكون كرامته مجزئة لنسبه لانه لا يكون وليا ما لم يكون محتاجا في دينه واتباعه لنسبه حتى لو ادعى الاستقلال
بنفسه وعدم التماعية لم يكن لى لى لا يكون كافرا ولا تظهر كرامة فالحاصل أن الامر الشارقي للعادة بالنسبة
الى التسبي مجزئة سواء ظهر من قبله أو من قبل آحاد ائمه وبالنسبة الى الولي كرامة تنقله عن دعوى النبوة
ونعامة في العقائد وشرحها (قوله ومن لوى الخ) من موصول مبتدأ وقال صله ولوى متعلق بيموزنى
مبتدأ لوجه يجوز خبره والوجه الخبرية مقول القول وجهول خبر من والقول بالتبجيل أو التكفير هو ما تقدمناه
عن العمادية (قوله أى ينس هذا القول الخ) والحاصل أنه وقع الخلاف عندنا في مسافة طي المسافة
البعيدة فتشأن في العراق قالوا لا يكرهون ذلك الا بهجرة فاعتقاد كرامة جهول وكفر وسماخ يخرج الخرافات وما
وراء النهر أن يترك كرامة ولم يردن من سبي في المسافة عن امتنا الثلاثة سوى قول محمد هذا ولم يفسر ذلك اه

ملتمسان من شرح الوهاية عن جواهر الفتاوى وفي التتارخانية أن مسألة تزوج المهر في بشرية تؤيد الجواز
أي قائم بنفس المذهب والحاصل أنه لا خلاف عندنا في ثبوت الصكرامة وانما الخلاف فيما كان من جنس
المجنزات البكار والمقد الحواز. فالحق الأقرب بالبدل في عدم امكانه كالأتان بسورة ونعم الكلام على ذلك
في حاشية ج (قوله غاب عن امرأته الخ) شامل لما إذا بلغها مائة أو طلاقه فاعتقدت وتزوجت ثم بان
خلافه ولما إذا ادعت ذلك ثم بان خلافه اه ج (قوله وفي حاشية شرح المتنازع) قال الشارح في شرحه
على المتنازع لكن الصحيح ما أورده الجرجاني أن الأول من التثاني أن أحق له الحال وإن الامام رجس إلى هذا
القول وعليه الفتوى كما في حاشية ابن الحنبلي عن الواقعات والاسرار وبقوله ابن نجيم عن القهسرية اه
وا احتمال الحال بان تله سنة أشهر فأكثر من وقت النكاح (قوله حكى أربعة أقوال) حاصل عبارته
مع شرحه لابن مالك أن الأول لا الأول عند أبي حنيفة مطلقاً أي سواء أنت به لاقل من سنة أشهر أو لا لأن نكاح
الأول صحيح فاعتباره أولى وفي رواية ثالثة وعليه الفتوى لأن الولد للفرأش الحقيقى وإن كان فاسداً وعند أبي
يوسف لا الأول إن أثبت به لاقل من سنة أشهر من عند التثاني تسبق العلوق من الأول وإن لا تعرف ثلثا في وعند
محمد لا الأول إن كان بين يوط والثاني والولادة أقل من سنتين فلو أن ثمة بينهما ثلثا تسبق أنه ليس من الأول
والنكاح الصحيح مع احتمال العلوق منه أولى بالاعتبار ونما وضع المسألة في الولد المأزى الأول أم لا
اه قلت وظاهره أنه على الحق به يكون الولد الثاني مطلقاً وإن جاءت به لاقل من سنة أشهر من وقت
العقد كابد عليه ذكر الإطلاق قبله والاقتصار على التفصيل بعده وهذا خلاف ما قاله ابن الحنبلي وهذا وجه
الاستدراك لكن لا يخفى ما فيه فقد ذكرنا فرضاً أن النكاح قد ولو لدون سنة أشهر لم يثبت نسبه من الزوج
وبفسد النكاح لا يلى أنه لا بد من تصور العلوق منه وفيما دون سنة أشهر لا تصور ذلك وهذا إذا لم يعلم بانها
زوجة غيره فكذلك إذا ظهر زوج غيره فلا شك في عدم ثبوته من الثاني ولهذا قال في شرح درر البصار إن هذا
مشكل فصار إذا أثبت به لاقل من سنة أشهر مد تزوجها اه والحق أن الإطلاق غير مراد وأن الصواب ما نقله
ابن الحنبلي وبه يظهر أن هذه الرواية عن الإمام الحق بها هي التي أخذ بها أبو يوسف وأنه لا بد من تبيد كلام
المفسر والمجمع بما نقله ابن الحنبلي وأنه لا وجه للاستدراك عليه كما في المجمع والله أعلم (قوله نسك أمة الخ)
قال في التفتاوى من تزوج أمة فطلقها أي بعد الدخول واحدة بأمة أو رجعية ثم اشتراها قبل أن تنقرب فبعضها
عندنا حلت به لاقل من سنة أشهر منذ اشتراها لم يرد قيد الدخول ولو واحدة لو كان قبله لا يلزمه
الألحجج به لاقل من سنة أشهر منذ فارقتها لأنه لا عقدة لها أو بعده والطلاق ثلثان ثبت النسب إلى سنتين
من وقت الطلاق ثم إذا كانت الواحدة رجعية فهو ولد المعتقة فليزمه وإن جاءت لعشر سنتين بعد الطلاق فأكثر
بعد كونه لاقل من سنة أشهر من الشراء اه قال في البصر فالحاصل أن المطلقة قبل الدخول والمائة بالتثنية لا اعتبارهما
من سنة أشهر من الشراء اه قال في البصر فالحاصل أن المطلقة قبل الدخول والمائة بالتثنية لا اعتبارهما
لوقت الشراء بل لوقت الطلاق ففي الأولى يشترط لثبوت نسبه ولأنه لاقل من سنة أشهر وفي الثانية لسنتين
فأقل وأنه لو كان رجعياً ثابت ولو لعشر سنتين بعد الطلاق أو أكثر ولو واحدة بأمة فلا بد أن تأتي به لتام
سنتين أو أقل بعد أن يكون لاقل من سنة أشهر من وقت الشراء في المسألة (قوله فطلقها) أي بعد
الدخول طلاقاً واحدة بأمة أو رجعية بدليل الاستثناء الآتى والطلاق غير قيد حتى لو اشتراها ولم يطلقها
فالحكم كذلك نهر (قوله فاشراها) أي ملكها بأي سبب كان أي قبل أن تنقرب فبعضها
لأنه مع الإقرار بشرط أن تأتي به لاقل من سنة أشهر من وقت الإقرار كما تلاحظ من وقت الشراء كما نهر
(قوله لزمه) لأنه ولد المعتقة تصحق كون العلوق سابقاً على الشراء ولو هابثت نسبه بلا دعوة نهر وإن
ولدته لسنتين من وقت الطلاق بغير بصرك في الرجعية ولو لا أكثر من سنتين كما يأتي (قوله والام) أي بان
ولدتها تمام سنة أشهر أو أكثر ثلثا لا يلى لا يلزمه لأنه ولد المملوكة لأنه شراها وهي معتقة موطوءة وحال له
أما في الرجعي فظاهر وأما في الباتن فلا بد عدتها منه لا تزعمها عليه فإذا أمكن علوقه في الملك استدل به لأنه
الحادث بضاف إلى أقرب أوقاته وولد المملوكة لا يثبت بدون دعوة وهذا بخلاف الباتن بثبوت غلبة فان
شراها لصلها ما عين العلوق قبله كما يأتي (قوله لا المطلقة الخ) لما كان قوله فطلقها سائلاً لا إطلاقاً

(غاب عن امرأته فنزوت بآخر
وولدت أولاداً) ثم جاء الزوج الأول
(فلا ولد للتاني على المذهب)
الذي رجس إليه الامام وعليه
الفتوى كما في الحاشية والجوهرة
والكافي وغيرها وفي حاشية
شرح المتنازع ابن الحنبلي وعليه
الفتوى إن أحق له الحال لكن
في آخر دعوى المجمع حكى أربعة
أقوال ثم أقر بما عايناه من المذهب
وطلبه ابن مالك بأنه المستند
حقيقة فالولد للفرأش الحقيقى
وإن كان فاسداً رقامه فيه فراجعه
(فزوج) نسك أمة فطلقها فاشراها
فولدت لاقل من نصف حول منذ
شراها زمة والالا لا المطلقة
قبل الدخول والمائة بتثنية

واحدة رجعة وبأية وثنتين قبل الدخول وبعده وكان المحكم المتقدم محصا بالمطقة واحدة بعد الدخول
 رجعة أو بأية استثنى هذه الصورة الثلاث فتقبل الدخول شامل للطفلة والطفلين والصورة الثالثة قوله
 والمائة سنتين يعني بعد الدخول ٨١ ح فافهم وقد يقوله سنتين لانها مائة وسينتها القليلة فتان فقط والحاصل
 أن الصورة خمس لأن الرجعي لا يكون قبل الدخول لهذا كان المستثنى ثلاث صور فقط (قوله فخذ مطقتها) أي
 فافهم في هذه الثلاث المستثناة وقت الطلاق ولا اعتبار فيها لوقت الشراء كما مر عن الجسر (قوله لكن
 في الثانية) لما كان قصة الاستثناء أن المصير أن تلد لأقل من نصف حول مدطلقها بين أن هذا الخاص
 بالمطقة قبل الدخول واحدة أو سنتين فلو دلت لنصف حول أو أكثر لا يلزم لعدم العدة كما قد نفاه أول الباب
 أما المطقة فتبين بعد الدخول فانه يلزم وله السنتين فأقل من وقت الطلاق وان لأقل من نصف حول من وقت
 الشراء لم يطبقا بل جواز أنه كان موجبا وقت الطلاق لا لالتصق بعده لكن ثبوته تمام السنتين
 متى على ما زعم في الموهرة أنه الصواب وهو أحد الروايتين كما قد نفاه أول الباب فافهم (قوله وفي الرجعي
 لا كتمطلقا) أي ثبت فيه وإن ولده لا كتم من سنتين بلا تعقيب لذلك أكثر بعدة (قوله في المسألين)
 يعني في مسألة الرجعي وسأله الطلقة البتة بعد الدخول كما يعلم من عبارة الصرا المتقدمة وكلام الشارح
 يوهن أن إحدى المسألين البتة سنتين لأن البتة الواحدة لا ذكر لها هنا فلذا أورده على أن البتة سنتين
 لا يعتبر فيها وقت الشراء أصلا كما مر لكن لما ذكر الشارح في أول المسألة اختص وقت الشراء بالمطقة بعد
 الدخول واحدة رجعة أو بأية بدليل الاستثناء بعده كما نفاه وذكر هنا الرجعي بين أن قوله الثانية مثله
 لكن لا يثبت ما فيه من النقص مع أن هذا الحكم في المسألين صريح به أولا فلا حاجة إلى إعادته ولكن مع هذا
 لا يصح عليه بالخطأ فافهم (قوله وكذا لو أعتقها بعد الشراء) لأن العتق ما زادها إلا بعدائه وعند محمد
 يلزمه إلى سنتين بلا دعوى مذهب الصواب بل النكاح بالشرع وجبت العدة لكنها لا تظهر في حقه المالك
 وبالعتق ظهرت وحكم معصية بائن ثم تترتب انقضاءها ففح (قوله قولنا) فعند أبي يوسف يقتصر
 لطلان النكاح وعند محمد لا لأنه لا بد من الدعوة هنا لأن العدة لا تظهر في شبه بخلاف العتق أو أدا في القح
 (قوله لزمه) لأن ولده أم الولد لا يحتاج إلى الدعوة لكنه يثبت بالثبوت فهل يصح فيه تنافي رجمي (قوله
 ولا تكرار) لئلا يحكم بتمام السنتين وتقدم حكاية الروايتين في معصية البت وبجث الجرح معصية الموت
 فبينى أن يكون هنا كذلك وباقي قريسا ما يدل على أن النكاح كالأقل (قوله لا أن يدعه) أي صورة
 العتق (قوله ولو تزوجت) أي أم الولد (قوله وأدعياء معا) هذا ظاهر في صورة العتق والظاهر أن
 المراد في صورة الموت ادعاء ورثته لتمامهم مقامه تأمل (قوله كان للمولى انصافا) كذا في عدة الجرح
 عن الخاتمة فقد ثبت النسب هنا بالولادة فتمام السنتين فكان القيام في حكم الأقل (قوله لكونها معصية)
 أي من المولى ونكاح الزوج باطل فيكون الولد لمصاحب العدة إذا ادعاء (قوله بخلاف ما لو تزوجت) أي
 فولدت لسنه أشهر فأشهر فأشهر ثم تزوجت فادعياء بجر عن الخاتمة (قوله فانه لزوج انصافا) لعل
 وجهه أمها لزمها العدة منه للوط شبهة العقد وحرم على المولى وطؤها لذلك كان إنباه لصاحب العدة أولى
 لأنه المستفرض حقيقة وإن كان فاسدا تأمل ثم لا يثبت أن الكلام إلا أن في أوله لم يعتقها ولاها فافهم
 (قوله لفساد نكاح الآخر) يشافى ما تقدم من أن العدة لا تفسد النكاح ولو فاسدا فالأولى التعليل بعدم
 إمكان جله من الثاني لعدم أقل مدة الحمل رجعي وتعليل الشارح لآر في الجرح (قوله فالولد للثاني) لا مكانة
 مع تعدد كونه من الأول (قوله ولولا أقل من نصفه) أي مع كونه لا كتم من سنتين مذبات (قوله لم يلزم
 الأول ولا الثاني) لأن النساء لا يلدن لا كتم من سنتين ولا أقل من سنة أشهر كافي للحكم (قوله والنكاح
 صحيح) أي عند معا وعند أبي يوسف فاسد لأنه إذا لم يثبت من الثاني كان من الزنا ونكاح الحمل من الزنا
 صحيح عند معا لأنه كذا في البدائع وشعه في الصبر لم يظهر في وجهه لأنه إذا لم يثبت من واحد منهما علم أنه
 من غيرهما ولا يلزم أن يكون من الزنا لا احتمال كونه بشبهة ولا يصح النكاح إلا إذا علم أنه من زنا أبي
 وغيره ولو دلت المنكوسة لأقل من سنة أشهر مذتزوجها لم يثبت النسب لأن العلوق سابق على النكاح وبفسد

فخذ مطقتها لكن في الثانية بثت
 لسنتين فأقل وفي الرجعي لا أكثر
 مطلقا بعد أن يكون لأقل من
 نصف حول مذهبنا في المسألين
 وكذا لو أعتقها بعد الشراء ولو
 باعها فولدت لا كتم من الأقل مذ
 باعها فإذا حال عليه بشعر لتصدق
 المشرى قولان مات عن أم ولده
 أو أعتقها فولدت لدون سنتين
 لزمه ولا كتم إلا أن يدعه ولو
 تزوجت في العدة فولدت سنتين
 من عتقه أو ولده ونصف حول
 فاصح ثم مذتزوجت وأدعياء
 معا كان للمولى انصافا لكونها
 معصية بخلاف ما لو تزوجت أم
 الولد بلاذنه فانه لزوج انصافا
 ولو تزوجت معصية بائن فولدت
 لأقل من سنتين مذبات وأقل
 من الأقل مذ تزوجت فالولد للأول
 لفساد نكاح الآخر ولو لا أكثر
 منهما مذبات ونصف حول مذ
 تزوجت فالولد للثاني ولولا أقل
 من نصفه لم يلزم الأول ولا الثاني
 والنكاح صحيح

ولولا قل منهم ما ونصفه في عنة
الجر يشاء أنه لا أول لكنه نقل
هنا عن البدائع أنه الثاني. معللا
بأنه أقدمها على الترتيب دليل
انقضاء مدتها حتى لو لم بالعدة
فالنكاح قاسد وولد هذا الأول
أن أمكن إثباته منه بأن
تلد لأقل من مستين مطلقاً أو مات
ولو نكح امرأة فجاءت بطف
مستين الخلق فإن لأربعة أشهر
قسيه الثاني وإن لأربعة الأوباء
قسيه الأول وفقد النكاح
الكل من العسر قلت وفي جمع
الفتاوى نكح كافر مسلمة فولدت
منه ثلاثت فقتل به ولو نكح
العدة لأنه نكاح باطل

• (باب الحضانة) •

لما ذكر ثبوت نسب الولد بحسب أحوال المقتضى ذكر من يكون عنده الولد **فمن (قوله بالفتح والكسر)** كذا في المصباح والهرمز المغرب لكن في القاموس حسن الصبي حسنا وحسنة بالكسر حسد في حسنه وجراد كاحسنه ثم قال وحسن غلا حسنا وحسنة بفتحهما معناه عنه **(قوله تربية الولد)** هذا على إطلاقه معناه القوي أما الترمذ في تربية الولد لمن الحضانة كما أقامه التفتازاني **(قوله تثبت اللازم)** ظاهره أن الحق لها قبل الولد وسبقاً للكلام عليه قال الرمي مشروط في الحضانة أن تكون حرة بائنة عاقله آمنة قادرة أن تظلن من زوج أبيه وكذا في الماضي المذكر سوى الشرط الآخر هذا ما يؤخذ من كلامهم اهـ قلت وبني أن يزيد بعده حرة أو مكساة ودف في السكابة وأن يذ أن تكون رجلاً محرمها ولم تكن مرته ولم تنسك في بيت الميضي للولد ولم تمنع من تربيته بحسب ما عند اصار الاب وسبقاً في بيان ذلك كله والراد يكونها آمنة أن لا يضع الولد عند ما شغها عنه بائنة زوج من منزلها كل وقت وأما في بعض التفاسير من الراد الحرة لمن الحضانة لقول الترمذي أحكام الرمي تحقيق الحضانة في كل وقت والفرق أن لا يخلو أن هذا عند الصانع لا هو المقصود الحكم فاصبر كما حققنا في سابق الحامدية وما قرأه بالخير الرمي وعلى بشرط كونها صبيحة حتى لا يباين في أحكام الابعي ولم أركم فيه مريد وحسنه ورفقه لما اشتراه بالوصف وبني أن يكره فيه وأما حسنة فان أمكنه حفظ الحضانة كن أهلاً والأفلا اهـ وهو بحث وجبه وهو معلوم من قول الرمي قاطرة كإعلمه حكم ما إذا كانت مريضة أو كبرية عاجزة **(قوله النسبة)** أحقره عن الأم الرضاة فلا تثبت لها اهـ ح وكذا الاخت رضاء ونحوها **(قوله ولو كساة أو نجومية)** لأن الشفعة لا تشتق باختلاف الدين وصورة الثانية أن يكونا نجوسين تراعى النية وأما الولد الزوج وحده وسبقاً

• (باب الحضانة) •

صنع الحاء وكسرها تربية الولد
تسبب اللام (التبعية) (ولو كناية
أو مجوسية أو) (بعد الفقرة الأ
أن تكون مرتدة) حتى تسلم لها
تجسس (أو فاجرة) فجوراً يصنع
الولد بكرنا وغنا وسرفة وباحة
كافي العروا والبر يصنف المصنف
والذي يظهر العمل باللائحة
كأهـ وذب الثاني عن الفاسقة
تزل الصلاة لأحسانها لها

١١٠

شروط الطمأنينة

الشافعي رضي الله تعالى عنه من أن الفاسقة بتولي الصلاة لا حصة لها **اه** وبعد ما حلت أن النشاط هو الضياع
 حقت أن يثبت المستنف لا حاصله **اه** **ح** (قوله وفي القصة الخ) فيه ودعى ما قاله المستنف والجب
 أن المستنف يذهب عاقبة عبارة السابقة (قوله ما لم يعقل ذلك) أي ما لم يعقل الولد مالها ويحتجب بتقدير
 التجرد بان لا يلزم منه ضياع الولد كالأجنبي وفي المهر ما لم يعقل ذلك وفسره بقوله أي ما لم يثبت فحله عنها
 وهو صحيح أيضا **اه** **ح** وفيه أن قول القصة معروفة بالقصور يقتضي قطعها ط فالنكاح الأول وتكون
 الفاسقة بمنزلة الكسبية فان الولد يتي عندها إلى أن يعقل الأديان كسابقى خوفاً من قتلها منها ما تفعله
 فكذلك الفاسقة وقد جزم الرئي "بان ما في التبر نصيب والحاصل أن الحاشنة أن كانت فاسقة فحقاً يلزم منه

ضياع الولد عندها سقط حقها والافهي أحق به إلى أن يعقل فيخرج منها كالكسبية (قوله بان يخرج كل وقت
 الخ) المراد كسبته الخروج لأن المدعى ترك الولد ما فعلوا الولد في حكم الأمانة عندها ومضج الأمانة
 لا يستأن ولا يلزم أن يكون خروجها المعصية - حتى يستغنى عنه بما قبله فإنه قد يكون لغرها كالجو كانت قابله
 أو غاسله أو يلانة أو نحو ذلك ولذا قال في النسخ أن كانت فاسقة أو خرج كل وقت الخ فتنه على الفاسقة فيبد
 ما قلنا فانهم (قوله أو أتم ولد) أي طلقه ونزوحها أما إذا اعتقها لم لا ينفقها بمنزلة المطلقة الحرة
 كما في كافي الحاكم (قوله ولدت ذلك الولد قبل الكسبية) أمالو بعد ما نفقها حتى لا تدفعه وقت الكسبية
 فخرج عن القصة ومثله في البصر ومقتضى هذا أنها بعد الكسبية لا يثبت لها حق في المولد قبلها وإن لم يتيق
 مشغولة بمحنة المولى لأنه لا يد شغل في كتابتها فتنافسوا كالمولى من كل وجه فصار كولد القصة ولو اعتقت
 ويدل عليه أيضاً قول الصك نزولاً حتى للأمة وأتم الولد ما لم يعتقها قال في الدرر إذا اعتقا كان لها حق الحضانة

في أولادها الأحرار لا نهياً وأولادها أحرار ما لم يثبت الحق **اه** فانهم (قوله لكن إن كان الولد الخ)
 قال في البصر ولم يذكر المصنف أن الحق في حضانة ولد الأمة للمولى وألغى عنه الحق في التفصيل فإن كان الصغير
 وقتها قولاً لا حتى به سراً كان أبوه أو عبيد أو كذا الوصفت أنه بعد وضعه فلا حق لها في حضانته إنما الحق للمولى
 سواء كانت متكسبة أم لا وقارها لا يملكه بل هو كالأمة إذا كان أي الصغير حرراً فالحضانة لا فرق ما الأحرار إن كانت
 أمه أم لا للمولاه ولأمالوا الذي اعتق وان اعتقت كانت الحضانة لها **اه** (قوله كن أحق به)
 قال في الدرر ولا يفرق بينه وبين أمه إن أتت ما كره **اه** ونحوه في البصر فالمراد بالحقبة عدم التفرق
 بينهما فلا ينافي ما تقدم من كون الحق للمولى تأمل (قوله بغير محرم) أي من جهة الزعم فهو كان محرماً
 غير محرم كالم - رضاعاً أو رجماً من نسب محرم من الرضاع كأن جمه نسباً هو جمه رضاء فهو كالأجنبي ط
 (قوله والحال أن الأبي بمصر) كذا قيده في الخاتمة والبرازية وبالخلاصة والظهرية وكثير من المصنف
 وظاهره تحق الحكم المذكور مع يساره لأن المفهوم في التصانيف حجة بعمل به وعلى وفي الشربلية

تقدير المدفع للعمة يسارها وأعمال الأب بعد أن الأب المورس يجبر على دفع الأجرة للام نظر الصغير **اه**
 قلت والمراد من هذه الأجرة اجرة الحضانة كما هو مفهوم من سابق كلام المصنف في النسخ والدرر البصر خلافاً
 لما في العزيمة على الدرر من أنها اجرة الرضاع والمراد يسار العمة قدرتها على الانتفاع على الولد كما هو ظاهر
 إذ لا وجه لتقديره بنسب (قوله والعمة تقبل ذلك) أي ولم يوجد أحد ممن هو مقدم على العمة متبرعاً
 بتول العمة ومع ذلك يشترط أن لا تكون متزوجة بغير محرم لمغير شربلية (قوله ولا تنضمه من الأم)
 أي من زوجها أو تعهد بها **اه** (قوله أو تدفنيه للعمة) صريح في أنه يميز عن الأم مع أن الأم طلبت
 أجرها على الرضاع ووجدت متبرعة به فتمت وترضه عند الأم كما صرح به بالدائع ولكن هذا إذا طلبت
 مستحقة للضامة وفي مسائلنا سقط حقها منها فلا يترع عنها ومنه ما لو تزوجت بأجنبي وصارت الحضانة لغرها
 كالأخت فانها لا يلزمها أن ترع أو ترضعه عند الأم (قوله على المذهب) لم أر هذه العبارة لغرها وإنما قالوا
 على الصحيح وهذا لا يلزم أن يكون من نفس المذهب بل يحتمل التصريح تأمل ومقابل ما قبل أن الأم أولى (قوله
 مجتبي) هو شرح الزاهد على مختصر القدوري وذلك حيث قال في التفقات وهل يرجع الم - أو ألعمة
 على الأب إذا أيسر بما أنفق على الصغير ثم لم يرض بعض الكتب لا يرجع من يؤذي الفتنة على الأب ولا على الابن
 بخلاف الأم إذا أيسر زوجها ثم رضى يرجع ثم رضى فيه اختلاف الشافعي **اه** وهذا مفروض فيما إذا كان الأب

وفي القصة الأم أحق بالولد ولو سبته
 البصرة معروفة بالغير مالم يعقل ذلك
 (أو غيراً مومة) ذكره في المجتبى
 بان يخرج كل وقت وتترك الولد
 نساها (أو) تكون (أمة أو أم ولد
 أو مدبرة أو كسبية ولدت ذلك الولد
 قبل الكسبية) لا شغلها من بخدمته
 المولى لكن إن كان الولد قبلنا كن

أحق به لأنه للمولى مجتبى (أو تزوجة
 بغير محرم) الصغير (أو أيتان
 ترع بجهنا أو الحال أن الأب
 محرم والعمة تقبل ذلك) أي
 ترع به جاتاً ولا تنضمه من الأم
 قبل للام أمان تمكبه جاتاً أو
 تدفنيه للعمة (على المذهب)
 وهل يرجع الم والعمة على
 الأب إذا أيسر ثم مجتبى

معصرا وجبت نفقة الولد على عمه وأخته فالأم ترجع على الأب إذا أسير وفي الم والمعة اختلاف
 المذكور ولا محل له كرهذا هنا ولا ذكر الم لأن الكلام في المعة إذا أخذته لتضمنه مجانا وإذا كان لها
 الرجوع فلا فائدة في أخذ من الأم لأن يقال مراده أن لا ترجع بأجرة الحضانة وأما النفقة على الولد إذا لم
 تنزع بها فهل لها الرجوع بها على الأب قبل نم تأمل (قوله والمعة ليست بقيد الخ) هو بحث صاحب
 الجرير في كره في الباب الآخر قال بل كل حاضنة كذلك لا أولى لأنها من غيرة الأم وقال ولم أر من صرح
 بأن الأجنبية كالعمة إذا كانت متبرعة ولا تطلب على المعة لأنها حاضنة في الجدة وقد كثر السؤال عنها
 في زماننا وظاهر المتن أن الأم تأخذ بأجر المثل ولا تكون الأجنبية أولى بخلاف المعة إلا أن يوجد قتل اه
 قلت وفي القهستان في بعد كلام مانصه وفيه إشارة إلى أنها أي الأم أولى من المحرم وإن طلبت أجر أو المحرم
 لم يطلبه والأصح أن يقال لها المكسب أو أدفعه إلى المحرم كافي النظم اه فهذا الظاهر في أن المعة غير قيد
 بل مثلها بقية المحارم وفي أن غير المحرم ليس كذلك وفي حاشية الخوارزمي على البر أن هذا تنقح حسن صحيح
 قال وقد سئل من صغرة لها الم تطلب زيادة على أجر المثل وبت ابن عزير يحضنها مجانا فاجبت بأنها
 تدفع للأم لكن بأجر المثل فقط لأن ذلك كالأجنبية لاحق لها في الحضانة أصلا فلا يعتبر تبرعها إلا في دفع
 الصغرة إليها ضرر رابها لا يعتبر معه الضرر في الم لا لزومه دون حرمة ولذا يختلف الحكم في نحو المعة
 والخالة عند السائر فلا يدفع إليها إلا للضرر وعلى الموصري دفع الأجرة بوجه تقرر وهذه المسألة فاعته فقد قل
 من فظن له اه قلت ويؤيده أنه لو كان الأب حيا وطلبت الأم النفقة من مال الولد وأراد الأب تريته عنده
 بمال نفسه لا يسقط حق الأمع أن الأب أشق من الأجنبية فهو لو كان للأب أم وأخت عند مقتضى الولد
 مجانا ولا يرعى من هو أشق منها إلا بالأجرة فلهما أن تريه عند الأب وهذه تتبع كثيرا لكن هذا إذا طلبت الأم
 الأجرة على الحضانة فلا يترتب بها حضانة وطلبت الأجرة على الإرضاع وقال الأب إن أبي وأختي ترضعه مجانا
 تكون أولى ولكن يقال لها أَرْضِعِي فِي بَيْتِ الْأُمِّ لَا تَرْضِعِي فِي بَيْتِ الْحَضَانَةِ كَمَا عَمَرَ تَرْبِيَهُ لَذَلِكَ
 (قوله بالنفقة) أي من مال الصغرة الموروث له من أبيه فغ فظاهرة أن المراد نفقة الصبي وظاهر
 أن الأجرة الحضانة كذلك تأمل (قوله إقامته) هذا قيل من المصنف فإنه بعد أن نقل في المنع كلام
 المنة قال ووجه وجبه لأن رعاية المصلحة في إقامته أولى من مراعاة عدم حقوق الضرر الذي يحصل له
 لكونه عند الأجنبي اه والمراد بالأجنبي زوج الأم وفيه نظر فإن الوصي أجنبي كزوج الأم لا يذكر
 أنه ربح محرم منه فالأولى الاعتصام على أن يدفعه للأم مصلحة زائدة وهي إقامته فكأن أولى بل فيه
 مصلحة أخرى وهي كون الأم أشق عليه من الوصي وهي أهل الحضانة في الجدة بخلاف الوصي ولا يخالف
 هذا ما قد تمناه أن نفع الم الرمي حيث لم يستر الضرر في المال لا في العند يوم دفعه للأجنبية التي لاحق لها
 في الحضانة أصلا بخلاف ما هنا حتى لو طلبت الأم المتزوجة بالأجنبي تريته بنفقة مقدرة وتبرع الوصي بقى
 أن يدفع إليها أيا على قياس ما ذكره الرمي ولا يعتبر تبرع الوصي تأمل ثم لا يخفى أن هذا كله عند عدم
 وجود متبرع من أهل الحضانة ككالمعة أو الخالة أو الأفي أم من الأم والأجنبي (تبيين) وقت
 قامة إذا دفعه أو أدت أم أمته تريته بأجر أو أم أبيه ترضى بذلك مجانا فاجبت بأنه يدفع للمتبرعة أنفذ ما هنا
 المتبرعة بجدة أو أدت أم أمته تريته بأجر أو أم أبيه وجدة أو أمه معصرا وبت أم أبيه معصرا وبت أم أبيه معصرا
 الأم على الحضانة مع كونه في حجر أبيه وجدة أو أمه معصرا وبت أم أبيه معصرا وبت أم أبيه معصرا
 وهي أظهر (قوله ولا حاضنة له) أما لو كان حاضنة ككالمعة أو الخالة فهي أولى من أمه لسقوط
 حقها بالزوج بأجنبي ومن ابن العم لمتزوجة معها على الظاهر أنها أولى وإن طلبت النفقة لأنها الحاضنة حقيقة
 (قوله فله ذلك) أي الالتزام المفهوم من التزوجه وجهه أن ابن العم له حق حضانة القلام حيث لا حاضنة غيره
 والأم ساقطة الحضانة هنا والظاهر أن له ذلك وإن طلب النفقة أيضا لأنه هو الحاضن حقيقة ثم رأيت السامع
 كتب كذلك (قوله ولا تعب عليها) أي على الحضانة والصواب أن يقول ولا تعب على الإرضاع كما سبكره

والمعة ليست بقيد فيما يظهر
 وفي المنة تزويج أم صغير وفي
 أبوه وأرادت تريته بالنفقة
 مقدرة وأراد وصيه تريته بها
 دفع إليها إليه إقامته وفي الحواشي
 تزويج بأجنبي وطلبت تريته
 بنفقة والتزمت ابن عمه مجانا ولا
 حاضنة فله ذلك (ولا تعب من
 لها الحضانة عليها إذا تعينت
 لها)

فانهم استحق الاجرة عليه الكا اذا كان الناحي محررا والصغير والا فلا حصة لها كما مر هذا وقال المصنف في
 المتع عندئذ انه لا حاجة الى قرينة ان تكن منكوبة ولا معتدة لان الظاهر وجوب اجرة الحاضنة اذا كانت
 احرارا وما ذكرناهما هو شرط وجوب اجرة الرضاع لها لانها انما تستأجره اذا لم تكن منكوبة او معتدة اه
 ونافعه انظر الى الرئي في حاشيته على المتع ان امتناع وجوب اجرة الرضاع للمكسوبة ومعتدة الرعي لوجوبه
 عليها بانه ذو النفع موجود في الحضانة بل دعوى الاولوية قبيحة غير بعيدا عن امر ما قلناه قلت على ان ذلك علت
 بمقتضى مناه آتقان الاجرة تستحق مع وجود الحرفة لا تنافي الوجوب ولعل وجهه ان نفقة الصغير لما وجبت
 على ابيه لو غنيا والاخر مال الصغير كان من جعلها الاتفاق على حاضنته التي جنت نفسها لاجله من التزوج
 ومثلها اجرة ارضاعه فلم تكن اجرة خالصة من كل وجه حتى ينافيها الوجوب بل لها شبهة الاجرة وشبه النفقة
 فاذا كانت منكوبة او معتدة لايه لم تستحق اجرة لاعلى الحضانة ولا على الارضاع لوجوبه عليها بدانة ولا ان
 النفقة ثالثة لها بدونها بخلاف ما بعد اقتضاه العدة فانها تستحقها عابا شبهة الاجرة وهذا كان الاوجه
 عدم الفرق بين معتدة الرعي والبائت كما هو مقتضى اطلاق الكثر وظاهر الهداية ترجيعه فان ذكر في الرضاع
 ان في معتدة البائت روايتين وان رد ل عدم الجواز لكن ذكر في الجوهرة وغيرهما في الجواز وبقي غممه
 في الباب الاخر (قوله وهي غير اجرة ارضاعه ونفقة) خالف في الجهر في هذا يجب على الاب ثلاثة اجرة
 الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد اه ومثله في الشرع لثلاثة (قوله عن السراجية) المراد بها فتاوى
 سراج الدين فآثر الهداية فانه في الباب الاخر عاذا ذلك الهنا صرح بما خلا على لترديد المصنف فانه يجعل له
 ارادها الفتاوى السراجية المشهورة مع قوله لكن في اقف على ذلك فيها فافهم لكن قوله اذا لم تكن منكوبة
 ولا معتدة لايه قل في الصرعن السراجية ولم يرد فيها فان عبارة فتاوى قارئ الهداية مثل كل تستحق الحظقة
 اجرة بسبب حضانة ولها خاصة من غير ارضاعه فانما يجب ان تستحق اجرة على الحضانة وكذا اذا احتاج الى
 خادم يلزمه اه واتي بذلك ايضا صاحب الصرع في فتاواه وكذا في الخيرية وفيه على في التبر وقد مناهه
 مفهوم من قولهم في مسألة العمة والحال ان الاب معسر (قوله خلافا لما قلناه المصنف) حدث قال بعد
 نقل كلام قارئ الهداية لكن بشكل على هذا الاطلاق في جواهر الفتاوى قال سئل قاضي القضاة انظر
 الذين قاضي خان من المتبوتة هل لها اجرة حضانة بعد فطام الولد فقال لا والله تعالى اعلم اه قلت يمكن
 حل المتبوتة على المعتدة من طلاق بان فهو مبني على احدى الروايتين في البائت كما قلناه مناهة لكن التنبيد
 بما بعد فطام الولد يظهر في وجهه ولعله لكونه الواقع في حادثة الفتوى (قوله وقد نجم الآئمة المختارن
 عليه السكفي) في نفقات الجرعن التفرق لا تجب في الحضانة اجرة المسكن وقال آخرون تجب ان كان للسكفي
 مال والا فلي من تجب عليه نفقته اه وفي التبر ونسبي ترجيع عدم الوجوب لان وجوب الاجرة لا يستلزم
 وجوب المسكن بخلاف النفقة اه قلت صاحب التبر ليس من اهل الترجيع فلا يعارض ترجيعه ترجيع نجم
 الائمة ولا يصح ما عطف تعليله فان القول بوجوب اجرة المسكن ليس مبني على وجوب الاجرة على الحضانة
 بل على وجوب نفقة الولد فقد تكون الحاضنة لا مسكن لها مالا بل تسكن عندها فلا تكف يلزمها اجرة
 مسكن لتعوض فيه الولد بل وجهه رومه على من تلزمه نفقته فان المسكن من النفقة ونقل انظر الى الرئي في
 المصنف انما اختلف في لزومه والاظهار للزوم يكفي بعض المعتبرات قال الرئي وهذا يعلم من قولهم اذا احتاج
 الصغير لخادم يلزم الاب فان احتياجه الى المسكن مقدر اه قلت واعتده ابن الشحنة مخالفا لما اخبره
 ابن زهير وشيخه الطرموسي والحاصل ان الاوجه لزومه لما قلنا لكن هذا انما يظهر لو لم يكن لها مسكن
 اما لو كان لها مسكن يمكن بان تخصص فيه الولد ويمكن تبعا لها فلا يلزم احتياجه اليه فيسفي ان
 يكون ذلك فوفقنا بين القولين وبشر اليه قول ابى حص وليس لها مسكن ولا يجزئ ان هذا هو الاثر للباين
 فليكن عليه العمل والله الموفق فافهم (قوله وكذا الخ) تقدمنا عن فتاوى قارئ الهداية (قوله وقال
 شيخنا) يعني انظر الى الرئي في حواشيه على الصرع فافهم (قوله وتروا عننا نقضه) قلت ما قلناه من سماع
 خط شيخنا شيخنا الساجي في صريح في ذلك فقد وانزجته المنقول (قوله ثم مر) أي انظر الى الرئي ان
 الحاضنة كارضاع اي في انها لا تجر لامل انما تكون مكوبة او معتدة والا فلها الاجرة من مال الصغير ان كان له مال

وهي غير اجرة ارضاعه ونفقته
 كافي الصرعن السراجية خلافا
 لما نقله المصنف عن جواهر
 الفتاوى وفي شرح النقابة للباقي
 عن الصرعن سئل ابو حص
 عن لها مسك الولد وليس لها
 مسكن مع الولد فقال على الاب
 سكاله ما يجب ما قال نجم الآئمة
 المختارته عليه السكفي في الحضانة
 وكذا ان احتاج الصغير الى خادم
 يلزم الاب وفي كتب الشافعية
 مؤنة الحاضنة في مال المحضون
 لولده والا فلي من تلزمه نفقته
 قال شيخنا وقواعدنا نقضه
 فيصق به ثم مرر ان الحضانة
 كالارضاع والله تعالى اعلم

مطلب
 في لزوم اجرة مسكن الحضانة

والاثن مال ايه اوسن تلمه نفقته هذا خلاصة ما حط عليه رأيه بعد كلام طويل وقد علت تأييده بمقتضاه
 عن خط الساتحاني قلت وهذا كله حيث لم يوجد من ع بالخصانة فان وجد فاما ان يكون اجنبيا عن الصغير
 أولا وعلى كل فاما ان يكون الاب معصرا أولا وعلى كل فاما ان يكون للصغير مال أولا فان كان اجنبيا يدفع
 للاهل للخصانة باجرة التل ولومن مال الصغير وان كان المتبرع غير اجنبي فان كان الاب معصرا والصغيرة
 مال أولا يشال لادم ما كان تحكيه مجانا او تدفعه للعمة مثلا المتبرع صون الماله لوله مال والاب كان مال مومرا
 والصغيرة مال فكذلك لان الابرة حينئذ على الصغير وان كان الاب مومرا ولا صل للصغير فالام مقدمة وان
 طلبت الابرة نظر الصغير بلا ضرره في ماله هذا حاصل ما تقرر للعبد الصف بناء على ان الخصانة كالرضاع
 ونظام ذلك في رسالتنا الامانة عن اخذ الابرة على الخصانة (قوله اولم تقبل او اسقطت حقها) مبنى على
 عدم المبرك الا ينحى ح ومز الكلام فيه (قوله اولم توجت باجنبي) انتم من ذلك قول البصر اولم تكن
 اهلا للخصانة فانه يخل مالو كانت فاجرة او غير مأمونة (قوله عند عدم اهلية القرى) قيد لقوله وان
 علت لان البعدة لاحق لها عند اهلية القرى (قوله بالشرط المدكور) هو عدم اهلية القرى (قوله
 بجر) اي اخذ من قول النصف ان ام ابى الام لا تكون بجره قرابة الام من قبلاتها وكذا كل من كان من
 قبل ابى الام اه زاد في الولوب الحية لان هذا الحق لقرابة الام خالي في الجر وظاهره تأخير ام ابى الام عن ام
 الاب بل عن الحسنة ايضا وقد صارت حادثة الفتوى اه كمال ط ووجه ذلك ان الاخت لام والخالات
 شائعات عن ام الاب فاذا كن اولى من ام ابى الام لتكون من قرابة الام من كانت مقدمة عليهن وهي ام
 الاب اولى بالتقدم اه تأمل (قوله ثم الاخت لابوام) اي اخذت الصغير لان قرابة الاب وان كانت
 لا مدخل لها فيما يعتبر وهو الادلا بالام لكنها تصح لترجع خلافا لقول زفر بشره كاهام الاخت لام افاده
 الزبلي (قوله لان هذا الحق) اي الخصانة وهذا اعلم لتكون الاخت لا تنجلي الاخت الشقيقة (قوله
 ثم الاخت لاب) تقدمها على الخالة هو ما شئ عليه اصحاب الترتيب اعتبارا لقرابة القرابة وتقديم المحلى
 بالام على المدلى بالاب عند اتحادهم بينهما فاقال في البصر هذه رواية كتاب النكاح وفي رواية كتاب الطلاق
 الخالة اولى لام تاندى بالام وتلق بالاب (قوله ثم الاخت لابوين ثم لام) كونهما أحق من الخالة
 بانفاق الروايات وامانت الاخت لاب في رواية أحق والصحيح ان الخالة أحق منها (كما في البصر والابلي
 قوله ثم لاب) هذا ساقط من بعض النسخ وهو المناسب لما علمت من ان الصحيح خلافه مع مخالفتها لمابده
 (قوله ثم الخالات) اي خالات الصغير (قوله ثم بنت الاخت لاب) هذا هو الصحيح كما علمت وبه صرح
 في الخاتمة ايضا (قوله ثم بنات الاخ) اي لاب وامه وامه لام ولاب فيما ينظر ح اي على الترتيب قال
 الزبلي (بنات الاخت اولى من بنات الاخ لان الاخت لها حق في الخصانة دون الاخ فكان المدلى بها اولى
 قوله ثم العصات كذلك) اي تقدم العمة لاب وامه ثم لام ولاب بكر بنات الخالة والعمة لانه لاحق
 لعن لاشن غير محرم بجر وبأق الكلام فيه (قوله ثم عات الاثبات والاثبات) قياس ما ذكره في
 الخالات تقدم عات الام على عات الاب وبقيده ما مر من أن هذا الحق لقرابة الام وكذا ما في كافى الحاكم من
 قوله وكل من كان من قبل الام فهو اولى عن هو من قبل الاب (قوله ثم الترتيب) أي العمة لابوين ثم لام
 ثم لاب (قوله ثم العصات) أي ان لم يكن للصغير احد من محارمه النقاء بجر او كان الام ساقط
 الخصانة لانه كالمدوم رمى (قوله ثم الخاتمة) أي ابوالاب وان علا بجر (قوله ثم بنوه كذلك) أي
 بنو الاخ الشقيق ثم بنو الاخ لاب وكذا كل من سفل من اولادهم بجر (قوله ثم الم ثم بنوه) فيبقى أن
 يقول كذلك لما في البصر والفتح ثم الم شقيق الاب ثم لاب واما ولاده فيدفع اليهم الغلام لاصغيرة لانهم غير
 محارم (قوله واذا اجتمعوا الخ) اي كسعين ط وبذلك ساقطه والاستغناء عنه بمساقطه فانه
 راجع لكل ح (قوله سوى فاسق) استثناء من قوله ثم العصات قال في البصر وللعمصة الفاسق ولا لى
 مولى العاتقة تقرر من القسنة اه وفي البصائر حتى لو كانت الاخوة والاعمام غير مأمنين على نفسها
 أو ماله لانهم اليهم ونظر القاضي امره أنه تنه عدا امته فليس له اليها أن تبلغ (قوله ومعنوه) في نسخة
 ومعنى أي بكسر التاء لقول البصر المار ولا لى مولى العاتقة وفي الفتح ويدفع الذكر الى مولى العاتقة لانه

(ثم) أي بعد الام بان ماتت
 أولم تقبل أو أسقطت حقها
 أو تزوجت باجنبي (ثم الام) وان
 هل عند عدم اهلية القرى (ثم ام)
 الاب وان علت بالشرط المذكور
 واما ام ابى الام فتؤخر عن ام
 الاب بل عن الخالة أيضا بجر
 (ثم الاخت لاب وام ثم لام) لان
 هذا الحق لقرابة الام (ثم الاخت
 لاب) ثم بنت الاخت لابوين
 ثم لام ثم لاب (ثم الخالات كذلك)
 أي لابوين ثم لام ثم لاب ثم بنت
 الاخت لاب ثم بنات الاخ
 (ثم العصات كذلك) ثم خالة الام
 كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم عات
 الاثبات والاثبات بهذا الترتيب
 ثم العصات بترتيب الارث فيقدم
 الاب ثم الخاتمة ثم الاخ الشقيق
 ثم لاب ثم بنوه كذلك ثم الم ثم بنوه
 واذا اجتمعوا فالأولع ثم الاثن
 اختيار سوى فاسق ومعنوه

مطل
 لو كان الاخوة والاعمام غير
 مأمنين لانهم الحسنة اليهم

انرا العصبان ولا تدفع الاثنى اليه اه قات يئسي انه لو كان مولى العتاقة امرأه ان تدفع الاثنى اليها دون
الذكر (تبيه) اشترط في البدائع في العصة اتحاد الدين حتى لو كان لصبي اليهودي اخوان أحدهما
مسلم يدفع اليهم يهودي لانه عصبه لا للمسلم اه (قوله وابن عمر لشهادة الخ) اما اذا كانت لانتشي كنت ستنة
مثلا فلا يمنع لانه لاقتنه وكذا اذا كانت انتشي وكان مأمونا بجر بجنوا ويده بما في الصفة وان لم يكن الجارية
غير ابن الم فلا خيار للقاضي ان رأى اصل معها له والارض على يد امينة اه وهو ظاهر في الصفة عليه
في شرهما البراءة بقوله لأن الولاية في هذه الحالة اليه فورا في الاصح اه وهو ظاهر في انه لاحق لابن الم
في الجارية مطلقا وان للقاضي دفعها لاجنبيه ولو ما ناحت رأى المصلحة في ذلك ولو كان الحق له لم يكن
للقاضي الاختيار وقد رد الرمي ما به في الصبر بقولنا وتعلمهم بان ابن الم غير محررم وانه لاحق لغير
المحررم قال ولعل وجهه انه لو ثبت حضانتها كانت عنده الى ان تنتهي فتقع الفتنة تخمس من اصله (قوله
ثم اذا لم يكن عصبه الخ) اغاد ان العصبان مقدمون على ذوى الارحام المذكور والمراد العصبه المسحق
اذ لم يستحق كابن عمر لجارية يقدم عليه مثل الاخ لا ثم وانحال كاصرح به في البدائع والمراد ذوى الارحام
من كان منهم محرما احترازا عن ابن العمة وانحاله كإياي (قوله قد دفع للاحلام) كان يئسي ان يذكر آولا
الحقة لا ثم في الهندية انه أولى من الاخ لا ثم وانحال اه (قوله ثم لا ثم) الذي في الشر ينالاه عن البرهان
وصكدا في الفتح ثم لا ثم (قوله برهان وعين بجر) كذا في بعض النسخ ومقط من بعضها لفظ بجر
وهو الاولى لانه في الصبر لم يعزه الى البرهان والصبي (قوله فان تساوا) كاخوة اشقاء مثلا (قوله ولا حتى
لو دفع الخ) كان المناسب التعيين بالبنات بدل الولد لأن الولد يشبه الذكر والاثنى وقد عز ابن الم له حتى في
الغلام دون الجارية وما للفرق بين الجارية المشتأة وغيره فقد علت ما فيه فاقهم وفي الجارية لاحق لبنات العمة
وانحاله لا ثم غير محررم وكذلك نأت الاعمام والاخوال بالاولى كذا في كثير من الكتب اه وبوجه الاولوية
ان العمة وانحاله مقدمتان على الم وانحال مانه لاحق لبناتهما ومقتضاه انه لاحق لبنات العمة ونحوها
في حضانة الجارية ولا لابن العمة في حضانة الغلام ويئسي اجراء التصلب المذكور في ابن العمة واولى أمرن
ذكره تأمل وسئل عن صغيره جد أو أمة تربت عمة ولا شبهة ان الحضانة لجد كاعلمه بمجاد كراهه عن الهندية
أما لو كان الصغير أيا فان قلنا ان لبنات العمة حضان في الاثنى يئسي قد يمهمل الجدة لان النساء أقدر لكنه
خلاف ما مر عن الهندية فلنأتمل (قوله والحاضنة الذمة) أشار الى أن ما في الكسكزين من التقييد بالام
اتفاق بل كل حاضنة ذمة كذلك كاصرح به في خزانة الاكل بجر (قوله ولو بجوسية) بان أسلم
زوجها وابنت (قوله يسع سنين) فائدة هذا الظاهر في الاثنى لان الذمة تنتهي حضانته بالسبع حوى
(قوله أو الى أن يمضف) أشار الى ان قول المصنف أو يمضف منصوب بأن منصرفه بعد أو التي بمعنى الى كافي
الفتح وهذا اذا زاده في الهندية فظاهره انه اذا ضف أن يأبى أكثر زرع منها وان لم يعقل دينا بجر فاطم وعلما
لا تك النكاح والمهران بغير سريه بنحو أخذه لها بدهم وفي الفتح وتنع ان تقبضه اذ لم يعلم النكاح بغير ان خفف
ثم الى انفس من المسلمين وقول الصبر لم يزع منها بل يضمن الى امس من المسلمين فيه غير ان الظاهر ان لم زائدة
والانقاض تأمل (قوله سكاخ غير محررم) أى سواد دخل بها أو لا وكان يئسي أن يقول غير محررمه النبي
لان الرضائي كالأجنبي في سقوط حضانته برمي قلت ويئسي انه لو لم يكن لفلان سوى ابنى عمة تزوجت امه
أحدهما ان لا يسقط حقها لان الآخر أجنبي مثله فلا فائدة في دفعه اليه بل اجتناء عنده أولى واحتقر
عالمو ان زوج الجدة أو زوج الام وانحاله الم ونحوه (قوله في بيت الزاب) تشديد الباء اسم فاعل
من التربة وهو زوج الام والولد ربه (قوله فلا ب (أخذه) أى الا اذا لم يكن لها مسكن وطلبت من الاب
أن يسكنها في مسكن فان السكنى في الحضانة عليه كإصر (قوله للفرق بين الخ) استظهر هذا الخبر الرمي
أضيا بقوله ان زوج الام الأجنبي يطعمه زراى قليلا ويظهر اليه شررا أى نظر البغض وهذا مقتود
في الأجنبي عن الحاضنة قال ح وفي النفس من هذا الفرق شيء فان الزاب اذا كان كذلك فالأجنبي أولى
كما هو المشاهدة قلت الا صوب التفسير وهوان الحاضنة اذا كانت تاكل وحدها وانها معها فلها حق لان
الأجنبي لا سبيل له عليها ولا على ولدها بخلاف ما اذا كانت في حال ذلك الأجنبي أو كانت زوجة له وأنت عمت

وابن عمر لشهادة وهو غير مأمون ثم
اذا لم يكن عصبه اذ ذوى الارحام
قد دفع للاحلام ثم لا ثم
للام ثم لالنال لا بون ثم لا ثم برهان
وعين بجر فان تساوا فاصلهم
ثم اورعهم ثم اكبرهم لاحق لولده
عم وعممة وخال وخالة له يدم
المحرمة (و) الحاضنة (الذمة)
ولو بجوسية (كسلة مالم يعقل
دينا) يئسي تقديره يسع سنين
لعمة اسلامه حشد نهر (أو)
الى أن يمضف ان تأبى الكندر
فتزعمها وان لم يعقل دينا بجر
(و) الحاضنة (يسقط حقها سكاخ
غير محررمه) أى الصغير وكذا
بكاها عندها المفضل له ما في الفتية
لو تزوجت الام باخر فامسكه
ام الام في بيت الزاب فلا ب
أخذه وفي الصبر قد زدت فيما لو
امسكه الحائلة ونحوها في بيت
أجنبي عازية والظاهر سقوط
قياسا على ما مر لكن في النهر
والظاهر عدمه للفرق بين
زوج الام والأجنبي

ان سقط الحضانة بذلك دفع الضرر عن الصغير فيبقى الممتنع أن يكون ذاك صير له رأى الاصغر للولد فانه قد يكون له قريب من غيره يتي موته ويكون زوج امه متفقا عليه به عز عليه فراقه قد يقر به اخذها منها ليؤذيه ويؤذيها اوليا كل من نفقته أو نحو ذلك وقد يكون له زوجة تؤذيه اضعاف ما يؤذيه زوج امه الاجنبى وقد يكون له اولاد ينجى على البنت منهم الفتنة لسكناها معهم فاذا علم الممتنع أو الضامن شيئا من ذلك لا يميل له نزعه من امه لان عدم امر الحضانة على نفع الولد وقد مر عن البدائع لو كانت الاخوة والااعم غير ما موين على نفسها أو ما لها لاسلم اليهم وقد متنا في العقد عن النسخ عند قوله ان المتعطله لا تنسخ من يتناهي الا من اخوان على الممتنع أن يتصرف في خصوص الواقع فان علم بغيرها عن العينة أن لم يقرب أمتها ما لم يل على علم قد جرت (قوله قال) أى في التبرؤ أصله للبرحمت قال ودخل تحت غير الحرم الذى ليس بحرم كابن ايم فهو كلاجنبى هنا أى اذا تزوجته سقط حقها وأنت خير بأن هذا مرفوض فيما اذا كان مستحق الحضانة أقرب منه فلم يكن غيره ولكن الولد كرايى عندهم وكذلك لو كان اتى لانتشى أو كان مأمورا على ما يثبت في الجبر فاهم (قوله البينة) أما الرجعة فلا بد من انقضاء العدة فيها غير مقتضاء العود في البينة قبل انقضاء العدة مع انها تعذر في بيت الزوج ولعل وجه ارتفاع ولايته عليها لغير الولد عنده وفي ذلك تأييد لما قدمناه من التمسك بتأويل قال في الدر المنثور وكذا أى تعود الحضانة لوزات جبنون وردت في زال المانع ذكره الصنع وغيره فلا حسن ويعود الحق بزوال مانعه اهـ (قوله لزوال المانع) أى ليس من قبل عود الساقط حتى يقال ان الساقط لا يعود فقوله سقط حقها معناه منع منه مانع كقولهم تسقط الفتنة بالنشوز والولاية بالجبنون ثم تعود بزوال آفاده في التبرؤ يقال ان الساقط لا يعدل في عاد حتى يجد لقيام سببه بخلاف سقوط الفتنة لانها حق واحد كما قد تدر (قوله والقول له الخ) أى لو ادعى تزوجها وانكحرت فالتقول لها ولو اقررت به فكذلك التمسك بالطلاق فان لم تعين الزوج فالقول لها لان عبته وفيه ان يكون مع النيبين في الفصلين نهر ووجه الفرق أن دعواها طلاق المين مأا عليها الشرع بدون تصديقه لم يقبل قولها أصلا (قوله حتى يستغنى عن النساء) بأن يأكل ويشرب ويستغنى وحده والمراد بالاعتقار تمام الطهارة بأن يظهر بالماء بلا دم وقيل يجوز الاستنجاء وهو التطهير من النجاسة وان لم يقدّر على تمام الطهارة تزاول أى الطهارة الشاملة للوضوء (قوله وقد رجع) هو قريب من الاول بل عبته لا حبش حبش بنسبته وحده لا ترى الا ما يروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال امر واصلتكم اذا بلغوا السبع والاولا يكون الالهة القدرة على الطهارة زبلى (قوله به بنى) وقد رجع بنين (قوله لانه السبع) أى الاستغناء هو القالب في هذا السن (قوله فان اكل الخ) اذا كان انقضى لا يخلف أحدهما بل يظهر بهما ذكر كافى الجرح عن الطهارة ويوجهه أن البين لا يكون ولا يملك أحدهما ابطل حتى الولد من كونه عنده قبل السبع وعند أبيه بعدها (قوله ولو جبر) أى ان لم يأخذ بعد الاستغناء أجبر على كفى الممتنع وفي النسخ ويجبر الاب على أخذ الولد بعد استغائه عن الام ان نفقته وصاته عليه بالاجماع اهـ وفي شرح الجمع واذا سقى اغلام عن الخدمه أجبر الاب والوصى أو الولي على أخذه لانه قد ارعى تأديبه وتعليمه وفي الخلاصة وغيره واذا استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبة أولى بتقديم الاقرب فالاقرب ولا حق لابن العلم في حضانة الجارية اهـ قلت بقي ما لا انت الحضانة ولم يوجد له عصبة ولا وصى قالنا هراهن يترك عند الحضانة الا أن يرى القاضى غيرها أولى والله أعلم (قوله والا) بان تحدث الاربعة أو بعضها لا يدفع اليه ط (قوله والجد) أى وان صلت ط (قوله أى تلغ) وبلغها ما بالخير أو الة زال الولد ط قال في الجبر لانها بعد الاستغناء فتحتاج الى معرفة آداب النساء والمرأة على ذلك أقدر وبعد البلوغ تحتاج الى التحصن والحفظ والاب فيه أقوى واهدى (قوله في ظاهر الرواية) مقابل رواية محمد الثانية (قوله فالقول للام) لانه يدعى سقوط حقها بجبر (قوله وأقول الخ) هو لمساحب التبرحمت قال وأقول بنى أن يتنازل عنها فان كانت سنانا حتى فيه الاتي غالبا فالقول له والالهة اهـ والذى بنى الرجوع الى الصغيرة فان ادعت البلوغ في سن يحفل صدق كاهو المصر به في باقى الاحتكام أخاهه الرضى (قوله مشتبه انقضا) بل في محرمات المنع بنت تسع فاعدا منها انقضا سائفا (قوله بذلك) أى كونهما حق بها حتى تنسج (قوله وبه بنى) طالى الجبر بعد

قال والرحم سقط كابين الم
كلاجنبى (وعود) الحضانة
(بالفرقة) البينة لزوال المانع
والقول لها في الزوج وكذا في
تطليقه ان اجبته لان عبته
(والحاضنة) اتا وغيرها
(احق به) أى بالغلام حتى
يستغنى عن التسام وقد رجع
وبه بنى لانه القالب ولو اختلص
في سنه فان اكل وشرب وليس
واتفى وحده دفع اليه ولو جبر
والالا (والام والجد) لام أولاد
(احق بها) بالصغيرة (حتى
خصير) أى تلغ في ظاهر الرواية
ولو اختلصا في سنهما فالقول
لام بجبر بهما وأقول بنى أن
يحكم منها ويعمل بالقالب وعند
مالك حتى يحتمل الغلام وتزوج
الصغيرة ويدخل بها الزوج عفى
(وغيره ما حق بها حتى تنسج)
وقد رجع وبه بنى في بنت احدى
عشر مشتبه انقضا زبلى
(عن محمد ان الحكم في الام
وابنة كذلك) وبه بنى لكثرة
الفساد زبلى

وأخذه لا تشد الحضاة بتزوجها مادامت لا تصل الرجال الا في رواية عن الثاني اذا كان يستأنس بها ٦٤١ كافي القسمة وفي الظهيرية امرأة قالت

هذا منك من بني وقد ماتت أمته
فاعطى فقتله فقال صدقت لكن
اتمه وتم وهي في سنك وأراد
اخذ الصبي منع حتى يعلم القاضي
اتمه وتخصر عنده فتأخذه لانه
اتم بأتم حجة ومما تهم ثم ادعى
احبة غيره هاو اذ همفل فان

(احضر الاب امرأة فقال هذه

ابنتك وهذا) ابن من اوقات

الحقة لا) باهذه ابنتي (وقدمت

ابنتي أم هذا الولد فاقول للرجل

والمرأة اني معه ويذيع الصبي

(اليها) لان الفرائش لهما فيكون

الولد لهما (كروحي بنهما ولد

فاذني) الزوج (انه ابنه لهما)

بل من غيرها (وعكست) قتلت

هو ان لامنه (حكم بكونه

ابنتها) لما قلنا وكذا اوقات

الحقة هذا الثلث من بني الميتة

فقال بل من غيرها فاقول له

وباخذ الصبي منها وكذا

واحضر امرأة وقال ابن من

هذه لاني بكت وكذته ابنة

وصدقتها المرأة فآلأب أدويه لانه

لمحال هذا ابن من هذا المرأة

فقد انكر كونها جده فيكون

مكرا حتى حضتها وهي اثرت

بالحق انني لمصا (والاخبار

لله عندنا مطلقا) ذكر ان كان

أوتى خلافا لاشافي قلت وهذا

قبل البلوغ ما بعده فيغير بين

أبوه وان أراد الاضرار فذلك

يؤيد زاده من الملية واخذه قوله

(نلت الجارية ببلغ الفاء

ان بكرا ضمها الاب الى نفسه)

الاذا دخلت في السن واجتمع

لها رأى فتسكن حيث احب

حيث لا خوف عليها (وان نبالا)

نقل تصحيحه والحاصل ان الفتوى على خلاف ظاهر الرواية (قوله وأعاد) أي المصنف قوله حتى تشفى من
غير تصديق بما قبل التزوج (قوله بتزوجها) أي الصغيرة (قوله مادامت لا تصل الرجال) فان وصلت
تصدق ويسأى في أول النفقات ان التي تشفى للوطيف فسادون الفرج يلزمه فقتلها وكذا التي تلغ للندمة
أولا لا تستأنس ان اسكنها في بيته عند الثاني واختراف في النصف ١٥ ومتضادان صلحهما الرجال بكنى
بالوطيف فسادون الفرج وله الزمة فقتلها بخلاف من ألغ الندمة والاستئناس فقط تحتها فقتلها الا ان
رضي بها واسكنها في بيته (قوله الا في رواية الخ) هي إشارة الى ضعفها وظاهرها انها اصلت للرجال قبل
البلوغ وقد تزوجها أو حال استحالة لانها اتصافا وهذا هو القول المتيقن به لاعلى ظاهر الرواية من قوله حتى
تخصيص فيصالح المطلقة الى تصديق أخاذه في البصر أي تصديق قوله حتى يخلص ما اذا لم تزوج (قوله وفي الظهيرية
الخ) دخول على المتخط (قوله لكن امه) أي التي هي ابنتك (قوله لان الفرائش لهما) لكن
التكاح يثبت بالصدق (قوله لما قلنا) من أن الفرائش لهما (قوله وكذا اوقات الحقة) معاهدة
ظلالها (قوله فتقال بل من غيرها) أي من امرأة أو أجنبية عنك وهذا هو الفرق بين هذه وبين المسألة
الاولى فانه في الاولى اعترف بانهم من ابنتها وانما حجة من (قوله وكذته ابنة) بان قالت ما هذه امه بل امه
ابنتي ظهيرية (قوله ومصدقها المرأة) بان قالت صدقت ما أباها ومصدق كذب هذا الرجل ولكن امرأته
ظهيرية (قوله لا لمحال هذا ابن من هذا المرأة) وكذا قوله بل من غيرها (قوله اني لمصا) أي
انتي كلام الظهيرية حال سكوتها لمصا أخاذه به بان يات بعارها بل حذف بعضها اختصارا وهو ذلك
وان استوفى صور المسألة فافهم (قوله لا اخبارا لله عندنا) أي اذا بلغ السن الذي ينزع من الام ما أخذ
الاب ولا اخبارا للصغير لانه لتصور عقله يتحاشى من عنده اللعب وقد سمع أن الصبية لم يضر او أتا حديث أنه صلى
الله عليه وسلم خير فكونه قال اللهم ادهم فوفى لا اخبارا لا تقدر عنه عليه الصلاة والسلام وقامه في الفتح
(قوله وأعاد) أي أعاد ما ذكر من ثبوت التخصير والاختراع للبالغ مع زيادة تفصيل وتبسيط ذلك فافهم
(قوله ببلغ النساء) أي ما يبلغ به التسام من الحاض ونحوه ولو حذفه لكان واضح (قوله ضمها الاب الى
نفسه) أي وان لم يحلف عليها للتساول وحديثه من يجر والاب غرق فان الآخر والم كذا في عند
الاب ما لم يحلف عليها منما فنتظر القاضي امرأة مسلمة تنفق قسم اليها كأي عليه في كافي الحاكم وذكره المصنف
بعد (قوله الا اذا دخلت في السن) عبارة الوصير مختصر الحظ الا اذا كانت مسنة والاب في كافي
المختص بقتله الفلحة من رأى ابنتها صبيها فوطئته من ذلك فهو مستحق (قوله
لا لغريها الخ) الفرق ان الاب والجد كان لهما ولاية في الضم في البداية فما زال من بعد اها الى يجرها اذا لم تكن
سامة أو ما غريها لم تكن له ولا يضمن في الاستداء فلا تكون له ولاية الاعادة أيضا يجر عن الظهيرية بقلت
وفيه نظر فان المتون مصرحة بأنه اذا لم تكن امرأة فالحضنة للصبيات على ترتيبهم في ذلك اثبات ولاية الغم
استداء لغير الاب والجد الا ان يريد شوقا ما غريها للصبي غير المحرم كان الم وسوى الصلة فان الاخي لا تقدم
اليه كما تم وعادة الفتح الا ان تكون غريها سامة على نفسها لا يوتي بها فآلأب ابن ضمها اليه وكذا للاخ والم
الضم اذا لم يكن مسددا فان كان يخطبها فبعضها القاتني عند امرأة ثقة اه وزاد الزبلي وكذا الحكم في كل
عصبة ذي رحم محرر منها وهذا الذي مشى عليه المصنف بعد (قوله والظالم اذا عقل الخ) كان فيني الاستداء
بجسده الظالم أودركها آخر اهل البيت وامامنا عليه الجارية ثم المراد الظالم البالغ لان الكلام ما بعده البلوغ
وعبارة الزبلي ثم الظالم اذا لم يبلغ سن قبله ان يقرر الآن يكون مسددا لمخوفا عليه الخ واخترت عماد الخ
معناها في الجوهرة من بلغ معنوا كان عند الام سواء كان ابنا أو بنتا اه وفي القتي والمعتوه لا يضر ويكرن
عند الام اه قال في البصر بعد نكته ما في الفتح وبنيت أن يكون عندهم يقول بضمير الولد وأما عندنا فالحقوه اذا
بلغ السن المذكور أي الذي ينزع فيه من الام يكون عند الاب اه وضمه في التره وهو الموافق للقواعد اتمل
(قوله فوطئته) أي الابلا ولا يضمنه اليه وانما هو أن الحقة كذلك بل غيره من الصبيات كالاخ والم ولم أر من
صرح بذلك ولعلمنا اعتدوا على ان الحاكم لا يمكنه من المعاصي وهذا في زماننا غروا وقع فيمن الاقتداء بولاية نكته
لكل من يؤمن عليه من اغاربه ويقدر على حفظه فادفع انكروا واجب على كل من قد ورطه لا يحل من يلحقه

فيها (الاذا لم تكن سامة على نفسها) خلاف ١٦١ يني والجد ولاية الضم لا لغريها كافي الاستداء يجر عن الظهيرية (والظالم اذا عقل واستغنى
برأيه ليس لاب ضمته الى نفسه) الا اذا لم يكن مأمورا على نفسه فله منه لفتح قسنة أو عار وتأديه اذ اقرق منه بني لا نكته عليه الا ان يبيع يجر

(والجدة بمنزلة الاب فيه)
 فما ذكر (وان لم يكن لها
 أب ولا جد) لكن (لها أخ
 أو دة) فمهما لم يكن مقصدا
 وان كان مقصدا (لا يمكن من
 ذلك) وكذا الحكم في كل عصبه
 ذى رحم محرم منها فان لم يكن لها
 أب ولا جد ولا غيره مما من
 العصباء وكان لها عصبه مقصد
 فالنظر فيها الى الحاكم كان كافيا
 (مأمونة خلاها تنفذ بالنسبي
 والاوضاع عند امره) (امينة)
 فادارة على الحفظ بلا فرق في ذلك
 بين بكر ونب) لانه جعل ناظرا
 للمسلمين ذكره الصيغ وعييه
 واذا بلغ الذكورة وحده الكسب
 يدفعهم الاب الى عمل ليكتسبوا
 أو يورثهم ويتق عليهم من
 أحوالهم بخلاف الاناث ولو الاب
 ميذا يدفع كسب الابن الى امين
 كما سائر الاملاك مؤيد زاده
 معززا للصلصة (ليس المطلقة)
 ما يبعد عدها (الخروج بالولد
 من بلدة الى اخرى بينهما تفاوت)
 فلو بينهما تفاوت بحيث يمكنه
 أن يصير ولده ثم يرجع في نهاله
 لم يقع مطلقاته كالانتقال من
 محلة الى محلة ثم (الاذا
 انتقلت من القرية الى المصر وفي
 عكسه لا) لضرر الولد بضعفه
 ناخلة أهل السواد (الاذا
 كان) ما انتقلت اليه (وطها وقد
 تكلمنا في) أي عقد عليها في وطنها
 ولو قرية في الاصح الاداء الحرب
 الا ان يكونا مستأمنين

عاره وذلك ايضا من اعظم صلة الرحم والشرع أمر بصلته ما بدع المنكر ما أمكن قال تعالى ان الله يأمر بالعدل
 والاحسان واتا ذى القربى ونهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ينظرون لحكم تدركون ثم ايت في حاشية
 الجرار لم يذكركم ايضا وقال ولم يره ثم قال ثم رأت النفل فيه وهو ما في المناهج والخلعة والتراخية
 وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة من سوا من العصبه أو في الاقرب قالوا بغيره ان الاخي لا تدفع الا
 الى محرم اه قلت كلامنا فيما اذا بلغ الغلام وما ظله فيقال للخوف ولذا يذكر فيه التفصيل بين كونه
 مأمونا أو غيره (قوله فيما ذكر) أي من أحكام البكر والنب والغلام والتأديب ط (قوله وان لم
 يكن لها) أي البكر كافتد مناع عن الكافي وكذا النبي كاعلمه خلافا لما مر عن الظهيرية وقد صرح المصنف به بعد
 في قوله بلا فرق في ذلك بين بكر ونب (تنبيه) حاصل ما ذكره في الولد اذا بلغ انه أمان أن يكون بكرا امينة أو نبيا
 مأمونة أو غلاما كذلك فله الخيار واما أن يكون ~~بكر~~ راشيا أو يكون نبيا أو غلاما غير مأمونين فلا خيار ولهم
 بل بمعناه الاب اليه (قوله واذا بلغ الذكورة وحده الكسب) أي قبل بلوغهم مبلغ الرجال اذ ليس له اجل لهم
 عليه بعده (قوله بخلاف الاناث) فليس له أن يورث من في عمل أو خدعة تتراخية لان التاجر يتحولها
 وذلك من في السرع ذخيرة ومفاد انه يدفعها الى امرأه لتعلم الحرفة كطيرز وشاطلة اذ لا يحد ورفيه
 وسائر غنمه في الغنات (قوله ولو الاب ميذا) أي يحصى منه اتلاف كسب الابن (قوله كافي سائر
 الاملاك) أي الاملاك الصياد تتراخية أي فان الثاني يصيب لهم ويحفظ لهم ما لهم اذ كان الاب ميذا
 (قوله ليس المطلقة باثنا الخ) اما المطلقة برجة فحكمها حكم المنكحة ليس لها خروج لان حق
 السكنى لزوج واما المعتدة فليس لها الخروج قبل انتهاء العدة مطلقا بغير وانظر ان المتوفى عنها زوجها
 كالمطلقة في ذلك خلافاً لذلك بلاذن الاولياء لبقولهم مقام الاب وما فيه اضرار بالولد ظاهر المتعزم رمي
 لا يقال ان معتدة الموت تخرج وما وبعض الليل لان المراد هنا الانتقال الى بلدة اخرى وليس له الانتقال في العدة
 واما بعد انتفاء ما ذكره وقول الرمي لقيام الاولياء مقام الاب فيبعد منها من ذلك بعد العدة ايضا لكن
 مثل شيخ مشايخنا العلامة الفقيه متلا على الركني عن شيخه في حاشية ائمة له جد لا بد ثم ائمة السهرية من
 بلدها التي تزوجت فيها في بلدة اخرى فهل يحد منها فاجاب بان الواقع في كتب المذهب متونا وشروحا بقصد
 المسألة المطلقة والاب ولم يزم من أبرها في غيرها ومفاد ان الجليس له منها ما قاله ابن الرمي لم يثبت
 فيه ان نقل فيمنع التوفيق حتى يرى النقل الصريح فان العلم امانة هذا حاصل ما رأته بخطه رحمه الله تعالى
 ووجه توقفه التقيد بالاب والمطابقة فيصطلح كونه لا حرا في قرية تخص بهم هذا الحكم ~~بالات~~ المطلقة
 فقط ويحتل عدمه لما قاله الرمي واهه حاشية أعلم (قوله لم يمنع) الا اذا انتقلت من مصر الى قرية في كيان في
 (قوله مطلقا) سواء كان وطنها أو لا وقع العقد فيه أولا بغير (قوله من محلة الى محلة) أي في بلدة
 واحدة والظاهر انه لو كان بين المحلتين تفاوت تمتع (قوله الا اذا انتقلت الخ) قال الرمي في حواشي المنع
 هذا خفايع فيه صاحب الجواز ليس اقله من قرية الى مصر بينهما تفاوت والمجب في حكمه لم يلق به
 أحد جملتها بغير تدقيقه لضرر وفي ط عن الهندية عن الحنفية وان أراد نقله من قرية الى مصر جامع
 وليس ذلك مصرها ولا وقع النكاح فيها فليس لها ذلك الا أن يكون المصر في سائر القرية على التفسير الذي
 قلنا اه (قوله وفي عكسه لا الخ) أي وفي انتقالها من المصر الى القرية لا يمكن من ذلك ولو كانت القرية
 قرية لتضرر الولد بضعفه بخلاف أهل السواد أي أهل القرى المجبولة على الجفاه (قوله الا اذا كان الخ)
 استثناء من قوله وفي عكسه لا ومثله ما اذا انتقلت من قرية الى مصر أو الى قرية في مصر ولذا اعلم
 الشارح بقوله ما انتقلت اليه ويمكن جعله مستثنى من قوله ليس للمطلقة الخروج ~~ولكن~~ كان عطف
 بالاولى أو آتاه ط (قوله أي عقد عليها في وطنها) أفاد أن المراد بالسكاح مجرد الاعتقاد أن الإشارة بقية للوطن
 فلا بد في جواز الانتقال الى البلدة البعدة من شرطين كونها وطنها وكون العقد فيها وفي رواية الجامع الصغير
 اشراط العقد دون الوطن قال الزيلعي والاول اسم لان التزوج في دار ليس التراما للمقام فيها عرفا فلا يكون
 لها التقه اليها (قوله ولو قرية في الاصح) أي ولو كان الوطن الواقع فيه العقد قرية خلافا لما في شرح
 الباقي فانه ضعيف كما في البصر (قوله الاداء الحرب) استثناء من الاستثناء في المتن وقوله الا أن يكونا

مستأمن استئمان من قوله الادار الحرب أى له الاستقبال الى وطنها الذى نكحها فيه ان لم يكن دار الحرب والزوج سلم أى وحي فلو كانا حريين مستأمنين فلهذا كفى البدائع والحاصل ان عبارة القن والشرح فى غاية الخفايع التطويل فالظاهر والاخصر أن يقال ولعلطقة الخروج بالولد من قرية الى مصر قرية لا عكسه ومن بلدة الى أخرى هي وطنها وقد نكحها فيها ولودا حرب فزوجها ميسر يسانلها فلهذا عبارة من جزع ناعقة جامعة مانعة (قوله وهذا الحكم) أى الذى ذكر من الخروج والتفصيل فيه ط (قوله بكثرة) وبغير الحقت من الحاضنات مثلها بالاولى كفى البحر (قوله لعدم التقديس فيها) لأن العقد على الزوجة في وطنها دليل الرضا باختيارها بالولد وله عقد منه وبين الحقة (قوله الاذانة) أى اذن الاب وكذا من له حق الحضانة من الرجال ط تأمل (قوله من اخرجها) أى الى مكان بعيد أو قريب يمكنها ان تبصره فيه ثم ترجع لانها اذا كانت لها الحضانة يمنع من أخذ منها فضلا عن اخرجها كفى التبر من تقيده بالبعد أخذها بما بقي عن الحاوى غير صحيح فافهم (قوله من يداها) الظاهر ان غيرها من الحاضنات كذلك ط (قوله ما بقيت حضانتها) كذا فى التبر وفيه كلام (قوله فلا أخذ الخ) تفريع على مفهوم ما قبله وفي الجمع ولا يخرج الاب بولده قبل الاستثناء وعمله في شرحه بما فيه من الاضرار بالابا بماله كذا فى الحضانة قال في البحر وهو يدل على ان حضانتها اذا سقطت جاز له السفر به ثم نقل كلام السراجة المذكور وقال وهو صريح فيما قلنا اه لكن في التبر لئلا من البرهان وكذا لا يخرج الاب به من محل اقامته قبل استثناءه وان لم يكن لها حق في الحضانة لاحتمال عودها بزوال المانع اه وهو المفهوم مما يأتي عن قنوى الرضى ويدل على ما في الحاوى كما تفرعه ولا ينافيه ما مر من يبرح الجمع لاحتمال أن يريد بالحق الحال أو المستقبل تأمل (قوله كفى السراجة) المراد بها قنوى سراج الدين قارى الهداية (قوله وقيد المصنف الخ) وكذا تقدم في التبر ولا حاجة اليه لانها اذا تزوجت وكان لها أم أهل الحضانة وغيرها قلنا لا يه أخذ منها فضلا عن السفر به (قوله وفي الحاوى) يعنى القدسي (قوله له اخرجها الخ) أنت خير بأن هذا محمول على ما اذا لم يكن لها حق الحضانة اذ لو كان لها الحضانة لا يمكنه من أخذ منها فضلا عن اخرجها عنها الى قرية أو بلدة قريبة أو بعيدة خلافا لما في التبر كما مر فانهم لم يمتنعوا من مخالفة لما مر عن السراجة وما يأتي عن غيره الرضى بل ولما مر عن الجمع والبرهان لان ما في الحاوى يشمل ما بعد الاستثناء وهذا هو الارق بالام وبوجوده ما في التارخانية الودمى كان عند أحد الابوين لا يمنع الاسر عن النظر اليه وعن نهده اه ولا يخفى أن السفر اعظم مانع (قوله كفى جاتها) أى كفى انشاها كان الولد عندها لها اخرجها الى مكان يمكنه أن يبصره كل يوم (قوله لا يبيح على أن يرسله) وكذلك يقال في جاتها وقت حضانتها وبقيده ما قد مرنا اتفاقا عن التارخانية (قوله يداها يسافر به بعد تمام حضانتها) لم أر في الخبرية في هذا المحل (قوله وبان غير الاب الخ) وهم أن غير الاب له السفر به أيضا اذا كان عنده ولم أر من ذكره بل قال القسطنطيني فلا يخفى وجه الاب الآن يستغنى ولا غيره عن يسقط الحضانة نظرا للصغير اه والذي أتى به الرضى في الخبرية هو انه اذا تزوجت الام باجنبي وللصغير ان يعم له طلبة قال في المنهاج للعقبي قلنا لم يكن للصبى أب وانقضت الحضانة فن سوامن المصيبة أولى الاقرب بالاقرب معه له طلبة قال في المنهاج لا تدفع الى غير ائحرم ومنه في الخلاصة والتارخانية وغيرهما اه (قوله لا يباينه رده) بل يقال اذهب وخذيه نهر (قوله فعله رده) لانه وان اخرجها باذن الكفا الما خرجت معه لم تكن راضية بفرأه فاذا ردها وحدها ثم طلقها لم يرد له طلقها الردها بالاجتلاف ما اذا أنت باخراجه وحده والله سبحانه أعلم

• (باب النفقة) •

(قوله له نفقة الخ) النفقة مستقمة من التفريق وهو الهلاكت نفقة الدابة تفوقها كلفت أو من التفريق وهو الزواج نفقة السلعة فنافا راجت ذكر الزوجين أن كل ما قاهون وعينه قايديل على معنى الخروج والذهاب مشل نفق وتزويج ونفس وفيه دفع للشرع الادار على شيء مما فيه بقائه كذا في التفتي قلت ولا يخفى أن ما ذكره بيان لاصل ما دنا وما أخذ استغناها ووجه تسميتها فان جهال ذلك المال ورواج الحال فلا يثنى قولهم أيضا انها في اللغة ما ينفقه الانسان على عياله ونحوهم فانه بيان حقيقة مدلولها وانما اسم عين للاحداث وعن هذا قالوا ان الفتى قيمان جامد وهو ما لم يوافق مصدرا مجردا عن الاصول ومعناه رجل

(وهذا الحكم في الآدم المطلقه سقط

(أما غيرها) بكثرة واتم رده اعتقت

(فلا تقدر على نقله) لعدم التقديس

بينها (الا باذنه) كما يمنع الاب من

اخراجها من بلدته بلارضاها

ما بقيت حضانتها ولو أخذ المطلق

ولده منها لترجها) جاز (لان

يسافر به الى ان يعود حتى اشته

كفى السراجة وقيد المصنف

في شرحه بما اذا لم يمكنه من

ينقل الحق اليه بعد ما هو ظاهر

وفي الحاوى له اخرجها الى مكان

يمكنه أن يبصره ولا كل يوم كفى

جاتها فلخصت قلت وفي السراجة

اذا سقطت حضانتها لأم وأخذ

الاب لا يبيح على أن يرسله له ابل

هي اذا أرادت أن تراه لا تنقم من

ذلك وافتي خيضا الرضى بأنه

يسافر به بعد تمام حضانتها وبان

غير الاب من المصبات كلاب

وعزاه للنفاصة والتارخانية

(فرع) خرج بالولد ثم طلقها

فطالبت رده ان اخرجها باذنها

لا يباينه رده وان بغير اذنها لم

كما لا يخرج به مع اشته ثم ردها

ثم طلقها فخرج رده بغير اذنه تعالى

أعلم

• (باب النفقة) •

هي لغة ما ينفقه الانسان على

عياله

مطلبه

اللفظ جامد ومتنق

وأشد مشتق وهو خلافة وهو قسمان مطرد وغيره فالأول كاسم الفاعل والمفعول وبقيت المشتقات السبعة
فضارب مثلاً مطرد إطلاقه على كل من اتصف بعين المشتق هو منه والثاني ما كان معنى المشتق منه مر بها
للتسمية غير داخل فيها كقارورة حتى لا يطر في كل ما وجد فيه ذلك المعنى فلا يصح إطلاق قارورة على نحو
البرقان وجد فيه قرار الماء فالنقطة من هذا القبيل لأن المطرد ولأن الجامد غير المشتق وهذا التقرر رافع
ما أورد في العرف فافهم (قوله وشرا على الطعام الخ) كذا فسر صاحب ثلاثة لسانها ههنا من حيث كافي البحر
عن الخلافة (قوله وعرفا) أي في العرف الطارئ في لسان أهل الشرع في الطعام فقط ولذا يعطون
عليه الكسوة والسكنى والعطف يتنصت الفارية رجى وبعبارة التورن كالكلز الذي وقبرها على هذا
(قوله ومك) شامل لنقطة المملوك من بني آدم والحيوانات والصحاري في الدر المنقح لكن في الأخير لا يعبر
قضاء وفي الثاني خلاف كاسياً في آخر الباب (قوله لمناسبة مامز) أي من النكاح والطلاق والعدة بحر
(قوله وأولها أصل الولد) أي لأن القرابة لا تكون إلا بالولد والولد الذي تكون ابناً أو أماً وأخاً أو عماً
لا يحصل إلا بالزوجة فقدم الكلام عليها لتقدمها ففهم (قوله نكاح صحيح) فلا تنفقه على مسلم في نكاح
فاسد لا لعدم سبب الوجوب وهو حق الحبس الثابت بالزواج عليها بالنكاح وكذا في ذلك لأن حق الحبس وإن
ثبت لكنه لم يثبت بالنكاح بل لتحسين الماء ولأن حال العدة لا يكون أقوى من حال النكاح بدائع (قوله
توليان فساد أو بطلانه الخ) لم يذكر في البصر الطلاق ونقطة سنان العدة من الفسخ وغيره عدم الفرق بين الفاسد
والباطل في النكاح بخلاف البيع وفي الهندية عن الأخيرة ولو كان النكاح صحيحاً من حيث الظاهر فرفض
أهل القاضي النقطة وأخذ بها شهران ظهر فساد النكاح بأن شهدوا أنها اخته وضاعا ورفض بينهما مرجع عليها بما
أشدت ولو أنفق بلا فرض من القاسدي لم يرجع بشئ اه وخروفي والفتوى في الهندية أيداعاً عن الخلاصة وأجروا
أن في النكاح بلا شهود تنقضي النقطة اه قال ط ونظر فيه الحق بأنه من أفراد الفاسد اه قلت ومثله
في التهور والظاهر أن الصواب لا تستحق بلا النقطة إلا احتباس فيه (قوله على زوجها) أي ولو بعد احتباسه يباع
في نكاحها (قوله وكل محبوس الخ) هذه كبرى قياس من الشكل الأول طويت صيرفاه للعلم به من التحليل
السابق والتقدير الزوجة محبوسة لنقطة الزوج الخ ونفي لزوم نكاحها عليه فافهم (قوله كنف وقاض) أي
ووال ففهم قدما بما يكفهم وبكفي من تلزمهم نفقة من بيت المال لا احتباسهم في محضة المسلمين رجى (قوله
ووصى) فله الأقل من نفقته وأجر عمله في مال البيت رجى (قوله وعظماء ووعظاء أو وصى الميت ونفسه لا سنان
إن شالله تعالى في باب آخر الكتاب (قوله ذيلي) هو رهن الزبلي ذكر هذه الثلاثة فقط مع أنه ذكر
السة وزاد عليهم الوالي ح (قوله وعامل) أي في الصدقات ذبلي (قوله فامروا بدفع العدو) أي
نهىوا أنفسهم لذلك وترقبوا غرته فحبس النقطة لهم ولذريتهم (قوله ومضارب) فنقطة في مال المضاربة
مادام مسافر احتباسها لها ولو كان مضارباً بالرجلين أو أكرمته نفقته على حسب المال رجى (قوله
ولا يراد الرهن) قال في البحر واعترض بأن الرهن محبوس حتى الميراث وهو الاستيفاء وكان أحق به من
سائر الغرام مع أن نفقته على الرهن واجب بأنه محبوس بحق الرهن أيضاً وهو فاداه عنه عند الهلاك
مع كونه ملكاً اه قوله مع كونه ملكاً ترجح لحساب الرهن في وجوب النقطة عليه وحده مع كونه
محبوساً لحقه ما والشارح اخل به ح قلت لا اختلاف بذلك فإن الحق ابن الهمام لم يذكره لأن منفعة الحبس
إذا كانت غير مختصة بالغير لا تحب النقطة على العرف فهو كالا إذا عمل في المشترك لا يستحق أجره إلا عامل
نفسه من وجه فافهم (قوله في ماله لا على أبيه الخ) كذا في كافي الحاكم الشهيد قال فإن كان صغيراً
لأماله لم يؤخذ أبوه بنفقة زوجته الآن يكون ضمنها اه وفي الحاشية وإن كانت كبيرة وليس للصغيرة مال
لا يجب على الأب فثبتها ويستدين الأب عليه ثم يرجع على الابن إذا يسر اه وعزاه في البحر والتهر إلى الخلاصة
أيضاً قال الرمي ومثله في الزبلي وكثير من الكتب اه قلت وبه جزم المصنف والشارح في باب المهر
وأنت خير إن السكا في عوض المذهب والسماء أكثر الكتب عليه فقدم على ما ذكره الشارح في القروع
عن المختار والمتقن من وجوبه على أبيه الآن يحصل على وجوب الاستدانة ليرجع تامل (منبه) قال
في الترتيل بعد نقله ما في الحاشية أقول هذا إذا كان في تزويج الصغير مصلحة ولا مصلحة في تزويج

وشرا على الطعام والكسوة

والسكنى وعرفا هي

الطعام ونقطة الفرج يجب على

الغير بأسباب ثلاثة زوجية وقرابة

ومك) بدأ بالاول لمناسبة مامز

أولها أصل الولد (قريب

للزوجة) نكاح صحيح فلو كان

فساد أو بطلانه وجب بما أخذته

من النقطة بحر (على زوجها) لأنها

جزء الاحتباس وكل محبوس

لنقطة غيره يلزمه نفقته كنف

وقاض ووصى ذبلي وعامل

ومقاته قاموا بدفع العدو

ومضارب مسافر بمال مضاربة

ولا يراد الرهن لحبسه لمنفعتهما

(ولو صغيراً) حدا في ماله لا على

أبيه إلا إذا كان ضمناً كالمهر في

(لا يقد على الوصي)

مطلب

لا يجب على الأب نفقة زوجته ابنة

الصغير

فأمر صريح بالغة حد الشهوة وطاعة الوطى بهر كثير ولزم تنقصة بقدرها الضايق فاستغرق ما لم يكن
 أو يسهو الذين كثير ومن المذهب أنه إذا عرف الأب بسوء الاختيار رجعة أو نكاحا فالدخول انقضاء صريح به
 في الصبر وغيره وقدمه المصنف في باب الوطى ١١ قلت المصريح به في المتن والنشروان لا باب تزويج الصغير
 والمصغرة غير مكفوفين مهر المثل بقين فاحش لأن كمال شفقة الأب دليل على وجود المصلحة ما لم يكن
 سكران أو معروفا بسوء الاختيار لأن ذلك دليل على عدم تأخره في المصلحة وأنت خبير بأن الشرط أن لا يكون
 معروفا بسوء الاختيار قبل العقد فلا يثبت سوء اختياره بمجرد العقد المذكور والزم أن لا يتصور رجعة
 بعده بالنسبة للناقص ولغيره الكثير كما تم تقريره في باب الوطى فظهر أنه إذا لم يكن معروفا بذلك وتزوج طفلة أمراً
 صريحاً مطلقاً كما هو المنصوص في عامة كتب المذهب خاصة لشقته مقام المصلحة فافهم (قوله لأن المانع
 من قبله) دخل في هذا الجيوب والعين والمريض الذي لا يتدبر على الجماع كما صرح به في الهندية (قوله
 أو فقيراً) ليس عنده قدر النفقة لزوجه من قسدين عليه بأمر القاضي ط وسيأتي (قوله ولو مسلة
 أو كلفة) الأولى اسقاط مسلة (قوله تطبيق الوطى) أي منه أو من غيره كما يفهم كلام الفتح وأما الثاني
 الزبلي من تصحيح عدم تقديره بالنسبة فإن السبعة النفقة تحتل الجماع ولو صغيرة السن (قوله أو تنهى
 للوطى فمادون الفرج) لأن الظاهر أن من كانت كذلك فهو مسقط للجماع في الجسدية وإن لم تنفقه من
 خصوص زوج مثلاً فنج (قوله فلا نفقة) أي ما لم يحكمها في بيته للندمة أو الاستئناس كما يأتي قريباً
 (قوله كالو كاتنا صغيرين) لأن المانع من الوطى وجودها ووجوده منه أيضاً لا يصير بعدم وجود التسليم
 الموجب للنفقة منها (قوله موطوءة أولاً) أي سواء دخل بها أم لا (قوله كان كل الزوج الخ) تمثيل
 لقوله أولاً فأداه أن عدم وطئها لا فرق فيه بين أن يكون لا مانع منه أصلاً وله مانع من جهته أو من جهتها وهي
 مشبهة كالقراءة ونحوها لأن الخسيرة في إيجاب النفقة الاحتباس لا تنقاع مقصود من وطئ أو من دواعيه
 ولذا وجبت لصغيرة تنسجى للجماع فمادون الفرج كما ترافهم (قوله أو ممتنعة) في التازانية المنجونة
 لها النفقة إذا تمتع نفسها بغيره (قوله وكذا صغيرة) أي لا تنسجى أصلاً ولو للجماع فمادون الفرج
 والازمة نفقتا أسكها أولاً كما ترافها (قوله أن أسكها في بيته) وإن ردّها فلا نفقة لها بدائع
 وحاصلها أنه بما في مسألة المشبهة فلا تخيير بل يلزمه نفقتها مطلقاً كما علمه فافهم (قوله ولو منعت نفسها
 للمهر) أي الذي لم يعرف تنقيده لأنه منع بحق تقصير من جهته فلا تسقط النفقة به زبلي (قوله دخل بها أولاً)
 نعم لم يمنع أي لها النفقة بالمانع المذكور سواء كان قبل الدخول أو بعده لكن عند أي يوسف يسقط حقها في
 المنع إذا دخل بها برضاها (قوله وعليه الفتوى) أي استصحبنا لأنه لما طلب تأجيله لم يقدر رشياً بأساط حسنة
 في الاستتاع وفي الخلاصة أن الأستاذ ظهر الذين كان يفتي بأنه ليس لها الاستتاع والصدور الشهد كان يفتي بأن
 لها ذلك أه فتداختل الآراء بهر من باب المهر وقدمنا هنا لأن الاستتاع مقدم فلا يجرم به الشارع
 وفي الجبر عن الفتح وهذا كله إذا لم يشترط الدخول قبل حلول الأجل فلو شرطه ورضيت به ليس لها الاستتاع
 على قول الثاني أه وتعام الكلام قدسنا هناك (قوله فتسحق النفقة) أي وإن لم يكن لها المصلحة بالمهر
 (قوله به يفتي) كذا في الهداية وهو قول الخشاف وفي قول الوالدية وهو الصحيح وعليه ظاهر الرواية
 اعتبارها فقط به قال جمع كثير من المشايخ ونص عليه محمود في النفقة والبدائع أنه الأصح بهر لكن المتن
 والنشروان على الأول وفي الغانية وقال بعض الناس يعتبر مال المرأة قال في الصبر وانتقوا على وجوب نفقة
 المومنين إذا كانوا مومنين وعلى نفقة المومنين إذا كانوا مومنين وإنما الاختلاف فيما إذا كان أحدهما
 مومراً والآخر معصراً فعلى ظاهر الرواية الاعتبار لمال الرجل فإن كان مومراً وهي معصرة فعليه نفقة
 المومنين وفي عكسه نفقة المومنين وأما على الحق في نصيب نفقة الوطى في المأثنتين وهو فوق نفقة
 المعصرة ودون نفقة المومرة أه (تنبيه) صرحوا ببيان اليسار والاصحاف في نفقة الأكارب ولم أر من
 عرف ما في نفقة الزوجة ولعلمه وكذا ذلك إلى العرف والنظر إلى الحال من التوسع في الاتفاق وعدمه وبؤيده
 قول البدائع حق لو كان الرجل مفرطاً في اليسار بأحسب خبز الخوازي وطعم الدجاج والمرأة مفرطة
 في الفقر تأكل في بيت أهلها خبز الشعير بطعمها خبز الحنطة وطعم النساء (قوله ويصاحب الخ) صرح به

لأن المانع من قبله (أو فقيراً ولو) كانت
 (مسلة أو كلفة أو كبيرة أو صغيرة)
 تطبيق الوطى أو تنهى للوطى
 فمادون الفرج حتى لو لم تكن
 كذلك كان المانع منها فلا نفقة
 كالو كاتنا صغيرين (فقيرة أو غنية
 موطوءة أولاً) كان كل الزوج
 مصغراً أو كانت ونشأ أو قرناً
 أو معنوعة أو كبيرة لا وطأ وكذا
 صغيرة تصلح للندمة والاستئناس
 أن أسكها في بيته عند الثاني
 واختاره في النفقة ولو (منعت
 نفسها للمهر) دخل بها أولاً ولو
 كله مؤجلاً عند الثاني وعليه
 الفتوى كما في الجبر والنهر وارتضاء
 يحسب الاشياء لأنه منع بحق
 فتسحق النفقة (يقدر حالهما)
 به يفتي ويصاحب بقدر موعده

الرجوع عليها تامل ولو ادعت أن خروجها إلى بيت أهلها كان مائة وانكر أو ثبت تنوزع ما أذنت أنه بعد
 شهر ثلاثا لها الملك هناك هل يكون القول لها لم لا أراه وأظاهر الثاني لصق المسقط تأمل **(قوله)**
 وتسقطه أي بالتنوزع النفقة المفروضة يعني إذا كان لها عليه نفقة أشهر مفروضة ثم تنزعت سقطت تلك
 الأشهر الماضية بخلاف ما إذا أمرها بالاستدانة فاستدانت عليه فإنها لا تسقط كإسقاط في مسألة الموت اه ح
 قلت وسقوط المفروضة مخصوص عليه في الجامع أما المستدانة فخذ كرفي الأخيرة أنه يجب أن يكون على الروايتين
 في سقوطها بالثبوت والأصح منهما عدم السقوط اه ومتضمن هذا أنها لو عادت إلى بيتها لا يعود ما سقط وهل
 يسقط القرض فيصالح إلى تجديده بهذا المرد إلى بيتها أم لا لم أره ويظهر عدم بطلانه لأن كلهم في سقوط
 المفروض لا القرض تأمل **(قوله)** لو باعته من الوطئ الخ قديمه في السراج بمنزلة الزوج وقدرته على
 وطئها كرها قال بعضهم لا نفقة لها لأنها ناشئة اه والثاني وجبه في حق من يبقى وهذا يشترط أن هذا البيع
 في منزله تنوزع بالانضاق صاحبنا **(قوله)** لها أي ملكا أو أجرة **(قوله)** ما لم تكن سائلة النفقة
 بأن قالت سألني في المنزل أو كرتي ونزاع في محاسنة إلى منزلي هذا أخذ كراهة نفقة جهر **(قوله)**
 لعدم اعتبار النسبة في زمانها نفقة صاحب الهدايا في التيسير وصاحب الحط في الأخيرة **(قوله)** بخلاف
 لأن السكنى في المصوب حرام والامتناع عن الحرام واجب بخلاف الامتناع عن الشبهة لأنه مندوب
 فقدم عليه حتى الزوج الواجب وسقط من أمره إذا سكنها زوجها في بلاد الدروز المحدثين ثم امتنع وطلبت
 منه السكنى في بلاد الإسلام خروفا على دينها ويظهر أن لها ذلك لأن بلاد الدروز في زماننا شبيهة بدار الحرب
(قوله) أو السفر معه أي بناء على خروفا على دينها ويظهر أن لها ذلك لأن بلاد الدروز في زماننا شبيهة بدار الحرب
 أروع اجنبى الخ هذا مفهوم بالاولى لأنها إذا استفتت النفقة عند امتناعها عن السفر معه مع الاجنبى
 بالاولى أو هو مسمى على أصل المذهب من أن الزوج السفر بها لكنه لما ثبت لها اجنبيا بالية بها كمن امتناعها
 من السفر معه يحق وأقيد بالاجنبى اذ لو كان محرما لها لم يكن لها نفقة لأنه ليس لها الامتناع ومساءة السفر
 فيها كلام مطناه في باب المهر **(قوله)** وقيل تكون ناشئة أشار إلى ضمنه ومهر ح في الجهر لكن قواء
 الرحق وغيره بأنه فاقم بمسألة مهرها من نفقة الزوج ونحوه وعن أكل ما يتأذى بالجمعة كالمسألة والنفس
 والأوضاع أولى لأنه يزعمها ويظهر عايرها إذا كان من الاشراف أقول وأنت خير بأن هذا كله لا يدل القول
 بأنه تصير بذلك ناشئة لأنها الخارجة بفرض حق كأمز والارام أنها تصير ناشئة إذا خالفت في الفزل والنفس
 والحنا ونحو ذلك من مقتضاه امره وهي في بيته وفساده لا يعني نفقه أن له منها من هذا الإيجار بل ذكر
 انه المراد أن له أن يتبع امرأته وأرضاع ولدها من غيره وترتب ما أخذت مما في استتار ثمانية عن الكفاية في أجرة
 الظفر والزوج أن يتبع امرأته عما وجب خلا في حقه وما فيها أيضا عن الفتاوى ولأنها في الارضاع والسهر
 تبع وذلك يخص جانبا وجعلها من الزوج فكان له أن يتبعها اه فافهم **(قوله)** قال في التهر فيه نظر
 وجهه أنها معذورة لا اشتغالها بمسألة المسألة النفس عليها فإنها لا عدلها ففرض التسليم منسوب
 إليها فأنه ح وفيه أن المبررة ظلال المصوبة وساعة القرض مع غير معذورة وقد سقطت ففتنات
 الهندية في الأمانة إذا دخلها البدر زوجها لا تسقط نفقة الهاروق على الزوج نفقة الليل وقيلها هنا كذلك
 ط قلت وسيد كرائع قيل قوله وتفر من زوجها من الغائب من الصرائن أنه منها من الفزل وكل عمل ولو فاقية
 ومقبلة اه وأنت خير بأنه إذا كان له منها من ذلك فإن عصته ونزعت بلاذنه كانت ناشئة مادامت
 خارجة وإن لم يتبعها لم تكن ناشئة والله تعالى أعلم **(قوله)** ومجيئة ولو ظلم شمل حبسا بدري بقدر
 على إضائه أو لأقل النفقة إليه أو بعد ما عليه الاحتراز على وعده التنوير فغ لا اعتبر في سقوط نفقتها
 فوات الاحتباس لأن جهة الزوج جهر **(قوله)** صرفة كذا نفقة عنها في المنع وأمره ونفقة في الشر بلالة
 من الخمانية **(قوله)** كسبه مصدر مضاف لفعله أي ككوة محبوسا فافهم **(قوله)** مطلقا أي ولو
 ظلم أو حبسته هي بدري عليه أو أجنبي **(قوله)** لكن الخ قال في التهر فيه حبسا بالان حبسه مطلقا
 غير مسقط لنفقتها كذا في غير كتاب الآدمي خصم القدوري نقل عن خاض خان أنه لو حبس في حين السلطان
 ظلم لا اختلاف فيه والصحيح أنها لا تسقط النفقة اه قلت ونقل القدسي صابة التاليف كذلك قال

وتسقط به المفروضة لا المستدانة
 في الأصح كالموت قسدا بطرود
 لأنهما لو كانت من الوطئ لم تكن
 ناشئة وشمل الخروج الحكمي
 كان كان المنزل لها فتمت من
 الدخول عليها فهي كالخارجة
 ما لم تكن سائلة النفقة ولو كان
 فيه شبهة فكيف السلطان
 فاستفت منه فهي ناشئة لعدم
 اعتبار الشبهة في زمانها بخلاف
 ما إذا خرجت من بيت الحبس
 أو أوتت الدهاب إليه أو السفر
 معه أو مع أجنبي بعينه لنفقتها
 فلها النفقة وكذا لو أوتت نفسها
 لارضاع صبي وزوجها شرف
 ولم تخرج وقيل تكون ناشئة ولو
 سلت نفسها بالليل دون النهار
 أو مكته فلا نفقة لنقص التسليم
 قال في المجتبى ويعرف جواب
 واقعة في زمانها أنه لو تزوج من
 المهرقات التي تكون بالنهار في
 مصالحها وبالليل عند فلاحها
 انتهى قال في التهر وفيه نظر
 ومجيئة ولو ظلم الا إذا حبسها
 هو بدري فلهما النفقة في الأصح
 جوهره وكذا القدوري في الوصول
 إليها في الحبس صرفة كسبه
 مطلقا لكن في خصم القدوري
 لو حبس في حين السلطان فالصحيح
 سقوطها

كذا في نسخة المؤدية ونسخ جديدة لعلها كتبت منها وفي نسخة العتيقة التي عليها خط بعض المشايخ حذف
 لا في غير ما هـ قلت وهكذا رأيت في نسخة عتيقة عندي من الثانية وكذا حذف في الهندية عن الخاتمة
 فقل صاحب تصحيح القدوري نقل ذلك من نسخة المدرسة المؤدية أيضا وأما نقل عنها فتكون لازمة ولو افق
 ما في بقية النسخ القديمة وما في غير كآب والمعلق يساعده أيضا لأن الاحتباس جاء لعنى من جهة لأم وجهها
 كما لو كان مرضا أو مصغرا جدا أو مجبوا أو عسنا **(قوله وفي الصراخ)** عبارته وفي الخلاصة أنها
 إذا حبست وطلب أن يجلس معه فأنها لا تجلس ذكر في مآل القضاوى الخ قلت وهذا إذا كان في الجلس موضع
 شال كما في التتارخانية ثم لا يخفى أن تقديده بالمخوف عليها الفساد ظاهر في أن فرض المسألة فيها أظهر
 للقاضي أن قصدها بحسبه أن تفعل ما تريد سبب كانت من أهل التهمة والفساد لا بمجرد دعوى الزوج ذلك
 فنبهني القاضى أن يخبر في ذلك فتدفع في زمان ما إن امرأة حبست زوجها بين لها عليه فطلب حبسها معه
 لأجل أن يخبر من الحبس ويأكل مالها ولا يخفى أن حبسها لا غير قبل بل حبسها غيرها وخاف عليها الفساد
 فالحكم كذلك لأن العلة خوف الفساد **(قوله لم تزف)** أى لم تنقل إلى بيت زوجها **(قوله لا يمكنها)**
 الخ اعلم أن المذهب الصحيح الذى عليه الفتوى وجوب النفقة للمريضة قبل التلقا أو بعدها أمكنه جاعها
 أولا معها زوجها وألا جبت لم تمنع نفسها إذا طلب نفلها فلا فرق ح بينها وبين العصة لوجود التمسك من
 الاستمتاع كما في الحافظ والنساء وحديثه فلا يخفى ادخالها في النفقة لأن لكن ظاهر التمسك أنه إذا كان
 مرضها مانعا من النفل فلا نفقة لها وإن لم تمنع نفسها لعدم التسليم بالكلية فهذا امرأ من فرق بين المريضة
 والعصة وعليه يحمل كلام المصنف هذا حاصل ما حره في الصورتى عليه الشارح حيث ذكر كتماناً أن
 لها النفقة إذا مرضت بعد النفل في بيت الزوج أو قبل النفل ثم انتقلت إلى بيته أو لم تنقل ولم تمنع نفسها
 ثم ذكره أن النفل لا نفقة لها هي التي مرضت قبل النفل مرضا لا يمكنها الانتقال معه وقدمنا الفرق بين
 هذه وبين التي مرضت عند الزوج ثم عادت إلى دار أبيها ولا يمكنها الانتقال **(قوله ومغصوبة)** أى
 من أخذها رجل وذهب بها وهذا ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لها النفقة والفتوى على الأول لأن فوات
 الاحتباس ليس منه ليحل بأبيها بقدرها هداية وقيد بقوله كره لأنه لو ذهب بها على صورة النسيب
 لكن برضاها فلا خلاف فيها إلا ذلك في أنها ناشئة فاقهم **(قوله ولو نفلت)** المناسب ولو فرضنا منهم عدم
 الوجوب في النفل بالأولى لأنه متفق عليه أما الفرض في البصر عن الذخيرة عن أبي يوسف أنه عذر فله النفقة
 الحنفى في رواية عنه يؤمر بالخروج معها والاتفاق عليها **(قوله لا معه)** عطف على مقدراى حاجة
 وهذا أوسع غير الزوج لا معه **(قوله لفوات الاحتباس)** علة لنفقه لا نفقة لا حدر صراخ **(قوله ولو)**
 معه أى ولو جبت مع الزوج ولو كان الخ نفلا فلا نفقة له الهندية ط قلت وكذا الخروج مع لعمرة وتجارة
 تسليم الاحتباس لكونها معه **(قوله لا نفقة الشراء والكرام)** فنظر إلى قيمة الطعام في الحضر لا في السفر
 بحر قلت لا يخفى أن هذا إذا خرج معها لاجلها أموال أو غيرها هو يلزم جميع ذلك **(قوله من الطين)**
 والخبر عبارة الهندية من الطين والخبر **(قوله فطعن أن يأتيها بطعام مديا)** أى يأتيها من كفتها على
 الطين والخبر هندية **(قوله لا يجب عليه)** وفي بعض المواضع يجزى ذلك قال الشرحين لا يجزى ولكن
 إذا لم يطعم إلا لادام وهو الصريح كذا في الفقه وماتله عن بعض المواضع عزاء في البدائع أى إلى اللبث
 ومقتضى ما سمعته الشرحى أنه لا يلزم سوى الخبر تأمل لكن رأيت صاحب التبرقال يقول لا يعطى
 إلا لادام أى لادام حوطعام لا مطما كالأخفى **(قوله على ذلك)** أى على الطين والخبر **(قوله لوجوبه)**
 عليها ديانة فتقبحه ولكنها أخبر عليه أن ابت بدائع **(قوله ولو شريفة)** كذا قاله في البراءة من
 العمل وهو مختص بالمقلد من أنها إذا كانت ممن لا تخدم فطعمه أن يأتيها بطعام والا فلا وجوب عليه ديانة
 لم يفرق بين الصورتين اللهم إلا أن يقال أن الشريفة قد تكون ممن لا تكون ممن لا تكون والذي يظهر
 اعتبار مالها في الفقى والنقل لا في الشرف وعدمه فإن الشريفة الفقيرة تخدم نفسها وحالها عليه الصلاة والسلام
 وحال أهل بيته في غاية من التقلل من الدنيا فلا يقاس عليه حال أهل التوسع تأمل وعبارة صاحب الهداية
 في مختارات التواريخ تؤيد حيث قال وإن كانت ممن تخدم نفسها فطعمها الطين والخبر لا عليه الصلاة والسلام

وفي البر عن مآل الفتاوى
 ولو خيف عليها الفساد تجلس معه
 عند المتأخرين (ومريضة لم تزف)
 أى لا يمكنها الانتقال معه أصلا فلا
 نفقة لها وإن لم تمنع نفسها لعدم
 التسليم بتقديرها بحر (ومغصوبة)
 كرهها (وحاجة) ولو نفلت (لا معه)
 ولو بحر (لفوات الاحتباس)
 (ولو معه فطعم نفقة الحضر خاصة)
 لانفقة السفر والكرام
 (استنت) المرأة (عن الطين
 والخبر) أن كانت ممن لا تخدم
 أو كان بها علة (فعله أن يأتيها
 بطعام معها) (لا) بأن كانت ممن
 تخدم نفسها وتقدر على ذلك (لا)
 يجب عليه ولا يجوز لها أخذ
 الأجرة على ذلك لوجوبه عليها
 ديانة ولو شريفة لأنه عليه الصلاة
 والسلام قسم الأعمال بين على
 وقاطمة فجعل أعمال الخراج
 على على رضى الله عنه والمداخل
 على فاطمة رضى الله تعالى عنها مع
 أنها سيدة نساء العالمين بحر (ويجب
 عليه آلة طين وخبز وآنية شراب
 وطين ككوز وجرة وقد
 ومغرفة) وكذا سائر أدوات
 البيت كصبر

الخ: **(قوله ولد)** بكسر الواو وحذف الباء والفتحة مثلاً البساط **(قوله وعلمه في الجوهرة)** حيث قال
 ويجب عليه ما تنقلب به وتزيل الوسخ كالنشد والذهن والسدر والخطمي والاشنان والصابون على عادة أهل
 البلد أما الغناب والكل فلا يلزمه بل هو على اختياره وأما الغلب فيجب عليه ما يطعم به الجوهرة لا غير عليه
 ما يطعم به الصنان لا الدوا للعرض ولا جرة الطيب والنفاد ولا الخيام وعلبه من الماء ما تنقل به ثيابها
 ويدينها لشراب الماء الفصل من الحنابة بل تنقلها أو يأخذ لها سقته وإن كانت موسرة استأجرت من تنقلها
 وعلبه ماء الوضوء اهـ لكن في الهدية أن تمن ماء الاعتقال على الزوج وكذلك الماء الوضوء وعلبه فتوى
 مشايخ بل والصدرا الشهيد وهو اختيار القاضي ثان اهـ وفي البرازية ولا ترض لها الماء كونه واليهك بالعرض
 ربح العرق والسنان دفراً لا بد بالمال المصلحة أي تنهه كافي المصباح (تنه) قد علم عاذاً كونه لا يلزم لها
 التهوية والسنان وإن تضررت بترسكها لان ذلك ان كان من قبل الدوا أو من قبل التفة فكل من الدوا
 والتفة لا يلزمه كاعتل **(قوله قبل عليه الخ)** عبارة الصرعين الخلاصة فلنقال أن يقول عليه لأنه مونة
 الجاهع ولنقال أن يقول عليها كبره الطيب اهـ وكذلك كرفيه ومقتضاه أنه قاس ذو وجهين لم يجزم
 أحدهما من المشايخ بأحداهما خلاف ما يفهمه كلام الشارح ويظهر أن ترجع الأول لأن تنفع القبالة منعه
 يعود إلى الأول فيكون على أيه تأمل **(قوله وتعرض لها الكسوة)** كان على المصنف أن يسل الكلام على
 الكسوة بعضه بعضاً بقوله وتزداد في الشاء الخ هنا أو يتردها الجله هناك ط وأعلم أن تقدر
 الكسوة بما يختلف باختلاف الأماكن والعادات فيجب على القاضي اعتبار الكتابة بالمعروف في كل وقت
 ومكان فإن شاء فرضها استأفاداً وإن شاء قومها وقضى القيمة كذا في المجتبى وفي البدائع الكسوة على
 اختلاف الكسوة ومقتضاه بهما قبل نصف الحول والكسوة كالنفقة في أنه لا يشترط معنى المدة بجرم
 ولم يمت لها كسوة ومقتضاه بهما قبل نصف الحول والكسوة كالنفقة في أنه لا يشترط معنى المدة بجرم
 الخلاصة وصاحبه أنها تجب له ما لا بد من تمام المدة وأعلم أنه لا يجبرها الكسوة ما لم يتزوج ما عنده أو يبلغ
 الوقت الذي يكسوها كافي الخ وفيه تفصيل ساقى قبل قوله ونظامها **(قوله ولزوج الاتفاق)**
 عليها بنه لكونه قواماً عليها لا يأخذ ما فضل فإن المفروضة أو المدفوعة لها لثابتها الخ لا الطعام منها
 والتصدق ومقتضاه أنها لو أمرته بنفاق بعض المقتزى لها ما لباقي لها أو شراء طعام ليس له أكل ما فضل منها
 وفي الخلية لو أكلت من مالها أو من المساقاة لها الرجوع عليه بالمفروض بجرم ملها **(قوله ولو بعد فرض)**
 القاضي لا محل له هنا لأن من شرط فرض القاضي أن يظهر له ماله وعدم انفاقه ككما تعرفه **(قوله)**
 ففرض الخ) تفرع على الاستثناء وبیان لتبعية لكنه غير مفيد كان عليه أن يده بقوله فأمره لمطعم أي
 ليس له أن يفتق عليها بل يدفع لها ما تنفق على نفسها وقد أطلع الشارح عبارة المصنف حيث عطف قوله وبأمره
 الخ على قوله ففرض لكن كان عليه حذف قوله أن شكت ماله لأنه يفتى عنه قول المصنف أن يظهر للقاضي عدم
 انفاقه مع إيهامه الاكتفاء بمجهز الشكاية بوضع ما قلناه ما في البصر من الخلاصة والنفقة الزوج هو الذي
 على الاتفاق إلا إذا أظهر عند القاضي ماله فحينئذ يفرض النفقة وبأمره لمطعم الشفق على نفسها انظر لها
 فإن لم يمت حسبه ولا تنفق عنه النفقة اهـ وقوله بطلبها مع حضرته بأن لثرت بلواً فرض القاضي
 النفقة ذكرهما في البدائع لكن ساقى في المتن فرضها على الثابت لو مال عنده من يقربه وبالزوجة ومطعمها
 على قول زفر المصنف به ويؤخذ من كلام الفحص والخلاصة شرط ثالث وهو ظهور ماله وقوله ولم يكن
 صاحب مائة بيان للشرط الرابع ذكر في غاية البيان حيث قال إذا كان له طعام كثير وهو صاحب مائة يمكن
 المرأة من تناول مقدار كفايتها فليس لها أن تطالبه بفرض النفقة وإن لم يكن بهذه المدة فإن رخصت أن
 تأكل معه فيها ونصت وإن خافته يفرض لها بالمعروف اهـ وهو كالصريح في أن المراد بصاحب
 المائة من يكسوها تناول كفايتها من طعامه سواء كان يتفق على من لا تجب عليه نفقته أو لا فاهم
(قوله لأن الاتفاق) تعليل لما فهم من الشرط الرابع أي لكونها يحمل لها تناول كفايتها ولو دون ذلك
 لا يفرض لها إذا أمكنها ذلك فاهم **(قوله)** فإن لم يطعم الخ) تفرع على قوله لطلبها في الفتح امتنع عن
 الاتفاق عليها مع البسر لم يفرق بينهما ووسع المسألة ماله عليه وبصرفه في نفقتها فإن لم يجد ماله يجبه حتى يتفق

وليد وطفلة وما تنقلب به وتزيل
 الوسخ كشد واشتات وما يمنع
 السنان ومداس رجلها وعلمه
 في الجوهرة والجهر وفيه اجرة
 القبالة على من استأجرها
 من زوجة وزوج ولو جاءت بلا
 استخبار قبل عليه وقيل عليها
 (وتعرض لها الكسوة في كل
 نصف حول مرة) ليعجز الحاجة
 حوا وبرد (ولزوج الاتفاق عليها
 بنه) ولو بعد فرض القاضي
 خلاصة (الآن يظهر للقاضي
 عدم انفاقه في فرض) أي بشد
 (لها) بطلبها مع حضرته وبأمره
 لطلبها أن شكت ماله ولم يكن
 صاحب مائة لأن لها أن تأكل
 من طعامه وتصدق بوا من كرامه
 بلا أدنى فإن لم يمت حسبه ولا
 تنفق عنه النفقة خلاصة
 وغيرها

عليها ولا يضيغ ولا يلايع مسكنه وناديه لانه من اصول حوائجه وهي مقدمة على دينه وتيل يسع ماسوى
 الاثار الا في البرد وقبل ماسوى دست من الثياب واليه مال الخلواني وقيل دستن واليه مال السرخسي
 ولا تسام عمامته قهتاني عن الخط ورنق والفت من الثياب ما يليه الانسان ويكفيه لترده
 في حوائجه جمعه دون مصباح (قوله أي كل مدة تناسبه الخ) قالوا يشترى القرض الاصغر والايسر
 فني الحرف يوم ما يوم لانه قد لا يقدر على تحصيل نفقة شهر دفعة وهذا بناء على أنه يعطى مجهلا وسطها
 كل يوم عند المساء عن اليوم الذي يلي ذلك الماء لتفك من الصرف في حاجتها في ذلك اليوم وان تأجر
 نفقة شهر ثم يرأى ومن الحاقين نفقة سنة بنة أو من الصناع الذين لا يتقنى علمهم الا بانشاء الاسبوع
 كذلك فغ وغيره قلت ومثى في الاختيار وغيره على ما ذكره المصنف من التقدير بشهر لانه وسط وهو الذي ذكره
 محمد بن في الذخيرة عن السرخسي انه ليس بتدري لازم وان بعض المتأخرين اعتبر ما مر من التفصيل في حال
 الزوج (قوله وله الدفع كل يوم) ذكره في الصريح حيث ذكر التفصيل المذكور ثم قال ويبنى أن يكون
 محله ما اذا رضى الزوج والاول قال أما دفع نفقة كل يوم مجهلا لا يجبر على غيره لانه انما اعتبر ما ذكره كتحقيقه عليه
 فاذا كان بضرا لا يعمل وظاهر كلامهم أن كل مدة تناسب حال الزوج أنه يعمل نفقته كما مر حوايه في اليوم اه
 فتأمل (قوله كالماء للطلب الخ) ذكر في الذخيرة ما مر عن محمد من التقدير بشهر لانه أقل الاجال المتعادة
 ثم قال وقرع على هذا أنه لو لم يدفع لها قارداً أن تطلب كل يوم فانما تطلب عند المساء لأن الاجال المتعادة
 معلومة فتبين طلبها بخلاف اليوم لانه مقدر بالساعات فلا يمكن اعتبارها اه فاقاد ان انصارها
 في طلب كل يوم اذ لم يدفع لها نفقة الشهر فلا ينافي ما بهته في الصريح جعل النسيئة في الدفع كل يوم فانهم لم
 جعل النسيئة قد يكون فيه اضرارها كما هو مشاهد حيث يجوزها الى الخروج من بيتها في كل يوم والى
 الخاضعة والمنازعة وربما اعتقده وان وجدته لا يعطىها الا في زمانها ما قلناه عن الذخيرة من التقدير
 بالشهر وجعل النسيئة لها في الاخذ كل يوم لكن اذا ما طلبها كما ذكرناه لا مطلقاً لانه اذا دفع لها نفقة كل شهر
 فامتنعت وطلبت الاخذ كل يوم تكون مستعينة قاصدة لاضرار ومخاضه في كل يوم فينبغي التحويل على هذا
 التفصيل الموافق لقواعد الشرع المعلومة من قطع المنازعة والنصوص (قوله ولها أخذ التكفل الخ)
 عبارة الفخامة ان زوجي يطيل القصة عني فطلبت كسلاً بالنفقة قال او حنفية ليس لها ذلك وقال
 أبو يوسف تأخذ كسلاً بنفقة شهر واحد استصافا وعليه الفتوى فلو علم أنه يمكث في الفرا كثر من شهر اخذ
 عند أبي يوسف التكفل باكثر من شهر اه فظهر أن محل اخذ التكفل بنفقة شهر هو عدم العلم بتقديره
 فيضاف أن يمكث أقل او أكثر فيقتصر على الشهر لا أقل الاجال المتعادة كما مر وعمل الا كقولهم أنه يغيب
 اكثر كالخروج للجب مثلا فيؤخذ بقدرها فانهم نعم في عبارة الشارح اختصاراً بوجه خلاف المراد وما أفاده
 كلامه من ان خلاف أبي يوسف في المعلن لا في الاول فقط هو صريح عبارة الفخامة فافهم (قوله
 وقس سائر المديون عليه) أي على دين النفقة قال في ذرايع وفي آخره كسالة الفخامة والفتوى في مسألة
 النفقة عن قول أبي يوسف في سائر المديون لوافق مقت ذلك كل حسنار فقام بالناس وفي القصة اجسوا
 ان في الدين المؤجل اذا قرب سألوا الاجل وأراد المديون السفر لا يجب عليه اعطاء التكفل وفي الصغرى
 المديون اذا اراد أن يغيب ليس لرب الدين أن يطالبه باعطاء التكفل وقال أبو يوسف لو قال قائل بأن له أن
 يطالبه فمأسأل نفقة شهر لا يعدو في التمسك رب الدين لو قال لقاضي ان مدوني فلا يرد أن يغيب عني فانه
 يطالبه باعطاء التكفل وان كان الدين مؤجلاً اه ثم لا يعني أنه لا يأتى هنا التمسك بالشهر بل المراد
 الكسالة بشكل الدين لانه شيء مقدر ثابت في ذمة المديون بخلاف النفقة فانها تدبر بزيادة النفقة بتقدير الكسالة
 بقدرمة القصة نعم لو كان الدين مسقطاً يظهر التمسك باخذ التكفل باعطاء مدة القصة فافهم (قوله ولو
 كفل لها كل شهر كالحج) اعلم أن ما مر انما هو في الخلاف في جواز اخذها التكفل منه جراً عند خوف
 القصة والكلام الآن في قدر المدة التي تصحبها الكسالة فان كفل لها كل شهر عشرة دراهم فان قال أبداً
 أو مداماً جزاً جين وقع على الابد اتفاقاً والآخر على شهر واحد عند أبي حنيفة وعلى الابد عند أبي يوسف وهو
 أوفق وعليه الفتوى كما في البر ومقاده أنها لا تصح قبل القرض أو اقرض على شيء معين وصريحه في الصر

وقوله في كل شهر أي كل مدة
 تناسبه كيوم المعترف وسنة
 للحدثان وله الدفع كل يوم كالماء
 الطلب كل يوم عند المساء لليولم
 الا في ولها أخذ التكفل
 بنفقة شهراً كتره فامتنعت
 عند الثاني وبه يفتى وقس سائر
 المديون عليه وبه أفتى بعضهم
 جواهر الفخامة من كسالة
 الباب الاول ولو كفل لها
 كل شهر كذا ابد وقع على الابد
 وكذا لو لم يخل أبداً عند الثاني
 وبه يفتى بجر

مقال
 في أخذ المرأة كسلاً بالنفقة

من الذخيرة في شرح قوله ولا يقب نفقة مضافا الى ما قلناه من ان نفقة الزوج لا تقبل بغيره من الوفاة لو كانت له بغيره
 النفقة وطلبت منه كغالب لا ينفذ لان النفقة لم يقب وقال أبو يوسف أحسن أخذ كسبل نفقة شهر
 وعليه الفتوى لأنها إن لم يقب لئلا يقب بعده فصار حكاية كفل يذاب لها على الزوج فيغير احسانا
 وقضا بالناس قال وزاد في الذخيرة انه لا فرق بين كونها مفروضة أو لا اه قلت وهذا يخالف لما قبله من انها
 لا تصح قبل الرضا او اقراره ووفق الرعي يحصل ما قبله على حال الخضوع وحل هذا على حال ارادة النفقة
 فيصح في النفقة مطلقا استحسانا وعليه فامر من ان الاب لا يطالب بنفقة زوجته ما لا اذا اشتهت ما عسجد
 بالمفروضة او المنقبة وتوقاين كلامهم قلت وفي الذخيرة عن كتاب الاقضية اذا ضمن النفقة والمهر عن
 زوجها فضمن النفقة باطل الا أن يسمى شيئا بان يسلط على شيء مقدّر لنفقة كل شهر ثم يضمنه رجل فيصور
 لوجوب النفقة بهذا الاصطلاح فيصح الضمان ولكن لا يلزمه أكثر من نفقة شهر اه والظاهر ان هذا
 هو القياس اذا لم يصح الضمان بما لم يجب لانه النفقة لا يقب قبل الاصطلاح على قدر معين بالقضاء او الرضى
 ولذا انقض بالمتى عند عدم ذلك لكن عمت بما مر أن الاحسان الجواز وان لم يقب لئلا يراه بصر
 كأنه كفل لها عذاب لها على الزوج أي بما جئت لها عليه بعد الكفالة بذلك جازت في غير النفقة فكذلك
 في النفقة ولا يخفى أن هذه الاحسان جارية في سائر الحنفية ويدل عليه اطلاقيهم ما لا ضمان
 الاب نفقة زوجة الابن وكذا قوله في فسخ القدر ولو ضمن لها نفقة سنة جاز وان لم تكن واجبة هذا ما ظهري
 من التوفيق وهو بالقبول حتى فاعنته (تنبيه) هذه الكفالة تضمنت زمان العدة أيضا لانه كفل ما دام
 النكاح وهو في العدة باق من وجهه كما في الذخيرة وهو في الفسخ ولو كفل لها نفقة وله ما أبدا أو نفقة خادما
 ما عاش لم يصح لسقوط النفقة منه اذا أسير الولد أو بلغ أو استغنت المرأة عن الخادم فكان الوقت مجعولا
 بخلاف نفقة المرأة لوجوبها ما بقي النكاح كما في الذخيرة ثم اعلم ان الكفالة بالمال بشرط لبعضها أن يكون
 المال دينا يصح حمله بالسيطرة الابادة اه والاراء دون النفقة بخط الموت والطلاق فانما أن لا تصح
 فيه الكفالة وكانها أخذوا بالاحسان كاذكركه الشارح في كتاب الكفالة فاقهم (قوله لسقوطه)
 أي لسقوط دين النفقة بمرت أحدها وكذا بالطلاق على ما فيه من الخلاف على ما سأل في مكان أضعف من دين
 الزوج فلا بد من رضاه اه (قوله بخلاف سائر الدون) أي فانه يقع التقاض فيها تقاضا أو لا بشرط
 التساوي فلا تخافا كما اذا كان أحدهما عبدا أو لا تبريرا فلا بد من رضاه صاحب الجسد كما في الجرح
 (قوله وفيه) أي في البصر عند قول الكفو السكتي في حال الخ لكن هذا يوجد في بعض نسخ البصر
 (قوله لا أجر عليه) لان منفعة سكتي الدار تعود اليها للسكن سببا في الاجارات أن الفتوى على العدة
 تسببها في السكتي افاده اه (قوله ومفهومه الخ) من كلام البصر (قوله لا اجرة عليه) لان هذه
 الثلاثة تضمن الغصب وهي نامة للزوج في السكني ولم يوجد العدة بها واعتزله ط بأن سكة عارضة
 بعد تحقق الغصب منها ولا اعتبار بنسبة السكني العارضة اليه بعد تحقق القفل منها اه وتذهب بأنها
 لما كانت نامة في السكني صارت للدة صار كغصب الغاصب لكن مقتضى هذا جواز تضمينها وتضمنه
 الاجرة كما هو الحكم في الغاصب وغاصب الغاصب (قوله بقدر الفسار والرخس) أي براهي كل وقت
 أو مكان بما يتناسبه وفي البرائة اذا فرض القاضي النفقة ثم رخص تسقط الزيادة ولا يحل القضاء وبالعكس
 له مطلب الزيادة اه وكذا الوصل حقه على شيء معلوم ثم ظلا السر أو رخص كما سيذكره المصنف
 والشارح (قوله ولا تتقدر بدراهم ودنانير) أي لا تقدر بشيء معين بحيث لا تزيد ولا تنقص في كل مكان
 وزمان وماذا محمد من تقديره على المصر باربعة دراهم في كل شهر قلبي لازم وانما هو على ما شاهد
 في زمانه وانما على القاضي في زمانه اعتبارا بالكفا بما يعرفه في الذخيرة (قوله لكن في الصراح)
 حيث قال فالخامس أنه يقضى للقاضي اذا أراد فرض النفقة أن يتصرف في البصر حتى ما يكفيها بحسب
 عرف تلك البلدة ويقوم الاصفاء بالدراهم ثم يقدّر بالدراهم كما في المحط اما باعتبار حاله او باعتبار حالها
 كما مر ثم قال في الجني ان شاء فرض لها أصنافا وان شاء فرض لها نفقة اه ثم اعلم ان هذا لا ينافي
 ما عدا الى الاعتبار بالجمع من عدم تقديره بالدراهم أي بشيء معين لا يزيد ولا ينقص بل هو موكده ومضمر

وفيه علم اذ لم يزوجها بل يضا
 فصا لا ارضاء لسقوطه بالموت
 بخلاف سائر الدون وفيه اجرت
 دارهما من زوجها وهما يسكنان
 قبله لا اجر عليه ولو دخل بها في
 منزل كانت فيه باجر فطوبت به
 بعد ستة ففالت له أخيرين بأن
 التزل بالكره عليك الابر فهو
 عليها لانها العاقبة بزيادة ومفهومه
 أنها لو سكنت بغير اجارة في وقت
 أو مال تيم أو بعد للاستقلال
 فالاجرة عليه فليصنف (ويقدرها
 بقدر الفسار والرخس ولا تقدر
 بدراهم) ودنانير كما في الاختيار
 وعزاه المصنف لشرح الجمع
 للمصنف لكن في البصر من اهبط
 ثم الجني ان شاء القاضي فرضها
 أصنافا أو قوما بالدراهم ثم يقدر
 بالدراهم

ظلاله للاستدراك عليه فالأولى جعل قوله لكن الخ استدراكاً على قوله ويقتدرها بقدر الغلاء والرخس
فإن ما ذكره في البرقيده أن القاضي غير بين ذلك من فرضها أصنافاً أي من خبرها وادعاه ومن ومايون
ويخبر ذلك فأنظر للقاضي عدم افتقاره شبه بأخره بغير ذلك أو يثبت بقدر كفايتها وحسنها للاستدراك
صحيح فاقسم (قوله وفيه) أي في الصريحنا (قوله كاله أن فرضها) الأولى أن يقول بديل أنه
أن يفرضها الخ ليشد أنه يصح أن صاحب البرد كرهه بالساعة عن التلاصق ثم قال ويهودي على أنه الخ
(قوله وترادف الشتاء الخ) أي ترادف على ما قد عرفه الكسوة بدين وخبارين ومختلف في كل سنة
قال في التلخيص كان هذا في عرفهم أما في عرفنا فيجب السراويل والبلية والفرش والجلف وما قد عرف به في الخ
والبرد في الشتاء مع نزوجة قزو وخار برسم اه وفي الأخيرة ما ذكره محمد على عادتهم وذلك يختلف
بما يختلف الأماكن حراراً والصادات فلي القاضي اعتباراً كفايتها للعرف في كل وقت ومكان وكل
جواب هرقت في التفقه من اعتبارها أحوالها ومفهومها والجواب في الكسوة (قوله وما يدفع الخ) مفعول
لعمل مقدور عليه الذي كوراد عطفه على جبة لا شاسيه بتقدير الفصل والشتاء وما يدفع الخ أي الخ شاسيه
الصف (قوله إن طلبته) راجع لقوله ويقتدرها وقوله وترادف (قوله ويختلف ذلك الخ) هو معنى
ما ذكرناه أن خاضع الظهريه نوع الأخيرة وسالاً أي حال الزوجين في السراويل والاصواف هو عطف
مرادف تأمل ولعلنا بدو وقتنا لكان أولى (قوله وليس عليه خنها الخ) قال في البرازيه ولم يذكر
الثف والازاري كسوة المرأة وذكرهما في كسوة الخادم وذلك في يداهم بحكم العرف وفي ديوان يفرض
الازار والمصكب وما تنظم عليه اه وقال السرخسي ولم يوجب محمد الازار لأنه انما يحتاج للزوج
والمرأة منه عنه قال في الأخيرة هذا التعليل اشارة إلى أنه لا يفرض للمرأة الازار في ديوان أيضاً اه
والحاصل أنه اختلف التعليل لعدم ذكر الازار قبيل العرف ولذا أوجب الخلفاء لاختلاف العرف
في زمانه وقبل طرفة الخروج ولعل الأولى أوجه لا ينحصر فيها الخروج في مواضع فلا بد لها من ساتر وتقدم
أنه يجب لها سداس رجلها والظاهر أنه لا خلاف فيه أن كان المراد به ما تنسج في البيت وكذا الثف أو الجيوب
في الشتاء لم ينع العرف البرد الشديد (قوله وفي العراخ) وعبارته والحاصل أن المرأة ليس عليها الاتساع نفسها في يده
وعليه لها جعب ما يكفيها بحسب حالها من كل شر وبليس وفرش ولا يلزمها أن تنسج بها ما ملكها ولا
أن تفرش لها شمس فخرها الخ قلت ومفاد أنه يلزمه كسوتها من حين عقد عليها أو دخوله بها ومن الصريح
به عن الخلاصة فصبحاً لا مؤجلاً في معنى نصف الحول وإن زفت إليه ثياب فلا يلزمها استعمالها كالو
منعت المقدوم تلبس ما دفعه لها فلها عليه فيجب لها غيره كما مر يأتي وكالو كانت تلك طامداً ما يكفيها أو قررت على نفسها
وبقي معادادهم بما فرض لها عطفه فيجب لها غيره عليه (قوله بلا جهاز يلحق به) الخضم في عبارة الصر
عن المبني عائد إلى ما ينسج الزوج إلى الأب من الدرهم والدينار ثم قال والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها
اه وقد تنافى باب المهر أن هذا المهر إلى الأب يسمى في عرف الأعاجم بالستين وأنه في الكافي وغيره
فسره المهر المجل وإن غيره فصل وقال أن ادورج في العقد فهو للمهر المجل حتى ملكت المرأة من نفسها
لاستيفائه فلا بد أن الزوج يطلب الجهاز لأن الشيء لا يتألفه عروسان وإن لم يدبر فيه ولم يعتقد عليه فهو كالهبه
بشرط العوض فله طلب الجهاز على قدر العرف والعادة وأطلب الاستحسان وبذلك يحصل التوفيق بين القولين
(قوله فله مطالبة الأب بالتقدي) أي التقدير وهو ما ينسج إلى الأب لا على كونه من للمهر بل على كونه متقابلة
لا يتخذ للزوج في الجهاز لما عرفت من أنه جهة بشرط العوض فله الرجوع بها عند عدم العوض فاقسم (قوله
الاذناكت) أي زماناً يعرف به رضاء (قوله وعليه) أي يتنى على ما ذكره من أنه المطالبة به لأنه
بصره كمن قبله بعد الزفاف (قوله فينبغي العمل بما مر) أي من أنه لا يصرم الاتساع به بلا دنسها
وأما ما ذكره صاحب التلخيص من البرازيه من أن الصحيح أنه لا يرجع على الأب بشيء إلا أن المال في النكاح
غير مقصود اه فهو معنى على أن ذلك المجل ادورج في العقد دليل التعليل بأن المال وهو الجهاز غير مقصود
في النكاح لأن المهر يحصل بلا دنس العمل وحده لا يقال أنه وان ادورج في التقدير بد لا عن الجهاز أيضاً
بحكم العرف فصار المقود عليه كلامهما لا تقول بلزم منه فساد النتيجة لعدم العمل بما يخص كل واحد منهما

وفيه لو قررت على نفسها قد أن
يرفعها للقاضي تأكل بما فرض
لها خوفاً عليها من الهزل فإنه
ينزعه كاله أن يفرضها للقاضي ليس
الثوب لأن الزينة حقه (وترادف
في الشتاء مجبة) وسروا لوما
يدفع به أذى حرورده (ولما قال
وفرشاً) وحدها لانهما يعتزل
منه أيام جنبها ومصرها (ان
طلبته ويختلف ذلك بسراويلها
وحالها) خيل وليس عليه
خفها بل خف أمها مجتبي وفي
البرد قد استقدم هذا أنه
لو كان لها منعة من فرش
ويخبرها لا يقطع من الزوج ذلك
بل يجب عليه وقد أشان
بأمرها بشرط استعانه ولا يضافه
جداً عليها وذلك حرام كنع كسوتها
اه لكن قدما في المهر من
المبني لو زفت إليه بلا جهاز
يلزم به فله مطالبة الأب بالتقدي
الاذناكت انتهى وعليه
فلو زفت به إليه لا يصرم عليه
الاتساع به وفي عرفنا يلزمون
كسوة المهر لكثرة جهاز زوجته
قلته ولا شك أن المعروف
كان شرطاً فينبغي العمل بما مر
كذلك في التلخيص

ملا

في الوقت إليه بلا جهاز يلزم به

وأيضاً حيث صرح بجعله مهر وهو يدل المضع لا يعتبر المصح على أن هذا العرف غير معروف في زماننا فان كل أحد يعلم أن الجهل بذلك المراءاة انه اذا اطلقها تأخذ كله واذا ماتت وورث عنها ولا يخص بشئ منه وانما المعروف أنه في المهر الثاني يجهاز كبير يلزم به شيه ويتوقع به باذنها ويرنه هو أو اولاده اذا ماتت كالزبد في مهر الفتية لاجل ذلك لا لا يكون الجهل زكاه أو بضمنه ملكا ولا لملك الاتضاع به وان لم تأذن قافهم (قوله هل تقدر القاضى) أى من غير قوله حكمت بذلك و الظاهر أنه بالذال هنا وبما بعد من المواضع وبصريح البراءة وكان ينبغي ذكر هذه المسائل عند قول المصنف الاتقى والنفقة لتصدر بشأن القضاء وإلزامه (قوله بشرطه) هو شكوى المطلب وحضور الزوج وكونه غير صاحب مائة ط (قوله فلا تسقط) أى النفقة وهذا تنزيح على كونه حكا ح (قوله هل يكون قضاء الخ) قال في الجرو مسألة الأبراء أى الاتية تقر ساند على أن القرض في النهر الاول مخبر وفيما بعده مضاف فيتميز بدخوله وهكذا اه (قوله إلا المانع) كنشوزها تسقط في مدة كآمر وكثيرا السعر غلا أو رخصا تنقص أو تزداد (قوله ولذا) أى الخاتم مما سبق أن النفقة تصدر بشأن القضاء ولا تسقط بغيره (قوله قبل القرض) يشمل القرض بالقضاء أو بالرضا وقوله باطل لانها لا تصدر بتأيدون القرض المذكور وليس في كلامه قصور قافهم (تنبه) يستثنى من ذلك ما لو شاء الماعلى أن تبره من نفقة العدة كما تقتضيه في باب لاه ابراء بعض وهو استيفاء قبل الوجوب فيخبر زاما الاول فهو اسقاط للشيء قبل وجوبه فلا يجوز كافي الفسخ (قوله ومن شهر مستقبل) أى اذا كانت مفروضة بالاشهر فلو ايام برأ من نفقة يوم مستقبل وكذا لو بالسنين برأ من نفقة سنة مستقبل كما هو ظاهر والظاهر أن المراد بالمستقبل ما دخل آوله لانه اذا لم يتغير بدخوله كآله آتفا وقبل دخوله حكمه حكمكم ما بعده من الاشهر المستقبل ويؤيده ما في الجرو وكذا لو قالت أبراأ عن نفقة سنة لم يبرأ الا من نفقة شهر واحد لان القاضى لما فرض نفقة كل شهر قافهم انما لمضى يتجدد بتجدد الشهر فاما لم يتجدد الشهر والى يتجدد القرض وما لم يتجدد القرض لا تصدر نفقة الشهر الثاني واجبة الخ وحاصله أن النفقة فرض على من لا يتجدد الشهر لاجبة المتجددة فاذا فرضت كل شهر كذا اصارت لاجبة متجددة بتجدد كل شهر وقبل يتجدد لا يتجدد القرض في كل شهر النفقة قبله ولا يصح الإبراء عما لم يجب ومقتضاه أنه لو فرضها كل سنة كذا صام الإبراء عن سنة دخلت لآع أن كثر لآع سنة لم تدخل هذا ما ظهر في قدره (قوله حتى لو شرط) تفريع على مفهوم كون تقدير القاضى النفقة حكمه اه ح والمفهوم هو كونها بدون تقدير القاضى لا تكون لازمة وفيه أنها تلزم بالتراضى على قدر معلوم وتصدر به في ذمة الزوج فيتمتع كونه تقرضا على مفهوم قوله الإبراء قبل القرض باطل وقد علمت أن القرض شامل للقضاء والرضا لان القرض معناه التقدير وهو حاصل بكل منها ومفهومه أنها قبل القرض المذكور لا تكون لازمة لان الشرط المذكور ليس فيه تقدير كما يظهر قريبا قافهم (قوله تكون من غير تقدير) كذا في بعض النسخ وفي بعضها تعوين بدل تكون فتوله من غير تقدير خبر للتعوين (قوله والكسوة كسوة الصف والنساء) أى باتها بالكسوة الواجبة في كل نصف سول بان باتها بالثياب تعوين وتقدير دراهم بدل الثياب قافهم (قوله لم يلزم الخ) كذا ذكره في الجبر بنسأ وجهه أن ذلك الشرط وعدمه سواء لان ذلك هو الواجب عليه بنفس العقد سواء شرطه أولا وانما يعدل الى التقدير بشئ معين بالصلى والقرضى أو بقتضا القاضى اذا ظهر له مظهره نفقة بذلك لازمة عليه وقد شاهدت حتى لا تسقط بغيره المدة ويصح الإبراء عنها وقبل ذلك لا يصبر كذلك كآلت (قوله فلها بعد ذلك الخ) أى بعد ما ذكر من الشرط طلب التقدير في النفقة والكسوة من الزوج أو القاضى بشرطه المأز (قوله ولو حكم بوجوب العقد المالك الخ) أى لو تراضا الى المالك بعد التنازع في صحة العقد فتنال حكمت بضمه وصحة شرطه ووجوبه أى بما استوجبه العقد وقضته من لزوم المهر ولزوم تسليمها نفسها ونحوه مع الحكم لكن للنفقة تقدير النفقة دراهم وان كان مذهب المالكى لزوم الشرط بالتوفين لان ذلك لم يصح حكم المالكى فيه اذ لا يدق صحة الحكم من الدعوى والحادثة أن تراضى مآله في الحادثة التي يحكم بها لم يقع بينهما تنازع في صحة اشتراط التوفين حتى يصح حكمه وان قال حكمت بشرطه وموجبه اذ ليس لزوم اشتراط التوفين من موجبات العقد اللازمة له فلتفى الحكم بخلافه (قوله لى

ملل

في الإبراء عن النفقة

وقبه عن قضاء الصر هل تقدر
القاضى النفقة حكمه
قلت نعم لان طلب التقدير شرطه
دعوى فلا تسقط بغيره المدة
ولو فرض لها كل يوم أو كل
شهر هل يكون قضاء مادام النكاح
قلت نعم إلا المانع ولذا قالوا الإبراء
قبل القرض باطل وبعده يصح
مما مضى ومن شهر مستقبل
حتى لو شرط في العقد أن النفقة
تكون من غير تقدير والكسوة
كسوة النساء والصيف يلزم
فلها بعد ذلك طلب التقدير فيها
ولو حكم بوجوب العقد المالك
يرى ذلك فلتفى تقديرها لعدم
الدعوى والحادثة

(وحكم الحنفى) أى حكما متوفيا شرائطه كإمتر (قوله لا) أى ليس للشافى الحكم بالتأمين لأن فيه إبطال
 قضاء الحنفى ط (قوله وعليه الخ) هذا بحث لصاحب التهر ط (قوله فلو حكم الشافى بالتأمين) بان
 تراخا إليه وطلب منه التقدير وأبى ولم يظهر لشافى مطلق حكيم لها بالتأمين لم يكن للشافى نفسه قلت إلا
 أن يظهر بعد ذلك مطلق فغير ضرادهم لكون ذلك حادثة أخرى غير التى حكم بها الشافى (قوله بلى
 القرض السابق) أى القرض الحاصل بالقضاء أو بالرضاء (قوله رضاءك) لأن القرض كان مقبها
 لكونه أنفع لها فإن الفتنة تصير به دسافى ذمته فلا تسقط بالحنفى فإذا اختلفا على التأمين فى المستقبل يكون
 اعراضا عن القرض السابق وهذه المسألة ذكرها فى الصريحنا وقال أنها كثيرة الوقوع وقد أخذها
 عمافى الأخيرة لوصالته على ثلاثة دراهم كل شهر قبل التقدير بالقضاء أو الرضاء أو بعده كان تقدير الفتنة
 فتجاوزا بزيادة عليه لو قالت لا يكتفى والنقصان عنه لو قال لا الحقة وعلم الشافى صدقه بالوأل عنه والالا
 لأن التزامه ذلك باختياره دليل قدرته عليه ولو صالته على نحو ثوب أو عبد مما لا يصح للشافى أن يفرضه
 فى الفتنة فإن قبل التقدير بالقضاء أو الرضاء كان تقديره أيا ما كان بعده كان معاوضة فلا تجوز الزيادة
 عليه والنقصان اه ملصقا قال فى الصرح علمه أن تراخيا ما على ما يصلح للفتنة مبطل لقرض الشافى
 فيستقامنه أنها لو اختلفا الخ (قوله وفى السراجة الخ) أى تناهى سراج الدين فأرى الهداية وهذا
 مخالفا لقاله الشيخ قاسم وكون ذلك مفروضا فى الفتنة وهذا فى الصريحنا لا يجزى تضاعفى الفرق تأمل
 وقد يجب بان ذلك فى فرض الشافى وهذا فى التراخى بلسل قوله ورضيت وقوله وقضى به لم يرد به القضاء
 الحنفى بل الصورى لأن التقدير صريح تراخيا ما قبل القضاء وأيضا بان شرط القضاء ظهور الحاصل ويجزى
 التراخى لم يظهر مطلقا وحينئذ فوجعها وطلب الكسوة فشا ليس فيه إبطال قضاء سابق بل فيه اعراض
 عن حكمه لكون التقدير برضاها أنفع لها كما ترى فى فرض الشافى ويظهر من هذا أن قوله السابق لو اختلفا
 الخ غير قيد بل يكتفى طلبها ويظهر منه أيضا أنه لا فرق بين كون طلبها بعد القرض والتقدير بالقضاء أو الرضاء
 ولذا ذكرنا فى السراجة عقب قوله لو اختلفا لكن يشكل على هذا ما مر من الشيخ قاسم فإنه أذ لم يصح
 حكم الشافى بالتأمين بعد حكم الحنفى بالتقدير بالدراهم فعدم صحة طلبها بدون حكم يكون بالاولى فليأتنا
 (قوله وقالوا الخ) الأصل أن الشافى إذا أظهره الخطأ فى التقدير برده الألفا فلقد رها عشرة دراهم
 نفقة ثم عرضنى الشهر وبنى منها ثنى يفرض لها عشرة أخرى أذ لم يظهر خطأ وفى التقدير يقين لجواز أنها اقتوت
 على نفسها فى التقدير معتبرا فتضى لها بأخرى بخلاف ما إذا اسرفت فيها أو سرفت أو هلكت قبل
 مضى الوقت لا يقضى بأخرى مالم يرضى الوقت لعدم ظهور الخطأ ويخلف نفقة المحرم وكذا كونه فانه إذا
 مضى الوقت وبنى ثنى لا يقضى بأخرى لأنها فى حقه باعتبار الحاجة ولذا الوضاعت منه يفرض له أخرى
 وفى حق المرأة معاوضة عن الاحتباس وبخلاف كسوة المرأة فاشفى لها بأخرى إلا إذا تخرقت قبل
 مضى المدة بالاستعمال المعتاد فتضى لها بأخرى قبل تمام المدة لظهور خطئه فى التقدير حيث وقت وقضا
 لا تقي معه الكسوة والاذامت المدة وهى باقية لكونها استعملت أخرى معناه فتضى لها بأخرى أيضا
 لعدم ظهور الخطأ ومثله ما إذا تم استعمالها أصلا وسكت عنه الشارع لعله بالاولى وقهم من كلامه أنها إذا
 تخرقت قبل مضى المدة باستعمال غير معتاد لا يقضى بأخرى مالم يرضى المدة لعدم ظهور الخطأ فى التقدير
 وانها إذا بقيت فى المدة مع استعمالها وحدها فكذلك لا يقضى لها بأخرى مالم تخرت فى ظهور خطئه حيث
 وقت وقتا تبنى الكسوة بعده وتمام الكلام فى الجبر عن الأخيرة (قوله ويجب تلادها المملوك لها)
 لأن كسوتها واجبة عليه وهذا من تمامها ألا بدلهامنه هداية ويعلم منه أنها أضر منه وجب عليه
 اخذها ولو كانت أمة وبه صرح الشافى وهو مقتضى قواعد مدتها ولم أره صريحا وان علم من كلامهم
 رضى قلت هذا ظاهر على خلاف الظاهر فى البرقيل هو رأى الخادم كل من يخدمه حرا كان أو عبدا ملكا
 لها أو له أو لغيرهما وظاهر الرواية عن أصحابنا الثلاثة كافى الأخيرة أنه ملوكها فلو لم يكن لها خادم
 لا يفرض عليه نفقة خادم لأنها يجب المالك فإذا لم يكن فى ملكها لا تارمه نفقته اه ثم قال وبه نأخذ لم أنه أذ لم
 يكن لها خادم ملوك لا يلزمه كراء غلام يخدمها لكن يلزمه أن يشتري لها ما تحتاجه من السوق كما صرح به

بنى لوجكم الحنفى بغير ضرادهم
 هل للشافى بعده أن يحكم بالتأمين
 قال الشيخ قاسم فى موجبات
 الاحكام وعليه فلو حكم
 الشافى بالتأمين ليس للشافى
 الحكم بخلافه فليحفظ لو اختلفا
 بعد القرض على أن تأكل معه
 يتوينا بطل القرض السابق لرضاها
 بذلك وفى السراجة قد ذكرتها
 دراهم ورضيت وقضى به هل لها
 أن ترجع وتطلب كسوة فشا
 أجاب نعم وقالوا ما بنى من الفتنة
 لها فتضى بأخرى بخلاف اسراف
 وسرفة وهلاك ونفقة محرم وكسوة
 إلا إذا تخرقت بالاستعمال المعتاد
 أو استعملت معها أخرى يفرض
 أخرى (و) يجب تلادها
 المملوك لها

ملوك
 فى نفقة خادم المرأة

في السراحة **اه** الا ان يقال هذا في غير الرخصة لانه اذا اشترى لها ما يحتاجه تستغنى عنه بخلاف
 الرخصة اذا لم يتقدم بمرضاها فيكون من تمام الكفاية الواجبة على الزوج ثم اذا طلبته ليقوم عنها في الطبع
 ونحوه فقد مر أنها اذا لم تفعل بأنهما ينكحها ذلك اذا كتبت عن لا يخدم ولا تتدبر ووكذا اذا كان
 لخدمة أولاده كقائى **(قوله على الظاهر)** أى ظاهر الرواية كاعلت **(قوله ملكا تاما)** احتزبه عن
 الزوجة المكنته اذا كان لها مملوك فان نفقة لا تصيب على زوجها كإي المنع أخذ من تعقيد الظلي وغيره
 بالمرتبى تبنى لو كانت الزوجة حرة وكأيت أمها فالظاهر أن نفقتها على الزوج أن لا تشتغل عن خدمتها لا في التقيد
 بالمرتبى لا بغيره منة خارج أمها المكنته فافهم **(قوله بالفضل)** ليس المراد أنه بما يستحق النفقة في حال
 تلبسه بالخدمة دون ما قبل الشروع فيها وبعد الفراغ منها فلا يتوهم أحد وانما المراد الاحتراز عما إذا
 يخدمها وان كان لا يشتغل به غير خدمتها ولذا قال في الدر المنثور فلو لم يكن في ملكها أو كان له شغل غير
 خدمتها ولم يكن له شغل لكن لم يخدمها فلا نفقة له **اه** فقد مر على القود الثلاثة وفي البحر عن النفقة
 نفقة الخدام فانما يجب عليه بازاء الخدمة فاذا امتنع عن الطبع والنزوة أعمال البيت لم يجب بخلاف نفقة
 المرأة فانما يعاقبها الاستحياء **اه** فافهم **(قوله ولو جازها بخدم الخ)** أى قصد إخراج خادما من
 يته فلا يملك ذلك في الصحيح خاتمة لانها لا تنهأ لها الخدمة بخادم الزوج ولو الجبنة قال في التهر
 وينبى أن يقد بما إذا لم يضر من خادما ما إذا انصرف منه بان كان يحتل من ثمن مباشرته كإيه كإيه صغار
 السيد في ديارنا ولم يتبدل به غيره وجازها بخدم أمين فانه لا يتوقف على رضاها **اه** وفيه أنه يمكن الزوج
 تعاطي الشراء بخادمه لانه من الواجب عليه وليس ذلك من خدمتها الخاصة بها والكلام فيما يتعلق بها
 ط ثم لو كان خادما يحتل منعة شبهة يمكن أن يكون عذرا للزوج في إخراجها **(قوله بحر جها)**
 راجع لقوله بل ما زاد وبعبارة وظاهر أى ظاهر قوله لا يملك إخراج خادما أنه يملك إخراج ماعدا خادما واحدا
 من بيته لانه زاد على قولها **اه** أما على قول أبي يوسف الا فلا **(قوله لو حرة)** لاحالة اليه بعد
 قول المتن المملوك كإيه بحره المصنف في المنع أفاده ح وأشار إليه الشارح بقوله لعدم ملكها **(قوله)**
(موسرا) منصوب على أنه خبر كان المقدره بعدو وعلى حل الشارح صار منصوبا على الحالة من الزوج
 في قول المصنف أول الباب فبقي الزوج على زوجها فان قوله هنا وتقدمه مملوك على قوله للزوجة
 فافهم قال في البصري في غاية البيان واليسار مقتدر بنصاب حرمان السدة لا بنصاب وجوب الزكاة **اه**
 وفي الذخيرة ولا تقدر نفقة الخدام بالدرهم على ما ذكرنا في نفقة المرأة بل يفرض له ما يكفيه بالمعروف ولكن
 لا تسلم نفقته نفقته لانه تبع لها فتقص نفقته عنها في الادام وما ذكره محمد في الكتاب من نصاب الخدام فهو
 بناء على عادتهم وذلك يختلف في كل وقت فعلى القاضي اعتبار الكفاية فيما يفرض له في كل وقت ومكان
اه ملخصا **(قوله في الاصح)** خلافا لما سبقه محمد من أنه يفرض لخادما ولو كان الزوج معسرا وتعامله
 في القبح والجر **(قوله والقول في العسار)** لانه متمسك بالاصل من ولاه منكر لسبب الوجوب
 قال في البحر لا أن يقيم المرأة البينة ويشترط في هذا الخبر العدد والعدالة لالفاظ الشهادة وفي القسطنطيني العسار
 اسم من الاعصار أى الاقتدار يستعمله بعض أهل العلم لانه غير صحيح كإي الطلعة وقال الطرزي انه خطأ
 محض وكانهم اردت كعبه هو الزوجة اليسار **(قوله لا يكفيه)** عبارة النسخ لا يكفهم **(قوله يفرض)**
 عليه لخادمين أو أكثر ظاهره أن الخدم لها أى لا يفرقه نفقة أكثر من خادم لها اذا احتاجهم
 لأولاده لانهم لم يكن لها خدام وحاشا وأولاده الى أكثر من خادم يفرقه لان ذلك من حله فتشتم كإي لا ينفق
(قوله وعن الشافعي) أى أبي يوسف أشار إلى أن هذا رواية عن أبي يوسف لان المتنقول عنه في الهداية
 وغيره أنه يفرض لخادمين لا يحتاج أحدهما مصلح الداخل والآخر مصلح الخارج **(قوله وقت اله)**
 أشار الى أن المعتبر حالها في بيت أمها حالها الطارئة عليها في بيت الزوج تأمل رملي **(قوله ثم قال وفي البحر)**
(الخ) عبارة البصري هكذا قال الطحاوي وروى صاحب الاملاء عن أبي يوسف أن المرأة اذا سكنت عن رجل
 مقداره من خدمة خادم واحد أتفق على من لا يملكها منه من الخدم من هو أكثر من الخدام الواحد
 أو الاثنين أو أكثر من ذلك قال وقد تأخذ كذا في غاية البيان وفي الظهيرية والولولجية المرأة اذا كانت من

على الظاهر مكانا ولا شغل له
 غير خدمتها بالفضل فلو لم يكن
 في ملكها أو لم يخدمها لا نفقة له
 لان نفقة الخدام بازاء الخدمة
 ولو جاءها بخادم لم يقبل منه
 الا برضاها فلا يملك إخراج خادما
 بل ما زاد عليه بحر جها **(لو)**
 حرة لأمة جوهره لعدم ملكها
(موسرا) لامعسرا في الاصح
 والقول في العسار ولو برضا
 فبنتها أولى خاتمة **(قوله أولاده)**
 لا يكفه خادم واحد فرض عليه
 نفقة **(خادمين أو أكثر تضافا)**
 فتح وعن الشافعي نفقة زفت اليه
 يخدم كثيرا استحق نفقة الجميع
 ذكره المصنف ثم قال وفي البصري
 عن القاية به تأخذ قال وفي
 السراجية ويفرض عليه نفقة
 خادما وان كانت من الأشراف
 فرض نفقة خادمين وعليه الضوى

بنات الاشراف ولها خادم بجبر الزوج على نفقة خادمين **ا** فالحاصل أن المذهب الاقتصار على واحد مطلقا والمأخوذة عند المتأخر قول أبي يوسف **ا** (قوله ولا يفرق بينهما بغيره) أي غايبا كان أو حاضرا (قوله ما يؤامها) وهي مأكول وملبوس وسكن **ح** (قوله حقها) أي من النفقة وهو منصوب بمفعول المصدر وهو ايشاء (قوله ولو موسرا) المناسب ولو لم يشر إليه إشارة إلى خلاف الشافعي رحمه الله والاصح عنده عدم التسخيع المورس عنها كذبنا (قوله بأعصار الزوج) مقابل قوله ولا يفرق بينهما بغيره **ط** (قوله وبغير رهايقه) أي تضر المرأة بعدم وصول النفقة بسبب غيبته وفي بعض النسخ وتضردها بغيره أي تضرده النفقة وهي أظهر وهذا مقابل قوله ولا يسد ما يشاءه حقها والحاصل أن عند الشافعي إذا عسر الزوج بالنفقة فلها التسخيع وكذلك إذا غاب وتضرده فحصلها منه على ما اختاره كثير من منهم لكن الاصح المقتضى عدمه أن لا تسخيع مادام موسرا وإن انقطع شهره وتضرده واستغناه النفقة من ماله كاصح به في الأم قال في النفقة بعد تعلقه ذلك فجزم شيخنا في شرح منعه بالتسخيع في منقطع خبر لأماله سائر مخالف العقول كما عرفت ولا تسخيع بغيره من جهل حاله يسارا وعسارا بل لو تضرده بنية أنه غاب عسر افلا تسخيع ما لم تنهد باعاره إلا أن وان عسر استاده باللاستصحاب أو ذكره نفيه لا شك كما يأتي **ا** (قوله ثم لو أمر شافيا) أي بشرط أن يكون مأذونا له بالاستئابة خاتمة حال في غير الأول كما علم أن مشايخنا اختلفوا أن ينصب القاضي الحق ناسي من مذهبه التفريق بينهما إذا كان الزوج حاضرا وأبى عن العدالة لأن دفع الحاجة المأذنة لا تيسر بالاستئابة إذا الظاهر أنها لا تجوز بقرنها وغنى الزوج ما لا أمر متوهم فالتفريق ضروري إذا طلبته وإن كان غايبا لا يفرق لأن يهزء غير معلوم حال غيبته وأن قضى بالتفريق لا ينفذ قضاءه لأنه ليس في مجتهد فيه لأن المهر لم يثبت **ا** وتخل في البصر اختلاف الشافعي وإن الصحيح كما في الذخيرة عدم النفاذ لظهوره بمجازفة التهم وكذا في العادة والتفتع وذكر في قضاء الاشياء في المسائل التي لا ينفذ فيها القاضي الشافعي أن منها التفريق للغير عن الاخلاق غايبا على الصحيح لاحضارنا **ا** والحاصل أن التفريق للغير عن النفقة جائز عند الشافعي حال حضرة الزوج وكذا حال غيبته مطلقا أو مالم تشهد بنية باعاره إلا أن كما عرفت مماقتناه عن النفقة والحالة الأولى جعلها مستحبا حكما مجتهدا فيه فينفذه القضاء دون الثانية وبه تعلم ما في كلام الشارح حيث جزم بالنفاذ فيهما فانه مبنى على خلاف الصحيح المأذون من الذخيرة وذكر في الفتق أنه يمكن التسخيع بغير طريق اثبات يهزء به يعني فقده وهو أن تضرده النفقة عليها ورده في الجبر بأنه ليس بمذهب الشافعي قلت ويؤيده ما قدمناه من النفقة حيث رد على شرح المنهج بأنه خلاف المشمول فلهي هذا ما يقع في زماننا من فسح القاضي الشافعي بالنفقة لا يصح وليس للفتي تنفيذه سواء بني على اثبات القسقر أو على هجر المرأة من تحصيل النفقة منه بسبب غيبته فليكنه لذلك نعم يصح الثاني عند أحمد كما ذكر في كتب مذهبه وعليه يحمل ما في فتاوى فاري الهداية حيث سئل عن غيب زوجها ولم يترك لها نفقة فأجاب إذا أقامت بنية على ذلك وطلبت فسح النكاح من قاض راء ففسح نفقه وهو قضاء على الغائب وفي نفاذ القضاء على الغائب روايتان عندنا فعلى القول بنفاذه يسوغ للفتي أن تزوجه من الغير بعد العدة وإذا حضر الزوج الأول وبرهن على خلاف ما ادعت من تركها بالنفقة لا تقبل بنية لأن البنية الأولى ترجح بالقضاء فلا طل بالنسبة **ا** وأجاب عن نظيره في موضع آخر بأنه إذا فسح النكاح كما يرى ذلك وتضرده قاض آخر وتزوجت غيره مع التسخيع والتضرده والتفرق بالفسخ ولا يرتفع بحضور الزوج وادعائه أنه تركه عند هاتفة في مدة غيبته الخ فقوله من قاض راء لا يصح أن يراد به الشافعي فضلا عن الحق بل يراد به الحنبلي فافهم (قوله إذا لم يرتش الأمر والمأمور) أما الأول فلا نسب القساذي بالشرعية لا يصح وأما الثاني فلا نسبه بها لا يصح ولو صح نصبه وعليه فالنكاح العطف باو (قوله وبعد القرض) أشار إلى أن في عبارة المصنف كلاما مطوبا بعد قوله ولا يفرق بينهما بغيره عنها الخ تقدر به بل يفرض لها النفقة عليه وأمرها بالاستئابة لكن القرض يظهر فيما لو كان المصنف حاضرا لأن الغائب إذا لم يكن له مال سائر لا يفرض لها نفقة عليه كما في كافي الحاكم وصيد كره المصنف بعد فهم سذكر أن الفتى به قول زفر قافهم (قوله بالاستئابة) ذكر الخلاف وتبعه الشارحون أنها التماس بالنية لتنفذ النكاح من مال الزوج وفي الجني أنها الاستعراض بغير وتقل

مطال
في فسح النكاح بالغير عن النفقة
أو بالنفقة

(ولا يفرق بينهما بغيره عنها)
أنواعها الثلاثة (ولا يسد ما يشاءه)
لو غايبا (حقها ولو موسرا)
وجوززه الشافعي بأعصار الزوج وبغير رهايقه ولو قضى به حتى لم ينفذ ثم لو أمر شافيا قضى به نند إذا لم يرتش الأمر والمأمور بغير (وبعد القرض)
(بأمرها القاضي بالاستئابة)

مطال
في الأمر بالاستئابة على الزوج

انتهى ساقى التالى عن صدور التريفة قال واليه بشركلام المغرب اه وفي الحقوية أنه الاولى كالاستحقاق
قال في الدر المنثور لكن التوسيع بالاستقرار لا يصح على الاصح فالاصح الا نزل اه ومثله في الجوى
عن البرجندى قلت الساقى أيسر على المرأة لانها قد لا تصدق من معها بالقسمة ما تحتاجه في كل يوم بخلاف
الاستقرار فنصف شهر من مالا يفي بربها الجواب عن الاراء (تنبيه) في قضاء الحوائى الزاهدى فان لم يجد
من تستدين منه عليه استكتفت وانفتت وجعلته ديونه عليه بأمر القاضي وان لم يتقدم على الاكسب لها
السؤال اليومها وقيل مسئلة لها ديونه أيضا بأمره به (قوله لتصل عليه الخ) اعلم أنهم قالوا ان المرأة
حق الرجوع على الزوج بالنفقة بعد فرض القاضي سواء أكلت من مالها أو استدانها بأمر القاضي أو بدونه
ولكن فائدة الامر بالاستدانة عدم سقوطها بوجوب أحدهما كاستدانة المصنف بقوله ويعتد أحدهما
وطلاهما بسقط المفروض الا اذا استدانته بأمر قاض وأشار الشارع الى فائدة اخرى وهي ما في تفسيره
القدورى والهادية من أن فائدة الامر بها أن تحيل الغريم على الزوج وان لم يرض الزوج وبدون الامر ليس
لهذا ذلك ونذكر في التفتيح عن النفقة أن فائدة رجوع الغريم على الزوج أو على المرأة قال في البحر وظاهره
أن الغريم الرجوع عليه بلا حوالة تنهوا على ما في التبريد لا رجوعه بلا حوالة اه قلت الظاهر عدم مخالفة
وأن المراد بالاحالة دلالتها على الغريم على زوجها المطالبه بأن يقول له ان زوجي فلان طالع بالدين لا يمكن ارادة
حققة الحوالة هنا ليدل على قصر صميمه بأن الغريم مطالب المرأة بما أسأوا أنه لا يشترط رضى الزوج بلا حوالة
هذا وقد صدر حوا أيضا بأن الاستدانة بأمر القاضي يجب الدين على الزوج لان القاضي ولاية كلمة عليه
فلذا كان الغريم أن يرجع عليه وبدون الامر به لا يرجع عليه بل عليها وهي ترجع على الزوج فقد ظهر من هذا
أن الاستدانة بما لا يقع لها ويجب بها الدين على الزوج بسبب ولاية القاضي عليه لا يطرق في الوكيل على الزوج
وبه اندفع ما مر من أن التوكيل بالاستقرار لا يصح فاقهم (قوله ان صرحت الخ) لا يصح جعله قدا لقوله
وهي عليه لان رجوع المرأة على الزوج ثابت لها قبل الامر بالاستدانة كاعتلته بل هو قد لقوله لتصل عليه
وعبارة الجنبى فلذا استدانته لم تصرح بأمر استدين على زوجي أو ترضى ما اذا صرحت بظاهر وكذا
اذا نوت واذا لم تصرح به نوت لا يكون استدانته عليه ولو ادعت انها نوت الاستدانة عليه وانكر الزوج قال قوله
اه قلت وفائدة انكاره عدم رجوع الغريم عليه بل يرجع عليها وهي ترجع عليه وانما سقط بوجوب أحدهما
أو طلاقها كالمعسر والظاهر أنه لا يمين على الزوج اذ كيف يصف على عدم نيتها ولا يقيد باليمين خلافا لما
نقله الرضى من التقييد به على ما روى الجنبى ولا في البحر (قوله وتجب الادانة الخ) قال في الاختيار المعسرة
اذا كان زوجها معسرا ولها ابن من غيره معسر أو أخ معسر فنفتها على زوجها وبو امر الابن أو الاخ بالانفاق
عليها او يرجع به على الزوج اذا أيسر ويحبس الابن أو الاخ اذا امتنع لأن هذا من المعسرة قال الزيلعي
قنين بهذا أن الادانة لنفتها اذا كان الزوج معسرا وهي معسرة وتجب على من كانت توجب عليه نفقتها ولا الزوج
وعلى هذا لو كان المعسر أو لا وصار ولم يتقدم على انفاقهم توجب نفقتهم على من توجب عليه ولو لا الاب كلامم والاخ
والمرم يرجع به على الاب اذا أيسر بخلاف نفقة أولاده الكبار حيث لا يرجع عليه بعد البتار لانها لا توجب
مع الاصره فكانت كالت اه وأقره عليه في فتح القدير بغير قلت وقضاء أنه لا فرق بين الام وغيره ما في بوث
الرجوع على الاب أم أنه سيذكر قبيل القروع أنه لا رجوع في الصبي الا للام وفيه كلام سيذكر هناك (قوله
كأنه زوج) يصح رجوعه لكل من الزوجية والصغار اه ح أنى كان يكون لها أخ أو عم ولا ولداها أخ
من غيرها أو من تستدين لنفسها من أخها أو عمها ولا ولداها من أخهم أو عمهم وظاهره أنه لا يتقدم الاخ
على الأم هنا تامل (قوله ويستنتج) أى في القروع (قوله ثم أيسر) أى الزوج كإفساره في المنزول الاولى
أن يقول ثم أيسر أحدهما ح قلت ومثله ما لو أيسر (قوله نخاصته) اذ لا يتقدم بطلبها (قوله ثم)
أى القاضي نفقة بداره أى بالزوج الذى امره بتفريقه وهي الوسط ولو قال وجب الوسط كما قال فيما
بعد لمكان أو منع ح (قوله في المستقبل) أما الماضي قبل النكاح فقد رخصت به ولو صدر عن البتار
(قوله وبالعكس) بأن قضى نفقة البتار لكونه ما معسر ثم أعسر الزوج على ما قال أو ثم أعسر أحدهما
على ما مر الاولى ولو قال قضى نفقة الاعمار ثم أيسر أحدهما أو بالعكس وجب الوسط لكان أو منع

لتصل (عليه) وان أبى الزوج
أما بدون الامر فربح عليها وهي
عليه ان صرحت بأنها عليه أو
نوت ولو أنكر نيتها قال قوله
يجبى وتجب الادانة على من
تجب عليه نفقتها ونفقة الصغار
ولو لا الزوج كاخ وعم ويجب الاخ
ونحوه اذا امتنع لان هذا من
المعروف زيلعي واختار وسيدفع
(قضى نفقة الاعمار ثم أيسر
نخاصته ثم) القاضي نفقة بداره في
المستقبل (وبالعكس وجب الوسط)

مطلوب
في الصلح عن النفقة

كأثر (صالحته زوجي من نفقة كل شهر على دراهم ثم) قالت لا تنكحني زيدت ولو (قال الزوج لا أطبق ذلك فهو لازم) فلا تنكح له قاله بكل حال (الاذا تقرب من الطعام وعلم) القاضي (أن ما دون ذلك) المصلح (عليه كنفها) فحينئذ فرض كنفها بالقول المصنف عن الخاتمة وفي البحر عن الأخيرة إلا أن يعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فوجب بقدر ما قلته وفي الظهيرة صلحها عن نفقة كل شهر على ما تقدم وهم والزوج يحتاج لم يلزمه إلا نفقة مثلها (والنفقة لا تنصير دينا إلا بالقضاء أو الرضاء) أي اصطلاحها على قدر معين أصنافا أو دراهم فقبل ذلك لا يلزمه شيء وبعد ترجع عما أنفق ولو لم ينال نفسها بلا امر قاض

مطلوب
لا تنصير النفقة دينا إلا بالقضاء أو الرضاء

وأخسر اه ح (قوله ككسامة) في قوله بقدر حالهما ح (قوله صالحت زوجي الخ) قدمنا عند قوله لرضاها ذلك من الأخيرة أن الصلح على النفقة تارة يكون تقدير النفقة كالصلح على نحو الدرهم قبل تقدير النفقة القضاء أو الرضاء أو بعده نحو الزيادة عليه والنقصان عنه أي بالصلح أو الرضخ وتارة يكون معاوضة كالصلح على نحو عبدان كان بعد تقديرهما بما ذكر ولا يجوز الزيادة ولا النقصان ولو قبل التقدير فهو تقدير فكلهما هنا محمول على ما إذا لم يكن معاوضة ولا قصد بقوله على دراهم (قوله زيدت) أي يسع القاضي دعواها ويريد لها إذا كانت لا تنكحها لما في كافي الأحكام صالحت المرأة زوجها على نفقة لا تنكحها عليها أن ترجع عنه ومطالب الكفاية اه (قوله فلا تنكح لمثلته) فانه التزمه باختياره وذلك دليل على كونه قادرا على أداء ما التزمه فليزيمه جميع ذلك لأن يعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فإذا أخبروه أنه لا يطبق ذلك تنص منه ووجب على قدر ما قلته ذخيرة وحاصل أنه لا يقبل قوله لتنقصه ما لم يظهر للقاضي حاله بخلاف المرأة فإنه لا تنص منها فانها غير ملتزمة لأن لها الرجوع عن الصلح كما مر الكلام فيه فثبت ما لم تكن متناقضة تسع دعواها على الزوج بعدم الكفاية فإن أقر بذلك أقره بالزيادة وإن أنكره فله أو طلب منها مئة ولا يعمل كذلك في دعوى الزوج لعدم جماعها هذا ما ظهر في بيانه فافهم هذا وأما ما في الأخيرة من أن القاضي لو فرض لها ما لا ينكحها فإنها أن ترجع لانه ظهر خطأ فله عليه التدارك بالقضاء ما ينكحها وكذلك لو فرض على الزوج زيادة على الكفاية قلها الاستماع عنها اه فلا بد على ما ذكرنا لأن هذا في القضاء بطريق الإلزام على الزوج فلم يظهر فيه النقص منه بخلاف الصلح رضاه وقد خشي هذا على غير واحد فافهم (قوله بكل حال) تابع فيه المصنف في شرحه ولم أره لغيره عدم ظهور روجه في المناسب استقامته تأمل (قوله الا اذا تقرب من الطعام الخ) لأن ذلك عارض فلا يكون به متناقضا لانه لم يدع أن ذلك كان وقت الصلح بل عرض بعده وكذلك الحكم في دعوى المرأة بالوفاك والصلح القضاء في البحر عن الظهيرة اذا فرض القاضي للمرأة النفقة فقلا الطعام أو رخص فإن القاضي يفرض ذلك الحكم اه (قوله إلا أن يعرف الخ) أي يطلب المعرفة وهذا استثناء من قوله فلا تنكح لمثلته كاعتبه فكان المناسب ذكره عقبه (قوله لم يلزمه إلا نفقة مثلها) فلهو وأن المائة لكل شهر على التقدير المحتاج شيء كثير في زمانهم لا يتغير فيه قال في الخلاصة لو صلحته على أكثر من حقوقها في النفقة والكسوة كان قدر ما يغنيان الناس في مثله جاز ولا خلاف بآدمه ودودة ولا يطل القضاء اه وعليه فلو وضعت مدة لا تسقط النفقة اذ لو بطل أصل القضاء سقطت بالحق وتعمد في الصلح كانه أراد بالقضاء التقدير تأمل (قوله والنفقة لا تنصير دينا الخ) أي إذا لم يتفق عليها بأن غاب عنها أو كان حاضر فاشنع فلا يطلب جليل تسقط بمعنى المدة قال في الفتح وذكر في النهاية معززا إلى الأخيرة أن نفقة ما دون الشهر لا تسقط فكأنه جعل القتل بما لا يمكن الاحتراز عنه اذ لو سقطت بمعنى يسعون الزمان لما عسكرت من الأخذ أصلا اه ومثله في الصلح وكذا في الترتيب ليلية عن المبرهان ووجهه في غاية الظهور ولن يتدبر فافهم ثم اعلم أن المراد بالنفقة نفقة الزوجة بخلاف نفقة القريب فانها لا تنصير دينا ولو بعد القضاء والرضا حتى لو وضعت مدة بعد ما تسقط كما يأتي وسأقضي أن الرطب استثنى نفقة الصغير وبأن تمام الكلام عليه عند قول المصنف فني نفقة غير الزوجة الخ (قوله إلا بالقضاء) بأن يرضيها القاضي عليه أصنافا أو دراهم أو دائره شهر (قوله فقبل ذلك لا يلزمه شيء) أي لا يلزمه مما مضى قبل القرض بالقضاء أو الرضاء ولا عما يستقبل لانه لا يجب بعده ولا يصح الإبرار عنها قبل القرض وبعد يصح بمماضى ومن شهر مستقبل كاتقدم قبل قوله ونلادها وأما الكفاية بما شبرا أو أكثر فصرح في الصلح عن الأخيرة أنها لا تنص قبل القرض والقراض وتقل بعده عن الأخيرة أيضا ما عاقله وقد مرنا الكلام عليه والتوفيق بين كلاميه (قوله وبه) أي وبعد القضاء أو الرضاء ترجع لانهما بعده صارت ملكا لهما كما قلناه مناه ولا قال في الخاتمة لو أكلت من مالها أو من المسألة لها الرجوع بالمقروض اه وكذا لو رضاء على شيء ثم مضت مدة ترجع بها ولا تسقط قال في البحر هذه اهو المراد بقولهم أو الرضاء فاما ما أوجبه بعض حنفية العصر من أن المرادة أنه إذا مضت مدة في غير فرض ولا رضى ثم رضى الزوج بشيء فإنه يلزمه غضا ظاهرا ليه من ماله أي تأمل اه ومقتضاه أنه لا يلزمه شيء بهذا الرضى لكون ما مضى قبله لم يجب عليه

فهو القوام مالم يلزم وانما يلزمه ما يعني بعد الرضى لانه صار واجبا بكلفناه وأطلق في الرجوع فتمثل ما اذا
 شرط الرجوع لها ولا لاسكانها فظاهر الترتيب والشروح وأما ما في النهاية والظاهر به من أن القاضي اذا
 فرض لها النفقة فقال الرجوع استقرضى كل شهر كذا أو أنفق لارتجع مالم يزل وترجى بذلك حتى "تخل" المراد
 لارتجع بما استقرضت بل بالمفروض فقط والاقهوط محض أقاده في الجبر وأوجب المقدسي بأن التوكيد
 في الفرض لا يصح وإذا شرط الرجوع يكون كالاصلاح على هذا التقدير فترجع به وكذا أوجب الخليل الرمي
 بأنه لما يصح الأمر بالاستقرار على صارت مستقرضة على نفسها متبرعة أن لا يشترط الرجوع عليه
 (تنبيه) أطلق النفقة فتمثل نفقة المدة اذ لم تبعضها حتى اقتضت المدة ففي القبح أن المختار عند الحلواني
 أنها لا تنقطع وسنذكر من الجبر أن المصير القوط وأنه لا يضمن اصلاح المتون هنا لاطلاقها عدم السقوط
 وإن هذا كله في غير المستدانة وسبأ في تمام الكلام فيه (قوله ولو اختلفا في المدة) أي في قدر ماضى
 منها من وقت القضاء أو الرضا وكذا اختلفا في قدر النفقة وأجبتها كما في البرازية (قوله فاقول له) لا
 لا يشترطه زيادة دين وهو يكتفي بالقول له مع ميمنه ذخيرته (قوله وبموت أحدهما وطلاتها) وكذا
 بنشروها كما فيهما في الشارع بقوله ونسقطه أي التثنية في الفرض لا المستدانة في الاصح كالوت أه وموت
 أحدهما غير فكذا امره بما بالاولى كالا يعني قال الخليل الرمي "وقيد السقوط بالطلاق شيئا الشيخ محمد
 ابن سراج الدين الخاقاني وما اذا مضى شهر يعني فإذا يدور بعد لا يضمنه تأمل اه (قوله واعتقد في الجبر
 بجنال الخ) فانه أول انقل السقوط بالطلاق عن التقاية والمطهرة والنجاسة والظهير وبالنسبة والنفقة
 وإن القاضي بأعلى السني نص على أن ذلك مروى وأنه أتى به الصدر الشهيد والامام ظهر الدين الغريفي
 وشبهه بالذي إذا اجتمع عليه خراج راسه ثم أسقط عنه ما اجتمع عليه ثم قال فقد ظهر من هذا أن الرابع
 عندهم سقوطها بالطلاق كالموت ثم قال بعده قال السيد الضيف بقي تخفف القول بسقوطها بالطلاق
 ولو بالتأثير لمرور ذلك ثلاثة اشهر منها ضعيفان وقال الثالث وهو أقوا هما ما في البدائع من انطلق لقال
 خالته ونوى الطلاق يقع الطلاق ولا ينفذ شيء من المهور والنفقة قال فهذا صريح في المسألة وفي البدائع أيضا
 ولا خلاف بينهم في الطلاق على مال أنه لا يبرأ به من سائر الحقوق التي وجبت لها يوجب السكاح اه فاذي
 يتبع المصير إليه على كل مقت وقاض اعتماد عدم السقوط خصوصاً ما ضمنه القول بالسقوط من الاضرار
 باقتناء اه مخلصا ورد عليه العلامة المقدسي "والخبر الرمي" ما كان حل ما في البدائع من الحقوق التي
 لا تنقطع على المهر ونفقة ما دون النهر والنفقة المستدانة بأمر وإن هذه الرواية قد أتت بها من تقدم وذكر
 في المتون كالوقاية والنقابة والاصلاح والقرار وغيرهما قال المقدسي "ولهذا اوقف كثيرا في الفتوى بالسقوط
 ونظرت بتسل صريح في تخصيص عدم السقوط في خزانة المتقين وفي الجواهر أنه لا ينبغي أن يفتى بسقوطها
 بالطلاق الرجعي ثلثا بنفذهما التمس وسيله قطع حتى القضاء اه والذي يعين المستدانة لا يقال بتأمل
 عند الفتوى كما جرت به عادة المشايخ في هذا المقام اه مخلصا (قوله لكن الخ) استدلال على الطلاق
 الطلاق الشامل للباين والرجعي بتخصيص السقوط بالباين وعدمه بالرجعي (قوله والفتوى الخ) هذه
 عبارة جواهر الفتاوى كما في المنع فيكون بدلا من ما اه ح وفي هذه العبارة تخالف لما نقله المقدسي عنها
 (قوله وبالأول) أي بالسقوط بالطلاق مطلقا (قوله أتى شيئا) يعني الخبر الرمي "قال في الخبرية بعد
 عزومه إلى الخلاصة والبرازية وتوكل من الكتب وأتت به الشيخ زين الدين بن فقيم والشيخنا الشيخ زين الدين
 وهي في فتاويهما (قوله لكن صحح الشيخ زبلي الخ) وبصاره المرأة اذا طلقت وقد قبله لها متفق ضرورة
 قبل نسقه وهو غير الفتاوى وأشار إليه المصنف ابن وهبان بصيغة قبل والاصح عدم السقوط ولو كان الطلاق
 باتنثالا بنفذهما لفسد حقوق التساوي ما ذكره الشارع أي ابن النخبة غير التحقير في المسألة اه
 وواقفه ما في التمسك في من خزانة المتقين أن المفروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح اه ط (قوله فتأمل
 عند الفتوى) بأن يتقرر في حال الرسل هل فعل ذلك قطعا من النفقة أو لسلو اختلافها مثلا كان الأهل يلزم
 بها وإن كان الثاني لا يلزم وهذا ما قاله المقدسي "وينبغي التعويل عليه ط (قوله لانهما ط) أي والصلوات
 بتطل بالموت قبل القبض هداية وهذا التعليل لا يظهر في الطلاق وتعليقه ما قد ساء من أنها كترج راس

ولو اختلفا في المدة فاقول له
 والبيئة عليها ولو أنكرت اضافته
 فاقول لها بينهما ذخيرة وبموت
 أحدهما وطلاتها) ولورجعا
 ظهيرية وخانية واعتقد في البصر
 بجنا عدم سقوطها بالطلاق لكن
 اعتماد المصنف ما في جواهر الفتاوى
 والفتوى عدم سقوطها بالرجعي
 ككلا بنفذهما التمس ذلك عليه
 واستحسنه معنى الاشياء
 وبالأول أتى شيئا الرمي لكن صحح
 الشيخ زبلي في شرحه لوجهانية
 ما ضمنه في الجبر من عدم السقوط
 ولو بالتأثير قال وهو الاصح ورده
 ما ذكره ابن النخبة في تأمل عند
 الفتوى (يسقط المفروض) لانها
 صلة

الربقة فتة أو مدبرة أو أم ولد فأولادها سابع لها في الرق والتدبير والاستيلاء ونقصهم على مولاهم لانهم
ملكه وهذا معنى قوله لتبعة الام أي لا تلتزم العبد نفقة وكده سواء حكمت زوجته سرة أو غيرها
لتبعة الولد لانه في الحرة ولو سرة والكتابة لو سكتة والرق لو فتة والتدبير والاستيلاء لو مدبرة أو أم ولد فانهم
(قوله ولو سكتة من الخ) في الصرع كافي الحاكم وشرحه الشافعي وشرح الطحاوي والشامل وكذا في الفسخ
المكاتب لا تجب عليه نفقة ولده سواء كانت امه سرة أو أم ولد لهذا المعنى وإذا كانت امه أم المكاتب سكتة
وهما مولى واحد فنفقة الولد على الام لان الولد تابع لامت في كتابتها ولهذا كان كسب الولد لها وارثا بلناية عليه
لها ميراثا لانه كسبها كذلك النفقة تكون عليها ١١ وبه يظهر ان الصبر في قوله سى وكذا ما بعده عائدة على الولد
لانه معنى كون كسبه لاته ولا ضرورة لارباعه للزوج لان الكلام في نفقة ولد المكاتب اما نفقة زوجته
فعل حكمها من قوله وسكتة لم يجز فانهم فهم قوله ونفقة على امه الظاهر انه سبق قل من صاحب الجوهرة
لما حل من صريح هذه الكتب المعقدة أن نفقته على امته ونحوه في ح عن الذخيرة (قوله ثم غرضي)
أنا الذي يرسل المشتري بجمله أو علم بعد الشراء ولم ير ضلته لانه عيب اطلع عليه فتح (قوله لانه دين
سأدت) أي عند المشتري لان النفقة تعبد شأنا على حسب تقبذ الزمان على وجه يظهر حق السيد
فهو في الحقيقة دين ساد عند المشتري فتح (قوله تخاف الدواخل) تنزع على قوله بعد ما اشتراه وقوله
لانه دين ساد فان معناه انه انما يبيع ثانيا بما يجمع عليه من النفقة عند المشتري لا بما يجمع عليه من عند الاول
كما اذا بيع طرف غنه بما عليه لاياع ثانيا بما يجمع عليه من النفقة عند الثاني ولهذا اذرة ما قلناه على ما في الدرر
تعالصا للشرقة حيث قال صورته عند تزوج امرأته باذن المولى فضرر الضايف النفقة عليه فاجتمع عليه
ألف درهم فبيع بخصمائه وهي قيمته والمشتري عالم ان عليه دين النفقة يباع مرة أخرى بخلاف ما اذا كان
عليه ألف دينار أخر بيع بخصمائه لاياع مرة أخرى ١٢ وأجاب ح بأن قوله يباع مرة أخرى يحمل
أن يكون المراد يباع فيما يتقيدوا في الخصمائه السابقة لا حسن قول الشريفة لانه ساهل لانه يوم
انه يباع ياتي عليه من الاقب وليس كذلك بل فيما يتقيد عليه من النفقة عند المشتري كاهو مغفل في المذهب
١٣ لكن قوله بخلاف الخ عنع من هذا التأويل كالا يتقيد (قوله في الاصم) وقبل لا تسقط بالتقيد
لانه اخف القيمة فتقتل البه كبر الدون وليس بشي لان الدين انما يتقيد الى القيمة اذا كان دين لا يسقط
تلكوت وهذا يقتض بالوث زيلي (قوله وياع في دين غيرها) يتوون دين ويبر غيرها على اصفه
أي ضم النفقة ككاهر وما زمه بتجارة باذن أو بضمان شاف قال ح وقبته أنه لا يظهر فرق بين النفقة
وعنها فان الدين الحادث في ملك مولى اذ يباع فيه لاياع في قبته عند مولى آخر نفقة كان وغيرها لان
يصال ان سبب النفقة لما كان امرأ واحد استمر اقبال ان يباع فيه امرأ عند مولى متعدد بخلاف غيره
(قوله ومفاده ان لها استعلاء) لكونها من جملة المفراة ولذا اخصاصهم ط (قوله قال) أي صاحب
الصراقة وأخوه والمقدسي تذكر الرمي انه سئل عن ذلك فأجاب كذلك قبل وقوله على ما في الجبر اه
قلت ويرأيه مصرحاه في الذخيرة عن أبي يوسف (قوله على قول الثاني) أي من أمه ونفقه تجهيرها
على الزوج وان ركت حالاً لان الكسح كالكسوة حال الحياة (قوله المكسوة) أي التي تزوجها
سيدا هل جمل ما غير المكسوة فنفتها على سيدها مطلقا (قوله أما المكسوة فكسوة) لكونها متاعها
فليس للمولى عليها ولا يلا لاستخدام فلها النفقة بمجرد التحسين من نفسها وان لم تنقل ونسقط بالشر وكسوة ط
(قوله ولو عدا) أي لغير سيد الامة اذا لو كان سيد نفقة فتعدها على السيد بأمها ولا ط عن الزيلعي
(قوله بان ينفقها اليه الخ) أي بان يملك المولى بين الامة ونفوجها في منزل الزوج ولا يستقدمها كذا في كافي
الحاكم الشهد بجر لان الاحتباس لا يقتضي الابتنية لان المعتبر في استحقاق النفقة خرفتها لمخالص الزوج
وذلك يحصل بالبتوة وان استخدمها بعد البتوة فسقطت فتمت الزوال الموجب زيلي على زوال الاحتباس
الموجب للنفقة ومقتضاها أنه استخدمها في غير بيت الزوج ويذل عليه قوله في الهداية اذا برأها مع
الزوج من فطله النفقة لانه تحقق الاحتباس ولو استخدمها بعد البتوة فسقطت النفقة لانه فالت احتباس
وفسر البتوة بما مر فلم أن النفقة لا تجب الابتنية لانها يحصل الاحتباس الموجب فلو استخدمها وهي

ولو زوجته سرة بل نفقته على
أمه ولو سكتة تبينه لام ولو
سكتة سى لانه ونفقة على
ايه جوهرة (مرة بعد أخرى)
أي لو اجتمع عليه نفقة أخرى بعد
ما اشتراه من علمه أو لم يعلم ثم علم
فرضي بيع ثانيا وكذا المشتري
الثالث وعلم بزا لانه دين ساد
قوله الكال وابن الكال تخاف
الدرر ما للسرد سو (وذلك
بوتوقه في الاصم) وياع في
دين غيرها) مدة لعدم التقيد
وسمي في المأذون أن للفرما
استعلاء ومفاده ان لها استعلاء
ولو لنفقة كل يوم جبرها وهل
ياع في كتبنا ينبغي على قول
الثاني المقتضى بان يباع في كسوتها
(ونفقة الامة المكسوة) ولو
مدبرة أو أم ولد المكسوة
فكالحرة (اعصب) على الزوج
ولو عدا (بالبتوة) بان ينفقها
اليه ولا يستقدمها

في بيت الزوج ببيعة أو فزل مثلا لم تسقط النفقة لبقاء الاحتباس في بيت الزوج ولا ينافيه قولهم لو استخدمها
سقطت النفقة فان المراد استخدمها في غير بيت الزوج كإدخاله كلاب الزليفي والهداية خلا لما فهمه في الجبر
بناء على ما فهمه من أن قولهم ولا يستخدمها في تعريف التوبة شرط آخر لها وليس كذلك بل هو عطف تفسير
بضمها الكلية بينها وبين الزوج ويدل عليه قوله في الذخيرة ثم إذا استخدمها المولى بعد ذلك لم يخل بينها وبين
الزوج فلا تنقطع لها القوت موجب النفقة وهو التوبة من جهة من له الحق فتثبت الحرة الناشئة بقضاء
كالصريح في أن الاستخدام بدون قوت القطة لا يضر إذا نشبه الناشئة بالانحروج من بيت الزوج فافهم
(قوله فلا استخدمها المولى) أي في غير بيت الزوج كما علمت فافهم وقد لا يستفاد من أنها لو كانت تأتي إلى المولى
في بعض الاوقات وتخدمه من غير أن يستخدمها لم تسقط نفقتها لأن النفقة حق المولى فلا تسقط بصنع غيره
ذخيرة (فرع) لو سلمها الزوج لغيره ولا استخدمها غيره لم يخل الزوج بنفقة الليل كما أفق به والمصاحب التمة كما في
انتزاعية (قوله وأهلها) أي لو جاءت إلى بيته وليس هو فيه فاستخدمها أهل البيت ومنعوا من الرجوع
إلى بيت الزوج فلا نفقة لها لأن استخدام أهل المولى أباحها بنفقة استخدام ذخيرة (قوله بعدها) أي بعد
التوبة (قوله لا لجل القضاء للعدة) الأولى لاجل الاعتدال لا القضاء هالتي به لا تنقض على التوبة وتعد
في فضل الحداد أنه يجوز لإزالة المطلقة النروج إذا كانت مبرأة (قوله أي ولم يكن وأهلها) التوبة والطلاق
كذا في العرصن والولولة والمراد في التوبة المستمرة إلى وقت الطلاق لا مطلقا له بل هو أهانم أخرجها قبل
الطلاق لم يكن له ادعائها تطالب بالنفقة كما نص عليه في كافي الحاكم (قوله سقطت) هذا ظاهر في مسألة
الاستخدام بعد التوبة أو ما لو لم يوثقها الأبعد الطلاق لم يقب أصل لانها لم تنقض النفقة بهذا الطلاق فلا تنقض
بعده ثم اعلم أن المولى أن يرجع ويوثقها ثانيا وثالثا وهكذا يقب النفقة وكل استردها سقطت كافي الفتح
(قوله بخلاف مرة تنشر الخ) أي أن الحرة إذا انتزعت فطلعت زوجها فلها النفقة والسكنى إذا عادت إلى بيت
الزوج والفرق كافي للولولة أن نكاح الأمة لم يكن سببا لوجوب النفقة لأنها تقب بالاحتباس وهو التوبة
ولتوبة لا تقب فيه ونكاح الحرة حال الطلاق سبب لوجوب النفقة لأنها تقب بالانحروج فإذا عادت وجبت
أه (قوله وفي الصراح) حيث قال عقب الفرق المذكور وظهر أن تقدير النفقة من القاضي قبل التوبة
لا يصح لأنه قبل السبب ولم أنه صريحا أه (قوله ونفقات الزوجات الخ) في الذخيرة والولولة وأما إذا كان
للرجل نسوة بعضهن أحرارا ومسلات وبعضهن أماء ذمات فحق في النفقة سواء لانها مشروعة للكفاية وذلك
لا يقتض باختلاف الدين والرق والحرة إلا أن النفقة لا تنقض نفقة الخادم أه قال في الجبر وينبغي أن يكون
هذا مفعلا على ظاهر الرواية من اعتبار حاله وأما على المعنى به فليس في النفقة سواء لا اختلاف حاله يسارا
وعسرا غلظت نفقة الموصرة كنفقة المصرة ولا نفقة الحرة كالأمة كما لا يخفى ولم أر من يه عليه أه قال
المقدس وأما معنى لهذا بقوله لا نفقة مشروعة للكفاية الخ أه أي لا نصريح في ذلك (قوله وكذا
تجب لها) أي لزوجة السكنى أي الاسكان وتقدم أن اسم النفقة يعمها لكنه أفرد هالتي لا يملكها غيرها
(قوله خال من أهل الخ) لانها تستر بعينها لا يملكها لانه لا يملكها على ما فهمه من المعاشرة
مع زوجها ومن الاستماع أن تختار ذلك لانها راضية بانتفاع حتها هداية (قوله وأمه وأمه) قال في
الفتح وأما نفقة فقل أيضا لا يملكها معها إلا رضاهما واختار أن ذلك لانه يحتاج إلى استخدامهما في كل وقت
غير أنه لا يملكها بمحضتها كما أنه لا يملك له وطء زوجته بمحضتها ولا بمحضرة الضررة أه وكذا المولى في العرص
معر إلى آخر الكزنف وذكروا في الذخيرة أن هذا مشكل أما على المعنى الأول فظاهر وأما على الثاني فلا يكره
الجماعة بين يدي أمته أه قلت وقد يكون اضرام أمه ولده لها أكثر من اضرام زوجها في الدر المنقح على الخط
أن أمه ولده كآله (قوله وأهلها) أي منهم من السكنى معهما في بيته سواء كان ملكة أو أجرة وعارية
(قوله من غيره) حال من ولده أو صفة والأزمن حذف الموصول مع بعض الصلة فهمت أن إذا التقدير
الكل من غيره أه ح وأطلق ولده فقبل الذي لا يفهم الجماع لانه لا يملكه اسكان ولده في بيته وحاشية
التمهيد الملى على العرصن منعها من أرضها وترتبه لما في التنازع أي أن الزوج منعها عما يوجب خلا في حقه
وأما من السفناني ولا من أنى الارضاع والسهر تنص حالها وأجلها حقه فله منعها ما قل أه قلت وعليه

(فلا استخدمها المولى) أو أهله
(بعدها) وبزأها بعد الطلاق
(لاجل القضاء للعدة لا قبله)
أي ولم يكن يزأها قبل
الطلاق (سقطت) بخلاف مرة
تنشرت فطلعت فصادت وفي
العرصن يشارفها قبل التوبة
باطل ونفقات الزوجات المختلفة
مختلفة بمجالها (وكذا تقب لها
السكنى في بيت حال عن أهله)
سوى طفله الذي لا يفهم الجماع
وأمه وأم ولده (وأهلها) ولولدها
من غيره

مطلب
في سكن الزوجية

قوله على المعنى الأول أي ما مر
قبله من التصريح بشاركتها غيرها
وقوله وأما على الثاني أي منعها
من المعاشرة مع زوجها أه منه

فلهن من ارضاه ولو كان البيت لها (قوله بتدر حالهما) أي في البسار والاصار وليس ممكن الاختباء
 مسكن القنار كافي الصلكن اذا كان أحدهما غنيا والاخر فقرا فقدرت أنه يجب لها في الطعام والكسوة
 الوسط ويحاطب بتدروعه والباقي دين عليه الى المصرة فانظر هل يتأق ذلك هنا (قوله وبه منفرد) أي
 ما يشبهه وهو هل منفرد معين قهستاني واطاهر أن المراد بالتفرد ما كان محتصا به ليس فيه ما يشاء كما به
 أحسن أهل الدار (قوله غلق) بالفتح مكنا يغلظ ويغث بالقنار قهستاني (قوله زادي الاختيار والعيني)
 ومثله في الزطقي وأقره الفتح بعد ما نقل من القاضي الامام أنه اذا كان غلق بضمه وكان غلقا مشتركا ليس
 لها أن تطالبه بمسكن آخر (قوله ومضاده لزوم كتيّف ومطبخ) أي بيت انخلا وموضع الطبخ بأن يكون نادا دخل
 البيت أولى الدار لا يشاء كما فيها أحسن أهل الدار قلت وفيه أن يكون هذا في غير القنار الذين يسكنون في
 الروج والاحواش بحيث يكون لكل واحد بيت بضمه وبعض المرافق مشتركة كغلا وسور وبئر الماء بأن
 تملكه قريبا (قوله لحصول المقصود) هو امتناعها على معانها وعدم ما يتبعها من المعاشرة مع زوجها والاستمتاع
 (قوله وفي الصرع الخاتمة الخ) عبارة الخاتمة فان كانت دارها بيت واسطى لها بيتا غلق ويغث لم يكن لها
 أن تطالب بيتا آخر اذا كان غلقا أحسن اجاء الزوج يؤذيها اه قال المصنف في شرحه فهم شيئا قوله فقه
 اشارة لدار البيت لكن في البرازية أيت أن تسكن مع اجاء الزوج وفي الدار بيت أن فرغ لها بيتا غلق على
 حدة وليس فيها أحد منهم لا تسكن من مطالبت بيت آخر اه فمضمره راجع لبيت الدار وهو الظاهر لكن
 ينبغي أن يكون الحكم كذلك فيما اذا كان في الدار من الاجاء من يؤذيها وان لا يدل عليه كلام البرازي اه
 قلت وفي البدائع ولو اراد أن يسكنها مع ضربها أوع اجائها كأمه واخته وبته فأبت ضله أن يسكنها في منزل
 منفرد لان الباطل الذي والضرر ولا يحتاج الى اجائها وما شرعنا في أي وقت يتحقق ولا يمكن ذلك مع
 ثالث حتى لو كان في الدار بيت وجعل لبيتها خلعاً على حدة قال وليس لها أن تطالبه بأخر اه فهذا صريح
 في أن المعتبر عدم وجدان أحد في البيت لا في الدار (قوله من اجاء الزوج) سواء من اجاء المرأة كاعبره
 في الفتاوى الهندية عن الظاهر بعلان كأول الزوج اجاء المرأة وأغارها اجاءه اه ح واجيب بأن الزوج
 يطلق على المرأة يضاهو هذا التأويل بعد وعرف بعبارة البرازية المارة (بعد قوله ونقل المصنف من الملقط الخ)
 وعبارة وفرق في الملقط لصدور الاسلام بين ما اذا جمع بين امرأتين في دار أو سكن كلاب في بيت غلق على حدة
 لكل منهما أن تطالب بيت في دار على حدة لانه لا يتوفر على كل منهما حق الا اذا كان لها دار على حدة بخلاف
 امرأ مع الاجاء فان المسافرة في الضراء وأفر اه قلت وهكذا نقل في البرازية عن الملقط المذكور والذي
 رأيت في الملقط لا يقيس القاسم الحسبي وكذا في تجنيس الملقط المذكور للاعلام الاستروشى هكذا أبت أن تسكن
 مع ضربها أو صهرها ان امكنه أن يجعل لها بيتا على حدة في داره ليس لها غير ذلك وليس لزوم أن يسكن
 امرأته وامه في بيت واحد لانه يكره أن يجامعها في البيت غيره ما وان اسكن الا في بيت داره والمرافق في
 آخر فليس لها غير ذلك وكذا الخلف أن لها أن تقول لا أسكن مع والدك وأقربائك في الدار فقدر على دار قال
 صاحب الملقط هذه الرواية محمولة على المصرة الشريفة وما ذكرنا قبله ان افراد بيت في الدار كاف انما هو
 في المرأة الوسط اعتبارا في السكنى بالمعروف اه قلت والحاصل أن المشهور وهو التبادر من اخلاق المتون
 أنه يكفيها بيت غلق من دار سواء كان في الدار ضربها وأجارها وعلى ما فهمه في الصرع من عبارة الخاتمة
 وارتضاء المصنف في شرحه لا يكفي ذلك اذا كان في الدار أحد من اجائها يؤذيها وكذا الضرة بالاول وعلى
 ما نقله المصنف عن ملقط صدور الاسلام فكفي مع الاجاء لامع الضرة وعلى ما نقلنا عن ملقط أبي
 القاسم وتجنيبه للاستروش أن ذلك يختلف باختلاف الناس ففي الشريعة ذات البسار لا بد من افرادها
 في دار وسطية الحال يكفيها بيت واحد من دار ومفهومة ان من كانت من ذوات الاصاغر فكفيها بيت
 ولوع اجائها وضربها ككسكترا لاهرب وأهل القرى وقراة المدن الذين يسكنون في الاحواش والروج
 وهذا التقصيل هو الموافق لما مر من أن المسكن يعتبر بتدر حالهما ولقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من
 وجدكم وفيه اعتماده في زمانها هذا فقدر أن الطعام والكسوة يتحصان باختلاف الزمان والمكان وأهل
 بلادنا النسائية لا يسكنون في بيت من دار شتلة على أجناب وهذا في أوساطهم فضلا عن اشرافهم الا أن

(بتدر حالهما) طعام وكسوة

(بيت منفرد من داره غلق)

زادي الاختيار والعيني وموافقي

ومضاده لزوم كتيّف ومطبخ وفيه

الافتاء بهجر (كشافا) لحصول

المقصود هداية وفي الصرع من الخاتمة

شترط أن لا يكون في الدار أحد من

اجاء الزوج يؤذيها ونقل المصنف

عن الملقط كتابته مع الاجاء

لامع الضرر فكل من زوجته

مطالبة بيت من دار على حدة

تكون دارا موروثة بين اخوة متلافين كل منهم في جهة منها مع الاشتراك في امراتها فاذا انقضت زوجة
 اقدمهم اجابوا ووضروا واراد زوجها السكنى في بيت منفرد من دار جماعة ابياب وفي البيت مطبخ وخلاء
 يحدون ذلك من اعظم الصالحين فينبغي الافتاء بلزوم دار من بابها لهم بنسب أن لا يلزمه السكنى في دار واسعة
 كدار أبيها او كداره التي هوسا كن فيها لان كثيرا من الاوساط والاشراف يسكنون الدار الصغيرة وهذا
 موافق لما قد مضى من قوله اعتبارا في السكنى بالمعروف اذ لا شك أن المعروف يتحقق باختلاف
 الزمان والمكان فليفتى أن ينظر الى حال كل زمانه وبلده ما يدين ذلك لا تحصل المعاشرة بالمعروف وقد
 قال تعالى ولا تضاروهن لتضيقن عليهن (قوله ولا يلزمه اتيانها بمؤنسة الخ) قال في التهرؤ لم يحد في
 كلامهم ذكر المؤنسة الا في فتاوى قارئ الهداية قال انها لا تجب الخ (قوله ومفاده الخ) عبارة الصبر
 هكذا قالوا الزوج أن يسكنها حيث أحب وله سكن بين جيران صالحين ولو قالت انه يضربني ويؤذي فمره أن
 يسكنني بين قوم صالحين فان علم القاضي ذلك زجره ومنعه عن التعدي في حقها ولا يبال الجيران عن منعه
 فان منعها منهم عن التعدي في حقها ولا يتر كهاقعة وان لم يكن في جوارها من يؤذي بها ولو كانوا يميلون الى
 الزوج أصغر باسكنها بين قوم صالحين اه ولم يصرحوا بأنه يضربون أمما قالوا زجره وله ان لا يطلب لغزيره
 وانما طلت الاسكان بين قوم صالحين وقد علم من كلامهم أن البيت الذي ليس به جيران ليس بمسكن شرعي اه
 (قوله لكن طرفيه الترنين الى الخ) أي تنظر في كلام التهرؤ واجب عنه به عمله على ما اذا رزقت بذلك ولم
 تطالبه بمسكن به جيران فلما حصل أن الافتاء بلزوم المؤنسة وعدمه يتحقق باختلاف المسكن ولعموم وجود
 الجيران فان كان صغيرا كسكن الزوج والحشاش فلا يلزم لعدم الاستعاضة بقرب الجيران وان كان كبيرا
 كدار الخالية من السكان المرتفعة الجدران يلزم لاجتماع خشت على عظامها كما أفاد السيد محمد السعدي
 في حواشي مسكن وهو كلام وجيه لان ما في السراجية من عدم اللزوم مشروط بشرطين اسكنها بين جيران
 صالحين وعدم الاستعاضة فاذا اسكنها في دار وكان يضرب ليل لا يبيت عند ضررها ونحوه وليس لها ولها وأخادم
 تستأنس به أول لم يكن عندها من يدفع عنها اذا خشت من اللصوص وأذرى الفساد كان من المخافة انتهى عنها
 ولا سيما اذا كانت صغيرة السن فيلزمه اتيانها بمؤنسة واسكنها في بيت من دار عند من لا يؤذيها ان كان مسكنا
 يليق بها ولها واقفه صحتها أعلم (قوله على ما اختاره في الاختيار) الذي رأيته في الاختيار شرح المختار
 هكذا اقبل لا ينعها من التهرؤ الى الوالدين وقيل منع ولا ينعها من الدخول اليها في كل جمعة وغيرهم من
 الاغراب في كل سنة هو المختار اه فتوجه المختار بمشابه القول بالتهرؤ في دخول المحارم كما أفاده في الدرر
 والفتح نعم ما ذكره الشارح اختاره في فتح القدر حيث قال وعن أبي يوسف في التوارد تضيدهم زوجها بان
 لا يقدروا على اتيانها فان قدروا لا تذهب وهو حسن وقد اختار بعض المشايخ منعهما من التهرؤ اليها وأشار
 الى نقله في شرح المختار والحق الاخذ بقول أبي يوسف اذا كان الابوان بالصفة القولية ذكرت والا يفتى أن ياذن
 لها في زيارتها في الحين بعد الحين على قدر متعارف اما في كل جمعة فهو بعيد فان في كثرة التهرؤ فتح باب
 القسنة خصوصا اذا كانت شابة والزوج من ذوي الهبات بخلاف خروج الابوين فانه ايسر اه وهذا ترجيح
 منه بخلاف ما ذكر في الصراة الصريح المقتضى بمن انها تخرج للوالدين في كل جمعة باذنه وبدونه وللصالحين في كل
 سنة مرة باذنه وبدونه (قوله زمنا) أي مضارضا طويلا (قوله ضلعي تعاهده) أي بقدر احتياجه
 اليها وهذا اذا لم يكن ممن يقوم عليه كإفدية الخائنة (قوله ولو كافرا) لان ذلك من المصاحبة بالمعروف
 المأمور بها (قوله وان أبي الزوج) رجحان حق الوالد لها النفقة الظاهر لا وان كانت خارجة من بيته
 بحق كالزوجة تقرر لمرض الحج (قوله في كل جمعة) هذا هو الصريح خلافا لما قاله المنع من الدخول معللا
 بأن المنزل ملكه وله حق المنع من دخول ملكه دون القيام على باب الدار بل قال لا يمنع من الدخول بل من
 التردد لان القسنة في المكث وطول الكلام أفاده في الصبر وظاهر التكرار وغيره اختيار القول بالمنع من الدخول
 مطلقا واختاره القدوري وجرم به في الذميرة وقال ولا ينعها من النظر اليها والكلام معها خارج المنزل الآن
 يصاف عليها الفساد فلم ينههم من ذلك أيضا (قوله في كل سنة) وقيل في كل شهر كما مر (قوله لها التهرؤ
 ولهم الدخول زبلي) المتأب امقاط هذا الجملة كما في بعض النسخ عبارة الزبلي وقيل لا ينعها من التهرؤ

مطلب في الكلام على المؤنسة

(ولا يلزمه اتيانها بمؤنسة)
 وبأمره باسكنها بين جيران
 صالحين بحيث لا تستوحش
 سراجية ومفاده أن البيت بلا
 جيران ليس مسكنا شرعا بغير
 وفي التهرؤ ظاهره وجوبها والبيت
 خاليا عن الجيران لاجتماع
 خشت على عتقها من معة قلت
 لكن طرفيه الترنين الى عمار
 أن ما لا جيرانه غير مسكن
 شرعي قتيبه (ولا ينعها من
 التهرؤ الى الوالدين) في كل
 جمعة ان لم يقدروا على اتيانها
 على ما اختاره في الاختيار ولو
 أوهاز زمنا ثلثا فاحتاجها فلها
 تعاضده ولو كافرا وان أبي
 الزوج فتح (ولا ينعها من
 الدخول عليها في كل جمعة وفي
 غيرها من المحارم في كل سنة)
 لها التهرؤ ولهم الدخول زبلي

الى الوادين ولا يتعهم من الدخول عليها في كل جمعة الخ (قوله ويعتصم من الكبتونة) الظاهر ان الضمير
عاشد الى الابوين والحارم (قوله وفي نسخة من البتونة الخ) وبه عرف التبر وتغير من لا يمكن يؤيد النسبة
الاولى ومثله في الرطب والبر ويزيد ما من التحليل بان النسبة في المكث وطول الكلام (قوله ويعتصم
الخ) ولا يتطوع للصلاة والصوم بغير اذن الزوج يمر عن الظهيرة قلت ينسب حبيد الصلاة لصلاته التهجيد
في الليل لان في ذلك منخله وتنسب الصلاة للبر والتعب وجعلها حقه ايضا كما مر في ما غيره ولا جالس السن
الزواج ولا وجه لمتاعها كالاجتنى (قوله والولية) ظاهرا ولو كانت عند الحارم لانها تشتغل على جمع
فلا تخلف من الفسادة عادة وحتى (قوله وكل على ولو تبرعا لاجنبي) هذا ذكر في البر بمشاحات قال
وينبغي عدم تخصيص الفزل بله ان يتعها من الاحمال كلها المحققة للكسب لانها مستفنية عنه فوجوب
كفائها عليه وكذا من العمل تبرعا لاجنبي بالاولى اه وقوله بالاولى شافى قول الشارح ولو تبرعا لقتضا
لوالية كون غير التبرع اولى وهو غير صحيح كذا قيل وقد يجب بان ما كن غير تبرع بل بالبر قد يستدعي
خروجها بالدية لاجنبي بالبر مما قيل قلت ثم ان قولهم له منها من الفزل يشعل غزها لنفسها فان كانت العلة
حسب البر والطلب المتخصص بخاله الله منها يؤدى الى ذلك اما دونه وان كانت العلة استفاضة هاهنا الكسب
كما مر فيه انها قد تحتاج الى ما يلزم الزوج شراءه لها الذي ينبغي تحريمه ان يكون له منها مع كل عمل يؤدى
الى تنقيص حقه او ضرره والى خروجها من حقه اما العمل الذي لا ضرر فيه فلا وجه لمتاعه خصوصا
في حال غيبته من حقه فان ترك المرأة بلا عمل في بيتها يؤدى الى وساوس النفس والشيطان او الاشتغال بما لا ينفع
مع الاجتناب والبرهان (قوله ولو غايه ومغش) اى التلى نفس الموق كائى الغاية وتغل في البر منها تنقيد
خروجها باذن الزوج بعد ما قيل عن التوازل ان لها الخروج بلا اذنه واتصر عليه في الفقه وقوى في البر الا ان
بما عليه الشارح (قوله على فرض الكساية) بخلاف فرض العين كالحلم فلهما الخروج اليه مع محرم
(قوله ومن مجلس العلم) معطوف على قوله من الفزل فان لم يقع لها نازلة وارادت الخروج تعلم مسائل
الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ ذلك ويعلمه لمتاعها او لا لا بد من اذنها لى بان لها اجناسا يمر (قوله
ومن اجسام الخ) المتع منه قول الفقيه وشافيه قاضى خان فقال دخوله مشروع لثنا والرجال خلاف لما قاله
بعض الناس الخ اغايص اذ الم يكن فاضى خان فقال دخوله مشروع لثنا والرجال خلاف لما قاله
للمرأة بان كثرة ما منهن مكشوف العورة وقد وجدت احاديث تؤيد قول الفقيه وورد استثناء النساء والمرضية
وقامه في الفقه وقال قبله وحسب اجناسها الخروج فاغايص بشرط عدم الزينة وتغير الهيئة الى ما يكون داعية
لتنظر الرجال والاستفالة قال انه تعالى ولا تبرع بين زوجين لاجتماعه الاولى اه وأشار الشارح بقوله وان جاز
الى قول قاضى خان والى انه لا يشافى منع الزوج لسان دخوله مع مشروعيتها لاجنبي لاشافى منهما من صوم
النفل وان كان مشروع عانس شافى منها من دخوله ولو باذن الزوج والظاهر انه مراد الفقيه خلافا لما فهمه
الشرع بل لا (قوله وتفرض النفقة) وكذا لو كانت مفروضة ومثمة ثم غاب لها أخذ الماشي من ماله
لذلك كسور كالأقادة في البدائع (قوله مدة سفر) متعلق بالغائب (قوله واستصنه في البر) قال
وهو قيد حسن يجب حفظه فانه عبادتها وبها يسهل احضاره وصراحته اه لكن في القهستاني يفرض
التقاضى فتنقص عرس الغائب عن البلد سواء كان بينهما مدة سفر او لا كما في النية وذهبى ان تفرض نفقة عرس
المتوفى في البلد ودخله المفقود اه وفي المحوى عن البرجندى عن القسطنطين الحط سواء كانت
النفقة مدة سفر او لا حتى لو ذهب الى القرية وتركها في البلد فقتاضى ان يفرض لها النفقة اه (قوله
وطه) اى القدر الحارط (قوله ومثله كبير زمن) المراد به الابن الصابر عن الكسب لمرض او غيره
كما سبق في سيات (قوله واتى مطلقا) اى ولو غير مرضية لان مجرد الاثمة يفرط والمراد به البنت
المتبرعة (قوله وبأوبه) اى المتبرعين ولو فادرن على الكسب على أحد القولين كما بيان (قوله فلا
تفرض لملاوك وأخيه) المراد به كل ذي رحم محرم مما سوى قرابة الاولاد لان نفقتهم لا تجب قبل القضاء ولهذا
ليس لهم اى أخذوا من ماله ما شأبل القضاء اذا انظر اية فكان القضاء في حقهم ابتداء ايحاب ولا يجوز ذلك
على الغائب بخلاف الزوجة وقرابة الاولاد لهم الاخذ قبل القضاء لا رضام يمكن القضاء في حقهم اعادة

(ويعتصم من الكبتونة) وفي
نسخة من البتونة لكن عبارة
ملا مسكن من القرار (عندها)
به ينسب خاتمة ويعتصم من زيارة
الاجانب وعيادتهم والولية وان
اذن كاتا عاصين كما مر في باب
المهور وفي البر له منها من الفزل
وكل على ولو تبرعا لاجنبي ولو
غايه او مضى تقدم حقه على
فرض الكساية ومن مجلس العلم
الانازلة امتنع زوجها من سؤاها
ومن الجاهم الا النساء وان جاز
بلا تزين وكشف عورة أحد قال
الباقى وعليه فلا خلاف
في منعن العلم بكشف بعضهن
وكذا في التبريد لالة مزيها
للكمال (وتفرض) النفقة بانواعها
٣ الثلاثة (زوجة الغائب) مدة
سفر صرعية واستصنه في البر
ولو مفقود (وطه) ومثله كبير
زمن واتى مطلقا (وأوبه) فقط
فلا تفرض لملاوك وأخيه

مطلب
في فرض النفقة لزوجة الغائب

مطلب
في منع التماس من الجاهم

وقضى من القاضي كافي الذر ويرد المولود فانه اذا كان عاجزا عن التكسب سوانع مولاه من الاضاق عليه فانه لا اخذ من مال مولاه ومقتضاه أن يفرض للعاجز في مال مولاه لأن الجواب بأن العبد لا يجب له دين على مولاه فبأنزل وإذا لم يجد ما يكفه في بيت مولاه ولم يفرض له القاضي كيف يفعل فبأن يرضى أن يرضه بقدر نفقته لو عادرا على التكسب ووجهه لو عاجزا كما يأتي في العبد الوديعه ولم أره فله راجع (قوله ولا يقضى عنه دينه) فلو أضر صاحب الدين غريبا أو مودعا للقاتل لم يأمره القاضي بشفاء الدين وإن كان مقر المالمال وبدنه لأن القاضي إنما يأمر في حق القاتل بما يكون ظهرا وحفظا للملك في الاضاق على زوجته من ماله حفظا للملك وفي مقامه دينه فشفاء عليه بقول الغير جبر عن المخيرة ولا رد المولود لأن القاضي لا يقضى على مولاه بشفاءه بخلاف الزوجه تأتلى (قوله لا تفسد قضاء على القاتل) علة تقوية ولا تفرض وقوله ولا يقضى (قوله في مال) فلو مال له فذكر المصنف ط (قوله كثير) هو غير المضروب من الذهب أو منه ومن القصة وفي بعض السبع كبر ويضى عنه قوله أو طعام فكان الأول أولى ودخل فيه الدرهم والدينار بالاولى قال ابن بلي والتبر عثرة الدرهم في هذا الحكم لأنه يصلح قفلة للمضروب اهـ ويضى تشديده بما اذا وقع به التعامل كما قاله الرضى (قوله أو طعام) زاد في الصبر وغيره أو كسوة (قوله أما اختلافه) أى خلاف جنس الحق كمرض وعصار (قوله عندنا على الخ) يشمل ما كان مال وديعة أو مضاربة جبر ومثله الاختفاق في غلة الوقت اذا أقر به الناظر كما أتى به في الحامدية لأن الناظر كوكيل من أهل الوقت وكذا غلة العبد والدار كافي التهر وتعد بكون المالمال عند شخص اذ لو كان في بيته وعلم القاضي بالسكاح فرض له فانه لا يفسد قضاءه لا قضاء على الزوج بالنفقة كالأول فدين ثم غاب ولمس جنسه مال في بيته يقضى لاصحاب الدين فيه جبر وقيد باقراره بما ذكرنا يأتي قريبا (قوله ويدأ بالاول) أى بما لا الوديعه لأن القاضي نصب ناظر فبأنه لأنه أكثر للقاتل لأن الدين يحفظ ولا يجهل الهلاك بخلاف الوديعه فتح وخيرة وفي الصبر عن الخاتمة الوديعه أولى من الدين في البداية فالاضاق منها كذا الرضى أن القاضي والظان وولى التبر والتوى يجب عليهم العمل بما هو الاول والاظهر كالابن اهـ تأتلى قلت وفذا ان افلاس الدين أو جبر به أو انكاره فالبداة به أولى (قوله لا المديون) والفرق أن القاضي له ولاية الازام فاذا فرض الثقة في ذلك المالمال صار المودع مأمورا بالدفق عنه الى المفروض ثم فاذا دفع الامانة صدق بخلاف المديون فانه لا يصدق له فيه ثبوت دين له بذمة القاتل لما تقرر أن الدين يقضى بأصلها (قوله أو اقرارها) ذكره في الصريح شاعوا بها منقرة على نفسها اهـ أى لأن الثقة تصير بالقضاء بها على الزوج قلت لكن ينبغي جهة اقرارها في حق نفسه فلا ترجع على الزوج لا في حق الزوج تأتلى (قوله ولو اتفقا الخ) هذا الجمله في بعض السبع مذكورة قبل قوله وقبل والمراد بضم المدين عدم برائه وقوله ولا رجوع أى لها على من انتقل عليه (قوله وبالزوجه) حلف على الصغير المبرور في قوله من يتزبه ولذا أعاد الجار (قوله اذا علم قاض بذلك) أى ولم يتزبه المديون والمودع ولا ينافى هذا قوله ان القاضي لا يقضى بعلم المامر من أن هذا ليس قضاء بل اعانة وقضى آفاده الرضى (قوله ولو علم) أى القاضي بأحدهما أى أحد الامرين بأن علم المالمال مثلا احتج الى اقرار المديون أو المودع بالآخرى بالزوجه أو بالنسب (قوله ولا يمين ولا يمينه هنا الخ) مختار قوله من يتزبه المامر أى أنه لو وجد المالمال أو السكاح أو وجد هما لا تقبل ديتها على المالمال لأنها ليست بضم في اثبات الملك للقاتل ولا على الزوجه لأن المودع والمديون ليسا بضم في اثبات السكاح على القاتل ولا يمين عليه لأنه لا يستحق الامن كن شخصاً كذا في الخاتمة وهذا يستثنى من قوله كل من أقرب بشئ له فانه إذا أنكره بصلح جبر ولو قال أو يمينه فظاهر أنه لا يمين لها عليه لأنها ليست بضم في ذلك وعلى ولو برهن على أن زوجها دفع لها قبل غيبه نفقة تكسبها أو أنه أطلقها ومضت عدتها ينبغي قبوله في حق منع ما مضى به مقدس قلت لأن تدعى شياع ما دفعه لها وأنه لم يكفها تأتلى (قوله وكفها) لجواز أنه عمل لها النفقة أو كانت ناشرة أو مطلقة انقضت عدتها جبر (قوله في الاصم) واجبع لكل من قوله بما أخذه وقوله وجوبه لأن القاضي نصب ناظر العاجز فيجب عليه النظر اليه ومقابل الاول القول بأخذ كفل نفسها ومقابل الثاني قول انصاف انه حسن آفاده ح (قوله ويحلفها) كان الاولى تقديمه على التكفل لأن القاضي يحلف أولا

ولا يقضى منه دينه لأنه قضاء على القاتل (في مال) من جنس حقهم كثيرا أو طعام ما خلائه فيقترب للبيع ولا يباع مال القاتل انفاذا (عند) أولى (من يتزبه) عند لامة وعلى للدين ويدأ بالاول وقبل قول المودع في الدفع للنفقة لا المديون الآية أو اقرارها جبر وسعي ولو اتفقا يلا فرض ضمنا بلا رجوع (وبالزوجه) بقرابة (الولاد وكذا) الحكم ثابت اذا علم قاض بذلك أى بحال وزوجه ونسب ولو علم بأحدهما احتج للاقرار بالآخر ولا يمين ولا يمينه هنا لمدم انصم (وكفها) أى اخذ منها كفلا بما اخذته لانفسها وجوبا في الاصم (ويحلفها معه)

ثم يعطى النفقة ويأخذ الكفيل كافي إضاح الإصلاح هـ ح (قوله أى مع الكفيل) على حذف مضاف
 أى مع أخذ الكفيل ومبارة: أى على مع التصحيح قبل (قوله وكذا كل أخذ نفقته) بتوسيع أخذ ونسب
 نفقته على أنه منفعوه (قوله كافر الكمال) حيث قال ويحلف أى يحلف من طلب النفقة ويكفله ويقتل مثله
 في البرص المنسحق قال في الشرح لآلة ولكنه لو كان مغيرا كف يحلف فليحلف اه قلت الظاهر أنه يحلف
 أمه إن أباه ماض لها نفقته فافهم وفي البرص وهذا يدل على أنه يؤخذ الكفيل من الوالدین أيضا وهو الظاهر
 لأنه انظر للقائب وقد يقال انما يؤخذ من الوالدین لا لاحتلال التبعيل وقد منان النفقة المصلحة للقریب اذا
 هلكت أو سرق يضيء في بئر يخلط الزوجة فليس في تكفيله احتياط للقائب لأنه لا وادى فلا كما قبل منه
 اه وفيه انه قد يدعى عدم الأخذ دون الهلاك فكان الاحتياط في تكفيله فافهم (قوله ولا كانت ناشرة) كذا
 في البرص الأولى ولا هي ناشرة إلا لأنها لو كانت ناشرة ثم عادت لبيتة ولو بعد غيبته عادت تنفقا كما مر (قوله
 طوبت هي أو كفله) أى يضر الزوج بين مطالبتها ومطالبة كفله (قوله وكذا) أى يضر الزوج أيضا
 إذا احتفظ بها ونكحت ولو أقرت بأخذ مهادون الكفيل لأن الأقر أربعة ماهرة في حقها فبطلت في حقها فبطلت
 في النفقة في حيث قال ولا حلفها فبطلت وجع على الكفيل أو الزوجة فإذا أقرت بأخذها رجع عليها فبطلت
 كافي شرح الطحاوي اه قلت وهو مشكل فإن النكول أقر أو الأصل إذا أقر بالمال لم يرد الكفيل وإن بعد الكفيل اه
 خبر البرص وإن لم يشك الكفيل لأن النكول أقر أو الأصل إذا أقر بالمال لم يرد الكفيل وإن بعد الكفيل اه
 وهذا يقتضي ثبوت التضييع فما ولا إشكال فيه لكن اعترض في البرص على قوله والأصل إذا أقر الجبان هذا فقال
 الزوجين يجب كفوه ما ثبت عليه أو ذاب أو مال أو يدين قائم في الحال كقوله كفك بمالك عليه فلا يلزم
 الكفيل وهذا ضمن ما أخذته ثانياً فكان الدين قائم لو انفك النكاح في ذمها لمال فلا يلزم الكفيل قال فالحق
 ما في البوط وشرح الطحاوي من أنها إذا أقرت بالأخذ رجع عليها فبطلت اه قلت لكن يعود الإشكال المار
 فقد قلت مما في التفتاخي أنه في شرح الطحاوي فرق بين النكول والأقر ولعل وجه ما يظهر لنا فافهم
 (قوله ولو أقرت طوبت نفق) كذا في بعض النسخ وهو موافق لما ذكرناه وفي بعضها ولو حلفت وكأنه نفقه
 مما في البرص من الذخيرة فإن لم يكن للزوج بيعة وسقط المهر على ذلك فلا يلزم الكفيل فإنه يرفع من عليها
 شيئا وليس مجرد بل المراد أنه لا يحلف الكفيل أيضا بل حلفها يكتفي عنها ومنه في دفع الخدابة كذا فافهم
 الحشيش وهو كلام جيد إذ لو كان عليها شيء فافهم ما تحلف ويلزم أن يحسب القول للزوج بولاية
 ولا يلحق فساد (قوله باقاة الزوجة بيعة على النكاح أو القسب) هذا محتمل لما تقدم من اشتراط إقرار
 المودع أو المودعين بالزوجة أو القسب أو قول قبله لا يفرض على غائب باقاة الزوجة أو القريب ولذا قال
 ح وسكان المناس لقوله أو القسب أن يقول قبله لا يفرض على غائب باقاة الزوجة أو القريب ولذا قال
 لا يلحق (قوله إن لم يحلف مالا) أى إن لم يترك مالا في بيته ولا عند مودع ولا على مودع وهذا محتمل لقوله
 في مال قال في الذخيرة أنه إذا لم يكن للزوج مال ما شتر وأرادت إقامة بيعة على النكاح أو كان القاضي يعلم
 به وطبقت أن يفرض لها النفقة وأمرها بالاستدانة لا يجبها إلا ذلك خلافاً لغير (قوله وأمرها) بالنسب
 عطف على يفرض وقوله ولا يضيء به أي بالنكاح يحلف على قوله لا يفرض ح (قوله يضيء بها) ولعلها
 من أنه إن كان له مال والأقر بالاستدانة ولا يحتاج إلى بيعة على أنه لم يحلف نفقة بجر (قوله للساجدة)
 لأن الزوج كثر ما يفتي ويتركها لا نفقة خصوصاً في زمانها هذا قال الزبيدي لأن في قول البيهقي هذه الصفة
 نظر لها وليس فيه ضرر على القائب لأنه لو حصر وقد أوثقت ذلك بطريقة كانت أخذت نفقته والأقر
 عليها وعلى الكفيل (قوله ففتي به) وهو الأصح كافي البرهان وقال الخلف وهذا أرفق بالناس
 كافي البرهان وهو المختار كافي ملحق الأجر وفي غيره وفي شرح شريانية واستحسنه أكثر المشايخ ففتي به شرح
 جميع (قوله وهذا من السنن التي يفتي بها يقول زفر) أو ملها المجرى إلى غير مرسلة وطلبها
 في قصداً أحدها منه ٢ صور للمريض في الصلاة كهيئة المشهد ٣ فهو المثل كذا ٤ تقرر من
 على أن الظاهر يرى فخره ٥ لا يفتي في دعوى القمار من بيان حده والاربع ٦ قبول شهادة الإعيى فيما
 فيه تسامح ٧ الوكيل بالخبرة لا يفتي قبض المال ٨ لا يفتي خیار المشتري برؤية الدار من ضمنها ٩

أى مع الكفيل احتياطاً وكذا كل
 أخذ نفقته فلو ذكرنا لغير الكمال
 لكان أولى (أن القائب لم يعطها
 النفقة) ولا كانت ناشرة ولا
 مطلقة مضطرتها فإن حضر
 الزوج وبرهن أنه وأفها النفقة
 طوبت هي أو كفلهما ترة
 ما أخذت وكذا لو لم يبرهن ونكحت
 ولو أقرت طوبت نفق (لا) تفر من
 على غائب (باقاة) الزوجة
 (بيعة على النكاح) أو القسب
 (ولا) يفرض أيضاً (أن لم يحلف)
 ما لا فاقامت بيعة لغيره عليه
 وبأمرها بالاستدانة ولا يضيء
 (به) لأنه قضاء على القائب (ولا)
 زفر يضيء بها (أى النفقة) (لا به)
 أى بالنكاح (وعلى القضاء اليوم
 على هذا الساجدة ففتي به) وهذا
 من السنن التي يفتي بها يقول زفر

لا يسقط خبره برؤية الثوب مطويا ١٠ يشترط تسليم الكفيل الممسك فول عنه في مجلس الحكم ١١
 إذا قضى المبيع يجب على المراجع بيان أنه اشتراه سليبا بكذا ١٢ تأخير الشفع الشفعة شهرا بعد
 الأشهاد يطلها ١٣ إذا أوصى بثلث تقده وخمسة خضاع الثلثان فله ثلث الباقي منها ١٤ إذا قضى القريم
 جبايا بدل زوfoه لا يجبر على القبول ١٥ إذا اضطرر الملتقط على اللقطة وجبها للاستشفاء فهل يسقط
 ما انفق ١٦ قلت ويجب اسقاط ثلاثة وهي دعوى القاتر وشهادة الأعي والوصية ثلث التقديرات المقتضى به
 خلاف قول زفر فيها وهو قول اقتنا الثلاثة وعليه المتون وغيرها كآبته عليه سدي عبد الغنى الشافعي
 في شرحه على النظم المذكور وهذا وقد زدت على ذلك ثمان مسائل ١ إذا قال أنت طالق واحدة في ثنتين
 وأراد الضرب تقع ثنتان عنده ووجه الحق الكمال بن الهمام والاتفاق في غاية البيان ٢ تعليق عتي
 العبد بقله ان مت أو قلت فانت سر تدبر عنده ووجه ابن الهمام ومن بعده ٣ النكاح المؤقت يصح عنده
 ووجه ابن الهمام باهمال التوقيت ٤ وقف الدراهم والدنانير يصح عند زفر وهي رواية الانصاري عنه
 وعليها العمل اليوم في بلاد الروم لتعارفه عندهم فهو في الحقيقة وقف منقول فيه تصالح وسأقي في الوقت
 تحشفه ٥ لو وجد في بنة امرأة في ليلة مظلمة ظنها امرأة فوطئها لا يحد ولو نارا يحد وهو قول زفر وعن أبي
 يوسف يحد مطلقا قال ابو الليث الكبير ورواية زفر يؤخذ كذا في التتارخانية ٦ لو سلف لا يعبر زيدا كذا
 فدفع لما وزيد لا يصح عند زفر وعليه الفتوى خلافا لابي يوسف وهذا إذا أخرج الكلام مخرج الرسالة
 بان قال ان زيدا يستعمر ملك كذا والاحت كافي التبر وغيره ٧ جواز التيمن بن خاف فوت الوقت إذا أوتى
 وهو قول زفر وقد منافي التيمن ترجيه لكن مع الامر بالاعادة احتسالا ٨ طهارة زبل الدواب على قول زفر
 يبقى بها في محل الضرورة كبرى مياه دمشق الشام كآبره العمادي في حديثه وشريحها لسدي عبد الغنى
 وتقدم بيانه في الطهارة فصارت جملة المسائل عشرين مسألة بعد اسقاط الثلاثة المارة وقد تلخصت كذا

بقولي

بسم الله العالمين مبجلا • أوج نطى والصلاة على النبي
 وبعد فلا يشترط بما قاله زفر • سوى صور عشرين تقسيمها المجلد
 جلوس مريض مثل حال تشهد • كذا من يصلي قاعدا مستغلا
 وتقدير انفاق لمن غاب زوجها • بلا ترك مال منه ترجو قسولا
 رايح شاري ما تبغ عنده • إذا قال اني ابتعته سالم الحلي
 وليس بلي قبضا وكل خصومة • ويضمن ساع بالبري • تقسولا
 وتسلم مكفول بمجلس حاكم • تحتم أن يشترط على من تكفلا
 ويبقى خبره برؤية مشتر • ثوب بلا نشر لمطوية جلا
 كذا رؤية الليث من ضمن داه • اذا لم يكن من داخل قد تأثلا
 قضاء جبايا عن زوfoه ادانها • فلا جبر ان يرض ان يتقبلا
 مبادر اشهاد على اخذ شفعة • بتأخير شهرا اذ كان اطللا
 فوى لقطة في حال حبس لا خذما • صرفت عليها مسقطا اكتملا
 وزد ضرب حساب اراد مطلق • يصح بترجيع الكمال تعدلا
 ووجه أيضا عقد تدبير عبده • بترديه بالقتل والموت فانقللا
 وايضا نكاحا فيه وقت مدة • يصح وذا التوقيت يصح مرلا
 وقف دنانير ابن ودراهم • كما قال الانصاري دام مبجلا
 وواطي من قد ظنها زوجة اذا • اتى بليس حدة صار مسملا
 ويحت في واقعه لت مسمرا • زيد اذا اعطى لمن جاء مرلا
 لمن خاف فوت الوقت ساع تيم • ولكن ليصط بالاعادة غاسلا
 طهارة زبل في محل ضرورة • كبرى مياه الشام صبت من البلا

فهما زورا بالجمال تسريتا • وحيات مفقودا الذي في جدها حل
وصلى على ختم التبريدنا • وآل واصحاب ومن بالحق علا

(قوله وعليه الخ) أي على غول زفره قد أنفزع من صاحب البحر (قوله تغلب ينهبها على النكاح) أي لا يتسبى به بل يفرض لها النفقة ولم يذكر البينة على التلب اما اختصارا أولا نهايت فاشت على النكاح تكون قائمة على التلب ضمننا لتسليم القرائش تأمل (قوله ان لم يصحكن عالمها) اذ لو كان عالما بعجزه الى حنة وتكون المسألة على قول أنفسنا الثلاثة كاملة (قوله ثم يفرض لهم) أي الزوجة والمساكين (قوله) ثم يأمرها بالانفاق والاستدانة عبارة البحر ثم يأمرها بالاستدانة وعلما ان المناسبات عطف الاستدانة بالواو كما وجد في بعض النسخ لا نهال لم تستد من وقت مدة تسقط نفقة غير الزوجة ولو بعد القضاء كما مر لكن ساقى أن الزبلي جعل الصغير كالزوجة في عدم السقوط بالمضي بخلاف بقية الآثار وبأن تمام الكلام عليه (قوله وتجب المظقة الرجعي والبائن) كان عليه اذ المظقة بالمتدة لأن النفقة تابعة للعدة وقد بالرجعي والبائن احتراز اجماعا لو اعتق انه قد فلتا نفقة لها في العدة كما في الحاشية كما وعملوا وكان النكاح قابضا حتى البهر ولو تزوجت محضه بالبائن وقرق بعد الدخول فلا نفقة على الثاني لتساكن كونه ولا على الأول ان خرجت من بيته لتشره والى الثاني نفقة العدة كنفقة النكاح وفي الأخيرة وتسقط بالتشور وتعود بالعدو والمطل فتمسك الحامل وقهرها بالبائن ثلاث اواقل كافي للحاشية ويستثنى ما لو خالعه ما لم أن لا نفقة لها ولا سكنى فلها السكنى دون النفقة كما مر في بابها وبأن قريسا (قوله والفرقة بلا محبة) أي من قبلها لو كانت محبة لها ليس لها سوى السكنى كما يأتي قال في البحر فالماثل ان الفرقة امان قبل أو من قبلها فلو من قبلها النفقة مطلقا لو كانت محبة أو لا طاعة أو وضعا وان كانت من قبلها فان كانت محبة فلا نفقة لها وماها السكنى في جميع الصور اهـ ملخصا (قوله وتفرق بعدم كفاءة) ومثله عدم مهر المثل ولا ينفق في هذا في الباقية التي زوجت نفسها بالاول فان المقدس يصر في ظاهر الرواية والاولى حتى التمسح من التي به لان طلاقه كالصغيرة التي زوجها غير الاول بالعدة غير كفاؤا بدون مهر المثل وهذا كما بعد الدخول ما قبله فلا نفقة لعدم العدة (قوله النفقة الخ) بالزمن فاعل يجب (قوله والسكنى) يلزم ان تلم المثل الذي يسكن فيه قبل الطلاق فستأني وتقدم الكلام عليه في باب العدة (قوله ان طالت المدة) اشار الى الاعتدال عن محدث لم يذكر الكسوة وذلك لان العدة لا تطول غالبا فيستغنى عنها حتى لو احتاجت اليها للدخول المدة كنفقة الطهر يجب (قوله ولا تسقط النفقة الخ) أي اذا مضت مدة العدة ولم تنبذها فلها اخذها ولو مفرقة أي أو مصلحتها عليها لكن لو مستدانة باصر القاضى فلا كلام والافقيه خلاف اختيار الحلواني أنها لا تسقط أيضا وأشار السرخسي الى انها تسقط وفي الأخيرة وغيرهاته الجميع خالف في البحر وعليه فلا بد من اصلاح المتن فانهم صرحوا بان النفقة يجب بالقضاء أو الرضا وتصديق أو حاشا التصديق اذا لم تنقض العدة يمكن في البر أن الملاقاة المتون ينهدلما اختاره الحلواني قلت ونظائر الفسخ اختصاره حيث اقتصر عليه (قوله فلها النفقة) أي يكون القول قولها في عدم انقضائها لمع ينهبها والنفقة كما في البحر (قوله ما لم يحكم بانقضائها) فان حكمه بان أمام الزوج على عدم انقضاءها برئ منها كما في البحر ح (قوله ما لم تدع الحبل) في بعض النسخ وما لم تدع بالصف على ما لم يكن وهي الصواب لانها اذا تزوجت بانقضائها عدتها في عدة تسقط ثم لو دلت بانفسد يجب النفقة نعم ثبت ولو دلت لاقول من اقل من اقل من الافراد ولا قل من اكتم من حين الفراق لظهور كذبها في الافراد كما مر في بابها ولا يمكن جعله على هذا لانه ياتيه قوله فلها النفقة الى عتق وعبارة البحر وان ادعت سلاحا لولا خيار عليها (قوله فلا رجوع عليها) أي اذا طالت ثلثا الحبل ولو آمن وانما عدة الطهر وقال الزوج قد ادعت الحبل وكفرستان فلا يثبت في قوله وتزعم النفقة حتى تحض ثلاثا أو تسلم من الباس وتضني بعده ثلاثة أشهر وتقامه في البحر فلها ان عدتها انقضت منذ كذا وانها لم تكن حاملا رجوع عليها عما أخذت بعد انقضائها كما لا يخفى (فرع) في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة أشهر الا اذا كانت مراهقة فينفق عليها ما يظهر فراغها كذا في المحيط اهـ من غير ذكر خلافه وهو حسن كذا في القبح وقد مرناه في العدة بانفسد محاشنا (قوله وان شرط الخ) ذكر في البحر جوابا عن عاتق في زمانه (قوله

مطلب
في نفقة المظقة

وعليه ولو غاب وله زوجة ومساكن
تغلب ينهبها على النكاح ان لم يكن
عالمها ثم يفرض لهم ثم يأمرها
بالانفاق والاستدانة لترجع بحر
(و) يجب المظقة الرجعي والبائن
والفرقة بلا محبة
ولو غاب وتفرق بعدم كفاءة النفقة
والسكنى والكسوة ان طالت
المدة ولا تسقط النفقة المفروضة
بعض العدة على المختار برأية
ولو ادعت امتداد الطهر فلها
النفقة على ما فيكم بانقضائها ما لم
تدع الحبل فلها النفقة الى سنتين
منذ طلقها فلو مضت ثم تبين ان
لاجل فلا رجوع عليها وان شرط
لانه شرط بالمحل بحر ولو سلمها
عن نفقة العدة ان بالاشهر مع

قول المختص على ما لم يكن • بق قول
وصواب ما لم يحكم فله امر

وان بالحض لا للبهالة أي لا احتمال أن يمتد الطهر بها كذا في الفتح ومقتضاه ان الحامل كذلك هذا ويرد على
 التعليل المذكور ان جهالة المصالح منه لا تنصرف ثم رأيت المقدسي في باب النخاع اعترض كذلك وقد يجاب بان
 المراد جهالة ما يثبت في النخعة بخلاف الدين الثابت في النخعة اذا صرح عنه فان جهالة لا تنصرف تأمل (قوله
 ولو حاملا قال القهستاني) وتدل السلسلة النخعة في جميع المال كافي الغفرات ح (قوله من مولاهما) ليس
 هذا من كلام الجوهري بل ذكره في التبرجيت قال وفيه أن يكون معناه اذا حلت أم من سيدها وعرف بان
 الحمل منه لكهما ثم لا بعد الموت اه ثم اعلم ان استثناء هذه المسألة تتبع فيه المنصف صاحب الجوهري وقال
 انها واردة على كثير من المتون واعترضه الرشي بالله ليدركها الا صاحب الجوهري أو من تابعه وهذه العبارة
 الشاذة لا تعارض المتون الموضوعة لنقل المذهب مع انه لا وجه لها لان أم الولد تعتق بجهته وتصرا جنية عنه
 فلا وجه لاجباج نفقتها في تركه قلت ويؤيده ما في البدائع اذا اعتقت أم الولد أموات عنها مولاهم فلا نفقة
 لها ولا سكنى لان عتقا عتد الوطء كعتد المتكوسة فاعدا وقال في موضع آخر لا نفقة لها اذا اعتقها وان كانت
 ممنوعة من الخروج لان هذا الحس لم يثبت بسبب النكاح بل تصحيح المرافعة متقدمة الفساد وفي الذخيرة
 وكذا الوطء عتد بالنفقة في تركه ولكن ان كان لها ولد نفقتها عليه ولو صغيرا فهذه العبارات تشمل الحامل
 وغيرها واذا كانت معتدة الموت من نكاح صحيح لا نفقة لها ولو حاملا فنكح الامة التي عتدتها عتد وطئ
 لأعدته عقده فعله انه لا وجه لاستثنائها (قوله بمصبتها) احتراز عن مصبتها كقبضتها وانها لا يردنه
 أو يابته عن الاسلام وعما اذا لم يكن عصمة منه ولا انها كيدار بلوغ ونحوه ووطئ ابن الزوج امره كونه فان
 النفقة واجبة له بأوعاها كآمر (قوله قهستاني وكفاية) الاولى قهستاني عن الكفاية وعبارته وهذا
 اذا خرجت من يمينه والايجاب كما اشير اليه في الكفاية اه ح (قوله كذا وتقبل ابته) أي كذا
 وتقبل ابته (قوله لا غيرها) بالرفع عطفا على السكنى (قوله والفرق) أي بين السكنى وغيرها من هذا قال
 في الذخيرة وغيرها لشرط في النخاع ان لا نفقة لها ولا سكنى فلها السكنى لا النفقة لان النفقة حقها والسكنى
 في بيت العدة حقها وحتى الشرع واسقاطها لا يعمل في حق الشرع حتى لو شرط الزوج عدم نفقة السكنى
 ورضيت السكنى في بيتها أو في بيت كآب كان في بيتها الكا من وارهها الاجرة لان ذلك محض حقها (قوله
 حتى الله) أي من وجه حيث أوجب عليها القرار في منزل الزوج وفيه حقها من وجه لوجهها له على الزوج
 (قوله بعد الرجي) أي الطلاق البائن واحدة أو ككبر وتقسيد الهداية بثلاث اشغاف واحتزبه عن
 معتدة الرجي اذا طلقا وعادت ابن زوجها وقبلها بشهوة فلا نفقة لها لان الفرقة لم تنفخ بالطلاق بل بمصبتها بجر
 (قوله حتى تنقبس فلها النفقة) يعني ان قبضت في يمينه كاهو صريح بعارة القهستاني الماسة وحسنه
 يستفي عن هذه الجملة بعارة القهستاني ويقال بدلهما فان عادت الى يمينه عادت النفقة الا اذا حلفت بدار الحرب
 وحكم بطاقتها عادت اه ح والماصل كافي الصراة لا فرق بين الردة والتحكين لان المرتدة بعد الزينة لم
 تنقبس لها النفقة كالمكته والمكته اذا لم تزل يمين العدة لا نفقة لها فليس الردة والتحكين دخل في الاسما
 وعدمه بل ان وجد الاحتباس في بيت العدة وجبت والا فلا اه ومثله في الفتح (قوله وهو مبرأ) أي
 التعليل بأنه كالوطء قال في الشريعة وهو مبرأ الى انه قد حكم بلسانها وهو محل ما في الجامع من عدم عود
 النفقة بعد ما حلفت وعادت ومحل ما في الذخيرة من انها تعود نفقتها بعد ما حلفت ما اذا لم يحكم بلسانها فوفضا
 بينهما كافي الفتح اه (قوله والاعتود نفقتها بعد ما حلفت) كالنشرة اذا عادت لزال المانع بخلاف المانعة بالردة
 اذا املت لا تعود نفقتها لقوط نفقتها أصلا بمصبتها والساقط لا يعود بجر (قوله بانواعها) من الطعام
 والكسوة والسكنى ولم أر من ذكر هنا أثره الطيب وعن الادوية وانما ذكرنا عدم الوجوب للزوجة ثم صرحوا
 بأن الاب اذا كان مبرأ أو به زمانة يحتاج الى الخدمة فعلى ابنه خادمه وكذلك الابن (قوله لطفله) هو
 الولد حين يسقط من يمين امه الى أن يحتلم ويقال بجارية طفل وطفلة كذا في المغرب وقيل أول ما يولد صبي ثم طفل
 ح عن النهر (قوله يم الاتي والجميع) أي يطلق على الاتي كاملته وعلى الجميع كافي قوله تعالى والجميع الذي
 لم يظهر وهو ما يستوى فيه المفرد والجميع كل غلب والتك والامام واجبنا للتمتين ما ما ولا يشبهه جمعه
 المقال ايضا كجميع امام على ائمة أيضا فانهم (قوله التقيد) أي ان لم يلغ حد التكسب فان بلغه كالا ب

وان بالحض لا للبهالة لا يجب

النفقة بأوعاها (اعتد موت

مطلقا) ولو حاملا (الاذا كانت

أم ولد وهي حامل) من ولاها

فلها النفقة من كل المال جوهرية

(وتجب السكنى) فقط (لمعتدة

فرقة بمصبتها) الا اذا خرجت

من يمينه فلا سكنى لها في هذه

الفرقة قهستاني وكفاية (كردة)

وتقبل ابته (لا غيرها) من طعام

وكسوة والفرق أن السكنى حتى

النفقة تعاقب فلا تسقط بحال والنفقة

حقها فتسقط بالفرقة بمصبتها

(وتسقط النفقة برذتها بعد البت)

أي ان خرجت من يمينه والا

فواجبة قهستاني لا يمكن

ابته لعدم حبسها بخلاف المرتدة

حتى لو لم يحبس فلها النفقة الا اذا

لحقت بدار الحرب ثم عادت وتابت

لقوط العدة والنفق لانه كالوطء

بجر وهو مشير الى انه قد حكم

بلسانها والاعتود نفقتها بعد ما

حلفت (وتجب) النفقة بأوعاها

على الحز (لطفله) يم الاتي والجميع

(الغني) الحز

مطلب

الكلام على نفقة الاقارب

أن يورده أو يدفعه في حرفة للكسب ويتفق عليه من كسبه لو كان ذلك بخلاف الشيء كما دفعه في الحضانة عن
 المؤدية قال الظهير المولى أو استفتت الشيء بغير خياطة وغزل يجب أن تكون نفقتها في كسبه كما هو ظاهر
 ولا تقول يجب على الأب مع ذلك إلا إذا كان لا يتكسب فوجب على الأب كتابتها بدفع القدر المجهور عنه ولم أره
 لأصحابنا ولا ينافيه قولهم بخلاف الشيء لأن المنوع أيجارها ولا يلزم منه عدم الزمها بحرفة تعلمها اه أي
 المنوع أيجارها القديمة ونحوها بخلاف تعليمها المستأجر بدل قولهم لأن المستأجر يخلوها وإذا يجوز في
 الشرع وعليه قد ذهب الأمر أن تعلمها حرفة كطير وخياطة مثلا (قوله على ماله) أي لا على أبيه الحر وأبعد
 بحر (قوله والغنى في ماله الخاص) يشمل العقار والأردية والياب فإذا احتج إلى النفقة كان للأب يسع
 ذلك كله ويتفق عليه لأنه غنى بهذه الأشياء بحر وفقر لكن سدر الشارح عند قوله ولكل ذي رحم محرم
 أن الفقير من تحل له الصدقة ولو لمه منزل وتادم على الصواب وبأن تمام الكلام عليه (قوله فلو غنيا) أي
 قاله كان للولد مال لكنه غائب نفقته على الأب إلى أن يحضر ماله وسئل الرمي - عما إذا كان له غلة في وقت
 غائب بانه لم ير من صرح بالأساقفة والظاهر أنه غيرة المال الغائب (قوله أن أشهد) أي على أنه يتفق عليه ليرجع
 وكلاشهاد الاتفاق بأذن القاضي كما في البحر (قوله لا أن نوى) أي لا يرجع أن نوى الرجوع بلاشهاد ولا
 إذن فاض أي لا يصدق في القضاء أنه نوى ذلك وإنما يشبه الرجوع فعياينه وبينه به تعالى (قوله يكسب
 أو يكسب) قدّم الكسب لانه الواجب أولا إذا لم يجز أن يكسب أي طلب الكسب بجملة الناس إلا عند
 العجز عن الاكتساب قال في الذخيرة فإن قدر على الكسب فترض النفقة عليه فكسب ويتفق عليهم وإن عجز
 لصكونه زمنا أو معددا يكسب الناس ويتفق عليهم كذا في نفقات الخصاص وذكر الخصاص في أدب القضاء أنه
 في هذه الصورة يفرضها القاضي على الأب وبأمر المرأة بالاستدانة على الزوج فإذا قدر طالبيه بما استدانت
 عليه وكذا يفرضها عليه ثم امتنع قدره اه وقال أيضا وان امتنع عن الكسب حسم بخلاف سائر الديون
 ولا يحسم والدوان علاق دين ولده وإن سفل إلى النفقة لأن فيه اتلاف الصغير (قوله ويتفق عليهم) أي
 على أولاده الصغار وقد نفقته في بيت المال بحر وفي القهستاني عن المحيط وتعرض على العسر بقدر
 الكفاية وعلى الموسر بقدر ما رآه الحاكم (قوله ولو لم يسر) أي الاتفاق عليهم أولا لا كسب قال
 في الفتاوى وإن لم يسر كسبه بمجاهتهم أول يكسب لعدم يسر الكسب اتفق عليهم القريب الخ ووشله في البحر
 وظاهره أن اتفاق القريب يثبت بمجرّد عجز الأب عن الكسب وينافيه ما مرّ من أنه إذا عجز عنه يكسب ولعل
 المراد أنه يكسب إن لم يوجد قريب يتفق عليهم وبه يجمع بين الروايتين المنقولتين اتصاعا انصافا لكن
 في الثانية أمر الزوجة بالاستدانة والظاهر أنه محمول على ما إذا كانت معسرة فلو موسرة تتفق من ماله ترجع
 وبأن قريبها أي أولى بالتصمل من سائر الأقارب (قوله ورجع على الأب إذا أسير) في جوامع الفقه
 إذا لم يكن للأب مال والجد أو الأم أو الخال أو المموسر يحرم نفقة الصغير ورجع بها على الأب إذا أسير وكذا
 يجبره الأبعد إذا غاب الأقرب فإن كان له أم موسرة نفقته عليها وكذا إن لم يكن له أب إلا أنه يرجع في الأول اه
 فتح قلت وهذا الموافق لما يأتي من أنه لا يشارك الأب في نفقة أولاده أحد فلا يجعل كآب بمجرّد عساره
 لتجب النفقة على من بعده بل يجعل ديّنا عليه وسدّ كراشح تصحيح خلافه وأنه لا بد من إصلاح الترتيب وبأن
 الكلام فيه وهذا إذا لم يكن الأب زمنا عجزا عن الكسب والافضى بالنفقة على الجائز اتفاقا لأن نفقة الأب
 حينئذ واجبة على الخلف فكذا نفقة الصغار ولا يخفى أن كلامنا الآن في الأب العاجز عن الكسب تأمل (قوله
 ولو خاضعته الأم) أي بأن شكك منه أنه لا يتفق أو أنه يقتصر عليهم (قوله ما لم تثبت خاتمتها) أي أنه لا يثبت
 قوله إنما اتفق أو ترضى عليهم لانه المينة وعوى الخيانة على الأمين لا تسع بلا حجة فيقال القاضي جبرائها
 عن يد أخطائها فإن أخبروه بما قال الأب زجرها ومنعها عن ذلك قلر لهم ذخيرة (قوله يدفع لها مال الخ)
 هذا قل في الذخيرة عن بعض المشايخ عقب ما مرّ فقال إن شاء القاضي دفعها إلى نفقة يدفع لها صاحبها أو ما
 ولا يدفع لها به وإن شاء أمر غيرها بالتفق عليهم (قوله ووسع صلها) قيل في وجهه أن الأب هو العاقد
 من الجانبين وقيل من جانب نفسه والأم من جانب الصغار لأن نفقتهم من أسباب الحضانة وهي للام ذخيرة
 (قوله تدخل تحت التقدير) تفسير لليسرة وذلك كالوقوف الصلح على عشرة وأذا نظر الناس فبعضهم بقدر

مطالع
 الصغير المكسب نفقته في كسبه
 لا على أبيه

فان نفقة الماعول على ماله
 والغنى في ماله الخاص فلو غنيا
 فعلى الأب ثم رفع أن أشهد
 لأن نوى الادبانية فلو غنيا
 فقيرين فالأب يكسب أو يكسب
 ويتفق عليهم ولو لم يسر أنفق
 عليهم القريب ورجع على الأب
 إذا أسير ذخيرة ولو خاضعته الأم
 في نفقة تم فرضها القاضي وأمره
 بدفعها للام ما لم تثبت خاتمتها
 في دفع لها صاحبها أو ما
 من يتفق عليهم ووسع صلها عن
 نفقتهم ولو زيادة يسيرة تدخل
 تحت التقدير

ليوزعها عليهن وفي المختار والمثني
ونفقة زوجة الابن على أبيه ان كان
صغيرا فقيرا أو زنا وفي واحدة
المقتين لقدمى اقتدى وبجبر
الاب على نفقة امرأته الغائب
ولدها وكذا الام على نفقة الولد
لترجع به على الاب وكذا الابن
على نفقة الام ليرجع على زوج
امه وكذا الاخ على نفقة اولاد
أخيه ليرجع به على الاب وكذا
الابعد اذا غاب الاقرب انتهى
وفي القسولين من الرابع والثلاثين
أجنى أنفق على بعض الورثة
فقال انفق بامر الموصي وأقر به
الوصي ولا يعلم ذلك الا بقول
الوصي بعد ما أنفق يقول
الوصي لو انفق عليه صغيرا
وفيه قال أنفق على أو على عيني
أو على اولادى ففعل قبل رجع
بلا شرطه وقيل لا ولو أنفق دية
بأمره رجع بلا شرطه وكذا كل
ما كان معالياه من جهة الصادق
بكتاية ومؤن مالهية ثم كران
الاسير ومن أخذه السلطان
ليصادره لو قال لرجل خلصني
فدفع المأمورا لا يخلصه قبل رجع

مطلب
أمر غيره بالاتفاق ونحوه هل
يرجع

فانظر أنه يدفع نصف نفقة الوسط ونصف الدون أفاده ط (قوله ليرجعها عليهن) ولهن رفع أمرهن
للقاضي بأمرهن باستدانة البلق من كفايتهن لتكوين شيا على الزوج ونفقة الادانة على من يجب عليه
نفتن كافتهم قافهم (قوله وفي المختار والمثني الخ) هذا خلاف نص المذهب كافة سنة أوّل الباب قافهم
(قوله أو زنا) أي أكبر ازنا (قوله لقدمى اقتدى) هو من متأخري علماء الروم احمد عبد القادر
(قوله ويجبر الاب الخ) هذه العبارة في الفتنة والجنتي وقد عرفت ان المذهب عدم وجوب النفقة لزوجة الابن
ولو صغيرا فغيره اقلو كان كبيرا غائبا لا لى الآن يحمل على أن الوجوب هنا يجنى ان الاب يؤمر بالاتفاق
عليه ليرجع به على الابن اذا حضر لكن تقدم ان زوجة الغائب فرض القاضي لها النفقة على زوجها
وبأمرها بالاستدانة وأنه يجب الادانة على من يجب عليه نفقتها (قوله وكذا الام الخ) أي اذا غاب الاب
ولم يترك نفقة تجبر الام على الاتفاق على الولد من مالها ان كان له مال كافى انشائية وقدم الشارح ان البصر
تفرض على قول زفر المصنف انه لا تقبل شيئا على التكاح ان لم يكن القاضي عالما به ثم فرض له وبأمرها
بالاتفاق والاستدانة فترجع اه ولا يجنى ان هذا كله ضا اذ لم يتركها ما اعند أو على من يتبره وبالزوجة
والولاد لا تقدم منه فرض لها في ذلك المثل وكذا الوتر لا ينفق عليه كأمه (قوله وكذا الابن) أي
الموسر اذا غاب زوج أمه النفقة هذه الظاهر السابق لأن كلامه في الفتنة ويجعل أن يكون المراد ما اذا كان
الزوج حاضرا وهو مصر لكن هذه تقدمت قبل قوله قضى نفقة الاعسر وهذه اذا كان زوجها غائرا أه
فلو كان أباه وهو مصر فعلى رجع عليه اذا أسير فتمنا الكلام عليه قريبا (قوله وكذا الاخ الخ) الظاهر
انه مقيد بما اذا لم يكن للاولاد أم موسرة لما مر من أن الام أولى بالتصمل من سائر الاخواب لانها اقرب الى
اولادها (قوله وكذا الابعد اذا غاب الاقرب) عطف عام على خاص فيشمل ما اذا كان الغائب ابنا أو اباً
أو أمّاً أو أخاً والحاضر الموسر حال أو عمر أو جده وقد استبعد ما هنا وكذا بما تقدمنا من جوامع الفتنة ان الفتنة
كالا عسارى وجوب النفقة على الابعد وجوبه على الاقرب بعد حضوره أو يساره وليس الرجوع على
الاب خاصا لما لا خلافه في قوله المار الا التمسورة (قوله أجنى أنفق الخ) ظاهرا انه انفق من مال نفسه
مع انه ذكر في جامع القسولين قبل هذه المسألة عن ادب القاضي ادعى وصى أو قيم انه انفق من مال نفسه
وأراد الرجوع في مال الميت والوقف ليس هكذا إذ يدعى بالنفقة على الميت والوقف فلا يصح بمجزة الدعوى
فلو ادعى الاضاق من مال الميت والوقف والتم نفقة المثل في تلك المقد صدق اه الآن يحصل على أن الاجنى أنفق
من مال الميت أو يفرق بين مال الاجنى ومال الوصى لكن فيه اثبات دين للاجنى على التيم بمجزة اقرار
الوصى ولم أر مصر صاحته ثم في الفتنة وغيرها لو انفق ماله على الصغير ولم يشهد فلو كان المنفق اباً ليرجع
وفي الوصى اختلاف اه وقد تمنا في باب المهر عند الكلام على ضمان الولى المهر ان اشراطها استحسان
وعليه فلا فرق بين الوصى والاب وان كانت العادة ان الاب ينفق بتم أو تمر تمام الكلام هناك فراجع وسأبقى
أيضا آخر الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله وفيه الخ) أقول في الثانية ذكرى الاصل اذا أمر صريفا
في المصارفة أن يعطى رجلا ألف درهم فضاء عنه أو لم يقل فضاء عنه ففعل رجع على الاقر في قول أبى حنيفة
فان لم يكن صريفا لا يرجع الا أن يقول عني ولو أمره بئرته أو يدفع الفداء رجع عليه استحسانا وان لم يقل على
ان رجع على بذلك وكذا لو قال أنفق من مالي على أو على ناء دارى رجع بما أنفق وكذلك لو قال
انضد دى رجع على كل حال ولو قضى نائية غيره بأمره رجع عليه وان لم يشترط الرجوع هو الصحيح اه قلت
والمراد بالصبرى من يستدين منه التصبر ويشع لهم فربح بمجزة الامر للعرف بان ما يوزع بأعانة هودير
على الأمر بخلاف غير الصبرى فلا يرجع بقوله اخطانا كذا الا بشرط الرجوع (قوله بكتاية) الذى
في جامع القسولين جناية بالياء بعد الجيم لان التنون والمراد بها ما يجنيه السلطان بحق أو بغيره وسأبقى
في كتاب الكفالة قبل كماله الرجل ان يجوز الكفالة بالنواب ولو يفرق بكتابات ما تافها في المطالبة
كالدون بل فوقها (قوله ومؤن مالهية) الظاهر انه من عطف العام على الخاص لشمله مثل العشر
وانخراج لكن في جامع القسولين أيضا الامر باتفاق وآدم خارجا وصدقات واجبة لا يوجب الرجوع بلا شرط
الارواة عن أبى يوسف اه وعليه فيكون عطف مرادف الثلاث لشمول العشر والخارج (قوله ليرجع اه)

لما أخذته ماله (قوله وقيل لا في الصميم) سذكر الشارح في كتاب الكفالة تصحيح الأول ومنه في البرازية
 ويؤيده ما تقدمنا من الثانية من تصحيح الرجوع بلا شرط في الثانية فان الظاهر ان الثانية تنهل مسألة الاسر
 والمعادرة فاحتمل خان من اجل من يحد على تصحيحه كما نص عليه العلامة قاسم وسأى في غلم الا اذا تعينت ذلك
 في شترقات البوع (قوله وليس على أمه) أي التي في نكاح الاب أو المطلقة ط (قوله الا اذا تعينت)
 بان لم يجد الاب من ترشده أو كان الولد لا يأخذ ثدى غيرها وهذا هو الاصح وعليه الفتوى خاتمة وبجني وهو
 الا صوب فتح وظاهر الصكك انهم لا يقبضون تعينت نفذه بالدهن وغيره وفي الزبلي وغيره انظاراً للرواية
 وبالاول برز في الهداية وتقام في البروفة من انسانية وان لم يكن للاب والولد مال يجر الا تم على ارضاعه
 عند الكل اه قال فصل الخلاف عند قدرة الاب بالمال قال الرمي ومافي الثانية تنهل الزبلي عن الخفاف
 وزاد عليه قوله ويجعل الابرة تدعى على الاب اه قلت ومنه في الجمع وبه علم انه لا منافاة بين اجابها وزوم
 الاجرة لها خلافاً لما تقدم في الحضانة من الموهبة ومزجها هناك (قوله وكذا الفخر الخ) في الصبر عن غاية
 البان عن العيون من محمد بن اسأجر فخر المصنف شهر الخلفا انقضت الشهرة ان ترشده والى لا يقبل ثدى
 غيرها قال اجبرها ان ترشده اه فالمراد بابقاء الاجرة استدامة حكمها بعد مضى مدتها كما لو مضت اجرة
 السنية في وسط البروي في الحقيقة اجرة مستدأ والظاهر ان مثلها ما اذا تعينت لارضاعه قبل استغفارها
 فغير عليها وان أمكن نفذه بالدهن متلافان فيه تعرض لضعفه وموته وهذا هو اجبار الام على ظاهر
 الرواية تأمل (قوله عندها) اي عند الام تظهر التحليل ان كل من ثبت لها الحضانة في حكم الام ط
 (قوله ولا يلزم الفخر المكت الخ) اي بل لها ان ترشده ثم ترجع الى منزلها فيأبى تغنى عنها من الزمان أو تقول
 أخرجه فترشده عند فناء الدار ثم تدخل الصبي الى أمه أو تحصل الصبي معها الى البيت نهر عن الزبلي
 وسأله أن الفخر بخبره بين هذه الامور لا يشترط عليها المك عند الام ومتقضاء ان لا تطلب المك
 عندها لا يلزم الفخر وان كان ذلك حق الا تم فعل الاب احضارها وضعة وهو عند امه لان الفخر قد تغيب
 عند حاجته الى الرضاع ولا يمكن الا تم احضارها وقد لا ترضى باخراج ولدها الى فناء الدار (قوله
 لا يستأجر الاب أمه الخ) علله في الهداية بان الارضاع مستحق عليها ديانة بقوله تعالى والوالدان رضعن
 فلا يجوز اخذ الارضاعه واعترضه في الفتح يجوز اخذ الاجرة بعد انقضاء العدة مع أن الوجوب في الآية
 يشمل ما قبل العدة وما بعدها ثم قال والحق انه تعالى أوجبه عليها مقبداً بايجاب رزقها على الاب بقوله
 تعالى وعلى المولود رزقهم ففي حال الزوجية والعدة هو قائم رزقها بخلاف ما بعدهما فيقوم الاجر
 مقامه اه قلت وتحققه ان فعل الارضاع واجب عليها وموته على الاب لانها من جملة نفقة الولد ففي حال
 الزوجية والعدة هو قائم تلك المونة لا بعد البيونة فقبض عليه بعدها وان وجب على الام ارضاعه قوله
 تعالى لا تقامروا ولدك ولدها فان ازامها بارضاعه مجاباً مع عجزها وانقطاع نفقتها عن ارضاعه مع وفور نفقتها عليه دليل
 اخذ الاجرة بعد البيونة لانها لا تقبض على ارضاعه فضاء وامتناعها عن ارضاعه مع وفور نفقتها عليه دليل
 حاجتها ولا يستغنى الاب عن ارضاعه عند غيرها فكونه عند أمه بالاجرة انفع له والآن وجد مستبرعة
 فتكون أولى دفعا للمشاركة عن الاب أيضاً (قوله خلافاً للذخيرة والنجني) أي لهما احبهما حيث قال
 يجوز استيفارهما من مال الصغير لادم اجتماع الواجبين على الزوج وهما نفقة النكاح والارضاع قال في التمر
 والوجه عندي عدم الجواز ويدل على ذلك ما قاله من انه لو استأجر منكوحته لارضاع ولده من غيرها جاز
 من غير ذكر خلاف لانه غير واجب عليه مع أن فيه اجتماع اجرة الرضاع ونفقة في مال واحد ولو سلم ما ناسا
 لما جازها عند رده اه ح قلت غاية ما استند اليه ضد عدم تسليم التعلل الماروان اجتماع الواجبين على
 الزوج لا يتقيد جواز الاستيفار ولا يجني أن هذا لا يثبت عدم الجواز في المسألة الاولى لظهور الفرق بين المشتري
 فانه قد علمت أن ارضاع الولد واجب على امه مادام الاب يتفق عليها فلا يعمل لها اخذ الاجرة مع وجوب نفقتها
 عليه وفي اخذها الاجرة من مال الصغير اخذ للاجرة على الواجب عليها ما استغنى بها بخلاف اخذها على ولده
 من غيرها فان ارضاعه غير واجب عليها فهو كذا اخذها الاجرة على ارضاع ولده لغير زوجها فانه جاز وان
 كان زوجها يتفق عليها والحاصل أن الفرق ظاهر بين اخذ الاجرة على ارضاع ولدها والواجب عليها وعلى ارضاع

مطل

في ارضاع الصغير

وقيل لا في الصميم به ينقض

(وليس على أمه ارضاعه) قضاء

بل ديانة (الا اذا تعينت) فتجبر

كأمر في الحضانة وكذا الفخر بتجبر

على ابقاء الاجرة بزيادة

(ويستأجر الاب من ترشده

عندها) لان الحضانة لها والنفقة

عليه ولا يلزم الفخر المك عند

الام ما لم يشترط في العقد (لا)

يستأجر الاب (امه لو منكوحه)

ولو من مال الصغير خلافاً للذخيرة

والنجني

غيره ولا اعلل الثانية بأنه غير واجب عليها أو بضاعة نقل الجوى عن البرجندى معزى للصنوبر بأن القسوى
 على الجواز أى الذى شئى عليه فى الذخيرة والجنتى (قوله فى الاسم) وذكر فى الفتح عن بعضهم أنه ظاهر
 الرواية ولكن ذكر أعصان الأوجه عدم الفرق بين عدة الرجى والباين وان فى كلام الهداية بما يأتى أنه المختار
 عندهم من عادة تأخير وجه القول المختار وكذلك هو ظاهر إطلاق القدورى المقتضى وفى البراهة رواية الحسن
 عن الامام وهى الاولى اه وفى حاشية الرملى على المنع من التاترؤية وعلمه القسوى (قوله كاستنباط
 منكوتة الخ) أى فيجوز لاقراضه غير واجب عليها كأمز (قوله وهى أحسن) أى اذا طلبت الاجرة
 ولا ائقده بشئ بعد العدة ولا نهى أحسن قبل العدة أيضا (قوله ولودون اجرا مثل) أى ولو سكنان الذى
 تأخذه الاجنية دون اجرا مثل وطلب الام اجرا مثل فالاجنية أولى ط (قوله أحسن منها) أى من الام
 حيث طلبت شيئا ولم يقصد وانها تكون الاب معسرا كما فى الحضانة ط (قوله اما اجرة الحضانة الخ) أفاد
 أن الحضانة تبقى لأم ترضعه الاجنية المتبرعة بالارضاع عند الام كاصرح به فى البدائع ونحوه ما مر فى المتن
 وان للام أخذ اجرة لخلل على الحضانة ولا تكون الاجنية المتبرعة بها أولى ثم لو تبرعت العمة بحضاته من غير
 أن تمنع الام عنه والاب معسرا فالصحيح انه يقال للام ما أن تحسب الولد بلاجر واما ان تدفعه اليها كأمز
 فى الحضانة فبطلان ظهور الفرق بين الحضانة والارضاع هنا وهو ان استقال الارضاع لغير الام لا يقتضى طلب الام
 اكثر من اجرا مثل ولا بائنا الاب ولا يكون المتبرعة عدة ونحوه ما مر على الاب ثلاث نفقات اجرة الرضاع واجرة
 فى الحضانة (قوله وللرضع النفقة والكسوة) فيذكر ما مر على الاب ثلاث نفقات اجرة الرضاع واجرة
 الحضانة ونفقة الولد من صابون ودهن وفرش وغطاء وفى الجنتى واذا كان للصبى مال فعدة الرضاع ونفقه
 بعد الطام فى مال الصغير يجرى وسكت عن المسكن الذى تضمنه فيه والذى فى معنى القنى المختارة على الاب
 وهو الظاهر حموى عن شرح الوهبانية ط وفيه كلام قدمناه فى الحضانة (قوله ولا لأم اجرة الارضاع
 بلا عقد اجارة) بل تنقصه بالارضاع فى المدة مطلقا كذا فى البصر اخذ من ظاهر كلامهم وردة القندسى فى الرمز
 شرح نظم الكثران الظاهر اشتراط العقد ومن قال بخلافه فله اثم اه فافهم فلو زيد ما فى شرح حسام الدين
 على ادب القاضى لضاف فان اخضت عدة بها وطلبت اجرا لرضاع ففى حق به ونظر القاضى بكم بعد امره
 غير هاتين امره بدفع ذلك اليها لقوله تعالى فان أرضعن لكم فاعرضنهم الخ قال فى البصر واذا ذكر المشايخ
 على ان مدة الرضاع فى حق الاجرة حولان عند الكل حتى لا تنصق بعد الحولين اجماعا وتنصق فيما اجماعا
 وفيه لو لم يستغن بالمولدين يصل لهما أن ترضعه بعدهما عند الحاجة المشايخ الا عند خفى بن اوب (قوله وحكم
 الصلح كالاستيفار) يعنى لو صلحت زوجتها عن اجرة الرضاع على شئ ان كان الصلح حال قيام التكاح وفى عدة
 الرجى لا يجوز دون حضانة فى عدة البائن واحدة أو ثلاث جاز على احدى الروايتين ح عن البصر (قوله
 وفى كل موضع جاز الاستيفار) أى كما اذا كان بعد انقضاء العدة وفى عدة البائن على احدى الروايتين وهى
 المعدة كأمز وقوله وبسبب النفقة الظاهر انه عطف مرادف والمراد به نفقة المرضعة بالاجرة التى تأخذها
 من الزوج بقرينة التعليل يعنى ان ما تأخذه الام من الاب لتنقته على نفسها بمقابل اجرة الرضاع هو اجرة
 لانقطة فاذا مات الاب لانقطة هذه الاجرة يوجب له بل يقبى لها فى تركه وتشاركه غرامه ففى كفريهما من اصحاب
 دونه ولو كان نفقة لمسقط كانت نفقة المولود نفقة الزوجة والقريب ولو بعد انقضاء ما لم تكن مستدانة
 بأمر القاضى هذا ما ظهر فى حل هذه العبارة وأصلها لاصحاب الذخيرة وظلها عنه فى البصر فلفظها (قوله
 وحب الخ) شروع فى نفقة الاصول بعد الفراغ من نفقة القربى (قوله ولو صغيرا) لانه كالكبير
 فيما يجب فى ماله من حق عياله فطالب به ولو كالبطل بشفقة زوجته (قوله بسائر النظر على الاربع)
 أى بان يملك ما يجره من اخذ الزكاة وهو نصاب ولو غير تمام فاضل عن حوائجه الاصلية وهذا قول أبى يوسف
 وفى الهداية وعليه القسوى ويحتمل فى الذخيرة وشئى عليه فى متن المتن وفى البصر انه الاربع وفى الخلاصة انه
 نصاب الزكاة به يعنى واختاره الولوالجى (قوله ورج الزبلى) عبارة ومن محمده انه قدره بما يفضل
 عن نفقة نفسه وعياله شهر ان كان من أهل الغلة وان كان من أهل الحرف فهو مقدار ما يفضل عن نفقة ونفقة
 عياله كل يوم لان المعنى فى حقوق المبادى القدرة دون النصاب وهو مستغنى عما زاد على ذلك فيصرفه الى اقاربه

(أومعنة دجى) ويجازى البائن
 فى الاصح جوهره كاستيفار
 منكوتة لولده من غيرها
 (وهى أحسن) بارضاع ولدها بعد
 العدة (اذا لم تطلب زيادة على
 ما تأخذه الاجنية) ولودون
 اجرا مثل بل الاجنية التسريعة
 احسن منها زبلى أى فى الارضاع
 اما اجرة الحضانة فلام كأمز
 وللرضع النفقة والكسوة واللام
 اجرة الارضاع بلا عقد اجارة
 وحكم الصلح كالاستيفار وفى كل
 موضع جاز الاستيفار ووجب
 النفقة لانه يوجب موت الزوج بل
 تكون اسوة القرماء لاجرة
 لانقطة (و) يقبى (على موسم)
 ولو صغيرا (سائر النظر) على
 الاربع ورج الزبلى والكال
 اتفاق فاضل كسبه

مطال
 فى نفقة الاصول

وهذا أبوه وقالوا الفتوى على الأول **١٥** والذي في القنع ان هذا فوق بين روايتي عن محمد الاولى اعتبار
فاضل بنقة شهر والثانية فاضل كسبه كل يوم حتى لو كان كسبه درهما ويكفيه أربعة دنانير وجب عليه
دائتان للقرىب قال ومال السرخسي الى قول محمد في الكسب وقال صاحب النصفة قول محمد ارق ثم قال
في القنع بذلك وان كان كسبه باعتدول محمد وهذا يجب أن يقول عليه في الفتوى **١٦** وبه علم أن
الربح صاحب النصفة رجحنا قول محمد مطلقا والسرخسي والكامل رجحنا قوله لو كسبه وادعى الزاوية الثانية
عنه وفي البدائع أيضا انه لا يرقى قلت والحاصل ان في حد السارار بعة أقوال مروية كما قاله في الصروان
الثالث تحت قولنا وعلى توفيق القنع هي ثلاثة فقط وبه علم أن الثالث ليس بقصد المأذرة المصنف بل هو قول
آخر فافهم وقال في الصروان لم أر من افق به أي بالثالث المذكور فالاعتماد على الأولين والارجح الثاني **١٧** قلت
ترقى رسم الحق ان الاصح الترجيح بقية الدليل حيث كان الثالث هو الواجبه أي الاظهر من حيث التوجيه
والاستدلال كان هو الارجح وان صرح بالفتوى على غيره ولذا قال الزيلي قالوا الفتوى على الأول بصيغة
قالوا للتبري وكذا قال في القنع وهذا يجب أن يقول عليه في الفتوى أي على الثالث والكامل صاحب القنع
من أهل الترجيح بل من أهل الاجتهاد كما قد علمنا في نكاح الرقيق وقد نقل كلامه بقلبه العلامة فاسم وكذا
صاحب النهر والقندي والشرنبلاني وأقره عليه وبكتي أيضا بل الامام السرخسي اليه ويقول النصفة
والبدائع انه لا يرقى حيث كان هو الواجبه والاروق واقعه المتأخرون وجب التعويل عليه فكان هو المعتمد
ثم اعلم أن ما ذكره المصنف من اشتراط السارار بعة الاصول صرح به في كتابي الحاشي والمدرور والفتاوى
واقعه والملتقى والمواهب والبرور والبرور في كتابي الحاشي أيضا ولا يصير المعسر على بقة أحد الا على بقة الزوجة
والولد **١٨** ومنه في الاختيار وهو في الهداية وفي النفاية لا يجب على الابن القنع بنفقة والده الفقير محسبا
الا ان كان والده زنا لا يقدر على العمل ولا ينحصر في حال فعليه أن يشترط عليه في نفقته على خلاف وفي الذخيرة
ان ظاهر الرواية ان أصحابنا لا يلقون طعام الاب بعة الا انفق على النصفة لا يشترطهم بشرط فاحشا بخلاف ادخال
الواحد في طعام الواحد لفتا حاش الضرور في البرازية ان رأى القاضي أنه يفضل من قوته شيء أجبره على النصفة
من الفاضل على المختار وان لم يفضل ثلاثي في الحسب لكن في ظاهر الرواية يؤمر بدائنة الاتفاق ان كان
الاب زوجه ولوله مال أجبر على ضم إليه معهم كسب لا يبيع ولا يجبر على أن يعطيه شيء أعلى حدة **١٩**
والحاصل أنه يشترط في نفقة الاصول السارار على الخلاف المأذرة في نفسه الا اذا كان الاصل زنا لا كسبه
فلا يشترط سوى قدرة الولد على الكسب فان كان لكسبه فضل أجبر على اتفاق الفاضل والا فلا وكان الولد
وحده أمر بدائنة بنصف الاصل اليه ولوله مال يجبر في الحسب على ضم اليه واليه ولا يمتنع أن الام بغيره الاب الزمن
لان الاقربة يجبر دهاج بزوجه صرح في البدائع لكن صرح أيضا بأنه لا يشترط في نفقة الاصول يسار الولد بل
قدرته على الكسب وعزاه في المجتبى الى النصف وقد أكثرنا ذلك من النقل بخلافه تعلم غير المعتمد في المذهب
(قوله وفي الخلاصة الخ) هذا محمول على ما اذا كان الاب زنا لا قدرته على الكسب والا لا يشترط يسار الولد
على الخلاف المأذرة في نفسه وعلى ما اذا كان للولد مال ولو كان وحده فلا يدخل أباه في نفقته بل يؤمر بدائنة
والام كالأب الزمن وذلك كله معلوم بمقارناته اتفاقا فافهم وبعبارة الخلاصة هكذا وفي الاقضية الفقر انواع ثلاثة
فقول ما له وهو قادر على الكسب والمختار له يدخل الابن في نفقته الثاني فقوله لا مال له وهو عاجز عن
الكسب فلا تجب عليه نفقة غيره الثالث أن يفضل كسبه عن قوته فانه يجبر على نفقة البنت الكبيرة والابوين
والاجداد وفي الرحم الحر الم كالم بشرط النصاب الخ قلت وهذا مبني على رواية النصف من عدم اشتراط
السارار بنفقة الاصول بل قدرته الكسب كافية والمخالفه كما علمت (قوله وفي المجتبى الخ) سياق قريبا
لواثق الابوان ما عندهما للفتا من ماله على نفسه وما هو من جنس النصفة لا يستلزم لوجوب نفقة الابوين
والزوجة قبل القضاء حتى ولو نفي جنس حقه فله اخذته ولذا فرضت في مال القاتل بخلاف بقية القاتل
وقصود في المنع والربح في زكاة الموهرة الدائن اذا طهر جنس حقه فله اخذته بلا قضاء ولا رضاء وفي القنع
عند قوله ويجعلها ماله ما علمها النصفة وفي كل موضع جاز القضاء ما دفع كان لها أن تأخذ بغير قضاء من ماله
شرعا **٢٠** فتقول المجتبى ولا فاضل عنه محمول على ما اذا كان ما اخذته من خلاف جنس النصفة كالعروض

مطلب
صاحب القنع ابن الهمام من أهل
الاجتهاد

وفي الخلاصة المختار أن الكسب
يدخل أبوه في نفقته وفي
المجتبى للفقير أن يسرق من
ابنه المأمور ما يكفيه
ان أبي ولا فاضل عنه والا يتم

قول الاقضية الفقر انواع لعل
الاولى أن يقول الفقير انواع
بدليل التفصيل بعده فانه نصير

(النسقة لاصوله) ولواب أمه
ذخيرة (الفرق) ولو قادرن على
الكسب والقول منكر البسار
والبنية لدمه (بالسوية) بين
الاب والبن وقيل كالاب وبه
قال الشافعي (والاعتبر به القرب
والجزئية)

لنقل
ضابط في حصر احكام نسقة
الاصول والقروع

اما الدرهم والذئبة فهى من جنس النسقة فلا حاجة فيها الى القاضى وتعامه في حاشية الرضى وقد اختلف
وأطاب (قوله النسقة) اشار الى أن جميع ما وجب للمرأة زوج الاب والام على الولد من طعام وشراب
وكسوة ومكسكى حتى الخدام يجرى تقدمنا في القروع الكلام على خادم الاب وزوجته (قوله لاصوله) الا
الام المترجعة فان نفقتها على الزوج كانت المراهقة اذ تزوجها أو بها وقد سنان الزوج لو كان مسرا فان
الاب يؤمر بان يرضها ثم يرجع عليه اذا أسير لان الزوج العسر كالميت كاصرح به في الذخيرة يجرى
والحاصل أن الام اذا كان لها زوج يجب نفقتها على زوجها على ابنها وهذا لو كان الزوج غيرا لم يصرح به
في الذخيرة ومفهومه أنه لو كان أمه يجب نفقة ونفقة على الاب لكن هذا ظاهر لو كانت الام معسرة
أيضا أمالو كانت مسرة لا يجب نفقتها على ابنها بل على زوجها وهل يؤمر الاب بالانفاق على امرأته على أبيه
لم يرد ثم لو كان الاب محتاجا اليها فقدمت أن نفقة زوجته حدث على ابنه وهذا بطل مالو كانت مسرة فقتل
(قوله ولواب أمه) شمل التعيم الجدة من قبل الاب والام وكذا الجد من قبل الام كما في العسر وعسرة الكثر
والاب وبه واجده وجداته (قوله الفرق) قيد به لانه لا يجب نفقة لموسر الاب الزوجية (قوله ولو قادرن
على الكسب) جزم به في الهداية فالعسر في يجب نفقة الولد يجرى للفرق بل هو ظاهر الرواية فتح ثم أيده
بكلام الحاكم الشهيد جواب الرواية اهـ والجدة كلاب بدافع فلو كان كل من الاب والابن والام
كسوبا يجب أن يكسب الابن ويتفق على الاب يجرى عن الفسخ أى يتفق عليه من فاضل كسبه على
قول محمد كامر (قوله والقول الم) أى لو ادعى الولد على الاب وأنكره الاب فالقول به والبنية للابن يجرى
(قوله بالسوية بين الابن والبن) هو ظاهر الرواية وهو الصحيح هداية وبه يفتى خلاصة وهو الحق
فتح وكذا لو كان للفرق ابان أحدهما فائق في الفنى والأخرى كافى في الفنى عليه ما سوية خاتمة وعزاء
في الذخيرة الى مبسوط محمد ثم قل عن الحلواني قال مشايخنا هذا الوفا وانفى اليسار رضوا تابيرا فلو فاشا
يجب التاوت فيها يجرى قلت بنى لو كان أحدهما كسوبا فقط ولنا بجريه الزنى والكمال من اعطاء
فاضل كسبه فهل يلزمه هنا أيضا ثم يلزم الابن الفنى فقط تأمل وفي الذخيرة فتنبى بها عليها فأى أحدهما
أن يعطى للاب ما عليه يؤمر الاستمبال كل ثم يرجع على أخيه بمحضه اهـ ولا يخفى ان هذا حيث لم يمكن الاخذ
منه لنفسه أو ماله ولا يكسب يؤمر الآخر بمجرد الأمان كما فاده المقدسى (قوله والمعتبر فيه القرب
والجزئية لا الارث) أى الاصل في نسقة الوالدين والمولودين القرب بعد الجزئية دون المرات كذا في الفتح أى
تعتبر أولا الجزئية أى جهة الولد أصولا أو فرعوا وتقدم على غيرها من الرحم ثم تقدم فهم الاقرب فالأقرب
ولا يطرأ الى الارث فلو أخ شقيق ونبت فالنسقة عليها فقط للجزئية وان كان الوارث هو الاخ ولوله بنت
واين ابن فعلى البنت لقرنها في الجزئية وان اشتركا في الارث كما في الفتح وغيره قلت ويرد عليه قوله لم
وجدنا في فقهنا اثباتا اعتبار الارث مع أن الام أقرب في الجزئية وكذا قولهم لوله ام ودلنا على ما شقيق
على الجد عند الامام مع أن الام أقرب أيضا وغير ذلك من المسائل واعلم أن مسائل هذا الباب • بمقتضى فيها
اولا الاباب • لما يهون فيها من الاضطراب • وكثيرا ما رأيت من ضل فيها عن الصواب • حيث
لم يزد كرهاها ضابطا ناعما • ولا أصلا جامعا • حتى وفق الله تعالى الى جمع رسالة فيها بصحتها بغير النقل
في فقهات القروع والاصول • أعان فيها المولى سبحانه على شئ لم أسبق اليه • ولم يجرأ أحد قبل عليه •
باعتراح ضابط كل • مبنى على تقسيم عقلى مأخوذ من كلامهم تصريحا وتولجيا • جامع لفرعهم
جامعا • بحيث لا يخرج عنه شاذ • ولا يقدرها فاذ • ويان ذلك أن نقول لا يتجاوز امان
يكون الموجود من قرابة الولد شخصا واحدا أو أكثر الاول ظاهر وهو أنه يجب النسقة عليه عند استيفاء
شروط الوجوب والثاني لا يتجاوز امان • كقوافر وقوافر وعاقط وأفروعا وسواش وأفروعا وأصولا وأفروعا
وأصولا وسواش وأصولا فقط وأصولا وسواش فهذه ستة اقسام وبقي قسم سابع تمتة الاقسام
العقلة وهو الحواشي فقط ذكره متمم الاقسام وان لم يكن من قرابة الولادة (القسم الأقل) القروع فقط
والعسر فهم القرب والجزئية أى القرب بعد الجزئية دون المرات كما علمت في ولدين لمسلم فقير ولو أحدهما
أفريا أو ابنتي يجب نفقة عليها سوية ذخيرة للتساوى في القرب والجزئية وان اختلفا في الارث وفي ابن

وابن ابن على الابن فقط قربه بدائع وكذا يجب في بنت وابن ابن على البنت فقط قريبا ذخيرة وبؤخذ
من هذا أنه لا ترجع لابن ابن على بنت بنت وان كان هو الوارث لاستوائهما في القرب والجزئية وتصر بمصم
بانه اعتبار الارث في الفروع والاولوية اثلاثا في ابن وبنت ولما لم يكن الابن الناصر في مع الابن المسلم شي وبه
لم يهرن قول الرمي في حاشية الصراخا على ابن الابن رجحانه بخلاف لكلامهم (القسم الثاني) الفروع
مع الحواشي والمعتبرة أيضا القرب والجزئية دون الارث ففي بنت واخت شقيقة على البنت فقط وان وراثتها
بدائع و ذخيرة ونسقط الاخت تقديم الجزئية وفي ابن نصراني وأخ مسلم على الابن فقط وان كان الوارث
هو الاخ ذخيرة أي لا اختصاص بالجزئية وان استويا في القرب لادلا على من باب واسطة والمراد بالحواشي هنا من ليس
ذخيرة أي لا اختصاص بالجزئية وان استويا في القرب لادلا على من باب واسطة والمراد بالحواشي هنا من ليس
من عود النسب أي ليس اصلا ولا فرعاً فدخل فيه ما في الذخيرة لوله بنت ومولى عتاقة فعلى البنت فقط وان
ورثا أي لا اختصاص بالجزئية (القسم الثالث) الفروع مع الأصول والمعتبرة القرب جرئية فان لم يوجد
اعتبار الترجيح فان لم يوجد اعتبار الارث ففي أب وابن يجب على الابن لترجيحه بنت ومالك لا يترك ذخيرة وبدائع أي
وان استويا في قرب الجزئية ومثله أم وابن لقول المتون ولا يشارك الولد في نفقة أبوه أحد قال في الصبر لان لهما
تأويل في مال الولد بالنسب ولانه اقرب الناس اليهما اه فليس ذلك خاصا بالاب كقوله يهرن بل الام كذلك
وفي جد وابن ابن في قدر المهرات اسد اصل النسب في القرب وكذا في الارث وعدم الميراث من وجه آخر بدائع
وظاهر انه لوله أب وابن ابن أو بنت بنت فعلى الاب لانه اقرب في الجزئية فأتى التساوي ووجد القرب الميراث
وهو داخل تحت الأصل المار عن الذخيرة والبدائع وكذا تحت قول المتون لا يشارك الاب في نفقة ولده احد
(القسم الرابع) الفروع مع الأصول والحواشي وحكمهم كالتسليم على من مقطوع الحواشي بالفروع
لترجيحهم بالقرب والجزئية فكانه لم يوجد سوى الفروع والأصول وهو القسم الثالث يبينه (القسم الخامس)
الأصول فقط فان كان معهم أب فالنفقة عليه فقط لقول المتون لا يشارك الاب في نفقة ولده أحد والا فاما
أن يكون بعضهم وارثا وبعضهم غير وارث أو كلهم وارثين ففي الأول يعتبر القرب جرئية ما في النفقة له أم وجدت
لا تمضي الأم أي لقربها ويظهر منه أن أم الاب كأي الأم وفي حاشية الرمي اذا اجتمع أجداد وجدات فعلى
الاقرب ولم يدل به الاثر اه فان تساوا وفي القرب فالمتهم من كلامهم ترجع الوارث بل هو صريح قول
البدائع في قرابة الولادة اذا لم يوجد الترجيح اعتبره الارث اه وعليه ففي جد لا وجد لا ب يجب على الجد
لا ب فقط اعتبارا للارث وفي الثاني اعني لو كان كل الأصول وارثين فكل ارث في أم وجد لا ب يجب
عليهما اثلاثا في ظاهر الرواية ثانية وغيرها (القسم السادس) الأصول مع الحواشي فان كان احد
الصنفين غير وارث اعتبر الأصول وحدهم ترجيحاً للجزئية ولا يشارك في الارث حتى يعتبر يقدم الأصل
سواء كان هو الوارث أو كان الوارث الصنف الاخر مثال الأول ما في الثانية لوله جد لا ب وأخ شقيق فعلى الجد
اه ومثال الثاني ما في القنية لوله جد لا ب وعم فعلى الجد اه أي لترجيحه في المتأخرين بالجزئية مع عدم
الاشتراك في الارث لانه هو الوارث في الأول والوارث هو الم في الثاني وان كان كل من الصنفين اعني الأصول
والحواشي وارثا اعتبر الارث في أم وأخ عصي أو ابن أخ كذلك أو مع كذلك على الام الثلث وعلى العصب
الثلثا بدائع ثم اذا تعدد الأصول في هذا القسم نوجب تنظر اليهم ونعتبر فيهم ما اعتبر في القسم الخامس مثلا
لو وجد في المثال الأول المار عن الثانية جد لا ب مع الجد لا ب تقدم عليه الجد لا ب لترجيحه بالارث مع تساويهما
في الجزئية ولو وجد في المثال الثاني المار عن القنية أم مع الجد لا ب تقدم عليه لترجيحه بالارث وبالقرب
وبهذا يستدل الاشكال الذي سنذكره عن القنية كما ستعرفه وكذلك لو وجد في الأمثلة الأخيرة مع الجد لا ب
لا تقدم عليها لمساقتا ولو وجد معها جد لا ب بان كان الشقيق أم وجد لا ب وأخ عصي أو ابن أخ أو مع كانت
النفقة على الجد وحده كما صرح به في الثانية وجه ذلك أن الجد لا ب يجب الاخ وانه والم لترجله حيث منتهى الاب
وحيث تحقق تتر به منزلة الاب صار كالو كان الاب موجودا حقيقة وإذا كان الاب موجودا حقيقة لا تشاركه
الأم في وجوب النفقة فكذا اذا كان موجودا حكما فبقي على الجد فقط بخلاف ما لو كان الشقيق أم وجد لا ب
فقط فان الجد لم ينزل منزلة الاب فلذا وجبت النفقة عليهما اثلاثا في ظاهر الرواية كما مر (القسم السابع)

الحواشي فقط والمعتبرية الارث بعد كونه ذا رسم محرم وتقرر به واضع في كلامهم كما ساق ثم هذا كله اذا كان
 جميع الموجودين موزين فلو كان فهم معصرا قارة ينزل المعصرة منزلة الميت وتجب النفقة على غيره وتارة ينزل
 منزلة الحي وتجب على من بعده قدر حصصهم من الارث وصاقى **١٠** انه ايضا قد اختلفت النفقة على غيره وتارة ينزل
 الرسالة **١١** المتأقية لليلة **١٢** فخص عليه بالتواضع وكن له أرهب أخذ **١٣** وان اردت الزيادة على ذلك فارجع
 اليها ومعتزل عليها **١٤** فانها فريدة في بابها **١٥** نافعة لطلابها **١٦** وهي من محض فضل الله تعالى **١٧** فله في كل وقت
 ألف مد يتوالى **١٨** (قوله النفقة على البنت أو بنتها) **١٩** وقولهم مرتب في الاول النفقة على البنت وحدها
 بالقرب وفي الثاني على بنتها للجزئية ومنه ان نصرا هو أخ مسلم وان كان الوارث هو الاخ كانتهما **٢٠** (قوله
 لانه لا يعتبر الارث) **٢١** على قوله النفقة على البنت أو بنتها **٢٢** (قوله الا اذا استويا) **٢٣** أي في القرب والجزئية
 ففي هذا المثال يجب الفقير على جده مدس النفقة وعلى ابن ابيه باقيا فان هذا القصر لومات يرمان منه كذلك
 وقوله الاربع استثناء من هذا الاستثناء أي عند التساوي يعتبر الارث الا اذا اخرج أحد المتساويين فعلى
 من معه رجحان فوجب على ابنه دون أبيه مع استواءهما في القرب ويرد على هذا ما لو كان ابن وبنت فأنهما
 استويا في القرب والجزئية مع عدم المخرج والنفقة عليهما بالسوية وكذا لو كان ابن نصرا وابن مسلم مع أن المسلم
 ترجح بكونه هو الوارث فيتمتعين حل قولهم والمعتبرية القرب والجزئية لا الارث على ما اذا كان الواجب عليه
 النفقة فروع عاقلة أو فروعاً وحواشي وهو القسم الاول والثاني من الاقسام السبعة المارة بأماقية الاقسام
 فعتبرها في الارث على التفصيل المار فيها ثم أعلن قوله والمعتبرية الخ الصغرية اوسع ما قبله من نفقة
 القروع والاصول على ما قد سناه من القيم ومثله في الذخيرة والعروان **٢٤** كان الاصول ارجاعه الى نفقة
 الاصول فقط أي نفقة الواجبة على القروع على ما علمت من ان عدم اعتبار الارث على الإطلاق خاص بهم
 لكن الشارح تابع صاحب القنن في ارجاعه الصغرية الى النوعين فلذا ورد مسائل من كل منهما بعضها من نفقة
 الاصول الواجبة على القروع وبعضها من حصصها فانهم **٢٥** (قوله لترجعه مات وما لك لاينك) **٢٦** أي بهذا
 الحديث الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم جازعاً من الصلابة كما في القنن وهو مؤول للفقهاء بأن الاب يرث
 السدس من ولده مع وجود ولده ولو لم يكن له ملكة لم يكن له شيء معه **٢٧** قال الحق وبقي في جده
 وابن ابن وجوب النفقة على ابن الابن لهذا المخرج فانهم جعلوه معطراً في جميع القروع وبقي عليه
 مسائل منها أن الحد اذا أدى ولداً من ابنه عند فقد الابن صحت دعواه وتلكها بالتمه كما هو الحكم في الاب
 لهذا الحديث فتأمل **٢٨** (قوله فكارتهما) **٢٩** أي اثلاثا لان كلامهما وارث فلا يرجع أحدهما على الآخر
 كما **٣٠** وفي القسم الخامس **٣١** (قوله فعلى الام) **٣٢** أي لكونها أقرب من أبيها حيث كان أحدهما وارثا والآخر
 غير وارث كما مر **٣٣** (قوله فعلى أبي الام) **٣٤** لان الجزئية تقدم على غيرها عند عدم المشاركة في الارث **٣٥** (قوله
 واعتشكه في البصر الخ) **٣٦** أصل الاشكال لصاحب القنن ووجهه أن وجودها في ام وعم كارتها مناص عليه
 بحديث الكتاب فيقتضي جعل الم بمنزلة الام وفي المسألة التي قبلها جعل أبو الام متقدماً على الم فيقدم أن يتقدم
 أيضا على الأم تساويهما فيشكل جعل النفقة على الأم في مسأله أم وأبي أم بل الظاهر جعلها على أبي الأم
 لتقدمه عليها وجعلها على الأم يقتضي تقدمها على أبيها وبأنه من تقدمها على الم لأن أمها متقدم عليه
 فكيف تكون عليها كارتها أم **٣٧** **٣٨** فاصله أن هذه المسائل الثلاثة متناقضة وأقول لاتناقض
 فيها أصلاً لما علمت من أن الارث انما لا يعتبر في نفقة الاصول الواجبة على القروع ما في غيرها من نفقة
 القروع وذوي الرسم فله اعتبارها على التفصيل الذي قرناه في الضابط وحيث قد ذكر في المسألة
 الاولى من تقديم الأم على أبيها لكونها اقرب في الجزئية مع عدم المشاركة في الارث وبذلك أجب الخبير العلمي
 أيضا في دفع الاشكال وما في المسألة الثانية من تقديم أبي الأم على الم لاختصاصه بالجزئية مع عدم
 المشاركة في الارث أيضا وما ذكر في المسألة الثالثة من كونها على قدر الارث لوجود المشاركة في الارث لما علمنا
 من اعتبار المراث في غير نفقة الاصول بحيث وجدت المشاركة في الارث اعتباراً قدر المراث فقد ظهر أن جهة
 التقديم في ايجاب النفقة والمشاركة فيها مختلفة في المسائل الثلاث فلا تناقض فيها أصلاً فانهم واقعوا على
 (قوله قال الخ) **٣٩** أي صاحب البصر وقد نقله أيضا عن القنن حيث قال فيها وبقرع من هذه الجمل فرع

فولده بنت وابن وبنت بنت وأخ
 النفقة على البنت أو بنتها لانه
 (لا يعتبر الارث) الا اذا استويا
 بكذا وابن ابن فكارتهما الاربع
 كواله وولد (فعلى ولده لترجعه
 بأنك وما لك لاينك) وفي الثانية
 له ام وابواب فكارتهما وفي القنية
 له ام وابواب فعلى الام ولولدهم
 وابواب فعلى أبي الام واستشكله
 في البصر بقولهم له ام وعم
 فكارتهما قال ولولدهم وعم وابواب
 أم هل تلزم الام فقط أم لا ثلاث
 احتمال

اشكل الجواب فيه وهو ما اذا كان له آثم وعمل أو مومسون فيستدل أن يجب على الام لا غير لان آثام الام
لما كان اول من آثم والام اولى من آيها كانت الام اولى من الم لكن يترك جواب الكتاب ويحفل ان تكون
على الام والم آثاما اه قلت ووجه الاحتال الثاني انه لما نص في مسألة الكتاب على وجوبها على الام والم
حسكا بنهم ما آثاما لم أن الاعترا لا رث هنا تحتد بيط أو الام في هذه المسألة المشككة وهو الجواب
وبه آياها غير التي آياها انتقال من القاهر من فروجه أن الاقرية انما تقام اذا لم يكونوا وارثين كلهم فاما
اذا حسكا أو كذلك فلا كلام والم والجذ قوله لم بقدر الاثر اه وذلك آياها أيضا شمسنا
السحافي وقضه صرنا شمسنا على التركا في وهو المراق لما تقدمنا في الفضا في قسم اجتماع
الاصول مع الحواشي وقد نبهنا على محط الاشكال هناك فاقهم (قوله وجب أيضا الم) شروع في ثقة
قراءة غير الولاد وجوبها لا يثبت الا بالقتناء والرضا حتى لو ظفر أحدهم بخصه قبل القناء والرضا
ليس له الاخذ بخلاف الروجة والولد والاوين فان لهم الاخذ قبل ذلك كما ذكرنا في الأخيرة وضربها واعترض
بأن الفاضل غير مشروع بل الوجوب ثابت بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك واجب بأن ثقة القرب
الفرم فيها اختلاف المجهدين بخلاف الروجة والولد واعترض بأن الخلافات يعمل فيها بين القناء
واجب بأنه اذا قرى قول المختلف روى خلافه واستمن بالمحكم كالجوع في الهبة وخلاف البلوغ
واجب أيضا بان الوجوب ثابت قبل الحكم وانما يتوقف عليه وجوب الاداء فقد ذهب النسي ولا يجب
ادائه كدين على مصر واعترض بأنه لو ثبت الوجوب لجاز أخذ القرب بما عطف من جنس حقه واجب
بمع الزوم لوقوع الشبهة بالاختلاف في باب الحرمة فترت معرفة القين خصوصا في الاموال والقضاء ترتفع
الشبهة به قلنا كبرية وبسط ذلك في الفرع وما عطفنا عليه (قوله لكل ذي رحم محرم) رجع بالاول
الاخر ضاعا بالثاني ان الم ولادة من كون الحرمة بجهة القرابة يخرج ان الم اذا كان ثانيا من الزم
غلا ثقة حسكا في شرح الطحاوي وأطلق فمن يجب عليه الثقة فمثل الصغير القني والصغيرة القنية
فحرم الرعي يدفع ثقة قريبا الحرم بشرطه كذا في أمم الوسائل يجوز ان قول المصنف ولكل محطوف
على قوله لاصوة أي اصول المورث فاعاد اشراط السار من يجب عليه الثقة هنا أيضا اذا لجب على قير
اللزوجة والولد الصغير كافي حسكا في المسألة وفي تفسير السائر اختلاف المارة (قوله مطلقا) قبل ذلك
أي سواء كانت الثقة أو صغيرة وصغيرة أو زينة كما أعاد بقوله ولو كانت الم والمراد بالصفة القادرة على
الكسب لكن لو كانت مكتسبة بالقول كالسابقة والخسنة لا ثقة لها كما ذكرنا (قوله أو كان المذكر بالغاً)
لا يصح دخوله تحت المبالغة بعد تنقيده بقوة صغير فكان على المصنف أن يقول أو بالغ عاجز بالغ مطلقا على
صغير (قوله لكن عاجز) الاولى اسقاط لكن لأن العطف بما يشترط تقدم في أدنى ط (قوله كمي
الم) أعاد أن المراد بالزمانه الساعة كافي القاموس وفي الدر المنثور أن الزمانه تكون في ستة العلى
البدن أو الرطين أو اليد أو الرجل من جانب والمرس والنج اه فان قلت ان من ذكر كره بكتب قال لا
يقدر على العمل باليد ولا بد من قطع الرجل من جانب والمرس والنج اه فان قلت ان من ذكر كره بكتب قال لا
ان اكتب بذلك واستحق من الاتفاق فلا وجوب ولا فلا يكفل لأن هذه الاعاد اتفق من الكسب عادة
فلا يكفبه (قوله وعنه) بالتحريك نقصان العقل (قوله لحرفة) كذا في بعض النسخ بلحاها الفاء
وفي المغرب لحرفة بالكراسم من الاحتراف لا كسبا ولا يفتي أنه لا يثبت هنا فالجواب ما في بعض النسخ
لحرفة باليد المجهدة والقاف وأثره خبر القسبة وهو عدم معرفة عمل اليد خرقا من باب قرب فهو اخرق
مباح وفي الاحتياط لا شرط وجوب ثقة الصغير المحرم من الكسب حقيقة كل من والاعى بشعرها
أدعى كمن يخرق ويخون اه (قوله أو لكونه من ذوى البنوات) أي من أهل الشرف قال في المغرب
البنوات جمع بنو جمع بنو ويخص بالاشراف وعبارة القير وكذا اذا كان من أبناء الكرام لا يصح من
يستأجره وعبارة الزبط أو يكون من أعيان الناس يلقه الناس بالكسب واعترضه الحق بأن كسب
الحلال حرفة وبأن ما ليس به الرب يخرقه فهو وكل لو يخرقه من البئر ثم والحقين بعد أن يوج
بالمخالفة حل أو أبا وصدد السوق فخره وفرضه من بيت المال ما يكتبه وأهله وقال شيخنا لمسلمين

مطلد
في ثقة قرابة غير الولاد من الرحم
المهرم

(و) يجب أيضا (لكل ذي رحم
محرم صغير أو آثم) مطلقا (ولو)
كانت الاق (بالفة) محصية (أو)
كان الذكر (بالفا) لكن (عاجزاً)
عن الكسب (بصور زمانه) كمي
وعنه وفي زاد في المقي والمشار
أو لا يحسن الكسب لحرفة
أو لكونه من ذوى البنوات

لأنه يتبع من البرق حق من مقاتل في الدين كافي الهداية (قوله لا تقطع الارث) لتسلسل لقوله ولا تفتة مع الاختلاف بنا وقوله لا الحرس فان العلم فيهم عدم التوارث كالمسألة في كافي الحاكم فقد أثر القطع لكن الساتين قاطمهم (قوله لأن لا ولاية التصرف) فيه نظير عبارة الهداية وغيره لأن الاب ولا ولاية الحفظ في مال الغائب الا ترى ان الوصي ذلك غالباً أولى لو غور شفتة اه قال في الفتح وأذا جاز به صار الحاصل عنده الثمن وهو جنس حقه فأخذ بخلاف العقار لأنه محسن بنفسه فلا يحتاج الى الحفظ بالبيع اه وصاحبه ان المتقول مما يقتضيه هلاكه فغالب به حقه فلا يبيع بعد بيعه بغير الثمن من جنس حقه فله الاطلاق فلا يرضاه انما يكون مما يقتضيه اذا لم يتفق منه لأن نفس البيع حفظ فلا ياتي في حقه في الثمن بعد البيع قاطمهم ثم استشكل الزبلي أنه اذا كان البيع من باب الحفظ وله ذلك في الماتع منه لا جلد دين آخر في البيع البصر وأجاب عنه في غاية البيان بأن النفقة واجبة قبل القضاء والقضاء فيها اعادة القضاء على الغائب بخلاف سائر الديون اه تأمل ثم انما ذكرنا قول الامام وهو الاحتصان وعنده هو احوط ان المتقول كالتصاير لا تقطع ولاية الاب بالبلوغ وهل الجدة الاب له امه (قوله لا الام) ذكر في الاغنية جواز بيع الابوين فيقول ان هذا رواية في أن الام كغالب ويحتمل أن المراد أن الاب هو الذي يتولى البيع ويشتق عليه وعليها ما يبيعها بنفسها بعد عدم ولاية الحفظ كافي الفتح وغيره فأكثر جميع الثاني وفي الاغنية أنه الظاهر وثله في التبرع في الولاية وفي القهستاني من التلازمة أن ظاهر الرواية أن الام لا يبيع (قوله ولا يبيع أهله) وكذا ابنه كافي القهستاني في شرح الطحاوي (قوله فيبيع عقار صغيره يمنون) فخرج على قوله لا يحظره الرابع الى ابن الكبير وزاد يمنون لأنه في حكم الصغير (قوله وزوجته وأطفاله) التبادر من كلامه أن الصغير راجع للاب كصغيره وعبارة التبرع يظل لفتته لما مر من أنه يتفق على الام أيضاً من الثمن وبني أن تكون الزوجة وأولاده الصغار كذلك اه والتبادر منها أن المراد زوجة الغائب ولو لاد له لان المراد من الام أمه أيضاً (قوله بقدر حاجته) قال في التبرع وقوله لفتته ايماء الى أنه لا يبيع ببيع زيادة على قدر حاجته فيها كذا في شرح الطحاوي اه ومزا في البصر الى غاية البيان قلت وهذا مخالف لما ثبت في التبرع الا أن يحمل على ما اذا لم يكن غيره ويؤيد أنه يتفق على أمه الغائب أيضاً كما علمت (قوله ولا يدينه) أي لا يدينه الغائب (قوله فلا تفتة الخ) أشار الى ما مر من أشكال الزبلي وجوابه (قوله لا يدينه) فلو مات الغائب حل له أن يفتة لورثته أنهم ليس لهم عليه حق لأنه لم يرد ذلك خبر الاصلاح يخرج من الفتح (قوله كديونه) أي فانه اذا اتفق على من ذكر مما علمه ضمن يعني أنه لا ييراثه وأما ديونه رجحه (قوله وزوجته وأطفاله) أشار الى أن ذكر الابوين غير قيد كأنه عليه في البصر وفي التبرع انما يخص الابوين ليسم الزوجة والأولاد لا أولى (قوله ان كان) أي ان وجدته فأمضى شرعي وهو من أي أخذ القضاء بالشرعة ولم يطلب وشرة على الاذن والا فهو كالعديم رجحي (قوله استصاناً) لانه لم يرد به الاصلاح ذخيرة وفيها وكذا قالوا في مسافر من ائمه على أحد هما وأما فائق الاثر علمه من ماله في عبد مأذون مات مولاه فائق في الطريق وفي مسجد لا يتولاه أو فاقه اتفق عليه منها بعض أهل الحق لا يضمن استصاناً فيما بينه وبين الله تعالى وحكي عن محمد أنه مات تلميذه فباع كتبه وأفق في تجهيزه فقبل له انه لم يوص بذلك فتلا محمد قوله تعالى واقه يعلم القصد من المعنى فكان على قياس هذا اليمين ديانة استصاناً ما في الحكم فيضمن وكذا الوصف الوصي يشاعل الميث فقتله لا يأمم وكذا الوفاة وبالدعوة وعليه مثلهما دين لا ستره بنفسه فقتله المودع ومثله المدين لو مات دانه وعليه دين لا ستره مثله بنفسه فقتله المدين وكذا الوارث الكبير لو اتفق في الصنفين لا يوصي له فهو محسن ديانة متطوع حكاه مضمناً البصر لكن ذكر في التاتر خاتمة في المسألة الاخرية انه ان كان طعاماً يتفق سواء كان الصغير جهره أو لا وان كان دراهم يملك شراء الطعام لو في جهره وان كان شيئاً يحتاج الى بيعه لا يملك الا ان كان وصياً (قوله كالارجوع) أي للمودع على الاب بما أنفق عليه اذا ضمنه الغائب لأن المودع ملك المدفوع فاعضاً فكان مثيرة عاقل نفسه قال في الصرو ونظيره أنه لا فرق بين أن يتفق عليهم أو يذيع الهم في وجوب الضمان وعدم الرجوع عليهم لوجود العلم ثم ما يظهر أنه لا ضمان لو أجاز المالك لأن الاجازة ابرامته ولا يملك كالموصى كالمسألة السابقة (قوله وكالوا الحصرار الخ)

لا تقطع الارث (بيع الاب)
لا ولاية التصرف (لا الام)
ولا يبيع أهله ولا القاضي اجماعاً
(عرض ابنه) الكبير الغائب
لا الحاضر اجماعاً (اغتاره)
فيبيع عقار صغيره يمنون اتخافا
لأنفق له ولزوجته وأطفاله كافي
التبرع بما بقدر حاجته لا فوقها
(ولا يدينه سواها) فلا تفتة
دين النفقة لسائر الديون (ضمن)
قضاء لا ديانة (مودع الاب) كديونه
(لو اتفق الوديعه على أوبه)
وزوجته وأطفاله (بغير امر)
مالك (أو فاض) ان كان والا فلا
ضمن استصاناً كالارجوع
وكالوا الحصرار انه في المدفوع اليه
لانه وصل اليه عين حقه

مطلب
في مواضع لا يضمن فيها المتفق
اذ اقصد الاصلاح

فإذا اتفق على أبي الغائب مثلاً بلا أمر ثم مات الغائب ولا وراثته غير الأب فلا رجوع لقلب على المردع
لأنه وصل إليه عينه وهذا ذكر في التهرجنا وشبهه بما لو لم ينصوب للمالك بغيره **(قوله)**
لغائب أي خولهما **(قوله)** أي جنس النفقة) التنبه لكبر النصير قول المنع من جنس حقهما
أي النفقة **(قوله)** لوجوب نفقة الولاد والزوجة) أشار بهذا إلى أن الأبوين في المنع ليس بقيد بل الزوجة
وبقية الولاد كذلك كافي الصريح **(قوله)** حتى لو نظر أي أحدهما **(قوله)** فله أخذ) أي بلا قضاء
ولأرضاء جسر وهذا مقيد بما لا ينشأ من غير ما لا يكون غرضه كماله ط **(قوله)** حكم الحاكم
كذا في بعض النسخ وفي بعضها حكم الحاكم أي حال الأب يوم الخصومة فإن كان معصراً فالقول له استسماً
في نفقة مثله والافاقول للأب بجر **(قوله)** ولو برهاناً في (الأب) أي لأنه ثبت أمره أرضاً ثانية أي
لأن الأصل الإحصار والبارعاض ومقتضى هذا الإطلاق أنه مع البيئة لا شرطاً في حكم الحاكم والافاقول
ظاهر فيها إذا كان معصراً يوم الخصومة لأن الظاهر للأب ولذا كان القول له فتكون البيئة المعسرة منه الابن
لا شيئاً خلاف الظاهر ما لو كان معصراً يوم إقامته أن تقدم منه الأب على أنه كان معصراً يوم الاتفاق
كما لو برهن وحده تأمل قلت وما مر من أن القول لشكر البار والبيئة لمدعه فله عند عدم العلم بالحال
تأمل **(قوله)** غير الزوجة) يشمل الأصول والفروع والحام والمالك **(قوله)** زاد الزاني والضعيف يعني
استثناء أيضاً فلا تنقطع نفقته المقضى بها يعني المدة كزوجته بخلاف ما لا يوجب العلم بالحال
الزيلي تنقله عن الذخيرة عن الحار في الفتاوى وأقره عليه في البر والهر وتعمم الشارح مع أنه يخالف
لا مطلق المتن والشرع وكافي الحاكم وفي الهداية ولو قضى القاضي للولد والوالدين ذوى الأرحام بالنفقة
نقضت منسقطت لأن نفقة هؤلاء يجب كفاية العاجلة حتى لا يجب مع البار وقد حصلت بعض المدة بخلاف
نفقة الزوجة إذا قضى بها القاضي لأنها يجب مع بارها فلا تنقطع بمجصول الاستثناء فيعاضها اه وتقرر
كلامه في فتح القدير ولم يترج على ما مر من الذخيرة على أنه في الذخيرة صرح بخلافه وعزا إلى الكتاب
فانه قال فيها قال أي في الكتاب وكذلك أن فرض القاضي النفقة على الأب فغاب الأب وتركهم بل نفقة
فاستدانت بأسر القاضي وأغنت عنهم ترجع عليه بذلك لأنه قد تسددت بعد القرض وكانوا يأكلون من
مسألة الناس لم ترجع على الأب بشئ لأنهم إذا سألوا أعطوا وأصارهم كماله فوقع الاستثناء من نفقة الأب
والمقتضى هذه النفقة باعتبار الحاجة فإن كانوا أعطوا أمقدا رصف الكفاية سقط نصف الكفاية عن الأب
ونصع الاستدانة في النصف بعد ذلك وهذا القياس وليس هذا في حق الأولاد خاصة بل في نفقة جميع
الحام إذا كانوا من مسألة الناس لا رجوع لهم لأن نفقة الأقارب لا تصير بنا بالقضاء بل تنسقط بعض
المدة بخلاف نفقة الزوجة اه ومثله في شرح أدب القضاء للشافعي وذكرته فاشي شأن جاز ما به وقد
قال في قول كآبه ما فيه أقوالاً اقصر فيه على قول أو قولين وقد تمت ما هو الظاهر واقتضت مجاهداً الشهر
وقد راجع الرحي "نسخة من الذخيرة صرحت حتى أشبهت عليه ما مر بمسألة الموت الأتية وحكم على الزلي
ومن تبعه بالوهم وقال لأن مراد الحار في أن نفقة الصغير لا تنقطع بعد الاستدانة أو طال بما لا يجدي نقضاً
والصواب في الرضي الزلي "ماقتضاه **(قوله)** وأما مادون شهر) محترقه في أي شهر فأكبر وجهه أن
هذه المدة قصيرة وإن القاضي ما مور بالقضاء فلو سقطت المدة القصيرة لم يكن للأمر بالقضاء فائدة لأنه إذا كان
كل ما مضى سقط لم يكن استثناء في كافي القبح **(قوله)** ونفقة الزوجة والصغير) محترقه في غير الزوجة
والصغير أما الصغير فله ما له وأما الزوجة فأنما تصير بنا بالقضاء ولا تنقطع بعض المدة فلا تنقطع ما تنسحق
لحاجتها كما لأقارب بل لا حسياسها وقد علم من هذا أنها بعد القضاء لا تنقطع بعض المدة سواء كانت شهر
أو أكثر أو أقل ثم تسقط نفقتها بعض المدة قبل القضاء أو كانت شهر أو أكثر كما قد استدل به المصنف والنفقة
لا تصير بنا بالقضاء والحاصل أن نفقة الزوجة قبل القضاء كنفقة الأقارب بعد القضاء في أنها تنقطع بعض
المدة الطويلة **(قوله)** غير الزوجة) أمهي فترجع بما فرض لها ولو أكلت من مال نفسها أو من مسألة
كما في الخاتمة وغيرها فاستدانتها بعد القرض غير شرط ثم استدانتها للصغير شرطاً على ما مر في بيان
(قوله) فلزم يستند) فإذا نجز الأمر بالاستدانة لا يكتفي ومافهمه بعضهم من عبارة الهداية فهو غلط

(و) الأبوان (أو) أشتا ما عدهما)

لغائب (من ماله على أشبهما

وهو من جنسه) أي جنس النفقة

(لا) يستعين لوجوب نفقة الولاد

والزوجة قبل القضاء حتى لو نظر

بجنس حق فله أخذه ولذا فرضت

من مال الغائب بخلاف بقية

الأقارب ولو قال الابن أن نفقته

وأنت موسر وكذب الأب حكم

الحاكم يوم الخصومة ولو برهن

ففيه الابن خلاصة (حتى) نفقة

غير الزوجة) زاد الزلي

والصغير (مستأدة) أي شهر

فاكثر (سقط) لحصول

الاستثناء فيها مضى وأما مادون

شهر ونفقة الزوجة والصغير

فصير ديناً بالقضاء (الآن

يستدين) غير الزوجة (بأمر

قاضي) فلزم يستند بالفضل

بالرجوع

كانه عليه في أنفع الوسائل (قوله بل في الذخيرة) هذا محل التفرع فكان المناسب أن يقول في الذخيرة
 الخ وهذا أيضا مما عدا فرض القاضي لهم الثقة وأمر الامة بالاستدانة كما علمته من كلام الذخيرة وأنت خير
 بأن هذا محال لما تقدمه عن الزبلي من قوله والصبر كما تبيننا عليه أنفا فافهم (قوله أنه أنفق من مالها)
 هذا من كلام النامية كما تعرفه وما قبله مذكورا في النامية أيضا وقوله رجعت بما زادت أي بما استدانته
 أو أنفقته من مالها اكمل نفقتهم وأفاد أن الاتفاق من مالها على الاولاد قائم مقام الاستدانة فهو قيد لقوله
 فلم تستدن بالفضل فلا يرجع ولكن هذا فهم لما حب الجرو وغير صحيح فإنه قال وفي النامية رجل غاب
 ولم يترك لاولاده الصغار نفقة ولا لهم مال تجبر الامة على الاتفاق ثم ترجع بذلك على الزوج اه قال في البحر
 ولم يشترط الاستدانة ولا الاذن بها فيفرق بين ما إذا أنفق عليهم من مالها وبين ما إذا أكلوا من المسألة اه
 قلت لا يصح عليك أن ما في النامية من مسائل أمر الامة بالاتفاق عند غيبة الاقرب وهي كثيرة تنقسم
 في التزوج عن واقعات المقتين لقد روي أفتدى فيها بأمر القاضي الابدل يرجع على الاقرب كالأمر لترجع
 على الاب فهو أمر بالادانة ويجبى المنتع منها لان هذا من المعروف كما تقدمه عن الزبلي والاختيار قبيل
 قول المصنف قضى بنفقة العسار فاذا امكن الامة وسرة فزهر بالادانة من مالها وان كانت مصرة فزهر
 بالاستدانة ففي كل منهما ما إذا أكل الاولاد من مسألة الناس سقطت نفقتهم عن أيهم لحصول الاستغناء
 فلا ترجع الامة شيء في صورتين وأما إذا امرت بالاستدانة ولم تستدن بل أنفقت من مالها فلا يرجع لها
 أيضا بخلاف ما إذا أكلوا من المسألة لانها لم تفعل ما أمرها به القاضي القائم مقام الغائب ولذا أمر حوايا بشرط
 الاستدانة بالفضل ولم يكتب مجرد الامر بها خلافا لمن غلط فيه كما تقدمناه عن أنفع الوسائل وبطل على أن انفاقها
 لا يقوم مقام الاستدانة ما صرح به في البرازية بقوله وان أنفق عليهم من مالها أو من مسألة الناس لا ترجع
 على الاب وكذا في نفقة المحارم اه فهذا امر يرجع فيما قلناه وأشار الى بعضه المقدسي وانظر الرمي فافهم
 ثم لو امرت بالاتفاق وهي مسرة فاستدانت وأنفقت منه ترجع لان ما استدانته دين عليها لا أصل الاب
 لانه لا يصدر شاعلى الاب الا بالامر بالاستدانة عليه لعموم ولاية القاضي فاذا امكن دساعليها صار
 من مالها فلا فرق بين الاتفاق منه أو من مال آخر بخلاف ما إذا امرت بالاستدانة وأنفقت من مالها فإنها
 تكون متبرعة فاقسم تحرير هذا المقام (قوله ولو أنفق منها) الاولى منه أي مما استدانته (قوله
 لكن ظفره في النهر الخ) قد يجب عن البربان المراد من قوله ويقتضى بمسألة الاستدانة تحقيق الاستدانة فهو
 للاحتراز عما إذا لم يستدن وأنفق من ماله أو من صدقة ولد أو مال في البر بعد ذلك وهذا الشرط قال في المبسوط
 فلو أنفق بعد الاذن بالاستدانة من ماله أو من صدقة فلا يرجع له لعدم الحاجة وحسنه فلا خلاف وسقط
 التفسير أفاده ط وحاصله أن الاتفاق بما استدانته غير شرط لكن قال الحق لو أنفق من غيره فاما أن يكون
 من ماله فلا يصح نفقة لغناه أو من مال غيره فهو استدانة ويصدق أنه أنفق مما استدانته لكن صاحب النهر
 مولع بالاعتراض على أنه في غير محله اه قلت لكن هذا ظاهر إذا كان قبل الاستدانة أما بعد ما استدان
 وصار ما استدانته دساعلى المقتضى عليه ثم صدق عليه شيء فهل سقط نفقته عن قريبه لانها يجب كفاية
 للساجة وقد حصلت بما صار معه من الصدقة فليس له أن ينفق مما استدانته حتى ينفق ما معه ولذا وقع له
 القريب نفقة شهر حتى التهرؤي معه شيء لم يرض له ما يرى ما لم ينفق ما بقي أم لا تسقط كون ما استدانته
 صار ملكه ولذا الوجه له نفقة مدة فأت أحد حيا قبل تمام المدة لا يسترد شي منها اتفاقا كما في البدائع وتظهر
 ما مر في موت الزوج أو طلاقها فاستدانته في حكم المجهل فيما يظهر فثبت ملكه فله أن ينفق منه أو من الصدقة
 لكن ليس له الاستدانة شيأ ما لم يفرغ جميع ما معه لتصفق الحاجة فالصالح أنه إذا استدان بأمر قاض
 صار ملكه ولذا الوما القريب بعدها يؤخذ من تركه ولا يسطح الموت فلا فرق حيث يدين أن ينفق منه أو بما
 ملكه بعد الاستدانة بصدقة أو غيرها هذا ما ظهر لقهي القاصر فتأمله (قوله أو من عليه النفقة) أي
 من بقية الاطراف بالاب غير قيد (قوله دين ثابت في تركه) غلام أن تأخذها من تركه ذخيرة (قوله
 فتأخذ) أي عند التقوى ما هو الاول من هذين القولين المحمين قلت لكن نقل الثاني في الذخيرة عن
 الحنف والآخر عن الاصل قال النهر الرمي وتأت على علم بأن تعميم المضاف لا يصادم تعميم الاصل مع

بل في الذخيرة لو أكل أطفاله من
 مسألة الناس فلا يرجع لاتهم
 ولو أعطوا شيأ واستدانت
 شيأ أو أنفقته من مالها رجعت
 بما زادت خانية (ويحق منها)
 عزاء في الصرب المبسوط لكن ظفر
 فيه في النهر بأنه لا أثر لضافه بما
 استدانته حتى لو استدان وأنفق
 من غيره ووفى مما استدانته لم تسقط
 أيضا اه (قومات الاب) أو من
 عليه النفقة (بعدها) أي
 الاستدانة المذكورة (فهي)
 أي النفقة (دين) ثابت (في تركه)
 في الصحيح) بجر ثم نقل عن
 البرازية تعميم ما مضاهه ونقله
 المصنف من الخلاصة قائلا ولم
 ترجع حتى مات ثم تأخذها
 من تركه وهو الصحيح اه ملخصا
 فتأمل

ما فيه من الاضرار والنساء فيبقى أن يقول عليه اه أي على ما في الاصل للامام محمد وفي شرح المقدسي
ولومات من عليه النفقة المستدانة لأن لم تنقطع في الصبي فتؤخذ من تركه وان صح في الخلاصة خلافه
اه ووفق ط بين القولين بما لا يظهر ومن اصاب المتأني إلى التزوي والوقاية والإيضاح مع أنه غير الواقع فان
مسألة الموت مما زادها المصنف على الترتيب تعالى فيه صاحب البصر فافهم (قوله وفي البدائع الخ) تبع
في النقل عنها صاحب الصرا والتهر والذير رأيت في البدائع عكس ذلك فاته قال ويحبس في نفقة الاقارب
بكل زوجيات ما غير الأب فلا خلافه وأما الأب فلا في النفقة ضرورة دفع الهلاك عن المولود ولا هنا نفقة بمعنى
الزمان فلم يلزم حبس سقط حتى الولد راى ساكن في حبه دفع الهلاك واستدراك الحق عن القوات لأن حبسه
يحملة على الاداء وهذا هو بحد في سائر الحقوق لأنه لا يمكن استدراك هذا الحق بالحبس لأنه يفتى بمعنى الزمان
ينضرب ود يحبس بخلاف سائر الحقوق اه ملخصا وبه علم أن ما ذكره هو حكم المتع من القسم
فيستدرك بالضرب بخلاف سائر الحقوق اه وان علا في دين ولده وان سفل في النفقة لأن فيه اتلاف
بين الزوجيات وقد ساعن الذخيرة لا يحبس والد وان علا في دين ولده وان سفل في النفقة لأن فيه اتلاف
المعروف ساق في فصل الحبس التصريح بذلك وفي الكتر لا يحبس في دين ولده الا إذا أجمعت الاتفاق عليه
وذكر المصنف هنا مثله وعلى هذا فلا يصح أن يقال أنه يمكن أن يستدين بأمر الثاني فلا يلزم المخذور
لأن الكلام في المتع من الانفاق وهو شامل للاتفاق بالاستدانة فخص لينفق من ماله أو يستدين فافهم
وتول البدائع فلم يلزم حبس سقط حتى الولد راى أنه كله بخلاف ما إذا حبس فانه انما يسقط حقه في مدة الحبس
فقط وفي هذا دليل على أن الصغير ليس في حكم الزوجة خلافا لما مر من أن يلزم إذا لم يكن في حكمها كان
يمكن الثاني أن يقضى عليه بالنفقة فلا يسقط منها شيء كسائر ديون الصغير (قوله وقده) أي قد عدم
الحبس في نفقة القرب وهذا من حلي النقل الخطأ ما على الصواب الذي نقلناه فلا تسدتم قوله بما جوفق الشهر
حقه كما في ط أن يقال بالشهر فافقه لأن الذي لا يسقط هو القليل وهو ما دون شهر كما مر (قوله ولا يصح
الامر الخ) في التارخائية امرأته ابز صغيرا لماله ولا للمرأة فاستدانت وأفتت على الصغير بأمر
الثاني فبلغ لترح عليه بذلك اه أي أمرها الثاني بأن تستدين وترجع عليه بعد بلوغه كما في البرازية
قال في النفقة فادانة لا يثبت الامر بالاستدانة الا إذا كان للمعقر مال أو كان هنالك من يقب نفقته عليه
(قوله وتجب النفقة) أي على المولى ولو فقيرا فمستأفى (قوله لمالوك) أي ما قدر كفايته من غالب
قوت البلد وادامه وكذا الكسوة ولا يجوز الاقتصا فيها على ستر العورة ولا يلزم السيد ان تتم على أن يدفع له
مثله بل يتحبس ولو فقير على نفسه شيئا أو رباحة ترضه الغالب في الاصم ويذهب التسوية بين عبده وجواربه
في الاصم ويريد جارية الاستمتاع في الكسوة للعرف وعليه شر أماء الطهارة لهم وينبغي أن يجعل له لما كل معه
ط ملخصا من الهندية (قوله منفعة) تحبس بحول من نائب الضاع ونحوه المكاتب لأنه مالك لثانعه
ودخل فيه المدر واما الولد فانه مالك للثمن ولو له كبراذكر اصحابا ولو له بائع ولو أمه مترجمة ماله ومثما
منزل الزوج كما في البصر (قوله كوفي) يخدمته اه الا إذا مرض مرضا شديدا من الخدمة أو كان صغيرا لا يقدر
على الخدمة فنقتض على الموصى به بالرقبة حتى يصح ويبلغ الخدمة غير (قوله هو الصبي) وقيل يرفع البائع
الامر الى الحاكم فيأذن له في بيعه واجارته فتنه وفيها ان نفقة البيع بشرط الخيار على من له الملك في العبد
وقت الوجوب وقيل على البائع وقبل يستدين فيرجع على من يبيعه الملك كخدمة القطر اه (قوله فبنى
أن تلزم المشتري) تنبته عبارة البصر هكذا وتكون تابعة للملك كالرهن كاجته بعضهم كافي القسبة أيضا اه
ومثل في التهر والجواب أن المبيع باق في ضمان البائع واجب تسليمه كالمعصوب فنقتض على الفاسد ولا سلك له
فه رقية ولا منفعة ولأنه قبل القبض بعرض العود الى ملكه إذا هلك ولذا يسقط عنه رضى (قوله كمين
النساء) هو من يحن له الطين وشاؤه ما يني به وهو يتجمل للصبي غير العارف بصناعته (قوله والوالا) أي
ان لم يكن له كسب (قوله أوجارية لا يزوجها) بأن كانت حسانا بمعنى عليها الفقة والحال أنها
عاجزة عن الكسب حتى لو كانت الامه فادارة عليه ومعروفة بذلك بأن كانت خبازة أو غداة أو ترحه أيضا هكذا
قال الامام أبو بكر البجلي وأبو اسحاق الفقيه الحافظ هندية قال في الشرب لئلا تعلم أن الانوة هنا ليست

وفي البدائع المتع من نفقة
القرب يجب الحرم بضرب ولا يحبس
لقواتها بمعنى الزمن فيستدرك
بالضرب وقسده في التهر بها بما
فوق الشهر لعدم سقوط مادونه
كما مر ولا يصح الامر بالاستدانة
ليرجع عليه بعد بلوغه (و) يجب
النفقة بأوعاها (لمالوك) منفعة
وان لم يملك رقية كوصي يخدمته
وفي القسبة نفقة المبيع على البائع
مادام في يده هو الصبي واستشكله
في البصر بأنه لا سلك له رقية ولا
منفعة فبنى أن تلزم اشترى
(فان امتنع فبني في كسبه) ان
قدر بان كان محصيا ولو غير عارف
بصناعة فهو بر نفسه كمين البناء
بجر (والا) ككونه منما
أوجارية (لا) يزوجها

مطلب
في نفقة المعالوك

(أمره القاضي ببيع) وقال
 ببيع القاضي وبه يفتى (أن يحل)
 له) والا كعديروا ثم ولد الزم
 بالاتفاق لا غير (عبد لا يفتى)
 عليه مولد أكل) أو أخذ (من
 مال مولاه) قدر تهايشه (بلا
 رضاه عاجز عن الكسب) أول
 يأذن فيه (والألا) يأكل كالوقت
 عليه مولد لا يأكل منه بل
 يكسب أن قدر يجتني وقبه
 تنازع في عبد أو دابة في أيد عا
 يجبران على نفقته (نفقة العبد
 المنصوب على الغاصب إلى أن
 يرده إلى مالكه فإن طلب الغاصب
 من القاضي الأمر بالنفقة أو
 البيع لا يجيبه) لأنه ممنوعون
 عليه (و لكن (أن خاف)
 القاضي (على العبد المضاع باعه
 القاضي له الغاصب وأمسك)
 القاضي (منه المالكه طلب
 المودع) أو أخذ الابن أو أحد
 شركي عبد عا أحدهما (من
 القاضي الأمر بالنفقة على عبد
 الأربعة) ونحوها (لا يجيبه) ثلاثا
 تأكله النفقة (بل يزجره ويشتق
 منه أو يبيعه ويحفظ عنه مولاه)
 دفع الضرر والنفقة على الأجر
 والراهن والمستعروا ما كسوته
 على المعبر وتسقط بعقته ولو زنا
 وتزنيته المال خلاصة (دابة
 مشتركة بين اثنين) امتنع أحدهما
 من الاتفاق أجبره القاضي
 لتساوي شرطي في جوهرة
 وفيها (ويؤمر) امتناع البيع وأما
 بالاتفاق على جهته دابة لا قضاء
 على ظاهر (المذهب) للهي
 عن تعذيب الحيوان واضاعة
 المال وعن الشاق بيجروجه
 الطباوى والكلاب وبه قالت

أمانة العجز بخلافه في ذوى الارحام اه وتماصه ط وقد متاهنا نحن الرمي أن الفت لو كان
 لها كسب لا تلتزم نفقته الاب (قوله أمره القاضي) وإن امتنع حسيه كافي الدار المشتق قلت فلو كان
 السد غايها بل يبيعه القاضي الظاهر ثم كافي في العبد اودعته وتقدم أنه لا يفرضه القاضي في مال سده
 القاضي بخلاف الزوجة وقرابة الولاد (قوله ولا يبيعه القاضي) لانهما ريان جواز البيع على الحتر
 لاجل حتى الغير وبه يفتى في الجهر أن الفتوى عليه فاما الامام فانه لا يرى ذلك ولكن يحبس به (قوله
 الزم بالاتفاق) فان غاب ولا مال له حاشرة الظاهر أن القاضي يأمره بالاستدانة على سده احكام الميمنة
 ويحفل أن تلتزم نفقته على بيت المال كالمعتق تأمل (قوله أو أخذ) أي أو ياكسبه به أو دهره يشتري
 بها (قوله والا) أي أن لم يكن عاجز عن الكسب وأذن فيه (قوله كالأقتر) أي ضيق (قوله
 لا يأكل منه) أي من مال مولاه (قوله يجبران على نفقته) وكذا أوله أمة مشتركة ادعاء الشر بكن
 وعليه إذا كبرت نفقة كل واحد منهما ط عن الهندية ولو أبت أحدهما الحق لم يرجع عليه الا لثرتعه
 حيث تعرض لمال غيره أو لوجوبه عليه برعه وحتى (قوله لانه ممنوعون عليه) فانه لو نسب عنده وأهلك
 يعين للمالك أن أن يرده عليه والرد واجب وإن كان المالك غائبا حتى عند الغاصب فهو مشترع باقتض (قوله
 ولكن خاف الخ) بأن خاف هربه بالعبد أو نحوه (قوله أو أخذ لا يفتى) ما كان يفتى ذكره على هذا
 الوجه لأن ذلك ليس لصاحب النهر حيث قال وتنفوا في أخذ الابن إذا طلب من القاضي ذلك فان رأى
 الاتفاق أصح أمه وإن خاف أن تأكله النفقة أمره بالبيع فقال أن أمره بالإجارة أصح فلم يذم كره اه
 فالتنقل في حكمه مختلف للمودع والمشتري على أن الرمي وقضه أجاب بأن الابن يجتني عليه الا باتفاق ثانيا
 فالغالب اتفاق أصلية إجارته للغير فلا استكواعه ثم بحث الرمي أن الحكم واربع الأصلية حتى في المودع
 فوكان الأصل في الاتفاق عليه أمره به فلا فرق بينهما تأمل اه قال في الجهر وكذلك أي كالعبد إلا إذا وجد
 دابة مخالفة في المصروف غير المصروف (قوله ونحوها) وهو الابن والمشتري (قوله لا يجيبه الخ) ذكر في الأخيرة
 أن القاضي أن رأى الاتفاق أصح أمه بذلك وكذا في القبط والقطعة وبه علم المدار على الأصلية (قوله
 وأشد شرطي عبد الخ) أي ففرق الشرطي الأمر إلى القاضي ويقر البينة على ذلك والقاضي بالخيار في قبول
 هذه البينة وعدمه فإن قيلها فالحكم ماذر كافي للصرع الخائنة وبأق ما إذا امتنع أحدهما عن الاتفاق
 (قوله والنفقة على الأجر والراهن) أي نفقة العبد المأجور والمروهن على ماله والمستعار على المستعير
 لأنه يستوفى منفعة بلا عوض فهو محبوس في منفعة وقدم أول الباب أن كل محبوس لمنفعة غيره تلتزمه
 نفقته وما في الصرم قوله وكذا النفقة على الراهن والمودع فالظاهر أن المودع كسره الدال اسم فاعل
 والاخاف ما تقدم من أن القاضي يؤجر لينفق عليه أو يبيعه (قوله وأما كونه فاعلى المعبر) لعل وجه
 الفرق بين نفقته وكسوته أن الطعام يستهلكه العبد في حال احتياجه في منفعة المستعير فلا يملكه المولى أما
 الكسوة فتبقى فلو زنت كسوته صارت ملكا للمولى العبد والبارية تملك المنفعة بلا عوض في إيجاب الكسوة
 عليه إيجاب العوض تأمل (قوله وتسقط بعقته) أي إذا اعتق عسده سقطت عنه نفقته (قوله
 وتلتزم بيت المال) أي إذا كان عاجزا وليس له قريب من تلتزم نفقته (قوله أجبره القاضي) أي على
 الاتفاق عليها وهذا ذكره في الحيط وذكر الخلفاء أن القاضي يقول لا يجازي أن يبيع نصيبك من الدابة
 أو تشتق عليها راعيا غلبا بين الشرطي كذا في الفتح والصر (قوله جوهرة) لم يذكر في الجهر مسألة الدابة
 المشتركة وإنما ذكر ما بعد ما فالمناسب عز ذلك للفتح أو الصر كذا (قوله ويؤمر الخ) أي يؤمر المالك
 الذي لا شر يك معه فهذا لا يجبر قضاء بخلاف ما لو كان معه شريك فانه يجبر رعاية شريك كالعلى (قوله
 لا قضاء) لانهما ليست من أهل الاستحقاق بخلاف العبد كافي الهداية (قوله والكل) قال والحق ما عليه
 الجباعة لأن غاية ما فيه أن تصور دعه دعوى حسيه فيصير القاضي على ترك الواجب ولا بدع فيه وأقره
 في الصرم والنهر والمخ (قوله ولا يجبر في غير الحيوان) أي كالدور والعضا والزرع (قوله ما لم يكن له شريك)
 أي فان كان له شريك فانه يجبر حيث لم تكن التسعة ككبرى نهرومرة فتارة وفرد ولا ب وميمنة معبسة
 وحائط إلا أن كان لا يمكن قسمة من أساسه ويبنى كل واحد في نصيبه الستة وسبيل تمام الكلام عليه في آخر

الشركة ان شاء الله تعالى (قوله كأمير) أي ظهير مأمور أنصاف الدابة المشتركة من أنه يجبر المستغ
 لتلا ينضروا شريكه (قوله أنفق الثاني ورجع عليه) هذا خلاف ما تقدمه من أن حكمه حكم
 صبه الوديعه وأجاب ح بأن هذا امتنع في الامتناع بخلاف ما تقدم فانه معذور بغيره
 اه قلت لكن لا بد من إذن القاضي أو الشريك كأفاده الشارح بعده وفي البرازيه قال
 أحد هما ليس بشيء أنفقته وأنفق الآخر على حصة يبيع الحاكم حصة الآخر عن
 ينفق عليه فان لم يجد استدان عليه فان لم يجد أنفق من بيت المال فان قال
 الشريك أنفق على حصة أيضا ويكون ذاد شاعلى المولى فعل لكن لا يجبر عليه
 فان فضل عن قيمة العبد لا يكون دين على العبد بل على المولى اه (قوله
 والوديعه والقطعة) أي اذا أمام بينة على ذلك فان شاء القاضي قتلها
 وأمره بالانضاق ان كان أصلي والأمر ببيعها كافي للخبرة والأمر
 بالانضاق بمقتل كونه من اجترأ أو من مال المأمور أي مما كان أصلي
 بأمره القاضي به كاعلم مأمور (قوله اذا استترت) أي
 احتاجت للاصلاح كأنهم اطلبه وفي الصباح رمت
 الحائط وغيره رما من باب قتل اصلته
 والله سبحانه وتعالى
 أعلم

كأمير قلت وفي الجوهره فان كان
 العبد مشتركا فامتنع أحدهما
 أنفق الثاني ورجع عليه وبطل
 المصنف بها للصر عن الخلاصة
 أنفق الشريك على العبد في غيبة
 شريكه بلا إذن الشريك
 أو القاضي فهو متطوع وكذا
 الضيل والزرع والوديعه والقطعة
 والدار المشتركة اذا استترت
 والله أعلم

تم الجزء الثاني من حاشية العلامة ابن عابدين على الدرر معصيا بالمقابلة الميزة على شط المؤلف رحمه
 الله وقد اعنتني بمقابلته القدير نصر الوفاى الهورين وبلية الجزء الثالث اوله كتاب العتق

